

٢٤/٢٤

نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٥

# نشرة الهجرة القسرية



## السودان: توقعات وآمال السلام



Refugee  
Studies  
Centre

نشرة الهجرة القسرية صادرة عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتعتبر النشرة من أوسع المجلات توزيعاً في العالم في مجال مواضيع اللاجئين والنزوح الداخلي.

للنورع مجاناً  
فقط



## من أسرة التحرير



الحرب الأهلية في السودان فريدة من نوعها حيث بدأت قبل نهاية الاستعمار البريطاني - ويشير العديد من المؤرخين بأصابع الاتهام لهذا الاستعمار في خلق جو يسمح بشنونه. وحالياً يبلغ عدد الذين تشردوا في السودان، أكبر بلد في إفريقيا، نتيجة لهذه الحرب حوالي ٢٠٪ من عدد السكان الإجمالي. والجهود التي يبذلها قادة السودان الحاليون وقادة الدول المجاورة والمجتمع الدولي لإنهاء القتال والتصعيد لمرحلة ما بعد الصراع لم يسبق لها مثيل من ناحية الوقت والجهود اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

وهناك العديد من الأمور التي ما تزال تهم السودان - وعلى الأخص مسألة دارفور - والتي لم يتم التطرق لها في اتفاقية السلام الشاملة التي تم توقيعها في نيروبي من قبل الطرفين الرئيسيين المتنازعين، بالإضافة إلى العديد من النقاط لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة. هناك تأخيرات جدية في جمع جيوش شمال وجنوب السودان كما كان مخططاً لها في جدول الأعمال، بالإضافة إلى تأخير في تأسيس حكومة جنوب السودان، وتأخيرات في وصول المساعدات المالية التي وعد بها المشاركون في أولو في شهر نيسان/أبريل. ومع ذلك، وكما نوضح مقالات هذا العدد من النشرة، فإن العديد من السودانيين يشعرون بالتفاؤل الحذر. ويسجل السودان درسا هاما لكل الدول الخارجة من ظلال الحروب، لكن فقط إذا نجح السودانيون في العودة إلى أوطانهم بحرية وكرامة، وإذا تم التصدي لمشاكل توزيع الثروات الغير عادل ومسألة تأمين الخدمات، وإذا تم منح النساء السودانيات الفرصة للمساهمة في إعادة بناء السودان، وإذا تمكن السودان في خلق سلم التطور والتنمية الإنساني لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

ويعبر حجم هذا العدد من النشرة عن مدى الاهتمام الكبير في عملية إعادة بناء السودان، وهو أكبر عدد في تاريخ نشرة الهجرة القسرية، ولم يمكن من الممكن إنجاز هذا بدون مساهمة الدكتور فرانسيس دينغ - وهو باحث بارز في أمور السودان والممثل السابق للأمم المتحدة في شؤون اللاجئين - وجون بينيت، رئيس بعثة التقييم المشتركة (جام السودان). ومعا نرحبهم في جمع ٣٧ مقالة من مساهمين رئيسيين في عملية السلام، سواء كانوا سياسيين أو باحثين أو من موظفي الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والشتات السوداني. ورغم تنوع واختلاف الآراء الواردة في هذه المقالات إلا أنها تتركز كلها بالتعبير عن التزام مشترك لبناء سودان يتسم بالسلام والديمقراطية والتعددية.



United States  
Institute of Peace

وتود أسرة التحرير التعبير عن امتثالها وشكرها للمساعدة المالية السخية من المعهد الأمريكي للسلام، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن اليونسيف. وقد تم طبع هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية باللغتين العربية والإنجليزية في أكسفورد وفي نيروبي في أن واحد. وقد تم الاحتفال بإصدار هذا العدد في يوم الثلاثاء من تشرين الثاني/نوفمبر في البرلمان البريطاني وفي الخرطوم وفي جبا في الوقت نفسه.

ونود لقراء المجلة الجدد أنه يتم نشرها باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية من قبل مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، ويتم توزيعها مجاناً في ١٧٤ بلداً في أنحاء العالم. كما تتوفر المجلة على الإنترنت على الموقع [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org) وعلى: [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk) للنسخة العربية. وإذا كنت ترغب في استلام أعداد هذه المجلة الرجاء الكتابة لنا على العنوانين المبينة في هذه الصفحة. وسيتم نشر العدد القادم من النشرة، العدد ٢٥، في مارس/آذار ٢٠٠٦، وسيركز على مسألة التهريب والمتاجرة بالأشخاص، بينما يركز العدد ٢٦ على مسألة فلسطين. والمجلة مجانية لكننا نرحب طبعاً بأية تبرعات مالية لمساعدتنا في توزيع نشرة الهجرة القسرية في أنحاء العالم.

ونهدي هذا العدد الخاص من النشرة لمواطني السودان ونأمل أن يساهم في تحقيق الأهداف التي قامت بعثة التقييم المشتركة بتحديدنا لتحقيق أوسع النتائج الممكنة لعملية السلام والتصدي للتحديات التي ستواجهها السودان خلال فترة السنة الستة الانتقالية.

أسرة التحرير: ماريون كرلدي - تيم مورييس - مصعب حيتاني

إذا كانت منظمتك ترغب في استلام أعداد النشرة بشكل دوري (مجانياً) يرجى الكتابة لنا على البريد: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) أو على العنوان البريدي الموضح أعلاه. والرجاء إيراد اسمك، واسم منظمتك، والعنوان البريدي الكامل واللغة التي ترغب في استلام النشرة بها. والحصول على معلومات إضافية يمكنك زيارة الموقع: [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

صورة الغلاف: الراحل الدكتور جون فرتق، مؤسس الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأول نائب رئيس السودان، والرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، في الخرطوم في الثامن من يوليو/تموز (EMPICS). ٢٠٠٥

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولأن يعملون معهم أو يتعاونون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين" التابع للمجلس الأوروبي للاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كرلدي، د. تيم مورييس

أنجر السباعي

مصعب حيتاني

ممساعدة الاشتراكات

شارون إليس

### تنويه

نود التنويه هنا إلى أنه تمت كتابة بعض المقالات قبل أشهر من طبع هذا العدد من النشرة، مما يعني أن بعضها لن يعكس بالضرورة آخر التطورات في السودان.

كما نود الإشارة والتأكيد على أن الآراء، والخلاصات والنتائج أو التوصيات المنشورة في هذا العدد تعود لكاتب هذه المقالات ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد الأمريكي للسلام أو عن رأي محرري النشرة أو رأي مركز دراسات اللاجئين. ويمكن إعادة نشر أو اقتباس أي من المواد الواردة هنا مجاناً بشرط ذكر مصدرها.

مركز دراسات اللاجئين.

Department of International Development

Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

Email: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk)

Tel: +44 (0)1865 280700

Skype: fmreview

Fax: +44 (0)1865 270721

موقع الإنترنت

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

التصميم والإخراج الفني

Erica Carotenuto

[ericadesign@fastmail.co.uk](mailto:ericadesign@fastmail.co.uk)

تم طباعتها في مطابع: LDI Ltd

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



Refugee  
Studies  
Centre



THE QUEEN'S  
ANNIVERSARY PRIZE  
FOR HUMANITARIAN SERVICE

2005



# المحتويات

٣٧	الهجرة الملحمية لتناحي مايبا وليام لورينز	٦	النهضة الأفريقية: نحو سودان جديد فرانسيس دينغ
٣٨	الأشخاص النازحين داخليا والتخطيط المدني في الخرطوم أغني دي جيفري	٩	بعثة التقييم المشتركة توفر خطة الطريق للسلام جون بينيت
٤٠	مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية سونيا دي ميستا	١٢	تأملات في عملية السلام مقليلة مع د. تاج السر
٤١	وقت تعزيز الحماية للمشردين داخليا فلتر كيلين	١٣	دور المجتمع الدولي غونار سوربو
٤٢	التحديات التي تواجه العائدين في السودان جودي مكالوم وغزيتغا يما ويلو	١٥	اتفاقية السلام الشاملة: هل ستحترم أم لا؟ لوكا بيونغ
٤٣	صوب ثقافة حقوق إنسان في دارفور بلم: جوزيف أوغيتات	١٧	التحول التنموي وتضافر السلام في جنوب السودان جيني كلو غمان وإميلي غوس كالور
٤٤	النساء السودانيات يشاركن في بناء السلام رقية أبو شرف	١٩	انتقادات لبعثة التقييم المشتركة مايكل كيغان
٤٦	من أفغانستان إلى السودان: كيف يعرض السلام النساء إلى خطر التهميش؟ ايلنا آبي رالنج	٢٠	الدفاع عن شراكات بعثة التقييم المشتركة بلم جيني كلو غمان ومود سفينسن
٤٨	دور السودانيات في صنع السلام نواراندي غمبونز فلتا وغريس أوكونجي	٢١	الأرض وانتقال السودانيين إلى السلام بلم دومينيكو بولوني
٥٠	تعرض عملية السلام للخطر بسبب تجاهل المرأة ندى مصطفى علي	٢٣	التعهدات في مقابل الالتزامات توبني لاناير
٥١	جنود انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) شانون إيفان	٢٤	نظرات على اتفاقية السلام الشاملة أندريه ستيفانسن
٥٢	الأطفال المنفصلون في جنوب السودان بلم أونا مكالولي	٢٥	هل يمكن للسلام أن ينهار؟ بلم ستيفان بالديو
٥٥	الجنس والتعليم والسلام في جنوب السودان بلم جاكلي كيرك	٢٧	تنسيق المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان اديلي سويسكا وويندي فينترن
٥٧	أزمة التعليم في جنوب السودان تيم براون	٢٩	تعزيز حكم القانون في سودان ما بعد النزاعات ياسمين شريف
٥٨	طريقة محلية لإحلال السلام في تورييت، جنوب السودان بلم جيني أنان وكريستين باغن	٣١	تعتمد العودة المتواصلة للنازحين واللاجئين على نهج التعاون سجاء مالك
٥٩	الإعلام و عملية السلام في السودان ديفيد كامبل وكيت لويد مور غان	٣٤	حقيقة العودة: النازحين داخليا في دارفور بلم ماتياس لا روت
٦٠	المرحلة الحرجة للسلام والديمقراطية والبيئة بيتر بومهارد ونيك هيلندارد	٣٦	المساعدة على عودة النازحين من الدنكا بور بول ميرفي







٦٩	مبادرة زامبيا مازكي واتابي	٦١	السودان: أكبر تحدي لنقل المساعدات الإنسانية في العالم روب ماكورنيل
٧٠	شيكات المعلومات الإقليمية المتحدة تنهي عقدها الأول جوان كلارك	٦٢	بجا المقيدة بعملية السلام سليمان صالح ضرار
٧٢	النازحون في دول البلقان- التحديات التي تواجه العودة مستدامة فاتر كيلين	٦٣	مواجهة مع مقاتل البن لاسمرز
٧٣	التدريب على المبادئ التوجيهية في أنشيه كريستوف بو	٦٤	خطة عمل المكسيك: حماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي ويليام سيبندر
٧٤	ورشات كلام أخرى أم بداية مثمرة لسياسة النازحين الداخليين في الجنوب الإفريقي؟ غرايم رودجرز	٦٥	انعدام الجنسية: أزمة حقوق الإنسان المنسية بيل فريليك ومورين لينش
٧٥	مشاورات	٦٧	التطرق إلى موضوع العنف الجنسي والعنف ضد النساء بل فان إيسلند وكيرستين يونغ
٧٦	سبل جديدة للدعوة لعملية السلام في جنوب السودان	٦٨	النازحون في شمال شرق الهند الذين طواهم النسيان مفوز الحسين

## جدول زمني للسودان

١٨٨١	محمد بن عبد الله يطلق على نفسه لقب المهدي، «المنتظر».
١٨٨٥	يستولي المهدي على الخرطوم. ويقتل الجنرال البريطاني تشارلز جورج غوردون.
١٨٨٩	إعلان الحكم البريطاني المصري المشترك بعد الغزو العسكري بقيادة لورد كيتشنر.
١٩٤٣	يبدأ الحكم الإداري الاستعماري البريطاني بإعداد الشمال للحكم الذاتي، وينشئ المجلس الاستشاري لشمال السودان.
١٩٤٧	تنقض السياسة البريطانية بالالتزام بدولة موحدة.
١٩٥٥	الكتيبة الجنوبية في تورت تنشق عن القادة الشماليين.
١٩٥٦	السودان يعلن الاستقلال. الحكومة ذات القيادة العربية تنفض التبعات المقدمة للجنوبيين بإنشاء نظام فدرالي. وتتشب الحرب الأهلية الأولى.
١٩٥٨-١٩٦٤	الحكومة العسكرية بعد لقب نظام الحكم.
١٩٦٩	العقيد جعفر النميري يستحوذ على السلطة. وحظر الأحزاب السياسية.
١٩٧١	اتفاقية أديس أبابا تؤدي إلى تطبيق الحزب الأهلية لمدة عشر سنوات.
١٩٧٩	شركة تشيفرون تكتشف البترول.
١٩٨١	النميري ينتقل من تأكيد العروبة إلى دعم الحركة الإسلامية.
١٩٨٣	تقديم قانون الشريعة الإسلامية بعد إشمال الأهلية. جون غارايغ يؤسس جيش/حركة تحرير السودان.
١٩٨٩	الجبهة الإسلامية الوطنية بقيادة عمر البشير تتولى زمام السلطة بانقلاب عسكري.
١٩٩٣	الوكالة الحكومية للتنمية تستهل عملية السلام في السودان وتقدم الأحزاب بإعلان المبادئ.
١٩٩٩	أصبح السودان مُصدراً هاماً للبترول.
يناير ٢٠٠٢	الوكالة الحكومية للتنمية تتوسط لوقف إطلاق النار بين الشمال والجنوب.
فبراير ٢٠٠٣	تبدأ حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في أعمال التمرد في دارفور.
يناير ٢٠٠٤	اتفاق الشمال والجنوب على تضايف الثروات.
يوليو ٢٠٠٤	انهيار الجولة الأولى من محادثات دارفور للسلام في أبوجا في نيجيريا.
أكتوبر ٢٠٠٤	تشر قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور.
يناير ٢٠٠٥	توقيع اتفاقية السلام الشامل في نديوبي.
أبريل ٢٠٠٥	مؤتمر أوسلو للمباحين. فريق الانتقال الوطني المشترك يتخذ خطة لإعادة إعمار مورتها لجنة التقييم المشتركة في السودان.
يوليو ٢٠٠٥	قرنق يقسم بين نائب أول لرئيس الجمهورية ورئيساً لجنوب السودان، وتؤدي وفاته في حادث تحطم مروحية بعد ٣ أسابيع إلى أحداث شغب.
سبتمبر ٢٠٠٥	إنشاء حكومة الوحدة الوطنية.
يوليو ٢٠٠٩	الموعد النهائي في لاتفاقية السلام الشامل لإجراء الانتخابات المحلية والوطنية والرئاسية وانتخابات الدولة.
يوليو ٢٠١١	نهائية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات. استفتاء حول الحكم الذاتي/الانصاف للجنوب.



## النهضة الأفريقية: نحو سودان جديد

يقلم فرانسيس دينغ

لماذا نشبت الحرب؟ وهل تناولت اتفاقية السلام الشامل أسبابها؟ وما هي الاحتمالات المستقبلية أمام الجنوب بعد الوفاة الدرامية لجون قرنق؟

البداية ولم تلقى تأييداً من الشمال والجنوب وحتى داخل حركته، فبالنسبة لأهالي الجنوب الذين فضّلوا الانفصال كلياً، كانت رؤيته لا تنطبق وطموحاتهم وكانت خيالية في كل الأحوال حيث أن الشمال لن يسمح بتنفيذها أبداً. وبالنسبة للشمال كانت الرؤية متغشقة وساذجة في أفضل الأحوال. واعتبرها المقاتلون والمفكرات في الجنوب أنها خدعة بارعة لتهدئة مخاوف من يعارض الانفصال في السودان والمجتمع الدولي ومنظمة الاتحاد الأفريقي (المعروفة لاحقاً بالاتحاد الأفريقي). وانعكس موقفهم بقولهم الشائع بينهم، "لماذا نحارب، نحن نعرف"، وبينما كان قرنق يتحدث بلغة السودان الموحد، فقد كانوا يقاتلون بهدف الانفصال.

وطبقاً لفلسفة قرنق كانت القناعة بأن انفصال الشمال العربي المسلم عن الجنوب الأفريقي هو من وحي الخيال الجامح. وبينما تم تصنيف الشمال على أنه عربي، فحتى أولئك الذين يستطيعون أن ينسبوا أنفسهم إلى الأفارقة العربية هم حينئذٍ من الأعراق العربية والأفريقية وحتى ثقافتهم هي عبارة عن مزيج أفريقي عربي. وأجزاء كبيرة من البلاد في مناطق النوبة وانغمساوا أو الفتح التي تعد الجنوب هي أفريقية كأي جزء أفريقي يمتد في القارة. والباحث المتواجدين في الجزء الشرقي من البلاد هم سودانيون الأصل أيضاً. والفر والعديد من الجماعات العرقية الأخرى في دارفور وحتى أقصى الغرب هم أفريقيين سود. وفي معظم الحالات، فإن تلك الجيوب غير العربية في الشمال كانت مهشة بنفس القدر مثل أهل الجنوب رغم أنهم مواليين للإسلام الأفريقي. لذلك عدت رؤية السودان الجديد بتحرير كل أولئك الناس وإبشائه دولة ذات تعددية ومساواة حقيقية ونفوذ أكبر للجماعات الأفريقية التي كانت مهشة في السابق.

وبمرور الوقت قامت الطريقة البشيرة لقرنق بتحديد من يعارض الانفصال في الشمال وأفريقيا والعالم وحشدت الدعم لتحقيق العدالة في السودان جديد ببيكلة جديدة. وأخذ تعدد قرنق للدولة ككل في الاعتبار بمطامحه في أن تصبح البلاد غنية بتنوعها العرقي والجنسي والديني والثقافي، فضلاً عن أن تسلبها الجماعات نتيجة لهذا التنوع. وبدا هذا الحلم يروق للجماعات غير العربية التي صُفّت تحت كنف المظلة العربية الإسلامية وحتى بالنسبة للبربريين الشماليين حيث بدأ الكثيرون

بمساعدة مصر وقدم الجنوب المساعدة على مضض واشترط على تطبيق الفدرالية تقديم الضمانات للمنطقة كشرط للمصادقة على الاستقلال. واختار الجنوب الاستقلال على أساس تأكيد الشمال على أن "يتم بجدية" بشؤونه. ولكن سرعان ما نكث الشمال بوعده لأهل الجنوب وحل محل الاستعمار البريطاني. وكستمر داخلياً معت حكومات الشمال إلى فرض عمليات تعريب الجنوب وتحويله إلى الإسلام على أساس تحقيق سودان موحد ومتجانس.

بدأت معارضة الجنوب للهيمنة العربية الوشيكة في شهر أغسطس عام ١٩٥٥، أي قبل ستة أشهر من الاستقلال عندما تدرست كتيبة من الجنود الجنوبيين في بلدة توريت وفر الجنود بأسلحتهم. وتصعد احتجاجهم وتحول إلى ثورة أضفت إلى الحرب الأهلية التي استعصت بشكل متقطع على مدار أكثر من نصف قرن.

استمر النزاع الأول الذي كان هدفه الانفصال حتى عام ١٩٧٢ وانتهى بتسوية منحت الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً ونجح عنها عقد من السلام المتفكك، وهي اتفاقية أديس أبابا. وأدى الإلغاء الأحادي الجانب لهذه المعاهدة من قبل الحكومة بقيادة جعفر النميري، وهو الرجل العسكري القوي الذي ساعد على نجاح هذه الاتفاقية في المقام الأول، إلى استئناف الأعمال العدائية في عام ١٩٨٣. وكان تبني النميري للحركة الإسلامية وإعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لدمج حقول البترول الجنوبية وخطط إعمار قناة جونغل في الضفة لتحويل مياه السد (أكبر سهل النيل الأبيض) وتحويل مياهها تجاه الشمال لأغراض الري قد أثار سخط أهالي الجنوب.

### رؤية قرنق

أسس الدكتور جون قرنق ذي مايوور حركة تحرير السودان في عام ١٩٨٣ والتي اتخذت الجنوب مركزاً لها، وكان الهدف المعلن للجيش والحركة ليس هو الانفصال ولكن إنشاء سودان جديد ببيكلة جديدة بدون تمييز للجنس أو العرق أو الثقافة أو الدين أو النوع.

لم تفهم رؤية قرنق للسودان الجديد في

السودان بلد نشوئت هويته بسبب الخلافات ولكنه يسعى جاهداً الآن ليعيد اكتشاف ذاته ولو كان ذلك بأسلوب عنيف ومأساوي، والجيد هنا أن البحث البناء عن إطار الهوية الذي يمكن للسودانيين أن يلتفوا حوله ربما يكون في المتناول.

وكما هو الحال في معظم الدول الأفريقية وليس كلها، فقد صعدت القوى المستعمرة إلى الجمع بين الجماعات القومية الميزة والمنفصلة والعدوانية تجاه بعضها البعض في بعض الحالات، فالأندلس المتنازعون الآن هم نتيجة الإرث التاريخي الذي ميزه شكل من العبودية التي صنفّت الجماعات إلى أعراق سامية من السادة وأندلس مستعبدتين وتابيعين. ويقطن الشمال، ويشكل ثلثي مساحة البلاد والتعداد السكاني، جماعات عرقية وأكثرها هيمنة هي الجماعة التي تزوجت من المهاجرين الذكور والتجار من العرب. وعلى مر القرون نتج عنها جماعة عرقية عربية أفريقية تشبه الأفريقيين المتواجدين جنوبي الصحراء، وبالطبع تشير العبرة العربية ببلاد السودان (أرض السود) إلى كل المناطق المحيطة بالصحراء. وحالت المسألة والعوائق البيئية والمناخ الإداري القسري ومقارمة القبائل القليلة المقاتلة دون هجرة العرب والاستقرار في جنوب السودان، وأولئك العرب الذين غامروا واتجهوا إلى الجنوب كانوا في الأسس تجار عبيد وتدفهم التجارة وليس اهتمامهم بتعريب الجنوب ونشر الإسلام فيه.

وبما أن البريطانيين قد كانوا هم الشريك المهيمن في الحكم الإنجليزي المصري المشترك، فقد قاموا بإبشائه العبودية وحكموا البلاد كاستعماريين منفصلين، وعملوا على تنمية الشمال كمجتمع عربي مسلم وقاموا بتأليف هوية أفريقية الأصل في الجنوب. تأثرت هذه الهوية بالغرب من خلال البعثات الدينية المسيحية ومن ناحية أخرى عارضت أي تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وإلى أن تغيرت السياسة الاستعمارية جذرياً في عام ١٩٤٧ بدا أن البريطانيين قد بنوا الدولة لإعداد الجنوب للاستقلال كنواة منفصلة.

لقد بدأ الشمال بحركة الاستقلال وانتصر



الدوليين. وفي حكومة الوحدة الوطنية التي أعلن عنها في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، يوجد لحركة تحرير السودان والممثلين الجنوبيين الآخرين نفوذ وزاري ضمن ترتيب معين أعلن عنه في اتفاقية السلام الشامل ويعطي الحزب الوطني الحاكم نسبة ٥٢ بالمائة من المقاعد ونسبة ٢٨ بالمائة لحركة تحرير السودان ونسبة ١٤ بالمائة للأحزاب الشمالية الأخرى ونسبة ٦ بالمائة للأحزاب الجنوبية الأخرى. ومن أجل الحفاظ على الحصص النسبية المتفق عليها وإظهار التوازن العرقي للسودان، سيتم تمثيل العديد من الوزراء بوزير ووزير دولة.

وتعرض هذا الإطار المعقد للخطر جراء الوفاة المفاجئة لفرق في حادث تعطم مروحية في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥. فقد تولى قيادة حركة تحرير السودان لمدة ٢٢ عاما وكان هو وأول نائب رئيس، علي عثمان محمد طه، ذوا شأن كبير في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل. وقد أقسم اليمين كأول نائب رئيس ورئيس جنوب السودان قبل ثلاثة أسابيع فقط من وفاته التي أدت إلى زعزعة السودان وأوقعت الحزن والأسى الشديدين في الملايين من أهالي الجنوب الذين اعتبروه المخلص.

وئصرفت حركة تحرير السودان بسرعة بانتخاب نائب فرق، سالفاً كير مايارديت،

جون فرق رئيس جيش تحرير السودان  
ونائب الرئيس السوداني علي عثمان  
طه أثناء معاشات السلام في كينيا

وكان موطن ضعفها الرئيسي هو العلاقة غير المتسقة بين الشمال والجنوب والتي كان من شأنها تبسيط عملية استيعاب الشمال تدريجيا للجنوب فضلا عن تبسيط التكامل النصف الذي كان من شأنه جعل التنوع مصدرا للثراء.

وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في يوم ٩ يناير ٢٠٠٥، وحققت الاتفاقية السلام بين الشمال والجنوب والمناطق المجاورة كجبال النوبة والتل الأزرقي الجنوبي. وتمنح اتفاقية السلام الشامل للجنوب الحق في الانسحاب من خلال مذكرة تُقدم بعد الفترة الانتقالية ذات السنتين وتضمن على وجوب تحقيق خيار الوحدة كخيار جذاب خلال الفترة الانتقالية. والأهم من ذلك هو أن اتفاقية السلام الشامل تضمنت وجود علاقة أكثر تنسيقاً أو انصاف بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت في السابق في ظل اتفاقية أديس أبابا.

والآن توجد حكومة خاصة بالجنوب، وحكومة جنوب السودان مستقلة كلياً عن تدخل الشمال ولها جيشها وقاعدة موارد خاصة بها وتمتص بوصول لعائدات النفط وتسيطر على فرعها الخاص من البنك الوطني والذي يتقيد بمبادئ التعامل البنكي التقليدية فضلاً عن المبادئ الإسلامية كما هو حال نظيره في الشمال. يجب أن يكون للسودان سياسة خارجية قومية تسمح للجنوب بتطوير العلاقات الثنائية المشتركة مع شركاء التنمية والتجارة

في التشكيك في هويتهم "العربية" المزعومة. وبدأت "تهضة" الهوية القومية في تحدي المؤسسة العربية الإسلامية المهيمنة، وكانت ردة الفعل تجاه تأسيسها خلال فترة التسعينات هي تبني وقفة هجومية راديكالية أفضت إلى تأجيج الحركة الأصولية الإسلامية وأدت إلى تدهور حاد في علاقات السودان مع المجتمع الدولي، وكان الإسلام، فضلاً عن العرق أو الثقافة العربي، هو سلاحهم لتعبئة أغلبية أهل الشمال.

#### اتفاقية السلام الشامل وأديس أبابا

لقد منحت اتفاقية أديس أبابا جزءاً من البلاد لأهل الجنوب لكي يمارسوا فيه قدراً محدوداً من الحكم الذاتي بينما تركت القضايا القومية والدولية الرئيسية ليحدها الوسط. ولم تقدم الاتفاقية قاعدة مالية للجنوب وظل الوزراء الجنوبيين معتمدين على التواقي الحسنة لحكومة الوسط والرئيس التمريي لتحصيل العائدات.

ولكن تكمن أهمية الاتفاقية في اعترافها المؤقت للتنوع العرقي والثقافي والديني للسودان بينما تفتح قنوات تفاعل ونفوذ مشترك يسمح بتطوير وحدة قومية متكاملة بمرور الوقت. ولأن تشدد تلك الهوية على عناصر الخلاف بعد الآن ولكنها ستركز على الأشياء المشتركة، ولو لم يكن معترف بها، كأساس للتوحيد المشترك للذات كسودانيين. وقد كانت اتفاقية أديس أبابا إنجازاً كبيراً ولكنها كانت مرحلة عمل يجري إنجازها،







التغيير على مضض.

لقد رفع فريق الجنوب السودان ككل إلى قمم لم يتخيلها أحد في السابق قط. فهل سيسمح أولئك من يخلقونه في المستقبل، الشماليين والجنوبيين، بسقوط الدولة عن تلك القمم؟ أم أنهم سيحتدون ويشتبكون مع من عارضوا فريق لمنايعة رؤيته التي ستعطي كل ذي حق حقه، سواء كانت أولوياتهم هي تقسيم أو وحدة البلاد؟ وفي غضون سنة سنوات يحق لأهل الجنوب تقرير إذا ما كانوا سينسحبوا أو يظلوا في السودان الموحد. لقد منح الشمال وأصدقاء السودان الدوليين فرصة تاريخية لجعل فكرة الوحدة فكرة جذابة للجنوب.

فرانسيس مانتغ دينغ هو استاذ أبحاث في العلوم السياسية الدولية، والفنان والمجتمع في جامعة جون هوبكنز في واشنطن العاصمة، وهو وزير دولة سابق للشئون الخارجية في السودان والسفير السوداني في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاسكتلندية وكندا. وقد كان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للنزاحين الداخليين ما بين ١٩٩٢-٢٠٠٤. البريد الإلكتروني: fdeng1@jhu.edu

أصبحت أجيالهم الحديثة قريبة من مصر والعالم العربي، يعيشون الحياة لفقرهم بحضارتهم النوبية القديمة ويتصلون من نعت العروبة.

#### السودان المتزّن في فترة حساسة

تأمل القوى التي تزيد الوحدة في السودان، وفي المنطقة والمجتمع الدولي، أن تصبح الوحدة عتصرا جذبا للجنوب خلال الفترة الانتقالية. وبينما تتعدى المحيطات غير الحرية الوضع الحالي، فإن الدولة مدعوة لتحول ذاتها وأن تبدأ في بناء إطار حصري للهوية القومية يجد فيها كل السودانيين حس من الانتماء مواطنين متساويين. ويكون الخيار المتاح أمام الوسط العربي هو القيام بدور إيجابي في إعادة الإعمار المتساوية للبلاد. ويمان أن النزاعات على الهوية ذات طبيعة إيالة جماعية، ستكون هناك حاجة لوجود المجتمع الدولي ليس فقط ليملي فراغ المسؤولية الوطنية وتقديم المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين ولكن لرفع قضية السلام الشامل والعادل أيضا، وهو الوسيلة المعقولة والحوية لمنع وقوع الإبذات الجماعية.

ولم يكن ملايين الناس الذين هتفوا فريق إيان عودته المنتصرة إلى الخرطوم تقسم يمين نائب أول للرئيس من أهالي جنوب السودان فقط ولكنهم كانوا من جميع أنحاء البلاد. لقد سلبت رؤية فريق قري على خيال الأمة وأصبحت نجاح مذهب. وحتى أعدائهم تماشوا مع موجات

ليخلفه كرئيس للحركة وقائدا أعلى لجيش تحرير السودان ورئيسا لحكومة جنوب السودان. ووفقا لاتفاقية السلام الشامل قام الرئيس عمر حسن البشير بالمصادقة على سلفا كير كنائب أول لرئيس الجمهورية. وبينما التزم القادة في الشمال والجنوب بمنايعة رؤية فريق للسودان الجديد، يخشى الكثيرون أن وفاة فريق قد خلفت فراغ. لقد حرمت السودان من رجل متزّن ويخاطب الأزمات التي لا تعد ولا تحصى للبلاد ويجلب المهارات للشرق ودارفور لتبسيط صلبة السلام والمصالحة التي أظهرها في موطنه في الجنوب.

وبينما تأتي اتفاقية السلام هذه بين الأطراف المتضادة لهذا البلد المنقسم بشدة، فالتكل ينظر إلى إمكانية استمرار هذا السلام الضروري جدا. وما زالت الكثير من المناطق في البلاد متأهبة عسكريا ضد الوسط العربي، وأولهم دارفور في الغرب ومنطقة بجا في الشرق. وبالرغم من أنها مسلمة ومعربة بدرجات مختلفة، إلا أنهم يرون أنفسهم الآن من غير العرب ومهشّين ومميزين عرقيا. وبينما لازالت الجماعات المهمشة في كردفان، وبما فيها أولئك الذين يطلق عليهم لقب "العرب" رغم أنهم يظهرون مزايا وخصائص ثقافية أفريقية، تنتمي للوسط العربي، إلا أنه توجد هناك أصوات مختلفة في الرأي تشكو من تهديمهم. وحتى النوبيين في الشمال، والذين



# بعثة التقييم المشتركة توفر خطة الطريق للسلام

جون بينيت

إلى الأجزاء الأقر والأكثر حرماناً من الدولة - جنوب السودان ومناطق كردفان الجنوبية والنيل الأزرق وأبي (المعروفة باسم المناطق الانتقالية أو الثلاثة)، وستتم تغطية ثلثي تكاليف الإنعاش الأولية المبينة في خطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان من الموارد المحلية (وهي بالغالب البترول)، وسيغطي المتاحون للدراون فقط الثالث.

تتضمن الاحتياجات الفورية الأساسية كل من الأمن وتقوية أسس الصلح والسلام، ونأمل لاحتياجات الأمن الغذائي وضمان عودة دامة للأجانب، ويتطلب هذا تأسيس الهيكل الأساسية ومؤسسات الحكم الجماعي واحترام حقوق الإنسان. كذلك يعتبر السماح باستعمال الأراضي لصالح لبيئة الحكم. فبدون مناقشة هذه القضايا بعزم وجدية، لن نتمكن من إكمال العمل مع الممثلين الجمهور المحلي باتخاذ أي خطوة جدية نحو تطبيق مخطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان.

يتميز السودان بأنه الآن متوازن - وهذا بفضل ثروته البترولية التي حصل عليها مؤخراً - وذلك ليصبح أحد أغنى الدول الإفريقية، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني من وجود بعض أسوأ مؤشرات التطور البشري في القارة. ومع ذلك، لم تعد المجموعة الكلية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في رفع قيمة المعونة الخارجية، بالرغم من أهمية هذا الجانب لأعمار الدولة في الفترة الأولى لما بعد الحرب، ولكنها ساعدت في حد ما في إصلاح الخلل في الثروة من خلال إعادة بناء الهيكل الجوهري للوضع الاقتصادي والشارع السواحي في الدولة. وعليه فإن مقبلين النجاح يضع السودان بقوة على الطريق لتحقيق الأهداف التطويرية للألفية العالية.

تبدأ رحلة جنوب السودان من مستوى منخفض جداً بما يتعلق بالقدرة الاقتصادية والنمو الاجتماعي الاقتصادي، وذلك لأن مستويات التعليم الأساسي ومؤشرات الصحة، مثل ارتفاع نسبة وفيات الأطفال أثناء وبعد الولادة وانخفاض نسبة الأطفال المسجلين في التعليم الأساسي، تعتبر جميعها من بين أسوأ المستويات في العالم. هذا بالإضافة إلى عدم وجود مؤشرات البيئة التحتية على أرض الواقع، مع عدم وجود أي أرصفة للطرق خارج التجمعات المدنية الرئيسية. كذلك يجب إعادة بناء الخدمة والهيكل المدنية الضرورية لتقديم الخدمات بشكل أساسي من الصفر. وهناك استراتيجية موجودة في الجنوب تسعى للترويج للتطور الريفي من خلال التأكيد على التنمية الاقتصادية الأساسية لمساعدة القدرات الانتاجية الزراعية للأغلبية الجنوب والشمال (إضافة إلى بناء علاقات التجارة الدولية، وسير سبل الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، وخاصة التعليم. ستكون حكومة جنوب السودان من خلال اتفاقية السلام الشامل من الوصول الموارد الثابتة للثروة محلياً والجوهرية، إلا أنها ستحتاج إلى موارد إضافية، وخاصة في مجالات المساعدة الفنية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وضعت بعثة التقييم المشتركة (جام) لتحديد احتياجات السودان أسس جديدة للتخطيط لمرحلة ما بعد النزاع من خلال العمل مع الممثلين المحليين والدوليين الأساسيين لتطوير رؤية استراتيجية لإعادة البناء والانتعاش.

تطبيقاً شاملاً لمخطط "الرؤية" الاستراتيجية لدولة تتمتع داخلياً بإمكانات هائلة ولكنها مزقة نتيجة لعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتطلب إحلال السلام الذي ما زال ضعيفاً خطوات سريعة ووفعية لمعالجة كل الأسباب الهيكلية الكامنة للنزاع والتخلف. ويجب أن تتوافق عملية إعادة توزيع الثروة مع إصلاح لبيئة الحكم. فبدون مناقشة هذه القضايا بعزم وجدية، لن نتمكن من إكمال العمل مع الممثلين الجمهور المحلي باتخاذ أي خطوة جدية نحو تطبيق مخطط البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان.

في يوليو/تموز ٢٠٠٥، بعد ستة أشهر من توقيع اتفاقية السلام الشامل، أدت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة اليمين الدستوري، ومع ذلك استمر تعيين الوزراء لشهرين آخرين. إلا أن صدمة وفاة جون فرك، نائب الرئيس وأحد مؤسسي السودان وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي جاءت بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التوقيع، قد تكون قد خلقت نكسة وإحباطاً بالرغم من أن الوضع في الواقع لم يكن كذلك. وقد منحت الحكومة ٣٠٪ من مقاعدها لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وللمرة الأولى حصل ممثلون سودانيون على حوكمتها الخاصة (حكومة جنوب السودان) وكانت هناك اتفاقية حول كيفية المشاركة في ثروات البلاد النفطية المتزايدة. وليس على السودان الآن فقط أن تتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة "حالة الأفيان"، وحسب بل أيضاً مواجهة التحدي السياسي الذي سببره على قابلية نجاح وحدة الأمة. والحل البديل الآخر هو أن يتم بعد الفترة المؤقتة التي سبقت إلى سنة سنوات القليماً بإجراء استفتاء عام لقرار مستقبل جنوب السودان، قد يكون البديل هو تقسيم دولة السودان إلى دولتين منفصلتين.

وتكثرت اتفاقية السلام الشامل ترجيحاً لمصلحة تطورت بشكل رئيسي على يد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة إقليمية إقليمية تجمع سبعة دول. وقد عدت هذه الهيئة مصادقات في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ أدت إلى توقيع اتفاقية ماثاكوس من قبل الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

في يوليو/تموز ٢٠٠٥، بعد ستة أشهر من توقيع اتفاقية السلام الشامل، أدت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة اليمين الدستوري، ومع ذلك استمر تعيين الوزراء لشهرين آخرين. إلا أن صدمة وفاة جون فرك، نائب الرئيس وأحد مؤسسي السودان وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي جاءت بعد حوالي ثلاثة أسابيع من التوقيع، قد تكون قد خلقت نكسة وإحباطاً بالرغم من أن الوضع في الواقع لم يكن كذلك. وقد منحت الحكومة ٣٠٪ من مقاعدها لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وللمرة الأولى حصل ممثلون سودانيون على حوكمتها الخاصة (حكومة جنوب السودان) وكانت هناك اتفاقية حول كيفية المشاركة في ثروات البلاد النفطية المتزايدة. وليس على السودان الآن فقط أن تتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة "حالة الأفيان"، وحسب بل أيضاً مواجهة التحدي السياسي الذي سببره على قابلية نجاح وحدة الأمة. والحل البديل الآخر هو أن يتم بعد الفترة المؤقتة التي سبقت إلى سنة سنوات القليماً بإجراء استفتاء عام لقرار مستقبل جنوب السودان، قد يكون البديل هو تقسيم دولة السودان إلى دولتين منفصلتين.

ويبسبب هذه المشاركة والاهتمام الدولي، سيكون دور البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان دائماً أكثر من مهمة فنية. ولم تكن بالتأكيد عملية

## الاحتياجات الفورية

تغطي بعثة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان الفترة الانتقالية والتي تستمر لمدة سنة سنوات، وقد ركزت على المرحلة الأولى الهامة التي تقع ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، إضافة



والأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة السليمانية، والمجتمع المدني بجانب المنظمات غير الحكومية والمختصين من الطرفين ومكالات الإغاثة، وتقليب بناء الثقة بين وداخل الأحزاب الوطنية أشهر من النقاش المشترك.

بالرغم من أن التأخير في توسيع نطاق اتفاقية مشتركة للخروج بأقلية سلام رسمية كان مفاجئاً، إلا أنه ومجرد أن أصبح واضحاً أن المحادثات في بلدة نيفاشا التقنية قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن اتفاقية السلام الشامل لم توقع في أوتل عام ٢٠٠٤ كما كان مفتر، اعترفت مجموعة التنسيق الرئيسية للبيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بواجبها لإعداد مرحلة تحضيرية لبناء الثقة والترويج لهدفهم وأهداف غايات البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وازداد خطر الإيعاز لأن الوضع أصبح يستلزم المزيد من التفكير وربما التفكير على صعيد السلام من خلال التركيز على عملية تخطيط استراتيجية ترويجية إلى ما بعد الصعوبات التي ستعاني منها المفاوضات. وقد كان مستوى المشاركة من قبل الأحزاب في المجتمع الدولي الأربع نطقاً غير مسبوقة عندما أجريت التقييمات للاحتياجات الحالية لما بعد النزاع.

أصبح موطئي وقدرات الحركة الشعبية لتحرير السودان من العوامل الواضحة ضمن البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في نيفاشا. واجهت فرق الحكومة السودانية في الخرطوم في رفع حراس الشعب نحو العملية، فبالرغم من أن ذلك الكثير من الواجهات الفنية التي يجب أن تقوم بها البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، إلا أن مناقشات فضائية نشر الأمن وتفتيش العملية التي أجريت في نيفاشا أدت حتماً إلى المزيد من التأخير. ولكن لحسن الحظ أدى توقيع الاتفاقية التي من شأنها أن تفرق حريزبان/ يونيو ٢٠٠٤ نقل مهمات البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان إلى مرحلة ما بعد الودع الكلامي وقدمت هيكل مؤسسي وسياسي مهد الطريق أمام الحوار المكثف والمثمر، وبالتالي إلى عقد ورشة العمل المشتركة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في نبروي التي اجتمع فيها الطرفان للمرة الأولى واتفقا على وضع الإطار التصوري للبيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد تم الاتفاق على ملخص التقرير النهائي مع الانتباه إلى ما يلي:

■ سيتم تقسيم الاحتياجات إلى أربعة درجات تغطي حكومة الوحدة الوطنية، وإقليم الشمال والجنوب والمناطق الثلاثة.

■ ستبدأ تدخلات البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان متزامنة مع الفترة الانتقالية التي تستمد أسسها من قانوني، وفي الوقت الذي تتطلب فيه بعض العناصر الأخرى وجود بعض الاحتياجات الضرورية.

■ ستبدأ فرق البيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في تنفيذ بعض المهام في المناطق الثلاثة وستتوجه جهودهم نحو تدوير السلطات المحلية للحركات الموجودة على خط المواجهة.

المناطق وهرب حوالي ٧٥٪ من سكان أبي من مناطقهم أو نزحوا إلى مناطق أخرى داخل الدولة. وسُري المناطق الثلاثة تتنقل لأعداد كبيرة من الماعدين، كما ستكون طرق النقل الرئيسية لإعادة هؤلاء السكان.

اعترفت الاتفاقيات المبرمة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بالوضع الخاص للمناطق الثلاثة، ولكنها بنفس الوقت تركت الكثير من الأسئلة دون أجوبة. ويُجرى في أبي الإعداد لإجراء استفتاء حول ما إذا ينبغي أبي جزءاً من الشمال أو تنضم إلى الجنوب. تمتلك كردفان والنيل الأزرق الجنوبيان حكم ذاتي خاص بهما، وسيقدمان مذكرات إلى رئاسة حكومة الوحدة الوطنية يقترحان بها الطريقة التي يجب أن تطبق فيها عملية السلام الشامل في المنطقة.

وتبقى قضية الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة من القضايا الضعيفة في الوقت الذي أصبحت فيه ملكية الأرض من أكثر القضايا ظلماً. إضافة لذلك زادت التوترات الحالية بين الإرياف والغلات حول استخدام الموارد الطبيعية، وذلك لانشار الزراعة الآلية والتفتيح عن النفط على نطاق واسع. وقد تتسبب عودة النازحين داخلياً واللاجئين في زيادة النزاع حول الوصول إلى أرض الأجداد. وسيستمر وجود المناجم أو الخوف منها كعقبة أمام الاستخدام الانتاجي للأرض في بعض المناطق، بينما ستعاني المناطق الأخرى من أعباء تزيد من طاقاتها نتيجة لعودة سكانها إليها.

أما بالنسبة لمستويات طرق الوصول إلى مياه الشرب والأمن والمناخ الصحية المحسنة والخدمات الصحية فليما تعتبر مستويات منخفضة. ومن جهة أخرى، قدرت نسبة الوفيات أثناء الولادة بـ ٥٨٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وهو بذلك يسجل أعلى المستويات في السودان. وبالرغم من أن وضع مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل عام يشير إلى زيادة نسبة الفقر وانخفاض نسبة الخدمات، إلا أن هناك مجموعات مهمشة في كل أجزاء من الحزام الانتقالي يجب الانتباه إلى احتياجاتها. فقد أدت العزلة المادية لبعض أجزاء المناطق الفاضلة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مناطق أبي والنيل الأزرق الجنوبي إلى النقص، أو الارتفاع الباهض جداً لأسعار العديد من السلع.

### بيئة التقييم المشتركة كعملية

لم يكن لتجربة بيئة التقييم المشتركة لتحديد احتياجات السودان مثيل في السودان من قبل من ناحية المدة والسجال والتعقيد. فقد كان المخطط الانتقالي للبيئة ميني على أسس ١١ أسبوع من العمل المكثف، ولكنه انتهى بعملية استمرت لمدة ١٥ شهر، بل أنها تحولت إلى مهمة تقييم فريدة من نوعها لاحتياجات السكان لما بعد النزاع. وفي البداية أعدت الفرق الوطنية نفسها بشكل جيد، وخاصة في الجنوب التي أخذت منهم ستة أشهر لتكوين فريق علي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة إلى احتياجاتهم لبدء إجماع بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح وهي الهيئة الحكومية للتنمية

ويتمتع أي سلام دائم على حل جذي يشمل ملايين النازحين داخلياً واللاجئين الذين عاينوا في المعسكرات والمناطق المدنية لعشرات السنين في بعض الحالات. وفي بلد قدر فيه عدد النازحين داخلياً ستة ملايين نازح، هناك على الأقل أربعة ملايين نازح هجر منطقتهم نتيجة للحرب في الجنوب، ومن المتوقع أن يعيش ثلث هؤلاء في أنحاء الخرطوم، بالرغم من أن نسبة كبيرة منهم ستعود إلى أراضيها. حتى الآن، عاد ما يقارب ٢٠٠ ألف نازح داخلياً ولاجئ إلى جنوبي السودان وإلى المناطق الثلاثة، ليضموا إلى أكثر من ٥٠٠ ألف نازح الذين عادوا في عام ٢٠٠٤.

وقد تم إعداد برنامج الأمم المتحدة، والذي حظي بدعم من المنظمات غير الحكومية ودعم مشترك من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان "فريق العودة الدائمة"، بناءً على عدة أولويات أساسية:

■ منع وتصحيح آثار الهمدم والأعمال الأخرى التي قد تؤدي إلى حركة مرفوضة

■ معالجة الجوائح في المنطقة طبقاً لمعايير الصنف العام لضمان حصول النازحين داخلياً على نفس مستويات المعيشة لسكان الدولة المضيفة على الأقل

■ التأكد من قدرة دخول النازحين داخلياً إلى الخدمات الموجودة

■ التأكد من قدرة النازحين على اتخاذ قرارات معلقة من خلال تقديم المعلومات والاستشارات والتعليق التقني.

تتضمن الصلة عمل الأمم المتحدة لهذا العام ٢٠٠٥ مراجعة للبيانات من أجل: (أ) التأكد من حصول الماعدين على أقل المساعدات الإنسانية من خلال مراكز الشاتل للمرة الأولى من العودة لتجنب إلقاء المزيد من الأعباء على المجتمعات المستقبلة، و(ب) تقوية الخدمات الأساسية في مجتمعات العودة، والتأكد من الحفاظ على المستويات الحالية للخدمات المقدمة للسكان. سيتم تدريب موطئي الإغاثة بشكل مناسب على أمور العملية العامة ليلعبوا عن القضايا بشكل مناسب ويقوموا بالإجراء المناسب لمواجهة مخاوف الحماية أثناء تقديم المساعدة. سيتم شمل سكان المنطقة المضيفة قدر الإمكان عند تقييم الاحتياجات ووضع البرنامج.

### المناطق الثلاثة

لعبت مناطق أبي وإقليم النيل الأزرق وكردفان الجنوبي/ جبال التوبه - المعروفة بالمناطق الانتقالية أو المناطق الثلاثة - دوراً مركزياً في الحرب بين الشمال والجنوب، وذلك لأن موقعها على جبهة الحرب الأولية أدى إلى جعلهم في قلب النزاعات الوطنية والميدانية على الموارد، وخصوصاً الماء والأرض والترول. ويبلغ عدد سكان المناطق الثلاثة حوالي ٣.٩ مليون، يعيش ٧٣٪ منهم في المناطق الفاضلة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبسبب موقعهم الجغرافي، نزح حوالي ٢٣٪ من سكان



من فئات عرقية أو دينية أو جغرافية معينة. وقد اصحت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن هذا يقع في قلب اتفاقية السلام، بينما تمتع الحكومة السودانية بحمل مثل هذا التحليل داخل التصدير التاريخي.

لم تحقق أي عملية الأمتياز من قبل، وما زالت هناك بعض تعقيدات التلمذة عن عدم رضا عام من أولئك الذين استبعدوا عن حوار البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. ولكن من المؤكد أن حذف سيد دارفور، إضافة إلى تمديد المنافع السياسية بشمل طرفين فقط في الاتفاقية، وهما الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، سيحدث المخاضات الرئيسية في الاتفاقية. ولكن وجود البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان هو، في المقام الأول، إعلان للدولاء والقرار من قبل أولئك الذين يشكلون الحكومة أو الحكومات الجديدة. وتحتوي الاتفاقية على معايير فعالة - وهي قائمة فصول للمؤشرات لكل سنة أشهر حتى نهاية عام ٢٠٠٧، وقد أقيم هذا الأمر، أكثر من أي بد آخر، المجتمع الدولي بقيمة هذه الاتفاقية المطلقة. وسيتطلب وضع المزيد من اللوم فوق الهيكل العظمى السوداني الكثير من العمل والجهد حتى ينهي السودان ولكن البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان ما زالت في خطواتها الأولى.

**جون بنيت، رئيس الفريق الأمم المتحدة-  
البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان،  
هو مستشار مستقل ورئيس مستشاري  
إدارة الخطط الإنمائية في أكسفورد. البريد  
الإلكتروني:  
jon.bennett@dsl.pipex.com**

**يوجد التقرير النهائي وتقارير مجموعات البعثة  
المشتركة لتحديد احتياجات السودان على  
الموقع: www.unsudandirg.org/JAM**

www.reliefweb.int/rwb.nsf/db000.SID  
١ AZBDB?OpenDocument-E:VIU  
www.igad.org  
www.usp.org/library/ps.sudan/sudan  
to.html\_machakos.٧٢٠٢٠٢  
٤ تصفح السودان في الفترة ١٣٩٤ في تقرير برنامج الأمم  
المتحدة لسلامة تطوير الإنساني لعام ٢٠٠٤ في ما يقدر  
بـ ١٨٢٠٠ دولار. يقدر دخل السودن لكل فرد من الناتج  
المحلي الإجمالي أكثر من ضعف الذي يحصل عليه سكان  
أكثر الدول الأفريقية الأخرى مقارنة بالـ ٤٠٠٠  
http://hdr.undp.org/statistics/data/country\_fact\_sheets  
cty\_fs\_SDN.html  
webpage/http://uchonline.un.org/cap2005  
١٢٧٧=Page&١٢٨٢=asp?MenuID  
٦ لتطوير المؤسسات وبناء المعرفة حكم - سيادة القانون  
المسيرة والإدارة الاقتصادية، المصالحات المتعددة، خدمات  
المجتمع الأساسية، التنمية المحلي، علاقات والحماية  
الإضامية والبيانات

مؤرخاً استبدلت مجموعة التنسيق الرئيسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان بالفريق المشترك للحكومة الانتقالية، وهو كيان بقيادة سودانية يطلب حضور المراقبة الدولية من المراقبين والأمم المتحدة والبنك الدولي. وفي مؤتمر صحفي أوسلو الخاص بالسودان والذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قدم الفريق المشترك للحكومة الانتقالية عرضاً لأولويات البلد للتطوير اعتبر أول عرض موحد يقدمه الأطراف المشاركة في اتفاقية السلام الشامل أمام المجتمع الدولي يستلزم حالياً الفريق المشترك للحكومة الانتقالية تقاضير المجموعات كلسن لإعادة تشكيل المخطط التصوري الذي قدمته البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان في صيغة مقترحات جادة لمشاريع تستخضع لتوافيق السلطات الوطنية والأهداف المحددة للإتمام.

### سياسة واقعية لتقييم الاحتياجات

في المراحل الخماسية للبعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، أعرب بعض المراقبين الجنوبيين عن بعض القلق من أن حقوق الإنسان لم تاحد الاهتمام الكافي. أدى القلق الناتج عن الأحداث البشعة التي حدثت في دارفور، وسلسلة انتهاكات حقوق الإنسان الطويلة التي ارتكبها كل أنصار الحروب التي جرت بين الجنوب والشمال، إلى وقوف بعض المحامين للدفاع عن الشروط القوية التي جاءت في نداء البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان. وقد كان ضرورياً إيجاد بعض الحلول الوسطى عند تناول اللغة، وإزالة بعض عبارات الاتهام من مقترحات تقارير المجموعة التي كتبها المراقبون الجنوبيين، وكل هذا بالتحديد في المجموعة ٢ (الحكم). وقد جادلت الحكومة السودانية بأنه سيكون من الصعب على البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان الاحتفاظ بمهموها إذا استمرت في استخدام مثل هذه اللغة. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية حول التحليل التاريخي تهميش شريحة من السكان

ثم تطعيم عمل بعثة التقييم المشتركة في تسع مجموعات: تقدم المراجع والاستشارات لزيارات المحطات، وقد تم استشارتها بشكل مباشر لوضع التقارير النهائية، التي كانت مفتوحة أمام أي منظمات غير حكومية وكالة الأمم المتحدة وهم أصحاب المهارات ذات العلاقة. وكل الترتيب أكثر تأثيراً في الجنوب، وقد يعود ذلك إلى الترابط القوي بين الوكالات التشغيلية، إضافة إلى الالتزام الشخصي للوابع، ووجود عدد من الوكالات الإنمائية (أي لا تقتصر فقط على المساعدات الإنسانية).

### سأحدث بعثة التقييم المشتركة في:

- بناء القدرات في جنوب السودان ومساعدتهم على خلق نظام جديد للدولة الجديدة
- إعداد أصحاب المصالح الرئيسية في الشمال للتحلي من بعض المسؤوليات تحت ما اتفق عليه باسم "بند واحد، نظاماً"
- إعادة تشكيل فنية الحكم من خلال التأكيد على الحاجة لتوزيع مهام الحكومة وإعادة التخصصات المالية من خلال نظام فدرالي خاص بالأقاليم - وبالتالي ترجمة العناصر السياسية، والتي تكون أحياناً غامضة، لمؤتمر يفضا من حال وضع مقترحات ملموسة
- تطوير مجموعة من الأهداف المشتركة توضع كأساس لاستراتيجية استتصال فقر
- تطوير برامج "الحاجات الملحة" وخاصة تلك المرتبطة بعدة الناحيتين داخلياً والخارجيتين
- وضع حجر الأساس لودعتين متعددتين الملحين (إحداهما للشمال والأخرى للجنوب) لتلقي التمويل الإنمائي الخارجي





## تأملات في عملية السلام

في مقابلة لشكر كريستوف بيغر، المعين من قبل برنامج الأمم المتحدة للامم لعدد مجموعته سابعة لجنة التقييم المشتركة لخدمة الحكم ومساعدة الفصول، آخر هادي، نحن نؤكد مع شكرنا لوزير محجوب، مساعد رئيس فريق سوداني في مقر مفاوضات السلام ووزير الدولة في وزارة العدل وصلاح الدين، نحن نريد على بعض التقييم المشتركة.

كريستوف بيغر: بالمقارنة مع ممارسات مهام التقييم السابقة في ليبيريا أو العراق، استمرت بعض التقييم المشتركة في السودان وقت أطول. هل كان بالإمكان تأخذ العملية وقت أقصر؟

تاج السر: لقد أصبحنا أن تبدأ بعض التقييم المشتركة قبل إنهاء مفاوضات السلام، لأننا كنا متأكدين أننا سنهي مفاوضات السلام بنجاح ونحتاج إلى وقت كافٍ لإنتاج عمل متكامل يستطلع له المجتمع الدولي بيجانية.

كريستوف بيغر: كانت المجموعة الثانية هي المجموعة الوحيدة التي أجريت دون مساعدة البنك الدولي، وهو الذي كان عادة في المجموعة الأولى يتولى قضايا قضائية الحكم - وخاصة القضايا الألا مركزية. هل كان فصل القضايا في مجموعتين مختلفتين هو فكرة جيدة إلى حد ما؟

تاج السر: اعتبرنا المجموعة الثانية هي عمود الدعم لكل المجموعات الأخرى وقضية مركزية هامة. لذلك أوليناها اهتمام أكبر. لقد كنت سعيداً بفصل المجموعتين ولكنني كنت أمل في الحصول على تنسيق أكثر لأنك لا تستطيع الحصول على حكم جيد دون التعامل أيضاً مع قضايا مثل الشئون القانونية والدستورية أو توزيع مهام الحكومة.

كريستوف بيغر: كنت جزءاً من فريق المفاوضات الحكومي أثناء توقيع عملية السلام في ميثاقوس. هل كان العمل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في عمليات بعض التقييم المشتركة مختلف عن المفاوضات السابقة؟

تاج السر: ساهم الائتلاف الكبير للطرفين في عمليات بعض التقييم المشتركة في الخروج بالنتائج الناجحة التي انتهت بها اتفاقية السلام. في مفاوضات السلام، كان المستوى العاطفي مرتفع، مما أثر أحياناً بشكل سلبي على التفكير المنطقي، بينما كانت عمليات مهمة التقييم المشترك موضوعية جداً في التعامل مع القضايا المشتركة من قبل الطرفين. وأما شخصياً استمتعت بعمليات مهمة التقييم المشترك لأنها منحتني الفرصة لخلق علاقة

عن الصحافة التي نشرت نتائج مؤتمر أوسلو. وأعتقد أن هناك جانباً هزئاً لمهمة التقييم المشترك السودانية جعلها مختلفة عن كل مهام التقييم المشترك الأخرى، وهو أنها تضمنت منظمات من المجتمع المدني في كل الأنشطة ابتداءً من المرحلة التحضيرية حتى انعقاد المؤتمر نفسه. وقد عقدت ورشاً عمل قبل يومين من مؤتمر أوسلو، الأولى كانت لمنظمات المجتمع المدنية والثانية كانت للنساء. وأعتقد أننا نحتاج بالتأكيد إلى تعميم بعض التقييم المشتركة وأوسلو بشكل أكبر، ونحن في صدد القيام بذلك - بما في ذلك من الإعلان من خلال صفحات نشرة دراسة اللاجئين.

كريستوف بيغر: كانت القضايا المتعلقة في المجموعة الثانية ذات حساسية سياسية، مثل قضايا حقوق الإنسان، وعمل هيئة القضاء والإدارة القضائية، ودور وكالات تطبيق القانون واستقلال الصحافة، وهي من القضايا التي تختلف عليها المجتمع الدولي مع الحكومة. وكانت اللغة التي استخدمها العديد من المدين الأساسيين لهذه القضايا تعتبر في الغالب غير مقبولة من قبل الحكومة ولكن لا يكون التقييم المبسط مثل في إحلال التأثير المطلوب على لمناحي مؤتمر أوسلو. هل أنت راضٍ عن النتيجة والنسخة المعدلة لتقرير المجموعة؟

تاج السر: نحن لا نتفق مع هؤلاء المراقبين الذين يعتقدون أن قضايا المجموعة الثانية كانت حساسة، لأن مواضيع المجموعة الثانية كانت هي المواضيع التي نهمنا مثل - دور هيئة القضاء ووكالات تطبيق القانون الخ. وقد خلفنا حدة اللغة ليس لأن الحكومة تعتبرها غير مقبولة ولكن لجعلها مقبولة من الناحية الثقافية - وهو ما يجده الناس عادة صعب الفهم. وأعتقد أن التقرير النهائي المقدم وصف بطريقة سليمة وكافية القضايا المذكورة أعلاه. وإذا نظرت إلى جدول المتابعة ستري أنه تم التطرق إلى كل هذه القضايا بشكل كافٍ جداً. وكأنت محادثات اتفاقية السلام عن هذه القضايا، ويقوم المشاركون الآن في وضع هذه القضايا ضمن السياق السوداني المناسب.

كريستوف بيغر: هناك قضية رئيسية يجب أن معالجتها لاستمرار السلام وهي إعادة الانتماء وعودة المهاجرين داخلياً واللاجئين. وقد عالجتها المجموعات الثانية والسابعة (المعيشية والعملية الاجتماعية) هذه القضية بشكل أسمى. هل تعتقد أن حقيقة أن الفرق الدولية لم تكن على اتصال

تألف مع المشاركين من الحركة الشعبية لتحرير السودان وشركائنا الدوليين، وفجحت آمناً فرصة لتحليل السمات المشتركة بيننا، وتحديد نقاط الاختلاف والسيطرة عليهم بغاية وبشكل عملي. كذلك أعطتنا بعض التقييم المشتركة فرصة للتعرف على حاجات السودان بالكامل من خلال العمل المشترك، وتعتبر هذه هي الخطوة هامة جداً لتحقيق الوحدة الوطنية في النهاية.

كريستوف بيغر: كيف أثرت مهمة التقييم المشترك على آمال التعاون المستقبلي والتعاضد بين الطرفين ضمن الحكومة الوطنية التي تشكلت في منتصف يوليو ٢٠٠٥؟

تاج السر: أعتقد أنه سيكون لعمليات بعض التقييم المشتركة تأثير إيجابي على التعاون والتعاضد المستقبليين للترتين لأنها قدمت حجة استراتيجيات كاملة للفترة الانتقالية التي تستمر ستة سنوات، مما يسهل الأمر على كلا الطرفين للعمل معاً في الحكومة الوطنية المرتقبة. وبدأ اللقاء بتقديم مشترك لتقرير مؤتمر أوسلو والزيارات مشتركة لبعض الدول كإثراء على أننا نتفق على مطالبنا للتطور وإعادة البناء.

كريستوف بيغر: بحسب بروتوكول ميثاقوس، فإنه يجب أن تكون عملية السلام نتيجة لاتفاقية السلام الشامل لكل القوات السياسية والمجتمع المدني. هل تشعر أن المجتمع المدني كان له دور كافٍ، بحيث شعر كل السودانيين بإطلاعهم على تقرير بعض التقييم المشتركة وأنهم على دراية بنتائج مؤتمر أوسلو؟

تاج السر: جلسنا مع المجتمع المدني من خلال عدة جلسات عقدناها لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية حتى نشعر بهم بالمشاركة في عمليات بعض التقييم المشتركة، وأما كذلك يشمل عدد من ممثلين المجتمع المدني في الفرق القومية وفي بعض من الورش المشتركة. وشرعاً في عدد من البرامج على شكل منتديات مفتوحة للإعلان عن نتائج مؤتمر أوسلو، وأعلن للجمهور عنه من خلال الإعلام. إضافة لذلك حضر مؤتمر نفسه أعضاء من المجتمع المدني وممثلين



الحصول على فرصة البقاء متحدا أثناء الفترة الانتقالية المنتظرة. هل طبقت هذه الإصلاحات؟

تاج السر: أؤكد لك أن هناك نية سياسية كافية لمواجهة الهام الهائلة القائم، هناك حاجة ضرورية لإجراء الإصلاحات، والمتضمنة في جدول منافع وثيقة أوصلو، وسيتم تطبيقها لأننا مهتمين بتحقيق السلام الدائم وحلق القاعدة الأساسية الضرورية للتطوير المستقبلي للدولة، وسنعمل على إنقاذ شركائنا الدوليين أننا على قدر هذا التحدي.

الدكتور تاج السر محبوب، بريد  
الإلكتروني: dr\_tagelsir@hotmail.com

المكتوب كريستوفر ت. بيغر:  
cthjjaheer@aol.com

ومؤثرة؟

تاج السر: لم أتفاجئ بنتيجة الوجود أننا قمنا بإجبا وقدمنا تقريرا مقفلا. ويشعر أن المجتمع الدولي ملتزما بإنهاء أطول حرب متواصلة وقعت في إفريقيا. واعتقد أن انبعاث القدرات الجيدة الكافية، لآل بناء القدرات كلى من إحدى مهمات مجموعات بعثة التقييم المشتركة، ولقد شجعنا حقيقة أن البنك الدولي وافق على الدعم من صندوق الدول ذات الدخل المنخفض الواقعة تحت التوتر حتى قبل ظهور نتيجة اتفاقية السلام لضمان البدء في بناء القدرات في الوقت المناسب.

كريستوفر بيغر: يتوقع الشعب السوداني والمجتمع الدولي حدوث الإصلاحات، وخاصة في المناطق التي تطرقت لها المجموعة الثانية، حتى يتمكن السودان من

ورعلاقة مع بعضهم البعض قد يكون لها تأثير سلبي؟ هل حصلت قضايا المهاجرين الداخليين واللاجئين على الانتباه الكافي؟

تاج السر: عطيت قضية المهاجرين الداخليين واللاجئين إلى حد كبير خصوصاً في المجموعة السابعة وقد أعطيت معظم القضايا المتعلقة بالمهاجرين الداخليين وعودة اللاجئين التفكير الكافي. وفي مجموعة البنية التحتية أكدنا على الاحتياجات الملحة للتركيز على تحسين سكة الحديد والمواصلات الهيرية لضمان عودة سهلة للمهاجرين الداخليين.

كريستوفر بيغر: في أوصلو وعد المحقون بمبلغ ٤,٥ بليون دولار. هل تفاعلت بهذا المبلغ؟ هل تتوقع أن تقرر هذه الوجود؟ وهل يملك السودان، وخاصة الجنوب، القدرات لاستغلال هذه المنح المالية بشكل فعالة

## دور المجتمع الدولي

### غونار سوربو

نحن نعتقد أن هناك دوراً هاماً في دعم عملية التسوية السياسية في السودان. ونحن نرى أن هناك حاجة إلى تدخل المجتمع الدولي يمكن أن يثبت مدى أهمية هذا.

السوية الأطراف الخارجية. وبالرغم من أن الإجماع الناشئ بين الأطراف الرئيسية حول الأهمية التي تشكل مبادئ الحكم الجيد قد برهن على وجود احتمالات للتسوية، إلا أن الانقسامات تظل موجودة، وفي رواندا، انقسمت الجهات المتحدة بشدة حول مدى ضبطهم على حكومة ما بعد الإبادة الجماعية في أي قضايا تتعلق بالحكم، وفي أفغانستان، انقسمت الجهات المتحثة حول مدى الترويج لحقوق الإنسان والديمقراطية خشية أن يعرضوا الاستقرار للخطر، وفي البلقان، كمبوديا، وأفغانستان، كانت لدى الأطراف الخارجية الرئيسية مصالح وأولويات مختلفة، وتسميت "الحرب ضد الإرهاب" في المزيد من الانقسام بين الولايات المتحدة والأوروبيين حول قضايا تتعلق بمسئولية وكيفية تقديم مقاييس الحكم لغرض الضميمة التي تلت ١٩٩٠ حتى الآن، وهي أفغانستان والمراق، وهناك أيضا انقسامات خطيرة بين أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة حول كيفية التعامل مع أزمة دارفور.

ويتوقع من بعثة الأمم المتحدة في السودان ١، والتي يرأسها بان برونك الممثل الخاص للأمين العام، أن يكون لها دور رئيس في تحقيق السلام ولكن هناك تساؤلات حول الفئود المحتملة الطريقة الموحدة للبعثة في ظل الهيكلية الحالية للأمم المتحدة. ومع ذلك، ستكون الظروف المفسدة حاسمة، وإذا ثبت أن بعثة الأمم المتحدة في السودان غير كافية، يمكن أن تضعها آليات التنسيق التي يجب أن تعمل بوساطتها الأطراف العاملة داخل إطار تشغيلي جاهز للعمل. وتظهر التجربة

في ظل التحديات السياسية بعيدة الأثر التي ستحل والتوقعات الكبيرة التي بنتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل.

ثانياً، يجب تنسيق المساعدات الدولية بكفاءة، غالباً ما تكون عملية التنسيق معقدة، ولكن من واقع في العديد من الهيئات الكبيرة نعلم بأن تتشارك في العديد من المطامير بالإضافة إلى حضور مختلف العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العديدة التي يتم تمويلها بشكل ثنائي من خلال الجهات المتحثة. وفي أفغانستان اعترفت الجهات المتحثة وهيئات المعونات بأهمية وجود هيكلية تنسيق موزعة وكان مكتباً مديناً في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام. ولذلك، ونتمنى سلطة على العربية وتجهيز الموظفين كانت قدرة العمل الخاص للأمين العام على تسهيل عملية التنسيق صعبة، وبالتالي كانت المؤسسات المالية الدولية خارج نطاق سلطته الرسمية، ونتيجة لذلك، جاء التنسيق ثمة للتمويل للتطوع في المعتاد، وفي نية متكررة، استلمت السلطات الأفريقية المسؤولية الرسمية لعملية التنسيق فيما بعد.

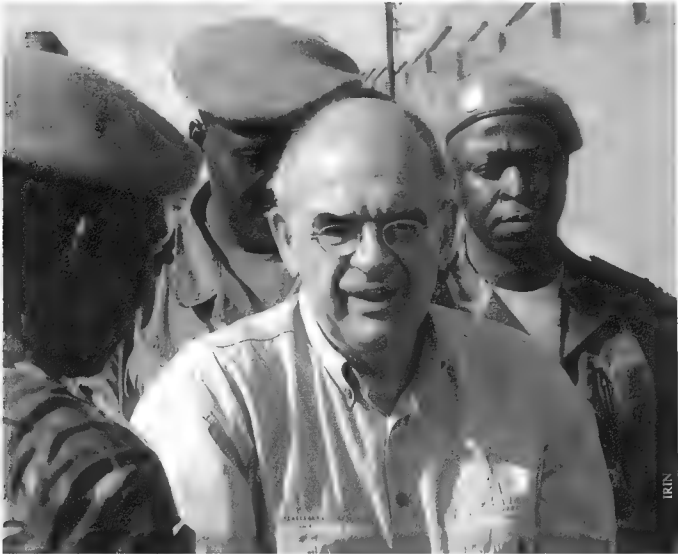
ويستمر التنسيق الاستراتيجي، باختلافه من التنسيق التكتيكي للبرامج، تسهيل المصالح

لقد تبع اندلاع الحروب والعنف فشل اتصالات السلام في العديد من البلاد الأفريقية ما أدى إلى نسب عالية من الوفيات والكثير من معاناة البشر والدمار والشلل. وكانت قلة الاشتراك المستمر والمنسق للمجتمع الدولي عاملاً سلباً في هذه الحالات، ولا يجب تجاهل أهمية دور المجتمع الدولي في انتقال السودان إلى حالة السلم.

### خطوات تجاه السلام

أولاً، يجب على الجهات المتحثة أن تفي بالتعهدات التي تم اتخاذها لمساعدة العملية السلمية في السودان، ونتج عن مؤتمر المانحين في أوصلو في شهر أبريل ٢٠٠٥ التزامات سخية بقيمة ٤,٥ مليار دولار أمريكي ولكن مثل هذه الاجتماعات لديها تاريخ في دفع مبلغ اصغر من الموعود بها وعلى فترات زمنية أطول من التي تم توقعها في البداية. وعبرت الجهات المتحثة بشكل واضح عن عدم رضاها عن تسديد الأموال الموعودة بينما يستمر العنف في دارفور. وبالمثل كان هناك مشاكل في تأمين الأموال للاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. والقدرات البدائية للحكومة في الدول في عملية السلام في دارفور. وبالمثل كانت هناك مشاكل في تمويل العمليات الإنسانية في الجنوب مستصعب عملية الوفاء بالتعهدات للجهات المتحثة من الشفافية والمعايير في استخدام الأموال. ويبدو أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إبطاء بداية الحقبة التالية للحرب، وهي حالة خطيرة





يشترك العاملون في المجال الإنساني مع قادة المجتمع المدني في السودان مع قوات الاتحاد الإفريقي في إنبالا في دارفور

بدلاً من تزيينها. لذلك، فإن التنسيق لا يقتصر على الأطراف الخارجية لتفخيمه ولكن يجب على الحكومة المضيفة أن تديره أيضاً، ويحدث أن يكون هناك انتقال تقني للإدارة التقنية والسياسية للمعونات. وهذا يستغرق بعض الوقت، وحاجة في الجنوب، وستطلب حساسية ودقة كبيرة ووعي من جانب كل المشتركين في تحقيق السلام في السودان الذي يعتبر أكبر دولة أفريقية لا زالت مضطربة.

غونار سوربو هو مدير معهد CMI (Chr. Michelsen Institute)، البريد الإلكتروني: [gunnar.sorbo@cmi.no](mailto:gunnar.sorbo@cmi.no)

[www.un.org/Depts/dpko/mssions/unmms](http://www.un.org/Depts/dpko/mssions/unmms)

ومن المتفق عليه عامة هو أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدماً في السنوات الأخيرة بصفتها الخاصة في تخطيط وتنفيذ مرحلة الطوارئ لبعثة السلام. ومع ذلك، كان هناك تركيزاً على الأزمة فضلاً عن التنمية طويلة الأجل واختمام غير كاف لبناء القدرات. يجب تقليل مواطن الضعف هذه أو التخلص منها إذا رغبنا في تحقيق السلام بنجاح في السودان. ومن أجل تنمية الاستراتيجيات الفعالة لإنهاء النزاعات المتعددة في السودان، يجب علينا أن نفهم أولاً قوائم المحركات المعقدة والمصالح المتنوعة المشتركة في تحديدها.

الأهم من ذلك هو أن النجاح سيعتمد أساساً على السودانيين أنفسهم باستخدام المسؤولية الكبرى لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، والتنسيق وإدارة المعونات. ولا يجب النظر إلى المجتمع الدولي على أنه يتدخل كثيراً في صنع السوية وفي التسلطات اليومية، فالمعونة المناسبة يمكن أن تساعد على ساء السلام ولكن المعونة غير المدببة يمكن أن توجع الحرب وتضعف القدرات المحلية

أو ذلك يسهل تحقيقه إذا كانت هناك استمرارية للأطراف الرئيسية (من مرحلة التفاوض وحتى مرحلة التنفيذ) وإذا كانت هناك مجموعات من "الأصدقاء" لتتصرف كمورد هام للتنسيق الاستراتيجي بين الأطراف الثنائية ووسيلة يمكن أن يستغلها الممثل الحاصل للامن العلم أو الآخرين لدعم سلطتهم ونفوذهم في التنسيق

ثالثاً، يجب الاعتراف بأن حقيقة بناء السلام وإعادة الإعمار في السودان، كما في الأماكن الأخرى، تكمن في السلطة والسياسة، ويجب أن يكون الخارجين ذوي حس وأن لا يصعظوا على القوى المحركة السياسية المحلية. حتى البرامج القليلة للزع السلاح، وتسريع اللجوء، وإعادة التكميل تتطلب معرفة محدثة للسوق السياسي وقواء المعركة. ستعتمد مطامح التنمية في السودان بشكل كبير على مدى نجاح تحالف مجموعات المصالح في هيئة السلام وما إذا دعم هذا التحالف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتنمية



# اتفاقية السلام الشاملة: هل ستحترم أم لا؟

لوكا بيونج

سبح اتفاقية السلام الشاملة، فإسمه له نصٌّ حُرٌّ هبةٌ وكرهٌ  
نعث من بين الحروب الأهلية تُأزده في قارة إفريقيا، ويرفرر اسم  
حبيداً لأقمة وحده وصفه فهو رمي الأرايد أجرة تسع السودا في  
مستمر اتفاقية السلام الشاملة؟ وهل يمكن أن تكون الحجة في  
تنبؤات أثار السلامي، منصرف وما حقه مثل شكور حرب حرج  
من أثار، وأرى أي في تونس عبر مس؟

السابقة في السودان، لم يتم التوقيع عليها إلا بعد أن اقنع زعماء الأطراف التي أبكتها الحروب بأن النصر العسكري لا يمكن تحقيقه، وبالتالي، أبرم زعماء الأطراف المتنازعة اتفاقية السلام على أساس المساواة، فكل طرف يعترف بقوة السياسية والعسكرية للطرف الآخر. ورغم عدم شعبية حزب الكونغرس الوطني، اتسم الحزب بالجرأة الكافية، على عكس الأحزاب السياسية الأخرى في الشمال، لاتخاذ قرار سياسي شجاع يقر حق الجنوب في تقرير مصيره. وتعتبر العسكرة التي اتسمت بها اتفاقية السلام في إحدى الآليات الأساسية التي تساهم دون شك في التنفيذ الكامل للاتفاقية.

وتختلف اتفاقية السلام عن غيرها من الاتفاقيات السابقة في أنها:

■ تتيج نقل مهام وسلطات الحكومة، وإتباع أسلوب اللامركزية في توزيع المغانات السيوية، مما يتيح للشعب فرصة إدارة وتوجيه شؤونهم على مستويات مناسبة.

■ تضع بصاً لمشروع قانون الحقوق، الذي يمنح عليه الدستور الوطني الجديد الموت، ولزام الحكومة على كل المستويات كافة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بها وتعزيزها.

■ تتوجع لشعب جنوب السودان فرصهم الأولى لعمارة حق تقرير المصير، بمعنى إتاحة إبط عمل ضمن إقامة وحدة السودان على الإرادة الحرة لشعبه.

■ تحتوي على نماذج مفصلة للتنفيذ ("المصروفة العالمية") بالإضافة إلى آليات محارية محددة بجدول زمنية للرقابة الفعالة

■ تسمح بإنشاء مؤسسات دستورية قوية البنيل.

■ تحوي على اتفاق يقضي بتشكيل قوات مسلحة وطنية جديدة تتألف من القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني كقوات مسلحة منفصلة ونظامية وحديثة بالإضافة إلى بعة للدفاع عن النظام الدستوري.

■ تنص على ترتيبات مفصلة بشأن تحويل المغانات، وعدم وجود مثل تلك الترتيبات كحل الصيغ الترتيبية وراء فشل اتفاقية أدوم أبأبا السلام. وقد وفر قرار حكومة جنوب السودان

الحركة الشعبية لتحرير السودان "الحركة الشعبية" قد دخلت في مفاوضات عاتلة. ورغم ذلك، فإن الذين شاركوا في المفاوضات قلقون إزاء مستقبل السلام لأن الحركة الشعبية لم تنصت في الحرب بشكل قاطع. وكل شعب الجنوب على وعي بأن الحكومة المركزية في الخرطوم ألغت من جانبها اتفاقيات السلام السابقة (مثل اتفاقية أدوم أبأبا عام ١٩٧٢، واتفاقية الخرطوم عام ١٩٩٢). وفي حوار أجرى مع إحدى الشتملات بسبب الحرب، تلخص وضع عملية السلام الذي يتسم بعدم الاستقرار، قائلاً: "السلام بالنسبة لنا هو أشبه بالرجل المريض في المستشفى، إنه لا يستطيع أن تجزم بأنه سيولد إلى منزله مرة أخرى طالما أنه في المستشفى وما زال يعاني من المرض، فمن المحتمل أن تتركه المنية".

ومن ثم، تعتمد استدامة عملية السلام بشكل كبير على الاستقرار في المناطق التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة أبيي وجبال النوبة والنيل الأزرق (ويطلق عليها اسم المناطق الثلاثة)، وكذلك في شرق السودان ودارفور، والمناطق التي يسيطر عليها معظم السودانيين المهمشين من المناطق الريفية. وسيكون تنفيذ الشروط والالتزامات الخاصة بمنطقة جبال النوبة والنيل الأزرق هو المحك الأساسي للتنفيذ الكامل لاتفاقية السلام في المناطق الأخرى المتضررة من الحرب في السودان مثل دارفور وشرق السودان.

ومن أكثر المعارضين لاتفاقية السلام، على الأرجح، المتطرفون الذين فسروا اتفاقية السلام في الأجنحة الخاصة بهم على توسيع النفوذ الإسلامي والعربي في جنوب السودان وما خلفه. وبعد وصول الفريق الطائفي للحركة الشعبية إلى الخرطوم لأول مرة في منتصف عام ٢٠٠٥، أصدرت مجموعة أطلقت على نفسها اسم "الرابطة القومية للطعام المسلمين" توت بتكفير الحركة الشعبية ومعارونها ودعوا إلى الجهاد ضد فكرهم العلماني.

**مواطن القوة في اتفاقية السلام الشاملة**  
استغرق إبرام اتفاقية السلام عشرة سنوات تقريباً، استجلاً من أطول اتفاقيات السلام التي تم التفاوض بشأنها وأكبرها من ناحية التفاصيل أدوم أبأبا. وعلى عكس اتفاقيات السلام

التي استمروا دولة السودان بشكل عشوائي دون مراعاة لوجهات النظر التي تخص المجتمعات العرقية، وبخاصة شعب جنوب السودان. وتؤكد الطريقة التي انتهت بها العملية الحاكمة في الشمال لدفع السودان نحو الاستقلال، صفت عملية بناء الأمة، وذلك عن طريق إصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد دون اللجوء إلى إجماع وطني. ومنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، تخوض السودان حرباً مع نفسها. وأسفرت النزاعات الكبيرة (التي دارت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٧٢، ومنذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٥) إلى وفاة أكثر من مليوني شخص ونزوح أعداد هائلة من الشعب السوداني. ويوضح عدم اتفاق الرأي، إلى حد كبير، حول الجذور التي تسبب في الحروب الحالية الداخلية، السبب وراء عدم احترام العديد من اتفاقيات السلام أو عدم استمرارها. ورغم أن السودانيين الشماليين، ولا سيما الصفوة الحاكمة، يعتقدون أن الحرب الأهلية مثل مشكلة الجنوب. ترجع إلى فشل دولي غير محمود للعواقب، فإن معظم الجنوبيين يرون أن أسباب الحرب الأهلية تكمن في الجذور العرقية والدينية.

فالتحيز للمناطق الحضرية والنظم القائمة على المركزية الشديدة التي تميز السكان القاطنون حول العاصمة ووسط السودان هو ما خلفه الاستعمار من ميراث. ورغم أن الإنجليز سعوا إلى تحديث الاقتصاد وبناء بنية أساسية في الشمال، وعهدوا لبعثات التبشير المسيحية بتبني القويمة الأخلاقية في الجنوب، شمة جانب ديني الانتماء به أكثر من التنمية الاقتصادية، إلا وهو الاختلاف الاجتماعي-الاقتصادي نتج عن إقامة مشروعات التنمية في المناطق الريفية أثناء فترة الحكم الاستعماري، وزادت فجوة عدم الاختلاف بشكل أكبر بعد الحصول على الاستقلال. وأسفر هذا الاختلاف الكبير عن الشعور بالإحباط والظلم مما أدى حتماً إلى لجوء شعب الجنوب إلى الصراع المسلح.

ومع ذلك، فالأراء العامة حول اتفاقية السلام إيجابية. وقد أوضحت عدة أبحاث متخصصة مع المجموعات المحورية في نهاية عام ٢٠٠٤، والتي أجازها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المركز الجديد للسودان للإحصاء والتطوير، وجود تزايد عام حول اتفاقية السلام والقلق بأن



وينبغي الاعتراف بأن اتفاقية السلام الشاملة هي من أهم الإنجازات التي تحققت في السودان وأفريقيا على حد سواء، حيث تقدمت إلى لحل القضايا المعقدة التي تتعلق بالتنوع والهوية، ولوضع أسس جديدة لتأسيس وحدة وطنية يلتفت الجميع اعتماداً على الإرادة الحرة للشعب وقد حاول الدين بنواً جديداً كبيراً لتحقيق اتفاقية السلام موافقة معظم التوقعات ومنح الشعب في المناطق الريفية من السودان فرصة ليصبحوا مشاركين فعالين في إدارة الشؤون العامة وعملية صنع القرار.

وبسبب الآليات المضبوطة والحاجرية، فإن موقف اتفاقية السلام الشاملة أفضل من أية اتفاقية سلام أخرى سابقة. وأي عدم إلتزام لأحكام الاتفاقية سيكون بمثابة حرق للنسار وقد يضطر شعب جنوب السودان لإعلان الاستقلال من جانبهم ومن المأمول أن تستمر اتفاقية السلام بعد وفاة قائد الحركة الشعبية المناهضة.

د. لوكا بونونغ نينغ هو مدير للمركز السوداني الجديد للإحصاء والتقييم، وهو عضو في الفريق المفوض للسلام التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وأمين اللجنة الفنية لصياغة الدستور في جنوب السودان، وعضو مجموعة الإعلام والإحصاءات بالحركة الشعبية والمضيفة بالعمل مع البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان، ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: lukabiongus@hotmail.com

انظر الموقع: [www.accessdemocracy.org](http://www.accessdemocracy.org)  
pdf/٢٢٢٠٤\_su\_focus\_١٧٨١\_library

مثل عملية تسريح الجنود ونزع السلاح وإعادة الاندماج وعملات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإذا تم تحقيق ذلك، سساهم بلا شك تلك التعديلات في استدامة السلام والتنمية والقضاء على الفقر المنع والجوع وتحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة

### الصدى المتوقّع لمقتل جون قرنق

بالساسة للكثير من السودانيين المبهشين من المناطق الريفية، كل جون قرنق، الموس وقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمثابة المنفذ والمحرر، والملازمة للتوصل وتحقيق الطموحات وفي وصف له ورد أثناء المفاوضات الشخصية مع المجموعة المحورية، "جون هو مثل المسيح"، "نحن نعتبر قرنق مثل النبي موسى، الذي رحل بشعبه بعيداً عن مصر"، و"إذا كل من الممكن استئصال جون قرنق مائة مرة، ستكون الأمور عظيمة". كان التذكور جون قرنق بلا شك الشخص الوحيد الذي استطاع التعبير عن الرغبة العامة للجنوب في الانفصال بسلام وتحقيق المصالحة وذلك من خلال رويته الخاصة لمع الوحدة فرصة أخرى أثناء الفترة الانتقالية لمدة ست سنوات وإذا كل الحادث المأسوي لمصرعه قد شجع العناصر المعادية للسودان الجديد داخل الحركة الشعبية أن ترفع صوتها منادية بالانفصال، فقد تعرض عملية تقرير المسير للخطر. وقد يجد القادة الجدد للحركة الشعبية صعوبة بالغة في وضع رؤية للسودان الجديد تروق لشعب جنوب السودان

تخصص ٥٠٪ من صافي إيرادات النفط المستخرج من الآبار في الجنوب، الضمان الاقتصادي الأساسي لتعديد العمال لاتفاقية السلام.

تضم مجموعة كبيرة من الشهود والمخاضين عن السلام على المستوى الوطني والمؤسسي، مثل الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وكينيا، وأوغندا، وإيطاليا، وهولندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ألت هذه المجموعة على بعضها بشكل رسمي أن تلعب دوراً في جعل السلام أمراً حقيقياً.

تاحت للمجتمع الدولي القيام بدور مهم داخل اللجنة المستقلة لتحديد الاحتياجات والتقييم، وتتمثل المهمة الأساسية للجنة في إجراء تقييم مصفى عن مدى تعيد اتفاقية السلام.

وقد تأكد الالتزام الدولي لإعادة إعمار السودان من خلال المنح سخية التي تمهدت بها الجهات المانحة في مؤتمر أسل في أبريل عام ٢٠٠٥، وبفعل يفوق المبلغ الذي تمهدت به الجهات المانحة، وهو ٤.٥٣ مليار دولار، الاحتياجات الإنسانية الخارجية وإعادة الحياة إلى طبيعتها والتنمية حسب تقييم البعثة المشتركة لتحديد الاحتياجات لمرحلة ما بعد السلام، ولكن قد يكون هذا المبلغ أقل بشكل طفيف إذا وضع في الاعتبار البرامج التي لا تقوم بها البعثة المشتركة



تم رسمه  
تدشين مجلس  
لتحرير  
لوقت  
لحروب  
السودان،  
والسودان  
جمع السيد  
من الإعداء  
السبيين  
والسكركين  
السبيين  
رسمه في  
تفاني من  
سبتمبر في  
جوب عاصمة  
جوب  
السودان



# التحول التتموي وتضافر السلام في جنوب السودان

جيني كلوغمان وإميلي غوس كالور

إن ساء فترت حكومة جنوب السودان في أزمة تحوّل الحركة السعيّة لحريّة السودان من حركة توريّة إلى حركة تحرّك.

ولا تتطلب الإدارة الفعّالة مثل هذه البيئة التّحتية المهيّبة مثل مباني المكاتب والأنظمة التكنولوجية فقط، ولكن على الأكثر أهمية من ذلك وهو الأنظمة التي تصمّم المعايير الصحيحة لتحديد الطواقم العاملة وشراء البضائع والخدمات وإدارة وتدفّق حسابات الموارد العامة، والمساعدة الفعّية للمساعدة على تلبية هذه الاحتياجات مخطّط لها. وهناك حاجة ملحة لها.

وتعتبر اللامركزية تحدياً آخر لحركة متّحدة التنظيم في السّبق، وتتسوّر اتفاقية السلام الشامل بتوضيح الإدارات الإقليمية والمحلية، والتي يتفصّل الكثير منها القدرات أو الموارد. وتواجه حكومة جنوب السودان خيارات صعبة فيما يتعلق بالدور والحجم النسبي للحكومة المركزية والحكومة المحلية وطبيعة التحولات المالية داخل الحكومة.

يوجد لدى جنوب السودان موارد غابّات وموارد بحرية وكثير من الماشية والتّحصيل، وحوالي ٥٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة. ولكن النّشاط الاقتصادي يظلّ على مستوى البقاء على الحدّ فقط. ويقدّر أن أقل من ١ ٪ من الأراضي الزراعية يجرى زرعها وإحراقها، وبينما في نفس الوقت تظلّ مشكلة عدم تأمين الطعام مرمية ومستثّرة. لأن لا يجب على حكومة جنوب السودان أن تحفز الاقتصاد السوداني بتوفير المواصلات والبنية التحتية الأخرى لتطوير مدن التجارة فحسب، ولكن يجب عليها تطوير السياسات والأنظمة لجذب الاستثمار الخاص المحلي من الخارج والاستمرار في إدارة الموارد البيئية.

تظلّ قدرة القطاع الخاص الرسمي ضعيفة بما يبدو أن في المراحل الأولى لعدم ما بعد النزاع إلى وجود نظير محلي قوي لحكومة جنوب السودان. وتظهر الحيرت الدولية لفترات ما بعد النزاعات أنه يمكن التّحولات أن تظهر من تركيز الأعداد الكبيرة من المدنيين والموظفين العسكريين الذين يهاجرون جيوب التصعيد من ناحية الطلب على البضائع والخدمات. ولكن الفرص موجودة وخلاصة على ضوء احتمال ازدياد في حركة الإعمار والخدمات. ويجب على حكومة جنوب السودان أن تبسّط نمو قطاع مصرفي تجاري فعال، ومؤوّن به وأن تمكّن المشاريع السودانية من الاطلاع على الفرص الجديدة.

وعلى المستوى المحلي، ستأثّر تحديات تقديم الخدمات والتّحديّات الاقتصادية من التّدفّق المالي

رئيس، الدكتور جوب قرون، وبالفلل فقد تحدى تقرير مجموعة الأزمات الدولية في يوليو ٢٠٠٥ حركة تحرير السودان لتفي بوعودها بتكوين المؤسسات المدنية حديثة الميثاق والاحتفاظ باستمرار نقص شمولها وصنع القرار المحلي. وطالبت مجموعة الأزمات الدولية حكومة جنوب السودان بإنشاء لجنة محاربة الفساد (كما خطّط له)، وأن تطوّر قانون سلوك للموظفين وأن تتوقّف عن عقد الصفقات مع شركات البترول مما يشكل خرقاً لجوهر اتفاقية السلام الشامل.

بينما توجد لدى حركة تحرير السودان الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاقية السلام الشاملة، فإن هذه الإرادة يعيقها نقص المواصلات للقرى والبنية التحتية، وهو خطر مهيّك في وقت تتم فيه المزاينة الموارد التي ليس لها مثيل لتصبّ في حزبائها. لقد كانت حركة تحرير السودان تعمل بميزانية تقدر بحوالي ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي شهرياً ولكن من المتوقّع أن تحصل على ميزانية بمشرات المليارات من الدولارات. وبينما يمكن استخدام موارد هذا الكمّ العظيم المختلف كلياً للبدء سريعاً في التنمية، فإن الاستخدام الفعّال لهذه الموارد يعني أن تنمية الإدارة العفّة الماهرة والتي يحدّد عليها هو من أهم الأولويات. وبدون وجود كادر من الأشخاص المجهزين لإدارة الموارد فهناك مخاطر من المحاباة أو حتى عودة النزاع. وبما أن حركة تحرير السودان تترك وتعرّف بهذه المخاطر فقد قامت بالعمل مع بعثة التّقييم المشتركة لإنتاج خطّ زمني لتنفيذ الإصلاحات والبرامج خطوة بخطوة. ويجب أن يكون تطوير قدرات وبنية المراقبة والتّقييم له الأولوية.

## التّحديّات المقبلة

في العوالم الجنوبيّة الذي يقع تحت سيطرة حركة تحرير السودان، كان المواطن المدني يعيش سنة واحدة فقط من التعليم في المدارس، علماً بأن ٧ ٪ فقط من المدنيين قد تلقوا تدريباً رسمياً. يجب على حكومة جنوب السودان أن تزيد بسرعة عدد الموظفين في خدمتها المدنية حيث أن الكثير من العمال الممارين موجودين في "مدن" المصنّات العسكرية (التي ظلت واقعة تحت سيطرة الشمال خلال الحرب الأهلية)، وعودة أهل الجنوب الممارين من الشمال والتّحولات تظلّ احتمالاً مستبعداً.

من واقع إدراك حركة تحرير السودان لضرورة تأسيس سلطة إدارية لحكم المنطقة التي تسيطر عليها الآن، فقد أنشأت السلطة المدنية للسودان الجديد في بداية عام ١٩٩٦. وبينما أنجزت السلطة المدنية السودان الجديد بعض الوظائف للمنوّهة للحكومة، فإن الموظفين لم يصلوا إلى رواتب شهرية منتظمة أو عقود رسمية بتوظيفهم، ويتم تمويل بعضهم من بعض مشاريع المصنّين، والأخريين تذهبهم للمنظمات غير الحكومية والمنظمات في بعض الحالات، وأدت قلّة مواردهم ومعدّتهم إلى توفير البضائع للخدمة بالحد الأدنى. وحتى الآن فإن الكثير من الخدمات الأساسية المحدودة لاجنوب السودان كخدمات الطرق الجوية للسودان، أوبريشن لايف لاين سودان، قيادة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المدعومة خارجياً والتي تعمل بشكل مستقل عن السلطة المدنية للسودان الجديد، وجماعات من المواطنين المحليين.

وهن اقتصاد جنوب السودان في ظلّ القوّد الصعبة للغاية خلال النزاع، وبالإضافة إلى اندماج الأمن أساساً ونقص الطعام، فلا توجد طرق معدّة خارج المدن الرئيسية. وزراعة الأعلام الأرضية على طول طرق المرور الرئيسية خلقت المخيمات مزبلة وعاجزة عن تسويق بضائعها، ونهارت الجسور وقطعت حلقات التجارة التقليدية مع الدول المجاورة. وفي منطقة يقلّ دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار أمريكي، فالوصول إلى الخدمات الأساسية يعد من أدنى المستويات في العالم، فإن توقّعات التنمية في الحصول على سلام ملموس كبير. ولكن هناك حاجة للتحرّك والاستفادة من فرصة توسيع مجال تحقيق اتفاقية السلام الشامل وإعانة المنطقة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

يتطلب السلام أن ترتقي حركة تحرير السودان من حركة تحرّير إلى منظمة سياسية قادرة على تولي القيادة في سياق تنافسي وديمقراطي فيجب عليها إيداع قدرتها على الإعداد للتّحولات الإقليمية وتشكيل بذات تشريعية. وهنا من الجدير بالذكّر أن الإصلاحات التي أوجبتها اتفاقية السلام الشامل لا زالت متأخرة عن الموعد المحدّد بسبب عدد من العوامل يتعلّق بعضها بالقدرة والبعض الآخر بسبب الاختلافات مع الحكومة في الشمال، وقد أصبح الموقف أكثر تحدياً بوقاء أول نائب



الإدارة الاقتصادية لتكليس المنطقة  
أفريقيا في البنك الدولي، وكلفت عضو في  
الفريق الأساسي لجنة التقييم المشتركة، البريد  
الإلكتروني:

ekalla@worldbank.org

www.crisisgroup.org/library/  
documents/africa/horn of africa/096  
the\_khartoum splm agreement  
sudan\_uncertain peace.pdf

الواقع سيحدث في حد كبير على نضمة الدفوف  
وبمساعدة لشركاء المطيبين والدوليين من أجل  
معالجة لتحسين الموسيقى والاقتصادية  
المروعة

جيني كلوغمان هي عالمة اقتصادية رائدة في  
السودان واثيوبيا والبنك الدولي، وكلفت لفقد  
مشتركة (مع جون بنيت) لفريق بحث التقييم  
المشتركة في السودان، البريد الإلكتروني:  
jklugman@worldbank.org. اميلي  
غويس كلور هي محطلة لبحث في وحدة

المنوع للرحمن والملاجيس صيود الكثير  
منهم إلى المجتمعت التي أصبحت فيها الاتيات  
غير الرسمية للطلاب على الصناعات، وحيث  
يكون الوصول إلى المياه الآمنة محدود وحيث  
الأراضي التي قام بملاحتها لسنوات أولئك الذين  
مكثوا ولم يفلوا. بشكل هذا ضيقا على آيات  
فقد التزاعات وسببها من الحاجة الملحة  
للمراجعة القوانين والممارسات العرفية للمجما  
في النظام القضائي الذي سيخترق مبادئ حقوق  
الإنس الدولية في نفس الوقت (خاصة فيما يتعلق  
بالسوء) ويعترف بتأثيرات النموذج الحي جنوب  
السودان

يجب تطوير التوكيلات العسكية  
والعربية العنيفة والتي يمكن كشف  
وأجهزة لعد العوس المتخرفة،  
والتي يقوم بمضد أعمال الشرطة  
حتى هم جنود سابقين غير مدرسين  
على تخليق العروس انسي، والتعدي  
المتصل بذلك هو تحويل جيش تحرير  
السودان من جيش تحرير تنظيم  
للعصبة إلى جيش محترف يكون  
محصرا في القوات المسلحة الوطنية  
السودان

### البداية في فصل جديد

لقد جلب التوقيع للنجاح لاتفاقية  
السلام الشامل السودان إلى شرفه  
فصل جديد من تاريخه، وستكون  
المهمة الحرجة لحكومة الوحدة  
الوطنية وحكومة جنوب السودان هي  
الارتقاء بإبلا إلى السلام والأمن  
والتنمية المستمرة.

وستكون المسؤولية والشعافية عاملين  
رئيسيين، وسيكون للمجتمع المدني  
المستقل لجنوب السودان، وبمساعدة  
تنمية وسائل إعلام مستقلة ورفقة،  
دورا في حمل حكومة جنوب السودان  
على اعتبار المصلحة والترويج  
لها، وسيكون المجتمع الدولي  
مسئولا أيضا عن تقديم الدعم المالي  
لمتابعة التزاماته في مؤتمر أوسلو  
للمتحدثين وللمساعدة في تنفيذ حكومة  
جنوب السودان والحكومة الوطنية  
بالتزاماتها. وفي نفس الوقت يجب  
على المانحين أن الانتقال من تقديم  
المساعدات الإنسانية التي تركز على  
الآزمات إلى شراكة حديثة تعترف  
بأهمية ملكية الدولة وتعمل على تقليل  
الأعباء عن عائق حكومة جنوب  
السودان بالتوفيق بين متطلبات تقديم  
التقارير، والعمل قدر الامكان خلال  
هذه الاتيات مثله وتشترك صندوق  
المانحين الممعدنين في الموارث  
وبالمساة لحكومة جنوب السودان،  
فإن تحقيق نتائج إيجابية على أرض

أمر لا يورمية نعتش على  
المجلس من الأمام صوب بي





## انتقادات لبعثة التقييم المشتركة

مايكيل كيفان

كانت بعثة التقييم المشتركة للسودان عبارة عن عملية مفتوحة واستشارية، وأوجدت أرضية مشتركة للأعاجيب لطلاب إعادة الأعصر بعد الحرب، ولكي لم نضع انداء كاف للعذالة واحقت في تقديم شبكة أمل للأسر المهيمنة.

إلقاء اللوم على أي من ذوي السلطة الحاليين، في أي من الظروف أو جيش تحرير السودان، سبب الهجمات ضد المدنيين، وتسليح الميليشيات المؤلفة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وخلفت عمليات التفرقة الدبلوماسية انطباعاً متوالياً بأن الزعيم الوحيد الذي يتحمل المسؤولية هو جعفر النميري، الرجل العسكري القوي المخلوخ عن السلطة منذ عشرين من الزمن. وعرضاً عن ذلك فإنه يتم تقديم الحرب الأهلية في السودان في الغالب على أنها انفجار حتمي باع من التوترات المحلية المستترة عن الصمعة على قاعدة موارد اخذت في التقصير. ويبلغ تركيز بعثة التقييم المشتركة على الدراع على المستوى المحلي أو القراء، والرعيين والملاحين الذين لا يمكنهم التقدم، كانوا هم المسؤولين عن الحرب وأنهم هم بحاجة لأن يتعلموا كيف يتعاونون. وبما أنهم كانوا سبب الحرب، ولم يحدد منهم أي شيء، فليس هناك ضرورة لتعويضهم.

يجب على المتعلمين المرتبطين مع السودان أن يتذكروا صياغة السياسة أن برامج ضمنية النحل والتعويض، فضلاً عن التنمية التي تقودها الدولة، ربما تكون هي الحلول المفضلة للقراء. وربما تكون مثل هذه البرامج فعالة أكثر في التطليب من مستوى الفاقة، وفي تحقيق النمو واستدامة العدالة.

مايكيل كيفان، للرايس السابق لارنسة  
جميع الدراسات السودانية، [www.sudanstudies.org](http://www.sudanstudies.org)  
ويدرس في قسم الاقتصاد بجامعة مسكتا كلارا في كاليفورنيا.  
البريد الإلكتروني: [mkevane@scu.edu](mailto:mkevane@scu.edu)  
والنظر أيضاً: <http://lsb.scu.edu/~mkevane/sudan.htm>

سام يستقن من دكر في  
مالا الكور في جنوب السودان

الفلح حملا اصغر منا والقوى، أو ان يرسل  
الأيام أطفالهم إلى مدارس أفضل، أو ليستمر باع  
الشيء في مجموعة أخرى من أكواب الشاي؟

من المغيب للأمل أن أحداً لم يأخذ بعين الاعتبار  
أي برامج دعم للنحل، على الأقل للسودات  
الكثيرات منا والمقاتلات التي لديها أطفال في  
أعمار المدارس. لقد أظهرت الكثير من الدراسات  
أن مستوى كفاءة هذه البرامج يكون بمستوى إنفاق  
الحكومة عليها قصيب، وأن لها آثار معتدة عبر  
القطاع الخاص.

إن التعليم والطرق في صميم مبرانية بعثة  
التقييم المشتركة، والسؤال الذي يطرح هنا هو هل  
القطاع الخاص غير قادر على إدارة التعليم بنجاح،  
خاصة في الجنوب حيث أن المشرين المسيحيين  
والمنظمات غير الحكومية مستعدة جدا لتقديم  
العون المالي للتعليم في المدارس. في السودان  
بكرة بناء الطرق، ولكن القراء، في السودان  
في الأسكن الأخرى، يطعون أن المعونات التي  
تأتيهم تذهب بشكل غير متكافئ إلى الأغنياء، وبلا  
شك في أنهم يفضلون الحصول على درجات  
هوائية، ولكن الدراجات الهوائية ليست متوفرة  
بنقا في وثائق بعثة التقييم المشتركة. وبينما تقوم  
السودان بالبناء، فهناك خطر حقيقي من أن ينتج  
الأثرياء والأغنياء من الاستثمار العلم، بينما يبقى  
الأخرون في قاع البر.

أحد العيوب الرئيسية الأخرى في ميزانية بعثة  
التقييم المشتركة هي أنها ينقصها أي مكون من  
مكونات العدالة، فمن حق ضحايا جرائم الحرب أن  
يصلوا على التعويض، وتقرير الخلاصة بتداعي

الحكومة المسماة بحكومة الوحدة الوطنية،  
وحكومة جنوب السودان، والجهات المانحة  
ملتزمين، في ظل مبرانية الإنفاق على التنمية  
التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة في شهر مايو  
٢٠٠٥، بإفاق مبلغ ألف من ٨ مليار دولار  
أمريكي فقط في السنتين ونصف التالية.

تعتبر المبرانية انعكاساً مشوقاً لطريقة التفكير  
التنموي المعاصر ولكنها تحتوي على أولويات  
في غير مكانها، فبناء المدارس والمباني المسحية  
والطرق تلتهم أكبر جزء من الميزانية. وعندما  
ترتفع النفقات العامة فجأة، يصبح البلاون من  
أول المتكسبين. المبلغ المخصص لسياسة الأراضي  
في جنوب السودان هو ٢٠٠ ألف دولار أمريكي،  
ومن الغريب أن المبلغ المخصص للإعلام في  
المنطقة هو ٤٨ مليون دولار أمريكي. إذن سيتم  
إنفاق مبلغ على الإعلام يصل إلى ٢٤٠ ضعف  
أكثر من المبلغ المخصص لسياسات التنمية  
لتجيب مجازفة تعريض السلام للخطر بسبب  
الزاعات على الأراضي. لقد خصص مهندسو  
الميزانية مبلغ ١١٩ مليون دولار أمريكي لتسهيل  
بنك السودان المركزي ولكن خصصت مبلغ ١٩  
مليون دولار لتسهيل المساواة بين الجنسين في  
سياسة وممارسة الحكومة.

لماذا لا يتم منح مبلغ ٨ مليون دولار  
للسودانيين؟

علما تفكر ملياً في أنه يجب على عملية الإنفاق  
على عملية إعادة الإعمار أن تستهدف العشرين  
مليون سوداني المهيمين (من أصل تعداد ٣٢  
مليون نسمة) إذن يجب عليك إنفاق حوالي  
١٦٠ دولار أمريكي للفرد. وبعد طرح تكلفة  
البروقراطيين الصولوة، وتكاليف الاستشارة،  
والتكاليف الأخرى، يبلغ مجموع السداد السوي  
حوالي ١٥٠ دولار أمريكي لكل فرد فقير في  
السودان للسنوات القليلة القادمة. وسيحصل معظم  
القراء ويبدون شك أن يتلقوا مبلغاً من المال  
كتملة للنحل بدلاً من الحصول على مجموعة  
من الخدمات. لماذا اقترع مؤلفو بعثة التقييم  
المشتركة أن يمكنهم التخطيط ببراعة أكثر،  
ولن نطرحهم في حكومة السودان أو حركة  
تحرير السودان يمكن أن ينفقوا بكفاءة أكبر، غير  
المواطنين القراء في بحر الغزال أو جبال التوبة  
أو مرتفعات البحر الأحمر؟ لماذا لا يجب علينا أن  
نلق في السودانيين وقدرتهم على اتخاذ القرارات  
الاستراتيجية لتحرير مستوى المعيشة، ليشتري





# الدفاع عن شركات بعثة التقييم المشتركة

بقلم جيني كلوغمان ومود سفينسن

صنع المصور - تكبير من الصورة - وثائق الكمامة ولكن ثقافة ومعبّر المجتمع تتكيف من الناس تحسّر من سوءاً في تعلم فقط تراجع مستوى الخدمات العامة والاستثمار عبر عقود محروبة وتبرع. فهم نصيب الاستثمارات نعمة ولا الخصبة إلى المصطف الفقير والمهمشة من بلاد من إلى إلى صاحب الثروة وأحسن أكرز تقهر.

## الطرق وشبكات السكة الحديدية

■ هناك برامج رئيسية لدعم المرأة والفتيات مذكورة في التقرير وبما فيها اقتراحات بتقديم منح دراسية لكل فتيات المدارس في جنوب السودان. وفي هيئة القضاة يتم تقسيم الأموال الخاصة على أساس المساواة في النوع.

■ والهدف من تقسيم البنك المركزي هو الرقي أساساً بالعملة الجديدة، وهذا إجراء عملي لتبسيط عمل الأسواق في السودان (حيث يعمل التداول المتزامن للعديد من العملات على كبت التجارة) ولتوحيد البلاد وفقاً لبروتوكول مشاطرة الثروات الذي يعدّ عصباً أساسياً في اتفاقية السلام الشامل.

ويطلب تعزيز السلام المفضل إصلاحاً قانونياً للقضايا البيئية الأساسية للنزاع ونقص النصوص ويجب أن تصاحب إعادة توزيع الثروات إصلاحاً شاملاً للحكومة. وبدون طرح هذه القضايا بحزم كامل فلن تنجح التنمية على المدى البعيد وتقلص الفجوة إبدأ في السودان. وتقديم الأموال السائلة وترك قواعد اللعبة على حالها وبدون تغيير لا يتسوّى مع التفاوض ومنح السلطة ولن يشجع على التقليل المتواصل للفجوة.

كانت جيني كلوغمان رئيسة مشتركة لتقرير بعثة التقييم المشتركة في السودان. النظر الصفحة .... للاطلاع على مقالها عن بناء القدرات في جنوب السودان. البريد الإلكتروني: [jklugman@worldbank.org](mailto:jklugman@worldbank.org) ومود سفينسن تعمل كمستشارة رئيسية مع البنك الدولي. البريد الإلكتروني: [msvensson@worldbank.org](mailto:msvensson@worldbank.org)

www.unsudanig.org/JAM ١

المتماثلة أن يستطيع السودان أن يصاحبه التقدم الذي تحوزه دول مثل تنزانيا أو مورافيق تجاه أهداف التنمية للألفية ما دام يعترف للجناب الفعالة الصورية للتنمية الحديثة.

وبالطبع يصعب دائماً تحقيق مميزات نقدية في ظل حشد من الأولويات المتنافسة وهو أمر عادة ما يؤثر الجدل، ويجب أن يلاحظ النقاد أن عملية وضع بعثة التقييم المشتركة للموازنة كانت شاملة واستخدمت طريقة العمل من القاع إلى القمة واستخدمت طرق متشعبة لمصاحبات التكلفة وارتكزت على فترة ١٥ شهراً من الحوار المستمر بين الشركاء السودانيين والخبراء الدوليين أن يبين تفاصيل توزيع الحصص المالية على النشاطات أو القطاعات المحددة داخل الفرق الشاملة للمجموعة والقطاعات الفرعية الشريون لبعثة التقييم المشتركة بتبطل عملية تحليل المجلات الثلاثة كافة بما فيها مجلدات جداول النتائج. وسجد أن الكثير من مجالات الاهتمام مثل النوع ومنع النزاع قد تم تناولها عبر المجموعة والقطاعات الفرعية والمناطق الجغرافية.

وسيجد المهتمون بتحليل مواد بعثة التقييم المشتركة، وهي كلها متوفرة على الإنترنت:

■ توجد حصة مالية تساوي مبلغ ٢٠ دولار أمريكي سنوياً للفرد تتوفر للسلطات المحلية مباشرة في الجنوب لتلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع. وتهدف رؤية للامركزية المصنوع عليها هي اتفاقية السلام الشامل وطريقة الشفاء التي يودعها المجتمع التي اكتسب عليها بعثة التقييم المشتركة إلى الانتقال إلى موقع صنع القرارات بشكل دائم.

■ استعادة وتعزيز العدالة وسلطة القانون لها الأولوية، وتذكر هذه المعايير في المجموعة ١ و ٧ وتستلزم تقسيم حوالي ٨ من ١٠ ٪ من المجموع الكلي لرأس مال بعثة التقييم المشتركة. ويشير ذلك إلى أهمية هذه النشاطات حيث أن كثيراً منها "غير مادي" بطبيعية الحال (بناء القدرات وزيادة الوعي ونشر الوعي بالحواسيبية ... الخ) وهي بالتالي أرخص ثمناً من الدعم "المادي" مثل إنشاء

لقد أصبحت عملية بعثة التقييم المشتركة إلى التزامات هامة من صناعة السياسة الكبار بالاستثمار في مجال التنمية البشرية والقضاء على الفاقة وخاصة في المناطق المهمشة في السودان. ووضعت بعض الأهداف الطموحة والمحدرة بالقلقة بما فيها الوصول لمياه الشرب وتوفير التعليم للفتيات وتقديم السلف للمزارعين الصغار وإزالة الألغام الأرضية. ويجب أن تركز عملية التنمية الناجمة في السودان على الشراكة، والأهم من ذلك شراكة السودانيين انفسهم كما أوضح مايكل كيغل في المقال السابق، على أن تدعمها القطاعات العامة السامة بقوة والمجتمع الدولي.

وتركز رؤية بعثة التقييم المشتركة على نظرية أممية وجود قطاع عام فعال ومسؤول، وربما لا تصعب هذه الفكرة السيد كيغلان ولكن الحقيقة أن هذه النظرية يترتب بها ألا منهاها التنمية والهيئات الرئيسية الهامة حدا في مجال التنمية المتواصلة كاتيكك الدولي. وهذا ليس تعميماً خاطئاً وفي غير محله ولكنه نتج عن استقاء الخبر من خلال الخبرات المكتسبة على مر عقود من الزمن في أسباب إخفاق التنمية. ففور الدولة في توفير البضائع للشعب يعتبر هاما جدا في مرحلة ما بعد النزاع وإلى حد كبير الجدل حيث تكثر الاحتياجات بعد أن تأكل رأس مال المجتمع وتزداد نسبة مخاطر العودة للنزاع. لذلك من الضروري توفر الطول المؤسساتية المرنة والقوية حيث تتسبب اليات توصيل المساعدات الخاصة في ترك البلاد وهي غير مجهزة جيداً للتعامل مع التحديات المستقبلية وتؤدي إلى استمرارية الاعتماد الدائم على المساعدات الدولية، فالتأنيق على المصالح العلمية ليس هو الصنا السحرية لحل المشاكل كافة، وحتى الاستثمار الخاص لا يمكنه تقديم الحلول كافة.

يعتبر وضع أولويات الاحتياجات موطناً للتحدي دائماً، وتمتلك الأمم المتحدة لائحة شاملة بالاحتياجات الفورية التي تحتاج لتمويل سنوياً، ومع ذلك قد تركز التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة على الاحتياجات الضرورية على المدى النعيد والاحتياجات اللازمة لتلبية مطلبهم السودانيين فيما يتعلق بالتنمية الزرية والتعليم والصحة والمياه من خلال بناء الهيكليات







في الشمال، فإن حاجة سكان الحضر أن يصلوا إلى الأراضي القريبة من المناطق الحضرية لتتوصل الرزق يجب أن تؤخذ في الحسبان في التخطيط الحضري الجيد في محاولة لتنمية المناطق الحضرية حول المدن، كما يحدث الأمر تلقائياً حول جوبا. ويظل التساؤل مفتوحاً حول إذا كان يجب توريث العائدين بهذه الطريقة بالثبات على الأحياء المختلفة أو إقامتهم في مناطق جديدة، وهذا التساؤل يؤثر على الخوارق التي تتعلق ببعض القضايا الأخرى بالديمقراطية، والمعاملات المعاصرة التي تمت على أراضي غير مملوكة والرفض العسكري للوصول إلى الأراضي. في الجنوب الذي وقع تحت سيطرة حركة تحرير السودان في السابق، فقد دمرت الحرب نظام إدارة الأراضي بالكامل، وقضايا الوثائق المفقودة أو الناقصة، ومسح الأراضي المفقودة أو الرديئة، ونقص التوثيق هي أكثر أهمية نسبياً من قضايا المناطق التي كانت تقع سيطرة الحكومة السودانية.

### الخلاصة

كبت السودان الناتجة من قضايا سياسة الأراضي في الجنوب أنها لا تغير تقريباً، ومع ذلك يمكن أن تجد الكثير من الأمثلة ذات الحلول المرضية في عدة دول تمر بمرحلة ما بعد النزاعات. وبعد أكثر من عشرين من الحرب الأهلية من المهم جداً أن يفهم المجتمع الدولي أهمية قضايا الأراضي في السودان وأن يظل مركزاً على حوار السياسات والدعم المؤسسي.

كان دومينيكو بولوني مستشاراً رفيعاً للسياسات في مكتب الأمم المتحدة لمنسوبي الشؤون السياسية/المنسق الخبير، في الخرطوم/نوروي، ومستشاراً للنزاعات في بعثة لتتبع المشترك للأمن المتحدة، ويحمل حالياً في قسم الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS). البريد الإلكتروني: polloni@un.org. غُتِب هذا المقال بصفة شخصية ولا يمكن بالضرورة أراء الأمم المتحدة.

www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db101SID/ ١  
 ٢ ZJSKB"OpenDocument-SZIE  
 ٣ انظر الفقرات في المصمعات ٢٩، ٣٨.

العرقية للأراضي إلى حقوق قانونية من خلال عمليات التسجيل المدنية. فهذا يمكن أن يحمي المجتمعات المحلية من أي ضغط لا داعي له من العائدين أو الخلافة ذوي السلطة، ويمكن أن يحد النزاعات الناشئة عن تدخل التقاليد العرقية المختلفة ويقيّد المضاربات المحتملة للأراضي.

إن معظم الأنظمة العرفية التي تتلها حركة تحرير السودان كلاس لتسوية الخلافات على الأراضي تشمل على التحكيم في المشاكل العائلية على أيدي الزعماء أو الزعماء الصغار وتحويل القضية إلى الرئيس التنفيذي الأعلى أو المحكمة الإقليمية عندما لا يوفق أحد الأطراف على المصلحة. ويمكن أن تشمل مواطن ضعف هذا النظام على قلة وضوح قوانين التحكيم، والطبيعة غير الملزمة للحكم الصادر والمخاطرة الناتجة عن إغراق أحد الأطراف المتنازعة، خصوصاً إذا كان من قبيل مختلفة، في الاتفاق على البقاء في صليّة التحكيم. وأيضاً فإن القانون العرفي للأراضي موثق على نحو غير منتظم، وبوجه كبير في أراضي دنكا ونوير، وبشكل ضئيل جداً في الكافوربا (المنطقة الاستوائية)، وأخيراً فإن الميزة الشائعة في الأنظمة التقليدية لإدارة الأراضي هي تمييزهم في المعاملة فيما يخص حقوق النساء في الأراضي.

يبدو أن تطور السياسات المتعلقة بالأراضي يرفد على افتراضات غير مثبتة، وأن عمليات العودة ستكون واضحة المعالم (سواء للمناطق الريفية أو الحضرية)، وأن العائدين سوف يرضون بما هو موجود وأن العملية ستتم على مراحل، وأن يتجاهلون للفرقة الناشئة لتشكل مراكز جديدة في المدن وضرورة إعادة إقامة توازن محدد بين التعداد السكاني للمناطق الريفية والحضرية. فالأمر الريفية، خاصة إذا كانت ريفية، تحتاج للوصول إلى مجموعة متنوعة من التربة المختلفة والموارد الطبيعية لسحب الرزق. لذلك فإن الوصول إلى الأراضي في المناطق الريفية ليس مجرد مسألة حول حيازة قطعة أرض لإعصار مأوى، وحديقة مجاورة، وحقل للمحاصيل الزراعية، بل الاستخدام العرفي للأراضي هو تحدي كبير في الجنوب كما هو الحال في الشمال، وخاصة في المناطق التي قلص عدم الاستقرار حركات أهل الريف وجردهم إلى نزاعات مطولة.

يعتبر نظام ملكية الأرض في المناطق الحضرية التي تتسيطر عليها حركة تحرير السودان تحدياً هاماً حيث يمكن الشعور هنا بكثير قدر من خطورة مشاكل صليّة العودة، تعبير المناطق الحضرية أنها تقع ضمن الاختصاص القضائي المباشر لحكومة جنوب السودان ولكن لم يصر أي تشريع لقانون الأرض إلى الآن بسبب الاختلاف العسكري المطول للتقارير المسلحة السودانية أو حركة تحرير السودان. ويتم تنفيذ عدد متزايد من الإجراءات على أساس قانوني متفكك، وكما

الإخفاق دائماً في تنفيذ حقوق استخدام أراضي البئر، وهي مصدر دائم للتوتر.

■ الإخفاق في التشاور بشكل مناسب مع المجتمعات المحلية في قضايا استخدام الأراضي

■ التنسيق الرديء واللامركزية غير الفعالة لخدمات التمديد والتسويق

■ الاستخدام المفرط للبذر كقيلة الجودة، وتعرض أكبر للأضرار وتقليل المحصول

■ قلة الاعتراف بحقوق الموارد البرية

■ هيكلية الانتماء الزراعي منحازة تماماً ضد المزارعين التقليديين الصغار

وكما أوجزنا في هذا التقرير في ٢ حالة الأراضي داخل وحول الخرطوم وبعض المراكز الحضرية في الشمال حيث بنى النازحون مساكن مؤقتة في ذات الشأن كبير، فإن صليّة الإزالة، رغم أنها وفق القانون وتنفذ باسم "التجديد الحضري"، متضاربة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والتحدى الرئيس هو ضمان أن التكامل المحلي في المراكز الحضرية لولائي النيل هو خيار ساري المفعول للمزارعين من أثر الحرب والذين قد لا يرغبون في العودة إلى الجنوب أو المناطق المتأثرة بالنزاع في وسط السودان أو الغرب. ويشير ذلك إلى التخطيط الحضري المتسارع وتيسير الوصول القانوني إلى البيع السكاني، والاستثمار في خدمات المياه والكهرباء ومن المحتمل أيضاً في الإسكان قليل التكلفة المتسارع تصهه الحكومة. إن ضرورة وصول سكان الحضر إلى أراضي المحاصيل القريبة من الحضر لتحقيق الاكتفاء الذاتي يجب أن يؤخذ في الحسبان، وربما عبر تنمية المناطق الحضرية حول المدن. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدأ سياسة حوار أكثر استمرارية وثبات مع الحكومات القوية وحكومة الدولة المعنية إذا ما اثبتت أي دلائل ذات معنى.

### سياسة الأراضي في الجنوب

وفقاً للبيانات العام الذي ينص على أن "الأراضي في السودان الجديد هي ملك للمجتمعات"، ويعتمد النظام القضائي لحركة تحرير السودان أساساً على القانون العرفي، ويتميز ذلك بنوابج التسجيل الرسمي للأراضي، والهيمنة على حقوق استخدام الأراضي (كمعارضة للملكية)، ومنح السلطة لزعماء القبائل لتقسيم الأراضي، وفقدان حقوق الأراضي في حالة عدم الاستخدام لفترات طويلة، والغياب الفعلي لصليّة بيع الأراضي والوجود المحتمل للحقوق المتنازعة على نفس المنطقة. يجب قبول التقاليد كونه الحلول القانونية الشرعية، وربما جدر بنا استكشاف إلى أي مدى يمكن تحويل الحقوق



## التعهدات في مقابل الالتزامات

توبي لانزر

وجه الخصوص. وقد تم توفير حوالي ١٠٢ مليون دولار فقط من أصل ٥٠٠ مليون دولار مقدمة من الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للملحين في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، محدثة بذلك عجزاً يقدر بحوالي ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. والأخ، وقد مرت ستة شهور بعد مؤتمر أوسلو، إن الوقت للجهات المانحة أن تحول ما تعهدت به إلى التزامات. وتعد عملية التمويل في عملية رئيسية لدعم عملية إعادة الإعمار وتحقيق السلام في السودان.

وقد أتاح مؤتمر أوسلو عقد منتدى مهم للعريق الوطني الانتقالي المشترك لإيضاح خطته للمجتمع الدولي للتعبير عن دعمه. ويبدو أن التعهدات في طريقها إلى أن تصبح التزامات حقيقية. رغم أنها تتم بخطى بطيئة. ويمكن القول بأن المؤتمر قد حقق أهدافه بأفضل عندما يتم تنفيذ جميع التعهدات سواء كانت سياسية أو مالية.

**توبي لانزر** (استاذ زان سابق في مركز الدراسات المعني بشؤون اللاجئين) هو رئيس إدارة الإجراءات الموحدة لتداعيات الاستئناف بمكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون اللاجئين (OCHA). ويقيم هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتب. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني: [lanzer@un.org](mailto:lanzer@un.org)

[www.reliefweb.int/fis](http://www.reliefweb.int/fis)  
[www.oeed.org/doc/stat3](http://www.oeed.org/doc/stat3)

### الإحباط في جوبا

يتزايد الإحباط في جوبا بسبب التأخر في استلام الأموال الموعودة. وقد انتقد سلفي كير، رئيس جنوب السودان، الأطراف المتفرعة لتأخرها في تسليم المبالغ الموعودة لأغراض إعادة البناء، وصرح أنه: "لم نتلقَ بعد أيًا من البرقع التي تم تعهدتها في أوسلو، وما يزال الحديث جارياً عن مبلغ ٤ بلايين دولار أمريكي، والذي لم يتم تسلمه بعد. ونتطلع إلى إبقاء تلك الدول التي وعدت بالالتزام بهذه المبالغ بهاء. ومن جانبهم أشار المفاوضون إلى أنهم قادرون على تحويل الأموال وفقاً لجدول المواعيد المتفق عليها في اتفاقية السلام الشاملة. كما ساهم التأخير في تأسيس حكومة السودان حتى ٢٣ أكتوبر في بدء وصول الأموال المتشوبة.

في أبريل ٢٠٠٥، اجتمع في أوسلو حوالي ٤٠٠ من ممثلي أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة لعدة مؤتمرات للجهات المانحة من السودان والأخ، حيث تحففت الوعودات بعد مرور ستة شهور؟

مليون دولار من هذا المبلغ عن طريق الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للملحين الذي تم إنشاؤه حديثاً، ويتولى إدارته البنك الدولي. وقد أدى هذا إلى حدوث عجز يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار على المدى البعيد. وتعهدت بعض الجهات المانحة بتوفير حوالي ١٠١ بلليون دولار لتمويل البرامج الإنسانية وبرامج الإسراع في إعادة الحياة إلى طبيعتها. بيد أنه تم تخصيص ٣٠٦ مليون دولار فقط من هذا المبلغ لخطة العمل على وجه التحديد، مما أدى إلى حدوث نقص شديد في تمويل خطة العمل. فما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟

والازال الحدين من مسؤولي الأمم المتحدة يعملون في مناطق متفرقة من العالم مع الجهات المانحة لضمان تنفيذ تلك التعهدات. وتتم مراقبة تنفيذ التعهدات بشأن تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع من قبل جهاز الرقابة المالية بمكتب الأمم المتحدة المعني بشؤون الشؤون الإنسانية، ومقره الرئيس في جنيف. وفي حالة السودان، ثمة دور تكليفي تقوم به قاعدة بيانات تقوّل إدارتها الأمم المتحدة في الخرطوم. وتكشف كل من جهاز الرقابة وقاعدة البيانات عن نقص الشفافية المفرطة وهي أنه قد تم، بشكل جوهري، تنفيذ التعهدات بتقديم مساعدات إنسانية والإسراع في إعادة الحياة إلى طبيعتها. وبهذا المعنى، تم تنفيذ التعهدات التي تم إعطاؤها في مؤتمر أوسلو. ورغم أنه تم توفير الاحتياجات الملحة للشعب في أجزاء كثيرة من السودان، سيطلب على الأمم المتحدة زيادة متطلبات خطة العمل إلى ١,٥ بلايين دولار إلى ١,٩ بلايين دولار. وبذلك يكون ما قد تمويله من خطة العمل ٥٠٪ لا أكثر. ويبقى الآن توفير مبالغ إضافية من التمويل لتقديم الدعم للشعب السوداني، ولا سيما في الجنوب حيث يعتمد عشرات الآلاف من العائدين إلى وطنهم على برامج الإغاثة وإعادة الحياة إلى طبيعتها لمساعدتهم على استعادة حياتهم من جديد.

وتعتبر مراقبة تنفيذ هذه التعهدات الخالصة بالمساعدات التنموية هو مجال عمل لجنة المساعدات الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفعل مثل هذا العمل يستغرق الكثير من الوقت نظراً لطبيعة البرامج التي تستغرق فترة زمنية أطول. ويكون حينئذٍ التأكيد على أن جميع التعهدات التي أعطيت في مؤتمر أوسلو قد تم تنفيذها هو أمر سابق لأوانه، بيد أنه من الواضح، على الأقل، أن تنفيذ الالتزامات يتم بخطى بطيئة في منطقة واحدة على

كان الهدف الرئيسي للمؤتمر الذي استضافته الحكومة السودانية هو حث الجهات المانحة على تقديم الدعم للسودان حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وتم طلب تقديم نوعين من الدعم، الأول، ٢,٦ بلايين دولار كمساهمة من المجتمع الدولي لدعم المرحلة الأولى من خطة التنمية للعريق الوطني الانتقالي المشترك (وهذا المبلغ تم تخصيصه لتغطية تكاليف البرامج التي تم تنفيذها في أثناء زيارة "الجنة المشتركة لتقييم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام" بحيث تتولى السودان توفير مبلغ ٥,٣ بلايين دولار من المبلغ المطلوب وهو ٧,٩ بلايين دولار). وكان الطلب الثاني هو توفير ١,٥ بلايين دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية وإعادة الحياة إلى طبيعتها وفقاً لما تحدده خطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، والتي تحدد مبادرات الأشعة والإسراع في إعادة الحياة الطبيعية والتنمية. ولم يتضمن المبلغ الإجمالي وهو ٤,١ بلايين دولار المتطلبات المالية اللازمة لما بعد عام ٢٠٠٥ لتلبية برامج الإنسانية أو عمليات نزع السلاح أو التصريح المسلحين أو إعادة الاندماج أو الإخلاء من الديون أو احتياجات بقية الاتحاد الإفريقي في دارفور.

وفي أثناء المؤتمر تعهدت الوفود بشكل ملموس بتوفير حوالي ٤,٥ بلايين دولار لدعم السودان (مع أن جزءاً من هذا المبلغ كان مخصصاً للامتداد الأفريقي). وبينما أعلنت الجهات المانحة مسؤوليتها عن توفير الدعم المالي للسودان، أكدت في توقعاتها على أن تنفذ الأطراف المعنية، بحسن نية وفي الوقت المحدد، "اتفاقية السلام الشاملة" التي وقعت قبل ثلاثة أشهر من عقد المؤتمر. بل إن بعض الوفود ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك وطلبت بإجراء تصديت ملحوظة في دارفور، واحترام حقوق الإنسان في أنحاء البلاد قبل الالتزام التام بالتعهدات. ومع ذلك، اتخذت الجهات المانحة بصفة عامة موقفاً إيجابياً وبدأ الأمر كما لو أن الهدف من توفير ٤,١ بلايين دولار قد تحقّق.

وكان توفير مبلغ ٤,٥ بلايين دولار، والتي تعهدت بتوفيره أعداد كبيرة من الوفود لأغراض مختلفة على مدار ثلاثة أعوام، بمثابة تحدٍ له. وفي نهاية المؤتمر، أوصع السيد هيلدا جونسون، وزيرة للتنمية اللزروجي، أنه تم تخصيص حوالي ٢ بلايين دولار لإعادة الحياة إلى طبيعتها على المدى البعيد في السودان، وأرادت قنّلة أنه تم تقديم مبلغ ٥٠٠



# نظرات على اتفاقية السلام الشاملة

أندرية ستانسن

تعتبر السودان التي تحض نفاذها شروطه والصيغة هي قلب اتفاقية السلام الشامل وهي صياغة تعدد الحسية لعملية بناء السودان الحديث

شاملا للسكان الاقتصادية والسياسية لكل السودان، إلا أنه من المعروف أن نسبة كبيرة الأعضاء البارزين لحركة تحرير شعب السودان، إضافة إلى الأغلبية العظمى للسكان في جنوب السودان، يفضلون الانفصال على مواصلة الوحدة. لهذا السبب شعروا أن المسؤولية الكبرى لجعل الوحدة أمر جذابا يقع على كاهل الحكومة الحالية في الخرطوم والحكومات الناطقة المستقبلية، على سبيل المثال، استمرار النظام المركزي القوي في الحكومة أن يجعل الوحدة أمر جذابا أبدا، لذا يجب على الحكومة السودان أن تتقبل نظام الحكم الذي يتجه نحو التقوية الحقيقية للمناطق والأقاليم إضافة لذلك، لم تكن القيادة غير الإسلامية لحركة تحرير شعب السودان هي معظم الأحيان جاذبة للتحسين تحت القواعد الإسلامية لذا يجب على حكومة السودان تقبل وجود قانون الشريعة فقط في منطقة الشمال.

وقام المفاوضون على الحكومة السودانية بعمل تنازلات كبيرة لجعل الوحدة أمر جذاب. فقد احتلت المبادئ العملاقة قلب الاتفاقية، بينما منحت حكومة السودان العنصرية سلطات واسعة، وقامت اتفاقية مشاركة الثروة إلى الحكومة السودانية ما يقارب ٥٠٪ من مجموع صافي إيرادات النفط المنتج في جنوب السودان، حارمة بذلك الخزينة المركزية من نصيب كبير جداً من قاعدة إيراداتها الممتلئة، ونتيجة لهذا التنازل، خففت أسعار النفط العالمية إلى حد ما، ولكن ما زال الأمر يستغرق وقتاً طويلاً من خسائر الإيرادات. وسيكون الانفصال السودان الجنوبي، حيث يفترض وجود معظم احتياطيات النفط لتنتج واضحة بشكل أكبر بالطبع على وزارة المالية في الخرطوم.

## السودان الجديد

لم يجر أي كان عن الرؤية المتغيرة لحركة تحرير شعب السودان - السودان الجديد - كما عزز عليها بقاعة الرمال المتكثرة حول فريق. وقد انعكست الملاحظات الوطنية لحركة تحرير شعب السودان في اتفاقية مشاركة السلطة. وسُمي رئيس حركة تحرير شعب السودان، وهو أيضاً نائب رئيس دولة السودان، مع مجموعة من مسئولين حركة تحرير شعب السودان في حوالي ثلث الوظائف الوزارية عند تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. إضافة لذلك، سيتم إصلاح تركيبة الخدمات المدنية المحلية لتتضمن بشكل أكبر على الدولة بالكامل. وتؤكد اتفاقية السلام الشامل أيضاً الطريق أمام حركة تحرير شعب السودان لإنشاء هيئتها كقوة سياسية ذات شأن في شمال السودان. وحتى مع عدم الانفصال بعد حوالي ثلاثة سنوات، سيتمكن أعضاء حركة تحرير شعب السودان - ١٠٪ من مقاعد الهيئات التشريعية في المناطق الشمالية في الدولة، مقدمين بذلك نقطة انطلاق

لإصلاح الانفصال في نهاية الفترة الانتقالية التي ستدوم لسنة. وتعتبر الاتفاقيات الخاصة بالمناطق الثلاثة أساسية أيضاً لأن حركة تحرير شعب السودان ادعت دائماً أنها تمثل مصالح هذه المناطق ولكنها فشلت في الوصول إلى أي شيء. عدا اتفاقيات منفصلة غُفرت بعيداً عن سلطة حركة تحرير شعب السودان. وعلاوة على ذلك، أصبحت اتفاقية مجال الثروة، النيل الأزرق هي منطقة اختبار لمبدأ مشاركة السلطة والثروة في شمال السودان وقد اقترح ممثلون عن حركة تحرير شعب السودان والحكومة السودانية أن ترتب مجال الثروة والنيل الأزرق يمكن أن يخدم كنموذج للمناطق الأخرى في البلاد، مثل إقليم دارفور والإقليم الشرقي.

وتشكل الاتفاقية الخاصة بمنطقة أبي جزة أفريقيا من اتفاقية السلام الشامل في كونها النص الوحيد الذي لم يكتبه أي من الطرفين. ويعتبر هذا الأمر مثيراً ويشير إلى رغبة الطرفين في إبعاد أنفسهم عن ذلك الجرح من الاتفاقية العامة الذي إن يستطيعوا التعايش معه بسهولة عندما تقترب فترة السنة كنموذج للانفصال من الانتهاء، وسيستمر وجود الكثير من الشك حول الطريقة التي سحل فيها قضية أبي - سواء أكان ذلك بضمها إلى جنوب السودان، أو ضمها إلى بلد مستقل آخر، أو إبقاءها جزء من شمال السودان. وأشار في الواقع زعماء بعض القبائل العربية في المنطقة - وهم أطراف هامة في حزب المؤتمر الوطني الحاكم - أنهم لا يريدون الانضمام إلى جنوب السودان. كذلك يصر زعماء من السكان الأفارقة في المنطقة أن أبي يجب أن تعود مرة ثانية إلى جنوب السودان. وقد هدف تقرير لجنة حدود أبي إلى معالجة بعض القضايا الأكثر جدلية ولكنه بدلاً من ذلك زاد من إثارة الجوانب العاطفية. وستحول مدينة أبي، نتيجة للفشل في حل وسط شامل يمكن أن يعيش الجميع من خلاله، إلى كشمير أخرى.

## تقسيم السلطة والثروة

عبارة "جعل الوحدة أمر جذاب" هي من أهم عبارات اتفاقية السلام الشامل. وأصبح واضحاً أثناء المفاوضات أن كلا الطرفين يمتلك منظور مختلف لصنعها. فبالنسبة للحكومة السودانية فإن جعل الوحدة أمر جذاب هو مسؤولية مشتركة وهي الهدف المطلق للمفاوضات. ولكن مؤثرات حركة تحرير شعب السودان كان مختلف قليلاً. وبالرغم من أن حركة تحرير شعب السودان التي تعتبر حركة سياسية صرحت عن إصلاحها

استمات اتفاقية السلام الشامل عن أزمة وطنية معقدة للغاية. فقد تطلعت الحرب الأهلية قبل استقلال السودان في عام ١٩٥٦، حيث وصلت أرقام الوفيات الناجمة عن هذه الحرب، كما أفادت التقارير، إلى اثنين مليون حالة، إضافة إلى الطرفين الرئيسيين المتصارعين يمثلون أبويين ودينيين مختلفين، وهما الإسلام المعتدل والعلمانية، مما أعطى للسودان منظوراً قتالياً. وما لا شك فيه أن كلا الطرفين - حكومة السودان وحركة تحرير شعب السودان - كانا يعرفان مسبقاً أنهما لن يحررا في هذه الحرب لنفسنا عسكرياً تاماً. ومن هنا جاءت اتفاقية السلام الشامل كحل جزري من خلال طرحها لحلول مبتكرة تتعامل الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية المستمرة في السودان، ولكنها في نفس الوقت حذرة عند تناولها للقضايا الرئيسية التي تركت علاقة على مر الوقت، وكذلك متفحفة لأن الأطراف المتفاوضة ما زالت مسيطرة على المصالح الرئيسية في شمال وجنوب السودان على التوالي. وهدفت اتفاقية السلام الشامل إلى معالجة الانقسام الشديد في البلاد من خلال التطرق للأسباب الرئيسية للزواج وحل القضايا الجوهرية التي يصعب حلها بالقوة العسكرية.

ما هي الأسباب الرئيسية للحرب الأهلية من وجهة نظر الأطراف المتفاوضة؟ قدمت اتفاقية السلام الشامل إجابات واضحة نوعاً ما، وذلك لأن القوى السياسية والاقتصادية احتلت المرتبة العليا لفترة طويلة، ولكن السودان الجديد يتطلب تقاسم هذه السلطات والقرارات مما سيطلب من جميع الأطراف البحث عن طرق لضمان التمثيل المركزي لكل المناطق البعيدة وذلك لنقل حصص عادل من الثروة القومية من المركز إلى الأطراف وقد تم تنظيم المفاوضات حول حل الموضوعات من إعداد اتفاقيات تقاسم السلطة والثروة لتشمل جميعاً أساس اتفاقية السلام الشامل.

## الأمن والمناطق الثلاثية

يجب أن نعيد أن هذه الاتفاقية لا تضمن أن الاتفاقيات الأخرى المشمولة في اتفاقية السلام الشامل هي أقل أهمية من الاتفاقية الأمنية والاتفاقيات الخاصة بثلاثة مناطق (وهي مناطق الدراع في الشمال، والنوبة، والنيل الأزرق). ومن جهة أخرى، تعتبر الاتفاقية الأمنية ضرورية لحركة تحرير شعب السودان، لأنها تحدد دور الجيش الشعبي لتحرير السودان كقوات مسلحة جديدة ومتخصصة ومستقلة، ولأن بقاء الجيش الشعبي لتحرير السود هو فقط الذي يضمن حماية كافية لحق الانسحاب إذا صوّت سكان جنوب السودان



للحركة أن تؤسس نفسها كحركة قومية.

وقد أدى الموت المفاجئ للدكتور قرق إلى إثارة تساؤل الكثير من المراقبين إلى أن كانت حركة تحرير شعب السودان مثقلا من طموحاتها الوطنية بخصوص الأعداء للاستقلال الكامل وحلحلة أزمة سنوات القاعة، وفي الواقع لا بد ان ما في من الزينين الجديد، سلقا اذ كان ذلك في ايام مصالح الاستقلال في خطبة الانتفاضة التي يرفس بها الاقتران، واتبث الزينين الجديد، بورك ماشار، الذي اشير في عام ١٩٩١ مع حصول عرل جراح جوبيا لانه لم يكن يعمل في الاسباب، مبرر خارجي لتحرير على الابدعة الوطنية وسريع الاقامة حركة تحرير شعب السودان - او عتمه نحو الابدعة الوطنية بناء مامة لنشيد التحصيرات للحكومة الانتايفية وذلك بعدا اخر هذا السور هو الطريقة التي سترتب بها حركة تحرير شعب السودان مع الأحزاب السياسية الموجودة في شمل السودان. وبما أن هناك سبب صغير يدعوا للاعتقاد أن حركة تحرير شعب السودان بصوت مكثراته المبرطلة على الوضع السياسي في جنوب السودان، قد ينشأ التخصيص المصروف هو أن تحالف سياسي مستعمر كحرر شعب السودان الانضمام له يستغرق بالوقت السياسية التي ستمسيطر في البلاد. وهذا شرح مبني على الكثير من الفطائل الكمال للساحة السياسية السودانية كسكب و الدكتور قرق، وقد وثق سلقا اذ كان دور صانع الملوك المحتمل ولكنه قد لا يرغب في استمرار وقت حركة في السياسة على المستوى الوطني.

وبمستور تنفيذ اتفاقية السلام الشامل هو أيضا قضية كرامة الاختلاف بين الشمال والجنوب، فبالإضافة لذلك، حيث يمكن تطوير القدرات المحلية الموجودة في الشمال، بينما يجب بناء أنظمة المواصلات تقريبا من الصفر. وبمستور القطاع التجاري، ما جد على ذلك في شمال السودان توجد البنوك في معظم المدن التجارية والمصرفية، في حين أن معظمها مغلق في الجنوب. وبمستور اقتصادي، وهذا هو أكثر العنصر المزعج الموجود في جنوب السودان، فيخالف المدن الرئيسية، لا توجد هناك بوابات كبرى على الطرق الدولية، مما يعصب الحياة، لذا يجب على العامة حمل البضائع، والاعتماد، ولدينا تلك التجارة التي تدخل إلى السوق العالمية التي تقدم فرص سوداوية إضافية. مستوحى من تلك الظواهر الموسمية في جنوب السودان والتي لا تلتهم، وهذا مع وجود دعم من قبل المجتمع الدولي.

النَّصْحَةُ

تحتاح اتفاقية السلام الشامل طرفان فقط لا  
اتهم العملية بأنها غير صحيحة، حيث طالبت  
في البداية الأخرى بالتصميم والالتزام. والأطراف  
الأخرى أنه من الضروري في المرحلة القائمة  
للتوسع العملية السياسية. وقد أظهرت  
الترتيبات، وبني المستور الوفي الوقت الاستعداد  
لصمم جميع عات أخرى واستعداد هذه المجموعات  
للمشاركة. ولكن عات للقصص جدا، ولا فقط  
في الاختيار بل يكون أسهلها حياء. وقد أظهرت  
أزمة دافور وأطراف الاشتباكات في الجزء  
الشمالي للبلاد تحديات أخرى أكثر جوهرية. وفي  
هذه الحالة تقدم اتفاقية الشامل ببطء على  
التعامل مع هذه التحديات، ولكن أياها أو مثلها  
قد يعتمد على استخدام العملية السياسية

الحديدة في الحرطوم لتقبل مبادئ مشاركة السلطة والثروة في البلاد.

أفنديه سنيقسن هو باحث في معهد أبحاث السلام الدولي، أوسلو، شارك في مفاوضات الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان/شعبان وحركة تحرير السودان، والتي أبتدأ فيها كمرافق نرويجي وأصبح فيما بعد كمرجع خاص لتقسيم الزروة اسكتلندية الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية بخصوص إجنال السلام في السودان. ولا تغزى أي من هذه الآراء الواردة في هذا المقال رأي الحكومة النرويجية أو الهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية. بالانكليزية: [es@prio.no](mailto:es@prio.no)

١ النص الكامل في الموقع [www.refrefweb](http://www.refrefweb)

- int rw rw b. nst db<sup>3</sup> - SID EV IL

\* A7BDB<sup>9</sup>OpenDocument

www.justiceafrica.org Final Cease Fire 7

agreement.pdf

٢٠ شرح الحاشية السفلى أن الاتفاقية هي النص الكامل  
 المشروع المقترح تحت عنوان "مبادئ الاتفاقية على منطقة  
 أيبو" المقدم من قبل جون دانفورت المبعوث الخاص لمجلس  
 الشؤون الأمريكي إلى نائب الرئيس السيد علي عثمان محمد  
 طه والتشاور جون جارفيج رئيس حركة تحرير شعب  
 السودان. وأعلنت الأطراف تبني هذه المبادئ كأساس للعمل  
 (٤١) منظمة أيبو

١. أُنشئت اتفاقية السلام الشامل، أيضا المعروفة باسم «الطريق»

مقاعد في مجلسي الشعب والنائبين في حدود السودان، والقبائل

تعتبر راحة في قلوبنا شائعة في جميع دول العالم.

[illegible]

## هل يمكن للسلام أن ينهار؟

بقلم سليمان بالدو

إذا لم يواجه المجتمع الدولي القضاة العسيرة بوضع حد لمسندة الحرب الحاكم نوكلاته من الميليشيات الجنوبية وتحدي الفساد ورعاية الديمقراطية وبتوسيع المشاركة والشفافية (خاصة فيما يتعلق بعائدات النفط)، فإن فوز الهندسة سيقتضي بسرعة

[illegible]

وبالرغم من أن اتفاقية السلام المشتركة مفصلة وشاملة، إلا أنها تكمن المصالح المباشرة لحركة تحرير السودان فقط وهزب التجمع الوطني الحاكم. لذلك فإن إقصاء المجموعات الأخرى المتواجدة على الساحة يهدد استمرار الاتفاقية على المدى البعيد، فقد أصبح حزب التجمع الوطني بحركة تحرير السودان رافقتين مقربين جداً، بعد أن كانا عدوين لتدوين لأجل طويل، ويجب دعم العمل معا على تنفيذ الاتفاقية على حساب إقصاء السابقين الذين ظلوا خارج الاتفاقية

مثل معظم الانفصاليات التي يتم التوصل إليها بالمفاوضات، تشمل اتفاقية السلام التشل على ثلاثة لجميع ولكنها خلقت أحزابها دون شل لجميع أهدافها. يتم الإعلان في الاتفاقية بلوغ تقريبا موسعا للسلطة والثروات والترتيبات الأمنية، وأنها أنشأت نظاما فدراليا غير متماثل في ظل حكومة جنوب السودان كحد فصل بين الحكومة الوسطى ودول الجنوب ولكن دون حكومة المقليمه موازية في الشمال.



جنوب السودان الذين لم ينضموا إلى القوات المسلحة السودانية.

■ يجب على منظمة إيجاد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن ينشئوا لجنة، مماثلة لجنة حدود أبيي، لتعيين الحدود بين الشمال والجنوب في المناطق المنتجة للبتترول.

■ يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الضمان التقنية لمساعدة حركة تحرير السودان في الانتقال من قوات المصنابات إلى جيش مقترف.

■ تحتاج الكنائس ومنظمات المرأة ومجموعات المجتمع المدني الأخرى قدرات محززة للرقابة بالحوار الداخلي في الجنوب.

■ يجب على بعثة الأمم المتحدة في السودان أن توفر قوات حفظ للسلام في الجنوب تتمتع بقدرة استجابة سريعة لحماية المدنيين وللرد على نشوب أي أعمال عنف وخاصة هجمات ميليشيات العصابات.

■ يجب على حركة تحرير السودان أن تخطب موضوعي السودان والمصالحة في الحكومة الجديدة لحجب الزيادة بإقامة لجنة محذرة للسلام ومنصب مراقب عام ومطالبة الوزراء بالإعلان عن ممتلكاتهم وتطوير قانون سلوك لتنفيذ البقرة على الموظفين المدنيين

■ يجب شمل عدد أكبر من النساء في جمع هبات ولجان الحكومة.

وحتى إذا تقدمت عالية تعيد الاتفاقية إلى الأمام فيمكن أن يظل السودان مزعزعا في المستقبل المنظور في حال عدم توفر إجابات مسيرة للمشاكل القائمة في دارفور والمناطق الأخرى. وفي ظل اتفاقية السلام الشامل فقد اتخذ الشعب السودان خطوة صغيرة ولكنها هامة تجاه تغيير مسار البلاد ولكن الطريق للسلام يظل بعيدا عن البقيس.

سليمان بللو هو مدير برنامج أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية.

البريد الإلكتروني:

[sbaldo@crisisgroup.org](mailto:sbaldo@crisisgroup.org)  
من المعلومات، انظر تقارير مجموعة الأزمات الدولية حول السودان على الموقع التالي:  
[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1230&l=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=1230&l=1)

السودان كهيئة منفتحة ونزيهة بما في ذلك اتخاذ القرارات تحديا لما قد شرع غارات في التعامل معه. وأصبح الأمر أكثر خطورة من ذي قبل خاصة بعد وفاته. فيصعب على الحركة الآن أن تقدم مساهمة ذات شأن لإنهاء الحرب والكثافة الإنسانية في دارفور والمشاكل الجيئة في شرق السودان، وقد ازدادت الحلافت حول انفصال الجنوب.

إذا التزمت حركة تحرير السودان بالقيام بنورها لمع إمبار اتفاقية السلام الشامل والعودة للحرب، يجب عليها إجراء تغييرات جذرية في طريقة عملها. ومن ناحية أخرى فقد كلفت الحركة خلال انتقالها من حركة ترمد إلى حزب سياسي. وقد عكست قلة الشموالية واتخاذ القرارات بزيادة طريقة عدوها القديم في التوجه للحكم. وصليته تحول أفرادها المسلحين إلى جيش جديد لا زالت في أيدي جنود أفعاله، وقد أحرزت الحركة تقدما ضئيلا في تأسيس الهيكلية المؤسسية للحكومة وتغيير الطرق المركزية لاتخاذ القرارات، وهي نقاط ضعف تضاعفت بسبب نقص الأموال، وهناك شعور متنام من خيبة الأمل حيث لم إرفاء بالتوقعات الأولية للسلام.

وفي هذا الوقت العصيب من الضروري حشد المزيد من الدعم السياسي والشعبي لاتفاقية السلام وخاصة حركة تحرير السودان، وتقع هذه المسؤولية على عاتق شركاء المجموعة الثلاثية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والترويج ويجب بذل الكثير لضمان أن المتشددين المعارضين لاتفاقية السلام الشامل في الخرطوم أن يستقلوا وفاء غارات للترافع عن تنفيذها بالكامل. ويجب على مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن يتعامل بسرعة مع أي خروقات في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل للتأكد من أن الأطراف تسير على المسار المنشود.

إن الصفقات الأخيرة التي وقعتها حركة تحرير السودان لتسوير امتيازات البترول في الجنوب تشكل خرقا لاتفاقية السلام الشامل وتضع الحركة بقا كثيرا من جانب الحكومة وفي داخل الحركة ذاتها ومن ثم يجب هجرها جميعا. وبما أن تعامل الخرطوم مع شؤون البترول كان منطوق على مشاكل أكثر، فمن الضروري جانا مراجعة كل العقود التي ترويعها في السنوات الماضية. وما يدعو إلى القلق أن اتفاقية السلام الشامل ليس لديها أي آلية لعرض النزاعات التي نشأت حول الحدود الشمالية الجنوبية في مناطق تواجد النفط بغيره، مخاطرة بحوث تأخير أكثر في حصول عائدات النفط الضرورية جدا لحكومة جنوب السودان.

لتوصيات الرئسية التي تقدمها مجموعة الأزمات الدولية هي:

■ يجب أن يوقف حزب التجمع الوطني كل أشكال الدعم المقدمة لأعضاء قوات الدفاع في

لميليشيا قوات الدفاع في جنوب السودان والرشوة وتكتيكات سياسة فرق تسد. وذلك فهو يشجع جانبا على نشر العداء بين الجماعات الجنوبية ويأمل بأن يعمل الانتقال الداخلي في الجنوب على زعزعة الوضع قبل الاستقاء ويتم تحياله إلى ما شاء الله ويؤان القاء اللوم عليه.

ويرجع إلى ترداد حدة هذه التكتيكات إلى كل السعوط المعروض على دارفور وتولفت المحادثات التي يريهاها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بسبب الانفصامات بين حركتي التمرد الرئسيين إذ لم تتغير سياسات نظام الحكم تجاه دارفور وعلى الرغم من الاستفكار الأجبي. وينتج منهسود التطوير العرفي سلطة قوية في الحكومة الجديدة للوحدة الوطنية التي لا ترفع إلى الآن في اتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية الضرورية لتفض النزاع وذلك بالقضاء على ميليشيات جويديو وإنشاء سلطة حقيقية ومشاركة الثروات بين دارفور والمغربوط.

لقد أعد رصماء حزب التجمع الوطني بعض المحطات استعدادا لدخول حركة تحرير السودان إلى الخرطوم. وقال أحد رصماء الحزب لمجموعة النزاعات الدولية "إن لنهيم سوارات ومنزل جديد لم تسم وجاهرة لتقديم لهم، وسيتم تعيين وكلا من قوات الأمن الحكومية لكل الشخصيات الهامة في حركة تحرير السودان." وسخر أعضاء أول وفد يعمل إلى العاصمة من حركة تحرير السودان من أنهم سيحصلون على إعانة مالية حال وصولهم. فذلك هو ما حدث مع الكثير من رجال السياسة الجنوبيين خلال الفترة السلمية بين ١٩٧٢ إلى ١٩٨٣ والتي رصماء اتفاقية أدوس أبابا وما حدث لإضعاف مجموعات المعارضة الأخرى منذ تولي الرصماء الحاليين لمقالب السلطة في عام ١٩٨٩. إن تحت حرب التجمع الوطني خلال مفاوضات إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتعيينه للمترشحين المشهورين لمناصب رئيسية في وزارتي الأمن والاقتصاد وكستشاريين للرئيس يدل على عزمه على الاحتفاظ بزماء السلطة. وباركاه حركة تحرير السودان لتوافقهم عدم التفرق في هذه المنفردات، فقد كان الجو العام كئيب بين حركة تحرير السودان والمعارضة الشمالية بينما يجري تعيد اتفاقية السلام الشامل الذي طلق انتظاره.

لقد صعد جون غارانغ أمام العديد من التحديات والانقسامات التي واجهته في الحفاظ على تماسك حركة تحرير السودان، ولكنه توفي في حادث مساري بحطمت طائرته المروحية بعد ثلاث أسابيع من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وقد أجرت المفاوضات مجموعة مختارة من رجال غارانغ مما أدى إلى استياء أولئك الذين تم إقصائهم. فالرئيس الجديد لجنوب السودان، سلفا كبير، كان على خلاف شديد مع غارانغ في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ حول عدم الشراكة والنزوى في صنع القرارات. لقد كان ظهور حركة تحرير



# تنسيق المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان

بقلم اديلي سوينسكا وويندي فينتون

يسكن اتفاقية السلام وانشاء حكومه في جوب السودان تحديات حثيثة تواجه وسائل التنسيق الحالية للمنظمات غير الحكومية

غير الحكومية لسكان السودان الاصليين، مثل المنظمات غير الحكومية للسودان الجديد (NESI) واتحاد منظمات المجتمع المدني السوداني، أن يتناولوا هذه القضية بالسماح للشركات بتنفيذها.

## حقائق جديدة

لا زالت كل اجتماعات منتدى المنظمات غير الحكومية تعقد في نيروبي إلى اليوم، وبالمثل المنتدى أن ينفذ معظم المجتمعات في جنوب السودان مستقبلاً، وقد أنشأت الكثير من المنظمات غير الحكومية مكاتب أو مقرات تنسيق في مدينة روميك عاصمة جنوب السودان لأنها تركز على تحسين البنية التحتية والإدارة في المكاتب والمقرات في الأجزاء الأخرى من السودان.

لقد كان بإمكان المنظمات غير الحكومية، قبل عملية السلام، أن يتخطوا الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان وجنابها الإنساني، لجهة الإغاثة وإعادة التآهيل في السودان. لقد حوكت سياسيات الكثيرين من الجهات المانحة والأمم المتحدة التعامل المباشر مع حركة تحرير السودان بل وحظرتهم. والان وبعد أن تشكلت حكومة جنوب السودان أصبح من الضروري إنشاء إطار تنظيمي وعلمي للمنظمات غير الحكومية وذلك من أجل توفير بيئة تساعد على الاستدامة والتنمية. ومن باب إدراك هذا أهمية هذا العمل، فقد بذلت لجنة الإغاثة وإعادة التآهيل في السودان/حركة تحرير السودان والمنظمات غير الحكومية جهوداً هائلة للعمل مما على تطوير عملية شاملة ومترحة تصميم هذا الإطار. وهي الاجتماعات التي عقدت في روميك أكدت لجنة الإغاثة وإعادة التآهيل في السودان/ الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية على أن المنظمات غير الحكومية للسكان الأصليين السودانيين والمنظمات غير الحكومية الدولية قد تم تمثيلها على حد سواء. وكانت المنظمات صريحة واستطاع كل المشاركون أن يعبروا عن أرائهم المختلفة في جو منفتح وخال من التهديد. فقد استفاد الاجتماع من حضور الدكتور ريك مالشر، وهو النائب الثاني ل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، والدكتور بيلاروي أوهي، وهو مدير لجنة الإغاثة وإعادة التآهيل في السودان. وقد أكدت حركة تحرير السودان على عزمها توفير بيئة جيدة

لقد قدم منتدى المنظمات غير الحكومية مخرلاً للمنظمات غير الحكومية لتتخطى في العملية وإثارت فيها وفي نتائج بحث التقييم المشتركة، وقام المنتدى بتعيين المنظمات غير الحكومية لتمثل كقنابل بوزارة لمجموعات عدة التقييم المشتركة مما يمكن فرق بحث التقييم المشتركة من التعرض لوجهات نظر المنظمات غير الحكومية بدون ضرورة التشاور بشكل فردي مع الأطراف الهامة مثل البنك الدولي وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة UNDP.

وبالرغم من أن المنتدى لم يستطيع تمثيل آراء جميع المنظمات غير الحكومية التي برزوا عددها الثمانية بشكل ملائم والتي تمثل جميعها في جنوب السودان، إلا أنه يجري بذل الجهود دائماً لتشاور بالتردد مع منظمات وتوحيد وجهات النظر المختلفة. وتعد بعض المنظمات غير الحكومية ذات مستوى جيد في المعرفة بالتطورات الجديدة الخاصة بالسياق السياسي المعقد للسودان بينما تركز المنظمات الأخرى على تنفيذ البرنامج. إن المدى الواسع من التقويصات والبيكيات والقرارات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وجعياً أن بعضها لديه ولايات سياسية عالية، وتصعب أن عملية الوصول إلى إجماع في الرأي والاتفاق على آليات تنظيم الذات، وحتى المنظمات غير الحكومية الكبرى يبلغ في اعتمادها بالمثل وغالباً ما يتصعب المواطنون التكرار من المشاركة في المنتدى

فالمصطلحات غير الحكومية الفردية لسكان السودان الأصليين والمنظمات غير الحكومية الدولية ليس لديها القدرة دائماً لتشارك بفعالية في المنتدى وخاصة في لجنة التوجيه والإدارة. وهنا تكمن خطورة، أما حقيقة أو ملحوظة، من أن لا تكون وجهات نظرها ممثلة بشكل مناسب أو أنهم قد يشعرون بأنهم مستثنون من الإدارة. لقد حاولت بعض المنظمات غير الحكومية السودانية الأعضاء في شبكات المنظمات

تم إنشاء منتدى المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٦ لجمع بين المنظمات غير الحكومية الدولية المخترطة في عملية شريان الحياة للسودان وهي منظمة العمليات لجهات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في جنوب السودان التي أسست في عام ١٩٨٩. إن الهدف من إنشاء المنتدى هو مناقشة القضايا التي تكتنف عمليات إعداد البرامج وتسليم المساعدات الإنسانية والوصول إليها وبالتالي تطور المنتدى ليشمل الأعضاء غير المشتركين في عملية شريان الحياة والمنظمات غير الحكومية الخاصة بسكان السودان الأصليين. لقد عمل المنتدى منذ البداية على تطوير نطاق الاختصاصات واجتمع شهرياً وتم الاتفاق على أن يتم التمثيل من خلال لجنة منتخبة للتوجيه والإدارة تتكون من سبع أو ثمان منظمات غير حكومية، وفي البداية تم تقسيم التمثيل لجهة التوجيه والإدارة بين الأوروبيين/الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات غير الحكومية الكبرى/الصفري ولكن بعد حين اتضح أن بعض من المنظمات غير الحكومية الصفري لم يكن لديها عدد كاف من الموظفين لتزويجهم على فعاليات لجنة التوجيه والإدارة. وكان التنسيق على المستوى المالي مع الجهات المانحة والأمم المتحدة من مسؤوليات لجنة التوجيه والإدارة التي كانت تتشاور بدورها مع المنتدى الأكبر حول القضايا ذات المصالح والتأييد المشترك.

لقد تبين من العمل تمت ظل الاتفاقية الثلاثية بين الأمم المتحدة وحكومة السودان وحركة تحرير السودان أن المنظمات غير الحكومية التي اندرجت تحت كنف الأمم المتحدة لم تكن شريكات متكافئة. ومع تأسيس المنتدى ولجنة التوجيه والإدارة، لم تستطع المنظمات غير الحكومية أن تستفيد أصواتها الجماعية لتحقيق فوائد أكبر. ولوء الحظ فإن التفرقة بين المنتمين غير المنتمين لبرنامج شريان الحياة، الذي اضطرت الأمم المتحدة إلى تنديده بصراحة حتى سارت ميولات السلام بشكل جيد، أوجدت تصحيات مختلفة وتضافت فوضت عملية التنسيق بين المنظمات غير الحكومية. وزادت قلة الاعتراف السياسي الدولي بالحكومة الحالية لحركة تحرير السودان من تعقيدات عملية جذب التمويل. وبسبب عدم وجود قاعدة



حركة تحرير السودان إلى كسبل وتوضيح رؤية لبناء السلام تجسد مبادئ العدالة التي يمكن دعمها في السياسات والهيكلية والأنظمة المدنية الحكومة الجديدة. إن التعامل مع النزاعات المستمرة والمتوقع أن تطفو إلى السطح عقب اتفاقية السلام الشامل وضمان السلام واستقرار وجود استجابة تسنفا حكومة جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني والكثاس. ولا يجب حصر دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات ولكن يجب السماح لها بالاستمرار في تقديم المساهمات القيمة في نقاشات السياسات والإستراتيجية وأن تقوم بدور الحراس والمحاميين عند الضرورة.

انيلي سوينسكا في مساعدة ممثل أقطار في برنامج جنوب السودان لخدمات الإغاثة التكنولوجية، البريد الإلكتروني: [asowinska@crssudan.org](mailto:asowinska@crssudan.org). ويندي فتون هي مديرة برنامج جنوب السودان في مؤسسة إنقاذ الطفل بالمنظمة المتحدة، البريد الإلكتروني: [w.fenton@scfuk.or.ke](mailto:w.fenton@scfuk.or.ke).

[www.netnetwork.org](http://www.netnetwork.org).

## المبادئ التوجيهية متوفرة الآن بلغة الدنكا والنوير

دنكا: [www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsDnka\\_20051018.pdf](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsDnka_20051018.pdf)

نوير: [www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsNuer\\_20051018.pdf](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/GPsNuer_20051018.pdf)

كجزء من الجهود المبكرة لمشروع نير بر وكتز حول التشريد الداخلي لنشر الوعي حول المبادئ التوجيهية مع حركة تحرير السودان في جنوب السودان، قام المشروع بتكرار المبادئ التوجيهية إلى لغتي دنكا ونوير وهما لغتا القبائل الرئيسية الأكثر تأثرًا بالتشريد الداخلي في جنوب السودان. وستنشر الترجمات بين جماعات المجتمع المدني في السودان بالإضافة إلى المشتين المحدذين تلك القبائل. وستوفر هذه الترجمات في السكبات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وللحصول على نسخ، اتصلوا بمراسة موقعنا على شبكة الإنترنت أو اتصلوا بموالي دراونغ على العنوان البريدي: [mbrowning@brookings.edu](mailto:mbrowning@brookings.edu)

## المحلي

■ يظل الجدول الزمني لتأسيس الهيكلية السياسية والإطار القانوني الأوسع الذي سيفع صممه الإطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية غير واضح ومفهوم.

■ هناك توترات بين مشجعي المركزية ومشجعي اللامركزية في حركة تحرير السودان فيما يتعلق بأدوار لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان وشقي الوزارات واللجان والأقسام، وتلت المنظمات غير الحكومية رسائل متضاربة فيما يتعلق بأي سلطات يجب أن يتعاملوا معها.

■ تظل تلك صعوبات أمام تشغيل موظفين دوليين ومحليين يكونوا مستعدين للمركز في جنوب السودان، وتتضارب كل من حكومة جنوب السودان والأمم المتحدة ولجان الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية على نفس المجال المحدود من الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة من السودانيين.

■ ليس من الواضح إلى أي مستوى من الهيكلية الإدارية الناشئة ستقوم المنظمات غير الحكومية بالتشقيق.

■ لا زالت هيئات حركة تحرير السودان بحاجة للدعم المالي من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لكي تنفذ وظائف التنسيق بغفالية.

■ الكثير من الكلال المتوطس وعالي المستوى في حكومة جنوب السودان/حركة تحرير السودان ليس لديهم واجبات تتعلق بعضويتهم في المجلس القيادي للحركة وفي الهيئات المتعلقة باتفاقية السلام الشامل ولكنهم لديهم وقت أقل الآن ليكرسوه لعملية التنسيق حيث يحضرون عددًا كبيرًا من الأحداث المتعلقة ببناء التدرات التي تلت اتفاقية السلام.

■ هناك ميول متزايدة من قبل حكومة جنوب السودان والجهات المانحة على حد سواء لا اعتبار للمنظمات غير الحكومية كممولين وممضين وبذلك فهم يتجاهلون دورهم كمدايفين ومساهمين في نقاشات السياسات.

■ سيكون من الصعب على المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية المحلية والمجتمعات المستهدفة للعمل أساسًا في مجالات الإغاثة والطوارئ أن تتكيف مع سياق يتطلب مدى من استجابات الإغاثة والاستعادة والتنمية داخل إطار حكومي متقن عليه والنقص المستمر للقرارات الحكومية الناشئة أدى إلى توقيعات غير واقعية وغير معقولة فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية التي ستقوم به في مجال تقديم الخدمات. وستحتاج

لكل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وبينما لن يتغير دور المنظمات الحكومية جدياً فقد أشاروا أيضاً إلى أنها يجب أن تعترف بالدور الرئيسي لحكومة جنوب السودان في سياسات الاستعادة والتنمية والتخطيط وأنها يجب أن تسجل رسمياً مع مجلس المنظمات غير الحكومية المشكل حديثاً والمكون من ممثلي المنظمات غير الحكومية وحكومة جنوب السودان ولجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان

وستستفيد عمليات التنسيق لعودة المشردين داخليا وعودة وانماج اللاجئين تأسيس الإطار الجلي لتنظيم المنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠٠١ ترأس فرانسيس دينغ (الممثل الخاص للأمين العام آنذاك) مؤتمرا في روميك لمخاطبة قضايا المشردين داخليا ومساعدة لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان في التخطيط لعودتهم النهائية. وبينما تمت مناقشة بعض القضايا الهامة في الاجتماع مثل موضوع الحماية وتم وضع مسودة إطار المشردين الداخليين وبعد أن ابتكته حركة تحرير السودان وحكومة السودان، لم يكن هناك عملية متباعدة منظمة. ويمكن للمنظمات غير الحكومية بل ويجب عليها، أن يكون لها دور في تمثيل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والأمم المتحدة مسؤولية ضمانة مساندة ودعم إطار المشردين داخليا والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول المشردين الداخليين، وأن لا تقع عمليات عودة بالقوة وأن لا يتلاعب السياسيون بالمعدين وبين يستعمل عودتهم.

ولأكثر من عام كانت حكومة جنوب السودان/ فريق العودة المستهدفة بقيادة الأمم المتحدة مسؤولة عن التخطيط لعمليات العودة إلى كل المناطق في الجنوب، ومع ذلك كانت قدرة الفريق على تنفيذ مسؤولياته مقيدة، فكانت الاجتماعات تعقد في روميك فقط وليس في باقي أرجاء جنوب السودان. واشتملت الاجتماعات على عدد قليل من المنظمات غير الحكومية التي صفت أن تواجبت في روميك وهذه الاجتماعات لا يحضرها عادة سانسوا والقرارات والمعلومات التي تقدم لا تكون دقيقة في كثير من الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد نقاش حول الموارد المتوفرة لتنفيذ بعض من التوصيات لذلك فالاجتماعات تركز على مشاركة المعلومات فضلا عن صمم القرارات.

## التحديات القادمة

■ بالرغم من أن الاجتماعات والمناقشات الأولى حول مستقبل الإطار التنظيمي للمنظمات غير الحكومية كانت إيجابية إلا أن الكثير من التحديات تبقى قائمة في وجه التنسيق الفعال للمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان:

■ هناك نقص مستمر في وضوح العلاقة بين اتفاقية السلام الشامل والإطار المقترح للحكم



# تعزير حكم القانون في السودان ما بعد النزاعات

ياسمين شريف

تأسس هيكل قانونية لا يمكن أن يتم دون إنشاء القدر الحارم من الاهتمام بالآليات التقليدية. ومع ذلك، تستدعي الضرورة إلى إعادة النظر في القوانين والممارسات العرفية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعرض النساء والأطفال بشكل خاص إلى الاستضعاف في نظام القانون العرفي الذي يُمَارَس في جنوب السودان. وبما أن هذا القانون لا يعتبر النساء في الغالب رعايا قانونيين، فلهن لا يستطيعن أن يملكن ممتلكات؛ في حين يبدو أن قضاء الأحداث لا وجود له.

وفي الشمال، توجد هيكل قضائية أكثر تطوراً ولكن يبدو أن استقلال السلطة القضائية قد شابه بعض الشبهات، تحليل الفصل التنصعي لقضاة، ومحامين عامين، وممثلين قانونيين مؤهلين. ولم تستطع التشريعات الحالية أن تكفل المطلق الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، في حين نقوض المراسم العسكرية وقوانين الطوارئ تلك الحقوق المحمية حالياً بموجب القانون التشريعي. ورغم وجود البنية الأساسية المادية في المدن الرئيسية، ما زالت مناطق واسعة في الشمال متخلفة للغاية، حيث يوجد ضابط شرطة واحد لكل ١٠٠٠ شخص. ولما يتعلق بالإحصاف والمساواة بين الجنسين، أظهرت مخاوف هامة تتعلق بعدم قدرة النساء على الوصول إلى العدالة واستئناف الأحكام، لذلك، يجب أن تُعَدَّ دورات تشييعية للقضاة في كل الأمور المتعلقة بالقلة القانوني الحديث، بما فيها الحالة بين الجنسين.

ويلاحظ أن السجلات مستضعفة. إذ تُقدَّر نسبتهم بنحو ٢٧٪ من مجموع السجناء، وتحتصر جرائمهم الرئيسية في تخمير الكحول، والبيداء، والسرقات الصغيرة. معظم هؤلاء النساء نازحات من الجنوب ويمثلن العنصر الوحيد لأسرهن.

ولا تتوجب معظم النساء إجراءات المحاكم كما يفترض إلى المهارات القانونية والمشورة القانونية الضرورية كي يتمكن من الدفاع عن أنفسهن أمام المحاكم. ويصطحب عدد من النساء أطفالهن معهن إلى السجن، الذي يفترض بدوره إلى أن يكون مخصصاً لتلبية احتياجات الأطفال. ويبدو أن كثيراً من الأطفال المسجونين مع أطفال شوارع نزعوا بسبب الحرب. ويتم تعذيب الأطفال المشردين ويودعون في سجون وإصلاحات غير مؤهلة عموماً للتعامل مع الأحداث. وتمثل مشكلة أطفال الشوارع واحتجازهم مشكلة خطيرة تتطلب الاستثمار في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية فضلاً عن اتخاذ تدابير تحديث نظام قضاء الأحداث والحث على احترام حقوق الطفل.

كما أن نظام السجون في حالة سيئة للغاية. إذ

انزاد ر عماء الأطراف الرئيسية امتنع عنه في السودان تسللاد ولكن العسبب التي تعرق بناء انذار ر منبده لحكم هائلة

تتبع اتفاقية السلام الشاملة التي وقعها حكومة جمهورية السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ فرصة كبيرة لإعادة العقد الاجتماعي بين السلطات السودانية ومواطني السودان.

ومع ذلك، لكي تتحقق أقصى استفادة من تجديد الالتزام ببناء السودان بسوده العدل والسلام، ينبغي أيضاً الاعتراف بالوضع الهش الذي يفرض نفسه على السودان وشعبه، فبينما يفرض السودان من حرب طويلة وقاسية، قدما نحو تسوية سياسية، يطلب اليك مقيدا بالنزاعات وضعت مؤسسات إدارة الحكم وحكم القانون.

وفي ضوء هذه الحقائق، يظل تعزيز حكم القانون في السودان هدفاً طويل المدى، يتطلب اتباع أسلوب تدريجي للوصول إلى رؤية أوسع. وسيبدأ تمثل اتفاقية السلام التي أثار رسمياً من جانب الحكومة السودانية وأكبر مجموعة من مجموعات المتمردين الجنوبيين وفقاً للمعايير التي من شأنها أن تقضي إلى الديمقراطية والعدل والسلام، ينبغي أن تدعم عملية بناء السلام هذه الطموحات وتوسع نطاقها من خلال تدخلات فورية وأخرى متوسطة المدى، تستطيع أن تكون بمثابة لبنات للتمسك طويلة المدى، وربما، حتى ثمره للسلام.

ويجب أن تسعى عملية بناء السلام إلى تمكين المنفعين الوطنيين من المساهمة بفعالية في منع انتهاكات القوانين والمعايير الدولية والوطنية ووضع حد للقيام منها فضلاً عن إعادة الثقة في المؤسسات غير الرسمية والرسمية القضائية وتلك المعنية بإنهاء التوريب. وهناك حاجة إلى مزيد من الوقت لبناء ثقافة العدل التي تستجيب على المدى الطويل إلى بناء القدرات وتحقيق تنمية شريفة مستدامة.

## التحدي

لقد اصطحب السودان طابع عسكري نتيجة عقود من الحرب. إذ تعاني المؤسسات التشريعية، والقضائية، وتلك المعنية بإنفاذ القوانين من عجز في القدرات والافتقار إلى الترتيبات المالية. وتضاعفت الفجوات المؤسسية والتشغيلية في قطاع حكم القانون بسبب ضلخه معدل تنازل الأسلحة الخفيفة، واستمرار النزاعات المسلحة الحديثة في بعض أجزاء من السودان، وعدم ثمة للجمهور في وجود نظام قضائي محدد. وتشكل القوات العسكرية والأمنية الأتباعين الأساسيين للقانون والنظام، وهو ما يمكن غالباً على حساب حقوق

وبينما قاسى المجتمع السوداني في عومنه من ولايات النزاع المسلح، فإن أكثر من تحمل وطأة هذه الحرب هو الجنوب، الذي يفترض بشدة إلى أبسط القدرات الأساسية المادية والبشرية والمؤسسية. كما يوجد نقص مزمن في القضاة والمسؤولين عن إعداد القانون الذين يتمتعون بالكفاءة والاستقلال. وفي ضوء حقيقة أن ٢٢ قضية مزمنة من أصل ٧٥٠،

التي هم الذين يراولون أعمالهم بالفعل حسب اتفاقية السلام، تتلذذ الحاجة إلى تأسيس مركز لتدريب المحامين الضامين لملء الفجوة في عدد المتخصصين المؤهلين أثناء الفترة الانتقالية. أما بالنسبة إلى البنية الأساسية المادية لنظام المحاكم في جنوب السودان، فهي من الناحية المادية متخلفة. ولا تزال الحالة التقليدية تُمارَس تحت الإشعار في الوقت الذي يفترض فيه حتى أبينة المحاكم العليا في المدن إلى النواذ. ومن الناحية العملية، يفترض القضاء إلى وسائل المواصلات، والإستمارات وغيرها من الموارد الضرورية اللازمة لإدارة الحالة مثل المكتبات وكتب القرون بل وحتى نصوص القوانين القليلة التي أصدرتها الحركة الشعبية. وشمة حاجة إلى تدعيم الآليات التقليدية لحل النزاعات في الجنوب إلى جانب إنشاء مؤسسات تقليدية وقانونية قادرة على الاستمرار لتعنى بحكم القانون فضلاً عن ضمان حصول رجال الشرطة، الذين يكاد جميعهم أن يكونوا من جنود الحركة الشعبية للمسرحين، على تدريب في مجال حفظ النظام وأمن المجتمعات.

لقد شكل القانون العرفي في الماضي جزءاً أساسياً من العملية الملمية لحل النزاعات مما يعني أن





IRIN

أحياناً تعرضن النساء في جنوب السودان للسجن عند محاولتهن الحصول على الطلاق. ويعمل مركز النساء القانوني في بحر الغزال على منع هذه التصرفات

يوجد نحو ٥٥ سجنًا، لكن عدداً كبيراً منها لا يعمل أو يعمل بشكل جزئي. والطرف داخل السجون قاسية ولا تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان! فالمسجونين لا يحصلون على الطعام والخدمات الصحية والمياه والكهرباء. وكثيراً ما يتم تسريحهم خلال النهار ليجثوا عن طعام ياكل لهم البقاء على قيد الحياة. اما بالنسبة إلى خدمات الشرطة، نجد أن كثيراً من حراس السجون كانوا ضباطاً سابقين في الجيش، ونظراً إلى خلفيتهم، فهم يمارسون واجباتهم كجنود بدلاً من أن يمارسوها بطريقة تتلاءم مع المعايير الدولية، كما لم يتلق الحراس أي نوع من أنواع التدريب.

وبمما اسمعت عملية السلام بقيادة منظمة "الإيجاد" في بناء الثقة والمصالحة السياسية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، أدى النقص في المعلومات والاتصالات إلى وجود حواجز بين الجنوبيين الشماليين وبين الجنوبيين أنفسهم وهناك حاجة ملحة لاستثمار الجهود في حوار وطني وكذلك في حوار بين الجنوبيين أنفسهم، وهو ما ندنا بالفعل وعلى نحو مماثل، نمة حاجة إلى نشر ثقافة مؤسسية جديدة تستند إلى المواطنة، والإحساس بالرفعة في تقديم الخدمات، والأمانة المهنية،

والنزاهة، كما أن هناك حاجة ملحة لأن يلزم المسؤولين الحكوميون، والجمهور عموماً، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

### عملية بناء السلام

لكي تسود بيئة تعضي إلى حكم القانون، ينبغي أن يحل محل الثقافة العسكرية إطاراً دستوري وقانوني، ومؤسست كخلف لإفلاذ القوانين، وقضاء مستقل. ذلك أنه في غياب هذه العناصر الأساسية، لن ينشئ إحراز تقدم يُذكر. ولأن تتوفر هذه العناصر إلا لاستخدام أسلوب متعدد القطاعات. إذ ينبغي تعزيز التفتحات الرامية إلى تناول موضوع حكم القانون بجهود متوازنة مع تسريح الأطراف العسكرية الفاعلة تمهيداً مع بنود اتفاقية السلام، ومحاربة الفساد، وضمان المساهلة والشفافية في جميع هياكل إدارة الحكم. ويتطلب اتباع أسلوب شامل ومتكامل لتطبيق حكم القانون إطاراً أوسع يتناول:

- إدخال إصلاحات في مجالات إنفاذ القانون والقضاء ونواح قانونية أخرى
- إدخال إصلاحات في مجالات التسريح من الجيش، ونزع الأسلحة، وإعادة الانتماء، وقطاع الأمن.
- للامركزية، والإدارة العامة، والانتخابات
- وضع قوانين للانتخابات، ومراقبة الالتزام بها، وإيجاد بيئة سياسية وأمنية تعضي إلى انتخابات حرة ونزيهة.
- تقريب الإجراءات القانونية إلى المجتمعات.
- نمة حاجة هائلة إلى بناء القدرات المؤسسية في

كل هذه القطاعات. فبينما تحتاج الهيكل القائمة في الشمال إلى التجديد والإصلاح، يحتاج الجنوب إلى دعم كبير لإنشاء المؤسسات من السفر. ويحتاج المتخصصون في الشمال إلى برامج تدريبية محدثة ودورات تشبثية في حين ينبغي أن يحصل الجنوب على قوة عملة متخصصة جديدة تملأ. وتوضح "الجنة المشتركة لتقييم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام"، ولتتصّل الاحتياجات اللازمة لتمام القدرات المؤسسية في جميع القطاعات، لا سيما في قطاع حكم القانون. وقد تبنت البعثة أسلوباً تدريبياً حددت من خلاله الأهداف الفورية ومتوسطة المدى التالية:

- تعزيز الكفاءة والقدرة الأنيتين لمؤسسات إدارة الحكم ومكّم القانون لكي توفر الأمن للناس والقدرة على الوصول إلى العدالة، مع إيداء



واخيرا، ينبغي أن يعاد تعريف مؤشرات التقدم، فالفهم الأساسي من حكم القانون هو استعانة عقد اجتماعي قادر على الاستمرار بين المواطنين والدولة... عند بحثي النطاق الكامل لحقوق الإنسان، سواء كانت مدنية وسياسية، أو اقتصادية واجتماعية وثقافية وفي ضوء هذا الهدف، ينبغي، في البداية، ألا يقلل تأثير أي برنامج عمل لحكم القانون بحد رجل الشرطة أو الحاميين المدنيين وإنما بدرجة الأمن والعدالة والتعظيم التي يتمتع بها مواطنوا السودان.

**ياسمين شريف، محامية، ورئيس وحدة ومستشارة رئيسية أولة في حكم القانون ببرلمان الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، وهي مؤلفة كتاب Freedom from fear: promoting human security for the return and reintegration of displaced persons in Sudan – A protection assessment by ٢٠٠٤ IRC, May**

ويمكن الاتصال بالكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: **yasmine.ahmed@undp.org** يهر هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتبة ولا يهر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

ويحدث حدوث تعير في المواقف الأخلاقية بإتجاه الحالة والمساواة، ستفرض جميع الجهود الأخرى. وأخيرا، ينبغي أن استعانة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها واستدامته يتم من خلال المعسر البشري في ذلك المجتمع.

وبينما تستطيع اتفاقية السلام الرسمية أن تساعد في عملية بناء السلام، فإن آثار النزاع المسلح غالبا ما تتطلب عملية طويلة لتعديل السلوكيات. إذ يستدعي الأمر عدة اتباع طرق جديدة ومتنوعة للمصالحة الاجتماعية والتدريب. وقد أثبتت الحريات المدنية أن الإصلاح القانوني والهيكلي لا يكفي وحدهما لتعزيز احترام حقوق الإنسان في فترة ما بعد النزاعات؛ وبدلا من ذلك، ينبغي بذل الجهود أيضا لمساعدة المتضررين الوطنيين على الوصول إلى فهم أصح لمبادئ حقوق الإنسان المعلمية والمعايير الأخلاقية المتأصلة في الثقافة السودانية كما ينبغي أن تستهبط البرامج عرس مواقف أخلاقية إيجابية ونظم عقائدية سليمة تستطيع أن تل محمل المواقف الأخلاقية السلبية التي تدعم ثقافة العنف. ويجب أن يتلقى المتضررون الوطنيون دعما ويحصلوا على أدوات تمكنهم من اكتشاف مواطني قوتهم حتى يستطيعوا أن يوثقوا إيجابيا في بيئتهم عندئذ فقط نستطيع أن نسي بحق فترات المنعطف الوطنيون لدعم حقوق الإنسان والقيم الأساسية للعدالة في محيط قوتهم، وحقيقتهم اليومية، ومساؤوليتهم.

احترام خاص للنوع الاجتماعي، فضلا عن حماية حقوق الإنسان

■ تحسين قدرة الموارد البشرية، ودعمها بإطار قانوني ملائم وقدرات مؤسسية وتشغيلية.

■ التأكد من إبداء الاهتمام اللازم بعملية بناء الثقة والمصالحة عند وضع برامج حكم القانون وتنفيذها، بحيث تشجع على إجراء تحول دائم في مجتمع تهدده النزاعات.

■ الإسهام في توفير بيئة تعصى إلى تطبيق سود اتفاقية السلام، تشمل عودة النازحين وغيرهم من المعتدين وإعادة إدماجهم، بما في ذلك إعادة دمج المحاربين السابقين؛ وفي النهاية، إلى بناء القدرات على المدى الطويل في قطاع حكم القانون، والانتخابات الحرة النزوية، والإدارة الرشيدة الحكم

وتوضيح المحصلة النهائية أن بناء السلام واستدامته لن يتسبنا إلا إذا شمل موضوع بناء القدرات كلا من الإصلاح المؤسسي والمواقف الأخلاقية، وكما هي الحال في فترة ما بعد النزاعات، حيث تتعرق المجتمعات وتكثر عمق بحرب «طويلة»، ينبغي أن يغطي موضوع بناء الثقة بأولوية كبيرة تبرز الأعمال الإنسانية، والتنمية، والسياسية.

## تعتمد العودة المتواصلة للنازحين/اللاجئين على نهج التعاون

سجاد مالك

المهمشة والمثارة بالحرب

■ البات وقاية قرمية فعالة

■ دعم مبادرات التنمية المحلية لأكثر الجماعات ضعفا في السودان

■ العمل نحو اعتماد الملائن على أنفسهم والمرحلة النهائية للمساعدات الإنسانية

يجب على الجهود المبذولة لضمان إيجاد الحلول المينة لمعطيات الإزاحة وتعزيز سبل الرزق أن تضع عين الاعتبار حقيقة أن المجتمعات التي يسود إليها التكثفرون قد عانت من الدمار والحرمان الشديدين. وما يربد عملية العودة تعقيدا هو طول أمد النزوح وحقيقة أن أعدادا كبيرة من

سكن مجموعته معينة، ونسبة الإحصاء في تعداد السليم أحسن له. أما حظه عودته و عده منح حو سي ٢٠٠٩ صيرون اسمه جنحون عدم ٢٠١١، وسعتت بنجاح على الأنداز بعملية تسداد السمل والتدعم أندولي التمتواصل.

تقدر الأمم المتحدة أن النزاع والقطب تسببا في نزوح ١,٦ مليون سوداني<sup>٢</sup> بما فيهم ٥٥٠ ألف لاجئ في الدول المجاورة، وألقى الكثير من الانتباه بحق على أكبر عدد من السكان النازحين في العالم ولكن استمالة المجتمع يستهدف أيضا تلك الأعداد السكانية الذين لم يمتكون من القرار

من العنف أو للقطب بالإضافة إلى الذين تحملوا عبء استمالة السكان النازحين. يسود الكثير من التنازع بين المجتمعات والمناطق التي عانت شدة من الحيد من العوامل بما في ذلك الحرب والقطب وهي تعاني الآن من الوصول المحدود

للخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهذا السبب ركز توفير المجموعة على أهمية العناصر التالية: ■ تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية لكل المصعفين من السودانيين

■ إرداب مساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة بما فيها المعالين والطاعين في السن والنساء والأطفال

■ نشاط اقتصادي محلي زائد في المجتمعات



ويمتدحون أول سنتين الخطة التي أعدتها بعثة التقييم المشتركة فترة عصبية، ويجب أن يصبب الانخراط والتفكير على أساس عملية التحلل لصورة الأدم والتفورية لخلق أسس لعودة وإعادة تكامل السكان النازحين. ويجب أن تكون المساعدة الأولية لها أثراً قوياً وواضحاً ويجب أن تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية وبناء الثقة وتعزيز نفس النزاع والمصالحة بين السكان في مناطق العودة. وتتضمن المرحلة الأولى الباجحة أن إعادة التكامل متواصلة ومستجبت تكرار عملية النزوح أو الهجرة الجماعية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويجب أن تبدأ العملية التالية لإعادة التكامل والاسترداد والتنمية في نفس الوقت.

ومن أجل عودة وإعادة تكامل السكان النازحين، فقد تم تبني مبادئ "4Rs" في السودان بما في ذلك "إعادة الاستقرار" للسكان داخل السودان، وتتضمن عملية التخطيط 4Rs على التخطيط على أساس المناطق وجود الروابط بين عودة وإعادة تكامل السكان النازحين وفعاليات التنمية والاسترداد.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة لى التثقل في الرقابة الاجتماعية يجب أن يركز على نقاط الانتقال (على الطريق من أماكن النزوح وأوروبا) الوصول إلى أي منطقة جديدة) في حال أن تخطت المصاعبات فدره الضعفاء على التثقل عليها حيث ربما يجهل وصول المعاندين الحياة أصعب على المقيمين الذين يتقاسم الموارد بالبلد. يجب أن تتم صيانة وجود الطعام والأمن المادي وتقديم سبل المواصلات الملائمة. وهناك حاجة لعملية المراقبة من أجل تقليص مخاطر فرص الضاربين غير القانوني أو الاستعدادات المصعبة، وللتحقق من الطبيعة المتوقعة للعودة والمساعدة في تسهيل فرص التكامل المحلي وإعادة الاستقرار. ويجب إقامة هيئات لتقديم المعلومات التي تتلقف بفيرووس نفس المعاندين المكتسبة/مرض الإنز و هيئات لمساعدة المرمية، ويجب اعارة الانتباه لاحتياجات الحماية للجدد الأطفال والنساء المرتبطات بالقوى المتعابرة والمغتالين والمعلمين والمغتالين ذوي الأمراض المعدية. ويجب تزويد من لهم خلفيات زراعية بالأسلح الزراعية لإعادتهم للتأقلم على أنفسهم. ويجب أن يشارع إعادة التكامل سريعة الأثر والتي تركز على المجتمعات، أن تساعد المجتمعات في الخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة الفرص أمام أولئك الذين ليس لديهم معرفة بالزراعة ليستعيدوا أو يكتسبوا سبل كسب رزقهم، وتجنب الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية. وتعمد خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ على بعض من تلك التدخلات بهدف تقديم الدعم للنازحين في أماكن ترحولهم وفي طريق العودة وفي مناطق العودة.

يوجد هناك قدر طبيعي من نفلا النصر من جانب الكثير من المصاعبين التريبيين، وهم السكان السودانيين وخاصة النازحون والمغتالون

لكل يجب تنفيذ صلايات كطيل ومراقبة النزاعات بقصد منح الخلافات الناشئة أو النزاعات المصوبة من أن تفوض إلى المواجهات العنيفة سواء بين الجماعات الصعبة ذاتها أو بين الجماعات الصعبة والمجتمعات المضيفة خلال الانتقال وبعد إعادة الاستقرار.

ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن حوالي ٧٠٪ من النازحين سوف يعودون ويستقروا مرة أخرى بنهاية المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية في عام ٢٠٠٧ وأن ٢٢٪ سيستقروا في أماكن إقامتهم الحالية بنهاية الرحلة الانتقالية في عام ٢٠١١. ويقتدر المفروض الساسي للأمم المتحدة للنازحين أن ٩٠٪ من اللاجئين سيعودون إلى السودان خلال الفترة الانتقالية.

الموقف المرغوب فيه بحلول عام ٢٠١١ هو تلبية كل احتياجات إعادة الاستقرار للسكان النازحين (والمغتالين السابقين) والمجتمعات التي يعودون إليها أو يستقروا فيها أو التي يختارون أن يتنصروا من خلالها في جميع أنحاء السودان، والأهداف القياسية في هذه الفترة هي:

- العودة والتكامل المتواصلين في أماكن النزوح وإعادة الاستقرار داخل السودان لعدد ٦,٧ مليون نازح
- تحسين الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة/مرض الإنز وعلاجه
- إردباد المساهمة وحماية حقوق الجماعات الضعيفة (بما في ذلك المعلمين والكهول والنساء والأطفال) فيما يتعلق بتقديم الخدمات
- ازدياد النشاط الاقتصادي المحلي في المجتمعات المتأثرة بالحرب

- ازدياد فاعلية البث الوقاية القومية
- ازدياد فاعلية مبادرات التنمية المحلية
- تعزيز الاعتماد على الذات للمعاندين وتقليص المساعدات الإنسانية وتوفيرها تدريجياً
- للمصاعبي التعاونية وتكامل النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنمية

لقد أتاح توقيع اتفاقية السلام الشامل في شهر يناير وتكوين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان في شهر يوليو ٢٠٠٥ فرصة لأمم ملايين النازحين للعودة إلى الوطن. ولكن التحديث تظل هائلة، فعودة وإعادة تكامل الملايين من اللاجئين النازحين والنازحين المحليين ليست ببساطة عملاً مستمراً واعتادياً. فهو المقدرة والموارد جلية في كل المستويات والقطاعات. وهذا سيتطلب مساعي منظمة ومتواصلة من جانب كل الأطراف القومية والدولية والمجتمعات ككل.

السكان النازحين قد نزحوا لفترة تزيد عن ١٥ عام وأقاموا خارج المخيمات وقاموا بتطوير استراتيجيات محسنة للتمشيش وكسب الرزق وهي مختلفة تماماً عن تلك التي عرفوها في مناطقهم الأصلية والكثير من المعاندين لا يتحدثون لغة شيعهم بالضرورة وعدد كبير منهم تلقى تعليمه باللغة العربية.

أدى التقدم في محادثات السلام بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان إلى شوع المزيد من الأمن في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ مما أدى إلى ضامن وصول أكبر للهيئات الإنسانية إلى السكان المتاحين وشجعت تلك التطورات على الكثير من عمليات العودة الطوعية (أي بدون مساعدة خارجية) إلى المناطق الجنوبية والانتقالية السودانية التي بها موارد محدودة أو بدون موارد على الإطلاق. ولكن الجماعات التي تعمل على العودة وإعادة الاستقرار تواجه ظروف عقبة على الطريق، فالكثير يفتقون بالضرورة شكل غير قانوني وأحياناً يتم التحرش بهم أو الهجوم عليهم مما يؤدي إلى وقوع ضامن في الممتلكات وفي الأرواح بين العيلة والأخري. أن نقص الموصول على المعلومات في الوقت المناسب أو المعلومات الدقيقة فيما يتعلق بعملية العودة يحول دون اتحاد الخبرات بناء على المعرفة وبخفي عوامل الخطورة المحتملة التي يمكن أن تواجه المعاندين. فقد تم إزاحة بعض من المازحين في الخرطوم من مناطق الإزاحة القائمة بالقوة كجزء من مساعي التجديد الحضري، وأدى نقص الوصول للملائم الوقاية والخدمات في مناطق العودة/إعادة الاستقرار إلى وقوع بعض من عمليات الهجرة القسرية، وأدت هذه الحركات إلى إضراف التوازن الديموغرافي. ويوجد في الكثير من قرى العودة أعداداً غير متكافئة للكهول والنساء حيث يبحث النكفور القادرين جسدياً عن العمل في أماكن أخرى ويسمى الشهاب وراء التعليم في المدن.

على مر السنين وعلى نحو تقليدي تم إقصاء النساء والأطفال والكهول من أليات المساهمة، وتقتضي بعض اللاحقات في المعاندين أن يفتقن الحريات التي اكتسبها في المنفى. وما لم تتخطى النشاطات الإنسانية والاستردادية والتنمية هذه النقصان من البداية وما لم تترك الجماعات المهمشة في عمليات اتخاذ القرارات في المجتمع، ستظل هناك مخاطرة من أن تستمر هذه التباينات إلى الأبد.

وهي ظل البيئة الهشة سياسياً للسودان، لا يجب ترك المعاندين ومجتمعاتهم في ظروف حرمات لقرات طويلة بدون وقاية والخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق. فيمكن لمصاعبة العودة ذاتها أن تتسبب في إزلال بال التوترات المحلية بين المعاندين والمجتمعات المضيفة كما ويمكن أن يتزعزع كلا من البيئة والاقتصاد المحليين. الهشين. وبدون الالتزام والدعم الخارجي، تظل هناك مخاطر حقيقية للتفتت مرة أخرى إلى بلدان اللجوء أو وقوع عمليات نزوح داخلية مجدداً.





■ ضمان وجود قانون عفو عام قبيل العودة المنظمة

### التحديات التي تواجه المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين

لقد كان المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين شريكاً نشيطاً في تلك المساعي التعاونية في السودان وأثناء صليفة وضع الإطار العملي لعودة وإعادة تكامل النازحين المنصوص عليها في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥. وأضحت هذه النهج إلى تناغم معغير الحملة والعودة وإعادة تكامل النازحين الداخليين على مستويات مشابهة لمعغير للاجئين العائدين.

ويرفع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين قدرته التشغيلية واللوجستية لإعادة اللاجئين من البلدان المجاورة. وقد أكدت البعثات الأخيرة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى أن الغالبية الساحقة للاجئين السودانيين يرحلون في العودة إلى وطنهم. وسبق أول عملية عودة منظمة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، ويجري العمل على الصياغة النهائية لخطة لعودة اللاجئين من كينيا وإثيوبيا والأماكن الأخرى.

ويقترض المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن دور القيادة في تنسيق نشاطات الأمم المتحدة

والتنحل والتخطيط

■ مراقبة عوامل الدفع والتجانب التي ربما تؤثر على عملية العودة

■ تقييم خيارات التكامل المحلي في الشمال

■ حملة مطومنية لتعزير اتحاد الحيارات الحرة والمطلعة والعودة الطوعية

■ توفير سبل المواصلات خلال مرحلة العودة العفوية وخاصة للضعفاء

■ ضمان وجود ممر آمن على طول طرق العودة ومن خلال نشر مراقبي قوات الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة والمظلمات غير الحكومية المحلية والدولية

■ تأسيس إطار قانوني لعودة النازحين

■ مراقبة تأسيس وإدارة محطات الطرق

■ نشر المعلومات عن اتفاقية السلام الشامل

■ الدفاع عن القانون الإنساني الدولي لكل الأطراف المسلحة

بالحرب والسياسيين والأطراف الدولية، في التعامل مع الاحتياجات الملحة والمورية ومشاهدة "الانتصارات السريعة". تلك المشاريع هي مشاريع بنية تحتية في الغالب، ولكن تقترح تجربة مواقف ما بعد النزاعات أن يتم موازنة هذا مع دعم قوي بالتساوي "للمرجبات" الانتقال والإسترداد، وهي تعزيز القدرات وإعادة بناء راس من المجتمع. ويقترح بحث بعثة التقييم المشتركة أن عملية التدخل في استعادة كسب الرزق للمجتمعات، والتي ستكون من دعم الخدمات الأساسية ودعم الممارسات الزراعية المتواصلة والأمنه ببناء والفعاليات الريعية الأخرى ودعم فاعليات در الدخل الزراعية وغير الزراعية، يجب أن تشمل على الحملة وآمان وبناء السلام والمصالحة والرفاهية الاجتماعية وتعزيز قدرات السلطات والمجتمعات.

ومن أجل عودة السكك النازحين، والتي تظل أولوية من أولويات الحكومة، ستكون الإجراءات التالية عوامل مساعدة على تعزيز كرامة وحقوق النازحين والعائدين في السودان وسوف تركز على الوسائل الدولية لحماية النازحين الداخليين واللاجئين.

■ ازدياد تواجده المراقبين الدوليين بالإضافة إلى طواقم البرانداج/الحملة في هذا المجال وفي محميات النازحين الداخليين لتعزيز المراقبة



الصعب جداً نيل السلام إذ كان الجميع فقراء ولو لم يكن لدى الناس ما يكفي قوتهم ولم يكن للأطفال مدراس.."

لقد حقق نجاح استنساخ بئمة التقييم المشتركة وتبنيها لتقريرها في أواسط والتعهدات السخية بتقديم الدعم المالي أملاً كبيراً وتجاوزاً في أواسط شعب السودان وخاصة النازحين منهم. لقد ألفت صلبية بئمة التقييم المشتركة الأساس لإعادة التكامل والتنمية على المدى البعيد. وتعلن النسخة المنقحة لخصلة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن الدعم المادي واللوجستي الذي يحتاجه المازحون واستقبال المجتمعات في مناطق النزوح في الطريق إلى مناطق العودة وفي الطريق إليها. ومع ذلك يظل الاسترداد والتنمية والتدخل الإنساني على نطاق واسع له الأولوية، وأي تأخير في تنفيذ الإجراءات التي أوصى بها تقرير بئمة التقييم المشتركة يمكن أن يكون ذو معانٍ ضمنية إذا لم يري الشعب الثمار الحقيقية للسلام، وإذا لم يستطع النازحون العودة إلى ديارهم. وسيكون هذا خطوة إلى الخلف لكل من التنمية والسلام.

المتحدة للناجين على تنفيذها بالإشتراك مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية وميزات الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان وتم التخطيط للكثير والكثير من المشاريع وبتكلفة كلية تقدر بنحو ٢٨ مليون دولار أمريكي.

ومع ذلك فإن فعاليات وموارد المفوض السامي للأمم المتحدة للناجين محدودة والتحديات هائلة. وفي حديث مع أهالي القرى في جنوب السودان وعد المفوض السامي "إعلام رؤساء الناس الأغنياء" في العالم أنه يجب عليهم فعل المزيد ولكنه حذر أيضاً قائلاً "نحن لا نمتلك المال لتقديم المساعدة لكل ما تحتاجون"، وقد خطت رابطة واضحة بين مساعدة التنمية والنمو الاقتصادي والسلام. وقال رئيس الوزراء البرتغالي السابق "لو أردنا أن يكون الأوغنديين في أوغندا والسودانيين في السودان والبرنغاليين في البريتال، يجب علينا إيقاف الحرب. ولكنه من

لعودة وإعادة تكامل النازحين في إثيوبيا العظمى (غرب إثيوبيا وشرق إثيوبيا وبحر الجبل) ووليمبت النيل الأزرق، وهي مناطق عودة للناجين، لضمان أن العودة متواصلة وتقع بأمان وإجلال.

وفي بئمة جديدة إلى المنطقة، أكد المفوض السامي لمطوبو عثريوس لمعتلي للناجين السودانيين البالغ عددهم ٦٦ ألف لاجئ في مخيم كاكوما للناجين في كينيا على أن العودة ستكون طوعية تماماً. ولخص أمامهم الإجراءات التي يتخذها المفوض السامي للأمم المتحدة للناجين ليحضر لعودتهم في محاولة منه لجعلهم على الصل مع سلطات سودانية جديدة في الجنوب لتعزيز السلام. وتشمل هذه الإجراءات على إصدار المدارس ونزع الألغام من الطرق وإعادة إصدار المنشآت الصحية واستعادة خدمات المياه وبناء قدرات المؤسسات المحلية وتدريب الهيئة القضائية والشرطة والمعلمين المدنيين الآخرين في مجالات حقوق الإنسان وقانون النازحين والمبادئ المرشدة في مجال النزوح الداخلي. وحتى الآن يوجد أكثر من ١٠٠ مشروع إعادة تكامل للمجتمعات يعمل المفوض السامي للأمم

## حقيقة العودة: النازحين داخلياً في دارفور

### بقلم ماتياس لا روت

بالرغم من الطلق المتسممر الذي يحيط بالنازحين داخلياً، إلا أنهم بدأوا بالعودة إلى منازلهم في دارفور، وبدء عليه قد يكون على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونوكالات الأخرى الذين شاركوا في مساعدتهم وحمايتهم، الإنترام بتطبيق مبادئ الطوعة والأمان والكرامة.

على منطقة الحدود الشاذية. وبحسب ما استطاعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتابعه، فإن معظم حركات العودة أثبتت نجاحها.

رد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على عودة النازحين داخلياً

بالرغم من أن أولئك العائدين بحاجة ملحة للحصول على مساعدة إنسانية، إلا أن قرار المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بمساعدة هؤلاء المندون أثار الكثير الانتقادات في البداية خوفاً من أن مثل هذا القرار سيقطع ترقعت خاطلة بين النازحين داخلياً حول جدوى عودتهم إلى مناطقهم الأصل. ولا يعتبر هذا القلق غير مبرر تماماً، لأنه نتيجة لآلاف مبادئ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو إلى حق الاختيار

"دارفور قد تكون منطقة قتال آتٍ نشاطاً عما كانت عليه منذ سنة، ولكن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة بشكل متكرر. حيث استقبلت هناك المعركة الحقيقية بيئة مخيفة من كثرة التخويف والخوف للذات تنيرها الميليشيات القبيحة هناك". وحتى إذا كان التزام الأطراف المشتركة نحو إحفاق سلام حقيقي إلا أن عمليات التفتيش وطنة الحرب وإجلال الصلح وإعادة البناء ستكون طويلة.

ومع كل ذلك عاد مؤخرًا عدد قليل من النازحين إلى قراهم، تحت ظروف خطيرة أحياناً، حاملين معهم أملاً في إعادة بناء حياتهم. وجاءت بعض حركات العودة هذه نتيجة لاختلاف الطبيعة المحلية من مركز القرية إلى المستوطنات البعيدة بالرغم من وجود بعضهم على مسافات بعيدة داخل أو بين المناطق الثلاثة لإقليم دارفور. وقد ظهرت بعض الحركات أيضاً

في الخامس من تموز/يوليو ٢٠٠٥، وقعت الحكومة السودانية إعلان مبادئ حل النزاع السوداني في دارفور مع حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ذات القاعدة الجماهيرية الأصغر. وبالرغم من أن هذه الخطوة تعتبر قطعاً أكثر الإجراءات الواقعية التي اتخذت حتى الآن نحو إجلال السلام، إلا أنه ما زال هناك تشكك نادر الطرق التي سينتج من خلالها هذا الإنترام المبدئي على أرض الواقع.

في دارفور، ما زال النازحين داخلياً يعقون من أشكال العنف والاعتصاب، والمعاملة الإدارية واستغلال الأطفال والسرقة والتوتر للحصول على الموارد النادرة. وكثيراً ما يوجد شرطة الاتحاد الإفريقي المدنية يساهم في حدوث تصعيد سببي على الوضع الأمني ولكن الوضع يبقى غير متوقع بل ومتقلب. وأقار تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ يوليو ٢٠٠٥ حول قضية دارفور إلى



المرحلة المختلفة للعودة ونوع الأنشطة التي ستطوي عليها هذه المشاركة.

هناك حاجة في كل مرحلة لوجود قائمة من المعايير التي يجب تدقيق دعم عملية العودة. إلا أن مثل هذه المعايير تتنازع إلى الإرادة من خلال تحديد الشروط اللازمة لتنفيذ عملية العودة التي يمكن للنازحين الأمن الجسدي والقانوني والمادي ويمكن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تساعد في مناطق العودة في الامتثال التي يمكن للنازحين داخليا العودة من خلالها بشكل طبيعي، إذا كان الدخول إليهما ممكنا. ويمكن أن تسهل عملية بفاعلية حال الحصول على معلومات كاملة ومحددة عن النازحين داخليا، حتى إذا لم تطلب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذلك، في الواقع، ولكنها طريقة آمنة تضمن عودة المعظم بسلامة. وسيتم الترويج لعملية العودة فقط عند اعتماد الشروط التي تسهل طريق العودة بأمان وبكرامة.

يجب أن لا ننظر إلى القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي لتسهيل أو الترويج للعودة دون أخذ كل العوامل الأخرى ذات العلاقة في عين الاعتبار، ولكن يجب أيضا أن تؤخذ هذه القرارات والتأكد من فهم كل المعنيين، بما فيهم النازحين داخليا أنفسهم، لها. وقد يطلق الفشل في هذه المهمة مضاعفات خطيرة على شروط العودة والتي بالتالي تنتج عن محاطة بظيمتها الطوعية.

**مقاييس لا روت هو المسؤول القانوني في قسم الحماية الدولية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف. الآراء التي يعبر عنها في هذا المقال شخصية ولا تعكس بالضرورة آراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.**  
البريد الإلكتروني: [lerutte@unhcr.ch](mailto:lerutte@unhcr.ch)

[www.africa-union.org/DARI.LR](http://www.africa-union.org/DARI.LR)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

<http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/ID/PDF/N-0212116.pdf?OpenElement>

مناطق القرب، والتشغيل والعودة إلى الوطن أو غيرها  
١ كتيبات المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة: نموذج تقرير حول الطوعي، الحماية الدولية

[www.unhcr.ch/cgi-bin/text/xv.pl](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/text/xv.pl)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

ووجد أسباب أخرى لحلف الردي في العودة، مثل لم تشمل العلة. وتد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جوهر عملية الترحيل الطوعي يكمن في العودة بكرامة وصمم ظروف مقبولة، وقانونية ومادية آمنة.

وإن تكون العودة أمر سهل في أجواء مليئة بالقلق المستمر أو ضمن الانهيار العام المستمر للقوانين والنظام، لذا يجب على السلطات، إضافة إلى دعم المجتمع الدولي عند الضرورة، تأمين بعض الضمانات الخاصة بالأمن الجسدي. كذلك يجب أن تشمل الأمن القانوني إزالة الحواجز القانونية والإدارية أمام عودة النازحين، إضافة إلى إعلان النوايا العام وتقديم المساعدة في ترميم الممتلكات، والأراضي، وتأمين حقوق الملكية. من جهة أخرى ينطوي الأمن المادي على توفير الوسائل والخدمات الأساسية للنزوح، مثل توفير ماء صالح للشرب، والمراقب الصحية والتعليم.

وحتى يتمكن النازح داخليا من اتخاذ قرار حر، يجب أن يكون قادرا على الحصول على أحدث المعلومات واكتراثها موضوعية ودقة حول الوضع الحقيقي في مناطق العودة. وفي أحسن الأحوال، ستكون هناك هيئات لمراقبة عملية العودة بمجرد بدنها، وذلك لجمع المعلومات للمعنيين المعنيين وتقييم الحاجات وحماية حقوق المعنيين.

و قد تتضمن العوامل الدافعة - أكثر من يعتبر مبدأ الطوعية، في حماية اللاجئين، من المبادئ الجوهرية الممتدة على نطاق واسع في لفظة الترحيل، وهو أيضا أفضل ضمان لعدم حدوث الإعادة القسرية. بعيد عن كون الحماية هي فقط عكس الإكراه فهي تمثل قدرة الفرد على التأكيد من أن الظروف التي دفعته إلى مغادرة أرضه لم تعد موجودة، أو على الأقل ليست موجودة لدرجة تدفعه لطلب الحماية في مكان آخر. وهذا أيضا مطلب عملي، لأن العودة الطوعية يجب أن تكون عودة دائمة.

وتعتبر قضية الوصول بقسبة للنازح مطلباً رئيسياً لضمان إحصاءه بالطوعية. وبالرغم من أن قرارات الهروب يمكن أن تتخذ كرد على الحركات الجماعية، إلا أن قرار العودة قد يكون قرار جماعي أيضا، لذا يجب أخذ الفرد بعد ذاته في عين الاعتبار عند تقييم جانب الطوعية. ويجب فهم السبب الأساسي الذي يدفع الفرد للبدء في الرحلة وذلك للتحقق من المدى الذي توفقت فيه الأسباب عن التواجد أو على الأقل تطورت إلى حد ما يبرر قرار العودة.

وحتى نحصل على شرط الطوعية، يجب أن يكون العامل المؤثر للعودة هو عامل جند إيجابي نحو بلد الأصل، بدلا من ضغط موجود في منطقة اللجوء. ويتطلب هذا عدة إجراءات تحسين على ظروف البلد الأصل، بالرغم من أن احتمالية

والأمان والكرامة، إضافة إلى المحافظة على الفرق الواضح بين عمليتي التسهيل والترحيل والإصرار على وجود الشفافية الكاملة.

وتتملك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خبرة كبيرة في كل جوانب الترحيل الطوعي، وقد طورت المفوضية إطار عمل أساسي لكل عمليات الترحيل. إلا أن الالتزام نحو هذه المعايير كإحدى من التحديث التي واجهتها، ليس بسبب المبادئ نفسها - المثبتة بشكل واضح ومحمك في قانون حقوق الإنسان - ولكن لأن حركات الترحيل تتأثر في الواقع بالقرى السياسية. ويمكن النظر إلى الترحيل كإحدى العمليات السياسية في قانون حقوق الإنسان، إضافة إلى أنه يقلل من الأعباء المالية على كاهل المناطق المستضيفة، وقد يكون بمثابة خيار أرخص من الاستمرار بتقديم المساعدة في مناطق اللجوء. لذا يمكن اعتبار خيار الترحيل أفضل الحلول التي يمكن تقديمها من كلا المناطق الأصلية والمهاجرين، إضافة إلى الدول الداعمة. وستعمل القواعد الإرشادية للنازح الداخلي، إذا طبقت بشكل مناسب، على حماية الأفراد من تجربة الترحيل السريع، أو غير المنظم جيدا أو حتى الترحيل الإجباري. ويكرر المبدأ ٢٨ المقاييس الأساسية المستخدمة في ترحيل اللاجئين: الطوعية في العودة، ضمن ظروف آمنة وبكرامة. وباتى التحدي الكبير في إعداد هذه المقاييس للتطبيق.

**القواعد الإرشادية في التطبيق**

يعتبر مبدأ الطوعية، في حماية اللاجئين، من المبادئ الجوهرية الممتدة على نطاق واسع في لفظة الترحيل، وهو أيضا أفضل ضمان لعدم حدوث الإعادة القسرية. بعيد عن كون الحماية هي فقط عكس الإكراه فهي تمثل قدرة الفرد على التأكيد من أن الظروف التي دفعته إلى مغادرة أرضه لم تعد موجودة، أو على الأقل ليست موجودة لدرجة تدفعه لطلب الحماية في مكان آخر. وهذا أيضا مطلب عملي، لأن العودة الطوعية يجب أن تكون عودة دائمة.

وتعتبر قضية الوصول بقسبة للنازح مطلباً رئيسياً لضمان إحصاءه بالطوعية. وبالرغم من أن قرارات الهروب يمكن أن تتخذ كرد على الحركات الجماعية، إلا أن قرار العودة قد يكون قرار جماعي أيضا، لذا يجب أخذ الفرد بعد ذاته في عين الاعتبار عند تقييم جانب الطوعية. ويجب فهم السبب الأساسي الذي يدفع الفرد للبدء في الرحلة وذلك للتحقق من المدى الذي توفقت فيه الأسباب عن التواجد أو على الأقل تطورت إلى حد ما يبرر قرار العودة.

وحتى نحصل على شرط الطوعية، يجب أن يكون العامل المؤثر للعودة هو عامل جند إيجابي نحو بلد الأصل، بدلا من ضغط موجود في منطقة اللجوء. ويتطلب هذا عدة إجراءات تحسين على ظروف البلد الأصل، بالرغم من أن احتمالية

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)

[www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf](http://www.unhcr.org/refugees/pd7f05c7.pdf)



# المساعدة على عودة النازحين من الدنكا بور

بقلم بول ميرفي

توضح الفضيحة المصروحة في مسألة مساعدة عودة مجتمعات الدنكا بور التي نزلت داخل على اتحيديات المعقدة والمهمة غالباً، لتناول العواقب الناجمة عن النزاع الدائر في الجنوب

وتوقع الاتهامات الجديدة، ونشر المعلومات، والمساعدة على تقييد النزاعات وضمان الاتصال والتسليم مع السلطات العسكرية والسياسية ذات العلاقة والأطراف الأخرى. وأدت اللقاءات الجديدة مع أصحاب الشأن بالفرق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل إلى أن يستثنى أن استعدادات العودة لا يمكن تعجيلها. ومع ذلك، وفي شهر مايو ٢٠٠٤، وخلال أحد الاجتماعات مع جالية المورو، أمر أحد المسؤولين الكبار بجيش تحرير السودان النازحين والمثابة بالبدء في العودة في اليوم التالي.

بدأت كل مخيمات المثابة وعددها ٦٢ يتحرك على مضض ولكن إلى منطقة في شرق مقاطعة منديري حيث بدأ هطول الأمطار، وكان قادة النازحين قلقين من إيهام التآخيز الضعفاء (للساء الاتي) ليهن أطفال صغار، وكبار السن (المعاقين) مع مخيمات المثابة خلال أسابيع السفر البطيء. وتعرض الكثيرون من أهل دنكا بور أنهم مضطرون وكانوا يخشون على أمنهم وسلامتهم. استألف الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل الحوار والتوسط، وأسس لجان محلية للسلام على ضفاف طريق العودة المخططة له وقام بتعبئة المساعدات غير الحكومية والأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية.

في شهر يونيو ٢٠٠٥، عمت الفيضانات مقتل ضابطين من بعض المدنيين من المنادي، وتم السطو على مخيمين أساسيين للمثابة وسرقة المثابة وبعض الممتلكات الشخصية ورجع ٢٢ مخيم من حيث أتوا بسرعة تجاه غرب الاكوتوريا. وواجه الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل مرة أخرى تحدي الاخواء السريع للعلاقات المتدهورة بين المضطرب والنازحين. وعبرت ثمانية مخيمات النهر إلى مقاطعة بور في القبي العلوي ويتوقع أن تبقى البقية حتى دون موسم المطر التالي.

## الختام

تثير هذه القضية، رغم أنه لا زال "جاري العمل عليها" لكثير من القضايا التي تتعلق بالمعاملة اللائمة في دعم حركة السكان في المواقف المزعجة، وكل التقدم يجري على نمط خطوتين للأمام، وخطة الخلف، ومع ذلك فإن الاستثمارات التي أنجرت عبر الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل كتبت جوهرياً وفعالة إلى حد كبير. الترجمة العام إيجابي، وإن كان بطيئاً، وتمكنت الطريقة من زيادة مستويات الوعي والصلابة وتمكنت من جذب الأنظار للمثابة حول إطار عام من العمل، ولا زالت هناك حاجة لاتزام أكبر من مجتمع المساعدات الأمثل.

تودنا تجربة منظمة باكت في تقليص النزاعات

بالأراضي الصالحة لرعي المثابة وهناك فرص اقتصادية أخرى للنازحين، ولم يتم توفير مرماً آمناً وكثفت الخدمات المقدمة في بور عبر ملائمة ولم تحفز النازحين كثيراً على العودة.

في عام ٢٠٠٤، ازداد الموقف سوءاً في غرب الاكوتوريا وانهار القانون والنظام في منطقتي المنديري والماريدي حيث تمد النزاع بين المتضيقين وبين النازحين ولم يحد من الممكن السيطرة عليه. تصرفت قيادة جيش تحرير السودان، وبدون اعتبار لكل الدلائل العملية الضرورية، وأمرت كل النازحين والمثابة في منطقتي منديري وماريدي بالعودة فوراً إلى مقاطعة بور، وطلبت مساعدة باكت، وهي منظمة تولى لها تاريخ في عملية بناء السلام في السودان. كان المقصود من هذا التكتل أن يكون الدليل لإنتاج طرق ودروس لقيادة جيش تحرير السودان والسود الأعظم من النازحين من بور والمعتنزين عبر الاكوتوريا وذلك لضمان أن عملية العودة ستكون آمنة وأنجح.

لم يكن عودة أهل دنكا إلى مناطق ديورهم درسا جيوسمياً بسيط ولكنه تتطلب طريقة ذات أوجه عديدة وحوار مكثف بين الجماعات العرقية والسلطات ومنظمة باكت، وركز الإطار المبكر لتوجيه عملية العودة على:

- أسباب وشرعية انهيار العلاقات، وعواقبها السلبية المستقبلية، وبالتالي ضرورة المداولة والمصالحة
- الممر الآمن عبر المناطق المعادية
- تناول تحديات إعادة التكامل مثل ملكية الدواب، والوصول لمناطق الرعي، والحكم

توفير العرص لقاء المورو والدنكا، لتبادل الآراء ومخاطبة السلطات

تأسيس فريق إرشاد لتبسيط حوار المجتمعات

ضمن شمول المؤسسات المرتكزة على المجتمعات، ولجان السلام، والزراعة وجماعات المجتمع المدني

الشيء الأساسي المتعلق بيسر ترويجية الإستجابة كان تأسيس فريق مشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل، ومكون من دنكا بور، ومورو، ولاحقاً من ممثلي مونديري. كانت إحدى مهام الفريق هي تسهيل ومراقبة تحركات العودة،

تسببت الحرب الأهلية في السودان في خروج مئات الآلاف من الناس من منازلهم والتجدي ترحيلهم على موارد الآخرين، مما يؤدي غالباً إلى تآجج النزاعات داخل مجتمعات الجنوب وفيها بينها، وفي ذات الوقت، ضخت الطرق التقليدية في الحكم والتحكم على نحو خطير، والتي كانت ذات يوم تضبط الخلافات العرقية وخلافات المناطق المختلفة. وتلقى لصة الدنكا بور في المناطق المتعددة على التحديت المعاصبة لعودة المجتمعات الجنوبية النازحة.

لقد كان للتفاني على القيادة الذي دام عام ١٩٩١ داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان عواقب سياسية وعسكرية ارتكبت على مستوى الأخطاء العرقية، وشجعت على فرار أكثر من ربع مليون نسمة إلى النيل العلوي، معظمهم من دنكا بور، وهي نص الجماعة العرقية التي انتصت إليها الكثير من الفلاحين الكبار لجيش تحرير السودان. وورد في التقارير أن الآلاف تعرضوا لمذابح ونفقت أكثر من مليون من المثابة.

إن معظم أهل قبيلة دنكا، وهي من أكبر قبائل جنوب السودان، هم من أهل الريف، ومع ذلك لجأ الكثير من النازحين إلى منطقة الاكوتوريا، وهي منطقة يهيمن عليها المزارعين. ونتيجة لذلك، بزغ التوتر حول وصولهم ومما زاد الأمر سوءاً هو حقيقة أن النازحين قد أتوا في ظل هيكلية إدارية منفصلة عن هيكلية مضيقهم وحافظوا على معاييرهم العرقية الخاصة بهم مع مراعاة طفيفة للأعراف المحلية. وتشتت تحديات أخرى حيث احتل نازحو دنكا بور الأراضي الزراعية وكانوا يزعجون المثابة في مناطق الجماعات العرقية في الاكوتوريا الذين شعروا أن النازحين يتصرفون بمصلحة بسبب العملية السياسية التي ظنوا أنهم يحظون بها. وبعد أكثر من عقد من الزمان في الاكوتوريا، يعتقد الآن أن أهل دنكا بور لديهم قلعان كثيرة جداً من المثابة: ١,٢ مليون في ٦٢ مخيم في منطقتي المنديري والماريدي وأكثر من ذلك في أماكن أخرى في الاكوتوريا.

يتهم سكان المورو في غرب الاكوتوريا مجتمعات مخيم البور بإلحاق الأضرار بخابثهم وأراضي المحاصيل الزراعية ومصادر المياه وعدم احترام التقاليد والسلطات المحلية. ومنذ عام ١٩٩٩ تم عمل الكثير من المحاولات لتسهيل عودة النازحين، بالاتصالات المعقدة، ولقاءات السواء، وتقييد التقاليد والنقل النازحين بالتيار إلى بور، وتقديم الشاغل كوسيلة مواصلات وتحسين بعض الخدمات في بور، ولكن دون جدوى. لمنطقة الاكوتوريا ضية





مركز المصالحة والسلام، السودان

إلى تأييد الطريقة المتعددة الأوجه والأطراف، والتي تتطلب تسهيلات تشمل اشتراك ذوي الشغل الأساسيين، ودعم موظفين وروساء الحكومة المحلية، والانتراط مع القيادة الوطنية والمجتمع الدولي. تركز هذه الطريقة على المجتمعات المصوبة المضطربة، والتحديات القائمة حول أمن العمر، وحماية النازحين في مجتمعات مصوبهم، خلال الارتحال وفي مناطق عودتهم ومن المهم جداً أن:

نعمهم وبمصرف بالبلدية السياسية المعقدة التي سبخت فيها العودة

نحلل القضايا

الترنسية التي تؤثر في الاستقرار والنزاع وأن تقسيم التحليل مع أصحاب الشأن كافة

سهل الجهود التعاونية حول الاستراتيجيات والأهداف المتفق عليها

نشجع ويمكن المؤسسات المحلية من القيام بأدوار نشيطة في التوسط والتأييد

لقد عمل بول ميري في السودان منذ عام ١٩٨٩ وهو مدير منظمة باكت غير الحكومية ([www.pactworld.org](http://www.pactworld.org)) في السودان، للحصول على المزيد من الشرح والتوضيح حول الطريقة الملخصة أعلاه، ومعلومات أخرى حول برنامج منظمي باكت الخاص بالسودان، يرجى التفضل بزيارة موقع [www.pactsudan.org](http://www.pactsudan.org)

بالرغم من أن الكثير من عامة الشعب يشعرون أن تتلاعب النخبة بشروط السلام وأن العملية سطو، إلا أن توقيع اتفاقية السلام الشامل تقدم أملاً جديداً لعودة سلمية للنازحين دنكا بور والنازحين الآخرين في جنوب السودان. والتحديات القائمة ضخمة، ولكن يجب تناولها (بشكل نظمي وممنهج) لينتج عنها ظروف السلام الدائم في السودان.

## الهجرة الملحمية لنازحي مابيا

وليام لورينز

إن الدعم المكثف الذي يقدمه المجتمع الدولي للمساعدة في العودة الطبيعية للنازحين المتواجدين في المخيم في مابيا يركز على صحفنة مهمة لتقديم مساعدة انسانية مماثلة لمئات الآلاف للعودة الى اوطانهم.

سنوات مضت، مسيرتهم من مخيمهم في مابيا التي تقع جنوبي بلدة تمبور. وسارت المجموعة على طريق موازي للحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يعبروا نهر البوميري قبل بداية موسم المطر.

لقد كانت هذه الرحلة منهكة ذهنياً وبدنيا لكل العائدين (والكثير منهم كانوا ربات منازل) والجنود حركة تحرير السودان التي كانت

طريق ذو اتجاهين بطول ٣٥٠ كم في الغابات والأراضي الوعرة للمنطقة الاستوائية الغربية إلى أوطانهم في بحر الغزال الغربي. وبدأت مغامرة العودة للنازحين وقد كانت المساعدة الدولية قد كفت بعد أن بدأوا في رحلتهم. وبدأ النازحون، والذين كانوا قد الذين فروا من أوطانهم منذ أربعة

قامت المنظمة الدولية للهجرة ودعم من برنامج الحاء العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية واليونسيف والمطعمة العالمية للزراعة الدولية (ورلد فيوجن) ومنظمة أطباء بلا حدود في اسانيا وممثلين الكاميروني بتقديم المساعدة لحوالي خمسة آلاف نازح يتنمون إلى عشرة قبائل مختلفة على





للمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة موقع  
مفكرة شبكة بي بي سي على الإنترنت:  
<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/4134230.stm>  
ومعرض الصور على الموقع التالي:  
[http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture\\_gallery/05/africa\\_sudan\\_trek\\_revisited/html/1.stm](http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/picture_gallery/05/africa_sudan_trek_revisited/html/1.stm)

هذا المقال مكتوب بصيغة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء  
المجلة الدولية للهجرة

وحصل فريق المنظمة الدولية للهجرة لقي  
٢٤ نازح حثفهم في حادث انقلاب شاحنة من  
على جسر مؤقت قد ولد ٣٤ طفلاً. سيمكث  
النازحون في بابل لمدة شهرين قبل أن يعودوا  
إلى منازلهم السابقة عبر مقاطعة راجا ومقاطعة  
واو. وخلال فترة إقامتهم في بابل سيحصلون  
على الغذاء ومساعدات لإعادة الاندماج مثل  
البذور والأدوات الزراعية.

وليام لورينز تترع فريق المنظمة الدولية  
للهجرة التي وافقت الناشرين. البريد  
الالكتروني: [wlorrenz@iom.int](mailto:wlorrenz@iom.int)

مهمتهم توفير الامن والحماية ولتفريق المنظمة  
الدولية للهجرة الذين رافقهم. ويعد انطلقهم  
تتبع للمجموعة ان عليا ان تشق طريقها عبر  
العابرة، وكان عليهم ان يتنازلوا في طريقهم  
ضد الألقام والعوض وديدان عبيدا ونداب  
النسي نسي والمستغلات والأنهار الوعرة وأن  
يتفاوضوا مع الميليشيات المتمردة عبر المشتركة  
في عملية السلام وأن يحثوا عن الطعام عندما  
تأخر امدادات الغذاء المخطط لها والتي تسقطها  
الطائرات حيث كان الغذاء والأعطية البلاستيكية  
وشبكات البعوض والمساعدات الطبية لا يمكن  
إرسالها إلا من خلال الجو في معظم مسار  
الرحلة. وأدى نقص الوقود والأعطال الميكانيكية  
إلى نقل الضعفاء فقط والشاحنات مما أدى إلى  
اصطرار معظم المرتحلين إلى التحرك سيرا  
على الأقدام. وقد وقعت عدة إصابات بالأمراض  
المختومة كالاسهال والديزنتريا والمalaria  
ومشاكل التنفس والجروح، ولم يكن ممكنا  
تنفيذ الإخلاء الطبية المخطط لها. وبهطول  
الأمطار أصبحت الشاحنات مغمورة بالمياه  
وتعقدت عمليات الوصول لنقل الجوي بعيد حالة  
الطوارئ التي تلت وفاة الدكتور جون قرقي.

وأخيرا وصلت المجموعة في ٧ أغسطس إلى  
مخيم مؤقت في بابل قرب بلدة ديم زبير حيث  
رحب بهم موظفون من لجنة التأهيل والإعانة في  
السودان وقائد حامية الحكومة السودانية. وعاد  
الكثيرون رافعين رؤوسهم وهم مرتدين الملابس  
والأحذية الجديدة وقد ارتدوها بعد أن علوا من  
حملها وهي مطوية خلال رحلتهم الشاقة.

وبالرغم من الالتزام الدولي الكبير إلا أن الرحلة  
التي خطط لها أن تتم في غضون ٣٠ يوما قد  
استغرقت ثلاثة شهور ونصف الشهر. وبينما  
لقي ٤٣ شخصا مصرعهم أثناء الرحلة (رقيلا

## الأشخاص النازحين داخليا والتخطيط المدني في الخرطوم

أغني دي جيفري

داخليا، أسست في عام ١٩٩١، إضافة إلى ما  
لا يقل عن ١,٥ مليون شخص مهجر داخليا  
تشتتون في أنحاء المستوطنات غير القانونية  
والبعيدة عن متناول اليد. وقد تبين أن هناك  
حركة كبيرة بين المستوطنات، سواء أكان  
هذا بسبب الانتقال الإجباري من قبل الحكومة  
أو الرغبات الخاصة بالتنقل. وتبين أن معظم  
الأشخاص المهجرين داخليا هموا بالأصل  
نتيجة لزراع في الجنوب وجبال نيا أو نتيجة  
للجفاف الذي حدث في منتصف الثمانينات.  
وقد تعرضوا إلى التمييز العنصري إضافة إلى  
حرمانهم من فرض الحصول على الوظائف أو  
التعليم أو الخدمات الأساسية.

يرزب سياسات التخطيط المدنية - التي أدت إلى هدم منازل الأشخاص  
المهجرين داخليا داخل وحول الخرطوم - حاحة السودان التي بنى  
تسبعت خصصة الأشخاص المهجرين داخليا والتي الحاحة لأيجاد حلول  
منه لهؤلاء الأشخاص الجنوبيين المهجرين والذين لا يرغبون في  
معدرة الخرطوم .

لتكميل أماكن إيواء الأشخاص المهجرين داخليا  
وتحصيل الناس في شاحناتهم إلى وقوع اشتباكات  
شسيت في وفاة ١٥ شرطي وعدد مجهول من  
الأشخاص المهجرين داخليا، بما فيهم أطفال .

ويعيش حوالي ٢٢٥ ألف شخص نازح داخليا  
في أربعة مخيمات رسمية للأشخاص النازحين

وقد ألقت الأحداث المأساوية الأخيرة الانتباه إلى  
القضية المهمة لمستوطنات الأشخاص المهجرين  
داخليا في العاصمة الخرطوم، والتي تعتبر الآن  
مكل إقامة خمسة ملايين شخص. في أيار/مايو  
٢٠٠٥ وصلت قوات الأمن السودانية إلى منطقة  
الصينان في موبارادي، التي تقع على بعد ٣٠  
كيلومتر من جنوب الخرطوم. وأدت محاولاتهم



لا تتع الحكومة أي سياسة لتلبية احتياجات الأشخاص المهجرين داخليا الذين ضُمرت بيوتهم وأصبحوا غير مؤهلين للإقامة في المناطق التخطيط الجديدة<sup>١</sup>.

### الدعوة

حارات الوكالات الدولية والقومية تعبير ممارسات الحكومة السودانية، فقد رفضت استلاب التماس السوداني بمبادرة الزمالة للراحة الإفريقية بعد مبادرة أطفال العالم، ومنظمة حقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة - الطرق الحكومة وقدموا طلب إلى وزارة التخطيط.

طالب الائتلاف ووكالات حقوق الإنسان بما يلي:

■ تحديد إطار زمني أوضح حول الوقت الذي سيبدأ فيه تخطيط مناطق محددة والموعد الذي ستوفر فيه خدمات الصحة، المياه، والكهرباء وغيرها من الخدمات الأخرى

■ شفافية أكبر ومساواة في تقسيم الأراضي

■ ضمان الترحيل وعودة الأشخاص المهجرين داخليا برعاية نظرية تماثا

■ رفض مصطلح "الأشخاص المهجرين داخليا" الذي تستخدمه الحكومة: فالوكالات قلقة من التصريح الذي أصدرته وزارة التخطيط والمراق العامة أن مصطلح "الأشخاص المبعدين" لم يعد مناسب للتعريف عن أولئك الناس الذين يعيشون حاليا في المخيمات.

وتبين أن هناك توترات عالية بين حكومة الخرطوم والمنظمات غير الحكومية. وقد أملت المخاوف الدولية التي برزت في أعقاب حوادث في سوبارادي. وبالرغم من نوايا الحكومة في توفير الخدمات إلى المقيمين قد تكون حسنة، إلا أن النتيجة الوحيدة التي تخرج عادة هي في تنظيم الشوارع ليس إلا. وبالرغم من أن هناك حافظ اقتصادي واضح للحكومة لبيع الأرض التي يقيم فيها الأشخاص المهجرين داخليا، إلا أن الحكومة قد تكون مهمة في أوقات الانتقال بالتحكم في السكان الجنوبيين وذلك بالاحتفاظ بأعداد كبير منهم في الخرطوم. أما من طرف حركة تحرير شعب السودان فهي مهمة يشغف في استقرار الناس في الجنوب لزيادة قاعدتها السياسية إعدادا للاستفتاء الذي سيحدد إمكانية استقلال الجنوب. وسيكون إدارة قضية المبعدين الذين يرحلون في البقاء في الخرطوم من التحديات المعقدة والتي يجب أن تصبح جزءا متكاملا من عمليات الائتلاف القومى.

اغني دي جيفري هي مستشارة بوقت جزني للفضاء المنطقة بالأشخاص المهجرين داخليا ويحلقة مع مجموعة Urdy. وتكلم حاليا الدكتوراه في جامعة باريس ٨ تقارن فيها التماثل الممننى للأشخاص المهجرين داخليا في بوجوتا والخرطوم. بريدها الإلكتروني: agnes@degeoffroy.com

ما يخضعون لقرارات التخطيط المدني على أمل في النهاية بالحصول على ملكية لأرض ما عند توزيع الحصص فيما بعد. وفي الواقع يعرف القليل فقط من السكان عن حقيقة الأسعار المحططة لها والمعايير الرسمية للحصص الواقعة في التخطيط. ومع انتشار الإشاعات تنتقل بعض المثلثات إلى مخيمات الأشخاص المهجرين داخليا قبل عملية البيع. وهو ما أدى إلى "الركوب" - فروج الشجر، والملاذبات البلاستيكية والكرتون - على أمل في الحصول على حق قانوني. وعادة ما تطوير الأمل إلى السماء البعيد. وتحتوي في نظام لمند يضمن الامتيازات للأغنياء.

في السنوات الأخيرة ازدادت عمليات الإجلاء، وجاء هذا في نفس الوقت التي كانت فيه الحكومة وحركة تحرير شعب السودان يعملان سويا على إجلال السلام. ومنذ عام ٢٠٠٤، تحرك أكثر من نصف عدد المهجرين داخليا والذين قدر عددهم ٦٦٥ ألف، من ضمرت بيوتهم وترحيلهم بالقوة منذ عام ١٩٨٩. وهناك استراتيجية واضحة لنقل الناس إلى المنطقة الشمالية الغربية من الخرطوم التي تمتاز بأن تربتها أقل خصوبة ومشوب المياه فيها أعصق. قد رفع اعتماد المستثمرين في منطقة سوبارادي أسعار البيع والشراء، إضافة إلى أن هناك إشاعات تقيد بأن البيع في منطقة شبكان مسمم لمساعدة خطط المستثمرين السعوديين

وافتد المشروع العالمي للأشخاص المهجرين داخليا أنه عند تهجير الأشخاص المهجرين داخليا، ستحرم معهم المدارس والعيادات الصحية وشبكات المجاري كذلك لا توجد أي ملاجئ بديلة للأشخاص المهجرين داخليا الذين قد يتلقوا إخطار بالهجم أو قد يستبقوا ببساطة على وصول السلطات القائمة لإزاحتهم. وقد استبعد الكثير من الأشخاص المهجرين داخليا المطرودين من أراضي التخطيط، وخاصة أولئك الذين فقدوا وثائق هويتهم، أو الأسر التي ترأسها النساء، أو أولئك الذين وصلوا إلى في الخرطوم بعد عام ١٩٩٦، وأولئك الذين لا يستطيعون دفع ثمن أراضي التخطيط الجديدة. وفي الواقع

خولم في محرم لنزح، أم درمن

وقم تم إنشاء المخيمات الرسمية للأشخاص النازحين داخليا خارج حدود المنطقة المدنية، ولكن سرعة النمو الممنى الكبيرة جدا أدت إلى دمج المخيمات الآن داخل ضواحي المدينة. ولكن توفير المياه والكهرباء ما زالوا من التحديات الكبيرة التي لم تعالجها الدولة. ففي مناطق وضع اليد ومخيمات الأشخاص المهجرين داخليا يملك القليل فقط من السكان الكهرباء، التي يحصلون عليها من خلال المولدات الخاصة. أما المياه فيتم الحصول عليها عادة من الآبار المحفورة من قبل المنظمات غير الحكومية والتي تديرها المنظمات المجتمعية. وتعتبر المياه من النفقات الممنزلة الكبيرة، وخاصة لأولئك الذين يعيشون بعيدا عن الآبار.

إنهاء التسعيفات نشطت المنظمات الدولية غير الحكومية في المخيمات، وفورت المياه، والخدمات الصحية، والعلاجية والطعام. ولكن معظم الوكالات استجبت من الخرطوم الكبرى بسبب نقص الأوصاف في المخيمات، والتهور احتياجات شديدة في أجزاء أخرى من البلاد. إضافة إلى القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية للوصول، وسلئت معظمها المشاريع الوكالات القومية أو المجتمعية. وبالرغم من ذلك ما زالت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية تعمل حتى الآن في المخيمات وفي مناطق وضع اليد من خلال المشاريع التي تديرها الوكالات المحلية. وعادة ما تمتلك المنظمات غير الحكومية المحلية قدرات وموارد محدودة وتتمنى الكثير لتلبية احتياجات المناطق التي تظهر فيها الحكومة القليل من الالتفات لم تقديم المساعدة.

ارتبط التخطيط المدني في الخرطوم الكبرى لعقد مع انتهاكات حقوق الإنسان. فقد أيدت عمليات التهديم والانقالات الأفراد الأفقر إلى أقصى حدود المدينة. وفي قضية مخيمات الأشخاص المهجرين داخليا، قدم للسكان حق انتفاع (استخدام) مؤقت للدخول إلى مناطق وضع اليد التي أخذت أو قسمت بشكل غير قانوني. وبالرغم من مقاومة البعض، إلا أن الأشخاص المهجرين داخليا غالبا





# مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية

سونيا دي ميتسا

الإنسان في جنيف التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال. أما عن الطرق الأخرى، فقد يقوم المجلس بطلب المساعدة من الجهات المعنية محلية كانت، أم وطنية أم دولية، وتتخذ هذه الإجراءات تفادياً لتدهور الأوضاع بالنسبة للمغتربين على المستويين الفردي والجماعي.

تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان

قام المجلس للترويجي للاجئين (NRC) بفتح مكتب ل مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في ثلاث مخيمات في الخرطوم عاصمة السودان إضافة إلى وحدة متنقلة تقوم بمعالجة اللاجئين داخلها في مختلف المناطق. وإحدى أهداف المشروع الرئيسية هي مساعدة النازحين في الحصول على وثائق الهوية التي تقدم بطلبات تملك قطع أرض من الحكومة.

هذا ويؤدي المجلس للترويجي للاجئين (NRC) التوسع في نشاطاته من أجل توفير المعلومات والحماية والخدمات الاستشارية للمغتربين واللاجئين أيضاً. حيث أن المجلس سيبدأ من قدرته على المساعدة من خلال الاستماع بشبكة من الشركاء من فيهم موظفو الصلابة المتمركزين على طول طرق العودة والمناطق الممرات العودة إليها. وتتضمن شبكة الشركاء المجتمعات المضيفة وقادة هذه المجتمعات ومنظمات إنسانية أخرى. حيث يخطط المجلس للعمل على تهيئة المجتمعات المقيمة في مناطق العودة للتعامل مع النزاعات المحتملة نتيجة تدفق المعتندين. و يخطط المجلس لمقد ورش تدريبية أيضاً حول مبادئ الحماية وحقوق الإنسان والمساواة لتكسب وتشجيع المجتمعات على تحديد انتهاكات حقوق الإنسان وإيجاد حلول لها والإبلاغ عنها. و سوف يقوم المجلس بالعمل مع منظمات إنسانية أخرى لتسهيل الحكومة في جنوب السودان لمعالجة المشاكل الناجمة عن العودة.

و يهدف من توسع النشاطات الإنسانية في السودان أن تزيد عدد النازحين المستفيدين من المعلومات المتوفرة حول أوضاع العودة وخيارات الاندماج والتي بدوره سيوفر حماية أكبر لهم، والمغتربين والمجتمعات المضيفة أيضاً.

تشغل سونيا دي ميتسا منصب مديرة مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان التابع للمجلس للترويجي للاجئين (NRC).

إلى تقييم الطرق التي جمعت بها تلك المعلومات والطريقة التي ولت بها. لذا طور المجلس نظام قاعدة بيانات يختص بالتعامل مع الكميات الكبيرة من المعلومات الآتية من مصادر خارجية، وهذا بعض الأسئلة الشائعة

■ كيف تستعد للعودة؟

■ ما الحقوق الأمنية الواجب أخذها بعين الاعتبار؟

■ ما هي المتطلبات المالية، مثل استعادة الأرض والممتلكات وفرص العمل وحقوق المعاشات التقاعدية؟

■ ما هي الأشياء التي تؤثر بالجموعات المتضررة مثل الأليات المرفقة والأسر التي تعيلها المرأة إضافة إلى الأطفال المنفصلين عن ذويهم؟

■ هل عاد أحد قبلاً لتلك المنطقة ومادا اختبروا فيها؟

■ هل هناك وثائق رسمية معينة أو إجراءات رسمية يجب اتباعها للتمكن من العودة؟

و عادة ما يفكر النازحون داخلها إلى الخبرات بما يختص بالعودة والانتقال. لذا فإن هناك عدد من الموظفين ذوي الخبرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات سواء كانوا في مراكز ثابتة أم في فرق متنقلة

وعالماً ما تشكل المتطلبات القانونية عائقاً يتخلل مرحلة العودة أو ما بعدها من مراحل الاندماج. لذا فعند ما يقوم المجلس للترويجي للاجئين (NRC) بالاتصال بالأجهزة الإدارية ذات العلاقة لاستعادة الممتلكات من أرض وغيرها أو للحصول على الوثائق الضرورية لأخذ الجنسية والحصول على هوية شخصية أو لنيل منافع كحق العمل والتقاعد. وإذا لم يتم التعامل مع المشاكل نتيجة الإهمال أو الإعاقة المتعمدة أو بسبب تصرفات مخالفة للقانون، في هذه الحالة يقوم المجلس للترويجي للاجئين (NRC) بفتح أساليب حسب توفرها مثل الملاحقة القانونية والاستئناف القضائي لدى المحاكم الوطنية العليا عند الحاجة. أما في حال رفض الجهات القضائية المحلية إعطاء المعتندين حقوقهم، تلجأ القضايا في استعدت الضرورة لمحاكم دولية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج أو الأجهزة الدولية المختصة مثل لجنة حقوق

مع توقيع اتفاق السلام الشامل، هناك عدد من النازحين داخلها الذين اختاروا العودة إلى المناطق التي كانوا يقطنونها قبلاً، أو الانتقال إلى مناطق أخرى مما يستدعي حاجة ملحة إلى معلومات دقيقة وموثوق بها قبل البدء بالتحرك. يقوم بعضهم بإرسال رجل من أفراد العائلة إلى المنطقة الهدف بغية تفحص الأوضاع هناك، إلا أن الرحلة قد تكون محفوفة بالمخاطر وعادة ما تكون المعلومات المكتسبة ضئيلة ومحدودة للغاية.

مع توقيع اتفاق السلام الشامل، هناك عدد من النازحين داخلها الذين اختاروا العودة إلى المناطق التي كانوا يقطنونها قبلاً، أو الانتقال إلى مناطق أخرى مما يستدعي حاجة ملحة إلى معلومات دقيقة وموثوق بها قبل البدء بالتحرك. يقوم بعضهم بإرسال رجل من أفراد العائلة إلى المنطقة الهدف بغية تفحص الأوضاع هناك، إلا أن الرحلة قد تكون محفوفة بالمخاطر وعادة ما تكون المعلومات المكتسبة ضئيلة ومحدودة للغاية.

إن المعلومات التي توفرها السلطات لا يمكن الوثوق بها دائماً فعند ما تمكن غابات وأحاف سياسية، لذا أنس المجلس للترويجي للاجئين (NRC) مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) في السودان معيداً من خبرة المجلس للترويجي للاجئين (NRC) في توفير خدمات مماثلة في دول مثل كولومبيا، يوغوسلافيا السابقة، باكستان، افغانستان وبن غدا. مشروع تقديم المشورة والمساعدة المعلوماتية والقانونية (ICLA) مبني على خبرات اللاجئين والنازحين الذين اختاروا العودة. فلا يمكن أن تكون الجاهزة تامة إلا إذا تمت مراعاة ما تتخلله العودة الطوعية وإعادة الاندماج من تفاصيل. هذا ويحتاج النازحون داخلها إلى معلومات دقيقة وموثوق بها حول مناطق الإعادة وطرق العودة والأمن والتوظيف وحول المؤسسات التعليمية والصحية وحول قضايا أخرى لها علاقة بالعودة. إن عمل المجلس للترويجي للاجئين (NRC) من تأمين للمعلومات والمشورة مبني على الحصول على معرفة محلية شاملة من هؤلاء الذين عاوا سابقاً على أوضاع المناطق الممرات العودة إليها بالإضافة إلى معلومات عن ما يمكن أن يواجهه المعتندين من مشاكل قانونية وغيرها.

هناك مصادر أخرى للمعلومات علة ما يسعى المشروع للحصول عليها إضافة إلى تلك التي يوفرها المجلس للترويجي للاجئين (NRC). ومن الضروري تقييم مصداقية وعدم انحياز المعلومات الآتية من مصادر خارجية بالإضافة



# وقت تعزيز الحماية للمشردين داخليا

## فاتر كيلين

يشكل نقص الموارد والبنية التحتية والوضع الأمني المتفكك وعيب هيكلية الدولة خطراً على حقوق الإنسان للعائدين والمشردين داخلاً

■ إزالة الميشتات من مناطق العودة وتزج سلاح المدنيين وإزالة الألغام من طرق المواصلات والأراضي الزراعية

■ العمل على مخططة البقيا الرئيسية أمام العودة والتي اشكى منها المشردين داخليا، مثل عدم وجود مياه الشرب النظيفة والتعليم الأساسي والخدمات الصحية ومواد البناء

■ يجب توفير الموارد للهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإنجاز برامج الاستعادة وتقديم العناصر غير الغذائية مثل الحبوب والأدوات وشبك الصيد ومواد البناء الأساسية

■ وضع اليات لإيجاد حلول سريعة للخلافات القائمة حول الأراضي

■ ضمان أن يتلقى اللاجئين الوثائق الضرورية، بمقابل مادي ضئيل أو بدون، مقابل تمكينهم من الوصول للخدمات الأساسية

وبدلاً من التخطيط للوصول إلى الكمال والضداع في التخطيط على المدى البعيد، يجب العمل على إيجاد حلول مرنة ومبدعة تركز على المجتمع لتقديم خدمات البنية التحتية الأساسية والتعليم والصحة لكي تكتسب الفترة الزمنية اللازمة لأعداد الخدمات الكاملة.

الاستاذ فاطر كيلين هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا ومدير مشارك لمشروع بروكنفر بيرن حول التشريد الداخلي:

[www.brook.edu/ldp](http://www.brook.edu/ldp)

البريد الإلكتروني: [walter.kalin@oefre.unibe.ch](mailto:walter.kalin@oefre.unibe.ch)

للعائدين، ول سوء الحظ لم تجد هذه الخطط بعد ويفكر معظم العائدين لأي دعم مادي خلال رحلات عودتهم. ونقدم بعض العائدين بشكاوى أنهم قد تعرضوا لهجمات ودفع صراب عبر قانونية والنهب على الطريق، وبينما تجري عمليات العودة حالياً ويتوقع أن تزداد خلال الموسم الجاف القادم هناك حاجة ملحة لأن يعد المجتمع الدولي الخطط الحالية.

وبالرغم من وجود اتفاقية السلام، يخشى المماندون على سلامتهم بسبب نشاطات الميشتات والألغام والانتشار الواسع للسلاحين المدنيين في المجتمع. وظل الكثير من العائدين بدون موى وغذاء كاف ومياه شرب نظيفة والحمامات الطبية إبان عودتهم. ويخشى الأهالي الذين كان يتعلم أبنائهم في المدارس أثناء تشريدهم في الشمال من أن أولادهم لن يلتحقوا في المدارس التي قد اكتمل عدد الطلاب بها بالفعل. وظل الطاعنين في السن والنساء وخاصة ربات البيوت هم الفئة الضعيفة في المجتمع.

ويظل قدر المعلومات ضئيل بسبب نقص عمليات الرقابة خارج المدن والمستمرات الرئيسية، وتسبب قلة الأموال والتفويض على الحركة في عرقلة فعاليات المحلية من قبل الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية. والقدرة الحالية قليلة ومحدودة في الجنوب لاستقبال أعداد كبيرة من العائدين والعمل على دمجهم بسرعة. ففي المنطقة التي وقع وصل إليها المماندون بكوات كبيرة، يمكن للمشاكل الإنسانية التي تتعلق بصحبات المشردين داخليا والمستمرات غير النظامية أن تنتقل بسهولة إلى الشمال ونتيجة لذلك، يمكن للتوترات أن تنشب في المجتمعات المحلية الممتدة بسبب التنافس على الموارد والخدمات القليلة. وهناك خطر من أن يجبر المجتمع الدولي على إنفاق الأموال على المساعدات الإنسانية الطارئة والتي يجب أن توظف لمشاريع الاستعادة والتنمية.

وبالرغم من أن تحركات العودة لا زالت محدودة فهناك دليل بالفعل على حالات يتكتم فيها المماندون أن توقعاتهم خابت حال وصولهم ويقررون العودة إلى الخرطوم. ويتطلب إنشاء بيئة يمكن للعائدين أن يستقروا فيها التالي:

أفشرت في تنفيذ مهمة في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ تقضي دراسة وضع المشردين داخليا والعائدين إلى الجنوب، وأدركت أن السلطات السودانية والمجتمع الدولي والجهات المانحة بحاجة لبذل المزيد والمزيد من الجهد لضمان حقوق الأربعة ملايين نسمة الذين شردتهم النزاع.

وكما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية حول التشريد الداخلي، فيجب احترام حق المشردين داخليا في حرية الاختيار ما بين إما العودة وإما الاندماج والاستقرار في مكان آخر. ومع ذلك فقد انتزع من الحوارات التي أجريت مع المشردين داخليا في الميشتات وفي أرجاء الخرطوم أن الكثيرين تم إشعارهم على نحو رديء للغاية أو لم يتم إشعارهم أبدا بالظروف المحيطة بسلامتهم الأصلية. فكان لدى الكثير منهم توقعات غير واقعية حول سلامة البنية التحتية وتشغيل الخدمات الأساسية وعرض كسب الرزق. واعتقد الكثير منهم لسبب الحصول على تلك المعلومات.

وتعمل السلطات في الخرطوم على تنفيذ برنامج يهدف إلى إعطاء المقيمين في المستمرات غير النظامية قطع من الأرض في الصوامي المقفرة للمدينة، ومن حيث المبدأ، يحق للمشردين الداخليين، مثل المواطنين السودانيين الآخرين، الانتفاع من برنامج توزيع الأراضي الذي يهدف إلى تقديم حل مثير لأمزجهم، ولكي عملت أن هناك صعوبات هائلة أمام تطبيقها. فالكثير من المشردين داخليا غير مغوارين والطرق التي تتم عبرها إعادة توزيع المستمرات ترفع من المخاوف التي تتعلق بحقوق الإنسان. وتقدم المشردين داخليا والمنظمات غير الحكومية بشكاوى حول تعرض بعض الأشخاص للانتقال من مستمراتهم السالفة باستخدام القوة بدون مشاورات ملان أو بدون مشاورات مثاق. وتضررت العلاقات الشخصية والسوية التحتية في حالة المدارس خلال عملية الإزالة والإسكان، واضطر الكثير من المشردين داخليا إلى الانتقال إلى مناطق قاسية في أطراف المدينة خوفا على حياتهم واعتبروا أن عودتهم إلى الجنوب في الخيار الوحيد أمامهم بالرغم من أنهم غالبا لا يمتلكون وسائل النقل والسفر.

ويخطط مجتمع المساعدات الإنسانية لإقامة محطات على طرق العودة وذلك لتوفير المساعدات قصيرة المدى والمحدودة والحماية



# التحديات التي تواجه العائدين في السودان

جودي مكالوم وغيزينا يما ويلو

نعمل بمصه الشركة ليعتد "أفرقة" (المنظمة) على تلبية احتياجات النازحين دحج عبد القادر نرسه لوقعه على اعتد طريق العائدين

في المنطق الريفية إذا أثبت السوق كفاءة هذه المشروعات. أما عن خططنا المستقبلية، فسوف نعمل على توفير برامج التدريب الزراعية اللازمة، وخدمات التوسع الزراعي، والمساعدة في إقامة معارض للتدور التي يمكن زراعتها في هذه المناطق، وتوزيع البذور والأدوات الزراعية على المزارعين، وإمداد المزارعين بالماشية، وإيجاد استخدام الماشية في الحقل لتحصين الإنتاج الزراعي، وتوفير قروض متناهية الصغر للأنشطة الخاصة بتوليد فرص جديدة للدخل.

هذا وتتمثل بعض العقبات الرئيسية التي تعترض عمل المنظمة في هذه المنطقة في بعد المسافة بين المجتمعات التي تقدم لها الخدمات، وصعوبة الوصول إلى هذه المناطق في أثناء موسم الأمطار. إضافة إلى ذلك، لم تتلقى المجتمعات الموجودة في هذه المناطق أية مساعدات إنسانية لمدة عشرين عاماً، كما تفكر في المؤسسات التي تملكها. ولذا يستغرق الأمر وقتاً أطول حتى يتم توجيه هذه المجتمعات نحو تحقيق أهداف بعيدة المدى، حيث ينصب اهتمامنا في الوقت الراهن على الحصول على احتياجاتها اليومية من أجل البقاء. وفي ضوء هذه الظروف تحتاج المنظمة وشركائها إلى الموازنة بعناية شديدة بين تقديم الدعم اللازم في حالات الطوارئ والإغاثة أثناء بداية عقد فترات المجتمع، وبين مبادراتها نحو تلبية أولوياتها واحتياجاتها التنموية.

ولما كان المجتمع الدولي يسمي إلى دعم المجتمع السوداني لإعادة بناءه وإقامة سلام دائم وراسخ، يلتزم الضروري أن نعمل على دعم المجتمع المدني وتوفير البيئة التي يمكن أن تزدهر في ظلها المبادرات المجتمعية.

شكّلت جودي مكالوم منصب مديرة البرامج الخاصة بمنظمة الشراكة لغوث الأفارقة بالسودان حتى أغسطس عام ٢٠٠٥، ويمكن الاتصال بها على البريد الإلكتروني: judy\_mccallum@yahoo.com وغيزينا يما ويلو هو أحد المتأثرين بالخناكين في الخرطوم، ويشغل منصب مدير برنامج منظمة الشراكة لغوث الأفارقة في السودان. ويمكن الاتصال به على البريد الإلكتروني: deputypd@farsudan.org

١. انظر الموقع: www.farsudan.org

والإعتسار وبالإضافة إلى ذلك، تتباين رحلات المراكب من حيث الفترة الزمنية التي تستغرقها الرحلة وذلك بناءً على متغيرات مثل مسووب المياه وتوفير الأمن. وعند المراسي العقامة على ضفاف النهر في كوستي، تقوم المنظمة والوكالة الدولية لعمت ونعمة المقدمين ADRA المسحين بيمونون بتقديم المسوح) بتوفير المائي ودورات المياه وأماكن الإغتسال، وتقديم الغذاء والخدمات الصحية الأساسية والتوعية الصحية. أما على متن المراكب، ذاتها فتقوم المنظمة بتنظيم دورات تدريبية إضافية خاصة بالتوعية الصحية والمتعددة (ويتضمن ذلك تعليم الطهي)، إضافة إلى توفير الإقامة اللازمة.

وفي المناطق المحيطة بكوستي تعمل المنظمة مع منظمات أخرى غير حكومية وأهلية على المساعدة في توفير الخدمات اللازمة، ويشمل ذلك الخدمات التي من ضمنها بناء السلام. هذا وتشمل الأنشطة الخاصة ببناء السلام عند مراجعات مشتركة بين المجتمعات المختلفة، ومساعدة هذه المجتمعات على إقامة منظمة تحكم محلية تنظر في النزاعات الصغيرة، وتدريب منظمات المجتمع المدني لتوفير قيادات داخل مجتمعاتهم.

## توفير الدعم للعائدين

وفي ولاية شمال أعالي النيل، تولي المنظمة، باعتبارها عضواً في اتحاد يضم خمسة منظمات، اهتماماً خاصاً في الوقت الراهن بتوفير الدعم الفوري في حالات الطوارئ للنازحين بالإضافة إلى توفير خضمت الأمن الغذائي اللازمة للأمر.

وتشمل أنشطة الدعم في حالات الطوارئ، التي يمولها "مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية" ECHO، تقديم مجموعة من الأدوات المفزية للأمر التي تصل إلى المنطقة وتوفير الخدمات الصحية الطارئة في حال ظهور الأمراض، وذلك بالتعاون مع منظمة "ميدير" Medair. وتحتوي هذه الأدوات على الأدوات المفزية الرئيسية، مثل قنين صغيرين، وصنية واحدة، وكوبين للماء، وصفيحتين معدنيتين للحماء ولحموسية بريطانية واحدة. كما تتولى المنظمة لتدوير أدوات زراعية عند حلول موسم الزراعة فضلاً عن ذلك، مع مساعدات منظمة الأغذية والزراعة، تقوم المنظمة بتنفيذ مشروعات تجريبية لزراعة اللواجن بمدينة رنك، كما توري تكرار هذا النشاط

وبعد توفير الخدمات للمعدين على امتداد طريق عودتهم بأكملة أمدالغ الأهمية بالنسبة إلى عملية العودة، سواء كان ذلك عند نقاط النزوح (مثل مخيمات النازحين داخليا والمناطق العشوائية في الخرطوم وكوستي)، أو نقاط العبور الرئيسية التي سيم عبرها النازحون داخليا في طريق عودتهم إلى بلادهم (مرسى الجبارات بمدينة كوستي)، أو عند النقاط التي يقصدها العائدون (مثل شمال أعالي النيل وجبال النوبة).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم النازحين داخليا قد تم تهمهم من مواطهم لمدة ٢٠ عاماً. ولم يعد العديد ممن نشأوا في الخرطوم يتخذون لفتحهم الأصلية، وما هو قد يشكل عبة أمام التملجهم في مجدي في مواطهم الأصلية. إضافة إلى ذلك، نتيجة إلى انفصالهم عن مجتمعاتهم وتعلمهم مع جماعات عرقية وثقافات أخرى، لم يعد لديهم دراية بمعتقداتهم الموروثة، واكتسبوا عادات وتقاليل جديدة. ومثل رئيس على ذلك، نوعية الطعام التي يتناولونها، فالعديد من النازحين داخليا العائدين من الشمال ربما لم يستخدموا من قبل الطعام الذي يزرع في الجنوب ولم تعد لهم دراية بطريقة إعداده. وللمعالجة هذا الأمر، فغن من بين الأنشطة التي تقوم بها المنظمة تنظيم عروض عملية لطهي الأطعمة، لا سيما للفتيات اللاتي كبرن وتزوجن في الشمال، مع التركيز على الأطعمة التي تزرع في جنوب السودان.

## نقاط العبور

وعلى امتداد نهر كوستي، حيث يتجمع العائدون في انتظار المراكب المتجهة جنوباً إلى مكالوم وجوبا، تعمل المنظمة مع المنظمات الأخرى غير الحكومية المحلية والدولية على تقديم الخدمات الأساسية والزراعية الصحية. ولتست ذلك مواجيد منظمة لمخادرة المراكب وقد ينظر العائدون معادرة احد المراكب لمدة قد تصل إلى شهر في حين أنهم كانوا يتوقعون الانتظار ليوم أو يومين فقط. أما الانتظار عبر الطرق البرية فليس متاحاً بعد، وذلك نتيجة لوجود الألغام الأرضية.

وتمثل طبيعة عملية العودة التي يصعب التكني بها وعدم انتظام مواجيد مفادرة المراكب عقبات كبيرة في ضوء الأعداد الكبيرة لأولئك الذين يحملجة إلى مساعدات مختلفة والذين قد يصل عددهم في المرة الواحدة إلى ألف أسرة، وبالتالي يضع ذلك عبئاً كبيراً على مراقق الإيواء والمصرف الصحي



# صوب ثقافة حقوق إنسان في دارفور

بقلم: جوزيف أوغيتان

بأشرت لجنة الابعاد الدولية (IRC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) برنامج تدريبي طموح يهدف إلى إعادة حقوق الإنسان بين مستوطني السلطات الأمنية والقضائية، وإلى إعادة الثقة بين المواطنين والسلطات العنصرية في دارفور

المثيرة بالصراعات والسلطات المحلية والأعضاء المحليون لكي نكونوا واعين بمسؤولياتهم.

وقد برهنت المرحلة الأولى والناجحة انه من الأفضل أن يبدأ التعامل مع القضايا الطويلة الأجل باكراً، وبخاصة عند التعامل مع إزيمة عودة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ومن الممكن تنفيذ ماسبق وتقديم ضروريات البقاء مثل الغذاء والمياه الصحية والأدوية و التصريف الصحي في نفس الوقت. وبما أن يكون هذا المشروع مساهمة إيجابية للحوار حول التكامل المناسب ما بين الحماية وحقوق الإنسان في إطار المساعدات الإنسانية. وفي ضوء الفجوات الناجمة في وجه التقدم إضافة إلى اعتراض بعض السلطات على الحاجة إلى حقوق الإنسان والشهادات التي تهدف إلى تأمين الحماية من حين لآخر، فإنه لمن الضروري أن تقوم الأمم المتحدة والحكومة السودانية بالتأكد على التزامهما تجاه ورش التوعية بحقوق الإنسان. فيجب أن يكون واضحا لكل الأطراف أن المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان لا يمكن فصلهما.

يشغل جوزيف أوغيتان منصبا على المستوى كمنسق حماية لدى لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)-السودان.

عنوان البريد الإلكتروني:  
JosephA@theIRC.org

لمزيد من المعلومات حول عمل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في دارفور الرجاء زيارة الموقع التالي:

www.theIRC.org/darfur

هذه المقالة تمسك آراء المؤلف الشخصية ولا تمثل بالضرورة آراء لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)

هيا مواقف الضباط أنفسهم والذي حفزهم على البحث عن طرق يساعدون فيها الآخرين لكي يتأقوا حقوقهم. واستخدم المدربون المنسور الوطني المؤقت بشكل أساسي، والقوانين الداخلية كنقطة انطلاق للحوار حول قوانين الإنسان. وبعد أن تتم مناقشة الأفكار حول حقوق الإنسان، يقوم المدربون بتقديم وثائق حقوق إنسان دولية مثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية حول الإزاحة الداخلية وإعلان حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والصراعات المسلحة.

إن ورش العمل هذه ليست نهاية بحد ذاتها، فمع أن جلسات التوعية هي الأكثر إلهاما في هذا البرنامج، إلا أن هناك حاجة إلى أن يتم و تعزيز جهود متوازية لضمان استمرار وزيادة قدرة جماعات حقوق الإنسان المحلية أن تقب "الأزمة الأمنية" الذي أطلق على دارفور كان في محله أن يظل سكان دارفور الساكنون في حاجة ماسة إلى الحماية. حيث يظلون، سواء كانوا داخل المخيمات أم خارجها، هدف الهجمات المسلحة، والاعتداءات الجنسية والسرقات المتكررة للمواشي وغيرها من الممتلكات. وأن لدى العديد من الضحايا مخاوف وبررة تمنعهم من الإبلاغ عن الجرائم. لقد بدأت مهمة إعادة الثقة بالسلطات تتراءى، لذا فمن المهم تزويد المشاركين بالصحة والمتابعة المستمرين بعد انتهاء الورش للتدريبية و خاصة المتفهمون المتمثلون لحقوق الإنسان. و تبليت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و شركاء مطهون إقليمه دورات التوعية من خلال تعريف حلفاء مهمين في المجتمع المحلي وتأسيس مراكز العدالة والثقة إضافة إلى دعم المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

لقد عملت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) من تجارب سابقة أن استهداف أصناف معينة من الأفراد لا يترك تأثيرات إيجابية دائمة وأنها من الممكن أن تزيد من حدة التوتر والاضطراب. وقد انتهج البرنامج خطى حذرة في انتقاء المشاركين. و شعرنا أن البرنامج كان مهما للناشرين والمجتمعات المضيفة والجماعات

قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إضافة إلى السلطات القانونية بإطلاق برنامج تدريب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بدعم من زعماء العشائر في دارفور وبمساعدة من السلطات الدولية والاتحادية. وقد برامج التدريب وورش العمل المختصة بحقوق الإنسان ما يقارب الـ ٧,٠٠٠ شخص. واشتمل المشاركون على ضباط عسكريين وضباط الشرطة المحلية ومعمون وقضاة وطلبة قانون وقادة منظمات النساء والجمعيات الشبابية وقادة مخيمات النازحين داخليا ومسئولو البلدية وأمني السجون إضافة إلى الإدارة المحلية.

وأعرب المشاركون عن رضاهم الشديد بالدرورات التدريبية وأبدوا رغبة قوية بالعمل من أجل ترجمة النظريات إلى أفعال. وشدد المشاركون على أن الاستجابة العنصرية للأحداث التي يبلغ عنها الساكنون داخليا ستؤدي إلى المساعدة على إعادة الثقة بالمسؤولين عن تطبيق القانون. ومنع البرنامج في تخصيص مساحة حيادية من أجل مناقشة معايير الإنسان والواقع الحالي وكانت هذه الحيادية بالغة الأهمية حيث أنها وفرت لمعظم المشاركين بيئة لتبادل الأفكار لم يخفوها من قبل حيث شجع أسلوب المدربين الاستفزازي المشاركين على النقاش، إلا أنه وبمسور الوقت شجع الاحترام المتبادل والانفتاح العظمي. وقام المشاركون ذوي رتب رفيعة في العديد من الجلسات بمناقشة استخدام وسائل التعذيب بحرية والانفتاح بدر وجودهما في دارفور. حيث كان المحللان والإنتاج تجاه ذلك التعبير الحر ملموسا وواضحا.

ولأن على برامج تعليم حقوق الإنسان أن تكون مصممة بشكل يحفز ذوي العلاقة على التعلم، حاول المدربون تخصص وفهم مقيدات المجموعة الهدف والطرق التي اختبروا فيها بأنفسهم لحظات ازدياد لحقوق الإنسان. وبدلا من توجيه أصابع الاتهام ولقاء المواطن على ضباط الشرطة بسبب الانتهاكات لحقوق الإنسان، قام المدربون بمناقشة مواقف انتهكت



# النساء السودانيات يشاركن في بناء السلام

## رقية أبو شرف

سجلت النساء السودانيات انضمامهن في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام والمصالحة.

المجتمع الدولي ان يسهل إقامة علاقات والتصالات بين القويادات السياسية والقاعدة، والنساء المعاندات في المناطق العرقية والريفية، والنساء المعاندات في السودان عموماً وعند خطوط النزاع. وينبغي أن تُمنح النساء فرصة للحصول على فرص ومعلومات حول الأسواق المحلية والوطنية حتى يتمكن من إقامة مشروعات صغيرة.

وتتضمن المطالب الرئيسية الأخرى للمنظمات النسائية السودانية ما يلي:

■ زيادة النسبة المستهدفة لمشاركة المرأة إلى ٥٠٪ في جميع المستويات وفي كل الأجهزة الحاكمة والاستشارية في السودان، بما في ذلك لجان الأراضي، ولجان النفط، والقوائم الحزبية، والأجهزة المنتخبة والمعيّنة في الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، الانتقالية والدائمة منها.

■ إزالة الحوائط القانونية التي تعيق تسجيل منظمات المجتمع المدني وعملها، وإلغاء القوانين التقييدية التي تمنع حرية الانتقال لكي تتمكن النساء في المنظمات غير الحكومية من العمل معاً في كل أرجاء السودان.

■ بناء قدرات المنظمات النسائية، لا سيما مهارات كتابة المقترحات، وتخطيط المشروعات، والإدارة والتقييم، والمحاسبة وإدارة الأموال.

■ ممارسة الرقابة لضمان أن النساء يمثلن على الأقل نصف عدد الممثلين من جميع جهود المساعدات في كافة القطاعات.

■ إنشاء آليات لإصباح ودعم الأدوار والملاقات بين المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والكيانات الحكومية المختصة لمساعدة المرأة.

■ عقد اجتماعات دورية وطنية نسائية للتشاور تستطيع من خلالها ممثلات عن نساء القاعدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من كل أرجاء السودان، ومن كل الجماعات العرقية والدينية، أن يناقشن الأولويات والاهتمامات المشتركة.

■ رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة.

■ إقرار «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، و«اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل»، والالتزام بتفيذها.

■ إنشاء وزارة وإضاعة منصب مستشار رئاسي لشئون المرأة لمصالح نشر المفاهيم المتعلقة

بالمجتمعات على إعادة ترسيخ قيمتها مرة أخرى. هي دارفور، لاحظت لويس أربور، موفد الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، غياب الهيكل القادر على تعزيز العدالة ومعالجة الجراح وتذكير مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

وينبغي أن تتضمن معالجة الأسباب الأساسية للنزاع في السودان تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لأنها تشكل غالبية سكان السودان، وفي بعض المناطق المتأثرة بالزراعة تشكل النساء ثلاثة أرباع السكان النجيين. ورغم أن المرأة هي عائل الأسرة، فلا تمتلك وسيلة قانونية للحصول على الأرض أو الموارد بسبب التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين التشريعية والعرفية السودانية فالسودان، شأنه شأن معظم الدول العربية، ليس من بين المائة والثلاثين دولة التي وقعت على «اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (CEDAW).

### تحدي التقاليد

تتحدى النساء السودانيات وضعهن التقليدي وقد أنشأنا نحن في السودان والشركات منظمات وشبكات لزيادة الوعي بالتقاليد الإنسانية للنزاع والدعوة إلى اتباع منهج شامل لتقليد اتفاقية السلام وبوصفهن معيلات وصنعت قرار، بدأت النساء في إقامة مشروعات مولدة للدخل، بعضها في محلات غير تقليدية كالتفاح. وقد نظمت النساء من الشمال والجنوب صفوفين ليليين لاحتياجات اليانصيب، وأطفال الشوارع، وغيرهم ممن يعانون من ضوابط اقتصادية رهيبة.

ويجب أن يُنظر إلى دعم الجهود النسائية يوسفه جزءاً أساسياً من السلام وإعادة البناء. والسودان في حاجة ماسة إلى حملة واسعة على مستوى الدولة لتحليل الرجال والنساء فضلاً عن الشباب لرفع الوعي بحقوق المرأة. كما ينبغي توضيح حقوق المرأة في حيازة الأرض، والاحتفاظ بملكياتها، وملكيتها التقليدية إلى جسد. وضع إطار قانوني واجب الإنفاذ يوسي الحقوق المتعارضة في الأراضي، ويمكن النساء والأسر التي تعيلهن نساء من التمسك بملكيتهم والدفاع عنهم. ومن الضروري تبني السكان بتنوع القوانين العرفية والتقليدية مع مراعاة توحيد وتنقيح العادات التي تتسم بالتمييز ضد المرأة أو تخلق الضرر بها، مثل الختان.

ولا يمكن أن نتج خطط العودة الطوعية، وإعادة التوطين، وإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين داخلياً دون بذل مزيد من الجهود لإشراك المرأة. إذ ينبغي توفير أنشطة مولدة للدخل للنساء في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً وفي نواحي الحدود والدخول بالنسبة إلى المعتقلين. وعلى

هذه الرغبة من أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (لسنة ٢٠٠٠) ينص بشكل خاص على مشاركة النساء في عمليات السلام، فقد تم استبعاد المرأة السودانية باستمرار من عمليات السلام بين الشمال والجنوب وفي دارفور. وعلى الرغم من أن كثيراً من المنظمات النسائية كانت مسجلة بصفة مراقب لدى اللجنة الحكومية للتنمية (إيجاد) Intergovernmental Authority (on Development) IGAD وقامت أوراكا فتية إلى المفاوضات المشاركين في محادثات ماثاكوس، لم تشارك هذه المنظمات بصفة رسمية في المحادثات. وعندما تمت الحكومة السودانية السباه من الصمود إلى الطعن والتفاهل إلى محادثات فيغاشا في كيبا، فصمتت نساء جنوبها إلى نساء شمالها للاحتجاج رسمياً على استبعادهن من عملية السلام. وفي نهشاش، اضطرت المنظمات النسائية إلى تقديم أوراق عضويتها التي تحمل توصيات للاحتجاج رسمياً على استبعادهن من طريق دفعها تحت الأبواب المغلقة لفرقة المفاوضات. ولم تلعب النساء السودانيات أي دور تقريباً في محادثات السلام الخاصة بدارفور التي يرعاها الاتحاد الإفريقي في العاصمة النيجيرية ابوجا.

وتشكل النساء غالبية النجيين داخلياً واللاجئين السودانيين. وحتى عندما يتم تشكيلهن في مجيئهن اللاجئين والنازحين داخلياً، لم تكن النساء من الغف الموجه ضدهن. وتأخر التقرير بمعلومات عن نساء تم حفظهن أو اغتصابهن أو كلا الأمرين معاً أثناء جميعهم للحطب قرب المخيمات، في حين قلما تُمنح إجراءات، أو لا تُخذ على الإطلاق، لتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وأثناء إعادة التوطين، تواجه المرأة تحديات محددة تشمل زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها كونها معيلة للأسرة، فضلاً عن ندرة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وقلة الفرص الاقتصادية.

ولا تتطرق اتفاقية السلام الشاملة بين الفروم والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جميع تعقيدات النزاع الدائر في السودان لأنها لا تعالج النزاعات المتقطعة في كافة أنحاء البلاد مع أطراف إضافية، والاتجاهات المتصلة بحقوق الإنسان، والاشغالات العرقية والدينية العميقة التي تجعل المصالحة والانتقال إلى السلام أمراً صعباً.

ولا يتجلى ذلك في موضع أكثر من دارفور، حيث استخدمت مليشيات الجنجويد العنف الجنسي كاستراتيجية لتجريد النساء والأطفال من إنسانيتهم ولإزالة مجتمعات بأسرها والسيطرة عليها. فقد انتشر الخطف، وتجارة الجنس، والاغتصاب، والتعذيب، والزواج القسري في بعض المجتمعات إلى درجة نفعت البعض إلى التشكيك في قدرة هذه



محادثات السلام، فإذا لم تشارك في هذه المحادثات، فيكون مصيرها القتل لا محالة فالمرأة مستعدة للسلام وللمستقبل أفضل لأطفالها».

عفاف أحمد عبد الرحمن، مركز المرأة للسلام والتنمية:

«شئت هذه الحرب بسبب الفقر، والفقر يعني على إدارة العنف، وتتمثل إحدى الاستراتيجيات للقضاء على الفقر والبطالة في بناء قدرات المرأة من خلال التدريب».

رقية مصطفى أبو شرف، سودانية متخصصة في علم الإنسان تركز على الأمن، وحماية حقوق الإنسان، والاستراتيجيات الثقافية التي تتبناها الترحلات للقتل على العنف والتهجير، ويمكن الاتصال بالقائمة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: [Rogaia\\_Mustafa\\_Abusharaf@brown.edu](mailto:Rogaia_Mustafa_Abusharaf@brown.edu)

يستند هذا المقال إلى تقرير عن منتدى تم تنظيمه في نوفمبر ٢٠٠٤ حضرته ١٦ امرأة سودانية من بناء السلام. وتضمن المنتدى عقد اجتماعات، وإلقاء محاضرات، وتنظيم فعاليات في العاصمة الإريترية والشنطن ونينويروك. وقد تم تنظيم هذا المنتدى بموجب مبادرة «الأمن الشامل: للنساء يشاركن في بناء السلام: Inclusive Security: Women Waging Peace» ويمكن الاطلاع عليها على موقع: [www.womenwagingpeace.net](http://www.womenwagingpeace.net)

وتعتبر السفيرة «سواني هانت» مؤسسة المبادرة، هي التي سهلت وصول النساء إلى نواصير صنع القرار في الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وتود المولدة أن توجه بالشكر إلى مواطناتها لصلهن الدوب في صياغة التوصيات المتضمنة في هذا المقال.

وكشاه، يتم اتخاذ القرارات بديلة عما هي حين تستخدم الحكومة السودانية والحركة الشعبية السلاح، إننا نستخدم قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ كسلاح لنا لتعزيز مشاركتنا في عملية السلام».

كيريا لاييوا نيكوديمس، رئيس لجنة الحركة الشعبية للمرأة والنوع الاجتماعي

«نحن نتحدث اليوم بصوت واحد. نحن نساء من جميع أرجاء السودان أصبحنا صوت واحد مؤيد للسلام. نحن نتحدث لغة واحدة بصرف النظر عن انقساماتنا... وقد منحتنا دستور جوب السودان ٢٥٪ من مقاعد البرلمان. ولكن علينا أن نكافح لنجعل هذا حقيقة؛ فالسودان بلد يسوده ثقافة يمينة الرجل، وعلينا أن نعمل بجد بدعم من المجتمع الدولي كي ندرّب نساءنا على أن يصبح قائدات».

منى خوجلي، طالبة دراسات عليا:

على المستوى المحلي، يجب أن يتم توثيق الجرائم التي ارتكبت ضد الإناثية ورصدها. وباستخدام هذه المعلومات، نستطيع أن نحقق قترا أكبر من المساواة ونمنع التاريخ من أن يعيد نفسه».

أمل جوراني، مدير برنامج رعاية مستقل السودان

أن يخلق غياب العنف سودانا آمناً ولا بد من اتخاذ خطوات عملية للإعلان عن الحقيقة والمصالحة لأن كثيراً من أهل السودان تكذّبوا».

إيمان سيفلده، مؤسسة وكالة دارفور لإغاثة وإعادة تأهيل المرأة

المرأة هي التي تكتفي بالأسرة، وتمتد في المنزل، وتعرف الوضع على الأرض، والمرأة هي التي ستبقى، ولتي يجب أن تنفذ السياسات الناتجة عن

بالأول للرجل والمرأة.

إشراك النساء السودانيات واللاجيات في كل المراحل، وجلسات التفاوض، وقرق تقييم الاحتياجات التي ترسلها الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية للمساعدة في بناء السلام بالسودان.

إشراك المرأة في وحدات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي

التأكد من ضم المجنذات السابقات إلى جهود نزع الأسلحة، والتسريع من الجيش، وإعادة التمتع.

تدريب المرأة وإشراكها في قطاع الأمن (مضابطات شرطية، ومضابطات جيش، ومضابطات أمن).

تصميم بروتوكول آليات المساواة والعدالة في المرحلة الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

إشاء لجنة تحقيق ولجنة للحقيقة والمصالحة تحت رعاية دولية

ضمان حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية

دعم التدريب المتصل بالأول للرجل والمرأة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية بالاستفادة بخبراء وطنيين ودوليين ومنظمات سكانية وطنية.

وتوضح النساء السودانيات الحاجة إلى التغيير:

أنجس نيوكا، مسقة برنامج تمكين المرأة السودانية من أجل السلام

«الحواص مهم جداً لحل النزاع في السودان ومنعه.





# من أفغانستان إلى السودان: كيف يعرض السلام النساء إلى خطر التهميش؟

لينا أبي رافع

يتمّ مجتمع نسوي في سراني، كم في أفغانستان، في ريف مساعدات ساحرة لمساواة بين الجنسين ولكن هل تم استبعاد نساء من مساعدة من الجنس مع الترميم المصنوع والمزود النوع الاجتماعي؟

صليّات متعدّدات الأبعاد إذا ما تمّ تعهدهما سوف تستبجان رفع مستوى الوعي والدور الفعال للنساء. ولا يمكن إحداث التغيير الاجتماعي والتحول في الأديان بمجرد تطبيق تدخلات تنموية، إذ ينبغي أن يتمّ التفاوض بشأنها على كل المستويات وبشروط النساء في كل من أفغانستان والسودان. وتتوقف مثال المعيشة على البيئة المحلية المحيطة، مما يؤثر بشكوكا حول ما إذا كان تطبيق أجندة للتغيير الاجتماعي مفروضة من جانب منظمات المساعدات الدولية هو في الواقع الأسلوب الصحيح.

وزيادة احتمالات التغيير الاجتماعي وتوحيّز التحول في الأديان لصالح المرأة، ينبغي إجراء تحليل متكامل للجنس يشمل جميع أوجه التدخل المرتبطة بالمساعدات في فترة ما بعد النزاعات. ويجب أن يأخذ هذا التحليل في الحسبان أدوار النساء والرجال على حد سواء واحتياجاتهم في أعقاب النزاعات. ففي أفغانستان، أُنكث النساء على ظاهرة إهمال الرجال في البرامج التنموية بوصفها إحدى الظواهر المثيرة للمخاوف. ويستتبع إجراء تحول في ترتيب أدوار الجنسين التركيز على كليهما، ذلك أن الأدبيات والمطالعة المرتبطة بأدوار الرجل والمرأة تكون في حالة من عدم الاستقرار في أعقاب النزاعات، على الرغم من التدخلات المرتبطة بالجنسين. وقد تعالّم هذا التدخلات من عدم الاستقرار هذه، مما يشكل تحدياً للأشكال للراصة للنظام الأبوي في المجتمع. ومن الممكن أن تنتج حركة التغيير الاجتماعي لصالح المرأة من الدروس المستفادة من أفغانستان، فمن خلال إجراء تحليل صادق لأدوار الرجل والمرأة، يمكن أن يتوفر الأساس اللازم للتغيير الاجتماعي المستدام لأنه يأخذ في الحسبان الحاجة إلى فهم الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال معاً.

ومهما أكنّا على أهمية تحليل البيئة المحيطة فلن نفهم حقها. فقد اُفترقت التدخلات في أفغانستان إلى البحوث الضرورية في التغيرات المرتبطة بالأدوار الرجل والمرأة. ولا يستتبع هذا فهم التركيبة الاجتماعية لأدوار الرجال والنساء فقط، وإنما أيضاً فهم تاريخ تلك هذه الأدوار. ويدرك القارئون على أهمية البيئة المحيطة أن أحداثاً معينة وقعت قبل وصول منظمات المجتمع الدولي وأن الناس يعيشون في بيئات معينة تتغير بمرور الزمن. ويساهم فهم هذه التفاصيل المهمة في صياغة التدخلات بشكل

الأفغانيات والسودانيات على حد سواء لتغيير المفهوم السائد القائم على أبين ضحايا ليس دور فعال. كما يشهد كلا البائدين مستويات متزايدة من العنف ضد المرأة.

## التحول والتغيير الاجتماعي

تتبنى النزاعات الآثار المترتبة عليها فرصاً لإجراء تحول في أدوار الرجل والمرأة. فالبيئة الجنسية في طور مستمر، مما يمنح النساء مساحة للاستفادة من موارد جديدة والمطالبة بأدوار جديدة. وفي أعقاب النزاعات، تستغل المساعدات الدولية المتركة على الجنسين أن تلعب دوراً في مساعدة النساء على تحقيق هذه المكاسب. ولا يتنج هذا التحول عن التدخلات المرتبطة بالمساعدات وحدها، وإنما قد تكون هذه المساعدات مصدراً لدعم أو عائقاً قوياً لمرحلة التحول من خلال سياساتها وبرامجها.

وتلعب النساء السودانيات في السودان (والنزاعات منهن إلى بلدان مجاورة) دوراً مهماً في تدعيم المجتمع المدني وبناء القدرات المحلية وقدرات المجتمع عموماً. وتعتبر الاستفادة من هذه الطاقة وهذا النشاط أمراً مهماً للغاية إذا أُريد للأجندة أن تعزز التغيير الاجتماعي. وقد ناصرت "الحركة الشعبية لتحرير السودان" علاقة المساواة بين الجنسين. وهما بعد ذلك علامة على ترحيب الحركة بالفكرة، فقد نُشر أيضاً بأنها استراتيجية لإغراء المرأة بالانخراط في الصراع الوطني. ومن المؤكد أن الفترة التالية لعملية السلام هي وحدها التي ستكشف عن العرض الحقيقي وراء هذا الخطاب المنمق.

وعالماً ما ترتبط التنمية، لا سيما في أعقاب النزاعات، بتغييرات اجتماعية جذرية. فمُشاهدة النساء الأفغانيات وهن يطلعن برقنهن بضم الحريّة ساعدت في دعم إدارة الرئيس بوش لشن حربها على أفغانستان. وعلى الرغم من الخطاب المنمق المستخدم لتبرير التدخل، لم تحصل النساء في أفغانستان لا على "الحريّة" ولا "التمكين"، فالتغيير الاجتماعي والتحول في أدوار الرجل والمرأة صليّتان طويلتان المدى، تتعلّان على مستوى تنظيمي عميق لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. والتغيير والتحول في الأدوار هما أكثر من مجرد نتيجتين؛ إنهما

لم يك الحصر الذي كُتبت به اتفاقية السلام السودانية يجب وما زالت أعمال إعادة البناء في أفغانستان أبعد ما تكون عن الانتهاء. ومع ذلك تستمد المنظمات المعنية بالمساعدات الإنسانية لكي تنقل من أفغانستان وغيرها من المناطق التي تسودها النزاعات لتخطّ الرجال في السودان. إذ تصدر السودان الآن أجندة المجتمع الدولي الخاصة بالنزاعات وما بعدها. وبمضا يحدد المليون نوع، ومقار، المساعدات التي سوف يتلقاها السودان، عليهم أولاً أن يهتموا بالانقراضات المطروحة قبل أن يبدؤوا في إجراء مزيد من التدخلات المتركة على المرأة في مرحلة ما بعد النزاعات والتي غالباً ما يساء فهمها.

وقد أظهرت الدراسات الشاملة أن النساء يتأثرن بالنزاعات بدرجات متفاوتة. ففي عام ٢٠٠٠، دعا قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (يشان المرأة والسلام والأمن) إلى إشراك النساء بشكل كامل في جميع جوانب السلام والأمن الدوليين. ومع أن النزاعات تؤثر مساحة للنساء من خلال إيجاد أدوار جديدة لهن، إلا أنها تسبب أيضاً في زيادة انضمامهن. وتعتبر الأدوار بين الرجل والمرأة باستمرار أثناء النزاعات وفي أعقابها. وفي مرحلة ما بعد النزاعات، تظهر نتائج غير مباشرة كثيراً ما تستتبع العودة إلى العنف.

وقد تفاوت التأثير السلبّي للنزاعات على النساء في كل من أفغانستان والسودان. إذ أدت النزاعات الممتدة لفترات طويلة إلى زيادة عدد الأرمال والأسر التي تعولها نساء. وتشكل النساء الأفغانيات والسودانيات غالبية اللاجئين والنازحين، كما يعانين بشدة من ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأمية. وتشير التقديرات إلى أن ٧٨٥ من النساء الأفغانيات أميت. وكذلك الحال بالنسبة إلى أربعة أخصائ النساء السودانيات، مع ارتفاع النسبة بين النزاعات داخلها من فقدا رأس مالهن الاجتماعي الذي توفره العائلة والأقارب، وشبكة العلاقات الاجتماعية. وقد حصلت النساء في البائدين وطأة العنف وطلّين خاضعات تقليدي وممارسات ثقافية تمكّن التمييز للرجال. ويسمى البرامج المعنية بالولوج الاجتماعي بقوة لتأخذ أدوار الرجل والمرأة في حسبانها. وتكثف النساء



- ضمان حقوق الملكية للنساء
- توفير فرص للتدريب المهني للمتطمحين من الراشدين، يستهدف المرأة بشكل خاص.
- وضع اليات سرية للإبلاغ وتشريعات يتم إنفاذها لكي يتسنى تقديم ممرتكبي أعمال العنف ضد المرأة إلى العدالة.

- توفير مزيد من الدعم النفسي- الاجتماعي للنساء والرجال على حد سواء.
- جمع بيانات حول تأثير العنف ضد المرأة في السبلات والفترات، بما في ذلك النصف الناتج عن النزاع المسلح.
- استضافة مؤتمر شمل للنساء السودانيات لتحديد أجندة واستراتيجية مترابطين وطولاني المدى تعمل بتكمن المرأة والمساواة والإنصاف بين الجنسين.

وعلى الماثحين أن يدعوا خطابهم الممنوع ويظهروا التزامهم تجاه المرأة السودانية عن طريق زيادة قدرات النساء وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وإذا لم يتحقق ذلك، فستعرض عملية إعادة البناء السودانية المرأة إلى خطر زيادة تهميشها. وهو ما لا يختلف عما حدث في أفغانستان.

لينا أبي الفتح هي مسؤولة أول نقطة الاتصال الخاصة بالنوع الاجتماعي ورئيس وحدة النوع الاجتماعي بمسئولية الأمانة المشتركة لجهاز إدارة الانتخابات في كابول. وهي المديرة القطرية السابقة لمنظمة المرأة من أجل المرأة الدولية في أفغانستان. وتستكمل الكاتبة حالياً رسالة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد التي تقيم فيها تأثير المساعدات الدولية المتركة على النوع الاجتماعي في أفغانستان. وهي مؤلفة: سياسة البرقة: بلاء النساء في أفغانستان. ويمكن مراسلة الكاتبة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: lalluneh@aol.com

١٣٢٥c.pdf www.un.org/events/res ١  
www.womenwarpeace.org.sudan/docs/٢  
oosstatement.pdf  
www.jemb.org  
news/١٠/٢٠٠٤/www.chronogram.com/issue ٤  
burqa.php

التصديق ونوعية الدعم الدولي المطلوب ليكون مشمرا. وينبغي على المنظمات النسائية المحلية أن توفّر بتوضيح احتياجات المرأة وانتمائها. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فمن الأفضل أن يصغي أكثر مما يتحدث. وبذلك تفتح فرصة تتعلم على إقامة حوار حقيقي وعلى تحاور جميع الأطراف المعنية بعضها مع البعض بدلاً من الحوار أحادي الجانب.

ولا يستتبع الحوار الصالح حواراً مع المجتمع الدولي فقط بل أيضاً بين النساء والرجال السودانيين. وينبغي أن يبدأ هذا الحوار بمشاركة حقيقية من جانب المرأة في عملية السلام. وقد أظهرت عملية السلام في أفغانستان أن المحصنة للنساء فيها لا تكفي لتحقيق المشاركة الحقيقية، فالهدف الوحيد من هذه المحصنة هو إرضاء الماثحين من خلال قهر ما لم تحقه الأرقام، ألا وهو إشراك النساء بطريقة ملغاة في العمليات التي تحدث مجرى حياتهن. وللأسود أن يتأهيا بالعديد من السبلات المتناصرة لهذه القضية مع شمع أصواتهن، وممن لا تزال أصواتهن بحاجة إلى أن تسمع. ولكن تسمع هذه الأصوات، يجب أن تغطي نظرة المجتمع الدولي النساء اللاتي يقعن عادة في دائرة العنف إلى تطويرات خارج هذه الدائرة.

وقد ترأست حكومة الزوج، والمعهد النرويجي للثمن الدولية Norwegian Institute of International Affairs (NUI)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة United Nations Development Fund (UNIFEM) for Women عملية استشارية مكثت النساء السودانيات من نقل أولوياتهن وتوصياتهن إلى المندوبين الموقدين إلى "مؤتمر أولو للماثحين حول السودان" Oslo Donors Conference في إبريل ٢٠٠٥. وتناشد النساء السودانيات كل من السلطات السودانية، والأمم المتحدة، والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، ومجتمع الماثحين:

- التأكيد على عدم التفاضل بين النصف ضد المرأة وأولوية منعه.
- بناء قدرات المنظمات النسائية المحلية والوطنية.
- ضمان أن تشغل المرأة ٢٠٪ على الأقل من جميع المناصب في كل المؤسسات للماثحين- التي تأسست بموجب اتفاقية السلام الشاملة.

- تأسيس وزارة للمرأة والمساواة بين الجنسين.
- تأسيس صندوق للمرأة في إطار "الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للماثحين- Multi-donor Trust Fund (MTDF) بخصوص برامج المرأة.

أفضل من خلال معرفة ما يهم المجتمعات التي يتم دعمها وما ترغب في تغييره. ويكتف تحليل البيئة المحلية أن النساء في كل من أفغانستان والسودان تلمن دوراً فعالاً، وليس أدل على ذلك من تاريخهن الطويل في التصرف بمعرّض تحقيق المكاسب ويستتبع فهم هذا الدور المساح لهم بتولي زمام المسؤولية والإيمان بقدرةهن على القيام بذلك. ولا يكفي السماح للنساء بالمشاركة في التكتلات التنموية، لأنهم ينبغي أن يديروا العملية ويسيطروا على نتائجها.

قد تظهر نتائج غير مقصودة تنشأ عن التكتلات التي تركز على الجنسين حينما تعجز عن معالجة الموضوعات المتصلة بهما، نتيجة تركيزها فقط على النساء بما يثير استياء الرجال. كما تظهر هذه النتائج أيضاً حينما تناصر أجندات التنمية التغيير الاجتماعي والتحول في الأنوار وتعجز عن الارتقاء إلى مستوى توقعات المرأة أو إعطائها دوراً فعالاً في التحول في دورها. وقد يكون للفكرة السائدة بالي التغيير مفروص من الخارج نتائج عكسية بالنسبة إلى المرأة. فلي مدار التاريخ الأفغاني الحديث، شهدت بعض الفترات خلافاً شديداً حول حقوق المرأة لأن البعض كان يرى أن ذلك جزء من الأجندات الغربية للتجديد.

وفي كل من السودان وأفغانستان، انتشر في وسائل الإعلام تصوير النساء كضحايا إلى حد القرب من الولع. إذ تركز وسائل الإعلام العالمية على ما يسمى بأشكال "ثقافية" للعنف ضد المرأة، مثل استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والرجل، وغيرها من صور الإيذاء الجسدي. وعندما يبدو أن مثل هذه الأشكال من العنف أخذت في التراجع، يقل اهتمام وسائل الإعلام بانتساء وبتوثيق ونقل والمهم، سواء كان عنيفاً أم لا.

وكما هي الحال في أفغانستان، تحفز سياسة الولايات المتحدة في السودان تصميمها على محاربة المصلات المزعومة بالإرهابيين والأصولية الإسلامية. ولا تزال الموقلات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان مبررة ولا تشترك الولايات المتحدة في السودان إلا على مضض. ومع ذلك، ثمة خطر من أن وصول قوات حفظ السلام الدولية سيدفع الولايات المتحدة إلى تحييد القادة العسكريين المعارضين للحكومة، كما فعلت في أفغانستان، الذين ارتكب العديد منهم أعمال عنف ضد المرأة.

## أجندة جديدة للسودان

يجب أن يرتكز بناء السلام المستدام في كلا هذين البلدين اللذين يتميزان بتنوع عرقي واسع إلى أسس عام وشامل. وأياً كان "السلام" المنشود، فلا بد أن ينبع من الداخل لا أن يفرض من الخارج. وإذا كان الهدف هو تحسين حياة النساء، فينبغي أن تقرر النساء أنفسهن كيفية حدوث هذا



## دور السودانيات في صنع السلام

### بقلم نياراندي غمبونز فاندو وغريس أوكونجي

والمشردات داخليا والمعدات على مستوى الدولة والإقليم والمحافظات.

■ بتشكيل سياسات اقتصادية توازن الفقراء والغنيين على الثقافة واستراتيجيات جني الثروات التي تخالف احتياجات وحقوق النساء والفتيات بشكل مناسب.

■ بتقليص التباين الدوعي في الالتحاق بالمواسم التعليمية وتخفيض المعدلات للمستويات الأساسية والثانوية والدرجة الثالثة ودراسات ما بعد التخرج، مع إعطاء الأولوية للمناطق المتأثرة بالحروب والمناطق المهمشة.

■ بالاعتراف بأهمية فيروس نقص المناعة/ الإيدز فيما يتعلق بأمن الإنسان والحاجة للتعليم المستمر ونشر الوعي والحماية والعلاج.

■ بتعزيز القوانين لمحو كل المعابرات التقليدية العنصرية التي لها أثر على صحة النساء والفتيات.

■ بتقديم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة والمجانية.

ويعد التدريب النوعي وبناء القدرات غاية في الأهمية، ويجب دمج مبادئ وطرق الميزنة التي توازن الفقراء وتلك التي تستجيب للمنظور النوعي في كل من المبادئ والممارسة. ويجب أن تركز برامج التدريب وبناء المهارات على شمل النساء بالإضافة إلى تكامل جهود النوع. ويجب أن يتم ذلك باستمرار قوي في دعم المجتمع والجماعات النسائية والشبكات والجمعيات.

ولا يجب أن تعمل الوعاة الفاجعة لجون غارنغ دي مايور على تهميش مسيرة السودان نحو سلام منصف للنوع، وكما قالت أرملته ريبيكا لمن كانتا يكون على فراقه "لقد أرادكم الذكور جون متحدين، فلما أن اشتاق لزوجي طالما كنتم يا شعب السودان حراس اتفاقية السلام تشملان... لقد كان أرث للذكور غارنغ هو القتال دفاعا عن حقوق النساء والأطفال، ولو أسبغت معاملتهم ساكنون ليوء".

وتعلم النساء من الحرب والدمار، فالكثير من المبدعات أصبحن مشردات هن وعائلاتهن ويعشن في ظروف فقر منقطع بنون وصول المياه النظيفة والطاقة والصرف الصحي ووسائل الرزق والتعليم. وقد جلب السلام أملا جديدا بعد ٤٠

عندما وصلت حصار توقيع معاهدة سلام أنتن في السودان، استمر عبرت سماء في نداء حاداً للبحث وتفتيش المجتمعات التي مكن الحروب على السلام والعدل والسيادة، ولكن يجب فعل الكثير لتصلن تكون لسانه في قلب جنود أعمال مرحلة إعادة البناء التي نرى قرة الصرع.

#### المساواة في النوع في التمويل

اعتبرت النساء السودانيات عن حاجتهن للفرض والتفويض والمشاركة والانضمام في تأسيس الأنظمة التشريعية والدستورية.

وجمعت الندوة التي تناولت موضوع النوع والتي عقدت عشية مؤتمر مالحى أوسلو في شهر أبريل ٢٠٠٥ ما بين حوالي ٥٠ سيدة سودانية من الشمال والحروب ودارفور وذلك لتطوير مجموعة مشتركة من الأولويات والتوصيات للسلام وإعادة البناء والمداواة. وفي الاجتماعات التالية مع الجهات المالحة الدولية تقدمت السيدات السودانيات بعدد معين من التوصيات التي خففت إلى تبسيط مبادئ المساواة في النوع في الوثائق البرامج والتطوير كافة. لقد وضعت النساء السودانيات مستخلا علمية جديدا بعميل ميزنة تستجيب للمنظور النوعي لضمان نسبة ٨٠٪ من الاعتماد للتمويل والشباب والمجتمعات الفقيرة والمهمشة نتيجة الحرب. والأفضل وسيلة لقياس مدى الالتزام تجاه النساء هو متابعة الأموال والتأكد من أن تلك الأموال تنجح في تحقيق أهدافها. ويمكن الاستفادة من الميزنة التي تستجيب للمنظور النوعي في مجال إعادة السودان.

وفي أوسلو طالبت النساء السودانيات أيضا:

■ بعد أدنى من التمثيل لنسبة ٣٠٪ للسيدات في مناصب صنع القرار على كل الأصعدة بما في ذلك المؤسسات الانتقالية وعمليات ولجان المراجعة التي أنشئت في ظل اتفاقية السلام الشامل.

■ بتأسيس وزارة للنساء والمساواة بين الجنسين كما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام الشامل وأقسام للنوع في الوزارات الأخرى كافة.

■ بتأسيس صندوق نمالي داخل الصندوق الائتماني للمتحددين ليختص بإبرام المصروفات للنساء وضمان دور رسمي للمنظمات النسائية في إدارة وإيقاف الأموال.

■ بتأسيس مراكز موارد نسائية للجانث

للعديد من السنوات اشتركت النساء السودانيات في عملية صنع السلام والندفاع في المجتمع ليندرج في مفاوضات السلام الرسمية، ولكن بالرغم من التزام السودان في منهاج عمل بيجين وتوصيات سياسات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبنك المنصوص عليه في قانون حركة تحرير السودان الذي يعزز العمل الإيجابي، لم يُسمح للسيدات بالانضمام إلى طاولة مفاوضات السلام الرئيسية.

لقد قدمت بعثة التقييم المشتركة للسودان فرصة لمجال أكبر من المشاركة وجرت المشاورات مع النساء السودانيات وصناع السياسات والمنظمات غير الحكومية والجهات المالحة لإدراج صوت النساء في عمليات تقسيم الموارد والتخطيط. وقد سعت مشاورات بعثة التقييم المشتركة نحو تحديد الهيكليات والسياسات والممارسات التي ساعدت على تخطيط أنماط السلوك وعدم المساواة بين النساء والرجال. وأُخذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مركز الصدارة في صياغة تسهيل قضائها النوع في عملية بعثة التقييم المشتركة. وقد بدأ تحليل النوع كأحد أساليب بعثة التقييم المشتركة من الأمثلة باعتبار الأساليب التي تشارك من خلالها النساء والرجال بشكل مختلف في مجال الاقتصاد المنزلي والمجتمع، وسمى أيضا لتحديد الهيكليات (المؤسسية والسياسية والاجتماعية) والسياسات والممارسات التي تعمل على تخطيط أنماط سلوكيات وعدم المساواة لكل من النساء والرجال.

"إن القدرة وصول النساء من كل قطاعات المجتمع في السودان لأنظمة الحالة يعتبر أمرا غاية في الأهمية" صرّح نغداخل حزب الأمة

"ويعتبر تطوير قوى الشرطة التي تمى بشؤون النوع، وباشتراك النساء في الشرطة، مظهورا هاما لتأسيس القانون والنظام وضمان الحماية المناسبة للنساء في البلاد، ويجب النظر للتعرف للموجة ضد المرأة والأشكال الأخرى من المعاملة السيئة على أنها قضايا تخص سياسة العامة والأنظمة القضائية. وأن تدريب الشرطة على كيفية التعامل بحساسية مع هذه القضايا هام جدا". أمل كونا خيري، مركز النوع للجانث والدراسات



يعتد هذا الملف على كتاب حو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السودان مركزية قيادة النساء والمساواة بين الجنسين من شأنه استيصال دابولت وبني زيري عبورنا وكري كازمي وقامت كل من حكومة الشرويخ وصيدوق الأمم المتحدة الإنمائي شجرة والمعهد لبروحي للشؤون نسوية بتسهيل عملية النشر ونشره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمكتب الإقليمي لنظرة الأفريقي عام ٢٠٠٥، ص ٥٧ وصح على شبكة الانترنت على الموقع التالي:

www.unifem.org  
attachments/products.Towards  
AchievingMDGsInSuda  
n\_eng.pdf

مساعدتنا كما يستحق السودان السلام الحالي له.

"لقد كان هذا نتاج عمل العديد من السنوات التي شكلت تحديات لها، بالتحفة لأجل السلام والعديد من السنوات التي مصمت ونحن نرفع من أصواتنا وينفع بها نسمع يا أخواتي، نحن على مشارف الوصول، دعونا نعلم النساء أكثر الآن وتعاون". ربيكا اوكونسي، صحافية في اذاعة السودان.

"الى اولويات وتوصيات اوسلو هي لكل ساء السودان ... يجب علينا الاستمرار في نشرها لكل ساء السودان ليعلم اولويات اعادة البناء لدينا". ابوك بايلتي، مديرة في ملف سلام الاجانس بحركة تحرير السودان.

نيوارافزي عبورنا محامية حقوق إنسان ومديرة البرنامج الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (www.unifem.org easternafrica.org)

البريد الإلكتروني: nyaradzai.  
gumbonzvanda@undp.org

عام من المعاناة، ولكن هذا السلام هن، ويجب رعايته والاستثمار بعناية، السودان الجديد، السودان الحالي من الحروب، بحاجة للنساء كفائدة وكماطلدت لهن حقوقهن الكاملة. فالنساء لهن دور مهم في المهام للصحة التي تنتظر السودان ويمكن لهن ان يسارعا من عملي ساء السلام والأمن والأزدهار. فالتقدم نحو تحقيق الترامتس الألفية سيسمح حقيقة واقعة في المجتمعات من خلال قيادة النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين.

فهناك خمس سيدات من بين أعضاء حكومة الوحدة الوطنية التي يبلغ عدد أعضائها ٧٤ والتي أعلن عنها في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، ويوجد مزارعين كثيرين لهن، ولكن النساء السودانيات يواصلن التنظيم والدفاع والمبادرة، وقد طُلِسَ من الاستمرار في تقديم المساعدات التقنية والمالية. فمن بحاجة لتضامنا والتزامنا لإحراز التقدم تجاه الأهداف الإنمائية للألفية لكل المقاطعات في المجتمع السوداني، فنجاعتهن ومثابرتهن تستحق

المشاركون في مؤتمر "النساء السودانيات وعملية السلام" الذي تم عقده في أوسلو في يناير ٢٠٠٥. وقد صم ممثلين عن بحر الغزال، وإيكو نوربا وجبال النوبة والنيل الأعلى، بالإضافة إلى ممثلي منظمات غير حكومية، وموضة هيئة حركة تحرير جنوب









ندى مصطفى علي، أكاديمية ناشطة سودانية، تعمل مديرة لبرنامج الصحة الأفريقي الخاص بتمكين المرأة والتنمية على الموقع: [www.africanhealth.org.uk](http://www.africanhealth.org.uk) ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني:

[nadaprivate@yahoo.co.uk](mailto:nadaprivate@yahoo.co.uk)  
[nail@africanhealth.org.uk](mailto:nail@africanhealth.org.uk)

Current/magazine Magazine031020053  
[him.www.natromedia.com/EastAfrican](http://him.www.natromedia.com/EastAfrican)

“لا نزال في حاجة إلى المزيد من التمثيل في مختلف أوجه صناعة القرار وهناك حاجة إلى بناء قدرات القيادات النسائية.”

وباستثناء تقرير البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام، الذي بدأ بصياغة إستراتيجية لتساول قضية النوع الاجتماعي، لم يضع السلام السكت والخفوات الصعبة التي تم اتخاذها فيما يتعلق به، في الاعتبار، الطريقة التي أثر بها الصراع وبناء السلام وصلياً إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات على المرأة والرجل من منظور المساواة بين الجنسين. ولم يهتم القاتمون على عملية السلام بشكل الواجب بدور المرأة كصانعة للسلام ومشارك فعال في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. وإذا لم يتم معالجة تلك القضايا، فقد يؤدي ذلك إلى مخاطر تفرض بعملية إعادة الإعمار وإعادة الحياة إلى طبيعتها في السودان بدلاً من دفع عجلتها إلى الأمام.

الشمال. ومن ثم، قد انعكس منحج دقيق لتساول قضية النوع الاجتماعي بمثابة أداة لإحداث تغيير حقيقي من خلال محاربة هذه الإيديولوجية. ولقد حاز الوقت لكي يعيد التفكير في دور المرأة بوصفها حاملة للثقافة وأداة ترسيم الحدود العرقية، المتمثلة، على سبيل المثال، في القيود المفروضة على الزواج بين المجتمعات المختلفة في السودان.

أما عن تواجد المرأة في الحكومة السودانية الجديدة، لا ترأس المرأة إلا خمس وزارات فقط من مجموع ٧٤ وزارة. وأعربت وزيرة الصحة الجديدة، ثابثا شوكي، (وهي ممرضة وناشطة من النوبة لها باع طويل في مناصرة قضايا المرأة وكانت تقيم من قبل في المملكة المتحدة)، عن رضاها بأن المرأة تشغل الآن ٦٠ مقعداً من بين ٢٧٤ مقعد في المجلس القومي ولكنها ترى أن هذا الحد غير كافٍ إلا أنها تقول:

## جذور انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

شانون إيغان

تحسني المنظم الدولية و سودانية التي تعمل على مع انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من زيادة معدلات الإصابة نتيجة لحركت الأجناس الكبير و اللاجئين و الأرحى داخليا.

في جميع أنحاء البلاد. وقدمت السلطات التعليمية التوعية بمخاطر الإصابة للذين لا تتوفر لهم الحماية من الفتيات والأولاد في المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية. وتحت وزارة التربية الدينية المجتمعات المسلمة والمسيحية على السواء بحث التناهي الوقائية. وتقوم حالياً سلطات الجيش بتوعية الجود باستخدام الأفلات.

وفي عام ٢٠٠٣، صالغ الرئيس عمر البشير هؤلاء المصابين بفيروس HIV أمام مرئي ومسمع ١٠٠٠ مواطن سوداني بغرض نشر رسالة مفراها أن الدولة مستعدة للدعم لهؤلاء المصابين. وفي أثناء هذا الحدث التزم الرئيس بدعم وتمويل المشروعات المخصصة للقضاء على انتشار الإصابة بالفيروس المسبب لمرض الإيدز

وقد التزمت وكالة أنباء الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتعاون مع تنفيذ المشروعات الخاصة بمكافحة فيروس HIV. وركزت تلك الهيئات على حل قاعة المجتمعات للحدث أمام العامة عن الموضوعات التي تتعلق بفيروس HIV وتمكين كثير من الناس للحصول على العلاج وتوعية الناس في المخيمات والمناطق الريفية حتى يتأكدوا في

معدلات الإصابة. وتتضمن العوامل الرئيسة لانتشار الفيروس في المواطن الأصلية، معدلات الإصابة للسكان الذين يسكنون في المناطق المجاورة لمخيمات اللاجئين والمدة التي يقضيها اللاجئون في المخيمات. وعلاوة على ذلك، قد نقل الفطيرة المتزايدة للإصابة بفيروس HIV في فترة النزاعات، بسبب انخفاض محل تنقل اللاجئين وزيادة مستوى وعيهم بالفيروس من خلال برامج التوعية في مخيمات اللاجئين.

وبدلاً من اعتبار عودة اللاجئين السودانيين خطر محتمل لزيادة نسبة الإصابة بفيروس HIV في جنوب السودان، يرى سيجال أن عودة اللاجئين بمثابة فرصة. فالوقت الذي تم توعيته في المخيمات بشأن فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز والذين تم تدريبهم كموظفين مسجونين أو ممرضين يمكن بدورهم توعية ومساعدة المجتمعات التي يتمكنون إليها والتي يسعون إليها يوماً ما.

### الاستجابة

أصبحت المؤسسات الحكومية أكثر وعياً بالموقف وأطلقت برامج لمكافحة الإصابة بفيروس HIV

مع توقع عودة ١,٥ مليون نازح داخليا إلى نياهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ والعودة المتصية للاجئين من الدول المجاورة التي تتعدى نسبة انتشار الإصابة بفيروس HIV إلى ٢,٦٪ من نسبة السودانيين، يمكن أن ينتشر هذا الوباء. وقد حذر السيد أبو بكر وزير، مدير مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاص بفيروس HIV المسبب للإيدز أن "... الموقف سيزداد سوءاً إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة من الآن فصاعداً، نظراً لأن العائدين من تلك المناطق المصابة سيختلطون بأفراد الآخرين في الأماكن الجديدة".

ويعترف بول سيجال، رئيس البرنامج المعني بفيروس HIV التابع لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، بالمخاطر المحتملة لزيادة الإصابة بفيروس HIV. ولكن على حدائق الناس على عدم التسرع في الوصول إلى نتائج بشأن انتشار الإصابة بالفيروس بين العائدين. ويقول سيجال "بينما أن السكان المتضررين من النزاعات واللاجئين هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس بسبب الاعتداءات الجنسية ونقص الخدمات الصحية، فإن ذلك لا يبرر ضرورة ارتفاع



المحتدث الرئيسي في كثير من ورش العمل الخاصة بفيروس HIV المصيب لمرض الإيدز في أنحاء السودان.

وبالنسبة لأوشبلا، إن العقائد من وراء العمل مع الجمعية هو رؤية هؤلاء المصابين بالفيروس مؤمنين بمستقبل أفضل وتقبل المجتمعات بشكل تدريجي للرسائل التي ينشرها أعضاء الجمعية. "في النهاية أنه لأمر ليس بالسهل، وإنما نكسر جهودنا للعمل لأننا نؤمن بأنه أمر مهم وبلوقت نستطيع أن نحدث اختلافاً في مشكلة انتشار فيروس HIV في السودان".

شؤون إيفان صحفية حرة في السودان، ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني: shannonegan1@yahoo.com وقد تم نشر هذا المقال عن طريق وكالة أنباء الأمم المتحدة على الموقع: www.irin.org. عيشة إبراهيم هي مستشارة إعلامية للجمعية في السودان.

١. انظر مقال فون سيول ولينا ناكو "عمل موسعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئين وفيروس HIV حسب لمرض الإيدز - الفروس المستعصية" نشرة الهجرة القسرية العدد ١٧، يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني

www.fmrreview.org.FMR191MR1909.pdf

في السودان. ومع ذلك تتعرض بعض العوائل طريق عليهم ونظراً للنقص التمويل، ليس لديهم مقر. وعندما يحاولون توعية السودانيين بفيروس HIV علناً ما يتعرضون للسخرية، حتى انه في بعض الحالات يتم إخراجهم من هذه المجتمعات، نظراً لأن انتقال فيروس HIV يتم بالاتصال الجنسي دون زواج، وهو فعل تنبئه الشريعة الإسلامية للدولة. ووفقاً لما يقوله أوشبلا "يرغب الناس في السودان في احتجاز أولئك الحاملين للفيروس داخل منطقة محاطة بسور حتى لا يتمكنوا من نشر الفيروس في المجتمع. ولكنهم لا يدركون أن أولئك الذين على وعي من الحاملين للفيروس هم أقل خطراً من أولئك الحاملين للفيروس ولكن لا يعلمون أنهم حاملين للفيروس".

واشتركت السيدة عاتشة إبراهيم، المستشارة الإعلامي للجمعية، في الشك عندما علمت أنها حاملة لفيروس HIV عن طريق نقل الدم وكب تقول: "إن أصبحت شي في الحياة مع الإصابة بالفيروس هو المعاملة القاسية من أقرانها بسبب الشعور بالخزي الذي يحيط المصاب بالمرض". وتستمر قلقة: "مجرد أن تعلم مالك المنزل الذي استأجره أنني حاملة للفيروس، يطردني على الفور من المنزل. ويقول المدرسين في المدرسة لأبنائي أنه ليس لهم مكان هنا". ورغم تلك الصعاب، كرست عاتشة جهودها لإعلام السودانيين وتوعيتهم بفيروس HIV، وظهرت في العديد من البرامج التثقيفية وأصبحت

المقابل من توعية مجتمعاتهم عند عودتهم إلى ديارهم وإثراء الشعب السوداني من يحملون فيروس HIV في إعلام عيروهم وتوعيتهم وتقديم المشورة لهم.

## انضمام المصابين بفيروس HIV المصيب لمرض الإيدز إلى الحرب

أصبحت جمعية رعاية السودانيين الحاملين لفيروس HIV المصيب لمرض الإيدز (الجمعية) في عام ٢٠٠٣ في مدينة الخرطوم من الأشخاص المحلطين المصابين بالفيروس لتقديم الدعم لأكثر من ٦٠٠٠٠ شخص حامل للفيروس في السودان. وتقدم الجمعية المشورة لمساعدة الأشخاص بأن يديروا حياة طبيعية وأن يلعبوا دوراً رئيساً في توعية مجتمعاتهم بطرق الوقاية والقضاء على الفيروس المصيب لمرض الإيدز، وكذلك محاربة الشعور بالخزي بسبب الإصابة به. وطبقاً لما قاله جويريم جيورو أوشبلا، رئيس الجمعية، "إن الهدف من تقديم المشورة هو، بالطبع، ليس تقديم الدعم فحسب، وإنما ترسيخ ثقة الشخص المصاب بالفيروس، حتى يتمكن من الاستمرار داخل المجتمع وتوعية الناس بالموضوعات التي تتعلق بهذا المرض، حتى يستطيع أن يواجه المجتمع بجرأة بقوله: "أنا حامل لفيروس HIV".

ويعمل حوالي ٢٥٠ عضواً بالجمعية على نحو دووب وبشكل تطوعي لتقديم الدعم والتوعية للمجتمعات في سبعة ولايات من إجمالي ١٨ ولاية

## الأطفال المنفصلون في جنوب السودان

### بقلم أونا ماكاولي

الهياكل العائلية مما أدى إلى زيادة الانضمام في الأطفال المنفصلين والأطفال غير الحاصلين على معطيات الرعاية الأولية. وكذلك قامت الحركات الكبيرة للمهاجرين داخلياً ولللاجئين القادمين من الشمال ومن الدول المجاورة إلى إثارة للقلق على الأطفال الذين تركتهم عائلاتهم خلفهم، أو انفصلوا عن عائلاتهم قبل المغادرة أو أثناء العودة، إضافة إلى تأثير الأعداد الكبيرة العائدة على البناات تعيش العائلة.

وهناك حاجة ملحة لفهم عملية الانفصال بشكل أعق: من هم المنفصلين، وما هي أسباب انفصالهم، وما هي خيالاتهم، وما هي الآليات المتباعدة التي يوظفها الأطفال، وعائلاتهم، والأشخاص المهتمين بهم ومجتمعاتهم، وكيف ينظرون إلى الانفصال. وبحلول كل من

هناك أعداد ضخمة من الأحداث في جنوب السودان الذين كبروا وهم في منأى عن أهاليهم. وقد أثبتت الأبحاث أن العديد من هؤلاء الأحداث يعيشون العيش بعيداً عن عائلاتهم الذي لا يقدمون لهم الدعم، بل أنهم يعتمدون على بعضهم بشكل أكبر للحصول على دعم أكثر من اعتمادهم على الكبار.

بالفعل في جنوب السودان نحو وضع رؤية قرية لحماية الأطفال الضعفاء، أصبح واضحاً أن هناك حلقات اتصال كبيرة بين انفصال العائلة، إرباباً أو لا إرباباً، وضعف فرص للتوظيف، والاختطاف، والاعتداء الجنسي والأحوال الأخرى التي تميز حياة الكثير من الأحداث في جنوب السودان. ومن المحتمل أن يترك الأطفال الذين يتصلون عن عائلاتهم الرئيسية والأصلية أولياء الأمور البديلين بسبب سوء المعاملة ونقص الحب والدعم. وقد أثبت المخاوف من التأثير الكبير لفيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز على

وقد شنت الحرب توازن الإحصاءات السكانية في جنوب السودان حيث يكمن الأطفال ما يقرب ٥٣٪ من نسبة السكان. وبسبب الأعداد الكبيرة للرجال الذين قتلوا أو أجبروا على الهجرة للبحث عن عمل، فإن نسبة النساء ارتفعت لتصل إلى ٥٥٪ من نسبة السكان. وبالتالي تحسنت النساء مسؤوليات أكبر لم يكن يتحملها قبل الحرب، وبالتالي تواجه العائلة المزيد من الصعوبات في مجتمع مبني على حكم الرجال.

وفي الوقت الذي تحركت فيها الوكالات المهتمة



### هم خيفتي لدى المشكلة

إضافة إلى ما سبق شكلت الهجرة من أجل العمل أحد أهم أسباب الانفصال ففي داخل المجتمعات الجنوبية هناك تردد للأفراد بوجود عمليات التنقل إلى الخرطوم أو المناطق الأخرى الخاصة تحت سيطرة حكومة السودان ولكن يمتلك معظم العائلات أقرب ذهاب إلى الشمال لأن العلاقة بين الشمال والجنوب أصبحت أكثر مرونة، بالرغم من أن معظم الناس في الجنوب لا يحصلون كثيرا للاعتراف بذلك. وقد حصل الأطفال الذين شاركوا في هذه الدراسة، والذين تركتهم عائلاتهم وهاجروا دونهم، على الرعاية من خلال توفير عائلات أو ملاجئ تستقبلهم

كنك أحيانا كثيرة ما يكون الانفصال نتيجة للإيمان التقليدي بين القبائل النيلية والذي يعيد بل انفصال الذكر المبكر عن العائلة هو جزء من عملية النمو. ولم تبين إيجابيات البالغين ولا الأطفال المبينة في البحث أن العملية الحقيقية لإعادة الإزالة عن البيت هو أمر مزعج بالسياسة لهم وقد يستغل الذكور الأحداث عن منازلهم للبحث عن تعليم أفضل أو حياة مادية أحسن أو معسكرات للاجئين في الدول المجاورة، فاصلين أنفسهم طوعا عن عائلاتهم في عمر مبكر نسبيا. ووجدت دراسة أجرتها اليونيسيف على أطفال الشوارع في الخرطوم أن معظمهم كانوا أحداث جنوبيين، ومعظمهم اختار تركه عائلاتهم في الجنوب على أمل في تحسين نحلهم.

وفي المجتمعات القبلية المختلفة في جنوب

### تحمل مسؤولية الطفل

كما كان التجنيد العسكري من أهم الأسباب انفصال الأطفال عن أهاليهم. وتلك لأن كل الأطراف كانوا يستحثون الأطفال في ادوار الحرب والدعم. وإفاد الأطفال بأن قرار الانضمام إلى الحرب يصدر عنهم عادة بشكل تطوعي. وذلك لأنهم قرروا الهروب من الأوضاع المحلية الصعبة والموتيرة. أو للانضمام من أولئك الذين قتلوا أحبابهم. وقد اعتكفت الحركة الشعبية لتحرير السودان على تجديد الأطفال وفصلهم عن عائلاتهم، ولكنها كانت تدعي أيضا أن حيثياتهم يورث مكانا آمنا ومحيا للأطفال المصنفين الذين لا يجدون من يعتني بهم. وفي الوقت نفسه سرح الجيش الشعبي لتحرير السودان وبشكل رسمي ما هارب ١٦٠٠٠ طفل في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ ونهاية عام ٢٠٠٣. وأكثر من ثلث هؤلاء الأطفال كانوا يعيشون بعيدا عن عائلاتهم وبالرغم من أن عودتهم كانت سهلة نسبيا، إلا أن هذا ليس هو الحال مع القوات المسلحة الأخرى الموجودة في الجنوب، وخصوصا ميليشيات حكومة السودان المدعومة التي وطعت الأطفال بالقوة أو وعدتهم بمكافآت نقدية.

وهناك مجموعة أخرى هامة وهي الأطفال المخطوفين، إضافة إلى النساء والمثاقين الذين يتم أسرهم أثناء المعارك التي يشهدها أبناء الشمال أو أثناء المهاجرات التي تنور بين قبائل الجنوب مثل تلك التي تنور بين قبيلتي الدينكا والنوير، وقيبتلي ميرني والنوير. ولأن معظم الحروب بين القبائل تتم في المناطق النائية لذلك لا يوجد هناك

اليونيسيف، ومؤسسة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، ومؤسسة إنقاذ الطفولة في السويد الحصول على إجابة لهذه الأسئلة بمناقشتها مع عينة صغيرة من الأطفال والبالغين في جنوب السودان الذين تعرضوا بشكل مباشر أو غير مباشرة إلى انفصال العائلة

### كيف ينفصل الأطفال

هناك أسباب وطرق كثيرة أدت إلى انفصال الكثير من الأطفال الجنوبيين عن عائلاتهم فأحيانا يُجبرون على مغادرة منازلهم بسبب الحروب، وأحيانا أخرى يكون القرار صادر عن الطفل وأبو العائلة. وهناك دليل غير موثوق به أن أعداد كبيرة من الأطفال انفصلوا عن عائلاتهم بسبب الهجمات وتصرفات الحرب الأخرى، أو التجنيد العسكري والهجرة للعمل ولكن هناك التقليل من التوثيق حول انفصال العائلة. وقد قام المجتمع الدولي للصلب الأحمر بإجراء بعض التسميات المحدودة للأطفال الذين تعرضوا للانفصال، وهم غالبا أولئك الذين هربوا مذعورين من التعذيبات الجوية - ولكن لم يكن هناك أبدا تتبع منظم للعائلات، ولا يوجد برنامج لجمع شمل العائلة في جنوب السودان. وحصل هذا جزئيا بسبب قلة الوعي الثقافي وتعريف انفصال العائلة - إلى من ينتمي الأطفال والمدي الذي يعتبر فيه الأطفال المنفصلين كاصول اقتصادية تصاف إلى عائلاتهم الجديدة. ولا تذكر العديد من المجتمعات أن الطفل الذي يعيش من خلال النظام الشامل لدعم الأهل هو طفل منفصل وذلك لأن ممارسات الاهتمام المتعددة تسمح لمجموعة كبيرة من العائلات وبعض أعضاء المجتمع في





الذين مات لهم كلا الوالدين. فآباء الأرمال لا يمكن إلا القليل جدا لتربية الأطفال. وفي الكثير من الحالات، يولي الآباء حاجتهم من الطعام من خلال الذهاب إلى منزل الجيران أو الأقارب ولكنهم عادة لا يتصرفون لأطفالهم طعام مطبوخ، ويستخدم هذا السلوك مقبول من قبل الكبار.

وغالبا ما يشكل الأطفال المنفصلين أسرا يرأسها أطفال. ووضح الأطفال الذين يعيشون في المدن التجارية في بحر الغزال الشمالي كيف يمتدنون على بعضهم البعض للحصول على الدعم العاطفي والجسدي، فهم يساعدون بعضهم البعض على تقاسم الطعام، والحماية من الأولاد الآخرين الذين قد يضررون بهم. كذلك يساعدون بعضهم البعض في العمل مثل قتل الذرة، وغسل الملابس، والاهتمام بالمواشي.

وبتمتلك الأحداث فكرة واضحة عن الأمور الحسنة لهم وهم قادرين على اتخاذ قرارات تكتيكية بخصوص حياتهم. ويجب الانتباه إلى قرار العديد من الأطفال المنفصلين حول عدم عودتهم إلى بيوتهم إلا إذا حصلت هناك تحسنات كبيرة. وهناك شعور واضح باظلم بين العديد من الأطفال حول الطريقة التي عملوا بها في البيت مثل الحرمان من التعليم، والصحة، وما هو أهم الحرمان من الحب والاهتمام. يبدو أن للأطفال فكرة واضحة جدا حول ما يريدونه من الأبرياء وكأمو في المقالات دائما أن من أقبح ثقل الحب والاهتمام العاطفي من إبعادهم عن إحياء في الحصول على احتياجاتهم الجسدية. وإذا تحقق هذه الحقوق، فإن هذا هو سبب كافي لمغادرة المنزل.

وتناقش الباحثون بقوة الآراء التي يعبر عنها الأطفال أثناء المقالات حول تأثير الحياة المتألمة النقص على حياتهم. ونسب العديد من الأطفال الانفصال إلى المعاملة السيئة التي يتلقاها الأطفال من عائلاتهم، إضافة إلى قلة الحب والرعاية. ووصفت البنات "المفترق الجيد" هو ذلك الذي:

- يتوفر فيه الحب
- يتوفر فيه الطعام الكافي بحيث يحصل كل طفل على نصيب متساوي
- لا يوجد فيه من يهينك
- تتعلم إليه وترجع إليه في نهاية اليوم
- يتشارك فيه المرحون
- لا يوجد فيه تمييز بين الأطفال
- لا أحد يتكلم عن من هو اليتيم ومن هو غير ذلك

- يسمح لك في الذهاب إلى المدرسة
- إعادة التركيز على حماية الطفل

في السنوات الأخيرة، ركزت الوكالات الدولية التي تعمل على حماية الطفل أنشطتها على مجموعات كبيرة من الأطفال - مثل الأطفال المهجرين المرتبطين بقرارات المتحاربة وعودة الأطفال والنساء الذين تعرضوا للاختطاف في

بشكل مميز. ولقد أحد الرؤساء في النيل العلوي الغربي حول الأسلوب الذي يتظاهر فيه الناس الذين يتصرفون بالأطفال المنفصلين بأن الطفل المثني قد اكمل في الوقت الذي يكون فيه الطفل محروما من الأكل لأيام.

عبر كل الأطفال عن إيمانهم القوي بأن التعليم هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها تحسين أوضاعهم. ويشعر الكثير أن البالغين يضعون العراقيل أمام تحصيلهم التعليمي ويستغل الأولاد عن البيت أكثر من السبل للبحث عن التعليم، ولكنهم بعد هذا الاستغلال عن البيت فيهم عادة ما يصلون إلى وجهتهم لواجبوا برخص بعضهم من حضور الفصول لأنهم لا يستطيعون دفع الرسوم. أما البنات فلهنصالية معادرتهم لمنازلهم للبحث عن التعليم أكل، وذلك لأن التعليم لا يعتبر من أولوياتهن أو أولويات آلياتهم. وتنادي ما تقع آماسين الفرصة للذهاب إلى المدرسة، وحتى مع وجود المدرسة.

وأشار كل الممثلين في البحث إلى أن العنف العائلي، والعنف المبني على التمييز الجسدي والتعرض الجسدي هي من أسباب الانفصال. وأبلغت النساء أن الرجال الذين يتعرضون للفساد في الحرب وبالتالي يفقدوا مواقفهم، ويصبحوا متوحشين نتيجة للحياة العسكرية ويعودوا لتطبيق الإرهاب على زوجاتهم. وقال الأطفال أن أباهم كانوا عادة عنيفين جدا لدرجة دفعت أمهاتهم إلى ترك البيت، وتركهم وحيدون مع إبعادهم الذين لا يولوا أي اهتمام بهم، وبالتالي يضطرونهم أيضا إلى مغادرة المنزل. وفي أعقاب العنف الجسدي خارج المنزل، تصبح بعض النساء غير قادرات على رعاية أطفالهن وبالتالي هجرن منازلهن.

ويتم الأطفال كذلك بفضيلة المشروبات الكحولية؛ وذلك لأن الأطفال في كل المجتمعات ذكروا قضية الإيمان بأنهم على الكحول كعامل رئيسي يساهم في الأذى والإهمال العائلي. وأعلنت صبية مراهقة في إكوتوريا الغربية إلى "أن الإيمان على الكحول يؤدي إلى سوء معاملة الأطفال، وخاصة البنات اللاتي يتعرضن للتعرض الجسدي، مما يؤدي إلى إيجل الأطفال وإجبارهم على الهرب من بيوتهم". وفي الوقت ذاته يلجأ الأطفال المنفصلين الذين يعيشون في المدن التجارية أو الأطفال المنجدين إلى الكحول لتعزيتهم وقد أشار البالغون والأطفال إلى الزيادة في استخدام المشيش من قبل الأولاد والبنات.

وقال طفل في بحر الغزال الشمالي أن "الأطفال المنفصلين يتعرضون للأذى والاعمال الشديدي. فهم يتركوا للبحث عن طعامهم حتى إذا ما زال الأب موجوداً". وعادة ما تكون العلاقة من الأمهات وأبوين من الآباء. وبينما قد لا يحدد الطفل الذي لديه أب موجود كطفل متصل إلا أن كثير من الأطفال يتشاركون بنفس الشعور بالإهمال. واكتت إجابات الكبار والأطفال أن الطفل الذي توفي والدته وضعه بنفس سوء أوضاع الأطفال

السودان، تقع مسؤولية الاعتناء بالأطفال الأيتام أو أولئك الذين فقدوا آبائهم على العائلة الكبيرة، وعادة ما يكونوا أقرب الأم. ولكن، بعد أن يقع هذا الدراع الذي ينتهي بالضرر في المجتمعات والعائلات، تصبح المجتمعات غير قادرة على التحكم من الأعداد المتزايدة من الأطفال الأيتام والمنفصلين. وأشار معظم المصيرين الباحثين إلى أن الاعتناء بالأطفال المنفصلين هو حمل إضافي غير مرغوب فيه، وهو حمل عادة ما يقع كليا على كامل النساء.

### ماذا يقول جيل الأحداث

إن الوضع الكلي العام للأطفال هو في الواقع وضع كئيبي، وحقيقة أن كثير من الأطفال يتعرضون للانفصال بسبب الظروف السلبية لأسرهم ومجتمعهم أمر يثير القلق حول الحلول السريعة لإصلاح انفصال العائلة. وبينما تعتبر الكثير من أسباب الانفصال هي ذاتها للأطفال التي دفعت الأطفال إلى الانفصال في أول مرة، إلا أن العلاج غير الكافي للأطفال المنفصلين في العديد من الحالات يؤدي إلى إعادة انفصالهم مرة أخرى، أو قد يؤدي إلى ترك الأطفال لبيوتهم للبحث عن حياة أفضل.

يعتبر العديد من الأحداث أن الانفصال التطوعي من الخيارات المفضلة، فقد أشار الأطفال في كل الأبحاث التي أجريت على المجتمعات إلى الحقيقة التي تؤكد أن الأطفال المنفصلين الذين يعيشون داخل الروابط العائلية (سواء كانت عائلاتهم الكبرى أو عائلات التبني) يتعرضون لتألم، والتمييز والإهمال من قبل أولياء أمورهم، والمجتمع والأطفال الآخرين. وقالت أغلبية الأطفال المنفصلين الذين تم مقابلتهم أنهم لم يربحوا في إعادة بطنهم مع عائلاتهم، وأفادوا بأنهم تركوا منازلهم لأن حياتهم فيها كانت أسوأ، وأبهم لا يروا أي داعي لعودتهم ما لم تجرى أي تحسينات على المستوى العائلي تحطم على العودة.

وتواجه الفتيات ظروف أسوأ، وخاصة في بحر الغزال الشمالي والنيل العلوي الغربي، حيث يجرمن من خيار المغادرة ويخسبن في أوضاع مزمنة وردية. وأفاد الكثير أنهم تعرضن لاعتداء جسدي من قبل أفراد من عائلاتهم الكبرى، ولا يوجد لمن أي شخص يلجأ له. كذلك يعتبر الزواج المبكر أمر طمحي في العديد من أطراف جنوب السودان، ولكن الفتيات المنفصلات يواجهن خطر الإيجار على الزواج في عمر أصغر. إن العائلات البديلة تعتبر هذه الطريقة هي الأفضل للحصول على مهرب من التخلي عن عبء مسئوليتهم للاعتناء بتلك الطفلة.

أما قضية الحرمان من الطعام فهي قضية رئيسية للأطفال المنفصلين. فقد أعلنتها الأطفال الذين تمت مقابلتهم تفاصيل تبين الطرق التي تستخدمها العائلات البديلة لحرمان الأطفال المنفصلين من الطعام وبالتالي يعاملون أطفالهم المصوبين



ووضع نماذج مثالية يحدتي بهم، ومرافقة المجتمع لتتغير طرق حماية الأطفال واعادتهم إلى عائلاتهم، والمعاناة القوية لمحاول الحماية

■ دعم مجتمع مني على العمل الاجتماعي لإيجاد آليات للاستماع لما يقوله الأطفال والأحداث ومساعدة الكبار على التعرف على اضطراب النزاع بين الأجيال والغضب.

أونا موكلي هي المسؤولة عن الحماية في

اليونيسيف، في جنوب السودان، البريد

الإلكتروني: umccauley@unicef.org

■ التعرف على شرعية غضب الأطفال بناء على الطريقة يفعلوا بها في البيت، وحرمانهم من التعليم، واستخدامهم للعمل وحرمانهم من الحب والاهتمام

■ وضع طرق دعم البيت من ضمن الأولويات

■ إدراك أن ترك المنزل قد يكون أمر عادي وبحسب عدم المحاولة في فرض معايير عائلية ومقاييس غير مقبولة للراغبين للتكوير

■ إنشاء أنشطة متتابعة للمجتمع مبنية على الحالة

مناطق حكومة السودان. ويعتبر قطاع حماية الطفل في جنوب السودان صغير وينقصه الكثير من الموارد، ويجب عليه بذل الكثير من الجهود لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر هشاشة للحماية، في أي وقت وأي مكان.

ومن الضروري:

■ مرك المفاهيم الرومانسية التي تنظر إلى العائلة الممتدة والمجتمعات المصيف كبنيات ذات طبيعة مرنة ومرحبة

## الجنس والتعليم والسلام في جنوب السودان

### بقلم جاكى كيرك

إن شجيع بحث وحصول المعلمين والفتيات على التعليم يعد حثيثاً شديداً في الجنوب السودان، وكما هو الحال في المجتمعات التي تمر بفقره منذ بعد الحرب، نلاحظ الكثير من الغضب في حالة انقضاء عن فرص تعليم في المدارس وهي الفرص التي يمكن أن تساعد على تنمية المعرفة والمهارات والمواقف بناءً مجتمع مساهم.

وهي أكبر احتياجات وجهات نظر الفتيات. وتطلب المدارس ومعايير التدريب للمزيد من المساهمات والدعم، بما في ذلك تدريب المدرسين وبناء القدرات، وعلى سبيل المثال لتسهيل طرق التدريس التي تشجع للنوع وطرق التدريس الديمقراطية داخل الصفوف الدراسية، وتطالب أيضا بمنزلة أكبر للدراسات.

المنهج ومواد التعليم تعد قوى هامة من أجل مساواة الجنسين، ويجب عليهم أن يمسكوا كلاً من الفتيان والفتيات ليحققوا نجاحاً في المدارس، وللتأكيد على حقوقهم وتمكينهم من المشاركة بفعالية في عمليات التنمية وإعادة الإعمار. وفي ظل غياب المنهج التعليمي المشترك فإن المدارس الثانوية تستخدم المنهج الأوغندي أو الكيني ومواد التعليم والتدريس هي خليط من كليهما. ويعتبر تطوير منهاج جديد ونظام اختبارات جديد للدراسة الجديدة فرصة هامة جداً لإعادة التفكير في ما يتعلمه الأطفال في المدارس ومن أجل إعادة توجيه المحتوى والعمليات التي تجري في المدارس لفرق بالمساواة والسلام.

وتتطلب تحقيق ذلك إعادة التفكير ليس فقط في مناهج المدارس الإعدادية والثانوية ولكن فيما يتعلمه وكيف يتعلمه المدرسون المتقربون. وبدعم من برنامج التعليم الأساسي في السودان يجري العمل على تطوير منهج تعليمي موحد للمدرسين بتأكيد على طرق التدريس التي تركز على الطلاب والطرق الديمقراطية في الصفوف الدراسية. هناك تركيز جديد على دور المدرسين "كممارسي التغيير" في المدارس والمجتمعات والأمة، فيجب أن يخطر المدرسين بأفعالية في خلق الحفاظ على المدارس والصفوف الدراسية التي تهتم بجيش الطلاب، وخاصة الفتيات.

تشير عملية التقييم الأولية إلى أن برنامج دعم مساواة الجنس يساهم في التسجيل الزائد للفتيات وانخفاض معدلات الانسحاب من الدراسة ونسب غياب متدنية وتحسينات على ظروف دراسة ومعيشة الفتيات فحظبت المعونة تمكن الفتيات من قضاء أوقات أطول في الصفوف الدراسية وعدم التغيب عن المدرسة خلال فترة الطمث بعد الآن وقد فتحت عملية توزيع هذه الحافلات باب الفتيان في موضوع لم يتم تناوله من قبل وزادت من مستوى الوعي بين المدرسين حول الاحتياجات الخاصة للفتيات

يتطلب بناء السلام في جنوب السودان لتتقالا من مذهب الفاشستية والنظام الأبوي إلى طرق أكثر ديمقراطية ومساهمة. وتعتبر المدارس موقعا هاما جدا لهذا التحول وليس فقط بسبب أن الطلاب الموجودين في المدارس الآن هم قادة المستقبل فحسب، ولكن لأن المدارس تعتبر مؤسسات رئيسية في المجتمعات في ظل احتمال الاقتتال بالسياسيين جديده من العمل. إن برنامج دعم مساواة الجنس قادر على جعل حرية التعليم في المدارس أكثر استجابة للجنس والمشاركة ومركزية للطلاب لكل من الفتيان والفتيات.

ولكن للفترة المؤسساتية على فهم وتغيير المفاهيم الجديده والمعقدة مثل مشاركة الطلاب والتدريس بالاستجابة للنوع تقلل محدودة. فالمدرسون تتقصمهم المعلومات والوسائل لتحويل ممارساتهم في التدريس وفقا لذلك، رغم أنهم أصبحوا على

لقد قام وزير التعليم في حكومة جنوب السودان بربط الجنس والتعليم والسلام معا في مديرية مساواة الجنس والتغيير الاجتماعي. هذه الخطوة التي تتطلع إلى الإمام تتعرف بفكرة التعليم في تعزيز وجود السلام للجنس، وتراجع حكومة جنوب السودان الآن تحدي مخاطرية توافقات فائقة جدا للتعليم بطرق متساوية إقليميا وعرضا وعلى مستوى الجسم. إن التفاوت الإقليمي، علم، والفقرات في بحر الغزال والبليل العلوي وجبال البوية والبليل الأزرق الجنوبي تولجهم تحديثات ضخمة وعملية في الوصول إلى التعليم حيث يقل تواجد المدارس في تلك المناطق.

ويقدم برنامج دعم مساواة الجنس في وزارة التعليم/برامج التعليم الأساسي في السودان دعم على هيئة منح لأكثر من ٢٠٠٠ فضاء وسيدة في المدارس الثانوية ومعايير تدريب المعلمين. ولأن البرنامج صمم ليحافظ على الفوائد التي تواجه تعليم الفتيات، فإنه يمول المدارس الثانوية ومعايير تدريب المعلمين على أساس عدد الفتيات والسيدات المستفتات، ويشتمل هذا التمويل على إعانة مالية على المصاريف الدراسية للفتيات. وتتخذ المدرسة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام باقي الأموال من خلال عملية مساهمة تضم الطلاب والطالبات بالإضافة إلى المدرسين وطاقم معلمي التلميحات في المدرسة. وبالإضافة لذلك فإن كل فضاء "حقبة موعنة" تشمل على محرم صحة وملايين داخلية وصابون.



فضائيا النوع وتتمى فترات القيادة وبناء السلام

■ مساعدة المدرسات لتولي مناصب في إدارة التعليم والهيئة الإدارية له

■ تقويم المدرسين والمدرسات ليكروا عناصر تشكل حماية ضد العنف المبني على النوع

جاني كيرك باحثة مساعدة في مركز مك غل للبحوث والتدريس حول السيدات، في مونترال، وهي استشارية تعمل مع برنامج التعليم الأساسي في السودان. شارك في هذا المقال أعضاء آخرون في برنامج التعليم الأساسي في السودان ومنهم جوي دو

بليسيس وكثي بوشام وكابما رويغا وكريستين جادا وغيما هيلين بوتا، وبدعم من الكثير من الفتيات والسيدات من جنوب السودان.

البريد الإلكتروني: jackie.kirk@mail.mcgill.ca

www.ineesite.org/standards/bcp1.asp

www.careusa.org/carework/projects

SDN093.asp

www.womenwarpeace.org/sudan/dncw/

usandgbv.doc

طابقت سوابق عذات في مدرسة بي الفتيات وتحفظ العنصرية العليا لشؤون اللاجئين أسسها بمسرة داخلية خارج بي

ويمكن للآباء اقصاص هياتهم عن المدارس خوفا من الهجوم عليهم في طريق الذهاب والعودة من المدارس إن تدريب المدرسين وورشات عمل الطلاب تعد أماكن هامة لمناقشة موضوع العنف المبني على النوع. ويمكن للمدرسين أن يصبحوا جزءا هاما من البات تقديم الشكاوي والاستجابات والتي من خلالها يطلب المتأثرون بالعنف المبني على النوع المساعدة والدعم، ولكن يجب إتباع قانون سلوك واضح جدا وإجراءات الاستجابة للتعرف. إن إعداد مثل هذه الآليات لتقديم الشكاوي بشكل تحديا عندما يوجد أقل القليل من البنية التحتية التعليمية.

### التوصيات

■ ستطلب تعليم المساواة بين الجنسين والسلام في جنوب السودان.

■ تأسيس أنظمة تربوية وديمقراطية لإدارة التعليم وهيئة الإدارية

■ استراتيجيات جديدة لتحديد المزيد من المدرسات

■ صقل محتوى تدريب المدرسين في حيرات ووجهات نظر السيدات والرجال أيضا

■ تصميم التدريب الخاص باحتياجات المدرسات ولكن ولا يجب إغفالها تدريبات علاجية، ولكن كمرص للسيدات لتتشاطر الخبرات وتناقش

يتطلب إعادة إعمار والتحول التعليمي هي بيئات ما بعد الرعايات مساهمة من كل من الرجال والسيدات، ولكن في جنوب السودان يوجد عدد قليل من المدرسات وعدد أقل من النساء يشغل وظائف إدارة التعليم. لذلك يمكن لزيادة عدد المدرسات في المدارس أن يحسن من الفرص والخبرات التعليمية للفتيات ويمكن أن يؤدي التحاق الطالبات المزيد والحفاظ عليهم إلى يؤدي إلى وجود مجموعة أكثر من السيدات الجاهرات والمهنيات بتعليم المدرسين وهي النهاية سيؤدي إلى وجود أعداد أكبر من المدرسات

وبمما تقدم المزيد من السيدات على التدريس، يجب إعادة الاهتمام لضمان أن يتم اعتبار المدرسات كمحركات لهن عسوية شاملة في فريق المدرسة بنصن مرحلة وتوقفت المدرسين. والا يكون عملهم مقصور فقط على مساعدة الطالبات في التعلب على مشكلات الحيس وجذب العمل المبكر يجب أن يشمل الاهتمام بهذه القضايا على تدريب كل المدرسين والتركيز أيضا على وسائل الاتصالات مثل المصافحات والإعلاميات الإبداعية لتحديد والحفاظ على السيدات في مجال التدريس.

وكما أكد أحد تقارير برنامج المساعدات الأمريكية "USAID"، فإن العنف المبني على النوع هو قضية حقيقية تواجهها السيدات في جنوب السودان. ويمكن لهذا العنف أو الخوف منه أن يحد من مساهمة الفتيات والسيدات في التعليم.









# طريقة محلية لإحلال السلام في توريت، جنوب السودان

بقلم جيني أنان وكريستين باغن

في الوقت الذي يعتبر فيه اتفاقية السلام الشامل هي الأساس الذي يمكن من تبنى عليه السودان كدولة تتمتع بالسلام، هناك حاجة عاجلة لإكمال الإصلاحات المؤسسية باستخدام طرق ذكية تتكيف البلد نحو إحلال سلام دائم، ودليل في ذلك هو مدرسة في إكواتور الشرقية.

معالجة يجب نسخها أو تقليدها، ولكنها نموذج يوضح كيف يمكن لمجموعة من الناس تحمل بداخلها التصميم أن تعمل سوياً لتقديم التعليم للأطفال والعمل معاً على إحداث تغيير، قد يكون بطيء، ولكنه ذو مغزى في المجتمع وتظهر التحديدات التي تواجهها المدرسة أن هذا الأمر، إضافة إلى مبادرات العمالة الأخرى في جنوب السودان، يتطلب الحصول على مساعدة دولية متواصلة تساعد هذه الأطراف على تشكيل شراكات تدعم السلام، وبكلمات أحد الطلبة: "تدرس في وسط الحرب وبالرغم من ذلك درس بنفس مستوى أولئك الذين يدرسون في أجواء السلام. أخبر الناس أننا نحتاج لدعمهم لأننا بالفعل نرغب بالذهاب إلى الجامعة برغم كل هذا الصراع".

جيني أنان، مستشارة في جمعية المتكلمين في الخدمة الدولية<sup>١</sup>، وهي مرشحة للفئز في جامعة إنديانا. بريدها الإلكتروني: [jannan@indiana.edu](mailto:jannan@indiana.edu)، وكريستين باغن تعمل على إنهاء الدكتوراه في جامعة كولومبيا. بريدها الإلكتروني: [cmp2106@columbia.edu](mailto:cmp2106@columbia.edu)

للمزيد من المعلومات عن مدرسة القديس كزيتو الابتدائية، أو لتقديم الدعم، البريد الإلكتروني: [communication@kampala@avsi.org](mailto:communication@kampala@avsi.org)

١. راجع: نعيم السلام: لماذا وكيفية بقم بعملاً بـ كزيتو وكيفية بقم بعملاً بـ كزيتو

٢٢ [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR22/](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR22/)

FMR2213.pdf

[www.avsi-usa.org](http://www.avsi-usa.org)

ولكن أجهض هذا الهجوم بعد أن أدرك الطرفان المهاجم والضحية أنهم مؤخرًا بدؤوا في إرسال أطفالهم للبحث معاً في مدرسة القديس كزيتو. وبالرغم من هذا النجاح، ما زال هناك عمل ثقة نحو المجموعات العرقية السودانية والمجموعات الأخرى الشمالية، إضافة إلى الهجوم على الموالث وتوطن العنف. وستستغرق معالجة التلق المزمع في المنطقة الكثير من الوقت وسيستلزم ذلك تطبيق القانون والسعي نحو الترميم الاقتصادي.

وبالرغم من حملات الوعي المتزايد الذي تنفذه قوات الإعلام حول احتياجات السودان، إلا أن دعم المقيمين للمدارس في جنوب السودان استغنى مؤخرًا. وبسبب التلق الدائم حول موضوع الاستقرار، رفض الكثير تمويل الرواتب أو البرامج التدريبية إذا عملت مدارس القديس كزيتو والمدارس الأخرى بمثابة على رفع قيمة الدعم الخارجي لتكاليف التشغيل الأساسية. وهذه السنة بقي المدرسون لمدة ستة أشهر بدون رواتب. وقد يؤدي التهديد بنقص الطعام إلى إنهاء الفصل الدراسي قبل أوانه. وتتقاضى المدرسة في العام الدراسي فقط ١٥ دولار أمريكي، شاملة الرسوم والإقامة الكاملة ولكن فقط ثلث المراتل يمكنهم تحمل هذه المصاريف. وهناك الكثير من الطلبة الأيتام أو الأحداث الذين لا يتبعون لعائلات.

وليس بالضرورة أن تقدم مدرسة القديس كزيتو

حفرات الرصاص نشوء وأجبة هذه المدرسة في جنوب السودان

بالرغم من أن تعليم السلام أكمل الآن وضع برامجه لمرحلة ما بعد الطوارئ<sup>١</sup>، إلا أن بعض المبادرات تعرضت لانتقادات أنها سطحية، لأن أصولها في الغرب ولكنها عطلت في الإخراط مع احتياجات المشاركين العلية وبموجب التعليم إلى تقديم المساعدة في تطوير المواقف والمهارات التي تعمل على استمرارية مساهمة ثقافة السلام عندما ينبع من المبادرات المحلية.

تعتبر مدرسة القديس كزيتو الابتدائية هي مدرسة داخلية تدبرها الأبرشية الكاثوليكية لعدينة توريت استناداً للقاعدة في جنوب السودان، حيث لا تسعى المدرسة فقط إلى تعليم كل الأطفال في المنطقة المحيطة لها ولكن أيضاً تمتلك رؤية أبعد من مجرد التعلم وزيادة أعداد الطلاب. وكما تشرح الأخت باسكونا، وهي رابحة كاثوليكية سودانية أنشأت المدرسة في عام ٢٠٠٠:

"أرانا البدء بمدرسة ياتي إليها الأطفال من مختلف المناطق ومن مختلف المجموعات العرقية. لقد واجهنا المشاكل في هذه المنطقة نتيجة الصراع بين مختلف المجموعات، لكننا أردنا أن ياتي الأطفال معاً ويتعلموا كيف يتعاملون في سلام. بدأنا من لا شيء، ولكن لدينا الآن ١٥٠٠ طفل".

لم يكن لدى مدرسة القديس كزيتو ومدارس الأبرشية الأخرى منجز معين للسلام أو أي خبرة في إدارة جميعات حل النزاع، ولكن طرقهم الحسنة كانت مبنية على أسس مبدأ مؤلف لعملاء النفس الاجتماعي، يفيد بأن الثقة يمكن أن تبنى بين المجموعات التي تتعاون وتعمل معاً وأن النماذج الاجتماعية يمكن أن تتغير بالتواصل الدائم مع أعضاء المجموعات الأخرى.

"هناك ٢٤ مجموعة عرقية مختلفة في المدرسة منسجمين معاً، وعود إلى المنزل معاً لقضاء الأجازات، وترفص معاً في حفلات راقصة، التقليدية. يسألنا الناس لماذا بقي معاً في الوقت الذي تشير فيه أعدادهم ولكن يمكن أن يفكر الناس آراءهم عن هذا الأمر فقط من خلال التعليم".

وتصعب الأخت باسكونا كيف كانت أحد المجموعات العرقية تخطط لهجوم على موالث مجموعة أخرى،





# الإعلام و عملية السلام في السودان

ديفيد كامبل و كيت لويد مورغان

## المتعلقة بالأموعة والطولة

إن الضروري تصميم استراتيجيات خاصة لتبني إعلام حيوي و مستقل يتناسب واحتياجات شمال وجنوب السودان المختلفة. فمع أن الشمال يتمتع بحصوله على إذاعة مسموعة و مثقلة، محلية كملت أم بواسطة الأقمار الصناعية، إلا أن هناك حاجة للاستثمار في تطوير المؤسسات الإذاعية و تحسين نوعية البرامج. و هناك حاجة لوجود مقررات جامعية تتعلق بالمصاحفة و أخلاقيتها و معياريها.

و يحتاج الجنوب استثماراً هائلاً من ناحية البنية التحتية الطبيعية و الموارد البشرية أيضاً. و توصي لجنة التقييم المشتركة (JAM) بما يلي:

■ تأسيس مراكز تدريب إعلامية إقليمية: من المهم تدريب الصحفيين خاصة، للتأكد من إدراج القضايا التي تهم النساء

■ إنشاء عدد من محطات البث الإذاعي على موجات FM و تزويدها بالتدريب اللازم للإنتاج و المصاحفة الإذاعية و الإدارة المالية.

■ التوسع في طبع الكتب المدرسية وغيرها من المواد المقررة: لا يجب على الحكومة السودانية إنشاء مراكز نشر خاصة بها -خارجاً ما أشتت هذه الطريقة نجاحاً أيدي طيفت- بل على الحكومة العمل على تشجيع دور النشر التجارية بأن تقوم بهذه الأعمال، سواء كانت لجهات حكومية أم خاصة

■ تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأقمار الصناعية لدعم الحكومة المحلية و زيادة الأمن و لنشر معلومات تساعد الناس حين داخلية على العودة.

يشغل ديفيد كامبل و كيت لويد مورغان منصب مدراء في (Media) و هي منظمة غير حكومية هدفها تمكين الفقراء في أفريقيا من استخدام الإعلام و الإفادة منه. [www.mediae.org](http://www.mediae.org)

كان ديفيد كامبل النقطة المركزية في كتلة الفقراء و الحكم في لجنة التقييم المشتركة (JAM) في السودان، و بريد الإلكتروني: [mediae@africaonline.co.ke](mailto:mediae@africaonline.co.ke)

مساعدة الإعلام في السودان على إعطاء مواضع السودان صوت و مساندتهم في الحصول على المعلومات الضرورية من أجل حبه كريمة و التي يطلب تغييراً في عملية التنظيم و استثماراً في البنية التحتية و الغرض البشري.

كل. ويمكن أن تستخدم عقائد استعمال وسائل الإرسال هذه في تمويل الخدمات العامة. ويجب أن يسمح لأي جهة تجارية أن تفي أجهزة إرسال خاصة بها إذا ما شئت.

ومن الضروري أن يفهم الشعب السوداني عملية السلام وتأثيرها على حياتهم إضافة إلى فهم الوجود التي تحكمها السلطات. لذا فهم بحاجة إلى معلومات موثقة بها بما يخص حقوقهم و التزاماتهم. وقد أوصت لجنة التقييم المشتركة (JAM) أن على الإذاعة الوطنية و المحلية القيام بما يلي:

■ تغطية و دعم الشرائح داخليا و الخارجيين إضافة إلى عملية السلام

■ ضمان حصول المزارعين داخليا و الخارجيين في الظروف المعاصرة و المناطق المحيطة بها بمعلومات دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات بالعودة أو عدم العودة إلى الجنوب

■ مساعدة الشعب على فهم قضايا الحكم

■ الاستجابة إلى الحاجة لوجود برامج باللغات المحلية

■ توفير معلومات حول نجاحات التقدم و تحدياته

■ ترويج تعليم الكبار و الأميين

■ تشجيع الشعب على فهم تاريخ السودان

■ توفير الدعم للتعليم الابتدائي

■ للعمل مباشرة مع المجتمع المدني

■ التعريف باستراتيجيات تخفيض مستوى الفقر في السودان و تشجيع المشاركة العامة و الشفافية عند وضع هذه الاستراتيجيات و مراقبتها

■ توفير معلومات تخصص بالتسويق و سبل المعيشة

■ ترويج المعرفة الوقائية حول أمراض مثل الملاريا و الإيدز و البلهارسيا و القضايا الصحية

إن شبكة الإذاعة الوحيدة في السودان إضافة إلى وسائل الإعلام وشبكات الإرسال كافة والتي يوجد معظمها في الشمال السوداني هي ملك للحكومة و ليست الحكومة هي الطرف الوحيد الذي يراقب وسائل الإعلام، بل الأفراد أنفسهم أيضاً خوفاً من بطش الحكومة بهم تحت باطلة "قوانين الطوارئ". إن وكالة الأنباء الوحيدة في السودان هي ملك مؤسسة الإعلام السوداني و المسيطر عليها من قبل السلطات الأمنية و تمتع الحكومة تأسيس شبكات إرسال أو دور نشر يملكها القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى السماح لمحطات البث الإذاعية استخدام الشبكة الحكومية و حسب حيث تقوم الحكومة بالسماح لبعض هذه البرامج الإذاعية فقط الوصول إلى جنوب السودان.

و يسمح للصحف اليومية الثلاثة عشر في الخرطوم نشر ما مجموعه ١٦٨,٠٠٠ صحيفة مقسمة في ما بينها. هذا و تطالب الحكومة هذه الصحف بدفع رسوم أولية و سوية لمن إعطيتها رخص نشر إضافة إلى تحكم الحكومة بعدد الموظفين في هذه الصحف و مطالبات بتوظيف ذوي الخبرة الصاعدة فقط و تفرض الحكومة على الصحفيين المستقلين حيازة رخص تسمح لهم بمزاولة الصحافة إضافة إلى وضع شروط مثل حيازتهم على شهادات جامعية وأن يكونوا ذوي طلاقة في اللغة العربية. أما في جنوب السودان فإن الصحيفة الوحيدة التي تنشر بانتظام هي صحيفة مرآة السودان و التي تنبع في نهر أبي عاصم كينوا، و تنوزع على الولايات الرئيسية بواسطة دعم المصالح الغير حكومية.

لقد أوصت المجموعة الإعلامية لجنة التقييم المشتركة (JAM) بإيجاد منظمين و مجالس إعلامية مستقلة في الشمال و الجنوب، حيث يكون المنظمون مسؤولون عن تنظيم الموجات الترددية للشبكات الإذاعية إضافة إلى إعطاء رخص إذاعي و ضمان الحريات الصحفية. أما المجالس فتكون مسؤولة عن ترويج مفاهيم و مبادئ خدمة الإذاعة و الإعلام. و تستطيع الحكومة أن تستخدم وأن تكون جزءاً من الإذاعة الإخبارية المستقلة كغيرها من أصحاب المصالح. يجب أن تكون شبكات الإرسال حرة من سيطرة الحكومة المباشرة و أن تسمح باستخدام البنية التحتية للإرسال (السماعي و الهوائي) وفق شروط عادلة و معقولة و حالية من أي تمييز



# المرحلة الحرجة للسلام والديمقراطية والبيئة

بيتر بوسهارد ونيك هيلديارد

انتي وجود استمرار الكثرة وبحضرات سيب اثبتون وانمطت انراعيه في السودان  
انتي اسره اسره انجمعيه والعرقية واسفل الشراعب انتي ساهم في احداث الكثير من  
شكورت لاسنة وفي انوف انتي تسعى فيه عملية السلام انتي حذب الاسماضات لاسماء  
انتي نسجيه حديد، هـ سكر هـ اني عثر لحرق الاناس والبيئة؟

المستقلين ابرياء وقد بقوا محبوسين ليتم الصنف  
على اولئك الذين يمثلونهم. وفي يونيو/حزيران  
٢٠٠٣، وفي الذكرى السابعة عشرة للإفراج  
التي سلس قديم الحكم الحكومة الحالية، أطلق سراح  
هؤلاء المحبوسين.

وتبقى سدود ميرو وحمامد إختبار الحقيقة  
سبين فيما ان كانت الحقوق الاساسية  
للمصريين، وبياتهم هي التي تسعي مشاريع  
البيئة التحتية مستقلا. وقد قول دعم المجتمع  
الدولي لإعادة بناء السودان بالترحيب، ولكن  
يجب على المعترعين بضمان احترام المعايير  
الإقتصادية والبيئية. وبدلا من وضع أولويات  
للبيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان  
يجب أن يستمروا بالاتفاق في وضع مخططات  
الكهرباء لتصل إلى المناطق الريفية. ولا  
ينبغي أن تغطي فقط تطوير البنية التحتية  
غير المركزية فقط الحد من الفقر، ولكن يجب  
عليها أيضا أن تساعد في إحلال السلام. تسير  
الحكومة على المشاريع الكبرى والمركزية  
للكهرباء والنقل والري والتي تعكس آثار بيئية  
وإجتماعية سلبية وهائلة. ولكننا يجب أن لا  
نترك تحديد أولويات التطوير في السودان إلى  
الحكومة والمعتبرين الغربيين لأن مجتمع  
السودان المدني وهو من يجب أن يقوم بهذه  
المهمة.

بيتر بوسهارد هو مسؤول السياسات  
في شعبة الأنهار الدولية التي مقرها في  
الولايات المتحدة (www.im.org).  
ويردده الإلكتروني: peter@irn.  
org. نيك هيلديارد هو مدير كورنر هاوس  
www.thecornerhouse.org.uk).  
وهي منظمة غير حكومية مقرها في  
المملكة المتحدة تركز على العدالة البيئية  
وحقوق الإنسان، ويردده الإلكتروني:  
nick@fivehead.demon.co.uk  
cornerhouse@gn.apc.org

وهذه المقالة تلخص تقريرهم الموجود على  
الموقع الإلكتروني:  
www.im.org/programs/merowe/  
pdf/050428merowe.pdf

www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR21\_1  
FMR123.pdf

أطراف أخرى مثل الصين، والصندوق العربي  
للتعمية الإقتصادية والإجتماعية، وحكومات  
السعودية والكويت وأبو ظبي وعمان. وبما أن  
العديد من مشاكل المشروع لم تحل لحد الآن،  
فبقي من المستحيل تقدير تكلفة المشروع النهائية  
وكلولة امتثال التصدير الصينية، والمبغلة ع  
مصر وكسب الصيني تاريخ مشهور في تمويل  
المشاريع المصارة بالبيئة والمجتمع ولم يتم تقييم  
الآثار البيئية للمشروع بشكل صحيح، إضافة إلى  
أن تقرير تقييم الآثار البيئية لم يتم اعتماده حتى  
الآن من قبل وزارة البيئة مما يشكل انتهاكا  
واضح للقانون السوداني.

ما كان أن يبدأ تنفيذ مشروع السد حتى بدأت  
نسمة الفقر بين الجاليات المثائرة بالارتفاع. وقد  
حصل أولئك الذين تم إجبارهم على الانتقال إلى  
مواقع المقيمات الكتيبة بالحصول على الماء  
والكهرباء والأسمدة بشكل مجاني أثناء الفترة  
الانتقالية التي تبلى عام واحد ولكن لم يوفروا لهم  
الدخول المجاني لمعظم هذه الخدمات. وبوجه  
المستوطنون مشكلة التعامل مع التربة لأنها  
رفيقة جدا ولا يستطيعون زراعتها بمنتجات  
صالحة للبيع، وبالتالي ضمنت حالة الاستغلال  
المالي للنساء المزارعات، لأن صحتين تسره  
يوما بعد يوم وأصبحن غير قادرات على  
زراعة الخضار. ويترك المزارعين بموقف  
صعب حيث يعتمد الكثير منهم على الحوالات  
المالية من أفراد عائلتهم أو يصرفون مال  
التعويض الذي استلموه لتدبير أمور معيشتهم.  
وتحاول سلطات المشروع التقليل من عدد  
المستوطنين الذين يملكون الحق في الحصول  
على التعويض وعلى الدعم لإعادة تأهيلهم.  
وما زالت أشجار النخيل مثمرة منذ قرن، ولكن  
أولئك الذين فقدوها حصلوا فقط على مكافئة  
توضيحية تبلغ قيمتها ما يعادل أربعة سنوات  
من الإنتاج.

ولم تتوقف التوترات عن غايلن، ففي نهاية أيار/  
مايو ٢٠٠٥ قال وزير الطاقة السوداني بأنه  
سيتم ترشيح أعضاء المجتمع ضد انتدابهم  
بشكل ديموقراطي، وهم الذين تعرضوا للاعتقال  
نتيجة الاحتجاج العلمي الذي قاموا به في  
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، إذ أقبوا شروط  
مشروع إعادة الإستيطان. وهذا يشير إلى أن

في دولة تحتوي على حوالي ٤٠ مليون شخص،  
هناك فقط ٧٠٠ ألف مستخدم للكهرباء منهم  
٧٠٪ من منطقة الخرطوم وقد شجعت مجموعة  
البنية التحتية إحدى مجموعات البنية المشتركة  
لتحديد احتياجات السود على عقد الاستثمار  
الكبرى في الأجيال السودانية الهائلة التي تسو  
سرعة كبيرة. وترك خطة الكهرباء الفرنسية  
للبيئة المشتركة لتحديد احتياجات السودان  
الخاصة على أربعة مشاريع رئيسية للطاقة  
المائية في جنوب السودان. واقترحت بمئة التقييم  
المشتركة لتحديد احتياجات السودان تخصيص  
٥٪ فقط من دخل الاستثمارات، المتبر بحوالي  
٥٠٦ مليون دولار، إلى محطات الطاقة المائية  
الصغيرة والتجهيزات الشمسية لتوفير الطاقة  
للأنظمة لمصحات الماء في المراكز الصحية  
والمدارس ومرافق المجتمع الأخرى. وكما ورد  
عن البنية المشتركة لتحديد احتياجات السودان،  
سيبدأ تنفيذ الخطة "للتأكد من التطبيق الفعال  
لسياسات البنك الدولي الخاصة بالوقاية"، ولكن  
البنية لم تعلن عن اسم المؤسسة التي ستعد هذه  
الخطة، وما هو دور المجتمع المدني فيها.

وقد أثار الإسلوب الذي تنفذ فيه حاليا مشاريع  
السود في مناطق مروي وحمامد في شمال  
السودان، وهي من أكبر مشاريع الطاقة المائية  
التي ما تزال قيد التنفيذ في أفريقيا، الشكوك حول  
مدى التزام السلطات أو المستثمرين الدوليين في  
المعايير الدولية. وكما ورد في الحد ٢٦ من نشرة  
الهجرة القسرية ١، قد مبتلا السد بسرعة ويتكاث  
نتيجة للرواسب المنهارة عليه من النهر القادم  
من إثيوبيا، وقد مبتلا بالمخلفات المائية، وبالتالي  
يسبب في تقانات يومية ملحوظة لمسويات  
الماء، إضافة إلى الآثار السلبية التي ستخلق  
بالمزارعين المسفلين، ونشر الأمراض التي  
ينقلها الماء. وكنيجة لذلك سيتم تهجير ٥٠ ألف  
شخص من أولئك الذين يعيشون على أطراف  
بحر النيل، وستتم منطقة يقدر طولها بحوالي  
١٧٤ كيلومتر ومتميزة بغناها بالمعالم التاريخية  
التي ترجع أصولها إلى الحضارة النوبية القديمة  
التي تعود تاريخها إلى ٥٠٠٠ سنة.

وتقدر حاليا التكلفة الكلية لمشروع مروي بحوالي  
١,٢ بليون دولار. وبالإضافة إلى الحكومة  
السودانية، فإن التمويل الرئيسي للسد يتضمن











## مواجهة مع مقاتل

### البن لاميرز

وسط زوبان أحمده في مسرعة، ذكرني نفسي مع عقوبت قبل ربحه سنوات عديدة كان يدفع نفسه في كرسية المصير في تحنن الحنن في مسيرتي كندلا

عليها المسؤول الاجتماعي نقل العائلة إلى إحدى مستوطنات اللاجئين في ريف أوغندا. وهذه فكرة سبغة لأنه حتى إذا تمس مستوى مرض السل وضبط الدم، عليهما هي ويعقوب إجراء الكشف

"لم أعد أصبل مع القوات المسلحة، ولا بالسياسة، لكنني سأفعل عن شعبي اتعريف يا ابن، لم أفقد الأمل أبدا وإذا غيبت في هذه الحياة، لنقل في شهر أكتوبر، سأرجع إلى السودان وأساعد مجتمعي بحس فطري أربع الذين تعلموا في مجتمعي، ولكن التعريف ما هي المشكلة؟ هناك الكثير من الأسلحة في حوز السودان" ويستمع يعقوب ويربح "هناك، لا تتجاوز لدهاب والبشر ع أسلحة، لأنها تأتي تحت عك"

اعطيت يعقوب المسجل الذي سجل فيه أفكاره في ذلك الركن الهادي الذي اكتشفه في المستشفى المزمع. ولدي زيارتي الأخيرة أعطاني شريطين وطلب مني وعدا بالمحاطة عليهم. "لا يهرب الكثير من أطفال السودان أي غير عن أبائهم وأحيانا أتمنى أن أعيد أبائني إلى ربح أمهم ولكنني لا أستطيع أربدهم على أن يتكروا صوتي".

أنين لاميرز، باهظة في جامعة أمستردام، وقد رسالة مهينة على بحث أجري لمدة ثلاثة سنوات بين الشباب في كامبالا الذين هربوا من النزاع في السودان والدول الأخرى المعمرة بفعل الحرب. البريد الإلكتروني: lammersellen@gmail.com

عرفة يعقوب، وتفرع الرعاء البلاستيكي تحت سريره وفي الأيام التي كنت أصبل هناك قبلها، كنت أجلس على السرير حتى لا أرى ما تحتها، وأشعر بالسحب وعدم الجوى ولكنني لا أتحمل رؤية ذلك السائل العكر الأحمر. وتبدو روز قوية دائما ولكنها نظرت للأرض عندما أحرثها بذلك وقالت: "أنا قلقة فقط على الأطفال". أحرثي يعقوب أنه يصلي أن يمد الله بعمره. "فقط حتى يكرر الأمر لا قليلا، ويصحبون قاترين على التمييز بين الصحيح والخطأ". وأفاد بان روز مير بوقت قلبي في السودان، ففساء القرية اللاتي كن يطمئن عند حقيقة الماء العذبة كن يطمئن من أمامها عندما تقترب، ويصحن: "تتلك تلك المرأة الدور الأول، والأ سياتي زوجها ويضعنا". كان يعقوب وروز يخافان أن يذهب أطفالهم أو يصحبون آلات لانتقام ما لم يعيشوا لهمائهم.

أستأمل عندما أنظر إلى يعقوب وروز، كم هو عدد الأشخاص المصالحين بهذا المرض في موطنهم؟ قاتنار! أما نسجع عن فيروس مرض فدان الماعة الإيز في الخطاب السوداني، لأن التركيز كان دائما على الحرب، ولأن جنوب السودان لا يوجد بها أي مراقب صحية يمكن التحدث عنها، فالجاجة المحتملة على مزايا هي أن لا أحد يعرف.

تدفع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان نفقات علاج يعقوب ولكنها تولفت عن إعالة عائلته، لذلك تمشي زوجته وأطفاله في حجرة واحدة، دون كهرباء أو نوك و ينملوا على هراش واحد فقط. وعندما تفتك روز، اقترح

تحققا عندما ع السودان اتفاقية السلام التي وقعت منذ أسبوعين. وكان يعقوب متحمسا ولكن متشككا. كما هو حال معظم السودانيين الذين قاتلهم. "حصل أولئك الناس المهمين على ستة مائة دولار أمريكي في اليوم الواحد مقابل حصورهم لتسوية عملية السلام، ولكن شيئا ما زال يستمر في المعاملة". ويشترك يعقوب خوفا مع الكثيرين أن الإكووريرين والديكا سينورون قريبا في محاربة بعضهم البعض. "قد يكرس لدينا سلام مع أعدائنا ولكن مل لدينا سلام بين انفسنا؟". وشك يعقوب فيه إذا كان جور قريح سيتمكن من إرضاء قادة جيوشه؟ فهم جميع يربزون الصول على مكسب ما من هذه الاتفاقية. مثل المال، والأرض ومواقع سلطة في الحكومة المؤقتة، فطليهم أن يطعموا زوجاتهم ويطعموا أطفالهم. إذا ماذا ستقدم لهم الحركة؟ فهي لا تمتلك أي سمعة بأنها تهتم بالمقاتلين. وكان يعقوب قد ترك يعقوب في المستشفى وحيدا، لأنه لا يوجد من يسأل عنه. وبالرغم من أنه حتى سجنه (بعد اختلاعه مع قند كبير) ورحلته النهائية إلى كامبالا، خدم لسنوات طويلة في مقر قرق، بقي مساء من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان ولكنه لم يحرر نفسه من سبب الحركة، فقد قضى نصف عمره مرتبطا في أطول حرب عائشة إفريقيا

لذلك كان يعقوب ضعفي حجمه الآن، باكتاف مقنولة العضلات وعضمة، أما الآن فأصلابه حذوة، وأرجله يحجم معاصمي، وهو دائما مبهم ومعطي لراسه، ولكنه ما زال يحفظ بنفس تلك الإبتسامة الجادة والصوت الثالث. وقد رأيت في وجهه الرقيق آثار ذلك الولد الصغير، وتذكرت فجأة ما قاله منذ سنوات: الأمور التي قلتم بها كجندي قوي، مدعم بسلطته التي نالها موخرًا - سلاح الكلاشنكوف كان هو "أبوه، وأمه، وطعامه، وكل شيء هو له". في ذلك الوقت كان يفهم القليل فقط عن السبب الذي كان يحارب من أجله، وهي أمور شعر بالأسف عليها فيما بعد.

تصوب كل من يطعن على إحصاءات فيروس مرض فدان المناعة/ الإيز في إفريقيا الضحمة ولكنها لا تؤثر ذلك الكثير كروية شخص تعرفه يعاني من المرض. كفت روز- زوجة يعقوب تزوره يوميا، وإذا كان لديها شيء ما تأكله فلها كانت تحضره معها، وإلا فلها تأخذ من حصته اليومية المكونة من البوشو (أريد طحين الدرة) والفاصوليا التي يقدمها له المستشفى إلى البيت لتطعم أطفالها. وهي عادة من ينظف

مراد حيدر





# خطة عمل المكسيك: حماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي

بقلم ويليام سبيندلر

في عام ٢٠٠٤، تم إنشاء خطة عمل المكسيك لحماية اللاجئين من خلال التضامن الدولي.

قلنا "تركز خطة عمل المكسيك على التضامن وعلى الشراكة، وبالتحديد معاً يمكننا أن نلعب أن نصنع اللاجئين والتأجرين بشكل أفضل بينما نبني حلولا لتأجيرهم."

وتتفرع خطة التحرك اتخاذ إجراءات محددة تشمل العمل على التوصل إلى كفاية دائمة وتكامل محلي في المدن (برنامج "مندن التضامن") ومكافحة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحدودية لتقديم المنفعة للاجئين والسكان المحليين (برنامج "حدود التضامن") وإقامة برنامج لإعادة الاستقرار في أمريكا اللاتينية كوسيلة لتخفيف الضغط عن الدول التي تستقبل أعداداً ضخمة من اللاجئين (برنامج "إعادة الاستقرار بالتضامن").

فالخطة المصممة أيضاً لمخاطبة الاحتياجات الإنسانية للهاربين من كولومبيا تشمل على برنامج شمل لتقييم احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة وحاصلة في المناطق الحدودية للدول المجاورة مما يفسح المجال أمام العمليات التي تستهدف التنمية والعمليات الإنسانية التكميلية.

وقال أنتونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، أمام مجموعة من السفراء ومندوبي الحكومة الذين اجتمعوا في مدينة جينيف في شهر أكتوبر ٢٠٠٥ لمراجعة تقدم الخطة "إن روح التضامن بين الجيران هي أفضل ضمان للاجئين، وتعمل الخطة على

الربط بين التأجرين الداخليين واللاجئين، بأن حماية وتقديم الحلول الجيدة لأحدهما يجب أن تشمل على الآخر، وتوضح الخطة الطرق العملية لمساعدة التأجرين الداخليين. ويجب أن يحدث ذلك ضمن نطاق طريقة الأمم المتحدة القائمة على التعاون وسيتمثل ذلك التزام وتفكير صافي وتمويل إضافي."

## التحديات والتحديات

منذ تبني خطة العمل في مدينة مكسيكو سيتي في شهر نوفمبر ٢٠٠٤، كان هناك تقدم ملحوظاً في بعض المجالات مثل التشريع وإعادة الاستقرار وبناء القدرات والحماية في المناطق الحدودية. والأهم من المصروفات مؤخرًا للتعاون الإقليمي لتعزيز ممارسات

المرات الداخلية أو الخروقات المستفحلة لحقوق الإنسان أو أي ظروف أخرى تخلق بالأمم العام على نحو خطير.

وبعد مرور عشرون عام على إعلان كارتاهيا نشب نزاع آخر يهدد استقرار المنطقة الآن. وقد أفضى النزاع الذي استمر في كولومبيا لمدة ٤٠ عاماً إلى نزوح أكثر من ثلاثة ملايين من الرجال والنساء والأطفال قسراً داخل وخارج حدود البلاد.

إن تبني عشرون دولة من أمريكا اللاتينية لإعلان المكسيك وخطة العمل في نوفمبر ٢٠٠٤ كل معلماً تاريخياً حقيقياً، وهو عمل يعزز ذلك التاريخ المتجه ويريد على إعلان كارتاهيا.

## خطة تهدف إلى التحرك

خطة عمل المكسيك هي أكثر من كونها إعلان بسيط للولاء الصنة وقد نصت على خطوات محددة لمحاولة التحديث الرئيسية التي تواجه حماية اللاجئين والتأجرين داخلياً في أمريكا اللاتينية وتهدف خطة التحرك بشكل خاص إلى تعزيز أنظمة اللجوء المحلي وقدره الحكومات والمنظمات غير الحكومية على توفير الحماية

ويوصي فليبي لافانتي، مدير مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في الأمريكتين،

كانت أمريكا الوسطى إحدى الميادين الرئيسية للحرب الزائدة في التمييز، فالأمر الذي بدأ أساساً كنزاعات اجتماعية على نفس الأراضي للمزارعين الفقراء، والتوزيع غير المتساوي للثروات والاستثمار المحدود بالحقوق المدنية والسياسية تحول إلى حرب بالوكالة حول الفكر والسياسة الطبيعية حيث قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الأطراف المعارضة في بكترا عوا ولسلدور وغواتيمالا واضطر أكثر من مليوني نسمة إلى هجر منازلهم والتحول إلى لاجئين أو تارحين داخل أوطانهم نتيجة لتلك الحروب

وبعد أن واجه المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين وعدد من خبراء الحكومة ورجال القانون البارزين من أمريكا اللاتينية هذه الأزمة الإنسانية الملحة فقد توسلوا إلى استجابة متكررة ومبدعة استخدمت العرف الاتيني السحي للجوء وهو إعلان كارتاهيا.

لقد حصل هذا الإعلان على هذا التسمية اسوة بمدينة كارتاهيا دي إنديز التاريخية في كولومبيا وتم تبني هذا الاسم في شهر نوفمبر ١٩٨٤ ويشتهر إعلان كارتاهيا بتوسيمه تعريف اللاجئين يشمل من فروا من أوطانهم ليهربوا حياتهم أو يأنهم أو بحرياتهم وقد تعرضوا لمخاطر العنف الممنوع أو العدوان الاجنبي أو

UNHCR



العمل مع الأطفال  
التأجرين في كارتاهيا



استمر المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في العمل عن كثب مع السلطات في المناطق الحضرية لضمان أن يصل النازحون إلى خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والمشاريح التي تدر الدخل ولضمان حماية حقوقهم في الملكية.

فإذا قدر لحظة عمل المكسيك أن تحقق أهدافها الطموحة فمن الضروري أن يطهر المجتمع الدولي التزاما أكبر، وفي النهاية قبل التمسك ليس مجرد مبدأ إقليمي ولكنه مبدأ عالمي.

**يحمل ويليام سبنديليز مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في أمريكا اللاتينية على مدار الثلاث سنوات الماضية، البريد الإلكتروني: spindler@unhcr.ch**

www.acnur.org/index.php?id\_pag=2302  
www.acnur.org/biblioteca/...  
pdf 1016 pdf

مع أورغواي والمكسيك. وبالرغم من أن عدد اللاجئين المستفيدين من عملية إعادة الاستقرار لا زال قليل نسبيا، فمن المهم دعم تلك الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار في تقديم الحلول الإقليمية للاجئين الذين هم معظمهم من الكولومبيين.

وتتوقع الحلول الجيدة للرحلة أيضا تعزيز التكامل المحلي وتطوير اعتماد اللاجئين على الذات في كل من المراكز الحضرية والمناطق الحدودية المتأثرة بالنزاع الكولومبي.

في كوستاريكا أدت مبادرات الدعم المالي الصغير وتعيين الوظائف إلى التوصل إلى نتائج مقبولة. وفي الإكوادور يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تعزيز الدعم التتويحي للمناطق التي تستضيف اللاجئين، وفي البرازيل وقع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على اتفاقية مع مؤسسة مالية متخصصة في تقديم السلف المالية لأفراد قطاعات السكان لضمان الوصول لامتياز لأهداف الإنتاج والإسكان وتلبية الاحتياجات المأجلة لكل من اللاجئين والسكان المحليين في مناطق تواجد اللاجئين بكثرة. وفي كولومبيا

الأهلية القومية كلها أمور مشجعة أيضا. ومع ذلك فإن التحديات تظل قائمة مع كل تنفيذ بعض البرامج متفاوت نتيجة للصعوبات العملية لتوفير الحماية الفعالة في بعض المواقع وخاصة في سياق الصراع الكولومبي وعدم كفاية الموارد المتوفرة.

وكان تنسي قانون جديد للجوء في الأرجنتين وتوسيع برامج تعليم حماية اللاجئين للسلطات الحدودية في العديد من الدول من بين الإنجازات المميزة لرحلة العمل. وتتوالى النقاشات حول فعوى مسودة القانون الجديد للجوء وإجراءات تقرير مصير اللاجئين مع السلطات في تشيلي وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور والمكسيك وبنما وأوروغواي.

وفي نفس الوقت كان هناك تقدما ملحوظا في تعيد الجزء الخاص بإعادة الاستقرار من خطة المكسيك، وانصبت الأبحاث الآن إلى البرازيل وتشيلي حيث أن الدول التي بدأت في استضافة عملية إعادة الاستقرار للاجئين الذين يتعرضون للمخاطر المحققة على أيديهم في البلاد التي لجأوا إليها أولا، وتستمر المناقشات

## انعدام الجنسية: أزمة حقوق الإنسان المنسية

بيل فريليك ومورين لينش

وهناك إشارة إلى الاهتمام القليل الذي يبديه المجتمع الدولي إلى غير المواطنين بوجه عام، أو الأشخاص الذي لا يملكون جنسيات بشكل خاص، وهي نقوض المقرر الخاص للأمم المتحدة لقضايا غير المواطنين لم يُعَد عندما انتهى في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهذا يرجع بشكل كبير إلى أن المقرر الخاص قد أكمل عمله، وتجديد تفويضه قد يعني خلق دور مراقبة فعال.

وعادة ما تتردد الحكومات في الإعلان عن وجود أشخاص لا يحملون جنسيات على أراضيهم، ونادرا ما تتعلم إحصائيات الحكومة تحت بند المقيمين، والتمهم في معظم الأحيان بسجلوا كاجانب، هذا فقط إذا اعترفت الحكومات بوجودهم. وفي الوقت الذي لم يجد فيه الرقم الصحيح للأشخاص غير الماصلين على جنسية، إلا أن بحث أجرته المنظمة الدولية للاجئين أضاف:

في بنجلاديش، هناك أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من البهارين (ويسمون أيضا البانغتاليين المحبوسين) يعيشون في ٦٦ معسكر قُدر

لا سجل نسبهم، ولا يحسم أي شخص أن هؤلاء لا يملكون جنسية، حيث يقدر الباحث أن هناك ١١ مليون شخص عثروا في بنما، ولا يحسمون جنسية صالحة للاستخدام ونعزم هذا سبباً في فشلهم في الاعتراف بحقوق الإنسان التي يفرضها بحق لكل شخص الحصول على جنسية.

معينة في الواقع مع الحرمان من مجموعة كبيرة من الحقوق الأساسية والتعرض للتمييز، وخاصة في حقوق المعاملة، وحرية الحركة وحقوق الملكية. وبسبب ما أفاد به المقرر الخاص السابق لحقوق غير المواطنين التابع للأمم المتحدة

هناك فجوة كبيرة بين الحقوق التي يصممها فنون حقوق الإنسان الدولي للأشخاص غير المواطنين والواقع الذي يجب أن يواجهونه. وفي العديد من الدول هناك مشاكل كبيرة وجنسية تواجه غير المواطنين. ولكن الوضع قد ساء عندما أوقفت العديد من الدول أو انتهكت حقوق الأشخاص غير الماصلين على جنسيات كرد فعل لتفويضها من الإزهاق. ويعكس استمرار المعاملة التمييزية لغير مواطنين الحاجة لوجود مقاييس شاملة وواضحة تحكم حقوق غير المواطنين، وطرق تنفيذها من قبل الحكومات، ومراقبة حقيقية لمدى الالتزام بها.

الجنسية أو المواطنة هما الرابط الأساسي بين الفرد والدولة. ويعتبر إثبات وانحطاط الفرد بحق الجنسية أمر ضروري للتوسع بكل حقوق الإنسان الأخرى وتطبيقها. ويمتلك الأشخاص غير الماصلين على الجنسيات على نفس حق المواطنين في الحصول على حماية القانون، وعدم القيس عليهم بدون تهمة، أو تعرضهم إلى معاملة غير إنسانية أو التعذيب، أو حرمانهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة، أو إخضاعهم إلى العمل الإجباري أو دفعهم إلى مكان الذي تعرضوا فيه إلى اضطهاد. وتقدم اتفاقية حقوق الإنسان الدولية أدوات تمنح الأشخاص المحرومين من الجنسية حقوق متساوية للزواج، وحرية المعتقدات، والتعبير، والدين ومظم الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى.

ومع ذلك، عادة ما يترافق عدم الانتماء لدولة



لا يحملون جنسية، فهم يعتبرون أيتاما على الصعيد الدولي. وحالياً، هناك موظفان فقط في مقر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مهمتهم التركيز على هذا العدد الكبير والمتنامي

ولا تعتبر مشكلة عدم الانتماء لدولة معينة من المشاكل المستعصية، فقد أوصت منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة الدولية للأنحيس:

تحتترم الحكومات الحق الإنساني الأساسي لكل الأفراد للحصول على جنسية، وتطبيق المعايير الدولية لحماية الأفراد عديمي الجنسية، وتقليل الحالات عدم الانتماء لدولة معينة بتسهيل اكتساب الجنسية، والسماح لغير مواطنين للحصول العادل على حقوقهم وتمتيازاتهم داخل حدودهم وضمنان تسهيل لكل طفل عند ولادته.

على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية  
تحديد وكالة مسؤولة ووضع الأهداف العملية  
الملموسة، وتوفير الحلول للحاجات الفورية  
لأشخاص عديمي الجنسية وتنظيم دراسة  
عامة للتعرف على السكان عديمي الجنسية  
شكلاً أيضاً.

على المجتمع الدولي تقوية دعائم المفوضية  
السامية لحقوق الإنسان كوكالة تُؤدِّ قضايا عدم  
الانتماء للدولة معينة وتدعم إنشاء قسم متخصص  
بإبلاغ الوكالات

تعيين لجنة حقوق الإنسان كمقرر خاص لعدم الانتماء لدولة معينة.

البحث عن المتبرعين وتقييم حماية الأشخاص  
عديمي الجنسية، وتقديم تمويل جديد لدعم أعمال  
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الخاصة  
بالأشخاص عديمي الجنسية.

مورين ليث هي مدير البحث في منظمة اللاجئين الدولية. بريدها الإلكتروني: [maureen@refugeesinternational.org](mailto:maureen@refugeesinternational.org). وهي مؤلف تقرير منظمة اللاجئين الدولية تحت اسم "حياة في حالة انتظار: التكلفة الإنسانية لعدم الانتماء لدولة معينة" والمتوفر على موقع: [www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/5051](http://www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/5051)

عائلاتهم في الخليج قبل اجيال كثيرة. فهم عالقون في نظام لا يقدم لهم أي نوع من الحماية.

وتستمر القناعة ويمكن إيجاد أشخاص لا يهتمون  
بصيتات أيضا بين البوكرات في نيبال، والأقليات  
المسلمة في بوماس وسانكرا، وفي روما الأوربية  
التي استقبلت الهنود من النزاع في التلغاف،  
والأقليات العرقية مثل قوم دوا وبانيا وروندا في  
منطقة الحيرات العظمى في أفريقيا، وروهينجا  
في بنجلاديش، والسكنى الكراد، وفوي الأصل  
الهايتي في الباهاما وفي مكان آخر في الحوض  
الكاريبي، وبعض الأتراك المستعبرين وسكان  
مهاجروني، والأصول الهندية أو ممن يرجع  
أسلافهم إلى الملاي أو من رينق.

وقد حدث اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية<sup>٢</sup> أن الشخص الذي لا يملك جنسية هو الشخص الذي ليس لديه سجل قانوني للجنسية مع أي دولة. وبخلاف اللاجئين النازحين داخلياً، فإن الأفراد الذي لا يحملون جنسية عادة لا يستطيعون من حماية ومساعدة جنسيتهم، وكالات الفوث والأسم الممتدة، بل هم من مسؤوليتهم اتجاه الأشخاص الذين

استنوا منذ أكثر من ٣٣ سنة: وترفض باكستان  
وبنجلاديش منحهم الجنسية

أكثر من ١٤٠ ألف من السكان الأقلية الذين يتحدثون اللغة الروسية والذين بقوا في بلادهم عندما أصبحت استونيا إلى الاتحاد الأوروبي يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الجنسية بسبب المطالب الصارمة للغة العجور.

في تايوان يفتقر حوالي مليوني شخص، نصف السكان مما يسمون بـ«الثلث»، إلى الجنسية التايوانية وقد حرّموا من حق التصويت، أو شراء الأراضي، أو التقدم للوظائف الحكومية أو السفر بحرية - بالرغم من أنهم قد ولدوا في تايوان.

الملايين من الفلسطينيين ليروا فقط لاجئين ولكم  
أيضا لا يحملون الحسيات

في الكويت، والبحرين، ومملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هناك أعداد كبيرة ممن يسمون بالـ (بنون) - وهم بالأصل عرب من الدول المجاورة أو ينتمون إلى قبائل من حكومات مختلفة، ولكنهم أيضا ليسوا عرب استقرت



امراة مشردة في بنغلادش

١. دافيد ويسرود، التقرير النهائي حول حقوق غير  
الساكنين، وثيقة الأمم المتحدة رقم ٢٣/٢٠٠٣/٧ Sub/٤  
عام (٢٠٠٣) على الموقع [www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html](http://www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html)  
[www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html](http://www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html)  
[www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html](http://www.unhcr.org/refworld/docid/3b6b6b6b.html)



# التطرق إلى موضوع العنف الجنسي والعنف ضد النساء

## بقلم بل فان إيسفيلد وكيرستين يونغ

أصحاب الحقوق في قضية الاستجابة لحوادث العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع وجاري العمل على تنمية إجراءات إدارة معيارية في كل مخيم إحرار أفضل تتسق على مستوى الاستجابات، وتشمل العناصر الرئيسية على:

■ كفاءة حق الناجات من الأمن والسرية والاحترام

■ إيجار "خارطة طريق" الخطوات التي يمكن للناجبة اتخاذها والتأكد من إخطارها بالحيارات التي لديها

■ تحديد مسؤولية كل صاحب حق لرد على حوادث العنف

■ توفر المساعدة النفسية

■ توفير مستشار قانوني يتولى من المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، عند الضرورة

لقد حسنت جهود المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من حالة الناجات من العنف الجنسي، ولكنها أظهر أيضا المدى المروع للمشكلة، وهناك حاجة لجهود مجتمعة وكبيرة من المجتمع المدني، واللاجئين، السلطات التايوانية، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين للوقاية بمعالجات اللاجئين الحامية.

بل فان إيسفيلد مستحق بكلية الحقوق بجامعة نيويورك، البريد الإلكتروني: [williamv@nyu.edu](mailto:williamv@nyu.edu)، وكيرستين يونغ تعمل كممثلة إقليمية لمساعدة المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين (قسم المعالجة)، في المكتب الإقليمي لتايوان، وكيمبوديا، واللاوس، وفيتنام، البريد الإلكتروني: [young@unhcr.org](mailto:young@unhcr.org). كتبت هذا المقال بصحة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

١. مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين من الوصول إلى ٢٠٠٠٠ شخص من الشانغهاي في شمال تايوان، والذين يجب اعتبارهم كلاجئين من بورما. هناك أكثر من مليون نسمة من الميغائريين في تايوان كمهاجرين اقتصاديين، وربما يكون الكثير منهم إدخالات لحدود شرعية ولكن لم تتم معالجتهم أو الاعتراف بهم ولم توقع الحكومة التايوانية تفويض اللاجئين ١٩٥١ أو البروتوكول الخاص بهم، ولا تستخدم المصطلحات "اللاجئين" أو "مجموعات اللاجئين" ولا يوجد لديها قانون خاص باللاجئين.

يعمل المفوض السامي ليهيئة الأمم المتحدة لتسوية للاجئين على منع العنف المنزلي والجنسي والاعتصامي الذي يؤثر على النساء في مخيمات اللاجئين على طول الحدود بين تايوان و بورما.

منذ عام ٢٠٠٢ كتبت البرامج الرسمية التي تنكب على العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع ميزة رئيسية لحماية اللاجئين التي قلم بها المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين في تايوان، وبقانون مع زعماء اللاجئين، وقادة المجتمعات، والشرطة، والقضاة، والنيكس، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات اللاجئين، يعمل المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين على تطوير آلية للاستجابة وفقا للمعيار الدولية. لقد أدت عمليات زيادة الوعي مع اللاجئين والسلطات التايوانية إلى تحسين عمليات إبلاغ السلطات والكثير من حالات إحالة القضايا إلى القضاء التايواني. تم إنشاء لجان داخل المخيمات لمراقبة والإبلاغ عن الحوادث، وأدى التأكيد المتواصل مع السلطات التايوانية إلى زيادة مستوى التحقيقات وإقامة الدعاوى.

يرتكز المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أن منع العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع ويشمل على تغيير مواقف المجتمع وأنظمة العدالة ويتطلب التزام طويل الأجل، ويعتمد النجاح على "تهيئة" اللاجئين للقضية، واللاجئين المؤلفة من اللاجئين الرجال واللاجئات السيدات مسؤولة الآن عن زيادة الوعي وتعيين اللاجئين المكرمين الذين يحملون الناجات إلى الخدمات الطبية وخضعت المساعدة ويرفعوا التقارير للمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين. والحاجة لمثل هذه العمليات المستقلة من رفع التقرير وآليات الإحالة واضحة وجارية، وغالبا ما يعارض زعماء اللاجئين اللجان الجديدة ويستمررون في تجاهل المعاملة التي يسببها العنف الجنسي والعنف المرتكز على النوع.

ولأن منع العنف المرتكز على النوع له علاقة وطيدة بزيادة أدوار القيادة للنساء اللاجئات، فإن المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين يعمل على زيادة دور تمثيل النساء في لجان المخيمات من خلال تدريب السيدات في مجال القيادة والقدرة على إلقاء الخطابات العلنية. ونحن أيضا نعمل ونمنح مشروع فيلم يسمح للنساء اللاجئات برواية تجاربهن مع العنف، ويستخدم الفيلم كأداة تعليمية في المخيمات.

من المهم جدا إنشاء أليات بسيطة وواضحة لتقديم الشكاوى وعمليات الإحالة، والمفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، التزم بمسوح بالبقاء دائما في المخيمات، يعمل مع الكثير من

تسكن ستون ألف سيدة بورمية في تسع مخيمات للاجئين في تايوان، ومعظم ضحايا الاعتصام أو ألية أشكال الأخرى من العنف الجنسي في بورما التي مزقتها الحرب وشتمت تلك السيدات في التعرض للعنف الجنسي والعنف بسبب كونهن من النساء حتى بعد هربهن من تايوان، ويشمل الحصة على الحدود والمواطنين والقرويين التايوانيين ولكن تظل الأغلبية من اللاجئين المرافقين. وتكون الفتيات أهدأ دائما حيث يشعر الجناة أنه يمكن ترويع الفتيات وإسكاتهن، ولكن الهيكل الاجتماعي الأمرية التي تتصاحب الضحية تجعل الأمر أكثر صعوبة ومشقة على النساء من كل الأعمار ليقمن الشكاوى ضد العنف الجنسي. وفي الكثير من الحالات، لا تتمكن النساء من الحصول على الطلاق من أزواجهن العنيفين، وأحيانا تضعض ضحايا الاعتصام لزواج القسري للعامل على شراهن، والنساء اللاتي يجمعن قواهن وشجاعتهم لتقديم الشكاوى ضد العنف غالبا ما يتكافأن أن ليس لديهم مكان يلتصقن إليه. وفي بعض المخيمات، أنشأت منظمات اللاجئين منازل "آمنة"، ولكن في بيئة مخيم متفكك حيث لا توجد أسرار، وتلك الملاجئ بعيد كل البعد عن الأمن.

وغالبا ما يكون زعماء اللاجئين الذكور غير مباليين والمشكلة، وعندما يحدث مآه تكون إجراءات العدالة للاجئين اعتباطية، فإذا كان الجاني ذا نود فرما ينجو من العقاب أو يمكن أن يضطر إلى دفع تعويض رمزي لمعائلة الضحية، وخلافا لذلك، يمكن أن يتعرض أعضاء الأقليات العرقية أو السليسية عيوب قاسية بإفراط بما في ذلك عمليات إعدام عاجلة.

يجب على ضحايا العنف الجنسي والعنف ضد النساء أن يتطلوا على معالجات كثيرة للتعويض وراة حقوقهم للحصول على علاج قانوني تايواني. وبشكل عام يسمح الزعماء اللاجئين بإحالة القضايا للقضاء التايوانية عندما يكون الجاني تايوانيا الجنسية. والسلطات التايوانية راضية على حد سواء بترك إدارة القضاء في المخيمات لقيادة المخيمات، وربما يتجاهل قادة المعسكرات التايوانيين القضايا ويمكن أن يحولوا الجان المخيمات التي يديرها اللاجئون أو ربما يضعون الحلول التي يرونها مناسبة. وحتى وقت قريب جدا، فإن معظم التحقيقات التي أجرتها الشرطة التايوانية والقضاة حدثت فقط بعد الحث المتواصل الذي قام به المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين والمنظمات غير الحكومية.



# النازحون في شمال شرق الهند الذين طواهم النسيان

بقلم منير الحسين

الخروج من العنف: مقالات عن القضايا العرقية، وحل النزاع وعملية السلام في شمال شرق الهند، دار ريجنسي للنشر، نيودلهي، ٢٠٠٥، البريد الإلكتروني: monirulhussain@hotmail.com

للمزيد من المعلومات حول النشر في شمال شرق الهند، راجع تقرير الهند حول مشروع للنزوح المحلي  
www.db.idpproject.org/Sites/IdpProjectDb/idpSurvey.nsf/wCountries/India

www.forcedmigration.org guides-fmo022/1 fmo022-4.htm

سره نيجرد بفسره  
انجس "مصري"  
كريم انسي  
الموصية السامية للثوار اللاجئين

فتح عوام  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

بور الصبي شفي  
مركز دراسة اللاجئين في جامعة كغورود

بهاد عباسي  
(بتيل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

ايتا فارس  
جامعة شرق لندن

باربرا هيرلجولد  
المصحة الأمريكية في القاهرة

عيسى شلال وسري حلي  
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكس تكتوبرور  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا UNRWA

هارش بارنتاليس  
الأمم - غزة

إلي لميسيف  
الموصية السامية للثوار اللاجئين - مكتب مصر

صد البطرس حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يصل أعضاء المجلس بصفة شخصية  
"تطوعية غير متعلقة بمرافقهم وظرفاتهم"

اذت السبب لخصه مضطعة في الوان السبعة في شمال شرق الهند الى نزوح ملايين السكان، ونحدهم الجميع احداثت هؤلاء النازحين داخل من ساحية الحتمت البيئية والسمية وانجحت جنوب للنازع. ونفقرو الهند الى وجود سبسة وطنة تعي سنازحين داخلها، انسي نسيير اليهم الحكومة في محالها كـ "مهاجرين".

عاش بعض النازحين داخلها الذي تشردوا متجبة للنازع في المعسكرات لأكثر من عقد. وحصل معظم النازحين داخلها على القليل من الرعاية الطبية بينما لم يحصل أطفالهم على التعليم النظامي ولا على الخدمات الصحية. وبالرغم من حصول البعض على المعونة الغذائية، إلا أن هذه المعونات تصل عادة متفرقة وغير كافية في الكمية والنوعية الغذائية. ففي داخل مجتمعات النازحين داخلها، النساء والأطفال هم أكثر الأطراف معاناة. ويعيش النازحين داخلها في المعسكرات حياة مجردة من أي طابع إنساني، لا يوجد فيها حكومات أو منظمات دولية، وبالمقابل لم تبذل أي جهود لتقديم أراضي لأولئك غير القادرين على العودة إلى بيوتهم.

وإذا نظرنا إلى قصة النازحين داخلها من خلال نموذج يجسد أخطار الفقر وإعادة البناء طوره ميتشيل سورايوا، نجد أن كل النازحين داخلها في المنطقة يعانون من عدم امتلاك الأرض، والبطالة، والقتل، والتهجير، وخطر اختفاء الطعام، وارتفاع نسبة للمرض ومعدل الوفيات، إضافة إلى القتل في الوصول إلى الحقوق العامة للملكية، والتهجير، والقتل، والفكك الاجتماعي.

أدى نقص العمل الهلطف إلى إصلاح التدهور البيئي، وزيادة بناء المزيد من السدود، إضافة إلى حدة الانغلاق العرقي والعنف الفتح عنها إلى زيادة نسبة للقتل. ويجب على المجتمع المدني والسلطات الهندية إعادة النظر في السلسلة الكاملة للضحايا البيئية والإنسانية والسياسية التي أدت إلى التشرذم في الشمال الشرقي. وتحتاج السلطات الوطنية إلى إجراء للدراسات في المناطق المتأثرة بالنزوح لتوثيق عدد النازحين داخلها واحتياجاتهم. يجب على الهند أن تتقن حالا بإعداد نظام واضح للنازحين داخلها مبني على أساس قوانين الأمم المتحدة الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي.

يعلم الأستاذ منير الحسين في قسم العلوم السياسية في جامعة جوهانس أمام. وقد أكمل مؤخرًا دراسة رعاها مركز الدراسات والأبحاث العلمية حول نزوح السكان الناتج عن المشاريع الإنمائية المقامة في شمال شرق الهند وهو أيضًا محرر نشرة

بنازع من عي المنطقة الشمالية الشرقية بالموارد الطبيعية، إلا أنها بقيت منطقة مختلفة ومعزولة وعرة للزراعات العرقية العيفة وهناك ما يزيد عن ٣٠ جماعة متفرقة نشطة في منطقة تاوي ما يقرب ٢٠٠ قبيلة هندية وسب عوامل التدهور البيئي الدائم، والفيضانات، وتآكل ضفة النهر والانهيارات، التي أصبحت جزءًا من الحياة هناك، والتي أدت إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح وتشريد الكثير من السكان. وأفادت التقارير أنه في السنوات الأخيرة تشرد على الأقل ثلاثة ملايين فلاح بسبب تآكل الأراضي الزراعية الرئيسية في نهر برامابوترا.

كذلك حلت السدود محل أعداد ضخمة من السكان، فقد دلف من المشروع الكهرومائي في تريبورا إلى انتقال حوالي ٢٠٠٠٠ شخص من سكان القرى. وسجل مشروع سد بامبالدا في أسام، إذا نفذ، محل حوالي ١٠٥٠٠٠ شخص آخرين. وتخطط الحكومة الهندية لبناء ١٤٥ سد آخر في المناطق الهشة بنيًا التي تتعرض لهجوم الزلازل القوية التي تضرب بقوة في المجتمعات المتأثرة. وإذا جمعنا ما بين كل مستويات النازحين نتيجة للمشاريع الإنمائية مع النازحين نتيجة لامتداد المدينة، سنجد أن المحصل قد تضم ما يزيد عن ثلاثة ملايين شخص، وذلك لأن معظم النازحين داخلها الذي تشردوا على يد المشاريع الإنمائية في باقي مناطق الهند، هم من أبناء القرى.

ولم تشمل جنرال الأصل لقرار حل النزاعات ما يخص النازحين داخلها في أنها ركزت فقط على مقاييس توفير الحوافز التي يتكف بالمعتمدين والعناصر الإجرامية إلى التوقف عن القتل. ولأن الدولة لا تحتفظ ببيانات كافية للنازحين داخلها، أصبح من الصعب التحقق من العدد الدقيق الموجود في كل منطقة، وذلك لأن اعتراف الدولة بوجود النازحين داخلها داخلها، هو اعتراف بفشلها. وبسبب منع النحول إلى مناطق النزاع ووجود القوانين الأمنية، أصبح من الصعب جدًا، إن لم يكن مستحيل، على الباحثين أو الصحفيين التحقق من الوضع القائم، وبقيت معظم أجزاء الشمال الشرقي للهند محظورة على دخول الأجانب.



# مبادرة زامبيا

## مزاكي واتابي

في مناطق زامبيا الريفية يعمل كلا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة معاً للانتقال من مرحلة الاعتماد المريح على الغير إلى الاعتماد على النفس. هل سنكون مبادرة المفوضية السامية للعبء للأمة المتحدة لسوء اللاجئين زامبيا نموذج للآخرى التي تعانى من النزاع حول كيفية التعامل مع الوجود الممتد للاجئين؟

حاليا تقدم زامبيا الملاذ لحوالي ١٧٥ ألف لاجئ

من أفغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إضافة إلى أماكن أخرى في المنطقة. وبالرغم من فقر هذه الدولة، إلا أن زامبيا كانت مضيفا كريما ولم تضغط على هؤلاء اللاجئين الذين لا يشتمون الرحيل. وبالتعاون مع المفوضية السامية

العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المصالحين، بدأت الحكومة في عام ٢٠٠٢ بوضع زامبيا على الحقيقة التي تفيد بأن الأوضاع المعيشية لبعض المجتمعات المضيفة في غربي زامبيا هي أفقر من أولئك الذين يضمون فيها وبالتالي من الضروري الترويج لعملية التناقص فيما بين الطرفين.

بعد أن عالت مبادرة زامبيا الحواب الجديدة للفرق في الإقليم الغربي، وهو أفقر مناطق زامبيا، زاد إنتاج المحصول وتحسنت

أوضاع الصحة والتعليم وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف والمراقب البيطرية. وقد المجتمع الإنساني شهد ما يقارب ٤٠٠ ألف لاجئ وساك على تلك العوايد الإيجابية، حيث جرى بناء مراكز الصحة الريفية، والمدارس الأساسية، ومراكز الحبوب المشتركة، والآبار، والحضانات والطرق الفرعية المحفورة باليد من خلال جلب المواد المحلية ومساهمات السكان بالعمل. كذلك ومع نظام التأمين سبل الوصول إلى البذور والأسمدة والأدوات الزراعية. إضافة لذلك، ونتيجة لمقرحات مبادرة زامبيا، ازداد إنتاج المحصول من ١.٥ من ٣.٥ طن لكل هكتار وتحسن مستوى خدمات الامداد الزراعي. وفي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ استقل ما مجموعه ١٢٠ ألف لاجئ ومقيم من قروض الائتمان، وبيع لبرنامج الغذاء العالمي ما يزيد عن ٥٠٠ طن من الزرة واستمر العائد في إنتاج موسم للذرة، محاولة بذلك اللاجئين والمقيمين من مستلمي للمونة الغذائية إلى موردين لها.

جاءت مبادرة زامبيا متوافقة مع أجندة الحماية للمفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تطالب فيها بإجراء بحث أكثر شمولاً عن حلول دائمة ومشاركة عتلة في تحمل مسئولية استضافة اللاجئين. ويمكن جوهر مبادرة زامبيا في بناء السلوك الحصن

للمساعدة للاجئين وبرامج التطور من خلال التكامل المحلي - كجزء من مبادرات مؤتمر بلس للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة وفي الوقت الذي يؤكد فيه البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين على أن طبيعة المساعدة يجب أن تكون إنمائية - أكثر من كونها مريحة، كان برنامج التطور من خلال التكامل المحلي أكثر إيجابية في إظهار الطريقة التي استطاع من خلالها اللاجئون أداء أدوار إيجابية على نطاق أوسع في تنفيذ النمو المحلي. وكانت مبادرة زامبيا مثال حول السبل التي تتحول من خلالها المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظر إلى ما بعد التمويل الإنشائي المجرى في المناطق التي يقطنها اللاجئين، وبذلك تثير من حساسية المتحيزين نحو حجة أولئك الأفراد لفصلهم عن التمويل المحلية

حصلت مبادرة زامبيا على دعم الحكومة الزامبية والميسمين والزراعة المحليين الذين كانوا يعملون قبل ذلك إلى دعم استياء السكان المحليين الذين أدركوا أن اللاجئين تلقوا نصيباً متفاوتاً من المساعدة الدولية. وجاء التليل على قبول الزامبيين في المناطق المتأثرة لحصول اللاجئين على معونة التطوير الإضافية أو تغير المواقف الذي نراه حالياً منهم نحو اللاجئين. قد قبلت المجتمعات المحلية المشاركة في صنع القرار بناء على أية اجتماعية منفذة على يد مبادرة زامبيا. وكان التناقص مع اللاجئين من أحد بنود الططاب السياسي الإقليمي والوطني.

التحديات المستقبلية

في عام ٢٠٠٥، وسعت مبادرة زامبيا في الإقليم الشمالي الغربي، ففي الإقليم الغربي، بدأ برنامج مساعدة فية مع الوكالة الليغانية للتعاون الدولي لتكثيرة إدارة لجان لتطوير المحلية لمخططة القرية المحلية. وسيعتمد النمو المستقبلي لمبادرة زامبيا على:

■ إدراج مبادرة زامبيا في الحطة الإنمائية الوطنية لزامبيا

■ تحسين قدرة الحكومة على التنفيذ. السيطرة على المصاريف من خلال استراتيجيات زامبيا لتقليل الفقر التي أدت إلى تعويض عدد الموظفين وميزانيات للمواصلات التي جعلت عملية الإشراف والمتابعة على المشاريع الفرعية أمر صعب

■ تنسيق أفضل بين البرامج، وخصوصاً لضمان بقاء أطفال اللاجئين في المدرسة عند قطع الرعاية عنهم

■ إلقاء المزيد من التركيز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وكبار السن وأولئك المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة

■ معالجة القيود القانونية على حرية حركة اللاجئين ودخولهم الرسمي لسوق العمل

■ معرفة أن البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين/ برنامج التطور من خلال التكامل المحلي للبرامج، بخلاف الرامة قصيرة الأمد أو المشاريع ذات النتائج السريعة التي يألفها السكان، تتطلب التخطيط المنظم والالتزام طويل الأمد وتطوير الأداء ووضع مؤشرات تبين النتائج

■ الدفاع المشترك بين حكومة المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المضيفة والمتحيزين لضمان الحصول على المساهمات المالية طويلة الأمد المتوقعة والمستقرة.

وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف المجتمع الإنساني، لا مواقف اللاجئين ومضيفيه، التي يحتاج معظمها إلى التغيير، وتدين بذلك للاجئين والمجتمعات المضيفة المعدة لتجاهلهم في التشارك والتعاون في هذا الوضع.

مزاكي واتابي هو مسؤول برنامج مساعدة في المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لوسا، زامبيا. بريده الإلكتروني: watabe@unhcr.ch. ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المقال بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

■ إدراج مبادرة زامبيا في الحطة الإنمائية الوطنية لزامبيا



# شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة تنهي عقدها الأول

بقلم جوان كلارك

**IRIN** 1995 - 2005 10 ans au service de la communauté humanitaire

تركيز واهتمام إيرين في العقد المقبل.

## الوصول إلى السكان المحليين

الإعلام هو أكثر المركبات فعالية في الدول المتأثرة بالأزمات للوصول إلى آلاف الضحايا من الناس، ولكن كما يمكن لألاف من الأمريكيين الذين صر بهم الإحصاء كثرين، في بلد تتمتع بأكثر التكنولوجيا والموارد تقدماً، أن يشهدوا على صحة الأمر، فافتكر للناس حاجة للمعلومات خلال الأزمات هم أقل الناس قدرة على رويتها أو السماع أو القراءة عنها. ويكون أثر الأزمات في الدول النامية أسوأ بكثير.

في الكثير من الدول التي تعمل بها إيرين يقل الوصول للمصحف الإخبارية أو التلفاز أو الانترنت، ويحقق النزاع الضحايا الإعلامية ويمكن أن تقضي القوانين الشريعة للمصاحف أو التهديد بالسجن إلى نقل الأخبار السطحي أو المراقب أو المصحف. وتلتزم إيرين بمساعدة الإعلام المحلي ودعم قدرته على التقديم الجيد للأخبار خلال تلك الأوقات الحرجة. ويعتبر تقديم إيرين للأخبار عاملاً هاماً حيث يصلوا إلى التقارير والصور التي لن ينحملوا نفقاتها أو يصلوها في أماكن أخرى. وتستخدم إيرين الصحفيين المحليين لتقديم الأخبار اليومية وبالتالي لتوطيهم عندما تنشع عائدات الإعلام المحلي. وهكذا فإن وكالة إيرين الدولية تمكثها

لقد قطعت شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة (إيرين) طريقاً طويلاً من نعتيها الأولية لثلاثة دول، ومنذ عقد من الزمان كانت إيرين هيئة إخبارية متعددة الوسائط وتقدم تقارير وعناوين إخبارية ونشرات إذاعية يومية وتحليلية تمتد عبر أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

يتعامل الكثيرون من حقيقة أن إيرين هي أحد هيئات الأمم المتحدة، ويقع مقرها داخل مكتب تسويق الشؤون الإنسانية، وتقدم تغطية مستقلة عن الأوضاع الإنسانية. وفي عشر سنوات كل إنشاء إيرين هو بداية الثورة المعلوماتية التي عبرت في قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة للأزمات، وحسنت الوصول إلى المعلومات بواسطة المجتمعات المتأثرة بالأزمات وساعدت وسائل الإعلام الدولية على نقل الأخبار. وتقول منسقة وموسسة شبكات المعلومات الإقليمية المتحدة، بات باتكنس، "قول من الناس قد استطاعوا أذاك

تخيل كيف يمكن لأيرين أن تتطور في مجال الأخبار الإنسانية بالشكل الذي هي عليه الآن". تشير الهيئات الإنسانية دائماً إلى أن الاهتمام المتزايد في عملهم كان نتيجة لمبادرة لتغطية إيرين وفي الدول المتأثرة بالأزمات ساعدت نقل إيرين للأخبار في لفت اهتمامهم يستطعون التمثل إلى الاحتياجات الملحة. وقالت جسيعة الهلال الأحمر العراقية في كركوك أنها بدلت في استلام التبرعات من المنظمات غير الحكومية الأخرى بعد نشر رواية لأيرين ركزت على الاحتياجات الطبية الحرجة. واتصلت أربع شركات بمركز

بينما كانت الخدمة الأولية تهدف إلى إعلام المجتمع الإنساني، فطلي من السنين حاولت إيرين الوصول أيضاً إلى السكان المتأثرين وموخراً إلى الجماهير في الدول المانحة من خلال وسائل الإعلام الخاصة بهم. وسكون ازدياد الوعي بخدمات إيرين واستخدامها في أواسط وسائل الإعلام المحلية والدولية وعلمة الناس هو محط



صحفي من إيرين في رواندي







# النازحون في دول البلقان- التحديات التي تواجه العودة مستدامة

فالتر كيلين

وتتمثل تلك المخاوف في أن العودة الجماعية للاجئين السابقين أو طائفي اللجوء من بعض دول أوروبا الغربية ممن رفضت طلباتهم قد تزيد من الصعاب بسبب النزوح الداخلي في مختلف أنحاء المنطقة، ولا سيما إذا لم يتمكن هؤلاء اللاجئين أو طائفي اللجوء من العودة إلى ديارهم. وقد ناشد ممثل الأمين العام أيضا الحكومات المعنية بأن تتوخى الحذر عند تنفيذ عمليات العودة. وعقد عودة اللاجئين، وبالأخص المجموعات المستضفة، حدث الحكومات على وضع نهاية للأوضاع التي قد تعرضهم للمخاطر في مناطق النزوح الداخلي والتي تتركهم دون مساعدة أو حماية لازمة لحقوقهم.

وأخيرا، أي كانت نتائج القرارات السياسية المستقبلية الخاصة بالمنطقة، بما في ذلك الوضع المستقبلي لكوسوفو واستمرار اتحاد ولاية الصرب والجبل الأسود، يتعين أن لا تسمح تلك الترتيبات أن تؤثر بشكل سلبي على حقوق النازحين داخليا أو تشرديهم وعلاوة على ذلك، تتيح المفاوضات بشأن انضمام كوروتيا والبوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي فرصة للإسراع لإيجاد حلول دائمة للمعدين والنازحين داخليا.

**فالتر كيلين هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليا وكذلك هو مدير مشارك لمشروع Brookings Bern. وسيمت تقديم تقريره عن بعثته بالكامل إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ربيع ٢٠٠٦. ويمكن الاطلاع عليها على الموقع:**

[www.ohchr.org/english/bodies/hrsessions/62/documents](http://www.ohchr.org/english/bodies/hrsessions/62/documents)

وتعتبر عملية استدامة العودة التحدي الرئيسي الذي يواجه المنطقة بأكملها، ولا سيما عودة الأقليات الذين يعانون من التمييز، والتحرش والفرق المدفع. حتى عندما تمكن المعاندون من إعادة ملكية منازلهم، فإنه غالبا لا تتاح الأموال لإصلاحها وإعادة إعمارها. وفي بعض الأحوال، يتأخر إعادة توصيل المياه والكهرباء دون مبرر. ويقع على كاهل الكثير من المجتمعات، التي لا يرغب فيها أفراد الشرطة التحقيق في أحداث السرقة والتحرش وينسب فيها نظام القضاء بالضعف، أعباء كثيرة وتكون غير قادرة على ملاحقة تلك القضايا على وجه السرعة. وعدم معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسان بشكل مستمر أجبرت المعاندون على أن يعيشوا جنبا إلى جنب مع مرتكبي معظم الانتهاكات الجسيمة ضد حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يتم التمييز ضد المعاندون من الأقليات عند حصولهم على فرصة عمل وكذلك عند التعليم بلغتهم الأصلية. وفي بعض المحليات، أدى الاستخدام الاستفزازي للشعارات الوطنية والدينية من جانب السلطات إلى إحسان المعاندون بالخطر، وأن وجودهم غير مرغوب فيه والشعور بالتمييز ضدهم كل تلك العوامل تشكل عقبات أمام النازحين من الأقليات المعاندون إلى ديارهم، كما أنها تسببت أيضا في نزوح المعاندون مرة أخرى.

وقد حث فالتر كيلين، ممثل الأمين العام، السلطات المختصة على معالجة المشكلات التي ذكرت أعلاه باعتبار أن لها الأولوية ولا يتطلب تذليل بعض تلك العقبات إلى تخصيص موارد إضافية، فحسب سبيل المثال، إن القضاء على الإجراءات البيروقراطية الإدارية والطلبات المعقدة الخاصة بعملية التوثيق والتسجيل، قد يُمكن النازحين من الحصول على الرعاية الصحية واستحقاقات المعاش ومزايا التأمين الاجتماعي والتعليم ودخول سوق العمل.

وأشار ممثل الأمين العام إلى المخاوف التي أعرب عنها الكثير ممن تحدثوا إليه،

في يونيو، قام فالتر كيلين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والنازحين داخليا، بزيارة لكل من كوروتيا، والبوسنة والهرسك، ومنطقة الصرب والجبل الأسود بما في ذلك كوسوفو.

ووجد أثناء زيارته للمنطقة، بعد مرور عدة سنوات من النزاعات المسلحة في فترة التسعينيات، أنه قد تحقق الكثير لتلبية احتياجات النازحين ومعالجة مشكلاتهم. فقد انخفضت أعداد النازحين بصورة كبيرة نظرا لأن أعداد كبيرة منهم تمكنت من العودة إلى موطنهم الأصلي. وتم حل الكثير من النزاعات الخاصة بالملكية، كما تم إعادة ملكية المنازل والتحقق السكنية إلى ملاكها الأصليين، أو على الأقل تم إعادة تخصيصها لهم. ورغم ذلك، رأى فالتر كيلين أن ما زال هناك الكثير من الجهود يتعين بذلها لتذليل العقبات المتبقية أمام النازحين لكي يتمكنوا بكامل حقوقهم.

ومن أهم المشكلات التي تواجه النازحين هي الظروف المعيشية المتدهورة لآلاف منهم في المراكز الجماعية أو المستوطنات في النظامية، التي تنفجر إلى مراكب الصرف الصحي والمياه والكهرباء. والأغلبية من هؤلاء النازحين يعتمدون على وجه الخصوص إلى الجماعات المستضفة مثل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأسر التي تعيلها المرأة والأشخاص الذين تعرضوا للإيذاء الشديد. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة لإيجاد حلول دائمة لأولئك الأشخاص الذين لا يستطيعون العودة أو الاندماج محليا معرهم ومن ثم، ينبغي على المجتمع الدولي تقديم المساعدات اللازمة للسلطات الوطنية والمحلية المعنية. ففي بلدة ميتروفيتكا الشمالية بـكوسوفو، عاشت الأسر الرومية لسنوات طويلة في محب بالقرب من منجم سابق وقد تأثرت صحتهم بشكل كبير بسبب الرصاص السام. وقد رأى والتر كيلين ضرورة الإخلاء الفوري لهذا المخيم، وأن يقدم المجتمع الدولي والجهات المانحة الأموال لأولئك الأشخاص ليتمكنوا من العيش بكرامة.





## التدريب على المبادئ التوجيهية في آتشيه

كريستوف بو

قدرتهم على الإفادة من برامج إعادة التأهيل والبرامج الإنسانية كانت محدودة للغاية. حيث كان هذا الإهمال مصدر قلق خلال صياغة اتفاقية سلام تم التوقيع عليها في أغسطس/آب المنصرم وجرى العمل بها في سبتمبر/أيلول. وربطت العديد من المشاكل الأمنية في المخيمات التي تحتضن النازحين داخلياً بوجود قوات مقاتلة في المنطقة. إن الدعم لإعادة تأهيل مناطق الصراعات بالغ الأهمية لدعم عملية السلام، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً لكي تظل مساعداته ما وراء كارثة للتونسي من أضرار.

للإطلاع على تقرير ورش العمل بما فيها التوصيات النهائية التي تبناها المشاركون (بالإنجليزية ولغة الباهاسا) انظر:

للمزيد من المعلومات حول المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، الرجاء مراسلة كريستوف بو على العنوان التالي:  
christophe.beau@nrc.ch

يشكل مشروع المازحين الداخليين الدولي جزءاً من مجلس اللاجئين النرويجي وهو منظمة دولية لا تهدف للربح وتقوم بمراقبة حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات، وتوفر قاعدة بيانات للمشروع بيانات ومعلومات عامة حول شؤون النزوح الداخلي في 50 بلداً.

www.idpproject.org

The Global IDP Project  
7-9, Chemin de Balexert  
1219 Châtelaine, Geneva.  
Switzerland  
Tel: +41 22 799 0700  
Fax: +41 22 799 0701  
Email: idpproject@nrc.ch

الجماعات النازحة جراء كارثة التسونامي. حيث دعا قادة هذه الجماعات إلى استجابة أسرع لحاجاتهم السكنية التي مازالت في تدهور مستمر تزامناً مع اقتراب فصل الشتاء. فهازل الكثيرون منهم يعيش في خيام أو أكواخ مؤقتة بينما يسودهم القلق حيال إمكانية استعادة ممتلكاتهم المفقودة. و تمت أيضاً مناقشة إمكانية الحصول على مصادر الدخل والدعم لتوفير الاكتفاء الذاتي للجماعات النازحة، بينما كشف عن مخاوف أخرى، مثل قلة الأمن في المخيمات وتقييد حرية الحركة والتنقل إضافة إلى محدودية الوصول للخدمات العامة. وكان نادراً ما تم إعلام هذه الجماعات بزيارات المتابعة والتقييم لمخيماتهم. وتركز الاهتمام أيضاً على حاجات النساء النازحات الأمنية والمعيشية وعلى المعلومات المتوفرة عن أوضاعهم ونسبة مشاركتهم.

ثالثاً: إن الدافع وراء توسيع نطاق المشروع لكي يشمل هؤلاء المتضررين من كارثة التسونامي فكان زامن الكارثة مع الإزاحة الناجمة عن الصراعات المسلحة في المنطقة. فالكثير من المتضررين من الكارثة كانوا نزحوا من الجبال بفعل الصراعات المسلحة التي أجبرتهم على الهرب إلى المناطق الساحلية، ثم اضطروا للنزوح مجدداً بفعل كارثة التسونامي التي أجبرتهم على الابتعاد عن المناطق الساحلية. وإضافة إلى هذا، فإن الكثير من المخيمات واقعة في مناطق الصراعات المسلحة أو في مناطق مضيفة للنازحين جراء الصراعات المسلحة. ولما على الصعيد المحلي فإن العاطلين - الممنعين للمنظمات الغير حكومية على وجه التحديد- هم الذين يعملون على تأمين الحماية للمجموعتين. في ظل هذه الظروف، اعتبر التدريب على المبادئ التوجيهية، ولو بشكل غير مباشر، خطوة تسهم في إحلال الأمن لهؤلاء النازحين جراء الصراعات في المنطقة.

و قد أبرز المشاركون حقيقة إن النازحين داخلياً جراء كارثة التسونامي والموجودين في مناطق الصراع كانوا قد أهملوا وأن

اتخذ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، الذي عادة ما يؤمن التدريب للنازحين جراء الصراعات وأحداث العنف - مؤخرًا قراراً استثنائياً بعد ورشتي عمل للعمال على الاعتراف من التسونامي في آتشيه، شمال اندونيسيا. حيث يذكر أن ما يقارب الـ 50.000 نازح ما زال يعيش في مخيمات مؤقتة أو مع عائلات مضيفة. وكانت هناك ثلاث أسباب وراء اتخاذ المشروع العالمي قرار عقد هذه الورش التي تمحورت حول المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً والتي أجريت في باندا و آتشيه و ميلابو في شهر سبتمبر/أيلول الفائت.

أولاً: إن التفاعل الدولي السريع والمفاجئ لإعادة بناء ما دمرته كارثة التسونامي في آتشيه، خلق فرصة فريدة لنشر مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية المتعارف عليها دولياً. آتشيه التي سادت فيها صراعات عنيفة و دامية بين الجيش الإندونيسي و بين حركة تحرير آتشيه (GAM) الانفصالية، أغلقت أبوابها في وجه المنظمات الدولية. لذا فكان استغلال الفرصة دون تأخير حقوق حيث أن المخاوف من تحديد السلطات الصرام للحد من الحضور الدولي كانت كبيرة. و قد برهن قرار الشرطة المحلية عدم السماح لورش العمل بالانطلاق في مارس/ آذار المنصرم (انظر الملحق الخاص بالتسونامي ص 28) على هشاشة تداول التناحلات الهادفة لإحلال الأمن في المنطقة. وكان معظم المشاركين من المتمركزين في آتشيه من ذوي القوى الرسمية على تأمين الحماية بشكل أساسي لضمان التأثير الأطول أملاً. و أظهر المشاركون الـ 650 بالغ التحمس لحماية النازحين داخلياً ونشر المبادئ التوجيهية في مناطق عملهم. وكان المشاركون من السلطات المحلية والوكالات الحكومية الدولية إضافة إلى المنظمات الغير حكومية.

ثانياً: إن المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي تنطبق أيضاً على هؤلاء الذين نزحوا جراء الكوارث الطبيعية. وكان الحوار حول المبادئ التوجيهية الذي تكلل ورش العمل قد ركز على مشاكل أمنية عديدة تواجه



## ورشات كلام أخرى أم بداية مثمرة لسياسة النازحين الداخليين في الجنوب الإفريقي؟

غرايم رودجرز

تضربوا جزاء الاستعمار والعنصرية وهم  
مهمشون اجتماعيا ولا يملكون حتى أرضا  
ليعيشوا عليها. هل من الواقعي توقع اتخاذ  
الدول الإفريقية الجنوبية خطوة سياسية تعترف  
بالتواطؤ في إزاحة الجماعات الأضعف من  
دوافعهم الانتخابية؟ هل تكون درجة ما من  
النزوح الداخلي ثمنا حتميا للتطور في مناطق  
كالجنوب الإفريقي مع الأخذ بعين الاعتبار  
الضغوط الدستورية للدول والكفاح المستمر  
من أجل شرعية سياسية إضافة إلى الشبكة  
الممتدة التي دائما ما ستعود خيوطها إلى الدعم  
الدولي؟

لقد زرع المؤتمر حوارا حيويا و بناء حول  
طبيعة النزوح الداخلي على المستوى الإقليمي.  
أما عن المدى الذي سيمو إليه الحوار فيصبح  
مجموعة من الردود الإيجابية، فهذا يتوقف على  
قدرة ذوي العلاقة، خاصة الحكومات، على  
الاعتراف ومواجهة سياسة الإزاحة الداخلية  
بشكل مباشر.

غرايم رودجرز هو زميل باحث في مركز  
دراسات اللاجئين، وبريده الإلكتروني هو:  
graeme.roddgers@qeh.ox.ac.uk

يمثل هذا المقال آراء الكاتب الشخصية  
وبالتالي لا يعكس آراء منظم حلقة البحث  
أو ممولى الدراسة. وسيمت قريباً نشر تقرير  
حلقة البحث من قبل مشروع بروكيز-ديون  
حول موضوع النزوح على الموقع التالي:  
www.brook.edu/fp/projects/dp/  
conferences/contents.htm

١ المزيد من المعلومات الرجاء زيارة  
www.brook.edu/fp/projects/dp/conferences/  
SADCPaper.pdf  
http://www.news24.com/News24/Africa/1/  
ZimbabweWeb/2-11-1662-1741736.00.html#2  
www.refheweb.int/rw/RWB-NSF/db900SID/  
MIRA-6EUE96Y?OpenDocument

لدعم المجتمع الدولي للحكومات والتي عليها  
السماح للنازحين بالإفادة من الدعم الإنساني.  
واعتبرت الحكومات الوطنية على أنها المحور  
مركزي الذي يجب أن تنظم وردود واعتبر  
الداعون والهيئات الإقليمية والدولية على أنهم  
بالقوة الأهمية. وتم استقبال التوجيهات المتعلقة  
بالنزوح الداخلي بقول شامل ودعم مكرر.

إلا أنه وعلى الرغم من التحمس العام لتخفيف  
من مشاكل النازحين، أظهرت الإشارات  
العرضية إلى حالات معينة، شرقا خطورة في  
الدعم الظاهري. فقد حرص ممثلو الحكومات  
على تأكيد سيادتهم على المستوطنات وحقمهم  
المطلق في حكمها. وكان هذا عند التأثير  
إلى أن مبادرات دول معينة انحلت (أو دعت  
بالاحتلال) إلى حالات نزوح داخلي. حيث  
برروا هذا الموقف الدفاعي بالإشارة إلى  
حملات تشويه السمعة الدولية التي تستهدف  
حركاتهم وتحد من تطورهم سواء كانت هذه  
الحملات من تنظيم حكومات أجنبية أو منظمات  
دولية غير حكومية.

لقد كشفت هذه الردود الغير مطلقة عن توتر  
قوة سياسة تعريف هؤلاء الذين أجبروا على  
الانتقال من مسكنهم على أنهم نازحون داخليا أم  
لا. إن المخاطر وراء هذا الصمت الدبلوماسي  
مقلقة للغاية، فمثلا، على الرغم من رفض  
حركات زيمبابوي تعريف هؤلاء المقاتلين  
بعضية مورامبيستسنيا (المعروفة أيضا بحملة  
إعادة النظام، بدأت بتاريخ ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٥  
على شكل عمليات قمع للتجارة والإسكان الغير  
شرعيين من قبل حكومة زيمبابوي بزعامة  
روبرت موغابي، إلا أن القمع تتطور ليشمل  
حركة تشريد وطرد ضد الفقراء الذين ليس  
عندهم سوى ٢.٧ مليون شخص) ٢ على أنهم  
نازحون داخليا، فقام ممثلو عدد من للدول  
الإفريقية بترديد ما قاله والتر كالتن ممثل الأمين  
العالم لحقوق الإنسان داخليا واصفا زيمبابوي  
على أنها «حلقة لإزاحة داخلية ضخمة» ٣.

أما أنا، فأسأل عن مدى تأثير الشعور الإيجابي  
في الحلقة على حياة جماهير من أفارقة الذين

عقدت حلقة عمل في منطقة الجماعة الإفريقية  
للجنوب الإفريقي (SADC) في غابورون  
عاصمة بوتسوانا من ٢٤ وحتى ٢٦ أغسطس/  
أب من العام الحالي. مدعومة من مؤسسة  
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
ومشروع بروكيز-ديون حول النزوح الداخلي  
جمعت الحلقة نطاقا واسعا من المعلنين بمن  
فيهم حكومات الجنوب الإفريقي والمنظمات  
الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات  
المجتمع المدني إضافة إلى الممولين والباحثين  
الأكاديميين الذي أسفر عن حوار خلاق وساحر  
أحيانا نظرا للتقارب الواسع من حيث المنطلق  
ووجهات النظر. إلا أن الحوار كان مشيرا  
بإحساس غير ثقافي للأفكار وبداية بالغة  
الأهمية حول الديناميكيات الإقليمية المتعلقة  
بالإزاحة الداخلية في دول جنوب إفريقيا

وكان من بين المواضيع التي طرحت في  
الحلقة مشاكل تعريف مصطلح النازح الداخلي  
والصعوبات الكامنة في خلق معلومات موثوقة  
بها على مسيد طبيعة النزوح الداخلي من جهة،  
وتطور آليات فعالة في مختلف المستويات من  
جهة أخرى والذي من الممكن أن يعالج بدوره  
أزمات حالية وبحول دون حدوثها مستقبلا.  
و كما كان متوقفا، فقد ركز اهتمام لا يس له  
على الدول التي تعاني هذه الأزمات بشكل كبير  
ومنها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا  
وموزمبيق. كما ركز الاهتمام على النازحين  
جزءا اندماج الأمن الغذائي وبرامج التطوير  
الحضري. ولقد الأكاديميون والمدافعون عن  
النازحين يبعث مشاكل النزوح الداخلي بشكل  
أوسع وعلى إدراك مشكلة تراكم النازحين  
جزءا نتيجة التفرقة العنصرية والاستعمار  
والتجارب الكارثية التي تلت الاستعمار من  
هندسة اجتماعية وخصخصة أشكال التطوير  
الواسع الذي يؤثر على الدول النامية وبشكل  
كبير.

وأعاد المشاركون التأكيد على أن مشكلة  
النازحين لا تقل إلا من خلال استجابة دولية  
و إقليمية ودون إقليمية و محلية تتسق بنقطة  
متناهية. وركز المشاركون على الحاجة الملحة



## اشتعال النار: احتواء الهجرة القسرية في عالم متقلب:

نيكولاس فان دير وركستوف مكدويل، ديسمبر ٢٠٠٥، ٢٤٠ صفحة الرقم المعياري الدولي للكتاب ٩٧٩٠٠٧٣٩٩٠٠، ٩٠، ٢٤٤، ٢٩، ٩٥، ٢٩، ٩٥ دولار أمريكي. يقدم الكتاب نتائج مشروع بحث تعاوني دولي متعدد التخصصات استمر ٣ سنوات حول أسباب التشريد وانماط الارتحال والاستقرار وعواقب فض النزاع والمساعدات الإنسانية وتشمل دراسات الحالة بروندي وجورجيا وتيمور وأفغانستان وسريلانكا، وقامت بنشره ليكسنتون بوكس: [www.lexingtonbooks.com](http://www.lexingtonbooks.com)

## المخلوعون: تحسين الاستجابات الإنسانية للهجرة القسرية:

معهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون، يوليو ٢٠٠٥، ٣٠٤ صفحة، الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠٧٠١٠٨٢٠٧٣٩١٠٠، ٢٦، ٩٥، ٢٦، ٩٥ دولار أمريكي. يبحث الكتاب تقدم وجوب الحقبة الإنسانية الحالية، ويشمل توصيات موصوعة على أساس السياسة لتحسين الاستجابات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية في مجالات تشمل التعليم والأسس والتمويل ومثانة الاستجابات وقامت ليكسنتون بوكس بنشر الكتاب: [www.lexingtonbooks.com](http://www.lexingtonbooks.com)



بعثة الأمم المتحدة في السودان:

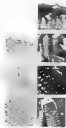
[www.un.org/Depts/dpko/missions/unmis](http://www.un.org/Depts/dpko/missions/unmis)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان:  
[www.sd.undp.org](http://www.sd.undp.org)

بوابة معلومات السودان للأمم المتحدة:  
[www.unsudanig.org](http://www.unsudanig.org)

## The Economic Life of Refugees

Karen Jacobson



Kumaran

## أصوات لدارفور

أصوات لدارفور DVD & CD في ديسمبر ٢٠٠٤، انضم بعض من ألمع الفنانين الموسيقيين إلى حفل رويال فيلهارمونيك كونسيرت أوركسترا في قاعة ألبرت الملكية في لندن في حفل خاص لجميع أموال لضحايا النزاع في دارفور. وسيساعد أرباح بيع الاصوات الصادرة حديثاً للحل الموسيقي أعمال المفوض السامي للأمم المتحدة لاجلادين في دارفور وتشارك للاطلاع على كل التفاصيل انظر الموقع التالي: [www.unhcr.org/voices/darfur](http://www.unhcr.org/voices/darfur)



## VOICES FOR DARFUR



السودان الجديد لحركة تحرير السودان:  
<http://splintoday.com>

المسفرة السودانية (الولايات المتحدة):  
[www.sudanembassy.org](http://www.sudanembassy.org)

مرآة السودان:  
[www.sudanmirror.com](http://www.sudanmirror.com)

منبر السودان:  
[www.sudantribune.com](http://www.sudantribune.com)

## منشورات

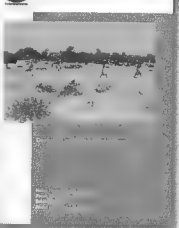
### دارفور - أرزاق تحت الحصار.

مركز فايشناتين الدولي للمجاعات، جامعة تكساس، يونيو ٢٠٠٥، ٢١٦ صفحة، إصدار الانجليزي-العربي، متوفرة على الانترنت: [http://nutrition.tufts.edu/pdf/research/famine/darfur\\_liveli-hoods\\_under\\_seige.pdf](http://nutrition.tufts.edu/pdf/research/famine/darfur_liveli-hoods_under_seige.pdf)

كتاب يبحث في آثار النزاع الحالي والأزمة الإنسانية على أرزاق بعض المجتمعات المختارة في دارفور



Tahadud International Famine Center



### حياة اللاجئين الاقتصادية:

تأليف كارين جاكوبسون، جامعة تكساس، يونيو ٢٠٠٥، ١٧٦ صفحة، الرقم المعياري الدولي للكتاب ٩٧٩٠٠٧٣٩٩٠٠، ٨٠، ٢٤٤، ٢٩، ٩٥، ٢٦، ٩٥ دولار أمريكي. الكتاب يجرى في الحياة الاقتصادية للاجئين في المواقف طويلة الأمد في مختلف الأماكن: المخيمات والمناطق الحضرية والدول الأخرى في الغرب. ويبحث الكتاب في كيف يمكن لبعض الأفكار المبتكرة التي تؤثر في نظرية الهجرة أن تطبق على دراسة اللاجئين وكيف يمكن للبرامج الإنسانية أن تدعم مساعي اللاجئين في البحث عن سبل الرزق، وقامت كورماريان برس بنشر الكتاب: [www.kpbpbooks.com](http://www.kpbpbooks.com)

### مواقع انترنت سودانية مفيدة

الباب:

[www.al-bab.com/arab/countries/sudan.htm](http://www.al-bab.com/arab/countries/sudan.htm)

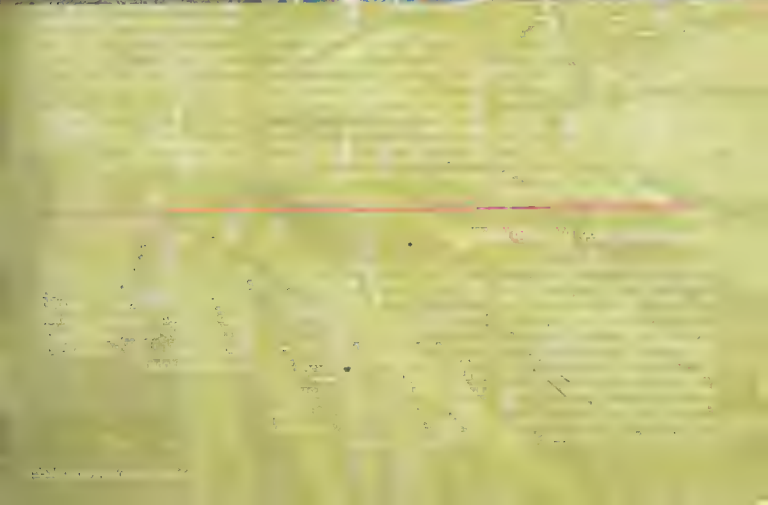
مشروع غورتونغ للسلاص:  
[www.gurtong.com](http://www.gurtong.com)

مركز الاستعلامات الإنسانية بدارفور:  
[www.humanitarianinfo.org/darfur](http://www.humanitarianinfo.org/darfur)





سبل جديدة للعودة لعائلة السلام في جدار السودان





22/٢٢

يونيو/حزيران ٢٠٠٥

# نشرة الهجرة القسرية

التعليم في حالات الطوارئ  
التعلم لمستقبل أفضل

بالإنجليزية

مسألة دارفور

العراقيون النازحون

التقرير التعاوني

الفلسطينيون في سوريا



King  
Said  
Garda

يتم نشرها من قبل مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع مجلس اللاجئين القروي



# من أسرة التحرير



لقد كان تحضير هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية - والذي يركز على موضوع التعليم وإعادة البناء في حالة الطوارئ - صعباً لكن ممتعاً كما كانت هذه هي المرة الأولى التي نشرنا فيها هذا العدد من المقالات، والمرة الأولى التي اصطلرنا فيها للاعتذار عن نشر مساهمات قيمة وممتازة. ويمكن العدد الكبير من الأفراد الذين رضوا في المساهمة في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية للتزايد الكبير في الاهتمام بموضوع التعليم بعد اثرات الصراع.

يبصكم هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية خلال فترة تحول في هذا المجال الناشئ - نتيجة لهذه الاستشارة الدولية بين الوكالات في أمور التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء المبدئي والذي تم عقده في كيب تاون (ديسمبر ٢٠٠٤) والمتعلق بالمستويات الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ.

ولم يكن من الممكن إنجاز هذا العدد بدون الدعم المتحمس لاثنتين من مستشارينا والذين لعبا دوراً فعالاً ومساهماً في وضع موضوع التعليم في حالات الطوارئ على جدول أعمال الاستجابة الإنسانية - وهما كريستوفر تابلوت من معهد التخطيط للتعليم الدولي في البولنديك والدريد مديون من المجلس النرويجي للاجئين. كما نود تقديم الشكر إلى بيغري روبرتس منسقة شبكة الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ (INEE).

ولم يكن من الممكن طبع وتوزيع هذا العدد بدون الدعم السخي من خدمات الإغاثة الكاثوليكية، واللجنة الدولية للإغاثة، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومجلس التمويل النرويجي لشؤون التعليم، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف.

كما نقدم جزيل الشكر إلى قسم الصراعات والمعونات الإنسانية في وزارة التطور الدولي (DFID) لدعما وتشجيعهما السخيين لتغطية تكاليف نشرة الهجرة القسرية الأساسية.

ومع تزايد أمل السلام نتيجة لاتفاقية نيفاشا - واستمرار مأساة دارفور - فقد قررنا أن يركز العدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية على توقعات السلام في السودان. ويصرنا أن يقوم بالدور الاستشاري لهذا العدد كل من البروفيسور فرانسيس دينغ (وزير الخارجية السابق السوداني، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٩٩٢ - ٢٠٠٤) وجون بينت، قائد فريق بعثة الأمم المتحدة المشتركة لتقييم الوضع في السودان. ونأمل لهذا العدد الحصول على مساهمات من السودانيون أنفسهم. وللحصول على معلومات إضافية بخصوص المواضيع التي نود تغطيتها يرجى الإطلاع على موقعنا: [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk). والموعد النهائي لتقديم المقالات هو الأول من حزيران/يونيو.

ولأسف، ما يزال مستقبل هذه النشرة غير آمن، وبحرب باي الاقتراحات للحصول على مصادر لتمويل الأعداد القادمة.

مع أطيب التحيات من أسرة التحرير

تيم موريس وماريون كولدري ومصعب حقيلي

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون مثابة ملتقى تبادل الخبرات لعملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين والناشطين وشارحي دحل بولتهم. وليس معلوم معهم أو ينعون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر نشرة ثلاث مرات في السنة باللغة الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية. مع مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "المشروع العلمي المدني" بإوضاع "شارحين" التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كولدري، دة، تيم موريس

الجنر المساعد

مصعب حقيلي

مساعدة الاشتراكات

شارلون بريس

بشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

كريم انسي

النقصانية لسانية لشؤون اللاجئين

فتح عوام

الهيئة الأمريكية في القاهرة

نور السخي شلي

مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهدي باهي

(إدول) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنيثا غاروس

جامعة شرق لندن

باربرا هاريل جوند

الجامعة الأمريكية في القاهرة

عيسى شيلاق وسري حلي

مركز اللاجئين والشقق الفلسطينية (شمل) - رام الله

لكن ككتورغ

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

UNRWA

هاريش برشتانلي

الأونروا - غزة

ليني ماصوف

المفوضية لسانية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباقس من حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يحمل أعضاء المجلس بصفة شخصية

"نشر عية غير مرتبطة بمرآكزهم ومطابقهم"

مركز دراسات اللاجئين

Queen Elizabeth House,

21 St Giles, Oxford, OX1 3LA, UK

Email: [fmeh@eloh.ox.ac.uk](mailto:fmeh@eloh.ox.ac.uk)

Tel: +44 (0)1865 280700

Fax: +44 (0)1865 270721

توزيع الإنترنت

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

التصميم والإخراج الفني

Colophon Media.

على مطبعها في مطبع (لندن)

شركة سايبر فير مصر بالقاهرة

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1400-9819

حقوق الطبع والنشر للثلاث عن الحقوق. يجوز اقتباس أية مواد من نشرة الهجرة القسرية بحرية ولكن يرجى لخطر المصدر. أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية فوجب إعادة نسخها في سياق المقالات التي طورت فيها (مع ذكر المصدر). إن المواد والمعلومات المتضمنة في النشرة تضر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أسرة التحرير أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.

صورة الغلاف: إيجيبيا - تصوير عوا ساهبون



## المحتويات

- ٢٨ **تعليم ثقافة السلام: لماذا وكيف؟**  
باميلا باكستر وفيك إيكوبوا
- ٣٠ **جواز سفر لمستقبل أكثر إشراقاً**  
ريتشل نيوتون
- ٣١ **حان الوقت لإنهاء تجاهل التعليم ما بعد الابتدائي**  
توم براون
- ٣٢ **التفاوض حول حق النعام التعليم في كوسوفو**  
مارك سومرس ويوتر باكلاند
- ٣٣ **إعادة بناء نظام التعليم في رواندا**  
أنا أوبورا
- ٣٥ **تشجيع بناء نظام تعليم مستقر بعد النزاعات**  
دانا بورد
- ٣٦ **تحديات الحماية المؤقتة في سورية**  
أن ميملى
- ٣٨ **التعليم للاجئين الأفغان في الباكستان:**  
احتياجات التوثيق والتنسيق
- ٣٩ **ركن الخطباء - المنظمة الدولية للهجرة:**  
هل نعدى على المساحة الإنسانية للآخرين؟  
إعداد: تيم موريس
- ٤٠ **المجلس الترويجي للاجئين:**  
نماذج برامج التعليم
- ٤١ **تعليم الأشخاص النازحين داخلياً:**  
درجات ضعيفة  
إيرين موبى وكولين فريش
- ٤١ **مشروع معهد بروكينجز**  
وجامعة برن بشأن النازحين داخلياً
- ٤٢ **التدريب على التنسيق: حتمية أم رفاهية؟**  
أنيشيا توماس وميسترو ميزوشينا  
٤٢
- ٤٤ **منظمة بديل: استيطان أم استثمار -**  
عودة إلى أصل الصراع



- ٤ **كيب تاون - حافظ جديد للتواصل**  
إلريد ككامين مينتون
- ٦ **ثغرات في الأبحاث الحديثة والحالية**  
كريستوفر تالبوت
- ٧ **من يفعل ماذا وأين؟**  
لوري هيننجر
- ٩ **شبكة الوكالات الدولية المعنية**  
بالتعليم في مناطق الطوارئ  
اليسون أندرسون وبيرغلي روبرتس
- ١٢ **التعليم الذي يوفر الحماية**  
سوزان نيكولاى
- ١٤ **هل يُعرض التعليم الحماية للخطر؟**  
أماليا فوسيت
- ١٥ **التعليم مجاناً للجميع**  
مارك سومرس
- ١٧ **التعليم في حالة الطوارئ في العراق**  
أنيتا مالي وكارل تريبلهورن
- ١٩ **تطوير المعلم ورفاهية الطلاب**  
ريبيكا ويندروب وجاكى كيرك
- ٢٢ **إخراج التعليم من الصندوق**  
أيلنمى بيرد
- ٢٣ **بناء المواطنة والمهارات الحياتية**  
مارجريت سينكلير
- ٢٦ **التعلم السريع في أفغانستان**  
كروستين كابلتنى كارنيل وأن أوامان ماكلان



## كيب تاون - حافز جديد للتواصل

الدريد كفامين مبدتون

رغب المشاركون في اجتماع "الاستشارة الدولية في شؤون التعليم في الطوارئ" (Global Consultation on Education in Emergencies) الذي تم عقده مؤخراً بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في تطبيق برنامج "التعليم للجميع" Education for All. لكن ما زال هناك حاجة لتعاون والتزام دوليين لاستمرار القوة الدافعة اللازمة لتسهيل التعليم في مناطق الطوارئ.

بقر أكبر من التركيز والاهتمام، خاصة من خلال المشاركة القوية لدول منطقة الكاريبي.

ومن الأمور الجديدة والهامة التي تميز بها هذا الاجتماع الاستشاري "حضور عشرة ممثلين من حكومات الدول المتضررة، من بينهم ثلاثة وزراء وثلاثة نواب لوزراء التعليم، من خلال التعاون مع "جمعية تطوير التعليم في إفريقيا" Association for the Development of Education in Africa ومع "الكومنولث" وأدت مداخلات هؤلاء المندوبين ومشاركتهم الفعالة في الاجتماع إلى زيادة الوعي والإدراك، كما كان لها دور في تعزيز زيارات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بأن الجانب الأكبر من المسؤولية يقع بشكل رئيسي على عاتق الدولة نفسها وبداخل حدودها، حتى وإن كانت هناك حاجة إلى الدعم الدولي والذي يحظى دائماً بالتقدير. وقد حضر الاجتماع أيضاً السيد فيرنون مونيوز فيلادوبوس، المقرر الخاص بالأمم المتحدة في

الصراعات والكوارث، وذلك من أجل تأمين حقوقهم وللمساعدة في دفع برنامج الأمم المتحدة "للأهداف التنموية للألفية".

وقد اشترك في "المشاورات" حوالي ١٤٠ مشارك من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية ومؤسسات البحوث. ويبدو أن المشاركين هذه المرة، مقارنة بالاجتماع العالمي الأول الذي عقد عام ٢٠٠٠، كانوا أكثر ارتباطاً بشكل مباشر في برامج تعليمية، أو عبروا عن اهتمامهم الكبير للمشاركة ولعب دور في المستقبل. وقد برز موضوعا المناصرة الفعالة والأبحاث كمجالين قويين يمكن أن تتناقشهما فرق مهام تشكليا الشبكة في المستقبل، وكذلك كمجالين يمكن لأعضاء "الشبكة" تكثيف جهودهم فيهما. كما حظيت التحديات المتعلقة بالكوارث الطبيعية

وقد تم عقد الاجتماع الثاني لأمور "الاستشارة الدولية لشؤون التعليم في الطوارئ" في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا في الفترة ما بين الثاني إلى الرابع من ديسمبر ٢٠٠٤. وكان الاجتماع الأول قد عقد في مدينة "جنيف" في نوفمبر عام ٢٠٠٠ بناء على توصية من "المنتدى العالمي للتعليم" World Education Forum الذي انعقد في "ناكار" في أبريل عام ٢٠٠٠. وأدى الاجتماع الأول إلى إنشاء "شبكة الوكالات الدولية لشؤون التعليم في مناطق الطوارئ" Inter-Agency Network for Education in Emergencies (انظر الصفحة رقم ٩). وقد كثفت الشبكة تركيزها على موضوع "التعليم في مناطق الطوارئ" الذي يثير مشروعا رولندا لبرنامج "التعليم للجميع"، كما نجحت في حشد عدد كبير من الأطراف الفاعلة المدركة للحاجة لتوفير التعليم للسكان المتضررين من





الحالية، فإن ١٠٪ فقط من الـ ١٢٠ مليون طفل الذين لم يحطوا بغرض تعليمية في عام ٢٠٠٠ ستلتحق بالمدارس بحلول عام ٢٠١٥.

وتشمل الخطوات الرئيسة للمرحلة القادمة في مجال التعليم في مناطق الطوارئ، والتي تثبت خطاً هذه التوقعات، ما يلي:

- الإدارة الرشيدة من جانب أجهزة التعليم والمجتمعات في المناطق المتضررة،
- الوفاء بوعود التمويل التي أعطاها المجتمع الدولي،
- توفير التدريب للمعلمين وبذل جهود خاصة لتعيين المعلمات،
- زيادة الحضور بالمدارس، والاحتفاظ بالطلبة المقيدون، واستكمال التعليم الأساسي،
- تحديد المناهج الدراسية بحيث تقدم المعرفة المغددة ذات الصلة والمهارات اللازمة للطلاب والأطفال في عمر الدراسة الذين فاتهم التعليم.

تصل إدريد كافغين ميدتون مستشارة للتعليم بالمجلس الأوروبي للجانين: [www.nrc.no](http://www.nrc.no)

وهي عضوة أيضاً في المجموعة التوجيهية «شبكة الوكالات الدولية المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ» INEE. البريد الإلكتروني: [Eldrid.Midttun@nrc.no](mailto:Eldrid.Midttun@nrc.no)

١- [www.unesco.org/education/efa](http://www.unesco.org/education/efa)

٢- [www.adeante.org](http://www.adeante.org)

٣- [www.thecommonwealth.org](http://www.thecommonwealth.org)

٤- لطلب نسخة منكم الكنية إلى:

[coordinator@ineesite.org](mailto:coordinator@ineesite.org)

٥- الوكالة إى سكرتيرة INEE على العنوان: UNESCO

Paris, 7 Place de Fontenoy, 75007

France كما ستوفر أيضاً على الإنترنت على الموقع:

[www.ineesite.org](http://www.ineesite.org)

٥- بفرع أعلام

٦- [www.ineesite.org/standards/MSE\\_report.pdf](http://www.ineesite.org/standards/MSE_report.pdf)

٧- يمكن طلب نسخة مطبوعة أو على قرص منقح CD

من الموقع التالي: [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

٨- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

٩- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٠- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١١- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٢- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٣- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٤- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٥- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٦- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٧- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٨- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

١٩- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

٢٠- [www.ineesite.org/standards/](http://www.ineesite.org/standards/)

تعليم النقيض، بعملية في أكثر الدول والحالات تضروراً. وتهدف مبادرة "إنسبير" INSPIRE - وهي المبادرة الجديدة التي أطلقتها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - إلى تيسير الشراكة المحلية وتقويتها بهدف توفير التعليم للاجئين.

وقد توصل «التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة» Save the Children Alliance إلى قرار بشأن أحد التحديات العملية على مدى خمسة أعوام المقبلة، حيث ركز على «تعليم الأطفال المتضررين من الصراعات». ويزيد هذا «الالتزام» من الأمل في تكثيف الأنشطة من الحيد من البلدان، وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي كلفت جهودها، وذلك شريطة توافر التمويل اللازم. ويحل «الاستعداد والتجهيز» مركزاً هاماً في جدول الأعمال؛ ربما بشكل أكثر تقدماً في حالات الصراعات عنه في حالات الكوارث الطبيعية. ولكن الوعي بالكوارث الطبيعية زاد، ويجري حالياً تنسيق استراتيجيات لتخصيص التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ.

### المشاكل المعقدة

من المجموعات التي لا تزال تأثير قلقاً خاصاً هي مجموعة الشباب، الذين افتتحت فرصة التعليم بالمدارس إما جزئياً أو كلياً، والآن في بداية مرحلة البلوغ، رغم أن هذه المجموعة لا يتم عدّها بالضرورة ضمن «الأطفال غير المتقنين بالمدارس». وهناك أعداد هائلة من هذه المجموعة علقوا ألا نفلح عنها. فمن ناحية، تعتبر هذه المجموعة موارد بشرية متاحة على الفور أكثر من غيرها في المجتمعات التي تحاول أن تتعافى أو تتأهل من جديد بعد الطوارئ أو الأزمات، ومن ناحية أخرى، يشكل نزوح هذه المجموعة لإثارة القتل والمشاركة في صراعات جديدة، بسبب حالات الإحباط والحاجة الملحة التي يعيشونها، مصدر قلق قطي ينبغي معالجته. ويجب أن يتم ذلك جنباً إلى جنب مع إعادة توفير الفرص التعليمية للأطفال الذين هم في عمر الدراسة.

ويعد التمويل من الموضوعات الرئيسة. وأحد العناصر التي من شأنها أن تحدث تغييراً حقيقياً، وليس هناك أدنى شك في أنه رغم تزايد مستويات النشاط والمخفلات من جانب الحيد من الأطراف الفاعلة والمتمنحين لا يزال التقدم تجاه تحقيق «التعليم للجميع» بحلول عام ٢٠١٥ بطيئاً للغاية. وما لم يحدث تقدم ملحوظ في الوفاء بالوعد التي أعطتها حكومات الـ ١٤٧ دولة في «داكار»، فينأى ان تتمكن على الإطلاق من تحقيق «أهداف الألفية التنموية». ووفقاً للتقديرات

مماثلة حق التعليم الذي تم تعيينه مؤخرًا، وأدى حضوره إلى زيادة التركيز على منهجيات التعليم القائمة على الحقوق، سواء في حالات الطوارئ أو في الظروف الأخرى.

### الموارد والمبادرات

تم عرض وتوزيع نتائج جهود الشبكة بشكل ملموس على قرص مدمج يحمل اسم «الأنوات التقنية للشبكة بشأن التعليم في حالات الطوارئ والتعافي المبكر» مكتبة رقمية ٢٠٠٤، ويحتوي القرص - الذي ابتكره «هريق الشبكة المعني بالموارد والمواد الدراسية» - على ٢٣٥ وثيقة تعليمية (تتكون في مجملها من ٢٠٢٠٠ صفحة)، وبعد ذلك دليل على روح المشاركة في الموارد والخبرات من وإلى الميدان. كما ابتكر «هريق الشبكة لتدريب المعلمين» أيضاً قرصاً مدمجاً آخر يحمل اسم «الأنوات المساعدة لتدريب المعلمين». والذي تم نشره أيضاً. ومع ذلك، كما ذكر ابتكار إنجاز مبهر هو إصدار دليل «المعايير الفنية للتعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمعة وإعادة البناء المبكر» والذي كان نتاج عملية مبهره من التعاون بين الوكالات اشترك فيها حوالي ٢٢٥٠ شخصاً من أكثر من خمسين دولة من كل الأقاليم.

وقد بدأ التخطيط للتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ «المعايير الدنيا» بعد انتهاء الاجتماع مباشرة، وفي الوقت نفسه أجرت «المجموعة التوجيهية بالشبكة» عدة مناقشات وقدمت توصيات عن كيفية إشراك مزيد من الأطراف الفاعلة في إدارة الشبكة وفي فرق المهام التابعة لها و سيما أولئك اللقائدين من البلدان والمناطق التي تأثرت بشكل مباشر بالصراعات والأزمات. ومن أهم الموضوعات الخاصة التي يجري بحثها موضوع التفاعل مع ممثلي الحكومات ومؤسسات التعليم العالي وكذلك مع الجهات المتأثرة.

ولا شك أن زيادة التعاون الدولي والتعاون بين المؤسسات قد أدى إلى زيادة مستوى المتابعة المجتمعية وزيادة الجهود المبذولة لضمان توفير التعليم في مناطق الأزمات. وهناك أمثلة على ذلك من داخل أسرة الأمم المتحدة، مثل تركيز «المعهد الدولي للتخطيط التعليمي» التابع «اليونيسكو» على وضع «دليل إرشادي للمصنوعين الحكوميين عن التعليم في مناطق الطوارئ»<sup>١٩</sup>، والدورات التدريبية المصممة التي تعدّ سنوياً لنفس المجموعة المستفيدة، والوثائق الميدانية التي أعدها الخبراء والممارسون في شكل سلسلة من دراسات الحالات ودراسات السياسات المبرورة على مدى العاملين الآخرين. كما يقوم برنلج «اتزام اليونيسيف» الجوهري تجاه الأطفال والتعليم، وعلى الأخص



# نغرات في الأبحاث الحديثة والحالية

كريستوفر تالبوت

ينزايد الاهتمام بالتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء كمجال للأبحاث، وهناك حاجة ملحة لإجراء المزيد من الأبحاث في بعض المجالات ذات الأولوية.

الأولويات واحتياجات العمل البحثي الجديد، وأن تكون واضحة جداً بالنسبة للمقاصد والنتائج التي تسعى لتحقيقها. وستزداد الشراكة الفعالة بين الباحثين والوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، كثيراً من إمكانية نشر نتائج الأبحاث على نطاق واسع واستغلالها بالفعل من جانب العاملين في الحقل الميداني. وسنقل هذه الشراكة من إحساس بعض العاملين في الحقل الميداني أن للباحثين خطط خاصة بهم يسهون تنفيذها، ويضعون الوقت الثمين للممارسين الميدانيين، وأنهم يستغلون السكان المتضررين في هذه العملية. ومع وضع هذه التحذيرات في الحسبان، يمكن اقتراح الأفكار التالية كأولويات خاصة لمستقبل الأبحاث:

- التأكيد على أن يكون التعليم أداة لحماية الأطفال والشباب، وهناك حاجة لدراسة كيفية تحقيق ذلك، والظروف التي تشجع التعليم ويمن في ظلها الحماية.
- أوضح البحث الميداني العالمي الذي أجرته لجنة المرأة أن استخدام البيانات والإحصائيات

- سلسلة "شبكة الممارسات الإنسانية" التي يصدرها المعهد.
- البحث الصادر عن البنك الدولي بعنوان "إعادة صياغة المستقبل - التعليم وعمليات إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع" (نظر صفحة ٧).
- ورقة "التعليم والصراع والتربط الاجتماعي" الصادرة عن "المكتب الدولي للتعليم" التابع لليونسكو، والتي تتضمن سبع دراسات حالة ومخلص عن عمليات تطوير المناهج في المجتمعات المتضررة من الصراعات (انظر الصفحة ١٢).
- دراسات حالة ودراسات محورية عن تخطيط وإدارة التعليم في حالات الطوارئ وعمليات إعادة البناء، صادرة عن المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو.

## موضوعات بحاجة للبحث

لعل من أهم المهام المطلوبة في هذا المجال الفاشية، ضرورة مراعاة الوكالات والجهات المانحة، التي تعمل المشروعات البحثية،

ويعتبر التعليم في مناطق الصراع والطوارئ وعمليات إعادة البناء المبكرة من المجالات الجديدة الناشئة في مجالات البحث الأكاديمي وبحوث السياسات والتدريس. وقد بدأت الجامعات ومعاهد الأبحاث في جميع أنحاء العالم بتدريس مناهج متعددة الاختصاصات متعلقة بهذا الموضوع ضمن برامج درجتي البكالوريوس والماستر، وبدأت المشروعات البحثية والجهود الأكاديمية تجني ثمارها على شكل دراسات قيمة ومثيرة، والتي بدأت تكثر الآن على الممارسة الميدانية وعلى تطوير السياسات. ومن أبرز هذه الجهود:

- الدراسة الميدانية العالمية عن التعليم في حالات الطوارئ التي أعدها لجنة المرأة للنساء والأطفال اللاجئين، والتي ركزت على بيانات وإحصائيات عالمية عن برامج التعليم في المناطق المتضررة من الصراعات والكوارث.
- ورقة "المعهد البريطاني للتنمية في الدول الأجنبية" بعنوان "دور التعليم في حماية الأطفال أثناء الصراعات"، المنشورة في



مدارس  
مخيمات  
الأطفال  
اللاجئين  
الأطفال  
في مخيم  
تمشاشو  
في  
البنكسل



على نطاق واسع، وسرعان ما تضعيع في خزانة الملفات المترية وأدراج الأقراص المنصبة لكبار الموظفين. ومن الضروري إتاحة الفرصة للإطلاع على هذه المطبوعات الرامدية على الانترنت لتتميز كل مكاسب السنوات القليلة الماضية وضمان تأمين مصدر وافر من الأمانة المستندة للأبحاث المستقبلية حول تحسين البرامج والتخطيط.

وسيتعزز التقدم في كل هذه الأولويات البحثية بشكل هائل من خلال خدمة التشبيك المتاحة لأعضاء شبكة INEE، شبكة الوكالات المشتركة لأمر التعليم في الطوارئ (تنظر ص ٩).

**كريستوفر تالبوت،** أخصائي برامج في مجال التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء في المعهد الدولي للتخطيط التربوي باليونيسكو، ورئيس مجموعة العمل التابعة للشبكة والمغنية بالمعيار الدنيا لمستويات التعليم في حالات الطوارئ. البريد الإلكتروني: [Talbot@tiep.unesco.org](mailto:Talbot@tiep.unesco.org)

<http://upo.unesco.org/details.aspx?Code=١>

Live=4249#

[www.unesco.org/iep/eng/focus/٢](http://www.unesco.org/iep/eng/focus/٢)

emergency/emergency\_4.htm

[www.unicef.org/irl/education/files/٢](http://www.unicef.org/irl/education/files/٢)

IducEmerg.PDH

**بعنوان "التعليم في حالات الطوارئ ومن أجل إعادة البناء: منهج تيموي"،** المقدمة من ماري جوي بيوجتسي، فرضية مثيرة، وهي أنه يجب النظر إلى حالات الطوارئ وإعادة البناء الميكرو باعتبارها فرصاً لتغيير نظم التعليم. ورغم لم تشأ الظروف أبداً أن يتم تخفيف فرضية بيوجتسي بطريقة منهجية دقيقة إجراء بعض الأبحاث في بعض الدول التي بشت عناصر هذا الرأي.

تتطلب مجموعة عريضة من الموضوعات الفنية المفضلة مزيداً من التفتيش الدقيق، لاسيما: برامج التطعيم المثالية للبرامج للمراهقين وللشباب؛ وأحسن الطرق نحو إشراك مجالس الآباء في حالات الطوارئ وإعادة البناء؛ وكذلك اعتماد وتصديق وإصدار شهادات النتائج الدراسية للنازحين داخلياً ولللاجئين من التلاميذ، ووضع برامج فعالة للمهارات الحياتية والموضوعات المحورية المتعلقة بزيادة الوعي، مثل، السلام وحقوق الإنسان والتعليم المنهجي.

وأخيراً، يحتاج توثيق الأبحاث في هذا المجال لدعم جذري، لأنه بسبب تقلب بينات العمل والتقلبات السياسية وكثرة تبدل العاملين الرئيسيين، تكاد معظم المصادر الأولية للتخطيط التعليمي في حالات الطوارئ تنحصر في المطبوعات الرامدية - الوثائق غير المنشورة على شكل تقارير، وتقارير، وتقارير، وتقارير المتاحين، وكلها لا تحظى بقدرة عالية

عن التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء المبكر يتم بطريقة غير متقنة رغم أنه لاغنى عنه لوضع السياسات والتخطيط والإدارة والتقييم على نحو فعال. ومع الأسف، نادراً ما يتم جمع هذه البيانات بطريقة نظامية دقيقة، وعادة يتم تجميعها سواء داخل المعاهد أو بين بعضها البعض بطريقة سيئة. وهناك حاجة ماسة لتعميق وتوسيع العمل الرائد للبحث الميداني العالمي عن طريق توسيع مجاله ونطاقه الجغرافي وتسليمه الزماني. ويجب بالتالي استخدام البحث ونتائجه لمزيد من التخطيط والإدارة الفعالة للبرامج التعليمية في الأماكن المتضررة من الصراعات، بمعرفة السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وكذلك للمنظمات المجتمعية في تلك المجالات.

لا يمتشي التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء مع لفتات الاصطناعية التي يفرق بها المانحون بين معونات الإعانة الإنسانية ومساعدات التنمية؛ فهم ببساطة يرونه نشاطاً تمويلاً. وكما تؤكد المقالات بوضوح في هذه النشرة، يجب أن يكون للتعليم أولوية أثناء الصراعات وحالات الطوارئ والنزوح وإعادة البناء المبكر. وبالتالي هناك حاجة لإجراء بحث لدعم المناصرة المجتمعية للتعليم سواء كأولوية للمساعدات الإنسانية أو كأولوية للتنمية.

حدثت ورقة اليونيسيف المؤثرة ١٩٩٩

## من يفعل ماذا وأين؟

بسبب تعدد الأطراف الفاعلة، لا توجد لدينا صورة عالمية واضحة عن برامج التعليم في حالات الطوارئ. وإزاء ذلك، نسمي "لجنة المرأة للنساء والأطفال للنازحين" لندد هذه الثغرة في المعرفة.

وقد جمع "المسح العالمي عن التعليم في مناطق الطوارئ" Global Survey on Education in Emergencies معلومات عن عدد للنازحين والنازحين والمندمين من الأطفال والشباب الذين نتاح لهم فرص التعليم، وعن طبيعة التعليم الذي يتلقونه.

وقد تم الحصول على معلومات في هذا الخصوص من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف" UNICEF، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" UNESCO، إلى جانب المقابلات التي أجريت

## لوري هينجر

في سجلات التقد في المراحل التالية بصورة متزايدة.

٦٠٪ فقط من جميع الطلبة للنازحين مقيدين في التعليم الثانوي، وللنسبة للنازحين الداخليين، تقل الفرص المتاحة أمام الشباب من النازحين الداخليين عن هذه النسبة.

تتاح أمام المراهقين والشباب أقل الفرص لتلقى التعليم الرسمي؛ فالكثير منهم لم يكملوا حتى التعليم الابتدائي ويحتاجون لمجال كبير من الفرص لتلقى التعليم الرسمي وغير الرسمي.

ويواجه المدرسون في حالات الطوارئ ظروف عمل معقدة، ففي الغالب يتعين عليهم تدريس أكثر من ٥٠ طالب تتفاوت أعمارهم في فصل

مع للمنظمات الدولية غير الحكومية، والزيارات الميدانية لآنحولا وإيبيريا وسيراليون وتايلاند وبينت تلك المعلومات ما يلي:

أكثر من ٢٧ مليون طفل وشاب، ممن تضرروا من الصراعات المسلحة، لا يحصلون على تعليم رسمي؛ منهم ٩٠٪ نازحين داخليين. معظم النازحين الداخليين واللاجئين من الأطفال بالمدراس مقيدون في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي.

على الرغم من أن أعداد البنات المقيدين في المدارس التحضيرية والمرحلة الابتدائية يكاد يساوي أعداد البنين، إلا أن أعدادهم تتناقص



الموحدة للأمم المتحدة" UN Consolidated Appeals Process (غير تلك المتعلقة بالتداعيات الخاصة بأفغانستان). وتلقت ست دول ثلث أو أقل مما طلبت. وهناك حاجة ملحة لزيادة تمويل ودعم تعليم النازحين الداخليين لأن نقص الاستثمار يقضي إلى زيادة نسبة الرسوب وترك التعليم.

ومن غابات بورما الشرقية حتى مسكرات النازحين الداخليين على مشارف مونروفيا، في ليبيريا، تسعى الأسر للحصول على الأنشطة التعليمية، وتدعم المجتمعات تلك الأنشطة على أمل أن يعيش أطفالها يوماً ما حياة أفضل وأن تنأخ لهم الفرصة للمساهمة في إعادة بناء أوطانهم. ويُعد التركيز المستمر على تعليم البنات شرطاً لتحقيق هدف مبادرة "التعليم للجميع" Education for All، وهو القضاء على التفرقة في التعليم بسبب النوع، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥.

لوري هيننجر-Lori Heninger هي مديرة مشروع الأطفال والمراهقين بلجنة المرأة ويريدوا الإلكتروني: [larih@womenscommission.org](mailto:larih@womenscommission.org) كما يمكن الحصول على الدراسة الميدانية العالمية عن التعليم في حالات الطوارئ من موقع: [www.womenscommission.org/pdf/ed/emerg.pdf](http://www.womenscommission.org/pdf/ed/emerg.pdf)

صيف لاختاف بجهنم لدمع دوايم المدرسة في صميم جور غادير في شرق تشاد مايو ٢٠٠١

إلى مناهج وعلومهم، مناهج الدولة المضيفة ومناهج محلية بحيث تلائم الظروف والاحتياجات الراهنة للناجين.

ويمكن أن تشكل اللغة المستخدمة في التعليم تحدياً آخرًا للطلبة اللاجئين. ورغم أنه من الأفضل، بوجه عام، أن يتم تدريس اللاجئين لغة وعلومهم، إلا أنه من الممكن أن يُشترط عليهم أو قد يرغبون هم أنفسهم تعلم لغة الدولة المضيفة لهم. وعندما لا يكون التعليم متاحاً إلا بلغة الدولة المضيفة قد يُصاب الطلبة للاجئين بالإحباط ويتركون من المدرسة. وفي حالات أخرى، يسعى الطلبة إلى تعلم اللغة المحلية للتعامل مع المجتمع المحلي أو للحصول على فرصة لتلقي تعليم المرحلة الابتدائية أو للحصول على فرص في سوق العمل المحلي. ويتطلب تعلم لغة جديدة وقتاً إضافياً سواء تم ذلك من خلال منهج رسمي أو عن طريق التعليم غير الرسمي داخل المجتمع.

وفي حالات الصراع، كثيراً ما تكون مناهج التعليم، محل اعتراض، وبالتالي تحتاج إلى مراجعة دقيقة وعمليات توفيق لتجنب تصاعد التوترات. وهناك اعتراف متنامي بأن التعليم، الموجه للسكان المتضررين من الصراعات، يجب أن يتضمن بعض المناقشات عن السلام وتسوية النزاعات وحقوق الإنسان والمواطنة.

ويعاني التعليم في حالات الطوارئ من نقص حاد في التمويل، ففي عام ٢٠٠٢، لم تقدم، أو تعطى عود بتقديم، سوى ١٧ مليون دولار من بين ٤٦ مليون دولار طالبت بها بعض الدول من أجل التعليم من خلال "عملية المنقذات

واحد. كما أنهم لا يحصلون سوى على عائد بسيط جداً أو لا يحصلون على أي عائد على الإطلاق. وذلك غالباً ما يصعبهم الإحباط، أو يتخوون عن العمل، أو يبحثون عن وظيفة أخرى. ولأن أكثر المدرسين كفاية هم الذين من المرجح، أكثر من غيرهم، أن يجدوا سبلاً أخرى لإعالة أسرهم، فإن نوعية التعليم تتدهور في حالات الطوارئ.

ولا يفي كثير من مدرسي اللاجئين والنازحين الداخليين بالحد الأدنى من الشروط المطلوبة من قبل حكوماتهم للمدرسين "المؤهلين". ولذلك يعتبر التدريب الرفيع للمدرسين والمتابعة المستمرة لهم أمراً ضرورياً لدعم هؤلاء المدرسين وتحسين نوعية التعليم متاح للنازحين والنازحين الداخليين من الأطفال والشباب.

وغالباً ما يكون مستوى تعليم البنات والنساء في الدول المتضررة من الصراعات منخفضاً. ونتيجة لذلك، فإن غالبية المدرسين هم من الذكور. ومؤخراً كان هناك مؤشرات عن الاستغلال الجنسي للطلبات من جانب المدرسين، وتشير تلك المؤشرات إلى أن زيادة عدد المدرسات الإناث في المدارس ربما يوفر آلية حماية إضافية للبنات، إذ تعتبر المدرسات الإناث نماذج هامة للأدوار في نظر البنات الصغار.

وفي حالات اللاجئين، يتم غالباً بذل الجهود للتأكد من أن الأطفال يدرسون المناهج الدراسية الخاصة بأوطانهم، وتتاح لهم فرصة دخول الجامعات الوطنية حتى يكون تعليمهم معترفاً به في حالة إعادتهم إلى أوطانهم. ورغم ذلك، تستخدم على أرض الواقع مجموعة عريضة من المناهج التعليمية في حالات الطوارئ تشمل بالإضافة





# شبكة الوكالات الدولية المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ

اليسون أندرسون وبيفرلي روبرتس



تعتمد "شبكة الوكالات الدولية المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ" INEE على جهود أعضائها (مثل أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والممارسين والمأخوذين والباحثين)، لضمان حق الحصول على التعليم في حالات الطوارئ وإعداد البنية بعد الأزمات.

وقد عقدت "اليونيسكو" و"اليونيسيف" و"المفوضية"، وهي الوكالات التي كلفت بالمضي قدماً في تطبيق "الاستراتيجية الخامسة"، الاجتماع العالمي الأول للتعليم في مناطق الطوارئ" في نوفمبر ٢٠٠٠، وأقر المشاركون من المجتمع المدني والحكومات والمنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة بأن هناك حاجة للتعليم من تجارب الدجاج والفشل التي خاضتها بعض الدول؛ مثل غينيا وغيرها من الدول، كما أقروا أيضاً بالحاجة إلى المشاركة في الموارد، ووضع توجهات إرشادية يتم الاتفاق عليها بالإجماع، والعمل بشكل جماعي لخلق وعي بالوضع المرفوف الذي يعاني منه ملايين الأطفال والشباب المحرومون من التعليم الجيد.

ومن خلال المداولات التي جرت في ذلك الاجتماع، برزت "شبكة الوكالات الدولية المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ"، وتعتمد الأعضاء بالعمل معاً لتحقيق ما يلي:

غينيا عن طريق تسليم للموارد التي تم تكبيرها، وخمسة المباني للتعليمية، عند عودة اللاجئين إلى أوطانهم.

وفي عام ٢٠٠٠، وضع "منتدى دكار العالمي للتعليم" إطار عمل لتحقيق "التعليم للجميع"

**أكثر من ٢٧ مليون طفل ونشأ**  
**محرومين من أي نوع من أنواع التعليم**

بحلول عام ٢٠١٥، وأقرت الوفود بأن الحكومات والمجتمع الدولي لم تكن تحقق هذا "البرنامج" ما لم تول اهتماماً خاصاً لتعليم المتضررين من الأزمات. وأعلنت "الاستراتيجية الخامسة لإطار العمل" التزاماً "بالوفاء باحتياجات الأنظمة التعليمية المتضررة من الصراعات والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار، وتنفيذ برامج تعليمية بطرق تحزز لفهم المشترك والسلام والتسامح، وتساعد أيضاً على المحيولة دون العنف والتفصاع"

في عام ١٩٩٩، سلطت غينيا الضوء على وضع التعليم في حالات الطوارئ، حين تعرض النظام التعليمي - الذي كان يعاني بالفعل من نقص في الموارد - للإجهاد بسبب العدد الكبير من اللاجئين النازحين إلى البلاد من البلدان المجاورة، مثل سيراليون وليبيريا. وبينما كان الطلاب اللاجئون يراحمون الطلاب الغينيين على الأماكن المحدودة المتاحة في مدارس الدولة وكانت الدولة تبذل جهوداً مضنية لدفع رواتب المدرسين، أسست عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية شبكة تعليمية من المدارس في معسكرات اللاجئين.

وفي نفس العام، أوصت "جراسا ماكول" في تقريرها الترويجي المقدم إلى الأمم المتحدة بضرورة "اعتبار التعليم مكوناً أساسياً ضمن أولويات كل المساعدات الإنسانية". وفي ذلك الوقت، كان هناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة للتعليم للأمم المتحدة التي تعمل لضمان حق التعليم للمتضررين من الأزمات والصراعات. وبينما كان آخرون يعملون جنباً إلى جنب مع السلطات الوطنية والإقليمية، وفي بعض الأحيان، يتعاونون معهم وينقلسون معهم الموارد، كان كل طرف كثيراً ما يعمل على إنفراد. ورغم أن تقرير "ماكول" حظي المجتمع الإنساني لعمل المزيد لضمان حقوق الأطفال في المناطق التي تضررت من الصراعات، ظلت معظم الجهود المبذولة لصالح الأطفال النازحين تفتقد إلى التنسيق فيما بينها.

وكان الاستثناء الوحيد لذلك في غينيا هو عندما عملت "الجنة لإنقاذ الدواية" كشركاء تنفيذي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، لإنشاء مدارس، حيث اجتمعت المفوضية مع اللجنة والحكومة الغينية وبدأوا في النظر في كيفية العمل معاً بشكل أفضل. وبدأت علاقات العمل مع الأجهزة التعليمية الإقليمية في التحسن عندما أصدرت غينيا قانوناً بمنح "اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١" وفقر حق الأطفال للاجئين في التعليم. وتعدت اللجنة والمفوضية بمساعدة



السيد سايوتي، وزير التعليم في كينيا، والديريديتين من مجموعة توجي INEE في الاستشارة العالمية الثانية في ديسمبر ٢٠٠٤





صوماليات  
مارحات  
داخلية  
في مخيم  
هارغيسا  
للاجئين

من ٢٧ مليون طفل وشباب لا يلتحقون بالمدارس في عشرة دول تضررت من الصراعات.

وإزاء هذا الوضع، قررت الشبكة وأطراف فاعلة أخرى في عام ٢٠٠٣، القيام بمبادرات هامتين؛ الأولى، وضع توجيهات إرشادية متفق عليها بالإجماع، والتي أصبحت تمثل "المعايير الدنيا للتعليم في مناطق الطوارئ"، والثانية، التوصل إلى اتفاق لعقد "الاجتماع التشاوري العالمي الثاني بين الوكالات حول التعليم في مناطق الطوارئ والمناطق التي استردت عافيتها مبكراً" في ديسمبر ٢٠٠٤ في مدينة "كيب ناون"، لمراجعة أغراض الشبكة واتجاهاتها، وإطلاق المعايير الدنيا، وتشجيع الأعضاء على القيام بنشاطات للمناصرة المجتمعية للحق في التعليم في حالات الطوارئ، والمشاركة في الممارسات الجيدة واستراتيجيات البرامج.

### المعايير الدنيا للتعليم في مناطق الطوارئ

أوضحت المعايير الدنيا للتعليم في مناطق الطوارئ كيف يمكن لوسائل الاتصال الحديثة أن تتبع للجماعات والحكومات والمجتمع الدولي أن يعملوا معاً من أجل تحقيق هدف ما. وشهد "الاجتماع" الذي عقد في مدينة "كيب ناون" عناية تشاورية كبيرة لإيجاد وسيلة عالمية

خلال مجموعة مناقشة list-serve مما يسمح لهم بطرح أسئلة صعبة تتعلق بمواضيع التثقيف والسياسات، وكذلك بالمشاركة في الموارد الجيدة، وإلقاء الضوء على البرامج المتعددة. كما يغطي موقع الشبكة على الإنترنت كافة موضوعات التعليم في أثناء الأزمات من خلال إتاحة برامج نموذجية ونجاحة، وموارد حديثة، وإرشادات حول الممارسات الجيدة، وحلقات وصل بأدوات مفيدة في مواقع أخرى. وإدراكاً من الشبكة أن العديد من أعضائها وشركائها لا تتوفر لهم فرص الدخول على الإنترنت، اعتمدت الشبكة قرصاً منمجا CD-ROM يحتوي على كافة الموارد التي تم تجميعها تقريباً والمنطقة "بالتعليم في أثناء الأزمات"، بما في ذلك "مناهج التعلم المعجل" والأدوات التعليمية والإرشادات الخاصة بمرضى "الأيديز"، والمواد الخاصة بالمناصرة للمجتمعية، ووسائل التقييم.

وبعد حوالي أربع سنوات من إنشاء "الشبكة" واشتركاها في أنشطة المناصرة المجتمعية دولياً وإقليمياً، أدرك أعضاؤها أن هناك كثيراً من الأمور يجب إنجازها لجعل التعليم في حالات الطوارئ أحد الدعائم الأساسية للمساعدات الإنسانية ولأولوية أساسية في إعادة البناء المبكر. ويذكرنا "المصح العلمي الأول للتعليم في مناطق الطوارئ" (Global Survey on Education in Emergencies) (انظر ص ٧) بأن هناك أكثر

■ القسم المعارف والخبرات من خلال الوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل الأخرى،  
■ تحسين التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة والحكومات،  
■ تعزيز تفهم الجهات المانحة للتعليم في حالات الطوارئ،  
■ الدعوة لإدراج التعليم ضمن التعامل مع حالات الطوارئ،  
■ توثيق ونشر أفضل الممارسات في هذا المجال،  
■ المعضي كقما في وضع توجيهات إرشادية متفق عليها بالإجماع بشأن التعليم في حالات الطوارئ.

وتتولى "مجموعة توجيهية" قيادة الشبكة، وتقدم بشكل منتظم إرشادات استراتيجية للأمانة العامة، التي يوجد مقرها باليونيسكو في باريس. وبعد مرور أربعة أعوام على إطلاق الشبكة، كشبكة ديناميكية ومرنة و"خفيفة"، تربط الشبكة الآن ما يزيد على ٩٠٠ شخص و ١٠٠ منظمة يعملون جميعاً ليس فقط لتحقيق أهداف برنامج "التعليم للجميع"، ولكن أيضاً لتحقيق "الأهداف الألفية التنموية" المتعلقة بالتعليم الأساسي الشامل، والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعزيز وضع المرأة واستقلالها، وتطوير الشراكات العالمية للتنمية.

ويتصل أعضاء "الشبكة" بعضهم البعض من



<sup>١</sup> تأثير الصراع المسلح على الأطفال "The Impact of Armed Conflict on Children". ويمكن الحصول عليه من الموقع التالي: [www.unicef.org/graca](http://www.unicef.org/graca)

<sup>٢</sup> من أمثلة ذلك: اللجنة الدروجية الأفريقية، وهيئة "كير" الدروية، ومكتبى معلمي السيدات الأفريقيات، ولجنة الإنقاذ الدولية، وتحالف "نفاذ الأطفال" الدروى، وخدمات "اليسو جيون" الدروية، والمجلس الدروجي للاحنين، واليونيسيف، واليونسكو، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين بالألم المتحد، وبرنامج الغذاء العالمى. وقد أدارت كل هذه الجهات برامج تعليمية طارئة خلال فترة التسيولات. تضم المجموعة الدروجية حاليا اليونسكو والمفوضية العليا لشئون اللاجئين واليونيسيف، والفك الدروى وهيئة "كير" الأمريكية ولجنة الإنقاذ الدروى والتحالف الدروى "لجنة الطفل" والمجلس الدروجي للاحنين.

<sup>٣</sup> هيئة "كير" الدروية، وهيئة "كير" الأمريكية، وخدمات لإعانة الكفارية، ولجنة الإنقاذ الدروية، ومساعدة للكفارية الدروية، والمجلس الدروجي للاحنين، وجمعية الدروبج بالألم المتحد، وجمعية "نفاذ الطفل" فى المملكة المتحدة، وجمعية "نفاذ الطفل" بالولايات المتحدة، هيئة تعليم اللاجئين، واليونسكو، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين بالألم المتحد، واليونيسيف، وهيئة التعليم العالمى.

• نطز الشونق: [www.sphereproject.org](http://www.sphereproject.org)

وضعت المسودة النهائية للمعايير الدنيا العالمية والمؤشرات، والملاحظات الإرشادية على موقع الإنترنت لخص "بالشبكة"، وطلب من الأعضاء إبداها لملاحظاتهم.

والآن، وبعد إطلاق المعايير، تركز "الشبكة" على نشر دليل المعايير الدنيا والقرص المدمج وترويهما، كما تعمل على تطبيق هذه المعايير من خلال التدريب والتطبيق التجريبي الميداني. وأدت عملية المشاورات إلى تميز التعليم والمعلمين فى مجال المساعدات الإنسانية عن طريق الربط بين الناس المتضررين من الأزمات والممارسين وصناع السياسة والأكاديميين من خلال إجراء المناقشات حول أفضل الممارسات.

تشغل اليسون أندرسون منصب "المصنق المركزي بالشبكة بخصوص المعايير الدنيا للتعليم فى مناطق الطوارئ"، ويوجد مكتبها فى "لجنة الإنقاذ الدولية"، التى تتولى الإشراف على عملها. عنوان البريد الإلكتروني: [Allison@theirc.org](mailto:Allison@theirc.org) بيفرلى روبرتس معار من هيئة "كير" الأمريكية CARE USA للعمل ممسكا لشبكة وإدارة أمانتها العامة، ويوجد مكتبه حاليا فى "قطاع التعليم باليونيسكو". عنوان البريد الإلكتروني: [broberts@care.org](mailto:broberts@care.org) وأيضا على [coordinator@ineesite.org](mailto:coordinator@ineesite.org)

تساعد على ضمان الحق فى التعليم لكل الناس المتضررين من الأزمات، ووضع تعريف للحد الأدنى من جودة التعليم، للمساعدة على الحفاظ على كرامة الناس المتضررين من الأزمات واستدامتها. وخلال هذه العملية، التى استمرت علما ونصف العام، سمعت "مجموعة العمل الخاصة بتطبيق المعايير الدنيا للتعليم فى مناطق الطوارئ" لشخصيات وخبرات وحصلت ثلاث عشرة منظمة متخصصة فى التعليم فى حالات الأزمات وإعادة البناء المبكرة.

وقد مكنت "مجموعة العمل" قاعدة عريضة من المشاركين من وضع معايير ومؤشرات وملاحظات توجيهية توضح الحد الأدنى لقرص ومخصصات التعليم التى يجب توفيرها فى حالات الطوارئ وحتى إعادة البناء المبكر. وكان من أبرز المكونات الرئيسية لعملية وضع المعايير، إجراء المشاورات الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية، وتوفير مخلات عن المشاورات على الإنترنت عن طريق مجموعة المناقشة الخاصة بالشبكة list-serve، وعملية مراجعة البحوث من قبل الأقران. وكانت المعلومات التى يتم تجميعها من كل خطوة، تستخدم فى المرحلة التالية. ويعكس هذا النموذج الدروس المستفادة من "المشروع الكرنى" Sphere Project، ويركز على صنع القرار بطريقة تتسم بالشفافية وعالية التكلفة وتقوم على التشاور.

وقد شارك أكثر من ٢٢٥٠ شخص من أكثر من ٥٠ دولة فى وضع معايير الدنيا للتعليم فى مناطق الطوارئ. وشارك أكثر من ١٩٠٠ شخص منهم من خلال إجراء مشاورات محلية أو وطنية أو شبه إقليمية فى المجتمعات التى يعملون فيها. وتيسر هذه العملية وضمان توحيد كتابة التقارير وإبداها للملاحظات، أعدت مجموعة العمل دليلا توجيهيا لضمان أكبر مشاركة فى عملية وضع المعايير الدنيا. واستخدمت نتائج هذه المشاورات أساسا للمناقشات فى أربع اجتماعات إقليمية عن "المعايير الدنيا" عقدت فى نيروبي وكامبانو وعشان ومدينة بنما خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، كما شارك أعضاء "الشبكة" من خلال مشاورات مجموعة المناقشة الخاصة بالشبكة list-serve، وتم توزيع الردود على تلك المشاورات بين أعضاء الشبكة وتقديمها للرفود قبل كل اجتماع تشاوري إقليمي.

وتلا ذلك، مراجعة الأقران، والتى تضمنت تحليل وتوحيد المجموعات الأربعة للمعايير الإقليمية. وشاركت "مجموعة العمل" و"المجموعة التوجيهية" فى خطوات المراجعة النهائية المتتلفة إبداها للملاحظات الموضوعية وكذلك الملاحظات حول وضوح المعايير الدنيا. وفى سبتمبر ٢٠٠٤،

## شبكة INEE والموارد

تدعو الشبكة قراء نشرة الهجرة القسرية للمساعدة فى إعطاء دفعة قوية للمناصرات المجتمعية للتعليم فى حالات الطوارئ ومواجهة هذا الموضوع، الذى تثيره "الشبكة" وأعضاؤها. ولانضمام إلى "الشبكة" المفتوحة والتعرف على مواردها المتعددة، يرجى زيارة الموقع التالي على الإنترنت: [www.ineesite.org](http://www.ineesite.org)، وللحصول على نسخة من "المعايير الدنيا"، يرجى الكتابة عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي: [allison@theirc.org](mailto:allison@theirc.org) (مع تحديد ما إذا كنت تريد الدليل أم القرص المدمج أو كليهما).



## التعليم الذي يوفر الحماية

سوزان نيكولاي

يجب أن يتوفر التعليم لكل الأطفال، ويجب أن يستجيب للمخاطر التي يواجهونها.

سبما الأطفال المنفصلين عن أسرهم، والأطفال المرحّلين من الخدمة العسكرية، والأطفال الذين تعرضوا للعنف الأسري.

■ وقف دائرة العنف من خلال إدخال أسلوب تدريس محبّب للأطفال، ومواد تعليمية تشجع على السلام، واستخدام أساليب إيجابية للانضباط.

■ إشراك المعلمين في تقديم المعلومات المتعلقة بالحماية إلى الأطفال وأسرهم، وإعدادهم بشكل أفضل لرصد موضوعات الحماية، والاستجابة، كلما كان ذلك ملائماً، للحالات الفردية.

■ تحفيز الأطفال على القيام بأنشطة لحماية أنفسهم ومجتمعهم.

### ربط التعليم بأهداف الحماية

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انحصرت المناقشات حول تعليم "الأطفال المرتبطين بالقاتل المحاربة"، بشكل أساسي، على بحث ما إذا كان يتعين على الوكالات أن تدفع تكاليف تعليم هؤلاء الأطفال أم لا. ولم تتناول المناقشات الأساليب التي تستخدم للتغلب على المعوقات غير الاقتصادية لإعادة اندماج الأطفال في المدارس، أو بحث طرق إمكانية تعديل نظم التعليم الأساسي بحيث تدعم عمليات إعادة الاندماج. وتجدر الإشارة إلى أن الجماعات المتحاربة في الكونغو دمّرت المدارس أو استخدمتها كقواعد للجند. وعلاوة على ذلك، لا يصل تمويل الدولة للتعليم إلى الأقاليم الشرقية التي تشهد صراعات، الأمر الذي جعل الآباء والمجتمعات يخشون الأطفال الذين يتبعون إرسالهم إلى المدرسة. ومن ثم، يتعرض الشباب المستضعفون، ولا سيما الفتيات والأيتام والمحاربين القدامى، لحظر استبعادهم من التعليم. وفي العام الماضي، سعت منظمة "إنقاذ الطفولة" من خلال شيكاتها المعنية بحماية أطفال المجتمع في ماسيسي، شمال كوفو، إلى تحديد واكتشاف معوقات التعليم التي تواجه "الأطفال المرتبطين بالقاتل المحاربة" وغيرهم من الأطفال المستضعفين. وتم استخدام النتائج للعمل مع مجالس الآباء لتحديد الطرق اللازمة لتعزيز دعم هؤلاء الأطفال الذين لا يستطيعون دفع مصروفات تعليمهم. وتقوم أيضاً منظمة "إنقاذ الطفولة" بتدريب المعلمين حتى يكونوا أكثر وعياً باهتمامات حماية الأطفال واكتشاف الطرق الكفيلة بزيادة العرض غير الرسمية للتعليم.

حالات الطوارئ يصفه موضوعاً إنشائياً يكتبه شرعية بشكل متزايد، مزال هناك من ينظر إلى التعليم على أنه مهمة من الأفضل تركها لأولئك المهتمين بالتنمية. وكثيراً ما ينظر المعلمون في مجال الطوارئ إلى التعليم على أنه رفاهية ويعتبرون الألفة على ما حققه ما هي إلا قصص وحكايات. وخلال السنوات القليلة الماضية، تحقق تقدم كبير في وضع نماذج لمبادرات التعليم التي تركز على توفير فرص التعليم وتحسين جودته. ومع ذلك، لم تُبذل سوى منذ عهد قريب جهود لتمكين التعليم من دعم الأهداف الخاصة بحماية الطفل بشكل ملموس.

■ وفي إطار عملنا في حالات الطوارئ، أوضحت "منظمة إنقاذ الطفولة" Save the Children الروابط العملية بين التعليم والحماية في العديد من الدول التي شهدت صراعات. وقد أوضحت تلك التجارب أن الآباء يشعرون بالاطمئنان بشكل أكبر عندما يذهب أطفالهم إلى المدرسة. فالتعليم يقلل من فرصة تشغيل الأطفال أو استغلالهم أو تعرضهم لمخاطر أخرى. ومن الناحية العملية، يمكن أن تلعب نظم التعليم دوراً أكثر في حماية حياة الأطفال من خلال ما يلي:

■ زيادة وعي المجتمعات وفكرتها على التعامل بطريقة منظمة مع التهديدات التي تواجه الأطفال من خلال العمل مع مجالس الآباء أو لجان الإدارة المدرسية لمعالجة تلك الموضوعات.

■ تعزيز الحصول على التعليم وفرص تنمية الطفل فيما يتعلق بالأطفال المستضعفين، ولا

تتجمع مجموعة من الفتيات وهن يسكن بكنج التمارين في إدين، في العمر المضاء بصباح بين الحجاب، ويحاولن استخدام اللغة الإنجليزية التي تعلمنها في المدرسة مرددن الجمل التالية: "مشيت القيلة خمسة كيلومترات"، "تحتضر للمدرسة في الصباح"، "أفضل النوم في المنزل، ولكني أخشى من الجنود"، وهؤلاء الفتيات ضمن خمسين لفا من الأطفال والفتيات في شمال أوغندا يسافرون كل ليلة إلى المراكز الممرانية خشية للتعرض للاختطاف على أيدي قوات "جيش الرب للمقاومة"، والظلية، تستند هذه المجموعة من الفتيات لامتداحات ومن المدمنين رغم مخاطر الانتقال بين المنزل والمدرسة والمراكز التي يتروتن عليها ذهاباً وإياباً، وضيق الوقت للمذاكرة، والعيش تحت وطأة الفقر، أن تلك الفتيات ملأن بجانهن للحصول على التعليم.

ومن المؤسف، أن العديد من أقرانهم لا تتاح لهم تلك الفرصة. ويشير "تقرير منظمة اليونسكو بشأن المراقبة العالمية لبرنامج التعليم للجميع" عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى أن نصف الأطفال الذين فاتهم التعليم في العالم، والذين يقدر عددهم بنحو ١٠٤ مليون طفل، لا يذهبون إلى المدرسة في الدول التي شهدت صراعات أو التي تحولت للتعايش منها.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع "التعليم في حالات الطوارئ" لم يدرج على أجندة الشؤون الإنسانية سوى في العقد الماضي، عندما أثارت لأول مرة سيدة موزمبيق الأولى السابقة، جراسا موشيل، بوصفه موضوعاً مُلغاً. ورغم أن وضع التعليم في



وبالإضافة إلى ذلك، كان للانتفاضة الأقصى في سبتمبر عام ٢٠٠٠ في الأراضي الفلسطينية المحتلة أثر كبير على حق الأطفال في التعليم



## التعليمية؟

## دور الأطفال:

ما الدور الذي يلعبه الأطفال في حماية أنفسهم وفي تحديد وإثارة الموضوعات المحلية المتعلقة بالحماية؟ وما الأنظمة المعمول بها والتي تكفل لهم التفتيش عن الانتهاكات؟

## دور المجتمع:

هل هناك أساليب يستطيع المجتمع المحلي من خلالها تعزيز دور التعليم في حماية الأطفال بالمجتمع؟ وما الوسيلة المحلية لمشاركة المجتمع في المدارس، وهل شتات تلك الوسيلة لأولئك الذين من المرجح بشكل كبير أن يتعرضوا لحقوقهم للانتهاك؟

## توفير الموارد:

كيف يمكن للمدارس أو البيئات التعليمية غير الرسمية أن تكون أكثر أماناً من الناحية الفعلية للأطفال؟ وما الطرق التي يمكن من خلالها للجهة الوطنية المختصة بالتعليم أن تحصل مسئولية حماية حقوق الأطفال ورفاهيتهم؟ وما أثر الموارد البشرية أو المالية في تحسين دور التعليم في حماية الأطفال؟ وما مستوى الدعم الذي يوفره التعليم ضمن برامج المساعدات الإنسانية أو الإصرار، وهل هذا الدعم كافٍ؟

## الدروس المستفادة

رغم أن الوقت مازال مبكراً لاستخلاص الدروس المستفادة المدعمة بالحقائق، ظهر موقف مشترك، وهو أن كل مشروع ركز، بأشوبه الخاص، على المشاركة بوصفها آلية لتحصين الحماية المحلية للأطفال على أرض الواقع. وسواء كان التركيز على مشاركة الأطفال أو الآباء أو المدرسين، فإن مشاركة وقيادة تلك المجموعات المختلفة نظراً إليهما بوصفهما حلقة الوصل المفقودة لجمال اتفاقية حقوق الطفل<sup>١</sup> أكثر من مجرد حبر على الورق.

وتعتبر نظم التعليم من بين الليات المجتمع التي تسعى جاهدة، حتى وإن لم تنجح دائماً، للوصول إلى جميع الأطفال. ومثل الفتيات في أروغندا، سيقيم الأطفال تحصينات استثنائية للحصول على التعليم. ومن ثم، يُعَدُّ بحماية الأطفال وحقوقهم التأكيد من أن فرص التعليم متاحة، وكذلك التأكيد، بنص اللدر من الأهمية، من أن التعليم يستجيب للمخاطر التي يواجهها الأطفال في حياتهم اليومية.

ويتعين أن يدرك كل هؤلاء الذين يقومون بوضع البرامج المعنية بحالات الطوارئ وقطرة ما بعد الصراعات ما يلي:

الجيد والحماية. لقد نسب التوغل العسكري والتبؤد على التحرك بشكل متكرر في منع الأطفال والمعلمين من الوصول إلى المدارس، وحتى عندما يتمكن هؤلاء الأطفال من الوصول إلى المدرسة، فإنهم يواجهون بيئة تعليمية صعبة إذ أثرت الاضطرابات والعنف والتفويض داخل المدارس على العلاقات في المدرسة. وعلى درجة التركيز، وعلى فرص اللعب.

وفي عام ٢٠٠٣، نفذت منظمة "التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة" مشروعاً بحثياً يقوم على المشاركة لبحث الموضوعات التي تتعلق بحق الأطفال في التعليم والحماية. وتوصل البحث إلى أنه رغم أن الأطفال ينظرون إلى المدرسة على أنها من الأماكن التي قد يشعرون فيها بالأمان بعيداً عن الأعمال العسكرية، هناك حالة متزايدة من العنف داخل المدارس بسبب العقاب الجسدي والعنف بين الأطفال. وتم تقديم نتائج هذا البحث إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس عام ٢٠٠٤. واستناداً إلى هذا البحث، تعمل منظمة "التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة" مع شركائها، وهم وزارة التربية والتعليم العالي والمنظمات غير الحكومية المحلية (مؤسسة تلمر)، لدعم مشاركة الأطفال في تحديد مخاطر الحماية المحلية والتصرف إزاء تلك المخاطر. كما تم إنشاء لجان للأطفال في العديد من المدارس لتتخذ أنشطة حمايتهم. وتتوالى المبادرات أمورا متعددة بدءاً بتعزيز الحماية البدنية عن طريق بناء سور حول المدرسة لخلق بيئة مدرسية خالية من العنف وانتهاداً بتشجيع زملاء الفصل لدعم أقرانهم.

ورغم أننا نعرف الكثير عن الروابط بين التعليم وحماية الأطفال، يحتاج المحييون بتخطيط التعليم في الدول المتأثرة بالصراعات إلى طرح عدد من الأسئلة:

## حقوق الأطفال:

ما المخاطر التي يواجهها الأطفال فيما يتعلق بحقوقهم ورفاهيتهم، وكيف تقلصت تلك المخاطر بسبب حالات الطوارئ؟

## تحليل النظم:

ما عناصر الحماية التي يوفرها التعليم وعناصر الخطر التي يفرزها؟ هل يوفر التعليم الحماية بالتيه لبعض المجموعات أكثر من غيرها؟ ما التغيرات الضرورية التي يتعين إحداثها داخل الفصول الدراسية والمدارس وفيما بين المعلمين أو فيما بين مشرفي المدارس لجمال التعليم معياداً بالسياسة للفتيات، والأقليات وغيرهم من المجموعات المهمشة؟ هل مساهمة المناهج الدراسية الوطنية المابقة أو أساليب التدريس في الصراع؟ ما نوع الدعم النفسي المتاح في البيئة

- ينبغي أن تكون حماية الأطفال جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التعليمية في حالات الطوارئ، وأن تكون معياراً أساسياً عند الموافقة على برنامج أعد جهاز العامل بالمنظمات غير الحكومية والحكومات المعنية والجهات المانحة.
- ينبغي أن تتعكس موضوعات الحماية في سياسات التعليم الوطنية وإستراتيجيات الاستجابة لحالات الطوارئ، وكذلك يجب نتائج المناهج الدراسية التي ترسخ الانقسامات وتشمل نل الصراعات.
- يجب اعتبار المدارس والمنشآت التعليمية "مناطق آمنة"، وتحسين المتحاربين من أن النظم الأساسي لاتفاقية روما لجبر للحكمة الجنائية الدولية محاكمة الذين يستهدفون المدارس والمنشآت التعليمية بوصفهم مجرمي حرب.

- يجب تخصيص مساحات مخصصة للأطفال المتضررين من الصراعات؛ ويجب أن تشمل عملية الإصرار على توفير مساحات تكفي لأن يلعب الأطفال في أمان.
- يمكن أن يكون وضع قواعد سلوك للمعلمين بمثابة آلية تضمن ألا يُسيء المعلمون معاملة الأطفال ولا يستخدموا العقاب الجسدي.

تشمل سوزان نيكولاوي وظيفة مدير التعليم بمنظمة "إنقاذوا الأطفال"، بالملكة المتحدة، في "البريق الاستجابة لحالات الطوارئ". بريد الإلكتروني:

s.nicolai@savethechildren.org.uk  
وشكر خاص لكارل تريهورن، وكالوس نيلسون، وكاتي بارنوت على إسهاماتهم في هذا المقال.

الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا المقال قد تم بحثها بتوسع في "ورقة شبكة الممارسات الإنسانية" والتي تحمل عنوان "دور التعليم في حماية الأطفال في فترة الصراعات"، ويمكن الاطلاع عليها في موقع: [www.odihpn.org/networkpaper042.pdf](http://www.odihpn.org/networkpaper042.pdf)

إعداد سوزان نيكولاوي وكارل تريهورن من منظمة "إنقاذوا الأطفال" بالولايات المتحدة، البريد الإلكتروني: [Ctriplehorn@dc.savethechildren.org](mailto:Ctriplehorn@dc.savethechildren.org)

١ جراسا مكل، دراسة للأمم المتحدة حول أثر الصراع المسلح على الأطفال، إدارة الإعلام، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦. الموقع على الإنترنت: [www.unicef.org/graca/grnright.htm](http://www.unicef.org/graca/grnright.htm)  
٢ تقار: الجيش في ظل الصراعات: الأطفال الضحايا يتصدون بجرعة. على موقع:

[www.savethechildren.org.uk/temp/scuk/CHR\\_pdf\\_١٢٢٧/cache/cnsaatch](http://www.savethechildren.org.uk/temp/scuk/CHR_pdf_١٢٢٧/cache/cnsaatch)



## هل يُعرض التعليم الحماية للخطر؟

### أماليا قوسيت

إلى بيئة مدرسية صُممت على غرار البيئة المدرسية التي كانوا يعيشون فيها قبل نزوحهم. ولذلك، يجب أن تحدد برامج التعليم في حالات الطوارئ المجالات التي يعتقد فيها الأطفال أن وضعهم الجديد مؤلم لهم، والمجالات التي لا يقولون لديهم فيها ذلك الإحساس.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السماح للأطفال بتغيير بيئتهم المدرسية ومناهجهم الدراسية مع أخذ تجاربهم الجديدة في الاعتبار. ومن شأن ذلك ليس فحسب أن يساعد على تمكين الأطفال من خلال المشاركة وإنما أيضاً يمنحهم الإحساس بالأمل والاعتزاز بأنهم يمكنهم أمر تعليمهم. ويمكن أن يشعق ذلك من خلال الالتزام بمفهوم المشاركة. وعلى سبيل المثال، أوضح ترتيب لقاءات بين الأطفال الليبيريين وقرانهم أينهم لا ينظرون دليماً إلى وضعهم بعد الصراع على أنه أسوأ حالا من وضعهم قبل الصراع. ومن المهم فيما يتعلق ببرامج التعليم في حالات الطوارئ الاعتراف بتغير آراء الأطفال، وتشجيع مشاركتهم عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن المخاوف المتعلقة بحمايتهم والحلول اللازمة لذلك المخاوف.

### الحماية البدنية

فيما يتعلق بالصلة بين التعليم والحماية البدنية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الضغط الاقتصادي الذي تتعرض له الأسر النازحة عقب حالة الطوارئ. ويؤدي كَوْنُ أن الأطفال مطلوب منهم الذهاب إلى المدرسة أثناء النهار إلى زيادة احتمال انخراطهم في أنشطة لكسب الرزق خارج القطاع الرسمي. ومن شأن ذلك أن يعرض الأطفال للخطر. وبعد البقاء أو الاعتماد على "قلمة علاقة جسدية مع رجل كبير في السن" للحصول على المال أو الملبس أو المأكل مثلًا، فحسب للممارسات التي تُعرضُ الشباب للوقوع في جبال علاقات استغلالية، وبالتالي، تزيد من خطورة تعرضهم للإصابة بغيروس HIV، المسبب لمرض الإيدز وغيره من الأمراض الجسدية المزعجة، كما يُعرضُ الفتيات منهم للعمل ما يقلل من فرص زواجهن فيما بعد.

ومن المقرّر أن يجب حماية الأطفال من الاضطراب للعمل، ولكن إذا كان نظام التعليم يتجاهل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهم،

كثيراً ما يردد المناصرون لقضايا المجتمع أن "التعليم في حالات الطوارئ" يمثل أداة للحماية، ولكن هل هناك دليل قوي يدعم هذه الفؤلة؟ وهل يمكن أيضاً أن تُعرض هذه البرامج التعليمية للأطفال للخطر؟

### دور المجتمع

رغم عدم وجود إجماع في الرأي في هذا الخصوص، من الواضح أن المظل تشكل في داخله الشخصية العرقية والتحيزات في مرحلة مبكرة. وبمجرد أن تتكون، تزداد بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، تشير التحيزات إلى أن علاقة الآباء بالأبناء تتغير من أهم العوامل التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية للأطفال. ولذلك، في الحالات التي يتم فيها تدويع الشخصية لدرجة الأباء من التمس من البلاد أو يقومون بأعمال عنف، يعد من قبل عدم الشعور بالمسؤولية الاعتقاد بأن يمكن التعليم أن يغير مواقف المجتمع بأسره. وكذلك من الممكن أن تؤدي ثقافة السلام التي تخاطب الأطفال دون سواهم، بمعدل عن أوضاعهم، إلى مزيد من المخاطر؛ إذ من الممكن أن تؤدي الاتجاهات التوفيقية إلى زيادة ضغطهم واتهامهم بالتلمز أو الخيانة، ولذلك، هناك حاجة لإشراك المجتمع بأسره في برامج ثقافة السلام، لأن استهداف الأطفال فحسب في تلك البرامج يتجاهل حقيقة أن الأطفال يعيشون في عالم يُسك فيه الكبار بزماء السلم، ولا نقول ذلك كترعية لوقت برامج ثقافة السلام، وإنما للتنبؤ إلى ضرورة أن تكون هناك حلقة وصل مدروسة ومنظمة بشكل أكبر بين مواقف المجتمع بأسره ومواقف الأطفال.

### هل يعيش في بيئة طبيعية أمراً ممكناً؟

كثيراً ما يُقال أن الإسراع في إنشاء نظام للتعليم الأساسي يمكن أن يعزز الإحساس بالعيش في بيئة طبيعية من خلال التنظيم والقدرة على توقع الآتي. ومن الممكن أن يؤدي الإيقاف بوسخ الإحساس بفقدان الأمل. ومع ذلك، لا يعد الوضع الذي يجد فيه الأطفال النازحون أنفسهم وضعاً طبيعياً، وقد لا ينظر الأطفال إلى البيئة التي يعيشون فيها بنفس الطريقة التي كانوا ينظرون إليها سابقاً. ولذلك، يجب إجراء مزيد من التحليل العميق حول ما يمثل "بيئة طبيعية" من وجهة نظر الأطفال.

وفي أعقاب كل حالة طوارئ، قد يكون من غير المناسب توقع أن يعود الأطفال

أصلاً "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" التأكيد مرة أخرى على أهمية الوثائق المفصلة التي تحمي الحق في التعليم في كل الأوضاع. ومن المقرّر أن يحمي التعليم الأطفال من خلال إرساء نظام ثابت للتعليم وخلق الإحساس لديهم بأنهم يعيشون في بيئة أساسية المعيشة والأمل في المستقبل. ولكن من الخطورة عدم الاعتراف بأن يمكن التعليم أيضاً أن يُعرض الأطفال للخطر ثقافياً ونفسياً ودينياً.

المناهج الدراسية القائمة على التمييز المنعروف أنه أثناء الصراعات التي تنطوي على توترات عرقية حادة، قد تحيز المناهج الدراسية لصالح المجموعة العرقية أو السليسية أو الدينية المهيمنة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الوحدة الثقافية للكتليات العرقية أو السليسية أو الدينية الأخرى في المجتمع، مما يجعل الأطفال يشعرون بالقمع والحرمان داخل النظام التعليمي، الأمر الذي بدوره إلى تفاقم التوترات الحالية.

وبدلاً من ذلك، من الممكن تعزيز مشاركة المجتمع في المدرسة وغرس الإحساس بالاعتزاز في ثقافة الطفل عن طريق استخدام لغة مجموعة معينة في أكبر عدد من المجالات التوجيهية بقر الإمكان. وتعد المبادئ التوجيهية واحدة من بنوع وثائق من الحقوق تضمن صراحة على حق كل شخص في أن يستخدم لغته. ومن الممكن عدم استخدام لغة جماعات معينة في المناهج الدراسية الوطنية في إطار سمية للتمييز تمارسها الدولة. ومع ذلك، عادة ما تستخدم برامج التعليم في حالات الطوارئ مناهج محلية. وفيما يتعلق بالأطفال النازحين بسبب العنف والتمييز العنصري، قد يؤدي استمرار تطبيق المناهج الدراسية، التي كتبت مستخدمة قبل النزوح، إلى تعزيز ذلك التمييز. ولذلك، من المهم أن تأخذ برامج التعليم في حالات الطوارئ هذا الفكر، وبمقدور الإمكان تدرج اللغة الأم للأطفال في الأنشطة التعليمية، وعليها أن تضع في اعتبارها احتمال أن تنطوي المناهج المحلية على التمييز.







الشدة والأزمات التي تستمر لفترات طويلة، بغلق ما يرمز إليه بناء الدولة، وعادة ما يشكل المعلمون أكبر عدد من العاملين المدنيين بالحكومة غير العسكريين. ويمثل عدم التنسيق في مجال التعليم تحالفاً فرصة كبيرة لتوحيد الناس الذين فرقهم العرق أو الإقليم أو الدين.

هذا المقال مقتطف من مقال "تنسيق التعليم أثناء حالات الطوارئ والإعمار: التحديات" والممولت Co-ordinating education during emergencies and reconstruction: challenges and responsibilities بقلم مارك سومرس، المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، اليونسكو، عام ٢٠٠٤. ويمكن الاطلاع على نص المقال بأكمله على الموقع: [www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/A245.pdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/A245.pdf)

يعمل مارك سومرس مستشاراً، وزميل أبحاث في مركز الدراسات الأفريقية، بجامعة بوسطن. انظر موقع [www.bu.edu/africa](http://www.bu.edu/africa)، كما يعمل خبيراً متخصصاً في برنامج "للشباب في خطر" مع مركز الرعاية الأمريكية وبرنامج دعم نشاط التعليم الأساسي والسياسة (BES). ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [msommers@bu.edu](mailto:msommers@bu.edu)

المعلمين ونظرائهم الدوليين في أقرب وقت ممكن، للقضاء في مرحلة مبكرة على الشعور بالحقد وعدم الاحترام والاستياء الذي من شأنه أن يشوه العلاقات بين الجهات الدولية والمحلية المعنية بالتعليم؛

- أن تعمل مع النظراء المعلمين وغيرهم من الوكالات الدولية لوضع سياسات مشتركة بشأن دفع أجور المعلمين ووضع نظم لتحديد الأنشطة التدريبية اللازمة للمعلمين وإقرارها وقبولها، وكذلك بشأن حصول الطلاب والامتحانات الوطنية؛
- أن تبتل مزيداً من الجهود لوقف اجتذاب العاملين المحليين من جانب الهيئات الدولية؛
- أن تكون مستعدة لمواجهة احتمال أن ترفض الهيئات التعليمية المحلية المعونات التي لا تتماشى مع أهدافها وخططها؛ وهو احتمال متزايد بشكل كبير.

- أن توضح، في المراحل الأولى للتدخل في كل دولة متضررة من الصراعات، دور اليونسكو في مقابل دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف؛
- أن تتأكد من أن التكاليف الكبيرة للتنسيق (تكليف التدريب والانتقالات والترجمة والتصوير والاتصالات) مدرجة في الموازنات مثل أي نشاط إنساني آخر.

وخلاصة القول، إن أهمية وجود نظم تعليمي، يستطيع إلى حد ما الحفاظ على كفاءته متمسكاً، حتى ولو كان ذلك بشكل هش، أثناء فترات

رغم أن العلاقات بين الجانبين قد تنمو لتصبح ممتازة، فإن تفاوت قوة كل منهما دائماً ما يكون واضحاً. ويتضح ذلك من عدم تولي المجتمعات، بصفة عامة، المسؤولية الفعالة عن تعليم أطفالها. وتؤكد المصطلحات الفنية المستخدمة بشكل كبير في العمل الإنساني هذه العلاقة، إذ غالباً ما يُطلق على الناس الذين يحصلون على مساعدات من الوكالات الإنسانية اسم "المستفيدين" أو "المتلقين للمساعدات" وليس "الشركاء".

ويربط نظام التعليم المُمنسق أفراد الشعب من الدولة نفسها. وعندما يتم تنظيم هذا التنسيق بشكل جيد، يمكن للتعليم، من بين جملة أمور أخرى، أن يساعد في ربط الدول المتكسكة والحد من حالات تعرض الأطفال والطلاب المتضررين من الحروب للضرر والخطف والعمل الإجباري. ومن ثم، ينعن على الجهات المانحة والجهات الدولية المهتمة بالتعليم القيام بما يلي:

- أن تعترف بأن أي إطار عمل للتنسيق لا يحدد دور الحكومة الوطنية أو الهيئة التي تتولى المسؤولية الفعلية عن التعليم يكون بالضرورة إطاراً غير كامل؛
- أن تتوقع، دون أن تبدي امتعاضها، أن تسعى وزارات التعليم التي تعوزها الموارد إلى الحصول على التمويل لتنفيذ العمليات التي ترغب في تنفيذها (ولتكلمة مرتبة؟)؛
- أن تبدأ في تدريب وبناء قدرات المسؤولين

مخيم شيمبيا  
للاجئين في  
بنجيا





# التعليم في حالة الطوارئ في العراق

أنيتا مالي وكارل تريبلهورن

في مناطق الأزمات، يعد إجراء تقييم رفيع المستوى، يتضمن الإنصات إلى الشباب، أمراً حتمياً للبرامج الرافعة للتعليم وتوفير الحماية



سودا حليلي - جون جيسلر / مكتب عالمي من حقوق

ولأن المدارس كانت مغلقة ولم يكن من المتوقع فتحها قبل سبتمبر، أقامت جمعية إنقاذ الطفل معسكرات صيفية. وفي يوليو وأغسطس ٢٠٠٣، شارك ٨٥٠٠ طفل في ثمانية مواقع في معسكرات صيفية مفتحة أسبوع تم تأسيسها للأطفال بنض النظر عن وضعهم الدراسي أو العرقي أو الوضع الاجتماعي أو إذا ما كانوا يعانون من إعاقة ما. وشارك في المعسكرات أطفال من المجتمعات المسيحية والإسلامية وغيرها. ووفرت الجمعية وسيلة النقل لمن يقطنون منهم في مجتمعات بعيدة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يعيشون في دور رعاية مكتفية.

وكان في مقدمة الأولويات التأكد من أن المعسكرات المسيحية وفرت مكاناً آمناً وإيجالاً ليليل في الأطفال ويندمجوا معاً. وتراوحت الأنشطة التعليمية والترفيهية ما بين عقد فصول لمحو الأمية وتعليم الحساب إلى عقد فصول للرياضة والموسيقى والغنى. واندركت جمعية إنقاذ الطفل من خلال خبرتها العملية أن هذه الأنشطة تفككت من التأثير النفسي للحرب وتعد الأطفال للتأقلم بالمدرسة من جديد. كما تم إعداد الأطفال لمواجهة واقع ما بعد الحرب عن طريق توفيرهم بالموضوعات الصحية، وموضوع الأنغام الأرضية، والأشغال التي لم تتغير. وفي نهاية كل معسكر كان الأطفال وأولياء الأمور والمنطوعون ينظمون احتفالات مجتمعية لإطلاع المجتمع بأسره على هذه الموضوعات. وفي المجتمعات التي أقيمت فيها المعسكرات الصيفية ساعدت جمعية إنقاذ الطفل إلى حد ما في إعادة تأهيل المدارس ومراكز الشباب. وتم إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي وتغيير النوافذ والأبواب التي تدمرتها الحرب كما تم إعادة طلاء الفصول الدراسية التي تعرضت للنهب والسلب.

وعندما فتحت المدارس، رأت جمعية إنقاذ الطفل أنه من أجل الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً، وتعين تركيز أنشطة الدعم في المناطق الريفية في محافظة البصرة والتي كانت قد تأثرت بالفعل بالحرب الإيرانية العراقية، وتعرضت للإهمال في عهد نظام الحكم السابق. وتتوقع استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين والأشخاص النازحين داخلياً. وفي أثناء هذه المرحلة الثنائية لعملية التقييم اكتشفت الجمعية أن مبادئ المدارس كانت غير مهيئة لاسيما الفصل

ويجب أن تهتم عمليات تقييم التعليم بالاحتياجات اللازمة لحماية الأطفال في إطار متطلباتهم التعليمية الشاملة الرسمية وغير الرسمية. ويؤدي التقييم الكامل للطرف الجيدة للأطفال في مناطق الأزمات إلى إنقاذ أرواحهم وتحسين برامج التعليم. ويجب على المنداء، الذين لا يتوفر لهم عدد كاف من المعلمين ولا الوقت الكافي، أن يحفظوا على التوازن بين التصعب بين تقديم البرامج وتقييمها، لاسيما في أثناء المراحل الأولية من أية حالة طوارئ.

ويعد التعليم عنصراً حيوياً من عناصر المعونات الإنسانية والمساعدات الخاصة بإعادة الاندماج في المجتمع. وفي الشهور الصعبة التي أعقبت نهاية نظام حكم صدام وفرت التعليم عنصر استقرار في حياة الأطفال. وكان بدء العام الدراسي في العراق في أكتوبر ٢٠٠٣ بمثابة ركن هام في استئناف الحياة الطبيعية. وعلى الرغم من تركيز قدر كبير من المساعدات على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً المتعلقة بتوفير المأوى، والسلع المنزلية، والأمن الغذائي وتوليد الدخل، من المهم عدم تجاهل الاحتياجات الأخرى للأطفال وهم يواجهون لغة صعبة ومنها درسا جديداً وظروفا غامضة بعد الحرب.

## عمليات تقييم المدارس والحماية

تدعم جمعية إنقاذ الطفولة في الولايات المتحدة "Save the Children USA" التعليم الرسمي وغير الرسمي لخمسين ألف طفل في محافظة البصرة جنوب العراق. ورسمت المشاركة وعمليات التقييم الجيدة بالاحترام، لاسيما في أثناء المرحلة المبكرة من حالة الطوارئ، الثقة عند الأطفال ومسؤولي المجتمعات والحكومة وسهلت وضع برامج للتعليم المتعمرة على مدى أطول.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أجرت جمعية إنقاذ الطفل تقييماً للاحتياجات السريعة شمل عدة قطاعات من بينها التعليم. وتم تقييم احتياجات وقدرات الأفراد والمجتمعات لتحديد طبيعة استجابة جمعية إنقاذ الطفل. وبالإضافة إلى الصحة والمأوى والمياه. وتبين أنه لم تكن هناك استجابة ملائمة لاحتياجات الأطفال المتعلقة بالصحة والتعليم والجانب النفسي.

التي تم تهيئها والمقاعد والسيورات المهيئة.

وأعطت جمعية إنقاذ الطفل الأولوية لضررين مدرسة ابتدائية وبدأت في القيام بأنشطة بمشاركة المجتمعات. وأسهم السكان المحليون في صيانة المدارس وتوفير الأمن وحشدوا المتطوعين لقيادة حملات التوعية بالألغام الأرضية والأنشطة الترفيهية. واضطلعت جمعية إنقاذ الطفل بمسؤولية إعادة تأهيل أو إصلاح المدارس وتوفير أثاثها وكمب الرواق الخاصة بالنشاطات الريضية وشغل أوقات الفراغ والأجهزة المساعدة في عملية التعليم والمواد المكتبية.

وبالتعاون مع معهد تدريب المعلمين في البصرة طورت جمعية إنقاذ الطفل منهاجاً دراسياً يركز على أساليب تعليم الأطفال، والاحتياجات النفسية لهم، والوسائل البديلة للانضباط وجمع مهارات كدب الرواق في الموضوعات الدراسية الحالية. ونفذ المنهج الدراسي المنفرد بنجاح في المدارس العشرين وسبتمبر تطبيقه في مدارس أخرى في العام المقبل.



عن زملائهم.

- ممارسة الضغط لإيجاد حلول للطلاب المأجزين عن الالتحاق بالمدارس بسبب الافتقار إلى الوثائق اللازمة لذلك.
- تحسين البنية الأساسية للمدارس لاسيما شبكات المياه والصرف الصحي.
- توعية المعلمين والوالدين باحتياجات الأطفال فيما يتعلق بالانتماء والوثائق النفسية
- توعية الأطفال بالأنغام الأرضية والخافز التي لم تتفجر والسلامة العامة.

### البرامج المستقبلية والدروس المستفادة

مع استمرار عملية إعادة إعمار العراق متواصل جمعية إنقاذ الطفل استخدام عمليات التقييم لتوسيع نطاق أنشطة التعليم وتطويرها، وإعادة تأهيل المدارس، وبناء مهارات المعلمين وتعزيز قدرته لحاج التعليم في المجتمع. ويجب تصميم نهج جمعية إنقاذ الطفل فيما يتعلق بعمليات التقييم في المستقبل بشكل جيد للغاية لأن المجتمعات تشعر بالاستياء عندما يتم تقييمها وتسجيل احتياجاتها دون تقديم خدمات لها

والدروس التي تعلمتها جمعية إنقاذ الطفل من العراق دقيقة وواضحة وعميقة وتمكن أفضل الممارسات المعروفة. فعمليات التقييم ذات المستوى الجيد ضرورية لوضع برامج تعليم على مستوى رفيع. ويبحث أن تراعى الأساليب الشاملة لمساعدة الأطفال على الالتحاق من جديد بالمدارس وإعادة الانضمام إلى المجتمع. فضلاً عن الاحتياجات الخاصة للأطفال وتوفير المساعدات المالية على أسس المقترحات التي تم التوصل إليها من خلال الإنصات إلى آراء الشباب. وإذا لم تشمل عمليات التقييم أيهما لها البات لتشجيع الشباب على الإلهاء برأيهم، فسنكون جوانب كثيرة من احتياجاتهم قد أغفلت. وينبغي أن تجري عملية التقييم في جميع مراحل الأنشطة لأن من المهم تحديد ومواجهة الاحتياجات المتغيرة للأطفال فيما يتعلق بموضوعي الحماية والتعليم.

أينما مالي مديرة برنامج حماية وتعليم الأطفال  
لتقاع لجمعية إنقاذ الطفل في العراق، البريد  
الإلكتروني:

amalley@savechildren.org

كارل تريبلهورن متخصص في برنامج تعليم  
الأطفال في حالات الطوارئ الذي تنفذه جمعية  
إنقاذ الطفولة، البريد الإلكتروني:

CTriplehorn@dc.savechildren.org

■ أن عدداً كبيراً من الأطفال اللاجئين المقيدين لا تتوفر لديهم مهارات الكتابة والاستيعاب باللغة العربية. لاسيما من تلقوا تعليمهم باللغة الفارسية ويتحدثون بها في المنزل.

■ أن الفقر يحول دون الالتحاق عدد كبير من الأطفال اللاجئين بالمدارس، حيث قد يضطر أن الأمر تنتقل عائلة من مكان إلى آخر، وفي بعض الأحيان لا تستطيع دفع تكاليف زرع المدرسة وأدواتها المكتبية.

■ أن نقص إمدادات المياه في المدارس وسوء حالة شبكات الصرف الصحي ضاقت الأطفال المقيدين بشكل كبير.

■ أن الاختلاف في المناهج الدراسية بين إيران والعراق يعرقل عملية إعادة دمج الطلاب المقيدين؛ نظراً لأن اللغة الإنجليزية لا يتم تدريسها في المدارس الابتدائية في إيران، على خلاف الحال في العراق، يناحر الأطفال المقيدين عن تحصيلهم الدراسي.

■ أن كثيراً من المقيدين وعائلاتهم يفتقرون إلى الوثائق اللازمة للتسجيل في المدارس العراقية.

وأسرت المفنشات التي أجرتها مجموعات محورية صغيرة مع الأطفال المقيدين، في إطار ودي بعيد عن التهريب، عن جمع معلومات عن تجربتهم فيما يتعلق بإعادة دمجهم. وقد طلب من الأطفال رسم صور عن الأشياء التي يحبونها والتي لا يحبونها بالنسبة إلى مسكنهم الجديد. ثم طلب منهم توضيح ما قاموا برسمه. ووجد الكثير منهم صعوبة في رسم شيء ما يحبونه في مسكنهم الجديد. وغالبية الصور تضمنت مناظر من إيران، لاسيما المنازل، والمساجد، وأشجار التفاح، والأنهار والجبال. ومن الواضح أن كثيرين يشعرون بالاشتياق إلى العودة إلى إيران ولا يعرفون الكثير عن العراق، ومما يؤثر القلق أن كثيراً من الصور التي قاموا برسمها عن العراق تضمنت طائرات حربية، ومروحيات، ودبابات وجنود احتلال وقصف أو إطلاق نار على منازل عراقية وأشخاص عراقيين. وتوضح تفسيرات الأطفال للصور أنهم يعتبرون أن العسكريين يمثلون تهديداً لهم ولأسرهم ولأرضهم. وهذه الصور توضح أن على والوالدين والمدرسين تداول هذه المسائل بتوع من الحساسية. وبعض النظر عما إذا كان الأطفال قد شاهدوا بأنفسهم هذه الأحداث أو اكتسبوا مواقفهم من خلال وسائل الإعلام أو الأسرة، فإن مخاوفهم حقيقية. وينحى مواجهة الكداعيات في البرامج المستقبلية

ومن خلال المعرفة التي تم اكتسابها من الدراسات تعمل جمعية إنقاذ الطفل لتحقيق ما يلي:

■ عقد دورات دراسية إضافية عن اللغتين العربية والإنجليزية للطلاب المقيدين المتخلفين

وفي أكتوبر ٢٠٠٣ أشار تقييم الحماية تم إجراءه إلى إلى مجالات تثير القلق، فقد تبين مثلاً أن حوالي 7٠٪ من المراهقين في المناطق الحضرية من البصرة يتعاملون الأدوية الطبية كمسكروبو كحولية كونها مشروبات مخفية. ومن الأمور المثقلة الأخرى اكتشاف تأثير الأسلحة المسنولة عن الإصابات غير المقصودة، والتي يستخدما الأطفال في عمد في أثناء النزاع مع الآخرين. ولمواجهة هذه القضايا وضعت جمعية إنقاذ الطفل مشروعاً للتشجيع على اتباع أساليب المعيشة الصحية لتعزيز عدم اللجوء لاستخدام المخدرات والأسلحة بين الشباب في المناطق الحضرية. وضمت مصلقات وكتب حكايات للأطفال وزار المعلمون في جمعية إنقاذ الطفل ١٨ مدرسة متوسطة وثانوية ودوراً للقيام للقيام بحملات توعية حول المخدرات والأسلحة.

كما أوضح التقييم أن المجتمعات الريفية المنعزلة تأثرت إلى حد كبير بالأنغام الأرضية، وأنها تعاني من تدن في المستويات الصحية وأن فرص التحاق الأطفال فيها بالمدارس محدودة للغاية. ولمواجهة هذا الأمر، نظمت جمعية إنقاذ الطفل حافلة متحركة للترفيه وتعليم المهارات الحياتية وأنشطة الترفيه للأطفال ما بين ٩ و ١٦ عاماً في المجتمعات الريفية التي لا تحظى برعاية كافية. وذلك لمدة يوم كامل. وكان هدف المشروع هو التوعية حول الصحة والسلامة والأنغام الأرضية ومنح الأطفال فرصة للمشاركة في الأنشطة الترفيهية. وترك المعلمون في جمعية إنقاذ الأطفال المصنقات والمشورات وكذلك الوسائل التعليمية في كل مكان زاروه.

### إعادة الأطفال المنزحين

تحتل محافظة البصرة المرتبة الثالثة بين الأماكن التي يقصدها اللاجئون لاسيما القادمون من إيران كما تعد من الأماكن التي تزداد نسبة الهجرة الداخلية أو النزوح إليها. ولا يجد اللاجئون والمنزحون داخلياً سوى مجتمعات فقيرة حقاً تعاني من نقص في السكن وعجز في الخدمات العامة. وفي حالات كثيرة انضم اللاجئون المقيدين والأشخاص المنزحون داخلياً إلى العائلات الأخرى الفقيرة التي تقيم في المباني العامة ولا تتوفر لديها القدرة على الحصول على الملوى للملازم.

وفي أبريل ٢٠٠٤، أجرت جمعية إنقاذ الطفل بدعم من الموفضة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة دراسة لاحتياجات إعادة الاندماج بالنسبة إلى أطفال المدارس المقيدين من المنفى في إيران. وجمعت البيانات من ١٤٥٣ طالباً عاكفاً في ١٥٣ مدرسة في المناطق المستهدفة. وأوضحت النتائج الأساسية للدراسة ما يلي:



# تطوير المعلم ورفاهية الطلاب

ريبيكا وينثروب وجاكي كيرك

يعتبر تحسين الدعم لتطوير الأداء المهني للمعلمين أمراً حيوياً في حالات الطوارئ، والأمراض المزمنة، وأوضاع الإعمار المبكر حيث إن المعلمين بمقدورهم أن يؤثروا تأثيراً إيجابياً كبيراً على رفاهية طلابهم.

## “أنا لست معلماً” “حقيقياً”

ذكر ٩٢ في المائة من المعلمين في إثيوبيا و٧٥ في المائة من المعلمين في أفغانستان أنهم لا يعتبرون أنفسهم معلمين “حقيقين”. وكثير منهم قالوا أنهم لم يختاروا أن يصبحوا معلمين ولكن تم ترشيحهم من قبل مجتمعهم بسبب ارتفاع مستوى التعليم نسبياً. ومع ذلك، بمجرد أن ترشحوا أبدى هؤلاء المعلمون رغبة في خدمة مجتمعهم، ويقول أحد المعلمين من كوداسي “أنا أنقل معرفتي المحدودة لهؤلاء الأطفال في المخيمات”. وبالنسبة إلى الآخرين، لم يكن التعليم سوى مجرد وسيلة لإعالة أسرهم. ولأنهم يتطلعون إلى التدرّس على أنه بمثابة إما تقديم خدمة للمجتمع أو مهنة لفترة قصيرة أو كليهما، وأنه ليس مهنتهم التي اختاروها بأنفسهم، يفكر الكثير من المعلمين للفتة في قدراتهم على أن يكونوا معلمين “حقيقين” و“كفاءه”.

وقد كشفت الدراسة أنه في إثيوبيا ساعد التدرّس في أداء العمل المعلمين على العمل بشكل فعال إلى حد ما، إذ أن الأدوات المكتسبة حديثاً مثل تحضير الدروس منحتهم، على حد قول أحدهم، “الفتة لمواجهة الفصل”. وعلى الرغم من ذلك، ظل تصورهم عن المعلمين يختلف بشكل كبير عن الكيفية التي يرون بها أنفسهم. وفي إثيوبيا، على وجه الخصوص، شعر المعلمون أنهم لن يتمكنوا أن يصبحوا معلمين أكفاء حتى يتولوا من تعليمهم، بغض النظر عن مقدار التدرّس الذي تلقوه في أداء العمل. وكانت المعلمة على وجه الخصوص، اللائي ينخفض مستواهن التعليمي عن الرجال في الأغلب، أكثر إحكاماً على حدّ نظرهم، وافترقن إلى الفتة في قدرتهن. وتلعب نظرة المعلمين لأنفسهم دوراً هاماً في تقديم تعليم على درجة عالية من الجودة، وينبغي أن تؤخذ هذه النظرة في الاعتبار عند تصميم برامج لتطوير أداء المعلمين.

## المؤهلات البديلة المتوافرة في المعلمين

على الرغم من افتقار المعلمين للفتة والتأهيل المهني والخبرة، إلا أن هؤلاء المعلمين، في العديد من الفئات الأخرى، يعتبروا مؤهلين بدرجة عالية لأشغال الوظيفة التي يؤدونها. وركز

التعليمية، وتصنع المناهج، وتجرى عمليات التفتيش المدرسية، وتنشئ مجالس الآباء وتدريبهم، وتشارك الشباب في النشاطات الميدانية الترفيهية ونشاطات الأكران. وقد تم إجراء البحث حول الفصول الدراسية العلاجية في هذه المدرسة.

وتعمل اللجنة أيضاً مع جالية الأفغانين المنفيين في باكستان منذ عام ١٩٨٠. ومع الشعب الأفغاني داخل أفغانستان منذ عام ١٩٨٨. وتجرى اللجنة أفغانستان، ومنها مشروع المدارس القائمة على مشاركة المجتمع. وبالتعاون الوثيق مع الموظفين الإقليميين التابعين لوزارة التعليم، توفر اللجنة الفرصة للحصول على التعليم في الظروف التي لا تتوفر فيها مدارس حكومية عملة. وفي ثلاثة أقاليم، تدعم اللجنة الفصول الدراسية الابتدائية القائمة على مشاركة المجتمع والتي تضم ما يزيد على عشرة آلاف طالب. وتتبع هذه الفصول، التي تعد في المنزل أو في المنشآت العامة مثل المساجد، المناهج الدراسية الحكومية. وتتولى اللجنة لجنة المجتمع لدعم التعليم، وتدريب المعلمين المرشحين من قبل المجتمع، وتوفر الأدوات المدرسية والمواد التعليمية، وعصليات الإشراف والتقييم. ويركز المشروع بوجه خاص على الفتيات لأن العوامل الثقافية غالباً ما تحد من قدرة الفتيات على السفر حتى لمسافات قريبة للذهاب إلى المدارس. وبينما تتمتع اللجنة بالدمج الكامل من وزارة التعليم في هذا المشروع، إلا أن المدارس القائمة على مشاركة المجتمع ليست جزءاً من النظام الحكومي ولا تتلقى أي دعم مباشر منها. وقد أجرى البحث حول الفصول الدراسية العلاجية في ٢٠ فصلاً من الفصول القائمة على مشاركة المجتمع في خمس قرى في باجرامي وشاراسب في محافظة كابول.

وبرزت ثلاثة موضوعات رئيسة هي: هوية المعلم، ورفاهية الطالب، والتفاعل بين الرجل والمرأة. ويتلخص هذا المقال الجوانب المتعلقة بالموضوعين الأول والثاني.

## هوية المعلم

في حالات الطوارئ والأمراض المزمنة وأوضاع الإعمار المبكر، نادراً ما يلتفت أحد إلى تشكيل هوية التدرّس. ومع ذلك، يعتبر فهم هذا الأمر

وطوال العقد الماضي، ركزت الأطراف الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية اهتمامها ومواردها على تطوير التعليم بوصفه أداة للتغيير تهدف إلى تخفيف الضغوط النفسية والاجتماعية التي تؤثر على الأطفال في أثناء الحرب. ويعتبر دعم المعلمين من الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذه الجهود. وتزداد أهمية المعلمين في حياة الأطفال بدرجة كبيرة في الأوضاع التي تتكرر بالفرزاع المسلح، فالأطفال ربما يكونوا قد فقدوا أو انفصلوا عن آبائهم، وقد يصبح الآباء أقل قدرة، لأسباب عديدة، عن دعم أطفالهم. بل ربما تزيد أهمية دعم تطوير الأداء المهني للمعلمين إذا علمنا أن النقص الحاد في المعلمين غالباً ما يعنى تعيين معلمين من بين الكبار والشباب الذين لم يمارسوا التدرّس على الإطلاق أو حتى لم ينتهوا من تعليمهم بعد.

## مبادرة الفصول الدراسية العلاجية

في تقييم داخلي لإبرام التعليم أجرت لجنة الإنقاذ الدولية في عام ٢٠٠٢، أدرك المعلمون المديونين للجنة أن تدرّس التعليم له الأولوية القصوى لتحسين جودة البرنامج. ونتيجة لذلك، طرحت للجنة مبادرة الفصول الدراسية العلاجية، والتي تهدف إلى تحسين تطوير أداء المعلمين من أجل تحقيق رفاهية الطلاب من خلال إجراء بحوث حول تجارب المعلمين والطلاب في المدرسة ومفاهيمهم ومعتقداتهم حول التدرّس والتعليم في بعض الدول الريادية المتناظرة. وتركز هذه المقالة على النتائج الأولية للبحوث التي أجريت في إثيوبيا وأفغانستان في أواخر عام ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الإنقاذ الدولية تعمل في إثيوبيا منذ عام ٢٠٠١ عندما أنشأت برنامجاً للتعليم في حالات الطوارئ لخدم اللاجئين من “كوداسي” في إريتريا، الذين هربوا من الاضطهاد الحكومي. ويقع مقر البرنامج في مخيم “الأنبي” الصغير نسبياً في منطقة شمال “تيجراي” الواسعة والمعروفة القريبة من الحدود الإثيوبية. وبالنسبة إلى العديد من الأطفال كانت هذه هي المرة الأولى التي يدخلون فيها المدرسة على الإطلاق. ويوجد في المخيم مدرسة ابتدائية واحدة بها ٢٥ معلماً وحوالي ٨٠٠ طالباً. وبالإشتراك مع مكتب التعليم الإقليمي الإثيوبي، تُدرّس لجنة الإنقاذ الدولية المعلمين، وتوفر الأدوات والوسائل





محمّد شهبلا لاجئ في إثيوبيا

أنهم ينتمون للمجتمع الذي يطعنون أبناءه يعني غالباً أن لديهم مؤلداً أكثر أهمية من شهادة التدريس. وفي إثيوبيا، بما أن المعلمين أنفسهم من اللاجئين، فإنهم ينتمون بوضوح للتطلعات والدوافع الخاصة بالتلاميذ وعائلاتهم، وبمكافئهم، على الأقل إلى حد ما، للتجارب مع هذه التطلعات والدوافع. ويدعم المعلمون نظرة الطلاب وذوهم إلى التعليم عن طريق التأكيد على أهمية الدراسة والعمل الجاد الآن أملاً فيما سيوفره عنه المستقبل. وهذا الانسجام في الرسالة التعليمية يُطمئن الطلاب ويؤكد لهم أنهم على "الطريق الصحيح". ويعتبر هذا النهج الذي يضع المستقبل في الصيوان سواء في التعليم أو في الحياة وسيلة هامة لزراعة الأمل في حياة أفضل في نفوس أطفال الضحايا، الأمر الذي من شأنه أن يساعدهم على التعايش مع الواقع المرير لوجودهم اليومي في المنفى. فضلاً عن ذلك، يظهر العديد من المعلمين الالتزام نحو الأطفال والمجتمع عن طريق، على سبيل المثال، الزيارات المنزلية للتلاميذ المكافحين لإصطحابهم دروساً إضافية. ويرى الكثيرون منهم أن لهم دوراً هاماً في المساهمة في نمو الأمة في مجتمعاتهم.

التلاميذ في الفصول والصلة المجتمعية بين الطلبة والمعلمين.

### التدريب النفسي والاجتماعي للمعلمين

يحتاج أغلب المعلمين إلى الدعم عند العمل مع الأطفال الذين يشهدوا بشكل مباشر أو غير مباشر أحداثاً مؤذية مثل النزوح، أو فقد أفراد الأسرة أو العنف المباشر. وفي إثيوبيا، كما هو الحال في أغلب البرامج التعليمية التي تنفذها اللجنة، يتم توفير تدريب نفسي واجتماعي للمعلمين في أثناء العمل في شكل حصص منفصلة أو وحدات دراسية منفصلة للتدريب على أصول التدريس وإدارة الفصل. وتغطي الحصص موضوعات مثل تنمية الطلق، وتقنيات خلق بيئة ملائمة في الفصول، وكيفية التخلّط مع الأطفال، وكيفية التعرف على أي طفل مكتئب في الفصل، ومتى وكيف يحيل المعلم الطفل إلى المتخصصين في الصحة العقلية أو غيرهم. وقد تلقى المعلمون جميعهم تدريباً واحداً على الأقل أثناء العمل حول احتياجات الأطفال النفسية والاجتماعية.

وفي المقبيلات القريبة، أوضح المعلمون أنهم يفهموا ما تعلموه في التدريب واعتقدوا به وأظهروا الكثير منهم وعياً بالمشورات المختلفة لرفاهية الأطفال. ومع ذلك، استندوا إلى مشاهداتهم للفصول، لم يكن هناك ما يدل على أن المعلمين استفادوا كثيراً بما تعلموه في التدريب اليومي للقاء الدرسية. وتحدث المعلمون عن الأسباب الأخرى الجيدة التي تكفّع للتلاميذ إلى الحضور إلى المدارس؛ ومن بين تلك الأسباب، على حد قول أحد المدرسين، تعلم "الرحمة، والحب، والترايط الاجتماعي"، وكذلك السلوك القويم ومعلومات

وفي أفغانستان، يعتبر كَوْن المرء فرداً من أفراد المجتمع من أكثر المؤهلات أهمية التي يُستَطرَق توافرها في المعلمين. وفي العديد من القرى، تحصل الفتيات على التعليم لمجرد أن الفصول الدراسية تعّد في موقع قريب من بيوتهن، ولأن القائم عليها معلمون معروفون وموقّرون فيهم من قبل آبائهن. وتُصمّم أشكال المدارس القائمة من مشاركة المجتمع، والتي تفيهمها اللجنة، بحيث تتواءم مع المجتمع حسب ما هو مقبول وحسب المعلمين المتوفرين. وفي بعض المجتمعات، يسمح الآباء لابنتهم بأن يتولّى تدريسهن معلم رجل بشرط أن يكون معروفاً لهم جيداً، وفي أحوال أخرى ينبغي أن تتولّى سيدة تعليم البنات. ويسمح بعض الآباء بأن يتواجد الأولاد والبنات الصغار في فصل واحد، في حين يصر آخرون على عدم الاختلاط في الفصول. وتقول إحدى الفتيات "نعم، وجود فصل للبنات فقط أمر مهم جداً، لأنه إذا كان هنا أولاد كان أبواؤنا سيموتوننا من الحضور".

وعلاوة على ذلك، يوصل المعلمون الذين يدعمهم المجتمع المعرفة الثقافية المهمة. ويتوقع الآباء من المعلمين أن يكونوا قدوة يُحتذى بهم في الأخلاق الحميدة والسلوك القويم وأن يترنوا بأبائهم على تلك الأخلاق والسلوكيات. ويدرك المعلمون دورهم كنموذج يحتذى به بطلابهم ويبحثون عن أهمية خلق بيئة من الثقة في الفصول، على عكس العديد من المدارس الحكومية التي أفاد تقرير صدر مؤخراً أن العنف البدني والوجداني ينتشر فيها بشكل واسع. وتكمن أسباب هذا الاختلاف، على الأرجح، من بين أشياء أخرى، في قلة عدد

حول الصحة والنظافة الشخصية، بيد أن طريقتهم في تناول تلك الموضوعات كانت تعتمد، عموماً، على التحدث إلى الطلاب عن التحلي بالفضيلة والذاكرة. وبعد، ومع أن هذا الترجيح نحو المستقبل كان واضحاً الأهمية بالانسيبة إلى الطلاب، إلا أنهم بحاجة اليوموا وتجربة التواجد في الفصول كي يُمنّي الأطفال من خلالها مهارات مثل الصداقة والترابط الاجتماعي.

ويشير البحث إلى أن التأكيد على الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال من خلال إعطاء حصص منفصلة أو وحدات دراسية منفصلة قلّمت بذاتهم قد لا يكون نهجاً فعالاً. وحتى لو وفرت تلك الحصص أوقاتاً ملموسة للتدريس في الفصول، تظل في الممارسة العملية منفصلة عن مفهوم وتطبيق المعلمين للمهارات العامة لأصول التدريس وإدارة الفصل. وهناك أيضاً مخاطرة تتمثل في التركيز الزائد على الموضوع، مما جعل بعض المعلمين يعتقدون أن التدريب يساعدهم على حل مشكلات الأطفال، وهذا لم يكن إلا مخطئاً له عند وضع التدريب. وربما يكون من الأفضل اتباع أسلوب إدراج المفاهيم النفسية والاجتماعية، دون أن نسميها كذلك، في التدريبات على أصول التدريس، ونشطيت الدروس، وإدارة الفصول. ومن شأن ذلك أن يجعل التركيز بعيداً عن مجموعة بعينها من "المهارات النفسية والاجتماعية" إلى الأدوات التي يحتاج إليها المعلمون لمساعدة معلمين أكفاء ولتحقيق مفهوم "الفصول الدراسية العلاجية". ومن المهم أيضاً البدء بشكل أوضح على المفاهيم الثقافية التي لدى المعلمين بالمثل حول طلابهم باعتبار أنهم ينتمون إلى نفس المجتمع.



ويتضمن ذلك التعرف الجماعي لأهداف تطوير المعلمين وعمليات التقييم الذاتي وأدائها. وفيما يلي بعض الدلالات الأخرى التي خرجت بها اللجنة وغيرها من الجهات والحكومات التي تدعم التعليم في الأوضاع التي يحلجها لمساعدات إنسانية:

■ ينبغي أن تعترف برامج تطوير المعلم بشكل أفضل بالتجارب الحياتية للمعلمين ودوافعهم وتطلعاتهم. وينبغي دراسة الاقتراحات الأساسية التي وضعت على أساسها مناهج التدريب وخلق وسائل جديدة لدعم تطوير الأداء المهني طويل الأمد للمعلمين.

■ في المناطق التي تعاني من نقص حاد في المعلمين، ينبغي الاعتراف رسمياً بالمعلمين الذين لم يحصلوا على شهادات معترف بها، ولكنهم يمتلكون "مؤهلات بدئية"، وهذا من الأهمية بمكان لتعزيز التعليم في مناطق الإحصاء المبكر مثل أفغانستان.

■ ينبغي إدراج تدريب المعلمين على تفهم احتياجات الأطفال النفسية والاجتماعية، والذي غالبا ما يكون على شكل حصص منفصلة أو وحدات دراسية منفصلة، في تدريب مناهج التعليم العامة.

■ يتعين أن يكون تركيز التدريب على كيف يمكن أن يكون المعلم قوة جيدة لكل الطلاب، وعدم استخدام مصطلح التدريب "النفسي-الاجتماعي".

■ يجب الاعتراف بأهمية رفاهية الطلاب من ناحية التقيد في المدرسة، والتعلم واكتساب المعرفة عند وضع للتدخلات التعليمية في هذه الأوضاع.

قد اكتسبوا فوائد نفسية مهمة من معرفتهم أنهم في المستقبل سيتمكنون من المساعدة في إعادة توحيهم وأسرهم. وينظر الطلاب إلى إمكانية أن يصبحوا هم أنفسهم معلمين باعتبارها وسيلة لتحقيق ذلك؛ إذ أوضح ٧٨٪ من الطلاب أنهم يرغبون في أن يصبحوا معلمين، لأسباب مالية أو على حد قول أحدهم «لرعاية أسرتي والإنفاق عليها»، وسبب الدور الذي يلعبه المعلمون في تنمية مجتمعاتهم.

## يجب أن نقلل من أهمية عبارة نفسي-اجتماعي

وفي أفغانستان، أظهرت الدراسة أهمية أن يكتب الطفل أو الطفلة صفة طالب أو طالبة. ويترتب اعتراف المجتمع بهم كطلاب أمرا مهما للأطفال الذين تمت مقابلتهم. وبالنسبة إلى هؤلاء الأطفال، يعتبر المظهر الخارجي أحد الوسائل التي يعرف المجتمع من خلالها عليهم كطلاب، وتحدث العديد من الأطفال بشكل تلقائي وبالتفصيل عن ملابسهم المدرسية مقارنة بملابسهم المنزلية.

### الدلالات

■ تهدف مبادرة الفصول الدراسية العلاجية التي تتخذها اللجنة الدولية للإنقاذ ليس فحسب لتصحيح وضع البرامج والوسائل طويلة أو قصيرة الأمد، بل أيضا على المدى الطويل، لتمكين نظرتنا نحو الطلاب والمعلمين والتدريب والرعاية والحماية. وقد بدأت برامج اللجنة في إثيوبيا وأفغانستان بالفعل في تنفيذ برامج تنموية تركز أكثر على المعلمين،

ويُعتبر استخدام أسلوب التدريب النفسي-الاجتماعي للمعلمين، في شكل حصص أو وحدات الدراسية قائمة بذاته، أمرا مألوفاً في العديد من برامج التعليم في حالات الطوارئ. ومع ذلك، تخطط اللجنة حاليا، بعد أن اكتسبت الخبرة من هذا البحث، لتضمين المفاهيم والمهارات النفسية والاجتماعية في كافة تدريبات المعلمين على المواد التي يقومون بتدريسها وأصول التدريس.

### رفاهية الطلاب

هناك إجماع متزايد على التعليم يمكن أن يعزز الرفاهية بطرق مختلفة مثل إرساء نظام لعودة الحياة الطبيعية، وتوفير الفرص لتناول الخبرات الحديثة في بيئة آمنة، وتوصيل معلومات للمحافظة على الحياة. وأكدت النتائج الأولية في هذه الدراسة على أهمية بعض العوامل الإضافية.

في إثيوبيا، قال ٧٧ في المائة من الطلاب الذي تمت مقابلتهم أن الجانب المفضل لديهم في المدرسة هو التعلم واكتساب المعرفة، فالدافع إلى التعلم في حد ذاته واكتساب المعرفة لأجل المعرفة ذاتها كان قويا ومهما بالنسبة إليهم. وعلى عكس القول أن اكتساب المعرفة من شأنه أن يُمكن الطلاب من أن يحصلوا على المنافع الاجتماعية والمادية التي شعروا أنها مهمة لهم. ومن هذه المنافع، على حد قول أحد الطلاب "الفضاء على الأمية في قبيلتنا" كذلك "كفي نصبح حكماة". ويعرف الطلاب أن ذهابهم إلى المدرسة يعني أنهم أصبحوا على الطريق لتحقيق هذه الأهداف، وهذا الأمر، على ما يبدو، له أهمية حقيقية لهم. ويبدو أن الأطفال





أنظر أيضا مقالة جاكى كيرك وريبيكا وينثروب  
بعنوان "المعلمين في المنازل والتعليم المدرسي  
للنقلات في أفغانستان" في سبتمبر ٢٠٠٤ على  
الموقع التالي:

www.id21.org/insights/insights-ed03/  
insights-issued03-art04.html

١ أدارت لجنة الإنقاذ الدولية ما يزيد على ٦٠ برنامجا  
تعليميا على ٢٠ دولة شهدت نزاعات خلال السنوات الخمس  
الماضية.

تشغل ربيكا وينثروب، بريد الكتروني:  
rebeccaw@theirc.org  
منصب مستشارة فنية للتعليم، وحدة تنمية  
وحماية الشباب والأطفال، لجنة الإنقاذ الدولية،  
الموقع:  
www.theirc.org

تعمل جاكى كيرك زميل أبحاث بمبادرة الفصول  
الدراسية العالمية ومركز البونيكو، جامعة  
المنستر، ومركز مكجيل للبحوث والتدريس بشأن  
المرأة، بريد الكتروني  
Jackie.kirk@hotmail.mcgill.ca

■ هناك حاجة لإجراء مزيد من البحوث حول  
الطرق الأكثر فعالية وملائمة لتطوير المعلم  
من أجل رفاهية الطلاب في حالات الطوارئ،  
والأزمات المزمنة، وأوضاع الإصرار المبكر.

## إخراج التعليم من الصندوق

ما زال التعليم في حالات الطوارئ يعاني من نهج الاستجابية لهذه الحالات رغم الإدراك المتميز لضرورة اعتبار التعليم نشاطا تنمويا وليس نشاطا للإغاثة.

الأمر نداعيت مهمة فيما يتعلق ببناء السلام  
في المدارس والمجتمعات، يجب على المعلمين  
تعليم ثقافة السلام إعادة النظر في الآليات التي  
تتوزع بناءه.

هل يتعين علينا اتباع أساليب وأصول التدريس  
الغربية؟ تتبع كثير من الوكالات أساليب تعليم  
خلالة وآليات إبداعية لا صلة تذكر لبعضها  
بالأطفال الذين تستهدفهم. ونادرا ما يجري تقييم  
هذه الأساليب والآليات فيما يتعلق بجودتها،  
وتكلفتها ومضمونها الثقافي. ويؤدي إدراج  
موضوعات دراسية إضافية (مثل، مرض  
الإيدز، والمهارات الحياتية، وتعليم ثقافة السلام)  
إلى زيادة عبء المعلمين الذين يتبنون تحت وطأة  
منهج دراسي مكثف للغاية. وهناك حاجة إلى  
إعادة النظر في كيفية تدريس هذه الموضوعات.

استخدام التكنولوجيا الجديدة أمر ممكن: رغم أن  
"اليونسكو" شجعت استخدام الاتصال الإلكتروني  
والاصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية في  
مجال التعليم عن بعد، لم يتم بعد على نحو كامل  
دراسة إمكانات استخدام الإنترنت أثناء النزاعات  
وبعدها. وجدير بالذكر أن المشروع الإبداعي  
الذي تم تنفيذه في تنزانيا يبرز تلك الإمكانات،  
فالسكان المحليون في مدينة كاسولو وللجانجون  
اليورنديون في مخيم متاخلا المجاور يدخلون على  
الإنترنت عن طريق القمر الاصطناعي باستخدام  
أجهزة كمبيوتر تعمل بالبطاقة الشمسية. ويشعر  
اللاجئون بقيمة فرصة الاحتفاظ بصلات مع  
الأسرة والأصدقاء في يورندي وتلقي معلومات  
موتوق بها عن الوضع في بلادهم. ولا يشكون إلا  
من عدم توفر أجهزة كمبيوتر بشكل كافي لتلبية  
احتياجات مستخدمي الإنترنت الكثريين جدا!

يمكن شراء المواد والأدوات المدرسية من السوق  
المحلي لمساعدة الاقتصاد المحلي.

إلا أنه رغم التقدم الذي تم إحرازه باتجاه وضع  
البرامج الأكثر ملائمة للظروف، هناك عدد  
من القضايا المهمة التي ترجع إلى منتصف  
التسعينات والتي لم يتم معالجتها بشكل كاف.

استمرار معاقبة السكان المحليين: على الرغم من  
أن ما ينفي من الميزانيات الشاملة للاجئين على  
التعليم قليل، فإن ما يُنفق على دعم تعليم السكان  
غالبًا ما يتم تجاهل دور المشاركة مع  
المجتمع في التعليم

المضيفين للاجئين أقل. وما يزال هناك قدر  
هاائل من الفجوات رغم الاستعداد الذي أظهرته  
الوكالات مؤخرا لمساعدة السكان المحليين إلى  
جانب اللاجئين. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى  
الفصل بين الوكالات العاملة في مجال المساعدات  
الإنسانية وتلك العاملة في المجالات التنموية، بل  
وحتى بين الممارسين في مجالات الإغاثة والمعلمين  
في مجال التنمية لدخل الوكالة نفسها في بعض  
الأحيان.

التعليم الرسمي ليس حلا لكل شيء: يوضح  
البيت الذي قمت به في مخيمات اللاجئين  
الكونغوليين والبرونديين في تنزانيا أن اللاجئين  
لا يفتخرون التعليم الرسمي السبيل الأكثر  
فعالية لبناء السلام. واعتبر البعض الآليات  
غير الرسمية، مثل الإذاعة وغيرها من وسائل  
الإعلام الشفهية، أكثر فعالية. ولما كان لهذا

وقبل عشرة أعوام كان هناك نهج واحد هو  
نهج "المدرسة في صندوق" والذي يناسب كل  
الحالات دون تقدير كاف للعوامل المحلية التي  
يجب أن توضع في الاعتبار عند توفير التعليم،  
فما الدروس التي تم تعلمها وتطبيقها، منذ ذلك  
الحين، من بنك المعرفة الزاخر الآن بالتجارب  
والممارسات والأدبيات؟

وخلال أزمة رواندا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤  
و ١٩٩٦، حرصت الوكالات التي شاركت في  
أنشطة تعليمية على تحقيق نتائج سريعة. وكان  
مفهوم "المدرسة في صندوق" الذي ابتكرته  
"اليونسكو" في الصومال" بهدف توفير "حقيبة  
أساسية من المواد الدراسية" للتصوف الابتدائية  
الثلاثة الأولى تجسيدا لإصرار الوكالات على  
التكيف الفوري بغض النظر عن ظروف المجتمع.  
وعلى الرغم من أن هذه "الحقائب" قدمت حلا  
لعدد الفجوة المتعلقة بالمواد الأساسية، ثبت أن  
إرشادات التعليم كانت "إفهة"، على حد قول  
أحد المعلمين الروانديين، المعلمين المتمرسين  
في المخيمات في تنزانيا وجمهورية الكونغو  
الديمقراطية. وسرعان ما أصبح من الواضح أن  
الصناديق الزرقاء الضخمة أكثر نفعًا من المواد  
التي كانت تحتويها.

ورغم أن بعض الوكالات ما زالت تفضل سهرة  
ووضوح نهج "حقيبة المواد"، هناك استراتيجيات  
أحدث تستخدمها مقدمو خدمات التعليم في حالات  
الطوارئ تأخذ في الاعتبار الظروف التعليمية  
والاجتماعية التي نشأ فيها اللاجئون أو الأشخاص  
النازحون داخليا. وتعتمد المناهج الدراسية أساسا  
على المواد الأصلية التي كانت تستخدم قبل نشوب  
الأزمة (مع إدخال أي تعديلات ضرورية) وكما





**جمع البيانات وتحليلها:** كشف البحث الذي أجرته في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أنه لم يتم توظيف إلا القليل من القدر الكبير من البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها منذ تطبيق برنامج التعليم في حالات الطوارئ، لإجراء أي تحليل منظم. وفي غالب الأمر تكون التقديرات السريعة التي تجرى في بداية أي برنامج طوارئ غير شاملة تماماً، وغير كاملة ونادراً ما تستخدم النماذج المعيارية.

وبالنسبة إلى كثير من الملتحقين ورؤساء الوكالات، لاسيما الذين تقتصر خبرتهم على مجال الإدارة فمصب، مازال للتعليم لا يمثل أولوية في حالات الطوارئ. وتعتقد بعض الوكالات أنه لا يمكن بل لا يجب إرساء التعليم في بداية الوضع الطارئ. وما يزال توفير الاحتياجات الضرورية للبقاء يمثل الأولوية بالنسبة إليهم. وهذا تجاهل كبير لمفهوم مشاركة المجتمع حيث مازالت أولويات الوكالات هي المهيمنة.

وتوضح تجربتي في البحيرات الكبرى، إلى جانب تطوير حديث تم إجراؤه لوضع التعليم بعد النزاعات في أفغانستان والبوسنة وكومبوديا ورواندا، ما يلي:

- يجب أن يكون التعليم أولوية بالنسبة إلى المتحدين والوكالات في أوضاع الطوارئ. ويتطلب هذا عقد اتفاقات ملزمة بين صانعي السياسات لدى الجاديين على أعلى مستوى.
- يتعين وضع سياسات إقليمية على مستوى الحكومات والوكالات للتأكد من إمكانية لملاقاة الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين على الحصول على التعليم.
- يتعين مراقبة المنهج الدراسي لأي برنامج تعليم يتم تقديمه لضمان عدم وجود أي تأثير ضار في مضمون أو أسلوب التعليم من شأنه أن يساهم في زيادة العنف.

- بتعين تشجيع إيداعية المجتمع: وينبغي الدخول في مشاركات (وعقد إذا لزم الأمر) بين المجتمعات والوكالات لضمان المشاركة الحقيقية من جانب المجتمع.
- هناك حاجة لبحث إمكانية عمل "جواز سفر تعليمي" يتيح للأشخاص النازحين داخليا واللاجئين عبور الحدود وهم على ثقة بأنه سيكون هناك اعتراف بتعليمهم.
- وكلفت الحكومة النرويجية هي الوحيدة التي قدمت التزاماً بالتعليم كأحد أولوياتها الأربع للتمويل في حالات الطوارئ. وما يزال للتعليم في حالات الطوارئ لا يحظى بقدرة كاف من التمويل. ويُنظر إليه على أنه نشاط إغاثية وليس نشاطاً تنموياً يستحق أن تمنحه جميع الجهات المانحة والوكالات الإنسانية درجة أعلى من الأولوية.

نيلسمي بيرد تحضر لشهادة الدكتوراه في معهد التعليم بجامعة لندن وتعمل مستشارة

تعليم لبعض الوقت. وهي مؤلفة كتاب "النداء من المدرسة: التعليم بالنسبة إلى اللاجئين الروانديين"، ١٩٩٤-١٩٩٦، UNESCO IIEP والمؤلف في موقع المعهد الدولي للتخطيط التعليمي التابع لليونسكو، [www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/Rwanda ss.bdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/Rwanda ss.bdf)

وكتاب "التعليم بعد النزاعات: استعراض للابتكيات وتجربة مركز المعتمدين البريطانيين"، مركز المعتمدين البريطانيين، الموقع: [www.cfbt.com/research/projects\\_postconflict.pdf](http://www.cfbt.com/research/projects_postconflict.pdf)

البريد الإلكتروني:

[lyndsaybird@raha.com](mailto:lyndsaybird@raha.com)  
[lyndsaybird@hotmail.com](mailto:lyndsaybird@hotmail.com)

١- تقديم لاستخداماته في الصمول بقلم أريك البرسمان على الإنترنت على الموقع <http://web.mit.edu/cis/www/migration/pubs/mellon/3-somalia.html>

## بناء المواطنة والمهارات الحياتية

مار جريت سينكلير

فالتعليم أمر ضروري لمساعدة الأطفال وصغار السن ممن اضطروا من النزاعات ليعيشوا حياة طبيعية، ولإعدادهم لمرحلة البلوغ التي من المأمول أن تكون البيئة فيها أكثر أمناً وسلاماً. وإذا، يجب تعليم الأطفال الذين يتعرضون للعنف والحدود منذ نعومة أظفارهم المهارات والقيم الحياتية لكي يتولد لديهم الإحساس بالاحترام تجاه بعضهم البعض ولكي يبنوا مشاعر التعصب ضد المجموعات العرقية أو الدينية الأخرى.

في الوقت الذي يجري فيه إيواء النازحين (أو كما يقول البعض "تخزينهم") في مخيمات ضيقة، هل يتم بذل مجهودات كافية لمساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة للحياة والبقاء لتحقيق مستقبل قائم على المصالحة، وحقوق الإنسان، والإدارة الديمقراطية للحكم؟

يرددون أدرس عن ظهر قلب أو يدونون بعض الملاحظات استعداداً للاختبارات. ولكن، مؤخرًا، تزايد الوعي بمدى أهمية التعليم في حالات الطوارئ للتوعية "بالمهارات الحياتية" اللازمة للحياة.

في كثير من الأحيان، ظل التعليم في حالات الطوارئ والمراميل المبكرة من إعادة الإعمار مجرد شرح نظري للدروس وكتبتها على السبورة. وكانت الجهات المانحة تشعر بالرضا إذا ما جلس الأطفال أمام المعلم والمبصرة وهم





مقتبة عن فيروس المسبب للإيدز ومرض  
الأيديز: دافع عن حقوق الإنسان  
OHCHR)، UNHCR  
http://www.ohchr.org/who.int/publications/  
2003/9241591145.pdf

وتحمل الأزمات في طبيعتها مخاطر صحية عديدة، بدءا بالزواج إلى المخيمات المزدحمة وغير الصحية وانتهاجا بممارسة علاقات جنسية غير مرغوبة أو لا تتوافر فيها سبل الوقاية مع أشخاص مصابين بمرض الإيدز. ويمكن أيضا أن تكون هناك مخاطر بسبب الأعلام أو الذخائر التي لم تنفجر. وبالإضافة إلى ذلك، قد يلحق الضرر بالبيئة نتيجة قطع اللاجئين لكل الأشجار، التي تقع في نطاق المخيم، للحصول على ماوى وولود. ويجب أن تضمن برامج التعليم في حالات الطوارئ بخصوص الممارسات السليمة أن تثرى المدارس وبرامج التعليم غير الرسمي أنشطتها بهذه العناصر، والتي غالبا ما تُحذف من المناهج التقليدية التي تركز على المواد الدراسية أو التي يتم تناولها بطريقة نظرية لا تؤثر على سلوك الأطفال والبالغين.

## تدريس مناهج عن مرض الإيدز في شرق وجنوب إفريقيا

كشفت دراسة أجرتها منظمة اليونيسيف أن دولا عديدة قد درجت المهارات الحياتية والتعليم الخاص بمرض الإيدز في مختلف مناهج المواد الدراسية. ومع ذلك، كان المعلمون في الغالب لا يشعرون بالارتياح تجاه التدريس التجريبي وعادوا ثانية إلى إعطاء المفكرات. فقد كانوا يتجنبون الخوض في الموضوعات الحساسة مثل الجنس واستخدام الرفالات لأسباب دينية أو حوصا على الوظيفة. ونظرا إلى أن المهارات الحياتية لم توضع إلى المحص ولم تُحدد بوقت، فإن دروسا عديدة لم يتم شرحها. وغالبا ما كانت المناهج الخاصة بالإيدز تقدم في شكل دروس تُدرس مرة واحدة، بوصفها حقائق طبية أحيائية يتعلمها الطلاب ثم يجري اختبارهم فيها عن طريق امتحان يضعه المعلمون ممن لا يجيدون مناقشة هذا الموضوع.

ولم تكن تُنفذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز والتي تقضي بأن يرد الطلبة بصوت عال عبارات تسم بالثقبة بالنفس تتضمن الأسباب التي جتعمهم يفضلون عدم الذهاب إلى صالات الديسكو وتناول الخمر (مما يؤدي إلى ممارسة الجنس) أو ممارسة الجنس بدون اتخاذ الوقاية اللازمة.

وكفت هذه الأساليب تُستخدم بالفعل في برامج التعليم غير الرسمي حول مرض الإيدز ولكن على نطاق ضيق، جنبا إلى جنب مع برامج تعليم الأقران على أيدي مقدمي عروس في قرية متمرسين.

على سبيل المثال، "الدينامية مجموعات نشطة جدا من مقدمي العروض التي يهيئها من الشباب، حتى في إثوري (جمهورية الكونغو الديمقراطية) التي مرزتها الحرب، يتصلون بمحطات الإذاعة الشبكية التلقوية التي تبث على موجة إلف إيه، لا تكف عن تكرار نفس الرسائل التعليمية مصحوبة بالموسيقى وللطهجة العملية للشباب، ويجولون مقابلة كل مراهق مرة واحدة على الأقل (في مجموعات صغيرة) وإثراء هؤلاء المراهقين في تغيير المعرفة والسلوك..." (باري سوسنان، التغلب على التفرد)

ذلك دلالات تلك الأنشطة بالنسبة للسلم، أو المواطنة، والعلاقات والسلوكيات المحافظة على الصحة. وينبغي أن يكون الدور الأساسي للمعلم هو تسهيل إجراء المناقشات داخل الفصل، لا أن يكون قصب مرجعا يقدم الإجابة "الصحيحة". وقد ممارسة الأنشطة في شكل ألعاب، واستخدام أسلوب حل المشكلات، جنبا إلى جنب مع لعب الأدوار وممارسة سلوكيات جديدة ذات صلة بالأهداف المعينة، أكثر المناهج فاعلية.

## الدروس المستفادة من البرامج الخاصة بمرض الإيدز القائمة على المهارات الحياتية

يجب أن نولي اهتماما خاصا بالتعليم القائم على المهارات لحماية الشباب من فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز، والذي يمثل تهديدا كبيرا في بيئة عديدة أدى فيها الزواج والزواج إلى عرقلة الأنظمة الاجتماعية الوافئة. ولا بد تدريس مناهج من مرض الإيدز أمرا

ويجب تعليم كل الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ للقيم الخاصة بحل النزاعات، والتسامح، وحقوق الإنسان، والمواطنة، وكذلك العلاقات السليمة التي لا تضر الصحة. وكما هو الحال في مجالات عديدة من التعليم في حالات الطوارئ، فإنه على الرغم من أن هذه الموضوعات لا تقتصر على اللاجئين، أو النزاحين الداخليين، أو غير المهاجرين في المناطق التي تشهد حروباً؛ إلا أنهم يحتاجون إلى تلك الموضوعات بصورة أكثر إلحاحا من غيرهم في أي مكان آخر، بسبب الأزمات التي يتعرضون فيها. ولذا، فإن الوقت للاعتراف بأهمية الدور الذي يلعبه المعنيون بالتعليم في حالات الطوارئ والتعامل معهم بأسلوب متقاسم ومتكامل.

ويتطلب هذا تغييرا في أولوياتنا. إذ يتطلب الاتفاق على أهداف تعليمية مشتركة وإيجاد الوقت للتعليم المنظم لمهارات الاستماع الإيجابي، والتخاطب المتبادل، والتعاون في حل المشكلات، والتعاطف مع الآخرين، واكتساب مهارات الرضف، وتعلم فنون التفاوض، والتوصل إلى حلول وسط، وتطبيق كل ذلك على الموضوعات المتصلة بالحياة مثل النزاعات والصحة. وتختلف هذه الأهداف اختلافا كبيرا من أسلوب تعلم المعارف بحفظها عن ظهر قلب، حيث تتضمن أهدافا معرفية عالية المستوى وكذا التنمية الاجتماعية والوجدانية. وتتطلب هذه الأهداف مناهج تعلم تجريبية، ملائمة لكل فئة عمرية، ويمارس الطلاب من خلالها أنشطة محفزة، ثم يناقشون بعد



التوصل إلى اتفاق بشأن المحتوى أو المنهج، من المفيد الأخذ بعين الاعتبار المولد والتجارب، والممارسات الجيدة في تعليم المهارات الحياتية.

ويعد التعليم حول موضوع المواطنة مطلباً أساسياً في الدول التي شهدت نزاعات سابقة إذ يحتاج كل من الأطفال والكبار إلى تعلم اتفاقية السلام أو الترتيبات الدستورية والقوانين الوطنية. وعلى الرغم من أن التعليم من أجل تحقيق السلام، واحترام حقوق الإنسان، وخلق المواطنة الفاعلة، ولتتجاه سلوكيات محافظة على الصحة أمر ممكن، إلا أنه صعب، ولذلك يجب على المعلمين أن يظهروا إرادة حقيقية ويضربوا مزيداً من الموارد عند تنفيذ البرامج لإحداث تأثير ملموس ودائم في الاتجاهات، والقيم، والسلوكيات.

### ويطلب تعليم المهارات الحياتية للناشئين ما يلي:

- تحديد الموارد البشرية اللازمة لهذه المشروعات، وإجراء البحوث القائمة على المشاركة، ودراسات الجدوى، والحصول على موافقة الممتنعين بالإجماع.
- الالتزام القوي بالوسائل والإصصاح عن الروية.
- تشكيل فريق أساسي من معلمين ملتزمين ذوي مهارات أكيدة في مجال التعليم التجريبي وفي تدريب المعلمين أثناء العمل.
- وضع أو تعديل إطار مناهج موحد ومتناسق وتقدم منسب لمختلف الأعمار، وذلك لبناء المهارات، والمفاهيم، والاتجاهات، والقيم المتصلة بالأهداف الخاصة بتعليم كيفية التعايش مع الآخرين، بما في ذلك الصحة الوقائية.
- إدخال حصص أسبوعية من الدروس التجريبية والتي تركز تحديداً على هذه الأهداف.

التي يمارسها الأقران على بعضهم البعض لتعاطلي المخدرات أو للتورط في أنشطة أخرى معادية للمجتمع أو تطوي على مخاطر.

### المهام المقبلة

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل من الأفضل محاولة إدراج هذه الرسائل التعليمية في المناهج التقليدية، أم دعم برامج خاصة تتناول تلك الرسائل؟ وكما نعلم، من الصعب إدراج هذه

### من الضروري تغيير السلوك لبناء مجالات عديدة من المهارات الحياتية

الدروس في المناهج إذا كان المعلمون عديمي الخبرة ولم يحصلوا على قدر واف من التعليم، ولا سيما في المناطق التي يركز فيها التعليم على الامتحانات، وتركز فيها الامتحانات على مشكلات نظرية أكثر من المشكلات المعاصرة. ومن الواضح أن إدراج المناهج برسائل تتناول موضوعات تتعلق بالصحة والسلام وممارسة المهارات الحياتية أمر يستلزم المزيد من الموارد التي تعمل في الأوقات الإضافية لتدريب تلك الرسائل، وللتكاليف اللازمة لهذه تدريب المدرسين على شرحها.

ويجب بذل المزيد من مجهودات، إذا ما أردنا تشجيع تنمية المهارات والقيم الخاصة بالسلام ومرض الإيدز وحقوق الإنسان والمواطنة، سواء تم ذلك في شكل مادة منفصلة أو مادة شخصية لهذا الغرض تُضاف إلى مادة "وسيط" قائمة بالقطر. ولذلك، ينبغي أن تجتمع الأجهزة والمنظمات المعنية بالتعليم في حالات الطوارئ لمناقشة استخدام إطار عمل ومناهج مناسبة لمختلف صفوف التعليم الرسمي وغير الرسمي وورش العمل. وبينما قد يكون من الصعب

يسيرا. فغظرا إلى أن الآباء غالبا ما يعارضون التعليم غير المحافظ بشأن الأمور الجنسية، من المهم إجراء حوارات هادئة مع أفراد المجتمع للتوصل إلى طريقة معينة لتناول هذا الموضوع الذي يحظى باهتمام المجتمع المحلي. ولا يكفي نقل الحقائق البيولوجية فحسب، على الرغم من ضرورة تكرارها بشكل نمطي وضرورة القضاء على المعتقدات الخاطئة.

ولتغيير السلوكيات غير المرغوبة، من الضروري بناء مجموعة من المهارات الحياتية، بدءاً من التعامل بدون علف وشرح المرء موقفه بقة، وحتى إجراء المفاوضات وحل النزاعات. ويجب ممارسة هذه السلوكيات عن طريق تكرار لعب الأدوار بما في ذلك الطرق المختلفة للتعبير عن رفض العلاقات الجنسية غير المرغوبة والتي لا تتوافر فيها وسائل الحماية. وقد أظهر تقييم المبادرات الخاصة بمرض الإيدز إمكانية تغيير السلوكيات القائمة عن طريق إتاحة الفرص لاكتساب الثقة بالنفس، وممارسة التفاهة، واستخدام مهارات الرفض في أماكن الإيواء.

وقد أظهرت الأبحاث أن إتاحة التعليم القائم على المهارات عن مرض الإيدز كفاءة مفصلة بدرسها معلوم منفصلون، وسيلة فعالة لتغيير سلوك الطلبة المراهقين أكثر من إدراجها كمحضر ثانوي لمادة "وسيط" أو كتفويض سياسة إدخال هذا النوع من التعليم في كل المواد الدراسية.

وتتطلب نفس المبادئ على تدريس ثقافة السلام وتعلم حل النزاعات بالطرق السلمية، وحماية حقوق المرأة والطفل، وحشد المواطنين لحل المشكلات البيئية أو تعلم تفعيل النجاة والمساعدة في تنظيم انتخابات حرة وعادلة. وتجري التجربة بمهارات مشابهة في برامج لمقاومة الضغوط



لقد قام فريق موقع الهجرة القسرية على الإنترنت ببناء صفحة مصاصة غنية بخصوص التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء كشكيلة لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية. الرجاء الاطلاع على:

www.forcedmigration.org/browse/thematic/education.htm

تقويرة  
مشكلة  
في الامام  
مغولا



ma.sinclair@gmail.com

ومن مؤلفاتها "تخطيط التعليم في حالات الطوارئ وما بعدها" *Planning education in emergencies* والصادر عن المعهد الدولي لتخطيط التعليم التابع لليونسكو، ويمكن الإطلاع على النص الكامل لهذا المؤلف على الموقع التالي على شبكة الإنترنت: [www.unesco.org/iiep/PDF/Fund73.pdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/Fund73.pdf)

كما ألقت كتاباً عن "تعليم كيفية التعاطف مع الآخرين: بناء المهارات، والقيم، والاتجاهات الخاصة بالقرن الحادي والعشرين"، نشره المكتب الدولي للتعليم التابع لليونسكو. [www.ibe.unesco.org](http://www.ibe.unesco.org).

كليل"، بما في ذلك ورش العمل غير الرسمية للشباب والكبار، وقنوات اتصال متعددة. ■ بحثه ومراقبة وتقييم ونقل المعارف والدروس المستفادة بين الأجهزة.

عملت مارجريت سينكلير في مجال التعليم في حالات الطوارئ منذ الثمانينيات. وقد ترأست وحدة التعليم بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٨، وكان لها السبق في وضع برنامج المفوضية التجريبي لتدريس ثقافة السلام والمهارات الحياتية. ومنذ ذلك الحين، عملت مستشارة مع المنظمات غير الحكومية واليونسكو في مجال التعليم في حالات الطوارئ. بريدتها الإلكتروني:

■ إدخال وحدات أو دروس من المقررات الداعية الأخرى في المواد الدراسية الحالية. ■ مراجعة الكتب المدرسية لاستبعاد المواد الضارة منها وإدخال نماذج إيجابية لتعلم كيفية التعاطف مع الآخرين.

■ التوسع التدريجي في شبكات المدارس والمؤسسات والبرامج التعليمية الأخرى المشاركة (التعليم التمهدي، التعليم المهني، التعليم غير الرسمي، التعليم العالي) لنشر هذه المدارس على نطاق عام دون تقليل الجودة. ■ عقد ورش عمل لحل النزاع، والمهارات الحياتية، والمواطنة للمعلمين الممارسين والمتمرسين.

■ وضع مناهج "لمدرسة كاملة" و"مجتمع

## التعلم السريع في أفغانستان

كريستين كاباتشي كار نيل وأن أولمان ماكلاخلن

القرى التجمع معاً لتحديد الأهداف الشخصية ووضع الخطط لمبادرات تنمية المجتمع.

وفي أثناء جلسات التدريب الأولى على المهارات القيادية، حددت عضوات المجموعات النسائية الأولويات التالية: الكهرباء، والتعليم التمهدي، ورعاية صحة المرأة في مرحلتها الأمومة والمطلولة، والمياه النظيفة، وتوفير فرص العمل والتدريب المهني. وكان الهدف من قرار البدء بإقامة مدارس للتعليم التمهدي (قبل المدرسة) إعطاء الأمهات فرصاً أكبر للمشاركة في مشروع التعلم السريع فضلاً عن إعداد الأطفال الصغار لفرص التعليم في المستقبل. وكانت هناك مشاركة في عملية إقامة تلك المدارس واختيار المعلمين فيها. وبحثت النساء أفضل نوع من أنواع التعليم التمهدي، في ضوء بيئتهن ومدى توفر التمويل اللازم لذلك. وبينما يُطلق على مدارس التعليم التمهدي التي تدعىها الحكومة اسم "كودلكنستان" (أي، "دول الأطفال")، قررت النساء أن يكون لمدارسهن الأصغر حجماً القائمة على مشاركة المجتمع اسماً أكثر تواضعاً وهو "أولتاك-إي-كودك" (أي، "عرف الأطفال").

وتلقت النساء اللاتي تم اختيارهن لإدارة تلك المدارس التدريبات والمواد بدعم من جمعية إنقاذ الطفل بالولايات المتحدة، و"اليونيسيف"، ويوجد في كل مدرسة من هذه المدارس، والتي بلغ عددها ١٨ مدرسة وتفتح أبوابها ستة أيام في الأسبوع لمدة ثلاث ساعات في اليوم، معلمتان يتعين أن تكون إحداهما متعلمة، أما الأخرى فهي في الغالب جدد لم تتلقوا بالمدرسة على الإطلاق. وكانت الجذات محتمسات لتلقي التدريب وتطبيق

تتكون معظم "برامج التعلم السريع" عن مبادرات لمساعدة من فتهم التعليم على الالتحاق بالتعليم الرسمي. لكن ماذا يحدث عندما يلتحق البالغون بفصول التعلم السريع ويكملون دراستهم؟

وتجدر الإشارة إلى أن "برنامج نظم تعلم المجتمع" قد بدأ كمشروع تمكيلي لمواجهة احتياجات النساء الأكبر سناً اللاتي لا تستطيع الالتحاق بالمدارس بعد انتهائهن من برنامج التعلم السريع. وشجع هذا البرنامج لتصميم النظم القائمة على مشاركة المجتمع بهدف دعم مشروع التعلم السريع عن طريق بحث الاحتياجات التي حددتها النساء الأكبر سناً من خلال المجموعات النسائية التي تم تأسيسها حديثاً. ويستجيب البرنامج لرغباتهن في تأكيد وتمييز مهاراتهن في مجال القراءة والكتابة والصناعات التي تم تطويرها حديثاً، والمساعدة في تعليم أطفالهن.

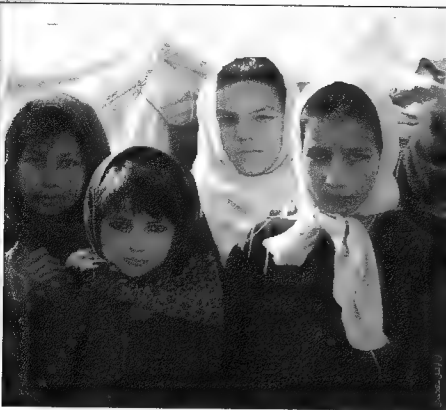
تقول "ميدة"، وهي أم لستة أطفال وتبلغ من العمر ٣٥ عاماً "كل عري ١٥ عاماً عندما تزوجت. ولم ألتحق بالمدرسة مطلقاً لأن عائلتي لم تمتلك المال الكافي. وبالنسبة ليس الوقت متأخراً لكي أتعلم. وابنتي الكبرى تذهب إلى المدرسة. وهي في الصف الخامس وأنا أيضاً في الصف الخامس وهذا شيء جميل؛ إذ لا يمكن كل منا أن نتعلم الأخرى".

وتجمع المجموعات النسائية، التي يدعها مشروع نظم تعلم المجتمع، النساء اللاتي انتهين من برنامج التعلم السريع وغيرهن من نساء المجتمع المهمة بالتعليم. ومن خلال التسهيلات التي تقدمها مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وشريكها المنفذ، تستطيع النساء من مختلف

بدأت "مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية" برنامجاً للتعلم السريع في إقليم كاپيسا وبارغل في شمال شرق أفغانستان في عام ٢٠٠٢. ويهدف البرنامج إلى توفير فرص التعليم الأساسي للشباب والنساء في المناطق الريفية ممن فتهم تلك الفرص بسبب الحرب، أو الفقر أو القيود الثقافية. وينتج البرنامج للمشاركين تكديف ثمانية الساعات الدراسية في ستة أشهر فقط أو أقل، فضلاً عن مساعدة صغار الطلاب على العودة إلى المدارس في حين يتلقى الطلاب الأكبر سناً مهارات التعلم الأساسية الثلاثة (القراءة والكتابة والحساب) على أمل أن يتقنوا المعرفة للآخرين من خلال دورهم كمعلمين غير رسميين. ويتحقق صغار المشاركين بمجرد انتهائهم من برنامج التعلم السريع بنظام التعليم الرسمي في أفغانستان. ومن الشائع أن ترى نساء في الثلاثين من أعوامهن أو أكبر من ذلك في فصول التعلم السريع إلى جانب من هن في الحادية، لأن الحرب عرقلت التعليم فترة طويلة للغاية.

وتقام معظم الفصول الدراسية في أماكن يتبرع بها المجتمع أو حجرات في منازل خاصة أو في المساجد. وبدلاً من معارضة المحافظين لإقامة فصول للتثقيف، أصبح هناك إدراك عام بقيمة التعلم السريع لهن. وفي حديثه مع طاقم المعلمين معاً، قال والد إحدى المشاركات: "لم أعتقد قط أن يوسع ابنتي أن تحقق أي شيء، والآن هي تقرأ وتكتب، ونحن نرحب بكم ترحيباً تاماً في قريتنا".





الآن معارفهن التقليدية وقنونهن الشعبية إلى الأطفال في تلك المدارس.

وأوضحت تجربتنا أن التعلم السريع يمكن أن يكون وسيلة تربط بين الاستجابات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ وجهود التنمية الشاملة الأكم والأطفال معاً. ويمكن انتقال النساء من مرحلة التعلم واكتساب المهارات الحياتية في فصل من فصول التعلم السريع إلى مرحلة قيادة المجتمع تغيرات سلوكية وتحولات كبيرة في المعايير الثقافية. وقد اكتشفت مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية أن تعلم المجتمع نقطة بداية وأحدث لبناء شبكات محلية تكون على اتصال بفرص التعليم على مستوى الأقاليم والمهوى الوطني. واحتاج مشروع "التعلم السريع" إلى مشروع "نظم تعلم المجتمع" لمساعدة النساء الأكبر سناً على توضيح وتحديد خطواتهن المستقبلية لتحسين أحوالهن المعيشية وأحوال أسرهن في المجتمع. ووفر مشروع "نظم تعلم المجتمع" واسطة التعليم التمهدي للمرأة وسيلة لمواصلة الاعتماد على تعلمها ومهاراتها ودعم أطفالها بصورة أفضل وهم يمشون قداماً في نظام التعليم. وأخيراً، استعادت المرأة ثقافتها في قدراتها وأدركت أنها عضو قوي وفعل في المجتمع.

وكان من بين أسباب نجاح المشروع ما يلي:

- البرامج المرنة القادرة على أن تعكس الاحتياجات الناشئة للمجتمعات والمستويين في أثناء عملية التنفيذ.
- الاستعداد لتلهم الاحتياجات المحلية والإعداد لها ومواجهتها.
- المستوى العالي من الالتزام من جانب العاملين في المشروع والشركاء.
- التنسيق وبناء الشبكات: عملت مؤسسة خدمة الإغاثة الكاثوليكية في شراكة مع مجموعة كبيرة من المنظمات لتقسام الخبرات وللدراس المستفادة<sup>١</sup>.

### الخطوات التالية

يجب على طاقم العاملين في مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في أفغانستان أن يحرصوا أنفاهم وأن يتصلوا بالمستويين على المستوى الوطني والأقاليم والجهات المانحة لتحمل على التدخل لاستفادة من عمل الجمعيات النسائية واستكمالها. حيث يمكن للمرأة المتعلمة حديثاً العمل كمسؤولة عن الصحة في المجتمع. وتجري إقامة مكتبات صغيرة في القرى لتمكين المجتمعات حديثاً من مواصلة القراءة وتعلم أشياء جديدة. وقد يكون من السابق لأوانه البدء في العمل مع المجتمع حول قضايا المرأة وحقوقها ولكن سيكون تأثير جميع فصول التعلم السريع أقل إذا لم تتكثف هذه الموضوعات بالتعلم

مع جميع أفراد المجتمع ومن ضمنهم الرجال. وتحتزم مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في أفغانستان الأعراف الثقافية وهذا أمر يستحق التقدير وبمسه في نجاح

المشروع. ولكن مادام التغيير في السلوك كان، إلى حد ما، نتيجة لمشروع التعلم السريع، من المهم بحث استراتيجيات التطرق إلى الموضوعات الحساسة مع مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في أفغانستان والعاملين في الوكالة المشاركة والإعداد لهذه الاستراتيجيات ومناقشتها. ومؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في أفغانستان في وضع يتيح لها القيام بذلك لأن المؤسسة وشركاها يجران حواراً مستمراً مع الرجال لاسيما من خلال فصول التعلم السريع المخصصة للرجال والنساء، والتي يدرسها الرجال. وفي إحدى القرى، رغم أن المساعدة كانت أساساً للنساء والفتيات، استفاد الرجال والفتيات أيضاً منذ البداية. وتستطيع الجمعيات النسائية أيضاً المساعدة في انتقال الفتيات من فصول التعلم السريع إلى المدارس الرسمية. وتشعر الكثير من الطالبات وعائلاتهن بالقلق إزاء الأخطار التي تكثف الوصول إلى المدارس الحكومية البعيدة، على الرغم من أن المدارس التي يجري بناؤها ستكون أقرب. وتستطيع الجمعيات النسائية المساعدة في دعم نظام لتسهيل نقل الفتيات من وإلى المدارس في أمان وبدون أي تهديدات لحياتهن وكرامتهن. كما أن توسعها أيضاً مواصلة التحدث مع المجتمعات حول ميب أهمية مواصلة استمرار الفتيات في التعلم.

ومن الواضح أن المشاركين في المشروعين يتعلمون ويكتسبون الثقة في مهارتهن في الوقت

نفسه. ومن الضروري مواصلة قوة الدفع والاستمرار في إيجاد سبل للجمعيات في القرى لشترك هدف التنمية الجماعية والذاتية.

عملت كريستين كاتسبي كارنيل مستشارة للتعليم في مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وتعمل الآن في مكتب آسيا والشرق الأدنى التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. البريد الإلكتروني: [ecapacci-carnel@usaid.gov](mailto:ecapacci-carnel@usaid.gov)

عملت آن أولمان ماكلاخلان مستشارة التعليم في مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية في أفغانستان وتعمل حالياً في برنامج مراقبة التعليم في جنوب شرق آسيا التابع لمؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية. البريد الإلكتروني: [anneers@iaopdr.com](mailto:anneers@iaopdr.com)

لمزيد من المعلومات عن مسندة مؤسسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية للتعليم في أفغانستان انظر:

[www.catholicrelief.org/our\\_work/where\\_we\\_work/overseas/asia/afghanistan/education.cfm](http://www.catholicrelief.org/our_work/where_we_work/overseas/asia/afghanistan/education.cfm)

١. بالإضافة إلى سلطات التعليم على المستوى العام ومستوى المعلق شملت هذه أيضاً المكتب الدولي للهجرة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة كارنيلز إنديانا، ومؤسسة كارنيلز بوردو (البروج)، وبنك التنمية الأوروبي وجمعية إنقاذ الطفل بالولايات المتحدة الأمريكية، واليونيسف، جامعة ميشيغان وستون ومركز التعليم الدولي في امهرست والجمعيات المحلية في الولايات المتحدة.



## تعليم ثقافة السلام: لماذا وكيف؟

باميلا باكستر وفيك إيكوبوا

تعالج باميلا باكستر موضوع الأهمية الكبيرة لبرامج تعليم ثقافة السلام في حين يقدم فيك إيكوبوا المنهج والدروس المستفادة من "برنامج تعليم ثقافة السلام في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي"، والذي تنفذه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشبكة التنسيق بين الوكالات المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ.

### لماذا؟

لماذا ننفذ برامج تعليم ثقافة السلام في حين أن ثمة برامج ومشروعات كثيرة أخرى بحاجة إلى التنفيذ؟ السبب هو أن البرنامج الجيد لتعليم ثقافة السلام يمكن الناس من التفكير بشكل بناء في موضوعات فعلية واجتماعية بحاجة إلى حلول، كما يمكنهم من تبني مواقف بناءة للعيش في المجتمع.

ويشمل مصطلح "تعليم ثقافة السلام" مجالات عديدة تتراوح من المناصرة الاجتماعية إلى الإصلاح القانوني، ومن التعليم الأساسي إلى العدالة الاجتماعية. ومن المعتقد عليه أن ثمة اختلافاً بين تعليم ثقافة السلام وبيناته. فتعليم ثقافة السلام يستهدف تغيير سلوكيات الناس؛ بينما يشمل بناء السلام العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وعند الضرورة، الإصلاح القانوني. ويحاول كلاهما أن يجعل حقوق الإنسان أمراً واقعاً.

وثمة مبادرات عديدة متاحة على نطاق واسع تركز على المناصرة الاجتماعية إما للعدالة أو للمجتمع بوجه عام. وتوصف هذه البرامج عادة بأنها "لقائمة على الحقوق"، بمعنى أنها تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأساس منطقي للتغييرات التي يجب إجراؤها. وعلى الرغم من أن هذه البرامج توضح في الغالب العوامل البنيوية اللازمة لإحلال السلام، إلا أنها لا توفر عادة بيئة تعليمية لاستكشاف هذه العوامل.

وثمة بعض الفرق المسرحية والفنية والموسيقية المعروفة التي تقدم برامج تفاعلية ترمي إلى تعميق، ولكنها تظل في جوهرها برامج المناصرة الاجتماعية. وتخلق تلك البرامج وعياً بالمبادئ التي عادة ما يتضمنها تعليم ثقافة السلام ولكنها لا تعلم المجتمعات كيف تطبق سلوكاً بناءً.

وكثير من هذه البرامج التي تقدم منهاجاً دراسياً أو دعماً لمنهج دراسي (سواء فيما يتعلق بالتعليم الرسمي أو غير الرسمي) تعتمد على قدرة المعلم على أن يجعل المهارات والمواقف الأخلاقية المطلوبة جزءاً من ثقافته الشخصية دون

الاستعانة بتنظيم داعم للقيام بذلك. ويجب على المعلم بعد ذلك أن ينقل هذه المهارات والمواقف الجديدة إلى المتعلمين. وتعد هذه العملية صعبة حيوية. فعلى العكس من تدريس موضوع تقليدي (حيث يكفي أن يلم المعلم بالمضمون)، تستلزم برامج تعليم ثقافة السلام منه، إذا أريد لها النجاح، أن يجعل جميع المهارات، والمعارف، والقيم، والمواقف الأخلاقية المرتبطة بتعليم ثقافة السلام جزءاً حقيقياً من ثقافته الشخصية. ومع ذلك لا يكفي، في حالات الطوارئ أو الأزمات، أن تكون هذه المبادئ والمواقف الأخلاقية جزءاً من ثقافة المعلم وسيكون من المدهش حقاً إذا تبين أن غالبية المعلمين مدربين تدريباً كاملاً وقادرين على تطبيق برنامج تعليمي علمي ومنهجي. وبالإضافة إلى ذلك، تكون للمتعلمين في تلك الظروف احتياجات خاصة. وتتمثل أكثر الاحتياجات فعالية لهذه الظروف في وضع برامج وتدريب مصمم خصيصاً لذلك.

### السلام مسؤولية الجميع

إن تصميم برنامج يستجيب لظروف المعلمين غير المدربين تدريباً كافياً، ووضع مناهج تعليمية صالحة، وتحديد الاحتياجات الخاصة للمتعلمين يستلزم وجود منهج دراسي رسمي تبنيه فيه المبادئ بعضها على البعض تدريجياً بحيث يكون التعلم القائم على حقوق الإنسان هو المبدأ الرئيسي. وهذا يترجم مبادئ حقوق الإنسان إلى منهج يحدد كيفية تدريس البرنامج. ويشار إلى ذلك في الغالب بتعبير "العلم القائم على الأنشطة" أو "العلم الاستكشافي". وينبغي ألا يقيس التقييم ما تم تعلمه فحسب، بل أيضاً مواد ومنهج التعلم القائم على حقوق الإنسان.

ومسوف يعلم هذا النوع من مبادرات تعليم ثقافة السلام للمهارات والقيم المرتبطة بتعليم تلك الثقافة، إذ يسمح للمتعلمين بممارسة هذه المهارات ويعينهم على اكتشاف ما زيارها بأنفسهم حتى يتكسبوا نصيباً تلك المهارات والسلوكيات. ولضمان نجاح البرنامج، يجب ألا "يطلق لمرءة وحدها قسط"، بل يجب أن يكون مستمناً وذا تنظيم

متحد المعالم على حد سواء؛ فما من أحد منا يتعلم هذه السلوكيات على الفور. وإذا ما أردنا النجاح للبرنامج التي تستهدف تغيير السلوكيات أو تطويرها، فعليها أن تكون قائمة على الأنشطة وأن نقوم بدورها في أن واحد.

### كيف؟

إن برنامج تعليم ثقافة السلام، الذي تشارك في تنفيذه شبكة التنسيق بين الوكالات المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ (انظر صفحة ٩)، منظم قائم على الحقوق للتعلم المجتمعي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، ومصمم لتعزيز المهارات التي تبني السلوكيات الإيجابية والبناءة من أجل السلام وتمنع النزاعات والحد من وقوعها. وفي شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، يعمل برنامج تعليم ثقافة السلام على مستوى المدرسة والمجتمع على حد سواء.

ولقد صُمم تنظيم المنهج الدراسي لبرنامج المدارس الرسمية، والذي يركز على السنوات الثماني الأولى من الدراسة بالمدارس، كي يستجيب للتطور النفسي والأخلاقي للطفل. إذ يتمركز البرنامج حول الأنشطة والمشاركة، ويقوم على الألعاب والأنشطة والمناقشات الذاتية عموماً. وتركز معظم الأنشطة على أسلوب التعلم الاستكشافي الذي يبحث في إجابة السؤال التالي: "ماذا يحدث عندما، أو إذا، ...؟". ويمكن هذه الأنشطة الأطفال من "إحلال السلام" بواسطة تجارب ملموسة داخل الفصول الدراسية وخارجها. وتخصص لتعليم ثقافة السلام حصصاً واحدة لكل فصل في الأسبوع. وفي مخيمات كاكوما وندياب للاجئين في كينيا، يتم إعطاء حصص للصفوف العليا في السنوات الدراسية من الثامنة حتى العاشرة. وفي بعض مستوطنات اللاجئين في أوغندا، يتم تطبيق برنامج تعليم ثقافة السلام أيضاً في أنشطة ما بعد المدرسة. وتقدم المواد الدراسية دروساً وتطبيقات تفصيلية حتى يتسنى للمعلم أن يركز على فهم مغزى الدرس وتنظيمه، ويتأكد، بالتالي، من أن المنهج يمكنه شكل النشاط المستند إلى التعلم القائم على الحقوق.

ويطبق البرنامج المجتمعي من خلال عقد ورش



في الواقع؛ فما زال البرنامج يعاني بشكل متزايد من نقص التمويل على الرغم من نجاحه الكبير داخل المجتمعات، وهذا تمكن المفارقة. أما بخصوص الاقتراحات المتصلة بالمضمون والتدريب والتي ورتت في للتقييم، فيجوز حالياً ضمها إلى المواد التعليمية المحلة وأنشطة التدريب الميداني المتزايدة. وفي عام ٢٠٠٤، أقيمت المفوضية العليا لشئون اللاجئين شراكة عمل مع اليونسكو للمساعدة في الاستجابة للاقتراحات المتصلة بالمضمون وتوسيع نطاق البرنامج بما يضمن استمراريته في حالات ما بعد النزاعات وفي البلدان النامية. وينبغي أن تكفل هذه الشراكة، إذا سمح التمويل بذلك، إمكانية تكرار البرنامج (وليس فقط مواد التقييم) في البلدان الأقل تقدماً. وقد قدمت طلبات بالفعل لتطبيق البرنامج في مناطق بالشرق الأوسط، وأفغانستان، وجزر المحيط الهادي (إندونيسيا، وجزر سولومون، وفيجي)، وجنوب شرق آسيا. ولا يمكن الاستجابة لهذه الطلبات، مع الأسف، إلا إذا التزمت الجهات المانحة بالاستمرار في تمويل البرنامج الذي يعتمد بطبيعته على كثرة الأيدي العاملة وتقسيم البليط النسبي من حيث النمو والتكيف.

■ ولو تم اتفاق جزء بسيط من الأموال التي تلتحق على النزاعات في أنحاء العالم على برامج السلام مثل برنامج تعليم ثقافة السلام الذي تنفذه الشبكة بالتعاون مع المفوضية العليا لشئون اللاجئين، لأمكنا أن نحقق مستقبلاً يسوده السلام والأمل في مجتمعات اللاجئين وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات حول العالم.

بإميليا بيلستر هي منسقة تعليم ثقافة السلام في المفوضية العليا لشئون اللاجئين وكبير المستشارين الفنيين في مجال السلام وحقوق الإنسان باليونسكو. ويمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني على العنوانين التاليين: [Baxter@unhcr.ch](mailto:Baxter@unhcr.ch)، [p.Baxter@unesco.org](mailto:p.Baxter@unesco.org)

فيك إيكوبا هو المستشار الإقليمي لتعليم ثقافة السلام بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين، المركز الإقليمي للدعم بنيربوبي. ويمكن الاتصال به بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: [ikobwa@unhcr.ch](mailto:ikobwa@unhcr.ch)

■ يتطلب نجاح برنامج موجه نحو إجراءات عملية، مثل برنامج تعليم ثقافة السلام، من الكبار في المجتمعات أن يدعوا المهارات، والموافق الأخلاقية، والقيم التي يتعلمها الأطفال في المدارس. وينبغي تديم الروابط بين المدرسة والبرامج المجتمعية من خلال الاجتماعات وجلسات التدريب المشتركة.

■ تقع مسؤولية تحقيق السلام في أي مجتمع ما على أفراد هذا المجتمع. ولذلك، بدلاً من أن يركز التدريب على مجموعة مختارة من الأفراد (أولئك الذين يعتبرون من قلدة الرأي)، من الأفضل استهداف كل أطفال المدارس فضلاً عن مشاركين متطوعين في البرنامج المجتمعي (مما يتيح استخدام أسلوب المشاركة).

■ يعتبر تدريب المعلمين والمسهلين أمراً ضرورياً، إذ لا يمكن للبرنامج أن يكون فعالاً إذا اكتفى القائمون عليه بتسليم المواد التعليمية إلى المعلمين دون أن يقدموا لهم التدريب المصطب.

■ من الضروري تطوير قدرة اللاجئين المتفرسين على القيام بأشوار تدريبية ضمن البرنامج لضمان الاستفادة من المعرفة والخبرة المحليين وتعزيز الإدارة الأولية للبرنامج. وقد كوّن كثير من خرجي البرنامج "لجاناً للسلام" لحد من النزاعات وحلها داخل المجتمعات وبين هذه المجتمعات (أصبحت الآن جزءاً من برامج الأمن العام للمخيم) كما كوّنا فرقاً للرياضة لتعزيز السلام البقاء من خلال التعليم ثقافة السلام للخريج "حافظات لاتمام الذاكرة" مصممة لأغراض خاصة؛ ومع ذلك، لا تسمح الموارد بمزيد من المتابعة المنظمة.

■ يمكن أن تسهل الشراكات بين الوكالات توسيع نطاق البرنامج، بحيث يصل بشكل خاص إلى مجتمعات اللاجئين والجنابيات القدمية من بلدانهم الأصلية، والتي قد تمنع نشاطات البرنامج بسبب القيود الناتجة عن نطاق التفويض الممنح لتلك الوكالات. وينطبق هذا على الشراكة بين المفوضية العليا لشئون اللاجئين ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية التي أتاحه تقديم خدمات برنامج تعليم ثقافة السلام في مخيمات اللاجئين الكينية وكذلك في مناطق مختارة من جنوب السودان (حيث تعمل المنظمة).

■ ولقد أسهمت التقييمات الخارجية للبرنامج في كينيا بتطبيقات بناءة حول إدارة البرنامج وتفيذه. ولكن مشكلات الإدارة لم تحل

عمل جماعية للكبار والشباب الذين فاقهم التعليم في مناطق اللاجئين والمهاجرين إلى الوطن. وتتسم ورش عمل تعليم ثقافة السلام بأن لها تنظيمها مبنياً، وتتكون من ١٢ حصّة مدة كل منها ثلاث ساعات. ومن المهم أن يتم التعامل مع البرنامج المجتمعي بنفس الطريقة المنظمة التي يتم التعامل بها مع برنامج التعليم الرسمي لأن المهارات والمبادئ تكمل بعضها البعض وتكثي بعضها على بعض. وكما في الحال بالنسبة إلى برنامج المدارس، يقوم منهج البرنامج المجتمعي على الحقوق أيضاً. ومن الضروري أن يفهم المسهلون مبادئ التعلم القائم على الحقوق وأن يدخلوها في منهجهم. ولأن البرنامج يعتمد على المهارات الحياتية للكبار المشاركين فيه، فإنه يستخدم في المقام الأول أسلوب المناقشة، وتستخدم ورش العمل كأداة مهمة لإنشاء المناقشات الدائرة حول السلام والسلوك المعزز له في المناقشات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن ورش العمل مفتوحة أمام كل أعضاء المجتمع، وتضم كل ورشة عمل مجموعة من ٢٥ مشاركاً. ويقتصر القائمون على برنامج تعليم ثقافة السلام أنه إذا استطاع كل مشارك أن يتفق عشرة أشخاص من يعرفهم بالانضمام إلى البرنامج، فسوف يشارك في البرنامج ٢٠٪ على الأقل من سكان المجتمع في المناطق التي يُطبق فيها البرنامج.

ويجري تنفيذ البرنامج في أكثر من ١٣ بلداً (ولكن ليست كل البرامج موزعة من المفوضية العليا لشئون اللاجئين). وفي ذهاب وكاكوما، يتلقى نحو ٣٥٠٠٠ فتي ١٤٠٠٠ فتاة بالمدارس الابتدائية دروساً أسبوعية عن تعليم ثقافة السلام. كما يتلقى أيضاً أكثر من ٢٧٠٠ طالباً في المرحلة الثانوية دروساً أسبوعية (على الرغم من أن عدد الفتيات لا يتجاوز ٣٤٠ فتاة فقط). وفي أوغندا، تُطبق البرنامج ٦٣ مدرسة فيها أكثر من ١١٠٠٠ فتي ٥٠٠٠ فتاة يتلقون دروساً أسبوعية منتظمة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتلقى هذه الدروس أكثر من ٩٠٠٠ طفل. وقد تلقى المعلمون تدريبهم في كينيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، وأرتيريا، والصومال، وموزمبيق في جنوب السودان. وحتى يونيو ٢٠٠٤، تخرج في البرنامج (المجتمعي) غير الرسمي بكينيا أكثر من ٢١٠٠ خريجاً بأعداد متساوية من الجنسين لأول مرة. وفي بلدان شرق إفريقيا والقرن الإفريقي الأخرى، تخرج في البرنامج أكثر من ١٣٠٠٠ عضو من أعضاء المجتمع واستمر تدريب المعلمين والمنسقين على مدار العام.

وفيما يلي عدد من الدروس المستفادة:







# حان الوقت لإنهاء تجاهل التعليم ما بعد الابتدائي

تيم براون

ويجب على الوكالات التي تعمل في مجال تعليم ما بعد الابتدائي أن تحل المشكلات المتمثلة في تحديد واختيار المستفيدين. ولتحقيق ذلك، من الضروري:

- تمييز اللاجئين المحتاجين فعلاً عن المحتالين.
- السعي إلى المساواة بين الجنسين وإتباع سياسة عدم التمييز لمساعدة الفتيات دون أن يتسبب ذلك في رد فعل عكسي أو ممارسة ضغط غير ملائم على التلميذات.
- إعطاء الأولوية للاجئين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- مكافأة الطلاب اللاجئين الذين يظهرون التزاماً أو يحققون إنجازاً.
- ضمان إمكانية استعادة اللاجئين في المناطق العمرانية وفي المخيمات على السواء.
- إتاحة الفرصة للمواطنين، كلما كان ذلك ممكناً، لاستفادة من دعم تعليم اللاجئين؛ ومن الممكن أن يشمل هذا بناء قدرات سلطات التعليم المحلية والمساهمة في التكاليف الإضافية عندما توفر هذه السلطات التعليم للأشخاص النازحين.
- وسوف يساعدنا إجراء المزيد من الأبحاث في التوصل إلى فهم أفضل لتعليم ما بعد الابتدائي للشباب النازحين وتحسين أساليب التعليم. وهناك حاجة لتوعية الجهات المانحة بشكل أفضل بقيمة هذه المرحلة الحيوية من التعليم.

كان تيم براون أحد الرواد الذين ساهموا في إنشاء مؤسسة صندوق تعليم اللاجئين، وهي مؤسسة مستقلة أقيمتها المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ لتلبية احتياجات تعليم ما بعد الابتدائي للاجئين. وحصل تيم المؤسسة في مجموعة عمل شبكية الوكالات الدولية المعنية بالحد الأدنى من التعليم في حالات الطوارئ (INEE) في أثناء مرحلتها الأولى للتوصل إلى إجماع بشأن المعايير. وهو الآن عضو في فريق العمل المعني بالمرأطين والشباب بشبكة الوكالات الدولية المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ. بريد

الالكتروني: brownunher@yahoo.com

عندما يُجرَم المازحون خلال النزاعات المطولة من التعليم ما بعد الابتدائي، تُحرم مجتمعات النازحين من قادة كان من الممكن أن يظهروا، وتفقد الأمل في مستقبل أفضل.

لتسكين أطفالهم من الاتحاق بالمدارس الثانوية. ومع ذلك، لا تحرق الجهات المانحة، التي تتجرف في الحملة العالمية نحو التعليم الأولي الشامل، غالباً عواقب عدم تقديم الدعم للتعليم ما بعد الابتدائي. ومن الصعب تحديد أبواب الموازنة المتاحة لتمويل برامج ما بعد التعليم الابتدائي. ويبدو أن الجهات المانحة غير متأكدة فيما إذا كان التعليم ما بعد الابتدائي يقع ضمن نطاق الإغاثة قصيرة الأجل أم التنمية طويلة الأجل بالنسبة إلى اللاجئين، وهل هو مسؤولية دولة اللجوء أم دولة المنشأ؟ وهل يخص حقراً فردية أم احتياجات المجتمع؟

ويزداد تفكك مآزق التمويل بسبب ارتفاع تكاليف التعليم ما بعد الابتدائي سواء كان في شكل تعليم جامعي أو مدارس ثانوية رسمية أو تدريب مهني. ويتعين على الجهات المانحة أن تقرر ما إذا كانت ستقسم التمويل إلى مبالغ صغيرة توزع على أكبر عدد ممكن من المدارس بدون أن يؤدي ذلك إلى تقيؤ جودة التعليم، أم أنها ستركز على لاجئين معينين يستطيعون تملق معلم التعليم وساعدون مجتمعاتهم في نهاية المطاف كمحترفين وقادة.

وتعثر الأساليب منخفضة التكلفة من الوسائل التي يمكن استخدامها للتعامل مع حالات التمويل المحدود. ومن بين هذه الأساليب: المدارس الثانوية التي تعتمد على نفسها، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، والتمتع الدراسية القائمة على المشاركة في التكاليف، والتعليم غير الرسمي مثل التدريب في مجال التوعية بمرض الإيدز. وتشجع المدارس المحلية على تعزيز وضع اللاجئين لتكثفها تتطلب أيضاً دعماً واعتراًفاً بها من الخارج. وتستخدم المدارس الثانوية المحلية المرافق للقائمة والموارد المتاحة محلياً ولكن قد يحتاج اللاجئون إلى فصول تكميلية حتى يستطيعوا من تعليمهم بشكل أكبر. ويمكن أن تؤدي المنح الدراسية الجزئية إلى توزيع التمويل على نطاق واسع وتشجع روح المبادرة لدى اللاجئين، ولكن من المهم التأكيد من أنه يوسع الطلاب مجارة الأمر.

والتعليم ما بعد الابتدائي هو أول ضحايا خفض التمويل للأشخاص النازحين وفيما يلي بعض العواقب المترتبة على ذلك:

- في مخيمات "داداب" بكنيا، تسببت القيود المالية في تحديد عدد الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية. ومن المتوقع أن يزيد عدد الذين أنهوا تعليمهم بالمدارس الابتدائية ولم يتلقوا بمدارس ثانوية من ألفين إلى عشرة آلاف خلال خمس سنوات. وقد يتحول التوتر المتصاعد الناجم عن تزايد عدد الشباب المعامل المحبطين إلى عنف.
- وفي باكستان، أسفر وقف المساعدات الدولية للمدارس الثانوية للاجئين الأفغان عام ١٩٩٥ عن إغلاق العديد منها. وضاعت فرص توفير الموارد البشرية الموهلة المطلوبة في أفغانستان في الوقت الحالي.
- وفي أوغندا، زادت المنافسة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي على المنح الدراسية للحصول على التعليم الثانوي، والتي تشهد تناقصاً مستمراً في عددها. ومن أجل تحسين علاماتهم الدراسية والحصول على هذه المنح، يقوم بعض اللاجئين السودانيين بإعادة سنتهم النهائية في المدرسة الابتدائية عدة مرات. ولاحظ المدرسون أن الفتيات تتعرضن للمصائب، وأن بعضهن تركن المدرسة بسبب وجود هؤلاء الطلاب كبار السن.
- ويطلب عمر شباب اللاجئين احتياجات نفسية ورحمياً مباشرة كبيرة فضلاً عن اكتساب مهارات حيوية مهمة. وإذا ما حصلوا على فرص للتعليم، يقل احتمال سقوطهم ضحايا للتجنيد العسكري أو الانتهاكات الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم في حاجة إلى التمو حتى مرحلة البلوغ والإعداد لدورهم المستقبلي في إعادة بناء مجتمع سليم. وتحتاج الفتيات صغيرات السن، على وجه خاص، إلى التعليم الثانوي لكي تصبحن مدرسات وقوة في المستقبل الفتيات الأخريات من ناحية الاتحاق بالمدرسة.

ويقدر اللاجئون قيمة التعليم ما بعد الابتدائي، وعادةً يبيعون حصصهم من الغذاء لجمع المال



## التفاوض حول حقل ألغام التعليم في كوسوفو

مارك سومرس وبيتر باكلاند

كثت أكثر سيرا وربما أكثر استنزافا للجهد من جانب آخر. وفي النهاية، لم تتم عملية بناء الثقة لأنه لم يكن هناك سمي لتحقيقها.

وبالإضافة إلى ذلك، تعامل المديرون بالإدارة المؤقتة في كوسوفو، في البداية، مع الميادين المتشددين وكانوا لا يدركون الموقف النفعي لكثير من المعلمين الذين لا ينتمون إلى الصفوة. وأضاعت الإدارة المؤقتة فرصة كبيرة لتعزيز وتوفير التدريب على منع الصراعات وتخفيف حثتها وحلها. وكان ينبغي على الإدارة المؤقتة أن تشجع مبادرات التعاضد بين الصرب والألبان من غير الصفوة. وهناك حاجة ملحة إلى وضع برامج تظهر الانتماء بدلا من البرامج التي تخطب اهتمامات الصرب والألبان في كوسوفو كل على حدة.

وتحت ضغط من الجهات المانحة لتحقيق نتائج سريعة، تمكنت الإدارة المؤقتة من إعادة ٨٠٪ من التعليم في المرحلة الابتدائية والأعدادية إلى المدرسة في غضون ثلاثة أشهر. ومع ذلك، ما زالت معدلات التسرب من التعليم مرتفعة في المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية، ولا سيما الفتيات، والأقليات العرقية والأطفال في المناطق الريفية. وفي عام ٢٠٠٢، التحق بالمدراس الثانوية أقل من ٥٦٪ من الفتيات الألبانيات في كوسوفو، وحوالي ٤٠٪ من الفتيات من الجاليات الرومانية والتركمانية والملاحية المسلمة. وما يزال التعليم العالي يواجه أزمة بسبب الجدل حول الاعتراف بوجود جامعة في مدينة ميتروفيتكا، تهيمن عليها هيئة تدريس وإداريين سابقين من الصرب من جامعة بريشتينا.

وعلاوة على ذلك، ما زالت التحديات المتمثلة في إتاحة فرص الحصول على التعليم قائمة. ومع الأخذ في الاعتبار أن التمييز العرقي كان من بين العوامل الهامة الكافئة وراء الصراع، لم يكن من المدعش أن يكون موضوع الفصل بين الطلاب على أساس عرقي في المدارس من بين الاهتمامات الرئيسة للسياسة من وجهة نظر المسؤولين الدوليين والمسؤولين في كوسوفو. وفي بداية مرحلة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراعات، ظهر، على الأقل على المستوى التعليمي، إجماع في الرأي حول ضرورة استيعاب كل الأطفال في نظام تعليمي واحد يشمل جميع العرقيات ويحترم لغة وثقافة الجميع.

بما أن نظام التعليم في كوسوفو قد خضع لعملية إعادة تنظيم في ظل حماية دولية لم تواجه تحدياً من أحد، فما الدروس التي تقدمها هذه التجربة الرائدة في إعادة بناء التعليم للدول الأخرى التي شهدت صراعات من قبل؟

بشكل كبير على المؤسسات والموارد التي وفراها شعب كوسوفو. ولم تنتظر معظم المجتمعات حتى يتحرك المجتمع الدولي وبدأت بسرعة في شغل المهني المدرسية وتطهيرها من الأقانص وتنظيم فصول تعويضية للحاق بالمدرسة لمن تخلطوا عن الدراسة.

وفي خلال عام من وصول قوات حلف الناتو في منتصف عام ١٩٩٩، كانت القيادات في وزارة التعليم والمعلم التابعة للإدارة المؤقتة قد غورت تقريبا كل النظام التعليمي الذي كان مطبقا في كوسوفو. وأصبح الإصلاح الجذري، بل وحتى التجديد، سمة هذا العصر. وشجعت الأمم المتحدة، مطلق الحرية في القيام بذلك الإصلاح، ومن ثم حققت مجموعة من الإنجازات الملموسة. وكان النجاح الذي حققته الإدارة المؤقتة ناجما، في معظمه، من قرارها إسناد المهام الأساسية للوكالات الدولية. وكثت تلك الوكالات تسمى في عملها بالمرونة ولديها الخبرة والأطقم المدربة بحيث يمكنها جمع الأموال وتنفيذ البرامج بسرعة وفعالية. وسمحت تلك الوكالات لوزارة التعليم والطوم التابعة للإدارة المؤقتة، بإبقاء بنيتها الأساسية "محدودا" إلى حد ما، وهو ما يعد شرطا أساسيا للجهات المانحة التي تمول التعليم الخاضع لإشراف الإدارة المؤقتة. وأدى ذلك إلى تهميش المعلمين المحليين المتمرسين. وانسحب الكثير من المعلمين المحليين المخلصين لمعلمهم من الانخراط المباشر في إدارة وإصلاح النظام وقفزت معظم المنظمات غير الحكومية.

ومن الآثار ذات الصلة المترتبة على قرار الإدارة المؤقتة تنفيذ الإصلاحات السريعة في مجال التعليم، أن شجب كوسوفو لم يقتر بغير العملية متوقفة للجمع أو تستهدف التعلم فحسب. وشطر على نطاق واسع إلى كبار قادة التعليم التابعين للإدارة المؤقتة على أنهم لا يستطيعون آراء الآخرين. وكانت عملية التعليم محدودة إلى حد كبير لأن عملية بناء الثقة وإنشاء نظم يستمع لآراء الآخرين لم تعط أولوية كبيرة على وجه الخصوص. وكان الاختيار في النهاية بين الإجراءات التي كانت تتم بقصد ممارسة الضغط على القادة المحليين، من جانب، والجهود المبذولة لبناء القنرات، والتي

بعد مضي خمس سنوات من الحملة العسكرية التي قادها حلف الناتو، ظل دور التعليم في كوسوفو مشحونا باعتبارات سياسية ومثيرة للجدل. ففي أغلب الأحيان، لا تتوافق آراء الألبان في كوسوفو مع آراء الصرب وآراء المعنيين الدوليين بالتعليم. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار التصورات السائدة بشأن ما تم إنجازه في مجال التعليم بنص القدر من الأهمية التي ننظر بها إلى ما تحقق على أرض الواقع. فالياسات والتطبيقات الخاصة بالتعليم تكال بالزراعات السياسية السائدة التي لم تحسم بعد. ويوجه عام، يتطلع ألبان كوسوفو إلى الحصول على الاستقلال في حين يرغب الصرب في أن تظل كوسوفو جزءا من اتحاد صربيا والجبل الأسود (خفا لجمهورية يوغسلافيا العديدة).

وقد واجهت أول قفلة لمسؤولي الأمم المتحدة تصل إلى بريشتينا، عاصمة كوسوفو، في تمسلي يونيو/حزيران عام ١٩٩٩ بنية تمج بقتورات، إذ توقف التعليم في أجزاء كبيرة من كوسوفو بسبب تصاعد حدة الصراع بين جيش تحرير كوسوفو والجيش الصربي. ولم يكن أمام الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو سوى بضعة أيام لاستعداد للتعليم بدورها بوصفها سلطة مدنية مؤقتة عقب توقف القصف من جانب الحملة العسكرية بقيادة حلف (الناتو)، كما كانت تلك الإدارة تعاني من نقص حاد في عدد العاملين بها وكذلك من ضعف تجهيزاتها.

وتحذر الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسة لتعدد ألبان كوسوفو في مواجهة الحكومة اليوغسلافية بزعامة سلوبودان ميلوسيفيتش، كان "النظام المتوازي"، الذي أنشأه ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٠ بعد أن كانوا يجرمون من التعليم الرسمي. ومن ثم، فإن كلا من الإدارة المؤقتة والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي تنفذ في كوسوفو، ورثت نظامين ضعيفين لإدارة التعليم، أحدهما ألباني والأخر صربي.

### البعد من جديد

في أعقاب وقف الصراع المسلح عام ١٩٩٩، بدأت الوكالات الدولية في تقديم الموارد اللازمة لدعم إعادة بناء المدارس. وقد اعتمد ذلك الإنجاز



بيليم مارك سوميرس وبيرتر بوكلانك، المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، اليونسكو، عام ٢٠٠٤. المقال بأكمله في موقع:

[www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/kosovo.pdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/kosovo.pdf)

يعمل مارك سوميرس مستشاراً وزميل أبحاث بمركز الدراسات الأفريقية، جامعة بوسطن، (www.bu.edu/africa) كما يعمل كإخصائي برنامج "الشباب في خطر" مع منظمة "كير" الأمريكية وبرنامج دعم التعليم الأسلمي والسياسات، وبريد الإلكتروني: [msommers@bu.edu](mailto:msommers@bu.edu)

أما بيرتر بوكلانك فيشغل وظيفة إخصائي أول في مجال التعليم بالجهاز الاستشاري للتعليم ببلنك الدولي، الموقع:

[www1.worldbank.org/education](http://www1.worldbank.org/education)  
والبريد الإلكتروني: [pbuckland@worldbank.org](mailto:pbuckland@worldbank.org)

تجدر الإشارة إلى أن بيرتر بوكلانك هو كاتب مقال: "إعادة تشكيل المستقبل: التعليم وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الصراع"، البنك الدولي، أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٠٤.

والمشاركة المحلية، أن تحدث تحولاً في نظم التعليم. ومع ذلك من المهم ملاحظة ما يلي:

- تتسم النظم التعليمية التي لها جذور في الماضي بمرونة ملحوظة ولا يمكن استبدالها بسهولة.
- يجب إقامة توازن بين التقليد الراسخة والتغيرات غير الواقعية.
- يجب على الجهات المانحة والوكالات الدولية أن تتجنب خلق توقعات غير حقيقية محلية لما يمكن تحقيقه بسرعة.
- يعتبر التدريب على منع الصراعات وتخفيف حدتها وحلها وتعزيز مبادرات التعاضد أمراً حيوياً.
- وأخيراً، يعد العمل بأسلوب يركز القدرات والثقة وبنينا الإجماع اللازم في الرأي للتأكد من أن تصبح التغييرات في النهاية جزء متواصل ومستمر من النظام، أمراً صعباً وبحثاً دائماً إلى وقت.

هذا المقال مأخوذ من مقال تحت عنوان: "العوامل المتوازنة: إعادة بناء النظام التعليمي في كوسوفو"

ومع ذلك، تخلفت آثار خطيرة نتيجة لعدم الفصل العنصري والاستبعاد، اللذين كانا يتم فرضهما بوحشية. وفي خلال الثلاثة أشهر الأولى بعد انتهاء حملة القتل، أعيد إرساء نموذج جديد للنظم المتوازنة القديمة بينما كان اللاجئين الألبان من كوسوفو يعمدون إلى قراهم وديارهم، وكان الكثير من الصرب والأقليات العرقية الأخرى إما يتركون كوسوفو أو ينتقلون إلى مناطق أكثر أمناً.

وعلى الرغم من هذه المساوئ، تعتبر عملية إعادة الإعمار في مجال التعليم في فترة ما بعد الصراعات إنجازاً ملحوظاً يشهد على التزام شعب كوسوفو والمجتمع الدولي، ولم يعد حالياً معظم المعلمين غير المؤهلين يمارسون التدريس. وتجري حالياً عملية إعادة تنظيم التعليم وفقاً للمعايير الأوروبية. ويُدرج الآن كل المعلمين في كشف واحد لأجور ويحصلوا على مرتبات منتظمة، وإن كانت غير كافية.

ويمكن أن تخلف الصراعات فرصاً غير عادية لإحداث تغييرات يمكن، مع الوقت والصبر

## إعادة بناء نظام التعليم في رواندا

أنا أوبورا

تأمل لتحمل بعض أوجه التفسير في نظام المدارس الرواندي الذي صنفه عدد عودتهم.

ولقد دعمت سياسة التعليم في فترة ما بعد الحرب، الوحدة الوطنية والمصالحة، وأعطت الأولوية للعادلة في توفير التعليم والوصول إليه وشجعت الثقافة الإنسانية الخاصة بالانتماء والاحترام المتبادل. وتم حظر التمييز العنصري بموجب القانون ولم يعد هناك تصنيف للمعلمين أو المعلمين حسب القبيلة التي ينتمون إليها؛ فلم يعد مهما ما إذا كانوا من الهوتو أو التوتسي أو التوا.

وتحت قيادة الدولة القوية، المدعومة بعزم التلاميذ وأبائهم على استعادة التعليم، تحققت الإنجازات الجيدة بآثارها في مجال قبل التلاميذ في المدارس الابتدائية في فترة تعتبر قصيرة. وتزايد الالتحاق بالمدارس الثانوية أيضاً بشكل كبير بسبب التوسع السريع في المدارس الخاصة. وزادت مخصصات الميزانية المخصصة للتعليم، مما قلل العبء على المجتمعات والأباء. وأدرك مخطو التعليم الحاجة إلى تقليل معدلات التسرب من التعليم وإعادة السنوات الدراسية. ولكن ما زالت المشكلة الرئيسية، التي تمثل تحدياً مستمراً، هي

كان نظام التعليم في رواندا، قبل أحداث الإبادة التي وقعت عام ١٩٩٤، يعكس ويدعم الاتجاهات التمييزية للدولة. فعمل نجحت سياسة التعليم بعد الحرب في دعم الوحدة الوطنية والمصالحة والتسامح؟

في المدارس الحكومية والكنسية. ونهبت المدارس ودمرت كما حدث لوزارة التعليم. ولم ينح من المعلمين إلا عدد قليل، ولم يبق إلا القليل من الوثائق أو المواد المدرسية، واضطر الأطفال إلى إعادة مئات الآلاف من الأسر.

ويتركز الأطفال للاجئين الذين عادوا إلى أوطانهم مدى كفاءة التعليم في مخيمات الإيواء والافتقار إلى المواد التعليمية. ويتسمر أولئك الذين كانوا متفهمين في الكونغو على أن التعليم لم يكن مسموحاً به خلال أغلب فترات إقامتهم هناك. وكان المنفيون يشعرون بقوة بأنهم ليسوا سكان البلد الأصليين، ويحسون بوطأة أوضاعهم السيئة وبحاجتهم إلى إخماء هويتهم وتميزهم عن غيرهم. ولكن غمرتهم السعادة للعودة إلى ديارهم، وهم كان يرتفعهم كثيراً لتكثفهم من أن يكونوا روانديين مرة أخرى، ولقدترهم على التحدث بلتهم على الملأ والتوقعهم عن محاولات الإبداع لجهم غير روانديين. ولذلك، كانوا على استعداد

يمثل التاريخ قدراً كبيراً من الأهمية في تفسير العملية التعليمية في رواندا، وأي وصف لتجربة الطفولة الرواندية، دون الاعتماد بالجانب التاريخي، مصيره الفشل. ومنذ البدء في التعليم المدرسي الحديث، كانت هناك حالة من عدم الاستقرار والازدواج لأن الطوائف الاجتماعية الكبيرة شعرت في وقت ما بأنها مستبعدة من المدارس ومحرومة من التعليم القئم على الانتماء الاجتماعي أو الهوية الإقليمية. وكانت تجربة الاستبعاد من التعليم عاملاً مهماً في إشعال الصراع.

وقبل الإبادة الجماعية في رواندا، كان هناك نظام الحصص التمييزي لدخول المدارس، والذي كان يستند إلى معايير الطبقة الاجتماعية والمعايير الإقليمية أكثر من الأداء المدرسي. وكان النظام التعليمي مستهدفاً وبخاصة خلال الصراع؛ إذ كان كل من المعلمين والمعلمين مستهدفين لا تحفيهم، وكانوا ضحايا لمركتي جرائم الإبادة الجماعية



■ إدراك أن بنية نظم التعليم، مثلها مثل موضوعات المقررات، تخبر مصدرا من مصادر التعلم على سبيل المثال، إذا كان الهدف هو تعليم المساواة، يتعين على المدارس أن تمارسها من خلال اتباع اليات للاتحاق بها تتسم بالشفافية، وإلغاء العقاب البدني، من خلال إقامة علاقات تتسم الاحترام داخل المدرسة.

■ تدريب المعلمين على التعامل مع المراهقين الذين تعرضوا للأذى.

■ البدء مبكرا في المناقشات حول طريقة تدريس التاريخ.

هذا المقال عبارة عن مقتطفات مقتبسة من مقال بعنوان "إن يتكرر أبدا: إعادة بناء التعليم في رواندا" بقلم آنا أوبورا، أونييسكو، المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، ٢٠٠٣. النص الكامل للمقال منشور في: [www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/Rwanda\\_Neveragain.pdf](http://www.unesco.org/iiep/PDF/pubs/Rwanda_Neveragain.pdf)

تعمل آنا أوبورا استشارية في برنامج "التعليم في حالات الطوارئ"، مع الاهتمام الخاص برواندا، وبوروندي، والقرن الإفريقي، ولديها خبرة واسعة في مساعدة المنظمات غير الحكومية للتعامل مع المضرة من الصراعات وكذلك في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم. البريد الإلكتروني: [aobura@africanonline.co.ke](mailto:aobura@africanonline.co.ke)

الخبير على صمو الأمية  
للخاضع في رواندا

لتقديم أدلة ملموسة وواضحة على أن التجربة التي مرت بها المدارس قد تغيرت.

■ إعادة البدء أولا بالبرامج المدرسية الملغوة، التي تتناول الأساليب، بدلا من المخلفات المتبقية.

■ تخفيف المناهج حتى يتم التركيز على الأساليب أولا و"التوفير مساحة" للإبداع في المناهج في مرحلة لاحقة.

■ تعريف الأدوار والمهام، بوضوح، لمختلف الوزارات والجهات.

■ تعبئة الموارد المحلية من خلال التنسيق مع المنظمات الدينية والسلطات المحلية.

■ الاستثناءات المبررة للتواجد؛ على سبيل المثال، كان للمراتب المميزة للمعلمين وتخصيص وجبة طعام لهم في عام ١٩٩٤ تأثير مهم.

■ إنشاء مدارس صغيرة جديدة للوصول إلى المناطق السكانية المنعزلة.

■ الاعتراف بأى إعادة التأهيل الفعلي للمدارس يستغرق وقتا، فيطول ٢٠٠٢، ويبدأ البدء في إعادة الإعمار بتماتي سنوات، لم يتم بناء إلا نصف فصول رواندا بمواد بناء دائمة.

■ إعطاء الأولوية لتوفير التوربيلات منخفضة التكاليف والمتاحة محليا؛ يجب أولا توفير السبورات، والطباشير والألواح الإيروازية للكتابة.

■ توفير اليات للمتابعة على المستوى المجتمعي تتأكد من أن أكثر الأطفال احتياجا لا يتركوا الدراسة.

■ تبادل المعلومات مع المعنيين بالتعليم غير الحكوميين في المدارس الحكومية والدينية.

■ اتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب بشأن مراجعة وتسلم الكتب الدراسية؛ فيدون مواد، إن يتم تدريس المقررات وهذا يؤدي إلى أن يتجنب المعلمون الموضوعات الصعبة أو الحساسة.

الحاجة لتوفير تعليم ملائم ومتاح للأكثر فقرا وبصفة خاصة الأسر التي يعولها الأطفال. ومن المؤسف أن واحدا من أربعة أطفال في سن التعليم الابتدائي ما يزال خارج المدرسة.

وكان المنهج الدراسي الرواندي موضوع الكثير من المناقشات. ولا يزال التاريخ الرواندي لا يُدرس في المدارس في الوقت الحاضر على الرغم من أن التشجيع الرسمي لتدريس التاريخ ليس محل خلاف. وبسبب، ورواندا غير مستعدة بعد لمراجعة منهج التاريخ على الرغم من أن المؤرخين الدوليين والوطنيين يكتفون باستمرار بتلخيص مثيرة وجديدة حول تاريخ رواندا الاجتماعي. ومنذ عام ١٩٩٤، لم توضع أي كتب دراسية عن التاريخ.

وأظهرت تجربة رواندا أن "التعليم للجميع" يلعب دورا فريدا في دولة مزقتها العنصرية وعمليات الإبادة. وكان النظام التعليمي يستخدم فيها كأداة للتدمير الاجتماعي. والدرس الواجب علينا تعلمه هنا هو أن وقت "التعليم للجميع" قد حان الآن؛ فالدولة بحاجة إلى أن تؤول إلى كل طفل، في كل الظروف، ما يمكن للطفل أن يسميه المدرسة وأن توضع لهؤلاء الأطفال جميعا أنهم، بل كل واحد منهم، محل اهتمام الدولة ورعايتها.

وتؤكد الدروس المستفادة من تجربة رواندا المعمول بها على نطاق العالم أهمية ما يلي:

■ تحليل عيوب أو جرائم نظام التعليم السابق، وإعلان سياسة جديدة، والعمل على الفور.





# تشجيع بناء نظام تعليم مستقر بعد النزاعات

دانا بورد

لعدة عامين للحصول على شهادة أساسية. وعندما أعلنت مؤسسات الدولة ترسيخ نفسها وجد المعلمون أشباه المتخصصين الذين يعيّنهم ودرّبتهم المنظمة أنفسهم مرفوضين ومحرومين من المزايا التي تقدمها الحكومة. وتوقف مسئولو الحكومة، الذين تعاونوا مع المنظمة لإقامة مراكز التعليم التمهيدي، عن تقديم الدعم السياسي أو العملي للمنظمة.

وتوضح الدروس المستفادة من هذا المشروع الحاجة إلى ما يلي:

- وضع استراتيجية خروج منذ البداية.
- التعاون مع مؤسسات الحكومة للاستثمار في تدريب المعلمين.
- تمويل المعلمين الذين تلقوا تدريباً من جانب المنظمة وفي أثناء الخدمة لحضور برامج لمنع شهادات حكومية.
- التأكيد من تعاون مسئولو التعليم في المنظمة مع نظرائهم الحكوميين في مجال تدريب المعلمين.
- دفع مرتبات المعلمين في الوقت المحدد لها وإعطائهم الأولوية لوضع الآليات اللازمة للتأكيّد من إبراجهم في جداول مرتبات المعلمين المدنيين.
- وإذا أريد للاستثمار في التعليم في أثناء النزاعات أن يكون أكثر من مجرد إجراءات لصد الفجوة، لا يمكن استبعاد الحكومة حينئذٍ من عملية التمويل وصنع القرارات. ويمكن إلحاق ممثلي الحكومة المحليين بالمنظمات غير الحكومية. ومن الممكن أن يعمل أفراد المنظمات غير الحكومية داخل مقر وزارة التعليم لتقديم المساعدة الفنية ولتحسين الاتصالات.

دانا بورد باحثة في معهد دراسات الحرب والسلام وبرنامج الهجرة القسرية والصحة بجامعة كولومبيا وتقوم بتدريس مقررات عن التعليم في حالات الطوارئ. انظر موقع: [www.columbia.edu/cu/siwp](http://www.columbia.edu/cu/siwp) وريدفا الإلكتروني: [dsb33@columbia.edu](mailto:dsb33@columbia.edu)

عندما تتولى المنظمات الدولية غير الحكومية رعاية التعليم في أثناء وبعد أزمة يتعين عليها أيضاً استثمار الموارد في التخطيط للانتقال إلى ما بعد مرحلة النزاع.

الأمريكية للتنمية الدولية قيمتها ٤,٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ اتسع الإطار الخاص بمرحلة ما قبل المدارس، وزاد التركيز على توفير تعليم جيد في الأماكن المستقرة الآمنة. واستمر للتدريب لبعض المعلمين في مرحلة التعليم التمهيدي ومجالس الآباء حتى بعد فترة التدخل الأولية التي بلغت مدتها تسعة أشهر. ومع انخفاض اللق على السلامة البدنية للأطفال، أصبح التركيز يوجه إلى تنمية الأطفال. وبحلول عام ٢٠٠٠، مع انتهاء آخر مرحلة لمتنها المنظمة، كان قد تم تشكيل ألف مجموعة لمرحلة التعليم التمهيدي في جميع أنحاء كرواتيا والبوسنة والهرسك.

## كانت مشاركة المجتمع أولوية للمنظمات الغير حكومية، لكن ليس للسلطات

### فشل المرحلة الانتقالية بعد النزاعات

عندما ترحى المنظمات الدولية غير الحكومية ببرامج التعليم ومسح الأزمات تتولى مؤقتاً مسئوليات الدولة فيما يتعلق بدفع رواتب المعلمين، وتوفير التدريب، والحفاظ على المعايير التعليمية وإشرافه المجتمعات في إدارة المدارس. وقد حققت هذه المنظمات هذه المهام بشكل ملحوظ تماماً، ولكن عندما حل السلام وتم توفير التمويل، توقف الدعم من جانب الجهات المانحة.

وعندما عجزت المنظمة عن تقديم المزيد من المنح، تضاملت المشاركة واجهت المجتمعات لدفع رواتب المعلمين وتوفير الطعام للأطفال.

وكانت مشاركة المجتمعات تمثل أولوية بالنسبة إلى المنظمة ولكن ليس بالنسبة إلى السلطات في إدارات ما بعد النزاعات في كرواتيا وجمهورية سربيسكا والاتحاد الفيدرالي. ولم تحظ مجالس الآباء باعتراف مسئولو الحكومة الذين لم يكن لديهم اهتمام كبير بالتعليم التمهيدي القائم على مشاركة المجتمع. وقبل الحرب، كانت مراكز التعليم التمهيدي تفضّل إجراءات دقيقة وكان مطلوباً من المعلمين تلقى التدريب في أكاديميات

وتعتمد كثير من المنظمات الدولية غير الحكومية على استراتيجيتين رئيسيتين لتوفير خدمات التعليم في أثناء أو مباشرة بعد النزاعات التي اتسمت بالحدف؛ وهما تشجيع مشاركة التي وتوظيف وتدريب بعض أفرادها ("المعلمين شبه المتخصصين").

وفي أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما كان التعليم في بداية ثقيلة، وبيطه وعلى مستوى وبيطه برامج المساعدات الإنسانية، بدأت منظمة غير حكومية أمريكية كبيرة برنامجاً مبكراً لتنمية الطفولة في كرواتيا التي مزقتها الحرب. وأدى توقيع اتفاقيات دايتون في ديسمبر ١٩٩٥ إلى امتداد البرنامج ليشمل البوسنة. وأسنوات عديدة عملت المنظمة لتوفير تعليم ما قبل المدرسة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣ إلى ٧ أعوام، كما وفّرت خدمات الصحة وتنمية المجتمع للأطفال، والأسلحاض النازحين داخلياً، والمقيمين والعائدين. ويطبق المبادرة في جميع المناطق التي مزقتها النزاعات ومن بينها مناطق اللاجئين على الساحل الكرواتي وفي مدينتي موستار وسراييفو المحاصرتين.

وكانت المنظمة تعمل أساساً في مجال تقديم المنح ونفع تكاليف إقامة وتشغيل المدارس ومجالس الآباء بالإضافة إلى التدريب. وكان نصف المعلمين في البرنامج أشباه متخصصين تلقوا تدريباً من ثلاثة إلى ثمانية أيام، حسب ما لديهم من خبرة. وكانت المنظمة تدفع مرتباتهم وتزود المجتمعات باللعب والأثاث وأقلام وكتب باللغة المحلية وتجهيزات الحمامات. وتم تشكيل مائة مجلس للآباء وتدريب الأعضاء على جمع الأموال وأساليب الإدارة التي يقرضون أن تتابع لهم العمل بصورة مستقلة. وبعد تسعة أشهر من الدعم، تستمد المنظمة من المدرسة لتفتح وتمويل مدارس جديدة. وكان من المتوقع أن تغطي الرسوم التي يتم تحصيلها من الآباء والأموال الأخرى التي يتم جمعها لحيا، التكاليف بعد انسحاب المنظمة.

وعندما حصلت المنظمة على منحة من الوكالة



## تحديات الحماية المؤقتة في سورية

آن ميمان

سياسي، بالإضافة إلى التوقف المؤقت عن اتخاذ أي قرارات فردية في طلبات اللجوء الفردية للعراقيين. وكان التشجيع على خلق حماية مؤقتة، رغم كل عيوبه ونقصه، هو الحل الوحيد المتوفر إذا أخذنا بعين الاعتبار الحساسيات السياسية، والتطورات التي يصعب التنبؤ بها في العراق، بالإضافة إلى مواقف الدول الأخرى، غربية كانت أم محلية، بالنسبة لمسألة العراقيين. وكان هذا الحل بالفعل فعالاً من منع ترحيل العراقيين الإجباري إلى العراق.

وتؤمن الحماية المؤقتة مستوى حماية أقل مقارنةً بتوصيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو لاتفاقية شؤون اللاجئين لعام ١٩٥١ - لكنها أفضل من عدم توفر أية حماية على الإطلاق، بالإضافة إلى أنها توفر الحماية ضد إجراء الإعادة القسرية. وكان قد تم توفير الحماية المؤقتة في ظروف التدفق الكبير للاجئين عندما أصبح من المستحيل التعامل مع قضايا اللجوء على أساس فردي. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد وضعت هذا الإجراء أول مرة عام ١٩٩٢ بنية توفير حماية مؤقتة دنيا للهاربين من الصراع في يوغوسلافيا السابقة.

ورحبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حزيران/يونيو ٢٠٠١ بتوجيهات وزراء الداخلية والعدالة في دول الاتحاد الأوروبي، والمتعلق بالحماية المؤقتة حيث أدركت أنه: "لا تمثل الحماية المؤقتة تدبلاً عن اللجوء وفقاً لاتفاقية ١٩٥١، لكنها تمثل أداة مؤقتة تهدف إلى موافاة حاجات الحماية الطارئة خلال اللجوء الجماعي إلى أن تسنح الفرصة للنظر في طلبات لجوء الأفراد المعنيين بشكل فردي". ومعنى على اللاجئين العراقيين أكثر من سنتين في وضع الحماية المؤقتة هذه.

وتبدي المطلبات السورية عادة ترحيباً وحسن معاملة تجاه العرب، بما فيهم العراقيين والصوماليين والسودانيين، وتشجع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات السورية على متابعة هذا التقليد وتوفير حماية حقيقية للاجئين العراقيين. وأحد الوسائل العملية يمكن أن تتجسد عن طريق توفير الدعم لمجابهة المجتمع التي تتأثر بشكل خاص بزيادة عدد اللاجئين، مثل التعليم والتعلم، وتقديم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها في العمليات مثل الهلال الأحمر

يشكل النزوح القسري إحدى الخصائص المميزة للمجتمع العراقي هذه الأيام، وسبق ذلك في لعدة سنوات قائمة. وقد احتار العديدون النزوح إلى البلدان المجاورة خصوصاً إلى سورية والأردن، لكنهم يعيشون في متاهة الحماية المؤقتة.

عمل ضمن أجواء ومجتمعات مشابهة، ويعمل معظمهم في القطاعات الغير رسمية - غالباً ما يعمل الرجال في قطاع البناء، بينما تعمل النساء في الخياطة والتطريز. كما يدفعون أجوراً أعلى للبيوت مقارنة بالمسورين، وهناك أدلة على أن وجودهم قد أدى إلى ارتفاع أسعار البيوت والإيجارات ولا يشكل اللاجئين العراقيين ظاهرة جديدة في سورية لكن أعدادهم الحالية تؤثر على حياة السوريين، ويقتي بعض السوريين اللوم على العراقيين بسبب انخفاض الأجور، والجرائم الصغيرة والبغاء، وما لا شك فيه أن اللق في العراق وزيادة تأثير المتعلمين الإسلاميين قد دفع بالعديد من العمالات في مجال البغاء إلى الهرب إلى سورية.

### سورية كملجأ؟

كما تستضيف سورية بالإضافة إلى الـ ١٥٠٠٠ لاجئ عراقي مسجل حوالي ٢٥٠٠ لاجئ من أصول أخرى - بالإضافة إلى حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني (منهم ٤١٠ ألف لاجئ مسجلين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (إنروا) ولذين يتمتعون بنس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون السوريون. ولا يوجد في سورية أية قوانين خاصة لتنظيم أمور اللجوء السياسي واللاجئين، ويتم التعامل مع أمور اللجوء من ناحية الدخول والبقاء والخروج ضمن قوانين الهجرة العادة المطبقة على أي أجنيي ضمن الأراضي السورية، ولم توقع سورية، سواء بمصم الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

وقبل الحرب في العراق كان يتم إعادة توطين اللاجئين العراقيين المسجلين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دول ثالثة مثل أستراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، ونيوزيلندا والولايات المتحدة لكن هذا الوضع تغير في آذار/مارس ٢٠٠٣ عندما دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول لتوفير حماية مؤقتة لكل العراقيين سواء كانوا في المنفى أو كانوا قادمين جدد. وتشتمل معنا كاملاً على إعادة ترحيل العراقيين القسري بما فيها أولئك الذين تم رفض طلبهم في الحصول على لجوء

لقد كان المجتمع الإنساني، بسبب إدراكه لتحصيرات الولايات المتحدة لمهاجرة العراق، على استعداد لتلقي آلاف العراقيين الذين كان من المتوقع أن يتدفقوا إلى سورية والأردن، في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. لكن بدلاً من أن يتدفقوا أفواجا كما كان متوقفاً، جؤوا بشكل مشئت ومتفرق - يخيم فوقهم خطر الرصاص وخسارة مصادر الرزق - مع استمرار تطور الوضع نحو الأسوأ في العراق.

وهناك خلاف حول عدد العراقيين في سورية، حيث تقدر السلطات السورية عددهم بحوالي ٤٠ ألف، بينما تذكر مصادر أخرى مليون عراقي، ويصل العدد إلى ٢ مليون وفقاً لمناقص سيارات الأجرة السوريين. ويملك العديدون منهم موارد مالية كافية، أو لهم صلات محلية في سورية، ولم يحاول أغلبهم الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والتي قامت منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بتسجيل ما يقرب ١٥٠٠٠ عراقي منذ الدلائل الحرب، وبلغ عدد العراقيين الذي تقدموا إلى المفوضية للتسجيل والحصول على وثائق حوالي ٢٥٠ كل أسبوع عام ٢٠٠٤، ويشكل المسيحيون حوالي ٢٥٪ من عدد العراقيين المسجلين في سورية رغم أن نسبة المسيحيين في العراق تبلغ حوالي ٥٪ من إجمالي عدد السكان.

ويتركز تولد اللاجئين العراقيين في المراكز المدنية، خصوصاً في دمشق وحلب، ويعمل المسلمون من الشيعة والسنة، والمسيحيون من الآشوريين والكلدانيين العراقيين إلى الجيش في مناطق تحتوي على مجموعات مشابهة من السكان - سواء كانت سورية أم غير سورية. وتفسر حقيقة التجنيدهم إلى المراكز المدنية التناقض الظاهر الناتج عن اضطرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إغلاق مخيم اللاجئين في محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا رغم تزايد عدد العراقيين القادمين إلى سورية منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، حيث لم يتبقى هناك أكثر من ٥٠ لاجئاً ولذين تم العثور على حلول فردية لهم بالتعاون مع السلطات السورية والدول التي استقبلوا فيها.

وتعود أصول اللاجئين العراقيين في سوريا إلى مناطق مدنية حيث يسعون لإيجاد فرص



تحسين وضع الحياة اليومية لهم سواء في العراق أو في المنفى. ويجب أن تضم قائمة المشاركين منظمات حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق اللاجئين ومندوبين عراقيين. ورغم أن الخطر لا يهدد كل المدنيين العراقيين، إلا أن العديد منهم عرضة لهذا الخطر، ومن حقهم الحصول على الحماية والاهتمام الضروريين.

تشغل آن ميمان منصب موظف الحماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية، ويمكن الاتصال بها على بريدها الإلكتروني: [maymann@unhcr.ch](mailto:maymann@unhcr.ch)

**الآراء المذكورة في هذه المقالة شخصية ولا تعبر بالضرورة عن آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو آراء الأمم المتحدة. وموقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بالعراق هو:** [www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/iraq](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/iraq)

- ١ يرجى الإطلاع على مقالة نور السمي شطي "حماية حرية العراق" والميلون لاجئ عراقي في نشرية الهجرة القسرية عدد ١٨، صفحة ٤٥.
- ٢ هناك ١٢ دولة عربية لم ترفع عليها، وتلك التي وكنت هي: الجزائر، وجيبوتي، مصر، وموريتانيا، والمغرب، والصومال، والسودان، وتونس واليمن.
- ٣ رجب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموافقة الاتحاد الأوروبي على الحماية المؤقتة، ١ حزيران ٢٠٠١

كان حتى الآن يعني إعادة التوطين، وتحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تغيير هذا المفهوم، وهناك دلائل إيجابية تبرز في هذا المجال من ناحية تمييز مسألة وضع حماية اللاجئين من خلال المفارقات مع هذه السلطات.

### التوقعات

ويتطور وضع الحماية المؤقتة إلى تشريع غير مؤقت، يطرح السؤال التالي نفسه: هل كان من الممكن أن تكون ردة الفعل مختلفة إذا ما تم الغزو من قبل كوريا الشمالية أو إيران؟ وهل كان سيتم اعتبار وضع الهجرة الجماعية هذه إلى الدول المجاورة لجوءاً، وتم توطين العراقيين فيها؟

يجب أن تشكل مسألة الحماية المؤقتة جزءاً من سياسة دولية شاملة إذا أردنا لها أن تلعب دورها الصحيح في التعامل مع أسباب وعواقب الصراعات المؤدية إلى مشاكل اللاجئين. ومن الواضح أنه لا المفوضية العامة لشؤون اللاجئين ولا الأمم المتحدة قادرتين على معالجة أسباب وعواقب الصراع الحالي في العراق. والسؤال الآن هو: أي من الدول مستعانة مع الأمم المتحدة والمفوضية العامة لشؤون اللاجئين لحماية المدنيين العراقيين من صراع مسلح يزداد فوضى وجنوناً بشكل مستمر؟

ومن الإمكانيات المحتملة، عندما يحين الوقت الملائم، هي عقد مناقشات على المستوى المحلي أو الدولي بخصوص تأثير الحرب في العراق على المدنيين للوصول إلى اقتراحات خلاصة بخصوص

السوري، والاتحاد الثنائي السوري، بتحديد اللاجئين العراقيين الخاضعين للحماية المؤقتة والذين يتطلبون مساعدة خاصة مثل العلاج الطبي الطارئ، والمساعدة في إعادة لم شمل العائلة.

ويتعرض كرم ضيافة سورية تجاه أفراد المجتمع العراقي المدينين للتهديد، ولا يقتصر التهديد على المصنط الذي يشهده المجتمع السوري ومصادره، بل يمتد إلى قوات التحالف الأمريكية وحملاتها ضد الإيرانيين. وفي الظروف المتوترة الراهنة والتي لا تستبعد الولايات المتحدة فيها خيار ضربات عسكرية تستهدف دمشق، ما تزال المشكلة تركز حول المعايير التي يجب اتباعها لتكثيد الإيرانيين.

وقد تبين أثناء التسجيل الابتدائي للعراقيين في سورية وفقاً لمبدأ الحماية المؤقتة أن بعضهم اختار ممانرة للعراق بسبب عضويتهم في حزب البعث. وتعتبر عضوية هذا الحزب اليوم جريمة يعاقب عليها القانون، لكن العديد انضموا إلى الحزب أثناء حكم صدام حسين لضمان الحفاظ على مستقبلهم. وهذا قلق أن ارتباطهم بمنظمات البعث قد تزدى إلى منحهم من التمتع بالحماية الممنوحة للاجئين. ويبدو الآن أن مفهوم "الملاحقة القانونية" قد تم استغلاله لأسباب سياسية. ونفس الطريقة التي يتم فيها اتهام بعض أولئك الذين يسعون للحصول على لجوء في أوروبا بأنهم "يتسوقون للجوء"، كذلك تقوم بعض بلدان التوطين أحياناً "بالتسوق للاجئين" حيث ينجحون الأولوية مثلاً لمجموعات معينة مثل "الساء العرصة للخطر"، أو مجموعات عرقية أو دينية معينة. والمشكلة

هي عدم تفهم هذه الجهات لطبيعة الصراع المعقدة في العراق، والتغيرات السريعة الطارئة هناك في الأمور المتعلقة بالملاحقة القانونية.

والتحدي الأساسي الذي تواجهه عملية تأسيس عملية الحماية المؤقتة أنه وضع اللاجئين في المنطقة

إيسود عيشو،  
زوجة سارة مع  
أثنين من بناتها  
الثلاثة، مريم  
(١٤) وجورج  
(٧) وكانت عائلة  
عيشو قد لجأت  
إلى سوريا من  
العراق بلطة ع  
ملاذ في الكوفة  
المحلية هناك





# التعليم للاجئين الأفغان في باكستان: احتياجات التوثيق والتنسيق

أنثي هتاند

في نشرة الهجرة القسرية الثامنة عشرة تساميل جيب كريست: "لماذا لا نعرف إلا القليل عن اللاجئين؟ وكيف نستطيع أن نعرف أكثر؟" وهذه المقالة تصنع النظر في هذين السؤالين لانتهاج نهجاً للتعليم ولا سيما تعليم اللاجئين الأفغان في باكستان.

ومن المؤسف عدم وجود تقييمات مستقلة للتعليم هناك.

وكانت المفاجأة الثقافية التي واجهتني هي عدم وجود جهة تنسيق فعالة. ومع أن الشركاء كانوا يتبادلون بعض المعلومات فإنهم غالباً ما يعملون كل على حدة. ورأيت الجهات الفاعلة الأنشطة الجارية، بيد أن مراقبتها كثيراً ما تكون إخبارية ولا تنتج بشكل كافٍ للآثار الجوهرية.

وافترقت لجنة التعليم التابعة للجنة النمسة بين الوكالات للإعانة الأفغانية (ACBAR) إلى التمويل المستقر والمعلمين المهنيين الأكفاء،

لطالما كان يُنظر للمساعدات الإنسانية في الماضي على أنها نشاط تنسيقي وعلمي فحسب ولم يلتفت أحد إلى الحاجة إلى التقييم. ومع ذلك، بدأت الأوضاع في التغير في الوقت الحاضر، فقد بدأت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها في تجميع نماذج "الممارسات الجيدة" في مجال تعليم اللاجئين. ومن الأمور المشجعة أن وحدة التعليم التابعة للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدأت في عام ٢٠٠٤ سلسلة من الاجتماعات الإقليمية كان الغرض منها التوثيق والمنعشة والتعليم من الخبرات السابقة.

وجدت بالذکر أن أغلب الطلاب الأفغان اللاجئين البالغ عددهم ١٧٠,٠٠٠ لاجئ في المخيمات في باكستان مقيدين في المدارس الابتدائية. وهناك ما يقرب من ٦,٠٠٠ مدرس يعملون في المنشآت من المدارس في المخيمات التي تديرها غالباً المنظمات الدولية غير الحكومية، أما المدارس الثانوية فتديرها الحكومة الباكستانية ولجنة الإنقاذ الدولية. وتقدم المفوضية العليا أغلب التمويل، مع بعض المساهمات البسيطة من جانب المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية. وعلاوة على ذلك، هناك - أو بالأحرى كان هناك - عدد كبير من المدارس في المناطق العمرانية التي تعتمد على نفسها. ومع أن مليونين ونصف مليون لاجئ أفغاني عاودوا إلى ديارهم في باكستان إلى أفغانستان خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ما يزال هناك أكثر من مليون لاجئ يعيشون في مخيمات بالإضافة إلى ما لا يقل عن نصف مليون آخرين يعيشون في المناطق الحضرية.

وعندما بدأت عملي المتعلق بتعليم اللاجئين في باكستان عام ٢٠٠٠، كان للنقص في الإحصائيات وغيرها من البيانات حول السكان اللاجئين والمهاجرين والأطفال أولى المفاجآت التي واجهتني. ووفقاً لمعلوماتي، لم يجر سوى تقييم رئيسي ومستقل واحد فحسب لتعليم اللاجئين في باكستان على مدار السنوات الخمس الأخيرة. وتمتلك العديد من المنظمات غير الحكومية في باكستان قدرًا كبيرًا من المعلومات ولكنها معثرة ولا يتم تجميعها دائماً على نحو ثابت.

## هناك حاجة عاجلة لمنظمة محترفة تتولى مهم التنسيق

ولذلك، لم تكن قادرة على أن تلعب دوراً مهماً. ولقد وفر مكتب اليونسكو في باكستان بعض المخرجات المهنية ووفر الدعم لتبادل المعلومات والتنسيق. ومع ذلك، لم يتغير العديد من المنظمات والأفراد والممارسات فيما يتعلق بطرق العمل المثبتة لدرجة أن الأمور ظلت تقريباً كما كانت. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى وجود جهة تنسيق مهنية فعالة، حتى في هذه المرحلة المتأخرة من فترة لجوء الأفغان، بديراً على الأرجح فقدان من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وخبراء التعليم والمؤسسات التعليمية الأفغانية والباكستانية.

ومما لا شك فيه أن التعاون الوثيق بين الشركاء، مازال موضع تقدير من جانيهم. ومثل ذلك، عملت اليونسكو مع اللجنة التعليمية التابعة للجنة النمسة بين الوكالات للإعانة الأفغانية، وعملت اليونسكو مع منظمة GTZ وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لوضع قاعدة بيانات حول ٥,٠٠٠ مدرس أفغاني. ولقد تم تسليم هذه القاعدة إلى وزارة التعليم الأفغانية. ولقد تم تعليم ٤,٠٠٠ إن لم يكن الاستفاد منها بالكامل، وذلك على الأغلب بسبب أن الحكومة مثقلة بالأعباء في دولة ما زالت في طور إعادة البناء، ويسبب عدم وجود مبادلة من جانب منظمات

الأمم المتحدة ذات الصلة. وتستغل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الوقت الحاضر هذا المشروع كنموذج يمكن تكراره في جنوب السودان.

ويجب علينا نحن العاملين في قطاع تعليم اللاجئين أن تطور صلباً بحيث يتسم بالاحتراف وأن نعمل كل ما بوسعنا للتعليم في أثناء قيامنا بعملنا. ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

تشجيع الوكالات المتخصصة المفوضة في مجال التعليم التابعة للأمم المتحدة (على سبيل المثال: اليونسكو، واليونسيف، ومنظمة العمل الدولية) للعمل سويًا مع الشركاء الأساسيين لدعم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالتخطيط والتقييم.

- تأكيد أهمية تجميع ونشر وتحليل المعلومات من خلال أشكال يمكن الإطلاع عليها، والاستمرار لزيادة القدرة على عمل ذلك.
- إشراك المؤسسات التعليمية والبحثية وغيرها من الأفراد ذوي الصلة في الأنظمة غير التعليمية في تولي الدراسات وإدارة الدورات التعليمية.
- تحسين قدرة العاملين على التوثيق والتحليل وأن يظهروا تعلمون مدى الحياة.

تعمل أنثي هتاند استشارية في مجال التعليم الدولي، وأضفت أربع سنوات تعمل في مجال تعليم اللاجئين الأفغان في باكستان، البريد الإلكتروني: atelhteland@yahoo.com

- ١ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مبادرة شراكات الأسر التعليمية الخاصة في تعليم اللاجئين مشار إليها تفصيلاً في ٢٢
- ٢ تقيم حل منطقة GTZ ومنظمة "التعليم الأساسي للاجئين الأفغان" في باكستان، ٢٠٠٢، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، جيب. لمزيد من التفاصيل: اتصل بالبريد الإلكتروني: بلال ماريون جوهانس على العنوان الإلكتروني: emohan@online.no أو عبر بريد إلكتروني: ekanayake92@hotmail.com
- ٣ نشر acbar.org



# ركن الخطاب

## المنظمة الدولية للهجرة: هل نتعدى على المساحة الإنسانية للآخرين؟

إعداد: تيم موريس



وأعيا بشأن عودتهم إلى دولهم الأصلية. في العراق، عُهد إلى المنظمة مسؤولية إعادة الأشخاص النازحين داخلياً ووضع الياث لاستعادة الملكية، لكن يبدو أنها تنظر إلى الوسائل أو الخبرة الفنية للتقيام بذلك. وترقب منظمة هيومان رايتس ومنش العمليات المدنية للمنظمة الدولية للهجرة، وسبق أن لفتت نظرها في عام ١٩٩٣ إلى دورها في نظام البت في اللجوء، والذي فرضته الولايات المتحدة على طالبي اللجوء من هايتي. وتثير منظمة هيومان رايتس ونش إلى أي ربح أن المنظمة الدولية للهجرة "تبتت مؤخراً لغة تقوم على الحقوق قبلها لا تلتزم تلقائياً بحقوق الإنسان الدولية ومعايير حماية اللاجئين، وتقوم المنظمة الدولية للهجرة، بشكل متزايد، بدور بارز في إعادة المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً إلى دولهم الأصلية، أو إلى الدول الأخرى التي وافقت من قبلهم، أو إلى مناطق أخرى داخل نطاق دولهم. وترغم المنظمة أنها تعيد المهاجرين مع الحفاظ على سلامتهم وكرامتهم وبمضن إرادتهم. إلا أنها ليست لديها آلية، سواء داخلية أو خارجية، لتقييم ما إذا كانت قرارات العودة قد اتخذت في الواقع تمت الإكراه أو تحت ظروف قسرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو للنظر فيما إذا كانت الظروف في دول معينة مأسومة بشكل كافٍ يسمح بالعودة".

\*\*\* نرحب بتعليقكم على هذه القضايا.

والوينيسف ومنظمة الصحة العالمية تتمتع بوضع المراقب شأنها في ذلك شأن اتحاد العمال الدولي والمنظمات الدولية ومنظمات الرعية الاجتماعية، فإنها لا تتمتع بصلاحيات التصويت. وتضم المنظمة في عضويتها ٩٣ دولة ولها أكثر من ١٠٠ مكتب ميداني. وتخطط المنظمة في عام ٢٠٠٥ لزيادة ميزانيتها التشغيلية بنسبة ١٦٪. ووفقاً للمجلس الدولي للمنظمات الطوعية، تشكل الطريقة التي كُلفت توضع بها مشكلة التقييم لتكليف المنظمة الدولية للهجرة بمراقبة عودة الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور "تجاعلاً صارخاً للأسلوب التعاوني" إزاء مشكلة النزوح الداخلي. ولم تستشر إدارة الوكالات الدولية للنزوح الداخلي التي أقيمت مؤخراً قبل التوقيع عليها.

### كما تثير العديد من عمليات المنظمة الأخرى نفس القدر من الجدل:

انتقدت منظمة اليوسعين لخدمة اللاجئين دور المنظمة الدولية للهجرة في التعامل مع الصال اليورمين المهاجرين في تيلاند، والبالغ عددهم ٢,٥ مليون عامل. وتشتمل مع صلاحيات المنظمة للتأكد من "الهجرة المنظمة"، ساعدت المنظمة السلطات التيلاندية على القيام بعملية تسجيل أدت إلى ترحيل ٦٦ ألف شخص شهرياً. وتثير منظمة الجيزويت لخدمة اللاجئين إلى أنه بمجرد عبورهم الحدود، تصبح المنظمة عاجزة عن الحفاظ على الاتصال مع المتأذين منهم.

أعرب "المؤتمر الوطني لطائفة الروما" عن مخاوف شديدة إزاء دور المنظمة في الترحيل القسري للمهاجرين من طائفة الروما. في جزيرة "نارو" وغينيا بابوا الجديدة، في إطار "الحل البيسيفيكي" لإنشاء طالبي اللجوء في تقديم طلبات اللجوء بعد وصولهم إلى الشاطئ، اشتركت الحكومة الأسترالية للمنظمة في إدارة منشآت احتجاز طالبي اللجوء.

في أثناء حرب الخليج عام ٢٠٠٣، ربما تكون المنظمة، بتسهيلها ترحيل الأجانب المقيمين لفترة طويلة والذين فروا من العراق إلى الأردن، قد انتهكت مبدأ "عدم إعلاء الطرد" بعدم إعلاء رعايا السودان والوصول وقتاً كافياً لكي يدركوا حقوقهم ولكي يتخذوا قراراً

"تقوم المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بشكل متزايد، بدور بارز في استقبال ومساعدة وإعادة ليس لحسب المهاجرين ولكن أيضاً طالبي اللجوء واللاجئين والمُجبرين على النزوح. وفي ظل عدم تفويض المنظمة الدولية للهجرة بحماية اللاجئين والأشخاص النازحين، أوسمت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ونش لحقوق الإنسان بضرورة أن تكف المنظمة الدولية للهجرة عن اتخاذ دور قيادي في الحالات التي تخضع تماماً لتفويض بالحماية منوحت لمنظمات دولية أخرى، مثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة".

ما المقصود بالأشخاص النازح داخلياً؟ هذا السؤال وجهه أحد العاملين في المنظمة الدولية للهجرة في دورة تدريبية في دارفور. "وربما من الممكن التساؤل إزاء جعل عضو معين حديثاً بالمنظمة، لكن أن يصدر السؤال من مثل المنظمة التي كانت تروا بمهمة الإشراف على عودة الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور، فهذا هو الغريب في الموضوع. ومع قيام المنظمة الدولية للهجرة بتوسيع نطاق دورها في الدول المختلة والنزاعات وتوقيع أنشطتها في أنحاء العالم، يردد الكثيرون في مجال المساعدات الإنسانية للسؤال الذي وجهه مؤخراً المجلس الدولي للمنظمات الطوعية وهو: "هل المنظمة الدولية للهجرة ستقبل أي شيء ما دام لديها المال الذي تستطيع أن تغطيه به؟"

ومثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تأسست المنظمة الدولية للهجرة عام ١٩٥١. وفي بادئ الأمر، كانت المنظمة تسمى بالجنة الحكومية المعنية بالهجرة في أوروبا وكانت تعتمد على الأولوية الاقتصادية وليس على المبادئ الإنسانية. وعلى عكس المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، التي تستمد صلاحياتها من القانون الدولي والاتفاقات الدولية، تعتبر اللجنة الحكومية المعنية بالهجرة في أوروبا (أو ما عُرف بعد ذلك باسم المنظمة الدولية للهجرة) منظمة مشكلة بطريق الضعوية، وليست إحدى وكالات الأمم المتحدة وهي لا تصاحب أمام أي جهة منظمة ديمقراطياً. وعلى الرغم من أن منظمات دولية مثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة،

١. [www.hrw.org/press/2002/12/ni-brw](http://www.hrw.org/press/2002/12/ni-brw)  
-statement.htm

٢. كما ورد في Talk Back، المجلس الدولي للاتحادات الطوعية، أكتوبر ٢٠٠٣، الموقع

٣. [www.icru.ch/cgi-bin/prowse/pf?doc=doc001201253#document](http://www.icru.ch/cgi-bin/prowse/pf?doc=doc001201253#document)

٤. من المصدر

٥. [www.somm.mt/documents/governing/4-cmc.pdf](http://www.somm.mt/documents/governing/4-cmc.pdf)

٦. من المصدر

٧. [www.jrs.net/old/nr/preports/4.htm](http://www.jrs.net/old/nr/preports/4.htm)

٨. [www.hrw.org/reports/2003/iraqordan/iraqordan0302.htm](http://www.hrw.org/reports/2003/iraqordan/iraqordan0302.htm)

٩. انظر [www.hrw.org/background-1103.htm](http://www.hrw.org/background-1103.htm)





## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.  
Our task is to enhance international protection of refugees  
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance"

## نماذج برامج التعليم

ظروف ملائمة للتعليم؛ والتخاطب والتعاون مع الوالدين والمجتمع.

وربما يتمثل المازق الذي تواجهه المنظمات الإنسانية، التي تنفذ برامج على المدى القصير والمتوسط في الاعتماد على التمويل السلوي الذي تتلقاه من الجهات الرئسية المانحة والمرتبطة بمدة تلك سنوات فقط. ومع ذلك ينبغي أن يكون بمقدور المنظمات مواجهة هذا التحدي من خلال التأكد من أن الآباء والمجتمعات المستهدفة تترك هذه الظروف. ويختبر برنامج التعلم السريع بمثابة إجراء لمد الفجوة ولا يمكن أن يكون آلية دائمة أو آلية للتعلم التنموي.

وسوف تشمل الأسس التي يبنيها المجلس النرويجي للاجئين في التخطيط لأي برنامج للتعلم السريع، المتطلبات التالية:

- التأكد بشكل محقق من توفر الدعم المالي لعدة سنوات.
- تفهم سلطات التعليم في الدولة، التي سينفذ فيها البرنامج، لحدود البرنامج وضرورة أن تقدم الدعم من جانبها وأن تتولى أمر البرنامج تدريجياً.
- تفهم المجتمع المحلي لمخاطر وقيود البرنامج وضرورة أن يقدم الدعم من جانبه.
- التعرف على الجهات المانحة التي يمكنها تقديم تمويل لفترة من سنتين إلى ثلاث سنوات في المستقبل.
- التعرف على المنظمات غير الحكومية المستعدة للدخول في مشاركات من البداية أو في مرحلة متفقد طوية.

١. تستخدم الآن في ليبيا "البرنامج التعليمي للاستجابة السريعة"، الذي وضعته وزارة التعليم و"اليونيسيف" والمجلس النرويجي للاجئين في سيرايلون.
٢. أُرجمت "مجموعة برامج الطوارئ الخاصة بالمعلمين" مفهوم الأقران للويسكو، وتم توسيع نطاقها وتمديدها بحيث توصل كل دولة من هذه الدول

٥٠

www.Fmreview.org/FMRpdfs/FMR20-  
FMR20nrc.pdf

للعديد من الشباب الذين تأثروا بالحروب. وفي المستقبل، يستطيع المهتمون بالحصول على التعليم الأكاديمي أن يختاروا مواد الدراسة الاستثنائية بدلاً من التدريب على المهارات.

### برنامج التعلم السريع

في مشروعات اللحاق بالمدارس عادة ما تكون نسبة الضرور ومعدل الأداء جيداً إلى حد كبير؛ فالتعليم المدرسي مجانياً وبيئة التعلم جذابة. ومع ذلك، لا تتوفر لدينا معلومات كافية عن عدد الأطفال الذين يواصلون دراستهم في المدارس والمدة التي يمكثونها فيها، وعدد من أتمروا بالفعل تعليمهم الابتدائي. وتوضح الإحصاءات الصلة أن هناك أعداداً مشجعة من الأطفال المتفوقين بالصف الأول مع وجود توازن محقق بين الجنسين، ولكن هذه الأعداد تنخفض في الصفين الرابع والخامس، حيث يزيد عدد المتسربين ويختل التوازن بين الجنسين.

ولهذه الأسباب قرر المجلس النرويجي للاجئين إيمان النظم في وضع "برنامج التعلم السريع" أطول أمداً، كلما كان ذلك ملائماً أو ممكناً. ويُعرف "برنامج التعلم السريع" غالباً بأنه برنامج منه ثلاث سنوات ينفذت ست سنوات من التعليم الابتدائي، ويهدف إلى تمكين الأطفال كبار السن والبالغين من استكمال تعليمهم الأساسي والحصول على مؤهلات تعليمية في فترة قصيرة نسبياً. ولديهم هناك أية رسوم تُدفع، كما أن من المرجح ألا يتغير المعلمون وأساليب التدريس طوال البرنامج.

وبدأت "اليونيسيف" ووزارة التعليم في سيرايلون "نموذج سيرايلون"، وهو برنامج للتعلم السريع التكميلي للمدارس الابتدائية. وساعد المجلس النرويجي للاجئين في تنفيذ البرنامج في ثلاثة أقاليم، واشترك في البرنامج خمسة آلاف طفل. ويركز مضمون البرنامج على محو الأمية وتعليم الحاسب والأعداد؛ والتعليم الديني والأخلاقي والقيم، وتعلم ثقافة السلام وحقوق الإنسان، والتعليم البدني والصحي (بما في ذلك التغذية ومرض الإيدز)؛ والتعليم البيئي؛ والثقافة والتقاليد. ويستخدم تدريب المعلمين أسلوباً يركز على الممثل ويقوم على المشاركة، وكذلك يركز على تفهم حالة الأطفال ممن شهدوا أحداثاً ألفت بهم أضراراً؛ وأخلاقيات وسلوك المعلم؛ وتعبئة

التعليم هو أحد النشاطات الأربعة الرئيسية التي يعمل في مجالها المجلس النرويجي للاجئين. وقد وضعت مجموعة من البرامج لتلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال اللاجئين والتأجرين داخلياً في مختلف الدول. لكن التحدي المستمر هو كيف يمكن المساعدة في استكمال تعليم الأفراد والحفاظ على استمرارية برامج التعليم.

### الجسر إلى المدارس الرسمية

في عام ١٩٩٩ وبعد مناقشات مع "اليونيسيف" ووزارة التعليم في سيرايلون، قرر المجلس النرويجي للاجئين إعطاء الأولوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والثالثة عشرة الذين فُتحت التعليم كلياً أو جزئياً. وعادة ما تنتج الحكومات والمنظمات غير الحكومية المدارس للطلاب العمريّة الصغيرة لكن الأطفال الأكبر سناً أكثر عُرضة بشكل متزايد للتجنيد، أو الاختطاف للمشاركة في الأعمال المسلحة في البلاد، ولا يجدون تواجدهم في نفس الفصل مع أطفال أصغر منهم سناً. ولذلك، تم وضع برنامج "سريع" منته ثمانية أشهر لتوفير فرصة متكاملة للتعليم لتمكين الأطفال من دخول الصف الثالث في المدارس العادية. ويجري حالياً استخدام برامج مماثلة في أنجولا وبوروندي وجيموريّة الكونغو الديمقراطية.

### مجموعة برامج الشباب

هناك فئة عمرية لا تحظى بأي قدر يُذكر من العناية وهي فئة الشباب غير المتعلمين الذين تتراوح أعمارهم من ١٤ إلى ١٨ عاماً أو أكبر من ذلك، بل إن هذه المجموعة تمثل مرحلة أكثر حساسية؛ فيهم يهم يستمر على جهل إلى أن يدخل مرحلة الكبار، وبعضهم يشق طريقه نحو العنف والجريمة لعدم وجود بديل إيجابي. ومع ذلك، هناك آخرون يحاولون العودة إلى الحياة العادية بعد الانخراط في جماعات مسلحة. وقد تم وضع مجموعة برامج للشباب منها علم، لمحو الأمية واكتساب المهارات الحرفية والتدريب على اكتساب المهارات، وتم تجربتها في سيرايلون عام ٢٠٠٣. وتوفر مجموعة برامج الشباب الحد الأدنى من المعرفة والمهارات العامة لتحسين نوعية حياتهم وفرصة للحصول على عمل. وعلى الرغم من أنها لا تحقق الهدف الشامل، وهو مساعدة الأطفال على استكمال تعليمهم الابتدائي، تعتبر هذه البرامج بديلاً واقعياً ومناسباً







## مشروع معهد بروكينجز وجامعة برن بشأن

u<sup>b</sup>

UNIVERSITÄT  
BERN

### النازحين داخليا

# تعليم الأشخاص النازحين داخليا: درجات ضعيفة

إرين موني وكولين فرينش

وفيروس H.I.V. المسبب لمرض الإيدز.

وفيما يلي الخطوات التي يتعين إتباعها لتحسين حصول النازحين داخليا على التعليم.

■ العمل على تقديم الخدمات التعليمية بشكل منظم، في سبيل المثال حقلات "المدراس في صندوق".

■ توفير مرافقين لمصاحبة أطفال النازحين من وإلى المدرسة.

■ إصدار وثائق مؤقتة للنازحين داخليا حتى يتمكنوا من تقديم أسمائهم في المدرسة.

■ التأكيد من أن يحصل النازحون على التعليم بلغة يستطيعون فهمها.

■ تشجيع القيد في المدارس من خلال برامج التفتيش وغيرها من المصغرات.

■ اتخاذ تدابير خاصة، بما فيها توفير الملابس والمواد الصحية، وتجنيد مدرسات للمساعدة في مشاركة الفتيات النازحات.

■ توفير التعليم البديل أو برامج التدريب المهنية للأطفال والمراهقين النازحين الذين تتسبب التزاماتهم الاقتصادية والأسرية في إعاقتهم عن الحضور إلى المدرسة.

ومن الضروري أن يتم العمل على اتخاذ هذه التدابير وغيرها خلال أولى مراحل حالات الطوارئ، وذلك لحد من توقف عملية التعليم للنازحين داخليا وزيادة الحد الأدنى للحماية والدعم التي من الممكن أن يوفرها الذهاب إلى المدرسة.

تشكل إرين موني منصب نائبة مدير مشروع بروكينجز، ويريدها الإلكتروني: emooncy@brookings.edu

كولين فرنش فكانت باحثة مقيمة بمشروع Brookings-SAIS في عام ٢٠٠٤، ويريدها الإلكتروني: colleen.french@hotmail.com

نشر إرين موني وكولين فرنش "عراق و"النازحين":  
الرسول لتعليم للأطفال النازحين داخليا على موقع:  
www.brook.edu/fp/projects/irp.htm

المنشأة للنازحين، كما هي الحال في جورجيا. ■ رسوم التنظيم: رغم أنه من المقترض أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً، إلا أنه غالبا ما يتم الحصول مصروفات تعليم بشكل غير رسمي. وفي كولومبيا، أفاد المقرر الخاص للنازحين داخليا تم إبرامهم على أن يختاروا بين إبطائهم أو إرسال أولادهم للمدرسة. ■ الاحتياجات من المواد المدرسية: ينبغي تحمل تكاليف اللوازم المدرسية، مثل الأقلام، والأدوات المكتبية والزي المدرسي، وهي مصروفات تجد الأسر النازحة داخليا التي فقدت مصدر رزقها صعوبة كبيرة في توفيرها. وفي أذربيجان وباكستان، أدى عدم القدرة على توفير الأخشاب لتكفئة المدارس في الشتاء إلى عدم ذهب عدد من الأطفال إلى المدرسة. ■ المسؤوليات الاقتصادية: غالبا ما يتكيف أطفال النازحين عن المدرسة بسبب الحاجة للعمل داخل البيت أو لجلب دخل للأسرة. وترتفع معدلات التسرب من تعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، بوجه خاص، بالنسبة لفتيات النازحين اللاتي يتكفلن الأعباء المنزلية أو رعاية الأطفال أو المسؤوليات الزراعية. ويدفع فقر الأسرة هؤلاء الفتيات إلى ترك المدارس والبدء إلى الزواج المبكر، أو البغاء أو الاتجار غير المشروع.

وعلاوة على ذلك، أسفرت الدراسات الميدانية العملية عن تعليم في حالات الطوارئ (انظر صفحة ٤٠) عن أن النقص في تمويل الخدمات التعليمية يزيد بشكل خاص في حالة النازحين داخليا وأن تعليمهم يعاقب أيضا من عدم وجود استجابة دولية منظمة للنزوح الداخلي.

ويستمر التغلب على هذه العقبات أمرا ضروريا ليس فقط من أجل تقدم الأطفال النازحين داخليا، بل لأن الذهاب إلى المدرسة يوفر أيضا درجة من الاستقرار والحياة الطبيعي لهؤلاء الأطفال الذين تضطرت حياتهم بسبب النزوح. ومن شأن الذهاب إلى المدرسة أن يساعد أيضا في حماية شبيبة النازحين داخليا من مخاطر التجنيد العسكري، والعنف والاستغلال الجنسي، وكذا يوفر التعليم الفرصة لتوصيل المعلومات التي تساعد على المحافظة على الحياة حول الأغنام الأرضية

من عوائق التعليم التي كثيرا ما يواجهها الأطفال النازحون داخليا ما يلي:

- عدم وجود البنية التحتية: في مواقع مثل النزوح بسبب الصراعات، غالبا ما تدمر المدارس أو تتضرر، حيث تدعو مبعوثي المدرسة (والمعلمين) أهدافا للهجوم. وفي مخيمات ومستوطنات النازحين داخليا، تعتبر المدارس مجرد بديل مؤقت لا يوفر إلا التعليم الابتدائي. ويفتقر العديد من المدارس المنشأة - غالبا بواسطة النازحين أنفسهم - إلى البنية الأساسية وأدوات التعلم.
- السلامة: ربما وعلى الذهاب إلى المدرسة الحاجة إلى عبور حقول الألغام أو المرور خلال مناطق عسكرية. وفي أفغانستان، على سبيل المثال، أدت التهديدات بالعنف الجنسي في الطريق إلى المدرسة إلى إبقاء العديد من الفتيات النازحات داخليا في بيوتهن.
- ضياع الوثائق: غالبا ما ينتج عن النزوح ضياع أو مصافرة مستندات الهوية. ودون وثائق، قد يتحذر على أطفال النازحين الانتقال بالمدراس. وليس الحصول على مستندات بديلة بالأسر البنية، بل هو في بعض الحالات أمر خطير؛ إذ يتطلب من النازحين أن يعودوا إلى بلدتهم الأصلية، حتى وإن كانت تلك المنطقة لا تزال غير آمنة.
- عوائق اللغة: يؤثر النزوح بشكل متفاوت على الأقليات والجماعات الأهلية التي لا تتحدث باللغة المحلية التي يتم التدريس بها. فعلى سبيل المثال، في بيرو، لم يتمكن الطلاب النازحون المتحدثون باللغة الكوتشيتانية، لاسيما الفتيات، من فهم المعلمين المتحدثين بالاسبانية أو التفاهم معهم، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الغياب والأمية بين النساء.
- التمييز: يعاني النازحون داخليا، غالبا، من التمييز بسبب العرق أو حتى لمجرد كونهم نازحين. وقد طُرد الطلاب النازحون من الأقليات والجماعات الأهلية حتى قيل أن يدخلوا الفصول الدراسية. ويوجد التمييز أيضا حتى بين حواضر المدارس. ففي كولومبيا، قض أحد المعلمين لطلاب من النازحين داخليا "لا عجب أنك ضعيف البنية، فأنت نازح". وقد يتخذ التمييز أيضا شكل مدارس الفصل العنصري

منذ ١ يناير ٢٠٠٥، أصبح اسم المشروع "مشروع جامعة برن ومعهد بروكينجز بشأن النزوح الداخلي" وذلك في سياق إشراك جامعة برن. ويتولى إدارة المشروع روبرتو تراكو هين بالمشاركة مع والتر كلين، المعين حديثا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في منصب ممثل حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليا.



# Fritz Institute

## التدريب على التنسيق: حتمية أم رفاهية؟

أنيشيا توماس وميستوكو ميزوشيما

هذه المجموعة تفهم أساليب التدريب الحالية المتاحة للتنسيق العاملين في مجال المساعدات الإنسانية داخل منظماتهم وفي مصادر خارجية مثل الجامعات ومعاهد التدريب.

ولأن القطاع لا يتفق حتى على تعريف مشترك للتنسيق، كانت تلك هي الخطوة الأولى. وبعد مدولات ومنشآت مهمة، تم تعريف التنسيق في مجال المساعدات الإنسانية مبدياً بأنه "عملية تخطيط وتنفيذ، ومراقبة التحقق الكفاءة لتسليم المواد وفاعليتها وتكلفتها وتخزينها، وكذلك المعلومات المرتبطة بها، من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك بغرض تلبية متطلبات المستفيد النهائي".

وعند الإجابة عن سؤال حول المهام التي تقع في نطاق المظلة العريضة لتنسيق المساعدات الإنسانية، ذكر أكثر من ٨٠٪ أن من بينها مهام الاستعداد، والتخطيط، والشراء، والنقل والتخزين والمتابعة وتخليص الجمرات.

### الخطوة ٢: دراسة الميدان

أجرى معهد فريتز بالتعاون مع جامعة إيراسموس والجمعية التعليمية الأمريكية إدارة الموارد (APICS)، وهي مركز للتدريب واعتماد الشهادات للتنسيق التجاري معترف به على نطاق واسع، دراسة ميدانية شملت حوالي ٣٠٠ من المنسقين العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في الميدان وعلى المستوى الإقليمي ومستوى القرار الرئيسية للمنظمات الإنسانية الكبيرة. وكان الغرض من الدراسة تحديد مقدمي التدريب التنسيقي في قطاع المساعدات الإنسانية، ومعرفة ما إذا كان هناك أي برامج تدريب قائمة حالياً تستوعب كل المهام، وتسجيل وسائل التدريب المستخدمة في مختلف المنظمات.

وكان المشاركون في الدراسة (٩٢ مشاركاً يعمل استجابة ٢٠٪) يمثلون وكالة الأوقست للتنمية والإعانة (ADRA)، والصليب الأحمر الأمريكي ومؤسسة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، وإدارة التنمية الدولية (DFID) ومنظمة أطباء

أعتقد أن وضع أدلة تدريب حاصصة وموحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية سيبرز كثيراً جودة البرامج ويربذ من تفهم دور المنسق بشكل عام، وبالتالي، سيساعدنا هذا على تحقيق الهدف الشامل للمساعدات الإنسانية". [منسق عالي المستوى].

وليساً للمنسقين الذين تتعاون معهم أن للتدريب التدريجي والحصول في نهاية الأمر على برنامج يمنح شهادة نموذجية معترف بها في الخارج هو ما يحتاجونه لتوفير سوق عمل لمحترفين يحظون بالاحترام لديهم القدرة على تلبية مطالب مختلف المنظمات.

ورشة مكاسب عديدة لأي برنامج تدريب شامل على التنسيق لكل قطاع على حدة، ومنع شهادة اعتماد للمدربين، من بينها ما يلي:

- تقديم الخدمات بتكاليف وزيادة الكفاءة وفقاً لمعايير موثوق بها.
- تحسين الاتصال والتعاون بين الوكالات ومع الجهات الفاعلة نتيجة لتوحيد الترشات الداعية والمصطلحات الفنية والخطوات العملية.
- زيادة قدرة المنسقين في قطاع المساعدات الإنسانية على التحرك والشعور بالرضا عن العمل.
- توفير مجموعة من المنسقين المدربين الذين تم التحقق من مهاراتهم من جهات خارجية لتزويد الوكالات والجهات المقيمة بقدر أكبر من المرونة والخبرات للاستجابة بالمنسقين.

### الخطوة ١: تحديد النطاق والآليات

في مؤتمر "تنسيق المساعدات الإنسانية" عام ٢٠٠٤ قررت طائفة المنسقين الاهتمام بشكل منظم باكتشاف سبل وضع برنامج للتدريب واعتماد الشهادات على مستوى القطاعات. واستجابة لذلك، شكل معهد فريتز لجنة استشارية للتدريب واعتماد الشهادات في مجال التدريب على تنسيق المساعدات الإنسانية، وضمت للجنة منسقين كباراً من برنامج الغذاء العالمي، واليونيسيف، والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسة أوكسفام للمساعدة، ومنظمة أطباء بلا حدود من هولندا، وجامعة "إيراسموس" والقطاع الخاص. وقررت

ونحن نعمل مع منسقي المساعدات الإنسانية في أنحاء العالم، هناك قول مكرر نسمعه مرات ومرات وهو أن شمة افتقاراً إلى الاحترافية في مهمة التنسيق. وهناك عدة أسباب لذلك. ويعني عدم الاعتراف بهذه المهمة من جانب مسؤولي البرامج والإدارة العليا في المنظمات أنه قلما يتم إشراك المنسقين في مراحل التخطيط لأي برنامج مساعدات إنسانية. وهكذا فإن صوت المنسقين غائب، وغالباً ما يتجاهل مسؤولو البرامج التكاليف والتحديات المتعلقة بالتنسيق. ولأن معظم التمويل مخصص للإغاثة المباشرة، فإن هذه الخدمات التي تركز على البنية الأساسية أو الدعم لا تخصص لها سوى الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتنسيق بين العاملين. وفي الميدان العملي، تعني العقود قصيرة الأجل إجراء إحلال وتبديل بشكل كبير للغاية بين المنسقين مما يحد من التعلم والمعرفة المتعلقة بالسلوكيات النمطية. والنتيجة التراكمية لكل هذه العوامل هي أن مهمة التنسيق تظل في الغالب معزولة عن التمويل والاستجابة للطوارئ والإدارة وتكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلى تقليل الاستغلال الأمثل لكفاءة العمليات وفعاليتها.

### مكاسب التنسيق الاحترافي

في أثناء محادثاتنا واجتماعاتنا، نسل المنسقين من المنظمات العلمية والمهنية والإقضية عن طموحاتهم، فيما يتعلق بأنفسهم وعملهم، ولا غرابة في أن نسمع منهم أنهم يطمحون في أن يستند مجال عملهم على المعرفة وأن يكون له مسار عمل واضح، وفي التعاون مع نظرائهم في المنظمات الأخرى، والقدرة على إظهار قيمة التنسيق من خلال إجراءات ومعايير لا عموماً فيها ترابط بالأسر إنجيبة التنظيمية. ومن الواضح

يعمل معهد فريتز على توظيف خبرة القطاع الخاص لتحسين أداء المنظمات الإنسانية، ويتم توفير هذه الخدمات مجاناً للحصول على معلومات إضافية يرجى الاتصال بأنيشيا (Anisya) على البريد الإلكتروني:

Anisya.Thomas@fritzinstitute.org

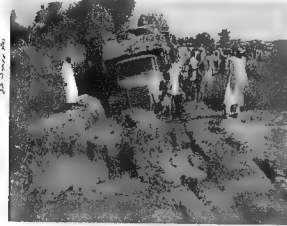


في مجال المساعدات الإنسانية جاندون إزاء توضيح قيمة التنسيق للإدارة العليا ومسؤولي البرامج ويبحثون عن المفردات والأدوات التي تتيج لهم تغطي هذا الانقسام المهم.

ويعد التنسيق الفعال أمراً حيوياً للإغاثة الفعالة؛ وسوف يكون التدريب مهما بالنسبة إلى التنسيق الفعال.

تشغل أنيسيا توماس منصب المدير الإداري لمعهد فريتز. ويريدها الإلكتروني:  
Anisya.Thomas@fritzinstitute.org

يشغل ميتسوكو ميزوشوما منصب كبير المنسقين بمعهد فريتز. ويريدها الإلكتروني:  
Mitsuko.Mizushima@fritzinstitute.org  
www.fritzinstitute.org



شعبة تنمية برنامجي الغذاء القوي ملقة في قرطاج على طريقها من البعيد إلى وسط السودان إلى القادري حلسا شمال دارفور

وكانت الإجابات عن السؤال المفتوح حول الأهداف المتصورة في مجال التدريب على التنسيق مهمة بشكل خاص. ومن الواضح أن هناك حاجة، في هذا القطاع، إلى تدريب منتظم وموحد بشكل أكبر. وقد شعر أغلب الذين شملتهم الدراسة أن دفع للتدريب خطوة أخرى نحو مجال اعتمد الشهادات ووضع معايير للمهارات على مستوى المجتمع سيضفي طابع الاحتراف على هذا المجال، ويوفر ضمان الجودة، ويسهل تريب الخصة، ويساعد في وضع معايير للقرارات الخاصة بالتعيين. ومن ثم لم يكن غريباً أن شعر الذين شملتهم الدراسة بالإحباط نتيجة حوامل مثل عدم الترابط في التدريب، والافتقار إلى سبل قياس فعالية التدريب، وعدم توفر التمويل واقتفاء التدريب المحدد في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية. وكان من بين الاقتراحات لتصميم التدريب الحالي، التعاون مع الجامعات والامساعدات ومعايير التدريب المحلية.

### الخطوة ٣: التطلع إلى المستقبل

في مؤتمر تنسيق المساعدات الإنسانية عام ٢٠٠٥، الذي عقد في جنيف في يناير، طرحت هذه النتائج على المنسقين وجرى بحث المحاور التالية المحتملة بالقسبة لمسار التدريب واعتاد المشاهلات. ومن الواضح أن المنسقين العاملين

بلا حدود (هولندا وفرنسا) (MSF)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومركز إدارة أبحاث المعلومات (IFRC)، ومركز إدارة الحوادث (IMC)، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة واليونيسيف. (ويصل ٥٠٪ تقريبا من شملتهم الدراسة في المقار الرئيسية ٤٠٪ على المستوى الإقليمي و١٠٪ على المستوى الميداني).

وأوضح أكثر من ٩٠٪ من شملتهم الدراسة أنهم يشعرون أن التدريب مرتبط ارتباطاً مباشراً بإداء العمل وأن التدريب الموحد سيكون مفيداً للمندان. ومع ذلك، حصل ٧٣٪ فقط من شملتهم الدراسة على تدريب متميز، وأوضح ٢٧٪ أنهم لم يحصلوا على مثل هذا التدريب. وبالقسبة إلى من حصلوا على التدريب، تم التدريب في أغلب الأمع من جانب زملاء لهم في العمل أو بواسطة مسؤولي تدريب داخليين. بيد أن من شملتهم الدراسة أشاروا إلى أن التدريب على العمل داخل المنظمات كان عادة غير موحد وكان المضمون يعتمد إلى حد كبير على شخصية المدرب.

وخارج القطاع هناك عدة معاهد (مثل بيوفورس Bioforce وجامعة ويسكونسن وجامعة كرانفيلد) توفر التدريب في مجال التنسيق وإدارة سلسلة التوريد للاحتياجات التجارية. وعلى الرغم من أن هناك ورش عمل لتلبية احتياجات محددة، فليس ثمة منظمة تقدم تدريباً شاملاً ومنتظماً وموحداً في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية.

### التحديات التي يواجهها برنامج الغذاء العالمي في مجال التنسيق في دارفور وتشاد

في ظل وجود أكثر من مليون شخص نازح داخلي يحتاجون إلى مساعدات غذائية في مخيمات مبطرة في أنحاء منطقة تلغ مساحتها مساحة فرنسا، وفي ظل الحد الأدنى من البنية الأساسية، كانت دارفور تمثل على الدوام تحدياً صعباً في مجال التنسيق لبرنامج الغذاء العالمي. وفي الشهور الأخيرة زاد النقص المتصاعد من خطورة الوضع. فلكم جيوب كبيرة من دارفور منطقة أمام وكالات الأمم المتحدة "غير مسموح" الوصول إليها، مما يجعل من المستحيل تقديم الأغذية وغيرها من المساعدات. والوضع خطير في منطقة جبل مار الجبلية، حيث تلتقي ثلاث ولايات تابعة لدارفور، وكذلك في الأطراف الشمالية الغربية من دارفور.

ومن ناحية أخرى، يدعو الوضع الغذائي لكثير من الأشخاص النازحين داخلياً والمقيمين إلى القلق البالغ. وكشف استطلاع للأمن الغذائي والتقذية تم تحت إشراف برنامج الغذاء العالمي أن ٢٢٪ من الأشخاص النازحين داخلياً تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية بشكل خطير وأن نصف العائلات في المنطقة تقريباً لم يذوق لديها طعام كافٍ لوقت. وقد يحتاج حوالي ٤٠ مليون مستفيد إلى حوالي ٤٤٠ ألف طن من المساعدات الغذائية في العام المقبل. ولدى سوء المحصول وأسراب الجراد إلى زيادة تقادم الوضع.

وبواصل اللاجئين من منطقة دارفور تكفهم على الحدود في اتجاه تشاد المجاورة. ولدى سكان هذه المنطقة التابعة الجرداء استبعاد ملحوظ لإشراكهم في مواردهم النفسية والمتنقلة. وفي أكتوبر، رفع برنامج الغذاء العالمي المبلغ المطلوب لعملية تشاد من ٤٢,٣ مليون إلى ٦١,٤ مليون دولار أمريكي، من أجل زيادة مساعداته إلى السكان المحليين. وتطلب الميزانية الجديدة التي تمت ترة العملية حتى يونيو ٢٠٠٥ بمساعدة من ٢٥٠ ألف شخص؛ ٢٢٥ ألفاً منهم من اللاجئين و ٢٥ ألفاً من السكان المحليين.

ويعتبر بمثابة تحدي في حد ذاته، تقديم المساعدات الغذائية لربع مليون شخص في أي مكان في العالم. وتؤثر من صعوبة التحدي، الطرق السيئة في تشاد، ووضعها كوتلة بدون منافذ بحرية والظروف الأمنية الخطيرة. وبفضل اتفاق أبرمه برنامج الغذاء العالمي مع الحكومة الليبية، يستطيع البرنامج الآن توصيل مئات من الأطنان الإضافية من الغذاء كل شهر لشرق تشاد عن طريق ليبيا في رحلة استعراضية ومخافة في الوقت نفسه عبر الصحراء الليبية. وفي أكتوبر، أضاف برنامج الغذاء العالمي طائرة ثانية إلى خدماته الجوية الإنسانية في تشاد. وتتوجه الطائرتان وبكل منهما ١٨ مقداً من العاصمة نجامينا إلى عدة نقاط في شرق تشاد خمس مرات على الأقل في الأسبوع. وتستغرق الرحلة أقل من ساعتين وتتاح مجداً للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وتجلبهم للقيام برحلة تستغرق ٩٥٠ كيلو متراً على طرق خطرة غير مجهزة يمكن أن تستغرق حوالي يومين.

لمزيد من المعلومات عن عمليات برنامج الغذاء العالمي في دارفور وتشاد، انظر موقع: [www.wfp.org/crisis/darfur](http://www.wfp.org/crisis/darfur)



# استيطان أم استعمار - عودة الى أصل الصراع

صحفي صاندر عن بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين للنشر العوري

لرباعية لزعة للحظة، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية

يعود يومه، لمعوت لحسن داعم لمجبه حول حقوق الناس في المطلق الفلسطيني لتحتل، في الوقت غير مستل لمعربه ورساء من دن المجمع الدولي حيث سكل لمستعمرات حرقاً صرحاً سبون في حين ان شتتعت لدوس مصالح فانسو و... به في رافة تلك المستعمرات، لا لاسعبر بشر سلتش من السلوات حو مكنية كرس سيميه بده الفقه وحادها كافة الموصول الى عرس وسجده يساير بجه الترميث، بحسب التقول لدوس، وتجاه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وكذلك متطلبات خارطة الطريق

كما تثير العديد من التساؤلات حول صيغه تصروح، فبعد العام ١٩٦٦، عملت جيو السلام المبذولة على فرصه في حور تصراع هو الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، فهل من الممكن تحقيق اهد في الاحتلال دون معالجة طبيعة دولة اسرائيل كدولة استعمارية؟

استخدام اراضي اللاجئين الفلسطينيين ومنعهم من العودة الى ديارهم وقراهم المهجرة، والحفاظ على سيطرة يهودية على هذه الأراضي والمناطق، وكذلك قطع التواصل الجغرافي للجن والقرى الفلسطينية التي قدر لها البقاء في المناطق التي قامت عليها إسرائيل، وهو ما فعلته حكومات إسرائيل المتعاقبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، على مدار السبعة وثلاثين عام الماضية، لقد جاءت القوانين العسكرية والإجراءات الإدارية التي استخدمت لتنفيذ ذلك المشروع الاستعماري في الأراضي المحتلة حديثاً فقط كإحدى طريقتين على نفس القوانين التي استخدمت للسيطرة على الأراضي المحتلة منذ نحد لأحضر

رد فعل المجتمع الدولي تجاه التوسع الاستعماري المستمر للمستعمرات اليهودية هو عتبه خيلار لمدى التزامه بحكم القانون، لقد هو لمشركو في حتمع دن، سعي عدا سده د شهر حث عول "عدم سلطة" بوضيه الفلسطينية"، غني به بحث بعد "حده" لاغصا سون سائر على مفاوضات الوضع النهائي، ويتوافق مع القوانين والشرائع الدولية.

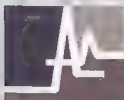
إن المرحلة الأولى من "خارطة الطريق" تقضي بأن على حكومة إسرائيل تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، على أن يتم معالجة قضية المستعمرات الإسرائيلية ضمن المرحلة الثالثة من الخطة وفي سياق مؤتمر دولي تعقده اللجنة

تعتبر المستوطنات الإسرائيلية "اليهودية" أحد أوجه الاستعمار في عالم يعتبر الأخير جميع أوجهه خارجاً عن القانون، كما يقول مبعوث الأمم المتحدة الخاص حول حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، جون دوغارد. كما يقترح المبعوث الخاص بأن الوقت قد حان لأن يغير المجتمع الدولي مصطلحاته، بحيث يبدأ باستخدام مصطلح "مستعمرات" و"مستعمرين" فيما يتعلق بالمستوطنات اليهودية والمستوطنين.

إن الإعلان الأخير للحكومة الإسرائيلية عن نيتها توسيع مستعمرة "معاليه أدوميم"، على أراضي القدس الشرقية المحتلة، يعتبر شكلاً جلياً وفريداً من أشكال الاستعمار: سيطرة حصرية على الأراضي وإقصاء السكان الفلسطينيين الأصليين عنها. تقع مستعمرة "معاليه أدوميم" على أراضي تعود ملكيتها لقريتي إبوديس والجزيرة الفلسطينية، ومن المقترح أن يقيم جدار الفصل العنصري الإسرائيلي هذه المنطقة في داخله.

لم يبدأ المشروع الاستعماري بعد حرب العام ١٩٦٦، بل مع عام ١٩٤٨، حيث هدف الاستعمار الصهيوني حينئذ إلى تأسيس قاعدة سكانية ذات ثوس صبر في ضروري لإنشاء مثل هذه الدولة على أراضي فلسطين التاريخية.

وبعد ثلثة فلسطين في العام ١٩٤٨، تم تدعيم المشروع الاستعماري الصهيوني من خلال





23/٢٣

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

# نشرة الهجرة القسرية



الموضوع الرئيسي

## أوروبا: حصن أم ملجأ؟

الاستجابة الدولية لمسألة دارفور  
مفوضية سامية جديدة لشؤون اللاجئين  
مقابلة مع فالتر كيلين

بالإضافة إلى:  
مقالات عن فلسطين وجورجيا ونيجيريا  
خدي توجيهات تصميم المحيمات  
حقوق الأراضي للاجئين





## من أسرة التحرير

تركز نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٣ على اللجوء في أوروبا، ولكنها تحتوي أيضا على عدد كبير من المقالات التي تناقش مواضيع أخرى. وستلاحظ بعض التغييرات على المخطط نتيجة لقرارنا في إلقاء الضوء على بعض التطورات الرئيسية للإهتمام المنصب على المجتمعات الإنسانية قبل قسم الموضوع الرئيسي. ويمكن المقالات البارزة في هذا العدد التقدم البطيء في ترويض الحماية والمساعدة في دارفور، وعملية اختيار الرئيس الجديد للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومقابلة مع والتر كالث، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق المهاجرين داخليا.

ونفقد من هنا بالشكر إلى الدكتور هيفين كرولي (مدير المؤسسة الاستشارية لدراسات المساواة والعرق للمهاجرين واللاجئين والمنسول السابق في معهد المملكة المتحدة لبحوث السياسات العامة) على المساعدة الكبيرة التي قدمها في البحث عن، واختيار وتحرير مقالات موضوع العدد. وتظهر هذه المقالات التقدم البطيء الذي تحرزه أوروبا نحو تنفيذ سياسة لجوء مشتركة والتحديات التي تواجه تقدم هذه العملية على يد الفئات المعارضة للجوء والهجر.

نفذت عمليات النشر وتوزيع هذه النشرة بمساعدة المنحة المقدمة من مكتب أوروبا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وقد نشرت النسخة الأولى من نشرتنا الصادرة باللغة الفرنسية لمراجعة قضايا الهجرة القسرية ولاقت ترحيبا من قبل القراء الفرائدوين. وسنشر مستقبلا المزيد من الأعداد في اللغة الفرنسية. وستستمد أي نشرات أخرى على التمويل، لذا إذا كنت قادرا على اقتراح جهات ممولة الرجاء مراسلتنا.

وردا على الاقتراحات العديدة، قررنا نشر ملحق خاص لنشرة الهجرة القسرية يركز على الدروس المستفادة من تسونامي. وقد تم توزيع الملحق الخاص هذا في يونيو/حزيران، وقد طبعت وأرسلت من سريلانكا. وحصلنا على سلسلة ممتازة من المقالات من الوكالات الموجودة في كل الدول المتأثرة من زلزال تسونامي ومن المنظمات الدولية ولا نبحث عن مقالات أخرى.

وسنشر العدد ٢٤ في تشرين الثاني/نوفمبر وموضوعه الرئيسي يركز على فرص السلام في السودان.

للمزيد من المعلومات حول هذه النشرة وغيرها من القضايا المستقبلية، الرجاء زيارة:

[www.fmreview.org/forthcoming.htm](http://www.fmreview.org/forthcoming.htm)

مع أطيب التحيات من أسرة التحرير

ماريون كولدرى - تيم موريس - مصعب حيتلي

**حقوق الطبع والنشر عن الحقوق:** يجوز اقتباس أية مواد من نشرة الهجرة القسرية بحرية ولكن يرجى إخطار المصدر. أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية فيجب إعادة نسخها في سياق المقالات التي ظهرت فيها (مع ذكر المصدر). إن المواد والمعلومات المتضمنة في النشرة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أسرة التحرير أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.

صورة الغلاف: لاجئة في مركز بلاتون قرب موكشتيف في أوكرانيا  
تصوير تابلور / UNHCR

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين والناشطين والناشطين داخل أوطانهم. وليس مقصودنا معهم أو يعرضونهم وخضائهم ونسرد الشرائع ثلاث مرات في السنة نقلات الإخبارية والإسبوعية والعربية والعربية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالاشتراك مع "النشروع العالمي للمعنى بأوصاف النازحين" التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كولدرى، تيم موريس

الجزر المساعد

مصعب حيتلي

مساعدة الأبحاث

شانون اليس

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

كريم أنسي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

موقع عزام

الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضمير شامي

مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد نقاشي

(بديل) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أينا فانس

جامعة شرق لندن

باربرا هاريلسون

الجامعة الأمريكية في القاهرة

عيسى شيلاني وسري حضي

مركز اللاجئين والشأن الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكنس كيتوبورج

وكالة الأمم المتحدة لأزمة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

الأردن

هاريت نرافاتيني

الأردن - غزة

إيني ناصيف

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباقين حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعل أعضاء المجلس بصمة شخصية

"نطوعة غير مترتبة براكزهم ووظائفهم"

مركز دراسات اللاجئين

قسم التنمية الدولية (QEH)

Manesfield Road

Osford OX1 3TB UK

Email: [fm@qeh.ox.ac.uk](mailto:fm@qeh.ox.ac.uk)

Tel: +44 (0)1865 280 700

Fac: +44 (0)1865 270721

موقع الإنترنت

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

التصميم والإخراج الفني

Erica Carotenuto

[encadesign@fastmail.co.uk](mailto:encadesign@fastmail.co.uk)

الطبعة في مطبع LDI Ltd

على ورق سليم غير ضار بالبيئة

رقم الإذاعة الدولي: ISSN 1460-9819

Refugee Studies Centre





# المحتويات

مقابلة: فالتر كيلين.....	٤
آراء حول الاستجابة الدولية لمشكلة الطوارئ في دارفور روبرتنا كوين.....	٧
اختيار مقوض الأمم المتحدة السامي الجديد لشؤون اللاجئين مانيشا توماس وإد شينكينج فان ميروب.....	١٠
ركن الخطباء: من يتحمل مسؤولية دفع وتوجيه ردود الفعل الإنسانية؟ نوك كير.....	١٢
إهمال الموارد البشرية للاجئين قبل إعادتهم إلى وطنهم أتل هيتلاند.....	١٣
المقدمة: أوروبا - قلعة أم ماوي؟ هينن كرولي.....	١٤
تقدم متفاوت تجاه إقرار سياسة لجوء مشتركة للاتحاد الأوروبي نيم موريس.....	١٧
نحو اندماج اللاجئين في أوروبا المجلس الأوروبي لشؤون اللاجئين والمنفيين.....	٢٢
أوروبا تنتظر من أفريقيا حل «مشكلة اللجوء» هينن كرولي.....	٢٣
الاندماج والتشتت داخل مجتمع المملكة المتحدة ديفيد جريفتز ونافو سيجونا وروجر زيفر.....	٢٧
هل تخذل أوروبا الأطفال المنفصلين؟ ديانا ساتون وتيري سميث.....	٢٩
«المنطقة الآمنة» الهولندية في أنغولا يوريس فان فيك.....	٣٢
الموارد البشرية الضائعة: أصحاب العمل يتجاهلون إمكانيات اللاجئين بيريند يونكر.....	٣٣
ألبانيا - حارس بوابة أوروبا المرغم ردفان بشكوبيا.....	٣٥
أوروبا وإعادة بناء الصومال كينور كيديكي.....	٣٧
اللاجئون الشيشان يحرمون من دخول أوروبا مارتين روزميك.....	٣٩
تنازع البعثة البريطانية لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين وفقا لشهادات اللاجئين.....	٤٢
التأرجح داخليا في جورجيا الجديدة فرايا فون خروتي.....	٤٤
الاعتراض على المبادئ التوجيهية لتصميم المخيمات جيم كيديكي.....	٤٦
«تقييد سبل الوصول» هو نوع من التهجير: مفهوم وسياسة أشمل مايكل تشيرنيا.....	٤٨
النزوح الداخلي في نيجيريا: تحد عاجل كلوديا ماكورديك.....	٥٠
توصيات بشأن سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية كارين جاكوبسين ولورين لانو.....	٥٢
مستجدات.....	٥٣
هبوط أعداد اللجوء: نداء يوقظ الاتحاد الأوروبي؟ رايموند هول.....	٥٤
حماية حقوق الانتخاب للأشخاص المهجرين داخليا بلم إيرين مولني وبلقيس جراح.....	٥٥
الاقتراح النرويجي لتوضيح حالة اللجوء فيجيس فيستاد.....	٥٦
٢٥ مليون شخص نازحون داخليا في أنحاء العالم: لا تغيير مسؤولية الاتحاد الأوروبي في حماية اللاجئين وحقوقهم بلم ماريغريزا جل بلو.....	٥٨
منشورات.....	٥٩
حقوق الأرض: هدية للاجئين في تيمور الغربية إنجفيد سولفاج.....	٦٠



## مقابلة



بروفيسور كيلين، تم تعيينك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ «ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق المهاجرين داخلياً». ولم يحصل الدكتور فرانسيز بنيج الذي سبقه كلمات «حقوق الإنسان» في لقبه. هل يشير ذلك إلى تغيير في المسؤوليات؟

في عام ١٩٩٢ عندما قرر انتداب الدكتور بنيج من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كان هناك اعتراف بأن التهجير الداخلي هو مشكلة خطيرة لحقوق الإنسان لكن بغضب أي وجود لمعاهدة حقوق المهاجرين داخلياً، أو إشغال أي بند في اتفاقية حقوق الإنسان على حقوق المهاجرين داخلياً بشكل واضح، كان من شبه المستحيل التصريح أن المهاجرين داخلياً حقوق إنسانية. وبالطبع، كشر، عندما يتعرض المهاجرين داخلياً للتفتيش فإنهم لا يفقدون حقوقهم ولكن معنى هذه الحقوق غير واضح بشكل محدد ضمن سياق التهجير. ومنذ عام ١٩٩٨، حددت المبادئ التوجيهية للتهجير الداخلي حقوق الإنسان من خلال بنود خاصة ومحددة وواضحة، ومفصلة أكثر، في هذه الضمانات. إن التغيير في مسؤولياتي يبين بأن مفهوم حقوق الإنسان المهجر داخلياً، على الأقل مبدئياً، قد حصل اليوم على قبول المجتمع الدولي ويشير إلى تغيير في اتجاه المسؤوليات ويؤكد أكثر على حماية حقوق المهاجرين داخلياً.

كيف ترى أن صلك يرتبط مع الممثلين الرئيسيين الآخرين في مشاريع المهاجرين داخلياً مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وقسم التهجير الداخلي في الوكالات الداخلية ومشروع المهاجرين الداخليين العالميين؟

لدينا مقارصات وتعاون متكاملين مع كل جهة منهم على أساس متكرر تقام ثلاثية، وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤، وتوضح أدوارنا كل منا. وتقع بؤرة تركيز

فالتز كيلين، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق النازحين داخلياً، ومسئول مشارك في مشروع بر وكجز بيرن للتهجير الداخلي، وأستاذ القانون الدستوري والدولي في جامعة بيرن، سويسرا، وقد قابله محرري نشرة الهجرة القسرية، في فبراير/شباط ٢٠٠٥.

الإشارات المذكورة في الوثائق القانونية والسياسية. وسيأتي من أحد أولوياتي تطوير كتيب دولي يبين لأمعان القانون والقرار كيف يترجمون المبادئ العامة إلى معايير محددة وبالتالي تقدم التوجيه المفصل للسلطات محلية حول كيفية تطوير إطار قانوني وطني. وأمل أن يشجع هذا الحكومات لتعمل أكثر على تطبيق المبادئ التوجيهية على المستوى المحلي. واعتقد أن هذا الأمر هو أكثر أملاً في تقوية الإطار المعنوي في الوقت الذي ما زالت فيه المجموعة الدولية غير جاهزة لتبني آلية إلزامية تتوافق مع مستوى الحماية المبين في المبادئ التوجيهية. بالطبع، لم تستثنى هذه المبادرة إمكانية وجود آلية إلزامية في

حصول وجود

عدد كتاب من

الحكومات التي

تطور سياساتها

وقبولها

الوطنية. وقد أصبح هذا ممكناً في السنوات

الأولى لسط آلية إلزامية على المستوى

الإقليمي وبعد ذلك وفي النهاية الاتفاق عليها

على المستوى الدولي.

تستخدم العديد من المنظمات والمنظمات غير الحكومية الدولية المبادئ التوجيهية ولكن هذا أيضاً يأتي التحدي في طريقة اندماجهم ضمن السياسات المرتبطة بالتهجير وبناء القدرات التنموية. ومن أحد السمات الهامة جداً للمبادئ لتوجيهية هو تحديد علاقته بنظام حفظ السلام التابع للأمم المتحدة والمهمات المدنية في الدول التي تعاني من تهجير داخلي. وعلى الرغم من تعقيد مثل هذه المهمات ومسؤولياتها المحددة والمركزة، أشعر بأن هناك الكثير الذي يمكن ويجب عمله لتمتع حقوق الأشخاص المهاجرين داخلياً في نشاطاتهم.

ما زالت العديد من الحكومات، بما فيها الحكومات التي تمتلك أكبر نسبة للأشخاص المهاجرين داخلياً في العالم، تمنع استخدام تعبير «الأشخاص المهاجرين داخلياً» أو حماية ومساعدة المهاجرين بالتوافق مع المبادئ التوجيهية. كيف تخطط لمعالجة هذه القيود؟

يمتلك الممثل عدد كبير من الأدوات تحت

قسم التهجير الداخلي في دعم فرق دول الأمم المتحدة على تطوير وتنفيذ استجابة تعاونية لحالات التهجير الداخلي، ويواصل مشروع التهجير الداخلي العالمي في إدارة قاعدة بياناته وفي تقديم التدريب على المبادئ التوجيهية؛ بينما أركز أنا على الدفاع عن حقوق الأشخاص المهاجرين داخلياً. وترجم التعاون بيننا على شكل أعمال محددة. فعلى سبيل المثال، أخطط لإجراء بعض مهمات في الدول بالتعاون مع قسم التهجير الداخلي، كجزء من مسؤولياتي نحو الاتجاه العام لحقوق الأشخاص المهاجرين داخلياً من خلال كل الأطراف المرتبطة بنظام الأمم المتحدة، وقد طلبت من مشروع الأشخاص المهاجرين

داخلياً العالمي تقديم معلومات مستمرة ودائمة للهيئات المرتبطة بالمعاهدة حول حالة حقوق الإنسان للأشخاص المهاجرين داخلياً، متعلماً أن تتعالج هذه الهيئات قضايا التهجير الداخلي بانتظام أكبر في المستقبل.

كأحد أهم من خطوات المبادئ التوجيهية للتهجير الداخلي، كيف تقيم الفهم والاستخدام الحالي لهذه المبادئ من قبل الحكومات؟ وما هي فرص اندماجهم بشكل أكبر في القانون الدولي والوطني؟

يوماً بعد يوم تلاقي المبادئ التوجيهية للتهجير الداخلي قبولاً متزايداً. وقد استندت بعض الحكومات، مثل أنغولا وبوروندي وكولومبيا وليبيريا وبيرو والفلبين ومرايا، على المبادئ التوجيهية في قوانينهم أو سياساتهم المحلية، وتلاههم الكثيرون غيرهم. وقد راجعت جورجيا بعض قوانينها التي كانت تتناقض مع المبادئ التوجيهية. أما كولومبيا، فقد اعتبرت المحكمة الدستورية المبادئ التوجيهية جزءاً من الإطار القانوني القابل للتطبيق في حالات التهجير. وبالطبع كل هذه التطورات تعتبر بوادر مشجعة.

وبالرغم من ذلك، يجب أن تتجه الجهود الرامية لجعل هذه المبادئ التوجيهية فعالة على المستوى المحلي على مدار أبعد يتجاوز



**العالم المثالي؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي فرص هذا الحدث؟**

في الوقت الحالي، تعمل الأمم المتحدة على ما يسمى بالنظرة التعاونية، الذي لا ي تأكيّد مخرجاً من قبل لجنة الوكالات المحكمة في وثيقة سياسية تحت عنوان «تطبيق الرد المتناوب على حالات التهجير الداخلي». وتحمل هذه العملية جوانب قوة وجوانب ضعف. فمن ناحية، تؤكد على اشتراك كل الوكالات في مسؤولية الرد على الأزمة العالمية للتهجير والتي قد تكون مسؤولية كبيرة جداً لتحمل عبئها وكالة واحدة، ولها إمكانية جذب العديد من الخبرات والتخصصات المعرفية من كل الوكالات. ومن ناحية أخرى، تواجه العملية التعاونية صعوبة في التأكد من مصداقية الوكالات مما قد يؤدي

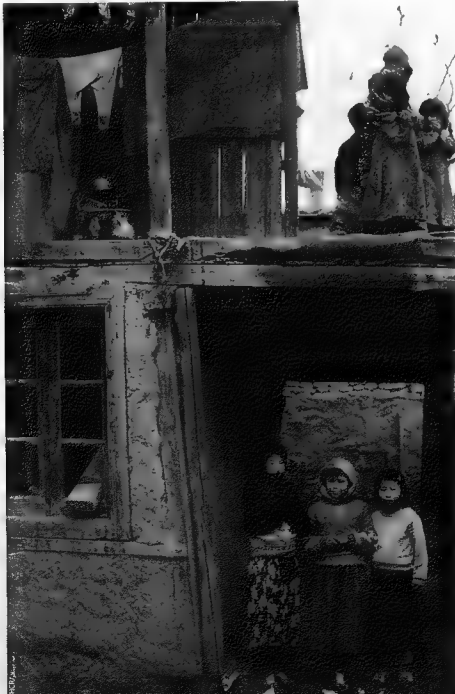
وثانياً، من الضروري توعية الممثلون غير الحكوميين على مسؤوليتهم تحت القانون الدولي نحو سكان المهجرين داخلياً، وذلك حتى لا يمتنعوا من الوصول إليهم أو ينتهكوا حقوق المهجرين الداخليين. ولتذكير الممثلين غير الحكوميين حول مسؤوليتهم نحو الأشخاص المهجرين داخلياً، يمكن أن تكون الحلقات دراسية حول المبادئ التوجيهية لداة مفيدة، وقد عقدت مثل هذه الحلقات بالتعاون مع جيش التحرير الشعبي في السودان في عام ٢٠٠٢، نظمها اليونسيف ومشروع بروكجز الخاص بالهجرة الداخلية.

**أيوس غريباً عدم تمثيل الأشخاص المهجرين داخلياً من قبل أي من وكالات الأمم المتحدة، مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؟ وهل هم ممثلون في**

تصرفه، وأكثرها وضوحاً هو الإقناع الذي بدأت بالعمل عليه مع عدد من الحكومات من خلال حوارات حول التهجير في دولهم. وقد تعلمت من خبرات من سيقوني أن الحكومات، التي لم تفر بشكل أساسي بوجود الأشخاص المهجرين داخلياً في دولهم، عادة ما يكون الحوار معها منحصراً في الاعتراف بالمشكلة وتبني سياسات لمعالجة هذه الحالة. وإلقاء مسؤولية المهمة على الدول المتأثرة هو من الوسائل الهامة الأخرى للتأثير على سياسة الحكومات في الوقت الذي تمكن فيه الممثل من العمل على التباحث مع تشكيلة واسعة من الممثلين، حكوميين وغير حكوميين، حول قضايا التهجير. في أبريل/نيسان، ساقوم بأول مهمة دولية شاملة إلى نيبال. وفي الحالات التي تمانع فيها الحكومات توجيه دعوة لي، قد يكون عندها من الضروري تدخل كبار مسؤولي الأمم المتحدة ولجنة الوكالات المحكمة والمقررين للحكومات لتشجيع تلك الحكومات على فتح المزيد من الطرق أمامي. ويمكن أن يكون لنشر التقارير تأثير أيضاً بما أن التقارير أصبحت وثائق خاصة بلجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة. ويمكن لإصدار البيانات العامة أن يكون له تأثيراً كذلك. جلب بياني العام الأول انتباه الصحافة إلى دارفور واحتج على الانتقال القوي للأشخاص المهجرين داخلياً. وتعتبر الاجتماعات ثمينة أيضاً في رفع الوعي نحو قضايا الحماية وتحريك مختلف الممثلين المختلفين للصمت نحو التهجير.

**يعيش العديد من الأشخاص المهجرين داخلياً في العالم في المناطق التي يسيطر عليها الممثلين غير الحكوميين. هل يمكن القيام بالمزيد لمساعدتهم وحمايتهم؟**

أولاً، يجب أن نحرص على تلك الحكومات لتسمح لنا بالدخول إلى تلك المناطق الخاصة تحت سيطرة الممثلين غير الحكوميين في دولهم. وبالرغم من التعاون مع الممثلين غير الحكوميين، أصبح العالم بعد حادثة ١١ سبتمبر أكثر حساسية وتقيداً، لذا يجب أن تقدم وكالات الأمم المتحدة جهود مشتركة لتمكينا من الدخول إلى الأشخاص المهجرين داخلياً أو العمل ضمن المجموعات ومنظمات الكنيسة غير الحكومية لوصول إلى هؤلاء السكان. يجب أن ترفض الأعداد الكبيرة للأشخاص المهجرين داخلياً صعوبة وصولهم إلى المساعدة الدولية، مما ينتج عن خسائر كبيرة في الأرواح، كما كان الحال في أنغولا والآن في دارفور.



دارفور داخليون من الهارغا في بابي في أفغانستان



تماماً على الرغم من اليبس والفقر المتع الذي يعيشون فيه. لكل حالة ميزاتها الفريدة ولا يوجد هناك وصفات سهلة للأمم المتحدة. ولكن يجب أن تلتقي حملات العلاقات العامة بلصوة على الأزمات المنسية. ويجب أيضاً دمج قضايا المهجرين داخلياً في سياسات وتوجيهات الوكالات الدولية المختلفة إضافة إلى ربط مجتمع المتبرعين مع هذه القضية إلى هذه الحالات. كذلك يجب أن تؤخذ الخطوات لتضمين الممثلين السياسيين في معالجة الأسباب الجذرية لهذه الأزمات وللمساعدة في بناء القدرات على المستوى المحلي ومعالجتهم بشكل عملي أكثر.

لعدة سنوات لعبت نشرة الهجرة القسرية دوراً في جذب الانتباه إلى قضايا الأشخاص المهجرين داخلياً ونشر المبادئ التوجيهية. هل لديك أية أفكار حول كيف يمكننا القيام بذلك بشكل أفضل؟

لوقت طويل كنت أفرا نشرة الهجرة القسرية وأنا معجب بالموضيع المختارة والمساهمات العالية النوعية. توزيع المجلة باللغة الأسبانية والعربية وقراركم الأخير في إضافة نسخة باللغة الفرنسية هي خطوة هامة نحو تقديم معلوماتكم إلى مجموعة أكبر من القراء. وتعتبر العديد من المقالات أنوات هامة للباحثين، والطلاب، والنشطاء، والحكومات والوكالات الدولية - وحتى بعد نشرهم بوقت طويل. أما تنظيم الأرشيف الإلكتروني للمواضيع الرئيسية، مع وضع عناوين المواد بشكل مرتبة وجعلها قابلة للاسترجاع بسهولة، فهو من الأمور التي تقدم الكثير من المساعدة.

أوافق أولئك الذين قالوا بأن العملية التعاونية في دارفور لم تدم بدورها جيداً. ولكن بالمقابل، نجحت العملية في كارتة تسونامي. كانت المشكلة في دارفور هي أن العملية التعاونية سمحت للوكالات بقول كلمة «لا» أمام تحمل مسؤوليات معينة، وخصوصاً في منطقة الحماية، وأصطلت الحكومة القدرة على اختيار الحلول التي تجدها أقل خطورة. وبالرغم من هذه البداية البطيئة والمثوية، قدم الأمين العام في مارس/آذار تقريراً إلى مجلس الأمن يبين فيه ازدياد أعداد المراقبين وموظفي حقوق الإنسان «العاملين على قضايا الحماية». ولكن بقي المجموع أقل من 100 ولم يحصلوا جميعهم على التدريب المطلوب لتنفيذ وظائف الحماية بشكل فعال.

تصدرت دارفور رأس جداول أعمال أجهزة الإعلام الدولية، ولكن ما هي الأزمات المخفية أو المنسية الأخرى التي ترتبط به؟ وكيف ردت عليها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية؟

هناك الكثير الأزمات المنسية ومن الصعب تصنيفها طبقاً لخطورتها. فقد وصلت احتياجات الحماية وأرقام الأشخاص المهجرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا إلى تلك الموجودة في دارفور أو قد تفوقها. وفي الصومال، حيث لا يوجد حكومة فعالة، نسي الأشخاص المهجرين داخلياً بشكل كبير وغالباً ما لا تستطيع المساعدة الوصول إليهم لأنهم في المناطق التي يصعب على المجموعة الدولية الوصول إليها. كذلك هناك أعداد كبيرة من الأشخاص المهجرين داخلياً محرومين من المساعدة في بورما. إضافة لذلك، هناك حالات تهجير ممتدة، مثل تلك الموجودة في جنوب القوقاز حيث بقيت أعداد كبيرة الأشخاص المهجرين داخلياً مرحلة لأكثر من عقد والآن نسيت

إلى إهمال حالة الأشخاص المهجرين داخلياً، وستقبل إذا لم تتحمل أي من الوكالات دوراً قيادياً أو تتنافس مع غيرها على ذلك الدور. حتى في العالم المثالي من الصعب تخيل أن تكون وكالة واحدة قادرة على الرد عملياً على احتياجات كل الأشخاص المهجرين داخلياً، بما فيهم المهجرين نتيجة للكوارث الطبيعية أو الكوارث التي تحدثها البشرية أو المعشروعة الإنسانية، لمعالجة هذه الحالات المملوءة التي يكون فيها التطوير له علاقة أكبر بالقضايا الإنسانية، أو التأكيد من حصول الأشخاص المهجرين داخلياً على حق التصويت في الانتخابات ويتدخل من الأمم المتحدة. ما نحتاجه هنا هو وضع قواعد واضحة لتأسيس مهمات محددة للوكالة وأين يمكنها تنفيذ هذه المهمات. فطلي سبيل المثال، من الواضح أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هي المنظمة الأكثر خبرة وقدرة على حماية ومساعدة الأشخاص المهجرين نتيجة للنزاع المسلح إلى المخيمات أو الأكثر تنظيمًا لعودة الأشخاص المهجرين داخلياً بأمان وكريمة إلى مواطنهم بعد نهاية النزاع. وفي الحقيقة، من الصعب فهم لماذا لا يوجد على الأقل فرصة أمام المندوب السامي للاجئين لاستلام مسؤولية مثل هذه الحالات.

يجادل بعض النقاد بأن قسم التهجير الداخلي، أو مكتب الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان واللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أنوا أو سمح لهم بتكاديه دور بسيط فقط في أزمة دارفور المستمرة. ويقرّون أن الرد على أزمة الأشخاص المهجرين قسرياً المستمرة في دارفور يؤكد فقط على فشل العملية التعاونية للأمم المتحدة في معالجة قضايا الأشخاص المهجرين داخلياً، وخاصة بالنسبة إلى الحماية. هل هذا الانتقاد عادل؟

## الهجرة الدولية وشبكات الشؤون الجنسانية

قامت اللجنة العالمية للهجرة الدولية (GCIM)، نتيجة لورشة عمل تم عقدها مؤخراً حول الجانب الجنساني للهجرة الدولية بتأسيس شبكة لشؤون الهجرة الدولية والجنسانية، وهذا تمكين الممارسين والباحثين في هذا المجال من تبادل المعلومات والآراء المتعلقة بهذا الموضوع بشكل منظم.

وستقوم الشبكة بإصدار نشرة إلكترونية دورية (متوفرة أيضاً على موقع اللجنة العالمية للهجرة الدولية [www.gcim.org](http://www.gcim.org)) لكل المشتركين في الشبكة، وتضم روابط وثائق متعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى أنباء حول المؤتمرات التي سيتم عقدها، والمؤتمرات والكتبات واستعراضات لهذه الكتب بالإضافة إلى الآراء. كما ستضم النشرة الأولى تقرير ورشة العمل.

للتأثير أكثر وأو المساهمة في الشبكة يرجى الاتصال بالسيدة ريبكا توماس (Rebekah Thomas) على البريد الإلكتروني: [rthomas@gcim.org](mailto:rthomas@gcim.org)

من الضروري، لتفهم حقيقة وواقع الهجرة الدولية ولتتمكن من الدفاع عن حقوق المهاجرين بشكل أكثر فاعلية، تفهم وإدراك أهمية المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة، لا في المواقف المتعلقة بوضع المرأة المهاجرة فحسب، بل أيضاً في تأثير الهجرة على الرجال والأطفال والتغيرات التي تطرأ على العلاقات ضمن الأسرة. وأرد الترحيب هنا بتأسيس الشبكة الدولية للجنسانية والهجرة والتي ستوفر لنا وسيلة حيوية جديدة لتبادل المعلومات والآراء حول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

«ساري روبنسون المديرية الإدارية، إدراك الحقوق: مجلبة العولمة الأخلاقية»



# آراء حول الاستجابة الدولية لمشكلة الطوارئ في دارفور

روبرت كوين

ولم يبدأ المجتمع الدولي إلا في العقد الأخير من القرن العشرين بالمشاركة في محاولة مساعدة وحماية المهجرين العرصة للخطر في بلادهم.

وما تزال محاولات التدخل الدولي لحماية الأشخاص النازحين داخليا تعتمد على كل حالة بحالتها، وما تزال هذه المحاولات في طور الضعف، وهناك حاليا منصب لممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليا - وهو منصب تطوعي، كما يوجد مكتب صغير

والسبب الثاني لعدم وجود استجابة واسعة هو غياب الأدوات والبنى اللازمة للمجتمع الدولي للتعامل مع الأزمات الداخلية، ويستتاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والممنوعة غالبا من الدخول إلى مناطق النزاع الداخلي، فلا يوجد أي آلية دولية جاهزة لحماية المدنيين الذين يعيشون ظروف العنف ضمن بلادهم.

ومع ذلك يموت المئات يوميا في دارفور نتيجة للمجاعة والأمراض والعنف. ومع استمرار العنف بين قوات المتمردين وقوات الحكومة يزداد عدد الأشخاص المجردين على مفاردة منازلهم والذين ينضمون بالآلي إلى صفوف النازحين والبالغ عددهم حاليا ٢,٤ مليون، واللاجئين والبالغ عددهم ٢٠٠ ألف لاجئ. وما تزال محلات الحكومة العسكرية جماعات المزارعين من الإفريقيين السود، وعلى مخيمات النازحين بمساعدة مليشيا الجنود. بالإضافة إلى استمرار عملية اغتصاب النساء والفتيات عند خروجهن للبحث عن خشب لإشعال النار خارج هذه المخيمات، بينما يعتد أولئك القاطنون داخل المخيمات على المعونات الدولية اعتمادا تاما.

ومن الواضح أن إدراج القضية على جدول الأعمال الدولية لم يؤدي إلى اتخاذ خطوات مفيدة لإنهاء القتال، ولا حتى معالجة حاجات أولئك الذين تم طردهم من أراضيهم. ما هي إذا أسباب هذه الاستجابات الدولية؟ وما هي العوامل الإيجابية التي يمكننا تحديدها التي يمكن الاستفادة منها للاستجابة لهذا الوضع ولاي أوضاع طوارئ ممكنة في المستقبل؟

وأحد أسباب صعوبة التعامل مع مشكلة دارفور بالنسبة للمجتمع الدولي هو أن استعمال حكومة ما للبطش والوحشية لمواجهة تمرد الأقليات العرقية التي تسعى للحصول على استقلالية أكبر لا يقتصر على السودان وحده، حيث تستمر حكومات عديدة على الحروب الوحشية ضد مجموعات معينة من شعوبها لضمان سيطرة مجموعة عرقية ما على الآخرين. فعلى سبيل المثال قام الاتحاد الروسي بتطبيق سياسة الأرض المحروقة ضد جمهورية الشيشان، وكعضو دائم في مجلس الأمن حامل لحق الاعتراض (الفيتو)، فقد عارض الاتحاد الروسي أي ضغط سياسي أو عقوبات ضد الحكومة السودانية خوفا من إمكانية خلق أسبقية في مجلس الأمن.

لم نأخذ خارج والبقية من النازحين عند عرثهما من جمع الحطب خارج مخيم ميجورا في دارفور





بإستجابة دولية ضعيفة، وقد استغرق الأمر أكثر من سنة حتى نجح مجلس الأمن الدولي في تبني قرار بشأن دارفور، حيث تم التوصل إلى قرار في تموز/يوليو ٢٠٠٤، ولم يتم فرض أية عقوبات من أي نوع حتى مارس/آذار ٢٠٠٥ رغم فشل السودان في إيقاف الهجمات على المدنيين، وفي نزاع سلاح ومقاتلة الجنود، كما أضعفت امتناع الصين والجزائر والباكستان وروسيا عن التصويت من سلطة هذا القرار.

ورغم ذلك، فقد نجح من هذه الأزمة بعض النقاط الإيجابية، حيث يتسبب الضغط الدبلوماسي، عند تطبيقه، ببعض النتائج. فقد أدت زيارات الأمين العام كوفي أنان، ووزير الخارجية كومان أبول إلى دارفور في تموز/يوليو ٢٠٠٤ إلى رفع الحكومة السودانية القيود على المنظمات الإنسانية، مما سمح لها بالوصول إلى حوالي مليون نازح داخلي (وما يزال هناك ٥٠٠ ألف لا يمكنهم الوصول لهم). كما سمحت الحكومة بخروج مراقبي حقوق الإنسان الدوليين، وفريق من الأمم المتحدة للتحقيق في وقوع عمليات إبادة جماعية. ومن أبرز ما نجم عن الجهود الدبلوماسية كان استئناف المحادثات مع متمرد دارفور، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

كما يمكن للدور الذي لعبه الاتحاد الإفريقي، إذا تم تطوير لتحقيق كل إمكانياته، أن يسهم بالخاص، حيث تقدم الاتحاد الإفريقي، في غياب رغبة المجتمع الدولي في القيام بأي عمل، وحاول الحد من العنف في منطقة، وبعد مفاوضات وقف إطلاق النار بين متمرد دارفور والحكومة، قام الاتحاد الإفريقي بنشر المئات من المراقبين لمتابعة الموقف، وعند استمرار القتال، قام الاتحاد الإفريقي بنشر قوات حفظ سلام مسلحة لحماية المراقبين، ثم قام بزيادة عددها لإرسالها ولتوسيع مهمتها بحيث يمكن لأفراد الشرطة فيها والقوات بتوفير حماية إضافية وأمن في مخيمات النازحين وإنشاء عودة النازحين، ولحماية المدنيين «المعرضة للتهديد الوشيك». بل وحتى أعلن رئيس رواندا، بول كاغامبي علناً أن قوات رواندا لن تلعب دور المتفرج في حال تعرض المدنيين للهجوم.

لكن في الوقت نفسه، لم تلعب قوات الاتحاد الإفريقي إلا دوراً ضئيلاً في حماية النازحين بسبب اعتراض الحكومة السودانية لدور الحماية الذي يود الاتحاد الإفريقي لعبه، كما لم يؤمن الاتحاد الإفريقي الموارد اللازمة لموظفي لاداء عمله، حيث لم يتمكن إلا من إرسال ٢٢٠٠ مراقب، وجندي وشرطي إلى دارفور. وحتى الآن ٧٧٠ المخطط إرساله لا يشكلون إلا عدداً ضئيلاً مقارنة بحجم المنطقة، كما لا تمتلك المنظمة إلا بعض الطائرات

التصويت على قرارات حدثت باتخاذ عقوبات ضد السودان في مجلس الأمن، خصوصاً في القرارات المتعلقة بقطاع النفط كما حدثت باستعمال حق الرفض (الفيتو) ضد أي قرار شديد اللهجة.

والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أسباهم الخاصة لتجنب أي مواجهة مع السودان، رغم أن الأولى هي من بدأت إجراءات اتخاذ خطوات ضد السودان في مجلس الأمن، وتخشي الحكومات الغربية أن زيادة الضغط على الحكومة السودانية بخصوص مسألة دارفور قد يتسبب في تعرض عملية وضع اللامسات الأخيرة على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب. وقد بذلت الولايات المتحدة جهداً كبيراً في عملية السلام ولم ترغب في منح السودان أي قدر للاستعانة منها، وقد لعبت السودان هذه الورقة بمهارة عن طريق الموافقة على إحراز تقدم في عملية السلام بين الشمال والجنوب مقابل تدخل محدود في دارفور.

## يمكن للدور يلعبه الاتحاد الإفريقي أن يفسر بالخلاص.

والعائق الآخر لأي عمل قيم هو وضع إفريقيا التقوي نفسه، وكما نوه مراقبون أمريكيون فإن النظام الدولي «غير متين في الأمور المتعلقة بإفريقيا». وإجمالاً، لا تعتبر الحكومات الغربية من مصلحتها الوطنية أو الاستراتيجية القيام بأي خطوات سياسية، أو اقتصادية أو عسكرية لمنع القتل في القارة الإفريقية. ورغم استعدادها الدائم لإدانة الأعمال الوحشية وتوفير معونة إنسانية سخية، إلا أنها تعتبر كلفة التورط لمنع القتل عالية جداً.

وأخيراً، لعب غزو الولايات المتحدة للقرق دوراً كبيراً في هذا الشأن، ورغم أن الحرب لم تبدأ لأسباب إنسانية، أو بسبب حقوق الإنسان، إلا أن إدارة بوش لجأت لموضوع حقوق الإنسان ومنطلق الإنسانية عندما لم تنجح في العثور على أسلحة الدمار الشامل. وأدى هذا إلى شك في نواياها عندما أبدت اهتمامها بدارفور مثيرة تكهنات بنية الولايات المتحدة لغزو بلاد إسلامي آخر مما أدى بدوره إلى خلق معارضة دولية، خصوصاً من قبل العالم العربي والإسلامي. كما أضعفت ما قلقت به الولايات المتحدة في العراق عمليات التدخل الإنسانية لحماية المدنيين في دارفور، حتى عند تدهور الوضع هناك إلى درجة كان يجب عندها اعتبار مسألة التدخل الإنساني حلاً ممكنًا.

لقد ساهمت كل هذه العوامل في التسبب

يعني بشؤون النزوح الداخلي ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - وهو كيان لا يعني بشؤون العمليات، وعلى الموقع بدأت المؤسسات الإنسانية الدولية والمنظمات اللائحة الحكومية بشكل متزايد بتأمين عون مادي لأشخاص النازحين داخلياً، لكن بدون تأمين حماية كافية لأنهم الجسدي ولحقوق الإنسان<sup>١</sup>. ففي دارفور يتكون الوجود الدولي لأغراض حماية الحماية من ثلاث موظفي حماية من اليونسيف، وحوالي ٢٦ من المفوضية العامة لشؤون اللاجئين، وحوالي ١٦ من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى جهود (أوتشا) لخلق مجموعة عمل لشؤون الحماية - وهؤلاء كلهم لمنطقة تعادل مساحتها مساحة فرنسا. وبينما يطالب مجلس الأمن الحكومات بالسماح لأفراد المنظمات الإنسانية لمساعدة الأفراد داخل دولهم، بما فيها حالة دارفور، إلا أنه لم يسمح إلا في عدد محدود من الحالات باستعمال القوة لتأمين الحماية للنازحين داخلياً وغيرهم من المدنيين.

وإجمالاً، يمكن الاعتماد على المجتمع الدولي للاستجابة إلى المجاعات والكوارث الطبيعية.

لكن الاستجابة الدولية لأمر مثل الإبادة الجماعية أو المجازر الكبيرة أو التطهير العرقي، كما هو الوضع في دارفور، تعتمد على مدى اعتبار الدول للتدخل ذا قيمة لها عند أخذ المخاطر بين الاعتبار. وقد يتحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن «تطوير وضع دولي لصالح التدخل لحماية المدنيين من المذابح الجماعية»، كما تحدث فريق عالي المستوى في الأمم المتحدة مؤخرًا عن «المسؤولية الدولية للحماية»، لكن لا يوجد أي وسيلة دولية آلية لممارسة الضغط الدبلوماسي والاقتصادي لمنع أي إبادة جماعية أو مجازر وشيكة. كما لا يوجد أي آلية دولية لإلزام بتطبيق التوصلات - قوات شرطة، أو قوات تدخل سريع، على استعداد للتدخل السريع لحماية الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات أو في طريق عودتهم إلى بيوتهم.

والعائق الثالث الذي يمنع القيام بأي تدخل متواصل في المصالح السياسية والاقتصادية لدول مجلس الأمن الدولي، فقد عملت كل من الباكستان والجزائر والتي تتمتع بصلاحيات سياسية قوية مع الحكومات العربية والإسلامية مثل السودان، على تأخير وإضفاء العمل الدولي في دارفور، وكذلك فعلت الصين لأسباب اقتصادية كونها المستثمر الأكبر في قطاع النفط السوداني حيث تملك الصين حصة ٤٠٪ من الأسهم في شركة نوكو توكو بإنتاج النفط في السودان<sup>٢</sup>. وقد امتدت الصين عن



دارفور، ولتعارض أي مساعدات اقتصادية واستثمارات أو أي تخفيض للدول للسودان حتى يتم إنهاء الصراع والتهدج الذي يغلب على غرب السودان.

١. متوفر على الموقع:

[www.preventgenocide.org/law/convention/text1.htm](http://www.preventgenocide.org/law/convention/text1.htm)

٢. انظر المقالة مع كولين في الصفحة ٤ من هذا العدد، بالإضافة إلى تقرير: الحملة أو الإعدام: نحو توجه أكثر معقداً للحملة المنظمة لاعتداءات المزارعين داخليا

أوتشا OCHA، ٢٠٠٤، الموقع: [www.brook.edu/ftp/projects/idi/protection\\_survey.htm](http://www.brook.edu/ftp/projects/idi/protection_survey.htm)

٣. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي تم تقديمه لمجلس الأمن بخصوص السودان ٤٠٠٥/٢٠٠٥، الصادر في الرابع من مارس ٢٠٠٥، فقره ٦٦.

٤. متوفر على الموقع:

[www.un.org/News/Press/docs/1999/19990920.sgm7136.htm](http://www.un.org/News/Press/docs/1999/19990920.sgm7136.htm)

٥. عالم أكثر أمناً: مسؤوليات المشاركة، تقرير لجنة الأمن العام العليا حول التهديدات والتحديات والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة للسفر في ٢٠٠٤، الموقع:

[www.un.org/secureworld](http://www.un.org/secureworld)

٦. بيتر غونمان: الصين تستثمر بشكل كبير في قطاع النفط السوداني، تم نشره في صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر ٢٣ عام ٢٠٠٤، كما يمكن الاطلاع على الموقع التالي:

[www.genocidewatch.org/SudanChinaInvestHegvily23December2004.htm](http://www.genocidewatch.org/SudanChinaInvestHegvily23December2004.htm)

٧. انظر عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٣.

وفي الواقع، سيؤدي تطبيق الاتفاقية، في حال تطبيقها، إلى توجيه السودان نحو تشكيل مجتمع متعدد الأعراق والأجناس والأديان، وهو تطور هام إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من ٥٠٪ من سكان السودان هم من الإفريقيين السود. ووفقاً لفرانسيس دينغ، الممثل السابق للأمين العام لشؤون الأشخاص النازحين داخليا، وهو نفسه سوداني من الجنوب، فإن: «الأقلية العربية المسلمة قد صورت السودان على أنه بلد عربي مسلم، وهذا تشويه واضح للواقع، لا في البلد نفسه وحسب، وحتى للتشكيلة العرقية لأولئك الذين يعتبرون أنفسهم عرباً». إن تمكين السودان من عكس واقع تنوعه بشكل إيجابي الطرق الأكيدة لحل أزمة دارفور وإعادة النازحين إلى بيوتهم.

ولسوء الحظ يوضح العنف المستمر في دارفور أن طريق المجتمع الدولي طويلة قبل الوصول إلى نظام دولي لحماية الأشخاص العرصة للتعسف في بلادهم. ومع ذلك، يتوفر عناصر يمكن الاعتماد عليها لبناء هذا النظام، ويجب أن نبذل جهداً أكبر لتعزيز الاتحاد الإفريقي ودعم دوره في الدعوة لتحقيق أمن وسلامة النازحين داخليا في القارة - وهي خطوة لا تستند أهميتها من دارفور وحسب، بل من الـ ١٢ مليون نازح داخلي في إفريقيا. ويجب على الحكومات والمجتمعات المدنية في أنحاء العالم والتي لعبت دوراً هاماً في مسألة دارفور أن تدفع الآن لتوسيع اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب لتشمل

والسيارات لنقل شرطتها وقواتها، بالإضافة إلى عدد غير كافٍ من معدات الاتصالات، والخيم، والأحذية العسكرية وغيرها من المعدات الأساسية. وتميل الدول الغربية وغيرها إلى المبالغة في قدرات الاتحاد الإفريقي بسبب عدم رغبتها في المشاركة بطريقة أكثر جدية، ومع ذلك، قاموا بالتحديد بتوفير الأموال وبضمان النقل الجوي لقوات الاتحاد الإفريقي إلى دارفور - لكن ببطء. وتتمتع هذه التركيبة من المشاركة المحلية والدعم الدولي بإمكانية أن تصبح حلاً دائماً ممكناً للاستجابة للصراعات والنزوح في إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحكومة السودانية أكثر تقبلاً لعملية تدخل من دول المنطقة بدلاً من تدخل القوات الدولية.

والتطور الآخر الجدير بالذكر هو الاهتمام الذي تم إبدائه بالحلول السياسية للأزمة، فبينما يعتبر إيصال العون المادي الهدف الرئيسي للجهود الدولية في حالات الطوارئ الإنسانية، إلا أن الاهتمام تركز في هذه الأزمة على الظلم الكامن في صلب هذه الأزمة. وقد نجم عن الجهد الدولي الاتفاقي التي تم عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين الحكومة والقبائل الجنوبية السوداء مع تنازلات أخرى للمجموعات العرقية الأخرى، ويمكن بدون أي شك تمديد هذا الأساس للمفاوضات في دارفور، كما كان قائد جنوب السودان، جون غريغ، قد وعد بعد أن أصبح عضواً في الحكومة، أن يعارض سياسة الحكومة تجاه دارفور.





# اختيار مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لشئون اللاجئين

ماتيشا توماس وإد شينكينيرج فان ميروب

استقال «رود لوبيرز» من منصب رئيس مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين (المفوضية) في فبراير عام ٢٠٠٥ بعد أن لاحقته الاتهامات بالتحرش الجنسي. وتستحق الأمانة العامة للأمم المتحدة الإشادة على الأسلوب الجديد للاختيار لكن تظل المخاوف قائمة إزاء مستوى الشفافية وأهمية المفوضية في المستقبل.

واحد من مرشحي الثلاثة في القائمة المختصرة.

■ لم يتم الالتزام بالجدول الزمني المتوقع للمقالات والتعيين. ولم يُعَيَّن أنطونيو جوتيريس مفوضاً سامياً جديداً لشئون اللاجئين إلا في ٢٤ من مايو.

في نشرة المجلس الدولي للوكالات التطوعية، توك باك (Talk Back) أبرزت القضايا الأساسية الدور المستقبلي للمفوضية ودعي المرشحون إلى تقديم إجابات على ما رُجِه إليهم من أسئلة ونُشرت إجاباتهم. ومن بين القضايا التي جرى لفت الأنظار إليها ما يلي:

■ **الأعداد المتناقصـة للاجئين وطالبي اللجوء:** يرى البعض أن المفوضية حققت قفراً ما بنفسها عندما أعلنت مؤخراً أن عام ٢٠٠٤ شهد أقل عدد من طالبي اللجوء في الدول الصناعية منذ عام ١٩٨٨.

■ **برنامج إدارة الهجرة:** ماذا يتعين على المفوضية عمله في الوقت الذي تلقى فيه الدول باللاجئين وطالبي اللجوء في نفس سلة «الهجرة»؟

■ **الاتفاقية الأساسية للاتفاقيات الخاصة التكميلية Convention Plus ومنتهى المفوض السامي:** هل ستجيب هذه المبادرات - التي أطلقها لوبيرز - في الربط بين الحماية والحلول؟

■ **سياسات الخوَل التقليدية:** يتعين على المفوضية مواجهة الحكومات المصممة على إبقاء طالبي اللجوء بعيداً عن حدودها ومعالجة مشاعر الخوف من الأجانب التي تساعد هذه الحكومات في الغالب على تخفيفها.

■ **تحديات الحماية:** لا يمكن أن يخفي الحديث عن كون الحماية والمساعدات وجهين لنفس العملة، حقيقة أن جانبي العملة يتكحرجان في الغالب في اتجاهين مختلفين بصورة



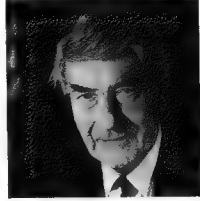
■ لم يكن هناك أية إشارة على الإطلاق عن عدد المرشحين الذين طرحت أسماؤهم إجمالاً.

■ ليس من الواضح ما إذا كان هناك إجراء ليكون للاجئين رأي في اختيار الشخص المسؤول عن ضمان تمتعهم بالحماية الدولية. وقال مكتب الأمين العام إنه «سوف يتم التعرف على آراء اللاجئين حول المرشحين بصورة غير رسمية». ورغم طلب المجلس الدولي للوكالات التطوعية توضيحها حول طريقة إنجاز العملية يبدو أنه ما يزال من غير الواضح ما إذا كانت مثل هذه العملية أجريت أم لا.

■ لم يتم سؤال العاملين في المفوضية عن رأيهم في نوع الرئيس الذي يريدونه.

■ لم يكن من الواضح ما إذا كان المرشحون الذين شملتهم القائمة المختصرة قد استوفوا المعايير المتفق عليها ومدى تأثير مصالح الدول الأعضاء ومسؤولاتها وتنازلاتها المتبادلة في صياغة القائمة المختصرة. ولم يبدو أن جميع المرشحين الذين تضمنتهم القائمة وفوا بجميع المعايير المحددة في الرسالة التي طلبت طرح تقديم أسماء المرشحين.

■ لم يتلق المجلس الدولي للوكالات التطوعية أي تفاصيل عن سبب إدراج مرشح



يسار:  
أنطونيو غوتيريس  
يمين:  
رود لوبيرز

وعندما استقال المفوض السامي رود لوبيرز، وعد فريد إكهارد الناظق الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأن تكون عملية اختيار المفوض السامي الجديد لشئون اللاجئين «شفافة وسريعة». وكتب مارك مالوك براون، مدير مكتب الأمين العام للأمم المتحدة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية ومن بينها المجلس الدولي للوكالات التطوعية (ICVA) طلباً منها اقتراح مرشحين لتولي المنصب. وفي غضون شهر تم إعلان قائمة تضم ثمانية مرشحين.

وعكست المعايير التي حددتها مكتب الأمين العام المؤهلات التي شدد المجلس الدولي للوكالات التطوعية على أهميتها في عملية اختيار المفوض السامي للاجئين في عام ٢٠٠٠. وشملت هذه المعايير: الخبرة في إدارة المنظمات المعقدة، وفهم القانون الأساسي للاجئين ومعرفة المناقشات الجارية حول الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية والأشخاص النازحين داخلياً. وحظي توضيح الأمم المتحدة للممارسات المطلوبة واستعدادها للتشاور مع المنظمات غير الحكومية في عملية التعيين لمنصب كبير هذه المرة بترحيب كبير.

وعلى الرغم من تحقيق تقدم هائل منذ وجئ المجتمع الدولي بتعيين رود لوبيرز في عام ٢٠٠٠، ما يزال هناك عدد من القضايا يثير النقـق:



على أمل أن يتمكن مسئولو المفوضية من الحصول على معلومات أكثر عن شخصيات المرشحين وعلى أمل أن تساعد آراء المرشحين في بلورة العملية الأخيرة لاختيار المفوض السامي الجديد.

وسوف يتعين على أنطونيو جوتيريس مواجهة التحدي الذي تتعرض له المفوضية: هل من منظمة اللاجئين أم الدول؟ إن مواجهة الدول بشأن مسؤولياتها تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء لضمان الحماية الفعالة والجيدة يجب تتبوا أحد مراكز الصدارة ضمن أولويات المفوض السامي للاجئين. ويتطلب منصب المفوض السامي القدرة على الموازنة بين مصالح كل من اللاجئين والدولة. وبدون مساندة الدول، لا تستطيع المفوضية البقاء، ذلك لأن ميزانيتها تعتمد على موافقة الدول على برامجها. وإذا أتم جوتيريس أكثر من اللازم بمصالح الدول، فإن النتيجة ستكون وضعا يعطي فيه اللاجئين على حساب المصالح والأولويات السياسية.

رؤية أنطونيو جوتيريس لمستقبل مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين على الإنترنت: [www.icva.ch/cgi-bin/doc00001363?guterres](http://www.icva.ch/cgi-bin/doc00001363?guterres)

مفتيشا توماس هي مسئولة الصيغيات  
وإد شينكنبرج فإن مريب هو منسق  
المجلس الدولي للوكالات التطوعية. البريد  
الإلكتروني لكل منهما: [manisha@icva.ch](mailto:manisha@icva.ch)  
[ed.schenkenberg@icva.ch](mailto:ed.schenkenberg@icva.ch) موقع توك  
بلاكباك Talk Back على الإنترنت هو  
[www.icva.ch](http://www.icva.ch)

١. [www.fmrreport.org/FMR08/fmr8.16.pdf](http://www.fmrreport.org/FMR08/fmr8.16.pdf)

٢. تشمل المعايير التي سيجري تبنيها هؤلاء المرشحين

على أساسها هي: العلاقات؛ المهارات القوية في العمل

الديناميكي والمهني؛ وجمع قدرات عالية من خلال الإلمام

بمضامين القانون، ومن بينها القانون الأساسي للاجئين

والمشتقات حول الهجرة القسرية والنازحين داخلها؛

والمهارات والقدرة على إدارة المنظمات المصنفة؛ وأن يكون

قائدا لا يتوان في مساعدة اللاجئين، ويتفهم ويحترم

ثقافة اللاجئين لهم والمساكنات المتطورة بسرعة حول

الهجرة الانتقالية والتطوعية والنازحين داخلها؛ ويمتلك

مهارات الاتصالات وبناء الشراكات قبل الانضمام وتوضيح

قضاياهم الفعالة. [www.icva.org/News/briefings/doc0000324.doc](http://www.icva.org/News/briefings/doc0000324.doc)

٣. المرشحون الذين تستضيفهم القنصلية المختصرة هي:

إيما بونيلو (عضو البرلمان الأوروبي)؛ ولفتر داخجرين

(وزير الشؤون الخارجية السويسري)؛ وجاريت ليفير (وزير

الخارجية الأسترالي السابق)؛ وأنطونيو جوتيريس (رئيس

وزراء البرلمان السابق)؛ وسوريو جويتيريس (وزير

الصحة الفرنسي السابق)؛ وكلمان مورجاني (ترنميني مساعد

المفوض السامي للاجئين)؛ ومارك غريورلين (وزير

الاقتصاد والمالية والتجارة الخارجية والسياسة العلمية

البنجيكي)

المتنافسة والاتجاه المتزايد داخل الأمم المتحدة لمحاولة دمج البرامج السياسية، والإنسانية، وبرامج حقوق الإنسان والتنمية في مهام متكاملة.

■ تتعاون مع المنظمات غير الحكومية: تعتبر المفوضية تسويق وحدها داخل منظومة الأمم المتحدة نظراً للجهود التي بذلتها عبر السنين لتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ولكن وجود سياسات واجتماعات حول المشاركة أمر يختلف عن تفعيل المشاركات على أساس يومي بطريقة لا تعامل المنظمات غير الحكومية كمجرد أدوات للتفتيش.

■ العلاقات مع المنظمة الدولية للهجرة: أصبحت المواجهات بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة حول الأساليب والاستراتيجيات أمراً شائعاً، لا سيما في دارفور. وكان لمشاركة المنظمة الدولية للهجرة تداخعات مهمة خاصة بالمعاملية، وهو دور لم تؤول للاضطلاع به تأخيراً كافياً. وترتبط المجالات الأخرى التي قد تتصادم فيها مهمة الحماية التي تضطلع بها المفوضية ومجالات خدمات المنظمة الدولية للهجرة ذات الاتجاه العملي بالهسله بين اللجوء والهجرة وحركات الإعادة إلى الوطن. ويحتاج المفوض السامي الجديد إلى مواجهة سياسات المنظمة الدولية للهجرة وبرامجها.

■ عدم التسامح مطلقاً إزاء الانتهاكات الجنسية: يتعين التأكيد من القدرة على مواجهة الانتهاكات وذلك من خلال إجراء تحقيقات مستقلة وسريّة من أجل ضمان عدم تردد من تعرضوا للانتهاك أو الاستغلال عند الإدلاء بأقوالهم.

■ دور المفوضية في الإشراف على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١: على الرغم من أن دولاً كثيرة تشعر بالحذر إزاء خضوعها للإشراف فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياتها وفق الاتفاقية، فإن هناك حاجة لضمان أن الدول تضطلع بالفعل بالتزاماتها. ومسؤولية المفوضية في القيام بهذه المهمة تفسر على نطاق ضيق حتى الآن، وإذا كانت تقارير المفوضية الخاصة بالمعاملية تحيط علماً بانتهاكات اتفاقية اللاجئين، فإنها لا تمان إلى أي مدى الراهن، ومن غير الواضح إلى أي مدى تأثير المفوضية القضائياً ذات الاهتمام مع الدول.

قدم جميع المرشحين؟ ضمن القائمة المختصرة إجابات للمجلس الدولي للوكالات التطوعية ونشرت إجاباتهم في نشرة توك بلاك (٢٠٧-٢٠٨). ووفقاً مثل هذا المنتدى

سحريّة. ويتعين تخطي الحاجز القائم بين إدارة إبعاد العمليات في المفوضية وقسم الحماية الدولية. وبدون قيادة قوية تفرس مثل هذه الثقافة الخاصة بالمعاملية داخل المنظمة، سوف يستمر وجود انقسام زائف بين تقديم المساعدات والحماية من جانب العاملين بالمفوضية.

■ دور المفوضية في حماية النازحين داخلياً: شاركت المفوضية مع المنظمات الإنسانية الأخرى في صياغة الأساليب التعاونية تجاه النازحين داخلياً، ومع ذلك هناك قدر كبير من المفوض إزاء دور المفوضية. للمبادئ التوجيهية غامضة للغاية لدرجة أنه يوسع المفوضية عمل أو عدم عمل أي شيء فيما يتعلق بالنازحين داخلياً حسبما يناسبها. وسوف يحتاج المفوض السامي الجديد إلى سرعة وضع سياسة أكثر وضوحاً وفعالية بشأن النازحين داخلياً، وهو أمر ملح لا سيما بعد أن أنيطت بشعبة الزواج الداخلي المشتركة بين الوكالات تقديم تقرير في وقت لاحق من هذا العام حول مدى نجاح الاستجابة الجماعية.

■ التهديدات التي تواجه برامج المساعدات الإنسانية في لوزان: النزاع: يتعين الزج بالبرنامج الإنساني للمفوضية بقوة ضمن البرامج الأمنية والجغرافية الإنسانية

icva

في عام ١٩٩٢، تأسس المجلس الدولي لوكالات المتطوعين، وهي شبكة عالمية للمنظمات غير الحكومية المعنية بضحايا حقوق الإنسان، والحالات الإنسانية والإساءة، وفكر جهودها على الدفاع وتبادل المعلومات بشكل رئيسي حول الشؤون الإنسانية وقضايا اللاجئين. ويحول المجلس الدولي لوكالات المتطوعين التقارير على السياسات والممارسات لتعكس المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان من خلال تبادل المعلومات والدفاع عنها.

المزيد من المعلومات أو الاستفسارات حول العضوية، الرجاء الاتصال بالمجلس الدولي لوكالات المتطوعين، ٢٨-٢٦ ميدان جوسوبي مونا، ١٢٠٢ جنيف، سويسرا

هاتف: ٩٦٠٠ ٩٥٠ ٢٢ ٤١ (+) فاكس: ٩٦٠٠ ٩٥٠ ٢٢ ٤١ (+) البريد الإلكتروني: [secretariat@icva.ch](mailto:secretariat@icva.ch)

للحصول على مجلة Talk Back، أرسل الطلب بالبريد الإلكتروني: [TalkBack@icva.ch](mailto:TalkBack@icva.ch) وكلمة "subscribe" في خلة الموضوع.



## ركن الخطاب

# من يتحمل مسؤولية دفع وتوجيه ردود الفعل الإنسانية؟

نيك كيت



الإنساني كمجلس إفريقي للخبراء ومركز للبحوث وتبادل المعلومات بخصوص قضايا الكوارث الإنسانية والطبيعية. ومن المخطط أن تسهل عملية الاتصال بين الوكالات الإنسانية الأفريقية ونظرائهم الدوليين، ونصيح المنظمات غير الحكومية الأفريقية حول طرق الحصول على مصادر جديدة وإضافية، والعمل على تحسين طرق الإدارة الجيدة داخل القطاع الإنساني في أفريقيا.

وعبر العديد من المندوبين عن إعجابهم العميق بسبب تردد الشمال في السماح للمنظمات غير الحكومية الأفريقية للحصول على المصادر اللازمة لها لمواصلة مهماتها. وقد حث القرار النهائي المتبرعين على تحويل على الأقل ٢٥٪ من المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية، وبحد أدنى ١٠٪ من المنح المقدمة للنفقات العامة بدلاً من ٥٪ غير الثابتة الخاصة بالدعم المغذ في أغلب الأحيان من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وممولين آخرين.

ولا بد من انتشار وكالات الإغاثة الدولية وظهور متبرعين جدد - مجموعات تبذل عن مخططات تصاف فوق اللعب المحلي للمنظمات غير الحكومية المسؤولة على ظهور المجتمع المدني أمام العيان، وتمويل وتعيين الموظفين لمساعدته على الإزدهار والنمو، ولكن السكان المهجرين فقدوا فرص الحصول على مساعدات محلية ومناسبة وفورية ومرحبة. وهناك تقريبا اتصال خفي بين كوارث المنطقة الجنوبية واحتياجات الوكالات الشمالية للحصول على "كراسة جيدة" للفت انتباه الإعلام والحصول على التمويل لتغطية رواتبهم، إضافة إلى الفوائد وتذاكر الطيران، والفنادق، والسرايات الفارهة، ناهيك عن اللقاءات والمترجمين.

ومن الواضح أنه من مصلحة الجميع في الحصول على التمويل الكامل للعمل الإنساني مع جبهة عمل محلية تعمل بغاية واستمرارية. ويجب أن يسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية تولي دفة عمليات

عادة ما تحتل المجموعات المحلية خط المجابهة الأول في تحمل عبء الجهود الإنسانية اللازمة عند وقوع الكوارث بدءاً من تدفق اللاجئين إلى إغاثة ضحايا الزلازل. وهنا نتساءل: هل يجب على الوكالات الدولية أن تعيد تشكيل نفسها كشبكات تضامناً ودفاعاً وأن تبدأ في إعطاء دفة القيادة إلى المنظمات غير الحكومية الجنوبية؟

بسرعة وعليهم أن يؤدوا مهمات تتراوح ما بين إطلاق حملات توعية بخصوص مرض الإيدز إلى تقديم النصائح بخصوص الامتداد الزراعي. وحالياً تتألم المنظمات غير الحكومية الأفريقية قضايا مثل متاعبة أمور مخيمات اللاجئين، وتقديم النصائح النفسية، وإدارة معطيات البرامج والكثير غيرها.

### الحلقة الدراسية للمنظمات غير الحكومية الأفريقية

في الوقت الذي أحرزت فيه المبادرة التي أطلقت في ستوكهولم في عام ٢٠٠٣ ما بين الحكومات لتمويل المشاريع الإنسانية الجديدة تتدماً محدوداً، اجتمع الممثلات من ممثلي المنظمات غير الحكومية الأفريقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ في أنيس أبابا لمناقشة خططهم المستقبلية. وقد عقدوا هذا الاجتماع بناءً على دعوة الاتحاد الأفريقي والمنظمة الأفريقية للعمل الإنساني. أحد أهم وكالات الإغاثة المحلية في القارة، والتي أسست على يد الدكتور داويت زلدي، الرئيس السابق للصليب الأحمر الإثيوبي، في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا. وتمتلك الآن المنظمة الأفريقية للعمل الإنساني مكاتب وأمناء ومستشارين عبر القارة.

وفي إشارة إيجابية استمع بعض المتبرعين والوكالات الهامة إلى مخاوف المنظمات المدنية أثناء اجتماع عقد في أنيس أبابا بدعم من وكالة التعاون البافارية الدولية، وكالة التنمية الدولية السويدية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسر، واللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

واتفق الاجتماع على تأسيس مركز للعمل

وقد شهدت المنطقة تدفق مئات الوكالات الدولية القائمة على الدول التي تأثرت بالتسونامي بفضل حملات التبرعات الكبيرة والتغطية الإعلامية المستمرة، رغم تواجد الحكومات النشطة والقوات عسكرية وخدمات طوارئ، بالإضافة إلى الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر النشطة، وشبكات دينية شاملة ومنظمات غير حكومية محلية كثيرة ومجموعات سكانية.

وعادة ما تؤكد وكالات الإغاثة الدولية على حقيقة وجود شركاء محليين طويلي الأمد لديهم في المناطق المتضررة، ولكن بسبب تصرفات وسلوك الأنظمة السابقة وقلة الثقة الناجمة عن ذلك جعل بعض المؤسسات تتردد في إرسال الدعم المالي مباشرة إلى شركائهم خوفاً من تكديس هؤلاء لها في خزائهم. ولكن عند سفر موظفيهم إلى تلك البلاد يجدون منظمات محلية ومعاد وكذا مساجد ومشاريع تجارية محلية وجمعيات خيرية وجهات ممولة تقدم جميعها الخدمات تقريباً في كل مكان.

ويبدو أن مؤسسات المساعدة الدولية من السودان إلى سريلانكا عاقله داخل شبكة الزمن، وغير قادرة على ملاحظة التغييرات الجوهرية الجارية في مهارات وقدرات وتطلعات الأعداء المتزايدة للمنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية، ولكن الأخيرة متلهفة للعب دور كامل في الكوارث وفي جوانب التطوير والدفاع، ولكنها تترجم فقط بسبب قلة التمويل الثابت والصعوبات الفاتحة عن الاحتفاظ بطهم مدرب بسبب الرواتب العالية المعروضة في مكان آخر. وحتى في أفريقيا، حيث علتت الوكالات الدولية من ندرت المنظمات غير الحكومية المحلية، في الوقت الذي يبدو فيه المجتمع المدني



البريد الإلكتروني:

wordspicturesuk@yahoo.co.uk

للمزيد من المعلومات حول منظمة العمل  
الإنساني الأفريقية يمكن الاطلاع على  
الموقع: www.africahumanitarian.org

أو الاتصال بـ: منظمة العمل الإنساني الإفريقية،  
ص.ب. ١١١٠، الرمز البريدي ١٢٥٠، ليس  
أبها، إثيوبيا. هاتف: ٥١١٢٢٤ ٢٥١١.  
البريد الإلكتروني: aha@telecom.net.et

١. ستبقى هذا السوسوع بشكل الضل في عدد ٢٤ من

نشرة الهجرة القسرية.

٢. متوفر على الموقع:

www.un.org/News/Press/docs/2003/

”يميل نظام المساعدة الدولية اليوم لمصلحة  
جدول الأعمال الشمالي وبالتالي لا يستطيع  
الرد بشكل كافي على أولويات المنظمات  
في الجنوب. ومنذ زمن بعيد كانت صورة  
إفريقيا عبارة عن منطقة يائسة تحمل النزاع  
والمجاعة والتجهير وتنتقل إلى القدرة على  
مواجهة الأزمات بشكل فعال. وتدعم هذه  
الفكرة مثال المساعدة الذي يهيم ويضعف  
الفترة المحلية، ويصور الممثلين عن الهيئات  
الأفريقية كمقاولين ثنائيي يمثلون جهات  
دولية. ويجب أن تكون معالجة الأزمات  
والنزاعات والكوارث في إفريقيا من أمه  
أول مسؤوليات الأفارقة“.

نوك كيتي، مستشار ومعلق على القضايا  
الإفريقية.

المساعدة، مع أن البعض طور قدراتهم  
الخاصة على توليد أموال محلية ودولية عن  
طريق المشاريع التجارية، والمنع المباشرة،  
ودفعات مصادر الخدمات الاجتماعية إضافة  
إلى التبرعات من القلمنة من خارج البلاد عن  
طريق الإنترنت. ومتاح الوكالات المحلية  
على تمويل أكبر، يمكن أن يرد بعضها من جاب  
يفض عن وكالات الإغاثة الشمالية، وعندما  
ستتبع الأخيرة حملات جمع التبرعات  
الداعمة ودور الدفاع لشركائهم في خط  
المواجهة بطريقة تزيدها العديد من الشبكات  
الدولية.

ويطلب المجتمع المدني في الجنوب  
الحصول على فرصة لتحمل المزيد من  
المسؤوليات. ويصعب قول داويت زاو:

## إهمال الموارد البشرية للاجئين قبل إعادتهم إلى وطنهم

آتل هيتلاند

كينيا، ومنطقة كاراماجونج في أوغندا وفي  
منطقة جنوب السودان. ولكن على الرغم  
من موافقة الجهات المانحة للمساعدات على  
أهداف المندى وقيامها بكثير من الرحلات  
الجوية المستأجرة من نيروبي إلى الحدود  
السودانية من أجل «تقييم الموقع»، لم يتم  
تخصيص أي تمويل.

والآن، وبعد أن بدا في نهاية الأمر أن السلام  
قد تحقق في جنوب السودان، فإن النتيجة قد  
تكون أكثر من مجرد تأخر التنمية. إذ إن  
عملية إعادة الإعمار والسلام الهشة برمتها  
قد تتعرض للخطر، ولو كانت هناك مشاركة  
أكثر من جانب المؤسسات المتخصصة في  
الدولة المضيفة لما حدث ذلك.

يتعين على الجهات المانحة أن تتعلم اتخاذ مقعد  
خلفي، لإتاحة الفرصة لمشاركة المؤسسات  
المهنية المحلية والاهتمام بمشورتها. ونحن  
في حاجة إلى التعلم من الماضي وتعرف  
الأخطاء وعواقبها. ومع تراجع الجهات  
المانحة للمساعدات عن تحديد الأولويات  
يمكنها أن تضع في الصدارة القيام بالعمل  
لأنه الذين كان ينبغي أن يكونوا بالفعل  
هناك: المؤسسات المحلية، والحكومات  
واللاجئين والعائدين أنفسهم.

آتل هيتلاند متخصصة في التنمية وتعليم  
اللاجئين وعمل في شرق إفريقيا،  
وأفغانستان وبكستان. البريد الإلكتروني:  
atlehetland@yahoo.com

كما أننا لم نعرف بقدرات المنظمات المحلية،  
ولم نعمل الكثير لبناء إمكاناتها. وأدى جهاز  
تنسيق الوكالات المعنية بمساعدة اللاجئين  
الأفغان (ACBAR)، الذي يحتفظ بمكتب  
له في بيشاور وكابل عملاً ممتازاً فيما  
يتعلق بمشاركة الأفغان. ورغم ذلك، هناك  
أمثلة قليلة للغاية لبرامج التنمية المؤسساتية  
وبرامج الدراسات الدولية طويلة الأمد  
وغيرها من حلقات الوصل المؤسساتية بين  
المنظمات غير الحكومية والمؤسسات، وبين  
المؤسسات البكستانية والأفغانية.

وهذا فرصة لتحسين الوضع. ومن خلال  
التنميط من الجهات المانحة للمساعدات  
والدعم من جانب المنظمات غير الحكومية،  
يمكننا المتخصصين البكستانيين والأفغان  
والممولين في الحكومتين التعاون معاً  
على وضع خطط لعمل سريع. ويمكن تنفيذ  
طرح كبير من التدريب في الدول المجاورة  
لأفغانستان بدلاً من تنفيذه في أماكن أكثر بعداً  
وتكلفة. ولا تستطيع أفغانستان الانتظار وقتاً  
أطول حتى يجري تجهيز مؤسساتها التعليمية  
تماماً للقيام بالتدريب اللازم.

وتواجه منطقة جنوب السودان المشكلة نفسها.  
وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي،  
قامت بتنسيق مندى تنمية منطقة تركانا.  
وتمت المندى في وقت واحد «الخبراء»،  
والسليبيين، والجهات المانحة للمساعدات،  
والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير  
المساعدات التعليمية. لاسيما التعليم الثانوي  
والفني، وتعليم العمال وتخطيط إعادة  
الإعمار - للمواطنين في منطقة تركانا في

منذ عام ٢٠٠٢ عاد أكثر من ثلاثة ملايين  
لاجئ إلى وطنهم أفغانستان، معظمهم قادمون  
من باكستان وإيران، في أكبر عملية إعادة  
الوطن بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة العليا  
لشؤون اللاجئين. ومن المومس أن حوالي ٧٥  
٪ منهم عادوا دون أن يتلقوا أي الاطلاق أي  
تعليم رسمي، سواء قبل أن يصبحوا لاجئين أو  
في أثناء حياتهم في المنفى. ولقد كان المجتمع  
الدولي يعلم أن نزعهم - وإن طال أمده -  
ستعيق العودة إلى الوطن وإعادة الإعمار إن  
اجلاً أو عاجلاً. ولكن كيف سمحت بحوث  
ذلك منظمة التربية والعلم والثقافة التابعة  
للأمم المتحدة (اليونسكو)، ومنظمة رعاية  
الطفولة التابعة للأمم المتحدة (اليونيسف)  
ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات  
التي يدخل التعليم في نطاق عملها؟ لماذا  
لم تدق هذه المنظمات جرس الإنذار عندما  
أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون  
اللاجئين هذا القصور؟ إن على المنظمات  
غير الحكومية والسلطات البكستانية أيضاً  
تتحمل بعض المسؤولية. ولماذا لم تشارك  
المؤسسات المهنية والأكاديمية والعلمية  
البكستانية في تعليم الأفغان؟

ويرجع تأخر عملية إعادة الإعمار في  
أفغانستان إلى الافتقار إلى العملة المدربة.  
ولقد كان من الممكن توفيرها لو كنا نحن -  
«الخبراء» و«المستشارين» - قد أنبأنا علناً  
على ما يرام. لكننا بدلاً من ذلك، تجاهلنا في  
حقيقة الأمر تدريب الأميين، والتدريب المهني  
والفني، وتدريب المعلمين وبناء القدرات. ولم  
نعمل سوى القليل لإشراك الباحثين البكستانيين  
والأفغان أو المؤسسات البكستانية والأفغانية



## المقدمة: أوروبا - قلعة أم مأوى؟

### هيفين كرولي

الأوروبية هو إبعاد أولئك الذين كانوا ينظر إليهم كغصاة مالية وسوسية بالرغم من أنها في الوقت ذاته تجذب المهاجرين الاقتصاديين القادرين على دعم اقتصاد الدول الأوروبية. ومما لا يدعو للاستغراب، هو أن ضبط هذا الميزان أمر صعب - إن لم يكن مستحيل - لأنه يعني في المركز الأول منع العديد من الأفراد من الدخول إلى أوروبا أو إذا دخلوها فيتهم سبتمبر عرض للكنز من الدماء. وكما تقترح بعض المقالات الواردة في هذا العدد من دراسة الهجرة القسرية، فإن الأشخاص الذين تأكلوا بشكل سيء جدا في هذه العملية هم من بين الأفراد الأضعف سياسيا واقتصاديا. وبالرغم من أن التأثير على الأطفال يبقى هو الأوضح إلا أن المجموعات الأخرى - بما فيهم النساء اللاتي لم يطبقن طلبتهن للهجرة «المعيار» الذكري - تعرضت أيضا لخسارة من نوع خاص.<sup>١</sup>

وفي الوقت الذي تبذل فيه المحاولات لمنع مقدمي طلبات اللجوء من الوصول إلى أوروبا، كانت هناك مصادقات عملية بين كل الدول الأعضاء - وخصوصا الدول التي تحمل تاريخا طويلا مع قضايا الهجرة - حول الحاجة إلى منح طالبي اللجوء واللاجئين النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأوروبي. وترغب الحكومات بتقديم سبل دمج أفضل لأولئك المعتمدين بها وأولئك القادمين بشكل قانوني، وبالتالي تأسيس ميزان جديد يجمع بين حق الجاليات في الحفاظ على عاداتهم الخاصة وحق المجتمع في التماسك. ولكن أثبتت هذه العملية على صعبيتها على جميع الأطراف لأن سياسات الردع ذاتها هي التي تقوض من قدرة طالبي اللجوء واللاجئين في أوروبا على الاندماج وعلاوة على ذلك، فشل السياسيين وصناع القرار بشكل عام في توضيح النظرة المتناقضة، كما يبدو، في معالجة الاحتياجات والائتمانات المتعددة والصعبة أحيانا المرتبطة بالتمسك بالحماية الدولية والهجرة. وبالتالي، أدّى القلق العام إلى الحداثة التي ظهرت مؤخرا وإلى دفع وتوجيه قرارات صناعة القرار الأوروبي، وعطية أسست حلقة قوية ومفيدة مكونة من أصحاب النوايا السيئة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، حول نظام اللجوء الأوروبي، سهل الطرح ولكن صعب الإجابة: وهو ببساطة، إلى أين سنذهب من هنا يبدو أن هناك بعض الشك

تتحدى الموضوعات الواردة في عدد نشرة الهجرة القسرية هذا الزعماء الأوروبيين أن يضمنوا تطوير سياسة لجوء أوروبية مشتركة لا تركز فقط على إبعاد طالبي اللجوء عن أوروبا، ولكنها تركز أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وعلى تقديم الحماية وسبل الاندماج لهم.

خمس لاجئين وطالبي لجوء لكل ١٠٠٠ مقيم، وتصنف بذلك في المرتبة ٥٦ من بين ١٦٣ دولة في العالم. ومقرنة بها يوجد في ليبيا ١٢٤ لاجئ ومهاجر داخلي لكل ١٠٠٠ مقيم، وفي أرمينيا ١٠٥ لاجئ بينما يوجد في أفغانستان ٦٨ لاجئ ومهاجر.

وبالرغم من أن الدول الأخرى في العالم تتحمل مسؤوليات أكبر نحو التهجير العالمي، إلا أن الارتفاع الكبير في طلبات اللجوء بدأ منذ نهاية الثمانينات، واستمر بالتزايد في العقد الأخير نتيجة لتغير سياسات الدول الأوروبية الأعضاء. وبعد الارتفاع الاستثنائي للأعداد في أوائل التسعينيات بسبب الأزمات التي وقعت في الجمهورية اليوغسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية، ارتفع عدد الطلبات بشكل تدريجي من ٢٣٤٠٠٠ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٨٧.٠٠٠ في عام ١٩٩٩ و٣٩٠.٠٠٠ في عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الوقت

في الواقع، بينما كانت أدى القلق العام إلى العداوة التي ظهرت مؤخرا<sup>٢</sup> إلى دفع وتوجيه قرارات صناعة القرار الأوروبي

بدأت، واستمرت، الأعداد بالتقلص، ففي عام ٢٠٠٤ سجلت خمسة وعشرين دولة في الاتحاد الأوروبي طلبات لجوء بنسبة أقل بـ ١٩٪ من السنة التي سبقتها.

وعلى الرغم من ذلك، ما زال هناك إهتمام مشترك بين السياسيين والجمهور على حد سواء، أن نظام اللجوء يوضع لسوء استخدام واسع الانتشار، وذلك لأن أكثر طالبي اللجوء لا يحتاجون إلى الحماية، ولكن هم فقط المهاجرين الاقتصاديين الذين يحتاجون بالفعل إلى البحث عن حياة أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم. ولا تكون سخرية هذه الغرضية في أنها تمسك فقط الذي نراه حول العالم - في العراق، والسودان، والشييان وأماكن أخرى - ولكنها تبين أيضا أن أوروبا في غابة الحاجة إلى مهاجرين خبراء وغير خبراء لملئ الفجوات الموجودة هناك في القوى العاملة المتضائلة نتيجة لانخفاض معدلات المواليد وتغيير أنماط التوظيف والتعليم.

وكان من ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة

في الأول من مايو/أيار ٢٠٠٤ تضمنت عشرة دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، مما رفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى ٢٥ دولة يُقدر عدد سكانها الإجمالي إلى ٥٠٠ مليون نسمة. كما شكل هذا التاريخ نهاية المرحلة الانتقالية التي استغرقت خمسة سنوات لتطبيق شروط معاهدة أمستردام المتعلقة بسياسة الهجرة الأوروبية المشتركة وسياسة اللجوء.

ومن البداية، كان السبب الجوهري وراء تطوير سياسة أوروبية مشتركة هو وضع حدود دنيا تمنع أي اندفاع نحو الفشل في الوقت الذي تبذل فيه الحكومات الأوروبية سياسات صارمة جدا لكي لا تظهر أي نوع من السلاسة. ومن المؤكد، أو على الأقل كما يبدو، أنه سياسة الهجرة واللجوء يجب أن تعالج منطقيا على مستوى الاتحاد الأوروبي - وهي الطريقة الأوروبية لحل القضايا الأوروبية. ولكن في الواقع، بينما كانت أدى القلق العام إلى العداوة التي ظهرت مؤخرا<sup>٣</sup> إلى دفع وتوجيه قرارات صناعة القرار الأوروبي، وعطية أسست حلقة قوية ومفيدة مكونة من أصحاب النوايا السيئة.

وهناك عدد من الأسباب المركبة والمرتبطة لهذا الحدث، ولكن أكثرها وضوحا هو الهوس المشترك بين أكثر، إن لم يكن كل، الدول الأوروبية الأعضاء - بعدد طلبات اللجوء في أوروبا<sup>٤</sup>. ولكن في الحقيقة يصل إلى أوروبا نسبة ضئيلة فقط من العشرين مليون لاجئ وطالبي لجوء ومقيم في العالم. ففي عام ٢٠٠٢ استضافت الدول الأقل تطورا ثلثي القامدين من المناطق النامية في العالم، واستضافت التسعة وأربعين دولة من الدول الأكثر تطورا حوالي ٢٦٪ من لاجئي العالم<sup>٥</sup>. وتستضيف بريطانيا ١١ شخص لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، وتصنف في المرتبة الرابع والسبعين من بين ١٥٥ دولة في العالم من ناحية عبء الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وبالمقارنة تستضيف باكستان ٤٤٨ شخص لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٥٦٠، وتاوانيا ٢٩٨٠ أما بالنسبة لحجم السكان، فيوجد في بريطانيا



مؤقتة. بمعنى آخر، حتى إذا تم الاعتراف بالشخص كلاجئ، لا يمكنه أبداً التمتع بنفس حقوق الشخص الذي تقدم بادعاء مماثل، ووصل إلى برنامج إعادة التوطين.

وبالرغم من أن هذه المخاوف مبررة كثيراً بالنظر إلى ما رأيناه حدث في أوروبا خلال السنوات الماضية، إلا أن الحقيقة هي أن مثل هذه الحالات موجودة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. ويعتبر طالب اللجوء، الذين يصل إلى هناك بشكل غير مخطط، هو شخص غير شرعي حتى في غياب البدائل، أو حتى إذا كانت البدائل المفتوحة أمامه محددة. وبذلك تكون القضية الرئيسية هي في كيفية زيادة مقاييس إعادة التوطين لتوفير حلول مبنية طويلة الأمد وذات مغزى لأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية.

وقد حددت المفوضية الأوروبية مخطط لإعادة التوطين في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي كأحد سمات ضمان وجود أنظمة لجوء مدارة بشكل أفضل وأكثر عدالة وأسهل للوصول، وقد كلفت بإجراء دراسة حول عملية البدء بوضع مخططات لإعادة التوطين في دول الاتحاد الأوروبي أو على المستوى الأوروبي. وسيطلب من المخططات المطورة لإعادة التوطين أن تكون أكثر بكثير من المخططات الموجودة حالياً، إذا أرادت الحصول على تأثير ذو أهمية أكبر (ويتوقع أن تصل تبلغ الحصص الأوروبية السنوية إلى ١٠٠٠٠٠

أعداد اللاجئين الذين أعيد توطينهم بحدّة على مستوى العالم بعد الهجمات الإرهابية في نيويورك في عام ٢٠٠١)، ولكنها عدلت وارتفعت مؤخراً. ففي عام ٢٠٠٤ أعد ما يقارب مائة ألف مكان لاستقبالهم وخاصة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ولكن يقيم أقل من ٥٠٠٠ لاجئ منهم في أوروبا كل عام. وهذا بالرغم من أن بريطانيا شرعت في إعداد مخطط لإعادة توطين اللاجئين الضعفاء الذين يحتاجون حماية طويلة الأمد - وركزت في مخططها بشكل رئيسي على اللاجئين في مخيمات اللاجئين في ليبيا - ونخل من خلال هذا المخطط حوالي ١٦٠ شخص منذ ذلك الوقت.

مؤخراً ظهرت بعض المخاوف في المناخ السياسي الحالي من احتمالية استخدام تطوير برنامج أوروبي واسع النطاق لإعادة التوطين لتبرير الخطاب السياسي - وبالتالي تغيير النظرة السياسية - الذي يميز بين الأنماط الدخول «الشرعية» و«غير الشرعية»، والذي يشير ضمناً إلى أنه لم تعد هناك حاجة لدخول طالبي اللجوء بشكل غير قانوني أو بإدعاء كاذب وذلك بسبب وجود «البوابات» البديلة، ولكنها في الواقع محصورة جداً. وانبثقت هذه المخاوف من الجزء الذي يناقش تطوير نظام مزدوج في أستراليا حيث يصل اللاجئين بطريقة «غير رسمية» ويحجروا في مراكز بعيدة، وحتى إذا منحوا اللجوء في النهاية فإنهم سيحصلون فقط إلى مكانة

في احتمالية استمرار عملية التنظيم في اتجاهها الحالي، وذلك لأن دور أوروبا في توفير الحماية حتى إلى نسبة صغيرة من المهجرين في العالم قد يقل إلى حد الزوال. هناك إجراءات يمكن أن تتبناها الحكومات الأوروبية، أما بشكل منفرد أو جماعي، لمواجهة بعض التأثيرات الناتجة عن السيطرة المتزايدة على الحدود الخارجية، أولها في توفير الآليات لطالبي اللجوء حتى يتمكنوا من القدوم إلى أوروبا من خلال طرق آمنة (كما توقعت القضايا التي تواجه طالبي اللجوء الشيشانيين بشكل مختصر). أما الإجراءات الأخرى فهو تأسيس آليات لدعم سبل إعادة التوطين على النطاق الواسع في أوروبا كما اقترحت المفوضية الأوروبية ولكنها ما زالت في مرحلة التطور وعلى نطاق ضيق جداً.

### برنامج إعادة التوطين الواسعة النطاق

قدمت ستة عشر دولة بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج إعادة توطين اللاجئين حول العالم. وكان من بين هذه الدول ستة من أعضاء الاتحاد الأوروبي وهم: أيرلندا وفنلندا والدنمارك وهولندا والمملكة المتحدة والسويد، إضافة إلى النرويج التي تمتلك أيضاً برنامج إعادة التوطين. وانخفضت

خالدو: لجوء ضخم  
مسلون إلى إيطاليا





العالم وأخر نحو نفسها، ولكنها في الوقت الحاضر يبدو أنها لم تحقق أي منمها.

**تعمل هيلن كروني** (heaven@amre.co.uk) كمدير لشركة أمان الإستراتيجية، وهي مؤسسة بحث مسئلة متخصصة في اللجوء البريطاني والأوروبي وقضايا الهجرة.

١. وهي فرنسا، والتشيك، وإسبانيا، وهنغاريا، وإيطاليا، وبلجيكا، ومالطا، وبولندا، وسلوفاكيا وسلوفينيا.  
www.statewatch.org/news/2004/jun/203fortress-europe.htm

٢. زيفر وأخرون (٢٠٠٣) تكبر سياسات اللجوء في أوروبا ١٩٩٠-٢٠٠٠، دراسة بحث لوزانة داخلية ٢٠٠٩، متوفر على:

www.homeoffice.gov.uk/rd/pdfs/2509259.pdf  
٣. المعوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٤) (الكتاب

الشوري للاجتماع ١٢٠٠٢، اتجاهات الإبعاد، والحماية والبطول، المعوضية العليا لشؤون اللاجئين: متوفر على  
www.unhcr.ch/statistics

٤. اللجوء في بريطانيا: معهد دراسات السياسات العام، حقائق (٢٠٠٥)، متوفر على:

www.ippr.org/research/files/ream19project158/AsylumFinal05.pdf

٥. الحصول على تعطل مغفرة خاص بقضايا العصرية الجنسية في تشويك وممارسات الهجرة في أوروبا، راجع  
www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?tbl=RFSEARCH&id=40c0e71354&page=research

٦. النشر الموقع التالي

http://europa.eu.int/comm/justice\_home/doc\_centre/asylum/common/asylumstudy\_dchr\_2002\_en.pdf

للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي توفر برامج لإعادة التوطين في: إسرائيل، بيلس، البرازيل، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، إسبانيا، نيوزيلندا، النرويج وتوناليات المتحدة.

٧. كسلز، كروني و لوغا (٢٠٠٢) حول النزاع، الأحاف والحظ الهجرة القسرية إلى الاتحاد الأوروبي والردود السياسية، لندن: من دراسات السياسات العامة.

تطلعت لإيجاد مكان ذو معنى في المجتمع يعيشون فيه. وهذا هو معنى الانتماء الحقيقي في أغلب الأحيان. وبالرغم من أن التوظيف هو جزء هام جدا من هذه العملية، إلا أنه ليس بالضرورة المؤشر النهائي أو الأكثر أهمية على عالية الانتماء. وما لم يتقبل الدول الأوروبية التزاماتهم نحو من يحتاجون الحماية ويعتبرون مهجرين (اقتصادي أو غير ذلك) لأسباب لا تتعلق ببساطة في المساومة التي يمكن أن يقدموها إلى النمو الاقتصادي، ولكن إلى المجتمع عموما، فحين في خطر تأسيس نظام «العمال الضيف» وهو نظام مشابه لذلك الذي عاينته أوروبا في

الخمسينات والستينات وبالتالي سنحصل على نتائج مماثلة طويلة الأمد.

وأخيرا، وليس بأخر، يجب إعادة صياغة اللغة التي تناقش قضايا حماية وحقوق واحتياجات اللاجئين. ففي السياق الأوروبي نادرا ما تسمع مناقشة حول قضايا اللاجئين إلا إذا كانت جزءا من مناقشة تتمحور حول الانتماء. وفي أكثر المنقشات السياسية والإعلامية، المرافقة لها في أغلب الأحيان، يسود مصطلحان هما «المهاجر الاقتصادي» و «طالب اللجوء». ولا يؤدي هذا فقط إلى الفصل الخاطئ بين المصطلحين ولكنه أيضا لا يسمح لأي مساهمة لمناقشة مبادئ الحماية أو الأسباب التي تعتبر مفهوم اللجوء أمر هام. وبنفس الوقت أصبح مصطلح «طالب اللجوء» - وأكثر منه مصطلح «المهاجر الاقتصادي» - من أكثر المصطلحات سوءة في الاستخدام عند تضمينها في جملة تذهب إلى ما بعد حقيقة انتظار الفرد لقرار يصدر بخصوص احتياجه أو حمايته. إن لغة «اللجوء» هامة ليس فقط من ناحية معاملة أوروبا للناس الموجودين ضمن حدودها ولكن أيضا من ناحية دورنا الدولي ومسؤولياتنا.

ما هو المطلوب للحصول على هذه التغييرات في التفكير؟ تسرد المقالات القائمة عدد من المقترحات العملية، ولكن المطلوب فوق كل هذا هو الشجاعة السياسية: رغبة الزعماء الأوروبيين في حث الرأي العام لتبني نظرة إيجابية وأكثر تطورا نحو قضايا اللجوء والهجرة. وسيفي مثل هذا التغيير إلى تولي أوروبا مكلفة سياسية واقتصادية قوية في العالم، وستحاول عندئذ معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الدولي وتوفير آليات ذات مغزى وطويلة الأمد لتوفير الحماية للأفراد غير القادرين على الحصول عليها في أوطانهم. وتحمل أوروبا التزام نحو لاجئي

لاجئ). ويجب أن تعتبر المخططات الجديدة مكملة أكثر من كونها بديلة لحق اللجوء غير المخطط، ولا يجب أن تكون بديلة للحقوق القانونية التي يتمتع بها اللاجئ الذي ارتبط مباشرة مع بنود الحماية المدرجة في اتفاقية اللاجئين ١٩٥١. وهذا يعني أن فشل الوصول هو نتيجة لفشل هذه الإجراءات التي يجب أن لا تستخدم كسبب لمنع طالب اللجوء من الوصول إلى هذه الإجراءات، أو سحب البراهين المضادة حول صدق ادعائه في طلب الحماية. وبالتالي سيتطلب هذا إعادة تعريف وتوضيح لمفهوم «اللاجئ».

ولكن المطلوب فوق كل هذا هو

## إعادة تعريف مفهوم «اللاجئين»

ستتطلب الإجراءات اللازمة لتمكين المهاجرين الجعيرين على الدخول والاستقرار في الاتحاد الأوروبي للمساهمة في سوق العملة الأوروبي بمهاراتهم ومطالقتهم، الكثير جدا في أغلب الأحيان، إلى حدوث ثلاثة تغييرات هامة ومتراكبة جدا في التفكير السياسي.

يمكن الأول في الاعتراف بأنه في الوقت الذي حدثت فيه الأنظمة الأوروبية، وعلى مر السنين، مفهوم «اللجوء» من «اتفاقية اللاجئين» بدقة متناهية، بحيث يتأهل الآن للحصول على اللجوء القليل فقط، إلا أن هذا لا يعني بأن أغلبية طالبي اللجوء هم في الواقع مهاجرون اقتصاديون ولا يحتاجون للحماية. فثاء الفترة ما بين ١٩٩٠-٢٠٠٠، جاء ما يقارب ٦٠ ٪ من مجموع طالبي اللجوء في أوروبا من عشرة دول فقط كان فيها نزاع موثق وانتهاك لحقوق الإنسان وقمع سياسي<sup>١</sup>. وجادل السياسيون وصناع القرار بأنه لم يتأثر كل هؤلاء الأفراد مباشرة بهذه النزاعات، ولكن يجب أن لا نغفل حقيقة أن هذه النزاعات تقوض من قدرات الأفراد على العيش بدون خوف، ولا يجب أيضا إنكار حقيقة أن السياسات الأوروبية لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات قد يكون لها تأثير أكبر بكثير على عدد الطلبات المقدمة في أوروبا من أي عدد محدد لإجراءات منع طالبي اللجوء من الدخول.

ثانيا، حان الوقت للتخلي الحكومات الأوروبية عن الفرضية التي تفيد بأن بإمكانهم التمييز بين الأشخاص الذين يعتبرون «مكتنح اقتصاديا» وأولئك الذين يعتبرون «كعب اقتصادي». فالناس ليسوا ببساطة آلات تعمل ولكلهم جاءوا مع عائلات وعلاقات وحلوا



# تقدم متفاوت تجاه إقرار سياسة لجوء مشتركة للاتحاد الأوروبي

تيم مورييس

ظاهرة على الأقل - يضع بعض الضمانات الإجرائية لطالبي اللجوء - بما في ذلك الحق في البقاء في بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي ريثما يتم الفحص، وكذلك فيما يتعلق بالفحص واتخاذ القرار (بما في ذلك المساعدة القانونية)، وتمثيل، والمقابلة الشخصية، وبيان أسباب الرفض). ورغم ذلك، فقد أخفق التوجيه في تحقيق الهدف العام منه وهو إرساء نظام أوروبي مشترك للجوء يقوم على التطبيق الكامل والجامع لاتفاقية اللاجئين. ويقال إن ذلك يرجع إلى الضعف الجوهرى في مسودة التوجيه بشأن الإجراءات التى يحتتمل أن يفرض بشكل خطير قدرة ملتصق اللجوء واللاجئين على الحصول على الحماية.

## نواقص التوجيه

إن اتساع نطاق التعليقات غير المسموح بها والمصادرة على مسودة المبدأ التوجيهي بشأن الإجراءات يترك لدول الاتحاد الأوروبي حرية رفض إتاحة الفرصة للوصول إلى إجراءات اللجوء. ومن دواعي القلق ما يلي:

■ تعرض تعريفات المادة ٢٧ لمفهوم «البلد الثالث الآمن» للنتقاد بسبب ما ورد بها من نص غامض بشأن ما إذا كان من المقرر إجراء فحص تبعا للحالة أم لا إذا كان البلد الثالث في الحقيقة آمنا بالنسبة إلى طالب لجوء بعينه.

■ ضعف الفرص المتاحة لطالبي اللجوء لظنن في تطبيق مفهوم «البلد الثالث الآمن» استنادا إلى أنه يتعرض لتعذيب أو معاملة أو لعقاب قاسي أو غير إنساني أو مهين في ذلك البلد، فضلا عن أن ذلك يتعارض أيضا مع المعيار العام «البلدان الثالثة الآمنة» المنصوص عليه في المادة ذاتها.

■ يتيح نطاق عدم القبول بموجب فكرة ما يسمى (بالبلدان الثالثة الآمنة فوق المادة) رفض الفحص الموضوعي لطالبي اللجوء المشتبه من أشخاص والذين عن طريق بلدان أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، إذ إن المعايير المستخدمة لتسمية تلك البلدان «بالبلدان الثالثة الآمنة فوق العادة» إنما هي معايير شكلية.

تدل النظرة الفاحصة في المعايير المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء، والتي تم إقرارها حتى الآن على أن الطريق آمنا لا يزال طويلا حتى يتم التوفيق بين السياسة الموضوعية للجوء وما يحدث على أرض الواقع من ممارسات، وأن هذه العملية قد تقوض المبادئ التي ترسخها اتفاقية اللاجئين.

بالإضافة إلى المعايير المشتركة للاتحاد الأوروبي التي يقدم فيها طلب اللجوء، كما أن من شأنها أن تمنع الهجرة التلقوية لطالبي اللجوء (التي تسمى «مشرق اللجوء») بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

وفي تمبيري، أكد قادة الاتحاد الأوروبي على الموعد المستهدف وهو مايو ٢٠٠٤، المخصص عليه في المادة ٦٣ باعتباره آخر موعد للتوصل إلى توافق. وقد تبين أن ذلك الموعد غير واقعي، إذ أدت المفاوضات الشاقة إلى إبطاء العملية وخيبت أمل من غلوا أن تمبيري سوف تؤدي إلى حماية أفضل للأشخاص الفارين من الاضطهاد وحقول أفضل للمشكلات التي واجهتها الحكومات. وقبل انقضاء الموعد النهائي مباشرة، اجتمع وزراء العدل لدول الاتحاد الأوروبي في بروكسل واتفقوا على إقرار مسودة توجيه بشأن المعايير الدنيا لإجراءات الدول الأعضاء لمنح وسحب وضع اللاجئين «التوجيه بشأن الإجراءات»<sup>٥</sup>، وتوجيه آخر بشأن المعايير الدنيا لأهلية وضع مواطني البلدان الأخرى والأشخاص عديمي الجنسية بوصفهم لاجئين أو أشخاص يحتاجون، خلافا لذلك، إلى حماية دولية («التوجيه بشأن الأهلية»<sup>٦</sup>).

وكانت محصلة عملية التوفيق متناقضة إلى حد ما وذلك ظلت غير واضحة. فالتوجيه بشأن الأهلية في جهة يوضح أنه عند تحديد وضع الحماية يعتبر الفاعل في الاضطهاد غير ذي صلة وقد يشمل أطرافا فاعلة من غير الدول مثل الجامعات المسلحة (الميليشيات). وهذا من شأنه أن يقطع بنا شوطا نحو تقليل الخلافات حول تصيير الاتفاقية، التي ظلت قائمة في دول الاتحاد الأوروبي حتى الآن. ومن المهم هنا أن يسمي التوجيه أيضا بالاعتراف بأولئك الأشخاص الذين يساورهم خوف مبنى على مبررات حقيقية من تعرضهم للاضطهاد نتيجة التوجه الجنسي أو النوع الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يبدو أن التوجيه بشأن الإجراءات - في

لقد كان إقرار معاهدة أمستردام من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي في ١٩٩٧ بمثابة بداية عهد جديد لوضع سياسات اللجوء في أوروبا. ويشير الفصل الرابع، المادة ٦٣، من معاهدة أمستردام إلى إقرار المعايير الدنيا بشأن الإجراءات المتبعة في الدول الأعضاء لمنح وسحب وضع اللاجئين، وإرساء قواعد دنيا ملزمة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء والهجرة. وفي العلم ذاته أوضحت اتفاقية بلدان أن الأفراد الذين يلتصقون اللجوء عليهم أن يقدموا طلبهم في أول بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يدخلونه.

وفي أعقاب دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ في مايو ١٩٩٩، عقد زعماء الاتحاد الأوروبي مؤتمرا في تامبيري في فنلندا، في أكتوبر ١٩٩٩، صاغوا فيه المبادئ التوجيهية السياسية التي شكلت الإطار الذي يتعين أن يتم ضمنه وضع سياسات وتشريعات الاتحاد الأوروبي الخاصة باللجوء والهجرة. وقد أعاد الزعماء التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بحق التماس اللجوء، واتفقوا على «العمل من أجل إرساء نظام أوروبي مشترك للجوء، يقوم على التطبيق الكامل والجامع لاتفاقية (اللاجئين)، وكلوا بذلك عدم إعادة أي شخص لكي يتعرض للاضطهاد، أي أنهم حافظوا على مبدأ عدم الطرد». وتتضمن توصيات «تامبيري» أيضا على ضرورة أن تقضي قواعد المجتمع، على المدى البعيد، إلى إجراءات مشتركة للجوء وإعطاء وضع محدد لمن منحوا حق اللجوء بحيث يكون ساري المفعول في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

وقد صادق اجتماع تامبيري على وثيقة عمل مبدئية بشأن التوفيق بين الدول الأعضاء تم إعدادها في مارس ١٩٩٩، وأكدت الوثيقة على المعايير الدنيا المشتركة بين شأنها أن تضمن حصول أي فرد يطلب اللجوء على نفس القرار بصرف النظر عن الدولة المصو



فعالة لإجراء فحص دقيق لمدى حاجة طالبي اللجوء الأفراد لحماية دولية.

### تنوع أم تهريب؟

متلما حدث عند تعريف اتفاقية اللاجئين، فإن تفسير التوجيه بشأن الأهلية (الذي يحدد شروط للحصول على وضع اللاجئ أو الحماية (الأل) قد تتداخل مع التقييم الواقعي للحالات الفردية التي تلعب فيها مسائل الأدلة دوراً أساسياً. وذلك من شأنه أن يقلل الشفافية. وقد تؤدي الأنماط والأعراف العملية التي تحد من المراجعة القضائية إلى تفاقم مشكلة الشفافية. وقد يصعب من الصعب إثبات ما إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي تحيد (بصورة غير مباشرة) عن المعايير الدنيا المقررة في التوجيه بشأن الأهلية بخصوص تحديد الأشخاص المحتاجين للحماية.

وينظم التوجيه بشأن الإجراءات الأمور الإدارية والإجرائية حيث يتوفر مزيد من الرقابة حول ما إذا كانت الشروط الدنيا قد تم تنفيذها. وببساطة، لن تتوفر لبلدان الاتحاد

وتُسمح بالانتقال إذا تم فحص دعوى اللجوء في سياق قرارات تتعلق بالدخول إلى أراضي الدولة على الحدود أو في مناطق العبور. والأهم من ذلك، أن نطاق القواعد الوطنية ربما يكون قد تم تمديده في أثناء عملية الصياغة، حيث إن التاريخ الفاصل لمثل هذه القواعد هو وقت إقرار التوجيه.

وتتطوّر هذه الترتيبات الإجرائية والضمانات المحدودة بشأن الاستئناف ضد القرارات السلبية على مخاطر جسيمة للأمن والسلامة القانونية للأفراد. وفي ظروف معينة قد يتمخض ذلك عن مجرد فحص تجميلي أو شكلي للحاجة إلى حماية دولية. وذلك أمر مثير للقلق بشكل خاص لأن دولاً معينة من أعضاء الاتحاد الأوروبي ممن تعزّم تنفيذ هذه الأحكام الاختيارية تطبق بالفعل ممارسات مماثلة تعزّم حماية اللاجئ للخطر، في حين توجد بلدان أخرى ليست لديها الخبرة اللازمة في الضمانات الإجرائية لطالبي اللجوء وقد تتبنى هذا الإطار القانوني الهش. ومن ثم، لا يتبع استحداث معايير تون الحد الأدنى ضمانات

تحديد «بلدان المنشأ الآمنة» لا يتم فقط من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي وفقاً للتشريعات القائمة بل أيضاً من خلال قائمة مشتركة دنيا يقرها «مجلس شئون العدل والداخلية». وقد تخلى هذا المجلس أخيراً عن الوصول إلى اتفاق على هذه القائمة، مرجعاً البت في هذه المسألة حتى يتم التخلي عن شرط الإجماع.

بينما كان قصد المفوضية في البداية تعديل مفهوم طلبات اللجوء «غير المبررة بوضوح» بغية تضيق نطاق تطبيق الإجراءات المعجلة، فإن التوجيه الذي تم إقراره يسمح بالتطبيق الواسع لهذه الإجراءات. ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى تبني خيار إرساء قواعد وطنية لهذه المعايير بحيث تغطي عدداً من المواقف، وفي جانب آخر منه إلى استحداث «إجراءات نوعية»، تسمح لأعضاء الاتحاد الأوروبي كل على حدة بالانتقال من المبادئ الأساسية للتوجيه وضماناته (أي التهريب من تنفيذها بالكامل).

طالبي اللجوء من البلقا عند وصولهم إلى ميناء بريديسي في إيطاليا





للجوء. رغم ذلك فإن المجلس الأوروبي بشأن اللاجئين والمبعدين يحذر من ضرورة أن يتم ذلك استناداً إلى التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغيرها من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان وفقاً لما تم تحديده أصلاً في تامبيري في مستهل عملية التوزيع. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس الأوروبي بشأن اللاجئين والمبعدين مجدداً مخاوفه الشديدة إزاء المعايير الواردة في التوجيه بشأن الإجراءات، التي يمكن تفسيرها وتطبيقها على نحو لا يتسق مع القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان. ومن الضروري أن تنظر دول الاتحاد الأوروبي إلى التطورات تجاه وضع إجراء واحد للجوء باعتبارها وسيلة لتحسين نوعية وكفاءة صنع القرارات، وليس كفرصة لزيادة تقليل معايير الحماية إلى أدنى قاسم مشترك، وبذلك تعرض للخطر أرواح وسلامة الأفراد الفارين من الاضطهاد.

«تيم موريس» محرر بشرة الهجرة القصيرة.

نحرب عن امتلاكنا للمعلومات والتعليقات المقدمة من ينس فيدستيفانسين من كلية الحقوق بجامعة أرويس بالدانمرك، بريده الإلكتروني jvh@jura.au.dk، ولولاه ما كتبت هذه المقالة.

١. [www.inshrefugeecouncil.ie/factsheets/dublinconvention4.html](http://www.inshrefugeecouncil.ie/factsheets/dublinconvention4.html)
٢. [www.europarl.eu.int/summits/tam\\_en.htm](http://www.europarl.eu.int/summits/tam_en.htm)
٣. <http://aei.pitt.edu/archive/00001277>
٤. انظر تقرير المجلس الأوروبي بشأن اللاجئين والمبعدين على موقع التالي: [www.ecre.org/positions/Tampere\\_June04\\_full.doc](http://www.ecre.org/positions/Tampere_June04_full.doc)
٥. <http://register.consilium.eu.int/pdf/en/04/st14/st14203.en04.pdf>
٦. [www.eurunion.org/news/press/2004/0404069.htm](http://www.eurunion.org/news/press/2004/0404069.htm)
٧. [www.statewatch.org/news/2004/nov/hague-annotated-final.pdf](http://www.statewatch.org/news/2004/nov/hague-annotated-final.pdf)
٨. بنسبة إلى الإصدار الأوروبي، تتحقق الأغلبية البغوية حينما يتفق 75% من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من بينها 15 بدلاً على الأقل، عدم توافق 25% من تعداد الاتحاد الأوروبي السكاني.

■ خفض الموارد الإدارية المنقطة عن طريق ضم كلا من إجرائي الفحص.

■ زيادة فعالية إنفاذ القرارات السلبية عن طريق حرمان طالب اللجوء من فرصة تأجيل ترحيلهم باستحداث إجراءات جديدة على أساس الحماية الإضافية.

■ فرص تسهيل الحماية والإدماج بسبب الإسراع في منح الحماية لمن هم في حاجة حقيقية إليها.

ورغم ذلك، لاتزال هناك بعض الميول والمشكلات المتعلقة باستحداث إجراء واحد شامل أو جزئي. وثمة مدعاة كبيرة للقلق وهو احتمال «تجميع» وضع اللاجئين لبيئاً لاتفاقية. إذ أن فحص أي طلب للجوء يحمل في طياته المخاطرة باتخاذ قرار غير سليم، وهي مخاطر قد تتفاقم، كما يقال، بسبب المناخ المعادي القائم حالياً، وبسبب الإسراع في وثيرة اتخاذ القرارات. إن وجود إجراءات منفصلة للفحص بناء على أسس إضافية للاجئين وعلى أسس الحماية الإضافية يتيح الفرصة لمعالجة الأخطاء في الحالة الأولى. ومن ثم، فإن استحداث إجراء واحد للجوء يقضي على فكرة وجود ضوابط هيكلية فضلاً عن أنه قد ينطوي على مخاطرة بتقويض أسس اتفاقية اللاجئين، بسبب خفض اختيار البديل الأقل أعباء في إطار نفس إجراء الفحص.

وما يعوض تقليل الضمانات الإجرائية وجود معايير إجرائية أرقى لفحص حالات الحماية الإضافية وهو ما سينتج، في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، عن توسيع نطاق معايير الاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء. رغم ذلك، فإن توسيع نطاق المعايير الإجرائية سوف يتطلب بدوره مستوى أعلى من الحماية من حيث حقوق الاستئناف. وخلافاً لاتفاقية اللاجئين، التي لا تفرض مطلباً محدداً من حيث إجراءات الفحص والاستئناف، إلا أن التزامات حقوق الإنسان في حالات عدم الطرد التي تكمن وراء الحماية الإضافية تتطلب الالتزام بما يتصل بها من حق في الحصول على تعويضات فعالة. ويفرض ذلك على أعضاء الاتحاد الأوروبي التزاماً بتأمين الحق في تطبيق الترحيل ملماً لم يصل العلاج القانوني ذو الصلة إلى منتهاه. ومن هنا، فإن الكفاءة المتأصلة في الإجراء الواحد للجوء لا يمكن تحقيقها دون استئمان ما في «الزاهة»، من حيث المعايير الإجرائية المطبورة.

ويرحب «المجلس الأوروبي بشأن اللاجئين والمبعدين» بالاقتراح الخاص باتخاذ خطوات تجاه وضع إجراء واحد للجوء بوصفه خطوة متقدمة نحو نظام أوروبي مشترك

الأوروبي نفس الغرض لتجاهل هذه المعايير المشتركة أو التهريب منها لأن أي ترتيب إداري أو إجرائي يتعارض مع التوجيه بشأن الإجراءات سوف يتم اكتشافه فوراً سواء من جانب الأفراد المضارين أو من جانب تلك الجهات التي ترافق تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي. وقد يفسر ذلك لماذا استخدمت دول الاتحاد الأوروبي حقها في النقض المتأصل في صلب شرط الإجماع لكي تصر على إدخال كم هائل من الاستثناءات أو الانتفاضات بغية التأكد من إمكانية المحافظة على الخصوصيات المحلية. ولا عجب في ذلك بالنظر إلى أنه لم تكن هناك تاريخياً سوى بضعة التزامات دولية بشأن إجراءات اللجوء بسبب وجود تقاليد إدارية وقضائية مختلفة لدى الدول الأطراف في اتفاقية اللاجئين.

والآن تم التخلي عن شرط الإجماع في إطار العمل المجان من السياسات. ولذا أن انتظار لرى ما إذا كان النظام التشريعي المعدل، الذي يسمح باستخدام معايير اللجوء المستقلة في إجراء البيت المشترك بموجب المادة 251، سوف يبالغ أوجه القصور الذي يميز توفير إجراءات اللجوء.

هل تطبيق «إجراء واحد للجوء» هو الطريق إلى الحماية؟

في نوفمبر 2004، أقر الاتحاد الأوروبي «برنامج لاهاي»، بشأن تطوير سياسة شتو العدالة والداخلية بالاتحاد الأوروبي للسنوات الخمس القادمة. ومن شأن برنامج لاهاي أن يدعم التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي حول قضايا اللجوء والهجرة، كما أنه يحدد ما سيخذه الاتحاد الأوروبي من إجراءات لتعزيز تنسيق وتكامل سياسات الهجرة واللجوء. وينص البرنامج على ضرورة أن يتوفر للاتحاد الأوروبي قبل حلول عام 2010 سياسة مشتركة للجوء تتولى تنفيذها هيئة واحدة تابعة للاتحاد الأوروبي من خلال إجراء واحد للجوء. وتجنباً لعدم التوصل إلى إجماع، فإن جميع القرارات بشأن الهجرة الصادرة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، الخمسة والعشرين، بما فيها تلك التي تتعلق باللجوء، لن تتطلب بعد ذلك تصديقاً بالإجماع بل ستكون بالأغلبية المقيدة.

ومن شأن استحداث إجراء واحد للجوء أن ييسر طلبات الحماية ويوفر الوقت والمال معاً. ويمكن أن يكون هذا الإجراء أداة مهمة لردع إساءة استخدام النظم القائمة وذلك للأسباب التالية:

■ اختصار مدة إجراءات اللجوء نتيجة للفحص المشترك لأسس كل من اتفاقية اللاجئين والحماية الإضافية.



# نحو اندماج اللاجئين في أوروبا

## المجلس الأوروبي لشؤون اللاجئين والمنفيين

■ يجب أن تعمل الحكومات على ضمان توعية اللاجئين والوصول إلى حقوقهم.

### الاندماج السياسي والاقتصادي الاجتماعي

يهدف الاندماج السياسي إلى تهيئة الظروف التي تسمح للاجئين للمشاركة في كل سمات الحياة السياسية للدولة المضيفة. ولكن هناك اختلافات سياسية هامة بين الحكومات فيما يتعلق بتكافؤ الفرص المقدمة للاجئين.

ويطرح هنا سؤال رئيسي يتساءل فيما إذا كان على اللاجئين أن يميزوا وتعالج قضاياهم بشكل منفصل. ويمكن لمبادرات الاندماج إما أن تخاطب احتياجات محددة للاجئين أو أن تعمل كجسور تربطهم مع المجتمع الكبير. ويمكنها أن تربط الخدمات المقدمة للمهاجر أو الأقليات مع الهدف العام في الاندماج النهائي لمفاهيم اللاجئين في سياسات المساواة والأقلية. ويجب أن يكون أي عمل إيجابي محدد بوقت طيقاً للحاجة الفردية، ومدمجاً باستراتيجيات الخروج الواضحة وموجه نحو تكافؤ الفرص.

وفيما يتعلق بالاندماج السياسي، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه إشراك اللاجئين في الأمور السياسية. ففي بعض البلدان، يحصل اللاجئون على حق الانتخاب على المستوى المحلي. وتوضع قضايا اللاجئين في أعلى جدول الأعمال السياسية عندما يصبح الميسلون أكثر تجانواً وأكثر إدراكاً لمخاوف هذه المجموعة. وفي أيرلندا، على سبيل المثال، سمح لطالبي اللجوء في يونيو/أبريل ٢٠٠٤ التصويت ومساندة الأصوات في الانتخابات المحلية، وتغير النقاش السياسي؛ حيث توثقت القضايا المتعلقة باللاجئين وتم انتخاب أعضاء من جاليات اللاجئين والمهاجرين بنجاح.

وقد يولج اللاجئون عدد من العراقيل أمام الاندماج الاقتصادي الاجتماعي الناتج عن خبراتهم المتعبة في رحلات الهجرة والمنفى القصير؛ مثل: قلة المعرفة بلغة الدولة المضيفة والانعزال وإبعاد أفراد العائلة والمشاكل الصحية والعقلية نتيجة لصدمة سابقة. ويمكن أن يؤدي فشل اللاجئين في معالجة هذه الموانع الوظيفية للاندماج إلى تهميش اللاجئين ويؤثر سلباً على المجتمع ككل.

يجب أن يكون المبدأ التوجيهي لسياسات الاندماج الوطنية في أوروبا هو الأسلوب السائد لاندماج اللاجئين في المكان المناسب، وتقديم الخدمات المتخصصة عند الضرورة.

تحتاج القيادة السياسية إلى نقل تركيزها من الردع والأعداد والتكاليف إلى البحث عن الطريقة التي تنفذ بها الالتزامات القانونية والدولية للحكومات الأوروبية بفاعلية أكثر. ويجب أن تؤخذ مخاوف واحتياجات الجاليات المصنفة بجنسية، ولكن يجب أن يمنع صناع القرار عن تجنب مخاوف السكان المختلفين تجاه بعضهم - أو عن تفادي الموضوع برمتة.

وللترويج لمجتمع مضياف يسهل اندماج اللاجئين، أوصى المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين بأنه:

■ يجب الترويج للاحترام بين الجاليات المختلفة في التعليم في المدارس والكليات وفي مواقع العمل وإبراز منافع للتنوع الثقافي.

■ يجب أن يتحمل صناع القرار والحكومات مسؤولية أكبر لضمان الحصول على معلومات علمية دقيقة وموازنة حول قضايا اللاجئين.

■ يجب على الحكومات أن تميز وتتصدى للمعلومات المضللة، وخاصة تلك التي ترحض على التخوف من اللاجئين وتهابهم، وعليها كذلك أن تشرح بوضوح أن اللاجئين هم أناس بحاجة إلى الحماية.

■ يجب أن تبحث الحكومات الأوروبية عن سبل لمن تشريعات وأنظمة وطنية ضد التمييز العنصري ومراقبة دخول اللاجئين إلى سوق العمل وسوق شراء وبيع البيوت إضافة إلى حصولهم على الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وغيرها.

■ يجب أن تقدم أنظمة شكوى، سهلة الوصول، حول التمييز في السكن.

■ يجب أن يدعم التشريع ضد التمييز بالعقوبات لعكس جدية ارتكاب الجريمة، وإطلاق حملات الوعي العامة لتبرز التمييز المؤسسي المباشر وغير المباشر.

ويعتبر اندماج اللاجئين عملية مزدوجة ديناميكية، يعمل فيها كل من اللاجئين الأفراد والحكومات نحو بناء مجتمع متماسك. وتبدأ هذه العملية من اليوم الأول، ويربط الاندماج بين الشروط والمشاركة الفعلية لكل سمات الحياة السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول، إضافة إلى تصورات اللاجئين الخاصة بالقبول والانضمام إلى مجتمع المضيف.

ويرتكز نقاش اندماج اللاجئين الحالي في أغلب الأحيان على الأفراد الذين لا يرتقون لتوقعات الاندماج المقدمة من المجتمعات المضيفة. ويمكن جزء من التحدي في تسهيل اندماج اللاجئين خلف الحقيقة التي تغيب بأن اللاجئين يتشاركون بالعديد من الاحتياجات للاندماج مع المهاجرين الآخرين والمواطنين المقيمين في الدولة المائلة، ولكن أيضاً يبدو أن لديهم احتياجات خاصة نتيجة لإبعادهم ومروهم بنظام اللجوء. ويرتبط اندماج اللاجئين برابط وثيق الصلة مع مرحلة الاستقرار ونوعية وطول إجراءات تحديد شروط اللجوء. وقد اقترح المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين توصية تغيد بأنه على مرحلة الاستقرار أن تحدد كجزء مكمل لعملية اندماج اللاجئين.

### إنشاء المجتمع مضياف

أظهر بحث حول المفاهيم الشعبية لاتجاه اللاجئين بأن أقل المجموعات العرقية تعيش في أكثر المناطق المتجانسة عرقياً. وهناك فهم قليل عام للأسباب التي تدفع اللاجئين إلى الهرب. وذكر تقرير قضايا اللجوء أنها من القضايا المعقدة والحساسة، وعادة ترجع كل أجهزة الإعلام إلى استخدام لغة غير دقيقة وأفكار شائعة عند وصف قضايا اللاجئين. وخلال السنوات القليلة الأخيرة ظهر مناخ التصعب من والتخوف من الأجانب في بعض البلدان الأوروبية، ليعارض اندماج اللاجئين ويستغل تخوف الجمهور من «الغريباء». ومثل هذا الموقف - يستند على التمييز العنصري بدلاً من الحقائق - هو غير مقبول وذو نتيجة عكسية جداً على تطوير مجتمع متماسك.





شبابا مجرة يصبون في برنيس في إيطاليا

جنسية بلد إقامتهم وتسهيل إجراءات تجنس اللاجئين.

■ يحدد التشريع الأوروبي الحالي حق اللاجئين في إعادة شمل عائلاتهم على الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. ولكن يجب أن يمد هذا التشريع ليشمل أي شخص ليس مغطى باتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ولكن ومع هذا فهم بحاجة إلى الحماية الدولية.

■ يجب رفع أي قيود على التوظيف في أبكر مرحلة ممكنة وفي موعد أقصاه ستة شهور من وقت تقديم الطلب الأولي للجوء.

■ يجب توفير المنح الدراسية والاعتراف بالمؤهلات بسهولة أكثر.

■ يجب أن تطور الجهات الصحية، قدر المكن، خدمات للحساسية الثقافية تجمع ما بين المعايير الأوروبية للصحة والتوجهات الصحية غير الأوروبية.

■ يجب توفير التدريب اللازم للمتخصصين، بما فيهم الأطباء والممرضين والمعلمين والمترجمين وغيرهم، على قضايا اللاجئين والثقافات المشتركة وذلك في المؤسسات التدريبية وفي مواقع العمل.

■ يجب أن تضمن الحكومات تدخل كل

وتعتمد العديد من الحكومات الأوروبية على المنظمات غير الحكومية عند تقديم خدمات الاندماج لطالبي اللجوء واللاجئين. ويمكن أن تساعد صليات تبادل المعلومات والاتصال في الجمع بين الطرق والأفكار المختلفة لتنم بعضها بدلا من التناقص ضد بعضها وبالتالي تضر الخدمات.

ويناقش المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين قضايا مثل:

■ يجب أن يمتلك اللاجئين حقوق الإقامة طويلة الأمد حتى يتمكنوا من إعادة توحيد عائلاتهم والتحرك بحرية، والدخول إلى مجالات التوظيف والتعليم.

■ يجب منح اللاجئين حق التصويت والترشح للانتخابات على كل من المستوى المحلي والوطني والأوروبي وذلك بعد أن يقم اللاجئ مدة أقصاها ثلاثة سنوات (يسمح الاشتراك على المستوى المحلي والأوروبي في كل من النتمارك والمؤيد وفلندا وبليجا).

■ الجنسية هي أداة سياسية هامة لتسهيل عملية الاندماج، لذا يجب أن تأخذ الحكومات الأوروبية في اعتابها المادة ٣٤ من الاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين ونوصية مجلس أوروبا رقم ٥٦٤ (١٩٦٩) حول حصول اللاجئين على

وأدى صعوبة الوصول إلى سوق العمالة في الفترة الأولى لوصول اللاجئين إلى إعالة اندماج اللاجئين بجنسية على المدى البعيد. إضافة لذلك، تسمح القليل من الدول الأوروبية لطالبي لجوء بالعمل في الوقت الذي ينتظرون فيه إصدار قرار بخصوص طلبهم. ويعتبر التدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات، وتعلم اللغة والتعليم من العوامل الهامة في عملية الحصول على توظيف مربح. ويمكن للتدريب المهني أن يلعب أيضا دورا هاما في تخويل واندماج اللاجئين.

ويمكن أن يعاني اللاجئون من مجموعة من المشاكل الصحية نتيجة لتجار بهم في الحرب، والاضطهاد السياسي، والتعذيب والسجن وظروف الهروب من أوطانهم. لذا يجب أن تأخذ التداخلات الصحية والعقلية في الحسبان الظروف التي تحيط حياة اللاجئين.

وتؤثر الظروف السكنية على عدد من نتائج الاندماج الأخرى، مثل الصحة والتعليم والتوظيف، لذا يجب أن يسمح للاجئين اختيار أماكن سكنهم كما هو الحال للمواطنين.

كذلك يجب أن توجه تدخلات الاندماج لتلبي الاحتياجات المرتبطة بفترة عمرية معينة للاجئين الأطفال، والشباب والكبار. ويهدف منظور الجنس إلى تلبية الاحتياجات المعينة للاجئين النساء، إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها اللاجئين الرجال.



## حول برنامج إعادة التوطين الأوروبي

يطلب المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين في هذه الورقة، المنشورة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥، من أوروبا زيادة النشاطات الجوهرية لإعادة التوطين على كل من المستويات الوطنية والأوروبية وبالتالي الحصول على مساهمات عذلة من الأعداد الكبيرة للاجئين حول العالم المحتاجين لإعادة توطينهم. ويقترح المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين تطوير برنامج مشترك لإعادة التوطين الأوروبي وكيفية عمله، بناءً على وجهات نظر وتجارب الوكالات الأعضاء في المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين. وتبحث الورقة في الاتفاقيات لإنشاء أماكن إقامة لعدد محين من اللاجئين بالاشتراك مع الحكومات، إضافة إلى المعايير التي يجب أن تستخدم لاستهداف الاتفاقيات المتفق عليها (أي من ينطبق عليه الحصول على السكن). وتطالب مع هذه الورقة عملية إعادة التوطين مع بعض التفاصيل وتقدم مقترحات حول أساليب تعريف، ومعالجة، واتخاذ القرارات والنشاطات المباشرة للهجرة والذين يمكن إدخالهم ضمن سياق برنامج إعادة التوطين الأوروبية. ويجب التأكيد على أن الأدوار التي تلعبها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية واللاجئين هي من الأدوار الهامة.

هذه الورقة هي جزء من سلسلة من مقترحات المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين كما هو مفصل أعلاه، والورقة مرفقة على الإنترنت على

www.ecre.org

والقانونية وإزدواج الجنسية يمكن أن تعتبر أو الهوية المتعددة كأداة للاعتراف بهم على المستوى الوطني. وتتعرف بعض الدول بإزدواج الجنسية كوسيلة لجذب التعاون الاقتصادي الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو السياحة. ولكن في الدول الأوروبية ما زال هناك اعتقاد بأن إزدواج الجنسية يؤثر أسئلة حول الولاء والممتلكات.

■ يجب أن تؤسس قاعدة تجمع بين الأدبيات المختلفة لتقوية المعرفة الدينية بين المواطنين الحكوميين والصالحين والجمهور، بما فيهم طلاب المدارس.

■ يجب أن يعترف ويزكر صناعات السياحة على أن للمجموعات الدينية دور في الترويج للاحترام وفهم وتوفير الخدمات الضرورية.

■ يجب أن يسمح للاجئين بمواصلة حمل جنسيتهم الأصلية إذا كان بالإمكان (بمعنى أن يسمح لهم بإزدواج الجنسية).

### الخاتمة

لا يمكن أن تقدم التوصيات المذكورة أعلاه الحل الحاسم لكل تحديات الاندماج في كل الدول. ولكن يجب على كل الدول تحسين جهودهم للاندماج ويجب أن تترك أهمية تطوير مجتمعات متماسكة. كذلك يجب أن يدرك اللاجئون الأفراد مسؤولياتهم نحو دولهم المضيفة فيما يتعلق بالقيم المشتركة. ويعتبر اللاجئون أنفسهم من أهم عوامل اندماج اللاجئين ويجب أن تشمل مبادرات الاندماج على مساهمتهم ومعرفة خبراتهم. وللتأكد من الاستماع إلى أصوات اللاجئين عند نقاش قضايا الاندماج فإن وجود اللاجئين يعتبر أمر ضروري.

استلقت هذه المقالة المنشورة في صحيفة المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين القادمة بعنوان «نحو اندماج اللاجئين في أوروبا»، وهي جزء من سلسلة المقترحات التي طورها المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين بعنوان «الطريق إلى الأمام - دور أوروبا في النظام العالمي لحماية اللاجئين»، والذي صمم ليقدم توصيات بناءة حول عدد من القضايا الأساسية للاجئين لتساهم وتؤثر على المحادثات الأوروبية بشكل إيجابي. وقد طور بحث حول اندماج اللاجئين بمساهمة الوكالات الأعضاء في المجلس الأوروبي للاجئين والمغتربين كتبها كرسيتيان ريث، وهاري مارتينسون، وبديهي هسن وروزيوينا ويلر. البريد الإلكتروني: ecre@ecre.org الموقع الإلكتروني: www.ecre.org

قطاعات اللاجئين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، عند إعداد وتطبيق وتقييم برامج الاندماج.

■ يجب أن تعمل السلطات الحكومية وخدمات المنظمات غير الحكومية المقدمة إلى طائفي الجوء واللاجئين معاً على تحمل المسؤوليات المبينة بوضوح.

وتحدث الخطوات النهائية لعملية الاندماج في العلاقات الشخصية على المستوى المحلي - في الحي، وفي مكان العمل، وفي تعليم أطفالهم وكأصدقاء، يجب أن ينتبه صناعات الميامة إلى البعد الشخصي للاندماج عند توفير الفرص لهذه النوع من التفاعل على المستوى المحلي.

### الاندماج الثقافي

يعتبر التنوع الثقافي من سمات أوروبا الديمقراطية اليوم، ولكن تختلف المجتمعات الأوروبية إلى حد كبير في الدرجة التي يتقبلون بها التنوع الثقافي وبالطرق التي يتعاملون من خلالها مع القادمين الجدد (اللاجئون والمهاجرون) والأجانب المقيمين والأقليات بشكل عام. ويجب أن لا ننسى تاريخ أوروبا الخاص بكملة متجنبة للاجئين، ولا الحقيقة التي تفتد بأن الهجرة الداخلية في وإلى أوروبا ساهم في زيادة ثروات أوروبا وليس تقفها، ويجب الإقرار بهذه الأمور عند سن سياسات الاندماج على المستوى المحلي والأوروبي.

ولا تعتبر «الثقافة» من المعايير الساكنة ولكنها تتطور بشكل ثابت. ولا يتطلب توفير الاندماج الثقافي اكتساب كل الأفكار المسبوسة بشكل مفرد لثقافة محددة أبداً ما. ولكن هناك عدد من القيم الجوهرية التي تقع ضمن ثقافات الدول الأوروبية الديمقراطية مثل: حقوق الإنسان، ومبدأ العدالة، وحماية الأقليات، والديمقراطية، وإبعاد الحكومة عن الكنيسة وسيادة القانون.

ويلعب الدين دوراً رئيسياً للعديد من طائفي الجوء واللاجئين مما يمكن أن يشكل المزيد الفرص والتحديات على المجتمعات. وقد تبرز المجموعات القائمة حديثاً كمجموعات دينية حالية ولكن قد تتعرض معتقداتهم أيضاً مع إبعاد الحكومة عن الكنيسة في المجتمعات الغربية النظمية. ويمكن للمجموعات الدينية في المجتمع المضيف أن تروج للاستماع الديني والاحترام والتفاهم بين أصحاب المعتقدات المختلفة، وتقدم الخدمات للاجئين الواصلين حديثاً إضافة إلى التواصل مع الآخرين المقيمين في المجتمع.

ويمتلك اللاجئون روابط ثقافية في أكثر من بلد واحد. وبالرغم من أن القضايا السياسية



# أوروبا تنتظر من أفريقيا حل «مشكلة اللجوء»

هيفين كرولي

■ تأسيس «مناطق حماية إقليمية»

سعت تأسيسها في مناطق اللجوء الأصلية. وعندها يمكن إرجاع طالبي اللجوء من بعض الدول إلى أوطانهم حيث يمكن أن تقدم لهم هناك «حماية فعالة»، ومساعدتهم على إعادة الاستقرار في أوطانهم، أو السماح لبعضهم الانضمام إلى مخططات إعادة التوطين في أوروبا.

■ تأسيس «مراكز لمعالجة العبور»

بتم تأسيس هذه على طول طرق العبور الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي، ويقرب من الحدود الأوروبية، حيث يصل طالبا اللجوء إلى بريطانيا أو أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي وتناقش مطالبهم. وعندها يمكن أن تعال حالات اللجوء هذه إلى مناطق أخرى في الدولة الأوروبية بينما يعاد الآخرون أوطانهم.

أما المشروع المقترح المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- والذي نوقش على نحو واسع كحلول لتصنيف السمات السلبية من المقترح البريطاني- فقد قدم ك «بند أوروبا» وابتني عن اتفاقها الأوسع لمبادرة بلن. واقترح «البند الأوروبي» فصل المجموعات التي تنتهك النظام بشكل واضح، وإرسالهم إلى مراكز الاستقبال في مكان ما داخل الاتحاد الأوروبي، حيث ستناقش قضاياهم بسرعة من قبل الفرق الأوروبية المشتركة.

وأثارت المقترحات البريطانية ضجة بين علة الناس ورجال السياسة على حد سواء لأنها لم تعتبر مبادرة حقيقية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة ولكنها اعتبرت كحلول شبيهة بـ «قاسية» على فكرة اللجوء. فقد أصبح النظر إلى موضوع اللجوء والتحدث من خلاله سلبيا في المملكة المتحدة، كما هو الحال في العديد من الدول الأوروبية، من الأساليب المنتشرة جدا بين السياسيين المتكمن من إقناع الجماهير. وبالرغم من أن مقترحات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حصلت على قبول أكبر من المقترحات البريطانية، إلا أن البعض نظر إليها بحذر وذلك لتلقفهم من أن تمثل فكرة تأسيس عملية متوازنة بطريقة مغايرة لمبادئ

أثار التوجه نحو تخفيض عدد طالبي اللجوء في أوروبا ومحاولة إيجاد حلول قوية لمشكلة اللجوء خلافا حول سبل معالجة مشكلة الأجانب غير القانونيين. ولكن الحل الأكثر فاعلية والأقوى يأتي في معالجة السبب الجذري للرحلة التي قام بها المهاجرون في المرة الأولى.

اللاجئين تأسيس إطار شامل لحماية اللاجئين ومعالجة الأسباب الجذرية المسببة للهجرة القسرية من خلال الاستشارات العالمية التي تقدمها المفوضية بخصوص الحماية الدولية، ومن خلال جدول الأعمال اللاحق للحلحلة ومبادرة «مبادرة بلن». كل هذه تركز على الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين، وعلى مقاييس معالجة الحركات الثاقوية غير الطبيعية للاجئين وطالبي اللجوء، إضافة إلى متبعية تقديم المساعدات الإنسانية للوصول إلى حلول متينة.

لقد أصبح اتخاذ المواقف الصارمة ضد طالبي اللجوء عملا شائعا عند السياسيين.

وبطريقة غير متوقعة بل مقلقة، اجتمعت المباحثات الأوروبية الأخيرة على دمج رغبة الدول الأوروبية في تخفيض عدد طالبي اللجوء، الذين يعتبرون مسؤولين عنهم، مع مخاوف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تسعى إلى إيجاد حلول متينة، حول ما يسمى «معالجة الأجانب غير القانونيين».

**مقترحات لمعالجة الطلبات في أفريقيا**  
في بداية عام ٢٠٠٣ حصل المجلس الأوروبي - الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي التي يحضر اجتماعاتها الزعماء أو كبار الوزراء الأوروبيين- على مقترحات أحادها من الحكومة البريطانية والأخر من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشرح كل منهما أفكاره الخاصة حول مستقبل نظام اللجوء الأوروبي.

وقد وزع توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، على الوزراء الأوروبيين المشروع البريطاني المقترح، بعنوان «الإجراءات الدولية الجديدة لحماية اللجوء». واشتمل المقترح على عنصرين يبدوان من الظاهر منفصلين ولكنها في حقيقة الأمر مرتبطون، وهما:

أثار التوجه نحو تخفيض عدد طالبي اللجوء في أوروبا ومحاولة إيجاد حلول قوية لمشكلة اللجوء خلافا حول سبل معالجة مشكلة الأجانب غير القانونيين. ولكن الحل الأكثر فاعلية والأقوى يأتي في معالجة السبب الجذري للرحلة التي قام بها المهاجرون في المرة الأولى.

بدأت أوروبا منذ عام ١٩٩٩ في إجراءات طويلة الأمد - وصعبة في أغلب الأحيان - لإعداد وتصميم سياسة متناغمة للتوصل إلى سياسة لجوء أوروبية مشتركة. وقد سيطر هدفين متمكسين على التاريخ الحديث لسياسة الهجرة الأوروبية: فمن ناحية، أدى وجود نسبة كبيرة من السكان المعمرين وأسواق العمالة المتغيرة في أكثر الدول الأوروبية إلى فتح فرص العمالة لكل من المهاجرين والأبدي العاملة الموهلة أو غير الموهلة. ومن ناحية أخرى، كان هناك قلق متزايد حول «مشكلة اللجوء» - بالرغم من أن عدد الأشخاص الراغبين في اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي يتناقص في الواقع وبشكل ثابت. ويعتقد العديد من السياسيين وصنّاع القرار وأعضاء من الشعب بأن اللجوء يستخدم بشكل إيجابي أو سلبي كوسيلة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي مما يخفض من كفاءة أسواق العمالة الأوروبية، وصرف المزيد من النفقات على إجراءاتهم وتأمين سبل معيشتهم ويقلل من ثقة الجماهير في قدرة أوروبا على السيطرة على حدودها.

وحثت هذه التطورات، التي حدثت في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا وفي مناطق أخرى، الدول على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية وعلى ابتكار حلول متينة للهجرة القسرية مما يساعد الناس على البقاء في أوطانهم بدلا من القيام برحلات خطيرة، وفي أغلب الأحيان طويلة لتخطي الحدود. وبذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعدة سنوات جهودا كبيرة في ربط المساعدة الإنسانية بمبادرات التنمية المتقدمة في المناطق الأقل حظا من العالم. ومؤخرا حاولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون



اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

**ماذا حدث للمشاريع المقترحة؟**

بالرغم من أن المقترحات البريطانية لم تكن جديدة كلياً، إلا أنها أثارت نقاشاً جاداً داخل أوروبا وخارجها حول مستقبل نظام الحماية الدولي.

وردت المفوضية الأوروبية، النزاع التفتيزي للاتحاد الأوروبي، على كلا المقترحين بنشر وثيقة ترفض بفعالية المقترحات البريطانية لكونها فاشلة، وبدلاً من ذلك حددت نظرتها الخاصة لتأسيس أنظمة للجوء في أوروبا تكون أسهل للوصول وأكثر عدالة ومدمرة بشكل أفضل. وكشّرت المفوضية بأن على الطريقة الجديدة أن تهدف إلى تحسين الحماية الدولية بدلاً من نقل مسؤولياتها إلى مكان آخر، ويجب أن تستند على عشرة مبادئ رئيسية - بما في ذلك الحاجة إلى تقديم الاحترام الكامل للالتزامات القانونية والدولية لل دول الأعضاء، والحاجة إلى تحسين نوعية اتخاذ قرارات اللجوء في أوروبا، والاعتراف بأن الطريقة الأكثر فاعلية لمعالجة قضية اللاجئين هي بتخفيض الأسباب المحركة لأولئك اللاجئين. وأوصت اللجنة بمخطط لإعادة التوطين في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي لتمكين اللاجئين من السفر قانونياً إلى الاتحاد الأوروبي والحصول على الحماية والحلول المثبتة.

وبالرغم من أن المقترحات البريطانية رفضت على المستوى الأوروبي، إلا

أن بعض الدول الأوروبية - وإلى حد ما اللجنة نفسها - واصلت النظر إلى أفريقيا لتقوم بحل «مشكلة اللجوء». فمثلاً، واصلت الحكومة البريطانية، المباحثات «السرية» مع عدد من دول الاتحاد الأوروبي (وخاصة مع هولندا والبنمرك) في محاولة لتأسيس «تحالف الراغبين». وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٤ أشارت الحكومة البريطانية إلى أنها استبعدت فكرة مناطق الحماية الإقليمية واستبدلتها بالتخطيط لتطوير «شراكات للهجرة» مع دول ثالثة في الأقاليم الأصلية. واعترت تنزانيا وكينيا والصومال من الدول المحتملة التي ستشارك في مثل هذه الشراكات. وبالرغم من أنه لم يحدد الشكل الذي ستكون عليه هذه الشراكة أو كيف يمكنها أن تطبق، إلا أنه قيل بأن هذه المقترحات قد تتضمن وضع الخطط لمعالجة قضايا طالبي اللجوء في أوطانهم من خلال مخطط قد يربطهم بالمزيد من المساعدات الإنسانية. وأظهرت الحكومات الهولندية والبنمركية اهتماماً محدداً في المقترح البريطاني لمعالجة مشكلة الأجانب غير القانونيين، بعد أن قدمت كلتا الحكومتين جداول أعمال مماثلة في السابق.

أما ألمانيا التي اعترضت بشدة على المقترحات البريطانية، إلا أنها قدمت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ خططها الخاصة لإنشاء مصسكرات للعبور في شمال أفريقيا حيث يستقبل المسؤولون الأوروبيون طلبات اللجوء ويناقشوها. وبحسب المقترح

الألماني، سيسمح لأولئك الذين يعتبرون مؤهلين للجوء في أفريقيا بالاستقرار في الدول الأوروبية إلا أنها لن تعطهم نفس المزايا التي يتمتعها القانون الأوروبيين المقيمين. أما أولئك الذين لا يعتبرون في حالة خطر فإنهم سيستبعدون إلى أوطانهم.

وبالرغم من أن الدول لم تظهر نقض واضح لتلك المقترحات، إلا أنهم بدوا متشككين بقوة حول التطبيقات العملية لمثل هذه الخطة. فالنمسة لفرنسا، والسويد، وبدرجة أقل، إيرلندا قد عارضوا بقوة المقترحات بمعالجة طلبات اللجوء من خارج أوروبا. ولكن المقترحات الألمانية حصلت على دعم قوي من الحكومة الإيطالية التي دعت ليبيا مؤخراً إلى منع جهود ميلانيا شخص ينتظرون الفرصة لعبور البحر الأبيض المتوسط. وكجزء من اتفاقية أحادية الجانب بين إيطاليا وليبيا، تخطط الحكومة الإيطالية لإرسال ١٥٠ شرطياً إلى ليبيا لمساعدتها على تدريب نظرائهم الليبيين. إضافة لذلك، ستشتري ليبيا أجهزة ومركبات عسكرية من إيطاليا - بما في ذلك طائرات ومراكب ومروحيات وسفارات جيب لمنع تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. وقالت إيطاليا بأن هناك خطط لإنشاء مصسكرات للعبور في ليبيا، بغض النظر عن أي معارضة.

وبالرغم من الإشارة إلى أنه يجب تقليل المقترحات المختلفة بانفتاح، إلا أن مقترح

موظفو الهجرة  
يشترون الشاحنات  
بعض من المهاجرين  
غير قانونيين





حرمتهم من الحصول على اللجوء.

من المنظمات غير الحكومية بأن الرؤية المقترحة الجديدة لبريطانيا حصلت تشابه واضح لحل «المحيط الهادي» الإسترالي الذي أثار الكثير من الجدل، والذي أُنشئت فيه الحكومة الأسترالية كل من نورو وغينيا الجديدة للسماح لآستراليا لتلبيس وتمويل مسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء، بانتظار اتخاذ القرار بوضعهم. كذلك كان هناك تخوف من أن تستخدّم المسكرات في شمال أفريقيا وفي أماكن أخرى من قبل أوروبا للمروعة في مسؤوليتها عند التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء.

وعلى أقل تقدير أرسلت المباحثات السياسية الحالية ونبرة النقاش السياسي رسالة سلبية جدا إلى الدول الأخرى في العالم التي تستضيف أعداد أكبر وأكثر من اللاجئين وطالبي اللجوء من أولئك الموجودين في أوروبا. وفي السابق والوقت الحالي، فُطن الغالبية الساحقة من اللاجئين الأجانب من العالم التالي في دول بقرب أوطانهم. وقد تحتاج الجهود السياسية والمصادر المالية إلى المزيد من التركيز، لأنها يجب أن تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية المتدفقة وإلى دعم الدول المجاورة في حماية أولئك الذين لا يمكن إلا خيار الرحيل عن بلادهم.

### الانضمام إلى السياسات الأوروبية

توصّل الإتحاد الأوروبي منذ أوائل التسعينات، إلى ضرورة الحصول على نظرة شاملة نحو الهجرة من خلال معالجة القضايا السياسية والإنمائية وحقوق الإنسان في الدول والأقاليم الأصلية ومناطق العبور، مما يتطلب محاربة الفقر وتحسين فرص العمل وظروف المعيشة، إضافة إلى منع النزاعات ودعم الدول الديمقراطية وضمان الاحترام لحقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات والنساء والأطفال. وفي الواقع، على الرغم من ذلك، حددت أوروبا من ضمن أولوياتها محاربة الهجرة غير الشرعية على محاربة الأسباب الجذرية للجوء وتحسين طرق حماية اللاجئين في دول ثالثة. وأدى هذا إلى انخفاض التجانس بين إجراءات الإتحاد الأوروبي لقضايا معج المهجرين والسياسات الخارجية وحقوق الإنسان وأهدافها الإنمائية.

أما الأساليب الجديدة المقترحة لمعالجة «مشكلة اللجوء» فقد أخفقت كذلك في إلقاء نظرة طويلة المدى وصانعة على قضايا الهجرة القسرية - وذلك بسبب السياق المؤسسي الذي حدث فيه صنع السقار وقتلت كذلك في تحويل الضغوط الانتخابية

وعلى مستوى أكثر استراتيجيية، كانت هناك تشكك في تحديد «مشكلة اللجوء» بشكل صحيح وبالتالي فيما إذا كانت مسكرات العبور هي الحل. وكما أثير سابقا، حددت المشكلة لأوروبا من ناحية أعداد طالبي اللجوء والكلفة المرتبطة بمعالجة الإجراءات. أما فيما يخص الأعداد، ففي الوقت الذي تعتبر فيه نسبة طالبي اللجوء الذين يدخلون أوروبا من خلال أفريقيا ليست ضئيلة، إلا أنها لا تمثل لنسبة الأعظم للطلّبات؛ فهناك أعداد أكبر من طالبي اللجوء تقد من مناطق أخرى في العالم حيث يوجد نزاع وقمع سياسي. ففي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كان العدد الأكبر لطالبي اللجوء إلى أوروبا قادم من الاتحاد الروسي وصربيا والجزيل الأسود وتركيا والصين والهند والعراق وإيران. وبالرغم من أن بعض الدول الأفريقية تحتل المراتب العليا في قائمة الدول المنتجة للاجئين - بما فيها نيجيريا، والكثغو والصومال - إلا أنها لا تحتل نسبة كبيرة من المجموع العام. وصلات على ذلك، هناك دليل على أن السياسات الحالية التي تحاول منع الناس من الدخول إلى أوروبا تقوم بنفس الوقت برفع الناس إلى الأسفل وتزيد من ضعفهم.

كذلك هو الحال بخصوص التكاليف التي أظهرتها التحليلات، فإن «مشكلة اللجوء» لا تتوافق مع الحلول المقترحة. وفي الواقع يصرف ما يقارب من ١٠ بليون دولار

حددت أوروبا من ضمن أولوياتها محاربة الهجرة غير الشرعية على محاربة الأسباب الجذرية للجوء وتحسين طرق حماية اللاجئين في دول ثالثة.

سبوا من قبل الدول الصناعية على أنظمة لجوئهم وهو أكثر بشكل ملحوظا بقيمة ١٠١ بليون دولار من المبلغ الذي صرفته المؤسسات الأم المتحدة لثشون اللاجئين على المشردين مليون لاجئ وعلى الأشخاص المرُحلين في الدول الأقل حظا حول العالم. ويعتبر أن نظام جديد لإنشاء مسكرات العبور لمعالجة طلبات اللجوء خارج أوروبا عالي الكلفة، وخصوصا إذا تطور بالتوازي مع أنظمة للوصول التفاضلي. ويمكن أن تكون هذه المصادر مكرّسة للمعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للهجرة القسرية.

وقد أثارت أكثر المقترحات أهمية المخاوف من أن يقوّض مفهوم اللاجئين غير القاتنين من مبادئ العملية الجارية بحد ذاتها، وقد يعني هذا بداية النهاية لأي حماية ذات مغزى مقدمة للاجئين في أوروبا. وعلمت العديد

المفوضية الأوروبية لتمويل مخطط يساعد موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا على إرساء أنظمة لجوء وتدريب كوادرهم على معالجة قضايا اللجوء بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لثشون اللاجئين لا يساري أي شيء. وعلى خلاف مسكرات العبور المقترحة، أن يسمح للمراكز التي تمولها المفوضية بمعالجة قضايا اللجوء لأوروبا. وبالأحرى، مستشار الدول التي وقعت على اتفاقية اللاجئين في عام ١٩٥١، اللاجئين الذين يفترض أنهم في طريقهم إلى أوروبا - واستعجال قضائهم بنفسها وتقرر فيما إذا كان هذا الفرد بحاجة لحماية في تلك الدولة. وإذا أخفق طالبو اللجوء، ادعاء اللجوء وبدلا من ذلك دخلوا أوروبا، فإنهم سيرون من خلال «دولة أمنة ثالثة»، عندما سيطلب منهم العودة إلى ذلك المخطط إجراءات لجوئهم. وبالرغم من أن المخطط التجريبي يجب أن لا يشوش بالمقترحات المختلفة المقدمة من مراكز العبور وهو مختلف بطرق كثيرة، إلا أنه لا يبدو، وعند مقارنتها بالمقترحات الملخصة هنا، تقترح استمرارية أوروبا بالطلب من أفريقيا وضع حلول حاسمة لمشكلة اللجوء الموجودة فيها.

### نهاية الحماية في أوروبا؟

كان للتطورات الحديثة في سياسة وممارسة اللجوء في أوروبا العديد من النتائج، فقد أعرب عدد من المنظمات بما فيها منظمة الصفو الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لثشون اللاجئين قلقهم حيال الدول التي يقترح أن تنشأ بها مسكرات للعبور. وبينما تعتبر العديد من الدول منادية من الناحية الجغرافية - وخاصة ليبيا والجزائر - إلا أنهم

لا يلتزمون بمعايير حقوق الإنسان الدولية وبالتالي لا يمكن أن نترفعه منهم تأمين أماكن أمنة لطالبي اللجوء إلا أن القرار قد اتخذ. وعلاوة على ذلك، أظهرت التجربة بأن مخيمات اللاجئين الواسعة النطاق، في أي مكان كانت، تواجه صعوباتها الداخلية خاصة تظهر في أغلب الأحيان من ناحية شروط الخدمات والأمن، وتؤدي في بعض الأحيان إلى عدم الاستقرار في المنطقة المحيطة. وهناك أيضا بعض التثقف من نوعية القرارات المنخفضة التي قد لا تكون كافية لضمان تحديد أولئك الأشخاص المحتاجين للحماية وعدم إعادتهم إلى أوطانهم. وحتى القرارات المبنية للنلل الأوروبية فإنها تتغير خاطلة في أغلب الأحيان، فمن بين كل طالبي اللجوء في الإتحاد الأوروبي يعترف فقط ٣٠-٦٠٪ بعد الاعتراض على القرارات المبنية التي



تعمل هيفن كرولي (heaven@amre.co.uk) كمدير لشركة أمر الاستشارية، وهي شركة بحث مستقلة متخصصة في اللجوء البريطاني والأوروبي وقضايا الهجرة [www.amre.co.uk](http://www.amre.co.uk)

١. توفّر المقترح للبريطاني على

[www.refugeecouncil.org.uk/downloads/policy\\_briefings/blair\\_newvision\\_report.pdf](http://www.refugeecouncil.org.uk/downloads/policy_briefings/blair_newvision_report.pdf)

٢. ينظر إلى دراسة الهجرة القسرية رقم ١٣ على

[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR13/fmr13.7.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR13/fmr13.7.pdf)

٣. تقرير قرار الاتحاد الأوروبي ١٦/١٥ تشرين أول/أكتوبر

١٩٩٩، الفقرات الرسمية (القسم ١١) على

[www.europarl.eu.int/summits/tam\\_en.htm](http://www.europarl.eu.int/summits/tam_en.htm)

الكامنة للهجرة القسرية ليس بالأمر السهل، ولكنها إذا تحققت فإنها ستقدم جوائز تفوق تصورات العنابر البارزة في الصحف الوطنية. ولكن تبقى هناك إمكانية ضخمة غير مستخدمة وغير مستقلة للانضمام في عملية صنع القرار في أوروبا التي أسست تماسكاً بين سياسات دول الاتحاد الأوروبي في مناطق منع النزاع، وفي السياسة المشتركة للشؤون الخارجية والأمنية والتجارية والإنسانية وسياسة المساعدات الإنمائية والسياسة الزراعية المشتركة. ووضع الاتحاد الأوروبي نفسه في مكانة جيدة في مجال قيادة قضايا تطوير الهجرة من خلال القوائد المنظمة التي نتجت من وجودها في العديد من المواقع الجغرافية والقطاعات والمقولات السياسية. ولكن يبقى السؤال مطروحاً، هل ستبقى لديها الشجاعة السياسية للقيام بذلك.

السياسية إلى ضغوط محلية. ولقد انتهى الأمر أيضاً في بعض المناطق الهامة إلى وجود عدد من «الفجوات» المؤسسية والمالية والنظرية التي عرقلت الجهود في هذه المنطقة في السنوات الخمسين الماضية. وانتهت هذه الفجوات في أجزاء كبيرة من العالم إلى حدوث اختلافات في الأهداف السياسية والغايات، فمثلاً قد تتعرض المصالح الاقتصادية القوية إلى الضسارة إذا وضعت قضايا حقوق الإنسان وسياسات تخفيض نسبة الفقر من ضمن أولويات الحكومات.

ويأتي الحل الأمثل والأكثر فاعلية لتمكين أوروبا من معالجة «مشكلة لجوء» في البحث في الأسباب الجذرية لأول حركة للجوء. وبالرغم من أن هذه القضية أصبحت مفهومة ومقبولة على نحو واسع، إلا أنه من الصعب تحويل الخطابات الشفهية إلى حقيقة واقعية، وذلك لأن معالجة الأسباب

طاولوا اللجوء من بلدان مختلفة في مركز الصليب الأحمر في ميدان بالقرب من كنائس في فرنسا





# الاندماج والتشتت داخل مجتمع المملكة المتحدة

ديفيد جريفتر وناتو سيجونا وروجر زيت

عادة ما يتوقع أن تلعب المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين دوراً رئيسياً في مساعدة اللاجئين على التكيف والاندماج في المملكة المتحدة. لكن ماذا يحدث عندما تتغير سياسة الاستقبال لطالبي اللجوء واللاجئين بشكل جوهري؟

وبناءً على ذلك، فإننا نقترح أن تقوم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين بتقديم مساهمة فعالة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان.

وأفاد عضو من الجالية الصومالية في شمال مانشستر «بعد أن مررت بعملية اللجوء بنفسى ... الأمر الذي ساعدنى كثيراً على إدراك احتياجات اللاجئين، أصبحت أعرف ما يعانون. وما نحاول القيام به هنا هو مساعدة الآخرين في تخفيف وقع هذه العملية عليهم».

إضافة لذلك تقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين أحياناً التدريب وطرق الحصول على وظائف مدفوعة، فعلى

أن مسحب القانون حقوق تأهيل الكاملة لطالبي اللجوء. وعادة ما يتم ترتيب الإقامة مع أصحاب الممتلكات وبعض السلطات المحلية في ما يسمى بالمناطق العقودية حيث تنسق الخدمات من قبل الاتحادات المالية الإقليمية للسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية ومقاولي الإسكان. وفي عام ٢٠٠٤ تم تشييت ما يقارب ٤١٥٠٠ طالب لجوء.

وكان لهذا النظام الجديد تأثيرات عديدة بعيدة المدى وخضع لنقد مستمر. وجاء جزء من هذا النقد من حقيقة أن الرسائل القائمة من وزارة الداخلية البريطانية كانت مختلطة. وترافق الاستراتيجية المقعدة من وزارة الداخلية لانتماء اللاجئين (التي قمت أولاً في عام ٢٠٠٠ ثم أجري عليها توسيمات في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) مع تضيق سياسات اللجوء وعرض مشاريع التشتيت. وتعتمد سياسة اندماج اللاجئين، مثل التشتيت، على مبدأ تطوير إستراتيجيات إقليمية للاجئين منسقة من قبل اتحادات السلطات المحلية وتشمل على المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين كشركاء محتملون. اقترح البحث الأخير الذي أجري في لندن ومنطقت تشييت هما: برمنجهام في وسط الغربي للبلاد ومانشستر في المنطقة الشمالية الغربية، ١ بأن التشتيت كثيراً على المؤسسات المقيمة التي تدعم اللاجئين وطالبي اللجوء، ولكن هذه التأثيرات ليست إيجابية دائماً.

## الاندماج أم التهميش؟

تعتبر الزيادة في الحجم وتنوع جاليات اللاجئين في عدد المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين، وخصوصاً في مناطق التشتيت، من بين أهم نتائج التشتيت. وجلب التشتيت معه إلى المناطق مجموعات عرقية وجنسيات جديدة - من أفريقيا الأفريقية إلى كوسوفو والبوسنة - إضافة إلى مجتمعات متنحجرة ما في لندن ولكنها لم تحصل على موطئ قدم في مناطق التشتيت. وغالباً ما يقوى النمو في عدد المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين من ارتباط الشكايات بين منظمات اللاجئين والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية المشتركة في التشتيت. وهناك دليل قوي

عندما كان عدد طالبي اللجوء واللاجئين في المملكة المتحدة يعتبر قليلاً نسبياً، كانت المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين من المحركات الرئيسية لتسهيل حياة هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التالية. «الاندماج» هو عملية «شؤون» على البيئة الجديدة، أي تكيف الفرد على البيئة المحيطة، ولكنه يدل أيضاً على عملية مزدوجة طويلة الأمد بين اللاجئين والمجتمع الجديد. وتقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين المساعدات المادية وتسهل لهم سبل الوصول إلى سوق العمل وإلى أنظمة الدعم الاجتماعي الموجودة في الدولة المضيفة. وقد تقدم للأعضاء المنفيين أمور أكبر أو أقل خاصة بالتضامن السياسي أيضاً.

وبالرغم من ذلك، جاءت الزيادة في عدد طالبي اللجوء في التسعينيات متواكبة مع تطوير المزيد من السياسات العدائية لردع وتقييد المهاجرين قسرياً. وتضمن جزء من هذا التغيير السياسي تغييرات جوهريّة على عملية تقديم الدعم الاجتماعي والإسكان لطالبي اللجوء في الوقت الذي ينتظرون فيه التقرير بخصوصهم.

## التشتيت

بعد قانون المملكة المتحدة للجوء والهجرة لعام ١٩٩٩ علامة تغيير جذرية في سياسة اللجوء البريطانية لأنها تقدم إجراءات جديدة لاستقبال وإقامة طالبي اللجوء بانتظار اعتماد أرواقهم من قبل الهيئات البريطانية. فقد استبدل النظام غير المركزي السابق، الذي سمح لطالبي اللجوء للعيش في المكان الذي يريدونه - وهو نموذجياً المكان الذي دخلوا من خلاله إلى الجاليات والمجتمعات - واضمو إلى إقامتهم الضمان الاجتماعي السائد فيه، بعملية جديدة ومركزة.

أنشأ في قسم الجنسية والهجرة التابع لوزارة الداخلية وكالة جديدة باسم وكالة دعم اللجوء الوطني، أزمها القانون بلبعد كل طالبي اللجوء بعيداً عن المناطق السكنية المدة للضغط السكاني في المنطقة الجنوبية الشرقية إلى مناطق فائضة في المدن الصناعية القديمة في وسط وشمال البلاد وفي اسكتلندا وذلك بعد

يضم مجتمعاً العديد من الأشخاص الذين يتحدثون الإنجليزية بصعوبة ولا يفهمون النظام البريطاني. ويقعد جلسات عامة مرة كل أسبوعين، يستطيع من تقديم النصائح، لطالبي اللجوء. كذلك سيكون هذا اللقاء كمناسبة اجتماعية للابريانيين الذين يشعرون بالوحدة والعزلة» (لاجئ إيراني)

«المجتمع العراقي مجتمع بسيط، وفالصلات والروابط العائلية والجيرة أقوى. هناك دائماً أشخاص حولك يقدمون لك المساعدة. أما في المملكة المتحدة فأنت وحدك من يجب أن يقوم بكل شيء. والطريقة الوحيدة للحصول على الدعم، إذا لم تكن تعرف الطريقة التي يسير بها النظام هنا، هو جالكيت. إذا كان لديك جالية متسببة [معتمة]، مع إدارة صغيرة، وبعض الموظفين مدفوعين الأجر القادرين على تقديم الترجمة والدعم لك ومكان للتجمع، فإن الحياة ستكون أسهل بكثير».

(لاجئ عراقي كردي)



التشيت، أو قد تكون شراكة محددة بين القديم والجديد، أكثر من كونها علاقة بين الزبون والممول، أو على الأقل قضية تتعلق بالاحتفاظ بالأمناء القديمين الحاليين.

وأفادت أحد المؤسسات الصومالية المقيمة في مجتمعات اللاجئين بأن «مجلس المدينة قرر أن هذه هي الطريقة التي سنعالج بها المشكلة ونحن مجبرون على إدخال وقد مررنا الشكل في قاعة مستديرة الشكل».

وقال أحد اللاجئين العاملين "هناك مشكلة ضخمة تكمن في قلة التمثيل. فالسلطات المحلية تريد أن تمثل مؤسسة مقيمة واحدة في مجتمع للاجئين جالية واحدة ولكن هذا غير محتمل في أغلب الأحيان نتيجة لأسباب اجتماعية وثقافية وتاريخية».

أضيفاً إلى ذلك تعرقل بنود نظام التشيت من توسيع إمكانيات المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين كوكلاء يساعدون اللاجئين على الاندماج. بما إن التشيت يقع ضمن المسبب الجوهري الأشمل وهو السيطرة على تكاليف المعيشة، فإنه يستند على نموذج مؤسسي يتضمن الإتمادات المالية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة والتطوعية، ولكن المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تحتل دور ثانياً فقط ضمن هذه الترتيبات الجديدة كمتكئين «بجالياتهم» الخاصة، وبالتالي من الصعب جداً حصولهم على التمويل. وهذا يعيق عائق رئيسي في عملية تطوير البنية والقدرات اللازمة لمساعدة جالياتهم في الاستقرار والاندماج.

### ماذا نريد بعد تلبية الاحتياجات الأساسية؟

وبالرغم من المنافع الإيجابية المرافقة لتطوير المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين وفي مناطق التشيت، في الوقت الحاضر لا تمتلك معظم المؤسسات

سبيل المثال، أنشأت بعض المنظمات الصومالية مناهي للإترنت. وعندما تقدم المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين المساعدة لطالبي اللجوء واللاجئين في فهم نظام الضمان الاجتماعي، تساعدهم بذلك أيضاً على الاندماج في بنية المجتمع الذي استقبلهم.

وبالرغم من ذلك اعتبرت بعض التأثيرات السلبية لعملية التشيت متناقضة لأن المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تعمل ضمن مجموعة من القيود الخارجية، لذلك ما زالت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وهئات التمويل الرئيسية في لندن والأقاليم تسيطر على الطريقة التي تنشأ بها هذه المؤسسات الجديدة المقيمة في مجتمعات اللاجئين وهل هي «شرعية» أم لا، بحسب الحالة. ويمكن أن يعيق الدعم المؤسسي إلى دعم فترات متخذة للقرارات وتصميم جداول أعمال لتتسبب أطراف رئيسية ومحددة مسبقاً ومشتركة في عملية

«مجلس المدينة قرر أن هذه هي الطريقة سنعالج بها المشكلة ونحن مجبرون على إدخال وقد مررنا الشكل في قاعة مستديرة الشكل»  
مجموعات اللاجئين  
الصومالية

هناك مشكلة ضخمة تكمن في قلة التمثيل. فالسلطات المحلية تريد أن تمثل مؤسسة مقيمة واحدة في مجتمع للاجئين جالية واحدة ولكن هذا غير محتمل في أغلب الأحيان نتيجة لأسباب اجتماعية وثقافية وتاريخية»

منظمة العمل من أجل اللاجئين

إن مجموعات الدعم تريد التقدم إلى كل منظمات اللاجئين بنفس الصيغة ولكنهم لا يعرفون كيف يتصلون مع الجاليات بشكل فردي. فهم ينظرون إليهم ككل ولكنهم لا يذهبون للتحدث معهم أبداً  
مجموعة نساء سيراليون

المقيمة في مجتمعات اللاجئين المصادر اللازمة للمساهمة في عملية اندماج طويل الأمد للاجئين. كان دورهم وما زال «دفاعياً» بشكل جوهري - لسد الفجوة وتلبية الاحتياجات الضرورية - بدلاً من الارتباط الفعّال في تطوير المصادر البشرية والاقتصادية. وأثبتت دراستنا أن هناك مجموعة صغيرة جداً من المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين تمتلك مصادر لإدارة التعليم والتدريب وبرامج العمالة مما سيُسهلهم على الاندماج طويل الأمد في سوق العمالة.

وهناك عوامل إضافية أثارت الشك حول دور المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين التي يفترض في أغلب الأحيان أن تلعب دوراً في مساعدة اللاجئين على التكيف والاندماج في المملكة المتحدة. وأحد هذه الامتيازات الهامة هو الربط بين الشبكات الرسمية والعامية لجاليات اللاجئين. وعلى سبيل المثال هناك مقاومة واضحة من بعض اللاجئين الرافضين لتشكيل وتأسيس شبكات لجالياتهم، وذلك لأنهم لا يرغبون في الانضمام إلى الهيئات الرسمية أو المشاركة في حملات التماس للحصول على التمويل في القطاع التطوعي البريطاني. أما في البيئات التي يكون بها عداء شديد نحو اللاجئين وطالبي اللجوء على المستويات الوطنية والمحلية، لا يمكن تجاهل رغبة هؤلاء الأفراد في تخفيض «الظهور» والبقاء على الهامش.

وفي كل الأحوال، تبقى المنظمات الرسمية فقط هي الجزء الظاهر من الصورة الأكبر التي تضم شبكة واسعة من النماذج غير الرسمية والانتقالية وغير المعروفة وغير الرسمية للمنظمات الاجتماعية. إن الدرجة التي تحتل بها المؤسسات المقيمة في مجتمعات اللاجئين الرسمية مركز الشبكة الرسمية للاجئين، أو أحد مصادر النشاط الاجتماعي «الرسمية» الرئيسية، بالنظر إلى طريقة حدوث الاندماج، ملققة جداً. في الوضع الحالي، لا يمكن التنبؤ بأن تتولى المؤسسات الرسمية المقيمة في مجتمعات اللاجئين محور النشاط الاجتماعي والحركات الرئيسية للإسراع في اندماج أعضاء المجتمع.

عائلة من ليبيريا (جزء من برنامج حكومة المملكة المتحدة لإعادة الاستقرار للاجئين الصغار) في برنامج توجيهي مع عقل متطوع في برنامج مساعدة المهجرين في المملكة المتحدة.





إن الأطفال المنفصلين هم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً والمقيمون خارج بلادهم الأصلي ومنفصلون عن الآبوين أو أولياء أمورهم سواء القانونيون أو العرفيون. وبعض الأطفال يعيشون بمفردهم تماماً بينما يعيش البعض الآخر مع أفراد تربطهم بهذا صلة قرابة بعيدة. وجميع الأطفال من هذا



وفي نطاق نص اللائحة المنظمة للمسؤوليات في إطار دراسة طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، هناك مجال أفضل لجمع شمل الأسر، يشمل تقديم شخص لطلب بضع الطفل إلى أسرته في أوروبا. كما تسمح اللائحة - إذا قضت الظروف الإنسانية - وكان من الممكن عمليا - جمع شمل الأطفال المنفصلين مع أفراد من أسرهم في دولة أخرى من الدول الأعضاء. ونظرا لأن تعريف الأسرة يستبعد الأقارب «العبيدين»، فإن كثيرا من الأطفال المنفصلين قد يرحمون من جمع الشمل مع راعيهم الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه رغم مرور الطفل عبر أكثر من دولة من دول الاتحاد الأوروبي، فإن الدولة التي يطلب فيها الطفل اللجوء ستكون مسؤولة عن النظر في الطلب. وهناك فائدة تتيح أن يوفر هذا التوجيه ضمانات للأطفال المنفصلين فيما يتعلق بكل من الالتزام بمبدأ «الصالح الأفضل» والاستقرار. إلا أنه من المؤسف أنه يبدو أن الدول الأعضاء تتجاهل الكثير من أحكام التوجيه.

وفي التوجيه الخاص بالمعايير الدنيا لاستقبال هناك دعوة لسرعة البحث عن أفراد الأسرة وتوسيع التفتي للعثور على الأطفال المنفصلين لتدابير، ولعل هذا أمر يستحق الترحيب. ومع ذلك، فإن برنامج الطفل المنفصلين في أوروبا يؤكد على أن تتم عملية البحث عن أفراد الأسرة في سرية لا تعرض الأسرة للخطر وبطريقة تعكس بيان حسن الممارسة الصادر عن البرنامج.

#### العودة

ينص التوجيه الخاص بتعريف اللاجئين وأشكال الحماية الأخرى على أنه يمكن طلب اللجوء العودة إلى دولتهم الأصلية إذا كان بمقدورهم العودة إلى منطقة من دولتهم تعتبر فيها (ربما ليست المنطقة التي كانوا يعيشون فيها) من قبل. وبالمثل، فإنه من الممكن إعادتهم إذا كان الرأي هو أن الأجهزة غير الرسمية في البلاد تستطيع توفير الحماية، ولا يبدو أن هذه استجابة ملائمة بالقضية إلى الأطفال الذين ينبغي إعادتهم لطف إلى رعاية شخص معين يكون على استعداد وقادر على رعايتهم وبعيد توفر لهم الفرص للمزيد من النمو.

#### النظر إلى المستقبل

يحدد برنامج لاهاي الإطار لاستجابة الاتحاد الأوروبي للجوء والهجرة في عدد من المناطق. وتهدف المرحلة الثانية من التنسيق المقرر استكمالها بحلول عام ٢٠١٠ - إلى وضع إجراء مشترك خاص باللجوء ووضع موحدة لمن يمتحن اللجوء والدعم. وسوف تبحث دراسة في جدوى النظر المشترك في طلبات اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. والافتراضات الخاصة بالنظر في الطلبات خارج أراضي

يكون قادرا على تلقي المشورة القانونية المجانية، أو عندما يكون متزوجا).

#### توفير أماكن إقامة للأطفال

يشمل التوجيه الخاص بالحماية المؤقتة الإشارة إلى الحاجة لإيجاد «أماكن إقامة ملائمة» للأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم. ويشير التوجيه إلى أنه كلما كان مكانا ينبغي أن يكون من الأفضل إقامتهم مع البالغين من أسرهم أو مع من سافروا معهم إلى أوروبا. ولكن التوجيه يرى أن الإقامة في مراكز الاستقبال ملائمة. وهذا الأمر يؤثر القلق لأن من الصعب التأكد من إمكانية تلبية احتياجات الأطفال بشكل مناسب في مثل هذه الأماكن.

#### عمليات صنع القرار

هناك ضمن التوجيهات الأخيرة بعض الإشارات إلى السعي لمعرفة آراء الأطفال المنفصلين ولكن لم ترد سوى إشارة واحدة لأشكال الاستطهاد الخاصة بالأطفال. وتستر الإشارة إلى الاستطهاد الخاص بالأطفال تطورا مساعدا لكنه محدود إذا ظل عبء تقديم الأدلة واقفا على الطفل الذي قد يعاني من صعوبات في فهم أو تفسير سبب طلبه للجوء. وكان التوجيه يصيغ أقوى أو تضمن الحاجة إلى تطبيق قاعدة «تفسير الشك لصالح» الطفل عندما يحاول الطفل إثبات ظروفه. وبالمثل، لا توجد إشارة لمرور الطفل وبلوغه من الرشد وكيف سيؤثر هذا على قدرة الطفل على دقة فهم ظروفه مغفوتة من بده الأصلي وكيف يعبر عن هذا لسلطات التحقيق.

#### جمع شمل الأسر

يحدد التوجيه الخاص بجمع شمل الأسر مفهوم وحدة الأسرة على نحو ضيق، إذ يقصرها على الأبوين والأبناء. ويعجز هذا عن فهم الأهمية الثقافية داخل بعض المجتمعات للأسرة الممتدة وحقوق الحياة السعيدة للكثير من الأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم، أو أولئك الذين فقدوا كلا الوالدين، أو كان والديهم مفقودين أو مسجونين. وهناك حقوق محدودة للأطفال ممن تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر الذين قد يتوجب عليهم البرهنة على اعتمادهم على والديهم، أو على أنهم غير قادرين على العيش بمفردهم أو توفير متطلبات معيشتهم. كما يوجد نص يخص الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن الثانية عشرة لاختبار الانتماء الاجتماعي، وحرمان من يرسون فيه من حق التمتع بجمع الشمل. ولا يتشمل هذا مع أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (الحق في حياة أسرة) والمادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل. وفي جميع الحالات سوف يحتاج «كثير» الطفل إلى أن يكون لديه تصريح إقامة لمدة عام على الأقل.

وليس هناك أدلة كافية على وجود أسلوب يركز على الحقوق للتعامل مع الأطفال على مستوى الاتحاد الأوروبي حيث يبدو أن قيود الهجرة لها الأسبقية على مبدأ «الصالح الأفضل» للطفل الذي تستمته اتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي تبنى قرار بشأن «القصرين الغير المصوبين من رعايا الدول الأخرى» في عام ١٩٩٧ فإن هذا القرار ضئيل نسبيا ولا يوفر إطارا لحماية أو رعاية أفضل. كما أن برنامج لاهاي سوف يتبع جدول أعمال يأخذ في الاعتبار القضايا الأمنية ويشمل تطبيق المزيد من الإجراءات التي تقيد الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وزيادة التأكيد على إيجاد حلول خارج الاتحاد الأوروبي. كما يتأكد الذين يطالبون منا بالتطبيق الكامل لاتفاقية حقوق الطفل الإجراءات التي يزعزع أنها وضعت لمساعدة الأطفال المنفصلين بينما قد تزيد في حفيظة الأمر من تعرضهم للخطر.

#### سياسة اللجوء الراهنة في الاتحاد الأوروبي والأطفال

في التحرك نحو إقرار سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي خاصة باللجوء (انظر الصفحة ٢٢) صدر عدد من التوجيهات والوثائق. وقد يؤدي بعضها إلى تحسين رعاية الأطفال لكن الكثير من هذه المبادرات قد جرى إضعافها كما ضاعت فرص تلبية احتياجات الأطفال اللاجئين والمهاجرين. ومن بين الموضوعات التي شملتها التوجيهات:

#### الوصاية

يدعو البرنامج إلى ضرورة تمثيل البالغين في جميع مراحل عملية اللجوء لجميع الأطفال المنفصلين تحت عمر الثامنة عشر. إذ قد لا يفهم الأطفال المنفصلون بصورة كاملة عملية اتخاذ القرار بشأن اللجوء، أو ربما يشعرون بالقلق والرغبة منها. وعلى الرغم من أن عددًا من التوجيهات يبيح توفير الوصاية للأطفال المنفصلين فإن تطبيق عبارة «أو أي تمثيل ملائم آخر» يلي بشكل ثابت كل ذكر للوصاية. وهذا يصف بدرجة كبيرة هذه الإشارات ولا يتوافق مع بيان حسن الممارسة الصادر عن برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا. ويتيح التوجيه الخاص بالمعايير الدنيا في إجراءات اللجوء إجراء مقابلات مع الأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم كجزء من عملية اللجوء بدون طلب تواجد ممثل لهم. كما أن هذا يزيد من ضعف توفير الوصاية بتحديد الظروف التي لا يتعين فيها تعيين ممثل للتصديق نيابة عن الطفل المنفصل (وتشمل هذه الظروف احتمال بلوغ الطفل المنفصل الثامنة عشر من عمره قبل اتخاذ قرار بشأن طلبه للجوء، أو عندما



■ اعتبار الأطفال المهربين ضحايا بدلا من اعتبارهم مجرمين وأن تكون التكتلات قائمة على أساس إجراءات حماية الطفل بدلا من الحفاظ على قيود الهجرة؛ ويتعين تبني التوصيفات التي تضمنها تقرير مجموعة خبراء الاتحاد الأوروبي المتنازعين حول الاتجار في الأطفال\*.

ويحتاج الأطفال أعلى معايير الحماية. ويجب ألا يرسخ أي نظام مشترك ببساطة سياسات وقوانين الحد المشترك الأدنى للدول الأعضاء ولكن يتعين أن يراعي أفضل الممارسات وأكثر الطرق فعالية لحماية الأطفال.

مينا سوتين مسؤولة أوروبية في منظمة رعاية الأطفال في بروكسل، البريد الإلكتروني:

diana-savechildbru@skynet.be

تيري سميت مستشار برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا - [www.separated-children-europe-programme.org](http://www.separated-children-europe-programme.org)

البريد الإلكتروني:

g.wostear@btopenworld.com

١. متوفر على الموقع:

[www.statewatch.org/news/2004/nov/hague-annotated-final.pdf](http://www.statewatch.org/news/2004/nov/hague-annotated-final.pdf)

٢. متوفر على الموقع:

[www.separated-children-europe-programme.org/separated\\_children-publications/reports](http://www.separated-children-europe-programme.org/separated_children-publications/reports)

٣. اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر الاتفاقيات التي جرى

التصديق عليها على نطاق واسع في العالم والاتفاقية التي ولقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩، تشمل موادها الـ ٤١ الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للطفل. انظر: [www.unicef.org/crc](http://www.unicef.org/crc)

٤. متوفر على الموقع:

[www.separated-children-europe-programme.org/separated\\_children-publications/reports/return\\_paper\\_final.pdf](http://www.separated-children-europe-programme.org/separated_children-publications/reports/return_paper_final.pdf)

٥. متوفر على الموقع:

[http://europa.eu.int/comm/justice\\_home/fsj/crime/trafficking/fsj\\_crime\\_human\\_trafficking\\_en.htm](http://europa.eu.int/comm/justice_home/fsj/crime/trafficking/fsj_crime_human_trafficking_en.htm)

مثل هذه الحالات يجب. عدم اللجوء للعودة كحل دائم.

وسوف يجري تعزيز القدرة على تبادل المعلومات عبر الحدود بين أجهزة إنفاذ القانون، وقد يكون لهذا تداعيات هامة بالنسبة إلى الأطفال، من بينها على سبيل المثال، تسهيل تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين لهم سجل في سوء معاملة الأطفال من أجل ضدهم من العمل مباشرة مع الأطفال. وفي الوقت الحالي لا يحدث هذا وكانت هناك حالات في الآونة الأخيرة لبعض الأشخاص المعروفين باعدهم عن الأطفال عبروا

المحدد دون كشفهم وحصلوا على فرصة عمل مع الأطفال. ومع ذلك، هناك تداعيات سلبية أيضا:

فيما سوف تستخدم المعلومات أيضا وكيف سيتم حمايتها؟ فالأطفال الذين يدلون بشهادتهم ضد من قلموا بالاتجار فيهم على سبيل المثال يفعلون ذلك وهم عرضة لخطر شخصي كبير. ومثل هذه المعلومات تحتاج إلى أن تبقى في طي الكتمان لتجنب تعرض الطفل وأسرته للأعمال الانتقامية محتملة.

ونستطيع أن نتوقع في المستقبل القريب أن نرى برنامجا قويا حول سياسة اللجوء والهجرة دافعه أمني، وكذلك برنامجا قويا خاص بالمعتدين. ومن أجل تحقيق إجراءات حماية إيجابية للأطفال من الضروري القيام بما يلي:

■ اتباع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سياسة تنسيق على أعلى مستوى من الممارسة الحالية وتطبيق المعايير المحددة في اتفاقية حقوق الطفل وبيان حسن الممارسة الصادرة عن برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا.

■ اتباع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سياسة تنسيق على أعلى مستوى من الممارسة الحالية وتطبيق المعايير المحددة في اتفاقية حقوق الطفل وبيان حسن الممارسة الصادرة عن برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا.

■ تأكد صانعي القرار من أن تعكس كل التشريعات المستقبلية أفضل مصالح الطفل: فالأطفال المنفصلون أطفالا أولا وأخيرا.

■ تحديث قرار المجلس الأوروبي لعام ١٩٩٧ الخاص بالقصرين من الدول الأخرى الذين لا يوجد من يرعاهم، وتقويته وإضافه قوة قانونية ملزمة عليه.

■ عدم احتجاز الأطفال، في أثناء الهجرة في طلبات اللجوء، في مراكز خارجية مع البالغين بدون نظم ملائمة لحمايتهم.

الاتحاد الأوروبي تأثير القلق بالنسبة إلى الأطفال. إذ أنه نظرا لأنه من المحتمل أن يكون الأطفال في وضع ضعيف للغاية، فإن وضعهم في مراكز خارجية لدراسة طلبات اللجوء إلى جانب البالغين ويكون أنظمة مناسبة لحمايتهم يمكن أن يكون خطرا وضارا بدمهم على المدى الطويل.

ويتضمن البرنامج تأكيداً جديداً على البعد الخارجي للجوء والهجرة. والهدف هو تحسين قدرة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إدارة الهجرة وحماية اللاجئين، وتعزيز فرص أفضل للوصول إلى حلول دائمة.

ولمعالجة المشكلات العملية المرتبطة من المؤسف أن برنامج لاهاي لم يذكر منع النزاعات بعودة المهاجرين وطالبي اللجوء الذين

تخلوا في الوصول على هذا الحق. وسوف يكون هناك تأكيد مستمر على الربط بين الهجرة والمناقشات الخاصة بالتنمية التي قد لا تكون بالضرورة إيجابية. وقد نرى المزيد من «الفترات التي تتضمن شروطاً» - والتي لم يكن من الممكن التخلص منها على نطاق واسع في السابق - تربط مباشرة بين المساعدة التنموية وتنظيم الهجرة. والمؤسف أن برنامج لاهاي لم يذكر منع النزاعات، وهو إغفال هام في ضوء أن البعث الذي يطلب البرنامج وغيره القيام به أوضح أن معظم الأطفال ينتقلون ويسافرون للهروب من النزاعات.

وينص البرنامج على أنه إذا لم يختار المهاجرون العودة اختياريًا فإنه ينبغي إعادتهم قسراً. وسوف يبدأ المجلس المناقشات في مطلع عام ٢٠٠٥ حول المعايير الدنيا لإجراءات العودة، والتي سوف تأخذ في الاعتبار المخاوف المتعلقة بالنظام العام والأمن. وسوف تتضمن المقررات على نحو خاص إطلاق صندوق أوروبي للعودة وتعيين ممثل خاص من أجل سياسة مشتركة لإعادة الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تكون هناك برامج للعودة إقليمية وخاصة بدول معينة. وأحد البرنامج ورقة موقف حول عودة الأطفال المنفصلين في أوروبا تحدد قضية العودة الاختيارية ووضع القرارات في إطار المصلحة الأفضل للطفل. ويتعين ألا تنته العودة إلا إذا كان من الواضح أنها في المصلحة الأفضل للطفل في أعقاب عملية تقييم، وتخطيط وإعداد دقيقة. ويتعين إجراء الاتصال مع السلطات المعنية في الدولة الأصلية وتعيين إعادة الأطفال فقط إلى أسرهم أو أشخاص آخرين يتولون رعايتهم. وفي حالة عدم إمكانية تحديد شخص معين يتولى الرعاية، سيكون من الصعب التأكد من كيفية توفير أماكن الإقامة المؤسسية المساعدة الملائمة للطفل الذي لا يوجد من يرعاه خلال عملية الانتقال والدمج الصعبة عقب العودة. وفي



# “المنطقة الآمنة” الهولندية في أنغولا

يوريس فان فيك

الموقت أي حق في تلقي دروس في اللغة أو في الحصول على التعليم العام حيث كان يُعتقد بأنهم سوف يودون إلى وطنهم أجلًا لمعالجة ثانياً، أوضحت المحاكم الهولندية أن من غير الممكن إعادة الأطفال الأنغوليين الذين لا يوجد من يرعاهم إلى وطنهم حيث كُفّت أنغولا تقتر إلى “خدمات الاستقبال الملائمة” على سبيل المثال، لم تكن بها دور أيتام آمنة لاستضافة الأطفال المائدين للوطن.

## إنشاء “منطقة آمنة”

استجابة لتزايد أعداد طلبات اللجوء التي يقدم بها أطفال قاصرون أنغوليين لا يرعاهم أحد، قررت وزارة العدل تمويل تحديث وتوسيع دار أيتام “موليمبا” في لواندا، وبالتالي توفير “خدمات الاستقبال الملائمة” المطلوبة. وقد افتتح وزير الهجرة والاندماج رسمياً الدار في سبتمبر عام ٢٠٠٣ وبدأت إدارة الهجرة في إعادة الأطفال القاصرين الأنغوليين إلى وطنهم وبحلول يناير ٢٠٠٥ عاد أكثر من ٦٠٠ أنغولي، من ضمنهم العديد من الأطفال القاصرين الذين لا يوجد من يرعاهم، إلى أنغولا.

ومن المدهش أنه لم يلجأ أي دار الأيتام سوى واحداً فقط من هؤلاء الأطفال؛ إذ فضل معظمهم البحث عن أفراد عائلتهم وأقاربهم. ومع ذلك، تعتبر السلطات الهولندية المشروع مشروعاً ناجحاً. فالآن يمكن بشكل مشروع رفض منح مؤقت (أو أي وضع آخر) للأطفال القاصرين الأنغوليين الذين لا يوجد من يرعاهم ممن يطلبون اللجوء نظراً لوجود دار الأيتام. وقد تنبّهت دول أوروبية أخرى إلى ذلك، من ضمنها بلجيكا وسويسرا، وتفكر في تمويل عدد من الأسر في دار “موليمبا” للآيتام لكي تنشئ مناطقها الآمنة الخاصة بها.

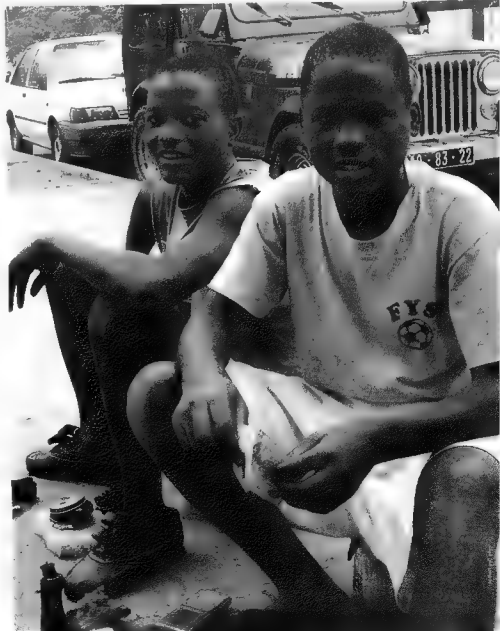
يوريس فان فيك باحث في كلية الحقوق،  
الجامعة الحرة، أمستردام. البريد الإلكتروني:  
j.vanwijk@rechten.vu.nl

لمجرد أنهم أتوا من أنغولا التي مزقتها الحرب. فكثرت فاقمن من إقليم كابيندا، على سبيل المثال، حيث كان القتال مستمراً، عزز طلبهم للجوء، متعلماً كان يحدث مع أولئك الذين يقومون بنشاطات سياسية لصالح متمردي حركة الاتحاد القومي للاستقلال الكامل لأنغولا “يونيتا”.

وقد بدت سياسات اللجوء الهولندية وكأنها ترحب بالأطفال القاصرين الذين لا يوجد من يرعاهم على وجه الخصوص؛ أولاً، حصل الأطفال القاصرون على خدمات استقبال أفضل، بما فيها حق الحصول على التعليم. إذ لم يتمتع طالبي اللجوء فوق سن الثامنة عشرة من الحاصلين على الوضع

أدت الحرب الأهلية التي استمرت في أنغولا حتى عام ٢٠٠١ إلى نزوح ملايين السكان. ومنذ أغسطس ١٩٩٨ وحتى أبريل ٢٠٠١ منح الهولنديون وضعاً مؤقتاً إلى كل طالبي اللجوء من الأنغوليين. وعلى مدار نفس الفترة تقريباً، تقدم حوالي ١١ ألف أنغولي، أكثر من نصفهم أطفال قاصرين لا يوجد من يرعاهم، بطلب للجوء إلى هولندا. ولم يجبر أي منهم على العودة إلى وطنه.

وقد نجم عن عدم عودة سوى القليل منهم إلى اقتصاد الأصناف والأسرة في الوطن الأم أن هولندا بلد متسامح ومضياف. وبدا الصغار الأنغوليون وكأنهم بإمكانهم السفر إلى هولندا، والحصول على إقامة مؤقتة والدراسة بها،



إيليا غير مصحوبين في لواندا، أنغولا



# الموارد البشرية الضائعة: أصحاب العمل يتجاهلون إمكانيات اللاجئين

بيريند يونكر

ومهارات اللغة، والثقافي والتتبع بقوى العمل. ولكننا أهمية انتهاز كل فرصة عمل وتحديد أهداف واقعية.

«لقد تعلمنا كيف نأثر وتحمّل. إن هذه هي أهم مهارتنا، التي يتعين تقديرها بدرجة أكبر. لقد تعلمنا كيف نبقي على قيد الحياة» (معلم كيني في المملكة المتحدة).

ويعاني كثير من اللاجئين من الافتقار إلى الثقة عندما يصلون لأول مرة إلى الدولة المضيفة. فهم يشعرون في الغالب بالعزلة وعدم القدرة على التنافس مع مواطني الدولة على فرص العمل. ولاستعادة الثقة من المهم أن يبدأ اللاجئين في الانتماء في المجتمع، على سبيل المثال، بتلقي دورات في اللغة أو القيام بعمل تطوعي، بأسرع ما يمكن بعد وصولهم. وينظر إلى الشبكات الاجتماعية والدعم المعنوي من الأسرة، والأصدقاء والمجتمع، والأخصائيين الاجتماعيين ومستشاري الأعمال على أنها عوامل مهمة أيضاً. وفي كثير من الأحيان، أدت الشبكات الاجتماعية والمهنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحصول على فرص العمل.

## مهارات اللغة

اتفق معظم من جرى الالتقاء بهم على أن مهارات اللغة الملائمة أساسية عند السعي للحصول على فرصة عمل أو محاولة الاستمرار في التدريب أو التعليم. وتعد مهارات الاتصال الجيدة مهمة بوجه خاص في قطاع الصحة والرعاية الاجتماعية، ومن ثم فإن التحدث بلغة الدولة المضيفة بطلاقة أمر حيوي. وما زال بعض من جرى سؤالهم يشعرون في بعض الأوقات بعدم الأمان وضعف وضعهم في أعمالهم الحالية بسبب مهاراتهم اللغوية.

وكان ٨٠٪ من جرى الالتقاء بهم يتقنون ثلاث لغات أو أكثر - وهي ميزة في كثير من فرص العمل، لا سيما في الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات. وفي أيرلندا وجد كثير من جرى الالتقاء بهم فرص عمل في القطاع التطوعي بالعمل مع المهاجرين بسبب معرفتهم بلغات أخرى. وأكد المهتمون والمتخصصون في تكنولوجيا المعلومات على أهمية تعلم اللغة الفظة أو لغة التعامل في مجال عملهم.

يواجه معظم اللاجئين صعوبات شديدة في العثور على فرص عمل. وعندما يجدون العمل، فإنه لا يتناسب في الغالب مع قدراتهم. فالأطباء والمحامون والمعلمون قد يعملون عمال نظافة، أو سائقو سيارات أجرة أو مندوبي مبيعات. فكيف يستطيع اللاجئون العثور على فرص عمل مناسبة وكيف يمكن لأصحاب العمل الاستفادة بدرجة أكبر من مهارات اللاجئين؟

٣٠ إلى ٣٩ عاماً، ٤٤٪ كانت أعمارهم أصغر من ذلك، ١٠٥ كانوا أكبر من ذلك. وكانت الغالبية من أفريقيا والشرق الأوسط ولكن كان من بينهم لاجئون من حدود أوروبا، وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وكان جميع من أجريت اللقاءات معهم تقريباً قد تعلموا قبل وصولهم إلى الدولة المضيفة لهم. ودرس ٧٦ في المائة على مستوى مهني أو أكاديمي عال، واستكمل ٦٣ في المائة منهم دراستهم وما زال ١٤ في المائة يدرسون. وكان أربعة أخماس من أجريت اللقاءات معهم يستقلون مهاراتهم في دولهم التي قدموا منها قبل وصولهم إلى الاتحاد الأوروبي - حيث كان ٣٣ في المائة منهم يعملون في مجال الصحة، و١٤ في المائة في الهندسة و٥ في المائة في تكنولوجيا المعلومات. وحقق الكثيرون منهم خبرات عملية كبيرة. وفي الدول المضيفة، كان ٦٦٪ من اللاجئين (٨٨٪) يعملون في أعمال حصلوا منها على أجر منتظم وقت إجراء هذا اللقاء. (ينبغي ملاحظة أن هذا لا يمثل بالضرورة الوضع الحالي للاجئين في أوروبا حيث كثير من اللاجئين المهنيين إما لا يعملون أو يمارسون أعمالاً مؤقتة).

وعلى الرغم من أن ظروف اللاجئين تختلف من دولة إلى الأخرى، فإن هناك تشابهاً كبيراً في طرق الحصول الناجحة على فرص العمل في كل دولة.

## مهارات الأشخاص والشبكات الاجتماعية

اجتمع من جرى الالتقاء بهم على أن مهاراتهم، وكفاءاتهم وشخصياتهم كانت أهم العوامل التي ساعدتهم في العثور على فرص عمل مناسبة. ومن الصفات التي ذكروها الإصرار، والمثابرة، والحماس، والتفكير الإيجابي، والثقة بالنفس، والمبادرة، والصبر، والمرونة، وروح الدعابة، والمهارات الاجتماعية ومهارات الاتصال الجيدة، والخبرة التقنية، والمهارات اللوظيفية،

يواجه أصحاب العمل في أنحاء أوروبا صعوبة في الحصول على العاملين المهرة وغير المهرة على السواء. ويبلغ المعدل الإجمالي للعمل في الاتحاد الأوروبي ٦٣،٤ في المائة، وهو معدل أقل بكثير عن متوسط الذي يبلغ ٧٢ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتطلب تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي لرفع هذا المعدل إلى ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ توفير ٢٠ مليون فرصة عمل. ومن المتوقع أن يزداد عدد كبار السن في أوروبا إلى حد كبير - من ٦١ مليون شخص يبلغ عمر الواحد منهم أكثر من ٦٥ عاماً إلى حوالي ١٠٣ ملايين شخص في عام ٢٠٥٠. وفي الوقت نفسه يتناقص الاتحاد الأوروبي أكثر من ٣٥٠ ألف طلب للجوء سنوياً. ومن ثم من المنطقي اقتصادياً واجتماعياً الاستفادة بصورة أفضل من هذه الطاقات الهائلة.

## مشروع الموارد

إن مشروع «إسهام اللاجئين لصالح أوروبا»، ويعرف باسم «مشروع الموارد» RESOURCE Project، مبادرة مشتركة لوكالات اللاجئين الأوروبية في جميع دول الاتحاد الأوروبي (قبل التوسع) باستثناء الدانمارك. ومن خلال الأبحاث المكتوبة واللقاءات مع اللاجئين العاملين في أربع عشرة دولة، حُلّ المشروع الممارسات والسياسات التي تؤثر على مشاركة اللاجئين في سوق العمل الأوروبي. وركز بوجه خاص على كيفية استغلال مهاراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية في قطاعات سوق العمل - الصحة والرعاية الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات والهندسة - والتي تعني في الوقت الراهن من عجز في المهارات.

وأجرى المشروع لقاءات مع ٢٩٧ من المهنيين اللاجئين (حوالي ٢٥ في كل دولة). وسئلوا عن الطرق التي سلكوها للوصول إلى فرص العمل وكيف نظّروا على الصعوبات. وكان الثلثان ممن وجهت إليهم الأسئلة من الذكور، ١٢٨ منهم تراوحت أعمارهم من



«إن تعلم اللغة هو أهم شيء في فنلندا. وكثيرون يعتقدون أن يُوسبهم سيُسيّر أمورهم باستخدام اللغة الإنجليزية. وفقاً بلمكانتهم سيُسيّر أمورهم بالبنسبة للحياة اليومية، لكن هذا لا يجدي في الحياة العملية» (نقلاً عن موظف صحة إيراني في فنلندا).

الإمام بالاحتياجات الخاصة لللاجئين وقيمة شهادتهم وتركيزها على القطاع منخفض الدخل ولانحائها الصارمة التي لم توضع من أجل اللاجئين.

### المؤهلات وخبرة العمل السابقة

يملك صاحب العمل وحده تقييم ما إذا كان برقمه مهوّل للوفاء بمتطلبات مكان العمل أم لا. والمشكلة هي أن معظم أصحاب العمل ليسوا على دراية بالمؤهلات الأجنبية. وبعض المهن - مثل المهن الطبية - معروفة بأنها «مهن منظمة أو مسجلة». ومع ذلك، يتطلب العمل بها الحصول على اعتراف العمل، والمساعدة في إعداد طلبات فرص العمل، وتقديم المنح للدراسة أو التدريب، وترتيب تحديد الأماكن الملائمة لفرص العمل أو العمل التطوعي وبرامج التوجيه. كما لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات رعاية اللاجئين دوراً مهماً في توفير الدعم المعنوي والشبكات ذات الصلة التي أتت أحياناً بصورة غير مباشرة إلى الحصول على فرص العمل.

ولمّا هذه الأسباب شعر معظم من جرى الالتقاء بهم أن أصحاب العمل لا يقدرون تعليمهم وخبراتهم العملية السابقة حق قدرها، ومن ثم فإنها ذات قيمة ضئيلة في عملية البحث عن فرص العمل، والشئ الذي كان يملكه حقيقة هو دراساتهم وخبراتهم العملية الإضافية في الدولة المصيفة. وبمجرد التحاقهم بالعمل يبدأ أصحاب العمل في تقدير مهاراتهم وخبراتهم السابقة التي منعتهم على سبيل المثال الثقة بالنفس ومهارات الاتصال والإدارة.

«إن المهارات التي اكتسبناها من العمل في بلادي ووفق كل شيء ما يتعلق بالوقت الذي عملت فيه في وزارة الزراعة كانت مفيدة للغاية. وهذه المهارات مرتبطة بالتنظيم في العمل. وبالقدرة على الاتصال مع الآخرين وبالإدارة والتوسط». (لاجئ في إيطاليا)

### خبرة العمل في الدولة المضيفة

يتفق معظم من جرى سؤالهم على أنه من الصعب للغاية الحصول على فرصة عمل متسوية بدون خبرة في العمل في الدولة المضيفة. يقول أحدهم: «لا يمكنك الحصول على عمل لأنه ليست لديك خبرة عملية - ولكن كيف يمكنك الحصول على هذه الخبرة بدون فرصة عمل؟» إن من الصعب الخروج

### الدعم من المنظمات التطوعية وجماعات رعاية اللاجئين

ذكر كثير من جرى الالتقاء بهم أن الدعم من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات رعاية اللاجئين كان أساسياً في مساعدتهم على الحصول على فرص العمل. وفي بادئ الأمر استفاد الكثيرون من خدمات، مثل: توفير المعلومات، والمساعدة في مجال الإسكان، وتقديم المساعدة القانونية، والدعم المالي وتوفير دورات اللغة. وفيما بعد، كانت هناك فائدة لخدمات مثل الإرشاد في مجال الأعمال، وتوفير دورات البحث عن فرص العمل، والمساعدة في إعداد طلبات فرص العمل، وتقديم المنح للدراسة أو التدريب، وترتيب تحديد الأماكن الملائمة لفرص العمل أو العمل التطوعي وبرامج التوجيه. كما لعبت المنظمات غير الحكومية ومنظمات رعاية اللاجئين دوراً مهماً في توفير الدعم المعنوي والشبكات ذات الصلة التي أتت أحياناً بصورة غير مباشرة إلى الحصول على فرص العمل.

«بعد استئذنت من العيش في شقة قامت بتأجيرها مؤسسة العمل الاجتماعي في دمن ثم فكرت قلراً على التركيز تماماً على دورات اللغة اليونانية التي انخرطت فيها واتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق التمتع بين مجال العمل والمجال الأكاديمي بعد شعور قلة من وصولي إلى اليونان». (متخصص في الرعاية الصحية من أفغانستان في اليونان).

إن عملية البحث عن فرص العمل في الدول المضيفة تختلف في الغالب عنها في الدول التي قدم منها اللاجئين. وفي كثير من الحالات فشل من جرى سؤالهم في الحصول على فرص عمل لأنهم لم يكونوا يتمتعون بالمعرفة الكافية بعملية التوظيف (مثل طلبات العمل والمقاييس للحصول على فرص العمل). ومن ثم، فإن البرامج التي وفرت دعماً فردياً في مجال العمل كانت مفيدة بوجه خاص في عملية البحث عن فرص العمل.

وعلى عكس الدعم الذي يتلقاه اللاجئين من القطاع التطوعي، لا يتلقى معظم من جرى الالتقاء بهم (في جميع الدول) دعماً متديداً من المنظمات الحكومية أو قد يتلقون قدرًا ضئيلاً من هذا الدعم في محلاتهم الدخول إلى سوق العمل. واعتبرت وكالات التوظيف في كثير من الدول غير فعالة بسبب افتقارها إلى

ومن المؤسف أنه ليس من الممكن دائماً تلقي دورات اللغة الملائمة. فكثير من الدورات إما بطيئة للغاية أو أنها منخفضة المستوى بدرجة كبيرة بالنسبة إلى الأشخاص ذوي التعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قوائم انتظار طويلة بالنسبة إلى دورات اللغة في بعض الدول مثل هولندا.

### الدراسات الإضافية في الدولة المضيفة

ركز كثير من جرى سؤالهم على الدراسات الإضافية في الدولة المضيفة (الدراسات المهنية، والتعليم المالي والتدريب العملي على نوعية العمل) باعتبارها الأساس في العثور على العمل المناسب. فمن خلال مثل هذه الدراسات أصبحوا على دراية بسبل ومعايير العمل في الدولة المضيفة والأهم من ذلك حصولوا على المؤهلات التي يعترف بها أصحاب العمل - دون تلك التي حصلوا عليها في دولهم. كما قرر من جرى سؤالهم أن الدراسة منفتحهم الثقة من خلال تحديث معرفتهم وإقامة الصلات في مجالهم المهني.

«إن تعليمنا الفنلندي فقط هو الذي يحظى بالتقدير هنا... وإذا كانت لديك شهادة من أي مكان آخر مهما كانت قيمتها فسن تقبلها وزارة التعليم. كما أن أصحاب العمل لن يقبلوها أيضاً». (لاجئ من الصومال يعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات في فنلندا).

ومن المؤسف أن في كثير من الدول نقصاً في دورات التدريب (سواء المجانية أو التي يسهل الحصول عليها)، فالمعروض منها موجه في الغالب إلى العمل الأقل مهارة ولا يعتمد على المهارات والخبرة العملية السابقة للاجئين. كما أن الالتحاق بالتعليم العالي أمر صعب. إذ إن معظم مؤسسات التعليم العالي متطلبات وإجراءات صارمة فيما يتعلق بالسماح للطلاب الأجانب بالالتحاق بدوراتها، وقد لا تلقى هذه المتطلبات بالأهمية لعدم استطاعة اللاجئين أغلب الأحيان إثبات مؤهلاتهم، أو استخراج مستندات أصلية.

وبوجه خاص، في الدول ذات نظم الرعاية الاجتماعية الأقل تقدماً، تعارضت الحاجة إلى كسب المعيشة مع أي خطط للدراسة. وفي الدول التي كان يوسع من جرى سؤالهم الحصول على إعانات البطالة منها، كان الالتزام بضرورة التقدم بطلب للحصول على أية فرصة عمل يعرقل بصورة جديّة إمكانية التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الحصول على منح دراسية أو منح اندفع الرسوم وقيمة الكتب والأجهزة وتكاليف السفر ورعاية الأطفال وتكاليف المعيشة الأساسية منع كثيراً من الأشخاص الذين جرى سؤالهم من الدراسة.



### الخلاصة

تحتاج وكالات اللاجئين إلى وضع تقديرات مستقلة خاصة باللاجئين. كما تحتاج الدول الأوروبية إلى بحث ومراجعة خبرات اللاجئين في سوق العمل ووضع سياسات وإجراءات تجعل السبل للحصول على فرص العمل أوفر وأيسر. وبدلاً من اعتبار طالبي اللجوء واللاجئين تهديداً للمجتمع أو عبئاً عليه، يتعين علينا أن ندرك أن هؤلاء المواطنين الجدد بمقدورهم أن يقدموا إسهامات كبيرة إلى الدولة المضيفة لهم. ويتطلب هذا الاتجاه إحداث تغييراً كبيراً في الموقف والسياسة تجاه هؤلاء المهاجرين الجدد: من أجل التشجيع بدلاً من تثبيط الهمم، ومن أجل المرح بدلاً من الاستبعاد.

بيريديونكو هو مدير مشروع بإدارة العمل الدولية للتعليم باللون [www.education-action.org](http://www.education-action.org) يمكن الإطلاع على نتائج مشروع الموارد **RESOURCE Project** في 14 تقريراً إلكترونية وشبكة موجز شامل لها على شبكة الانترنت على موقع:

[www.education-action.org/media/Resource\\_project.doc](http://www.education-action.org/media/Resource_project.doc)

لهم في معظم الدول العمل كطالبي لجوء، أو كان مسموحاً لهم بالتقدم بطلب تصريح للعمل بعد فترة معينة. وفي أثناء إجراءات اللجوء، كانت فرص تعلم اللغة، أو التدريب المهني أو التعليم محدودة في الغالب. وكانت الصعوبات المالية وإيجاد مكان للعيش فيه عقبات إضافية. ومن الواضح أن طول أمد الانتظار كان له تأثير سلبي فيما يتعلق باحترام الذات والثقة، مما كان يحرق بصورة خطيرة عملية اندماجهم في المجتمع.

وعانى كثيرون ممن جرى سؤلهم من التحيز في عملية البحث عن فرص العمل وكذلك في أماكن العمل وفي الحياة اليومية. كما ذكروا أن من بين العوائق التي تحول دون حصولهم على فرص للعمل كونهم مسئولين عن عائلاتهم إلى جانب عدم وجود مراكز لرعاية الأطفال (خاصة بالفنسية إلى الأمهات الذين يعيشون بدون أزواجهم ولذين أطفال). واكتشف بعض من جرى الالتقاء بهم من كبار السن أن تضمينهم في العمر يمثل عقاباً إضافياً. والتقدم في العمر إلى جانب الفجوة التعليمية في سبل العمل الخاص بهم بسبب أنهم أصبحوا لاجئين جعل وضعهم كحائضين عن فرص للعمل أكثر سوءاً. وأخيراً ذكرت الليبروقراطية والروتين بوجه عام كمعوقات أخرى.

من هذه الدائرة المفرغة ولكن معظم من جرى الالتقاء بهم وجدوا سبباً للتלבث على ذلك في نهاية المطاف.

وركز كثيرون على التطلع بوصفه وسيلة ناجحة لاكتساب الخبرة في العمل في القطاع الاجتماعي. أما في قطاعات أخرى، فقد كان يتعين على من جرى الالتقاء بهم البدء من أول السمل. فقد بدأ المهتمسون المحذون، الذين كانوا في بلدهم يشرفون على كثير من العمال، العمل مرة أخرى كعمال، ليشقوا طريقهم داخل الشركة التي يعملون بها، واستطاع آخرون اكتساب بعض الخبرة من خلال أماكن العمل كجزء من دراستهم أو من خلال وكالات التشغيل.

وفي الدول التي لا يحق فيها للاجئين الحصول على إعانات الرعاية الاجتماعية (مثل اليونان، وإيطاليا وأستراليا)، كان من جرى الالتقاء بهم يضطرون إلى قبول أعمال تتطلب مهارة محدودة وتوفر دخلاً ضئيلاً. وكان كثير ممن جرى سؤلهم في وضع اضطراري فيه إلى القيام بأعمال يديوية في أثناء النهار مع محاولة تصمين فرصهم من خلال الدراسة في المساء.

### البيروقراطية والتمييز

واجه الكثير ممن جرى الالتقاء بهم إجراءات مطولة لتحديد موقفهم من اللجوء وفضلاً عن ظروف الاستقبال السيئة. ولم يكن مسموحاً

## ألبانيا - حارس بوابة أوروبا المرمع

### ردفان بشكوبيا

أصبحت البانيا بعد انهيار الشيوعية نقطة عبور يتوجه إليها اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرون لأسباب اقتصادية. وتعتبر سياسات وإجراءات اللجوء التي تنفذ تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين (المفوضية) والاتحاد الأوروبي سياسات وإجراءات ضعيفة وتخدم المصالح الأوروبية وليست الألبانية.

### وضع نظام للجوء في البانيا

وفي عام 1٩٩٨ نص دستور البانيا الجديد على حق اللجوء وتم إقرار أول قانون خاص باللاجئين، وهو يتوافق بشكل عام مع معايير اتفاقية ١٩٥١ للاجئين فيما يتعلق بتعريف اللاجئين، وتحديد وضعهم وحمايتهم. وفي ظل أحكام هذا القانون، يتلقى مكتب اللاجئين طلبات اللجوء ويجري لقاءات شخصية كما يعمل جهاز جماعي لاتخاذ القرارات على المستوى الأول. وبحق طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم أن يستأنفوا ضد القرار أمام لجنة تابعة للمفوضية المكونة من ثمانية أعضاء تجمع الهيئات الحكومية وممثلين عن اثنين من الجمعيات الأهلية، وهما نقابة المعلمين ولجنة مسلكي الألبانية. ويرأس المفوض الوطني لشؤون اللاجئين مكتب اللاجئين واللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين.

وفي بداية التسعينيات نجحت المفوضية في إقناع البانيا وغيرها من الحكومات المتقدمة الجديدة في البلقان بالتوقيع على «اتفاقية اللاجئين». فقد كانت الأنظمة الجديدة حريصة على مد جسور التواصل بالمجتمع الدولي، لذا سارع البرلمان الألباني بالتصديق على الاتفاقية في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، لم يتم إنشاء مكتب اللاجئين، وهو وحدة صغيرة تابعة لوزارة الحكم المحلي، إلا بعد مرور ست سنوات أخرى وذلك بعد أن لاح في الأفق خطر التفكك الجماعي للاجني كوسوفا. ولم يكن وضع هناك تعريف محدد لنوع المكتب، ووجد نفسه في فراغ تشريعي فيما يتعلق بالهجرة واللجوء مما لم يدع له الكثير ليقفله

قبل عام ١٩٩٠. كانت البانيا منزلة عن الشرق والغرب، فقد كانت تسطر بمنهى الحزم على جميع الحركات عبر حدودها ولم تعتمد اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. بيد أن الضوابط المفروضة على الحدود قد انهارت حيث كانت السلطات فيما بعد تهاول الشيوعية حريصة على السماح للاجئين بمغادرة البلاد التي أصابها الفقر. وقد تزايد عدد الممثلين من حلال البحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا وكذلك عبر الحدود الألبانية اليونانية تزايداً كبيراً. ومن العوامل التي عززت صناعة التهريب سهولة الحصول على تأشيرة الدخول إلى البانيا، وحاجة البانيا الملحة إلى الصناعات الألبانية ونقشي الفساد بين المسؤولين الحكوميين.



لحرص ألمانيا على توقيع اتفاق استقرار وتكامل مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٢، وافقت ألمانيا على هذا الشرط. وأن يسرى شرط الاستقبال الإلزامي للمهاجرين على المواطنين الألبان فحسب، وإنما أيضا على المهاجرين من الدول الأخرى المعروف أنهم قد مروا من خلال الألبان في طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي.

ويمثل شرط الاستقبال الإلزامي للمهاجرين تحديثات ضخمة، لا يتم التعامل مع أي منها حاليا. فمن شأن عودة المواطنين بأعداد كبيرة أن يجرم الألبان من الحقل الحيوي الذي يتم تحويله إليهم. وبينما يتمتع الاتحاد الأوروبي بالوقاية السياسية والاقتصادية لإجبار الدول التي ينتمي إليها المهاجرون غير الشرعيين من الشرق الأوسط ووسط آسيا على توقيع اتفاقيات شبيهة، ليس من الواضح كيف يمكن لألبان أن تقع إيران، والعراق، وبكستان، وتركيا باستعادة مواطنيهم. ومن الذي يتعين عليه أن يتحمل تكلفة تلبية احتياجاتهم الألبان أو تكلفة تطبيق القوانين، وهو أمر ضروري، من أجل منع محاولتهم العودة إلى الاتحاد الأوروبي؟ وهل يؤثر وجود عدد كبير من طالبي اللجوء والمهاجرين للعمل المستعدين على استقرار دولة فقيرة تشهد معدلات بطالة عالية؟ ونظرا للصعوبات التي قد تنشأ عن الالتزام باتفاقية إعادة التوطين غير الشرعيين، قرر الاتحاد الأوروبي وألبانيا تأجيل العمل ببعض بنود الاتفاقية لمدة سنتين.

وقد اتفقت السلطات الألبانية، على مضض، باتخاذ خطوات نحو الإصلاح التشريعي والإداري، غير أن الدولة لديها أولويات أخرى. وليس هناك ما يجعلنا نعتقد أنه في المستقبل القريب قد يندمج نظام اللجوء الألباني اللاجئين وطالبي اللجوء من دول أخرى. بل من المتوقع أن يظل يعزز ويسرع تهريب الأشخاص من ألبانيا ومن خلال حدودها إلى دول الاتحاد الأوروبي. ويجب على ألبانيا إعادة توجيه سياسات اللجوء والهجرة لديها لتخدم احتياجاتها وليس احتياجات الاتحاد الأوروبي.

ردنان بيشكوبيا هو طالب دراسات عليا بجامعة كنتاكي. كما كان المفوض الوطني للاجئين في ألبانيا منذ عام 2001 وحتى عام 2002، وخدم لمدتين في البرلمان الألباني. البريد الإلكتروني: rdvanpeshkopia@yahoo.com

عبارة عن نظام وهمي وخادع، وهو في واقع الأمر غالبا ما يستخدم كأداة لتسهيل تهريب الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي. ومهما كان موقف المتصلين القانوني، سواء كانوا لاجئين، أو طالبي لجوء، أو مهاجرين غير شرعيين، فهم يصارعون لتحاشي التعامل مع الموظفين العموميين والشرطة في الدول الوسيطة. ولا تلم السلطات الألبانية بأسرها إلا إذا قبضت عليهم الشرطة، أو إذا قرروا تسليم أنفسهم (في حالة فشلهم في الاتصال بمن ساعدوهم على التسلل).

وتسمى مبادرة تقودها المفوضية، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التخطيط المدني، إلى إجراء فحص أولي على كل من علمت السلطات بوجودهم، وذلك للتمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية، وضحايا الاتجار غير المشروع، وطالبي اللجوء، وتقديم المساعدة القانونية والإنسانية لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

يبد أن هذا النظام لم يؤثر تأثيرا ملحوظا على تدفق اللاجئين إلى البلاد. وبناء على توجيهات المهرجرين، يطلب الكثير من المحتجزين اللجوء، ومن ثم يتم تقديم المأوى والذئذ والمساعدة الطبية والقانونية لهم. ولا يواصل إجراءات تحديد وضع اللاجئين حتى النهاية سوى عدد لا يذكر منهم ممن يتخطون البصير أو يعانون من الفقر المدقع أو ببساطة لم يسعدهم الحظ فمعتهم يتساقون علاقاتهم المقطوعة مع المهرجرين ويستمررون في رحلتهم نحو الغرب.

لذا، بدلا من بناء نظام حماية للمحتاجين، قامت ألبانيا بالتعاون مع المفوضية وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي، بوضع نظام لدعم الهجرة غير المشروعة. ولا يتخذ أي من حصولوا على وضع اللاجئين خلال السنوات الماضية موجودون الآن في ألبانيا، فإمكان تواجدهم غير معروفة. ويصير معظم اللاجئين والبالغ عددهم ١٠٧، ولانين تراهم مؤسسات اللجوء في ألبانيا من الكوسوفيين، وهم من تبلى من التدفق الكبير عام ١٩٩٩، وجميعهم يعاني من مشكلات اجتماعية شديدة.

### مكتبة ألبانيا في أوروبا

لم تكن سياسة اللجوء بالنسبة إلى ألبانيا جزءا من جدول الأعمال القومي، وإنما كانت بمثابة الثمن المدفوع نظير التقدم المأمول نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ففي الإجماع الذي عقد في سيفيل في يونيو ٢٠٠٢، قرر قادة الاتحاد الأوروبي أن أية دولة تبرم اتفاقيات تعاون أو ارتباط مع الاتحاد الأوروبي يجب «أن تدرج مادة حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة وحول الاستقبال الإلزامي للمهاجرين في حالة حدوث هجرة غير مشروعة». ونظرا

وقد عرقلت الكوارث الإنسانية في كوسوفو وضع نظام اللجوء مبني على الطليان الفريدة، وبدلا من النظر في حالات فردية، كان مكتب اللاجئين يتعامل مع حاجة الحكومة الألبانية والمجتمع الدولي إلى معالجة أزمة اللاجئين الكوسوفيين، عن طريق قبولهم ثم إعانتهم كمجموعات. وفي أعقاب العودة الجماعية للاجئين الألبان، استمر مكتب اللاجئين في رعاية بعض العائلات الكوسوفية المتبقية. وبدأت إجراءات تحديد وضع اللاجئين وحمايتهم تتدخل في حيز التنفيذ غير أنها توقفت في ربيع ٢٠٠١ بسبب التقلبات التي لم تستمر طويلا من جانب اللاجئين من ذوي الأصول الألبانية الفارين من الأحوال غير المستقرة في مقوتونيا.

وفي أكتوبر ٢٠٠١، تم تشكيل فريق العمل الألباني المعني باللجوء بعد أن طُل انتظره بمشاركة بعض المثقلين المحليين والدوليين. وكان هدف هذا الفريق هو صياغة اللوائح لمد الثغرات القانونية في إجماع اللاجئين، وقد أدرجت ثلاث أوضاع تمت صياغتها في ربيع ٢٠٠٢، بشأن التعليم والرعاية الصحية والطوليف، في قانون اعتمد البرلمان في أغسطس ٢٠٠٣. ومن ثم وضعت إجراءات تحديد وضع اللاجئين وبدأ مشروع مشترك بين المفوضية، ومكاتب اللجوء ومنظمة «السلام من خلال القضاء»، وهي جمعية أهلية، في توفير مساعدات قانونية للاجئين وطالبي اللجوء. وفي عام ٢٠٠٣، تم تغيير اسم مكتب اللاجئين إلى سول اللاجئين ونقلت تبعته إلى وزارة النظام العام، وهي خطوة أساسية على اعتبار أن إجراءات تحديد موقف اللاجئين هي أوثق صلة بالشرطة عن الحكومات المحلية.

وبالإضافة إلى مشكلة تحديد طلبات اللجوء، هناك مشكلة توفير السكن وتقديم الدعم للاجئين وطالبي اللجوء والتي طالما شغلت السلطات الألبانية والمفوضية. فعلى مدى سنوات، كان يتم احتجاز المتصلين غير الشرعيين المقبوض عليهم مبدئيا في أقسام الشرطة، دون مأكول أو ظروف صحية ملائمة في الغالب، وفقا لتقدير الشرطة لاحتياجاتهم كما يظن لها. وقد وفرت المفوضية لعدد من الجماعات الأهلية الأموال اللازمة لتزويد لإقامة طالبي اللجوء في منازل مملوكة لأفراد. وفي أكتوبر ٢٠٠١ بدأ مشروع لتأسيس أول مركز استقبال للاجئين، إذ قدمت الحكومة الألبانية ثكنات عسكرية قديمة في ضواحي العاصمة، وحصلت المفوضية على التمويل من خلال مجموعة العمل رفيع المستوى التابعة للمفوضية الأوروبية وتم افتتاح المبنى في يوليو ٢٠٠٣.

### ألية حماية خادعة

ويمكن أن يقال الآن إذا أن ألبانيا لديها نظام حديث للاجئين، غير أنه في جانب كثيرة



# أوروبا وإعادة بناء الصومال

كينور كينديكي

إعادة التوطين للاجئين وفي تقديم الدعم المالي أو اللوجستي لنظام حماية اللاجئين قد ضاع سُئي في خضم هذا الجدل.

وربما كان الانقذ الذي يوجه إلى دور أوروبا في حماية اللاجئين ناجما عن تفسير مازت للقانون الدولي الحالي للاجئين، الذي يتحدث بصراحة مسؤوليات الدولة عن اللاجئين. وبخلاف الواجب المشترك لتقديم اللجوء الأول، ليس هناك ما يدعو لتوقع قيام كل دولة بدور متطابق لحماية اللاجئين. وببني النظر في المشاركة في عبء اللاجئين في إطار «مسؤوليات مشتركة لكن مختلفة»، وهو مبدأ المسواة في القانون الدولي الذي تبنته القمة العالمية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢. ويوضح هذا المفهوم أنه ليست هناك حاجة إلى أن تكون المسؤوليات التي تضطلع بها الدول متطابقة ومن الممكن أن يتسع نطاقها بصورة مفيدة لتشمل قضايا اللجوء.

وعلى أساس «المسؤوليات المشتركة ولكنها مختلفة» سيكون لدى بعض الدول استعداد لتوفير الحماية المؤقتة ولكن لن تميل هذه الدول إلى الصمغ الكامل للاجئين. وتوفر دول الهجرة التقليدية مثل دول الاتحاد الأوروبي مواقع للتوطين الدائم أولئك اللاجئين الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية في دولة اللجوء الأول ومع ذلك فإن دولهم الأصلية لا يمكنها أن تضمن لهم العودة الآمنة. وبالإضافة إلى ذلك فإن دول أخرى يمكن أن تضطلع بتخليط من هذه الأنواع.

وسوف تتطلب إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إعمار الصومال موارد مالية، ولوجيستية، وبشرية هائلة ليست متاحة للدول المصيفة للاجئين. ويتعين على أوروبا المشاركة في إعادة الإعمار بعد النزاع في الصومال وفي جهود إعادة اللاجئين إلى وطنهم، ليس على أساس العمليات الخيرية أو التطوعية التقديرية عبر الرسمية بدرجة كبيرة ولكن كسبيل للدول الأوربية لتقديم إسهام لنظام حماية اللاجئين بحضى بالتقدير.

## متطلبات إعادة التوطين والإعمار

يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي، انتهاز الفرصة التي توفرها هذه النافذة لتحقيق السلام من أجل:

■ مساعدة الحكومة المؤقتة على الانتقال من تيروبي إلى مقديشو بأسرع ما يمكن.

في الوقت الذي تسير فيه الصومال بحضى متعثرة نحو السلام، هل يتعين على أوروبا المساعدة في إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة الإعمار؟

أرض الصومال التي تعاني من الفقر.

يبد أنه لا يمكن تحقيق إعادة التوطين بصورة كبيرة ومتواصلة بدون برنامج رئيسي لإعادة الإعمار بعد النزاع. فبعد أكثر من عقد من الحرب والقتلى وسنوات الجفاف، تعد الصومال من أفقر الدول في العالم. وبالكاد يوجد بها عاملون مدبرون في مجال الصحة، ولا يتوفر لها سوى الحد الأدنى من الماء الصالح للشرب كما أن البنية الأساسية في حالة فوضى. وبها نسبة من أعلى نسب الأمية في العالم. ولا يمكن توقع عودة اللاجئين للعيش في كرامة وسلام بدون توفير مساعدة دولية كبيرة.

وعبر السنين، كانت قضية اللاجئين الصوماليين تطرح في نطاق الجدل المعنى بهجرة في دول الشمال. ويعتقد على نطاق واسع أن الرعايا الصوماليين الذين قد لا يكونون بالضرورية لاجئين يتخونون من كينيا وغيرها من الدول المجاورة نقاط عبور ينطلقون منها إلى أوروبا. فلاجئون الصوماليون في المخيمات في كينيا واليمن يتوقون جميعا إلى إعادة الاستيطان في الغرب.

## اللاجئون الصوماليون وأوروبا

إن تقدير عدد الصوماليين الذين يعيشون في أوروبا مخوف بالصعوبات، ويرجع ذلك إلى العدد الكبير منهم الذي يعيش هناك بصورة سرية. وطوال ١٥ عاما كان الصوماليون من بين رعايا عشر دول تتصدر قائمة الدول التي تصدر منها طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإنه من الواضح أن من مصلحة الدول الأوروبية مساعدة أو حتى بدء جهود إعادة الإعمار بعد النزاع ولا ينبغي الاهتمام فقط بإعادة الصوماليين من أوروبا بل أيضا بعودتهم من كينيا ونقاط العبور الأخرى التي ينتقلون منها إلى أوروبا.

وكان التزام أوروبا بحماية اللاجئين موضوع جدل حامي الأوطس في السياسات المحلية والدولية وكذلك في الكتلالات الأكاديمية. وعلى الرغم من أنني لا أؤيد عددا من السياسات التي تبناها دول أوروبية بشأن اللجوء فإن رأيي هو أن الدور المفيد للغاية الذي تقوم به الدول الأوروبية في توفير

يعتقد أن مليون صومالي فروا من بلادهم نتيجة القتال وانهار الدولة في أعقاب الإطاحة بحكومة محمد سياد بري في عام ١٩٩١. وفي نهاية عام ٢٠٠٣ كان حوالي ٢٨٠ ألفا من اللاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين المسجلين رسميا يعيشون في حوالي عشرين دولة، نصفهم في كينيا وخمسمهم في اليمن. وما زال حوالي ٣٥٠ ألف صومالي نازحين داخليا.

وانتخب البرلمان الاتحادي الصومالي المؤقت - الذي يتخذ من العاصمة الكينية نيروبي مقرا له - عبد الله يوسف أحمد رئيسا في أكتوبر عام ٢٠٠٤. وكان ذلك توجيها لعملية مصالحة استغرقت عامين تحت رعاية هيئة التنمية الحكومية. وهناك توقعات تتسم بالحدس فيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم لكن مازالت هناك عقبات جوية. فالرئيس يوسف كان من زعماء الفصائل المتحاربة كما أن علاقاته بآثيوبيا مثيرة للجدل وهناك أنباء عن حدوث اتصالات داخل حكومته. وأثارت خطط الاتحاد الأفريقي لنشر قوات حفظ سلام من كينيا، وجيبوتي وآثيوبيا رد فعل غاضبا من جانب الكثير من الصوماليين، ومن بينهم زعماء الفصائل المتحاربة والإسلاميون المتشددون. ولم تكن هناك سوى تعهدات محدودة من الدول المانحة بتقديم الدعم لعملية السلمية. ولكنها دولة غير معترف بها، هناك خطر على تقديم مساعدات ثنائية إلى «أرض الصومال»، التي أعلنت استقلالها بنفسها في الشمال والتي كانت وجهة معظم اللاجئين العائدين.

ومع ذلك، أدت هذه المحاولة الرابعة عشرة لإنهاء النزاع في الصومال إلى توحيد عشاره الأربع الرئيسية ومعظم زعماء الفصائل المتحاربة فيه. وعصابت أعداد كبيرة من اللاجئين؛ حيث نفذت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين برامج رئيسية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم من آثيوبيا وجيبوتي. وتستعد المفوضية لإغلاق مخيمات اللاجئين التي تديرها في آثيوبيا منذ عام ١٩٩٠ والتي كانت في ذروة النزوح ملاذا ٢٦٨ ألف لاجئ وستكتفي بالإبقاء على مخيم واحد. وقدّرت أن ٧٠٠ ألف لاجئ عادوا الآن إلى



مبالغ نقدية كبيرة لبدء أي نشاط أو منح في صورة معدات. ويجب عدم الضغط عليهم للعودة قبل الوقت المناسب عن طريق أي خفض لكميات الأغذية أو إمدادات المياه لمخيمات اللاجئين.

وثمة حاجة لتسهيل قيام وفود تقصي الحقائق من كل دولة مضيفة، تضم ممثلين للاجئين من الشغل الرئسية (من بينهم نساء) بزيارة مناطق العودة المحتملة بمجرد أن تقيم الحكومة الجديدة قاعدة لها في الصومال. ويوسع الوفود تقييم الموقف على الأرض وبحث أساليب العودة مع مجتمعاتها.

والى جانب دعم إعادة اللاجئين إلى وطنهم يتعين على الدول الأوروبية وغيرها من دول الشمال مواصلة قبول طلبات الاستيطان بالنسبة إلى الحالات الفردية للاجئين الصوماليين الذين يفون بمعايير التوظيف، والذين يعتبرون التوظيف وليس الإعادة إلى الوطن هو الحل الدائم الأكثر ملاءمة لظروفهم. ومع ذلك فإنه بمجرد بدء برامج إعادة اللاجئين بصورة جماعية إلى وطنهم ينبغي وقف البرامج المعلقة مثل تلك التي تشجع التوظيف الجماعي في أوروبا، وأمريكا، وأستراليا وغيرها من الدول المتقدمة. وينبغي تشجيع التمتع المحلي للاجئين الصوماليين الذين يحول تقدمهم في العمر دون عودتهم أو الذين أقاموا صلات اجتماعية أو اقتصادية قوية في دول اللجوء.

وإن نتج عملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم ما لم تدعمها استراتيجية متواصلة لمرحلة ما بعد النزاع. وما لم تكن هناك مساعدات دولية كبيرة، فإن يمكن تجديد طرق وموانئ الصومال وغيرها من المرافق المدمرة، وإعادة ترسيخ التعليم والخدمات الصحية، والمقام بعملية فعالة لإزالة الألغام وتسريح المسلحين وإقامة آليات لإعادة الملكية وبناء المجتمع المدني وقدرات القطاع العام.

يحاضر كينور كينديكي في القانون الدولي في جامعة نيروبي كينيا. البريد الإلكتروني: kkindiki@yahoo.co.uk

المناطق المعنية: ومن الممكن أن يؤدي هذا إلى استعادة النظام وتمكين سلطات المناطق والسلطات المحلية في المستقبل من اكتساب الشرعية.

إعادة التوطين المتعجلة يمكن أن تكون كارثية. إن عودة اللاجئين القورية على نطاق واسع من كينيا يمكن أن تثير نزاعات جديدة حول الحصول على الموارد الطبيعية المحدودة بالفعل في جنوب الصومال. ويتعين دعم الدول المضيفة مادياً حتى تتمكن من تنفيذ برامج لإعادة اللاجئين إلى وطنهم خلال خمسة أعوام. ويجب وضع خطط للتسليم التدريجي لمخيمات اللاجئين والمرافق الأخرى من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للحكومة المضيفة. وينبغي تقديم حوافز ملموسة للعائدين، ربما في شكل

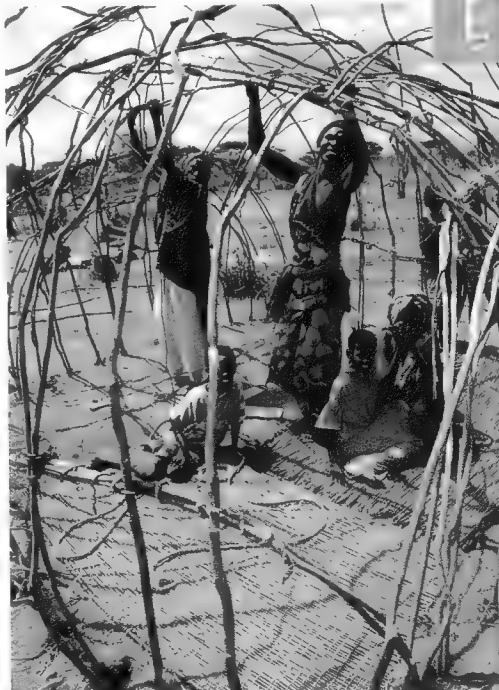
■ الاستثمار بدرجة كبيرة في السلام وإعادة الإعمار.

■ إرسال قوات لحفظ السلام لنزع أسلحة الميليشيات وحرمان زعماء الفصائل المتحاربة من فرص إعادة التجمع وتبديد السلام.

■ ضمان تنسيق الدعم الدولي مع الحكومة الصومالية وتعزيز الملكية الوطنية لعملية السلام.

■ العمل عن كثب مع حكومات الدول المضيفة للاجئين وطالبي اللجوء الصوماليين.

■ تقديم المساعدات من خلال زعماء العشائر الذين أقرهم قادة الحركات المهمية في



١. انظر الموقع

World Refugee Survey 2004 www.refugees.org/article.aspx?id=1156

www.cisdl.org/pdf/brief\_common.pdf ٢

لاجئون صوماليون في مخيم هاجديرا في كينيا



# اللاجئون الشيشانيون يحرمون من دخول أوروبا

مارتين روزميك

ومن تبعات هذه العملية أنه في الوقت الذي تتجه فيه أوروبا نحو تسييق سياسات اللجوء، مازالت هناك أوجه تناقض في أساليب معاملة طالبي اللجوء الشيشانيون حالياً في البلدان التي يلتصقون فيها الحماية. علاوة على ذلك، وبرغم تصالح جهود الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي من أجل تقليل طلبات اللجوء المتعددة، فإن طالبي اللجوء من الشيشان يمكن تسجيلهم في بولندا وجمهورية التشيك، والنمسا. وكثير ممن وصلوا إلى بولندا في السنوات الأخيرة إما تم رفض طلباتهم اللجوء أو أنهم أصيبوا بإحباط متزايد إزاء الطريقة التي عوملت بها طلباتهم أو إزاء المياني المتغيرة لهم للإقامة فيها أثناء إجراءات تحديد وضعهم.

وفي عام ٢٠٠٣، وبعد أن عجزت مجموعة من الشيشانيين عن العودة إلى بلادهم، توجهوا إلى جمهورية التشيك على أمل أن تجد طلباتهم فرصة أفضل هناك. وقد سمح لجميع الشيشانيين الذين طلبوا اللجوء في بولندا وقدموا طلبات لجوء جديدة لدى سلطات الحدود التشيكية بإدراجهم في النظام التشيكي العادي لتحديد وضع اللاجئين. ومن المثير للأسف أن طالبي اللجوء من الشيشان، الذين دخلوا البلاد من بولندا، لكنهم لم يتقدموا بطلبات هناك، ورفضهم وزارة الداخلية التشيكية بناء على أسس غير منصفة بداهة تتشابه في أنهم كان باستماعتهم تقديم طلب اللجوء في بولندا وأنهم سوف يتأقلم لهم ذلك لو أعيدوا إلى بولندا.

أما بالنسبة إلى سلطات اللجوء النمساوية، فقد انتهجت ذات النهج الذي اتبعته جمهورية التشيك تجاه طالبي اللجوء الشيشانيين. وقبل

أجبر عقد من الصراعات ما يقرب من ٣٥٠,٠٠٠ نسمة على الفرار من الشيشان. وبالنسبة إلى طالبي اللجوء من الشيشان صار شرق أوروبا معبراً إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد أخفقت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي في توفير الحماية، بل وفرضت مزيداً من الأعباء على نظم اللجوء في الدول الأعضاء الجديدة.

مواطن روسي التمسوا اللجوء في البلدان الصناعية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤. وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ كان طالبي اللجوء من الاتحاد الروسي يمثلون أكبر مجموعة من الأشخاص يطلبون اللجوء في بلدان أوروبا. ورغم أن المعلومات الإحصائية حول طالبي اللجوء من الشيشان لا تسجل بمعزل عن المعلومات حول طالبي اللجوء من أجزاء أخرى من الاتحاد الروسي، فإن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين تقدر أن الأغلبية الساحقة من طالبي اللجوء من الاتحاد الروسي هم من الشيشانيين. ويوم يمثل الشيشانيون أكبر مجموعة مسجلة لدى النظم الرسمية لتحديد وضع اللاجئين التي تديرها جمهورية التشيك، وبولندا والنمسا.

ومن الواضح أن استمرار توافد ما يقرب من ٣٠ إلى ٤٠ ألف شيشاني سنوياً على أبواب أوروبا سيؤدي -حتماً- إلى رد فعل في السياسات. ويظهر رد الفعل هذا في أوضاع صورة في أحدث الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تمتلك نظاماً للجوء أقل في الخبرة من غيرها، ولكنها تستقبل تقريباً نص القدر من الشيشانيين الذي تستقبله بلدان اللجوء التقليدية. علاوة على ذلك، تعتبر الدول المنضمة الآن في حصون الحدود الجديدة للاتحاد الأوروبي والمتوقع منها أن تحمي حدود أوروبا.

في أواخر عام ١٩٩١، أعلنت جمهورية الشيشان الصغيرة استقلالها عن روسيا، الأمر الذي لم تعترف به روسيا ولا المجتمع الدولي بوجه عام. ومنذ ذلك الحين، يعاني المدنيون الشيشانيون من موجتين رئيسيتين من الصراع؛ الأولى امتدت من عام ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦ عندما قتل نحو ٥٠٠٠٠ نسمة، ودمرت العاصمة جروزني تدميراً شديداً، والموجة الثانية بدأت منذ عام ١٩٩٩، عندما علوت القوات الروسية اقتحام الشيشان، كرد فعل لسلسلة من التغييرات في موسكو وداغستان تم اتهام متمردين من الشيشان بتدبيرها. وخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠، نزح ما يزيد على ٦٠٠ ألف نسمة، من بينهم كثير نزحوا للمرة الثانية (الذين عادوا بعد الفرار من موجة الصراع الأولى في عام ١٩٩٤). وقد وجدت أعداد كبيرة من النازحين ملوؤ مؤقتاً، وغالباً غير آمن في مقاطعات إنجوشيتيا المجاورة.

ولأيزال ٢١٠,٠٠٠ من الشيشانيين -أي ما يزيد على ٢٠ في المائة من سكان الشيشان- نازحين داخل الاتحاد الروسي. وممازالت الشيشان تعاني من انعدام الأمن وانتهكات حقوق الإنسان. وفي مارس ٢٠٠٥ لاحظت منظمة "هيومان رايتس ووتش" لمراقبة حقوق الإنسان أن "الشيشان لا تزال تمثل أكبر أزمة لحقوق الإنسان في أوروبا، والتمكان الوحيد على سطح القارة الذي يقتل فيه المدنيون ويختفي أثرهم". وبميا نتيجة صراع مسلح". ولقد تم توثيق حملة "التطهير" الروسي المستمرة والإشلاق الإجباري لمعسكرات الشيشانيين النازحين داخلها في جمهورية إنجوشيتيا المجاورة توثيقاً وإيقاً.

## طالبي اللجوء من الشيشان في أوروبا

كان أمراً حتمياً أن تتعدى تبعات الحرب في الشيشان الحدود، مع تداعياتها المؤثرة على نظام حماية اللاجئين في أوروبا. وتشير إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين إلى أن حوالي ١٢٠ ألف

طالبا لجوء شيشاني في مركز فوسبي أوني للفقراء في جند في شمال مورافيا في الجمهورية التشيكية







طالبا لجوء شيدان في مكتبة في مركز هينسي كوبي لاستد التدين الجدد في شمال مورافيا في جمهورية التشيكية

مايو ٢٠٠٤، لم تكن النمسا تعتبر جمهورية التشيك بلدا ثالثا آمنا للعودة، وذلك لوجود حظر لمدة عامين على إعادة تقديم طلب لجوء حديد في جمهورية التشيك ووجود حكم قانوني بإلجاء عملية تحديد وضع اللاجئين إذا غادر أحد طالبي اللجوء البلاد أو شرع في مغادرتها بطريقة غير شرعية. وما زالت هذه الأحكام تشكل جزءا من قانون اللجوء التشيكي. وفي أكتوبر ٢٠٠٣ أنهت النمسا سياستها بخصوص عدم طرد طالبي اللجوء إلى جمهورية التشيك، رغم عدم إدخال أية تغييرات على قانون اللجوء التشيكي. وما هو متوقع الآن أنه إذا دخل طالبي اللجوء التشيكيون النمسا من خلال جمهورية التشيك يمكن إعادتهم إليها، وإذا دخلوا جمهورية التشيك من بولندا دون طلب باللجوء في بولندا، يمكن إعادتهم مرة أخرى.

#### النمسا القانوني

نتيجة لهذه الإجراءات، يجد كثير من طالبي اللجوء التشيكي في أوروبا أنفسهم في حالة نسيان قانوني حتى تفصل مختلف البلاد بشأن طلباتهم من أجل الحماية. وكثير من التشيكيين تركوا بولندا عندما وجدوا أنفسهم بلا حماية أو وضع محدد. وبالمثل فإن طالبي اللجوء من التشيكيين ممن يتكلمون من جمهورية التشيك إلى النمسا يجدون أنفسهم في نفس الوضع. وهذا الموقف قد يحدث أحيانا نتيجة محاولات متعمدة من جانب بعض البلدان لتعفي نفسها من مسؤولية البت في هذه الطلبات.

وفيما سبق، كانت شرطة الأجانب التشيكية في مدينة تشيكي هيلنس الواقعة على حدود مقاطعة بوهيميا الجنوبية تسهل، بدلا من أن تردع، دخول اللاجئين التشيكيين إلى النمسا دون تصريح. وبذلك اشتهرت تلك المدينة في شمال القوقاز بكونها نقطة دخول سهل إلى الاتحاد الأوروبي. وفي أكتوبر ٢٠٠٣ وصلت مجموعة من ثمانية طالبي لجوء من التشيكيين إلى مركز الحدود النمساوي وهناك طلبوا اللجوء. وأجرى مسؤولو شرطة الحدود النمساويون مقابلات شخصية معهم، وأقاموا باستيفاء استمارات طلب اللجوء اللازمة، ومع ذلك لم يسمح لهم بالدخول إلى الأراضي النمساوية. وصدرت الأوامر لطالبي اللجوء بالعودة إلى أحد مخيمات اللاجئين التشيكية وانتظار نتيجة إجراء تحديد وضع اللاجئين على الحدود النمساوية. ورغم ذلك، وحتى بحلول نهاية العام،

لم يسمع أحد منهم عن نتائج طلبات لجوئهم إلى النمسا.

#### الحاجة إلى إيجاد حل للدخول المشمول بالحماية

لقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حماية أولئك الفارين من انتهاكات حقوق الإنسان في التشيكا، فلا إنجوتيا ولا الاتحاد الروسي يمكن اعتبارها جهات بذلة ملائمة يمكن اللجوء إليها للفرار الداخلي. ومن شأن الجهود المبذولة لتخفيض عدد طالبي اللجوء في أوروبا، والتي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي، أن تجعل توفير الحماية الفعالة إلى اللاجئين التشيكيين أمرا شديدا الصعوبة وباهظ التكلفة. ونحن على وشك أن نشهد وضعا يجري فيه رفض كل طلب لجوء في أوروبا بدعى إلى غير مصرح به أو أنه لا أساس له بشكل واضح.

وينبع جانب من المشكلة من حقيقة أن بولندا وجمهورية التشيك مازال ينظر إليهما من جانب معظم طالبي اللجوء على أنهما ليستا سوى بلد عبور وأن المعاملة التي تتلقاها طلباتهم في هذين البلدين غالبا ما تكون هذه الحقيقة. ويبيح تعديل قوانين اللجوء التشيكية والبولندية بحيث تتماشى مع أحكام اتفاقية (١٩٥١) على بتسني معاملة طلبات اللجوء في إطار إجراء علاني لتحديد وضع اللاجئين. وينبغي تطبيق مفهوم "البلد الثالث الآمن" على كل حالة على حدة. وقبل أن يوصف أي بلد بأنه آمن، يجب إجراء تقييم لاحتياجات الحماية الفردية لكل طالب لجوء على حدة. وكون بلد دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، وأنها موقعة على اتفاقية ١٩٥١ وغيرها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأن لديها نظام لجوء مطلق، لا يعني بالضرورة أنها مكان آمن للعودة بالنسبة إلى جميع طالبي اللجوء الوافدين من بلد معين. وتعتبر حقيقة أن طالبي اللجوء من التشيكيين نادرا ما

وبعد ذلك، لم يُسمح لمجموعة أكبر حجما بالدخول إلى الأراضي النمساوية ولا حتى سمح لها بتقديم طلبات اللجوء. وذكر تقرير الداخلية النمساوية أن اللاجئين من التشيكيين قد أبلغوا بأن مراكز استقبال اللاجئين قد اكتظت وأنهم عاؤوا طواعة إلى جمهورية التشيك دون طلب اللجوء إلى النمسا. وحقيقة الأمر أن جميع التشيكيين الذين تمت إعادتهم، كما أكتت المقابلات الشخصية التي أجريت معهم، قد طلبوا اللجوء إلى النمسا لكن السلطات النمساوية أصدرت في هفهم أوامر طرد مدتها ثلاث سنوات. وقد استأنف بعضهم فيما بعد ضد قرارات الطرد، واشتكوا من معاملتهم معاملة غير إنسانية. وفي أوائل ٢٠٠٤ غيرت النمسا سياستها وبسحت مجددا للتشيكيين بالتقدم للحصول على اللجوء.

وكانت معاملة التشيكيين للتشيكيين الذين تمت إعادتهم متماشية مع أحكام قانون اللجوء التشيكي؛ فقد تم إلقاء إجراء تحديد وضع اللاجئين بالنسبة للتشيكيين الذين تم إعادتهم، وأبلغوا بأن عليهم أن ينتظروا عامين قبل تقديم طلب لجوء آخر. وقد قررت السلطات طرد التشيكيين الذين تمت إعادتهم من أراضي التشيك وقد سمح لمعظم المجموعة بالبقاء في جمهورية التشيك لسبب واحد هو أنهم استأنفوا ضد القرار. ومع هذا، فليس هناك من بلد يرغب في أن يجري تقييما لحاقتهم بناء على أنهم تقدموا بطلبات اللجوء. وقد شنت المنظمات عبر الحكومية التشيكية حملة من أجل التوصل إلى حل للتشيكيين في جمهورية التشيك سواء على أساس قانون الحماية المؤقتة أو على أساس نظام تسامح. وحتى الآن لم يصدر أي استجابة من جانب الحكومة التشيكية.



تجمل دول الاتحاد الأوروبي أكثر انفتاحاً، وإنصافاً وقدرة على المناقشة بالنسبة إلى اللاجئين الجدد إليه.

مارتن روزوميك مدير منظمة مساعدة اللاجئين في براغ وموقعها على الإنترنت :  
www.opu.cz وعنوان بريده الإلكتروني:  
martin.rozumek@opu.cz

١. [www.migrationpolicy.org/research/chechnya.php](http://www.migrationpolicy.org/research/chechnya.php)  
٢. [www.unhcr.pl/english/newsletter/20/stanowsko.php](http://www.unhcr.pl/english/newsletter/20/stanowsko.php)  
٣. <http://hrw.org/english/docs/2005/03/10/russia10298>  
٤. "توبو سافيتي" "شمال القوقاز: الاختطاف بحق السراحيح داخلية في الدولة لطرقية" بشرة الهجرة القسرية رقم ١١،  
[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR21\\_FMR2121.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR21_FMR2121.pdf)  
٥. [www.unhcr.ch/cgi-bin/textv/textv/home/pendoc.pdf?tbl=STATISTICS&id=4224391&page=statistics](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/textv/textv/home/pendoc.pdf?tbl=STATISTICS&id=4224391&page=statistics)

٦. "مركس، ار. معفيو تطبيق اختبار "الفرار الداخلي النديل" في إجراءات تحديد وضع الفاروب الوطنية، الصفحة الدولية لقانون اللاجئين، المجلد ١٤، رقم ٣٦ (٢٠٠٣) ص ١٧٦  
٧. "بول، جي، "مس" إجراءات السفر القوقازية" إلى إجراءات الدخول المشمول بالحماية؟ ميراث أول وولفويجر في مقالات الهجرة "مضامير"، مرفوعة الأمم المتحدة السابعة لثئون اللاجئين، ورقة عمل رقم ٩٩، ديسمبر ٢٠٠٣

تجهيز تابعة للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا أو ليبيا أن تقال من احتياجات الحماية ولا أن تلصص الطلب في أوروبا على العملة الرخيصة. والنتيجة المحتملة لمثل هذه المراكز أن مزيداً من الناس سوف يضطرون إلى العيش في ظل ظروف غير قانونية معتمدين في ذلك على الشبكات الإجرامية، ومن ثم سوف تتزايد أعباء وتكاليف المراقبة الحدودية.

وينبغي أن يفرق نظام اللجوء في أوروبا مستقبل بصورة أفضل بين البعدين التطوعي والإجباري للهجرة. وتطرح الدول حججاً مفادها أن مفهوم اللجوء يسهل استخدامه على نطاق واسع من جانب المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا، إلا أنها لا تطرح تقريباً أي قنوات شرعية لأولئك المحتاجين إلى الحماية. ولذا يعاني أولئك الذين يحتاجون إلى حماية حقيقية من الفقر، ويضطرون إلى استخدام قنوات غير شرعية للوصول إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن الحلول المقترحة بحثاً استحداث فكرة الدخول المشمول بالحماية في أقاليم المنشأ التي توجد بها سفارات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الاتحاد الأوروبي أن يحث حثو الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأن يزيد حصص إعادة التوطين وأن يسارع كذلك إلى استحداث نظم استباقية لإدارة الهجرة. وفي نفس الوقت، فإن مناقشة تحسين إعداد القوانين فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين، وزيادة التركيز على إجماع المهاجرين في القوى العاملة، من شأنها أن

يمنحون اللجوء في أي من هذين البعدين - رغم وجود أدلة كثيرة على استمرار النزاع والاضطهاد في بلدهم الأصلي- تجسداً لهذه المشكلة. وعلاوة على ذلك، قد تكون الحكومة النمساوية (وكذا الحكومة الألمانية) في حالة إخلال بالتزاماتها بعدم الطرد، نظراً لقيامها بترحيل الأفراد القاصدين من جمهورية التشيك وبولندا من الدخول، ومن إجراءات تحديد وضع اللاجئين.

والأمر الواضح أيضاً رغم ذلك أن نظام اللجوء الجاري إنشاؤه في أوروبا، خاصة إذا ما اقترن بتوسيع الاتحاد الأوروبي وما يترتب عليه بصورة حتمية من توزيع غير عادل لطالبي اللجوء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد ولد في حد ذاته مشكلات جديدة لكل من البلدان المستقبلة وللاجئين ولطالبي اللجوء المحتاجين إلى الحماية. ومنذ عام ٢٠٠٤ ظل كثير من أولئك الذين هم في حاجة ماسة إلى الحماية وسبق لهم طلب اللجوء في بولندا وجمهورية التشيك متواجدين فيها سرّاً واتجهوا للاستعانة بخدمات المهربين لكي يصلوا إلى أقاليم بلدان يحتمل أن تعترف باحتياجاتهم وتمنحهم وضع اللاجئين. وتوفر لائحة "بلان" ٢٢ الأساس القانوني لإرساء المعايير والألية لتحديد الدولة المسؤولة عن فحص طلب اللجوء في إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. وحتى يتسنى للاجئين التشيكيين إنقاذ حياتهم يضطرون إلى تجاوزها.

ولا تستطيع المقترحات الأخيرة بإنشاء مراكز

## نظام لجوء جديد: جعبة أم حقيقة؟

وهو برنامج بحث جديد ضمن مركز الهجرة وسياساتها والمجتمع (كومباس) (COMPAS) في جامعة أكسفورد والذي يرأسه الباحثون ليزا شوستر ونيكولاس فان هير. ويبحث هذا البرنامج حقيقة ظهور «نظام لجوء جديد» ضمن مبادرات سياسات اللجوء الحالية والذي يسعى لتشجيع عملية دراسة ومعالجة طلبات اللجوء في مناطق قريبة من المناطق التي يأتي منها طالباو اللجوء.

ورغم توارد أفكار مشابهة في عدة صيغ من وقت لآخر في الماضي، إلا أنه يبدو وكأن هناك تقارباً في الأفكار كما يبدو من المبادرات المتشابهة مثل اقتراح الحكومة البريطانية بخصوص مناهج «جديدة» للتعامل مع طالبي اللجوء، ومن النقاشات الواردة ضمن الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بطلبات اللجوء، وقمة مفوضية هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإفريقية، بالإضافة إلى الاقتراحات الجديدة الصادرة عن الحكومات الألمانية والإيطالية والهولندية.

ويدرس الموضوع مراحل تطور هذا النقاش ومظاهره السياسية، وبالأخص تأثيراته على طالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين.

وتضم ثمار هذا المشروع حتى الآن دراسة قام بها قبل طالب الدكتوراه ألكساندر بيتش، وورقة بحث كتبها ليزا شوستر بعنوان: «نظام لجوء جديد: جعبة أم حقيقة؟» تبحث فيها ظواهر نظام اللجوء الجديد على الواقع في شمال إفريقيا وفي عدة أماكن أخرى. ويتم حالياً التوسع في دراسة شوستر والتي تمت في المغرب عبر برنامج دراسي بين مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وجامعة وجدة في المغرب ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كما قامت إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بالتكليف بالقيام بدراسة عنوانها «تطوير اتجاه سياسة إدارة التنمية الدولية بخصوص اللاجئين والنزاحين الداخليين»، والتي نجم عنها جمع تشكيلة واسعة من الوثائق المتعلقة بحد من المواضيع الخاصة بنظام اللجوء الجديد. ويصنع من محتويات تقرير إدارة التنمية الدولية، والمتوفر على الإنترنت على العنوان: [www.rsc.ox.ac.uk/dfid.html](http://www.rsc.ox.ac.uk/dfid.html)، تتعلق بموضوع نظام اللجوء الجديد، ويعتبر ستيفين كاسل من مركز دراسات اللاجئين ونيكولاس فان هير من الرواد في هذا المجال، بالإضافة إلى مساهمة هيبين كرولي من امري للاستشارات (AMRE) بدراسة

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال باليزا شوستر على البريد الإلكتروني: [liza.schuster@compas.ox.ac.uk](mailto:liza.schuster@compas.ox.ac.uk) أو الكتابة إلى نيكولاس فان هير على البريد: [Nicolas.vanhear@compas.ox.ac.uk](mailto:Nicolas.vanhear@compas.ox.ac.uk) والموقع: [www.compas.ox.ac.uk](http://www.compas.ox.ac.uk)



## نتائج البعثة البرلمانية البريطانية لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين المستخلصة من شهادات اللاجئين

في حقهم بتأخذ قرارات حول مطالبهم الفردية المتعلقة بالحق كما عبروا عن إيمانهم بأنه لا غنى عن السيادة الشعبية والديمقراطية لعملية تمثيل حقوقهم، وأنه ليس من حق أي مجموعة التخلي عن حق العودة.

كما لاحظت البعثة بوجود تفاوت وتباين بين إجابات اللاجئين الذين يقومون في مهمات تتمتع بأشكال تمثيلية على المستوى العمل القاعدي، وبين أولئك الذين يقومون في أماكن لا توجد فيها أطر تمثيلية كافية. كما لاحظت أن اللاجئين المقيمين في مناطق «قرية» من السلطة مع المجموعة الوحيدة التي يمكنها الاتصال مباشرة بالقيادة المنتخبة، بينما كل لاجئ غزاة المرحلون الذين نكروا قضية رفع الالتزام إلى القيادة قد عبر الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية عن مخاوفهم من أن الأوضاع المعيشية وأماكن تواجدهم لا تسمح لهم بإيصال أصواتهم إلى ممثلهم المختارين أو منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى الذين يسعون لإيجاد وسائل لتصحيح هذا الوضع. وحسب وجهة نظرهم، فقد نشأت هذه المشكلة نتيجة الفترة الطويلة التي مرت على ترحيلهم وإبعادهم وهو الأمر الذي لا يزالون يعانون منه حتى الآن. وقد انعكس هذا على المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت. كما عبروا عن قلقهم تجاه تمثيلية موضوع القدس على موضوع اللاجئين، وعن قلقهم من حل شاذ يتم التخلي وفقه عن حق العودة وعن الثوابت الفلسطينية فيما فيها قضية القدس، إلا أنهم أكدوا على تفهمهم من عدم التخلي عن حق العودة.

### رابعا: الأرض والشعب

أحد الأمور التي اكتشفها سريعا هي مدى تمسك اللاجئين بهويتهم والتصالحهم بالأرض وهويتهم الجماعية كشعب، وهي علاقة متعددة الأبعاد، والمسؤولية، وتجسد هذا في تقديم كل الفلسطينيين الذين قابلناهم أنفسهم مع ذكر اسم القرية أو المدينة التي اندثروا منها. ويرى العديد من اللاجئين الأسماء التي كانوا يعيشون فيها، ونجحوا في زيارتها، بمصاحبة أطفالهم إليها. ففي مخيم عابدة (محافظه بيت لحم)، قابلنا عيسى قراغ (من قرية علات) والذي يعود أصله إلى إحدى القرى القريبة من المخيم، التي تبعد أقل من ٥ أميال: «بعد شهرين من ٧ زيارته قرانا. وفي إحدى هذه الزيارات لبعض القرى الفلسطينية، قابلنا بعض الإسرائيليين الذين يقومون في منازل بعض أجداننا. وقد

قامت البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين بزيارات ميدانية إلى مناطق تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، كالضفة العربية و غزة، الأردن، سوريا ولبنان في العام ٢٠٠١، وأصدرت تقريرها الشامل في العام ٢٠٠١. وتواصل هيئة تحرير «حق العودة» نشر مقاطع من التقرير لأهمية الأخير في إغناء النقاش الدائر حول اللاجئين الفلسطينيين، وتعزيز نضال اللاجئين من أجل العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. يعكس النص الوارد أدناه انطباعات البعثة واستنتاجاتها فقط.

جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ظهرت في أعقاب حرب ١٩٤٨، بينما بدأ موضوع القدس في عام ١٩٦٧، فقد طرحت موضوعات أخرى مثل المياه والحدود بعد حرب ١٩٦٧. ونظرا لأن مسألة اللاجئين هي القضية الوحيدة التي ظهرت عام ١٩٤٨، فهي أكثر المسائل تعقيدا وحلجة إلى الإصرار عليها بقوة. ومن الجدير بالذكر هنا أن اللاجئين يشكلون ٢٢ ٪ من مجمل الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن أي سلام يتنلسق مع القيم الديمقراطية يتطلب مشاركة الأغلبية مع

### ثانيا: خطر الاستبعاد

فما يتم تسجيل رغبة كل اللاجئين دون استثناء في اطلاعا على شعورهم بأنه قد تم استبعادهم تماما من عملية السلام كم أفركا عن إمكانية التوصل إلى سلام حقيقي بدون حل فصية اللاجئين، وبدون مشاركتهم فيها. وفي النهاية أبلغونا أنه ما لم يتم تضمين مشكلة اللاجئين في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالتسوية النهائية، فإنهم يعتقدون بأن هذه الاتفاقية لن تكون قادرة على إحلال السلام. ومن ثم، فإن اللاجئين الفلسطينيين كانوا متشككين من اتفاق «أوسلو» ومفاوضات الحل النهائي في كلمينغدون (تموز ٢٠٠٠)، وعبروا عن شعورهم بأنها اتفاقية تم فرضها عليهم، وأنه وإن يكون هناك سلام بدون حق العودة للشعب الفلسطيني.

### ثالثا: عدم التمثيل

كان موضوع التمثيل الوحيد من بين العديد من الأسئلة المتعلقة بمجموعة من الحقوق والمطالب التي تباينت حولها إجابات اللاجئين. لاحظت البعثة وجود تفسيرات مختلفة بالنسبة لمسألة تمثيل هؤلاء اللاجئين تختلف طبقا للموضوع كحقوق ملكية الأراض، والحقوق المنصوص عليها في القوانين، مثل حق الشعب في تقرير مصيره، إلا أنهم اتفقوا بدون استثناء أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الوحيد. لكنهم أكدوا على وجوب اتخاذ مستويات التمثيل: سياسي، قانوني، فردي ودمني، وعلى القبول التي يجب فرضها على الحقوق الوطنية بالنسبة إلى الحقوق الفردية. وفي غزوة وضوحوا أن أحد حقوق اللاجئين يتمثل

وجهاً بعثة تقصي الحقائق العديد من الأسئلة العامة إلى اللاجئين تتعلق بأرائهم في أوضاعهم في الماضي وفي الحاضر وحول تعلماتهم للمستقبل، ولت انتباهنا بصورة خاصة العديد من الأفكار التي تكررت ضمن الشهادات الشفهية والمكتوبة التي حصلنا عليها من اللاجئين أنفسهم. وترى البعثة أن الأفكار السلبية هذه على درجة من الأهمية حيث ورد للاجئين هذه الأفكار باستمرار، كما تعتقد أن هذا الأمر يزيد أهميته عند الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتنوعة والصغيرة والمتشعبة للأزمة اللاجئين الفلسطينيين: التواجد المكثف، والتفاوت بين الأجيال، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والعلاقات المتغيرة بين الدول العربية. ورغم تفاوت هذه العوامل فقد ورد للاجئين الفلسطينيين الذين قابلناهم الأفكار التالية بصورة مستمرة ومتشعبة:

### أولا: جوهر الصراع

عبر العديد منهم عن رأيهم بأن مشكلتهم تشكل جوهر الصراع بين العرب وإسرائيل. من الطبيعي أن ينظر اللاجئون أنفسهم إلى مشكلة اللاجئين باعتبارها القضية الأولى والمعالجة، بيد أن الردف يشعر بأن الأطراف المشاركة في الحل يتجاهلون هذه الحقيقة البسيطة، إلى الطريقة التي يفهم بها اللاجئون مشكلتهم على جانب عظيم من الأهمية، كما عبر عنها محمود نوفل من مخيم عين الطوة: «تشكل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني». وتزيد هذه القضية شأنًا عن مشكلة القدس، فإذا لم تحل مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، فإن يكون هناك حل للقضية الفلسطينية. ونحن نطالب كل من المسؤولين الفلسطينيين والعرب والدول العربية بعدم الالتفات بمسألة اللاجئين الفلسطينيين سواء كان ذلك بالتعرض أو البقاء في لبنان أو إعادة التوطين. ونرفض أيضا مسألة الهجرة. لا يوجد أي بديل للحركة».

ويعود مفهوم كون مشكلة اللاجئين جوهر الصراع إلى عدم وطول مدة المشكلته - وفقا لبسهم نعيم من يافا: «تشكل مشكلة اللاجئين



المدنية والسياسية. كما تحدث لآخرين عن التغيير الطارئ على وكالة الأنروا من ناحية انخفاض أو انقطاع الدعم المالي لها.

كما أشاروا إلى أن وكالة الأنروا لا تجسد فقط الخدمات التي يحتاجوها بل فقط بل ترتبط أوصاف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة من ثم، فإن التمييز الذي عبر عنه اللاجئون بين الدور الإنساني المحدود لوكالة الأنروا وبين مأساتهم المشتعلة لا يعني بأي حال انتفاص من أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة، بل على العكس من ذلك تماماً. ونظراً لعدم وجود دور لوكالة الغوث الأنروا فيما يتعلق بالحقوق السياسية تتزايد أهمية الوكالة من الناحية الرمزية من وجهة نظر اللاجئين.

**سابعاً: تماسك واتساق مواقف اللاجئين**  
اتفق اللاجئون على ضرورة تطبيق حق العودة لكل طوائف اللاجئين بغض النظر عن وضعهم المادي وأماكن تواجدهم. فذكر حسان أبو علي حسن الذي يقم في مخيم عين الحلوة في لبنان (من مدينة صفد)، أنه «مذ شهور قليلة حضر عدد من الفلسطينيين المقيمين في كندا لمشاهدة ما يجري على الحدود اللبنانية الإسرائيلية في أيار ٢٠٠٠، بعد الانسحاب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يعكس تمسك الفلسطينيين في كل مكان بحق العودة إلى فلسطين بالرغم من استمرار معاملة اللاجئين في أماكن من مخيمات عام». كما وصف اللاجئون الفلسطينيون مأساتهم بطريقة مثالية: الجانب الإنسانية لمأساة اللاجئين بالإضافة إلى الطابع السياسي أيضاً. وقد عبروا عن أنفسهم كشعب بغض النظر عن أماكن تواجدهم الحالية وأظهروا روح تضامنية عالية مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أماكن أخرى. ويقول خالد الغزوة: «ما يريدك حق فلسطيني هو تطبيق هذا القرار، وهذا الحق يحمله ٥,٦ ملايين فلسطيني».

موقع الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية  
على موقع بديل: [www.badii.org](http://www.badii.org) وموقع  
كيفيتاس: [www.civitas-online.org](http://www.civitas-online.org)

هذا النص مأخوذ عن صحيفة حق العودة الصادرة عن مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وتمت إعادة نشره من قبل مشروع كيفيتاس - «أسس للمشاركة: الهياكل المدنية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين والجهات الفلسطينية في بلدان الاغتراب» - كالية نقلياً، جامعة أكسفورد.

ويجب لفت الانتباه إلى أن لجنة التحكيم قد أنشئت ما بين أعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٠، ومع ذلك، فقد نظر إليها اللاجئون الفلسطينيون على أنها مشاركون في خلق مأساتهم. ومع ذلك، فقد قولنا بالترحيب والروح العالية: فقال لنا تيسير نصر الله (من قرية قلقون): «بغض النظر عن مدى تفتح الذاكرة الفلسطينية الآن أمام لجنة برلمانية برلمانية تقتضي الحقائق، مدى تفتح هذه الذاكرة المأساة التي خلفتها مدينتنا للشعب الفلسطيني، التي كانت تساهم في تلك الفترة التاريخية مساهمة فعالة، إلا أنني أرحب بهذه اللجنة التي تأتي للتحقيق في مأسايات قرار ١٩٤٨».

ويعتقد اللاجئون أن السبب الأساسي لأوضاعهم يعود إلى عدم الاعتراف بالجرح الذي ارتكب في حقهم، وعدم وجود شيء جوهري يمكنهم من مقاضاة أو التفاوض أو الاتفاق عليه قبل اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين ومساوئياتها في خلق ما يعرف بـ «التيكة».

يعتقد اللاجئون أنه لا ينبغي ترك حقوق ومستقبل اللاجئين في أيدي الأطراف المتنازعة، وخاصة في ظل هذا الوضع والتوازن الدولي الحالي والذي يؤدي إلى تجاهل حقوقهم، كما عبروا عن إيمانهم بمسؤولية المجتمع الدولي نظراً للجوانب الدولية لمشكلتهم. وذكر أحد اللاجئين: «بالنسبة للمصادفة الدولية، نظراً لأن القانون الدولي هو مرجعيتنا، فحسن نريد أن نبرهن على عدالة هذا القانون وذلك عن طريق وقف الانتهاكات القانونية الخاصة بقضيتنا. نحن نريد المشاركة الفعالة مع العالم وخاصة برطانيا لإمساك المشاكل السياسية للاحتلال». لقد كان من الضروري إيجاد إطار دولي للوصول إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مثل منظمة دولية تستند إلى نسق قانوني وأن تكون هناك مشاركة لعدد من الدول في هذا الإطار أيضاً.

**سابعاً: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا**

عبر اللاجئون الفلسطينيون عن قلقهم من تغيير الدور الشرعي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا، كمدافع رئيسي عن الحد الأدنى لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. فقد أثرت عملية السلام بشكل سلبي على هوية المنظمة والطابع الدولي القانوني لها، وبدون توفير أي بديل للقيام بمهامها. وينظر اللاجئون إلى الضغوط الدولية المبذولة لتغيير مهام ودور المنظمة باعتبارها تراجعاً عن الالتزام بتوفير الاحتياجات السياسية والسياسية والبريدية الأساسية للاجئين. ويدرك اللاجئون أن صلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأنروا، تقتصر على جزء ضئيل من مشاكلهم المعالجة، وهم على دراية كاملة بأن ليس من صلاحيات الأنروا حل المسائل السياسية والمدنية المرتبطة بحق تقرير المصير والاستقلال والحقوق

صمما من أن بعض الإسرائيليين يحتفظون ببعض المتعلقات الخاصة بأبنائنا وأجدادنا. وكان عليهم الاعتراف بأن هذه بيوتنا، لا تزال النجار كما هي بدون تغيير، حيث وجدنا أحد البيوت كحبة من زيت الزيتون ومخزونة منذ خمسين عاماً في بئر داخل المنزل».

كما لاحظنا أن العديد من اللاجئين لا يزالون يحملون وثائق ملكية لعقاراتهم وأراضيهم، وقد عرضوا علينا بطاقتهم الشخصية وعدداً من الوثائق الأخرى حيث رأى بعض اللاجئين في هذا الوقت أن فترة ابتعادهم مستمرة لفترة قصيرة وأنهم سيعودون بعد انتهاء الحرب. وكان هذا منذ ٥٢ عاماً، حيث أشاروا إلى مدى قرب اللاجئين من أراضيهم حتى الآن، وإلى وجود حوالي خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنفى في أماكن لا تتعد كثيراً من وطنهم، أغلبيتهم في دول مجاورة لوطنهم، حيث اعتقدوا عندما غادروا أراضيهم بأنهم سوف يعودون إليها بعد انتهاء الحرب أي بعد أسبوعين أو ثلاثة، وأن وبعد مرور خمسين عاماً، لا يزال ٨٠ ٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنطقة مما يشكل أكبر استثناء يؤكد على أن اختبارهم هو حق العودة.

**خامساً: الدور البريطاني والمسؤوليات الإسرائيلية والدولية**

اتضح وبسرعة منذ وصول البعثة إلى المنطقة التأثير الخاص حقيقة كون البعثة برلمانية على كل اللاجئين. ففي لبنان، قل كل كلمة (من عكا): «تقع المسؤولية الأساسية لمأساة على علق الانتداب البريطاني... أنا اعتقد أنه ليس من الصعب عليكم أن تفهموا جذور المشكلة الفلسطينية... بعد عشر سنوات من صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧، أرسل ملك بريطانيا في عام ١٩٢٧ لجنة إلى فلسطين لتقصي أسباب الاضطرابات المشتعلة في ذلك الوقت. حضرت اللجنة إلى فلسطين وقابلت العرب واليهود. وكتبوا بعد ذلك تقريراً يحدد المسببات الأساسية للاضطرابات. ومن ثم، برطانيا تعرف ماذا كان يحدث في فلسطين، من واجبكم أن تتقروا وجهة نظرنا التي تحمل مسؤولية ما حدث على برطانيا. وتطالب برطانيا أن تدعو لمعد مؤتمر آخر لمساعدتنا في العودة إلى وطننا والحياة مع الإسرائيليين في سلام».

استهل اغلب اللاجئين حديثهم بمقدمة تشابه في محتواها مع ما قاله صبي (من غزة) قربة إلى الصافي (الخليل) حيث قال: «تتمثل النقطة الأولى التي أود طرحها حول مفهوم هذه اللجنة، وهو تقصي الحقائق، وحول كون هذه اللجنة بريطانية، ماذا يمكنني أن أقول، في ظل كون برطانيا لا تزال تعدّ لجان تقصي حقائق حول جريمة تهجير اللاجئين الفلسطينيين من وطنهم بعد ٥٢ عاماً؟ إذا كان العالم يرغب في تقصي الحقائق حول الأوضاع في فلسطين فعليه أن يرجع إلى الملائكة البريطانية».



# النازحون داخليا في جورجيا الجديدة

## فرايا فون خروتوي

نفي ٧٠٪ من المراكز الجماعية في جورجيا بالحد الأدنى من معايير المعيشة. وتعتبر البطالة، والإنسان الكحولي، والمعدلات المرتفعة للكتابة والانتحار أمورا شائعة في هذه المراكز. وانتقل عدد متزايد من النازحين داخليا الذين كانوا يعيشون من قبل في مساكن خاصة إلى المراكز الجماعية نتيجة لتراجع استعداد العائلات المحلية عن استضافتهم وعدم قدرتهم على دفع الإيجارات مع زيادة قفهم. ويؤدي برنامج الخصخصة في جورجيا إلى نقل النازحين داخليا من المباني العامة التي تحتل مواقع عقارية ممتازة. وحتى وقت قريب كان فندق إيفيريا في الميدان الرئيسي في تبليسي يوزي آلاف النازحين داخليا وكان بمثابة رمز يذكر الجورجيين والعالم يوميا بالزجاج الذي لم يحسم. واستمرت عملية تعويض الذين اضطروا إلى فقدان مساكنهم بالارتجال.

واعتبرت عودة النازحين داخليا إلى أبخازيا الحل الوحيد المقبول من جانب السلطات الجورجية والنازحين أنفسهم. وأسفر هذا الموقف عن وضع قواعد خاصة للنازحين داخليا حرمتهم بشتي السبل من الحقوق الممنوحة للمواطنين الآخرين وأرغمهم على العيش في ظل ظروف من التمييز القانوني.

أدى انفصال منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلى نزوح أكثر من ربع مليون من مواطني جورجيا، وما يزال العديد منهم يقيمون في مساكن جماعية. ومع تبني جورجيا للديمقراطية، ما الذي يمكن عمله لحسم أزمة النازحين داخليا المستمرة في البلاد؟

يعتمد قوة التجربة الديمقراطية في جورجيا على المشاركة المدنية الشاملة، ومن ثم تعتمد في نهاية المطاف على ندمج النازحين داخليا. وكما هي الحال في أشكال النزوح الأخرى، تعتبر قضية الدمج شائعة لأنها مرتبطة بإمكانية التفریط في مبدأ حق العودة. إلا أنه في حالة جورجيا يبدو أن الندمج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي قد يمكن النازحين داخليا من المشاركة في صياغة السياسات التي قد تمكنهم في نهاية الأمر من تأكيد مثل هذا الحق.

ومن المقرر أن تنتقل حكومة أبخازيا في المنفى التي يفترض أنها تمثل مصالح الجورجيين النازحين داخليا إلى مقرها الأقرب من أبخازيا والانتقال من العاصمة الجورجية تبليسي إلى زوجيندي في غرب جورجيا. ولم يعرف بعد ما إذا كان بوسع الحكومة في المنفى التخلي على ميراث الفساد المزجوم الذي كان سائدا في عهد شيفارناдзе ومسندة حقوق النازحين داخليا تماما إلا أن حقيقة أن زعماء الحكومة غير متخفين ولكنهم معيّنون من جانب الرئيس الجورجي تصنف ما تطالب به من شرعية. وترفض سلطات أبخازيا الاعتراف بها كشريك في التفاوض.

يقطن أبخازيا تقليديا خليط من القوميات، وأبخازيا قطاع صغير من الأرض في شمال غرب جورجيا بمحاذاة البحر الأسود. وعندما تفكك الاتحاد السوفيتي، كان أبخازيا في أبخازيا يقدرون بنسبة ١٨٪، في حين كان الجورجيون يمثلون ٤٥٪، والروس ١٥٪، والأمريكيون ١٥٪، أما البلقون فخليط من الأوكرانيين والبولنديين واليهود، واليونانيين، والأرمن والتتار. وترجع جورجيا أن قيادة أبخازيا شاركت في ارتكاب مذبح جماعية وعصية تطهير عرقي للمواطنين الجورجيين في أثناء حرب ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

ومنذ عام ١٩٩٢ أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات بشأن أبخازيا لم تلقزم أبخازيا بها حتى الآن. ورست روسيا، وهي مؤيد رئيسي للسلطات الفعلية لأبخازيا، المواجهة السياسية والعسكرية بين الجانبين. وبشكل وضع جورجيا السجل بين حلف شمال الأطلسي وروسيا محور الاهتمام الرئيسي لروسيا والولايات المتحدة في النزاع. واحتفظت السلطات الأبخازية بالاستقلال الفعلي، وأصررت على الاحتفاظ بالمساعدة الروسية ورفضت بوجه عام التفاوض مع حكومة جورجيا. ويتهم الجانب الأبخازي بعتة المراقبين التابعة للأمم المتحدة بالتحيز السياسي.

## العقبات والفرص

في «النشورة الموريتية» في جورجيا في نوفمبر عام ٢٠٠٣، أدى احتجاج سلمى ضد التلاعب في العملية الانتخابية إلى أن يحل ميخائيل ساكاشفيلي الموالي للغرب محل الزعيم المخضرم إدوارد شيفارناдзе. وأسفر التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي عن تغييرات في دور ومهام المجتمع المدني والنازحين داخليا. فالسياسات التي تعزز الدمج الشامل الذي تقوده الدولة لم تزد فحسب إلى تغيير وضع النازحين داخليا في نطاق المجتمع بل أيضا غيرت، وربما أعادت تشكيل، الأهمية المعلقة عليهم. وتوفر المرحلة الانتقالية فرصا لمراجعة استراتيجيات جورجيا الخاصة ببناء الدولة وتحول النزاع وتمكين النازحين داخليا من المطالبة بحقوقهم مفعالية.

وما زالت جورجيا تعاني من التحديات الاقتصادية للانقسام الاتحاد السوفيتي السابق، واثار الحرب الأهلية والنزوح الجماعي والغضب من فقدان السيادة ويعيش حوالي ٤٠٪ من النازحين داخليا في مراكز جماعية، تقع في الغالب في فنادق ومدارس ومصانع ومستشفيات سابقة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، لا





### الاحتمالات المستقبلية

النازحين داخليا يعودون لتركيبات «كيف كنا نميش»، بل بدأوا في الحديث عن «كيف سنعيش مرة أخرى».

وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات الحفاظ على قوة الدفع وتوجيه التوقعات بصورة مسؤولة:

■ يتعين منح النازحين داخليا فرصة أفضل للحصول على المعلومات.

■ يتعين دمج النازحين داخليا بصورة أفضل اجتماعيا وزيادة قدراتهم على المشاركة.

■ يتعين زيادة مشاركة النازحين داخليا في العملية السياسية.

■ يتعين صياغة السياسات الاقتصادية على أساس الحاجة لحماية حقوق النازحين داخليا لا سيما المرتبطة بالإسكان.

إن ما نراه في جورجيا يمكن أن يعتبر «تحويلا علمانيا» للنازحين داخليا وبرامجيات اجتماعية جديدة راسخة في إطار اقتصادي ليبرالي قوي. ولا يمكن التنبؤ بمدى إمكانية التوفيق بين التوقعات المثارة والاعتراف بأنه أن تحدث عودة في المدى القصير واستعداد النازحين داخليا أنفسهم للتكيف مع الحقائق الجديدة. وللتطورات الأخيرة تداعيات بالنسبة للسياسات في الدول الأخرى التي تعاني من أزمات النزوح الداخلي. ويعتبر الدعم الدائم من جانب المجتمع الدولي محوريا.

علت فرايا فون غروتي منسقة لمشروع للمنظمة الدولية للهجرة وتصل الآن كمستفة لمجلس اللاجئين الدانمركي. البريد الإلكتروني: freya.von.groote@drd.dk للمعلومات انظر صفحة:

على Global IDP Project's Georgia الموقع التالي:

[www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/Georgia](http://www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/Georgia)

رغم المأزق السياسي فهناك أسباب تدعو إلى التفاؤل. فالواقع السياسي الجديد يطغى على فرصة كبيرة لتحرير النازحين داخليا في المدى من المتوسط إلى الطويل. ومن الممكن أن يوفر دمج هؤلاء الأشخاص في المجتمع على نطاق واسع فرصة لهم لنيل حقوقهم كمواطنين، والمشاركة في عملية السلام بفعالية كأعضاء في مجتمع ديمقراطي.

ويبد أن أدركت حكومة سلاكشغلي أن التوصل إلى حل للنزاع ليس وشيكا، اعترفت بالحاجة إلى تدعيم اجتماعي داخلي كثوة لتوفير إمكانية إجراء الحوار الديمقراطي وصنع السلام. وبدأت المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في اكتساب الثقة وممارسة دور أكبر في الأحداث. وتدرج الحكومة الحاجة إلى كسب الأقلية الأبخازية التي يضيق عليها الخلق بصورة متزايدة وتعتبر مصدر خوف وتقديم حوافز لجعل العودة إلى جورجيا أرجح من استمرار الاعتماد على روسيا. ويعرب رعاة النازحين داخليا الآن بوضوح عن رغبة في العودة وعدم الحديث عن الانتقال. وفي السنوات الأخيرة، ومع تصدن ظروف العودة بمساعدة المجتمع الدولي، عدلت مجموعات صغيرة من النازحين داخليا من الجورجيين إلى طيهم بصورة تلقائية، خاصة إلى منطقة عالي في شرق أبخازيا، وإن كان فقط على أساس موسمي.

وتحاول الحكومة تخليص عقلية النازحين داخليا من التبعة، وتشجع الآن الجهات الفاعلة بفعالية على توجيه اهتمامها بدلا من تقديم مساعدات إنسانية إلى تقديم مساعدات في مجال التنمية. وقد أحدثت المؤسسات الجديدة صدمة كبيرة، ومع ذلك هناك بالفعل دلائل على حدوث تغيير في المواقف. ولم يعد بعض

وفي عام ٢٠٠٢ فقط استعاد إصلاح قانون الانتخابات حق النازحين داخليا في التصويت في الانتخابات المحلية والبرلمانية. وكان توزيع الاستحقاقات - بما فيها الكهرباء المجانية ونقل العمل المجاني- مصدر دخل مربح للموظفين الفاسدين.

ويرى كثيرون أن الذين كانوا يستفيدون من إدارة برامج المساعدات حالوا دون معرفة النازحين داخليا بحقوقهم واستحقاقاتهم. كما ساهموا في تأسيس عقلية التبعة بين النازحين داخليا مما زاد من عزلة (الذاتية) الاجتماعية والاندفاع الذاتي في المجتمع. وخلال سنوات النزوح تقصص النازحون داخليا دور الضحية بأسلوب يتسم بالتحدي، وإن كان بشكل سلمي، ولكن بدون إيجاد شكل من أشكال التضامن بين الجماعات أو الترابط الجماعي الفعال. ومع انخفاض مستوى معيشة الجورجيين أيضا، بدأوا ينظرون إلى النازحين بضيق متزايد وتضامن تعاطفهم معهم.

وتجري الحكومة الجديدة في جورجيا إحصاء للنازحين داخليا بمساعدة من المفوضية. وليس من الواضح ما إذا كان هذا أسلوبا حقيقيا لتخطيط أم أن الدافع وراءه الحساس لمكافحة الفساد، والحاجة لترشيد الميزانيات بهدف أسماء المستفيدين غير الموجودين. والذين هناك تالعب في أساليبهم، أم رغبة في تقليص أعداد النازحين داخليا وجعل حق العودة أقل خلاقا من الناحية السياسية.



مارحون من  
أبخازيا يخطون  
في شقق لجيريا  
والتي تم تحويلها  
إلى مجمع سكني  
في أوبليس في  
جورجيا



# الاعتراض على المبادئ التوجيهية لتصميم المخيمات

جيم كينيدي

المبادئ التوجيهية العديدة وثانيهما- ضغوط اللجوء السكاني. والأساس لذلك -والذي ذكر في البداية في المبادئ التوجيهية للمفوضية ولكن تم تجاهله عمليا فيما بعد- هو التصميم والتقدير من أسفر المكوثات إلى أكبرها ومن أسهل إلى أعلى.

وإذا طرحنا جانباً التحفظات بشأن إمكانية التطبيق العالمي للمبادئ التوجيهية وافترضنا أن مساحة السكن الداخلي المخصصة لكل شخص والتي تقدر بـ 4,5 أمتار مربعة مساحة كافية حسبما ينص دليل المفوضية (٣,٥ أمتار مربعة وفقاً لمعايير سفير الأكثر تقدماً)، حينئذ ستكون مساحة السكن اللازمة لأسرة مكونة من ٥ أفراد ٢٢,٥ متراً مربعاً. ولكن في الحقيقة ينبغي أن تكون هذه المساحة ٣١,٥ متراً مربعاً إذا زاد عدد أفراد الأسرة إلى سبعة أفراد مع مرور الوقت. وإذا ما تم تجميع هذه الأسر في تجمعات سكنية يضم كل منها ٨٠ شخصاً (مرة أخرى وفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية)، حينئذ ينبغي أن تشمل ١١ أسرة فقط كل كتلة سكنية بدلاً من ١٦ أسرة كما هو مقترح.

وينصب الاهتمام التالي على إضافة مساحة كافية لجميع المرافق الإضافية الخارجية التي لم تحدد المبادئ التوجيهية مساحة لها مثل المراحيض وأماكن الاستحمام وأماكن الطهي خارج المسكن ومصدر للمياه ومكان التخلص من النفايات. وهكذا فإن مساحة كل كتلة سكنية ربما تكون الآن ٢٨٣٢ متراً مربعاً - وهي بالفعل أكثر بحوالي ٤٠٠ متر مربع من المساحة المخصصة لـ ١٦ أسرة وفقاً للمبادئ التوجيهية الأصلية للمفوضية.

وبمجرد إضافة المساحة المخصصة للممرات وحواجز الزيران وإضافة كتلة غير سكنية لكل ثنائي كتل سكنية، ستكون المساحة النهائية لكل شخص على أساس البضائع المخيم ٦١ متراً مربعاً في نهاية السمة التاسعة. وسوف يتطلب هذا تقديراً أولياً للعام الأول، قبل أي توسع سكاني داخلي، وهو ٨٩ متراً مربعاً للشخص - أي تقريباً ضعف المساحة التي أوصت بها المفوضية وثلاثة أضعاف المساحة التي أوصت بها المفوضية. وذلك دون أن توضع في الحسبان - حتى في هذه الحالة - الحاجة إلى مساحة للمشروعات التي تتخذ من المسكن قاعدة لها، ودون الاعتداد بأن ٤٠٪ من الأرض المعروضة لبناء المخيم غير مناسبة أحياناً للبناء، بسبب الانحدار الشديد، أو ارتفاع منسوب المياه أو أي سمات طبيعية أخرى.

ثمة حاجة لتعديل المبادئ التوجيهية الحالية لتصميم المخيمات للنازحين حتى تراعي بصورة واقعية العمر الافتراضي لها والنمو السكاني فيها.

وتحدد المبادئ التوجيهية للمفوضية مساحة ٩٠٠ ألف متر مربع للمخيم الذي يضم ٢٠ ألف شخص. وهذا يوفر مساحة موصى بها قدرها ٤٥ متراً مربعاً للشخص تشمل قطعة أرض لزراعة الخضروات. ولكن بمجرد وضع المساحة اللازمة لحواجز الزيران، والمباني غير السكنية والمناطق العازلة بين المسكن في الاعتبار، تبدأ مساحة الـ ٤٥ متراً مربعاً في التقلص. ولا يقدم سفير أو المفوضية أي خطوط إرشادية عديدة للمساحة التي ينبغي تخصيصها لكل المباني غير السكنية مثل المدارس، والعيادات الصحية، والمستودعات، والمكاتب الإدارية والمراكز المجتمعية. (ويقدم دليل المفوضية مبدأ توجيهياً عام لكنه لا يقدم مساحة مربعة فعلية).

المخططين أن تكون نظرتهم طويلة الأمد

وإذا زاد عدد سكان مخيم يضم ٢٠ ألف لاجئ بمعدل ٤٪ سنوياً، فإن الأمر سيستغرق تسع سنوات (أي مجرد عامين أكثر من متوسط العمر الافتراضي لكل المخيمات) حتى يزيد المعدل النظري للأسرة من خمسة أفراد إلى سبعة وحتى يزيد إجمالي السكان إلى ٢٩٦٥. وإذا كان معدل مساحة الأرض المخصصة للشخص في المخيم في عامه الأول وفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية هو ٤٥ متراً مربعاً، فإن هذه المساحة من الأرض للشخص سوف تقلص مع نهاية العام التاسع لأقل من الحد الأدنى وهو ٣٢ متراً مربعاً. أما المساحة داخل مسكن العائلة للشخص صوف تقلص من الحد الأدنى الذي حددته المفوضية وهو ٤٥ متراً مربعاً إلى ٣٢ متراً مربعاً. وإذا ما استقطعت الأدوات أو تخزين المواد للمشروع الذي يتخذ من المنزل قاعدة له متراً مربعاً واحداً من تلك المساحة، فحينئذ تقلص مساحة المسكن تقريباً إلى النقطه التي يقترح فيها اللاجئين أو النازح داخلياً حتى إلى المساحة الكافية للجلوس أو النوم.

التصميم من أسفل إلى أعلى

يحتاج مخطط المخيمات إلى اتباع أسلوب مختلف نظراً لأنه محاصر بين شئ رخي، أولهما - الافتقار إلى الاتساق الداخلي في

في مواجهة التحديات المتعلقة بتحديد موقع وتصميم أي مخيم للاجئين، يتجه معظم المتخصصين إلى دليل مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين (المفوضية) الخاص بالحالات الطارئة<sup>١</sup> أو إلى الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا للاستجابة للكوارث لمشروع «سفير»<sup>٢</sup> Sphere. وتحتوي هذه المكتبات التي تناسب جميع الأوضاع كل ما يتعلق بتصميم المخيمات ابتداء من الحد الأدنى لمساحة السكن المطلوب للشخص إلى عرض حواجز الزيران المطلوبة داخل المخيم. ويستطيع أي مخطط للمخيمات مسلح بهذه المبادئ التوجيهية التفاوض على الأرض وتصميم مخطط لعدد معين من الأشخاص. ولكن ما يحدث في الغالب هو أنه في غضون عام أو عامين يكون المخيم قد اكتظ السكان، مما يحد من تمتع قاطنيه بالحد الأدنى من العيش الكريم ومن المساحة اللازمة لمواصلة المعيشة. ولا يكون هذا عادة نتيجة تدفقات إضافية غير متوقعة من النازحين داخلياً ولكن نتيجة أخطاء داخل المبادئ التوجيهية نفسها.

والحقيقة هي أن معدل العمر الافتراضي لمخيم اللاجئين حوالي سبع سنوات، ومع ذلك فإن بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ما زالت موجودة في مواقعها الأصلية بعد مرور أكثر من ٥٠ عاماً. ونظراً لأنه ليس من الممكن مطلقاً توقع العمر الافتراضي لأي مخيم بدقة فإنه يتعين على المخططين أن تكون نظرتهم طويلة الأمد. ولما كان دليل المفوضية ومشروع «سفير» يتوقعان أن يتراوح معدل المعدل السنوي للسكان في مخيمات اللاجئين من ٣ إلى ٤٪، فإنهم لا يستطيعون التصرف على أساس التراجع. ويوصي دليل المفوضية بتعزيز المشروعات الاقتصادية لسكان المخيمات - لكنه لا يخصص مساحات لإقامة ورش العمل، أو المشروعات التي تقام في المنازل، أو مستودعات الحبوب، أو تخزين الأدوات التي تتطلبها هذه الأمور. ومن أجل إقامة مخيم يوفر العيش الكريم لجميع المقيمين فيه ويستمر مدة أطول في الالتزام بالمعايير الدنيا المحددة في المبادئ التوجيهية، هناك حاجة لإدخال تعديل ملحوظ على الصيغ العديدة المستخدمة.



## التسلسل الهرمي للمساكنات

في معظم المخيمات تكون المباني في حيمين فقط، قطعة مسكن لأسرة واحدة ومبانٍ غير سكنية أكبر حجماً يتم تجميعها عادة بالقرب من المدخل الأمامي للمخيم. وهذا التقسيم الصارم وفق الغرض من المبنى غالباً ما تنجم عنه التوترات. إذ إن أولئك الذين يعيشون ناحية طرف المخيم يشعرون بأنهم معزولون وقد تزيد حالة عدم الاستقرار الاجتماعي، أما أولئك الذين يعيشون في أطراف التجمعات السكنية التي تواجه مباشرة المساكن المفتوحة التي توجد بها مبانٍ غير سكنية فقد لا يتمتعون بمساحة انتقالية بين المساكن المفترضة أنها خاصة بمساكنهم والمساكن العامة التي تحيط بالمعابد الطبية، أو المدارس أو المكتبات الإدارية. وعلى الرغم من أنهم قد يجنون بعض المكاسب من قدرتهم على إقامة أكشاك لبيع السلع أو أوجه النشاط التجاري الأخرى قريباً من هذه المناطق المزعمة، فإنهم أيضاً يعانون من فقدان كبير للخصوصية والأمن.

وبدلاً من قيام مخطط المخيم بوضع سلسلة من الإنشاءات المادية في مساحة خالية، يتعين عليه أن يبدأ في التفكير في تخطيط المخيم كتسلسل هرمي لمساكن متداخلة مختلفة تساعد الإنشاءات المبنية في تشكيلها. وبعض هذه المساكن ستكون خاصة تماماً

وبعضها ستكون عامة تماماً. وسوف يشتمل الكثير منها على خليط من الاثنين. ورغم أن بعض المساكن سيستمر تعريفها بالفعل وفق المبنى التي تحتويها، ستكون هناك مساكن كثيرة أخرى خالية في البداية من أجل أن يشغلها اللاجئون في وقت لاحق. وتضع احتياجاتهم الخاصة بالمعيشة والتفاعل الاجتماعي.

وينبغي ألا تكون هناك مباني متجاورة بينما تتنافس كثيراً على سبيل المثال، مباني خاصة وعامة، كبيرة وصغيرة. كما ينبغي أن تكون هناك دائماً مساحة ما بين المباني المتناحضة. ويوجد نوع ما من المساحة أو المساكن الانتقالية بين المباني غير السكنية الأكبر وأقرب تجمعات سكنية لها، سوف يكون هناك مزيد من الخصوصية والأمن بالنسبة للمناطق السكنية المتناحضة. وسوف تشمل التجمعات السكنية البعيدة مساكن عامة مجاورة أصغر. وسوف يكون المقيمين فيها رأي أكبر في استخدامها وشكلها ومن ثم سيكون لديهم التزام أكبر تجاهها، وتجاه المخيم كله.

ويمثل التحدي في إقناع المجتمع الإنساني وسلطات الحكومات المضيفة بأنه من الضروري أن تكون هناك مساحة إضافية من الأرض بنسبة تتراوح من ١٠٠ ٪ إلى ١٥٠ ٪ وضرورة عدم استخدام تلك المساحة

للبناء الأولي ولكن للاستخدام الأقل كثافة، ربما لعدة سنوات. ومع ذلك، فإنه فقط من خلال استخدام هذا الأسلوب، يستطيع أي مخيم أن يحدد مسبقاً فلسفة الحلول المستدامة وإيجاد المأوى الكريم وفقاً لمشروع «سفير» Sphere، وليس فحسب مجرد توفير أعداد من المساكن.

جيم كينيدي، يعمل حالياً مستشار إسكان في سيريلانكا ويجري بحثاً للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة دلفت في مجال تصميم مخيمات اللاجئين. البريد الإلكتروني: jpk18269@hotmail.com

١. المفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين «حلول الحالات

الطارئة»، جنيف ٢٠٠٠

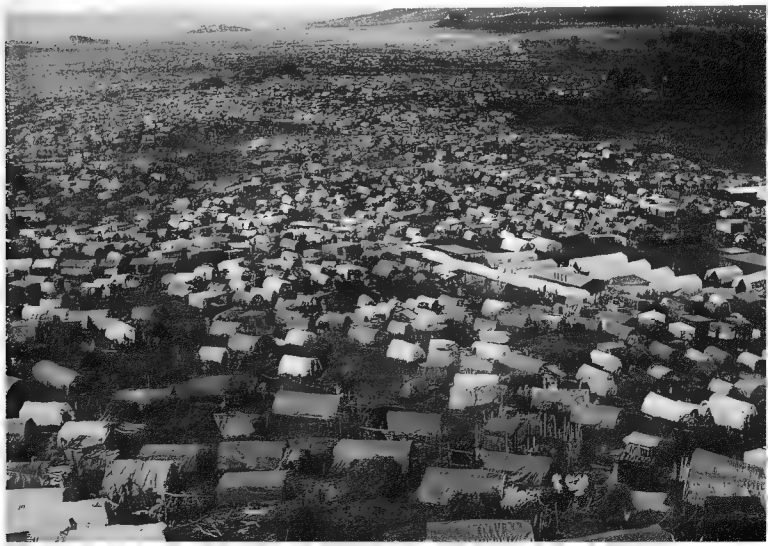
www.ndworkers/resources/unhcr-handbook.html

٢. مشروع سفير «المبادئ الأساسية والمعايير الدنيا

للاستجابة للكوارث»، جنيف ٢٠٠٤

www.sphereproject.org/handbook

مخيم كيروما للاجئين الروانديين في منطقة  
غوما، شمال كينغا في رواندا (١٩٩٤)





# ”تقييد سبل الوصول“ هو نوع من التهجير: مفهوم وسياسة أشمل

مايكل تشيرنيا

كانت للتغييرات الأخيرة في سياسة البنك الدولي لإعادة التوطين نتائج بالغة التأثير على الأشخاص النازحين نتيجة لمشاريع الحماية على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والباحثين.

وتعتبر أكثر الطرق شوعاً لضمان «حق العور» هي انتزاع ملكية الأرض بشكل كامل، مقابل القليل من التعويض، وفي أغلب الأحيان بدون أي تعويض. وتفرض قيود الوصول على ممارسات السكان المحليين الاعتيادية التي تعتبر ضرورية لحفظ المصادر الحيوية المتعددة والفرديّة. بعض الحالات، لا يمكن الاستغناء عن مثل هذه القيود، ولا تعتبر القيود المعقولة، بحد ذاتها، هي الموضوع الأهم، ولكن القضية الهامة هي الفصل في الاعتراف بالنتائج المتوقعة بالعواقب السلبية لمثل هذه القيود على حياة السكان المحليين، إضافة إلى طرق منعها ومواجهتها. وهناك دليل كاف على أن نتائج التغيرات الاقتصادية الاجتماعية شبيهة تماماً بالنتائج للترحيل القسري. ولأن مثل هذه الممارسات لا تمثل أي بديل، فيها مستطير إلى الاستخدام السري، ولكن غير الشرعي في هذه الحالة، للمناطق المحظورة، وبذلك ما ينتج عن تقييد أهداف الحماية. وبدلاً من الحصول الطرفين على النجاح إلا أنهما لا يجنيان إلا الخسارة.

وتعكس المذكرة المبينة في مادة سياسة التشغيل ٤.١٢، التخطّرات النظرية والاجتماعية للتهجير حيث أنها لا تغطي فقط «الأخذ الإجمالي للأرض» ولكنها تذكر أيضاً التقييد الإجباري على سبل الوصول إلى الممتلكات المعبّنة والمناطق المحمية قانونياً التي تؤثر سلباً على حياة الأفراد المهجرين. تعرّف السياسة القيود الإجبارية على سبل الوصول بأنها «القيود المفروضة على استخدام المصادر من قبل الذين يعيشون خارج منطقة المقتزاة من المجتمع، أو الذين يستمرون في العيش داخل المنطقة، أو المنطقة المحمية، أثناء وبعد التطبيق».

ولم يسبق للبنك الدولي في السنوات الخمسة وعشرين الماضية أن عرّف في سياسته لإعادة التوطين مفهوم «فشل الوصول» على أنه شكل من أشكال التهجير. ولكن يعتبر هذا التطور المرغوب متطابق مع المبدأ النظري الذي نادى به العلماء منذ الأزل – والذي يقيد بأن الخصائص النظرية للتهجير القسري لا تنطبق بالضرورة على الإبعاد المادي ولكنها تشمل كذلك الخسارة المفروضة على الممتلكات والدخل، وقد يحرم السكان من

يفقد الناس بيوتهم «مكائهم». ويصورون على أن خسارة الأرض من خلال نزاع الملكية يؤثر على أصحابها ولكنه لن يبعدهم عنها. لذا فقد يكونون مؤهلين للحصول على تعويض مقابل أراضيهم، ولكنهم لا يمكنهم الحق في إعادة التوطين ولا إعادة التأهيل. ومن الواضح، أن وجهة النظر الضيقة هذه تقلل من شأن السبب الاقتصادي الرئيسي للتهجير، وبالتالي خسر هذا التعريف الضيق النقاش، واعتبر اليوم رأياً غير مؤثّق به.

لكن تكثف القضية شكلاً أكثر تعقيداً عند النظر في الرأي الثاني، وذلك لأنه يشير بشكل أساسي إلى السكان مالكي الأراضي بشكل تقليدي، لا أولئك الحائزين على وثائق ملكية رسمية قانونية لأراضيهم. وعندما تطلب المشروعات الائتمانية «تصريح عبور» أو عندما تُنشأ «مناطق محمية» فإنهم ينفذون السكان الحاصلين على صكوك ملكية لأراضيهم بالقوة (بما في ذلك مجموعات السكان الأصليين)، أو منهم من الحصول على «تصريح مرور» لاستخدام الأراضي والمصادر الواقعة تحت «مشروع المناطق المحمية» أو تلك التي تعتبر «مناطق أمن ضمن المشروع». ويتعرضون كذلك للتهديد المستمر لتقييد التهجير المادي. وقد تم إلقاء الضوء على حالة الفقر التي يعاني منها هؤلاء السكان.

وأفكر المروجون لفكرة تلبس مناطق محمية داخل المشروع أن فكرة التهجير غير المادي لسكان المناطق جاءت على شكل قيود تمنعهم من الوصول إلى تلك المناطق. ويكسب هذا الإنكار لاذقية كبيرة لأنه يبرز رفض الوكالات منح أولئك السكان المحرومين التعويض المناسب وتأهيلهم للحصول على أراضي بديلة، مما يزيد من فقرهم وأثبث علماء الاجتماع أن «قيود وصول» المفروضة على السكان للوصول إلى المصادر الحيوية لميشتهم يساري بتأثيره نفس فرض التهجير الاقتصادي عليهم. واستمر هذا الرأي في نقاشه للرأي الأول، ولكنه لم يحسم.

تشهد الأبحاث النظرية حول الهجرة القسرية وإعادة التوطين إثراء متواصلاً ومستمرًا، وأحد هذه التطورات الهامة، والتي مقارن مغفورة، هو التطور الذي طرأ مؤخراً على سياسات إعادة التوطين للبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية. وعرضت هذه الفكرة الجديدة من خلال السياسة التشغيلية للبنك الدولي ٤.١٢ (OP4.12) الفاصلة بإعادة التوطين (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢)، التي عرّفت بوضوح «القيود على سبل الوصول» المفروضة على السكان المحليين وغيرهم من السكان الممتلكات والمناطق المحمية على أنه «تهجير قسري» حتى عندما يكون التهجير والانتقال المادي أمران غير ضروريين. إنّ التبرير الجوهرى لوجود تلك القيود هو أنها تفرس أخطار ترفع نسبة الفقر تؤدي إلى الحرمان الشديد.

ومن الواضح أن هذا التعريف الجديد صادر عن الوكالات الدولية الرئيسية التي اشتركت في فرض أنظمة «القيود على سبل الوصول». وفي الوقت التي تبنت فيه هذا التعريف، انتقلت وكالات العالم الرئيسية للتنمية نحو سن سياسة جماعية تديد بأن القيود على سبل الوصول هو نوع من أنواع التهجير.

## إعادة التفكير بفكرة «التهجير»

عندما ما عرّف التهجير القسري السكان، الناتج عن مشاريع إيمانية أو بيئية، بأنه تلك الحالات التي يفقد بها الناس بيوتهم، أو أراضيهم أو كلاهما، من خلال نزاع ملكيتهم عليها، فهم مرحعون بذلك على الحصول على «تصريح عبور» إلى المشروع. وشمل هذا التعريف المقبول عموماً على رأيين مختلفين حول التأثيرات الكبرى للوقفة على حياة السكان.

أولهم يعارض التعريف الضيق للتهجير القسري مثل الانتقال المادي لصالح التعريف الأوسع المذكور أعلاه. فقد أكد مؤيدي التعريف الضيق أن التهجير يحدث فقط عندما



## التنفيذ

الممتلكات دون إبعادهم بالقوة. لذا، تغطي السياسة الآن «خسارة مصادر الدخل أو سبل العيش، سواء انتقل الأشخاص المتأثرين إلى موقع آخر أم بقوا في أماكن سكنهم».

ويبين علماء الاجتماع بأن التهجير وخسارة الوصول إلى المصادر الطبيعية المشتركة يرتبط بشكل قوي مع التفكك الاجتماعي، وخسارة الأراضي، وخسارة الهوية، وزيادة الأمراض ونسبة الوفيات، إضافة إلى التهميش<sup>١</sup>. وتظهر كل قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة عند وضع إستراتيجيات الحماية والتطوير. ولكن في الواقع، لا تطبق المعايير المقبولة لإعادة التوطين القسري على مستو واسع، وذلك لأن أولئك المتأثرين ضعيفين جداً سياسياً ليؤيدوا لوجدهم أمام سلب حقوقهم. وبشكل عام، لا تقدم لهم أي أراضي بديلة، ونادراً ما تتفع لهم أي تعويضات، مع غياب أي مقاييس فعالة لتسهيل حياتهم. إن انتقال مثل هذه النظريات يتناغم مع الانتقاد الأوسع للأدبي الاقتصادي والظلم الأخلاقي للتطوير الشامل الذي يحفز على التهجير. ويشير المؤشر الذي يدل على الاتجاه نحو الاعتراف بتأثيرات الفقر على المناطق المحمية على أن مجلس منتزهات العام ٢٠٠٣ العالمي - الذي اجتمع تحت مظلة الاتحاد العالمي لحماية البيئة- قد تبني التوصية التي تقيد بأن المناطق المخصصة لحماية البيئات المختلفة يجب أن لا تعرض مهما كانت الظروف إلى الفقر.

وتبين أن الرّد الصادر عن المجتمع الدولي المتطور على تعريف القيود على سبل الوصول مثل التهجير، سريع وداعم ففي أفريقيا، الإقليم الذي لم يبلغ فيه عن الكثير من الانتهاكات الناتجة عن وجود العديد من المناطق المحمية، شمل البنك الإفريقي للتنمية في سياسته المذكورة لعام ٢٠٠٣ في بيان خاص بإعادة التوطين، (والذي كان غائباً قبل ذلك) إلى أن السياسة ستعطي «خسارة الممتلكات أو القيود الإجبارية على سبل الوصول إلى الممتلكات التي تتضمن الحدائق العامة، أو المناطق المحمية أو المصادر المحلية، أو مصادر خسارة الدخل أو سبل المعيشة كنتائج للمشايخ، سواء طلب من الأشخاص المتأثرين الانتقال أم لا»<sup>٢</sup>. وذلك مدد البنك الآسيوي للتنمية سياسته لمعالجة قضية «التأثير الاجتماعي والاقتصادي الدائم أو المؤقت الذي تسببه القيود المفروضة على الأرض كنتيجة لعمليات البنك الآسيوي للتنمية»<sup>٣</sup>.

ستعتمد نتائج التنفيذ على المراقبة التي يقوم بها المجتمع المدني ومشايخ وكالات التنمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية (مثل الاتحاد العالمي لحماية البيئة، أو الصندوق العالمي للطبيعة أو المحميات الدولية) المشتركين في إنشاء المنتزهات.

ولزم البنك الدولي نفسه بسلسلة من «الإجراءات اللازمة» المصنفة بحسب احتياجات السكان المتأثرين. وبناءً على هذه السياسة الجديدة، سيطلب من الحكومات الحاصلة على تمويل البنك إعداد «إطار عمل» لكل المشاريع التي تتطلب فرض قيود على سبل الوصول، لتضمن ليس فقط لاستمرارية البيئات المختلفة ولكن أيضاً استمرارية وجود سبل المعيشة. ويتوقع ممولو المشروع تطبيق «مقاييس لمساعدة الأشخاص المتأثرين كجهودهم منهم لتأمين سبل معيشتهم أو إعادتها إلى المستويات التي كانت عليها قبل عمليات التهجير، ونفس الوقت المحافظة على استمرارية المنتزهات في المناطق المحمية». «وتعتبر الثقة في هذا البيان هامة جداً لأنها وضعت معيار «الاستمرارية المضاعفة» لكلاً من بيئة ودخل ومعيشة السكان.

وأدى القتال الناجب بين الأطراف المتأثرة وعمل العديد من باحثي إعادة التوطين والمحميات إلى ظهور تعريف وسياسة جديدين بخصوص القيود على سبل الوصول. وقد قدموا الدليل الذي يعرض الأخطار والكوارث الواقعة على السكان الضعفاء الناتجة عن مثل هذا التهجير القسري. وفي الواقع شمل بعض أجزاء هذا البحث على استنتاج يفيد بأنه يجب أن تستلني صلاحيات التهجير القسري من إستراتيجية إنشاء المنتزهات كما تقدم مصفوفة التأهيل (أي الحصول على ملكية كاملة للأرض وتعويض عادل وبدائل إنتاجية وحماية لحقوقهم). وقام البنك الدولي بتحليل تجاربه الخاصة بمسح من خلال إنشاء مشروع لمراجعة ملفات مشاريعه، والذي ينفذ حالياً، لتمييز وتحليل أكثر من ١٠٠ مشروع يحتوي على بنود التنفيذ على سبل الوصول.

وظهرت الحاجة الآن إلى المزيد من البحث للتخطيط في احتمالات وطرق الحصول على ضمانات لتنفيذ السياسة الجديدة. ووضعت من ضمن أولوياتها البحث عدة قضايا منها

مسؤولية برامج الحماية والتطوير للحصول على نتائج هادفة وغير هادفة، وتأثير الاستمرارية المضاعفة في برامج السيطرة على المصادر الطبيعية، وأخطار الفقر وإجراءات السيطرة على الأخطار.

عمل مايكل تشريفا كسمتشار للبنك الدولي لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية حتى عام 1997 ويعمل حالياً أستاذ للبحث في جامعة جورج واشنطن. عنوانه الإلكتروني: mcmernea@worldbank.org

١. متوفر على: <http://wbi0018.worldbank.org/Institutional/Manuals/OpManual.nsf/0/CA2D01A4D1BD58065256B19008197F6?OpenDocument>
٢. مايكل تشريفا وكاي شيدسهاوفر «دعاية التهجير القسري؟ يجب أن لا تؤدي المحميات إلى تفقر الناس»، أمور سياسية، ١٢، ٢٠٠٢. راجع [www.schmidt-soltan.de/english/index.htm](http://www.schmidt-soltan.de/english/index.htm) ويمكن مراجعة هذه الموضوعات كذلك في [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR12/FMR12/fmr12contents.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR12/FMR12/fmr12contents.pdf)
٣. راجع بيان سياسة البنك الإفريقي للتنمية على: [www.afdb.org/en/country\\_operations/policies\\_procedures/policies/involuntary\\_resettlement\\_policy\\_english\\_ver](http://www.afdb.org/en/country_operations/policies_procedures/policies/involuntary_resettlement_policy_english_ver)
٤. راجع بيان سياسة البنك الآسيوي للتنمية على: [www.asiadevbank.org/Resettlement/default.asp](http://www.asiadevbank.org/Resettlement/default.asp)







## ما الذي يجب عمله؟

ورغم أن أزمة النزوح الداخلي في نيجيريا قد لا تصل إلى حالة "الطوارئ" - خاصة إذا ما قارناها بحالات نزوح أخرى نتجت عن صراعات في غرب إفريقيا، إلا أنه لا يزال هناك احتمال حقيقي لتجدد العنف وحدثت تحركات سكانية كبيرة. وفي نوفمبر ٢٠٠٤، ألغيت حالة الطوارئ عن ولاية بلاتو، التي كان قد فرضها الرئيس أوباسانجو واستمرت لمدة ستة أشهر، غير أنه هناك مخاوف من اندلاع العنف مرة أخرى وامتداده إلى مناطق أخرى من البلاد.

## هناك إمكانية حقيقية لتجديد العنف ولحر كات السكان الكبيرة

وقد أظهرت الاستجابة المتقطعة لأزمة عام ٢٠٠٤ الحاجة إلى تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في جميع مراحل النزوح الداخلي ابتداء من وضع خطط للطوارئ والاستعداد السليم ومرورا بنشاطات إعادة البناء بعد انتهاء حالة الطوارئ. ورغم أن الحكومة النيجيرية قد تكون لديها القدرة المالية للاستجابة للطوارئ، فإنها تفتقر إلى القدرة والخبرة المؤسسية للتعامل بفعالية مع المواقف الحادة لحالات النزوح الداخلي.

وعلى الجهات المانحة أن تستثمر في تحسين مستوى الاستجابة للطوارئ وتوسيع عودة النازحين داخليا وإعادة إدماجهم، ويتضمن ذلك ليس فقط إصلاح المنازل، والمباني العامة والبنية الأساسية ولكن أيضا دعم السلام ومبادرات التصالح، خاصة

المساعدات الإنسانية. وبسبب المنافسة على الموارد بين «الهيئة القومية لإدارة الطوارئ» والمفوضية القومية للاجئين، من غير الواضح من له الصلاحية الأساسية لمساعدة النازحين. وفي أعقاب أزمة ولاية بلاتو في مطلع عام ٢٠٠٤، انتقدت الجهات المانحة الدولية السلطات النيجيرية لعدم التنسيق، وعدم وجود نظم ملائم لتسجيل أسماء النازحين، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وسوء التخطيط، وعدم كفاية نظم الرصد والتقييم علاوة على تسييس المساعدة الإنسانية.

ورغم أن الحكومة النيجيرية طلبت المساعدة الدولية، لم تكن هناك استجابة مشجعة جدا لطلبها لأن معظم الجهات المانحة كانت تشعر أن نيجيريا لديها موارد مالية تجعلها قادرة على التعامل مع مشاكلها بنفسها. كما أن الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية لم يعتبروا النزوح الداخلي لربع مليون مواطن في ولاية بلاتو أزمة إنسانية حقيقية. وفي يوليو ٢٠٠٤، تم تشكيل بعثة للتقييم بقيادة «مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية» وتوصلت هذه البعثة إلى أن الأزمة كانت صغيرة جدا في مدتها وأعداد السكان المتضررين ومعدلات الوفيات الناتجة عنها بحيث أنها لا تتطلب تقديم التمويل الخاص بحالات الطوارئ إلى الحكومة النيجيرية. وشمة وجهة نظر سائدة مؤداه أن الحكومة يجب أن تركز جهودها على التعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة، بما في ذلك التوزيع العادل للموارد بدلا من مجرد التعامل مع الأعراض.

على مستوى القاعدة العريضة. وعادة في نيجيريا، قرر أن يخدم الصراع، تجف بنابيع المعونات الإنسانية. ويعد وضع النازحين وهم يحاولون إعادة بناء بيوتهم وإيجاد سبل لكسب رزقهم في مدينة «يلوا» المدمرة مجرد مثال واحد على عدم استدامة المساعدات الإنسانية بعد انتهاء حالة الطوارئ. وتعتبر منظمة أطباء بلا حدود المنظمة الأهلية الوحيدة التي تعمل هناك، بيد أن مواردها وقدراتها محدودة بحيث لا يمكنها التعامل مع الاحتياجات الإنسانية بالكامل، وتعمل هناك أيضا منظمة اليونيسيف بيد أن عدم توافر التمويل أيضا يحد من نشاطها. ويعد استمرار وتنسيق الدعم ضروريا لمساعدة النازحين داخليا على العودة إلى بيوتهم في «أمان وبكرامة»، وفقا لما تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة للتوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

كلوديا مكجولدريك محلة فخرية أفريقية في المشروع العلمي بشأن النزوح الداخلي، ومقره الرئيسي في جنيف: بريد إلكتروني Claudia.mcgoldrick@nrc.ch. وقد تم اقتباس هذا المقال من التقرير المتاح على الموقع التالي:

www.idpproject.org/countries/  
nigeria/reports/Nigeria\_indepth  
report\_Feb05.pdf

لوحة إعلانية في منطقة بلاتو

UNITED WE STAND  
Restore PLATEAU the BEAUTIFUL



# توصيات بشأن سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية

كارين جاكوبسين ولورين لاندو

ومن بين الذين لا تتسنى لهم الاستفادة من الفرص التي توفرها المدن، الأطفال القاصرين الذين لا يوجد من يولاهم، والآباء أو الأمهات الذين يعيش كل منهم بدون الآخر، وكبار السن والعجزة والأشخاص الذين ينتقلون لأصل ربهم. ومن ثم فإنه ينبغي استكمال برامج مساعدة اللاجئين في المناطق الحضرية بمبادرات توفر المساعدات الإنسانية لأولئك العاجزين عن المنافسة في الظروف الحضرية. ويمكن تنفيذ مثل هذه المبادرات في مناطق جغرافية محددة، من بينها مخيمات ومستوطنات تبني لهذا الغرض أو مناطق معينة لتقديم المساعدات.

ومن الأمور المشجعة قيام المفوضية في الوقت الراهن بمراجعة سياساتها الخاصة باللاجئين في المناطق الحضرية. إذ إن هذا يوفر فرصا للاجئين، والحكومات المحلية، والشركات، ومقدمي الخدمات، والأكاديميين عن المدافعين عن الحقوق للمشاركة مع المفوضية في وضع سياسة يمكن أن تضمن حماية اللاجئين في مدن العالم. ونأمل أن تستجيب المفوضية وأن تكون مستعدة لتقبل آراء الجميع، ونحن نقدم مقترحاتنا لإصدار في هذه العملية.

لورين لاندو قائم بأعمال مدير برنامج دراسات الهجرة القسرية، بجامعة ويتواترستراند، البريد الإلكتروني: landaul@migration. wits.ac.za

كارين جاكوبسين تدبر برنامج اللاجئين والهجرة القسرية في مركز فينشيان الدولي لمكافحة المجاعة، جامعة فانتر، بوسون، البريد الإلكتروني: karen.jacobssen@tutfs.edu

بها السلطات أو التقاتل المهنية في الدول التي يقيم بها اللاجئون. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن جنوب إفريقيا تواجه نقصا شديدا في العاملين في مجال التمريض، فهناك مئات من الممرضين اللاجئين بدون عمل لأنهم لا يستطيعون إثبات مؤهلاتهم.

وعلى مستوى الأقاليم أو البلديات يتعين على المفوضية التعاون مع الحكومات والشركات المحلية لمساعدتها على التعرف مسؤولياتها تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي ضوء المركزية، أصبحت الحكومات المحلية مسئولة بصورة متزايدة عن الرعاية الصحية الأساسية، والإسكان، وخدمات الشرطة والتنمية الاقتصادية. وهذه عناصر مهمة لحماية اللاجئين وينبغي على المفوضية التأكد من أن البرامج تشمل اللاجئين. ويتعين

بوسع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعداد «مجموعة مساعدات لبده الحياة العملية ملائمة لللاجئين في المدن».

عليها كذلك مساعدة الحكومات المحلية على إدراك أن استعداد اللاجئين من البرامج الأساسية يزيد من حدة التهميش الاجتماعي. وينبغي على المفوضية التعاون مع أقرب مع الجماعات المحلية للنفاذ عن الحقوق للوقوف على التحديات ومراقبة فعالية إجراءات حماية اللاجئين. ويجب أن يمزج مثل هذا التعاون اتصالا ذا اتجاهين تستطيع فيه المنظمات المحلية الاستمارة بالمفوضية عندما تقف على مشكلات معينة لا تستطيع حلها.

## المساعدات المالية والمعيشية

رغم أن المفوضية ليست بحاجة إلى الاستمرار في تقديم مساعدات مالية إلى اللاجئين في المناطق الحضرية فإن بوسعها إعداد «مجموعة مساعدات لبده الحياة العملية» ملائمة محليا للاجئين في المناطق الحضرية. ويمكن أن يشمل ذلك دفع مقدم السكن أو تقديم منح صغيرة للحصول على الأدوات أو المعدات اللازمة لمزاولة نشاط تجاري. كما يتعين على المفوضية التعاون مع المنظمات المحلية لمساعدة اللاجئين في تعلم القراءة والكتابة، وتنمية مهاراتهم المهنية، والاتحاق بالتعليم والحصول على القروض. ويجب بذل الجهود اللازمة لتجنب اللجوء إلى المؤسسات التي تؤدي نفس الأنشطة مثل مؤسسات الائتمان أو المدارس أو العيادات الطبية الخاصة باللاجئين.

تراجع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (المفوضية) في الوقت الراهن سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية التي اعتمدها في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن هذه السياسة مثالت خطوة نحو حماية حقوق اللاجئين في المناطق الحضرية، فقد كان من الصعب تنفيذها لأسباب فنية، وتنظيمية وسياسية. والتقت منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان هذه السياسة بسبب تركيزها القصو تقريبا على المساعدات واتجاهها لاحتياجات الحماية الحقيقية للاجئين في المناطق الحضرية. ورغم أن المفوضية اعترفت بعدم كفاية هذه السياسة، فإنها تواصل السعي لوضع استراتيجية سليمة من الناحية القانونية، ومقبولة سياسيا ويمكن استمرارها ماليا.

ونحن نعتقد أن السياسة الراجعة لا تتعالج على نحو ملائم التحديات والفرص التي تواجه اللاجئين في مدن العالم. ويتعين أن تكون هناك سياسة فعالة

للاجئين في المدن. كما هي الحال مع أية سياسة خاصة باللاجئين، ستعزز حقوقهم المعيشية بدون التأثير على راحة من حولهم. واعدادنا على مراجعة لأحد الأبحاث المعنية باللاجئين في المناطق الحضرية، يمكن أن تساعد التوصيات التالية في وضع مثل هذه السياسة.

## تدعيم دور المفوضية في الدفاع عن حقوق اللاجئين

تعزيزا للدفاع عن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء يتعين على المفوضية تعزيز فهمهم في العمل وفقا للمواد ١٧، ١٨، ١٩ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. ويتعين على المفوضية الاتصال بالحكومات على أعلى المستويات - مع رؤساء اللوزارات، والرؤساء والوزراء المعنيين. كما يتعين على المفوضية التعاون مع منظمات الضغط المحلية للاستعانة بالتشريعات الحالية والمحاكم لفتح أسواق العمل أمام اللاجئين. ومن المهم التأكد من توفير المستندات الملائمة ومن بينها مستندات السفر، وتصاريح العمل وبطاقات الهوية التي تحمل الصور الفوتوغرافية لأصحابها. ويتعين أن يبادر الدول إلى تدريب المسؤولين المعنيين على التعرف على هذه الأشكال من المستندات واحترامها. كما يتعين توفير الدعم لإصدار وإعادة إصدار الشهادات المهنية. وكثير من اللاجئين في المناطق الحضرية لديهم مؤهلات مهنية لا تتمتع

١. انظر الموقع:

www.hrw.org/reports/2002/kenyan10029  
20ap%20apalter-26.htm

٢. «تجميع سياسة مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون

اللاجئين في المناطق الحضرية» بقلم كولين فورلي، وداركو

أوبي، وجيب كريبس، أكتوبر ٢٠٠٢

www.unhcr.org/cgi-bin/textbox/home/open doc.

pdf?hl=RESEARCH&id=3dd3114&pag

e=research



# مستجدات

الإرشادية للتجهيز الداخلي، والموجهة أيضاً إلى الممثلين غير الحكوميين.

راجع:

www.brook.edu/fp/projects/idp/  
20050422\_nepal\_mission.htm

## حق اللاجئين في العودة وفقاً للقانون الدولي - ٦-٧ أغسطس ٢٠٠٥، في أكسفورد.

تركز دورة عطلة الأسبوع هذه على الحقوق الإنسانية المحددة التي يجب لكل اللاجئين التمتع بها وفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ التابع لها.

والهدف من الدورة تسليح صانعي السياسة، والمناصرين والباحثين بفتح مئين نظام حقوق اللاجئين الدولي.

تبدأ الدورة بتحليل تاريخي لتطور مفهوم حقوق اللاجئين، وبمقدمة عن حقوقهم وفقاً لاتفاقية اللاجئين. وتركز الدورة بعدها على ثلاثة مواضيع رئيسية يتم اختيارها وفقاً لملامتها للوضع الحالية: حق اللاجئين بالتمتع بحرية التنقل الداخلي، وحقهم في العمل وفي تلقي الدعم والمساعدة من الحكومة.

العدد الأقصى للمشاركين: ٥٠ مشاركاً، المتسق: البروفيسور جيس هاتلي، الموقع: كلية كوين إليزابيث هلس، أكسفورد، المملكة المتحدة.

رسوم الدورة: ١٢٠ جنيه استرليني (وتضمن المواد اللازمة للدورة مع الممرات ووجبة الغداء. يرجى زيارة الموقع التالي للحصول على مزيد من المعلومات: www.rsc.ox.ac.uk/teaching\_short.html

أو الكتبانية للبريد الإلكتروني: rscmst@qeh.ox.ac.uk

جائزاً تقديراً لـ كمل زمام الحكم. وقد حذرت جماعات حقوق الإنسان من أن زيادة حالة الطوارئ التي شرعتها الحكومة في بداية شهر أيار/مايو قد تزيد من سوء حالة حقوق الإنسان الموجودة أصلاً في البلاد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ زار نيبال البروفيسور والتر كالن، السكرتير العام للأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المهجرين داخلياً مع السيد دينيس ماكنامارا، مدير قسم الأشخاص المهجرين داخلياً في الأمم المتحدة، وقد نتجت مهمتهما عن عقد اتفاقية لتأسيس عملية مراقبة تساعد على وضع قاعدة مسنولة عن حقوق المضطهدين ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات.

وأشار كالن إلى أن هناك شريحة كبيرة من الاختلافات التي يؤثرها التهجير، وأن عدد الأشخاص المهجرين داخلياً هو أكثر بكثير من ٨٠٠٠ شخص، وهو الرقم الذي سرحت به الحكومة النيبالية، وذلك لأن معظم الأشخاص المهجرين داخلياً امتنعوا عن التسجيل بسبب عملية التسجيل السمرية التي وضعتها الحكومة، إضافة إلى التخوف من الإعلان عن أنفسهم وانتقال العديد من الأشخاص المهجرين عبر الحدود إلى الهند. ووجد البروفيسور كالن أن الأسباب الرئيسية التي دفعت السكان المهجرين لذلك هي ما تعرضوا له من ممارسات عنف وتهديد، إضافة إلى ما تفرضه عليهم المجموعات المسلحة الاشتراكية من عمالة إجبارية وإبتزاز، والخوف من عقوبات الجيش الملكي النيبالي الذي من المفروض أن يقدم المنونة والإقامة للاشتراكيين (حتى ولو قدم ذلك بأسلوب عنيف) وناهيك عن اللجوء العام من عدم الأمان.

وتبين أن مساعدات الطوارئ وصلت إلى مجموعة صغيرة جداً من الأشخاص المهجرين داخلياً، فقد أفاد كالن أنه لا يوجد هناك أي تنسيق في تقديم المساعدات ولا في توفير الحماية، سواء من الحكومة أو من المنظمات الدولية والمحلية. ورحب كالن بالتقارير التي تفيد بأن الحكومة تعمل على تطوير سياسة جديدة للأشخاص المهجرين داخلياً وحماهم على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما استنكر جماعات الحراسة المحلية التي نظمتها بعض المسؤولين الحكوميين، وشجع على تدريب السلطات المدنية والعسكرية على حقوق الأشخاص المهجرين داخلياً. وطلب السيد كالن الاشتراكيين باحترام الاختلافات بين المقاتلين وغير المقاتلين بحسب اتفاقية جنيف، وتقديم التزام عام نحو التقيد بالمبادئ

## كولومبيا: ما زالت قضية المهجرين الداخليين موجودة

في عام ٢٠٠٤ ازداد عدد الأشخاص المهجرين داخلياً عن السنة التي سبقتها بمعدل ٣٨,٥٪. وذلك بحسب ما جاء في التقرير الذي صدر مؤخراً من قبل المنظمات غير الحكومية الكولومبية. وأفاد مؤتمر حقوق الإنسان والتهجير (CODHES) أنه في العام نفسه تشرّد ما يزيد عن ٢٧٨٠٠٠ شخص، بالمقارنة مع ٢٠٧٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣. وأصرت الحكومة الكولومبية على إنكار هذه الأرقام وأفادت أنه في ذلك العام انخفضت أعداد المهجرين داخلياً بنسبة ٢٧٪. ودعمت السلطات الدولية مؤتمر حقوق الإنسان والتهجير وذلك بإثارة قضية التشريد داخل المدن، وهي القضية التي لم تسجل في الإحصائيات الرسمية، إضافة أنها سمحت إلى زيادة القوى العسكرية في المجتمعات المحصورة والمهمشة.

وقبل انعقاد اجتماع منظمة العفو الدولية المقرر في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لمناقشة تطبيق حكومة كولومبيا لتوصيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، أصرت المنظمة على أن "قضايا حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية في كولومبيا ما زالت من القضايا التي تشكل خطراً على المدنيين المستهدفين من قبل كل أطراف النزاع. الجنود والجنود المدعومين عسكرياً والمشاركين في حرب العصابات". وكررت منظمة العفو أنها لن تدعم أي عملية تشريح للجند في كولومبيا لأن مثل هذه العمليات لا تهتم بحقوق الضحايا في حصولهم على الحقيقة والمعادلة والتعويض، وأوصت أيضاً بضرورة الحصول على دعم المجتمع الدولي لإنشاء آلية خاصة بمراقبة تنفيذ توصيات حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة www.codhes.org.co، وموقع المشروع العالمي للأشخاص المهجرين داخلياً في كولومبيا www.amnestyusa.org/countries/columbia، والتقارير العلمية للأشخاص المهجرين داخلياً في كولومبيا على www.idpproject.org

## الأشخاص المهجرين داخلياً الملهمين في نيبال

منذ عام ١٩٩٦ تصارعت عصابات الشوارع الاشتراكية للإطاحة بالإناسة النيبالية. ورفع الثوار من عدد هجماتهم بعد أن تولى الملك





UNHCR  
The UN Refugee Agency

## هبوط أعداد اللجوء: نداء يوقظ الاتحاد الأوروبي؟

رايموند هول

الاتحاد الأوروبي فقط، ولكن هناك الكثير الذي يجب القيام به خارج حدود الاتحاد الأوروبي. يجب على دول الاتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات اللاجئين في الدول المجاورة والعمل على بناء حماية وإيجاد حلول هناك في أوطان اللاجئين. وسيؤدي تعزيز الحماية في مثل تلك المناطق، والتأكد من حصول اللاجئين على بعض تلك الحلول القوية أو الحصول على درجة مقبولة من الاعتماد على النفس، ليس فقط إلى تحسين مستويات حقوق اللاجئين وحالتهم ولكن أيضاً انخفاض من الضغوط التي تشجع الحركة الثانوية المتقدمة للاجئين.

سويتر أي فشل للاتحاد الأوروبي في السيطرة على سبل الوصول إلى أرضيه وإجراءات اللجوء أمام أولئك الساعين للحصول على حماية القلق الشديد نحو مسؤوليات الحكومات واحترامها للقانون الدولي. ولا يضرب هذا الأمر فقط مثل سن ولكن أيضاً يخطر في حل نظام الدولي لحماية اللاجئين الذي يعتبر أحد الدعامات الرئيسية لاتفاقية ١٩٥١. وفي الوقت الذي تتحرك فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نحو المرحلة الثانية لتطوير نظام لجوء أوروبي مشترك، نأمل أن ينتبهوا إلى قضية اتجاهات اللجوء البارزة في تقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة – وينظرون إليها كفرصة لإعادة حماية اللاجئين في مركز سياسة اللجوء.

رايموند هول هو مدير مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في أوروبا (hall@unhcr.ch). استندت هذه المقالة على خطاب قدم في دورة مؤسسية Cicero الدولي حول سياسة الهجرة للاجئين في الاتحاد الأوروبي، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤.<sup>١</sup>

١ مستويات واتجاهات اللجوء في الدول الصناعية، ٢٠٠٤،  
تشرت في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ www.unhcr.ch  
www.cicerofoundation.org/pdf/raymond\_2.pdf hall nov

إلى أوروبا، يبدأ المهاجرون المنتظرون بتكديس طلبات الحصول على اللجوء لأنه الطريق الوحيد لتنظيم إقامتهم. وفي نهاية إجراء اللجوء، يرفض الكثير فقط من تلك الحالات ويطلب منهم العودة إلى أوطانهم. كل هذا يغذي الاعتقاد الذي يدعي بأن الحكومات الأوروبية فقدت السيطرة على حدودها وعلى أنظمة اللجوء أمام المهربين والأفراد الذين يسعون استخدام نظام اللجوء. ونتيجة لذلك، ازدادت الاتهامات التي يوجهها الرأي العام نحو طالبي اللجوء ووشمهم بحاجز جيل الآخرين بغضاضة عن حقيقة أن الكثير من اللاجئين جاؤوا بالفعل من مناطق تميزت بالزراعة والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وبالتالي هم بحاجة للحصول على حماية.

إضافة لذلك، صعد القلق على الأمن القومي من التصورات العدائية وردود الأفعال الناجمة من الخوف من الأجانب

إضافة لذلك، صعد القلق على الأمن القومي من التصورات العدائية وردود الأفعال الناجمة من الخوف من الأجانب أمام أي تصرفات شاذة. لذا يجب أن تتوصل الحكومات إلى تقاض مع القلق التشريعي للسيطرة على حدودهم ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال التزاماتها التطوعية في تحديد وتقديم أنواع الحماية للاجئين.

على المستوى الوطني، رجعت العديد من الدول «للقديمة» الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين اللجوء في اتجاه نحو فرض المزيد من القيود عليها؛ وعلى المستوى الأوروبي سمحت العديد من هذه البنود التقييدية أو أضيفت إلى النصوص الأوروبية من خلال بنود الاستثناءات، سمح للاقتباس وترك المجال أمام تقدير الحكومة ذاتها. وقد أعجبت بعض الحكومات الأوروبية بأسلوب نقل المسؤولية، مقترحين عودة طالبي اللجوء من الاتحاد الأوروبي إلى مراكز معالجة الطلبات الخارجية.

وبالطبع يمكن حل «مشكلة» اللجوء في

رفع المخاوف حول الهجرة غير الشرعية وانتشار الإرهاب الدولي من مكانة قضوية اللاجئين لتحل المراكز الأولى في جداول الأعمال الجماعية والفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأصبحت قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية من القضايا التي تزدى إلى إسقاط حكومات، حيث يمكن أن تستخدمها المجموعات اليسارية كورقة رابحة، ويمكنها أيضاً أن تربح أو تخسر الانتخابات. إلا أن الأعداد الحقيقية لطالبي اللجوء ليست هي السبب الحقيقي خلف هذه الظاهرة.

وأشار التقرير الأخير للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الخاص بإحصائيات اللجوء إلى أن مستويات طلبات اللجوء في أوروبا في هبوط حاد، فقد هبطت بنسبة ٢١ ٪ من ٣٩٦٨٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ٣١٤٣٠٠ في عام ٢٠٠٤. وسجلت دول الاتحاد الأوروبي الحصة والعشرين في عام ٢٠٠٤ طلبات لجوء أقل بنسبة ١٩ ٪. ومقارنة بحجم السكان المحليين، استلمت قبرص أكبر عدد لطلبات اللجوء في الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٢٢ طلب لجوء لكل ١٠٠٠ مواطن)، تلتها النمسا (١٨) ثم النرويج (١٥). وفي الواقع، لا يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي غير قادر على تحمل مثل هذه الأعداد.

ويعتبر تفسير استمرار قضية اللجوء المتنازع عليها من الأمور المعقدة جداً، لأنها تكمن في حقيقة أن اللاجئين وطالبي اللجوء الذي يصلون إلى أوروبا اليوم اينخرطون في مجتمعات أكبر وفي الحركات العالمية الكبيرة المتزايدة للمهاجرين الذين يبحثون عن حياة أفضل في الدول الاقتصادية الكبرى. وبما أن هناك قوات قانونية قليلة جداً للهجرة إلى أوروبا، لجأ طالبي اللجوء والمهاجرون الاقتصاديون إلى وسائل غير قانونية للوصول إلى هناك، والتي تكون عادة من خلال شبكات التهريب وحل وصولهم





Brookings Institution-University of Bern  
Project on Internal Displacement



# حماية حقوق الانتخاب للأشخاص المهجرين داخلياً

بقلم إيرين موني وبنقليس جراح

فقط بينما لا يتقن معظم الأشخاص المهجرين داخلياً إلا الأبجدية السريالية.

وعادة ما يعاني النازحون المهجرين المرحومين من حق الانتخاب وذلك لأنهم لا يكونون عنوان ثابت، مما يزيد من تهميشهم واستبعادهم، وبالتالي يُضعف ذلك من شرعية العملية الانتخابية ككل.

يجب أن يقدّر مسؤولو الانتخابات والمراقبون الوطنيون والدوليون مدى العقبات التي قد يواجهها الأشخاص المهجرين داخلياً النازحون وينبغي أن يتابعوا بالنظام المشاكل ويبلغوا عن طرق معالجتها. ومؤخراً اعترفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأهمية تركيز انتباه أكبر على حق الأشخاص المهجرين داخلياً في الانتخاب. وانشطت المنظمات الإقليمية الأخرى مراقبة الانتخابات، إضافة إلى أنه يجب على قسم المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة أن يضمن ممارسة الأشخاص المهجرين داخلياً حقوقهم الانتخابية بكل حرية وإمكانية.

في عام ٢٠٠٥، سيتم مراقبة الانتخابات المنتظرة في كرواتيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وليبيريا وأذربيجان. يجب بحذارة وهي التي سيتمت فيها الأشخاص المهجرين داخلياً بحق الانتخاب.

إيرين موني هي نائب مدير مشروع بروكنغز-بيرن وبنقليس جراح هي مساعدة رئيس الأبحاث. وهما مولفات الدراسة الأخيرة المعدة حول حق الانتخاب للأشخاص المهجرين داخلياً في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ([www.brook.edu/tfp/projects/](http://www.brook.edu/tfp/projects/)) البريد الإلكتروني: [bjarrah@brookings.edu](mailto:bjarrah@brookings.edu)

الإدلاء بصواتهم دون خوف من الخطر أو الأذى.

■ **متطلبات إقامة صالحة:** في الدول المصاحبة للاتحاد السوفيتي السابق، استمر القنود نظام التسجيل البروسيكا (وهو نظام للحد من حرية الحركة يربط مكان إقامة الفرد مع حقه في ممارسة حقوقه) في إعاقة قدرة الأشخاص المهجرين داخلياً على التصويت في أماكن مختلفة عن أماكنهم الأصلية. ففي جورجيا، فرضت أسطورة البروسيكا ضمن الهدف السوفيتي لدعم قضايا العودة، مما نتج عن سحب السجلات القانونية للأشخاص المهجرين داخلياً، ومنعهم لحق انتخاب ممثلهم في المناطق التي يقيمون فيها مؤقتاً. وكتيجة لتحالف المجتمع المدني والدولي، تم إزالة هذه القنود في عام ٢٠٠١.

■ **التحديات غير الكافية لتصويت الغائبين:** يمكن أن تزيد المخاوف الأمنية أو الصعوبات العملية، مثل المسافة، من صعوبة تنقل الأشخاص المهجرين داخلياً إلى أماكن الاقتراع، لذلك تعتبر الترتيبات المدة لتصويت الغائبين في غاية الأهمية. ففي انتخاب يناير ٢٠٠٥ في العراق، أعدت أماكن للاقتراع في مسكرات الأشخاص المهجرين داخلياً الذي هاجروا من منطقة الفلوجة. وقد بُدئت أيضاً ترتيبات مشابهة في ليبيا للأشخاص المهجرين داخلياً الذي بقوا في المسكرات عند إجراء الانتخابات في أكتوبر ٢٠٠٥.

■ **نقص المعلومات المناسبة والواضحة:** يمكن للأشخاص المهجرين داخلياً من ممارسة فهم الانتخابية، يجب أن يكون لديهم ترتيبات خاصة بلغة المعلومات الانتخابية ليتمكنوا من فهمها. ومنذ البداية حتى انتخابات الرئاسة في عام ٢٠٠٣ في الشيشان، عارض مسؤولو الانتخابات علانية بعضهم البعض في طريقة الإعلان عن إجراءات الانتخابات للأشخاص المهجرين داخلياً. أما في صربيا، فقد ساهم نقص المعلومات الانتخابية بلغة الروما (الغجر) في انخفاض مشاركة الروما المهجرين داخلياً. وفي أذربيجان، تم توفير المعلومات الانتخابية بالأبجدية الرومية

تعتبر الانتخابات أهم وسيلة يستخدمها الأشخاص المهجرين داخلياً للتعبير عن آرائهم في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في حياتهم. ويحق للأشخاص المهجرين داخلياً، كمواطنين في الدولة التي تعرضوا فيها للتجريد، التصويت والمشاركة في الشؤون العامة، وهذا حق مؤكد في القوانين الإرشادية الخاصة بالتجريد الداخلي. وبالرغم من ذلك عادة ما يواجه النازحون من الأشخاص المهجرين داخلياً في الواقع عدد من العراقيل، منها:

■ **نقص التوثيق:** غالباً ما يتسبب التجريد في خسارة أو مصادرة وثائق الهوية، مما يُضغّب على الأشخاص المهجرين داخلياً عمليات التسجيل أو التصويت في يوم الانتخابات. وعادة ما تكون عملية استخراج وثائق بديلة أمر صعب جداً وقد يتطلب منهم العودة إلى المناطق غير الآمنة. لذا يجب أن توضع قضية إصدار وثائق بديلة (مجموعة الحقوق في القوانين الإرشادية ٢٠) للأشخاص المهجرين داخلياً - نساء ورجال - من ضمن الأولويات.

■ **الممارسات التمييزية:** في الكثير من الحالات يعتبر الأشخاص المهجرين داخلياً هم أفراد من الأقليات الدينية أو العرقية التي تعاني من التمييز. ففي كرواتيا مثلاً واجه المعتنقون المهجرين داخلياً في صربيا السابق عمليات تسجيل بطيئة، ولم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن الاقتراع، وهي نسبة أقل من المهجرين الكرواتيين، بل أنهم في بعض الحالات مُنعوا من التصويت نهائياً.

■ **قلق وأعمال الإرهاب:** في حالات التجريد التي يسببها النزاع والتوترات الطائفية، قد يتلوى ممارسة حق الانتخاب على أخطار جسدية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يعود الأشخاص المهجرين داخلياً من الشيشان مرة أخرى في كل انتخابات إلى المناطق المحلية غير الآمنة عادة للحصول على بطاقات الانتخاب. وفي عدد من الدول، يتعرض النازحون المهجرين إلى الاعتداء في طريقهم إلى الاقتراع أو في أماكن الاقتراع. وتعتبر الانتخابات عملية حرة وعادلة وشرعية فقط إذا استطاع النازحون





## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.  
Our task is to enhance international protection of refugees  
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance."

# الاقتراح النرويجي لتوضيح حالة اللجوء

## فيجدس فيستاد

واللاجئين. لذلك سيطبق بالكامل تعريف موسع لللاجئين وستستوعب الاتزامات الحالية لحماية والتمييز بين الأشخاص المحتاجين إلى حماية دولية.

تعمل فيجدس فيستاد كمستشار خاص لمجلس اللاجئين النرويجيين. وكانت عضو في اللجنة القانونية المختصة التي اقترحت القانون الجديد لللاجئين النرويجيين في عام ٢٠٠٤. عنوانها الإلكتروني: vevstad@online.no  
vvgidst.vvstad@nrc.no

\* يوجد نص التعليقات على الموقع

http://europa.eu.int/eur-lex/pt/en/oj/dat/2004/l\_304/l\_30420040093en00120023.pdf  
إلى الموقع:

www.ecre.org/statements/qualpro.doc

يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على تأمين المساعدة والحماية للاجئين والمشردين في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. وقد تم تأسيس المجلس عام ١٩٤٦ في النرويج.

www.nrc.no/engindex.htm

يشكل مشروع النازحين الدولي جزءاً من مجلس اللاجئين النرويجي وهو مؤسسة دولية لا تستهدف الربح تقوم بمراقبة النزوح الداخلي نتيجة الصراعات، وتوفر قاعدة بيانات المشروع معلومات حول النزوح في ٥٠ دولة على الموقع:

www.idpproject.org  
The Global IDP Project  
Chemin de Balexert ٩٠٧  
Chataleaine, Geneva 121٩  
Switzerland

هاتف: 0700 799 22 +41  
فاكس: 0701 799 22 +41

بريد إلكتروني: idpproject@nrc.ch

للاجئين والمنفيين وغيرهم أن أي حقوق شملت في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ يجب كذلك أن تمنح إلى كل الأشخاص الذين تعرضوا لحماية جزئية لأن كلاهما جزء من الأشخاص المحميين وإدبهم نفس الاحتياطات والظروف. وفي الحقيقة قامت المبادرات الإقليمية الأخرى بذلك ومنحت اللجوء إلى أي شخص في حاجة إلى حماية دولية. واشتملت كل من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية في أفريقيا وإعلان كارتينا في أمريكا اللاتينية على تعاريف موسعة لمصطلح اللاجئ تضمنت لاجئي الحرب وضحايا الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

ولو كانت الدول الأوروبية قد اتبعت التعليمات ولتضمن فهم متبادل للشخص الذي يحتاج إلى حماية دولية، ضمن كل من التعريف العالمي المدرج في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وأولئك الذين يحتاجون إلى أنواع أخرى من الحماية. تتضمن التعليمات الأشخاص الموجودين تحت الخطر «الذي الحقيقي»، والمعروفين بـ... عقوبة الموت أو الإعدام أو التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية أو الإهانة... أو التهديد الحقيقي والفردى...» لحياة المدني بسبب وجود الشواشي في حالات النزاع المسلح الدولي أو الداخلي. ويعرف كذلك الفوائد التي يتمتع بها أفراد العائلة المستنفدين من حالة اللجوء أو الحماية التابعة لها.

وبالرغم من أن الترويج ليس عضو في الاتحاد الأوروبي إلا أنها قدمت مخرجا مقترح يمكن أن يعمل كمثال لأوروبا ككل. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ اقترحت لجنة قانونية متخصصة معينة من قبل الحكومة بأن الأشخاص الذين يتعرضون لخطر عقوبة الموت، أو التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية أو الإهانة أو العقوبات الأخرى يجب يحصلوا على منزلة مشابهة للاجئين الذين استوفوا شروط اتفاقية عام ١٩٥١، فالعالمين متوافقوا لأولئك الذي يشملهم القانون الأوروبي تحت الحماية الجزئية. وإذا تم قبول الاقتراح من قبل البرلمان النرويجي، سيضمن حصول أولئك الذين يحتاجون إلى حماية على اللجوء بحسب اتفاقية عام ١٩٥١ إضافة إلى أولئك الذين تطبق عليهم إجراءات حماية حقوق الإنسان والقانون العرفي الأخرى. وكما فعلت النرويج، وبلدت الدول الأوروبية الأعضاء نفسها بنفس مبادئ قانون حقوق الإنسان

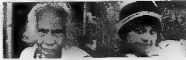
في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، تبني اجتماع وزراء العدل والشؤون الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي مجموعة محددة من مواصفات القبول، وهي مجموعة من المعايير الدنيا لمواصفات قبول مواطني الدولة الثالثة والأشخاص الذين لا يحملون جنسية (البدون) كلاجئين أو كأشخاص يحتاجون إلى حماية دولية. ويجب ربط الأربعة وعشرين دولة أوروبية (بإستثناء النمرك) بحلول ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ من خلاله هذه المواصفات ومنح شروطها القانونية المحلية.

وتبني مواصفات القبول كعناصر أخير في المجموعة الرباعية للإجراءات التي استهدفت تأسيس نظام لجوء أوروبي مشترك. ولتضمن فهم متبادل للشخص الذي يحتاج إلى حماية دولية، ضمن كل من التعريف العالمي المدرج في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وأولئك الذين يحتاجون إلى أنواع أخرى من الحماية. تتضمن التعليمات الأشخاص الموجودين تحت الخطر «الذي الحقيقي»، والمعروفين بـ... عقوبة الموت أو الإعدام أو التعذيب أو المعاملة اللا إنسانية أو الإهانة... أو التهديد الحقيقي والفردى...» لحياة المدني بسبب وجود الشواشي في حالات النزاع المسلح الدولي أو الداخلي. ويعرف كذلك الفوائد التي يتمتع بها أفراد العائلة المستنفدين من حالة اللجوء أو الحماية التابعة لها.

وقد استقبلت وكالات اللاجئين وحقوق الإنسان هذه التعليمات بشكل جيد جدا. ورحب المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين، الذي يعتبر مجلس اللاجئين النرويجي أحد أعضائه، باعتراض التعليمات بمصطلح الإضطهاد من قبل الممثلين غير الحكوميين، ولاعتراف بالاضطهاد للأطفال وأشكال الاضطهاد الجنسي.

وبالرغم من ذلك، هناك خلاف على الحقوق المختلفة الممنوحة في أولئك الذين يحصلون على مكانة في الاتفاقية مقابل أولئك الذين حصلوا على الحماية الجزئية. وقد نالت بنود التمييز الموجودة ضمن الاتفاقية وشروط الحماية الجزئية انتقادا شديدا. وجدال كل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي





Global ID  
PROJECT

## ٥٠ مليون شخص نازحون داخلياً في أنحاء العالم: لا تغيير



التدريب على المشروع الدولي  
للأشخاص النازحين

يقدم المشروع الدولي للأشخاص النازحين داخلياً التدريب لممثلي الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية والدول لتدعيم المعرفة بحقوق واحتياجات هؤلاء الأشخاص، وتعزيز الحوار بشأن حمايتهم داخلياً وتسهيل أنشطة المتابعة، مثل التنسيق، والمراقبة وتقديم المشورة. وفي عام ٢٠٠٤، نظم المشروع التدريب والتلقين لأكثر من ٢٠٠ مشارك. ونظمت ورش عمل في إثيوبيا، والصومال والأردن (بالنسبة إلى فريق دولة العراق) في أعقاب طلب منسق مساعدات اللجوء التابع للأمم المتحدة من المجلس النرويجي للاجئين الاضطلاع بمسؤولية تلبية احتياجات فرق الأمم المتحدة المعنية بالدول للتدريب على المبادئ الإرشادية وحماية الأشخاص النازحين داخلياً. المزيد من المعلومات عن برنامجنا الخاص بالتدريب قم بزيارة صفتنا على الإنترنت. [www.idproject.org](http://www.idproject.org) أو اتصل بنا عن طريق البريد الإلكتروني: [christophe.beau@ncr.ch](mailto:christophe.beau@ncr.ch)

أربعة أشخاص نازحين داخلياً. أي أكثر من ١٨ مليون شخص. الاعتماد على السلطات في بلادهم لتوفير المساعدات الملائمة. وفي ١٤ دولة، بها أكثر من ١٢ مليون شخص نازح، اتسمت تصرفات الحكومات بالعداء أو في أفضل الأحوال بعدم المبالاة باحتياجات النازحين داخلياً من الحماية والأسوأ من ذلك، أنه في ١٣ دولة على الأقل كانت الحكومات المسؤولة بالفعل عن حماية مواطنيها وفق للقانون الدولي هي نفسها وراء النزوح الداخلي والهجمات ضد النازحين داخلياً، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الميليشيات، ومن بينها حكومات بورما (ميانمار)، ونيبال، والسودان، وكولومبيا.

ولم ترق محاولات المجتمع الدولي لمد القوات التي خلفها حكومات الدول إلى المستوى المنشود، وفقاً للتقرير. ورغم أنه في عام ٢٠٠٤

أصبحت الكيانات الكوكالات العاملة في هذا المجال من جديد التزامها

بضمان تحقيق استجابة شاملة وقائمة على التعاون تجاه النزوح الداخلي، لم يود ذلك إلى حدوث تحسينات ملموسة على الأرض. واستمرت الاستجابة الدولية تركز تحت نير التنافس بين الوكالات، وتشعب المسؤوليات، والافتقار إلى المحاسبة وعدم كفاية الموارد. وفي ١٤ دولة لم تشارك الأمم المتحدة التي تعد أكبر مورد للمساعدات الإنسانية على الإطلاق في توفير المعونات التي تستهدف الأشخاص النازحين داخلياً.

ولا يشتمل تقرير هذا العام على أقسام خاصة بالاتجاهات العالمية والتطورات الإقليمية فحسب، بل أيضاً على فصول عن القضايا الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالنزوح الداخلي، مثل الصحة والتغذية، والمرأة والطاقة، وقضايا الملكية والإيواء والاستكان. ويمكن الحصول على التقرير بأكمله من موقع المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخلياً وهو [www.idproject.org](http://www.idproject.org)، أو طلبه بإرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى [idproject@ncr.ch](mailto:idproject@ncr.ch)

وفقاً لتقرير نشره المشروع العالمي للأشخاص النازحين داخلياً في مارس عام ٢٠٠٥، لم تظهر دلائل ملموسة كثيرة على حدوث تحسن في وضع النزوح الداخلي في أنحاء العالم خلال عام ٢٠٠٤. ويوضح التقرير الذي يحمل عنوان «النزوح الداخلي: الاتجاهات والتطورات في عام ٢٠٠٤» أن العدد الإجمالي للأشخاص الذين نزحوا داخلياً نتيجة للزلاعات وانتهاكات حقوق الإنسان ظل دون تغيير تقريباً حيث بلغ ٢٥ مليوناً.

وعلى الرغم من أن حوالي ثلاثة ملايين شخص اضطروا إلى النزوح حديثاً في عام ٢٠٠٤، وبصورة أساسية في دارفور بالسودان، وأوغندا والعراق، فإن قرابة هذا العدد من الأشخاص النازحين داخلياً استطاعوا العودة إلى ديارهم في خلال العام نفسه. وكانت أكبر حركات العودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وليبيريا ولكن كانت هناك مخاوف من أن الظروف في مناطق كثير من مناطق

العودة لن تسمح بإعادة جمع العائلات على نحو مستمر. وتأثرت حوالي ٥٠ دولة في جميع القارات بمعظم النزوح الداخلي الناجم عن الزلاعات.

وظلت إفريقيا إلى حد كبير القارة الأسوأ تأثراً بالنزوح الداخلي، حيث تروى أكثر من نصف الأشخاص النازحين في العالم. أي أكثر من ١٣ مليون شخص. وشهدت السودان أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، حيث يوجد بها حوالي ٦ ملايين نازح داخلياً. ومن بين الدول الأخرى التي بها أكبر عدد من الأشخاص النازحين داخلياً، كولومبيا (حوالي ٣.٣ ملايين)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢.٣ مليون)، وأوغندا (حوالي ٢ مليون) والعراق (أكثر من مليون).

ويكشف التقرير أن معظم الأشخاص النازحين داخلياً لا يتلقون مساعدات إنسانية ملائمة، ولا يحظون بالحماية الكافية من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٤، لم يكن باستطاعة ثلاثة من بين كل



# مسؤولية الاتحاد الأوروبي في حماية اللاجئين وحقوقهم

بقلم مارياتيريزا جل باثو



Refugee  
Studies  
Centre

Refugee Studies Centre  
Queen Elizabeth House  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.  
Tel: +44 (0) 1865 270722  
Fax: +44 (0) 1865 270721  
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk

المنبثق عن المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف) الأمر الذي يمكن أن يعتبر كأي شيء ما عدا نقطة طرح في أي نقاش جدي حول هذه المسألة.

ويجب على الاتحاد الأوروبي التأكيد وبسرعة من استناد أي مشروع مقترح بمعالجة أنظمة اللجوء في الدولة الأوروبية على تحليل مبني على حقائق (أكثر من اعتماده على الفرضيات النظرية) وعلى فهم صحيح للقانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان. ويجب عليهم أيضا التأكيد من وجود المسؤولية الدولية. وبالتالي يجب أن تنفذ موافقة الاتحاد على اتفاقية جنيف ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى حالما تصبح مقبولة قانونياً (تتضمن معاهدة ٢٠٠٤ تأسيس دستور أوروبا الالتزام بالاتحاد للموافقة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

وطالما أخفقت سياسات الاتحاد الأوروبي للجوء والهجرة في أخذ مكانها في القوانين الدولية للاجئين وحقوق الإنسان، لأن هذه السياسات لن تفكر فقط إلى الشرعية ولكن أيضاً بقيت عاجزة عن إنجاز أهدافها المتوقعة.

مارياتيريزا جل باثو هي باحثة في القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان في مركز دراسات اللاجئين. بريدها الإلكتروني:

maria-teresa.gilbazo@qeh.ox.ac.uk

والطالبة متبسة من مقلة اطول على الإنترنت على الموقع:

www.fmreview.org/info.htm

www.euractiv.com/Article?tcurno=tcurno 29-

110014-16&type=Analysis

http://europa.eu.int/comm/justice\_home/fsj/external/fsj\_external\_intro\_en.htm

وتعتبر كل الدولة الأوروبية أطراف في اتفاقية اللاجئين ١٩٥١ ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، إضافة إلى أنهم مسئولون أمام الهيئات الدولية التي تقوم بمراقبة التزامهم، وخاصة نحو قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. خلال العقود الماضية وفي غياب محكمة للاجئين الدولية، طورت هيئات مراقبة حقوق الإنسان هيئة لاتخاذ القرارات توازن بين حماية اللاجئين وغيرهم ممن يحتاج إلى الحماية.

وبالرغم من ذلك، وبما أن الاتحاد الأوروبي نفسه ليس طرفاً في أي معاهدات دولية لحقوق الإنسان فهو ليس مسئول أمام أي هيئة مسؤولة عن مراقبة سجل حقوق الإنسان فيها. كذلك في الوقت الذي تبقى فيه كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن أداء حقوق الإنسان فيها، تقدم فيه عملية جمع سياسات الهجرة واللجوء فرصة جيدة لإعادة النظر بالالتزامات الدولية. ولم يكن المجلس الأوروبي مسؤولاً أمام البرلمان الأوروبي، الذي تقدم مراراً وتكراراً بالتمسك إلى محكمة العدل الأوروبية للحصول على إذن للمجلس إلى الوثائق والذي ويقع آراءه الاستشارية حول التشريعات التي تأتي عادة فقط بعد عقد اتفاقية بين الحكومات.

وسيدوي إزالة سياسات اللجوء من تحت سيطرة البرلمانات الوطنية ومن فصص هيئات مراقبة حقوق الإنسان الدولية إلى زيادة المخاوف حول حماية اللاجئين. ومن وجهة نظر واقعية، قد يؤدي إلى زيادة الإدعاءات أمام المحاكم الوطنية ضد تطبيق ققون اللجوء في المجموعة الأوروبية من قبل الدول الأعضاء، الأمر الذي يناقض أهدافهم المنصوص عليها لتحسين كفاءة أنظمة لجوئهم داخل حدودهم.

وغالباً ما تعتبر الحكومات والأطراف المتعاطفة معهم، خصوصاً عدم قدرتهم على إدارة مصادر لجوئهم بكفاءة، البيانات الصادرة عن هذه المخاوف أنها غير بناءة. ولكن يخفق المرء في فهم الطريقة التي يجب أن يحترم فيها الإطار القانوني الدولي الذي أقرت الحكومات أنفسها في مراقبته (الالتزام الذي يتعدى الالتزام غير الواضح

جاء تبني معاهدة أمستردام في عام ١٩٩٧ كخطوة رئيسية نحو تأسيس نظام لجوء أوروبي مشترك، وقد تم الاتفاق على المجموعة الأولى للإجراءات الملزمة قانونياً. وفي الوقت الذي حصل فيه بعض التقدم نحو دمج حقوق اللاجئين ضمن ققون المجموعة الأوروبية، أثارت بعض البنود قضايا هامة ضمن قانون اللاجئين وحقوق الإنسان مما قد يؤدي إلى اتخاذ خطوات قضائية حتى قبل تطبيق تلك البنود. وقد واجه البرلمان الأوروبي قيادة المجلس الأوروبي أمام محكمة العدل الأوروبية لإتهامات ققون حقوق الإنسان بخصوص تبني قضايا إعادة التوحيد الثالثة. وقد يقاضيه أيضاً على ما يخص بقضايا إجراءات اللجوء.

امتدت سياسات اللجوء الأوروبية إلى ما بعد الحدود الأوروبية. ويهدف ما يسمى بالبعد الخارجي إلى التخطيط لقضايا اللجوء وسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي إلى ما بعد حدوده من خلال دمجها في اتفاقيته المختلفة مع الدول حول العالم. وعندما أطلق برنامج لاماي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ أعلن الاتحاد الأوروبي البعد الخارجي ليكون من أحد أولوياته السياسية. ويوقع عدد متزايد من الدول اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي أو يتفاوضوا معه على إجراءات للسيطرة على حركات الهجرة.

كيف يناسب قانون حقوق الإنسان واللاجئين المساحات المتزايدة للجوء وسياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي؟ عندما وقعت الدول الأوروبية معاهدة أمستردام، حولت تلك قدرتها على التحكم على بعض سمات تشريعات اللجوء إلى يد المجموعة الأوروبية وتقلت عن جزء آخر وبالتالي تخلت عن قواها المسندة للسيطرة على دخول اللاجئين وغيرهم ممن يحتلون إلى الحماية على أراضيهم والبقاء فيها. كذلك أسسوا ققون اللجوء في الاتحاد الأوروبي يلزمهم بالامتنال إلى ققون حقوق الإنسان واللاجئين.



## منشورات



(COHRE) في جنيف و بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أيار ٢٠٠٥. يقع الكتاب في ٢٤٢ صفحة من القطع الكبير. اللغة: انكليزي.

تكشف هذه الدراسة أساسا التفاصيل الدقيقة لكيفية قيام القادة الصهيونية وبعدهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستغلال القوانين العنصرية والبريطانية بالإضافة إلى الجهاز القانوني الإسرائيلي من أجل تجريد الفلسطينيين من أملاكهم وأراضيهم. كما تؤكد الدراسة أيضا قيام إسرائيل ببناء إطار قانوني كامل يحاول تبرير سياستها المفضوحة في مصادرة الأراضي.

تعتبر هذه الدراسة مصدرا غنيا ومرجعاً للباحثين والإعلاميين والخبراء القانونيين وكذلك لنشطاء حقوق الإنسان والسياسيين وصناع القرار.



هل تعارض الحقوق الإسرائيلية مع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؟ تحديد الجدليات الممكنة

اللغة: الإنجليزية (وقريبا بالعربية)، عدد الصفحات: ٣٤، الحجم: A٤

النشر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

المؤلف: مايكل كيغان، جامعة تل أبيب

تاريخ الإصدار: آب ٢٠٠٥، ISSN: ١٦٦٠-١٧٢٨



اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل للعام ٢٠٠٣

صنّدر باللغة: الإنجليزية (وقريبا بالعربية)، عدد الصفحات: ٢١٨، الحجم: A٤

المؤلف: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين  
تحرير: نهاد بقاعي وتيري رميل

تاريخ الإصدار: كانون الأول ٢٠٠٤، ISSN: ١٦٦٠-١٧٢٨  
يوفر المسح الشامل للقارئ خلفية عامة عن إحدى أكبر مجموعات اللاجئين والمهجّرين في العالم وأطولها عمرا حتى يومنا هذا. في العام ٢٠٠٣، قدر أن اثنين من كل خمسة لاجئين في العالم هم من الفلسطينيين. وكذلك قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا عن ديارهم وممتلكاتهم في سباق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨، بمن فيهم الأخفاد بحوالي ٧,٥ مليون فلسطيني.

ويحاول هذا المسح، الذي يصدر سنويا عن مركز بديل، توجيه الأنظار على قضية شح المعلومات أو المعلومات المشوّهة حول اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين، وكذلك يعتبر كموادٍ للجدليات السياسية الهامة التي تفرّح إمكانية حل قضية اللاجئين والمهجّرين الفلسطينيين خارج نطاق القوانين والممارسات الدولية التي كانت أساسا لحل معظم حالات اللجوء الأخرى حول العالم.

إدارة فلسطين: تاريخ من التشريع اليهودي-الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والبيوت في فلسطين.

إصدار: مركز حقوق السكن والإخلاء

في ورقة العمل هذه، عمل الخبير في القانون الدولي «مايكل كيغان» على تطوير فكرة تعارض الحقوق كأداة لتناول الاعتراضات الإسرائيلية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية. وتبدأ هذه الورقة من الفرضية القائلة بأن «حق العودة» قائم ويجب على إسرائيل قبوله بغية التوصل لحل عادل ودائم يتوافق مع القوانين والقرارات الدولية، بدلا من الخوض في الجدليات الفلسطينية حول هذا الحق.

وتهدف هذه الورقة إلى تعريف وتخصيم فصل ادعاءات اليهود أو الإسرائيليين التي لا يمكن أن تتوافق مع عودة اللاجئين، فيكون هذا الفصل، فمن الممكن فهم طرح قضايها حقوق الفلسطينيين على أنها إنكار للمصالح الإسرائيلية، والعكس صحيح.

ولأن الفلسطينيين يستندون حقهم في العودة على القوانين الدولية، فمن الممكن للتحديد من الإسرائيليين الاستنتاج بأن القانون الدولي لن يترك لهم المجال لتلبية رغبتهم. وبأخذ الفصل، تعارض الحقوق معين الاعتبار، فبالإمكان الإقرار بمصالح كلا الطرفين، وبالإمكان تقييم هذه المصالح بميزان التواني الدولية ذات الصلة. بهذه الطريقة، ستتاح الفرصة للحوار لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين من يرفضون حل عاجلا ودائما للصراع، وكذلك يعتبر ردا على المتقنين الإسرائيليين ممن يتنادون بعدالة المطالب الفلسطينية بينما يحتجون عن أسباب بدئية لمعارضة التنفيذ الكامل لحق الفلسطينيين في العودة.



# حقوق الأرض: هدية للاجئين في تيمور الغربية

إنجيليد سولفانج

إنجيليد سولفانج هي عالمة اجتماع وأستاذة في جامعة سولفانج، وهي متخصصة في دراسة المجتمعات الأصلية في تيمور الغربية.

حقوق استخدام الأرض بشكل رسمي إلى اللاجئين. وقال مفسراً ذلك، «إنني أرى اللاجئين الآن جزءاً من عائلتي». وبمساعدة جمعية اللاجئين اليسوعية باتونوسيا وأحد المسيرين القديسين، يتم تحرير العقود القانونية ويتم التوقيع على العقد في حضور موظفين حكوميين ومن ثم يستغل السيد بيسين الفرصة ويطلب من الحكومة تحسين إمدادات المياه والمسكن. ويقول السيد بيسين «أتمنى عندما ترى الحكومة أن شخصاً فقيراً مثلي قادر على مساعدة اللاجئين أن تدرك أنها ينبغي عليها أيضاً أن تفعل شيئاً ما».

ولتوثيق العلاقة بين السكان المحليين واللاجئين، يتم الترحيب بالعائلات الجديدة من خلال مراسم «فيتساوا أومامين»، وهي مراسم عائلية ما تجرى في حفلات الزفاف. وفي هذه الحفلات يمثل السيد بيسين وعائلته، بوصفهم ممتحن الأرض، أسرة العريس ويتقدمون خمس قطع من الفشار التقليدي المغزول يدوياً، «تايس»، إلى اللاجئين. ويرد اللاجئون، أسرة العريس، بقطع «المهر»، وتساهم «الجمعية» بتقديم ثور للمأدبة في حين تقدم أسرة اللاجئين الأرز والخضروات والتوابل. ويشارك المجتمع كله في الاحتفال؛ في الغناء والرقص وسرد الأبيات الشعرية وإعداد المأدبة وتناول الطعام. ومن الناحية القانونية يحصل اللاجئون على حقوق الانتفاع بالأرض، ومن ناحية التقاليد تصبح الأسرة القديمة والجديدة بالمجتمع أسرة واحدة.

ويمكن أن تساعد عملية إيجاد أسلوب تقليدي مناسب على ربط مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية معاً، مما يؤدي إلى توفير مكان عام يتعرف فيه كل مجتمع على القيم الثقافية للمجتمع الآخر. وفي المجتمع المحلي، تعد التقاليد المحلية أقوى من المستندات القانونية. ولهذا السبب، فإن مراسم «فيتساوا أومامين» كانت بمثابة إجراء مكمّل مهم للإجراءات القانونية. ومن المألوف أن يؤدي المزج بين الأسلوبين؛ الرسمي القانوني والتقليدي، إلى وضع أساس صلب للعلاقات الطيبة طويلة الأمد بين الأسر القديمة والجديدة في «سكابيتنك».

إنجيليد سولفانج مدير العناصر المجتمعية بالجمعية الإندونيسية اليسوعية للاجئين. البريد الإلكتروني: [solvang@irs.or.id](mailto:solvang@irs.or.id)

الحصول على دخل يكاد يفي احتياجاتها في أرض ليست ملكهم. فالأرض والماء نادرون في إقليم تيمور الغربية الذي يسوده الفقر كما أن السكان المحليين ليسوا في الغالب أفضل حالاً من اللاجئين السابقين.

ومع ذلك، بعد مرور خمسة أعوام، فلجا السيد بيسين، وهو رجل بحيا حياة بسيطة بوسائل موصاة، حيزانه من عرض بفل

كان التيموريون الشرقيون الذين لجأوا إلى «سكابيتنك» محطوطيين. فعندما وصلوا منذ خمسة أعوام، فراراً من العنف في تيمور الشرقية، رحب بهم السكان المحليون، وقدم لهم أكبر السكان سناً في القرية، السيد هيرمان بيسين، الأرض اللازمة لبناء منازل وحدائق مؤقتة. ورغم أنهم الآن مواطنون إندونيسيون، تنازل الأسر اللاحقة المنسوبة والتي يبلغ عددها ثلاثة عشر أسرة من أجل



هيرمان بيسين على استعداد للرحيب بالمشاركين في المراسم



8/٨

نوفمبر /  
تشرين الثاني

٢٠٠٠

شعبان -

رمضان

# الهجرة القسرية

نشرة دورية تعنى بأمور وقضايا اللاجئين تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

١/١/٨٢

## المساءلة

عمليات التقييم • الأخلاق • إشراك المستفيدين  
بناء الطاقات • مسؤولية الشركات الكبرى

بالإضافة إلى

مقالات عن الجزائر و الهند • المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين  
بالأمم المتحدة • تدريب الشرطة في أوغندا  
قضايا للمناقشة وتحديث ومكتبة العدد





# من أسيرة التحرير



لم يكن من السهل العثور على عنوان قصير لأب المقالات الرئيسية في هذا العدد، وهو الباب الذي تدور أبرز موضوعاته حول الاحترام، والتقييم، والأخلاق، والمسؤولية. وقد وقع اختيارنا على كلمة «المساهمة»، ونأمل أن تستمتعوا بالمدى المتنوع من المقالات التي يضمها هذا العنوان.

تُوزع «نشرة الهجرة القسرية» في الوقت الراهن على ١٢٠٠ قارئ في مختلف أنحاء العالم العربي. وكذلك بين الناطقين بالعربية في شتى بقاع العالم، ونحن بحاجة إلى مساعدتكم للتأكد من أن القضايا التي نناقشها - وهي تلك المتعلقة بالألاجئين، والزواج الداخلي، وانعدام الجنسية، وحقوق الإنسان - هي العالم العربي - تصل بالفعل إلى أقرض جمهور ممكن فإننا ما رايتم أن «نشرة الهجرة القسرية» ذات نفع فالحرجاء المساهمة في نشر رسائلها، وإطلاع الآخرين على مدى نفعها. ونحن بدورنا نعتزم توسيع نطاق قائمتنا البريدية، ونرحب ببيانات الاتصال الخاصة بكل من تعتقدون أنه يرغب في تلقي المجلة، ونحن نرغب بوجه خاص في التأكد من وصول نسخة من «نشرة الهجرة القسرية» إلى المكتبات الجامعية والعامة، وموظفات الألاجئين، وموظفات حقوق الإنسان، وصانعي السياسة في العالم العربي - ورجاؤنا أن تساعدوا في هذا الصدد.

إننا نولي أهمية قصوى لكل ما يرد إلينا من مساهمات القراء، ونرحب بأي بصائح أو تعليقات، وهدفتنا على وجه الخصوص أن نريد في «نشرة الهجرة القسرية» من عدد المقالات الواردة من العالم العربي، ولذا نود أن تصلنا منكم مقالات تدور حول أي جانب من جوانب الهجرة القسرية. وسوف نركز العدد رقم ٩ (يناير/كانون الثاني ٢٠١١) على قضايا المرأة والمواقي بين الجنسين، بينما سيتضمن العدد رقم ١٠ (مايو/أيار ٢٠١١) بأب من المقالات الرئيسية التي تدور حول موضوعية الأمم المتحدة لتتوزع الألاجئين والذكرى السوية المحمين لاتصافيه ١٩٥١. ونود تذكيركم بأننا دائماً ما نصن كل عدد من أعداد النشرة مساهمة للمقالات الخارجة من إطار الموضوع الرئيسي.

إذا رستم في الكتابة أو إيداء مقترحات حول مساهمين آخرين محتملين، فنرجو الاتصال بنا (انظر تفاصيل الاتصال صفحة ٤٢)

وسعدنا أنه، بعد تدليل عدد من المشكلات، أصبح قسم اللغة العربية في موقعنا على شبكة الإنترنت يعمل الآن، «الحرجاء ريارته على الصواب التالي».

<http://www.fmreview.org/AFMRPages/home.htm>

وتوجد في الموقع ملفات من نوع pdf للأعداد الأخيرة من المجلة يمكن الاطلاع عليها. فضلاً عن طائفة متنوعة من الوصلات الخاصة بمواقع الإنترنت في العالم العربي عن الألاجئين وحقوق الإنسان وسوف نتلقى متحمسين أي تعليقات لديكم عن الموقع. ونصالحكم حول كيفية اجتذاب المزيد من الزائرين للموقع وزيادة صلاته بمواقع الأحرار ذات الصلة في المنطقة.

وقد شرعنا في مهمة نقل سجلاتنا البريدية إلى قاعدة بيانات جديدة إذا كانت هناك أية أخصاء أو بيانات غير دقيقة في بظافة الاسم والعنوان الخاصة بكم. فمرجو إبلاغنا. كما نود أن نحصل على عنوان البريد الإلكتروني لجميع قرائنا الذين لديهم مثل هذا العنوان حتى تتمكن من الاتصال بكم دون الاضطرار إلى دفع رسوم البريد (ومن الطبيعي أننا لن نطلع أي شخص آخر على التفاصيل الخاصة بكم) مع أظيب التمييزات.

ماريون كولدري وليم موريان  
المحرران

نود أن نعبّر عن جزييل الشكر والامتنان لمؤسسة فوردي - مكتب القاهرة التي قامت بتحويل نشر وتوزيع «نشرة الهجرة القسرية»، والتي تقدم الدعم الوافر لفريق العاملين بهذه النشرة.

صوتوا العلاف لاجئين لغمان في باكستان (UNHCR/LaMoyne)  
الآن أنيل باتلر لاجئين مع المشايخ المحامين في السودان

نشرة الهجرة القسرية  
Nashrat al-Hijra al-Qsriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون مجلة منتدى متبادل للحريات المدنية والمعلومات والأراء بشكل منظم بين الباحثين والألاجئين والحررين داخل أوطانهم، ومن يملكون معهم أو يملكون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالألكترونية والإسبوعية والعربية عن برنامج دراسات الألاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العلمي» المعني بالدراسات الإنسانية داخلها قناع للمجلس الترويجي للألاجئين.

هيئة التحرير  
ماريون كولدري ود. تيم موريان  
مساعدة الاشتراكات  
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

كريم أناسي  
المفوضية السامية لشؤون الألاجئين (UNHCR)  
المكتب الإنجليزي، مصر

قانع عزائم  
مؤسسة فوردي، القاهرة

نور الضحي شطي  
مركز دراسات الألاجئين،  
جامعة أكسفورد

خديجة المعظم  
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة واللجوء  
الإنسانية (CERMEH)

ميسوس ريد  
مكتب الدراسات الأمريكية،  
الجامعة الأمريكية  
في القاهرة

عاشي شلاق  
مركز الألاجئين والنشأت  
الفلسطيني (شغل) - رام الله

لكن تايكوبور  
وكندة الأمم المتحدة  
للإغاثة ونشر الألاجئين الفلسطينيين  
(UNRWK)، سوريا

يحمل أعضاء المجلس بعضه شخصية وتطوعية  
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم:

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:  
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية:  
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة:  
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠



# المحتويات

## المساواة



٤٤ التفكير خارج الإطار المعهود: التقييم والعمل الإنساني - بقلم: جف كريست

الوعد والممارسة: تقييم المساعدات الإنسانية بأساليب قائمة على مشاركة المستفيدين منها  
٨ بقلم: تانيا كايزر

١٢ إجراء الأبحاث في مناطق الصراع: الأخلاق والمساواة - بقلم: جوناثان غريماند

الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بمن فيهم اللاجئين - بديل / المركز الفلسطيني  
١٥ لصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بناء الطاقات الذاتية والمساواة والنشاط الإنساني في سري لنكا  
١٦ بقلم: جينيفر هايندمان ومالاتي دي الويس

الإصغاء إلى النازحين: التحليل والمساواة والمساندة في الواقع العملي  
٢٠ بقلم: ساميون هاريس

العولمة والمساواة: قطاع الشركات الكبرى والنزوح وإعادة التوطين القسري  
٢٢ بقلم: باتروشيا فيني

إعادة النظر في «المبادئ التوجيهية»: حالة أقلية البنديت الكمبودية  
٢٤ بقلم: كس. ساه

النازحون داخل أوطانهم: حقوقهم ووضعهم  
٢٧ بقلم: مارك فنسنت

لاجئ على بابي: تدريب الشرطة في أوغندا - بقلم: بايلا ريتل

المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يجب أن يعيد الاهتمام  
٣١ مرة أخرى بقضية حماية اللاجئين - بقلم: إد شنكنبرغ فان ميروپ

الجزائريون في المنفى - بقلم: كاثي لويد

الهوية الهلامية: إجراء البحوث عن السودانيين المقيمين في مصر  
٣٤ بقلم: أنتيا هاويزمان فابوس

المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

٣٦ مؤتمرات • تحديث • أخبار مركز دراسات اللاجئين • مكتبة العدد ٣٧-٤١

٤٣ قاموس لمصطلحات حقوق الإنسان والقانون الإنساني

## الهند والمبادئ التوجيهية



توزيعات إهداء

## أبواب ثابتة



# التفكير خارج الإطار المعهود: التقييم والعمل الإنساني

بقلم: جف كريسب

عنها. كذلك صار من المألوف أن يراجع تقارير التقييم في مسوداتها الأولى طائفة متنوعة من اصحاب الشأن، ثم تُنشر هذه التقارير على الملا وذلك على خلاف ما كان يجري في الماضي حين كانت مثل هذه المراجعات للعمليات الإنسانية تحاط بالكتمان وتوزع بصورة سرية.

ويتجلى أبرز مثل على هذا المسح الجديد في التقرير الذي أُعد عام ١٩٩٦ بعنوان «تقييم مشترك للمساعدة العاجلة إلى رواندا» وهو مشروع بلغت كلفته مليون دولار شارك فيه ٢ باحثاً، وتخفض عن تقرير يتألف من خمسة مجلدات، ويقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة.<sup>١</sup>

وبهذا كان تقرير رواندا إلى حد ما فريداً في مدها، فإن المنهج الذي تبناه - والذي يتسم بالشفافية والتشارب وتعدد الاختصاصات والاستقلال - قد تكرر في عدد من الدراسات حديثة العهد مثل المراجعة التي موكلتها منظمة اليونسيف لعميلة شريان الحياة في السودان، والتقييم المستقل

لاستجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمة اللاجئين في كوسوفو، والمراجعة الشاملة للمساعدات الإنسانية الدانمركية التي أجريت بتكليف من منظمة دانيدا على سبيل المثال لا الحصر.<sup>٢</sup>

وثمة مظهر آخر من مظاهر الاهتمام الجديد بتقييم الأعمال الإنسانية ويمثل في تنامي الدراسات المنشورة عن الموضوع. فقبل منتصف التسعينيات كان قدر كبير من الدراسات قد ظهر حول تقييم مشروعات التنمية، لكن لم يُنشر منها إلا قدر ضئيل نسبياً حول مسألة التقييم في قطاع المساعدات الإنسانية.

لكن الموقف تغير بسرعة خلال الستين أو الثلاث سنوات الماضية، مع قيام ست وكالات كبرى للمساعدة الإنسانية. (AUSAID, DANIDA, UNHCR, SIDA, OECD, ECHO) بنشر سياساتها وسيادتها التوجيهية وكتيباتها الإرشادية المتعلقة بالتنظيم.<sup>٣</sup> وإضافة إلى ذلك، فقد قامت

يلاحظ وليم شوكروس في خاتمة كتابه «نوعية الرحمة» وهو تحليله الكلاسيكي المنشور عام ١٩٨٤ لأزمة اللاجئين الكمبوديين، أن «تقييم المساعدات الإنسانية ليس سهلاً»<sup>٤</sup>.

بوحى باله عمل خير، وتختتم فائقة: بما أن الإغاثة هبة، فليس من المتوقع أن يقوم أحد (وبالأخص من ينلقون العون) بفحص نوعية أو كمية ما يُعطى».

إن المقتطفات السابقة من كتابي «نوعية الرحمة» و «فرض المساعدات» تغفل عدداً من الأسئلة الهامة<sup>٥</sup>، لكن النتيجة التي يخلص إليها كلا الكتابين - وهي أن العمليات الإنسانية كانت إلى حد بعيد مستقلة من التقييم الجاد والتحليل النقدي. تمثل نقداً شاملاً للوضع السائد في السبعينيات والثمانينيات.

## سيناريو جديد

وإذا ما انتقلنا إلى يومنا الراهن، عبر نحو من ١٥ سنة، فإننا نجد سيناريو مختلفاً أشد الاختلاف؛ ذلك أن عمليات تقييم المساعدات الإنسانية قد أصبحت اليوم صناعة كبيرة (وبكالات المعنوسين الحرفي والمجازي) تجتذب مستويات لا ساق لها من تبرعات المبرعين، ومن القزاق الوكالات، إضافة إلى الاهتمام العام والسياسي.

ولا يتسع المقام هنا لتقديم وصف مفصل لهذا الاندماج، لكن بالإمكان توضيحه بالإشارة إلى أربعة تطورات حدثت خلال الأعوام الأخيرة.

أولاً، وعلى نحو مغاير تماماً للموقف السائد في السبعينيات والثمانينيات، تخضع عمليات المساعدة الإنسانية الآن بانتظام إلى التحليل النقدي والتقدير.<sup>٦</sup> ويقوم بهذه المراجعات بشكل متزايد فرق من المستشارين المحترفين تدعمهم مالياً الوكالات العاملة والدول المبررة التي كلفتهم بمحاكمة المراجعة، لكنهم يظلون مستقلين

ويُتابع قائلاً «إن واحدة من المشكلات مشكلة مؤسساتية؛ فلهيات الإغاثة الإنسانية لا تنشر مناقشات أعمالها في الغالب. بل إنها تصدر قوائم للمساعدات التي تقدمها، وأحياناً ما تصدر حسابات لها، لكنها نادراً ما تقدم تحليلاً حقيقياً.... ونتيجة لذلك، فإن الأخطاء تشكر مرة بعد مرة ومن كارثة لأخرى» ويعترف شوكروس بأن «هذا التعميم، مثل جميع التعميمات، له استثناءات» ثم يختم قائلاً «لكن الأمر يتعلق على مستويات الأمم المتحدة كما يطبق على الهيئات الخاصة، الكبيرة والصغيرة».

وقد خلصت باربرا هارل بوند إلى نتيجة مماثلة حين ألقت، بعد شوكروس بسنتين، كتابها «فرض المساعدات»، وهو يماثل كتاب شوكروس في كونه عملاً أصيلاً تأسيسياً واسع التأثير، يتناول أوضاع اللاجئين الأعددين في جنوبي السودان. وتقول المؤلفة «داخل الوكالات من المعروف جيداً أن نفس الأخطاء قد تكررت المرة تلو الأخرى... ومن المفترض أن تأثير مشروعات التنمية سوف يحضض للتقييم، لكن برامج المساعدات الإنسانية لم تُضغ قط للتجسس نفسه... ولا يُقدر الكثيرون أهمية تقييم الآثار المترتبة على برامج الإغاثة».

ومن الطرف أن هذين الكتابين يفتان موجه عام أيضاً في تفسيرهما لهذه الحالة غير الرضوية. ويقول شوكروس «لا يشكل التعلم المستمر والوعي من التجربة جانباً من تراث المنظمات العاملة في مجال توفير الرعاية وتقديم العون، والتي لا تستهدف الربح... وتردد بين الموظفين العاملين في مجالات المساعدة لأزمة ملققة جداً هي «ليس لدينا الوقت أو المال الكافي لتقييم جهودنا». فالحاجة كبيرة للغاية»<sup>٧</sup>. ويقول هارل بوند «يُعتبر العمل الإنساني... مشطاً يحلو من الأناثية، يمارسه المرء بدافع الشفقة، وهو يتعرقه





الباي: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتحدث إلى اللاجئين في النيجر الدانمركي التابع للصليب الأحمر الذي أقيم للاجئين من كوسوفو بالقرب من بلدة ليزيجي الساحلية

الإغاثة لا يقدرها الكثيرون، لم يعد من السهل تسويغه كما كان سابقاً.

### السياق المتغير

نرحن التطورات المشار إليها فيما تقدم أن المعوقات المؤسسية والعرفية لتقييم المساعدات الإنسانية أقل صعوبة بكثير الآن مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. لكن ما هي بالضبط العوامل التي تفسر هذا الاعتراف الجديد بالحاجة إلى إخضاع العمليات الإنسانية لتحليل النقدي؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل المترابطة.

خلال العقد الماضي ازداد وضوح العمل الإنساني وحضوره، ومداه، وحجمه، وزيادة هائلة، وجذب مستويات أعظم بكثير من الاهتمام العالمي مما كان عليه الأمر قبل ذلك، ولا عجب على الإطلاق في أن نشاطات الوكالات الإنسانية قد أصبحت موضوعاً لمزيد من التحليل والتشعير، نظراً لكونه الدولي في مناطق مثل البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا.

وقد دعم الحاجة إلى مثل هذا التحليل والتشعير الطبيعة المتغيرة، والابتكارية في أحيان كثيرة، للعمل الإنساني خلال العقد الماضي. وبالفعل، فإن العديد من المفاهيم المألوفة في الخطاب الإنساني المعاصر - مثل «المناطق الآمنة»، و«الحماية المؤقتة»، و«سبيل الوصول المتكافؤ

رابعا، وأخيراً، لقد تجلت الحيوية الجديدة التي تحيط بمسألة التقييم في المستوى المتزايد للنضال القائم بين العاملين في مختلف المنظمات الإنسانية، سواء أكانت وكالات الأمم المتحدة، أو منظمات غير حكومية أو دولاً مانحة، أو مراكز أبحاث أو شركات استشارية خاصة. ونتيجة لهذا التفاعل، يبدو أن «ثقافة تقييمية» قد أخذت اخیراً الظهور في قطاع المساعدات الإنسانية، وهي ثقافة تقوم على بعض المبادئ المشتركة (مثل الالتزام بالشفافية واستحداث أساليب تقييمية مبتكرة) وتنتهضي حدود المؤسسات والصراعات الداخلية بينها التي كثيراً ما وسعت النظام العالمي للمساعدات الإنسانية.

ولعل أبرز تعبير لهذا التطور يتجلى في تأسيس وتوسيع «شبكة التعلم النشط المعنية بالمسألة والأداء في مجال المساعدة الإنسانية» فقد أنشئت هذه الشبكة عام ١٩٩٧، في أعقاب التقييم المشترك لازمة رواندا الطارئة، وهي نتيج منتدى هاماً لتبادل الآراء والمعلومات بين الأفراد والمنظمات المتخرطة في القطاع الإنساني، وتوخرى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالرصد وإصدار التقارير والتقييم في إطار النظام الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية، والمشاركة فيها ودعمها، والهدف الثاني هو: «أن تتحرك نحو فهم مشترك للمساعدة» في سياق النظام العالمي.

وكما توحي به هذه العبارات، فإن ما أكده هارل بوند عام ١٩٨١ من أن «أهمية تقييم آثار برامج

شبكة الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة لمعهد التنمية فيما وراء البحار بنشر «مراجعة للممارسة الجديدة»، وهي دراسة شاملة تركز على تقييم برامج المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ الممتدة. وقد يكون المزمع محققاً في انتقاد ما ينطوي عليه إحصاء هذه الوثائق من تكرار لجهود سابقة في غير عناء، بيد أن نشرها في حد ذاته لهو مؤشر هام على الأهمية التي تعلق الآن على عملية التقييم ذاتها.

ثالثاً، شهدت السنوات الأخيرة دعماً لوظيفة التقييم في عدد من كبرى وكالات الإغاثة الإنسانية - وهي ظاهرة يمكن قياسها بحجم الموارد المخصصة للتقييم، وبمدى المكانة والتأثير الذي يتمتع به التقييم في هذه المنظمات. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أفضل مثل على هذا الوضع، ولو أنها ليست على الإطلاق الوكالة الوحيدة التي تأثرت بهذا الاتجاه.

ففي نهاية عام ١٩٩٨، دمجت وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل فعلي داخل وحدة أكبر مهمتها الرئيسية هي «التفتيش» وهي آلية رقابية تركز بشكل رئيسي على الكفاءة والفعالية الإداريتين، لا على تنفيذ البرامج وتأثيرها. وقام بتنفيذ الوظيفة التقييمية جهاز إداري يتألف من عضو واحد دولي، ولم يكن في متناوله سوى ميزانية متواضعة للعمل الاستشاري. ومع أن تقارير التقييم التي أصدرتها هذه الوحدة كانت عالية الجودة، فقد اعتبرت وثائق «مقصورة» على فئات معينة، وبالتالي لم يتم توزيعها إلا على نطاق محدود داخل المنظمة.

وخلال السنة الماضية، حدثت تغييرات هامة على وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أثبتت العديد منها عن توصيات لجنة مراجعة مستقلة، مولتها الحكومة الكندية.<sup>١</sup>

لقد تم فصل وظيفة التقييم عن التفتيش، ودمجت مع «تحليل السياسة» وأسندت لها مكانة مؤثرة داخل إدارة العمليات، بحيث تكون مسؤولة مباشرة أمام مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وتستخدم الوحدة الجديدة، المسماة وحدة التقييم وتحليل السياسة، ثلاثة موظفين دوليين، كما أن لديها مقدرة كبيرة على إشراك مستشارين مستقلين في عملها. وفي الوقت نفسه، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستحداث سياسة جديدة وأكثر تقدماً للتقييم، تتضمن النشر غير المحدود لتقارير التقييم في للمنظمة، والتزاماً جديداً بأوامر مشاركة المستفيدين من العمل في عملية التقييم.<sup>١</sup>



عليه» وه الإجلة الإنساني» وإعادة الأعمار. في مرحلة ما بعد النزاع، لم يكن مسوماً بها عملياً قبل عشر سنوات فقط.

وكما كتب مؤلف هذه المقالة عام ١٩٩٥، فإن العديد من المبادرات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية كانت تجريبية في طبيعتها، تمت صياغتها في عتلة لمواجهة حاجات ملحة وغير متوقعة، وبصورة حتمية، كان بعضها أكثر فاعلية وإنصافاً من بعض<sup>١١</sup>، وبسبب هذا السجل المختلط أشد الاختلاط، وبسبب الاعتقاد المتزايد بأن برامج الإغاثة كثيراً ما تؤدي إلى قدر مكافئ من الضرر لما تؤديه من نفع (إن لم يكن وإلا عليه)، فقد اجتذبت العمليات الإنسانية هذا القدر الكبير من الاهتمام النقدي في السنوات الأخيرة.

وقد قامت الدول المانحة بدور رئيسي في نمو النشاط التقييمي في القطاع الإنساني. فخلال أوائل التسعينيات وأواسطها، مع حدوث الأزمات في بلدان مثل البوسنة، والمراق، ورواندا، والصومال - فضلاً عن الأزمات المستمرة والطويلة الأمد في بلدان مثل أفغانستان، وأفغولا، والسودان - تصاعد الإنفاق العالمي على عمليات الإغاثة المطولة بسرعة شديدة، وفي الوقت نفسه، كانت حكومات الدول الصناعية تتعرض لضغوط (أو وضعت نفسها على الأقل تحت هذه الضغوط) لتخفيض الضرائب المحلية، وللحد من الإنفاق الحكومي، ولضمان الاستفادة المثلى من إنفاقها. وفي سياق كهذا، أصبحت برامج المساعدة فيما وراء البحار - والوكالات التي تنفذ هذه البرامج - هدفاً للتشخيص الدقيق.

ومن الطريف أن مطالب الدول المانحة لدرجة أعلى من «المساواة» في القطاع الإنساني قد وقعت بصورة متزايدة على كواهل الوكالات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومن أسباب ذلك مستويات الإنفاق العالمية في هذه المنظمات والتصورات الموجودة حول عدم كفايتها. لكن قد يكون السبب الجوهري هو أن الدول المانحة تتفصل بصورة متزايدة أن تسوق مواردها من خلال منظمات وطنية غير حكومية ومؤسسات ثنائية ولوحدي النتائج الهامة لهذا الاتجاه هي أن وكالات الأمم المتحدة صارت الآن لا تقل شفافية من حيث التقييم عن المنظمات غير الحكومية (إن لم تكن تفوقها في ذلك). وهكذا فلا يكد أي من وكالات الإغاثة البريطانية الكبرى يقوم بشتر نتائج عمليات التقييم سواء الداخلية أو الخارجية على شبكة الإنترنت، بينما أصبح هذا أمراً معتاداً داخل نظام الأمم المتحدة.

وهذا أمر مثير للاستغراب بعض الشيء، لأن التأكيد حديث العهد على تقييم المساعدات الإنسانية مرتبط ارتباطاً مباشراً بالاعتراف بحاجة وكالات العون وموظفوها لا يؤدوا عملهم بكفاءة مهنية وعلى نحو يرضخ لتقدير أكبر من المساءلة. وقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في تأكيد أهمية «المساواة»، من خلال أمور كثيرة من أهمها مشاركتها في مبادرات مثل مدونة «مفكرة» الخاصة بالصليب الأحمر، ومشروع «مفكرة» ومشروع المراقبة الإنسانية ومشروع «العمالون في مجال المساعدة»<sup>١٢</sup>.

ولكن كانت هذه المبادرات متنوعة في أهدافها المحددة، فإنها تقوم على بعض المبادئ المشتركة من بينها أن

«المنفيدين» من البرامج الإنسانية لهم حقوق ينبغي احترامها؛ وأن موظفي العون الإنساني يجب أن يحملوا تبعاً لمعايير مهنية متفق عليها؛ وأن منظمات العون ملزمة بتقديم خدمات ذات نوعية محددة. وقد أسهم نشر هذه المبادئ التي تهيئ بدور التبرعات المضاد للأنشطة القائمة على منحنى «أبوي» وثلك التي تنقصها الخبرة والاحتراف، والتي شهدا شوكرس وهارل بوند - أسهم في إرساء ثقافة أكثر نقياً للتقييم في القطاع الإنساني.

وأخيراً، إذا كان لنا أن نفهم ونوضح ظهور هذه الثقافة الجديدة، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التوجهات العالمية المرفضة. فقبل ١٥ أو ٢٠ سنة، ربما كانت المنظمات الإنسانية لا تجد غضاضة في حجب معلومات مفرطة عن داعميها الرئيسيين، وستر أحاطتها عن أعين الناس، والزام الصمت في وجه نقد وسائل الإعلام، وربما كانت أيضاً تسيطر على التقييم إلى الحد الذي يفضي إلى التقييم، معتبرة مثل هذا النشاط أمراً مزعجاً في أفضل الأحوال، وتهدف إلى لصورتها العامة، ومصداقيتها، وطاقاتها على جمع الأموال في أسوأ الحالات.

أما اليوم فقد غدا التقييم أمراً جديراً بالاستحسان والترحيب (أو بالتقير والاحتمال على أقل تقدير) لأساس هي على التقييم تعلماً من أسباب الاعتراض عليه في الماضي، ففي سوق من العمل الإنسانية ما تنبؤوا إزدحاماً يوماً بعد يوم، قد يكون لتلك الوكالات التي تفتح نفسها للتشخيص الخارجي، والتي تعترف بالصعوبات التي تواجهها، والتي تترجم على استلاك مقدرة على التعلم من تجارب الماضي، ميزة واضحة تتفوق بها على منافسيها.

## التحديات الراهنة

كما أوضحت هذه المقالة، تُخضع البرامج الإنسانية الآن للتجليل النقدي بصورة أكثر انتظاماً ومنهجية، وتفتاحاً مما كانت عليه الحال في سنوات سابقة، ولأشك أن ذلك تطور جدير بالاستحسان لأن التقييم يحمل في طياته إمكانية الارتقاء بمستوى المساءلة والأداء العملي للوكالات الإنسانية وبالتالي تحسين مستوى الحماية والمساعدة اللتين تستطيع هذه الوكالات تقديمهما لمن يحتاجونهما. وكما يتبين من الفقرات التالية فإن عدداً من الخطوات يمكن أن تتخذ لضمان تحقق هذه الإمكانيات بصورة كاملة.

أولاً، سوف تقيّم عمليات تقييم العمل الإنساني من طرح أساليب ووسائل بديلة، وثمة مجال واسع لا نتم عمليات التقييم

## قد يكون لتلك الوكالات التي تفتح نفسها للتشخيص الخارجي... ميزة واضحة تتفوق بها على منافسيها.

بصورة أكثر استشارية ومشاركة، بحيث يمكن موظفي وكالات المساعدات والمستفيدين من البرامج من أن يتفحصوا بدور أكمل في المراجعة. وهناك أيضاً طاقة لم تستغل بعد لإجراء عمليات تقييم تشارك فيها الوكالات فيما بينها ومراجعات مشتركة، بحيث ينفرد فيها موظفون من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية، والجامعات.

ثانياً، ينبغي أن تبدل الجهود لإشراك طائفة أكثر تنوعاً من المستفيدين في عمليات تقييم الأنشطة الإنسانية وهو مجال يسيطر عليه عادة عدد صغير نسبياً من «الحبراء» ومعظمهم من الذكور، ينتمون إلى العالم الناطق بالإنكليزية، ومن شمال أوروبا، وسيكون من المفيد بصورة فعلية ورسمية معاً وضع حد لمثل هذا الاحتكار.

تكد جميع المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية التي أنتجت خلال السنوات الأخيرة تحمل عناوين تشير إلى المساعدة الإنسانية. ومما له دلالة هامة في هذا الصدد أن أياً من هذه الكتيبات يشير إلى الحماية أو حقوق الإنسان.

والتحدى الثالث، هو ضمان أن تكون هذه الأمور ذات أهمية مركزية - بدلاً من كونها هامشية - في عملية تقييم أي برامج إنسانية.

رابعاً، ينبغي أن تنقسم عمليات تقييم البرامج الإنسانية بدرجة أعلى من الاعتراف ومراقبة الجودة، ولا يعتقد كاتب هذه السطور، على العكس من بعض مبدري وكالات العون، أن



١. أجري ما لا يقل عن ٧٥ تقييماً لمعملية الطوارئ في كوسوفو منذ منتصف عام ١٩٩٩ وبلغ عدد كوسوفو لا تزال تحت حافة استثنائية، فإن حالات الطوارئ الأقل بروزاً منها، مثل تلك التي شهدتها ليبيريا وسيراليون، قد اضطعت هي الأخرى للتعهد من عمليات المراجعة والتقييم.

5 Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda, *The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience*, Copenhagen, 1996.

6 A Karim et al, *Operation Lifeline Sudan: A Review*, Department of Humanitarian Affairs, New York, 1996; *The Kosovo Refugee Crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's Emergency Preparedness and Response*, UNHCR, Geneva, 2000; *Evaluation: Danish Humanitarian Assistance* (nine volumes), Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, 1999.

٧ تحتوي الصيغة الخاصة بالتقييم وتحليل السياسات في موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت على طائفة من الصولات المباشرة لهذه وغيرها من المطبوعات المتعلقة بمسائل التقييم.

8 Alisar Hallam, *Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies, Relief and Rehabilitation Network* (now Humanitarian Practice Network), Good Practice Review no 7, Overseas Development Institute, London, 1998. Email: hpn@odi.org.uk.

9 PLANNET 2000, 'Enhancement of the evaluation function in UNHCR', Inspection and Evaluation Service, UNHCR, November 1998.

10 See 'UNHCR opens up its evaluation reports to public scrutiny and invites NGO participation in evaluation missions', *Talk Back*, vol 1, no 8, 1993, International Council of Voluntary Agencies, Geneva.

11 *The State of the World's Refugees: In Search of Solutions*, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1995, p14.

12 See 'Humanitarian codes of conduct' in *The State of the World's Refugees: A Humanitarian Agenda*, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1997, pp 46-7. See Publications section of this FNR for information on the *Sphere Handbook*.

13 *Imposing Aid*, op cit, pxi.

تعرض للتعامل والإهمال. وبمقدور المنظمات الإنسانية أن تحول دون طرح هذه المسائل عن طريق تزويد العاملين بالتقييم بإطار مرجعي ضيق يستثني مثل هذه القضايا.

لقد أعربت باربرة هارل بوند عام ١٩٨٦ عن أسفها لأنه «لم يكن هناك تراث من البحث النقدي المستقل في مجال مساعدة اللاجئين»<sup>١١</sup> بيد أن هذا الوضع لم يعد قائماً الآن كما يبرهن نشر مجلات من قبل «مجلة مراجعات الهجرة القسرية»، والمهمة التي يتعين النهوض بها الآن إنما هي ضمان تطبيق نتائج البحث النقدي المستقل على عمليات تقييم البرامج الإنسانية.

جيف كريسب هو رئيس قسم التقييم وتحليل السياسات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عنوان البريد الإلكتروني CRISP@unhcr.ch

التقييم الإنساني علناً يوماً ما، أو أنه ينبغي أن يتحول إلى مهنة مستقلة بذاتها؛ ومع ذلك فإن ثمة مجالاً واسعاً للمناداة بوجوب إدخال مبادرات تدريبية للذين يقومون بالتقييم الإنساني، وكذلك للإحاج على ضرورة أن تتضمن عمليات التقييم الإنساني مع المعايير المطبقة بصفة معتادة في البحث والتحليل العلميين.

لقد صرح الفريق المستقل الذي قام بمراجعة استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لازمة كوسوفو بأن الوكالة ينبغي أن تكتسب مقدرة على أن «تفكر خارج الإطار المجهود»، وهم يعنون بذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تكون قادرة على أن تعيد النظر في افتراضاتها الخاصة، وتنتظر إلى المواقف والأوضاع من زوايا جديدة، وأن تخضع المفاهيم والمبادئ التقليدية للتقيد والتشكك.

إن «التفكير خارج الإطار» هو تحدٍ خامس ونهائي لتلك المنظمات والأفراد المتطرعين في تقييم النشاطات الإنسانية. ويمكن لمثل هذه المراجعات أن تتحول بسهولة إلى عمليات تقييم تذكروا، تسأل ببساطة إن كان مشروع أو برنامج ما يحقق أهدافه المعلنه بطريقة فعالة وبتكاليف. أما الأسئلة ذات الطابع الجوهرى - أي ما إذا كانت هذه الأهداف هي الأهداف الصحيحة، أو تتطابق مع حاجات المستفيدين منها وطموحاتهم، وما إذا كان ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مناهج وأساليب مختلفة تماماً للأوضاع أو المشكلة المراد معالجتها - فما أيسر أن

جنوب السودان تشوي شمالي ييمولي مشروع المساعدة المروحي في منطقة للحرب



Photo: Reuters, Cramer-Huguenot



## الوعد والممارسة:

## تقييم المساعدات الإنسانية بأساليب قائمة على مشاركة المستفيدين منها

بقلم: تانيا كاييز

يتزايد اهتمام الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية باستخدام مناهج المشاركة والمناهج التي تسترشد بأراء المستفيدين من المساعدات في إجراء عمليات التقييم.

**تعتمد** هذه المقالة على تحليل عدد من تقارير التقييم حديثة الصدور، وعلى التشاور مع من قاموا بالتقييم والمعالين بالكالات المختلفة؛ وتوضيح المقالة أنه رغم قيام منظمات كثيرة بإعداد مبادئ توجيهية لتقييم أفضل مستويات الممارسة، فإن استخدام تلك المبادئ لم يصبح شائعاً بعد. وتري هذه المقالة إلى الإسهام في تحقيق هدف أوسع يشمل في وضع توصيات لإجراء اختبارات ميدانية للمناهج التقييم الوثيقة الصلة بالواقع، والتي تسترشد بأراء كبار المستفيدين من المساعدات الإنسانية.

## إعادة النظر في أهداف التقييم

بناء على الدروس المستفادة من دراسات التنمية، بدأت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية تدرك أن تقييم التأثير الفعلي لعملها أصعب من مجرد قياس ناتج العمل قياساً مادياً. وترتبط هذه الملاحظة بإدراكها أن إجراءات التقييم الحالية لا تقدم دائماً المعلومات السليمة للممارسين، بل إن

طرق إجراء التقييم

قد تحدد سلفاً

نوعية المعلومات

التي يتم جمعها.

ومؤدى ذلك أن ثمة

شعوراً مطرداً بأن إدراج آراء المستفيدين من

المعونات في عملية التقييم لا يمكن أن يتم - بل يجب ألا يتم - دون إعادة النظر عمراً في أهداف التقييم.

وإذا كان كثير من الدروس المستفادة من مشروعات التنمية تحمل دلالات بالغة للمنهج الإنساني للتقييم، فمن الواضح أن هناك نقاط اختلاف يرتبط بعضها بالطرق التقليدية لتوصيل المساعدات

الإنسانية. فهناك منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكاد تكون بحكم الضرورة منظمات مركزية وبيروقراطية، وذلك نتيجة للإطار السياسي والاقتصادي الذي تضطر للعمل من خلاله، بالإضافة إلى ثقافتها التنظيمية. وقد لاحظ المستر هالام أن المساعدات الإنسانية تبقى في جوهرها عملية «تسير من أعلى إلى أدنى»، حيث يقول «إن الوكالات الإنسانية كثيراً ما تنصّر في استشارة أو إشراك السكان المتأثرين أو المستفيدين من عملها... وقد يكون هناك تفاوت كبير بين رؤية المنظمة لأدائها ورؤى السكان المتأثرين والمستفيدين»<sup>١</sup>.

وقد ظلت أهداف عمليات تقييم المساعدات الإنسانية حتى الآن تتصل في الأعم الأغلب بالأولويات المؤسسية، دون مراعاة لاحتياج قيام المستفيدين من المساعدات بأي دور عدا تلقي مستويات أفضل من المساعدات، ودون حساب للعائدات التي قد تعود على جموع المستفيدين من عملية التقييم.

## ضرورة المسألة تجاه المستويات... لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة

وقد جرت العادة أن تُقيم المسألة على أنها مسؤولية تجاه المستويات العليا، أي المانحين

والأمناء وغيرهم من أصحاب الشأن في دول الشمال. أما ضرورة المسألة تجاه المستويات الدنيا، أي نحو من يتلقون المساعدات، فلم تظهر إلا في السنوات الأخيرة، ولن يتضح ما إذا كان تحقيق هذه المسألة ممكناً إلا بعد توجيه مزيد من الاهتمام لأراء المستفيدين من المساعدات في كل مرحلة من مراحل إدارة البرامج. بيد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تقريرها المعنون «التحطيط لعمليات التقييم المعقدة وتنظيمها» (١٩٩٨)، قد

ابتعدت فيما يبدو عن التركيز على المسألة كهدف في حد ذاته، وهو الأمر الذي يهدد بتبديد الفرصة لتحقيق المسألة تجاه المستويات الدنيا.

ومن المعروف أن أهداف الجهات والمؤسسات عموماً تنظم حول تعلم الدروس المستفادة والمساهمة؛ فغما يتعلق بالدروس المستفادة من أي برنامج، بعد توليت التقييم أمراً بالغ الأهمية، لأنه من الممكن إدخال تعديلات على البرنامج وهو لا يزال بعد في منتصفه؛ أما التقييم في نهاية البرنامج فلا يقدم إلا الدروس التي يمكن الاستفادة بها مستقبلاً. ومن ثالثة القول أن ثمة علاقة بين نوعية المعلومات المستخرجة من وراء أي تقييم والسبل المستخدمة لجمعها؛ وقد لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه وإذا كان التركيز منصباً على تعلم الدروس، فإن ذلك يفتح المجال لاستخدام الوسع لأساليب المشاركة. أما إذا كان محور التركيز يدور حول المسألة، فعسى ذلك ضماً تنظيم عملية التقييم بحيث تكون نتائجها مستفلة وجديرة بالاحترام؟<sup>٢</sup> مثل هذه النظرة تنطوي على الانزباب المستشري بشأن نتائج البحوث القائمة على المشاركة، ويعكس الافتراض القائل بأن التقييم يجب أن يؤدي إلى التعرف على حقيقة واحدة لا تثنى لها.

## من النتائج إلى التأثير

تميل عمليات التقييم التقليدية إلى استخدام لغة متخصصة تعتمد على بيان مدى نجاح القائمين بالتقييم في تحقيق الأهداف المحددة. ويشيع في تلك التقييمات استخدام المنهج العلمي وتكليف فرق التقييم ببحث نتائج البرنامج في ضوء الموارد المحدصة له. وتستخدم لذلك الأساليب الكمية عموماً، وهي الطرق التي يفضلها المانحون والقطاعات الإدارية بالوكالات على أساس ما يُفترض من إمكانية الوثوق بها والتحقق من صحتها. وبسم هذا المنهج عن رغبة في التثبت من «الحقائق» الواقعة والوقوف على «الحقيقة» الموضوعية، ويوحى بإمكانية تحقيق ذلك فعلاً.

وقد شرعت بعض الجهات مؤخراً - مستعمرة معاليز التقييم المستخدمة في دراسة التنمية - في التركيز



## توصيات مفيدة للتحرك: المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية

تقر المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية الحامة بالجهات الساحة والهيئات، والمتوفرة حالياً بشأن تنظيم عمليات تقييم المساعدات الإنسانية، بالحاجة إلى زيادة عمليات التقييم القائم على المشاركة أكثر مما كان يحدث في الماضي. وعلى غرار ذلك فإن مدونة السلوك الخاصة بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة في ظروف الكوارث تنص على «إيجاد سبل لإشراك المستفيدين من البرامج في إدارة مساعدات الإغاثة». ويتبنى الالتزام بالمتائج الشاملة للقائمة على المشاركة التي يشهدها ميدان التنمية منذ مطلع التسعينيات على الأقل في اعتراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن «المفالات التي تتم مع المستفيدين يمكن أن تكون مصدراً من أغنى مصادر المعلومات في عمليات تقييم المساعدات الإنسانية»<sup>١</sup>. وقد جاء في التقرير المعنون «تقديم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (١٩٩٩) أن المفوضية تتعهد «بأن تبذل الروحدة المذكورة جهوداً خاصة من أجل العمل في إطار التعاون مع شركائها الدوليين، وضمان أخذ آراء المستفيدين في الحسبان عند تحليل وتقديم أنشطة المفوضية»

وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه «في

المحاولات المباشرة لتبني نتائج البرامج.

ويتطلب أي تقييم مفيد لبرامج المساعدات تحليل الاقتصاد السياسي والاجتماعي الذي يعيش فيه المستفرون من حالات الطوارئ المعقدة، والاضرابات التي أتبعوها لمواجهة تلك الضغوط؛ فيدون بيانات مقدمة من المستفيدين ينتهي التقييم إلى نتائج عكسية. وإذا قبلنا بفكرة تقييم تأثير البرامج، فيجب عندئذ إشراك المستفيدين منه في عملية التقييم، لكن محاولات إشراك أصوات المستفيدين تبوء بالفشل عندما تتم في إطار لا يقبل بهذه الفكرة من الأساس. ويتساءل يوهان برونه العالم الأنثروبولوجي الذي يقوم بدور في عملية التقييم المشترك لمساعدات الطوارئ في رواندا:

«كيف عساي أن أجعلهم يتخلون عن تصوراتهم المسبقة وهي أنني سوف أطرح أسئلة (سياسية) بسيطة ومنمقة وأتلقى إجابات (سياسية) منمقة؟ إن التحدي المنهجي... لا يمكن في كيفية اختصار الطريق في عملية البحث (باستخدام أساليب التقييم القائم على المشاركة في البيئات الريفية مثلاً)، ولكن في كيفية صقل الأسئلة التي نطرحها في حضم الطوارئ السياسية المعقدة المشحونة... وهنا يجب أن نظل الاستراتيجية الأساسية هي الا نضن على البحث بالوقت اللازم له مهما طال، وأن نعرف جيداً الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها وكيف نطرحها.»

على تقديم آثار البرامج، مما يوحى بمحور التركيز أكثر اتساعاً وشمولاً من ذي قبل، ولعله يفسح المجال الأمثل للإبتكار المنهجي، من قبيل زيادة إشراك المستفيدين وغيرهم في عمليات التقييم.

ويؤدي إشراك المستفيدين من المساعدات في البحوث إلى التعامل مع المخاوف التي تتساور العاملين بالبرامج بشأن التقييم؛ فقد يخشون مثلاً أن تؤثر نتائج التقييم على عملهم أو على مستقبلهم الوظيفي مما يجعلهم يحجبون عن التحلي عن سيطرتهم على صنع القرار وعلى التقييم. ولذلك فعندما أدركت بعض المنظمات أن محافو العاملين بها لها أساس من الواقع، من حيث أن التقييم يمكن أن يشوبه الميل إلى إصدار الأحكام، لجأت هذه المنظمات، مثل الفرع الهولندي لمنظمة «أطباء بلا حدود»، إلى القيام بمحاولات صريحة لإعادة توجيه التقييم بحيث يركز على التعلم أكثر من المساءلة الداخلية. ويوحى هذا المنهج بضرورة الترام الطاقم الميداني والقائمين بعملية التقييم بتحمل المسؤولية عن عملهم، وضرورة افتراق المساءلة بالشفافية

إن الغرض من التقييم كما يفهمه القائمون على التنفيذ يؤثر على مدى دعوة المستفيدين إلى المشاركة. فالتقييم عملية سياسية يختلف معناها باختلاف القائمين بها؛ ولذلك فإن إشراك المستفيدين في تقييم برامج المعونات الإنسانية يعني ضمناً أن أهداف التقييم أوسع من مجرد

مخيم للتأجحين داخلياً بالقرب من روهينغري في رواندا



تدوين  
٢٠٠٥  
UNHCR



Photo: Reuters/Sean Spurgeon



موسيس ليتون، المدير العام في أوكسفام - بريطانيا، يتحدث إلى إحدى أعضاء مجموعة سكانية في لبار، بوليفيا

حالة التقييم القائم على المشاركة يتغير دور التقييم والفرص منه تغييراً ملحوظاً، لأن مثل هذا التقييم يركز على إجراء العملية بنفس قدر تركيزه على النتائج النهائية لها أي التقرير (إن لم يكن أكثر)... فكان العملية ذاتها هي المنتج... والفرص من التقييم ليس مجرد تلبية مطلب بيروقراطي، وإنما أيضاً تنمية قدرة أصحاب الشأن على تقييم الظروف المحيطة بهم واتخاذ الإجراءات المطلوبة<sup>٥</sup>. إن التقييم القائم على المشاركة يتيح فرصة التعبير لمن فقدوا قنوات الاتصال المعتادة، ويشجع أفراد المجتمع المحلي على الإعراب عن آرائهم وجمع المعلومات وتحليل البيانات بأنفسهم، والتدخل للانشطة الرامية لتحسين أوضاعهم. ويتطوّر هذا النوع من التقييم على التسليم بأن المساهمين الأساسيين في المشروع

والمستفيدين منه هم الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التقييم، وليسوا مجرد موضوعات للتقييم؛ ولذلك فإن التعليمات التي تنطوي عليها المبادئ التوجيهية ندرع عموماً نحو التقدير بالتقييم بوصفها جانبين من عملية متكاملة، الأمر الذي يرتبط بزيادة مشاركة المستفيدين وقهرهم من المساهمين الرئيسيين في تقييم كل من المناهج والمضمون التعليمي؛ وبذلك يعد عملية تناقش ووسيلة لا تقتصر على اعتبار المستفيدين مصدراً للمعلومات، ولكن تمتد إلى تحديد أدوار جديدة تماماً لهم.

ومن المفيد للغاية تصور التقييم القائم على مشاركة المستفيدين باعتباره جزءاً من البحث الاجتماعي الذي يركز على موضوع محدد بمهته، بحيث لا يقتصر هدفه على تأكيد علاقات السبب والنتيجة، ولكن يشمل أيضاً فهم طبيعة الظروف التي تعيشها مختلف الأطراف الاجتماعية الفاعلة، وقد تكون مناهج البحث والتحليل الكمي، وربما الأنثروبولوجي، أيضاً أفضل الاستراتيجيات في هذا الصدد.

ثم إن هناك عدة قضايا عملية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فالتقييم لا يمكن أن يكون استشارياً أو قائماً على المشاركة ما لم يكن محظوظاً وموفقاً؛ ذلك أن المحاولات التي يشوبها التردد أن تنقصها الشفافية الكاملة لا تساعد من يسهول إلى كسب المصداقية للاستراتيجية التي يتبناها. ويجب أن يطلع جميع المساهمين الرئيسيين على نوعية التقييم الذي يجري التخطيط له، فالتخطيط للمستند إلى مشاركة المستفيدين قد لا يغطي نفس الجوانب التي تغطيها عملية الرقابة والتدقيق لنفس البرنامج، ولا يجوز أن يكون موضع انتقاد بسبب ذلك. ومن الضروري، إن تنص اختصاصات التقييم تحديداً على أن المناهج

القائمة على المشاركة سوف يتم استخدامها، وأن قوت الإصافي المطلوب لذلك محسوب في الجدول الزمني اللازم للتنفيذ.

وهناك سؤال أساسي يتعلق بإمكانية إدراج آراء المستفيدين في تقييم البرامج التي استغفهم من الحسان أثناء مراحل التخطيط والتقييم والرمذ؛ وفي هذه الحالة لن يكون هناك نقص في البيانات الأساسية أمام من يتولون عملية التقييم، لحسن، وإنما يثير مثل هذا المنهج أيضاً تساؤلات حول مدى علم الجهات المانحة للمساعدات بأحوال المجموعات السكانية المعنية التي تعمل معها.

## هل تبلغ الدعوة إلى المشاركة الأسعاع؟

بمراجعة نحو ٢٥٠ تقريراً من تقارير التقييم المأخوذة من قاعدة بيانات شبكة التعلم النشط المعنية بالمساعدة والافاء في مجال المساعدات الإنسانية، اتضح أن ٩٠ قلة قليلة من تقارير التقييم هذه علفت على موضوعات التشاور، ولا يكاد يكون أي منها قائماً على المشاركة<sup>٦</sup>. ومن الواضح أن هناك هوة واسعة بين النظرية والتطبيق؛ فبينما تحدثت كل المنظمات غير الحكومية تقريباً عن أهمية المشاركة، يندر أن نجد دليلاً على وجود عصر المشاركة في عمليات التقييم التي تجربها هذه المنظمات

أما الأدلة المتوفرة على الاستخدام الفعلي للمناهج التي تسترشد بآراء المستفيدين فهي عموماً مجرد روايات أكثر منها بيانات مثبتة في وثائق الوكالات. فعندما يوجد قدر من التشاور غير الرسمي القائم على استغلال الفرص المتاحة، فعادة ما يأتي هذا التشاور من مطلق الاهتمام الشخصي، ويتوقف على

توافر الوقت لإجراء المقابلات الشخصية؛ وقد يسهم ذلك بالفعل في جعل التقييمية والاهتمام الذي يثيره التقرير المرتبب على هذه الخطوات، ولكن بدون التوثيق السليم فإن المنافع الكلية المستفادة تبقى عرضة للتلفد الشديد باعتبارها «غير علمية» أو «لطاعية» أو «ذاتية».

ففي دراسة أجريت عن عمليات التقييم تحت رعاية إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وصفت الجهود التي يبذلها المقيمون لمعالجة أعضاء الجماعات المعنية بأنما جهود «غير كافية»<sup>٧</sup>. ومما له دلالة في هذا الصدد أن اختصاصات تقرير التقييم الذي أعدته وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول كوسوفو تدعو إلى حث اللاجئين

والحاليين واللاجئين السابقين على التعبير عن آرائهم، وعلى الرغم من ذلك فإن متن التقرير لا يتضمن سوى إشارة عابرة إلى بعض المقابلات مع اللاجئين، ولا يعمي أي وصف للأساليب المستخدمة لجمع المعلومات<sup>٨</sup>. ومثال ذلك أيضاً أن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الأنشطة التعليمية في منطقة البحيرات الكبرى جاء خالياً، فيما يبدو، من آراء المستفيدين وجهات نظرهم، رغم أنه انتقد غياب مشاركة الجماعات السكانية المستفيدة في هذه الأنشطة<sup>٩</sup>.

وبفحص تقارير المفوضية يتبين أن هناك قدرأ من عدم الاتساق في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمدى حث المستفيدين من المساعدات على التعبير عن آرائهم أو مدى الأكتفاء بها؛ ويبدو أن اشتراك اللاجئين في دراسات المفوضية كان متوقفاً على عدد من المعايير المتغيرة، وعلى موضوع التقارير، وعلى رغبة فرق التقييم، وأمر آخر يتعلق بإمكانية الاتصال بالمستفيدين ومسألة التوثيق. ويتطرق نفس هذا الحكم على تقارير التقييم الصادرة مؤخراً عن برنامج الغذاء العالمي.

وفي بعض الأحيان تذكر التقارير آراء المستفيدين من برامج المساعدات دون إضاح كيفية التعرف على هذه الآراء أو تحديد أصحابها. وعلى الرغم من أن إدراج آراء اللاجئين أمر مطلوب، فوجب توخي الحذر في التعامل مع أي بيانات أو تقارير عندما تكون الآراء غير مصنفة تصنيفاً متسقاً، والمصادر المحددة للمعلومات غير مذكورة؛ كما أن غياب المعلومات عن طبيعة المجموعات السكانية المعنية وبينما يؤثر على الأسلوب الذي تقرر به الجهات المانحة للمساعدات نوعية المساعدات المطلوبة،



وربما يكون سبباً في حدوث توتر كبير بين صفوف المستفيدين من المساعدات. ومن الشكاري الشائعة في هذا الصدد أن الجهات المانحة تطلب بالمعلومات المتعلقة بهذه الأمور، في الوقت الذي ينذر فيه أن تقدم الدعم المطلوب لجمعها.

وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية على سبيل الاحتياط بتعيين باحثين اجتماعيين لقضاء فترات طويلة في قلب الأحداث للتعرف على الجماعات السكانية التي يعملون معها؛ ومن الواضح أن هناك ميزة في ربط عمليات التقييم القائمة على المشاركة بتمتع الفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية لجموع المستفيدين من المساعدات، وزيادة مشاركة المستفيدين طوال دورة المشروع. وقد أعد بعض هؤلاء القائلين بالتقييم بحثاً ناقشوا فيها المناهج والخبرات، وهذه الأبحاث مهما بلغت روعيتها نبيّن أن كل حالة تُمَدُّ فريدة من نوعها، كما تبين صعوبة إسقاط الدروس المستفادة من برنامج ما بأي قدر من التفصيل على غيره من البرامج.

وفي الفصل المخصص لتقدير التأثير في تقرير منظمة أو كساف الصادر عام ١٩٩٩، يناقش كريس روشيه المتطلبات المنهجية والأخلاقية المحددة اللازمة للتعامل مع مواقف الطوارئ، ويلاحظ أن القيود التي تفرضها السياسة والأعداد تضيّق عادةً على الجماعات الرئيسية، وخصوصاً النساء وكبار السن والأطفال، لا يُشاركون في إعداد البرامج أو تنفيذها.<sup>١٠</sup>

إن ندرة الإشارة إلى استقصاء آراء المستفيدين من المونيات أو التعبير عنها في التكرات التي تتناول التقييم تجعل التعرف على آراء جموع المستفيدين من

المونيات غير المصنّفين تصنيفاً متسقاً أمراً شبه مستحيل. والواقع أن القطاعات المختلفة من جموع المستفيدين لا تتعاضد مع برامج المساعدات الفلّانة أو تنفيذها بطريقة واحدة في كل الأحوال، وهذا ما لا يظهر في تقييم تلك البرامج.

## القيود المفروضة على المشاركة

تبين تجربة الفريق الذي أجرى التقييم المتميز للاستجابة الدولية لعمليات الإيواء الجماعية في رواندا مدى تعقيد القيود المفروضة على المشاركة؛ فقد أشار رئيس الفريق إلى صعوبة التحقيق في الأحداث لأن ذاكرة المستفيدين من برنامج المساعدات كانت عموماً مشوشة بحيث يتعذر عليهم حسن تقدير الأمور بمجرد استرجاعها في أذهانهم. كما كانت الوكالات التي خضعت لبرامجها للتقييم تعاني من قصور شديد في فهم البنية الاجتماعية لمجتمعات اللاجئين قبل فراقهم منها.

وعند استشارة اللاجئين تشابهت إلى حد كبير آراؤهم حول الوكالات التي تقدم المساعدات؛ وكثيراً ما أشاروا إلى الصليب الأحمر عموماً لا إلى الهيئات التي تتكون منها حركة الصليب الأحمر الدولية ومن يعملون معها.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨ اجتمعت «شبكة التعلم النشط المعنية بالمساعدة والإلاء في مجال المساعدات الإنسانية» لبحث أسباب عدم استخدام الأساليب التي تسترشد برآء المستفيدين من المساعدات استخداماً أشمل في أوساط هيئات الإغاثة الإنسانية، فلاحظ الاجتماع أن هذا المنهج يستنزف الوقت ويصعب تطبيقه في مواقف متنوعة ولا تطلب به الجهات المانحة التي يبقى شغلها الشاغل هو المسألة أمام المستويات العليا.<sup>١١</sup> كما طرحت تفسيرات أخرى لعدم استخدام هذه المناهج، منها أن الحكومات المضيفة كثيراً ما تأخذ موقفاً عدائياً إزاء هذه المناهج، وأن الأشخاص الذين يملكون بالمعلومات قد يتعرضون للخطر في مواقف التوتر أو الصراع السياسي، وأن جموع المستفيدين من المساعدات لا يملكون الوقت يكفيهم ليعطوا إجابات صائغة خوفاً من صياح المساعدات ولا بين أيديهم، وأن الخبرة المنهجية غالبة، ولا توجد بيانات أساسية لقياس التغيير، بينما التيرد على الحركة والانتقال لنفي احتمال إشراك المستفيدين في التقييم.

## خاتمة

تحرص بعض الوكالات على تحسين أدائها، ولذلك تهتم بالمنهج القائم على حقوق الإنسان والتعلم الاجتماعي وتطوير النماذج لتحقيق مزيد من المشاركة من جانب المستفيدين من المساعدات في عملية التقييم وغيرها من مراحل برنامج المساعدات الإنسانية. ويتجلى الاهتمام الكبير من جانب وكالات الإغاثة الإنسانية بمشاركة أصحاب الشأن، والمساعدة تجاه المستويات الدنيا في اتجاهها مؤخرًا للتركيز على المعابر، مثلما جاء في مبادرات محددة من قبيل وضع مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، ومشروع المكرة الأريضة («سفرة»)، ومشروع مفوض النظام المختص بالشؤون الإنسانية، وشبكة التعلم النشط المعنية بالمساعدة في مجال المساعدات الإنسانية.<sup>١٢</sup>

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو: هل يحدث دائماً أن ترغب الجهات التي تقدم المونيات في أن تتعرف حقاً على ما يدور في خلد المستفيدين منها؟ وهل هذه الجهات مستعدة للعمل على التظلم على القيود التي تحول دون سماع أصوات المستفيدين؟ من شبه المؤكد أن الجواب على هذه الأسئلة سوف يكون بالإيجاب، إذا كان المستفيدين راضين عن جهود الجهات المانحة؛ ولكن قد

يختلف الأمر إذا اختلف المستفيدين من حيث البنية مع ما تقوم به المنظمات، أو مع أسلوبه عملها. فالمنظمات لها مصالح ثابتة وأولويات خاصة بها، وهي مراقبة الجهات المانحة على البرامج والسيطرة المؤسسية والالتزام بالسياسات. وبقي السؤال هو ما إذا كانت الجهات المانحة ترى من مصلحتها أن تعطي قدراً ما من السلطة للجموع المتلقية للمساعدات الإنسانية التي تعد من أضلاع الجماعات في العالم.

تانيا كايوز تعمل حالياً مستشاراً ببحوث غير متفرغ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وعنوان بريدّها الإلكتروني هو: [ian\\_kaiser@yahoo.co.uk](mailto:ian_kaiser@yahoo.co.uk)

هذه المقالة جزء من بحث موسع بعنوان «مناهج تقييم البرامج الإنسانية القائمة على المشاركة» وعلى آراء المستفيدين منها، أعدته الباحثة بتكليف من المفوضية، وستقوم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية بنشره قريباً على الموقع التالي: [www.unhcr.ch/evaluate/main.htm](http://www.unhcr.ch/evaluate/main.htm)

1 Alistair Hallam, 1998, *Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies*, RSC Good Practice Review, Overseas Development Institute, London, 1998, p.13.

2 Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), *Guidance for Evaluating Humanitarian Assistance in Complex Emergencies*, 1999, p.17.

3 Jonathan Pottier, 'In retrospect: beneficiary surveys in Rwandan refugee camps, 1995: reflections 1999', in *Wageningen Disaster Studies, Evaluating Humanitarian Aid: Politics, Perspectives and Practices*, Rural Development Sociology Group, Wageningen University, Netherlands, 1999, p.124.

4 OECD 1999, p.25.

5 United Nations Development Programme, *Who are the Question-Makers: a Participatory Evaluation Handbook*, 1997.

6 Apthorpe R. and Atkinson P. 1999, *A Synthesis Study: Towards Shared Social Learning for Humanitarian Programmes*, ALNAP 1999, p.8.

7 Barton J. and Macroe J., *DFID Evaluation Report Dec 1997 ECV 613 Evaluation Synthesis of Emergency Aid*, ODI, 1997, p.2.

8 *The Kosovo refugee crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's emergency preparedness and response*, (UNHCR, EPUA/2000/001).

9 *Review of UNHCR's rehabilitation activities in the Great Lakes*, IES EVAL/01/99, UNHCR 1999.

10 Roche C., *Impact Assessment for Development Agencies: Learning to Value Change*, Oxfam, 1999, p.181.

11 ALNAP 1998, Record of October Meeting, ODI London. ([www.oneworld.org/odi/alnap](http://www.oneworld.org/odi/alnap))

12 See [www.afrc.org/pubs/code](http://www.afrc.org/pubs/code); [www.sphereproject.org](http://www.sphereproject.org) (see also Publications section in this FMRI; [www.oneworld.org/ombasmen](http://www.oneworld.org/ombasmen); [www.oneworld.org/odi/alnap/index.html](http://www.oneworld.org/odi/alnap/index.html)).



# إجراء الأبحاث في مناطق الصراع: الأخلاق والمساءلة

بقلم: جوناثان غودهاند

تركز هذه المقالة على التحديات الأخلاقية النابعة من إجراء الأبحاث في مناطق الصراع.

إن واقع الخبرة المكتسبة من إجراء الأبحاث ميدانياً وسط المجتمعات في أفغانستان، وسري لنكاه، ولبيريا، يمثل تحدياً للجهة الأكاديمية التقليدية الفائلة بأن غياب الأمن يجعل من المستحيل تأمين معلومات صحيحة، وأن على الأبحاث الجادة إذن أن تنتظر ربما يتوقف القتال. وكثيراً ما كتبت مثل هذه الحجج تُساق من قبل وكالات الإغاثة الإنسانية لتبرير محدودية استثمارها في مجال التحليل الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية. وقد أصبح ثمة اعتراف متعاظم من جانب كل من المحللين والممارسين بأن هناك احتياجاً لمدخل أو أسلوب يتسم بعزم من روح المبادرة مما يؤدي إلى عمليات تدخل إنساني مناسبة تقوم على التحليل الصارم والعميق.

ومن بين المجموعات الرئيسية الثلاث من التحديات التي يجابهها الباحثون في مناطق الصراع - وهي العملية، والمنهجية، والأخلاقية - تركز هذه المقالة على النوع الأخير. فهي تبحث في القرارات الأخلاقية التي كثيراً ما تواجه الباحث، والخطر المشتمل في أن يكون ما يفعله بطوي بالفعل على ضرر ما، وكذلك كيف يتوصل إلى إطار من القيم الأخلاقية من أجل صعب القرارات. وعلى الرغم من تركيز الوكالات الإنسانية مؤخراً على الأخلاقيات والذرة الإنسانية، فإن الدراسات والكتابات الصادرة حول أبحاث مناطق الحروب لا تغطي التحديات الأخلاقية إلا نادراً. ومثلما يتم حث وكالات الإغاثة بشكل متزايد على عدم إتيان أي عمل بطوي على ضرره ونعمته شعور أخلاقي، فإن باحثي مناطق الصراع أيضاً في حاجة إلى وضع إطار أخلاقي متين لتناكس من عدم «إحداث أي ضرر» عن غير قصد، ولضمان اختتام كل الفرض السالسة «لتقييم بشيء» بالغ.

## طبيعة الصراع الحديث

تتسم الحروب التي دارت في أفغانستان، ولبيريا، وسري لنكاه عدداً من السمات الشائعة في كثير من صراعات اليوم، ويتضح فيها كثير من التحديات التي من المرجح أن يواجهها الباحثون في مناطق الصراع. وبالرغم من أن ما شهدته أفغانستان وسري لنكاه هي

«حروب ساخنة» بينما تندرج ليبيريا في إطار «أحداث ما بعد الصراع»، فإنها جميعاً تتسم باستمرار العنف المسلح، وشروع انتهاكات حقوق الإنسان، وظاهرة إقتلات مرتكبيها من القاتل. وقد اتخذ العنف المسلح أشكالاً كثيرة ومتنوعة، منها الحرب التقليدية، وزعامة الحرب من جانب محترفين مستفيدين، والتفجيرات الإرهابية، والهجمات الانتحارية، والتطهير العرقي للسكان المدنيين. ومثل هذه الصراعات بطول أمدتها وتستعصي لأقصى الحدود على المساعي الخارجية لمعالجتها. «الحرب في كل من أفغانستان وسري لنكاه ما تزال تدور رحاها منذ ٢٠ عاماً.

وإذا لم يكن الباحثون والمحللون على استعداد للعمل إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها، فإن المعرفة والعمق سيتوقفان في الغالب عند مستوى ما قبل الحرب. وعودة الفعل المستندة فقط إلى فهم المجتمع فيما قبل الحرب، دون مراعاة ما اكتسب من تعبر وتترك بعد ذلك، هي على الأرجح ردود فعل غير مناسبة. وتُعد أفغانستان نموذجاً كلاسيكياً

لمنطقة صراع سقطت بالفعل من «خريطة» على مدى العشرين سنة الماضية.

ولذا إذن أن ندفع بالقول إن الفعل قد سبق الفهم.

من الممكن إجراء الأبحاث في مثل هذه البيئات؛ فيقدور الباحثين اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات بشأن موعدهم القيام بالبحث ومكانه، وكيفية عمل على أن يكونوا مسلحين بفهم وإدراك للأطراف التي يتخلها الصراع ودينامياته. فكثيراً ما تتسم الصراعات بأنماط العنف ذات طابع ديناميكي وجنائي التعرير، يمكن تحديدها على مستوى المكان، أو الزمان، أو ارتباطها بمواسم معينة. فقتال في أفغانستان، على سبيل المثال، يميل إلى انتهاء النمط الموسمي، حيث يبلغ القتال ذروته الكبرى في فصلي الربيع والصيف. أما في سري لنكاه فقد لوحظ أن العنف يتركز بصورة أكبر في الشمال الشرقي.

## نتائج عكسية

قد تكون للبحث نتائج سلبية غير متوقعة؛ فالباحث، مثله مثل أي شكل آخر من أشكال التدخل، يحدث داخل بيئة لتضع السياسات في جميع جوانبها، ولذلك فمن المستبعد أن ينظر إليه الممارسون المحليون على أنه نشاط محايد أو بنطوي على بركات للذات. والباحثون، مثلهم مثل وكالات المساعدات، في حاجة لأن يدركوا كيف يمكن أن يؤثر تدخلهم في النظم والهياكل الحافزة التي تحرك الصراع الذي يتسم بالعنف، أو كيف يمكن أن يحدث تأثيراً في استراتيجيات حل المشاكل وفي سلامة المجتمعات. ذلك أن عملية الصراع تتدخل في المعلومات من خلال الترويج لأصوات وقمع أصوات أخرى؛ والباحثون جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأخلاقي؛ هذا ولأنهم يعلمون أن يدركوا أن البحث يتضمن بالضرورة القيام باحتيارات سياسية وأخلاقية بشأن الأصوات التي يبنّي الإصغاء إليها، والمعرفة الجديدة بالاهتمام.

## من المستبعد أن ينظر الممارسون المطويون إلى البحث على أنه نشاط محايد أو بنطوي على نكران للذات

إن وكالات الإغاثة الإنسانية في حاجة إلى إطار أخلاقي لوطيف أقصى قدرة لها على تلبية

الاحتياجات الإنسانية، ولتقليل إلى أقصى درجة ممكنة من إمكانية استغلال المساعدات والتحكم فيها لأغراض شخصية<sup>١</sup>. والتحليل الاجتماعي الراسي إلى رفع درجة استجابة الوكالات لمطالبتهم بتحملوا من التطورات الراهنة في مجال المساعدات الإنسانية، وعلى الأخص في الحالات التي تم فيها تطوير أطر أخلاقية ومدونات للسلوك، وإعادة صياغة للمساعدات ضمن منهج قائم على مراعاة الحقوق، وذلك استجابة لما تأتي به الصراعات المعاصرة من تحديات جديدة. إن باحثي مناطق الصراعات يتحملون مسؤوليات أخلاقية عن عمليات التدخل التي يقومون بها، إذ قد يقع منهم دون قصد أو ابتداء



الموضوعات من قبيل المحظورات لانتهاكها على مخاطر شديدة، بينما توجد موضوعات أخرى حساسة، ولكن يمكن تناولها بصورة غير مباشرة. ويتطلب ذلك حساً بالغ التضييق من التقدير السياسي. وعلى الباحثين أن يعوا دائماً أنه رغم وجودهم لعملة قصيرة، فإن استلهمهم والمناقشات التي يبرونها قد تحدث أصداء تدوم بعد ذلك لفترات طويلة.

وثمة مجموعة أخرى من المخاطر الأمنية تتعلق بالباحثين أنفسهم؛ إذ ليس من الصواب أخلاقياً تكليف باحثين عديمي الخبرة وغير متعادين على العمل في مناطق الصراع بمثل هذه المهام. وهناك حاجة لإجراء تقييم مستمر لمسألة ما إذا كانت نتائج البحث تبرز المخاطر الكامنة فيه. فإذا كانت المعرفة الاجتماعية هي الهدف، وكان البحث مؤدياً في الراجح إلى منافع ملموسة لأولئك الذين تجري عليهم الأبحاث، فربما تكون درجة الخطر المقبولة أعلى مما لو كان الأمر يتعلق ببحث تغلب عليه صفة النشاط الأكاديمي، ولا تكون له أية متابعة ملحوظة له من قبل.

## السرية

إن تسييس الإعلام يعني أن المجتمعات التي تحاول تجنب المخاطر كثيراً ما تنتهج استراتيجيات قائمة على الصمت. وتستخدم صنوف العنف المسلح، بما في ذلك عمليات القتل في المظاهرات والتطهير العرقي، في ترويع وإخضاع السكان وترسيخ عادة الصمت في المجتمع. وربما يصبح إظهار السلامة وعدم لغت

وليس من السهل دائماً الفصل بين المحاربين وباتلي المجموعة المتواجدة، أو التمييز بين الآراء التلقائية الصادرة عن هذا التجمع والدعاية المقصودة. فربما يستخدم المقاتلون الاجتماعات العامة (كما تفيد تجربة المؤلف نفسه في سري لنكا) لخدمة أهدافهم الدعاية الخاصة. والتفاوض مع زعماء مجتمع ما هو في ذاته عملية ذات حساسية بالغة نظراً لأن التعرف على هوية أفراد باعيتهم باعتبارهم القافة قد يعرضهم للخطر. فالمتمردون يستهدفون، على نحو منظم، القيادات المحلية ويسعون لإقصائهم، وهو ما قد يشكل تهديداً للقاعدة نفوذهم. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، قد يتسبب قصر التعامل على «أصحاب الحلي البيضاء» في قرية من القرى في اختلال التوازن السياسي بينهم وبين القادة المحلي. ولذلك، فإن معرفة من الذي يمسك بمقاييد النفوذ، وما هي ديناميات الصراع المحلية، تعد نقطة بداية جوهرية لاتخاذ قرارات أمنية تستند إلى معلومات صحيحة

ولدى اختيار الباحثين لموضوعات يفرض المناقشة، يجب عليهم التعرف على أيها أكثر حساسية من غيرها وأكثر عرضة لإحراق المخاطر بالافراد موضوع البحث. وعلى سبيل المثال، ففي إحدى القرى في سري لنكا، وفي أعقاب اليوم الأول من البحث، حدثت «جبهة تحرير نمور تايلاند» جميع سكان القرية من المتحدث هي السائل المتعلقة بنظام الطبقات الاجتماعية المعلقة. وفي قرية أخرى في أفغانستان، لم يكن من الصواب تروجه أسئلة مباشرة حول موضوع اقتصاد الأفيون. وقد تكون بعض

ما يمثل أذى أو ضرراً من خلال تعديدهم على أمن وخصوصية ورفاهية أولئك الذين يجرؤون عليهم انبعاثهم. ويجب لعملية صنع القرار المدعومة بنفهم القيم الأخلاقية السائدة أن تستوعب دوافع ومسؤوليات الباحثين، وكذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للبحوث على الناس في مناطق الحروب. إننا بحاجة إلى وضع قواعد إرشادية إيجابية تتضمن توصيات بما يجب فعله وما يجب الابتعاد عنه. <sup>3</sup> واتسب القرارات هي على الأرجح تلك التي تتخذ بمراعاة القضايا الأخلاقية قبل البدء في البحث. وأكثر ما يكون الباحثون عرضة للتورط في الضرر عندما لا يحسبون مقدماً حساب التحديات الأخلاقية المحتملة.

## المخاطر الأمنية

إن الأمان مسألة جوهرية لكل من المجتمعات والباحثين؛ وفي حالات كثيرة يكرر السبيل الوحيد العملي والأمن للوصول إلى مناطق الحروب «الحيية» هو من خلال وكالات المساعدات التي تقوم بالعمل هناك على الأرض بالفعل. وهذا الوضع قد يخلق لها مجموعة خاصة بها من التحديات.

إن إعمال الفكر في أسئلة من قبيل: كيف تقوم بإجراء البحث، ولمن نتحدث، وما الذي نتحدث عنه، هو أمر جوهري لتفادي تهميش المجتمعات للمخاطر. وتمثل أساليب المشاركة التي تتضمن لمجموعات كبيرة من الناس استراتيجيات مخفوفة بالمخاطر في المناطق المعرضة للقصص الجوي.





الأنظار واهتمام المرء بما يعنيه فحسب) أملاً أساسياً لبقاء والنجاح. فعلى الباحث أن يتسلحوا بالوعي «بالانقضاء الإعلاني» وأن تكون لديهم حساسية تجاه احتياجات ومتاولف المجتمعات التي تتركها الصراعات. وينبغي أن تكون السرية هي الشاغل الأول، ويجب احترام الخصوصية وحرية في عدم كشف الهوية أثناء إجراء البحث وعلمه.

وربما يكون ثمة تنازع بين الحاجة إلى السرية وبين امتناع سياسة الصمت إزاء نقض انتهاكات حقوق الإنسان. وتواجه وكالات المراقبة معضلات مشابهة، ويرى الناقدون أن يمكن أن يكون هناك تقارب خطير بين المساعدة والصمت. ويتطلب الأمر من الباحث أن يمتنعوا النظر في مسألة مهمة، وهي: كيف صاهم أن يشهدوا الانتهاكات وينقلوا المعلومات لمن يحاول التصدي لها ولكن دون أن يعرفوا الأشخاص موضوع البحث للخطر.

## التوقعات

وهناك خطر في أن يعطي الباحثون أملاً زائفاً للمجتمعات، وهو نوع من المخاطر لا يقتصر على الأبحاث الخاصة بالصراع، بل قد يكون الخطر أكبر في مواقف الشَّرِّ والشدَّة الواسعة النطاق حينما تكاد تعتمد وسائل المساعدة الخارجية. وهذا ما يجعل من الحيوي والمهم جداً شرح الغرض من البحث بوضوح وبشكل دائم أمام أعضاء المجتمع في جميع مراحل عملية البحث. ومن الممكن تلافى التوقعات والأمال غير الواقعية إذا ما تعاون الباحثون مع الوكالات العاملة لضمان الربط بصورة وثيقة بين النتائج وما يتخذ فيما بعد من خطوات عملية. وفي مثل تلك الحالات، على كل حال، لا بد من أن يكون هناك تواصل واضح على أقصى درجة بين الباحثين والوكالة (أو الوكالات). فالباحثون المفتقرون إلى المعلومات الكافية أو بأول قد يؤثرون، عن غير قصد منهم، تأثيراً سلبياً على العلاقة بين المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، وهي العلاقة التي ربما تكون قد نشأت على مدى سنوات عديدة.

## الوسائل الضمنية

يجب أن يكون لدى الباحثين حس مرهف إزاء ما قد يصعب فهم من إجابات أو رسائل ضمنية، وأن يتعدوا إعطاء الانطباع بأنهم يصفون الشرعية على الجماعات المتحاربة، وعليهم أن يحلوا الأمور ليتبينوا من يمكن أن يحقق مكاسب سياسية من وراء اشتغالهم، ومن لا يحقق مثل هذه المكاسب؛ وعليهم أن يسألوا أنفسهم إذا كانت عملية التفاوض من أجل تسير سبل البحث من خلال الأطراف المتحاربة تضفي الشرعية عليهم، وما إذا كان أمن الباحثين الوطنيين له نفس القيمة الكبرى التي للباحثين الأجانب، وما إذا كان هناك غرض للثروة تجاه السلوك الذي ينطوي على انتهاكات أو يتم بتعديات واستغلال، وكذلك ما إذا كان إجراء

الأبحاث في منطقة يسيطر عليها جانب واحد فقط من أطراف الصراع قد يُفسَّر على أنه علامة على تحيُّز لهذا الطرف في ميدان القتال.

## نكا الجراح القيمة

بالنسبة للأفراد والجماعات الذين يعانون من آثار الصدمات النفسية، ربما يكون الصمت طريقة للتكيف مع الواقع، وليس فقط مجرد استراتيجية للبقاء والبقاء. وقد يتسبب الباحثون عن غير قصد منهم في نكا جراح قديمة بالبحث في أمور وفضايا ربما لا يرغب المبحوثون في الحديث عنها. ويجب أن يكون الحوار دائماً مستنداً إلى الرضا المتبادل، ويجب على الباحثين أن يُظهروا للحفظ وعرفوا متى يتوقفون. ولتمة دراسات متنامية يدور محورها حول تقديم المشورة للمصابين بالصدمات، وتشير إلى مخاطر التماذج الغربية التي تناسب أفراداً أعينهم حينما يتم فصلها عن السياق الاجتماعي؛ بل لعلها تقوض استراتيجيات التكيف أكثر مما تدعمها.

## الاستجابات العملية للتحديات الأخلاقية

مع الأخذ في الحسبان احتمال أن تكون المبادئ التوجيهية العامة ذات قيمة محدودة، باعتبار أن عملية التماذج الغربية التي ترتبطة إلى أبعد الحدود بسياقها، فإن هناك في الوقت نفسه مبادئ أخلاقية عملية خاصة بالباحثين.

### (أ) «لا تتسبب في أي ضرر»

- من الممكن تقليل التأثيرات السلبية بدرجة كبيرة قديماً عن طريق ما يلي:
- الانتقاء الحساس لباحثين ناضجين على وعي بالمعضلات الأخلاقية.
- إخراج التوازن الصحيح ما بين الباحثين المستعنين إلى داخل المجتمعات والباحثين الفلجرجين، مع معرفة المهارات اللغوية والثقافية والدينية والعرقية.
- التسبب بالقضايا الأخلاقية المحتملة.
- الوعي بالرسائل الضمنية التي تُعطى كشية لأشخاص مناطق أو مجالات بحثية.
- تحليل تفصيلي للمكيفية التي تجعل البحث عرضة للتأثير في الصراع المحلي أو التأثير به.

- وإنما فترة البحث يحتاج الباحثون إلى ما يلي:
- التولُّون بسمات البيئة المحيطة، وعدم لفت الأنظار أو استرعاء انتباه من لا يرغبون بهم شخصياً أو بمن يدور حولهم البحث.
- المراقبة المستمرة للموقف الأمني وتحليل المخاطر، ولا سيما بالإصبات إلى ما يقوله المرشودون المحليون.
- الحصول على مراققات فائقة على معلومات صحيحة.
- الفحص الأمين لعلامات الثَّوَرِي بين الباحث والمبحوثين.

- الشرح الواضح لأهداف البحث.
- تحقيق مرونة منهجية وتطوير أساليب مناسبة لنوع المخاطر الأمنية، وضرورة مراعاة السرية.
- تقدير قيمة التحفظ: بمعرفة الوقت الذي لابد فيه من التوقف.

- وفي أعقاب البحث، من الأهمية بمكان ما يلي:
- إطلاع الأشخاص مدثر البحث على النتائج بقدر ما تسمح الاعتبارات الأمنية.
- إقامة روابط مع الشركاء المحليين والتخطيط لأنشطة متابعة حتى لا يصبح البحث نشاطاً غايته استخلاص المعلومات فحسب.

### (ب) «قدِّم شيئاً من النفع»

من الأهمية بمكان الاحتفاظ ب«بعض» تناسي فيما يتعلق بإمكانية أن تكون للمباحثين تأثيرات إيجابية فيما وراء الأهداف المباشرة للبحث نفسه. كذلك، فإن التحلي بالتواضع يمثل نقطة بداية ضرورية. والأرجح أن قدرة الباحثين على أن «يقدموا شيئاً نافعاً»، من حيث التأثير في البيئة الأوسع للصراع، محدودة إلى أقصى درجة. ومع ذلك، فتمة عدد من الطرق يمكن من خلالها للبحث أن يكون له آثار إيجابية غير مباشرة، مما يمكن أن يبني عليه الباحثون ويوسعوا نطاقه.

ولعله من مألوف القول إن نقول إن الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب. بيد أن الحقيقة التي لا تناس من التسليم بها هي أن البحث يمكن أن يكون له دور مهم في تمديد الأساطير والأمثال الجامدة المغلوطة، وكشف حالات التمتع الإعلامي، وفتح المهورين صوتاً يصرون به عن أنفسهم. وإذا ما كان بمقدور البحث أن يعيننا على أن نفهم بشكل أفضل الاقتصاد الإعلامي المقعد في مناطق الحروب، فإن ذلك سيكون إسهاماً رئيسياً لمزيد من الاستجابات الملائمة والفاعلة على المعلومات.

قد يكون للبحوث القائمة على القيم الأخلاقية عدو من الآثار الإيجابية على المجتمعات التي تتركها الصراعات. ففي ليبيريا، كان الأفراد موضوع البحث لإجبابين جداً بشأن الغرض التي أتاحها البحث للتحليل والإطلاع على المشكلات والنضال المشترك. وفي سري لانكا، ذكر أعضاء المجتمع المحلي أن وجود الباحثين جعلهم يشعرون بأنهم أكثر أمناً. وعندما يرتبط البحث القائم على المشاركة بالمسئلة المستمرة والحساسة، يمكن أن يمثل منطلقاً لنسج من بناء القدرات والطاقت.

ومع ذلك، فتمة مخاطر كامنة في مثل هذه المداخل في البيئات المعقدة والمسيئة، فهي أولاً تعتمد على فهم دقيق ومفصل للسياق المحلي، الذي يتعين على الباحثين الانساق مع مؤسساته وأفراده. وثانياً، فإن تصورات السكان المحليين لحياة الباحثين عرضة للتأثر بموايل معينة، وهو ما قد يمنعه من نهاية



## الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بمن فيهم اللاجئون

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين  
972-02-2747346 بيت لحم، فلسطين. تليفاكس: 972-02-2747346  
email: info@badil.org url: www.badil.org

المادة والمصحية والمستمرة بنأى على حدته الهاتى القوتية قذولية فريسية القاتل، وقرارات الجمعية والى طلب إسرائيل من خلالها بتبني قرار الجمعية العامة رقم ١٩١٤، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢٣، والقوانين الواردة في الفصل السابع / التفتشل، غشلت الأمم المتحدة والدرول الاعضاء فيها في توزير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وهذا ما لاسطه هيئة حقوق الإنسان في المجلس المتحدة في عام ١٩٩٢، بسبب " قدم العسكري، الانتدابى والسبائى التي منحه بعض الدول لىل امريكا بعضى الواليين لىل من الاويويين الاسرائيل، والذي من شأنه ان يفرغ من الفلسطينيين للشعب الفلسطيني، وتوزع الحقوق التي اقترحت القوتية الدولية للشعب الفلسطيني بطرق غير عادلة انتهاكاً لقرارات مجلس الامن والاهداف التي قامت من اجلها الامم المتحدة والسببية في ميثاقها، ويظهر تفكير عسلي لوسلر للسلام.

الاتحاد الذي تركبته الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها بعض المبادئ والقرارات المصمومة عليها في مجال الامم المتحدة كالمظهر يظهر بشكل واضح وجلي في تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يقعون تحت مظلة مسؤوليتها ومسؤولون حمايتها بنأى على قوتين لللاجئين الدولية، إن معظم للاجئين الذين تتوزع لهم الحقوق الدولية، كما هي مستدرة في اتفاقية العام ١٩٥١ والخاصة بوضع اللاجئين، من مكتب المفوضية العليا للاجئين في الامم المتحدة (UNHCR)

في حالة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ليس هناك من جسم دولي في الوقت الحالي يوفر لهم الحماية الدولية، وإن وكلة دول وتشتغل للاجئين الفلسطينيين الدولية (UNRWA)، تبتت انهاء الاتفاقيات الفلسطينية الاولى - كدولة منها وليس بنأى على اي برنامج أو مخطط - برنامج حماية يحصل على كافة الامتيازات المبرورة ورفع تقارير بانتهاكات، وتنتشل لدى الجبابب الاسرائيلي، لجنة حقوق الدولية حول فلسطين الامم المتحدة (UNCOP)، ولم الجسم الدولي في حالة ناسي من خلال قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ من اجل توزير الحماية للاجئين الفلسطينيين والذي ترفلح من انقطع عن العمل على تنفيذ كلا المستويين من الحماية الدولية وذلك منذ بداية التسعينات، ولم يأت جسم دولي آخر ليعمل لفرار الذي غلته بفرغم لحنه التزيين من اداء مهامها الموكلة لهما، وذلك بفرغم من التشرير في وضعها داخل إسرائيل، والقناعة بوضعية اللاجئين من قبل اعادة اسياح وتغلق معية حقوق الإنسان في الامم المتحدة (UNCHR)، والتي يجب ان تكتفى الآن وضمن نفس السياق.

بابل البتد بمصحة خاضعة خاصة تهدف الى جعل مبادئ واليات الامم المتحدة متاحة بشكل خاص في القضايا المتعلقة مع الشعب الفلسطيني (اللاجئين، المنحصرين في الداخل، المجتمع الفلسطيني في شريط الضفة المحتلة وفي قطاع غزة، المفقول، المراهق، والذين بقوا مستعصرين من قبل الحماية الدولية. ويجب على الحكومات وصهي السياسات والمعادلات والمشتارين لهم النطق من قبل احد فقط واحدة لتعريف في مكتب وصالح حقوق الشعب الفلسطيني المرموقة في اقليم الدولية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة. وهذا يجب ان يشمل حماية دولية من الامم المتحدة للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لتعديل برامج الحماية الخاصة من قبل الدولا والتي عملت عليها أثناء الانتفاضة الاولى، استبدات فورية في اقليم والمفوضية العليا لوزن اللاجئين، والسلبية الحقوق الدولية ومبادئ الامم المتحدة الاساسية من اجل المخرج المتصور من اجل تمسيين نظام حماية دولية للاجئين الفلسطينيين ولجيت على حل دائم وعادل نصليهم.

### بالرغم

من ان تسمية قيمة الجاهلية والشمعية الحالية ب "تصانة القدس" أو في احيان اخرى "تصانة الأقصى" إلا ان هذه الية ليست متدا حول الاماكن الدينية المقدسة لمجسب، ولما جاءت كتصوير من الاحباط الفلسطيني الشديد والعميق تجاه الرض والتجاهل المستمر لاسباب حق الشعب الفلسطيني، ومن بينها حرية دخول الفلسطينيين في مدينة القدس، الامن وعصاية التطور في المناطق، عودة اللاجئين واستعادة حافولهم وتوزيعهم - في الحماية السياسية التي حرما الفلسطينيين في امها. حماية تفرضا اسرائيل وقرارات الامم المتحدة الاساسية يستغل الحصة الدولية للربح لده ما قد حصل ويحصل. عسلي لوسلر لم تدرج بحسبانها لسي وواليين حقوق الانسان، الاسانية، وللاجئين الدولية، وكان التفتشل الدولي الواضح لاسباب حقوق الشعب الفلسطيني دوراً كبيراً في تشكيل الفلسطينيين والعرب في جلوي هذه العملية وفي قدرة ادوات حقوق الانسان الدولية على استنباط القضية الفلسطينية، وتشكك الذي فرض علالة غير وليقة على الفلسطينيين/العرب بالنظام الدولي (الامم المتحدة) على ان تدمية ندم من صدور قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ وحقن تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، وعلى التفتشل من المصاعدات والمواقف الدولية الخاصة بصراعات اخرى في العالم مثل الصراع في تيسر الشرقية، كسروا، البوسنة... الخ) والتي قامت جميعها على لىس حقوق الانسان والاسانية، فقد قامت عسلي لوسلر وتشكلت على الاساس التالية:

- عدم التزام اسرائيل بجميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي-الفلسطيني الاسرائيلي (وعلى وجه الخصوص قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ والذي يقرر نظاماً دولياً عاماً لدمية القدس بشقيها الشرقي والغربي، وقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ الذي اى عودة اللاجئين الفلسطينيين واليهود وقرارات ٢٤٢ و ٢٣٨ اللذان يدعوان الى انسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٤٧).

- عدم التزام اسرائيل بمعايير ومعايير واتفاقيات حقوق الانسان، الاسانية، واللاجئين الدولية. إن عدم تشديد والالتزام الاسرائيلي بقرارات الامم المتحدة والقرارات الدولي لم ترواجه مستطفا من قبل المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الامم المتحدة. وبمقتضى الفلسطينيين بادوات لقتضية دولية غير لافعة لا تمكنه من رفع دعاوى ضد انتهاكات دولي تركب يوباً لاسباب حقوق الاسانية. هذا في حساب غياب تدخل حقوق دولي أو لاقبي يوجه الانتهاكات الاسرائيلية ضد قرارات الامم المتحدة واصبحت معيارية للقرارات والسببية الدولية جلية منذ العام ١٩٤٣ عندما "صحت عسلي السلام في الشرق الأوسط" - مثل مع نتائج سياسة اسرائيل القومية التي لا تحترم ولا تراعي حقوق اللاجئين باسباب حقوق الانسان الدولية - واصبحت هي الالة لقتضية ومسطرة للمجتمع الدولي في منطقة الشرق

الوسط. وتعتبر الحكومات الاسرائيلية هذه القومية الدولية التي اىها تصريح عام لارتكاب الانتهاكات بحق قرارات الامم المتحدة والمعادلات والمواقف الدولية - وكان من نتائج هذا العمل استعمالها لتلقوة العسكرية المفرطة والوسعية في ظل المورسات المحلية والدولية ومنظمة الامم المتحدة الدولية، منظمة عراقية-حقوق الانسان، منظمة لىل من اجل حقوق الانسان الاسرائيلية في الانتفاضة الحالية والتي وصل عدد القتلى فيها حتى الآن اكثر من ١٧٠٠ اكثر من ٥٠٠٠ منهن من الفلسطينيين، حوالي ٥٠٠٠ مصاب، بالإضافة الى الاضرار المادية الكبيرة التي لحقت بممتلكات (المنازل، المباني، الاموال، الطرقات، المصانع). حماية الحقوق الاساسية للارادة هي مسؤولية اساسية للامم المتحدة ومسؤولية كل دولة على حدا. وبالرغم من الجسم الاعلامي الكبير والذي يقوم بعملية تزيين الانتهاكات

المطاف من فرصة الوصول إلى المناطق التي تمزقتها الصراعات. ولذلك فالباحثون في حاجة لتوضي الجذر عند السعي وراء اهداف متعددة، ولوجي بما قد يتبع ذلك من حالات تزيين ومراوغة بينها.

### الخاصة

يجب على باحثي مناطق الصراع ان يكون لديهم وعي بخطورة والتعلق المفرط بالصراعات، أي الافتراض التالي بان العنف هو المشكلة وهو المتظار الوحيد الذي يمكن من خلاله رؤية حياة الناس. وكثيراً ما يذكر المتصورون من الصراع الباحثين والعلماء في مجال الاغاثة بان هناك جوانب اخرى في حياتهم، وان الحرب ليست هي المرجعية الوحيدة.

يمكن للباحثين، بل ويجب عليهم، ان يمارسوا عملهم في مناطق الصراع، لان لهم دور مهما عليهم القيام به. وهم في حاجة لان يتفكروا ان الصراع يعمل على تعصيد وزيادة التحديات الاخلاقية التي يواجهها جميع الباحثين، وانه بدون مستوى كاف من التفهم والتبصر الاخلاقيين، قد يتسبب البحث في إحداث الضرر أكثر من النفع. ولذلك نشطه حاجة للتوصل إلى أطر لمساعدة الباحثين المتوط بهم إصدار قرارات متعلقة بالقيم الاخلاقية.

إن نقطة البدء لراسم مثل هذا الإطار تشمل في وضع مخطط تفصيلي للتحديات الاخلاقية ووردو الاعمال المرتبطة بها. ويبنى الكثير الذي يتبع ليله لوضع أطر ومذونات للسلوك تقوم على اساس اخلاقي للباحثين في مناطق الصراع، اما المبادئ التوجيهية (العامة) والغنية؛ فستكون قسمتها محدودة؛ فالقرار الاخلاقي هو طبيئته مرتبط امش الارتباط بسببالة الخاص، لانه يعالج مسائل سياسية عميقة، حول السلطة والتفوق، والاعلام، والسببالة.

جوناثان غرانداند مشاركي في مركز "إنتراك" المركز الدولي للتدريب والبحث الخاص بالمنظمات غير الحكومية، [www.intrac.org](http://www.intrac.org) وهو الآن يقوم بتصنيق دراسة كلفها به مركز "إنتراك" لصالح إدارة التسمية الدولية بالمملكة المتحدة حول التقييم الاستراتيجي للضرورات. البريد الإلكتروني: [113134.2114@compuserve.com](mailto:113134.2114@compuserve.com).

1. Z Marriage "Generating Information and Listening to Silence: Epistemological Concerns in Research in Conflict". Draft paper for conference on Researching on Humanitarian Assistance in Conflict Areas. University of York, May 2000.
2. N Leader "The politics of principle: the principles of humanitarian action in practice" Humanitarian Policy Group Report 2, ODI, London, 2000, p4
3. P Sellick "The ethics of conducting research with children in conflict-affected areas: issues from Afghanistan and Tajikistan". Draft paper for conference on Researching on Humanitarian Assistance in Conflict Areas. University of York, May 2000.
4. S Routley "Peace and Peaceability" MSc dissertation, Oxford Brookes University, 1998.



# بناء الطاقات الذاتية والمساءلة والنشاط الإنساني في سري لنكا

بقلم: جنيفر هايندمان ومالاتهي دي ألويس

صحيح أن مقارنة القوى الاستعمارية التي استعمرت سري لنكا (البرتغاليون)، ثم الهولنديون، ثم البريطانيون)، أو حتى الإرساليات التبشيرية التي حلت في تلك البلاد، بالمنظمات التبشيرية الدولية الموجودة حالياً في سري لنكا، تعمي الوقوع في مغالطة كبيرة بشأن نمود هذه الأخيرة في بلد تحكمه حكومة منتخبة؛ غير أن أهداف الفئتين ليست بلا تشابه. فلا يخفى أن توفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية هو هدف دائم متواصل من أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة «كبر» (CARE) ومنظمة «سيداء» (CIDA) (وكالة الإنعاش الكندي)، ومنظمة «فورث» (FORUT) ومنظمة «أطباء بلا حدود» (هولندا وفرنسا)، ومنظمة «أو كسكام»، ومنظمة «صندوق إنقاذ الأطفال»، فروع المسلكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (البروج)، ومنظمة «ووسك» (WUSC) والخدمات الجامعية العالمية في كندا)، ومنظمات أخرى ناشطة في سري لنكا. والأنشطة التي تقدمها عادة مصادر أخرى في زمن السلم، كالتمويل والتدريب المهني والخدمات الصحية، وسباغيز توليد الدخل للمقيمين في مناطق تآثر سلباً بالحرب، هي أنشطة تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وتوفر موارد كبيرة لصالح هذه الخدمات، تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية للمنظمات غير الحكومية القائمة في البلاد. وهذا ليس بالشئ السهي، في حد ذاته، لكن علاقات القوى الكاسية وراء هذه المشاريع يجب تحليلها بقدر أكبر من الوعي الذاتي، إذا ما أريد صياغة حق قوي بالمساءلة أمام مجتمع سري لنكا المدني، وأمام منظماتها القائمة في البلاد، صاحبة الخبرة والتجربة في مثل هذه الميادين، وأمام هيئاتها المشرفة عليها.

## تعقيدات الخدمات الإنسانية

إن بناء الطاقات، باعتباره استجابة إنسانية، إنما يهدف إلى معالجة النقص ومواطن الضعف داخل تجمعات السكان النازحين، أو، على الأقل، مواطن الخلل في مصادر رزقهم، والتي يمكن أن تصاف إليها الخيرات والتجارب أو الموارد الحارثة للتنظيف من هذه الأوضاع. قد تكون هذه الأهداف حسنة النية والقصد بل وعملية في زمن السلم، لكنها تصبح مُمسكة إلى حد كبير في مناطق الحرب. فقد يجبر السكان النازحون، من جميع

نرى هذه المقالة أن موظفي الإغاثة الإنسانية في المنظمات غير الحكومية الدولية وفي وكالات الأمم المتحدة كانوا يستخدمون بناء الطاقات خلال معظم التسعينيات استخداماً غير محسوب النتائج. ويؤكد المؤلفان أن بناء الطاقات في سياق سياسات وممارسات الإغاثة الإنسانية يضم في طياته كلاً من الوعد والمشاكل على حد سواء.

**يتمثل** الرعد في المساهمات المختلفة للموظفين المهرة العاملين في منظمات دولية جيدة التعويل من أجل منظمات وطنية أو محلية ذات صلاحيات منسجمة، ومهارات ومشايخ ملائمة. وهنا تكمن إمكانية المساهلة بين هاتين الفئتين من المنظمات. إلا أن مشاكل هذه إمكانية أكثر حدة، وهي تكمن في مفهوم بناء الطاقات بهيئة، على أساس أنه مفهوم اخترعه الغرب (أو الشمال) والمساعدة (أو الجنوب) في التغلب على نواقص ونقاط ضعفه. وتوضيحاً لهذه النقطة، يحلل المؤلفان ما تم التوصل إلى معرفته أساساً إلى الأبحاث التي أجريت في سري لنكا أخيراً<sup>١</sup>. ونظراً للحرب الأهلية التي طالت أمدها في ذلك البلد، فإن دور المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة هناك متواصل منذ مدة طويلة؛ وتشمل علاقات هذه المنظمات والوكالات بالمنظمات المحلية والوطنية في سري لنكا المحور الرئيسي لدراسة. وبمعنى تعيد بناء الطاقات في مناطق الصراع بمثابة إنشاء شديدي كفي لا توضح مار الحرب أو تستطيل مدتها. وإضافة إلى ذلك، فإن الحرب تجعل قضية المساهلة أكثر تعقيداً.

## بناء الطاقات في مناطق الحرب

إن بناء الطاقات هو وسيلة للاستفادة من المعرفة والمهارات المحلية وتعبيرها بهدف جعل معيشة الناس وموارد رزقهم أكثر أمناً. وهذا يتضمن تدخلاً خارجياً لتحرير، أو استعادة، رفاهية المتأثرين سلباً بالعوامل مهما كان عددها، بما في ذلك الحرب والمرواح والكوارث الطبيعية أو الاستيلاء على الأملاك ونقلها بإشراف الدولة وموافقتها. وبناء الطاقات إنما يسي على «التسمية»؛ ولكنه يفتقر عنها في عدة

نواح رئيسية. فهو يعترف بالوجود المسبق للمعالقات الاقتصادية وإساطر توصيل الأرزاق التي يمكن تعزيزها أو استعادتها، بدل إصلاحها على أيدي الخبراء الأجانب، وهو يعني ضمناً تدخلاً محدود الزمن من قبل الذين يقدمون المساعدات الخارجية، على افتراض أن بالإمكان استعادة موارد الرزق بصورة مستدامة أو إيجادها في مواقعها الطبيعية، إذا توفر التخطيط السليم.

وما برحت مار الحرب الأهلية في سري لنكا مستمرة متراجعة منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ومع أن الحركات القومية التاميلية والسهالية قد أسهمت في إذكاء الصراعات، إلا أن الصراع بين قوات الأمن التابعة للحكومة السريلنكية وحركة «مور تحرير تامليل إلام» الانفصالية، أثبت أنه الأشد خطراً على السكان المدنيين في سري لنكا، خصوصاً في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد. ثم إن المناطق التي «حربتها» الحكومة وتسيطر عليها تقف نقضاً لما عليه الحال في المناطق التي «لم تحرر» والتي يسيطر عليها «مور تحرير تامليل إلام»، والتي تتفكق وتتمدد باستمرار بسبب التقلبات الدائمة التطور على «الجبهات»، وكذلك تقلبات الأوضاع العسكرية في «المناطق المأزلة» وفي «مناطق الضماس». وهناك تآزحون على كلا جانبي هذه المعطوط، منهم التاميل والسنهاليون والسيلوم، مع أن معظم اللاجئين في سري لنكا هم من التاميل. ولقد أصبح النزوح حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة للكثير من العائلات. فخلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وحدهما، اضطرت الآلاف من اللاجئين الجدد أن يبدؤوا حياتهم من جديد، خصوصاً في منطقة وتي الشمالية. وقد تآزح عدد قتلى هذه الحرب ٦٠ ألف شخص حتى الآن





مركز الإغاثة المفتوح في سرى لنكا، التابع للمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، الأطفال عرضة للتزوير المتكرر نتيجة للصراع المستمر

مصدر خطر، خصوصاً في المناخ المتصاعد من العداء والشك الذي يسود في المقاطعة الشرقية (في أعقاب محاولات الاغتيال الأخيرة التي تعرض لها رئيس سرى لنكا ورئيسة وزرائها) حيث ينظر إلى كل تامليلي على أنه «إرهابي» محتمل.

ومن أجل أن يكون مفهوم بناء الطاعة وممارسته عرصة وقابلاً للمسألة أمام الذين يهدف هذا المفهوم إلى مساعدتهم، ينبغي أن يرتبط بالعوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية والسكانية المؤثرة في هذا الصراع، وكذلك بمحفزات النزوح، والأثر غير المتساوي الذي يخلقه الترحيل والتجسير متجاوزاً الفوارق في الجنس والطبقة الاجتماعية والهوية العرقية. وهذا لا يعني أن تقاسم الموارد ينسب عادة بين الفصائل المتنافسة في الصراع هو شيء كافٍ (أي مساعدة جميع الأطراف لبقاء على الحياد وبعيداً عن الصراعات السياسية)؛ بل إن الأزمة السياسية في سرى لنكا لا يمكن فصلها عن الأزمة الإنسانية التي تولدها.

وهنا نقطة بارزة تثيرها مشاورات أجريت مع أشخاص نازحين في جميع أنحاء سرى لنكا، جمعتهما وربطتها منظمة أوكسفام - برافيتا ومنظمة صندوق إغاثة الأطفال - المملكة المتحدة، في التقرير المنشور حديثاً تحت عنوان «الإساءة إلى النازحين»، وهي أن احتياجات الناس ونواتج تفهم

للمعدي من مشاريع بناء الطاعة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والتي سكنت الدولة من صلب الأزمات في المجالات الدناغية وهي تعرف حق المعرفة أن الخدمات، كالنقل والصحة، يتم توفيرها عن طريق منظمات ووكالات المساعدات الإنسانية.

علينا أن نكون يقظين، إذن، ومتنبهين إلى أقصى حد، إلى الطرق والأساليب التي يتم بواسطتها إظهار ممارسات الإنماء التقليدية على ساحة صراع بالغة التعقيد، حيث يجري التفاوض بخصوص رفاهة وخير المدنيين بصورة دافئة ومتواصلة.

خذ مثلاً على ذلك استخدام التقييم الرهفي القائم على المشاركة، وهو أداة تقييم معروفة ومألوفة في دوائر التنمية؛ فهو محل تشكيك بالغ في منطقة رتي في شمالي سرى لنكا. يستخدم التقييم الرهفي القائم على المشاركة منهجية تتضمن جمع معلومات عائلية، بما في ذلك عدد أفراد العائلة، وموارد رزقهم، وموجودات ودخل العائلة من حيث ملكية الأرض والمواسي والكسب مقابل العمل. كما يتضمن التقييم أسماء العائلة، وخارطة اجتماعية لمن يعيش هناك، ومع من، وكَم يملك. ومعلومات كهذه، إذا ما وقعت في أيدي «مصور تحرير تامليل إيلام» لأغراض رصد التفويض العسكري وحملات التجنيد، يمكن أن تكون كارثية. وإذا وقعت في أيدي القوات المسلحة، فيمكن، أحياناً، أن تكون

الصفات العرقية في سرى لنكا، مثلاً، على «دفع الضرائب» من قبل الأطراف المسيطرة، «كنموذج تحرير تامليل إيلام»، أو حكومة سرى لنكا، بغية توفير الموارد للعمليات القتالية. ولست استعادة موارد الرزق في مثل هذا السياق بالأمر الهين والمباشر مثلما هو مفهوم بناء الطاعة، بل هي أقل مه بكثير، عندما يتعلق الأمر بزيادة الأمن والطمأنينة في زمن السلم.

كما يهدف بناء الطاعة إلى زيادة المهارات وتحسينها، وكذلك الخبرة والموارد المتوفرة فعلياً في موقع محدد. إلا أن الفكرة القائلة بأن تقديم الدعم لقطاع حديد لا ضرر فيه، مثل التعليم، قد يتحول إلى دعم للحرب، هو أمر يصعب فهمه واستيعابه في مثل هذا السياق. لقد تجنب الآباء في مناطق سيطرة «مصور تحرير تامليل إيلام» في سرى لنكا إرسال أطفالهم إلى المدارس لأنها تعتبر قواعد تصنيف وتدريب عسكري لاجتماع النشور المتفرقة. وهذا خوف له ما يبرره، فقد كانت هناك حالات اختفى فيها ثلاثة صفوف باكملها، وذلك للخدمة في صفوف وكواد «مصور تحرير تامليل إيلام» تحت قيادة معلمهم.

يبين كلتا العاليتين الأتقي الذكر مدى التعسبي الذي قد يتعرض له ما يمكن اعتباره ممارسات بناء للطاعة. ويمكن إثارة حجب مسألة أيضاً بالنسبة



وراهنهم المادية لئلا تكون قضية يصعب حلها إذا ما أمكن وقف الحرب واستعادة موارد أرزاق الناس. ولكن إمكانية نقل الضائع وانتقال الناس من مكان لآخر مقيدة إلى أبعد الحدود بسبب الحرب، وهو نمط من الحياة يؤدي إلى اضطراب الأسواق ويمنع الوصول إلى أعمال وفرص تعليمية أفضل. إننا فاعلون السياسة أمر بالغ الأهمية لتجراح بناء الطاقة فيما يتعلق بالأمن الطويل الأمد لمصادر أرزاق الناس ومعايشهم.

## حلول بديلة وأمثلة على الممارسات الفعالة

على أي حال، من الأسهل أن نخشع لمشاكل المتعلقة بالممارسات الإنسانية والتنموية في حالات الصراع من أن نتفكر حلولاً بديلة وأمثلة على الممارسات الفعالة في مثل هذا السياق. وبغض النظر عن الجهاد الطائفي، أو تبنى مواقف لا تحسن طابعاً سياسياً، فإن العمل الإنساني يكون دائماً محفوفاً بالسياسة. فبناء الطاقة في سري لنكا، على سبيل المثال، سوف يحاط ويتأثر دائماً بتقلبات اجتماعية - ثقافية مدركة ومفهومة، أو بظلال الفقد الثقافي - كسكس أو تانيلي أو سنهالي. وما أن تؤمن خدمات التغذية والمأوى والصحة حتى يصبح تغيير المواقف والنظرات السائدة وتعزيز المنظمات المدنية، بهدف تحسين حدة الصراع، مهمة مركزية وجوهرية. بالنسبة للنشاط الإنساني في مناطق الصراع، ويمكن توليف تسوية عملية مؤقتة سياسياً مدّة، ونحن، فيما يلي نقدم عدداً من المقترحات والأمثلة بهذا الخصوص:

### أ - تعزيز التعاون فيما بين الجماعات العرقية

على المنظمات غير الحكومية الدولية أن تتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية العاصمة بجميع الفئات العرقية، وبخاصة مع تلك العاملة على تحقيق حل سياسي منسجي للصراع العرقي، وذلك عن طريق تحدي العناصر الشovinist المتطرفة داخل الفومبيين السهلية والتغالبية، وبسعي البحث عن تلك المنظمات التي تعمل بنشاط ضد المفاهيم العرقية والتمييزية بخصوص "الأخر" والعمل معها وتميزها وتشجيعها على توسيع نطاق عملها.

أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع "حديقة الفراشات" في باتيكالوا في شرق سري لنكا، حيث يُسمح للأطفال على اختلاف أصولهم العرقية ودياناتهم ولغاتهم، "منحاً دراسية" يقضونها بموجها تسعة أشهر مع بعضهم البعض في جو تعليمي من خلال اللعب. ويعتبر هذا موقفاً تحويلياً في التعليم يعالج السياسات التفاضلية لتلك المنطقة. ويشكل تعريب مواقف التقبل للآخر والتعاون معه، وورع التماثلات بين هؤلاء الشبيبة، خطوة ملموسة باتجاه تعريب المواقف والأحاسيس والتماثلات التي توجب ناز المشاعر القومية على أساس عرقي. ومن

الأمثلة أيضاً مؤسسة كالموناي للسلام، المقامة أيضاً في شرق سري لنكا (وتمولها أو كسكس جزئياً)، وهي منظمة للسكان المحليين من الرجال والنساء التاميل والمسلمين الذين يسعون إلى تخفيف الصراع العرقي في منطقتهم عن طريق العمل مدافعاً للسلام في فترات التوتر بين المجموعات العرقية، وكذلك من خلال التشجيع على التفاعل بين مختلف الطوائف من خلال الأنشطة الثقافية والفكرية وتلك المضادة إلى المنهج الدراسي.

### ب - تغيير المواقف تجاه الجنسين

من خلال التعرف على الجهود الوطنية والإقليمية التي بذلت بالفعل، تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تعمل على تعزيز أو زيادة حجم المنظمات الفعالة حالياً عن طريق تشجيع تغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال التغيير في أدوار الجنسين وروابطهما. وتعمل الصراعات لان

تمثل فترة من عدم الاستقرار، وفي كثير من الأحيان، الخسارة أو المعاناة، ولكن حضور المنظمات غير الحكومية الدولية أثناء هذه الأزمات يمثل أيضاً فرصة سانحة لمواصلة جهودهم وأدوارهم يمكن ترويضهم بالتدريب والمهارات والتعليم على أيدي المؤسسات القائمة التي يمكن تعزيز طاقتها وتوسيعها من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية. هنا توجد فرصة سانحة للتغيير: فالمواقف الاجتماعية تجاه ما تستطيع المرأة عمله وما يجب أن تعلمه هي مواقف ديناميكية

حد مثل على ذلك إحدى أهم المنظمات المحلية للدفاع عن حقوق المرأة وأكثرها إلهاماً في المنطقة الشرقية وهي "مركز سوريا لتطوير المرأة"، الذي تديره مجموعة من نساء التاميل النازحات من مناطق مختلفة في شمال وشرق سري لنكا. لقد مكّن الدعم والتعميل الذي يتلقاه هذا المركز من منظمات مثل "سيدا" و"هيفوس" (هولندا) هؤلاء النساء من توسيع اتق نشاطهن ليتضمن توفير المساعدات القانونية للنساء والزائرات والمتضررات للنصر والمعتدى عليهن جنسياً ومن مساعدة الجاليات النازحة على تلبية نفسها لتأمين حقوقها بالإضافة إلى تحديد الأشكال النافعة من العمل الحر، ورس تشكيل فرقة ثقافية تستخدم الموسيقى والرقص والتعميل لرفع مستوى الوعي، محلياً وعلى مستوى الإقليم كله، بخصوص التأثيرات الضارة والمؤدية للابوة وللشovinist العرقية.

كما أن تحديات تعريب المواقف الاجتماعية قد اثارت وطغرت فيها السلطات الدولية مثل منظمة المحترات الجامية العالمية في كندا، والتي قدمت، بالتعاون مع مؤسسات محلية في أماكن مثل

تزنوكوالي وباتيكالوا، أموالاً إضافية لتوفير دورات تدريب مهني مثل التدريب على اللحام وتصليح الدراجات والتجارة والميكانيك. وليس في هذا جديد، سوى أن العديد من هذه الدورات تمج بالشتات الحديثة السى، وهناك دورات أخرى مختلطة للرجال والنساء.

إلا أنه لا يمكن أن تتوفر وصفة واحدة لبناء العلاقات، ولا يمكن لاية دورة دراسية أو كتيب تدريب أن يوفر كل المعلومات السياسية، والتصنيفات القائمة على المفاهيم، ورأس المال الثقافي، اللازمة لتنفيذ ناجح لممارسات تهدف إلى زيادة حجم المؤسسات القائمة وكذلك المهارات المتوفرة في جميع الأماكن. والسياق من الأهمية بمكاناً أن ينبغي فهم ومعالجة أسس الصراع التاريخية والجغرافية التي تستدعي التدخل الإنساني، حتى تعطي مثل هذه البرامج نتائج فعالة حقيقية. فإذا لم يتوفر للفاعلين

## قد يكون من المستحسن أن تعيد المنظمات غير الحكومية الدولية النظر في سياساتها التوظيفية

المحليين أو الوطنيين في مجال الجهود الإنسانية مجال يتعاملون من خلاله مع بناء الطاقات في حيث المفهوم والممارسة في مرفقه الطبيعي، وبمجهزته، فإن هذا المفهوم معرض أن يصبح مشروعا غريباً آخر ليس إلا.

لقد كشفت أبحاثنا عن أن سياسات الصراع السريينكي لم تكن مفهومة دوماً من قبل المواطنين الدوليين الذين ينفذون مشاريع بناء الطاقة. وأحد التفسيرات لهذا الأمر هو الفقرة القصيرة التي تتضمنها عقود عمل الموظفين الدوليين.

إن تطوير فهم للدنابيكات والمضامين والعوالب المعقدة الدائمة التغير والتبدل لهذه الحرب المتواصلة منذ ٢٠ عاماً في سري لنكا هو مشروع هائل في حد ذاته، ومع ذلك فكيف يتسنى لشخص مدة قد لا تتجاوز العام الواحد، أو يتوقع من أن يتقبل هذا التعديري بمعايير؟ فالموظفون الدوليون يعتمدون اعتماداً كبيراً على المستخدمين الوطنيين للوصول إلى مصادر السياسة السريينكية والحصول على معلومات بشأنها، ولهمها. وهكذا يمكن توليد مسألة أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية وكالات الأمم المتحدة، من خلال عقود والتمزات أطول أملاً توقع مع المواطنين الدوليين، ومن خلال تجديد مثل هذه العقود في الموقع ذاته.

وعلى نفس المواءم، قد يكون من المستحسن أن تعيد المنظمات غير الحكومية الدولية النظر في سياساتها التوظيفية بحيث لا يكون تزييع الموظفين الوطنيين مقيداً على نحو غير واقعي بتميز إشكالي بين المحلي والدولي فيما يتعلق بالموظفين في المنظمات غير الحكومية الدولية وحتى في وكالات الأمم المتحدة. وبالعالم يوجد هناك نوع من "السقف الزجاجي" يحكم عقود مستخدمي



## إنشاء مجموعة عمل من الأكاديميين والممارسين المعنيين بالاستجابة للاحتياجات النفسية والاجتماعية للاجئين والتازحين

تتكلف وكالات المهنات الإنسانية في الوقت الحاضر على تنفيذ برنامج يهدف إلى التعامل الصريح والمباشر مع الاحتياجات «النفسية والاجتماعية» للاجئين والتازحين. ولكن إذا كانت الحاجة إلى مثل هذه الجهود قلما تقابل بالاعتراض، فإن المبادئ التي يبنى الاسترشاد بها في مجال التنفيذ ما زالت محل خلاف لا يستهان به. فما يربح التدخل النفسي مجاًلاً من مميزات الفصل التي تستم بملء وجود اتفاق في الرأي على الأهداف والاستراتيجيات والممارسات.

وتهدف مجموعة العمل التي تالتت أخيراً من الممارسين والأكاديميين إلى إنشاء كبر الشخصيات والمؤسسات في سياق برنامج عمل مشترك على مدى عامين، وتستند المجموعة إلى نواة أساسية تضم ثلثي مؤسسات في كلية الملكة مارغريت (أدنبرغ)، ومركز دراسات اللاجئين (أكسفورد)، وبرنامج جامعة أكسفورد للصحة (كولومبيا)، ومارغريت ومؤسسة «أفاندا» (Save Us)، وصندوق الأطفال المسيحيين، وكلية راندولف ماكون، وجمعية الإنقاذ الدولية، والفرع الهولندي لمنظمة أطباء بلا حدود.

وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الجماعة الأساسية اجتماعاً سنوياً كمتمم لموسم لمجموعة العمل تشترك فيه المؤسسات المساهمة في تأسيس المجموعة، ويحضره ممثلون عن عدد من الوكالات مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للطوارئ (اليونيسف). وفي العام الثاني من المشروع على وجه الخصوص، يحضر هذا الاجتماع ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والهيئات الناشطة في مجال العمل الشعبي. وأهداف من ذلك الاجتماع هو تعزيز التوحيد المبادئ والممارسات المنتشرة في طول مجالات النشاط الحالية وعرضها بحيث لا يحدث ازدواج في الجهود إلا في أضيق نطاق ممكن.

ويهدف برنامج العمل إلى وضع إطار للعمل، وحصر الموارد، وإعداد جدول أعمال للبحوث والتطوير، ووضع برنامج للدراسات النظرية الميدانية التحريمية.

لنزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالذكور  
أليسون سترانج بجامعة الملكة مارغريت  
Dr. Alison Strang,  
Queen Margaret University  
astrang@qmu.ac.uk  
البريد الإلكتروني:

أما تجنب العلاقات الخيرية بين المانحين والمستفيدين فينطلب ارتباطاً حقيقياً بين وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية ونظيراتها الوطنية. ومن مسؤولية الوكالات الدولية أن تبادر إلى مثل هذا الارتباط، وأن تتجاوز مع خبرات وتجارب اللاجئين الوطنيين في موقعهم الطبي، وذلك بإنساح المجال لهم كي يطوروا معنى بناء الطاقات وممارسته على جميع المستويات، وأن تضمن بذلك جهد ممكن لتعاشي الصلف والعجرفة واللامبالاة أو عدم الاكتراث من جانب اللاجئين الدوليين تجاه مثل هذه «الطاقات» المحلية.

جينيفر هايندمان أستاذ مساعد في قسم الجغرافيا في جامعة سايمون فريزر الكندية، الذكور  
مالايتي دي أوليس من كيار باعني المركز الدولي للدراسات العرقية في كولومبو، سري لنكا.

في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٠ نشر كتاب جينيفر هايندمان تحت عنوان: «إدارة النزوح: اللاجئين والبعاد السياسي للمهنات الإنسانية». ISBN 0 8166 33541  
أميركي. في هذا الكتاب تطرح المؤلفلة نقداً لنسق إدارة معسكرات اللاجئين الذي تتبعه المندوبة السامية للأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، مبنية فيه كيف يكون تصميم المعسكر شكل العلاقات بين الجنسين، وكيف يفرض مخاطر وأعباء على كامل النساء العاملات، وكيف يضع فرض تمكن اللاجئين من معالجة قضاياهم. واستناداً إلى أبحاثها الميدانية بين الصوماليين، في كل من الصومال وكينيا، تدعى هايندمان الافتراضات السياسية والتفانية للممارسات الحالية المتعلقة بالمهنات الإنسانية. للاتصال بالمؤلفة والناشر، يمكن الاتصال على العنوان التالي:

University of Minnesota Press  
111 Third Avenue South, Suite 290,  
Minneapolis, MN 55401 - 2520  
موقع الإنترنت: www.upress.umn.edu

١ اعتمدت هذه الدراسة على البحث الجاري حالياً في المناطق الشمالية والشرقية من سري لنكا على مدى ١٠ أسابيع ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وناقلت أنشطة البحث الرئيسية من مقالات شخصية مطروحة، وزيارات ميدانية، وتطبيقات لورثتي تعلمتة هذه الطاقات خاصة بالمنظمات غير الحكومية، وبرنامج المساعدات الإنسانية وأخرى ريفية للمجسدين، واستناد الباحثون في معظم المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمات غير الحكومية الصحية/الترفيهية ومشاريعها القائمة لخدمة الجماعات المارحة في تيموريكافا وباكافا وإسباري وباكافا ومارغريت ومارغريت (ونتي). أما تمويل هذا المشروع فهو من مؤسسة كركسلف - مريطيا. ونصير، على الأغص، تشاركوا لملهمون هاريس نائب ممثل المنطقة في مكتب كولومبو، على دعمه الثابت وحملته الدائم.

٢ انظر تقرير التالي، ص ٢٠ - ٢١، بقلم سايمون هويس من مؤسسة كركسلف - مريطيا.

محلها في العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية. إن التسلسلات الهرمية التي تولدها مثل هذه التقسيمات يمكن أن تؤدي إلى إحداث انقلاب إيجابي بين الموظفين الوطنيين الملتزمين الذين تميل دأركتهم المؤسساتية إلى البقاء فترة أطول من ذاكرة الموظفين الدوليين ذوي المعتقدات القسرية الأمد. وهكذا فإن عرض تجدده عقود الموظفين العاملين بموجب عقود دولية، حيثما كان ذلك مناسباً، وإزالة الحواجز عن طريق الترفيع، مما يسمح للعاملين الوطنيين المستندين لدى المنظمات غير الحكومية الدولية بالوصول إلى مناصب أرفع، قد يؤدي إلى تحسين المسألة أمام المجتمع السري لنكي، كما قد يخدم مصالح المنظمات نفسها.

## المسألة

يسأل كيار الموظفين الذين يطبقون «بناء الطاقات» السؤال التالي: «ما هي القيمة المضافة إلى عمل أنجزته المنظمات غير الحكومية الدولية بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية؟» قد يكون الارتباط الحقيقي بين كلا الطرفين (الدولي والمحلي) أكثر إرباعاً ومشقة من العمل بصورة مستقلة، لكنه أحد الإجراءات القليلة للمسألة أمام النشطاء التي يجري فيها بناء الطاقات. وتستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تسأل مؤلثين اثنين على الأقل لتأكيد مساهمتها بالمعنى الأوسع لكليلة:

(أ) إلى أي مدى تقدم منظمة غير حكومية دولية المهارات والموارد لنظيراتها الوطنية، وتشاور معها حتى تجعل من نفسها فاعلاً عن العاجية مع مرور الوقت؟ وهل من الممكن أصلاً أن تصبح منظمة غير حكومية دولية عنصراً فاعلاً عن العاجية ويمكن الاستفادة عنه في ظروف صراع ما؟

(ب) إلى أي مدى تجعل منظمة دولية غير حكومية نظيراتها الوطنية منظمات أكثر قدرة على الاستمرار والاستقرار والتأثير؟

إن المسألة قضية حساسة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، تحديدًا لأن الذين يمولون ويقودون مثل هذه الوكالات ليسوا هم نفس المجموعات التي تتلقى خدمات هذه الوكالات. وخلافاً للبلديات أو المقاطعات أو الدول القومية الديمقراطية، التي يبدلي ناخبوها بامورائهم اقتراعاً على سياسات وأشخاص وبرنامج ستحتكمهم، فإن رأي المستفيدين من المساعدات الإنسانية يكون أقل وزناً وقصلاً بالنسبة لما ومن يساعدهم وكيف (هذا على الرغم من الجهود الفاعلة التي تبذلها كثير من المنظمات غير الحكومية والتي تروج «للحق في إلهاد رأي».) وهكذا فإن مسألة كلاً المنظمات الدولية والوطنية التي تقدم المساعدات هي قضية بالغة الأهمية فعلاً.



# الإصغاء إلى النازحين: التحليل والمساءلة والمساندة في الواقع العملي

بقلم: سايمون هاريس



ندوة المناقشة أجرتها إحدى مجموعات «التركيز» في منطقة وني بسري لنكا

## المناهج المتبعة

استخدمت في تدريبات «الإصغاء» في سري لانكا أنواع كثيرة من الأساليب ذات المشاركة المتزايدة الأنواع. كانت الدراسة الأولى تعتمد بالدرجة الأولى على معلومات جمعت بواسطة مجموعات ذات بنية شبه مكتسبة، وس حلال مقابلات مع عائلات وأفراد؛ وكانت هذه المقابلات تسترشد بمرجعيتي تحقيق قوامها مواضيع مثل توفير مراد إعانة من غير المواد المعدنية، والعلاقة بين السكان المقيمين وبين المازحين.

أما الجولة الثانية فقد استهدفت تعزيز البعد «الطولي» لهذه التجربة. ومع أنه لم يكن من الممكن تعقب المجموعة ذاتها تبعاً لتحديدنا من المشاركين مع مضي الزمن بسبب التهجيرات والهجرات اللاحقة، فقد أمكن، من خلال زيارات لبعض الأماكن والتجمعات ذاتها، أن يجري تقدير فضفاض لأية تغييرات ربما تكون طرأت على الأوضاع هناك. كما أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار الحاجة إلى التغلب على الفوارق بين القوى المؤثرة في استجابات المجتمع المحلي عموماً والجماعات العائلية على الأسلة المطروحة. وقد كشفت مناقشات

مجال تحسين فاعلية برامج الإغاثة الأساسية بالإضافة إلى تطوير طاقات محلية من أجل توفير طبيعة الصراع وسجواه.

## الأهداف

أجرت بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ ثلاث دراسات إحصائية حول تجربة مفهوم «الإصغاء». ومع أن ذلك كان عملية متواصلة التطور فيما يتعلق بالنقطة، والدراسة، والأساليب المتبعة والمجالات المحددة نهذاً لتحقيق، فإن الأهداف الأساسية «للإصغاء» تظل، من حيث البعد: رعاية الجوانب، مركزة على آراء ومعايير أولئك المتأثرين مباشرة بالصراعات:

- تقدير التعبيرات في الاهتمامات والاحتياجات وفي طاقات وإمكانيات المتأثرين بالصراعات
- تقييم موارد الدعم الإنسانية والشعبية المحصلة من وجهة نظر متلقي الإغاثة.
- التعرف على القضايا التي تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تقدم بحصولها دعماً محسناً لمتلقي الإغاثة
- تمكين أصوات المتأثرين بالصراع من الوصول إلى مسامع منظمات الإغاثة الإنسانية والأطراف الرئيسية في الصراع

يلخص هذا المقال أهداف ومنهجية ونتائج سلسلة أبحاث مؤسسة أوكسفام البريطانية ومؤسسة «صندوق إنقاذ الأطفال» في المملكة المتحدة بخصوص «الإصغاء إلى النازحين»، وهي سلسلة الأبحاث التي أجرتها المؤسسات في مناطق الصراع في شمال سري لنكا. كما تبرز السلسلة الدروس المستفادة، والتوجهات المستقبلية المحتملة والتطبيقات الأوسع لمفهوم «الإصغاء».

إن الذين يعيشون في دوامة الحرمان الناتج عن النزوح في محيط من الصراعات المعقدة المتقطعة المسببة نادراً ما تتوفر لهم فرصة إلقاء رأي ذي معنى في صناعة القرارات والعوامل المؤثرة والمعاملة في حياتهم. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يغفل مقدمو الإغاثة الإنسانية ومساعدات التنمية الدوليون في الأخذ بعين الاعتبار الكفلي الإطار الذي يعيش فيه متفوق الإغاثات.

ومع أن معظم الأوضاع الطارئة تنصف بحلول فورية لا تأخذ بعين الاعتبار دائماً رأي النازحين<sup>١</sup>، فإن مبادرات الأبحاث العملية تقدم فرصة للمساعدة على معالجة هذه المشكلة من خلال إقامة حوار استشاري بين وكالات الإغاثة الإنسانية وبين الناس الذين تسعى لمساعدتهم وبصفة تعقيد التحليل والمساءلة والمساندة مع بعضها البعض، تستطيع الأبحاث المجتمعية في المناطق المتأثرة بالحروب إحداث أثر كبير في



إن «الإصغاء» هو قضية احترام: احترام حقّ الذين تسعى لمساعدتهم في أن يكون لهم القول الفصل في كيفية مساعدتنا لهم. وبما أن «الإصغاء» هو عملية متطورة باستمرار فإنه بحاجة لأن يصبح أكثر استجابة واستعداداً للمساعدة أمام أولئك الذين يسعى «الإصغاء» إلى سماع أصواتهم. فالتراسل الجيد لا يعني التكلم والإصغاء فقط بل يعني أيضاً التحقق من أن ما تعتقد أنك سمعته هو فعلاً ما يعتقد هؤلاء أنهم قالوه. ولهذا فإن المرحلة التالية من «الإصغاء» في سري لنكا في حاجة لأن تدرك ذلك. وهناك على وجه الخصوص، حاجة إلى:

- تعزيز طاقة إمكانيات «الإصغاء» الدفاعية (للدفاع عن الحقوق والمناخات بها) من خلال التأكد من دمج استراتيجية دفاع ذات أهداف مدروسة واضحة وموافق عليها من قبل متلقي الإغاثات، في عملية إجراء البحوث منذ بدايتها.
- التأكد من أن الخلاصات والتوصيات المستندة إلى المعلومات المجموعة (ومن خلال «الإصغاء») تُماد إلى متلقي الإغاثات حتى يصادقوا عليها وينفذوها.
- تجنب التوقعات والآمال غير الواقعية من خلال التأكد من أن متلقي الإغاثات مطلعون اطلاعاً واضحاً على الصلاحيات ومدور موارد المؤسسات والوكالات الإنسانية والتنموية التي تحاول تلبية احتياجاتهم.
- وخلال عام ٢٠٠٠ سيكون هدف مؤسستي «أوكسفام» - بريطانيا في سري لنكا، - المملكة المتحدة إنشاء فريق من داخل جامعات النازحين لتسهيل قيام حوار «إصغاء» متواصل ومفيد للطرفين، بين المؤسسات الإنسانية وبين المتأثرين بالهزاعات. ومع أن عمق التحليل المتولد من هذا التبادل سيكون عظيم القيمة بالنسبة لتنفيذ برامج مناسبة وفعالة، فإن استمرار وتواصل تلك البرامج على المدى الطويل سيستمد إلى حد كبير على حجم المساهمة التي تتحقق تلك البرامج وتناجها في العلاقة بين طرفي الحوار.

سايمون هاريس هو القائم بأعمال مدير «أوكسفام» - بريطانيا في سري لنكا، البريد الإلكتروني: sharris@oxfamstl.uk

1 Demuss K. Listening to the Displaced: Action Research in the Conflict Zones of Sri Lanka, Oxfam Working Paper, March 2000. See Publications section on p40.

2 Ibid.

3 Goodhand J and Lewer N 'Oxfam - Sri Lanka: Complex Political Emergency Research Programme - Agency Report', July 1999.

الجماعة، وبناء السلام وقدرته الدفاع عن الذات.

## الدروس المستفادة

مع أن عملية «الإصغاء» قد زوّدت، ولأول مرة في سري لنكا، سكان المناطق المتأثرة بالصراع بمنبر آمن من خلاله سماع أصواتهم، فإن هذه العملية تظل نتاج مؤسسة إغاثية بالدرجة الأولى. فاصوات النازحين التي لا تطرب على الفور الحسنى في الأهداف الاستراتيجية لهذه المؤسسات هي اصوات معرضة لأن تطرق أذنًا صماء.

- إن الإصغاء لا يزال تمريناً استخلاصياً إلى حد كبير، يحتاج إلى وضع استراتيجيات للإبلاغ بالنتائج من أجل عرضها على المشاركين.
- لقد حدث تقصير في مجال الاستفادة من بعض فرص الدفاع الهامة الناشئة عن «الإصغاء». وفي حين أكدت الاكتشافات والتوصيات التي كشفت عنها آخر الدراسات، وأبرزت، وبوأت قلق النازحين تجاه قضايا السلام والاستخدام والتوظيف، والخدمة والتعليم، فإن هذه الاهتمامات لم تترجم إلى استراتيجية دفاع متنامية ومتزايدة تهدف إلى التأثير على المنظمات الدولية غير الحكومية، والحكومات، ونموذج تحرير تاميل الإلزام لتغيير سياساتها وممارساتها.
- تُلغّت بعض مجالات الاحتياجات الهامة التي عُبر عنها من خلال الإصغاء بطريقة ولم تحظ بالأولوية التي تستحقها من وكالات المساعدات الإنسانية والتنمية. وكنتال على ذلك، فمع أن جماعات النازحين طالبت بمشاركة أكبر من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية في تحقيق السلام، فإنّ ثيمات تنفيذ البرنامج، والأخطار المادية المحتملة، والحساسيات السياسية قد منعت جميعها المؤسسات الإنسانية، ليس فقط من القيام بدور نشط في هذا المجال ولكن أيضاً من المساعدة على تمكين متلقي الإغاثات من التعبير عن شهورها بالاحتياط تجاه استمرار الصراع.

إن الدروس البالغة الأهمية المستخلصة من تلك العملية تدبّ إلى ضرورة إظهار اهتمام أكبر بقضية المساهمة. إذ إن تمكين متلقي الإغاثات من وضع جدول أعمال لمثل هذه الممارسة سيكون غير كاف إذا لم تتوفر لديهم أيضاً الآليات المطلوبة واستلام شروح عن كيفية التعامل مع احتياجاتهم وآرائهم، وكيفية تطبيقها والعمل بموجبها.

## التوجهات المستقبلية

سابقة داخل مجتمعات النازحين أن الأكثر تعليمياً، والأعلى في الترتيب الطبقي الاجتماعي كانوا، في أغلب الأحيان، هم الحاضرين والمتجاوبين في مجموعة ما. وإمكن الحصول على استجابة أكثر تشبهاً عن طريق تطبيق مدى أوسع من أنشطة العلاقات العامة، وكذلك من خلال اعتماد أسلوب مجموعة «التكرير» الذي كان يتحقق عن طريق تقاطع المعلومات من استجابات جماعة النازحين عامة على أسئلة محددة تفرز باستجابات مجموعات مؤلفة من النساء أو الأطفال حصراً.

وقد اتُخذ أحدث تمرين «إصغائي» منحىً اعظم تمكيمياً باستخدامه أسلوباً ومنهجيةً تسمح للمشاركين بوضع جدول أعمال المناقشة وتمكينهم من ترتيب أولويات القضايا التي يريدون التحدث عنها.<sup>١</sup> وفي عام ١٩٩٨ شارك في برنامج الإصغاء ٢٤٦٤ شخصاً من ٢٥ جالية مهيجرة في منطقة وني، ٨٥٠ عائلتين إلى جننا.

## النتائج

أدت تمارين «الإصغاء» إلى تفهم أكبر، من قبل وكالات الإغاثات الإنسانية والتنمية، لمشاكل المتأثرين بالصراع واحتياجاتهم وطموحاتهم وإمكاناتهم ومقاتتهم. هذا التفهم الأفضل من ذي قبل نتج عنه عدد من التغييرات في السياسة والتطبيق والممارسة تتراوح ما بين مراجعة لمحتويات طرد مواد الإغاثات غير الغذائية تراعى احتياجات المسنين (كتخصيص الطرد، مثلاً، الفوط الصحية للنساء) إلى انتقال أوكسفام الاستراتيجي بعيداً عن الممولات الإنسانية القصيرة الأمد باتجاه الاستثمار الطويل الأمد في مجال البعثة للظواهر، وتقوية وتعزيز المصاعبات المهيجرة، والتسكين من موارد رزق مستدامة، وتحويل مجرى الصراعات. ومن خلال اعتماد «الإصغاء» أداة لاستخلاص تقييم الجماعة النازحة لموقع البرنامج ومدى تأثيره، عُهد الطريق للوكالات المختلفة كي تصبح أكثر مساهمة أمام متلقي إغاثاتها.

وبما وجد مفاجأة إلى حد ما أن هذه العملية مكّنت أيضاً أولئك الذي يكتم الحزن أصواتهم في محيط من التحكم والعنف السلطويين من التعبير عن رغبتهم في السلام. لقد «برحت» تمارين «الإصغاء»، بصورة دائمة ومتسقة، على أهمية السلام بالنسبة للمجتمعات التي تعيش في محيط الصراع، وعلى حقيقة أنها تعتقد بأن للمنظمات غير الحكومية دوراً زوياً في هذه العملية.<sup>٢</sup> ففي جوّ قد تكبت فيه حرية الفرد أو الحرية الجماعية في التعبير، أو في جرّ تمزق أو تجربة النزوح المشتتة البنى الاجتماعية التقليدية للجماعة وتدورها، يمكن أن توفر عملية «الإصغاء» نقطة انطلاق نحو تعزيز هذه



# العولمة والمساءلة: قطاع الشركات الكبرى والنزوح وإعادة التوطين القسريان

بقلم: باتريشيا فيني

الأدنى؛ وأن يكون للمهجر حصّة في عائدات المشروع أو موارد الاستثمار فيه؛ وأن يتحسن مستوى حياة الجماعات التي يعاد توطينها، أو، على الأقل، ألا يسوء هذا المستوى أو يتدهور؛ وأن تكون هناك مشاركة في تخطيط وتنفيذ خطة إعادة التوطين (كالمشاركة)، مثلاً، في اختيار موقع إعادة التوطين؛<sup>١</sup> وأن يبلغ هؤلاء بحقوقهم وخياراتهم، وأن تعرض عليهم بدائل مقبولة. وبالنسبة للبنك الدولي، تكون مراجعته للمستندات والبيّنات الخاصة بالإشراف اللاحق شروطاً ملزمة لمعاملة القروض. وعرض بحفظ وإعادة التوطين التصديّة أن تكون جاهزة، كمسودات، لإطلاع الجمهور على منطقة المشروع عليها، وذلك لتسكيّهم من الإلابة بالرائع وتعليقاتهم قبل الموافقة على تمويل المشروع الجديد، كما تجب مراجعتها من قبل خبراء البنك الدولي الاجتماعيين والنسيب والقانونيين. إلا أنه، من الناحية العملية، كان صعب على هذه الإجراءات الوقائية الأهمّال والإسقاط في كثير من الأحيان، كما اعترف بذلك حديثاً البنك الدولي ذاته.<sup>٢</sup>

ويظهر عدد من الدراسات التي أعدت للعرض على اللجنة العالمية للسود تخبياً لتعديده دقيق وواضح للمسؤولية والمساءلة في مشاريع السدود الكبيرة.<sup>٣</sup> وتقول لجنة القانون الدولي بأن الكيانات التي تطلع بوظائف المهجر والمهاجرين الرئيسة الجهرية تلتزم للواجبات والمهام ذاتها التي تلحق لها أي دولة بموجب القانون الدولي حسب مبدأ التكليف. فعندما تتعاقد دولة مع شركات خاصة تعهد إليها بتصميم المشاريع التي تستدعي إعادة التوطين القسري، أو تنفيذها أو مراقبتها، يمكن القول، جدياً، بأن هذه الشركات تكسب، عندئذ، مسؤوليات ضمان التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة وسياسات التسمية وإجرائاتها

إلا أنه في كثير من الأحيان، يكاد لا يوجد دليل، على أن هذا الأمر يفهمه المصمم أي من الأطراف ذات العلاقة. ومما لا يسع فيه ولا غشوض أن الشركات الخاصة تنفّر إلى المهارات والبحرة الضرورية لقيام بالتقديرات الاجتماعية والبيئية التي يتطلبها تقديم العون على أفضل صورة.

الأموال الخاصة الاستراتيجيات الجديدة للردود الماتحة التسمية. ولكن أحد مصادر الغلق الرئيسية هو فشل الشركات الخاصة، التي تقع مقارها الرئيسية في الأنظار الصناعية والتي يحصل الكثير منها على فوائده من برامج المساعدات الرسمية، في تطبيق سياسات التنمية المتفق عليها دولياً. إذ توفر مساعدات التنمية الرسمية مصدراً للأموال العامة يمكن الوصول إليه واستغلاله في تمويل القطاع الخاص، وإقامة مشاريع إنشاء البنية التحتية الكبيرة، أو التخفيف من مخاطر مثل هذه المشاريع، كما هو حاصل الآن بصورة متزايدة.

ومن ناحيتها أدات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنه، في حين تقدم الآن مساعدات متزايدة كمنح وبنيات أو مشروعات استثمارية، فإن هناك توجهاً متنامياً باستمرار لجميع مساعدات التنمية الرسمية والقروض التجارية في صفة واحدة. وفي عام ١٩٩٦ كانت ثلث المبالغ التي اقترحتها (جهات) مساعدات التنمية الرسمية من مصادر تمويل تجاري متضامنة، مما أكد على الأهمية المصطنعة للمساعدات المشروطة، وعلى أهمية نفوذ المصالح التجارية في تدفق المساعدات. بيد أن هناك تشوشاً في الرؤية، سواء من قبل الحكومات المانحة أم الحكومات المتلقية للمساعدات، فيما يتعلق بالمدى الذي يطلب بموجبه من الشركات الفائزة بمقود دولياً أن تنفذ بالبدائل التوجيهية الخاصة بالمساعدات الرسمية وإجرائاتها. وأكثر ما يبرز هذا وتوضيح إنما يكون في المشاريع المتعلقة بالنزوح وإعادة التوطين القسريين.

## الإجراءات الوقائية في عمليات إعادة التوطين

تتضمن معظم التوجيهات الخاصة بالمساعدات على أنه قبل الموافقة على مشروع يدخل فيه عنصر النزوح القسري، يجب على حكومة البلد المضيف، أو متعهد المشروع من القطاع الخاص، أن يقدم خطة تتوافق مع سياسات إعادة التوطين الدولية وتنتدب بها. ومن المفترض أن تنص سياسات إعادة التوطين بنها عمليات النزوح في مستوى الحد

**يقدر** مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمشاركة والتنمية أن أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات في العالم كانت تملك عام ١٩٩٧ ما قيمته ١,٨ تريليون دولار أمريكي على هيئة موجودات احتجبة، كما باعت حقوق بقيمة ٢,١ تريليون دولار في الحارح، وكانت تستخدم ستة ملايين شخص في شركاتها الأجنبية. والهدف النهائي للشركات عابرة القوميات هو زيادة ورفع مستوى قدرتها على المنافسة في سياق دولي. وترى هذه المقالة أن تحرير النظم المفيدة للاستثمار الاجنبي، ونقل واجبات الدولة إلى قطاعات ليست تابعة للدولة، إضافة إلى تجميع توجهات التنمية الدولية، قد خلطت من حجم الحماية التي تؤثر لعقارب الذين يواجهون تهجيراً قسرياً دانه الوحيد تنمية المناطق التي يقيمون فيها.

وعلى الرغم من التنوع الواسع في المساهمين المتنازحين بميليات الشركات عابرة القوميات وطفوها، فإن العديد من هذه الشركات نصر على أنها لا تحصل للمسؤولية القانونية إلا أجهاد مساهمها وتجاه الحكومات الوطنية فقط. إلا أن الضغط يتزايد حالياً على الشركات كي تتبنى وجهة نظر أقل تنهيداً وحصرها تجاه التزاماتها واجباتها لأوسع طاقاً. وقد طالب كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، سببياً عالمي لمسألة الشركات الكبرى، معترفاً بذلك بالتأثير الهائل الذي تمارسه الشركات عابرة القوميات على حقوق الإنسان سواء في ممارساتها التوظيفية، أم في تأثيرها البيئي، أم في دعمها لأنظمة الحكم الفاسدة، أم في عهدها ومناذاتها بتغيير السياسات.

## المؤسسات التجارية كمستفيد من موانئ الدعم الخارجي

إذ السمو الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنظار التنموية، والتأثير على تحرير أنظمة وتوافد الاستثمار الاجنبي المباشر وحسب حصة مشاريع العمولة للدولة، قد استخدمت، حرجياً، حكومات مضطمة للتعاون والتنمية الاقتصادية لتسريب الانحياز الأخير البالغ الحدة في تدفق المساعدات الرسمية. وقد صامت المستويات غير المسبوقة من تدفق



المشاريع في قطاعات مثل قطاع توليد الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتلف. وتعد وكالات اعتمادات التصدير أكبر مائع للقروض في الاقطار النامية، حيث تشكل قروضها نسبة ٣١ في المائة من دورتها المستقلة للدائنين الرسميين.

ولم يتحقق أي تقدم يُذكر منذ أن دعت قمة الثمانية لكبار التي عُقدت في كولون عام ١٩٩٩ إلى وضع مبادئ توجيهية بنية عامة تحكم أنشطة وكالات اعتمادات التصدير. ولدهي دائرة ضمان اعتمادات التصدير في المملكة المتحدة، كما تفعل معظم مؤسسات اعتمادات التصدير الأخرى، أنها غير ملزمة باتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بالتمتيع وإيراثياتها. وهذا يجعل تحقيق أن الشركات وضامتها غالباً ما يهرون الدعم الشعبي لمشاييرهم على أساس أن النتائج ستأتي بفوائد اجتماعية واقتصادية أهم وأوسع للبلدان المضيفة.

وفي حين قد تستطيع وكالات اعتمادات التصدير أن توصل، في الوقت الحاضر، قدرتها على تجنب الممارسات التمييزية المستفيدة من في المستقبل أن تُحدّث أنشطتها وتُقيّد تطبيق قوانين حقوق الإنسان والقوانين البيئية الدولية. وقد قلل هذا من خطر تراكم الديون في المستقبل على وكالات اعتمادات التصدير بسبب دعمها وتشجيعها لمشايير تابعة للقطاع الخاص، غير مرغوب فيها وغير قابلة للبقاء والاستمرار. أم أن هذا قد يوهن أيضاً حماس الحكومات لاستخدام أموال دوائهم للفرار من أجل إنقاذ شركات لا تتلزم أبداً بالسياسات البيئية السليمة ولا بمعايير حقوق الإنسان أو مبادئ إعادة التوطين.

لقد أثار الجدل الدائر حالياً حول الإنشاء المقترح لسدّ إيسو على نهر دجلة في جنوب تركيا (راجع نشرة الهجرة القسرية، العدد ٦، الصفحة ٣٧) بواعث قلق حول تورط اعتمادات التصدير. فقد كانت متعجدة المشروع شركة «بالفور بيتي»، تسمى للحصول على ضمانات لاعتمادات تصدير بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني من دائرة ضمانات اعتمادات التصدير (في المملكة المتحدة) على الرغم من عدم وجود أية مراقبة حكومية لخطط إعادة التوطين، وعلى الرغم من أن الشركة «بالفور بيتي» تخضع حالياً لتدقيقات بخصوص وشاوى مزعومة تتعلق بمشروع على تبنية الشركة في مرتفعات ليسوتو. وهذا يدل على أن المبادئ التوجيهية الدولية الخاصة بإعادة التوطين لا تنفذ ولا يُتخذ بها. كما يشير إلى أن التنازع مع السكان المحليين والسلطات المبتدئة محدود جداً أو غير موجود أصلاً.<sup>٤</sup>

## خلاصات

من الواضح أن البلدان النامية في حاجة إلى قطاع خاص مزدهر إذا ما أُريد لها أن تشارك في الاقتصاد العالمي. ومن الواضح أيضاً أن الكثير من

الصحية كانت إشكالية». وقد أدت حركو وضعها البنك الدولي أحياناً إلى شعور بالقلق من أن الأموال التفضيلية الشحيحة يجري تحويلها عن المبادرات الموجهة للبلدان الفقيرة ليستفيد منها المستثمرون القاحسون في مشاريع ذات فوائد تميّنة محدودة أو، في أسوأ الحالات، معدومة. ويمكن الآن استخدام موارد البنك الدولي من أجل توفير ضمانات لمستثمري القطاع الخاص في مشاريع تنافس في بلدان منخفضة الدخل، وذلك بهدف توليد عائدات كبيرة من العملة الأجنبية. وفي كثير من الأحيان، يصعب الجزء ما إذا كانت هذه المشاريع تساعد على استئصال الفقر، أم أنها تزيد فقط ثروة بعض الأفراد. فليس من السهل التأكد من أن مثل هذه المشاريع التجارية الخاصة تنفذ بالسياسات التوجيهية والسياسات الخاصة بالتمتيع.

ففي حالة مناجم النحاس الزامبية حثت شركة «أنفلور أميركان» بمهنداتها والزاماتها عن أنها وقعت على المبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بإعادة التوطين، إذ أنها لم تقيم بالدراسات الإحصائية الخاصة بخصوص المآلات المقيمة في منطقة المناجم، وما قدمت من توصيات لم يكن كافياً، كما أنها لم تفصح عن تفاصيل خططها التنفيذية. بصحوص إعادة التوطين للمناجم بشرايرها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار استخدامات قروض التكييف والمساعدات التمنية المقدمة دعماً لعمليات الحفصصة، نجد أنه كان من واجب البنك الدولي، منذ اللحظة الأولى، أن يكون قد درس أوضاع المستوطنين على أرض المناجم. فقد تسبب عدم القيام بهذه الدراسة بحادث موج من الإخالات في مناطق المناجم. ولم يقدم لعمال المناجم السابقين سوى عرض «بإعادتهم» إلى مناطقهم المحلية – وهو في الواقع عرض لا يعني سوى رحلة ذات وجهة واحدة نحو الفقر المدقع والحرمان. فبعد أعوام طويلة من الغياب لن يكون هناك أي حق في الأرض الشاغل إلا لعدد قليل جداً من عمال المناجم العائدين.

## دعم التجارة: ضوابط ضعيفة وغياب لمبادئ متفق عليها

في حين لا تزال هناك صعوبات كبرى في ضمان أن يلتزم القطاع الخاص بالمبادئ التوجيهية لإعادة التوطين في المشاريع التي تحولها صابون إغاثة متعددة الأطراف أو ثنائية، تبدو الشركات الممتدة الجسديا والمستفيدة من الدعم المستقلة للتجارة مترددة أو حتى متلكفة في القول بوجوب تعيّد عملياتها بسياسات التنمية الرسمية.

وخلال العقد الماضي زادت وكالات اعتمادات التصدير من أنشطتها، وبذلك جهداً كبيراً، في معرض بحثها عن أسواق جديدة، لتوفير الاعتمادات التفضيلية والضمانات للشركات القطاع الخاص. لقد اتفق جميعاً نصف التزامات الشركات القطاعية الخاصة بالصنادير في الأعوام الأخيرة لدعم تمويل

ومن الأمثلة على ذلك دور شركة «إكسون» في خط أنابيب تشاد – الكاميرون المثير للجدل، وهو مشروع يتضمن إغراق حوالي ٢٠٠٠ بتر نفطية في جنوب تشاد وبناء خط أنابيب مدفون في الأرض بطول ١٠٥٠ كيلومتراً، أي بطول الأراضي الكاميرونية، وصولاً إلى مرفأ بحري لتصدير النفط أقيم على ساحل الأطلسي.<sup>١</sup> لذلك، عينت شركة «إكسون» إحصائيين لإعداد سلسلة من الدراسات استعدداً للحصول على موافقة البنك الدولي (وتموهله). وتقول هيئة خبراء حكومية هولندية وموظفو البنك الدولي الاجتماعيون والبيئيون، إن خطة تقدير الأثر البيئي وخطة الإدارة البيئية المصنّعتين تفتقران إلى المعلومات الجهرية، ولا تتضمنان صورة إحصائية سليمة للسكان الذين يحملون أن يتأثروا بالمشروع.

وهناك حالات تقصير ومثل مشابهة تدل عليها عدم كفاية الدراسات الإحصائية عن عدد وخصائص السكان النازحين لدوائهم خضفصة مناجم النحاس في زامبيا. فهناك تفاوت بين الأعداد التي تقدمت بها شركة المناجم شبه الحكومية الممتدة والأعداد التي قُدمتها المجالس البلدية المحلية يعمل إلى خضفصة أضعاف. أما بالنسبة لمنجم شاشانا في تشنغولا، الذي تمّ بيمه لشركة «أنفلور أميركان» فكان الانتقار إلى المعلومات الأساسية يعني أن الشركة والمجلس البلدي في صراع مستمر بينهما على من هو المقيم الشرعي ومن هو خلاف ذلك من المقيمين على الأرض المملوكة للمسجم.

## الحاجة إلى ضوابط تنظيمية أكثر فعالية

في حين تستفيد الاقطار النامية، لا شك، من التحكم في رسائل القطاع الخاص وخبراتها هذا الأخير، من أجل تحسين توفير الخدمات وتحويل بنية تحتية حديثة، فإنه لم يَمُزّ الانتباه الكافي لضمان وجود نظم ضبط وتحكم ملائمة لحماية حقوق الفقراء ومصلحتهم. ومع أن هناك هبات ضبط وتنظيم أنشئت على عجل في جميع أنحاء العالم الثاني، إلا أن معظمها يفتقر إلى الدعم المالي والسياسي الضروري لتكميكة من حماية مصالح معظم السكان. ومن نتائج ذلك أن المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية لا تنفذ بشكل كافٍ، ولا تعطى قصية العدالة والإنصاف إلا اندر اليسير من الاعتبار أو الاهتمام.

أما المنطق الكامن وراء جدول أعمال التنمية الجديد فيقول إن مشاريع الخدمات العامة تستغرق وقتاً وتسددي تكاليف أكثر بكثير مما هو مقصود لها. غير أن تكاليف تمويل المشاريع الخاصة تكون أكبر من ذلك، كما أن أداء مشاريع القطاع الخاص يُعَلَّي من التأخير ومن مشاكل تنفيذ أيضاً. ففي تقريره السنوي لعام ١٩٩٩ أقر البنك الدولي بأن ٣٠ ٪ - ٤٠ ٪ من ملف مشاريع في القطر الخاص في مجالات الصناعة والمياه والتديدات



# إعادة النظر في "المبادئ التوجيهية": حالة أقلية البنديت الكشميرية

بقلم: ك.س. ساهبا

## تناول

هذه الدراسة بالتحليل والتقدّم إمكانية التطبيق العام "للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي"، وذلك من خلال النظر في قضية نزوح المواطنين الهندوس من وادي كشمير في سياق الصراع المسلح المنخفض الحدة في ولاية جمو وكشمير الهندية.

تمثل طائفة البنديت الكشميرية أقلية هندوسية في وادي كشمير، وقد بدأوا في هجرته/كانون الأول ١٩٨٩ النزوح عن ديارهم بسبب التهديدات والاعتداءات على بيوتهم وممتلكاتهم التجارية ومعادهم من جانب الجماعات الانفصالية والأصولية<sup>١</sup>. ولم يؤدّ إغصان الإقليم للحكم المركزي المباشر، في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، إلى إسدال الستار على أعمال العنف، ولم يحل عام ١٩٩٦، حتى كان زهاء ٢٥٠ ألفاً من أبناء طائفة البنديت الكشميرية قد نزحوا إلى جمو ودلهي ومناطق أخرى لا يزال مقيمين فيها حتى الآن.

ونظراً لحجم الجماعات الإرهابية ومستوى المساعدات التي تتلقاها من الخارج، فمن العسير تصور أي سبيل للحيلولة دون هذا النزوح الداخلي. والحاجة القائلة بأن البنديت كان ينبغي عليهم البقاء في الوادي، وعدم الخروج للتهديدات، تغفل أن القرون والنظام قاتما قد اتهاوا في الإقليم، وأن السلطات لم يكن بوسعها تقديم حماية تذكر لهم، وأن أجواء الخوف كانت تخيم على الإقليم. ومن ثم فلم يجد أبناء البنديت مناصاً من الرحيل وحدهم إلى مناطق آمنة؛ أي أن النزوح كان أمراً محتوماً.

وقد قدم هارنيس ديخ، الممثل الخاص للأمم المتحدة، "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي" إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، وتوضّح هذه المبادئ حقوق النازحين داخل أوطانهم والتزامات الدول بتوفير الحماية لهؤلاء الأشخاص في كل النزوح الداخلي، وأثناء حالات النزوح، وأثناء عودتهم إلى ديارهم في أعقاب الصراع وانتماجهم في المجتمع من جديد<sup>٢</sup>. ورغم أن المبادئ

المساعدات الرسمية تعزز وتدعم مصالح الشركات الكبرى التي تلقى مقرها الرئيسية في البلدان الصناعية، بينما لا تفعل هي إلا القليل سواء في مجال تشجيع بروز متهندين محليين قادرين على المنافسة في الأسواق المحلية، أم في مجال تعزيز حقوق المتأثرين يمثل هذه المشاريع. وبما أن مجموعة مؤسسات البنك الدولي تؤكد بصورة متزايدة على شراكته للقطاع الخاص، فإن من السابق لأوانه الآن أن نحكم ما إذا كانت إعادة الصياغة الأخيرة للسياسات المالية، والإجرائيات المصرفية، والمعارسات السليمة فيما يتعلق بإعادة التوطين، سوف تتضمن حيزاً للشكاوى المقدمة من قبل الجماعات المتأثرة بالمشاريع.

إن نبي قواعد سلوك طوعية من قبل شركات رائدة مثل شركة "بريتش بتروليوم" و"أمركو"، وشل ليس كافي. مدعاة حماية البيئة يطالبون "مسح تنويري" لتأكد من أن مشاريع لبنية التمويل الدولية في البنك الدولي تعمل على تعزيز نمو يكون في صالح الفقراء، ويتفقد حربياً "المبادئ التوجيهية الخاصة بالمساعدات". وقد اقترحت المنظمات الأوروبية غير الحكومية أن يشترط، في اعتمادات وعقود التصدير التي تُمول من موازنات الموزونات الخارجية، أن تعتمد شركات القطاع الخاص علناً بتبني المبادئ التوجيهية المعدلة التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمتعلقة بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

باتريشيا فيني هي باسطة في مركز دراسات اللاجئين، ومن كبار المستشارين في القضايا المتعلقة بسياسة مؤسسة "كساف" - بريطانيا. ولها اهتمام خاص في قضايا التهجير القسري الناتج عن مشاريع التنمية. يتركز بحثها الحالي على القضايا الاجتماعية لعمليات خصخصة مناجم النحاس المملوكة للدولة في زامبيا. البريد الإلكتروني: pfeeny@oxfam.org.uk

1 See www.globalcompact.com  
2 See the pages of the Resettlement Thematic Team on the World Bank website www.worldbank.org  
3 See www.un.org/programs/review/submissions.shtml  
4 For details see www.worldbank.org/pics/pid/t444303.txt  
5 Oxfam GB Draft Report on Resettlement in the IFC/Komola Mining Project, Zambia, June 2000  
6 Robin Palmer, Patricia Peeney and Michelo Hansungule "Land Tenure Insecurity on Zambia's Copperbelt", report for Oxfam GB in Zambia, December 1998

٧ تكاد تكون المؤسسة البريطانية لتسيه دول كشمير، التي تصممها جرجيا، ووكالة اللاجئين التابعة لولايات المتحدة، ومؤسسات الاستثمار الخاصة بوزارة العمل، والصحة، وخدمات الاستثمار المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي - تكاد تكون المؤسسات المبردة التي تسيه الدماء عليها بعض المبادئ الأساسية الإنسانية.

8 For further details visit the IISU Dam Campaign website www.iisu.org.uk  
9 See http://wbinfo018.worldbank.org/essd/essd.nsf/81f70192e2cedee8527eb0627b33/cce2741f851ed3ca852e67ed004c9be8?OpenDocument

التوجيهية غير ملازمة قانوناً، فإن المقصود منها أن تكون أساساً للدور بين الحكومات وغيرها من الهيئات الإنسانية الفاعلة.

ولا تعتبر الحكومة الهندية أبناء طائفة البنديت الكشميرية في عداد النازحين داخل أوطانهم؛ وفي عهدة رفوعوا إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٥، طالب البنديت السلطات بمنحهم التسهيلات والحقوق التي تكفلها المعايير الدولية لهم (مثل «حظر الطرد أو الرده»، والمساعدة الإنسانية، والحق في طلب اللجوء، وغير ذلك من الحقوق) باعتبارهم من النازحين داخل أوطانهم. كما طالبت المراجعة الحكومية بتطبيق التوصيات المقدمة من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النازحين داخلياً، ودعوته إلى مقابلة النازحين داخلياً من منطقة وادي كشمير. وشجرت اللجنة بأن التعرف النموذجي لا ينطبق على طائفة البنديت الكشميرية تمام الانطلاق، لا سيما وأن الحكومة تبدي تجاههم موقفاً يتسم بالكرم والإحسان. وفي معرض ردها على اللجنة، سألت الحكومة المحجج على أن كلمة «مهاجر» هي الوصف الأنسب لوضع البنديت الكشميريين. ورغم أن السياسة الرسمية للحكومة ترمي إلى تهية الظروف السواتية لعودة أبناء هذه الطائفة إلى ديارهم في ولاية ومان، فإنهم يزعمون أن الحكومة المركزية وحكومة ولاية جمو وكشمير لم تبدلأ ما يكفي من الجهود لتخفيف من وطأة ظروفهم في المنفى، أو لإيجاد حل دائم لمشكلتهم. وقد أعربت اللجنة عن تفهمها لأوضاعهم، حانة الحكومتين المركزية والمحلية على تقديم المزيد من الدعم للبنديت، وتقدمت بطائفة من الاقتراحات بشأن سبل تحقيق ذلك.

## عودة المهاجرين

رغم أن الحكومة الهندية تحاول منذ عام ١٩٩٦ إعداد خطة لعودة أبناء البنديت الكشميريين، ورغم أن الحالة الأمنية في وادي كشمير أفضل بدون شك مما كانت عليه في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩، فقد أكد البنديت أن الوضع الآسي لا يزال غير ملائم لعودتهم. فلا تزال



جميع الحالات بمختلف أنواعها. وفضلاً عن ذلك، فمن المرجح أن تعارض الحكومات إدراج هذه الفئات ضمن تعريف النازحين داخل أوطانهم، معتبرة أن ذلك من شأنه أن يفتح مجالاً واسعاً أمام المجتمع الدولي كي يتدخل الأعداء ويلتمس الذرائع للتدخل في شؤونها الداخلية.

فإذا ما رُوي أن ثمة ضرورة لوجود نظام لحماية النازحين بسبب الكوارث أو مشاريع التنمية، فلا بد من الفصل بين شكل هذه النظام ومضمونه. وإذا ما تمّ تعديل تعريف النازحين داخلياً بحيث يصبح مقصوراً على حالات النزوح الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، فمن شأن ذلك أن يضيي المزيد من الدقة والتحديد على صياغة المبادئ التوجيهية؛ ويمكن الاستغناء عن بعض المبادئ الأخرى، ولا سيما المبادئ ٦ إلى ٩.

ويتناول المبدأ الخامس التزام السلطات الوطنية والجهات الدولية الفاعلة بمنع وتجنب الأوضاع التي من شأنها أن تفضي إلى نزوح الأشخاص عن ديارهم. ولئن كان هذا المبدأ يقر بدور الدول - وهو حق في ذلك - فإن دور المجتمع الدولي غير واضح في هذا المبدأ؛ وفي أوضاع مثل تلك السائدة في إقليم جمو وكشمير، حيث تكون الحكومة عاجزة عن التصدي الكامل للتهديد المتمثل في الحيلولة دون نزوح الأشخاص، وذلك لأسباب خارجة عن ملاحظتها (التأييد الخارجي الذي تحظى به الجماعات الإرهابية)، يتعين تحديد دور المجتمع

اضطروا إلى ذلك ولا سيما نتيجة أو سبباً لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف الممنع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا حداً دولياً معترفاً به من حدود دولة.

ورغم أن ثمة علاقة وثيقة بين أوضاع اللاجئين وأوضاع النازحين داخلياً، فمن غير السلام توسيع نطاق حماية اللاجئين ليشمل النازحين داخلياً، وإما ينبغي أن نظلّ الفئتان متميزتين؛ ويجب أن تكون منظومة حماية النازحين داخلياً مكملّة لتلك المعنية بحماية اللاجئين. وفي إطار المنظومة العامة لحماية حقوق الإنسان، يمكن أن يشكل هذا النظامان المعنيان بحماية اللاجئين والنازحين داخلياً منظومة متكاملة للحماية.

وإدراج النازحين داخل أوطانهم بسبب الكوارث أو مشاريع التنمية ضمن التعريف من شأنه أن يجعل منظومة الحماية أقلّ انسجاماً ووفقاً؛ ذلك أن الصيغة القائلة بضرورة إدراج النزوح الناجم عن الكوارث الطبيعية ضمن تعريف النازحين داخلياً استناداً إلى أن بعض الحكومات تمارس التمييز ضد جماعات معينة في أعقاب الكوارث، هي حجة تنسجم بالتعميم المفرط، ولا تؤيدها أبحاث ودراسات كافية. وهذا القول ينطبق كذلك على ما يُساق من الحجج تبريراً لإدراج حالات النزوح الناجم عن مشاريع التنمية. فالكوارث ومشاريع التنمية تتباين من حيث أسبابها وعدد المتضررين منها إلى حد يصعب معه تطبيق هذه المبادئ التوجيهية في

الهجمات الإرهابية مستمرة، ومن المستبعد أن يكون بمقدور الحكومة توفير الأمن لأي من أبناء هذه الطائفة الذين عادوا إلى المجتمعات الريفية المتناثرة في الإقليم. وقد طلبت رابطةهم المسماة «باتون كشمير» من الحكومة ألا تكره النازحين على العودة إلى مناطق لا تزال تحف بها أخطار العنف الإرهابي، وحسبنا على إنشاء محكمة للنظر في مسألة الاستيلاء غير المشروع على ممتلكات البديت، وتقديم تعويضات عن ٣٧ ألف منزل خُربت، و١١ ألف منزل أحرق، وإتاحة فرص العمل والإعانات النقدية لأبناء طائفة البديت، وتخصيص مقاعد لهم في البرلمان. أما مطلبهم بالتطاع ولاية منفصلة لهم من ولاية جمو وكشمير الحالية فمن شأنه أن يخلف عواقب هائلة على الصعيد الوطني بالنسبة لسائر النزاعات العرقية في الهند. وليس ثمة خيار أمام الحكومة في الظروف الراهنة سوى الاستمرار في عمليات الإغاثة لأمد طويل؛ ومن المعلوم أن الحكومة تقدم لكل أسرة حالياً معونة شهرية قدرها ١٥٠٠ روبية هندية (أي ما يعادل ٤٣ دولاراً). وأي محاولة من جانب الحكومة لإرغام النازحين على العودة إلى الوادي لن تُواجه بالمعارضة من جانب البديت فحسب، وإنما ستكون أيضاً مشاراً لفتقاد دولي.

## المبادئ التوجيهية وطائفة البديت التشميرية

تعرف «المبادئ التوجيهية» النازحين داخلياً بأنهم «الأشخاص الذين أكرهوا على الحرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية أو

كتابة على حافظ أحد الكواخ في مخيم باتون كشمير. تقول: «نحن لسنا مهاجرين بل نازحين»





الدولي. وأقل ما يمكن للمرء أن يتوقعه هنا هو التنديد بالأفعال الإرهابية وتحديد الجهات التي تعرض عليها. وأي تدخل دولي يعني أن يتجرم مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر؛ ولذا يتعين التوسع في المبدأ الخامس.

وينص المبدأ الرابع عشر على أن «لكل مشرد داخلياً الحق في الحرية والحركة والحق في اختيار مكان إقامته...». ولما كانت الفقرة (أ) من المبدأ الخامس عشر تنص على حق المشردين داخلياً في التماس الأمان في مكان آخر من البلد، فمن الأولى أن يستهل بها المبدأ الرابع عشر باعتبار أن هذا الحق الذي تنص عليه يستتبع الحق في حرية الحركة وحرية اختيار مكان الإقامة. وقد يواجه النازحون داخلياً المبدأ من السكان المحليين في مكان إقامتهم الجديد، خاصة حينما يكون عددهم كبيراً وفترة إقامتهم غير محددة. ويعتبر تدخل الدولة أمراً حاسماً لضمان تمتع النازحين داخلياً بهذه الحقوق في الواقع الفعلي؛ وقد تملن الحكومة عن المناطق الجديدة التي يقيم فيها النازحون كيما تصبح تحت سيطرة الدولة أو تنص بدعاه على هذه المناطق مؤقتاً، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك؛ ومثل هذا الإجراء جذرياً بأن يمنع النازحين شعوراً أقوى بالأمان. وقد تكون الدول غير مائلة لتطبيق المبدأ داخلياً في مناطق إقامتهم الجديدة بصفة مستديمة، إذ ربما تكون لذلك عواقب سياسية خطيرة. ومن ثم فإن التطوير الدائم للنازحين داخلياً أصعب بكثير من توطين اللاجئين.

وينص المبدأ الخامس عشر على أن يكون للنازحين الحق في العودة التالية: (أ) الحق في التماس الأمان في مكان آخر من البلد؛ (ب) الحق في مغادرة بلدهم؛ (ج) الحق في التماس اللجوء في بلد آخر؛ (د) الحق في الحماية من العودة القسرية إلى أي مكان تكون فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو معيشتهم معرضة للخطر أو الاستيطان في ذلك المكان.

وينبغي أن تصبح الفقرتان (ب) و(ج) مبدأً منفصلاً. وقد أصبح مبدأ «حظر الطرد أو الرده جزءاً من قانون حقوق الإنسان القائم على العرف والقانون الدولي، ويسري على كل من اللاجئين والنازحين داخلياً على السواء. ولقد كان من بين المطالب الرئيسية لطائفة البنديت الكشميريين ألا تحلهم الحكومة على العودة إلى مواطنهم الأصلية رغم انزوحهم، وسوف يظل النازحون داخل أوطانهم متخوفين من الدوام أن تجبرهم الحكومة على العودة، ثم تتركهم عاجزين عن الحصول على الحماية من أي جهة أخرى. ومن ثم ينبغي إجراء تقييم موضوعي

للأوضاع مع النازحين أنفسهم للتحقق مما إذا كانت هذه الأوضاع مواتية لعودتهم.

أما المبدأ الثامن عشر فهو يتناول حق النازحين داخلياً في التمتع بمستوى معيشتي لائق، من حيث الغذاء والملابس والخدمات الطبية والمرافق الصحية. ويجب أن تعاد صياغته بحيث ينص على أن تتخذ الدول الترتيبات اللازمة للاخلاء والموالي؛ كما ينبغي تجنب استخدام عبارات من قبول «مستوى معيشتي لائق».

ويتناول المبدأ الثالث والعشرون حق النازحين داخلياً، ولا سيما الأطفال والنساء، في التعليم؛ وتعتبر قضية استمرار تعليم الأطفال من المشاكل الرئيسية التي يواجهها جميع النازحين. ولقد سُمح لبعض الطلبة من طائفة البنديت الكشميريين بالانتماء بالمؤسسات التعليمية بصفة امتياز، إلا أن احتياجاتهم التعليمية بوجه عام لم يتم تلبيتها على نحو واثق بعد. ومن الضرورة بمكان أن يكون ثمة التزام محدد وإجراءات تعليمية من جانب الحكومة لتلبية هذه الاحتياجات.

أما المبدأ الخامس والعشرون فهو يدور حول تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً. ويجب أن تُعاد صياغة كلٍّ من صدر الفقرة الثانية التي تقول: «للمنظمات الإنسانية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المناسبة الحق في عرض خدماتها...»، والفقرة الثالثة التي تقول: «يجب على جميع السلطات المعنية أن تتيح وتيسر المرور الحر للمساعدة الإنسانية، وتمكن الأشخاص القائمين بتوفير مثل هذه المساعدة من الوصول السريع والخالٍ من المرافيل للمشردين داخلياً». فبدلاً من التأكيد على حق المنظمات الدولية في تقديم المساعدة، يجب النص على أن الدولة يجوز لها أن تتلمس تلك المساعدة من المنظمات الدولية. أما منح الأشخاص القائمين بتوفير هذه المساعدة حرية الوصول إلى النازحين داخلياً، دون عقبات أو عراقيل، فذلك أمر ينبغي تركه لتقدير الدولة نفسها.

ويتعلق المبدأ التاسع والعشرون بإعادة الأموال والممتلكات لمن يعودون أو من يتم توطينهم من النازحين داخلياً. وما من شك في أن دفع التعويضات عما ضاع أو خُرب من الممتلكات هو من القضايا الأساسية التي يهتم بها جميع النازحين داخلياً، والتي ينبغي أن تنص على أنها الدول. ويتطوّر هذا المبدأ على افتراض مؤداه أن التعويضات لا تُدفع إلا بعد عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم؛ ولكن في أوضاع من قبيل تلك التي يواجهها البنديت الكشميريون، الذين تمردت عودتهم إلى ديارهم منذ عشر سنوات،

يؤدي عدم دفع التعويضات إلى بؤس ومشقة بالغة.

ويحث المبدأ الثلاثون كافة السلطات المعنية على أن تتيح وتيسر للمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة المناسبة... سبل الوصول السريع والخالٍ من المرافيل للنازحين داخلياً، للمساعدة على عودتهم أو إعادة توطينهم أو إعادة دمجهم. وقد تعرضت الدول على إتاحة حرية الوصول إلى النازحين داخلياً؛ وقد تهتم حكومة ما بإشراك المنظمات الدولية في إعادة النازحين إلى ديارهم، أو إعادة توطينهم ودمجهم حينما وجد حل مقبول لمشاكلهم. غير أن الدول سوف تتحجم عن السماح بمشاركة مثل هذه المنظمات في الحالات الحساسة من الناحية السياسية.

### الخلاصة

من الصعب التنبؤ بالزمن الذي ستصبح فيه المبادئ التوجيهية وليقة ذات طابع ملزم للحكومات من خلال اعتمادها وتبنيها من قبلها. وما من سبل لا تغدو هذه المبادئ إطاراً مرجعياً لجميع الأطراف المعنية، وتعي على غير وجهه بالفرض المقصود منها، إلا إذا مورست الضغوط على الحكومات لحملها على تلبية مطالب النازحين داخلياً المصاغة استناداً إلى المبادئ التوجيهية. حيث لن تساعد المبادئ التوجيهية النازحين داخلياً على التقدم بخطاهم إلى حكوماتهم الوطنية فحسب، وإنما سوف تسهم كذلك في توعية الدول بمسؤولياتها. ومثل هذا الأمل هو الذي يمكن في جوهر ما يطالب به البنديت الكشميريون من اعتبارهم في عداد النازحين داخلياً، ومنحهم الحقوق المكفولة لهم بموجب هذه الصفة.

ل.س. ساها هو أمين سر وزارة التصوير في الحكومة الهندية. عنوان بريده الإلكتروني: [kcsaha@england.com](mailto:kcsaha@england.com) الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا ينبغي اعتبارها آراء الحكومة الهندية.

- 1- اعتندت الأمم المتحدة في ترجمتها الرسمية للمبادئ التوجيهية «معطلي» «تشرد داخلي» و «المشردون داخلياً» ترجمة للمصطلحين الإنجليزي Internal Displacement و Internally Displaced Persons، على الترتيب؛ ويرافق هذان المصطلحان في مقابلتهما مع المصطلحين المعنيين في هذه الشرة، وهما «النازح الداخلي» و«النازحون داخلياً».
- 2- تلت الحكومة رسمياً ما تزد من أن مسائل اللجوء جمع وكثير من ذلك الوقت قد حص البنديت الكشميريين وساعدتهم على الرحيل.
- 3- المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وليقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1998/53/Add.2، ١١ فبراير/أشباط ١٩٩٨.



# النازحون داخل أوطانهم: حقوقهم ووضعهم

بقلم: مارك فنسن

United Nations



عودة النازحين داخلياً في تيمور الشرقية

ذلك الخوف، أن يستغل بحماية ذلك البلد.

ويحق للأشخاص الذين اعتبروا في عداد اللاجئين تلقي أفضل معاملة ممكنة - من جانب الدول الموقعة على الاتفاقية - في مجالات مثل التعليم والنظام القانوني، وحتى اللجوء في ألا يطرد عبر الحدود إلى مكان قد تتعرض فيه حياته للخطر (خطر الطرد أو الرد).

## التعريف والوصف

بالرغم من أن الفريق الدولي من الخبراء القانونيين الذين عكفوا على إعداد «المبادئ التوجيهية» قد حرصوا أشد الحرص على تحاشي كلمة «تعريف»، فكثيراً ما ترد على الألسنة والأفواه عبارة «تعريف النازحين داخلياً» على نحو ينم عن قلة المعرفة. ولعل أدق تعبير في هذا الصدد هو ما أشار إليه والتر كاتين مؤخراً من أن «المبادئ التوجيهية» تعطينا وصفاً تحديدياً لفة الأشخاص الذين تُمنى المبادئ التوجيهية باحتياجهم»<sup>١</sup>.

والعروق بين «التعريف» و«الوصف»، وبين اللجوء والنازح داخلياً تصلح مثلاً للحالات التي تكون فيها الفروق اللغوية عتصراً ذا أهمية حاسمة في تحديد أي شكل من أشكال الحماية بالشروط اللازم استيفائها لمنع صفة اللجوء، وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥١، دقيقة ومحددة: إذ ينبغي أن يكون هناك «خوف له ما يبرره» من التعرض للاضطهاد؛ ويجب أن يكون هذا الخوف مرتبطاً بأحد الأسباب المنصوص عليها. بل حتى

لقد أصبح مصطلح «النازحين داخلياً» يتبوأ مكاناً بارزاً في أوساط المنظمات الإنسانية. ومما زاد من حدة الجدل الدائر حول المصطلحات ما صرح به السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة مؤخراً من أن مصطلح Internally Displaced Persons «النازحين داخلياً» هو «مصطلح بغض»، وأن الفروق المميزة الوحيدة بين «اللاجئين» و«النازحين داخلياً» هي فروق بيروقراطية وقانونية<sup>٢</sup>.

## ومن الشائع افتراض أن لفظي «اللاجئين» و«النازحين داخلياً» تشير إلى نفس

الاصول، ففي ذروة الصراع في الشيشان، دأبت هيئة الإغاثة البريطانية على إطلاق كلمة «اللاجئين» على الشيشان الفارين من العاصمة الشيشانية غروزني إلى جمهورية إنغوشيا المجاورة؛ مهم بالأساس لعمامة الناس ليسوا سوى مواطنين اضطروا للفرار من ديارهم، ولا يهم بعد ذلك إن كانوا قد عبروا أم لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها. وقد يقول قائل إنه من غير المهم لعمامة الناس أن يفلتوا لثمل هذه العروق القانونية والبيروقراطية؛ بيد أنها جوهرياً بالنسبة للأولئك المعتمدين بحماية النازحين داخلياً. وتقدير أوجه الاختلاف والشبه بين اللاجئين والنازحين داخلياً ليهو أمر ضروري لفهم القيود التي تخضع لها حماية النازحين داخلياً. كما أن عقد مقارنة بين هذين النظامين قد يعود علينا بمركب وغير يمكن أن تساعدنا في حماية النازحين داخلياً.

## الحاجة إلى الدقة

لا يزال ثمة خلاف في دوائر المعنيين بالنازحين داخلياً حول تعريف هذا المصطلح، ومن ينطبق عليه هذا التعريف. ويعلق مقال لـ س. ساما غلايا من الشك على إمكانية انعقاد إجماع دولي على تعريف هؤلاء الأشخاص، وسبل مساعدتهم، ومرجع ذلك في المقام الأول إلى الاعتراضات المحتملة من جانب الدول. ورغم التشاؤم القلبي على ما خلص إليه في مقاله، فإن اقتراحه بإدخال تعديلات على «المبادئ التوجيهية» مما يضفي عليها المزيد من الدقة يستحق منا نظرة فاحصة.

وليس الاستخدام الأفضل للمصطلحات هو الدافع الوحيد لتوحي المزيد من الدقة؛ فقد اكتسبت

«المبادئ التوجيهية» على مر بضع سنوات سلطة أخلاقية ربما قالت طروحات من صافوا هذه المبادئ؛ ولكني مستمر هذا الرغب، ونستخدم «المبادئ التوجيهية» في رصد المعاملة التي يلقاها النازحون داخلياً، قد يصين في بداية المطاف إخضاع الدول والقرى الفاعلة في غير الدول والمنظمات الدولية للمساءلة استناداً إلى تعريف أكثر تحديداً للنازحين داخلياً. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بمنظومة حماية اللاجئين؛ فإلى جانب الأمثلة القليلة التي أدرج فيها قانون اللاجئين، على سبيل القياسي، في صلب «المبادئ التوجيهية» - مثل سبل حماية النازحين داخلياً المناظرة لسبداً - حظر الطرد أو الرد - يمكن من خلال التفتيش في بعض جوانب نظام حماية اللاجئين الخروج ببعض الأمثلة الهامة التي تدلل على الأهمية الحاسمة للفروق القانونية والبيروقراطية المشار إليها آنفاً.

وثمة ركن جوهري يقوم عليه الفرق بين اللاجئين والنازح داخلياً، وهو وضع كل منهما؛ «المبادئ التوجيهية» تصف النازحين داخلياً بأنهم «الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سبباً لاضطهاد آثار النزاع المسلح أو حالات العنف الممنوع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حداً دولياً معترفاً به من حدود دولة». أما «اللاجئين» فقد عرفته «الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين» لسنة ١٩٥١ للمرة الأولى على أنه كل شخص يوجد... بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو اتجاهه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب



التعريف الأعم للرد في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ يتوخى إخراج أكبر قدر ممكن من الدقة. بيد أن الأمر مختلف في «المبادئ التوجيهية» التي تعتمد استخدام عبارة «ولا سيما» بغية إدراج أسباب أخرى ممكنة للترحول لم يكن من الممكن تبنيها. كما تمتع هذه المبادئ عن قصد إلى البرورة بدلاً من الدقة القانونية.

## وضع تعريف دقيق لهؤلاء النازحين يمكن أن يكون أمراً حيوياً للرصد والمساءلة

ك.س. ساما في مقاله على سبيل المثال، تظهر أنه بالرغم من أن أبناء هذه الطائفة، شقهم شأن غيرهم من النازحين داخلياً في مناطق أخرى من العالم، لا يتميزون على سائر المواطنين في الحقوق، وإن ألمهم في لغت المزيدين من الأنظار إلى محتنتهم سوف يكون أيسر مثلاً إذا ما أمكن اعتبارهم في عداد النازحين داخلياً.

من المسألة: يغفو من المفيد صياغة وصف أكثر تحديداً للنازحين داخلياً. ويحل هذا أحد التحديات التي يواجهها الآن «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»؛ فوضع تعريف دقيق لهؤلاء النازحين يمكن أن يكون أمراً حيوياً للرصد والمساءلة، إذ إنه من المحال رصد فئة ما لم يكن ثمة اتفاق على من تشملهم هذه الفئة. كما أنه من الأيسر، من الناحية النظرية، إعمال مبدأ المساءلة والتعاطف عليه إذا كانت هوية النازحين داخل أوطانهم واضحة.

ولعل ما يقيد في مرحلة لاحقة أكثر نضجاً من مراحل تطور «المبادئ التوجيهية» هو تحقيق المزيد من الدقة والوضوح العملي وإمكانية التنبؤ بالنتائج عند تحديد النازحين داخل أوطانهم. الشيء الذي يتطلب عليه ذلك هو الارتقاء بالوصف - أو التعريف - إلى مستوى أعلى من الدقة والوضوح والأطراف في التطبيق العملي، دون أن يستبعد في الوقت ذاته الفئات المستبعدة المعرولة لا تصعب في عداد النازحين داخلياً، ولا يهدد ما تحقق من المكاسب.

وهنا أيضاً يمكن الاسترشاد ببعض الشيء بمنظومة حماية اللاجئين؛ فالتفاقية عام ١٩٥١ تقدم مثلاً ناعماً لاستخدام تعريف دقيق يربى إلى إخضاع الدول للمساءلة عن المعاملة التي تقدمها للاجئين؛ ويضع الكثيرون أن هذه الاتفاقية تسمم بالصراعة المبرطة، ومن ثم نشأت ضرورة توسيع نطاق التعريف في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة. ومع ذن الذكرى الخمسين لاعتقاد اتفاقية عام ١٩٥١، سوف يربط المعلقون بتوسع الحماية للنازحين داخل أوطانهم النقاش الدائر عن كسب لملمهم بظفرون منة بمؤشرات تمنحهم على استبعاد هاتين المجمعتين المشار إليهما آنفاً، لا وهما: التعريف في مقابل الوصف، والدفقة في مقابل المرونة.

مارك فنستد هو متسق «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» [www.idpproject.org](http://www.idpproject.org)، عنوان برده الإلكتروني: [marc.vincent@urc.ch](mailto:marc.vincent@urc.ch) وللإطلاع على مناقشات متنوعة للنظريات الأخيرة بشأن النازحين داخلياً، يرجى الرجوع إلى العدد الأخير (العدد ٦، المجلد ٢١) من مجلة [Refugees Reports](http://www.refugees.org) (النشرة باللاجئين) (اللجنة الأمريكية المعنية باللاجئين، [www.refugees.org](http://www.refugees.org))

والوصف الحالي للنازحين داخل أوطانهم يتسم ببرورة بالغة؛ إذ يكاد يتسع لأي شخص اضطر للرحيل عن داره. ولا شك أنه كلما اتسع نطاق تطبيق «المبادئ التوجيهية»، ازداد عدد المستفيدين منها؛ ولكن استخدام وصف «مرن» هو في الوقت ذاته موزن ضعيف، إذ يجعل عمليات الرصد أشد صعوبة لأن الوصف يتعدى استخدامه على نحو متكرر وبصورة يمكن التنبؤ بها، كما أنه قد يزيد من صعوبة الحماية نفسها لأن الدول لا يمكن إجراؤها على نحو صارم بوصف قابل للتأويل على أوجه مختلفة.

## تطور «المبادئ التوجيهية»

حيث إن «المبادئ التوجيهية» تخاطب جمهوراً أعم من تخاطبهم اتفاقية اللاجئين، فإن بعض الدعاين لإنشاء منظومة لحماية النازحين داخلياً يميلون النظر في معضلتين: التعريف في مقابل الوصف، والدفقة في مقابل المرونة. ومثل هذه «الصراعة الكبرى» والتحديات التي يفرح بها ك.س. ساما إجمالاً على نص «المبادئ التوجيهية» من شأنها أن تأتي بعكس النتائج المرجوة منها، وسوف تكون عواقبها مؤسفة. وعلى وجه الخصوص، فإن القسم الخاص بالمنع الذي يفرح بها حذفه هو من الجوانب التي تجعل سمة الاتساع والعموم في «المبادئ التوجيهية» جذرية بالناتج. كما أن إدراج مشاريع التنمية الواسعة النطاق في نص المبدأ السادس يستجيب ليوارات قلق حقيقية أعرب عنها في وقت سابق من العام الحالي أثناء مؤتمر حول «المبادئ التوجيهية» عقد في بانكوك؛ حيث أشار المشاركون إلى ما يمكن أن تفصي إلى مشاريع التنمية السلبية التصحيط أو التنبؤ من تعامل مع النزاعات القائمة، وكيف أن إجراء من السلبية الخاصة للأراضي باسم المصلحة العامة يمكن اتخاذه أداة للتصميم العرقي.

ويمثل ذلك «الفرص» للشار إليه قفياً وسيرة أخرى لإنشاء مزيد من الدقة على المبادئ التوجيهية. وس لأشاع الاعتراف بهذه المبادئ أن يخلق نوعاً ما، تنحسب سبيل الحماية، مما يجعل تحديد النازحين داخلياً أمراً يخدم حوله الجدل - على نحو ما أوضح مقال ك.س. ساما. وعلى غرار ذلك، بينما تصعب «المبادئ التوجيهية» أدلة مفيدة لرصد سلوك الدول، وإخضاع الدول والمجتمع الدولي بوجه عام لأكبر

ولكن كان التعريف الدولي للاجئ يستند إلى وثائق قانونية دولية مازمة، فإن «المبادئ التوجيهية» - وإن كانت تستند إلى القانون الدولي القائم - إلا أنها ليست هي نفسها ملزمة قانوناً. وما لا دالته في هذا الصدد أنه بينما ترد تعريف «اللاجئ» في المواد الأولى من كل اتفاقية عام ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، فإن وصف «النازح داخلياً» لا يرد في الواقع في نص «المبادئ التوجيهية»، وإنما في مقدمتها.

ومنح الأفراد صفة «اللاجئ» وتؤهلهم لحقوق معينة وحماية دولية؛ فمن حق اللاجئين باعتباره أجنبياً في دولة غير وطنه أن يتمتع بطفافة معينة من الحقوق عوضاً عن صفا ففده من الحماية التي يستحقها من وطنه؛ وذلك على خلاف النازح داخل وطنه الذي لا يحق له المعاملة بأي حقوق إضافية غير تلك التي يتمتع بها أبناء وطنه. والفرص الحالي من تحديد صفة النازحين داخلياً في نص المبادئ ليس هو منهج صفة قانونية ما، وإنما الإقرار بأنهم عرضة للتهديدات والأخطار نظراً لأنهم اضرموا على الرحيل عن ديارهم. وكثيراً ما يحدث ذلك على أيدي حكوماتهم أنفسهم، وهي التي يُفترض أن تحوطينهم بالحماية - والإقرار بضرورة ذلك جهده إنشائية - لتفليهم معاملة تتمشى مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ونظراً للفرق بين تعريف اللاجئ والوصف الذي يُعطى على النازحين داخلياً، فمن الجلي أن الأهم الشائع «الموجه للمعلقين برهافة الحماية المستوحاة للنازحين داخلياً بأنهم ينادون بتوسيع نطاق منظومة حماية اللاجئين لتشمل هؤلاء النازحين من أنهم لا يقوم على أساس. فما يطلب به النازحون في واقع الأمر ما هو مستوى أعلى من الحماية من خلال تطبيق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني القائم على نحو أفضل.

وقد بدأت «المبادئ التوجيهية» تكتسب قدراً ذا شأن من السلطة الدولية؛ ومن أسباب ذلك أن هذه المبادئ، وإن كانت لا تنطوي على أي حقوق إضافية، إلا أنها تتيح وسيلة ممكنة لمسألة الدول والمنظمات الدولية عن المعاملة التي تقدمها للأفراد الذين يعتبرهم العالم من النازحين داخل أوطانهم. وحالة البندبت الكشميريين، التي شغلها بها

1 Speech by Ambassador Richard C Holbrook at Benjamin N Cardozo School of Law, 28 March 2000. The full text of the speech is at [www.unhcr.org/00\\_044.htm](http://www.unhcr.org/00_044.htm)

2 See Walter Kalin Guiding Principles on Internal Displacement Announcements, American Society of International Law & The Brookings Institution Project on Internal Displacement, Studies in Transnational Legal Policy No 32, 27pp Contact ASIL, 2223 Massachusetts Ave NW, Washington, DC 20008-2864 Tel +1 202 919 6000 Fax +1 202 797 7133

3 See debate in *Forced Migration Review*, issues 3 and 4



# لاجئ على بابي: تدريب الشرطة في أوغندا

بقلم: باميلا رينل

## الدورة التدريبية

التحق بالدورة المكثفة الأولى لمشروع قانون اللاجئين، ومذتها أسبوعان، وأقيمت في فبراير/شباط من عام ٢٠٠٠، ٤١ ضابطاً من ١٥ منطقة إدارية تستضيف لاجئين. وتضمنت الدورة إقامة كاملة لجميع المشاركين في مدرسة كيبولي لتدريب الشرطة في كمبالا. ونظراً للأوجه المتعددة لتجربة التعامل مع اللاجئين، ورغبة في تمثيل الطبيعة الانضباطية المتعددة لهذا العقل، فقد كان مجال المواضيع المعالجة أوسع ما هو ممكن ضمن إطار الاحتياجات المحددة لقوات الشرطة. وكان من بين المشرفين محاضرون أكاديميون، وقضاة، ومسؤولون حكوميون، ومتخصصون ناشطون في هذا الميدان. كما شارك في الدورة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولون في مكتب رئيس الوزراء. وفي المساء، كان المشاركون يستمعون إلى وصف مباشر للأوضاع بمرمضه حاكسون ولاجنون أوغنديون يقيمون حالياً في أوغندا. وإضافة إلى تغطية الأطر القانونية، والإجرائيات والمشاكل التي يواجهها طالبو اللجوء، صُنعت المواد التعليمية تحديداً لتشجيع مشاركة ضباط الشرطة. وقد أسهمت المجموعة بتجارب أفرادها

غالباً ما يكون رجال الشرطة أول نقطة احتكاك بالنسبة لطالبي اللجوء؛ غير أنهم في كثير من الأحيان لا يتلقون تدريباً كافياً على التعامل مع اللاجئين إن لم يتلقوا أي تدريب على الإطلاق. ويحاول عدد من المنظمات في مختلف بلدان شرقي إفريقيا أن يعالج هذه المسألة.

هذا، ومركزه معهد ماكيري للابحاث الاجتماعية في كمبالا، دراسة إحصائية على مائة من ضباط الشرطة للتحقق من مستوى معرفتهم وفهمهم للضحايا المسفّدة ذات الصلة. واستناداً إلى نتائج الدراسة أجرى برنامج الأبحاث دورتين مكثفتين في قوانين اللجوء وحقوق الإنسان في جامعة ماكيري، حضرهما ضباط شرطة. وكانت استجابة من حضر من هؤلاء إيجابية للغاية، وانتهت بطلب تقدم به رئيس التدريب في الشرطة لوضع برنامج تدريب رسمي للتدريب على قوانين اللجوء يلتحق به ضباط الشرطة من جميع الرتب. وكان الهدف من ذلك تأسيس برامج تدريب دائمة ونظامية في جامعة ماكيري. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إقامة مشروع قانون اللاجئين، الذي أصبح الآن جزءاً من كلية الحقوق في تلك الجامعة.

## تستضيف أوغندا حالياً ما يزيد على ٢٠٠ ألف لاجئ، وتستمر

المصراعات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي رواندا وبوروندي، بالإضافة إلى الحرب الأهلية المزمرة في جنوب السودان، في توليد تدفق متواصل من النازحين. وفي حالات كثيرة تكون نقطة الاحتكاك الأولى، ما بين طالب اللجوء وبين الحكومة أوغندية، ضابط شرطة. ويتوجب على كل طالب لجوء، بموجب القانون أوغندي أن يسجل اسمه لدى مسؤول في نقطة الجور، الذي يكون في معظم الحالات إما ضابط شرطة أو ضابط هجرة. وفي حالات كثيرة، يدخل طالبو اللجوء أوغندا بلا أي وثائق أو بوثائق هوية موزرة، الأمر الذي ينتهي بمقتضاهم ومصدور أحكام قضائية بحلقهم لا ميرر لها، أو أحكام بالحجز، أو بالطرد من البلاد في نهاية المطاف.

لقد حدد برنامج الأبحاث الاجتماعية - القانونية الذي أجري على مدى ثلاث سنوات، والذي تركز على حقوق الإنسان واللاجئين، أولاً، الحاجة إلى توفير تدريب تخصصي لقوة الشرطة أوغندية في مجال قوانين اللجوء. وأجرى برنامج الأبحاث



لاجئون سودانيون عند مركز جيبو بروندي



الذاتية في مجال التعامل مع اللاجئين وقدمت سلسلة من التوصيات صممت في دراسة عتريها: ولاجئ على باي: إجراءات التحقيق والتصنيف، وقسم المشاركين إلى أربع مجموعات حسب الموقع الجغرافي، وقد تعرف جميع المشاركين على الصعوبات العامة وحدودها. ولكن الافتقار إلى موارد الشرطة وتدريب ملأهم، ومستويات التوظيف في هذا السلك عموماً، والافتقار إلى المعدات المناسبة وأجهزة الاتصال، يعيق تنفيذ مهمات رجال الشرطة. وفيما يتعلق بطالبي اللجوء أنفسهم، فإن القلق الذي يراهم، خلال الفترة الفاصلة بين وصولهم واتخاذ مراكز استقبال رسمية، وبالتالي، إلى عدم توفر قدر كاف من الطعام والمأوى والمعالجة الطبية الطارئة، وإلى مترجمين، وأخيراً، تزايد القلق بخصوص الاستعداد والمهارة غير الكافية، والافتقار إلى التنسيق ومركزية الموارد والمشاركة فيها ما بين الدوائر الحكومية المختلفة والوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية.

وقد تسلّم جميع المشاركين مواد كثيرة للمطالعة، وخضعوا لانتقادات في نهاية الدورة.

أما التعليقات الصادرة من المشاركين كأفراد ومن المجموعة ككل فقد كشفت عن أن الدورة تركت انطباعاً هاماً لديهم بالنسبة لرفع مستوى الوعي وبحقوق الإنسان في تجربة اللجوء. وبالإضافة إلى ترويض المشاركين بالمعرفة القانونية والمواد المنبوعة المتعلقة بطالبي اللجوء، تمتد الآمال على إمكانية تأسيس خطوط الاتصالات والمعلومات الشخصية - إلى حد ما - مع ضباط الشرطة الناشطين في المناطق المستضيفة للاجئين، وعلى أن يمكن مشروع قانون اللاجئين من تعزيز حقوق اللاجئين في أونغدا تعزيزاً أقوى وأشمل. وفي الوقت نفسه، استطاعت ورقة العمل «لاجئ على باي: إجراءات التحقيق والتصنيف، تحديد الصعوبات الأساسية التي يواجهها طالبي اللجوء وكذلك السلطات عند نقاط العبور الحدودية، بما وفر قدرة على استكشاف ما هو مطلوب لجعل الإجراءات أكثر ليونة وإنسيابية، كما وفر أساساً إضافياً لتحارٍ يجري بين مشروع قانون اللجوء وحكومة أونغدا.

## توصيات وخطوات إلى الامام

إلى جانب التوصيات البديهية والمتعلقة مباشرة بالتطلب على الصعوبات المذكورة أعلاه والمحددة في التقرير (أي توفير أكثر للتحويل والمورد)، فقد قدمت توصيات أخرى، تضمنت ليس فقط لتدريب الآخرين من ذوي العلاقة، بل والسلطات المحلية أيضاً، كأعضاء المجالس (البلدية) المحليين، والمجاليات المستضيفة للاجئين عموماً، وهو شيء

مكونو تماماً لو تحقق. وأوصت المقترحات بأن يتحقق هذا من خلال المواد المطبوعة وربما من خلال برامج المحطات الإذاعية. (ينبغي توفير المواد بلغات متعددة، خصوصاً لغات المناطق الحدودية، كما ينبغي وضعها في متناول الناس سواء في البلدان المصدرة للاجئين أم في البلدان المستضيفة لهم). كما قدّمت توصيات تقضي بأن يقيم، في كل مركز شرطة عند المعابر الحدودية، مكتب مكسّر للاجئين، يقوم بتسييره ضابط شرطة مدرب على التعامل مع قانون اللجوء. إضافة إلى ذلك، قدم اقتراح يقضي بتطبيق مفهوم «فرقة إرفاق شؤون اللجوء» مؤلف من كبار ضباط الشرطة والهجرة والأمن الداخلي في المنطقة، فضلاً عن المخابرات العسكرية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية؛ على أن يراعى هذا الفريق مدير المنطقة الإدارية المعنية. كما اقترح، لتحقيق ذلك، أن يشجع جميع الفرقاء المعنيين بالأمر على الالتحاق ببلقاقات دراسية عن قوانين اللاجئين وحقوقهم، ويفضل أن تقام هذه الحلقات في المناطق الإدارية المستضيفة للاجئين.

وبناء على تقارير ردود الفعل والنتائج الآتية من المشاركين، ينبغي أن الإسكان عمل الكثير لتزويد ودمج مختلف الدوائر والهيئات الحكومية المهمة والمشاركة في حل قضايا اللاجئين على مستوى المناطق الإدارية. ويبدو أنه لا يوجد، في الوقت الحالي، (لا لحد الأدنى من التفاعل بين دوائر

الشرطة والهجرة والمنظمات غير الحكومية ومدراء المناطق. يدرس مشروع قانون اللاجئين حالياً إمكانية إقامة دورات أو حلقات دراسية على مستوى المناطق الإدارية بهدف إيجاد فرص اتصال وتواصل أوسع وأكثر فيما بين تلك الأجهزة ذات الصلة والاعتماد المباشر. أما فيما يتعلق بإيجاد مجموعة من المسؤولين على مستوى المناطق الإدارية المدركين حقوق اللاجئين، فضلاً عن المشاكل القانونية والاجتماعية التي يواجهها اللاجئين، فإن مشروع قانون اللاجئين يرى أن تأثير التدريب سيتزايد بقدرة أكبر إذا تضمنت كل دورة مشاركين من مختلف الخلفيات التخصصية والدوائر الحكومية. ومن المزايا الإضافية في هذا المجال أن الدورات القادمة على مستوى المناطق الإدارية ستكون مشروع قانون اللاجئين من تكون صورة أكثر وضوحاً للمشاكل التي يواجهها، لا للاجئين فحسب، وإنما ممثلو الحكومة أيضاً، الذين تقع على كواهلهم مهمة العمل مع هؤلاء اللاجئين.

باصلاً يدل على مدى مشروع قانون اللاجئين في كلية الحقوق بجامعة ماكويري، وعنوانها: PO BOX 7062, Kampala, Uganda للحصول على تقرير كامل عن الدورة التدريبية (مرفقه الجدول الزمني وتقرير المشاركين وأمنلة الانتخابات) يمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني: [rlp@infocon.co.ug](mailto:rlp@infocon.co.ug)

## اتحاد اللاجئين في كينيا

**أنشئ** اتحاد اللاجئين في كينيا عام ١٩٩٨، وهو يتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الأخرى التي تركز نشاطها على قضايا اللاجئين في كينيا وفي تلك المنطقة (من إفريقيا).

إن أهم مشكلة تواجه مساعدات اللاجئين في كينيا إما تكمن في الافتقار إلى قانون واضح للجوء يمكن من الإجراءات والسياسات المتعلقة بهذه المجموعة من الناس. غياب مثل هذا الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله، وموجبه، معالجة قضايا اللاجئين معالجة فعالة، يعني أن اللاجئين سيستمر في الوقوع في فح غياب سياسة تنظم شؤونهم، حتى أنه ليس واضحاً من هو في كينيا المسؤول عن اللاجئين، هل هي الحكومة أم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أم المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. فاللاجئون غير قادرين على تقديم مطالب بآلية محددة في كينيا بموجب النظام القانوني الساري حالياً، ولذلك فلا وجود هناك لأي إنصاف أو تعويض عن إكراه اللاجئين حقوقهم وحرمانهم منها.

ويوجد حالياً برنامج تدريبي لتسقيذ القوانين المتعلقة بالمنف المزملي، القيم بالتنسيق مع اتحاد المهاجرين المندمجات مع النساء، ولكن لا وجود حتى الآن لأي تدريب على قوانين اللاجئين. على اثر النجاح الذي حققه اتحاد «المهاجرين المندمجات مع النساء» في برنامجيه المبعث لآفراد الشرطة، يجري اتحاد اللاجئين في كينيا حالياً دراسة لاستكشاف إمكانية إقامة برنامج مشترك بخصوص اللاجئين والقانون الدولي لجهاز الشرطة، ويركز على قوانين حقوق الإنسان والمعايير الدولية التي تنظم حماية اللاجئين، وتنتج البنية إلى إدخال هذه الدورة في مناهج التدريس في كلية الشرطة، بهدف تحسين معرفة ضباط الشرطة الزبناء بأوضاع اللاجئين والتعاضا التي تواجههم وزيادة نوعيتهم بها. كما تتضمن الحظ المستضيفة إنشاء مكتب لشؤون اللاجئين في مراكز الشرطة في المناطق الرئيسية لتتبع أكبر الحالات الالاجئة إلى كينيا، وذلك بهدف: ١) التاكيد أن قضايا اللاجئين وهمومهم تلقى العناية اللازمة، وب) إيجاد مراكز شرطة أكثر تعاطفاً مع اللاجئين.

يقدم آبي عيتاري، المدير التنفيذي لاتحاد اللاجئين في كينيا Refugee Consortium Kenya، عنوان الاتصال بالاتحاد: RCK, PO Box 25340, Lavington, Nairobi, Kenya. Tel/Fax: +254 560418. Email: [gitariabi@iconnect.co.ke](mailto:gitariabi@iconnect.co.ke).



# المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يجب أن يعيد الاهتمام مرة أخرى بقضية حماية اللاجئين

بقلم: إد شنكنبرغ فان ميروب



المفوض الجديد قيادة قوية وحازمة.

وإذا حدث أن اعترت قدرة المفوضية على القيام بدورها الحمائي، فيجب ألا يتوقع المفوض الجديد أن تلتقي عملياتها.

وإذا كانت التقاليد تقضي بالآ يتم اختيار رئيس المفوضية من الدول المانحة، فيجب ألا نأخذ حقاً بهذا التقليد؛ لأنه بدلاً من هذه الاعتبارات السياسية ينبغي أن يكون الشخص المختار للمنصب متمتعاً بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان، وقضايا الحماية ووجود الإغاثة الإنسانية، كما يجب أن تكون له دراية سابقة موثقة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية نظراً لاتساع نطاق مشاركة هذه المنظمات في أعمال المفوضية.

إن عملية الاختيار يجب أن تنفتح أمام الجميع للإطلاع عليها ولإضاعتها للمساءلة. وبعد ذلك أصبحت المنظمات غير الحكومية في هذه العملية سبباً لضمان اختيار المفوض الجديد على أساس القدرة على التعامل مع مهام الوظيفة، لا نتيجة لتصفقات سياسية مشبوهة.

إد شنكنبرغ فان ميروب هو منسق المجلس الدولي للوكالات الطوعية (وعنوان المجلس على شبكة الإنترنت: [www.leva.ch](http://www.leva.ch)). ويتألف هذا المجلس الذي يقع مقره في جنيف من شبكة تضم أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجالات حقوق الإنسان والمجالات الإنسانية والتنمية. البريد الإلكتروني: [ed.schenkenberg@leva.ch](mailto:ed.schenkenberg@leva.ch)

آخر خبر: بينما كانت صفحات الحملة ماثلة للطلوع، كُمن أس رئيس الجوراء البولندي السابق رود لوبرز قد تم تعيينه عوضاً ساعياً لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة.

وإذا لم تكن المفوضية هي الوكالة الوحيدة القادرة على تقديم المعونات للاجئين فإن لديها صلاحية فريدة من نوعها ألا وهي توفير الحماية. ولذلك نحتاج المفوضية إلى معادوه التركيز على هذا الجانب في عملها، الأمر الذي يرتبط أيضاً بضرورة تحديد دورها في حماية النازحين عالمياً.

وفي بعض الأحيان، نجد المفوضية نفسها في موقف لا تحسد عليه. فكل من الحكومات المسؤولة عن انتهاك المبادئ الجوهرية الخاصة باللاجئين، كما في السياسات التي تخرق حق طلب اللجوء، هي نفسها الجهات التي تمنح التمويل للمفوضية. ويبدو أن المفوضية اضطرت إلى قبول هذه الانتهاكات أو التناقص عنها خوفاً من أن تخاطر بفقد التمويل الذي تحصل عليه من بعض تلك الحكومات. وكثيراً ما كانت عملية وضع السياسات في المفوضية تتحدد في ضوء الاعتبارات الخاصة أكثر من عواقب هذه السياسات فيما يتعلق بحماية اللاجئين. لذلك لم تكن المفوضية لتجسر على «التنكر لأصحاب الفضل عليها».

وفي مناطق أخرى من العالم كانت المفوضية تشرع بظفوف من جانب الحكومات التي أرفقها استضافة اللاجئين داخل جدرانها، حتى أنها كثيراً ما أصبحت شريكاً في انتهاك الأنفاق الخاصة بوضع اللاجئين، وساعدت عدة حكومات على تنفيذ عمليات الإرجاع القسري في مناسبات عديدة. ولكن تضمن المفوضية استمرار وجودها بين اللاجئين بعد عودتهم إلى أوطانهم فقد استجابت لضغوط الدول بأن قامت بوضع تصنيفات جديدة مثل «الإرجاع القسري» و«الإرجاع في ظروف لا ترقى إلى الأوضاع المثلى».

إلا أن مفهوم حماية اللاجئين ينطوي بطبيعته على الانحياز لصف اللاجئين لا الحكومات، ولذلك يجب ألا ينظر إلى اتخاذ المواقف المتأثرة لمواقف الحكومات على أنه يتناقض مع الحفاظ على قنوات الاتصال باللاجئين.

إن المهام الماثلة أمام المفوضية تتطلب من

**يتم** في نهاية العام الحالي تعيين مفوض سام خلفاً لساداكو أواغاتا التي شملت منصب المفوض على مدى الأعوام العشرة الماضية. وقد جرى العرف على أن عملية اختيار المفوض الجديد تخضع كثيراً للاعتبارات السياسية وتتضمن محادثات غير معلنة بين الحكومات. ولا شك أن هذه العملية لو أخذت شكلاً أكثر انفتاحاً لا تتدخل فيه الميادير السياسية صوف يؤدي ذلك إلى دعم استقلال المفوضية إلى حد كبير، ومن ثم ينبغي أن يتم اختيار المفوض الجديد على أساس القدرة على قيادة المفوضية للتصدي للتحديات التي تعترض نظام حماية اللاجئين.

ومن أكبر التحديات في هذا الصدد ضمان احترام المبادئ العالمية لحماية اللاجئين وتبنيها التزام بها. ففي عشية العيد الخمسيني لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، تسلمت بعض الحكومات الغربية صراحة من جدوى المفوضية، ودعت إلى تعديلها لتكسيها من التجاوب مع تدفق المهاجرين في عالم اليوم. ولما كان هناك اتجاه في الوقت الحاضر إلى طمس مبادئ حماية اللاجئين عن طريق إثارة الجدل والقضايا الخلافية حول سياسة الهجرة، فيجب ألا يتراخي المفوض الجديد عن التأكيد على القضية التي طرحها أخيراً مدير إدارة الحماية الدولية بالمفوضية، وهي أن «اللجوء أداة للحماية، وليس أداة للهجرة». ويجب على رئيس المفوضية الجديد أن يدع الحكومات إلى التأكيد على مركزية الاتفاقية في سياق حماية اللاجئين، وأن يأخذ زمام المبادرة لضمان عدم إضاع مسألة حماية اللاجئين باعتبارات الهجرة لدى الحكومات.

ومن المهام الرئيسية الأخرى أمام المفوض الجديد استعادة صورة المفوضية والتأكيد على الدور المحول لها لحماية اللاجئين. ففي خلال عقد التسعينيات، جحت المفوضية إلى التركيز على عمليات الإغاثة الواسعة النطاق أكثر من مسألة الحماية، وقامت بعمليات داخلية في يوغوسلافيا السابقة على نحو لم يسبق له مثيل، حيث كان حجم الإغاثة المقدمة هائلاً، لكنها لم تنسك على الرغم من ذلك من توفير الحماية اللازمة. أما في الشرق، والتي فقد زعمت المفوضية أن فصل اللاجئين عن صحايا الإبادة الجماعية أمر يتجاوز قدراتها، وإن كان عليها التواجد هناك لتقديم المعونات.



# الجزائريون في المنفى<sup>١</sup>

بقلم: كاثي لويد

جواز سفر، فإنهم يواجهون تأخيراً قد يبلغ سنتين. والهجرة الجزائرية لفرنسا محكومة في المقام الأول باتفاقيات ثنائية، غير أن الاتفاقيات الموقعة في ليريل/نيسان ١٩٩٤ كانت أكثر تقييداً، من حيث الدخول والبقاء، من تلك المعمول بها اليوم. كما أنها أباحت الأولى ترحيل الأجانب غير المرغوب فيهم دونما اعتبار لما لديهم من أدلة على حيازتهم جنسية مزدوجة. وفي عام ١٩٩٤ أذعت السفارة الفرنسية في الجزائر العاصمة أن الوضع الأمني أجبرها على تقليل موظفيها إلى الحد الأدنى، والتعامل مع طلبات التأشيرة عن طريق البريد في مدينة نوت بفرنسا. وفي ذلك الوقت لم تمنح التأشيرات إلا لنحو ١٠٪ من الطلاب؛ وقد أشارت منظمات التضامن إلى أن ذلك تنصس تأخيراً ومخاطر إضافية، نظراً لأن بإمكان الشرطة أو الأصوليين الإسلاميين اعتراض سبل النقل البريدي. وثمة أدلة على أن أرواحاً قد راحت ضحية ذلك التأخير، على نحو حالة طالب جامعة وهران عبد الرحمن غار الذهب الذي قتلته الإزهايون بينما كان ينتظر تأشيرة من أجل الحصول على وظيفة في غرغوبل.

وقد انخفض عدد النشريات التي منحت للجزائريين من ٨٠٠ ألف في سنة ١٩٩٠ إلى ٥٠ ألفاً في سنة ١٩٩٧. وفي إجراء استثنائي اتخذ سنة ١٩٩٧، وكان الباعث الرئيسي عليه هو تقارير وسائل الإعلام عن مذابح واسعة النطاق للمدنيين على أيدي الميليشيات الإرهابية، منحت السلطات الفرنسية الوضع القانوني للأجانب الذين لا يمتلكون أي وثائق، مما نجم عنه حصول ٤٨٠٠ جزائري على أذون إقامة.

أما فيما يتعلق بأعداد الجزائريين الملتجئين للهجرة في فرنسا، فقد كان ثمة ارتفاع مفاجئ من ١٥٠٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٣٩٢٠ في سنة ١٩٩٣. كما تقدم ٧٧١٠ بطلبات لجوء في سنة ١٩٩٩. ولم يحصل علي وضع اللاجئين في سنة ١٩٩٣ سوى ١٤ جزائرياً، كما لم يحصل عليه في سنة ١٩٩٧ سوى ٦٤. ولم تتعد قرارات الموافقة على منح اللجوء للجزائريين ٩٪ في مجموع قرارات البت في طلبات اللجوء المقدمة من جزائريين خلال عام ١٩٩٧ (أي أقل من نصف معدل قبول الطلبات بالنسبة لجميع حالات اللجوء في فرنسا).<sup>١</sup>

فرنسا، بينما التمس آخرون اللجوء السياسي. على أن الكثيرين من غيرهم، ولا سيما ذوي النشاط في الحركة الديمقراطية، آثروا البقاء من أجل الحيلولة دون انهيار مجتمعهم.<sup>٢</sup> وقد صنفت هيدى بودريال الذين غادروا الجزائر باتجاه فرنسا في فئات ثلاث؛<sup>٣</sup> أولها هي النشطاء الإسلاميون الأصوليون أو الفارون من الجيش؛ والثانية هي المثقفون ونشطاء اليسار والصحفيون والمعلمون ودعاة المساواة بين الجنسين الذين يتعرضون لتهديدات أصولية بالقتل، والذين يسرت فراغهم «اللجنة الدولية لمساندة المثقفين الجزائريين»، ومجموعة ثالثة غادرت لأسباب شتى (قمع الدولة، والإرهاب الأصولي، وفتنات الأمن العام). وقد استخدم الجميع وسائل مختلفة في مغادرتهم البلاد، فيعضهم سلك طريق الهجرة، فيما سعى آخرون للحصول على اللجوء.

ويتسم الوضع القانوني للجالية الجزائرية في فرنسا بالتعقيد؛ فكثير من الناس يحملون جنسية مزدوجة، جزائرية وفرنسية؛ والذين يعيشون منهم في الجزائر ويمتلكون جواز سفر صالحاً يستطيعون السفر متى شاؤوا إن كان بمقدورهم شراء تذكرة سفر؛ أما إذا ما كانوا ممن لهم الحق في جنسية مزدوجة ولكنهم لم يسعوا للحصول عليها، أو إذا كانوا لا يحملون

**ظلت** فرنسا، بوصفها القوة المستعمرة السابقة، أهم بلد يقصده المهاجرون الجزائريون منذ أمد طويل. فمعد السنوات الأولى من القرن العشرين، وجدت فيها جالية جزائرية كبيرة بلغ تعدادها في عهد الاستقلال عام ١٩٦٢، نحواً من ٤١٠ ألف نسمة، ثم وصل إلى نحو ٦٦٤,٢٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣. وفي السنوات الأخيرة واجه أولئك الذين تركوا الجزائر متوجهين إلى فرنسا نتيجة القمع الحكومي أو التهديد بالقتل من قبل الإرهابيين، الكثير من العقبات أمام انخراطهم في المجتمع واندماجهم فيه، فكثيراً ما كانوا يكرهون على وجود شبه قاتوني، ويعيشون تحت التهديد بالترحيل. ووضع هؤلاء بلفت الانتباه إلى مثالب كبيرة في إجراءات اللجوء في فرنسا ومناطق أخرى.

وقد عجلت أعمال الشغب الشعبي التي شهدتها الجزائر في عام ١٩٨٨ حلول مرحلة من التحول إلى الديمقراطية تمخضت عن مناظرة حادة، وهي حركة احتجاج إسلامية أصولية. ونشبت نزاع مدني عنيف في أعقاب إلغاء انتخابات عام ١٩٩٢. وقد اتخذت ردود أفعال الأفراد على تعقيد الأوضاع أشكالاً مختلفة؛ فكثيرون رغبوا في مغادرة البلد مؤقتاً، ليمكنوا، في كثير من الأحيان، مع اقارب لهم في الجالية الجزائرية المهاجرة في







من بينهم الكثير من الجزائريين. إلا أن هؤلاء الباقين يدخلون نظام «اللجوء الرمادي» الذي لا يظنون فيه بأي نوع من الحماية القانونية أو الاجتماعية، ولكنهم يعيشون مهجرين بلا وثائق في حالة من القلق وعدم الأمان.

كاتي لويدي هي باحثة أولى في كوينز لإربايت هاوس، جامعة أكسفورد. وقد كتبت العديد من المقالات والأبحاث حول قضايا المرأة والتنمية والنزاع في شمال إفريقيا.

ترحب الكاتبة بالمزيد من الإسهامات حول قضايا النزاع والنزوح والمرأة في الجزائر، ولا سيما من الجزائريين.

1 Eurostat Migration Statistics 1995.

2 Lloyd, C. 'Organising across borders: Algerian women's associations in a period of conflict' Review of African Political Economy, Winter, 1999

3 Bouderbala, H. 'Vers une typologie des figures de l'exile algérien' paper presented to Miginter conference, Poitiers, February 2000.

4 Rapport d'activité 1997 de l'Office Français de Protection des Réfugiés et Apatriés, April 1998; <http://www.ftda.net/chiffres.html>

٥ تقرير منظمة العمل الدولية المعنون: الجزائر: السكان المشدودين في دوامة من العنف، ليد، ١٩٩٧.

6 UNHCR 1995 Information Note on Article 1 of the 1951 Convention and Guidelines relating to the Eligibility of Algerian Asylum-seekers (January 1995).

٧ ولكن ديسمبر (١٩٩٩) «المرجع السابق» أشار إلى أن مجلس الدولة قد حلص في قضية مدعير إلى أن الجزائر لم تتماشى عمداً مع الأخطار الذي تناسره لجماعات الإسلامية المشددة

8 Dictionnaire Permanent des Droit des Etrangers 1999, pp. 611-12.

للمزيد من المعلومات انظر:

Hijra International (<http://home.worldcom.ch/804-hijra>) and Colicet des familles disparues en Algérie ([www.maghreb-dh.sgdg.org/cfda/presentation.htm](http://www.maghreb-dh.sgdg.org/cfda/presentation.htm))

أو أن طلب الضحايا من السلطات توفير الحماية لهم ما كان ليجدي نفعاً. ٢٠ وفي فرنسا، أخذ «القانون شوفنموه» الذي طرح فكرة اللجوء الإقليمي سنة ١٩٩٧، بعض التوصيات الواردة في «تقرير فاليل» التي ترمي إلى لرساء نظام للجوء متعدد الوجوه وأكثر مرونة، الأمر الذي يجعل بمقدور وزير الداخلية منع اللجوء لأجنبي «إذا تمكن من أن يثبت وجود خطر يهدد حياته أو حريته في بلده، أو إذا ما كان عرضة لصنوف من المعاملة تخالف المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية». ولكن تطبيق القانون كان ضيقاً؛ ففي سنة ١٩٩٨ تقدم ١٣٣٩ من طالبي اللجوء، الذين شكل الجزائريون نسبة ٧,٧٪ منهم، بطلبات للحصول على اللجوء الإقليمي؛ وكان ستة من الثمانية الذين سُحروا لجوياً إقليمياً هذا العام جزائريين. وحال العام ١٩٩٩ ازدادت الطلبات الجديدة بنسبة ١١٩٪، وتضاعف معدل الاعتراف بصفة اللاجئين إلى نسبة ٧٩٪.

وقد احتجز كثير ممن رُفُض منحهم اللجوء إلى حين ترحيلهم؛ وكان الجزائريون أكثر عرضة للترحيل من غيرهم؛ فقد تم إعادة ٨٤٪ من الجزائريين الذين أوقفوا في مركز للحجز في مرسييليا خلال سنة ١٩٩٧، إلى بلادهم قسراً، مقابل معدل ٣٠٪ من المحتجزين من الحسنيات الأخرى. وفي سنة ١٩٩٥ هجر المجلس الأوروبي للاجئين والمبعدين عن قلقه بشأن وضع طالبي اللجوء الجزائريين في جميع دول أوروبا، موصياً بوقف إجراءات الترحيل إلى الجزائر نظراً للعنف المتواصل. وفي سنة ١٩٩٨ أصدرت منظمة «فرنسا أرض اللجوء» بياناً موقفاً من تَبَلُّب كَثْرَتِ مَنظَمَات اللجوء غير الحكومية المعنية باللاجئين في أوروبا، يتنادى بوقف ترحيل الجزائريين.

ولم ينفذ، إلى هذا التاريخ، سوى أقل من خمس أوامر الترحيل تلك، إذ لا يزال في فرنسا ما بين ٥٠ ألفاً و ١٠٠ ألف من طالبي اللجوء،

ومنذ أواخر الثمانينيات عُدَّت النساء بخاصة هدفاً للإرهابيين؛ وقد ساعدت حالاتهن على إلقاء الضوء على قضايا قانون اللجوء المتعلقة بعوامل الاضطهاد؛ ومثال ذلك حالة دليلة مزين، وهي محامية ناشطة في الحركة الديمقراطية في الجزائر. فقد أكرمت على مغادرة الجزائر في مارس/ آذار ١٩٩٣ إثر تلقيها تهديدات بالقتل، واضطرت لأن تتقدم بطلب للجوء بعد سبعة أشهر من وجودها في فرنسا؛ ورُفُض طلبها الأول، لأن السلطات الفرنسية لم تقبل المعلومات حول النزاع في الجزائر دليلاً على أن السلطات الجزائرية عجزت عن توفير الحماية لها. غير أنها طعنت في قرار الرفض بدعوى من إحدى حركات التضامن؛ وفي نهاية المطاف منحت وضع اللجوء السياسي في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥. ولكن تم تلبث أن نشأت عوائل أخرى إذ تباطأت محافظة البلب مارتيني مع منحها إقامة طويلة الأجل، ولم تمنحها سوى بطاقة إقامة مدتها ثلاثة أشهر. ولم تتمكن دليلة من الحصول على إذن إقامة لأكثر من سنتين إلا بعد تنظيم اعتصام في مقر المحافظ.

لقد كان ثمة انتقادات كثيرة للتأويل المتبذل للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين من قبل الحكومات الغربية التي سمحت بحماية مواطنيتها في الجزائر، وفي الوقت ذاته أدنى اعتبار لأوضاع الجزائريين. وقد أدى التأويل الضيق لمعيار «خوف له ما يبرره»، الواردة في النص المادة الأولى من الاتفاقية التي تعرف لفظة «لاجئ»، إلى رفض طلبات اللجوء المقدمة من قبل أولئك الذين لا تضطهدهم السلطات الجزائرية وإنما يضطهدهم الأصوليون. وقد لعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الانتباه إلى الانخفاض الشديد في معدل قبول طلبات اللجوء المقدمة من الجزائريين، واعتبارهم من ثم في عداد اللاجئين؛ إذ أوضحت أن «الاضطهاد ربما يكون مصدره أيضاً كيانات لا يمكن إثبات صلتها بالدولة، ولا تستطيع الدولة السيطرة عليها. والمسألة الجوهريّة في تحديد أساس ومبرر توسيع الحماية الدولية هو غياب الحماية الوطنية من الاضطهاد...» فإن الانتهاك الذي لا يشمل توافراً من جانب الدولة في الجريمة يبقى، مع ذلك، اضطهاداً...». ومزيد من الوضوح، فإن «طالبي اللجوء الذين يدعون ادعاء جديراً بالتصديق أنهم مهددون من قبل جماعات إسلامية مشددة ينبغي اعتبارهم في العادة أهلاً لاكتساب صفة «اللاجئ»».

وزاء الأدلة المتبادلة على وقوع المذابح في الجزائر، وتحت وطأة الضغط الجماهيري، وافق بعض مسؤولي اللجوء على الطلبات المقدمة استناداً إلى أن السلطات سمحت بالاضطهاد،



# الهوية الهلامية: إجراء البحوث عن السودانيين المقيمين في مصر

بقلم: أنيتا هاوزرمان فابوس

يؤدي البحث في أي مجال من مجالات العلوم الاجتماعية إلى إثارة بعض التساؤلات الأخلاقية حول المناخ العام لعملية البحث، وحول العلاقات الشخصية والسياسية بين الباحثين والمجتمع البحثي الذي ينتمون إليه. وفي هذا السياق تلقي هذه المقالة الضوء على القضايا الأخلاقية المتعلقة بالبحث الذي أجرته على اللاجئين السودانيين الشماليين المقيمين في القاهرة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٧.

## وحيث

أن تخصصي البحثي هو علم الأنثروبولوجيا، فقد راعيت الالتزام بأخلاقيات المهنة الإدراكي ضرورة المحافظة على سلامة الأفراد الحاضرين لدراساتي وعلى كرامتهم وخصوصيتهم. غير أن الالتزام العملي بهذه الأخلاقيات كان صعباً للغاية لحساسية مناخ البحث في مصر في التسعينيات نظراً للوتر الشديد في العلاقات السودانية المصرية خلال هذا العقد، ونظراً لكوني زوجة لأحد أفراد الجالية السودانية في مصر. وكنت قد تزوجت من رجل أعمال سوداني مقيم في القاهرة قبل البدء في مشروعي البحثي، مما أدى إلى ظهور بعض المضاعفات عندما بدأت أتأمل مزايًا ومتالب العمل في المجتمع الذي ينتمي إليه زوجي. وأكثر ما كان يتردد في ذهني هو التساؤل "أين يبدأ مجال البحث وأين ينتهي؟". فقد تعرضت لمواقف متعددة في حياتي اليومية اضطرت خلالها إلى التفكير في هويتي الهلامية، ومن ثم هوية السودانيين الذين استمد منهم معلوماتي البحثية. وتوصلت من ذلك إلى إدراك جديد لهويتي، بل ولكيفية تأثير سياق النزوح في مصر على تشكيل مفهوم الانتماء العرقي للسودان. ولما بدأت اتعلم القيام بدور الزوجة كما ينبغي، كان لذلك تأثير عظيم على إدراكي للشخصية المميزة

لنك الجالية أكثر من عملية البحث. وعندما بدأت أرى أن مراعاة الأصول عامل دقيق في رسم السمات العرقية للجاليات السودانية في المنفى أدركت أن مسؤولياتي كزوجة لا تتعارض كثيراً مع دوري البحثي كاستئد لهذا الدور.

وقد واجهتني معضلة أخلاقية تتمثل في إعطاء الأولوية للاستماع لبعض قبل غيرهم، فالسودانيون الشماليون الذين تحدثوا إليّ لديهم مشاعر متضاربة بشأن حياتهم في القاهرة؛ مما جعل نصيبهم من البحث يختلف عن المسؤولين والمفكرين المصريين الذين تهمهم صورتهم أمام العالم.

وعلى الرغم من أن لاعتصامي الأساسي كان منصباً على إعطاء الأولوية للأصوات السودانية في مصر التي لم تلق حظها الكافي من التمثيل في الخطاب المصري العام، فإن مصر هي بلدي الذي اخترت الحياة فيه والحكومة المصرية هي المضيفة لي. وقد كان الحصول على التصاريح اللازمة لإجراء البحث من الحكومة المصرية تحدياً كبيراً، حيث يمد بحثي "حساساً" بسبب توتر العلاقات السياسية بين مصر ونظام الجبهة القومية الإسلامية في الخرطوم، وتأييد مصر

لحركة المعارضة السودانية في القاهرة، وزبادة عدد النازحين السودانيين في مصر، واختلاف الرأي داخلها حول "غير المواطنين". وعندما استوفيت متطلبات البحث المصرية بدأت لاحظ أن دراستي تشير للتساؤل حول طبيعة الخلافات المصرية السودانية التي يريد المسؤولون المصريون تسويتها، وأن مفهوم مصر عن السودان قد يكون له دور هام في بناء النزعة الوطنية والهوية الوطنية المصرية.

لقد درج كل المصريين على ترديد المقولة البريعة بأن مصر والسودان كانا يوماً ما بلداً واحداً، وهذه المقولة تلقن لكل الأطفال في المدارس، ويردها الكبار أيضاً دون أن يدركوا أن غالبية السودانيين ينظرون إلى الحقبة الطويلة التي خضعت فيها السودان لإدارة محمد علي أنها غزو استعماري. ولا يزال المفكرين المصريين غير واعين بالمفارقة الكامنة في أن المفكرين المصريين كانوا يتناضلون من أجل تحرير أمتهن من النفوذ الاستعماري في الوقت الذي حاولوا أن ينكروا على السودان الحق في أن تكون له طموحات مماثلة. ولذلك يصف المسؤولون المصريون، الذين تنقل عنهم وسائل الإعلام، مصر، السودان باتهما كيان واحد.

ويتضح نفوذ خطاب "وحدة وادي النيل" واستمراره في السياسات التشريعية التي تنظم الوجود السوداني في مصر. فعلى مدى أكثر من عشر سنوات قبل انقلاب عام ١٩٨٩، الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في السودان، كان السودانيون يتمتعون بوضع خاص في مصر يمنع كل حاملي جوازات السفر السودانية بدون تأشيرات حق الإقامة الدائمة، وحقاً تفضيلية أخرى في مجال المعاملات التجارية والملكية وفرصة الالتحاق بالتعليم



المصريين الذين يصورون على أنهم يفتقرون إلى الأدب ويخرجون على التقاليد.

ولقد حار كثيرون من السودانيين في أمر التغير الذي طرأ على وضعهم وعلى مواقف المصريون منهم. فبعد أن اعتادوا المودة من جانب المسؤولين لفترة طويلة، أصبحوا يشعرون بالغضب من المعاملة المهينة التي يلغونها على الممارس الحدودية الآن في كثير من الأحيان، ومما ألم بعلاقتهم اليومية مع المصريون من جفوة وفتور.

وعندما كنت أطلب الإذن من الأفراد الذين آمل في الاستشهاد بهم للتعبير عن مشاكلهم وآمالهم وآرائهم، كانوا كثيراً ما يقولون لي إن بحثي مهم من حيث أن الناس "بالخارج" محتاجون لأن يتعرفوا على الصعوبات التي تلاحقها الجالية السودانية في مصر. وقد انتهت إلى أن أولي أهمية للمنظور السوداني لحياة السودانيين في المنفى في مصر، بسبب مقاومة المصريون لهذا المنظور، وليس على الرغم منه. فالتناقضات التي تفرزها العلاقات المصرية السودانية تتعلق بمسألة الجوار القريب والسلطة، ومهمتي، كما أراها، هي التعرف على الخطاب المصري والتغيرات التي طرأت على السياسة المصرية تجاه السودانيين عبر الوقت، وفي الوقت نفسه تمثيل الأصوات السودانية المكبوتة بوصفهم جزءاً من كل كامل معقد.

النص الكامل لهذه المقالة موجود في كتاب "بين الميدان والنص: أصوات جديدة في العلوم الاجتماعية المصرية" تحرير: سيني شامي وليندا هيريرا، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة (مايو ٢٠٠٠).

Seteney Shami and Linda Herara (eds), Between Field and Text: Emerging Voices in Egyptian Social Science. ISBN: 9774245482

ترحب هيئة تحرير «نشرة الهجرة القسرية» بأي آراء من جانب اللاجئين السودانيين.

١ في منتصف عام ١٩٩٩ سجلت موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٦٦٠٠ لاجئ معترف به في مصر.

رائدة في مجال الوحدة العربية وحركات عدم الانحياز، وثانياً، الرد على مظاهر التحيز عند غير المصريين.

وتمثل علاقة مصر بالسودان معضلة من نوع خاص أمام الباحث الواعي بالكيانات علاقات السلطة في حقبة ما بعد الاستعمار. فعلى سبيل المثال كنت كثيراً ما أجد نفسي مضطراً إلى الرد على المصريين الذين يشكون في جدوى البحث الذي أجريه على أساس أن السودانيين لا يمثلون جماعة عرقية مميزة، ومن ثم فلا معنى لأن يصبحوا موضوعاً لأي دراسة.

إن الهوية السودانية في مصر مسألة يحددها إطارها التاريخي. فالسودانيون يشعرون أن المصريين يحجبون عن التعرف عليهم كأناس لهم هويتهم المتفردة، بل ويواصلون استعمال صورة "الشعب الواحد" التي ورثوها من أيام الاستعمار. ولذلك يسود الشعور لدى السودانيين الشماليين بأنهم يُنظر إليهم على أنهم أخوة في وادي النيل، ولكن بالمعنى الذي يفهمه المصريون فقط.

ويتبنى السودانيون الشماليون مواقف متباينة تجاه مصر كبلد نزحوا إليه. ويعد تأثير المنفى على الهوية السودانية من الموضوعات الأساسية التي تنصهر محاورات السودانيين في المحافل الخاصة والعامه، وتهيمن على الخصائص البشرية للسودانيين في الشتات. وقد أدت ظروف النزوح السودانيين إلى إعادة التفكير، عن قصد أو دون قصد، في الخصائص الجوهرية لهويتهم.

وفي مواجهة عقيدة الهيمنة المبنية على فكرة الأخوة والتاريخ المشترك والوحدة العربية التي تروج لها الدولة المصرية بشأن السودان، لا يبقى أمام السودانيين المسلمين الناطقين بالعربية سوى القليل من السمات التي يمكن أن يبنوا عليها هوية عرقية منفصلة. فالحاجز العرقي الذي وضعه السودانيون الشماليون ليميزوا أنفسهم عن المصريين يستند إلى التقاليد العربية الإسلامية الخاصة باللباقة. فالسودانيون الشماليون يصورون على أنهم أهل الكرم والضيافة والحشمة والوقار في مقابل

المدمع من جانب الحكومة. أما الحق الوحيد الذي لا يشترك فيه السودانيون في المنفى مع المواطنين المصريين فهو فرصة الالتحاق بالوظائف في الدواوين الحكومية المصرية.

وحتى بعد الانهيار الفعلي للعلاقات بين مصر والسودان عام ١٩٩٠ كانت الحكومة المصرية نادراً ما تتعامل مع المواطنين السودانيين على أنهم لاجئون. ولما كان السودانيون حتى وقت قريب يحصلون على الإقامة بدون تعقيدات قانونية فإن نظام اللاجئين العالمي كان يصنفهم على أنهم نازحون وليسوا لاجئين. ولكن السياسات تغيرت في عام ١٩٩٥ بحيث أُلقي الوضع الخاص للسودانيين، وسمح لمفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة لأول مرة بالتعامل مع حالات اللجوء السودانية. إلا أن الحكومة حتى الآن لا تسمح لنظام اللاجئين العالمي بتصنيف السودانيين كلاجئين، إذ يعدون أشخاصاً في "وضع مشابه للجوء"، وهو الوضع الذي يسمح لدولة ثالثة بتقديم ملجأ لهؤلاء بدون أن يكون لهم الحق الكامل في معونات الأمم المتحدة ودون تحديد أعدادهم.<sup>١</sup>

إن لمصر مصلحة ثابتة في تضخيم عدد السودانيين الموجودين فيها، وعلى الرغم من أنه من المستحيل أن يعرف المرء على وجه الدقة عدد حاملي جوازات السفر السودانية فيها، فإن تصريح الرئيس مبارك في عام ١٩٩٧ أن عدد السودانيين المقيمين في مصر يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين كان من الواضح أنه يقصد إخراج النظام في السودان.

ويشعر المصريون بالتهديد إذا تعرض موقفهم المعلن بشأن السودانيين للتحدي من جانب وجهة نظر أخرى مغايرة، فقد ورث المفكرون والوطنيون والمشاركون في الحكم تركمة من عدم الثقة في الباحثين وغيرهم ممن يمثلون المواقف غير العربية؛ وذلك نتيجة لتاريخ طويل من الانحياز الاستشراقي والمعنصري الذي ترمز إليه الجهود البشعة الغربية. ومن هنا أصبح على مصر أن تنصدي «لشوية صورتها» على وجهتي؛ أولاً، التأكيد على دور مصر التاريخي كدولة



Global IDP  
PROJECT

Norwegian Refugee Council



Norwegian Refugee Council

## المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

## عملية المساءلة المعقدة

## بقلم: أندرياس دينفاد

النازحين داخل أوطانهم في أنحاء العالم لا يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الآخرون في أي دولة من الدول، وربما انتهى بهم الحال إلى أن يصبحوا جماعة من الجماعات المشهقة، بل وإلى أن تتعامل معهم حكومتهم بطريقة عدوانية، كما حدث في بورما. ففي أوائل التسعينيات من القرن العشرين مثلاً ارتبط وثيقاً بالانتخابات، حيث جرى تشريد تلك الجماعات على أيدي الحزب الحاكم، وعندما طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنساني العمل تحت مظلة الحكومة الكينية في محاولة لوضع برنامج لإعادة إشراك النازحين في المجتمع، لم يكن غريباً أن يتجنب البرنامج القضايا الخلافية مثل حقوق الإنسان والحلول السياسية للوصول إلى حل دائم للمشاكل الكامنة وراء هذه الأوضاع. وهكذا، فإذا أجمعت الحكومات أو الجهات الناعمة عن الاستجابة، أو إذا كان تأثيرها سلبياً، فينبغي على المنظمات الإنسانية أن تنهض بمسبب العمل من أجل النازحين فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والحماية المادية.

## عندما يمسك المتطرفون بزمام الحكم

كثيراً ما تؤدي الصراعات المسلحة إلى انهيار الهياكل الحكومية والمؤسسات التقليدية، وتظهر مشاكل جديدة للسيطرة غالباً ما تكون غير محددة المعالم وغير خاضعة للتتبع. ففي بعض الحالات، كما في جنوبي السودان وشمالي الصومال، أصبحت حكومات المتمردون تسيطر بمقاييد الأمور بحكم الأمر الواقع، بل لعلها تنشئ هياكل إدارية للاضطلال بالمهام الإنسانية. وهنا ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تنبه سلطات المتمردون، في مثل هذه الحالات، إلى أن الفاتون الإنساني الدولي يجعلها مسؤولة بنفس القدر عن سلامة النازحين. ولكن كمة الأطراف المختلفة في الصراع، التوصل إلى تحقيق مستوى عالٍ من المساءلة في مواقف الصراعات المستمرة. فقد يكون النازحون على صلة وثيقة بالأطراف المختلفة في الصراع، وقد تواجه الوكالات أطرافاً أخلاقياً يمثل في ضرورة الاختيار بين مواصلة مساعدة النازحين حتى لو أدت هذه المساعدة إلى دعم الجماعة المسلحة في الصراع، وبين الانسحاب منه، مثل المرافق الشهير الذي شهدت معسكرات عربي زافير في منتصف التسعينيات. وفي أحوال أخرى، كما في المناطق الواقعة في أيدي المتمردون في

مستوى حرج. إلا أن العمل في ظروف الطوارئ يعني الموازنة اليومية بين المصالح المختلفة. فكما يتضح من قرار العديد من المنظمات غير الحكومية بالانسحاب من جنوبي السودان في مارس/إذار، يجب على المنظمات الإنسانية دائماً أن توازن بين احتياجات النازحين وبين المبادئ الجوهرية مثل الحيادة وإنصافية التعامل مع النازحين دون معوقات.

## دور الحكومات

ربما تكون الحكومات مصممة على التدخل في كيفية تعامل المنظمات الإنسانية مع جموع النازحين داخل أوطانهم كما في إثيوبيا والسودان على سبيل المثال. وعلى الرغم من أنه يصعب على الفراه أن يتحدوا أي حكومة متعزبة بها، فإن المنظمات الإنسانية يجب أن تواصل الدعوة إلى احترام المعايير الدولية مثل «المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي» وال«ميثاق الإنساني لمشروع الفكر الأرضية».

وعندما لا تكون الحكومة سبباً من الأسباب الرئيسية لشروع، فيجب على المنظمات الإنسانية أن تنشر الفرص الساحة مع هذا الوضع لانتهاج سبل التعاون والمشاركة بين المنظمات عبر الحكومة المحلية منها والعالمية، ومنظمات الأمم المتحدة والحكومات، الأمر الذي قد يتصمم مع تحقيق مستوى عالٍ من المساءلة. وتعد أوبسدا مثلاً للمناطق التي كانت أعمال المتمردون فيها تسبب الرئيسي لشروع المواطنين، والتي يمكن فيها للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية أن تتدخل في حوز معتمد مع السلطات الحكومية بشأن احتياجات النازحين (الدبر يماهر عددهم حالياً ٨٠٠ ألف فرد). وعلى الرغم من أن بوروندي تشهد أوضاعاً مشابهة لما يحدث في أوغندا، فإن فرصة تحقيق مستوى مماثل في المساءلة نقل عن أوغندا لأن العلاقة بين جموع النازحين والحكومة تأخذ شكل الصراع، فضلاً عن انكسار مساحة الاتفاق بين مصالح المنظمات الإنسانية والحكومة والنازحين.

وعلى المنظمات الإنسانية ألا تنغل عن أن

تقتضي المساواة في مجال الاستجابة الإنسانية للنزوح أن تعكس جهود الإغاثة الاحتياجات والأولويات الحقيقية للنازحين. وعلى المنظمات الإنسانية أن تأخذ على عاتقها تحمل مزيد من المسؤولية تجاه النازحين من خلال كليات تعبر عن احتياجاتهم، ومن خلال تحقيق الشفافية في برامج عمل تلك المنظمات وقراراتها. وعليها أن تقنع عما درجت عليه من التعامل مع مواقف الطوارئ ببرامج عمل مبدئية سلفاً بحكم تأثرها بمجال تخصصها، ومتطلبات الجهات الناعمة، وخطورتها السابقة المكتسبة من المواقف المشابهة، وقدرات طاقاتها الميدانية واستعداد أفرادها وغير ذلك من المؤثرات. ولا بد لهذه المنظمات من أن تدرك أنها تعمل في ساحت سياسية يمكن أن تتعرض فيها للمساءلة من جانب دوائر لها اهتمامات ربما لا تنفق في كل الأحوال مع أولويات النازحين. فإذا لم يكن هناك التزام على جميع المستويات التنظيمية بوصف الاحتياجات الحقيقية للنازحين في موضع الصدارة، فلن يؤدي أسلوب المشاركة في هذا المجال سوى إلى دعوة المجتمعات المحلية إلى القيام بدور لا يتعدى تنفيذ جداول الأعمال التي تملها عليها الوكالات.

## القرارات الصعبة

يتطلب التعامل مع ظروف الطوارئ ضرورة اتخاذ قرارات حساسة تؤثر على جموع النازحين. وقد يخفف من صعوبة اتخاذ هذه القرارات وجود النص السليم بالمساءلة. فحينما تندر الموارد ربما يكون من الأسس الابتعاد عن إشراك البارحون في تحديد كيفية تقليص حجم الجماعة المستهدفة، على الرغم من أن ذلك قد يفضي إلى شوب الخلاف بين المستفيدين من تلك الموارد. أما إذا اتحد القرار بالتشاور مع البارحون فإن تحديد المجموعات النهائية المستهدفة يصبح أقل إثارة للجدل وأكثر فعالية مقارنة بالنوع السبق. وبالمثل، فإن قرار الانسحاب من موقف يتسم بدرجة عالية من الاضطراب قد يؤدي إلى تحميم حدة التوتر إذا أحبطت الوكالة الإسلامية المستفيدين مسبقاً بواواعت قلقها المتعلقة بالأمان وبإمكانية الإحالة إذا تدهور الوضع الأساسي إلى



# مؤتمرات

سيراليون وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ربما لا يكون للتأخيرين أي علاقة بالجماعات المسلحة، غير أن الموقف الأمني يحيط بمحاولات إقامة أي شكل من أشكال التعاون الوثيق مع التأخيرين، عدا توصيل مواد الإغاثة من حين لآخر.

## المصاعلة مفهوم نسبي

في الظروف الديمقراطية يمكن التأخيرين من مسألة حكاهم من خلال وسائل عقابية معينة مثل التصويت ضد الحزب الحاكم أو إجراءات سحب الثقة داخل المجالس النيابية. أما المنظمات الإنسانية فلا تخضع لهذا النوع من المصاعلة، ولذلك يبقى التزامها بالعدا هو الضمان الوحيد الذي يكفل بقاء مصالح التأخيرين في صدارة الاهتمام الدولي.

أندرياس ديفناد، المسؤول الإعلامي بالشروع الدولي لرعاية التأخيرين في أنحاء العالم - جنيف، البريد الإلكتروني: andreas.danevad@nrc.ch

## مؤتمر وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب التابعة لجامعة يورك: حول إجراء البحوث في مناطق الصراعات

في شهر مايو / أيار ٢٠٠٠ عقدت وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب التابعة لجامعة يورك مؤتمراً على مدى ثلاثة أيام حول إجراء البحوث في المناطق التي اجتلبت بالصراعات، ودرست المناقشات في حول قضايا المعركة والأخلاقية المتعلقة بإجراء البحوث ومدى تجاهلها مع الظروف المحلية والأمن ونتائج البحث الملائمة والفرق المناسبة لجمع المعلومات.

في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، سأل سكرتير الأبحاث، المشاركة المحلية في عملية البحث، وكيفية تأثير الأمن والظروف المادية المحيطة على أولويات البحث، والعلاقة المتبادلة بين كل من البحوث والسياسات والممارسات، وقضايا الأخلاقية للبحث في مناطق الصراعات وكيفية نشر نتائج البحوث.

ثم تحدث كورت فان برابات عن الحاجة إلى تواصل الرعي بالبحوث السياسية وإلى حماية سرعة المنظمات التي تلعب دوراً في الأحداث الأمنية، وإلى توثيق الحالة في اختيار الأمثلة الجيدة من واقع الحياة، وإلى صياغة نتائج البحوث ونشرها في صيغة يفهمها صانعو السياسات ومنفذوها الذين قلما يتعاملون مع البيانات العلمية. أما واضعها للأفكار فقد تحدثت عن فعالية إجراء المقابلات الشخصية حول السير الذاتية للأفراد بوصفها أداة من أدوات إثبات الشواهد المتعلقة بقضايا التنمية ونهضة. وأكدت على أن الإسناد بالتامل على أي شيء يفقد الباحث موضوعيته، وأن قيام الباحث بنشر نتائج البحوث في أقاليم يعني المجتمعات المعيشة قسرة لتوصل صوتها إلى الآخرين.

وأشار كينيث كليمنتس إلى أهمية بناء الجسور بين العاملين في الحقل الأكاديمي والعاملين في الميدان، التطبيقية، إلى أهمية مشاركة الأقاليم في البحوث بشرط إشراكهم فيها على قدم المساواة بحيث لا يحدث تعطل للطاقت المحلية، وأكد في كلمته على نقاط الخمس التالية:

- توثيق المعارف الموجودة وتبليغها وإتاحتها وقبولها فيها
- إجراء البحوث مع الممارسين وصناع السياسات
- استخلاص جوهر الممارسات البحثية في أفضل صورها
- والدروس المستفادة من البحوث التطبيقية
- تطوير الأدوات والموارد من أجل الممارسين وصناع السياسات
- نشر النتائج على نطاق واسع ليطلع عليها الممارسون وصناع السياسات

وفي سياق الحديث عن الصراع العربي في شمال غرب سرى، لشكا أكدت كاترين بران ضرورة إجراء البحوث حول الصراعات الاجتماعية بالجمع بين الممارس المتعددة التي تقوم على إجراء المقابلات الشخصية مع الأفراد والجماعات وعلى الشواهد وملاحظات الممارسين. ونقشت كيفية الاستفادة من تشوه الفكرة والسرور الثقافي، والارتباط المتميز في فهم السياسات المختلفة. ثم تحدثت عن الأطفال، سبيلك، لطلاب من خبرتها في العمل مع الأطفال في

المناطق المتأثرة بالصراع في أفغانستان وطاجيكستان، صمدت من أن تتركز على الفعل بوصفه قضية تجعل الباحث يبتذل عن الرباط الاجتماعي التي تربط فيما بين الأطفال أنفسهم للقلب على الأحوال في بلادهم.

ثم تناول أروتي ستراتون تأثير التوتر القائم بين حركة طالبان وفكرالات الإنسانية في أفغانستان، فلاحظ أن المنظمات الأخلاقية تظهر متى كشف المفسرون نقاب عن معلومات كان ومن الأفضل أن تبقى بعيداً عن متناول الأيدي. أما ليتا بيركلايد فتحدثت عن التحديات الأمنية المتزايدة التي طرأت في أثناء إجراء البحوث الميدانية في تنغولا وكيف أدت إلى تغيير الممارس الميدانية إلى عدم القدرة على جمع شهادات تفصيلية حسب الخطة البحثية الموضوعة. وقدم فريد والي وصفاً للمعضلات الأخلاقية والفصلية والمنهجية التي اعترضت البحوث التي أجرتها منظمة دكتور، وقد خلص والي والمصاحبة في شمال أوغندا بسبب تطلب الموقف الأمني، وقال إن تعريف المجتمعات ينتج بصلة وإتاحة الفرصة للنقاش العام أدى إلى خلق محفل سياسي أوسع للمشاركة. أما أليسان أورزديم فقد ناقش الممارس المستخدمة أثناء البحوث التي أجريت على إصلاح توصيات الحياة بعد الحرب في مدن البوسنة والهرسك، وهذه الممارس هي: مراجعة الدراسات السابقة، والتصنيفات والمقالات الشخصية المتصعبة شبه المعركة، والملاحظة، واستخدام دفاتر تسجيل البيانات.

وسر النقطة الأساسية في أثارها هؤلاء المتحدثون وغيرهم من النقطة تصرف على هوية من يتكلمون البحوث ويضعون أولوياتها، والأصنام بالبحر في أعقاب الصراعات حيثما لا توجد جهود خارجية لدعم وصحة السيرة، والظفر في كتيبة كتيبة التركيز على القضايا الثقافية، والاستفادة من ممارس البحوث التي يستخدمها الآخرون والافتتاح عليها، وضمان أن تكون ذات معنى ولها أبعاد ثلاث ملموسة، وإشراك شبكة من الباحثين عبر التخصصات المختلفة ليتزودون بنشر نتائج البحث.

يمكن الرجوع إلى موقع وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: [www.york.ac.uk/depts/arch/pdr](http://www.york.ac.uk/depts/arch/pdr) منسق المؤتمر أليسان أورزديم البريد الإلكتروني: [ao102@york.ac.uk](mailto:ao102@york.ac.uk)

## جداول مفيدة بمواعيد المؤتمرات القادمة

[www.icaa.ch](http://www.icaa.ch) (اجتماع على الـ ٢٠٠٠)

[www.unhcr.ch/html/meeting.htm](http://www.unhcr.ch/html/meeting.htm)

[www.alertnet.org/diary](http://www.alertnet.org/diary) (تلكمة مرتبة حسب

التسلسل الزمني)

[www.isn.ethz.ch/conferences](http://www.isn.ethz.ch/conferences) (شبكة الأمن الدولي، تنعقد استضافة بحث تتيح البحث عن موضوعات

بمبها)

[www.hrw.ch/calendar](http://www.hrw.ch/calendar) (شبكة الحقوقية بحقوق الإنسان) تسمح بعرض الأحداث شهرياً أو سنوياً)

[www.erocier.org/www/v1/meetings.htm](http://www.erocier.org/www/v1/meetings.htm) (ممكنة

الانترناتية على الشبكة العالمية: الهجرة والعلاقات الدولية)



## الأخلاقيات وإمكانية مواصلة الجهد: دروس مستفادة من العمل من أجل أطفال اللاجئين

بقلم: فرانسيس مور

عندما وصلت إلى لبنان في عام ١٩٨٢ كانت الجالية الفلسطينية هناك مراعاة في أعقاب الغزو الإسرائيلي، ومنذحتي صبرا وشاتيلا وأتاهي معظم عمليات منظمة الأنوروا. ولما كان الهدف من مجيئي إلى لبنان هو تقدير إمكانية تدخل منظمة إنقاذ الأطفال، وبالمملكة المتحدة للتعامل مع تلك الأزمة، فقد دفع إلي مسؤول فلسطيني منهم بأربعة أطفال في اليوم الأول من زيارتي قائلاً: «إذن فالتصلي في منظمة إنقاذ الأطفال»، ليكن، إليك بعضهم لتفنيدهم.

يا له من تحد كبير! كان هؤلاء الأطفال أيتاماً من نفس الأسرة، مثلهم مثل كثيرين غيرهم فقدوا والديهم بسبب الغزو. وكان العمل البسيط والمنطقي هو إحقاقهم بأحد الملاجئ العديدة الموجودة في لبنان وإغناء الطرقات مع مشكلتهم. لكنني لم أرسلهم إلى الملجأ وإسا أخذت بصحبة أحد الأشخاص الاجتماعيين الفلسطينيين، فاشتركتا سراً في وضع خطة لمساعدة الأطفال اليتامى على المدى الطويل تقضي بأن يقوما مع عائلاتهم الممتدة، أي مع ذويهم بخلاف الأب والأم، على أن تلقى تلك العائلات مساعدة مادية تسري طوال مدة التي يذهب فيها الأطفال اليتامى الذين بلغوا سن الدراسة إلى المدرسة. وتأتي هذه المساعدات من جانب المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين. وكان هناك حوالي ٢٠٠ طفل مدرجين في هذا البرنامج الذي استمر حتى أنهى آخر أولئك الأطفال تعليمه في مرحلة المدرسة. وقد أدت الحركة القسرية التي تولدت عن هذا البرنامج إلى الجهود الجارية حالياً لإنشاء نواد للشباب ومسكر صيني وورش للتصوير الفوتوغرافي، كما أصبح كثير من الأطفال اليتامى يحملون منطوقين لمساعدة الأطفال المحرومين، مثلما ساعدتهم الآخرين من ذوي قيل.

وقد نجحنا في بناء علاقات دائمة مع الأطفال وعائلاتهم. ليس هذا محسباً، وإساً أنشأنا هناك بديلاً مجدياً لرعاية الأطفال اليتامى عن طريق المؤسسات. ويرجع نجاح البرنامج إلى حد كبير إلى استمراره على مدى ٢٠ عاماً، إذ أن تعبير الموقف يحتاج إلى وقت طويل، وكثيراً ما

تستغرق مشروعات التنمية التي تضعها الجهات الخارجية مدة تقتصر على سنة أو اثنتين أو خمس سنوات على الأكثر، الأمر الذي يحد من المستحيل تهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة والمشاركة التي تسمح بظهور التحول المنشود.

وعندما يبدأ المرء في العمل لصالح أي مجتمع من مجتمعات اللاجئين يجد أن مسألة مواصلة الجهد مسألة معقدة لأن طبيعة حياة اللاجئين أنفسهم تقتضي إلى التوصل لاعتمادها على المعونات الخارجية من أجل البقاء. لذلك يجب على المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة أن تهتم بالحد الأخلاقي في مشروعات التنمية المخصصة للاجئين منذ بدايتها لتجنب التوقعات غير الواقعية. ولكن مهما كانت الخطط مددة بإحكام فإن آمال مجتمع اللاجئين تتجاوز حتماً ما يمكن تحقيقه بالفعل. والحق أن الأمل هو ما يمنحهم القدرة على استجماع شجاعتهم وندرتهم على مواجهة غوائل المستقبل، وهو في حالة اللاجئين الفلسطينيين مستقبل ما زال غامضاً منذ ٥٢ عاماً.

فرانسيس مور كانت تعمل لدى منظمة «إنقاذ الأطفال» بالمملكة المتحدة قبل تقاعدها منذ وقت قريب.  
البريد الإلكتروني:  
moorefrances@hotmail.com

## إرجاع الأفغان من إيران إلى موطنهم

بانتهاه عقد الثمانينيات كان الصراع في أفغانستان قد تمخض عن خلق أكبر كتلة من اللاجئين في العالم على الإطلاق، بلغ عددها في بعض الأوقات ٦,٢ مليون شخص. أما الآن، وقد مر أكثر من عقد من الزمان على بدء عودتهم إلى أفغانستان، فلا يزال هناك حوالي ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني في باكستان وإيران. وباتت الأفغان في المرحية الثانية مباشرة بعد الفلسطينيين من حيث كونهم أكبر مجتمع للاجئين في العالم وتقدر مفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أن إجمالي عدد اللاجئين الأفغان في إيران يبلغ ١,٤ مليون شخص. ويتبنى الرأي العام في إيران موقفاً عدائياً لوجودهم، وهو الموقف الذي تركبه بصورة مطردة الصورة الإعلامية للامعان بوصفهم مجرمين ومهربين. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ أقر البرلمان الإيراني تشريعاً يقضي بإخراج جميع

الأفغان من الدولة في موعد انتهاء مارس/آذار ٢٠٠١. وعلى أثر هذا القانون أعيد أكثر من ١٠٠ ألف أفغاني من إيران إلى بلادهم منذ إبريل/نيسان في إطار «برنامج الإرجاع الطوعي للوطن» الذي اشتركت في تنفيذه الحكومة الإيرانية ومفوضية شؤون اللاجئين. ويتنسي ٧٠٪ من هؤلاء الأفغان إلى أصول عرقية طاجيكية.

وبعد برنامج إعادة اللاجئين إلى بلادهم مثاراً للخلاف، فالإيرانيون يتوجسون من خطط إعادة اللاجئين زاعمين أن اللاجئين يأخذون الأموال والسلع المخصصة للعائدین لتقديدها لأفراد أسرهم في أفغانستان ثم يهربون الثغرات الحدودية ويعودون مرة أخرى إلى إيران. ووسط اتهام اللاجئين بممارسة هذا الاحتيال، والنقص الحاد في الأموال الناجم عن إهمال الجهات المانحة، اضطرت المفوضية إلى تخفيض المنحة المخصصة للاجئين العائدین من ٤٠ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً. وقد أدانت بعض جماعات اللاجئين هذا البرنامج فوصفته بأنه «تطهير عرقي» و«عمليات تهجير قسرية». ومن ناحية أخرى تخشى الفتيات اللاتي تعلمن في إيران على مستقبلهن في أفغانستان حيث توقف تعليم الفتيات تحت حكم الطالبان. وقد ذكرت منظمة «أطباء بلا حدود» أن «اللاجئين الأفغان لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ليجدوا هناك حياة آمنة كريمة» نظراً للجناف الشديد الذي حل بالمنطقة، واستمرار القتال في أفغانستان، والارتفاع الهائل في مستوى النزوح الداخلي، وتفشي الأمراض.

وفي زيارة قامت بها رئيسة مفوضية شؤون اللاجئين سادكو أوفاتا إلى المنطقة أصرحت أوفاتا عن تفهمها لمشاعر الأساتذة التي تتناب الإيرانيين والباكستانيين إزاء اضطراهم لنحمل عواقب استضافة جرح اللاجئين التي يتزايد إهمال المجتمع الدولي لها. ولم تستطع أوفاتا أن تفعل شيئاً سوى إيداء التعاطف، وهذا ما يعزى إلى حد كبير إلى أن المعونات الدولية للاجئين الأفغان تكاد تكون نفذت تماماً. إلا أن أوفاتا تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع إيران لبدء برنامج إرجاع اللاجئين لإتاحة فسخة من الوقت لفحص أحوال أولئك الذين يريدون أن لديهم أسباباً وجيهة لعدم الرجوع إلى أفغانستان.

للرجوع إلى معلومات على شبكة الإنترنت عن أفغانستان، انظر العناوين الموجودة في «نشرة الهجرة القسرية»، وعنوانها: <http://www.fmreview.org/3linksDisplay.htm#afgh>





## رؤى مستقبلية بديلة: وضع جدول أعمال للبحوث القانونية في اللجوء السياسي

عقد د. ماثيو غيغني حلقة دراسية تحت هذا العنوان في يونيو/ حزيران لتحقيق الأهداف التالية: التوصل إلى فهم أفضل لآفاق الاستجابة الدولية للهجرة القسرية على نحو يتسم بقدر أكبر من الإنسانية، والإسهام في تحديد ملامح الممارسات الجارية التي يمكن أن تمثل هذه الاستجابة، ومعاونة مركز دراسات اللاجئين على تحديد أهم الاتجاهات البناءة والمثمرة للبحوث القانونية في قضايا اللجوء السياسي خلال السنوات المقبلة.

وقد ضمت الحلقة الدراسية التي أقيمت تحت رعاية مؤسسة فورد عدداً من المشاركين المتخصصين في المجالات الأكاديمية ومن ذوي الخبرة في العمل مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والإدارة السياسية، وركزت على ستة محاور للنقاش، هي:

- جذور الهجرة القسرية وأسبابها
- اتفاقية وضع اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١، وبروتوكول ١٩٦٧
- التوفيق بين أمن الأفراد وأمن الدول
- العلاقة بين حركات اللاجئين وحركات الهجرة
- القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وحماية اللاجئين
- الشمال والجنوب وحماية اللاجئين

وقد تم تخصيص الجلسة الختامية لمناقشة أهم جوانب مستقبل البحوث القانونية. وتطالفاً من المناقشات السابقة تم تحديد بعض تلك الجوانب، مثل الحماية المؤقتة، والتحديات القانونية المرتبطة بتحديد وضع اللاجئين كجساعات لا كافراد، وتأثيرات الانقليات الإقليمية على مستقبل اللجوء السياسي، وحماية النازحين داخلياً في أنحاء العالم، وتحليل عمليات صنع القرار في سياق إجراءات اللجوء السياسي.

وسوف يتم نشر التقرير الكامل للحلقة الدراسية في موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت.

## الدورة الصيفية الدولية عن الهجرة القسرية

تعد الدورة الصيفية الدولية العاشرة، التي عقدت في كلية ويلهام في أكسفورد، أكبر دورة صيفية في تاريخ مركز دراسات اللاجئين، حيث حضرها ٧٣ مشاركاً من ٤٢ دولة.

بدأت الدورة بطرح معنى مصطلح «الهجرة القسرية» للمناقشة، ثم تلا ذلك قيام المجموعات المصغرة في الدورة بمناقشة ما إذا كان ينبغي على الدول أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الالتزام بالسماح بدخول اللاجئين عن طريق إلغاء كل أشكال الرقابة على الحدود. وتناولت الحلقة الدراسية المفصّل في الاحتياجات النفسية للاجئين كيفية تقدير تلك الاحتياجات، بل وتسميتها، وكيفية إعداد البرامج للتعامل الفعال معها. أما الجلسات التي خصصت لمسألة اللجوء وقانون اللاجئين الدوليين فقد عكفت من فهم المشاركين للسياقات القانونية التي يتم فيها حماية اللاجئين ومن فهمهم للمواثيق والمعايير القانونية.

ومن الأهداف التي سعت هذه الدورة الصيفية لتحقيقها أيضاً نهضة الفرصة للتدريب على المهارات الحيوية في مواقع العمل. ففي الحلقات الدراسية التي نظمت حول التنسيق والتفاوض جرب المشاركون بأنفسهم كيفية إعداد برنامج صحي واقعي للاجئي برتان الموجودين في نيبال، والتفاوض على عودة مجموعة من لاجئي تيمور الشرقية من معسكرات التوطين في تيمور الإندونيسية. أما جلسة «الدروس المستفادة» فكانت تهدف إلى تقييم تلك الدورة الصيفية في ضوء الخبرة المهنية والتحديات المستقبلية في مجال العمل، ووضع إطار رسمي لخبرات الدورة وتطبيقها الممكنة في مجال الممارسة.

وسوف تُعقد الدورة الصيفية التالية في العام المقبل في أكسفورد من ٢ إلى ٢٠ يوليو/ تموز. وتبلغ قيمة رسومها ٢٢٥٠ جنيهًا إسترلينيًا، وسوف تقدم بعض المنح إلى المشاركين من فلسطين وكينيا وأوغندا وتانزانيا وأثيوبيا وجنوب إفريقيا وتامبيا وزيمبابوي وموزامبيق، إلى جانب شباب دول الاتحاد الأوروبي الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ممن يعملون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول المشاركة فيه. وآخر موعد لتقديم طلبات المنح هو الأول من مارس/ آذار ٢٠٠١، وآخر موعد لتلقي طلبات الاشتراك في الدورة هو الأول من مايو/ أيار.

للحصول على التفاصيل واستمارات طلب الالتحاق، نرجو الاتصال بشانون ستيفن، مدير الدورة الصيفية بمركز دراسات اللاجئين: Shannon Stephen, Summer School Administrator, Refugee Studies Centre, QEII, 21 St Giles, Oxford, OX1 3LA, UK. Tel: +44 (0)1865 270723. Fax: +44 (0) 1865 270721, Email: shannon.stephen@qeh.ox.ac.uk

## تعيين مدير جديد

يسعدنا أن نعلن عن تعيين د. ستيفن كاسلز مديراً جديداً لمركز دراسات اللاجئين، والذي سوف يتولى مهام منصبه في فبراير/ شباط ٢٠٠١.

يعمل د. كاسلز حالياً مديراً لمركز دراسات التحول الاجتماعي في منطقة آسيا المحيط الهادئ بجامعة وولونغونغ في أستراليا، ويتمتع بشهرة عالمية كمختص في الهجرة الدولية وقضايا العنصرية والمواطنة وحقوق الإنسان والعولمة والتحول الاجتماعية. وله مؤلفات بالغة التأثير عن الخيرات الأوروبية والأسترالية والأسبورية والدولية في مجال الهجرة ونشأة المجتمعات المتعددة الثقافات، وقد ترجمت هذه الأعمال إلى الفرنسية والألمانية والإسبانية واليابانية وغيرها من اللغات. أجرى د. كاسلز بحثاً عن التنمية في إندونيسيا في مطلع السبعينيات، وشارك في جهود تطوير التعليم في زيمبابوي وبوتسوانا فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢، وعمل بتمهريس الاجتماع والاقتصاد السياسي في ألمانيا والمملكة المتحدة وأستراليا. كما ساهم في تأسيس شبكة بحوث الهجرة في منطقة آسيا المحيط الهادئ التي يعمل منسقاً لها، وهي شبكة تجرى بحثاً في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للهجرة الدولية في ١٣ دولة.

زوروا موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت للاطلاع على آخر أخبار المنشورات البحثية الخاصة بالمركز ومعلومات عن الدورات الدراسية القادمة.

[www.qeh.ox.ac.uk/rsc](http://www.qeh.ox.ac.uk/rsc)

عنوان مركز دراسات اللاجئين

Refugee Studies Centre  
Queen Elizabeth House  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: +44 (0) 1865 270722  
الفاكس: +44 (0) 1865 270721  
البريد الإلكتروني: [rsc@qeh.ox.ac.uk](mailto:rsc@qeh.ox.ac.uk)



## إخلاء مناطق التلال من السكان: إعادة تجميع السكان في بوروندي

منظمة مراقبة حقوق الإنسان / يوليو/تموز ٢٠٠٠  
www.hrw  
سعر التقرير: 2000/burundi/2  
هـ دولارات أمريكية (يضاف إليه تكاليف الشحن)

تطالبات حكومة بوروندي في تنفيذ تمهدها بإطلاق  
مسكرات التجميع البائسة التابعة لها بحلول الموعد  
الآنس السبعين يوم ٢١ يوليو/تموز. ويركز هذا  
التقرير على سياسة إعادة تجميع الأهالي حول مدينة  
بوجمبورا وتطبيق هذه السياسة، والحياة في  
المنحيمات وانتهاكات الجيش؛ كما يتضمن سلسلة  
من الترسيمات الموجبة إلى مختلف الأطراف التي لها  
دور في هذا العدد. الاتصال:

34th Floor, New York, NY 10118, USA.  
Human Rights Watch, 350 Fifth Avenue,  
Tel: +1 212 216 1832 Fax: +1 212 736 1300  
Email: HRWpress@hrw.org

موقع الإنترنت (طلبات الشراء):  
//store.yahoo.com/hrwpubs/index.html

## الإخلاء إلى النازحين: إجراء البحوث العملية في مناطق الصراع في سري لنكا

تأليف: كيري ديمون. سلسلة Oxfam Working  
Papers يونيو/حزيران ٢٠٠٠ ٦٨ صفحة الترخيم  
الدولي ISBN 0 85598 4376 السعر: ١٢,٩٥ جنيهًا  
إسترلينيًا/ ١٨,٩٥ دولارًا أمريكيًا

يسمى المشروع البحثي «الإخلاء إلى النازحين» إلى

## نشرة الهجرة القسرية (الطبعة العربية والإسبانية)

هل ترغب في الحصول على الطبعة  
العربية/الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية؟  
جميع الاشتراكات في الطبعتين العربية  
والإسبانية مجانية.

إذا أردت أن تحصل على نسخة من إحدى  
أو كلتا هاتين الطبعتين، أو إذا كنت تعرف  
أشخاصًا آخرين يودون الحصول على نسخة  
منها، فترجو أن ترافقنا بمعلومات عن كيفية  
الاتصال بك أو بهم على أحد العنوانين  
الإلكترونيين التاليين: fm@qeh.ox.ac.uk  
rham@abu-deeb.fsnet.co.uk

أو على العنوان البريدي الآتي:  
The Editors of FMR, Refugee Studies  
Centre, QEH, University of Oxford,  
21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.  
انظر ص ٤٢ للاطلاع على تفاصيل الاشتراك.



إتاحة الفرصة للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي  
لسماع أصوات الساكنين الذين شردهم الصراعات في  
شمالى سري لنكا. ويوضح هذا الإصدار في سلسلة  
«أوراق عمل منظمة أوكسفام» مفاهيم تلك الدراسة  
والمناطق الساكنين وأبعادها ويصف منهجها، ويأقش  
كيفية تنفيذ عملية الإخلاء في سياق الصراع المدني  
(انظر ص ٢١-٢٠ في هذا العدد من «نشرة الهجرة  
القسرية» للاطلاع على مناقشة للمشروع).

يتم توزيع إصدارات منظمة أوكسفام عن طريق  
المدى من الموزعين خارج المملكة المتحدة.  
الحصول على التفاصيل يرجى الاتصال بالعمران

الآتي: Oxfam Publishing, 274 Banbury Road,  
Oxford OX2 7DZ, UK.  
Tel: +44 (0) 1865 311311  
Fax: +44 (0) 1865 313925  
Email: publish@oxfam.org.uk

موقع الإنترنت:  
www.oxfam.org.uk/publications.html

## على الهامش: اللاجئين والمهاجرون والإقليات

تحرير: تشاومري ر. إبرار. وحدة سموت حركات اللاجئين  
والمهاجرين / يونيو/حزيران ٢٠٠٠ ٢٢٢ صفحة. السعر  
١٢ دولارًا أمريكيًا/ ١٥,٠٠ تاكا (في بنغلاديش)

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من المقالات المختارة  
في الأوزار المقدمة إلى مؤتمر اللاجئين والمهاجرين  
والأشخاص الذين لا يسمون لأي دولة (بدون  
جسية)، الذي عقد في العاصمة البنغالية دكا في  
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧. الاتصال: RMMRU,  
Room 4019, Arts Building, University of  
Dhaka, Dhaka-1000, Bangladesh  
Tel: +880 2 966 1900 Fax: +880 2 811  
7962. Email: rmmru@bangla.net

## إدارة أمن العمليات في ظروف العنف

تأليف: كيزراد فان رابانت. العدد رقم ٨ من Good  
Practice Review (نشرة الممارسات السليمة) شبكة  
الممارسات الإنسانية بمعهد التنمية الخارجية / يونيو/  
حزيران ٢٠٠٠ ٣٥٤ صفحة الترخيم الدولي  
ISBN 0 85003 457 4 السعر ١٤,٩٥ دولارًا أمريكيًا

يقدم هذا العدد من «نشرة الممارسات السليمة»  
منهجًا للإشارة الأسية خطوة بخطوة، بدءًا من تحليل  
السياق وتقييم التهديدات والمخاطر إلى اختيار  
الاستراتيجية الأمنية والتخطيط الأمسي. ويستعرض  
الأنواع الرئيسية للتهديدات والإجراءات التي يمكن  
اتخاذها في محاولة لتسليم تلك التهديدات، والبيانات  
التوجيهية الخاصة بالنجاة والتعامل مع الحوادث  
الأسية حال وقوعها. كما يتناول عددًا من  
الموضوعات المتعلقة بالحد من المخاطرة مثل كفاية

الأفراد والأطقم، ودور العاملين الوطنيين، وتوافر  
المستويات الجديدة من الاتصال والإعلام والتدريب.  
الاتصال: Humanitarian Practice Network,;  
Costan House, 111 Westminster Bridge Road,  
Bridge Road, London SE1 7JD, UK  
Tel: +44 (0)20 7393 1600 Fax: +44 (0)20 7393  
1699 Email: hpn@odh.org.uk  
موقع الإنترنت: www.odhpn.org.uk



التغرات القائمة بين التشريعات القانونية للحكومات بشأن حماية الأطفال النازحين، وحقيقة الواقع في الحياة التي يعيشها هؤلاء الأطفال. ويتضمن أيضا توصيات لدفع الجهود الدولية لحماية الأطفال النازحين ومد يد العون لهم. ويوزع مع التقرير ملخص مجاني له يقع في ١٨ صفحة.

الانصال: Publications Sales, Save the Children.  
17 Grove Lane, London SE5 8RD, UK.  
Tel: +44 (0)20 7703 5400  
Fax: +44 (0)20 7708 2508  
Email: publications@scfuk.org.uk  
www.savethechildren.org.uk موقع الإنترنت:

**دليل مشروع الكرة الأرضية: الميثاق الإنساني والحد الأدنى من المعايير في التعامل مع الكوارث**

مشروع الكرة الأرضية: يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠  
٢٢٠ صفحة. الترقيم الدولي (الطبعة الإنكليزية): ISBN 085598 445 7 السعر: ١٠,٩٥ دولارات أمريكية أسعار خاصة للطلبات الكبيرة. صدر من هذه الكتاب طباعت فرنسية وإسبانية وروسية.



يدور هذا الكتاب أساساً حول الميثاق الإنساني المستند إلى مبادئ ونصوص القانون الدولي الخاصة بالشؤون الإنسانية ولللاجئين وحقوق الإنسان، وإلى مبادئ مدونة السلوك الخاصة بالصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية. ويقدم الكتاب وصفاً للمبادئ الأساسية التي تحكم الجهود الإنسانية ويؤكد على حق الشعوب في الحماية والمساعدة. وملحق بوثيقة "الحد الأدنى من المعايير" مجموعة "المؤشرات الأساسية" التي تساعد على قياس الآثار والنتائج المترتبة على البرامج والإجراءات والممارسات المستخدمة، والإبلاغ بهذه الآثار والنتائج.

الانصال: Oxfam c/o BEBC, PO: Publications  
Box 605, Parkstone, Dorset BH12 3YD, UK.  
Tel: +44 (0)1202 712930  
Fax: +44 (0)1202 712930  
Email: bebc@bebc.co.uk  
ويمكنكم التعرف على إصدارات منظمة أوكسفام بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.oxfam.org.uk/publications.html

**تقييم عمليات التقييم: منهج عملي لتصميم التقييم المناسب**

مؤسسة برنارد فان لير - أوتوك عمل حول التنمية مرحلة الطفولة المبكرة - مارس/ آذار ٢٠٠٠. الترقيم الدولي: ISBN 90 6195 0554. يوزع مجاناً (تستحق الرسوم عند طلب نسخ متعددة).



يتناول هذا الإصدار الموضوعات الآتية: تحديد المعلومات التي تعرض للتقييم ومدى التقييم وسروراته وتحديد هدفه وكيفية تركيزه على موضوع معين، والتوصل إلى الإجابات ووضع المؤشرات (أي أن تحدد ما الذي تبحث عنه، وكيف تعرف عندما تنوصل إليه)، وتنفيذ التقييم.

الانصال: Bernard van Leer Foundation, PO Box 82334, 2508 EH The Hague, The Netherlands.  
Tel: +31 70 351 2040, Fax: +31 70 350 2373  
Email: registry@bvleer.nl  
موقع الإنترنت: www.bernardvanleer.org

## الحرب هي ما جرتنا إلى هنا: حماية الأطفال النازحين داخل أوطانهم بسبب الصراعات

تأليف: أندرو موسون، وبيكا دود. وجون فيلاري  
منظمة إنقاذ الأطفال، المملكة المتحدة - ٢٠٠٠  
١٤٤ صفحة. الترقيم الدولي: ISBN 1 84187 0250  
السعر: ١٢,٩٥ دولاراً أمريكياً

يلقي هذا التقرير الضوء على الأوضاع في أنغولا وكوسوفو وسيراليون وسري لنكا، ويحدد



أحدث الإصدارات: الدليل الأمني لدار دورولد  
فيجن: ٥؛ دليل جديد لتوعية الأمية للعمال في مجال الإغاثة. السعر: ١٤,٩٥ دولاراً أمريكياً.  
World Vision Publications, 800 W Chestnut Ave, Monrovia, CA 91016-3198, USA.  
Tel: +1 626 301 7720, Fax: +1 626 301 7789  
www.marcpub.com موقع الإنترنت:  
Email: MARCPubs@wvi.org

## المسح الشامل لللاجئين في العالم لعام ٢٠٠٠

اللجنة الأمريكية لللاجئين ٢٧٨ صفحة. الترقيم الدولي: ISBN 0 936548 07X السعر: ١٩ دولاراً أمريكياً



من الملاحم الدائمة في هذا الإصدار السنوي الجدول، والرسوم البيانية، وخرائط مصادر عن اللاجئين والنازحين اللذين في العالم، والتقارير المفصلة ودليل المسح. وإلى جانب هذه الأبواب الثمانية تتضمن النسخة الصادرة هذا العام المقالات الآتية. العام في نسخة (روجر ووتر) مفوضية شؤون اللاجئين والبروز الداخلي (عائ غودين - غيل) الإحلال الإنساني من كوسوفو (بيل غريهان) النساء اللائي يتعرضن للتعذيب ومعايير تحديد وضع اللاجئين (مارك فون شترنبرغ) ضحايا حقوق اللاجئين في شرق إفريقيا (بافير موروجي) الطريق إلى تحقيق التجانس في المنهج داخل الاتحاد الأوروبي (ستيفن إدمستون) الحرب في الشيشان (ليسون سبرينغر) إلى أي مدى ستعكف كندا لبرهانا (جوديث كوسبي). الانصال: USCIR, 1717 Publications, Massachusetts Ave NW, Suite 200, Washington, DC 20036, USA.  
Tel: +1 800 307 4712  
Fax: +1 202 347 3418  
Email: uscir@rsa-uscir.org  
موقع الإنترنت: www.refugees.org

من الإصدارات الحديثة للجنة الأمريكية لللاجئين (ليريل/ نيسا): ٥ لا سيب إلى الدخول أو الفروج. النزوح الداخلي في بورما. وه دارت الدوائر: أزمة اللاجئين في يوغوسلافيا منذ عودة النازحين ذوي الأصول الألبانية إلى كوسوفو. يرجى الانصال بنسب العنوان الوارد أعلاه.



# اشترك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً  
الرجاء ملء الاستمارة أثناء وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:  
[www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

## أرغب في الحصول على:

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.  
الاشتراكات العربية والإسبانية: مجاناً.

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)  
☐ الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية

## بيانات المشترك:

الاسم:

اللقب:

الوظيفة:

الإدارة التابع لها:

العنوان:

المدينة:

البلد:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

موقع الإنترنت:

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا، الرجاء أن تطلع أصدقائك وزملاءك  
على نسختك وتحثهم على الاشتراك في «نشرة الهجرة القسرية» أو  
المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.

If you would like to receive it please tick this box. ☐

**Forced Migration Review is free to readers in the  
Middle East, Asia, Africa and Latin America  
and for refugees worldwide.**

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs \$26  
and an institutional subscription \$43.

To subscribe please visit our website at:

<http://www.fmreview.org/3subEnglish.htm>

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK  
الفاكس: +44 (0)1865 270721

## هل أنت قارئ جديد

## لنشرة الهجرة القسرية؟

نحن نقوم حالياً بتحديث قائمتنا  
البريدية، وقد أضفنا إليها العديد من  
عناوين الأفراد والمنظمات، ولعل  
عنوانك كان ضمن هذه العناوين؛ فإن  
كان هذا أول عدد تتلقاه من المجلة،  
ولا ترغب في تلقي الأعداد القادمة،  
فالرجاء إبلاغنا بذلك.

## الوثائق القانونية الدولية المتعلقة بالعالم العربي

من المؤسف أن الكثير من الوثائق الدولية  
المتعلقة بالنزوح ليست في متناول القارئ  
العربي إما لأنها لم تترجم إلى اللغة العربية  
أو لصعوبة العثور على ترجمتها العربية

فالوثائق المتاحة في موقع مكتب المفوضية  
العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على  
شبكة الإنترنت ([www.unhcr.ch/html/inlinst.htm](http://www.unhcr.ch/html/inlinst.htm))  
وموقع مفوضية الأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين

[www.unhcr.ch/refworld/refworld/legal/](http://www.unhcr.ch/refworld/refworld/legal/)

[instrume/regional/un/un.htm](http://instrume/regional/un/un.htm)

لا توجد لها

نظائر عربية

ويمكن الاطلاع على بعض الوثائق العربية  
المتعلقة بحقوق الإنسان في موقع منظمة  
"مراقبة حقوق الإنسان" على شبكة  
الإنترنت، وعنوانه [www.hrw.org/arabic/](http://www.hrw.org/arabic/)

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان  
[www.unhcr.ch/odhr/fanz/arz.htm](http://www.unhcr.ch/odhr/fanz/arz.htm) باللغة  
العربية

إعلان بشأن حماية اللاجئين والنازحين  
في العالم العربي

[www.unhcr.ch/refworld/legal/](http://www.unhcr.ch/refworld/legal/)

[instruments/dp/arab\\_e.htm](http://instruments/dp/arab_e.htm) باللغة

الإنجليزية)

المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي  
[www.idpproject.org/pdf\\_files/gparab.pdf](http://www.idpproject.org/pdf_files/gparab.pdf)  
«باللغة العربية»

ونحن نرحب بمزيد من المعلومات لتوسيع  
هذه القائمة



# قاموس لمصطلحات حقوق الإنسان والقانون الإنساني

<p><b>MIGRANTS</b> المهاجرون: الأشخاص الذين يرحلون عن موطنهم الأصلي لأسباب اقتصادية أو غير ذلك من الأسباب التي لا يشملها التعريف المحدود لللاجئ الواردة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١</p> <p><b>NON BINDING</b> غير ملزم: وثيقة لا تنطوي على أي التزامات قانونية رسمية، ولكنها قد تنطوي على التزامات أدبية.</p>	<p><b>INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS (ICCPR)</b> المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتقد عام ١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦): اتفاقية تقرر بأن جميع البشر يحق لهم التمتع ببلطفة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية، ولم توقع عليها أغلبية دول الخليج العربي.</p> <p><b>INTERNATIONAL COVENANT ON ECONOMIC, SOCIAL AND CULTURAL RIGHTS</b> المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتقد عام ١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦): اتفاقية تقرر بأن من حق البشر كافة التمتع ببلطفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم تصدق عليها أغلبية دول الخليج العربي.</p>	<p><b>ADOPTION</b> اعتماد - تبني - إقرار: عملية توافق من خلالها دولة ما على القانون الدولي فيما يتعلق بالمعاملات. وبعد اعتماد معاهدة ما، يتعين على المجلس التشريعي التصديق عليها عادة.</p> <p><b>ARAB CHARTER ON HUMAN RIGHTS</b> الميثاق العربي لحقوق الإنسان: ميثاق أصدرته جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤، ولكن لم تصدق عليه أي دولة عربية حتى الآن.</p>
<p><b>PROTOCOL</b> بروتوكول: إضافة ملحقة بمعاهدة ما.</p> <p><b>RATIFICATION</b> التصديق: عملية يقر من خلالها المجلس التشريعي توقيع الحكومة على معاهدة ما، ويحلل الإجراء الرسمي الذي تصحح الدولة من خلاله ملزمة بأحكام المعاهدة.</p>	<p><b>DECLARATION</b> إعلان: وثيقة تمثل مجموعة من المعايير المتفق عليها، ولكنها غير ملزمة قانوناً.</p> <p><b>DISPLACED PERSON</b> النازح: كل من يفر من داره أو موطنه بسبب الاضطهاد السياسي أو الحرب، ولكنه لا يغير حدود الدولة؛ ويمكن إطلاق مصطلح "النازحين" على الأشخاص الذين قد يعتبرون أنفسهم من اللاجئين، ولكنهم لم يستوفوا الشروط التي تؤهلهم للحصول على صفة اللاجئين رسمياً بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.</p>	<p><b>ARAB CONVENTION ON REFUGEES</b> الاتفاقية العربية بشأن اللاجئين: وافق عليها مجلس وزراء جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤ ولم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد إذ لم تصدق عليها أي دولة عربية.</p> <p><b>IHL PROTECTION OF REFUGEES AND CAIRO DECLARATION ON DISPLACED PERSONS IN THE ARAB WORLD</b> إعلان القاهرة بشأن حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي: وثيقة غير حكومية تمت صياغتها عام ١٩٩٢ بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهو بحث الدول العربية على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة ١٩٦٧.</p>
<p><b>REFUGEE</b> اللاجئ: كل شخص رحل عن بلده الأصلي فراراً من الاضطهاد، أو خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، أما الأشخاص الذين يرحلون عن ديارهم، ولكنهم لا يهربون حدود البلد، فهم يسمون "نازحين".</p> <p><b>NON-REFUGEMENT</b> "مهر الطرد" أو "رد": مبدأ يحظر على لدول إعادة الأشخاص قسراً إلى بلدان من حيث محل أن يتعرضوا فيها لأشكال خطيرة لحقوق الإنسان.</p>	<p><b>GENEVA CONVENTIONS RELATIVE TO THE PROTECTION OF CIVILIANS IN TIME OF WAR</b> اتفاقيات جنيف بشأن معاملة المدنيين في زمن الحرب (١٩٤٩): المعاهدات الرئيسة للقانون الإنساني المتعلق بمعاملة المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.</p> <p><b>HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS</b> المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة: منصب المسؤول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بالأمم المتحدة.</p>	<p><b>CHARTER OF THE UNITED NATIONS</b> ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥): الوثيقة الأولى للأمم المتحدة التي تتحدد الوعاظ الأمم المتحدة، وتعمد اعتمادها على بعض المبادئ الأساسية لمبادئ ديموقراطية.</p> <p><b>CONVENTION</b> تعاهدة: اتفاقية مبرمة بين لدون، وتكون "اتفاقية أقوى من الإعلان من حيث أنها ملزمة قانوناً للدول الموقع عليها، ويمكن إضجاع الحكومات للمساواة عند انتهائها.</p>
<p><b>RESERVATIONS</b> تحتفظات: أحكام لا توافق الدول على الالتزام بها عند توقيعها على معاهدة ما.</p> <p><b>STATES PARTIES</b> الدول الأطراف: الحكومات التي صدقت على معاهدة ما.</p>	<p><b>UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS</b> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): الوثيقة الرئيسية معتمدة من الأمم المتحدة التي ترسي معايير وقسم حقوق الإنسان.</p>	<p><b>CONVENTION RELATING TO THE STATUS OF REFUGEES</b> الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اعتمد عام ١٩٥١، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٤) ونست مراجعتها بموجب البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين عام ١٩٦٧): الاتفاقية الفرنسية التي تصح تعريف "اللاجئ"، وتنص على حقوق اللاجئين والالتزامات الدول التي تستقبلهم، وتعرف "اللاجئ" بأنه شخص لديه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته. وقد صدقت ١٣٧ دولة (من بينها دول عربية) على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها لسنة ١٩٦٧.</p>
<p><b>UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR)</b> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: الوكالة المتخصصة بالأمم المتحدة التي تلتزم قضائياً باللاجئين وما يتصل بها من المسائل الإنسانية.</p>	<p><b>HUMANITARIAN LAW</b> القانون الإنساني: القواعد الدولية التي ترسي حقوق المتقاتلين وغير المتقاتلين أثناء الحرب.</p>	<p><b>UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS</b> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): الوثيقة الرئيسية معتمدة من الأمم المتحدة التي ترسي معايير وقسم حقوق الإنسان.</p>
<p><b>UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS</b> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): الوثيقة الرئيسية معتمدة من الأمم المتحدة التي ترسي معايير وقسم حقوق الإنسان.</p>	<p><b>INTERNATIONAL BILL OF RIGHTS</b> الترجمة الدولية لحقوق الإنسان: مصطلح يشتمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.</p>	<p><b>UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN RIGHTS</b> الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): الوثيقة الرئيسية معتمدة من الأمم المتحدة التي ترسي معايير وقسم حقوق الإنسان.</p>



## إلى محمد الدرة

يا ابن تأخسي يا ابن

وجه الرياح يا ولد

وهما يغرجان من السهل، حيث

الدم جنود يونانيرت تلاً لرعد

الظلال على سور عكا القديم

يقول أب لابنه، لا تخف، لا

تخف من أزيز الرصاص، التصق

بالتراب لتنجوا، ستنجو وتعلو على

جبل في الشمال، وترجع حين

يعود الجنود إلى أهلهم في البعد

ومن يسكن البيت من بعدنا يا ابن؟

سيفس على حاله مثلما كان يا ولدي

يعيش منقعه، حليماً يعصم

أعضاءه، وأسمان، وقال له

وهما يعبران سباحاً من النوك

يا ابن تذكر، هنا صلب الإنجليز

أباد على نوك صبرة لينين

ولم يعترف أبداً، سوف تكبر يا

ابني، وأروي لمن يرفون بنادق

سيرة الدم غوق الحديد

لماذا تركت الحصان وحيداً؟

لنني يؤنس البيت، يا ولدي،

فاليوت تموت إذا غاب سكانها

تفتح الأبدية أبوابها، من بعد،

لسارة الليل تقوى ذئاب

السرائي على قصر خائف، ويقول

أب لابنه، كن قوياً كجدك

وأصعد معي ثلة السديان الأخيرة

يا ابن، تذكر، هنا وقع الانتصار

عن بقعة الحرب، فاصعد معي

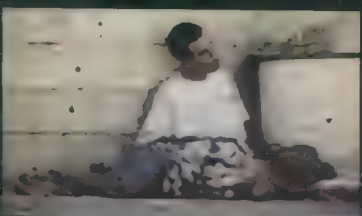
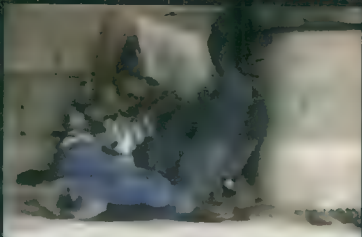
لنعود

منى يا ابن؟

غداً ربما بعد يومين يا ابن

مقتطفات من قصيدة -أبد الصبار-

لمحمود درويش





12/١٢

مارس/أذار ٢٠٠٢  
ذو الحجة محرم

نشرة

# الهجرة القسرية

إشكاليات

الزواج القاجم عن التنمية





# من أسيرة التحرير

**عقد** المجلس الترويجي للاجئين في أوسلو في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني ندوة تحت عنوان «استراتيجيات النازحين الداخليين في التعامل مع محتتهم: تغيير المنظور الإنساني»، وقد ضمت الكثير من الشخصيات البارزة في المجتمع الدولي التي تعمل على تسليط الضوء على أوضاع النازحين الداخليين. وتعزيز الاعتراف بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي. وقد شارك محرراً «نشرة الهجرة القسرية» في هذه الندوة التي تمثل حدثاً هاماً في تطور الحركة المعنية بالنزوح الداخلي. ومن دواعي سرورنا أن «نشرة الهجرة القسرية» قد اختيرت لنشر النتائج والتوصيات الصادرة عن ورشات العمل والجلسات الموسعة التي دارت في الندوة.

ونحن نكف حالياً على إعداد عدد موسع يركز على أفغانستان وعلى تأثير الأحداث المأساوية التي وقعت في العادي عشر من سبتمبر/أيلول على اللاجئين والنازحين الداخليين. ويأتي هذا العدد في إطار مبادرة مشتركة مع معهد سياسات الهجرة في واشنطن، وعنوانه على الإنترنت: [www.migrationpolicy.org](http://www.migrationpolicy.org)

وما زلنا نعتزم إصدار أعداد عن المستنئين والأطفال من النازحين واللاجئين: فإذا كانت لديكم الرغبة في المساهمة بمقالاتكم عن هذا الموضوع، أو إذا كنتم تعرفون أحداً ربما يرغب في الكتابة عنه، فنرجو منكم إبلاغنا بذلك، كما نرحب أيضاً بتلقي أي اقتراحات حول الجوانب التي يمكن تغطيتها في هذا العدد.

ونود أن نلفت انتباهكم إلى باب «قضايا للمناقشة» في النشرة لعلكم تودون المشاركة فيه بآرائكم؛ ويتضمن هذا العدد طائفة من القضايا التي تدور حول موضوع النزوح الناجم عن التنمية وإعادة التوطين، وهو من المواضيع التي أصبحت مثاراً لجدل واسع في السنوات الأخيرة: فإذا كانت لديكم وجهات نظر مختلفة عن الآراء الواردة في أي من هذه المقالات، فيسعدنا أن ترسلوها لنا.

مع أطيب تمنياتنا لكم بمناسبة حلول العام الجديد ٢٠٠٢.

ماريون كولدرى وتيم موريس  
المحرران



سليمان سوري الأمين العام للمجلس الترويجي للاجئين خلال لقائه بمحرري «نشرة الهجرة القسرية» في أوسلو نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١

نود أن نعبر عن جليل الشكر والامتنان لمؤسسة فورد - مكتب القاهرة التي قامت بتمويل نشر وتوزيع «نشرة الهجرة القسرية»، والتي تقدم الدعم الوافر لفريق العاملين بهذه النشرة.

## نشرة الهجرة القسرية Nashrai al-Hijra al-Qsriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوروبا، ومن بعضهم معهود أو يحدون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والألمانية والعربية عن برامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالتعاون مع «المستشرق العربي» الذي يصدره المجلس العربي للدراسات الإنسانية للنازحين

هيئة التحرير  
ماريون كولدرى ود. تيم موريس

مساعدة للإشراف  
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

كريم أناسي  
المعوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
المكتب الإقليمي، مصر

فائق عزائم  
مؤ - فورد، القاهرة

نور الصلحي شطي  
مركز دراسات اللاجئين،  
جامعة أكسفورد

حديقة المضمض  
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقرابين  
الإسبانية (CIERMEDH)

أنتينا فالوس و باربرا هاريل - بوند  
الجامعة الأمريكية  
في القاهرة

عباس شلاق  
مركز اللاجئين والنازحين  
مستطسي (شمل) - رام الله

لكن تاسورغ  
وكدة الأمم المتحدة  
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)  
سوريا  
عبد الباقط بن حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية وتطوعية  
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم

موقع الإنترنت  
[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

ترجمة ومراجعة النسخة العربية  
أشرف عبد الفتاح

مسئلة تطوير النسخة العربية  
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة  
FadBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



الغلاف الأمامي: سيد الطوائف الثلاثة  
Panos/Trygve Bolstad



# المحتويات

- ٤ التنمية والنزوح والأخلاق  
بقلم: بيتر بنز
- ٦ تحسين النتائج في النزوح الناجم عن التنمية  
ومشاريع إعادة التوطين  
إعداد: كريس دي ويت
- ١٠ السياسات والممارسات المتبعة في عملية إعادة التوطين  
في منطقة الخواثق الثلاثة: رواية ميدانية  
بقلم: شون ستيل ودوان يوهانغ
- ١٣ التسبب بالفقر: اختلال المنطق الاقتصادي في الصيغة المعدلة  
لسياسة إعادة التوطين غير الطوعية للبنك الدولي  
بقلم: تودور داوئينغ
- ١٥ كتابات عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية  
النزوح بسبب التنمية: هل هو شأن داخلي  
أم قضية دولية تخص حقوق الإنسان؟  
بقلم: بيورن بيترسون
- ٢٠ نحو الحق في أمن المكان  
بقلم: سكوت ليكي

## النزوح الناجم عن التنمية



- ٢٢ حياة قروية كريمة للنازحين  
بقلم: عاسن هردايش وبريان ووكر
- ٢٥ الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان: الحيل والمعاهدات  
بقلم: آن غلاشر
- ٢٩ النازحون الداخليون في أنغولا يحلون الصراعات  
بقلم: ستيب أوتر فولمه
- ٣١ العمل الاجتماعي من أجل طالبي اللجوء الصغار البعيدين عن ذويهم  
بقلم: رايفي كولي
- ٣٤ الأطفال المنفصلون عن ذويهم: أضعف فئات طالبي اللجوء  
بقلم: كيت هالفورسن
- ٣٧ القانون البرازيلي للجوء: هل يعد نموذجاً  
لقوانين اللجوء في أمريكا اللاتينية؟  
بقلم: خوسيه هيثيل دي أندراده وأدريانا ماركوليني

## مقالات عامة



## دوريات إهداء

- ٤٠ تحديث  
المجلس النرويجي للاجئين
- ٤١ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً
- ٤٤ أخبار مركز دراسات اللاجئين
- ٤٦ مكتبة العدد

## أبواب ثابتة





## التنمية والمزوح والأخلاق

بقلم: بيتر بنز

في ذلك المزوح، بمئاته تكاليف، والسؤال المطروح هو هل تفوق فوائد المشروع أو السياسة التكاليف؟ وتعامل مسائل التعويض والتوزيع كقضايا سياسية منفصلة، ومن المحتمل أن تسوء حال النازحين دون أن تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان، ومع ذلك أن يحقّ المشروع أو السياسة فوائد صائبة إيجابية، ومثل هذا التعليل يقف خلف قول جواهر لال نهرو: «أول رئيس وزراء للهند، إن الناس الذين يفرجون بسبب السدود عليهم أن يقدموا مثل هذه التصحيحات من أجل صالح البلاد».

تقرير المصير، من ناحية أخرى، مسألة لها صلة أكبر بالحرية والسيطرة. والمزوح، في شكله التحزبي الذي يتركز على تقرير مصير الأفراد، غير أخلاقي بالضرورة، على الأقل من وجهة أصحاب الأملاك، كما أن هناك

من التكاليف الاجتماعية للتنمية أن السدود والطرق والموانئ والسكك الحديدية والمناجم وقطع الأشجار تؤدي إلى نزوح السكان. وفي جميع الحالات يطرح النزوح مسائل أخلاقية هامة. ما الذي ندين به للناس النازحين؟ وما هي الشروط التي تبرر تنمية تقتضي النزوح؟ وما نوع التحليل الأخلاقي الذي يمكن أن يقدم تبريراً للتنمية التي تحمل على النزوح؟

المصلحة العامة وتقرير المصير والمساواة. يُعبّر عن منظور المصلحة العامة بتغيير ملموساً بتحليل التكاليف والفوائد. والمعيّار هو الفوائد الصافية التي تعود على السكان ككل. وتعامل التأثيرات الجانبية السلبية، بما

ثلاث رؤى أخلاقية

يمكن استخدام ثلاث رؤى نظرية عريضة لاختبار مبررات التنمية التي تحمل على الدوح. وفيها المركزية هي على التوالي



فحسب، ومثل هذه التوقيضات تتطلب منها تطبيق الشروط الأخلاقية عند تقييم المشاريع، وعلى مجتمع الأعمال أيضاً ممارسة الشروط الأخلاقية، ولا تتغير المسؤوليات الأخلاقية لمجتمع الأعمال عندما تغير المشاريع الصعود. وعندما تسمح سلطات التنمية المتدنية الموارد أو العاطلة أو المتعاسة بالتنمية التي تصل على النزوح، يكون المشاركون الأجانب ملزمين أخلاقياً بمراعاة آثار النزوح الناجم عن التنمية، وتقييمها من ناحية التبرير الأخلاقي لهذه التنمية، حتى عندما يكون دافعهم تحقيق الأرباح.

### الخاتمة

إن تطبيق التحليل الأخلاقي على التنمية التي تحصل على النزوح يبدد المبالغة عن المبادئ الأخلاقية البسيطة، فهو يقر بالتقيد الأخلاقي، بما في ذلك احتمال أن يكون مثل هذا النزوح مبرراً في حال الوفاء بشروط معينة. وثمة تأثير قائم بين المصلحة العامة وخفض الفقر من جهة، وتقدير المصير والمخاوف القلبية التي تعمي من الضرر والإكراه من جهة أخرى. فالاعتبارات الأخلاقية الأوان ربما يبرزان فالتأملات والتنمية وسياستها حتى عندما تؤدي إلى نزوح السكان. وإزاء هذا الضغط الفرضي يعمل تقرير المصير وحقوق الأفراد بمثابة موازين، لكنهما لا يجملان جميع أشكال النزوح غير مبررة. غير أن هاتيناهما لا تقتصر على متطلبات التعويض وإعادة التوطين، إذ ربما يكونان كافيتين لرفض اقتراحات التنمية وخطتها، حتى عندما تحظى بالقبول على أساس المصلحة العامة.

بيتر بنز هو مدير مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك في تورونتو.  
البريد الإلكتروني:  
ppenz@yorku.ca

١ يجري التعامل مع هذه الأسئلة في مشروع بحثي في مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك في تورونتو. وهذا يعكس المساهمات الإيجابية للسلطات فيما يتعلق بالتنمية التي تحصل على النزوح لا سيما في العهد. ويستعرض المساهمات الإيجابية المدروسة البنية في عملية التنمية عندما يكون لاول الأجيال وشركات الأعمال والمؤسسات غير الحكومية سلة بها المزيد من التفاصيل. انظر  
www.yorku.ca/cns/cdd.htm

المساوية تتطلب أن يشترك التازحون في فوائد التنمية، لا أن ينتفروا بتعويض فحسب. وتتقضي المساواة في الوقت نفسه ألا تكون المعتمعات النازحة المستفيدة الوحيدة من فوائد التنمية.

هل يمكن أن تجمع هذه الرؤى الثلاث معاً؟ من طرق تحقيق ذلك اقتضاء تقرير المصير بإعادة توطين المكان على أساس المفاوضات والقبول فحسب، لكن لا كحق مطلق في نقض نشاطات التنمية. والمصلحة العامة والمدالة التنزيمية هي اعتبارات ذات صلة بالناحية الأخلاقية، ولكن عندما يُعطل هذه الاعتبارات القبول، يصعب عندها التعويض الكامل مطلوباً (يتحدث ذلك بحكم عادل عند الضرورة). وإذا لم ينفذ اقتراح تنمية مجدد بهذه المتطلبات، فيجب أن يمتد غير مبرر من ناحية الاعتبارات الأخلاقية المشار إليها هنا.

### النزوح غير المباشر والمسيدة

ثمة مسالتان إضافيتان تدخلان بعض التعقيدات، وهما النزوح غير المباشر والمسيدة. يكون النزوح غير مباشر عندما لا يمكن تحديد العوامل السببية الأولية بسبب التفاعل البيئي والاقتصادي وغيرها من التفاعلات الشاملة، وفي هذه الحالة، يقع عبء المسؤولية الأخلاقية على سلطات الدولة. وسيادة الدولة تعقيد آخر في مداولة المنظمات السببية التي تتحمل مسؤولية أخلاقية عن النزوح. ومن المواقف المعقولة القول إن مسؤولية إدارة التنمية تقع بأكملها على وكالات التنمية المحلية وإن اللاصين الخارجيين المؤثرين في التنمية (سواء أكانوا شركات أعمال أم دولاً أخرى أم منظمات غير حكومية) مسؤولون فقط عن الالتزام بقوانين البلد المضيف وتوجيهاته.

إن مثل هذا التفسير المحدود لمسؤوليات اللاعبين الخارجيين يمكن الطعن فيه بسهولة. فمنظمات التنمية غير الحكومية ووكالات التنمية الوطنية والمتعددة الجنسيات تحمل عادة تويصاً بمساعدة التنمية المبررة أخلاقياً

تقسيراً مجتمعياً لتقرير المصير يتم انتهاكه بالاتقاع الإيجاري لمجتمعها بأكملها أو تهجيرها قسراً. وقد يكون ذلك فرياقاً واعداً للتنمية العائرة التي تمنع المزاي للشركات المفروضة من فوق، غير أنها أيضاً خشة جداً بعد ذاتها. فهي تتجاهل اعتبارات المصلحة العامة الأوسع، مثل تحسن ظروف المعيشة الناتجة عن الكهراء والري اللذين توفرهما السدود.

وأحد سبل الخروص من ذلك أن تحول السلطات العامة معارضة الذين عليهم النزوح إلى موافقة بتقديم التعويض الكافي لهم لكي ينتقلوا طوعاً، بحيث لا يكونون تازحين في آخر الأمر. وثمة كثير مما يقال عن هذه المقاربة. ولكن لا يمكن تجاهل أن مثل هذه المقاربة تعطي للذين عليهم الانتقال القدرة على التقاط بعض الفوائد المجدنية من المشروع بالمطالبة بتعويض أكبر بكثير مما يحتاج إليه لكي لا تسوء أحوالهم. وقد يرفع ذلك تكاليف المشروع كثيراً فيصعب تمويله، أو على الأقل يحرم الآخرين من نصيب عادل في الفوائد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تبرير مشاريع التنمية وسياساتها على أساس خفض الفقر وتحقيق قدر أكبر من المساواة، ومخاوف المنطوق الثالث وهو المساواة بين البشر. إن التنمية التي تحصل على النزوح يمكن أن تقلل انعدام المساواة بشكل معقول إذا ما افادت الفقراء ووضعت الأعباء على الميسورين. غير أن المساواة الأفقية بين الفقراء تعرض للاختلال عندما تستفيد بعض المجموعات المحرومة فيما تنصّر مجموعات أخرى بالنزوح. ويمكن ذلك بشكل جزئي عن طريق التعويض الملائم، ولكن المشاركة

«إذا كان لا بد

أن تعاني،

فيجب أن

تعاني في

سبيل مصلحة

وطنك».



جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، مخاطباً الفلاحين الذين كانوا سينزحون بسبب سد هيراكود، في عام ١٩٤٨.



# تحسين النتائج في النزوح الناجم عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين

بقلم: كريس دي ويت

للمساعدة لتعزيز الهرمية البيروقراطية.

وتُستق إعادة التوطين وإعادة التأهيل وتُنفذ على مستوى الوزارات الحكومية وإدارة المقاطعات. وثمة نقاط ضعف في سلاسل الاتصال واتخاذ القرار ناتجة عن ضغوط العمل والقدرة عبر الكافية ومشكلات التنسيق بين الوكالات. وبالرغم من أن المسؤولين عن إعادة التوطين يبدلون ما بوسعهم، إلا أن النتيجة تكون دائماً تطوير ترتيبات مؤسسية لفرض خاص، ويمارس المسؤولون المحليون اجتهاداً كبيراً في التصرف إذ يطورون روتينات عملانية. ويتيح ذلك المجال أمام اختصار الطرق والفساد، فيصبح موظف إعادة التوطين المحلي بمثابة الحكومة بالنسبة للسكان المتأثرين، وتكون قراراته هي السياسية، ويتخذ التنفيذ واقعاً خاصاً به.

وعلى المستوى الوطني، يتطلب إصلاح السياسة وضوحاً أكبر وتحديد أدق للأهداف، فضلاً عن تطوير وفرض رؤية متماسكة وإطار عمل لسلاسل سياسات النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين. يتركز حول حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وإزالة الفقر. ويجب أن يتضمن إطار العمل هذا وجهات نظر السكان المتأثرين. ويستطيع المتبرعون تسهيل عملية الإصلاح بالنسبة الشديدة إلى طريقة حماية الحقوق والملكية في مشاريع التنمية الريئسية.

ويجب إيضاح تسلسل السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية وإدارات المحافظات والبلديات، وكذلك بين الحكومة ومصالح القطاع الخاص الذي أخذ يتزايد عمله في النزوح الناتج عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين. ويمكن على الأرض تقييد الاجتهاد الذي يمارسه

إن النزوح السنوي لعشرات الملايين من الأشخاص الناجم عن مشروعات التنمية له تأثيرات هائلة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي وحقوق الإنسان. ولم تحقق المبادئ التوجيهية لإعادة التوطين التي صاغها الممولون والحكومات والمعاهدات الدولية إلا نجاحاً محدوداً في عكس تلك النتائج السلبية.

**التعامل مع قيود السياسات وتحسين النتائج في النزوح الناتج عن مشاريع التنمية وإعادة التوطين.**  
بقلم: الآن رو واليتور فيشر وبلاجي باندي

يشير حجم النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين ونتائجه السلبية إلى إخفاقات خطيرة للسياسة وما ينطوي عليه ذلك من دلالات بشأن مجال سياسات التنمية وقبورها وتنفيذها. إن تفسيرات السجل الكتيب للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين تلتزم على نحو نمطي غياب الأطر القانونية القطرية والسياسات والإرادة السياسية في تلبية احتياجات النازحين. وتكتسب طبيعة «مشكلة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين» صفة أساسية لأنها متأصلة في العملية المؤسسية لإعادة التوطين وإعادة التأهيل نفسها. والتنفيذ تلامره المشاكل. ففي الغالب الأم، يعوق «عجز التنفيذ» الترجمة الافتراضية للسلسلة للسياسة إلى أفعال، إذ يحدث تحول في السياسة من جاء عملية التنفيذ نفسها.

والأطر المعيارية التي يصوغها صناع السياسة في الدوائر العليا لا تتسم بالوضوح بوضوح أهداف السياسة إذ يجب أن تكون الأهداف عريضة للتوفيق بين المواقف السياسية المتباينة، بل وحتى المتناقضة. ويمهد ذلك الطريق للتفسيرات المختلفة

لا يحترم كل الممولين من القطاع الخاص أو الحكومات المبادئ التوجيهية. ولا يقدم القانون الدولي ولا النظم القانونية القطرية أحكاماً ملائمة للمطروحين بسبب التنمية. وتؤدي مشروعات إعادة التوطين المفترقة إلى المعلومات والريدية التخطيط وغير الاستشارية والسلبية التنفيذ إلى الإضرار والاضطراب الاجتماعي وإثارة المقاومة. وتوفر المعلومات إلى صانعي السياسة، شرع مركز دراسات اللاجئين في مشروع أبحاث مدته أربع سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠١) عن النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين مول من قبل وزارة التنمية الدولية. وقد أجريت مسوحات منهجية للمصادر المنشورة وغير المنشورة، بما في ذلك الأبحاث الأكاديمية، والمبادئ التوجيهية لإعادة التوطين الصادرة عن وكالات التمويل الدولية، وسياسات إعادة التوطين على صعيد القطر والولاية، والمعاهدات الدولية والعالات القانونية ذات الصلة، والمنشورات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. وأجريت أيضاً مقابلات مع مجموعة من الأكاديميين والمسؤولين ووكلاء التنفيذ والمنظمات غير الحكومية ونشطين في البرازيل وكندا والهند وسويسرا وأوغندا والولايات المتحدة.

وفيما يلي أدناه ملخصات للنتائج الرئيسية ودلالات السياسة لأربع دراسات موضوعية أجراها المشروع.



تُظهر نتائج إعادة التوطين التحسينات المتوقعة كانت غير كافية لأنها ركزت على الناحية الاقتصادية فحسب، وغفلت الناحية السياسية. فقد ركزت على المجتمعات التي أعيد إسكانها مهملتها علاقتها بالنظم الإقتصادية أو التطورية الأوسع. وقد كان نموذج سيرنيا للأخطار وإعادة الإعمار مفيداً في تحديد المخاطر الملامزة لإعادة التوطين<sup>١</sup> وفي اقتراح طرق للتعامل مع هذه المخاطر بحيث تعيد تكوين سبل العيش الاقتصادي والنظم الاجتماعية الثقافية، غير أنها كانت أقل كفاءة في التعامل مع التوحيات السياسية للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين مثل الاحتلافات في القوة بين السكان في المجتمعات المتأثرة، وحقوق الإنسان عند النازحين، واستقلالهم الذاتي وسيطرتهم على الصعيد المحلي، وقدرتهم على التأثير في قراراتهم مع المؤسسات القطرية - وكل ذلك حزه لا يتحرر من التنمية المستدامة وإعادة التوطين تفقر الناس لسبلهم قوتهم السياسية، لا سيما في تقرير كيف يعيشون وأين يعيشون. وتعددت خلال السيطرة التي تتمتع بها مجموعة اجتماعية محلية على مؤسساتها الاجتماعية وتزيد تهديدها السياسي. ويفقد الناس مواردهم (أي يصبحون فقراء) لأنهم يفقدون في الراسمال الثقافي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لإسعاد ادعائهم وحقوقهم فعالية.

وكون الدولة تخدم كمفد وحكم على السواء في حالات إعادة التوطين يضعها في موقع قوي، غير أن الدول تستجيب إلى الضغوط على مضيض، وتصبح المسألة كيف يدمج الناس الذين أعيد إسكانهم في نظمهم الاقتصادية والسياسية والمؤنسية بحيث يتمكنون من الضبط على حكوماتهم ويشركون شيئاً فشيئاً كمواطنين متساوين في المواطنة.

وتتضمن القيود الرئيسية على مشروعات إعادة التوطين التي تحقق في تحقيق أهدافها:

■ مؤسسات تنفيذ ضعيفة وسلطوية وغير ملازمة تتقصر إلى تفويض واضح وبقدرة تنفيذية ومهارات اجتماعية تشرف على إعادة التوطين

■ التعقيدات المتصلة في عملية التوطين - حيث تكون المؤسسات المنفذة الصعوبة أقل قدرة على التعامل

■ المقاومة التي يمكن أن تخفف من قدرة المشروع.

بشكل صريح، فإن ذلك يعني افتقاره إلى وسائل التصدي الفعالة للدول التي تتجاهل هذه المبادئ التوجيهية.

ومن المسائل المثارة مسألة احترام حقوق النازحين بفعل التنمية وإعادة التوطين. وسواء استخدام هذه الحقوق بشكل متكرر بسبب وجود علاقة داخلية مثيرة للمشاكل بين الدول والمواطنين الأحرار. فالحقانون الدولي يلحظ وجوب السماح للدول بفعل مشاكلها الداخلية بأنفسها، ومن غير المحتمل أن يقر التدخل في مشاريع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التنمية التي تقع في الظاهر ضمن نطاق المصلحة الوطنية.

ويتطلب الإجراء القانوني الفعال على المستوى الدولي آليات تسمح بأخذ الشكاوى القروض في الحسبان وتحدث ضغطاً كافياً يضمن احترام المعايير الأساسية. إن هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي هي المميز الأول الذي يتيح للأطراف الفردية جعل المؤسسات الدولية مسؤولة. وتتوقف فعالية مثل هذه الآليات على استمداد المؤسسات الدولية لتعرض المشاريع الاقتصادية لخطر في سبيل حقوق الإنسان. وقد يتوقف ذلك على الضغوط العامة وتقبل أن لحقوق الإنسان مدلولاً اقتصادياً صالحاً فضلاً عن مدلولها الأخلاقي.

غير أن التفويض غير السياسي في الجواهر يعد من قدرة المؤسسات المالية على ربط القروض بحقوق الإنسان. بيد أن الحكومات التي تمنح القروض وتقدم المساعدات قادرة على اتخاذ مواقف سياسية مكشوفة والضغط لتحقيق هذه الشروط. ويمكن إذا ما أنشئ اتحاد دولي للتمويل ومؤسسات أخرى أن تصبح هناك سلطة وقائية أكبر للتفتيش. وتعد دعوة البرلمان الأوروبي لإنشاء آليات مراقبة مقبولة دولياً خطوة إيجابية في هذا السياق. كما أن الضغط الشعبي وإمكانية الوصول إلى إجراءات قانونية تزيد المشاركة والمساءلة.

وتستطيع الوكالات الحكومية مثل إدارة التنمية الدولية (DFID) دراسة تقديم مزيد من الدعم للمنظمات غير الحكومية ومجموعات الضغط التي تعمل على توفير حقوق الإنسان والدعم القانوني للمعرضين لخطر النزوح.

**نحو تنمية على المستوى المحلي وتخفيف الإفقار في النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين**

بتم: دالورز كوينينج

المعاملات التي جرت أخيراً فهم لماذا لم

المسؤولون المحليون عن طريق رقابة جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وهو أمر يتطلب التزاماً مالياً وسياسياً من قبل الحكومة تجاه مؤسسات المجتمع المدني.

**التعامل مع القيود القانونية وتحسين النتائج في مشاريع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين**

بتم: مايكل بارونتشيسي<sup>٢</sup>

لا تقدم مجالات القانون الدولي التي تتعامل مع الهجرة القسرية (أي اللاجئين والقانون الإنساني) ولا الهيئات المتعلقة بالنازحين الداخليين حماية كبيرة للناس بفعل النزوح الناتج عن التنمية ومشاريع إعادة التوطين. ويحدث النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين باسم المصالح الأعم في الظاهر. والحكومة التي تسبب في النزوح مسؤولة أيضاً عن تأمين الحماية للناس الذين دفعهم إلى النزوح. ولا تقدم المعاهدات الدولية (مثل الشريعة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) سوى حماية محدودة للنازحين بفعل التنمية وإعادة التوطين. ولم تدخل كثير من الدول هذه الأحكام في نظمها القانونية القطرية. وتلك الدول حرة تصرف كبيرة في تحديد طبيعة الاستشارة والمشاركة فيما يتعلق بالسكان المتأثرين.

وتطلب المجموعة الأوروبية المقدمة لمنع المساعدة من أن تدعم الدول المتلقية أحكام حقوق الإنسان الواردة في «ميثاق لومي الرابع». غير أن تطبيقها يبقى موضع شك. كما يوضح طرد عشرات الآلاف من السكان من ممر الطران كيبال (Kibale Gate Corridor) في أوغندا في جزء لا حاكم ميثاق لومي الرابع.

**«تفقر إعادة التوطين الناس بحرمانهم من قوتهم السياسية»**

ولعل التطور الأكثر تشييراً بالخير على المستوى الدولي هو «القانون الميسر للمبادئ التوجيهية لإعادة التوطين التي وضعتها الممولون الدوليون والتي تربط منح القروض باحترام الدول المقرضة حقوق النازحين. وأهمها المبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن إعادة التوطين» التي تطلب التشاور مع السكان المتأثرين وإعادة التوطين المعطّل لها والتفويض وإعادة التأهيل.

غير أن المشكلة الرئيسية تبقى في التطبيق حتى مع هيئة قوية مثل البنك الدولي. فظراً لأن البنك الدولي لديه تفويض غير سياسي



المستهدفين بالنقل، ويمكن تحت المقاومة مفهوم بأن الأكثر ضعفاً هم الذين يجبرون على تحمل حصة غير عادلة من تكاليف التنمية - وهو ما يرى بمثابة خرق لحقوق الإنسان الأساسية. وقد أوجد التفكير الحديث روابط بين مفاهيم الحقوق والمخاطر، فعندما يُقيم الناس أن المخاطر أكثر مما هو مقبول على الصعيد الثقافي (أي ما يعتبرونه حقوقهم) أو عندما يعيدون تعريف هذا القبول، فمن المرجح أن تشا المقاومة. إن مقارنة الحقوق والمخاطر (كما تدافع عنها اللجنة العالمية للسود) تتيح تضمين المخاوف الرمزية والمخاطبة فضلاً عن المادية. وتتأثر الدوافع التي تختلف في العمر والجنس والأثر بطرق مختلفة وتستجيب بطرق مختلفة. وتزيد مثل هذه المقارنة من فهمنا لأبعاد مقاومة إعادة التوطين من ناحية الثقافة والهوية.

ويؤدي النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين إلى نشوء نسج معقد من المخاطر على الثقافة وحقوق الإنسان والمخاطر الناشئة عن المشروع، والتوجهات التي تتركز على القيمة الاقتصادية بشكل حصري، مثل تحليل التكلفة والفائدة، مع فرضيات بشأن قابلية القياس بين الأنواع المختلفة للسلع، لا يمكن أن تتعامل مع هذا التعقيد، ولا تنصاع الموارد الثقافية لمثل هذه المعادلة التي يقارمها المعرضون لخطر الخسارة. إن الإصرار على قابلية القياس هو تأكيد للقوة

أكثر معاً، فأدلة البنك الدولي تظهر أن المشروعات الممولة جيداً خلت من المشكلات الرئيسية إلى حد كبير.

إن إعادة التوطين عملية معقدة في جوهرها. ومع أن المقاربة التشاركية والمترنة وغير المحددة زمنياً في التخطيط والتنفيذ قد تبدو خطيرة ومكلفة في البداية، إلا أن أي مقاربة أخرى قد تبدو معرضة لفشل المحقق تقريباً، وفي النهاية أكثر تكلفة بالإجمال.

### النزوح والمقاومة ونقد التنمية: من الجذور إلى النطاق العام

يقول: أنتوني أوليفر سميت

ربما يُنظر إلى المقاومة كرد فعل على المشورة والأبحاث الأساسية والتخطيط لمشروعات إعادة التوطين وتنفيذها، الرديئة جداً في الغالب، وتسلب الضوء على الميول الكامنة في التفكير الذي يمكن خلف مثل هذه المشاريع، وعلى المستوى الأعرق. تدل المقاومة على أن التنمية نفسها أصبحت ميداناً قابلاً للطعن، وتقاشاً يضم كثيراً من الأصوات وجهات النظر، لا سيما أولئك الذين يتأثرون بالنزوح وحلقاؤهم. لقد أصبحت مشروعات إعادة التوطين المواقع التي تتارع فيها المصالح المختلفة ونماذج التنمية والبيئة. ويمكن أن ترقى المقاومة جزءاً من الخطاب عن الحقوق: حقوق الدولة ورأس المال للتنمية مقابل حقوق الناس

وترى هذه الدراسة أن أفضل طريقة للتعامل مع مثل هذه القبول هي اللجوء إلى مقاربة أكثر ديمقراطية ومشاركة لتخطيط المشروعات وتنفيذها. وتشمل المشاركة الفعالة القدرة على التأثير على القرارات وإجراء سير العمل طوال المشروع.

ويتطلب ذلك بدوره (1) التدقيق الحرّ للمعلومات في كل المراحل، (ب) مجموعة واضحة من القواعد الملائمة التي يفهمها كل الفرقاء ويلتزمون بها، (ج) أن يكون لكل الفرقاء المهارة للعمل على مبادئ متساوية في عملية تفاوض مفتوحة حيث تتمخض النتائج من هذه العملية. ومع أن هذه المقاربة خطيرة، إلا أنها تعطي نتائج لأن المشاركة الحقيقية تساعد في تأمين الإجماع وتقلل الصراعات والمفوقات وتأخذ في الحسبان التخطيط والأهداف الأكثر واقعية.

لقد أخفقت كثير من المشروعات لأنها لم تكن مرنة بشكل كافٍ للتكيف مع الحاجات المتغيرة أو التطورات غير المتوقعة. ويجب توخي العناية لتوفير مجموعة واسعة من خيارات إعادة التوطين والتعويض المصممة لتأخذ في الحسبان تنوع الدوائر ضمن «المجتمع» الذي أعيد إساكنه. ويجب أيضاً اختيار مسؤولي المشروع من خلفيات متنوعة من أجل توفير قاعدة واسعة من المهارات والخبرة للتعامل مع كل ما قد يطرأ، وتتطلب مرونة المشروع أيضاً تمويلًا

وقد من المصنوعين على مشروع سد سددا بشارك بواحدة الخاصية كادوكام من «الهيئة الحكومية للتطوير» في «الأمم» في «مكة الشريفة»





- مقاربات مصممة لفتح الخبرات، والسماح للناس بمزج الخبرات ومعارفهم وفقاً لاحتياجاتهم
- أشكال ومستويات ملائمة من التعويض المدد بعد الاستشارة الحقيقية للسكان المتأثرين
- خيارات لا تزيد التمايز الاقتصادي، فيما تشجع الأغنياء على الاستثمار في مجال إعادة التوطين
- مقاربة تعليمية لمشاريع التوطين تشمل:
  - مشاريع مصممة للتكيف عند حدوث تطورات غير متوقعة، واستجابة للإسهامات المستمرة من قبل الأطراف المتأثرة
  - وجود المجموعة اللازمة من المهارات في فريق التنمية، فضلاً عن التمويل الكافي لأخذ المرونة بالحسبان
  - تكامل مشاريع إعادة التوطين مع مبادرات التنمية الإقليمية وصولاً إلى الكفاءة والنتائج الأمثل
- كل الاعتبارات الواردة أعلاه يجب أن يطلع عليها اقتراح اللجنة العالمية للسود بحيث يتم تطوير مقاربة تستند إلى «الإقرار بالحقوق» وتقييم المخاطر، وبخاصة الحقوق المعرضة للخطر كإعادة للتخطيط واتخاذ القرار في المستقبل.<sup>١</sup>
- نسق البروفيسور كريس دي وت مشروع النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين بمرکز دراسات اللاجئين، وهو يعمل في دائرة الأنثروبولوجيا بجامعة رودس، في جنوب إفريقيا، البريد الإلكتروني: C.deWet@ru.ac.za
- ١ مركز دراسات التنمية، جامعة ويلز، سوانسي التقرير الكامل في [www.gdrc.az.uk/rsc/repp3.html](http://www.gdrc.az.uk/rsc/repp3.html)
- ٢ سيملا في مركز الدراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد التقرير الكامل في [www.gdrc.az.uk/rsc/repp7.html](http://www.gdrc.az.uk/rsc/repp7.html)
- ٣ [www.displacement.net/OP412\\_901.pdf](http://www.displacement.net/OP412_901.pdf)
- ٤ دائرة الأنثروبولوجيا، الجامعة الأمريكية، الولايات المتحدة Michael Cernea Risk, Safeguards and Reconstruction: a Model for Population Displacement and Resettlement in M Cernea and L. Midgwell (eds) Risk and Reconstruction: Experiences of Resettlers and Refugees, World Bank (1997) Washington, DC
- ٥ دائرة الأنثروبولوجيا، جامعة فلوريدا [www.ams.org](http://www.ams.org)
- ٦ نشر على موقع شبكة الأمم المتحدة الدولية [www.un.org](http://www.un.org)
- ٧ نشر في *Development & New Frontiers*, 2000, London
- ٨ نشر في *Decision-Making, Earthsum*, 2000, London
- ٩ ويكي شيرل التقرير في الموقع [www.dams.org/report](http://www.dams.org/report)
- المشتركة تحدد بوضوح متطلبات اعتبار إعادة التوطين بمثابة تنمية والتعامل مع مسائل حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وأهداف التنمية المستدامة وإزالة الفقر
- إيضاح دور القطاع الخاص وواجباته
- وعلى المستوى الدولي يتطلب الترويج لحقوق النازحين بسبب التنمية الآتي:
  - ٦ آليات يمكن الوصول إليها تأخذ في الحسبان تأمين الإقامة ومتابعة الشكاوى الفردية (الحكومات التي تقدم قروضاً ثنائية الطرف تكون في موقع أفضل لإقامة مثل هذه الآليات وربط المساعدة بحقوق الإنسان، لأنها ليست مقيدة بتقييدات غير سياسية)
  - ٧ دعم اقتراح البرلمان الأوروبي للعناير الدولية والممولين للتعاون في إنشاء آليات تحظى بقبول ومصادقة دولية لمراقبة مشروعات التنمية
  - ٨ دعم تقدمه إدارة التنمية الدولية (DFID) ومتبرعون آخرون للمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل حقوق النازحين بسبب التنمية
- وضمان المشاركة الحقيقية وتحسين نتائج المشاريع، يتطلب إصلاح السياسات الآتي:
  - مقاربة تشاركية ديمقراطية لتخطيط المشاريع وتقييمها لتشمل على:
    - المشاركة الأصلية التي تشتمل على القدرة على التأثير في القرارات
    - معايير لاتخاذ القرارات تبني عن الاعتبارات الاقتصادية الصرف إلى اعتبارات إجماعية أكثر حوارية
    - الإقرار بالمقاومة كشكل مشروع من أشكال التعبير في الحوار بشأن خيارات التنمية
    - إعادة تنحيز المعايير التي تسمح للدولة بنقل السكان ومصادرة الأملاك
    - تطوير المهارات اللازمة لكل الأطراف للدخول في مفاوضات مفتوحة كرفاء متساويين
    - التدقيق الحر للمعلومات في كل مراحل مشروع التنمية الذي قد يسبب إعادة التوطين
  - مجموعة واسعة من خيارات إعادة التوطين تشمل:

السياسية وليس إنجازاً اقتصادياً - ما يثير التوكيد المضاد للمقاومة.

تعمل المقاومة كإحدى للتغيير الاجتماعي، والأزمات هي أوقات تنسم فيها الأحوال بالميوعة تعيد تعريف أشكال متنوعة من العلاقات الداخلية والخارجية. وقد أدت

## أدت النساء دوراً نشطاً في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين

النساء، وأشهرهن ميمبا باتكار من «حركة إنقاذ نارمادا»، دوراً نشطاً في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين.

وقد أدت كثائر الحركات الاجتماعية المنظمة إلى جانب تكنولوجيا الاتصال الجديدة إلى جعل المقاومة المحلية للنزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين تحظى بدعم الناشطين في العالم الأول وتروج في منابر أكثر اتساعاً، حيث أصبحت مواقع الإنترنت، سمة رئيسية في مقاومة النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين. ومثل هذه المساعدة ليست دائماً غير متحيزة، حيث تستخدم مجموعات تتجاوز الحدود مقاومة مشاريع إعادة إسكان معينة بمثابة منبر للحوار على أيديولوجية التنمية الغربية

والمقاومة بمعظمها صراع على القوة غير متكافئ حيث تحتاج الحركات إلى التعبئة لتحسين فرصها. وتتطلب التنمية الفعالة مناخاً سياسياً يقرافياً وتعديلاً تتدفق فيه المعلومات بحرية، ومع أن المقاومة قد تكلف غالباً ولا تتجيب في الغالب في وقف إعادة التوطين، فإنها قد تنجح في تحسين شروط إعادة التوطين وتطوير خبرة قيمة في التعامل مع الوكالات الخارجية. وعلى مستوى أوسع، أثرت حركات المقاومة في الصورات العالمية بشأن التنمية وإدخال تغييرات على السياسة أو الممارسة في بعض البلدان أو المؤسسات.

### الدروس ذات الصلة بالسياسة المستفادة من المشروع

- يتطلب إصلاح السياسة على المستوى الوطني الآتي:
  - وضوح أكبر وواقعية في صياغة أهداف السياسة
  - تطوير وفرض إطار متماسك للسياسة



# السياسات والممارسات المتبعة في عملية إعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة: رواية ميدانية

د. محمد عبد الحليم

القرية. وهي وقت باتت فيه الزراعة أقل جاذبية ووربعية بالنسبة إلى الجيل الأصغر يزداد متوسط أعمار السكان في المناطق الريفية باطراء. وكان أغلب ممثلي الأسر الذين شاركوا في المقابلات ممن تجاوزوا الخمسين، وكان كل من المشاركين يجابه أوضاعاً مختلفة وتحديات مختلفة كلها تقل الحرية وتثبط الهمة. ورغم ذلك فقد كانت السمة الغالبة عليهم هي الجدل الذي يجابهون به التحديات غير المتوقعة. غير أن ما يتصفون به من شجاعة لا يكفي وحده لتمكينهم من المحافظة حقاً على مستوى معيشتهم أو تحسينه.

## سياسات جديدة ونتائج غير مؤكدة

كانت سياسة إعادة التوطين التي يتبعها رئيس الوزراء لي بنغ منذ عام ١٩٩٢ تقوم على مجرد تهديد الأرض ونقل المزارعين إلى الأراضي الواقعة أعلى المعصدرات داخل مقاطعاتهم الأصلية. وكان من المتوقع أن يواصل ٦٠ في المائة على الأقل ممن سيعاد توطينهم من أهالي المناطق الريفية العمل بالزراعة. ولأقت هذه السياسة إشادة لمراعها للاعتبارات الاجتماعية، إذ أن بقاء المهجرين داخل مقاطعاتهم من شأنه أن يحصمهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي ينطوي عليها نقلهم بعيداً عن ديارهم.

يعد مشروع سد الخوانق الثلاثة الذي يقام على نهر يانغتسي في الصين أضخم المشروعات المسببة للنزوح بسبب التنمية في العالم، وقد يكون أيضاً أكثرها إثارة للجدال. وستجاوز عدد السكان الذين سيعاد توطينهم ١,٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٩ حسب التقديرات الرسمية.<sup>١</sup>

## التحدي المتمثل في إعادة التوطين في المناطق الريفية

تقيد لجنة تشانغجيانغ (نهر يانغتسي) للموارد المائية أن سكان المناطق الريفية يمثلون ٤٠ في المائة من العدد الإجمالي للسكان الذين سيعاد توطينهم. بيد أنهم لن يتلقوا، حسب ما هو مقترح، سوى ما يقل عن ٢٠ في المائة من الميعال المخصص للاستثمار في إعادة التوطين. وقد تمهد القائلون على المشروع بضمان المحافظة على متوسط نصيب الفرد من الأرض بعد ملء خزان السد. إلا أن النجاح في إعادة توطين النازحين يمثل تحدياً ضخماً في ضوء نقص الأراضي الصالحة للزراعة، وقسوة البيئة مادياً واقتصادياً، وتخلّف البنية الأساسية.

وهي منطقة الخوانق الثلاثة، كما هو الحال في غيرها من المناطق الفقيرة في الصين، كثيراً ما يجد الدكور من أفراد الأسرة عملاً خارج

## تستشرش عملية التهجير بـسياسة «إعادة التوطين التنموية»

التي تتبعها الصين، والتي تهدف للحفاظ على مستوى معيشة المهجرين أو تحسينه. غير أن تطبيق هذه السياسة على مثل هذا النطاق الواسع مهمة ما تنفك تزداد صعوبة بالتنمية إلى الحكومة الصينية

ونظراً لما يحيط بالمشروع من جدال على المستوى الدولي، فإن إجراء بحوث واستكشاف السبل المتأدية للنهوض بحياة المهجرين أمر يمثل تحدياً في حد ذاته. وقد قام كاتبها هذا المقال بالعمل الميداني في بعض مناطق إعادة التوطين المختلفة، وقابل مسؤولين على المستويين الوطني والإقليمي، وعلى مستوى القرية، وبعض المهجرين من المناطق الحضرية والريفية. ويحرص هذا المقال رؤية عامة أولية لعملية تنفيذ سياسات إعادة التوطين، ويقدم توصيات لتحصير العمل في مراحله الأخيرة.

بعد الانتهاء من إنشاء سد الخوانق الثلاثة سوف يرفع نهر يانغتسي نحو ١ متر عما هو عليه الخوانق الثلاثة الشهيرة (الضيق ومنها الجبل الأرضي الزراعية، الأبر الذي يسود من الضفتين، لشلالة، اتصال في المناطق النائية)



المهجرون الريفيين لما يتهددهم من افتقار متزايد للأمن على الصعيد الإنتاج والدخل. ففي بعض المناطق يلجأ المزارعون من أجل زيادة دخلهم إلى العمل الإصصائي كمعال مهاجرين. وفي مناطق أخرى، وخصوصاً تلك التي يرتفع فيها متوسط أعمار السكان حيث لا يشجع العمل خارج القرية، يتعرض الزعماء المحليون لضغوط من أجل توفير مصادر بديلة للدخل للنازحين. وفي زغوي لجات إحدى قرى إعادة التوطين إلى شراء مصنع لطوب اصصاه الإفلاس من حكومة الإدارة. غير أن المشروعة التجارية والصناعية في منطقة الخوانق الثلاثة لا تتبع عادة، وليس مؤكداً أن كانت القرية ستصبح فيها فشلت في الإدارة. وتعاين قرية أخرى قريبة بالفمل من دين ضخمه بسبب مشروعات تجارية وتعموية فاشلة. وقد أبدى الكثير من المسؤولين والأكاديميين الذين تمت مقابلتهم تشككهم على وجه العموم بخصوص احتمالات إنشاء مشروعات جديدة توفر وظائف في المناطق الريفية.

### إعادة التوطين في مناطق بعيدة

في غمرة هذا الوعي الجديد بالحدود البيئية والاقتصادية لمنطقة الخوانق الثلاثة، زادت الحكومة التمييز وغيره من الحوافز للنازحين حتى ينتقلوا بعيداً عن مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وقد وضعت على المستوى الرسمي خطط لنقل ١٢٥ ألفاً من المهجرين، يمثلون عشرة في المائة من العدد الإجمالي للنازحين، إلى خارج منطقة الخوانق الثلاثة. وحسب تقديرات معمل الأكاديميين وبعض كبار المسؤولين الذين تمت مقابلتهم مثل هذا العدد على ضخامته كثيراً عما ينبغي.

وقد حددت الحصص من عدد الأشصاف الذين يتعين تهجيرهم إلى خارج المنطقة الأراضي الزراعية ثابتاً دون تغيير بعد ملء الخزائن. ويقع على عاتق مسؤولي مكتب إعادة التوطين على مستوى الإدارات تحديد الأشخاص الذين يتعين تهجيرهم وإقناعهم في النهاية بالرحيل القسري، ويتعرض هؤلاء المسؤولون لضغوط هائلة.

استغلها في زراعة بساتين الفاكهة. وقد صار من المعتاد استعادة الأموال المخصصة لإعادة التوطين التي أنفقت على الأرض. ويتعين الآن على المهجرين الذين ينتظرون أراضي توضعهم عما قدقده أن يعدوا أنفسهم للاكتفاء بزراعة الأراضي الباقية فوق مستوى الماء عند ملء الخزان. وفي بعض الإدارات في منطقة الخوانق الثلاثة تزيد زاوية ميل سبة كبيرة من الأرض المزروعة حالياً عن ٢٥ درجة. ورغم أن المزارعين يؤيدون سياسة إعادة تشجير الأرض بالغابات بعد أن رأوا عقق القرية المسطحة في حقولهم يتقلص، في بعض الحالات، من ١٠٠ سنتيمتر إلى ٢٠ سنتيمتراً، فهم قلقون بخصوص سهل [إعادة] أنفسهم بعد ملء الخزان دون أرض كافية يكسبون منها عيشهم.

وتسمح سياسة إعادة زراعة الأرض بالغابات ببعض المرونة في الوفاء بالمستهدفات وتقدم حوافز اقتصادية، وأفاد المزارعون الذين تمت مقابلتهم في إحدى مناطق إعادة التوطين أنهم سيحصلون على دعم تقني صغير. إضافة إلى دعم في صورة حصص من الأرض على مدى ثماني سنوات، إذا أعادوا الأرض إلى غابات طبيعية، وعلى دعم في صورة حصص من الأرض على مدى خمس سنوات إذا أعادوا الأرض إلى بساتين فاكهة. ويتعين على وجه الإجمال إعادة ٨٠ في المائة من الحقول التي تزيد زاوية ميلها عن ٢٥ درجة إلى غابات طبيعية، ويمكن تحويل العشرين في المائة الباقية إلى بساتين فاكهة للسماح للمزارعين بتحقيق بعض الدخل مع توفير قدر من الحماية للثروة. أما في واقع الأمر فقد كشفت بحوثاً عن أنه ما من مزارع مستعد لتحويل أرضه إلى غابات طبيعية. وحتى الذين أبدوا استعداداً منهم لتحويل جانب من أرضهم إلى بساتين فاكهة كانوا قلقين بخصوص سبل تدبير معيشتهم مع انخفاض الدخل وإمدادات الغذاء، خصوصاً بعد أن ينضب الخزان بعد ملئه بأجود أراضيهم. وبعد أن يتقدم ما سيحصلون عليه من دعم.

وتتفاوت من منطقة إلى أخرى استجابة

ولم تبدأ الحكومة المركزية إلا في عام ١٩٩٨ التسليم بأن إزالة الغابات في حوض نهر يانغتسي مسؤول عن السيلول الخطيرة. وبدأت منذ ذلك الحين تقترح بعدم وجود أراض مناسبة كافية في المنطقة لإعادة توطين أبناء المناطق الريفية، بل وبدأت تقترح أيضاً بضرورة إعادة الغابات إلى الأرض المزروعة حالياً لمنع المزيد من تآكل التربة والسيلول. وأدى إدراك الحكومة لهذا الأمر إلى تغييرات كبيرة في السياسة المتبعة تحد من مساحات الأرض المتاحة للمهجرون، وتزيد التركيز على إعادة التوطين في مناطق بعيدة.

### إعادة تشجير الأرض الزراعية بالغابات

صُدت القواعد المنظمة لإعادة التوطين في منطقة الخوانق الثلاثة لحظر تهديد أراض جديدة للمهجرون على المنحدرات التي تزيد زاوية ميلها عن ٢٥ درجة [تلك المعرضة بوجه خاص لتآكل التربة]. وتقضي السياسة المعموفة باسم دوي جينغ هوان لين أو سياسة إعادة تشجير الأرض الزراعية بالغابات بضرورة أن تعود الأرض المزروعة حالياً على المستوى غابات كما كانت. ويدافع المسؤولون الحكوميون والأكاديميون المعنيون بإعادة التوطين عن سياسات إعادة التوطين السابقة قائلين إن تعديل السياسات المتبعة أمر طبيعي. ويشيرون إلى أن تزايد الوعي بالقضايا البيئية أدى بالفعل إلى تغييرات في السياسة المتبعة في الدول الغربية. وهذه التغييرات في السياسة المتبعة معطولة لضمان الاستثمار في الأجل الطويل لمشروع الخوانق الثلاثة، إلا أنها تجلب في الوقت نفسه تحديات جديدة وغير متوقعة لأعمال إعادة التوطين.

ففي أوائل التسعينيات استثمر احد المجتمعات المحلية ضغطاً كبيراً من أموال إعادة التوطين في تهديد أراض جديدة في المنحدرات للمهجرون. إلا أنه تبين أن الأرض غير منتجة ومن الصعب للغاية زراعتها، ومن ثم فقد رفضها المهجرون. وحيث أن زاوية ميل هذه الأرض تزيد عن ٢٥ درجة فلا بد الآن من إعادتها إلى غابات كما كانت أو

إعادة التوطين في مناطق جديدة. مهجرون ينتظرون على شدة الجوع وسيلول. مرادف لكى تقف وامتعهم بهذا ص قراهم التي تتلوا عنها أبا عن حد، إلى بلات ومن في مناطق القفر أعادوا في الصين





وهي ظل هذا النظام من المستحيل مراعاة الاعتبارات الفردية.

ففي إحدى الحالات سُجِّت أسرة على الانتقال من المقاطعة إلى القرية التي يمل بها الزوج. وكانت الأسرة عازقة عن ترك قريباتها مع أحد أفراد الأسرة من المسنن، وكانت مستعدة للتخلي عن حقها في أرض جديدة مقابل السماح لها بمجرّد إعادة بناء بيتها في مكان قريب. إلا أن قواعد إعادة التوطين، التي تقتضي حصول المهجرين على أرض وتلزم مسؤول إعادة التوطين بالوفاء بحصتها، أدت إلى مجهدة.

ويُنقَل المهجرون بأعداد كبيرة إلى مواقع في شنهيا، وعواندنونج، وشني أنحاء الصين. وكان من شأن هذه التوزيعات مقترنة بإدراك صعوبة البقاء في منطقة الخوانق الثلاثة إقناع بعض المهجرين بأن إعادة التوطين في مناطق بعيدة هي أفضل الخيارات المتاحة لهم، وما من شك في أن هذه الحوافز الإضافية وغيرها من التكاليف الإضافية التي تتعلّقها إعادة التوطين في مناطق بعيدة ستؤدي إلى رفع التكاليف الإجمالية لإعادة التوطين. وكان التمسك بصيرورة إعادة التوطين التي استُخدمت في صيرورتها النهائية عام ١٩٩٢ أن تكون مبلغاً ثابتاً ويُدور بعض الخلاف بين كبار المسؤولين حول ما إذا كان يمتنع زيادتها أم لا.

### الدعم من خلال المشاركة

مع ارتفاع التكاليف ونقص الموارد المحلية تشجع سياسة الدعم من خلال المشاركة إقامة روابط لدعم التنمية بين منطقة الخوانق الثلاثة والحكومات الإقليمية الأخرى. وقد أُقيمت علاقة مشاركة بين كل من المقاطعات التسع عشرة التي تستأجر بمل، الحران في منطقة الصين الثلاثة وبين إقليم أو بلدية خارج المنطقة المتأثرة. وتُقدم المشروعات التجارية والصناعية إلى الوحدات الإدارية الشريكة حوافز مالية لفتح فروع في مجتمعات إعادة التوطين. والهدف من سياسة الدعم من خلال المشاركة هو تدمير التنمية الاقتصادية في مناطق إعادة التوطين وإيجاد وظائف للمهجرين، وعلى الرغم من ذلك فليس ثمة ما يقتضيه من المشروعات الجديدة بصورة حارة توظيف المهجرين. وكشفت مقابلاتنا مع مديري المصانع من إقليم جيانغسو من مقاطعة زيجوي عن أن النسب الأساسي لإقامة مشروعات مشاركة هو تلبية دعوة الحكومة المركزية إلى المساعدة في إعادة التوطين. وتشير المقابلات مع مسؤولي حكومة المقاطعة إلى أن المعاملة الضريبية التفضيلية وتوقع الحصول على حوافز مالية أخرى وحوافز في صورة خدمات تلعب دوراً مهماً في قرار إقامة مشروعات في منطقة الخوانق الثلاثة.

ويتطلب قياس مدى النجاح المتحقق في الحفاظ على مستويات معيشة المهجرين أو تحسينها القيام بمزيد من البحوث. ومع ذلك فقد كان من الواضح بالفعل أن النتائج غير موزعة بالتساوي. فهكذا تتمتع مقاطعة زيجوي بعدد من المشروعات التي أُقيمت أخيراً والتي تفتح على ما يبدو مجالاً قابلاً للاستمرار والتوظيف المهجرين. ومن حسن حظ زيجوي أنها تقع قرب موقع إنشاء مشروع سد الخوانق الثلاثة وهو ما يمكنه، إلى جانب تمتعها ببنية أساسية متقدمة نسبياً وخطوط النقل، من إقناع الشركات من إقليم جيانغسو الشرقي الفني بالاستثمار فيها. وفي تايان مع ذلك لم تكن نتائج سياسة الدعم من خلال المشاركة مباشرة بنفس القدر في كايشان وهي مقاطعة فقيرة ومزولة في منطقة الخزان في بلدية تشونغجيجي. ويُنصّب المسؤولون في مقاطعة كايشان أن شريكهم الرسمي في إقليم شواون بربرب البلاد، وأنهم لم يستطيعوا اجتذاب مشروعات يتوفر لها قدر أكبر من القومات الاقتصادية للبقاء والنمو من الشرق. ومع تحول الصين إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، سيُتوقف نجاح برنامج الدعم من خلال المشاركة على قوى السوق وهوامش الربح برغم أنه مفروض من الدولة.

### اتفاق الدعم الدولي

في ظل هذا العدد الضخم من الأشخاص الذين سيتم تهجيرهم وإعادة توطينهم، والأهداف الكبيرة التي تتوخاها الحكومة الصينية لإعادة بناء حياتهم، والموارد المحدودة المتاحة لتحقيق هذه الغاية، قد يُفترض أن المساعدة الدولية في إعادة التوطين ستكون محل ترحيب. إلا أن الحكومة الصينية مصممة على النهوض بالمهمة بمفردها. ولم يوافق كبار المسؤولين في مكتب الدولة لإعادة التوطين سوى على دعم البحوث الفنية. وأصدرت حكومة بلدية تشونغجيجي في الأونة الأخيرة تعليمات تحظر أي بحوث أو استشارات "غربية" في منطقة الخوانق الثلاثة. ومن ضمن المطلوب القيام بمزيد من العمل لتلحق بيئة مواتية يمكنه من للاستثمار، سواء الخاص أم العام، مساعدة المهجرين.

وعلى الرغم من القيود ثمة حرص على المستوى المعلي على الدخول في تعاون دولي. ففي مقاطعة كايشان، وهي منطقة مسيحية نسبياً يجوار رافد شمالي لهر يانغتسي، يحرص المسؤولون الحكوميون على العمل مع الباحثين الأجانب في التصدي للمشاكل البيئية. فمع تذبذب مستوى الماء منوياً حتى ٢٥ مترًا، واحتمال تكون مستنقع يزيد الإصابة بالأمراض التي تنتقل من خلال المياه بين ٦٠٠ ألف نسمة من المقرر أن يقموا هناك، يعمل المسؤولون في كايشان جاهدين لإيجاد حلول

مناسبة. وهم يأملون في إدراج موارد أجنبية في خططهم لحماية البيئة.

وأعلنت الحكومة الصينية أخيراً إجراء مسح ميداني واسع النطاق لدراسة سبل حماية حقوق المهجرين في منطقة الخوانق الثلاثة. وهذا التطور محل ترحيب دون شك. غير أن السماح بالبحوث المستقلة من شأنه أن يزيد الثقة الدولية في أعمال إعادة التوطين وربما يجتذب موارد دولية، وهو أمر سيزداد أهمية مع الإصلاحات الاقتصادية في الصين وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

### توصيات بخصوص السياسة المتبعة

قد تصلح سياسة الدعم من خلال المشاركة نموذجاً يحتذى في مشروعات أخرى لإعادة التوطين. وتقيم هذه السياسة علاقة عمل توفر الحوافز والاقتضيات المحلية دعماً متخصصاً. وتوضح المبررات الأولية أن مشروعات الاستثمار الكبيرة لها الأفضلية على المشروعات الصغيرة على مستوى الأفراد. ويعد مزيد من الدراسة، قد يكون من المتصور توسيع البرنامج دولياً. فقد تقدم بلدان مثل كندا، التي تقوم بدور في مشروع سد الخوانق الثلاثة، استشارات وحوافز مالية إضافية للشركات الكندية التي تضمن توفير التدريب والتوظيف للتأرجحين.

وقد اتفق كل المزارعين الذين تمت مقابلاتهم تقريباً على أن الدعم المبرموش في إطار سياسة إعادة تشجير الأرض الزراعية بالنباتات قليلة المعالي، وهو رزق بالإضافة إلى ذلك أن من المهم التصدي لانخفاض إنتاجية الأراضي القائمة فوق المستوى النهائي للمياه بعد عدم الخزان. وتوفرهم الري لمساعدتهم على تحمل الجفاف، فعلى الرغم من الخطط الرامية لإقامة خزان هائل تحت المصدرات التي تقع عليها أراضيهم، يخشى المزارعون أن تتوفر لهم المياه الكافية.

ومن شأن التمويل الخارجي أو الداخلي أن يزيد الدعم أو يوفر فساتل للزراعة. وأشارت اللجنة العالمية للسودو إلى أن المهجرين يجب أن يكون لهم نصيب من منافع مشروعات التنمية، بما في ذلك مياه الري والكهرباء. وضخ المياه إلى أعلى المنحدرات من أجل الري مكلف ويتطلب موارد خارجية. وقد ينظر الشركاء الدوليون في تقديم الاستثمار والخبرة لتطوير أنظمة الري مقابل كهرماء مدعومة من مشروع الخوانق الثلاثة لنشغيل محطات الضخ.

وقد أدى نظام "الهوكو" (تسجيل الأسر) إلى تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن التحويل في السياسة المتبعة نحو إعادة التوطين في مناطق بعيدة. فالمسؤولون المحليون لا



## السدود في الصين

عنوان الموقع الرسمي لمشروع الخوانق الثلاثة على الإنترنت: [www.ctgpc.com/html/information/english/eng01.htm](http://www.ctgpc.com/html/information/english/eng01.htm)

انظر أيضاً موقع المركز الوطني لبحوث إعادة التوطين في جامعة هوائي نانجينغ: [www.chinarettlement.com/index.htm](http://www.chinarettlement.com/index.htm)

ويمكن الاطلاع على تقرير اللجنة العالمية للسدود بخصوص الصين في الموقع: [www.dams.org/studies/cn](http://www.dams.org/studies/cn)

توجد مقالات نقدية لمشروع الخوانق الثلاثة وغيره من خلط إعادة التوطين في الصين في المواقع الآتية:

[www.probe-probe.org/International.org/pi/3g/index.cfm](http://www.probe-probe.org/International.org/pi/3g/index.cfm)

شبكة الأنهار الدولية: [www.iran.org/programs/threeg](http://www.iran.org/programs/threeg)

منظمة حقوق الإنسان في الصين: [www.hrw.org/reports/3gorges.html](http://www.hrw.org/reports/3gorges.html)

*Flood Wall St*  
[www.floodwallstreet.org](http://www.floodwallstreet.org)

منظمة مراقبة حقوق الإنسان: [www.hrw.org/press/2001/04/threegorges0420.htm](http://www.hrw.org/press/2001/04/threegorges0420.htm)

التغيرات في الواقع على المستوى المحلي. وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود كبيرة في تنفيذ عملية إعادة التوطين الضخمة في منطقة الخوانق الثلاثة، يترجم الجهاز الحكومي لضغوط هائلة على المستويات المختلفة لتحقيق «إعادة التوطين التنوية» التي لا تزال مفهوماً يكتفه القمع. وقد يقلص المزيد من الشفافية ومشاركة النازحين في عملية صنع القرار قدر كبيراً من هذه الصنوف.

يعمل شون ستييل ملحقاً بكلية التصميم البيئي بجامعة كالغاري في كندا. ويمكن الاتصال به على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [spsteel@ucalgary.ca](mailto:spsteel@ucalgary.ca) وعنوان الموقع على الإنترنت: <http://members.rogers.com/ssteel15659>

يعمل دوان دوانغ في كلية الإدارة بجامعة هواجونغ للعلوم والتكنولوجيا في ووهان بالصين. ويمكن الاتصال به على عنوان البريد الإلكتروني الآتي: [peter\\_yf@yahoo.com.cn](mailto:peter_yf@yahoo.com.cn)

يود كتابة المقال توجيه الشكر إلى جامعة الخوانق الثلاثة في تشينغهاي، وجامعة كالغاري في كندا، والوكالة الكندية للتنمية الدولية لما قدته هذه الجهات من دعم للبحث، ودراسي من استضافتهما للكثير من الأكاديميين، والمسؤولين الحكوميين، والمهجرين الذين شاركوا بكم في البحث.

١ ينص هذا العدد السنو السكاني خلال فترة القسمة عشر حماً المتوقع أن يستغرقه بناء المشروع

Three Gorges Probe: September 20, 2001, ١  
[www.probeinternational.org/pi/3g/](http://www.probeinternational.org/pi/3g/)

يكونون قد أكملوا الوفاء بمصممهم إلى أن ينتقل تسجيل أسر المهجرين إلى مقاطعة أخرى. وفي بعض المناطق يعمل جانب من السكان كمعالة مهاجرة، لكن نظراً لأن الخدمات الاجتماعية وغيرها من الحقوق ترتبط بنظام تسجيل الأسر فإن الهجرة الطبيعية إلى خارج المقاطعة ليست حلاً ممكناً من الناحية العملية لإعادة التوطين. ويجري حالياً إصلاح نظام تسجيل الأسر في الصين إلا أن من الضروري الإسراع بهذه العملية، وخصوصاً في منطقة الخوانق الثلاثة، حتى يمكن إنقاذ مزيد من حرية الانتقال للمهجرين ليسكوا في أيديهم تمام إعادة توطينهم في مناطق بعيدة مع ما يلقونه من دعم.

ومن المرجح أن يريد باطارد اللجوء إلى إعادة التوطين في مناطق بعيدة، مصحوباً بزيادة الضغوط والتوتر بين المسؤولين والمهجرين. وقد أعرب كثير من المهجرين عن بعض الاستعداد لقبول إعادة التوطين خارج المنطقة، إلا أن ثمة آخرين ممن يشعرون بالاستياء من تقديم تمويش أكبر للمهجرين الذين يعاد توطينهم في مناطق بعيدة، وتطوي إعادة التوطين في مناطق بعيدة على تكاليف اقتصادية واجتماعية أكبر، ومن بين المخاطر ترايد السطو والتدنير.

## الخاتمة

يمثل انتزاع المهجرين من مواطنهم وإزايك حياتهم انعكاساً للتغير السريع الذي تشهده الصين بشئ انحائها. ومع تسارع خطى الإصلاح الاقتصادي قبل الإصلاح السياسي، لا يمكن لصنع القرار مركزياً أن يواكب دائماً

## التسبب بالفقر: اختلال المنطق الاقتصادي في الصيغة المعدلة لسياسة إعادة التوطين غير الطوعية للبنك الدولي

بقلم: تيودور داوونينغ

العديدة على تحديد الأدوات التحليلية اللازمة والتحويل المناسب لتقدي هذه المخاطر؟

ويلاحظ أن السياسة OP/BP4 12 تحل ما بين إعادة البناء والتنمية، فبينما يدعو جزء منها إلى أن يكون النازحون مستفيدين من المشروعات نجد قسماً آخر منها يسمح للمقترضين بغير العمل على مجرد استعادة سبل الرزق ومستويات المعيشة السابقة على الدوح. أما السياسة الأصلية فكانت تنص على معيار أرقي من ذلك، حيث اشترطت «مسورة تخليط عمليات إعادة التوطين غير الطوعية وتنفيذها كمشروعات للتنمية مع تقديم الموارد الاستثمارية والقرض الكافية لمن أعيد توطينهم للمشاركة في عائدات هذه

عن مخاطر التقييم بالفقر وعمليات البناء، وهو النموذج الذي تم اختياره وصقله على نطاق واسع. وتعترف السياسة OP/BP4 12 بمخاطر التسبب بالفقر في أول فترة منها، ولكنها لا تقترح أي تدابير للتعامل معها. وبدلاً من ذلك نعد أنها شتتد إلى نفس التحليل الاقتصادي المختل والمناهج الاقتصادية القاصرة التي تعد مسؤولة عن عقود من الأداء غير المقبول. وحيث أن السياسة المعدلة تنص مسؤولية البنك تجاه العملاء على التوصل عن قند الأراضي فحسب، فإنها تتجاهل الحاجة إلى إعادة تأهيل الضعفاء الأبرياء للزواج الناجم عن التنمية تأملياً يمتد به. فإذا كان البنك ينوي أن يتعامل مع المخاطر بطريقة ضمنية فلماذا لم تنص السياسة

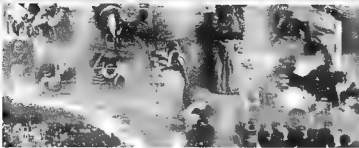
عام ١٩٩٠ وضع البنك الدولي سياسة في مشهودة لإعادة التوطين غير الطوعية أصبحت فيما بعد مرجعاً يشر إليه ويحتذى به. ومنذ عام ١٩٩٨ والبنك يطالب المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية وغيرها من الأطراف المهمة بإعطاء أرائها حول سلسلة من المشروعات لمرامجة سياساته. وعلى الرغم من الاعتراضات القاتلة بأن الصيغة النهائية تصصف توجيهات العمليات السارية حالياً فقد اعتمد مجلس البنك سياسته الجديدة (OP/BP4 12) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

ويقوم البنك بدور رئيسي في إدراك المخاطر الكامنة في عمليات النزوح القسري، وكان ميشيل كيرنيا قد وضع نموذجاً خاصاً بالبنك



## الشبكة الدولية المعنية بالنزوح وإعادة التوطين (INDR)

INDR هي شبكة دولية على الإنترنت للتواصل بين العلماء الأكاديميين والممارسين وصناع السياسات الساعين للتخفيف من وطأة الفقر الناجم عن التنمية.



موقع INDR على الإنترنت: [www.displacement.net](http://www.displacement.net)

مواقع أخرى ذات صلة بالنزوح الناجم عن التنمية:

اصدقاء نهر نارمادا: [www.narmada.org](http://www.narmada.org)

شبكة الأنهار الدولية: [www.irmn.org/index.html](http://www.irmn.org/index.html)

مشروع السودان والتنمية، برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (UNEP):

[www.unep-dams.org](http://www.unep-dams.org)

اللجنة الدولية للسود: [www.dams.org](http://www.dams.org)

مشروعات النزوح الناجم عن التنمية. كما يجب (ه) أن يحمي المعرضين للمخاطر بإدخال «تأمينات صد النزوح الناجم عن المشروعات، لتكون كشبكة أمان في حالة ما إذا لم تنجح سياساته. وهذه الشبكة الجديدة من شأنها أن تؤدي بالصامتين وبالأشخاص إلى دفع المقترضين إلى تخفيف المخاطر المعروفة وتقليلها. فإذا كانت التشارورات الممكنة اتصافها بهذه الكثرة، فلماذا لا تحرك إدارة البنك والممولين به سائلاً بينما التارحون عارفين في الفقر الناجم عن مشروعات التنمية، مما يتعارض مع الهدف الأساسي للبنك وهو خفض حدة الفقر؟

تيد دواينغ استاذ بحوث التنمية

الاجتماعية بجامعة أريزونا، ورئيس

الشبكة الدولية للنزوح وإعادة التوطين.

البريد الإلكتروني: [ted Downing@earthlink.net](mailto:ted Downing@earthlink.net)

ويمكن الرجوع إلى رد البنك الدولي على هذه الملاحظات النقدية وعلى مزيد من الآراء على الموقع التالي.

[www.ted-downing.com](http://www.ted-downing.com)

أن يطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان. فتتص المعلومات وعدم وجود التمثيل القانوني يؤدي دوماً إلى تقويض قدرة المضارين من المشروعات على فهم إمكانيات إعادة البناء الاقتصادي في مجتمعهم والتفاوض عليها. ويلاحظ هنا أن السياسة OP/BP4.12 «تتجاهل بشأن» المضارين من مشروعات التنمية بدلاً من أن «تتشارك معهم»، ويتم هذا التشاور على مستويات القمة، حيث أنكر جيمس د.

ووفنسبون مدير البنك الدولي هي منكرة إلى مجلس إدارة البنك إنكاراً مريضاً حق السكان الأصليين في الموافقة على المشروعات موافقة مسبقة مبنية على الإلمام الواهي بأبعادها. فلماذا تسمح السياسة المعدلة بضمان التكاليف التي يتحملها المقترض للتفاوض مع التارحين بينما لا تسمح بالكمس؟

وهي سياق الإعداد لما وعد به البنك الدولي من إجراء مراجعة في المستقبل لسياساته المعدلة اقترح أن يلتزم البنك بمبدأ الاحتياط، وأن يتفادى الإجراءات التي قد تؤدي إلى الضرر. فعليه أن (أ) يمول عمليات تقييم المخاطر، (ب) وأن يعلم الناس في الوقت المناسب بالمخاطر وإمكانيات الحد منها. (ج)

أن يوفر التمثيل القانوني المستقل المتمم بالكفاءة اللازمة، (د) وأن يعد الترتيبات اللازمة للمتابعة المستقلة التي تسمح بالشفافية لجميع

المشروعات.. فلماذا استبعد هذا المعيار؟ وهل يمكن أن يكون ذلك خطوة نحو تعريف أصيق للمسؤولية أو الاتصال منها؟

وتقيد السياسة OP/BP4.12 بصورة تصفية تكلفة إعادة التوطين «بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة الناجمة عن استثناء المشروع على الأرض، ونقل المأوى، وفقد الأصول وموارد الدخل، وتسمح الصيغة المعدلة من السياسة للمقترض بتبرير مسؤولياته والتزاماته بالتعبير بصورة تصفية بين «المباشر وغير المباشر»، مما يؤدي إلى تقدير إجمالي تكلفة المشروع تقديراً يقل عن الواقع الفعلي، وتتجاهل السياسة بحوث البنك الدولي والبحوث الأكاديمية التي خلصت إلى أن التكاليف الخارجية مثل تكاليف إعادة الاندماج ونقل المجتمعات المحلية لأماكن جديدة وفقد الأمن الغذائي وسوء الأحوال الصحية تكاليف حقيقية يمكن حسابها. ومن هنا فإن المحلل الاقتصادي السليم يجب أن يكون كما يلي: لو لم تكن هذه التكاليف لتشا دون وجود المشروع، فإنها بذلك تعد بالتعامل تكاليف للمشروع ويجب احتسابها.

ولا تتطالب السياسة OP/BP4.12 بتقييم مخاطر التسبب بالمقر أو بتحميل الاقتصادي واحتمالي للآثار المحتملة. وفي مراجعة البنك الدولي الشاملة لعام ١٩٩٤ وجد مجلس إدارته أن الأداء الهائل لمشروعات البنك على مر عقد من الزمان يرجع إلى عدم تعامله مع هذه المخاطر. وكل ما تفعله السياسة OP/BP4.12 في هذا الصدد أنها توجه طاقم البنك إلى مراجعة المخاطر الكامنة في احتمال عدم التنفيذ الكافي لخطط المقترضين بفرض إعادة التوطين. وهكذا فإن السياسة بتبريرها على المخاطرة كمقياس لسوء أداء المشروعات تتجاهل مخاطر ظهور الفقر المتعددة الجوانب التي تواجه التارحين.

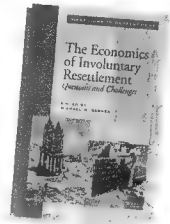
وتستبعد السياسة OP/BP4.12 التكاليف الحقيقية لانئثال الاقتصادات والمؤسسات الاجتماعية والنظم التعليمية المتضررة ووضعها من جديد على الطريق السليم، فيما تجعل للتوطين أولوية على البات إنهاء النظم الاقتصادية والنظم التعليمية المتضررة. كما أنها تقصر مفهوم ما كان يعد فيما سبق «مصفاً ناجحاً عن التشريد» على «الضئط الفئسي»، مما يعني استبعاد الأشكال الأخرى الموثقة من الضغوط الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي غالباً ما تصاحب النزوح. وتعتمد السياسة المعدلة نوعاً غفا عليه الدهر من تحليل التكاليف والمائدات يفترق إلى التحليل التوزيعي للمكسب والخسارة، ولا يستخدم المنطقة المحلية كوحدة لتحليل. فلماذا يسير البنك على مناهج ثبت من خلال دراساته هو نفسه أنها تعاني من الضمور؟ وتكرس السياسة الجديدة لنظام تفاوضي يمكن



# كتابات عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية

الكتابات البحثية عن إعادة التوطين الناجمة عن التنمية ازدهت بسرعة فائقة في الماضي. وصدر عن البنك الدولي مؤخرًا مجلدين يقدمان مساهمات متعددة الأنظمة لعدد كبير من الباحثين. «اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية: الأسئلة والتحديات» (The Economics of Involuntary Resettlement: Questions and Challenges) تحرير مايكل م. سيرنيا، والمخاطر وإعادة الإعمار. تجارب المَعَاد توطيهِهم واللاجئين، (Reconstruction: Experiences of Resettlers and Refugees Risks) تحرير كريستوفر مكدول ومايكل م. سيرنيا).

## اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية



هذا هو أول كتاب في أدب إعادة التوطين المخصص للمسائل الاقتصادية التي تطويع عليها عملية النزوح وإعادة التوطين القسرية الناجمة عن التنمية. في الفصل التقديمي، يحدد مايكل سيرنيا، مؤلفين أساسيين. الأولى، أن اقتصاديات النزوح وإعادة التوطين أهدلت من قِبل الباحثين والعاملين الأكاديميين. وهو إجمال أدى إلى محو في التحليل الاقتصادي للنزوح وعلاجاته الاقتصادية/العالية. ويشير إلى أن المعرفة الاجتماعية/الأنثروبولوجية عن إعادة التوطين متقدمة جدًا على المعرفة الاقتصادية بحيث أحدثت فجوة لاوظيفية في فهم ما الذي يؤثر على السياسة والإجراءات العملية. ثانيًا، يرى أن المنهجية الاقتصادية التي يستخدمها البنك الدولي والمشاريع الممولة من قِبل الحكومات أو المثيرين لتحليل التكاليف والتعويضات والمصرفيات المقدمة للنزوح/إعادة التوطين تستند إلى تحليل تقليدي للتكلفة والفوائد. وقد بطل استعمالها. ويرى أن استخدام تحليل التكلفة والعوائد يؤدي إلى بخس التقييم وإلى نقص مرم في تمويل عمليات إعادة التوطين، ما يسهم في فشلها المتكرر على نطاق واسع.

وتجد هذه التهم دعمًا من مساهمة الاقتصادي البريطاني ديفيد بيرس. فمن وجهة نظر اقتصاد الرعاية، يرسم بيرس خطوطًا متوازية بين اقتصاديات إعادة

التوطين والاقتصاديات البيئية وينتقد المعالجة غير المرضية للعوامل الخارجية في مشاريع إعادة التوطين. ويقدم اقتراحات هامة في السياسة والمنهجية من أجل تحسين الأسس الاقتصادية والمالية التي يستند إليها النزوح الناتج عن التنمية وإعادة التوطين.

وتتامل الفصول الأخرى التي كتبها جون إديسكن وماريا كلاراميجيا مع إعادة التوطين الرفيعة في آسيا وإعادة التوطين المدنية في أمريكا اللاتينية. وهي توفر دليلًا تحريبيًا مقنعًا على العيوب الموحدة في التخطيط الاقتصادي لعمليات إعادة التوطين. ويختبر عالم الأنثروبولوجيا الهندي، لاشمان ماهاباترا نموذج مخاطر الفقر وإعادة إنشاء أسباب كسب الرزق لإعادة التوطين مقابل النتائج التجارية عن عمليات الفقر الناجم عن إعادة التوطين في الهند. ويختتم الكتاب بمساهمة من قبل عالم السياسة وارن هان وبكالي الذي يقترح كيف تستطيع سياسات إعادة التوطين تهيئة الموارد المخصصة لإعادة التوطين والموارد الحدية التي ينشأها المشروع نفسه بشكل أفضل من أجل تحسين الشروط الاقتصادية للمعاد توطيهِهم وتمكينهم من تقاسم الفوائد التنموية.

إن هذا الكتاب يقدم منظورًا للديناميات الداخلية لإعادة التوطين ويقترح أدوات تحليلية وحلولًا سياسية لتحديث المقدمات المنطقية وتحسين مصادر عمليات إعادة التوطين غير الطوعية ونتائجها. ويعود الآن إلى الباحثين الاقتصاديين أمر الاستجابة إلى الأسئلة والتحديات التي يثيرها هذا الكتاب.

## المخاطر وإعادة الإعمار: تجارب المَعَاد توطيهِهم واللاجئين

يتركز هذا الكتاب الضخم حول نموذج مخاطر الفقر وإعادة إنشاء أسباب كسب الرزق، ويوفر اسمًا توجيهية لتحديد المخاطر والتنبؤ بها وتشخيص شدة الخطر والإجراءات التلطيفية المضادة للمخاطر. وتطور الكتاب عن مؤتمر دولي نظمته مركز دراسات اللاجئين في عام ١٩٩٨ ليحتوي محتوى ووظائف هذا النموذج واستكشاف

إمكانية استخدام النموذج ومكوناته الرئيسية لتحليل سيرورات اللاجئين والنزوح الأخرى.

يضم المجلد ثمانية أقسام. يلي فصل «سيرنيا» الافتتاحي الذي يحدد معالم قالب النموذج، تعالج كل ميزة رئيسية في دراستين، إحداهما من تأليف خبير في إعادة التوطين والأخرى من تأليف باحث في مجال اللاجئين. ويقدم فوئيرا وهاريل - بوند وغرين وكيربي وسورنسون وهيرشون وولد سهلاسي مساهمات تتعلق أساسًا باللاجئين الذين تسبب الصراع والسياسة بجزوهم، في حين يستخدم نياك والاسيلي - جاكوب وبكالي وزو وميجيا وفرنانديز وكوين وباحثون آخرون مقارنة النموذج لفحص حالات إعادة التوطين الرئيسية الناجمة عن التنمية في الصين والهند والأرجنتين وإفريقيا.

ويشير تور دراسات الحالة بقوة إلى أن النزوح في معظم الحالات يؤدي ضلًا إلى الفقر وأن التحليل المنهجي للمخاطر وتحديدها أمر لا يستغنى عنه. ومن المساهمات الجديدة لهذا الكتاب معالجة استراتيجيات إعادة الإعمار بعد النزوح بالاستناد إلى مقارنة النموذج. ولم تحظ هذه الحاحية تاريخيًا بالمعالجة الكافية في كتابات إعادة التوطين التي يقتضي إلى تجارب إيجابية ناجحة يفيد عنها. وقد بحثت إمكانية وصول المَعَاد توطيهِهم إلى المصادر الطبيعية تحت الملكية المشتركة ومسائل إعادة تمفصل المجتمع.

ويقدم الكتاب مجموعة من دراسات المقارنة ويعمل الحوارات والمناقشات بين وجهات النظر المختلفة - بعضها يتمّ البعض وبعضها يعارضه - ويمكن استخدام الكتاب من قبل الأساتذة والباحثين وطلاب الهجرة القسرية. ويمكن أن يستخدم الممارسون أفكاره العميقة وفرضياته لتطوير أهداف عملانية.





# النزوح بسبب التنمية: هل هو شأن داخلي أم قضية دولية تخص حقوق الإنسان؟

بقلم: بيرون بيترسون

بهذه الأعداد الغفيرة من البشر فلماذا يهبط مثل هذا الصمت المطبق على النازحين داخلياً بسبب مشروعات التنمية؟ وقد بدأت الأمم المتحدة خلال العقد الأخير تولي تدريجياً مزيداً من الاهتمام للنزوح بسبب الصراعات، مدركةً أخيراً أن النازحين داخلياً ليسوا أقل عرضة للتأثر من اللاجئين ويفوقون في العدد كثيراً من فروا عبر حدود وطنهم. فما هو المطلوب الآن لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى النازحين بسبب التنمية؟ هل سيظلون ضحايا صامتين لإهمال الحكومات والشركات؟ ويلفت هذا المقال الانتباه إلى النزوح القسري بوصفه انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويبحث في السبل التي تسبب مشروعات التنمية من خلالها النزوح وما يتعرض له النازحون، الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين واستعادة مواردهم، من إهمال واسع النطاق.

إذا كان من الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لعدد النازحين داخلياً بسبب الصراعات (الذين يتفق معظم المراقبين على أن عددهم يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليوناً) فإن صعوبة أكبر تعترض تقدير عدد النازحين بسبب مشروعات التنمية.

التنمية، ما رالوا هي انتظار إعادة التأهيل، وهو عدد يتسم في تقدير معظم الباحثين المستقلين بالتحفظ الشديد. وفي الصين اعترفت الحكومة بأن سبعة ملايين من النازحين داخلياً بسبب مشروعات التنمية كانوا يعيشون في "مقر مدفع" في ١٩٨٩.

وإذا كان قطع أسباب الحياة والاستقرار يعيق

تشير نتائج البحوث المستفيضة التي قدمتها اللجنة المالية للسود، إلى أن ما بين ٤٠ و ٨٠ مليون شخص هجروا قسراً من ديارهم نتيجة نوع واحد من هذه المشروعات، وهو بناء السدود الصغمة لتوليد الكهرباء. وفي عام ١٩٩٤ اعترفت حكومة الهند بأن عشرة ملايين نسمة ممن شردتهم مشروعات بناء السدود، والتعدين، وإزالة الغابات، وغيرها من مشروعات

محمود عي مشروء سد  
مزمدة الممار المشر الرئيسي  
لحرب البؤسر مومبي  
سبدر الجول ٩٠



## مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية والنزوح بسبب التنمية

قام فرانسيس دينغ، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص المعني بالنازحين داخلياً، بدور محوري في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى مخنة النازحين داخلياً بسبب الصراعات. وقد ساهم ما قام به من عمل من تحسين استجابة الحكومات والأمم المتحدة لاحتياجات النازحين داخلياً بسبب الصراعات، ربما لا تكون مجموعة المعايير الدولية التي وضعها هو وفريق الخبراء القانونيين العاملين معه والمتعلقة في «مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي» قانوناً دولياً ملزماً، لكنها مستوحاة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان.

وحسب ما يمكن أن نرى المجال الممكن لاستعمال هذه المبادئ في التصدي لمخنة النازحين داخلياً بسبب مشروعات التنمية نتاجاً أولاً إلى تصديق ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تطبق فعلياً على الأشخاص النازحين داخلياً بسبب التنمية. ولا يبدو هذا واضحاً للوهلة الأولى على القراءة السريعة لتعريف الشخص النازح داخلياً في المبادئ التوجيهية. فهي تنص على:

«يُقصد بالمشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطرروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سبباً لنزاع أو آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من صنع البشر ولم يعمروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة».

إلا أن تعبير «ولاسيما» الوارد قبل تفصيل الأسباب يشير إلى أن الأسباب المبررة ليست الوحيدة على وجه الخصوص. وقد قال فرانسيس دينغ ووربرت كوهين إلى السدود التي تقام لتوليد الكهرباء يمكن اعتبارها كوارث من صنع البشر، ولذلك يندرج المزارعون بسببها في إطار التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية<sup>٦</sup>.

ويعزز المبدأ ٦.٦ ج (٢) الرأي القائل بأن المبادئ التوجيهية تتطابق بوضوح على النزوح بسبب التنمية إذ ينص على:

«يندرج تحت حظر التشرد التسفيح المتشرد في الأحوال التالية: ... (ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تتركها اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور ...»

لكن ما هو المعنى بالمفهوم الفاضل

«اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» من له سلطة أن يقضي بأن «اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» يمكن أن تبرر إجبار الناس قسراً على ترك أراضيهم؟

### لماذا تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟

وقد افترض ولتر كالين، وهو أحد واضعي المبادئ التوجيهية، أن «التشريد المرتبط بالتنمية لا يكون مسموحاً به إلا عندما تبرر اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور هذا الإجراء، أي عند تلبية مقتضيات الضرورة والتناسب»<sup>١</sup>. وتفسير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، يحيلنا كالين إلى التوجيه العملي الخاص بالبنك الدولي رقم ٤-٣٠ والمعني بإعادة التوطين القسرية<sup>٢</sup> وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوكالات المونة بخصوص النزوح وإعادة التوطين القسريين في إطار مشروعات التنمية. وتقدم هذه التوجيهات إرشادات ممتازة للحكومات ووكالات المونة والجهات التي تقدم القروض وتبصير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، يحيلنا كالين إلى التوجيه العملي الخاص بالبنك الدولي رقم ٤-٣٠ والمعني بإعادة التوطين القسرية<sup>٣</sup> وتوجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لوكالات المونة بخصوص النزوح وإعادة التوطين القسريين في إطار مشروعات التنمية. وتقدم هذه التوجيهات إرشادات ممتازة للحكومات ووكالات المونة والجهات التي تقدم القروض وتبصير المفاهيم الأخيرة، أي «مقتضيات الضرورة والتناسب»، ولهاذا فتفسير هذين المفهومين متروك لمن يجب أن يطبقوا المبادئ التوجيهية، أي الحكومات، والهيئات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، وممثل الأمين العام نفسه.

## تحليل اللغة المستخدمة في تناول النزوح الناتج عن التنمية

لأن المفاهيم المتضمنة في عبارتي «اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور» والضرورة والتناسب هي التي تحدد ما إذا كان النزوح القسري لسكان منطقة ما نتيجة مشروع من مشروعات البنية الأساسية يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان أم مشروعاً للتنمية يحظى بالشرعية، فمن المهم وضع هذه الكلمات على محك البحث، فنحن بحاجة إلى مواصلة تحدي الافتراضات الكامنة وراء الكلمات المستخدمة لتبرير التهجير القسري الواسع النطاق.

من هم المصيون بكلمة «الجمهور»؟ إذا قبلنا أن حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية عالمية النطاق فيأتي التالي يكون «الجمهور» هم مجموع السكان في المنطقة المعنية وليس النخبة الاقتصادية والسياسية حسب. فإذا أخذنا الهند مثلاً (حيث يعيش ما يزيد على ٨٠ في المائة من الأسر دون كهرباء في المناطق الريفية) يمكن للمرء لذلك أن يقول إن توسيع شبكة إمدادات الكهرباء في المناطق الريفية أكثر «ضرورة» من إنتاج مزيد من الكهرباء للتخذية التي يعيش معظمها في المدن<sup>٤</sup>. ويؤيد هذا المنطق ما خلصت

إليه «اللجنة العالمية للسود» من أن السدود الصخرية تنتج منافع تعود بالفائدة على مجموعات من السكان غير أولئك الذين يتحملون تكلفتها الاجتماعية والبيئية<sup>٥</sup>.

### لماذا تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟

هل يمكن جعل «التناسب» أكثر قابلية للقياس الكمي؟ كان يمكن مثلاً للسلطات في حالة مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة المائية أن تحدد عدداً طه ما يبرره من الأسر التي سيتم تهجيرها لكل ميغافوات من الكهرباء المتوقع إنتاجها للمشروع. وبطبيعة الحال تقتصر مثل هذه الطريقة لتحديد التناسب التي تستخف بعبان البشر أن الكهرباء المنتجة ستفيد سكاناً بالشواي، وهذا ليس هو الحال بالتأكيد حيث تتمتع أقلية صغيرة باستعمال الكهرباء.

ينبغي إعادة توطين النازحين بالصورة اللاحقة

وينبغي أن تُعاد إليهم قدرتهم على كسب العيش، وما لم يتحقق لهم ذلك فلا ينبغي في شيء إن كان المشروع الذي سيشردهم من أرضهم يحقق «المصلحة العليا للجمهور»، إذ يظل الواقع هو أن حقوقهم ما زالت منتهكة.

## عزم اهتمام الأمم المتحدة بالنزوح بسبب التنمية

لقد تركت للمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والباحثين الأكاديميين مهمة دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات فيما يتعلق بالنزوح بسبب التنمية، وتسليم الضوء على مخنة الملايين من النازحين داخلياً الذين هُجروا قسراً من أرضهم. وإذا كانت المبادئ التوجيهية وقانون حقوق الإنسان الدولي الملزم<sup>٦</sup> يحظران، كما رأينا، النزوح القسري (سواء الناجم عن الصراع أم عن التنمية) الذي لا يبرره اعتبارات حكمة ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور، فعلاذاً تتردد الأمم المتحدة إلى هذا الحد في التصدي للقضية؟ كيف يمكن المجتمع الدولي أن يبرر مثلاً قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى العقد المصموم بتوفير احتياجات ٢٧٢ أنثى من النازحين داخلياً بسبب الصراع في جورجيا، وهم ميسورو الحال نسبياً، بينما لا يتم ٢١ مليوناً من المزارعين بسبب التنمية في الهند والهند وجهد مشكلة بالسياسة لمفوضية شؤون اللاجئين (أو أي وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة)؟

ومن الطبيعي أن تقايل الحكومات بمزيد من المصداقية للحكومات على مفهوم السيادة الوطنية عندما تكون الدولة نفسها هي الجاني المسؤول عن النزوح القسري. فالأرجح على وجه العموم أن تسمح الحكومات للمجتمع



الدولي بالوصول إلى السكان النازحين عندما تكون أغلبية النازحين داخلياً قد أجبروا على النزوح على أيدي أطراف أخرى غير الدولة. كما هو الحال في كولومبيا أو أنتولا، إلا أنه عندما تكون الدولة ضالعة إلى حد بعيد في حالات التهجير (كما هو الحال في بورما أو الصين، أو روسيا)، تكون حرية الوصول إلى النازحين من النازحين محدودة للغاية. وقد صارت الأمم المتحدة الآن تتحدى، إلى حد ما، هذا التمييز لحرية الوصول إلى النازحين في الحالات التي ينتج فيها السكان بسبب الصراع. إلا أننا لم نر ضغوطاً معاكسة من

تقديم معلومات بخصوص النازحين داخلياً بسبب التنمية. فبعض من أكبر مجموعات النازحين داخلياً بسبب التنمية وأكثرها تعرضاً للإهمال موجودة في دول أطراف في اتفاقيات مهمة للأمم المتحدة خاصة بحقوق الإنسان. وفي إطار التقارير الدورية التي تقدمها الدول بخصوص التزامها بتنفيذ هذه الاتفاقيات ومراجعة الأمم المتحدة لمدى الالتزام بالتنفيذ يجب أن تطلب الأمم المتحدة معلومات بخصوص النزوح القسري في كل دولة. وقد أدرجت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الالتزام بهذه الحقوق، ومن ثم يجب تشجيعها على التمدد لحالات التهجير القسري وأوضاع النازحين داخلياً بسبب التنمية. وكما هو الحال بالنسبة إلى «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، جرى العرف على أن تقدم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية معلومات بخصوص القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الوفاء بهذه الحقوق إلى الدول الأعضاء في «اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ولذلك فمن المناسب للجنة أن تطلب من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في السوق تقارير بخصوص عواقب مشروعات التنمية الواسعة النطاق في الصين وأن تطل هذه التقارير.

وإذا كانت هذه الحقوق تتعرض للانتهاك في إطار النزوح الداخلي، فمن المفيد لأعضاء اللجنة عدم الاقتصاد عند التحليل والمراجعة على استعمال المواد المعنية في المهددين، وأن يستخدموا أيضاً المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.

ومع ذلك ينبغي ألا تقتصر زيادة الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن النزوح بسبب التنمية على هذه الصكوك الثلاثة، إذ يمكن استخدام كل ميثاق الأمم المتحدة الست المعنية بمراقبة تنفيذ المعاهدات<sup>١٢</sup> استيضاح جوانب هذه الظاهرة وفهمها. ويجب كذلك تشجيع آليات المتابعة غير المرتبطة بالاتفاقيات محددة خاصة بحقوق الإنسان (وفق الأمم المتحدة العاملة والممثلون الخاصون والمراقبون الخاصون) على التصدي لهذه القضية.

ويجب أن يقوم ممثل الأمين العام المعني بالنزوح الداخلي بدور رئيسي في التصدي لمسألة التمييز بين مشروع التنمية الذي تدره اعتبارات حاكمية ترتبط بالمصلحة العليا للمهملين، والذي يتضمن إعادة توطين النازحين بصورة مؤقتة، وبين التهجير القسري الذي ينتهك حقوق الإنسان المعتمدة دولياً، وإيضاح الفارق بين الاثنين. وسيلقى مثل هذا الدور الإرشادي ترحيباً من المجتمع الدولي، إذ من شأنه أن يزيل ما يعانيه حالياً من تشوش لأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الخاصة بالنزوح الناجم عن التنمية بينما لا تتناولها أنشطة ممثل الأمين العام. ونظراً لخصامة أعباء العمل التي يضطلع بها ممثل الأمين العام حالياً وقلة الموارد المتاحة له، فلن يكون من الواقعي أن يطلب منه التصدي للأوضاع الخاصة ببلدان محددة فيما يخص النزوح بسبب التنمية. إلا أن بقدوره أن يقوم بدور بالغ الأهمية في جذب انتباه الفريق العامل التابع للجنة الدائمة للوكالات الأمم المتحدة إلى مخنة النازحين داخلياً بسبب التنمية. ومن شأن هذا أن يمكن الوكالات المناسبة من بين أعضاء اللجنة الدائمة

## السيادة الوطنية الحقيقية لأي دولة تقتزن باضطلاعها ببعض المسؤوليات الخاصة بحقوق الإنسان نحو مواطنيها

الأمم المتحدة عندما يحدث النزوح نتيجة لمشروعات التنمية.

ويكمن السبب في هذه اللامبالاة في تفسير الأمم المتحدة لما يُعد مشروعاً للتنمية تهرده اعتبارات حاكمية ترتبط بالمصلحة العليا للجمهور وتمتعت بالحماية من التدخل الدولي بموجب مفهوم السيادة الوطنية، وما يُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان يمتد على قِطر المجتمع الدولي. وفي حالة الهند لا ترى بوضوح أننا أمام الحالة الأخيرة؛ لقد حسرت الأمم المتحدة تهجير الملايين من الأشخاص بمعايير السيادة الوطنية، ولم تلم تصد للتمييز بإثارتها مع حكومة الهند أو مع أي حكومة أخرى لهذا الغرض.

أما أن الأوان لاستنهاض الهمة في العمل على تحقيق فكرة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان التي تقرن السيادة الوطنية الحقيقية لأي دولة باضطلاعها ببعض المسؤوليات الخاصة بحقوق الإنسان نحو مواطنيها،<sup>١٣</sup> إن ما خلصت إليه «اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين» فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن الصراع في الهند يطبق بنفس القدر فيما يتعلق بالنازحين داخلياً بسبب التنمية. إذ قالت: «لا يمكن الهند إلا تتخذ خطوات لحماية النازحين ومساعدتهم، ومنع نزوح آخرين، وأن ترفض مع ذلك اهتمام المجتمع الدولي الإنساني بمصير المكونين بهذا النزوح»<sup>١٤</sup>.

## آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والانتهاكات الناجمة عن التنمية

إذا كانت وكالات الأمم المتحدة غير مقتتعة ومن باب النزوح الناجم عن التنمية بعد كثير من الحالات من انتهاكات حقوق الإنسان، فعليها على الأقل أن تستخدم آليات حقوق الإنسان القائمة لمعالجة المكمات

مثل هذا الطلب ضمن التوجيهات التي أصدرتها للدول بخصوص تقديم التقارير. لكنها لم تتلق سوى قدر ضئيل من المعلومات بخصوص حالات التهجير القسري. وبالإضافة إلى ذلك يجب أيضاً تحليل مدى الوفاء بحقوق هؤلاء المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد التهجير حتى يمكن تقييم الظروف التي يعاد في ظلها توطين هؤلاء الأشخاص (في الحالات التي يجري فيها إعادة التوطين).

وتكفل المادة ١٢ من «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» الصادر من الأمم المتحدة الحق في حرية الانتقال وحرية اختيار مقر الإقامة، وتراقب لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تنفيذها. ويتعين على الحكومة الهندية أن تقدم تقريرها الدوري التالي بموجب «المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» قبل نهاية عام ٢٠٠١. ويجب تشجيعها على التصدي لقضية الأشخاص الذين تعرض لهم في حرية الانتقال للانتهاك من خلال النزوح القسري. كما ينبغي أن تطلب اللجنة أيضاً أن تقدم المنظمات غير الحكومية معلومات بخصوص هذا الموضوع المحدد جرياً على العرف المتبع.

والهذه من الدول الأطراف أيضاً في «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز المنصري» وافذلك يجب أن يطلب منها أن تقرر للجنة القضاء على التمييز المنصري لماذا يمثل أبناء قبائل أديفاسي ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من النازحين بسبب التنمية في حين يمثل الأديفاسيون سوى ثمانية في المائة من سكان الهند.

كما بات يتعين على الصين التي أصبحت هذا العام من الدول الأطراف في «المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» أن تقدم تقارير بخصوص مدى





नर्मदा की घाटी में  
अब लड़कें जारी हैं  
घलो उठो, थलो उठो,  
रोकना बिनाश है।

ملاحظاتها الختامية توصيات محددة بخصوص السبل التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة أن تساهم في تعزيز الوعي المعينة، وبذلك لا يمتدور هذه اللجان عن موضوعي الحكومات يطلبه من بعض الهيئات، كان تتصل على سبيل المثال ببرنامج الأمم المتحدة للتعمية ليقدم الدعم في إعادة توطين النازحين داخلياً بسبب التعمية، أو مع مصوبة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم الحماية هؤلاء النازحين. لقد





## نحو الحق في أمن المکان

بقلم: سكوت ليكي

استبعاد عدد كبير من الناس بصورة غير مباشرة من الاستفادة من الجهود المبذولة لحماية حقوق النازحين الداخليين ومتابعتها؟ لقد غفلت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين عن كثير من اضطروا لهجر ديارهم إلى الأبد نتيجة لمشروعات التنمية، أو عمليات إزالة العشوائيات، أو تدابير التجديد العمراني والتعمير، أو مشروعات تجميل المدن، أو أوامر الشراء الإجبارية، أو الاستنحوا على الأراضي بصورة تسفينة، أو إجراءات نزع الملكية (بحق الدولة في الاستيلاء على الأملاك للمنفعة العامة بعد تعويض المالك)، أو النزاع على الأراضي.

ويعاني المهجرون بسبب ضغوط التنمية معاناة شديدة تتأمل معاناة الأشخاص الذين درجوا على تصنيفهم بالنازحين الداخليين. وقد سلك بالكريشنان واجاغوالياً أولاً مصطلح «التطهير التعميمي» لوصف الإجراءات التي تتطوي على العنف المباشر أو غير المباشر، وفقد البيوت والأراضي والممتلكات بسبب ظروف خارجة عن إرادة المالك، والتدهور الحاد في مستويات المعيشة، والظروف المريعة للسكن والمعيشة التي يعاني منها الناس في أثناء النزوح. وفي بعض الأحوال قد يعاني المهجرون من فقدان أسوأ مما تعرض له النازحون الداخليون بسبب الصراعات، فالمهجرون باسم التنمية غالباً ما يفتقون من تنظيم المقاومة.

المساعدات المحدودة جداً التي يمكن للنازحين الداخليين في شتى أنحاء العالم أن يحصلوا عليها حالياً، ولكن الأمر ليس بالضرورة بهذه الصورة؛ لأن تحديد فئات مصحاحاً انتهاكات حقوق الإنسان الذين يمكن اعتبارهم نازحين داخليين يمكن أن يكون له تأثير على حجم الاهتمام الدولي الذي يجتذبونه، وعلى مدى احترام حقوقهم أو إنفاذها أو سريان سبل الإنصاف والتعويض الفعال بالنسبة لها.

على سبيل المثال، إذا اعتبرت امرأة أخرجت من بيتها نازحة داخلية فإن فرصتها تكون أكبر في الحصول على المعونات الإنسانية والفضائية، ولعلها في آخر الأمر تستفيد من حق رد ممتلكاتها لها بمجرد انتهاء ظروف النزوح. ولكن إذا لم يطبق عليها تعريف النازح الداخلي، فقد تجد نفسها بلا حماية. فإذا كان جوهر تجاربها يماثل تجربة النازح الداخلي المعترف به، وإذا كانت الانتهاكات التي مسّت حقوقها تشبه بشكل أو بآخر الانتهاكات التي يتعرض لها هذا النازح المعترف به، فهل يهم عندئذ إذا كان السبب في نزوحها وشقاقها الحالي هو صراع مسلح أو أحد مشروعات التنمية؟

### القشة المنسية

هل أدى التركيز على النزوح الناجم عن الصراعات على مدى العقد الماضي إلى

**نجح** مجتمع الدعوة إلى حقوق النازحين الداخليين نجاحاً كبيراً، كما أوضحت المقالة السابقة، في إبراز صورة النازحين الداخليين وزيادة حجم الاهتمام المؤسسي بالنزوح الداخلي، لكن التركيز في هذا الصدد يكتاد يقتصر على فئة النزوح الناجم عن الصراعات، ومن هنا نجد أن جميع التقارير القطرية المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزوح الداخلي وشبكة الوكالات الكبرى المتعاونة في مجال النزوح الداخلي تتعلق بدول تشهد في الوقت الحالي، أو شهدت في الآونة الأخيرة، شكلاً ما من أشكال الصراعات المسلحة الرئيسية. إذن فما موقف الملايين الذين يشردون كل عام خارج سياق الصراعات المسلحة العالية والتي وقعت أخيراً، وخصوصاً من تعرض منهم للإحلال القسري أو التهجير الناجم عن عمليات التنمية؟ إن هذه المقالة تدعو إلى ضرورة اعتبار هؤلاء الأشخاص نازحين داخليين.

يلاحظ أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالمروح الداخلي تقدم إسهامات كافية للتعترك باسم مصحاحاً التهجير الناجم عن عمليات التنمية، حيث يؤكد المبدأ (١٧ج) تحديداً على أن تحرير التهجير التسفينة يشتمل على التهجير «في حالات مشاريع التنمية الضخمة التي لا يمكن تبريرها بأنها تسبب في خاتمة المصالح العامة الملمزة والقاهرة».

ولعل توسيع تعريف النزوح الداخلي يبدو أمراً نظرياً وسابقاً لأوانه إذا نظرنا إلى

معهده بحلول لشكاف  
إحدى الصداقات في ٢٠٠٤  
بملايش ٢٠



ويستهدفون على وجه التحديد من جانب من يريدون الاستيلاء على بيوتهم أو أراضيهم، والأهم من ذلك أنهم لا يكادون يستطيعون أبداً المطالبة بحقهم في التعويض عن بيوتهم أو أراضيهم التي طردوا منها، ناهيك عن ممارسة هذا الحق فعلاً.

ومن منظور انتهاك حقوق الإنسان، وخصوصاً انتهاك الحق في المسكن، يبدو من الصعب تبرير الاستمرار في استبعاد المازحين الداخليين من جراء عمليات التنمية سواء لأسباب قانونية أو إنسانية، فإذا كانت هناك عقبات عملية تعوق دون النظر بشكل منهجي إلى حقوق جميع من أخرجوا من ديارهم لأسباب تنسفية، أفلا توجد التزامات قانونية وأخلاقية تدعوهم إلى النظر في ذلك الأمر؟

### دلالات توسيع الاهتمام بالمهجريين

ما هي النتائج والتحديات المترتبة على توسيع جهود حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين لتشمل على ضحايا التهجير الناجم عن التنمية؟

من الواضح أن مجموع النازحين الداخليين في شتى أنحاء العالم سوف يزيد، ولكن هذا التحدي يجب ألا يشيخنا عن العمل، بل يجب أن ننشد هذه المرونة لتقديم الدليل الملموس على أن قسوة ومدى نشاط التزوح حول العالم يوق بكثير ما يفرضه عن عاده، ويتوسع عدد المصنوع الاهتمام بسخطهم بالتأكد خطوات واسعة نحو ضمان منح جميع النازحين الاهتمام والموونات الدولية التي يستحقونها.

كما أن فرص منع التزوح أصلاً سوف تزداد: لأن جميع حالات التهجير تقريباً الناجمة عن التنمية والإخلاء القسري في عمليات مخططة أو مرتقبة في إطار القوانين والسياسات، وغالباً ما يتم الإعلان عنها صراحة في نص تنفيذي، ومن الشائع إصدار قرارات تنفيذية أو وزارية أو أحكام قضائية أو أوامر عسكرية قبل الإخلاء، أو إدراج عمليات الإخلاء المخططة في برامج التنمية الحكومية المعلنه. وهذه الملامح تؤدي إلى زيادة كبيرة في إمكانية منع التزوح قبل حدوثه. كما أن معاملة المهجرين لأسباب أخرى غير الصراعات على أنهم تازحون داخليون ستتمكن الأمم المتحدة من القيام بدور استباقي أكبر لإيقاف عمليات الإخلاء قبل أن تتم، فإذا شاركت شبكة تنسيق الموونات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أو الممثل الخاص بدور في حالات الإخلاء القسري المخططة، فإن القدرة الوقائية لأصحاب هذا الموقف سوف تتزز بدرجة كبيرة.

### التركيز الجديد على حقوق السكن

إذا كان التزوح على اختلاف أنواعه ينطوي في آخر الأمر على خسارة دائمة أو مؤقتة للحق في الإقامة في منزل معين في مكان معين، فإن الإخلاء القسري يقصد به أن يكون دائماً، ولإحاطة بأن عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن التنمية مصممات لإنهاء الإقامة المستمرة في مكان معين. ولذلك، فإن معظم بيانات الأمم المتحدة حول عمليات الإخلاء القسري تأتي في سياق انتهاك الحق في المسكن اللائق.

ومن الواضح أن هناك إطاراً معيارياً دولياً للتعامل مع هذه الأنواع من عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن التنمية. بالمستأنة بمبادئ حقوق الإنسان. وقد شهد العقد الماضي تطورات كبيرة في قوانين حقوق السكن والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات الإخلاء القسري.<sup>١</sup> وإلى جانب أشهر المعايير المعروفة على نطاق واسع (ومنها المبادئ التوجيهية التي أشرنا إليها)، هناك مجموعة أخرى أقل كثيراً في الشهرة ولكنها شديدة التفصيل في هذا الصدد وهي المبادئ العامة الشاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالتهجير الناجم عن التنمية، التي أقرها فريق من خبراء الأمم المتحدة في ١٩٩٧، والتي تعطي بصورة واسعة كيفية التعامل مع عمليات الإخلاء. إذ تضمنت مع مشروعات للتنمية.<sup>٢</sup> وتشبه هذه المبادئ العامة من حيث درجة الالتزام القانوني المبادئ التوجيهية (من حيث أن المجموعتين لم توافق عليهما الدول موافقة رسمية، على الرغم من أنهما انعكس لقانون الدولي الحالي)، ومن السهل إدراجهما في الجهود التي تقوم بها حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين كوسيلة لتطبيق معايير أكثر صرامة بخصوص حقوق الإنسان في عمليات التهجير الناجمة عن أسباب أخرى غير الصراعات.

وشيناً فشيناً أصبحت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين ترى، أن المسكن يمثل أحد الاحتياجات الرئيسية في مجال مساعدة النازحين الداخليين، ومن هنا فإن الاهتمام الجاد بحقوق السكن يمكن أن يمثل محوراً أساسياً في الحاجة الدورية إلى الانتقال بالبرامج من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وقد عقد اجتماع مبدئي في هذا الصدد ليبحث الصلة بين حقوق السكن والنازحين الداخليين في يوليو/تموز ٢٠٠١ وانتهى إلى أن المجال ضيق لتزكيز الاهتمام على الأبعاد المتعلقة بالسكن في سياق التزوح.<sup>٣</sup>

### توطيد الحق في أمن المكان

إذا سارت حركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين على الدرب الذي أشرنا إليه، فمن

المفيد أن نتدبر كذلك أمراً آخر، وهو ما يمكن تسميته بالحق في أمن المكان. فبدلاً من وضع تعريف بالسلب يسمى «الحق في عدم التزوح»، يمكن وضع تعريف إيجابي يقوم على الحق في أمن المكان، يمثل مزيجاً ونقطة تلاقٍ للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترتبط مباشرة بمنع التزوح والتعويض والإنصاف في حال حدوثه. ويقر هذا التعريف بأن لكل فرد في كل مكان حق نافذ وواجب الدفاع عنه في التمتع بالأمن المادي وحقوق السكن والممتلكات والأراضي، بما في ذلك الحق في أمن الحيازة. ويعد مصطلح أمن الحيازة جديداً نسبياً على مجتمع حقوق الإنسان وحركة الدعوة لحقوق النازحين الداخليين، ولكنه مصطلح ذو إمكانات عظيمة في منع التهجير القسري والإخلاء القسري قبل وقوعه، ويسري الحق في أمن المكان في أوقات السلم مثلما يسري في أوقات الصراع المسلح أو الأزمات الإنسانية.

ولا يفترض هذا الحق أن أي شكل من أشكال الحيازة مفضل للضرورة عن غيره، أي أن الملاك والمستأجرين والسكان التقليديين وواضعي اليد وكل فئات الحيازة الأخرى يمكن حمايتهم. ويتجاوز الحق في أمن المكان مجرد أمن الحيازة، حيث يمثل استقرار المنزل نقطة الانطلاق التي تتبع منها الحقوق الأخرى المكملة له. وهذا الحق في أمن المكان من شأنه أن يدعم حقوق جميع النازحين من حيث أنه يقدم التصور المعاسب لسد الفجوة القائمة في سياق حماية المصالح والحماية المؤسسية الممنوحة لمن طردوا من ديارهم بسبب عمليات الإخلاء القسري والتهجير الناجم عن عمليات التنمية.

سكوت ليكي: المهجر الانتفذي لمرکز حقوق الإنسان وعمليات الإخلاء عنوان المركز على الإنترنت:

www.cohre.org

alberid@atglobal.net

١ Balakrishnan Raggopal 'The Violence of Development', Washington Post (8 August 2001)  
 Scott Leckie 'New United Nations Regulations on Forced Evictions: General Comment No 7 Strengthens Right Not to be Evicted' in Third World Planning Review, vol. 21, no. 1, February 1999, pp. 41-61  
 ٢ انظر ٣ COHRE Sources No. 3 Forced Evictions and General Human Rights: A Manual for Action 1999  
 ٣ في يونيو/حزيران ١٩٩٧، أعدت مدونة عملها معوية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وثيقة يهدد الحرس عنوانها: «المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين الداخليين المستمرة في التنمية» (E/CN.4/Sub.2/1997/7)  
 ومن أبرز النتائج المستمدة من هذه الوثيقة الالتزام بتقديم نفس قدر من الحماية المصالة في مواجهة الدخول والازدحام والتشريد، والازدحام مصداقاً للأمان (لا كإقامة غير مرغوبة) والحق في سلامة الفرد والممتلكات القانونية لأي المصالة Housing and Property Rights for IDPs Where to go from here? 3 July 2001, sponsored by COHRE and the Global IDP Project





## تكابد سريلانكا منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً أهوال صراع عرقي راح ضحيته زهاء ٦٠ ألف شخص وأدى إلى نزوح قرابة مليون آخرين داخل الجزيرة.

**وقد**

تعرض بعض هؤلاء للتشريد من ديارهم مراراً، فظهر مواقع خطوط الدماء الأمامية يشهد الأسر باستمرار بأعداد كبيرة، وغادر ألوف من السكان الجزيرة باكئها.

ويميش زهاء ٢٠٠ ألف من النازحين داخل البلاد في مراكز الرعاية الحكومية؛ أما بقية النازحين فقد وجدوا المأوى عند اقارب وأصدقاء، ومن بين المشاكل المرتبطة بالإقامة لأمد طويل في مراكز الرعاية تعلم التوكل، والإحساس المكتسب بالمعجز، والشعور باليأس، وفقدان الاحترام للذات، وانهايا معايير السلوك الاجتماعي، وتزيد معدلات إدمان الكحوليات، وتماطي المخذرات، والإصابة بالاكئاب، الانتحار، والجريمة، ويؤثر النساء والأطفال على وجه الخصوص بهذه الأوضاع لأنهم قد يتعرضون أيضاً لسوء المعاملة بدنياً وجنسياً، وتكون معدلات الانتماء في الدراسة أقل من المتوسط، وتتصافر على المقيمين في تلك المراكز عوامل الاقتتار إلى الخصوصية، وإلى دور في حياة المجتمع، وغياب الأنشطة المدرة للدخل، ومنشآت الرعاية الصحية، وأماكن اللهو، والأنشطة الثقافية في أي صورة كانت، لتضع بهم إلى درك أدنى هي هاوية الشعور بالاضالة وتبدل الإحساس بمرمة النفس والكرامة، وتعرضهم الظروف الخاصة بالصعلة العامة، لأسيميا في مواسم الأمطار، لأخطار صحية وتدني مستوى المعيشة.

وتبذل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية ما يوسمها للمساعدة في تحسين حياة من يتعرضون لمثل هذه المهانة. ولا توجد على النطاق العالمي قوانين دولية تمنى بالنازحين داخل أوطانهم، ورغم أن صلاحيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تختص باللاجئين فهي، تكتسب في سريلانكا بمسؤولية خاصة عن توفير الحماية والأمن للنازحين داخلها. ويتفق معظم مسؤولي الإغاثة الحكوميين وغير الحكوميين الآن على أن مراكز الرعاية لا توفر حلاً طويلاً الأمد؛ ومن ثم إعادة التوطين أو التمكن في أماكن أخرى هما البدائل الوحيدان المرضيان.

### دور المعايير المتفق عليها دولياً

تطبيق «معايير سفير (Sphere) الدنيا» وه المبادئ التوجيهية» مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النازحين داخلها.

وعرض «ميثاق سفير الإنساني» وه المعايير الدنيا هو

زيادة فعالية المساعدة الإنسانية، وجعل الوكالات الإنسانية أكثر خضوعاً للمساعدة. وهي تقوم على أساس الاعتقاد بأنمرن الأشخاص: الأول هو ضرورة القيام بكل الخطوات الممكنة لتخفيف المعاناة الإنسانية التي تنشأ نتيجة للصراع والكوارث. والثاني هو أن المتكوبين بكارثة لهم الحق في العيش موهورى الكرامة ولذلك فهم الحق في

المساعدة، (التفكير من المؤلف)

- أما «المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي» فوضعتها عام ١٩٩٨ الممثل الخاص للأمن العام للأمم المتحدة المعنى بالنازحين داخلها فرانسيس دينغ. والمبادئ الثلاثة مرتبة في خمسة أقسام تحاول إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية للنازحين داخلها مستندة إلى القانون الإنساني الدولي وموانيق حقوق الإنسان القائمة. وهذه الأقسام هي:
- ١ - مبادئ عامة (مثل الحق في الحماية وتحديد الجهة المسؤولة عن توفيرها)
- ٢ - الحماية من النزوح (مثل استكشاف كل البدائل الممكنة).
- ٣ - الحماية خلال النزوح (مثل الحرية من التعرض للأختصاص والتعذيب، إلى آخره).
- ٤ - المساعدة الإنسانية (مثل أن تقدم دون تمييز).
- ٥ - العودة وإعادة التوطين والاندماج من جديد (مثل العودة الطوعية مع الحفاظ على الكرامة).

لكل شخص الحق في العيش موهورى الكرامة سواء خلال النزوح أم بعده. والكرامة تعنى الجدارة بالاحترام وحمايتها أصمب في كثير من الأحيان من حماية أي حق آخر.

### الصعوبات في حماية الكرامة

يتضافر الكثير من العوامل على اعتراس سبيل حماية الكرامة خلال النزوح وبعده. ومن هذه العوامل وصول أعداد ضخمة من النازحين دون مهلة كافية للإعداد لاستقبالهم، وتنافس الوكالات والحكومات المعنية على القيام بالاستعدادات الواضبة، وغياب الوعي بالحقوق الإنسانية لدى



الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالمسؤولية عن توفير الحماية والمساعدة الضروريتين في الوقت نفسه الذي تدعم فيه الحكومة في النهوض بمسؤوليتها عن رعاية النازحين داخلياً، وتضاعف القوى الاقتصادية المعقدة، والقيود الأمنية، وغيرها من العوامل من صعوبة إنفاذ معايير سفير الدنيا وتطبيق المبادئ التوجيهية. ولا تتوفر في أي من مخيمات النازحين داخلياً أي ظروف تتيح لهم الميش مفوضي الكرامة.

### حل

خلال تصعد للعمليات العسكرية في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٩، شردت كثير من الأسر من ديارها ونزحت إلى مناطق أكثر أمناً في مقاطعة فافونيا. وتلفت تلك الأسر مساعدة طارئة، بما في ذلك الماء، والماء، والصرف الصحي، وبعض المواد غير الغذائية، ويمضي ظروف عاد الكثيرون إلى ديارهم، لكن نحو ألف شخص لم يتمكنوا من ذلك، ومن ثم فقد تمين توفير ماوى دائم لهم. وبانتهاء ظروف الطوارئ توفّر الوقت لتخصيص مزيد من الانتباه للتخطيط العمراني، وكان الهدف الأساسي هو توفير حل دائم يسمح بسهولة الحصول على المساعدة دون مشقة مع التأكيد في الوقت نفسه على أن تكون نوعية حياة المجتمع المحلي وثيقة الشبه بمنح حياة القرية التي تتوهّر في الكرامة.

وفي المناقشة مع أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم تمين الوصول إلى بعض الحلول الوسط في تقدير الاعتبارات الخاصة بكل من التقاليد الثقافية، والصحة، والسلامة، والحماية، ولبّمت المبادئ التالية خلال مرحلتَي التخطيط والتنفيذ:

- تخصيص المساحات يجب أن يتعاشى مع معايير سفير الدنيا.
- يجب أن تتوفر لكل أسرة مساحة خصوصية وأحرى مشتركة، ويجب الحفاظ على نظافة المساحة المشتركة وعدم السماح بدخول السيارات إليها؛
- استخدام المساحات الخصوصية فيمكن استخدامها في الأغراض المنزلية على أن تشمل حديقة صغيرة لزراعة الخضروات.
- يتعين أن تكون المداخل الأمامية متقابلة.
- تقارب المساحات الخصوصية بحيث يتوفر الشومر بالاقتراب الأسري والأمن.
- يجب أن يكون موقع الأبار في وسط «القرية» حتى تكون قريبة من الأوكاش وعلى مرأى من سكانها. وهذا الترتيب من شأنه أن ييسر على السكان ويوفر



وكان من نتيجة ذلك التركيز على توفير الاحتياجات الجسمانية الملحة دون اعتبار لتوفير البيئة المناسبة من الناحية النفسية. وفي كثير من الأحيان يظل النازحون في هذا الوضع لفترات تطول كثيراً عما كان متوقّماً أصلاً. وفي عدة مراكز كان المقيمون والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم يظنون أن وصول بضعة ألوف من النازحين إنما هو وضع مؤقت لن يستمر طويلاً. غير أن النازحين ما زالوا في كثير من الحالات يعيشون في تلك المراكز بعد انقضاء ما يزيد على عشر سنوات على وصولهم.

وفي الحالات التي لا يؤلى فيها اعتبار لتوفير بيئة ثقافية تتيح استمرار قدر يمتد على

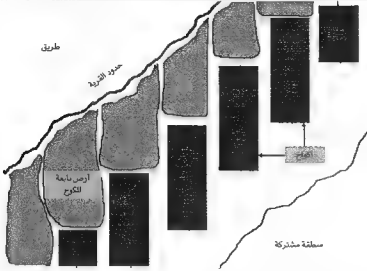
المستفيدين والوكالات على حد سواء. وكثيراً ما يكون القرار في ظروف الطوارئ مصحوباً بحالة من الدرع والنفور. وقد يترك الأشخاص وراهم في التزوح الجماعي الممتلكات الحادية والضاليل وغيرها من الأشياء الثمالة على المكنة أو الموقع الاجتماعي، وفي غمرة التشوش المصاحب للتدفق الجماعي للنازحين قد تنام المساكن دون اعتبار كافٍ للتخطيط العمراني. وقد يكون من شأن إقامة منازل متطابقة متراسة في صفوف أن يسهل تسجيل النازحين، وتقوم احتياجاتهم، وتوزيع مواد الإغاثة عليهم، لكن شتان بين هذا الترتيب وبين «روح القرية أو البلدة التي تركوها وراهم.

كما يشجع استخدام نفس المنهج الهندسي في التخطيط العمراني في حالات إعادة التوطين، إذ يمكن من خلاله توزيع الأرض بسهولة وعدل. إلا أن هذا قد يعنى في الوقت نفسه حرمان النازحين من الإحساس بالعيش في مجتمع محلي وتجاهل حاجاتهم إلى الخصوصية؛ كما قد يكون البعد عن أماكن توفر أسباب الحياة الأساسية، وبخصوصاً الماء، غير ملائم بل خطير بالنسبة لمن يجلبون الماء، لاسيما النساء والأطفال، بعد حلول الظلام. وحتى خلال النهار ربما لا يتاح للأطفال بصورة مناسبة استعمال مساحات لممارسة اللعب على مرأى من الكبار، وربما لا يحظى الكبار بإمكان مخصصة للأشطة الاجتماعية تتيح لهم عقد اللقاءات الرسمية منها أو غير الرسمية. وتساهم هذه الظروف بدور في الانفتاح إلى العنصر الاجتماعي في

يجب أن تكون المنشآت الخاصة بالأسر وبالمجتمع المحلي والظروف مواتية قدر الإمكان لإتاحة نمط من الحياة يحفظ الكرامة.

مجتمع النازحين وفي إهدار الكرامة. وفي المناطق التي تديرها وزارة الشمال في سربيلانكا تجري محاولات مستمرة لإعادة توطين النازحين في ديارهم وإيجاد حلول دائمة لهم. إلا أنه في كثير من الحالات أمثل حالات وجود الغلام أرضية لم يتم إزالتها أو حيث تسود ضغوط سياسية معاكسة) يتعين أن تركز الخطط بدلاً من ذلك على نقل النازحين إلى أماكن أخرى. ويضطر الكثيرون إلى البقاء في مراكز أو مخيمات الرحلية. وفي سربيلانكا حالياً زهاء ٤٠٠ من مثل هذه المخيمات. وفي شبه جزيرة جافنا وحدها يتجاوز عدد النازحين داخلياً ١٥٠ ألف شخص (يمثلون واحداً من كل ثلاثة من السكان). ويتم إيواء نسبة مئوية صغيرة منهم في نحو ١٥٠ مخيماً بينما يجد الآخرون ماوى لدى الأصدقاء والأقارب حيث يتجمعون في أماكن مكتظة. وقد أقيمت الكثير من مراكز الرعاية الحكومية على عجل، وكان من المعتقد أنها لن تستخدم إلا لفترة مؤقتة.





اسم القرية وتشير إلى رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها (الأغراض الحماية).

لم يكن تصميم هذا المخطط وتعديله قائمين على أساس المفاهيم القروية الخاصة بالعمارة والقرية، لكنه أصبح المجال لأفكار جديدة تقوم على رغبات السكان. وتعتبر تعليقات المستفيدين أفضل تعبير عن التقويم العام للمشروع:

«أقرب ما يكون لديارنا»  
«نشعر بالراحة وبأماننا موضع رعاية»  
«يكنفنا شعور بالانتماء»  
«لدينا مساحة مفتوحة وقدر أكبر على مقاومة الأمراض»  
«نحن لمنا لكننا نحظى بالخصوصية أيضاً»  
«يمكننا أن نرى أطفالنا وهم يلعبون ونحن في البيت»

وأقيم أحد المواقع بحيث يكون موجهاً للشمس عند الغروب. ويمكن للجمع الاستمتاع بالمنظر دون عائق. ويمكن للأطفال أن يلعبوا في أمان تحت إشراف أهلهم من بعيد. والماء والمراحض سهل الوصول إليها في أمان. ويتمتع الكبار والمسنون بالأمان. ويمكن القول إن المجتمع المحلي قد نشأ وأنه يتطور من كثير من أوجهه. لقد بدأت الحياة تبدو شبيهة بحياة القرية من جديد.

بعد زيارات متواترة لغرب إفريقيا على مدى ٢٥ عاماً قضى بريان ووكر العقد الأخير في آسيا. وهو يعمل في تطوير الاستعداد للحالات الطارئة وإجراءات التخطيط للطوارئ للمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر في شمال وشرق سريلانكا. البريد الإلكتروني: walkerun@hotmail.com انضم غاسن فردانيش، وهو إيراني، لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٨٩ ويعمل حالياً في سريلانكا في تصميم وتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلها. البريد الإلكتروني: Fardanesh@hotmail.com

واحد من عدة معسكرات من نوعه أنشئت بالتعاون من السكان. وكانت رغبتهم في البداية إنشاء حواجز أو أسوار بين المساكن لتوفير بعض الخصوصية. إلا أنه أمكنهم مع بعض التشجيع أن يروا أن ترتيب الأكواخ في شكل سلسلة قفارية يضمن ألا يتمكن ساكنو أي كوخ من النظر مباشرة إلى داخل كوخ آخر عند مغادرتهم لكوخهم. ويسمع غياب الأسوار بالتفاعل بين الأسر ونشوء روح المجتمع المحلي. كما أنه يتيح الاقتصاد في استخدام المساحة. وخلف كل منزل توجد مساحة بجدها ظهر منزل. وجانب آخر، والسياح المحيط بالمعسكر. ويوفر هذا قدرًا من الخصوصية للأعمال المنزلية. كما يحمي هذا الترتيب أيضاً حديقة الحضرانات من أن تبت بها الحيوانات وتلتفها. ويساعد قرب الموقع من الطريق في وصول الأطفال إلى المدارس المحلية والكبار إلى العمل في أماكن أخرى.

وفقاً للتراث المحلي استُخدم معسكر موقع المياه الجوفية بالعصا لتأكيد وجود المياه. لكن موقع الأبار الفعلي حدد بحيث يوفر أقصى مستويات الحماية والراحة ويمكن أيضاً استخدام الماء الفائض المنزوح

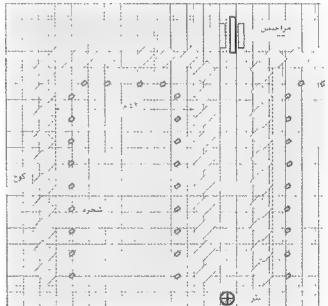
من الأنار في أغراض الري لتقليص الكميات المهدرة من المياه. ويضمن الحفاظ على خط المنطقة المشتركة من السيارات سلامة الأطفال. ويسمح قصر دخول سيارات الأغراض الإنسانية على المنطقة الأممية أن يكون كل من يصل في مرأى أي فرد من السكان أو كلهم. وهو ما يزيد من شعورهم بالأمان. ومما جدر هذا الشعور أيضاً، الإحساس بالانتماء من خلال لائحة كبيرة مواجهة للطريق تحمل

- لهم الشهور بالأمن.
- يجب أن يتفق عدد المراحيض مع معايير سفير الدنيا من حيث الموقع والبعد عن الأبار والقرب في الوقت نفسه من الأكواخ.
- ينبغي أن يكون التعليم متاحاً.
- يجب تشجيع كل السكان على المشاركة في تصميم الحطة وتنفيذها.
- يجب أن يكون الاتصال والتنقل داخل المجتمع المحلي وبين مجموعاته سهلاً.
- ينبغي أن تكون ساحة انتظار سيارات موظفي المساعدة مرئية بوضوح من كل الأكواخ وأن توفر إحساساً بالأمان لا بالتطفل.
- يجب أن تكون الأراضي المجاورة متاحة للزراعة والأغراض المدة للدخل كلما أمكن.
- الإكثار من زراعة الأشجار سواء تلك المثمرة التي تزرع لتوفير الظل وذلك لتعزيز البيئة وتجميلها.
- يجب أن تكون المنشآت الخاصة بالأسر وبالمجتمع المحلي والظروف مواتية قدر الإمكان لإتاحة نمط من الحياة يحفظ الكرامة.

وقد نُفذت عدة حلول مماثلة في مواقع مختلفة. وتضمنت كلها ترتيب الأكواخ في شكل سلسلة قفارية مصطفة حول مربع باقش ضلعاً بحيثنض داخله منطقة مشتركة كبيرة وأمنة للأغراض الترفيهية. ويضمن هذا الترتيب قدرًا من الخصوصية ويسمح في الوقت نفسه بنشوء روح المجتمع المحلي. وقد لبي تعهد هذا البرنامج الاحتياجات الأساسية للنازحين داخلياً وساعد على إيجاد نمط من الحياة الموفرة الكرامة الشبيهة بحياة مجتمع القرية.

## نواح عملية

معسكر إعادة التوطين. لمر في الصفحة ٢٢





# الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحقوق الإنسان: الحيل والمعاهدات

بقلم: آن غلاغر

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. وقد اجتذب كلا البروتوكولين عدداً كبيراً من التوقيعات، ومن المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ خلال السنوات القليلة المقبلة. ولم يتولد هذان البروتوكولان عن فراغ، فقصصنا الاتجار بالبشر وتهريبهم تاتيان الآن في طليعة اهتمامات المجتمع الدولي لأسباب شتى، من بينها عامل الاهتمام الإنساني، ولا سيما بالنساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للاتجار بالبشر. ولكن يبدو أن محاولات التصدي لتهريب والاتجار بالبشر، ولا سيما من جانب دول المقصد الرئيسية، يكون الدافع وراءها في كثير من الأحيان هو الضيق الاقتصادي بكافة أشكال الهجرة المحافلة للقواعد والقوانين المعمول بها؛ ونتيجةً لفسلات القائمة بين هذه الهجرة والاتجار بالبشر وتهريبهم، يصعب إقناع الحكومات بجعل الأفراد وحقوقهم مدار الاهتمام في النقاش الدائر في هذا الصدد.

## البروتوكول الخاص بالاتجار بالأشخاص

يرمي هذا البروتوكول إلى منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال؛ وينصب تركيزه الرئيسي على تعزيز التعاون بين البلدان لتحقيق هذه الغاية. وينص البروتوكول على أن تقوم الدول الأطراف بما يلي:

- تجريم الاتجار بالأشخاص وأي سلوك مرتبط به، وتوقيع عقوبات ملائمة على مرتكبيه.
- ١٥ تسهيل وقبول عودة المواطنين والمغتربين بحق الإقامة الدائمة الذين يقعون ضحية للاتجار بالبشر، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامتهم.
- ١٦ عند إعادة ضحايا الاتجار بالبشر، يتعين إيلاء الاعتبار الواجب لسلامتهم، ولوضع أي إجراءات قانونية تتعلق بهذا الأمر.
- ١٧ تبادل المعلومات الرامية إلى تحديد هوية الضالعين في الاتجار بالبشر أو ضحاياهم، وكذلك الطرق والوسائل التي يستخدمونها الجماع.
- ١٨ تقديم ودعم التدريب اللازم للموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين المعنيين، بهدف منع الاتجار بالبشر، وملاحقة المتجرين، وحماية حقوق الضحايا.
- ١٩ تعزيز الصوابت العدوية اللازمة لكشف ومع الاتجار بالبشر.
- ٢٠ اتخاذ التدابير التشريعية أو غيرها لمنع استخدام وسائل النقل التجاري في عمليات

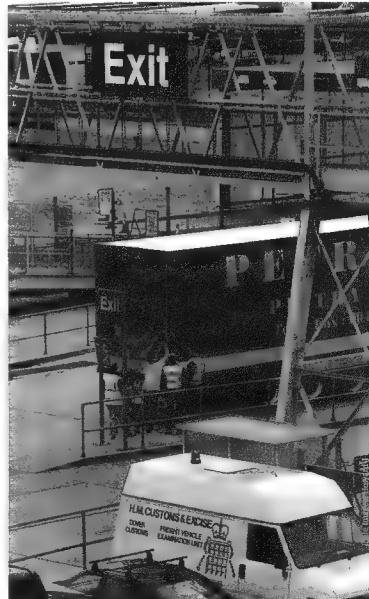
تسعى دول العالم، عن طريق اعتماد معاهدتين جديدتين تتعلقان بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، للحد من النفوذ المتنامي للعصابات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية؛ ولكن من المؤسف أن ثمة خطراً حقيقياً في أن تتعرض حقوق الإنسان للتهميش خلال هذه العملية.

يتسنى لهم تخطي هذه المنة والخروج منها سالمين إلا من بعض الأضرار المالية. أما الاتجار بالبشر فهو، على النقيض من التهريب، يعتمد على الخداع أو الإكراه، ويجري بدافع الاستغلال؛ إذ لا يتحقق الربح هنا من عملية نقل الأشخاص في حد ذاتها، وإنما من بيع ما يقدمونه من خدمات جنسية أو أعمال في البلد المقصد، والملاحظ أن

معظم الأشخاص الذين يتم تهريبهم من الرجال، يتم حين أن معظم ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء والأطفال.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدتين دوليتين جديدتين (بروتوكولين)، إحداهما تتعلق بتهريب المهاجرين، والأخرى بالاتجار في الأشخاص؛ والواقع أنهما تاتيان ضمن مجموعة من الصكوك القانونية التي وضعها لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة في إطار التصدي لتنامي مشكلة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أما الوثيقة الأم التي انبثقت عنها هذه المجموعة فهي «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية»، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في

ولا يمر عام دون أن يتقن عدد غير معروف من البشر ضحايا للاتجار، بهم أو يتم تهريبهم، عبر الحدود الدولية؛ ويجري تهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة طلباً للربح، غير أنهم بمثابة شركاء غير متكافئين في صفقة تجارية. وإذا ما سارت الأمور على ما يرام، تنتهي علاقتهم بتهريبهم في البلد المقصد؛ بل قد





يتعلق به من جرائم، يتوجب على الدول الأطراف أن تعتبر من قبيل الظروف المشددة للعقوبة أي أوضاع تعرض حياة أو سلامة المهاجرين للخطر أو تنتهك معاملتهم معاملة الإنسانية أو مهينة، بما في ذلك معاملتهم على هذا النحو برفض استعمالهم، ونقص البروتوكول على أن المهاجرين أنفسهم لا يجوز أن يصبحوا عرصة للملاحقة الجنائية بسبب تهريبهم (ولو أن هذا النص لا يمنع أي دولة طرف من ملاحقة المهاجر المهرب لانتهاكه القوانين الوطنية للهجرة)، وينبغي اتخاذ كافة التدابير الملائمة لضمان الحقوق المعترف بها دولياً للمهاجرين المهربين، وبخاصة حقهم في الحياة وحقهم في عدم التعرض للتمييز أو غيره من صنف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ويجب أيضاً حماية المهاجرين المهربين من العنف، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعرضت حياتهم أو سلامتهم للخطر بسبب تهريبهم.

### قضايا عامة

لا شك في أن وضع واعتماد تعريف متفق عليه لكل من «الاتجار بالبشر» و«تهريب المهاجرين» هو بمثابة إيجاب كبير يسبب تلهيز البروتوكولين؛ وقد يقول قائل إن التمييز الهائلين لاهذين المصطلحين لا يرفيان إلى حد الكمال، إلا أنهما يقران منه بما فيه الكفاية، ذلك أن إدراج مدلول متفق عليه للاتجار بالبشر و«تهريب المهاجرين» في صلب القوانين والسياسات الوطنية سوف يجعل بمقدور الدول أن تلتزم وتتكاتف على نحو أجدى وأنجع أثراً من ذي قبل، زه على ذلك أن وجود تعريفين تجمع عليهما الآراء من شأنه أن يساعد على تذليل المشكلات المعقدة القائمة الآن فيما يتعلق بجميع البيانات وتحليلها.

ومع ذلك، فلا يزال من غير المعروف يقيناً إلى أي مدى سوف يساهم البروتوكولان في استئصال شافة الاتجار بالبشر و«تهريب المهاجرين» في الواقع الفعلي؛ فمضامات الحماية التي ينطوي عليها كلا السكين ضعيفة ومعظمها اختياري،

### البروتوكول المتعلق بتهريب المهاجرين

من المفترض أن المهاجرين الذين يتم تهريبهم يتصرفون بمحض إرادتهم، على التقدير من ضحايا الاتجار بالبشر، ومن ثم فقل حاجة للحماية. وتأسيساً على ذلك، فإن محور التركيز الرئيسي في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين يدور تمييز الصواب والحدودية، خاصة فيما يتعلق بالتهريب عن طريق البحر. ولأول مرة في تاريخ القانون الدولي، يميز البروتوكول للدول الأطراف على نحو محدد اعتراض سفن مينة يشبه في أنها تحمل مهاجرين مهربين؛ كما يتمين على هذه الدول

- تجريم تهريب المهاجرين وجميع الجرائم المتعلقة به، بما في ذلك إعداد وتوزيع وحيارة وثائق السفر أو الهوية الاحتمالية.
- اتخاذ التدابير التي تكفل سلامة ووثائق السفر الصادرة بالنيابة عن هذه الدول، والتعاون فيما بينها لمنع استخدامها بصورة احتيالية.
- تقديم أو دعم التدريب المتخصص لموظفي الهجرة وغيرهم بهدف منع تهريب المهاجرين ومكافحته والقضاء عليه.
- تبني التدابير القانونية والإدارية الملائمة التي تكفل نيطد شركات النقل التجارية مثل شركات الطيران لمنع تهريب المهاجرين، وتضمن مسؤوليتها القانونية عن أي تهريب يقع عبر وسائل النقل التي تديرها، وتتص على العقوبات المقررة عليها في حالة توافرها أو إهمالها.

ويتضمن البروتوكول عدداً من الأحكام الرامية إلى حماية الحقوق الإنسان للمهاجرين المهربين، ومنع أسوأ أشكال الاستغلال الذي كثيراً ما يصاحب عملية التهريب؛ وهذه الأحكام من الأهمية يمكن رغم أنها أبعد ما تكون عن الشمول الذي تنص به الضمانات الواردة في بروتوكول منع وقوع ومعالجة الاتجار بالأشخاص. وعند تجريم تهريب المهاجرين، وما

الاتجار بالأشخاص، ومعالجة المتورطين في ذلك

- اتخاذ تدابير للتثبت من سلامة وثائق السفر الصادرة من أجل هؤلاء، والحيلولة دون استخدامها بصورة غير مشروعة.
- ويشتمل البروتوكول على عدد من تدابير حماية الضحايا، ولو أن معظمها اختياري؛ وتبني على الدول الأطراف القيام بما يلي في الحالات المناسية، وبالقدر الذي يتيحها القانون المحلي:

- حماية خصوصيات ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان تزويدهم بما يكفي من المعلومات عن الإجراءات القانونية والمسبل المتسترة أمامهم لمعرض أرائهم وروايت قلعهم أثناء الإجراءات الجنائية ضد الجناة.
- النظر في تضمين طائفة من التدابير التي تساعد على تعافي ضحايا الاتجار بالبشر من الناحية البدنية والنفسية.
- السعي للحفاظ على السلامة الجسدية لضحايا الاتجار داخل أقاليم الدول الأطراف.
- ضمان أن القانون المحلي يتيح للمصالح إمكانية الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.
- النظر في اعتماد التدابير التشريعية أو غيرها مما يسمح لضحايا الاتجار بالبشر بالبقاء في أقاليم الدول الأطراف بصفة مؤقتة أو دائمة في الحالات الملائمة، مع إيلاء الاعتبار للمعامل الإنسانية وغيرها من عوامل الشفقة.
- السعي لوضع السياسات والبرامج وغيرها من التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالبشر، وحماية ضحاياهم من التعرض له مرة أخرى.
- السعي لاتخاذ تدابير إضافية، من بينها الحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية، لمنع الاتجار بالبشر.

## يقصد بتعبير «الاتجار بالأشخاص»:

«... تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استغلالهم بالقدرة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو تزج الأعضاء.»

بروتوكول منع وقوع ومعالجة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة ٣(أ)



يلحق ضرراً خطيراً بطلب لجوئه في أعين الكثير من الدول...[مما] يؤدي إلى انتهاكهم بجرم مزروع؛ إذ لا يضرب اللاجئين بالحدود الوطنية عرض الحائط فحسب، وإنما يفعلون ذلك بالتواطؤ مع المصائب الإجرامية للاتجار بالبشر<sup>١</sup>.

وأثناء عملية التفاوض بشأن البروتوكول، هناك عدد من الهيئات الدولية (بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة) إلى خطورة فرض المزيد من القيود على حق الأفراد في طلب اللجوء والتمتع به في بلدان أخرى قراراً أو استبعاداً، وعلى الفرض المتاحة أمامهم لذلك. وسأقت هذه الهيئات الحجج على أن (١) عدم مشروعية الدخول إلى أراضي دولة ما، أو الوجود فيها، يجب ألا يكون له أي أثر مئوئ على طلب اللجوء الذي يقدم به شخص ما؛ وأن (٢) المهاجرين المهريين وضحايا الاتجار بالبشر يجب أن تتاح لهم فرصة كاملة (ومن سبل ذلك ترويضهم بمعاملات كاذبة) لتقديم طلب لجوئهم أو لتقديم أي مبررات أخرى للبقاء في بلد المقيّد. وزعم المقاومة التي أبداهها البعض لإدراج ضمانات محددة للحماية من هذا التقييد، فإن لجنة صياغة البروتوكول وافقت في نهاية المطاف على إدراج شرط استثناء عام في كلتا الوثيقتين مؤداً أن أيًا من الأحكام الواردة فيهما لا يلغى أثر الحقوق والتزامات والمسؤوليات الواقعة على عاتق الدول بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالأخص قانون اللاجئين بموجب مبدأ عدم الإعادة.

وسوف تثبت الأيام إن كان شرط الاستثناء هذا كثيراً ما يتحول دون اتخاذ هذين البروتوكولين مطلبية لتقويض منظومة حماية اللاجئين، علماً بأنها لا تقوم أصلاً على أساس وطيء، ومما يبيت على التلق بوجه خاص ما تضمنه كلا الصيكتين من أحكام تتعلق بالضوابط الحدودية؛ فقد درجت حكومات بلدان المقصد الرئيسية الآن على استخدام تدابير لتقييد الضوابط الحدودية، من قبيل معاهدات إعادة الدخول، وتوقيع جزاءات على شركات النقل، وتعيين موظفي اتصال مع شركات الطيران في الخارج؛

ومثل هذه المثالب وجوانب القصور من العتورة يمكن، ومن شأنها على الأرجح أن تقوّض القيمة الفعلية لضمانات الحماية الضعيفة أصلاً في البروتوكولين.

ولئن كانت أغلبية الحكومات غير مستعدة لقبول أي قيود تعدد من قدرتها على إعادة المهاجرين المهريين من حيث أتوا أو إعادةهم إلى أوطانهم، فإن قضية إعادة ضحايا الاتجار بالبشر إلى أوطانهم أكثر حساسية وأشد إثارة للجدل، وقد

## الكثير من الحكومات تعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا المتعلقة بالجرائم والضوابط الحدودية، وليس ذات صلة بحقوق الإنسان

أعربت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن رأي مفاده أن «المودة المأمونة، والطوعية بقدر الإمكان، يجب أن تكون في صميم أي استراتيجية جذرية بالتصديق لحماية ضحايا الاتجار بالبشر؛ وعدم القص على المودة المأمونة والطوعية (يقدر الإمكان) لا يبدو أن يكون موافقة على ترحيل ضحايا الاتجار بالبشر وإعادةتهم قسراً إلى أوطانهم. وحينما يحدث الاتجار بالأشخاص في إطار الجريمة المنظمة، فإن مثل هذه الموافقة تمثل خطراً غير مقبول على سلامة الضحايا»<sup>٢</sup>. وسبباً لاعتبار أي شخص من ضحايا الاتجار بالبشر يجب، على أقل تقدير، أن يكون كادياً للحيولة دون طرده فوراً، وبالإكراه، وأن يكتل منحه الحماية والمساعدة الضرورية؛ بيد أن بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص لا يفي حتى بهذا المعيار الأدنى.

### الموضع الخاص للاجئين ومطالبتي اللجوء

ما برح يتزايد عدد اللاجئين الذين يتقنون عبر الحدود يوماً بعد يوم على أيدي المهريين أو تجار البشر (وإن كان ذلك أقل شيوعاً)؛ وعادة ما يقضي ذلك إلى عواقب وخيمة، ولم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تميز عن رأي تقدر به حينما أشارت إلى أن «... طلب اللجوء الذي يلجأ إلى أحد مهربي البشر

كما ذكرنا آنفاً، وهي بكل تأكيد لا تضفي شيئاً ذا بال لما يعتبر الحد الأدنى من الحقوق الأساسية المكنولة للبشر كافة؛ وعلى الصعيد العملي، من المرجح أن يؤدي هذا التقص إلى تقويض الأدعاء المتوخاة من البروتوكولين فيما يتعلق بتفديد القانون، إذ يضمن عدم وجود أي حوافز تدفع الأشخاص الذين وقعوا في براثن شبكات الاتجار بالبشر وتحويلهم إلى التناون مع السلطات الوطنية؛ ويبدو مثل هذا التناون سوف يستنئ للمهريين والمتجرين بالبشر مواصلة

نشاطهم غير المشروع في الغالب وهم في نجوة من أي عقاب.

بل إن الأمر الأهم من ذلك هو أن البروتوكولين لا يتضمنان أي أحكام ترشد السلطات إلى كيفية التمييز بين هاتين الفئتين ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين المهريين. وقد تناول المجلس الكندي للاحئين هذه القضية متسائلاً: «إن لم تكن لدى السلطات أي وسيلة للتمييز على ضحايا الاتجار بالبشر من بين من تقوم باعتراضهم أو اعتقالهم، فكيف صباها أن تمنعهم تدابير الحماية التي تفوتهم بها؟»<sup>٣</sup>. والمنظومة التي أرساها البروتوكولان (والتتي تتضمن بمنح المزيد من الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، ومن ثم فإنها تنقي على كامل الدول الأطراف عبثاً مالياً وإدارياً أقل مما يقع على عاتق المهاجرين المهريين) تخلق حافزاً واضحاً يحدو بالسلطات الوطنية لاعتبار المهاجرين غير الشرعيين في عداد المهريين وليس ضحايا الاتجار بالبشر؛ وهناك من الألفة الوهيرة التي تعتمد على الوقائع المبرهنة ما يرجع أن هذا هو الحاصل بالفعل. بل إن احتمال الخطأ في تصنيف الأفراد لا يمكن ورأه في الحساب بالمرعة أثناء صياغة البروتوكولين – بالرغم من الجهد الجهد الذي بذله تحالف من هيئات الأمم المتحدة. ولم يقر أحد أنذاك بأن الفرد الواحد قد يكون في عداد المهاجرين المهريين يوماً ما، ثم يقع ضحية للاتجار بالبشر في اليوم التالي؛

## يُقصد بتعبير «تهريب المهاجرين»

«... تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى».

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة (١٣)



الأمم البشري والتفاوتات الجماعية القائمة داخل البلد الواحد. وفيما بين البلدان في الأسباب الرئيسية التي تهدد بالبشر للاتحاد قرارات الهجرة وخوض مخاطرها. وما لم تبدل جهود صادقة لمعالجة الأسباب الأصلية للهجرة القسرية، فلن يكون بمستطاع المجتمع الدولي وضع حلول فعالة يمكن الاعتماد عليها.

إن غلاغر هي مستشارة مختصة بقضايا الاتجار بالبشر في مكتب المفوضة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كما تعمل منسقة لمجموعة الاتصال بالمنظمات الحكومية الدولية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التي تهدف إلى تعزيز التفاهل بين الهيئات الدولية المعنية بهاتين القضيتين. والآراء الواردة في هذا المقال هي آراء المؤلف، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مكتب المفوضة العليا لحقوق الإنسان.

البريد الإلكتروني:  
agallagher.hchr@unog.ch

نور ألياً

Arne Gallagher: Human Rights and the new UN  
Protocols on Trafficking and Migrant Smuggling,  
a Preliminary Analysis, Human Rights Quarterly,  
Vol 23, 2001

١ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:  
www.unhcr.org/Documents/Conventions/  
/deatoc/final\_documents\_2/convention\_smug\_eng.pdf

٢ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:  
www.unhcr.org/Documents/Conventions/deatoc/  
final\_documents\_2/convention\_920traff\_eng.pdf

٣ يمكن الاطلاع على النص في الموقع التالي:  
www.unhcr.org/Documents/Conventions/deatoc/  
final\_documents\_2/convention\_eng.pdf

٤ تقرير المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة، Migrant  
Struggling and Trafficking in Persons، ٢٠ فبراير/شباط  
٢٠٠٠، يمكن الاطلاع على تقريره في الموقع التالي:  
www.web.net/~ccr/traffick.htm

٥ وثيقة الأمم المتحدة رقم A/AC.24/16, para 20

٦ اغتراب: اتفاقية ومع الاتفاقية في عملياء العنصرين مستقبل  
حماية اللاجئين، يمكن إيتاها بشر نشر الهجرة القسرية، العدد ١٠،  
ص ٦٠

٧ المصدر السابق

٨ وثيقة الأمم المتحدة رقم  
E/CN.4/Sub.2/2001/26, July 2001, para 25

وبيتم حرصت حكومات بلدان المقصد الرئيسية على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الهجرة غير المشروعة، فلم تكن تعمل شيئاً حيال الطلب منهم على العمالة الرخيصة والجنس الرخيص، الذي جعل من الاتجار بالبشر وتهريبهم منشطاً مربحاً بآني ذي بدء، وهذا سلوك غير رشيد. في أحسن الأحوال، ويتم من اتفاق في أسوأها.

## الخلاصة

إن أنظمة إدارة الهجرة في العالم تمر بأزمة، حيث تعجز عن تلبية احتياجات المهاجرين وقطاع الأعمال، بل كانت المو في الاتجار أنفسهم، وهو المهم. وقد كان المو في الاتجار بالبشر وتهريبهم من المواقف المباشرة للإخفاق العالمي في إدارة الهجرة والتصدي لأسبابها الأصلية. وإذا كانت القوانين الدولية الجديدة غير كافية، ولن تكون كافية أبداً، فبالإمكان أن تصبح أدوات هامة لإحداث التغيير المنشود. والسرور توكول الحديان بشأن الاتجار بالبشر وتهريبهم، على ما يشوبهما من نقائص. ومثالاً خطوة صغيرة للأمام: فلال مرة على الإطلاق يتم إرساء حدود الاستجابة المقبولة للاتجار بالبشر وتهريبهم؛ وأصبح لدينا الآن معيار نقيم به القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالاتجار بالبشر.

ويخبرني أن يتركز الاهتمام الآن على الحلول دون تعرض حقوق الإنسان لمزيد من التهميش؛ فبالأشخاص الذين يجري الاتجار بهم هم بالتعريف ضحايا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يكون المهاجرون المهربون قد هروا من انتهاكات حقوق الإنسان أو من حالات العنف الشديد أو الفقر المدقع وهذه الصلة بين حقوق الإنسان وأشكال الهجرة التي تطوي على انتهاكات لهذه الحقوق، مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تستوجب من المدافعين عن حقوق المهاجرين واللاجئين إيلاء اهتمام خاص بهذه القضية؛ وتقع على عاتق دعاة حقوق الإنسان مسؤولية خاصة، وهي التحقق من أن مشكلتي الاتجار بالبشر وتهريبهم لا ينظر إليهما إلا من حيث كونهما مشكلتين تتعلقلن بالهجرة، أو النظام العام، أو الجريمة المنظمة؛ وهذه المنظورات صحيحة وهامة. بلا شك، ولكن، كما أشار الأمن العام للأمم المتحدة، يجب علينا، ونحن نبحث عن حلول واقعية قابلة للدوام، أن تكون على استمداد لأن ننظر فيما وراء ذلك - إلى حقوق واحتياجات الأفراد المعنيين.<sup>٩</sup>

لقد كان البشر دائماً يترحلون من مكان لآخر، أجل البقاء، بما في ذلك طالبو اللجوء، هم أكثر ضحايا الاتجار بالبشر وتهريبهم لأنهم لا يجدون أمامهم سوى أقل الخيارات. ولا يزال اندماج

وهذا بالرغم من أن تلك التدابير تطوي على خطر حرمان اللاجئين الحقيقيين من فرصة الفرار من الاضطهاد، وبدلاً من معالجة هذا التنازع، فإن كلا الدولتين يساهمان في الخلط والتشويش بتأييدهما تعزيز الضوابط الحدودية، في الوقت الذي يقران فيه الحق في اللجوء ولو بالاسم

## أن الألوان لإنشاء نظرية صادقة على الاتجار بالبشر وتهريبهم

لقد أظهرت الأوام الأخيرة كم من الصول إجراء مناقشات حول الاتجار بالبشر وتهريبهم، ومشكلة الهجرة المختلفة لقوانين بوجه أهم، في إطار مفرغ من حقوق الإنسان: فخلو البروتوكولين من أي صمغانات إرادية للحماية يوحي إيهاء قوي بأن الكثير من الحكومات تعتبر الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القضايا المتعلقة بالجرائم والضوابط الحدودية، وليس ذات صلة بحقوق الإنسان. فلي البلدان المضغوطة، كثيراً ما يعد الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود بصورة غير مشروعة من الخارجيين على القانون الذين لا يستحقون شفقة ولا تأييد. أما أولئك الذين يحصلون على دخول هذه البلاد، إما بالخداع أو الإكراه، لم يتعرضوا للاستغلال لدى وصولهم، فقد يجدون من يربي لحالهم ويسيطر عليهم بعين الشفقة؛ ورغم هذا فقد بات من المألوف أن يتعرضوا للملاحقة القضائية بسبب جرائم بسيطة، فلم يتم فرحهم على وجه السرعة.

وكثيراً من الحكومات تتجاهل أن الهجرة غير المشروعة (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين) إنما تحدث بسبب البون الشاسع بين عدد الأشخاص الراغبين في الهجرة (أو المرغمين عليها) والفرص القانونية المتوفرة أمامهم. لذلك، وهناك كم مزيد من الألة التي ترجع أن سياسات الهجرة التي تطوي على قيود شديدة هي أدنى لن تزيد من الهجرة المنظمة غير المشروعة منها لأن توفيقاً؛ كما أن تشديد ضوابط تنفيذ القانون المتعلقة بالتهريب والاتجار بالبشر من شأنه أن يدفع الأفراد والمصابت الصغيرة التي تمارس هذا النشاط على نطاق ضيق للخروج من السوق، الأمر الذي يجعلها في نهاية المطاف محرراً لآثار الشبكات الإجرامية وأشدّها تعقيداً

كما أن الجهود الدولية الرامية لوضع حد للهجرة المنظمة غير المشروعة تفشل الطرف عن حقيقة أخرى، وهي أن المنظمين في أنشطة الاتجار بالبشر وتهريبهم يخدمون سوفاً فيها المشترون وفيها الباعون؛ وأنتمو المطرد لهذه الأنشطة لا يمكن تزايداً في عوامل الدفع، من بلدان المنشأ فحسب، وإنما يمكن أيضاً الجذب القوي من طلب الأيدي العاملة، الذي لم تتم تلبية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي،



# النازيون في الداخل أنغولا يخلون الصراعات

بقلم: ستيف أوتفولجا

المقيمون داخل المخيم الواحد، وتركز الصراعات أحياناً على توزيع الممتلكات الإنسانية، ويضئ النزاعات يلهوهم تعاطي المشروبات الكحولية.

## تمكين النازيين وحل الصراعات

لا ينبغي على المؤسسات الإنسانية أن تقوم بدور في محاولة حل الصراعات والنزاع الذي يواجهه النازيون الداخليون بينما تقوم هذه المؤسسات بتوصيل الممتلكات الإنسانية الأساسية إليهم؟ إذا لم يتم التعامل مع العنف الذي يؤثر على النازيين الداخليين فلن يكتب

## من الضروري أن يشعر النازيون الداخليون أنهم أعطوا من عناصر القوة ما يعينهم على ما هم فيه

البقاء لأي حل يتم التوصل إليه على المستويات السياسية العليا. ويمثل النازيون الداخليون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني ويجب إشراكهم في كل عمليات السلام والمصالحة؛ فمثل النازيين الداخليين يوماً ما يستلمون العودة إلى ديارهم، وعندئذ سوف تواجههم الصراعات على الأراضي والأموال والصراعات العرقية. ومن هنا فإن إشراك النازيين الداخليين في جهود حل الصراعات

## في المناسبات النادرة التي تصدرت فيها أنغولا العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الدولية كان العالم يطلع على مدى تردي الأحوال في هذه الدولة.

أولوية اهتمامها. فقد ترك النازيون دورهم عندما وقعوا ضحايا الحرب التي طال بها الأمد بين القوات الحكومية وقوات الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا)، واضطر معظمهم للفرار نقاداً للسرقة أو التحرش أو الاختطاف أو القتل. ويحمل كل نازح عبئاً ثقيلاً على النفس من التعارب المدمرة نسيباً. فمعظمهم فقدوا كل شيء، وشهدوا المذابح بأعينهم وفقدوا أثر أباؤهم وأقاربهم (إلى الأبد في بعض الأحيان)، وانتهى بهم الأمر إلى العيش بعيداً عن ديارهم، وبعضهم يعيشون في المخيمات منذ سنوات طويلة، ومنهم من تعرض للنزوح أكثر من خمس مرات.

ولذلك فليس من المدهش أن يستشري العنف في كل مكان في المخيمات المعكسة حيث يضطر المشردون والمحتلمون إلى التناقص على الموارد النادرة. وتشبب الصراعات بين الناس الذين ينتمون إلى مقاطعات مختلفة، وبين الكبار والصغار، وبين أتباع الكنائس المختلفة، وبين النازيين والأهالي الأصليين، وبين النازيين والمسكرين، وبين النازيين من مخيمات مختلفة، وفيما بين النازيين

وكانت الفقرات الافتتاحية في هذه الأحياء تلب طلبها الإحصائيات عن وفيات ممال الناجم ووفيات الرضع والأمهات، ولكن رب ضارة ناعمة، فالمالم يجب أن يعرف حقاً ما الذي كان يحدث في أنغولا على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، فقل المرء يجد بعض البؤس المشجعة وسط هذا الجو القاتم.

ويوجد في أنغولا حوالي أربعة ملايين نازح داخلي، معظمهم يعيشون في المخيمات بينما فر آخرون منهم إلى لواندا وعواصم الأقاليم. وتتمتع ظروف المعيشة بالقسوة، ففرصة الحصول على المياه محدودة، والكهرباء غير متوفرة، وعدد مدارس الأطفال قليلة، والمراكز الصحية وديئة التجهيز أو غير موجودة، كما تنتشر الملاقات عبر المشروعة بين الحشود إلى جانبها الأساس بعدم الأمن وأعمال العنف، ويعتقد كثير من النازيين في معاشهم على المساعدات الإنسانية.

ويواجه النازيون الداخليون مجموعة أخرى من المشاكل التي لا تضمها إلا متطلبات قليلة في

سواء نازحات خلال دورة دراسية في مجال الصراع عندما مركز الأرض المشتركة، معجم كامبسيو، مقاطعة سوا.



للمستعمرين الاتصال بها على الهواء والتي تستضيف شخصيات من مختلف القطاعات الاجتماعية، وإتاحة الفرصة لأهالي الميخعات للمشاركة فيها قدم هاد المركز بتوزيع أجهزة راديو خصيصاً لهذا الغرض.

### الحقوق ودواعي القلق

من الضروري الربط بين حل الصراع ونشر التوعية بحقوق الإنسان واحترامها. ويلاحظ أن النازحين عموماً يتسمون بالافتقار إلى الثقة أو روح المهادنة إلى المطالبة بحقوقهم. ومن هنا فإن «مركز الأرض المشتركة» يتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين على نشر المبادئ التوجيهية بشأن النازحين الداخليين في ميخعات النرويج، ولكن مجرد توعية الناس بحقوقهم بالدرجة الأولى لا تكفي للحد من العنف عن تلك الحقوق أو الدفاع عنها أو تقديمها بصورة لا خصومة فيها شبه إعطاء الصياد شبكة فاغرة التقود. فالحقوق يجب أن تكون، وإذا لم يحدث ذلك فيجب أن يكون الأفراد قادرين على المطالبة باحترام حقوقهم بالطريقة المناسبة، أي بطريقة استراتيجية وغير عنيفة.

وقد حقق هذا المشروع النجاح حيث طلب النازحون الداخليون بأحد الميخعات من النازحين أن ينظم ورشة عمل تضم مشاركين من العاملين بالجهات الحكومية وممثلي الشرطة والكنيسة ومنسقي مسكرات النزوح المتحاربين من قبل الحكومة ومنسقي النازحين الداخليين من التشكيلات التي أنشأها مجلس الأرض المشتركة. وقد ذكر النازحون الداخليون أن مشروعهم استطاعوا لأول مرة فعلاً الحديث إلى المسؤولين عن حقوقهم وعرفوا معيشتهم المأساة بطريقة بناءة لا خصومة فيها، ولكن يتم الصفاة على الزخم الذي نجم عن هذا التجمع اتفق المشاركون على الاجتماع مرة كل شهر لمتابعة الحديث عن الموضوعات التي تهمهم. وقد قال أحد النازحين المقيمين في مخيم يقع في مقاطعة بيبو إن مركز الأرض المشتركة يعطيها ما هو أكثر من الغذاء، إنه تقدمه المنظمات الإنسانية، إنه يقدم لنا الغذاء في صورة مهارات تقدينا طوال حياتنا.

### الاستثمار في المستقبل

يجب على المجتمع الدولي بالإضافة إلى توصيل المعونات الإنسانية الأساسية أن يشرع في جهود مبتكرة لإيجاد حل سلمي للصراع الذي دام سنوات طويلة في أنغولا. أي أننا يجب أن نستثمر في الشعب الأنغولي نفسه، وكثير من أبناءنا زاحون، وأن نستغل قدراتهم على تغيير ثقافة الحرب السائدة إلى ثقافة سلام.

ستيف أوتروفولجيه هو المدير القطري الأنغولي لمركز الأرض المشتركة البريد الإلكتروني: ccg@ebonet.net عنوان موقع «البحث عن أرض مشتركة» على الإنترنت: www.sfcg.org

الخاصة بالمباشرة. ومن هنا تهدف جلسات التدريب على حل الصراعات إلى تشجيع النازحين على استخدام آليات حل الصراع التقليدية والحديثة لتقليل التوتر وتجنب العنف وحل الصراعات بطرق غير عنيفة. ويشمل التدريب المهارات الأساسية إلى جانب تدريب المدربين، والهدف الأخير لهذه العملية هو إيجاد نواة قوية يقوم أعضاؤها بالعمل كوسطاء في المجتمع المحلي.

لقد تعلمنا من باولو فريز أن «الحوار هو تلاق بين الناس من أجل تغيير العالم». وجدير بالذكر أن اجتماع الناس حول موضوع محدد في إطار إحرامات تيسيرية بناءة يهدف للتوصل إلى اتفاق في الآراء، يمكن أن يكون مصدراً يستمد منه المشاركون الطاقة اللازمة لتغيير الأوضاع القائمة. والحوار ليس مجرد وسيلة لتعافي الأفراد من الصدمة النفسية.

ولكنه أيضاً نموذج أولي لفكرة التطبيق العملي. إذ أن التأمل والتفكير يعملان على تغيير الشخصية العقل. أما التطبيق العملي أو التأمل المرتبط بالإجراءات المناسبة التابعة من الحوارات التي يفصل الغذاء الحقيقي الذي يعطي الطاقة للجسد. وما ذلك في آخر الأمر إلا اجتماع الفهم المشترك والإجراءات الضرورية لحل المشاكل.

### دور المسرح ووسائل الإعلام

قام مركز الأرض المشتركة بتدريب فرقتين مسرحيتين محليتين على مهارات المسرح الثقافي والحل الدرامي للصراع، حيث يقوم ممثلون من النازحين الداخليين بممثل الروايات التي يقصها المشاركون. ومن خلال الحكاية يتولد شعور بالتقصص، ينسج عن الألم والمسيب الثقيل الناجم عن صدمات الماضي النفسية. ويخلق مسرح الحل الدرامي للصراع حالة من التقمص تجمع بين النازحين المقيمين في الميخعات المختلفة، وبين الجميع المختلفة داخل الميخيم الواحد. وبين النازحين والأهالي الأصليين. ويضغط المركز لاستخدام المسرح التفاعلي لصالح الأطفال الذين كانوا مجندين فيما مضى ولصالح الشباب المنضارين من الحرب، بغرض تمكينهم من التغيير عن تجاربهم في الحرب، وإشراكهم في تفريغ فكرة حمل السلاح من عزمهم.

ويستخدم مركز الأرض المشتركة في أنغولا، كما في الدول الأخرى التي يعمل بها، الإعلام لشرائعه وجود بدائل للصراع. وتشعره أنه قدرة هائلة على بناء السلام. والأطفال التافيزيونية الوثائقية والمسلسلات التي تدور حول حل الصراع والبرامج الإذاعية يمكن أن تؤدي إلى تغيير مواقف الناس. ونظراً لأن النازحين الداخليين في أنغولا نادراً ما تتاح لهم الفرصة لتوصيل صوته خارج مجتمعاتهم المحلية فقد بدأ مركز الأرض المشتركة في تنفيذ مشروع ينجح للنازحين الداخليين توصيل صوته عبر الأثير، من خلال البرامج الحوارية التي يمكن

بثها التامل ويشجع المهارات اللازمة للحد من التوتر ويساعد على تقادي العنف وحل الصراع. أي أن حل الصراعات اليوم يعني منع الصراعات في الغد.

وإذا كان التدخل من جانب مؤسسات المعونات الإنسانية ضرورياً في أغلب الأحيان فمن الضروري ألا يؤدي ذلك إلى خلق ثقافة من التراخي. وعلى الجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية والجهات الدولية المانحة أن تعترف بضرورة الاستثمار الوقائي في الجوانب التي لها صلة الدوام على المدى الطويل. ومن الضروري أن يستمر النازحون الداخليون أنهم أعطوا من عناصر القوة ما

## تتسم المجتمعات المحلية بأنها تبتكر دائماً الوسائل المناسبة للحد من التوتر والعنف اليومي

يعتمد على ما هم فيه، فالإحساس بأنهم يتلقون المعونات بأنهم ضحايا وشعورهم بالإحباط في آخر الأمر لا يؤدي إلا إلى الاكتئاب والتبديد والإحساس بالضيق. أي أن المستفيدين، والضحايا، يجب أن يصيحبوا شركاء.

وقد شرع «مركز الأرض المشتركة» في العمل على دعم المصالحة الوطنية في أنغولا منذ عام ١٩٩٦. وينتج هذا المركز نهجاً متعدد الجوانب في جهوده من أجل جمع النازحين في أنغولا، حيث يجمع بتزويد النازحين الداخليين بالمهارات والوسائل اللازمة للاضطرار في ميادين العمل بالمجتمع المدني؛ فمن خلال بناء القدرات لدى جموع النازحين يمكن زعمائهم ومن يتوسم فيهم الروح القيادية أن ينظموا أنفسهم لكي يعرضوا مشاكلهم بصورة بناءة على السلطات.

وقد أنشأ مركز الأرض المشتركة والنازحون الداخليون مجالس في العديد من الميخعات في مقاطعتي لواندا وبيبينو. وتتألف كل نواة من هذه التشكيلات من حوالي ١٥ من النازحين الداخليين ولهم منسق، هو أحياناً من النازحين، والهدف العام للنواة هو إنشاء مجموعة معروفة من الرجال والنساء القادرين على القيام بدور إيجابي في الحياة اليومية للميخيم، ولا يقتصر دور المجموعة على كونها حلقة الوصل بين المركز وقادة الميخيم الذين تختارهم الحكومة، أو بين المركز وزعماء الميخيم، ولكنها تقوم كذلك بدور حاسم في محاولة حل الصراعات والعمل بشكل فعال فيما بين الخصوم والسلطات المحلية.

وتتسم المجتمعات المحلية بأنها تبتكر دائماً الوسائل المناسبة للحد من التوتر والعنف اليومي، وهذا الاستمراريات يجب تشجيعها وتطويرها، ولكن ما يحدث في كثير من الحالات هو تجاهل هذه الآليات الخاصة بحل الصراعات، حيث أن الصدمة النفسية والتدمير الناجم عن الحرب يعظم الأفراد والعائلات إلى التركيز على مصالحهم



شاب غير مصحوب  
بذويه في أثناء مقابلة  
مع عاملة أخصائية  
ممنوعة بتقديم المصح  
لأجنبي

# العمل الاجتماعي من أجل طلبي اللجوء السغار البعيد عن ذويهم

بقلم: رافي كولي

تعلموا أن يقدموا أبسط أنواع الأسباب  
وأنكروها قبولاً تمييزاً لفرارهم، وبذلك لا  
يكشفون عن الظروف المعقدة لرحيلهم.

ويبين على العاملين في المجال الاجتماعي  
أن يسألوا أنفسهم الأسئلة التالية.

- كيف نعرف معلومات عن حياة طالب  
اللجوء قبل انفصاله عن ذويه الذين وصل  
دونهم؟
- كيف نتعامل مع الصمت؟
- كيف تلبي حاجة القصر البعيدين عن  
ذويهم إلى جو الأسرة والعلاقات  
الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم  
والإحساس الدائم بقيمة الذات؟
- هل نعرف ما فيه الكفاية عن القضايا  
القانونية والسياسية والتطورية والبحثية  
المتعلقة بالأجنبي؟
- كيف يمكن أن نطعم لإعادة التوطين أو لم  
إعادتهم إلى أوطانهم في حالة الضرورة؟

تشير الدلائل الحالية إلى أن الإحساس  
المزمن بعدم الأمان بشأن الحصول على  
وضع اللاجئين يهيم بشدة على حياة هؤلاء  
الصغار البعيدين عن ذويهم لدرجة أنه يحطم  
ثقتهم في المستقبل. ويواجه العاملون في  
الميدان الاجتماعي، الذين يعرفون ضرورة  
التفكير في أخطار الحرمان الاجتماعي على  
الشباب الذين يخرجون من دائرة الرعاية،

يوجد في المملكة المتحدة حالياً حوالي ٥٠٠٠ شاب من  
طلبي اللجوء الذين أتوا إليها بمفردهم، وترعاهم  
السلطات المحلية أو تقدم لهم الدعم في الوقت الحاضر.

شباباً ربما لا يحصلون دائماً على مستوى  
ملي من الرعاية البديلة، وسوف يترقبون في  
المستقبل، باعتبارهم طلبي لجوء، قرارات  
البث في طلبات حصولهم على الجنسية.  
وعليه أن يجاهدوا العيش في سياق غير  
مألوف بالنسبة إليهم، تسود عادات وتقاليد  
وأعراف ولغة غريبة عليهم. وقد تكون أسرهم  
أبعدتهم طلباً لتجارتهم من الخطر، مما يرسل  
لهؤلاء الشباب رسالة معقدة وشديدة الغم  
أحياناً عن موقف أسرهم منهم. وربما يعرف  
هؤلاء الصغار ما الذي ينبغي عليهم أن يفعلوه  
لأنفسهم، وربما لا يعرفون. وقد تكون مراحل  
الوصول والاستقرار والحصول على الجنسية  
امتحاناً عسيراً لمرونتهم حيث يتمجدون مع  
بيئات جديدة، ويتعمدون عن بيئاتهم التي  
نشأوا فيها.

ولكن حصولهم على الجنسية ليس كافياً،  
فربما يكونون كثيرهم من المهاجرين قد  
دفعتهم أسرهم لتحقيق النجاح المادي  
والعلمي، ولكنهم على العكس من المهاجرين  
لأسباب اقتصادية قد تتأثر طلباتهم للجوء  
سلباً في حالة الكشف عن أي دوافع  
اقتصادية خفية لفرارهم، وربما يكونون قد

من هؤلاء يعتني بهم العاملون  
وكثير في حقل الرعاية الاجتماعية  
الملتزمون قانوناً بضمان حصول طلبي  
اللجوء على نفس نوعية الرعاية والحماية  
التي يحصل عليها شباب السكان الأصليين  
ممن لهم نفس الاحتياجات.

ويمثل هؤلاء الصغار من بعض الجوانب نسخة  
جديدة من التحديات والمعضلات المعقدة  
التي يواجهها العاملون في الميدان  
الاجتماعي. فالانفصال عن الأسرة والضيق  
يمثلان جزءاً جوهرياً من قصة أي طفل بعيد  
عن ذويه، وهو ما يصدق على الكثيرين من  
هؤلاء الشباب الذين يعتني بهم العاملون في  
المجال الاجتماعي، لكن تقديم الرعاية  
والحماية لطلبي اللجوء الذين أتوا عبر  
البهار بدون ذويهم يطرح عدداً من التحديات  
المختلفة الجديدة.

لقد واجه الكثيرون منهم الإحساس الشديد  
بعدم الأمان، ومازالتوا يمايئون هذا  
الإحساس؛ حيث كانوا في الماضي في أغلب  
الأمهر جرين اقتلعوا من ديارهم على حين  
غرة منهم، وأصبحوا في الوقت الحاضر



تحدياً إضافياً يتمثل في احتمال رفض إعطاء الجنسية، على الأقل لبعض من يرعونهم من الصغار المنفصلين عن ذويهم.

وتتقيد كيفية استجابة العاملين في الميدان الاجتماعي لهذه التحديات، أجريت مقابلات مع ٢٥ من الأخصائيين الاجتماعيين بالمطلات المحلية، الذين يعملون في أربع إدارات للخدمة الاجتماعية سواء في المدن أو الريف بالمملكة المتحدة، فطلبت منهم أن يعطوني وصفاً وتحليلاً لعماساتهم المتعلقة وإريتريا وإثيوبيا وأفغانستان وسريلانكا. فاختاروا الحديث عن شباب من الصومال وأعمارهم قليلاً عن السادسة عشرة، ويلاحظ أن ثلثي هؤلاء الشباب من الذكور مما يكشف عن اتجاه عام لدى الصبية، لا الفتيات، لطلب

## يمكن أن يقدم الأخصائيون الاجتماعيون بعض الجسور

للجوء إلى بريطانيا، والغالبية العظمى منهم مُنحت إدناً مؤقتاً بالبقاء في المملكة المتحدة ريثما يتم النظر في طلباتهم، والواقع أن واحداً فقط من بين كل أربعة منهم هو الذي يحصل على الإدناً بالبقاء.

وفي العادة يعاني الشباب من السكان الأصليين الذين يرعاهم الأخصائيون الاجتماعيون من العيش في بيئات أسرية مؤقتة، أو من سباق الفقر المادي، ولكن في حالة الكثيرين من المصّر الذين جاءوا دون ذويهم إلى المملكة المتحدة، كانت الاضطرابات الأهلية المزمنة في وطنهم هي التهديد الذي دفعهم إلى المجيء، لا الحرمان المادي أو المعاشي.

### الصمت

ماداً يفهم الصغار من إرسالهم هذه المسافة

الموضوعة العليا  
لشؤون اللاجئين  
أرمينيا/إرميرج  
عاشقشال، ١٠ سنوات

الطويلة بعيداً عن الأذى، وعن ديارهم أيضاً؟ لقد انتهت إلى أن قلة قليلة من العاملين في المجال الاجتماعي هم الذين يمرضون إجابة على هذا السؤال، ليس لأنهم لا يسمألون هؤلاء الأطفال. ولكن لأنهم لا يحصلون على إجابة منهم، فالصغار يرفضون محاولة إشراكهم في الأنشطة التي يحكون من خلالها قصص حياتهم، وكثيرون منهم لا يدرون أين أسرهم، ولا يتصلون بها. وبخلاف شباب السكان الأصليين فإن طالبي اللجوء من هذا النوع لا يطون الأخصائيين الاجتماعيين أسماء أباؤهم أو تواريتهم ميلادهم أو معلومات عن تكوين أسرهم أو عناوين أو أرقام هواتفات دقيقة لأفراد أسرهم، وبمضي الأخصائيين الاجتماعيين سبب إبحام الصغار عن التحدث إليهم بوصفهم رموزاً للسلطة، ويدركون أنهم يشعرون الإدلاء بهذه المعلومات خوفاً من طردهم، ومن الممكن أن يكون الصمت ملمعاً مهمتاً على علاقتهم بالأخصائيين الاجتماعيين، فالتتسا بسطه، وأحياناً تستمرق سنوات، والمعلومات تكشف في صورة

شركات متناثرة، ويعرف الأخصائيون الاجتماعيون فائدة الصمت وعيوبه، فالصمت يجلب الأمن، وتسرير المعلومات يعني الخطر، ولكن الصمت قد يكون عبئاً أيضاً، فالطفل الذي أبعد عن أهله حتى يكون في مامن ربما يشعر بأن دويه قد تخلوا عنه، ويكونه أبعد عن أسرته، بينما هي باقية في ديارها، قد يوجد لديه قلقاً عميقاً بشأن سلامة الأسرة، وأحياناً بالنزب لأنه أصبح في مامن دونهم.

ويستجيب الأخصائيون الاجتماعيون للصمت بطرق عديدة، فكثير منهم يترقبون لمعرفةهم بأهمية الموازنة بين ما يطلبونه وكيفية الطلب وتوقيتته، وعلى الرغم من أن بعض الأخصائيين الآخرين يهجمون عن العمل في إدارة الهجرة، فقد يتشككون في صدق رواية الطفل إذا التزم الصمت ولم يعد عنه.

ويواجه أي مهاجر، سواء أكان مهاجراً لأسباب اقتصادية أو

سياسية، معضلة الموازنة بين الانتماء في المجتمع المضيف وه الانسلاخ، عن المجتمع الذي تركه وراء ظهره، وهنا يمكن أن يقدم الأخصائيون الاجتماعيون لهم بعض الجسور للربط بين الاثنين، بأن يحاولوا مثلاً الحصول على

٥٥، صبي إثيوبي عمره ١٦ سنة، كان أبوه ناشطاً سياسياً معارضاً للحكومة الإثيوبية، وفي أحد الأيام هاجم بعض جنود الحكومة منزل ٥٥، وأطلقوا النار على أبيه فلقى حتفه برصاصة أصابته في عنقه، وانتحرت أمه في نفس اليوم، وتمكّن ٥٥، من الفرار، أما المنزل فقيمت به المهاجمون ونهبوه، وقد ساعدته إحدى عماته أو أخالاته على الخروج من البلاد، وعندما وصل إلى المملكة المتحدة أحالته إدارة الهجرة إلى دائرة الخدمات الاجتماعية، وبعد أن أقام بعض الوقت في ملجأ للأطامل، شخص الأطباء حالته على أنها اضطراب عصبي ناجم عن صدمة، فتلقى مساعدة فعالة في هذا الصدد من إدارة خدمات الصحة النفسية للأطفال والمراهقين، ثم نقل في الآونة الأخيرة للإقامة بمفرده،

ويعد ٥٥، شاباً مرحاً ودوداً، غير أنه ما زال يعاني من هول تجربته قبل فراره، وعندما زاره الأخصائي الاجتماعي المسؤول عنه في شقته الجديدة رأى إبطاً فوتوغرافياً فارغاً على رف المدفأة في غرفة الاستقبال، فسأله عنه فقال ٥٥، إنه يأمل أن يجد صورة لأبيه وأمه في يوم من الأيام حتى يملأ بها هذا الإطار

معلومات من أفراد الأسرة المفقودين عن طريق خدمة البحث عن المفقودين التابعة للصليب الأحمر (في حالة موافقة الطفل)، ويان يصطحبوا الصغار لتناول وجبات من بلادهم، في المطاعم، وأن يقدموا لهم القواميس الثنائية اللغة وكتب الطهو وسجاجيد الصلاة والمصاحف وبطاقات الاتصالات التليفونية الدولية، كما أنهم يساعدون هؤلاء الصغار على الاتصال بالمنظمات التي تنتمي لنفس ثقافتهم، ويعملون بالتعاون الوثيق مع كبار العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والرعاية البديلية للأسر، الذين لا يوفرن مجرد الاتصال المنتظم والمتسق مع هؤلاء الصغار وإنما يوفرن من أن لا آخر أساس الرعاية اللازمة لهم.





## المرونة والضعف والعيش بإحساس عدم الأمان

تحدث الأخصائيون الاجتماعيون الذين أجريت المقابلات معهم عن الأسباب العملية والمخاطبة التي تجعلهم يستعملون معهم في رعاية الصغار المبعدين عن دويم أكثر من عملهم مع الصغار من مواطني المملكة المتحدة؛ ويبدو أن هؤلاء الصغار يعطونهم قدراً من الأمل المنضج بالمقارنة بمجموعة التحديات المضنية التي يطرحها الصغار من أهالي المملكة المتحدة. فضالو للجوء يُعتبرون فئة تتسم بالهوية وتواهر الدافع الذاتي والالتزام بتحقيق أفضل ما يمكنهم من ظروفهم الحالية. فتجدهم يتطلعون إلى التوفيق الدراسي ويتحلون بالشقة والحرص. ويمجدون استقراهم في أماكن توطيهم، يبدأون في تكوين علاقات طيبة ودودة يمكن الوثوق بها. ويجدر بالذكر أن هناك بعض الصغار من طالبي اللجوء الذين أتوا دون أسرهم يبيعون من حاجاتهم بالصراخ والأرق وتحملهم أشياءهم والتشكك في العلاقات والقوانين. ولكنهم مجرد أطفال، ومعظم صغار طالبي اللجوء نادراً ما يعانون من نوبات الاكتئاب الشديد، وما يترتب عليها من تدخل العلاج الطبي أو النفسي، وهذا ما يخلق بعض الأخصائيين الاجتماعيين، الذين يخشون أن يخفي هذا القناع من الملائمة وراء اكتئاباً داخلياً بسبب الإحساس بعدم الأمان في حياتهم.

وفي حقيقة الأمر، ومما يدعو إلى الدهشة في ضوء مستوى التفقد الذي يتسم به تفكير بعض الممارسين بشأن هؤلاء الصغار، أن الاعتبارات العملية أيضاً تطلب أحياناً على حاجتهم إلى التفرغ على البحوث المتعلقة بالألاجير، أو التدريب أو الرقابة المتخصصة أو التشاور أو بناء الشبكات. وكثير منهم يعملون في غياب سياسة مفصلة بشأن الصغار المبعدين عن دويم،<sup>٢</sup> فيتمدون على خبراتهم الشخصية والمهنية لصياغة مبرراتهم. وفي بعض الأحيان يبدو أن هذا الاعتماد الضيق على الموارد الذاتية للمرء غير كافٍ، خصوصاً للغة المحدودة من الممارسين الذين لهم دور في وضع المبادئ العامة للامانة في إطار الوكالات التي يعملون بها. ويبدو أن الكثيرين منهم يشعرون بفرقهم بأنفسهم دون مشاركة من أحد، وإن كان هذا الجهد الفردي مثمراً في حد ذاته.

## إعادة طالبي اللجوء ولم شمل الأسر وإعادة التأهيل

لم يحصل أي شخص من المجموعة التي أجري عليها هذا البحث على وضع اللجوء. لكن بعضهم حصل على إذن استثنائي بالبقاء لأسباب إنسانية، بينما شرع آخرون لتوهم في

إجراءات تقديم الطلبات. لكن جميع الأخصائيين الذين أجريت مقابلات معهم أصرروا على أن الصغار لا يبريدون العودة إلى أوطانهم، وأنهم يتوقون إلى الحصول على وضع اللجوء. ويشتد عزمهم الراسخ على أن «تعملوا» أو أن يصبحوا أناساً «أهم شأن» عندما يرون الشباب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المتحدة بضع سنوات وربما لأن الأخصائيين الاجتماعيين يتبنون في نتائج الإرجاع إلى الوطن إلا قلة قليلة فقط. ولكن طالبي اللجوء الصغار الذين يهازون سن الرشد معرضون، بخلاف من أقرانهم من السكان الأصليين، لخطر الحرمان الاجتماعي بخروجهم من دائرة الرعاية، بل احتمال رفض إعطائهم الجنسية. وفي ختام المقابلات التي أجريتها مع الأخصائيين الاجتماعيين سألتهم هل يعرفون مع من سيقضي هؤلاء الصغار، في

فأقلت الفتاة «ك، أخته السبعة عشر عاماً أسرتها في إفريقيا منذ ست سنوات. وفجأة وبدون أي سابق إنذار تلقت خطاباً من والدها. وتقول الإحصائية الاجتماعية المعنية بحالتها».

عندما قابلتها في الأسبوع التالي قلت لها «إن كنت تريد أن إطلاعي على الخطاب، فيسرنى أن أراه». لكنها قالت «إنه ليس معي، فقد أحرقته». ثم تبين أن والدها كتب في هذا الخطاب شيئاً عن نفسه، وأنه الآن متزوج وله طفلان. منهما بنت اسمها «ك»، على نفس اسم الفتاة. لقد كان لهذا الأمر أثر عاطفي مذهل على مشاعر الفتاة التي انفصلت عن والدها. فأنت أصبحت عنده «ك» أخرى هناك، وقال إنه لم يتمكن من الاتصال بها من قبل بسبب الأوضاع في وطنهم.

ثم قالت لي الفتاة «ولكنني كنت له خطاباً على أي حال. أتريد أن ترينه؟». وعندما أرتني الخطاب كادت دموعي تجري، لأنها كررت فيه مراراً عبارة «إنني أحبك جداً». ولا يمر علي يوم إلا وأفكر فيك. وستظل دائماً أبي مهما حدث».

الدغة التي برعوتها، على اتصال بعد أن يكبروا، فجات إجاباتهم أبعد ما تكون عن الوضوح.

## الخلاصة

لا تناس من أن يتعامل هؤلاء الصغار مع الإحساس بعدم الأمان بطريقة مفعمة بالحوية إلا ما أرادوا الحفاظ على بقائهم. وبالنسبة للممارسين الاجتماعيين يقتضي حس الممارسة إيجاد توازن بين الاحتياجات العامة والحاجات المحددة الخاصة بالمجموعات التي يقومون على رعايتها، مما يعني إنتاج نهج يتسم بالحساسية تجاه أعبائهم. فلا يتفهمون جرباً وراء المعلومات ولا يتكرونها. أعينها على المدى الطويل. كما أن حسن الممارسة يعني أيضاً توفير الصلات على مستوى مقبول ومفيد لكل طفل على حدة. وغالباً ما يعمل الأخصائيون الاجتماعيون بمفردهم دون الائتلاف وتوجيه واضح قائم على سياسات أو بروتوكولات. ومن ثم فإنهم لم يستلوا بعد قدراتهم الكامنة على الحفاظ على عملهم الممارس باستخدام شبكة العلاقات بدلاً من الانصراف على الجهود الفردية. كما أن إمكانية قيام كل طفل بالانتماء بأسرته من جديد، بعد أن يطمئن إلى أنه قد حصل فعلاً على اللجوء، لم يستند منها بعد.

رافي كولي يشغل حالياً منصب محاضر أول في العمل الاجتماعي بجامعة ميدلсекس، ويركز في اهتماماته البحثية على تأثير الائتلاف على ممارسة العمل الاجتماعي. ويسمى أنه يتعرف على آراء الباحثين الآخرين الذين يدرسون حياة طالبي اللجوء الصغار في الدول المصنفة الصناعية الأخرى.

البريد الإلكتروني: r.kohli@mdx.ac.uk

Andri C. 2000 Another Country... implementing dispersal under the Immigration and Asylum Act 1999. The Stationery Office. 'Stone R. Young people first and foremost: meeting the needs of unaccompanied asylum-seeking young people' Barnardo's, London, 2000. بعد الصغار من دول عديدة بوضع أعداد أكبر تأتي من الصومال والسعودية وأستراليا والصومال وسريلانكا وتركيا وبوركينا فاسو وبنما. وهناك دول أخرى مثل البانيا وإثيوبيا وإيران وإندونيسيا ورواندا وبنما وإثيوبيا. منهم هؤلاء الصغار أساساً في لندن وفي أماكن أخرى في جنوب إفريقيا حيث تتركز مواطن الدول الرئيسية.

Russell S. Most vulnerable of all: The treatment of 'U' unaccompanied refugee young people in the UK. Amnesty International, 1999.

٢. تتشتمل إدارة الصحة المصنفة بدرجة واحدة ومجموعة الرعاية التي يتلقاها القصر المبعدين عن دويم، ولا سجلات مركزية بعدد الصغار الذين تتشتمل على السلطات المحلية. وهناك دليل توجيهي للممارسين في هذا الصدد بعنوان 'Unaccompanied Asylum-seeking Children - A practice guided training pack'. Department of Health, 1995. ولكن هذا الدليل يحتاج إلى تحديث وإلى نشره وتوزيعه على القصر الوطني.



# الأطفال المنفصلون عن ذويهم: أضعف فئات طالبي اللجوء

بقلم: كيت هالفورسن

**تشير التقديرات إلى أن زهاء ٢٠ ألفاً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (ومعظمهم من إفريقيا وآسيا) سعى للجوء في بلدان أوروبا الغربية والوسطى في السنوات الأخيرة.**

مرافقهم من الكبار ربما لا يكونون بالضرورة قادرين على الاضطلاع بمسؤولية رعايتهم أو غير مناسبين لهذه المهمة.

**ويرتحل** الكثير من هؤلاء الأطفال للأسباب نفسها التي تدفع البالغين من طالبي اللجوء إلى السفر، مثل الهرب من الصراعات المسلحة، والاضطهاد، والفاقة، والعمران، بينما يسافر بعضهم لاسباب المتاجرين في الأطفال الذين يتمكنون من تجنبهم سواء في بلدانهم الأصلية أم أثناء ارتحالهم. ويغادر البعض منهم أو طائفة أيضاً قراراً من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال أو ما يتعرضون له من سوء معاملة وإهمال على أيدي أسرهم. وينتظر الكثيرون من هؤلاء الأطفال مستقبل تحيط به الشكوك، وينتظر للاستقرار إلى حد بعيد في أوروبا حيث يشوب السياسات والممارسات الخاصة بحماية أطفالهم الكثير من الثغرات.

**تعرض الأطفال لرفض الدخول والاحتجاز في بلدان اللجوء**

يصف مصطلح «الأطفال المنفصلين عن ذويهم» الأطفال الذين قتل أعمارهم عن ١٨ عاماً ممن خرج أو طائفتهم بدون مصيبة الأبوين كليهما أو ولي الأمر الأساسي سواء القانوني أم العرفي، ويكون بعض الأطفال المنفصلين عن ذويهم وحدهم تماماً، بينما يكون آخرون بصحبة أقارب من غير أهلهم.

وتوصي مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين بعدم رفض دخول الأطفال المنفصلين عن ذويهم، أو احتجازهم، أو إعادتهم إلى أو طائفتهم بدون توفر الضمانات اللازمة لسلامتهم. وعلى الرغم من ذلك ترفض الكثير من الدول في أوروبا الغربية والوسطى دخول الأطفال المنفصلين، بل ويعترض مثل هؤلاء الأطفال للاحتجاز في عدد من هذه الدول. فالقاعدة المتبعة في فرنسا هي احتجاز الأطفال المنفصلين عن ذويهم في «منطقة الانتظار» في مطار شارل



وتطبق سويسرا أيضاً إجراءات خاصة بالمطار، من بينها الاحتجاز، على بعض الأطفال المنفصلين عن ذويهم. واحتجزت المملكة المتحدة من قبل كثيراً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (احتجز ٧٦ طفلاً في ١٩٩٨/١٩٩٩)، لكن الوضع هناك تحسن منذ ذلك الحين. وقد حققت بعض البلدان تقدماً فيما يخص الحد من ممارسة احتجاز

«دوسل سبي» طويل القامة، متين البنية، يبلغ من العمر ١٦ عاماً، قادماً من جنوب القارة الإفريقية. وقد أضيفت عليه المصاعب التي مر بها منذ ظهوره يرحي بالمشج. ولم يصدق مسؤول الحدود أن عمره لا يتجاوز ١٦ عاماً، ومن ثم قد أرسل إلى مركز احتجاز خاص بطالبي اللجوء من البالغين. وتمكن الصبي بعد أن قضى أسبوعاً في المركز من التحدث إلى أحد العاملين هناك وأبلغه أن عمره ١٦ عاماً فقط. وفي النهاية عرض على الطبيب في مركز الاحتجاز. والتفتط الطبيب صورة بالأشعة السينية لمصعبيه وفحصه فحصاً جسدياً سريعاً. ولم يسأله عن شيء غير اسمه، وتاريخ ميلاده، وبلده الأصلي، وكان المرجح الخاص بالطعام الذي استخدمه الطبيب يقوم على دراسة نمو مجموعة من الأطفال البيض ويرجع إلى ٢٠ عاماً أو يزيد. وأعاد الطبيب في تقريره أنه نظراً للتضخم الجسماني للصبي ونمو عظامه يبدو من المرجح أن عمره يتجاوز ١٨ عاماً لكنه لا يستطيع أن يحدد ذلك.

الأطفال المنفصلين أو حظرها. غير أنها مازالت تشهد بعض حالات الاحتجاز. ويطلب التخلص التام من هذه الممارسة في أوروبا إجراء مزيد من التفتتات. **أوجه القصور في تحديد الهوية والتسجيل**

تفتقر الكثير من الدول إلى أنظمة دقيقة لتحديد هوية طالبي اللجوء وتسجيلهم، ولم تكن حتى الآن الآونة الأخيرة تجمع الإحصاءات كإجراء متبع. ولذا فمن المرجح أن تكون أعداد الأطفال المنفصلين عن ذويهم في هذه الدول أكبر كثيراً من المعترف به رسمياً. وقد جمعت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين حتى الآن الإحصاءات من ٢٧ دولة بخصوص أعداد الأطفال المنفصلين الذين طلبوا اللجوء في عام ٢٠٠٠. ويتعين أن يصبح هذا قاعدة متبعة في كل الدول.

ويشمل تحديد الهوية حائنين رئيسيين. هما تحديد ما إذا كان الشخص دون سن الثامنة عشرة، وتحديد ما إذا كان حقاً من الأطفال المنفصلين عن ذويهم. وقد جرى التعبير عن بواش تلق فيما يخص بعض الأساليب المبتعة في تقدير السن وتحديد. إذ ينبغي ألا تُطبق مثل هذه الأساليب إلا في حالة الشك في السن، ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار

«وصلت فتاة عمرها ١٤ عاماً قادمة من غرب إفريقيا دون وثائق. ولما لم يكن بمقدورها إثبات أنها قاصرة فقد أودعت في الحجز الخاص بإدارة الهجرة. ولم تقم سبب وجودها في السجن، وشعرت بأنها تُعامل معاملة المجرمين. كانت تشعر بالوحدة ورائت عليها الكناية، ولم تستشع الطعام الأوروبي. وكنت عن تناول الطعام ولزمت الغرفة التي تشاركها فيها ثلاث نساء بالغات. وفي النهاية عرضها ضابط الحجز على الطبيب الذي أعطاها اقراصاً مضادة للاكتئاب لاسيماها بالتشوش وجعلتها تنام بالساعات. وأخيراً أعطاهم نزيلات أخرى في الحجز بطاقة حمام، وحضر المحامي وطلب منها مالاً. ولم يكن معها أي مال، ويبلغ بها اليأس في إحدى المراحل أن طلبت العودة إلى وطنها، لكنها ما لبثت أن غيرت رأيها. وكنت لها إحدى زميلاتها المحتجزات رسالة فضلت بها إلى وكالة تساعد اللاجئين. ووجدت لها الوكالة محامياً كفوّاً بدا على الفور الإجراءات اللازمة للإفراج عنها من الاحتجاز».

ديتول لما يقرب من شهر أو يزيد. وفي ألمانيا قد يستحجز هؤلاء الأطفال في إطار «إجراءات المطار» وهي مراكز احتجاز.

المباشرين أو بالغين آخرين، وقد يبدو هؤلاء الأطفال عند وصولهم إلى أوروبا أنهم يحظون «بمساعدة» من برعاهم، بيد أن





## أوصياء لجميع الأطفال

تعيين وصي لحماية الطفل المنفصل وإسداء التمتع إليه مسالة ضرورية للحفاظ على حقوق الطفل، ومعظم الدول لديها أنظمة للرعاية، وفي بعض البلدان يحال الأطفال المنفصلون ممن يطلبون اللجوء إلى النظام الوطني للرعاية، أو قد يكون هناك ترتيب خاص للرعاية لطالبي اللجوء من الأطفال. ويجري في معظم البلدان تعيين أوصياء، لكن ذلك لا يشمل كل الأطفال بالضرورة، كما أنه لا يتم في الوقت المناسب ودون تأخير في كل الحالات، وقد يضطلع بمسؤولية الوصاية أفراد أو مؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية أو الوكالات شبه الحكومية. وفي بعض البلدان يكون الأوصياء مسؤولين عن عدد كبير للغاية من الأطفال (قرابة ٢٠٠ طفل في إيطاليا) بينما يكون العدد أقل في دول أخرى (من ٢٥ إلى ٣٠ في ألمانيا).

وينبغي تحقيق التماسك بين أنظمة الوصاية لضمان:

- ١- تعيين أوصياء لكل الأطفال المنفصلين؛
- ٢- أن يتم خلال شهر تعيين أوصياء ممن تلقوا التدريب المناسب.
- ٣- وضع مبادئ توجيهية لكل الأوصياء.

## التمكن من مباشرة إجراءات اللجوء

في كل دول أوروبا الغربية والوسطى من حق الأطفال المنفصلين قانوناً أن يتقدموا بطلب للجوء أو أن يقوم أوصياؤهم بذلك نيابة عنهم. أما في واقع الأمر فثمة عدد من الأطفال لا يتمكن أبداً من مباشرة إجراءات اللجوء. فهم إما لا يعرفون كيف يتقدمون بطلب، أو لا يكونون في المكان المناسب، أو لا يضمنون طلباتهم في المهلة المحددة، أو يعملون بنصيحة من يرون أنهم يتمتعون بحماية كافية في إطار نظام رعاية الطفولة فينصرونهم خطأ بعدم التقدم بطلب، وربما لا يكون الأوصياء مستعدين للتقدم بطلبات

عند تطبيقها درجة تصح الطفل ونموه الذهني، إلى جانب الخصائص الجسمانية وفي حالة عدم الجرم يجب أن يؤخذ بالتقدير الأدنى لمن الطفل. أما في واقع الأمر فتطبق كثير من الدول أساليب تقدير السن التي تعتمد المقاييس الجسمانية وحدها (مثل صور الأضمة السنية لعظمة الترقوة والمعصمين وفحص الأسنان). وما يمثي على القلق الشديد أن تقدير السن قد يستغل على ما يبدو في بضعة بلدان لحرمان الأطفال من الرعاية الخاصة التي يجب أن يحظوا بها بصفتهم أطفالاً منفصلين عن ذويهم.

ويصل معظم الأطفال الذين يفدون إلى أوروبا هذه الأيام بصحبة شخص بالغ، غير أنه يتعين أن يتولى الخبراء بعناية توفير الطبيعة المحددة للملاقة التي تربط الطفل بمرافقه أو مرافقيه من البالغين، فقد بات الاتجار في الأطفال مشكلة خطيرة في جميع دول أوروبا هذه الأيام.

## البحث عن الأسر مسألة ضرورية لكل الأطفال

من الإجراءات الأولى التي ينبغي اتخاذها بالنسبة إلى الطفل المنفصل عن ذويه البحث عن أسرته، وذلك حتى يتسنى إقامة اتصال بينهما واستكشاف إمكانية لم شمل الأسرة في الأجل الطويل. ويتم في عدد بلدان أوروبية البحث عن الأسر لكنه ليس إجراء متبعاً على الدوام في أي من هذه البلدان. ويتم تشجيع الأسرة عادة بطلب من الطفل نفسه أو من منظمة غير حكومية أو هيئة حكومية. لا تقوم الوكالات المعنية بالنابح عن الأسرة ما لم يطلب الطفل نفسه ذلك بصورة محددة خشية أن تستغل في معلومات تحصل عليها عن الأسرة، أو الأقارب، أو البلد الأصلي للطفل، من جانب السلطات المسؤولة عن تنفيذ إجراءات تحديد وضع اللاجئين. أو تستغل في إعادة الطفل على الفور إلى وطنه



كانت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تقرر من منطقة البحيرات العظمى مع أمها وأخوها بمساعدة وكيل، وكان أبوها قد اعتُقل واحتُفي. وأثناء محاولتهم مغادرة البلاد مستقلين زوروا عبر أحد الأنهار إلى بلد مجاور، اعتُقلت أسرة الفتاة في آخر لحظة، لكن الوكيل تمكن من الوصول بالفتاة إلى بر السلامة. وعندما وصلت الفتاة إلى أوروبا أُعريت من خفوها على مصير أسرته. واتصل موظف الشؤون الاجتماعية بالمصليب الأحمر لمعرفة ما إذا كانت أي رسائل قد وصلت من أسرة الفتاة، فلم يجد أي رسالة. واتصل الموظف بعد ذلك بالخدمة الاجتماعية الدولية التي قامت بتحويلها، وفي نهاية الأمر أُلحقت الفتاة بمنزل أسرتهَا خلال وائل مكان أسرتهَا غير معروف.

وينبغي على الرغم من ذلك تكثيف البحث عن الأسر، وأن يكون من الإجراءات التمتية على الدوام بالنسبة إلى كل الأطفال المنفصلين، وأن يجري تسمية على المستفيدين الوطني والدولي، وينبغي وضع آليات تكفل حماية المعلومات من أن يساء استغلالها.

السياسة، ومنفتحة بصورة أو بياشر الأطفال المنفصلون الذين يحتاجون إلى الحماية كلاجئين إجراءات اللجوء، لأنهم إن لم يفعلوا فإن إحضاراً على الوضع الشرعي الذي يحتاجون إليه ليمتكنوا من الاستفادة من الخدمات المناسبة والعزالي الطويلة الأجل التي يتيجها لهم وضع اللاجئين.

## التمثيل القانوني: الحاجة لمزيد من التدريب والتوعية

تقر معظم البلدان بالاعانة إلى أن يتلقى الأطفال المنفصلون الاستشارة القانونية بخصوص طلبات اللجوء، وعلى الرغم من ذلك فلا يبين مشلون قانونيون للأطفال كقاعدة متبعة على الدوام، وفي بعض الدول لا يُعينون إلا في مرحلة الاستئناف وفي كثير من الأحيان يطلب من الأطفال دفع أتعاب مقابل خدماتهم، وتمثل كفاءة التمثيل القانوني باعث قلق أساسياً. ففي بعض الأحيان يجري تعيين محامين ممن لم تكن



«كان المحامي مشغولاً للغاية وأجريت اتصالاً هاتفياً ثم قال: «عليك الانتظار! يجب أن نغادر الآن»، ولم أكن قد فرغت مما أريد قوله».

لهم خبرة سابقة في تمثيل طفل منفصل، وربما لا يعرف هؤلاء المحامون كيف يتعاملون مع طفل، أو كيف يستخلصون المعلومات ذات الصلة، أو حتى المبادئ التوجيهية المحددة وحقوق الأطفال في إجراءات اللجوء. وينبغي التأكيد بمزيد من التدريب المتخصص والتوعية بين المحامين الذين يمثلون الأطفال المنفصلين.

## تحديد وضع اللاجئين: طفل أم بالغ؟

لا تمنح أي دولة أوروبية وضع اللاجئين سوى لعدد ضئيل من الأطفال المنفصلين. إلا أن معظمهم يحصلون على تصريح بالإقامة المؤقتة أو الدائمة لأسباب إنسانية أو لغرض الأسباب. وبعد حالات الإعادة القسرية للأطفال من طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم قبلة للغاية، إلا أن المشكلات تنشأ عندما يتم الأطفال الذين حصلوا على تصريح بالإقامة المؤقتة ١٨ عاماً ويزيدون عندئذ بالبين ويصبحون عرضة لخطر الترحيل. وكانت بضعة دول، مثل إسبانيا، تطبق حتى الآن الآونة الأخيرة استراتيجيات «تجديد» طلبات اللجوء المقدمة من الأطفال المنفصلين إلى أن يلبثوا الثامنة عشرة حتى يمكن معالجة طلباتهم على أنهم بالغون.

ومن بواعث القلق بوجه خاص ضرورة وضع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة



ويؤتي الحفاظ على هذه القوة الدافعة من أجل التمييز، المطلوب الآن تحقيق تقدم أكبر، مماثل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تبين من خلال تجربة البرنامج على مدى في الدول التي يوجد بها تشريع مماثل (كما هو الحال في بعض دول أوروبا الوسطى) فليس من الضروري أن يفشل. ولذا ينبغي التصدي لمساندة وتشجيعات كافية، فليس أن نتركه من الأطفال المتفلسين، وهم أضعف الفئات من بين طما اليوم، يحتاجون إلى انتباه خاص (سواء فيما يخص الموارد المالية أم البشرية) من جانب مناع المراسمة ومفاتيحها.

تعمل كيت هالفورس في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي كبير المستشارين لشؤون السياسة في برنامج الأطفال المنفصلين في أوروبا. والآراء الواردة في المقال هي آراء الكاتبة ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة. البريد الإلكتروني: [halvorse@unhcr.ch](mailto:halvorse@unhcr.ch)

Kandy Rankin *Separated Children in Europe Programme*  
*Children Seeking Asylum in Europe: a Programme*  
*for Action, Separated Children in Europe Programme,*  
 UNHCR/Save the Children, Stockholm 2000.

1. من التقرير للمنظمة العفو الدولية
2. See the quote and herewith on the subject of the article
3. The article is available at: [www.Emmung-Guide.org/Childcare/Children%20in%20Europe/Programme,%20Save%20the%20Children%20and%20L.N.H.R.B.,Brussels,2001](http://www.Emmung-Guide.org/Childcare/Children%20in%20Europe/Programme,%20Save%20the%20Children%20and%20L.N.H.R.B.,Brussels,2001)
4. Young separated refugees in Oxford by Kate
5. *Seamless of Save the Children*, 2009, p.88
6. للاطلاع على المزيد من التفاصيل، يرجى موقع البروماج على الإنترنت [www.gla.ac.uk](http://www.gla.ac.uk) وعنايه [www.gla.ac.uk](mailto:www.gla.ac.uk)
7. في الجيوش صناديق أساسية مهمة مثل المصنوعة المصنوعة
8. *وعددا من التمييز، وذلك في المشاركة في برامج*
9. *العامات الصالحة التي يرى فيها البروماج، انظر*
10. [www.gla.ac.uk/Global/English/Statementof...](http://www.gla.ac.uk/Global/English/Statementof...)

المفلسون أنشأت مقوضية الاتحاد المتحد  
العليا لتسليح اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة  
برامج للأطفال اللاجئين من ذويهم في  
أوروبا عام ١٩٩٨. ويهدف هذا البرنامج إلى  
ضمان الالتزام بالمدادير والمعايير الخاصة  
بمعتقد الأطفال المتصلين من خلال  
التعاون مع منظمات المجتمع المدني  
والمؤسسات الخاصة مع المستفيدين  
الوطني والأوروبي، يغطي البرنامج حالياً  
٢٨ دولة في أوروبا الغربية والوسطى ومن  
المقرر أن ينتهي بمصنفته الحالية في أواخر  
عام ٢٠٠٢.

وكان من الأنشطة الأولى للبرنامج إصدار بيان بخصوص المعارضة الصالحة، عام ١٩٩٩. وقد بات هذا البيان أمراً أدق في تنفيذ البرنامج، وهو يقوم أساساً على «المبادئ التوجيهية للهيئات المساهمة والإجراءات الخاصة بالتعامل مع طلبة اللجوء من الأطفال المنفردين» التي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٨٧. واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٩<sup>٥</sup> وكان من بين أنشطة البرنامج القيام بعد ملائمة للتوعية الوطنية ومستوى الاتحاد الأوروبي، وتم توثيق الوضع فيما يخص الأطفال المتفصلين في كل دولة من الدول التي ينطهجها البرنامج في شكل تقرير مطروحة لقارئ القائمة هلمياً في كل دولة من الدول الثماني والعشرين بالمعيار البرد في البيان، وقد أمكن على أساس هذا التقرير وغيرها من المعلومات التي جمعت بخصوص كل دولة تعديدا للتقرير وبواعت القلق في المعارض الوطنية القائمة والدمج هلمياً بالتقرير،

## خاتمة وتوصيات

وفق البرنامج في الآونة الأخيرة عددًا من التغيرات الإيجابية التي حسنت أو طورت التشريعات والممارسات على المستوى الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي. ومن الخطوات الباعثة على التفاعل في هذا الصدد مصادرة تشريع جديد وصوغها المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بمعايير الاستقبال، وإجراءات اللجوء، وإمساك الأسر، وتعريف اللاجئين، والأشكال المؤقتة، والتعاون والتضامن، وستكون هذه الأدوات ملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إنغماس يصدر من التشريع، وهي تحتوي على كثير من البنود الخاصة بحماية الأطفال المصطفين، على أن ينفذها، بنظر المرء

بالأطفال في الاعتبار عند تحديد وضع اللاجئ. فقد يكون للأطفال انتمياتهم الخاصة. قد تدعو للاعتراع بهم كالأجناس المهم الكبار. وقد يكونون أيضاً قد تعرضوا لانتهاكات واقعة الخطف قبل أن يهاجروا من بلادهم الأصلية. وقد قدوا الانتهاكات التمييزية الإجباري في الجيوش، وتشويه الأعضاء، التسلية الأثوية، والعمل القسري، وإدارة القسرية وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي، والزواج القسري. وفي الحالات التي تتورع فيها أسباب تدعو للاعتراع أن مثل هذه الانتهاكات قد وقعت يجب إجراء تقويم وافٍ على إعمال عملية اللجوء في طلبات اللجوء.

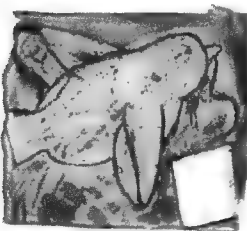
### الحلول الطويلة الأجل

لا تعترف معظم البلدان حالياً سوى بعدد ضئيل من الأطفال المصنفين كالأطفال، وعلى الرغم من ذلك فلا يزال عدد من هؤلاء الأطفال إلى بلدهم إلا في بعض الحالات إن ذلك. وبالتالي، فإن عدد من هؤلاء الأطفال المولود في البرية - وهي البقاء في دولة اللجوء، وإعادة التوطين في دولة ثالثة (عادة لعم شمل الأسر)، والإعادة إلى بلد الأصلي - يمثل أقل الأول أكثرها شيوعاً. إذ أصبحت الأصلية الساحة في الكثرة، حيث يكون كثير من الأطفال في وضع مؤقت يستمر إلى الترحيل وغير من الأول الطويل. ورغم أن بعضهم نوا لإعادة إلى بلدهم الأصلية عدد ضئيل من الأطفال، إلا أنه ينبغي بحث احتمال أن تكون العملية الفعلية للطفل تقضي العودة، وتقتصر على البلدان إلى إجراءات لتحديد المصلحة الفضلى للطفل في ظل الأطفال الذين لم يقبلوا اللجوء أو الذين رفضت بلدهم، واستثناء، الدامرك، والصوم، وهولندا، وإعادة التوطين قبل الأول الأوروبية إلى برامج لإعلاء الأطفال المصنفين تشمل كل الضمانات اللازمة وفقاً للمبادئ الدولية.

- ويعتبر اتخاذ عدة خطوات في هذا العدد،
- يجب تحديد الحلول الطويلة الأجل
- بمسورة أسرع كثيراً مما يحدث في الوقت
- الرائج.
- ينبغي وضع نظم لتحديد أفضل بديل
- يحق المصلحة الفضلى للطفل.
- ينبغي وضع برامج لإعادة تجميع
- عودة الطفل إلى بيئته الأسرية حالاً طويل
- الأجل لتوفير له أسباب النجاح.
- يجب وضع برامج في بلدان العودة
- لمساعدة الأطفال على الاندماج من جديد
- في مجتمعاتهم الأصلية عند عودتهم إليها
- ومتابعة عملية العودة للاندماج.

برنامج الأطفال المتفصلين عن  
ذوهم في أوروبا

في إطار جهد للتصدي للتهرات المتنوعة في السياسات والممارسات المتعلقة بالأطفال



تدعى «الأطفال المصطلون» ممنول من تقويم سنوي «الجمعية المعملة وقائى والقائى»، فى أولئك السلوىة، وقد استمدت إالى من الأرشى سابع للجمعية عوراءة كىة والأوجه فى الأصل فى لطف الومنى لآخر عىام إسماعولفىش وقد أطلق على اللوحة اسم «المنم»





# القانون البرازيل للجوء هل يعد نموذجاً لقوانين اللجوء في أمريكا اللاتينية؟

بقلم: خوسيه فيشيل دي اندراد وادريانا ماركوليني

جيس دوس سانتوس  
ناورو، هان تشانكي  
لارسن من إدوا يميل  
آل في البرازيل.

والأرجنتين وأوروغواي في أوروبا وكندا  
ونيو زيلندا وأستراليا والولايات المتحدة.

وكان من عوامل نجاح هذه الجهود لإعادة  
التوطين دور مفوضية شؤون اللاجئين في ريو  
دي جانيرو، وجهود الكاردينال باولو إيفارستو  
أرنتز، المطران الأسبق لمدينة ساو باولو. وكان  
الكاردينال أرنتز من كبار دعاة حقوق الإنسان،  
ومن أشد المتعاطفين مع معنة اللاجئين.  
ومن انصار مفوضية شؤون اللاجئين دون قيد  
أو شرط، واعتزافاً بمساهمته الهامة في  
حماية اللاجئين فقد منح وسام نانس في عام  
١٩٨٥، وهو التكريم الذي تمنحه المفوضية  
لن من يعملون لخدمة اللاجئين بصورة متميزة  
تستحق التقدير الدولي.

ويفضل تدخل مفوضية شؤون اللاجئين،  
قبلت الحكومة البرازيلية حوالي ١٥٠ لاجئاً  
فيتنامياً من ساكني القوارب الذين انقذتهم  
بعض السفن البرازيلية في عامي ١٩٧٩  
و ١٩٨٠، وذلك بصفة استثنائية وعلى الرغم  
من التقيود الجغرافية المنصوص عليها في

الذي ينص على أن اللاجئين القادمين من  
أوروبا فقط، هم المستحقون لمنحهم الحماية  
في أراضيها. وفي أثناء السبعينيات لم يكن  
لدى النظام الدكتاتوري العسكري في البرازيل  
أي استعداد يذكر لحماية طالبي اللجوء  
السياسيين الذين تعرضوا للاضطهاد في دول  
أخرى من دول أمريكا اللاتينية، ولكن لم تكن  
هناك سوى أنباء قليلة جداً عن إرجاع طالبي  
اللجوء حيث أعيد توطين معظم طالبي  
اللجوء من أمريكا اللاتينية في أوروبا.

ولكي تتعامل مفوضية شؤون اللاجئين مع  
مسألة إعادة توطين هؤلاء اللاجئين، فقد  
أنشأت مكتباً لها في ريو دي جانيرو في عام  
١٩٧٧. وقد قبلت الحكومة البرازيلية بوجود  
مفوضية شؤون اللاجئين، ولكنها لم تمنحها  
نفس الوضع الذي تتمتع به المنظمات الدولية  
الأخرى. فمن نجاح في الوصول إلى البرازيل  
على أمل الحصول على وضع اللاجئين لم يمنح  
سوى تأشيرة سياحة، وأرسل إلى بلدان أخرى  
للاستقرار فيها. وهكذا أعيد توطين حوالي  
٢٠ ألف مواطن من مواطني شيلي وبوليفيا

الرغم من أن البرازيل شاركت  
على مشاركة جادة في إنشاء عصبة  
الأمم، فقد انسحبت منها في منتصف  
السبعينيات من القرن العشرين، ولذلك لم  
تشارك في الحركة العالمية لحماية اللاجئين  
ضحايا هجرة ما بين الحربين العالميتين.  
ف عندما كان اللاجئون يقدون إلى البرازيل في  
أثناء تلك الفترة كانوا يمتحنون وضع المهاجر  
العادي، مثلاً حدث مع نهاية الحرب العالمية  
الثانية عندما استقر في البرازيل عدد من  
اللاجئين الذين وفد معظمهم من أوروبا  
الشرقية فلم يعترف بهم كلاجئين ولم يسجلوا  
على هذا الأساس، وإنما على أساس أنهم  
مهاجرون عاديون.

وقد صادقت البرازيل على اتفاقية ١٩٥١  
لللاجئين في عام ١٩٦٠، وعلى بروتوكولها  
المصدر عام ١٩٦٧ في عام ١٩٧١، ولكن  
أسبانيا قانونية وسياسية جالت دون تمتع  
اللاجئون غير الأوروبيين بحق اللجوء إلى  
البرازيل، حيث اختارت البرازيل الخيار (١)  
الوارد في المادة ١ ب، (١) من اتفاقية ١٩٥١،



من أنجولا (حوالي ١٦٠٠ شخص)، إلى جانب أعداد قليلة من غرب أفريقيا. كما منح وضع اللجوء لحوالي ٧٠ عراقياً و ١٠٠ مواطن من يوغوسلافيا السابقة. ومن المتوقع أن يؤدي الصراع المستمر في كولومبيا وما يترتب عليه من نزوح جماعي إلى زيادة كبيرة في أعداد الكولومبيين المحدودة العاصلة حالياً على وضع اللجوء في البرازيل.

ويجدر منح طالب اللجوء وضع اللجوء في البرازيل لتصدر له بطاقة هوية ويصبح من حقه الانتفاع بالرعاية الطبية العامة والدراسة والعمل، ونتيجة لاستراتيجيات الإشراف المحلية يتم إدخال معظم اللاجئين في البرامج الاجتماعية العامة والخاصة. وبعد قضاء ست سنوات في البرازيل، يمكن للاجئين أن يتقدم بطلب للحصول على إقامة دائمة (الأمر الذي يجعله مهاجراً) وعلى الجنسية البرازيلية. ويمكن للاجئين الحصول على إعانة مالية لمدة محددة تعادل الحد الأدنى للأجر في البرازيل، أي حوالي ٧٠ دولار أمريكي تقريبا في الشهر، ويتقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة. وتصرف هذه الإعانة من منظمة «كارتيتاس» وهي منظمة غير حكومية كاثوليكية تقوم بدور الشريك المنفذ لمشروعات موسوعية شؤون اللاجئين منذ عام ١٩٧٧.

ويفضل مساحة البرازيل الشاسعة، وتعداد سكانها البالغ ١٧٠ مليوناً، وتنوعها العرقي، فإنها تستطيع على الرغم من متاعبها الاقتصادية استيعاب من يريدون البقاء فيها، وتقديم لهم الرعاية المناسبة لذلك. ويتكون

الموجودين في البرازيل بحلول عام ١٩٩٥ (حوالي ٢٠٠٠ لاجئ) يتمتعون بوضع اللجوء.

**القانون البرازيلي للجوء الصادر عام ١٩٩٧**  
تتضمن مع التزام حكومة الرئيس كارذوسو (الذي كان هو نفسه لاجئاً سياسياً في شيلي في الستينيات) بحقوق الإنسان، قدمت

## ويعد قانون اللجوء أول قانون شامل للجوء في أمريكا الجنوبية

الحكومة مشروع قانون اللجوء إلى المجلس الوطني في مايو/ أيار ١٩٩٦. وتم التوقيع على هذا المشروع، الذي تمت صياغته بالتعاون الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين، ليصبح نافذاً في يوليو/ تموز ١٩٩٧. ويعد قانون اللجوء أول قانون شامل للجوء في أمريكا الجنوبية، ويستخدم نفس التعريف التقليدي المتصور عليه في اتفاقية ١٩٥١. أي ضرورة الاعتراف بأي فرد كلاجئ إذا «اضطر بسبب انتهاك شديد وعام لحقوق الإنسان أو ترك البلد الذي يحمل جنسيته بحثاً عن ملجأ له في بلد آخر».

ومن التطورات الهامة أيضاً في هذا الصدد إنشاء اللجنة الوطنية للاجئين، التي تتألف من ممثلين عن وزارات العدل والخارجية والداخلية والصحة والتعليم والرياضة وإدارة الشرطة الفيدرالية وإحدى المعظمات غير الحكومية المضطربة في العمل في مساعدة اللاجئين وحمايتهم، وهكذا تضم هذه اللجنة كل المهتمين على نحو فعال بقضايا اللاجئين في البرازيل. وتشارك مفوضية شؤون اللاجئين مشاركة نشطة في اجتماعات اللجنة وتتمتع بوضع المرافق فيها. وتساهم اللجنة في عملية تحديد أحقية الأفراد في الحصول على وضع اللجوء، من خلال مقابلة مع كل طالب لجوء بحريها أحد أعضاء اللجنة. الذي يعد تقريراً عن المقابلة ويورد فيه الآراء المختلفة عن أحقية هذا الطالب في اللجوء. ثم تقدم هذه الآراء إلى اجتماعات اللجنة حيث يتم البت في أحقية الطالبين. ويجري حالياً التفكير في وضع إجراءات للاستشكال في قرارات اللجنة. ومن التطورات الأخرى الطبية في هذا المجال أن طلبات اللجوء المقبولة لم تعد تلحق في الجبرية الرسمية للجوء، ولكن أصبحوا ساروا يخطر ببال نتيجة مباشرة.

### اللاجئون في البرازيل اليوم

هناك حوالي ٢٧٠٠ أسرة من ٤٧ دولة حاصلة على وضع اللجوء القانوني في البرازيل حالياً. ومعظمهم أفارقة، والقالية العظمى من هؤلاء

إطار اتفاقية ١٩٥١، وفي آخر الأمر منحت هؤلاء الفيتناميين وضع المهاجر العادي.

وقد حظي وجود المفوضية بالقبول والاعتراف الرسمي في عام ١٩٨٢. وبعد عام ١٩٨٤ سمح للاجئين غير الأوروبيين بالبقاء في البرازيل لمدة لا تتعدى بفرصة إعادة التوطين، ومنح هؤلاء اللاجئين وثائق تصدرها مفوضية

شؤون اللاجئين وتمتددها الشرطة الفيدرالية. وقد أشارت السلطات الوطنية إلى فهمها أن اللاجئين هم مسؤولية المفوضية، وليسوا مسؤولية البرازيل. وفي عام ١٩٨٦، تم إعادة توطين حوالي مائتين من البهاثيين الإيرانيين كمهاجرين في البرازيل بمساعدة المفوضية. وهم حوالي ٥٠ أسرة.

وعندما نقل مكتب المفوضية من ريو دي جانيرو إلى برازيليا في مارس/ آذار ١٩٨٩ تم تنظيم العلاقات أخيراً بين المفوضية والسلطات البرازيلية. وبعد نقل المكتب أعلنت الحكومة البرازيلية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩ أنها تفضل الأخذ باختيار (ب) في المادة ١ (ب) من اتفاقية ١٩٥١، مما يعني إنهاء العهد الجغرافي والسماسح بالاعتراف باللاجئين من أي مكان من العالم في إطار القانون البرازيلي. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، سجلت البرازيل تحفظاتها على المادتين ١٥ و ١٧ من اتفاقية ١٩٥١، مما يعني أن اللاجئين (الذين كانوا آنذاك مجرد دفعة صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها حوالي ٢٠٠ شخص) سيسمح لهم بالتمتع بحق تكوين الجمعيات والانضمام إليها والالتحاق بالوظائف مقابل الحصول على أجر.

ولكن هذا الوضع تغير كثيراً بسبب استئناف الحرب الأهلية في أنجولا في نهاية عام ١٩٩٢، ووصول ١٢٠٠ أنجولي جواً بتأشيرات سياحة ثم طلبهم اللجوء إلى البرازيل. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأنجوليين لا ينطبق عليهم التعريف التقليدي للاجئين حسب اتفاقية ١٩٥١ (فمصلحتهم لم يكونوا هارين من اضطهاد عردي، ولكن من نتائج الصراع والعنف واسع النطاق)، فقد طبقت الحكومة البرازيلية ترميزاً أوسع للاجئين. استلمتهم من إعلان كارتاجينا الصادر عام ١٩٨٤. وبناءً على ذلك اعتُرف مطالبات اللجوء الأسبانيين كلاجئين، وأصبحوا يتمتعون بنفس الحقوق التي تمتع بها اللاجئون الذين ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية. كما تم تطبيق هذا التعريف الموسع على حوالي ٢٠٠ طالب لجوء، من ليبريا طلبوا الحماية الدولية. من البرازيل. ونتيجة التعريف الموسع للاجئين أصبح ٧٠٪ من مجموع طالبي اللجوء

## هناك وعي عام متنام على نطاق واسع بحقوق الإنسان

المجتمع البرازيلي من خليط من جماعات عديدة، منها السكان الأصليون المعروفون بالهنود والأفارقة والبيض والألمان والمجريون والتشيك والبولنديون والآسيان والبرتغاليون والبنانيون واليابانيون والكوريون والصينيون والأفريقيين. ومن ثم فإنه مجتمع مفتوح يتقبل بمسدر رحب وفود اللاجئين المهاجرين إليه. كما أن هناك قطاعات عرضية من الصفوة السياسية وجمع المثقفين ممن كانوا أسداً يعيشون بالعنف. ومن ثم يتعاطفون مع الحاجة إلى استقبال الفارين من الاضطهاد وحمايتهم.

وقد اكتسبت قضايا اللاجئين أهمية متزايدة في البرازيل منذ عودة الحكم المدني إليها في عام ١٩٨٥. إذ تقرر المادة ٤ من الدستور الجديد التي اعتمدت في عام ١٩٨٨ بحقوق الإنسان باعتبارها مبدأ عاماً تستهدي به البرازيل في علاقاتها الدولية. وهناك وعي عام متنام على نطاق واسع بحقوق الإنسان.



خوسيه فيشيل دي أندrade محاضر في القانون الدولي بجامعة برازيليا، وجامعة برازيليا الكاثوليكية. عمل في الفترة من ١٩٩٤ حتى ٢٠٠١ في منصب مسؤول الحماية/المسؤول الميداني لمفوضية شؤون اللاجئين في البرازيل وكولومبيا وبيرو وباراغوايا واليونان والهرسك. الآراء المعبر عنها في هذه المقالة تخص كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء مفوضية شؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة. عنوان البريد الإلكتروني: fischel@zipmail.com

أندرياس ماركويني صحفية بمدينة ساو باولو. عملت في ٢٠٠١/٢٠٠٠ في منصب مسؤول الإعلام العام المشارك (بصفة) متطوعة لدى الأمم المتحدة في مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في سراييفو باليوغوسلافة والهرسك. عنوان البريد الإلكتروني: drimarco@terra.com.br

اشتركب Andre Rodolfo Regional, Policy Approaches and Harmonization: A Latin American Perspective, International Journal of Refugee Law, Vol. 11, n. 3, 1998, pp.369-389  
١. استشهدت في معلومات نظير الموقع التالي على الإنترنت: www.asylumlaw.org/docs/latam/latam.html  
Central America & PCH

٢. انظر: [www.undhcr.org/refugees.htm](http://www.undhcr.org/refugees.htm) لتكتمل شبكة من اللجوء، في الوقت الخاص ب٢٧ مدينة. وبعد العام ١٩٩٥ عملت شبكة من اللجوء على تحسين الخدمات الدولية للكتاب من المستفيدين مؤخرين من الجرائم وكوبا والبرازيل وإيران وكوسوفو وصربيا والصرب وسيراليون وأروغواي وباكستان وبنغلاديش وميتري الكتاب المتكتمل في "مقدمة اللجوء"، مسجلاً لاهم لاهم وتقدمه الوثائق وروماً لواجباته المتكتملة والمتقدمة التفاعلات وتقدمه. معاملة على الحوار بين الثقافات

لوريمارسو باروكا، لاسنة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيش الآن في البرازيل

سوف تستقبل ٢٠ لاجئاً. وتخطط السلطات البرازيلية في المرحلة الأولية لاستقبال حوالي ١٢٠ لاجئاً في السنة. ولا يعدد هذا البرنامج أعداداً معينة حسب الجنسية، ولكنه يشترط أن تكون النصفة الأولى من الأفغان. وكان من المقرر وصول هذه النصفة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. ولكن المخاوف الأمنية المترتبة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أدت لتأجيل وصولهم إلى مطلع العام ٢٠٠٢.

## الخلاصة

أصبحت البرازيل، التي كانت يوماً ما ملاذاً مؤقتاً لأطالبي اللجوء، بلداً مستقبلاً للاجئين وأصبحت اليوم تمثل أحد خيارات إعادة التوطين في حد ذاتها. وتنبع هذه التطورات من عملية التحول الديمقراطي والتحسن الذي شهدته أوضاع حقوق الإنسان - بما في ذلك صياغة مشروع خطة لحقوق الإنسان - الذي تمر به البرازيل منذ خروجها من دائرة الدكتاتورية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وقد ساهمت مفوضية شؤون اللاجئين مساهمة نشطة في دفع هذه العملية إلى الأمام، ويمثل قانون اللجوء البرازيلي صكاً قانونياً حديثاً متسقاً يتوافق مع الممارسات التي تقوم بها السلطات الوطنية ومع المعايير الدولية والإقليمية. وتمثل الأحكام الخاصة بإعادة التوطين في هذا القانون أساساً لأحد جديد بالنسبة للجوء في البرازيل. ويأمل الكثيرون أن يكون ذلك نقطة انطلاق نحو التوفيق بين السياسات والصكوك القانونية الخاصة بحماية اللاجئين في شتى أنحاء أمريكا اللاتينية

وهذا الصالح يتيح القيام بمبادرات مثل المبادرة التي أطلقتها مدينة ساو باولو عندما قبلت في عام ١٩٩٨ كاتياً كوبياً مضطهداً ومنعته وظيفة من الدرجة الثالثة، وأصبحت أول مدينة في الأمريكتين تنضم إلى شبكة مدن اللاجئين، التي أنشأها في عام ١٩٩٤ البرلمان الدولي للكتاب بدعم من الاتحاد الأوروبي، بهدف حماية الكتاب المضطهدين ومساندتهم.

## مبادرة جديدة: برنامج إعادة التوطين

تنص المادتان ٤٥ و ٤٦ من قانون اللجوء على كفل الطبيعة الطوعية لإعادة التوطين وعلى الحاح إلى تحليط المسؤوليات وتسويقها وتحديثها. ويعمل قسم إعادة التوطين بمفوضية شؤون اللاجئين ألولية كبيرة لدعم وتشجيع برامجه في دول إعادة التوطين التي ظهرت على هذه الساحة حالياً، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنين وبوركينا فاسو وإيرلندا وأيسلندا وأستراليا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، بدأ استشاري مختص بإعادة التوطين العمل بالملعب الإقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في بوينس آيريس، ومهمته العمل بالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في البرازيل وشيلي والأرجنتين لتخطيط برامج إعادة التوطين وتنفيذها.

وفي إطار هذه المبادرة، زارت بعثة من المفوضية أربع مدن برازيلية في مارس/آذار ٢٠٠١ اختارتها وزارة العدل للاشتراك في مشروعات تجريبية لإعادة توطين اللاجئين تحت إشراف اللجنة الوطنية للاجئين، حيث تهتم السلطات البرازيلية بصمان حسن استقبال اللاجئين في المجتمعات المحلية وإشراكهم فيها بصورة ناجحة. وقد تم إجراء اتصالات مع ممثلي المجتمع المدني لشرح مبادرة إعادة التوطين ولمحاولة الحصول على الدعم منهم. وتم الاتفاق على أن تكون المشروعات محدودة النطاق، بكل مدينة من المدن الأربع المختارة





# تحديث

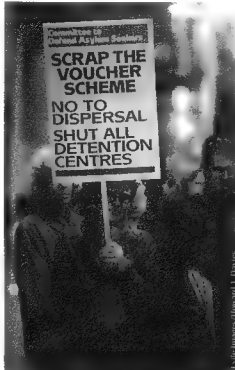
## إدخال تعديلات جذرية على قانون اللجوء بالمملكة المتحدة: إلغاء كويونات الدعم

يقدم: ساندري واكستون

بعد عامين من العمل به برنامج الكويونات لتقديم الدعم لمطالبي اللجوء الذي كان مثاراً للجدل أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تلغي التعامل بهذا البرنامج، حيث ظهرت دلائل مزيفة على ما لهذه الكويونات من آثار مهينة ومشينة بالنسبة لنظام اللجوء. كما تعرض النظام أيضاً لصدمة قاسية بسبب حملة متواصلة لمطامها من منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة، والمجلس البريطاني للاجئين، واتحاد عمال النقل والأشغال العامة، واعتباراً من أواخر عام ٢٠٠٢ ستحل محل هذه الكويونات بطاقات ذكية تستخدم كبطاقات هوية وفي نفس الوقت كأداة في يد طالب اللجوء لصرف إعانات ماثلة أسبوعياً من مكتب البريد. وهناك تفاصيل كثيرة حول النظام الجديد لم تتضح بعد، ولكن من الواضح أن طالبي اللجوء سوف يستمرون في تلقي ما لا يزيد عن ٧٠٪ من مدفوعات دعم الدخل المقدمة حالياً لمواطني المملكة المتحدة.

كما أعلن وزير الداخلية ديفيد بلاكيت أن الحكومة تعتزم تغيير نظام توزيع طالبي اللجوء على أماكن بعيدة عن لندن وجنوب شرقية البلاد بمرور إنشاء نظام لإعادة توطين اللاجئين بصمة دائمة في المملكة المتحدة وإدخال شكل ما من أشكال نظام «البطاقة الخضراء» لهجرة العمالة.

وبينما حظيت هذه التعديلات بترحيب واسع فهناك قدر كبير من التلق يحيط بالإصلاحات المقترحة. فقد قال الرئيس التنفيذي لمجلس اللاجئين إن «تصريح ملائكتين يشير لتساؤلات بقدرة ما يحيط على البعض الآخر منها». وتخطت الحكومة لإنشاء أربعة مراكز إقامة، تجريبية سعة كل منها ٧٥٠ سريراً كاملاً يتم فيها التعامل مع الطلبات المقدمة من طالب اللجوء. ونخشى أن يكون في ذلك تقيد بحرية الحركة بالنسبة لطالبي اللجوء، وقضاء على فرصهم في الحصول على مستوى راق من الخدمات القانونية والتعليمية والصحية. كما أن الموقع المقترح لهذه المراكز بعيداً عن المدن والمراكز العمرانية الكبيرة يزيد من احتمال



File images: Howard J. Davies

التطبيق الفعلي مع لغة الإصلاح الراديكالي المرتبطة بها. إذ تجدر الإشارة إلى أن المبادرات السابقة في هذا الصدد كانت سيئة الإعداد وأنها أدخلت في عجلة يافعة وخصص لها قدر غير كاف من الموارد.

وسوف يكون من الضروري العمل على ضمان ألا تأتي زيادة التأكيد على الأمن على حساب تقديم الحماية الكافية لطالبي اللجوء. فقد أدت الرغبة الجارفة لدى الحكومات البريطانية المتتالية في منع طالبي اللجوء من القدوم إلى المملكة المتحدة إلى إدخال بافة من التدابير «الصارمة». والعق أنه بدلاً من إدخال مزيد من السياسات العقابية بصورة آلية، فإنما بحاجة إلى نظام متنسق يتسم بالإنصاف والدوام والتوافق مع الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

ساندري واكستون مستشار السياسات بمجلس أوكسفام بالمملكة المتحدة البريد الإلكتروني: [susan@oxfam.org.uk](mailto:susan@oxfam.org.uk)

### عزلتها الاجتماعية

ومما يثير قلقاً أكبر من القلق أن عدد امّاكي الاحتجاز سيرتفع بنسبة ٤٠٪ إلى ٤٠٠٠ مكان. ويعكس قرار تغيير تسمية مراكز الاحتجاز إلى «مراكز الإبعاد الآمنة» عزم الحكومة على الوصول إلى عزل ٢٠ ألف شخص من طالبي اللجوء في العام، وهو رقم تم رفعه بدرجة كبيرة. وهناك خطر واضح يتمثل في أن هذا الارتفاع الحاد سيؤدي حتماً إلى إرجاع بعض طالبي اللجوء إلى دول يواجهون فيها الاضطهاد وانتهكات حقوق الإنسان.

كما أعلن وزير الداخلية أنه ينوي استبعاد الأشخاص المشتبه في كونهم إرهابيين من المرور بإجراءات منح اللجوء بالمملكة المتحدة. وأنه يعتزم توسيع سلطات الاحتجاز المفعولة له بتعطيل المادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد دانت منظمات الحريات المدنية هذه المقترحات لأنها تؤدي إلى تقويض حماية حقوق الإنسان، وتتمتع كل طالبي اللجوء باحتمال كونهم إرهابيين بصورة خطيرة.

إن الأثر الإجمالي لهذه التشريرات المقترحة يتمثل في مراجعة نظام اللجوء في بريطانيا مرة أخرى - في رابع تعديل خلال أقل من عقد من الزمن. ويمكن أن تتلسم اختباراً مهماً لفعالية هذه التشريرات بالنظر إلى مدى تناسب

## الاجتماع الوزاري بشأن اللاجئين: مستقبل مشرق لاتفاقية اللاجئين؟

رحب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالنجاح غير المسبوق لاجتماع عقد في جنيف في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ لإعادة تأكيد الالتزام الشامل بمبادئ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. وقد وصفه المفوض السامي رود لوبرز بأنه «أهم اجتماع بشأن اللاجئين» في نصف قرن. وقد تبنى الاجتماع الوزاري الذي حضرته ١٥٦ دولة إعلاناً يلزم الدول الموقعة على «تعزيز التزاماتها بموجب اتفاقية ١٩٥١ وأو بروتوكولها لعام ١٩٦٧ بشكل تام وفعال». ويرحب «بصلة» المعاهدة بالواقع الحاضر «ومرونتها وأهميتها الدائمة».

عُقد المؤتمر (الذي ضمّت حقائب المشاركين فيه البعد العاشر من نشرة الهجرة القسرية) بإشراف «مبادرة الاستشارات العالمية» لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدع لوبرز «برنامج العملية»، وهو سلسلة من نشاطات المتابعة التي تشكّل دليلاً للحكومات والمنظمات الإنسانية في الترويج لحماية أكثر شمولاً للاجئين خلال العام ٢٠٠٢. وستكون هناك خمسة مجالات للتركيز، بما فيها تقوية تنفيذ الاتفاقية،





الكويتية، واللجنة المركزية، وهي وحدة خاصة تملك سلطة تامة لإجراء التحقيق والتفتيش المنصوص عليه وإصدار الفيرا ومنح أذن الإقامة وإصدار أوامر الإبعاد. وقد خضع البدون لضغوط شديدة من أجل التحلي عن مطالباتهم بالجنسية الكويتية وطلب منهم إبراز جواز سفر آخر للسماح لهم بالبقاء في البلاد. ووفقاً لبعض وكالات حقوق الإنسان، أجبر بعض البدون على الحصول على جوازات سفر أجنبية مزورة لتجنب الإبعاد أو تشتت العائلة. وهؤلاء البدون الذين يعيشون حالياً في الكويت محرومون من حق الوظيفة والسفر والكثير من المزايا المجانية وتسجيل الزواج وهي بعض الأحيان الحصول على إجازة قياسية.

يُنص القانون رقم ٢٢ الصادر في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ على تجنيس ٢٠٠٠ من البدون كل عام. وترى مجموعات حقوق الإنسان وأعضاء مجلس الأمة الكويتي الراغبون في حل مسألة البدون أن ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. لكنها مع ذلك لا تحل إلا جزئياً مشكلة كثير من البدون. فالشروط والمعايير التي وضعتها وزارة الداخلية لتجديد جواز السفر لا تزيد عدد من يحق لهم التقدم بطلب الجنسية على ٢٠٪ من البدون. بل إن من يحق لهم تقديم الطلب لا يتمتعون الجنسية بالضرورة ويمكن بسهولة أن يحرموا منها بصورة عشوائية.

و«بدون» الحليج الذين لا يحملون جنسية يشعرون بحسرة عامة نظام القانون الدولي الذي أنشئ لحماية اللاجئين والأشخاص المدمجين الجنسية. أنهم عديمو جنسية ويعتادون إلى الحماية ماداموا لم يحصلوا جنسية أو نفيحت جنسيتهم موضع خلاف. عبر أن الحكومة الكويتية لا توفق على ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلق بوضع اللاجئين، وميثاق عام ١٩٥٤ المتعلق بوضع الأفراد المدمجين الجنسية وميثاق ١٩٦١ بشأن خفض أعداد عديمي الجنسية.

لمزيد من المعلومات، انظر تقرير الكويت الصادر عن اللجنة الأمريكية للاجئين  
www.refugees.org world countries/tpt/index  
www.hrw.org/press/2001/12/refcom1211.htm  
http://home.copyright.com  
www.refugees.org

سأش سلاي باحث رئيسي في مشروع عديمي الجنسية في العالم العربي بمتخصصه مركز شمل مركز الدراسات الطبعية والاجئين (www.sham.org) برود إلكتروني shb@sham.org.uk

وفي بيان مرحّب بإعلان شركة «بلورديو بيتي» قال «مشروع حقوق الإنسان الكردي» إن الحملة المتواصلة ضد سن إيليسو وجت رسالة قوية إلى الشركات والحكومة البريطانية بشأن أخلاقيات تقديم ضمانات تسليف للصادرات إلى الشركات المشتركة في مشاريع تنمية في بلدان لها سجلات ضعيفة في حماية حقوق الإنسان وإعادة توطين النازحين بالقوة. ويرى «أصدقاء الأرض» أن قصة مشروع سن إيليسو تظهر الحاجة إلى إصدار قوانين تطلب من الشركات البريطانية تبني معايير أخلاقية وبيئية واضحة.

لمزيد من المعلومات، روبرو موقع حملة سن إيليسو على شبكة الإنترنت [www.ilisu.org.uk](http://www.ilisu.org.uk) وموقع مشروع حقوق الإنسان الكردي، [www.khrp.org](http://www.khrp.org)

## البدون الكويتيون

بقلم: عبّاس شياكل

«البدون» مصطلح مستخدم في دول الخليج العربية لوصف المقيمين الذين لا يمتلكون جنسية. وقد برزت هذه الظاهرة نتيجة لتشكيل الدولة وإدخال مفهوم المواطنة الأوروبية في محتويات مثابينة وشبه بدوية أساساً حيث كان الانتقال المتواصل للقبائل بين حدود الدول المتجاورة وأقاماً مقبولاً حتى عهد قريب.

البدون في الكويت هم أكبر هذه المجموعات، وهي أوائل عام ١٩٩٠، كان عددهم يقدر بأكثر من ٢٢٠ ألف نسمة. وحتى الغزو العراقي للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠، كان معظم الذين يخدمون في الجيش والشرطة الكويتيين من البدون. وكانوا معفيين من قيود القفاز بأشارهم مقيمين دائمين، ويتمتعون بحقوق اجتماعية واقتصادية كاملة.

أدى الاضطراب السياسي والصراع العسكري اللاحق إلى تزايد الشكوك بولائهم في أوساط الحكومة، صرحت إجراءات تقييدية في عام ١٩٨٥، وخرجوا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت الإقامة المأمونة غير أكيدة. وبعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١ رفضت الحكومة السماح بدخول أعداد كبيرة من البدون المائلين الذين أسبهم العراقيون أو لحاوا إلى البلدان المجاورة على غرار الكويتيين الآخرين. ويوجد حالياً نحو ١٢٠ ألفاً من البدون الذين يعيشون في الكويت.

في عام ١٩٩١، أنشأت وزارة الشؤون الداخلية

وضمنان حماية اللاجئين ضمن حركات الهجرة الواسعة، وتحسين المشاركة في تحمل الأعباء بين الدول المستقبلة للاجئين، والاتصال مع المطوف الأمنية بفعالية أكبر، وإعادة بذل مزيد من الجهود لإيجاد حلول طويلة الأمد للاجئين.

وقد صدر بالتزامن مع انعقاد المؤتمر تقرير قائم لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، يناقش اللجة المتفائلة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وقد وثق تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان كيف يتم بانتظام خرق ستة مبادئ أساسية تنص عليها اتفاقية ١٩٥١. وحذر من أن تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول تهدد بمزيد من التآكل للمعايير الجوهرية لحماية اللاجئين. وفي مقدمة التقرير تقول راشيل رابلي، مديرة سياسة اللاجئين في منظمة مراقبة حقوق الإنسان: «من المثير للسخرية أن الدول نفسها التي وضعت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ قبل خمسين عاماً في اليوم الدول الرئيسية المذنبة في إضعاف هذه الوثيقة الهامة لحقوق الإنسان».

استلام من الاستشارات القانونية وبربر العجيلة. انظر [www.unhcr.org/refugees/press/2001/12/refcom1211.htm](http://www.unhcr.org/refugees/press/2001/12/refcom1211.htm)

## سن إيليسو: اقتصار الحملة المناهضة

انضمت «بلورديو بيتي» شركة البناء الرئيسية المتقدمة ببطء لإنشاء سن إيليسو المنير للجدل في تركيا (انظر العدد السابع من نشرة الهجرة القسرية، ص ٢٧ - ٢٨). إلى الشركات الأخرى المتمثلة بالجنسيات في الانضمام من المشروع. والسد المقترح، إن أنشئ، سوف يدمر حشكيف ويشرد ٧٨ ألفاً من السكان المحليين. ويعتقد الكثيرون أن السد جزء من خطة الحكومة التركية الأوسع لتطوير المنطقة عريقاً من سكائها الأكراد. وقد دان هذا المشروع دعاة حماية البيئة وعلماء الآثار ومجموعات حقوق الإنسان والدولتين الواقعتين في أسفل مجرى النهر (سوريا والعراق). وبتقيد الآن شركة VA Tech الأمريكية الشريك الأجنبي الوحيد في الكونسورتيوم الذي شكّل لتقديم عطاء للمشروع البالغة تكاليفه ١.٥ مليار دولار أمريكي.





NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

Karen Harnas



## عشر سنوات من التيقّظ

(NORDEM)، عاملين شاركوا في مراقبة الانتخابات والتحقيقات بشأن جرائم الحرب والإساءات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان.

وفي عام ١٩٩٥، وضع المجلس النرويجي للاجئين خطة لإنشاء قوة إفريقية، «نورافريك» (NORAFRIC)، وللاستقطاب متطوعين لهذه القوة. نشر المجلس النرويجي للاجئين إعلانات في الصحف الإفريقية، وتضمنت قوة «نورافريك» هي الوقت الحاضر مشاركين من سبعة بلدان إفريقية لم يُسبّروا في عمليات بإفريقيا محسب، وإنما في أوروبا أيضاً

العمل الإداري عن شركائه. ويوجد حالياً ٦٠٠ شخص من ٢٥ مهنة مختلفة في القائمة.

لم يتغيّر الهدف المبني لـ «نورستاف»، وهو إيصال الأشخاص المديرين إلى أماكنهم أثناء المراحل المبكرة الحرجة من عمليات المساعدة الطارئة. وقد أرسل النرويجيون في أكثر من ٤٠٠٠ مهمة في مناطق الصراع في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وقد أصبحت مهارات القوة الاحتياطية أكثر تنوعاً مع تزايد الطلب على الخبراء ذوي الكفاءة العالية، لا سيما في مجال الإمداد اللوجستي والاتصالات، وتوسع التعاون الأصلي بين المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. ويرتبط المجلس النرويجي للاجئين اليوم باتفاقيات نشر عاملين مع ثمانين وكالة تابعة للأمم المتحدة، وأرسل أيضاً عاملون للخدمة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والحكومة النرويجية ومنظمات غير حكومية مختلفة.

واستناداً إلى نموذج «نورستاف»، توصّل المجلس النرويجي للاجئين ومعه حقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو إلى اتفاق عام ١٩٩٥ مع وزارة الشؤون الخارجية النرويجية لإنشاء قوة لمراقبة احترام حقوق الإنسان. وقد نشرت هذه القوة الاحتياطية، «نورد»

**نورستاف** أول قوة احتياطية مدنية في العالم، هي

المود الفقري لقائمة الطوارئ التالية للمجلس النرويجي للاجئين. وهي أي وقت نجد نحو ١٠٠ اختصاصي نرويجي منهمكين من خلال «نورستاف» NORSTAFF في العمليات الطارئة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية.

في عام ١٩٩١ حظيت الكارثة الإنسانية التي لحقت بالأكراد في شمال العراق على أثر مثل ثورتهم ضد صدام حسين باهتمام دولي، وطلب من البلدان الاسكندنافية المساعدة في عملية الأمم المتحدة التي تلت، وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ وقّع المجلس النرويجي للاجئين اتفاقية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإنشاء قوة احتياطية دائمة من ١٠٠ اختصاصي على الأقل جاهزة لنشر في أي مكان في العالم خلال ٧٢ ساعة، وثمة ١٠٠ شخص إضافي مستعدون للانتشار في غضون ثلاثة أسابيع. ويمارس جميع الموحدين على قائمة الاحتياط وظائفهم المعتادة. وقد وقّع كل من أرباب العمل اتفاقاً مع المجلس النرويجي للاجئين يسمح بموجبه للعاملين لديه بالمشاركة خلال ٧٢ ساعة. وفي المجلس النرويجي للاجئين بواجبات رب العمل تجاه العاملين المدنيين المكثفين مهمة، ومن ثم يتّخذ عبء



المجلس النرويجي للاجئين

زوروا

[www.nrc.no/engindex.htm](http://www.nrc.no/engindex.htm)



# Global IDP PROJECT

## ألف نازح جديد يومياً في كولومبيا

بقل: بيورن بيترسون، المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

السلام الدائم فيجب أن نتأكد من أن الحكومة الكولومبية سوف تتعامل بقوة مع الأسباب المصدرة للنزوح. ولكن ذلك، للأسف، لا يحدث في الوقت الحاضر.

وقد لاحظت اللجنة أن الحكومة الكولومبية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المعونات للنازحين الداخليين وتعمل على بناء قدراتهم. ولكن هذا التعاون، مع الأسف، لا يتوافر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي أصدرت على مدى السنوات الأربع الماضية تقارير موسعة عن العقبات الهيكلية التي تعترض تمتع الكامل بحقوق الإنسان في كولومبيا. غير أن مصدر التقارير العملية الموسعة لمفوضية حقوق الإنسان وتوصياتها هو إما تجاهل الحكومة للاحتجاج الشديد من جانب الحكومة الكولومبية، ومما يؤسف له أن التحدّيات المبركة الدورية لمفوضية حقوق الإنسان، التي تستند إلى اهتمام الحكومة بانتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في المقاطعات، لم يتخذ بشأنها أي إجراء بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ومن ثم ينبغي على المجتمع الدولي، بما فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المانحة المعينة، أن تقدم مزيداً من الدعم الشوي والصريح لمفوضية حقوق الإنسان، ويجب أن يعاظم المجتمع الدولي الحكومة الكولومبية في أنها لا يمكن أن تواصل التقاط الدعم، السهل، المقدم من المجتمع الدولي (المعونات وبناء القدرات) بينما تتجاهل توصيات مفوضية حقوق الإنسان بشأن أنواع التصنيفات المطلوبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل منع النزوح. ولم يعد من المقبول أن تعمل مؤسسات الدولة مع موضوعية شؤون اللاجئين، وضد حق الأمم المتحدة الطفولة (اليونيسيف) وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة لتقديم المعونات العادية للنازحين الداخليين، بينما الحكومة الكولومبية لا تتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية في مجال منع النزوح.

١ يكي المرجع لبدء التتاريز على العنوان التالي  
www.adpproject.org/hnks\_UN.htm#t6

٢ أعتد خطة مراقبة الإنسان للنازحين في كولومبيا ٢٠١٧  
المنشور: مرجعاً خلال عام ٢٠٠٠ (نشرة المنظمة)  
CODHES، عام 2001، ٢٥ أدمد، ٢٥، أبطر.  
www.odhce.org.co

الشامل للجنة عدم وجود استراتيجية ثابتة للأمم المتحدة للتعامل مع النزوح. وعدم توافر الدعم للنازحين الداخليين في الفترة التي تلي مرحلة الطوارئ، والحاجة إلى تحسين الحماية بصورة إجمالية ومعالجة ضعف التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وللتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومة. وتحتاج هذه التوصيات إلى متابعة من جانب الفريق الشفّري المعني بكولومبيا التابع للأمم المتحدة ومن جانب الشبكة الكبرى.

ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا تقدر حتى الآن بصورة كاملة مدى النزوح العاري في الوقت الحاضر ولا الحاجة الملحة إلى خفض معدلات النزوح بدرجة كبيرة. فعند عام ١٩٨٥ وعدد النازحين الداخليين في كولومبيا يرتفع كل بطلارد، حيث تعرض حوالي ٢٠٠ ألف كولومبي كل عام للنزوح على مدى السنوات الأربع الماضية. وإذا استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه (وهو أمر محتمل) فسرعان ما سيمسح العديد عن تحسين برامج المودة وإعادة التوطين لا معنى له. فأعداد النازحين الداخليين الجدد في حد ذاتها ستتجاوز قدرة الحكومة الكولومبية على التعامل معها حتى مع حصولها على الدعم الدولي. ولو افترضنا أن الصراع الداخلي سوف يستمر فستصبح العودة على نطاق واسع مستحيلة بسبب صعوبة الأوضاع الأمنية في معظم المناطق التي أخرج منها أهلها. كما أن إمكانيات إعادة التوطين ستعوقها عملية إصلاح الأراضي غير المعالة التي لم تُجد شيئاً في المقود الأخيرة في محاولة لمنع تركيز ملكية الأراضي في أيدي الملاك الأغنياء وبارونات المخدرات.

### ما الذي يمكن عمله في هذا الصدد؟

يجب أن تعترف الحكومة الكولومبية وأن يترفع المجتمع الدولي بأن النزوح القسري لا يمكن منعه إلا بالتعاون مع أسباب النزوح. والسبب المباشر للنزوح ليس هو الصراع في حد ذاته (ضد الفارين من القتال قليل نسبياً)، ولكنه الانتهاكات المادحة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تحدث في إطار الحرب، وهذا ما تعترف به المنظمات الكولومبية والدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن زيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يمثل مفتاح الحد من النزوح. وإذا كنا بحاجة إلى أن ندعم كل جهد لتحقيق

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ تم إنشاء الشبكة الكبرى للربط بين الوكالات المعنية بالنزوح الداخلي بفرض مراجعة وتحسين الجهود الدولية لحماية النازحين الداخليين ومساعدتهم. ومنذ ذلك الحين زارت هذه الشبكة، التي تضم ممثلين كباراً عن الوكالات المعنية، عدداً من الدول التي تضررت من ظاهرة النزوح. وفي أغسطس/آب، أوفدت الشبكة بعثة إلى كولومبيا لتقييم احتياجات النازحين الداخليين من حيث الحماية والمعونات، ومدى استجابة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة الكولومبية في هذا الصدد. ومن القضايا التي تناولها التقرير

### الإشارة

• المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، هو مشروع المجلس الأوروبي للنازحين، تجري إدارته من مكتب جنيف.

### المعلومات

المدير: مارك لينفست  
مشرف قاعدة البيانات: كريستوف بير  
ممثل المجلس الأوروبي للنازحين: بيرثا موهوب  
المسؤول الإداري للمشروع: كريستوف

### الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجمعية الأوروبية (أكر)، ومنظمة أكتيفول، منسكيبات في السويد، ومركز بوموت للتنمية الدولية بكندا، ووزارات خارجية الدرع والدانمارك وهولندا وسويسرا، ومركز المساعدات التابع للكنيسة اللوثرية، ومنظمة ريدا بارتن في السويد، ومنظمة د بارتن في النرويج، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واليونسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة ريدا لينين براشيويتال

### موقع المشروع على الإنترنت

يجتري مواقع المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، على قائمة بيلوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي  
http://www.idpproject.org

### للمزيد من المعلومات

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات المشروع، والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً، ولم تكن من المشتركين في نشرة الهجرة القسرية، فالرجاء الاتصال بالمنازل التالي

### Global IDP Project

Chemin Moise-Dubouze 59  
CH-1209 Geneva Switzerland

هاتف: +٤١ ٢٢ ٨٨٨ ٨٠٨٠

فاكس: +٤١ ٢٢ ٨٨٨ ٨٠٨٦

البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch



Refugee Studies Centre,  
Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK  
Tel: +44 (0)1865 270722  
Fax: +44 (0)1865 270721  
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.qeh.ox.ac.uk/rsc



Refugee  
Studies  
Centre

## الدورة الصيفية الدولية عن الهجرة القسرية

٢٠٠٢ - ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٢

تتيح هذه الدورة، التي تعتمد على مدى ثلاثة أسابيع يقم خلالها الدارسون في مقر انعقاد الدورة، الفرصة لمهم قضايا الهجرة القسرية والمعنونات الإنسانية بصفة عامة، حيث يقوم المشاركون بدراسة النظريات والتطبيقات السائدة في هذا المجال ومناقشتها ومراجعتها. وهذه الدورة موجهة للمديرين والإداريين والمعلمين الميدانيين وصناع القرار في مجال الصعود الإنساني، وتتضمن محاضرات وندوات يقدمها خبراء دوليون، وأنشطة للمجموعات الصغيرة من المشاركين، ودراسات حالة، وتدرجات ونماذج المحاكاة والدراسات الفردية، وتقدم الدورة في كلية ويدهام التي تقع في قلب أكسفورد، وتبلغ قيمة الرسوم ٢٢٥٠ جنهما (إسترلنيا) (شاملة الإقامة بالإفطار في كلية ويدهام، مع وجبات الفداء طوال أيام العمل الأكاديمية، والرسوم الدراسية، والمواد المطلوبة للدورة، والأنشطة الاجتماعية).

يرجى الاتصال بمدير الدورة الصيفية الدولية  
بمركز دراسات اللاجئين على العنوان أعلاه،  
البريد الإلكتروني:  
summer.school@qeh.ox.ac.uk

هاتف: ٢٧٠٧٢٢ ٠١٨٦٥ (+44)

## تجربة اللاجئين: برنامج تدريبي نقسي - اجتماعي

نسخة معدلة/منقحة متوفرة الآن

هذا البرنامج  
الذي يستمر  
دراسته ٢٠  
ساعة، موجه  
إلى العاملين في



مجال المساعدات الإنسانية الذين يريدون تطوير قراراتهم في مجال تخطيط البرامج النفسية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها ومراعاة لطروف الموارد المتاحة في هذا الصدد والاعتبارات المتعلقة بسهولة الحصول على البرامج، فقد تم إعدادها في ثلاثة مستويات: نسخة مطبوعة وعلى أسطوانات مدمجة وعلى الإنترنت.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بماريان لوري  
بمركز دراسات اللاجئين، البريد الإلكتروني:  
maryanne.loughry@qeh.ox.ac.uk

موقع الإنترنت:  
www.forcedmigration.org/rfgexp/

تستدعي مزيداً من البحث من جانب الأطراف  
الفاعلة في مجال تقديم المساعدات.

## عدد خاص من «نشرة الهجرة القسرية» عن أفغانستان

بالتعاون مع معهد سياسات الهجرة بواشنطن تصدر «نشرة الهجرة القسرية» في مايو/أيار ٢٠٠٢ عددًا إضافيًا يركز على تداعيات أحداث العادي عشر من سبتمبر/أيلول، والحرب في أفغانستان، ونتائجها بالنسبة للاجئين والمهاجرين الداخليين، وأثار ذلك على السياسات الغربية الخاصة باللجوء، ويتضمن المشاركون في هذا العدد مجموعة من الأكاديميين والممارسين بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية وممثلي الحكومات ووسائل الإعلام، ولطلب نسخ مقدماً من هذا العدد يرجى الاتصال بأسرة التحرير عن طريق البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk على العنوان التالي:

## اللاجئون الفلسطينيون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حلقة دراسية في نهاية الأسبوع:  
١٢-١٤ مايو/أيار ٢٠٠٢

تبحث هذه الحلقة الدراسية على مدى يومين دراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين في السياق الأوسع للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتتناول في إطار حقوق الإنسان سياسات دول الشرق الأوسط وممارساتها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وتتضمن مزيداً من المحاضرات والتدريبات في إطار مجموعة العمل والجلسات التفاعلية، حيث يشارك الحضور مشاركة نشطة ونقدية في الحوار الدائر حالياً في نطاق حركة حقوق الإنسان، ويعطون السياق الخاص باللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (لبنان وسوريا والأردن والصمة الغربية وغزة وإسرائيل) في ضوء أعمال هذا الحوار وتدير هذه الحلقة الدراسية الدكتور رندة طرخ وحيوتا مكاوي. مكان انعقاد الحلقة الدراسية:

Queen Elizabeth House, Oxford

رسم الاشتراك: ١٠٠ جنيه استرليني (يتضمن المواد الدراسية والمطويات وغداء خفيفاً)

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدومنيك ألتا بيمركز دراسات اللاجئين على العنوان الموضح أعلاه، البريد الإلكتروني: rscmst@qeh.ox.ac.uk

## العيد العشرون لمركز دراسات اللاجئين

يبلغ مركز دراسات اللاجئين، الذي أسسته باريبرا هاريل - بوند في عام ١٩٨٢، عامه العشرين هذه السنة، ويكرس المركز نفسه وأصداراته وجهوده التعليمية لنشر سياسات أفضل وإيجاد حلول عملية للاجئين والنازحين الذين يقدر عددهم اليوم بأربعين مليوناً حول العالم

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، بدأ المركز في برنامج جديد لمن يودون الإسهام في جوده، وهو برنامج إهداء مركز دراسات اللاجئين.

يقتضى إهداء مركز دراسات اللاجئين إصدارات دورية من المركز بالإضافة إلى اشتراكهم في «نشرة الهجرة القسرية»، ويدعون للمشاركة في ندوة سنوية لأصدقاء المركز، وتتاح لهم فرص أخرى للاعتماد على العاملين بالمركز وكبار المحاضرين بصورة غير رسمية. كما يتلقون إشعارات مسبقة بالمحاضرات والندوات المفتوحة، بما في ذلك الدعوة للمحاضرة الاحتفالية للدورة الصيفية الدولية السنوية، ويشجع مركز دراسات اللاجئين أصدقاءه على الإسهام بأرائهم حول قضايا الهجرة القسرية.

رسم الانضمام لأصدقاء المركز (عنه جبرسي)  
الفرق عضوية مشتركة\*  
للطلبة/غير العاملين ١٠ ١٥  
للناشئين ٥٠ ٧٥  
\* مدة الحياة ٥٠ ٧٥  
عضوية مشتركة تعني اشتراكاً لشخصين  
لهما عنوان بريدي واحد.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشارون  
إليس على عنوان البريد الإلكتروني:  
rsc@qeh.ox.ac.uk

## الأزمة الأفغانية: ردود الأفعال الإنسانية

في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، عقد مركز دراسات اللاجئين مائدة مستديرة طارئة لإثارة الفرصة لأكثر من ٦٠ خبيراً في الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية وشؤون أفغانستان لمناقشة أسباب الأزمة الإنسانية في المنطقة ونتائجها. وكان هذا الحوار البناء لتبادل الخبرات والمعارف يهدف إلى إثارة القضايا الهامة والمجالات التي



# اشترك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً  
الرجاء ملء الاستمارة وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:

[www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

## أرغب في الحصول على:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)

☐ الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.  
ال نشرتان العربية والإسبانية: مجاناً.

## بيانات المشترك:

الاسم:

اللقب:

الوظيفة:

الإدارة التابع لها:

العنوان:

المدينة: الرمز البريدي:

البلد:

الهاتف: الفاكس:

البريد الإلكتروني:

موقع الإنترنت:

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا؛ الرجاء أن تطلع أصدقائك وزملاءك

على نسختك وتحثهم على الاشتراك في «نشرة الهجرة القسرية» أو

المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.  
If you would like to receive it please tick this box. ☐

Forced Migration Review is free to readers in the Middle East, Asia, Africa and Latin America and for refugees worldwide.

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs \$26 and an institutional subscription \$43.

To subscribe please visit our website at:  
[www.fmreview.org/3subEnglish.htm](http://www.fmreview.org/3subEnglish.htm)

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: +44 (0)1865 280700

الفاكس: +44 (0)1865 270721

البريد الإلكتروني: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk)

## أخبار المؤتمرات

الندوة الدولية حول إعادة التوطين

والتمتية الاجتماعية

١٢-١٤ مايو / أيار ٢٠٠٦، جامعة جوهاني في  
مادجيبغ الصين

يركز هذا المؤتمر على سياسات إعادة التوطين في مجال التطرية والتطبيق، ودخل إعادة التوطين واستعادة سبل كسب الرزق، وإقتصاديات إعادة التوطين، والتحليل والتقييم والرصد الاجتماعي لإعادة التوطين. وسوف يتم تنظيم زيارات دراسية لمشروع سد الخوانق الثلاثة في زيولانغدي للمشاركة بعد انتهاء الندوة. وقد تمت دعوة ٢٠ - ٣٠ مشاركاً من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا والهند وتركيا والبرازيل ومصر، بالإضافة إلى حوالي ٤٠ من كبار المسؤولين والخبراء والكتاب من الصين.

ينظم الدورة المركز القومي لبحوث إعادة التوطين.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع.  
[www.chinaretirement.com](http://www.chinaretirement.com)

أو الاتصال بالمعنوان التالي

Professor SHI Guoqing, National  
Research Centre for Resettlement,  
Hohai University, Nanjing, PR China.

البريد الإلكتروني:

[shiguqing@hotmail.com](mailto:shiguqing@hotmail.com)

## هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟

منذ ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطعنا بفضل سخاء مؤسسة فورد - مكتب القاهرة أن نشرها مجاناً؛ غير أننا اليوم ننظر في السبل التي تكفل للطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» استقراراً مالياً على المدى الطويل، وإذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للتبرعات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بمقدوركم المساهمة بأي تبرعات لهذا الصندوق، أيأ كان حجمها، فسوف تكون لكم في غاية الامتنان.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا  
بالبريد الإلكتروني:

[fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) أو إرسال

خطابائكم إلى رهام أبو ديب على  
العنوان التالي:

Riham Abu-Deeb,

Nashrat al Hijra al Qasriyya,

Refugee Studies Centre,

Queen Elizabeth House,

21 St Giles, Oxford OX1 3LA,

United Kingdom.

رقم الفاكس: 1865 270721 (44)



# مكتبة العدد

جنوب آسيا، بقلم جيرارد خان  
العدد ٤٨: الجدل حول اللجوء، تعقد الجدل حول  
اللجوء في أوروبا، بقلم نيكلاس  
شتاينر

العدد ٤٩: التنقل وقضايا الأراضي والمباداة في  
تقزانيا في حقبة ما بعد الاستعمار،  
بقلم ساسكيا فان هويبرمان  
العدد ٥٠: حالة اللجوء: التحول الديمقراطي  
والقضايا ونظرة سياسات اللجوء في  
أوروبا، بقلم ماثيو ج. جيبيني

يمكن الحصول على هذه الأوراق بالداخل على  
العنوان التالي: [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch) ثم الضغط  
على وصلة Research/Evaluation ثم  
New Issues ثم Evaluation and Policy  
in Refugee Research. والحصول على نسخ  
من هذه الأوراق يرجى الاتصال بشبكة التعلم  
النشمل للمساعدة والأداء في مجال التعليم  
الإستراتيجية (EPAU) على العنوان التالي:  
[hqp00@unhcr.ch](mailto:hqp00@unhcr.ch)

## مجموعة مختارة من المراجع الخاصة بالأزمة العالمية للنزوح الداخلي

جميعنا سانشيز - غارزوي، مشروع بروكنز  
كوني للنزوح الداخلي، ديسمبر / كانون الأول  
٢٠٠١، ٣٢ صفحة، مجاناً.

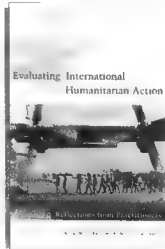
يتضمن هذا الترتيب المواد الخاصة بالنازحين  
الداخليين أكثر من ٨٠٠ مدخل. ويشتمل على  
العديد من التصنيفات الموضوعية، مثل

المصوم الأساسية، ومصادر المعلومات،  
ومصادر الإنترنت، والكتابات المبكرة عن  
النزوح الداخلي، والنظرة العامة إلى النزوح  
الناجم عن الصراع وانتهاك حقوق الإنسان،  
والنزوح الناجم عن مشروعات التنمية، والإطار  
القانوني بما في ذلك المبادئ التوجيهية  
الخاصة بالنزوح الداخلي، والإطار المؤسسي،  
والجماعات المستضمة، واستراتيجيات  
الحماية، والعودة، وإعادة التوطين،  
واستراتيجيات إعادة الدمج والتنمية. وتتضمن  
مقدمة الجغرافية فوائدها خاصة بمناطق  
محددة مثل أفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق  
الأوسط وأوروبا و٦٦ قائمة خاصة بدول  
منفردة، وعلى الرغم من أن معظم المدخل  
الواردة في القوائم باللغة الإنجليزية إلا أن  
هناك أيضاً بعض الإصدارات بالإسبانية.

يرجى إرسال أي عناوين أخرى متصلة بهذا  
الموضوع لإدراجها في الطبعة القادمة إلى:  
Gimena Sanchez-Garzo, Research Analyst,  
Brookings-CUNY Project on Internal  
Displacement, 1775 Massachusetts  
Ave, NW Washington, DC 20036, USA  
[gsanchez@brookings.edu](mailto:gsanchez@brookings.edu) البريد الإلكتروني

متوافرة في طبعة ذات غلاف مقوى (من  
العنوان السابق)، ووثيقة بصيغة pdf  
النزوح التالي: [www.brookings.edu/pp/p/objects/dp/resources/bibliography.htm](http://www.brookings.edu/pp/p/objects/dp/resources/bibliography.htm)  
هاتف: 202 797 6000  
فاكس: 202 797 6004

تقييم الجهود الإنسانية الدولية:  
تأملات عدد من الممارسين  
تحرير: أدريان وود، وروموند ألبورت، وجون  
بورنون - أغسطس / آب ٢٠٠١، ٢٢٢ صفحة.  
رقم الإيداع الدولي: ISBN 1 85649 976 6  
السعر: ١٤,٩٥ جنيه استرليني



في هذا الكتاب تقدم شبكة التعلم النشمل  
للمساعدة والأداء في مجال الجهود الإنسانية  
(ALNAP) دراسة تجريبية المنخرطين  
بصورة عملية في تقييم البرامج الإنسانية،  
والدروس المستفادة من عملية التقييم. ويضم  
الكتاب دراسات حالة من الصومال والقرن  
الإريترية وكمبوديا ورواندا ١ وغرب إفريقيا  
وملايكيستان وياووا غينيا الجديدة والمناطق  
التي اجتاحتها إعصار ميتش وكوسوفو.

يرجى الاتصال بالعنوان التالي في المملكة  
المتحدة:  
Zed Books Ltd,  
7 Cynthia Street, London N1 9JF, UK.  
البريد الإلكتروني:  
[hosie@zedbooks.demon.co.uk](mailto:hosie@zedbooks.demon.co.uk)  
موقع الإنترنت  
[www.zedbooks.demon.co.uk](http://www.zedbooks.demon.co.uk)  
هاتف: (020) 7837 8466 +44  
فاكس: (020) 7833 3960 +44

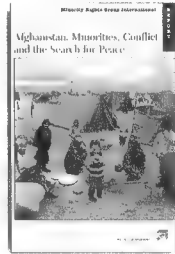
أو العنوان الآتي في الولايات المتحدة:  
Palgrave, 175 Fifth Avenue, New York,  
NY 10010, USA  
هاتف: 212 982 3900

## قضايا جديدة في بحوث اللاجئين

نشرت وحدة التقييم وتحليل السياسات  
بمفوضية شؤون اللاجئين في الأونة الأخيرة  
أربع أوراق عمل جديدة في سلسلة قضايا  
جديدة في بحوث اللاجئين، هي:  
العدد ٤٧: المواطنة وعدم الانتماء لأي دولة في

## أفغانستان، الأقليات والصراع والبحث عن السلام

بقلم: بيتر مارسدن (المنظمة الدولية لحقوق  
الأقليات). نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠١، ٣٦  
صفحة. رقم الإيداع الدولي: ISBN  
1 897693 34 6 السعر: ٦,٧٠ جنيهات  
إسترلينية (متضمناً الشحن والبريد) نسخة  
عادية (٦,٩٥) جنيهات إسترلينية / ١١,٧٥  
دولاراً أمريكياً خارج المملكة المتحدة (أيرلندا)



ليست الصراعات الجوية التي قادتها الولايات  
المتحدة على أفغانستان بدءاً من السابع من  
أكتوبر / تشرين الأول سوى أحدث حلقة في  
صراع استمر على مدى عشرين عاماً. ويضع  
هذا التقرير أفغانستان في سياقها الإقليمي  
والدولي، موضوعاً العوامل السياسية  
والاجتماعية والدينية والعرقية الكامنة وراء  
التاريخ القريب لأفغانستان. ويحدد بعض الآراء  
السطحية السائدة عن هذه الدولة وشعبها كما  
يعمل صورة تفصيلية عن التفاعل بين  
الظروف الداخلية والمصالح الأجنبية التي  
أدت إلى صعود طالبان وقهرها سيطرتها على  
البلاط. ويصف تأثير الصراع الممتد على  
الشعب الأفغاني وكيف أصبح الصراع صراعاً  
عرقياً. ويعتقد التقرير بمجموعة من  
التوصيات لمنع تصاعد الصراع وتواصله.

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:  
Minority Rights Group International, 379  
Brixton Road, London SW9 7DE, UK  
البريد الإلكتروني: [minority.rights@mrng.org](mailto:minority.rights@mrng.org)  
[www.minorityrights.org](http://www.minorityrights.org) موقع الإنترنت:  
rights.org هاتف: 202 7978 9498 (020) 44  
فاكس: 202 7738 6265 (020) 44



### بناء مستقبل أفضل: كبار السن في الصرب

يقدم: يو بريمسلي بالاشتراك مع بول هيسليف  
وتانيا سليم، المنظمة الدولية لمساعدة كبار  
السن - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ - ٢٢  
صفحة - مجاًناً، بالإنجليزية والصربية

كأن الصراع الذي اندلع في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٥  
في أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة، وما  
ترتب عليه من إعادة رسم الحدود الدولية.  
آثار واسعة التعلق على كبار السن الصربيين  
فكثير ممن فروا من بيوتهم في اليوسنة  
والهرسك وكرواتيا، أو ممن نزحوا داخل  
البلاد بسبب الصراع في كوسوفا عام ١٩٩٩.  
ما زالوا يعيشون في مراكز التجمع في  
جمهورية الصرب، أو في أماكن مستأجرة لا  
يكدون بقدرتهم على تكلفتها. ويلقي هذا  
التقرير الضوء على وضع كبار السن الصربيين  
كمواعين ولاجئين ونازحين، ويقدم مقترحات  
عملية لاتخاذ إجراءات لتحسين فرص  
سلامتهم وأحوال معيشتهم في المستقبل.  
كما يقدم لمحة سريعة للقضايا الأساسية  
يهدف (١) تحديد الطرق العملية لتلبية  
احتياجات كبار السن في المجتمع وأماكن  
المخيمات، (ب) والتعبير عن آراء بعض كبار  
السن الصربيين والمنظمات التي تعمل  
لصالحهم، (ج) واستكشاف مدى إسهام كبار  
السن الصربيين في حياة عائلاتهم  
ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع على اتساعه.

يرجى الاتصال بالمصنوع التالي  
PO Box 32832, London N1 9ZN, UK  
HelpAge International,  
تليفون: +44 (0)20 7278 7778  
فاكس: +44 (0)20 7713 7993  
البريد الإلكتروني: [hair@helpage.org](mailto:hair@helpage.org)  
مواقع الإنترنت: [www.helpage.org](http://www.helpage.org)

### إصدارات البنك الدولي (المشار إليها في ص ١٥)

#### المخاطر وإعادة البناء: تجارب المعاد توطينهم واللاجئين

تحرير: مايكل كيرنيا وكريستوفر ماكويول.  
البنك الدولي، واشنطن. أبريل/نيس ٢٠٠٠.  
٥٠٤ صفحة. رقم الإيداع الدولي: ISBN  
0 8213 4444 7 السعر ٣٥ دولاراً أمريكياً (مع  
إمكانية التخصيص - انظر أدناه)

#### Risks and Reconstruction

Experiences of Resettlers  
and Refugees

Michael M. Lerman  
for Jacques H. Lecomte  
Editors

2nd edition

#### اقتصاديات إعادة التوطين غير الطوعية: تساؤلات وتحديات

تحرير: مايكل كيرنيا، البنك الدولي، واشنطن.  
مارس/آذار ١٩٩٩. ٢٧٢ صفحة. رقم الإيداع  
الدولي: X 3798 0 8213 ISBN. السعر ٢٠  
دولاراً أمريكياً (مع إمكانية التخصيص - انظر  
أدناه).

#### The Economics of Involuntary Resettlement Questions and Challenges

EDITED BY  
H. SHARIF & A. KATZ



السعر المخفض. يحصل القراء الذين تقع عناوين الشحن إليهم في دول نامية على تخفيض قدره ٧٥٪، أما من تقع عناوينهم في دول متوسطة الدخل فيحصلون على تخفيض قدره ٢٥٪. وعند طلب الشراء عن طريق الإنترنت يحسب هذا التخفيض تلقائياً حسب عنوان الشحن.  
تطلب شراء نسخة يرجى الاتصال بأحد العناوين الآتية:  
عن طريق الإنترنت: [www.worldbank.org/publications](http://www.worldbank.org/publications)  
بالبريد الإلكتروني: [books@worldbank.org](mailto:books@worldbank.org) هاتفياً +1 800 645 7247 والفاكس +1 703 661 1501  
The World Bank, PO Box 960, Herndon, VA 20172-9960, USA  
بالبريد:

## اللاجء Refuge

دورية كندية عن اللاجئين

«اللاجء» دورية فصلية متعددة التخصصات يصدرها مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للمناقشة والتأمل النقدي في قضايا اللاجئين والهجرة القسرية.

### المقالات التي ظهرت حديثاً في دورية «اللاجء»

الدولة المُحصنة، والمهريون المظالمون للنازحين، والنساء الممكن ترحيلهن/استيرادهن

سونيتير دوياني

التشاور الدولي لمفوضية شؤون اللاجئين

جوديث كومين

اللاجئون والحقوق وأمن الإنسان

كولين هارفي

الاشتراقات:

في كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد

خارج كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد

يرجى الاتصال بالمصنوع التالي:

EDITOR IN CHIEF: SHARRYN J. AIKEN • CENTRE FOR REFUGEE STUDIES • YORK UNIVERSITY • 322 YORK LANCES  
4700 KEELE STREET • NORTH YORK, ONTARIO • M3J 1P3 • CANADA

EMAIL: [REFUGEE@YORKU.CA](mailto:REFUGEE@YORKU.CA) • TEL: +416 736-5663 • FAX: +416 736-5837 • WEBSITE: [WWW.YORKU.CA/CRS/REFUGEE.HTM](http://WWW.YORKU.CA/CRS/REFUGEE.HTM)



المهم الآن هو كيفية دمجها معنا في سد، لأنها من الطبيعي أنك هذه الأرض، ومن  
الذي يملك أمبارها و herds ولزوتها السكانية. هذه المسائل ليست عسيرة، فليس  
الزبداء عليها بصوت واحد من جانب كل مؤسسة تحت إمرة الدولة. سواء  
الحديث أو الشرطة أو السلطة التنفيذية أو القضاء. وليست هذه الإجابة مجرد  
رد على التساؤلات، ولكنها ربما تساهم بصورة أساسية وفريدة.  
إن قيمة السدود الضخمة بالنسبة لأصلية الأية تعادل قيمة القنابل النووية  
للتدميراتها العسكرية. فتدافعنا سلاح من السلاح الدمار الشامل

نفاخر China Dam Project - تسعة العواصف - بقلم روبرت روبرت

على رأسها السدود من قنابلها السدود في سد Three Gorges في الصين



19/١٩

مايو/أيار ٢٠٠٤  
ربيع الأول - ربيع الثاني

# نشرة الهجرة القسرية

## الصباحة الإنجابية للنازحين الداخليين: الاستثمار في المستقبل

بالإضافة إلى:

- إدارة العراقية ومستقبل العمل الإنساني
- تناول وسائل الإعلام لموضوع اللجوء
- اللاجئون في نيو جوهانسبرج



## من أسيرة التحرير



Conny Owen

يعتقد بسبب تأخر نشر هذا العدد في نشرة  
النهضة القسرية. ويرجع ذلك إلى عدم التاكيد من  
توفير التمويل الكافي الذي يتيح لنا الاستمرار  
في إصدار النشرة. ونحن ندبر بالمرحى لكل من  
قسم الحماية الدولية Department of  
International Protection والمكتب الخاص  
باللاجئين في وسط وجنوب غرب آسيا وشمال  
أفريقيا والشرق الأوسط CASWANAMF

التابعين لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، لأن المنح التي تلقيها  
 منهما جعلتنا نتفقد الصعداء، بينما لانزال نبحث عن تمويل دائم للنشرة

وقد استمدت موافقة السيد/ صوفى بوسير، نائب مدير المكتب الخاص بالأمازيغيين في وادي  
الغروب غرب ألبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، على الانضمام إلى  
المجلس الاستشاري لعمارة تيميرت لخصائص خاصش الأوسط. كما يتطوع للعمل على تثيب  
وإدماج ومع الزملاء في العالم العربي من موضوعية الأمم المتحدة العليا لشؤون الأمازيغيين. ومن  
المرادع على سرورنا أن هذا العدد من البشارة يحتوي على صفحة معلومات تتعلق بشكل خاص بعمل  
الوكالة في الشرق الأوسط.

وتتاول هذا العدد موضوع الصحة الإنجابية للأجيال والتأثيرات الداخلية، ويعلم القائلات  
 أنهن تركزت على كلمات التكاليف أمام مؤتمر دولي رقم طمته مجموعة التعامل مع الصحة  
 الإنجابية في مناطق النزاعات. Marie Stopes International، والسيد، يهدف لفيثو- من صندوق الأمم المتحدة  
 للسكان، UNFPA، على إسهاماته المشورة التي قدمها، وكذلك ندين بالمشروع المنفذ  
 المتحدة للسكان وقسم الصحة والصحة المجتمعية التي تمولها على غرارها لهذا العدد.

وإذا تم حل أزمة التمويل، سوف يتناول العدد القادم الذي ستلقونه موضوع معيشة اللاجئين، وسوف يناقش العددين التاليين لذلك موضوع عودة النازحين داخليا واندماجهم من جديد وكذلك التعليم الصارن والتنمية. ونرحب بتلقي مقالات بالغة العربية حول هذه الموضوعات أو أي موضوعات أخرى تتعلق بالهجرة القسرية.

ولمعرفة ما إذا كان سيصبح بمقدورنا الاستمرار في إصدار هذه النشرة، يمكن زيارة موقعنا على الإنترنت: [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk) وإذا كان لديكم أية اقتراحات بشأن التمويل مرحبو بالاتصال بنا.

مع اہلب تمنیاتنا

ماريون كولدرى و تيم موريس  
 نيئة التحرير، بشرة الهرة القسرية

حقوق الطبع والنشر عن الحقوق يحور اقتباس مادة من نشرة الهجرة المسررة بحرية ولكن يرجى اخطار المصدر. أما بالنسبة للصورة الفوتوغرافية فيجب إعادة نسخها في سياق المقالات التي ظهرت (مع ذكر المصدر). إن المواد والمعلومات المتضمنة في النشرة هي: آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أسرة التحرير أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس الترويجي للاجئين.

صور العلاقات بين المجتمع المدني والحكومة

مشروع الهجرة القسرية  
amhr al-Hijra al-Qasriya

تہذیب و تمدن پر پوری تفسیر ہے، یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 عسکر کی سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 داخل ہونے والے ہیں۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 تہذیب و تمدن پر پوری تفسیر ہے، یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 عسکر کی سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 داخل ہونے والے ہیں۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 تہذیب و تمدن پر پوری تفسیر ہے، یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 عسکر کی سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 سب سے زیادہ توجہ دینی ہے۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر  
 داخل ہونے والے ہیں۔ یہی وہ جگہ ہے جس پر

شبه الحبيب  
ماريون كوسري في تس موريس

مساعدة الاشراف

شارون ایلیس

نشرة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

مجلس شورای اسلامی  
کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
(L\HCR)

خاتج عزام  
بجامعة الأمريكية في القاهرة

روز اربعی شصتی  
بکره است ملاحتی  
چهارم آگوست

کتابخانه ملی افغانستان  
د افغانستان اسلامي امارت

ایکھنچہ لومرہ کجہ می بقاقرہ  
بائو برہ شتریش بیوہ

محمد بن شبلانق، سرپرستی تحصیلی  
مرکز ابحاث و توسعه  
تدریسی (شماره) - ۲۰۰۰

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١- ممثل أعضاء المحمـدة : لجنة شعبية - شورية  
محرم عريضة بامر كثرهم وودمانه

مواقع الإنترنت

[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

ترجمه السبعة العربية  
محمود صبري

التصميم والإخراج الفني  
FastBase Ltd, Wembley UK

رقمه الإيداع الدولي ISSN 1460-9819





# المحتويات

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المناطق  
المتضررة من الصراعات: نظرة عامة على مشروع البحث  
المنفذ في عدة بلدان..... ٢٣  
تقدم: جين وارنر وجيسكا برونو

دارفور - أحدث حروب أفريقيا انكثرت أسوأ أزمة إنسانية  
في العالم الآن..... ٢٥

فهم أسباب العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي  
تقدم: روزيلدا أوندكو وسوزان بوردين..... ٢٦

توفير خدمات الصحة الإنجابية للأجانب الصوماليين  
في اليمن..... ٢٧  
تقدم: فوزية جعفر، وسامانثا حاي، وجين بيوسر سبيسكي

## مقالات عامة

الانحياز: الأزمة العراقية ومستقبل العمل الإنساني..... ٢٨  
تقدم: انطونيو دونيني

ما هو أصل الحكاية؟ تناول وسائل الإعلام البريطانية  
لموضوع اللجوء..... ٢٩  
تقدم: سارة بيوكاس وبيثان جريكلو

المتطوعات في مجال الصحة في إيران والعراق..... ٣٥  
تقدم: إيما بيكرسون

الأجانب في نيو جوهانسبرغ..... ٣٦  
تقدم: لورين لاندو وكلاير جاكسون

## أبواب ثابتة

تحديث..... ٣٨  
حالة «الشفاعة التنظيمية» لمفوضية الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين..... ٤٠  
تقدم: جيف كريسب

استمرار الأحكام العرفية في إقليم أتشيه..... ٤١  
تقدم: إيما لونا هيدمان

النازحون داخلها في أوغندا: أزمة منسية..... ٤٢  
تقدم: فرانسيس نديج

مؤتمر «عودة اللاجئين... فرصة للتعاطي مع محاور جديدة..... ٤٣  
تقدم: ساري حنفي، مدير مركز شمل - رام الله



مقدمة..... ٤٤  
تقدم: سامانثا حاي وديفيد نيل فيشيرو، محرران ضيفان

الاستجابة لاحتياجات الصحة الإنجابية للشباب المتضررين من  
الصراعات..... ٤٦  
تقدم: جوليا ماثيو وشيرلي ريشيما

الدروس المستفادة من مبادرة للصحة الجنسية والإنجابية  
للمراهقين التنازليين..... ٤٩  
تقدم: دعوي مياغبي ومازيان شيليمورود وروزيلدا أوندكو

ما وراء البرقع..... ٥٠  
في أفغانستان  
تقدم: هيرين ديل هال

مؤشرات جهود الأمم المتحدة: المصباح لقياس خفض نسبة الوفيات  
بين الأمهات..... ٥٢  
تقدم: جانيث مايزر وسامانثا لوبيس وهيبه دقالي

ما لم تتواجد المنتجات لن تتواجد البرامج! الأمور اللوجستية  
الخاصة بإمدادات الصحة الإنجابية في المناطق المتضررة من  
الصراعات..... ٥٥  
تقدم: بول كريستال وليرا إيرليش

الفيد العالمي على حقوق الصحة الإنجابية..... ٥٧  
تقدم: يولا مارخيت ساندبايك

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيروس سفة المسبب  
للإيدز واللاجئين: الدروس المستفادة..... ٥٨  
تقدم: بول، سيجيول وأليا مانكو

معالجة فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز في سيراليون ما بعد  
الحرب..... ٥٩

جمع محرورو بشره الهجرة القسرية، هذا العمال من تقارير قديمها منظمة  
المساعدة والإعالة CARE ولجنة الإنقاذ الدولية IRC واللجنة الأمريكية  
للاجئين ARC



## مقدمة

بقلم: سامانثا جاي، وديفيد ديل فيشيوي، محرران ضيفان



تشير المقالات في قسم التحقيقات في هذه النشرة للهجرة القسرية إلى اتساع نطاق ما يتم من أبحاث وبرامج تتعلق بالصحة الإنجابية في ظروف النزاعات وما بعد النزاعات في أنحاء العالم.

### ومع

ذلك من المهم ذكر أنفسنا بأن الصحة الإنجابية تظل مجالاً جديداً نسبياً للاهتمام داخل قطاع العمل الإنساني وقبل عشر أعوام فقط لم يكن هناك على ما يبدو سوى أدراك ضئيل، إن كان هناك إدراك، لحقيقة أنه أثناء الحرب في مناطق اللاجئين تواصل النساء إتهام الأطفال، ويتضاعف العنف الجنسي القائم على أساس النوع الاجتماعي ويرداد انتشار فيروس (HIV)

ولقد بدأ هذا في التغير مع عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في سبتمبر عام ١٩٩٤ عندما دُعيت لاجئات لأول مرة للتحديث على المسرح الدولي عن احتياجاتهن بالنسبة للصحة الإنجابية. وفي العام التالي، وفي الندوة التي أقيمتها في جنيف الوكالات المتخصصة حول الصحة الإنجابية في مناطق اللاجئين، التزمت أكثر من ٥٠ حكومة ومنظمة غير حكومية ووكالة تابعة للأمم المتحدة بتعزيز خدمات الصحة الإنجابية للاجئين. وتم تشكيل مجموعة عمل من الوكالات وتوقيع مذكرات تفاهم مشتركة بين صندوق السكان التابع للأمم المتحدة والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة وتحقيق الإجماع حول مجموعة تمثل الحد الأدنى من الخدمات الأولية للصحة الإنجابية في المواقف الطارئة.

وهي ذلك الوقت أيضاً تقريباً تشكلت مجموعة التعامل مع الصحة الإنجابية في مناطق النزاعات، (مجموعة الصحة الإنجابية) والتي كانت تعرف من قبل باسم «مجموعة الصحة الإنجابية للاجئين»، وكان من بين الأعضاء المؤسسين: مؤسسة «كير» (AKF) ولجنة الإنقاذ الدولية ومعهد JCI للبحث والتدريب ومؤسسة ماري ستوبس الدولية، ولجنة المرأة لللاجئات والأطفال.

وفي وقت لاحق، أصبحت إلى المجموعة لجنة اللاجئين الأمريكيين وقسم «جيلبرون» للسكان وصحة الأسرة التابع لحكومة كولومبيا. وتسهم هذه الجهات بحريتها المصبة التكميلية في التدريب والمساندة والخدمات الطبية والأبحاث بمهارات متنوعة لتنفيذ برنامج موسع يهدف إلى تحسين الصحة الإنجابية للاجئين والأشخاص المشردين في أنحاء العالم بالإضافة إلى كسب المساندة من مجموعة المانحين الدوليين للانتقال من الحديث إلى العمل.

وعتارفا بأهمية الصحة الإنجابية كقضية طارئة ظهرت منذ منتصف التسعينات، ظهر أيضاً تفهم لحجم الأبحاث والبرامج المتعددة المرتبطة بمختلف قضايا الصحة الإنجابية والحاجة إليها. وبعد مؤتمر القاهرة، كان معظم التركيز في البداية على تنظيم الأسرة والأموعة الآمنة. ولكن مع تصاعد أزمة فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في أفريقيا، حيث تعيش المالبية العظمى للاجئين في العالم، أدى انضمام الجديد للعلاقة بين فيروس HIV، والحرب والتشرد إلى زيادة برامج الهجرة القسرية حول هذا الفيروس المسبب للإيدز

وفي الوقت نفسه، انتشر على نحو جيد توثيق حالات الاغتصاب كسلاح في الحرب في البوسنة ورواندا وكوسوفو وتيمور الشرقية. والآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدى ذلك إلى زيادة الوعي متزايدة حدوث جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في مناطق التشرد، وبالعلاقة ذلك بانتشار فيروس HIV وبالحاجة الملحة للعلاج الطبي والمساندة الاجتماعية النفسية والوقاية

وقد تحقق تقدم هام في جميع هذه المجالات خلال العقد الماضي، وتشير الدراسات التي

أجريت مؤخراً، إلى أن بعض مكونات رعاية الصحة الإنجابية على الأقل أصبحت متاحة لمعظم اللاجئين في الظروف غير الطارئة، وساعدت الجهود المتعاونة من جانب المنظمات كغيرها وصفتها، هي توسيع نطاق الخدمات في كثير من مناطق المزارعات.

ومع ذلك، ما زالت هناك احتياجات هائلة لم تتم تلبيتها بالنسبة لرعاية الصحة الإنجابية للأشخاص المشردين ولكن تحققت بداية جيدة للغاية. ففي مؤتمر «مجموعة الصحة الإنجابية» الذي عقد في بروكسل في أكتوبر ٢٠٠٢، اجتمع أكثر من ١٥٠ شخصاً من ٦٦ دولة يمثلون ٧٠ منظمة المشاركة في نتائج البرامج والأبحاث الخاصة بالسكان الذين يتأثرون بالنزاعات في أنحاء العالم. وألقت الكلمات التي أقيمت الضوء على أبحاث جديدة، وبرامج نموذجية وإستراتيجيات إبداعية وأدوات وخلفيات إرشادية عملية. وأوصع المؤتمر الصدى الذي وصل إليه المجتمع الدولي في الاعتراف بحقوق المعضمتات المشردة في الحصول على رعاية الصحة الإنجابية مع إبراز المجالات التي تحتاج إلى المزيد من العمل المسبق

وفي الوقت الحالي، بالمقارنة بمسيرة سنوات مضت، أصبحت اللاجئة تتمتع بفرصة أفضل في حمل ولادة آمنة، والحصول بشكل أفضل على رعاية الولادة في حالة الطوارئ، وعلى المعلومات والخدمات الخاصة بالوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس وفيروس HIV المسبب للإيدز والعلاج وتقديم المشورة بشأن تأثيرات العنف النظم على الجنس والبرامج الاجتماعية، وتوفر أكبر للحصول على معلومات بالحرب فرصة أكبر للحصول على معلومات ملائمة عن الخدمات والاستفادة منها لكي ينمو أمناً وفي صحة جيدة.





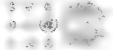
**MARIE STOPES  
INTERNATIONAL**

ديفيد ديل غيشيو يعمل في وحدة  
الاستجابات الإنجابية بمصنوق المسكان  
التابع للأمم المتحدة. البريد الإلكتروني:  
delvechio@unfpa.org

\* انظر [www.un.org/popin/k202.htm](http://www.un.org/popin/k202.htm)

\* المعلومات المضافة بمجموعة الحد الأدنى من الخدمات  
التي موجودة على شبكة الإنترنت من الموقع  
www.whonet.un.org

سامانثا جاني هي كبير مستشاري ميدانية  
الصحة الإنجابية للأجناس بمؤسسة ماري  
ستوبس الدولية.  
([www.mariestopes.org.uk](http://www.mariestopes.org.uk))  
البريد الإلكتروني:  
sam.guy@mariestopes.org.uk



ومن ذلك، فإننا ونحن نقترح من الذكرى  
العشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.  
ظهرت جيوب المعارضة لأيدولوجية مند  
بعض أوجه الصحة الإنجابية والحقوق لاسيما  
في بعض الدول المتقدمة وبدأت هذه المعارضة  
في تهديد الاتجاهات المبدئية وريادة التحديات  
المنظمة للهمم بالعمل والتي نواجهها المنظمات  
التي تعمل لضمان الصحة الإنجابية لمشردين  
وفي ظل الإدارة الحالية قامت الحكومة  
الأمريكية، وهي قائدة في هذا المجال وأكبر  
مساهدة للصحة الإنجابية للأجناس والأشخاص  
المشردين داحيا لسنوات كثيرة، بسحب أو  
تقييد استخدام التمويل في هذا المجال  
بالتسوية لمصنوق السكان التابع للأمم  
المتحدة والمفوضية العليا للأجناس  
التابعة للأمم المتحدة ومجموعة  
الصحة الإنجابية، والشركاء  
الأخرين

وتضمنت جماعات المعارضة  
الصغيرة والمؤثرة في الوقت  
نفسه في بعض الدول  
الأخرى على حكوماتها  
لتحديرو حلول الحكومة  
الأمريكية. وعلى الرغم من  
أن المباحين الآخرين حاولوا  
ملء الفراغ فإن التمويل غير  
المستقر يمثل تحديا للمقدرة حتى  
على الاحتفاظ بخدمات الصحة  
الإنجابية الأساسية للغاية  
للأشخاص المشردين في العالم  
الذين يبلغ عددهم ٢٧ مليون  
شخص (ناهيك عن توسيع  
نطاق هذه الخدمات). وقد تم  
تخفيض حجم كثير من البرامج  
حتى تلك الخاصة بالوقاية من  
فيروس HIV المنسب للإيدز. وتم  
وقف البعض الآخر تماما، مما  
يعرض للفقر إلى حد كبير صحة  
عدد لا يحصى له من النساء والرجال  
والأطفال الذين يعيشون في مواقف  
محفوفة بالمخاطر، لمعل

وهي الوقت الذي يقى فيه ما تحقق  
خلال العقد الماضي وباعتبار، ببعض علبا  
الأ نسمى مدى العهد الكبير الذي يذللنا  
ليصل ما نحقق إلى ما وصل إليه ومدى الجهد  
اسي. مازال يتعين الفهم به.

تقدر نترام محجري «بشرة الهجرة  
قصيرة» الذين أنحو فرصة  
مأسية لتدعيم بعض أحدث  
التطورات في مجال الصحة الإنجابية  
في مناطق النزاعات





# الاستجابة لاحتياجات الصحة الإنجابية للشباب المتضررين من الصراعات

بقلم: جوليا ماثيو وشيري ريتسمبا

المراهقين في بورما المهجرين قسراً على الحدود بين بورما وتايلاند - بتشكيل مجموعة شبكات الصحة الإنجابية للمراهقين (ARHNG). وتهدف هذه المجموعة إلى تلبية الفترات المؤسسية ومهارات الإدارة لدى المنظمات الأعضاء من أجل تنفيذ مشروعات الصحة الإنجابية للمراهقين. ويتبادل الأعضاء المعلومات والخبرات ويتبنون برامج تدريب ويساعد كل منهم الآخر في الحصول على الموارد الخارجية. وقد بدأت اللجنة النسائية مشاركتها في هذه الشبكة في عام ٢٠٠٢ بتدعيمها معحة محدودة من منظمة أطباء العالم (DOW) في تايلاند والتي تشكل النقطة المركزية للشبكة. وتقوم منظمة أطباء العالم - من خلال مكتبها في تايلاند - بمد المنظمات الأعضاء والشبكة بمبرراتها وبرامجها من المنظمات الدولية الرائدة في تنمية الصحة وإتاحة الفرصة أمام تلك المنظمات للحصول على خدمات من منظمة تمارس عملها لديها. وتساعد منظمة أطباء العالم (DOW) مجموعة شبكات الصحة الإنجابية للمراهقين (ARHNG) في تلبية احتياجات الأعضاء، والتخطيط الاستراتيجي، وكمية طلب تمويل للمشروعات وتنظيم التدريب. وبفضل استخدام الشبكات واحترار وكالة رائدة، أصبح من السهل على الشبكة دمج منظور أوسع للصحة الإنجابية للمراهقين في منطقة باناسرا

## قياس الأثر

رغم أنه من الممكن تحديد نتائج معينة لمشروعات الصحة الإنجابية للمراهقين، من الصعب بدرجة كبيرة تحديد الفايئات النهائية من وراء تلك المشروعات، وهي تحسين سلوكيات الصحة الإنجابية والصحية للمراهقين. وفي نهاية المطاف تحسين الصحة الإنجابية والرفاهية. ومن خلال استخدام الأموال المتاح منها المصروف، يمكن أكثر من 61 ألف مراهق من حضور برامج تدريب بوعوية للصحة الإنجابية بشأن موضوعات مثل استخدام الواقي (الموازل الطبية)، والوقاية وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، وأساليب تنظيم الأسرة والصحة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن قبل مسائل عبر حلقات دراسية وورش عمل ومسلسلات

يسعى صندوق «إيلانور بيلون بيلزيري» التابع للجنة النسائية (الصندوق) لإيجاد سبل لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية الخاصة بالمراهقين اللاجئين المتضررين من الصراعات.

المسلحة. ومن ثم، تم تأسيس صندوق «إيلانور بيلون بيلزيري» لرعاية الصحة الإنجابية وحقوق المراهقين اللاجئين في يونيو عام ٢٠٠٠ لتقديم منح محدودة للمنظمات الدولية والمحلية من أجل تنفيذ مشروعات محددة خاصة بالصحة الإنجابية للمراهقين.

## أعمال الصندوق

خلال السنوات الثلاث الأولى، وصلت المشروعات التي مولها الصندوق إلى المراهقين المتضررين من الصراعات في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وتراوحت المشروعات ما بين مساندة البحث والتوثيق لاحتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين في الصومال وبرامج تدريب الرفاق حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في كوسوفو. إلي تمويل خدمات تنظيم الأسرة وبرامج تدريب للمراهقين في كولومبيا وورش عمل عن الصحة الإنجابية تتلامح مع ثقافة الأمهات والفتيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برنامج تدريبي مكثف في نيبال لمنع انتقال عدوى فيروس HIV المسبب للإيدز بين الفتيات اللاتيات المراهقات في بوتان.

وتعمل منظمة شباب غولو في شمال أوجندا (GYFA) رغم الافتقار للأمن في المنطقة - على زيادة الوعي والتخاطب بشأن قضايا الصحة الإنجابية. وتوفر منظمات محلية ودولية أخرى الدعم، لكن قادة الشباب هم الذين يضعون جداول الأعمال ويكملون أن تكون الأنشطة في صالح للشباب. ويواجه قادة منظمة شباب غولو معصلة معروفة للكثير من المنظمات التي تعد نشاطاتها إلى الشباب، إلا وهي إشراك عدد من المشاركين بمئات عدد المشاركين في الفتيان. وفي عام ٢٠٠٢، قام اتحاد مالي يتألف من ١٢ منظمة غير حكومية محلية تعمل بالنيابة عن

الآن في العالم حوالي ٦,٦ مليون مراهقاً نزحوا داخلياً بسبب

الصراعات المسلحة. وتعرض الكثير من هؤلاء المراهقين للعنف والتفريق المدفع والانفصال عن عائلاتهم ومجتمعاتهم. وشأن كل الشباب، يحتاج المراهقون اللاجئون احتياجات خاصة أثناء سنوات نموهم. وعلاوة على ذلك يواجه الشباب المتضررين من الصراع عوائق إضافية إذ غالباً ما يهزمهم التعليم الوافي، والرعاية الصحية، والحماية. وفرص اكتساب الرزق والأنشطة الترفيهية، والصدافة، والعون المالي.

ويواجه المراهقون اللاجئون مصاعب إضافية تهدد صحتهم الإنجابية، فعلى سبيل المثال، يؤدي تراخي القيود التقليدية الثقافية والاجتماعية إلى جعلهم أكثر عرضة للاغتصاب والاستغلال الجنسي. وقد يفرض هؤلاء المراهقون لاتجار بالجنس مقابل دفع مصاريف الدراسة أو من أجل إعطاء شقيقاتهم واشتاتهم الأصغر سناً. وقد يبدأ اللاجئون صفار السن علاقات جنسية في سن مبكرة ويصبحون أكثر عرضة لخطر ممارسة الجنس دون استخدام عازل واقفي. وتتناثر الصحة الإنجابية للمراهقين اللاجئين بالموائل النائية: قلة فرص حصولهم على المعلومات، والممارسات الجنسية غير الآمنة، وحالات العمل في غير أوقاف، والإجهاض غير الآمن، والتعرض المتزايد لعدلات العدوى التي تنتقل عن طريق الجنس، بما في ذلك عدوى فيروس HIV المسبب للإيدز. وفي أوضاع الصراعات، يمثل كذلك الافتقار للخدمات الخاصة بالشباب وقلة موارد الصحة المعديين عوائق ملحوظة أمام ضمان حق الشباب في حياة صحية ومنمجة

وإدراكاً منها لخطورة الموقف، ساندت اللجنة النسائية للجان والأطفال اللاجئين اقتراحاً بإنشاء صندوق لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين المتضررين من الصراعات



تخصصها حسب المجال الصحي للصحة الإيجابية الأمومة والأمة، بما في ذلك رعاية الولادة الطارئة، وتنظيم الأسرة، ومنع الحمل الطارئ، العدوى التي تنتقل عن طريق الجنس بما في ذلك فيروس HIV السبب للإيدز، والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوضيح بيانات مشروعات الصحة الإيجابية للمراهقين أن المشروعات لفعالة يتم وضعها لكي تلبس الاحتياجات الملحة والمحددة للمراهقين في كل مجتمع ولكي تستجيب للتساوي المعلى

٢. المجتمعات المتضررة من الصراعات، خاصة المراهقون انقسم تكون متحمسة بصورة كبيرة لتحسين الصحة الإيجابية للمراهقين ولكنها تحتاج الى بناء القدرات، من خلال الإيضاح والدعم الفني، لقيادة فاعلة في المجتمعات الى أقصى حد ممكن، فليس سبيل المثال، بعد كثير من المتأثرين لمع اسودق صمدية في معرفة مؤشرات صمدية أو قبله لقياس لتأثير من المشروعات الرئيسية لتقييم أنشطة المشروعات والضعف ان تحقن ضمن الفحلات (المادة المرجوة منها، وهناك منظمات عديدة بحاجة للمساعدة في وضع وتقييم برامجها التثقيفية والتدريبية وأحدثت منظمات، لاسيما انشطة منها، عن بعضها في اكتساب بعض الممارسات من مشروعات الصحة الإيجابية الأخرى وستستفيد من إقامة شبكة تضم هذه المنظمات التي تدعم الصحة الإيجابية للمراهقين على المستوى العالمي والإقليمي

٣. يتعين على مشروعات الصحة الإيجابية للمراهقين تحديد وإشراك الشباب اللاجئين في وضع كل أنشطة المشروعات وتنفيذها وتقييمها لضمان إشراكهم بصورة كاملة في البرامج التي تؤثر على حياتهم، وهو توصية عامة من مؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٤، وليس كافياً أن يتم إشراك الشباب كعمالة في الفرق بل يتعين أن يتم إشراكهم في كل جوانب وضع المشروع وتنميته وتقييمه

٤. توفر استراتيجيات تنفيذ الرفاق فرصاً لمشاركة فاعلة للمراهقين، يمكن أن تزيد إلى أقصى حد أثر المشروع ونقل لأجل حد التكاثف العالمية، من خلال تدريب نوعي ومراجعة وتقييم دقيق للمشروع وعزم اختلاف حرت المراهقين بصورة كبيرة من ثقافة أخرى ومن بعد آخر، فإن معظم المراهقين متأثرين بصورة كبيرة بتأثير الرفاق، وبمثل الشباب مؤثرة في مستقبل المجتمع، ومن ثم، يؤدي إلى تسخيرهم من المشاركة في توفير الفرص للشباب لوضع وتقييم حلول لمشاكلهم مما يمكنهم من أن

في مجتمعهم، كما قام مستوى الترويجيات الأفريقيات هي «كهيما» في سبورالون وبرغاية ٥٥ فتاة من ناحية التكامل بتعليمهم وتدريبهم ليصبحوا من معلمات الرفاق في مجال الصحة الإيجابية، وشمل حصولهم على مساعدات للوصول لأزمة امرأة وتدريبهم والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتلقيهم خدمات طبية معاملة وقام فريق من المتطوعين لمساعدة مرض الأيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية برعاية ورش عمل لتوليد الدخل لأرمن فتاة مراهقة من أجل كسب مهارات مثل العيكة وصناعة الأحذية، في الوقت الذي تشملهم فيه أيضاً الممارسات الجنسية المسئولة

### دعم المجتمع للمراهقين

حتى في حالة توفر الصحة الإيجابية وخدمات التقييم، قد لا ترغب المجتمعات في أن يحصل المراهقين على تلك الخدمات، فقد يحسب الكبار أن تؤدي تلك المعلومات إلى تعريض الصن غير الشرعي بين الشباب، وربما لا يكون قد تم تدريب موزعي الخدمات على الاستجابة لمعايير المراهقين الخاصة، أو قد تكون المنشآت لا تولى اهتماماً بالشباب ومن

يفتقر الكثير من الشباب في مناطق الصراع إلى فرص التعليم والتوظيف كما أنهم خسروا نظام الدعم الاجتماعي

الضروري نوعية الأباء والمجتمع يحقق الشباب في الرعاية الصحية وهي هذا الخصوص، قامت المشروعات الممولة من الصندوق بتدريب ١٧٥ على الأقل من الأباء والأمهات على أساسيات تشكّل المراهقين، والالتزامات الأبوية نحو دعم هذه المصوق

### الدروس المستفادة

بعد ثلاث سنوات، قامت اللجنة السانتي على جابته، مشروعات الصحة الإيجابية التي مولها الصندوق من أجل استخلاص الدروس والاستفادة منها في المشروعات المستقبلية الخاصة ببناء القدرات. وقد تم استخلاص الدروس التالية

١. لا تتقدم مشروعات الصحة الإيجابية الممولة انفاصة بالمراهقين المتضررين من الصراعات بصيغة أو نموذج محدد، ولكنها تختلف في نهجها، وتكون مصممة بصورة إبداعية لتكون ملائمة ثقافياً ولكي تفي بالاحتياجات الملحة والمحددة للمراهقين في مجتمع معين وتكتسب مراجعة المشروعات عن عدة اختلافات في الأساليب المنهجية المتبع بها من تعلم الرفاق والعروض المتكافئة، إلى ورش زيادة الوعي وإقامة مراكز خاصة بالشباب، وتختلف كذلك المشروعات في

تأثيرية ومجموعات المناقشة وشرائط الفيديو، وتم تدريب ٥٨٠ مراهقاً على الأقل ليصبحوا من معلمي الرفاق، في مجال الصحة الإيجابية، كما اشترك ما يزيد عن ٢٠٠٠ من هناً في جلسات لتقديم المشورة للرفاق، ولا يقدم تدريب، لتعليم الرفاق، معلومات هامة للمراهقين، ولكنه يساعد كذلك في بناء الثقة بالنفس ومنع الشباب المهارات اللازمة للدفاع عن حقوقهم الإيجابية

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الصندوق في توزيع نشرات وكتيبات وكراصات تقدم مواد تعليمية جديدة بالصحة الإيجابية يمكن استحداثها بشرطها أو كوسائل مساعدة للتدريب، من جانب المعلمين وموزعي الخدمات، ونشرت هذه المواد معلومات عن كيفية ممارسة الجنس بطريقة آمنة، واستخدام رسائل تنظيم الأسرة وتحتاحي التفرش للأراضي التي تشغل عن طريق الجنس، وتتم توزيع عشرة آلاف دولار، وافي على الأقل بولن مقابل الأمر الذي يتيح الفرصة للشباب لكي يعموا أنفسهم من الإصابة بفيروس HIV السبب للإيدز وتجنب حالات الحمل غير المخطط لها،

وحصلت حوالي ٣٢٥٠ مراقبة على فوط صحية محلية الصنع من خلال مشروعات الصندوق، وتجر الأضرار التي تسبب في مناطق كثيرة لاثمن يمنع الاقتراض لعموم الصحة الفتيات لثلاثيات من الدباب إلى المدرسة، كما أن الأباء كثيراً ما يعجزون المتأثرين على تولد المدرسة خشية أن يصبح أكثر تعرضاً لاعتداءات الجسدية أثناء الدباب إلى المدرسة والعودة منها، وبمجم توفير الفوط الصحية للفتيات اللاجئات الميش بكرامة ومواصلة تعليمهن الطبيعي،

ويفتقر الكثير من الشباب في مناطق الصراع إلى فرص التعليم والتوظيف كما أنهم خسروا نظام الدعم الاجتماعي، مما يزيد من خطر تعرضهم للاستغلال والاعتداء الجسدي، ويؤيد الشباب ويحتاجون التعليم والتدريب على كسب الترق للوصول للكتفاء الذاتي وإيلاء مستقبلهم، وإزاء ذلك، انشأت مشروعات كثيرة لمعهاو الصندوق لاجلحة للتعليم والتدريب على مهارات توليد الدخل عن طريق مدع هذه الفرص مع التدريب على صحة الإيجابية، وتلقى ما يزيد عن ٣٠٠ مراهقاً دعماً تقنياً وتدريباً على مهارات توليد الدخل من خلال المشروعات التي تركز على المراهقين، في سبيل المثال، استخدمت مطبعة للشهادة، إلى أعضائنا، المواد التعليمية الخاصة بالصحة الإيجابية لزيادة مهار، التعلّم لمرتين فتاة وامرأة شامه



يسبحوها عوامل للتغيير في محتعاتهم. ومن الممكن أيضاً أن يصبح استجداء معلمي الرق - اسلوباً اقتصادياً لنشر المعلومات بصورة مكثرة ومن المهم أن يلتقي معلمو الرهاق تعليمياً بوعاً كاشاً ومستداماً وبمساعدة الإشراف والتقييم الدقيق على صمات أن يقدم التدريب معلومات دقيقة من خلال صامح ملازمة للمراهقين تخفف من حدة إيهات المشاركين. ومن الضروري كذلك صمات دعم الكبار للنشطة وليس فرصهم لها. ويحتاج معلمو الرهاق إلى الدعم المستمر من الرهاق والآباء وآخرين في لمجتمع من أجل التغلب على العقبات التي قد يواجهونها.

٥. يمكن أن تساعد الشبكات في مند الفجوات في تدبير الخدمات وتوصيم القدرات المصنوعة عن طريق تسهيل التنسيق والتعاون بين المشروعات المتعددة والمتنوعة للصحة الإنجابية للمراهقين في نطاق منطقة معينة ومن المعروف أن الافتقار للتنسيق والتعاون قد يسبب فجوات أو تكراراً في توريد الخدمات: إذ قد تتركز عدة مشروعات على أحد المجالات الفنية في الوقت الذي تهمل فيه المجالات الفنية الأخرى. وهما من ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار للتعاون في أن تكرر المشروعات صمها ولا تصيف جديداً. هذا الافتقار للتعاون بين المنظمات يؤدي إلى الحيلولة دون المشاركة في الموارد والممارسات الجديدة. تاركاً كل منظمة تكرر نفس الأخطاء وتهدر فرصة الاستفادة من التحدلات الفعالة التي اختبرت بالفعل.

#### الخطوات القادمة:

لقد مكّن أسلوب دعم مشروعات الصحة الإنجابية للمراهقين الكثير من المراهقين

ومحتعاتهم من زيادة وعيهم بمخاطر الصحة الإنجابية واستخدام طرق فعالة لحماية وتحسين صحتهم الإنجابية. إلا أن الوعي وحده لا يثبت بالصورة تيمراً سلوكياً فعلاً عن أنه لا يؤدي إلى أي تحسين واضح وملحوظ في وصع الصحة الإنجابية للشباب وهو العاية القصوى

وبعد ثلاث سنوات من النشاط، تقوم اللجنة النسائية بدراسة استراتيجيات جديدة من أجل زيادة الوعي والتسويق لدعم الصحة الإنجابية للمراهقين المتضررين من الصراعات. ومن بين الاحتمالات الفاتحة زيادة التركيز على مساندة المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال نموذج لشبكة التي ناقشناه أعلاه، واليدل الأحر هو استهداف مناطق معينة مثل شبه الصحراء - الأفريقية أو جنوب شرق آسيا. وتوفير تمويل أكثر استدامة للمنظمات. ورغم أن عملية تقديم منح جديدة تتوقف أثناء عملية التحميل الاستراتيجي تلك، فإن اللجنة النسائية مستمرة في مساندة المراهقين في أنحاء العالم من خلال مشروعاتها الأربعة عشر التي يمولها الصندوق.

وبما أن الصندوق هو الوحيد المستمر حالياً في التركيز على الصحة الإنجابية للنارحين داخلياً والمراهقين المتضررين من الصراعات، فإن للجنة النسائية فرصة فريدة للتركيز على أهمية تحسين خدمات الصحة الإنجابية بين هؤلاء السكان المهملين ومن الضروري ساء القدرة التنظيمية وتبادل الخبرات بشأن دعم الممارسات السليمة للصحة الإنجابية للمراهقين وتحديد الموارد التي يمكن استخدامها في السياقات المحلية والدعوة لتوجيه مزيد من الاهتمام والتمويل لمشروعات الصحة الإنجابية للمراهقين.

والأمر الأكثر أهمية هو ضرورة الاستثمار في

تحسين حياة المراهقين المتضررين من الصراعات وإشراك الشباب في هذه العملية فالمراهقون مدعون، ونشطون، وعاملون مهمون في التغيير البناء داخل محتعاتهم كما أنهم يمثلون المستقبل.

جوليا ما ثيوس، تشغل منصب مديرة مشروع الصحة الإنجابية، وشيرى ريتسيما إخصائية بمشروع الصحة الإنجابية في اللجنة النسائية للأجنات والأطفال اللاجئين.

(www.womenscommission.org)  
بريد إلكتروني  
sherit@womens.commission.org  
julia@womens.commission.org

١. عدد المراهقين النارحين وأحياناً غير معروف، صمحت فطيلاً لتقديرات مكتب مفوض الأمم المتحدة سيمي لشون الأجنات هافله - مايو - نازما أجلي في العام ٢٠٠٥. منهم ٢٥ من الفتيات وطيل تقديرات الصحة العامة على حو لي ثلاث هؤلاء الشباب النارحين (البالغ عددهم ٦٠٠ مليون) هم من المراهقين (نحو ١٠٠ منهم من ١٩ عاماً) وهما مختلفات (مراهق) (شباب) (صغار السن) وهما في شروعات مساهمة الصحة العالمية. data@unfpa.org الإصدار من ١٠ إلى ١٩ عاماً. Youth ١٥ إلى ٢٤ عاماً. Young People الإصدار من ١٥ إلى ٢٤ عاماً. وتستخدم التصنيفات الثلاث بالتبادل بحيث يعمل أحدهما محل الآخر في هذا المثال.

٢. لمزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع  
www.womenscommission.org/pdf\_ept.pdf

٣. انظر: shgila.org

٤. انظر: fau.org

سأ، شابات في محم  
أهمهم مالي للأجنات على  
حدود تايلندا وبنوما  
بأنفسهن مسائل صحتهن  
الإنجابية





# الدروس المستفادة من مبادرة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين التزانيين

بقلم: ناعومي نيتامبي وماريان شيلبيرود وروزليدا أونديكو

## كيف ينبغي أن يشارك الشباب في برامج الصحة الجنسية والإنجابية؟

- الصحة الجنسية والسرية
- ضمان أن المهارات التي يعلّمها الشباب يمكن نسقيها لـ د ل توجد قاعدة من تعليم الحياة وصناعة السلال حتما تكون الاسوق مشبعة بها
- توفير خدمات استشارية وعلاجية مرنة تستجيب للشباب في أي وقت (دور العحة إلى تحديد مواعد)
- توفير حوافز مالية للمستشارين الشباب للتأكد من عدم تركهم تلك البرامج، مما يؤدي إلى تثبيط عرانة الشباب الآخرين
- إدراك أهمية جمع البيانات، والمراقبة المستمرة والتقييم، والحصول على آراء وتعليقات المتعلمين في تحسين نتائج البرنامج
- الاستماع إلى الشباب؛ إذ يجب أن يتم إشراكهم في كل نواحي تصميم المشروع وتقييمه، كما يجب أن تؤخذ خطة عمل شاملة لتحديد بوضوح دور المتعلمين

تشغل ناعومي نيتامبي منصب مساعد مدير برنامج الصحة الإنجابية وفيرس HIV المصيب لمرض الإيدز التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ويمكن الاتصال بها من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: [nyitambe@unhcr.ch](mailto:nyitambe@unhcr.ch)

تشغل ماريان شيلبيرود منصب الممثل الفني عن برنامج فيروس HIV المصيب لمرض الإيدز التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ويمكن الاتصال بها من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: [shclipem@unhcr.ch](mailto:shclipem@unhcr.ch)

تشغل روزليدا أونديكو حالياً منصب مستشار للصحة الإنجابية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنجيني، ويمكن الاتصال بها من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: [ondeko@unhcr.ch](mailto:ondeko@unhcr.ch)

نود الكاتبات أن تعرين عن تقديمهن للمسامة التي قدمها كل من كيت بيرد وستيجيردا سبي،

الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن وجهة نظر شخصية ولا تعكس بالضرورة رأي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

لكروية. ويتم تقديم بصائح عدائية وصعوبة إلى جانب تربية على مهارات مهنية مثل العناية بالحدائق، والحياكة والطبخ كما يتم تعليم الشباب كيفية توفير الرعاية المرالية للمصابين بمرض HIV المصيب لمرض الإيدز. كما يتم تدريبهم إلى جانب أولياء أمورهم كي يكونوا معلمين صحيين لأقربائهم. وقد تم وضع دليل الإرشادي المستخدم حالياً في التدريب بمشاركة الشباب، ومقدمي الخدمات، وأولياء الأمور والزعماء الدينيين ويوضح الدليل للمراحة سويًا وتوجد أيضا دورات دراسية لتعليم ألعاب الطاولة، والفرسية والكنسوخولية، والكروية، وتؤلى إدراك المراكز لجان برأسها الشباب تتكون من معلمين صحيين مدربين من الشباب أنفسهم.

لقد كانت مشاركة مجتمع اللاجئين في المراحل التجريبية محدودة. ونتيجة لعدم استشارة أولياء الأمور، والوعاظ الدينيين، والزعماء المؤثرين في المجتمع، ظهر قلق وشكوك كثيرة حول ما يدور داخل مراكز الشباب. وكان أولياء الأمور متخوفين لأنهم كان يرون أنه يجب ألا يتم تشجيع الشباب على التحدث عن موضوعات الإتهاب واستخدام الروايات (الواقيات الكروية) ومعرفة معلومات عنها حتى يواخر من المراقبة. ونصحت توفقات أولياء الأمور والدعميين الشباب وقادة المجتمع نمواتا كبيرا. فقد استهدفت الأنشطة المذكور في حين أعطت الإثبات، اللاتي ظلن حبيسات المنازل تؤيد الأعمال المنزلية والواقيات نصت إكرام أولياء الأمور.

وتتضمن الدروس التي استخلصها منظم البرنامج الحاجة إلى:

- إشراك الوعاظ الدينيين، وأولياء الأمور، والشباب قبل البدء في أي برنامج للصحة الجنسية والإنجابية خاصة بالمراهقين.
- إدراك أن الشباب لديهم قدرة عالية على التكيف
- إنشاء أماكن لاستقبال الشباب بها متخصصون مدربين على أنشطة الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين تكمل

كشفت تدريبات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ حول أنشطة الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين في مخيمات اللاجئين بعرب شرقا على وجود مواطني صنف كبير. فقد اشتمكى الشباب من أن الخدمات المقدمة لا تفي باحتياجاتهم. وأن مقدمي الخدمات يتسرعون في إطلاق أحكام خاطئة عليهم، كما اشتمكا أيضا من طول فترات الانتظار للحصول على الخدمات، والعدم السرية. كما أن انعدام الخصوصية كان يفرسهم لعمار اكتشاف ابنهم لثاء، زيارتهم للمراكز الصحية. وفي ظل المحظورات الثقافية التي تحرم ممارسة الجنس والإنجاب قبل الزواج، كان المراهقون يخافون من الظن أنهم بمرضهم مخالفتين للأعراف والتقاليد. لذلك لم يشارك المراهقون في البرامج، كما أنهم راوا أن مقدمي الخدمات متبلون الشعور وأن مشاركتهم غير مقدرة.

واستجابة لذلك شرعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في وضع أنشطة لصحة الجنسية وإنجابية خاصة بالمراهقين تتميز بسهولة الاستفادة منها، والقول الثقافي، والقدرة على استقبال الشباب في ثلاث مسكرات للاجئين. وأصبحت الآن مراكز الشباب متعددة الأغراض تفتح أبوابها طوال اليوم وأحيانًا في عطلات نهاية الأسبوع، حيث يتم تدريب الشباب على

## يجب أن يتم إشراك الشباب في كل نواحي تصميم المشروع وتقييمه

أنشطة الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، وتشجيعهم على الحديث عن إيمان المقدرات، والعمل في فترة المراقبة، والزواج المبكر، وتطبيق الأسرة، والحصول على استشارة وعلاج للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى وتنمى الماعة كما تتج المراكز لهؤلاء المراهقين فرصة لمشاهدة أشربة فيديو، والرقص، وتمثيل مسرحيات، ولعب الألعاب



# ما وراء البرقع - معالجة أسباب حالات وفيات الأمهات في أفغانستان

بقلم: هيرنان ديل فال

يتعين على الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي والوطني أن يعطوا أولوية لتجديد النظم الصحية في أفغانستان لتلبية

الاحتياجات الصحية الأساسية.

**لقد**

كتب الكثير عن القيود التي فرضها نظام طالبان - الذي سيطر على الحكم في أفغانستان حتى ٢٠٠١ - على الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على الخدمات الصحية. وأدت القرارات التي أصدرها نظام طالبان إلى تقييد أنماط سلوكية بمقتضاها تم الحد من حرية المرأة في الحركة علنا ما لم يكن يرفقها أحد اقربائها الذكور، وفرض على المرأة ارتداء البرقع الذي يجعل كل جسدها، وحرمت المرأة من فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية.

الأطفال في الشهر الأول بعد الولادة. ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ١٦٠ حالة من بين كل ١٠٠٠ مولود حي<sup>١</sup>. ويمتد هذا أيضا أعلى مستوي لوفيات الأطفال الرضع في العالم، وحتى إذا وصفا في الحصان عدم مصداقية الإحصائيات واختلاف مناهج البحث التي يتبناها الباحثون. فسجدت أفغانستان دون أدنى جدل. نماشي من تدني مستوى رعاية الصحة الإيجابية بصورة مفرطة

**القوانين**

للحصول على الخدمة الصحية. أعادت التقارير إلى الأغلبية العريضة من النساء يمتنعن عليهم الحصول على إذن من أزواجهن لكي يحصلوا على الرعاية الصحية، والنساء - على وجه اليقين - لا يتمتعن بسيطرة اتخاذ قرارات حول وسائل منع الحمل أو المبادعة بين فترات الولادة

وذلك كله صحيح. إلا أنه في سياق إعادة إعمار أفغانستان، تعد مشكلة وفيات الأمهات أكثر تعقيدا من ذلك بكثير. وهناك ثلاثة أسباب وراء

**تعتبر التقاليد الأفغانية أكثر مرونة ونفوذاً عن**

ضئف فعالية الأسلوب القائم على الحقوق الذي تم طرحه للتغلب على هذه المشكلة.

السبب الأول هو أن زوال نظام حكم طالبان قضى على النظام المركزي الذي فرض سياسات مقيدة على أساس النوع الاجتماعي في أنحاء أفغانستان. ورغم أن بعض التقارير أبرزت استمرار القيود التي فرضها الزعماء الإقليميون، فإن كل السياسات التي تتبناها الحكومة والتشريعات التي تصدرها حاليا تؤيد إتاحة الخدمات الصحية والتعليم للجميع. ودون شك، تعتبر التقاليد الأفغانية أكثر مرونة ونفوذاً عن القوانين هناك. وهكذا تحولت معركة إتاحة الخدمات الصحية الإنجابية من نطاق السياسات الحكومية إلى المصدر الرق للشائعات والتقاليد. ولذلك فإن التحدي العالمي من أجل تطوير أي نوع من استراتيجيات الدعا المجتمعي التي ترمي إلى النهوض بإتاحة خدمة رعاية الصحة الإنجابية يكمن في كيفية التعامل مع القيود المرتبطة بالسياسة المحلية والاتجاهات الثقافية وتفسيرات الإسلام.

ثانياً، ثبت أن التركيز فقط على النهوض بحقوق المرأة خيار سهل للغاية. وفي واقع الأمر فإن الصعوبات على المرأة للزواج في سن مبكرة واقتنارها لحرية اتخاذ قرارات المبادعة بين فترات الولادة تعد عوامل هامة ومؤثرة في وفيات الأمهات. إلا أنه وفي سياق يتورد فيه أن الفهم الغربي لضغوط المرأة يختلف عن التقاليد

ولم يكن للبرامج التي ينفذها المنظمات غير الحكومية والشركات التابعة للأمم المتحدة أثر كبير في تقليل حالات وفيات الأمهات. ويتعين علينا التحول من حسابات البعد الواحد التي تصف المشكلة فقط من زاوية عدم المساواة على أساس النوع والقيود التي تحول دون حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية بحيث يتجه اهتمامنا إلى فهم أوسع للعوامل التي تسهم في الارتفاع المستمر في مستويات حالات وفيات الأمهات في أفغانستان.

## الثقافة وفرص حصول المرأة على الخدمات الصحية

كان لسياسات نظام طالبان المقيدة أثر هائل على الطريقة التي صاغت بها الحكومات الغربية والمناهجين عمليات تخطيط وتوصيل خدمات رعاية الصحة الإنجابية في فترة ما بعد طالبان. وكان هناك اتجاه واضح للتركيز على حالات وفيات الأمهات باعتبارها مشكلة ناجمة عن سياسة عدم المساواة بين الرجل والمرأة المتأصلة بصورة عميقة والتي تعد من اختيارات المرأة وحصولها على الخدمات الصحية. وبالمثل، أشارت كل التقارير الصادرة عن المقيرين إلى ندرة طواقم الإنثا العاملة باعتبار أن ذلك عاملاً رئيسياً يسهم في سوء رعاية الصحة الإنجابية في بيئة من غير المقبول فيها على الدوام أن يقوم طبيب ذكر بفحص مريضة. وفيها يتلقى بسعي المرأة

وقد أبرزت تقارير عديدة أثر هذه التدابير على فرص حصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية. ووفقاً لتقرير نشرته منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٧، فإن معدل وفيات الأمهات في أفغانستان يعتبر من أعلى معدلات وفيات الأمهات في العالم: ٨٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة حية، ويرى الكثيرون أن السبب وراء هذا المستوى المنخفض بالحجر كان سياسات طالبان المتعلقة بالنوع الاجتماعي<sup>٢</sup>.

ومع ذلك، بعد زوال نظام طالبان بعامين تقريبا، لا نشهد، أي تحسن. ومن المعتقد أن ١٢٪ فقط من النساء العاملات يمكنهن الحصول على رعاية طارئة في حالة الولادة. ووفقاً لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن معدل وفيات الأمهات لا يزال حوالي ٨٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة حية. بينما يقدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الرقم بـ ١٦٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة حية - وهو أعلى معدل لوفيات الأمهات في أي مكان في العالم. وتعتبر مضاعفات الحمل والولادة السبب وراء حوالي نصف حالات الوفاة المصنفة لنساء أفغانيات في عمر يسمح بالحمل والولادة. وكان من الممكن تلافي ٨٧٪ من تلك الحالات<sup>٣</sup>. ويتمتع الأطفال حديثو الولادة الذين شهدوا إهمالهم بفرصة واحدة من بين أربع فرص للبقاء على قيد الحياة حتى إتمامهم عامهم الأول. إذ يموت أغلبية هؤلاء.



السكان من ناحية توفير خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة الإيجابية

وتسمح بيئة المخيم لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالعمل مع سكان موكرون في منطقة خرافية محدودة ومن ثم، يمكن الوصول إليهم بسهولة. وبما أن برامج الصحة الإيجابية لا تتصل بتوفير مشات منفصلة من المهدى أن يتم منح الصحة الإيجابية في تدابير خدمات الصحة العامة في حال توفرت الموارد البشرية والمادية، والبيئة المحدودة التي يوفرها المخيم من الممكن كذلك أن تجعل الأمر أسهل نسبياً لإشراف السكان بصورة فاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ. ومن الممكن تحديد هوية التفاعلات التقليدية الثلاثي تقش في المخيم وتدريبهم كما أنه سيكون لبيانات التوعية الصحية فرص أفضل لتحقيق استمرارية الخدمة الصحية وارتفاع مستوى من تشغلهم هذه الخدمة. كما أن بيئة المخيم يمكن أن تسهل زيارات ما بعد الولادة على يد أخصائيين مؤهلين ومتابعة ما بعد الولادة

ومع ذلك حتى لو تم تعيد كل هذه المظم فاعلية، فإن السؤال الهام من مدى توفر خيارات الإحالة (إلى المستشفيات والمراكز) سيظل بدون إجابة، وحتى لو تم توفير وسيلة مواصلات إلى عيادة قريبة فإن الافتقار للمالين والمعدات يجعل التعامل مع حالات الولادة العسرة صعباً من شروط المستحيل ولذلك فإن التفكير المحدود على الصحة الإيجابية والنارجح حالياً لا يكون أمراً مقبولاً إذا كان الهدف هو تقليل وفيات الأمهات، لأن التحدي في أفغانستان يكمن في تحسين الخدمات لتصل لمستوى المستشفيات وضمان إباحة الرعاية المميرة أثناء التوليد للنارحين داخلية ولعموم السكان

### معالجة وفيات الأمهات خارج المخيمات

من المتعرف، أنه الآن على نطاق واسع هو أنه كان هناك فتور في الالتزام بإعادة إعمار أفغانستان، فكم الأموال التي تم التمهيد بها في بادئ الأمر كان قليلاً بالمقارنة بالالزمات الإنسانية الأخرى ولم يتم توزيعها بشكل د ثم حسب الوعد التي أعطيت وعلاوة على ذلك، فإن الالتزام بمساعدة الإدارة الأهلية في توفير الأمن في مناطق كبيرة من البلاد كان أيضاً ميئورا للالتباس<sup>٥</sup>

وبسبب ندرة الموارد والأثر الناجم عن استمرار النصول في أفغانستان، ليس في مقدور وزارة الصحة الأهلية قليلة القدرة القيام بالتخطيط الشامل والتنفيذ المركزي لبيانات في أنحاء

موهل. وهي مرحلة ما بعد طالبان. ركزت برامج الصحة الانجابية في افغانستان بصورة أساسية على تدريب وبناء قدرات القابلات التقليديات واقتصر التدخل لتوفير خدمات الصحة الانجابية بصورة كبيرة على توفير البيئة الأساسية لاستشارات ما قبل الولادة ومبادرات التوعية الصحية التي تغطي موضوعات كالرعاية والتعليم الأسري، والتثقيف، والتطعيم ضد الأمراض، والتوعية بالأمراض التي تنقل عن طريق الجنس

وهذا النهج رخيص نسبياً وسهل التنفيذ. وثبت أنه كذلك طريقة سهلة لضرب مصنفين بحجر واحد. فمن ناحية، كانت هذه المبادرات تفرسي تطلعات المانحين بخصوص النوع الاجتماعي، ومن ناحية أخرى، كانت تتماشى مع الاتهام السائد وهو إقامة المشروعات ذات الأثر السريع. ومع ذلك، أظهرت التجارب مراراً أن الأثر السريع ليس بالضرورة هو الأفضل ولا يزال من الصعب تحديد (الأثر). وأظهرت دراسات عديدة في دول مختلفة أن هذه المشروعات، وإن كانت جيدة التخطيط والتنفيذ، من المرجح أنها ستكون ذات أثر ضئيل على معدلات وفيات الأمهات ما لم يتم دمجها في برامج أوسع نطاقاً توفر خدمات متميزة للولادة ورعاية ما بعد الولادة وتحسين البيئة.

### لمن يجب توفير هذه الخدمات؟

الأمهات المتنوعة بصورة كبيرة والناجحة عن الروح الداخلي معروفة. وتناقش كتابات حالة بصورة واسعة الحاجة للصحة القانونية والصمانية والمصاعب الباجية عن فقدان الحياة وانحصر شبكات المساعدة، ومع ذلك أظهرت التجارب أنه بالمقارنة بعموم السكان فإن النارجحين الذين يعيشون في مجتمعات تتلقى مساعدات من المجتمع الدولي يمكن أن يكونوا في بعض الأحيان أفضل حالاً من عموم

الأهلية هناك حاجة لإعادة النظر في مدى فعالية الأسلوب القائم على حقوق المرأة في تحسين إتاحة خدمات الصحة الانجابية وتقليل وفيات الأمهات.

أخيراً، وربما السبب الأكثر أهمية، هو أن القضية في أفغانستان ليست قضية إتاحة الخدمات الصحية أمام المرأة ولكنها قضية النقص الحاد في المنشآت، وكما قالت امرأة أفغانية في مقابلة معها: «حسناً القضية ليست ما إذا كنت سأذهب لمشاة صحية أو ما إذا كان زوجي سيسمح لي بالذهاب ولكن القضية هي أين يمكن أن أذهب. فحسب بكل تأكيد سنستخدم هذه الخدمات إذا ما كانت متاحة. وثبت أنها مؤثرة فيها».

### ما هي الخدمات المطلوب إتاحتها؟

منذ عام ١٩٧٩ تم تدمير طرق أفغانستان، وشبكات الري فيها والمشات التقليدية والبيئة الصحية والموارد البشرية، وعاد من إيران وبانكستان منذ شهر أيار ٢٠٠٢ ما يزيد عن ٢ مليون أفغاني من الذين هروا من أفغانستان أثناء الصراع. وتقيم نسبة كبيرة من العائدين في مستوطنات مؤقتة حول كابول، حيث يفتقرون إلى السكن والوظائف والخدمات الصحية والتعليم. إضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٢٤٠ ألف دارج متعرف بهم رسمياً يعيشون في مخيمات ويتلقون إعانات من المجتمع الدولي.

وبالسبب للعائليين العظمى من الأشخاص القرويين فإن المنشآت الصحية تعتمد الوصول إليها وتعاني من عدم كفاية المعدات والمالين، أما الطرق والمواصلات فهي ليست متاحة، كما أن النساء العوامل غالباً ما يضطرون للسفر لعدة ساعات على ظهر حماز من أجل الحصول على رعاية صحية، ولا يمد من المشير للندشة أن كل النساء يلدن في المنزل بدون مساعدة شخض





وتهدد المثالة في دور العادات الثقافية والاجتماعية في استمرار ارتضاع معدلات وفيات الأمهات في افغانستان بأن تتحول تلك العادات إلى مجموعة خطيرة من الاعتداء التي تستخدم كسور لفشل العاملين الدوليين والوطنيين للواء بتعهداتهم بإعادة تأهيل النظم الصحية.

**هيرثان فيل دال هي منسقة الشؤون الإنسانية بمنظمة (أطباء بلا حدود MSF-Holland/Artsen Zonder Grenzen http://www.artsen-zondergrenzen.nl**

يعكس هذا المقال وجهات النظر الشخصية للكاتب وهو لا يمثل بالضرورة موقف أو سياسات منظمة (أطباء بلا حدود) في افغانستان. دريد الكرتوني hermandevall@yahoo.com

١ انظر حرب طالبان على النساء اثناء من اجل معمر لاسر PHR ١٩٩٨ وانظر ايضا صفحة الممر ذو حلق الاسود في افغانستان ٢٠٠١ على الموقع www.pph-afg.org pph-usa.org

٢ وفيات الامهات في افغانستان: حجم المشكلة وسببها وعوامل الخطر والوقاية: تقرير مشترك وزارة الصحة العامة الاممية - اليه مساهم ومركز الوقاية والعهد من الامراض بوفير ٢٠٠٢ انظر www.afghanica.org/rdksum.pdf

٣ تقرير حالة البنك في لاهور ٢٠٠٢ www.undp.org, www.organsum.htm

٤ مطلة مع زوجة عمرها ٢٠ سنة في قشعره افغانستان اسفند

٥ انظر (PMRI) بمسجلات ٢٩

٦ مشروع قانون سياسة الميراث الوطنية انظر معارضة لطلب على هذه المشكلة انظر سياسة الميراث الوطنية مسجلة في المحكمة الفدرالية لاهور في قطاع الصحة العامة الذي يحدده مجموعة عمل سياسة الميراث الوطنية (٢٠٠١) UNL, MHL, ILM, A, IDS, USA D, MHL

حلت عامل حزب يختبأ اخصائيات الصحة المهارات من المراكز الريفية للمراكز الصحية. ويصعب عدم عمل وكالات دولية كثيرة في مناطق تالية بسبب المعاول الامنية في تدهور رعاية الصحة الاجتماعية في الامكن التي هي في امن الساحة إليها

٣. يجب مساعدة عيادات الامومة والمستشفيات الإقليمية للحصول على المعدات والمعاملين المربين الصوريين من حل توفير رعاية مقيمة ويصعب على اي استراتيجيات فعالة ترمي الى تقليل وفيات الامهات ان تسدع كل المستويات الثلاثة رعاية ما قبل الولادة المساعدة أثناء عملية الولادة وبعدها ما بعد الولادة ولا يحظى استنوايل الاحوان باهتمام كبير حتى الآن

٤. يجب ان يعطى الأولوية للعلاجات الأساسية في المناطق الريفية والحصورية المياه النظيفة والتغذية والمأوى والصحة العامة والأمن والتعليم وكلها حاجات تسهم في توفير امومة سالمة.

وتعد كل من التقاليد وعدم توفير الحاجات الأساسية أمراً مهنكاً لنساء تسمح لهن اعمارهن الحامل والولادة في بلد وعصف بأنه اخطر مكان عس الارض لاني امراء لان تسمح فيه أما. ويتعين على المصحين والوكالات والحكومة ان يعملوا سوياً على تلبية حاجات كل من الخارجيين الداخليين وموم السكان

البالاد وهي مرحلة إعادة الاعمار انجاليه كانت قدرات وزارة الصحة المعصورة بفعل الأولويات التي وضعها المصاحون للتشروعات التي تتعدا المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية ومحت من رتت اموصف مشكلات كثيرة في محال الادارة وتسوي تدفق العمودات والمسبق بين حدادول أعمال الوكالات والتكتلات الموكلة إليها. وهذا الموقف شجع على انتهاج سياسة حاصصة. ومع ثم، لم تأت الاستراتيجيات بالتتابع المتوقعة

ويجب الوفاء بأربعة شروط عس لاقول من حل تقليل وفيات الامهات في افغانستان

١ يجب الاعتراف بالصحة الانجابية كجزء لا يتجزأ من الصحة العامة التي لا يمكن فصلها عن الرعاية العامة للمرأة والرجل والأطفال ويجب دمج الصحة الانجابية في خطة صحية عامة وشاملة تهدف إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية عالية السكان بالمجان. ويضع أسلوب، انطفاقات الشراكة القائمة على الأداء المنتج حالياً المسئولية على منظمات غير حكومية احتارها المصاحون من اجل توفير الخدمات الصحية الأساسية في أنحاء البلاد. ومن ثم، هناك خطر ألا يكون هذا الأسلوب نهجاً مستداماً أو يخضع للمساءلة أمام الشعب الافغاني.

٢. هناك حاجة لزيادة العون للإدارة الاعنانية فمن غير الواقعي الاعتقاد بأن وزارة الصحة ستصبح هي موصف يتكفها من تحمل المسؤولية الأساسية لتوفير الرعاية الصحية بدون مساعدة المتصحين في توفير الإمدادات والتخطيط وتنمية البنية الأساسية وساء القدرات. ويجب التحرك من أجل معالجة آثار التناقص القائم بين الوكالات والتي





# مؤشرات جهود الأمم المتحدة: المفتاح لقياس خفض نسبة الوفيات بين الأمهات

بقلم: جانيت مايرز وسامانثا لويس وهنية دفاق

هل يعتبر ما يتخذ من إجراءات الآن كافياً لتوفير الرعاية اللازمة للسيدات النازحات أثناء الولادة الطارئة؟

**يهورت** سنوياً ما يزيد عن نصف مليون امرأة بسبب مضاعفات الحمل والولادة، كما يبع أكثر من هذا العدد من حالات مصر حادثة وحسب التغيرات منتظمة الصحة العالمية فإن ١٥٪ من مجموع النساء العوال يصبن بمضاعفات تنطق بشكل مباشر بالولادة مثل انغريض، والولادة المتعسرة أو انفاس لمد طولة، أو تشنجات المصام أثناء الحمل أو التشنجات أثناء الولادة، أو نسم ادم، أو تمزق في الرحم، أو الحمل خارج الرحم وفي النهاية مضاعفات الاحمام، وإذا ما تركت هذه المضاعفات دون علاج، فسوف تؤدي بالضرورة إلى الوفاة أو البعير الجاد، ولا يمكن الحد من نسبة الوفيات وإبشار الأمراض بين الأمهات إلا عن طريق مصان توفير علاج طبي جيد وفي الوقت المناسب دون تأخير لتسديدات اللاتي يعانين من مضاعفات أثناء الولادة، ونتيجة لهذه الظروف الهائسة تعرض اللات والنازحات داخلها اللاتي يهين من مناطق الصراع لمعاطف الوفة انتاجية عن العمل وكذلك لمعاطف المصم وأبعر.

إن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة هي لاقية الجديد هو خمس نسبة الوفيات بين الأمهات بسبة ٢٧٥ مع

حول عام ٢٠١٥، وحيث أن مضاعفات الولادة يمكن السو بها أو الوقاية منها لدا يسمى أن تحصل جميع النساء العوال على الرعاية الصحية الجيدة أثناء الولادة الطارئة. ومن هذا م تحديد «المهام البارزة الأساسية والضرورية لتوفير الرعاية الصحية الأساسية والشاملة في حالات الولادة الطارئة، وطبقاً لهذه المهام، يجب أن تتضمن خدمات الرعاية الصحية الأساسية في حالات الولادة الطارئة القيام بالمهام البارزة التالية: إصطاء مضاعفات حيوية عن غير طريق القم (عن طريق الوريد أو الحظن)، وإدوية مجعلة للولادة عن غير طريق الفم، وإدوية ضد تشنجات عن غير طريق الفم (سواء التشنجات أثناء الحمل أو أثناء الولادة)، وكذلك إزالة العشيمة بدنيا وإزالة المعطبات والولادة الطبيعية. وتتضمن خدمات الرعاية الصحية الشاملة أيضاً في حالات ولادة الطارئة بالأصه إلى كل ما سبق. القفرة على إجراء عملية ولادة قيسرية ونقل الدم

وتنحدر: لإشارة إلى أن السكان في المناطق التي تعاني من «مصرعات» تاج لهم فرص الحصول على الرعاية الصحية أثناء الولادة الطارئة من خلال

مجموعة الخدمات الأولية الأساسية Initial Service Package (ISP) Main menu بحصة خدمات الصحة الانجابية غير أن مجموعة الخدمات الأولية الأساسية صممت ووضعت لمع ارتفاع نسبة إبشار «أعراض» الوفيات بين الأمهات جريش الولادة والأمهات في المرحل المبكرة من خلال الممارس العنصرية وحيث إلى معظم السكان في المناطق التي تقي من احصاءات تقم في معسكات لغزات طويلة من امص، ففانالي بعد أن تبدل الجهود لتوفير خدمة دائمة للرعاية الصحية أثناء الولادة الطارئة، لذلك، وحتى يمكن خفض نسبة الوفيات وإبشار الأمراض بين الأمهات في هذه المصم من النساء، يجب تقييم نظام «لصحة المصم» وبالتالي يجب تقييم خطة برامج الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة

## مؤشرات جهود الأمم المتحدة

في عام ١٩٩٧، اصدر صندوق العمل أنشاع للأمم المتحدة اليونسيف UNICEF ومصلحة الصحة العالمية WHO، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA مجموعة من المؤشرات اطلق عليها مؤشرات جهود الأمم المتحدة، لفاتمة توفر خدمات برعاية الصحية أثناء الولادة الطارئة، واستخدام هذه الخدمات وكذلك مستوى جودتها، ولتوحيد استخدام مؤشرات جهود الأمم المتحدة، تم نشر هذه المؤشرات مع مجموعة من المبادئ التوجيهية في نص الوثيقة التي حملت اسم «المبادئ التوجيهية لتأمين توفير واستخدام خدمات الولادة» والتي شدة ما يتخذ منها ماص المبادئ التوجيهية لاصم المتحدة.

قسم العمل والولادة في معص للذكور كيبا

بناء على مجموعة محددة من الخدمات أساسية التي يجب توفرها في أماكن تقديم الرعاية الصحية حتى يمكن إيفاء لمام اللاتي يعانين من مضاعفات تقدم مؤشرات الأمم المتحدة أساساً مهمتها لتقييم أنظمة الرعاية الصحية





## المؤشرات الست لجهود الأمم المتحدة والمستويات التي تنصع بها

مؤشر الأمم المتحدة لقياس التقدم	التعريف	المستوى الموصى به
١. حجم الرصدية الصحية المصنفة في حالات الولادة الطارئة	تعدد الأمهات حيثما أمسى عدم صحة في حالات الولادة الطارئة	الحد الأدنى: مكال واحد ودرهم رعاية صحية شاملة في حالة الولادة الطارئة لكل ١٠٠ ٥ نسمة الحد الأعلى: ١٠٠٠ نسمة واحد ودرهم رعاية صحية شاملة في حالة الولادة الطارئة لكل ١٠٠ ٥ نسمة
٢. التوزيع الجغرافي للأماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة	التوزيع الجغرافي للأماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة، علم مستوى الإقليم من حيث التوزيع الجغرافي للأماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة	الحد الأدنى: ١٠٠ من الأماكن بها الحد الأدنى المقبول للأماكن التي توفر الرعاية الصحية الأساسية وتلك التي توفر الرعاية الصحية الشاملة في حالات الولادة الطارئة
٣. نسبة الأطفال الذين يولدون في أماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة	نسبة الأطفال الذين يولدون في أماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة لا يحدد عدد أمهات	الحد الأدنى: ٢٥
٤. أبحاث التي تنبأ خدمات الرعاية الصحية في حالة الولادة الطارئة	نسبة النساء اللاتي تلدين من مصاعف تاء، أو ولدت وسوجهن لشلل في الأماكن التي توفر خدمات الرعاية الصحية في حالة الولادة الطارئة	على الأقل: ٢١. والتي تقدر نسبة ٢١.٥ من الولايات المتعددة
٥. نسبة الولادة القيصرية بالنسبة لإجمالي عدد حالات الولادة	نسبة العمليات القيصرية لإجمالي حالات الولادة	الحد الأدنى: ٢٥ الحد الأقصى: ٢١.٥
٦. معدل الوفيات في هذه الحالات	نسبة النساء اللاتي يلدن من مصاعف أثناء الولادة الثلاثي عشر داخل الأماني التي توفر الرعاية الصحية	الحد الأقصى: ٢١

١. هل تعدد المراجعة بوصوح الخدمات التي يجب توفيرها في الرعاية الصحية في حالة الولادة الطارئة؟
٢. هل تتضمن المراجعة مؤشرات جهود الأمم المتحدة في التقييم والمشاركة وحفظ التقني؟
٣. هل تتضمن المراجعة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية كمرجع لها؟

وفيما يلي أهم ما توصلنا إليه

- يتضمن دليل المشروع العالمي والذي تم تعديله مؤخرًا قسمًا حول الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة ويحدد بوضوح الخدمات الأساسية للرعاية الصحية في هذه الحالة التي يجب توفيرها في المركز الصحي وكذلك الخدمات الشاملة المطلوب توفيرها لدى المستشفيات التي يتم تحويل الحالات إليها، غير أن مؤشرات جهود الأمم المتحدة لم تكن موجودة في الدليل وكذلك لم تكن هناك قائمة بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الجزء الخاص بالمرجع.

- بينما يتضمن دليل مجموعة العمل بين الهيئات المعنية بالصحة الإنجابية في أوضاع اللاجئين، أهمية حودة الرعاية الصحية المقدمة في حالات الولادة الطارئة للحد من معدلات الوفاة بين الأمهات، كما يناقش مؤشرات الجهود بشكل عام ويشير إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، غير أنه لا يتضمن مؤشرات جهود الأمم المتحدة بشكل محدد.

- يعتمد دليل أعضاء بلا حدود الحاجة إلى وجود رعاية صحية في حالات الولادة الطارئة، وأهمية العمل مع أنظمة الصحة القائمة والصلة المباشرة بين مضاعفات الولادة وسبب انتشار الأمراض والوفيات بين الأمهات، ولكن لا يتضمن الدليل خدمات الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة ولا المهارات المطلوبة كما لا يشير إلى مؤشرات جهود الأمم المتحدة أو المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

- يتضمن الدليل الذي أعدته منظمة الصحة العالمية أهمية الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة، وأهمية جودة هذه الرعاية، وحق الإنسان كما يوفر قائمة ببعض الخدمات العاصرة بالرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة وأنواع الممرضين المطلوب توفرهم. وبينما يتضمن الدليل قائمة بجميع مؤشرات الجهود، فإنه لا يتضمن جميع خدمات الرعاية الصحية الضرورية في حالات الولادة الطارئة أو المهارات المطلوبة كما لا يشير بوضوح لمؤشرات جهود الأمم المتحدة أو المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.
- تتضمن توجيهات المفوضية العليا للاجئين الخاصة لتوفر الخدمات الصحية للنساء غير أمهات لا تتضمن شكل محدد الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة.

## توصيات:

لقد كان هناك تحسين كبير في تعريف المؤشرات

- المشروع العالمي Sphere Project: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة للكوارث The Sphere Project. Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster Response المشروع العالمي، ٢٠٠٠
- مجموعة العمل بين الهيئات المعنية بالصحة الإنجابية في أوضاع اللاجئين (IAWG) Inter-Agency Working Group on Reproductive Health in Refugee Situations. الصحة الإنجابية في أوضاع اللاجئين: دليل مبادئ بين الهيئات Reproductive Health in Refugee Situations: An Inter-Agency Field Manual، جيفيف: المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR، ١٩٩٩.
- أعضاء بلا حدود Sans Frontieres (MSF) صحة اللاجئين: ميثاق لتناول حالات الطوارئ to emergency situations
- منظمة الصحة العالمية، الصحة الإنجابية أثناء الصراعات والتوزيع دليل لمديري البرامج A Guide for Programme Managers Health During Conflict and Displacement: Reproductive، جنيف: منظمة الصحة العالمية، إدارة الصحة الإنجابية والبيث، ٢٠٠٠.
- المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR. توجيهات حول حماية اللاجئين، ١٩٩١.

وقد طرحت أربعة تساؤلات توجّه المراجعة:

١. هل تتضمن المراجعة الوثيقة الرعاية الصحية أثناء الولادة الطارئة؟

والتخطيط لتوفير علاج مستمر للأمهات، وسيما وضعت العديد من هيئات الأمم المتحدة واجمعيات الأهلية مجموعة متنوعة من الأدوات ومجموعة من الخدمات، والسياسات بهدف توحيد خدمات الصحة الإنجابية وتأمينها، ويهدف إدراج صحة الأم ضمن هذه الخدمات، حين معظم ما يقدم لا يتناول بشكل كافٍ أو نمطي مسألة توفير الرعاية الصحية أثناء الولادة الطارئة. ولهذا السبب يصبح لا غنى عن مؤشرات جهود الأمم المتحدة بالنسبة للمجتمع الإنساني.

وتجيب مؤشرات جهود الأمم المتحدة على التساؤلات التالية:

- هل هناك عدد كافٍ من الأماكن التي توفر الرعاية الصحية في حالات الولادة الطارئة؟
- هل هذه الأماكن موزعة جغرافيًا بشكل جيد؟
- هل هناك عدد كافٍ من النساء يقصدن هذه الأماكن؟
- هل تقصد النساء اللاتي يعانين من مضاعفات في الولادة هذه الأماكن؟
- هل هناك خدمات ضرورية تتوفر بغنى كافٍ؟
- هل جودة الخدمات المقدمة ملائمة؟

## الأداة والمبادئ التوجيهية الموضوعية في دائرة الضوء:

راجع مركز اللاجئين للصحة الإنجابية خمسة أدلة ومبادئ توجيهية منشورة تستخدمها المنظمات الإنسانية للتأكيد على الحاجة إلى تطبيق مؤشرات جهود الأمم المتحدة في الميثاق الذي يرسد الصراعات، وفيما يلي الوثائق التي روجت







في مكان جاف ونظيف وهي درجة حرارة من 15 إلى 30 درجة مئوية ومن الواضح أنه لا يمكن توفير هذه الظروف على الدوام إلا أن بذل مجهود لوقت، بذلك يمكن أن يحول دون تلف أو ضياد كم لا بأس به من المنتجات.

وتصبح قرارات الإدارة اللوجستية أسهل ويُعتمد عليها أكثر عندما تبدأ البرامج في العمل طبقاً لقاعدته أكثر انتظاماً. ويعد جمع البيانات عن الاستخدام العملي من السكان المعنيين هو أفضل الطرق للتقييم الدقيق للتحاجات المستقبلية. ومن ثم، فإن المسئولية اللوجستية الأساسية لمدير برنامج الصحة الإنجابية هي الجمع الروتيني للمعلومات عن مجموعة بسيطة تضم ثلاث بنود جوهرية للبيانات

١. المعزون الحالي (كميات كل منتج موجودة بالفعل في النظام).
٢. المعزون المطلوب (الكميات المطلوبة والمهمة بين الطلب والتسليم).
٣. متوسط الاستهلاك الشهري (مقدار استهلاك كل منتج).

وتساعد معرفة هذه العناصر الثلاثة على ضمان أن تكون كمية المنتجات المطلوبة من أحد المانحين كافية بحيث تفي بطلب المستخدم، وألا تكون الكمية كبيرة للغاية لدرجة حدوث هدر بدون داع عندما تنتهي صلاحية السلع وهي على الأرفف قبل استبعادها.

ويعد تنفيذ أنظمة لوجستية أمراً ذات أهمية قصوى لبرامج الصحة التي تهتم بتجارب السكان المستفيدين منهم والمتشغلين على حد سواء، وحتى يتقبل مجتمع الفئات بالفعل أهمية وجدي الأمور اللوجستية للصحة الإنجابية، فإن كل التدخلات لا يكتب لها سوى نجاح جزئي فقط، إن لم تؤد إلى فشل التام

**بول كريستال هو ضابط اتصالات في مؤسسة جون سنو الكوروريشن JSI للخدمات اللوجستية، بريد إلكتروني: paul\_crystal@jsi.com**

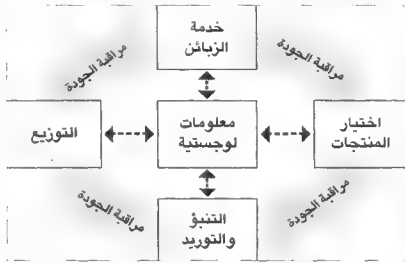
**ليزا إيرليش هي متدربة بمشروع الصحة الإنجابية للأجناس، بريد إلكتروني: lisa\_ehrlich@jsi.com**

يوجد وصف مفصل لمدى دعم إدارة لوجستي حصر بوسائل مع العمل في مناطق اللاجئين، سوني (المدى الإيجابية للامور اللوجستية للعامة بوسائل مع العمل في مناطق اللاجئين) على الموقع [http://deliver.jsi.com/2002/pubs/pubs\\_deliverylines/index.htm](http://deliver.jsi.com/2002/pubs/pubs_deliverylines/index.htm)

السكان المتضررين خلال فترات أكثر استقراراً، أو ربما يمكن استئجارها من خلال إجراء مسح للمدينة.

ومن أهم المفاهيم التي يجب أن يفهمها مدير البرنامج في التخطيط للإنشائي، مسألة **تحديد مهلة**: أي عدد الأسابيع أو الشهور التي تقع بين وقت تقديم الطلب، والوقت المحدد لتسليم المسحات وتوزيعها في المنشآت الصحية. ومن الضروري أن يكون

الإنجابية للأجناس والبارحين داخلها يمكن أن يمثل تحدياً خاصاً لأنه لا يمكن لأي مورد للخدمة قادر على إدارة برنامج للصحة الإنجابية في هذه المناطق أن يصنع وينفذ نظام إدارة لوجستي سهل يساعد في تقرير المصروفات والكميات المطلوب تحريكها وموعد إعادة طلب الإمدادات. وكما هو موضح في الرسم التخطيطي التالي، فإن بناء إدارة لوجستية ليس حدثاً يتم مرة واحدة ولكنه عملية روتينية ودورية.



هناك علم بالمهلة التي يستمرها المانحون سواء في حالة الاستجابة للأوضاع الطارئة أو التوريد المنتظم للطلبات، وذلك من أجل تجنب وحود أوقات فاصلة طويلة عند نشأ معزون الإمدادات الضرورية ورشح أن المانحين غالباً ما يوفرون الصالحات الطارئة بسرعة. إلا أن أنظمتهم غير مهية لتؤد شكل فعال في حالة تلبية الطلبات الروتينية للموارد وعمليات الشحن المصطبة. ولذا فإنه كلما تم تفعيل تحويل منطقة للأجناس أو التنازحين داخلها إلى نظام الطلب الروتيني، كلما كان ذلك أفضل

وعادة ما ينظر إلى تخزين المنتجات ونقلها على أنهما الوظيفتين التقليديتين للأمور اللوجستية وفي حالة برامج الصحة الإنجابية للأجناس، فإن وظائف **التوزيع** تلك نادراً ما تشمل خيارات معقدة. ومع ذلك، لا توجد سوى نقاط قليلة لتسليم الخدمات، وكميات المنتجات لا تكون كبيرة بصورة عامة. كما أنه قد لا تكون هناك منشآت حاصلة للتخزين. إلا أن ذلك يعني أن مدير البرنامج يجب أن يصمم سلسلة توفير إمدادات وسائل منع الحمل حسب الظروف المحلية. ويجب أن يتم تخزين منشآت الصحة الإنجابية بصورة آمنة وبمقدار الإمكان. بما في ذلك وسائل منع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم والروايل وحتى منع الحمل للعد من سوء الاستخدام أو السرقة. ويجب كذلك أن تحفظ

وفي البداية، نجد أن الهدف الرئيسي لتعميد نظام لوجستي لبرنامج الصحة الإنجابية للأجناس والمانحين هو توريد الإمدادات الضرورية إلى المستفيدين دون حدوث هافد كبير. وهذا الأمر لا يتطلب سوى فهم بعض المفاهيم، وتعميد مجموعة بسيطة من العطاوات، وجمع واستغلال المعلومات ومع تزايد عدد اللاجئين واستقرارهم، يمكن أن تصبح الأنظمة اللوجستية أكثر متانة، الأمر الذي يسمح للمورد بأن يزداد من أنواع المنتجات وأن يحسنوا الكفاءة التعمدية للبرنامج

وتبدأ الدورة نظرياً باستخدام الزبائن للمنحان، وبهذه الطريقة يمكن توفير المعلومات الواردة عن الاستهلاك الفعلي كأساس لتحديد المنتجات المطلوب توريدها وكمياتها. وقد يكون من الصعب أن يستجيب الحصول على تلك البيانات في المناطق الجديدة للاجئين والتنازحين داخلها وسوى البحيرة المكتسبة من توفير سلع الصحة الإنجابية لعدد من السكان سيكون من المستحيل في واقع الأمر معرفة الطرق والأنواع المفضلة (وهما عنصران ضروريان لضمان فعاليتها واستمرارية استخدام وسائل منع الحمل) وفي نفس الوقت، على الرغم من ذلك، يمكن التنبؤ بالأمادات وتوريدها على أساس أفضل التقديرات. ويمكن التوصل لتقديرات جيدة من خلال جمع بيانات الاستطلاع من



# القيد العالمي على حقوق الصحة الإنجابية

بقلم: يولا مارجريت سانديباك

وأعضاء البرلمان الأوروبي، مثلي، دور رئيسي من المساهمة في توفير جو مساعد للصحة الإنجابية واللاجنين. وفي صياغة السياسة وصمان الالتزام عن طريق المبرانية السنوية للمجموعة الأوروبية، وقرر الاتحاد الأوروبي تحصيل هرة التمويل بدفعه لصندوق السكان التابع للأمم المتحدة والمصدون الدولي للتنظيم السكاني الأموال، التي كانت الولايات المتحدة قد تعهدت بالتفعل بدفعها،

ويعد الاتحاد الأوروبي ممولا رئيسيا لأعمال الإغاثة والتنمية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وكانت أحدث آلية مالية ذات صلة تم إقرارها في يوليو عام ٢٠٠٢ هي «التنظيم الحاصن بحقوق الصحة الإنجابية والحسنة في الدول النامية»، والذي يشمل أيضا السكان المشردين. وهذا التنظيم ينفذ التزام الاتحاد الأوروبي بدعم المبادئ المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي لسكان والتنمية ٥+ الذي عقد في نيويورك عام ١٩٩٩.

إن حياة النساء في أنحاء العالم تصبح بشكل مأساوي بسبب الولادة عبر الأمة وعمليات الإجهاد غير المشروعة وغير الآمنة. والإصابة بفيروس HIV المسبب للإيدز. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم استطاعتين الحصول على رعاية اصحة الإنجابية. ويتعين على الولايات المتحدة تغيير سياستها إذا أرادت ألا تصبح مساهمة بشكل كبير في المأساة.

يولا مارجريت سانديباك، هي عضو ديمقراطي في الاتحاد الأوروبي، ورئيس مجموعة العمل الخاصة بالسكان والتنمية المتواصلة والصحة الإنجابية في البرلمان الأوروبي، البريد الإلكتروني: usandbaek@europarl.eu.int

لكنها أيضا ستلحق الضرر بالعرب مند فيروس HIV المسبب للإيدز. كما أن المنظمات التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة - بما في ذلك خدمات المشورة المتعلقة بالحمل والإجهاد - تقف أيضا في سدارة الحرب ضد الإيدز. ولا تتوافق سياسة مكسيكو سيتي مع معايير حقوق الإنسان الدولية والمبادئ القانونية الأمريكية، بما في ذلك حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية والاستقلال الإنجابي. وتؤثر هذه السياسة الشكوك حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية التي تشجع بناء الديمقراطية، والمجتمع المدني ومشاركة المرأة على قدم المساواة في المجتمع.

## توسيع نطاق قاعدة القيد

هي يوم الجمعة ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢، أصدر الرئيس بوش مكررة تضع قيوداً إضافية على المساعدات المالية الأمريكية للمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تستخدم أموالها لتقديم المشورة أو القيام بعمل أو المساندة بشأن قضية الإجهاد، وتعد المذكرة من نطاق سياسة مكسيكو سيتي، التي كانت تطبق من قبل فقط على البرامج التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتشمل جميع الأموال المخصصة للتنظيم السكاني الاختياري والتي تديرها وزارة الخارجية، وما زالت وزارة الخارجية تقوم بتقييم أي برامج ومنظمات سوف تتأثر بهذه السياسة.

وتشعر كثير من الجماعات بالقلق من أن هذه السياسة سوف تعزل اليهود وتجنس الاستجابات في المواقف الخاصة باللاجئين حيث يعتبر عنصر الوقت هو العنصر الرئيسي. وهذه السياسة بمطابقتها الوكالات الأمريكية بقضاء وقت في التحقق من الوكالات المشاركة لها في الميدان. يمكن أن تؤخر أو تمنع تنفيذ برامج رعاية صحية هامة حيث أنها تؤدي إلى خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

من المهم جدا بالنسبة لللاجئين والأشخاص المشردين داخلها تنظيمية احتياحاتهم المتعلقة بالصحة الإنجابية وهناك فهم متزايد لهذا الأمر في العقود الأخيرة لكن السنوات القليلة الماضية شهدت زيادة كبيرة في عدد الحملات التي تهدف إلى إصفاة المساندة للصحة الإنجابية.

ويكمن أصل المشكلة هي أقلية من الجماعات المناهضة للإجهاض - والتي تتركز أساسا في الولايات المتحدة - وتسمى إلى احتطاف ببرامج حقوق الصحة الإنجابية والجنسية بالتركيز على قضية الإجهاد المشردة للجنين، وفي أول يوم للرئيس جورج دبليو. بوش في السلطة في يناير عام ٢٠٠١ أعاد تطبيق سياسة مكسيكو سيتي، المعروفة أيضا باسم قاعدة القيد العالمي، وهذه السياسة لصارمة تحرم المنظمات غير الحكومية من تلقي الأموال الأمريكية للتنمية إذا ما قدمت بأي شكل من الأشكال خدمات قانونية تتعلق بالإجهاض أو إذا قامت بادفعل أو تقديم المشورة أو الإشارة بانسبة للإجهاض، حتى باستخدام تمويل ليس مصدره الولايات المتحدة. ويعتبر القانون غير دستوري إذا ما فرض على المنظمات التي تتحد من الولايات المتحدة مقرا لها. ومن ثم فإنه من المستغربة أنه مفروض فقط على المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

## يتعين على الولايات المتحدة تغيير سياستها

وفي سيناريو لأسوأ الحالات، سوف يترك هذا الأمر الآلاف إن لم يكن الملايين من النساء بدون خيارات، مما سيؤديهم إلى السعي لإتمام عمليات الإجهاض بصورة غير آمنة وغير مشروعة وفي الشوارع المظلمة، ومثل هذا التطور من شأنه فقط أن يزيد من المشكلة ولا يحد منها. ولو تمسكت التيارات الضارة فحسب على تقديم خدمات تنظيم الأسرة هي أنحاء العالم (من الممتنع ومن المشفرة أن الحد من خدمات تنظيم الأسرة سوف يربد من حالات الحمل غير المحاولية)



# مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيروس HIV المسبب للإيدز واللاجئين: الدروس المستفادة

بقلم: بول. سيجيل وآليا نانكو

الإيدز باعتبارهم سكان معرضين للإصابة بالمرض.

■ **الحماية:** عدم إجراء أي فحوصات طبية [إجبارية] على اللاجئين بخصوص فيروس HIV تحت أية ظروف، وعدم حرمانهم من استخدام إجراءات البصوة أو إعادتهم قسراً أو حرمانهم من حق العودة بسبب فيروس HIV. وإذا ما طلبت الدول التي يقاد إليها التوطين إجراء فحوصات خاصة بفيروس HIV، يتم ذلك طبقاً لمعايير ثابتة (بمعنى أن يصاحبها تقديم استشارة نفسية قبل وبعد إجراء الاختبار وأن يحال المصابون إلى الجهات المناسبة لتلقي خدمات الدعم والمساعدة). وعدم وجود قوانين أو لوائح تمنع حق اللاجئين في الاستفادة من البرامج الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز والتي يقدمها القطاع العام في البلد الذي يتم اللجوء إليه. ومضرة وجود برامج معالجة خاصة للإيدز وصمة العار باللاجئين المصابين بالمرض والتمييز ضد اللاجئين وتمييز برامج من قبل العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة والاستجابة لهذه البرامج

■ **التنسيق والأشراف:** ضرورة عقد اجتماعات منتظمة بين الشركاء التنفيذيين في هذا المجال وعلى رأس المال، وإدراج البرامج الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز بصفة خاصة في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لدورة البرنامج؛ والحد من التداخل مع البرامج التي تقدمها الحكومة الرئيسية للامم المتحدة الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز ومجموعات العمل الفنية المساعدة على مستوى رأس المال

■ **الوقاية:** عن طريق توفير الدم الآمن، والأحيوانات العلمية، البحث على استخدام الروايف (الروايف الطبية) وتوزيعها، والتدريب السليم على الاتصال (بما في ذلك تطوير المواد التعليمية ومواد التوعية للثلاث الملائمة، وبرامج الشباب الذين يدرسون، والذين تركوا المدرسة، وتعلم الأقران، ومراكز الشباب، وجماعات الرياضة/والدراما. والبرامج الهادفة لتقليل حمل المراهقات، ومكافحة العنف القائم على النوع والعنف، وتقديم الاستشارة النفسية وإجراء الفحص السريري، ومع انتقال المرض من الأم لطفل، الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى

يقال إدراج اللاجئين ضمن البرامج الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز من انتشار المرض بين اللاجئين وفي الدول المضيفة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حظتها الاستراتيجية بشأن فيروس HIV المسبب للإيدز واللاجئين للفترة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥. وتأتي الخطة في إطار حقوق الإنسان ولها ثلاثة أهداف رئيسية:

- ضمان عيش اللاجئين في كرامة، دون أي تمييز، مع احترام حقوقهم الإنسانية.
- ضمان توفير حد أدنى من البرامج المسببة الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز في حالات اللجوء والملازمة (توفير الدم الآمن، والالتزام بالاحتياطات الطبية العلمية، وتوزيع الروايف (الروايف الطبية)، وتوفير الرعاية الطبية الأساسية بما في ذلك علاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي واقتناء أثر انتقال المرض، ومواد الاتصال والتثقيف والإعلام خاصة بفيروس HIV، وتسجيل الأيتام وحماية اللاجئين من العنف الجنسي وزيارتهم)
- تنفيذ برامج إرشادية شاملة ومتعددة القطاعات خاصة بمرض HIV المسبب للإيدز في مواقف أكثر استقراراً ترتبط بين الرعاية والعلاج، وتمتد سبل الإشراف والمراقبة والتقييم

ويتم تنفيذ تلك الأهداف من خلال خطة عملية، وفي المواقف التي تقل فيها الموارد، يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأولى والثاني فقط.

ورغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بمشكلة خاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز على المستوى العالمي، فإن الإجراءات التي تقوم بها تركز على منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، وهي المنطقة الأكثر تضرراً من الوباء. ففي كل منطقة يجري تقييم معياري مع شركائنا في التنفيذ، وتقوم اذام المحيط، والتقييم لفيروس HIV المسبب للإيدز واللاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالبحث في الأمور التالية:

- **المصاحبة:** تقديم الكتب الإرشادية والتثقيف الخاصة بالبرامج الوطنية العاليي للحد من مرض الإيدز، وإدراج اللاجئين تحديداً ضمن سياسة البرنامج الوطني للحد من مرض

**توفر** الصراعات والروح وعدم الأمن الغذائي، والفقر أرضية خصبة لانتشار فيروس HIV المسبب للإيدز. ويمتد في تلك الظروف الكثير من الأشخاص الذين تنبئ بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي أسماء أعمال، والذين يبلغ عددهم ٢٠ مليون شخصاً. ولأن عدم الأمن الاجتماعي والعالي والجسماني الذي يتعرض له اللاجئين يقضي على الرعاية المنتظمة وآليات التأقلم، فإنهم كثيراً ما يصبحون عرضة للإصابة بفيروس HIV لمسبب للإيدز بصورة لا تتناسب مع عددهم، ورغم أن اللاجئين لا يعانون بالضرورة من ارتفاع معدلات نشر فيروس HIV، هناك إرشاد وفيهم يرون أي جهد تاحل لمكافحة الوباء المتناك في الدول التي تستضيفهم

وعلى مدار التاريخ، نجد أن كان يأتي باللائمة على السكان المضيفين وتحميلهم مسؤولية انتشار المرض. وكثيراً ما كانت ظروف العمل والمعيشة غير الملائمة تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بأمراض مختلفة. ومضرة نظريات سبب الإصابة بالمرض مقابل الواقع الفعلي للعرض كل منهما على الأخرى لأن "الوباء لا يأتي على المفرد، فحسب، ولكن على المرض أيضاً، وتصدق هذه التروية المعقدة كذلك على وباء فيروس HIV المسبب للإيدز، فكثيراً ما يتم التمييز ضد اللاجئين لمسيب

الأول ببساطة لكونهم لاجئين والثاني لانهمهم زوراً بجلب فيروس HIV المسبب للإيدز معهم إلى الدول المضيفة التي لجأوا إليها. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ضمان إدراج اللاجئين ضمن سياسات وبرامج الدول المضيفة الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز، وذلك من أجل الحد من وصمة العار، وضمان تمتع كل السكان بالحصول على خدمات الرعاية والوقاية من فيروس HIV المسبب للإيدز

**الأهداف الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين وفيروس HIV**

تمت الوقاية من الإصابة بفيروس HIV المسبب للإيدز وبخفيف وثبات جزئياً أساساً من الوقاية الشاملة لالجئين ففي عام ٢٠٠٢ قدمت



ونقص المساعدة، والعلاج الوقائي في فترة ما بعد الإصابة بهذه الأمراض

■ **الرعاية والعلاج** الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وحالات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى ونقص المساعدة بما في ذلك مرض السل، وسوء التغذية، والرعاية المنزلية، ورعاية الممرضى المعاملين بفيروس HIV المصيب للإيدز، والأيتام.

■ **الإشراف والمراقبة والتقييم** دراسات مراقبة السلوكيات والإبلاغ عن حالات طواعة ممرض الأيدز، والحالات التي تعالج من الأمراض في المستشفيات، والمختبرين بالمدم، وممرض الزهري في المترددين على المبادرات أثناء الحمل، وحالات العدوى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وتوزيع المواد، والأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى ونقص المساعدة بما في ذلك مرض السل، وتقديم الاستشارة النفسية والصحة السلوكية، وسع انتقال المرض من الأم للطفل، والصحة العامة والوقاية الجنسية، وعلاجات حالات الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق العدوى ونقص المساعدة.

ولفت أن هذه المعيارية غير ذي قيمة في ضمان تقييم كل مجالات فيروس HIV المصيب للإيدز أو السماع لمعد مقارنة بين البرامج والدول.

ويعد التقييم، تقوم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وشركاؤها التمهيديين بالتخطيط الإستراتيجي للعام التالي باستخدام نفس الغالب.

#### ما الذي تعلمناه؟

تم تقييم وتخطيط المهام في كينيا وتنزانيا وأوغندا في الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠٠٢، الأمر الذي توج بهج ورشة عمل شملت الدول الثلاثة وتناولت موضوع اللاجئين وفيروس HIV المصيب للإيدز وقد عقدت الورشة في ديسمبر ٢٠٠٢ في «غنتي» في أوغندا، ومن بين النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الورشة ما يلي

■ وجود اختلاف كبير في

المعايير، والكفاءة، والشمولية بين البرامج الخاصة بفيروس HIV المصيب للإيدز التي يجري تنفيذها حول أوضاع اللاجئين

■ **الاعتماد** المواد الإعلامية والتثقيفية والاتصالات الأساسية والملائمة من المادية الثقافية لمئات محلية.

■ **ارتفاع مستويات التمييز** ووصمة العار المرتبطة بفيروس HIV ضد مجتمعات اللاجئين وأهلها.

■ **الاعتماد** للتطوير والعبرات الفنية الذي يعوق

بشدة البرامج الخاصة بفيروس HIV

المصيب للإيدز في حالات اللجوء

وهي بدايات ٢٠٠٢، كشفت مهام مشابهة في جنوب أفريقيا وزامبيا وأنجولا عن أن الوباء أكثر تطوراً وأن المشكلة أكثر عمقاً وتعقيداً. وتكشف التطورات الحالية في جنوب أفريقيا عن سببها واضح للكافة التي تلوح في الأفق في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث توجد أعداد كبيرة من لاجئي الحضر الذكور المصابين بفيروس HIV المصيب للإيدز والذين يمدون بصورة هائلة. وقد تكون استراتيجية الاعتماد على الذات التي تنتهجها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين مع لاجئي محصر في جنوب أفريقيا، في حاجة للمعونة إلى مرحلة الرعاية والوقاية لأي مزيداً من اللاجئين يصنعون عرصاً للإصابة بالمرض. وقد يجلب اللاجئين الأنجلوون المائثون من دول مضيفة. تعاني من ارتفاع نفسي فيروس HIV مثل زامبيا وتنزانيا. فيروس HIV المصيب للإيدز مهم مما يؤدي إلى زيادة نطاق انتشاره المنخفض نسبياً في أنجولا.

#### أنجولا: عودة اللاجئين وفيروس HIV المصيب للإيدز

يجب عمل متابعة دقيقة لبرامج الرعاية من فيروس HIV المصيب للإيدز من أجل الحد من التمييز ضد المائثين إلى أنجولا. ومن الضروري أن يتم دعم كل العودة على أنه حق أساسي من حقوق الإنسان. ويتعين علينا أن نضمن على ألا يكون هناك حصص إجباري



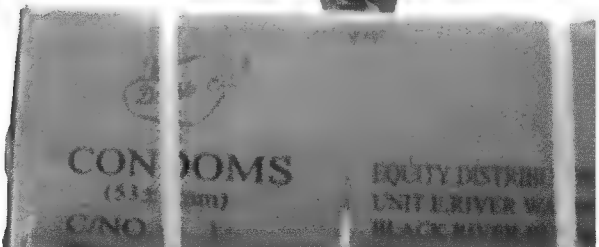
لحاملين فيروس HIV المصيب للإيدز. وأن يتجنب أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية ووصم اللاجئين المائثين الحاملين لفيروس HIV بوصمة عار

ولقد أسرعت دراسات المراقبة السلوكية عن أن اللاجئين يظهرون بفعالية عن فيروس HIV المصيب للإيدز بصورة أفضل من سكان أنجولا غير المائثين. فلا يجب المصطفات لمهم المصطفين أحسن عيرون وصحيتهم مدربين ومعلمين زمعصي الأقران الذين يمدون أنجولا عند عودتهم. وتعمل مؤسسات الأمم المتحدة مع الحكومة الأنجلوليكي أن تقرر برامجها التثقيفية في البلاد التي يتم فيها اللجوء. ولقد تم تطوير وتمويل النظم الشاملة الخاصة مع فيروس HIV المصيب للإيدز للأنجلولي والمائثين الأنجلولين. وتم تعزيز البرمج الموجود داخل المصطفات من خلال اختبار جديد على الإحاربات الوقائية. وبالنسبة للمائثين إلى أنجولا. تم مع إجراءات الوقاية من فيروس HIV المصيب للإيدز. والحد عن استخدام الأدوات (الموايل الطبية). وتعليم الأقران مع برامج التدريب الخاصة بالتوعية بالأفام الأرضية. ويتم ترويض الأشخاص لاحتماصين والمصطفين المائثين إلى أنجولا بالرؤاهل من أجل توريدها.

فضلاً عن ذلك، يتطلب توجيه البرامج الخاصة بفيروس HIV المصيب للإيدز إلى كل الأنجلولين في بلدان اللاجئين المائثين. بما في ذلك السكان غير النازحين والمزارعين داخياً وهذه البرامج في حاجة إلى تدياً بتوفير الإحاربات الوقائية الأساسية الخاصة بمرض HIV المصيب للإيدز. وبعد ذلك التوسع لأشطقة أكثر شمولاً.

#### استبعاد اللاجئين من المبادرات الوطنية الخاصة بفيروس HIV المصيب للإيدز

تعد دول اللجوء مسئولة في نهاية المطاف عن حماية ورفاهية الأشخاص الذين يعيشون على أراضيها بما في ذلك اللاجئين. إلا أن اللاجئين قد تم استبعادهم بطريقة منهجية من الكثير من النظم الاستراتيجي الوطنية الخاصة بفيروس HIV المصيب للإيدز في كثير من الدول المصيفة. كما أن يتم الاستبعاد لعادات اللاجئين في المقترحات لدمهم للمهاجرات المصيفة الرئيسية. وبسبب تفاعل اللاجئين





مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيروس HIV المسبب للإيدز واللاجئين، الدروس المستفادة	التقدم للأمام:	بفيروس HIV المسبب للإيدز وخطر مقرر حالات الميول
والمساكن المحليين بصورة يومية لا يعد الاستعداد المهني للاجئين تمهيداً حقيقياً، وإنما يفرض أبصار الجهود الفعالة للوقاية والرعاية الخاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز	لقد أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا الحاجة إلى ما يلي	تشجيع الحكومات المانحة على التلمس من تجربة أوغندا وتفسير الشروط التي تحول دون الاستفادة الفوري للأموال من أجل السكان النازحين والمقيمين.
وفي الدول الـ ٢٩ في أفريقيا، التي تستضيف أكثر من عشرة الآلاف من اللاجئين، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تأمين ٢٢ خطة استراتيجة وطنية ووجدت أن ١١ خطة فقط هي التي يرد فيها ذكر اللاجئين، بينما لم يتم ذكر اللاجئين في ٨ خطط. وبالمسلة لذلك، الخطط التي ورد بها ذكر للاجئين، هناك ١٠ خطط أوردت ذكر أنشطة محددة للاجئين. بينما لم يتم ذكر هذه الأنشطة في ٤ خطط. ولقد قام كل من الصندوق العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا (وهو منظمة مالية متعددة الأطراف أسسها كوفي عنان) الأمين العام للأمم المتحدة (والبرامج التي شملت عدة دول لمكافحة فيروس HIV المسبب للإيدز التي اضطلعها الصندوق العالمي) بتحويل مشروعات خاصة بفيروس HIV المسبب للإيدز في ٢٥ دولة من إجمالي ٢٩ دولة	لقد أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا الحاجة إلى ما يلي	بفيروس HIV المسبب للإيدز وخطر مقرر حالات الميول
المنظمة للاجئين، والتي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ووفقاً لخطط من البرامج قد اشتملت على اللاجئين في الدول الثلاث والحدود التي أقرت برامج للصندوق العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا، وقد اشتملت خمسة برامج فقط على أنشطة اللاجئين. وتم تخصيص ٨ مشروعات فقط للاجئين من بين المشروعات التي شملت عدة دول لمكافحة فيروس HIV المسبب للإيدز التي اضطلعها البنك الدولي، والتي بلغ عددها ١٥ مشروعا	لقد أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا الحاجة إلى ما يلي	بفيروس HIV المسبب للإيدز وخطر مقرر حالات الميول
	لقد أدركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائنا الحاجة إلى ما يلي	بفيروس HIV المسبب للإيدز وخطر مقرر حالات الميول

أنا لنانكو مسئولة في البرنامج الخاص  
بفيروس HIV المسبب للإيدز التابع  
لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،  
بريد الإلكتروني [nankoe@yahoo.com](mailto:nankoe@yahoo.com)

١ ج. ن. هاريس، المراسل الخاص بالأمم المتحدة، إنسبروك،  
تاريخ النشر: ١٢ مارس ٢٠٠٨، ص ٢  
٢ مذكرات من المجلس، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، [spiegel@unhcr.ch](http://spiegel@unhcr.ch)  
٣ يشتمل هذا البرنامج على عمل الخلية وإدارة والعلاج  
تاريخ النشر: ١٢ مارس ٢٠٠٨، ص ٢  
٤ [www.rhghdland.org.cn/about](http://www.rhghdland.org.cn/about)  
٥ [www.worldbank.org/af/and](http://www.worldbank.org/af/and)  
٦ [www.unhcr.org/Eng/CJIA/3.htm](http://www.unhcr.org/Eng/CJIA/3.htm)  
٧ [www.unhcr.org/Eng/Manor/3.htm](http://www.unhcr.org/Eng/Manor/3.htm)  
٨ [www.unhcr.org/Eng/Manor/3.htm](http://www.unhcr.org/Eng/Manor/3.htm)

## كتيب جديد من إصدار بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين بموجب قانون اللاجئين الدولي خارج مناطق عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا

اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ (أ.م.آ) ضمن التشريعات المحلية والوطنية في  
الدول المضيفة (٢) وما هو التغيير التي تبنته الدولة للمادة ١ وتشريعات  
الدولة ذات العلاقة والسياسات التي تنتهجها تجاه طالبي اللجوء الذين  
رفضت طلباتهم في اللجوء.

تعرضت هذه الدراسة لتناقضات صديها بين ممارسات الدول المضيفة  
والتفسير المتبع لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وبصورة خاصة فيما يتعلق  
باللاجئين الفلسطينيين، ويبدو أن التفسير المتبع الجديد لمفوضية الأمم  
المتحدة العليا لشؤون اللاجئين في العام ٢٠٠٢ لتوضيحية القانونية للاجئين  
الفلسطينيين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، سيؤثر مستقبلاً (ليس  
لفظة الآن) على التشريعات المحلية والوطنية و/أو بممارسات الدول في عدد  
الأرض. وتناول العملة المؤقتة للاجئين الفلسطينيين مائة فقط في عدد  
قليل من الدول، في وقت مبكر من الميزان من الإجراءات المشددة المتممة بحق  
اللاجئين، ومنها أعادتهم إلى مناطق إقامتهم السابقة.

يأمل مركز بديل أن يكون هذا الكتيب مفيداً للمهتمين في شؤون اللاجئين  
عموماً واللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، بما يشمل مجلس اللاجئين،  
والجبراء القانونيين واليهود وغيرهم، إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين  
انفسهم. سيكون الكتيب في المكتبات ومتأثر القراء خلال النصف الثاني  
من العام الجاري ٢٠٠٤ وسيكون متوفرًا باللغتين العربية والانكليزية.

لمزيد من المعلومات والتواصل يمكنك مراجعة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق  
المواطنة واللاجئين، بريد الإلكتروني: [info@bndf.org](mailto:info@bndf.org) صفحة الانترنت: [www.bndf.org](http://www.bndf.org)

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين  
يعمل على إنتاج كتيب حول اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم خارج  
مناطق عمل وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-  
الأونروا في انتظار تطبيق الحلول الدائمة لهم. وبالرغم من أن الكتيب يمتد  
فترات العملية القانونية في مناطق الشتات، إلا أنه ينطلق في ذات الوقت من  
حقيقة أن تطبيق المودة الطوعية مفوق استعادة الملكية والسكن الملاج  
الأساس لمشكلات العملة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون.

وقد تم جمع المعلومات المطلوبة لتأجيل هذه الدراسة بمساعدة شبكة دولية  
واسعة من الخبراء القانونيين وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة العليا  
لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
(الأونروا). ويتضمن الكتيب على دراسة مقارنة لأكثر من ٢٠ دولة/قارة/دولة  
مقيمة والآليات التي تم تطبيقها على الأرض في هذه الدول. كما يبرز  
جملة من التوصيات العملية حول كيفية سد فجوات العملة التي يواجهها  
اللاجئون الفلسطينيون. وقد تم عرض الاستنتاجات الأولية للدراسة على يد  
المستشارين القانونيين لمركز بديل، إنفا سوندرغارد، خلال الحلقة الدراسية  
الثالثة من ملتقى خبراء مركز بديل حول اللاجئين الفلسطينيين التي انعقدت  
في آذار ٢٠٠٤

وقد ركزت الحلقة الدراسية الثالثة من ملتقى خبراء مركز بديل، والتي  
استضافها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة  
على البارات من التجارب بين العملة والحلول الدائمة والشاملة للاجئين  
الفلسطينيين. وكانت الامتدادات الرئيسية ذات العلاقة بالوضعية القانونية  
للاجئين الفلسطينيين في ١٧ دولة مضيفة: (١) ١٣ ما تم تبني المادة ٤ من





# معالجة فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز في سيراليون ما بعد الحرب

جمع محررو نشرة الهجرة القسرية هذا المقال من تقارير دعمتها منظمة المساعدة والإغاثة CARE ولجنته الإنداد الدولية IRC واللجنة الأمريكية للأجناس ARC

## تتلم المنظمات غير الحكومية كيفية الحديث عن الجنس مع السكان الذين يتعرضون لخطر الإصابة بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز.

حول تأثير المقرر على العلاقات، لخصه في سيراليون واستعمل فريق منظمة كير تعليمات الطلاب في تكييف المواد الخاصة بـ (العمة ستيل) (طالبة لسبق سيراليون وتم تغيير اسم (العمة ستيل) إلى سيسى أميناتا Sisi Amintata وهو اسم أكثر شيوعاً في سيراليون. ويتم شرح المواد الدراسية وسيتم إعجمها هي المناهج الدراسية في سيراليون

ويتعين أن تصبح سيسى أميناتا جزءاً من أجيال أوسع للتمتع والآن تكون مستقلة في سياق يعتبر فيه الكثيرون للتكرير. وأن يبلغ العديد من الجسم وحده وسواصل منظمة كير الاستجابة لمعالجات وحقوق السكان الأكثر تهديماً من خلال إطار لسيل الفيش - فالصحة الإنجابية والصحة وفيروس HIV سترشظ بصورة وثيقة بمشروعات محددة في فضاءات أخرى ذلك مع محاولة لتضمين استمرار الحوار بشأن الموضوعات الحساسة

### استعداد المجتمع في منطقة كينما

تعمل لجنة الإنداد الدولية على دعم ومعدات رعاية الصحة الأساسية في هذه المنطقة الشرفية المستمرة من الحرب، وتؤكد استراتيجيتها للجنة على منع العنف من الأمراض والوفيات المرتبطة بمرض HIV على انتقال المرض من طريق استخدام إظهار يقوم على الحقوق، يتم التخطيط على بيانات المراقبة المحلية والأبحاث المدعومة بالوثائق وتقوم لجنة الإنداد الدولية بتنفيذ مشروع تقييم ومراقبة خاص بالصحة الإنجابية بهدف الوصول إلى ما بين ٧٠ إلى ٧٥٪ من السكان الذين هم في عمر الإنداد في منطقة كينما، وتم تطوير برامج استعداد المجتمع مع أهل تنمية القرية وقامت ورش التدريب التامة لتلبية تنمية القرية بمناقشة فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز، والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، وتنظيم الأسرة، وتوزيع المواد. وتم استهداف المجتمعات من خلال عروض فيديو، ودراما الترفيهي، وقاعات مجامعية، وسحاضرات دعائية، وتوزيع مواد إعلامية تقني الضوء على طرق انتقال فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز و لسوكاي الجنسية الآمنة. ومن خلال دعم لجان تنمية القرية والأشخاص المعرّضين للخطر بصورة كبيرة كالكثيرون يعملون في الحصاد بفرس الدرع، تم إقامة منافذ جديدة للحوار.

ويعد ١٨ شهراً من إجراء مسح معياري عن

معهم، وعانى الأطفال من العنف. وسر الأطراف، والأغتصاب، والاتصال عن عائلاتهم. وتم حرمان جيل بكلمه من الشباب في بلد يضم سكاناً من الشباب (تقدر أعمار ٤٤ ٪ منهم تحت سن الرابعة عشر) من التعليم الأساسي، ومهارات كسب الرزق، والتغذية والصحة

واست منظمة كير CARE منظمة (العمة ستيل)، وهي مشروع تدريبي جماعي على الصحة الإنجابية لمن تترأخ أعمارهم بين الثلاثة عشر والسابعة عشر وقام بإعداده مركز دعم الأبحاث والتدريب في زيمبابوي، ويشرك المشروع الشباب في مناقشات وسبل حل المشاكل في القضايا المتصلة بصحتهم الإنجابية، ويكر مشروع (العمة ستيل) على أن التسبب ينبغي أن يملكو بشأن الصحة الإنجابية ومهارات الحياة من خلال النقاش وليس التعليم التوجيهي من المعلمين. ويتم إعطاء مجموعات صغيرة من الطلبة في نفس العمر والتوقعات عليها أسئلة من واقع الحياة عن الجنس، والعلاقات، وفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز، وعلى سبل المثال

هزوي في العمة ستيل.

أنا قلقة جداً حيث أنني أعرف عدداً كبيراً جداً من الفتيات اللاتي يتم إخبارهن على ممارسة الجنس. زعم إرادتهن، وهن يهرن أحياناً الفتي أو الرحل، بل إس. أعرف أيضاً هناك أصبحت على يد شخص غريب. أنا مرموعة ثقلياً خشية أن يحدث ذلك لي، هذا هو ومن أن أفعل.

ومع قصور دور المعلم على قيادة النقاش وتوريد المعلومات، يمنح الطلاب ساعة لمناقشة الأسئلة والإجابات فيما بينهم. واندش المعلمون الذين يترؤون النقاش من رغبة الطلاب في مناقشة الجنس دون تحفظ. وكان الطلاب مهتمين للغاية بمناقشة موضوع الجنس حتى أن بعض فرق العمل اضطرت لتضاد الساعة الأولى من الوقت المخصص لها مع الطلاب في الإجابة فقط عن أسئلتهم الحاصه بمرض HIV قبل أن تبدأ التصريحات.

وعندما طلب من الطلبة إعطاء انطباعاتهم طلب الطلاب بأن يتم إضافة معلومات إضافية

تراج سيراليون في قطر مدفع للغاية حتى أن فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز ليس على قمة الأولويات التي نصب لها الناس. فبعد عقود من الحكم السيئ وعشر سنوات من الحرب الأهلية، أصبح الاقتصاد والبيئة التحتية الاجتماعية في سيراليون في صورة مهلهلة وتأتي سيراليون في المرتبة الأخيرة طلياً لل مؤشر العالمي للتنمية البشرية HDI لعام ٢٠٠٢ الصادر عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة. ويزداد القلق في سيراليون، ما بعد الحرب من احتمال الانتشار السريع لفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز. ورغم الانخفاض النسبي للتقديرات الرسمية عن مدى تفشي فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز بين عامة السكان (حيث تراوح ما بين ٠.٢ ٪ إلى ٧.٠ ٪)، هناك قلق من ارتفاع هذه الأرقام بصورة كبيرة مع عودة أعداد كبيرة من الخارجين الداخليين واللاجئين والمعادين والمقاتلين السابقين لوضع

وتعد منظمة كير واللجنة الأمريكية للجنين ولجنة الإنداد الدولية من المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمسح الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس في سيراليون، وزعم أن برامج تلك المنظمات توجد في أجزاء مختلفة في سيراليون وتستخدم أساليب مختلفة، هناك رسالة واحدة واضحة هي أنه عند العمل في مواقف الصراعات يجب أن تتناسب سياسات منع فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز مع قضايا أخرى لكثيرون أكثر إصفاً. وبمثل شكل سيراليون مع الخطأك اليومية الخاصة بعدم استقرار المسكن، وعدم كفاية التغذية والمخاطر الرئيسية على الأمان الشخصي، ومن الصعب جعل الموت من فيروس HIV المسبب لمرض الإيدز في وقت ما في المستقبل في نفس درجة الخطر من الموت من أمراض الإسهال والأمعاء المرتبطة بالصرعات.

### تحت منظمة العمة ستيل Stella Auntie الأطفال على الحديث:

قد يكون الشباب هم أكثر الصحبا المبالوين للصراع في سيراليون كان يتم احتضان الشباب للعمل كمقاتلين مسلحين وعيد لممارسة الجنس



المعرفة الخاصة بالصحة الإيجابية والاتجاهات والسلوكيات، أحرزت لجنة الإنقاذ الدولية دراسة متباعدة كشفت عن الآتي

■ بينما استطاع ٨٨٪ من النساء و ٨٢٪ من الرجال أن يحددوا بصورة صحيحة ثلاثة طرق لانتقال فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز عند بداية المسح، استطاع أن يفعل ذلك ٩٥٪ من النساء و ٩٧٪ من الرجال بحلول وقت مسح المتابعة

■ ارتفع المعرفة الخاصة بانتقال ومع فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز عدد الأشخاص الذين ذهبوا للمدرسة وترعرعوا في المدن أو الذين يعرفون أنفسهم بكونهم مسيحيين

■ بينما كشف المسح الأول عن أن ٥٥٪ من الرجال وثقت النساء من المعجبات عن الأزواج - حيث ارتفع عدد الرجال المازل أشاء الجنس لمنع انتقال فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز - زاد هذا العدد إلى ٦٥٪ من الرجال و ٩١٪ من النساء.

■ رغم زيادة الطلب على الموار، فإنه لم يحدث تغيير جوهري في أمانات استخدام الموزال - حيث ارتفع عدد الرجال الذين ذكروا أنهم استخدموا عوارل في آخر لقاء جنسي من ١٨ إلى ٢١ فقط

■ بلغ عدد المتعلمين وسكان الحضر والمسيحيين الذين ذكروا أنهم يستخدمون الموزال في آخر لقاء جنسي ضعف معدل غير المتعلمين والمسلمين.

إيه ليس مدهشاً أن تكشف نتائج المسح عن تغيير طفيف في السلوك وذلك قصير الوقت الذي استغرقه البرنامج. ومع ذلك منتهى السابغ إلى أهمية مواصلة التثقيف بشأن الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.

وفيروس HIV المصاب لمرض الإيدز، واستهداف مجموعات في المجتمع كمصادر مستمرة للتثقيف والوعي، وتطلب حدوث جهد مستدام للعمل مع لجان تسمية القرية ومجاعات الرعايا وتوثيق الروابط مع المجتمعات إذا كان سيتم إنجاز تغيير مستدام في السلوك

### استهداف المجموعات التي تتعرض لخطر كبير

لقد ركزت اللجنة الأمريكية للأجنس جهودها لمنع فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز في منطقة بورت لوكو وذلك بالعمل مع الفئات الأكثر تعرضاً لنقل المرض مثل الذين يعملون في الجنس بفرض الربح والأفراد العسكريين والشباب والمقاتلين السابقين والعاملين في مجال المواصلات. وتهدف اللجنة الأمريكية للأجنس لفحص عدد على مروجين مسجونين بالمجتمع ويسعون بالمهارة وخمسون يعمل

المعلومات، وزيادة المعرفة عن توافر الموزال، وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، وزيادة عدد من يستخدمون الموزال من الفئات الأكثر عرضة لنقل المرض

ومن الطرق التي استخدمتها اللجنة الأمريكية للأجنس من أجل نشر مع الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وفيروس HIV المصاب لمرض الإيدز، حملات الاتصال - والتثقيف والإعلام IEC، وحملات الاتصال لتغيير السلوك BCC، وتوزيع الموزال، وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس. ومع استخدام المصطفات والأوجات والنشرات والصيف صغيرة الحجم والأغاني الإذاعية من أجل توصيل رسائل منع فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس، وقام فريق الصحة التابع للجنة الأمريكية للأجنس ولجنة ودعم من وزارة الصحة بتوزيع عوارل مجانية وتم إقامة مراكز لتوزيع الموزال من أجل الوصول للسكان المستهدفين في بورت لوكو

وتشتم جهود منع الإيدز بعدم الكمال ما لم تتواجد وسائل لتحديد الوضع الشخصي للفرد بالسياسة لفيروس HIV المصاب لمرض الإيدز وتلقى المشورة النفسية الملائمة. ويسمح الاختيار والمشورة النفسية الطوعية للأفراد بالحصول على المعلومات الضرورية للعثور في صحة على قدر الإمكان. بعض النظر عن نتائج الاختبار، وأن يمكن الحصول على اختبار لمرض HIV المصاب لمرض الإيدز مقابل في بورت لوكو، ولكن لا يتم تقديم مشورة نصية وتمثل الجهود الحكومية المحلية والوطنية على توفير الاختبار والمشورة النفسية الطوعية

### ولقد لاحظت اللجنة الأمريكية للأجنس الآتي:

■ رأت بصورة كبيرة مستويات المعرفة الخاصة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وسلوكيات استخدام الموزال غير المجموعات التي أجرى المسح عليها

■ قلقت ذكر نصف الميحيين بأنهم استخدموا عازل في آخر لقاء جنسي.

■ ظلت درجات الانزعاج الشخصي من مرض الإيدز بين المجموعات التي تتعرض لخطر كبير منخفضة نسبيًا نصف الذين يعملون في الجنس بفرض الربح والذين تم إجراء المسح عليهم ليسوا منزعجين من الإصابة بفيروس HIV.

■ يظهر الشباب، وخاصة الفتيات، أقل مستويات المعرفة بين الذين تم إجراء مسح عليهم. وبعد نقص توفير التعليم الرسمي مثلًا أحرأ أمام زيادة المعرفة والسلوكيات الخاصة بممارسة الجنس بصورة أكثر أمانًا.

■ لا تزال المعرفة بالمصادر الملائمة للرعاية الخاصة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس معصمة للغاية.

### التقدم للأمام

التوصيات الأساسية الناتجة عن خبرة المنظمات غير الحكومية في سيراليون هي:

- عدم كفاية الجهود لزيادة المعرفة واستخدام الموزال
- يعد تكيف انماذج لتلبية احتياجات الشباب الذين تركوا المدرسة، وذلك مع وجود عدد كبير جداً من الشباب حال المقرر والافتقار لمبشرات يبيعهم وبين الذهاب إلى المدرسة.
- يستغرق تغيير السلوك وقتاً يجب أن يكون هناك تطوير مستمر في المجتمعات المستهدفة للتعليم والإدراك الخاص بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس وفيروس HIV المصاب لمرض الإيدز
- مع استمرار إعادة التطعيم وعودة المزيد من الناس للقرى التي هجروها، من الضروري ألا تقتصر أنشطة المنع على المناطق الحضرية مع إعمال المناطق الريفية.
- ضرورة تقليل الاعتماد على المنظمات غير الحكومية للحصول على الموزال الطبية وزيادة الدعم لوزعي الموزال التجاريين الصغار
- إعطاء مزيد من الاهتمام لتشجيع إعلام الشركاء بالأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.
- ضرورة إعطاء تدريب متباعدة للأخصائين الصينيين حول التعامل مع أعراض الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس و استمرار توفير الأدوية
- أهمية إدراك أن جهود منع مرض الإيدز ستكون ناقصة ما لم تتوفر وسائل تحديد وضع الشخص من فيروس HIV المصاب لمرض الإيدز وتلقى المشورة النفسية الملائمة

هذا الموضوع هو عبارة عن مجموعة من المقالات تليقها هي:

دوريس نارتل وديان لينمسي  
CARE USA www.careusa.org  
بريد إلكتروني: dbartel@dcare.org

بويما جوبور، و سونيا نافاني وعبد القدير  
معرض ووجوسون جامبرو (من اللجنة الدولية للإيدز)  
www.theirc.org  
بريد إلكتروني: sonian@theirc.org

ماري جوتمان، وكولي كامارا، وماندلي لارسن،  
ماراثا سالدنيجر، وموي تينجا سارتين (من اللجنة الأمريكية للأجنس)  
www.archq.org  
بريد إلكتروني: ConnieK@archq.org يمكن الحصول على النسخ الكامل للمقالات على موقع نشرة الهجرة الفسرية:  
www.fmeview.org/2info.htm



# العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المناطق المتضررة من الصراعات: نظرة عامة على مشروع البحث المنفذ في عدة بلدان

بقلم: جين وارد وجيسكا بروور

ولبناء الطاقات المحلية لإجراء بحث يهتم على السكان. وقد تم تزويد الشركاء المحليين بأدوات رئيسية مثل توفير استبيان مناسب للغة المحلية وهو ما يعد عاملاً ضرورياً لتصميم مشاريع البحث اللاحقة. ويتم توفير البيانات بهدف إجراء أول مقارنات بين عدة بلدان حول معدلات العنف في المناطق المتضررة من الصراعات

## منهج البحث

أعد فريق البحث المكون من عدة أجهزة بما هي ذلك باحثون من جامعة أريزونا والمراكز الأمريكية للسيطرة على الأمراض ومكافحتها (مراكز السيطرة على الأمراض) US Centers for Disease and Control Prevention (CDC)، واتحاد البرامج المعنية بالصحة الإنجابية في مناطق الصراعات. أعد هذا الفريق استبياناً لتسهيل المقارنة بين أنواع الاستبيان الموجودة وذلك من خلال إدراج أسئلة أو خيارات للإجابة سبق اختبارها وتكييفها مع الأماكن التي شهدت الصراعات، كلما كان ذلك

يقدم البحث الذي تم إجراؤه عن انتشار العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المناطق المتضررة من الصراعات مجموعة من التحديات العلمية والأخلاقية والأمنية والمنهجية.

اتحاد البرامج المعنية بالصحة الإنجابية في مناطق الصراعات (الاتحاد) Health Response in conflict (RHRC) Consortium مبادرة ضد العنف في عام ٢٠٠٠ وكان من بين هم نتائج هذه المبادرة تقديم أول استعراض عالمي شامل لتضاربات العنف التي تؤثر على النازحين بالإضافة إلى إصدار دليل إرشادي لتحسين تصميم البرنامج والرقابة عليه وتقييمه.

ويحتوي الدليل الخاص بوسائل العنف على مموه عمل لاستطلاع رأي قياسي ممتد على السكان ومصمم لقياس الأشكال المتعددة للعنف في المناطق المتضررة من الصراعات. وبعد أن تم اختبار الاستبيان ميدانياً في تهموز الشرقية وكوسوفو، تم استخدامه في مرحلة لاحقة لإجراء استطلاع رأي وطني في زولندا وإجراء استطلاع رأي آخر بين النازحين داخليا في كارتاجينا بكولومبيا. وقد

سعت الدراسات الأربع إلى الحصول على بيانات يمكن أن تعول عليها البرامج المحلية لاستخدامها في الأنشطة المتصلة بالتخطيط لمكافحة العنف وأنشطة الماصرة

**يُصِفُ** العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (العنف) (GBV) gender-based violence أي ضرر يرتكب ضد إنسانة أي شخص بسبب عدم تكافؤ في القوة نتيجة لاختلاف الأدوار المرتبطة بانتماء الاجتماعي ويشمل هذا النوع العنف البدني والجسدي والتعسبي، أو التهديد باستخدام العنف، أو الإكراه، أو الحرمان التعسبي من الحرية. وعلى الرغم من أن العنف قد يأخذ أشكالاً عدة فإن تأثيره يصب بشكل ثابت تقريباً وغير متجانس على النساء والأطفال. ويشير إلى ذلك الوكالات الإنسانية واء يطلق وتاثير العنف في مناطق اللاجئين والنازحين داخليا وفي المناطق التي انتهت فيها الصراعات. وقد تم الاعتراف في وقت متأخر بأن العنف يشكل تحدياً للصحة العامة وإساءة لمبادئ حقوق الإنسان وعلاقاً أمنياً في طريق إعادة لم شمل اللاجئين والنازحين داخليا

وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن تتم زيادة الوعي بالمشكلة من خلال جمع بيانات متسقة أو نشر أفضل الممارسات لمعالجة العنف، ولسد هذه الفجوات وتحسين الإمكانيات الدولية، بدأ

شارك بشكل فعال في كل جوانب التخطيط والتنفيذ الخاصة بالبحث شركاء من المناطق التي تجري فيها البحوث

ممكن وقد صمم الاستبيان بحيث يمكن تكييفه وفقاً لنماذج المعايير دون الإضرار بإمكانية التمويل على المعايير التقييمية وإمكانية المقارنة بينها. وينقسم الاستبيان إلى قسمين يركز كل منهما على صفت رسمية مختلفة وأنواع مختلفة من العنف، ويمكن الاستعانة بأي من القسمين بشكل كامل وفقاً للأهداف التي يحددها الباحثون. وشيئ من مرحلة الاستخدام الهادفي في كل بلد، تمت مراجعة الاستبيان بواسطة فريق من الشركاء المحليين، الذين أجروا التعديلات المطلوبة. ثم تمت بذلك ترجمة الاستبيان إلى اللغة المحلية مع إعادة ترجمته مرة أخرى إلى اللغة الإنجليزية ولتحقق من دقة. ومع ذلك، لم يرد من استبيانات بعد مرحلة الاختبار التجريبي

ويتم تحديد أماكن إجراء الاستبيان في البلدان بناءً على



تيمور الشرقية



حضوره، وقد تم تعديل تصميم البحث بطريقة أخذت نتائج إيجابية في رواندا، بحيث لم يعمل الباحثون إلا لأمور واحد فقط في القرية. وفي كولومبيا، تم إجراء اللقاءات خارج الأحياء كالحارة، أمسي إصافي، ومع ذلك، كان لهذا الإجراء تحدياته إذ لم يوافق سوى عدد قليل جدا من النساء على قطع المسافة المطلوبة لإجراء اللقاءات معهم.

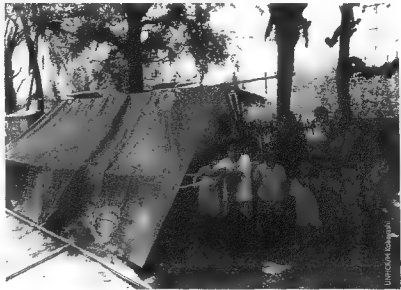
وتم إدخال وحال وتحليل البيانات الميدانية المجمعة من تيمور الشرقية وكوسوفو بمرآكز السيطرة على الأمراض بينما قامت المنظمات الشريكة في رواندا وكولومبيا بتحليل بياناتها بداهلها. وقد تم نشر نتائج البحث الذي أجري في تيمور الشرقية، البلد الوحيد الذي تم فيه الانتهاء من تحليل البيانات - بواسطة الوكالات الدولية والمحلية المشاركة من خلال المجموعات المعزولة ووسائل الإعلام انتموية.

### نظرة عامة على نتائج البحث: تيمور الشرقية<sup>٢</sup>

تكررت ربح السيدات المشاركات في الدراسة التحريية بتيمور الشرقية، البالغ عددهن ٢٨٨ مشاركة، أبهن تعرضن لعنف جسدي ونفسي على يد الأشخاص من خارج الأسرة أثناء أعمال العنف التي سادت البلد في فترة الأزمة التي تبعت تصويت تيمور الشرقية لاستقلال عن إندونيسيا عام ١٩٩٩. وقد ذكرت معظم ضحايا العنف أبهن تعرضن للتهديد بالأسلحة والتعليقات جنسية بذيئة، وفي أكثر من ثلثي الحالات، تم تهديد النساء بالقتل على أيدي رجال الميليشيات المحلية أو على أيدي رجال الجيش أو الشرطة الإندونيسية.

وقد اعتمدت بشكل ملحوظ مستويات أعمال العنف خارج نطاق الأسرة التي تم الإبلاغ عنها في فترة ما بعد الأزمة؛ إذ انخفض الاعتداء الجسدي بنسبة ٧٥،٨٪ وانخفض الاعتداء الجنسي بنسبة ٥٧،١٪، بالرغم من أن أكثر أنواع العنف الظلمة التي تم الإبلاغ ما ظلت تلك ذات نية. وقد ارتبط النزوح إلى أحد مخيمات تيمور الغربية بشكل ملحوظ بتقارير عن حدوث صف جنسي في فترة ما بعد الأزمة. وبعد انتهاء الأزمة، ثبت أن مرثيكي المنف في تيمور الشرقية كانوا من الجيران ومن أفراد المجتمع الآخرين.

وقعت دراسة مستويات العنف الذي يرتكبه الرفقاء الصميمون خلال فترتين: الفترة الأولى هي السنة السابقة لحدوث الأزمة، والفترة الثانية هي الأشهر عشر شهرا السابقة لإجراء اللقاءات. وقد تحدثت ٦٠،٤٪ من كل النساء اللاتي عشن علاقات من هذا النوع عن بعض أشكال التهديد والكيح، أو الإساءة الشفهية، أو الاعتداء الجسدي، أو الإكراه الجنسي من قبل رفقاتهن في العام السابق لفترة الأزمة. وقد وصلت نسبتهن ٤٣،٧٪ في العام التالي، حين بلغت نسبة النساء اللاتي تحدثن عن



عائلة من اللاجئين المنتمين، ديلي تيمور الشرقية

وقد شارك بشكل فعال في كل جوانب التحليل والتقديم الخاصة بالبحث شركاء من المناطق التي تجري فيها البحوث، بما في ذلك منظمات غير حكومية دولية ووطنية ومعلية. وقد بذلت جهود لتوطيع فرق بحث كلها من النساء العاملات في المنظمات النسائية المعلية وتتضمن ممثلين عن السكان الذين يستهدفهم البحث، وقد درب فريق البحث لمدة أسبوعين وتصميم المرفقان الرواندي والكولومبي «مساعدين نسيحيين» لمعالجة أية مشاكل قد يواجهها الأشخاص الذين يجهون اللقاءات أو المشاركات أثناء اللقاءات، وكان تخزين البيانات وحفظها يتم بشكل يومي، كما تم حذف أية معلومات قد تؤدي إلى كشف هوية المشاركات، وكان لزاما على جميع أعضاء فريق البحث أن يوقعوا على اتفاق للسرية.

وبسبب الطبيعة الحساسة للأسئلة وصعوبة الحصول على الخصوصية في منازل المشاركات، كان اللقاء بالنساء الزراعات في المشاركة يتم في مكان مركزي خارج مديركن. وقد تم الحصول على موافقة شفوية قائمة على الإلمام بموضوع البحث من كل امرأة. وفي حالة وجود خدمات صعية وتنسية معلية مناسبة، كان يتم إعلام المشاركات بتوفر إمكانية الإحالة إلى تلك الخدمات كما كانت تقدم قائمة بأسماء المنظمات التي تقدم خدمات الدعم للنساء، سواء على طلب المشاركة. وفي رواندا، كانت المشاركات تتنصحن بالاتصال بالجهات المحلية المختصة للنساء التي تم إعلامها بالبحث والتي وافقت على تقديم المساعدة في عملية المتابعة، إذا اقتضى الأمر ذلك.

وتوصلت فرق البحث في تيمور الشرقية وكوسوفو إلى أن عدد النساء اللاتي وافقن على المشاركة في البحث تتناسب عكسيا مع درجة وضوح مشروع البحث؛ فكلما زادت نسبة وضوح البحث، كلما قل على الأرجح استعداد النساء اللاتي يوافقن على المشاركة في إجراء اللقاء أو

١. نفس البيانات التي تم جمعها في وقت سابق عن طبيعة ونطاق العنف المعترف بالتزاوج. ٢. للمشاركة. ٣. إمكانية وجود متاعية معلية من خلال المتابعة. ٤. الاعتبارات المتصلة سهولة الوصول إلى المعلومات إلى جانب الاعتبارات الأمنية.

وفي كل بلد، تم اختيار نساء في سن الإنجاب بشكل عشوائي للمشاركة في استطلاعات الرأي. وفي تيمور الشرقية وكوسوفو ورواندا، تم الحصول على قوائم السكان من المسؤولين المصلين واختيرت عنيات تتناسب مع عدد السكان. وفي كولومبيا، التي لم تتوفر فيها قوائم للسكان، استمد اختيار العينة إلى إعداد خريطة للأسر. وفي كل البلدان، طلب من امرأة واحدة فقط من كل أسرة أن تشارك في استطلاع الرأي.

وبالنسبة للاختيارات الميدانية في تيمور الشرقية وكوسوفو، وكذلك بالنسبة للبحث الوطني في رواندا، تم تقديم مبررتوكول معمل عن البحث لمراكز السيطرة على الأمراض ومكافحتها كي تراجعها، كما تم أيضا تقديم ملخص للبروتوكول الرواندي إلى الشركاء من الحكومة الوطنية. وفي كولومبيا، راجعت البروتوكول والاستبيان لجنة معلية للأخلاقيات وصدقت عليهما. وتم تقديم الاستبيان المترجم إلى أعضاء فريق العمل لإبداء آرائهم وتعليقاتهم عليه. وقد تمرر الأشخاص الذين سيجرون اللقاءات على طرح أسئلة الاستبيان فيما بينهم ثم أجروا اختيارات تحريرية على عينة من النساء. وقد أتاح الاختيار التجريبي فرصة للمشرفين كي يتيموا مهارات الأشخاص الذين يجهون اللقاءات لكي يجهروا الاختيار النهائي للفرق التي ستقوم بإجراء اللقاءات واستنادا إلى الاختبارات التحريية. تم إجراء التعديلات النهائية على الاستبيان.









# فهم أسباب العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

بقلم: روزيلدا أونديكو وسوزان بوردين

- هي المدارس حيث يتهم كثير من المدرسين علاقات جسدية مع الطالبات، إذ يهينون الفتيات للدخول في هذه العلاقات من خلال تقديم وعدو لهن للحصول على هدايا ودرجات عالية
- عندما تصطر الفتيات إلى العمل كعائدات في المنازل للسكان المحليين بسبب الفقر، قد يمتدح عليهن أصحاب المنازل جنسيا أو قد يجبروهن على الزواج.
- عندما تنفذ المرأة زوجها، قد يطالبها أحد الأقارب بالروح ببعاشته جنسيا أو يسرق ممتلكاتها.
- في الريفات التي يوجد بها اختلاف كبير في السن بين الزوجين، تميل أيضا معدلات العنف الأسري إلى الارتفاع.

## الخاتمة

- من خلال مروج المشاركة، أمكن مناقشة قضية العنف، وهي قضية حساسة من الباحية الثقافية، مع المجتمع والليادات المحلية. أهمية في إعادة تصميم البرنامج ومراقبة تنميته ونهجه. وأكدت نتائج الاستطلاع على الحاجة إلى
- منهج متعدد القطاعات قائم على أساس فهم أفضل للأعراف الثقافية.
- توسيع مشاركة المجتمع بهدف تعزيز ملكية المجتمع واستدامة البرنامج.
- زيادة الوعي لدى الرجال والاعتراف على الإدراك الذكرى القائم على أن العنف يحدث خارج الأسرة فقط
- تناول المحادثات التي تمنع الشباب من مناقشة الأمور الجنسية.

كانت روزيلدا أونديكو أثناء إجراء المراسلة تشغل منصب مدير برنامج الصحة الإنجابية وفيرس HIV المصيب لمرض الإيدز بلجنة توسيع مشاركة المجتمع بهدف تعزيز ملكية مستشار للصحة الإنجابية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بجنيف. ويمكن الاتصال بها من خلال عنوان البريد الإلكتروني [ondeko@unhcr.ch](mailto:ondeko@unhcr.ch)

تدرس سوزان بوردين في برنامج الهجرة القسرية والصحة بكلية ميلمان للصحة العامة بجامعة كولومبيا. ويمكن الاتصال بها من خلال عنوان البريد الإلكتروني [sp98@columbia.edu](mailto:sp98@columbia.edu)

الترجمة من هذه الوثيقة تدير من رجمة بفر شمسية ولا نمسك بالمسؤولية راي رجمة الاعلانة الدولية وجمعية الأمم المتحدة للصحة العامة لشؤون اللاجئين

يحبصونه وقد قالت إحدى السيدات «أنا أحد أرواينا الطعام القليل الذي نحصده لبقائنا به بالخمر، وعندما يسكرون يضربونا ويذوقون منا أن نعد لهم طعاماً جيداً». ومع ذلك، ينخفض في الفترة من شهر إبريل إلى شهر يونيو معدل شرب الخمر نتيجة لانشغال معظم الناس بالعمل في حقولهم. ويرتبط شرب الخمر ارتباطاً مباشراً بزيادة معدلات العنف الأسري، وقد قالت إحدى السيدات، «يجبرني زوجي على ممارسة في وجود بنتي بسبب تأثير الخمر».

ويتشتر أيضا على نطاق واسع الإغواء، وهو مصطلح مستخدم في القانون الأوغندي لوصف العلاقات الجنسية القائمة مع مراهق. فقد يتم إغواء فتيات في سن العاشرة على الزواج. وازدادت حالات التمرس لاعتداء نتيجة عدم كفاية خيام الإيواء. كما أصبحت الخيام مكتظة بشكل كبير خاصة في الليل، مما دفع الرجال والأمهات، بحثا عن الخصوصية، إلى إرساء ألبانهم المراهقين إلى الجيران أو الأقارب لقضاء الليلة عندهم، الأمر الذي يعرضهم للاستغلال الجنسي.

## متى تحدث حالات العنف وأين؟

تفيد روايات الأشخاص الذين أجري عليهم الاستطلاع عن مواضيع شائعة يرتفع فيها خطر العنف أرتاما عا حادا:

- هي الأسواق، حيث لا يتاجر الناس في البضائع فحسب، بل يجتمعون أيضا للتسامر وشرب الخمر، وتتعب كثير من الفتيات عن المدارس في أيام السوق كي تمنع الضوم في العائات وصالات الديسكو، معرضين أنفسهم بذلك إلى معارضة الاعتداء الجنسي
- حول مصادر المياه والآبار، حيث تصطر الفتيات والنساء للانتظار حتى وقت متأخر من الليل لإحضار المياه بسبب نقص كمية المياه المتاحة. وإذا لم يكن في صحبتهن حارس أمن، تصبح عرضة للاعتداء ويقال عن الفتيات اللاتي تقضين ساعات طويلة عند البئر أنهن متورطات مع «صحية سيئة».
- عندما تخرج النساء لجمع لحطب الوقوف أو العمل بشكل غير منتظم بهدف المساهمة في زيادة دخل الأسرة، قد تتعرض لممارسة الجنس مع أصحاب العمل قبل أن تتقاضين أجرهن.
- عندما يجتمع الفتيات والفتات مما للدباب إلى الكنيسة وتدرسات جماعة المراهقين، يتلوا كثير منهم ولا يعودون إلى المنزل مباشرة

**تساعد** الاستطلاعات القائمة على أساس المشاركة في مسوطات اللاجئين بأفودا على تمهيد الطريق لمزيد من التدخلات الصالحة. وأوصحت الاستطلاعات التي أجريت على اللاجئين السودانيين في مستوطنة أكول في Achol-pi للاجئين في شمال أوغندا عام ٢٠٠٠ ولاحقاً في مخيم كيرياندانجو Kiryandango الذي تمت إعادة تسكينهم فيه عام ٢٠٠٢، أوصحت ارتفاع نسبة حدوث العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (المسا)، وباستخدام منهج المشاركة قام باحثون من لجنة الإغاثة الدولية International Rescue Committee (IRC) بالبحث في أسباب العنف وآليات مكافحته وتقييمها كي يعملوا مع المجتمع من أجل تصميم استراتيجيات مناسبة للتدخل.

## الأسباب الرئيسية وراء العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

يتم تقديم الاحتياجات الأساسية فقط لسكان المخيم، ذلك أنه نتيجة لمعطل الوسائل العادية لكسب العيش، حدث انهيار في التوزيع التقليدي للعمل، ونظرا لعدم وجود أراض زراعية يستطيع اللاجئين في مستوطنة أكول بي زراعتها، احتقت المهام الذكرية بينما استمرت النساء، في أداء مهامهن التقليدية مثل إحضار المياه وطهي الطعام، وأوضح الاستطلاع أن الرجال يعملون أربع ساعات فقط في اليوم، بينما تعمل النساء حوالي ٢٠ ساعة في اليوم. ويقضي الرجال معظم الوقت في التسامر بالسوق، ويعد العنف الاجتماعي أحد التبعات السلبية للطالة التي فرضت على سكان المخيم والإحباط الناتج عنها.

ويمتلك الرجال أربعة أخماس الأصول المنزلية القيمة مثل الأدوات وأجهزة الراديو، في حين تقتصر ممتلكات المرأة في المقام الأول على الأصول المعنوية القيمة مثل أدوات المنهي، والملب المعدنية الرخيصة، والطعام، وكثيرا ما يشكل ذلك مصدر اللزاع داخل المنزل. وقد قالت إحدى السيدات، «عندما يسكر الرجال يضربونا ويطلبون منا أن نعد لهم طعاما جيدا مثل اللحم، الذي لا تقدر النساء أن تتجهن لضمه. وبدلاً من اللحم، تطهي النساء الخضراوات التي نعد طعاما للزراع».

ولهي محبم كيرياندانجو، حيث تتوفر لدى اللاجئين فرصة للعمل بالزراعي الزراعي، ينشر بشرب الخمر في أشهر أكتوبر ونهبرير ويناير التي يستلحم فيها اللاجون تحقيق قدر من المال عن طريق بيع المحصول الذي



# توفير خدمات الصحة الإنجابية للاجئين الصوماليين في اليمن

بقل: فوزية جعفر، وسامانثا جاي، وجين نوسزا سينسكي

من جانب المنشآت الصحية القائمة

وأراء، ذلك «مؤسسة ماري ستوبس الدولية - فرع اليمن» بمد نطاق خدماتها البرودة والقائمة على أساس المبادئ إلى جميع اللاجئين في صنعاء، الحصرية بمساندة كل من صون السكان التابع للأمم المتحدة والعمومية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وأوعت الموضوعات التي نوقشت في دورات التشبيك الصحي بالاحتياجات التي تم تحديدها في بحث. ويؤكد الممولون الضحايا دورى الحساسية الثقافية المناقشات حول نطاق كسر من موضوعات الصحة البرية والصحة الانجابية بالإضافة إلى معالجة الأفكار، لعلمية حول وسائل تنظيم الأسرة، واتجاهات الذكور وحسن الإنجاب. وقد شاركت أكثر من ٦٠٠٠ من اللاجئين الذكور والإناث بالحموض في دورات التشبيك الصحي وتم تدريب ٢ من فتيات المستجيبات خرائس دورات تشبيك الصحي

ويستقبل مركز صنعاء التابع لمؤسسة ماري ستوبس الدولية - فرع اليمن الآن أكثر من ١٥ لاجئ يترددون عليه كل شهر. ويحصل جميع المترددين على المركز التابع للمؤسسة على نفس مجموعة الخدمات. وعلى الرغم من أن اللاجئين يحصلون بشكل متزايد على خدمات تنظيم الأسرة وخدمات تنظيم بالأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس فربهم يميلون أكثر من مترددين آخرين إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة.

وتشيا مع سياسة المؤسسة الحاضرة بتطوير الخدمات المتعددة، فإن هناك نظاماً تدريجياً للرسوم بالتسمية لكل من المترددين اليهسين واللاجئين، على الرغم من أن غالبية اللاجئين يحصلون على خدمات مجانية. ويضمن الملاح الدعم في المجاني عدم رد أي أحد عن مراكز المؤسسة بينما يصغر: تقييم الخدمات وعدم تدا عيها مع انتهاء تمويل المانحين.

## النتائج

ارتفع عدد المترددين الصوماليين الذين يحصلون على الخدمات في المراكز التابعة للمؤسسة بشكل مطرد منذ بداية المشروع. ويرجع ذلك في جانبها إلى تزايد الوعي والقبول بخدمات الصحة الإنجابية ولكنه يرجع في جانب كبير منه

دوراء تاجية في التوعية الصحية اليمن

«ماري ستوبس» تواجه تحدي توفير خدمات الصحة الإنجابية منخفضة التكاليف.

وأوضحت النتائج الأساسية المستخلصة من البحوث التي أجرتها المؤسسة حول احتياجات الرعاية الصحية والصحة العامة للاجئين - بمد التناوب مع الأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركاء، واللاجئين من الذكور والإناث ما يلي:

ليس من حق المرأة التي لا تحمل طائلة تسجيل لائحة رسمية الحصول على الخدمات المدعومة. القيادة الاقتصادية التي يعاني منها اللاجئين تجعل الوصول إلى الخدمات الصحية أمراً صعباً بالنسبة لمعظم النساء. المعتقدات الاجتماعية والثقافية. إلى جانب الافتقار إلى الوعي الصحي والوعي بتنظيم الأسرة بين عائلات اللاجئين. تجعل من الصعب عليهم التخطيط لحجم أسرهم حسب رغبتهم أو اتخاذ قرار بهذا الشأن. كثير من اللاجئين لا يستخدمون أي وسيلة تنظيم الأسرة ويتشتمون بمعدلات خصوبة مرتفعة. الافتقار إلى الوعي بمخاطر العمل المبكر، وتكرار الولادات وإسثار عقميات الأحاس غير آمنة تزيد من ارتفاع مستويات وفيات الأمهات. اللاجئات لا تشعرون بالارتياح في المراكز الصحية اليمنية اللاجئات، الأصغر سناً تنتهي خدمات سنة

**تعد** مؤشرات الصحة الإنجابية في اليمن من أسوأ المؤشرات في العالم العربي ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ٧٢.٨٥ لكل ١,٠٠٠ حاله ولادة ويبلغ معدل وفيات الأمهات ١٠٠٠ حالة ولادة - وسنجد واحد فقط من بين كل خمس نساء يهتات في وسمة لمنع الحمل، والخدمات الصحية محدودة ودات نوعية تير مرضية. وعلى الرغم من أنه يحق لالاجئين استخدام الخدمات الصحية وغيرها، فإن الحقيقة هي أن الاستفادة بالرعاية الصحية الأولية غير كافية بالنسبة لليمنيين والمسيحيين. ادبيح يبلغ عددهم ٨١ ٧٠٠ لاجئ وانداد الكبير من اللاجئين غير المسجلين ومعظمهم من الصوماليين والاثيوبيين واليترينيس.

وقد قامت مؤسسة «ماري ستوبس الدولية فرع اليمن» بفتح أول مركز للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في صنعاء عام ١٩٩٨، وتم فتح لمركز من المراكز في سبون وعدن وتمر. ويوفر فرع مؤسسة «ماري ستوبس الدولية - فرع اليمن» خدمات شاملة لرعاية صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية لنساء محمولات للحمل وعائلاتهن وتشمل هذه الخدمات توفير لوسائل المؤقتة لتنظيم الأسرة، وتشخيص وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس، والرعاية قبل الولادة وبعدها، والتوليد، وطب الأطفال، والتشليم التنقيمي الصحي والخدمات المعملية والصيدلية





## الخطط المستقبلية

تتمتع خدمات الصحة الإيجابية التي تقدم إلى اللاجئين في مدينة عدن الجوية محدودة للغاية. ويبحث معظم اللاجئين إما في الميهم الرسمي الموزع التابع للفضولية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة هي «الحرور» والذي يصمم رسمياً ١٠٠, ١٥٠ لاجئ صومالي، أو

في «المساكن» وهو حي فقير في منطقة «المصورة» مدعى، حيث يعيش كثير من اللاجئين في معيمات عامة. وقد اتصلت الفضولية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بمؤسسة ماري ستوبس الدولية - فرع اليمن محرراً للمشاركة في التمويل وإنشاء عبدة في «المساكن» لتقديم خدمات مدعومة في مجالات الصحة الإيجابية والرعاية الصحية الأولية. كما تأمل في مواجهة الاحتياجات في منطقة «الغور» باستخدام العاملين المحليين في العبادة لتوصيل الخدمة إلى اللاجئين الأكثر فقراً وتعرضاً للخطر. كما تنظم المؤسسة توسيع نطاق أسطولها وخدماتها الحالية لمعالجة اللاجئين الشبان من الحشيش الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ٢٠ عاماً، والتزكير على أنشطة المعلومات

تشغل فوزية جعفر منصب المدير المحلي لمؤسسة ماري ستوبس الدولية - فرع اليمن. البريد الإلكتروني: msfowia@y.net.ye

ساعاتها جاني هي كبيرة مستشاري مبادرة الصحة الإيجابية في مؤسسة ماري ستوبس الدولية البريد الإلكتروني: sam.guy@mariestopes.org.uk

جين نيوساسينسكي هي مديرة دعم البرامج بمؤسسة ماري ستوبس الدولية البريد الإلكتروني: jane.niewcasinski@mariestopes.org.uk

الغدير عن الممرات عن مؤسسة ماري ستوبس الدولية النشر  
www.mariestopes.org.uk

ساعاتها هي مديرة  
مؤسسة ماري ستوبس  
الدولية - فرع اليمن

التعاون فيها توفير المساعدة للاجئين، لاسيما تمويل التدريب الخاصة بالتنقيب الصحي وإنتاج مواد إعلامية بمساعدة الممرجين الذي يتحدثون اللغة العربية ولغة أو أكثر من لغات اللاجئين المستعدة

## التوصيات:

١. يعتبر زيادة التنقيب الصحي والتدريب للمتلوعين في مجال التنقيب الصحي داخل المجتمع أساسياً لضمان التحسين المستمر في الوضع الصحي مع ضمان إمكانية إعطاء الأولوية للأمور الحساسة والأمور الخاصة بالصحة الإيجابية داخل المراكز الصحية

٢. سوف يتيح التدريب المستمر على الإعلام الصحي للمتلوعين في مجال التنقيب الصحي الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات ويريد هذا من مصمم ومختبر من خدمة مجتمعاتهم بشكل أفضل وتحسين موارد المشروعات النادرة يجب أن تصبح المراكز

الصحية الهامة أكثر ترحيباً باستقبال الجالية الصومالية وتفتح أبوابها لاستقبالهم. هناك حاجة لتطوير مراكز مصغرة لنقل الخدمات بصورة أقرب لمواقع اللاجئين هناك حاجة للتقييم المشترك لتقرر لضمان ملائمة رسوم الخدمات وأن يتم تقديم الدعم لضمان ألا تصبح الرسوم حاجزاً أمام الاستفادة بهذه الخدمات. هناك حاجة لوصول المعلومات والخدمات إلى اللاجئين من الشباب والفتيات. هناك حاجة لتوفير شبكات فعالة للولادة الآمنة والرعاية الحاصية بحالات الولادة الطارئة لمواقع اللاجئين

إلى الاحترام الذي يعاملون به في المراكز التابعة للمؤسسة بالمقارنة بالاستقبال الفقر الذين يقابلونهم في المراكز الصحية الأخرى. وكالتوعية الرعاية وقصر فترات الانتظار والسرعة من تقدير كثير من جانب اللاجئين وساهمت في زيادة أعداد المترددين

وهي بـ دة المتروكة. أعرب المترددين اليمنيين على المراكز عن مخاوفهم إزاء تطوير مركز متكامل يضم كل من المترددين اليمنيين والصوماليين ومن ناحية أخرى، عمل فريق المؤسسة بصورة جادة للتغلب على العدايات بين الطوائف وممان وصول الخدمات بشكل متساوي. ولي جانب العمل الخاص بزيادة الوعي بين المترددين اليمنيين بشأن طوائف اللاجئين أخرى المتروكة أيضاً تغييرات داخل المراكز لتحسين الظروف لخدمة جميع مترددين. واستمرت دورات التنقيب الصحي عن المزيد

## وتعتبر الملائمة الثقافية واللغوية أساسية لنجاح هذه الدورات

من المواقف الإيجابية تجاه مناقشة الأمور المتعلقة بالصحة والصحة الإيجابية. وزيادة المعرفة واستخدام تنظيم الأسرة وزيادة عدد المترددين الذين يسمون لعلاج الأمراض التي تنتشر عن طريق ممارسة الجنس. ومعتبر الملائمة الثقافية واللغوية أساسية لنجاح هذه الدورات

ولقد أصبح وعي الذكور بالصحة الإيجابية أمراً مهماً في زيادة المعرفة بخدمات الصحة الإنجابية وفهمها. وتمت الاستفادة بمسؤول عن التنقيب الصحي لشمس التنقيب الخاص بالصحة الإيجابية بالنسبة للاجئين الذكور. بما هي ذلك استخدام الوافي الذكري كما قام بزيادة الوعي بالخدمات الجنسانية الجديدة للاجنات وأطباء وإشراك الرجال بالمواقف على استخدام هذه الخدمات وتشجيع عائلاتهم على دعمهم. وهذا أمر حيوي لأن الممرات تحتاج إلى المال إلى إيد من زوجها وتحتاج إلى أن يرعها رجل من أفراد الأسرة للذهاب إلى مراكز الصحية

وكان السنين مع جميع المهنيين ابرهنين مهما لعمول المشروع واستمراريته وبعد تقديم الاحتياجات تأمريت المؤسسة مع مختلف المنظمات لعمول اسبل التي يمكنها









يتردد عن السكوب على ما يحدث من تعذيب وحشية، التصرف المسموح بها للروس في الشيشان. ويبرز التفاوت واسع النطاق في نماط التمويل المتصور بين الشمال يشرق معايير مزدوجة بالنسبة للعناده في الجنوب وبمصر الأزمات البارده الأموال بينما يعاني الأمات المفسديه والأكثر حظوره في العاب من الإهمال

إن التقسيم الذي يرداد عميقاً بين نحن هي مقال هم، يهدد جوهر العمل الإنساني. ولقد أدت الأحداث في العراق وأفغانستان إلى زيادة إدراك العاملين في مجال العمل الإنساني بأن العمل الإنساني هو عمل ينتمي إلى الشمال ولا هروب من حقيقة أن ما نسميه المساعدات الإنسانية، يتم تمويلها من جانبنا، من صغير من المانحين الغربيين وتنفده وكالات وأفراد موجهين أساساً في الدول المانحة ويتبنون عموماً قيم هذه الدول. وحتى الأمم المتحدة عاجزة عن، صفاء الخابغ متعدد الأطراف على العمل الإنساني وعلى خلاف عمليات حفظ السلام التي تمول بمساهمات من جميع الأعضاء، فإن تمويل المساعدات الإنسانية، اختيارياً، وهذا يعني أن الدول الأعضاء، ١٧٠ أو نحو ذلك، التي ليست جزءاً من نادي الدول المانحة، لن يملأ دور منظور في سياسات المساعدات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة وهي تنقيدها، ومن الإضافة إلى ذلك فإنه حتى المساعدات متعددة الأطراف يتم إصفاء الطابع الثنائي عليها من خلال تخصيص امتيازات للأموال لدول أو أنشطة معينة.

وهذا يدعو إلى التشكك حول عمومية العمل الإنساني في حد ذاته. وبطبيعة الحال، فإن انصلاص الكائنات بين سياسات واقتصاديات الدول شمال من ناحية ومساعدات التنمية الرسمية والعمل الإنساني من ناحية أخرى ليست جديدة إلا أنه في الوقت نفسه هناك أشكال أخرى من العمل الإنساني، تمر دون ملاحظة ودون أنباء عنها مثل تبرعات الدول الإسلامية والجمعيات العبرية، والزكاة والأشكال الأخرى من الإعانات التي تقدم من خلال المساجد، وتحويلات العاملين في الخارج، ناهيك عن تبرعات الدول التي تمناني هي نفسها من الأزمات والاستراتيجيات المألمة للمجتمعات المنصورة. ويعتدل أن تكون هذه المدفعات غير المصنفة كبيرة، وربما حتى أكبر من التبرعات الرسمية، ولا يجب أن يكون الشياء المترايذ إزاء العمل الإنساني في أجزاء كبيرة من العاملين الشمالي والإسلامي بمثابة أمر مفاجئ. وكون أن الجماعات المنطرفة تفتقر القاضيين على تقديم المساعدات الماعاف للعمود ليس سوى مثال مرعب، على مدى هذا الأسبوع.

## تصدع مفاهيم الرحمة إلى حد الانهيار

على الرغم من أنه قد تكون هناك بدايات لبعض الإجماع على ما حدث من خطأ في العراق وكيفية أن العراق زاد من التركيز على القضايا التي ظهرت في أفغانستان، فإن التركيز على الصورة الأكبر وتطورها المحتمل أمر أكثر صعبية، ويبدو أن العمل الإنساني يتم في طرف غامضة بشكل متزايد تكتنفها المماورة والتوتر بين خيارات السياسات وحتى فلسفات العمل الإنساني. وإذا نظرنا من منظور أكثر كابة، فإن المصن تكون بأن احتمالات العمل الإنساني في عصر الإرهاب ومكافحة الإرهاب سوف تكون كئيبة بصورة متزايدة. ويبدو أن المساحة المعاهدة للعمل الإنساني آخذة في التقلص بشكل عام واختفت عملياً في مواقف معينة مثل ما حدث في العراق وأفغانستان. فهل ما زال من المعقول استخدام تغيير العمل الإنساني عندما تنضم القياسات المفترضة أن يكوها حماة المبدأ إلى خدمة الإمبراطورية سواء عن رضا أو على مصم؟

إن مستقبل العمل الإنساني قد يتشكل على أساس الكيفية التي ستنم بها الإجابة على الأسئلة التالية

هل نحن نشهد ظاهرة مؤقتة؟ خروج عن القياس للقيم الإنسانية في حدود صيغة سبياً في عهد ما بعد الحرب الباردة، أم حالة أكثر استمرارية مرتبطة بهيمنة الدولة العظمى والحرب ضد الإرهاب؟ هل إخضاع العمل الإنساني للأهداف السياسية للدولة العظمى الوحيدة اضراف عابر أم تذيير بأوقات صعبة للمبادئ الإنسانية في المستقبل؟ هل أسفر الضغط من أجل «التسليكه» والتكامل» في إدارة الأزمات من طرفة مؤقتة أو دائمة للبعد الإنساني في استجابة الأمم المتحدة للأزمات؟ كيف سيتم حسم التوتر بين الأمم المتحدة الممثلة في مجلس أمن والأمم المتحدة الممثلة في «من الشومر...» (وحي المبراة الافتتاحية في ميثاق الأمم المتحدة)؟ هل من الممكن تحقيق الإصلاحات التي ستعطي أولوية أكبر في مناقشات المجلس لحقوق الإنسان واحتياجات الإنسان حيثما وجد؟ هل هناك نظام استجابة للأزمات من طمحن بدأ في الظهور تعتبر فيه الولايات المتحدة المطلق والفيدر عملاً إنسانياً في المواقف البارزة التي تشارك فيها مباشرة، بينما يكون العاملون في مجال العمل الإنساني أكثر قدرة على الانطلاق في نشاطهم القائم على المبادئ في الأزمات الأقل وضوحاً، والتي قد تكون أكثر حظوره

ولكنها تحذب اهتماماً وتمويلاً أقل؟  
هل أصحاب قيمة الرموز الإنسانية والتحديات التي يواجهها العاملون هي مجال النشاط الإنساني مختلفة نوعياً أم كيمي فقط عن التجربة السابقة؟ وماذا نعرف عن دوافع الجماعات المنطرفة وشكائهم؟ هل من الممكن المشاركة معها بالنسبة لقضايا القانون الإنساني الدولي؟ ما هو الجوهر الإنساني للعمل الإنساني وكيف يتمثل (أو لا يتمثل) مع الأشكال الأخرى للمشاركة الدولية في الدول النامية - التنمية وحقوق الإنسان والتجارة والاستثمار والعمل السياسي/ العسكري؟ هل من الممكن أو المرغوب فيه فصل العمل الإنساني عن التقييم الغربي والفرق التي يتم من خلالها التعامل مع موضوع الأمر؟ ما هي القيم والتقاليد المحلية التي قد تقتضيه عمل إنساني أكثر شمولاً؟

إن منظمات العمل الإنساني مقسمة حول كيفية التعامل مع فوة الاحتلال في العراق أو حول الدروس التي يمكن استخلاصها من التجارب الأخيرة، ويمكن ناطق المواقف المحلية المناقشات السابقة التي دارت حول ما إذا كان الطابع المدني للعمل الإنساني شيء لا بد منه أو مجرد سمة مرغوب فيها. ويختلف وكالات العمل الإنساني فيما بينها حول ما إذا كان من المستحسن قبول أموال من القوات المسلحة للمشاركين في الحرب، والتعاون معها وما إذا كان ينبغي إشراك هذه القوات في إيصال الإغاثة، ومن المحتمل أن يكون لهذه القضايا تأثير دائم حول كيفية تصور المنظمات غير الحكومية لأوارها المستقبلية في مواقف الأزمات. لقد كان الصمم على المنظمات غير الحكومية الأمريكية للعمل «كامل مصانع للثروة» لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية قويا بصفة خاصة، وأدى إلى قدر كبير من التشهير عن القلق الداخلي - لكن إلى هائل من النقاش المثالي - حول كيفية مواجهة مثل هذه الصعوف في المستقبل. وفي المقابل، كان طريق المنظمات غير الحكومية الأوروبية التي تعتمد عموماً بشكل أقل على الإعانات الحكومية الثانية أكثر يسراً.

ويؤدى هذا إلى تساؤل أساسي بالنسبة للعاملين في مجال النشاط الإنساني: فآذلة التي طوحتها السنوات القليلة الماضية تشهر إلى ظهور مراراً لتلكال بين الانسجامات السياسية والإنسانية كعطف ولكن فقط هي الأزمات البارزة إلى تلك التي يكون مجلس الأمن أو مصالح الدولة العظمى هي الدافع وراء الموقف الشامل للسياسة، أما في الأزمات غير البارزة فإن للعمل الإنساني القائم على المبادئ يتمتع فرصة أفضل لبقاء. ولقد كانت مهمة الأمم المتحدة في أفغانستان ما بعد مؤتمر







# ما هو أصل الحكاية؟ تناول وسائل الإعلام البريطانية لموضوع اللجوء

بقلم: سارة بيوكانان وبيثان جريلو

■ هناك عبات كامل تقريبا لصور اللاجئين في وسائل الإعلام (يعدل أربع صور من إجمالي اثنين وثمانين صورة).  
■ تكرار الصور الممثلة لطالبي اللجوء من الذكور التي تظهرون فيها وجوههم مغطاة جزئياً «هم يشعرون إلى بريطانيا»  
■ الاستشهاد المستطعم بإحصائيات لجوء مجهولة المصدر وعدم تفسير الإحصائيات الحكومية الرسمية في سياقاتها (لا سيما في صفيف الديلي ميل، والديلي إكسبرس، وصحيفة الصن).

ولعل من أسوأ الاتجاهات التي كشفت عنها البحث وثقتها توظيفاً هو فشل وسائل الإعلام في استخدام المصطلحات الصحفية التي تعكس التمييز القانوني بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية. إذ استُخدمت مصطلحات «مهاجر غير شرعي» و«طالب لجوء» و«لاجئ» و«مهاجر» كترادفات، ولا يمكن تجاهل أن هذا يعطي انطباعاً عن الممارات المصنفة التي يستند عليها المحققون والمحررون للإشارة إلى الأشخاص الذين يصبون إلى بريطانيا لطلب اللجوء.

ونتيجة للجدل الدائر حول عدد طالبي اللجوء واللاجئين و«مهاجرين غير الشرعيين» والمهاجرين لأسباب اقتصادية، واللاجئين المحتشمين الذين يصبون إلى بريطانيا كل سنة وكل شهر بل وكل دقيقة، أصبح هناك مقالان استيعبان حول هذا الموضوع في الفترة من بداية أكتوبر إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠٢. وركزت معركة الرأي العام على هذا الموضوع، إذ دارت ثلث أعمدة الرأي عن تحليل وتفسير الإحصائيات والتكهنات الرسمية حول ما قد تظهره الأرقام المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الربط بين عدد كبير من الموضوعات الراهنة في بريطانيا - مثل حالة الخدمات العامة، وارتفاع معدلات الجريمة المصطفة، وتوزيع الأموال التي يتم جمعها من أرباح تصفب الوطني البريطاني (UK's National Lottery) وبين أحدث أرقام مروعة، اللجوء.

## الصور

على الرغم من أن النشطة التلفزيونية تبدو أقل عداءً لطالبي اللجوء واللاجئين من صفيف الإثارة فقد نقلت النشطة

وقد رصدنا نطية للجدل الدائر حول اللجوء في صفيف قومية هي (الحارديان، والديلي تلغراف، والديلي ميل، والصن، والديلي إكسبرس، والديلي ميرور) ونشرت أخبار تلفزيونية على قنوات هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) والقناة ٤، وقناة ٥، وشملت المرحلة الأخيرة من البحث إجراء مقابلات مع صحفيين أو محررين متخصصين في الشؤون الداخلية والسياسية في معظم الصفيف القومية جنباً إلى جنب مع ممثلين صحفيين في منظمات رئيسية غير حكومية تعمل في قطاع اللاجئين

وعلى مدار ثلاثة شهور (من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٠٢) تبين لنا من خلال رصدنا لنطية الصفيف الست ما يلي:

- هناك ٥١ وصفا مختلفاً لطالبي اللجوء في بريطانيا من بينها عبارات جوفاء وأردوائية مثل «لاجئ غير قانوني» و«لاجئ محاد».
- هناك صياغة شائعة لتكتم التمييز بين طالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب اقتصادية
- هذا اعتماد كبير في مصادر الأخبار على المسؤولين الحكوميين والسياسيين بالإضافة إلى منظمة مراقبة الهجرة في بريطانيا (Migration Watch UK) وهي منظمة استشارية يمنية ماضصة للهجرة.
- التقارير الاحبارية ومقالات الرأي.

**حسب** التقارير التي ترد في معظم وسائل الإعلام البريطانية لاسيما صفيف الإثارة - وإن كان ذلك ليس متصوراً عليها - هذا بواحة أزمة لجوء، ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر في أعداد طالبي اللجوء الذي يصلون إلى شواطئها ومستور. استخدام نظام الإعانت المصطف في البلاد ويحترقون في مشاطات إجرامية أو إرهابية. ويشكلون بصفة عامة تهديداً لتمد الحياة البريطانية.

وفي هذا السياق، قامت «جمعية المادة (١٩) الخيرية» - نسبة إلى المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تحمل شعار (العصاة العالمية لحرية التعبير) - بالتعاون مع مشرع اللاجئين وطالبي اللجوء بكتلة كاريف للصحة بجزءاء بحث حول مصون، وشكل. ومحتوى الرسائل التي تلقها وسائل الإعلام عند تناولها لموضوع اللجوء، وأثر العرفات والصور النمطية التي تروج لها وسائل الإعلام على طالبي اللجوء واللاجئين

وكشفت نتائج البحث الشاب عن درجة كبيرة من الخلط بين طالبي اللجوء واللاجئين وغيرهم من المهاجرين من ناحية وصعهم القانوني وأسباب وجودهم في بريطانيا. وقد ساهم عدد امقالات، والموضوعات التي تناولتها نشرات الأخبار والتقارير الاحبارية الخاصة والمصادر المخطارة واللق، والمجاز، والإحصائيات

المعمومة ساهم كل ذلك متحمسا في تشويه حجم وطبيعة مشكلة اللجوء، وادى إلى تصديق حدوث «النشاز الدائر» بحيث يتم التركيز فقط على اساءة استخدام اسطام بينما يوجد تحاهل كامل لمعقوق الإنسان ورفاهية طالبي اللجوء، واللاجئين المعمرمين للخطر

## منهج البحث

من السمات الرئيسية للمنج المنع هي هذه السمات، إشراك طالبي اللجوء واللاجئين بصورة مباشرة في إجراء هذا البحث وذلك مستخدمين «محتج» ومهاجرين مقابلات معهم. وقد تم تزجية أسئلة إلى اللاجئين المقيمين في بريطانيا منذ صرارت مقبولة، عن تحرفهم مع وسائل الإعلام البريطانية بوصفهم متاعين لها وفي حين الوقت بوصفهم موضوعات للمقابلات التي تحرفهم وسائل الإعلام

نشرت في سبتي ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٢  
الطبعة ٢

**BRITAIN,  
BOGUS  
ASYLUM  
SEEKERS,  
AND WHY  
ENOUGH IS  
ENOUGH**



والتجمعات التي قدموا منها. ومع ذلك، بعد أن هذا البعد من النقاش يكاد يكون غائباً تماماً في التقارير المطبوعة التي تتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء، يشكل محدد تقريباً موضوعهم معدود عناصر سلبية هي عملية وضع السياسات.

وعلى الرغم من التحية الإعلامية السلبية، لا يكتفي طالبي اللجوء واللاجئين أي عداء لوسائل الإعلام، بل أن كثيرين منهم يشتمون بان من وجههم أن يملوا اللما انتكاسات حقوق الإنسان التي تحدث في بلدانهم ويضطهوا الضوء عليها، وأن يندحسون الفخرات السائدة عن اللاجئين هي بريطانيا، وعلى الرغم من ادراك طالبي اللجوء واللاجئين، لثوابيا الحمية، وتوحيهم على التلة التي رسختها مشيمات اللاجئين لتسهيل الاتصال بوسائل الإعلام فانهم يصرون جمعاً على عدم ذكر اسماءهم بواقف عند قليل حدا مهم عنى ان يتم تصويرهم موزعز عرايا و تقديريو، وتشعر اللاجئات بالاحاث بشكل خاص بسبب قلة اهتمام وسائل الإعلام بالنقاشات التي تؤثر عليهن؛ وتشعر ان الافتراضات المضللة عن دورهن في حياتهم يمكن ان تشكل حاجزاً مائتية للصحيين الذين يودون ان يجرؤا مقابلات معهن. وبهذا كل من الرجال والنساء، ان وسائل الاعلام لا تعكس صورة ماسسة تحرة الاحاث: هي بريطانيا

مشتم في المهلي  
مبل وقلمبر تشتم  
القام ٢ ٢



إنه وزير الهجرة في بلدنا... وهو متوجه إلى بريطانيا!

مقدمة لـ وسائل الإعلام تتطرق إلى الضغوط اليومية التي يتعرض لها المواطن البريطاني المدني وتستعرضها كوسيلة لشن الهجمات على اللاجئين وطالبي اللجوء، وتلقى عليهم باللائمة على كل شيء ابتداء من قوائم انتظار الخدمات الصحية الوطنية إلى سرقة الرفقاء والرفيقات

وتعتمد الأخبار والتقارير الإخبارية الحاصلة التي تشرع عن اللجوء اعتماداً كبيراً على السماسيون، والإحصائيات الرسمية، وإقسام الشرطة باعتبارها مصادر للمعلومات والتفسيرات. ولا يتم الاستشهاد بطلاني اللجوء واللاجئين من الأفراد إلا عندما يكونون هم اصمهم موضوعاً لتقرير وقلماً يشتركون بشكل مباشر في النقاش الدائر حول السياسات. ولم تشر أي استخبارات مباشرة للاجئين وطالبي اللجوء في المقالات التي تحدثت عن قلتي، أكثر قصة تم رواها عن اللجوء، اثتاء فترة رصد اتعالية الإعلامية ألا وهي مشروع قانون الهجرة واللجوء. وبهذا كالم من المفهوم أن يدير المسئولون عن صناعة السياسات أي السماسيون والمسئولون لحكميون - هذا النقاش. فقد رأى البعض بشكل قابل للحلل أن لدى اللاجئين وطالبي اللجوء، بعض الاسهامات التي يمكن ان يقدموها على اعتبار أنهم سياترون بشكل مباشر بسمج تلك السياسة. وعي الواقع قد يكون لدى هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء، دابة حدية بالمصاحمين الواسع تلك السياسات، من البلب ان والاقاليم

التلفزيونية بشكل مفرغ رسائل وصورها بطريقة مشابهة عن اللاجئين. وقد عرذ تكرار استخدام صور معينة - مثل تسكع بعض الرجال في مسطباتي، أو في شوارع دوبره، والصورة الشهيرة لرجال يهرولون على حاسب حطوط السكك الحديدية خارج كاليه - عزز تكرار استخدام هذه الصور من الرسمية القوية المتصلة بالأنزو والتهديد، التي تروج لها صحف الإثارة، وأظهرت الصور المشورة في وسائل الإعلام المطبوعة بصورة رئيسية رجالاً من طالبي اللجوء، وتم تعريف عدد قليل جداً من رجال الدين ثم التقاط صورهم بتعليقات توحى بموايهم الشرة وذلك سبب امتناعهم عن ذكر اسمائهم.

وقد سُئِر عدد قليل حد من العصور لالجئين وطالبي اللجوء، مع اسرمهم أو مع معجلد مسكتهم أو عطهم اليومي. وقد ساهم التحريض الشديدي في الصور التي تين طالبي اللجوء، لعمريو الذي يوصلون إلى شواطئ بريشانيا، والتي يصحبها عدد من تعليقات اساحرة عن الضدق الماحور واندترا المعلقة التي يتم ايصالها اليهم عن طريق سياتر BMW، ساهم بلك في ترويد شعور بالعبث بين القراء نتيجة حصول هؤلاء اللاجئين على مزاييا لم يكن لمواطني البريطاني المادي الكاثك ليستحق الحصول عليها فقط. وقد رادت الرسوم لكاريزكاتورية، سباسب، التي يشرى من ان تكون هزلية، و نتي يتم نشرها في الصحافة من إلهانة الموجهة إلى طالبي اللجوء، واللاجئين وعصت صورهم اسميلية

### أثر التحية الإعلامية على طالبي اللجوء واللاجئين

تؤثر نهجية الإعلامية السلبية المصمغة لموضوع اللجوء، بصورة مباشرة على طالبي اللجوء، واللاجئين الذين يتأكد لديهم شعور بالقرية، والفرى. وفي بعض الأحيان بالتهديد وتحدث كثير من اجريت مهم مقابلات عن تعرضهم للتعذيب أو الإساءة أو الاعتداء من الجيران وقسمي الخدمات، وقد سبوا ذلك إلى الاسلوب الذي تتبججه وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، كما أعرب بعض الذين اجريت معهم مقابلات عن قنقدح اشة نتجحه تعرضهم لنهجية الاعلامية السلبية.

وقد وصف كثيرون شعور الظلم الذي شعروا بها تجاه وسائل الإعلام، الذي امتد إلى الشعب البريطاني الذي يعتقد أن اللاجئين وطالبي اللجوء، جابوا إلى بريطانيا لهدف واحد فقط هو إساءة استخدام نظام اللجوء الاجتماعي والبحث عن فرص عمل. وقد علّق أحد اللذين اجريت معهم مقابلات قائلًا: إابت ان سدم من الامتدق في الماحول فردا عصمت بوطيعة ما عسوف يتم تسهره الوطاط واداً لم عمل سرف يظهر ايكن على ائت مستجند، وقد شعر شخص آخر، حريت، ممة

### الطريق إلى المستقبل

إذاً إلى أين نذهب من هنا؟ هل الناهس الظاهر للإعلام المتصل بموضوع اللجوء، قصة مستعمر إلى ما لا نهاية؟ طالما أن النصف مستعمر في تحقيق مبيعات، من المرجح أن تكون الإجابة هي عدم السؤال في ممة مؤكدة. فعندما تعطي وسائل الإعلام أولوية لتصويبها من السوق على حساب واجيها في تحري الدقة والموضوعية هي إعلام الجماهير. مستطلب الضرورة إحداث تغير لقامي جدي في صبة الإعلام قبل ن يعبر النقاش الدائر حول اللجوء، نذا، صورة هعية، ومع ذلك، نحن مؤمنون تماماً بان نوصع يمكن تحسبه

ومد الحلية الدراسية التي يخطتها، جمعية المادة (١٩)، في مايو ٢٠١٠، لجمع بين وسائل الإعلام وقضاة اللاجئين، أصدرت لجنة سكواش الصعافة مذكرة إرشادية تشبه فيها معري الصمحت إلى المشاكل التي يمكن ان تصع عن استخدام مصطلحات اللاجئين، أصدرت لجنة سكواش معرفة عند اعداد تقارير عن قضائيا اللجوء



عملية للبدل بين وسائل الإعلام واللاجئين

يبقى أن نتيج وسائل الإعلام فرصا لتقديم اللاجئين كأفراد حذرين بأن تروى قصصهم فضلا عن كونهم مجرد أمثلة على «مشكلة عامة».

يبقى على منظمات اللاجئين (الوطنية والقائمة لفدعة جمعيات مهمة) أن توجد رواها كي تنس حملة وطنية لمواجهة الصورة المشددة السلبية للطلالبي اللجوء واللاجئين في أذهان الصامير والأخذ سرام المبادرة في المناقشات العامة.

يبقى على وسائل الإعلام أن تأخذ في الاعتبار مرابا توظيف الصحفيين المتعصبين الذين يستعملون أن تقدموا إضافة إلى خبرتهم المهنية كمتخصصين. نظرة متعمقة هي القضايا التي تتعلق بأبدان والظروف التي رواها منها. ويتطلب هذا من وسائل الإعلام أن تبادر بخلق فرص للصحفيين اللاجئين وكذلك لوسائل الإعلام لاستخدام اشكاش والصلات القائمة مع اللاجئين التي يمكن أن يقدمها قطاع المنظمات غير الحكومية.

تعمل كل من سارة بيوكانا وبيثان جريتلوف في جمعية المادة 19. وهذا التقرير متاح على الموقع التالي: [www.article19.org](http://www.article19.org) للحصول على نسخة مطبوعة من هذا التقرير، الرجاء إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان التالي: [sara@article19.org](mailto:sara@article19.org)



١. انشورع العربي  
[www.bbc.co.uk/1/health/2010/01/100120\\_uk\\_refugees.shtml](http://www.bbc.co.uk/1/health/2010/01/100120_uk_refugees.shtml)
٢. انشورع التاجر  
[www.ngoaction.chuk.org](http://www.ngoaction.chuk.org)
٣. انشورع العربي  
[www.pcr.org.uk/reports/cdr/detail.asp?n=20](http://www.pcr.org.uk/reports/cdr/detail.asp?n=20)
٤. انشورع على سبيل المثال «الاجئين المتعصبين» الذي  
أنت «مشروع درس» من قبل اللاجئين والطلالبي اللجوء ووسائل  
Arylan Seekers and the Media Project Refugees  
في برلين التي  
[www.miprproject.org.uk/docs/04](http://www.miprproject.org.uk/docs/04)

يبقى على لجنة شكاوى الصحافة أن مد عم ثروة المذكرة الإزاشدية التي تم نشرها مؤخرا بشأن إعداد استمارات عن قضايا اللجوء واللاجئين. كي تضمن أن جميع المحررين مدركين تماماً لما تمهله هذه المذكرة من مقاصد ومعان.

## الأعداد والإحصائيات:

يبقى على وسائل الإعلام أن تهتم بالبحث عن مصادر جميع الإحصائيات وشرع أصل الأعداد التي يتم الاستشهاد بها دون ذكر مصدر يمكن التحقق منه.

يبقى على وسائل الإعلام أن تنص لتحقيقات الصحفية التي ترو حول أعداد اللاجئين وطلالبي اللجوء هي سافها التاريخي وهي سياق الهجرة إلى الدالبا الأخرى.

يبقى على وزارة الشؤون الداخلية. ناشاور مع منظمات اللاجئين أن تواقع لمشورات والإحصائيات المقدمة عن اللجوء والهجرة. كما ينبغي عليها أيضا أن تفسد القنوات المعلوماتية التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير. وأن تدرس الطرق الممكنة لمرض الإحصائيات بشكل أوضح عن طريق تحليلات أكثر تفصيلا في السياق السليم.

## تمثيل اللاجئين وطلالبي اللجوء

يبقى أن تسعى وسائل الإعلام لاطالبا طالبي اللجوء واللاجئين بصورة أقل مضطربة. خاصة من خلال نشر صور أكثر للنساء والأطفال في تقاريرها.

يبقى على منظمات اللاجئين أن تبحث عن طرق جديدة تستطيع من خلالها أن تقدم لوسائل الإعلام صورة بديلة تمثل واقع اللاجئين وطلالبي اللجوء بشكل أفضل.

يبقى أن يُطلب من اللاجئين وطلالبي اللجوء أن يدلوا بأرائهم في الموضوعات المتعلقة بالنساعات وأن تتاح لهم الفرصة لتقديم اسهامات أكثر في النقاش الدائر. ويتطلب ذلك من الصحفيين أن يحدوا في البحث عنهم بوصفهم مصادر للمعلومات في نطاق أوسع من الموضوعات، كما يتطلب ذلك من منظمات اللاجئين أن تكون مستعدة (بشكل أكبر) لتسهيل

واللاجئين. وكثيرهم أيضا اندكره بأن الإشارات الإزاشدية أو التي لا داعي لها إلى عرق شخص أو بياثته أو جسيته ممنوعه بموجب البند (١٢) من قانون مزاولة المهنة. وبما على دعوة من هيئة الاداعة البريطانية. حضرت أيضا جمعية المادة (١٩) الهجرة اجتماعا لرؤساء التحرير عقد بغير النقاش في شهر يونيو لتتحدث مباشرة مع الصحفيين عن الموضوعات المتعلقة بتقرير اللجوء. ومن أجل ترسيخ هذه الحملة وما ينشأ من حوارات أوصت جمعية المادة (١٩) بالاتي:

## التصنيفات واللغة

يحب أن يبادر السياسيون والمستولون الحكوميون باستخدام المصطلحات الدقيقة عند تناول سياسة اللجوء والهجرة. ويجب أن تمكس التعليقات حقيقة أن ما يندرس نسبة ٤٠ إلى ٥٠٪ من مقدمي طلبات اللجوء في بريطانيا نسوا لديهم أسباب شرعية لبقاء في لمملكة المتحدة إما مصنفهم لاجئين وفقا لبيود المعاهدات أو بوصفهم أشخاصا يحتاجون إلى الحماية الإنسانية.

يبقى أن ينشأ المراسلون والمحرون المساعدون و لمرحور إلى استخدام الصحيح للمصطلحات أثناء مقابلاتهم لموضوع اللجوء والهجرة. كما ينبغي عليهم أن يتعاشروا بشكل متصاحب جوفاء. وأن يميزوا بين المهاجرين لأسباب اقتصادية وبين اللاجئين.

يبقى على منظمات اللاجئين أن تسع مسردا للترميزات القانونية الصحيحة مصححوا بتصديرات واضحة لمعانيها والسياق الذي يجب أن تستخدم فيه.





# المتطوعات في مجال الصحة في إيران والعراق

بقلم/ إيما نيكولسون



والمعلمين - حول موضوعات مثل الدرع والتبذية والصحة العقلية.

ويمكن بسهولة تكرار برامج المتطوعات في مجال الصحة مع اللاجئين المائدين في العراق وأفغانستان. وعندما يبين الوقت المناسب سوف تسهم هذه البرامج إلى حد كبير في بناء وتدعيم البنية التحتية المعنية بالمشاة للرعاية الصحية. وتعمل مؤسسة «أمار» في العراق منذ نهاية حرب عام 2003 في مجال المساعدة على إنشاء مراكز للرعاية الصحية الأولية

ومشروعات تميز الصحة العامة ومنع نشي الأمراض وإعادة تأهيل المدارس. ومع تروغ التمويل، ستقوم مؤسسة «أمار» أيضا بتكرار برامج المتطوعات الصحية في العراق حيث سيكون هناك طلب كبير على هذا النوع من البرامج. وهناك بالفعل مجموعة من المتطوعات اللاجئات الممرضات في إيران اللاتي تلهمن للأغوة للدرع ولرعاية مجموعات متنوعات صحيات في مجتمعتهن الصحية

البارونة إيما نيكولسون ووتريور، وهي عضو بمقر على إسرائيلي برطاني في البرلمان الأوروبي ورئيسة مؤسسة «أمار» الخيرية الدولية، وعنوانها في المملكة المتحدة وبياناتها كما يلي:

العنوان: 2 Vincent St, London

SW1P 4 LD, UK

تليفون: ٤٤ (٠) ٢٠ ٧٨٢٨ ٤٩٩١

البريد الإلكتروني:

enicholson@amar2.demon.co.uk

الموقع على الإنترنت

www.amarapparel.com

وحدة تعليمية مساحة بالعين المدارس والعربية وتنقل المتطوعات ما يتعلمونه إلى أفراد الأسر الأخرى وإلى المجتمع ككل. وتتم دورات التدريب على أسس شهري. على الرغم من أن المتطوعات تلقين إلهما في الغالب أسبوعيا في مجموعات دعم. ويدير البرامج المتطوعات على العناقل على الصحة الأساسية والمتطلبات الصحية. مع التركيز بوجه خاص على صحة الأم والطفل. والتعليم وتنظيم الأسرة والصحة الغذائية والصحة المهنية

ويتم تمكين النساء من خلال مشاركتهن وريادة قدرتهن على العمل كبسر بين فترات الرعاية الصحية ومجتمعاتهن. وتسهم المشاركات، من خلال تقديمهن لتأثير عن حالات الوفيات والولادة والهجرة والأمراض المثارة المنتشرة بين اللاجئين تقديم ميات إحصائية للمراكز الصحية. وتتم سمعة المواظين المدنيين للمشاركة مباشرة في مواجهة أحياءها صحية محددة. وتضمن المتطوعات كل منهن الأخرى مزيدا من الثقة للاعتماد على مهارتهن

وإنمازاتهن. ويرتفع مستوى تعليمهن. والمتخصص في الغالب بالنسبة للاثبات بين أفراد الأسرة. أثناء اكتسابهن لمهارات مثل حل المشكلات وملاحظتها وتقديم تقارير عنها. وقد شجعت المشاركات بالفعل مبادرات جديدة. وهكذا فإن مجموعة واحدة في «مشهد» بدأت تمويلها الصغير للمتطوعات اللاتي يواجهن صعوبة مالية. وتعاونت مجموعات أخرى لانتاج مشكلات بيئية. وفي «رباط الكريمة» تغير مجموعات المتطوعات في مجال الصحة تدريجيا للصحة في المدارس نعد من همة المتطوعات دورات لأولياء الأمور

**أصبح**، «أشكر، وساء، القدرات، عذاب بطنه في محفل المساعدات. ولم يكن دور المرأة في التنمية أكثر أهمية في أي وقت من الأوقات من قبل. ومن ثم، يتبين لتذكير بوجه خاص على الهرم التي تمكن المرأة من أن تكون في مركز صنع القرار

وتدير مؤسسة أمار -AMAR- الخيرية الدولية برنامج المتطوعات في مجال الصحة منذ عام ٢٠٠٠. ويقوم البرنامج على غرار برنامج مماثل بدأ في عام ١٩٩١ في جمهورية إيران الإسلامية. وقد حظي هذا البرنامج بمساندة وتشجيع المساعدة الصبة لمساعدة الصحة العالمية وصندوق رعاية المفعولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف). وأصبح البرنامج جزءا لا يتجزأ من خطة الرعاية الصحية الأولية في إيران. وسانفت مؤسسة «أمار» وجمعت الأموال لتتدبر برنامج مماثل في مجيحات اللاجئين العراقيين في إيران حيث تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية للذين طلبوا اللجوء هناك في عام ١٩٩١. كما تفتت مؤسسة «أمار» برنامج المتطوعات في مجال الصحة في إطار مساهمتها بأشرطة للاجئين الألمان في عام ٢٠٠٢ في المراكز لخصرية الإيرانية في «مشهد» و«رباط الكريمة» (قرب طهران)

ويهدف البرنامج إلى زيادة الوعي بالصحة العامة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في فقر ولا يصعب سوى قدر محدود من خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية والحضرية على النساء. وفي سبعة مجيحات في جنوب إيران انضم أكثر من ٤٠٠٠٠ شخص. تسند مؤسسة «أمار» ١٢٧ من المتطوعات في مجال الصحة. وفي «رباط الكريمة» و«مشهد» تساعد ٢٩ من المتطوعات في مجال الصحة ١٧٢.٠٠٠ شخصا من سكانهما

وفي العادة تختار المتطوعات من بين عضوات المجتمع اللاتي كتحلين احترام كبير واللاتي تتحدثن اللغة المحلية. ويتوقع أن يكون لديهن وقت فراغ كاف للتدريب وشكر الرسائل إلى مجتمعاتهن. ويتبين إلهما أن يتمتعن بمستوى أساسي من التعليم مساو لاستكمال التعليم الأساسي. ويتم أساسا ولكن ليس على مديول الحضر. إحدق المتطوعات من بين النساء المتزوجات. ولكن يشترط موافقة الأزواج أو غيرهم من أفراد الأسرة

وتدرب المتطوعات في مجال الصحة على فضاءا الرعاية الصحية الأولية من خلال ٢٠٠



# اللاجئون في نيو جوهانسبرج

بقلم: اورين لاندو وكارين جاكسون

تسعى جنوب أفريقيا، التي لم تتنازل على استضافة اللاجئين، جاهدة لتكيف أوضاعها مع قدومهم إلى أراضيها.

## يعيش

معظم اللاجئين الأفارقة في المناطق الريفية والمهملة. ولكن هناك عدد متزايد يتوجه نحو المدن. ومنذ تحول جنوب أفريقيا إلى حكم الأغلبية عام ١٩٩٤، أصبحت البلاد مقصد عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين الوافدين من شتى أنحاء قارة أفريقيا، والذين غالباً ما يستقروا في المراكز الحضرية بالبلاد. ولم يؤدي وجودهم إلى تغيير الإحصائيات السكانية للبلاد، فمعظمهم، وإنما كان له أيضاً تأثير ملحوظ على الاتجاهات العامة والحطاب السياسي، ورغم أن قانون اللاجئين لسنة ١٩٩٨ يبرهن على قوة وتزايد الاثر من صحاية اللاجئين وفقاً للعناصر ادرالية، فإنه مازال اللاجئين يتصرفون زعم ذلك للتفسير، وتحرض الشرطة، والنفق ضد الأجانب.

وفي عام ٢٠٠٢ أجرى برنامج دراسات الهجرة اقصية بجامعة ويتواتراند في جوهانسبرج بالاشتراك مع برنامج اللاجئين والهجرة اقصية بمعمره توفشس (في يوسط) دراسة حول موضوع تجارب اللاجئين في جوهانسبرج ومدى تأثيرهم على لعمدية. وفي اثنى عام ٢٠٠٢، أجرى الباحثون دراسة ميدانية في سبع مناطق تقع في وسط مدينة جوهانسبرج والتي ترتفع فيها كثافة اللاجئين الوافدين من الدول الأفريقية الرتبسية، المعصرة، للاجئين، وهي: تشيديا، بوروندي، وأنجولا، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (رائتر سابقاً) كما أجروا دراسة أيضاً للاجئين الأنويوس والأفراد الوافدين من جمهورية الكونغو (بورانجيل)، وهما فئتان متواجدتان بأعداد كبيرة في مدينة جوهانسبرج. وقد أجاب على أسئلة الدراسة أفراد بلغ مجموعهم ٧٣٧ فرداً، كان منهم ٥٥٪ (٣٩٢ فرداً) من جنوب أفريقيا، و٤٧٪ (٣٤٥ فرداً) مهاجرين ولاجئين، ومن الفئة الثانية، كان هنالك ١٤٪ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و١٢٪ من أنجولا، و٩٪ من الأنويوس، و٨٪ من الصومال، و٧٪ من جمهورية الكونغو (برارانجيل)، و١٪ من بوروندي، ورغم أنه ليس كل أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة مؤهلين للحصول على وضع اللاجئين، فإن ٧٣٪ من العينة التي لا تشتمل على جنوب أفريقيا ذكر أفرادها أنهم إما لاجئون أو مطلوبون، وقد ارتفعت هذه النسبة لارتفاعاً شديداً بين التجمعات الصومالية (٩٣٪) ومطبرتها الكونغولية

(جمهورية الكونغو الديمقراطية) (٢٩٠٪)، (ولسولة الإحالة فيما يلي، سنشار إلى العينة التي لا تنتمي إلى جنوب أفريقيا بلعظ المهاجرين، لأنها تضم اللاجئين - المهاجرين الصوريين - وأولئك الذين أصبحوا مهاجرين لأسباب أخري).

## سمات العينة

كان المهاجرون الذين تشمله عينة الدراسة، والذين يكسبون اتجاهات التحضر السائدة في شتى أنحاء العالم، أصغر سناً بكثير من السكان المصممين حيث بلغت نسبة من تزيد أعمارهم عن الأربعين ٥٥ فقط بالمقارنة بنسبة ٢٢٪ من مواطني جنوب أفريقيا. كما كان معظمهم أيضاً ذكوراً (٧١٪ في مقابل ٤٧٪ من مواطني جنوب أفريقيا)، وكانت نسبة من كان لديهم أطفال أقل بكثير. حيث ذكر ٦٤٪ من المهاجرين أنه ليس لديهم أطفال بالمقارنة بنسبة ٣٥٪ من مواطني جنوب أفريقيا

ومن أبرز سمات أولئك الأفراد موضوع الدراسة أن معظمهم نشأوا في المدن، حيث ذكر أقل من ٨٠٪ تقريبا من جميع المهاجرين موضوع الدراسة أنهم كانوا يعيشون معظم حياتهم في المدن (٩٥٪ من الأنويوس) و١٧٪ آخرون قصوا معمل حياتهم في بلدان صميرة. في حين ذكر أقل من ٢٪ أنهم نشأوا في المناطق الريفية. ورغم أن هذه الأرقام تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الفئات - حيث ذكر ٦٦٪ فقط من الأفراد الوافدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية أنهم نشأوا في المدن بالمقارنة بنسبة ٥٠٪ من الأنويوس - فإنها تدل على أنه من المتوقع أن يكون معظم المهاجرين مهنيين نسبياً للتغلب على تعديات حياة المدينة.

بالإضافة إلى ذلك، توضح الدراسة أنه، بالمقارنة بمواطني جنوب أفريقيا، كان المهاجرون أعلى من حيث المستويات التعليمية وأكثر كفاءة. حيث اكمل ٢٢٪ من المهاجرين تعليمهم العالي أو حصلوا على دراسات عليا، بالمقارنة بنسبة ١٤٪ من مواطني جنوب أفريقيا، وذكر ٢٧٪ آخرون أنهم تلقوا تدريباً أو تأهيلاً إضافياً، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة مواطني جنوب أفريقيا (١٤٪) ولكنها مقارنة لها





والمهاجرين في جنوب أفريقيا جهاز الشرطة ووزارة الداخلية بسبب معاناتهم اللاجئين وكثرت الشكايات من نسب الشكوى لها ما يبرها حاسرية لتقريباً ثلث أولئك الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة تستغرق عملية الحصول على القرار في قضية اللجوء من وزارة الداخلية ١٨ شهراً على الأقل وليس فترة السنة أشهر التي تنص عليها الوثائق المتعلقة بالمتطلبات التي أجريت مع اللاجئين ان القضايا التي تنظر فيها غالباً ما تستغرق ثلاثة أعوام أو أكثر يجب حلها على اللاجئين بدل أقصى ما في وسعهم لتلبية طلباتهم. وفي مقابلات المتابعة، ذكر العديد من أصحابنا لاسئلة بهم كانوا يحصلون لديهم الرشاوى التي موظفي وزارة الداخلية أو الحرس الأمني الخاص بالمجرد دخول مركز استقبال اللاجئين بالمدينة. وخلال هذه الفترة يشترط مقدمو طلبات اللجوء إلى أن يوفروا البينة الضرورية عبر الأمانة في جوهانسبرج دون أن يكون لديهم ما يكفي من وثائق البينة. دون أن تتوافر لديهم سوى رمي عمل معدومة. هذا بالإضافة إلى حرماتهم تقريباً من الحق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والمالية.

ومن المفضل أن يقيم المهاجرون ضحية الجريمة أو تعرض رجال الشرطة أكثر من مواطني جنوب أفريقيا. ورغم الإقامة في البلد منذ فترة معدودة، فإنه تقريباً ثلاثة أرباع (٧٢٪) المهاجرين موضوع الدراسة ذكروا أنهم أو شخص ما يعيش معهم وقع ضحية الجريمة بالمقارنة بنسبة ٢٤٪ من مواطني جنوب أفريقيا (الذي قدّموا معظم جانيهم في البلد). وبدلاً من المساعدة في حماية الأجانب، يبدو أن جهاز الشرطة يسهم في المشكلة. فقد رد ٢٦٪ من المهاجرين بالإيجاب عندما سُئِلوا عما إذا كانت الشرطة اعترضت سيئهم من قبل، بالمقارنة بنسبة أقل من ٨٪ من مواطني جنوب أفريقيا. وفي معظم الأحيان يستوقف رجال الشرطة الأفراد النقص وثائق الهجرة والهوية، ولكن المهاجرين القسريين ذكروا أن رجال الشرطة أجروا الزهق وفعلوها. وفي معاملات المتابعة تحدث الكثيرون عن دفع الرشاوى لحسب الاحتجاز وحتماً ترحيلهم إلى بلادهم. ورغم أنه من المتوقع أن يزيد مواطنو جنوب أفريقيا تلك الأنشطة فيلبس فيه هناك نظرياً ما يبرر. يستمر تحرش الشرطة بهم وتعدد الانتزاع إلى أنه من بين السمعين في المادة من مواطني جنوب أفريقيا الذين يصدرون أو عدلات الجريمة في المدينة انضمام، ذكر تقريباً ثلاثة أرباعهم أن المهاجرين من بين الأسباب الرئيسية وراء ذلك وقد ذكرت شرطة هيلبرز التابعة لتجديد شرطة جنوب أفريقيا- التي تقع في المركز الجغرافي لتجمعات كبيرة من المهاجرين أنه غالباً ما يكون الأجانب في جوهانسبرج ضحايا الجريمة وألصوا مركبتهم.<sup>١</sup>

المتمسكين بامانة عبر نظامية. أي الأفراد الذين يعانون لأسباب عبر قسرية. بلد اللجوء الأول الذي لقوا فيه حماية فعالة عادة ما تكون في شكل مخيمات لاجئين. كما يعتقد أيضاً العديد من المسؤولين أن أولئك الذين يهاجرون إلى جنوب أفريقيا يعانون من مستوى سوء. أي: آخر يسيئون عن أكثر مكان مريح أو ذات مزايا مادية لتقديم طلب اللجوء. إنه "يهرع السجل اسديني لادي ثم إجراء صحة هذا الرأي حيث حسب معظم المهاجرين الذين تشغلهم عيه الدراسة شتى أنحاء البلاد التي كان يمكنهم طلب لجوء إليها ولكن ٢٩٪ منهم قامو في بلد آخر لمدة تزيد عن اسبوع (١٢٪ من مهاجرين امحولا اقترعوه من جنوب افريقيا في مقاس ٨٪ من مهاجري اثيوبيا التي تعدد كبيراً عيما). كما أن هناك أيضاً ديه بيه شت ان جنوب افريقيا لم تكن دائماً هي المكان المقصود. حيث فكر نصف المهاجرين (٥٠٪) عند مقابلة موظفيهم الأصليين في الذهاب إلى أماكن أخرى عبر جنوب افريقيا ومن هذه المدينة، فكر ٢٦٪ في الذهاب إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا وحوالي ١٠٪ في الذهاب إلى أماكن أخرى في إفريقيا في حين ذكر حوالي ١٢٪ أنه لم يكن لديهم ترفيع محدد.

ورغم ذلك، لا تثبت التحليلات الأخرى التي تم إجراؤها صحة الرأي القائل بأن أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة كانوا مهاجرين مقيمين إقامة غير نظامية أو مشغولين لجوء. إذ أنه للتأهل للحصول على وضع المهاجر المقيم إقامة غير نظامية، ينبغي أن يكون هؤلاء المهاجرين قدّموا طلب لجوء إلى بلد آخر وحصلوا على حق اللجوء فيه. ومما يثبت أن هذا ليس هو الرصع في ٦١٪ فقط من أولئك الذين أجريت عليهم الدراسة أقاموا في مخيم لاجئين أو مستوطنة وأن أكثر من ٢٦٪ تقريباً ذكروا أنهم تلقوا مساعدات، ممازلة على ذلك قالوا اقترعوا أن هؤلاء الأفراد مشغولين لجوء، كما قد اتجهوا حتماً إلى جنوب افريقيا تحت إشراف الوعد بسهولة الحصول على وضع اللاجئين أو تقديم المساعدة. ولكنه، بالنظر إلى نتائج التحليلات والتمحيص الأخرى المرتبطة بالحصول على وضع اللاجئين (انظر أقدام) والبيئة عبر الموانئ يوجه علم، فإنه ليس من المتوقع أن تنحذب إلى تلك البلد لهذه الأسباب سوى فئة قليلة. وإنما كانت المواقع الرئيسية وراء احتجاز جنوب افريقيا هي العمل والتعليم (٢٥٪) والعلاقات السياسية وبنية أو الهوية (٢٥٪). وقد ذكر ٦١٪ هجرون - حسب افريقيا عد تنبع لهم فرصة إعادة التوطين أو تسع لهم الذهاب إلى بلد ثالث. ولكن أقل من ١٪ ذكروا أنهم يعيشون في البلد عن المساعدة.

### التحرش والشرطة ووزارة الداخلية

كثيراً ما يعتقد اندهامو عن حقوق اللاجئين.

لاشو في جوهانسبرج

### انماط النزاع والوصول إلى بلاد اللجوء

تعتمد بعض المنظمات الدولية وحكومتها جنوب افريقيا أن معظم المهاجرين إلى جوهانسبرج مؤهلين للحصول على وضع المهاجرين















## حالة «الثقافة التنظيمية» لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

بقلم: جيف كريست

دور The UNHCR and World Politics: A Pensive Path  
 جامعة السكسور للطباعة والنشر، ٢٠٠١، صفحة ١٩

### أوراق عمل جديدة

يسر المفوضية أن تعلن عن صدور المطبوعات في رقم ٩٢ إلى ١٠٠ ضمن سلسلة أوراق العمل التي تعمل عنواناً قضائياً جديدة في بعوث اللاجئين. New Issues in Refugee Research المطبوعة ويمكن الاطلاع على هذه الأوراق من خلال موقع المفوضية [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch) تحت العنوان «مطبوعات» «Publications». كما يمكن طلب نسخة مطبوعة منها من خلال عنوان البريد الإلكتروني التالي: [bwigley@bigpond.net.au](mailto:bwigley@bigpond.net.au)

**مطبوع رقم ١٠٠، نموذج جديد للهجرة المولمة، والهجرة، والمستقبل الغامض لتكلم اللجوء الدولي، بقلم: جيف كريست.**

**مطبوع رقم ٩٩، من «جوانات السفر المبعثنة» إلى إجراءات الدخول المعجزة: تراث راؤول وولمرج في الشفاش الحديث حول اللجوء، بقلم: جيريون تول**

**مطبوع رقم ٩٨، قضية «الثقة» أو «عدم الثقة» في بعوث للاجئين: احتجارات، وتحذيرات، واعتبارات للباحثين، بقلم: تريشا هانتر.**

**مطبوع رقم ٩٧، اللاجئون البوسنيون في استراليا: الهوية، والمجتمع، وتكامل سوق العمل، بقلم: هال كوكب - بيسكر.**

**مطبوع رقم ٩٦، حبة دواء مُرة للإبلاغ: الوثائق التي تواجه اللاجئين، اللاجئين والموجودين في الخارج، بقلم: ميشال ستوروت.**

**مطبوع رقم ٩٥، المهاجرون القسريون كأصول عبر منطقة توطيغا أمثل: مهارات اللاجئين، وأزواجهم، وإنجازاتهم في كامبلا باؤغندا، بقلم: ميشال ماكيفيلو.**

**مطبوع رقم ٩٤، اللاجئون، والمعاد ولوثيهم قسراً، وغيرهم من المهاجرين قسراً: نحو دراسة متكاملة حول الهجرة القسرية، بقلم: ديدم تورتون.**

**مطبوع رقم ٩٣، التكامل المحلي كحل لنزوح طويلاً، اللاجئون، والسكان المضيفون، والتعليم في أوغندا، بقلم: سارة دوين بيرسون-واوسي موويل.**

وتذكر الدراسة أن العديد من هذه الاضرار والقيم متضمن اجتماعياً داخل المفوضية ولكنها لم يتم إصاحتها قط بشكل رسمي وسيأخذ المشروع أيضاً في اعتباره حقيقة أن المنظمات الدولية الكبرى مثل المفوضية تتسم بعمود -التقاعبات متناهية الصغر- التي تظهر هي شكل شبكات اجتماعية متداخلة ترتكز إلى حتمية العاملين، وأصلهم الإقليمي، ووظيفتهم ونوعهم الاجتماعي، ودرجتهم الوظيفية، وتاريخهم المهني.

وسوف يتم استخدام مجموعة متنوعة من الوسائل لإجراء هذا التحليل، منها ملاحظات المشاركين، والمقابلات الثنائية مع عينة نموذجية من العاملين بالمراكز الرئيسية والعاملين الميدانيين. وتحليل البيانات التي يتم جمعها من المشاركين في برامج التعلم الإداري التابعة للمفوضية. ومن المخطط أن يتم إجراء زيارات ميدانية إلى شرق وغرب إفريقيا، ومنطقة البلقان، وجنوب شرق آسيا. وسوف يتم إعداد تقرير حول هذا المشروع لنشره على الجمهور في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ على الأرجح.

ويرى المتخصصون في هذا المجال أن ثقافة أية منظمة لها غرضان مهمان هما: إحداث تكامل بين العاملين الأفراد، وتكييف المؤسسة مع بيئتها الخارجية.

وليهت في الفرض الثاني، يتبين بوضوح أن هذه الدراسة الجديدة حول المفوضية ستحتاج إلى الحصول على آراء ومبركات المتقنين الآخرين، فمن فهم المشتركين في مجلة ملعة على الهجرة القسرية Forced Migration Review وعليه، ندعو القراء المهتمين بالمر للاتصال بالسيدة وجلي فيما يخص بحثها. ويمكن الاتصال بها على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [bwigley@bigpond.net.au](mailto:bwigley@bigpond.net.au)

١ وللاطلاع على استثناء لهذه القواعد، انظر ملعة مارك والبي Mark Walling تحت عنوان: الاختلال الوظيفي للسياسات في المستند الاسمي دور استراتيجيات حل المشاكل والوسائط والشبكات التنظيمية، organizational culture: the role of coping strategies, institutions and Policy dysfunction in humanitarian organizations Journal of Refugee Studies ١٩٩٧، العدد السادس، الأول ١٩٩٧. ٢ ميل لوشر Gil Loescher، موسوعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسياسات، المفوضية - طريق محفوظ بالمحاضر.

**على** مدار العشرين سنة الماضية، تم نشر أدبيات كثيرة حول سياسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرامجها وأنشطتها وقد عدت النبرة الانتقادية على كثير من هذه الأدبيات وأثناء تلك الفترة، لقي مفهوم «الثقافة التنظيمية» قبولاً كبيراً بين علماء الاجتماع وعلماء علم الإنسان باعتبارها وسيلة لهم بظلم الإنسان والطريقة التي يتصرف بها، ولكن مما يثير الفضول أنه لم يسع سوى عدد قليل جداً من المعلنين لنص هذه المجالات الدراسية في إطار واحد من أجل وضع منظور للثقافة التنظيمية لعمل وكالة الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين<sup>١</sup>

وفي محاولة لتناول هذه القضية المهمة، بدأ قسم تنمية العاملين بالمفوضية، بدعم من وحدة التقييم وتحليل السياسات، بدأ العمل في مشروع بحث جديد تحت عنوان «حالة الثقافة التنظيمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، ويسعى المشروع الذي ترأسه بارب ويغلي Barb Wigley وهي مستشارة متمرس في الإدارة وطبيعية تدريس حالياً للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة ملبورن، إلى تحديد كيفية تأثير ثقافة المفوضية على أنشطة المنظمة وأدائها، وفدتها على إحداث التغيير.

ومن المأمول أن تمكن هذه الدراسة المنظمة من تقديم دعم أفضل للعاملين بها، وتعزيز برامج التدريب المقدمة لكبار المديرين والمديرين المتوسطين، وبشكل أعم، من تقوية قدرة المفوضية على التعلم الفردي والتنظيمي، ويرجع هذا، حسب رأي أحد الباحثين، إلى «أن المفوضية تتسم بثقافة تنظيمية تحمل التعلم من الأخطاء، السابقة أمراً مهماً للغاية، ومن ثم، تتكرر بعض الأخطاء ذاتها من عملية إلى أخرى»<sup>٢</sup>.

وعندما على الأدبيات التي كتبت في هذا المجال، تُعرف الدراسة للثقافة التنظيمية على أنها مجموعة الافتراضات والقيم والمبادئ والحدائق التي توجه مبركات وسلوكيات العاملين بالمفوضية والتي تُسَلِّق إلى العاملين الجدد في هذه المجموعة بالوسائل الرسمية أو غير الرسمية



R. Scott, Studies Centre  
Open University House  
15, 16 Gyles, Oxford OX1 4A 1A  
Tel: +44 (0)1865 752222  
Fax: +44 (0)1865 752222  
Email: r.s.1@open.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk



Refugee  
Studies  
Centre

## استمرار الأحكام العرفية في إقليم أنشيه

يقلم: أيضا - لوتا هيدمان

أحرين في مداهمت على عدة مدارل في منطقة 'هناج'. وقد عبرت بعض التقارير عن القلق إزاء إعادة الممعدن من ماليري إلى إندونيسيا على أيدي الجيش الإندونيسي في المهنا. إلى إقليم أنشيه على الرغم من الدواع لمسلح الباتر هناك

وعلى الرغم من وجود أدلة كثيرة على انتهاكات حقوق الإنسان، والقانون الدولي واستمرار المعنة الإنسانية في الإقليم، تم تحجيم ردود عمل المجتمع الدولي، وعلى سبيل المثال، انتقدت جاكارتا بشدة بولغا أمريكا - أوروبا - بابايا مشتركا حول استمرار العمل بالأحكام العرفية في الإقليم، بل إنها رفضت بسرعة كل الاستعدادات والتدابير التي تتطابقها بإظهار شفافية أكبر وتسهيل الحصول على المعلومات. من جهة أخرى، لم يهاجم 'الحرب الكورية' على الإقليم لآليات حاكمتا، على ما يبدو، حجة لحرص حرب شومة لإعادة تأكيد سيطرتها على إقليم أنشيه

أيضا لوتا هيدمان، باحثة أول في منظمة  
لجنة ماليري مركز اللاجئين RSC  
بريد إلكتروني  
evalota.hedman@qeh.ox.ac.uk

### الدورة الصيفية لمركز دراسات اللاجئين ٢٠٠٤

يبدأ مركز دراسات اللاجئين دورته الصيفية من الهجرة القسرية من ٥ إلى ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٤. لتعطي هذه الفترة المشاركين معموًا عبقًا وأساسًا عن القوى، والعوسسات التي تساهم وتؤثر في مستقبل اللاجئين للفرز من المعلومات، برجي الانسحاب بـ International Summer School Administrator, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, University of Oxford, 21 St Giles, Oxford, OX1 3A, UK.  
هاتف: ٢٧-٢٢٢ ١٨٦٥ ٠٠ (٠) ٤٤١  
أو: ٢٧-٢٢٦ ٢٧٠  
فاكس: ٢٧-٢٢١ ١٨٦٥ ٠٠ (٠) ٤٤١  
بريد إلكتروني  
summer.school@qeh.ox.ac.uk

المساعدات الإنسانية لإقليم أنشيه حوالي ٤٥ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بالميزانية المخصصة للعمليات العسكرية والتي تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي

وفي مناطق أخرى في إندونيسيا، وجد مواطنو إقليم أنشيه أنفسهم عرضة لأشكال جديدة من المراقبة والسيطرة الحكومية. عمل سبيل المثال قام الجيش 'الإندونيسي' بإقامة نقاط تفتيش لمراقبة الحدود البأخية بئر 'أنشيه' وشمال سومطرة، حيث يطلب من المايرون لتلت النقاط إيراد وثائق سفر وهويات (وطنية) جديدة للتحقق من شخصياتهم مما يخلق صعوبات جمة لأولئك الذين يسعون لمعادرة إقليم أنشيه التي مرزته الحرب إلى شمال سومطرة كما أن هناك تقارير تشير إلى أن حوا من الخوف والرهوب، يجمع على آلاف عديدة من مواضي أنشيه الذين يقعون حاليًا في سومطرة ككارجين داخليين وتشير التقارير إلى أن قوات الأمن الإندونيسية حريصة على مراقبة تصعبات مواطني إقليم أنشيه في معا. عديدة في إندونيسيا، كما أشارت التقارير أيضا إلى أن قوات الشرطة عملات نشيط، بصورة منتظمة في العاصمة جاكارتا

وفي دولة ماليزيا، المعاورة، التي لها أيها اكمر عدد من مواطني إقليم أنشيه جارج 'إندونيسيا' فرصت الحكومة الماليزية نظامًا عقابيًا على الهجرة إليها. وبحكم أن ماليزيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، استخدمت ماليزيا قانونًا مدلاً للهجرة في عام ٢٠٠٤ بموجب يمكن أن يواجه المهاجرون غير الشرعيين عقوبات إلزامية بالجلد، أو دفع غرامات كبيرة أو السجن لمدة خمس سنوات، ومؤخرًا في أواخر أغسطس ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد في مؤتمر مشترك مع ميچاواتي سوكارنو بوتري رئيسة ماليزيا، أن ماليزيا لن تفتح حق اللجوء إلى أولئك الذين يفرون من إقليم أنشيه الإندونيسي الذي مرزته الحرب، وأنهم سياملون على أنهم مهاجرين غير شرعيين، وعليه فإنهم معرضين للاعتقال والترحيل، وبالتالي تم التفتيش على 232 مواطن من إقليم أنشيه خارج مبنى مقر مكتب معصو الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين UNHCR في كوالالمبور، كما تم استهداف

في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، عملت الحكومة الإندونيسية أن حالة الطوارئ والهجوم على إقليم أنشيه سوف تستمر لمدة أشهر أخرى، وفي عصر الوقت، تمثت وسائل الإعلام العالمية والمنظمات الإنسانية من دخول الإقليم، بينما يتدبرن نظار، هذه الأجهزة والمنظمات الإندونيسية للتخفيف، والتعزّش، وسوف يؤدي استمرار الأحكام العرفية في إقليم أنشيه، هو الأمر الذي يثار ما ينهش على كثير من المراقبين، إلى إضافة أي عمليات تقييم خارجية لمدى لمعالجة للمعنة والمساعدات، وما يستتبع ذلك من مبادرات لتوزيع المساعدات

ولقد جعلت القوات المسلحة الإندونيسية (TNI) من إدارة معسكرات النازحين في الداخل وتوزيع المساعدات للنازحين في الداخل، جانباً مهماً من معنتها العسكرية التي استمرت بمرص طوق من العزلة على الصحفيين في أماكن الاحتجاز، ومع ذلك، من المصروني هم تلك المجموعات في سبال أوسع للحملة التي يقودها الجيش الإندونيسي على الإقليم، وما ينجم عنها من التزوح القسري للفرق، والمشاركة الجبرية لجموع الجماهير في أداء قسم الولاء وعدد التجمعات الحاشدة وكذلك الفصل الأمني الخاص لمواطني الخدمة المدنية وغيرهم ممن يرضون في الحصول على مطالبات هوية وطنية جديدة، وبسبب الأجواء التي تنجم على إقليم أنشيه، تشير خبرات الحملات إلى أن الزوح القسري يمكن فهمه على أفضل تقدير على أنه استمرارية للتحارب يفتضا الجيش الإندونيسي من معمد،

وتتجاوز مشاكل المروح القسري بسبب النزاع على إقليم أنشيه مجرد الأرقام التي تمبر عنها، والتي اتصمت عادة بالتأرجح، وبانخفاض في الشؤون الأخيرة إلى ٩٠٠ نازح في الداخل موحدين داخل معسكرات التجميع، وبالرغم من ذلك، لا تعكس هذه الأرقام بالضرورة ما قيل عن تنقلات السكان وأجارج القرى والمدن بسبب النزاع وفي داخل معسكرات اللاجئين يصعب معرفة نوع المساعدات الطبية المتاحة لأسباب ليس أعياها القيد الصعوبة التي تعرضها الحكومة الإندونيسية على المساعدات الإنسانية للنازحين في أنشيه (تبلغ ميزانية





## The Brookings-SAIS Project on Internal Displacement



# النازحون داخليا في أوغندا - أزمة منسية

بقلم: فرانسيس دنج

(تقوم على المبادئ الإرشادية العاصمة بالنزوح الداخلي) وتعتبر هذه السياسة عنية وشاملة وتتوقع الحكومة أن يقرها مجلس الوزراء في الأشهر القليلة القادمة، ومن المهم جدا بدل كل الجهود من أجل إقرار هذه السياسة وتنفيد أحكامها.

وتطلب الدول المانحة دورا رئيسيا سواء من ناحية الدعم المالي أو السياسي، ويدعو القادة الإنساني بشأن أوغندا لعام ٢٠٠٤ إلى تقديم ١٧٨ مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، وسيكون الدعم المقدم من الدول المانحة ضروريا جدا لتجنب حدوث كارثة إنسانية. وعلى المستوى السياسي، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دورا هاما في إيجاد حل للنزاع الواقع في الشمال. ومع الأخذ بعين الاعتبار الهمد الإقليمي للنزاع والصلات بينه والنزاع في السودان، ربما يكون لتحقيق السلام في السودان أثر إيجابي على الوضع في أوغندا.

ويعمل المجتمع الدولي بالاشتراك مع الحكومة الأوغندية مسؤولية التعامل مع هذه الأزمة وهي نفس الوقت لديها القدرة على ذلك. ولقد اتخذت مؤخرا خطوات مشجعة لتحفيز المجتمع الدولي على التعامل مع الوضع في شمال البلاد بصورة أكثر شمولية ووضع سياسة وطنية وزيادة الوجود الدولي، وإثني يحذوني الأمل أن تؤدي هذه الخطوات إلى وضع أساس للملاجئ الفعالة لهذا الوضع.

فرانسيس دنج، ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن النازحين داخليا.

انظر دراسة الحالة عن أوغندا التي أعدها المشروع العالمي للنازحين داخليا على الموقع التالي: [www.db.idproject.org/Sites/www.db.idsurvey.net/wCountries/Uganda](http://www.db.idproject.org/Sites/www.db.idsurvey.net/wCountries/Uganda)

يضم حوالي عشرين ألف شخص من النازحين داخليا، فضلا عن ذلك، جعل عدم توفر الأمن على الطرق من غير الممكن الوصول إلى العديد من المخيمات لتوصيل المساعدات الحيوية من الغذاء وغير ذلك من المساعدات الإنسانية. إلا في وجود حراسة عسكرية كبيرة<sup>١</sup>.

وتعد ظاهرة ما يسمى «الانتقالات الليلية»، بشكل خاص، الجانب المأساوي لهذا النزاع. فمن أجل حماية الآباء لأطفالهم من أن يعطشهم الجيش، يرسل الآباء أطفالهم إلى الأحياء الشمالية لكي يقصوا الليل في بلدات «جولو» و«كيتوم» و«مبار».

وخلال الشهور السبعة الماضية، كان حوالي خمسة وعشرون ألف شخصا، أغلبهم من الأطفال، يقطعون مسافة تصل إلى ٥ كم ذهابا وإيابا بين البلدات والقرى أثناء ساعات المساء المتأخرة وساعات الصباح الباكر في اليوم التالي. وأثناء زيارتي لبلدة «جولو» شعرت بحزن عميق حين رأيت الوضع البائس لهؤلاء الأطفال.

ولا يزال تحرك جميع الأطراف الفاعلة حتى الآن، على المستوى الوطني أو الدولي، يتسم بالبطء في التعامل مع هذه الأزمة. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود المتضافرة والمتواصلة لمعالجة هذا الوضع. وفي سبتمبر، وبعد زيارتي، اشترت إلى هذه النقطة عندما أطلقت مجموعة عمل اللجنة الدائمة بين الوكالات، على ما توصلت إليه من نتائج، وأكدت على الحاجة إلى التعامل مع الوضع بشكل عاجل. ويبدو الآن أن كلا من المجتمع الدولي والسلطات الوطنية قد بدأت في التعامل مع هذه الأزمة. ومنذ أسابيع قليلة، سافر إلى أوغندا «جان إيجلاند»، الذي عين حديثا في منصب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وكرس معمله وقته لعشدة المجتمع الدولي للتعامل مع الوضع وتعزيز الوجود الدولي في شمال أوغندا. وكان من بين التطورات الإيجابية التي حدثت على المستوى الوطني صياغة سياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي

تواجه أوغندا الآن أزمة نزوح داخلي بسعة كسرة. ولكنها أزمة تكاد تكون غير معروفة للعالم الخارجي. وتبين أحر التقارير ترحيل ١٠٢ مليون شخص تقريبا داخل أوغندا. وفي أغسطس ٢٠٠٢، ساهرت إلى أوغندا لتقييم الموقوف ولتعزيز الطرق الملازمة للتعامل مع هذه الأزمة عن طريق مناقشة الوضع مع الحكومة الأوغندية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

## أثناء زيارتي لبلدة «جولو» شعرت بحزن عميق حين رأيت الوضع البائس لهؤلاء الأطفال

ومند زمن بعيد كان أكبر مكان للنزوح يقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وطوال السنوات القليلة الماضية، شن «جيش الرب للمقاومة» معارضة عنيفة ووحشية ضد الحكومة. وقام بأعمال ضد المدنيين كما قام بحطف الأطفال لاستخدامهم جنودا أو شياطين أو لممارسة الجنس معهم. وفي الآونة الأخيرة، زادت حدة النزاع بعد الهجوم الذي شنته الحكومة في مارس ٢٠٠٢، والذي سمي عملية «القبضة الحديدية» مما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية التي تشهدها البلاد.

وقد تم إيواء ملايين من النازحين داخليا الذين تأثروا بهذا النزاع في مخيمات أنشأتها الحكومة حينما كانوا في حاجة ماسة للمساعدة والحماية الإنسانية، وتعاني البلاد من ندرة في المخزون من المواد الغذائية ونقص حطير في إمدادات المياه فضلا عن سوء شبكة الصرف الصحي وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. ويمنع الخوف من «جيش الرب» المعارض الأشخاص عن مزاولة الزراعة التي تعد الدعام الاقتصادية لكسب الرزق في المنطقة. ولا يلقي النازحون داخليا والذين يعيشون في المخيمات أي نوع من العناية الفعلية. حيث لا يكف عن الأحوال المعادية سوى عدد قليل من الجنود الحكوميين بحماية معهم





مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني  
Palestinian Diaspora and Refugee Centre

## مؤتمر «عودة اللاجئين».. فرصة للتعاطي مع محاور جديدة!

بقلم: ساري حضي

وبريد ساري حضي مدير سمل، أ  
أهمل هذا المؤتمر بكونه وسع  
الأحداث، بحية خاصة بموضوع عودة  
اللاجئين، التي كانت تقتصر فقط على بعض  
المقولات، التي تشير إلى دعم القانون الدولي  
وقوانين حقوق الإنسان لعق اللاجئين  
الفلسطينيين في العودة.. هذا صحيح، وعلى  
الرغم من الأهمية القصوى لذلك، لكن هناك  
الكثير من الأمور التي كان لا بد من دراستها،  
وهذا ما قام المؤتمر بعمله من خلال انتركيه  
على سوسيو/لوجيا العودة، فالمعودة ليست  
مجرد حق من سياسات أيضا

وعلى حددي استعدم الصبح المعاري التي  
حضي عبارة على «قيمة المعيشة لمعقولة،  
فإنها تعلمنا التواضع، من باب أننا لسنا  
اللاجئين الوجوديين في العالم، ولستنا وحدنا  
من نلغني بسبب التهجير والحرمان، هذا مهم،

ساري حضي، مدير مركز شمل  
البريد الإلكتروني: hanafi@pol.com  
موقع الإنترنت: www.shaml.org

عند مؤتمر «عودة اللاجئين» ضرورة المناظرة، وإسكالات البحث  
منهجية مقارنة، الذي يلمحه مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني  
(شمل)، ومركز الهجرة الدولية والفضاء، والمجتمع (مير  
أنثون)، في الفترة ما بين ٦-٨ مارس/ آذار.

التي يطرحها عودة اللاجئين والطريقة التي  
يجب أن يحضر لها منذ الآن، وذلك من خلال  
فهم مجموعته القضايا المتعلقة ليس فقط في  
علاقات اللاجئين مع وطنه، ولكن أيضاً مع  
المجتمع الذي قضي معه عمره فيه،  
وبالتالي على العلاقات العابرة للحدود  
القومية

ويبحث العديد من المشاركين في العوامل التي  
تؤثر على عودة اللاجئين، ومنها: الروابط  
العائلية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية  
والتحضرية، كما بحث غيرهم في أشكال  
العودة التي يمكن أن تتحقق، ولذا هناك من  
العائدين، وطرحوا تساؤلات

عده منها: هل ستكون  
العودة على شكل مجموعات،  
كبيرة تتدفق في الوقت ذاته،  
أم على شكل مجموعات  
مبعثرة، وما هي المؤثرات والأسباب الواقعية  
وراء إيه من هذه إجابات

وتطرحه الآراء والدراسات التي قدمت في  
المؤتمر، التي أبحث في سمات العودة وإلا  
ما كانت تتجاوز الوظيفية - الوظيفية ضمن  
منهجية تقوم على المقارنة بين اللاجئين  
الفلسطينيين واللاجئين «حريين في العالم

وحد، امتمركون في مؤتمر عوده اللاجئين  
ان أهميته تكمن في أنه تفرق عن شكل  
غيره من المؤتمرات التي تتعلق بفضائل  
اللاجئين، إلى الكثير من المحاور، التي لم تكن  
في احدها مضمون تلك المؤتمرات

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، بدأ  
موضوع عودة اللاجئين بشكل  
أحد أهم سياسات لموضوعية السمية  
لللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولكن لا  
يمكن اعتد: هذه العودة هي أهم مصدر  
حركة عائدة في نهاية الصراع إلى بلد الأصل،  
وإنما هي حركة مربوطة بالسياق العام  
للوملة والهجرة أسرية

هينما يرى بعض الباحثين أن عودة اللاجئين  
ليست من نقطة فقط بعوامل الدفع عن  
لمجتمع اللجوء، ولكن أيضاً برفعية من  
بلاطين، فإن خربين تصدوا التصورات

هل ستكون العودة على شكل مجموعات كبيرة متدفقة في  
الوقت ذاته، أم على شكل مجموعات مبعثرة؟

«العائلية» والحسنة للعودة الإرادية لللاجئين إلى  
بلده الأم، ووجدوا في التشتت ما يشوه معنى  
المجموعة الوطنية، ومعها ذكريات الوطن، في  
حين رأى البعض الآخر أن لللاجئين لا يطاق  
بالضرورة بين الشعب الجغرافي والوطنية، فهو  
يشتر هوية تلك التي تعود إلى وطنه الأصلي،  
إضافة إلى ذكريات أخرى، حتى وإن كان يعيش  
أراداً خارج وطنه، وهكذا فإن فكرة الوطن  
ووجبه هي نطل نعمل في الأماكن، وهي  
أقرب منه فإن، ولتلك الذين يعودون إلى  
وطنهم الأم بطرق روى جديدة، عن الهوية  
والوطنية، ويصفها على علاقات ترميمية  
بلد الهجرة إلى وعلى له أيضاً، من  
هذا فكر المؤتمر على الأشكاليات المستعملة

### الحماية الدولية لطالب اللجوء

كتاب للدكتور أيمن أدب هلسا  
يتناول فيه المركز القانوني  
لطالب اللجوء، الإنجازات  
العقنية على الدول تجاهه  
والإليات المتاحة لحماية حقوقه.  
الناشر: دار النهضة العربية  
٢٢ شارع عبد الخالق ثروت -  
القاهرة.

هاتف: ٢٩٦٦٢٢١





تشاركات في مشروع «المرأة في أزمة» مع مساعدة من صندوق السكان التابع للأمم المتحدة، بريتا غورو.

## بناء مستقبل في سيراليون

خلفت الحرب الأهلية في سيراليون، التي استمرت عقدا من الزمان وأدت إلى نزوح أكثر من نصف سكانها، وراثتها الآلاف من السكان الذين يعانون بشدة من الآثار النفسية والجسدية. وبعد انتهاء الحرب بعامين تبدأ سيراليون في رحلة طويلة من تضميد الجراح وإعادة البناء.

ويقول حديجة «أ» أسي مازال هي ديفين «شباب ولكن بحريتها طاحت شتاتها» حيث شهدت مقتل وندبها وأعصبت أمام زوجها أسي نفي حنقه عن أمور «ان انوار احتضموها وعاملوها كعاريه عليها ن تمتد كل ما محتاجونه وعندما انتهى انصراع استطاعت ان تهرب وتشق طريقها إلى العاصمة «فري تاون»، ولكنها اضطرت لأن تبقي جسدتها كي تبقى على قيد الحياة.

ويقدم صندوق سكان التابع للأمم المتحدة UNFPA أعمال النساء المتميزات للتذكير من أن حديجة ومثلاتها من المقاتلات والسيدات المعدمات اللاتي أجبرن على الهفا من أجل البقاء على قيد الحياة، لن يكونوا في طي النسيان.

وتقول حديجة: كنت أعيش حياة قاسية قبل أن أجد هذا المكان، ولكنني قابلت بعد ذلك العمة «جوليانا».

و نعمة «جوليا» هي «جوليا» كوتيه- الثامنة من العمر ١٢ عاما وهي تعمل في إحدى أعبات تشييره. وقد استست العمة جولييا مشروع المرأة في أزمة «Women in Crisis» عام ١٩٩٧. ويعمل هذا المشروع على نطاق واسع في شتى المناطق بما في ذلك بيوت الدعارة. وتقول العمة جوليانا «لقد قابلت بعض السيدات في بيت للدعارة وقررت أن أساعدهن. إنهن في حاجة إلى الماكل والملبس والرعاية والاهتمام».

واليوم، يلقي امتات، من امثال حديجة، الرعاية والاهتمام في موقع المشروع الذي يوجد اعلى احد التلال في ضواحي العاصمة فري تاون. وقد تم تأسيس مركزين للبحث والتدريب المهني «drop-in center» تامين للمشروع لوضع السيدات والصبات كيميية حيايه من الاصابة بفيروس HIV المصبت ومرضى لاندز. وكذلك تعليمهن كيف يكتسبن رزقهن عن طريق الاشتغال بالدعاطه والاعمال اليدوية. ويقدم المركز ايضا علاج والرعاية و لدعم للمصابات بالامراض التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. ويقوم المركزان بتعليم السيدات اقرباء ومساعدتهن على اكتساب المبادئ الاساسية للرياضيات، وتوفير مكان من لهن يمكنهن التعمير هيه عن مشكلاتهن. وقد اعطيتهم لمهارات الجديدة التي اكتسبها واعداد الثقة الاكاديمية والقوة على مواصلة حياتهن. وبذلك يمكنهن المساركة في إعادة بناء بلدهن

وتقول كريستينا، البالغة من العمر ١٤ عاما، والتي تعرضت للاغتصاب لأكثر من مرة بعد مشاهدة تعذيب والدتها، «لقد فقدت والدي وشقيقاي، ولكن الآن لدي أسرة جديدة».

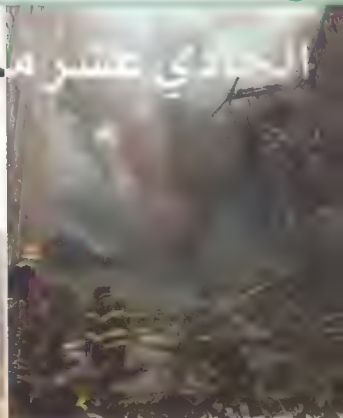


13/١٣

يونيو/حزيران ٢٠٠٢  
ربيع الأول - ربيع الثاني  
١٤٢٣

# الهجرة القسرية

الحادي عشر من سبتمبر/أيلول:  
هل تغير شيء؟



 **mpi**  
MIGRATION POLICY INSTITUTE

القرويجي للاجئين والمشروع العلمي المعني بأوضاع النازحين داخليا



# من أسيرة التحرير

نشرة الهجرة القسرية

Nashrat al-Hijra al-Qsriya

يهدف نشرة الهجرة القسرية إلى أن تكون بمثابة مصدر لتبادل خبرات بحثية وأبحاثية، يمكن من خلالها تبادل الخبرات بين الباحثين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز الوعي بالمشاكل الإنسانية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناشطين في مجال حقوق الإنسان، وتقديم الدعم القانوني والسياسي للناشطين في مجال حقوق الإنسان، وتقديم الدعم المالي للناشطين في مجال حقوق الإنسان، وتقديم الدعم التقني للناشطين في مجال حقوق الإنسان.

هيئة التحرير

ماريون كولدرلي ود. تيم موريس

مساعدة الانتراكات

شارون ليس

نشرة الهجرة القسرية

المجلد الاستشاري

كريم اناسي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) المكتب الإقليمي، مصر

فالح عزام

مؤسسة لورد، القاهرة

دور الصحفي شفي

مركز دراسات اللاجئين،

جامعة أكسفورد

خديجة المصطفى

مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقرابين (CEHRI)، الرباط، المغرب

ليينا فايوس وباربرا هاريل - يوند

الجامعة الأمريكية

في القاهرة

مهاى شلياق

مركز اللاجئين والناشطين

المصطفى (شمل) - رام الله

لكن تانكيديور

وكالة الأمم المتحدة

للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(UNRWA)، سوريا

عبد الباقى بن حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يحمل أعضاء المجلس بعضاً شخصيات وتطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ومؤسساتهم

موقع الإنترنت

www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية.

أشرف عبد الفتاح

مسئلة تطوير النسخة العربية

رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة: FastBee Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

Refugee

Gifts 2003

Refugee Studies Center  
U.K

مرحباً بكم في هذا العدد الخاص من نشرة الهجرة القسرية، الذي تصدره بالتعاون مع معهد سياسات الهجرة في واشنطن. وبدعماً رأينا أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وما أعقبها من أحداث دلالات بالغة الأهمية بالنسبة للناشطين والناشطين داخل أوطانهم، مما استدعى تغيير خطتنا الشهرية لإصدار هذا العدد الإضافي.



وبهذه المناسبة نتوجه بجزيل الشكر إلى زملائنا بمعهد سياسات الهجرة على ما قاموا به من جهد في تكليف أصحاب المقالات بكتابتها وفي مراجعتها والاتصال بالكتاب وتوضيح المقدمة التي كتبها المعهد (ص ٧-٤) سياق هذا العدد وموضوعاته المختلفة. كما تقدم بعض التوصيات في مجال السياسات.

ويتضمن هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، مقالتين أخيرين. وهما المقالان اللتان تأتيا بعد الجزء المخصص لمعهد سياسات الهجرة. وتتاول هاتان المقالان دلالات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بالنسبة للشرق الأوسط. والقصد منهما الحفز على مزيد من التأمل والتفكير في هذا الموضوع.

ونود هنا أن نقدم جالس الشكر إلى إدارة التعمية الدولية بالملكة المتحدة على التمويل السخي الذي قدمته لتغطية الحائث الأكبر من تكلفة إصدار وتوزيع النسختين الإنجليزية والعربية من هذا العدد (فضلاً عن الدعم الذي تقدمه الإدارة على المدى الطويل).

وخلال العام الحالي سوف تصدر أربعة أعداد من نشرة الهجرة القسرية، سنخصص العدد ١٤ منها لتناول القضايا التي تؤثر على اللاجئين والناشطين الداخليين من كبار السن. أما العدد ١٥ الذي يصدر في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ فيسبرك على التعديلات التي تظهر في سياق تلبية احتياجات الناشطين الأصغر سناً.

وننته هذه الفرصة لنندعو قرائنا إلى الاتصال بنا إذا كان في مقدورهم المساهمة في الدعوة لترويج نشرة الهجرة القسرية. أو إذا كان لهم ملاحظات قد يهتمون بالحصول على أعداد النشرة أو بالإسهام بالكتابة فيها. أو إذا كانوا على صلة بمنظمات يمكن أن تهتم بالنشرة، أو إذا رغبوا في الحصول على بعض منشوراتنا الداعية بالعربية

أما إذا كنتم لا ترغبون في مواصلة تلقي أعداد نشرة الهجرة القسرية، فنرجو إخطارنا بذلك.

خطاب من المحررين الزائرين من معهد سياسات الهجرة للعدد الخاص من النشر

إننا نعتز بهذه الفرصة للتعاون مع محرري نشرة الهجرة القسرية. في إصدار هذا العدد الخاص، حيث أننا نتمتع من خلال عملنا في شؤون الهجرة والشؤون الإنسانية، من مقر معهدنا في واشنطن، نتجمع الأفكار المتعلقة بتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على قضايا الهجرة القسرية والحماية. ونأمل أن تجدوا في محتوى هذا العدد الخاص ما يستثير الأفكار والمناقشات في هذا الصدد

ونوجه هنا بالشكر بصفة خاصة إلى مؤسسة أندرو ديبلو مليون على الدعم الكريم الذي تقدمه لجهود معهد سياسات الهجرة المتعلقة بالهجرة القسرية، وعلى مساهمتها التي سمحت لنا بتخصيص الوقت المطلوب لإصدار هذا العدد الخاص

كاثلين بولاند، حواء هاس سليم، موميت رازد، وأيريس باتريك



صور المؤلف الأمامي، مركز التجارة العالمي: Panas / H1 / Rene Clement  
مطابق: كاترين/ باتريك الأول ٢٠٠١: Panas / Martin Adler  
مطابق: كاترين/ باتريك الأول ٢٠٠١: Panas / Martin Adler  
مطابق: كاترين/ باتريك الأول ٢٠٠١: Panas / Martin Adler



# المحتويات

- ٤ مقدمة  
بقلم: محوري مهدي سياسات الهجرة
- ٨ أفغانستان: الصراع والنزوح من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠١  
بقلم هيرام أ. رويز
- ١١ الأمل على حافة الهاوية  
بقلم: فيليبو غراندي
- ١٤ العلاقات بين المدنيين والعسكريين في أفغانستان  
إعداد: تيم موريس
- ١٦ الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية في التعامل مع اللاجئين الأفغان:  
عندما يتعارض الأمن مع الحماية  
بقلم: جوان هاس سيلم
- ١٩ استقبال طالبي اللجوء الأفغان في أستراليا: أزمة السفينة  
«تمبا» وحماية اللاجئين  
بقلم: ويليام مالي
- ٢٢ اللاجئين الأفغان في أوروبا  
بقلم: د. ر. فقهري
- ٢٣ أفغانستان والتحديات أمام الجهود الإنسانية في وقت الحرب  
بقلم: روبرتا كوهين
- ٢٨ إعادة الروح إلى عملية إعادة التوطين: تغيير المناهج تبعاً لتغير ظروف الواقع  
بقلم: جون فريديريكسون
- ٣٢ الاستبعاد والإرهاب واتفاقية اللاجئين  
بقلم: مونيت زارد
- ٣٥ عمليات الفرز في أثناء التدفق الجماعي للاجئين: تحدي الاستبعاد والفصل  
بقلم: يونانفنتوري روتيناوا
- ٣٨ ما هي مقومات إعادة بناء الدولة؟  
بقلم: بولا ر. نيورغ
- ٤٠ الأمن وأخلاقيات اللجوء بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول  
بقلم: ماثيو ج. غيبيني
- ٤٣ مصادر

الحادي عشر من سبتمبر/أيلول:  
هل تغير شيء؟

قسم خاص



60, ElITECA ALEXANDRIA  
مكتب استضافة

دوريات إهداء

- ٤٤ الفلسطينيين في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول:  
هل هناك رغبة في محو اللاجئين من الوجود؟  
بقلم: عباس شبلاق
- ٤٦ بواصت القلق لأكراد العراق بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول  
بقلم: ماضي زانفر
- ٤٧ تخفيف التوتر في عالم عاصف: المعهد الملكي للدراسات الدينية  
الأمير الحسن بن طلال، راعي مركز دراسات اللاجئين

انعكاسات أخرى

المقالة الختامية



# مقدمة

بقلم: كاثلين نيولاند وإرين باتريك وجوان فان سيلم ومونيت زارد، ومعهد سياسات الهجرة بواشنطن

**ثمة أحداث معينة تقسم التاريخ إلى مرحلتين، هما «ما قبل» و«ما بعد» هذه الأحداث، مثل أحداث هيروشيما التي كانت مؤذناً بحلول عصر التهديد النووي، وسقوط سور برلين الذي كان إعلاناً بنهاية الحرب الباردة.**

أساس التعامل مع ظاهري الطلب، بينما تشير تجربة منطقة البحيرات العظمى على وجه التحديد إلى أنه إلى جانب ضحايا الصراع والقتال الذين يمكن أن سمهم لاجئين يوجد أيضاً ضمن النازحين محاربون ومجرمون قد يسمون لاستغلال دولة اللجوء كقلمة انطلاق يواصلون منها جريهم. ومن هنا فإن ضرورة الفرز تؤكد على الحاجة إلى ضمان وضع نظم منصفة وكافية للمشاركة في حمل الأعباء بطرق عديدة مع بلدان اللجوء. ومن الضروري عند النظر في مسألة المشاركة في الأعباء وعملية الفرز أن تضمن الدول تقديم المساعدة والحماية الكافية للنازحين المدنيين داخل أوطنهم، ويجب أن يتم ذلك بطريقة لا تُخلّ سبداً اللجوء، وهو ما يسمى بالتوتر بين النازحين الداخليين واللاجئين.

الحسنة وحدها أداة كافية لتعريف «الأعداء»، بل إن فيه مجموعة من العوامل التي تجعل كل إنسان تقريباً معرضاً للاشتباه فيه في العالم الجديد الذي انشطر شطرين. «إما معنا أو ضدنا».

## قضايا قديمة وأبعاد جديدة

مهما تغيرت الظروف على أرض الواقع وظلت تتغير، فسيظل الحوار حول المنع من ملامح الحماية يدور في إطار برامج السياسات والمنافسات القانونية المميزة لحقبة ما بعد الحرب الباردة. ففي التسعينيات من القرن العشرين ناقش كثيرون من الناحية «الأمنية» مسألة انتقال الناس من مكان لآخر، ولنا أن نتوقع أن يشتد استخدام هذا الإطار في الحوار حول الهجرة القسرية، وأن يشم بملمحين رئيسيين.

١. التركيز على احتمال وصول أفراد يسيئون استخدام نظام اللجوء، وقد يمثلون تهديداً أمنياً للدولة التي يسمون للجوء إليها؛
٢. زيادة الانشغال بالأبعاد الأمنية للتهجير هؤلاء اللاجئين.

ومع تزايد الخوف من «الإرهابيين ذوي التفوذ العالمي» سيزداد التركيز على ضرورة الفرز الدقيق وربما استبعاد بعض الأفراد طالبي اللجوء من الحصول على وضع اللاجئ بسبب الاشتباه في شلوهم في أنشطة إرهابية. ويصبح الخروج الجماعي للاجئين وتدفقهم إلى دول مجاورة محتملاً عندما تتضمن ردود الأفعال على الأعمال الإرهابية على الإطلاق العالمي (بشكل أو بآخر) حراً تقليدية بين دولة وأخرى. ويلاحظ أن عمليات النزوح الجماعية تجلب تصديت أمنية كبيرة ترتبط بعملية الفرز. وترتبط الأبعاد الفردية بالأبعاد الجماعية في هذه المشكلة. فقد أدت الأزمات الأخيرة مثل ما حدث في البوسنة وكوسوفا إلى ظهور نظم لمنع الحماية المؤقتة على

**ولعله** من السابق لأوانه أن نحاول الآن تحديد القيمة التاريخية البعيدة للعادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١: فقد يتبين في نهاية الأمر أن هذا التاريخ بداية لمرحلة جديدة تمثل انتقالاً من حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى «حرب رمادية»، ولكن بالنسبة للاجئين والنازحين الداخليين، وبالنسبة لمن يعملون من أجلهم أو المهتمين بدراسة الهجرة القسرية، بات من الواضح أن الضربات الإرهابية ضد الولايات المتحدة في العادي عشر من سبتمبر/أيلول سدت ضربة شديدة لتوابت معينة. فقد ظهر إحساس جديد في الغرب بأنها بات عرضة للهجوم، وأدت «الحرب على الإرهاب» التي أعقبت تلك الأحداث إلى وضع عقبات جديدة أمام السامعين إلى اللجوء خارج أوطنهم مما يفرى الحكومات بوصم أي معارضة تلجأ إلى القوة به «الإرهاب».

وقد تركز الاهتمام أولاً على المرحلة الأولى من الحرب الدولية على الإرهاب، وهي الهجوم الذي قاده الولايات المتحدة على قوات القاعدة وطالبان في أفغانستان، ومهما كانت تطورات الحرب ضد «الإرهابيين ذوي التفوذ العالمي» فيكاد يكون في حكم المؤكد أن الأعداء في العديد من البلدان سوف يعمرون للتشريد نتيجة لحرب القرن العادي والعشرين. وفي بعض الحالات، سيأتي النزوح من بلدان سبق أن خرج منها مئات وآلاف بل وملايين من اللاجئين والنازحين الداخليين خلال العقود الماضية، كما في حالة أفغانستان. وفي حالات أخرى قد يظهر لون جديد تماماً من النزوح من مناطق جديدة غير متوقعة. لكن من المتوقع أن البنية السياسية المحيطة باستقبال كل النازحين الجدد باستمرارهم ساهن إلى الحد الأدنى، والتمنية والمعنونة المقدمة لهم، ستكون أقل تقدير مشوبة بتأثير الواقع السياسي الجديد في ظاهري تلك الظروف التي تجعل العالم شيئاً بعالم «جيمس بوند» العيالي الذي لم تعد فيه

## أزمة أفغانستان في سياقها

هناك مجموعة كبيرة من القضايا التي يجب أن تستخلصها لكي نتفهم دلالات سياق ما بعد العادي عشر من سبتمبر/أيلول بالنسبة للنازحين من الهجرة القسرية. ويمكن بداية أن نتفهم هذه الدلالات بأن نقيم مثلاً محنة الأفغان النازحين الناجمة عن عشرات العنين من الحرب وعن «عملية الحرية الدائمة»، وأن نقيم وضع من يمثلون أو يشبهه في احتمال شلوهم في الإرهاب لمجرد تقديمهم وثائق الهجرة أو طلبات اللجوء، وينبغي أن يتم هذا التقييم في سياق التطورات العادة في حماية اللاجئين التي كانت قد بدأت قبل سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وعلى وجه التحديد بتخليها ما إذا كانت الأدوات الموجودة حالياً لدى الدول والمنظمات الدولية تكفي للسماح لها بالتعامل مع أوضاع أوضاع جديدة، وإن كانت وسيلة التنفيذ تختلف في بعض الحالات. ومن ثم فإن هذا العدد الخاص من نشرة الهجرة القسرية، يركز تحديداً على مسؤوليات مجموعة من الأطراف الفاعلة في سياق التعامل مع النزوح، والأدوات المتاحة حالياً لهذه الأطراف، ومدى جدوى هذه الأدوات في عالم تتزايد فيه الهواجس الأمنية باطراد.

**أين كنا في العاشر من سبتمبر/أيلول؟**

عندما ندرس تأثير العادي عشر من



انتقلنا لموضوع المشاركة في المسؤولية إلى المستوى الدولي، فمن المهم تقيم دور الميسرة والديبلوماسية الخارجية في الأزمات التي يكون فيها لكل الدول مصالح ممتدة، وبالإضافة إلى هذه المصالح الممتدة فالدول عليها مسؤوليات مختلفة وربما متنافسة في الأزمة الواحدة، مثل انتهاء سياسات خارجية مناسبة ذات مغزى والوفاء بالترامات الحماية الدولية، والأكثر من ذلك أن الدول تتصرف بطرق مختلفة حيال نفس القضايا في الأزمات المختلفة. وتتوالى المقالة الثانية في هذا الجزء المقابلة بين إغلاق الحدود الباكستانية وإغلاق الحدود بين كوسوفا ومقدونيا في عام ١٩٩٩. وأخيراً نلقي نظرة خارج أفغانستان على الدول التي استقبلت طالبي اللجوء الأفغان خلال العقود الأخيرة، وردود أفعالها تجاههم بعد تغير الظروف في أفغانستان، ورمة مقائلات تتناولون السبل التي يسلكها اللاجئين الأفغان للوصول إلى الدول التي يقصدهم، والاستقبال الذي يحظى به هؤلاء الأفغان طالبي اللجوء، ورفضهم في كثير من الأحوال، والبحث على رجوعهم، وتناقش المقالة الأولى منهم ما فعل أستراليا على واقعة السفينة التورينجية تبعاً في أواخر أغسطس/ آب ٢٠٠١، إلى جانب حوادث التهريب التي وقعت بعد ذلك للترويج، وتلقت المقالة الانتباه إلى الرفض الرسمي الذي تلقته نسبة كبيرة من طلبات اللجوء الأفغانية في العقود الأخيرة. ويسري نفس هذا الوضع على المقالات الأوروبية حيث يتجه الاهتمام الآن إلى نقل الأفغان إلى ما يسمى بالوضع الجديد الآمن في موطنهم الأصلي.

وتعد قضية النزوح الداخلي خطياً يربط الموسوعيين الذين تناولوها وهما المشاركة في المسؤولية وأدوات الحماية الموجودة حالياً. حيث تحاول بعض المؤسسات أن تقدم الحماية للنازحين الداخليين عبر أنحاء العالم، لكن سبل التنسيق والمشاركة في المسؤولية لم تتطور بعد بشكل واضح ومفرض. وفي خريف عام ٢٠٠١ احتل الفارحون الداخليون في أفغانستان بقوة الانضمام الدولي المكثف لأسباب ليس ألقها، كما أشرنا في سياق السياسات الخارجية فيما تقدم، أن الدول لا تتوقع أن يصعب هؤلاء الكثير من الحالات الشهيرة للنزوح الداخلي الصخفي في الماضي (حتى ولو كانت مفوضية شؤون اللاجئين تدعوا لعدة لهم). وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك أدوات قانونية قد وضعت لحماية اللاجئين، فلا توجد أدوات قوية مثلها لحماية النازحين الداخليين. ومن ثم فإن السؤال الرئيسي في حالة النازحين

يؤيهم ذلك النظام. أما دور مفوضية شؤون اللاجئين في حماية اللاجئين والنازحين الداخليين المائدين فيتناوله فليبو غراندي من كافة جوانبه في تقرير ميداني كتبه بصفته ممثلاً للمفوضية في أفغانستان.

ويأتي الجزء التالي الضوء على قضايا المشاركة في المسؤولية، وعلى أدوات الحماية الموجودة وجذوى هذه الأدوات في السيناريوهات التي تطرح أبعاداً أمنية جديدة في أوضاع النزوح. وتلمس هذه المقالات من عدة جوانب عدداً من المستويات المختلفة للاستجابة من خلال السياسات، وهي المستويات الميدانية والإقليمية والعالمية في ارتباطها بالعالمية ثم العالمية. والفرص من هذا الفصل هو توجيه المناقشة نحو خيارات السياسات المتاحة أمام الدول والوكالات الإنسانية. وتتضمن الموضوعات المحورية هنا العلاقات بين الدول واتصاوم بين الوكالات والعلاقات بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والدول. وهما يلي توضيح للفكرة القائمة وراء الإعداد لكتابة هذه المقالات.

### المشاركة في المسؤولية

في هذا السياق لا ترتبط المشاركة في المسؤولية ارتباطاً مباشراً بالمناقشات المتعلقة بالمشاركة في الأعباء والتضامن، بمعنى تقسيم اللاجئين، وهو ما كان معصماً رئيسياً في كل أزمات النزوح الكبرى (في الهند الصينية والبنغال وغيرها). ولكننا نتناول الطرق المختلفة التي يتولى بها اللاعبون المختلفون المسؤولية الجماعية عن مجمل التسلل الإداري في مواقف الهجرة القسرية، وكيف يرتبط هؤلاء اللاعبون بعضهم ببعض (أي الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات العسكرية، إلخ).

وعلى المستوى الميداني يتناول البحث الأول موضوع التنسيق بين الوكالات وتقسيم المهام والمسؤوليات فيما بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وتتميز العلاقات بين المدنيين والعسكريين مشكلة كبرى على أرض الواقع في هذه الأزمة. فلهنظمات غير الحكومية والجهات العسكرية مسؤولياتها في أثناء مواقف الصراخ من هذا القبيل، ومضمون هذه المسؤوليات واضح ومحدد. ويمكن القول بأن على المؤسسات التي تقع على كليهما الحفاظ على الوضوح في التمييز بين عملياتهما، لمصلحة كل منهما ولمصلحة السكان. وإذا

سبتمبر/أيلول على قضايا الهجرة القسرية، فمن المهم أن نستند في ذلك إلى ذاكرتنا المخازن السياسي العالمي فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء، الذي كان سائداً قبل هذا التاريخ. في ذلك الوقت كانت المشاورات الدولية التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين احتفالاً بالذكرى الخمسين لانصافه ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين في ذروتها، وكانت تسير نحو لحظة فارقة يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول عندما كان من المزمع أن يجتمع الموقعون على الاتفاقية للتأكيد مجدداً على التزامهم بها. وكانت هذه الجهود تتم في مناخ اتسم في معظم عقد الستينيات بزيادة الشك، خصوصاً في أوروبا وأمريكا، بأن الاتفاقية لم تعد ملائمة لظروف الحالي. وكانت الموضوعات المطروحة للمناقشة على السارين الثاني والثالث في المشاورات الدولية تشير إلى بواص القلق لدى الحكومات ودعاة الحقوق، وهي احتمال إلغاء الاتفاقية، وفقرات الاستبعاد، والإشراف على تطبيق الاتفاقية، ومبدأ عدم الإرجاع للوطن قسراً، وبدائل الفرار الداخلي، وقضايا المخارة، ووحدة الأسرة، والاعتقال، والمسؤولية والمشاركة في تحمل الأعباء، والتسجيل، والتدفق الجماعي، وإثبات الإجراءات لطالبي اللجوء، والأمن في البلد الثالث وفي الوطن، وأساليب الاستقبال، وبناء القدرات، والأشكال المكملة للحماية. وقد ظلت هذه القضايا كلها موضوعات تثير الالتفات خلال الحملة الأمريكية على أفغانستان وبمبدأ، ولعل أوراق البحوث المقدمة إلى اجتماعات التشاور الدولي استطاعت أن تستفيد من دراسة حالة أخرى. لكن القضايا التي أثارها لم تتغير كثيراً بتأثير العالم الجديد، عالم القوة العظمى التي استبقت حاجة على خطر الإرهاب. ومن هنا نتضح دلالة السؤال المطروح في عنوان هذا العدد الخاص: «هل تغير شي؟».

### تنظيم هذا الملف الخاص

يقسم هذا الملف الخاص إلى ثلاثة أجزاء، يخصص الجزء الأول منها بتحديد الخلفية العامة، فتلي هذه المقدمة مقالات عن تاريخ الحرب والصراع في أفغانستان مما أدى إلى تشريد ملايين من الضحايا على مدى أكثر من عقدين من القتال الدولي والداخلي، والوصول على أرض الواقع في ذلك البلد في أوائل عام ٢٠٠٢. وتتوالى مقالات هيرام رويز المعبية على خبرة متابعة التطورات في منطقة أفغانستان لسنوات عديدة مفقود الصراخ التي خلفت بدأ معرضاً للنازحين من جانب نظام ملابان ومقاتلي القاعدة الذين



مستوحاة من هذه المقالات، ولكنها لا تعتمد عليها بصورة مباشرة، ولا تشير إلى أي اتفاق بين المؤلفين. ومن هذه النقاط الهامة ما يلي:

١. اضططعت دول التحالف المشاركة في الحرب ضد الإرهاب بمسؤوليات إضافية صريحة وضمنية من خلال هذا الفعل، وعلى رأس هذه المسؤوليات أن الممتنع الدولي لا يصفه مرة أخرى أن يترك أي دولة في عزلة لمجرد أن الدول الأخرى ليس لديها الإرادة السياسية لتدخل. ومن المفهوم أن أي دولة تتفق منها اللاتجانب أو اللاتجانس بأعداد ضخمة، وأي دولة تتحمل عبئاً كبيراً في التعامل مع اللاجئين، تمثل موضوعاً هاماً يقع في بؤرة اهتمام السياسات الخارجية للمجتمع الدولي.

٢. عند المشاركة في المسؤولية في أوضاع الصراع الذي ينجم عنه نزوح، يحتاج كل المتأثرين من الدول والهجرة غير التابعة للدول إلى تحديد واضح للصلاحيات ومسؤوليات العمل بهم حدود التدخل بين الواجبات والالتزامات. وكثيراً ما يبدو التنسيق بعيداً بعد الفشل، وإن كان محدداً واضحاً يسمى إليه الجميع، وتنمى قضية التنسيق، التي تتسمي طلباً إشكالياً على العديد منظمات المساعدة الإنسانية في الإقبال، بأنها تزداد تعقيداً عندما يدخل فيها العسكريون سواء في خضم الصراع أو في عمليات المونة. وعندما يكون تدخل العسكريين ضرورياً تصعب الحكومات بحاجة إلى التمييز الواضح بين العمليات العسكرية والعمليات المدنية (المدعومة من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية)، وإلى بذل فائدة التنسيق لكل من يعينهم الأمر.

٣. في التعامل مع جموع المهجرين تحتاج الدول إلى وزن العديد من القضايا الباعثة على اللجوء، مثل قدرات الحماية لدى الدول المجاورة، والمواقف الأمنية لكل من المهجريين والتدفق إلى المكان الذي ينتقل إليه السكان، والتعاملات مع الدول المجاورة لمواقف الصراع. إلا أن الأعمال الرئيسية يجب أن يكون هو تحقيق التوازن بين هذه المواقف من ناحية والالتزامات الإنسانية من ناحية أخرى، بما في ذلك ضمان أن يتمكن من يحتاجون إلى الحماية من الممتنع بحكمهم في طلب الحماية خارج بلدهم في أوضاع، وعدم إعادتهم إلى موطن الخطر.

حالة تطبيق فقرات الاستبعاد. ويلاحظ أن عملية الفرز في مهام اللاجئين. في محاولة لتطبيق فقرات الاستبعاد على المستوى الميداني في أوضاع التدفق الجماعي، تنقل هذه التحديات إلى مستوى آخر: إذ تظهر صعوبات إضافية في الأوضاع التي قد يختلط فيها المقاتلون. سواء كانت هويتهم معلنة أو خفية، باللاجئين الحقيقيين بالإضافة إلى من ارتكبو جرائم دولية خطيرة، ومن خلال مقارنة التجارب السابقة في هذا الصدد تتناول مقالة أخرى المضاعفات القانونية والعملية في عملية الفرز، بما في ذلك تقسيم المسؤولية فيما بين الوكالات في هذا المجال. وهو ما قد يبتدى في أي جهد من هذا القبيل في سياق باكستان.

وإذا لم يكن ثمة نموذج موحد لاستخدام أي أداة موجودة في مجال إعادة البناء، فهناك تجارب ودروس مستفادة في هذا الصدد قد تنفع في ضمان أن تكون عملية إعادة البناء في أفغانستان عملية ناجحة وعودة اللاجئين حللاً دائماً. ليس هذا فحسب وإنما تضمن أيضاً أن تضع أفغانستان حداً لدورات الحرب الأهلية، ولا تقود مكاناً يتناظر عليه الإرهابيون ليحكموا مكانهم كما يفعلوا لهم. وهنا نجد أن هناك سواك للتدخل الدولي في عملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، وأقربها ما نجده في كوسوفو وتيمور الشرقية وهي نفس الوقت، فقد أظهرت التجارب الماضية ما يدعو للقلق من أن التدخل الدولي قد يعرقل تطور القدرة المحلية على التنمية السياسية والمجتمعية والاقتصادية بعد انتهاء مواقف الصراع. فقد كان الحوار حول إمكانات أفغانستان في مرحلة ما بعد الصراع قد بدأ حتى قبل أن تبدأ الولايات المتحدة وحلفاؤها في تحركاتهم العسكرية.

وأخيراً، نتجه أفكارنا إلى الإطار المعيارى الذي يربط فيه اللجوء بالأمن. وهنا لا نجد مرة أخرى أن هناك أدوات، أخلاقية محددة يوصح في حد ذاتها، ولكننا نجد مجرد مجموعة من الأفكار والكتابات والجهود والخبرات التي يمكن أن نستعين بها في تحليل كيف وصلت حماية اللاجئين إلى وضعها الحالي، وما ينتظرها في المستقبل. وما ينبغي أن يحمله المستقبل لها.

### اتجاهات السياسات

تشير الكثير من المقالات التي كتبت في هذا العدد تكثيف من معهد سياسات الهجرة إلى نتائج متعلقة بالسياسات، والنتائج التالية

الداخلين هو. هل من المبرر في ذلك هناك آلية دولية (مقبولة) لحماية اللاجئين الداخليين في العالم المتغير الذي يتبدل فيه كل شيء حتى طبيعة السيادة في حد ذاتها؟

### الأدوات الموجودة والأبعاد الجديدة

يرى الكثيرون أن الأدوات الموجودة لحماية اللاجئين والتأجيل الداخليين كافية للتعامل مع أي أزمة جديدة من أزمات اللجوء، بل وللتعامل مع الكثير من الظروف التي قد تظهر إليها على أنها "جديدة"، بعض الشيء (مثل الإرهابيين الذين يطلبون اللجوء، وكستار للاختفاء خلفه)، والحق أن معظم الأدوات القائمة كافية، لكن تطبيق الدول لها واستخدامها قد لا يكون كافياً، ومن هنا نرى ضرورة إضفاء أبعاد جديدة على هذه الأدوات.

وتأتي الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ضمن الدول التي تسعى للتعامل مع المهاجرين اللاجئين إليها من خلال برامج إعادة التوطين، أما الدول الأوروبية فقد حدث من إعادة التوطين المنظم عموماً، لكنها استخدمت برامها لإخلاء الحالات الإنسانية في أثناء أزمة كوسوفو، مما سجل بالفعل سابقة، لإعادة التوطين، على المدى القصير، وإذا لم يكن هذا المنهج وأردوا في التفكير على الإطلاق في أثناء الأزمة الأفغانية، فإن المقالة الأولى في هذا الجزء تتناول إمكانية استخدام إعادة التوطين كأداة سياسية تسمح للدول بالتعامل مع حالات التهجير الجماعي بطريقة فعالة. لكن يظل واقع الحال أن الدول التقليدية لإعادة التوطين مثل الولايات المتحدة في أعقاب الهادي عشر من سبتمبر/أيلول عقلت و/أو أعادت تقييم برامها لإعادة التوطين. وتتناول دراسة حالة أخرى التكلفة البشرية لهذا القرار السياسي

وهناك أداة موجودة قد تكسب أهمية إضافية في حقبة ما بعد الهادي عشر من سبتمبر/أيلول، وهي العادة (أو) من اتفاقية ١٩٥١ للاجئين، حيث أن ما يسمى بمقررات الاستبعاد في هذه الاتفاقية تمثل وسيلة هامة يمكن أن تضمن ألا يساء استغلال نظام حماية اللاجئين من جانب الإرهابيين وغيرهم ممن ارتكبو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ولكن يبدو تبدأ الدول في الانتماء إلى هذه المقررات، فمن المهم ضمان تطبيقها بطريقة منصفة تحترم الحقوق. وهناك حاجة إلى التوجيه فيما يتعلق بنطاق العرائم الواردة ذكرها في المادة (٥) والضمانات الإجرائية التي يجب توافرها في



بالحماية المثلى الدائمة - مثل برامج إعادة التوطين - تحتاج إلى إعادة النظر فيها بطريقة إيجابية.

٨. ينبغي على السلطات في تقييمها للاحتياجات العمالية لتحقيق أمن اللاجئين الحقيقيين وأمن الدول أن تستخدم الأدوات المتاحة لها على نحو ملائم لاستبعاد أشخاص بعينهم من وضع اللجوء، ورفض سكان المخيمات في أوضاع التدفق الجماعي حيثما لا يكون من الملائم تطبيق قرارات الاستبعاد على المستوى الفردي.

٩. على المجتمع الدولي أن يتعلم من أخطاء الماضي بأن يضمن أن تكون إعادة البناء في أفغانستان مشروعاً من أجل الأطفال ووقوعاً على أكتاف الألمان. ولكن إذا رجعنا إلى النتيجة الأولى عاليه فيتنبي القول بأن هذا لا يعني تجاهل عملية إعادة البناء أو الانسحاب منها سريعاً، وإنما يعني عملية المشاركة وبناء كل من الدولة والمجتمع، في دولة تحتاج إلى أن تكون قوية وأمنة على نفسها وعلى شعبها، ولكنها أيضاً بحاجة إلى أن تصبح قوية في مصاف الدول الأخرى في المجتمع الدولي.

والدولة المضيفة يجب توجيه الاهتمام إلى الظروف الفردية، بما في ذلك طول مدة اللجوء، والسماح بالزيارات القصيرة وتسهيلها بهدف التشجيع على العودة في آخر الأمر، بدون الإصرار على الصودة النهائية. أي أن توفير الأمن الشخصي الذي يكتسبه بالحق في البقاء في دولة اللجوء أو العودة إليها يمكن أن يكون في أغلب الأمر عاملاً مشجعاً على الاستعداد للعودة، على الأقل بصفة تجريبية.

٦. تقديم المساعدة ليس وحده كافياً لقيادة بالالتزامات الدولية، فمن الضروري إلى جانب تقديم العمونات لكل من اللاجئين والنازحين الداخليين أن تستكشف الحكومات السبل اللازمة لضمان الأمن والحماية وأن تعمل على توفيرها متى كانت هذه السبل غير موجودة، وأن تنفي بالتزاماتها الإنسانية متى كانت موجودة.

٧. تحتاج الدول في توفيرها للحماية والأمن إلى تنظيم عملية تطوير الأدوات الإدارية المفيدة في سيناريوهات الهجرة والنزوح. فالتسجيل مثلاً يحتاج إلى تحسينه على أرض الواقع، والأدوات التي تسمح

٤. يجب ألا تؤدي الأهداف السياسية قصيرة الأجل إلى تخلي الحكومات عن الالتزامات والمسؤوليات الدولية طويلة الأجل. وعلى وجه التحديد، عند الدخول في الحوار حول موضوع اللاجئين واللجوء يجب أن تفي الحكومات أن هذا الخطاب لن يسمعه فقط جمهور الناخبين، وإنما اللاجئين وطالبي اللجوء أنفسهم. ويلاحظ أن التصريحات العلنية المستخفة التي تميز ضد طالبي اللجوء واللاجئين يمكن أن تسبب في شعور بالانزعاج بين مجتمعات اللاجئين، كما يبدو أنها تتناقض عن التمييز. وهذا ما يؤدي إلى نتائج مفسدة لكل من بينهما الأمر، ويتنافى مع الإجراءات التي تتخذها تلك الحكومات للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الحماية.

٥. ينبغي على الحكومات الأوروبية على وجه الخصوص أن تراعي عدم النظر إلى كل صراع يتم حله بنجاح على أنه موقف يمكن أن يعود إليه كل من خرج منه لاحقاً. فآمن الدولة التي حدث فيها التدخل لا يمكن تنظيمه على المدى القصير بغرض العودة الفورية على من يعيشون في المعضلة أو المبالغة في العزف عليها كحلصعة دولة المنشأ واللاجئين



## إدارة الهجرة

### حماية اللاجئين والاستجابات الإنسانية الدولية

### الحدود وقضايا الهجرة في قارة أمريكا الشمالية

### استقرار المهاجرين واندماجهم في مجتمعات المضيف

وقد تأسس هذا المعهد في عام ٢٠٠١ على يد كاثلين نيولاند وديميتريوس ج. باباديميتريو كماتداد للبرنامج الدولي لسياسات الهجرة بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي. ويسعى محللو السياسات بهذا المركز البحثي إلى الربط بين عالم بحوث الهجرة وعالم صناعة السياسات الخاصة بها من خلال ترجمة نتائج البحوث إلى توصيات خاصة بالسياسات ليستفيد منها الميساريون وكبار رجال الأعمال والمصحفين في مختلف أنحاء العالم.

ومن موضوعات الاهتمام الرئيسية للمعهد في مجال حماية اللاجئين عام ٢٠٠٢ قضية النزوح الداخلي. ويتعاون المعهد حالياً مع وحدة النازحين الداخليين التي أنشئت حديثاً بعكث منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لدراسة بعض التحديات المتواصلة في مجال تقديم المساعدة والحماية للنازحين الداخليين، وسوف تشر نتائج هذه الدراسة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. كما يتعاون المعهد أيضاً مع مؤسسة بروكنغز-مشروع كويني الخاص بالنزوح الداخلي، على تحليل العلاقة المعقدة بين نظام الحماية الدولية للاجئين وتطور آليات حماية النازحين الداخليين، بغرض التقدم نحو وضع نظام حماية شامل لهاتين الفئتين من الناس.

وفي أواخر ربيع عام ٢٠٠٢ ينوي المعهد بدء تشغيل موقع جديد على الإنترنت بعنوان مصدر معلومات الهجرة ([www.migrationinformation.org](http://www.migrationinformation.org)) الذي سيقدم بيانات جارية موثوقاً بها عن الهجرة الدولية، بالإضافة إلى تحليلات لخبراء الهجرة وسائيل من المراسلين الأجانب عبر أنحاء العالم.





بقلم هيرام أ. رويز

الشعب الأفغاني، ومعظمهم ريفيون تقليديون غير متعلمين، ممتاين أشد الاستياء من النظام الشيوعي الجديد فلجأوا إلى مقاومته، وإزاء المعارضة الواسعة للتطابق، بدأ النظام الجديد في استئصال العنف، وأودت أساليبه العنيفة بعبء عشرات الآلاف من الأفغان، وتسببت في خروج الآلاف من اللاجئين وإلى ظهور حركة المقاومة المسلحة.

ولما أزعج الاتحاد السوفيتي من أن الحكومة الشيوعية في أفغانستان بدأت تفقد السيطرة، قام بغزو أفغانستان في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩، ومرة أخرى تعرض السكان المدنيين للنف والترويب وفر مئات الآلاف من اللاجئين الجدد من أفغانستان.

وهي أشاء الثمانينيات تمت قوات المعارضة الأمامية الجديدة المعروفة باسم «المجاهدين» نمواً سريعاً، مما زاد من حدة الصراع وهي عام ١٩٨١ بلغ عدد اللاجئين الأفغان حوالي ١.٥ مليون<sup>١</sup>. وبحلول عام ١٩٨٦ ارتفع هذا العدد إلى ما يقرب من خمسة ملايين معظمهم في باكستان وإيران<sup>٢</sup>. ويتمي معظم اللاجئين الأفغان الموجودين في باكستان إلى عرق الشاتون ويمشون في مخيمات اللاجئين أقامتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عبر أنحاء مقاطعتين في أقصى غرب باكستان. وهما المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية وبلوخستان.

ألقت الأحداث المأساوية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وما أعقبها من تحركات عسكرية تزعمتها الولايات المتحدة ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، إلى تسليط الضوء في الساحة الدولية على أفغانستان وأخيراً إلى وضعها على جداول أعمال كبار صانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم. فقد اكتشف الإعلام وصانعو السياسات بلداً مزقته ويلات الصراع، وهو بعد في برائن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وقد تكبد الشعب الأفغاني خسائر فادحة من جراء الصراع الذي دام على مدى عقود، وبسبب انتهاكات حقوق الإنسان من جانب طالبان وقوات المعارضة، والعنف الشديد.

#### بدايات الصراع

أدى الانقلاب الذي جاء بالحكومة الشيوعية إلى السلطة في أفغانستان في أبريل/نيسان ١٩٧٨ إلى إشعال أول صراع في سلسلة من الصراعات التي شلت أفغانستان وأودت بحياة ما يقدر بمليون ونصف المليون من الأفغان<sup>٣</sup>. وكان أباء

الحق أن أفغانستان ترزح منذ أكثر من عقدين من الزمن تحت وطأة واحدة من أشد أزمات اللجوء في العالم: منذ الفرو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ حتى الآن، أصبح واحد من بين كل أربعة أفغان في عداد اللاجئين. وعندما بلغت الأزمة أوجها في أواخر الثمانينيات كان عدد اللاجئين الأفغان يرد على ستة ملايين شخص. وحينما بدأ القصف الأمريكي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، ظل ٣.٦ مليون أفغاني يعيشون لاجئين، ومعظمهم في باكستان وإيران، بينما كان هناك ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف نازح داخلي في البلاد<sup>٤</sup>.

مجموعات أي للاجئين  
روى من بنغازي  
شمال، ٢٠٠١



وفي بداية الأمر تجاوب معظم الأفغان مع حركة طالبان لأنها في أول عهدا حققت قدراً نسبياً من السلام والاستقرار لامة مزقتها الحرب. وبحلول منتصف عام ١٩٩٥، كان نظام طالبان له، حتى تجاوز عدد مقاتلي الحركة ٢٥٠٠٠ شخص، وتمكن من السيطرة على معظم جوبي أفغانستان وعربها. لكن التفسير الصارم الذي تبنته الحركة للأعراف الاجتماعية القيمة للمجتمع القبلي، المعروفة باسم «بشترن والي»، وقبول بالفرض من قبل القابلية العظمى من الأفغان التي لم يسبق لها أبداً أن خضعت لمثل هذه التهور. ومع تحرك الحركة باتجاه الشمال قايلت مقاومة متزايدة من العديد من جماعات المهاديين السابقة التي التحمت معاً في آخر الأمر لتكون التحالف الشمالي ضد طالبان. واستولت حركة طالبان

## وكر متشايك لصغار زعماء الحرب

على جلال اباد وكابل وفي أواخر عام ١٩٩٦ وعلى مرار الشريف التي كانت في واقع الحال بمثابة عاصمة التحالف الشمالي في عام ١٩٩٨.

وادی القتال للسيطرة على شمالي أفغانستان إلى خروج موجة جديدة من اللاجئين، حيث فر كثيرون من النشبة المتمثلة في أهالي كابل، ومنهم المقاتلون بالحكومة والأحزاب باليمن الطبية والمدرسون، إلى باكستان نظراً لمعارضتهم لموقف طالبان الإسلامي المتشدد الموقد للفرق والفرق المبدئية التي فرضتها طالبان على الشعب، كما فر كثيرون من أبناء الأقليات العرقية مثل «الهندو»، خشية التعرض للتبشير من جانب طالبان التي ينتمي زعماءها إلى البشترين، فضلاً عن ذلك أصبح مئات الآلاف من المدنيين من أهالي المنطقة نازحين داخلين

### فترة ما بعد الحرب الباردة

واجهت مفوضية شؤون اللاجئين وبرامج إلقاء العلفي في باكستان عجزاً كبيراً في التمويل المطلوب لأنشطة الإغاثة الموجهة إلى اللاجئين الأفغان، بالإضافة إلى السطو والتهديد من جانب زعماء الحرب المحليين، مما أدى إلى إنها الموانئ الدوائية الموجهة إلى معظم اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في أواخر ١٩٩٥. وأسست الوكالات فزارهاا بيلقات الموعية، التي كان له بالضرورة آثار بعيدة المدى على اللاجئين في باكستان وعلى موقف الحكومة الباكستانية من وجود الوكالات، على نتائج مسح أشار إلى أن أغلب اللاجئين يقتنعون بالاعتناء الذاتي، أو بمكتمل أن يصنعوا كذلك في حالة الضرورة. ولكن بعد انتعاش الموانئ بعام خلصت دراسة أخرى إلى أن الكثير من لاجئي المهيئات أبعد ما يكونون عن الاعتناء الذاتي وأنهم يعيشون

الأولية للعيش في أفغانستان. وفي أفغانستان أنشأت الأمم المتحدة «عملية السلام» لمساعدة المائتين، والتي شملت إزالة الألغام والبرامج الصحية وترميم مرافق المياه والاهتمام بالتعليم الأساسي. كما ساعدت المفوضية اللاجئين الأفغان المقيمين في إيران، ولكن على نطاق أضيق من ذلك بكثير.

ولكن منذ الانسحاب السوفيتي من أفغانستان تراجع اهتمام الغرب، بهذا البلد، ونضبت موارد التمويل الموجهة إلى إعادة البناء وإرجاع اللاجئين، بالإضافة إلى الموانئ التي كانت تقدم لعدد كبير من اللاجئين الذين ظلوا في باكستان وإيران. وسرعان ما انهارت «عملية السلام». وعلى الرغم من استمرار عودة اللاجئين بمعدل نشط في عام ١٩٩٢، فقد خبت بعد ذلك بفترة وجيزة.

وكان هناك عاملان أسهما في إبطاء عملية العودة، وهما عدم كفاية المساعدات الموجهة لإرجاع اللاجئين والخلافات الداخلية التي استمرت بين مختلف فصائل المهاديين، التي سبق أن تكلفت لإخراج السوفيت والإطاحة بنجيب الله، فلما لم يستطع المهاديون الاتفاق على ترتيبات للمشاركة في السلطة السياسية، انقلبوا على بعضهم البعض، «حيث سعى كل منهم لتحقيق مآربه بالوسائل العسكرية»<sup>١</sup> وتوصلت أفغانستان إلى ما وصفه روبرت كابلان، الأخير في شؤون أفغانستان، بأنه «وكر متشايك لصغار زعماء الحرب، الذين يتحاربون ويقتلون من أجل بقاع صغيرة من الأرض»<sup>٢</sup>.

وادی القتال على السلطة في كابل إلى مقتل ما يقدر بنحو مئتين ألفاً وإلى تدمير معظم المدينة. وفي قندهار، أكبر المدن في جنوب أفغانستان، لم يكن المدنيين «في أمن من القتل أو الاغتصاب أو السلب أو الابتزاز إلا قليلاً»<sup>٣</sup>.

### ظهور حركة طالبان

في الثمانينيات وأوائل التسعينيات اكتسبت المدارس الدينية شعبية في أوساط اللاجئين الأفغان. إذ كانت في أحوال كثيرة في الشكل الوحيد للتعليم والتأديب بالنسبة للنسبة من اللاجئين. وكان تمويل هذه المدارس يأتي أساساً من المبادعات المحافظة المتزمنة في السعودية ومن الزعماء الدنيين المحافظين من البشترين في باكستان وجنوبي أفغانستان. وكانت هذه المدارس تعلم القرآن والتضحية بالنفس، دون العلوم الأخرى كالرياضيات أو الآداب، فأصبحت مرتعاً خصباً لتنشئة حركة طالبان حيث تروى التلاميذ على أن علاج الصراع الطائفي والقوضي التي عمت البلاد يكمن في إقامة دولة إسلامية صارمة. فبدأت حركة طالبان في التحرك ولم تلبث أن استولت على معظم منطقة قندهار في عام ١٩٩٤.

وعلى مر السنين تمت هذه المهيئات لتصبح في بدأت تأخذ مظهر القوي الأخرى في باكستان إلى حد بعيد. وتمكن كثير من اللاجئين من أن يدبروا لأنفسهم حياة مقبولة تميز على نحو فيه مستقر، على الأقل بالمقارنة بما قد يتوقعه المرء في أفغانستان. ووجد معظمهم عملاً يحقق لهم حد الكفاف في إطار الاقتصاد المحلي، ومنهم من استاجر أرضاً لاستزراعها، بينما لبث بعضهم أقامهم في كندا والدولتين اللتين في باكستان واستتجار مزارعين ليعملوا الأراضي التي يملكونها في أفغانستان.

لكن اللاجئين الأفغان في إيران لم يستفيدوا من وجود مساعدات مماثلة «في عام ١٩٩٧ جاءت الثورة بنظام إسلامي متشدد في السلطة في إيران، واستولت مجموعة من الطلبة الراديكاليين على السفارة الأمريكية حيث احتجزوا عشرات من المواطنين الأمريكيين رهائن»<sup>٤</sup>. لذلك لم تكن الولايات المتحدة ولا حلفائها على استعداد لتمويل أي برامج في إيران، ولا حتى برامج للاجئين، ولم تكن طموح ترغيب في وجود وكالات إجنينية في إيران، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهكذا اضطر معظم اللاجئين الأفغان في إيران لأن يتولوا شأن أنفسهم بأنفسهم، واستقر معظمهم في المناطق الحضرية، دون أي حماية تذكر، واضطروا للدخول في منافسة مع الأهالي المحليين للفوز بفرض العمل المحدودة هناك.

وكانت تكلفة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان باهظة من حيث الأرواح وحجم الإنفاق المالي، مما أدى إلى اندلاع المظاهرات السياسية داخل البلاد. وسحبت موسكو قواتها من أفغانستان بعد أن نصبت في السلطة حكومة صورية برئاسة محمد نجيب الله. وحاولت الأمم المتحدة التوسط لتقيد اتفاق سلام بين نجيب الله والمجاهدين، ولكنها فشلت في تحقيق أي نتيجة. وفي أبريل/نيسان ١٩٩٢، استولى المهادون على كابل وأعدوا نجيب الله

### الحرب الأهلية

أدى انتصار المهاديين إلى عودة أعداد هائلة من اللاجئين إلى أفغانستان على الفور، فقبضوا بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢، عاد ما يقدر بنحو مئتين ألف أفغاني إلى ديارهم، فيما وصفته مفوضية شؤون اللاجئين بأنه «أكبر وأسرع برنامج لعودة اللاجئين المشترك فيه الموضعية».

ثم قامت الأمم المتحدة بإعداد برنامجين للمساعدة في عودة اللاجئين، ففي باكستان قدمت مفوضية شؤون اللاجئين لاجئين الذين سلموا بطاقاتهم التموينية مبلغاً محدداً من المال للانتقال إلى بلادهم وتغطية احتياجاتهم



حياة هاشمية، معتمدين على الاشتغال بومأ  
بيوم بصورة منتظمة.<sup>١٠</sup>

وادی إرقاف الموندات الفدائية الموجهة إلى  
المقيمين في المعيمات إلى خروج عشرات  
وروما مئات الآلاف من اللاجئين من المعيمات  
إلى المدن الباكستانية، واعتبرت السلطات  
الباكستانية أن تزايد عدد اللاجئين في المدن  
وراء تزايد الأخطار الاجتماعية والاقتصادية في  
باكستان، فاللاجئون، حسبما قال أحد كبار  
مسؤولي الحكومة، تسببوا في ارتفاع معدلات  
الجريمة وإدمان المخدرات والاتجار فيها وزيادة  
التجارة غير المشروعة، وبات الأهالي يعتقدون  
أن الأفغان يأخذون أعصامهم ويتسببون في رفع  
أسعار المقارات<sup>١١</sup>

وقد حاولت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات  
الدولية غير الحكومية أن تساعد جموع التناحيزين

## أن إغلاق الحدود ... كان تعبيراً عن اتخاذ باكستان لموقف أكثر تشدداً.

داخل أفغانستان ولكن جهوده كانت تبوء  
بالفشل دائماً بسبب انتشار القتال وعدم ثقة  
طالبي فيها. وتضاعف هذا الإحساس بعدم الثقة  
عندما فرض الأمم المتحدة عقوبات على النظام  
في عام ١٩٩٩. وبعد ذلك بعام خلس تقييم  
أحراء مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع  
للأمم المتحدة لتأثير العقوبات على أن القوات  
كان لها تأثير سلبي مهموس... في كل قدرة  
الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدات  
الاهالي هذا البلد، وأضاف التقرير أن العديد  
من الأفغان يشعرون على المستوى الفردي بأنهم  
صحايا للعقوبات ويرون أن الأمم المتحدة  
ممازمة على إيداء الأفغان وليس على  
مساعدهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد صوت مجلس الأمن  
في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، بإيجاز من  
الولايات المتحدة وروسيا، لفرض مزيد من  
العقوبات على طالبان، مع أن الأمم المتحدة  
والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية  
كانت تبذل قصارى جهدها لتقديم المعونات  
الإنسانية للمدنيين الأفغان المستضعفين.  
وقالت المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم  
المتحدة التي تقدم الإغاثة الإنسانية في  
أفغانستان إن العقوبات الإنسانية ستؤدي إلى  
زيادة التوتر في العلاقات بين طالبان ووكالات  
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإنما  
قد تعرض حياة المدنيين بالأمم المتحدة  
والمنظمات غير الحكومية للخطر أو تسبب في  
استعابهم من أفغانستان، مما يدفعهم من  
عمليات الإغاثة. وقد سحبت وكالات الأمم  
المتحدة ألقها مؤقتاً من أفغانستان عندما  
أقر مجلس الأمن هذه العقوبات<sup>١٢</sup>.

## باكستان ونهاية الترحيب

في عام ١٩٩٩ أدى تزايد الإحباط الباكستاني  
من الصراع الذي لا تبدو له نهاية في أفغانستان  
ومن تزايد جموع اللاجئين الأفغان الموجودين  
بها إلى زيادة المصاعبات التي يتعرض لها  
اللاجئون الأفغان. فكانت الشرطة في المدن  
الباكستانية الكبرى توقف الأفغان غير  
المسجلين وتقوم بترحيل الكثيرين ممن لا  
يقدرون لها الرشاوى. وفي يونيو/حزيران ١٩٩٩  
هدمت الشرطة عدداً من الأكشاك التي أقامها  
تجار أفغان في أحد الأسواق في بيشاور  
واعتمدت على التجار وعلى عملائهم الأفغان.  
وفي وقت لاحق من ذلك العام ردت السلطات  
المحلية في بلوخيستان ٢٠٠ من طالبى اللجوء  
الأفغان على الحدود، وأجبرت آلاف من  
اللاجئين الأفغان الذين كانوا يعيشون في كويتا  
على الانتقال إلى المعيمات<sup>١٣</sup>.

وفي منتصف عام ٢٠٠٠ بدأ تدفق آخر  
للاجئين، وهو أكبر تدفق على مدى أربعة أعوام،  
وذلك في أعقاب القتال الضاري في شمال  
أفغانستان واستتجبال موجة جفاف تضرب  
أفغانستان منذ ثلاثين عاماً. وتقدر مفوضية  
شؤون اللاجئين أن أكثر من ١٧٢٠٠٠ أفغاني  
دخلوا باكستان في عام ٢٠٠٠.

واستجابة لهذا التدفق، وشبكة للإحباط من  
موقف الحكومة الدولي، أغلقت باكستان  
حدودها مع أفغانستان في نوفمبر/تشرين  
الثاني ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن إغلاق الحدود  
كان إلى حد كبير إجراء غير فعال من الناحية  
العملية (لكن الحدود قابلة للاختراق وإمكانية  
رشوة حرس الحدود بسهولة)، فقد كان تعبيراً  
عن اتخاذ باكستان لموقف أكثر تشدداً. إذ كانت  
السلطات الباكستانية مستاءة مما اعتبرته تفضيلاً  
من جانب المجتمع الدولي عن المنطقة بحد  
الاستحاب الموقفي، وإزهاقها يعبء أكثر من  
ملويسي لاحق مع قلة احتمالات عودتهم قريباً  
إلى بلادهم. وإذا افترضنا أن بيطرة إلى الماضي  
لوجد الكثيرون في مساحة المجتمع الدولي أن  
ترديد قسوة باكستان في معاملتها للاجئين  
الأفغان في السنوات الأخيرة يمكن أن يمرى إلى  
إهمال المجتمع الدولي لهذه المنطقة

وقد استمر موقف باكستان المتشدد من  
اللاجئين الأفغان طوال أزمة النزوح التي أعقبت  
بدء التحركات العسكرية الأمريكية في  
أفغانستان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١  
ومثل كل جيران أفغانستان، أبقت باكستان  
حدودها مغلقة رسمياً، مما جعل عشرات  
الآلاف من الأفغان محاصرين في مناطق  
الخطر داخل بلادهم. وعلى الرغم من أن  
مفوضية شؤون اللاجئين والعقوبات المنع  
وعدت تنغية تكاليف مساعدة اللاجئين  
الجدد، فقد ظلت باكستان تخشى أن يعقد  
المجتمع الدولي الاهتمام سريعاً مرة أخرى

## الخلاصة

إن الأزمة التي ظهرت قبل الحادي عشر من  
سبتمبر/أيلول بدأت في الواقع منذ ٢٤ عاماً،  
لأن تدخل الولايات المتحدة كان سبباً في  
تعقد الموقف، لأنه أدى إلى درج آلاف أخرى  
من المدنيين وإلى تعطيل جهود الإغاثة. لكن  
الإطاحة بطالبان وتنصيب حكومة جديدة  
والتمدد بتقديم مساعدات دولية ضخمة على  
المدى الطويل منح الشعب الأفغاني أول بارقة  
أمل منذ سنوات طويلة.

والأمر الآن في يد المجتمع الدولي يؤكد أنه لن  
يكرر أخطاء الماضي التي أدت على معاناة  
المدنيين الأفغان، وأسهمت في إبعاد  
سياسي سهل من أنشطة الإرهابيين.

هـرام - إ. رويس مدير الاتصالات بالبلجنة  
الأمريكية للاجئين، ومؤلف تقرير تجاهل  
اللاجئين الأفغان وإزدارهم في باكستان،  
(الصادر عن اللجنة في سبتمبر/أيلول  
٢٠٠٠)، وأفغان في أزمة، (صادر عن اللجنة  
في فبراير/شباط ٢٠٠١)، وفي المراء  
والبريد، عودة اللاجئين الأفغان المحفوظة  
بالمخاطر، (صادر عن اللجنة في  
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢)،  
عنوان البريد الإلكتروني:  
hruz@fira-usc.org

اللاجئين الأفغان، انظر [www.refugees.org](http://www.refugees.org)

١. إحصائيات جمعا مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع  
للأمم المتحدة عن النزوح الداخلي في أفغانستان في  
يونيو/حزيران ٢٠٠١
٢. مطبعة مراقبة حقوق الإنسان، "أزمة الإغلاقات من طبقات  
دور باكستان وروسيا وإيران في شمال الحرب الأهلية،  
نيويورك: رابولوتقور ٢٠٠١، ص ٣
٣. قسم السليبي للاجئين لعام ١٩٨٠، اللجنة الأمريكية للاجئين  
والمنازل
٤. قسم السليبي للاجئين لعام ١٩٨٠
٥. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مجلة اللاجئين  
بالعالم في عام ٢٠٠٠، مطبعة جامعة أكسفورد أكسفورد  
٢٠٠٠، ص ١١٧
٦. القسم السليبي للاجئين لعام ١٩٩٤
٧. مفوضية الوكالات البريطانية المعنية بأفغانستان مجموعة  
تقرير موجزة من أفغانستان، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، ص ٥
٨. روبرت كلارك مقابلين، في يونيو/دي الحادي عشر، عدد  
سبتمبر/أيلول ٢٠
٩. مستلمة مرفقة مع حق الإنسان، أزمة الإغلاقات من الطبقة، ص ١٥
١٠. حوار أجرته اللجنة الأمريكية للاجئين مع محمد هوروي  
شوك، المصور الهولندي، في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠١
١١. القسم السليبي للاجئين لعام ٢٠٠١
١٢. شبكة المعلومات الإنسانية المتكاملة، مكتب منسق الشؤون  
الإنسانية التابع للأمم المتحدة بإسلام آباد، ١٦ أغسطس/آب  
٢٠٠١



# الأمل على حافة الهاوية

بقلم: فيليبو غراندي

يعتمد على المعونات الأجنبية).

■ بدء ترجمة الوعود التي قدمت في مؤتمر إعادة الساء الذي عقد في طوكيو في يناير/كانون الثاني إلى مساهمات مالية ملموسة على الرغم من استمرار الانقسام الدولي والالتزام بالسلاسل، وقلة أنشطة التنمية بدرجة كبيرة، خصوصاً خارج كابول والمدن الكبرى.

ولاشك في أن الإدارة المركزية تحاول توليد سلطتها في ظل ظروف صعبة وبموارد محدودة جداً، وأنها تحاول تمييز مبادئ اتفاق بون وهي الوحدة والمصالحة الوطنية والحل السلمي للصراعات وسيادة القانون. وقد حاولت الإدارة القيام بجهود وساطة في مناطق عديدة، أحياناً بدعم من الأمم المتحدة وأحياناً بدونه. خففت رحلات رئيس الحكومة قرضاي إلى المراكز الإقليمية بجاءاً كبيراً. وشهد المأمون بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هيرات مثلاً ترحيباً شعبياً ثقيلاً عندما زار قرضاي تلك المدينة الواقعة في غربي أفغانستان في ضراير/ شباط بصورة تجاوزت أي استقبال تم ترنيبه مسبقاً، الأمر الذي كشف عن رغبة هائلة لدى الشعب الأفغاني في أن يجدوا أنفسهم ممثلين في قيادة ذات مصداقية، وعن عدم شتمهم في الانتصامات القديمة.

وعلى هذه الخلفية، وفي الإطار الجديد لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان، تواصل مفوضية شؤون اللاجئين ترتيباتها للمشاركة مع وزارة شؤون العودة التابعة للحكومة المؤقتة فيما قد يصبح عودة جماعية ضخمة الأفغان من الخارج ومن الداخل أيضاً. ومنذ أن بدأت الوزارة والمفوضية في تسهيل عملية الرجوع الطوعي من باكستان في

بينما تفتتح الأزهار في البساتين في أول ربيع مطير بعد سنوات من الجفاف أفغانستان، تظل تساؤلات عديدة بلا إجابة حول مستقبل هذا البلد المنكوب.

صفو اتفاق الاستقرار وعودة اللاجئين والنازحين بصورة مستدامة، وهي.

■ التوترات والصدامات التي تحدث من آن لآخر في العديد من المناطق بين الفصائل السياسية الإقليمية وتقتصر على تجرير بعض أعمال القتال، ولكنها تتلاق إحصائياً مع عدم الاستقرار في مناطق معينة. ففي مقاطعة نمرور في جنوب غرب أفغانستان مثلاً نشبت صدامات مؤخرًا بين الجماعات المحلية المختلفة؛ مما منع مفوضية شؤون اللاجئين من مواصلة عمل قوافلها الأولى لإرجاع اللاجئين من إيران إلى تلك المنطقة النائية.

■ عدم استعداد المجتمع الدولي لتوسيع وجود القوة متعددة الجنسيات خارج كابول.

■ التعرض بمجتمعات الأقلية البشتوية التي توصف (أو تهند) بأنها موالية «لطالبان» في الشمال والغرب، وغالباً ما يكون ذلك في منطقة المخيمات التي يقم بها النازحون الداخليون، وما يترتب عليه من نزوح جديد من هذه المجتمعات التي يتجه أفرادها أحياناً إلى باكستان عبر رحلة طويلة. وقد تضمن هذا الوضع بعد أن اتخذت السلطات المركزية والمفوضية إجراءات حاسمة، خصوصاً في الغرب، ولكنه ما زال يتطلب المتابعة واليقظة المستمرة.

■ ضعف سيطرة الإدارة المؤقتة على الكثير من أجزاء البلاد والنقص شبه التام في الموارد لدى الحكومة المركزية (هالإيرادات الوطنية لا تكفي إلا لتمويل ٢٠٪ فقط من الميزانية الوطنية للتفتات الجارية، والباقي خلال العام الحالي

فبعد مرور أربعة أشهر على إنشاء الإدارة المؤقتة، ما زال من يمكن بزمام السلطة المركزية والإقليمية يحاولون تحقيق التوازن وتلمس الأسلوب المناسب للحياة في هذا البلد. ولعل أغرب ملمح في الوضع الحالي هو التناقض بين رعاء الحرب الذين ظلوا متخربين في القتال منذ الاحتلال السوفيتي عندما قادوا البلاد في أول الأمر إلى الحرية ثم إلى التشرذم بعد ذلك، والقيادة السياسية الجديدة التي ما زالت حديثة العهد بالحكم وتحرص على الإسراع في دفع أفغانستان إلى الطريق الصعب الذي يجعلها من «دولة متعثرة» إلى بلد «مطيبي» بعد ٢٢ سنة من الحرب.

ولكن على الرغم من هذه الهشاشة الظاهرية، فلا يجب أن يسهون المرء بالتقدم الهائل الذي أحرز منذ اتفاق بون، والذي يمثل في إقامة الإدارة المؤقتة، وتشكيل لجنة «لويجا جيركا» في الوقت المناسب، وعودة المجتمع الدبلوماسي إلى كابول، وإذاعة فتح محاور الطرق السريعة، واحتمال وصول وكالات المعونات إلى مساحات أوسع بأفغانستان في أفغانستان. ووجود قوة المساعدة الأمنية الدولية وإن كانت مقصورة على كابول، وانتشار الأعمال التجارية والمتاجر (على الأقل في المناطق الحضرية).

ولا بد أن يعترف المراقبون، حتى أكثر مرافقي أفغانستان تشككاً وهم كثيرون، بأن هذا البلد على الرغم من مشاكله المبهمة والمزمنة بدأ ينتعش على العالم الخارجي. ويجب ألا ننسى أنه لأول مرة منذ عدة عقود، وعلى الرغم من اندلاع الصراع بصورة خطيرة بين الحين والآخر، فإن أفغانستان ليست في حرب مع نفسها، ولعل غياب الحرب الأهلية عموماً هو في حد ذاته أهم تغيير على الإطلاق.

الهشاشة والتصميم

هناك محركان متناقضان على أرض أفغانستان هما التناقض السياسي/العربي والغلبة الملموسة في تحقيق السلام.

ولمة سلسلة من عوامل الهشاشة، تكرر

حامد فرسي الله  
الاحتلال بالمدسة  
هتار مدرسي  
كابل، ٢٣ مارس /  
نقد ٩





الأول من مارس/ آذار فقد استقل أكثر من ربع مليون شخص عاصمة هذه المساعدات المنظمة، وثمة تسهيلات تتخذ لعودة اللاجئين من إيران أيضاً. كما أعرب النازحون الداخليون عن رغبتهم في العودة في كثير من مناطق أفغانستان.

إلا أن عوامل الهشاشة المذكورة فيما تقدم، والتجارب السابقة في حركات الإعادة إلى الوطن التي لم يكن بالمستطاع أن تواصل بسبب تكرار اندلاع القتال، وعدم اليقين من مدى تأثير أمطار الشتاء وتوجيه (وهو عنصر لا توجد حوله بيانات دقيقة)، تجعل الكثيرين يجمعون من العودة، وأولاً ذلك لرجوعاً بأن يدايرهم هذا العام، وعلى الرغم من أننا متشاكسون في مفوضية شؤون اللاجئين بأن العودة ستستمر، فإن مسألة العودة في آخر الأمر هي تصويت على الثقة في مستقبل أفغانستان، وهناك عوامل كثيرة يمكن أن تبطئ تدفق العودة أو تعطله.

### شعب ما زال هائلاً

في ضوء الأوضاع الموجودة على أرض الواقع لعله ليس بمستغرب أن نسمع أن الكثيرين من الأفغان يندون لعودة مبكرة، ومن هؤلاء من قضى سنوات في المنفى، وفي هذه المرحلة المبكرة قد يرجع بعض المائدين لتقييم إمكانية إحضار أسرهم إلى ديارهم، دون أن يلزموا أنفسهم بعد بالرجوع بصورة نهائية، إلا أن نسبة كبيرة من المائدين من باكستان، وإلى حد أقل من إيران، تتألف من أسر كاملة بحيث يمكن أن نفترض أنهم ينوون البقاء في البلاد.

أما موقف النازحين الداخليين فهو غير محدد المعالم بدرجة أشد من ذلك، وإن كان النازحون من جراء الصراع عبر أنحاء أفغانستان (وخصوصاً في الشمال وفي المنطقة الوسطى، وسرعان ما قد ينضم إليهم آخرون من الشرق والغرب) يهربون عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم قريباً، وعلى الرغم من أن بعض الأوضاع المضطربة بالنازحين الداخليين لا يتم حلها في المستقبل الململ فمن اللازم إعادة توجيه برامج النازحين الداخليين نحو العودة متى كان ذلك ممكناً. فمواقف النزوح الداخلي عندما تملأ ويمنع بها الأمد قد تصبح عتبة أمام عودة اللاجئين. وقد يندبذ اللاجئين المائدون إلى مخيمات النازحين الداخليين لمبعضها منهم نازحين بدورهم، وفي أجزاء كثيرة من أفغانستان تعمل السلطات الأفغانية على دعم عودة النازحين الداخليين، ومن المهم هنا أن يقوم شركائنا الدوليين وخصوصاً مفوضية شؤون اللاجئين، وهي أكبر وكالات الأمم المتحدة المعنية بنزوح الأفغان، بدورهم في تسهيل هذه العودة.

وفي الأشهر الأخيرة أصبح موقف المفوضية يقوم على النظر إلى النزوح من منظور شامل، فأسباب الفرار متشابهة مهما كانت طبيعة النزوح، ولكي تحول المفوضية المساعدات إلى المائدين فإن ذلك يتطلب كسر الحلقة المفرغة التي تتبدى في صور عديدة، من أوضاعها وأصغها صورة اللاجئين والنازحين الداخليين وتهريب الأشخاص والمهاجرين غير الشرعيين.

كما أن تعزيز حقوق الإنسان خصوصاً في سياق النزوح يعد أمراً هاماً للسلام والأمن، لا على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الإقليمي أيضاً، نظراً لوجود النزواطين المرفقة عبر الحدود، ففي وقت مبكر من العام الحالي مثلاً، لاحظت مفوضية شؤون اللاجئين وجود صلة واضحة بين التحرش بالبيشتون في شمالي أفغانستان ووجود لاجئين من غير البشتون في بعض مناطق باكستان، وكان التوتر الذي أعقب ذلك في كلتا المنطقتين علامة واضحة على الخطر، أي أن حماية اللاجئين والمائدين يجب أن ينظر إليها على أنها أداة للاستقرار مثلاً في غاية في حد ذاتها.

### الضرورات الأمنية

يمثل الأمن والاستقرار حجر الأساس في أي عملية للعودة وإعادة البناء، ولكن كما قال المفوض العام، رامي ليرز في أثناء زيارته الأخيرة لأفغانستان فإن النجاح في دمج المائدين في المجتمع من جديد يمثل أيضاً بدوره ركيزة الأمن والاستقرار. وهذا بالطبع مهموم للجميع، ولا أحد يفهمه أكثر من الأفغان المائدين الذين يحملون في نفوسهم أملاً عظيمة في هذا الصدد.

ومن هنا تم إنشاء قوة المساعدة الأمنية الدولية في إطار اتفاق بين لتبدأ العمل في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، وترمي هذه القوة إلى نشر وحدة متعددة الجنسيات لحفظ السلام يصل قوامها إلى ٤٥٠٠ جندي في كابول، وتعمل حالياً تحت قيادة بريطانية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تلعب دور «المراقب»، ولها مالمطع وجود عسكري منفصل في أفغانستان حيث تواصل الحرب على قلوب طالبان والقاعدة، فإنها لا تشارك بقوات في القوة متعددة الجنسيات.

وما زال الرأي العام الأفغاني يطالب بتوسيع القوة متعددة الجنسيات جغرافياً وعددياً، وأحياناً يأخذ هذا المطلب صيغة صريحة، بل إن الفصائل المتصارعة – مع بعض الاستثناءات المصولة – تطالب أحياناً بنشر قوات دولية، وحيث أن هذا الطلب قد عبر عنه صراحة رئيس السلطة المؤقتة حامد قرزاني، وكرره الممثل الخاص للأمين العام

للأمم المتحدة، فقد بات من الصعب على الأفغان أن يفهموا لماذا تظل قوة المساعدة الأمنية الدولية مقصورة على كابول، ويبدو أنه لا يوجد من بين الأسباب التي تساق تبريراً لانتشارها المحدود سبب واحد مقنع للأفغان.

إن عدم توسيع وجود قوة المساعدة الأمنية الدولية يعرقل الجهود الرامية إلى تنفيذ أنشطة الإغاثة وإعادة البناء خارج كابول، خصوصاً من جانب الجهات الشائفة، مما يقو من «عامل الجذب» التي تمثله العاصمة للسكان، وخصوصاً المائدين الذين اختار نصفيهم حتى الآن العودة إلى كابول، وفي هذا السياق يصعب من الضروري أن تشجع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الجهات التي لها دور في أفغانستان على بذل المزيد من الجهود المخططة (لا من جانب الوكالات فحسب، ولكن من جانب الحكومات التي تتمتع بالقدرة والإمكانات) بهدف نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، وهو جهد هائل في أفغانستان ولكنه لا بد أن يصبح ضرورياً في وقت ما. ولكن حتى الآن لم يبدل على أرض الواقع إلا أهل القليل في هذا الشأن.

وثمة تحد آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المائدين وهو إزالة الألغام الميثونة في أفغانستان التي أكد من أكثر دول العالم أنشأاً؛ ويحاول الآلاف الأفغان المائدين مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بسبر أن يعطسوا بلادهم من هذا البلاء، ولذلك أطلق عليهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وصفت أبطال أفغانستان الصقيعين المجهولين. ويحتاج الجهد الذي يقومون به إلى دعم كبير.

### استشراف المستقبل

كل هذا يشير التماثل حول كمية قيام الأمم المتحدة، وخصوصاً مفوضية شؤون اللاجئين، بالمساعدة في الإسراع في إرساء دعائم الاستقرار وضمان ألا تتعرض هذه العملية لأي نكسات، فهذا شرط أساسي لعودة اللاجئين فحسب، وإنما أيضاً لاستعادة الزروة الميثونة في الأفغان أصحاب المهارات الذين يعملون في المنفى منذ سنوات، والموارد المالية والمادية التي يمكن تشجيع أفغان الشتات على استثمارها في إعادة البناء في البلاد.

وتتعمد مفوضية شؤون اللاجئين في الوقت الحاضر ببعض المزايا النسبية في عملية إعادة البناء في أفغانستان، من حيث أن لها وجود منظم في كل المدن الكبرى والذي بدأ يتفرع إلى عدد من المواقع الميدانية، مما سيعطيها الفرصة للفرصة للعمل على معلومات



الإبداع وأن تفكر بطرق لا تنقيد بالقوابل المألوفة، فيما يتعلق مثلاً بالتنميين والإعارة والتدريب.

وتمه أمر آخر يجب أن يكون واضحاً، وهو أن المجتمع الدولي أمامه طريق طويل في أفغانستان حتى بالنسبة لمسألة الإرجاع والعودة. ومن الواضح أنه في دولة يكثر فيها السلاح إلى هذا الحد - أو على حد قول أفغاني ممن دولة «غيرت فيها الحرب الطريقة التي تتكلم بها سوياء» - صوف تستغرق الإصلاحات سنوات حتى يحسم بها الشخص العادي، ولكنها يجب أن يبدأ في وقت ما. وهذا الوقت هو الآن.

### فيليبو غراندي رئيس بعثة مفوضية شؤون اللاجئين إلى أفغانستان.

الأزرق الفريدة في هذا المثلث هي أزرق مؤلفها، ولا تكس بالصوره الأراء الأسم المتحدية

١- بعض اتفاق يور على أن تائف السلطة الاعلمية المؤقتة من إدارة مؤقتة يتولى رئاستها رئيس، ولجنة مستقلة خاصة لشع اجتماع طارئ للجلسات التيها جوكرا، ومعدمة غنيا لأفغانستان، إلى جانب أي معاكم الحمر قد تشكك الإدارة المؤقتة،

٢- الشؤون الكامل للتلائق مع اتفاق بشأن الترتيبات مؤقتة هي أفغانستان، إلى حين إصدار إش، المؤسست الحكومية الدائمة، وشعار البه غارة باسم الاتفاق يور.

مرغوب فيها، فالآلاف من العائدين سواء من اللاجئين أو التازحين الداخليين يختارون الرجوع إلى المراكز الحضرية حتى ولو كانوا أصلاً من أبناء الريف. ومن الواضح أن هذا يرتبط، خصوصاً في حالة اللاجئين، بكونهم قضوا سنوات طويلة يعملون في المدن الإيرانية والباكستانية واكتسبوا خصائص أهل الحضر. ولكن في كثير من الحالات الأخرى نجد أن الدافع هو مجرد القهر المتاح في المدن الأفغانية والمتمددة أماماً في المناطق الريفية، التي تفرى الناس بالعودة إلى كابول وحيرات وغيرها من المراكز الكبرى. وقد أصبحت مخيمات النازحين الداخليين حول المدن ممرضة لخطر التحول إلى عشوائيات حضرية. ومن الواضح أن الصلات القائمة بين النزوح والعودة واكتساب خصائص الحضر لها دلالات كبيرة على برامج الإرجاع، ومن ثم فإن مفوضية شؤون اللاجئين تحتاج إلى دراستها بإيمان مع شركائها ومع الإدارة المؤقتة.

وتعد عملية إعادة دمج العائدين هي المجتمع مهمة ضخمة بالنسبة لجهة صغيرة نسبياً مثل مفوضية شؤون اللاجئين. ولكن نظراً لأن المفوضية تقف إلى حد ما في طليعة الجهود الدولية في أفغانستان، وحيث أن نظيرتها الحكومية وهي وزارة شؤون العودة يمكن وصمها بأنها وزارة طارئة، فهناك مسؤولية كبيرة تقع على كليهما في تسجيل السوابق السليمة فيما يتعلق بطريقة مباشرة الوكالات مهامها في أفغانستان، والأهم من ذلك فيما يتعلق بضرورة مساعدة الإدارة المؤقتة على خلق ثقافة لدى مسؤوليها تشجعهم على العمل مع المجتمعات المحلية الأفغانية، لا مع أجهزة الإدارة وداخلها فحسب.

وأخيراً مهما كانت الطريقة التي ننظر بها إلى الأوضاع، فيجب على كل من له دور في الجهود المبذولة في أفغانستان، بما في ذلك الوكالات المختلفة مثل مفوضية شؤون اللاجئين، أن يتعامل بمزيد من الجدية مع ضرورة أن يصبح الأفغان هم أصحاب عملية إعادة البناء، وفي آخر الأمر أصحاب أفغانستان نفسها. وفي الوقت الحالي ينال على أسماع الأفغان الكثير من الكلام، الزنان حول هذا الموضوع، بينما لم يحدث في الواقع إلا أقل القليل. وسوف تحتاج مفوضية شؤون اللاجئين والوكالات الأخرى التي تبدأ عملياتها في أفغانستان إلى أن تتحلى بقدر كبير من

أهزل عن مناطق العودة التي تكون أحياناً لازمة لمساعدة اللاجئين والتازحين الداخليين على اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم. كما أن الوجود الإقليمي سيساعد على إعطاء المفوضية مزيداً من المصداقية في حديثها عن احتياجات الأفغان. وأخيراً، تتمتع مفوضية شؤون اللاجئين، على الأقل حتى الآن، بالدعم من جانب السلطات التي تعترف بأهمية جهودها والحاجة الملحة لها، حيث تمثل عودة اللاجئين والتازحين وإعادة دمجهم في المجتمع أمرين واضحاً في خطة الإدارة المؤقتة للتنمية الوطنية.

وتسمح هذه المهرات النسبية للمفوضية لأن تتجاوز العمليات الجارية يوماً بيوماً للنظر إلى الملامح العامة للبيئة التي أخذت على عاتقها المسؤولية الثقيلة في مساعدة الأفغان على الرجوع إليها.

وعلى الرغم من أي صفقات وحلول وسطى عملية تضطر الوكالات الدولية وغيرها من الجهات الخارجية إلى مواصلة الدخول فيها مع أصحاب السلطة المحلية لتقديم المساعدات المطلوبة بشكل ملح. فيجب أن يتعلم الجميع التفكير على نحو يدعم السلطة المركزية ووفرة السلطة الإقليمية المركزية بصورة ملائمة ولكنها في نفس الوقت منظمة. وهذا أمر صعب من الناحية القسرية. خصوصاً على وكالات المهنات، بسبب التوتر الذي ساد سنوات بينها وبين طالبان وبسبب الحلول الوسطى التي أبرمت في وقت الحرب بصفة استثنائية مع قوى المجهدين. ولكن من الضروري أن يستجيب الجميع للدعوة الحاسمة التي وجهتها الإدارة المؤقتة لاستخدام المهنات في تعزيز مصداقية السلطات الشرعية، وعدم ترميز دور أي دول أو منظمات بعينها دون غيرها.

ومن المهم بصفة خاصة أن يحدث تحول نفسي، بمعنى أن المساعدات الإنسانية مثلاً، وخصوصاً المواد الغذائية، ما زالت ضرورية لأفغانستان، ولكنها تحتاج إلى مراجعة شاملة وإلى توجيهها بصورة أفضل للمناطق التي هي في أمس الحاجة إليها. أو إلى المناطق التي يمكن أن تصبح فيها عامل جذب للعودة وتحقيق الاستقرار، لا العكس. ويجب أن يكون هناك تحرك حاسم نحو استعادة التعمير. إذ أن توزيع المهنات مجاناً في المدن الكبرى ومخيمات النازحين أو على مقربة منها أصبح في حد ذاته عاملاً من عوامل النزوح: حيث يسعى قائلو المدن اليائسون للحصول على المساعدات الموجهة أصلاً للنازحين. وعلى العكس من ذلك ما زالت مهنات التنمية محدودة جداً في المناطق الريفية، مثلاً في ذلك مثل الجهود المنهجية لخدمة سكان المناطق الحضرية والمناطق التي اكتسبت ملامح الحضر. وقد يكون لذلك الوضع آثار أخرى غير





# العلاقات بين المدنيين والعسكريين في أفغانستان

إعداد: تيم مويس

العاملين بالوكالات الإنسانية ومنشأهم من ناحية، وغيرهم ممن يرتدون زيًا مشابهًا ويستخدمون سيارات مشابهة ولكنهم ليسوا من العاملين في مجال الإغاثة، ويبدو أن القوات المسلحة الأمريكية، التي تولي اهتماماً كبيراً بالفوائد المعنوية المترتبة على ظهورها للعيان وهي تساهم في توصيل المساعدات الإنسانية، لا تكتفي كثيراً بالأخطار المحتملة التي تهدد أن العاملين في المنظمات غير الحكومية.

أما منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة فهو يبدى تحفظاً مع بواعث قلق المنظمات غير الحكومية، ويسعى لوضع حد حاصل بين منظومة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية وكل من قوة المساعدة الأمنية الدولية وقوات التحالف، ولكن مع الأسف يبدو أن دور الأمم المتحدة في تخطيط الأنشطة الإنسانية للقوة الخاصة المشتركة للعلاقات المدنية العسكرية (وقوات التحالف) صعب، فالطريق الوحيد للاتصال الدوري بين القوة الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة يمر عبر مركز الإمداد المشترك التابع للأمم المتحدة، الذي يتكون طاقم العاملين فيه أساساً من المحصنين بالدعم اللوجستي، والذي ليس له دور فاعل في تقييم المساعدات الإنسانية أو أنشطة وضع البرامج الإنسانية.

وليس من المؤكد ما إذا كانت هنرة مشهر المسلة الحالية بين التحالف وقوة المساعدة الأمنية الدولية تستمر. ويترقب المسكرويون الأمريكيون أنفسهم بأن مهمتهم في أفغانستان ليس لها مثيل. ولا شك في أن اشتراك قوات التحالف في عمليات عسكرية هجومية متواصلة سيهدد من علاقتها بالأهالي، بعض النظر عن مدى نجاح عنصر المعنا والجزء في إطار هذا المصنع، فإذا كانت علاقات التحالف بالدوائر المحلية مستقبلاً إلى الأسوأ، فإن ربط المنظمات غير الحكومية بهذه القوات (سواء أكان ذلك الارتباط واقعياً أو وهمياً) ربما تكون له نتائج هامة سلبية قدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية والمعونات الموجهة لإعادة البناء على نحو آمن وعمل في الأشهر والسنوات المقبلة.

والسبب لمعظم المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، تمثل ميدان الإنسانية والاستقلالية والحيادية ركائز برامج هذه المنظمات، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يضمن للمنظمات أن تحظى بالمقبولية، وأن تتمكن من الوصول إلى الأهالي المعرضين لأشد الأخطار في ظروف قد تحول

هناك قدر غير هين من الخلط سواء لدى مجتمع الوكالات الإنسانية أو لدى الشعب الأفغاني بشأن القوات العسكرية العديدة الموجودة في أفغانستان، خصوصاً فيما يتعلق بصلاحيات كل قوة من هذه القوات وعملياتها الإنسانية في مجال الدعم والاتصال.

المساعدات الإنسانية منذ بداية التسعينيات، وجدد بالذکر أن العمليات العسكرية ذات المكونات الإنسانية سبق أن أجريت في الصومال والبوسنة وكوسوفا وتيمور الشرقية وغيرها، وترقب المنظمات غير الحكومية هذا التحرك بقلق، لأنه يثير تساؤلات جوهرية عن الاختلافات بين المناهج التي تنتهجها الجهات العاملة في مجالات المساعدات الإنسانية والجهات العسكرية.

وفي مارس/آذار ٢٠٠٢ عقدت هيئة التنسيق بين الوكالات في مجال الإغاثة الأفغانية مؤتمراً حول التنسيق بين المنظمات غير الحكومية، أصرحت فيه عن قلقها بشأن الاختصاصات العسكرية الإنسانية المخططة الممنوحة لقوات التحالف، وارتداء الملابس المدنية وحمل الأسلحة خفية من جانب الأفراد المقاتلين وأطقم الدعم الإنساني، وتشعر المنظمات غير الحكومية العاملة في أفغانستان بالارتعاج بسبب الخلط الممثل الذي يتولد في أذهان الشعب الأفغاني بسبب اشتراك جنود التحالف المسلحين في عمليات الشؤون المدنية في الوقت الذي يرتدون فيه زيًا مشابهاً لزي العاملين بالمنظمات غير الحكومية ويتحركون على غرارهم. ويتضمن الأفراد الذين يرتدون الزي المدني ولكنهم ليسوا من العاملين بمجتمع الوكالات الإنسانية للقوات الأمريكية وقوات العمليات الخاصة التابعة للتحالف: بأنهم يتضمنون أيضاً أفراداً من مكتب التحقيقات الفيدرالية والاستخبارات الأمريكية وإدارة مكافحة المخدرات الأمريكية. وهناك معاوف حقيقة من أن قوات التحالف قد تتخذ الجهود الإنسانية واجهة لجمع المعلومات. ونتيجة لوجود أفراد لا يرتدون الزي الرسمي ولا يعملون في مجال المساعدات الإنسانية، فقد قامت المنظمات غير الحكومية بمراجعة الإجراءات الأمنية وتنظيم حملات للدعوة إلى إظهار هوية هؤلاء الأفراد. فكان من اللازم وضع علامات مميزة على ملابس العاملين وسياراتهم ومنشآتهم لئلا يخلط الأهالي في التمييز بين

وعلى العكس من تجربة قوات حفظ السلام في البلقان مؤخراً، فإن العلاقات المدنية-العسكرية في أفغانستان تنقسم بالتقديرات نظراً لوجود قوتين عسكريتين أجنبيتين متباينتين في أراضيه أفغانستان.

القوة الأولى هي قوة المساعدة الأمنية الدولية، وهي قوة متعددة الجنسيات تعمل تحت قيادة بريطانية في إطار اختصاصات الأمم المتحدة في منطقتي كابل، وهرندي جنودها لزي الرسمي، وتتميز هذه القوة بمكون كبير من التعاون المدني والعسكري، وتولي القيام بمشروعات لدعم الإنساني على مدى محدود نسبياً في كابل والمناطق المحيطة بها.

أما قوة التحالف التي تقودها الولايات المتحدة فتتواجد في مناطق عديدة من أفغانستان، وتجري عمليات عسكرية هجومية لملاحقة العديد من الأفراد المطلوبين، وهي لا تعمل في إطار اختصاصات الأمم المتحدة. وتتميز بمكون عسكري-مدني كبير (القوة الخاصة المشتركة للعمليات المدنية العسكرية) يقوم حالياً بتفويض برنامج لدعم الإنسان تلخ مخصصاته خمسة ملايين دولار عبر انتهاء أفغانستان، وتعمل العديد من قوات التحالف وهي مرتدية الزي المدني وتعمل السلا، بما في ذلك ما يشارك منها في العمليات العسكرية وما يشارك في أنشطة الدعم الإنساني. وقد أنشأت هذه القوة مراكز في العديد من المراكز الحضرية الرئيسية عبر أنحاء أفغانستان تعرف باسم مراكز التحالف للاتصال بخصوص المساعدات الإنسانية، ولا يرتدي العاملون بها زيًا رسمياً ويحصلون الأسلحة سراً أو علناً، وتعمل القوة الخاصة بالتعاون الوثيق مع الإدارة الأفغانية المؤقتة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (إنتي) يستمن طاقمها أحياناً بالقوات العسكرية الأمريكية في مجال الدعم اللوجستي.

ولا يزال الوضع الحالي في أفغانستان يعيد نحو دفع حجم المشاركة العسكرية في تقديم



■ ضرورة الحفاظ على الشفافية في أي مشاركة عسكرية في عمليات الشؤون المدنية، وضرورة ألا يدعى الجنود (ضباط الاستخبارات) في أي حالة من الحالات أنهم متواجدون في أفغانستان بصفتهم عاملين في مجال المعونات الإنسانية.

وقد تعامل الجانب العسكري الأمريكي جنباً مع بواحث قلق المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمسألة اللزج الرسمي، فأصبح الجنود العسكريون المنحرفون في العمليات الأمنية في كابول ومزار الشريف يرتدون زياً رسمياً الآن (لكن هذا لا يسيّر على بقية المناطق في أفغانستان).

### تيه هويسن أحد محرري «نشرة الهجرة القسرية»

مادة هذه المقالة مأخوذة من بيان بوسون «مصدرة التمييز الواضح بين البرامج الإنسانية والأنشطة العسكرية في أفغانستان» صدر عن مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في مارس/آذار ٢٠٠٢ الذي عقده هيئة التنسيق بين الوكالات في مجال الإغاثة الأخلاقية. وعلى الرغم من أن هذا البيان صادق عليه العديد من المنظمات غير الحكومية (سواء من الأعضاء في الهيئة أو غير الأعضاء بها) فإنه لا يمثل الضرورة وراء كل المنظمات العاملة في أفغانستان عوان البريد الإلكتروني acbar@acbar-isb.org.pk

كما قدم جورج ريهيسدورف (محرر عمليات الموارئ بحصار الإغاة) مبريداً من المعلومات حول هذا الموضوع

عنوان البريد الإلكتروني gdevendur@mercycorpdc.org

التي يميزون في أدائها بكفاءة خاصة، وهي الحفاظ على وجود بيئة آمنة يمكن في إطارها تقديم المعونات الإنسانية، وتوفير الوجود الأمني الممكّن لكل من الأهالي والحكومة الناشئة، وتدريب جيش وطني جديد غير سياسي ومتعدد العرقيات، ومساعدة القوات المحلية في جهودها للحفاظ على الأمن، ومبايمنتها ومساعدتها في التخلص من الذخيرة التي لم تتفجر بعد ومن الألغام الأرضية وغير ذلك من الأسلحة المطلوب إزالتها.

■ إذا كان لا بد للقوات العسكرية الدولية في أفغانستان من أن تتجاوز اختصاصاتها الأمنية، فعليها التركيز على المشروعات التي يمكن فيها تطبيق الخبرة العسكرية الهندسية بشكل نافع في إصلاح المكونات الرئيسية للبيئة الأساسية.

■ ضرورة أن يميز سلوك القوات العسكرية الدولية في جميع الأوقات تمييزاً واضحاً بين الجهات العسكرية والجهات المدنية.

■ ضرورة ارتداء الأفراد العسكريين المشاركين في إجراء عمليات الشؤون المدنية زياً رسمياً، وضرورة تحديد هويتهم كجنود تحديداً واضحاً في كل الأوقات.

■ ضرورة أن يفهم الماملون على أعلى المستويات في السلطات العسكرية والمسياسية الأخطار المحتملة التي يتعرض لها الماملون في مجال الإغاة (نتيجة الحلق بين الجهات العسكرية والمنظمات غير الحكومية) وأن يعترفوا بها وأن يوصلوا هذا الفهم عبر كافة درجات التسلسل القيادي من القمة للقاعدة.

دون وصول المساعدات والدعم من جانب أطراف أخرى. وكثيراً ما كانت المنظمات غير الحكومية في الماضي تتكهن من أن تجد لها سبيلاً للوصول إلى المدنيين الموجودين على جميع حواص الصراع في أفغانستان وتمييز أعمال الإنقاذ والأعمال الإنسانية الحيوية. ولكن بدعم المنظمات غير الحكومية من استقلالها وحيادها فإنها تحاول ألا تتحول إلى أداة للسياسات الحكومية الخارجية، وترى أن المساعدات يجب ألا تعرضها المصلحة السياسية لأي طرف من الأطراف المناهضة. ومن المهم هنا أن نؤكد مجدداً على المبادئ الواردة في قواعد السلوك العاصم بالصليب الأحمر الدولي، وحركة الهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية في الإغاة في حالات الكوارث، حيث تهدد هذه المبادئ إلى حماية المعايير السلوكية العاصم بالمنظمات غير الحكومية، والحفاظ على الاستقلالية ورفع درجة الفعالية والتأثير الذي نطمح إليه المنظمات غير الحكومية إلى أقصى حد ممكن.

ويلاحظ أن لمنظمات الإغاة والتنمية الوطنية والدولية خبرة طويلة وشبكات قائمة في أفغانستان. وهي عموماً في وضع يهينها أكثر من غيرها لتقديم المساعدات الفعالة. فمادة ما لا يكون من الملائم للمشاركين تقديم الأنشطة الإنسانية بصورة مباشرة عندما تكون وكالات المهنات موجودة وقادرة على تقديم الخدمات.

وقد أوصى مؤتمر التنسيق بين المنظمات غير الحكومية بما يلي:

■ ضرورة تركيز العسكريين على الأنشطة

مرفقة بتعليق لثمة للعيش  
سريبطي شفا، دوريه  
في كابل، ٢٠٠٢





# الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية في التعامل مع اللاجئين الأفغان: عندما يتعارض الأمن مع الحماية

بقلم: جوان فان سيلم

البقية بها، وقوة المشاعر المعادية للولايات المتحدة بين الأهالي الباكستانيين. واتضح أن عدد الذين عبروا الحدود فعلاً حتى في الأسابيع الأولى من القصف الأمريكي كان أقل كثيراً من المتوقع، فلم يبلغ ٢٠٠٠ لاجئ يومياً وفقاً لتقارير إحدى المنظمات غير الحكومية؛ فقد تسلك كثيرون عبر معابر حدودية نائية غير مأمولة. وبمد التقلبات السياسية الأولية ظلت باكستان مصرة على إغلاق الحدود رسمياً، مما حدا باللاجئين إلى الاستانة بالمهربين لإرشادهم إلى مناطق آمنة نسبياً في باكستان. وورد أن اللاجئين يدفعون للمهربين ٥٠ دولاراً للتراس، وهو ما يدفع مبلغاً باهظاً من المال بالنسبة للأطفال الذين فقدوا كل شيء خلال سنوات الصراع. وبالمثل فقد عملت إيران أيضاً على تقييد المعابر الحدودية، إلى حد أنها قامت بترحيل حوالي ٢٠٠٠ أفغاني في أثناء الشهر الأخير من العام ٢٠٠١.

ولم تقلج المساعي التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها لإقناع الدول المجاورة لأفغانستان بفتح حدودها؛ فزعم الرئيس مشرف أنه يخشى وصول مليوني لاجئ جديد إلى بلاده، ورفضت باكستان السماح بدخول الأفغان المحتشدين على الجانب الأفغاني من الحدود في ولاية بكتيا الشرقية، والذين ورد عنهم خمسون ألفاً، وفي الأيام التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، طلبت الولايات المتحدة من باكستان أن تقي الحدود مغلقة كإجراء أمني<sup>١</sup>. حيث أن عدم السماح بخروج أي شخص لا يؤدي إلى احتجاز اللاجئين فقط في أفغانستان، وإنما أيضاً أعضاء تنظيم القاعدة. وإذا كان هذا الموقف يستند إلى قدر من المنطق العسكري والأمني، فقد كان يتعارض تماماً مع بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان؛ إذ لجأ الإرهاميون إلى وسائل مستترة لتهريب الحدود لإعادة تنظيم صفوفهم، في حين حرم الأفغان من مقهم في طلب اللجوء بالخارج، وتم

تعرضت قيم الديمقراطية والعدالة والحرية باعتبارها أهدافاً تنص عليها السياسات الغربية للتحدي بسبب الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وهي نفسها الأهداف التي يجب أن تستند إليها سياسات حماية اللاجئين.

الأوروبية «دراسة مدى التطبيق المؤقت لتوجيهات المجلس بخصوص الحماية المؤقتة في الحالات التي تستدعي اتخاذ ترتيبات خاصة للحماية في دول الاتحاد الأوروبي»<sup>٢</sup>. ويأتي هذا التوجيه المؤقت الخاص بالحماية المؤقتة في عداد التوجيهات القليلة المتفق عليها منذ سريان معاهدة أمستردام، وينبغي العمل به إذا رأى أعضاء الاتحاد الأوروبي أن هناك تدقاً كبيراً في اللاجئين. ومن الواضح أن الاحتمال كان ضعيفاً في حدوث هذا التدهور الجماعي من إيران وباكستان حتى لو بدأ المزيد من الناس يلتجئون إلى المهربين. أما التصريح بأن الاتحاد الأوروبي مستعد لاستقبال الأفغان فلم يكن سوى تصريحاً رمزياً في مجال السياسة الخارجية، فالأوضاع على أرض الواقع أكدت أن الاستخدام المقترح للحماية المؤقتة لن يتعارض مع الاتجاه العام لرفض طلبات اللجوء المقدمة من الأفغان ولا مع المخاوف الأمنية الداخلية المرتبطة بوصول لاجئين أفغان جدد.

## الاستعدادات

في الوقت الذي كانت فيه مفوضية شؤون اللاجئين بالألم المتحدة تمد العدة لإيواء ٢٠٠٠٠٠ لاجئ جديد يتوقع وصولهم إلى باكستان، انهضت في مفاوضات عديدة مع الحكومة الباكستانية. فقد كانت مواضع المخيمات التي وفرها الباكستانيون نشوباً عيوب كثيرة، مثل قربها من الحدود الأفغانية، وعدم ملائمة تضاريسها، وعدم وجود المياه

سوف تناول في هذه المقالة الجوانب التي لعبت من خلالها اعتبارات السياسة الخارجية للدول الغربية وباكستان دوراً في تعامل هذه الدول مع أزمة اللاجئين التي بدأ من المحتمل نشوبها بسبب القصف الأمريكي لأفغانستان، وما رافقه من شعور الإحساس بالانعدام الأمن والاستقرار في بلد معزق أصلاً من جراء الحرب، وسنرى أن بواعث القلق الدفاعية والأمنية تغلبت على الالتزام بحماية اللاجئين، ووجهت السياسات الخارجية لجميع الدول المعنية.

## خلفية

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وبعد عقود من الحرب كان ملايين الأفغان قد أصبحوا لاجئين يعيشون في إيران وباكستان. وقد ظل الأفغان على رأس قائمة طالبي اللجوء إلى أوروبا لمدة تزيد عن عقد من الزمان (باستثناء مترة قصيرة إبان احتدام الصراعات البلقانية). وظل اللاجئون يعيشون في المخيمات في كل من باكستان وإيران، وهما أكبر بلدين مستقبليين للاجئين في العالم، حيث يبلغ عدد اللاجئين في كل منهما حوالي مليوني لاجئ أفغاني. وقد لجأ كثير من الفارين إلى الاستانة بالمهربين ليأخذوهم عبر رحلات مضيئة إلى أوروبا وأستراليا.

وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وفي إطار رد الفعل المؤسسي المبدئي على الهجمات الإرهابية، طلب مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي (للدول والداخلية) من المفوضية



التعاضد ضئلاً عن إرجاعهم بصورة قسرية. وكان كثير من الرجال الذين يحاولون عبور الحدود - وحرس الحدود الباكستانيون - يظفون النار بلا هوادة فوق رؤوسهم - يحاولون الفرار من التجنيد الإلزامي في صفوف طالبان، إلا أنهم كانوا يرحلون مباشرة إلى أفغانستان ثانية.

وهنا تتور عشرات من التساؤلات، منها مثلاً لماذا تطفئ المخاوف الأمنية، هيبا يبدو، على التزامات الحماية حتى في الأوضاع التي تعرف فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها أن أعضاء تنظيم القاعدة يستلمون عبور الحدود بسهولة دون الاختلاط بجموع اللاجئين؟ ولماذا تعهد رئيس الوزراء البريطاني توني بليير بتكوين تحالف إنساني، يناظره التحالف السياسي والعسكري، ولكنه لم يستجب لاحتياجات اللاجئين الذين يحاولون الفرار إلى باكستان وإيران؟ ولماذا توقفت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن تتحمل باكستان عبء اللاجئين وحدها؟ ولماذا خاطرت الدول المتزعة للتحالف العسكري والسياسي، الذي اعتمدت مقومات بقائه على عضوية باكستان وقبول إيران، بفقد تأييد هاتين الدولتين بعدم التدخل لاستقبال اللاجئين؟

#### صور من الميدان

تصحب هذه التساؤلات ملحمة بنوع خاص عندما نقابل فيها وبين رد الفعل المختلف من جانب نفس اللاجئين عندما هموا ١٠,٠٠٠ لاجئ من كوسوفا من حول مقدونيا في أبريل/نيسان ١٩٩٩، فعندما بثت في شتى

أنحاء العالم صورتهم وقد تقطعت بهم السبل بين الطرفين المتحاربين، وراحوا يلتصمون بالأمان على قضبان السكك الحديدية، حيث الحكومات لا تتحرك وتم وضع برنامجين، هما برنامج الإخلاء الإنساني الذي استوعب في آخر الأمر ما يصل إلى ٩٠,٠٠٠ من أبناء كوسوفا في أماكن آمنة بالخارج، والبرنامج الإنساني لتقل اللاجئين الذي نقل في إطاره حوالي ١٠٠,٠٠٠ من مواطني كوسوفا من ملجئهم الأولي في مقدونيا إلى ملجأ آخر أطول أجلاً (بعض الشيء) في ألبانيا قبل عودتهم إلى كوسوفا. وكانت الجهود المبذولة لاستعادة الهدوء في الخريطة السياسية المقدونية تدفعها الحاجة إلى الحفاظ على العلاقات الطيبة مع دولة بها قواعد لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) من المنتظر أن تصبح نقاط انطلاق رئيسية لعمليات حفظ السلام التي ستسمر إلى كوسوفا بعد تدخل الناتو.

أما في حالة الأفغان المعاصرين على الحدود الباكستانية فإن الصور القليلة التي بثتها القنوات التلفزيونية لم تظهر اللاجئين على أنهم «أناس مثلاً»، يعكس صورة ألبان كوسوفا، وبدلاً من التفكير في برامج الإخلاء، قامت الدول التي تدبر أصلاً برامج منتظمة لإعادة التوطين بتقليص برامجها بدرجة كبيرة في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ويسبب القلق العام من ارتفاع معدل القادمين تلقائياً من أفغانستان. وكانت الحكومات الأوروبية منذ عدة سنوات تصمم طائفي اللجوء الأفغان بأنهم غير مؤهلين للحصول على وضع اللجوء. لذلك فإن الأفغان

الذين سعوا للجوء، إلى أوروبا وعددهم ١٥٠ ألفاً لم يحصل منهم إلا ٣٦ ألفاً على اعتراف رسمي بهم كلاجئين. واستند رفض منح وضع اللجوء للباقين إلى الرأي القائل بأن اللاجئين الأفغان لا يفرّون من اضطهاد هردى حسب الأسس المتضمنة في اتفاقية ١٩٥١. وبعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، شعر البعض بالقلق من أن طالباني اللجوء الأفغان ربما يكون بينهم إرهابيون، ولكن في حقيقة الأمر يبدو أنه لا أحد من الخاطئين التسعة عشر ولا من المشتبه في التماس معهم كان قد طلب اللجوء إلى أي مكان في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

#### هل كانت الأمم المتحدة مستعدة؟

في أعقاب أحداث كوسوفا تعرضت مفوضية شؤون اللاجئين لانتقادات حادة قالت إنها مهينة فقط للتعامل مع ١٠٠ ألف نازح، في حين أن ثمة مليون شخص عبروا حدود كوسوفا في غضون بضعة أسابيع. وفي حالة أفغانستان بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وضعت مفوضية شؤون اللاجئين خطماً ملاراً للتعامل مع القادمين الذين تتراوح أعدادهم بين ٣٠٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ شخص، ولكن الواقع أنه اعتباراً من الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وحتى ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول لم يعبر الحدود في اتجاه باكستان سوى ٨٠,٠٠٠ شخص فقط، الإقامة الجديدة التابعة للمفوضية وعددها ١٥ مخيماً لتلقي المهنات الدولية. حيث اختلط معظمهم بالمخيمات الموجودة، أو اختفوا وحسب في المجتمع الأفغاني

لاجئين من كوسوفا، ١٩٩٩





وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها معاحة إلى باكستان وإيران والدول الأخرى المجاورة لأفغانستان في المراحل الأولى من حربها ضد الإرهاب العالمي، ونظراً لبواعث القلق الجغرافية السياسية والاستراتيجية لم يكن العقل مستعداً لأن يقبلوا أن يفسروا أي حليف صديق أو مستعد للتعاون معهم، فليس من العاصفة أن يقبلوا تأكيد هذه الدول لأنها تشير بأنها متعلقة أكثر من غيرها بوجود الجوع والصراع على اللاجئين في أراضيها بينما ترى الغرب يتصل من مسؤوليته تجاه حماية اللاجئين، أي أن الولايات المتحدة وحلفاؤها لم تكن مهتمة بالقرار الذي يدفعها إلى الاحتجاج على إغلاق الحدود أو الإعلان عن عواقب ذلك الوضع للعامة في الغرب.

وفي خطابه أمام الجلسة المشتركة للكونغرس يوم ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، أكد الرئيس بوش صراحة على أن كل دولة في كل منطقة عليها الآن أن تتخذ قراراً، إما أن تكون معنا وإما مع الإرهابيين، ويبدو أن بعض الدول هفت أن كونها مع الولايات المتحدة يعني تجنب كل من الأزمات الإنسانية المعقدة، وطلبات الدعم لتلبية الالتزامات الدولية، ويجب علينا ألا ننقل خلق عالم تدير فيه الدول العرة الديمقراطية الاعتراف الاستراتيجية والدفاعية تقتضي تضييعات معينة، فإن مبدأ توفير فرص اللجوء ومبدأ عدم الإرجاع أفسراً هما بالتأكيد، فمن يهافل أن تمت التضييعات بهما، مما يتهدد بنا عن العالم الديمقراطي الحر والماد الذي تزعم الحرب ضد الإرهاب أنها تهدف إلى حمايته.

جوان فان سيلم من كبار المحللين السياسيين بمعهد سياسات الهجرة، وباحثة في العلاقات الدولية بجامعة استمردا، ومحررة مشاركة في مجلة دراسات اللاجئين (Journal of Refugee Studies).

قرباً، وبينما زعم السياسيون الذين زاروا باكستان مثل رئيس وزراء هولندا ويم كوك أن اللاجئين سيعبرون الحدود بصرف النظر عن إغلاقها أو كانوا فضلاً بحاجة إلى ذلك، فالواقع أن قلة قليلة فقط هم الذين عبروا الحدود بالتسلل، فمن الواضح أنهم يخشون عواقب المعاملة، ومنها عدم التأكد من كيفية استجابتهم والأفاق المظلمة للعودة لمخيمات اللاجئين التي قادها الكثيرون من قبل للرجوع إلى أفغانستان.

#### من يخاطر بماذا؟

في عام ١٩٩٩، خاطرت منظمة حلف شمال الأطلسي بفتح تأييد مقديوني لها في تدخلها العسكري لمساعدة اللاجئين، أما في حالة باكستان فإن فقد حليف عسكري استراتيجي يعد مخاطرة لم يكن الغرب مستعداً للإقدام عليها، فلو كانت المعاناة الإنسانية شديدة بدرجة تستدعي من باكستان أن تطلب المساعدة فحرباً اضطرت الحلفاء للاستجابة لها، لكن إسلام آباد كانت فيما يبدو تتردد بالخرج من عواقب هذا الطلب خشية أن يؤدي إلى زيادة القلاقل الداخلية، حيث كان نظام الجنرال مشرف يواجه معضلة صعبة، فلا هو من ناحية قادر على التعامل مع التناقض الجماعي للاجئين، ولا هو قادر على التعامل مع مزيد من المعارضة لتعاقفه العثير للجدل مع الولايات المتحدة، والتي ستجبر عن تزايد وجود اللاجئين في البلاد. وكان الحل هو تخفيف التوتر على الحدود في أضيق الحدود بالسماح لقلة قليلة بالمعبور بدون الإعلان عن ذلك مطلقاً حتى لا تفتتح الأبواب أمام الطوفان، وكانت الحكومة تعرف أنه ليس في مصلحتها أن تطلع الشعب الباكستاني على عدد الأشخاص الذين لا تستطيع مقوضية شؤون اللاجئين الاستدلال عليهم لأنهم اختفوا وسط العمليات الموحدة أو ذهبوا للميش مع أقرانهم.

الموجود في باكستان، وتوجي بعض التقارير أن مقوضية شؤون اللاجئين اختلط عليها الأمر في تحديد نوعية اللاجئين في الأماكن المختلفة، مما يوحى باحتمال عدم اتخاذ أي إجراءات بناء على التوصيات الخاصة بالتسجيل والإدارة الموضوعة في التقييم المستقل للأوضاع في كوسوفا<sup>١</sup>.

وبلغوا السادس من نوفمبر/تشرين الثاني كان ١٢٥,٠٠٠ شخص قد عبروا الحدود، وهو رقم لا يزال أقل من نصف قدرات المقوضية للتعامل مع الظروف الطارئة. كما زرع عدة عشرات من الألغام أيضاً داخل أفغانستان، مما جعل العاملين المحليين بالوكالات الدولية يهرعون لاستخدام جميع الإمدادات المتاحة التي لم يأت عليها القصف الأمريكي.

#### أين اللاجئين؟

في غياب الصور المؤثرة للاجئين الأفغان لم تشأ أي ضغوط جماهيرية للتحرك لمساعدة اللاجئين في باكستان، ويبدو أن مقوضية شؤون اللاجئين كانت مهتمة لذلك، وأنها استطاعت التعامل مع الأوضاع بشكل أو بآخر. وإذا كانت مقديوني قد دفعت لفتح حدودها لمنع المعاناة الإنسانية، فقد سمح لباكستان بإبقاء حدودها مغلقة، وإذا كان الغرب قد التزم الصمت الدبلوماسي بشأن مسألة الحدود المغلقة، فعمل ذلك يرجع إلى وجود ارتياح خاص بين الزعماء السياسيين الذين يرون تماماً أن الخوف من الإرهابيين من وجهة نظر شعوبهم يفوق كثيراً تماثلهم مع اللاجئين.

وقد نقلت إحدى الصحف الهولندية عن أحد العاملين بمقوضية شؤون اللاجئين، لم تذكر اسمه، قوله «لماذا يروو كل أولئك السياسيين باكستان الآن؟ إن للزيارات ليست لها أي فائدة، وما زلنا نحن الوحيدين الذين نمرخ بضرورة فتح الحدود بين أفغانستان وباكستان، وفتحها



1 Conclusions adopted by the Council (Justice and Home Affairs) Brussels, 20 September 2001, SN 3826/6/01 REV 6, paragraph 30

2 Human Rights Watch Closed Door Policy: Afghan Refugees in Pakistan and Iran, Vol 14 No 2 (G), February 2002, <http://hrw.org/reports/2002/pakistan/index.htm> p23

3 Even MacAskill, Anne Perkins and Richard Norton-Taylor 'Blair gives aid pledge', The Guardian, 28 September, 2001

4 Matthew J Gibney 'Kosovo and beyond: popular and unpopular refugees', Forced Migration Review, Issue 5, pp28-30

5 'The Kosovo refugee crisis: an independent evaluation of UNHCR's emergency preparedness and response', UNHCR, February 2000

6 Frank Boerhout 'We even slikken, de mensen willen de grana over' (Hard to swallow, the people want to cross the border), De Volkskrant, 29 October 2001 [author's translation]



# استقبال طالببي اللجوء الأفغان في أستراليا: أزمة السفينة «تمبا» وحماية اللاجئين

بقلم: ويليام مالي

الوطني اللذان يكونان الائتلاف الحاكم في البلاد، وحزب العمال الأسترالي المعارض - بالألوان - صويت الأضواء في باكستان والظروف المزرية التي ربما دفعت بطالبي اللجوء إلى الاستمارة بالخدمات التي يقدمها المهربون. وتُرِكَت الأحزاب الصغرى مثل الحزب الديمقراطي وحزب الخضر لتطرح

الأسترالية المحيطة بجزيرة «كريمسام»، فما كان من قوات الصاعقة الأسترالية إلا أن اعتلت متن سفينة. وبعد فترة من الجهد في الموقف أعلى أن حكومة ناورو، وهي دولة صغيرة في المحيط الهندي وليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥١، وافقت على النظر في طلبات اللجوء إلى أراضيها. وجاءت موافقة ناورو بفضل برنامج ضخم للمعونات يتضمن تسديد فواتير متأخرة لبعض مواطني ناورو لدى المستشفيات الأسترالية.

وبفضل ما انتهت إليه قضية السفينة تمبا ارتفع رصيد حكومة هاورو التي تشدّت بالمزايا المترتبة على «الحل الهائلي» لمشكلة طالبي اللجوء غير المرغوب فيهم، فمادت إلى السلطة في انتخابات عامة في نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠١. وسيطر على الحملة الانتخابية لحكومة التي رفعت فيها الشعارات الوطنية شجب «تهريب الأفراد»، والتأكيد على أن الحكومة وحدها هي من تقرر من الذي يدخل أستراليا، والتاميع غير المصمم بالألوة إلى أن «الإرهابيين» ربما يحاولون دخول أستراليا

بالسفن مدعين أنهم لاجئون، ومزاعم عدد من الزوار (التي تراجموا عنها على مضض بعد الانتخابات) بأن بعض «الاجئي القوارب» حاولوا إلقاء أطفالهم في البحر استمارة التزام أستراليا بتقديم الحماية بموجب القانون الدولي، بل إن الحكومة هي محاولتها للمشاركة في الحرب الأمريكية على الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول خصصت قوات برية أسترالية لدعم العملية في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة الذي يزعمه أسامه بن لادن وضد حركة طالبان. وكانت هناك مفارقة في انضمام الحكومة للحقبة على طالبان في الوقت الذي تحذ فيه هؤلاء راضياً من اللاجئين القارين من الأراضي الخاضعة لسيطرة طالبان، وهي المفارقة التي لم يلحها الشعب الأسترالي، ولكنها لم تفت على المراهقين.

ولم تُق الأحزاب السياسية الأسترالية الرئيسية - وهي الحزب الليبرالي والحزب

الثاني والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ استقال نيفيل روتش رئيس مجلس استراليا للتعبئة الثقافية، من منصبه بهذا المجلس المعين من قبل الحكومة. وفي مقال صحفي نشر بعد استقالته بثلاثة أيام، شرح روتش الذي يعد من كبار رجال الأعمال ويحظى باحترام كبير السبب في اتخاذ هذه الخطوة المفاجئة، التي صارت موضوعاً رئيسياً في عناوين الصحف عبر أنحاء أستراليا، حيث كتب في المقال «لو واجه أي مستشار حكومة ورطت نفسها في موقف يخلو تماماً من المرونة، فعندئذ تتلاشى الفرصة في إضافة أي شيء له قيمة». وأضاف روتش أن الجدل حول طالبي اللجوء «تسبب في إلحاق ضرر خطير بالشعبي المتمدد الثقافات لأستراليا بما لا يدع مجال للشك». ويبدو أن روتش كان يشعر بالاستياء بصفة خاصة من تعسف النظام جديد المعروف بنظام «تأشيرة العمالة المؤقتة» في أستراليا للاجئين الذين يصلون إليها دون مستندات، إذ قال إن «الشفقة فيما يبدو لم يعد لها وجود».

وكان السياق الذي حدث فيه هذا الانفجار هو الفورة التي نجت عما يسمى «بقضية تمبا» وهي الحادثة التي كشفت عن مجموعة من التناقضات الهامة في النظام الدولي لحماية اللاجئين. ففي أغسطس/ آب ٢٠٠١ قامت سفينة الشحن الترويجية «ام.م. في. تمبا» بإفئاد مجموعة كبيرة من اللاجئين، معظمهم ينتمون إلى منطقة الهزارا الأفغانية، من سفينة غرقت في البحر بين إندونيسيا وأستراليا. ورفضت الحكومة الأسترالية التي يرأسها رئيس الوزراء جون هاورو التصريح للسفينة بدخول المياه الإقليمية الأسترالية بنية كسب استطلاعات الرأي لصالحها، وهي الخطوة التي تستدعي بقوة إلى الألمان استبعاد كوبا في يونيو/ حزيران ١٩٩٤ للاجئين اليهود على متن السفينة سالانت لويس، مما ترتب عليه إجبارهم على العودة إلى أوروبا. وخشية على سلامة الأشخاص الذين أنقذتهم السفينة الترويجية وعدمهم ٤٢٤، أبحر قبطان السفينة إلى المياه



رؤية أكثر تفصيلاً للمعامل التي تقف وراء الهجرة القسرية إلى أستراليا. إلا أن لهذه الأحداث عدداً من الدلالات تستحق أن نبرزها في إطار الجدل الدائر حالياً حول حماية اللاجئين والعزل الدائمة لمشاكل اللجوء وطبيعة سيادة الدولة ومضمونها.

## السياسات الداخلية

من الأخطار الماثلة في هذا الصدد أن الدول المتقدمة قد تحاول استخدام إعادة توطين اللاجئين كوسيلة للهروب من مسؤولياتها المحددة بخصوص حماية اللاجئين. وتجدير بالذكر أن أستراليا صاغت على اتفاقية ١٩٥١ في عام ١٩٥٤، وعلى بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها في عام ١٩٦٧، وتتعلق الالتزامات الرئيسية بموجب هذه الصكوك باللاجئين الذين يصلون إلى أراضي أي طرف من أطراف الاتفاقية بغض النظر عن وسيلة الوصول. وبعد إعادة توطين اللاجئين

شعار سفينة إعلامية للاجئين يدور جميع الأستراليين من غير السكان الأصليين بأنهم هم أيضاً كانوا لاجئين قوارب



السابق المالكوم هريز في فبراير/ شباط ٢٠٠٢ أن ما يتراوح بين أربعة آلاف وخمسة آلاف في العام، كثير منهم من النساء والأطفال، لا يمثلون خطراً على سيادة أستراليا».

الملاحظة الثانية أن الرعب بأن القدرة على السيطرة على تحركات السكان قدرة ضرورية من القدرات السبائية للدولة رغم لا صلة له بالتاريخ، خصوصاً إذا ما تبنينا أصول نظام الدولة الحديثة إلى صلح وستفاليا عام ١٦٤٨. فحوازل السفر والتأشيرات أمور حديثة النشأة إلى درجة ملحوظة ولا يمكن الادعاء بأنها اكتسبت قداسة بمرور الوقت من قديم الزمان. وكما استخدمت ضوابط التأشيرة في الثلاثينيات من القرن العشرين في محاولة لمنع انتقال اليهود الأوروبيين من ألمانيا وغيرها من الدول التي كانت تهددها النازية، كذلك أصبحت ضوابط التأشيرة في السنوات الأخيرة تستخدم لمنع الأفغان من تقديم طلبات لجوء إلى الدول الغربية. مما يضطرهم إلى الالتجاء إلى خدمات المهربين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هاجس «تهريب الأفراد» سواء بصورة جماعية ضخمة أو على مستوى السفينة قد يؤدي إلى إجراءات عكسية يقال إنها تنتهك من الديمقراطية الليبرالية أكثر من أي خطوات قد يلجأ إليها المهربون، كما أن هذه الإجراءات تطوي على قدر كبير من الأرية، كما قال سارك مايكل دامير مؤخراً عندما لاحظ أن الجميع بين القوانين الصارمة لتقييد الهجرة والتدابير الفعالة لمنع اللاجئين من الوصول بوتيرة مرتفعة يعني أن القوانين من ظروف مريبة أو غير محتملة ليس أمامهم مهرب آخر: أي أن اللوم يقع إلى حد كبير على الحكومات فيما يتعلق بوجود هؤلاء المجرمين في البشر الذين تشبه صورتهم، فالحكومات هي التي خلقت الحواجز التي يساعد المهربين الأشخاص المدعورين على الانتقاف حولها». وقد أدت سياسة أستراليا في احتجاز من يصلون إليها دون وثائق حجازاً إيجابياً إلى اعتقال لاجئين أفغان في ظروف مؤلمة في المعتكزات نائية (مثل معتقل ووميرا سيم السمعة الذي يحتجز فيه معظم الأفغان) حيث نجد أن درجة حرارة الصحراء المحيطة بها تتناسب مع درجة الانتفاخية للجانبة النفسية التي تدفعهم من الشموخ بالأس والمذلة والقلق من المستقبل. ولكي تمنع الحكومة الأسترالية اقتراب مزيد من اللاجئين من أستراليا فلا مانع عندما من مضاعفة الضمانات النفسية التي يعاني منها أصلاً من يصلون إلى سواحلها. فليس يفري على الإطلاق أن تكون النتيجة في محاولات الانتصار والطمع من الطعام وتجبر الفت من جانب من يشعرون أنهم يعملون عبداً على أنهم ختالة الأرض. وقد قال كريس جاتوسكي

التوطين لا يقدم مكاناً في صف وإنما تذكره بالضميم». فليس بمستغرب أن يتمتع تهريب الأفراد بما يصل فعلاً بنسبة اللاجئين الذين ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية في إطار مجمل البرنامج الإنساني الأسترالي إلى أعلى حد لها على الإطلاق.

وقد تقلب الاعتبارات السياسية الداخلية بكل ساطعة على الالتزامات الدولية عندما يبدو أن هناك صراعاً حاداً بينهما. ويتبين أن احتمالات المكاسب على المدى القريب خادعة، حتى عندما تكون المكاسب ملموسة على المدى الطويل. وقد حذر رئيس مفوضية شؤون اللاجئين رود ليرز من ذلك بقوله لقد أصبح طالبو اللجوء يمثلون إحدى القضايا التي تثار في الحملات في معارك انتخابية كثيرة تمت مؤخراً أو ينتظر أن تأتي قريباً. حيث أصبحت الحكومات وأحزاب المعارضة تداري لتظهر بمظهر الأشد ضد طالبي اللجوء «الزائفين» الذين يتناقضون على بلدان... أما اللاجئين بحق فيجب ألا يصيبوا مضايقة مرة أخرى، ومن المؤكد أن هناك طرقاً أخرى للتعرف بالانتخابات». وفي حديثه عن محاولات أستراليا لاستبعاد «لاجئي القوارب» لاحظ رود ليرز بعدة أننا بحاجة إلى الالتزام إلى القانون وليس إلى شريعة الغاب».

### السيادة وهواجسها

إنه لمن اليسر اليسر التشديد بمزاعم السيادة واتخاذها أداة بلاغية للتقليل من شأن الالتزامات الدولية؛ وهنا نجد ملاحظتين عامتين ترتبطان ببعض الشيء بهذا الموضوع.

أولاً أن إلزام دولة ما بمراجعة معايير معينة من معايير القانون الدولي هو في حد ذاته تعبير عن قدرتها السيادية. ولهذا السبب فإن

مسؤوليات أستراليا بموجب اتفاقية ١٩٥١ (يل والالتزامات أي دولة بموجب أي معاهدة أو اتفاقية

تقبلها طوعية) ليست تقييداً لقدراتها السيادية. بل إنكماساً لقدراتها السيادية في صورة أدائية. كذلك لا يصح الزعم بأن الاتفاقية لا تسير لأن كما كان مقدراً لها هي عام ١٩٥١، فهي حقيقة الأمر أن الزعم الذي تنفيه هذه الحجة هو أن عدد من يسري عليهم تعريف اللاجئ حسب اتفاقية ١٩٥١ أصبح أكثر مما توقعته الدول التي صاغت الاتفاقية. ولو أن هذه هي المشكلة حقاً لما كان العيب في الاتفاقية ولا في اللاجئين، وإنما تكمن ضد المشككة القيد التي ترغب الدول في وضعها لأميابه سياسية على حدود الشفقة على اللاجئين. وقد كتب وليس الوزراء الليبرالي

القادمين من أراض أخرى أحد التدابير الطوعية التي يجوز أن تتخذها الدول، ولكنه ليس التزاماً على أطراف الاتفاقية نفسها. لكن الحكومة الأسترالية سمعت مراراً إلى تهريب إحصائياتها بأن وصفته من وصولها إليها بمساعدة المهربين بأنهم «يتخطون دورهم» ويضرون بأهوالهم فدر أستراليا على مساعدة أشد اللاجئين حاجة، لكن هذه الحجة باطلة لأسباب ثلاثة.

أولاً أن الحكومة كانت تستطيع أن تلزم نفسها بتوفير نفس العدد من الأماكن الاقتصادية لمفوضية شؤون اللاجئين لإعادة توطين اللاجئين. أي أربعة آلاف لا جن كما هي السنوات الماضية، حيث لم يكن هناك أي تخفيض في عدد التأشيرات الممنوحة لإعادة الاستيطان لأسباب إنسانية في أماكن اللاجئين، وترجع هذه التخفيضات إلى أولويات الميرابية ولكنها تبقى أمراً تقديرياً في نهاية المطاف. ولم يكن في هذا إلا الأمل المراء للأنفان، لأن أن فرصة الأفغان المعادي في مجرد مقابلة مع أحد العاملين في إدارة الحماية بمفوضية شؤون اللاجئين الذين أدهشهم كثرة العمل في باكستان إضافة إلى أقصى من أن الزعم القائل بأن «لاجئي القوارب» يؤذن من هم أمس منهم حاجة، ليس سوى زعم أجوف. وقد حدثت التخفيضات فيها بالبرنامج الإنساني الخاص الذي يتطلب من المتقدمين أن يكون لهم راع في أستراليا دون حاجة إلى أن يكونوا لاجئين بمقتضى تعريف اتفاقية ١٩٥١.

ثانياً نظراً لأن تمثيل الهزارة (وهم أقلية شيعية طائفة تعرضت للتعبير والاضطهاد من سائر من جانب طابان) أقل مما ينبغي في الجالية الأفغانية في أستراليا، فإن فرصتهم للمرور على رعاة لهم في أستراليا ضعيفة.

## أن برنامج إعادة التوطين لا يقدم مكاناً في صف وإنما تذكره بالضميم»

للغاية، ومن ثم فقد حرموا في واقع الحال من الانتفاع بالبرنامج الإنساني الخاص. ولا عجب أن أنهم يمثلون معظم الأفغان الذين يصلون بالقوارب، وأن الغلبة الملمص منهم ينطبق عليهم تعريف الاتفاقية للاجئين.

وأخيراً فقد تم تسخير برنامج أستراليا لإعادة التوطين «بالخارج» بما يتماشى مع مصالح أستراليا لا مصالح اللاجئين المعوزين (إلى حد استخدام الملطي لاستبعاد اللاجئين المعالين أصحاب الحالات المكلفة). وقد خلصت دراسة أجراها مجلس اللاجئين باستراليا إلى أن برنامج إعادة



نموا هذه الكلمات الحكيمه، هذا إن كانوا قد حاولوا قراءتها أصلاً.

ويليام مالي يعمل بالتدريس في كلية العلوم السياسية بجامعة نيو ساوث ويلز بأكاديمية قوات الدفاع الأسترالية. وهو محرر كتاب «ميلاد الأصولية من جديد؟ أفغانستان وطالبان» (هيرست، ٢٠٠١)، ومؤلف «حروب أفغانستان» (بيلجريف، ماكملان، ٢٠٠٢).  
عنوان البريد الإلكتروني: w-maley@adfa.edu.au

لمدة عقدين تقريباً، لكن شتان ما بين بدء العملية الانتقالية وتأسيس الهياكل السياسية الجديدة بصورة نهائية فهذه العملية تستغرق سنوات لا شعوراً. ويلاحظ أن التأكيدات التي صدرت عن السلطة المؤقتة بشأن سلامة المائدين ليست سوى تصريحات تعبر عن حسن النية؛ فالسلطة ليست في وضع يجعلها تضمن أمن هؤلاء المائدين. وفي الوقت الحالي لا توجد قوة أمنية دولية في منطقة هزارا جات التي يأتي منها معظم لاجئي الهزارة. ومن المستبعد أن ترسل إليها مثل هذه القوة قريباً.

كل ما عكسه هذه المشاكل هو طريقة متعنتة للنظر إلى العالم وعدم القدرة على الاعتراف بأن الشؤون الإنسانية معقدة بشكل لا يسهل له. وهذا ما يتناقض بشدة مع رؤية سيمر روبرت منزير مؤسس الحزب الليبرالي وأطول من شغل منصب رئيس الوزراء في أستراليا. ففي عام ١٩٤٩ قاد منزير المعارضة في البرلمان التي كانت ترفض إمداد أحد لاجئي فترة الحرب، قائلاً إن السياسات في هذا المجال يجب تطبيقها بإدارة عاقلة، لا متعنتة ولا قاطعة. وإنما حكمة تمنع النظر في الحالات الفردية، وتذكر دائماً المبدأ الأساسي ولكنها تتفهم دائماً أن الإدارة القاسية لا تطور أي قانون وإنما تصره، وإن الإدارة التي تشتهر بسمة قاسية سيئة تثير العداء للقانون على نحو قد يدمرها في يوم من الأيام. لكن خلفاء منزير

المتحدث باسم مفوضية شؤون اللاجئين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، عندما اندلعت موجة ثانية من الاضطرابات احتلت عناوين الأنباء العالمية، فإن ما يحدث في ووميرا اليوم مثال مجسد للأخطاء التي يمكن أن تتمخض عن الاحتجاز<sup>١</sup>.

## الأوهام

قد تكون الحكومات متفائلة بشكل مضحك - وفي بعض الأحيان بشكل يكاد يكون إجرامياً - بشأن احتمال عدم تمكن اللاجئين من العودة بصورة آمنة إلى أوطانهم بعد فترة وجيزة من الحماية المؤقتة. ويلاحظ أن الحماية المؤقتة قد تكون مناسبة في حالات محدودة بشدة يمكن فيها إزالة التهديد قريب المدى لسلامة اللاجئين سريعاً. فهل يستطيع الأفغان من طائفة الهزارة العودة بصورة آمنة إلى أفغانستان؟ إن هذا هو ما أوجت به الحكومة الأسترالية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ لكن المراقبين الممثلين برون أن هذا الزعم يفترض إلى العنصرية، تماماً مثلما لو اقترح أحدهم في مايو/أيار ١٩٤٥ بأن الوقت قد حان لإرجاع اليهود الألمان إلى ألمانيا. ولا شك في أن أفغانستان، مع سقوط طالبان وتصويب السلطة المؤقتة الجديدة في أفغانستان في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول، قد اجتازت منعطفاً هاماً، وأصبحت الاحتمالات أمامها الآن أفضل

1 Neville Roach 'Leadership minus compassion is tearing us apart', The Sydney Morning Herald, 25 January 2002.

2 Refugee Council of Australia: The Size and Composition of the 2000-2001 Humanitarian Program: Verica from the Community Sector, Refugee Council of Australia, 2000, p53.

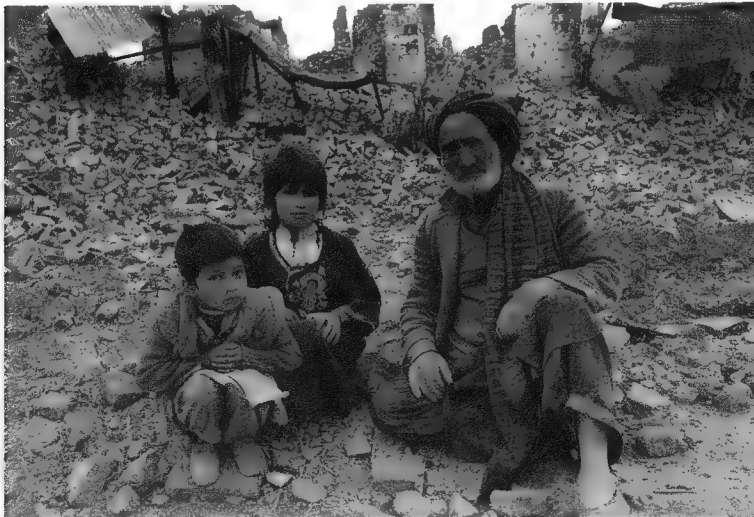
3 Rued Lubbers 'Don't kick refugees just to score points: Politicians who denigrate asylum seekers are playing with people's lives', The Australian, 20 June 2001, Refugees, vol 4, no 125, p31

4 Malcolm Fraser 'Inhuman mood betrays the golden rule', The Sydney Morning Herald, 5 February 2002

5 Michael Dummett On Immigration and Refugees, Routledge, 2001, p44

6 BBC World Television News, 29 January 2002

7 Commonwealth of Australia House of Representatives Hansard, 9 February 1949, p68





# اللاجئون الأفغان في أوروبا

بقلم: ر. فقيري

وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول، عندما فقدت طالبان زمام السلطة، طلبت سلطات الهجرة من مجلس الوزراء والبرلمان الهولندي الموافقة على تعليق الإجراءات العادية للبت في طلبات اللجوء المقدمة من الأفغان، فتم الاتفاق على تجديد القرارات الخاصة بالطلبات الحالية والجديدة، وإعطاء إدارة الهجرة فترة سماح تصل إلى سنة للبت في هذه الطلبات.

وطبقاً للقانون الهولندي الجديد بخصوص الأجانب، يلزم تقييم الطلب المقدم من طالب اللجوء في خلال ستة أشهر من تقديم الطلب، وفي حالة قبوله إذا كان قد مر على الطالب ثلاث سنوات من الوجود الشرعي في هولندا، وإذا كان موطنه الأصلي غير آمن للعودة إليه بنهاية مدة الأعوام الثلاثة، فعندئذ يجب منحه إقامة دائمة. وهناك أفغان كانوا سيصبحون مؤهلين لهذا النوع من الإقامة الدائمة لو كانت طلباتهم قد نظر فيها وقبعت خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، لكنهم أصبحوا الآن مطالبين بالانتظار مدة غير محددة لمنحهم حقوقهم القانونية.

ويبدو أن وزارة العدل الهولندية تأمل في أن يصبح الوضع في أفغانستان آمناً بدرجة كافية بنهاية هذه المدة، الأمر الذي يسمح برفض طلبات اللجوء المقدمة من الأفغان، ولكن من الصعب الاعتقاد بأن المشاكل الأمنية في أفغانستان ستحل بهذه السرعة، ولو أعيد آلاف اللاجئين الأفغان إلى بلادهم فستصبح حياتهم في خطر، وقد ذكرت وزيرة العدل إيلا كالمسيك أنها بصدد وضع سياسة بخصوص عودة الأفغان، والملتص إلى أنها قد تتطوي إلى العودة القسرية في مرحلة لاحقة، فإثار هذا التصريح انزعاجاً شديداً بين اللاجئين الأفغان.

ويخشى اللاجئون وطالبو اللجوء الأفغان في هولندا وغيرها من الدول الأوروبية على مستقبل حياتهم، فمن الصعب القول بأن المئادين من المنفى سيحذون لهم مستقبلاً. ولذلك فإننا تأمل أن يدرس الزعماء الأوروبيون الوضع على أرض الواقع الأفغاني بإيمان قبل أن يقرروا إذا كانت عودة طالبو اللجوء الأفغان إلى بلادهم مأمونة المواقف أم لا.

١. ر. فقيري نائب رئيس اتحاد اللاجئين الأفغان في أوروبا

تمثل الأحداث المأساوية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول نقطة تحول في تاريخ بلد يبعد آلاف الكيلومترات عن نيويورك، وليس له صلة مباشرة بما حدث للبرجين التوأمين بمركز التجارة العالمي.

سوى الفوضى والفساد والقمع. ومع الأسف فإن الجماعات الجهادية الآن تصبح بالسلطة المؤقتة التي نصبها الأمم المتحدة في كابول، ولا يكاد وجودها يتيح أي مجال أمام النكثوقراطيين المستقلين لمباشرة مهامهم كما ينبغي. وحتى في العاصمة كابول نفسها لا يعم السلام إلا في النهار، بينما في الليل عندما تعود قوات حفظ السلام الأجنبية إلى قواعدهم يستشري البطش والقمع والإجرام في المدينة.

وقد بدأت الأطراف الأصولية، مثل «الجمعة الإسلامية» التي يتزعمها الرئيس السابق برهان الدين رباني وجماعة «الاتحاد الإسلامي» التي يتزعمها عبد رب الرسول سياف، تعد نفسها لتظهر إدارة قرضاي شريفاً من اعتنقها الليبراليين. وقد بدأت حملة التطهير بالنقل بقتل وزير الطيران عبد الرحمن في مطار كابول في فبراير/شباط ٢٠٠٢.

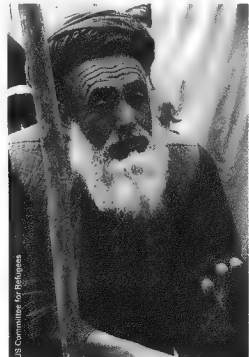
وكان كثير من الأفغان قد رحلوا إلى أفغانستان منذ سقوط طالبان، لكنهم رجعوا إلى أوروبا مرة ثانية شاعرين بالإحباط، بعد بحثهم عن فرصة للمشاركة في إعادة إعمار بلادهم، حيث تعرض بعض المئادين إلى أفغانستان للقتل أو الاختطاف، وعلى الرغم من أن الوضع لا يزال غير مستقر، فقد بدأت سلطات الهجرة في العديد من الدول الأوروبية تتحدث عن عودة اللاجئين الأفغان طوعاً أو حتى قسراً إلى أفغانستان. فدعا وزير الداخلية البريطاني اللاجئين الأفغان إلى المملكة المتحدة إلى العودة للمشاركة في عملية إعادة الإعمار، واتخذت بعض الدول الأخرى إجراءات لاحتواء تزايد أعداد اللاجئين الأفغان.

والظاهر أن السلطات الهولندية تسمى لإبعاد ٢٠ ألف لاجئ وطالب لجوء أفغاني موجودين حالياً في هولندا؛ ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، توقفت إدارة الهجرة الهولندية عن البت في طلبات اللجوء المقدمة من الأفغان لمنع إصدار وثائق الإقامة للأفغان الذين قد يصبحون بعد بضعة أسابيع مؤهلين للترحيل.

**والحق** أن أفغانستان كانت تستحق الإشادة بدورها في إسقاط إمبراطورية القمع السوفيتية، ولكنها بدلاً من ذلك أصبحت أكبر منبع للمخدرات في العالم، ومركزاً لقادة وتدريب الإرهابيين الأصوبين الإسلاميين، وكانت حركة طالبان بمثابة الفرع الأفغاني للقاعدة أكثر من كونها حكومة لأفغانستان، وعندما رفض قادتها تسليم أسامه بن لادن وأعوانه إلى حكومة الولايات المتحدة كشف ذلك الموقف عن تبعية طالبان لتطعيم القاعدة، وكان أول ضحية لهذه الأوضاع هو الشعب الأفغاني نفسه.

## لا يعم السلام إلا في النهار

وقد تحققت هزيمة طالبان ونال حمل تطهير القاعدة على أرض أفغانستان شكل أو آخر؛ لكن نوعاً آخر من الأصولية الإسلامية عاد إلى السلطة، حيث عادت الجماعات المسماة بالمجاهدين التي كانت طالبان قد أقنعتها عن السلطة فيما مضى - عادت كي تسمى لإقامة دولتهم الإسلامية المثالية، وتوحي تحريرة الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦ بأن هذه الدولة الإسلامية لن تقدم للشعب الأفغاني



US Committee for Refugees



# أفغانستان والتحديات أمام الجهود الانسانية في الحرب



مستوح للوحة النورية  
للصليب الأحمر بالقبريه  
من معمار كابل

ومن هنا فمن المفيد أن تلقى نظرة موجزة  
على بعض التحديات القائمة في هذا الصدد.

## العلاقة المتوترة بين حماية اللاجئين وحماية النازحين داخلياً

عندما بدأت العملية العسكرية الأمريكية  
تتباطأ وكالات الأمم المتحدة بأن ما يتراوح بين  
مليونين وثلاثة ملايين أفغاني سفيرون من  
البلاد ليصبحوا في عداد اللاجئين. ولكن هذا  
لم يحدث، فقد أغلقت الدول المجاورة  
حدودها ومنعت طالبان التفتلات الجماعية،  
خصوصاً في حالة الشباب الذكور فلم يفلح  
في الخروج من أفغانستان إلا الأصحاء الذين  
لديهم الموارد اللازمة لاستجواب الشاحنات أو  
الحمبر والقادرين على اجتياز المعرّات  
الجبلية الوعرة وتقديم الرشوة لحرس الحدود،  
ويبلغ إجمالي عدد هؤلاء ٢٠٠ ألف شخص  
اتجه معظمهم إلى باكستان. وكانت النتيجة أن  
عدد النازحين داخلياً ارتفع من ١.١٥ مليون  
قبل الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى ما  
يقرب من مليونين. وأصبحت أعداد كبيرة من  
هؤلاء المشردين معرضة للمجاعة في  
مخيمات ومستوطنات ليس فيها من الطعام أو  
الأدوية إلا أقل القليل، وحيث الظروف غير  
مهيأة، وحيث يضطر الناس لنقل حفر في  
الأرض للاختباء بها. كما دخلت العناصر  
المسلحة أيضاً إلى مخيمات النازحين حيث

في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أصبح  
تركيز المجتمع الدولي في أفغانستان يتجه نحو أولئك  
المعرضين للخطر داخل الدولة، على العكس من معظم  
الطوارئ الإنسانية الأخرى.

والإيرانية، والقويود التي فرضتها طالبان على  
مفادرة أفغانستان، لم يستطع أكثر من ٢٠٠  
ألف شخص الفرار من البلاد فيما بين السابع  
من أكتوبر/تشرين الأول وحتى نهاية العام.  
وكان لإغلاق مصام تدفق اللاجئين على هذا  
التحو أثره في تحويل الانتباه إلى الأفغان  
بالداخل. أما العامل الثالث، والأكثر حسماً،  
فهو أن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين  
جعلوا المعونات الإنسانية الموجهة  
للموجودين داخل أفغانستان مكوناً أساسياً  
من مكونات استراتيجيتهم السياسية  
العسكرية، وذلك في محاولة لبيان أن الحرب  
على الإرهاب ليست حراً ضد الإسلام أو  
ضد الشعب الأفغاني.

لكن حماية الشعب الأفغاني ومد يد العون له  
ليس بالأمر السهل، فلم تكن الإرادة السياسية  
متوافرة دائماً، ولم تكن الآليات الدولية اللازمة  
موجودة، وكانت هناك مصاعبات بين  
اللاجئين، مما أدى إلى تنازلات فظة نجم عنها  
تدمير المحصلة النهائية في بعض الأحيان.

هذا تثيراً محموداً يتناقض بشدة  
يمثل مع رد فعل المجتمع الدولي على  
ما حدث في كوسوفو أو رواندا عندما كان  
نصيب الأسد من المعونات الدولية والاهتمام  
الدولي يذهب إلى من يفرون من البلاد، بينما  
ظل الباقون فيها لا يتلقون أساساً أي معونات  
أو أي شكل من أشكال الحماية حتى انتهت  
الحرب.

وهناك ثلاثة أسباب أساسية تقف وراء هذا  
التحول. أولاً أن هناك أزمة إنسانية هائلة  
تلوح في الأفق داخل أفغانستان لا يمكن  
تجاهلها، إذ بات نحو ستة ملايين شخص  
عرضة لخطر المجاعة، وعلى الرغم من أن  
هذا التهديد يعود لما قبل الحادي عشر من  
سبتمبر/أيلول فإن رجل الأعمالين بالوكالات  
الدولية الإنسانية قبل بدء القصف الأمريكي  
جعل الوضع أكثر إلحاحاً. ثانياً أن التدفق  
الجماعي للاجئين الذي كان مرصفاً في  
أعقاب حملة القصف الأمريكية لم يظهر كما  
كان متوقفاً؛ فمع إغلاق الحدود الباكستانية



أعداد هائلة من اللاجئين تحتاج للرعاية. وكان للضغط من أجل فتح الحدود رغم كل المواقف - وهو ما فعله معظم دعاة حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان - الأثر أيضاً في تقليل الطاقة المطلوبة لتوجيهها لوضع الاستراتيجية اللازمة في محاولة لحماية السلامة الشخصية للملايين المحاصرين داخل أفغانستان. فعلى سبيل المثال لم يوجه هذا اهتمام قليل بدرجة ملحقة إلى إمكانية إنشاء مناطق آمنة في جهات مختلفة من أفغانستان لحماية النازحين الداخليين وغيرهم من جموع المضطربين مع انسحاب طالبان. ويبدو أن ذكرى تجربة سربرينشتا الأليمه قد استحضرت بفرض استخدام هذه الفكرة، أو ربما التمسع الرأي القائل بأن الذين يمانون من سوء التبنذية سيستعرضون للخطر إذا انتقلوا إلى معميات تكثر من المرافق المتصلا وأسيروا بها بدون حرية مرضية. لكن هذا هو عين ما فعله مئات الآلاف، بانتقالهم إلى المعميات في أماكن مختلفة من أفغانستان حتى على الرغم من النقص الشديد في المعونات والصماية. فماداً كان يتوقع من الأفغان أن يفعلوا عندما تنقذ الموقن الدنالية في بيوتهم، وتبدأ القنايل تهتمر عليهم ويشتد القتال؟ يقول أحد الأخصائيين العسكريين إن كل منطقة آمنة من هذه المناطق تتطلب ما يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف من الجنود لضمان توفير الصماية الكافية لها، وهناك عدد من الدول التي ربما كانت مستعدة بـ "العون"، ولكن لا المناطق الآمنة ولا الأفكار الأخرى التي تشابهها تالت حظاً من الدراسة الجادة. ولو لم تكن الحرب قد انتهت بهذه السرعة لكان الرفض المتجمل لفكرة المألات الآمنة قد أودى بحياة الكثيرين من الأفغان.

وقد أصبح وجود الامترياليجيات الشاملة مطلباً الآن أكثر من أي وقت مضى لحماية ومساعدة اللاجئين والنازحين الداخليين الذين بدأوا في العودة إلى ديارهم، وفي ظل الصراعات الداخلية الدائرة بين المرفقيات المختلفة في أفغانستان واحتمال وقوع أعمال انتقامية وحادثة عدم الاستقرار بصورة عامة فمن المستحسن تشجيع مفوضية شؤون اللاجئين بما لها من صلاحيات في مجال الصماية على القيام بدور محوري في عملية إرجاع كل من اللاجئين والنازحين الداخليين. وكانت المفوضية قد لعبت الدور الرئيسي في طمسكتكس المجاورة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ لاصطحاب النازحين الداخليين واللاجئين العائدين إلى المناطق التي كانوا يعيشون بها، ومناجاة أحوالهم في هذه المناطق، ومعالجة السلطات والمنظمات المحلية نيابة عنهم حينما وقعت تعرشات على غير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، بل وساعدتهم على تحريك الدوى القضائية في قضايا النزاع على الممتلكات. هذا اللون من المشاركة يجب أن يحدث في أفغانستان أيضاً. ولكن مع الأسف (وفي كتابه هذه السطور، أي في

حيز الوجود حتى يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، أي بعد بدء الأزمة الأفغانية الطارئة بوقت طويل. وفي ضوء هذا الفراغ الناشئ في مجال المسؤولية، وعدم مباشرة مكتب تشسيق الشؤون الإنسانية أو الوحدة لمهامها، طلبت مفوضية شؤون اللاجئين السماح لها بالتأيم بدور "قيادي" في المعميات التي تبنى باللاجئين والنازحين الداخليين وغيرهم من المضطربين من الحرب في أفغانستان. لكن هذا الطلب لم ينظر فيه إلا بعد انتهاء الحرب، وبدلاً من الاستجابة له اقترح على المفوضية أن "تعود إلى الأساسيات" وأن تركز في المقام الأول على حماية اللاجئين. وبناء على ذلك، التزمت مفوضية شؤون اللاجئين طوال فترة الحرب بصلاحياتها الموهودة، وقدمت الحماية والمساعدة للاجئين أساساً. ويشهد لها في هذا الصدد بأنها سمحت بنقل بعض الإمدادات المطلوبة بالمشاحات إلى معميات النازحين الداخليين البائسة المكتظة قرب الحدود الباكستانية والإيرانية، لكنها أجمعت على العمل مباشرة في هذه المعميات وعن إنشاء معميات جديدة؛ وأرجعت موقفها هذا إلى المخاطر الأمنية

والخشية من أن تؤدي مشاركتها إلى عرقلة تدفق اللاجئين. كذلك لم تقم المفوضية بدور قوي في الدعوة إلى حقوق هؤلاء وغيرهم من النازحين على الرغم من تواتر الأتياء من المشاكل المتعلقة بالصماية داخل المعميات. وتعرضت المفوضية لانتقادات حادة قالت إن جهودها للعمل من أجل النازحين الداخليين مبالغ فيها أكثر مما ينبغي، وعاب عليها البعض عدم استخدامها بما يه الكفاية في أثناء أزمة كوسوفا الطارئة (عندما كان اللاجئون بحاجة إلى الاهتمام)، كما تأثرت المفوضية بموقف المسؤولين في مقر الأمم المتحدة الذين يؤيدون حصر جهودها في نطاق أضيق من المهام، ومن ثم أصغر الداملون بالمفوضية على أن أفضل شكل من أشكال الصماية للمعرضين للخطر داخل أفغانستان هو "فتح الحدود".

لكن الحدود المفتوحة، لم تكن حلاً عملياً في الوقت الذي كانت فيه كل الحكومات في الدول الست المجاورة لأفغانستان تصر على إبقاء حدودها مغلقة لأسباب أمنية. وكانت الولايات المتحدة على حد كبير تؤيد هذا الإغلاق، ومن المؤكد أن باكستان رضخت للضغط في بعض الأحيان فسمحت بدخول بعض الحالات "المعرضة للخطر"، ولكنها أوضحت أساساً أنها لا تستطيع استيعاب المزيد من اللاجئين الأفغان، حيث أن باكستان وإيران بهما أصلاً ما يقرب من أربعة ملايين افغاني من أوقات سابقة، وكانت باكستان تخشى أن يلم المجتمع الدولي، رجاله، مثلاً فعل عندما انسحب السوفيت، ويترك اللاجئين مرة أخرى وحدهما أمام

أجبرت الشباب من النكور على الانضمام لصفوف المجردين، ووردت أنباء عن وقوع أعمال عنف، خصوصاً ضد النساء. وكما لاحظ أحد المسؤولين الدوليين في مجال الإغاثة فإن الذين لا يستطيعون مغادرة البلاد ... أسوأ حالاً بكثير ممن يعيشون في معميات اللاجئين خارج أفغانستان. وقد وصل عدد النازحين داخل أفغانستان المعرضين للموت إلى ١.١ مليون.<sup>١٧</sup>

وفي الوقت الذي بدأت فيه مفوضية شؤون اللاجئين في الاهتمام باحتياجات النازحين، لم يكن هناك مركز العمليات الخاصة بالأنشطة الموجهة لرعاية النازحين الداخليين. وبذات مجموعة من المنظمات الدولية، وهي برنامج الغذاء العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، وعدد من المنظمات غير الحكومية، أقصى ما في وسعها من خارج البلاد لجلب الغذاء والأدوية إلى الشعب في

## إن النازحين الداخليين لم يكن لهم نصير على أرض الواقع

أفغانستان على الرغم من حملة القصف البرية والحرب الدائرة. واشترك معها الماملون المحليون والمنظمات غير الحكومية المحلية بشيعة في توزيع إمدادات الإغاثة متى استطاعوا على المعرضين للخطر المجاعة والمعرض. ولكن بصورة إجمالية، وكما يحدث في الكثير من الأزمات الإنسانية، لم يكن هناك رصد مركزي أو شامل لأحوال النازحين الداخليين ولا تقييم لاحتياجاتهم، ولم توسع أي استراتيجيات لصمايتهم وتندميم المساعدة اللازمة لهم. أي أن النازحين الداخليين باحتصار لم يكن لهم نصير على أرض الواقع خصوصاً في مجال الصماية.

ويمكن تفسير هذا الموقف في مقر الأمم المتحدة، ففي أعقاب النزاعات الموقفة بين الوكالات الإنسانية في مجال اختصاصها خلال عام ٢٠٠٠، أكد الأمين العام للأمم المتحدة الجديد، نوزولا على رغبة الحكومات المانحة والديمق من الوكالات، أنه لن تكون هناك وكالة وحيدة مسؤولة دون غيرها من شؤون النازحين الداخليين، وعلى الرغم من الاقتراح القائل بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المرشح المناسب لتولي هذه المسؤولية الدولية، فقد تقرر بدلاً من ذلك أن يبقى مكتب تشسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وهو الجهاز المكلف رسمياً من المنظمة الدولية بتسيق أعمال الإغاثة، هو النقطة المركزية للجهود المبذولة بالنازحين الداخليين. ومن أجل مساعدة المكتب في أداء مهمته بميزان من الكفاءة، وافق الأمين العام على إنشاء وحدة خاصة بالنازحين الداخليين. غير أنها لم تظهر إلى



وغير سياسية وأن «يقوم بها مدنيون من أجل المدنيين»، فإذا لم تكن المعونة منفصلة انفصلاً واضحاً عن العمليات العسكرية فإن استقلاليته ومصداقيته تضعف. ولا شك في أن إسقاط شحنات الأغذية من على ارتفاع ٢٠ ألف قدم بدون متابعة توزيعها على المحتاجين استراتيجية أبعد من أن يوافق عليها العاملون في مجال الإغاثة، فهي عملية محفوفة بالمخاطر. لأنها قد تجتذب الناس إلى مواقع قد لا يتمتعون فيها بالحماية أو قد تصبح فيها الأغذية، كما أنها لا توفر أكثر من وجبة واحدة، أو أقل من ١/٦ من إجمالي الاحتياجات الغذائية المطلوبة حسب

الواضح بين أدوار الجهات المخترطة في أعمال الإغاثة والقوات العسكرية في أثناء الطوارئ وخصوصاً عندما تكون هذه القوات أطرافاً متصارعة في سياق الصراع. ولكن الأمر يختلف بالنسبة للولايات المتحدة في حربها في أفغانستان حيث تتحجم الأهداف العسكرية أساساً بالأهداف الإنسانية. فلكي تضفي الولايات المتحدة مزيداً من المصداقية على حملاتها العسكرية على تنظيم القاعدة وأنصاره من طالبان، فقد سمعت إلى كسب احتمال المعجزة الوشيكة. وكان ذلك بمثابة لعبة علاقات عامة ولكنها أدى إلى إسقاط ٢,٥ مليون وجبة جاهزة على مناطق ثالثة من البلاد على مدى شهرين.

لكن معظم الأصوات في مجتمع منظمات الإغاثة ترى أن «إسقاط الغذاء والقتال في آن معاً» ضرب من التناقض الصاغر. حيث قالت كبريات وكالات المعونة إن التحركات الإنسانية يجب أن تكون محايدة ومتجردة

منتمصاف مارس/ آذار) لم تكن الأمم المتحدة قد قررت بعد تكليف مفوضية شؤون اللاجئين بالمسؤولية الإجمالية عن عودة اللاجئين والمهاجرين الداخليين. وبفضل عن ذلك فإن الناشئين يقدم لهم الغذاء والكساء ومواد البناء ولكن دون الاهتمام كما ينبغي بالمساعدة الشخصية وحقوق الإنسان. إذن فالمطلوب هو نشر العاملين المختصين بالحماية في مفوضية شؤون اللاجئين في مناطق المودة بدعم من العاملين الميدانيين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتشكيل «فرق عاملة مختصة بالحماية» حتى يمكن الجمع بين مختلف المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومة الجديدة بصورة دورية ليست مشاكل الحماية ووضع الاستراتيجيات اللازمة في محاولة لتعامل معها.

### العلاقة المضطربة بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات الإنسانية

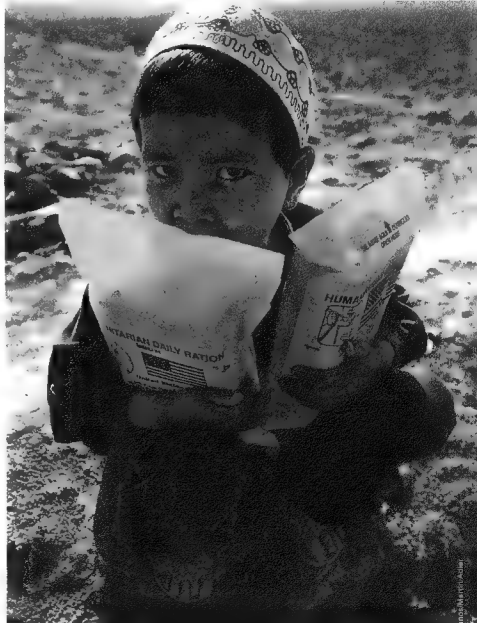
يدعو كثير من العاملين في مجال المنظمات الإنسانية إلى ضرورة الإبقاء على الفصل

## فالمصالح الإنسانية والأمنية ... تتلاقى في كثير من الأحوال

التقديرات، ولكن في الوقت الذي اضطر فيه جميع العاملين الدوليين في مجال الإغاثة إلى مغادرة أفغانستان، وتعرض فيه المأموون المحليون للمضايقات، ولم تتمكن معظم القوافل البرية من الوصول لغايتها، كل الإسقاط الجوي يمثل أحد البدائل القليلة المتاحة للوصول إلى المناطق المعزولة. كما أن الإنسان الجائع لا يعنيه إذا كانت الوجبة تأتي من مصدر مدني أو عسكري؛ ومن ثم فإن تأكيد مجتمع المعونات الإنسانية بإصرار على الصفة المدنية للمعونات أدى إلى وضع هذا المجتمع في موقف غير لائق يوحي بأنه يستكثر الغذاء على الموجودين في مناطق تعاني من سوء التغذية على نطاق واسع.

وكانت نفس هذه التحفظات قد أثرت بشأن دور العسكريين في أزمة كوسوفا، حيث أعترف مجتمع منظمات الإغاثة الإنسانية بنفسه أنه كان غير مستعد لتقديم المأوى الكافي لمئات الآلاف من اللاجئين المتدفقين على مقدونيا وألبانيا، ولكنه واجه موقفاً صعباً عندما تدخلت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لبنا مخيمات للاجئين وإقامة الغيام المطلوبة وتوفير الأمن للمخيمات، حيث قال مجتمع وكالات الإغاثة آنذاك إن تصرف الناتو من شأنه أن يفوض زعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنها محايدة ومتجردة، ويعزل المخيمات إلى أهداف عسكرية ويهدد العلاقات مع سلطات بلغراد.

إن هذه بواعث قلق مشروعة حقاً، ولكن يبدو أن الحفاظ على الاستقلال للتحركات الإنسانية في كافة الظروف ليس ممكناً، بل قد يكون في بعض الأحيان خطراً على الجموع التي يحاول المجتمع الدولي حمايتها، أما المنهج الأكثر واقعية فهو يتمثل في وضع إطار مع بداية كل حالة من حالات الطوارئ لدعم مزيد من التواصل بين جهات الإغاثة والعسكريين. وتعتبر دراسة لتقييم الأوضاع في مرحلة ما بعد الصراع، أجريت بتكليف من







مخيم اللاجئين  
الدوليين بالقرب من  
مزار شريف، ٢٠٠٦

موضوعة شؤون اللاجئين، بأن المفوضية كانت ستصبح أكثر استعداداً لو أنها شاركت مع الناتو في التحطيط لهذا الطرف الطارئ<sup>١</sup>. فالمصالح الإنسانية والأمنية في آخر الأمر تتلاقى في كثير من الأحوال، والمشاركة في التحطيط ووضع الاستراتيجيات يمكن أن يكون لها تأثير كبير في ضمان تحسب الطرفين للنتائج الإنسانية للاستراتيجية العسكرية بسهولة أكثر والتعامل معها بصورة أفضل، وعلى وجه الخصوص يمكن لهذه المشاركة أن تضمن التنسيق بين الضربات الجوية وعمليات توصيل الأغذية حتى يضمن حماية قواعل وطرق الإمداد وتبنيه العسكريين إلى مناطق المجاعات التي ينبغي إمرار شحنات الأغذية عبرها.

لكن هذا التعاون لم يحدث في أفغانستان، خصوصاً عندما بدأت مرحلة اندحار طالبان. فقد تم تخطيط جسور جوية مشتركة. لكنها أصبحت لا داعي لها في النهاية. وعملت وكالات الإغاثة بهمة وعلى رأسها برنامج الغذاء العالمي بدعم سياسي وعسكري من الغرب لتخزين ملايين الأطنان المترية من الغذاء في البلاد المحيطة بأفغانستان ثم نقلها بالشاحنات إلى أفغانستان حتى تدرا إلى حد كبير المجاعة التي يشهها بانتشارها على نطاق واسع

لكن أزمة أفغانستان كشفت أيضاً عن إحطار الإطراء في التعاون بين وكالات الإغاثة والجهات العسكرية؛ ف عندما صدر تصريح مشترك من برنامج الغذاء العالمي والحكومة الأمريكية في يناير/كانون الثاني بأنهما أنقذا أفغانستان من المجاعة، بدا أن هذا التصريح أعد أساساً ليؤكد أن حملة القصف الأمريكية لم تؤد إلى حدوث مجاعة، وأن الولايات المتحدة وشريكها برنامج الغذاء العالمي أنقذا الشعب الأفغاني<sup>٢</sup>. ولا شك في أن جهود برامج الغذاء العالمي، تستحق الإشادة، لكن هذا التقييم كان متفائلاً أكثر من اللازم، كما أنه أشار إلى الخطر الذي ينشأ عندما تكون الحكومات التي تقوم بالمعطيات الإغاثية، في التمويل الرئيسي لعمليات الإغاثة. وفي وقت الإعلان كانت أفغانستان لا تزال ترحض تحت وطأة مشاكل خطيرة في الأمن الغذائي والحماية، وكبار أئمة الأنباء أن حوالي مائة من الأطفال وكبار السن من النازحين الداخليين يموتون كل يوم بسبب المجاعة والعيش في الغراء خارج مدينة هيرات<sup>٣</sup>. ولم تصل أي أغذية إلا فيما ندر إلى الموجودين في قندهار والمناطق المحيطة بها. أما في جلال اباد ومزار الشريف فقد كان زعماء الحرب المحليين يستولون على الأغذية المرسلة إلى البعوض، وملت وكالات الإغاثة عاجزة عن الوصول إلى جيوب أخرى في مناطق مختلفة من أفغانستان، وورد أن سوء التغذية يشهد يوماً بعد يوم. وملت الأزمة الإنسانية من وجهة نظر اللجنة الأمريكية

للاجئين ومنظمة "أنقذوا الأطفال" وغيرها من وكالات الإغاثة "حادثة بدرجة كبيرة، حيث قالت هذه الجهات إنه لو أمكن درء المجاعة «فلن يستمر ذلك لأكثر من شهرين».

ومن جوانب الخلاف الأخرى بين مجتمع الوكالات الإنسانية والمؤسسة العسكرية حملة القصف نفسها. فعلى الرغم من أن الأغلبية تقبل فكرة أن الولايات المتحدة كان عليها أن ترد باستخدام القوة على الضربة التي وجهت لمركز التجارة العالمي والبيتاوتان، فإن بعض المنظمات غير الحكومية وبعض مسؤولي الأمم المتحدة أعربوا عن معارضتهم للقصف اليومي، ودعوا إلى «وقف» للسامح بتوصيل الغذاء. كما لفت آخرون الانتباه إلى عدد الضحايا في أرواح المدنيين. وحيث أن الولايات المتحدة بطبيعة الحال كانت لها مصلحة أكيدة في تجنب الخسائر المدنية، فقد حاولت جامدة أن تتصر ضرياتها على الأهداف العسكرية. لكن الخسائر تفاقمت على الرغم من ذلك، وبينما قدر البعض أنها إجمالاً بالغ المئات فقد زعم آخرون أنها تصل إلى الآلاف. غير أن

الاعتراضات من جانب المؤسسات العامة والحاصلة تراجمت بشكل كبير عندما تحقق التصبر سرياً، وعندما أصبح واضحاً أن الكثير من الأفغان يرحبون بالإغاثة بنظام طالبان. إلا أن ما أعقب ذلك من أخطاء خلال القصف والهجمات البرية التي قامت بها القوات الأمريكية ضد مدنيين أبرياء بين ضرورة المتابعة المستمرة من جانب منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية للتحركات العسكرية بفرض الضغط على العسكريين لتحقيق في تلك الوقائع واتخاذ مزيد من الاحتياطات. كما أن إسقاط القنابل للتحركات العسكرية يفرض مدنيين أبرياء لا تتفجر وتظل خطراً دائماً يهدد المدنيين الأفغان، يمد أفة أخرى تدربها منظمات حقوق الإنسان التي تعتبر هذه الأسلحة استخداماً للقوة بشكل غير مشروع.

### الجدل حول قوة الأمن الدولية

اتضعت الحاجة إلى قوة أمم متعددة الجسبات تحمي إمدادات الإغاثة والمعلمين في هذا المجال والمدنيين عندما انهار حكم



## الخلاصة

لا يزال الأمن وحماية المدنيين أدق مشكلة تواجه أفغانستان في مرحلة ما بعد الحرب. ولا توجد أي كمية من الغذاء أو الإمدادات يمكن أن تكون بديلاً عن تلبية هذه الحاجة الأساسية. ومن المؤكد أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمعالين المحليين في أثناء الأزمة تملوا بحويوة وشجاعة مذهشة فيما بذلوه من جهود لضمان ألا تتم المجاعة والأمراض أعداداً كبيرة من الناس داخل أفغانستان. وقد شارك العسكريون الأمريكيون في هذه الجهود لأن لهم مصلحة واضحة في إبراز أن الحملة ليس موجهة ضد الشعب الأفغاني. غير أن التركيز الدولي على توفير الغذاء والدواء والمأوى لم يتأهله مبادرة مناظرة لتوفير الأمن والأمان للمحاصرين داخل البلاد. وحتى عندما انتهت الحرب، فقد انتصح مرة أخرى من التأخير الطويل على إنشاء قوة الأمن الدولية ومن الصلاحيات المحدودة الممنوحة لها أن المسؤولية الدولية المقبولة لآدره المجاعة ما زالت لا تشمل على حماية السلامة الشخصية وحقوق الإنسان للناس داخل حدودهم الوطنية. ولكن التوجه المستقبلي لأفغانستان سوف يقرر إلى حد كبير بكمية تعامل المجتمع الدولي مع هذه الفجوة في مجال الحماية. التي ما زالت من أخطر العيوب التي تشوب الجهود الدولية في التعامل مع الأزمات الإنسانية.

روبرت كوهين في المدير المساعد لمشروع كيو، في النزوح الداخلي بمؤسسة بروكنغز. شاركت في تحرير «المجموع الفارة: الأزمة العالمية للنزوح الداخلي» (بروكنغز، ١٩٩٨). وتقر روبرتا كوهين عن شكرها وتقديرها للمساعدة البحثية التي قدمتها لها ماريان ميكر. عنوان البريد الإلكتروني: RCOHEN@brookings.edu

1 "Hanger, winter biggest threats to Afghans", The Daily Yomiuri, Tokyo, 11 October 2001.

2 Michael O'Hanlon, Brookings Institution Press Briefing, 12 October 2001

3 The Kosovo Refugee Crisis, UNHCR Evaluation and Policy Analysis Unit, February 2002, para. 554

4 "Massive food Delivery Averts Afghan Famine", Washington Post, 31 December 2001

5 "Refugees Left in the Cold", The Guardian, 4 January 2002

6 US Committee for Refugees, Press Release, 7 January 2002

7 "Managing a War of Pressure and Patience", Washington Post, 16 December 2001.

ناحية أخرى لم تتم السيطرة بالسرعة الكافية على الصراعات الداخلية بين الفصائل المختلفة التي عرفت إنشاء هذه القوة.

أما القوة الدولية التي تشكلت بتكليف من الأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني (قوة

## لا يزال الأمن وحماية المدنيين أدق مشكلة تواجه أفغانستان في مرحلة ما بعد الحرب.

المساعدة الأمنية الدولية) فلم تكن كبيرة بما يكفي ولم تكن صلاحياتها واسعة بما يجعلها قوة فاعلة: فاقصر دورها على العاصمة كابول لحماية الحكومة المشكلة حديثاً، وتأجل التفكير في أي توسيع لدورها إلى مناطق أخرى، فلم يكن بالإمكان نشر أكثر من ٤٥٠٠ جندي فقط. ونتيجة لذلك استمرت حالة انعدام الأمن عبر مناطق واسعة من البلاد، ومنها الطرق المؤدية إلى كابول، وتعرض وصول الغذاء والإمدادات إلى مناطق كثيرة، وتورد اللاجئين والنازحون الداخليون في العودة إلى ديارهم، وأصبح بالإمكان التخطيط للتسمية وإعادة البناء على نطاق واسع ولكن ظل من المتعذر تنفيذ هذه المخططات.

أما إذا تم نشر قوة دولية أكثر فاعلية فإن ذلك من شأنه أن يعطي هبة للحكومة المركزية الجديدة من خلال تمكينها من حكم عموم البلاد. ريثما يتم إنشاء جيش وطني وشرطة وطنية. وردع العناصر الإجرامية التي قويت شوكتها الآن في ظل غياب العسكريين، والإعراب عن جدية المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ومن الواضح أن مثل هذه القوة مطلوبة لحماية الطرق الرئيسية والجسور والمستودعات عبر أنحاء البلاد، ومصاحبة وحماية للقوافل والمعالين في مجال الإغاثة، والدفاع عن المدنيين في المدن الكبرى ضد الهجمات العشوائية غير المبررة، وردع الصراعات الداخلية بين الفصائل، ونهية البيئة اللازمة لعودة ملايين من النازحين الداخليين واللاجئين.

وفي نهاية يناير/كانون الثاني ناشد الرئيس الأفغاني الجديد الأمم المتحدة صراحة توسيع قوة الأمن الدولية، مشيراً إلى أن الحكومة والكثير من أبناء الشعب الأفغاني يؤيدون توسيع نطاق هذه القوة. كما أعرب مسؤولو الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة عن مشاعر مماثلة، ولكن حتى الآن يبدو أن الإرادة السياسية غير موجودة لتلبية هذه الدعوة، وهو ما يرجع بصورة أساسية إلى معارضة كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية.

طالبان وخضعت مناطق واسعة من أفغانستان لحكم قطاع الطرق وغياب القانون، وفي غياب الحكومة والجيش وقوات الشرطة أو النظام القضائي استولت الجماعات المسلحة، التي تتحالف أحياناً مع زعماء التحالف الشمالي أو مع قوات طالبان

المتفجرة، على طرق الإمداد الحيوية وهاجمت قوافل المعونات وهدمت واحتلت مكاتب المعونة ومخازنها وتحرشت بالمعالين في مجال الإغاثة وضربتهم ودخلت في صراعات داخلية بين الفصائل المختلفة. بل إن وكالات الإغاثة الدولية في منتصف ديسمبر/كانون الأول لم تجد الجو الأمن اللازم لتوزيع قدر كبير من الغذاء الذي كانت قد خزنته في أفغانستان وغيره من الدول المجاورة لإطعام ملايين من الجائعين.

وإذا كانت الأهداف العسكرية والإنسانية للولايات المتحدة قد انتفت في أوقات مختلفة في أثناء حملتها على أفغانستان، فقد تلاشى هذا الالتفات إزاء فكرة إنشاء قوة أمن دولية لتسهيل توصيل شحنات الغذاء وحماية المدنيين الأفغان. فقد حال البنتاغون بالعلم دون إنشاء قوة دولية فاعلة يدعى أنها سوف تعيد عن العرض العسكري الأساسي وهو هزيمة أسامه بن لادن وتطهير القاعدة. ونظراً لتجربة الألفية التي مرت بها الولايات المتحدة في الصومال، والتي لا تزال تلتلها، فقد رأت الولايات المتحدة أن القوات الدولية منسحب أهدافاً للهجوم عليها، مما سيضطر القوات الأمريكية للمبادرة إلى نجدتها مما يتسبب في وقوع الضحايا.

وأدى هذا الخوف من الوقوع في مستنقع دماء الدولة، بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد إلى التهوين من شأن تصهر الأوضاع الإنسانية والأمنية في أفغانستان، مشهاً «القتال وغياب القانون، ههيا بالأوضاع في بعض المدن الأمريكية أيضاً». ونظراً لأن الولايات المتحدة اعتمدت بدرجة كبيرة على التحالف الشمالي لحوض القتال في معظم الأحوال فقد اتجهت إلى التقليل من شأن أعمال السلب وتهديد المعالين في مجال الإغاثة التي حدث معظمها في المناطق التي تسيطر عليها قوات التحالف. ومن ناحيتهم عارض أعضاء التحالف الشمالي تركز أعداد كبيرة من القوات الأجنبية في أفغانستان خشية أن يؤدي ذلك لتقويض سلطتهم. وافتحروا كبدل عن ذلك إنشاء قوة أمن أفغانية تملأ، ولكن الواضح أن هذه القوة تندر تشكيلها في الوقت المناسب، ومن



# إعادة الروح إلى عملية إعادة التوطين: تغيير المناهج تبعاً لتغير ظروف الواقع

بقلم: جون فريديريكسون

شؤون اللاجئين. وهنا تكمن المعارضة المحورية: فكيف يمكن التوفيق بين الرغبة في حماية اللاجئين من خلال إعادة التوطين، ورغبة الدول في إدارة الهجرة من خلال برامج تسمح بدخول نوعيات معينة فقط من المهاجرين، مثل العمال المهرة وعائلات الذين سبقوا إلى الهجرة إليها؟

ومن الناحية العملية يمكن تعريف إعادة التوطين عن طريق العديد من المراحل المتتابعة التي تكمن برامج أخرى للهجرة تدبرها الدولة، مثل تحديد الحالات وتقييم الاحتياجات وإثبات الهوية وتسدّد الأهلية واستمعاء الإجراءات المتعلقة بالذئك، والنقل والمبور وأخيراً البدء في البلد المستقبل.

إلا أن سياسة إعادة التوطين لها ثلاث وظائف رئيسية، كلها ترتبط بمصالحات مفوضية شؤون اللاجئين في مجال الحماية وانتزاعات الدول في هذا المجال، وهي:

- تقديم الحماية الدولية، وتلبية احتياجات اللاجئين الذين تتعرض حياتهم وحريتهم وصحتهم وأمنهم وما لهم من حقوق أخرى أساسية من حقوق الإنسان للخطر
- أن تكون ملائمة لمحنة اللاجئين
- أن تكون أداة للمشاركة الدولية في المسؤولية

وهكذا بينما تعد سياسة إعادة التوطين جزءاً من ظاهرة الهجرة العالمية، فإن ملامحها وخصائصها المميزة راسخة في نظام اللجوء الدولي وقوانين حقوق الإنسان، مما يميزها عن سائر جوانب الهجرة الدولية.

ومن المنظور الواسع لنظام اللجوء، ثمة مقابلة بين اللجوء كشرط لله قضايا قانونية وشخصية ومصادمة لتحتاج إلى إثباتها من جانب السلطات الوطنية المختصة - وجماعات اللاجئين - الذين قد يتسمون بمصالحات جماعية تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لضمان حمايتهم ونجاتهم على المدى الطويل - وهذه المقابلة تعد مسألة محورية في الجدال حول دور إعادة التوطين كرد فعل لأزمات اللاجئين وجدواء كاداة لحل المشكلة بصورة دائمة.

كان للأحداث المأساوية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ أضداد غير متوقعة على اللاجئين في أماكن بعيدة عن موقع الحدث نفسه، وكان أشد هذه الأضداد هو تركيز الاهتمام الدولي على محنة الشعب الأفغاني.

وكانت دول كثيرة قد أصبحت لا تحيد عملية إعادة التوطين خلال التسعينيات من القرن العشرين. ولكن في أعقاب الأحداث المأساوية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول قد تصبح هذه العملية من أفيد الأدوات المتاحة في عدة الحماية.

## ما المقصود بإعادة التوطين؟

إعادة التوطين مصطلح يعني أشياء كثيرة يختلف معناها من شخص لآخر. فالبعض يعتبرونه نشاطاً شيقاً ومحدوداً يقتصر على أعنف حالات انتهاك حقوق الإنسان وعلى الأشخاص الذين يعانون من صدمات شديدة، بينما يعمده آخرون حقاً أصيلاً للأفراد الذين يطلبون الحماية (أي إذا كنت لاجئاً، إذن لا بد من إعادة توطينك).

وتتدرج عملية إعادة التوطين ضمن الصلاحيات الممنوحة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية. فالمفوضية مخولة سلطة توفير الحماية الدولية للاجئين عندما تغفل في ذلك الحكومات وعندما يصبح الأفراد والأسر عرضة للمخاطر. والمفوضية مكلفة بالبحث عن حلول دائمة لمحنة اللاجئين من خلال إرجاعهم لأوطانهم بمحض إرادتهم متى سمحت الظروف، أو من خلال مجموع من أمالي اللجوء المضيق، أو بتوطينهم في بلد ثالث. وعلى العكس من تعزير الإرجاع التسري للوطن المنصوص عليه في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، أو الحق المنصوص عليه عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في السعي للوصول على اللجوء والتمتع به، فإن ثالث التوطين نشاط متروك لتقدير الدول وإرادتها الطوعية. على الرغم من أنه يمثل نشاطاً أساسياً من أنشطة الحماية في عرف مفوضية

٢٠١٠ نولي حكومة مؤقتة جديدة السلطة أصبح الآن أكثر من ٢.٥ مليون لاجئ أفغاني في إيران وبكستان وأملون في أن يتمكوا من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء مساكنهم ومجتمعاتهم.

إلا أن هناك لاجئين آخرين تمطلت حركة حياتهم مرة أخرى. فالثالثة المحظولة التي ظفرت بمكان لها في إطار برامج إعادة التوطين المصدرة التي تدبرها الدول الغربية أصبحت ترى مستقبلها مهدداً مع إلغاء الرحلات الجوية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وما بعده وتحويل مسارها. وبعد أن ألغت الحكومة الأمريكية برنامجه (وهو أضيق برنامج من نوعه في العالم) عقب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بفترة وجيزة، مما عرقل دخول أكثر من ٢٢٠٠٠ لاجئ كانوا قد سبق أن حصلوا على موافقة على دخولهم.

ويخضع برنامج الولايات المتحدة لإعادة التوطين لتدقيق مكثف، كما أدت التدابير الأمنية المشددة وجهود مراقبة الحدود إلى مزيد من القيود على فرص الحصول على اللجوء. وهذا البرنامج في حقيقة الأمر هو برنامج الهجرة الأمريكي الوحيد الذي توقف تماماً لمدة أشهر، بينما استمر إصدار التاشيرات للسافارين للعمل أو السياحة أو الدراسة وغيرهم من المهاجرين إلى سبعة. وبحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، كان عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة لا يتعدى ٨٠٠ لاجئ، من إجمالي العدد الذي كان متوقفاً للربع الأخير من سنة إعادة التوطين، الذي يبدأ في أكتوبر/تشرين الأول وهو ١٤٠٠٠ شخص. ومن المتوقع في عام ٢٠٠٢ أن ينخفض معدل إعادة التوطين في الولايات المتحدة إلى أقل من ٤٥٠٠ شخص. وهو أقل معدل منذ أكثر من ٢٣ عاماً.



اللاجئون الذين تشدد أمامهم التدابير الأمنية الحدودية وبمرض مزيد القنود على إمكانية منحهم وضع اللجوء، إلى المهجرين وتجار الرقيق. ونتيجة لذلك أصبح ينظر إلى نظم اللجوء في العالم المتقدم على أنها مهددة من جانب شبكات التهريب والرق، وبمعرضة للاحتكاك من جانب المهاجرين بدوافع اقتصادية الذين يتكبرون في صورة اللاجئين، وحيث أن كثيراً من اللاجئين ليس أمامهم من خيار إلا الانخراط في الطريق المظلم في تيار الهجرة الدولي، وهو طريق مخوف بالمخالفات وغالباً ما يتسم بالخطر، فغالباً ما نجدهم يتحولون إلى ضحايا للزعة الثانية، ويوصون بأنهم «مهاجرون غير شرعيين». وقد نجح رود لوبر في استئثاره الحوان الدولي من جديد حول الحماية والحلول الدائمة في سباقها الأوسع والمتعلق بالهجرة الدولية.

إن النظام الكامن في عملية إعادة التوطين يمكن أن يجتنب الدول التي تشغلها دائماً مسألة عدم إمكانية التنبؤ بتحركات اللاجئين، والمعروف أن عملية إعادة التوطين أصلاً هي آلية منظمة للتعامل مع اللاجئين ونقلهم من أوضاع تنسم بالفوضى والخطر إلى مكان يتسم بالأمن والأمان في بلد إعادة التوطين. ومع تزايد التركيز على الأمن، أصبحت إجراءات فحص الهوية والفرز ثلاثي التحاليل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، يمكن أن تصبح عملية إعادة التوطين أداة فعالة أمام الدول التي تريد المشاركة في جهود الحماية الدولية ومساعدة اللاجئين على التوصل إلى حل لمشاكلهم.

إلا أن هناك خطراً يتمثل في أن إعادة التوطين يمكن أن يستخدم كبديل للقضاء على جهود الدول لفرض المزيد من القنود على منح وضع اللجوء، أي أن النظام الدولي لحماية اللاجئين قد يصبح معتمداً اعتماداً كاملاً على تقدير الدولة في تحديد من يستحقون إعادة التوطين، كما أن الحق في السعي إلى اللجوء والتمتع به قد يصبح مفرغاً من مضمونه، ولذلك يجب النظر إلى اللجوء وإعادة التوطين على أنهما حرة أساساً لا يتجزأ من نفس النظام الدولي لحماية اللاجئين الذي تديره وتشرف عليه مفوضية شؤون اللاجئين. وإذا كانت عملية إعادة التوطين هي مسألة متروكة لتقدير الدول، فإن اللجوء الذي يسهر جنباً إلى جنب مع مبدأ عدم الإرجاع القسري يعد حقاً يكفله قانون حقوق الإنسان الدولي، واللجوء مثله مثل إعادة التوطين يتعامل مع الحاجة الفردية للاجئ إلى الحماية. ولكنه على العكس من إعادة التوطين لا يترك تقدير الدولة، ويجب ألا يصحح لأهواء كل دولة من الدول ومعاييرها في الاختيار، بخلاف ما ورد في اتفاقية اللاجئين (أي فقرات الاستبعاد الواردة في الاتفاقية).

فهل تقدم عملية إعادة التوطين شيئاً لمالم



UNHCR/Poolman

## خلفية عن إعادة التوطين

لا يمكن فهم إعادة التوطين اليوم بدون الإشارة إلى دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نقل ما يقرب من مليوني لاجئ من هيتام ولاوس وكمبوديا إلى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والسويد وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وفي عام ١٩٧٩، الذي بلغ

## تأرجح بندول «الحل» من إعادة التوطين إلى الإرجاع للموطن

فيه تدفق اللاجئين إلى المنطقة ذروته، كانت إعادة التوطين هي الخيار الوحيد الممكن أمام واحد من بين كل عشرين شخصاً من إجمالي عدد اللاجئين بالعالم، وهو خمسة ملايين. وبحلول عام ١٩٩٢، انتهت حركة إعادة التوطين واسعة النطاق من جنوب شرق آسيا، مما أتاح الفرصة للمفوضية الدولي لإعادة تعريف سياسات إعادة التوطين وممرساتها.

ومن جهة نظر الدول التي تطبق سياسات إعادة التوطين، يوجد تياران متوازيان: فبعض الدول قللت بدرجة كبيرة من حصتها في عملية إعادة التوطين، محتجة بإلحاح الجهود الناشئة عن التماثل، ويقود الميزانية، في حين عاد بعضها الآخر إلى الممارسات السابقة التي تركز على جماعات عرقية بعينها، وعلى الأقليات الدينية وغيرها من الفئات التي تهم أحوالها جماعات خاصة من جماعات المصالح في دولة إعادة التوطين.

أما بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين، فقد كان لتغير التركيز فيها بعد أزمة جنوب شرق آسيا آثار إيجابية وأخرى سلبية. فبينما أصبحت سياسات إعادة التوطين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصلاحياتها المتعلقة بحماية اللاجئين، فقد تقلص البرنامج بدرجة كبيرة واتكسب نفاقه العالمي. واعتبرت المفوضية أن إعادة التوطين أداة في مجال الحماية الدولية، خصوصاً في قضايا يعينها مثل القضايا المتعلقة بهواعت الفئات الأمنية، والاحتياجات الصحية المعينة، والتعامل مع ضحايا التنذيب والأشكال

الشديدة من الصدمات والنساء المعرضات للأخطار. وقد نجم من هذا التركيز الضيق تراجع عدد اللاجئين الذين تم تعديدهم حاجتهم لإعادة التوطين، بينما ركزت دول إعادة التوطين جهودها في مقابل ذلك على منظمات أخرى بعيداً عن مفوضية شؤون اللاجئين. وفي نفس الوقت، تأرجح بندول «الحل» من إعادة التوطين إلى الإرجاع للموطن إلى حد أن وثائق السياسات بدأت تشير إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم على أنه «أسعد» الحلول الدائمة، وإلى إعادة التوطين على أنه «أقل الاستجابات». ويبقى التساؤل المطروح هنا هو «لمن يبدو هذا الحل «أسعد» الحلول» - للاجئين أم للدول أم المجتمع الدولي أم مفوضية شؤون اللاجئين؟

## إعادة التوطين في السياق الأوسع للهجرة

في غياب الحلول الدائمة مثل برامج إعادة التوطين المنظمة واسعة النطاق، كثيراً ما يلجأ



الهجرة المنظمة في صورته الجديدة الشماء الرد هو بالإيجاب المشروط، طالما كان هناك اتفاق على معنى الهجرة المنظمة. فالهجرة المنظمة لا تعني تقليص الهجرة، وإنما هي عملية يمكن للدولة أن خلالها أن تظم الدخول العربي للمهاجرين وتسيطر عليه، وليس لمة خطأ جوهري إذا نظرت الدول إلى إعادة التوطين في هذا السياق الأوسع، ما دامت عملية إعادة التوطين توضع بنفس القدر في إطار للمنظومة الدولية لحماية اللاجئين. ويمكن أيضاً أن تقيّد إعادة التوطين في تخفيف معاناة اللاجئين إذا وضفت كداة للمشاركة الدولية في المسؤولية من خلال سياسات مفوضية شؤون اللاجئين ومعاييرها وإجراءاتها التي يتفق عليها الأطراف المعنية.

### أبعاد جديدة في الأدوات القائمة

مثلما أثلحت نهاية برنامج جنوب شرق آسيا للحواء الفرصة لمفوضية شؤون اللاجئين لإرساء دعائم إعادة التوطين في سياق صلاحياتها الخاصة بالحماية، فالروم وبعد أحداث الباجي عشر من سبتمبر/أيلول هناك تبرز الفرصة لإعادة تعريف عملية إعادة التوطين باعتبارها آلية للتوصل إلى حلول دائمة لعدد أكبر من اللاجئين. ومن هنا فإن الخطوة التالية تتضمن ثلاثة عناصر، أولاً ضرورة وضع سياسة خاصة

## أن الأوان في كثير من الدول لإحياء الحوار حول دور إعادة التوطين بغرض التوصل إلى حلول دائمة.

بدور إعادة التوطين كوسيلة لمساعدة اللاجئين على التوصل إلى حل دائم. ثانياً ضرورة مراعاة الإجراءات الدولية لإعادة التوطين وتدعيمها وتوفير الموارد اللازمة لها. وأخيراً ضرورة اتخاذ مبادرة سياسية قوية لزيادة أعداد اللاجئين في حصص إعادة التوطين التي تقدمها الدول زيادة كبيرة، وخصوصاً الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول المتقدمة.

وينبغي أن تقوم مفوضية شؤون اللاجئين وشركاؤها الأساسيون في عملية إعادة التوطين بتحديد معنى إعادة التوطين تحديداً واضحاً، ليس بالنسبة للثقة القليلة نسبياً التي تحتاج للحماية القانونية، وإنما أيضاً لأولئك اللاجئين الذين يرحلون منذ سنوات في مخيمات اللاجئين أو الذين يعيشون في طي التسيار في كثير من المراكز الحضرية عبر أنحاء العالم.

وقد أن الأوان الآن لبذ الفكرة القائلة بأن الحلول الدائمة تنظم في بنية هرمية، بحيث يصف بعضها بأنها «مبدئية» والبعض الآخر بأنه «غير مرغوب فيه». وإذا تم وضع سياسة واضحة بشأن المسلة القائمة بين إعادة التوطين والحاجة إلى الحلول الدائمة فسوف يؤدي ذلك إلى تحديد مبادئ عامة ومعايير وطنية لهذه

النوع من أنشطة إعادة التوطين، التي تكاد تكون الآن غائبة من دليل إعادة التوطين الصادر عن مفوضية شؤون اللاجئين. كما أن الأوان في كثير من الدول لإحياء الحوار حول دور إعادة التوطين بغرض التوصل إلى حلول دائمة. وعلى صناع السياسة في أوروبا أن يلتفتوا إلى التحدي الذي طرحه وزير الداخلية البريطاني جاك سترو في مطلع عام ٢٠٠١ عندما اقترح رفع قدرات إعادة التوطين بدرجة كبيرة في أوروبا.

### نموذجان

للإجابة عن السؤال الخاص بالسياسات، وهو متى تصبح عملية إعادة التوطين مناسبة كحل دائم (في مقابل الحاجة إلى إنشاء اللاجئين على المدى القريب لدواعي الحماية الطارئة)، نجد أن هناك نموذجين محتملين.

النموذج الأول يمكن أن يقوم على طول الفترة التي يقضها اللاجئ وهو يعيش في طي التسيار بانتظار مستقبل أكثر تحديداً، وإن كان من الضروري اتخاذ الحيلة لكيلا يتم تحديد أطر زمنية مسبقاً بصورة تصفية، حيث أن كل موقف من مواقف اللجوء يعد فريداً بطبيعته. ومن الممكن هنا وضع منهج يستند إلى صيغ محددة، ويأخذ في الاعتبار بطول المدة واحتمال الاتفاق على إعادة التوطين وجوواء هذه الصيغة يمكن

تدعيمها بحيث لو بقي اللاجئ في وضع غير مستقر لفترة قصيرة من الوقت، فإن قرار الالتجاء

إلى إعادة التوطين يمكن تأجيله حتى لو كان برنامج الإرجاع إلى الوطن يبدو مستبعداً نسبياً في تلك المرحلة. وعلى العكس من ذلك، متى طالت المدة التي يمكث فيها اللاجئ في طي التسيار، وجب استئثار حل إعادة التوطين ما لم يكن برنامج الإرجاع للوطن وشيكاً.

وهناك نموذج آخر للمسايات يقوم على تعريف الحاجة إلى إعادة التوطين على أساس جماعي، في الوقت الذي يحترم فيه مبدأ تحديد وضع اللاجئ على أساس فردي، حيث أن تعريف جماعة من اللاجئين، معروفة مسبقاً على أساس تكوينها السياسي أو العرقي أو احتياجها للحماية أو غير ذلك من الخصائص الديموغرافية، يسهل بدوره من تحديد الاحتياجات والمتطلبات الوظيفية على المستوى الميداني.

### بنية جديدة

من الملاحظ أن نشاطاً لإعادة التوطين منذ أيام برنامج جنوب شرق آسيا أصبح يأخذ أوروبية متاخرة لدى الكثير من المنظمات والبيروقراطيات. وقد كان لهذا الإهمال تتلج غير محمود، فقد ارتفعت مفوضية شؤون اللاجئين نفسها بسبب ضئيلة احتيايل وفقد

تشرت في مكتب فرعها بنبروي، حيث كان بعض الامميين يتقاضون رشاوى من اللاجئين الذين يسمون لإرجاع أسماهم على قوائم إعادة التوطين. فقامت المفوضية بالتعاون على سبيل الاعتراض مع العيوب التي شابته عملية إعادة التوطين في كينيا، والتي بدأت قبل إصدار التقرير عن تحقيقات الأمم المتحدة فيها بوقت طويل. ومن التدابير التي اتخذت في هذا الصدد دعم الموارد المخصصة للماملين، وتعيين آليات جديدة للإشراف، ووضع إجراءات للتعاون مع الحالات وضمان الجودة.

فهل من الممكن اتخاذ تدابير مماثلة على المستوى العالمي لضمان ألا تتعرض إجراءات إعادة التوطين في أماكن أخرى لهذا اللون من الفساد؟ إن إجراءات إعادة التوطين يجب أن تتم بأرض المعايير وأعلى مستويات الاحتراف، خصوصاً في ضوء اشتداد دواعي القلق الأمنية الجديدة، لضمان سلامة العملية وعدم تقويض الإزالة اللازمة لاستخدام إعادة التوطين كإجراء من إجراءات الحماية.

وكثيراً ما يقال إن إعادة التوطين تحتاج إلى عمالة عالية كثيفة، والحق أن أي عملية تطوي على تقييم الاحتياجات وتحديد الحالات وإثبات الهوية وإثبات وضع الطلب تتطلب مستوى كافياً من الماملين والموارد الوظيفية. وفي نفس الوقت فإن الكثير من الأنشطة التي ترتبط عادة بإعادة التوطين، مثل تقييم الاحتياجات وتسجيل اللاجئين والتعاون مع الحالات وتقديم الاستشارات الفردية، كلها ضرورية ومهمة لكافة الجوانب الأخرى في أنشطة مساعدة اللاجئين وحمايتهم على المستوى الميداني. والأهم من ذلك أنها عناصر ضرورية لوضع الاستراتيجيات اللازمة لإعادة اللاجئين لأوطانهم مع مراعاة جميع المجتمعات الجديدة التي ينتقلون إليها، وللمساعدة اللاجئين على اتخاذ قرارات حكيمة. ما عندما تتم عمليات تسجيل اللاجئين وتقييمهم في سياق متفرع عن السياق الأوسع، فإنها تصبح مضنية وصعبة التقييد، وهي بعض الحالات عرضة للتعايل والفساد.

وبالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين، فإن دور إعادة التوطين ووظيفته في المفوضية يحتاج إلى فحص وتدعيم، فلن يكون لإعادة التوطين دور أهم بدخل فيه عدد أكبر من الدول كتركيا. من الضروري توفير المزيد من الماملين ومن الماكن. كما يجب مراعاة طريقة إدارة إعادة التوطين من أجل دعم سبيل المحاسبة الإدارية والتركيز على النتائج والمخرجات. ومن الضروري مراجعة الممارسات الإدارية وإصلاحها (بما في ذلك توفير الماملين، المتخصصين، والتدريب والتنمية الوظيفية، وتركيز الإشراف على السياسات والممارسات) سواء بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين أو الدول المعنية.

ومن الضروري التوفيق بين السياسات



ويلاحظ أن الاستمارات والمشتريات القائمة على الاعتماد الذاتي وفي المشروعات التجارية الصغيرة جداً وفي نوعية اللاجئين وفديريهم تدريباً مهنياً تعتمد جميعها على دقة نظم التسجيل والتعامل مع حالات اللاجئين. ومنذئذ يمكن أن تصبح عملية إعادة التوطين خياراً ممكناً وعندها هاماً حقاً، وإن لم يكن الوحيد في قائمة الحلول التي يحتاج إليها اللاجئون لاستعادة الأمل في المستقبل.

#### جون فريديريكسون منسق العلاقات الخارجية بالمكتب الإقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في واشنطن.

عنوان البريد الإلكتروني: fredriks@unhcr.ch

الأراء التي تعبر عنها هذه المقالة تعكس آراء ولا تلتزم بالمفوضية العامة للأمم المتحدة

بزيادة قدرها ٢٨٧٨ عن الرقم المسجل لعام ٢٠٠٢. أما بالنسبة لألمانيا فإن هذه المصيفة تعني أن برنامج إعادة التوطين فيها سوف يستوعب ٨٢٠٠٠ لاجئ

وهي واقع الأمر أن دول الاتحاد الأوروبي تستطيع أن تلزم نفسها بزيادة حصص إعادة التوطين مع مرور الوقت إلى ١٠٠ ألف شخص سنوياً. ويمكن لكل من كندا وأستراليا العودة إلى مستوياتهما السنوية في أوائل التسعينيات التي كانت تصل إلى ٢٠ ألف شخص، ويمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى مستوياتها التاريخية التي كانت تبلغ ١٢٠ ألف شخص سنوياً. وقد حدث تقدم طيب من حيث ارتفاع عدد الدول المهتمة بتقديم فرص إعادة التوطين، ومنها شيلي والبرازيل وبنين وبوركينا فاسو وأيسلندا، على الرغم من أن الأرقام المطلقة في هذه الدول أقل بكثير من الأرقام المذكورة أعلاه.

ولكن الأهم من مسألة الأرقام والمصمم هو ضرورة قيام الدول بدفع خيار إعادة التوطين كجزء من الالتزام الأوسع بالتوصل إلى حلول دائمة للاجئين. غالبية الأساليب لإعادة التوطين لا تجدي وحدها، حيث يلزم تجديد الاهتمام بتسجيل اللاجئين، وتحديد دوافع اللاجئين والحلول الدائمة لهم في المرافقات الممتدة. أما إلغاء اللاجئين لأعوام وأعوام هي مفاهيم بائسة وأوضاع يتشتر بها رعايتهم فيخرج الشعور بالاستياء ويؤدي إلى وقوع الصنفاة ضحايا. وفتح الباب أمام العناصر الإجرامية لانتهاك اللاجئين واستغلالهم، مما يؤدي إلى مزيد من التراجع في الدعم العام لهم.

والممارسات فيما بين مفوضية شؤون اللاجئين والدول من أجل خلق نظام عالمي مترابط، والأهم من ذلك للشروع في برنامج يتسم بالشفافية يسهل عمليات إعادة التوطين على المستوى الميداني. وعندما تصبح عملية إعادة التوطين عالمية ومنسقة التطبيق، وتتحقق الشفافية في معايير الأهلية، ضوفت يقل التأثير «الاستقطابي» لإعادة اللجوء الذي يحشاه الكثيرون. إنه لن يكون هناك مبرر أمام اللاجئين لهبطوا عن مكان أفضل للتمتع مع حالاتهم إذا تساوت الفرص أمامهم لإعادة التوطين - باعتراض تساوي مستوى الاحتياجات لديهم - سواء كانوا في بانكوك أو داداب أو موسكو أو في أي مكان آخر.

#### تجديد الالتزام

لكي تصبح عملية إعادة التوطين حلاً واقعياً للاجئين، يجب زيادة عدد الدول المشاركة والعصم المقدمة منها زيادة كبيرة. وعلى الدول المتقدمة أن تخصص المزيد من الموارد المالية لتمكين مفوضية شؤون اللاجئين من تنفيذ رسالتها، كما دعا رئيس المفوضية رود لابر الدول المتقدمة إلى زيادة الجهود الرامية إلى المشاركة في تحمل الأعباء من خلال رفع حصصها في مجال إعادة التوطين. واقترح الوصول إلى نسبة لا جئ لكل ألف ساكن. لكن الاستجابة من جانب الحكومات حتى الآن كانت أقل التزاماً الكمي وإمداً الرقي. المعقش، وإذا استخدمت هذه الصيغة فإن الرقم المسجل في ٣١ الولايات المتحدة سيصبح حوالي ٢٧١٠٠٠ لاجئ سنوياً. أي

١ انظر إلى: سويل العال. General Conclusion on International Protection (no. 79 (XLIV) 1990). The Executive Committee, UNHCR Geneva, and the Resettlement Handbook: April 1998, Division of International Protection, UNHCR, Geneva.

2 Ri Hon Jack Straw MP 'An Effective Protection Regime for the Twenty-first Century', speech before the Institute for Public Policy Research, London, 6 February 2001. Available from The Guardian Newspaper Limited, 2001 website.

٢ تنقل التقديم على هذا الصمد في المؤتمر الدولي حول استقبال ودمج اللاجئين الذين يباد توطيهم، الذي عقد في الفترة ٢٥-٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠١ في نورويكج في السويد انظر: ICRRR. Principles, www.unhcr.org/cg/ref/bm/reds/vix/home? page=search.

### هل يمثل إعادة التوطين الفرصة الوحيدة لتحقيق الأمن على المدى الطويل؟

بقل: مارغا بيغاند وسييري أوبن

تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة من الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين الأمان في الهند عبر أسما وجدوا في جميع الأسر الأفغانية التي التقينا بها في نيودلهي تفصل حيار إعادة التوطين. إذ يرى الكثيرون أن الانتقال إلى الأمن القانوني والاقتصادي في الهند مع استمرار عدم الاستقرار في أفغانستان لا يترك أمامهم أي خيار مبدع غير ذلك. فهل سبيل المال، تشترق فارشتا' بالقلق على مستقبل أطفالها، حيث قالت لنا أنها تريد حقوق الإنسان في أفغانستان، للأطفال لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة، والحياتة مفعولة بالمخاطر هناك. ولكن الحياة تحفل بالاحترار في الهند أيضاً، وافغالي لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة ما لبثا لا اختر على دفع المصروفات. إنني اتسنى أن تنتقل أسرتي للإقامة في كندا، وشنت الرعة في الانتقال للإقامة بالخارج عند الآخرين الذين لهم أصلاً أقارب مقيمين في أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا. وقد أحرمتنا أسرة مسعود، بانهم لم يعد لهم أي اقارب في أفغانستان على حد علمهم، ولكنهم على اتصال بأقارب عاشتهم المقيمين في الولايات المتحدة وكندا.

أما أسرة إبراهيم فقد قدمت إلى نيودلهي من كابول عام ١٩٩٠. وكان إبراهيم في البداية ينال أنهم لن يبقوا في الهند أكثر من شهرين حتى تهدأ الأمور في أفغانستان، ولكنهم سرعان ما بدأوا بيلكون في إعادة التوطين. وفي المصادق (أب/سبتمبر) ٢٠٠١، تفتت الأسرة خطاً من السفارة الأمريكية في نيودلهي يجبرها بمخبرها الفرصة للاستئناف للإقامة في ريشتموند بالولايات المتحدة. وهكذا، وبعد أحد عشر عاماً من عدم الاستقرار، بدأت الأسرة تخطط لمستقبلها، وصرت بات إبراهيم الأربعة المراهقات سورورا بألغا، وبدأن يطلعن لاستكمال تعليمهن، والسهول في مجال الحياة النيوية. ولكن أفراد الأسرة أيضاً اعترفوا بأنهم يؤسفهم أن يتركوا الهند، وأكثر ما يحزنهم أن يتركوا أصدقائهم الذين عرفوهم فيها. وفي صساء الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، استقل إبراهيم وعائلته طائرة متجهة إلى واشنطن، ولكن في أساء، الرحلة وقعت أحداث نيويورك فتم تحويل مسار الرحلة إلى كندا.

وكان إبراهيم وأسرتهم من آخر الأفغان الذين تم إعادة توطينهم في الولايات المتحدة. لكن الكثيرون من الأفغان في نيودلهي ما زالوا يرون إعادة التوطين على أنه الفرصة الواقعية الوحيدة للاستقرار على المدى الطويل. وما زال البقاء في الهند مجرد حل مؤقت، والكثيرون غفقتين بأنهم سيتمكنون من العودة إلى أفغانستان، وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت أمام هؤلاء أي فرصة لإعادة التوطين أم لا.

مارغا بيغاند وسييري أوبن طليانتي بالمصف الثالث بقسم الجغرافيا بجامعة لندن. وقد قضيتا شهر (أغسطس/أب) ٢٠٠١ في نيودلهي لإجراء بحوث عن اللاجئين الأفغان في إطار الرسالة المطلوب تقديمها للتحجر.

عنوان البريد الإلكتروني: e.ooppen@uct.ac.uk, m.blvand@uct.ac.uk



# الاستبعاد والإرهاب والخاتمة اللاجئ

عبد المومستار

أدى هذا القرار بدوره إلى موجة من القوانين والتشريعات الجديدة والمقيدة على المستوى الوطني (بما في ذلك احتمال اعتقال غير المواطنين المتهمين بأنشطة إرهابية لأجل غير مسمى في بعض الدول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة) قد يتخضع عنها عدد من المشاكل للاجئين وطالبي اللجوء.

## فقرات الاستبعاد

قانون اللجوء الدولي أبعد من أن يكون عباءة يخفي تحتها مذبحة مرتكبو الأعمال الإرهابية، حيث يستبعد صراحة من نطاق الحماية كل من انتهكوا حقوق الإنسان للآخرين أو ارتكبوا جرائم خطيرة أخرى. وقد كانت مذابح الإبادة النازية وجرائم الحرب ماثلة في أذهان الحكومات التي صاغت الإطار الجديد لقانون حقوق الإنسان واللجوء في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة، بما في ذلك اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، حيث رأت أن مثل هذه الحالات «غير المستحقة» يجب منحها من المطالبة بالحصول على وضع اللجوء. ومن ثم فإن الاتفاقية تتضمن ما

## في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وجهت الحكومات في مختلف أنحاء العالم انتباهها إلى مكافحة خطر الإرهاب العالمي.

فيها حجر زاوية)، وفي نفس الوقت اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية المواطنين والمؤسسات.

وقد شهدت الشهور الأخيرة تصاعداً في الاتجاه نحو الربط بين اللاجئين وطالبي اللجوء وبين الأعمال الإرهابية. ومن ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم 1472 (المعتمد في 28 سبتمبر/أيلول 2001)، الذي يمثل ركيزة استجابة المجتمع الدولي لعطو الإرهاب في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، يتضمن إشارتين صريحتين إلى ضرورة حماية نظام الحماية الدولية للاجئين من الميث به على أيدي الإرهابيين. وإذا كان إدراج الحاجة إلى الالتزام بالمعايير الدولية لقانون حقوق الإنسان موضع الترحيب، فإن إقرار يؤكد على المفهوم القائل بأن مؤسسة اللجوء تعد إلى حد ما ملاذاً للإرهابيين، وقد

نظراً للإحساس بالتهديد الذي نجم عن الهجمات والاعتقاد بأن الخاطفين استغلوا المجتمعات المستوحاة الليبرالية لارتكاب أفعالهم الشنعاء، فقد تم تشديد المناخ أمام اللاجئين وطالبي اللجوء الذي كان أصلاً مقبداً بالنسبة لهم، وذلك باسم الأمن. وعلى الرغم من أن الخاطفين التسعة عشر لم يكن بينهم لاجئ ولا طالب لجوء، فقد عدت هذه الهجمات النظرة العامة إلى اللاجئين على أنهم مجرمون وعناصر غير مرغوب فيها في المجتمع. والمفارقة هنا كما أشار رود ليرز هي أن اللاجئ هو غالباً أول من يروح ضحية الاضطهاد والإرهاب. ومن التحديات المهمة التي تواجه الحكومات ودعاة الحقوق الدين يقومون بمكافحة الحكومات الآن للحفاظ على الحقوق والقيم التي تكمن في قلب المجتمعات الديمقراطية (ومثل مبدأ اللجوء



يسمى بقرارات الاستبعاد - المادة (أ) - التي تنص على استبعاد أي إنسان ارتكب مثل هذه الجرائم ومن الحماية التي يمنحها نظام اللجوء الدولي، وتشير فقرات الاستبعاد إلى أن نصوص اتفاقية ١٩٥١ للاجئين لا تتعلق على أي شخص يثبت أن هناك مجزرات قوية لاعتباره أنه.

## توسيع أسباب الاستبعاد: تعريف الإرهاب

كما يقال دائماً، فإن الإرهابي في مفهوم شخص ما قد يكون مناضلاً في مفهوم آخر.

## إن الإرهابي في مفهوم شخص ما قد يكون مناضلاً في مفهوم آخر.

وإذا كان المجتمع الدولي متفقاً على إدانة لأحداث العادي عشر من سبتمبر/أيلول باعتبارها أسوأ صور الإرهاب، فإن تداعيات هذه الأحداث الهبت الجدل مرة أخرى حول تعريف جوهر الإرهاب على وجه الدقة. فليس هناك تعريف مقبول دولياً لهذا المصطلح؛ ومن ثم فليس يترتب أن يصبح عقبة محورية في المفاوضات التي تجري حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وللأمم المتحدة حالياً اثنتا عشر اتفاقية تتناول أنواعاً مختلفة من التهديدات الإرهابية تتعلق بسلامة الملاحة الجوية أو البحرية، واستخدام المتفجرات التخليقية، وأمن الدبلوماسيين واحتجاز الرهائن. وهذه القيود الدولية تعني أن التشريعات التي اعتمدت على المستوى الوطني، خصوصاً في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تميل إلى استخدام التعريفات الواسعة الفضائفة للإرهاب، وينشأ عن هذه التباينات احتمال أن يجد اللاجئون الحقيقيون أنفسهم غير قادرين على الانتماء بنظام الحماية الدولية.

١) ارتكب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، حسب تعريف المصكوك الدولية الموضوعة للفصل في أمر هذه الجرائم؛  
ب) ارتكب جريمة خطيرة غير سياسية خارج دولة اللجوء، قبل دخوله هذه الدولة كلاجئ؛  
ج) مدان بأعمال تتنافى مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

ويعد أن تعرضت فقرات الاستبعاد للتجاهل لسنوات طويلة، برزت بقوة في مقدمة الأولويات الدولية عندما كشفت أزمة البعيرات العظمى عام ١٩٩٤ عن العواقب الوخيمة التي تترتب على عدم إعطاء الاهتمام الواجب لمسألة تطبيق فقرات الاستبعاد. ولما أدرك المجتمع الدولي أن الحماية الدولية تُمنَح لمرتكبي مذابح الإبادة وأن المساعدات الإنسانية تستلزم دعم آلة الحرب لمليشيات الموت، تاركت التساؤلات والشكوك حول سلامة نظام حماية اللاجئين كامكلاً.

وتشعر الحكومات ومفوضية شؤون اللاجئين بتقلق مشروع فيما يتعلق بضمان ألا يسيء الإرهابيون استغلال النظام الدولي للجوء، وهو القلق الذي يرجع إلى اهتمام بهد المدى باللاجئين وطالبي اللجوء الصادقين. ولكن من المهم ألا تصبح فقرات الاستبعاد سبيلاً آخر أمام الدول لمنع الوصول إلى الحماية الدولية، بتوسيع الأسباب التي يمكن على أساسها استبعاد اللاجئين وتضييق حقوقهم الإجرائية. ويلاحظ أن الاستبعاد يمثل أكثر المعوقات تطوراً في قانون اللجوء الدولي، وينطوي على إلغاء الحماية من الإرجاع القسري إلى بلد يتعرض فيه اللاجئين للاضطهاد<sup>٢</sup>. وكذلك فمن المهم أن يتم تفسير فقرات الاستبعاد في إطار ضيق، ولا يمتدح إليها إلا في حالة وجود دليل واضح وقاطع على وجود مسؤولية فردية عن جريمة خطيرة معدة في فقرات الاستبعاد. أي أن الإجراءات التي يتخذ بها قرار الاستبعاد والأسباب الموضوعية التي يمكن على أساسها استبعاد اللاجئين من الحماية الدولية يجب التعامل معها بطريقة تحترم معها حقوق اللاجئين.

وعلى نفس المنوال نجد في الولايات المتحدة أن قانون توحيد أمريكا ودعمه بتوفير الأدوات الملائمة المطلوبة لاعتراض الإرهاب ومنعه (المعروف أيضاً باسم قانون «الريوت»، وهي كلمة معناه وطني، ولكنها هنا مجموعة الحروف الأولى من الفاظ عنوان القانون) (H. R. 3162) يوسع من نطاق الأنشطة المتعلقة بالإرهاب، ويشمل الدعم المادي للمشروعات الإنسانية للمنظمات المسجلة على قائمة المنظمات الموصوفة بالإرهاب لدى وزير الخارجية الأمريكي. ومما يثير القلق أكثر من ذلك أن قانون توحيد أمريكا يسمح كذلك باعتقال وتحويل غير المواطنين الذين يقدمون المساعدات للمواطنين المسجلين على قائمة المنظمات الموصوفة بأنها منظمات إرهابية، ومن ثم فإن السبب يقع بصورة جهرية على المهاجر في إثبات أنه لم يكن يعرف وما كان له أن يعرف أن مساعده ستمدده شاملاً أرضياً. وهذا أمر إشكالي بشدة نظراً لاتساع تعريف النشاط الإرهابي المستخدم في القانون، وكما حذر دعاة الحقوق، فإن النشاط الإرهابي بهذا المعنى يمكن أن يتضمن الآن استخدام السلاح أو غيره من الأدوات الخطرة لإحداث «تدمير مادي للممتلكات»، مما يعني احتمال إدراج أعمال المصيان العنفي التي تمثل عنوان المنظمات الداعية للحقوق، مثل منظمة السلام الأخضر، والمظاهرات المناهضة للعولمة.

## الإرهاب في اتفاقية اللاجئين

الإرهاب في حد ذاته ليس منكر أو صراحة في اتفاقية اللاجئين. ولكن طبقاً للمادة (أ) (١) تجد أحد الإرهابيين أنهم مستبعدون لوجود مجزرات قوية لاعتبار أنهم ارتكبوا «جريمة ضد الإنسانية» (ومن المؤكد أن أعمال الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ترقى إلى هذا المستوى). وقد يصطدمون بالمادة ١ (ج) التي تستبعد جنح المصالح الدولية للأشخاص الذي ربما ارتكبوا أعمالاً تتنافى مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها. ونظراً لمجلس الأمن ١٣٧٧ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، الذي يشير إلى أن أعمال الإرهاب الدولي تتنافى مع أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، إلى توسيع كبير في استخدام هذه الفقرة لاستبعاد لاجئين متهمين بالإرهاب.

وهناك فترة معينة من فقرات الاستبعاد تعد أكثر وروداً من غيرها في المعركة مع

فعل سبيل المثال نجد أن قانون الأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة الصادر في المملكة المتحدة عام ٢٠٠١ يوسع من تعريف الإرهاب بحيث يشمل كل من لهم «صلاوات» بأي منظمة إرهابية دولية (جزء ٢١ (٢) (ج)). وتعتبر هذه الصلاوات، حسب تعريف القانون، قائمة إذا كان هذا الشخص مبيد أو مساعد تلك المنظمة (س ٢١ (٤)). ويلاحظ أن غموض هذه المصطلحات يخلق احتمال أن يجد طالبي اللجوء أنفسهم موضعين بالإرهاب بسبب انتمائهم أو صلاتهم السياسية أو العرقية أو الدينية. وقد أشار أحد المعلقين إلى أن... التعريف الجاري للإرهاب أو تهديد الأمن القومي يمكن أن يعني أي شيء أو لا شيء على الإطلاق... فقد يعني أن كريدياً ما متعاطف مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، والمعروف أن كثيرين من الأكاد، إن لم يكن جميعهم، متعاطفون مع هذا الحزب، ومثل ذلك ينطبق أيضاً على التاميل ونموذج تحرير إيلاام التاميل، وعلى الكشميريين والانضال ضد الاحتلال الهندي، إلخ.



الملاجئ لمن يحتاجون إليه يجب ألا تتجاوزها أو تلتف حولها رداً على أحداث العادي عشر من سبتمبر/أيلول

مونيت زارد محلة سياسية بمعهد

## سياسات الهجرة في واشنطن

عنوان البريد الإلكتروني:  
mzard@migrationpolicy.org

يأتي هذا القرار بعد سلسلة من القرارات السابقة، أهمها  
الاجتماعية العامة الصادر عام ١٩٩٦ بشأن تدابير القضاء  
على الإرهاب الدولي وملحقه المعوي، وإعلان تكديش لإعلان  
١٩٩١ على القضاء على الإرهاب الدولي، ويمكن الرجوع إلى  
هذا القرار A/Res/51/210 بتاريخ ١٧ ديسمبر/كانون الأول  
على الموقع التالي على الإنترنت:  
[www.un.org/documents/asp/res/res51/a51r210.htm](http://www.un.org/documents/asp/res/res51/a51r210.htm)

٢٠٠٤ أصبحت موسوية شؤون اللاجئين المبدي العامة العامة بتطبيق فقرات الاستبعاد الأول مرة في عام ١٩٩٩ (مقررات الاستبعاد مبادئ عامة بشأن تطبيق المقررات). موسوية شؤون اللاجئين. جنيف، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩).

٢ ولكن من المهم ملاحظة أن تحريم الإرجاع انقضي الوارد في اتفاقية القضاء على التعذيب يطبق دون استثناء.

4 مذكورة مقدمة من المحامي نيوكولاس بيوك إلى اللجنة  
المختارة المصممة بالشؤون الداخلية بمجلس العموم في ١٥  
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ في الفقرة ١٢  
www.parliament.the-stationary-office  
e.co.uk/pa/cm/200102/cmselect/crsh/351ap04.ht

٥ من الأجراء المهمة المتعلقة بهذه المناقشة الجزء ١١١ من قانون حماية أمريكا الذي يمثل الجزء ١١٢ (١) (٣) (ب) من قانون الهجرة والجنسية (٨ U.S.C. 1162(a)(3))

٦. انظر موجز نتائج اجتماع المائدة المستديرة لبحرارة هي  
 لشبونة هي ٢ مايو/أيار ٢٠٠١ بتاريخ ٣٠ مايو/أيار ٢٠٠١  
 EC GC/01, 2track/1

٢ تقرير عن المادة ١٥ عقوبات الاستبعاد - اللجنة الدائمة  
التابعة للجنة التمهيدية لمؤوسسة شؤون اللاجئين  
ببريد/ حزيران ١٩٨٨، الجزء ج، الفقرة ١١٥ (١)

٨ قانون الأمن وعكاشة الإرهاب والجريمة لعام ٢٠٠١ الصادر في ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ - الفقرة ٣٢(١). ويمكن الرجوع إليه على الموقع التالي على الإنترنت: [www.tunisia.gov.uk/acts/acts2001/10024-c.htm](http://www.tunisia.gov.uk/acts/acts2001/10024-c.htm)

٩ مجلس القوربات هي ٧٢ مايو/ايار ١٩٩٦  
 1 v SSDH, (1996) 2 All ER 865, (1996) 2 WLR 766

١. شهر مسهرات مفوضية شؤون اللاجئين للقرعة و كما  
يظهر المعلنون ومؤسسات معظم الدول إلى أن مصدر المصوبة  
في جماعة أو منظمة ما ليس أساساً كافياً لاستبعاد أي شخص  
إلا في ظروف استثنائية. لكن مسؤولية شؤون اللاجئين لتتمثل  
بالامتثال للقائل بأنه في عدد محدود من القضايا - حيث تكون  
الأدلة على الجرائم أو التطلعات الإرهابية واضحة وأصلها  
مستبعداً - لا طلبة عسيرة - نسبة لسمعة منظمة معينة، يمكن  
أن يرد المصوبة إذا كانت طوعية مبررة كافيًا للاستمرار  
المادي في العامة الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين  
في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ في المصمم ١٧.

الصادرة حديثاً في المملكة المتحدة تفتي  
النظر الموضوعي في طلبات اللجوء وأهاف  
وزير الخارجية على أن السجود صاحب  
الطلب من شأنه أن يقضي إلى المصلحة  
العامة، وأن المادة ١٠٤ من المادة (٢٢)  
(تضمن الاستبعاد في اتفاقية ١٩٥١)  
تستلحق عليه. ويلاحظ أن استبعاد أي  
مخضع بدون النظر في طلب اللجوء، المقدم  
مخضع على الإطلاق يتطرق مع منطوق وروح  
اتفاقية ١٩٥١. وفي الولايات المتحدة نجد  
بواعث للاق مشابهة تتعلق بمسألة استخدام  
القانونية لمنع الأشخاص المستهدفين  
بموسميتهم في منظمات توصف بالإرهابية من  
مجرد التقدم بطلب لحمايتهم كلاجئين.  
وكثيراً ما تكون عملية توصف جماعات  
ببعضها بأنها منظمات إرهابية تحركها  
الاعتبارات السياسية واعتبارات خاصة  
بالمصالحات الخارجية أكثر من الاهتمام  
بالبصا الإنسانية التي يجب أن تفت وراء  
طلب اللجوء.

وتقترب هذه الإجراءات بدرجة خطيرة من  
الصفاق الاتهام بشخص ما على أساس  
الارتباط لا غير، ومن الواضح أنها تتناقض  
مع الطبيعة الفردية بالضرورة لإجراءات

إن السنوات الخمسين التي مرت على قانون اللجوء والتقاليد التي  
نفخر بها في تقديم الملأ لمن يحتاجون إليه يجب ألا نتجاوزها.

الاستبعاد. ويلاحظ أن التطبيق السليم لفقرات الاستبعاد يدعو إلى فحص أنشطة طلبة الجوء في علاقته بمنظمة ما، ووجود الموضوعي في ارتكاب أفعال متسوحب للمملكة المتحدة، وكما ذكر مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، فلا يجوز استبعاد أي شخص من الاتفاقية لمجرد أن أفعاله توصف بعنصرية، إرهابية، فمن الضروري أن تكون هناك مبررات قوية للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة متسوحب الاستبعاد بقضبي المادة

والخلاصة أنه إذا كان من المهم الإفراج بآبدول مصالحة أمنية مشروعة في ضمان الأمان للأزهاويين وغيرهم من المجرمين، يستلزم الحماية الدولية، فمن الضروري في نفس الوقت ألا تؤدي أي تدابير تتخذ في هذا الصدد إلى تقويض النظم القائمة. ولنتذكر أن المادة 1٠٦١ يوفر للسلطات الأتوماتية يمكنها ضمان التوفيق بين مصالحها الأمنية ومصالح القانونين من الانضباط والربح، كما أن السنوات الخمسين التي مرت على قانون العفو والتفويض التي تفخر بها في تقديم

الإرهاب، وفيه اقترن (أورب) التي تمنع  
الحماية التي توفرها قانون اللجوء الدولي  
عمن ارتكبوا جرائم خطيرة غير سياسية  
خارج دولة اللجوء. ويمثل هذا النص نصاً  
آخر في المادة (٢١٤) في الإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان والمقصود هنا ضمان ألا  
يخضع المحرمون من اللجوء لجور تسليمهم إلى  
طلب الحصول على وضع اللجوء فراراً من  
المضايقة. وقد تيسر هذا النص وتطبيقه  
من عقد التعديلات التي تواجه صناعات  
اليوم؛ فمن الأهداف المحورية لاتفاقية  
اللاجئين توفير الحماية للمضطهدين على  
أساس أسنطتهم السياسية، والمعروف أن  
الراهبين كثير ما يكونون على النواحي  
السياسية لجرائمهم. ومن هنا فعلى صانعي  
القرار أن يسلكوا مسلكاً دقيقاً وحساساً  
تتجسد من أجلها الجريمة السياسية، ومن  
ثم تتطلب الإغاثة من الاستبعاد. وأجربة  
تحمل مركزها غير مستحق للعناية كلاجئين.  
ومن الواجب الأساسية في قدرة صناعات  
القرار على التعامل بصفاء وفهامة مع هذا  
الأمر أن ينظروا في كافة عناصر القضية  
العينية - بما في ذلك أسباب الإدراج والميلاب  
الاستبعاد. فالرعاية الأساسية لجميع الظروف  
لعمليقة بطبيعة اللجوء القديم من أي شخص

يُسمح لصانعي القرار بوضع أي مزاعم حول سلوكه مسبقاً إيجابياً أو اتهامه بالإرهاب في طارها الشامل. وهذا هو النهج الذي أكدت عليه مجدداً عملية التشاور الدولية التي تمت مؤخراً بتأكيدا على الحاجة إلى اتباع نهج شامل في تطبيق فقرات الاستبعاد<sup>3</sup>.

### لالتفاف حول قانون اللجوء

لكي حتى قبل العادي عشر من  
سبتمبر/أيلول كانت مفوضية شؤون اللاجئين  
تبحث عن أي مضطرة لتحصين الدول التي تبحث  
عن طريق سريع للحد من التطرف في طلبات  
العلو، من «استخدام الاستعداد لاحتبار  
الأهلية»، ولا تقتضي المفوضية أن هذه  
الممارسات لا تلاحظ من الطبيعة الاستثنائية  
تفقرات الاستعداد، وتثير خطر «المساس  
بالتقدير الدقيق لكل العوامل ذات الصلة التي  
يجب أن تدخل في قرار أي استبعاد»<sup>٢٤</sup>.  
في أعقاب تداعيات العادي عشر من  
سبتمبر/أيلول قد يشتد هذا التوجه (تجاهل  
الاستعداد)، والمعروف أن الدول المستهدفة  
تنظر في وضع طالب اللجوء لهذا الهدف الدفع



# عمليات الفرز في أثناء التدفق الجماعي للاجئين: تحدي الاستبعاد والفصل

بقلم: بونا فينتوري روتينو

مواطنهم الأصلية لا يجعلهم يفقدون وضع اللجوء، لأن وضع اللجوء لا ينتهي إلا في وجود أحد المبررات الخمسة الواردة في اتفاقية اللاجئين، وليس من هذه المبررات عودة اللاجئين إلى بلادهم حيث يتحولون إلى مقاتلين. وهكذا فإن اللاجئين الذين يمدون إلى مواطنهم الأصلية ثم يرجعون منها ثانية (حتى ولو كانوا قد ذهبوا إليها كمقاتلين) يطلون مدرجين ضمن اختصاصات المفوضية كلاجئين.

الصلاحيات أو عليه المسؤولية اللازمة لرعاية الأشخاص الذين تم فصلهم؟

وتسترجع هذه المقالة تجربة مشابهة من الفارة الأفريقية، لتكشف عن كيفية التعامل مع هذه القضايا المتكررة وتقدم بعض المقترحات حول كيفية حل معضلات الفصل والاستبعاد في مواقف التدفق الجماعي.

## الظروف القانونية والواقعية للاستبعاد/الفصل

تتسم الأحكام الواردة في صكوك اللجوء التي تطبق على أفريقيا بالوضوح إلى حد معقول بشأن هوية من يجب استبعادهم من وضع اللجوء<sup>١</sup>. لكن الحالات الفعلية للأفراد الذين تم استبعادهم، خصوصاً ما يزعم أنهم مقاتلون، تثير الجدل وتلقي الضوء على صعوبات نظرية في المفهوم نفسه.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك إلقاء القبض على لاجئين بورونديين في تنزانيا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، لحيازتهم أسلحة ولما زعم عن اشتراكهما في أنشطة عسكرية في بوروندي. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدراسة الدلالات القانونية لهذه المسألة لتحديد ما إذا كان المقبوض عليهم لاجئين أم مجرد شخصين يدخلان ضمن نطاق اتهامات المفوضية، وقال أحد الآراء إن المقاتلين لا

لا جدال في أن الأشخاص غير المستعدين للحماية الدولية في مواقف التدفق المختلط لجمع السكان يجب استبعادهم من وضع اللجوء، كما يجب فصل من يهددون الحماية عن اللاجئين البادين<sup>٢</sup> ويرى البعض أن هناك اتفاقاً في الرأي بدأ يتكون في أوساط القانونيين المعنيين باللاجئين بشأن طبيعة الأشخاص الذين يجب أن يفضوا لهذا الفصل<sup>٣</sup>.

إلا أن الأوضاع في أفغانستان كشفت عن مجموعة من الصعوبات القانونية والعملية في هذا الصدد، منها أن عدد الأفغان الذين حاولوا عبور الحدود في أثناء عملية الحرية الدائمة، لم يبلغ العدد الذي كان متوقعاً، ومع ذلك فقد أثار احتمال التدفق الجماعي مرة أخرى مسألة كيفية الفصل بين المدنيين الماديين والأشخاص الذين لا يستحقون الحماية الدولية بموجب قوانين اللجوء. ويتضمن هؤلاء في سياق أفغانستان أعضاء الإرهابية التي اشتملت قبل الحرب ومضفيهم من نظام طالبان ومن علونهم فيما قوامها به، وأن يعد أن فر كثير من مقاتلي طالبان والقاعدة من أفغانستان، أصبح على كثير من الدول أن تقدر نوعية المشاركة في إدارة طالبان أو أنشطة تنظيم القاعدة التي تستدعي استبعاد الأشخاص من الحصول على وضع اللجوء.

وإذا لم تكن الحاجة إلى هذا الفصل قد برزت كملح واضح في التقارير الصادرة من المنطقة، فهناك تساؤلات محددة متعلقة بهذا الموضوع يجب طرحها، أما لها من صلة بالبحر المستقبلي حول هذا الموضوع مثل ما لها صلة بالأوضاع الراهنة، وهي: ما هي طبيعة السلوك أو الخصائص التي تستدعي الفصل أو الاستبعاد وهل العنصرية الحالية أو السابغة في تنظيم القاعدة أمر كاف يستدعي الفصل أو الاستبعاد؟ وكيف يمكن إجراء الفصل أو الاستبعاد في مواقف التدفق الجماعي؟ وما الذي ينبغي عمله لمطالبتي اللجوء الذين تم فصلهم/استبعادهم؟ ومن له

## إجراءات الاستبعاد والفصل

في أوضاع التدفق الجماعي، يكون الإجراء المعتاد لتحديد وضع اللجوء هو التقرير الجماعي لأول وهلة ودون تعرج، وواقع الحال أن الدولة تعترف بوضع اللجوء على أساس الظروف الموضوعية البادية للعيان في الموهون الأصلي التي أدت إلى الخروج الجماعي منها. والفرض من ذلك هو ضمان تهمة الأمان اللجوء في الوقت المناسب.

لكن الاعتراف الجماعي بوضع اللجوء يشوبه بعض العيوب، منها صعوبة استبعاد العناصر الإجرامية وغيرها مما لا يستحقون الحماية الدولية. ويلاحظ أن الإجراءات الحكومية المفاجئة لتجنب استضافة العناصر الإجرامية يدخلان ضمن نطاق اتهامات يمكن لها نتائج خطيرة على طالبي اللجوء.

## استبعاد العناصر المسلحة غير المستحقة للجوء من صفوف اللاجئين المدنيين أمر بالغ الخطورة.

والتمثال على ذلك هو القرار الذي اتخذته جمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٩٧ بمنع دخول جميع طالبي اللجوء الروانديين بغضد منع دخول الأشخاص الذين زعم أنهم كانوا ضالعين في المذابح التي تمت في رواندا. فأنار هذا القرار الجدل بين أعضاء مفوضية شؤون اللاجئين العاملين في أفريقيا الوسطى ومواطنيهم في جنيف حول كيفية التعبير بين

يمكن أن يكونوا لاجئين، وإن القرار الذي يشارك مشاركة نشطة بعض إرادته في الصراع المسلح لا يدخل ضمن نطاق الالتزامات التي يمت بموجها حماية اللاجئين. ومتى وجد هذا الشخص على أرض دولة محايدة غير متحاربة، فيجب ألا يحمل وصفاً لمعاهدين قوانين اللجوء. أما الرأي الآخر فيقول إن مجرد عودة اللاجئين للقتال في



اللاجئين الحقيقيين ومن يجب استبعادهم والفضل بينهم. ولم تتراجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عن التراجع إلا بعد أن تمهدت مفوضية شؤون اللاجئين بتقديم الموارد البشرية والمادة التكاليفية لميز اللاجئين وعزل الناصر الإجرامية عنهم.

### آليات الفصل/ الاستبعاد

إن تطبيق منهج التفرير لأول وهلة دون تحريات للسماح بدخول طالبي اللجوء يعني أنه متى اعتبر الفصل والاستبعاد ضرورياً، فإنها يتنام بالضرورة بعد أن تكون الناصر المستهدفة قد احتلقت فعلاً باللاجئين الحقيقيين في المستوطنات. وقد ثبت في هذه المرحلة أن استبعاد الناصر المسلحة غير المستحقة للجوء من صفوف اللاجئين المدنيين أمر بالغ الخطورة. والمثال على ذلك هو محاولة استبعاد الناصر المسلحة من جموع اللاجئين الروانديين الضخمة في شرقي راثير في عام ١٩٩٤. فعلى الرغم من أنه لوحظ أن وجود الميليشيات المسلحة كان يمثل أكبر تهديد للاجئين، فقد اعترف أيضاً بأن فصلهم عن بقية اللاجئين أمر معقد يتطلب استخدام القوة. وقد رفض مجلس الأمن العديد من الحيارات العسكرية التي اقترحها أمين عام الأمم المتحدة، مثلما رفضتها الدول التي سبق أن طلبت تقديم القوات لها. الأمر الذي دعا الأمين العام لمطالبة موزمبيقية شؤون اللاجئين بتوفير الأمن لهذه الجموع، وعلى هذا الأساس تم تشكيل القوة الطائرة لفرض الأمن في المحيمات في راثير في فبراير/شباط ١٩٩٥ لتوفير الأمن للاجئين دون فصلهم عن الناصر غير المستحقة للجوء.

وهناك أيضاً إمكانية حدوث مقاومة لعملية الفصل، حتى في غير وجود العوامل التي كانت قائمة على وجه التحديد في شرقي راثير (التواطؤ من جانب السلطات المحلية وانتفاء مبادئ الحماية). وقد اتضح ذلك في عام ١٩٩٦ عندما حاولت الحكومة الترتانية نقل الأشخاص الذين زعم أنهم مجرمون إلى الحدود الرواندية، هاستسي الأمر وجود قوات الشرطة الخاصة بمكافحة الشعب وقوات الجيش لقمع أعمال الشغب بين اللاجئين. وعندما أرادت الحكومة أن تنقل إلى دار السلام أحد رعاة اللاجئين، عقب الإعداد لنقله إلى بلد آخر لإعادة توطينه فيه، شك اللاجئون في أنه قد يسجن أو يرسل إلى رواندا، فهددوا بالقيام بأعمال عنف إلى أن سمحت الحكومة لعدد من الشهود بمراحمته إلى دار السلام وتوديعه حتى استقل طائرة

متجهة إلى بلد إعادة التوطين. وتبين هذه الأحداث أن فصل اللاجئين، حتى عندما يكون مشروعاً، عملية حساسة تتطلب التعامل معها بحرص كبير.

### ماذا بعد الاستبعاد/الفصل؟

يمكن من الناحية النظرية مطالبة المستبعدين من وضع اللجوء، ممن لا يدخلون ضمن اختصاصات مفوضية شؤون اللاجئين، بمغادرة أراضي الدولة المضيفة. إلا أن هذا يستحيل في أغلب الأحيان بسبب خطر التعرض للاضطهاد والتعذيب الذي يواجهونه في بلادهم الأصلية. كما أن مجرد طردهم يحرهم من أي فرصة لقبول إعادة توطينهم في أي دولة ثالثة. وعندئذ ماذا يمكن

### الحكومات المضيفة: أن تعمل؟

من الخيارات القائمة في هذه الحالة طرد اللاجئين الذين تم استبعادهم وفصلهم بموجب المادة ٣٢ من اتفاقية ١٩٥١ إذا كانت الأنشطة التي أدت إلى فصلهم تمثل تهديداً للأمن القومي أو النظام العام، ولكن حتى عندما تمثل أنشطة الأشخاص الذين تم فصلهم الحد الأدنى من تهديد الأمن القومي، فلا يمكن بموجب قانون حقوق الإنسان إعادة هؤلاء الأشخاص إلى مواطنهم الأصلية إذا كانوا لا يزالون يواجهون احتمال التعرض للاضطهاد أو التعذيب. وإذا لم تكن هناك دولة ثالثة مستعدة لاستقبالهم، وهو احتمال بعيد جداً، فلا خيار عندئذ أمام الدولة المضيفة أن تسمح لهم بالبقاء داخل أراضيها.





الخيار الثاني هو احتجاز الأشخاص الذين تم فصلهم، وهذا هو ما أختت به تنزانيا في عام ١٩٩٦ عندما أنشأت مرفأ للاحتجاز في مويسا الواقعة في منطقة كاجيرا، وكان الفرض منه أن يصبح مويسا مكاناً لاستضافة المذبذبين بترهيب إخوانهم، أي اللاجئين

## يشير احتجاز الأشخاص الذين تم فصلهم في تنزانيا عدداً من التساؤلات

الروانديين الذين كانوا يهربون رفاقهم من اللاجئين على عدم العودة إلى رواندا أو يفتقونهم بذلك بشكل أو بآخر. وبعد أن تمت عملية الإرجاع الجماعي في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، استخدم مرفأ للاحتجاز لاستضافة الروانديين الذين قالوا إنهم يخشون على حياتهم إذا ما أعيدوا إلى رواندا. ومنذ صدور قانون اللاجئين في عام ١٩٩٨، أصبحت مويسا مكاناً للاحتجاز المقاتلين إلى جانب طالبي اللجوء واللاجئين.

ويشير احتجاز الأشخاص الذين تم فصلهم في تنزانيا عدداً من التساؤلات، إذ يؤدي الفصل في واقع الحال إلى تقييد حرية التحرك والإقامة ولا ثم لا يتوافق مع مبادئ القانون الدولي التي تص على عدم فرض مثل هذه القيود إلى في حالة الضرورة، وعلى ضرورة تناسب الظروف المفروضة مع المشكلة التي يجري التماس معها. ومن هذه التساؤلات: هل يعد مجرد حيازة الأسلحة سبباً كافياً للاحتجاز بدون محاكمة وكم من الوقت يستمر الاحتجاز؟ ويلاحظ هنا أن الفصل السامع والمشر من قانون اللاجئين ينص على أن تكون فترة الاحتجاز ثلاثة أشهر، مع السماح بتجديدها بموجب أحكام قانون الاحتجاز الوفاقي الصادر عام ١٩٩٢، وكم مرة يمكن أن يتم فيها تمديد الاحتجاز؟

### من المسؤول عن الأشخاص الذين يتم فصلهم؟

عندما تحدث عملية الفصل، تترك التساؤلات حول الصلاحيات والمسؤوليات، ويمكن أن تتخذ السلطات حول وضع الأشخاص الذين تم فصلهم، مثلما حدث عام ١٩٩٧ عندما وصلت مجموعة من مقاتلي ماي ماي من زائير إلى تنزانيا، بدلاً من أن تطلب هذه الجماعة من البعثة اللجوء فقد أرادت الاحتفاظ بوضع أفرادها كمقاتلين. وخلفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن هؤلاء لا يعدون محاربين لأغراض الصراع المسلح التي يوضحها القانون الإنساني الدولي، ومن ثم لا يدخلون ضمن اختصاصات الصليب الأحمر. أما مفوضية

شؤون اللاجئين فلم تتعامل معهم طالما ظلوا يطلبون الاحتفاظ بوضع المحاربين، وعبروا عن رغبتهم في العودة واستئناف القتال. ونتيجة لذلك اضطرت حكومة تنزانيا لاستضافتهم في أستاذ لكرة القدم لمدة عام تقريباً حتى قبلوا بوضع اللاجئين فنقلوا إلى مستوطنة اللاجئين.

وعندما تنفض أي وكالة من الوكالات الخارجية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو مفوضية شؤون اللاجئين، أيديها من الاهتمام بأي فئة من طالبي اللجوء فإن عبء رعايتهم يقع بطبيعة الحال على الدولة المضيفة. وهذا ليس من الإنصاف في شيء، ولكنه هو السبب الذي تواجهه دولة مثل باكستان إذا ما ألقت القبض على مقاتلي طالبان والقاعدة واعتقلتهم.

### الخلاصة والتوصيات

إذا كان الاستبعاد والفصل أداتين مناسبتين للتعامل مع مشاكل التدفق المختلط لطالبي اللجوء فهناك صعوبات أخرى تنشأ عندما تحاول دول اللجوء فرز هؤلاء الأشخاص لتطبيق بدو الاستبعاد، وعلى الرغم مما يبدو من وضوح التمسك الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة بهذه القضية، فإن الضغوط للاستبعاد في الحالات الفردية ليست أمراً واضحاً بنفس الدرجة.

إننا بحاجة إلى التعامل مع هذه الصعاب بشكل يراعي هموم الدول المضيفة، ويتوافق مع مبادئ اللجوء. وفيما يتعلق بالمتشددين الذين كانوا يتمتعون فيما سبق للطالبان أو القاعدة، فإرى أن مجرد العضوية السابقة ليست سبباً كافياً للاستبعاد الفوري أو حتى الفصل، بشرط أن يكون طالب اللجوء مستمداً لتبذ الإرهاب والحرب، وأن يضع السلاح ويصبح لاجئاً عادياً<sup>١</sup>، ومن هنا فإننا بحاجة إلى التأكيد على النصوصات الصادرة عن الندوة التي عقدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فبراير/شباط ٢٠٠١.

لا يستبعد الأشخاص الذين كانوا في السابق أعضاء في تنظيم عسكري من طلب اللجوء ومن الحماية بوصفهم لاجئين. (ولكن) قبل النظر في طلبات اللجوء المقدمة من هؤلاء الأشخاص/الجماعات، يجب السماح بمرور فترة معقولة من الوقت بفرض التأكد من أن هؤلاء الأشخاص قد تخلوا تماماً عن الأنشطة العسكرية، وأنهم ليست لديهم أي نية لاستئناف الحرب<sup>٢</sup>.

وفي مواقف التدفق الجماعي يجب قبول جميع الأشخاص الذين يصلون إلى الحدود

ويطلبون اللجوء على أنهم لاجئون دون تحري عن حالتهم. وبعد ذلك يمكن فرز الأفراد، بحيث لو تبين أنهم ليسوا لاجئين فتمنح يمكن استبعادهم، وفي الحالات الاستثنائية، كما في حالة وجود أحكام إدانة سبق صدورها عن محكمة دولية، يمكن النظر في الاستبعاد على الفور.

ويجب أن يكون احتجاز الأشخاص الذين يتم فصلهم متوافقاً مع مبادئ قوانين اللاجئين وحقوق الإنسان. ويجب على وجه التحديد أن يكون هناك تناسب بين القيود المفروضة على الأشخاص الذين يتم فصلهم، بما في ذلك القيود المتعلقة بحرية الانتقال، وبين الحفاظ على الطبيعة الإنسانية للجوء كنظام ينتمى بالود والأمان، ومنع تخريب مضمينات اللاجئين ونزع السلاح منها وتوفير المكان الآمن للاجئين<sup>٣</sup>.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدات العسكرية والمادية للدول التي تحتاج إلى تنفيذ إجراءات الفصل مثل نامكاتان. ويجب ألا يترك عبء رعاية الأشخاص الذين يتم فصلهم ملقى على عاتق الدول المضيفة وحدها. وإذا أصبح من المقبول ضرورة فصل اللاجئين غير الحقيقيين، فإن مسؤولية رعاية الأشخاص الذين يتم فصلهم يجب أن يشترك فيها كل من عليه مسؤولية في مجال حماية اللاجئين. وهذه ليست مجرد مسألة اختصاصات أو حتى اعتبارات أخلاقية، وإنما هي مسألة ضرورة وطنية.

### بونايفيتوري روتيناوا محاضر أول بكلية الحقوق بجامعة دار السلام في تنزانيا.

عنوان البريد الإلكتروني:  
brutina@ucc.ac.tz

1 For various recommendations to this effect see Rutinwa 'Refugee Protection and Security in East Africa', *Refugee Participation Network*, September 1996, pp11-14.

2 See C Beyan International Legal Criteria for the Separation of Members of Armed Forces, Armed Bands and Militia from Refugees in the Territories of Host States', *International Journal of Refugee Law*, Vol 12, Special Supplementary Issue 2000, pp251-271.

3 See the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees, Article 1F and the 1969 OAU Convention Governing Specific Aspects of Refugee Problems in Africa, Article 1(3).

4 Overview of Key Conclusions/Recommendations of the UNHCR Regional Symposium on Maintaining the Civilian and Humanitarian Character of Asylum, Refugee Status, Camps and other Locations, 26-27 February 2001, Pretoria, South Africa, para 14(b).



# ما هي مقومات إعادة بناء الدولة؟

بقلم: بولار. نويورغ

البناء الأولية. لكن أفغانستان ما زالت تحت رحمة العمل التي تنزعها الولايات المتحدة والتي تستند إلى التعاون مع القادة العسكريين وقلوب السياسيين المتطرفين الذين لهم مصلحة في الاحتفاظ بالسلطة، بما يتناقض بعبء من رؤية الحكم الديمقراطي الليبرالي الذي تعف وراء اتفاقيات بون.

وهناك مجموعة من الخيارات الواسعة أمام السلطة المؤقتة الأفغانية المزعج تغييرها في منتصف عام ٢٠٠٢ وأمام الأمم المتحدة ومجموعة الدول المانحة. وتمثل نماذج الأمم المتحدة لإعادة البناء والتنمية في مناطق أخرى من العالم، مهما كان تنفيذها غير متوازن، دروساً يمكن لأفغانستان الاستفادة منها.

## استيعاب دروس الماضي

عندما اضطلت الأمم المتحدة بدور بديل عن الدولة في غياب الحكومة التي تدبر أمر البلاد، تعلمت درساً بالغ الأهمية وهو ضرورة حل الصراعات الاجتماعية والسياسية قبل أن تستقبل وتخرج عن نطاق السيطرة. ففي كوسوفا تحقق قدر من الأمن والاستقرار لبعض أهالي كوسوفا والصرب مع امتداد عملية إعادة التمهيد إلى المناطق غير الحضرية. ولكن في نفس الوقت أدى وضع كوسوفا غير المحدد - ككونها منطقة سياسية رمادية تمسك تردد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبفراد أكثر من مجرد الصعوبات التي تترض تحقيق الوفاق بين سكان كوسوفا - إلى تقييد نطاق عملية الاستعاضة. والدرس المستفاد هنا هو أن السياسة الدولية والمحلية وإعادة البناء على المدى القصير والطويل أمران لا يتصلان.

وفي الضفة الغربية وغزة حاولت الأمم المتحدة على مدى عقود عديدة التعامل مع الأزمة في الوقت الذي حاولت فيه أن تدرا القلاقل الإقليمية التي يمكن أن يكون وقعها خطيراً، ومن ذلك مجرد محاولاتها الاحتفاظ بوجودها بينما كانت مواقف الآخرين أكثر تنديباً. وظلت الأمم المتحدة تضطجع بمجموعة مسؤولياتها المتعددة بدون أولويات محددة. والدرس المستفاد هنا يتعلق أيضاً بتأثير السياسة الذي لا يسعى على عملية النهوض، فإذا تعدت تحقيق الأهداف

أثير هذا السؤال مرات لا حصر لها في فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحقبة الاستعمارية وما بعد الحرب الباردة، وما هو ذا يثور اليوم من جديد في أفغانستان خصوصاً فيما بين الدول المانحة والمنظمات الدولية المهتمة بأفغانستان.

ودائم بأنها تحقق دائماً التوازن بين المبادرات المحلية لبناء الثقة السياسية داخل المجتمعات وفيما بين المجتمعات وبعضها، والمبادرات الوطنية لخلق المنفعة العامة للدولة بأكملها. وقد اعتاد الأفغان على اللون الأول من هذه المبادرات، ففي غياب الدولة قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بالعمل مع آلاف القرويين وأهالي المدن لإتخاذ الموارد الباقية لخدمة الزراعة والري والتجديد العمراني، وأهم ما في الأمر من أجل إزالة الألغام الأرضية من المناطق المأهولة بالسكان.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فإنها لا تكفي لإعادة بناء الاقتصاد والصناعات على ما يجعل أفغانستان قادرة على النهوض. وهنا تنتهي عملية بناء الدولة مع عملية بناء الأمة. من خلال إنشاء البنية المادية الأساسية والخدمات الاجتماعية وتهيئة البيئة التي تلبي احتياجات الأفغان في ظل حكومة من المواطنين الأفغان. واستكمالاً للإستراتيجيات التنمائية لتنمية المجتمع المحلي تحتاج أفغانستان إلى إستراتيجيات أخرى تنازلية لمساعدتها على إعادة بناء الدولة. كما تحتاج إلى محفّزين لكبح جماح المصالح المتنافسة، ومساعدة الأفغان على استعادة صوته من المحافل السياسية بعد حرمانهم منه لسنوات طويلة، وبطبيعة الحال، وبمقتضى الضرورة في بعض الأحيان، فإن هذا هو الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي اليوم في الدول التي مرقتها الحرب مثل أفغانستان.

ويتسم إرساء السلطة المعنوية للدولة أو إعادة إرسائها من جديد بصعوبة غير عادية. وأفغانستان تواجه اليوم تحدياً هائلاً، حيث ينص اتفاق بون ٢٠٠١، الذي أبرم تحت قيادة الأمم المتحدة التي لا تزال قائمة على تنفيذ، على إجراءات تمنح السلطة لحكومة مستقبلية، مع إنشاء سلطة مختصة بإدارة عملية إعادة

الولايات المتحدة كما تصر دول أخرى على أنه من الممكن التمييز بين إرساء الأمن وبناء الاستقرار السياسي، وبين إعادة البناء المادي وعملية إعادة بناء الديمقراطية - سواء قبل تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب أو الآن بعد أن أصبح لها وجود عسكري في أفغانستان، ولكنها ترفض القيام بدور رئيسي فيما يتعلق عليه باستخفاف عملية ساء الأمة. لكن إعادة بناء الدولة الأفغانية يعني بالضرورة استنهاض الحياة السياسية لدى الأمة الأفغانية، فإذا لم يحدث ذلك فسوف تتقلص فرصة أفغانستان لاسترداد عافيتها، ويصبح من الصعب ضمان الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

في عام ١٩٨٩، وهي آخر مرة كان يمكن أن تنتهي فيها الحرب في أفغانستان إلى ما يشبه السلام، حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها التلاعب بمشاعر الولاء المحلية لتقرر من الذي سيتولى الحكم بعد سقوط الحكومة الشيوعية. ولكنها فشلت في ذلك، وبسبب الحكم القاسم الواهن الذي جاء بعد هذه الحكومة لم يتمكن المواطنون الأفغان من إعادة بناء بلدهم أو إدارته. كما أدت تحركات الولايات المتحدة وحلفائها بصورة جزئية إلى ظهور نظام طالبان، الذي لقي ترحمه - المعلن وإن لم يكن يمارس - دائماً - تأييداً بين من شعروا أنهم مهملون من جانب الجهات المقدمة للمعونات، التي كانت تستخدم القادة كوسيطاً لتوصيل المعونات الإنسانية. وقد كان هذا خطأ فادحاً بدرجة لا يمكن التهور منها. فعلى الرغم من أن إنقاذ حياة الناس يعد دائماً أهم أمر في أوقات الأزمات، فإن جوهر الأوضاع المطالة السياسية المعقدة هو الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة، بحيث لو لم تراع عملية تقديم المعونات النتائج السياسية للمعونة هل يهض البلد المعني من شرته.

وتتميز عملية إعادة البناء على نحو فعال



على المنظمات الدولية أن تعبر ما درجت عليه منذ زمن طويل من التصرف كما لو كانت الدولة غير موجودة، وأن تتخذ خطوات محددة لدعم سلطة كابول في تحديد سرعة عملية عودة اللاجئين وهكذا والملاحم العريضة للاستجابات الإنسانية للأوضاع في البلاد. وهذا ما يعد عنصراً أساسياً من عناصر بناء الدولة. من شأنه أن يحدد طبيعة البيئة السياسية في أفغانستان.

### الخلاصة

إن وجود دولة مركزية يعتد بها وتحظى بدعم مادي وسياسي من المجتمع الدولي يمكن أن يساعد على كبح جماح القوى الخارجية. فعلى مدى خمسة وعشرين عاماً منحت سمعة الانصياعات الدبلوماسية في أفغانستان لجيرانها (الذين أصبحوا الآن في الخطوط الأمامية للجبهة العلمية على الإرهاب) وولاعتها بول أوتة وأخرى باستغلال الفراغ السياسي فيها للسعي لتحقيق أطماعهم الخاصة. وسواء أكان هذا التدخل ثيابة عن حركة طالبان، أو الجبهة المتحدة السابقة، أو التحالف الشمالي الذي اكتسب القوة مؤخراً، أو الزعماء السياسيين الذين نعو عن الساحة، فقد أدى هذا التدخل التزمكي إلى تشجيع الزعماء الإقليميين على النظر إلى أفغانستان على أنها ملك لهم. فإذا لم يوضع حد للنزاع المدني بالسلوك حكيم وتحت رعاية دولية محايدة - وإذا لم يتم تنظيم عملية انتعاش بدعم محايد بنفس الكيفية - فستصبح أفغانستان العنوة في يد القوى الأجنبية أو أرضاً خصبة مزمنة من جراء الحرب ولقمة سائخة للتابعين، وكلتا النتيجتين تؤديان حتماً إلى نشوب الصراعات الإقليمية.

وهنا يمكن أن نتذكر مقولة المؤرخ تاسيتوس في وصفه للرومان بعد دحرهم القبائل الجرمانية في القرن الأول الميلادي، حيث قال: لقد خلقوا صحراء ما أسوموا بالسلام. ويلاحظ أن أفغانستان في العصر الحديث عانت طويلاً من فرض السيطرة الخارجية عليها، ولكن استرداد المافية هذا المرة من الأممية يمكن بحيث لا يمكن تركها في يد الأجانب. ولكي نتحاذ أفغانستان ما منيت به مؤخراً، ومعها آسيا الوسطى وغربها وجنوبها، يجب على المجتمع الدولي أن يضمن للأفغان الحق والفرصة في أن يعولوا صحراهم إلى أرض يانعة.

بولا نوبيرغ مستشار خاص بمؤسسة الأمم المتحدة بواشنطن  
(www.unfoundation.org)

صياغة الخفايا: عدل، إن دارسون في كابل

ومن ثم فإن بناء الثقة بين المجتمع الدولي وأفغانستان يمثل شرطاً ضرورياً لبناء الثقة بين الأفغان. حتى يتمكن الأفغان من بناء دولة ذات مصداقية وقدرة على البقاء، ولتحلولة دون تقضي الشعور بالإحباط على المستوى المحلي بسبب سياسات التنمية المتخلفة التي يمكن أن تؤدي سريعاً إلى تقضي ذلك البلد مرة أخرى. ومن هنا يبين أن القرارات التي يتخذها مجتمع الجهات المانحة الدولية في أثناء الفترة الانتقالية المبكرة من إعادة البناء لها أهمية قصوى بصورتين مترابطتين.

أولاً، إذا أسرت الدول المانحة على ممارساتها القديمة برفض التعاون على تقديم التمويل المشترك لعملية التماهي الأساسية، فإن قدرة الدولة المركزية ستصبح مقيدة إلى حد أنها لن تستطيع مباشرة مهامها الضرورية. فهدتما تفسر الجبهة المانحة - سواء الثابتة أو متعددة الأطراف، الحكومية أو غير الحكومية - على السيطرة على تخصيص الموارد بأن تقاوم التنسيق بل والتعاون بينها، فإنها لا تضرر فحسب بالمهام المادية لعملية إعادة البناء، وإنما تضرر كذلك بالمتطلبات السياسية والأمنية الضرورية للنهوض والتماهي.

ثانياً، عندما تشبث الجهات المانحة كذلك بما سبق أن اعتادت عليه من الدخول في مفاوضات منفصلة مع الأطراف التي تمسك بزمام السلطة على نحو منفرد في مختلف أنحاء البلد - وهو ما يعني في حالة أفغانستان زعماء الحرب الذين لديهم السلاح والميليشيات والسجلات السابقة من التمتع - فإن ذلك يعرض الدولة المركزية مرة أخرى للخطر. ويلاحظ أن المعادلة الوهمية بين التنمية المحلية أو غير المركزية من ناحية، وتمكين القادة المحليين من ناحية أخرى الذين يربون وجودهم بالدعم الأجنبي لا بالتأثير الشعبي معادلة خطيرة لجميع الأطراف. لذلك فإن احترام السيادة الشعبية مبدأ أساسياً يعد شرطاً عملياً لضمان احترام الأفراد والمجتمعات، وبيوتهم يستعمل على اللاجئين العودة وعلى جميع المواطنين المشاركة في عملية النهوض والتماهي.

إن المجتمع الدولي لا يحافظ على الزخم الذي يميزه به المرحلة المبكرة في تنظيم عملية النهوض والتماهي ما لم يحترم مؤسسات الدولة التي ساعد على خلقها، وهو ما يعني في حالة أفغانستان التأكيد على دور السلطة المؤقتة الأفغانية التي أنشئت بمقتضى اتفاقيات بون وضمناً بقائها كي يعتد سلطان الدولة في زمام وطلاق بالعاصمة. ومن خلال دعم الإجراءات التي تعطي القوة للسلطة المؤقتة، سوف تتمكن الحكومة من العمل في كافة أرجاء الدولة وبالتعاون معها. ولذلك يجب

السياسية، سواء على المدى القصير أو الطويل، فهي المستبعد أن تتجذع عملية النهوض والتماهي.

وهي كمبوديا والبوسنة وتيمور الشرقية ساند المجتمع الدولي عملية استرداد المافية بإشياء سلطة مهمتها الإشراف على الانتقال السياسي، فالتقلت الجهات التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية من اتفاقات السلام إلى إعادة بناء الدولة، حتى وصلت في آخر الأمر إلى عقد الانتخابات. وفي كل حالة من هذه الحالات تم وضع السبل الكفيلة بعملية الحقوق، مع توجيه استثمارات كبيرة إلى التوعية بالعقوق من أجل رد احتمال نشوب صراعات جديدة. ولا شك في أن الوجود الدولي يدا ضخماً في هذه الحالات - فالألاف من مركبات الإغاثة البيضاء كانت تبدو كملاعات لا تتيب عن هذه الأراضي. ولكن المدة طالت في كل هذه الحالات، وبلغت التكلفة البشرية والتنمير المادي الناجم عن الصراع وعدم الامتثال حداً هائلاً. وثمة أسباب إضافية أيضاً تجعل الحكم المحلي في مجال إعادة البناء يحرص وحساسية وتوازن وحكمة أمراً بالغ الأهمية، وهي ضمان استمرارية عملية النهوض والتماهي بمجرد الشروع فيها.

### التحديات في أفغانستان

واجهت كل مهمة من تلك المهام عراقيل ضخمة، وتحقق التحاح في كل منها بقدر ما خلفت نوعاً من الالتقاء بين عملية التماهي والتغيير السياسي. وقد تطلبت جميعها أموال ضخمة. أما أفغانستان فتحتاج لأكثر من ذلك، فلا توجد لديها أي احتياطات مالية تقريباً - عدا ما مهدت به الجهات المانحة من تقديمه، ٤ مليارات دولار (وهو ما لا يعدو أن يكون كسراً صغيراً بالنسبة إلى نصيب الفرد من الاستثمارات الموجهة إلى كوسوفا والبوسنة) - كما لا يزال سكان أفغانستان ميمشرين في أعقاب النزوح الداخلي والعيش في المنفى زمناً طويلاً.





# الأمن وأخلاقيات اللجوء بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول

بقلم: ماثيو ج. غيبي

في عام ١٨٦١ كتب الفيلسوف جون ستيوارت ميل عن الأمن يقول «إن الأمن هو أهم المصالح الحيوية؛

الأوروبية خالية من العدوى إلى ظهور مخاوف جديدة بشأن الدلالات الأمنية للاعتقاد المتبادل بين جميع الأطراف. ومزجت المناقشات من البداية بين قضايا اللجوء والهجرة والقضايا الأخرى المزججة الخاصة بالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب، كما أخذت الروابط بين هذه الشواغل صورة مؤسسية في معاهدة أمستردام، وكان من المناسب أن تدرج قضية اللجوء ضمن فئة القضايا التي تؤدي إلى مساحة مشتركة من «الحرية والأمن والعدل».

كما لعبت نهاية الحرب الباردة دوراً رئيسياً في الربط بين بواضع الثقة المتعلقة بالأجانب وذلك تلاشي بالأمن. فمع تلاشي باعث القلق الأمني الرئيسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - وهو تهديد الإبادة النووية - أصبح لدى الأكاديميين ومسؤولي الحكومات والمؤسسات العسكرية حافز قوي لتركيز طاقاتهم على مجموعة من بواضع القلق الأمنية الجديدة (والتي كانت حتى ذلك الحين تشكل المزايا الثانوية دون مراد)، وصارت «التهديدات» التي يشكلها ملابو اللجوء والأجانب مجرد فئة واحدة من التهديدات الجديدة التي هي صيغت في هذه الفترة والتي يأتي مصدرها من جهات أخرى غير الدولة.

العامل الثالث الهام هو تزايد أهمية مجلس الأمن منذ أوائل التسعينيات كأداة لإجاعة التدخل العسكري من جانب الدول. وكما لاحظ آدم روبرتس، فإن التدخل في كل من العراق والصومال ومليتي ونيغوسلافيا السابقة كان يستمد شرعيته بصورة جزئية من رغبة القوة المهيمنة في القضاء على حركة اللجوء من المنع<sup>١</sup>. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لا يعد هذا التدخل مشروعاً إلا إذا جاز استجابة للتهديدات الموجهة للسلام والأمن الدوليين<sup>٢</sup>. ومن هنا فإن إجراءات مجلس الأمن أصبحت تمثل حلقة أخرى في سلسلة الربط بين اللاجئين والقضايا الأمنية.

وأخيراً، فإن تزايد الربط بين قضايا اللاجئين والأمن يعكس انتشار عملية التحول الديمقراطية منذ عام ١٩٨٩. ففي أفريقيا على وجه الخصوص، قيل إن صعود ديمقراطية

سلطة الدولة لاحتياج الأشخاص الذين يعتبرون تهديداً إرهابياً، بينما يقلص من فرصة الاستئناف أمام بعض طالبي اللجوء. وفي كندا، وضعت الحكومة خطة جديدة لمكافحة الإرهاب تقضي بإنشاء مراكز لاحتياج الأجانب المشتبه في فهمهم بأنشطة إرهابية، وتتمس على تشديد نظم الفرز لضمان ألا يدخل الأشخاص الضالعون مع التنظيمات الإرهابية في نظم اللجوء، وعلى تخصيص مزيد من الاعتمادات المالية للترحيل.

وسارع مسؤولو الدول إلى القول بأن طالبي اللجوء الشرعيين ليس لديهم ما يخشونه بشأن التدابير الأمنية الموجهة لأهداف محددة. لكن المسألة هي هل هذه التدابير فعلاً لها أهداف محددة أم لا؟ وليس الهدف من هذه المقالة أن تحلل مدى كفاية التشريعات المنفردة، وإنما تسوق بعض الملاحظات على الإطار الاجتماعي الواسع التي ظهرت فيه هذه القوانين والسياسات. فقد أصبح اللجوء يوماً بعد الآخر ينظر إليه على أنه وسيلة قد تمكن الإرهابيين وغيرهم من غير المرغوب فيهم من دخول الدول الغربية. وفي أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لم يعد من الصعب فهم هذه المخاوف؛ إلا أن الهجمات الإرهابية تمثل فرصة تبدد إلى الأذهان القيمة المحورية والأهمية المتواصلة للجوء بالنسبة للاجئين.

## اللجوء كتهديد أمني

ظهر الرأي القائل بأن سياسات اللجوء قد يكون لها دلالات بالنسبة للأمن منذ وقت طويل قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وقد تبدي آخر تجسيد للجوء كتهديد أمني في منتصف الثمانينيات، حيث يمكن تتبع جذوره إلى أرمية تطورات أسسسية. أولاً المصادقة على القانون الأوروبي الموحد في عام ١٩٨٧، والذي كان بداية التحرك نحو إلغاء القيود على عبور الحدود فيما بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية. وقد أدت المفاوضات حول دلالات جعل القارة

«فمنه» تستمد كل الحصانة الواقية لها من الشر، ومنه نستلهم مجمل قيمة الغير كله بجمع صورته فيما وراء اللحظة العابرة<sup>٣</sup>. وفي الحادي عشر من سبتمبر/أيلول تجسدت كلمات ميل بجلاء أمام أعين مواطني الدول الغربية. ولكن كان لهذا الدرس بعض النتائج التي يراها لها، فقد أدت هجمات ذلك اليوم المشؤم إلى العرب، وتمخضت الحرب عن تدفق اللاجئين، وفر اللاجئون بحثاً عن ملاذ لهم. فقد أدى أول شهرين من الحرب ضد طالبان إلى نزوح نحو ١٢٠ ألف لاجئ، وجد معظمهم نوعاً ما من الملجأ الشاق في الجارة باكستان. وكانت الحدود الباكستانية قد ظلت مفتوحة نسبياً أمام اللاجئين، وهو ما يرجع جزئياً إلى الضغوط من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على باكستان لتلقياب بدور الملاذ اللاجئيين في خضم الأزمة. ولكن بينما كان المتوقع من باكستان أن تقدم مزيداً من فرص اللجوء في أثناء «الحرب على الإرهاب»، فقد أشارت كل الدلائل إلى أن الدول الغربية تنوي تقليص الفرص في هذا المجال.

وقد قامت تلك الدول في تناغم شبه كامل بتنفيذ عدد من التمددات في مجال السياسات والتشريعات ربما يكون لها تأثير كبير على توفير الحماية للاجئين، ففي الولايات المتحدة، علقت الحكومة مؤقتاً مسألة إعادة توطين حوالي ٢٠ ألف لاجئ كانوا قد أخطروا أنهم سيتمكنون من دخول الولايات المتحدة. وبموجب قانون المواطنة الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح من الجائز اعتقال الأجانب المشتبه في كونهم إرهابيين بدون تهمة لمدة سبعة أيام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الآن ترحيل أعضاء الجماعات الإرهابية المحظورة من جانب وزارة العدل أو منهم من دخول الولايات المتحدة بدون مراحمة قضائية. وفي المملكة المتحدة اقترح على وجه السرعة قانون طوارئ جديد لمكافحة الإرهاب، يسمح لوزير الخارجية برفض طلبات اللجوء التي يمثل اصحابها تهديداً للأمن القومي، كما يوسع من



بعد الارتياح المفصل عما قد يكون لدى الدولة من بواعت القلق الأخرى المشروعة بدرجة أكبر. وهذا الفصل يتطلب من الدول أن تتخضع لمخاوفها الأمنية لعملية من النقص الدقيق، كالتفحص الذي تليقه حالياً

## إن ما نفتقر إليه في علاقتنا بالأجانب هو الثقة

على الطلبات المقدمة من طالبي اللجوء. ولكن قبل أن تنتهي إلى هذه النتيجة، يجدر أن تفصل القول بعض الشيء في مسألة الأمن.

الأمن في الأمع الأغلب قيمة وظرفية، أي أننا نحتاجه لأنه يمكننا من تحقيق قيم أخرى كالحرية والسكنية والعدل، لكن دور المويجي يوحى بأن قيمة أي مكسب في مجال الأمن ليست مطلقة، وإنما يجب تقديرها قياساً على الكلفة التي قد تأتي على حساب قيم أخرى مهمة. ولماذا الوضع دلالات مهمة، فقد نضمن مثلاً أن الهجمات الإرهابية على عرار ما حدث في العادي عشر من سبتمبر/أيلول لن تحدث مرة ثانية لو كنا مستبدن لإيقاف جميع الرحلات الجوية بصورة دائمة. ولكن كل ما يوجد بيننا من يمكنه أن يتحمل تبعات ذلك الإجراء، الذي تفوق مضاره على حرية الحركة وحدها حجم المكسب الأمني الذي يتمكن أن يترتب عليه بكثير.

لكن الثمن المرتبط بتساع مساحة الأمن لا يشترط دفعه المواطنون وحدهم، فبالأمم من ذلك كما رأينا أن أمن الأجانب، مثل اللاجئين الباحثين عن مكان آمن ليقوموا فيه، تتم المقايضة به أحياناً في مقابل مصالح فيها مواطنين. وفي الأوقات التي تشهد فيها الأمة أحداثاً جسام يندر أن تكون عواقب تلك المقايضة على الأجانب مسألة تعظى بشدر كبير من الحوار العام. ولكن من منظور أخلاقي يجب الأخذ في الاعتبار بمصالح الأجانب إلى حد ما. ففي أعقاب العادي عشر من سبتمبر/أيلول دعا الكثيرون من المسؤولين والشخصيات العامة إلى وضع قيود جديدة على اللجوء، دون أي ذكر تقريباً، ولو على نحو عارض، لتأثير هذه الإجراءات على حياة اللاجئين. لكن الحقيقة المسكوت عنها هنا هي أن الهجمات الإرهابية الأخيرة على نيويورك وسانغلفانيا وفيرجينيا منها كانت تمثل صدمة شديدة، فإن عدد القتلى فيها يتصل بالأمم عدد الناس الذين يتنجون من الموت والتعذيب سنوياً بفضل سياسات اللجوء في الولايات المتحدة وكندا وغيرهما من الدول الغربية. وحتى لو كانت هناك أسباب أخلاقية وجبة لوضع احتياجات المواطنين على رأس الأولويات، كما تدعو

كل ما تراء ضرورياً لضمان السلم في الداخل، ولكن فيما يتعلق بمعاملة الأجانب - «الدعوان الخارجي» - هكل شيء تقريباً مسموح به. والأمل على ذلك نجدهما في توسيع نطاق الاحتجاز، واعتماد إجراءات جديدة لترحيل الأجانب، واقتراح إدارة الرئيس بوش باستخدام المحاكمات العسكرية لمحاكمة بعض مقاتلي طالبان المعتجزين في جواناتامو.

وترتبط اللامبالاة الشعبية واسعة النطاق تجاه هذه المعاملة المتركة لتقدير كل دولة على حدة ارتباطاً وثيقاً بالنظر إلى الأجنبي من أنه مصدر للخطر. فكيف يمكن أن نتأكد من أن أولئك الذين يطلبون اللجوء قد أتوا بحثاً عن المساعدة حقاً، لا لإلحاق الأذى بنا؟ ألا يمكن أن يبتزوا موطناً معادياً لقيمنا ومؤسساتنا؟ ألا يدينون بولائهم الحقيقي للدولة التي تركوها؟ إن ما نفتقر إليه في علاقتنا بالأجانب هو الثقة، وهو ما يتناقم بمجرد أن الافتراضات العصرية التي تكونت على مر تاريخ طويل أصبحت تملأ الهوة الماصلة بين ما نعرفه وما لا نعرفه عن جماعات معينة من الناس. وفضلاً عن ذلك، ففي وقت الانتشار واسع النطاق للخوف وعدم الأمن، نجد أن دواعي القلق بشأن دوافع الأجانب تشتت أكثر من أي وقت آخر.

إلا أن اللاجئين ليس أجنبياً عادياً. وثمة مفارقة شديدة في أن نعتبره مصدراً للتهديد. فباللاجئين بالمعنى المتعارف عليه ضحية لعدم الأمن. ومن هنا فإن بسعة عن الحماية يبرز أهمية الأمن، وهذا ليس إلا الوجه واحد من وجهي العملة في سياق اللجوء. فكون اللاجئين قد فر من صراع عنيف ومن انتهاكات لحقوق الإنسان بحمله مثلاً لهذه الظواهر وإن كان ذلك دون إرادة منه. إن اللاجئين نماذج بشرية للصورة التي تتردى بها الدول في مستقبل العنف والتعذيب والقمع، وباعتبارهم ممثلين لهذه الملامح البغيضة للحياة الاجتماعية طيرس بغريب أن ينظر إليهم دائماً على أنهم يحملون معهم مدح الاستقرار وعدم الأمن الذي تسبب أصلاً في رحيلهم. وكما في حالة الفارين من الأوثية، نجد أن ردود الأفعال نحوهم تتضمن عادة مزيجاً من التعاطف مع مصتهم والقلق من أنهم قد يصلون معهم الولاء الذي ابتلي به مجتمعهم. أي أن هناك ما يبعث على عدم الارتياح في فكرة اللاجئين من أصلها.

**رد فعل المبرر أخلاقياً على الحادي عشر من سبتمبر/أيلول**  
ما هو إن رد الفعل المبرر أخلاقياً على بواعت القلق الأمنية المحيطة باللاجئين، التي أثارها الحادي عشر من سبتمبر/أيلول؟ لا بد أن نبداً بالتأكد على أن هذا الشعور العام

المتعدية التحرية أدى إلى تقليص الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به طبقة الصفوة في تحديد الأولويات الأمنية للدولة. وبدأت بواعت القلق الأمنية المنتشرة على نطاق واسع بشأن التهديدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يجلبها اللاجئين وغيرهم من المهاجرين تمثل في الاعتبارات الدفاعية لبعض الدول مثل جنوب أفريقيا وتشترانيا. وحتى في الديمقراطيات الأكثر رسوخاً، فقد أدى انتهاء روح العداء التي استمتت بها الحرب الباردة، والشكوك التي نجمت عن العولمة الاقتصادية، إلى خلق المجال لظهور مجموعة جديدة من المخاوف العامة واستمساخها.

وتعد هذه التطورات مهمة في حد ذاتها، عبر أن الاتجاه نحو اعتماد منظور أمني جديد بشأن الهجرة القصصية اكتسب زخماً حقيقياً في أعقاب بروز النشاط الإرهابي على أرض الواقع. فبعد أحداث تفجير الإرهابيين الإسلاميين لمركز التجارة العالمي في نيويورك عام ١٩٩٣ - وكان أحد هؤلاء الإرهابيين بانتظار قرار البت في طلب قدمه للحصول على اللجوء - وبالمطلع بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ التي قام بها أجانب باستخدام تأثيرات زيارة وتأثيرات دراسية، انضم إلى الحديث عن الأمن يتناسب مع وجود تهديدات فعلية ملموسة على أرض الواقع. وأفرخت هذه الهجمات مجموعة من القوانين والسياسات الجديدة المقيدة عبر الدول الغربية، وخصوصاً في الولايات المتحدة، وأصبح هنالك اتفاق في الرأي لم يسبق له مثيل بين هذه الدول على القضايا التالية: أن اللاجئين عموماً يمثلون تهديداً أكثر مما يمثلون رصيداً للدولة، وأن الأخطار التي يجلبها طالبي اللجوء يقال إنها أكثر تنوعاً الآن مما كانت عليه في الماضي، وأن هناك حاجة إلى التعاون الدولي لتتصالح مع هذه المخاطر الأمنية الجديدة.

## اللاجئ كضحية لعدم الأمن

لكن الصلة بين اللاجئين والأمن تمتد إلى أبعد من الفئدين الآخرين، فهدنة مشر الفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبر في تقرير الطاعة للدولة العبدية للجمهور الإنجليزي في القرن السابع عشر، الذي كان متقبلاً بالصراع والانتصارات الحادة، وضع هوبز دور الدولة في توفير الأمن في قلب مقولته، فالحاكم من وجهة نظره عليه أن يعمل «كل ما يراه ضرورياً... من أجل الحفاظ على السلم والأمن، ومنع وقوع الشقاق بين أبناء الأمة وصمد الدعوان الخارجي». أما في العصر الحديث الذي تتحدد فيه سلطة الدولة بوضوح قصصائي، لم يعد هناك إلا قليلين ممن يمكن أن يفروا بحق الدولة في أن تفعل



أن يندesh من انتشار هذه التدابير، فهي أوقات التوتر الشديد تميل الدوائر السياسية إلى أن تصبح أقل تسامحاً وأكثر انغلاقاً.

ولكن إذا كانت هذا الاستعداد نتاجاً للحظة أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول فهناك إفرار آخر ممكن لهذا الحدث، وهو أن عدم الأمن وعدم الاستقرار الناتج عن الهجمات الإرهابية جعل الكثيرين في الدولة المستهدفة التي تحترم الحريات أقرب إلى الإحساس بعدم الأمن الذي يفتقر حياة الكثيرين من اللاجئين في العالم. وهكذا اكتشفت الأهمية القصوى لمؤسسة اللجوء - الذي تشر بتوفير الحماية عوضاً عن التعرض للمخاطر - وعن ضرورة عدم قابليتها بزيادة هامشية في الأمن. لكن هذا الربط ما يدم سوى دفاتر معدودة بالنسبة للكثيرين منا، وربما يكون من الملائم أن نستعرض في أذهاننا ثانية. فإذا استعدنا من هذا التهم لموقف اللاجئين في صوغ التدابير العالية لحماية مجتمعاتنا، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لن تقوض القيم التي يشر الأمن بالحفاظ عليها، بل ستؤدي إلى تدعيمها.

ماثيو ج. جيبني محاضر في مجال

الهجرة القسرية بمركز دراسة اللاجئين بجامعة أكسفورد. له كتاب بعنوان «قيم اللجوء وسياساته: الديمقراطية

المليبرالية والتعامل مع اللاجئين، سنشره مطبعة جامعة أكسفورد في عام ٢٠٠٣.

عنوان البريد الإلكتروني:

matthew.gibney@qeh.ox.ac.uk

1 John Stuart Mill *Utilitarianism, On Liberty, Considerations on Representative Government*, edited by H. B. Acton, J. M. Deni, London, 1992, p. 56.

2 Adam Roberts 'More Refugees, Less Assylum A Regime in Transformation', *Journal of Refugee Studies*, Vol 11, No 4, 1998

٣ أفرج عن أساقشات مصفلة لدلائل تمويل الهجرة إلى

باعت قلق أممي انظر

Jef Haysmans 'Migrants as a Security Problem: Dangers of "Securitizing" Societal Issues' in Robert Miles & Dietrich Thelen, eds. *Migration and European Security: The Dynamics of Inclusion and Exclusion*, Pinter London, 1995, and Ole Waever et al. *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, Pinter, London, 1993.

4 Thomas Hobbes *Leviathan*, edited by C. B. Macpherson, Penguin, Harmondsworth, 1968, pp 232-233

الإرهابية حكوماتنا أكثر ميلاً لفكرة لاستبعاد.

وهناك ثلاثة أسئلة تنهها ممارسات اللجوء الحالية يمكن أن تقيده في هذا السياق. أولاً هل نطبق معياراً محدداً بوضوح بشأن ما يمثل تهديداً أمنياً (على غرار المادة ١(و) من اتفاقية اللاجئين)؟ ثانياً هل هناك إجراءات لتعزى فيما إذا كانت الطليان المرشحة للاستبعاد لأسباب أمنية لها أصلاً «ميرورات وجهه» أم لا (على غرار النظم الحالية للبت في طلبات اللجوء)؟ ثالثاً هل تم التاكيد من وجود صلة شخصية بين اللاجئ الذي يطلب اللجوء والتهديد الأمني المفترض (على غرار ما يحدث عندما ترفض الدول تقديم حماية إجمالية شاملة لطلالبي اللجوء القادمين من بلاد معينة)؟ هذه التساؤلات قد لا تمثل ركيزة أساسية للتعامل مع جميع القضايا الأمنية الشائكة المطروحة بشأن دخول اللاجئين، ولكنها تشير بوضوح إلى أن هناك ميلاً عاماً بدرجة كافية، وهو أن المعايير التي تستخدمها الدول لتقييم التهديدات الأمنية على مجتمعاتها يجب، على الأقل، أن تكون مناصرة في صرامتها للمعايير المطلوب استيفائها من طالبي اللجوء الذين يريدون الدخول إلى أراضيها.

## الخلاصة

سرت رعدة في نفوس الكثيرين في الغرب في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وأصبح العالم كما ينظرون إليه الآن أقل أمناً وأكثر قلقاً مما كان من قبل بدرجة كبيرة. وقد أصبح هذا العالم المختلف مبرراً لوضع تدابير جديدة لاستبعاد اللاجئين وطلالبي

اللجوء والسيطرة عليهم، وفي بعض الحالات الأجنبي المقيمين بصفة

عامة. وليس لأي إنسان لديه قدر متواضع من الذاكرة التاريخية

بعض النظريات الأخلاقية، فإن قيمة الأرواح التي تنجو بفضل اللجوء لا يمكن التناقل عنها تماماً.

ومن الجوانب التي تؤكد أن تكاليف تقييد اللجوء ستكون المزيد من الوفيات والمعاملة أن طلبات اللجوء تخضع للتفحص الدقيق، فهذا من قبول الطليان مباشرة دون التحري عن أصحائها تقرض الحرية العربية على اللاجئين المرور بمجموعة من الإجراءات المعقدة للتأكد من أن منهم سيستعرض للتهديد فعلاً إذا أعيدوا لبلادهم، والهدف من ذلك هو فرز من يحتاجون إلى الحماية فعلاً من قد يستولون اللجوء لخدمة أغراض أخرى أقل إلحاحاً أو إلزاماً من الناحية الأخلاقية. فيجب على اللاجئين أن يثبت أن مخاوفه لها «ما يبررها» وأنها تنطبق عليه بصفته الفردية، ولا شك أن هذه العملية التي تتم لإثبات مصداقية طلب اللجوء وأهلية صاحبه للحصول على وضع اللاجئ عملية مكثفة تحتاج إلى موارد ضخمة، لكن المسؤولين يقولون إنها ضرورية للحفاظ على سلامة توهير الحماية.

وأماناً نموذج وأصح للظريقة التي يجب أن تتعامل بها الدول مع مخاوفها الأمنية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، فكما أن الدول الغربية لا تأخذ زعم طلب اللجوء بأنه معرض للخطر على علاته، يجب عليها ألا تعتبر الاستبعاد لأسباب أمنية أمراً مبرراً في حد ذاته. فقد أصبحت في الوقت الراهن بحاجة إلى تطبيق بعض المعايير الصارمة لتحديد صحة التهديدات الأمنية، خصوصاً بعد أن جعلت الهجمات





# مصادر للمعلومات

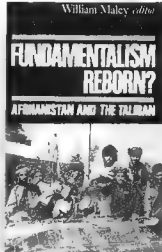
يتضمن قسم «الوصلات» في موقع «نشرة الهجرة القسرية» على شبكة الإنترنت دليلاً شاملاً لمصادر المعلومات المتعلقة بأفغانستان، والتي تكاثرت منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول: عنوان الموقع: [www.fmreview.org/4DAfghanistan.html](http://www.fmreview.org/4DAfghanistan.html)

وهيما يلي بعض المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بأفغانستان التي يتم تحديثها بكثرة:

منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»: [www.hrw.org/asia/afghanistan.php](http://www.hrw.org/asia/afghanistan.php)  
 معهد تقارير الحرب والسلام: [www.iwpr.net/index.pl?afghan\\_index.html](http://www.iwpr.net/index.pl?afghan_index.html)  
 الرابطة الثورية للنساء الأفغانيات: [www.rawa.org](http://www.rawa.org)  
 شبكة الإغاثة: [www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/vCD/afghanistan](http://www.reliefweb.int/w/rwb.nsf/vCD/afghanistan)



الحرب المقدسة: داخل العالم السري  
 لأسامة بن لادن، بقلم بيتر بيرغن، ثلاثون  
 بون، يونيو/حزيران ٢٠٠٢، ٣٠٤ صفحة.  
 ISBN: 0743234952، ١١، ٢٠ دولار.  
 يُطلب عن طريق العنوان التالي  
[www.amazon.com](http://www.amazon.com)



انجياتٌ جديدٌ للأصولية؟ أفغانستان  
 ومطالبان، تحرير ويليام مالي، مطبعة جامعة  
 نيويورك، مارس/آذار ١٩٩٨، ٢٥٦ صفحة.  
 ISBN 0814755860، ١٩، ٥٠ دولار.  
 يُطلب عن طريق العنوان التالي  
[www.amazon.com](http://www.amazon.com)



مطالبان: الإسلام الجهادي والنشأ  
 والأصولية في آسيا الوسطى،  
 بقلم أحمد رشيد، مطبعة جامعة ييل، مارس/آذار  
 ٢٠٠١، ٣٩٤ صفحة، ١١، ٥٠ دولار.  
 ISBN 0300089023، يرجى الاتصال بالمواقع  
[www.yale.edu/yup](http://www.yale.edu/yup)، التالي.

## الزملاء الأعضاء

يعتزم معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ([www.cihrs.org](http://www.cihrs.org)) وبرنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ([www.aucegypt.edu/academic/fms](http://www.aucegypt.edu/academic/fms)) عقد مؤتمر عن اللاجئين غير الفلسطينيين في دول الجامعة العربية، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢. ونود أن ترسل إليكم معلومات عن المؤتمر، ونستطلع رغبتكم في تقديم أبحاث خلاله، وبوجه إليكم بعض الأسئلة المحددة عن وضع اللاجئين غير الفلسطينيين في بلدكم.  
 فإذا كانت لديكم، أو لدى أي من العاملين في منظماتكم، الرغبة في المشاركة، فالرجاء الاتصال فوراً بالدرويسوس باربرا هاريل بوند (Behrrel-Bond) التي تتوب عن اللجنة المنظمة للمؤتمر، وعنوان بريدها الإلكتروني: [behbond@aucegypt.edu](mailto:behbond@aucegypt.edu)  
 وسوف يسرها أن توافيكم بكافة المعلومات ذات الصلة بالمؤتمر.  
 ونرجو منكم التكرم بإطلاع زملائكم، وأي منظمات أخرى معنية بقضايا اللاجئين وحقوق الإنسان، على هذه المعلومات.  
 وننتطلع لتلقي رسائلكم.

برنامج الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين  
 الجامعة الأمريكية بالقاهرة  
 ١١٢ شارع القصر العيني  
 ص.ب. ٢٥١١، القاهرة ١١٥١١، جمهورية مصر العربية



# الفلسطينيون في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول:

## هل هناك رغبة في محو اللاجئين من الوجود؟

بقلم: عباس شبلق

ارتباطه القانوني والإداري عام ١٩٨٨ وعدم قيام الدولة الفلسطينية الموعودة بعد القدرة على منح الجنسية الفلسطينية لمواطنيها إذ لا زالت إسرائيل تعتبر جواز السفر الفلسطيني بمثابة وثيقة سفر فقط، واليوم أصبح أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، الذي يقدر عدده الإجمالي بشماتة ملايين نسمة، في عداد اللاجئين وديمي الجنسية في آن واحد.

ومند أن احتلت إسرائيل بقية فلسطين عام ١٩٦٧، انتهجت سياسة التطهير العرقي الإداري، خصوصاً في القدس الشرقية

بينما يتوقع المجتمع الدولي عودة جموع اللاجئين الأفغان في نهاية المطاف إلى ديارهم، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يفلتون عنهم عدداً لا يرون في الأفق أي أمل في العودة.

أما الفلسطينيون في مجتمعات الشتات فقد تحطمت آمالهم في العودة إلى وطنهم، وأصبحوا كثيرهم من مجتمعات المهاجرين يعيشون في قلق وخوف وسط أجواء أهل تسامحاً في الدول المضيفة، نتيجة للإجراءات التي اتخذت في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

ولم يكن إنشاء إسرائيل في فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨، ومنع الأردن للضفة الغربية، سبباً لفقدان الفلسطينيين لوطنهم فتسبب، وإنما أيضاً لتجريدهم من الحق في المواطنة وحمل جنسية بلدهم. وأصدرت إسرائيل ثلاثة تشريعات رئيسية في أوائل الخمسينيات (قانون أملاك الفايدين وقانون المودة وقانون المواطنة أو الجنسية) تصنف اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا ممتلكاتهم على أنهم «غائبون» (مما يظل قهقهم في استرداد ممتلكاتهم وإقامتهم وجنسياتهم)، بينما تمنح على حق أي يهودي في أي مكان في العالم في الهجرة إليها دون أي قيود، وفي الاستمرار والحصول على الجنسية بطريقة تلقائية.

واعتبرت إسرائيل الفلسطينيين الذين ظلوا داخل حدود عام ١٩٤٨ مقيمين وليسوا مواطنين، ولم يحصل هؤلاء جميعاً على المواطنة أو الجنسية الإسرائيلية إلا في مراحل لاحقة وبعضهم في أوائل الثمانينيات فقط. واعتمد الأردن سياسات مشابهة عندما ضم الضفة الغربية في أوائل الخمسينيات. ونتيجة لذلك، حكم على من بقي من الشعب الفلسطيني من أبناء فلسطين السابقة بالعيش كلاجئين وبلا جنسية محرومين من حقوق المواطنة، يحملون وثائق سفر تصدرها الدول العربية المضيفة لهم، وهي الأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق. وينسحب الوضع ذاته على المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ذلك الأردن

فقد ركبت إسرائيل موجة «الحرب العالمية ضد الإرهاب»، التي تقودها الولايات المتحدة، أكثر من أي دولة أخرى في أعقاب الأحداث المناهضة التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. ومع اجتياح إسرائيل لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وتفكيك وتدمير مؤسسات الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ المتفق عليها في إطار اتفاقيات أوسلو للسلام عام ١٩٩٣، وجد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم مرة أخرى يتلقون خطاباً سادجاً وخيفاً خطيراً يطعن بتطاعمهم للعدل والحرية والسلام.

وبات إجماع الرأي الدولي منقداً على أن حجب الزاوية في أي تسوية سياسية وإي حل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين هو إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمحومات البقاء. ولذلك فقد أدى رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، واستمرارها في ضم الأراضي وتوسيع المستوطنات إلى المآزق الحالي في عملية السلام، وإلى دائرة العنف التي أودت بحياة الأبرياء، وأسفرت عن معاناة لا داعي لها لكلا الشعبين.

وعلى الرغم من مراقبة الفلسطينيين على كل تاريخي وسط يقوم على وجود دولتين، فقد وصلت عملية السلام وما تعد به من إقامة دولة فلسطينية إلى طريق مسدود. وأصبحت إسرائيل تصور الفضال الوطني الذي يخوضه الفلسطينيون من أجل التصحر من الاحتلال على أنه شكل من أشكال الإرهاب ينبغي سحقه. وأصبحت مخيمات اللاجئين أهدافاً رئيسية للجيوش الإسرائيلية، وشهدت درجة لم يسبق لها مثيل من الوحشية والهدم والتدمير. أما خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) والصليب الأحمر والأهلال الأحمر، وغيرها من الوكالات الإنسانية، فقد تعطلت بصورة خطيرة وأعيقت.

لقد تحطمت آمالهم في العودة إلى وطنهم

المحتلة\* ويقدر أن أكثر من ٢٥٠ ألف شخص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين كانوا خارج الأراضي في وقت الاحتلال لم يسمح لهم بالعودة، ومن ثم أصبحوا لاجئين، وبعضهم أصبح لاجئاً للمرة الثانية. أما بقية السكان في الأراضي فقد اعتبرتهم إسرائيل مقيمين فيها وليسوا مواطنين. وبقيت القوانين الإسرائيلية التي تسري على المقيمين في الجانبين على الفلسطينيين في هذه الأراضي، ولكن المزيد من الفلسطينيين، ويقدر عددهم بحوالي ١٥٠ ألفاً، فقدوا بطاقات هويتهم وحقوقهم في الإقامة بسبب فرض المزيد من التدابير الإسرائيلية. ومنذ إبرام اتفاقيات أوسلو، غادر المزيد من الفلسطينيين ديارهم بسبب التدابير الإسرائيلية القمعية والظروف الاقتصادية القاسية الناتجة عن القيود المفروضة على حرية الحركة بالتسوية للأشخاص والسلع في المناطق المصنفة للحكم الذاتي الفلسطيني، ويزيد عدد من غادروا ديارهم على عدد من سمح لهم بالعودة للإقامة في هذه المناطق. هذا بينما تشجع الحكومات الإسرائيلية الواحدة تلو الأخرى الهجرة الجماعية إليها لتقوية قبضتها على الأراضي المحتلة. وتجاوزت النسبة السنوية للتوطين سكان المستوطنات اليهود في العقد الأخير ٧٨، وهو ما يتناقض مع اتفاقيات أوسلو التي نصت على تجريد توسيع هذه المستوطنات.



يلقي الآخر بأي شكل كان.

ولكن إلى أن يحدث ذلك، يجب ألا يستمر استبعاد الفلسطينيين من المنظومة القانونية الدولية العامة التي وضعت لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية. وتبين الأحداث الأخيرة أن «الحماية السلبية» المقدمة من خلال عدد محدود من المراقبين الدوليين ليست في الإجابة؛ هؤلاء المراقبون لا يمكنهم تقديم المستوى المطلوب من الحماية، بل أن وجودهم يحجب الحاجة إلى تجاوز الصلاحيات المحدودة للأوتروا.

عباس شيبلاق كاتب وباحث في قضايا الهجرة وأحد مؤسسي «مركز اللاجئين والشعائد الفلسطينيين» (شمل) في مدينة رام الله، وعنوان موقعه على الإنترنت: [www.shaml.org](http://www.shaml.org)  
البريد الإلكتروني: [shiblak@lineone.net](mailto:shiblak@lineone.net)

١ أبطر مشجرة الهجرة القسرية، العدد ٥، بروخ السكالي في القدس ٢٩ ص

٢ الرجوع إلى إحصائيات من الأسبيلان بكنك زيارة قاعدة بيانات مؤسسة السلام في الشرق الأوسط وموقعها [www.enep.org/database](http://www.enep.org/database) وموقع مطبعة أمريكيتين من أجل السلام، آل. وسماني، [www.pescenour.org](http://www.pescenour.org)

٣ أبطر مشجرة الهجرة القسرية، العدد ١١، مقال مظلة أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ص ١٠.

4 Lex Takkenberg The Status of Palestinian Refugees in International Law, Clarendon Press, 1998.

بحقوق مواطنيتها، فإنها لم تذهب إلى حد الموافقة على منحهم الجنسية؛ ولم تقب الدول العربية بالاتفاقيات والتعهدات التي قطعتها على نفسها؛ ولا يزال الفلسطينيون محرومين من حقوق الإقامة الكاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية، وعلى وجه الخصوص اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان وعددهم ٤٠٠ ألف شخص<sup>١</sup>.

وقد أشار تاكبيرغ إلى أن لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عدم تمتعهم بأي جنسية، وغياب خيار العودة إلى وطنهم، وحرمانهم حتى من الحق في أن تكون لهم حقوق؛ ومن ثم فإن تغيير وضع الفلسطينيين من لاجئين إلى مواطنين هو مفتاح إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. إن هذا يصعب تصور حدوثه دون قيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في إطار تسوية إقليمية شاملة. وجدير بالذكر أن أي تسوية يجب أن توسع من الخيارات المتاحة للاجئين، لا أن تقيدها. ويجب أن تتضمن اتفاقية التسوية الاعتراف بالمعقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين المتمثلة بحق العودة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، والحق في التعويض والحق في المواطنة الكاملة في الدول المضيفة لمن يختارون عدم العودة أو لمن لا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم الأصلية في فلسطين ما قبل ١٩٤٨. إن هذه الحقوق ليست من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هي أيضاً حقوق متكاملة لا يجب أن نعتبر أن أحدها

ويلاحظ أن الفلسطينيين مستبعدون من النظام الدولي لحماية اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية؛ لأن نزوحهم سابق على إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حيث تنص المادة (د) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والفقرة ٧(ج) من القانون الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين على أن الأشخاص الذين يتقنون أصلاً مساعدات من وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة لا يدخلون ضمن اختصاصات المفوضية. أما الأوتروا فهي على العكس من المفوضية لا تقدم سوى الإغاثة والمعونات ولكنها لا توفر الحماية؛ فصلاحياتها مقصورة على اللاجئين

إن لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يكمن في عدم تمتعهم بأي جنسية.

الفلسطينيين في الأردن وغزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان ومصر، ولا تعتمد إلى من يعيشون في بلدان عربية أخرى أو في جاليات مقيمة خارج العالم العربي.

ولقد ذهبت الدول العربية - ولا يزال معظمها يأخذ بهذا الرأي - إلى أن الفلسطينيين يجب عدم إدراجهم في المنظومة الدولية لللاجئين خشية أن يؤدي ذلك إلى إسكات المطالبة بحقوقهم الوطنية. وعلى الرغم من أن الدول العربية قد وافقت من حيث المبدأ على منح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة أسوة





# بواعث القلق لأكراد العراق بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول

بقلم: ماغي زانغر

آخر الأمر للطرود إلى إحدى المناطق الكردية. وفي الشهور الأخيرة التي تركز فيها الانتباه على أفغانستان، وحدث أنباء عن تسارع معدل التطهير العرقي في مدينة ومحافظة كركوك، وأصدر مجلس قيادة الثورة البعثي «فائزاً» في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ يسمح «بتصحيح» جنسية جميع العراقيين غير العرب، ويتم توزيع الممتلكات العقارية والأراضي الزراعية المصادرة من المواطنين غير العرب على ضباط الأمن والجيش، ويحصل المستوطنون العرب على أراضٍ ومبالغ نقدية وأسلحة «كهدايا شخصية» من صدام حسين.

أما في المناطق الكردية المتمتعة بالحكم الذاتي فينبطل الماعلون بالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهوداً مضنية لإيجاد المأوى اللازم للمتطردون المستمرين في التنقل، ويقع المعطولون من هؤلاء المتطردون في الانضمام للافئلام التي سبق أن أخرجت من منطقة كركوك في الموجات السابقة للطرود، أما الآخرون فيتكدسون في المدن الجماعية والمنظمات المؤقتة القريبة منها.

ويسيطر الشعور بالقلق على جميع سكان المناطق الكردية، سواء المقيمون منهم أو النازحون الداخليون، مما يشعروهم إلى البحث عن أي فرصة للهجرة. ويصير الكثيرون منهم أن الرحيل الآن بمحض إرادتهم أفضل من الدتات للطرود في المستقبل على يد صدام. كما تؤدي المخاوف والرساسة والذكريات الأليمة بالأكرداء إلى المغامرة بإنفاق مبالغ فلكية (تصل إلى عشرة آلاف دولار للفرار) لقيام برحلات مخفية بالخطار عبر سوريا وتركيا وإيران، والتكسب في سفر متهالكه للرحيل إلى إيطاليا وأستراليا. وقد اشتد هذه القلق أكثر وأكثر بسبب التهديد المتمثل في احتلال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة للعراق واحتمال رد النظام العراقي عليها.

ماغي زانغر مديرة الصحافة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفيها يبحاث أكرادها في كردستان العراق في سبتمبر ٢٠٠١.

عنوان البريد الإلكتروني: zanger@aucegypt.edu

مزيد من المعلومات عن النزوح الداخلي في العراق، انظر التقرير القطري عن العراق الصادر عن المشروع الدولي للنازحين الداخليين على الموقع التالي: [www.db.odpproject.org/Sites/IdpProjectDb/IdpSurvey.nsf/wCountryen/iraq](http://www.db.odpproject.org/Sites/IdpProjectDb/IdpSurvey.nsf/wCountryen/iraq)

مثل الآشوريين والتركمان والكلدانيين والأرمن واليزيديين)، وتفيد وكالة «هانيات» التابعة للأمم المتحدة أن ٢٣٪ من سكان المنطقة الكردية ضحايا للنزوح الناجم عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والصراع الذي شهدته العقود الأخيرة.

وفي المرحلة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية في أواخر الثمانينيات، قامت الحكومة العراقية بحملة أسمتها «الأطفال»، تضمنت عمليات قتل جماعي وتشريد واختفادات. فقد تم تدمير ما يصل إلى ٤٥٠٠ قرية كردية، وأجبر ٥٠٠ ألف شخص على العيش في مدن جماعية، واستخدمت الأسلحة الكيميائية فيما لا يقل عن ٤٠ هجوماً منفصلاً، وقتل ما يتراوح بين ٥٠ ألفاً و ٢٠٠ ألف شخص، واقتفى ١٨٢ ألفاً آخرون وأصبوا الآن في عداد الأموات. وهناك أعداد كبيرة من «أرامل الأطفال» - وكثير منهم حرم حتى من التثمين من وفاة أزواجهم - يمشن في المدن الجماعية في شمالي العراق، مما جعل هذه المدن من أكثر مناطق العالم اختلافاً في التوازن بين أعداد الجنسين.

وكانت عملية «تصريب» المنطقة الغنية بالنفط حول مدينة كركوك الكردية الرئيسية (التي ظلت في أيدي الحكومة العراقية في نهاية حرب الخليج) قد بدأت في مطلع التسعينيات من القرن العشرين في بداية عهد حزب البعث بالسلطة. وبسبب التطهير العرقي وتدفق العرب إليها تحت سيطرة الحكومة من أوساط وجنوبي العراق حدث تنبير كبير في التركيبة الديموغرافية لهذه المنطقة.

ومنذ عام ١٩٩١ تم إحياء حملة التصريب مرة أخرى. وإذا كانت اللجنة الأمريكية للنازحين تقول إن ١٠٠ ألف شخص قد طردوا منذ حرب الخليج، فإن المصادر الكردية تتحدث عن ما يصل إلى ٢٠٠ ألف شخص. ويتركز الأكراد والتركمان والآشوريون إلى ضنوف لتوقيع استمارات لتصحيح، جنسياتهم. فاني شخصي غير عربي يحتاج إلى الدخول في أي معاملات رسمية مع الحكومة العراقية، سواء فيما يتعلق ببطاقات التموين أو الممتلكات أو ملكة السيارات أو التسجيل في المدارس، عليه أن يملأ استمارة تقول: «أريد تصحيح أسمى العرقي إلى عربي». ومن يقبل منهم بذلك فقد يقال له بمعدن إن عليه «تصريب» أن ينتقل إلى جنوبي العراق. ومن يرفض ذلك يتعرض للتهريب وإلقاء القبض عليه، وفي

العراق منذ حرب الخليج إلى

هناك إدارتان كرديتان تسيطران على منطقة توازي مساحتها مساحة سويسرا. وعلى الرغم من التدخل المتواصل من جانب النظام الحاكم في بغداد ومن جانب إيران وتركيا (خشية أن يفري النموذج الموجود في العراق الطائفة الكردية في كلا هذين البلدين، ويشجعها على المطالبة بالمثل)، فإن أكراد العراق اليوم يتمتعون بحرية اجتماعية وسواسية غير مسبوقة في ظل اقتصاد مستقر نوعاً ما. فقد أدى قرار الأمم المتحدة رقم ٩٨٦ بخصوص برنامج النفط مقابل الغذاء إلى منح حوالي ثلاثة مليارات دولار إلى المناطق الكردية، مما ساعد على توفير الغذاء بل وعلى تمويل عدد من المشاريع في مجالات الزراعة والتعليم والصحة وإزالة الألغام والإسكان.

ومع تزايد الحديث عن احتمال كون العراق هدفاً للمرحلة الثانية من «الحرب من الإرباب» أصبح الأمل والخوف معاً يصاوران الأكراد ويغرم من أبناء الأقليات غير العربية المقيمة في المناطق الكردية. فمن ناحية يأمل هؤلاء بشدة في أن تؤدي الضربة التي تقودها الولايات المتحدة إلى تنبير النظام في بغداد، ومن ناحية أخرى يشعرون من رد فعل صدام حسين على أي عمل عسكري. وتشير التقارير الصحفية الصادرة مؤخراً إلى أن بغداد قامت بوضع ألوية مشاة ووحيدات مدفعية ودرجات ومدافع مضادة للطائرات وصواريخ على طول خط وقف إطلاق النار الذي لا يبعد سوى بضعة كيلومترات عن المراكز السكانية الرئيسية في هذه المناطق. وليس هنالك ما يضمن للأكراد أن الولايات المتحدة أو قوة أخرى تستطيع حماية سكان المنطقة الكردية، أو أنها حتى سوف تسمى لذلك، إذا كان اهتمامها محصوراً في «الحرب على الإرهاب». وإذا ما حدث تدفق جماعي وخطر للأكراد العراقيين، فإن أغلب الظن أن تركيا وإيران سوف تحلوان كاتهما التمثل بالحرب العالمية ضد الإرهاب لرفض دخول النازحين إليها لعدم إيمانها أنفسهم من «الإرهاب»، وتجدر الإشارة، على أي حال، إلى أن الأكراد العراقيين لم يهمل عنهم في تاريخهم اللوم، إلى الأساليب الإرهاب، وهو أمر جدير بالانتقادات. وبلاخط أن جميع الأكراد تقريباً هم من فئق المشرقة كانوا وفي وقت ما في حياتهم لا جئين أو نازحين داخليين (مناهم في ذلك

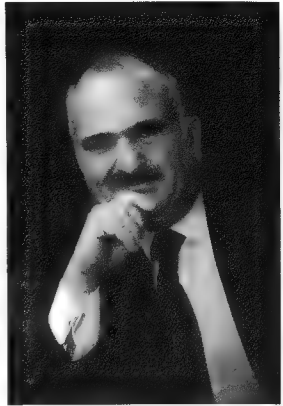




Ruff Institute for Inter-Faith Studies

## تخفيف التوتر في عالم عاصف: المعهد الملكي للدراستات الدينية

الأمير الحسن بن طلال، راعي مركز دراسات اللاجئين



المعهد على الربط الواضح في أنهان الأوربيين والأمريكيين بين الشرق الأوسط والأطراف التي تهدد السلام العالمي والنظام الديمقراطي، مثل الإزهاج وصمود التيارات الإسلامية والحكومات الشمولية وأسلة الدمار الشامل، وهذا التصور السلبي للمنطقة وشوهدا كثيراً ما تستحضره الذاكرة الحديثة، خصوصاً في الولايات المتحدة، لتبرير قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض العقوبات الاقتصادية، بل واستخدام القوة العسكرية.

ومند أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بدا المعهد الملكي بمكر من جديد في كنيته الإسهام بدور أكبر في تخفيف التوترات القائمة بين العالم العربي/الإسلامي والعالم الغربي من خلال وضع برامج موجهة إلى صناع السياسات والبريورين. ولا شك أن إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد سوف يحتاج إلى وقت؛ فمن المحتمل دائماً أن تظهر فطاعة جديدة من القطائع - حقيقية كانت أم متصورة - فتتسرع التحيز القائم، وتؤجج الصراع العنصري. ولكن أياً كان ما يحمله المستقبل في طياته، فسوف يواصل المعهد العمل على دعم التفاهم وتعميق التسامح على الجانبين لربأ الصدع بينهما.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمعهد على العنوان التالي.

المعهد الملكي للدراسات الدينية

ص.ب: ٥٦٢٢٠

عمان ١١١٨٢

المملكة الأردنية الهاشمية

تلفون: ٠٥/٦١٨٠٠١٠٠٠ ٩٦٢٦

فاكس: ٠٥/٦١٨٠٠٠٠٠ ٩٦٢٦

عنوان البريد الإلكتروني: nifs@go.com.jo

موقع الإنترنت: www.nifs.org

تعميق الفهم المتبادل في وقت كثيراً ما يبدو فيه التسامح وكأنه حكر لعناوين الصحف. ويتم توزيع هذه المجلة مجاناً على نطاق واسع على كبار الشخصيات السياسية

والدينية في المنطقة، من المسلمين والمسيحيين على حد سواء. إلى جانب المهتمين بمواصلة العلاقات الممتدة بين أتباع الديانات المختلفة.

وقد بدأ المعهد منذ عام ١٩٩٩ إصدار مجلة نصف سنوية بعنوان «مجلة المعهد الملكي للدراسات الدينية»، وهي مجلة أكاديمية محكمة تنشر الأبحاث والمقالات وعروض الكتب بأقلام باحثين مرموقين يعملون في جميع مجالات الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

يعمل المعهد الملكي على ضمان تعزيز الحوار بين العرب المسلمين والمسيحيين وتقييم العلاقات المتبادلة بينهم كمرب وبين العالم الغربي. وفي اللقاءات التي عقدها المعهد طرح العلماء والباحثون وكبار رجال الدين والصحفيون تساؤلات كثيرة، منها مثلاً: ما هو دور العرب المسيحيين في المجتمع العربي/الإسلامي وكيف يمكن تعزيزه وما هي مسؤوليات العرب المسيحيين تجاه المجتمع العربي/الإسلامي؟ وهل يمكن أن تكون الهوية العربية المسيحية أداة فعالة في تنمية علاقات إيجابية بين العرب المسلمين والعرب؟ وما هو تأثير هجرة المسيحيين العرب إلى العرب على فعالية المجتمعات المسيحية في المنطقة واستمرارها فيها؟

ويهتم المعهد من وقت طويل بصورة العرب في الغرب؛ ففي مؤتمر عقده عام ١٩٩٨ ركز

في عام ١٩٩٤ تم تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدينية انطلاقاً من عملية التشاور التي بدأت قبل هذا التاريخ بقصد من الزمان مع المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية في الشرق الأوسط والغرب، وكان الغرض من إنشاء هذا المعهد أصلاً أن يكون مركزاً لدراسة التقاليد المسيحية واليهودية في العالم العربي/الإسلامي، وتعزيز فهم التنوع الإقليمي من أجل الحد من التوترات السائدة في الشرق الأوسط، وكان المعهد في بداية عهده يركز على الدين والتنوع الديني والشرق الأوسط، ثم بدأ يوسع من نطاق اهتماماته ليحتضن الدراسة متعددة الاختصاصات للتفاعل الثقافي في شتى أنحاء العالم.

ومند نشأة هذا المعهد تضمنت أنشطته إجراء البحوث ونشر الأعمال العربية والدراسات وتنظيم ورشات العمل والتدورات والمؤتمرات والمحاضرات وبالإضافة إلى نشر الأعمال الأكاديمية المتعلقة بالمسيحية والعلاقات الإسلامية/المسيحية في العالم العربي، فإن المعهد يصدر مجلة فصلية بعنوان «النشرة»، تعد بمثابة منتدى يتيح للمسلمين والمسيحيين مناقشة القضايا الدينية المعاصرة، خصوصاً في علاقتها بالمجتمعات العربية والإسلامية. كما تحاول «النشرة» أن تلقي الضوء على العلاقة التاريخية بين الديانات الإبراهيمية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام) من أجل



في أفغانستان يعيش الناس بالأمثال ويفسرون بها الأحداث:

في المرونة والصبر على الشدائد:

إن لم يبق لديك سوى الخبز والبصل، فلا تفارقن البشاشة وجهك.

في الصلح وإصلاح ذات البين:

الدم لا يغسله الدم.

في الأمل والتفاؤل:

الحفرة التي جرى فيها الماء لا بد أن يجري فيها من جديد.





15/١٥

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢  
شوال

نشرة

# الهجرة القسرية

## الأطفال والمرأهقون النازحون:

التحديات  
والفرص





# من أسيرة التحرير

Compass Online



**يطيب** لنا أن نتوجه بجزيل الشكر لفتيان، الموظفة المسؤولة عن

السياسة الإنسانية في مكتب برامج الطوارئ، بهيئة اليونسيف في نيويورك، تقديراً لكدما واجتهادها كمحررة زائرة، وهيئة اليونسيف لما قدمته من دعم مالي لإخراج باب المقالات

الرئيسية الواردة في هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»، والتي يدور محورها حول موضوع

«الأطفال والمراهقين النازحين: التحديات والفرص». وكما يسعدنا أن يتضمن هذا العدد مقالاً افتتاحياً بقلم نيلس كاسترغ، مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونسيف، ومقابلة خاصة مع الجنرال روميو دالير، المستشار الخاص لوكالة التنمية الدولية الكندية لشؤون الأطفال المتضررين من ويلات الحروب.

وقد كانت كلمات الجنرال دالير التي تنقد حماساً بمثابة تذكرة لكل فرد منا يعيش بمنايا عن أي اتصال يومي بأولئك المتضررين من ويلات الصراع والتشرد والنزوح ضرورية ألا يفتر شعوره بالفضب والاستياء والاستكار، حيث يقول: «لا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين».

ونود أن نشير إلى أن الموضوع الرئيسي الذي سيدور حوله العدد ١٦ من «نشرة الهجرة القسرية» (المزمع إصداره في فبراير/ شباط ٢٠٠٣) هو «النزوح في إفريقيا: الجنود والمواور والحلول». أما القضية الرئيسية التي يركز عليها العدد ١٧، المزمع إصداره في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣ بالاشتراك مع مشروع بروكفنز بشأن النزوح الداخلي، فهي «متى ينتهي النزوح؟». أما العدد ١٨، المزمع إصداره في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ بالاشتراك مع معهد هريتس، سوف يسلط الضوء على الجوانب اللوجيستية في الأنشطة الإنسانية، فإذا كانت لديك رغبة في المساهمة بمقالاتكم في المديين ١٧ و١٨، فالرجاء الاتصال بنا على العنوان التالي: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk)

هل زرتم موقعنا على شبكة الإنترنت: [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)، حيث يمكنكم الاطلاع على النص الكامل للعدد الحالي وجميع الأعداد السابقة؟ إن كنتم تستطيعون القراءة بالإنجليزية أو الإسبانية، يمكنكم أيضاً زيارة موقعنا الأخرى بهذه اللغات: [www.fmrview.org](http://www.fmrview.org) و [www.migracionesforzadas.org](http://www.migracionesforzadas.org).

وإذا كان أحد من زملائكم أو إحدى المنظمات التي تترافونها يرغبون في تلقي المجلة، فالرجاء مواهاتنا ببياناتهم كي يتسنى لنا إرسالها إليهم. وإن كنتم ترغبون في تلقي نسخ من نشرتنا الدعائية باللغة العربية وتوزيعها، فالرجاء الاتصال بنا.

وأخيراً، وليس آخراً، فإننا نشعر بقلق متزايد بشأن الوضع المالي «نشرة الهجرة القسرية» وإمكانية استمرارها في الصدور: فقد أوشك تمويلها العالي على النفاد، ولم يكن يمكن إلا إصدار أعداد قليلة. وسوف تكون خسارة كبيرة أن نتجيب عن الصدور المجلة الوحيدة التي تمنى بقضايا اللجوء والنزوح وانعدام الجنسية، والتي يتم توزيعها في شتى أرجاء العالم العربي، ونحن نرحب بأي اقتراحات من قرائنا الكرام بشأن سبل تمويل المجلة.



مع أطيب تمنياتنا  
رهام أبو ديب وماريون كولدي وقيم موريس

نشرة الهجرة القسرية  
Nashrai al-Hijra al-Qasriya

تهدي «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين والناشطين والناشبات داخل أوروبا، ومن يعملون معهم أو يهتمون بقضاياهم. تصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والعربية عن مرتفع دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع اللاجئين داخلها» التابع للمجلس القومي للاجئين.

هبة التحرير  
ماريون كولدي ود. قيم موريس

مساعدة الاشتراكات  
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

كريم أناسي  
الجمعية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزكم  
مؤسسة فورد، القاهرة

مور الضحكي شطي  
مركز دراسات اللاجئين،  
جامعة أكسفورد

حديجة المضمض  
مركز لدراسات الأبحاث حول الهجرة والناشبين  
الإسبانية (CERMEH)

أنيثا فايوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل، بوند  
الجامعة الأمريكية  
في القاهرة

عاسي شلاق  
مركز اللاجئين والناشبات  
الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكنس تاكسورج  
وكالة الأمم المتحدة  
للمأونة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
(UNRWA)، سوريا

عبد الباقس من حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يحمل أعضاء المجلس بعضه شخصيةً وتلوعة  
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم

موقع الإنترنت  
[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

ترجمة ومراجعة النسخة العربية.  
أشرف عبد الفتاح

مسقة تطوير النسخة العربية  
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني  
FamBase Ltd, Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي ISSN 1460-9819



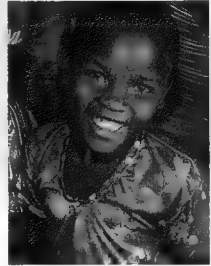
إن محتويات هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر «صندوق الأمم المتحدة للأطفال» أو أي منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

صورة الغلاف: جندي شل كمبوديا © Gray Turner/Still Picture • برنامج TEF التابع للمجلس الأوروبي للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية  
المجلس الأوروبي للاجئين ٢٠٠٢



# المحتويات

## الأطفال والمراهقون النازحون، التحديات والفرص



- ٤ تعزيز الاستجابة للأطفال النازحين  
بقلم: نيلز كاستبرغ
- ٧ ضرورة وضع معايير دولية لحفظ السجلات الخاصة  
بالأطفال المنقصلين عن أهاليهم  
بقلم: كيرك فيلسمان والببيل ديريب وستيرلينج كامنجز
- ٨ حوار مع الجنرال روميرو دالير  
بقلم: جولييا فريديسون
- ١٠ قائمة متابعة خاصة بالأطفال في الصراع المسلح  
بقلم: جولييا فريديسون
- ١٧ تلبية احتياجات أطفال النازحين الداخليين،  
تدريب العاملين بالوكالات وبناء قدراتهم  
بقلم: أنجيلا ريفين-روبرتس
- ١٤ حماية الأطفال من الحماية؛ دروس من غربي إفريقيا  
بقلم: أسميثا ناثيك
- ١٨ الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية؛  
استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية  
بقلم: إيان ليفين ومارك بودين
- ٢٠ التعليم؛ حماية حقوق الأطفال النازحين  
بقلم: سونيا مهالينغام
- ٢٢ ما الذي يجب أن يتعلمه الأطفال؟ بحث لمحتوى التعليم أثناء الأزمات  
بقلم: سوزان نيكولاوي
- ٢٥ برنامج التعليم الاضطرابي الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي»  
للأطفال والمراهقين الشيشان  
بقلم: ريككا ونثروب وتيريزا شتشيك وويندي سميث وجيهان دان
- ٢٨ التكامل لا التفرقة: تجربة صفار اللاجئين في المدارس البريطانية  
بقلم: راشيل هيك
- ٣٠ ما بعد المشاورات: دعم المشاركة المثمرة من جانب المراهقين  
بقلم: جين لويكي
- ٣٣ نوادي الأطفال: سبل جديدة للعمل مع الأطفال  
الذين شردهم الصراع في سريلانكا  
بقلم: جيمسون هارت
- ٣٧ نشر نتائج الأبحاث عن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين  
بقلم: نور الضحى شعبي
- ٤٠ التعامل مع الضجة القائمة في مجال الحماية؛  
إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوروندي  
بقلم: تولاو سانتي
- ٤٣ البحوث والسياسات الخاصة بصحة اللاجئين؛  
دراسة حالة من إحدى الهيئات الصحية بلندن  
بقلم: أندرو هالي وكاترين سكوت
- ٤٥ تحديث  
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
- ٤٨ دولي! إفريقيا

GIFTS 2003  
OKFORD  
U.K

## مقالات عامة

## أبواب ثابتة





# تعزيز الحماية للأطفال النازحين

يقدم: نيلز كاستنبرغ

## يُقدَّر اليوم وجود ٢٠ مليون طفل نازح من جراء الصراع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان.

الحصول على الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية والتعليم. كما أنَّ عدم لحظهم، قانونياً قد يجعل النازحين الداخليين معرضين لإجراءات تمييزية وغير قانونية على طلب المساعدة أو الحماية من السلطات الرسمية.

وقد بذلت أخيراً جهود لتقوية الاستجابة الدولية للنازحين في الداخل، لا سيما من ناحية التنسيق المؤسسي والعملي. ومن بينها تطوير المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي<sup>١</sup>، ومجموعة شاملة من المعايير القانونية والقواعد التي تنطبق على النازحين الداخليين، وتبنت اللجنة الدائمة بين الوكالات ورقة سياسة بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً<sup>٢</sup>، وتطوير مبادئ توجيهية بين الوكالات بشأن الأطفال المنفصلين وغير المنفصلين، وتأسيس وحدة للنازحين في الداخل ضمن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية<sup>٣</sup>.

### العناصر الرئيسية لاستجابة اليونيسيف إلى الأطفال النازحين

يواجه الأطفال اللاجئين أو النازحون في الداخل كثيراً من التحديات والمخاطر المتشابهة: التمييز، وانهاجر عائلاتهم أو الانفصال عنها، والإصابة البدنية والتأثير النفسي، والنفذ سوء المعاملة والاستغلال، وغيرها من الانتهاكات لحقوقهم. وفي الوقت نفسه، توجد اختلافات في مكانتهم تتعلق أساساً بالآليات القانونية والمؤسسية

المجتمع الدولي تحمل المسؤولية لتوفير رفاههم، عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل أساسي، غالباً ما يواجه اللاجئون المصاعب الجمة والخطر والمعاذرة. فكثيراً ما يُنظر إليهم كضحايا وربما يعانون من المضايقات والإزعاج. وقد تعدد الموافق القانونية من وصول الأطفال إلى التعليم، كما أنَّ الاقتدار إلى الشهادات المقبولة يحمل العمل صعباً على الوالدين. وتُعد أحياناً حركة اللاجئين بقوانين البلدان المضيئة. ويتنظر الفقر معظمهم على المدى الطويل، بعد أن يفقدوا الأرض والأموال فضلاً عن كثير من الحقوق القانونية. وربما يعانون في وجودهم المتقلقل من مجموعة من الإساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العيس والإقصاء عن المدرسة.

ونظراً لأنَّ غالبية الصراعات في العقد الأخير تحدث داخل الحدود لا عبرها فإنَّ عدد النازحين الداخليين - أي الذين يهربون لكن يبقون ضمن حدودهم الوطنية - ازداد بشكل حاد. ومع أنَّ الحكومات مسؤولة بالدرجة الأولى عن رعاية هؤلاء النازحين في الداخل، إلا أنَّها ربما لا تكون قادرة على تقديم المساعدة والحماية أو غير رغبة في ذلك. وهؤلاء النازحون في الداخل ينفصلون عن شُعب الدعم المعتادة وغالباً ما يكونون بدون أوراق هوية، وربما لا يكونون قادرين على

الأطفال الذين يهربون إلى هولا

مسافات طويلة في الغالب هرباً من نيران العدو هم الضحايا الأكثر تعرضاً للنفذ والمرض وسوء التغذية والصوت. وفي أثناء هزبى الهرب يمكن أن ينفصل هؤلاء الأولاد والبنات عن أهلهم وعائلاتهم ومن ثمَّ يتمزقون لمخاطر أكبر بكثير. وللراهنين احتياجات خاصة لأنهم معرضون بشكل خاص إلى التجنيد الإجباري أو الخطف أو العمل في التهريب أو الاستغلال، وبالنسبة للفتيات فإنَّ العنف الجنسي والاضطراب هما خطران مائلان. وفي حالات كثيرة، غالباً ما يطول النزوح المؤقت أكثر من عشر سنوات. وفي مثل هذه الحالات، قد يمضي الأطفال طفولتهم بأكملها في المخيمات.

وقد حدث في السنوات الأخيرة إقرار متنامٍ بتأثير النزوح على الأسر والأطفال - سواء كان داخلياً أو عبر الحدود. وتدرس هذه المقالة بعض تجارب اليونيسيف الحديثة في العمل مع الأطفال النازحين.

### اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً: المخاطر والتحديات

تعددت اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ معايير معاملة اللاجئين والنازحات الدول. ورغم أنَّ

مدرسة لاهور  
النازحين لاهور



للبينات غير المستوفاة عن الجنس والعمر ضروري لبناء هذه الأنواع من القرارات على المعلومات.

وشملت التقييم والمراقبة والتقدير هي أساس البرامج السليمة فضلاً عن أنها قاعدة السياسة والدعوة الفعالة. ويجب أن تلتفت التقييمات الجيدة إلى الحلول أو المشاكل التي قد تقود إلى الزواج أو الاشتباكات بين الإثنيات أو الخلفيات القومية. ويجب أن تضم أيضاً بشكل منهجي بؤرة القلق بشأن الحماية وتشمل مشاركة الأطفال النازحين قدر الإمكان. ففي سنة ٢٠٠١ مثلاً، قُيِّم وضع الأطفال في مخيمات اللاجئين في شمالي أوغندا بالنسبة للنازحين داخلياً بأنه حاصل على معرفة عميقة بالعوامل المحددة التي تؤثر على حقوق الأطفال والمراهقين وتطرحهم. وقد قُدِّم التقييم توصيات بشأن مشاكل الأطفال المخطوفين والأطفال الميئمين بسبب الإيزيد وسوء معاملة الأطفال واستغلالهم.

### الرعاية والحماية

إن استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية حاسمة في الاستجابة الفعالة للأطفال النازحين. والوصول إلى الرعاية الصحية للخدمات والأطفال (بما في ذلك الولاية من سوء التغذية وأمراض الطفولة مثل الحصبة والشلل) والمدارس والماء وتعزيز الصحة العامة والنشاطات الاجتماعية والترفيهية لا تساعد فقط في إنقاذ الحياة بل أيضاً في استعادة بيئة واقية للأطفال المقتطفين من موطنهم. وتوفر إقامة مجالات صديقة للأطفال في مخيمات اللاجئين والنازحين رعاية متكاملة للأطفال في عدد من الأزمان الإنسانية (انظر مقالة سويما ماهانفام في صفحة ٢٢).

ويتعرض الأولاد والفتيات النازحين على وجه الخصوص لكل أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة والاضطراب والتجنيد في القوى المسلحة. وتشجع اليونيسيف مفهوم الأطفال بمثابة منطقة سلام، كنهج عام للأطفال في أوضاع...

الصراعات المسلحة. وقد استُخدمت فترات وقف إطلاق النار أو «أيام الهدوء» لتسهيل وصول الأطفال إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتُعدّدت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها هذه السنة من تنفيذ أيام تمنع وطنية لاستئصال شلل الأطفال من الصومال وجمهورية تشاد الديموقراطية وبسوانديون والسرودان وأفغانستان وغيرها من البلدان. وفي جمهورية تشاد الديموقراطية، ساعدت الأمم المتحدة سلطات التعليم الوطنية في

قد يكونون دائمي الانتقال أو يواجهون تهديد الانتقال ثانية والذين قد تعتمد الحكومات والمجموعات المسلحة استهدافهم. وللمعالجة هذه العوامل في جورجيا على سبيل المثال، دعمت اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملة متحركة لتعريف الأطفال من أجل تعريف الأطفال والمجتمعات بأثقافية حقوق الطفل. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠١ وحده، انتقلت الحملة من قرية إلى قرية في شرقي جورجيا لتعريف ٦٧٠٠ طفل إلى حقوقهم.

### الدعوة

يجب أن تستند الدعوة الفعالة إلى معلومات دقيقة. وربما تشمل الإفادة بانتظام عن أحوال النازحين، وجعل المجتمعات النازحة نفسها تدرك حقوقها. وتضمن المنظمات الشريكة، والدعوة على أعلى المستويات السياسية، وضمان أن تأخذ المنظمات العاملة مع المجتمع اتزان حقوق الأطفال بالحسبان على وجه الخصوص. ومن الأمثلة على الدعوة الناجحة بشأن الأطفال المخطوفين الصراع المسلح. تنامي دعم المخطوفين بشأن الأطفال في قرارات مجلس الأمن وبياناته. وأحدث قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح يدعو كل أطراف الصراع المسلح إلى توفير الحماية للاجئين والنازحين الداخليين ومساعدتهم، حيث معظمهم من النساء والأطفال.

وكجزء من الجهد بين الوكالات، تعمل اليونيسيف بالتعاون ووفق مع وحدة النازحين الداخليين لدعم التدريب على المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على مستوى البلد. والتدريب مبادرة دماثية لرفع الوعي باحتياجات النازحين الداخليين وحقوقهم وتمرين بيني القدرة على دعم الحكومات وفرق البلدان في تنمية استجابة شاملة أقوى للنازحين الداخليين. وتشمل زمة التدريب اعتبارات خاصة لتدورات الأطفال والنساء ومكان ضعفهم.

### التقييم

من بين النشاطات المختلفة الكثيرة لحماية الأطفال ومصهم، يُعتبر التقييم - بشكل خاص - من مجالات النشاط غير المقدرة حق قدرها. وغالباً ما تتخذ القرارات الرئيسية التي تؤثر على حقوق الأطفال ورفاههم أثناء مرحلة التقييم، مثل القرارات بشأن النشاطات الأكثر أهمية للأطفال أثناء الزواج أو بعده، أو حيث يجب أن تنقذ النشاطات بهدف الوصول إلى الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر. والتوافر السابق والعالِي

الموضوعة لمساعدتهم وحمايتهم. ويجب أن تكون المنظمات الإنسانية مكررة لمواهب هذه التدابير والاختلافات أثناء عملها لمساعدة الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً وحمايتهم.

وعن طريق استخدام اتفاقية حقوق الطفل كقطعة انطلاق، تسمى اليونيسيف إلى أن يكون للأطفال النازحين في الظروف الطارئة

## يُعتبر التقييم - بشكل خاص - من مجالات النشاط غير المقدرة حق قدرها

الحق بالمعيش والنمو والتطور. تماماً مثل الحقوق التي يتمتع بها الأطفال الآخرون.

إن عمل اليونيسيف من أجل الأطفال النازحين لا يحدث بالمعنى في فراغ. فديم شركائنا، حكوميين وغير حكوميين، معلمين ودوليين، يلعب دوراً حاسماً في تأمين نجاح جهود اليونيسيف لدعم الأطفال وحمايتهم. والتعاون بين الوكالات لمعالجة احتياجات اللاجئين ضروري أيضاً. وفي عام ١٩٩٦، حددت اليونيسيف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهما الشريكان الرئيسيان في هذا المجال، الضغوط العامة لتعاونهما في مدركة تضافر تشمل مسائل مثل تعليم اللاجئين وحماية الأطفال اللاجئين.

إن لشبان الحق في التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. ومشاركة الشبان النازحين عنصر حاسم في التصميم الناجح للمشروع وتحقيقه ومراقبته وتقييمه. وإلى جانب التأثير المباشر في تحسين البرامج، تساهم مشاركة الشبان بشكل رئيسي في إعادة بناء ثقمتهم بأنفسهم وزيادة إحساسهم بالفاعلية والمساعدة في توضيحهم في نهاية المطاف. وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، تدعم اليونيسيف إقامة خط مباشر لدعم من الشباب إلى الشباب حيث يدرّب المتطوعون الشبان ويعملون على خطّي هاتف مجانبيين لتوفير المعلومات والدعم النفسي إلى الشبان الآخرين على الهاتف بإشراف أحد الخبراء. ويستمد مثل هذا النهج إلى قوى الشباب أنفسهم ومساعدتهم في تحسين مهاراتهم الشخصية في التغلب على الصعاب وهم يعملون على مساعدة نظرائهم.

يجب متابعة الحلول المبتكرة من أجل التحسينات الكثيرة للنزوح، لأن النهج والحلول الروتينية ربما لا تكفي هؤلاء الأطفال الذين



للطبيعة العالية لكثير من أزمات النزوح واحتياجاته، والتأثيرات الطويلة الأجل على الأطفال حتى لأحداث النزوح القسيرة نسبياً، وأبعاد الحماية المحددة للنزوح.

### الخلاصة

إن المجالات الرئيسية للاستجابة للأطفال النازحين هي التقييم والدعوة والرعاية والحماية. وتوضح تجربة اليونيسيف أن المرونة والشراكة والابتكار أمور مطلوبة في هذه المجالات. ويجب أن تكون التقييمات مرنة بما يكفي لكي تتعامل مع الموجات المتكررة للنزوح وأن تشمل مجموعة واسعة من مسائل الحماية والمساعدة. ويجب أن تكون الدعوة حساسة للمخاطر المحددة والتحديات التي تواجه الأطفال النازحين ويجب أن تضم مجموعة من الشركاء على المستويات المحلية والوطنية والدولية. وأخيراً، شمة حاجة إلى نهج مبتكرة ومرنة من أجل رعاية الأطفال النازحين وحمايتهم، بما في ذلك النهج القائمة على الاستجابة الشاملة والمتكاملة والطويلة الأمد للنزوح.

فيلز كاستيرغ هو مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونيسيف.

البريد الإلكتروني: emops@unicef.org

١ اطهر ١ / menu2/7/b/ principles.htm

٢ اطهر ٢ / UN/IASAC/Protection.pdf Policy Paper

٣ اطهر ٣ / reliefweb.org

بما هي ذلك الأطفال داخل المدرسة وخارج المدرسة، و١٢٥٠٠ بالغ. وقد توسع منذ ذلك الحين ليشمل الوعي بفيروس الموز المتناهي البشري/الإيدز كمكون آخر من مكونات الخطر على التعليم. وفي سويسرا دعمت اليونيسيف وكالة المساعدات الأمريكية سنة ٢٠٠١ إقامة مركز تدريب على الحاسوب في مكتبة مالوكو للطلاب الثانويين في أمبون من المجتمعين المسلم والمسيحي، وتقع المكتبة في منطقة معادية في أمبون وتوفر مكاناً فريداً للأطفال من المجتمعين للاحتكاك فيما بينهم والتعلم واللعب معاً.

يجب أن ينظر إلى الحماية والمساعدة بمثابة أفعال تدعم إحداها الأخرى. وقد جرى التركيز تقليدياً على توفير المساعدة للمجموعات «المعرضة» مثل الأطفال، غير أن المجتمع الدولي أخذ يمي بشكل متزايد العاجية إلى ضمان أن تحظى الجماعات السكانية التي يسعى لمساعدتها بالحماية أيضاً من مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والتحديات والنازحين الذين أخرجوا من ديارهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. يجب أن تكون الحماية جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية المتكاملة.

ونظراً لأن احتياجات الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الحماية والمساعدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، يجب التعامل مع النزوح كجزء من استراتيجية تنمية وإنسانية أوسع. وتتطلب المنظمات الإنسانية والمناخون على السواء فهماً أفضل

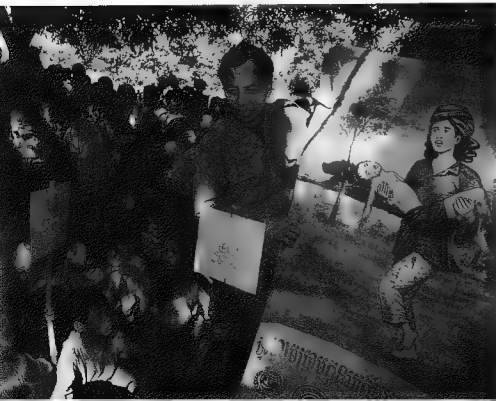
التفاوض لإيصال الامتحنات الحكومية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في البلاد. وأتاح ذلك للطلاب في كل أنحاء البلاد الجلوس لامتحانات الرسمية الحكومية. فحينها توجد الإرادة السياسية، لا تكون الصراعات عائقاً أمام حاجات التنمية الرئيسية مثل الحق بالصحة والتعليم.

كما أن تسجيل المواليد وتوفير مستندات هوية وتسجيل أساسية أمان مهمان في المساعدة في الوقاية من انتهاكات حقوق الأطفال النازحين. فيدون هويات يكون الأطفال معرضون للتجنيد دون السن القانونية في القوى المسلحة، وربما لا يتمكنون من الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية، ويكونون معرضين لخطر فقدان حقوق المواطنة. ففي كولومبيا، أنشأ برنامج تعاوني بين اليونيسيف والوكالات الحكومية الكولومبية والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية طرق التسجيل، لتمكين الأطفال النازحين داخلياً من استعادة مستندات هوياتهم. وقد نُظم برنامج تسجيل متقل في عدة مواقع للتغلب على مصاعب الانتقال التي تواجهها الأسر النازحة. وقد جرت أيضاً مساعدة الناس في التسجيل في المناطق الحدودية، للحد من أن يؤدي انتقالهم المؤقت عبر الحدود إلى تعقيد متطلبات تسجيلهم.

ويعد الحفاظ على وحدة الأسرة مبدأ عاماً عند العمل مع الأطفال النازحين، لأن الأسرة هي وحدة حماية الأطفال ومساعدتهم الأكثر فاعلية. وبخاصة الأطفال الصغار. وإعادة توحيد الأسر يعد أيضاً من بين أهم التحديات الموجهة للأطفال الذين فصلوا عن أسرهم، ويمكن أن تساعد في استعادة الحياة الطبيعية بطريقة لا يفرقها إلا قليل من النشاطات.

وعند تقديم المساعدة للأطفال، يجب بذل الجهود للتعرف إلى نقاط الدخول والاستفادة منها للوصول إلى كل الأطفال. وربما تتكّن المنظمات الدولية وغير الحكومية من استخدام نقاط الدخول التقليدية للمساعدات، مثل التعليم والصحة، من أجل تشجيع النشاطات في مجالات جديدة وأقل تقليدية مثل الحماية أو الدعم النفسي أو النشاطات الترفيهية أو العنف المستند إلى اختلاف الجنس. ففي كولومبيا، تدير اليونيسيف والتعليم العالمي، ووزارة التعليم برنامج تعليم ناجحاً عن مخاطر الأنعام من خلال نظام المدارس في المناطق الأكثر تأثراً. وقد وصل البرنامج إلى أكثر من ٨١ ألف طفل،

تعليم الأطفال كيرفيا  
تجنب الأنعام كسوريا









# حوار مع الجنرال روميرو دالير



التسعينيات من القرن العشرين.

ونظرا لعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لهذه الظاهرة فلا توجد صرخة مسموعة من جانب المجتمع الدولي بشأن بشاعة استخدام الأطفال في الحرب، ولا توجد صرخة مثملا نجد فيما يتعلق باستخدام الأسلحة البيولوجية أو النووية. هذه الأسلحة أثارت خوفا دعائيا للتحرك للمصادقة على اتفاقيات لمنع استخدامها. ولا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين.

**كيف تصف استجابة مجتمع وكالات المصنوعات الإنسانية حتى الآن؟ وما هي الظروف والتحديات الهائلة أمامه؟**

ثمة جهود ضخمة تبذل من جانب مجموعة كبيرة من المنظمات، بعضها يعمل باتجاه المنع، والبعض الآخر يحاولون لم الأشلاء بعد انتهاء الصراعات. وهناك بعض الجهود تتم من خلال التعليم لتشجيع الحلول السلمية للصراعات. كما أن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل يضمن قدما إلى الأمام.

لكن ما لا أراه في الجهود الدولية هو القدرة على دفع المزيد من الجهود في هذا الميدان، وساعطيك مثالا، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قامت في سيراليون بعمل رائع مع شركائها لإعادة بناء النظم التعليمية في مخيمات النازحين وقراهم. وعن طريق برامج إعادة الانماج تمكنت من هؤلاء الشركاء من تلقين الممارسات الأساسية لإعادة دمج الأطفال في المجتمع بعد مشاركتهم مشاركة نشطة في هذه الصراعات.

لكن المشكلة من جنورها لا يلمسها أحد. فلا توجد برامج موجهة للأجل البعيد، وتتركز الجهود على حل الأزمة وإنشاء قاعدة يمكن أن تنطلق منها سيراليون لتواصل سيرها بنفسها. والرائي المطروح في هذا الصدد هو

**ما هو دورك في وكالة التنمية الدولية الكندية؟**

دعيت من قبل وزير التعاون الدولي لتولي دور مستشار خاص معني بشؤون الأطفال المضارين من الحرب بوكالة التنمية الدولية الكندية. ويمثل دوري في دراسة مناطق معينة يستغل فيها الأطفال في الصراعات وإفادة عنها للوكالة، وذلك من خلال حضور المؤتمرات وتقديم الأوراق البحثية ومراجعة الوثائق والقيام بالزيارات الميدانية لتحليل الأوضاع القائمة وتقديم الآراء حول مجالات العمل الممكنة. كما أقوم أيضا بدراسة جهود كندا في هذا الصدد وكيفية تعاملها مع هذه القضية.

**ما هو موقف وكالة التنمية الدولية الكندية حيال الأطفال المضارين من الصراع؟**

تعمل وكالة التنمية الدولية الكندية على دعم القضاء على استخدام الأولاد والبنات كأدوات للحرب، وتكثيف استهداف الأطفال وخصوصا استغلال الفتيات كالعبيد في ممارسة الجنس.

ويرتبط برنامج الفتيات ارتباطا وثيقا بجهود الوكالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكن أن نستوحي بمدى صعوبة هذا العمل؛ فالفتيات يحرمون من حقوقهن تماما في المجتمع لأنهن تعرضن للاتهال، أو يتحولن إلى زوجات تميسات، أو أمهات وهن بعد في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، ولا يمكن إيجاد الفرصة لاستعادة الانسجام مع المجتمع، ناهيك عن التوافق مع آثار الصراع المدمرة على أطفالهن.

أما الجانب الخاص بالأولاد فهو موجه بدرجة أكبر إلى استخدامهم كأدوات مباشرة للحرب أي كجنود أطفال.

**ما الذي يجب على الحكومات المانحة أن تفعله للفتيات باحتياجات الأطفال النازحين والمضارين من الحرب؟**

مسألة استخدام الأطفال كأدوات للحرب عرضة لسوء الفهم؛ فليس هناك إلا قدر محدود من الاعتراف بأن هذه الظاهرة الجديفة نشأت في أثناء صراعات

أن المنظمات غير الحكومية لا تريد أن تشبه حالة من التنمية، ومن ثم فإنها تريد تسليم المسؤولية بسرعة كبيرة إلى حد ما. لكن المسؤولية في واقع الأمر لا يمكن تسليمها بهذه الصورة.

تحدثت ذات مرة مع أحد شباب القهادين الذي قال لي إنه ذاهب إلى برنامج إعادة التأهيل ليتعلم كيف يصنع إمسكافيا أو نجارا. ولم يكن هذا أمرا عظيما بالنسبة له ولكنه على الأقل سيعطيه مهارة من المهارات الأساسية. فقال لي إنه ذاهب إلى المدرسة هنا لبعض الوقت، ثم سألتني ولكن ماذا بعد ذلك؟ إن هؤلاء الأطفال تلح عليهم فكرة ما سيحدث على المدى البعيد، وهو أمر اعتقد أننا أحيانا لا نقدره كما ينبغي. ما الذي سيحدث بعد أشهر من تنفيذ هذا البرنامج؟ أهناك نظام تعليمي يمكن أن يستفيد منه هؤلاء الفتى؟ وهل سيحدث دعما أو مساعدة في هذه المراحل الانتقالية؟ وما الذي سيحدث في حياته بعد القضاء على المحن وفي ظل السلطة التي توافرت له؟ أسهل إجابة على هذه الأسئلة أن المجتمعات المحلية والأسر تستطيع استيعاب هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم في التيار الرئيسي في المجتمع.

دعني أشركك، هناك أولاد وهناك فتيات



لاتخاذ قراراتهم. وتكمن الصعوبة هنا في تقرير نوعية البرنامج التعليمي المطلوب، بمعنى هل نريد أن يكتسب متسقا مع النظام الوطني، أم أن يكون أكثر استقلالية؟ ولذلك يجب إجراء الكثير من البحوث حول هذا الموضوع. فعندما تجد برنامجا منظما تجد مزيدا من الصفات في المعلمين، وتجد الأطفال أكثر تربية، وتجد أن البالغين لديهم مزيد من الوقت للتعامل والتقدير على التعامل مع المشاكل الأخرى غير الاستمرار في حل مشاكل جنوح الأحداث التي يثيرها الأطفال الذين يعيشون بلا قيد ولا ضابط.

### ما الذي تأمل في تحقيقه بنهاية عامك كمستشار خاص؟

أتمن أن أحقق أمرين. أولا توعية الشباب الكندي بما يجري هناك، وتعريفهم بما يحدث لأقرانهم من نفس العمر، ومن ثم توعيتهم بصورة تبقى ماثلة في أذهانهم، فهي صورة قوية ومؤثرة إذا أدركوا وجودها فهي تتلعب في نفوسهم، وقد تأكدت مبدئيا من خلال عملي أن الشباب الكندي لا يتأثر بهذه المعلومات فحسب، بل يحرص أيضا على معرفة المزيد.

الأمر الثاني هو رغبتني القوية في جعل الشباب يقومون بعمل ملموس، لا جمع التبرعات العادية أو العينية المحدودة فحسب، وهذا أمر لا غنى عنه عن طريق الانخراط في برامج على المستوى الاستراتيجي مثل دعم الشباب الكندي للبروتوكول الاختياري، حيث دشرع الشباب الكندي في القيام بحملة موجهة لتحديد لمكافحة تجنيد الأطفال، وكذلك على المستوى التكتيكي حيث يمكن أن يسهم الأطفال في إحداث من التغيير من خلال التأثير على الشركات التجارية المحلية وقيادات المجتمع المحلي.

### لمزيد من المعلومات عن جهود وكالة

التنمية الدولية الكندية في مجال حماية

الأطفال، يرجى الاطلاع على الموقع: [www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida](http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida)

protection أو الاتصال بكارولين فهمي مستشارة الجنرال ديلير لشؤون البحوث.

عنوان البريد الإلكتروني: [caroline\\_fahmy@acdi-cida.gc.ca](mailto:caroline_fahmy@acdi-cida.gc.ca)

تم هذا الحوار في الرابع من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في القرارات المسلحة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو/أيار ٢٠٠٠ ودخل حيز التنفيذ في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢. وقد رفضت عليه حتى الآن ١١٠ دول. ويمكن الرجوع إلى نص البروتوكول على الموقع التالي:

[www.unicef.org/ccc/annex2.htm](http://www.unicef.org/ccc/annex2.htm)

هؤلاء القادة هو أبرز جانب للقصص في البرنامج برمته: لأننا مهما فعلنا دون التعامل مع هؤلاء القادة، سوف يجرون كل من ساعدناهم إلى الصراع وحياة الإجماع مرة أخرى.

### بالنسبة لرحلتك الأخيرة إلى سيراليون كمستشار خاص لوكالة التنمية الدولية الكندية، ما هي المخاطر والفرص التي وجدها أمام الأطفال؟

أعتقد أن سيراليون نموذج مناسب عندما نود دراسة إشكالية الشباب في سياق الصراعات. كما أنها مثال جيد لتشريع الجهود التي يبذلها مجتمع وكالات المومنات الإنسانية.

من المشاكل المستمرة في سيراليون والتي تتسم بصعوبة خاصة في معالجتها مسألة انغماس الأطفال في تعاطي المخدرات والخمور. كيف نعيد هؤلاء الأطفال إلى الوضع الطبيعي؟ لقد اكتشفت أن برامج العلاج من إدمان الخمور تكاد تكون غير موجودة على الإطلاق؛ لأننا باهظة التكاليف وتطوي على مخاطر متعلقة بإمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية، فإذا لم نحل هذا الانغماس في المخدرات والكحوليات، وبدون إعادة تثقيف القادة وتوجيههم فيسقطون عرضة للتجنيد في الجولة القادمة من الصراع.

### في حواراتك العديدة مع الفتيات والفتيات، ما الذي قالوه لك عن احتياجتهن في أثناء الصراع وبعبء؟

من المدهش أن أكثرهم ملاحظة هم القادة الصغار. أما الفتيات فمن الصعب جدا الوصول إليهن؛ لأنهن يستغفرن وقتنا للخروج من عزلتهن للحدث عما نرضن له وعن تعطلتهن، لكن الفكرة التي تتكرر على ألسنة الأطفال هي التعليم.

إنهم يريدون أن يتمكنوا من معرفة ما يحدث حولهم وأن يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة واعية. وكثير من هؤلاء الأطفال يبدو عليهم الصن بدرجة أكبر من عمرهم الحقيقي بمد خروجهم من المعدن النفسية والصراعات التي مروا بها. لذلك فهم ليسوا بالضرورة كالأطفال الذين يبلغون من العمر الثانية عشرة بمقاييس أمريكا الشمالية. ومن ثم فإننا بحاجة إلى توجيه برامجنا نحو التعليم الذي يستهدف قطاعات بعينها. ومن المهم أن نرى أن التعليم في قري التازحين واللاجئين يمكن أن يوفر الكثير مما يحتاجه المجتمع المحلي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى المعلمين الذين يتحلون بالحساسية الثقافية والذي يعملون بمسبر لتعليم الأطفال وتهيتهم

وهناك قادة. الأولاد هم المشاركون النشطون، وتتطلب عملية إعادة دمجهم مراعاة من لديهم من طاقة، وإعطائهم أشياء فعالة يقومون بها للصفاء على البيض الذي ظلوا يعيشون به على مدى سنوات.

أما مسألة الفتيات فهي أكثر تعقيدا لأننا حتى لو وجدنا أفكارا مبتكرة لإعادة دمجهم من جديد، مثل تعليم المهارات غير التقليدية، فإن هذا لن يفيدي شيئا؛ الفتيات يمدن إلى قراهن ولا يستخدمن هذه المهارات بسبب الثقافة القروية التقليدية، الأمر الذي يخلق نوعا آخر من الضغوط على الفتيات في الوقت الذي يعالجن إحسانهن بالصدمات والمحنة النفسية.

هاتان المجموعتان يمكن التعامل معهما جزئيا من خلال البرامج قصيرة الأجل بصورة مقبولة. لكن لا يوجد أي برنامج من هذه البرامج المخصصة للأولاد أو البنات يتعامل مع الإجهاد العصبي المترقب عل المحن والصدمات التي يواجهونها. فحينهم يتظاهرون بالتماسك، وتضمني الشهور وربما السنوات، ولكن في مرحلة ما إذا لم تكن هناك متابعة أو مساعدة مهنية ضروف فيفجرون. وعندئذ قد يسببون مشاكل جمة للمجتمعات المحلية وقد يصبحون عرضة لاحتمال التجنيد والعودة إلى الأفعال.

أما المجموعة الثالثة وهي عُسبة القادة، فهي على حد علمي لم يلهمها مجتمع وكالات المومنات الإنسانية. فالشباب الذين اكتسبوا مهارات قيادية في أثناء هذه الصراعات عادة ما يتعمنون المهارات العالية والذكاء الشديد والدراسة الواسعة بالطبيعة الإنسانية والفخر الشديد والقدرة على التأثير على آراء الآخرين. والآن أصبح التعامل مع هؤلاء القادة من القيان والفتيات يتم بنفس الأسلوب الذي يستخدم لمعاملة الصبية والفتيات الآخرين الذين أشرت إليهم فيما تقدم.

ولكن ثمة بذور للعودة التالية، هؤلاء هم القادة الذين قد يفجرون الثورة القادمة إلا إذا تمهدهاهم بالرعاية من خلال برنامج منفصل، وذلك بهدف الاستفادة من هذه المهارات الرائدة وتشجيع أصحابها على أن يصنعوا قادة في عملية إعادة بناء الوطن بصورة ضالة.

وتمثل سيراليون مثالا لدولة يتولى فيها ابن الرابعة عشرة قيادة مخيمات الأطفال التازحين أو المسرحين. ويتبع هؤلاء القادة بثلك السلطات لأنهم ذوو طبيعة قيادية ولأن الآخرين يتأثرون بهم، إلى حد أن المنظمات غير الحكومية نفسها تستعين بهم في جهودها. واعتقد أن عدم تسقيع الجهود مع



# قائمة متابعة خاصة بالأطفال في الصراع المسلح

بقلم: جوليا فريدسون

وقد ينتهي الحال بالأطفال الذين يضطرون إلى الفرار من بيوتهم في أثناء فوضى الصراع إلى مواقف بالغة الصعوبة. هؤلاء الأطفال مثل ويلموت يفقدون بيوتهم ومجتمعاتهم والكثير من حقوقهم الأساسية مثل الحق في الحماية من العنف. كما يفقد أطفال آخرون آبائهم وأجدادهم وإخوتهم وأخواتهم وأصدقائهم، وكثيراً ما يصبحون بلا وصي أو رب أسرة مناسب يرعاهم. وإذا كان هؤلاء الأطفال من بين أكثر الفئات المستضعفة، فإنهم أكثر من يتعرضون للتجاهل من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية ووكالات الإغاثة وغيرها ممن يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لحماية هؤلاء الأطفال.

ويشير مجلس الأمن إلى أن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين ومساكنتهما. وقد أعلن المجلس مراراً عن الالتزام بحماية الأطفال في سياق الصراع المسلح، ولكن لم تبذل إلا أقل الجهود لتحول هذه الالتزامات إلى حماية حقيقية للأطفال على أرض الواقع. وقد حذرت جراتشا ملكل مؤخراً، وهو (هي) من أبرز أنصار حقوق الأطفال المضارين من الحروب على مستوى العالم، من أن «تفتين التدابير التي تدعمها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يسير بطيئاً على أفضل الأحوال ولا تزال التوصيات التي نحث على الأخذ بها تتعكس بصورة متقطعة وباهتة في الحياة اليومية للأطفال».

الأطفال والصراع المسلح والأولويات الدولية  
أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمبدأ الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الحرب وقضايتها. وتعد دراسة جراتشا ملكل الجديدة من نوعها، والتي صدرت عام ١٩٩٦ بتكليف من الأمم المتحدة تحت عنوان «تأثير الحرب على الأطفال»، أول جهد دولي لإجراء تحليل منهجي للعلاقة بين الحرب والأطفال ولوضع توصيات شاملة لتحسين هذا الوضع.

اسمي ويلموت، من ليبيريا. عمري ١٦ سنة. عندما كنت في الخامسة فررت من ليبيريا مع أمي إلى سيراليون. كنت صغيراً جداً فلم أفهم ماذا يحدث. سمعت أصوات البنادق، ورايت أناساً يجرّون وأناساً يصرخون وأناساً يقتلون وأناساً يموتون. كان الصغار في مثل سني يموتون... رايت الآلاف من الأسر مثل أسرتي يشتركون كل شيء وراهم ويفرون... إن أطفال ليبيريا ينشدون مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يفعل كل ما يمكن لإيقاف القتال في ليبيريا.

هؤلاء سبعة ملايين تحولوا إلى لاجئين في بلدان أخرى. ويسبب الحرب نشأت أجيال بكاملها من الأطفال بدون حتى أن ترى فضلاً دراسياً من الداخل، أو بدون الحصول على التغذية المناسبة أو تلقي التطعيمات المطلوبة. ويتم تجنيد عدد من الأطفال ليتحولوا إلى مقاتلين وشاهدين على أقصى صور العنف أو مرتكبين له. ويواجه الأطفال، وخصوصاً البنات، تهديدات متزايدة من جراء الاتجار في الأشخاص والاستغلال والعنف الموجه ضد الإناث، وهي التهديدات التي قد تنمض عن مشاكل صعبة خطيرة مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويلاحظ أيضاً أن أكثر من ٥٠٪ من ضحايا الانقاص الأرضية من الأطفال، كما أن الأطفال يضارون من انتشار الأسلحة الخفيفة ضراً فادحاً. وهذه الأمور وغيرها من المواقف الجسدية للحروب تصيب أكثر تمقيداً بسبب الصدمات النفسية والمعنوية التي تخلفها الحرب.

**تحدث** ويلموت ونجكو وهو لاجئ ليبيري سابق باسم ملايين الأطفال حول العالم الذين وقوا في شراك حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وكان ذلك أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماع خاص بمسألة الأطفال والصراع المسلح في مايو/أيار ٢٠٠٢، حيث عبر الطفل عن ضرورة تقديم مزيد من الدعم للأطفال الحروب، وخس بالذكر الأطفال اللاجئين والنازحين. والمعروف أن الأطفال يمثلون حوالي نصف اللاجئين والنازحين الداخليين في العالم الذين يبلغ عددهم ٢٨ مليون شخص.

ويعد الأطفال، ومن بينهم المراهقون، أكثر الفئات المستضعفة في أوضاع الصراع المسلح. ففي العقد الماضي قتل أكثر من مليوني طفل في الحروب، وأصيب خمسة ملايين آخرون بجراح أو إعاقات، وأجبر ٢٠ مليون طفل على الخروج من ديارهم، ومن بين



Sam Gillingham Pictures





ومنذ ذلك الحين بدأ عدد كبير من المنظمات في ضم الصفوف والتعاون على تنفيذ توصيات مائل والدعوة إلى تحسين الحماية المقدمة لحقوق الأطفال وأمنهم.

ويأتي الأطفال الآن على قائمة أولويات السلام والأمن، كما أصبحوا في بؤرة اهتمام جهود الإغاثة الإنسانية. وقد أدت الجهود المنسقة في هذا الصدد إلى اعتماد ثلاث قرارات صادرة عن مجلس الأمن - هي القرارات ١٦٦١ و ١٦٤١ و ١٣٧٩ - التي تركز تماماً على حماية الأطفال في الصراع المسلح. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ عين أمين عام الأمم المتحدة أولارا أوتونو ممثلاً خاصاً مسؤولاً بالصراع المسلح والأطفال. وتم تحقيق بعض التقدم في عدد من الجوانب الموضوعية مثل الأسلحة الخفيفة والتعلم في أثناء الطوارئ وتجنيد الأطفال. وأصبح التعليم الآن يمثل الركيزة الرابعة للتماسعات الإنسانية في أثناء الطوارئ، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٢ بدأ تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بخصوص إشراك الأطفال في الصراع المسلح. كما عملت الجهود المشتركة على ضمان توجيه اهتمام كبير إلى تأثير الصراع المسلح على الأطفال في أثناء جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال، وفي الوثيقة الصادرة عن هذه الجلسة بعنوان «عالم ملائم للأطفال»، والتي اعتمدها الجمعية العامة في مايو/أيار ٢٠٠٢.

وبناء على هذه التطورات الهامة أنشأت مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تركز في عملها على الأطفال «قائمة متابعة لأوضاع الأطفال في الصراع المسلح»، بغرض التعامل مع ضرورة تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأوضاع الأطفال المضارين من الحروب. وتعمل تقارير قائمة المتابعة كل العوامل المتعلقة بتأثير الصراع المسلح أو تهديده على الأطفال في سياقات جغرافية معينة، وتجمع بين المعلومات المأخوذة من مصادر متنوعة وبين التحليلات التي يجريها المتخصصون في شؤون الأطفال؛ وذلك لوضع توصيات بخصوص ما ينبغي إجراؤه في هذا الصدد.

وتقدم قائمة المتابعة معلومات مفيدة للمناقشات وترفع من مستوى الوعي باحتياجات الأطفال وتطرح توصيات محددة لحماية الأطفال، وتدعو هذه التقارير إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات فتحت مجلس الأمن على ضمان حماية حقوق الأطفال، كما حدث مثلاً عند دعت مجلس الأمن إلى دعوة الحكومات المعنية والجهات المعنية غير التابعة رسمياً للدولة للسماح بوصول الممثلين في مجال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المستضعفة، وخصوصاً الأطفال اللاجئين

والنازحين الداخليين. وتقدم تقارير قائمة المتابعة إلى مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من خلال شبكة إلكترونية آخذة في الاتساع ومن خلال وسائل الإعلام.

ومن خلال العمل في إطار المبادئ المأهولة لحقوق الإنسان، ومن بينها اتفاقية حقوق الطفل<sup>١</sup>، بدأت المنظمات المشاركة في قائمة المتابعة في إنشاء آلية يمكن أن يستخدمها دعاة حقوق الطفل للتعاون في الأجل الطويل؛ إذ إن هذه الشبكة ستسهل عملية الدعوة وبناء القدرات المستمرة في إطار منظمات المجتمع المدني من خلال الربط بين منظمات المجتمع المحلي العاملة في مجال حماية الطفل وبين الشبكات الدولية لتهيئة الفرصة للمتابعة المتسقة بشأن الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الأطفال والمراهقين المضارين من الحروب.

وحتى تاريخ هذه المقالة كانت قائمة المتابعة قد أصدرت تقارير شاملة عن الأطفال

الأطفال واليوروبنديين والأفريقيين. ويجري حالياً إعداد تقارير أخرى عن أطفال فلسطين وإسرائيل والسودان والكونغو.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن قائمة المتابعة وعن تقاريرها القطرية على الموقع التالي على الإنترنت:  
www.watchlist.org  
جوليا فريدمان منسقة قائمة المتابعة.  
عنوان البريد الإلكتروني:  
juliaf@womenscommission.org

- ١ الهيئة الدولية لحقوق الطفل. [www.ihcr.org](http://www.ihcr.org)
- ٢ هيئة الدولية لمنع الاتجار بالأشخاص: [www.dohi.org](http://www.dohi.org)
- ٣ عبارة روت في أثناء قمة جرناتشا مائل في اجتماع مجلس الأمن الخامس بمرور الأطفال والصراع المسلح في ٧ مايو/أيار ٢٠٠٢
- ٤ [www.unicef.org/graca/grayhigh.htm](http://www.unicef.org/graca/grayhigh.htm)
- ٥ [www.un.org/special-rep/children-armed-conflict/](http://www.un.org/special-rep/children-armed-conflict/)
- ٦ قائمة المتابعة تستخدمها اللغة السائدة المعنية باللاجئين والأطفال اللذين [www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org)
- ٧ وتدعو لجنة توجيهية دولية مدعومة من المنظمات غير الحكومية.
- ٨ [www.unicef.org/crc/crc.htm](http://www.unicef.org/crc/crc.htm)



# تلبية احتياجات أطفال النازحين الداخليين:

## تدبر الاحتياجات الكالات وبناء قدراتهم

بقلم: أنجيلا ريفين-روبرتس

البائسة للنازحين الداخليين، هنالك ما يضطرون إلى البحث عن مأوى لهم بين السكان الذين قد يكونون بدورهم فقراء منهم، وقد لا تتوافر في بيئتهم الخدمات والمرافق الكافية. وقد يؤدي ذلك إلى الاستياء والتمييز ضد القادمين الجدد، الأمر الذي قد يتمخض عن العنف ضد هذه المجتمعات، وكثيراً ما يتعرض الأطفال في تلك المجتمعات إلى الانتهاك الجنسي والعمل القسري وإلى صور أخرى من صور التهريب والاستغلال. وربما يكون الكثيرون منهم قد فقدوا أسرهم، وربما يضطرون، وهم الأيتام أو القصر الذين لا يرافقهم أي فرد من ذويهم، إلى العيش وحدهم وتدير شؤونهم بأنفسهم، ولا اضطروا للعيش في ظروف التبنّي الغير مأمونة المواقف، حيث يستغلون كعمالة رخيصة لقاء النذر اليسير من الطعام والمأوى والحماية. وفي هذه البيئة التي تنفرد إلى الحماية يتعرض الأطفال والشباب الذين لا رفق لهم من أهليهم إلى الاستغلال أيضاً من جانب المؤسسات الطفيلية مثل الميليشيات والعصابات الإجرامية والمهربين الذين يأسرون الأطفال أو يستميلونهم أو يبتزهم للعمل معهم.

الأطفال في إطار نشاطها. وبدأ إدخال المتطور الذي يراعي احتياجات الأطفال في التيار الرئيسي في القطاعات المعنية بالسياسات والبرامج في المنظمات التنموية ومنظمات المساعدات الإنسانية يتخذ أهمية توازي أهمية الإجراءات المتخذة لإدراج المنظور الذي يراعي احتياجات المرأة في عمل العديد من المنظمات. ولكن يظل هناك التحدي المتمثل في كيفية إعداد العاملين بالوكالات ومسؤولي الوزارات الوطنية والعاملين في تقديم الخدمات إعداداً يهيئهم لهذه المهمة، والمتمثل أيضاً في تحديد معايير الممارسة ونظم المحاسبة التي يجب وضعها ضماناً لجودة البرامج ولإعداد استراتيجياتها وإجرائاتها كما ينبغي.

إن الأطفال النازحين داخل أوطانهم والذين أخرجوا من ديارهم عنوة بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية نزحوا بعيداً عن بيئاتهم الثقافية والطبيعية؛ فأصبحوا معرضين للجوع وسوء التغذية وعدم وجود المأوى وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وإذا لم يكن هؤلاء الأطفال يقيمون في المخيمات

**وأجهد** وكالات المساعدات الإنسانية، الوطنية منها والدولية، عدداً من التحديات طوال التسعينيات من القرن الماضي في سياق تطوير سبل التعامل مع احتياجات البلدان والمجتمعات المحلية المضطربة من الصراعات المسلحة والنزوح الجماعي والانتهاكات المتعمدة لحقوق الإنسان. ويعتبر وضع الصكوك والمبادئ الكافية بخصوص حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية ضماناً لحماية هذه المجتمعات أمراً له من الأهمية ما لإعداد البرامج المناسبة في مجالات الصحة والتغذية والأمن الغذائي والتعليم ورفع مستويات المعيشة ضماناً لسلامة هذه البلدان والمجتمعات واستمرار اقتصادها.

وتمثل مسألة احتياج الأطفال المضارين من الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والنزوح الداخلي القسري إلى الحماية والمساعدة الخاصة موضوعاً للعديد من المراجعات وقرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات من جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات التي تركز على

شمال نازحين في  
تجور الشريعة



والأمن الغذائي، وتحليل جوانب الضعف وغيرها من صور تحليل احتياجات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى كيفية رصد تأثير هذه الإجراءات والبرامج. وتتطلب هذه المهارات معرفة عدد من النماذج الكمية والكيفية المختلفة. كما يحتاج العاملون إلى فهم المناظرات والقواعد والمعايير المختلفة التي وضعت ضماناً لسلامة تقديرات البرامج الإنسانية ومحاسبة القائمين عليها. وتسمى بعض المنظمات مثل «مشروع كوكب الأرض» التي وضع هذه النماذج والقواعد والمعايير ونشرها، ولذلك فمن المهم أن يقوم العاملون المختصون بقضايا الأطفال بوضع نفس النماذج من القواعد والمعايير ونشرها والالتزام بها.<sup>١</sup>

### مبادرات التدريب

وضعت بعض المنظمات، مثل تحالف أنقذوا الأطفال، ولجنة الإنقاذ الدولية ومنشوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها، وحدات وبرامج تدريبية تتناول الكثير من هذه القضايا. وفي الوقت نفسه فإن العديد من الجامعات في أوروبا وأمريكا الشمالية تقدم الآن مناهج متخصصة في المساعدات الإنسانية تتضمن برامج متعلقة بالأطفال، ولكن ما زال هناك الكثير مما يمكن عمله وتطويره. ولذا لاحظ أن خطاب «الأطفال خضع للصراعات المسلحة» أو «الأطفال النازحين داخلياً» أو «الأطفال في سياق الأزمات الإنسانية» هو خطاب يشترك فيه بالضرورة خصائص متعددة، وأن تحديد القائم بظل متشابهاً في التقريب الفعال بين هذه المجالات، إلى جانب التأثير على الخطاب الخاص بالسياسات المتعلقة بقضايا الصراع المسلح والهجرة القسرية والنزوح، وثمة تحد آخر يتمثل في إدخال هذه البرامج نفسها في جامعات بلدان الجنوب حيث تؤدي بدرجة الوارد المخصصة للتعليم العالي غالباً إلى عدم الاهتمام بالبرامج المتخصصة مثل برامج الأطفال وحقوق الإنسان. ومن هنا فإن تطوير هذه المؤسسات قد يساعد على تهيئة مراكز أساسية للموارد وعلى خلق قوة جديدة من الملاء المحليين الذين يمكنهم مساعدة الحكومة على وضع السياسات والتشريعات اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال.

١. انجينا-ريجن-يورترس، المديرية الانقذوا أطفالاً بمركز فانينشتاين الدولي الخاص بالجماعات بجماعة تافنس في بوسطن، الولايات المتحدة.
٢. شوان الريد، الإلكتروني: a.raven-roberts@tufts.edu

مثلاً قد لا تكون القوانين الوطنية متاحة باللغات المحلية - حتى ولو كانت تشير إلى الأطفال، وتشتمل على عناصر من اتفاقية حقوق الطفل - وقد لا تعرف بها الجهات الإدارية والشرطة والأجهزة القضائية وغيرها على المستوى المحلي. ولذلك فإن تهيئة الفرصة لتبادل التدريب ونشر هذه السياسات يعتبر طريقة مناسبة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

### الاحتياج إلى المساعدات المادية

للأطفال النازحين داخلياً احتياجات معينة متعلقة بالصحة والتغذية والتعليم والجوانب الفسيولوجية وغيرها من الجوانب البدنية والمادية. وقد أدركت الوكالات على مر السنين أهمية توفير الرعاية الصحية الأولية الأساسية والطوارئ في مواقف النزوح منعاً لارتفاع معدلات الوفيات. فاصبح التطعيم ضد مرض الحصبة والوقاية من الكوليرا والدوسنتاريا عن طريق توفير الماء الصالح للشرب وبرنامج الصحة العامة وتفتيش برامج توليد الدخل وحماية سبل كسب الرزق، كل هذه الأمور أصبحت ممارسات معتادة لدى الكثير من الوكالات العاملة في سياق النزوح الجماعي والصراعات المسلحة. ولذلك يجب أن يتمتع العاملون بالمهارات اللازمة في عدد من القطاعات الفنية النوعية، مثل التعليم والصحة ونمو الطفل، كما يجب أن يهتموا بالتعامل مع الخصائص الثقافية والسياسية النوعية في السياق الذي يعملون فيه. وتحاول الوكالات تجريب المزيد من الطرق الجديدة المبتكرة لتلبية هذه الاحتياجات، مثل التعامل مع الاحتياجات النفسية للأطفال، ومن ثم فقد تحتاج إلى مزيد من العاملين لتلبية المهارات الفنية أو استخدام الأساليب الأثريولوجية لإعداد الاستجابات المناسبة ثقافياً وتوفيق أو أواخر التعامل مع المجتمعات التي تعمل لصالحها واكتساب المعرفة الوثيقة عنها.

ويجب أن يكون العاملون في الوكالات الإنسانية، سواء من يعمل منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الأطفال، واعين بمجموعة كبيرة من الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمساعدة التي تعترض المجتمعات النازحة داخلياً وأطفالاً. وينبغي أن يمي مديرو الوكالات ومديرو البرامج كيفية تنفيذ البرامج المناسبة لتسبب بالحفاظ على الحياة ودعم سبل كسب الرزق، وما هي الجهات التي يمكن مخاطبتها طلباً للمساعدة والموارد التي يمكن أن تساعد في هذه الجهود. ويجب أن يتعرف العاملون على كيفية إجراء المسوح الخاصة بتقييم احتياجات التغذية والرعاية الصحية

ومنذ التسعينيات تراكم قدر كبير من الخبرات والمعارف من خلال البحث والتطبيق لدى المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال الأزمات الإنسانية والنزوح القسري للتعامل مع احتياجات الأطفال في هذه الظروف. ويمكن تقسيم هذه الخبرات والمعارف عموماً إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يتعلق بالاحتياجات النازحين في هذه الظروف، الحماية، والآخر باحتياجاتهم للمساعدات المادية. كما تضم هذه الخبرات والمعارف أنواع التدريب والتوعية اللازمة للعاملين لخدمة الأطفال.

### حماية الأطفال

تشتمل حماية الأطفال على القوانين والصكوك الموضوعية ضماناً لحقوق الأطفال إلى جانب السلامة والأمن البدني النفسي. وتشتمل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة من أشمل المعاهدات الخاصة بحماية المرأة؛ إذ تؤكد هاتان الاتفاقيتان على حق الأطفال الموجودين في عدد من المواقف في الغذاء والمأوى والتعليم إلى جانب حقهم في الحماية من الاستغلال والاتجار بهم وفرض العمل القسري والاستغلال الجنسي عليهم. وغير ذلك من صور العنف والانتهاك والتمييز. وقد تم قبول عدد من البروتوكولات والتشريعات الجديدة التي لها أهمية كبير للأطفال النازحين داخلياً، مثل القوانين المتعلقة باستخدام الأطفال جنوداً وحماية الأطفال من الاتجار بهم وقوانين العمل الجديدة.

وينبغي أن يكون العاملون بالمؤسسات الوطنية أو المنظمات الدولية واعين تماماً بهذه البروتوكولات ومدركين لدورها في دعم عمل الجهات التي ينتمون إليها. وكثيراً ما يحدث في مواقف الطوارئ أن يتم تجنيد العاملين على حدٍ عالٍ بل يتفقون التدريب الأساسي اللازم فيما يتعلق بهذه الصكوك وأهميتها لمعلمهم، وهم أيضاً أنهم لا يتلقون التدريب على قواعد السلوك الخاصة بالتعامل مع الأطفال والأحداث الذين يفترضون إلى الحماية. وتشهد حالات الانتهاك الجنسي التي وقعت مؤخراً على أيدي العاملين في مخيمات اللاجئين أو في عمليات حفظ السلام أو العاملين بالوكالات الإنسانية بأهمية ضمان نشر هذه البروتوكولات وتنفيذها على نطاق واسع.

ومن المهم بنفس القدر أن تستفيد المؤسسات الوطنية والوكالات المناظرة لها من مزاياء التدريب ونشر هذه القواعد والمبادئ. فكثيراً ما تقتصر الوكالات أن معاهدة من المعاهدات أصبحت معروفة في شتى أنحاء البلد الذي تعمل فيه، لأن الدولة قد صادقت عليها أو انضمت إليها. وفي كثير من المجتمعات متعددة اللغات

١. ارجع الموقع التالي على الإنترنت: <http://www.spheroject.org/>



# حماية الأطفال من الحماية: دروس من غربي إفريقيا

بقلم: أسميتا ناغيك

وتجارب، إلخ. ولكن المزعّم ضدّ عاملي الإغاثة هي التي أثارت أعظم الغضب الأخلاقي: صدم العالم لأنّ الأشخاص أنفسهم الموجودين للمساعدة من الذين يلحقون الأذى، بل يرتكبون الأذى بشكل مقصود

وأترك طفلي مع شقيقتي الصغيرة التي يبلغ عمرها عشر سنوات... ارتدّي ملابس أنيقة وأنوجه إلى حيث يسكن عمال المنظمات غير الحكومية أو بشرىون فيطلب أحدهم منّي ممارسة الجنس، أحياناً يطوّنتني أشياء مثل الطعام والزيت والصابون فأبيعها وأحصل على المال».

(سلفة لاجئة)

أحياناً... على الأقل، يسمعون باستمرارها دون هواده. وأورد التقرير بشكل رئيسي عمالي إغاثة محليين يرفضون ممارسة الجنس مقابل إمدادات المعونة التي يحتاج إليها حاجة ماسة (مثل البسكويت والصابون والأدوية والقماش المشمع)، بل يتمتعون

الصورة المرفقة لهذا المقال تبيّن الحالة في المنهج عمومًا ولا يهدف منها الإيهام بأي شكل من الأشكال بأن هؤلاء الأطفال هم مصابون بالاستغلال

لم تلق الحاجة إلى حماية اللاجئين من تهديدات العاملين الإنسانيين كبير اهتمام حتى نشر نتائج تقرير مشترك للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتحاد إنقاذ الأطفال، في بريطانيا عن الاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين في غربي إفريقيا.

وإذا هذه الخفيفة، لم يعد لدى منظمات الإغاثة أمل بالبقاء حصينة لمدة طويلة.

وتنق التقرير<sup>١</sup>، المستند إلى نقاشات مجموعات مركزية ومقابلات شخصية تشمل ١٥٠٠ طفل وبالغ، المزعّم ضدّ ٤٠ وكالة و٦٧ فرداً. وكانت الأرقام بعدّ ذاتها مشوّرة للسمة. فقد أحدثت إدراكاً مفاجئاً في أوساط الوكالات، التي ربما كانت تحاول معالجة هذه المسائل بصمت منذ سنين، بأنّ هذه مشكلة جماعية ذات أبعاد كبيرة، لا مشكلة فردية على نطاق ضيق. فقد وجد التقرير أنّ الاستغلال الجنسي متوطّن في المنظمات وأنّ المستغلّين رجال من المجتمع لديهم السلطة والمال والنفوذ - قادة مخيمات وعمال غير منظمين ومعلمون وقوات أمن

يتساءل التقرير، بعد أن يقلب الطاولة على الرعايا والحماة، إذا كان هؤلاء قد فعلوا ما يكفي للحؤول دون إساءة

وعندما طلبت منّي أمّي الذهاب إلى الجدول لفصل الأطباق، طلب منّي أحد أفراد حفظ السلام نزع ثيابي لكي يلتقط صورة لي. وعندما طلبت منه أن يغطيني مالا، قال لي لا مال للأطفال، بل ببسكويت فقط».

(طفلة لاجئة)

المعاملة والاعتداءات المرتكبة من بين صفوفهم. فقد أظهرت عدّة فضائح تورط مؤسسات تحظى باحترام في المجتمع - بما في ذلك رجال كريمة وإدارات مدارس وسلطات تربية - في إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.





غير الحكومية الأمريكية «إنتر أكشن» أن ممارسة عمال الإغالة الجنس مع الأطفال يشكل مشكلة عامة ذات أبعاد مثالية. وفي زيمبابوي ظهرت أخيراً فضيحة بشأن الجنس مقابل التعليم وتنتج عنها طرد مسؤولين كبيرين عن اللاجئين، إلى جانب توجيه تهمة إجرامية إلى مسؤول إغالة كبير في كينيا لممارسته اللواط مع الصبية في مخيم اللاجئين، وأدت إلى تسليط الضوء على أن إساءة المعاملة لا تقتصر على غربي إفريقيا وأن الفتيات لسن الضحايا الوحيدات.

### لاتوازن السلطة

يمكن لعدة عوامل أن تساهم في إيجاد بيئة يزدهر فيها الاستغلال. ففي غربي إفريقيا، تعتبر النساء والفتيات من بين أكثر الأعضاء

بالتزاماتهم، حيث زياتهن «رجال لا جئون بالدرجة الأولى يحصلون على الدخل من التجارة أو من العمل وكالات المساعدة». وكانت الفتيات اللاجئات يقرن علاقات جنسية مع أمهات المسجلات والمواطنين الغنيين الذين تستخدمهم الموضوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإجراء إحصاء للاجئين، على أمل أن يؤدي ذلك إلى ضمان تسجيلهن بشكل صحيح وحصولهن على المساعدة.<sup>٢</sup>

وكرر تقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لبرنامجها في غينيا المخاوف نفسها: «من أكثر الاتهامات خطورة وثائرة للقلق أن الزنات الرئيسيين للقبائل اللاجئات هم موظفو المنظمات غير الحكومية وغيرها من

المنظمات، نظراً للافتقار إلى الأموال في المقيمات. إن هذا النوع من السلوك، إذا كان صحيحاً، يشكل بوضوح إساءة مرفوضة لاستعمال السلطة ويجب منعه. ففي كولومبيا، يقال إن «الوقت المفضل» لدى البنات هو عندما تكون فرق توزيع الغذاء متواجدة في المقيم». وميضراً أبرز تقييم السنة الماضية لتشكلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بالأطفال اللاجئين بشكل ملق نتائج تقرير الاستغلال الجنسي. وقد أضاف فريق التقييم الذي قام بزيارات ميدانية إلى البلدان الثلاثة بين مارس/آذار ويوليو/تموز بأنه «في عدد من مجموعات النقاش مع الأطفال أنفسهم أو في مقابلات أخرى في غربي إفريقيا، تبين أن عمال الإغالة وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون للإغالة والموارد في المقيمات مسؤولون في الغالب عن الاستغلال الجنسي للأطفال». وأضاف الفريق بأن المعاولات المبنولة لمعالجة مشاكل الاستغلال الجنسي

المساعدة في بعض الأحيان حتى تقديم الجنس: «أسهل ليس موجوداً في اللاجئات»... تأخذ ابتلع الحاسوب مطلقاً، بل حتى عندما كان يتم الدفع، لم يكن يتعدى بضعة درهماً زيمبية - أي أن الصعر الجاري «الخدمة» في ليبيريا هو ١٠ سنتات أمريكية، أي ما يكفي لشراء حقة من النقولات المحصنة أو حتى فاكهة، ناهيك عن وجبة كاملة. والأسوأ من ذلك أن هذه الممارسة ظهرت بشكل بارز في برامج المساعدة المهمة والراسخة في ليبيريا.

«حصلت من عامل في منظمة غير حكومية لكنه مهجن وحبب فتاة صغيرة أخرى».

(طفلة لاجئة)

أفادت الفتيات، بين سن ١٢ و ١٨ بشكل أسامي، عن عواطف ذات تأثير شديد على حياتهن: العمل والإجهاض والأمومة في سن المراهقة، والتعرض للأمراض المنقولة عن طريق الجنس، وفيرس العوز المناعي البشري/الإيدز. وقد فرض التعليم والتدريب على المهارات والتوظيف، بل حتى تحطم الأمال بملاقات شخصية في المستقبل. وتحدثت الأمهات اللاجئات بمواقف بشكل خاص عن ظروف معيشية قاسية ومثيرة للشبهة: «كان علي أن أعاشر كثيراً من الرجال لأحصل على ١٥٠٠، لكي أستكن من طعام نفسي وطفلي. كانوا يدفعون لي ٣٠٠ كل مرة، لكن إن كنت معظولة والتفت بمعامل في منظمة غير حكومية يدفع لي ١٥٠٠ دفعة واحدة، وأحياناً أحصل على ٢٠٠٠» (أم شابة في غينيا). «أعاشر مختلف الرجال، لكن معظمهم عاملون في منظمات غير حكومية لأن علي أن أكل وأطعم طفلي» (أم شابة في ليبيريا).

### علامات الإنذار المبكر

لقد دقت نواقيس الخطر من قبل، وجرى تداول روايات نادرة منذ سنوات. فتوجهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٥ بشأن العنف الجنسي واللاجئين أقرت صراحة بتورط دعاة في المقيمات الدولية في العنف الجنسي ضد اللاجئين، مشيرة إلى أن خدمات جنسية يمكن أن تعرض مقابل المساعدة أو الغذاء أو حتى وضعية اللاجئ.

وفي السنوات الأخيرة، نبه سيل من التقارير المنشورة إلى وجود نواقيس خطيرة في غربي إفريقيا. وفي منتصف عام ١٩٩٩، أفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن الاستغلال الجنسي يمثل مشكلة منتشرة في مقيمات غينيا، مشيرة إلى أن الفتيات الصغيرات يجهون على ممارسة البغاء للوفاء

«من الصعب الهرب من شرك هؤلاء الأشخاص [عمال المنظمات غير الحكومية]: إنهم يستخدمون الطعام بمثابة عُمم لكي يمارس الجنس معهم».

(طفلة لاجئة)

«محدودة» وأنه «رغم الإفادة عن أن الاستغلال من قبل الموظفين المحليين شائع في غربي إفريقيا، فقد بدأ أن المنظمات لا تعرف كيف تستجيب».<sup>٤</sup>

### المخاوف المتواصلة

تواصل دق نواقيس الخطر منذ نشر التقرير، حيث تقدم التقارير انتقافية المصورة والتقرير الصحفية وجهاً جهاً وإسبانياً للظاهرة. وكشفت وسائل الإعلام عن مزاعم حديثة عن إساءة المعاملة من قبل عمال الإغالة الإنسانية.<sup>٥</sup> وتفيد شبكة المنظمات

افتقاراً للسلطة في مجموعة من اللاجئين الفقراء الذين يوزعون الغذاء أو مرافق التعليم أو الخدمات الصحية أو فروس العمل أو الأرض الزراعية أو وسائل الميش الأخرى. ومن ثم يصعب الدخول في علاقات استغلالية جنسية آلية للبقاء والمواجة ويتخطى إليه على الوسيلة الوحيدة لتوفير الدخل. بدأ الأهل مهزومين: إذا لم يكن لديك زوجة أو أخت أو ابنة ترضعها على عمال المنظمات غير الحكومية، فمن الصعب عليك الوصول إلى المساعدة. وزعماء اللاجئين عاجزين: يملك عمال المنظمات غير الحكومية سلطة كبيرة بحيث يعملون كأشخاص مهمين حقاً ولا يستطيع المجتمع تصديهم، والأطفال ليسوا أئنداداً مكافئين لعمال المساعدة البالغين من التفتية البدنية والمناطفية الجنسية. ويشكل استهداف الفتيات الصغيرات اليافعات من قبل كل أشكال المستفيدين ومسيهي المعاملة اتجاهاً مثيراً للقلق في كثير من الأماكن. ومن الواضح أنه كلما كانت الطفلة أصغر سناً، عظم اللاتوازن ونطاق التلاعب.

### غياب الضوابط

في مثل هذه الظروف، وحدها الضوابط القوية يمكن أن تتكلم ضد منمياً في وجه السلوك الاستغلالي. فالرقابة الإدارية غير الكافية - لا سيما اللوائح القانونية الملائمة ومراقبة الموظفين والإشراف عليهم - تشكل



عاملاً مساهماً رئيسياً: وقد أشار التقييم إلى «مؤامرة صمت» بين عاملي الوكالات الذين يخشون عواقب التحدث علناً عن إساءة المعاملة. فالخطر البدني والنفسي والتخويف وقصد سبل الرق تشكل تهديدات حقيقية جداً للذين يجهرون بالحديث. وأشار اللاجئين أيضاً إلى غياب آلية مأمونة وسريّة للشكاوى: «إذا بلغت عن عامل في منظمة

لا يستلمع أحد في هذا المجتمع الوصول إلى «مسي أس بي» (غذاء من قول الصويا)، دون ممارسة الجنس أولاً» (أمرأة لاجئة)

حكومية، لن تواجه مشاكل مع ذلك الشخص فحسب، بل مع الموظفين الآخرين أيضاً» (مراهقون في غينيا وإيبيريا). إن الإدارة غير الوافية للعمليات الإنسانية، التي لا تراقب إن كانت المساعدة تصل بالفعل إلى المستفيدين المقصودين وكيف، تعزز البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها الاستغلال.

ويمكن أن تساهم الضوابط القانونية الضعيفة وغير الفاعلة في إدامة مثل هذه الأفعال. فالمعايير الجرمية التي يمكن بموجبها مقاضاة مثل هذه الأفعال قد لا تكون كافية في ظل القوانين الوطنية، كأن يكون سنّ التمييز متدنياً أو غير موجود، بل حتى عندما توجد قوانين على الورق، قد يكون تنفيذها صعباً في النظم القانونية الضعيفة الأداء التي

«إنهم يستبدلون الفتيات بكثرة ولا يتزوج أحد منهم هؤلاء الفتيات، وإذا ما حبلت الفتاة تهجر دون إعمال لها ولطفلها. كان معظمنا ينظر إليهم ويتساءل: إنهم يواجهون مشكلة يا إخوان».

(عامل إغاثة)

دمرتها سنوات الحرب والاندفاع الاقتصادي والاجتماعي. وهذا، مقروناً بالمصائب المعتادة الجلية لمقاضاة جرائم العنف الجنسي حتى في البلدان المستقرة ذات النظم القانونية التي تعمل بانتظام، يعني أنّ القانون الجرمي لا يمكن أن يُنظر إليه على أنه أداة رئيسية لاتخاذ الإجراءات أو الوقاية أو المعالجة.

وتُعتبر المعايير والموانع الاجتماعية عادة قوة أخرى مقيدة لهذا السلوك. غير أنّ بؤى الحماية الاجتماعية المعتادة ربما تكون قد تدهورت في المجتمعات التي أضفها الصراع والفقر والزواج، وربما تصبح أنماط السلوك والمارسات مشروعة، لاسيما عندما تفقد الضمانات. وربما تقويض على حياة المجتمع قيم أخرى ناشئة عن الضرورة. وتشير الأبحاث المجرّدة في غربي إفريقيا

إلى أنّ الجنس كسلعة تجارية مفهوم شائع. وقد يكون الضغط الممارس من قبل الرماله والأهل في مثل هذه الظروف قوة أخرى تدفع الأطفال نحو العلاقات الاستغلالية.

## الوقاية

يصرف النظر عن التدابير العلاجية التي تتخذ لمساعدة الناجين من مثل سوء المعاملة هذه، يمكن اتخاذ خطوات متعددة للتحوّل دون الاستغلال في المستقبل. ويجب معالجة المسألة بطريقة شاملة لأنّ الاستغلال الجنسي من قبل عمال المساعدة يحدث بوضوح إزاء مشهد عام أوسع من العرمان والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن التعامل معه بشكل منفصل. بل يجب معالجة الأسباب الكامنة. وفي الوقت عينه، يجب الإقرار بالواجب المحدد والقدرة على لجم المعاملة السيئة التي يمارسها الموظفون. وإذا لم يكن بالإمكان معالجة المال الاجتماعية، فإنّ ربّ العمل يستطيع القيام بالكثير فيما يخصّ سلوك من يستخدمهم، لاسيما في الأماكن التي يصعب العثور فيها على عمل. يجب استقلال السلطة التي تستطيع وكالة الإغاثة ممارستها على هذه الفئة من المستفيدين إلى أقصى حدّ ممكن.

ويجب معالجة لاتوازن السلطة الموجود في

جوهر السلوك الاستغلالي، فإن كان اليأس الاقتصادي هو الذي يفتدي هذا النمط من السلوك، يجب أن تشمل الخطوة الأولى مراجعة كفاية المساعدة والمراقبة الصحيحة للتحقق من تسلم المساعدة المقصودة، ورفع مستويات المساعدة إلى المعيار الأدنى.

«ما من فتاة تحصل على عمل في هذا المخيم دون ممارسة الجنس مع عمال المنظمات غير الحكومية، وعمليات المنظمات غير الحكومية يمارس الجنس بالفعل مع رجال المنظمات غير الحكومية. وسوف يواصل الرجال ممارسة الجنس مع فتيات أخريات، لكن الفتيات يرون الأمر مناسخة. إنّه البقاء للأصلح» (عامل إغاثة)

وأولاً اهتمام خاص إلى المجموعات المعرضة للاذى (مثل الفتيات من أسر بولند واحد والأطفال المنفصلين عن أهلهم) وتطوير خيارات ارتزاق بديلة (فروض صغيرة، أرض زراعية، تدريب على المهارات) من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين. ويجب أيضاً تقويض مجتمع اللاجئين بالسلطة لإعادة التوازن إلى علاقات القوة في المجتمع واستعادة الأحاسيس الصحيّة بالاستقلالية عند أولئك الذين أجبروا على العيش في المخيم.

وتشمل الخطوات الهامّة في هذا السياق



للمراقبة لتحويل هذه السياسات إلى أفعال. ويُؤمل أن يؤدي التركيز على هذه المسألة والمطابقة المعكوسة لها إلى تحقيق تغييرات دائمة من أجل حماية الأطفال على الأرض.

أسميتا نالوك مستشارة مستقلة لحقوق الإنسان ومشاركة في وضع تقرير العفوية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أفريقيا، الاتحاد إنقاذ الأطفال في بربانتا، العنف الجنسي والاستغلال؛ تجرية الأطفال اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون. إن الآراء والأفكار الواردة في هذه المقالة تعبر عن الكاتبة وحدها ولا تمثل آراء وأفكار أي فرد أو منظمة أخرى. البريد الإلكتروني: wahcr2002@hotmail.com

إن الموانع القانونية مهمة أيضاً في مكافحة الاستغلال. وتُعتبر الدعوة إلى معايير قانونية ضرورية إلى جانب تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل سنّ التشريعات التي تحظر إساءة معاملة الفاصرات وتطبيقها. ويجب تقوية الضوابط الاجتماعية بالتوافق مع مجتمعات اللاجئين، عبر التعليم ونشاطات التدريب ورفع الوعي على سبيل المثال. ويجب مراقبة الموانع عند أي مستوى لكي تكون مؤثرة. ونظراً لأن سوء استخدام المساعدة قائم في كثير من الحالات، لا في غربي إفريقيا فحسب، نشط ما يجر إنشاء هيئة رقابية إنسانية مستقلة ذات قاعدة عريضة لمراقبة إساءة المعاملة.

ويانظر إلى كثر التقارير المختلفة التي تلتف الانتباه إلى هذه الظاهرة، فأغلب الظن أن هناك نمطاً واسع الانتشار من استغلال المتقنين من المساعدات وإساءة معاملتهم في مناطق وبلدان ومخيمات مختلفة وفي أوساط اللاجئين، وهي ممارسة لم تكبح منذ زمن طويل. لقد كان تقرير الاستغلال الجنسي في غربي إفريقيا بأسمائه وأعداده دعوة متأخرة جداً للاستيقاظ. وشهدت الأشهر القليلة الماضية إجراءات غير مسبوقة لمجتمع الإغاثة الإنسانية حيث تعمل المنظمات معاً تحت رعاية عمليات متنوعة بين الوكالات المختلفة لمعالجة هذه المشكلة.

وتشعر عملية اللجنة الدائمة بين الوكالات فضلاً عن التنسيق على مستوى القاعدة في كثير من البلدان إلى وجود درجة ملحوظة من الالتزام عند صانعي السياسات بمتابعة التوصيات. وثمة حاجة اليوم إلى أولويات وحدود زمنية واضحة فضلاً عن الآليات

الاستشارية المتكررة لأصحاب الشأن في مجتمع اللاجئين (الإسما النساء والأطفال) وإشراكهم في تطوير البرامج وتدريبهم ورفع درجة الوعي لديهم بمخترقهم. ومن الحيوي إنشاء القنوات الصحيحة لتقديم الشكاوى. كما أن عقد جلسات منتظمة في المخيم بين المسؤولين الكبار للوكالات واللاجئين، على غرار الاجتماعات التي يقدّمها البرلمانيون مع ناخبيهم، تُعتبر خطوة مهمة في التشجيع على مزيد من المساءلة الإنسانية.

«إذا رأيت فتاة صغيرة تسير حاملة قماشاً مشمّاً على رأسها تعرف كيف حصلت عليه.»  
(قادة المخيمات)

إن إقامة موانع أقوى تمثل وجهة نظر أخرى للرقابة. وتشمل هذه عدداً من التدابير الإدارية، بما في ذلك وضع مدونة السلوك وتطبيقها. ومع أن هذه المدونة ليست دواءً شاملاً، وبخاصة بدون وجود آليات فعالة لفرضها، إلا أنها طريقة مهمة لإرساء معايير مقبولة للسلوك والتميز بين الخطأ والصواب - وهو امر يبدو مشوشاً بشكل خطير طبقاً لمثال غربي إفريقيا على الأقل. وهكذا فإن الواقع القانوني الملائم للموظفين والمدمومة بأجراءات انضباطية حازمة تُعتبر سلاحاً حاسماً ضد هذا النوع من سوء المعاملة. وبخاصة بالنظر إلى صعوبة الوفاء بعبء الإثبات المطلوب بموجب القانون الجنائي في مثل هذه البيئات الفوضوية.

في أعقاب صدور التقرير، أنشأت اللجنة الدائمة بين الوكالات مجموعة عمل للحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة في الأزمات الإنسانية. وقد أعلن تقرير مجموعة العمل في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ المبادئ الأساسية لمدونة السلوك الخاصة بعمل الإغاثة الإنسانية. وهي تحظر إقامة علاقات جنسية مع منتظمين من المساعدة دون سن ١٨ عاماً، وتقرض على كل الموظفين الإفادة عن المخاوف والشكوك المتعلقة بالأعضاء الجنسية التي يقوم بها زملاؤهم الماملون، وتحمل المدماء مسؤولية ضمان تنفيذ هذه المدونة.

وتركز توصيات مجموعة العمل على مسائل إدارة المخيمات وإيصال المساعدات الإنسانية. وهي تشمل زيادة عدد موظفي الحماية على الأرض، وزيادة عدد الموظفين وزيادة زيارات المواقع من قِبَل الموظفين المشرفين وتطوير إجراءات سرية للشكاوى منسقة على مستوى البلد. وسوف يتم اختيار عدة بلدان لمراجعة نُظم توزيع المساعدات ودور الموظفين المتخصصين.

## مصادر إنترنت أساسية عن الأطفال النازحين

Canadian International Development Agency: Child Protection  
www.acdi-cida.gc.ca/childprotection

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers  
www.child-soldiers.org

Eye-To-Eye Project: Save the Children  
www.savethechildren.org.uk/eyetoeye/

Human Rights Watch: Refugee Children  
www.hrw.org/campaigns/crp/promises/refugees.html

Inter-Agency Network for Education in Emergencies  
www.ineesite.org

Special Representative of the Secretary General for Children and Armed Conflict  
www.un.org/special-rep/children-armed-conflict

UNESCO: education in crisis and post-conflict situations  
www.unesco.org/education/emergency/index.shtml

UNHCR's Children Homepage  
www.unhcr.ch/children

Watchlist on Children and Armed Conflict  
www.watchlist.org

WarChild  
www.warchildusa.org

UNICEF  
www.unicef.org

Women's Commission for Refugee Women and Children  
www.womenscommission.org

- ١ توجد خلاصة تقنية للتلغ والتوصيات الأولية التي أعطاها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع [www.unhcr.ch/cgi-bin/texta/vot/home/ocpdf?id=3c7cd89a4d8b1&PARTNERS](http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texta/vot/home/ocpdf?id=3c7cd89a4d8b1&PARTNERS)
- ٢ Human Rights Watch: "Forgotten children of war", Surra Lamean refugee children in Guinea, July 1999, [www.hrw.org/reports/1999/guinea](http://www.hrw.org/reports/1999/guinea).
- ٣ UNHCR: "A beneficiary-based evaluation of UNHCR's programme in Guinea, West Africa", January 2001, [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch).
- ٤ UNHCR: "Meeting the rights and protection needs of refugee children: an independent evaluation of the impact of UNHCR's activities", May 2002, [www.cnn.com/TRANSCRIPTS/0205/08/Unr.01.html](http://www.cnn.com/TRANSCRIPTS/0205/08/Unr.01.html)
- ٥ انظر: [www.interaction.org/files/cg/562\\_report\\_la\\_task\\_force.pdf](http://www.interaction.org/files/cg/562_report_la_task_force.pdf)
- ٦ يوجد التقرير على العنوان: [www.reliefweb.int/tdp/doc/references/protsecrepForARep.pdf](http://www.reliefweb.int/tdp/doc/references/protsecrepForARep.pdf)



# الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية: استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية

بقلم: إيان ليفين ومارك بودين

تلقي المزمع الخطيرة حول انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسي على نطاق واسع للنساء والأطفال اللاجئين والنازحين الداخليين من جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وحفظ السلام في غرب أفريقيا الضوء على مدى ضعف اللاجئين والنازحين الداخليين وغيرهم، خصوصا النساء والفتيات.

## يعكس الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية وفي غيرها من الأحوال عددا من صور الفشل أو السهو التي تتسبب إلى مجموعة من الجهات والمؤسسات المسؤولة، وتمثل قصورا عن مناصرة الحقوق الأساسية في مجال الحماية.

ومن الناحية المؤسسية يمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في حل المساعدات الإنسانية قصورا من جانب وكالات المعونات التي يفترض أن دورها الأساسي هو تقديم الحماية والرعاية.

ويمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي للمضارين من الأزمات الإنسانية تحديا أمام مجتمع الوكالات المعونات الإنسانية بأكمله. وتمثل اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات آلية هامة لمنع مثل هذه الأزمات والتعامل معها. ففي مارس/آذار ٢٠٠٢ أنشأت اللجنة فريق عمل مختصا بالحماية من العنف والاستغلال الجنسي في الأزمات الإنسانية، ومفتحة صلاحية وضع التوصيات اللازمة للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وعلى سوء استخدام المساعدات الإنسانية لتحقيق مآرب جنسية، وذلك في إطار الهدف العام الذي يتمثل في تعزيز الحماية والرعاية المقدمة للنساء والأطفال ودعمها في مواقف الأزمات الإنسانية والصراع.

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٢، أصدر فريق العمل بيانا عن سياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية، أكد فيه مجددا على التزامه وتعزيز وحماية الحقوق التي يكفلها القانوني الإنساني الدولي وقانون

حقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، وخصوصا اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>١</sup>. وأكدت بيان السياسات على أن أعضاء اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات في إطار مباشرة صلاحياتهم يقررون بمسؤوليتهم عن حراسة أو حماية الأشخاص المستضعفين من الاستغلال والانتهاك الجنسي وغيره والتعامل مع هذه الانتهاكات كما ينهني في سياق عملهم. وغير الأعضاء بصفة خاصة عن التزامهم بضمان عدم استغلال العاملين باللجنة أو لدى شركائهم المنفذين لسلطاتهم وتقوؤهم لاستغلال الآخرين أو الأضرار بهم.

## خطة العمل

وضع فريق العمل خطة عمل لضمان المتوصل إلى استجابة متسقة ومنسقة من جانب كل الأعضاء، على المستوى العالمي و القطري، ووافقت على هذه الخطة بشكل رسمي كل الوكالات الإنسانية العاملة. وتوضح الخطة المعالم الأساسية لمجموعة من الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجتمع الوكالات الإنسانية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتعامل مع احتياجات الناجين. وهذه الخطة ليست مشروعا، ولكنها جزء من الجهود المستمرة في مجتمع الوكالات الإنسانية، وسوف يجري تنقيحها على أساس الخبرة العملية والأنشطة التجريبية في مجموعة مختارة من البلدان والزيارات الميدانية إلى بعض المواقع المضارة.

وشمة إقرار عام بشأن مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسي القائمة في الأزمات

الإنسانية، ويلاحظ أن المشكلة أوسع مما كان متصورا وصيغة التعريف، يصعب التحقيق فيها بطبيعة الحال، ومن ثم استخدم فريق العمل التعريفات التالية بفرض وضع خطة العمل:

■ **الانتهاك الجنسي**: هو أي اعتداء فعلي أو التهديد باعتداء ذي طبيعة جنسية بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، بما في ذلك الملامسة بطريقة غير لائقة.

■ **الاستغلال الجنسي**: هو أي انتهاك لوضع الضعف أو القوة غير المتكافئة أو للثقة لتحقيق مآرب جنسية، بما في ذلك الانتفاع بصورة مالية أو اجتماعية أو سياسية من استقلال الآخرين جنسيا.

■ **العاملين في مجال المعونات الإنسانية**: يتضمنون كل العاملين لدى الوكالات الإنسانية، سواء الموظفين على المستوى الدولي أو الوطني، أو العاملين بصفة رسمية أو غير رسمية من مجتمع المستفيدين للقيام بأنشطة تلك الوكالة.

وتتطلب خطة العمل أعضاء اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات بانتخاب مجموعة من الإجراءات في العديد من المجالات الرئيسية، مثل سلوك العاملين والتدريب ومعايير المنفيين وآليات تقديم المعونات والمساعدات للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

ويجب على كل وكالات المعونات الإنسانية أن تعرف بوضوح مبادئ ومعايير السلوك التي تريد من العاملين بها مراعاتها. وقد تم تعديد هذه المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسي في النقاط التالية<sup>٢</sup>:

■ **يمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية فعلا** من أفعال سوء المعير والسلوك القاذح، ومن ثم سببا لإنهاء الخدمة.

■ **يحرم ممارسة أي نشاط جنسي مع الأطفال** (أي الأشخاص دون الثامنة عشرة) بصرف







# التعليم: حماية حقوق الأطفال النازحين

بقلم: سويها مهالينغام

اليونيسيف ساحات للأطفال في مخيمات النازحين المحليين في ليبيريا لتسهيل عملية تقديم الخدمات بصورة مركزة للأطفال وخلق الإحساس بالأمان ومساعدة فوضي الصراع. وقد تحقق ذلك من طريق تخصيص ملجأ آمن في مخيمات النزوح وتوفير مجموعة من الخدمات مثل الرعاية المبكرة للطفولة والتغذية والتعليم والدعم النفسي والتعليم الأولي، وتمكن الأمهات في هذه الساحات من رعاية أطفالهن الرضع في أماكن، كما يستطيع الأطفال أن يلتقوا ليلهمو ويتعلموا. وقد تم توفير تجهيزات الطوارئ الخاصة بالمعلمين، وقدمت اليونيسيف برنامجاً «المدرسة المصغرة» وتم توفير الأقاليم الرصاص والكتب وألواح الكتابة والأدوات المساعدة للتعليم المتكاملة. كما تم تدريب المعلمين والمدرسات من الأهالي النازحين للمساعدة في تنظيم التعليم المدرسي والرعاية الصحية. ويعتبر العنصر الأساسي في نجاح ساحات

يعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤه لخدمة مجتمعات النازحين بتقديم المساعدات المادية والحماية، عملاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. فقد ثبت أن التعليم أداة قيمة في إطار هذه الجهود لأنه لا يؤدي إلى توعية الأطفال بحقوقهم وحسب، ولكنه يفتح لهم الطريق للمشاركة في ترجمة هذه الحقوق إلى حقيقة واقعة أيضاً.

بيانات عن الأطفال الملحقين بالمدارس لرصد حركة التجنيد ومنعها. كما يند التعليم عنصراً ضرورياً للنجاح في نزح السلاح وترويج الجهود وبرامج إشراك الأطفال من جديد في الحياة الاجتماعية. ويعتبر الذهاب إلى المدرسة عنصراً رادعاً لإعادة التجنيد لأنه يوفر الاستقرار، ويضع الأساس لإعادة إشراك الأطفال في المجتمعات من خلال توفير فرص التعليم التكيفي والتدريب المهني.

إن التعليم يجب أن يكون جزءاً أساسياً في عملية وضع البرامج والتخطيط للتعامل مع النزوح، ويجب بذل كل جهد ممكن لإنشاء البرامج التعليمية أو إعادة العمل بها فوراً. وفي الأسابيع الأولى من مواقف الطوارئ يمكن أن يكون التعليم نوعاً من «السلع المنظم» وحسب، بحيث يعطي الأطفال إحساساً بالبناء المنتظم والروتين اليومي، ويمكن عندهذا استغلال أي ماوى متاح كفضاء مؤقت حيث يشترك الطفل في الأنشطة المنظمة - تحت شجرة أو في خيمة أو في كهف مثلاً. لكن التعليم في ظل الطوارئ يجب ألا يأخذ صورة التداوير المؤقتة وحسب، إذ ينبغي تصميمه بحيث يتطور ويتوسع ليتمثل في نظام تعليمي يكتب له البقاء على الدوام.

ويمكن أن تساعد المدارس في متابعة وضع الأطفال النازحين ضماناً لمرعاة حقوقهم. فالنزوح يصعب من الحصول على المعلومات الخاصة ببدء حصول الأطفال على الخدمات الأساسية أو العكس، وهو ما يند أمراً غير شائع خصوصاً للجماعات النازحة في أماكن عديدة غير المجتمعات. فمن الممكن أن يحتفظ المعلمون في المدارس بسجل عن احتياجات تلاميذهم وأن يملأوا أي فريزهم لتعيين الأطفال المحتاجين لأي نوع خاص من الرعاية، كما تستطيع المدارس أن تراعي احتياجات التغذية بتقديم الوجبات للتلاميذ.

ويساعد التعليم أيضاً على حماية الأطفال من التجنيد كمبرارين عن طريق المناهج التي تعلمهم حل الصراع دون اللجوء إلى العنف وتشجيعهم على بناء السلم. لكن المدارس نفسها قد تكون أهدافاً محتملة لأنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة؛ لذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسييس المدارس، وضمان قيام التعليم المدرسي بدور في وضع حد لعودة العنف والانتقام. وفي بعض البلدان، تحتفظ اليونيسيف بقواعد

ويمكن أن يوفر التعليم الدعم والتوجيه الذي يحتاجه الأطفال ليتقوا الصعاب والمخاطر في مجتمعاتهم، من خلال تعلم مهارات القراءة والكتابة والتعامل مع الطوارئ. وفي هذا الصدد تقوم اليونيسيف بدعم جهود توعية الأطفال النازحين بخصوص الأنغام الأرضية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعصابات المتلفة بالمرأة وحقوق الطفل والمهارات اللازمة للحياة. كما تستخدم المدارس كقطعة انطلاق نحو وضع البرامج النفسية الاجتماعية، بل إنها تمد عنصراً أساسياً في إعداد هذه البرامج.

## ساحات الأطفال في ليبيريا

تعتبر ساحات الأطفال مفهومًا جديدًا طرئاً في حياة الأطفال النازحين وأمهاتهم، وقد أنشئت هذه الساحات أول مرة عام ١٩٩٩ لتقديم الرعاية المتكاملة للأطفال في مخيمات اللاجئين الأكران، وتحتج في التكيف لخدمة احتياجات الأطفال المضارين من الحرب في أنجولا وتيمور الشرقية وغينيا وأخيراً ليبيريا.

فقد لوحظ في الأزمان التي تعقب نزوح أعداد كبيرة من الناس أن توصيل المساعدات الإنسانية إليهم يصبح محفوفاً بالصعاب في أغلب الأحوال. لذلك أنشأت

## يعتبر العنصر الأساسي في نجاح ساحات الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية

الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية، إذ أن الساحات تهيئ إطاراً للجهود المنسقة التي يشترك فيها زعماء المجتمع المحلي والآباء والمعلمون والأطفال، وتتوسع على ضمان حق الأطفال في البقاء والنمو والمشاركة والصحة.

## التثقيف من أجل التوعية بالأنغام الأرضية في إريتريا

تعتبر الأنغام الأرضية خطراً شديداً يهدد الأطفال النازحين إلى أراضٍ مجهولة. ويتعرض الأطفال للخطر بوجه خاص عندما يهيئون على وجوههم في القنول والطرق المجاورة بحثاً عن الحطب أو الماء أو عن مكان يلعبون فيه وحسب؛ فقد لا يلاحظون اللافتات التحذيرية الموضوعة حول المناطق المزروعة بالأنغام، وقد يدفعهم فضولهم الفريزي إلى تقطع الأنغام والمتنقولات التي لم تفجر والتي تكون أحياناً ملوثة ومسممة بشكل لافت للنظر.

وفي إريتريا، اشتركت اليونيسيف مع مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في التوعية بأخطار الأنغام المجتمعات النازحة والمنظمات المدنية لها في جاش بركة وديوب. وقامت الوكالة الإريتريّة لإزالة الأنغام بتدريب العديد من





## التعليم... ليس من الممكن تأجيله حتى ينتهي الصراع

والصحة العامة  
لتوفير خدمات المياه  
للمخيم، ليس هذا  
فحسب ولكنه  
استخدمه أيضاً  
لكفالة حقوق  
النازحين<sup>١</sup>.

وجدير بالذكر أن  
التعليم يمكن أن يمنع  
الفتيات قسراً كبيراً  
من الثقة والاعتراف  
بالتنفس، كما يمكن أن  
يكسبن المعرفة  
المعلية بشأن الصحة  
العامة والمراعية  
الصحية ويزيد من  
فرصتهن في السعي  
لاكتساب الرزق، بينما

يقال من إمكانية  
تعرضهن للاستغلال،  
ولكن على الرغم من  
هذه الفوائد فمن  
المقدر أن فتاة واحدة  
فقط من كل عشر  
فتيات لا جنات لتلتحق  
بالفصول الدراسية.

وهو معدل أقل كثيراً من معدل التحاق الفتيات  
بالتعليم؛ فغالباً ما تظل الفتيات في المنزل  
للقايم بالأعباء المنزلية، وقد يهين أبائهن  
على سلامتهن في سهرهن إلى الفصل  
الدراسي والعودة منه، وإذا لم يكن الآباء  
قادرين على إرسال كل أطفالهم إلى المدرسة  
فالأحتمال الأكبر هو اعتماد الفتيات، كما أن  
بعض الممارسات الثقافية مثل الزواج المبكر  
قد تقف عيقة في طريق تعليم البنات، ولذلك  
يجب أن تتعامل البرامج التعليمية مع هذه  
الأمر الباعلة على التفاق، وأن تخلق بيئة  
تشجع على مشاركة الفتيات.

### خاتمة

يمكن الاستفادة من الطوارئ في إدخال مناهج  
وطرق تعليمية جديدة وإصلاح المقررات  
الدراسية حتى يسهم التعليم في حماية  
الأطفال النازحين ودعم العدالة الاجتماعية  
وحقوق الإنسان. ويعتبر رصد البرامج  
وتقييمها أمراً ضرورياً لتحليل آثارها وضمان  
دمج احتياجات الحماية في العملية التعليمية  
في ظروف الطوارئ، ومن هذه الاحتياجات  
الدعم النفسي والتوعية بشأن الأنظمة الأرضية  
والوقاية من فيروس نقص المناعة  
البشرية/الإيدز وحقوق الطفل ومهارات  
الحياة الأساسية. ويجب أن يكون التعليم  
ركيزة من ركائز عملية إعداد البرامج من أجل  
الأطفال النازحين، وليس من الممكن تأجيله

الفرق ونهيتها  
للتوعية بأخطار

اليونيسيف. وقد أتاحت هذه الجهود الفرصة  
لإجراء المزيد من التدريب وإنشاء فرق  
إقليمية من الممولين من الأهالي. كما تجري  
حالياً مباحثات مع وكالة إزالة الألغام للبدء  
في إجراء مشروع مدرسي للتوعية بمسألة  
الألغام. ومن الجهود البارزة أيضاً في مجال  
التوعية بأخطار الألغام إشراك فرق الأطفال  
المسرحية للقيام بدور نشط في هذا الصدد،  
فتم تكليف فرقة «سويت» المسرحية  
للأطفال بالطواف بالمجتمعات المحلية في  
إريتريا للتوعية بالألغام الأرضية. وتكمن قوة  
هذا النموذج في أنه يقوم على منهج متعدد  
الجوانب، فالرسالة التي يرغب في توصيلها  
لا تتنقل من خلال ورشات العمل إلى انضمامها  
فرق التوعية بالألغام وحسب، ولكنها تدخل  
أيضاً ضمن التعليم المدرسي النظامي وتأخذ  
شكلاً تفاعلياً جذاباً من خلال الأعمال  
المسرحية<sup>٢</sup>.

### تمكين الفتيات النازحات من خلال التعليم

تأخذ مشكلة النزوح صورة أكثر تعقيداً  
بالنسبة للفتيات؛ لأنهن معرضات على وجه  
الخصوص لخطر الاتهام والاستغلال  
والعنف الجنسي، ولأن التوترات والضغوط  
السائدة في مجتمعات اللاجئين تزيد من  
احتمالات تعرضهن للعنف المنزلي، وقد يكون  
سوء تخطيط المجتمعات سبباً في إيجاد  
مساحات منزلة وغير آمنة تتعرض فيها  
الفتيات لخطر الاغتصاب. وقد تضطر  
الفتيات اللائي قدن آباء من إلى رعاية  
أخوتهن الصغار وإعالتهم، وقد يضطرهن  
الفقر الشديد وقلة الفرص الاقتصادية إلى  
العمل بالدعارة ويجهلن معرضات للانتهاك  
حتى على أيدي المسؤولين عن الحماية.

وفي أثناء توزيع أدوات الصحة العامة في  
أحد معسكرات النازحين الداخليين في  
البحر الأحمر اكتشفت فرقة اليونيسيف المسؤولة  
عن المياه والصحة العامة أن الكثرات من  
النساء والفتيات لا يعرفن حتى المبادئ  
الأساسية للقراءة والكتابة ولا مهارات الحياة  
الأساسية. فبدأت اليونيسيف وشبكة  
للمنظمات النسائية غير الحكومية في  
التعامل مع هذه القضية بوضع برنامج  
تجريبى لتعليم أوليات القراءة والكتابة، وتم  
توفير خدمات معو الأمية والمهارات  
الأساسية للحياة من أجل النساء والفتيات  
الصغيرات في المخيم، واستعان المشروع  
بالممارسات التقليدية واستخدم الموارد  
التعليمية غير التقليدية التي أعدها برنامج  
اليونيسيف للتعليم. وتعد هذه القضية  
نموذجاً للمنهج القائم على الحقوق في إعداد  
البرامج، وهو ما استخدمه فريق المياه

حتى ينهي الصراع. كما يمكن أن يساعد  
التعليم على تحقيق الاستقرار في بلد يعيش  
حالة من الصراع. فني خضم الأزمة الأفغانية  
مؤخراً نجحت حملة «العودة للدراسة» في  
إعادة مليون ونصف المليون من الأطفال إلى  
المدرسة في عام ٢٠٠٢، كما أحدث تغييراً  
في النظام التعليمي وأمنشته بعد أن كان  
محظوراً على البنات لمناولة طويلة<sup>٣</sup>.

إن التعليم يمكن أن يعيد الأمل والمرونة  
للنازحين الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم،  
وأن يوفر لهم الأدوات الضرورية اللازمة لبناء  
مجتمع أكثر أمناً وعدالة.

سويا مهالينغام برفع اليونيسيف  
بسريلانكا.

عنوان البريد الإلكتروني:  
smahalingam@unicef.org

١ انظر: [www.unicef.org/crc/crc.htm](http://www.unicef.org/crc/crc.htm)

٢ انظر: [www.unicef.org/media/newsnotes/02n2505b.htm](http://www.unicef.org/media/newsnotes/02n2505b.htm)

٣ المزيد من التفاصيل انظر

[www.supply.unicef.dk/emergencies/schools.htm](http://www.supply.unicef.dk/emergencies/schools.htm)

٤ المزيد من التفاصيل من برنامج اليونيسيف في إريتريا انظر:

[www.unicef.org/emerg/Country/Eritrea/011212.PDF](http://www.unicef.org/emerg/Country/Eritrea/011212.PDF)

٥ المزيد من التفاصيل من برنامج اليونيسيف في الصومال

انظر: [www.unicef.org/somalil](http://www.unicef.org/somalil)

٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر نشرة اليونيسيف

العامة بالباكستان، [www.unicef.org/noteworthy/](http://www.unicef.org/noteworthy/)

afghanistan/pakistan-july2002.pdf

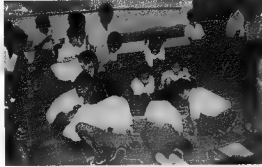


# ما الذي يجب أن يتعلمه الأطفال؟

## بحث لمحتوى التعليم أثناء الأزمات

بقلم: سوزان نيكولا

**تقدّم الحالات الطارئة الفرصة للتأثير فيما يتعلمه الأطفال أو تغييره بحيث يصبح أكثر صلة بحياتهم اليومية.**



SCUK Indonesia, West Timor Education Project

٢- المهارات التنموية: «تعلّم أن تكون»

يجب ألا يكون التعليم عن البقاء فحسب في أحسن الأحوال، وألا يكون عن الأهداف الأكاديمية فحسب، فهما مهارات التنمية الفردية والاجتماعية لا تقل أهمية.

ويمكن أن تساهم فرص التعليم البنيوي في إحساس الأطفال بأنفسهم وتفاعلهم مع المجتمع. وجود ثابت واحد على الأقل في حياة يومية ملئية بالتغيير يمكن أن يساعد الأطفال في مواصلة النمو على الصعيد الفردي والاجتماعي على السواء. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدخال محتوى موضوع معين مثل حل الصراع أووعي حقوق الإنسان أو النشاطات الاجتماعية. ويمكن أن يعني على نحو بديل تعليم موضوعات أخرى بطريقة تشدّد على الاتصال وتشجع على التفاعل الإيجابي للمجموعات وتتيح للأطفال التعامل مع التأثيرات المماثلة للزمنة.

٣- المهارات الأكاديمية: «تعلّم التعلّم»

لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية التي تعلّم بطريقة تساعد الأطفال على تعلّم التعلّم، في أثناء الأزمات. فالأزمات غالباً ما تؤثر الأطفال من الناحية الأكاديمية، إمّا لأنهم يواجهون انعدام تجارب التعليم المنظم لفترة من الوقت وإمّا لأن التعليم يتقطع باستمرار. ويُعتبر تعلّم القراءة والكتابة والحساب فضلاً عن موضوعات مثل التاريخ والعلوم والفنون أمراً حيوياً لاستقلالية الفرد وكفايته الذاتية. ويمكن أن تكون فرص التركيز على الموضوعات التقليدية والتقدم فيها إحدى آليات الدعم النفسي الاجتماعي حيث توفر إحساساً بالحالة السوية وفرصاً للإنجاز.

**ما الذي يجعل التعلّم فعالاً؟**

إنّ الأساليب المستخدمة لتقلل المعارف الجديدة إلى الأطفال لها أهمية حاسمة. وتضمن الجوانب الأساسية:

١- يستطيع الأطفال الوصول مطلقاً إلى تجارب التعليم المنظمة في كثير من أوضاع الأزمات. وفي أوضاع أخرى، عندما يكون التعليم المدرسي ملائماً، تُطرح أسئلة تتعلّق فيما إذا كان التعليم ذا صلة أو شاملاً. وفي كلتا الحالتين ثمة قرارات تتخذ بشأن ما يتعلّمه الأطفال وكيفية تعليمهم، فالأزمة تُغيّر البيئة بطريقة تصبح معها الأساليب الجديدة ملحة والطرق الجديدة لتدريس الموضوعات القديمة ضرورية لكي تكون فعالة. ويُفترض أن يساعد إدخال محتوى تعليمي أو مراجعة المحتوى الموجود بالفضل الطلاب في أن يعيشوا بصورة أفضل في الظروف المتغيرة ويتأقلموا فردياً واجتماعياً وينبؤوا المهارات اللازمة لتعلّم وتواصل طيلة العمر.

**ما الذي يجب أن يتضمنه التعليم؟**

غالباً ما يكون هناك في الحالة الطارئة إحساس بأن إجراء تغييرات فيما يتعلّم الأطفال أمر ضروري، لكن قبل تطوير المواد الجديدة أو إجراء تغييرات محدّدة على المنهاج، يجب أن يكون لدى المرء إحساس بما هو ضروري لكي يهرّفه الأطفال - لا بسبب الحالة الطارئة فحسب وإنما من أجل حياتهم ككل أيضاً. وإذا ذلك فقط يمكن تقييم ما إذا كانت المدارس تستطيع توفير المجال الكامل للمحتوى التعليمي أو إذا كانت البدائل خارج المدرسة ضرورية.

١- مهارات البقاء: «تعلّم الحياة» مهارات البقاء جزء لا يتجزأ من التعليم في أوضاع الطوارئ. يجب أن يتمكن الأطفال من الوصول إلى المعرفة والمهارات الضرورية التي تمكّنهم من التعامل مع الطوارئ. في الأوضاع المستقرة، يتعلّم الأطفال عادة الجوانب الأساسية للبقاء من الأهل. والأزمة تترك الأهل دون المعرفة أو القدرة على مواصلة ذلك الدور. وفي الحالات الطارئة تزداد موضوعات مثل السلامة والصحة والبيئة إلحاحاً.

١- أن يكون مركزاً على الطفل

التعليم والتعلّم المتركّز على الأطفال يجعل تقدّم كلّ طفل فرد جزءاً لا يتجزأ من التجربة التعليمية. ويكون التركيز على ما يتعلّمه الأطفال لا على ما يُدرّسه الأساتذة. وتغالب الأساليب المتركّزة على الطفل الأطفال ككل - مهارات البقاء والتنمية الفردية والتفاعل الاجتماعي والتعلّم الأكاديمي.

٢- التعلّم من خلال النشاطات

يكون التعلّم فعالاً عندما يستطيع الطفل العمل على ما تعلّمه. ويجب أن يربط التعليم معارف موضوع معين ومهاراته بكفاءة استخدامهما. فالخلف عن ظهر قلب ليس كافياً. وفي حين أن التعليم يجب أن يشمل النظري بشكل أكيد، فإنّه يجب أن يشغل المتعلّم في الاستخدام العملي لنشاط معين أو النهج بأن الأطفال عندما يلمعون فإنهم يشغلون في الغالب في نشاط جاد مصمّم لتعلّم شيء يريدون معرفته أو فهمه.

**لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية... في أثناء الأزمات**

٣- البيئة والإبداع على السواء

يجب أن يقدم التعليم في بيئة تتحقّق التوقّعات للأساتذة والطلاب على السواء. وذلك مهمّ بوجه خاص أثناء الطوارئ عندما يبدو العالم خارجاً عن السيطرة. وفي هذه البيئة، يتوقّف إحساس الطفل بالأمان على يقينية الروتين وافتته. غير أن البنى لا تمنع أنها مساوية للتصّلب بالضرورة. كما أن إعطاء الأطفال مجالاً للتعبير أمر لا يقلّ أهمية.

من مجموعة الصور المستخدمة من قبل الملتقى والتلاميذ كما ورد في الإطار في نموذج الشراكة



## مسائل للدراسة

١- إدخال تغييرات على المحتوى  
ربما يحتاج المنهج القائم إلى إجراء تغييرات أثناء الأزمة أو بعدها لجعله ذا صلة بالأطفال في الظروف الجديدة. وعندما يكون المنهج القائم ضيقاً أو جامداً، كونه هذه فرصة لتوسيع الوعي بالاحتياجات التعليمية الأخرى. فتحويل المنهج الدراسي عملية بطيئة تتطلب التعاون مع الموظفين الحكوميين وتبيل موافقتهم. وفي بعض الأحيان يكون من الممكن العمل مع المدارس لتكييف مناهجها الدراسي أو إدخال موضوعات جديدة عليه. لكن غالباً ما لا يمكن ذلك، ويجب التعامل مع المسائل الملحة للأطفال من خلال التعلم خارج المدرسة.

٢- المنهج الدراسي للبلد الأصلي مقابل المنهج الدراسي للبلد المضيف  
مواد الصف الدراسي المألوفة والأسماء المألوفة يقرؤون إحساساً بالأمان والهوية للأطفال النازحين. وبالنسبة للأطفال اللاجئين، يجب أن يكون المنهج الدراسي المستخدم هو منهج البلد الأصلي من الناحية المثالية. لذلك يشجع العودة إلى الديار ويسهل إعادة الاندماج متى وصلوا إلى هناك. وفي حالات اللجوء المطول، قد تسهل وزارات التربية التحول من منهج دراسي إلى

آخر وبخاصةً للذين ينوون الالتحاق بمدارس ثانوية والثالثة. وقد يكون بالإمكان ترتيب مصادقة البلد الأصلي على المقررات التي أكمِلت في البلد المضيف رغم صعوبة ذلك.

## ٣- لغة التعليم

اللغة المستخدمة في الدراسة هي واحدة من أهم جوانب التعليم. فهي تؤثر على نوعية التعليم وغالباً ما تتشعب خطاباً سياسياً في أوقات الأزمات. فالدراسة في اللغة الأم مهمة جداً للأطفال الصغار إذ إنها تساعد في فهم المادة التي يسمعون إلى تعلمها والاحتفاظ باستخدام اللغة. وحيث يتعذر استخدام اللغة الأم يجب إيجاد وسائل أخرى لضمان استيعاب الأطفال (أي أهل يتقنون لغتين ويستخدمون العمل كمساعدين في الصف الدراسي).

إن اللغة الأم للأطفال الإثنية، وهي مجموعة تتأثر في الغالب بالصراع، نادراً ما تكون لغة المجتمع الأساسي، وسواء كانوا في بلدهم الأصلي أم لا، يجب أن يتعلموا في بلد مضيف، فمن المرجح أن يستخدم هؤلاء الأطفال لغة ثانية في معظم ما يتعلمونه، وعلى غرار إنشاء المنهج الدراسي، يجب أن يعد انتقاء اللغة، قدر الإمكان، للأطفال بطرق عدة - تسهيل اندماج الأطفال في المجتمع من حولهم في حالات النزوح الطويل الأمد مع ترك الأبواب

مفتوحة لعودة الأسر. ونظراً لأن لغة الدراسة تثير كثيراً من المسائل، فإن أفضل السياسات للانتقاء هي التي تضع أولويات لرغبات المجتمعات المنتمية نفسها.

إطار لتعلم الأطفال المتأثرين  
بالحالات الطارئة

لقد طُوّر صندوق الطفولة أداة لتوجيه القرارات بشأن محتوى التعلم ضمن نطاق عمله، لكي تُستخدم عند دعم نظم التعليم في الدولة وعند العمل مع نشاطات التعليم خارج المدرسة. وهذه الأداة التي أعدت أصلاً لأشخاص اجتماع التعليم الإقليمي في جنوبي ووسط آسيا، لا تزال تخضع للتعديل المتواصل من خلال استخدام برامج البلدان المختلفة.

إن إطار التعليم للأطفال المتأثرين بالحالات الطارئة يهدف إلى العمل كنقطة انطلاق وهو عام بشكل متعمد لكي يمكن تبنيه بحيث يلائم كثيراً من السياقات. وتستند الرزمة على شريعة حقوق الأطفال بدعوها إلى التعليم الأساسي الشامل، وهو يركز على مشاركة الأطفال. وتدعو هذه الأداة إلى قابلية تطبيق التعليم على الحياة الواقعية وتشجع على استخدام نهج مختلفة للتعليم والتعلم.

## مهارات التعلم: تعلم العيش حيث تعيش

الموضوع	الغاية
تدابير السلامة	فهم المخاطر في البيئة المباشرة والتحكّن من تطبيق استراتيجيات البقاء، (يمكن أن يشمل ذلك الوعي للاغلام الأرضية وأمان الأسلحة الصغيرة والعيش في المخيمات والصحة الشخصية وتعزيز الصحة العامة).
المهارات المهنية	الحصول على المهارات المهنية العملية التي تمكن من إعادة بناء المنازل وسبل الرزق، إلى جانب المهارات الاقتصادية الملائمة وفهم إعداد الميزانيات والتسويق ومؤسسات العمال الصغيرة
الترويج الصحي	فهم القضايا الصحية الأساسية وقضايا البقاء، وتطوير المهارات العملية وتنفيذ استراتيجيات الحد من المخاطر الصحية ✓ الصحة المجتمع ✓ الترويج لصحة الفرد والأسرة والمجتمع ورفاهته وتحسينها ✓ الصحة التناسلية ✓ تسهيل الخيار القائم على المعرفة استناداً إلى مخاطر فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وغيره. ✓ النظافة العامة البيئية
تحليل السياق وفهمه	القدرة على التعامل الإيجابي مع مسائل النظافة العامة الشخصية والبيئية التي تشمل المياه الملائمة وتعزيز الصحة العامة وممارسات التخلص من النفايات ومصادرها
فهم الوحدة عند الاختلاف	استيعاب الأطفال تأثيرات كارثة أو صراع ما، وما الذي يجري حولهم وكيف يؤثر ذلك على حياتهم وعلى أسرهم وعلى مجتمعاتهم.
التربية البيئية	التعرّف على أوجه الشبه واحتدام التنوع بين الناس من ثقافات وديانات وأعراف ومجموعات سياسية مختلفة.
العناية بتقديم الرعاية	تمكين الأطفال من معرفة التأثيرات المباشرة للكارثة أو الصراع على البيئة واستيعابها، فضلاً عن تأثير النشاطات الإنسانية تمكين الرعاية وتنشيجهم (الأطفال والشباب والبالغين في الأسرة والمجتمع) على القيام بدور تفاعلي في رعاية الأطفال وتطوّرهم عاطفياً وعقلياً ودينياً واجتماعياً.



Figure 1. A schematic diagram of the experimental design. The figure shows a timeline of the experiment. The timeline starts with a 10-minute rest period, followed by a 10-minute rest period, and then a 10-minute rest period. The timeline ends with a 10-minute rest period.

\_\_\_\_\_

استقيت هذه المقالة من فصل من كتاب سيصدر قريباً «عدة أدوات التعليم في أثناء الطوارئ»، للحصول على نسخة يرجى الاتصال بـ

٥١٠٠ ٧٧٠٣ (٠) ٤٤ + أو بريد إلكتروني: s.miller@scfuk.org.uk ويمكن إيجاد حلاصة قصيرة لسياسة الشهادات الدراسية في المملكة المتحدة وممارسة التمتع

المطواري على العنوان: [www.savethechildren.org.uk/emergency/emer\\_educ.pdf](http://www.savethechildren.org.uk/emergency/emer_educ.pdf)



# برنامج التعليم الاضطراري الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي» للأطفال والمراهقين الشيشان

بقلم: ريكا وينشروب وتيريسا شيتشيك، وويندي سميث وجيليان دان

على مدى العقد المنصرم ركز المشاركون في الأنشطة الإنسانية اهتمامهم ومواردهم على التطوير التربوي باعتباره نوعاً محدداً من التدخل يهدف إلى التخفيف من وطأة بعض الكروب البدنية والنفسية التي تصيب الأطفال أثناء الحرب.

**تتمتع** لجنة الإنقاذ الدولي، بفترة واسعة في هذا الميدان حيث قامت بإدارة ٤٠ برنامجاً تربوياً في ٢٠ بلداً من البلدان التي شهدت صراعات على مدار السنوات الثلاث الماضية. ورغم ذلك فلم تكن تجرى أي أبحاث ذات بال للثبوت من افتراضاتنا بشأن السبل التي من خلالها يساعد التدخل التربوي الأطفال في أوقات الأزمات. وتركز هذه المقالة على النتائج الأولية لمشروع بحثي يدور حول دور البرنامج التعليمي الاضطراري الذي تنظمه لجنة الإنقاذ الدولي، في التكيف النفسي الاجتماعي للمراهقين الشيشان الذين نزحوا إلى إنغوشيا بسبب الصراع<sup>١</sup>.

أعلنت جمهورية الشيشان استقلالها عن الاتحاد الروسي عام ١٩٩١، وأدى القتال الحضاري الذي بدأ في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، ثم تجدد عام ١٩٩٩، إلى تدمير جانب كبير من الشيشان، ووقع خسائر بشرية فادحة، ونزوح جماعي للمكان، حيث فر ما

برهان

متظمة للأعداد الكبيرة من الأطفال والشباب النازحين، وبناء قدرات مجتمع النازحين للاستجابة لاحتياجات أمتهم. وأثناء المرحلة الأولى، قدم البرنامج تمويلاً لتأمين الموارد التعليمية والمكان اللازم للمدارس المؤقتة، وتدريب المدرسين الشيشان النازحين على كيفية التصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في العمل بموارد شحيحة وفي فصول دراسية مكتظة ومتعددة الأعمار، وتقديم أنشطة ترفيهية مثل المجموعات المسرحية من مختلف الخيالات، وتشجيع التفاعلات الشبابية، ومشاركة الآباء في تخطيط البرامج وتنفيذها.

وفي مستهل البرنامج، شرعت «الوحدة المعنية بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح» في لجنة الإنقاذ الدولي، بالتعاون مع أحد الباحثين من مدرسة الصحة العامة بجامعة هارفارد<sup>٢</sup>، في دراسة طويلة الأثر البرنامج على المراهقين الشيشان، وهي واحدة من الدراسات العديدة التي تجري حالياً في إطار برامج ولجنة الإنقاذ الدولي، والتي ترمي إلى التثبت بصورة أفضل مما إذا كان بمقدور المنظمات الخارجية أن تلهض بدور في زيادة هياكل الدعم الاجتماعي وتعزيز التكيف النفسي الاجتماعي للأطفال والشباب المتضررين من الصراع. وتوزع فيها يلي نتائج المرحلة الأولى من المشروع البحثي الذي أجري مع الشباب الشيشاني:

## هل يستطيع التعليم الاضطراري تعزيز التكيف النفسي الاجتماعي؟

لقد أظهرت الدراسات السابقة أن الأطفال المتضررين من الحرب يستفيدون فعلاً من التدخل على المستوى الفردي؛ أما عمليات التدخل لتقديم الدعم الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، مثل برامج التعليم الاضطراري، ودورها في التخفيف من وطأة الصدمة النفسية الناجمة عن ويلات الحرب، فلم تخضع للدراسة بصورة محددة. وكان محور الدراسة التي أجريت هو تقييم برنامج التعليم الاضطراري الذي قدمته لجنة الإنقاذ الدولي، للوقوف على مدى مساهمته، أو قصوره، في إحراز أهداف نفسية اجتماعية من قبيل تعزيز الدعم الاجتماعي للشباب الشيشاني، وتخفيف صور الإجهاد

يتراوح بين ١٥٠ ألفاً و١٨٥ ألفاً من الشيشان - ٤٥ في المائة منهم دون الثامنة عشرة - لاثنتين بجمهورية إنغوشيا المجاورة. ويميش معظم الشيشان الذين استقر بهم المقام في إنغوشيا وسط المجتمعات المضيفة، ولو أن بعضهم يعيشون في المخيمات أو في مستوطنات لتقائية تقع في أراضٍ خالية أو هجورة. ويمثل النازحين من الشيشان نحو نصف عدد سكان إنغوشيا في الوقت الحالي، الأمر الذي يقلل كامل البنية التحتية العامة في إنغوشيا، ولا يستطيع نظام التعليم إلا أن يستوعب نسبة صغيرة من الشيشان النازحين. ولا يتجاوز عدد الشيشان النازحين المسجلين حالياً في المدارس الإنغوشية ١٠ آلاف تلميذ؛ أما الغالبية العظمى من الأطفال والشباب النازحين فليس أمامهم أي فرص تعليمية على الإطلاق. وقد بدأت «لجنة الإنقاذ الدولي» برنامجها التعليمي الاضطراري في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ بأنشطة تعليمية وترفيهية غير نظامية في ١١ من المستوطنات المتناحرة؛ وكان الهدف منها هو تقديم أنشطة





لهم في الوقت ذاته توتراً نفسياً ناجماً عن طلبهم غير الرسمي، ففي بادئ الأمر كانت المدارس التي تدعمها «لجنة الإنقاذ الدولي» لا تكد تبتدي أي اهتمام بتوزيع التلاميذ على صفوف دراسية لأن الكثير من التلاميذ كانوا متخزين في تعليمهم المدرسي، وكانت الصفوف والمواد الدراسية لا تزال شحيحة، وكان المدرسون بحاجة للتدريب، والبرنامج بحاجة للتطبيق مع وزارة التربية والتعليم الإنقباضية، مما يضمن إمكانية الالتحاق مستقبلًا في نظام التعليم الرسمي واعتماد المستويات التعليمية. ونظرًا لنقص المعلمين المدربين للتدريس في أكثر من مادة، فقد تمتزج تدريس جميع المواد، وكان العديد من الفصول الدراسية يضم تلاميذ من مختلف الأعمار والمستويات الدراسية، مما يجعل الاختراخات الثوري في التعليم الرسمي أمراً في متنتى الصعوبة. ورغم أن الطابع الرسمي للبرنامج قد نشأ في مراحله الأولى، إلى حد كبير، عن رغبة مفهومة في أن يشعر الأطفال بالأمان والراحة، فقد شعر الشباب

أن البرنامج كان في الواقع «غير طبيعي»، وهو الأمر الذي سبب نوعاً من التوتر النفسي لدى اليافعين إذ جاء متناقضاً لرغبة الكثيرين منهم في أن يكون تعليمهم شريعياً وسوياً. وقد تلهف التلاميذ المراهقون لأوضاع التعليم المدرسي الرسمي وفرض الاختبار التي أضنى عليها المسؤولون التعليميون المحطون طلباً شريعياً. وقد أصبح برنامج التعليم غير الرسمي وكأنه شعار مميز للشيشان التاريخيين، وكان شعراً وكنائهم يحلون حياة «غير رسمية» أو «غير طبيعية» في عالم آخر موازن، وذلك لأنهم لا يتلقون ما يمتدونه تعليمًا مدرسيًا «نظاميًا».

### تيوه الأسرة مكان الصدارة

أظهرت البيانات المستخدمة في قياس العلاقة بين عوامل الإجهاد والتوتر وسائل الدعم والمساعدة التي حدها المشاركون أن أهم عامل يخفف من الكرب الانقباضية والسلوكية التي يتعرض لها المراهقون هو مدى ارتباطهم بأسرهم؛ فكلماً قوي شعور المراهقين بوجود صلات وثيقة قائمة على المودة والحنان والاحترام بينهم وبين أسرهم، تحسنت مصيبتهم النفسية. كما أظهرت البيانات أن المراهقين اعتبروا علاقاتهم بأقربانهم ومجتمعهم المحلي أمراً مرتبطاً بتحسنت مصيبتهم النفسية. وهذه العوامل، وإن كانت تنحدر إلى الأهمية الإحصائية التي يتمتع بها عامل الارتباط الأسري، إلا أنها أظهرت ميلاً نحو تخفيف الكرب النفسية.

### النتائج المتعلقة بالتخطيط لمشاريع التعليم في حالات الطوارئ

تؤكد النتائج المستخلصة من المرحلة الأولى من المشروع افتراضاتنا العامة بشأن دور

والشفاء الناجم عن التشرد والتزوح.

ولدى وصولهم إلى المستوطنات، كان الكثير من الشباب قد فقدوا منازلهم وشعورهم بأن هناك مكاناً، يمكنهم العودة إليه؛ وعندما تسكوا عن أهم شيء للشباب في الوقت الحالي، تحدث الكثيرون منهم عن أهمية وجود مكان، يمكنهم يتخذونه مستقراً لهم أثناء هذه الفترة الانتقالية.

### أهمية المكان

تشير النتائج الأولية إلى أن الشباب الشيشاني يرون أن البرنامج التعليمي مفيد من حيث أنه يساعد الشباب على العودة إلى دراستهم، فضلاً عن أنه يتيح للأطفال مكاناً آمناً يطمئنون إليه، وحيرواً انفعالياً يصرفون فيه أفكارهم نحو اهتمامات تناسب سنهم. ولا يشعر المراهقون أن الشباب بحاجة إلى مكان «ينسون فيه الحرب وهموماء»

فحسب، وإنما هم أيضاً بحاجة إلى مكان يتسنى فيه «فهم» مشاكلهم وهمومهم. وقد توثقت العلاقات بين المدرسين والقيادات الشيشانية والزلاء في البرنامج التعليمي، من حيث كونه مصدرًا مكاناً لتقديم المساعدة والمعلومات للأطفال عندما لا يتسنى لأبائهم قضاء أي وقت معهم. بل إن البرنامج التعليمي ينظر إليه باعتباره مجالاً يتيح للأطفال الاتصال بالأخريين، والحصول على الدعم الاجتماعي، ويمتصهم الأمل في استئناف مستقبل أفضل. وقد تحدث الكثير من اليافعين عن فرصة الدراسة بأي شكل من الأشكال باعتبارها وسيلة لتحسين احتمالات تحقيق السلام والنجاح في جيلهم. وعلى مستوى المنطقة بأسرها، كما تحدث المراهقون بوجه عام عن رغبتهم في التقلب على ويالات الحرب، وفي أن تمنح لهم مستقبلًا فرص النجاح والتماء.

### أهمية فرص القيادة

تصف القيادات الشيشانية في البرنامج التعليمي بعضاً من أقوى الأدلة على الفوائد التنموية التي تعود على الشباب من وراء البرنامج؛ إذ يرى هؤلاء المراهقون أن مشاركتهم في الأدوار القيادية في برنامج التعليم الاضطرابي قد أثرت على شعورهم بأنفسهم وقراراتهم على مساعدة الآخرين، وأوضح العديد من القيادات الشيشانية أن هذه التجربة كان لها أثر على تقاعلهم مع الآخرين، وعلى أفكارهم بشأن خياراتهم المهنية مستقبلًا.

### الحاجة للتحويل إلى التعليم الرسمي بأسرع ما يمكن

لا شك في أن البرنامج التعليمي كان مصدرًا للدعم الاجتماعي للمراهقين، غير أنه سبب

النفسي والاجتماعي التي تعرضوا لها<sup>٧</sup>. وقد جمعت بيانات نوعية وكيفية في المواقع التي بدأ فيها برنامج «لجنة الإنقاذ الدولي» لتوه، وفي المواقع التي كان فيها البرنامج التعليمي جازياً منذ ما يتراوح بين سبعة وأمانية أشهر. وقيست في إطار هذه الدراسة صور الإجهاد الانقباضية والسلوكية لدى المراهقين المشاركين، والعوامل التي تساهم في هذا الإجهاد، بالإضافة إلى عوامل وقائية من قبيل الدعم الاجتماعي من العلاقات والأصدقاء وأطراف أخرى مهمة، وإدراكهم لمدى «الترايط» مع غيرهم، أي التقارب والرعاية والتعاطف المشترك، والاحترام السائد في العلاقات بينهم وبين عائلاتهم وأقربانهم وسائر أفراد المجتمع المحلي، ورويتهم للبرنامج التعليمي.

## يدرك اليافعون الشيشان ... أن عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة

### عوامل الإجهاد المتعددة

في الوقت الذي أجريت فيه هذه الدراسة، كان المراهقون الشيشان يعانون من العديد من العوامل الانقباضية والنفسية التي جعلتهم عرضة للخطر، ووقفت حجر عثرة أمام عملية شفايتهم؛ ويتحدث هؤلاء المراهقون عن ضرورات حياتهم اليومية، وشطف الميش في المعيشات أو المباتي المهجورة، وشبع الغذاء والدواء والمواد التعليمية، والتلق على الآباء، ويصف هؤلاء الأشخاص ما يكادونه من الدل والهوان حيث اضطررتهم الظروف للحياة كالمسؤول، وإباتوا عاجزين عن تحقيق أسمل رغباتهم، وهي «الحياة كسائر الشباب»، والمشاركة في الألعاب البسيطة، أو الأنشطة المدرسية، أو الأنشطة التي تجري على مصيد المجتمع المحلي، ويحدث هؤلاء المراهقون صعوبة بالغة في الحياة كمتكسوبي، في إنشوتيا، ويتلذذهم شعور أن شعور بالامتنان تجاه السكان الإنشوت الذين احتضنهم واكرموا وقادتهم، وشعور بالإحباط لأنهم كثيراً ما يتعرضون للسخرة أو المضايقات من جانب الشيشان المحليين أو السلطات. وقد ذكر البعض أنهم «عاطلون» ويضيقون الوقت، وكان الأولى أن يكونوا «مشتغلين بعمل ما» أو أن يسموا لكسب الرزق وإعالة أسرهم. ويدرك اليافعون الشيشان كيف تعطلت حياتهم، وكيف بات لزاماً عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة.

وقد أوضحت الأبحاث أن من العسير على الكثير من الشباب التمتع بصحة أنراهم من اليافعين في مثل هذه الأجواء المشحونة بالانقباضات التي تسود بعض المستوطنات؛ فقبل بدء البرنامج حاول الشباب تنظيم أنفسهم، ولكنهم واجهوا مقاومة من الكبار الذين ساءهم أن يروا الشباب يستمتعون بأي وسيلة من وسائل اللهو والترفيه وسط السمر



١ استمراسل نشاط لجنة الإنقاذ الدولي في الشيشان ولتوشيا وجه عام انظر  
www.ihrc.org / where/index.cfm?showLocationID=12

٢ يقوم بتحويل هذا المشروع برنامج مايكروسوفت  
والهجرة القسرية ومؤسسة ماثان تري فاوندیشن.

٣ هذه المرحلة من الدراسة تتسم إلى نظريات وسامع البحث النوعي الذي يتركز فيه الاهتمام على وصف التهم المحلي للمبررات والتعارب، والمصادر الممكنة للتعرض الشخصي والحراري. وهذا المنهج مفيد خاص بعد طبيعة في ظروف تتسم بالتوتر الثقافي، حيث يسهم بأن يكون لتهم المبررات والتعارب المحلية الأسيية على ما سواء بدلاً من أن يكون مفيداً تقييداً صارماً بطريقة حرجية

٤ للحصول على معلومات كاملة عن نتائج المرحلة الأولى من المشروع، يرجى الاتصال بتريسا تشيخيك على العنوان التالي:  
tstichic@hsph.harvard.edu

مكتون صابر يستندون استمراسل في في المركز الثقافي للجنة الإنقاذ الدولي، نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩١

Photo: IRC

وساق، ومن المزمع إصدار النتائج الكاملة للدراسة عما قريب<sup>١</sup>.

ريبيكا وينشروب هي أخصائية في البرنامج التعليمي، في وحدة الأطفال المتضررين من الحروب، التابعة للجنة الإنقاذ الدولي، (www.theirc.org)؛ عنوان بريدها الإلكتروني: Rebecca@theIRC.org  
ووندي سميت هي المستشار الفني التعليمي بالوحدة؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: wendy@theirc.org  
وجيليان دان هي منسقة الاستجابة الطارئة بوحدة الاستجابة الطارئة في لجنة الإنقاذ الدولي؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: gilliland@theirc.org  
وتيريسا تشيخيك هي باحثة مستقلة بمدرسة الصحة العامة في جامعة هارفارد؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: tstichic@hsph.harvard.edu

ملاحظة للمحررين: للحصول على مزيد من المعلومات الحديثة بشأن النزوح وقضايا حقوق الإنسان في الشيشان (حيث نزح نحو ثلث تعداد السكان عن ديارهم داخل وطنهم)، أرجع لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، على العنوان التالي:  
www.hrw.org / campaigns / russia / chechnya  
أو انظر أيضاً:  
Medecins du Monde على الموقع التالي:  
www.reliefweb.int / library / documents / 2002 / mdm-ccc-31jul.pdf

تشيد في مدرسة لجنة الإنقاذ الدولي، شتلا الكبير، تشرين الأول ٢٠٠١.

المبادرات التعليمية في تلبية احتياجات الأطفال المتضررين من الحرب عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على إنشاء هياكل للدم الاجتماعي تركز عملية التوافق النفسي للناجين في الوقت الذي تسمح فيه باستمرار التعليم، كما تشير الأبحاث إلى استراتيجيات منهجية محددة ينبغي الأخذ بها، مع تسليم الضوء على الحاجة لهيئات إنسانية تعمل في ميدان التعليم الاضطرابي، وذلك لتحقيق ما يلي:

- دعم البرامج التي لا تقتصر نشاطها على استهداف الشرباب على نحو فردي، إدراك دور الارتباط بالأسرة، والأقران، والمجتمع المحلي في الصحة النفسية للشباب المتضررين من الحرب وقدرتهم على التكيف والتوافق.
- تشجيع الآباء والأسرة الممتدة على المشاركة في التعليم من خلال مجموعات المناقشة التي تضم الأسرة والتلاميذ والمعلمين، أو الأنشطة الصحية المدرسية، أو اللجان التعليمية بالمجتمع المحلي.
- التعاون من البداية مع السلطات المحلية بهدف التحقق من اعتماد السلطات التعليمية المحلية لتعليم الطلاب وتدريب المعلمين.
- التحول، كلما أمكن، من الطابع غير الرسمي اللازم للتدخل الفوري إلى البرامج التعليمية الرسمية.
- استكشاف الترتيبات الجماعية لرعاية الطفل بهدف زيادة الفرص المتاحة للآباء والتلاميذ للمشاركة في البرامج التعليمية.
- تخصيص المزيد من الموارد لدراسة آثار التعليم في حالات الطوارئ والأرقاء بمستوى البرامج التعليمية.

## البرنامج الحالي للجنة الإنقاذ الدولي، في إنغوشيا

لقد أثمرت الجهود المبكرة التي بذلتها لجنة الإنقاذ الدولي، من أجل التسريع إلى التعليم الرسمي عن قيام وزارة التربية والتعليم الإنغوشية الحالية باعتماد التعليم في المدارس التابعة للجنة. وقد تطور البرنامج التعليمي حالياً ليشمل طائفة واسعة من الأنشطة الثقافية، والتربية المهنية، والتعليم المعجل، وإعادة بناء المدارس في الشيشان، وتجري المرحلة الثانية من المشروع البحثي على قدم





# التكامل لا التفرقة: تجربة صفار اللاجئين في المدارس البريطانية

بقلم: راشيل هيك

**«جئت إلى هنا من الحرب، فكان لا بد أن نترك بلادنا والا قتلنا. وعندما قدما إلى هنا ساعدتني المدرسة على الإحساس بالثقة...»**

**تشير** البحوث السابقة إلى أن تجربة

الأطفال اللاجئين في المدارس يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في قدرتهم على الاستقرار واستعادة الإحساس بالانتماء. وحيث أن الحكومة البريطانية تقترح تدابير لإبعاد طالبي اللجوء عن التيار الرئيسي للعملية التعليمية ليعتزلوا تعليمًا منفصلاً، فإننا الآن في لحظة مؤلمة جدا للتفكير في دور المدارس في حياة صفار اللاجئين.

تستند هذه المقالة إلى نتائج مشروع بحثي<sup>٢</sup> يركز على تجربة صفار اللاجئين في مدرستين ثانويتين في لندن ورويتهم للحوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والتقدم في مدارسهم، وقد تم في هذا الإطار إجراء مقابلات مع ١٥ تلميذاً (من الصومال وكوسوفا وأثيوبيا وكولومبيا وقبرص التركية وإيرلندا وتركيا والعراق)، ومع كبار المسؤولين بالمدرستين على مدى ستة أشهر.

تحدث التلاميذ عن فقد الأهل والمكان والممتلكات في آن واحد. وكان أحدهم قد اُتفق عن أمه وهو في الثامنة ولم يلتق بها ثانية على مدى خمس سنوات. وكان الأطفال الذين يعيشون مع أبويهم يبدون الأكثر استقراراً، أما الآخرون فيعيشون مع أحد الأبوين فقط، أو مع أقرانهم أو في رعاية الخدمات الاجتماعية. وكان ثلث من أجريت معهم مقابلات يعرفون على وجه التأكيد أن أحد أبويهم قد قُتل، أو يشكون في ذلك. وتحدث الآخرون عن التلاميذ عن استمرار إحساسهم بعدم الشعور باليقين.

«إننا لا نعرف حتى ما حدث لأبي وللباقين. اعتقد أننا نعرف أنهم قتلوا... نعرف أنهم قتلوا والناس يحاولون أن يقولوا لنا إنهم لم يقتلوا، لكنهم قتلوا. والآن ها نحن نتنظر.»

وربط أحد الصفار بين تجربته في فقد أسرته وبين أمه في أن يقلع ويعقق طموحاته؛ فالمدرسة بالنسبة له تمثل محورا للارتكاز والمعلمون مصدرًا للدعم العاطفي.

وأعرب كل التلاميذ عن طموحات كبيرة وعن الأمل في الوصول إلى مرحلة الجامعة عندما يتخرجون من المدرسة.

وأشار التلاميذ إلى عدد من العوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والبدء في الإنجاز وسط نظام يعد غالباً مختلفاً كل الاختلاف عما عهدهم. وتبين من ذلك وجود عناصر محاور هامة.

## المعلمون المتخصصون

ذكر جميع التلاميذ أهمية وجود معلمين مختصين قادرين على مساعدتهم لفويا وعلى التغاطب معهم بلغةهم الأصلية، وأهمية أن يفهم المعلمون كيفية التعامل مع الاحتياجات التعليمية الخاصة لمساعدتهم على الاستقرار.

«إنهم [آري المعلمين] يساعدون التلاميذ ويوفرهم على المكان وقد ساعدوني، وكان هناك معلم من الصومال يترجم الدروس، وهو ما يمد في غاية الفائدة.»

وقال التلاميذ الذين يعانون من صعوبات إن زيادة الاستماعة بالتواصل بين المعلم وكل تلميذ على حدة يمكن أن يساعدهم كثيراً. وأشاروا إلى أهمية زيادة العون فيما يتعلق بمهارات اللغة الإنجليزية.

## الأصدقاء

قال معظم التلاميذ إن وجود زملاء بالمدرسة من موطنهم الأصلي يجعلهم يشعرون بالارتياح على التور. كما ذكر كثيرون منهم أهمية الاختلاط والتلاميذ الذين ينتمون لخلفيات متعددة. وقال جميعهم إن لهم أصدقاء الآن في المدرسة.

«في البداية كان المعلمون هم الذي يساعدوني على التعلم، ثم أحد أصدقائي الإنجليزي، نعم، لقد كان أقرب أصدقائي هو الذي يساعدني في اللغة الإنجليزية، ويساعدني على بذل أفضل ما عندي.»

«عندما أردت أن نتحدث عن كيفية الاستقرار في المدرسة، أقول لو كان لك أصدقاء من أبناء ثقافتك فتدرك سيمعك عليك أن تستقر وتقيم الطبيعة الإنجليزية لأنها مختلفة. أما بين أناس ينتمون لثقافات مختلفة فإنك تعلم أكثر ويستقر بك المقام.»

## موقف المدرسة إجمالاً، من اللاجئين

أشار كل التلاميذ إلى التأثير الإيجابي لموقف المدرسة إجمالاً حيال القضايا التي تؤثر على اللاجئين. فالتلاميذ الذين استمضوا تحديد هويتهم كلاجئين وشعروا بأن تجربتهم وأسقاماتهم تحظى بالتقدير استمضوا أن يكتسبوا الإحساس بالانتماء أسرع من غيرهم. وفي إحدى المدرستين، حيث تم إدراج الموضوعات التي تؤثر على اللاجئين ضمن المناهج، أسهمت المناقشات الدورية حول قضايا اللجوء في مساعدة التلاميذ على التوصل إلى فهم أفضل للإسهامات الإيجابية التي يقدمها صفار اللاجئين للحياة المدرسية. أما المدرسة التي لا توجد فيها هذه السياسات فلم يكن لدى الصفار بها الإحساس بأن تجاربهم يهتم بها أحد بنفس الطريقة؛ ولذلك فإنهم يشعرون بأنهم على الهامش.

وحدد التلاميذ عددا من القضايا التي يمكن أن تجعلهم يشعرون بالاستقرار والنجاح إذا تعامل معها مجتمع المدرسة كما ينبغي.

## المضايقات

في إحدى المدرستين يشعر التلاميذ بالحيرة في مناقش تجاربهم، ويعتقدون أن التلاميذ الآخرين والمعلمين يقدرون ذلك، ومن ثم تكونت في نفوسهم مشاعر إيجابية تجاه كونهم لاجئين وقدرتهم على الإسهام في المدرسة بفضل تجاربهم ومهاراتهم الخاصة. وأشار هؤلاء إلى أن المضايقات عموماً غير مقبولة، وأنها إذا حدث فإنهم على ثقة من أنهم يستطيعون مناقشتها مع المعلمين.

أما في المدرسة الأخرى فقد قال معظم التلاميذ إنهم لا يشعرون بالارتياح عندما يشار إليهم على أنهم لاجئون، وإنهم لا يستطيعون مناقشة مسألة هزراهم والحديث



عن خلفياتهم في المدرسة بسهولة. ويشعر هؤلاء التلاميذ بأنهم عرضة للمضايقات بسبب لهجاتهم وانتمائاتهم العرقية، وهو الوضع الذي يزداد صعوبة بسبب إدراكهم أن مدرستهم لا تتعامل بحزم مع هذه المضايقات.

« عندما جئت إلى هنا في البداية كان الأمر صعباً علي، فقد كان الأولاد الآخرون يقولون إنني غبي وإن لهجتي غريبة. وكان الأمر كله يتركز حول اللهجة. واعتقد أنهم كانوا يحاولون أن يحبطوني لأنني جئت مكان مختلف. »

#### ب. مواقف المعلمين

تحدث التلاميذ من كلا المدرستين على الصعوبات المتعلقة بمعلمين يعتبرونهم يشربونهم غير مفيدين و/أو غير منصفين. ويشعر التلاميذ بالاستياء خصوصاً من عدم استماع المعلمين لهم ومن معاملتهم لهم معاملة غير عادلة، بينما أعربوا عن تقديرهم للمعلمين الذين يقررون بصعوبة التأقلم مع مجموعة المواد التي يدرسونها، وأوصعوا أنهم يشعرون بالضيق والمهانة عندما لا يستطيعون أن يفهموا ما يحدث في الفصل فيضطرون لسؤال المعلم لمساعدتهم. وقال جميع التلاميذ إنه من الضروري أن يستمع المعلمون كأفراد ومجتمع المدرسة ككل

للأطفال اللاتجيين وإنه من الضروري أن تأخذ همومهم مأخذ الجد. وتحدث البعض على وجه التحديد عن المعلمين الذين يرونهم عصريون وحذوا المدرسة على أخذ بواعث قلقهم على محمل الجد.

#### ج. الروابط مع الوطن

قال جميع التلاميذ إن أبويهم ورجالهم يشعرون بالترحاب في مدرستهم وإن الأغلبية يحضرون اجتماعات الآباء المسائية. وهذا أمر هام للتلاميذ يجعلهم يشعرون بأنهم جزء من مدرستهم. وقال معظم التلاميذ إن السبب الرئيسي الذي يجعل آبائهم يشعرون بالترحاب وفهم المدرسة هو تعاون المعلمين.

« المعلمون طيبون وودودون مع أمي، وفي كل فصل دراسي يحضرون مترجماً في اجتماع الآباء. »

وتوضح من الحديث مع التلاميذ أن المدرسة عندما تطبق سياسات تعزيز التواصل مع الآباء فإن التلاميذ يشعرون بدرجة أكبر من المشاعر الإيجابية والقدرة على اعتبار أنفسهم جزءاً من مدرستهم. كما أنهم يشعرون بوضوح أن المدرسة أعطتهم هم وأسرمهم الفرصة للمشاركة في المجتمع الواسع في بلد جديد. وتوحي بعض الأقوال التي جاءت من بعض الصغار بأن أسرهم تستفيد كذلك من علاقتها بالمدرسة.

« لا يعامل الشخص المقيم في دار للضيافة معاملة الفرد من مكان المنطقة التابعة للسلطة التعليمية المحلية »

#### (مشروع قانون الجنسية واللجوء

والهجرة لعام ٢٠٠٢)

والتمييز من معارضته من جانب الكثيرين في العقل التربوي والثقافي ومنظمات دعم اللاتجيين<sup>١</sup>. أما إذا تم تمرير تشريع يقضي بإنشاء نظام تعليمي يستبعد هؤلاء التلاميذ ضيوف نفس الصغار وأسرمهم بالقليل عن مجتمعاتهم، وسيفقدون الفرص غير الرسمية لتعلم الإنجليزية وتحسين فهمهم للمجتمع البريطاني. وكما قال الصغار الذين أجريت المقابلات معهم فإن ذلك سوف يعوقهم ويعطل اندماجهم في المجتمع. وتبين تجربة التلاميذ في هاتين المدرستين أن الرؤية الواقعية تفرض تقديم الدعم التعليمي والمهني المناسب في إطار مدارس التبار التعليمي الرئيسي.

واشيل هيك باحثة اجتماعية ومحاورة بجامعة ميدلسيكس.

عنوان البريد الإلكتروني:  
rachel.hek@virgin.net

#### تعليمات أخيرة

إن التشريع المقترح في المملكة المتحدة لتعليم أطفال اللاتجيين تعليمًا منفصلاً يقوض المكاسب التي حققها صفار اللاتجيين في مدارس التيار الرئيسي التي تقدم لهم الدعم بصورة مناسبة. ومن المؤكد أنه من مصلحة صفار اللاتجيين كأفراد ومن مصلحة المجتمع البريطاني ككل أن يساعد التعليم المدرسي النظامي على تطوير القدرات والفهم لتعليم كل أطفالنا.

ويجري الآن رفع  
الاحتجاجات القانونية  
على هذا المقترح.

١. هـ. واند-جورجيس، من كياتشي، ١، جيلي، إعطاء أطفال وشباب اللاتجيين في الخدمات المحلية، وحدة كادمن للخدمات الأسرية، ١٩٩٨، ج. روتر واند، جوار (محرران) تعليم اللاتجيين رسم خريطة العقل التعليمي، ترونتا، ١٩٩٨، ج. روتر واند، أعمال اللاتجيين في بريطانيا في القرن الحادي والعشرين، مجموعة من مقالات الأسبوعية لندن، فريتمان ٢٠٠١.

٢. مشروع قانون الجنسية واللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٢، انظر: [www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/200102/cmbills/119/2002119.pdf](http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/200102/cmbills/119/2002119.pdf) من ٢١-٢٢.

٣. مشروع يوشي أجريته راجيل هيك (السل الاجتماعي) ود روزماري سولز (السياسات الاجتماعية) بجامعة ميدلسيكس، يتولى من ميزانية يودت التشريع الإقليمي بجامعة ميدلسيكس.

٤. المزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع مجلس اللاتجيين [www.refugeeconcern.org.uk/supportus/campaign/camp007.htm](http://www.refugeeconcern.org.uk/supportus/campaign/camp007.htm)

تلميذة في مدرسة ثانوية في ماسكو تقدمت بطلب اللجوء، المملكة المتحدة





# ما بعد المشاورات: دعم المشاورين المستمرة من جانب المراهقين



بأشرف مرامش  
يشملون مبادرات  
الاتصال، سيراليون

في سيراليون على الإطلاق. فمادة ما نتسلم طلب حصول على معلومات ونُبغ بشروط تجميع الشباب والقيام بالمتابعة والتسليم. ومتى طرحنا تساؤلات عن الإجراءات أو قدمنا اقتراحات فإنها لا تقابل بصدر رحب. وفي العادة عندما نقوم بإجراء البحوث فإن الجهة التي تكلفنا بها لا تتصل بنا مرة أخرى مطلقاً.

إن القول للشباب «ستعطىكم الدعم الذي تحتاجون إليه، على أن تقرروا أنتم ما هو مهم لكم، وما يصلح لكم، وأن تقولوا أنتم أموركم المالية»، وما إلى ذلك، يعد بمثابة تغيير ثوري. فالمرافقون يهرون بمرحلة من مراحل النمو يسوقون فيها هويتهم ويستمدون بهمة للدخول إلى مرحلة البلوغ؛ فيحتاجون إلى اتخاذ إجراءات بأنفسهم، والكثير من المراهقين المضارين من الحرب تلقى على عاتقهم أدوار البالغين قبل الأوان، فيمبجعون جنوداً وأمهات وآباء وأرباب أسر وأزواج وزوجات وعائلين أساسيين وغير ذلك في ظل

## في عام ٢٠٠٠ شرعت اللجنة النسائية للاجنات وأطفال اللاجئين في «سلسلة رياضية من الدراسات الاستكشافية القائمة على المشاركة، حول المراهقين المضارين من الصراعات المسلحة».

في كل موقع من المواقع المختارة كشفت لنا المراهقون بصورة ثابتة عن المحدودية الشديد في فرص المشاركة في عملية صنع القرار التي يسيطر عليها البالغون. وحتى عندما نتاح لهم الفرصة، خصوصاً في عمليات الإغاثة الإنسانية، فإن طبيعة المشاركة غالباً ما لا تمتد إلى استشارة الشباب أو الاستعانة بهم لتنفيذ رغبات وأهداف الكبار المحددة مسلفاً.

استمعنا إلى نجولو كاتا، القيادي الشاب الذي ينسق دراسة بحثية في سيراليون بالاشتراك مع مجموعة من الشباب، والذي قال إن هذا المنهج جديد تماماً، ولم يتم تطبيقه من قبل

لكنهم معنى هذه المجموعة من المصطلحات ونوضح كيف تطوّر الفكرة على بحث مكثف وجهود الدعوة من إعداد وتنفيذ المراهقين بأنفسهم. أجرينا مقابلات مع عدد من الشباب من كوسوفا في عام ٢٠٠٠، وأوغندا الشمالية في ٢٠٠١ وسيراليون في ٢٠٠٠. حول مدى اهتمامهم بالمشاركة. وكنا نتوقع أن ينزعج الشباب لأننا لم نتمكن من إنشاء برامج يعتمد بها المراهقين بعد انتهاء البحث، لكن المدهش أنهم فوجئوا أساساً بأننا نطلب منهم تولي إدارة مشروع يركز على الاهتمامات التي يحددها بأنفسهم.



التي سنتقيها وما يرتبط بها من جهود التسوية إلى دعم كل هذه المقاصد.

وهي كل موقع من المواقع الميدانية، قام فريقان للبحث بالعمل في مكانين مختلفين من البلد، وتضمن كل فريق حوالي ٢٦-٢٨ مراهقاً وسُمع إلى نسبة من مستشاري البحوث البالغين. وكان تنسيق العمل يجري من خلال مجموعة تنسيق شبابية، بفضل أن تضم منظمة شبابية محلية غير حكومية أو جماعة شبابية محلية، وقامت اللجنة التأسيسية وغيرها من الجماعات أو المنظمات المهمة في المنطقة بمساعدة الفرق في عملها وتقديم المشورة لها.

وتتراوح أعمار الباحثين بين العاشرة و١٩ عاماً، ونصفهم من الفتيات ونصفهم من الفتيان. ويمثلون مجموعة متنوعة من تجارب المراهقة، ففهم المبتدئين السابقين والأمهات المراهقات والأيتام والتلاميذ والأطفال الذين لا يذهبون للمدرسة والماملون واللاجئون والتنازحون الداخليون والمعموقون وغيرهم، ومعظمهم يعرفون القراءة والكتابة، لكن البعض منهم أميون. وقليل منهم سبق لهم إجراء البحوث، ومعظمهم تعرضوا لتعمل دراستهم الرسمية بسبب الصراخ. وقد تم إجراء جميع جوانب البحث بلغاتهم الأصلية مع توفير الترجمة في حالة الضرورة.

واشترك كل فريق بحثي في دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام طرحت فيها اللجنة التأسيسية سؤالاً محورياً، وهو ما هي المشاكل الأساسية للمراهقين، وما هي الحلول الممكنة، وتعرفت الفرق على مناهج البحث ومهارات التواصل والاستماع وإجراء المقابلات وتدوين الملاحظات وتقديم التقارير الموضوعية التي تتحرى الدقة والتقنيات على كل هذه المهارات، وقضت الفرق وقتاً طويلاً في تصميم دراساتهن البحثية الخاصة بكل منها، وفي وضع الأسئلة التفصيلية التي توجه إلى أقرانهم وإلى البالغين حول مجموعة من القضايا التي اعتبروها مهمة. ولم تقترح اللجنة التأسيسية أو غيرها من الجهات المحلية المشاركة في إجراء التدريب أي موضوعات أو أسئلة لهم، ولم تسترسل في شرح مفاهيم حقوق الإنسان أو حماية الطفل، ولكن الشباب في كل الأحوال أثاروا عدداً من القضايا التي تغطي مجموعة كاملة من الحقوق وبواعث القلق، وإن كانوا قد أطلقوا عليها تسميات أخرى. وتضمنت المناهج التي استخدموها التركيز على المناقشات الجماعية ودراسات الحالة الفردية وكتابة المصحح التي تغطي أكثر عموم المراهقين إحصاءاً. وتضمنت جلسات البحث في آخر الأمر قيام أحد المراهقين بإدارة

الذين يفترض أن يعملوا على مؤازرتهم.

ويأتي ذلك في سياق الاتجاه العام للتطوّر إلى الشعوب والمستفيدة على أنها مستفيدة فحسب، أي إنسان يفترض أن يتفقوا بشيء ما ولكلهم متفصلون ومختلفون قطعاً عن الجهة المانحة. كما يعكس ذلك الوضع الرؤى المختلفة لفهم موضوع حماية الطفل التي تقوم أساساً على حماية البالغين للأطفال، على المكس من المدخل التعاوني الأوسع الذي يقوم على الشباب الذين يفكرون ويعملون بأنفسهم، بحيث لا يصبحون منتفعين من الحماية فحسب، فتجد مثلاً أن المتطوعين في مجتمعات اللاجئين المسؤولين عن متابعة حماية الأطفال ليس فيهم إلا قلة قليلة من الأطفال أو المراهقين، وأن إدخال الأطفال والمراهقين في هذا الميدان يعرضهم للتعطيل، بينما يأخذ البالغون الأولوية عند اتخاذ القرارات الأساسية.

ومن المنتظر أن تجري اللجنة التأسيسية دراسة مقارنة لتحليل النتائج الأساسية في المواقع الأربعة. ويفضل وجود المراهقين والبالغين الذين يتعاونون سوياً في هذا التحليل عن المتوقع أن يتسم بنظرة فاحصة لموضوع مشاركة المراهقين في مختلف مجالات حياة الشباب داخل البيت وخارجه. كما سيحدد التحليل الأنماط السائدة في ممارسات المنظمات لوضع واستخدام المناهج القائمة على المشاركة والتي تركز على المراهقين. ومن أبرز الاتجاهات في هذه المجالات تعزيز بيئات التعلم القائمة على المشاركة والتي تركز على الأطفال والمراهقين، والمشاركة المباشرة للصغار في اقتراح آثار الأسر ولم شملها، وزيادة فرصة المراهقين في حضور المناقشات الخاصة بالسياسات الدولية مثل جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال.

### منهج الدراسة الميدانية والدروس المستفادة

تهدف جهود اللجنة التأسيسية المتعلقة بالمراهقين إلى تحسين مستوى المعرفة بأوضاع المراهقين في الصراعات المسلحة، والدعوة لدعم السياسات المتصلة بهذا الموضوع، وزيادة الخدمات والحماية المقدمة لهم في الطوارئ الإنسانية وفي أثناء أنشطة إعادة البناء. وقد بدأت هذه الجهود بدراسة نظرية عنوانها «ملاحظات غير مستقلة: المراهقون المنزليون من الصراعات المسلحة» (٢٠٠٠).<sup>٤</sup> حددت الأنماط والممارسات القائمة في مجال الاستجابات الإنسانية للتعامل مع بواعث القلق في هذا الصدد، وأوضحت الحلول والأفكار اللازمة لتحسين أحوالهم. وتسمى سلسلة الدراسات الرباعية والدراسة المقارنة

قدر محدود جداً من المساندة.<sup>٥</sup> كما أنهم يشكلون جماعات غير رسمية لدعم والتأييد والأندية الرياضية وجماعات توليد الدخل وما إليها.<sup>٦</sup> وفي هذا السياق فإن الاستراتيجيات القائمة على المشاركة، التي يدخل فيها الشباب دون مستوى كبير من السيطرة على المداخلات والتواتج، تصبح ضريباً من العبث والاستهانة بالقرارات.

### عدم سريان حق المشاركة

مع الاتفاق ١٩١ دولة حول اتفاقية حقوق الطفل (التي لم يبق سوى دولتان لم تصادقا عليها وهما الولايات المتحدة والصومال)، ومع قيام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باستكشاف مناهج لوضع البرامج القائمة على الحقوق وتطويرها واختبارها، أصبحت قضية تنفيذ حق الأطفال في المشاركة (مادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل) من القضايا الساخنة. وأدت المناهج أو المداخل العديدة، مثل تقييم المشاركة الريفية، والتخطيط الموجة لخدمة الناس وبعض المداخل المعتمدة على تلخايط بين الفردين والطفل والطفل، إلى دفقة كبيرة في الفهم القائم في أواسط وكالات المنظمات الإنسانية قيمة إشراك والشعوب المستفيدة، والحاجة إلى ذلك الاشتراك في تدريبات التخطيط والتقييم والمصحح الاجتماعية بالإضافة إلى تنفيذ البرامج. كما وضعت بعض المنظمات والاتحادات، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتحالف الدولي «انقذوا الأطفال» و«بنية الإنقاذ الدولية»، مناهج داخلية خاصة للمشاركة من منظور الحقوق. بل إن الحكومات المانحة في بعض الأحيان تشترط أن تكون مشاركة المجتمع المحلي أو المستفيدين مكوناً قابلاً للتقياس في عملية تنفيذ المشروعات.

ولكن على الرغم من بعض الاستثناءات الهامة، فإن النتائج الأولية في المواقع الثلاثة توضح أن هناك محاولات محدودة لإدراج المراهقين في صناعة القرارات الخاصة بالبرامج باعتبارهم شركاء لهم دور

## يقول معظم الشباب إنهم يشعرون بالتهيمش

واضح على قدم المساواة مع الآخرين، فغالباً ما تكتفي المنظمات بالاستماع إلى عدد من آراء الشباب قبل تنفيذ المشروعات الموجهة لهم. وغالباً ما تضع فرص بناء القرارات التأسيسية من خلال تعميق مشاركتهم، الأمر الذي يؤثر في آخر الأمر على دوام البرامج ومدى صلتها بواقعهم. ويقول ممثلو الشباب إنهم يشعرون بالتهيمش من جانب أولئك



الأخرى ومراحل الاستجابات الإنسانية ومنع الأزمات، وهي دروس تطبق على الفصول الدراسية وعلى غيرها من الأماكن عموماً. وسوف تتضمن الدراسة المقارنة مزيداً من المعلومات عن هذا الجانب.

لنرجو إلى تقارير اللجنة النسائية حول المراهقين يرجى الاطلاع على الموقع التالي: [www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org)

جين لويكي كبيرة المنسقين بمشروع الأطفال والمراهقين باللجنة النسائية للجان وأطفال اللاجئين.  
عنوان البريد الإلكتروني: [janel@womenscommission.org](mailto:janel@womenscommission.org)

على تخطيط أنشطة الدعوة وتنفيذها لتوصيل توصيات الصغار لصناع القرار وغيرهم. وتضمن ذلك سفر بعض الباحثين المنسقين من جانب زملائهم في رحلات داخلية أو دولية.

كما انتقل العديد من الصغار المشاركين في المشروع كباحثين لبدء مشروعات جديدة وتكوين جماعات عاملة من الشباب وإجراء المزيد من جهود الدعوة وتدريب الآخرين وما إلى ذلك. لكن مشاركة الآلاف ممن أجري عليهم البحث انقضت على قضاء بضعة ساعات مع فريق البحث. ولذلك فإذا

لم ترجع فرق البحث إلى المجتمعات المحلية (وقد عادت بالفعل) أو إذا لم تبدأ منظمة من المنظمات في العمل معهم، فإن تأثير مشاركتهم على حياة الأطفال والمراهقين يظل محدوداً. إلا أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة استخدمت لإحداث تغيير في حياة المهدد من المراهقين.

وإذا كانت دراسات اللجنة النسائية تسم أساماً بأنها دراسات كيفية وتركزت على البحث والدعوة، فإنها تغطي دروساً مفيدة لمن يقومون بكل أنواع التدخل في القطاعات

جلسة مركزة لمدة ساعة ونصف الساعة، بينما يقوم اثنان من المراهقين بتسجيل الملاحظات ويقوم مشرف بالغ بتقديم المساعدة حسب الحاجة. وتبع ذلك تقديم مسح مكتوب، حيث كان كل باحث مرافق مسؤول عن إعداد دراستي حالة من لقاء خلال إجراء المقابلات الفردية من لقاء نفسه.

وقام الباحثون بإجراء تطبيقات على هذه الأنشطة خلال التدريب، حيث توقف الباحثون

## أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة

عن السيطرة على أنشطة المراهقين واكتفوا بتقديم المشورة حسب الحاجة. وقام الباحثون بتصميم دتي شيرتات، وبياعات خضراء بحث تصميمية وتحديد الجماعات التي سيتحدثون معها والأماكن التي سيلتقون بها - وهذا الجماعات هي تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والأمهات المراهقات والمهاجرين السابقين واللجوء وكبار السن والباحثون البسطاء المراهقين وغيرهم. واستغرق البحث الأولي حوالي شهرين وتم تنفيذ كل جوانبه على أيدي الفرق. وكتب كل فريق من الفرق إلى جانب اللجنة النسائية تقارير عن النتائج التي توصلوا إليها، وتماثلتوا

### مشاركة المراهقين: بعض الدروس المستفادة

- يعتبر المراهقين مصدراً للدراسات والإبداع والطاقة والحماس وهو مصدر عظيم لا تقدر قيمته، ويتميز المراهقون بأنهم لهم أفكار هامة وقيمة.
- مشاركة المراهقين ضرورية وقابلة للتحقيق، وقد تأخذ صوراً متعددة.
- يستمتع المراهقون بالمشاركة في الأنشطة البناءة ويتعلمون منها، خصوصاً الأنشطة التي يتخذون فيها القرارات، ويتولون فيها القيادة والقيام بإجراءات فعلية، وتؤدي مشاركتهم إلى بناء قدراتهم بطرق مفيدة في حياتهم بعد انتهاء المهام التي يفوضونها في المشروع.
- إذا كانت الإجراءات القائمة على المشاركة يمكن أن تؤدي إلى تمكين الصغار، فمن الممكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة السيطرة عليهم حسب مستوى استشارة المراهقين وقدرتهم على الاختيار - إذ أن المشاركة الكاملة تتجاوز التشاور لتصل إلى فرصة تولي القيادة.
- إشراك الشباب والشابات في أعمال الأبحاث والتقييم يضمنهم في موقع يتولون فيه الدعوة بأنفسهم ويدخلون في حوارات مع المجتمع مستخدمين المعلومات والمعرفة المكتسبة، مما يضفي شرعية على مساهماتهم.
- يمكن للبالغين، ويجب عليهم، دعم مشاركة المراهقين بعدة طرق مهمة مختلفة، تستلزم منهم تعليق هياكل السلطة التي تحيد آراء الكبار ومساهماتهم.
- يؤثر التفاوت في التجارب والمهارات والمفاهيم التي يشارك بها المراهقون إلى الأنشطة - بما في ذلك مفاهيم المراهقين عن أنفسهم - على نوعية مشاركة الصغار وطمعها.

١. سيكون هناك موقع رابع في آسيا حيث سيتم إجراء المشروع البشري الرابع القائم على المشاركة.

٢. انظر دكتور حياة أفضل كترين خدمة شباب كوسوا وقدرتهم اللجنة النسائية، ٢٠٠٠، ص ٥١-٥٢؛ وانظر في مواجهة كل الدوافع، النجلاء من العرب على المراهقين، تعزيز حماية المراهقين، الأوغنديين والصوماليين وقدرتهم في شمالي إفريقيا، اللجنة النسائية، ص ٥١.

٣. انظر: [www.unicef.org/erc/chr.htm](http://www.unicef.org/erc/chr.htm)

٤. جين لويكي، «مطالعات غير مسئلة: المراهقون المشاركون من الصراع المسلح»، اللجنة النسائية للجان وأطفال اللاجئين، ٢٠٠٠، ص ٥-٤.



# نوادي الأطفال: سبل جديدة للعمل مع الأطفال الذين شردتهم الصراع في سريلانكا

بقلم: جيسون هارت

البرنامج. وقد يكون السبب في ذلك مجموعة من العوامل، من بينها عدم حصول الموظفين على التدريب الملائم والافتراضات الخاصة بحدود قدرات الأطفال. وفي الظروف التي يخلقها الصراع والنزوح من المرجح أن يكون الخوف على سلامة الأطفال الدافع وراء الفرقة الأبوية بحيث يتولى البالغون المسؤولية كاملة بالتبعية عن الصغار.

ولكن في الأعوام الأخيرة بدأ عدد من وكالات الإغاثة العاملة في أماكن متباعدة مثل ليبيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكوسوفو العمل في أنشطة تقوم على المشاركة مع الأطفال المتأثرين بالصراعات أو النزوح. وإلى جانب ما توفره اتفاقية حقوق الطفل لهذا العمل من تشجيع، هناك فهم متزايد بين الأكاديميين وممارسي هذا العمل بأن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا يتعين حمايتهم أو إعادة تأهيلهم بل هم أيضاً عناصر فاعلة يمكنهم حتى في غمرة أعمال العنف والاضطرابات القيام بدور قيم في مجتمعاتهم. وهضلاً عن ذلك، ثمة إدراك متزايد لقيمة الاشتراك في عمل اجتماعي مهم ضمن مجموعة كوسيلة للارتقاء بنمو الشخصية والشعور بالأهمية

في ظروف الصراع والنزوح التي من شأنها أن تحرمهم من أي دور فعال.

## البرامج

في عام ١٩٩٩ شرعت جمعية «أنقذوا الأطفال النرويجية» مع شريكها المحلي دايسكوه (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) في تنفيذ مشروع ريادي مع الأطفال في قرية صغيرة اسمها سيفانثيفو في منطقة باتيكالوا. وكان الهدف من المشروع توفير فرصة لصغار القرية للمشاركة في تطوير حياتهم وتطوير المجتمع. وكان من شأنه في الوقت نفسه أن يوفر فرصة للتعلم بالنسبة إلى جمعية «أنقذوا

يقوم هذا المقال على بحوث أجريت في مطلع عام ٢٠٠٢ في منطقتي باتيكالوا وأمبارا بشرق سريلانكا، وهي منطقة ريفية شهدت عقدين من الصراع العرقي.

والاستقلال من جانب القوى المسلحة. ومع ذلك فقد أدت جهود جمعية «أنقذوا الأطفال» وشركائها إلى وضع بعض البرامج الجديدة بالإعجاب التي تولى فيها الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً المسؤولية عن أنشطتهم.

## مشاركة الأطفال

إن حق الأطفال في المشاركة في جميع القرارات التي تخص حياتهم عنصر أساسي في اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة<sup>١</sup>، وهو أمر مضمون عليه صراحة في المادة ١٢. ولكن في حالات الحرب والنزوح لم تنمو منظمات الإغاثة الإنسانية على تشجيع الصغار على المشاركة الكاملة في تصميم، وتطبيق، ومراقبة وتقييم أنشطة

أجبرت فرى باكملها على النزوح، وكانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى مناطق لا تبعد إلا بضعة كيلومترات. ومع تراجع حدة القتال أو انتقال ساحته يهود أهالي القرى ليمهدوا بناء منازلهم وحياتهم وسط العنف الذي يستمر من حولهم في كثير من الأحيان.

وقد استمرت جمعية «أنقذوا الأطفال» الترويجية في تقديم نشاطها في شرق سريلانكا طوال الصراع<sup>٢</sup>. وسعت الجمعية مع شركائها من المنظمات المحلية إلى إشراك الأطفال في البرامج بدلا من قصر دورهم على تلقي الخدمات والحماية. ولم يكن تحقيق هذا الهدف سهلاً في بيئة متفجرة وغير آمنة حيث كثيراً ما يكون الأطفال بشكل خاص هدفاً للمضايقة، والتجديد القسري،





الأطفال الترويجية» و«إيسكو»، وفرصة لوضع نموذج للعمل مع المجتمعات الريفية الأخرى المتأثرة بالحرب.

وقرية سيفانثيفو نفسها مكان تحدد به الأطفال، فهي جزيرة مساحتها كيلومتر مربع تقع بين قوات الحكومة السريلانكية وجبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم. وفي عام ١٩٩٠ نزح سكان القرية، وهم ٢٠٠ أسرة تقريباً، نتيجة للقتال، ولجأ معظم الأهالي إلى مبنى مدرسة في بلدة هالانتشينا في القرية، وعادوا بعد عام ليجدوا منازلهم قد احترقت، ومنذ ذلك الحين تترعرع القرية للقصف، ويترعرع عدد من الأهالي بين فيهم الصغار للماشية والتربص على أيدي بعض المتمرسين. وقد عوقت البيئة السياسية غير المستقرة جهود التنمية بشكل واضح، فبعد مرور عشرة أعوام على العودة ما زالت القرية بلا كهرباء وما زالت المرافق الخاصة بالمياه والصرف الصحي محدودة للغاية.

وخلال الزيارات المنتظمة التي كان يقوم بها موظفو «إيسكو» للقرية لتقديم الدعم لمشروع مع الأراذل، بدأوا نقاشات مع المراقبين، وكان الصغار الذين لم يصدوا من قبل فرصة للتعامل مع أناس من خارج مجتمعهم حريصين على التحدث مع الزوار والتعبير لهم عن مشاعر الإحباط بسبب نقص الفرض التعليمية والترفيهية. وحدا هذا بمطالبة «إيسكو» بمساعدة من جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية، على العمل معهم. ومن خلال عدد من حلقات النقاش شجع موظفو إيسكو المراقبين على تحديد احتياجاتهم ذات الأولوية واقتراح سبل تلبيتها، وأنشئت مجموعة رسمية هي «نادي التنمية لأطفال فيفيهاناندا»، ومن بين إنجازات المجموعة حتى الآن:

■ زيادة مراحل التعليم في القرية (كانت تقتصر من قبل على الصفوف من الأول إلى الخامس) لتشمل الصفوف من السادس إلى التاسع، من خلال إنشاء مبنى جديد والحصول على موافقة المدير المحلي للتعليم على توفير مزيد من المدرسين.

■ إعادة تسيير خدمة الحافلات المدرسية بين قرية سيفانثيفو وأقرب بلدة بعد أن كانت قد توقفت بأمر من الحاكم العسكري المحلي. وتحقق ذلك من خلال الجهود التي يبذلها أعضاء النادي بالتعاون مع «إيسكو» واتحاد الجمعيات الأهلية الوطنية.

■ إقامة مبنى لأنشطة النادي لا يقتصر على

توفير مكان للجمعيات، واللعب، والأنشطة الثقافية لأطفال القرية الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و١٨ عاماً، بل ويضم مكتبة صغيرة ويوفر فرصاً للتدريب المهني موجهة خصيصاً للمتمرسين من التعليم.

■ ادخار أموال يفرض دعم النادي وأنشطته في الأجل الطويل من خلال مدخرات أعضاء النادي التي تُضاف إلى ألف دولار فاز بها النادي في مسابقة دولية لأنشطة الصغار.<sup>٢</sup>

واليوم صار «نادي التنمية لأطفال فيفيهاناندا» نموذجاً لإبرام المشاركة مع الأطفال في شرق سريلانكا. وشجعت إنجازات هذا النادي جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية، على السعي لإقامة مزيد من المشروعات في قرى أخرى إما بشكل مباشر أو عن طريق شركاء محليين. إلا أن هذا العمل صافد العديد من الصعوبات التي يرتبط بعضها بشكل مباشر بالبيئة السياسية، حيث فرض الجيش السريلانكي قيوداً شديدة على حركة هيئات الإغاثة. فضلاً عن الخوف من التجنيد القسري لموظفين والأطفال على السواء على أيدي «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم». ومن بين المشاكل الأخرى نقص القدرات أو النقص عند بعض الوكالات المحلية للعمل بهذه الطريقة والمعارضة من جانب أو أفراد المجتمعات المحلية لمشاركة الأطفال.

### التقليد والتعصيف

وعلى الرغم من هذه المصاعب ظهرت ثلاثة على الأقل من المشاريع المماثلة منذ ذلك الحين. ومن بين هذه المشاريع ناد أنشأه ويديره صغار تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً في قرية مختلطة يتألف سكانها من المسلمين والتاميل بمنطقة أمبارا حيث استمرت التوترات المتأصلة نتيجة لأعمال العنف الطائفي ونزوح السكان التاميل في مطلع التسعينات. ونُظمت أنشطة مماثلة في قرية سنهالاي على مقربة من منطقة سيطر عليها تمور التاميل وتترعرع لهجماتهم بين الحين والآخر. وشهدت تلك القرية في بعض الفترات قدراً كبيراً من اندماج الأمن فاختار أهلها خلال تلك الفترات الاختباء في غابة قريبة خلال الليل والعودة إلى منازلهم عند طلوع النهار. وقد حقق مشروعان في مناطق تسيطر عليها «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم» درجات متباينة من النجاح. وتوقف العمل بأحد هذين المشروعين لأسباب أهمها الخشية من التجنيد القسري للأطفال

وموظفي الوكالة. ويشمل المشروع الثاني ثلاثة نواذ مخصصة للأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم. وقد أوقفت الوكالة المعنية الأنشطة بشكل مؤقت حينما كانت عملية التجنيد القسري في ذروتها. وخلال هذه الفترة زار العديد من الأعضاء الأكبر سناً ولا سيما الذكور إلى مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية. ولكن بمجرد عودة الوضع إلى الهدوء استأنفت الوكالة المحلية عملها.

واستقادت كل من هذه المشاريع الأخيرة من تجربة سيفانثيفو، لكن النشاطات عُدلت بحيث تلائم الظروف المحلية وتلبي الاحتياجات التي حددتها الأطفال. ولذلك ففي القرية المختلطة التي يتألف سكانها من المسلمين والتاميل، على سبيل المثال، كان المراقبون من أعضاء «هريق عمل الأطفال» يركزون جهودهم بوجه خاص على الأنشطة الثقافية والتعليمية وبنوا أواصر علاقات احترام وثقة متبادلة بين أبناء العرقين اللذين ما زال الانقسام بينهما يفصل بين كثير من الكبار.

وفي أحد الأندية الثلاثة انخاضا بالأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم في المنطقة التي تسيطر عليها «جبهة تمور تحرير تاميل إيلاهم» قرر المشاركون دعم أقرانهم الذين يعيشون في بيوت غير قادرة على تلبية حاجاتهم الغذائية الأساسية. فوافق كل عضو على توفير ميسرة بسيطة من الأرز من وجبة اليومية. وفي فترات منتظمة يحضر المشاركون ما مجموعه من أرز إلى اجتماع النادي ويخاطرون ما طفالاً منهم أو من أبناء المجتمع المحلي للترحيل لأسرته بالأرز.

ورغم تنوع الأنشطة نفسها بين المشاريع المختلفة فهناك أوجه تماثل فيما يتعلق بدور موظفي الوكالة. وفي جميع الحالات يُوظف واحد أو أكثر من العاملين الميدانيين في العمل مع مجموعات من المراقبين بشكل يومي، وهؤلاء الموظفون هم عمومًا شبان في العشرينات من عمرهم وكثيراً ما يكونون من المناطق المحلية. وقد تلقوا جميعهم تدريباً مكثفاً (من جمعية «اندقوا» الأطفال الترويجية وشركائها) بهدف تزيينهم بوضع الأطفال المتأثرين بالصراع أو النازحين والتحديات اليومية الكثيرة التي يواجهونها. وجرى تدريبهم أيضاً على العمل بأسلوب يشجع ويسهل الأنشطة بدلاً من توجيهها. وهذا أمر غير مألوف إلى حد بعيد في مجتمع يجلب فيه من الأطفال عموماً إطاعة تعليمات الوالدين والمدرسين وزعماء المجتمع المحلي.





الثقة بالنفس التي تمكنهم من التحدث علناً وشعرون براحة أكبر في التعامل مع السلبية.

وبالإضافة إلى الثقة بالنفس أفاد الأطفال أنهم اكتسبوا أيضاً ثقة في كفائهم كمجموعة. وفي كثير من المشاريع قام المشاركون بأنشطة مثل تنظيم حملة ضد تعاطي الكحول أو الإشراف على مناسبة احتفالية في القرية. وفي البداية كان ذلك مثيراً للقلق والشك عندهم، ولكن من خلال تنفيذ خططهم وتحقيق بعض النجاح زادت ثقتهم وشجعهم ذلك على الدخول في تحديات جديدة.

وبالإضافة إلى المتابعون للمشروعات من خارجها القائمة على المشاركة من تغير في هذا الصدد. إلا أن كل موظفي الوكالات أعربوا عن اقتناعهم بأن تغيرات كبيرة تحققت خلال عمر البرنامج. وقد يعزى هذا في جانب منه إلى قيام هذه البرامج بجمع الأطفال معاً وتسهيل إقامة علاقات وثيقة تقوم على الثقة والتعاون في وضع أدى فيها الصراع والتزوج إلى تفتت كثير من الروابط الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فقد كان للفرصة التي

مجموعة من الطرق التي يستفيدون من خلالها. ففي المقام الأول تقدم البرامج بنجاح واضح، وتشجع الصغار على القيام بعمل إيجابي من أجل تطوير حياتهم ومجتمعاتهم. وعندما مثل المشاركون إن كانوا يفضلون التخلي عن المسؤوليات وترك إدارة النوادي للكبار أصروا على أن هذه فكرة سيئة. وكان من بين ردودهم التعليقات التالية: «لا يمكن الاعتماد دائماً على الكبار»، و«نريد أن نقرر، يمكننا أن نعمل ما يحلو لنا»، وفي نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة، وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة.

## «وفي نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة. وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة.»

وبالإضافة إلى الحيوية التي تتبدى في الأنشطة، تشمل فوائد هذا الأسلوب التطور الشخصي للمشاركين. وفي كل المواقع التي جرت زيارتها تحدث المشاركون باستفاضة عن الثقة الكبيرة بالنفس التي اكتسبوها وكذلك الثقة بقدراتهم كنتيجة مباشرة لمشاركتهم. ووصفت البنات على وجه الخصوص الفرصة التي منحتها لياهن الأنشطة للتغلب على الخجل والتقاليد الاجتماعية المقيدة. وقد صرن الآن يمكن

وفي إطار عملهم على مستوى القرية يدعم العاملون الميدانيون نشاط الأطفال بأسلوب هادئ. ويقول بعض المشاركون في مشاريع مختلفة إنهم يقدمون النصيح حينما يتعين اتخاذ قرار أو عندما تنشأ مشكلة معينة. ويقول إحدى مجموعات المراقبتين إن موظفي الوكالة قد يقومون بدور شبيه بدور الأب، أو المدرس، أو الصديق حسب الموقف واستجابة للاحتياجات المطلوبة. إلا أن المشاركين يتولون بأنفسهم اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط.

ومن بين المهام الحيوية الأخرى المنوطة بالموظفين بناء الثقة بين الآباء وغيرهم من الكبار. فهذه أنشطة لم يسبق لها مثيل في تلك المجتمعات. فالصغار لا يتولون زمام المبادرة وحسب، بل يفعلون ذلك في مجموعات قد لا يقر الكبار في العادة تكوينها لأعبارات تخص الاختلاف بين التوعين، أو الانتماء العرقي، أو الوضع الاجتماعي. ومن خلال زيارة الآباء وزعماء المجتمع المحلي بانتظام والتحدث معهم بخصوص بواقة حققهم تمكن العاملون الميدانيون من إثارة المجال لمشاركة الصغار وحماية ذلك المشاركة.

## فوائد الأنشطة التي تقوم على المشاركة

العمل في مشاريع تقوم على إشراك الصغار بأسلوب هادف ليس بالخيار السهل. فعلى الرغم من أن المشاركين أنفسهم قد يتولون المسؤولية عن قدر كبير من العمل في الإدارة اليومية للأنشطة فهذا لا يخفف عبء العمل والتفقات عن كاهل الوكالة. بل على العكس، بدعم الأنشطة ومراقبتها باستمرار ضروريان لضمان أمن ورفاه المشاركين وهم

يقومون بأنشطة كثيراً ما تشكل تحدياً للوضع القائم. وعلاوة على ذلك يتعين بناء قدرة المشاركين الأكبر سناً على توفير القيادة الفعالة. وينبغي أن يتم ذلك بشكل مطرد ومتواصل من خلال القيام بمبادرات تستهدف تدريبهم.

وحتى يكون الجهد المطلوب مستحقاً لما يبذل فيه من غناء لابد من وجود فوائد واضحة لاتباع مثل هذا الأسلوب. وقد وصفت الصغار المشاركون في المشاريع المختلفة



أُتيحت للأطفال لاستكشاف إمكاناتهم وإدراك فاعليتهم كأفراد ومجموعات. أو باختصار تمكينهم. فوائد كبيرة على المستوى النفسي الاجتماعي.

وقد شمرت المجتمعات المحلية بآثار هذه النشاطات بطرق إيجابية عديدة. ففي القرية التي يتألف سكانها من التاميل والمسلمين، على سبيل المثال، تقدم «مجموعة عمل الأطفال» المساعدة للأهالي من المرفقين في

## منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية.

الجناز وحفلات الزفاف. وفي القرية السنهالية الواقعة على الخطوط الفاصلة يضمن الأطفال لعملية لزراعة الأشجار كي توفر ملجأ ولحماية البيئة المحلية. وإلى جانب إسهمات «نادي التنمية» للأطفال فيها ناداهم المذكورة آنفًا، ينظم الأعضاء أيضاً شهرياً أنشطة شرايداتنا (تلعب مجتمعي)، ويقدمون مرطبات للمشاركة، وينظمون أنشطة ثقافية للترفيه للقرية بأكملها. ويقول ناظر المدرسة المحلية إنه يعتمد على أعضاء النادي في مساعده في تنظيم الأحداث الرياضية وغير ذلك من الأنشطة الخاصة بتلاميذه، وطلب المشاركين في مشروع الأطفال المتفصلين عن أسرهم في المناطق التي تسقط عليها «جهة نمو تحرير تأهيل إيلام» تدريباً على الإسعافات الأولية. ويصعب النصص للكثير في المنشآت الصحية والقيادات التي تفتقر الوصول إلى العيادات التابعة للحكومة يريد هؤلاء الأطفال أن يكونوا قادرين على التصدي للحالات الشائعة والخطيرة مثل لدغ الأفاعي، واستجابات اللوكالة من خلال دعوة الصليب الأحمر المحلي لتنظيم تدريب على مدى ثلاثة أيام، وهو أول تدريب يجريه لمعتربين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويحرص المعتربين الآن على وضع المهارات الجديدة التي اكتسبوها في خدمة أهل القرية.

وهناك دلائل تشير إلى أن هذه الجديدة والروح المجتمعية لدى الأطفال قد تدفع التكيار في اتجاه الأعمال التي تخدم المجتمع. فمثلاً في قرية سيفانثفو أفاد ناظر المدرسة تنميه بأنه قبل إنشاء النادي لم يكن يأتي بانتظام سوى خمسة من ستة من الآباء إلى اجتماعات «جمعية التنمية الطلابية» التي أنشئت بغرض أن تكون منتدى يمكنهم من خلاله دعم المدرسة وتعليم أبنائهم. ولكن مع بدء نشاط النادي زاد عدد الحضور بشدة.

ويشارك الآن زهاء ١٥٠ من الآباء. لقد أخلى الشعور العام بعدم المبالاة الساحة ليحل محله الاهتمام بالوسائل التي يمكن من خلالها تطوير القرية.

ومن السابق لأوانه أن يمكن بوضوح تبين الشكل المحتمل لتأثر أفراد المجتمع الكبار بأنشطة الأطفال في المشاريع الأخرى. وقد كان أكبر التحديات التي أفاد المشاركون بأنهم واجهوها هو موضوع تعاملي الكحوليات.

ويرغم أن أسباب هذه الظاهرة كثيرة دون شك، فمثلاً

عامل يؤدي فيما يبدو إلى تفاقمها إلى حد بعيد، وهو الصراع نفسه الذي أزهم الكثير من الأزواج ودمر الكثير من المنازل وأسباب الرزق. ولن تكون الإضافة إلى ما تحقق من نجاح أولي، وتمكين الأفراد والمجتمعات من التغلب على القنوط الذي يوجب ظاهرة تعاملي الكحوليات، عملية سريعة أو سهلة. إلا أن المثال الواضح المتمثل في الأطفال الذين تجاوزوا ممانعتهم ونظموا أنفسهم كي يطورو حياتهم وقرامهم لا يد بالتاكيد أن يلهم كبارهم وينشجهم على المدى الطويل.

## ملاحظات ختامية

كانت وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية تركز عادة في حالات الصراع والنزوح على حماية الصغار وتقديم الخدمات بنفسها وبالإستعانة بشركائها المحليين. وفي هذا الإطار قد يبدو العمل على تشجيع المشاركة ترفاً أو حتى تشبهاً للجهود. غير أن منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية. فالنتيجة لم تقتصر على تعزيز قدرات الصغار على حماية أنفسهم وتطوير أنفسهم وحسب، بل وزيادة ثقتهم في قدرتهم على التصدي للكثير من التحديات التي تترصص لها الحياة في مثل تلك الظروف غير المستقرة.

وفي وقت كتابة هذا التقرير بسود في سريلانكا وقت لإطلاق النار يؤمل أن يفضي إلى سلام آمن. ويرى موظفو الوكالات أنه إذا عاد العنف ومعه المزيد من حالات النزوح فسيفكون الأطفال الذين شاركوا في هذه المشاريع جاهزين للتعامل مع ذلك الظرف وقد يقومون بدور مهم في دعم الأطفال الآخرين ومجتمعاتهم. وتشير الدلائل التي تسددها هذه المشاريع الصغيرة في شرق سريلانكا إلى أن المشاركة بالغة الأهمية لضمان الحماية للصغار في الأجل الطويل.

جيمون هارت باحث في «برنامج الأطفال والصراع المسلح» في «مركز دراسات اللاجئين» بجامعة أكسفورد. وقد تلقى تعليمًا في الأنثروبولوجيا في جامعة لندن، وأجرى بحوثًا في الأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ونيبال، وبنغان، وسريلانكا. وله مقالات منشورة في القومية، وحقوق الطفل، والمعنونات الإنسانية، وقدم المشورة لمنظمات مثل «صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)»، و«انقذوا الأطفال»، و«كبير انترناشونال». ويمكن مراسلته على عنوان البريد الإلكتروني: jason.hart@qeh.ox.ac.uk

البعث الذي استند إليه هذا المقال هو جزء من دراسة من مشاركة الأطفال في برامج الإغاثة الإنسانية تناولت بلدين، وهي معمولة من وكالة التنمية العالمية الكندية (CIDA).

عنوان البريد الإلكتروني لإيسكو (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) هو: escoo@sltnet.com

١ لمزيد من التفاصيل بخصوص عمل الجمعية في سريلانكا انظر: [www.saveethchildren.kk](http://www.saveethchildren.kk)

٢ انظر: [www.unicef.org/acc/acc.htm](http://www.unicef.org/acc/acc.htm)

٣ انظر: [www.takingglobal.org/action/ytaa-2001.html](http://www.takingglobal.org/action/ytaa-2001.html)

٤ خلت هذه حدة هذا الوضع إلى حد ما منذ وقت إطلاق هذا في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠١ والتوجه به ذلك على مذكرة التفاهم بين حكومة سريلانكا و«جهة نمو تحرير تأهيل إيلام» في فبراير/شباط عام ٢٠٠٢

## حقوق النشر

يمكن استخدام المواد المنشورة في «نشرة الهجرة القسرية» بدون مقابل على أن يُذكر المصدر. ولا ينبغي استخدام الصور إلا في سياق المقالات التي ظهرت فيها (مع ذكر المصدر). المواد والمعلومات الواردة في «نشرة الهجرة القسرية» هي آراء خاصة بكتابيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المحررين أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين.



# نشر نتائج الأبحاث عن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين

بقلم: نور الضحى شطي

**على امتداد ما يزيد على نصف قرن من الزمان عاش الأطفال الفلسطينيون ومقدمو الرعاية لهم عيشة مؤقتة في المشهد الدرامي والملتهب سياسياً للشرق الأوسط.**

أكثر مما هو مجسد في التشريعات والقوانين. الأثر: يوجد في الأردن أكبر عدد من اللاجئين المنفيين عن ديارهم. فالمليون وست مائة ألفان وستون ألف لاجئ المسجونون لدى الأتوروا يشكلون حوالي ٢٤٪ من مجموع سكان البلاد يقم ١٨٪ منهم في مخيمات. كما أن عدد السكان الفلسطينيين في الأردن قد زاد داخلياً من خلال الموجات المتتالية من الهجرة القسرية. وتوفر الأتوروا الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية الحكومية ممكن أيضاً. الأردن هو القطر العربي الوحيد الذي يتمتع بعض اللاجئين الفلسطينيين بحقوق المواطنة.

**الضفة الغربية وغزة:** يبلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي ١.٩ مليون فلسطيني، ٢١.٥٪ منهم لاجئون و ٧٧٪ من هؤلاء اللاجئين يقيمون في مخيمات. معظم الخدمات الصحية والتعليمية تقدمها الأتوروا. كما أن معظم فرص العمل موجودة داخل قطاع غزة، في الحكومة، وفي مدارس الأتوروا، أو في الزراعة. وقبل اندلاع الانتفاضة الأخيرة، كان البعض يعملون في إسرائيل.

## نتائج الأبحاث

أجري البحث على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت بأسلوب البحث المشارك على مستوى المجتمعات المحلية. أما المرحلة الثانية فكانت على مستوى العائلة، حيث شارك في البحث عشرون عائلة في كل موقع ميداني. تضمنت أدوات البحث المستخدمة في جمع المعلومات: جمع الروايات وتاريخ حياة العائلات، مع التركيز على الأحداث الهامة، جمعت من أطفال وبالغين من مختلف الأجيال ولكن ضمن تلك العائلات، كما جمعت من خلال مقابلات شبه مرئية مع أشخاص هم مصدر معلومات رئيسية. وكذلك من خلال مقابلات جماعية مع رجال ونساء وأطفال في البيوت وفي المدارس، وعن طريق مراقبة المشاركين.

بعض الموضوعات أعيدت وكررت مرات عديدة، بما في ذلك استعادة كبريات الحياة في فلسطين، والمعلومات عن التكية التي أدت إلى طرد اللاجئين الفلسطينيين من فلسطين التي كانت سابقاً خاضعة للانتداب البريطاني، والشعور بالانتماء للهوية الفلسطينية، والشعور بالتمييز، وإدراك

على اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، والهدف الثاني كان اختبار ومواجهة بعض الافتراضات الغربية الطبية والتنمية المتعلقة بنمو الطفل والمراق. أما الهدف الثالث فكان المشاركة في بحث متعدد الأغراض والمشاركين فيه لاستغلال أوجه التشابه والاختلافات بين مختلف المجتمعات الفلسطينية واللجنة المفصلة عن بعضها البعض لما يزيد على خمسين عاماً بواسطة الحدود الوطنية لدول مختلفة.

## سياق كل موقع من المواقع الميدانية

لبنان: استقبل لبنان في عام ١٩٤٩ حوالي ١١٠ ألف لاجئ فلسطيني من دولة إسرائيل الناشئة حديثاً. وفي نهاية عام ٢٠٠١ كان هناك ٢٨٥ ألف لاجئ مسجل في لبنان، يقم ٢٥٪ منهم في مخيمات معترف بها. ولا يتمتع لبنان اللاجئين فيه حقوقاً مدنية. ولا يحق للاجئين الالتحاق بالمدارس الحكومية أو استعمال الخدمات الصحية والتعليمية المتوفرة (للاجئين الفلسطينيين) فإنها خدمات توفرها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأتوروا) التابعة للأمم المتحدة. ولا يحق للفلسطينيين العمل في لبنان وتبلغ نسبة الماطلين عن العمل بينهم ٤٠٪.

**سوريا:** يقم ٢٨٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والبالغ عدد المسجلين منهم ٣٩٦ ألفاً. في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كل حقوق المواطنة باستثناء حق التصويت. وتوفر الأتوروا الخدمات الصحية والتعليمية. وإضافة إلى ذلك يحق للاجئين الفلسطينيين الاستفادة من الخدمات الصحية والتربوية الحكومية. كما يلتحق شباب فلسطينيون كثيرون بجامعة دمشق وحلب. وإذا ما وجد تمييز ضدهم فإنما هو في التصرفات الشخصية لأصحاب القرار

**لقد** كان هؤلاء الأطفال أسرى أشكال متعددة من الصور النمطية، على الصعيدين الأكاديمي والشعبي. فقد قدموا، كما قدم أبائهم وأجدادهم من قبل، على صورة ضحايا سلبيين محرومين من نعمة الحماية الدولية. وأصبحوا المستفيدين من عدد من المساعدات الإنسانية المبنية على أساس النموذج الغربي لنمو الطفل والمقاربة النفسية الاجتماعية للتدخل.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، شرع في إجراء بحث يدرس آثار التهجير القسري المطول والصراعات المسلحة على حياة الأطفال والأحداث الفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزة. وقد حدد المشروع عدة أهداف كان أحدها راب الصدع النظري والتطبيقي والشائع في معظم الأبحاث المجرأة

عيسى فلسطيني مستأجته اليهودية من الأتوروا. صميم العيشة، الضفة الغربية





الانحيازات المستندة إلى الجنس داخل المجتمع الفلسطيني المحلي.

### (أ) الحياة في فلسطين

الجيل الأول (إجداد) اللاجئين استعادوا ذكريات الحياة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ورووها شفهيًا. إذ إن هذا الاستدراك هو ذو أهمية بالغة في نقل «حقيقة» فلسطينيين للأطفال والمراهقين، وكذلك في نقل تجربة الألمان والسماطة التي كانت تقرر المجتمع قبل اقتلعه من جذوره ثم طرده وتحويله إلى لاجئين.

«كما رعاة» تحرت الأرض ونحصدوها ونجمع شمار الزيتون... لم تكن نزرع القمح، وكنا نزرع الذرة والقمح والذرة الصفراء، بارك الله في تلك البذور الثلاث... وكان عندنا حليب ولبن، وزيت وجبن... علمني معلم كان يتلقى كمية من القمح أو الذرة الصفراء أجرة تعليمي، (رجل من الجيل الأول).

### (ب) النكبة

تظهر ذكريات الرحلة إلى المنفى في حكايات وروايات تاريخ الحياة في جميع العائلات. الجيل الأكبر سنًا يستذكر طريقة حياة اللاجئين، بينما الجيلان الثاني والثالث يركزان على حق العودة أو ما يدعوه البعض بـ«علم العودة»، وأحيانًا يتحدث الجدود في العائلة عن هروبهم القلبي من فلسطين للمرة الأولى. أما بالنسبة للأولاد والأحفاد، فإن هذا درس مؤثر للغاية في المعارف التي واجهها الجيل الأول وكان يخجل من الانتماء في الماضي... وقد تحدث الكثيرون عن مخاوف كانوا يشعرون بها على حياتهم وهم يواجهون قوة عسكرية أقوى منهم، حين لم يكن يتوفر لدى قرية بأسرها سوى بضع بندقيات قديمة.

«كنت في العشرين من عمري... في الماشرة دخل اليهود واحتلوا القرية. كانوا يهددوننا بأنهم سيقطفون الثمار علينا إن نحن بقينا... توجه الناس إلى الصليب الأحمر وألبوا الرحيل لأن اليهود أرادوا أن يقتلوا ولم يكن هناك أي أمل... عائلتي تركت كل شيء وراءها ورحلت، ولم نعمل سوى بعض بطانيات على حمازين».

(امرأة من الجيل الأول).

### (ج) الهوية الفلسطينية

وجدنا أن الهوية الفلسطينية أعيد بناؤها عن وعي وإدراكه، متألاً من خلال رواية الحكاية الشعبية والذاكرة الشفوية. كما تدعم هذه الهوية عوامل خارجية - مثل سيادة الحكومة المضيفة لهم - التي تبرز شعور «الموقف» من الآخر، ويظهر أن هذا الوعي التاريخي أخذ بالتنازل والبرهن بينما يتضائل

تلم الأجيال الأصغر سنًا ومعرفتها بماضيها. «تحتكي لي جدتي عن فلسطين... إنها كقاصص لديها الكثير من الحكايات تحكيها لنا عن فلسطين... لبيتي أستطيع زيارة فلسطين...».

(شاب من الجيل الثالث، عمره ١٧ عاماً).

### (د) الشعور بالتمييز

تباين الشعور بمواجهة التمييز تباينًا ملحوظًا من بلد إلى آخر. ومع أن جميع المقابلات تضمنت تعبيراً عن هذا الشعور فإن هذا الإحساس بالموقف من الآخر («أنت لست منا») والإحساس بالتمييز كان أقوى تعبيراً وحدة في لبنان، حيث تكلم الآباء عن حرماتهم من حقوقهم المدنية من قبل الحكومة اللبنانية كما أعرب الأطفال والشباب عن شعورهم بالمزلة والتمييز ضدهم. ومع أن معظم الحقوق المدنية في سوريا ممنوحة للاجئين الفلسطينيين هناك، إلا أن ثمة شعوراً بالموقف من الآخر.

«أناس كثيرون من الخارج ينظرون أننا فظيرون وأننا جميعاً سيئون... هم يدعوننا «المخيمات» حتى عائلة أختي التي تعيش في الزرقاء، تقول إن الناس في المخيم زيارة لا خير فيهم ولا نفع لهم، بل هم يقر الخ...».

(صبي في الثالثة عشرة، من الجيل الثالث).

ضمن هذا الإطار الواسع لقضية التمييز سمعنا آراء عديدة وأقوالاً كثيرة حول الحياة في مخيمات اللاجئين. كان من المستحيل أن نمرز قضايا معينة، مثل الاكتظاظ والافتقار وعلاقات القرابة والزواج المبكر عن ثقافة القرية العامة وغياب المؤسسات البلدية القادرة على توفير الدعم للأفراد.

«الاكتظاظ يجعلنا أكثر قرباً لبعضنا البعض... حيث تحدث مشكلة فإننا نسمع الصراخ في بيوتهم. إن أهم مشكلة هي ضيق المكان. الأطفال لا يستطيعون أن يلعبوا. والناس يطوفون من الأهل أن يبقوا أمضاهم داخل البيوت».

(امرأة من الجيل الثاني).

«خسائرتنا أعظم من خسائرتنا المدنية. حين كانت شابة، كان لدي طموح بأن أكون عائلة متعلمة، لكنني لم أتمكن من فعل الكثير من أجل أطفالتي بسبب الحرب والتهجير. فقد هجرنا خمس أو ست مرات وكنا في كل مرة نفتقد كل شيء ونجد أنفسنا مجبرين على البدء من جديد».

(رجل من الجيل الثاني).

### (هـ) الانحياز لأحد الجنسين

ظهرت على نطاق واسع تقارير تتحدث عن

العنف المنزلي والتمييز ضد الإناث في البيت والمدرسة. ومعظم هذا العنف بنوعي ومؤسسيته، وفي بعض الأحيان تلجأ الفتيات إلى الزواج المبكر كوسيلة للهروب من طغيان العائلة أو طغيان الذكر، وفي أحيان أخرى يفرض هذا الزواج عليهن فرضاً بهدف تحسين أوضاع عائلتهن المادية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

«جاء خاويل يطلب يد أختي. كانت أمي هي التي أجبرتها على الزواج، وليس أبي... كانت الأولى في المدرسة، لكن أمي أصرت أن تتزوج أختي. أجبرتها على الزواج من أول خاويل جاء يعطيلها... كانت أختي في الخامسة عشرة حين تزوجت.

(فتاة في الرابعة عشرة، من الجيل الثالث).

«هناك فوارق في التفكير بين تفكيرك وتفكير والدي... حين أشعر بالفضل أحب أن أخرج من البيت، ولكن أمي تقول أن أبقى في البيت، يمكنني أن أرى بوضوح التمييز بين الأولاد والبنات - يستطيع الأولاد أن يمضوا 24 ساعة خارج البيت لكننا نبقى في البيت، يصبح أمي من الأفضل للبنات أن يبقين في البيت، لكنه أمر سهل...».

(فتاة من الجيل الثالث).

### قضايا وهموم أثارها مراهقون فلسطينيون

من أهم القضايا التي برزت في جميع المواقع الميدانية الخمسة التي أجريت الأبحاث فيها، كان موضوع قلق الشباب على هويتهم كـ«فلسطينيين» و«لاجئين» ومقيمهم في المخيمات، وكـ«مسلمين» أو «مسيحيين». يظل نقل الهوية الفلسطينية أمراً هاماً. إن وجود أفراد من الجيل الأول في العديد من العائلات الموسعة يعتبر أمراً بالغ الأهمية. أما الجيل الثاني فإنه أقل اطلاعاً على فلسطين، كما أن معلومات الجيل الثالث أقل من ذلك... ربما معرفة باسم القرية الأصلية في فلسطين، ولكن ليس أكثر من ذلك، وقد أوجدت سياسة التجنيس في الأردن سكاناً متضمنين حيث الطبقات الوسطى مندسجة اندماجاً جيداً في المجتمع الأردني، بينما تكون الطبقات الأدنى أكثر قرباً وانتماء إلى السكان الفلسطينيين اللاجئين. وفي سوريا، يميل اللاجئون الفلسطينيون إلى الزواج مع سكان مخيمات اللاجئين، ويبدو أن مع مرتبة بالشمور المنتشر على نطاق واسع بالتمييز ضدهم كلاجئين بين أبناء البلد المضيف، كما برزت قضية التعليم كقضية بالغة الأهمية في جميع مواقع إجراء البحث، مع أن الطموح للحصول على مستوى أعلى من التعليم تعامل معه البعض بشيء من التردد بسبب الفرض القليلة والمحدودة جداً لتسهيل تعليم جامعي (خصوصاً للبنات). إضافة إلى ذلك هناك شعور متنامٍ بانضمام بلدان فرض حصول





الاختيار، في تقرير مستقبلهم.

### وماذا بعد؟

إن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين أفراد ناشطون ذوو وعي وأدراك سياسي، تعلموا ويتعلمون بعبء ومسؤولية الاعتناء بأنفسهم وعائلاتهم. وهم يدركون مدى الظلم وعدم المساواة الفاضح، وغياب البنية التحتية، والفرص والحقوق التي وروها، ويتمثل ردهم على هذه الأوضاع في تركهم المدارس قبل الأوان والبحث عن عمل أو الدخول في زواج مبكر. وهم في كل هذا يعتمدون على دعم ومساندة عائلاتهم وأقربائهم ضمن المجتمع المحلي، كما يجدون المزاء والسلوان في الدين وفي ممارسة النشاط السياسي.

إن وضع البرامج والسياسات باسم هؤلاء وتباية عنهم يجب أن يبدأ بإسهاماتهم هم. ولكن لسوء الحظ، فإن العديد من البرامج والمساعدات الإنسانية للمراهقين إنما تنشأ وتطلق من منطلقات وودايات بعيدة عن الواقع الميداني. وفي الغالب ينظر العاملون المحليون إلى هذه البرامج على أنها ليست ملائمة تماماً؛ وغالباً ما يبتذل الكثير من الجهد على المستوى المحلي لتعديل وإصلاح قياسات وأحجام مثل هذه المشاريع. وخلال فترة الدراسة قمنا بمراقبة ومساندة الجهود التي يبذلها أحد المكاتب الوطنية (في أحد الأقطار المضيق) لإعادة ترتيب برنامج تحت عنوان كيف تكون أياً أو أماً صالحاً؟ أعد للناشطين الفلسطينيين، وتحويله إلى شيء يمكن أن يهده المجتمع المحلي مفيداً، وفي نهاية المطاف، وضع المشرفون الاجتماعيون وفريق الارتباط برنامج «الزواج السليم»

إليه، فقد تحدثت التقارير عن وجودها ولكن كان من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الظواهر أخذت بالتنامي والازدياد أو أنها مشكلة متواصلة مرمنة. الإيذاء والإساءات في البيت، لفظية كانت أم جسدية أم نفسية - بدت وكأنها تتواصل وتسمر، حيث الآباء يؤذون زوجاتهم، والآباء والأولاد يؤذون أطفالهم، والأولاد يؤذون البنات. لقد ناقش كل جيل من الأجيال الثلاثة عادات الضرب كقوية في المدارس وفي البيت من أجل السيطرة والتحكم بالسلوك غير المقبول اجتماعياً، أو لإجبار الفتيات على الرضوخ لقرارات اتخذها نخابة عنهن من هم أكبر منهن سناً. هذه الخصائص السلوكية مقبولة كجزء من المبادئ والتقاليد، على الرغم من تزايد الكراهية لها بين الشباب.

واشترك جميع الأطفال والمراهقين تقريباً الذين شاركوا في الدراسة من الانكشاف، ومن انعدام فرص الخلود للنفس (الطولة) وانعدام وجود المساحات الخضراء، كما ناقشوا مشكلات المخيمات المزدحمة، وشيكات الصرف الصحي السيئة، وانعدام الخدمات العامة، وانعدام وجود المكتبات العامة، وأماكن اللعب أو النوادي حيث تستطيع الفتيات أن يلتقن. فالمساحات العامة الوحيدة المتوفرة خارج البيت هي الشوارع والأزقة بين البنايات.

والنشاط السياسي واسع الانتشار بين الشباب والفتيات على حد سواء، وهو يوفر لمتابعيه مكانة وهوية اجتماعية بين أقرانه. لقد برزت المشاركة الناشطة في الأحداث السياسية كآلية مجازاة رئيسة (للتوافق) مانحة هؤلاء الشباب الإحساس بالأمل إن لم يكن

الفلسطينيين على عمل في قفلة نادرة، وحتى إذا توفر مثل هذا العمل، فإن الأجور تكون منخفضة. وكان ينظر إلى هذه العوامل على أنها لا تشجع عدداً كبيراً من المراهقين على متابعة تعليمهم المدرسي. وفي بعض المواقع الميدانية كان هناك تناقص شديد للتسجيل في مدارس الأونروا (لبنان)؛ وفي مواقع أخرى كانوا يرفضون تماماً (الأردن).

وإجمالاً، كانت بواعث قلق المراهقين تتمثل في جودة التعليم، ومرافق التعليم المحدودة والمتكسطة، وغياب التربية البدنية، ونقص المكتبات وأجهزة الكمبيوتر، وندرت أماكن اللعب، والفرص الضئيلة لتعليم التعليم الجامعي.

حتى فلسطيني مصوب الحبن  
مكة، إسماعيل شبيب  
بها الجيش  
بسرطاني بعد ان  
السكود ورومي  
الهجرة على  
الجور حرة

حدث ذي أهمية بالنسبة للفلسطينيين. وهذا أمر مرتبط ارتباطاً مباشراً بعدم توفر أي منهاج تعليم فلسطيني في مدارس الأونروا في أي من مواقع البحث الميدانية الخمسة. وحتى زمن قريب، كان على مدارس الأونروا أن تتبع المنهاج التعليمي الوطني، وبالتالي تمسير التاريخ في البلد المضيف. وأخيراً، أدى الضغط الدولي إلى بذل بعض الجهد لتعليم التاريخ الفلسطيني إضافة إلى التاريخ اللبناني في مدارس وكالة الأونروا في لبنان. ورأى معظم الشباب الفلسطينيين في الهجرة خياراً ممكناً لتحسين ظروف معيشتهم، وهو ما يعكس شعوراً بفقدان الثقة في إمكانية تحقيق نسوية عادلة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وفي محصلة المعلومات التي توفرت من سوريا فقط لم تبرز الهجرة كموضوع رئيسي، ربما بسبب الشعور المتعاظم بالتضامن مع شعور بقية السكان باليأس وانعدام الأمل بالحل. أما التضامن العائلي فلا يزال يعتبر أمراً هاماً، وقد تحدث معظم الشباب عن القيام بتضحيات من أجل أفراد العائلة.

وفيما يتعلق بالشعور بالتمييز بين الجنسين فإن هذا الشعور برز وأضحاً لدى الفتيات المراهقات في معظم التقارير الميدانية. لقد شكت الفتيات من أنهن أجبرن على تقييد حركتهن وحريتهن في التعبير، وأنهن يعطين واجبات مرهقة للغاية في البيت، وأنه يتوقع منهن أن يتركن فرص التعليم تذهب لأخواتهن أولاً. كما وردت تقارير بشأن الزواج المبكر أو المبكرة لا تزال واسعة الانتشار.

وفيما يتعلق بالهجرة في المدرسة وفي البيت، إضافة إلى الإساءات المرتبطة بجنس النساء



# التعامل مع الفجوة القائمة في مجال الحماية: إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوروندي

بقلم: توليو سانتيني

**شهد شهر فبراير/شباط ٢٠١١ وضع الإطار الدائم  
للتشاور بشأن حماية النازحين الداخليين الذي أعدته  
حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري  
المختص ببوروندي، بمشاركة مجموعة من المنظمات  
غير الحكومية المحلية والوطنية.**

المعونات الإنسانية. ونتيجة لذلك فإن أنشطة الرصد والإبلاغ والحماية الخاصة بالنازحين الداخليين ليست متسقة ولا منهجية. الأمر الذي يوق «إمكانات الحماية» لدى مجتمع الوكالات الإنسانية.<sup>١</sup>

وكانت بطة الشبكة الكبرى للتسيق بين الوكالات المعنية بالنزوح الداخلي التي زارت بوروندي برئاسة المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ قد تمخضت عن معطيات قيمة في سياق البحث عن مدخل متكامل للتعامل مع البعد الخاص بالحماية في أزمة النازحين الداخليين، وتمخضت كذلك عن عدد من التوصيات.<sup>٢</sup> وحثت البعثة على خطة التعديدي على إنشاء «لجنة خاصة بالنزوح» لحماية النازحين الداخليين، يمكن أن تعمل تحت مظلة وزير حقوق الإنسان، وتتألف من السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، التي يخضعها مكتب تسويق الشؤون الإنسانية. ويجب أن تكون هذه «لجنة» متعلقة لمناقشة والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بتقديم الحماية إلى الأشخاص النازحين، بما في ذلك الوصول إليهم والمتابعة بشأن انتهاكات معينة.

وتلا ذلك إجراء مشاورات بين اصحاب الشأن أدت في آخر الأمر إلى تأييد المبادرة وإنشاء لجنة للمتابعة، وأخيراً إلى اعتماد بروكول في فبراير/شباط ٢٠١١ بخصوص وضع إطار دائم للتشاور بشأن حماية النازحين الداخليين (اشترك في التوقيع عليه

**وهذه** المبادرة الموضوعية للتعامل مع القضية المعلقة منذ وقت طويل، وهي قضية توفير الحماية لأكثر من ٤٠٠ ألف نازح داخلي في بوروندي، تعتبر مبادرة مفيدة في إنشاء منتدى مؤسسي دائم للحوار وتبادل المعلومات حول القضايا في مجال الحماية النازحين والوصول إليهم. كما يمثل هذا الإطار خطوة هامة في عملية دعم المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الصادرة عام ١٩٩٨، وفي إثبات إمكاناتها العملية.<sup>٣</sup>

## معلومات أساسية

على مدى السنوات القليلة الماضية أكدت دراسات وتقارير عديدة على خطورة أزمة النزوح في بوروندي، ودعت الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها لتلبية لاحتياجات النازحين الداخليين إلى الحماية.<sup>٤</sup> وأوصيت على وجه التحديد أن «فجوة الحماية» ترجع إلى تركيبة معقدة من العوامل، هي استمرار الإحساس بعدم الأمان في معظم المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى عدم انتظام توصيل المعونات الإنسانية وعدم تأمينها، وانتشار عدم احترام كل الأطراف المتحاربة للحقوق الأساسية للمدنيين على نطاق واسع، وضمت الالتزام الذي تبديه السلطات المركزية والمحلية للتعامل بصورة فعالة مع احتياجات النازحين الداخليين (خصوصاً من حيث الحماية)، وعدم كفاية الإمكانيات العملية لدى الأطراف الرئيسية في مجال الحماية، وعدم وجود مدخل استراتيجي متكامل للحماية قائم على الظروف الميدانية لدى الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء مجتمع

للمراهقين استلصصه من مواد البرنامج الأصلية. تحتاج المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لأن يشركوا الشبيبة في عملية التخطيط كلها، وفي تصميم وتنفيذ المشاريع لفائدة هؤلاء الشباب. إننا نشجع بقوة على عكس اتجاه الملاحظات القائمة حالياً بين المنظمات الدولية والمجتمعات المحلية بحيث تكون البرامج حساسة ثقافياً تشكلها الأولويات المحلية.

وفي سياق الأطفال والفتيات الفلسطينيين اللاجئين فتحن توصي بقوة بالإصغاء لهمومهم التي عبروا عنها في هذه الدراسة. يجب أن يتضمن هذا إنشاء مساحات للأطفال والفتيات ليمبروا عن أنفسهم بدياً من خلال المصاحبات والمراكز (خاصة بالنسبة للفتيات) ومن خلال دعم المكثبات العامة ومراكز اللاجئين والمراكز الثقافية. ثم إن التاريخ الفلسطيني في حاجة لأن يرجع له ويمع من خلال التعليم بشكله الرسمي وغير الرسمي، وإذ أخذنا في الحسبان القيمة العالية والأهمية الكبيرة المعطاة للتعليم في المجتمع الفلسطيني، فإننا في حاجة إلى حار يقوم بين البيت والمدرسة لمعالجة مشاكل عنف المراهقين. وأخيراً نحن نوصي بوضع برامج دولية تجمع أطفال اللاجئين من لبنان وسوريا والأردن وغزة والضفة الغربية كي يلتقوا ويتقاسموا التجربة ويمزجوا روابطهم بالمجتمعات المحلية ليمتصهم البعض.

**نور الضحى شطي** هي نائبة مدير مركز دراسات اللاجئين.  
عنوان البريد الإلكتروني:  
dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk  
تم تمويل هذا المشروع عن الأطفال والمراهقين من قبل «مؤسسة اندرو. ملون» النص الكامل وتقارير المروس المستقاة متوفرة على موقع مركز دراسات اللاجئين: [www.rsc.ox.ac.uk/lessonslearned.htm](http://www.rsc.ox.ac.uk/lessonslearned.htm)

١ فريق البحث الفلسطينية الخمسة التي انجزت هذا المشروع كانت تحت إشراف المؤلفات بالنسبة للفرق العاملة في لبنان وسوريا والأردن. أما الفرقان المتألفان في الضفة الغربية وغزة فكانتا تحت إشراف البروفيسور جيلان همد، كاتبة الدراسات الصحية والاجتماعية، جامعة ويريك، وكان الشهودون المحليون على فرق البحث هم: الدكتور أ. شبيد، من مركز أبحاث الخدمات الصحية في غزة (غزة)، والدكتور من النرويج، ووزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية)، والدكتور د. فرح CERMOC (الزنان)، والدكتور ب. جرحان، جمعية الخدمات الاجتماعية (بنا)، والدكتور د. عبد الرحيم، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات (سوريا).

٢ لتزيد من المعلومات، انظر: *From Prospects for Palestinian refugees in Lebanon*, FMR 11 pp40-41





منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة  
وزعيم حقوق الإنسان (بوروندي)\*  
الاختصاصات وتكوين الإطار

تتضمن العناصر الأساسية لاختصاصات  
الإطار ما يلي:

- ضمان التشاور والدائم بين الحكومة  
البوروندية ووكالات المكونة حول القضايا  
المتعلقة بحماية النازحين الداخليين  
 واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.
- إنشاء آليات للتدخل السريع (بما في ذلك  
البعثات الميدانية المشتركة) للتعامل مع  
كل القضايا المتعلقة بالوصول إلى  
النازحين الداخليين وحمايتهم.
- إنشاء ودعم كل المبادرات اللازمة  
لتحسين فعالية الهياكل القائمة لحماية  
النازحين الداخليين.
- رصد الانتهاكات المحتملة لحقوق  
الإنسان والقانون الإنساني في مخيمات  
النازحين الداخليين وضمان اتخاذ  
إجراءات المتابعة اللازمة.
- نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة  
الخاصة بالزواج الداخلي.

وهناك مستويان أساسيان للتشاور، هما  
اللجنة العليا لحماية النازحين الداخليين،  
ومجموعة المتابعة الفنية، وتضم كل منهما  
ممثلين عن الحكومة البوروندية ووكالات  
الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية  
الدولية والوطنية.<sup>١</sup>

وتعد مجموعة المتابعة الفنية مسؤولة عن  
توصيات اللجنة العليا، ويغول البروتوكول  
رئيس المجموعة (رئيس اللجنة الحكومية  
المعنية بحقوق الإنسان) سلطة تلقي أي  
شكوى أو تقرير متعلق بحماية النازحين  
الداخليين، وتكليف الهياكل الحكومية القائمة  
بالتعامل مع هذه القضايا، وإخطار مجموعة  
المتابعة المعنية في الوقت المناسب بأي إجراء  
يتم اتخاذه.

وتقر أطراف البروتوكول في ديباجته بأن  
«حكومة بوروندي والمجتمع الدولي ملتزمون  
بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالزواج الداخلي  
الصادرة عن الأمم المتحدة، وهو ما يعتبر  
اعترافاً هاماً بالطبيعة الملزمة للمبادئ».

### التطورات العملية

#### ١- لجنة الرصد المعنية بعودة النازحين الداخليين إلى بوجومبورا

في أعقاب أزمة النزوح التي وقعت في  
العاصمة بوجومبورا في فبراير/شباط -  
مارس/آذار ٢٠٠١، تشكلت لجنة متابعة  
مشتركة من الحكومة والأمم المتحدة

والمنظمات غير الحكومية لرصد عودة  
النازحين الداخليين إلى ديارهم. وكانت هذه  
هي أول حالة لتوظيف الإعكانيات العملية  
للإطار. ويتمثل دور هذه اللجنة في المتابعة  
عن كثب لعودة أولئك النازحين الداخليين  
بفرض تقييم مدى امتثال السلطات للمبادئ  
التوجيهية وتقديم تقارير يومية إلى رئيس  
الإطار ورؤسائه المساعد. ويمثل اعتماد  
المبادئ التوجيهية كمعيار لتقييم إدارة  
السلطات لعملية العودة - إلى جانب أداء  
مجتمع الإغاثة - أول مثال لاستخدام  
الملصق للمبادئ كأداة فعلية من جانب  
الجهات المعنية بحقوق الإنسان في بوروندي.

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٠١ قامت  
اللجنة بزيارات يومية للأحياء المضارة من  
أزمة النزوح. وأجرت مقابلات مع العديد من  
النازحين الداخليين وناقشت القضايا  
الأساسية مع السلطات المحلية وتوسعت في  
أنشطتها تدريجياً نحو الأحياء المجاورة. وقد

ساعدت الزيارات الدورية التي قامت بها  
اللجنة في طمأنة السكان الذين نزحوا من  
قبل وهدمت لهم ضماناً إضافياً غير مباشر  
يشجعهم على العودة.

وتسكنت اللجنة عن طريق إجراء حوار اليومي  
مقلق مع السلطات من تحقيق نتائج ملموسة،  
وهي تقليل عواقب فقد وثائق الهوية من  
الكثيرين من النازحين الداخليين إلى أقل حد  
ممكن، وإدانة الطرد القسري للنازحين  
الداخليين من مواقع معينة في العاصمة  
(الامر الذي يدرأ وقوع المزيد من حالات  
الطرد)، وتعدد حالات فرض الإتاوات من  
جانب الجنود و/أو السلطات على النازحين  
الداخليين المائدين (تجبت للجنة في  
المطالبة باستبدال الكتيبة العسكرية  
المسؤولة عن ذلك)، والإبلاغ عن الحاجة  
العاجلة إلى توزيع مواد الإغاثة على أكثر  
الفئات المستضعفة بين المائدين، والدعوة  
إلى تمكين المائدين من الانتفاع بأراضيهم

النازحين  
الداخليين  
الذين  
يوجدون  
في  
بوروندي



مساعدتهم، والإحتلال العسكري الممتد للمراكز الصحية، واستخدام الأطفال المجندين، ووضع أغطية «البثوث» أي أن الاختصاصات المفتوحة نسبياً تعد رصيداً قهراً في أي سيناريو معقد مثل السيناريو القائم في بوروندي.

وتؤيد توعية الإدارة المحلية بالمبادئ الإنسانية العامة، المقترنة بنشر المبادئ التوجيهية، وإرضاع السلطات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها الأساسية تجاه النازحين الداخليين، ويمكن في المستقبل التوسع في برنامج التوعية (وهو أمر ينبغي أن يتحقق) ليشمل أعضاء القوات الأمنية على كل المستويات، كما أدت الزيارات التي قامت بها مجموعة المتابعة الفنية للمقاطعات إلى تحسين ملحوظ في المعلومات الكمية والكيفية عن أوضاع النازحين الداخليين (وإن كانت لا تزال غير كافية حتى الآن).

الأمر الأخير، ولعله الأهم، أن الحوار والثقة المتبادلة التي نشأت من خلال الإطار قد تقيد في تسهيل التعامل في الوقت المناسب مع القضايا الخاصة بالحماية والوصول إلى النازحين الداخليين. وقد ثبت ذلك في مطلع العام الحالي عندما أعيد فتح الطرق الموصلة إلى إحدى مناطق ريف بوجومبي التي كانت السلطات قد أعلنت «حظر الوصول» إليها لأسباب أمنية لمدة ١٨ شهراً. كما أن تهيئة اللجنة العليا في نهاية شهر مايو/أيار الماضي مكن وكالات الإغاثة من الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ ألف مدني كانوا قد نقلوا عنوة إلى مقاطعة رويجي، وتقديم المساعدات الطارئة لهم وحث السلطات على الانتصاف على نطاق واسع لمن بلغها تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

## خاتمة

يمثل إنشاء هذا الإطار نموذجاً قهراً لتفنيذ المبادئ التوجيهية، التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً أو استقلت كما ينبغي في البحث عن طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع احتياجات النازحين الداخليين إلى الحماية. وقد رحبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرار الخاص ببوروندي هذا العام بإنشاء الإطار، كما أعربت الجهات المانحة الإنسانية الأساسية عن تأييدها القوي للمبادرة وعن اهتمامها الفعال بمتابعة الأنشطة ونصمها.

ومن الخطوات الهامة في التعامل مع نقص الموارد المخصصة للإطار ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عندما قدم نياحة عن كل الأطراف المشاركة في إعداد المناشدة التضامنية للوكالات بخصوص بوروندي في

والعسكرة<sup>١</sup>، والتردد المبدئي من جانب بعض الأعضاء المشاركين (الأمر الذي يعكس الوضع القريب للنازحين الداخليين في مواجهة الصلاحيات الفردية للوكالات الإغاثية). وهو ما يعني أن بعض المسؤوليات الرئيسية تولتها أصلاً جهات ليست مهتمة بما يلزم للقيام بدور حائلي قوي، وقلة التوجيه المتاح بخصوص السياسات في هذا الموضوع، والعمل المبدئي إلى التركيز على القضايا الإجرائية أكثر من اتخاذ إجراءات ملموسة للتعامل مع المشاكل، والتعريف غير الكافي للعلاقة المحددة بين الإطار والهيكل الحكومي القائمة التي تتعامل مع النازحين الداخليين (خصوصاً اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان).

## ٢- الإمكانيات الاستراتيجية

على الرغم من هذه القيود (التي يرجع بعضها إلى صعوبة الشروع في مبادرة جديدة يبدو أن النتائج الأولية تشير إلى أن الإطار قادر على التطور إلى آلية وأداة فعالة يمكن استخدامها لنزع فتيل الأزمة أو التعامل مع المشاكل قبل تفاقمها. لكن هذه الإمكانيات الاستراتيجية تقوم على عدد من العوامل المميزة للإطار.

أولاً، يبدو أن تلقي الضوء على الاعتراف الملني من جانب حكومة بوروندي بالطبيعة الملزمة للمبادئ التوجيهية، وهو ما قد يؤدي في آخر الأمر (والأمل مقود على ذلك) إلى ظهور شكل ما من أشكال إدراج المبادئ نفسها في التشريعات الوطنية.

ثانياً، إن وجود منتدى مشترك - في مثل هذا

السياق الصعب - تشترك فيه السلطات العسكرية والمدنية معاً في حوار متواصل فيما يتعلق بقضايا الحماية الحساسة يمثل إنجازاً هاماً في ذاته. كما أن هذا المنتدى يمثل أداة استراتيجية للعمل على دعم حقوق النازحين الداخليين بمرزب من الهمة، خصوصاً فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، فإن اتساع نطاق الرسالة المصدرة للإطار يسمح للمشاركين بطرح مجموعة هامة من القضايا التي تتجاوز حماية النازحين الداخليين ذاتها، مثل إمكانية وصول العاملين في مجال الإغاثة على نحو آمن ودون عائق إلى المدنيين المعتقلين إلى

المستوزعة، والإبلاغ عن الحاجة إلى تنظيم حملات وأنشطة التوعية بشأن الناشر غير المنفجرة وإزالتها، والدعوة إلى منح السكان حرية الحركة في الأحياء التي كانت محل النزاع فيما مضى.

## ٢- مجموعة المتابعة الفنية

تعقد مجموعة المتابعة الفنية اجتماعات أسبوعية. وإذا كانت اللجنة العليا تجمعت من حيث المبدأ مرة في الشهر، فقد قوضت في الواقع معظم مهامها إلى مجموعة المتابعة الفنية. وقررت المجموعة التركيز على بضعة مجالات أساسية، وهي القيام بزيارات ميدانية دورية وإعداد التقارير حول أوضاع النازحين الداخليين في المقاطعات المضارة من النزوح، وتميز عملية نشر المبادئ التوجيهية وتوعية السلطات المدنية والنازحين المتطلقة الخاصة بالوصول القضايا الملزمة الخاصة بالوصول للنازحين وحمايتهم (خصوصاً في مقاطعة ريف بوجومبي) البالغة الحساسية، وتكشف جهود الدعوة المتعلقة بمحنة النازحين الداخليين في بوروندي.



## ملاحظات

### ١- القيود

على مدى سبعة عشر شهراً منذ نشأة الإطار تأثرت فعاليتها بلا شك بسبب مجموعة من القيود، مثل عدم توافر الموارد البشرية والمالية والمخصصة، واتساع نطاق صلاحياته، والطبيعة غير المبرورة للمبادرة وقلة خبرة الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بحماية النازحين الداخليين، والالتزام غير المنظم من جانب الجهات الحكومية البوروندية الرئيسية وعدم توصيل توصيات الإطار إلى السلطات المحلية المدنية



على الموقع التالي  
<http://www.reliefweb.int/sdp/docs/reports.htm>

٥ اليونيكول الخاص بإنشاء الإطار الدائم للتشاور لحماية النازحين (المرتبطة في ٢ فبراير/شباط ٢٠٠١، مسودة أدي كولومبيا).

٦ أعضاء الإطار وزير حقوق الإنسان (رئيساً)، رئيس اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، وزراء الدفاع والداخلية وإعادة توطين النازحين الداخليين والمندوبين ومنعهم، ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وفوضيعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب التحقيق للشؤون الإنسانية ومسؤول الأمم المتحدة لتعاونية «بروسبيك» (مجموعة الشراكة لتلبية الاحتياجات) ومنعهم شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية «بروسبيك» و«إف إم سي» الإنسانية الرواندية. أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد رفضت الدعوة للانضمام إلى المبادرة.

٧ في منتصف الثاني من فبراير/شباط ٢٠٠١ في مجموع المتفرجين على مشرف بوروندي، الذي أعقبه تدخل من جانب الجيش إلى نزوح حوالي ٥٤ ألف مدني إلى العديد من المناطق في العاصمة.

٨ بالإضافة إلى ذلك، شارك بعين النظم لبعث الإنسانية في توفير/تعزيز الحماية في ٢٠٠١ في رحيل وزير حقوق الإنسان ووزراء آخرين مدنيين في إطار، وعدة التغيرات المدنية في الرئاسة (وفي الأضواء) بشكل تدريجي إيجابي (المصادر).

٩ منظمة مراقبة حقوق الإنسان، بوروندي، الحكومة تقرر المدنيين على النزوح، ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٢.

الشؤون الإنسانية في نيويورك. عمل في فرع المكتب في بوروندي في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وشارك بصورة مباشرة في وضع الإطار المطروح. الآراء المبررة عنها في هذه المقالة آراء شخصية بحتة.

عنوان البريد الإلكتروني:  
 santini@un.org

[http://www.reliefweb.int/ocha\\_ol/pub/sdp.asp?1](http://www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/sdp.asp?1)  
 sdp.htm

٢ إطار على سبيل المثال «بوروندي» في قسم الترويج، اللجنة الأمريكية للنازحين، في العملي، دراسات حالة في النازحين الداخليين، تصوير وكيفية دفع، مؤسسة بروكنج، ١٩٩٨، و«بوروندي» في قاعدة المعلومات العالمية الخاصة بالنازحين داخل أفريقيا، [www.sdpproject.org](http://www.sdpproject.org)، مايو/أيار ٢٠٠٢، وتقارير مدعي الأمن العام للأمم المتحدة المدني بالنازحين الداخليين، Add.1/2001/5/CN.4، ٦ مارس/أذار ٢٠٠٢، وأحدث التقارير أو المذكرات المقدمة من المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة من أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي، ١٩/٤٤/2001/CN.4، ١٩ مارس/أذار ٢٠٠١، و٢٠٠٢/49/2002/CN.4، ٧ مارس/أذار ٢٠٠٢.

٣ كما تم تسمية على سبيل المثال «في حماية النازحين الداخليين، اللجنة الدائمة للتشاور بين الوكالات، سلسلة أوراق السياسات، رقم ٢، ٢٠٠٠.

٤ «مئة بوروندي نتائج توصيات الشبكة الكبرى للتشاور بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠.

عام ٢٠٠٢ مقترح مشروع لتخصيص ٥٥٠ ألف دولار لمنح الإطار القدرة العملية المطلوبة لتنفيذ صلاحياته. ويعد توازن الموارد أمراً ضرورياً للسماح للإطار بوضع خطة عمل شاملة طويلة الأجل والتركيز على مبادرات التوعية وبناء القدرات. ومن المشجع في هذا الصدد أن نعلم بالمساهمة القيمة التي وعد بها مؤخرًا المكتب الأمريكي للمساعدات الخارجية في حالات الكوارث.

وسوف تتوقف فعالية المبادرة، في المدى القصير على الأقل، على إرادة أصحاب الشأن وقدرتهم على كسب التأييد القليل من الجهات المانحة، وتعبئة الاهتمام الإعلامي المحلي والعالمي، ووضع أولويات واضحة وواقعية للعمل، والتأكيد بحسم على دور الإطار في صياغة التغيرات المؤسسية التي ستتخذ عنها المرحلة الانتقالية الحالية بالضرورة.

توليد سانتيني يعمل بفرع الطوارئ الإنسانية بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق

## البحوث والسياسات الخاصة بصحة اللاجئين: دراسة حالة من إحدى الهيئات الصحية بلندن

بقلم: أندرو هالينبي وكاترين سكوت

### المكان المناسب والتوقيت المناسب؟

اشتد الوعي بضرورة تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين في لندن وكرويديون من الناحية الكمية وتحديد الأولويات الخاصة بها. ففي بداية عام ١٩٩٨ قرر مشروع صحة أهالي لندن تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين الذين يعيشون في لندن. كما لاحظت هيئة كرويديون الصحية من تزايد القلق الشعبي من عدد اللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق، وطلب منها مجلس كرويديون تقديم معلومات عن صحة اللاجئين، وفضلاً عن توازن هذه البينة المحلية المواتية فقد كان هناك التزام من جانب حكومة حزب العمال المنتخبة حديثاً بالتعامل مع مشكلة عدم المساواة في الجوانب الصحية والاجتماعية، وأكدت الحكومة على المشاركة مع الجهات المحلية المعنية، الأمر الذي ساعد على تهيئة الجمهور لتقبل عملية البحث التي أجريتها.

ومن ناحية أخرى فإن نشوب الحرب في كوسوفا أدت إلى تركيز الاهتمام على اللاجئين وفضلاً عن صحة اللاجئين، عندما أقيمت جسور جوية تنقل المدنيين المصالحين

القلق لدى جماعات المصالح المحلية والسياسيين والجهات المستولة عن التشريع من ارتفاع عدد اللاجئين في كرويديون وسوء تحديد الاحتياجات الصحية لدى هذه الفئة الضعيفة وربما عدم تلبيةها إلى حد كبير. وقد استخدم هذا البحث في آخر الأمر لوضع عمل على التعامل مع مشكلة عدم المساواة في الرعاية الصحية المحلية، وتحول إلى محور هام من محاور خطة كرويديون لتصميم الصحة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

ومع انتهاء هذه العملية أردنا استكشاف تأثير بحثنا على السياسات المحلية من حيث النطاق التالية:

- هل كان بحثنا مؤثراً في حد ذاته، أم لأنه أجري في المكان المناسب والوقت المناسب وتحسب؟
- ما أهمية إجراءات البحث بالمقارنة بنتائج البحث نفسها؟
- ما الدروس التي يمكن أن يتعلمها الباحثون والداعون إلى الاهتمام بصحة اللاجئين؟

### شهدت السنوات الأخيرة عدداً كبيراً

من البحوث المبررة على الاحتياجات الصحية والرعاية الاجتماعية المطلوبة لجمع المحرومين، الذي يتضمنون اللاجئين وطالبي اللجوء، وجاء ذلك بعد أن تأخرت عملية وضع السياسات المناسبة على المستوى الوطني أو المحلي في المملكة المتحدة في التعامل مع تلك الاحتياجات. فمثلاً خلصت البحوث التي أجريت مؤخراً بتكليف من مجلس ويلز للاجئين إلى أن تقديم الخدمات للاجئين في ويلز لا يمكن فهمه إلا في إطار ثلاث ثقافات هي «الجيل وعدم الإيمان والإنجاز»، و«لا خلاف أن الكثير من جوانب الخدمات الصحية المقدمة للاجئين في لندن، من خلال مشاركة عدد من الجهات المستولة عن التشريع والوكالات العاملة في القطاع التطوعي، تعاني من ضعف التمويل والموارد وعدم اعتدائها بما يتناسب مع التعامل مع الاحتياجات اللاجئين.

فقد أجرت هيئة كرويديون الصحية بعبوب غرب لندن تقييماً للاحتياجات الصحية لبعثات اللاجئين المحلية في عام ١٩٩٩. وقد أجري هذا البحث نظراً لتزايد بؤسات



نتائج البحوث وحدها إن أرادوا التأثير على السياسات الخاصة بالصحة العامة وعلى الجهود المخصصة في هذا المجال على المستوى المحلي.

**اندرو فاليلي مسؤول كبير سابق بهيئة كرويدون الصحية في لندن، ويعمل حالياً في المشروع الكيني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية مرضاه في شرقي أفريقيا التابع لإدارة التنمية الدولية. عنوان البريد الإلكتروني: andrew@futures.co.ke**

**كارلين سكوت أخصائية في شؤون الصحة العامة بمصندوق كرويدون للرعاية الصحية الأولية. عنوان البريد الإلكتروني: catherine.scott@croydonpct.nhs.uk**

١. هـ. رونسون، «ثقافات الجول وعدم الإيمان والإتكاف للاجئين في ويلز»، مجلة دراسات اللاجئين Journal of Refugee Studies ١٦(2)، ص ٧٨-٨٧.

## هل ترغب في الكتابة في «نشرة الهجرة القسرية»؟

إن كانت لديك خبرة مهنية فيما يتعلق بهجرة اللاجئين أو الناشئين داخلياً، وتعتقد أنها ذات فائدة للقراء، فلما لا تساهم بمقالاتك في المجلد؟ يمكنك الكتابة عن أي مشاريع ناجحة، أو مشكلات عملية تلتمت منها، أو عن أي خبرات أو معارف ثاقبة اكتسبتها أو أساليب عملية ففدت مارستها. نحن نشرة تبادلية للمعارف والخبرات، نتم الفاشدة على الجميع؛

وقد نطعن أن وقتك لا يسمح بكتابة مقال، أو أنك لا تجد الكتابة. غير أن ذلك لا ينيهي أن يشيك عن الكتابة، فنعن على أتم الاستعداد لمناقشة أفكارك، وتقديم أقص قدر ممكن من المساعدة لك؛ بل إننا مستعدون لإعادة صياغة ما تكتب، أو تحرير، أو إعداد مقالتك من أي تقارير أو مذكرات لديك. أما طول المقالة فلا ينيهي أن يتجاوز ٢٠٠٠ كلمة.

ويضم كل عدد من المجلد أبواباً تنور حول مواضيع رئيسية (انظر صفحة ٢)، وإن كنا ندرج أيضاً مقالات من أي موضوع يتعلق بالهجرة القسرية. فإن كان لديك موضوع مهم نود أن نطلع الآخرين عليه، فسارع بالكتابة إلينا!

ابعت إلينا رسالة بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) أو اكتب إلينا على العنوان التالي: FMR, Refugee Studies Centre QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK. Fax: +44 (0)1865 270721.

العمال أقرب إلى إدراجها في السياسات، من غيرها.

ويبدو أن مضمون بحثنا والطريقة التي قدمناه بها كان عاملاً هاماً في الأخذ بتوصياتنا على مستوى السياسات، ولكن ماذا عن عملية البحث نفسها؟ في هذه العملية استخدمنا مجموعة من المنافع القائمة على المشاركة لتسهيل ممارسات العمل المشترك، وتبادل المعلومات وإعطاء الحساس بالملكية المحلية لنتائج البحث. وقد ألقينا الضوء على الكثير من جوانب السياسات والتنمية الخدمية المتقبلية مثل تدريب المعلمين لأقرانهم، وجدير بالذكر أن جماعات المصالح المحلية المكونة من اللاجئين لمبت دوراً أساسياً بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات والأطراف المشاركة في عملية التقييم السريع، لذلك أدرجت توصياتها في خطة كرويدون لتحسين الصحة واستخدمت لبناء نماذج لتطوير الرعاية الصحية الأولية. ويفضل طبيعة البحث الموجهة نحو الجوانب العملية، تمكناً من بناء شبكة قوية من المنظمات المحلية ومن إنشاء مجموعة تخطيط مكونة من وكالات متعددة لتعاطية التوصيات الأساسية، مثل إنشاء خدمات التوعية الصحية مزدوجة اللغة.

وفي أثناء عملية جمع البيانات والتحقق من صحتها ومقارنتها، أنشأنا شبكات غير رسمية للاتصال بهيئة الصحة والصندوق الوطني للرعاية الصحية المحلية وإدارات الخدمات الإنسانية والاجتماعية على مستوى السلطة المحلية. كما استخدمنا نشرات منتظمة للإفادة عن سير العمل البحثي إلى جانب التشاور على نطاق واسع قبل نشر التقرير النهائي لإطلاع الجهات المعنية وصناع السياسة على المستحدثات، الأمر الذي عزز من الإحساس بملكية نتائج البحث وأدى لبناء الدعم اللازم لعملية وضع السياسات فيما بعد.

## الدروس المستفادة

استخدم هذا البحث الذي أجريناه لوضع الأولويات الخاصة بصحة اللاجئين في السياق المحلي للصحة العامة. ولأختيار الموضوعات الأساسية التي تستلزم النظر واستبصار ما سواها. ويبدو أن بعض التأثير الذي ائسم به هذا البحث يعود إلى اختيار المكان الصحيح والتوقيت الصحيح وحسب، فقد كانت العوامل السياسية والعاملين الخاصة بوضع السياسات مؤالية على نطاق واسع. كما أن طريقة تقديم النتائج وعرض المناهج المستخدمة كانت ذات أهمية كبيرة.

ومن هنا ينيهي التأكيد على أهمية الوعي بوجود العوامل المؤالية التي تميز إدراج البحث في السياسات المحلية، والاستفادة منها: إذ يجب ألا يعتمد دعاة تغيير السياسات الخاصة بصحة اللاجئين على

إلى بريطانيا في أبريل/نيسان ١٩٩٩، الأمر الذي دعا وزارة الصحة إلى التوصية بالتعاون بين جميع السلطات المحلية والسلطات الصحية لوضع خطط للتعامل مع الطوارئ. فتم توزيع البحوث السابقة التي أجرتها السلطات الصحية والمنظمات غير الحكومية وغيرها عن طريق شبكة إلكترونية مختصة بالصحة العامة. ووجدنا تشجيعاً على المستوى المحلي على الاستفادة بالمشاركة المحلية التي ظهرت في أثناء بحثنا القائم على المشاركة ومناقشة نتائج البحوث على نطاق أوسع. وقبل أزمة كوسوفا، كانت وسائل الإعلام المحلية قد نشرت بعض المقالات السياسية عن لاجئي الروما (الغجر) الذين من جمهورية التشيك، لم أعقبها بتقارير عن أعمال التخريب في الأحياء التي يتركز فيها اللاجئين. إلا أن أزمة كوسوفا ساعدت على نشر تغطية إعلامية أكثر توازناً عن القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، فهذا الصحفيون المحليون يهتمون بمعلنا حيث قدمنا لهم معلومات أساسية لعدد من المقالات، وبدأ الاهتمام الإعلامي يرفع من مستوى الوعي بين العاملين في المجال الصحي وواضعي السياسات على المستوى المحلي الذين كان الكثيرون منهم يجهلون من مناقشة هذه الموضوعات.

## المضمون أم الإجراءات؟

نظراً لاتساع بؤرة معظم البحوث المجراة في المملكة المتحدة فيما يخص صحة اللاجئين، يصعب على واضعي السياسات تطبيق نتائج تلك الدراسات على المستوى المحلي. إذ تملك البحوث إلى التركيز على قضايا عريضة تشترك فيها العديد من مجتمعات اللاجئين. كما يصعب على السلطات الصحية وضع الأولويات بخصوص الاحتياجات الصحية المختلفة للاجئين. لأن وزارة الداخلية لا تستطيع تقديم بيانات ديموغرافية (سكانية) على مستوى السلطة المحلية تفصل الأعداد الإجمالية للسكان اللاجئين المقيمين أو يلدانهم أصلياً أو أعمارهم أو تقسيمهم إلى ذكور وإناث أو تكوينهم الأسري.

وقد ألقى بحثنا الضوء على احتياجات اللاجئين الصحية واحتياجاتهم إلى الرعاية على المستوى المحلي، وعرضنا النتائج التي توصلنا إليها بطريقة واضحة للناشئين على اتخاذ القرارات في مجال وضع السياسات. وعن طريق مقارنة البيانات المأخوذة من مجموعة من المصادر المتنوعة، تمكنا لأول مرة من تقديم تقديرات ديموغرافية يعتمد عليها المصنفين بوضع السياسات. وتم وضع توصيات وأولويات للعمل المحلي تأخذ في الاعتبار بالأولويات والقدرات القائمة لدى الجهات المحلية المسؤولة عن الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد لاحظنا أن الأفكار التي تعد مثيرة وجدالية على المستوى المحلي فيما يتعلق باستثمار رأس



# تحدیث

بريطانيا تتقاعس عن تلبية  
احتياجات اللاجئين العاجزين

أظهر تقرير جديد لجامعة يورك أن الحكومة البريطانية قد أغفلت وجود عاجزين في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء، وتفاعست إلى حد بعيد عنلبية احتياجاتهم، كما أشار التقرير إلى غياب التنسيق بين الهيئات المعنية ووجود خلط والتباس في مسؤولياتها. وأفاد التقرير بأن سياسة توزيع اللجوء اللجوء التي شنتها المملكة المتحدة التي تنتهجها الحكومة البريطانية قد أدت إلى زيادة معاناة طالبي اللجوء العاجزين، الذين يعانون من التهميش والفضل، وتنامي أحوالهم.

وليس ثمة مصدر رسمي للبيانات بشأن تنمية  
الصيادين والمهاجرين والأمراض المعدية بين  
اللاتفيين وطالبي اللجوء في بريطانيا، إذ أن  
مؤسسات المجتمع المحلي المعنية باللاتفيين  
والمهاجرين، التي تلجأ إليها مقابلات الجيو،  
أشارت في ٢٠١٢ أن اللاتفيين أو طالبي الجيو  
العاجزين الذين تعلم هذه المؤسسات بالهاتهم،  
ومن المعتقد أن ما يتراوح بين ١٠٠ في المائة  
من مجموع اللاتفيين في بريطانيا مصابون  
بالجحر، ويواجه الكثيرون منهم من هجمات بدنية  
مستمرة من التشهير والأقلام الأرضية وإصابات  
معدية نارية. ما يعاني الكثيرون نازحين متعمدة  
(أغرياهات بدنية واضطرابات نفسية شديدة).

ومن بين المشكلات الشائعة في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء عدم إشراكهم في الاحتياجات المتعلقة بالرعاية الشخصية للعازلين، وعدم توفير المسكن الملائمة لهم، ونقص المواصلات، والأجرة المأجورة لهم، وبشكل اللاجئين المأجورين وقصورهم، والمواصلات لا يستقونها، وبشكل الحصول عليها، وتقدير احتياجاتهم من الرعاية التي لا تقدمها للعازلين على مستوى المجتمع المحلي. كما أن معظم العاملين في منظمات استقبال اللاجئين وطلبي اللجوء لا يحصلون على المواصلات، والتسهيلات المتعلقة بالعجز الذي يرقى لاحتياجاتهم، والحصول عليها.

ويطالب الباحثون بتجميع بيانات تتعلق بالهاتات وإصابات العجز، وإدراجها ضمن المبادرات الرسمية الموجهة للأجانب وطالبي اللجوء. ويجب أن يتلقى العاملون في الهيئات الوطنية لمساعدة طالبي اللجوء التدريب اللازم لكي يتعلم بقضايا العجز والمعاملة، وشدة ضرورة إعادة النظر في الترتيبات الصعبة لتقسيم المسؤوليات بين الهيئات المعنية لمعالجة وتقديم الخدمات الاجتماعية والهيئات الوطنية لمساعدة طالبي اللجوء وأجراء الإصلاحات المالية عليها. غير أن الأهم من ذلك كله هو تعديد الجهة المسؤولة عن تحمل التكاليف، حيث ينبغي أن تكون هيئات الرعاية الاجتماعية هي التي تقدم خدمات الرعاية للعاجزين من طالبي اللجوء على مستوى المجتمع المحلي.

يمكن الاطلاع على النتائج الرسمية للتدوير على الموقع التالي  
www.jifc.org.uk/knowledge/ يمكن شبكة الإنترنت:  
http://www.environmentalcare.org.uk/pdf/1962.pdf  
مختصات الاطباء وعلماء الاجتماع معظم كيري وإيريس وجينجر  
هاويس أصدرته دال البشر في إيريس بيرس بتكليف من  
مجلس جوبيت راورثي، مركز الرقود الطبي،  
1962 1961 1963 1964 1965 1966 1967 1968 1969 1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758

هل نُصِفَت آمال السودان في إحلال السلام؟

عند الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ عام ١٩٨٢، والتي يوحج فيها صراع على الموارد الطبيعية مثل النفط، إلى أنها عملية مبردة بين الشمال في الأغلبية العربية المسلحة والجنوب الشمالي الذين يدين أغلب سكانه بديانات وثنية. وهي في الواقع، نموذج انتعشت فيه أمال التوحيد داخل السودان، الذي يقدر عدمه بأربعة ملايين، في حلول السلام والوحدة إلى يومنا هذا بفضل مبادرات حفظ السلام التي قامت بها الهيئة الاقتصادية للتنمية الإقليميّة (الإفندي)، وفي مجموعة من الدول في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا (انظر العدد ١١ من نشرة الهجرة القسرية، ٢٨-٣٧)، ووسط الشكوك الإقليميّة الكبيرة، عادت فكرة الإفندي جمعاً في كيمبالا، وهو أول اجتماع يقود بين الرئيس السوداني عمر البشير وجون قرنق، في جمعة المعارضة المسلحة لتحرير الخرطوم معروفة باسم «الجنين الشبيه» لتحرير السودان، ووقع على الاتفاقين علي بن إدريس ديبي وإبراهيم جابر، الذي يضع لسان الجنوب إماماً شاكس، مع باحثين من خلاله إما الانتماء السلمي، أو الحكم الذاتي الإقليمي.

يهر أن المفاوضات التي شهدتها مدينة شاكوس الكينيه لم تكن طويلة؛ إذ تعدر جسم العلاقات بين الجانبين حول الملاحقة بين المدن الدولة، والنسبة المقترحة للحكومة المؤقتة. الصعود الجغرافية بين شمال السودان وجنوبه، الحدود المتفرقة المفاوضين المممثلين (المودة إلى الوطن في الثاني من سبتمبر/أيلول، يوم من سبتمبر، قوات "الجيش الشعبي تحرير السودان" في مدينة تورت التي يوجد فيها مقرها عسكري. تورت تورت الأمم المتحدة إلى أن نحو 1٠٠ ألف شخص قد نزحوا من ديارهم بسبب الجند القتال واستئناف العمل الحكومي.

معلومات مجموعة الأزمات الدولية تقريراً مفصلاً يتناول  
تحليل الميول المتصارعة بين الحرب والسلام التي تساور كلا  
والجيش الشعبي لتحرير السودان، والصكوكو السودانية.  
رسمي مبريد من جهود الوساطة الدولية؛ ويمكنه الاطلاع على  
قرار في الموقع التالي: [www.intl-crisis-group.org/](http://www.intl-crisis-group.org/)  
[projects/showreport.cdn?repaid=77](http://projects/showreport.cdn?repaid=77)  
خيار من السودان، انظر:  
[www.sudan.net/news.html](http://www.sudan.net/news.html) [www.sudan.net](http://www.sudan.net)  
قسم الخاص بالردون من ReliefWeb على الموقع التالي:  
[www.reliefweb.org](http://www.reliefweb.org)

**انخفاض معدل قبول اللاجئين في الولايات المتحدة إلى أدنى حد له**

أدت الضوابط الأمنية التي فرضتها السلطات الأمريكية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى تصاعد مفاجئ في الاتجاه القائم في الولايات المتحدة نحو تخفيض عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول البلاد، ولا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص المصروف لهم بالدخول معلقين بين اليأس والرجاء في مختلف أنحاء العالم في انتظار السماح لهم بالتوجه إلى الولايات المتحدة.

وقد كانت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أبرز دول ضمن مجموعة صغيرة من الدول (أهمها أستراليا، وكندا، والاندور، وفرنسا، وإسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، والبرازيل، ونيوزيلندا، والسويد) التي انتقلت من موضوعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حصة صغيرة من منتظمة من اللاجئين لتوليهم في هذه البلدان. وقد بلغ عدد اللاجئين المأمنه لتوليهم ذروتهم أثناء الإدارة الأولى للرئيس بوش في مطلع التسعينيات، عندما سمحت الولايات المتحدة بقبول نحو ١٢١.٠٠٠ لاجئ في المتوسط سنوياً، وجدير بالذكر أنه في عهد الرئيس بوش، كبلتوت أنخفض متوسط عدد اللاجئين المسموح لهم بقبول الولايات المتحدة إلى ٢٠.٠٠٠؛ وأعيد توظيف ١٨٤.٦ لاجئ في السنة (٢٠٠١-٢٠٠٢ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١)، وافق الرئيس بوش على دخول ١٠ آلاف لاجئ إلى الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٢. وفي خبطه الأولى في مقابلة مع المذيع العالمي لـ ٢٠٠١ لاجئين في الشهر من يونيو/حزيران، أعرب بوش عن مشغره بأن أمريكا هي «دائرة دول» تعلم هي قبول اللاجئين لأعادة توظيفهم.

استيانتها شهر يوليو/تموز ٢٠٢٠، ولم يكن قد  
 قُتل على يد نهاية العملية العسكرية على مشيرين، لم  
 يحد الفهد المسمى للجنين الراشدين في  
 الولايات المتحدة وتجاوز ٢٠١٦. وحسب  
 المفاوضين عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين يوش  
 إلى السماح لمزيد من اللاجئين بهدف  
 تقاد يعض هؤلاء الذي منعتهم القيود الأمنية  
 الجديدة من دخول الولايات المتحدة، ومن بين  
 هؤلاء من يعرفون باسم «الصبي المصنوع»  
 وسودانيون الذي فروا من الرق والاضطهاد  
 الجنيني (انظر ص ٧)، واللاجئين العراقيين  
 الذين اتفقوا على الرخص ضمن حديث سابق  
 عرب، الخليج استجابة لطلب الرئيس يوش الأب،  
 اللاجئين السوريين المفلتون من التطهير العرقي  
 الذي أدى إلى التظلم العسكري، التمتع...

ما حيث المدافعون عن حقوق اللاجئين إدارة  
رئيس يوش على رفع حصة اللاجئين المسموح  
بهم بدخول الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى  
١٤٥. تمويضا من قصور عند اللاجئين الذين  
سمح لهم بالدخول عام ٢٠٠٢ عن بلوغ الحد









# تقييم حماية الأطفال

**تؤكد المزارع التي ظهرت مؤخراً حول تورط العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في الاستغلال الجنسي للشباب في غرب أفريقيا على ضرورة إيجاد مداخل أكثر فعالية للتعامل مع حماية الأطفال اللاجئين.**

كما يقدم التقرير عدداً من المقترحات بخصوص التفتيش فيما يتعلق بجوانب محددة من حماية الأطفال، مثل تسجيل الأطفال اللاجئين والعنف والاستغلال الجنسي والتعليم الرسمي وغير الرسمي ومنع التجنيد العسكري للأطفال وأوضاع الأطفال المنتمين عن أهاليهم والأطفال الذين يعيشون بمفردهم.

وقد شرع المنسق المعني بالأطفال اللاجئين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في إجراء مراجعة تفصيلية لهذه السياسات، وسوف تدرج هذه المراجعة في خطة العمل. وفي الوقت نفسه تم تكليف أحد كبار العاملين بالمفوضية بالعمل على ضمان التتبع الفعال بين استجابة المفوضية للتقييم الخاص بالأطفال اللاجئين وبين متابعتها لموضوعين آخرين هامين، هما تقييم تنفيذ سياسات المفوضية ومبادئها التوجيهية الخاصة باللاجئين، والتقييم المستقل لوليفية تقديم الخدمات الاجتماعية بالمفوضية.

وستواصل وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية إطلاعكم على آخر المستجدات المتعلقة بهذه المبادرات في الأعداد القادمة من «نشرة الهجرة القسرية».

١- حقبة حقوق الأطفال اللاجئين وأحياءهم للحملة تقييم مستقل لتأثير أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين من صيغة «فأيد» الدولية مايو/أيلول ٢٠٠٢. ويمكن الحصول على التقرير من صفحة التقييم وتحليل السياسات بموقع المفوضية على الإنترنت ([www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)). ويمكن طلب الحصول على نسخة مطبوعة منه عن طريق الاتصال بالبريد الإلكتروني ([hqep00@unhcr.ch](mailto:hqep00@unhcr.ch)).

٢- أول أبريل: التقريرين أجرت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين والأطفال اللاجئين بدعم من الحكومة الأمريكية والكنيسة ووحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية شؤون اللاجئين. يمكن الرجوع إليه على المواقع التالية: [www.womencommission.org/reports/pdf/unhcr2002.pdf](http://www.womencommission.org/reports/pdf/unhcr2002.pdf) أما التقرير الثاني فسوف تنشره وحدة التقييم وتحليل السياسات في وقت لاحق من العام ٢٠٠٢.

تشر هذه صفحة بصورة دورية لتقديم الأبحاث وموضوعات الحوار التي تمتد بها وحدة تحليل السياسات والتقييم. لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: [CRISP@unhcr.ch](mailto:CRISP@unhcr.ch)

عن عمليات التقييم السابقة فيما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين. فإذا كان الأطفال اللاجئين يوصفون بأنهم فئة لها «أولوية على مستوى سياسات المفوضية، فإن هذا لا ينمكس دائماً على مستوى العمليات؛ إذ إن العديد من الأولويات الأخرى المتعلقة بسياسات المفوضية تتنافس على الفوز باهتمام المكاتب الميدانية للمفوضية والاستحواد على مواردها.

وضع مسألة حماية الأطفال في بؤرة الاهتمام؛ لا يزال هناك افتراض بأن الأنشطة القطاعية التقليدية للمفوضية تتعامل مع احتياجات الأطفال اللاجئين. إلا أنه لا يوجد دعم كاف للخدمات الاجتماعية والمهام التمهيدية ذات الأهمية الخاصة للأطفال اللاجئين. كما أن التدريب على قضايا حماية الأطفال لم يصل إلى العاملين الموقنين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع اللاجئين بصورة دورية منتظمة أكثر من غيرهم.

**الحماية على مستوى التطبيق: ثمة فهم محدود للطريقة التي يمكن للمفوضية أن تترجم بها حقوق الطفل اللاجئين إلى واقع ملموس، ولذلك ينبغي إجراء مزيد من التحليلات للأوضاع القائمة لتحديد المشاكل المرتبطة بالحماية التي تظهر في مواضيع يمينها والتعامل معها. كما تتطلب الجوانب الاجتماعية في حماية الأطفال مزيداً من الاهتمام المنهجي، على العكس من القضايا الأخرى المألوفة مثل الحماية القانونية والجسدية.**

ويبدو أن التعامل مع القيد المفروضة على الحماية الفعالة للأطفال اللاجئين ينبثق بأنه سيكون مهمة شاقة للمفوضية. بل إن التقييم يطرأ ما لا يقل عن ٤٣ توصية تغطي مجموعة كبيرة من القضايا التنظيمية، مثل تميم السياسات والمعايير الإدارية والتدريب وبناء القدرات ودور العاملين المتخصصين والمشاركة مع المنظمات الأخرى.

**قبل** أن تحتل مزارع الاستغلال الجنسي عناوين الصحف بعام كامل، كانت وحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية قد كتبت بإجراء تقييم للجهود المفوضية في هذا المجال، وعندما صدر هذا التقييم الجديد والمستقل جاء ليجدد معالم التحديات المستقبلية على هذا الطريق.

ويهدف التقييم الذي أجراه فريق من الخبراء من تخصصات وجنسيات متعددة أن المفوضية وضعت سياسات ومبادئ توجيهية قوية بخصوص حماية الأطفال اللاجئين. كما أنشأت وحدة متخصصة وبمجموعة من المقار الفرعية المكرسة للتعامل مع القضايا الخاصة بالأطفال، كما وضعت ترتيبات احتياطية للتعامل مع بعض الوكالات مثل الفرعين النرويجي والسويدي لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، وأدخلت استراتيجيات شاملة لمعالجة دراسة جراثشا مائل عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال.

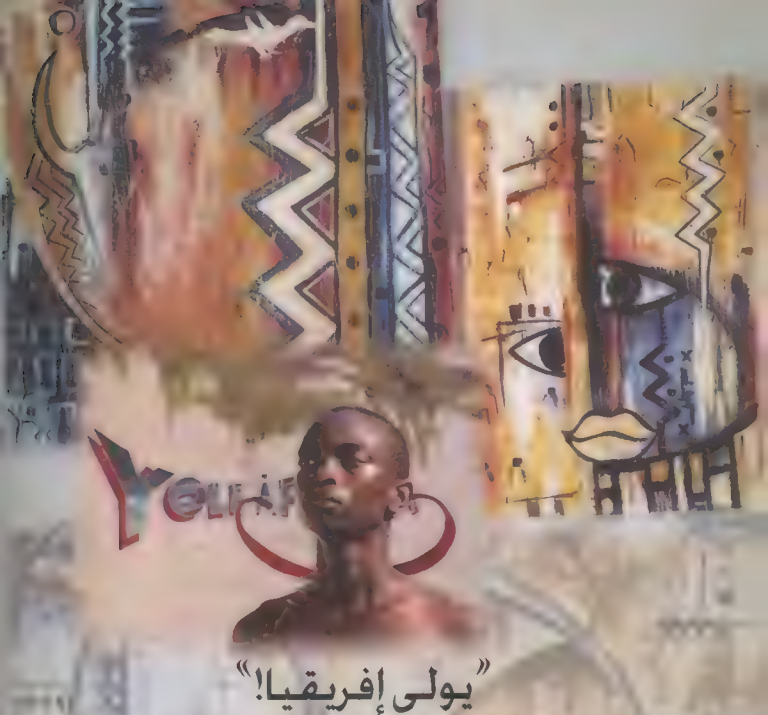
وعلى الرغم من هذه الجهود، يوضح التقرير أن أداء المفوضية في إجراءاتها لمعاملتها المتعلقة بحماية الصغار لا يزال غير متسق على أفضل الأحوال. ويخلص التقرير إلى أن «الأطفال الذين يمثلون نصف المجموع التي تهتم بها المفوضية غالباً ما يتمركزون للتجاهل ويستهون مكاناً على ماشى الجهود الأساسية للحماية والمساعدة».

## كيف نشأ هذا الوضع؟

أقر فريق التقييم، الذي زار تسع عمليات ميدانية مختلفة في غضون عملية للمراجعة استغرقت عاماً كاملاً، أن المفوضية غالباً ما تعمل في ظروف بالغة الصعوبة وأنها تعاني دائماً من قيود تمويلية مزمنة. وفي الوقت نفسه يوجب تقرير التقييم بأن عدداً من القضايا التنظيمية تؤدي إلى عرقلة التنفيذ الفعال لسياسات المفوضية، كما يلي:

المعاصرة؛ لم تُستخدم التوصيات المبنية





## “يولي إفريقيا!”

يولي هي الصبغة التي يطلقها مربو المشية في أفريقيا الوسطى لجمع قطعانهم ومن هنا جاءت تسمية يولي إفريقيا، التي أطلقت على مركز للفنون والتدريس الثقافي في العاصمة الإغندية كمالا، وهو مشروع محرم اشتباهاً وبغود على أكاف الشباب، ويعمل بالتعاون مع المؤعديين وغيرهم من الشباب الذي أضطروا إلى الفرار من البلدان المجاورة وانتهى بهم الحال إلى محاولة كسب عيشهم في كمالا

وبمضى الأجلون، شباب القادومون من المناطق الحضرية إلى كمالا، أعدادا من طلبة المدارس الثانوية والمجسدين السابقين بالعميسيات والدينام وإبقاء الوحدة التي كان يعيش بالمدن وصغار النحار وخريجي الجامعة، ومهت في سب العزقة ودعاة حقوق الإنسان والفنانين وكثيرا ف تتحاشل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأوكالات الإنسانية احتياجات هؤلاء اللاجئين. فيهيديور على وجوهه في كمالا ويدخلون في صراع يومي شرس من أجل البقاء وفي هذا السياق يقدم مركز يولي إفريقيا. لهم مكانا يبقون فيه الترحاب ويلقبون فيه بصداقاتهم ويتبادلون الخبرات ويشعرون بالارتياح والألفة.

وحديث بالدر من التعبير الفني له قيمة كبيرة بالنسبة للشباب الذين مروا بصدمات فاسدة، لأنه يساعدهم على تعزيز إحساسهم بالذات ومجتمعهم بالشعور بالانتماء هؤلاء الشباب لا يريدون أن تكون هويتهم مرفوعة بوصفهم “اللاجئين”، ولا يريدون أن يمتدحوا الآخرين إليهم على أنهم “صحابة بل على أنهم شباب، عابرون، مفقودون في معصلات الحفظ لحمايتهم المستغنية وتحديدهم. فذلك في الرسالة التي يرسلها أعضاء مركز يولي إفريقيا من خلال أسطواناتهم وأبحاثهم الفنية وبمضى أنشطة الحركة حلقات مناقشة، سمعية وفصولا متساوية في الرقص والمسرح، الأفريقي، معاصر، وورشة عمل في الرسم وفصولا لتدريس اللغة الإنجليزية، ومكانا لتدريس على انعرف الموسيقى كما يشارك المركز يقف في مسند مناقشة العونية عن طريق شبكة الإنترنت يصمم أعضاء من شباب الأتارقة وبهولنديين وعنوانه [www.baobabconnections.org](http://www.baobabconnections.org) وكان أول حدث صرح بطلته الحركة شو عرض راقص ومسرحي وتغري في، المسرح القومي في كمالا في ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٠ احتفالا بالذكرى الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة شؤون اللاجئين وبعد ذلك الحب يواصل المركز إقامة العروض والمعارض للوعنة تانسانحات الأطفال للاندس وأطفال الشوارع في إفريقيا ومقراتهم ومواجهتهم

عنوان مقراسه نينكا دالكو كاتوبولو مدير مركز يولي إفريقيا، ص ب ٣١٦٢ كمالا، وعدا

عنوان البريد الإلكتروني [yolefrica@hotmail.com](mailto:yolefrica@hotmail.com) عنوان الموقع على الإنترنت [www.yolefrica.tl.com](http://www.yolefrica.tl.com)

يولي إفريقيا، بحاجة إلى المرمغات، ومسرف بقبولها على حسابنا المصرفي المالي، Stichting Ijayo, ASN Bank, Ijayo, PO Box 30502 2500 GM, The Hague Netherlands. Account no 89 82 20,270. SWIFT-code SNS B NL24, att. 'YoleAfrica'



# الهجرة القسرية

التشرد الفلسطيني: قضية منفصلة؟

סכנת חיים  
שטח צבאי  
כל העובר או המגיע בדרך  
מסתכן בנפשו  
خطر الموت - منطقة عسكرية  
كل من يعبر أو يلمس الجدار  
يعرض نفسه للخطر  
MORTAL DANGER - MILITARY ZONE  
WHOEVER VIOLATES OR CROSSES THE FENCE  
ENDANGERS HIS LIFE





تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والمهاجرين داخل وطنهم، ولأن يعملون معهم أو يدعون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعه أكسفورد بالاشتراك مع "النشور" العربي للنشر بلواضع النازحين" التابع لمجلس المروحي لللاجئين.

#### ميثة التحرير

ماريون كلودي و د تيم موريس

#### المحرر المساعد

مصعب حيايتي

#### مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

#### نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre

Department of International Development

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف /فاكس: 01865 275000 + 44

Skype: fmreview

#### حقوق الطبع والنشر على الحقوق

لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري النشرة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس المروحي لللاجئين. ويمكن التماس أية مواد وأدلة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى وكالة الميثة، ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني.

#### الموقع

www.hijra.org.uk

#### الموقع بالإنجليزية

www.fmreview.org

#### التصميم

Art24 www.art-24.co.uk

#### طباعة

Lazergraphic (PVT) Ltd, Sri Lanka

ISSN 1460-9819

#### صورة الغلاف الرئيسية

الجمار العازل الذي يبلغ ارتفاعه 8 أمتار يحيط بملحة لقليلية في الضفة الغربية، تصوير دول جيفري من ACT International



GIFTS 2006

Refugee Studies Centre

United Kingdom

جري التحضير لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية قبل وقت طويل من الأزمة الإنسانية التي شردت ٢٧٠ من الشعب اللبناني، وتبحث المقالات المنشورة في هذا العدد فيما هو أبعد من الأحداث الحالية لتتطرق فيما يعتبره أغلب المراقبين الدوليين الأسباب الجذرية للصراع واللجوء في الشرق الأوسط: الطبيعة الممتدة لمشكلة اللجوء، وتحديد الوسائل المستخدمة لنزع ملكية الفلسطينيين والمعايير المزدوجة في تعامل المجتمع الدولي معها تجعل منها قضية مستقلة.

من على مرتفعات الضفة الغربية يمكن النظر عبر امتداد إسرائيل/فلسطين من البحر المتوسط. وتناقش مقالات هذا العدد التوتر الذي نتج من هذه القطعة الصغيرة من الأرض والذي كان له - وما زال - آثار ذات نطاق عالمي. لا تزال لثابتة العظمى من مجمل الملايين السبعة من اللاجئين الفلسطينيين تعيش ضمن نطاق ١٠٠ كم من حدود إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة حيث تقع مواطنهم الأصلية، وهم لاجئون لأن إسرائيل - الملتزمة بإبقاء دولتها ذات أغلبية يهودية ومنع الجنسية لأي فرد ينتمي إلى الشتات اليهودي - تحرم الفلسطينيين من حقهم الإنساني في العودة إلى مواطنهم الأصلية. وربما يشكل الفلسطينيون أكبر شعب لاجئ في العالم، ومع ذلك معظمهم غير مسجل في سجل اللاجئين الحالي لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كون مأساة تشيردهم تعود إلى ما قبل معاهدة جنيف لعام ١٩٥١ وتأسيس وكالة اللاجئين.

ومن الممكن القول أن استمرار تفاقم أزمة اللاجئين الفلسطينيين يمثل أسوأ فشل لمنظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها حيث لم يتمتع المجتمع الدولي لحد الآن الإرادة السياسية الكافية لتقديم حلول دائمة متوافقة مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان يتم مناقشة الحلول الدائمة للفلسطينيين المشردين دون الإشارة إلى القواعد القانونية المطبقة في حالات اللاجئين الأخرى، كما لم تشكل قضايا حقوق اللاجئين وحقوقهم بالتعويض أو استرداد ممتلكاتهم وحقوق حماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري المستمر مسائل مركزية في عملية السلام المحتضرة ولا حجر أساس في مشروع خارطة الطريق الذي ترعاه الولايات المتحدة. وفي ظل غياب أي تقدم تجاه التوصل لحل دائم يستمر الزحف لضم الأراضي دون رادع، وعند اكتمال الجدار الإسرائيلي سيمسح الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية بمصورين في عيوب غير متصلة تشكل لمن مساحة فلسطين التاريخية. ورغم شعارات دعم الديمقراطية أدى رد الفعل الغربي على الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (ديسمبر) ٢٠٠٦ - والتي حازت على الاعتراف الدولي بنزاهتها - إلى نشوء أزمة محرصة سياسياً وإلى إعاقة الاقتصاد الفلسطيني، ويعاني عامة الفلسطينيين بشدة بسبب انقطاع المعونات الدولية لأن الجهات المبررة أوقفت التمويل الضروري للاستمرار في تقديم المعونات والمشاريع التنموية.

كان الحصول على التمويل لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية أصعب من المعتاد وذلك حتى قبل اندلاع الأزمة في لبنان. ولذلك نعرب عن امتناننا العميق للدعم المالي الذي حصلنا عليه من مؤسسة قطان، ودان شيرتش إيد، وإتريال ومنظمة يهود لأجل العدالة للفلسطينيين، ووزارة الخارجية الترويجية، ومنظمة إنقاذ الطفولة في بريطانيا، وبرنامج سر جيمس هوتونج للقانون ومنظمة حقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط، وجلالة السلطان قابوس سلطان عمان، وأوكسفام بريطانيا، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، ومؤسسة التعاون.

كما ندين بالفضل لكل الكتاب وخصوصاً لمن وجدوا الوقت للكتابة لنا وأخذوا اقتراحاتنا التحريرية بعين الاعتبار بينما كانوا في الوقت نفسه يستجيبون للزمت الإنسانية في غزة ولبنان. لم يكن من الممكن القيام بإصدار هذا العدد وإيصال هذه النسخة إليكم لولا المساعدة المقدمة من كل من جيفري لوينستين وعباس شلاق وإنيلا كودفري. غولداشتاين وإيزابيث كابل.

وسيركز العدد القادم من نشرة الهجرة القسرية - والذي سينشر باللغة الإنكليزية في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل - على موضوع العنف الجنسي في الصراعات، أما عدد نيسان (إبريل) ٢٠٠٧ فيستضمن قسمًا خاصًا حول تقوية الحماية الجنوبية وقدرات المساعدة (للمزيد من المعلومات زوروا موقعنا على الإنترنت على العنوان: www.fmreview.org/forthcoming.htm) ونرحب بالمقالات المتعلقة بلبنان.

نضع القراء يتلقى نشرة الهجرة القسرية للمرة الأولى، نحن ننشر مطبوعتنا باللغات الإنكليزية والعربية والإسبانية والفرنسية وإذا ما رغبتكم بالحصول على الأعداد المقبلة (أو الحصول على المزيد من النسخ) نرجو منكم الاتصال بنا عبر التفاصيل المذكورة أدناه أو النموذج الموجود على الغلاف الخلفي.

مع أطيب تحيات أسرة التحرير

ماريون كلودي و تيم موريس ومصعب حيايتي



## التشرد الفلسطيني

٤٣	لوسي نسيبة المجتمع المدني يستجيب للهجرة الحياية فيبيان جاكسون	٤	لبنان: المدليون يدفعون الثمن توماس آرثر
٤٤	للمساعدات الأوروبية للمستضعفين من الفلسطينيين دانيلا كافيي	٥	من هم اللاجئين الفلسطينيون؟ نيري ريجل
٤٦	تعويض اللاجئين الفلسطينيين لينا الملك	٨	الفلسطينيون عديمي الجنسية عباس شبلان
٤٧	سياسة إشراك اللاجئين الفلسطينيين جوليت أبو عيون ونورا ليستر مراد	١٠	الأوتروا: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أجواء تليق بالتحديات
٤٩	التغلب على نقاط التفشيش في فلسطين شبرين الأجر	١٣	غريتا غوناردزوتير اللاجئون الفلسطينيون في لبنان
٥٠	الرقابة الفكرية حول المسألة الفلسطينية	١٥	شريف السيد علي لا حرية ولا مستقبل: لاجئون فلسطينيون بلا هوية في لبنان - سبتيا بييري
٥١	ما هو مستقبل الشباب الفلسطيني في الأردن؟ جييسون هارت	١٧	الفلسطينيون المقيدون عن الحركة: المحنة المستمرة لأهالي غزة في الأردن
		١٨	عروب العابد هل ما تزال غزة منطقة محتلة؟
		١٩	إيان سكوي هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون
		٢١	أن يجدوا الحماية في العراق؟ غابريلا وينغرت وميسيل الفارو
		٢٣	التمزقة الأراضية في الضفة الغربية ديفيد شيرر
		٢٤	لتحكم في الهوية والحركة في المناطق الفلسطينية المحتلة
		٢٦	جيمس لويستين الانتهاء من «التنقلات السرية» في شرقي القدس
		٢٨	إندوي شيهو رسالة الجرافات
		٣٠	جيف هالبر مجرد جدار؟
		٣١	تيم موريس للمساعي المبذولة للتخفيف من
		٣٢	آثار الجدار: التوترات القانونية والعملية كارين ستارك
		٣٣	مساعدات طارئة للمزارعين المتضررين جراء الجدار الماصل
		٣٤	سعيد عيسوي وإيولي أرديل انطباعات من زيارة فلسطين
		٣٥	جوليان غور- بوث معاينة الخيار الديمقراطي
		٣٧	إبراهيم هيونت هل يمكن استخدام عبارة
		٣٨	النازحين في إسرائيل/فلسطين؟ دنيا أبو سمة وغريتا زيندر
		٤٠	بدوا النقب ... أهلية تم تسيانها كاثرين كولر
			الفلسطينيون - تغطي دائرة العنف

## مقالات عامة

٥٢	توضيح قضية الإدماج المحلي سارة ماير
٥٣	الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR
٥٤	هجرة منطقة البحر المتوسط: ضرورة توفير رد شامل إيريكافلر
٥٦	الحل الزائف لردع الشواطئ جيمس حلاوي
٥٨	سيادة القانون في المناطق الثلاثة في السودان سباستيان غورو
٦٠	حق التعليم في جنوب دارفور كاثرين ريد
٦٢	بورولندي: هل بدأ الاهتمام الإنساني بها بالانحلال؟ توم ديلرو
٦٤	تعزيز صوت اللاجئين في التخطيط الذي تضعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٦٦	ليزلي غروفر تكييف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون
٦٨	اللاجئين مع الاحتياجات العالية بيل كلارنس
٦٩	سد ساردار ساروفار: النزاعات والنظم ريكا أوليشان
٧٠	تهديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا جيسيكيا ويندهام
٧١	«عملية السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين داخليا أرلند بيوكينيز
	أزمة التهجير الداخلي الدولية في ٢٠٠٥ مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC



# لبنان: المدنيون يدفعون الثمن

توماس آرنتشر

بينما يتم طباغة هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية يتجه آلاف النازحين واللاجئين إلى بيوتهم بعد إعلان وقف إطلاق النار الذي توسطت به الأمم المتحدة والذي بدأ العمل به في ١٤ آب/أغسطس المنصرم.

المؤنة للأشخاص الذين يحتاجون إليها إضافة إلى أنها تقوم بإرسال الكوادر العاملة إلى وكالات الأمم المتحدة من خلال قوة نورستاف (NORSTAFF) الاحتياطية لحالات الطوارئ.

والأمر الأكثر أهمية وجوية لاستدامة وقف إطلاق النار فهو الدعم المكثف للجهود الدبلوماسية من أجل التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع في الشرق الأوسط. وفقاً للسيد غارث إيفانز الذي يعمل مع الفريق الدولي المعني بالأزمات فإن «خلفية هذا التصعيد المفاجئ تعود إلى إهمال دبلوماسي في السنوات الست الماضية، الأمر الذي يجعل الشعب اللبناني والفلسطيني والإسرائيلي يدفع ثمن هذا الإهمال اليوم.»

يشغل توماس آرنتشر منصب أمين عام مجلس اللاجئين التروبيجي [www.nrc.no/index.htm](http://www.nrc.no/index.htm) ويمكن الاتصال به عن طريق البريد الإلكتروني: [astrid.sehl@nrc.no](mailto:astrid.sehl@nrc.no)

حثت منظمة رصد حقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على ما يلي:

- تقديم طلب تشكيل لجنة تحقيق دولية للأمين العام للأمم المتحدة حول انتهاكات قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني من قبل جميع الأطراف التي شاركت في النزاع.
- دعوة جميع الأطراف تأمين مرور آمن للإغاثة الإنسانية وعمليات الإغلاء الإنسانية
- دعوة جميع الأطراف لحماية المدنيين من النزوح الاحتياطي وتأمين الحماية البدنية والمادية لهؤلاء الذين نزحوا جراء الصراع الأخير وبناء أوضاع تساعدهم على العودة الاختيارية والأمنة والكرامة لمنازلهم.

- الإصرار أن على جميع الأطراف السماح بوصول المقررين الخاصين الأربعة والتابعين لمجلس حقوق الإنسان الذين أعلنوا نيّتهم بالسفر إلى لبنان وإسرائيل.

يمكن الاطلاع على البيان بأكمله على الموقع التالي: [www.bhw.org/english/docs/2006/08/11/lebanon13967.htm](http://www.bhw.org/english/docs/2006/08/11/lebanon13967.htm)

الوصول عبر البحر إلى صور ضروريا بعد تدمير كافة الطرق والجسور الرئيسية هناك.

ويؤكد مجلس اللاجئين التروبيجي على دعمه لدعوة منظمة رصد حقوق الإنسان لإجراء تحقيق دولي في الأحداث المؤقعة التي تخللتها مخالفات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من قبل إسرائيل وحزب الله على سواء (انظر النص المنفصل أدناه). وقد أظهر البحث الذي أجرته منظمة رصد حقوق الإنسان قد أن القوات الإسرائيلية دامت على شن هجمات مدفعية وجوية ذات فوائد عسكرية محدودة أو مشكوك فيها إلا أنه كان لها ضرر كبير على المدنيين. وقد أشارت المنظمة إلى انتهاكات منهجية للقانون الإنساني الدولي من قبل حزب الله، بما فيها إطلاق آلاف المصواريخ الشوالي والمتعمد على المناطق المدنية في إسرائيل.

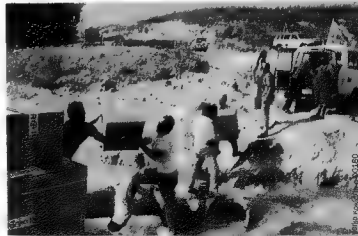
سيترك المكتب القطري لمجلس اللاجئين التروبيجي في بيروت على تنمية برامج التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتوزيع المساعدات الغير غذائية وتوفير المعلومات والخدمات الاستشارية والمساعدة القانونية. هذا وسيبقى الكثير من الأشخاص مجبرا على النزوح بسبب الدمار الذي لحق منازلهم وبسبب انهيار البنى التحتية في المناطق المنكوبة. وتشمل إحدى الأخطار التي تواجه هؤلاء الذين سيعودون إلى منازلهم في قذائف المدفعية التي لم تتفجر. ويقدر الفريق الاستشاري المعني بالأفام - وهي منظمة مقرها المملكة المتحدة تعنى بالانتعاش بعد فترات الصراع- بأن ٢١٠ من الـ ٤٠٠٠ قذيفة التي كانت تطلق على لبنان يومياً لم تتفجر مما يشكل خطراً كبيراً على المدنيين.

وتشعر اللجنة الوطنية للاجئين بالقلق الشديد تجاه الوضع الأمني والإنساني للمدنيين النازحين الذين علقوا في مناطق خارج نطاق عمل وكالات الإغاثة والذين يبقى احتمال تعرضهم لأحداث العنف موجوداً. وكانت اللجنة قد دعت إلى تأكيد تأمين ممرات آمنة للقوافل الإنسانية من أجل إيصال

وقد لقي ١١١٠ لبنانياً - معظمهم من المدنيين - ١٥٦٩ إسرائيلياً منهم ١١٦ جندياً حتفهم في الصراع الذي اشتعل بعد أسر حزب الله لجنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليو. ونتيجة للصراع الذي اندلع تحول ٩٠٠ ألف من مجموع السكان الذي لا يتعدى الأرضة ملايين نسمة إلى نازحين. وكان النازحون قد لجؤوا إلى المدارس والمباني العامة والحدائق العامة أو أقاموا مع عائلات مضيفة، كما قد تم تحويل ٨٨ مدرسة في بيروت وحدها لتصبح ملاجئاً تستقبل ما يصل إلى ألفين شخصاً في كل من غرفها الضيقة. إلا أن الكثير من العائلات كانت قد لجأت إلى أقارب لها في شمال لبنان، الأمر الذي أدى إلى انفصال العديد من العائلات عن بعضها البعض خلال عملية الهروب، وما هم الآن يحاولون جمع المعلومات عن الأفراد المفقودين منها.

انضم مجلس اللاجئين التروبيجي إلى العديد من الوكالات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الإشارة إلى حقيقة أن المدنيين كانوا هم المتضررين الرئيسيين في الحرب بين إسرائيل وحزب الله. كما انتقدت هذه المنظمات أيضاً عدم احترام كلا الطرفين لقواعد النزاع مثل التفريق بين الأهداف العسكرية والمدنية. وقد حثت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأطراف المتنازعة على احترام الكوادر الطبية بعد صف سيارة إسعاف تابعة للصليب الأحمر الأحمر الذي أدى إلى قتل الكادر الطبي فيها. وقد ركزت اللجنة على الحاجة الحادة الإنسانية في البلدات والقرى الواقعة في الجنوب اللبناني. فقد أصبح

مقاتلون مسلحون يسيطرون على مناطق كبيرة من الجنوب، ويمنعون مسافرين للعودة إلى القرى. وهناك مخاوف من أن يكون هناك خطر من الهجمات على المدنيين في المناطق التي تحتلها إسرائيل.





# من هم اللاجئون الفلسطينيون؟

تيري ريمبل

الفلسطينية حول حرب ١٩٤٨ والتي وثقت مسبقاً من قبل باحثين فلسطينيين مثل قسطنطين زوريق، وعارف العارف ووليد خالدي، إضافة إلى الشهادات الشفهية للفلسطينيين الذين عاشوا الحرب.

رسمت السجلات التاريخية - الموجودة في أرشيفات الأمم المتحدة والصليب الأحمر - صورة للممارسات العسكرية التي كانت، في أحسن الأحوال، مشكوك بها ضمن المبادئ الحالية التي تحكم قوانين الحرب. وقد أفاد الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، مباشرة قبل اغتياله من قبل المتطرفين اليهود في سبتمبر/أيلول ١٩٤٨: «هناك سرقة وسلب واسع النطاق وحالات من الدمار للقرى دون جود لأيّة ضرورة عسكرية ظاهرة». وبالرغم من ذلك، كتب باب وجود خطة رئيسية لطرد الفلسطينيين هو أمر بعيد؛ لأن ما كان يهمه هو صياغة مجتمع إيثيوپوليتي، يعلم كل عضو من أعضائه، سوله جديد أو صهاربه بأنهم هم من يجب أن يساهموا في الإغتراف به كطريق وحيد لتحقيق حلم الصهيونية بإخلاء أرض السكان الأصليين».

تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون عن كل مشاكل اللاجئين حول العالم هي الأكبر والأعقد في كل مراحلها؛ فهي معضلة يعود تاريخها إلى ٥٧ عاماً ماضية. وفي البداية أدى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ والصادر في نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى نشوب نزاع بين العرب واليهود. دام من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨ وأدى في النهاية إلى طرد أو هروب حوالي ٧٥٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف شخص من فلسطين، معظمهم من العرب. وفي ديسمبر ١٩٤٨ أفاد قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بالسماح لأولئك اللاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بالعودة في أقرب موعد ممكن، ونوعويين الذين لا يرغبون بالعودة من ممتلكاتهم التي فقدوها أو التي تعرضت للنار. إلا أن هذا القرار لم يتخذ أبداً إضافة إلى أن إسرائيل رفضت السماح للعرب المهاجرين بالعودة إلى منازلهم، بل ودمرت معظم قراهم. «لا تمتد سلطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أغلبية اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى الفقرة ٧ (ج) من قانون المنطقة الذي يستثنى الأشخاص الذين يحصلون على مساعدة أو حماية المنظمات أو الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. واستثنى بند مماثل هؤلاء اللاجئين من إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١».

حالة لاجئين العالم للعام ٢٠٠٦، المادة ٥ من تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين'

يعتبر ثلاثة أرباع الفلسطينيين من اللاجئين. بالإضافة إلى أن واحد من كل ثلاثة لاجئين في العالم فلسطيني. وأكثر من نصف الفلسطينيين هم نازحون خارج حدود بلادهم المعروفة على مر التاريخ.

في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يواصلون النظر إلى حلول مثل الاندماج في الدولة المضيفة والتوطين من الحلول المثبتة والأساسية للاجئين الفلسطينيين.

تقدم كل من الفلسطينيين والإسرائيليين بشكاوى حول استثنائية قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالعديد من الإسرائيليين، على سبيل المثال، يدعون أن النظام المنفصل الذي أسس خصيصاً للاجئين الفلسطينيين، علاوة على تردد الدول العربية المضيفة في توطين اللاجئين الذين لا يستطيعون ممارسة حقهم في العودة، سيحد من وجود حل طويلة المد لقضية اللاجئين. ويجادل الفلسطينيون بأنه بينما تواصل الأمم المتحدة بالتأكيد من حيث المبدأ، على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم الأصلية، أخفق عدد من الدول الأعضاء في حشد للموارد السياسية والمادية التي تجعل من عودة اللاجئين محتملة في السياقات الأخرى.

## الأسباب الأساسية للنزوح

بشكل عام، لا يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على الأسباب الأساسية للنزوح الفلسطيني. ويجادل العديد من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين هربوا أثناء حرب ١٩٤٨ بناء على أمر القادة العرب أو أن النزوح الجماعي للسكان العرب المحليين كان ببساطة، وحسب كلمات المؤرخ الإسرائيلي يئني موريس، ناتجاً عن الجوانب المؤسفة لحرب شنت على الدولة اليهودية الجديدة. أما الفلسطينيون، من الناحية الأخرى، فيصفون ١٩٤٨ كتكتبة طردوا خلالها من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية وهربوا من الخوف، ويتمنون العودة إلى بيوتهم عندما تقف العدادات.

الطبيعة المتضاربة للمقصود الإسرائيلية والفلسطينية يمكن أن توضح، في الجزء الأكبر منها، المخاوف من الإدعاءات المتضاربة للاجئين. فعلى سبيل المثال، يبق العديد من اليهود الإسرائيليين من أن يدعم اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الطلبات الفلسطينية بحق العودة والتعويض عن الممتلكات والمنازل. وعلى الرغم من هذا، مال بحث أرشيفي قام به مؤرخين إسرائيليين مثل موريس، وتوم سيجيف، ولقي شلديم، وإيان باب إلى تأكيد المعتقدات المركزية للنقطة

على الرغم من وجود اعتراف دولي حول خطورة المشكلة، إلا أنه ما زال هناك نسبة قليلة من المعرفة بين الشعوب أو تفصيل حول عدد أكبر شريعة للاجئين العالم. وقد اكتشفت دراسة أجريت مؤخراً للتغطية الإخبارية في قنوات التلفزيون حول النزوح الإسرائيلي الفلسطيني في المملكة المتحدة أن أكثر المشاهدين البريطانيين لا يعرفون بأن الفلسطينيين أجبروا على مغادرة بيوتهم وأراضيهم عندما أسست دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

أما العديد من المصلين على قضية الفلسطينية، كمؤلفو أوراق العمل التي طورها مركز دراسات اللاجئين في وزارة التنمية الدولية البريطانية، فإنهم يقولون «إن رؤيتهم كحالة منفصلة عن اللاجئين الآخرين في المنطقة، بل وفي الحقيقة، منفصلين عن السياق العالمي عموماً». وقد يعود ذلك جزئياً إلى النقاش المعقد الذي يهدف قضية اللاجئين، وخصوصاً حق العودة، ويعود ذلك أيضاً إلى جوانب فريدة للنزوح الفلسطيني مثل:

- توصية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين ساهمت في النزوح الإجمالي الأول للفلسطينيين.
- التعريف المقبول عالمياً للاجئين - المادة ٢١ (٢) من إتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين - لا ينطبق على أغلبية اللاجئين الفلسطينيين.
- أسست الأمم المتحدة وكالات دولية منفصلة، وهما لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لنفوذ وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (نظر ادناه) لتوفير الحماية والمساعدة والقدرة على البحث عن حلول ممتدة لهذا العدد من اللاجئين بناءً على المبادئ الموسعة لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.
- أكثر الفلسطينيين اليوم هم لاجئون وبلا وطن.
- بالرغم من بقاء بند العودة طوعية للوطن من حيث المبدأ وفي الممارسة، حيث أنه الحل الملتزم السياسي للاجئين حول العالم، إلا أن إسرائيل - الموطن الأساسي لأغلبية اللاجئين - وأطراف هامة



القدرة على توفير الخدمات والتأثير على ميزانيات المساعدة الإنسانية وعلى إدعاءات اللجوء. وهذا يوضح التناقض الواسع في تضمين عدد اللاجئين الفلسطينيين.

وقدّرت التخمينات الإسرائيلية والفلسطينية الأعداد الكلية للفلسطينيين النازحين في فترة عام ١٩٤٨ من عدة مئات من الآلاف كحد أدنى إلى مليون تقريباً كحد أعلى. وتراوحت الأعداد الكلية للنازحين الفلسطينيين للمرة الأولى من أراضي ١٩٦٧ الفلسطينية المحتلة من أكثر من ١٠٠ ألف إلى تقريباً ٣٠٠ ألف. ومالت الدراسات السكانية التي قامت بين حجم السكان قبل الحرب العربية بعدد الفلسطينيين الذين بقوا بعد نهاية كلا الحربين إلى تأكيد التخمينات للعدد الأعلى. وقدر البعض بأن حوالي ٣٠ ألف فلسطيني نزحوا سوريا بعد ١٩٦٧.

وعادة ما كانت الدراسات الأكاديمية وأجهزة الإعلام الشعبية تستشهد بأرقام تسجيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين كالحجم الكلي لعدد اللاجئين الفلسطينيين. وأفادت آخر حقائق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين الكلي هو ٤,٣٥ مليون؛ الأردن ١,٧٨ مليون؛ غزة ٠,٩٦ مليون؛ الضفة الغربية ٠,٦٨ مليون؛ سوريا ٠,٤٢ مليون ولبنان ٠,٤ مليون. وبالرغم من أن بيانات التسجيل الخاصة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تقدم نقطة بداية أساسية، إلا أن بيانات الوكالة استستنتجت لاجئين ١٩٤٨ الذين لم يسجلوا أو يطابقوا متطلبات إستحقاق خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ ولاجئين ١٩٦٧؛ وأولئك النازحين بعد ١٩٦٧ والنازحين داخلياً. بالرغم من أن تسجيلات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للنازحين للنازحين داخلياً في إسرائيل أصبحت غير فعالة في عام ١٩٥٢، إن أنها ما زال غير واضحة بعد الآن إذا كان سيطّبق من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. تتحمل مسؤولية النازحين داخلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتضمن مصادر المعلومات الإضافية المعقوفة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الإغاثة والمساعدة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ولكن على خلاف المادة ١١ (٢) من إتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، فإن تعاريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعريفها بالكاد تقدم أية معايير للمساعدة لأنها لا تعرف أصل اللجوء. وقد أطلقت مبادرة للأمم المتحدة في الثمانينات لإصدار بطاقات هوية لكل اللاجئين، بصرف النظر

عما إذا كانوا يحصلون على المساعدة الدولية أم لا. لأن هذه المبادرة فشلت بسبب قلة التعاون بين الدول المضيفة.

وفي أوائل الخمسينات، شرعت لجنة المصالحة لفلسطين التابعة للأمم المتحدة، والتي أسست بقرار من الجمعية العمومية رقم ١٩٤ (٢) لتسهيل الوصول إلى حل بين كل جوانب نزاع عام ١٩٤٨، بإعداد تعريف واقعي لاجيء الفلسطينيين وتمييز أولئك الأشخاص المحتاجون للحماية الدولية. وكان التعريف سيغطي كل الأشخاص الذين نزحوا في فلسطين أثناء حرب ١٩٤٨ بصرف النظر عن أصلهم العرقي أو الوطني أو الدينية. ولكن في ضوء الخلافات القوية بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين تقلصت دائرة حماية اللجنة بشكل كبير ولم يتم تبني التعريف أبداً. وأخفقت الأمم المتحدة بتوفير الآليات أو المصادر اللازمة للجنة المصالحة لفلسطين والتابعة للأمم المتحدة لتنفيذ سلطانها في إطار النزاع الطويل. ووصلت اللجنة إلى نتيجة تفيد بأنها غير قادرة على تنفيذ سلطانها بسبب قلة الإرادة السياسية الدولية. واليوم لا تمتلك اللجنة أي ميزانية ولا أي موظفين.

### لا يوجد تعريف شامل ومحدد للاجئين الفلسطينيين

تنطبق على أكثر اللاجئين الفلسطينيين المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، التي أدخلت أثناء عملية صياغة الإتفاقية لمعالجة الظروف الممتدة للاجئين الفلسطينيين. وقد أغتت هذه المادة بعين الاعتبار حقيقة أن الأمم المتحدة أعدت وكالات معينة لحماية ومساعدة هذه المجموعة من اللاجئين. وقد وقع الفلسطينيون الذين نزحوا للمرة الأولى بعد ١٩٦٧ فقط ضمن المادة ١١ (٢) من الإتفاقية لأنهم لم يحصلوا على خدمات أي من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى الرغم من هذا، عموماً لم تطبق المادة ١١ من إتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١ بشكل صحيح في قضايا اللجوء الفلسطينية حول العالم.

### ما هو عدد اللاجئين؟

كما لم يدعو للاستغراب، أخفق الإسرائيليون والفلسطينيون في الإتفاق على عدد اللاجئين الفلسطينيين، مما زاد الأمر تعقيداً بسبب نقص التعريف للقبول عالمياً للاجئين. وعدم وجود نظام تسجيل شامل إضافة إلى الهجرة المتكررة. ولكن هذا الموضوع مرتبط أيضاً بالأمن والمخاوف السياسية في الدول المضيفة مثل الأردن ولبنان، والمخاوف حول العودة للوطن (إسرائيل) والمخاوف الدولية حول

وبالرغم من أن نزوح الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ يمكن أن ينسب إلى أسلوب مماثل من الإنتهاكات، إلا أن النقاشات حول السبب الذي دفع الفلسطينيين للهروب في الحروب اللاحقة كانت أقل تعقيداً لأن التحول كانت متوقفة مثل: العودة إلى أراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧، دون تصدى لسيادة وطبيعة إسرائيل كدولة يهودية. وهذا لا يعني بأن الإسرائيليين والفلسطينيين موافقون على حلول قضايا اللاجئين من حرب ١٩٦٧ والنازحون من قبل الإحتلال العسكري لسواي ٤٠ سنة. وأثارت إسرائيل شعراً حول رأي مستشار محكمة العدل الدولية والصادر في يوليو/تموز ٢٠٠٤ حول النتائج القانونية لبناء جدار بطول ٦٥٠ كيلومتراً في الضفة الغربية مما أكد على عمق الخلاف بين الطرفين.

### من هو اللاجئ؟

في هذا الموضوع أيضاً لم يتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على تعريف اللاجئ الفلسطيني. وأثناء العديد من جلسات المفاوضات في التسعينات، أخفق الأطراف في الوصول إلى إجماع حول تعريف اللاجئ. ففي الوقت الذي دأبت فيه إسرائيل عن تضيق دائرة التعريف وتقيدها على لاجئي الجبل الأول، وهم أولئك المرحلين في الواقع في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، دعى الفلسطينيون لتعريف شامل أو موسع يتضمن أطفالاً وأزواج اللاجئين وأحرون خضوعاً لنفس ظروف اللاجئين، بما فيهم الجهاد عن الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل، والأشخاص الذين كانوا في الخارج في وقت وقوع الحرب ولم يستطيعوا العودة، والأفراد الذين انتهكت إسرائيل حقوق إقامتهم وأولئك الذين لم ينزحوا ولكنهم فقدوا سبل الوصول إلى أماكن إقامتهم.

وقد ظهر هذا الخلاف من حقيقة أنه ليس هناك تعريف شامل للاجئ الفلسطيني. ويعتبر أكثر تعريف مستخدم بشكل عام هو ذلك المستخدم من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي وكالة للأمم المتحدة بدأت في عام ١٩٤٩، أي قبل سنتين من تشكيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الإغاثة والمساعدة للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا. ولكن على خلاف المادة ١١ (٢) من إتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١، فإن تعاريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تعريفها بالكاد تقدم أية معايير للمساعدة لأنها لا تعرف أصل اللجوء. وقد أطلقت مبادرة للأمم المتحدة في الثمانينات لإصدار بطاقات هوية لكل اللاجئين، بصرف النظر





المهدي (مثل تلك المقدمة من «سيفيتاس») قرض تعريف أوسج وكثر وصيغة لمجال الزواج وعدد المتضررين من المحتلين، ويعتبر آخر: ربح بالضرورة أن يعتري كل الأشخاص المحتاجين للحماية اليومية هم ضمن لاجئي ١٩٤٨، و١٩٦٧ وبعد ١٩٦٧ - لكن حوالي ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني من خارج مركز ١٩٤٨. بعد مركز جديد للمصادر الخاصة بإقامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين<sup>٥</sup> والذي يقع شرقاً في بيت لحم بأن العدد الكلي للفلسطينيين النازحين هو الآن من خمسة مليون.

كانت هناك فترتان وحيدتان للمفاوضات الرسمية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين: المفاوضات المبكرة التي نسقتها الأمم المتحدة في لوزان (١٩٤٩) وفي باريس (١٩٥١)، وعقدت محادثات أكثر حداثة تحت رعاية عملية أوسلو للسلام، وتضمنت هذه المحادثات الرباعية الأخيرة (في التسعينيات) لحل لقضية لاجئين ١٩٦٧، وبعدها

وجهت الولايات المتحدة محادثات ثنائية في كامب ديفيد (في عام ٢٠٠٠) وثلاثها محادثات قصيرة في طابا (في عام ٢٠٠١) لمعالجة قضية لاجئين ١٩٤٨. وقد كانت كل مجموعات المحادثات الثلاث بقيادة خاصة - بمساهمة قليلة فقط من المجتمع المدني وانتهت دون الوصول لحل.

وفي بداية التسعينيات بدأ اللاجئين الفلسطينيين بتنظيم مؤتمرات شعبية، وورش عمل ومظاهرات تطالب بالاعتراف بحقوقهم والوصول على عملية أكثر شمولية. وبدأت الدراسات المؤثرة تدرس أماكن مثل البوسنة لفحص مشاكل قانون الممتلكات المهملة، وفي غواتيمالا للاطلاع على خبرات اللاجئين، وفي جنوب أفريقيا للوصول على الحقيقة والمصالحة الوطنية. وقد سافر بعض اللاجئين إلى أماكن قريبة من هذه البؤس، وأماكن بعيدة مثل جنوب

أفريقيا ليتعلموا إجراءات جديدة تفيدهم في تقديم شكاوي بخصوص التعويض عن ممتلكاتهم<sup>4</sup>. وبالرغم من ذلك ما زالت التحركات الرسمية للوصول إلى حلول تميل للنظر إلى مجموعات اللاجئين على أنها مجموعات نادرة ولكنها أيضاً بحاجة إلى حل نادر،

بعد ذاتها تحدي من المؤكد أنه يلاحق العلم  
السيامي لكل أولئك الملتزمين كئيلاً بالوصول إلى  
تصالح عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين».

تيري ريهيل كان من مؤسسي مؤسسة بديل عندما كان منسق المعلومات والأبحاث في الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٤، وهو الآن مستشار مستقل ويكمل دراسته للدكتوراه في جامعة أكستر. بريده الإلكتروني: [t.rempel@exeter.ac.uk](mailto:t.rempel@exeter.ac.uk) هناك نسخة أطول من هذه المقالة تحوي المزيد من التفاصيل على الموقع: [fmreview.org/pdf/rempel.pdf](http://fmreview.org/pdf/rempel.pdf) للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال على الموقع:

[www.badil.org/Refugees/refugees.htm](http://www.badil.org/Refugees/refugees.htm)

www.ncsl.org/PDFs/Policy%20Approacher%20to%20Ref...  
...ages%20and%20IDPs%20RSC DFID%20V%20N.pdf  
www.ashor.org/cgi-bin/texts/vtu/publ/opendoc.htm?tbl=PUB...

[www.un.org/curral/publications/pdf/rr\\_countryandarea.pdf](http://www.un.org/curral/publications/pdf/rr_countryandarea.pdf) 7

4. متعقبة مسبوقة سابقة أن بعض الدول لم تعترف به الفلسطيني»

100

[www.chilton-europe.com](http://www.chilton-europe.com) 3

www.badi.org V

[www.hadil.org/Campaign/Study\\_Tours/study-tours.htm](http://www.hadil.org/Campaign/Study_Tours/study-tours.htm) A

إلا أن هذه العملية قامت بتهميش دور القانون الدولي وصوت اللاجئين أنفسهم، ما لم يتم إقصائهم.

وفوق كل ما قيل، ما زالت قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر قضية جدلية بسبب التحدي الكبير الذي تفرضه، والذي أشارت إليه باربرا هاريل-بود على أنه نظام مرتب للدول الحاكمة. «التحديات» مشفرة إلى أن الفلسطينيين يمثلون تهديداً للأمن القومي للسلطة، وذلك بغرض العوامل الدولية التي ستأخذ المبادئ الأخلاقية وحقوق الإنسان الأساسية بعين الاعتبار، وهو جزء من القوانين الدولية. وفي قلب هذا التحدي تظهر قضية أسلوب احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في سياق مجموعة المتطلبات الإسرائيلية للحفاظ على الأغلبية اليهودية.

ولا تعتبر هذه القضية نظرية او قانونية فقط، فهي أيضاً تتعلق بالاختلافات الأساسية بين النظرة الإسرائيلية والفلسطينية نحو الصراع وحلوه. وكما كتب البروفيسور الأمريكي للقانون الدولي ريتشارد فولك: «إن الطريقة التي يمكن من خلالها التغلب على هذه الهاوية هي



# الفلسطينيون عديمي الجنسية

عباس شبلاق

أعلن عنها في بروتوكول الجامعة العربية الموقع في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥ - طريقة التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة لهم، وهي منع اللاجئين الفلسطينيين حقوق الجنسية الكاملة - ولكن مع عدم تجنسهم لهم، وإصدار وثائق سفر للاجئين لهم للحفاظ على حالة اللجوء.

وقد اغتفت حركة الأخوة القومية العربية لخمسينيات وستينيات القرن الماضي ليحل محلها برنامج آثاني لدول مفككة ودون القومية ومصالح هزيلة. وسوريا هي الدولة الوحيدة التي تفتي بالتزاماتها، وأعربت بعض الدول، ومنها لبنان والسعودية، عن تحفظاتها في سنة ١٩٦٥ ولم تبد أي اهتمام لتطبيق البروتوكول، ومصر التي التزمت تماماً لمرة واحدة بالبروتوكول انسحبت منه بشكل كامل. وفي عدة مناسبات وقعت خلافات بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية ونتاج عنها عقوبات جماعية على الفلسطينيين العاديين، حيث طرد الفلسطينيين جميعاً من الكويت سنة ١٩٩١ ومن ليبيا سنة ١٩٩٥، واضطر الفلسطينيون المتواجدين في العراق مؤخراً إلى تحمل الأعمال الانتقامية من قتل وإخلاء السكن والإبعاد.

لقد كان تمييز المؤسسات ضد اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية له أثر مدمر على حياة ورفاهية المجتمعات كافة، حيث أن الحالة القانونية والإقامة والحقوق المدنية للمجتمعات الفلسطينية تظل في تقلب متزايد في العالم العربي، وخاصة في لبنان ومصر حيث يرمي اللاجئون الفلسطينيون من الحق في الحصول على الإقامة والعمل واقتناء الممتلكات والتفاعل المجتمعي جمیع شمل العائلات، ولا تنطبق الإجراءات التي تسمح لغير المقيمين بالتقدم بطلبات التجنس في لبنان ومصر والمملكة العربية السعودية على الفلسطينيين عديمي الجنسية.

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، وهم أكبر تجمع للاجئين في كل الدول المضيفة، بالجنسية الأردنية ولكنهم محرومون من المشاركة السياسية المتساوية، وهم عرضة لأشكال خفية من التمييز، وترفض السلطات الأردنية تجنس هؤلاء الفلسطينيين الذين لم يكن لديهم جوازات سفر أردنية في وقت نزوحهم في عام ١٩٦٧، وتم

يشكل الفلسطينيون أكبر المجتمعات عديمة الجنسية في العالم. حيث هيمنت حالة انعدام الجنسية على حياة أربع أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وصاغتها منذ هجرتهم الجماعية في عام ١٩٤٨.

إسرائيل، وعملت هذه القوانين على إبطال حقوق السكان النازحين من غير اليهود في العودة إلى منازلهم وفي نفس الوقت ضمانة حق أي يهودي - بغض النظر عن أصله - في الهجرة غير المقيدة والحصول على الجنسية بشكل آلي.

وجرى إتباع سياسات مماثلة بعد احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، وتعتبر إسرائيل كل السكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة كمقيمين أجانب وغير مواطنين، دون أي اعتبار للقانون الدولي، ولا يسمح بالعودة لحوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني صدف تواجدهم خارج المناطق الفلسطينية المحتلة عند احتلالها، وأصدر الحكم العسكري الإسرائيلي (والذي شانت السفرية أن يدعى بالإدارة المدنية) سلسلة من الأوامر التي تقضي بسحب الهويات من آلاف الفلسطينيين نتيجة انتهاء صلاحية تأشيرات الخروج التي يطلب منهم أن يستخرجوها في كل مرة يسافرون فيها للخارج، وأدى ضم إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧ ومرتفعات الجولان في عام ١٩٨١ إلى تطبيق القانون الإسرائيلي في تلك المناطق المحتلة، ووجد المقيم فيها أنهم قد أصبحوا مقيمين دائمين في إسرائيل - ولكنهم ليسوا مواطنين، ويحق لوزارة الداخلية الإسرائيلية حرية التصرف المطلقة في الموافقة على طلبات الحصول على الجنسية، واستغلت إسرائيل أحد أحكام سنة ١٩٧٤ كإداة «قانونية» لحرمان الكثيرين من العرب المقدسين من هوياتهم وحقوقهم في الإقامة إذا تغيبوا عن المدينة لأكثر من سبع سنوات، أو حصلوا على جنسية أخرى، أو حصلوا على حقوق إقامة دائمة في أي مكان آخر، ولا يمكن أن يطلق على هذا الحكم بغير مسمى «التطهير العرقي» الإداري.

## تظل السياسات العربية على حالها

لقد ركزت الحكومات العربية دائماً على إحياء قضية نزوح الفلسطينيين ومنع نقل المسؤولية الرئيسية من الدولة المتسببة في ذلك (إسرائيل) إلى الدول المضيفة، وقد حدد مبدآن رئيسيان -

لقد كان محو فلسطين من على الخريطة، محوها ككيان سيامي ومحو الجنسية الفلسطينية، هو أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الصهيوني في فلسطين، واليوم يعتبر أكثر من نصف الثمانية مليون فلسطيني، أو ما يقارب هذا العدد، أشخاصاً عديمي الجنسية قانونياً، ويندرج هؤلاء الفلسطينيين بشكل عام تحت ثلاث فئات:

- حاملي «وثيقة سفر اللاجئين» التي تصدرها سوريا ولبنان ومصر والعراق وبعض الدول العربية الأخرى
- حاملي جنسيات التسهيلات - وهي بشكل أساسي جوازات السفر الأردنية المؤقتة
- حاملي جوازات السفر الفلسطينية التي تصدرها السلطة الفلسطينية والتي تعتبر وثيقة سفر بانتظار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد كان كل الأشخاص المقيمين بصفة قانونية ومسجلين، ومولودين أو تنجسوا في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني (١٩١٩-١٩٤٨)، يخضعون لحماية بريطانيا، ويحملون جوازات سفر بريطانية (فلسطين)، وكان من المفترض منح الجنسية في كل من الدولتين اليهودية والعربية لجميع السكان - كما اقترحت خطة التقسيم المعلن عنها في قرار مجلس الأمن رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، ولكن عندما أنهت بريطانيا انتدابها على عجل في ١٥ مايو ١٩٤٨، تم ترك الأمر للدولة التي خلفتها، وهي إسرائيل، لتحديد حق منح الجنسية.

ولقد كانت سياسة إسرائيل ولا تزال هي تقليص عدد العرب الفلسطينيين في نفس الوقت الذي تزيد من عدد المهاجرين اليهود، الذين كانوا هم الأقلية. كما يجب أن نتذكر، حتى في المناطق التي حُدّدت في الأصل للدولة اليهودية بموجب خطة التقسيم، ولكي تضمن إسرائيل عملية التهود، فقد قامت بإصدار ثلاثة قوانين في غضون أربع سنوات منذ تأسيسها، وهي قانون ملكية الثنائين، وقانون العودة، وقانون جنسية



الأوروبية، لحقوق الإنسان، ولهذا السبب أعلن تايكينغ وأخرون أنه عندما تتوقف هذه الحماية والمساعدة لأي سبب، وفي حال عدم استقرار هؤلاء الأشخاص بصورة أكيدة وفقا للقرارات المتعلقة الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، لذلك يجب أن يحق لهؤلاء الأشخاص الاستفادة من المعونات التي تنص عليها الاتفاقية.

وربما يكون الأهم من ذلك هو الموقف الذي تبناه مقوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين في أكتوبر ٢٠٠٢ حول إمكانية تطبيق البند (د) من الاتفاقية المتعلقة بحالة اللاجئين لسنة ١٩٥١ على اللاجئين الفلسطينيين، وتبنت وكالة التعميم الرؤية التي تقول بأنه يجب أن تطبق الاتفاقية على اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين خارج نطاق الغرض من مناطق التي تعمل بها الأونروا - وهي الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

إن إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة داخل حدود ١٩٦٧ تستلزم كحافز لحل قضية اللاجئين وستهيء حالة انعدام الجنسية للفلسطينيين، ولا يمكن تحقيق مثل هذا الهدف بدون إطار عمل إقليمي يرتكز حول تسوية سلمية شاملة تشمل كل الدول العربية المضيفة والتي من شأنها منح اللاجئين الفلسطينيين خيارات رد الحقوق والتعويض المالي والحقوق الكاملة للجنسية في البلدان المقيمين فيها.

عباس شلاق هو زميل باحث في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد، وأحد مؤسسي مركز شمل للاجئين الشتات في رام الله:

www.sham1.org

وبريده الإلكتروني: ashiblak@tiscali.co.uk

www.hadil.org/Documents/Protection/LAS/Casablanca-Protocol.htm  
 http://www.hadil.org.uk/PDF/NTHQ021-22.pdf  
 www.hadil.org/Publications/Briefs/Brief-No-01.htm  
 ٢. تايكينغ (١٩٩٨)، حالة اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، نيويورك: كيرتون بريب  
 www.unhcr.org/cgi-bin/asi/vst/pdf/openDoc.pdf?tbl=RSD-5  
 LEGAL&id=3da192b4&page=pdb1

في أوروبا عندما أصبحت إقامتهم في الدول المضيفة أكثر تلقيا، وفي معظم الحالات، حرم أولئك الفلسطينيين من حق العودة إلى تلك البلاد، ويعتقد أن نسبة ٨٠٪ من أصل ٨٠٠ فلسطيني بدون جنسية المتواجدين في ألمانيا يحملون وثائق سفر للاجئين صادرة من لبنان.

والحجة التي تستخدمها الأنظمة العربية عادة لتبرير التمييز ضد اللاجئين الفلسطينيين غالبا ما تجيب أجندة داخلية شريرة وهي الحفاظ على نظام سياسي مبني على التمييز والتعصب ويُنظر فيه إلى «الدخلاء» كمخاطر على الأمن، واستخدام الخوف للسيطرة على الشعوب، وكان مثل هذه السياسات الأثر المعاكس الذي عزز أحد الأهداف الصهيونية الرئيسية وهو تشتيت الفلسطينيين إلى مسافات أبعد وأبعد عن وطنهم، وقام الرئيس محمود عباس بكسر السياسة القائمة منذ أمد بعيد عندما أعلن في يوليو ٢٠٠٥ أنه رحب بتجنيس الفلسطينيين إذا اختارت الدول المضيفة تجنيسهم، وذلك اعترافا بالمالي والصعوبات التي تؤثر على مواطنيه عديمي الجنسية، وأظهر استطلاع للرأي أن معظم الفلسطينيين وافقوه الرأي.

## الحماية والقانون الدولي

والآن يعترض العلماء ورجال القانون ومجموعات التأييد بشكل متزايد على شرعية القرار الذي اتخذ عام ١٩٥١ بإقصاء الفلسطينيين عن الحماية الدولية على أساس أن الأونروا تقدم لهم المساعدة [انظر المقال السابق]، حيث يوجد وعي أكبر لضرورة ربط حقبة اللاجئين الدولية باللاجئين الفلسطينيين والاعتراف رسميا بأن انعدام الجنسية.

ولاحظ تايكينغ أن كون الفرد لاجئ وبدون جنسية ومجرد من الملكية وبدون جواز سفر لدولة وليس لديه حتى الخيار النظري بالعودة إلى دولته - بمعنى آخر، ليس لديه الحق في أن يكون له حقوق - «هو لب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»، ويحاول قائلان أن عنصر انعدام الجنسية يعتبر أكثر أهمية من سمة اللجوء في إلحاق التأثير الضار بالضلع الفلسطيني، وعلى عكس الأجناب الآخرين، لا يسمح للفلسطينيين عديمي الجنسية بدخول أي دولة أخرى، وإذا طردوا من أي دولة فهم بذلك يتعرضون لمخاطر الوقوع في «فك سردي» كونهم أفراد عديمي الجنسية، ومن الجدير بالملاحظة أن إبعاد الأشخاص عديمي الجنسية أو أي أشخاص آخرين لن يستقبلهم أحد في مكان آخر يمكن أن يثير قضايا تدرج تحت البند رقم ٣ من الاتفاقية

السماح لحوالي ٦٠ ألف فلسطيني بدون جنسية، معظمهم من غزة ومن يحملون وثائق سفر مصرية للاجئين، بالبقاء ولكنهم محروما من أي حقوق مدنية ومعظمهم مقيدون في مخيم قرب مدينة جرش في شمال الأردن.

## الأثر الواقع على الفلسطينيين

إن حق الحصول على جنسية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وينص البند رقم ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ على أنه «يجب لكل فرد الحصول على جنسية»، وهو حق تستلزمه حقوق واستحقاقات أخرى - مثل حق الحصول على التعليم والرعاية الطبية والعمل واقتناء الممتلكات والسفر وصماية الدولة - وباختصار حق المشاركة الكاملة في عالم يتألف من دول قوية.

إن تغيير حالة الشعوب إلى أشخاص غير مواطنين أو المس بأمن حالاتهم الخاصة بالإقامة وعدم اعتبار سيادة القانون يخلق الزعزعة وله أثر اجتماعي ونفسي مدمر على المدى البعيد، حيث أن المجتمعات عديمية الجنسية هي أول من يدفع لمن عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في الدول التي ينتهي بهم المطاف فيها، حيث تتعرض المجتمعات عديمية الجنسية للتلاعب والاستغلال السياسي والفقر في حالة عدم وصولها للتعليم والتوظيف، ولا يمكن تجاهل الأثر الواقع على المجتمعات المضيفة والمنطقة والعالم أجمع، وتشكل المجتمعات المهمشة والفقرية للاجئين - كالفلسطينيين - أكبر عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

إن انعدام الجنسية يعتبر عامل «دافع» يؤدي إلى عمليات هجرة غير نظامية واسعة النطاق، وهناك علاقة متبادلة جلية بين انعدام الجنسية وطلب اللجوء في الدول الصناعية، حيث أن عددا كبيرا من الأساس عديمي الجنسية من المنطقة - الأكراد السوريين، والبيدون الكويتيين المجريين من الجنسية، والشيعية العراقيين والفلسطينيين المسلوبين حقوق المواطنة - المستعدون للمخاطرة بحياتهم على شواطئ البحر المتوسط وجنوب شرق آسيا يوضح مدى قوة الزعزعة على الهرب من الإهانة والتقلب التي تجلبها حالة انعدام الجنسية، ويعتبر أغلبية الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف نسمة ويعيشون في أوروبا الآن هم عديمي الجنسية ويحصلون وثائق سفر اللاجئين صادرة من مصر ولبنان أو يحملون وثائق مرور إسرائيلية متجهة للصاحبة، ولقد تقدموا بطلبات لجوء



# الأونروا: مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أجواء تفيض بالتحديات

غريتا غونارزوتير

تعتبر الأونروا من أكبر وكالات الأمم المتحدة العاملة في الشرق الأوسط ويعمل بها أكثر من ٢٧ ألف موظف غالبيتهم من اللاجئين. وكان من المفترض في البداية أن تكون الأونروا، وفقاً للتصورات الأولية لوظيفتها، وكالة مؤقتة لكنها قامت بتعديل برامجها لتتصّل بالاحتياجات المتغيرة للاجئين البالغ عددهم ٤.٣ مليون لاجئ يقطنون في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا.

بدأت الأونروا عملياتها في الأول من شهر أيار ١٩٥٠، وكانت أولى أولوياتها ضمان مستوى معقول من المعيشة للاجئين عن طريق توفير المؤن الغذائية الأساسية، والوحدات السكنية، وتأمين منشآت الضمان الاجتماعي. وأسس العقد الأول من عمل الأونروا للمخطط الأساسي لأولوياتها الأربعة الحالية، وهي التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والالتزام بالغ الصغر. وحاليا تدير الأونروا أكثر من ٧٠٠ مدرسة، وعيادة ومنشآت أخرى للاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، وسوريا، والمناطق الفلسطينية المحتلة.

وما أن أكثر من ٢٥٠ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين تقل أعمارهم عن ٢٥، فهناك ضغط مستمر على الخدمات العامة بما فيها التعليم والذي يعتبر دائما أداة هامة للاجئين الفلسطينيين لتمكين الأجيال القادمة. وإلى اليوم يعتبر البرنامج التعليمي في الأونروا من أكبر برامجها حيث يستوعب ما يزيد

تبلغ أمل العادى عشر من عمرها وترتاد مدرسة الشاطئ الابتدائية. وهي إحدى المدارس التي تمجولها وتديرها الأونروا والبالغ عددها ١٨٧ مدرسة في قطاع غزة. وكل التلاميذ الذين يرتادون هذه المدرسة، والذين تراوح أعمارهم من ست إلى اثني عشرة سنة، هم من سكان مخيم الشاطئ المتاخم للمدرسة الواقع على أطراف مدينة غزة. وتعد المخيمات التي تقطنها هي ومعظم التلاميذ الآخرين من بين أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان على الأرض ولا يوجد بها أماكن مفتوحة، وتقدم المدرسة فرصة متواصلة وهناك والتفاعل بحرية مع الأطفال الآخرين، وتقول أمل «استيقظ سعيدة في الصباح لأنني ذاهبة إلى المدرسة». ويتفاعل التهديد المستمر بالعنف للمخيمات، حيث أن نجاح لم تجرؤ على اللعب في الخارج منذ أن قتل أمهاها البالغ من العمر اثني عشرة عاما في الشوارع للجوار، وتقول «أشعر بالآمان في المدرسة، وهم يدرسون الانعاف - لذلك أنا أحب المدرسة، وأحضر بالخوف في الخارج ولكني لم أعد أشعر بالخوف في المدرسة». ولأن التعداد السكاني في المخيم يزداد، فإن عدد الأطفال الذي هم بحاجة للتعليم يزداد أيضا، وهناك الكثير من الأطفال الآن حيث يتوجب تقسيم المدرسة إلى فترتين دراسيتين (ورديتين) وكل فترة يحضرها أكثر من ألف طفل، ويجري تبديل الفترات الدراسية في وقت الغذاء، وبالرغم من الأعداد المتزايدة والتحديات اللوجستية، فإن الأونروا لن تطرد أي طفل. وتقول مديرة المدرسة، وهي من عائلة المدهون، «لا نستطيع أن نقول «لا» لأي شخص، ولدي كل السجلات وأتأكد بنفسى من العائلات بأنه لا يوجد أي فرد منهم نفوته فرصة التعليم».

ويركز برنامج الصحة في الأونروا - ثاني أكبر برامجها - على خدمات الرعاية الصحية الأولية، مع تركيز خاص على شؤون رعاية الأمومة ورعاية الأطفال ومنع

عن ٢٧٠ من إجمالي العاملين في الأونروا ويستهلك أكثر من نصف ميزانيتها. وتوفر الأونروا، بالتعاون مع اليونسكو، التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي (في لبنان فقط) لحوالي نصف مليون طفل لاجئ فلسطيني مسجلين في ٦٢٢ مدرسة. كما يتم توفير التعليم المهني والفني والتدريب، بالإضافة إلى تأهيل للمدرسين قبل البدء في التدريس، في غمارة مراكز تدريب مهني، وتشجع الأونروا اللاجئين ليصبحوا أعضاء مستقلون ومتنوعين في مجتمعاتهم ولكي يحافظوا على إرثهم الثقافي، وتهدف الأونروا كذلك إلى رعاية روح التسامح وخاصة من خلال نشر الوعي الخاص بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها تلك الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وتذكر تقاريرها، وأبان هناك نقص في الوقود والمواد الأخرى لتشغيل مضخات المياه، والمنشآت الصحية، وأيضا نقص المواد الكيميائية الضرورية لتنقية المياه والنقاء، على البعوض.

فاطمة أبو غلية حامل في اسبوعها السادس عشر ولديها ابنة يبلغ عمرها عاما واحدا، وقد كانت رحلة فاطمة من منزلها في أبو ديس إلى عيادة القدس التابعة للأونروا تستغرق خمس عشرة دقيقة قبل بناء إسهاف للجدار العازل وتستغرق رحلتها الآن ساعة ونصف الساعة، ومعظمها تكون سيرا على الأقدام وهي تحمل طفلتها التي تحتاج للقاحات لا تستطيع الحصول عليها إلا في العيادة حيث لا توجد أي منشآت صحية عامة في أبو ديس. وتواجه النساء من أمثال فاطمة اختيار صعب، وهو تأخير الفحص الطبي الذي يمكن أن يعرض حياتهم وحياة أطفالهم للخطر، ولكن ذهابها إلى موعد الفحص في العيادة قد يعرض حياتهم للخطر أيضا إذ ظلت فاطمة وابنتها تنتظران على نقاط التفتيش أو إذا اضطررا إلى القيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى العيادة.

فاطمة أبو غلية حامل في اسبوعها السادس عشر ولديها ابنة يبلغ عمرها عاما واحدا، وقد كانت رحلة فاطمة من منزلها في أبو ديس إلى عيادة القدس التابعة للأونروا تستغرق خمس عشرة دقيقة قبل بناء إسهاف للجدار العازل وتستغرق رحلتها الآن ساعة ونصف الساعة، ومعظمها تكون سيرا على الأقدام وهي تحمل طفلتها التي تحتاج للقاحات لا تستطيع الحصول عليها إلا في العيادة حيث لا توجد أي منشآت صحية عامة في أبو ديس. وتواجه النساء من أمثال فاطمة اختيار صعب، وهو تأخير الفحص الطبي الذي يمكن أن يعرض حياتهم وحياة أطفالهم للخطر، ولكن ذهابها إلى موعد الفحص في العيادة قد يعرض حياتهم للخطر أيضا إذ ظلت فاطمة وابنتها تنتظران على نقاط التفتيش أو إذا اضطررا إلى القيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى العيادة.



الدعامة الأساسية للخدمات المالية الرئيسية لقطاع كبير من القاطنين على مشاريع الأعمال الصغيرة، بما فيها الأعمال التي يديرها النساء والشباب.

#### التحديات الجديدة

تعمل الأنثروا في ظروف متزايدة الصعوبة لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين يصارعون ليتأقلموا مع حالة انعدام الأمن المتزايدة، ونقص الغذاء والطاقة، والآثار المترتبة على تجميد المساعدات الأجنبية عن السلطة الفلسطينية بقيادة حماس، والقيود المشددة على حركة الناس والبضائع، حيث أن الإغلاق المطول لمعبر كارني التجاري بين إسرائيل وقطاع غزة تسبب في تعطل خطير لعملية تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين القاطنين في غزة والذين يعتمد أكثر من ٧٠٠ ألف منهم على الغذاء الذي توزعه الأنثروا من طحين، وزيت، وسكر، ومواد أساسية أخرى.

لتحديد أهلية كافة خدمات الأنثروا، وتدير إدارة الخدمات الاجتماعية والإغاثة برنامج مساعدة حالات العصر الشديد من أسر اللاجئين في الأنثروا، وهو برنامج يقدم الدعم الغذائي لأكثر عائلات اللاجئين فقرا، ويرعى عمليات الترميم أو إعادة البناء، والمساعدات المالية أو الوصول المفضل للخدمات الأخرى للأنثروا. وتدير الأنثروا أيضا مراكز الشباب والأطفال والتي تشمل أهدافه تعزيز رقابة الأطفال والشباب وتعزيز مشاركتهم في الفعاليات البناء وفقا لأهداف اتفاقية حقوق الطفل. وتشرف الأنثروا على شبكة مكونة من ١٠٤ منظمة أهلية يديرها متطوعون تبلغ نسبة النساء منهم ٨٦٪.

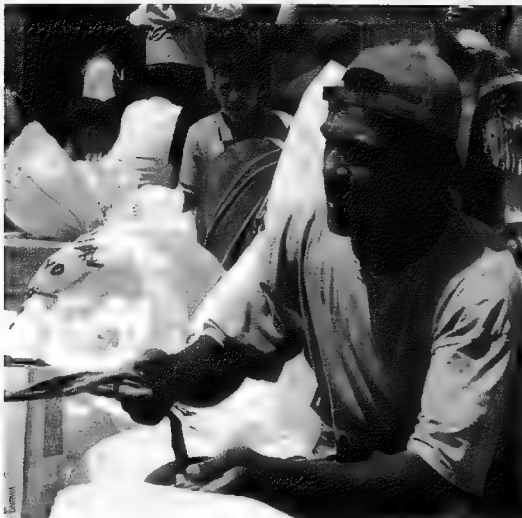
ويقدم برنامج المشروعات الصغيرة والقروض البسيطة في الأنثروا - وهو أكبر برنامج من نوعه في المناطق الفلسطينية المحتلة - تسهيلات اعتمادية لدعم المشاريع الصغيرة والأعمال البالغة الصغر، ويساعد على خلق الوظائف، ويمكن وبدعم النساء اقتصاديا ويخفف من الفقر، ويعتبر البرنامج الآن

والسبب وراء التراجع الهائل للأعداد التي تتراد عبادة الأئمة والطفولة يعود إلى مشاكل الوصول إلى تلك العبادات، ويقتدر الذكور زكريا الذي يعمل في الأنثروا أن نسبة الإزدياد قد تقلصت بنسبة تتراوح من ٢٢٠ إلى ٤٠٪، قائلا «قبل إقامة الحاجز كان العدد الحاضر هنا يتراوح بين مائتي إلى ثلاث مائة شخص يوميا من القرى الغربية، والآن تتراد العبادة نسبة ٢١٠٪ من هذا العدد، وهم يتسلفون الجبال ويتخطوا نقاط التفتيش ليصلوا لبناء».

ويقدم برنامج الخدمات الاجتماعية والإغاثة التابع للأنثروا المساعدة للاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من مصائب اجتماعية واقتصادية حادة. ويهدف البرنامج - من خلال الفعاليات المختلفة مثل قسم التدريب وتوفيق مشاريع الائتمان بالغ الصغر - الحد من الفاقة في مجتمعات اللاجئين وتعزيز الاعتماد على الذات بين أقل أعضاء المجتمع تمتعا بالفرص خاصة النساء والشباب، والمعاقين. وتعمل الإدارة أيضا كمستول عن السجلات التاريخية للاجئين، والتي تستخدم







ولقد أدى تدهور الاقتصاد الفلسطيني إلى ازدياد هائل للطلب على خدمات الأونروا التي تقدم للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وتعيش حاليا حوالي ٣٠٢ ألف أسرة فلسطينية من اللاجئين في المناطق الفلسطينية المحتلة، ١٨٧ ألف أسرة منهم تعيش في غزة و ١١٥ ألف أسرة تعيش في الضفة الغربية، ويمثلوا حوالي نسبة ٧٦٦٪ و ٧٢٣٪ من التعداد الكلي لسكان تلك المناطق على التوالي. وتقدر الأونروا أن حوالي ٢٨ ألف من هذه الأسر تعتمد على رواتب السلطة الفلسطينية، منها أكثر من ٢٢ ألف قد تقدمت مؤخرًا بطلبات للحصول على الإعاشة من الأثروا.

إن جل الخدمات العامة في المناطق الفلسطينية المحتلة تقدمه السلطة الفلسطينية ولا يمكن للأونروا أن تتولى مهمة استبدال تقديم هذه الخدمات، حيث أن الأونروا رأت ازديادا هائلا على طلبات

التوظيف من خلال برنامجها الطارئ لخلق الوظائف وحاليا هناك أكثر من ١٠٠ ألف لاجئ على قائمة الانتظار لهذه البرامج في غزة.

إن المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي من أكبر الجهات المانحة للوكالة، وقد بلغت الميزانية التقديرية للوكالة التي أقرتها الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥ مبلغ ٣٦٦ مليون دولار أمريكي، ولا يشمل هذا المبلغ الأموال اللازمة للمشايخ أو لعائلات الطوارئ. وعلى ضوء التفاؤل الذي تبع انسحاب إسرائيل من غزة في آب ٢٠٠٥، شمل نداء الطوارئ لعام ٢٠٠٦ الذي قامت به الوكالة نشاطات تبلغ كلفتها ٩١ مليون دولار أمريكي، لكن تم تعديل ذلك في شهر أيار من هذا العام إلى مبلغ ١٧١ مليون للأخذ بعين الاعتبار تدهور ظروف المعيشة في المناطق الفلسطينية المحتلة الناجمة عن تقليص دخل السلطة الفلسطينية والقيود الأخرى المفروضة على العمال والتجارة. وفي شهر حزيران أصبح الوضع الريبه بالفعل أكثر سوءا على ضوء القتال المستمر والعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

### وتهدف خدمات الطوارئ التي

تفذهها الأونروا إلى:

• تقديم المزيد من فرص العمل المؤقتة للاجئين العاطلين عن العمل، وستتوفر ٧٢٪ من الفرص للأسر التي تعولها الإناث.

• وإضافة ٢٣ ألف أسرة جديدة من اللاجئين في غزة إلى برنامج توزيع الغذاء، حيث أشار مسح أجري في عام ٢٠٠٥ إلى أن مساعدات الغذاء الطارئة في الأونروا كانت هي المورد الرئيسي للغذاء لثلاثي الأشخاص الذي أجري عليهم المسح.

وفي غضون أكثر من نصف قرن من النزاع، ظلت مواقف الأطراف تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما هي فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من أن الأونروا غير مفوضة للتوفيق بين المواقف السياسية للأطراف حول مسألة اللاجئين والتأثير عليهم، إلا أنها تظل عاملا هاما للاستقرار في المنطقة، وفي ظل الغياب المستمر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قامت الجمعية العامة بتبديد ولاية الوكالة في شهر ديسمبر ٢٠٠٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨، مشددة على أهمية خدماتها لمصلحة اللاجئين

الفلسطينيين. وتظل الأونروا ملتزمة بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لتفويضها وتتوقع من المجتمع الدولي أن يدعم دورها في تحقيق ذلك، بما في ذلك من خلال محاولة منع أي تدهور إضافي للوضع الإنساني الصعب على أرض الواقع في المناطق الفلسطينية المحتلة.

غريتا غونارزدوتير هي مديرة وحدة تحليل السياسات في مقر الرئاسة للأونروا في غزة وبريدها الإلكتروني: g.gunnarsdottir@unrwa.or ويضم المقال مداخلات وآراء الزملاء العاطلين في الوحدة وتم مساعدتهم.

للمزيد من المعلومات حول كيفية التبرع لمناشدة الطوارئ في الأونروا، زوروا [www.un.org/unrwa/emergencydonation/index.html](http://www.un.org/unrwa/emergencydonation/index.html)

[www.unicef.org/erc](http://www.unicef.org/erc) .١



# اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

شريف السيد علي

عندما تم تأسيس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كان الهدف منها فقط توفير حل مؤقت للضرورة، لا توفير حل يدوم لمدة ٥٦ عاماً.

وكما لاحظنا في المقالات السابقة، فقد تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في عام ١٩٤٨. وقد سعى أكثر من ٩٠٠ ألف فلسطيني، بعد هرويبهم أو طردهم للبحث عن ملجأ في الأردن ولبنان وسوريا، بينما تم تشريد الآخرين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من وجود حالات أخرى من النزوح في التاريخ الفلسطيني، وخصوصاً في عام ١٩٦٧، إلا أن نازحو عام ١٩٤٨ وسلاطينهم هم فقط من تشتملهم عبارة «اللاجئين الفلسطينيين»، وبالتالي يقعون ضمن مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا التي تنطرد بدرجة تعقيدها وامتدادها وتميزها. فمن إحدى سماتها الغربية هو أن اللاجئين الفلسطينيين يريدون العودة إلى أراضيهم وأوطانهم، إلا أنهم غير قادرين على ذلك، لا خوفاً من التعرض للاذنية - وهو ما يحدث عادة في كل حالات اللاجئين، ولكن لأن السلطات الإسرائيلية سمعته من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أو إسرائيل. والتملحول الدائمة المتوفرة للاجئين هي الاستقرار والاستيطان في بلد ثالث، أو الاندماج المحلي في البلد الذي لجأوا إليه، أو العودة الطوعية إلى وطنهم الأصلي. وغالباً ما يتم اعتبار خيار العودة الطوعية - أو العودة - إلى بلدهم الأصلي الحل المفضل للاجئين. ويعتبر حق العودة من الحقوق التي يغطيها القانون الدولي، والذي أكدته، في حالة اللاجئين الفلسطينيين، العديد من هيئات الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ولجنة القضاء على التمييز العنصري. ولا ينطبق هذا الحق فقط على أولئك الذين تم طردهم وعلالتهم بشكل واضح ومباشر، بل يشمل أيضاً كل الأجيال القادمة التي حافظت على ما أسمته لجنة حقوق الإنسان بـ «العلاقة الوثيقة والدائمة» بأراضيهم.

وقد دافعت الدول العربية، وخاصة الدول المضيفة، بضراوة عن حق الفلسطينيين بالعودة، وفي الوقت ذاته ألزمت أنفسهم بمخيماتهم حتى يبين موعد عودتهم. وبالرغم من ذلك، وكما ذكر مسبقاً، فلم يتم

تطبيق بروتوكول الدار البيضاء، وهي الوثيقة الرئيسية المعنية بحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بشكل منظم. وتعتبر لبنان مثلاً جيداً لذلك حيث شكلت الأوضاع السياسية والتاريخية أوضاع قاسية للغاية للاجئين الفلسطينيين.

## عدد الفلسطينيين في لبنان غير مؤكد

بعد أحداث حرب ١٩٤٨ بفترة وجيزة لجأ حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني إلى لبنان. وحتى اليوم ما يزال مئات الآلاف من الفلسطينيين يعتبرون لاجئين في لبنان. إلا أن الأرقام الدقيقة لهذه الفئة غير مؤكدة. وقد سجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين حوالي ٤٠٠٥٨٢ لاجئاً فلسطينياً في لبنان. ولكن من المعتقد أنه رغم مغادرة العديد منهم من لبنان بحثاً عن حياة أفضل إلا أنهم ما زالوا مسجلين كلاجئين هناك. وقد قدرّت الإحصائيات غير الرسمية العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان بما يقارب ٢٥٠ ألف لاجئ. و من أسباب عدم توفر الأرقام الدقيقة هو أن لبنان لم تجر أي إحصاء لعدد السكان منذ عام ١٩٣٢.

وبالإضافة إلى اللاجئين المسجلين في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين، هناك حوالي ١٠ ألف إلى ٤٠ ألف فلسطيني لا ينطبق عليهم تعريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلا أنهم مثل اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين يحملون بطاقات هوية صادرة من السلطات اللبنانية. أما المجموعة الثالثة، والأصغر حجماً، فإنها تلك التي لم تعترف بها السلطات اللبنانية ولا لا تنطبق عليها تعريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهي عادة ما يطلق عليها اسم لاجئين فلسطينيين بلا هوية. وتقدر هذه الفئة بحوالي ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فرد تشبه حالتهم في لبنان حالة المهاجرين غير القانونيين، بالرغم من أن بعضهم عاش هناك لعشرات السنين. وبما أنهم لا يملكون أي أوراق ثبوتية رسمية، فإنهم يعانون من العديد من القيود المفروضة على حقوقهم الشخصية.

دلى، عام ٤٢ عاماً، هي لاجئة جاءت عائلتها إلى لبنان في عام ١٩٤٨ وسجلوا في وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويعمل زوجها السابق جوزيف سوارز أردي، إلا أنه أشاع جواز ورفضت السلطات الأردنية إصدار جواز جديد له. ولا تحمل دلى أية وثيقة مدنية تثبت زواجها إلا الوثيقة الشرعية. وبالرغم من أنها مسجلة في ملفات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن أطفالها غير مسجلين، بل أنهم بدون هوية. وقد ذهبوا جميعهم إلى مدارس خاصة غير تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولكلهم إلى يتمكنوا من متابعة دراستهم بعد الصف التاسع لأنهم لا يستطيعون التقدم إلى امتحانات البيريه الحكومية.

وقد سجلت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين ٢١٠٩٥٢ مقيم في ١٢ مخيم للاجئين الفلسطينيين والتي يُشار إليها عادة بالمخيمات «الرسمية». وتقدم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين خدمات كثيرة تتراوح من المحافظة على البنية التحتية للمخيمات وتطويرها إلى المدارس والعليادات وتسجيل الممتلكات. وبالإضافة إلى الخدمات الرسمية، هناك المخيمات غير الرسمية المنتشرة في أنحاء لبنان، يضم بعضها مئات اللاجئين وبعضها الآخر الآلاف منهم. إلا أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين لا تقدم أي خدمات لهذه الجاليات ولكن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين منهم يتمتعون بحق الوصول إلى خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدمة في المخيمات الرسمية.

وتعتبر قضية المساكن من أكثر المشاكل خطورة التي تؤثر على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فالمناطق المستقلة لإقامة مخيمات اللاجئين في لبنان لم تتغير منذ عام ١٩٤٨، بالرغم من النمو الكبير في عدد سكانها. وعادة ما يبنى سكان المخيمات غرف إضافية، وفي العديد من الحالات طوابق إضافية، ملققة بمنازلهم لإقامة الأعداد المتزايدة. وكانت بعض العائلات التي زارتها منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠٥ تتكون من حوالي ١٠ أفراد يعيشون جميعهم في غرفة واحدة. وحسب ما وصفته وكالة الأمم المتحدة لغوث وتنشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإن المخيمات تعاني «من مشاكل خطيرة - عدم توفر



ثبته، وقد سعت عائلته للحصول هذه الوثائق لسنوات إلا أنه من الواضح أن هذا غير ممكن. لذا فهي تعاني من اكتئاب شديد.

ما زال هناك أجيال من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في لبنان، ويجب أن تتاح أمامهم الفرص للحصول على مجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أُرُزمت لبنان نفسها بالعديد من المسؤوليات عندما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، ومنها حماية واحترام حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين. إن فتح لبنان للاجئين الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية سواء في لبنان أو في أي من الدول المضيفة الأخرى مثل مصر، لا يصدر حكماً مسبقاً على حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم، وإن لم يتمكنوا من ممارسة هذا الحق، يجب أن يتمكنوا من الحصول على الخدمات الأساسية للعامة وممارسة حقوقهم بالعمل والتعليم والعناية الصحية والتملك.

ووفقاً لمبدأ المشاركة في تحمل الأعباء والمسؤولية الموجود بالقانون الدولي للجوء، فإن "منع الحق للملجأ قد يلقي أعباء باهظة على عاتق بلدان معينة". فعلى المجتمع الدولي أداء دور أكبر في تشجيع لبنان ومساعدتها لتوسيع مجال الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون في لبنان، ولا يزال تحقيق حق الفلسطينيين في العودة هو الطريق الأكثر وضوحاً لإصلاح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الدول المعنية والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتأكيد من قابلية حق العودة للتطبيق وممارسته من قبل اللاجئين الفلسطينيين.

شريف السيد علي مختص بشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، بريدته الإلكتروني: Selsayed@amnesty.org

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

web.amnesty.org/pages/369-270306-feature-eng

١. تستخدم ١٩٨٤ وثيقة لائحة لورث وتشمل اللائحة الملحق، اعلم باللاجئين الفلسطينيين أكثر من اللازم، الفلسطيني، وذلك بسبب حقيقة أن هناك عدد قليل من السكان الفلسطينيين الذين قدوا لأول مرة من فلسطين في إطارهم في عام ١٩٤٨ في القرن ستحوط من الدولة الأولى على مساعدة وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، مع دولتين وأربع دوليات غير عربية.

www.un.org/news/publications/pdf/un-dwccs.pdf

www.on.org/news/refugees/lebanon.html

٢. مقدمة اتفاقية عام ١٩٥١ العامة وضع اللاجئين.

لهم أو امتلاك مشاريع داخل المخيمات الرسمية الاثني عشر، ولكن هناك الكثير من القيود على ذلك في أي مكان آخر في لبنان.

وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، أعلن وزير العمل اللبناني السماح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في العديد من الوظائف التي كان القانون يحظرها عليهم في السابق، إلا أنه لم يسمح لهم بجزالة لهم التي يتواجد فيها نقابات أو اتحادات مثل الهندسة والطب والصيدلة. ولكن، يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العمل ما زال يتوجب عليهم الحصول على تصريح عمل ليتمكنوا من التقدم للوظائف، وما زال الوضع غير واضح إذا كان بإمكان الفلسطينيين القيام بذلك وإذا كان هذا الإعلان سيقبل في الواقع من القيود المفروضة على حقوق العمل للفلسطينيين.

وقد أشرت للمقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع اللاجئين الفلسطينيين أن أصحاب العمل يفضلون توظيف اللاجئين الفلسطينيين في الوظائف التي لا تتطلب تصريح عمل مثل أعمال المواصلات أو التنظيف. وفي بعض الحالات يوظف اللاجئون الفلسطينيون في وظائف تتطلب وجود تصريح عمل، ولكنهم يعملون بدونه. إلا أن أصحاب العمل يرفضون لمثل هؤلاء أقل من زملائهم اللبنانيين ولا يعطونهم أي من الحقوق الأخرى والحماية التي يوفرها يعطيها عقد العمل.

في الواقع أثرت القيود المفروضة على حق العمل بشكل مباشر على الحقوق الأخرى. ففي أدت إلى تفاقم تأثير القيود المفروضة على الحقوق المتعلقة بالسكن علاوة على التأثيرات السلبية على مستويات المعيشة. وقد تأثر التعليم كذلك بالعديد من العائلات التي قابلتهم منظمة العفو الدولية أفادوا بأن أطفالهم تركوا مقاعد الدراسة لأنهم يعتقدون أن إضاعة العديد من السنوات في متابعة وتحصيل التعليم الأساسي أو الجامعي قد يذهب هبة لأنهم لن يتمكنوا من استخدام تعليمهم لكسب العيش.

وهناك قيود أكثر صرامة مطبقة على اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يحملون أي هوية، منها حرية الحركة المقيدة للغاية لأنهم لا يعتبرون مقيمين قانونيين في لبنان. إضافة إلى أنه لا يتم تسجيل ولادة أطفالهم، كما لا يستطيعون التقدم لاحتياجات شهادة الإعدادية، وبالتالي لا يستطيعون متابعة دراستهم ولا يمكنهم أن يسجلوا زواجهم في المكاتب المدنية.

مريم، ٣٠ عاماً، لائجة فلسطينية لا تحمل أي هوية ومخطوبة منذ خمس سنوات لشاب لبناني، ولكنها لا تستطيع الزواج منه لأن زوجها لن يعترف به مديناً ولن تحصل على أي نوع من الوثائق المدنية التي

البنية التحتية المناسبة، والاكتظاظ الزائد للسكان، والفقر والبطالة".

إن سياسات الحكومة اللبنانية هي المسؤولة بشكل كبير عن ظروف المعيشة السيئة تلك، فبيوت مخيمات اللاجئين مبنية من طوب واسمنت، وبها شوارع ومباني وأحياناً طرق مرصفة، كلها تحتاج إلى صيانة. إلا أنه منذ أواخر التسعينيات منعت السلطات دخول أي مواد بناء إلى المخيمات الرسمية في جنوب لبنان، حيث توجد أكبر المخيمات. وبالتالي أدى هذا إلى تدهور وضع الأبنية والبنية التحتية في المخيمات.

وتستهدف سياسات الحكومة اللبنانية أيضاً اللاجئين في المخيمات غير الرسمية، حيث بنيت المنازل بشكل أبسط من تلك الموجودة في المخيمات الرسمية، فالعديد من جدرانها وأسقفها مكون من صفائح الحديد المتعرج (الزينكو) الذي لا يمكنه أن يقدم أي نوع من الحماية لسكانه والذي يصبح حاراً للغاية في أشهر الصيف، ورغم أن استبدال صفائح الحديد المتعرج بالطوب سيحسن من مستوى هذه المنازل بشكل ملحوظ، إلا أن السلطات اللبنانية منعت اللاجئين من القيام بذلك. وفي بعض الحالات، عندما يقوم اللاجئون باستبدال الصفائح الحديدية يحصلون على مخالفات أو تقوم الشرطة بهدم أسقفهم وجدرانهم. وفي أحد الحالات قبضت الشرطة على سيدة وحبتها حتى قام زوجها بهدم جدار الطوب الذي بناه.

وقد وضعت التثريعات التي تخص الفلسطينيين بشكل محدد في عام ٢٠٠١ لمنعهم من التملك. وقد منع هذا القانون التوطين، وهو سبب عادة ما يقدم لمخ اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم في لبنان. وهذا يشير إلى أن هناك صلة بين حقين لا يمكن أن يفارقا وهما الحق في الحصول على منزل مناسب أو الحق في التملك، والحق في العودة. إلا أنه في الواقع، لا يلبي أي من هذه الحقوق الحق الآخر.

كذلك فرضت قيود قاسية على حق الفلسطينيين بالعمل، وعلى حقوقهم داخل العمل، مما يمنهم من تحسين مستوى معيشتهم. فالعديد من الوظائف والمهن التجارية مقصورة على المواطنين اللبنانيين، حيث أنه لسنتين عديدات لا يمكن للاجئين أن يعملوا كحاسبين أو سكرتيرياً أو ممثلين مبيعات أو صيادلة أو كهربائيين أو حراس أو سائقين أو طباخين أو مزيين. وقد استنوا من امتلاك أي مشاريع تجارية أو صرافة أو ذهب أو طباعة أو نشر أو تصليح سيارات أو هندسة أو أي خدمات صحية. وبشكل عام، يستطيع الفلسطينيون ممارسة معظم



لا حرية ولا مستقبل: لاجئون فلسطينيون بلا هوية في لبنان

سەيپىنشىيا بېيتىرى

الخاص أو الحكومي، ويصعب عليهم الحصول على خدمات الأونروا ولا يمكنهم تغطية نفقات الرعاية الصحية في بلد ذات نظام صحي باهظ الثمن أغلبه ضمن القطاع الخاص.

وأكثر الأعباء التي يتحانون منها هو أن أطفالهم لا يتمتعون بأي وجود قانوني، حيث تزوج معظم اللاجئين الذين ليس لهم أوراق إثوتية وذلك على مر ثلاثة عقود منذ وصولهم إلى لبنان - إما من لاجئين فلسطينيين مسجلين وإما

من مواطنين لبنانيين في بعض الحالات، وبحسب القانون اللبناني لا يُعتبر قانوناً بأبطال اللجوء اللاجئين، وليس لديهم أوراق إثباتية، حتى إذا وُلدوا في لبنان وإن كانت مهمهم للاجئة مسجلة أو مواطنة لبنانية، ومن ثم فهم لا يستطيعون أن يتقنوا لغات وإثبات شخصية، ووصل جيل كامل من الأشخاص الذين ليس لديهم أوراق إثباتية سن البلوغ الآن وليس لديهم إمكانية للمشاركة في الحياتن الاجتماعية والاقتصادية.

مساعدة اللاجئين  
الذين ليس لديهم  
أوراق ثبوتية

بدأ مجلس اللاجئين  
الدغاري في شهر مارس  
٢٠٠٥ بفعاليات من  
الاستشارات القانونية  
والتأييد والمساعدة لدعم

اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية، وقمنا  
بإجراء مقابلات مع أكثر من ١٥٠ عائلة وقمنا  
بتجميع ملفات قد قدمناها إلى السلطات الدولية  
والمحلية المتعلقة - بما فيها الأردن - ومقوض  
الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسلطة  
فلسطينية وحكومات لبنان ومصر والأردن وسوريا.

يعمل مجلس اللاجئين الدماركي ومعهم من قسم المساعدات الإنسانية في الموصية الأوربية على إضفاء طابع إنساني على المجموعة العاملة وغير الممنلة والمهمشة للفلسطينيين القاطنين في لبنان بدون حيازتهم لأي شكل من أشكال الهوية.

ببوتية حيث حشدت نقاط تفتيش الجيش اللبناني من قدرتهم على الحركة بحثاً عن عمل.

منذ أن أسس مجلس اللاجئين الدغماري مكتباً له في لبنان في شهر أغسطس ٢٠٠٤، قمنا بتحديد قرابة ٣٠٠٠ لاجئ يدون هوية يعيشون في مخيمات لاجئين غير رسمية في جنوب وادي المقلاع، وعلى

عكس لاجئي ١٩٤٨، فإن معظمهم لا يعيشون في معيشتهم تتنوع بدعم من شبكات الأقارب والجيران، بل وصلوا أفراداً أو في مجموعات صغيرة، ورم الكثير منهم بتجارب معقدة من النزوح المتعدد، وكان بعض منهم مسجلين بالفعل كلاجئي ١٩٤٨ في الأردن أو الضفة الغربية أو الأردن أو سوريا ولكن تم نفيهم مرة أخرى، حيث طردت السلطات الاحتلال الإسرائيلية بعضهم من الضفة الغربية أو غزة، والبعض الآخر هم مقاتلون سابقون في منظمة التحرير الفلسطينية وأجبروا على مغادرة الأردن عام ١٩٧٠ بعد مواجهات «أيلول الأسود» التي دارت مع الحكومة الأردنية. كما أدى طرد إسرائيل لمنظمة التحرير

فلسطينيين في لبنان [انظر مقال شريف السيد علي في صفحة ١٣]، يواجه اللاجئين ممن ليس لهم هوية زيدا من القيود، فهم غير قادرين على التحرك خارج تخيمات خشية اعتقالهم، ولا يمكنهم السفر أو اقتناء الممتلكات أو تسجيل حالات الزواج أو التخرج من المدارس الثانوية أو التسجيل في التعليم العالي.



لا يفتنون عدوك الا من طر  
مستحقين عيهم في  
الدراسة يتم بالانفاق المبررة  
الامن طر عيهم كبراء من  
مضامات العيهم وبرايع  
القصة التي تقوم بها عيهم  
الانسان القادر.



وبالإضافة إلى ذلك يدعم مجلس اللاجئين الدفاري إصدار تصاريح الإقامة لأزواج وأطفال المواطنين اللبنانيين الذين يسمح لهم فقط بالبقاء في لبنان فقط بشرط أن لا يعملوا في أي وظيفة، وقد رفع مجلس اللاجئين الدفاري دعوى قضائية بالاشتراك مع شركة محاماة لبنانية لكي يقضوا أساساً لإصدار هويات لبعض اللاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية، ويشمل هذا أطفال قاصرين غير مسجلين ممن يعترف بأبوتهم أب مسجل وأطفال الأرمال اللائي لا يحمل أزواجهن أوراق إثباتية، وأخيراً يدعم مجلس اللاجئين الدفاري جهود الائتلاف القومي لحقوق النساء اللبنانيات المتزوجات بأجانب وذلك لمنع جنسيتهن لأطفالهن. إن حصول مثل هذا التغيير من شأنه أن يعل ٢١٥ من قضايا اللاجئين الذين ليس لديهم هوية.

وربما يكون لبعض المدعين مخاوف حقيقية من التعرض للاضطهاد وربما تكون هناك حاجة لتوفير الحماية الدولية لهم، وفي الحالات التي لا يمكن توفير حلا قانونيا في لبنان، يتقدم مجلس اللاجئين الدفاري بطلبات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يظل العمل لصالح اللاجئين الذين لا يحملون أوراق إثباتية في لبنان عملاً صعباً يتطلب الصبر والمثابرة والاستعداد لتلقي الكثير من الرفض وعدم تحقيق النجاح إلا في حالات قليلة، ولقد استكشفتنا الكثير من الطرق للتوصل إلى الحلول، ومن المهم أن تستمر المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في بذل جهودها في العمل كوسيط بين اللاجئين والسلطات الفلسطينية وأن يسعوا لتوفير حلولاً للحالات الفردية، ولكن الحل الشامل يتطلب حواراً إقليمياً بين السلطات اللبنانية والمصرية والأردنية والفلسطينية والسورية.

سينثيا بيتري هي مديرة برامج مجلس اللاجئين الدفاري في لبنان. البريد الإلكتروني: cynthia.pettrigh@gmail.com وللحصول على المزيد من المعلومات، زوروا الموقع التالي: [www.drc.dk/Lebanon.1740.0.html](http://www.drc.dk/Lebanon.1740.0.html)

الحكومة المصرية متعاونة ووافقت على تجديد الجوازات في الحالات التي تمكنا من تقديم صلات سابقة، بينما رفض الأردن كل طلباتنا.

وقد التقى مجلس اللاجئين الدفاري بأطراف لبنانية ووكالات مختلفة للنظر في إمكانية إيجاد حلول في لبنان لتلك الحالات، وتظل القضية حساسة ولكن يبدو أن هناك رغبة متنامية للاعتراف بضرورة تحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين في لبنان، ودعم مجلس اللاجئين الدفاري بعض الحالات لإصدار تصاريح إقامة وتصاريح عمل للاجئين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية ممن يحملون جوازات سفر أجنبية واستوفوا معايير أخرى قد وضعتها السلطات اللبنانية خلال فترة العفو عن المغتربين غير القانونيين، والآن حصلت سبع عائلات في مثل هذه الوثائق.

إنعام هي سيدة لبنانية متزوجة من محمود، وهو لاجئ فلسطيني فر من غزة عام ١٩٦٧ عندما احتلتها إسرائيل وسجل نفسه عند السلطات المصرية، وفي منتصف سبعينيات القرن الماضي رحل محمود إلى سوريا بصورة قانونية ورحل إلى لبنان بدون أوراق إثباتية ملائمة، وحينما إنعام ومحمود بنصتها استمرار عدم حصوله على أوراق إثباتية، حيث لا يمكن لأطفالهم التخرج من المدارس ولا يحق للعائلة الحصول على خدمات الأورنول، وابتدعهم الكبري قادية، ابنة الثلاثي عشر ربيعاً، مريضة جلد، وتعاثي العائلة لبقاء بدون الحصول على الرعاية الصحية الضرورية، وقد دفعت إنعام مبلغ ٣٠٠ دولار مؤخرًا لإجراء معاملة الأوراق تسجيل لأطفالها لرجل يدعي أنه يعمل في وزارة الداخلية، ولم تر إنعام هذا الرجل مرة أخرى وظل أطفالها غير مسجلين، ومن خلال تدخل مجلس اللاجئين الدفاري حصلت العائلة الآن على جوازات سفر مصرية جديدة وحصولاً مؤخرًا على تصاريح إقامة وعمل في لبنان.

ولدت ندى في لبنان عام ١٩٥٨ وسجلت مع والديها كلاجئة فلسطينية من لاجئي ١٩٤٨، وفي عام ١٩٧٩ تزوجت من مراد، وهو لاجئ فلسطيني مسجل مع الأورنول في الأردن، وبالرغم من أن كلا من ندى ومراد مسجلين كلاجئين، إلا أن وثائقهم ضاعت بسبب خطأ بيروقراطي كما ضاعت وثائق الكثير من العائلات الأخرى التي غيرت محل إقامتها، ويعيش كلا من ندى ومراد وأطفالهم التسعة كلاجئين بدون أوراق إثباتية في منزل يتكون من غرفة واحدة في جنوبي لبنان، وقد قدم مجلس اللاجئين الدفاري المساعدة القانونية في محاولة لتأمين الأوراق الثبوتية ويعمل على توفير التدريب المهني لأطفالهم الكبار.

ولد حسن في عام ١٩٦٧ في مخيم الوحدات في الأردن، وهو لاجئ مسجل مع الأورنول كلاجئ ١٩٤٨ مثل باقي أفراد عائلته التي وصلت إلى لبنان في عام ١٩٧٠ نتيجة لحرب أيلول الأسود، وتوفي والده في عام ١٩٧٣، وكان من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، وشأن حسن في دار الأيتام حتى سن الخامسة عشر، وفي عام ١٩٨٢ اعتقلته السلطات اللبنانية وتم ترحيله إلى الأردن حيث تم تعذيبه وأُجبر على البقاء لامتلاك الخدمة العسكرية، وفر من الأردن خوفاً من الاضطهاد مرة أخرى، وعند وصوله إلى سوريا تقدم بطلب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على وضع اللاجئ، ورفض طلبه لأنه مسجل لاجئ مع الأورنول، وعند عودته إلى لبنان، اعتقلته السلطات اللبنانية مرة أخرى بسبب عدم اكتمال وثائقه الإثباتية، وبعد اتصاله بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دمشق اعتقلته المخابرات السورية في لبنان واتصلت بعدها بالسلطات الأردنية، وقام الأردنيون بإلغاء جنسيته الأردنية وإبطال جواز سفره. وسافر حسن إلى كردستان العراقية خوفاً من السجن في سوريا، حيث قام بكسب رزقه عن طريق بيع دمه، وسافر في عام ١٩٩٩ سرا إلى لبنان عبر الأراضي السورية، وقال كل من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأورنول إنهما عاجزين عن تقديم المساعدة له، وهو يقطن الآن في بيروت، ويعيش في حالة من الخوف المستمر من أن يتم إعادته إلى السجن بدون بصيص من الأمل في

وكل حالة من تلك الحالات تعتبر حالة فريدة من نوعها وتتطلب طريقة فريدة للتوصل إلى حل.

وأحد الخيارات التي اقترحناها هو نقل ملفات الأورنول إذا كان اللاجئين مسجلين مع الأورنول في مكان آخر، لقد كان مجلس اللاجئين الدفاري يؤيد نقل ملفات هؤلاء اللاجئين إلى لبنان من أجل إثبات وجودهم رسمياً في البلاد ومنع عائلاتهم مكانة قانونية، ولأسف لم تدعم السلطات اللبنانية هذا الموقف، وعجزنا عن استئناف العمل في عينات الحالات حيث أعلنت الأطراف المعنية أنها لا تستطيع المخي قدما دون موافقة لبنان.

ونحن نعمل أيضاً على تأييد عملية تجديد جوازات السفر اللبنانية التي تصدرها دول ثالثة حيث كان يحمل أغلب الفلسطينيين الذين ليس لديهم أوراق إثباتية جوازات سفر أردنية ومصرية، وكانت



# الفلسطينيون المقيدون عن الحركة: المحنة المستمرة لأهالي غزة في الأردن

عروب العابد

لقد أدى قرار الأردن بعدم دمج السكان اللاجئين من غزة دمجاً قانونياً إلى الإهمال طويل الأجل لحقوقهم المدنية ومنعهم من فرص تأمين الرزق للعقول. وخلفت حالة انعدام الجنسية الكثيرين في حالة دائمة من الإهمال القانوني.

جميع احتياجاتهم، وأصبح من الصعب على أهل غزة التنافس على الحصول على أماكن في الجامعات الأردنية حيث يتوجب عليهم ضمان أماكن في نطاق نسبة ٢٥ المخصصة للأجانب العرب، وأهل غزة غير مسموح لهم بالدخول في مجال المهن لأنهم ممنوعين من التسجيل في الجمعيات/النقابات المهنية أو إقامة مكاتب أو شركات أو عيادات خاصة بهم. حيث يستطيع الأشخاص الذين يحملون تصريحاً أمنياً فقط الحصول على وظيفة في القطاع الخاص، بينما يكون الأشخاص الذين يحملون في القطاع غير الرسمي عرضة للاستغلال. ويطمح الكثير من الفلسطينيين إلى مغادرة الأردن والسعي وراء الوظائف في أماكن أخرى ولكنهم مقيدون عن تحقيق ذلك، بينما حاول البعض المغادرة سرا.

وأشارت المقالات الصحفية في عام ٢٠٠٥ إلى أن جامعة الدول العربية والسلطة الفلسطينية بحثتا إمكانية تسهيل عودة أهالي غزة إلى قطاع غزة، المكان الأول لإبعادهم، ولكن لا يشكل ذلك خياراً ممكناً في ظل محاصرة إسرائيل لغزة والهجوم عليها وفي خضم الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

لقد ترعرع رامي في الأردن، ودرس القانون وعمل لأكثر من سنتين في شركة محاماة في مدينة الخليل في الضفة الغربية، وما أنه لا يعمل بطاقة هوية صادرة عن إسرائيل للإقامة في الضفة الغربية فقد أزم على العودة إلى الأردن كل ثلاثة أشهر لكي يجدد تأشيرة السياحة الخاصة به. وقد عاد رامي بسبب غلظه المقيشة إلى الأردن في عام ١٩٩٩ ليكتشف أنه جُرّد من جواز السفر الأردني المؤقت، وبعد أن أصبح بمكّ لا أي شكل من أشكال الهوية، يقول رامي إن كوني من أهل غزة في الأردن هو مثل كوني مدنيّاً.

ولا تستطيع النساء نقل الجنسية إلى أطفالهن في الأردن، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط، ولا يتم منح الجنسية لطفل يولد في المنطقة من أب أجنبي، وتجبر النساء المتزوجات على الاعتماد على آبائهن أو أزواجهن لتسيير معاملات الوثائق المتعلقة بأطفالهن، وبسبب هذا المفهوم الأبوي للجنسية يتعرض أطفال الأردنيين الملتحقين من غزائين لخطر عدم حصولهم على أي اعتراف قانوني بوجودهم.

ويعامل الأردن أهالي غزة كأجانب عرب، حيث يدفعون الرسوم على كل معاملاتهم مع الدولة، ولا يشكل «جواز السفر» الذي يحملونه في الواقع أكثر من تصريح إقامة، ويظل أمر تجديده متوطاً بحرية تصرف الدولة، ولا يستطيع الرجال من أهالي غزة تجديد إقامتهم دون الحصول على موافقة من السلطات الأمنية الأردنية، ويمكن أن يؤدي عدم تمتعهم الكامل بالحقوق الإدارية إلى الحد من حقوقهم في المشاركة السياسية وعضوية النقابات المهنية التي يتمتع بها المواطنون الأردنيون، حيث أدى انخراط بعضهم في نشاطات مع الجماعات السياسية الإسلامية إلى تجريدهم من الهوية.

إن «جواز السفر» - الباهظ الثمن - له قيمة كوثيقة سفر دولية فقط في حالة سماح الدول المستقبلية بدخول حاملي جوازات السفر المؤقتة، ولا تسمح معظم الدول بدخولهم لعدم توفر أي إثبات رسمي لديهم على انتمائهم لأي جنسية. ومن بين الدول التي ترفض احترام وثيقة السفر هذه سوريا ولبنان ومصر وبعض دول الخليج وأي تأخير في تجديد جواز السفر المؤقت أو في التقدم بطلب للحصول على جواز سفر يعرض الأشخاص لخطر فقدانهم لأوراقهم الثبوتية.

وكما لاحظنا في مقالات سابقة، فإن الدول العربية ترفض منح الفلسطينيين الجنسية من أجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية ومن أجل تذكير إسرائيل بمسؤوليتها تجاه الأشخاص الذين طردتهم، ولكن تميز الأردن بحقيقة أنها قامت بمنح أغلبية الفلسطينيين القاطنين داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية الجنسية الكاملة عندما ضم الأردن الضفة الغربية في عام ١٩٥٠، لذلك يشكل الغزافيون الذين يحترهم القانون والممارسات الإدارية ويطلقوا عليهم اسم الفلسطينيين حالة خاصة.

تقدم الأوترو خدمات الإغاثة والصحة والتعليم للاجئين من أهل غزة، ولكنها لا تستطيع تلبية

لقد حصل الفلسطينيون الذين وصلوا إلى الأردن عقب نكبة ١٩٤٨ على الجنسية الأردنية، وبما أنهم أردنيون الجنسية، فهم وأبنائهم يحملون جوازات سفر صالحة لمدة خمس سنوات، ويتمتعون بحق التصويت ولديهم حق الحصول الكامل على الخدمات الحكومية، وكل مواطن له «رقم وطني»، وهو رقم تسجيل مدني يمنح عند الميلاد أو التجنس ويُؤدّن على بطاقات الهوية الوطنية وفي سجلات العائلات التي تصدر للمواطنين فقط.

عاني أهالي غزة الموجودون في الأردن من تجربة اللجوء مرتين: الأولى عندما أرغموا على الرحيل إلى غزة نتيجة حرب ١٩٤٨، ومن ثم تم طردهم مرة أخرى عندما احتلت إسرائيل قطاع غزة في عام ١٩٦٧، ويتراوح التقدير التخميني لعدد أهالي غزة الموجودون في الأردن من ١١٨ ألف إلى ١٥٠ ألف نسمة، ودخل عدد قليل منهم ضمن برنامج الجنسية الأردنية من خلال التجنس أو توفرت لديهم الموارد المالية لحيازة الجنسية. ويعيش الكثير من الفلسطينيين غير المواطنين في عمان ومدن أردنية أخرى، وتعيش نسبة كبيرة في مخيمات تديرها الأوترو: معظم سكان مخيم غزة (المعروف أيضاً بمخيم جرش) البالغ عددهم ٢٠ ألف نسمة هم من أهل غزة، وبضعة آلاف من سكان مخيم حطين هم من لاجئي ١٩٤٨، ممن هجروا من غزة بعد النكبة.

وحال وصول اللاجئين من غزة إلى الأردن حصلوا على جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لمدة سنتين ولكنهم لم يحصلوا على حقوق الجنسية الأردنية، وتحتل الوثيقة المسماة «جواز سفر» غرضين اثنين: أولهما أنها تدل السلطات الأردنية على أن أهالي غزة ومن يعولون هم سكان بشكل مؤقت في الأردن، وثانيهما أن الوثيقة تقدم لهم وثيقة سفر دولية (ليسه باسبه) من شأنها تمكينهم من السفر إلى دول أخرى خارج الأردن.



عروب العابد هي باحة مستقلة تقطن في عمان وتعمل في مجال قضايا لاجئي الشرق الأوسط، وريدتها الإلكتروني: oroub@go.com.jo

١. مكتب السجلات العامة، وزارة الخارجية، المراسلة رقم ١٩/١١٩، من في سي راب، من المكتب البريطاني في الشرق الأوسط إلى جيه كريستول، في السفارة البريطانية، في القاهرة، ١٩٥٢.

لقد مضى أكثر من نصف قرن منذ أن صرح ضابط بريطاني بأن غر قادر على «رؤية أي أمل في التحور على وطن مناسب للاجئين من أهل غزة العصاة». ولم تؤد قرارات الأمم المتحدة وبروتوكولات الجامعة العربية والتصريحات المعيرة عن قلق المجتمع الدولي إلى أي نتيجة. وينبغي، إلى حين إقامة الدولة الفلسطينية، أن لا يتم إجبار أهالي غزة العديدي الجنسية على العيش في حالة من الإهمال يتم فيها إقصائهم عن الاتفاقيات التي من المفترض أن تضمن حقوقهم المدنية والإنسانية.

هبة الأردنية الجنسية متزوجة من أحمد، وهو من أهل غزة ويحمل وثيقة سفر مصرية، وبعد ستة من رواجمها، اعتقل أحمد لوجوده في الأردن بدون تصريح إقامة، وتم إبعاده من الأردن، وتم رفض عودته مرة أخرى إلى مصر وانتهى به المطاف في السودان. ولدى هبة الآن طفلة هي غير قادرة على تسجيلها بسبب غياب والدها، ولا يمكنها تحمل نفقات السفر إلى السودان لتكون إلى جانبه.

## هل ما تزال غزة منطقة محتلة؟

إيان سكوبي

هل جُزيت غزة بعد أن انسحب منها المستوطنون والقوات الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠٥؟

محكمة يوغسلافيا إلى الطرف المحتل «بامتلاكه القوى الحاضرة الكافية، أو القدرة على إرسال القوات خلال وقت معقول يشعر الناس بسلطة الاحتلال»

وتحتفظ إسرائيل بالسلطة المطلقة على المجال الجوي والمناطق الساحلية لغزة بموجب خطة فك الارتباط، وتمارس السلطات الحكومية بمنتهى الوضوح في تلك المناطق، وعندما نتفكر ملياً في الآراء التي تم التعبير عنها حول السيطرة من الجو على المناطق، من الواضح أن سحب إسرائيل للقوات البرية لم يهتد الاحتلال، والشيء الوحيد الذي يعزز هذا الرأي هو دخول القوات البرية الإسرائيلية مرة أخرى إلى غزة بمنتهى البساطة في يونيو ٢٠٠٦.

إيان سكوبي يشغل مركز (السير جوزيف هوتنغ) لأبحاث ودراسات القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط في جامعة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، ويريد الإلكتروني: is17@soas.ac.uk، ويسير تحليل

مطولا لحالة غزة بعد فك الارتباط في المجلد القادم من الكتاب السنوي للقانون الإسلامي والشرق أوسطي على موقع برنامج هوتنغ على الإنترنت:

www.soas.ac.uk/lawpeacemid east

www.ltrnd-mfa.gov.il/MFA/Pence+Process/Reference+Documents/Revised+Disengagement+Plan+June-2004.htm

أشكال الإدارة، ومع ذلك حكمت محكمة العدل الدولية في ديسمبر ٢٠٠٥ أنه سيتم اعتبار الوجود الأوغندي في الأراضي الكونغولية احتلالاً في حال قامت القوات الأوغندية «بإحلال سلطتها محل الحكومة الكونغولية»، وذلك بغض النظر عما إذا «أقامت أوغندا إدارة عسكرية منظمة للمنطقة المحتلة أم لا».

وترتبط قواعد لاهي بين الاحتلال وبين قانون الحرب البرية، لذلك قيل أن الاحتلال يتطلب الوجود الفعلي للقوات في المنطقة، ولكن كان قد تم تبني هذه الأحكام قبل أول رحلة للأوغين رايت، واليوم أصبحت القوى الجوية وقدرات الاستطلاع الجوي فائقة جداً، وكما لاحظ اللواء عاموس يادلين، وهو ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي، قالاً «تركز رؤيتنا للسيطرة الجوية على فكرة السيطرة، ونحن نتطلع إلى كيفية السيطرة على مدينة أو منطقة من الجو عندما تصبح السيطرة على تلك المنطقة أو احتلالها على الأرض أمراً غير قانونياً»

لقد قامت عدة محاكم بتفسير اختبار «السيطرة الفعلية»، وحسمت المحكمة العليا الإسرائيلية في عام ١٩٨٢ قضية تسميل التي برزت خلال فترة احتلال جنوب لبنان، وحكمت بأن قوات الاحتلال لا تحتاج لأن تكون مسيطرة فعلية على كل المنطقة والسكان، ولكن يكفي أن يتوفر لها القدرة الكامنة لفعل ذلك، وكان هذا الحكم يتوافق مع قرارات المحاكم الأخرى، بما فيها قضية ناليتي ومارتينوفي التي أشارت فيها

كان الانسحاب من غزة وفقاً للخطة المنقحة لفك الارتباط الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم ٦ يونيو ٢٠٠٤، يعني عدم وجود أي حضور دائم لقوات الأمن الإسرائيلية داخل غزة، ولكن الخطة تنص أيضاً على أن «إسرائيل ستحمي الشريط الحدودي البري الخارجي لقطاع غزة وشرقية، وستستمر بالاحتفاظ بالسلطة العسكرية على المجال الجوي لغزة، وستستمر في ممارسة النشاطات الأمنية على ساحل قطاع غزة»، ولص البند السادس على أن «استكمال الخطة سيعمل على تبيد المزايم المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين المتواجدين داخل قطاع غزة»

إن البند السادس غامض حيث أنه يشير إلى إنهاء مسؤولية إسرائيل عن سكان غزة، ولكنه لا يذكر شيء عن حالة المنطقة ذاتها، حيث أن المسودة الأولى للخطة نصت صراحة على أن الانسحاب سينهي الاحتلال الإسرائيلي لغزة، ولكن هذه اللغة ليس لها وجود في النسخة الرسمية النهائية.

إن الاختبار الذي يجريه القانون الدولي لتحديد إذا كان طرف ما يحتل منطقة ما منصوص عليه في البند رقم ٤٢ من قواعد لاهي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٩٠٧، والمسالمة بالأساس هي «السيطرة الفعلية»، فإذا نوى الطرف الغازي السيطرة على منطقة معادية، ولو بشكل مؤقت على الأقل فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة محتلة. وقد جرى العرف أن يتطلب هذا الأمر من الاحتلال أن يأسس شكلاً ما من



# هل يستطيع اللاجئون الفلسطينيون أن يجدوا الحماية في العراق؟

غابريللا وينغرت وميشيل ألفارو

يعيش معظم الفلسطينيين والذين يقدر عددهم بـ ٣٤ ألف نسمة في العراق منذ سنة ١٩٤٨ ولم يعرفوا غيره وطناً. وبسبب الصفة اللازمة لهم كمقيدين لصلصام حسين وكهشيتيه بهم أساسيين في التمرّد فإن العديد منهم اليوم يتعرض للمضايقات، للتهديد بالاعتقال، تلصيق التهم بهم من قبل الأعلام، الاعتقال العشوائي، التعذيب والقتل.

تقارير الاعتقالات العشوائية والتعذيب والقتل من قبل قوات الأمن العراقية أخذت الارتفاع.

يشكو الفلسطينيون، كثيرهم من اللاجئين في العراق، من ازدياد صعوبة تجديد تصاريح إقامتهم وكون إن العملية مძلة بالنسبة لهم. لم يكن مطلوباً من الفلسطينيين الحصول على تصاريح إقامة خلال فترة حكم النظام السابق، أما الآن، فبواجه العديد منهم التهديد عند تجديد إقامتهم كل شهرين. إن عدم إتمامهم لوثائق إقامة سارية المفعول يعرضهم لخطر المضايقات والاعتقال عند نقاط التفتيش الجديدة في بغداد. وقد أقلق الخطاب الذي ألقته وزارة المهجرين والمهاجرين المعنية بقضايا اللاجئين في العراق في عام ٢٠٠٥ مقوضة الأمم المتحدة المعنية بشؤون اللاجئين حيث كانت قد طالبت الوزارة فيه بطرد الفلسطينيين من العراق إلى غزة.

لقد أدى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ إلى ترك الفلسطينيين في وضع هش لوضعهم القانوني الغير مؤكد وضياح الأمتيازات التي كانوا يتمتعون بها سابقاً. فقد تعرضوا للمضايقة من قبل شريعة من العراقيين والمليشيات المسلحة التي استاءت من إتمامهم المزعوم والوثيق بنظام البعث. إن التمرّد المستمر، والذي حصد أرواح الآلاف من العراقيين، يلام به عملاء أجانب من الفلسطينيين ولاجئين آخرين من أصول عربية متممين بأفعال إرهابية.

عند سقوط النظام السابق، تم إخلاء المئات من العائلات الفلسطينية من منازلها من قبل ماكين غاضبين لأنهم كانوا قد أجبروا على تأجير منازلهم لفلسطينيين يصلحون على إعانات مالية. كان هناك مناخ شديد العداءة إتحاف الفلسطينيين وإستلم الكثير منهم تهديدات لفظية أو جسدية. وكان قد اتهم الفلسطينيون من قبل الإعلام في أيار ٢٠٠٥ بالقيام بأعمال تفجيرية في حي بغداد الجديدة بعد بث متلفز لاعتراقات أربعة فلسطينيين كانت علامات الضرب واضحة عليهم. وكان محامي الدفاع عنهم قد أكد أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم. وقد أدى هذا إلى استهداف الفلسطينيين بشكل متزايد وتعرضهم للاعتقالات العشوائية وإتزامات منازلهم من قبل قوات الأمن المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وكان قد تم تبليغ مقوضة الأمم المتحدة بأن ٦٠ فلسطينياً تقريباً قد تم احتجازهم في إحدى المرات.

يبقى الوصول لأولئك المحتجزين صعباً حيث يبدو أن لجنة الصليب الأحمر الدولية (ICRC) لا تستطيع الوصول إلى المعتقلين في السجون العراقية. هذا ويقع المعتقلون في مأزق كبير إذا ما تم اعتقالهم مع اندفاع احتلال السراح لهم (أو بنسبة شتى) الاتصال بعائلاتهم أو الحصول على محامين أو حتى تقديم طلب مراجعة قانونية لأعتقالهم خصوصاً وأن أعداد

كان اللاجئون الفلسطينيون قد جاؤا إلى العراق على موجات متعددة. قدمت المجموعة الأولى (حوالي ٥ آلاف شخص)، من حيفا وبافا عام ١٩٤٨، بينما وصل آخرون بعد حرب ١٩٦٧ أما المجموعة الثالثة فكان قد جاءت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ حين أرغم الكثير من اللاجئين الفلسطينيين على مغادرة الكويت. وفقاً لآخر تعداد أجرته مقوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز ٢٠٠٣ فإن أكثر من ٢٢ ألف فلسطيني مقيمون في بغداد. وهناك أعداد أخرى منهم موجودة في البصرة والموصل إلا أن الأوضاع الأمنية الغير مستقرة تمنع تسجيلهم.

إن العراق ليس طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ورغم تبني العراق لقانون اللجوء السياسي (قانون رقم ٥١) لعام ١٩٧١ والذي يوفر أساساً قانونياً لمنح اللجوء لأسباب 'سياسية أو عسكرية' (مادة ١٣١) إلا أنه لم يتم إعطاء اللاجئين الفلسطينيين وضع لجوء رسمي من قبل السلطات العراقية، عوضاً تمت مساعدتهم بشكل كامل من قبل وزارة الدفاع العراقية، ومن بعدها من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتم توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة إضافة إلى أنهم تنعموا بمعاملة خاصة نوعاً ما، عملاً ببروتوكول الدار البيضاء والذي أقرته جامعة الدول العربية عام ١٩٦٥. كان قد تم منحهم وثائق سفر خاصة، وكان لهم الحق بالعلم والحصول على الخدمات الصحية والتعليم والخدمات الحكومية الأخرى إضافة إلى أنه تم تأمين مساكن حكومية لهم أو دعم مادي لتمكينهم من الحصول على مساكن خاصة بهم. وعملياً، تمتح الفلسطينيون بكثير من الحقوق والرفاهية النسبية التي تمتح بها المواطنون العراقيون، كما عانوا بنفس الطريقة من تدني مستوى المعيشة الذي عانى منه العراقيون أيضاً نتيجة للحروب.

سامت الأوضاع بشكل كبير بعد أحداث ٢٢ شباط ٢٠٠٣ حيث تم تفجير إحدى العتبات الميعة المقدسة إلا وهو جامع العسكرية في سامراء مما أشعل موجة من العنف الطائفي والرفض ضد الأجانب من أصل عربي سني الذين تم اعتبارهم على أنهم ويثقي الصلة بالنظام السابق ولدعمهم التمرّد والتي تشكل السنة غالبية. ازدادت أعمال العنف والتمييز ضد الفلسطينيين حيث يعتد أن ١٠ منهم لقوا حتفهم بسبب تعرضهم لهجوم من قبل المليشيا في منطقة البلدات، إحدى ضواحي بغداد. وكانت مقوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد علمت بمقتل ٨ فلسطيني أربعة في ضاحية البلدات في حزيران ٢٠٠٦ قضي أربعة منهم بهجوم شنته المليشيا في الحي خلال يومين. ويديع بعض اللاجئين الفلسطينيين أن ١٥٠ شخصاً على الأقل كانوا قد قتلوا منذ أيار ٢٠٠٥. ومع أنه يتعذر تأكيد هذه المعلومات من قبل مصادر مستقلة، إلا أن مستقلة من قبل لشؤون اللاجئين كانت قد جمعت تقارير موثقة تفيد بأن هناك فلسطيني تعرضوا إلى الاضطهاد والتعذيب والقتل في بغداد. وتشير القصص المرعبة التي يتداولها الفلسطينيون في الخوف الذي يعترى اللاجئين الذين تصلهم تهديدات كلامية ومكثوبة بالقتل وتظالمهم بالمخادعة. ومن الصعب عنونة هذه الأحداث على أنها عشوائية



لشؤون اللاجئين مع وزارة الداخلية للمعالجة بعض العوامل الأكثر سلبية والتي تؤثر على أوضاعهم. وبينما يبدو أن وزارة الداخلية متعاونة، سيتبين لاحقاً فيما إذا كانت لدى الجالية الفلسطينية الضمانات الكافية للمخاطرة والبقاء في العراق.

يحتاج المجتمع الدولي لتوفير النصح والتدريب اللازمين لتعزيز حماية اللاجئين في العراق. إنه من المؤسف أن تؤدي إعادة تشكيل الحكومة العراقية المتكرر إلى إضعاف بناء القدرة المؤسساتية للسلطات العراقية المختصة بالتعامل مع قضايا اللاجئين. إن السلطات العراقية وآخرين بحاجة إلى إعلان بيانات قوية ترحب باللاجئين الفلسطينيين وتؤكد تعميمهم بالحقوق التي ضمنها لهم القانون الوطني والدولي. إنه من المشجع أن آية الله العظمى السيد علي السيستاني كان قد أصدر في ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ فتوى بتحريم الهجمات ضد اللاجئين الفلسطينيين.

#### يجب على السلطات العراقية العمل على ما يلي:

- توضيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق وإصدار تصاريح إقامة ووثائق سفر لا تقل مدتها عن عام واحد.
- السماح بعودة اللاجئين الذين فروا من العراق على أساس أن أكثرهم كانوا قد أقاموا في العراق معظم حياتهم أو كانوا قد ولدوا هناك: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقة بشأن ١٢١ فلسطينياً في اليمن كانت السفارة العراقية في صنعاء قد رفضت عودتهم.

- الدخول في حوار بناء ومثمر حول قضايا اللاجئين.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة معاناة الشعب العراقي ككل ومجموعات اللاجئين من الوضع الأمني الخطر ومن مشاكل حقوق الإنسان، فإنه من الأكثر ضرورة أن لا تكون أي من الإجراءات مصممة بشكل يجعل من الفلسطينيين مجموعة بحاجة إلى معاملة خاصة لأن ذلك قد يزيد من تعقيد مشاكل حياتهم.

أخذين بالاعتبار المستوى العالي من العنف في العراق وحقيقة أن المئات من الآلاف من العراقيين قد فروا من العراق منذ عام ٢٠٠٣، فإنه ليس من الحكمة توقع أن السلطات العراقية تستطيع ضمان السلامة الجسدية لأي من المقيمين في العراق. ومع هذا فهناك المزيد مما يمكن ويجب

وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمقابلة عدد حيث أبلغت أربع عائلات منهم أنها قد فقدت من أفرادها، وكان هناك شخص يعمل علامات تشير إلى تعرضه للضرب في الأسبوع السابق، كما وادعى آخرون أنهم كانوا معتقلين سابقين أو ضحايا تعذيب نفذته السلطات العراقية بهم. وكان بيل فويليك الذي يعمل مديراً لسياسات اللاجئين في منظمة رصد حقوق الإنسان قد صرح قائلاً: «تغلغل الأردن بابها في وجه مجموعة صغيرة يائسة من الأشخاص كانوا قد شهدوا مقتل أقارب لهم في بغداد. يجب على الأردن أن لا يتعامل بقسوة أكثر مع العراقيين الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد، بينما تسمع، بصورة عامة، للعراقيين الهاربين من أحداث العنف بالدخول إلى الأردن».

في ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ أعلنت الحكومة السورية رسمياً بالسماح للمجموعة بدخول أراضيها تحت رعاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). أما عندما حان وقت مغادرة المجموعة في ٩ أيار كان عددهم قد وصل إلى ٢٥٠ شخصاً نتيجة لانضمام فلسطينيين إليهم أملاً بالسماح لهم بالدخول إلى الأراضي السورية التي قامت بدورها باستضافتهم (٢٨٧) في مخيم الحول. هذا ولم تنضج ماحية الوضع القانوني الذي يحصل عليه هؤلاء اللاجئين في سوريا.

منذ ٢٦ حزيران ٢٠٠٦، أصبح عدد اللاجئين الجدد الذين وصلوا إلى الأرض الحرام بين العراق وسوريا إلى ٢٦٦ شخص - بينهم أطفال وحوامل - كانت قد رفضت مفوضية السوروية السماح لهم بالدخول إلى أراضيها. يقول الفلسطينيون أنهم مصممون على البقاء لحين السماح لهم رسمياً بالدخول إلى سوريا.

كانت هناك تقارير تفيد بأن ثلاث حفلات محملة بالفلسطينيين أجريت على العودة إلى العراق في بداية شهر حزيران وأن قوات الأمن العراقية كانت قد دخلت المنطقة الحدودية متهمه الفلسطينيين بإلتهامها.

#### التعامل مع حاجة اللاجئين الفلسطينيين للحماية في العراق.

تؤكد إتصالات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بممثلي الجالية الفلسطينية في بغداد أن الغالبية العظمى منهم ترغب بمغادرة العراق كما وإن الكثير منهم قد لجؤوا إلى مهربين الأشخاص، وتنتقل أسباب مغادرتهم العراق، يجب على الحكومة العراقية ضمان حماية قانونية وجسدية فعالة للفلسطينيين. تعمل مفوضية الأمم المتحدة

وتحدث من حين لآخر حيث. أنه من الواضح أن هذه المجموعة يتم استهدافها بناءً على خلفيتها السياسية والعرقية - الدينية. وتم تنفيذ بعض هذه الهجمات يعلم أو مشاركة عناصر من قوات الأمن العراقية.

يعيق غياب الأمن ووثائق الإقامة حرية تحرك الفلسطينيين ويحد من حق الحصول على التعليم والعمل، حيث توقف العديد من الفلسطينيين عن إرسال أبنائهم إلى المدارس وعن البحث عن العمل وهم يشعرون بأنهم عالقون في بيتهم.

«هؤلاء الفلسطينيون لاجئون مرتين، حيث تمنعهم إسرائيل من العودة إلى وطنهم الأصلي، ولكن أصبح العراق البلد حيث يستهدفون الآن في العنف» سارة لي ويتسون، مديرة في منظمة رصد حقوق الإنسان/ قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.<sup>٢</sup>

و كرد على الأوضاع الأمنية المتردية، فإن مجموعات من الفلسطينيين لجأت للحصول على الحماية في دول مجاورة على الرغم من الأخطار التي يتغلغلها السفر باستخدام وثائق سفر مزورة أو غير نافذة. بعد سقوط النظام قام حوالي ألف فلسطيني بمحاولة الهرب و انتهى الأمر بهم عالقين في الأرض الحرام -منطقة معاهدة في الصغراء الحدودية بين العراق والأردن - في مخيم الرويشد الواقع داخل الأردن. في آب ٢٠٠٣ سمحت الأردن لـ ٢٨٦ شخصاً بالدخول إلى أراضيها من ذوي الزيجات المختلطة. أما الذين لم يحصلوا قسوة الظروف المعيشية في الصغراء، فقد قرروا العودة لمواجهة مصيرهم في بغداد. وفي الـ ٢٩ أيار ٢٠٠٥ تم السماح للأشخاص الموجودين العالقين في منطقة الحرام للدخول إلى مخيم الرويشد حيث ما زال ١٤٨ فلسطينياً يقيمون هناك ثلاثة سنوات بعد تركهم العراق.

إنقلت مجموعة مكونة من ١٩ فلسطينياً إلى الحدود السورية في تشرين الأول ٢٠٠٥ حيث تم إيقادهم على الحدود ليسمح لهم بالدخول بعد شهر من تاريخ وصولهم وقد تمت استضافتهم مؤقتاً في مخيم الحول في محافظة الحسكة، والذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩١ لاستقبال اللاجئين العراقيين الذين فروا من العراق بعد قمع حركات التمرد الشعبية التي تلت حرب الخليج.

هرب ما مجموعه ١٨١ فلسطينياً لاجئاً بينهم الكثير من الأطفال باتجاه الأردن بين آذار ونيسان ٢٠٠٦ حيث مكثوا على الحدود العراقية بسبب عدم موافقة السلطات الأردنية على دخولهم.



السيدة/غابرييلا فيسغرت، محامية، تعمل كمستشارة/موظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث يتمحور اختصاصها حول قضايا الشرق الأوسط. بريد إلكتروني: gabriela@wengert.ch

السيدة/ ميشيل ألفارو، محامية تعمل كموظفة حماية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/العراق. بريد إلكتروني: alfar@unhcr.org

يعكس هذا المقال وجهات نظر الكاتب الشخصية ولا يمثل بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

www.hadil.org/Documents/Protection/LAS/CashAccess\_Protocol.htm  
http://hrw.org/english/docs/2006/05/12/vyma13372.htm  
http://hrw.org/english/docs/2006/04/07/jordan13136.htm

• تحديد المواقع الآمنة داخل العراق لاستضافة اللاجئين بصورة مؤقتة في حال أقيمت الحدود مغلقة في وجههم.

• المشاركة بتحمل الأعباء والأخذ بالاعتبارات الإنسانية أولاً وليس السياسية منها.

• حت إسرائيل للسماح بدخول الأشخاص الذين يريدون العودة/الانتقال إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عمله لحماية حقوق الفلسطينيين والتقليل من مخاوفهم. أما إذا استمر الاعتقاد السائد لدى الفلسطينيين بأن الحكومة العراقية قد فشلت في حمايتهم فإن ذلك سيؤدي إلى هجرات جديدة إلى سوريا والأردن. يجب أن يتم وضع خطط الطوارئ من قبل السلطات الإقليمية ذات العلاقة، المنظمات الإنسانية، جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي.

يجب عليهم فعل ما يلي:

• تحسين القدرة على تكهن حركة اللاجئين ومتابعتها.

• تذكير الدول الإقليمية بالتزاماتها (عملاً بالقوانين الدولية) بالسماح للأشخاص الفارين من الاضطهاد بالدخول إلى أراضيها.

على الحكومات العربية في المنطقة اتخاذ الخطوات كالتى إتخذتها، إلى حد ما، الأردن وسوريا بإظهار الدعم والضيافة والسماح لبعض الفلسطينيين بالاقامة المؤقتة. ولكون أن سوريا والأردن تستضيفان أعداد كبيرة من اللاجئين (من العراقيين والفلسطينيين وجنسيات أخرى) فإن على المجتمع الدولي دعمهما مادياً للتخفيف من الأعباء الإضافية.

ملاحظة: لا يمكن الاعتماد على هذه الوثيقة في جميع الحالات. يجب أن تكون الوثيقة جزءاً من عملية تقييم الحالة على أساسها. الوثيقة هي وثيقة إرشادية وليست ملزمة.





# التجزئة الأراضي في الضفة الغربية

ديفيد شيرر

الضفة الغربية وتصعب على المواطنين الوصول إلى مناطق الجيوب التي خلفها الجدار الفاصل.

تتجلى إحدى نتائج نظام العزل على المواطنين في فصلهم عن أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية حيث توجد الخدمات الصحية والتعليمية الرئيسية والتي تمثل أيضاً مركزاً ثقافياً للحياة الدينية واليومية حيث أصبح الوصول إلى مسجد الأقصى، إحدى أكثر المواقع قدسية لدى المسلمين، مستحيلاً على معظم سكان الضفة الغربية.

أدى بناء الجدار الفاصل إلى منح الفلسطينيين من التنقل عبر القدس بل دفعهم إلى سلك طريق يتلف حول المدينة ليمر عبر اتفاق بنيت خصيصاً لتمنح الفلسطينيين من استخدام الطرق التي يستخدمها المستوطنون اليهود. عند اكتمال بناء الجدار.

يصعب الوصول إلى محاور المدن والمراكز الصناعية في نابلس، رام الله، الخليل وأريحا وهي مدن غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على هذه المدن. فأريحا على سبيل المثال، باتت محاطة قناة تحيط بثلاثة من جوانبها بحيث تصبح حركة المرور مجبرة على العبور من خلال نقطتي تفتيش عادة ما تكونان مغلقتين.

كان ١٥٠ ألف فلسطيني يعمل في إسرائيل قبل بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، حيث انخفض هذا الرقم بنسبة ٢٩٪ بعده، الأمر الذي فرض

على العديد منهم الاتجاه إلى الزراعة التي تشكل إحدى البدائل الاقتصادية القليلة العدد بالنسبة للعاطلين عن العمل إلا أن القيود الحركية تمنع بشكل متزايد من وصول المحاصيل الزراعية - والتي هي قابلة للفساد بطبيعتها - إلى الأسواق.

يعد وادي الأردن من أهم المناطق الزراعية الفلسطينية، أما اليوم، لا يسمح إلا للفلسطينيين الذين ولدوا هناك، أو لهؤلاء الذين يحملون

أدى وضع نقاط التفتيش المعابر و بحمام النصاريح إلى حُرْنة الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم رئيسية- إصاعة إلى منطقة القدس الشرقية- تم خلق جيوب تايوية فيها ما أدى إلى عزل المجتمعات الفلسطينية وخجيد قدرتها على الإفادة من الخدمات إضافة إلى إحصاء التجارة هناك.

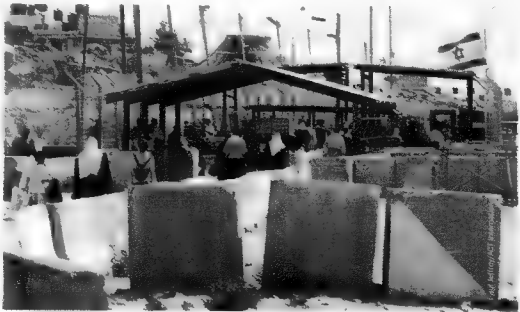
يتم تطبيق السياسات العازلة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- العوائق المتعددة من نقاط التفتيش وحواجز الطرق والبوابات إلى الكتل الرملية والحدائق والتي لرتفع عددها بمقدار ٢٧٥ ليصل إلى ٥٢٥ عائق في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بعد أن كان عدد العوائق ٢٧٦ عائق في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

- أدى الجدار الفاصل المتعرج الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية إلى خلق جيوب (تتواء جغرافية) بين الجدار والخط الأخضر مما يصعب الوصول

تم وضع سياسات العزل هذه بناء على قيود وضعتها قوات الدفاع الإسرائيلية من أجل السيطرة على حركة ٢,٣ مليون مواطن فلسطيني الأمر الذي تبرره الحكومة الإسرائيلية بأنه ضروري من أجل منح المقاتلين الفلسطينيين من تنفيذ هجمات ضد المدنيين في إسرائيل.

استمر نظام العزل بالتطور بطريقة تصمر الفلسطينيين باستخدام طرق محلية صغر لكي تبعدهم عن الطرق الرئيسية التي خصصت لاستخدام المستوطنين المصري حيث أن هناك ٤٣٠ ألف مستوطن يعيشون في الضفة الغربية.



عازر حور  
إسرائيل، لود، عطف  
قائمة لا حور

إلى تلك المناطق

- هناك أعداد متزايدة من نقاط التفتيش العشوائية والتي يصل عددها إلى حوالي ١٦٠ أسبوعياً في الضفة الغربية مما يؤخر حركة تنقل المواطنين الفلسطينيين بشكل لا يمكن التكهّن به.

- وضعت قوات الدفاع الإسرائيلية تصاريح متعددة تمنع من استخدام كثير من الطرق في

تشكل القيود على الحركة العائق الرئيسي أمام الاقتصاد الفلسطيني والتي تزيد حالته سوءاً بشكل مستمر. وفي سياق متصل، وصلت معدلات الفقر بين الفلسطينيين إلى ٥٦٪ ومن المتوقع أن تصل إلى ٢٧٤ مع نهاية عام ٢٠٠٦.

تعتمد التجارة على الحركة السهلة للبضائع وهو أمر شبه معدوم في الضفة الغربية نتيجة لنظام العزل للوضوح هناك.



والعماله، وكلاهما صعب التحقيق إن لم يكن متعذراً بسبب السياسات العازلة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية بات ينظر إلى الإعانات الإنسانية على أنها الآلية الداعمة للفلسطينيين، إلا أن الإعانات غير كافية ولا تستطيع وحدها أن تسد احتياجات المؤسسات التابعة للسلطة. وبالإضافة إلى ذلك عانت وكالات الإغاثة من التقييد الكبير في حرية حركتها ووصولها إلى مختلف المناطق صعبة حيث أبلغت العديد من الوكالات عن حوادث تأخير ورفض الجيش الإسرائيلي بالسماح لها بالدخول عبر على نقاط العبور إلى الضفة الغربية. وتمتد هذه الآفة لتتألم موظفي الأمم المتحدة الذين كان مرورهم عبر المعابر مضموناً فيها مخاطر، حيث يتم منعهم من الوصول إلى أماكن عملهم عن طريق إعادة توجيههم لاتباع مسالك مختلفة لا يمكن التمكن بهذا الأمر الذي يخالف الاتفاقيات السابقة مع السلطات الإسرائيلية.

تقول الحكومة الإسرائيلية أن سياسة العزل هذه كانت قد وضعت لحماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية، إلا أن هذه السياسة أدت إلى فصل مناطق في الضفة الغربية عن بعضها البعض ووضع عوائق لا حصر لها أمام أولئك الذي يرغبون أو يحتاجون التنقل من منطقة إلى أخرى.

بينما يتزايد حجم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يزداد حجم تعقيد القيود التي تؤمن لهم الحماية على حساب مصادر دخل الفلسطينيين، وها هي المستوطنات اليهودية التي تحميها الأسوار والأسلحة تعيش ميسورة الحال بمحاذاة المجتمعات الفلسطينية الفقيرة والتي تفصلها الحراسة والغيظ نتيجة لسوء الأوضاع فيها. وهذا الأمر وحده قليل بإشغال الصراع الموجود أصلاً.

يرأس ديفيد شير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في القدس التابع للأمم المتحدة والذي يعمل على تنسيق الاستجابة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بريد إلكتروني: ochaopt@un.org

يمكن الإطلاع على آخر التقارير والملاحظات ذات العلاقة بزيارة المواقع التالي:

[www.humanitarianinfo.org/opt](http://www.humanitarianinfo.org/opt)

١. اقتار الموقع  
[www.palestinecenter.org/cpaq/documents/economic.html](http://www.palestinecenter.org/cpaq/documents/economic.html)

## تدهور الوضع الاقتصادي

من المتوقع أن تسوء حالة الاقتصاد الفلسطيني بما نسبته ٢٧٥ في الأشهر القليلة المقبلة إذا لم يستلم موظفو السلطة رواتبهم المستحقة حيث توقف دخل السلطة بعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير. كان نصف دخل السلطة يأتي من الضرائب الموضوعة على البضائع الفلسطينية والتي كانت تدخل عبر الموانئ الإسرائيلية الأمر الذي علقت إسرائيل وفقاً لبروتوكول العلاقات الاقتصادية بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي وقعته سنة ١٩٩٤. هذا وتوقف دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية ليرتكز انتباههم على القطاع الخاص كبديل لتأمين الخدمات والفرص الاقتصادية للفلسطينيين. والمشكلة أن القطاع الخاص يعتمد بشكل رئيسي على حرية حركة البضائع

تصاريح عمل تغولهم بالعمل في المستوطنات الإسرائيلية. وعادة ما يعاني مزارعو وادي الأردن من عدم القدرة على نقل محاصيلهم إلى الأسواق بسهولة حيث يطر معظمهم إلى الانتظار لفترات طويلة على نقاط التفتيش الأمر الذي يوقع خسائر كبيرة في المحاصيل التي تفقد بسرعة.

هناك عدد لا يحصى من النتائج السلبية التي تخلفها سياسة العزل على الفلسطينيين، حيث أن العديد من المجتمعات الفلسطينية تعتمد على صهاريج المياه التي تسد حاجاتها في فصل الصيف، الأمر الذي يكون مستحيلاً بسبب السياسات العازلة. إضافة إلى أن نقاط العبور والجدران الترابية والجدار الفاصل جميعها تقفل العائلات عن أقاربها وأصدقائها، وعن المدارس والعيادات الصحية أيضاً.



## مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جزيرة الأراضي في الضفة الغربية



### الدليل

- حدود المنطقة للتلال
- حدود الجيوب للهزادة
- لسان الجدار الذي لم ينتهوا وقطعت لسانها
- خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٨ (خط ١٩٤٨)





# لتحكم في الهوية والحركة في المناطق الفلسطينية المحتلة

جينيمر لوبستين

تفرض إسرائيل سيطرتها بقوة على هويات الأربعة ملايين فلسطيني الذين يعيشون تحت سيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. ولجأت سلطات الاحتلال ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان.

لقد احتفظت إسرائيل بسلطة حصرية على عمليات التسجيل المدنية وإصدار بطاقات الهوية للفلسطينيين منذ أن احتلت المناطق الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ على الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو، حيث أنها تحكم بمفردها في إصدار تأشيرات الدخول

وتصاريح العمل للزوار الأجانب ولعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات الهوية في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تفرض إسرائيل سيطرتها على كل منافذ الدخول والخروج من وإلى المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن وإلى الجيوب/الكثوث التي أنشأتها داخلاً - وبالرغم من فك الارتباط - إلا أنها تسيطر تماماً على حركة تنقل الناس والمركبات من وإلى قطاع غزة.



وانتقلت مسؤولية إصدار بطاقات الهوية إلى السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقات أوسلو، ومع ذلك لا زالت إسرائيل هي الطرف الذي يحدد حقوق وحالات كافة الفلسطينيين القاطنين في الأراضي المحتلة، لأنها سيطرت ولا زالت تسيطر على السجل السكاني للفلسطينيين، ولا تمتلك السلطة الفلسطينية أي سلطة للتدخل نيابة عن شعبها، ويتم تخزين بيانات الاسم، والسن، وتاريخ ومكان الميلاد، والانتماء السياسي، والسجل الأمني لكل الأفراد على قاعدة بيانات تحت إمرة الموظفين الإسرائيليين على نقاط التفتيش والمعايير الحدودية.

واليوم يحق لعملية الهويات من سكان الضفة الغربية وغزة تغيير لون بطاقات هوياتهم إلى اللون الأخضر، وهو لون بطاقات الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية، على الرغم من أن بعضهم لا يزال يحمل نسخ الهويات القديمة الصادرة عن الإدارة المدنية، ولا يزال يحمل سكان القدس الشرقية بطاقات هوية زرقاء اللون، وتحتوي بطاقة الهوية التي تصدرها السلطة الفلسطينية على صورة

الغربية على بطاقات برتقالية اللون، وحصل سكان قطاع غزة على بطاقات قرمزية اللون، وحصل سكان القدس الشرقية على بطاقات زرقاء اللون وهي تشير إلى أن حاملها يتمتعون بالإقامة في إسرائيل ولكن ليس الجنسية الإسرائيلية، ولم يكن هناك فرق سواء كان السكان قد عاشوا لعدة أجيال في فلسطين، أم كانوا لاجئين، أم عائدون «بشكل رسمي» (الذين أتوا برفقة موظفي السلطة الفلسطينية من المنفى عقب اتفاقات أوسلو ١٩٩٣) أم مشردين داخلياً، وتعتبر مثل هذه الشروط بلا معنى في النطاق الإداري الذي تهيمن عليه إسرائيل والذي يكون الفلسطينيون فيه إما سكان شرعيين أو سكان غير شرعيين يمكن أن تتغير حالتهم في أي لحظة.

وأجرت إسرائيل في سبتمبر ١٩٦٧ إحصاءاً مفاجئاً في المناطق التي كانت قد احتلتها لتوها، وتم إلغاء أي حقوق إقامة للأشخاص غير المسجلين، وعلى الفور فقد عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون أو يعملون أو كانوا مسافرين في الخارج أي استحقاق لهم في الإقامة واليوم ليس لديهم أي هوية رسمية، وتقدم بعض من تلك الفئة المعروفة من أي جنسية بطلبات للعودة من خلال برنامج «جمع شمل العائلات»، وتم منح البعض حق البقاء في المناطق الفلسطينية المحتلة كزائرين بصفة مؤقتة أو كسائحين، ولكن حتى هذا الحق كان يصعب الحصول عليه أو الحفاظ عليه.

شخصية والبيانات الشخصية المتعلقة، وبينما تبدو تلك البطاقات أنها وثائق لوائية تصدر عن سلطة ذات سيادة، إلا أنها في الحقيقة ما زالت متصلة مباشرة بقاعدة البيانات وبالسجل السكاني الذي تسيطر عليه إسرائيل، وتظهر المعلومات المطبوعة على البطاقات باللغة العبرية والعربية والإنجليزية، ويقطن حاملو بطاقات الهوية في المناطق الفلسطينية المحتلة بصفة قانونية، ولكلهم مواطنين بدون أرض، وبالتالي فهم يواهبون عقبات مستمرة عند استخدام «جوازات السفر» خاصتهم للتنقل دولياً ويواجهون الصعوبات المستمرة التي تراقف الأشخاص من غير ذوي الجنسيات في شتى أنحاء العالم.



● الاتصال بالآلاف الناس المتواجدين في فلسطين ممن يواجهون خطر منعهم إعادة الدخول لتصوهم بعدم اللجوء ولمشاهدة التجارب التي تتعلق بأساليب المبادرة بالعمل القانوني

● جمع المعلومات وتوثيق حالات منع الدخول ومنع إعادة الدخول

● بحث فصليات وسفارات الأشخاص المتأثرين ليحتجوا رسميا وليحموا دعاياهم الذين تعاقبهم هذه الممارسات الإسرائيلية.

لقد نجحت إسرائيل ببراعة في خلق حالة انعدام الجنسية لعامة السكان القاطنين تحت سيطرتها، وهي تريد من إجراءات حرمانهم من أي حرية للحركة، ولأنه لن يُسمح لهؤلاء السكان الذين لا يحملون بطاقات هوية بالعودة إلى منازلهم إذا غادروا فهم يعتبروا سجناء حقيقيين لدولة إسرائيل من خلال نظام التصاريح الذي يقيد السكان جميعهم حتى أولئك المقيمين بصفة قانونية في تلك المناطق ومنعهم من العبور إلى المناطق الأخرى، واتسم «التجريد من الملكية» بأهمية جديدة حيث لم يخسر الملايين من الناس أراضيهم فقط ولكنهم خسروا أي مصادقة دولية على هوياتهم.

وحتى أولئك المحظوظون بحصولهم على بطاقات هوية بإقامة قانونية لا زالوا يواجهون نظام التصاريح الذي يعتبر نظاما معقدا ويجري تطبيقه بلا شفقة أكثر من نظام الصور الذي يطبقه نظام التمييز العنصري، وتوقفت تماما الحركة التلقائية من مكان إلى آخر، وتعمل سياسات الهوية الإسرائيلية على تمزيق العائلات، وقطع الأرزاق، ومنع الوصول إلى المؤسسات، ويجري حرمان أفراد العائلات - بما فيهم أبناء أطفال مغار - من العودة إلى منازلهم وفقا لنزوات خاصة، ويعتبر صمت المجتمع الدولي في وجه هذه الانتهاكات للقانون الإنساني نذيرا بالسوء.

جينيفر لويسنتي هي زميلة أبحاث زائرة في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، وتكتب كتابا حول تحول الحركة القومية الفلسطينية، ٢٠٠٦-٢٠١٩: ارتقاء حماس وسقوط فتح، وتعمل كصحفية حرة وعاشت وعملت في القدس وبيروت وغزة، ويريد بها الإلكتروني: amadea311@earthlink.net

جنسية أخرى في مكان ما من العالم أو لم يتأثروا أي هوية قومية.

● أولئك الذين خسروا استحقاقهم في الإقامة في القدس الشرقية نتيجة الدراسة/التوظيف في الخارج في عام ١٩٦٧ أو كانوا ضحايا سياسات «النقل الساكن» المصممة لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة.

● الفلسطينيين من سكان الكويت السابقين، الذين طردوا في عام ١٩٩١ بعد أن ساند ياسر عرفات صدام حسين في الحرب العراقية الأمريكية الأولى، والذين عادوا إلى المناطق الفلسطينية المحتلة ولكنهم بقوا بعد انتهاء تأشيرات زيارتهم (السياحية) المؤقتة حيث لم يكن لديهم مكان آخر يذهبون إليه، وما أنهم غير مدرجين في سجل السكان الفلسطينيين فهم يعتبروا سكان غير شرعيين ويمكن للسلطات الإسرائيلية أن ترحلهم متى شامت.

والزواج الأجنبيات اللاتي يعشن في فلسطين مع أزواجهن وأولادهن لسنوات عديدة يتم احتجازهن حال وصولهن إلى مطار بن غوريون، ويُجبرن على شراء تذكرة عودة إلى الدول التي أتت منها، وحتى الزوجات الغربيات وهي متزوجات من فلسطيني تعاني الآن في الأردن بعد قضاء ٣٣ عاما وهي تغادر الضفة الغربية كل ثلاثة شهور، ولكي يزداد سوء، منع زوجها من مغادرة الضفة الغربية لزيارتها، وهذا تكتيك يستخدم بانتظام لمعاكبة النشاط الفلسطيني منذ بدأ الاحتلال.

إن هذه السياسة تؤثر في أصحاب المهن المحترفين والأكاديميين - من ذوي الأصول الفلسطينية والغربية - الذين يتواجدون في المناطق الفلسطينية المحتلة لأغراض التعليم أو برامج التنمية، أو الأبحاث، أو النشاط الدولي، حيث أن إسرائيل عازمة على تقليص الوجود الدولي في الضفة الغربية وغزة، فعندما يمتنع الفلسطينيون بمفردهم، تستطيع القوات الإسرائيلية أن تستند الذخيرة الحية ضدهم وهي تفعل ذلك بالفعل، حيث يعمل وجود الدوليين كرادع لمثل هذا العنف.

إن لجنة حماية حملة جوازات السفر الأجنبية للمقيمين أو الزائرين للمناطق الفلسطينية المحتلة للمقابلة لهذا الغرض، والتي أطلقت في يونيو ٢٠٠٦، هي مجموعة دعم مكونة من الأفراد والعائلات المتأثرة بالسياسة الإسرائيلية الجديدة التي تمنح دخول حملة جوازات السفر الأجنبية إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتوسع هذه اللجنة إلى:

عدنان فلسطيني الجنسية ويعيش في غزة ومتزوج من فاطمة الجزائرية الجنسية، ومنذ أكثر من عقد مضى تقعدا بطلب لإيجاز إقامتها ولكنها لا يزالان بانتظار الرد، ولا تستطيع فاطمة مغادرة غزة لأنها لن يُسمح لها بملف هوية أو جواز سفر، وربما لن يتم السماح لها بالعودة أبدا إذا غادرت.

إن الفلسطينيين المولودون في قطاع غزة ولكن ترعرعوا في الضفة الغربية، أو ارتادوا مدارسها أو وجدوا عمل فيها، أو تزوجوا هناك، أو انتقلوا للعيش فيها مستضعفون على نحو خاص، (وكانت مثل هذه التنقلات سهلة نسبيا قبل منتصف تسعينيات القرن الماضي)، حيث يمكن ترحيل أهل غزة المتواجدين في الضفة الغربية إلى قطاع غزة لأن إسرائيل ترفض تغيير أماكن إقامتهم في معابر سجلاتها، ومنع الطلاب القادمين من غزة والذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية من العودة لاستئناف دراستهم بعد قيامهم بزيارات قصيرة لعائلاتهم في غزة، والآن بدأت السلطات الإسرائيلية في منع طلاب غزة المقبولين للدراسة في الضفة الغربية من الالتحاق بالجامعات، ومنع الآن السفريين قطاع غزة والشفة الغربية باستثناء عدد محدود من الشخصيات الهامة» الفلسطينية.

كما تم منع فلسطينيو الشتات الذين قد رفضوا في الدخول إلى غزة بعد «فك الارتباط» من القيام بذلك، واكتشف الأجانب الذين يرغبون في السفر إلى غزة، والقلقون من عمليات الفحص الأمنية المطولة في مطار بن غوريون في تل أبيب، أنهم ممنوعون من دخول غزة عبر معبر رفح أيضا.

واضطر الكثيرون من الفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات هوية بمصادقة إسرائيل إلى مغادرة المناطق الفلسطينية المحتلة بانتظام لتجديد تأشيرات السفر السياحية لكي يستمروا في العيش مع عائلاتهم، وكان الكثيرون يسافرون خارج المناطق الفلسطينية المحتلة - إلى الأردن أو مصر أو قبرص - كل ثلاثة شهور ببساطة ليتتمكنوا من العودة فوراً والحصول على تأشيرة إسرائيلية جديدة، ولم تصدر إسرائيل أي إعلان رسمي عن أي تغيير في سياساتها، ولكنها ظلت تمنع العودة إلى المناطق الفلسطينية المحتلة بطريقة نظامية منذ شهر إبريل عبر الحدود الإسرائيلية الدولية في مطار بن غوريون وجسر أليتي وجسر الشيخ حسين وإيلات.

والمتأثرين بهذه السياسة يشملون:

● المواطنون فلسطيني المولد المجنسين من حملة جوازات السفر الغربية - وخاصة الجوازات الأمريكية - والذين أجبرتهم الظروف على نيل



# الانتهاء من «التنقلات السرية» في شرقي القدس

إلودي غيغو

من استخدام الأراضي وإنشاء منطقة محمية لإقامة اليهود.

ويحظر برنامج تخطيط المدينة، وهو أداة أخرى «لنقل المري»، من تصريحات البناء في المناطق السكنية، وهي المناطق الوحيدة التي يمتلكها الفلسطينيون. وتم توظيف البرنامج للحد من تطور المناطق الفلسطينية المحيطة، حيث سمح للفلسطينيين ببناء عمارة مكونة من طابق واحد أو اثنين فقط بينما تم تعديل الوحدات الإسرائيلية لتصل البناية الواحدة إلى ثمانية طوابق. كذلك يحظر الفلسطينيون الخضوع إلى خلال إجراءات إدارية طويلة ومعقدة للحصول على تصريح بناء تكلف حوالي ٢٥ ألف دولار، وهو مبلغ يعد كبير نظراً لأن دخل السكان الفلسطينيين هو أقل بشكل ملحوظ من دخل الإسرائيليين. وبالتالي يحصل الفلسطينيون على نسبة ضئيلة بشكل يلفت النظر من تصاريح البناء كل عام من قبل بلدية القدس، فقد تبين خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-١٩٩٧ إلى أن ٢٧,٥ من المنازل المبنية بشكل قانوني يمتلكها الفلسطينيون.

## مركز الحياة

في عام ١٩٩٥ أصدرت وزارة الداخلية الإسرائيلية قانوناً جديداً يتطلب من المقيمين الفلسطينيين إثبات أنهم كانوا وما يزالوا يقيمون ويعملون في القدس خلال فترة السبع سنوات الماضية. وقد كان معيار الإثبات غاية في الدقة حتى أن أولئك الذين لم يغادروا القدس أبداً واجهوا صعوبات في إثبات ذلك. وتعرض الفلسطينيون الذين فشلوا في إثبات بأن مركز حياتهم هو القدس وبالتالي لخطر إلغاء إقامتهم وتم رفض طلباتهم لجمع شمل عائلاتهم وأطفالهم. وارتفع عدد المقدسين الذين تمت مصادرة هويات إقامتهم بعد إصدار سياسة «مركز الحياة» إلى أكثر من ٦٠٠. وتم إعلان المناطق المحيطة بالقدس والتي انتقل إليها المقدسين نتيجة سياسات العنصرية على أنها مناطق تقع خارج نطاق القدس وبالتالي تم سحب حقوق الإقامة لأكثر من ٥٠ ألف شخص. وحتى يدافع الفلسطينيون عن حقوقهم في الإقامة علاوة على حقوقهم الاجتماعية، عاد ٢٠ ألف فلسطيني للإقامة داخل حدود بلدية القدس.

أثرت سياسة «مركز الحياة» الإسرائيلية بشكل حدي على حقوق الفلسطينيين في الحصول على المزايا الطبية والاجتماعية، إضافة إلى أنه قد تم حرمانهم من شمل عائلاتهم ومن تسجيل أطفالهم والاضمحام

أوشكت إسرائيل على الانتهاء من تنفيذ خطة طويلة الأمد لتغيير البنية الديموغرافية لشرق القدس المحتلة. وقد وصفت السياسات الداعية إلى إلغاء حق الإقامة لأهل القدس الفلسطينيين وتهويد المدينة بأنها سياسات تطهير عرقية.

صاف وجودهم خارج القدس أثناء حرب ١٩٦٧، يعتبرون من سكان الضفة الغربية، وبالتالي يخضعون للسلطات العسكرية. وعقدت الحكومة الإسرائيلية إحصاء لعدد السكان الفلسطينيين المقيمين داخل الحدود الإدارية الجديدة للمدينة، وضمنت حالة إقامة دائمة لأولئك القاطنين في المناطق المحتلة. وكان يحق لهؤلاء السكان الحصول على جنسية إسرائيلية على أن يقرؤا بولائهم للحكومة الإسرائيلية، إلا أن الرغز العام للاعتراف بالسيطرة الإسرائيلية على القدس المحتلة أدى إلى حصول ٢٢,٢ فقط من الفلسطينيين المقدسين على الجنسية الإسرائيلية. وأصبحت الأغلبية الباقية مقيمين دائمين في إسرائيل يخضعون للقانون والشرعية الإسرائيلية، كما هو حال المغتربين الذين جاؤوا طوعاً للعيش في إسرائيل.

وتختلف حالة الإقامة الدائمة في القدس بشكل كبير عن المواطن. فالمقيم الدائم في إسرائيل يتمتع بحق العيش والعمل في إسرائيل دون الحاجة لأي تصريح خاصة، كما يحصل على الخدمات الاجتماعية من الهيئة الوطنية للتأمين. إضافة إلى حق التصويت إلى الانتخابات المحلية. إلا أن الإقامة الدائمة لا تنقل إلى أبناء وبنات حاملها أو إلى أزواجهم. إضافة إلى أن المقيمين الدائمين لا يمتلكون حق العودة إلى إسرائيل في أي وقت شاؤوا كما هو حال المواطنين الإسرائيليين.

قامت إسرائيل بين الأعوام ١٩٦٧ و١٩٩٤ بمصادرة ٢٤٨ كيلومتر مربع من أراضي القدس الشرقية، ٨٠ منها يمتلكها الفلسطينيون. وما زالت عملية المصادرة مستمرة، حتى أنه في يومنا هذا تقع بالكاد ٧٧ فقط من أراضي القدس الشرقية ضمن ممتلكات الفلسطينيين. وقد كانت عمليات المصادرة هي الأكثر استفاداً لبناء المستوطنات اليهودية والممرات للمستوطنين. وهو انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يصرّ نقل الدولة المحتلة لعدد من سكانها إلى الأراضي المحتلة.

استخدمت بلدية القدس وبشكل مناسب القوانين الحدودية لبناء مناطق خضراء، يفترض أن تكون منفصلة لغايات بيئية وترفيهية، إلا أن هذه المناطق قد استخدمت في الواقع كغطاء لمنع الفلسطينيين

وبعد النصر الذي حققته إسرائيل في حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بالاستيلاء على القدس الشرقية وهو الجزء الذي كان يخضع لحكم السلطات الأردنية من الانتداب البريطاني في عام ١٩٤٨ إضافة إلى ٦٤ كيلومتر مربع كانت تشكل جزءاً من الضفة الغربية. وبالتالي أصبحت القدس أكبر المدن الإسرائيلية وتم إعلانها بأنها «عاصمة الوحدة والخلود». واستمر المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة باستتكار هذا التصرف الاحتلالي الأحادي الجانب، مدعين أنه انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحرم السيطرة على المناطق باستخدام الأساليب العسكرية. ودائماً ما كان المجتمع الدولي يعتبر شرق القدس بأنها مدينة محتلة، ولكنه كان ينظر بنفس العين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد دعم المجتمع الدولي ادعائه بالقو الفلسطيني باعتلاك شرق القدس بحقيقة أنه في وقت الاحتلال كانت الغالبية العظمى من سكان هذا الجزء من المدينة من الفلسطينيين. وبدأت إسرائيل إثرها بشن حرب ديموغرافية للحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على كل المدينة، وقامت الحكومات الإسرائيلية خلال العقود الأربعة التالية بتطبيق سياسات صممت خصيصاً لتغيير البنية السكانية للمدينة والتأكد من تفوق عدد السكان اليهود. وحتى بناء الحائط الذي يلف شرق القدس، استمر الجانب الإسرائيلي في تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من الأنظمة العنصرية للتقليل من عدد السكان الفلسطينيين من خلال التضييق عليهم في حياتهم اليومية لدرجة لا تقاوم، وتعزيز غزو الاستيطان الإسرائيلي في القرى الفلسطينية المجاورة. وأيوماً أصبح عدد السكان المقدسين الفلسطينيين ٢٣٠ ألف، أي ما نسبته ٢٢٠ من مجموع عدد سكان القدس.

وهوجب الخطة التي وضعها القادة العسكريين الإسرائيليين لما بعد حرب ١٩٦٧، أن يتم شمل المناطق الفلسطينية التي تحوي أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، إلا أن عدداً كبيراً من أراضي القرى الفلسطينية شملت ضمن منطقة القدس. وأصبح أولئك السكان الذين لا تشملهم حدود البلدية الجديدة أو الذين



أزول ١٩٨٨ متراً فقط في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ونزح على أثرها ٥٩٤ شخص.٢ وقد تزامن هذا التصاعد مع السيطرة على المزيد من الأراضي والخطط لتطوير مستوطنات يهودية جديدة في قلب الأراضي الفلسطينية مثل رأس العمود أو جبل الزيتون.

إن بناء الجدار على طول ودخل حدود بلدية القدس سيؤدي بشكل قاطع إلى منع الفلسطينيين المطرودين من العودة إلى القدس وذلك نتيجة لمصادرة أراضيهم أو هدم منازلهم أو الضغط الذي يتعرضون له من مجموعات المستوطنين المتطرفين. وبالتالي سيخسرون حقوقهم بالحصول على إقامة دائمة في القدس بموجب سياسة «مركز الحياة» ولن

يكونوا قادرين على الدخول إلى المدينة دون الحصول على تصريح خاص، وستعرض ممتلكاتهم التي تركوها في القدس للاحتلال بموجب القانون الإسرائيلي لممتلكات الغائب.

وسيمنح ذلك الجدار، ذو ارتفاع غائبة أمتار، حجة قانونية لإسرائيل لتحقيق أهدافها طويلة الأمد للحصول على الأمن. وستبقى القدس في قلب الصراع العربي، وسيكون لصمت المجتمع الدولي وفشله بالوقوف أمام استراتيجيات إسرائيل للتنقل تبعية دائمة تهدم أي آمال بالسلم الإقليمي. وسيظهر أن نقل الفلسطينيين هو أمر سيضعه عما قريب واقع لا مفر منه.

يجب أن لا يبقى طي الكتمان.

إلودي غيغو هي محامية متخصصة بقانون حقوق الإنسان، وكانت قد عملت كمستشارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٥ وهي حالياً مساعدة محلل في مركز مراقبة الهجرة الداخلية التابع لمجلس اللاجئين النرويجي في جنيف. يريدها الإلكتروني: elodieguego@hotmail.com

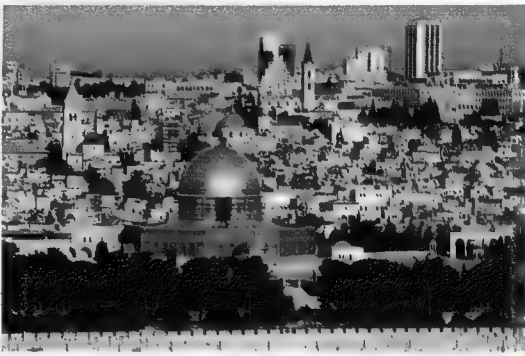
www.jcc.org/english ١

٢ لتوجيه السيرة لادام المندة لشؤون اللاجئين، ١٧ يناير ٢٠٠٦  
٣ بتعليم: www.jcc.org/english/Planning\_and\_Building  
Statistiscap

الضفة الغربية، وخاصة أولئك الذين يعيشون خارج حدود القدس، لخسارة حالة إقامتهم بسبب سياسة «مركز الحياة». فقد تسبب الجدار في منح العديد منهم من الوصول إلى أماكن عملهم أو الخدمات الأساسية داخل القدس، وهي الأمور التي يجب أن يحافظوا عليها للحصول على الإقامة الإسرائيلية. وأصبح أفراد العائلة الذين لا يحملون بطاقات إقامة دائمة غير قادرين على التخلص من القيود الإسرائيلية حول الإقامة وسيكون على الأزواج الذين يحملون بطاقات الإقامة الدائمة الاختيار بين العيش في إحدى جانبي الجدار أو خسارة وظائفهم وحقوقهم في الإقامة في القدس. وبحسب ما ورد في التقرير الخاص للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في الأراضي

إلى خطة هيئة التأمين الوطنية الإسرائيلية. وحرم آلاف الأطفال الفلسطينيين الذين ولدوا في القدس لوالدين لا يحملون هوية القدس من تسجيلهم، وبالتالي لن يتقدروا على ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في التعليم. وبالرغم من أن سياسة «مركز الحياة» لم تستمر بشكل رسمي، إلا أن انفجار انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ أدى إلى إعادة تفعيله مرة أخرى، ومنذ شهر مايو ٢٠٠٢، رفضت إسرائيل استقبال أي طلبات للم شمل العائلة إضافة إلى أنها رفضت تسجيل أطفال المقيمين الدائمين الذين ولدوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتنضم الجدار إلى أهداف سياسة «مركز الحياة».



الفلسطينية المحتلة فإن «إسرائيل تسعى إلى المزيد من التقليل لعدد السكان الفلسطينيين في شرقي القدس من خلال إجبار أحد الزوجين على الانتقال للعيش في جهة الضفة الغربية من الجدار».

وكانت مسألة السكن ومستوى الاكتظاظ الكبير في المناطق الفلسطينية من الأسباب التي أجبرت الفلسطينيين على الخروج للعيش خارج حدود البلدية أو أنهم اضطروا إلى بناء منازل متهدئة بها القوانين الإسرائيلية، وبالتالي يخضعون لمخالفات باهضة وتهديدات بهدم المنازل. وهذا ما حصل في الأعوام الأخيرة، ازداد وبشكل واضح عدد الأبنية التي تم إزالتها، بسبب عدم وجود تصريح. وبحسب ما افادته منظمة نيتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٢ في شرقي القدس تم هدم ٢٦٩ منزل وغيرها من الأبنية، بينما تم هدم

فهو لم يعزل شرقي القدس فقط عن الضفة الغربية وشمل المنطقة في حدود إسرائيل وحسب، ولكنه أيضاً قسّم القرى الفلسطينية المجاورة لشرقي القدس. وتم نصب هذا الجدار على الأراضي المجاورة والتي كانت تعتبر مسبقاً ضمن بلدية القدس (وهما مخيم شعفاط وعناط) والبالغ عدد سكانها حوالي ٥٥ ألف نسمة، وكان معظم قاطني هذه المناطق يحملون هوية القدس. إضافة لذلك فصل هذا الجدار القرى المجاورة التي كانت تعتمد كلياً على مدينة القدس في معيشتها، وأجبر حوالي ٥٠ ألف فلسطيني كان يحمل الإقامة الدائمة على تغيير مكان إقامتهم بسبب نظام الضرائب العنصري وقيود تصاريح البناء التي فرضتها السلطات الإسرائيلية.

وخضع الفلسطينيون الذين كانوا يحملون الإقامة الدائمة الإسرائيلية والذين وجدوا أنفسهم في أراضي



# رسالة الجرافات

حيف هالمر

يعكس تدمير المنازل رفض إسرائيل للاعتراف بوجود شعب آخر يقطن البلاد له مطالبه وحقوقه الشرعية الخاصة به

في أبريل ٢٠٠٢ عملت الجرافات المجنزرة الضخمة من نوع كاتوريلا ٩-D لمدة ثلاثة أيام لتدمير أكثر من ٣٠٠ منزل في قلب مخيم جنين المكتظ بالسكان.

إن المعلومات المتعلقة بتدمير المنازل في الضفة الغربية مليئة بالمشاكل والسبب عدم وجود وكالات دولية تعمل بانتظام في هذا المجال، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للمنظمات الإسرائيلية، وعدم مصداقية المعلومات التي يصدرها الجيش الإسرائيلي.

لقد تسببت بلدية القدس في وجود نقص حاد في المساكن من خلال مصادرة الأراضي، وعرقلة عملية الإعداد لبرامج تخطيط المدن للأحياء الفلسطينية، وحظر تصاريح البناء، وبضطر الكثير من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية للبناء بدون تصاريح، ليجدوا أن وزارة الداخلية والبلدية قامت بتدمير منازلهم، وبعد أن يضطروا إلى الانتقال إلى السكن خارج المدينة، فهم يفقدون حق إقامتهم في القدس ويتم إبعادهم عن المدينة للأبد.

لقد قضى نور الدين دومري ٢٨ عاماً وهو يعمل في الإدارة المدنية الإسرائيلية كضابط شرطة في القدس، ولديه وسام كبير ورف مليء بالتقدير لخدماته المتفانية. وفي أبريل ٢٠٠٣، بعد مرور شهرين على تقاعده، تم تدمير منزله الذي أنفق عليه كل مدخراته طوال الحياة وقرض مالي، فهو لم يحصل على تصريح لبناء منزله الذي بناه لأنه لم يتحصل نفقات الرسوم المطلوبة التي تقدر بمبلغ ٢٠ ألف دولار أمريكي. وكان رئيسه القديم في العمل على رأس الفريق الذي حضر لهم منزله. وقد قام ببناء منزل أيل للسقوط مكون من غرفتين وسقفه من الصفيح وسط حطام منزله القديم لكي يحصل هو وعائلته على مكان يقيموا فيه، ولا يزال يدين بقيمة القرض الذي حصل عليه لمنزله الأول ويدين بغرامة بقيمة ٥٠ دولار أمريكي لكل متر مربع في منزله القديم - وهي رسوم التدمير التي تحصلها البلدية. وهناك أمر يهدم محل سكنه الجديد، وهو عاجز عن توكيل محام لأن وظيفته الجديدة كحارس أمن ذات أجر متدنٍ جداً. ولقد قضى جل تاريخه المهني مع منظمة يهودية حتى النخاع، وهي إدارة شرطة القدس. فإذا كانت هذه الطريقة هي التي تتبعها إسرائيل في التعامل مع من يتعاونون معها، فما بال أولئك الذين يقاومونها؟

وتستخدم أيضاً كضرب من العقاب الجماعي، سواء «لردع» (هدم منازل الأشخاص المتهمين بارتكاب مخالفات أمنية) أو من أجل التخويف، ويستمر هدم المنازل في كل مكان في إسرائيل، في القرى الفلسطينية والبلدوية «غير المعترف بها»، وفي أحياء الرملة واللد والبلدات والمدن العربية الإسرائيلية الأخرى.

ويعد سنة ١٩٦٧ جرى تنفيذ عملية - ورسالة - التشريد عبر الخط الأخضر في المناطق المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، ودمرت الجرافات الإسرائيلية أكثر من ١١ ألف منزل فلسطيني منذ عام ١٩٦٧.

• تم تدمير ٢٠٠٠ منزل على الأقل عقب حرب ١٩٦٧ - بما فيها أربع قرى كاملة في منطقة اللطرون (المعروفة الآن باسم «حديقة كندا») وحارة المغربي أمام الحائط الغربي.

• في عام ١٩٧١ أمر آرئيل شارون بتدمير ٣٠٠٠ منزل في مخيمات اللاجئين في غزة تدميراً كاملاً.

• تم تدمير ٣٠٠٠ منزلاً على الأقل في سياق إجراءات قمع الانتفاضة الأولى في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي.

وتشكل السياسة الإسرائيلية لتدمير المنازل الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الكلية للتشريد التي أدت إلى طرد ٨٠٪ من الفلسطينيين من الأراضي التي أصبحت معروفة الآن بإسرائيل؛ ويعيش نصف الجدد الكلي للسكان الفلسطينيين (القاطنين في المناطق المحتلة) محتجزين في وطن مقطع الأوصال، بينما يستمر ملايين اللاجئين في العيش في وهن وضعف في المخيمات، بينما يجد «عرب إسرائيل» - المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل - أن وضعهم يتعرض للخطر بازدياد.

«لا يوجد مكان في بلادنا إلا لليهود، ويجب أن نقول للعرب: اخرجوا! وإذا لم يوافقوا، وإذا قاوموا، فيجب أن نخرجهم باستخدام القوة»  
بروفسور بن صهيون دينور، أول وزير للتعليم في إسرائيل، من كتاب تاريخ الهاغاناه (١٩٥٤)

إن تدمير المنازل كان من صميم طريقة إسرائيل في التعامل مع «مشكلة العرب» منذ فكرة إقامة الدولة، حيث قامت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٤ بتدمير ٤١٨ قرية فلسطينية على نحو منتظم - أي ٨٥٪ من القرى الفلسطينية، وكانت عمليات التدمير هي لب العملية الأوسع للتشريد (التي أطلق عليها الإسرائيليون لقباً أخف وطأة وهو «النقل»). وتعمل سياسة تدمير المنازل على حصر الفلسطينيين في جزر صغيرة أو أنها تستخدم لتعزيز «الأمن» الإسرائيلي،

قوة عظمى يبحث عنها  
مخيم جنين في فلسطين





والمواطنين العرب واليهود، واليهود الأوروبيين واليهود الشرق أوسطيين، الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، والمتندين والعلمانيين، وأصبح الإسرائيليين في الاعتزال عن العالم بإزدياد. وحتى الشباب والشابات الإسرائيليين يتم تجريدهم من إنسانيتهم بإسراخهم كجنود تطرد العائلات الفلسطينية من منازلهم، وحتى جمال الأرض يتم تدميره حيث تسارع السلطات لبناء أحياء سيئة المظهر وممتدة بغير انتظام وطرق سريعة ضخمة من أجل «المطالبة» بالأراضي قبل أن يزحف إليها الفلسطينيون مرة أخرى، إلى فلسفة الجمال، وحقوق الإنسان، والاهتمام البيئة، والتعليم والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتواجدوا مع التشريد والاحتلال، وإسرائيل المحصنة، كما تطلق عليها، مركزة بالضرورة على ثقافة القوة والعنف والفظاظة.

إن الجرافة تستحق أن تنقل مكانها الصحيح إلى جانب الدبابة كرمز لعلاقة إسرائيل مع الفلسطينيين - الدبابة رمز لقتال إسرائيل من أجل وجودها وساناتها في ساحة الحرب، والجرافة رمز للجانب السفلي المظلم لمشروع إسرائيل المستمر في تشريد الفلسطينيين تماما من البلاد.

جيف هالر هو منسق في اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل، وهو أستاذ علوم الإنسان بجامعة في غوربيون، في يثر السبع، في إسرائيل، ويريد الكاتوني: [icahd@zahav.net.il](mailto:icahd@zahav.net.il)

اللجنة الإسرائيلية ضد تدمير المنازل [www.icahd.org](http://www.icahd.org) هي مجموعة سلمية للتصرف المباشر وتقاوم هدم إسرائيل للمنازل الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وبناء الطرف الانشائية، وسياسيات «الإغلاق» و«العزل». وتشمل اللجنة على أعضاء من منظمات سلام وحقوق إنسان إسرائيلية كثيرة، ويتم تنسيق عملها مع المنظمات الفلسطينية المحلية. وتساعد اللجنة الفلسطينيين على تقديم إدعاءات لدى الشرطة، وفي التعامل مع السلطات الإسرائيلية، وفي ترتيب المساعدة القانونية وعملها ماليًا، والتعامل مع الصدمات بله الحياة تحت الاحتلال. وتعمل اللجنة على توعية الإسرائيليين والفلسطينيين لإعادة بناء المنازل المهدامة كشكل من أعمال مقاومة.

يصرخون ويولحون ببنادقهم أثناء دخولهم إلى غرف معيشة العائلات دون خوف من المساءة، ويأخذون الصور، أو يتسلقون إلى أسطح المنازل أو يقتشون في المنزل أو الفناء، ويهينون الكبار ويروعون الأطفال.

وفي الوقت الذي تمتلك في كل الدول والمبدن أنظمة تخطيط، وآليات تقسيم المناطق وآليات التنفيذ، تعتبر إسرائيل هي الدولة الغربية الوحيدة والقدس هي المدينة الوحيدة اللتان يرفضان على نحو منظم إصدار تصاريح البناء ويهدمان منازل مجموعة قومية بعينها. وتلك الأفعال التي تذكرنا بجنوب أفريقيا في عهد التمييز العنصري والصرب في كوسوفو تنتهك العهود الدولية لحقوق الإنسان انتهاكاً واضحاً.

● بموجب أحكام لاهاي لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة، مطلوب من إسرائيل كقوة محتلة أن تحمي السكان الفلسطينيين وأن تضمن احتياجاتهم.

● ينص الإعلان الدولي لحقوق الإنسان على أنه «كل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته. ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن» (المادة ٢٥).

● العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «يجترف بحق كل فرد الحصول على مستوى ملائم للحياة ... بما فيه الطعام، والملبس، والسكن المناسب» (البند ١١).

● العهد الدولي الخاص بإنهاء كافة أشكال التمييز العرقي يلزم الدول الأطراف «على ضمان حق كل فرد في المساواة أمام القانون، بدون تمييز للجنس أو اللون أو القومية أو الأصل العرق ... وخاصة حق السكن» (البند ٥)

● الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي تبنتها الجمعية العامة في الأمم المتحدة (القرار ١٨١/٤٣، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨) تعلن «إن الحق في المسكن المناسب يعترف به مجتمع الأمم عالمياً، وأوجب على الحكومات أن تقلل بالالتزام الأساسي لحماية المنازل والأحياء وتأمينها، بدلا من إلحاق الضرر بها وتدميرها».

إن الخوف من احتمال ثورة النازحين مرة أخرى للمطالبة بإزدهم تمنع الإسرائيليين من التمتع بثمار سلطتهم، وسيطرت الرهيبة المتزايدة من الأجناب والتعصب الديني-القومي على البلاد، وأصبح الاستقطاب يميز العلاقات بين اليمين واليسار،

ن الكثير من آلاف الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة الذين يواجهون تدمير مساكنهم «غير القانونية» بدءوا البناء خلال السنوات الأولى لعملية أوسلو في أواسط تسعينيات القرن الماضي، وبعد أن تشجعوا باحتجالات انتشار السلام، عاد الكثير منهم إلى بلداتهم وقراهم الأصلية واستمروا أموالهم في منازل جديدة، وفي ذلك الوقت اعتقد الجميع أن سياسة تدمير المنازل قد تتوقف، وبالفعل أوصت إيهام الإدارة المدنية ليعتقدوا أنه بما أن معظم الأراضي سيتم تسليمها للفلسطينيين فإنهم لن يواجهوا أي مشكلة من مشاكل التدمير - حتى وإن لم تتغير سياسة التدمير بشكل رسمي.

واليوم يوجد أكثر من ٢٠٠٠ أمر بالهدم لم يتم تنفيذها، ويأتي يوم تنفيذ الأوامر دون تحذير، كما يبدو أن عمليات التدمير عند حدودها تتم بشكل عشوائي، وعادة ما تأتي طواقم الهدم بصحبة الجنود والشرطة وموظفي الإدارة المدنية في الصباح الباكر مباشرة بعد أن يغادر الرجال إلى أماكن عملهم، وفي بعض الأحيان، ولكن ليس دائما، يتم منح العائلات ساعة من الزمن ليقيموا بإخلاء المنزل من متعلقاتهم قبل أن تشرع الجرافات في عملها. وبما أن بعض أفراد العائلة والجيران يقومون عادة ببعض أعمال المقاومة - أو الاحتجاج على الأقل - يتم إخراجهم من المنزل باستخدام القوة، وأذاً كما تقوم طواقم الهدم (وهم غالبا ما يكونوا عمال صفيح أجناب) بإلقاء ممتلكاتهم خارج المنزل. وبالإضافة إلى هدم المنزل، يشكل تدمير ممتلكاتهم الشخصية مصيبة مالية خطيرة - ناهيك عن المعاناة العاطفية للناس الذين يشاهدون ممتلكاتهم الشخصية وهي تتحطم ويلقى بها تحت المطر والشمس والتراب. وبعد ذلك تبدأ الجرافات بعملها في هدم المنازل، وتستغرق ما بين ساعة إلى ست ساعات على حسب حجم المنزل، وأحيانا تتم مقاومة عملية الهدم وسط عنف جم حيث يتعرض الناس للضرب والسجن والقتل أحيانا، كما يتعرضون دائما للإهانات والتذليل.

ويتم الإشراف على العمل من قبل شخص من السلطات الحكومية المختصة (الإدارة المدنية في المناطق الفلسطينية المحتلة أو بلدية القدس أو وزارة الداخلية في القدس، ومشرقي الإدارة المدنية، الذين هم في غالبيتهم من المستوطنين، معروفون بقسوتهم ووحشيتهم على وجه الخصوص، ولهم دور كبير في الحرب التصفية النفسية التي هي جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط والتنفيذ، حيث أن سياراتهم الجيب البيضاء من نوع تويوتا، التي تصنعها المركبات العسكرية دائما، تدب الرعب عندما تشق طريقها عبر القرى بحثا عن دلائل على «مخالفات» البناء وهم غالبا ما يسرعون متجهين نحو أحد المنازل ويكبحون فرامل سياراتهم بقوة، ويقفزون منها وهم



## مجرد جدار؟

تيم موريس

الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح لموظفيهم المحليين، وبذلك يعرضون قدرتهم على الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية المتكثفة وعملية توزيع المساعدات الغذاء للخطر.

وإذا كانت إسرائيل تنوي أن يصبح الجدار حدوداً دولية دائمة - كما يشبه الكثيرون في ذلك - فإن إسرائيل ستضم المنطقة العازلة إليها رسمياً، وهناك الجسدية الإسرائيلية، فإنه سيتم استبدالهم بعدد مساو من المستوطنين اليهود الذين سينقلون للعيش خلف الجدار.

يستولي الجدار بعد ذاته على أكثر الأراضي الزراعية وموارد المياه حساسة في الضفة الغربية إلى جانب فلسطيني القدس الشرقية، وسيؤدي توسع المستوطنات إلى شرقي الجدار وهيمنة إسرائيل على وادي الأردن إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد الضرورية للدولة الفلسطينية المستقبلية، ولن يكون هناك وجود للدولة الفلسطينية الحيوية بدون الوصول إلى تلك الأراضي وموارد المياه الحيوية، أو بدون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية؛ وبدون الدولة الفلسطينية الحيوية، لن يكون هناك أي سلام محيي.

قسم شئون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

المعلومات الواردة في هذا المقال مستمدة من:

مجموعة سياسات الطوارئ الإنسانية  
www.humanitarianinfo.org/ops/docs/UN/  
OCHA/OCHABarRprt-Upd16-En.pdf

بتيسليم: www.btselem.org/  
/English/Separation\_Barrier

خطاب ألقاه راي دولفن (مؤلف كتاب جدار الضفة الغربية: هدم فلسطين، مارس ٢٠٠٦، ISBN: 0745324339) www.therusalemfund.org/images/fortherecord.php?ID=278

تيم موريس هو أحد محرري نشرة الهجرة القسرية، ويريده الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

يعتبر حاجز الضفة الغربية الجدار أمناً من وجهة نظر إسرائيلي. ويشير الصدام الإسرائيلي إلى أنها أقامت الجدار المصيص حسب القانون، وليس بموجب على مسؤوليات القنالة النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. يُلحظ: المستوطنات غير القانونية: إلى داخل إسرائيل.

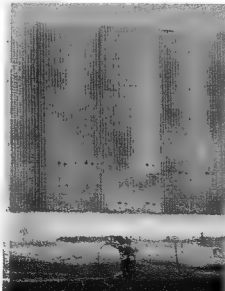
أي إجراء جوهري لوقف بناء الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة.

وأعلنت إسرائيل أن الأراضي الواقعة بين الجدار وبين الخط الأخضر هي "منطقة تماس" حيث يجب على كل السكان وأصحاب الأراضي الحصول على تصاريح للبقاء في منازلهم وأراضيهم، وباتجاه بناء الجدار، سيحتاج حوالي ٦٥ ألف فلسطيني إلى تصاريح ليعبروا الجدار إلى باقي أنحاء الضفة الغربية. وفي المناطق التي اكتمل فيها بناء الجدار، فإن أطفال المدارس الذين يقطنون في منطقة التماس ويزدادون المدارس الواقعة في الجانب الفلسطيني والمزارعون الراغبين في الذهاب إلى السوق يضطرون إلى الاصطفاف في طوابير بانتظار قدوم أحد سيارات الجيب العسكرية الإسرائيلية لفتح البوابة، وفي العادة تغلق البوابات في تمام الساعة الرابعة عصر، ولا يسمح لسيارات الاسعاف الفلسطينية بالدخول منطقة التماس.

وبعض الفلسطينيين الذين لم يجددوا بطاقات الهوية التي تصدرها إسرائيل يقعون الآن في شرك المنطقة العازلة إلى الأبد، حيث أنهم يخشون من حرمانهم من العودة إلى عائلاتهم إذا عبروا البوابات تجاه الضفة الغربية. واضطر بعض الآباء إلى التوقف عن إرسال فتيانهم إلى المدارس في الجانب الآخر من الجدار خشية على صحتهم وأمنهم، ولأن محكمة العدل الدولية لم تعلن عدم شرعية الجدار فحسب بل وعدم شرعية نظام البوابات والتصاريح، فإن

لقد شرعت الحكومة الإسرائيلية في بناء الجدار الفاصل في شهر يونيو ٢٠٠٢، وقد تم التخطيط له بأن يمتد بطول حوالي ٧٠٠ كم وتم بناء نصفه الآن، وتقع نسبة ٢٧٥ من طوله الكلي داخل الضفة الغربية بدلاً من أن تمتد على طول الخط الأخضر، وهو الحد المعترف به دولياً بين دولة إسرائيل والضفة الغربية. ويبلغ ارتفاع الجدار في بعض المناطق - وخاصة في القدس الشرقية المحتلة وحول مدينة قلقيلية الفلسطينية - ثمانية أمتار من الأسمنت المسلح، وهو بذلك يبلغ ضعف ارتفاع حائط برلين، وتشمل معظم قطاعات الجدار أبراجاً مسلحة بالقنassing تقع كل ٣٠٠ متر، والجدار عبارة عن أجزاء من الأسمنت وأجزاء من السياج في بعض المناطق الأخرى. والجدار يحاط بمنطقة عازلة بها خنادق، وأسلاك شائكة، وسياج كهربائي، وأجهزة تصوير حراري، وكاميرات فيديو، ومناطيد استطلاع، وإجراءات أمنية أخرى.

ويقطع الجدار أراضٍ في عمق الضفة الغربية - ويفصل أحد قطاعات مسافة ١٤ كم داخل المناطق الفلسطينية - لكي يظل الشبكة الممتدة للمستوطنات الإسرائيلية ومناطق التوسع التي خططت لها. ومتوقع ست وخمسون مستوطنة - تأوي أكثر من ١٧٠ ألف مستوطن - بين الجدار وبين الخط الأخضر، وعندما تأخذ المستوطنات اليهودية الإضافية في القدس الشرقية بعين الاعتبار، فإن ثلاثة أرباع عدد المستوطنين البالغ عددهم ٤٢٥ ألف مستوطن سيقطنون خلف الجدار، وإذا جرى تنفيذ الخطط الحالية سيضم الجدار نسبة ٢١٠ من مساحة الضفة الغربية. وتبلغ التكلفة الكلية للبناء أكثر من ٢ بليون دولار أمريكي - أي ستة أضعاف الميزانية السنوية للأutor.



لقد كان الجدار موضوع أربعة قرارات للأمم المتحدة - اعترضت عليها الولايات المتحدة - في مجلس الأمن وثلاثة قرارات في الجمعية العامة، وفي شهر يوليو ٢٠٠٤ قامت الجمعية العامة وبأغلبية ساحقة بإعادة التأكيد على حكم محكمة العدل الدولية بأن الجدار يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بدمه أو تعديله مساره إلى الخط الأخضر، ومع ذلك لم يتخذ المجتمع الدولي



# المساعي المبذولة للتخفيف من آثار الجدار: التوترات القانونية والعملية

كارين ستارك

الغربية في محاولة لمنع إسرائيل من مصادرة الأراضي «غير المستخدمة».

وتختلف الطرق التي تتعامل بها وكالات الأمم المتحدة تجاه الجدار، ويلاحظ تقرير سنة ٢٠٠٥ السنوي للمفوض العام للأونروا الذي قدمه للجمعية العامة أن الجدار تسبب في تدور أوضاع اللاجئين في المناطق التي أقيم فيها، ولا يوجد لدى الأونروا برنامجا خاصا يستهدف حصريا مجتمعات اللاجئين المتأثرة بالجدار، ولكن يضع منها مدرج بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن برامج المساعدة الإنسانية حيث أنهم يستوفوا معايير المستحقين التي تضعها الوكالة، ويشمل برنامج الغذاء العالمي المجتمعات المتأثرة بالجدار ضمن المتفجرين المستهدفين، وتضمن اليونيسيف أن للأطفال المتضررين من الجدار الأولوية في الحصول على دعم التعليم التعويضي.

إن مشاريع التخفيف من آثار الجدار تسهها المشاكل من حيث تنفيذ المشاريع التي تهاطب عدم الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب الجدار واحترام القانون الدولي في الوقت ذاته، وتطلب الأزمنة الاجتماعية الاقتصادية التي أوجدها الجدار والاحتلال تنفيذ الحلول الجادة ذات الأمد البعيد والمتصلة في القانون الدولي، حيث تُذكر فتوى محكمة العدل الدولية وقرار مجلس الأمن التالي لها إسرائيل والدول الأخرى بالتزاماتهم في ظل القانون الدولي.

البريد الإلكتروني للكاتبة هو  
chareen.stark@yahoo.com

www.ij-cj.org/cjwww/ldocet/issup/issupframe.aspx.htm

www.palestine-un.org/vcs1015.html ٢

www.lcn.org/ldoc/VolList?ReadFormId=1300 ٣

٢٠٠٤

١. إطار «التخفيف من آثار الجدار» الذي أعدته على الجهات للامعة والوكالات للخدمة للمشاريع والمساعدة في المنطقة للتأثرة بالجدار «المساحة» بقلم ليكا هالسون وجان أبو عزاز

www.relieffweb.org/library/documents/2005/tac\_pse-30jan.pdf

www.pal-arc.org ٥

www.un.org/ctnr/publications/pdf/comeng-٦-report2005.pdf

تتضمن عملية مساعدة المجتمعات المتأثرة بالجدار في غالب الأحيان على قرارات شخصية. فهل تساهم المساعدات في دوام بقاء الجدار أم تجعل وجوده شرعا؟

هذه القضية هي موضوع النقاش ولا زالت غير واضحة المعالم حيث ترفض بعض الدول الاشتراك في مشاريع التخفيف من آثار الجدار رفضا مطلقا، بينما توجه العام هو احترام الفتوى بتقديم التمويل للمشاريع قصيرة الأمد فضلا عن المشاريع طويلة الأمد - مثل العيادات الصحية المتحركة بدلا من المنشآت الصحية الدائمة، وتتطلب هذه القضايا اهتمام أكبر، فكيف يمكن للدول أن تحترم القانون الدولي بينما تساعد في تقديم الاحتياجات الإنسانية للمجتمعات المتأثرة بالجدار.

وما أن المنظمات غير الحكومية لا تعتبر دول منزمنة بفتوى محكمة العدل الدولية والتي تشدد على القانون الدولي العرفي، فإن بعضها يميل إلى التجاوز والعمل مع مشاريع التخفيف من وطأة آثار الجدار، وعلى سبيل المثال، اشتركت منطقتان فلسطينيتان غير حكوميتان - وهي لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية واتحاد لجان عمال الزراعة - مع منظمة الأهالي، وهي منظمة غير حكومية من عرب إسرائيل، في مشروع مبتكر للتخفيف من آثار الجدار ويشمل إعادة غرس الأشجار التي حُمرت أثناء عملية بناء الجدار، وتستفيد مئات العائلات على جانبي الجدار من هذا المشروع الذي يساعد من خلاله عرب إسرائيل في إسرائيل فلسطيني الضفة

تتضمن عملية مساعدة المجتمعات المتأثرة بالجدار في غالب الأحيان على قرارات صعبة، فهل تساهم المساعدات في دوام بقاء الجدار أم تجعل وجوده شرعا؟

تتولى القوى المحتلة المسؤولية وحدها عن توفير المساعدات الإنسانية للشعب الذي تحتله بموجب القانون الإنساني الدولي، وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، تقع هذه المسؤولية على عاتق إسرائيل، ولكن الحقيقة أن المجتمع الدولي تولى هذه المسؤولية بالدرجة الأولى منذ عام ١٩٦٧، واليوم تشترك الكثير من الجهات المانحة ووكالات المساعدة الإنسانية في التخفيف من وطأة آثار الجدار من خلال المشاريع الإنسانية ومشاريع التنمية.

في شهر يوليو ٢٠٠٤، وفي استجابة لطلب من الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وجدت محكمة العدل الدولية أن الجدار وابعاداته يشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وطالبت المحكمة بالإيقاف الفوري للجدار وتفكيكه وطلبت إسرائيل بتعويض الأضرار الناجمة عن بنائه، وتطلب «فتوى» محكمة العدل الدولية من كل الدول «لا تعترف بالموقف غير القانوني الناتج من بناء الجدار «ولا تقدم المساعدات أو العون للإبقاء على الوضع الذي نتج عن هذا البناء، ويؤكد تبني الجمعية العامة للقرار رقم ES-10/15، على الالتزام القانوني لإسرائيل - بالإضافة إلى التزام الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة - باحترام هذه النتائج.

وعقب فتوى محكمة العدل الدولية، لا ترغب الكثير من الجهات المانحة ووكالات المساعدات الإنسانية في إنشاء بنية تحتية كالمطرق أو المدارس التي لن تكون ضرورية للفلسطينيين بقدر ما هي ضرورية لوجود الجدار، ولكن الفتوى لا تعطي توجيهات واضحة للدول لإزاء المشاريع المقبولة للتخفيف من وطأة وجود الجدار، وكانت





# مساعداً طارئة للمزارعين المتضررين جراء الجدار الفاصل

سعيد عيساوي وإيلي أرييل

كان لبناء الجدار الفاصل في الأراضي المحتلة من الضفة الغربية على المزارعين أثر كبير حيث أنه فصل العديد منهم عن أراضيهم وتهدف بادرة مشروع خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) في فلسطين إلى تخفيف الآثار الناجمة عن بناء الجدار.

أو لاستبدال الآليات الزراعية وتركيب أنابيب الري. وتم أيضاً بناء ٨ برك آسمنتية لتخزين المياه في المناطق التي لا يمكن فيها الوصول إلى مصادر مياه الري الرئيسية خلال ساعات معينة في النهار، إضافة إلى إصلاح آبار المياه. وقام مهندسو المنظمات الثلاث وموظفوها بزيارة مواقع المشاريع بالرغم من صعوبة المرور عبر الجدار الفاصل. وكانت مشاركة المزارعين إما مادية أو معنوية أو كلاهما. وتمثلت أيضاً بتابعهم للمشاريع بالتعاون مع مهندسي مجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG).

بادرت خدمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) بالتعاون مع لجنة كنيسة المينونات المركزية (MCC) ومجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG) بمشروع "المساعدة الطارئة للمزارعين المتضررين من الجدار الفاصل". حيث هيأ الاجتماع المبدئي الذي عقدته هذه المنظمات مع المزارعين بيئة لمناقشة ميزانية المشروع ودور ومجموعة فلسطين للهيدرولوجيا (PHG) الفني إضافة إلى دور المزارعين قبل بداية المشروع وخلال. وساعد الاجتماع في التعرف على الأولويات وتشكيل لجان من المزارعين وافقت المجالس البلدية عليها. إضافة إلى توقيع اتفاقيات تحدد مسؤولية كل مستفيد في هذا المشروع. هذا وعمل المفاوض -الذي تم اختياره جزئياً بسبب حيازته على إذن من السلطات الإسرائيلية بالعمل قرب الجدار الفاصل- جنبا إلى جنب مع المزارعين لإصلاح

يتبع الجدار الفاصل طرقاً متعرجة تتعدى في بعض المناطق ما يقارب على الـ ١٤ كيلومتراً من الخط الأخضر المعترف به دولياً والذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا إضافة إلى أن الجدار يقرب كثيراً من عدة بلدات وقرى مما يفصلها في كثير من الحالات عن الأراضي الزراعية المجاورة أو القرية منها والتي أصبحت على الجانب الآخر من الجدار. ولا يستطيع الكثير من المزارعين الوصول لأراضيهم أو لمصادر المياه، مما يجعلهم غير قادرين على الزراعة الأمر الذي يحرمهم من مصدر دخلهم الوحيد في بيئة اقتصادية ضعيفة أصلاً. وقد تأثرت ٦٠ ألف أرض زراعية في المناطق الشمالية مثل طولكرم وقلقيلية والتي تمثل انتاجها الزراعي ما بين ٢٠-٢٥٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي في فلسطين. هذا وقد أتلّف الجيش ومركبات البناء العديد من شبكات الري هناك.

كان العاملون في المشروع قد واجهوا تحديات عدة خصوصاً فيما يتعلق بنقل المواد والأدوات من الجانب الفلسطيني للجدار وعبره إلى المزارع، حيث أن الجيش الإسرائيلي الذي يسيطر على المخابر والبوابات كان عادة ما يرفض السماح للمقاولين بنقل المواد أو المعدات كبيرة الحجم، وكان على الفرق إيجاد طرق بديلة للتمكن من الوصول إلى الحقول مما كان يتطلب وقتاً طويلاً بسبب طول المسافات البديلة. هذا وما يزال من المستحيل على الكثير من المزارعين نقل المعدات

تدور معاً شباك  
في صناديقها







نتائج خلفها بناء الجدار ولا يمكن معالجتها من خلال هذا البرنامج فقط. هناك العديد من المشاكل بالغة التعقيد وهي بحاجة إلى اهتمام المجتمع الدولي من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والتكافؤ الاجتماعي في الضفة الغربية. وتقليل العوائل السلبية على المزارعين، لم نحل إلا جزءاً من المشكلة وهو الحائط. وكما قال البابا الراحل يوحنا بولس الثاني: إن ما تحتاجه الأرض المقدسة ليس جدراناً، بل جسوراً.

عمل سعيد عيسوي في خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) لمدة ٨ سنوات في قسم تخطيط الطوارئ. [seesawi@crsjwb.org](mailto:seesawi@crsjwb.org) بريد إلكتروني.

تخرجت إيميلا إرديل مؤخراً من جامعة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، وهي عضو في قسم التنمية الدولية التابع لخدمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS). بريد إلكتروني: [eardeell@emc.crs.org](mailto:eardeell@emc.crs.org)

[www.crs.org](http://www.crs.org)  
[www.mcc.org](http://www.mcc.org)  
[www.phg.org](http://www.phg.org)

المحسنة، فقد أصبح هناك حافز أكبر لكي يبقى المزارعون ويعملوا في أرضهم. إن كبح جماح هجرة الفلسطينيين من الأراضي الخصبية يساعد على خلق توازن في تركيز السكان في هذه المناطق وهو أمر ضروري للحصول على قرار عادل مستقبلاً.

كان تحسين العلاقات بين المزارعين من إحدى النتائج الإيجابية للمشروع حيث أنه كان هناك بعض التوتر في العلاقات بين المزارعين بسبب التعقيد والتشابك في شبكات الري التي كانت تمر عبر الأراضي الزراعية المجاورة. أما شبكة الري الحالية فتسمح للمزارع بالحصول على مياه الري من عدة شعب أنبوبية دون الحاجة إلى العبور إلى أراضٍ مجاورة. ويساعد تحسين التواصل وإزالة التوتر بين المزارعين على بناء تكامل بينهم مما يدعم أي تأييد مستقبلي للموقف.

لقد خلق الجدار الفاصل كما هائلاً من التوتر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً في المجتمعات التي تسكن في الضفة الغربية. وبينما سرت خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) بالعائد الإيجابي للمبادرة التي ساعدت المزارعين مادياً وحفزتهم على عدم ترك أراضيهم، إلا أن هناك

الزراعية من منازلهم إلى المزارع إضافة إلى أن السلطات الإسرائيلية تمنعهم من نقل المحاصيل لكي تباع في الأسواق المحلية والقانون الإسرائيلي يحظر عليهم بيع المحاصيل الفلسطينية في الأراضي الإسرائيلية. أما عن السماح للساحل المجاور عبر النوابات، فهذا يعتمد على تقدير حراس هذه البوابات، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. لم تكن محاولة تسهيل عمليات العبور ونقل البضائع ضمن الأولويات الرئيسة للمشروع، إلا أنها ضرورية للمساعدة على استدامة واستمرارية الزراعة إضافة إلى الحاجة الملحة لمن يدافع عن حقوق المزارعين لنقل المعدات والآليات والمحاصيل عبر الجدار الفاصل.

نتائج واستنتاجات المشروع

قللت المساعدة الفنية من تكاليف التشغيل ونجحت في زيادة نسبة التدفق المالي، الأمر الذي ساعد على ري مساحات أكبر من الأراضي الزراعية بكلفة أقل على المزارعين. وكان ٥٩٠١ مزارع قد استفادوا من هذه التحسينات في طول كرم وقطيفية. هذا وقد تم تشجيع أولئك الذين تقع مزارعهم خلف الجدار على مواصلة زراعة أراضيهم وعدم تركها. ومع تركيب شبكات الري



# انطباعات من زيارة لفلسطين

جوليان غور- بوث

عدت إلى فلسطين في شهر نوفمبر ٢٠١٥ لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن. وقد علمت أن الكثير سيذكرون قد تظهر إلى الأسوأ. فالقيود المفروضة على الحياة اليومية أصبحت اليوم أشد مما كانت عليه حسيما أذكر. ولكن تفهيرا واحدا بالأخص خلغني واجما.

## الحياة في الغيتو

وكل المدن والبلدات الرئيسية محاطة بحواجز تفتش دائما، ويبدو المشهد على المداخل المؤدية إلى مدينة القدس والقادمة من رام الله وبيت لحم وكأنه أسوأ صور الحدود الدولية بمشهد الطوابير الممتدة لمئات الأمتار أسفل أبراج المراقبة والألواح الإلكترونية للجدار، ويمكن أن يستغرق الفلسطينيون ثلاث أو أربع ساعات للوصول إلى أماكن عملهم، والشفة الغربية مقسمة الآن إلى خمس مناطق على الأقل حيث يسهل التحرك فيها على المستوطنين والدوليين بينما يتعثر التحرك فيها بشكل كبير على الفلسطينيين بحيث يكاد أن يكون مستحيلا.

وتعتبر مدينة القدس الفلسطينية نفسها من أشهر الغيتوات للمقاومة حديثا، ومن الجدير بالذكر هنا أن علامات الفصل هي الأبيض، فلم يعد بإمكان سكان الضفة الغربية دخول المدينة بدون إصدار تصاريح وبدون المرور بحواجز تفتيش ليس لها نهاية، وأصبح للمقدسيون معزولين عن ممتلكاتهم في الجانب الآخر، ويشعر الفلسطينيون في مدينة القدس بمزيد من العزلة ومزيد من اليأس. لقد عشت من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ١٩٩٤ في شقتين مختلفتين في القدس الشرقية وبعيدان عن بعضهما حوالي ١٠٠ متر، وتقع إحداها الآن في القدس الشرقية والأخرى، التي تقع في أبو ديس، متعزلة عن مدينة القدس في الضفة الغربية، والمتاجر والمعاملات التي اعتدت أن أزورها بمجرد عبوري للطريق متعزلة الآن عن بعضها البعض، ولم يعد باستطاعة الشيوخ الذين قضوا حياتهم يصلون في المسجد الأقصى الصلاة هناك الآن، ولا يستطيع الأطفال الوصول إلى مدارسهم.

وما أني أحمل جنسية أجنبية فلنني مررت عبر حواجز التفتيش بكل سر، وتظاهرت بأنني سائح أو كنت ببساطة ألوح بجواز سفرني في وجه الجنود الذين يشكون في أمر الجميع، وما أني أجنبي صعدت على متن طائرة وعدت إلى ديارني، وما أني أجنبي فلنني أشعر بالرحم والخيال.

جوليان غور- بوث هو مدير مؤسسة كريم رضا سعيد، وهي منظمة غير حكومية مقرها لندن وتعمل على التأثير بشكل إيجابي ودائم على حياة الأطفال والشباب في الشرق الأوسط.

(www.krsf.org) وزيده الالكتروني:

director@krsf.org

إذ الحاجز الإسرائيلي الفاصل المزعوم هو عمل وحشي وكارثة سياسية وإنسانية تهدد أي تسوية نهائية تتحقق بالتفاوض، فهو يعزل القدس عن باقي المدن، ويفصل بين المزارعين وحقولهم، ويفرق بين العائلات، ويشكل مصدر إهانة للشعب الفلسطيني.

يتوغل الجدار في عمق الضفة الغربية، ويبدو



أن تكون حية وحافلة بالتنقل أصبحت ساكنة، وجير الإسرائيليون أنفسهم بالقول وعارضوا بناء الجدار ومن بينهم جنرالات متقاعدين في الجيش - ولا تزال عملية البناء مستمرة. إن الجدار وحواجز التفتيش والعوثر الترابية والتضاريع التي لا نهاية لهل تحصر الفلسطينيين ليعيشوا في غيتو معاق، حيث أصبحت البلدات معزولة والقرى منقطعة عن أسواقها بالإضافة إلى تعثر الحصول على الخدمات الأساسية مثل العناية الصحية والمستشفيات.

أن المستوطنات متوسعة بدلا من أن تشكل جزءا من المفاوضات، ويفسح مسار الجدار لهم المجال للتوسع، فهناك مناطق في المحور الغربي للشفة الغربية يمتد الجدار فيها ليعبر الغط الأخضر دون أية أسباب ظاهرة سوى مصادرة أجزاء من أحصأ الأراضي الموجودة التي تركها الفلسطينيون، ومصادرة مياه الطبقات الصخرية المائية التي تتدفق قرب سطح الأرض على طول معظم مساحة هذه الأراضي، وربما هذا سبب أكثر أهمية للإسرائيليين.



# معاقة الخيار الديمقراطي

إبراهيم هيونت

الأيام. ويتم تمويل معظم هذه المشاريع تمويلًا محليًا من خلال لبنان الركة التي ترخصها وزارة الأوقاف في السلطة الفلسطينية وتدفق حساباتها.

«بالرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني يستهلك مستويات هائلة من المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، فهذه المساعدات تخفف من آثار الحصار الإسرائيلي، والمجتمع الدولي لا يقدم العون المالي للتخفيف فعليًا من وطأة الاحتلال ويعني إسرائيل، القوة المحتلة، من واجب إعالة الفلسطينيين فقط.

بل إن الاقتصاد الإسرائيلي ينتفع في حقيقة الأمر من أموال المانحين لأنه يتم إنفاق نسبة ٢٥٪ من كل دولار من أموال المساعدات المقدمة للفلسطينيين في إسرائيل. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، تضاعف حجم المساعدات إلى ما يقارب المليار دولار سنويًا، ولكن الدخل الشخصي الفعلي في فلسطين انخفض بنسبة ٢٤٠٪ بسبب عمليات حظر التجول والإغلاق. ولن يزدهر الاقتصاد إلا بفتح الحدود الخارجية، وتسهيل الحركة على الحدود الداخلية بين غزة والضفة الغربية، والسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل، ولكن إسرائيل تستمر في فرض سيطرتها الكاملة على كافة حدود غزة، بما فيها حدودها مع مصر والحدود البحرية والجوية ... إن الحكومة الإسرائيلية الحالية تخلق حقائق على الأرض من شأنها استبعاد إقامة دولة فلسطينية حيوية ومجاورة لها ... وسلسلة من الأوبان غير المتصلة، تقع تحت سيطرة الكاملة لإسرائيل وتعتمد عليها جل الاعتماد ...

إن الاستراتيجية الإسرائيلية تُخلف الفلسطينيين دون أي أمل في أن يطرأ أي تحسين على مستقبلهم، وتقوم المحتلين في المجتمع الفلسطيني الذين يرغبون في التوصل إلى حل للتفاوض والشخصيات في أمثال الرئيس عباس ليس لديها أي شيء تقريبي ليعرضوه للفلسطينيين كمثل ما تم تحقيقه من خلال مسار التفاوض، وبدلاً من ذلك يبدو أن المفاوضات أدت إلى تقديم طريقة حياة أسوأ بكثير للفلسطينيين ... والإغواء للنجاح أمام الكثير والكثير من الفلسطينيين هو استئذان أن العنف هو الإجابة الوحيدة» الثانية الدكتور فيليب ستارك، هانساد ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٥: العمود 94WH.

لقد عكس دوف وزغلاش، أحد مستشاري يهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، السياسة الإسرائيلية عندما قال «إن الفكرة هي أن يتبع الفلسطينيون حمية معينة، وليس تجويعهم حتى الموت»، حيث يفترض أن تؤدي آلام الجوع إلى تشجيع الفلسطينيين

إن هون حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، وقرار إسرائيل الذي تبعه باحتجاز أموال الضرائب. ورفض المانحين تقديم الأموال للسلطة الفلسطينية ينكرون مؤشرات خطيرة على رفاهية الأفراد. وعلى الديمقراطية، وعلى المجتمع المدني الفلسطيني.

٨٠٪ من الأسر على بعض من أشكال المساعدات الإنسانية، ويبلغ دخل أكثر من ثلثي هذه النسبة مبلغ أقل من ٢ دولار للفرد يوميًا.

وتعتبر السلطة الفلسطينية التي توظف ١٤٠ ألف شخصاً هي أكبر جهة توظيف في فلسطين، وهي توظف نسبة ٢٣٪ ممن لديهم وظائف في غزة، ونسبة ١٤٪ من السكان العاملين في الضفة الغربية، ولن تستطيع السلطة الفلسطينية دفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات المناسبة للقطاع العام، مثل الخدمات التي تقدمها المستشفيات والمدارس، بينما عزتها خاوية، وتغشى الأمم المتحدة من أن يؤدي التعليق المطول لدفع الرواتب التي يعتمد عليها الملايين من الفلسطينيين إلى تشجيع الأعمال الإجرامية وحالة الفلتان الأمني.

لقد عملت المؤسسات المسيحية والإسلامية، ذات الجذور الدينية، على سد الفجوات في كل الأماكن الخاضعة للاحتلال، وعمل عدد من المدارس الإسلامية، ودور الأيتام، والمستشفيات، والعيادات مع السلطة الفلسطينية في المناطق

الفلسطينية المحتلة، واستخدم الأطفال الكتب الدراسية والمناهج التابعة للسلطة الفلسطينية (بالإضافة إلى دروس إضافية في الإسلام) في المدارس الإسلامية، المخصصة من قبل وزارة التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية. وبدون وجود المؤسسات الإسلامية الخاصة بالأطفال المكفوفين والصم والمقعاق، لم تكن هذه الفئات من الأطفال تحصل على ذلك القدر من التعليم إطلاقاً. وتقوم العديد من الجمعيات الإسلامية بتمويل ودعم الأطفال الأيتام أو الأطفال الذين مجبرهم أبائهم، وبعض هؤلاء الأطفال هم أبناء أيتام «أباء شهداء» - وهم مصطلح يطلق على أي شخص قتلته إسرائيليون سواء اشترك هذا الشخص في المقاومة أم كان متفرجاً - ولكن هذه الجمعيات تقول أيضاً الأيتام من أبناء المتعاونين مع الإسرائيليين، وأطفال من يتوق أبائهم نتيجة للأضرار أو المصادات، ويمكن أن يشمل الدعم على الحصص الغذائية، أو حقائب مدرسية ملينة بالكتب، أو تقديم الأموال للحصول على التعليم، أو الرعاية السكنية في دار

لقد انخفضت مستويات الدخل بنسبة ٢٤٪ على مر السنوات الأربع الماضية بعد أن تصاعد الاقتصاد اثر الحصار، ومنع التجول، والقيود المفروضة على حركة الناس والبضائع، والتدمير المستهدف للبنية التحتية. وأدت عمليات الترويع التي يقوم بها المستوطنون والجيش الإسرائيلي، وبناء الجدار والقرصنة التعسفي



لرسم والعمرات وجابية الضرائب إلى إفلاس الأعمال، وتم استبدال الفلسطينيين البالغ عددهم ١١٠ ألف عامل (٢٣٪ من نسبة السكان العاملين) ممن كانوا يعملون في إسرائيل أو في المستوطنات الإسرائيلية قبل الانتفاضة الثانية بعمال مهاجرين، وانتهت السياحة الآن بحصار مدينة بيت لحم من جميع الجوانب وزحزحها عن مدينة القدس.

وبذلك تصبح فلسطين هي أكبر مجتمع يعتمد على المساعدات الأجنبية في العالم، في ظل وجود قاعدة محلية بالغة الصغر من الضرائب يعود مصدر ميزانية السلطة الفلسطينية التي بلغت حوالي ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ثلاثة موارد أساسية، أولاً: مبلغ ٥٧٠ مليون دولار قدمتها دول الاتحاد الأوروبي، وثانياً: مبلغ ٣٣٣ مليون دولار الذي قدمته الولايات المتحدة، وثالثاً: حوالي ٥٥ مليون دولار شهرياً تعيدها إسرائيل للسلطة من عائدات الرسوم والضرائب التي تحصلها سلطات الاحتلال من الفلسطينيين. ولأن تعتمد نسبة





إن الوضع الإنساني في فلسطين كارثي جداً لدرجة أن المساعدات الموجهة من حكومة إلى أخرى لن تكون كافية لضمان تلبية الحاجات الأساسية للناس، ويجب على المجتمع المدني أيضاً أن يتولى على عاتقه مسؤولية تقديم المساعدة للمحتاجين، وهذا الأمر يعتبر أكثر من مجرد مسؤولية بالنسبة للمسلمين فهو واجب، حيث من الواجب على المسلمين أن يدفعوا الزكاة، والإسلام يحثهم أيضاً على دفع الصدقات. ويجب ألا يكون الفقر الذي تحته السياسة وتجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم هما محل اهتمام وقلق الفلسطينيين أو العرب أو المسلمين فقط، ولكنها أزمة يجب أن يخطبها المجتمع الدولي باسم البشرية بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو العقيدة.

إبراهيم هويت هو رئيس منظمة إنتربال ([www.interpal.org](http://www.interpal.org))، وهي صندوق تنمية وإغاثة الفلسطينيين، وتم تأسيسها في عام ١٩٩٤ وتساعد البرامج التي الناشئة محلياً في المناطق الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، وهي أكبر منظمة خيرية بريطانية تقدم المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية للفلسطينيين. البريد الإلكتروني: [info@interpal.org](mailto:info@interpal.org)

أن أي حزب تنتخبه أغلبية الناس بنزاهة وتذكر يتمتع بشرعية تولى الحكم، ويجب منحه الاحترام والحقوق التي تليق بحكومة منتخبة، لذلك يجب على كل الحكومات الغربية التي كانت تتعامل مع الإدارة الفلسطينية السابقة أن تتخبط في الحوار مع السلطة الفلسطينية الحالية وأن تدعمها مالياً، وأن أي إخفاق في تحقيق ذلك سيؤدي فقط إلى معاقبة الفلسطينيين على مشاركتهم في العملية الديمقراطية - والتي الأثد سخرية هو أن الغرب هو الذي شجع على إجراء الانتخابات الفلسطينية، التي انتخب فيها حظيت بنسبة كبيرة جداً من الناخبين بنسبة أكثر من عدد الناخبين المشاركين في الانتخابات المؤخرة في الولايات المتحدة ومعظم قارة أوروبا، وكان قد حضرها فريق كبير جداً من المراقبين الدوليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن المساعدات الأجنبية لن تكون ضرورية إن لم تُمنح مقابل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لقد تعهد وزراء السلطة الفلسطينية أنهم لن يتقاضوا رواتبهم حتى يتقاضى موظفو السلطة الفلسطينية رواتبهم، ويجب أن يُذكر هذا الموقف الأثاري للحكومات الغربية أنه كان هناك عامل قوي لعب الغير كان يحفز نسبة ٢٥٪ من الناخبين الفلسطينيين الذين صوتوا لحسام.

على إجبار حماس على تغيير موقفها تجاه إسرائيل أو طردها من الحكومة، وتخطط بعض الدول الغربية لتخطي السلطة الفلسطينية تماماً، وتوجيه المساعدات من خلال قنوات أخرى مثل الأونروا، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية. وكل من المنظمات غير الحكومية في المملكة المتحدة والمنظمات الفلسطينية تعارض هذه المخططات، حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بدور حيوي في زيادة الخدمات الحكومية ولكن ليس لديها القدرة على الشروع في المهمة الضخمة التي تنطوي على الحفاظ على الخدمات المدنية وتقديم الخدمات العامة، فالمنظمات غير الحكومية هي هيئات غير منتخبة، وليس من الملائم وليس مرفوعاً أن تحمل المنظمات غير الحكومية محل السلطات المحلية وأن تتولى مسؤوليات هائلة وهي غير مجهزة لها.

وتعتقد منظمة إنتربال، وحالها كحال الكثير من المنظمات غير الحكومية البريطانية الأخرى، أنه يجب أن تحصل السلطة الفلسطينية على الدعم الدولي بغض النظر عن وجود أي حزب في سدة الحكم، ومن المهم زيادة الوعي العامة تجاه مآزق الشعب الفلسطيني وأن يواجهوا المفاهيم السلبية عن الإسلام والمسلمين التي نشأت عن الحرب العالمية على الإرهاب، حيث تنص العملية الديمقراطية على



# هل يمكن استخدام عبارة النازحين في إسرائيل/ فلسطين؟

دينا أبو سمرة وغريتا زيندر

ومع ذلك يجادل مركز مراقبة التشريد الداخلي أن مسمى النازحين داخليا يُظهر الفلسطينيين النازحين داخليا من غير اللاجئين وللأجنيين المتأثرين بالتشريد الثانوي الذي يمكن أن يزيد من ضعفهم وتعرضهم للأخطار وأن يستغذ آليات المواجهة لديهم. إن مسمى النازحين داخليا يحدد الحقوق والضمانات في ظل حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، بينما لا يقدم مصطلح «نازح بلا مأوى» هذه الحقوق والضمانات، ونحن ننازع عن الاعتراف بالسكان النازحين داخليا في إسرائيل/فلسطين على أساس مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، حيث أن هذه العوامل تظهر الناس الذين قد تسمى السلطات ماسيهيم وتساهم المنظمات الإنسانية المحلية والدولية، ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا واضحا ورسميا بخصوص التشريد في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة، ويمكن أن يُصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقسم التشريد الداخلي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا لوقف حول حالة التشريد الداخلي في السياق الإسرائيلي الفلسطيني. من وجهة نظر قانونية وعملية.

ويجب إجراء بحثا إضافيا حول تحركات السكان داخل إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة وحول الأثر النفسي الاجتماعي لحالة التشريد طويلة الأجل، وربما تكون المناهج والمعايير التي تم تطويرها لتوثيق التشريد ولتحقيق الحلول المبتنية للنازحين داخليا في البلاد الأخرى المتأثرة بالنزاعات، بما فيها برامج التعويضات، نماذج مفيدة يتخذ بها.

دينا أبو سمرة وغريتا زيندر تعلمان كباحثتين في مركز مراقبة التشريد الداخلي، والبريد الإلكتروني Dina.Abousamra@nrc.ch, Greta. Zeender@nrc.ch

إن تعريف النازحين داخليا في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية المحتلة - على أساس التعريف الذي تقدمه المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي - يحدد أمرا صعبا، حيث أن الأوتروا تعتبر كل من فقدوا منازلهم في عام ١٩٤٨ لاجئين. ومع ذلك فإن المبادئ التوجيهية تعرف النازحين داخليا على أنهم الأشخاص الذين يغربون من منازلهم وسكنهم بدون أن يعبروا أي حدود معترف بها دوليا

في المناطق الفلسطينية المحتلة يُعتبرون نازحين داخليا ولاجئين على نحو فريد من نوعه.

وعلى عكس حالة اللاجئين المعرفة في اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١ أو في التعريف العملي للأوتروا للاجئين، فإن تعريف النازحين داخليا في المبادئ التوجيهية يعتبر تعريفا وصفا محضا ولا يمنح أي حقوق خاصة، والهدف الرئيسي هو لفت الانتباه للوضع الخاص للنازحين داخليا وللعقوبات التي يجب أن يتمتع بها هؤلاء النازحين ولكن غالبا ما يتم انتهاك هذه الحقوق في حالات التشريد.

## تحدد عبارة نازح داخلي حقوق ذلك الشخص وتضمنها، بينما لا يمكن لعبارة مشرد ضمان أي منها

وتطلق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام على الفلسطينيين لقب النازحين نتيجة تدمير المنازل والطرد من السكن «كالنازحين بلا مأوى» فضلا عن تسميتهم بالنازحين داخليا، ولا يرى بعض ممثلي الأمم المتحدة الذين يعملون لمساعدة الفلسطينيين أن ليس هناك أي منفعة من تطبيق مسمى النازحين داخليا على الفلسطينيين، حيث أن حالة اللجوء التي تقدمها الأوتروا مستوى معين من المساعدة بينما يكون مسمى النازحين داخليا هو مسمى وصفي محض، ويشيروا أيضا إلى الاحتياجات المماثلة للنازحين والسكان المحليين حيث تأثر معظم الفلسطينيين بسبب التشرد وحالة انعدام الجنسية، وفي أية حالة يقولون أن النازحين داخليا يشكلون مجموعة صغيرة جدا فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة مقارنة باللاجئين المسجلين في الأوتروا والذين يقدر عددهم بحوالي ٧,١ مليون لاجئ.

إن الفلسطينيين الذين فروا من منازلهم أو أجبروا على ذلك خلال حرب سنة ١٩٤٨ أو بعدها، ولكنهم ظلوا داخل ما أصبح الآن دولة إسرائيل يمكن تعريفهم بكل وضوح كنازحين داخليين، حيث تم تشريد مئات الآلاف من أبناء القرى العرب داخل إسرائيل إثر تدمير أماكن سكنهم وتجمعهم، وعانت المجتمعات البدوية من المزيد من أفواج التشرد الداخلي عقب الحرب، واستمروا في الحياة شاقة وخاصة في النقب،<sup>١</sup> ويزيد نقص المعلومات حول أعداد النازحين في عام ١٩٤٨ من تعقيد عملية تقدير عدد النازحين داخليا، وتقدر اللجنة القومية لحقوق النازحين داخليا في إسرائيل (وهي منظمة مقرها مدينة الناصرة) عدد النازحين - في وتضمنها، بينما لا يمكن لعبارة مشرد ضمان أي منها الجليل، وفي المدن التي تجمع بين اليهود والعرب مثل حيفا، وعكا، ويافا وفي النقب - بما يقارب ٢٥٠ ألف نسمة،<sup>٢</sup> ويقدر مركز البديل الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين أن هناك ٢٧٥ ألف نازح داخلي،<sup>٣</sup> ويشكل النازحون حوالي ربع السكان العرب في إسرائيل.

ولم يتم تسجيل النازحين في أي من إسرائيل أو المناطق الفلسطينية المحتلة، وهم يعيشون بشكل عام بين باقي السكان ولا يمكن تحديدهم بسهولة، ويعتبر الفلسطينيون النازحين من منازلهم المتواجدين في غزة والضفة الغربية هم من أصعب الجماعات تحديدا بصورة منهجية وذلك بسبب الطرد من مساكنهم، أو تدمير منازلهم، أو مصادرة أملاكهم، وبينما يبدو أن اعتبارهم نازحين داخليا أمر منطقي، إلا أن بعض منهم يعتبرون لاجئين بموجب التعريف العملي للأوتروا، حيث أنهم هم أو نسلم قد تشردوا خلال حرب عام ١٩٤٨، لذلك فهناك فلسطينيون

www.anch.ch/fhtml/memo2/7/forpractices\_lang.htm ١

٢ نظر خلال كاترين كزول، صفحة ٢٨

www.refugee.ch/library/documents/2003gdp\_ar\_2pm.pdf ٣

يمكنكم الاتصال بـ (البريد الإلكتروني: dafra@refugee.ch) حول هياكلنا رابطة

على dafra@refugee.ch أو dafra@refugee.ch

www.badi.org/Religion/factsheets/figures.htm ٤



## بدو والنقب ... أقلية تم نسيانها

كاثرين كولر

يشتمت وائل الأخسار المتعلقة بالصراع الإسرائييلي-العربي الفلسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب حيوت إسرائيل من البدو العرب. الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص. يشكلون ٢١٪ من تعداد العرب في إسرائيل مع كونهم مواطنين إسرائيليون نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائييلية

يشتمت وائل الأخسار المتعلقة بالصراع الإسرائييلي-الفلسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب جنوب إسرائيل من البدو العرب، الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص، يشكلون ٢١٪ من تعداد العرب في إسرائيل، مع كونهم مواطنين إسرائيليون نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائييلية.

كان بدو صحراء النقب - الذين يتم التفرق بينهم وبين بدو الجليل في الوقت الراهن- الأغلبية العظمى التي سكنت تلك المنطقة قبل تأسيس دولة إسرائيل. وكان معظمهم قد اضطر إلى الفرار، أو تم نفيه وتوجيهه خلال وبعد اندلاع حرب ١٩٤٨، والتي أصبحت صحراء النقب

واعترفت بقبائلهم. وإذا أراد أي بدوي الحصول على الجنسية الإسرائييلية، فكان من الواجب عليه الانتساب إلى إحدى هذه القبائل بغض النظر عن نسيب الأسلي. ومن ثم يتم إجبار هؤلاء على الرحيل والإقامة الدائمة في ٧ مدن محددة من قبل الدولة. بعدها تقدم لهم العروض التي تتضمن إعانات، أرض، حق الحصول على مياه الري والكهرباء، استخدام الطرقات المراكز الصحية والمدارس، إذا وافقوا على التخلي عن المطالبة بأراضيهم في النقب والإقامة في المناطق المخصصة.

على الرغم من كل هذه الضغوطات لم تعد نسبة البدو الذين وافقوا على الرحيل النصف، في حين بقي النصف الآخر في المنطقة المغلقة ضمن مستوطنات «غير قانونية» وغير معترف بها من قبل الدولة، حتى وإن كانت داخل المناطق التي خصصتها الدولة لهم، حيث يواجه العديد منهم خطر هدم بيوتهم أو المحاكمة بسبب استخدامهم «غير القانوني» للأرض.

بعدها محور تركيز الجهود الاستيطانية اليهودية، مما حرم البدو من حق الوصول إلى معظم أراضي الرعي واضطروهم إلى التخلي عن طريقة معيشتهم التقليدية.

أما القبائل التي بقيت، فقد تمت محاصرتها وإجبارها على دخول «المنطقة المغلقة»، وهي منطقة في شمال شرق صحراء النقب تشكل ١٠٪ فقط من حجم الأرض الأصلية التي كانوا يملكونها قبل ١٩٤٨، وقد بقيت خاضعة للقوانين العسكرية حتى سنة ١٩٦٦، ولم يسمح لهم خلالها بمغادرة المنطقة المغلقة إلا بعد حصولهم على إذن من الجيش. بعد هذا قامت إسرائيل بتعيين ١٩ شيخا





ومما يسمح هؤلاء بالحصول على المياه والكهرباء وخدمات البنى التحتية الأخرى بشكل محدود للغاية، وبما أنهم يسكنون في مناطق غير تابعة للبلديات، فإنه لا يمكنهم الحصول على تصاريح البناء التي يحتاجونها، إضافة إلى غياب أي مخططات مستقبلية لتنمية القرى التي يسكنونها، على الرغم من أن الخطة التي تم رسمها سنة ١٩٨٨ لـ «السبع - سادس أكبر مدينة إسرائيلية حالياً - كانت قد عرفت المدينة على أنها خلفية (على مقربة من الساحل) وأنها «ثانية القومية». هذا وتبقى أراضي هؤلاء غير موجودة على الخرائط الرسمية أو محل مكانها المستوطنات المستقبلية التي تخطط الحكومة لبنائها.

أظهر استطلاع للرأي - كان قد أجري مؤخرًا - شعور البدو العام بعدم الرضا تجاه التوطن حيث وصفوا تأثيره بالسلبية، الأمر الذي يرجع إلى الحوافز التي تم عرضها عليهم، وإلى عدم السماح لهم بالحصول على التعليم، والحكم الديموقراطي المحلي، والخدمات الصحية، وحقوق السكن كثيرهم من المواطنين الإسرائيليين. ولا يؤثر النزاع على ملكية النقب على نوعية الحياة التي يحظى بها البدو وحسب، بل له تأثيرات سلبية على الهوية البدوية العنيدة أيضًا. ويبقى مستقبل بدو صحراء النقب غير مؤكد ومحفوظ بالصعاب.

تعمل كاثرين كولر على التحضير لرسالة الدكتوراة بها في قسم التنمية الدولية في جامعة أوكسفورد. [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk) [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk) [kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk](mailto:kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk)

لمزيد من المعلومات انظر:

❖ مركز دراسات وتطوير المجتمع البدوي، جامعة بن غوريون في النقب: <http://w3.bgu.ac.il/bedouin>

مركز مساواة: [www.mossawacenter.org/en/about/about.html](http://www.mossawacenter.org/en/about/about.html)

❖ منتدى التعايش السلمي في النقب: <http://dukum.org>

❖ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: [www.arabhr.org/factsheets/factsheet3.htm](http://www.arabhr.org/factsheets/factsheet3.htm)

❖ لجنة الأربعين: [www.assoc40.org](http://www.assoc40.org)

والمسؤوليات، إضافة إلى حل النزاعات وممارسة السيادة الاجتماعية. وتتمثل العقبات أمام التكتل العائلي في استحالة توسيع المنازل بسبب محدودية الأرض المخصصة لهم، والتي تتناسب مع النمو السكاني بينهم، حيث تصل نسبة المواليد لدى البدو إلى 27 سنوياً، وهي الأعلى عالمياً. لذا فقد شاع بينه وبين الخيم والأبنية خلف المنازل، لكي تستخدم في استضافة التجمعات الاجتماعية أو كمطابخ خارجية. ويتم عادة تحويل أجزاء من المنازل إلى حوانيت أو حظائر، الأمر الذي يتخبره السلطات الإسرائيلية مخالف للقانون، الذي يمنع الممارسات التجارية في الأحياء السكنية، إلا أن هذا هو مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للكثير من العائلات.

«علينا تحويلهم من بدو إلى طبقة عاملة مدنية تخدم القطاع الصناعي والخدمي والبناء والزراعة ... لن يعيش البدوي على أرضه مع قطعاته، بل سيصبح شخصاً متمسكاً يأتي ويعود إلى منزله في وقت ما بعد الظهيرة ويتنعل حذاءه... بينما يذهب أولاده إلى المدرسة وشعرهم مصفف. ستكون هذه هي الثورة، لكننا من الممكن أن نستغرق جيلين لتصبح راسخة ... على ظاهرة البدو أن نتفقد».

الجنرال موفي دايان، ١٩٦٣.

تم فرض مشاريع تثبيت الإقامة وسياسات الاستيعاب الاجتماعي على الرعاة في جميع أنحاء العالم. ويمكن النظر إلى سياسات الاستيعاب والموقف الإسرائيلي تجاه البدو بشكل عام على أنه جزء من هذه الأساليب. فالهوية الإسرائيلية منبئة بشكل مرتب في معارضتها لعرب الداخل والخارج على حد سواء. فأن تكون إسرائيلياً، يعني ضمناً أنك «غربي» وديموقراطي ومتحضر وعقلاني ومتعلم، بيد أن العربي وخصوصاً البدوي متأخر واستبدادي وعاطفي، ولا يستحق مكاناً في إسرائيل إلا إذا أثبت رغبته في «التحضر». لذا فإن المشاريع التي تخططها إسرائيل للبدو، تتمحور حول صورته كدولة متحضرة وديموقراطية في منطقة متخلفة. أما تصميم إسرائيل على الاستحواذ على أكثر ما يمكن من أرض فيعتبر تحقيقاً للأهداف اليهودية التي تتمثل في شعار «أرض إسرائيل».

أنكرت إسرائيل كل حقوق الأرض وملكياتها في منطقة النقب بهدف تحويلها من أرض عربية إلى مستوطنات يهودية. كما تنظر إسرائيل، إلى صحراء النقب، على أنها أرض فارغة أو إقليم مباح (غير خاضع لأي سيادة) ينتظر تحويله إلى مستوطنة يهودية أخرى. ويتم النظر إلى البدو على أنهم لا يملكون جذوراً تربطهم بالأرض، وليس لديهم أي حق بامتلاكها. ويتم استخدام أدوات قانونية

تتم زيادة المراقبة الموضوعية على المستوطنات «غير القانونية» من خلال وحدة بيئة شبه عسكرية أسسها أرييل شارون سنة ١٩٧٦ سميت «الدورية المضاربة» (غرين باترول) تملك صلاحية هدم الخيم «غير القانونية» والسيطرة على جميع أراضي الرعي، ومصادرة الدواب، وإثلاف المحاصيل، إذا ما افترض أصحابها التصاريح المألفة، إضافة إلى تفريغ وإخلاء ساكني المستوطنات «غير القانونية». وكانت قد أدت عمليات الاقحام التي قامت بها هذه الدورية إلى التسبب بأضرار فادحة وإيقاع عدد من القتلى في عدة مناسبات، وفي حال تم اكتشاف مبان غير قانونية من خلال المراقبة الجوية، يتم إبلاغ المالكين بأمر هدم تتم محاكمة كل من لا يستجيب له، وتفرغه، وإلزامه بدفع تكاليف الهدم كاملة.

هناك ٢٢ ألف منزل غير مرخص في منطقة النقب، وجميعها معرضة لخطر الهدم وفقاً لما أفادت به لجنة الأربعين (اللجنة من أجل الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها في إسرائيل).

يعاني البدو الذين يعيشون في المناطق المعترف بها أوضاعاً على الدرجة نفسها من السوء، فهم من أفقر المجموعات التي تواجه مشاكل اقتصادية ومادية مماثلة في إسرائيل. حيث يعاني البدو من نسبة بطالة مرتفعة، ومن المخدرات ومن معدل جريمة مرتفع، ومن عدم الاندماج الاجتماعي وتدني نسبة التعليم.

أما وضع البنى التحتية، فهو رديء، إذ أن الإثارة في الشوارع، وأنظمة الصرف الصحي، والأرصفة، غير متكاملة في جميع البلدات تقريباً. ولم تعطى سلطات التخطيط أهمية كافية لاحتياجات ثقافة البدو، خصوصاً فيما يتعلق بالتكامل العائلي الذي يهدف إلى المحافظة على أواصر القرى بشكل تقليدي في بيئة مستقرة، من خلال مشاركة الموارد



# الفلسطينيون - تخطي دائرة العنف

لوسي نسبية

ويشمل اللاعنّف بأسمى معانيه تحويل ضمير أحد الأطراف المعادية بطريقة يشعر بها هذا الطرف أن أفعاله غير أخلاقية ومن ثم يتوقف عنه، وعندما لا يفعل ذلك، يمكن أن تلعب الأطراف الخارجية (من دولة أخرى) دوراً فيها، وعلى نطاق أوسع يمكن اعتبار اللاعنّف توكيداً على الإنسانية وتنمية للقوى الكامنة بدلا من الغرائبات المضادة لها، ومثلما يولد العنف الكراهية ويؤدي إلى نشؤ حلقة مفرغة وهمجية، يمكن أن يستخدّم اللاعنّف لكسر تلك الحلقة، ولذلك يعتبر اللاعنّف كشكل من أشكال الدفاع عن الحقوق والتفويض الذي مكن الناس من النهوض - حتى في وجهة العنف الطائفي - والاحتفاظ بإنسانيتهم.

## التدريب على اللاعنّف

يتخصص عدد متزايد من المنظمات المحلية في مجال التدريب على اللاعنّف ونشاطات اللاعنّف، وقد درب مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف نشطاء في ثمان مدن رئيسية في الضفة الغربية وهناك مدن أخرى في الانتظار.

في أوائل عام ٢٠٠٢، حضرت مجموعة من القادة العسكريين من حركة فتح إلى مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف تطلب تدريباً على اللاعنّف من أجل كسر الحلقة المفرغة التي ترعرعوا معها - وهي حلقة مفرغة من النشاط والسجن، والمزيد من النشاط والمزيد من السجن - من أجل أن يمنحوا أطفالهم مستقبلًا، ومنذ ذلك الوقت أخذ عدد هؤلاء القادة في الازدياد. ورئيس حركة فتح في قلقيلية (إحدى أكثر المدن الفلسطينية تحفظاً) هو أيضاً رئيس مجموعة اللاعنّف النشط في مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف هناك، والآن يوجد لدى مدينة طولكرم ونابلس والخليل - كل البلدات الفلسطينية الكبيرة - نشطاء من التيار الرئيسي في المجتمع وينظمون ورشات العمل، وعمليات التدريب، ومخيمات الشباب التي تروج للديمقراطية (بالرغم من انعدام الديمقراطية في بعض هذه الأماكن)، وبدائل العنف، وينصت الشباب في كل مكان بنهم إلى مسلسل اجتماعي إذاعي ينتجه مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، ويركز المسلسل على القضايا الفلسطينية التي تروج لخيارات اللاعنّف فيما يتعلق بكافة مجالات

لم تتسم المقاومة الفلسطينية خلال معظم المائة سنة الماضية بالعنف بقدر ما اتسمت باللاعنف. وعلى ضوء انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، يخاطر الفلسطينيون من التعرض للإقصاء الجماعي واتهامهم بالعنف واستحالة النحاور ومعهم أكثر من أي وقت مضى. وتوجد في الحقيقة أشكال جديدة حية ومثمرة من اللاعنّف النشط.

وإعالة عائلاتهم، وإرسال أطفالهم إلى المدارس دون خوف، وهكثف فيها التحرك بحرية من مكان إلى آخر، وأن يروا الشمس بدلا من الجدار، وأن يعتنوا بماشيئهم وأن يفلحوا حقولهم التقليدية. ويمارس معظم الفلسطينيون أشكالاً من اللاعنّف النشط كل يوم ببساطة عن طريق محاولتهم البقاء أحياء،

لقد استخدم الفلسطينيون الإضرابات والمظاهرات والمظاهرات باستمرار - وهي كلها أساليب لاعنف المعروفة - منذ بداية الصراع، أولاً ضد البريطانيين ولاحقاً ضد الإسرائيليين، والآن ومع معاناة البلاد من نقص في الضروريات الأساسية حيث لا يستطيع الأطفال أداء الامتحانات



أو الذهاب إلى العمل رغم العوائق والمخاطر التي لا تعد ولا تحصى، وبينما تصبح القيود على الحركة والحياة اليومية قاسية بازدياد ويصبح الوضع السياسي ميئوس منه بازدياد، أصبح هناك فوّ موازي في اهتمام الفلسطينيين بالبدائل واختيار العنف كوسيلة للحياة وكشكل وحيد للمقاومة التي يمكن أن تتجبع.

بسبب نقص الورق، ومع نشوء التوترات الدائمة بين الأحزاب السياسية التي بدأت في التحول إلى حرب أهلية، قد يبدو مفهوم اللاعنّف الفلسطيني وكأنه يتسم بالتناقض لكنه مع ذلك واقع حي.

إن ما يرغب به الفلسطينيون أكثر من أي شيء آخر هو حياة عادية يستطيعون من خلالها العمل







أنواع الدعم لتنشئة الاعنف وتوفير السبل والمجال أمامه للنمو والتقدم.

لوسي نسيبة هي مؤسسة ومديرة مركز الشرق الأوسط للديمقراطية والاعنف ([www.mend-pa.org](http://www.mend-pa.org)) وكانت قد شغلت قبلها مركز مديرة المركز الفلسطيني لدراسة الاعنف، وبريدها الإلكتروني: [mend.lucy@gmail.com](mailto:mend.lucy@gmail.com)

وهدم منازل الناس، ومنع المرضى من الوصول إلى الرعاية الطبية.

وهناك التزام متنامي من جانب بعض الإسرائيليين الشجعان للقيام بمجازفات حقيقية من أجل السلام، مثل رفضهم للخدمة العسكرية (التي لا ترحب بهم في السجون فقط، ولكنها تضعهم على اللائحة السوداء مدى الحياة)، والمحافظة بعبور حواجز الجيش لنقل الطعام أو تقديم العلاج الطبي للفلسطينيين المقيدين بالقيود المفروضة على الحركة والتنقل.

ولسكي نتيج عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجب أن نتج على المستوى الشعبي، والالتزام بالعمل بأسلوب الاعنف هو السبيل لتحقيق هذا النجاح، والمطلوب الآن هو تقديم كافة

وأن تعطي مصداقية للأصوات التي تتحدث جهاراً ضد استغلال النزاع.

### إنسانية مشتركة

توجد لدى الإسرائيليين أيضاً مشاكل اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى الرعب الذي يعيشون فيه. ومن الضروري إذا كنا نرغب في النجاح في تحقيق سلام مستديم أن نعمل على مخاطبة مخاوفهم وعلى إزالة الأنماط السلبية السائدة مثل الاعتقاد بأن الفلسطينيين إرهابيون والعمل على إعادة غرس وجهة النظر الإنسانية عن الفلسطينيين لعامة الإسرائيليين، وإذا سمح المزيد من الإسرائيليين لأنفسهم بروية الفلسطينيين كبشر، فسيجدون أنه من الصعب جداً عليهم إطلاق الرصاص على الأطفال،

## المجتمع المدني يستجيب لفجوة الحماية

فيفيان جاكسون

قرار سيطرت محكمة العدل الدولية على الحائط - وهو القرار الذي صوتت ضده فقط إسرائيل، والولايات المتحدة، وأستراليا وثلاث دول صغيرة في المحيط الهادي. ولكن ما تكن الجمعية العامة قادرة على إرغام إسرائيل في الالتزام بمسؤولياتها كقوة إحتلال بما أن قرارات الجمعية لها قيمة أخلاقية ورمزية فقط وليست ملزمة قانونياً. وكما هو مذكور في المقالات السابقة، لا تمتلك وكالة الأمم المتحدة نفوذ وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أي سلطة للعمل مع ضحايا الإحتلال غير اللاجئين.

منذ ٢٠٠٢ أقدمت المنظمات غير الحكومية والنشطاء الأفراد على أخذ دور بارز جداً في محاولة لتعديل قلة الحماية الدولية الرسمية المقدمة للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقد أثار وفاة إثنان من أعضاء حركة التضامن الدولية - رايتشل كوري التي قتلت ببولدورز كاتربيلر مدرع في غزة في مارس ٢٠٠٣ وتوم هرنال الذي أصيب بالرأس من قنص قوة دفاع إسرائيلية في أبريل ٢٠٠٣ - انتباه عالمي لضرورة وجود تدخل غير حكومي دولي لحماية الفلسطينيين.

إن حركة التضامن الدولية هي فقط أحد المجموعات الكبرى من مجموعات المجتمع المدني المحلي والوطني التي تستخدم العمل السلمي لمعالجة حقوق الإنسان المعيشة للفلسطينيين الناجين

في شباب أليات حماية سكان المناطق الفلسطينية المحتلة وفرد أو مختار المجتمع التوتوي. تدخل لحل هذه العقبة نشطاء المجتمع المدني الفلسطيني والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتصلون مع الممثلين عن الفلسطينيين والإسرائيليين

«محتلة»، فهي لا تعتبر إتفاقية جنيف الرابعة عائق قانوني نحو تطبيق سياساتها لتغيير مخطط المناطق الطبيعي والسكاني.

تتهك الحكومة الإسرائيلية القانون الإنساني الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات محكمة العدل الدولية بقبولها السلي لمعظم قرارات «المجتمع الدولي». وفي الوقت الذي تنظر فيه الأمم المتحدة وأعضائها بوضوح إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة على أنهم أراضي «محتلة»، بالكاد

حس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل على الالتزام بحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي أبدت فيه الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة والتي كان لها وجوداً أكثر وعكست الرأي العالمي، صادقت بالإجماع على

وقد مثلت إتفاقية جنيف الرابعة، التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر ١٩٥١، تطلعات المجتمع الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لتقديم الحماية الدائمة للمدنيين الذين يعيشون تحت الإحتلال العسكري. ويعتبر التوسع الكبير الإسرائيلي بالمقارنة مع عدد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الإحتلال شاملاً ومثيراً أكثر البنود الرئيسية للإتفاقية بشكل منقطع أو دائم. وكما تدعي إسرائيل بأن الأرض التي تسميها يهودا والسامرة هي أرض «منازع عليها» وليست



سعد سريدي، وهو أحد مدافعي حقوق الإنسان، وهو من سكان غزة.





سند قري للاجئين  
الذين يخدمون في  
الجيش الإسرائيلي  
خلال  
احتلال  
تتبعهم للخدمة في  
قوة دفاع في القدس

تحت الاحتلال. ومما لا شك فيه أن وجود النشطاء الإسرائيليين والدوليين بجانب الفلسطينيين يعيق حركة الجيش والشرطة الإسرائيلية ويغفون من وطأة العنف المستخدم ضد الإحتجاج السياسي الشرعي.

متأثرة من الدعاية والإعلام السببي، تعمل إسرائيل الآن على تحديد وصول ممثلي المجتمع المدني الخارجي. وقد أظهرت وفاة رايثشل كوري وتوم هرنندال رغبة دولة إسرائيل في استخدام القوة القاتلة ضد العمل السلمي المباشر بل أنه أيضاً أظهر بشكل أوضح أن الجنود الإسرائيليين يجب أن لا يبقوا يبعدون عن إدعاءات

إنتهاكات القانون الإنساني الدولي. بينما أدين الجندي العربي الإسرائيلي المسؤول عن موت هرنندال، بقي واضحاً أن الجنود الإسرائيليين المخرفين الأعلى رتبة هربوا من هذا الإدعاء.

تواجه هذه الأشكال الجديدة للتضامن صعوبات أخرى. فيمكن للغرباء أن يتصرفوا بشكل يعتبره الفلسطينيون غير ملائم أو وفح. لذا قد يكون وجود مجموعة غير منظمة من النشطاء للعمل داخل المجتمعات الفلسطينية المتأثرة وهي تكافح داخل الواقع اليومي للإحتلال محاولة التخطيط للأعمال السلمية عملية حساسة. وعلى الرغم من هذا، قدمت الشبكات العالمية والمحلية المدنية السلمية أدوات وقائية هامة في الحالات التي فشلت فيها الحماية الرسمية.

فيبيان جاكسون، هي طالبة دراسات عليا في جامعة بريستول، وهي عضو في جمعية يهود للعدالة للفلسطينيين ([www.jfjp.org](http://www.jfjp.org)). عاشت فيبيان عدة شهور كمتطوعة دولية في محاولة لمساعدة سكان قرية نينون في الضفة الغربية لإسترداد بيوتهم التي تركوها نتيجة لتهديد المتطرفين من مستوطنة يهودية أتامار. البريد الإلكتروني: [vj6002@bristol.ac.uk](mailto:vj6002@bristol.ac.uk)

[www.mohchr.ch/data/mohchr/36/92.htm](http://www.mohchr.ch/data/mohchr/36/92.htm) 1  
[www.palestinianity.org](http://www.palestinianity.org) 2

#### منظمات حقوق الإنسان التي انشأها الفلسطينيون والإسرائيليون:

مركز بديل للموارد لحقوق الفلسطينيين

[www.badiil.org](http://www.badiil.org)

<http://asp.alhaq.org>

[www.aldameer.org](http://www.aldameer.org)

[www.alternativenews.org](http://www.alternativenews.org)

[www.btselem.org/English](http://www.btselem.org/English)

[www.machsomwatch.org](http://www.machsomwatch.org)

[www.icahd.org](http://www.icahd.org)

[www.taayush.org](http://www.taayush.org)

[www.rhr.israel.net](http://www.rhr.israel.net)

المقيمين وحقوق اللاجئين

الحق

الضمير

مركز الاستعلامات البديل

بيتسيلم

ماخسوم (نقطة تفتيش)

النجدة الإسرائيلية ضد أعمال تهديم البيوت

تعايش

حاخامات للدفاع عن حقوق الإنسان

#### المجموعات الدولية:

أوبريشن دوف [www.operationdove.org](http://www.operationdove.org)

[www.cpt.org](http://www.cpt.org)

[www.quaker.org.uk/eappi](http://www.quaker.org.uk/eappi)

فرق صانعي السلام المسيحية

البرنامج المكمل العالمي في فلسطين وإسرائيل

ركزت مجموعات المجتمع المدني العالمية على قضايا الحماية طويلة

المدة التي ذكرت في الإتفاقية - بما في ذلك الحق في متابعة المعيشة -

وأرادت تأسيس علاقات تجارية مع المناطق الفلسطينية المحتلة:

[www.olivecoop.com](http://www.olivecoop.com)

[www.zaytoun.org](http://www.zaytoun.org)

<http://freedom-clothing.co.uk/news>

تعاونية الزيتون

زيتون

لباس الحرية





المساعدات الأوروبية للمستضعفين  
من الفلسطينيين

داتیلا کافینی

تساهم الأموال الشامة من القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في التخفيف من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي دعم المشاريع الممارة الثلاثة ملايين لاجئ في الأردن ولبنان وسوريا الذين غالبا ما يتجاهل المجتمع الدولي احتياجاتهم الإنسانية

فلسطين في سنة ١٩٤٨ وانتهى بهم المطاف في مخيم التريب للاجئين قرب مدينة حلب شمال سوريا، حيث قُطِرَ رأيهم، وانتقلت عائلته إلى حمص بحثاً عن ظروف معيشية أفضل، ومن ثم إلى دمشق حيث تزوجوا، «صاحبة الحناء» في المدينة الكبيرة مستحيلة، فقد كانت مكلفة جداً، لذلك قرروا العودة من حمص خمس سنوات. لقد أَرَدَا العيش في مكان أفضل وأقل تكلفة، ولكن العائلة وقفت في مأساة جديدة في طريق عودتها إلى حلب، فقد توفى زوج جديداً للمعد في عام ٢٠٠٥، وبالرغم من أنه كان حبيباً مقدره المتحرر، إلا أنه يعمل حائكاً ويصنع دخلاً ضئيلاً ليصيل زوجته وأطفالهم الثلاثة، وحتى هذا الحد والصفحة اختفى صعباً، وتسرسل قائلة، لقد أخذت نصيحتي زوجي هي أفضأ المهن التي مرتت بها، واعتقدت خطأ أنني لن أصعب المهن (مفردة).

ومر عام على وفاة زوجها وبدأ الأمل يحمل بالتدريج محل أسوء المخاوف التي كانت تنتابها وتقول «لقد ساعدني الناس بشكل لم أتوقعه، فأولادي يتبعني أينما ذهبت، لا تقلدوني إلا بخذل اجتماعنا هؤلاء الأطفال... لقد تلقيت المساعدات من الكثيرين من الناس... لقد صُنفت حالة زايكا على أنها حالة «عمر اجتماعي»، وبما أن منزلها كان بحاجة ماسة للترميم فقد تمكنت من الانضمام للبرنامج الإقليمي الطارئ لإعادة تأهيل المساكن الذي تموله المفوضية الأوروبية بمبلغ يقارب ٢,٧٥ مليون يورو وتمتددة الأثوار، وقد ترميم منزلها ٢٣٤ منزلاً آخر في سوريا والأردن ولبنان في غضون شهرين قليلة والفضل يعود لتعاون السلطات المحلية السورية، والاستفاد حيث ١٧٠٠ شخص بشكل مباشر من هذا البرنامج، حيث تم إعادة بناء ٢٥ مسكن في حصص باستخدام أسلوب «المساعدة الذاتية» حيث يجب على المستفيدين أن يكملوا العمل بأنفسهم حيث قاموا بشراء المواد اللازمة، واستأجروا العمال وأشرفوا عليهم للتسليم مع ما وجدنا أن القروض المستفيدين من خلال إعطائهم حسم من الملكية.

وهذا ما حدث مع زايكا التي تقول «والآن بعد أن أصبح مسكننا آمناً وصالحاً للسكن، أشعر فعلاً أنه باستطاعتنا المضي قدماً، وبشكل ما اعتدت على واقع وحدانيتي، وأدركت أنه يجب عليّ المضي قدماً. لقد نحى أطفالى بسرعة في الأشهر القليلة الماضية، إنهم رافعون ويدرسون دروسهم جيد لكي يتمكنوا من

● دعم النشاطات الاقتصادية الصغيرة الحجم  
وفرض العمل.

● توفير الدعم النفسي للأطفال.

● إعادة تأهيل وتمديد شبكات المياه، وتأمين عملية التخلص من مياه الصرف الصحي المنزلية بشكل سليم وآمن.

• دعم مساعي الأمم المتحدة والصليب الأحمر لحماية السكان المدنيين من آثار النزاع، وضمان إمكانية حصولهم على الحاجات الأساسية مماشياً مع مبادئ القانون الإنساني الدولي.

ترميم أماكن إيواء عائلات اللاجئين

تقول زايكا سعيد (٤٨ عاماً)، وهي ابنة لعائلة لاجئة ولم تلتحق أبناً، «هذه أول مرة في حياتي أمتلك فيها شيئاً، فهاتان الغرفتان صغيرتا الحجم ولكنهما صالحتان للسكن، والأهم من ذلك أنهما ملكتنا». وكان زايكا بعد

أن أفضت وعائلتها حياتهم في التنقل قد انتهى بهم المطاف في مدينة حصص على بعد ١٦٠ كم من دمشق، ومنذ أن تأسس مخيمهم في عام ١٩٤٩ ازداد عدد سكانه بشكل كبير وتم بناء مساكن في كل المساحات المتوفرة مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي تدهورا خطيرا حيث تمثلت الطرق بالهفر وتفتقر المباني للإضاءة والتهوية الطبيعية، أما اللدراش فهي قديمة ومنهزمة، ونظام الصرف الصحي بحاجة ماسة لتطوير والتصحيح، ومستويات البطالة والفقر متفجرة.

وتتشابه قصة زايكا وقصص  
الكثيرين، ونقول «رجل والدي من

تعتبر المفوضية الأوروبية من أكبر المساهمين في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني حيث قام قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية بتقديم أكثر من ١٩١ مليون يورو منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠ لتلبية الاحتياجات الماسة للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي لبنان والأردن وسوريا.

وتستخدم الأموال التي يقدمها القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية للأهداف التالية:

● تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية في المناطق المعزولة في المناطق الفلسطينية المحتلة.

● تقديم المساعدات الغذائية للمجموعات المتأثرة بشكل خاص بالقبوض المفروضة على الحركة.

• إعادة تأهيل أماكن إيواء اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا ولبنان.

عبد الجبار الكاظمي  
في عتبة الحرم الشريف  
تكملة في شرح التكملة  
في حرم في سورته المستدرك  
وسورة برزخ، سورة الفجر  
مكتبة دار الفجر  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥





٦٠٠ ألف نسمة (١٦٪ من السكان) تحمل نفقات احتياجاتهم الأساسية من الطعام والمأوى والملابس.

سيمتدح التعبير عن التضامن الأوروبي من خلال المساعدات العملية، وبروز التزام أوروبا في نوفمبر ٢٠٠٥ على لسان مفوض المساعدات الإنسانية والتنمية، لوس ميشيل، عندما أكد للاجئين في خان يونس، في مدينة غزة على أن أوروبا لن تتاسك، ولن نغفلكم أبداً، والاتفاقية التي وقعتها للتو [تقديم ٢٤ مليون يورو لبرنامج الغذاء في الأورو]

الأرض واستغلال الموارد البديلة للمياه مثل الينابيع المحمية من التلوث الخارجي.

وتشعر المفوضية الأوروبية بالقلق بشأن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية وغزة، حيث تعتمد نسبة ٤٠٪ من السكان على المساعدات الإنسانية، وتعتبر ظروف المعيشة المتدهورة نتيجة مباشرة للنزاع ومواره المنطوي على العنف، ولقد أثر الجدار العازل على المئات من الناس بعزله لقرى كاملة ومنعها من الوصول إلى المياه، وسبل كسب الرزق،

كسب معيشتهم في المستقبل. ما الذي أملاه؟ أريد أن يحصل أطفالنا على التعليم، وأسأل الله أن يساعدنا في حياتهم، وأن أظل دائما على مقربة منهم.

وعندما سألتها عن أرض أجدادها، صمتت زايكا لبرهة من الوقت، وهمت قائلة دم أر فلسطين من قبل. لقد ظلت أرحتل طوال حياتي من مكان إلى آخر، ولا يمكنني أن أتوقف عن الحلم بالعودة. إنني أشاهد الأخبار طوال الوقت وما يحدث هناك، وأحدث نفسي قائلة ربما سيتمكن أطفالنا من العودة إلى أراضيهم، ولكنني أشعر أن هذه البلاد هي وطننا أيضا. معظم الناس حول العالم لديهم وطن واحد، ولكن نحن لدينا وطنين: وطن حقيقي، والآخر خيالي.

#### الاستجابة لازمة المياه

إن أكثر من ثلث سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ليس لديهم مياه تصلهم عبر الأنابيب، وتقدر سلطة المياه الفلسطينية أن متوسط استهلاك الفرد في المناطق الريفية يصل إلى ١٥ لتر فقط - ويبلغ معدل استعمال المواطن الأمريكي ٦٠٠ لتر على سبيل المقارنة، وتأثر الوصول للمياه بالأنابيب بالقيود الدالة المفروضة على تزويد الشبكات المياه الرئيسية، والاتلاف المتعمد أو غير المتعمد للبنية التحتية للمياه، وتلوث أحواض تجمع مياه الأمطار والقيود المادية (الإغلاق) ومنع التحويل، ونتيجة لذلك يزداد الاعتماد على المياه المخزنة في صهاريج، وترتفع الأسعار في بعض المناطق الريفية في أشهر الصيف الجافة، ويمكن أن يصل مستوى

الإنفاق على مياه الاستخدام المنزلي إلى حوالي نسبة ٤٠٪ من دخل الأسرة، وتقع ندرة مياه الري عمليات استغلال الأرض الزراعية وحصادها بشكل ملائم، ولذلك تظل مهمة زيادة الوصول إلى المياه أولوية من أولويات القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، ومنذ عام ٢٠٠٢، تم تمويل حوالي ٢٢ مشروع صرف صحي في المناطق الفلسطينية المحتلة بتكلفة ١٥,٧ مليون يورو، واستفاد حوالي ٨٥٠ ألف نسمة من هذه التدخلات - التي تراوحت ما بين عمليات التزيم الأساسية إلى البنية التحتية للمياه مثل الأنابيب، والمساعدة في جمع مياه الأمطار من أسقف النيات وتخزينها في صهاريج مياه تحت



هي إشارة جلية على دعمنا للاجئين الفلسطينيين وألنا سنستمر في دعمهم، وليس لدى الاتحاد الأوروبي أي جدول أعمال آخر عدا المساعدة في بناء سلام ورخاء مستدامين.

داتيل كافيني هي موظفة استعلامات إقليمية في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية في الأردن، ويريدنا الاكتروني:

daniela.cavini@cec.eu.int

للحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج دعم الفلسطينيين في القسم الإنساني في المفوضية الأوروبية، انظر:

<http://ec.europa.eu/echo/>

والأراضي الزراعية، والأعمال والخدمات الأساسية كالعناية الصحية والتعليم. كما تعد سياسة الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة أيضا من الوصول إلى البضائع والخدمات الحيوية، وتعزل عمل الجهات الإنسانية، وأما التزيم الهائل في جودة الخدمات الرئيسية كالصحة والتعليم والسكن الاقتصادي والملاهي لمعظم الفلسطينيين من الوصول إلى تلك الخدمات أدت مجتمعة إلى انتكاس دخل الأسرة واستنفاد الممتلكات وآليات القدرة على المواجهة، ودمرت الظروف المعيشية الأساسية، حيث يعيش ما بين ١,٧ مليون و٢,٢ مليون نسمة (٤٧٪ إلى ٦١٪ من الفلسطينيين) الآن دون خط الفقر على مبلغ أقل من ٢ دولار (١,٥٤ يورو) يوميا، ولا يستطيع أكثر من



# تعويض اللاجئين الفلسطينيين

لينا الملك

للدول التي تلجأ إلى طرد السكان ونقلهم لخلق أو تعزيز وجود متجانس عرقيا.

يشكل فشل إسرائيل في تقديم التعويضات للاجئين الفلسطينيين على مر السنين عبء الماضي خربا فاضحا للقانون الدولي.

وخلال تسعينيات القرن الماضي أنعشت حرب البلقان التركيز الدولي على ضرورة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم ودفع التعويضات، ومع ذلك كان وضع الفلسطينيين استثنائيا مرة أخرى، وكانت «عملية سلام أوسلو» بالنسبة للاجئين الفلسطينيين مجرد تجسبا لتهميشهم. لذلك فإن إخفاق المجتمع الدولي أو عدم رغبته في الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات لا يعمل مؤشرا للاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٨ فقط، ولقد أعطى هذا الضعف السياسي الضوء الأخضر لإسرائيل لتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين على مر العقود - وحتى المدنيين اللبنانيين مؤخرا - بمعرفتها التامة بأنها والمرتبة الثانية لن يطالبها أحد بتقديم التعويضات للأشخاص الذين أساءت لهم.

لينا الملك تكمل رسالة الدكتوراة في «برنامج السير جوزيف هوتنغ للقانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط» في جامعة الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن، ويريدها الإلكتروني: elmalakena@soas.ac.uk

وانظر أيضا:

• ليكي، السلام في الشرق الأوسط: واقع قضية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٦ [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.14.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.14.pdf)

• لوك بي، قضية التعويض للاجئين الفلسطينيين [www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/lee.html](http://www.arts.mcgill.ca/MEPP/PRRN/lee.html)

الأراضي التي يملكها العرب في الدولة اليهودية والعكس صحيح، عدا المصادرة من أجل الأغراض العامة وينص على «في كل حالات المصادرة يجب دفع التعويضات المالية الكاملة قبل التجريد من الملكية كما تحددها المحكمة العليا»<sup>١</sup>. ولذلك كان يجب على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن قيام إسرائيل بتجريد الفلسطينيين جميعا من حقوقهم القومية لمنعهم من العودة على أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم عقب صدور القرار.

إسرائيل ما تزال مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم رغم التأكيد السنوي على القرار ١٩٤، ذلك، تبنت الجمعية العامة

في عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على «أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، ويجب دفع التعويضات عن الممتلكات التي تبص الأشخاص الذين اختاروا عدم العودة ودفع التعويضات المالية عن الضائر أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يجب أن تعوضها الحكومات أو السلطات المسؤولة بموجب مبادئ القانون الدولي أو بالتساوي»<sup>٢</sup>.

ومع ذلك وبعد قرابة ٦٠ عاما ورغم إعادة التأكيد سنويا على القرار ١٩٤، ما تزال إسرائيل مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم، كما لم تعمل إسرائيل على تعويضهم على أي من ممتلكاتهم ولم تعرض تقديم التعويضات المالية لساكنهم، وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد صوّت على قرارات تؤيد حقوق العودة، ورد الحقوق، والتعويضات المالية، إلا أنه لم يبد إرادة سياسية كافية لتنفيذ هذه الحقوق. ويجب أن لا يتم تقويض أهمية تقديم التعويضات في القانون الدولي، وبالإضافة إلى المفز الأخلاقي لمساءلة معالجة قضايا الظلم التاريخي، فإن الإصرار على التزام الدول بتقديم التعويضات (رد حقوق أو التعويضات المالية أو كلاهما) نتيجة لخلقها لظروف أدت إلى وجود لاجئين يستعمل كرادع

إلى الإخفاق التام لعملية أوسلو ليس بالإخفاق الهين لأن العملية فشلت في تقديم أي شكل من أشكال التعويضات للاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي، وبدلا من أن تصدى عملية أوسلو للحقوق المظلمة التاريخية التي تعتبر لب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - وهي النكبة - أهملت عملية أوسلو قضية اللاجئين وأرجأتها إلى مفاوضات الحل النهائي.

إسرائيل ما تزال مستمرة في منع اللاجئين من العودة إلى أوطانهم رغم التأكيد السنوي على القرار ١٩٤، ذلك، تبنت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ القرار رقم ١٩٤ الذي ينص على «أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، ويجب دفع التعويضات عن الممتلكات التي تبص الأشخاص الذين اختاروا عدم العودة ودفع التعويضات المالية عن الضائر أو الأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يجب أن تعوضها الحكومات أو السلطات المسؤولة بموجب مبادئ القانون الدولي أو بالتساوي»<sup>٢</sup>.

ولا زالت حالة المعايير القانونية الدولية في حينه تسمح بمجال لنقاش شرعية تلك الإجراءات، ولكن نية المجتمع الدولي تجاه السكان العرب في فلسطين الواقعة تحت الانتداب باتت صريحة بتبني قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة في عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨، ودعت الجمعية العامة في القرار رقم ١٨١ - المسمى بخطة التقسيم - كل من الدولتين اليهودية والعربية اللتان ستنتهجان إلى منح الجنسية للأقليات الخاصة بالقومية الأخرى التي تسكن على أراضيها. ولقد قدم القرار رقم ١٨١ ضمانات إضافية للأقليات الموجودة في كلا الدولتين من خلال منع مصادرة

١. قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ١٨١ (١٩٤٨) بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨  
٢. قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨  
٣. [www.badi.org/Documents/Durable-Solutions/C&A-RES-194\(II\).htm](http://www.badi.org/Documents/Durable-Solutions/C&A-RES-194(II).htm) وانظر إلى [www.badi.org/Solutions/retention.htm](http://www.badi.org/Solutions/retention.htm) للمزيد من المعلومات تفصيلية



# سياسة إشراك اللاجئين الفلسطينيين

جوليت أبو عيون ونورا ليستر مراد

أسلوب لرفع الوعي بمعاناتهم وحاجاتهم، وطريق لسماع أصوات اللاجئين عند اتخاذ القرارات.

ويلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها. وقد واجهنا تحديات هامة حول مصداقية المشروع، وتطبيق النظام والبحث عن مولين، على الرغم من حقيقة أن كل الكوادر كانوا فلسطينيين والعديد منهم كانوا لاجئين. وقد أصر أعضاء اللجنة الشعبية في مخيم قلنديا للاجئين وهم زعماء غير منتخبين من الفئات السياسية المختلفة بأنهم لا يحتاجون لأخذ آراء عينة عشوائية من اللاجئين. وقد كان بعض زعماء اللاجئين في قلنديا مرتابون جداً من أهداف هذا المشروع،

وقروا بعد اجتماعات استمرت لعدة شهور بأنهم لن يشاركوا، ففي رأيهم يعتبر حق العودة أمراً مقدساً ويجب أن لا يكون خاضعاً، تحت أية ظروف، لأي دراسات أو مناقشات مع اللاجئين. ورفضوا إصرارنا على شمل اللاجئين الحادين وليس القادة السياسيين فقط، مدعين أن اللاجئ المشترك ليس محتكاً بما فيه الكفاية لمواجهة التلاعب الذي يحدث في المناقشات ولا يجب أن يحصل على المعلومات التي قد تقلل من توافقه. ويسعى اللاجئون للتعلم حول حق عودتهم، ولكن دون الإصرار على حقهم في الاختيار بخصوص عودتهم.

وقد وافق اللاجئون المحيطين بمخيم الجلزون على المشاركة، وكانت نتائج البحث والعملية مفيدة. وأظهرت الدراسة نقضاً كبيراً في العقائق لدى اللاجئين وخصوصاً بين المشاركين الشباب والنساء، فقد استطاعوا إعداد تحليلات معقدة تستطيعوا الاستشهاد بتفاصيل حول القرارات الدولية ذات العلاقة، ولم يعرفوا المواقف المحددة للأطراف الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بخصوص حق العودة. ولم يدرك معظمهم بأنهم يتمتعون بكل الحقائق، الحق القانوني للحصول على التعويض إضافة إلى حق العودة. وقد أثار هذا التساؤل حول فائدة استطلاعات الرأي والبحث الكمي الآخر التي تتطلب آراء اللاجئين دون اكتشاف مدى فهم اللاجئين لمعنى مثل هذه المفاهيم كـ«الحق القانوني»، و«التعويض» و«القانون الدولي».

يجب أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحرية الاختيار وإتخاذ القرار المجني على المعرفة والإطلاع حول ما كانوا يرغبون في العودة إلى أرضهم أم لا. وهذا حقهم القانوني والأخلاقي. هل يعتبر أيضاً من حقهم المشاركة في المناقشات حول مستقبلهم؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنهم المشاركة؟

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣، بل منذ وفاة السيد ياسر عرفات - حاكمهم التاريخي - في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، شعر العديد من اللاجئين بالضيق، وتساءلوا عن احتمال وجود مكان لهم داخل إطار أوسلو، التي تعترف بحق إسرائيل بالوجود بينما تؤجل قضية اللاجئين إلى المفاوضات النهائية، والتي تمنعهم أيضاً الحق بممارسة حقهم بالعودة، فهم يخافون من أن تتحول السلطة الوطنية الفلسطينية عن حقوق اللاجئين كبديل لدولة فلسطينية، وبالتالي يتحدد عودة اللاجئين فقط إلى حدود دولة فلسطينية مقصورة على مناطق محددة.

**يلزم الكثير من الوقت للقيام بالعمليات التشاركية، كما أنها صعبة التطبيق في حالات النزاع ومشحونة سياسياً منذ بدايتها**

حق العودة غير قابل للتفاوض، لذا يعتبر «شمل» قضية اللاجئين قبل ضمان حقوقهم أمر غير ضروري بل إن له تبعات سلبية.

## المبادرة الريادية للاصغاء للاجئين

«حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» هو اسم لمشروع تم تطبيقه على مدى ١٥ شهرين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقدم هذا المشروع المعلومات الصادقة للاجئين الفلسطينيين حول القضايا المتعلقة بحق العودة، إضافة إلى أنه سعى إلى توثيق أصوات اللاجئين حول المعلومات المقدمة لهم ومناقشة الدور الذي يريدون لعبه في معالجة محتهم. وتضمن المشروع تحضير شامل للجاليات، وتنمية فهم كافي للعمليات التشاركية وبناء القدرة البحث المحلية. كذلك تم عقد جلسات تعليمية أدارها اللاجئون المتدربون، كما تم إعداد وتوزيع كتيب ترويجي. وقد اشترك ممثلين عن اللاجئين ونشطاءهم وخبراءهم بنتائج وتحليل الدراسة.

وعندما تم توفير الفرصة للاجئين الفلسطينيين الفرصة لإبداء آرائهم المطلعة، أبداوا رغبة قوية للمشاركة في البحث عن حلول لمحتهم. وأصر أكثر المشاركين بأن وجهات نظر اللاجئين هي التي تتضمن معلومات أكثر مغزى حول نوع القرارات التي يجب أن تُتخذ بخصوص مستقبلهم. ورأوا أن المشاركة هي

بدأ اللاجئين النشاط، يدفعهم تخوفهم من نتائج أوسلو، بينا حركة منبئة على القاعدة الشعبية. وخلال العقد الماضي، ظهرت تجمعات عديدة في مواقع متعددة عبر الكرة الأرضية لديها الكثير من الطبقات والتوصيات بهدف زيادة إشراك اللاجئين في المناقشات التي تتعلق بوضعهم ومستقبلهم. ويرغب اللاجئون أنفسهم بالمشاركة لأنهم فقط يعتقدون بأنهم أنفسهم هم من يمكنهم ثقة بهم بأنهم لن يساموا على حق العودة أو التوقيع عليها.

وعلى الرغم من نداءات المثقفين الفلسطينيين والشخصيات عامة والمشرعين بوجوب وجود دور أكثر مركزية للاجئين، إلا أنه لم تمت الإشارة إلى وجهات نظر عامة الشعب من اللاجئين أثناء المفاوضات مع إسرائيل، ولم يقترح أحد إستراتيجية شاملة لإشراك اللاجئين. كذلك لم تقدم أي من المنظمات الدولية، والمؤسسات التربوية، والأحزاب السياسية الفلسطينية، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولا حتى الدول المضيفة إلى اللاجئين في فلسطين أو في الشتات المعلومات التي يحتاجونها لتقييم التطورات السياسية بخصوصهم. كذلك لم يتم وضع أو تأسيس أية آليات لضخ اللاجئين و شملهم في العمليات السياسية.

ويصر العديد من المدافعين عن حقوق اللاجئين بأن اتفاقية السلام الإسرائيلية الفلسطينية المستقلة





Paul Jeffrey/ACT International

القانون الدولي؟ كيف يمكن للمشاركة بعد ذاتها أن تغير في وضع جاليات اللاجئين؟ كيف يمكن أن يؤثر إشراك اللاجئين على الطبيعة الديمقراطية في الدولة الفلسطينية المستقبلية؟ نتمنى أن يكشف البحث التشاركي المستقبلي هذه القضايا.

تم القيام مشروع «حان الوقت لهم بأن يتكلموا ولنا بأن نصغي» من قبل فريق الباحثين في المركز الفلسطيني لنشر الديمقراطية وتنمية المجتمع والذي يقع مقره في رام الله [www.panoramacenter.org](http://www.panoramacenter.org). ونفذ المشروع بمنحة من صندوق خبراء الشرق الأوسط والخدمات الإستشارية، الذي يديره مركز بحوث التنمية الدولية في أوتاوا والذي يدعم مالياً من قبل وكالة التنمية الدولية الكندية ومركز بحوث التنمية الدولية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية. جوليت أبو عيون كانت مديرة المشروع ونورا ليست مراد هي باحثة فيه. للحصول على التقرير الكامل، يرجى مراسلة البريد الإلكتروني: [abuiyun@yahoo.com](mailto:abuiyun@yahoo.com) أو [Nora.LesterMurad@gmail.com](mailto:Nora.LesterMurad@gmail.com)

بالتعبير عن آرائهم في ضرورة جداً. إن الاتجاه العالمي نحو المشاركة الفعالة والقيادة المفيدة في السياقات الإنسانية هو غير كافي؛ فاللاجئون يستحقون أيضاً المشاركة في العمليات السياسية التي تقرر مصيرهم. وفي نهاية مبادرتنا، أشار المشاركون في الدراسة إلى أنهم يريدون المزيد، ودعوا إلى المزيد من حملات لرفع الوعي لكل الفلسطينيين، إضافة إلى تنظيم أفضل ضمن جالية اللاجئين، وصوار نشيط ومفتوح داخل القيادة الفلسطينية، علاوة على حصول قسم شؤون اللاجئين في السلطة الفلسطينية على دور أكثر نشاطاً بين اللاجئين والخبراء في القانون الدولي.

نحن ندرك بأن اللاجئين كانوا يعربون عن وجهات نظرهم في لحظات تاريخية معينة جالت إثر وفاة عرفات وسيطرة فتح على السلطة الفلسطينية. هل ستكون مواقفهم وآرائهم مختلفة اليوم بعد انتخاب البرلمان الذي تسيطر عليه حماس؟ هل ستتغير مواقفهم إذا تقدموا بخيارات فعلية ستطبق ضمن سياق تأسيس دولة لفلسطينية معترف بها؟ هل يقوض الاتفاق الجماعي على خيارات اللاجئين من حقوق اللاجئين الفردية تحت

شدد المشاركون بأنه يجب رفض أية إتفاقية تلغي حق اللاجئين بالعودة لأنه وحتى ولو كانت قادرة على تحقيق نوع من «السلام» إلا أنها لن تنهي النزاع. فهم يريدون أن يشكّلوا جزءاً من المناقشات وعمليات اتخاذ القرارات، بدلا من أن يكون دورهم ببساطة الاختيار من بين بضعة خيارات تُصاغ بالنيابة عنهم. وأكد المشاركون شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، بما فيه اللاجئين، ولكنهم قالوا أيضاً أن للمنظمة لم تمثل آراء اللاجئين بشكل كافي إما في الضفة الغربية، أو قطاع غزة أو في الشتات. وانتقدوا إلى حد كبير قلة إستشارة اللاجئين وقلة الشفافية في عملية المفاوضات، وانتقدوا غياب الآليات الديمقراطية التي تمكنهم من انتخاب زعمائهم واقتروا عقد إنتخابات لإختيار هيئة نقه من ممثلي اللاجئين تصبح نقطة مركزية داخل منظمة التحرير الفلسطينية لأي مفاوضات حول قضايا اللاجئين. وأصرروا على حقهم لتزجيش مفاديين أكثر تأهيلا وأقل فساداً، كما أكدوا على أهمية شمل اللاجئين العالدين وعدم حصر التمثيل في المنقذين والقياديين.

وبناءً على تجاربنا في مخيمات قلنديا والجازرون، فمن الواضح أن تلك الآليات التي تسمح للاجئين



# التغلب على نقاط التفتيش في فلسطين

شيرين الأعرج

في البيت وفي داخل مجتمعي، يعتري الناس ناشطة سلام تقود سيارتها كل يوم للعمل على بناء السلام الذي يبدو دائماً أمراً مبهماً ومضيقاً للوقت. وأساساً الكوابيس كان عندما تعرض الطريق المؤدي إلى منزلي للاغلاق مفاجئ، ولم يكن لدي أي مكان لأذهب إليه، لذا كان لا بد من الانتظار داخل سيارتي عند نقطة التفتيش، ليس لدي حول ولا قوة غير الأمل في حصول معجزة. وقد أضاف هذا المزيد من الضغوط على حياتي، فأنا أعيش في مجتمع محافظ وتقليدي. وممكنني أن أرى التوبيخ الصامت في عيون الناس عندما اضطر للبقاء في الخارج لساعات طويلة جداً مع غرباء في بيئة مقلقة قد يحدث فيها أي شيء.

في فلسطين لا يمكنني أبداً القيادة لأكثر من نصف ساعة دون أن أرغم على التوقف عند نقاط التفتيش. وكل مرة أتعرض لنفس المضايقات من الجنود الذين يطرحون علي نفس الأسئلة. وأتعرض لنفس الإجراءات. حيث لا توجد أي قيمة لوقت المواطن الفلسطيني.

لا يحسدون عليه لأن الجنود يجرؤهم من لجامهم، بل ويطلبون من البعض نزع ملابسهم والخضوع للإذلال عندما تبدأ الكلاب بشمهم. رأيت العديد من الشباب يرسلون إلى الجورة (حفرة)، وهو نوع من العذاب الذي يتعرض له سكان الضفة الغربية، وهي عبارة عن صحيفة قمامة يوضع فيها الفلسطينيون

كان الهبوط في مطار هيرتس بالنسبة لي مثل الهبوط في أي مطار آخر في العالم، ففي جميع تلك المطارات تُطرح علي العديد من الأسئلة، لأن الوشاح الذي يغطي شعري يجعلني مشبوهة حينما أذهب. ووجهتي ممن يقع عليهم دائماً الاختيار «العشوائي» للتحقيق. عندما اتصلت في عائلتي يوم وصولي، أخبرتهم عن تقاضي عندما قُدت سيارتي لأربع ساعات دون أي أن يوقفني أحد ولا مرة واحدة ويدون أن أن يقوم أحد ما بالتحقيق معي.

كنت أعمل مديرة مشاركة لمشروع يجمع شباب الشرق الأوسط، مما فيهم الفلسطينيين والإسرائيليين، لمناقشة المواضيع التي يتشاركون فيها والتي يختلفون فيها.

هناك شبكة طرق شبه مستقلة في الضفة الغربية. الشبكة الأولى العالية الجودة ذات الموقع الجيد والمعبدة بشكل متقن، والمضادة معجوزة للإسرائيليين أما الأخرى المظلمة، والمثقبة، والمحاصرة فهي لنا. في كل صباح أقادر منزلي قبل ٩٠ دقيقة من الموعد المفترض لو لم يكن هناك حواجز تفتيش بين بيتي ومكتبتي الواقع على بعد ثمانية أميال. وهي عملية لا تنتهي من الإذلال. ففي كل يوم قانون جديد، أو نظام أو أمر عسكري جديد. وقد لا تفيد المعرفة الشاملة لكل أنواع الفدح عند التعامل مع الجنود العدائين، الذين يمتلكون القوة والسلطة التي تجعلهم يعتقدون أن بإمكانهم فعل ما يشاؤون. لقد تعلمت أنه علي محاولة الحفاظ على أعصابي لأن لعب لعبتهم الاستنزائي لن يساعدني وسيعرضني للأذى. فقد يسبب تقديم جواب «خاطئ» مشكلة كبيرة، ليس لي فقط، بل أيضاً لكل الناس الذين ينتظرون خلفي على نقطة التفتيش وأولئك القادمين في وقت لاحق من ذات اليوم.

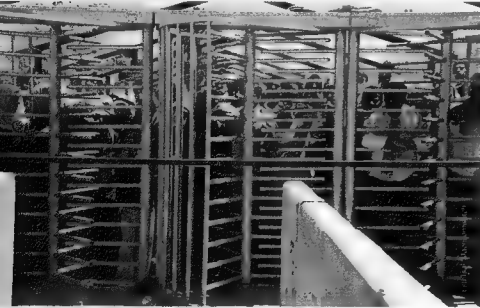
لقد شهدت الكثيرين ممن تمت إعادةتهم لأنهم لا يمتلكون الوثائق «الصحيحة» أو لأنهم توقفوا عن نقطة التفتيش الخطأ. كما يتم إعادة الكثير منهم ببساطة لأن الجندي لا يستطيع قراءة وثائقهم. بل يتعرض العديد منهم للضرب والضرب نتيجة لمجادلتهم الجنود أو لأنهم حاولوا فهم أو توضيح أمر ما. أما الرجال ذوي اللي الطويلة فهم في وضع

لساعات حتى يتم الكشف عنهم من قبل الأمن الداخلي الإسرائيلي، الشين بيت. وصادفت مرة رجل يترجى الجنود ليسمحوا له بالمرور حتى يتمكن من استلام جثمان ابنه من المستشفى ليدفنه. وفي كل يوم عند نقاط التفتيش بينما نتنظر نحن الفلسطينيون في الحرارة الحارقة، يمر المستوطنين الإسرائيليون في عرباتهم المكيفة في طرقاتهم الخاصة. وقد طورت العديد من نقاط التفتيش ميزانياتهم الخاصة من الجانب الفلسطيني في الوقت الذي يبيع فيه الباعة الماء والوجبات الخفيفة.

واعتبر أنا من المحظوظين لأنني أحمل هوية القدس الزرقاء حيث أحمل بطاقة الإقامة الدائمة - ولكن ليس المواطنة - في إسرائيل. وفي أغلب الأحيان تسمح لي هويتي المقدسية بالمرور من خلال نقاط التفتيش بينما يتم إعادة طوابير من الواقفين الآخرين.

شيرين الأعرج تكمل درجة الماجستير في مركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس.

البريد الإلكتروني: saajara@essex.ac.uk



إن الدراسة هنا في المملكة المتحدة - في محاولة لفهم نظام حقوق الإنسان وآلياته وحالات تجاهه وفشله - أمر مضطرب وأصبح من الواضح بالنسبة لي أن وضعنا في فلسطين، أو بالأحرى البقية الصغيرة الباقية منها، يعتبر فريداً لقرارات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية غير هامة، واللاجئون لا يعتبرون لاجئين عندما يكونون فلسطينيين. ببساطة نحن أجانب على أرضنا.



# الرقابة الفكرية حول المسألة الفلسطينية

المتعلقة بالشرق الأوسط، وبمضي معظم الذين هاجموا أكاديمي الشرق الأوسط في مراكز البحوث حيث يدفع لكي يعضوا أوقاتهم بصحبة صانعي القرارات والمؤثرين على آراء التيارات الرئيسية للإعلام، وهم يكتبون أيضا صفحات الآراء والتوصيات التي تساهم في صنع السياسات مع أنهم غالبا لا يتعاطون مع أي من النشاطات الرئيسية التي يمارسها الباحثون والأكاديميون، أي البحث والتعليم.

ينبع تصميم العديد من المنظمات اليهودية التي تحاول تقييد النقاش في الجامعات والكليات حول الشرق الأوسط من رغبتهن في إبقاء اليهود الأمريكيين في المعسكر 'المؤيد لإسرائيل'، ويحاولون إقناع السلطات بأن هناك موجة من معاداة السامية قد تطلعت في ألباني الجامعية. في إطار المفارقة بين معاداة السامية، والتي يجب نبذها في كل مكان، ومعاداة الصهيونية، وهي رأي سياسي مشروع، تسبب منظمات مثل بائي بيرايث المناهضة للافتراء (B'nai B'rith Anti-Defamation League) بتعريض عدد الأئمة اليهود للتهجم بسبب الاعتقاد الخاطئ بدعم إسرائيل.

وتعكس الحرب التي جاءت ردا على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر طبيعة هذا الهجوم الإرهابي نفسه الذي تمثل في معاداة للفكر والمنطق، حيث أطلقت حملات التجسس، والتخويف والسيطرة، والتي لن تقتصر فقط على الباحثين المختصين بالدراسات الشرق-أوسطية إذا لم يتم كبحها.

الحرية الأكاديمية بعد أحداث ١١ أيلول/

سبتمبر تحرير بشاردة دوماني، نشر زون بوكس (Zone Books)، MIT Press, March) 2006. ISBN 1-890951-61-7  
المادة المحررة على الفصل السابع للكتاب  
جويل بينين: Joel Beinin على الموقع: [www.censoringthought.org/beinin.html](http://www.censoringthought.org/beinin.html)

بشاردة دوماني، فلسطيني متخصص بتاريخ الشرق الأوسط الحديث، وهو بروفيسور مساعد لمادة التاريخ في جامعة كاليفورنيا، بريد إلكتروني: [bdoumani@berkeley.edu](mailto:bdoumani@berkeley.edu)

جويل بينين، بروفيسور تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا، وكان الرئيس السابق لاتحاد الدراسات الشرق أوسطية، بريد إلكتروني: [beinin@stanford.edu](mailto:beinin@stanford.edu)

بدأت الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمواجهته أصعب أوقاتها منذ عهد مكارثي. حيث تشير دراسة حديثة إلى تعرض حرية التفكير النقدي تجاه الشرق الأوسط وفلسطين بالأخص إلى هجوم دائم

حماية إسرائيل من أي نقد ولمنع الهيئات التدريسية والطلاب على حد سواء من طرح أية اقتراحات تتعلق بعدم الاستثمار في الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي للغة الغربية وقطاع غزة.

يغضخ الطلاب المرتبطون أكاديميا أو ثقافيا بالدول الإسلامية أو بالدول الشرق أوسطية لمحاولة التشكيك في اتجاههم ولولاكهم للولايات المتحدة والتزامهم الأخلاقي بالسمي وراء المعرفة. وانتشرت مواقع الإنترنت العنصرية التي تضع لوائحها بأسماء أساتذة الجامعات 'غير الأمريكيين' بسبب انتقادهم لسياسات الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط إضافة إلى توجيه التهم للعديد من منتقدي إسرائيل بأنهم معادون للسامية، حتى الأكاديميين من اليهود الذين انتقدوا السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تمت السفيرة منهم وبعثهم بأنهم 'يهود كارهون لأنفسهم'. وتنتشر هذه المفاهيم في حلقات مقربة من حكومة أقوى دولة عرفها التاريخ متزامنة مع إدعاءات لم يسبق لها مثيل بحق خلق وإلغاء الأنظمة السياسية في أنحاء العالم، وخصوصا في الشرق الأوسط.

تحاول هذه الجماعات النافذة حجب التمويل عن المراكز الشرق أوسطية وتأسيس مراكز بحوث تؤمن للحكومة والصحافة 'غيره' قادرين على بناء المعرفة

لم يكن الجدل الذي يكتنف مختلف الجهات الفكرية الأمريكية نتيجة لأنشطة أو تصادمات داخلية، بل كانت هذه التوترات المتصاعدة نتيجة لضغوط وتدخلات خارجية من مجموعات منظمة تتمتع بقرينة عالية وتملك تمويلًا ضخما من مجموعات مستفيدة على صلة وثيقة بحلف القوى المشارك في إدارة الرئيس جورج بوش -والذي يغلب عليه طابع القومية ومركزية القوة العسكرية- والإسرائيليون الذين يضغطون على الهيئات التشريعية، والصهيونية الإنجليزية البروتستانتية التي تشكل القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري إضافة إلى الصناعات العسكرية التي تزج للحلفاء الأميركي-الإسرائيلي على أساس أنه قيم من المطلق التجاري. لذا فهم يحاولون ترويض فكرة أن 'الإرهاب الإسلامي' هو المصدر الرئيسي للشر والخوف ويطلبون باستخدام جمل مثل 'الحرب على الإرهاب' و'صراع الحضارات' و'تحالف الشر' على أنها تفسيرات هامة للشرق الأوسط الحديث.

ويتم استهداف الجامعات والكليات بشكل خاص في الأمور التي تتعلق بالشرق الأوسط كونها إحدى المؤسسات القليلة التي تستقطب المناقشة السياسية الفكرية حيث تعرضت هيئة مراكز دراسات الشرق الأوسط في أميركا الشمالية لوابل من الهجمات من قبل النقاد من المحافظين الجدد الذين صمموا على

نشر زون بوكس  
فوقه ربة الخيرة  
بوكس على الإنترنت





# ما هو مستقبل الشباب الفلسطيني في الأردن؟

جيسون هارت

منى ابنة الاثني عشرة ربيعاً

منى في سن الحادية والعشرين

كنت قد طرحت هذه الأسئلة في أطروحة الدكتوراة التي أتممتها في أواخر تسعينيات القرن الماضي، واليوم منى متزوجة، وربما تصبح أما في القريب العاجل، وسيكون أطفالها جزءاً من جيل جديد سيدي "المجتمع الدولي" اهتمام رها يقل عن الاهتمام الذي أبداه لآبائهم لا يزيد عن توفير السكن لهم وتقديم الحد الأدنى من الخدمات على أمل أن ستؤول «مشكلة» اللاجئين بشكل ما، ولكن منى لن تنسى أبداً وطن والديها الأصلي، كما لن تنسى سبب تشتتها في مخيم فقير للاجئين «من أهل غزة»، وسيلم أطفالها ذلك أيضاً. ما هو مستقبلهم؟

مخيم الحسين وهو مخيم للاجئين تديره الأونروا ويسكنه ٥٠,٠٠٠ نسمة في عمان، ووُلد أجدادها في قرى فيما أصبحت إسرائيل في عام ١٩٤٨، وولد والديها في غزة في الوقت الذي خضعت فيه غزة للحكم المصري، وفروا إلى الأردن عقب حرب ١٩٦٧. ويندرج اسم منى في الكتاب الأزرق الصغير الذي تحتفظ به عائلتها وهو يثبت أنهم مسجلين كلاجئين في سجلات الأمم المتحدة، وقد تم الإعلان عن حق منى وعائلاتها وجيرانها في العودة إلى فلسطين صراحة في قرارات الأمم المتحدة، وظل حق العودة مركزاً لمواورات اللاجئين والعوارات التي تدور عنهم منذ عام ١٩٤٨.

وفي نفس الوقت، تعتبر منى أردنية الجنسية من جوانب عدة، حيث أنها ولدت في الأردن، وباستثناء ذهابها في رحلة قصيرة إلى العراق منذ عدة سنوات مضت، فهي لم تغادر الأردن أبداً، وبالرغم من أن المجتمع الدولي يدفع مقابل تعليمها ومدرستها في المدرسة هم لامتون أيتها، إلا إنها تستذكر المنهج الأردني، ويعمل أبواها وجميع إخوتها الأكبر منها سناً جوازات السفر الأردنية وتستعمل هي عليه أيضاً قريباً، ولكن بما أنهم يعتبرون «من أهل غزة»، يجب عليهم أن يجددوا جوازات سفرهم كل سنتين بدلا من نظام الخمس سنوات المجهود، حيث تنجم بعض القيود مع حالة اختلاف الجنسية هذه.

إن تعثر عملية سلام أوّل وهجرها في نهاية الأمر، وهي العملية التي كانت ستم فيها مناقشة مصر قرابة الخمسة ملايين لاجئي، أدت إلى ترك مستقبل الشباب من أمثال منى ليصبح مستقبلاً غامضاً؛ هل سيكون مستقبلاً للجيل الذي ستهيئ حقبة المنفى التي دامت لأكثر من نصف قرن من الزمان ويسترجع الوطن؟ هل سيتم استيعابهم ودمجهم تماماً في المجتمع الأردني؟ هل ستسبب الظروف الاقتصادية والسياسية في مغادرتهم للأردن بحثاً عن فرص أفضل في الخارج، كما فعل الكثيرون من قبل؟ هل ستسمح الدول الأخرى بمثل هذه الحركة في وقت تزداد في السيطرة على الحدود؟ أم هل ستكون منى وجيلها أداة لخلق مجتمع مناصر للإسلام، متجاوزاً لهذه الحدود القومية؟

كانت منى ابنة الاثني عشرة ربيعاً تستيقظ حوالي الساعة السادسة صباحاً في الأشهر التي كانت تتراد «الفترة الصباحية» في المدرسة، وعادة ما تكون أختها رندا، وعمرها عشرين عاماً، هي أول المستيقظين، وبعد أن تؤدي رندا صلاتها، تنشغل في التحضيرات الأخيرة قبل ذهابها إلى العمل، وسرعان ما تجلس أم خالد على فرشتها الرقيقة وهي تراقب التحضيرات التي تقوم بها ابنتها لتقدم التحضيرات والنصائح، وبعد أن تتناول منى كوباً سريعاً من الشاي وقطعة من الخبز، تغطي منى من حول أختها الأكبر سناً المستيقظين في النوم على الأرض، وتوجه إلى الشارع الرئيسي لتسير خمسة دقائق قبل أن تصل إلى المدرسة، وبينما تثق من طريقها عبر الصف الدراسي الضيق الذي تشاركها فيه ٤٨ تلميذة أخرى، تحضر منى نفسها داخل مقعد صغير إلى جانب أفضل صديقاتها واسمها ليلى، وباستثناء فترة الراحة التي تبدأ حوالي الساعة ٩ صباحاً، تظل منى وزميلاتها في الصف الدراسي منمككات في دراستهن حتى نهاية اليوم الدراسي الساعة ١٥:١١، وينطلق جرس المدرسة وراء منى وحشد من صديقاتها وهن يخرجن من بوابة الملعب، وتتوقف منى فقط لشراء الخبز لوالدتها ووجبة خفيفة لها، لتعود إلى منزلها بعد ذلك لتغير الزي المدرسي وتشارك في المهام المنزلية المزعجة، حيث تضيئ نية يومها في الطهي، وغسل الصحون، وإعداد الشاي للضيوف أو أفراد العائلة، والاعتناء بأبناء وبنات إختوها، وتقوم منى بعمل واجباتها المدرسية بين تلك المهام المختلفة وتشاهد بعض برامج التلفاز حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة مساءً عندما تضع فرشة على الأرض إلى جانب أختها رندا وتخلد إلى النوم.

إن الحياة اليومية لمنى تشابه في جوانب كثيرة مع حياة الفتيات الأخريات من نفس عمرها من العائلات الفقيرة في أنحاء العالم العربي، وهي نظام هائل من الدراسة والواجب المدرسي في ظروف خائفة في ظل فرص قليلة نسبياً من الراحة، ولكن حياة منى ومستقبلها هما الهدف المباشر للخطاب السياسي والمفاوضات على المساوات المحلية والقومية والدولية - حيث ولدت منى ابنة الاثني عشرة ربيعاً وتعيش في

جيسون هارت هو باحث علوم إنسانية اجتماعي، ومحاضر في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، وبريده الإلكتروني: jason.hart@qeh.ox.ac.uk

مدير جديد لمركز دراسات اللاجئين

يسر مركز دراسات اللاجئين عن إعلان تعيين البروفسور روجر تزيتر كمدير جديد لمركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد اعتباراً من الأول من شهر أكتوبر/ تشرين الأول. وينضم البروفسور روجر تزيتر إلينا من جامعة أكسفورد بروكس. وتشمل أبحاث ودراسات البروفسور تزيتر آثار وواقع المساعدات الإنسانية الدولية، وتجارب التهجير والنفي الطويلة الأمد، وإعادة التوطين وإعادة الإعمار والبناء بعد انتهاء النزاعات، وبركز عمله بشكل أساسي على منطقة جنوب إفريقيا والشرق الأوسط، كما انتقل في اهتمامه مؤخراً إلى دراسة هذه القضايا في أوروبا لبحث واكتشاف أسباب وعواقب الردع والقيود الأوروبية على المهاجرين.



www.rsc.ox.ac.uk



# توضيح قضية الإدماج المحلي

سارة ماير

يركز مقال أنا لو في عدد ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية<sup>١</sup> على الحاجة لإعادة إحياء الجدل حول الإدماج المحلي كحل دائم لمشكلة اللاجئين وإعادة النظر فيه ولكن استراتيجيتية الاعتماد على الذات هي أوسعنا والتي وصفناها لا تمثل نموذجاً مناسباً للإدماج المحلي كحل دائم بل إن الإدماج المحلي في الواقع ليس هو الهدف من هذه الاستراتيجية

في المقالات التي أجريت في كيبالا وأروا أوضح مسؤولو الحكومة الأوغندية أنه رغم استخدام مصطلح «الإدماج» في الوثائق الخاصة بسياسة اللاجئين إلا أن إعادتهم لأوطانهم تظل هي الحل الدائم المفضل. وصرح مفوض شؤون اللاجئين في ٢٠٠٥ بأن الحكومة «ما تزال ترى أن الحل الأفضل لمشكلة اللاجئين هو العودة، وما زلنا نؤكد على ذلك في سياساتنا. وبالفعل يعبر مسؤولو الحكومة الأوغندية عن قلقهم من

إن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي في رأينا الحل الدائم المفضل لمشكلة اللاجئين

أن تفسر إستراتيجية الاعتماد على الذات على أنها قبول بالوجود المستمر للاجئين بدلاً من أن تكون مبادرة لعملية تنمية لتخفيف من الأثر السلبي لاستضافة اللاجئين على المناطق المضيفة في أوغندا. فالترويج للاعتماد على الذات هو إجراء مؤقت في سياق التزام أشمل بإعادة اللاجئين كحل دائم.

وتشير أنا لو في مقالها إلى أنه في أوغندا «شجع قانون الحكومات المحلية على المشاركة في صنع القرار ومكن مجالس رعاية اللاجئين من تحديد الاحتياجات التنموية للاجئين والاستجابة لها» ولكن العديد من مكاتب الضعف في إستراتيجية الاعتماد على الذات نشأت نتيجة لكون لتعليم المركزية في أوغندا لم تشهد نقلاً موازياً للحكومات (الإشراف على) بسياسة اللاجئين. بل وكان هناك في الواقع عملية مضاعفة (ملازمة) لإعادة مركزية الصلاحيات الخاصة بقضايا اللاجئين والتحكم بها.

في أوغندا تقلت مسؤولية سياسة وبرامج اللاجئين من وزارة الشؤون المحلية إلى مكتب رئيس الوزراء عام ١٩٩٨ والذي أسست ضمنه وزارة الطوارئ والكوارث والتي كانت مسألة اللاجئين النقطة المحورية (البؤرية) لها. نقل السيطرة

ينعكس التركيز الأكاديمي والسياسي المتجدد على الإدماج المحلي في بيان اللجنة التنفيذية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول الإدماج المحلي والاعتماد على الذات (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ٢٠٠٥).<sup>٢</sup> كان السيد كريست وضحاً في قوله أنه «يمكن النظر إلى الإدماج المحلي على أنه عملية تؤدي إلى حل دائم للاجئين» وبينما يرى بأن هذه العملية لا تستدعي بالضرورة التوطين يصر على أن «مفهوم الإدماج المحلي مبني على افتراض أن اللاجئين سوف يبقون إلى أجل غير محدد في بلد اللجوء ويبدوون حلاً مستمراً في ذلك البلد» وبذلك يميز بشكل جلي بين هذه المقاربة (الرؤية) وبين الاستقرار المحلي والاعتماد على الذات والذي لا يقتضي ضمناً اللجوء الدائم بأي شكل من الأشكال». وهذا المعنى يؤكد وثائق السياسة الأخرى كورقة الاستشارات العالمية لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول الإدماج المحلي (UNHCR ٢٠٠٢) فمثل هذه الوثائق تشير إلى الفروق بين الاعتماد على الذات - كمؤشر على الإدماج المحلي أو كعنصر في الإدماج المحلي كأمر واقع - وبين الإدماج المحلي كحل دائم. يجب التمييز بوضوح بين الإدماج المحلي كأمر واقع في حالة الحكومات المضيفة التي تعطي الأولوية لإعادة المهجرين إلى موطنهم - كما هي الحال في أوغندا - وبين الحالات التي يكون فيها الإدماج المحلي الكامل مقبولاً كحل دائم.

ولكن التحليل الذي تعرضه أنا لو يخلط ما بين الاعتماد على الذات والإدماج المحلي وكان مثل هذا الخلط واضحاً في بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول أحوال اللاجئين في العام ١٩٩٧ والذي نص على أن سياسة أوغندا في الاعتماد على الذات كانت مبنية على «هدف تسهيل اندماجهم على المدى البعيد»، بينما تغطي سياسة أوغندا الخاصة باللاجئين الأولوية لإعادتهم إلى أوطانهم.

على شؤون اللاجئين إلى مكتب رئيس الوزراء يضمن فصل اللاجئين وقضاياهم إدارياً وسياسياً واجتماعياً عن التخطيط المحلي للمقاطعات (الولايات). لا تشمل عمليات التخطيط التنموية للمقاطعات اللاجئين، ويقول مخطط مقاطعة أروا: «لست على علم بأي مشاورات جارية مع اللاجئين». ينحصر نظام مجلس رعاية اللاجئين بمستويات اللاجئين وتعتمد إمكانية الوصول إلى عملية تخطيط المقاطعة على ممثل مكتب رئيس الوزراء (قائد المخيم) والذي قد يقوم بإيصال آراء اللاجئين ولكن لا توجد إمكانية لإشراك (وصول) اللاجئين أنفسهم في عملية الاستشارات أو صناعة القرار على مستوى المقاطعة والذي هو المستوى الذي تتم فيه عملية التخطيط. ما تزال هناك عوائق هامة لم تعالجها استراتيجية الاعتماد على الذات لتعوق إدماج اللاجئين سياسياً واجتماعياً في أوغندا.

في سياق كون إعادة اللاجئين إلى أوطانهم هي الأولوية المعلنة للحكومة، حيث يعاني اللاجئون من الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال نظام المستوطنات، وحيث تكون سياسة اللاجئين منفصلة عن مستوى المقاطعة تكون استراتيجية الاعتماد على الذات موضع تساؤل حول إذا ما تم تطويرها أو تطبيقها كإستراتيجية إدماج اللاجئين.

أعتمد سارة ماير رسالة الماجستير في قسم

الدراسات التنموية في جامعة أكسفورد، وبريدها الإلكتروني.

sarah.r.meyer@gmail.com

١ أنا لو، «إدماج محلي: هل هو حل دائم للاجئين؟» نشرة الهجرة القسرية - العدد رقم ٢٥

<http://www.hjra.org.uk/PDF/79HQ2564-46.pdf>

[www.refugeesonline.org.ngo-staff-relationships/2965.pdf](http://www.refugeesonline.org.ngo-staff-relationships/2965.pdf)

٢ جيف كريست ٨١ (٢٠٠٥) «إدماج محلي للاجئين واستشارتهم المحلي» تحليل مقامي وإقليمي قضايا جديدة في سوت أكتيف، ورقة عمل رقم ١٠٢

(www.unhcr.org/po/bn/extra/extra/extra/extra.pdf?ref=3&SEARCH&id=467439762)





# الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية

للمناطق التي يقطنها اللاجئين وعلى تضمين مثل هذه المناطق في مخططات التنمية الوطنية.

عودة اللاجئين إلى أوطانهم يمكن أن تدعم عملية بناء السلام. تمثل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم على نطاق واسع فرصة وتحدياً في آن للمجتمع الدولي في المناطق التي يعمل فيها على التنمية وبناء السلام. والاستفادة من هذه الفرص واقتناصها تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول والأطراف الأخرى الفاعلة للمشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة والتنمية على تقديم دعم مستدام لتمكين عودة اللاجئين والمهجرين داخل دولهم وإعادة دمجهم. ويشمل هذا الدعم العمل على توفير سبل المعيشة وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة ورعاية العلاقات الاجتماعية المتجانسة وتعزيزها بين مختلف فئات ومجموعات المواطنين. كما وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأطراف المشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة والتنمية على دعم المشاركة المبكرة في التخطيط لعودة اللاجئين وإعادة دمجهم وإيجاد السبل لضمان فعالية أكبر في ربط المساعدات الإنسانية القصيرة الأجل والعاجلة بمبادرات تنوعية طويلة الأمد في المناطق المأهولة بالعائدين.

تعزيز الاندماج الاجتماعي والتسامح يمكن أن يقلل الأثر التنموي للهجرة. يجد اللاجئون والمهاجرون أنفسهم في العديد من بقاع العالم يواجهين العنصرية ومساءلة الضوف من الغريزة، وكثيراً ما يكونون عرضة للتمييز الاجتماعي والاقتصادي. وتود مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تلتفت عناية الحوار الرفيع المستوى إلى خطر مثل هذه الأوضاع على حقوق اللاجئين وسلامتهم وعلى الانسجام والتناغم في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول المشاركة في الحوار على العمل على مواجهة كافة أشكال عدم التسامح وعلى اتخاذ إجراءات فاعلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي وإسهام الاقتصاد في تغيير المواطنين وبنيتهم المجتمعية.

للمزيد من المعلومات حول الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة والتنمية:

[www.un.org/esa/population/hldmigration](http://www.un.org/esa/population/hldmigration)

مناسبة انعقاد الحوار الرفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية والذي سيعقد في مدينة نيويورك في الرابع عشر والخامس عشر من أيلول ٢٠٠٦ تود مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تلتفت عناية المشاركين في الحوار إلى الملاحظات والتوصيات التالية

حماية اللاجئين وإدارة الهجرة كموضوعين مختلفين ولكن متكاملين. فبالإضافة إلى تسبب الهجرة غير الشرعية بمعاملة إنسانية يمكنها أيضاً أن تعرض أنظمة اللجوء الوطنية لدى دول اللجوء لضغوط كبيرة وأن تثير العدالة ضد المواطنين الأجانب مضطعة بذلك الحماية الفعالة للاجئين. وفي ذات الوقت إن لم يتمكن اللاجئون وطالبو اللجوء من الحصول على الحماية عند الحاجة إليها فقد يجدون أنفسهم مضطرين للانتقال بطرق غير شرعية بحثاً عن الأمان والسلامة في دول أخرى.

تمثل التنمية أكثر من مجرد النمو الاقتصادي فقط. تشجع مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية على تفسير مفهوم التنمية بنظرة شمولية بدلاً من استخدام التنمية كمجرد مرادف للنمو الاقتصادي. وضمن هذا السياق تذكر مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الحق في التنمية والذي ينص على أن "الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتصرف ويمتدحه بحق لكل إنسان ولكل الناس المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيها والتمتع بها لتحقيق كافة الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية".

يمكن للاجئين أن يكونوا عوامل للتنمية عند إعطائهم الفرصة لذلك. يمكن أن يكون تندفق اللاجئين عواقب سلبية على التنمية في الدول والمجتمعات المضيفة وخاصة عندما يكون ذلك بأعداد كبيرة وفي مواقع محددة. ولكن في ذات الوقت يمكن أن يصبح اللاجئون عامل تنمية إذا ما منحوا الفرصة للاستفادة من مهاراتهم وقدراتهم الإنتاجية أثناء إقامتهم في دول اللجوء. وتدعو مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول المشاركة في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية إلى ضمان تمكين اللاجئين من المشاركة في سوق العمل الوطنية حتى يتمكنوا من المشاركة في الأنشطة الزراعية والإنتاجية وإلى الاعتراف بالمؤهلات التي يملكونها من قبل دول اللجوء. كما تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجتمع الدولي على تقديم الدعم التنموي

لاجئين حقوق واحتياجات محددة. يعد اللاجئين فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم للحماية الدولية. تحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار رفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية على إعادة تأكيد الاعتراف بالحقوق والحاجات الخاصة باللاجئين بما في ذلك امتناع الدول عن إعادتهم إلى بلدان قد تكون فيها حياتهم أو حريتهم عرضة للخطر.

حقوق الإنسان تطبق على كافة الناس أثناء انتقالهم. تشدد مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهمية ضمان الحفاظ على حقوق ومعايير العمل لكافة اللاجئين والمهاجرين. فمضوك وموالاتي حقوق الإنسان الدولية الجوهرية عامة في تطبيقها وتطبق على المواطنين وغير المواطنين على حد سواء ويشمل ذلك كل من انتقل بطرق غير نظامية.

لا يجب أن ينجح الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية للاجئين من الحصول على الحماية الدولية. غالباً ما يكون انتقال الناس من بلد إلى آخر أو من قارة إلى أخرى "مختلطاً" أي أنه يضم أشخاصاً بحاجة للحماية الدولية وآخرين ليسوا كذلك. وتحت مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركين في الحوار الرفيع المستوى على إقرار أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب ألا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي دولة أخرى أو التمكن من الاستفادة من إجراءات اللجوء لديها. بالإضافة إلى ذلك تشدد مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهمية الحد من الظلمات التي لا أساس لها من الصحة للحصول على وضع لاجئ. ويشمل هذا تطبيق برامج معلومات الهجرة وإيجاد القنوات التي تمكن غير اللاجئين من المهاجرين من الهجرة بشكل آمن وقانوني وتطبيق برامج التنمية التي توفر فرص العمل وفرص كسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة.

حماية اللاجئين وإدارة الهجرة هما نشاطان متمايزان ولكن متكاملان. تشجع مظلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحوار رفيع المستوى على تمييز



# هجرة منطقة البحر المتوسط: ضرورة توفير رد شامل

إيريك فيلر

ما يزال ضمان توفير استجابة فعالة ومتناسبة وإنسانية لتحركات الهجرة المختلفة يشكل تحدياً كبيراً.

منتظمة بطبيعة الحال، فيمكن أن تعطي انطباعاً عن الدول وجهة السفر بأنها لم تعد تسيطر على حدودها، وبالتالي يمكنها أن تساهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب، وهذه المشاعر موجودة بالفعل في أجزاء عدة في الاتحاد الأوروبي، وتصدى الدول التي يمر بها المهاجرون في شمال أفريقيا للأعداد المتزايدة للناس الذين يتجمعون في المدن الساحلية في انتظار تسني فرصة الرحيل، وعندما يكشف قباطنة السفن الأشخاص المختبئين في السفينة أو يواجهون أناس معرضين للخطر في أعالي البحار، ففي غالب الأحيان يكون الأمر غير واضحاً أين ومتى يمكن إنزال أولئك الأشخاص من السفينة.

يكون صالح زبائنهم هو آخر ما يهتمون به، ونعلم أيضاً أن بعض الناس الذين يعبرون منطقة البحر المتوسط هم ضحايا الإتجار بالبشر - من النساء والأطفال الذين سيقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة مدى الحياة، حتى إذا وصلوا إلى البر بأمان، وبالإضافة إلى الخطر الذي تعرضه حركة الناس عبر منطقة البحر المتوسط على الحياة وحقوق الإنسان، توجد هناك بضعة عواقب هامة أخرى لهذه الحركة، ولأن هذه التحركات تعتبر غير

يتجه عدد متزايد من الناس، وخاصة من مناطق جنوب الصحراء الكبرى، ليعبروا البحر المتوسط والمحيط الأطلسي أملاً في دخول دول الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وإيطاليا، وليس لدينا أرقاماً محددة ولكننا متأكدون من أن الناس المخبئين يعرضون أنفسهم لمخاطر جمة، ولا يمر أسبوع بدون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابه، وأخبار عن حثث تلقاها المياه على شواطئ قضاء العطلات، وأخبار عن أناس قد دفعت مبالغ طائلة للمتاجرين بالبشر عديمي الضمير ممن

خريطة عرض الحدود  
الحدود الدولية  
الحدود الوطنية  
الحدود الإقليمية

وهناك قضية ذات اهتمام خاص من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين تتعلق بطبيعة تحرك الناس عبر منطقة البحر المتوسط، ومن الأدلة التي جمعها مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين يبدو أن معظم هؤلاء الناس رحلوا من بلادهم الأصلية متوجهين إلى الاتحاد الأوروبي سعياً وراء الوظائف، وكسب بعض المال والمهارات الجديدة، وتحسين مستقبلهم في الحياة بشكل عام، ولكننا نعلم أيضاً أن هناك نسبة من أولئك الناس تأتي من دول يتعرضون فيها لمخاطر شديدة من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، ومثل هؤلاء الناس يعتبروا لاجئين ولهم الحق في الحصول على الحماية الدولية.

## التحديات

إن وجود اللاجئين بين مجموعات كبيرة من المهاجرين، تكون نية بعضهم استغلال قنوات طلب اللجوء كوسيلة لدخول أوروبا والبقاء فيها، تشكل تحديات هامة أمام مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين ودول أخرى في المجتمع الدولي، وأول هذه التحديات، وبالإضافة إلى المهمة الفورية لإنقاذ الحياة، أنه يجب إنشاء أنظمة وإجراءات من أجل تحديد أولئك المحتاجين للجوء، وثانياً يجب علينا أن نضمن أن أية إجراءات تتخذها الدول لكبح الهجرة البحرية غير المنتظمة لن تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية التي يستحقونها، وثالثاً نحن بحاجة إلى فهم أوضاع الأدوار ومسؤوليات الأطراف العديدة المشتركة





ومن الضروري أيضا إيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الهجرة البحرية غير المنظمة، وعلى سبيل المثال، إلى أي حد يمكن استخدام برامج الاستعلامات لتثبيت عزم المهاجرين الاقتصاديين من الشروع في رحلات طويلة وضيقة؟ وكيف يمكن تعزيز قدرات الحماية في دول اللجوء الأول بشكل لا يشعر اللاجئين وطالبي اللجوء أنهم مضطرون للاقتلاع من دول إلى أخرى وقارة إلى أخرى لكي يهربوا بأمان ويلبوا احتياجاتهم الأساسية؟

في ثمانينيات القرن الماضي، توجه بضعة آلاف من فيتنام وكيمبوديا إلى البحر آمليين في الوصول إلى دول جنوب شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند، ولكي يتمكن المجتمع الدولي من معالجة ذلك التحرك، فقد قام بإعداد خطة عمل شاملة المقصود منها ضمان سلامة ورفاهية

مادة ٤ من ميثاق  
الأمم المتحدة  
١٩٤٨

«راكبي القوارب» كلهم وتقديم الحماية لهم، والاطمئنان بأنهم لم يتأهل منهم لحالة اللجوء، وبينما تكون ظروف الحركة العالية عبر منطقة البحر المتوسط والأطلسي مختلفة بعض الشيء، إلا أننا بحاجة إلى وجود طريقة مماثلة، طريقة تعمل مجموعة متماسكة ومتشابهة من الإجراءات، ويوافق عليها دول الأصل، ودول المرور ووجهة السفر، وتدعمها المنظمات الدولية مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة البحرية الدولية.

### الختام

إن غط الهجرة الذي نشهده في منطقة البحر المتوسط اليوم لا يعتبر في الحقيقة الأمر وضعا من أوضاع اللاجئين، ولكن حركة الناس وحاجتهم للجوء والحماية الدولية هي إحدى مزايا أوضاع اللاجئين، ولا يستحيل تدبير أمر هذه الهجرة حيث يوجد هناك مجالاً للتحرك، لكن الفردية بالرغم من أنه ليس لديها حدود جغرافية. والاستجابة الشاملة المبينة على التعاون هي التي تقدم أفضل فرص النجاح؟

إيريك فيلر في مساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (الحماية) وبريدها الإلكتروني: FELLER@unhcr.org

www.unhcr.org/Conventional/contents.aspx?docId=257&docId=47

www.unhcr.org/Conventional/contents.aspx?docId=46&docId=37&docId=37

www.unhcr.org

وهذهنا الثالث هو الوصول إلى فهم أعمق للأدوار والمسؤوليات كل على حدة في حالة الاعتراض أو الإنقاذ في البحر، ولا توجد هناك أحكام محددة حول توزيع المسؤولية عن نزول الأشخاص الذين تم إنقاذهم من على ظهر السفن، وأنه قد يحدث تأخير طويل الأجل في بعض الأحيان، ومع ذلك من المعهود بحريا أن يتم إنقاذ أي شخص يتعرض للخطر في البحر، ويتم تشريع هذا العرف إلى حد ما في الوثائق القانونية مثل اتفاقية الأمن على الحياة في البحار لعام ١٩٧٤ واتفاقية البحث والإنقاذ البحري لعام ١٩٧٩.

وسعت التعديلات الأخيرة على هذه الاتفاقيات إلى توضيح المسؤوليات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بصلية إزال الأشخاص من على متن السفن، وطوروت المنظمة البحرية الدولية ٣ مبادئ توجيهية



حول هذه المسألة أيضا، ويعتبر التنفيذ الناجح لهذه المبادئ التوجيهية أمرا هاما إذا أراد المجتمع الدولي أن يخاطب هذه القضية بأسلوب متناسق وفعال.

وهذهنا الرابع والأخير يهتم بضرورة توفير حلول دائمة لكل الأشخاص المعنيين في الهجرة البحرية غير المنتظمة سواء كان معترف بهم كلاجئين أم لا. فعلى سبيل المثال، ما الذي يجب أن يحدث ل هؤلاء الأفراد الذين يعتقد أنهم بحاجة للحماية الدولية؟ وفي حالة حصولهم على حالة اللجوء، هل يمكن منحهم حقوق الإقامة وفرص الاندماج محليا، أم هل تقدم إعادة التوطين في دولة ثالثة حلا أكثر حيوية؟ وبالنسبة للأشخاص الذين ليسو بحاجة للحماية الدولية، كيف يمكن مساعدتهم لكي يعودوا إلى أوطانهم في ظل ظروف إنسانية أو تنظيم حائهم في الدولة التي وجدوا فيها، عندما يكون ذلك في مصلحة الجميع؟

(دول الأصل ودول المرور، والمنظمات الدولية، وشركات الشحن) عندما يتم اعتراض الناس أو إنقاذهم في البحر، وأخيرا، يجب علينا أن نضمن أن يجد كل هؤلاء الناس الذين سافروا - أو الذين يأملون في السفر - إلى أوروبا عبر البحر حلا دائما لحالاتهم، سواء كانوا لاجئين معترف بهم أم لا.

وهناك قضايا معقدة وعسيرة، وتم بالفعل إنشاء عدد من المحافل المختلفة للتشاور والتعاون حول قضايا الهجرة في منطقة البحر المتوسط، ولكن ضمان توفر استجابة فعالة ومتناسقة لتحركات الهجرة المختلفة - التي تشمل حماية اللاجئين وطلابي اللجوء - تظل تحديا كبيرا.

إن أول أهدافنا هو تحديد أولئك الناس المحتاجين بالفعل للجوء والحماية الدولية، وفي هذا المقام

يجب علينا أن نفكر في توفير آلية توجيه للتفريق بين الحالات الفردية، وتسجيل طلبات حالات اللجوء، وتقديم خدمات الاستشارة للأشخاص المعنيين، ومن خبرة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يعتبر ذلك الأمر هام جدا لتقييم شرعية كل حالة وتصحيح التوقعات المغاظة.

ويجب علينا أن ننظر بعين الاعتبار لتزيتات الإقامة المقدمة الذين ينتظرون تقييم حالاتهم، حيث من الواضح أن المنشآت المحدودة على متن السفن هي مشآت غير مناسبة، ولذلك ربما نضطر إلى النظر بعين الاعتبار إلى احتمالات إقامة مراكز استقبال تقدم إقامة مؤقتة في المناطق الساحلية حيث يمكن تقديم المأوى، والطعام، والرعاية الصحية، والاحتياجات الأساسية الأخرى للأفراد وعائلاتهم.

وهذهنا الثاني - وهو هدف وثيق الصلة بالهدف الأول - هو ضمان أن إجراءات السيطرة الأشمل لن تمنح اللاجئين من حق الوصول إلى إجراءات اللجوء، وبالطبع تتمتع الدول بالحق الشرعي في السيطرة على حدودها وتأمينها، ولكن لا يجب أن تفضي عمليات الاعتراض في البحر والإجراءات الأخرى المتخذة لكبح الهجرة البحرية غير المنتظمة إلى مبدأ عدم إعادة القسرية الذي يمنع الناس من إعادتهم إلى البلاد التي يمكن أن تتعرض حياتهم وحرمانهم للخطر، ويمكن أن يبرهن إنشاء آلية فعالة للتوجيه والتي من شأنها التفريق بين الحالات الفردية النزول من سطح السفن أنه وسيلة هامة للحفاظ على هذا المبدأ الهام.



# الحل الزائف لردع الشواطئ

جيمس هاثاواي

وعلى الرغم من وضوح هذه الأحكام القانونية، يجري الحديث حول حجتين تدعيان إجراءات الردع.

الحجة الأولى هي أن الإصرار على الاحترام المطلق لقانون اللاجئين يتسبب في السماح للأقلية بالتحكم في الأغلبية، والسبب هو أنه في أي تدفق مفترض نحو دول العالم المتقدمة اليوم فإن عدد المهاجرين الاقتصاديين - الذين يتم رفض دخولهم رفضاً قانونياً بشكل طبيعي - يفوق عدد اللاجئين، ويدور العدل حول وجوب تمتع الحكومات بحرية الرد بشكل فعال على الطبيعة السائدة للوفود (التي لا تمت صلة باللاجئين).

وعلى الرغم من ذلك، ومن الناحية القانونية، لا يمكن تبرير إجراءات الردع العشوائية طالما أن اللاجئين الحقيقيين هم جزء من القادمين المختطفين، ولا يوجد أي استثناء لأجانب عدم إعادة القسرية للمواقف التي تكون فيها تكلفة أو عدم ملائمة معالجة الطلبات هائلة، أو عندما يكون شخص واحد فقط من كل عشرة قادمين هو لاجئ بالفعل، ولا يمكن للدول أن تتجنب بشكل قانوني التزامات حماية اللاجئين بمجرد أن تقرر عدم رغبتها في تقييم الطلبات التي قدموها، وكما يؤكد مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين بالفعل، لا يصبح اللاجئين لاجئاً بسبب الاعتراف به كلاجئ، ولكن بالاعتراف بأنه لاجئ لأنه لاجئ بالفعل، ومن الناحية العملية، فإن هذا التعريف يعني أنه يجب معاملة أي شخص قد يكون لاجئاً على أنه لاجئ بشكل مؤقت حتى يتقرر بشكل عادل عدم أهليته للحصول على حالة اللجوء، لذلك فإن الإجراءات التي تردع طالبي اللجوء من الوصول إلى دولة اللجوء لا تنقل في خرفها لقانون اللجوء عن إزالة الدولة للاجئ معترف به يكون موجوداً بالفعل في منطقة الدولة.

والحجة الثانية الأكثر تعقيداً للردع هي أن الردع يتم أحياناً لأسباب إنسانية، وخاصة عندما يصل اللاجئين والأشخاص الآخرون عبر البحر غالباً في سفن شبه منهارة أو مزودة جداً بالركاب، ويقال بأنه يجب إيقاف عمليات السفر هذه لتجنب وقوع المخاطر الجمة.

في غالب الأحيان تتخذ الحكومات إجراءات فظة جداً لردع اللاجئين والمهاجرين الآخرين الذين تعثر عليهم في أعالي البحار وفي أقاليمهم الجزرية. وفي جيوبهم الواقعة ما وراء البحار وهناك اعتقاد شائع بأنه عندما تتم ممارسة الردع على مقربة من الوطن، فإن ذلك يعتبر أمرين. إما أنه عمل شرعي، وإما أنه عمل حصين من المساءلة القانونية على الأقل.

تياناريف، وردت الحكومة الأسبانية على الارتفاع المفاجئ في أعداد القادمين باقتراح أن تكون قوارب الدوريات الموريتانية مهمة إيقاف هذه القوارب عن الإبحار وإنشاء مخيمات للاجئين في موريتانيا.

## هل هذه الممارسات قانونية؟

لا تسمح اتفاقية اللاجئين لعام 1٩٥1 وبرتوكول سنة ١٩٦٧ التابع لها للدول بأن ترفض تقديم الحماية للاجئين لأنهم لا يدخلوا إلى وسط بلادهم فحسب، والأمر ببساطة هو أن الواجبات الأكثر أهمية - بما فيها الواجب الخطير لعدم إعادة القسرية، الذي يطلب من الدول عدم إعادة

على سبيل المثال، تتمسك الولايات المتحدة بموقفها بتصلها من أي التزام قانوني نحو اللاجئين الذين تعترض طريقهم، حتى إذا تمكنوا من الوصول إلى مياهها الإقليمية، وبالفعل أشارت الولايات المتحدة مؤخرًا إلى أنه ليس باستطاعة مجموعة من طالبي اللجوء الكوبيين - وهي مجموعة تحظى بمحابة جمة في ظل قانونها الداخلي كما جرى العرف - المطالبة بحق الحماية لأن الجسر الذي رسا بجانبه قاربهم الصغير فصلته العواصف عن البر الأمريكي الرئيسي.

وعندما تمكن ١٠ آلاف شخص من الوصول إلى جزيرة لامبيدوس الإيطالية هذا العام، ردت إيطاليا بعدم استمرارية في سياسيتها المعهودة بإرسالهم إلى صقلية للتعامل مع طلبات الحماية، وبدلاً من ذلك، تفيد قناة بي بي سي بأنه «تم إرسال المهاجرين مكبلين الأيدي في طائرات عسكرية من جزيرة لامبيدوس إلى ليبيا مباشرة وبدون طرح أية أسئلة».

## ومن حق اللاجئين - وليس امتيازاً لأي دولة أو وكالة إنسانية - أن يقرر متى تكون مخاطر البقاء أكبر وأعظم من مخاطر السفر

اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر ليتعرضوا للاضطهاد - تنطبق حينها ممارسة الدولة ولايتها القضائية، وسواء كانت الحماية مطلوبة في لامبيدوس أو روما، فإن مضمون قانون اللاجئين واحد، وسواء طلب أحد اللاجئين المتسقين بأبعد الجدران الشائكة في سيوتا أو في أحد مراكز الشرطة في مدريد اللجوء، فلا اختلاف بين الأمرين، ولا يجب تنفيذ أي عملية إعادة قسرية قاطعة للاجئين الذين تعثر عليهم السفن التي تمرس المياه الإقليمية للدولة، أو حتى أولئك الذين يتم اعتراضهم في أعالي البحار، ولأن الولاية القضائية هي لب المسؤولية، فيجب على الدول الأعضاء الموقفين على اتفاقية اللاجئين أن تحترم بصورة مؤقتة حقوق الأشخاص الواقفين تحت سلطتها ممن يطلبون حالة اللجوء حتى يتقرر عدم أهليتهم للحصول على الحماية، أو ما لم يتقرر عدم أهليتهم.

كما نصبت إسبانيا جدراناً من الأسلاك الشائكة حول جيوبها الواقعة في شمال أفريقيا في سبتة ومليلة لردع مجموعات المهاجرين التي تتألف أغلبيتها من أهالي دول جنوب الصحراء الكبرى المتلهفين على دخول الاتحاد الأوروبي، وفي غالب الأحيان يتم إعادة من ينتجسون في اجتياز الحواجز إلى المغرب فوراً، ووردت تقارير بأن أسبانيا ألقتهم بإسبال في المناطق الحدودية الصحراوية، وأدى «نجاح» أسلوب الردع هذا إلى فرض الضغط مجدداً على جزر الكناري الإسبانية، التي تعتبر المقصد المفضل للمهاجرين حتى عام ٢٠٠٢ عندما تم إنشاء نظام مراقبة ودوريات بحرية لردع عملية السفر من المغرب إلى جزر الكناري في فيورتا فيورتورا ولانثاروتي، التي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر، ولذلك اضطرت معظم الأقواج الحديثة لاتخاذ طريق أطول بكثير وأكثر خطورة من شمال موريتانيا إلى



## نشرة الهجرة القسرية المجلس الاستشاري

كريم آتاسي  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

فاتح عزام  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحي شطي  
مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد بقاعي  
(بديل) المركز الفلسطيني  
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنيتا فايوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل-بوند  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شلاق وسري حنفي  
مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكس تاكتينغورغ  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في سوريا UNRWA

هاريش بارفاتيني  
الأونروا - غزة

ليلى ناصيف  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباسط بن حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية  
"وتطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم"

ولكن هناك فرق قانوني هام جدا بين المساعي المعقولة لتقديم المعلومات وتصعب الأمر على المهجرين لاستغلال الناس من جهة، وبين المساعي الأكثر عدوانية المتخذة ضلعا لوقف عمليات السفر من جهة أخرى، ومهما كانت المخاطر، فكل شخص لديه الحق القانوني لاتخاذ قرار السفر بنفسه، والحكم المتعلق بمثل هذه الحالات ليس متصلا في قانون اللاجئين، ولكنه متاصل في المتطلب الموجود في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>١</sup> الذي ينص على وجوب السماح لكل الأشخاص مغادرة أي بلد، ومنها بلادهم، والخطوات التي يزعم أنها خطوات إنسانية وتتخذ لإغلاق طرق العودة - مثل الاتفاقية الرسمية بين الولايات المتحدة وكوبا في عام ١٩٩٤ والتي تتطلب من كوبا ...

اتخاذ إجراءات فعالة بكل السبل الممكنة لمنع عمليات السفر غير الآمنة وخاصة باستخدام الطرق الإقناعية - هي خطوات غير مشروعة ومفروضة دون خيار، ومن حق اللاجئ - وليس امتيازاً لأي دولة أو وكالة إنسانية - أن يقرر متى تكون مخاطر البقاء أكبر وأعظم من مخاطر السفر.

وحتى تنتهي الانتهاكات التي تجر اللاجئين أولا على الفرار، تكون الإجابة الوحيدة الحقيقية هي تقديم البديل الآمن لطرق

الهروب المفطرة، وبينما تعد عمليات الردع الفظة للاجئين أو المسافرين المختطفين غير شرعية، فالدول تتمتع بالحرية المطلقة في تخيل واختيار بدائل الحماية المبدعة، ولكي يجري الأمر بأكثر قدر من العقلانية، يجب أن ينصب التركيز على توفير خيارات حماية حقيقية داخل المناطق الأصلية، فحيثما تكون البدائل الأقليمية آمنة حقاً وسهلة الوصول وتقدم حماية على أساس الحقوق، فمن المرجح أن يشعر معظم اللاجئين بعدم ضرورة الغفوض في رحلات خطيرة، وبالفعل عندما يتم رفض خيارات الحماية التي تلبى المعايير القانونية الدولي لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو أي أسباب أخرى لا تتعلق بالحماية، فإن اللاجئين الذين يسافرون خارج أوطانهم يمكن إعادةتهم إليها بصورة قانونية، ولهذا السبب، يجب أن تكون إعادة التشديد على توفير الحماية الحقيقية قرب أوطان المسافرين جذابة للدول المتطورة، وبينما تكون هذه الحماية أقل «كفاءة» من الردع (غير الشرعي)، إلا أنها تكون متوافقة أكثر مع أهداف الدول الأكثر شمولاً للسيطرة على الهجرة، وتعتبر ذات قيمة حقيقية أيضاً للدول في المناطق الأصلية التي هي بأمر الحاجة لوجود ضمانات

جيمس هاثواي هو بروفيسور «جيمس وسارا ديفان» للثقافة ومدير برنامج قانون اللاجئين واللجوء في جامعة ميشيغان (www.law.umich.edu/CentersAndPrograms/prd/index.htm). وأحدث الكتب التي صدرت له هو كتاب حقوق اللاجئين في ظل القانون الدولي، كامبريدج ٢٠٠٥، «والبريد الإلكتروني: jch@umich.edu»

www.cerh.org/legal/cph.html ١  
www.cambridge.org/catalogue/catalogue.asp?isbn=0521542634



# سيادة القانون في المناطق الثلاثة في السودان

سباستيان غورو

يعتبر تحقيق سيادة القانون عنصراً أساسياً لمساعدة مساعي بناء السلام في السودان ما بعد الحرب. وفي شهر مارس ٢٠٠٥ استهل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مشروعاً كبيراً لسيادة القانون في المناطق الثلاث المتزعزعة والتي مزقتها الحرب ليتسنى لسكانها اللجوء إلى العدالة.

## النزاع والعنف

من المتوقع بالرغم من اتفاقية السلام الشامل أن يستمر العنف في إلحاق الأذى ببعض مناطق المناطق الثلاث، لاسيما المناطق التي تشهد بها التوترات بسبب وجود الميليشيات ومصالح النفط وعمليات العودة المستمرة، فالعديد من المجتمعات هي مجتمعات مسلمة، وتتوافر بها الأسلحة الثقيلة، والتنافس حول الموارد النادرة شديد، وسيكون توسيع البلديات ومحيطاتها خلال فترة العودة وإعادة التكامل منوطاً بالمسائل المفاقمة للوضع مما سيؤدي إلى مستويات متزايدة من النشاط الإجرامي.

جرى العرف أن تتحدد حقوق الأراضي من السلف وفي غالب الأحيان تقتنيتها الجماعة أو القبيلة اقتناء جماعياً دون وجود برنامج رسمي موثق أو مسجل ملكية معظم هذه الأراضي، ولكن في المناطق الحضرية يزيد اعتبار المناطق والأراضي كحقوق قانونية على أساس إدعاءات الأفراد والوفاق، ويتوقع الكثيرون مشاكل محتملة في البلديات التي قسمت السلطات قطع الأراضي، أو أجرتها إلى التجار، أو الشخصيات البارزة، أو الأناس الآخرين الذين يستطيعون استئجار الأراضي والممتلكات، وهناك تقارير تفيد بأن هناك قضايا معلقة أو قضايا محلولة بشكل غير مرضي للملكية في بلدات مثل أبيي، وفي معظم الحالات يجب على المالكين الشرعيين للممتلكات الخوض في عمليات مطولة جداً ومشتركة للوثائق، إثبات حقوقهم وذلك ليتم تعويضهم بقطع أراضي غير جذابة في الريف، وتشعر هذه الحالات الأولية إلى ضرورة إقامة آلية قضائية عادلة لتقديم الطول وتسجيل رسمي لملكية العقارات في المدن.

ولا تتمتع النساء بحقوق اقتناء الممتلكات بموجب القانون العرفي، مع وجود عدد قليل من الحالات استثنائية، ويمكن أن يواجهن مشاكل عصية عند مطالبتهن للأراضي أو الممتلكات التي نضن أزواجهن أو أحد الذكور في العائلة، وفي غالب الأحيان تتحمل النساء جل العبء الناشئ عن إغالة أنفسهن وعائلاتهن، ويجري إقحامهن

وتعرف مناطق أبيي وولاية النيل الأزرق وكردفان الجنوبية/جبال النوبة - والتي يبلغ عدد سكانها حوالي أربعة مليون نسمة - جميعها بمناطق الثلاثة أو المناطق الانتقالية، حيث لم تقرر اتفاقية السلام الشامل التي وقعتها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في يناير ٢٠٠٥ انتهاء هذه المنطقة إلى جنوب السودان أو بقائها تحت سيطرة الخرطوم. وتعرف البروتوكولات التي التفتت عليها الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في مايو ٢٠٠٤ بالوضع الخاص للمناطق الثلاث، ولكنها ترك العديد من القضايا معلقة، حيث تواجه هذه المناطق الثلاثة الآن وبعد سنتين من توقيع البروتوكولات - التي كانت تطل على الجبهة الأممية في الحرب الأهلية التي دارت بين الشمال والجنوب - تدفقا هائلا للعائدين بالإضافة إلى نزاعات مستمرة على الأرض والممتلكات والموارد الطبيعية. ويقدر عدد النازحين واللاجئين الذين سيعودون إلى المناطق الثلاث في عام ٢٠٠٦ بحوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وسيعود معظمهم إلى كردفان الجنوبية والنيل الأزرق، وتشكل هذه الفواج الهائلة من العائدين بالإضافة إلى نقص سعة الاستيعاب في مناطق العودة تهديداً جلياً وواضحاً للعالم للأمن الإنساني وعملية إعادة الاندماج المستدامة.

وفي ظل الازدياد الحالي للجرعة والمطالبة بالأرض والممتلكات إضافة إلى عدم الثقة العامة في مؤسسات الدولة فمن الضروري جداً توفير آليات فعالة للعائدين والمجتمعات المستقبلية لهم لتوفير الحماية، وفرض النزاعات، ورد المظالم، وسيطلب تحقيق سيادة القانون مزيجاً من الطرق التي تركز على المجتمع، وبناء قدرات مؤسسات سيادة القانون، حيث يجب تعزيزها بالحكم العبد والعمل السياسي على المستويين القومي والدولي، فغياب العمل الفعال في المجتمع والدولة والمستويين القومي والدولي يمكن أن يقوض عملية السلام بين الشمال والجنوب بأكملها. وهذا سيخلق الأسس التي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية برنامجه الخاص بتعزيز اللجوء إلى القضاء والأمن البشري في المناطق الثلاث.

بين جموع العامة في جو يهيمن عليه الرجال والتسلح حيث أن الترتيبات التقليدية للعائلات والمجتمع التي اعتادت توفير الأمن البدني والمادي للنساء والأطفال في الماضي تقدم حماية ضئيلة من العناصر الإجرامية، ويظل تطبيق الحكم العرفي والتشريعي في مؤسسات القانون والوكالات القانونية في المناطق الثلاث من أكثر التحديات هولا أمام إدارة إصلاح العدالة، حيث يعتبر الرجال والنساء كرعياً مختلفين تماماً في ظل القانون في كل من المجال الرسمي وغير الرسمي، حيث تجري العادة أن يتم إقصاء النساء عن القيادة أو اللقضاء الهامة حيث تصنع القرارات الخاصة بالجماعية.

مبادرة اللجوء إلى القضاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية في محاولة للاستجابة لهذه القضايا - وبالتنسيق مع لجنة الإنفاذ الدولية - بإقامة خمس مراكز عدالة وثقة في أبيي، وكادوغي، ودلينغ، ولغاوا، ودمازين، ومن خلال هذه المراكز، يهدف برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتحسين فرص اللجوء إلى القضاء ويعمل على تنشئة عملية المصالحة والثقة بين العائدين والمجتمعات المحلية والسلطات، وإشراك السلطات في مبادرة حماية المدنيين.

إن فعاليات مراكز العدالة والثقة لتعزيز حقوق الإنسان تشجع الأطراف المعنية على قبول مسؤوليتهم في عملية بناء الثقة وتدعم وجود ثقافة تحترم سيادة القانون، ويستلزم ذلك بناء المعرفة والقدرة والثقة لدى الجماعات الضعيفة لتمكينهم من العمل نحو تحقيق تميزتهم، وتشتمل فعاليات التفويض على تعليم الفقراء والجماعات الأخرى الضعيفة، وخاصة النساء والنازحين، وتعريفهم بالحقوق القانونية وحقوق الإنسان، ومساعدتهم على التقدم بطلبات الدعاوى القانونية. وعلى عكس التدريب المعهود لحقوق الإنسان تتناول فعاليات مراكز العدالة والثقة نشر الوعي فهم قيم النزاعات التقليدية والأصيلة والقيم الثقافية والدينية.

إن نشر الوعي القانوني يساعد السكان على فهم أن لديهم حق المطالبة بالتعويضات ضد انتهاك حقوقهم، ويديم برنامج الأمم المتحدة للتنمية توفير المساعدة القانونية وتمثيل العملاء (المجتمعات والأفراد) أمام السلطات، وفي نفس الوقت تفويض



سياسة حقوق الإنسان في  
أفريقيا هي أم مثالية في  
موريتانيا ٢٠٠٩



الأفراد ليصبحوا أكثر فعالية وأسرع استجابة، ويشمل هذا توسيع عملية تقديم الخدمات القانونية المجانية للفقراء والجماعات، أو المجتمعات المهمشة والفقيرة، وتعتبر مثل هذه المساعدة ذات علاقة لكل من الحالات المدنية والجنائية، وتشمل التمثيل في الدعاوى القانونية الرسمية بالإضافة إلى تقديم النصع والمساعدة فيما يتعلق المسائل الإدارية التي يمكن أن يتم اتخاذ القرار فيها في المحاكم شبه القضائية.

ولا يوجد حالياً أي ممثلين قانونيين مؤهلين في المناطق الثلاث، وأحد أهداف مراكز العدالة والثقة هو تحديد أفراد - محتمل أن يكون لديهم خلفية قانونية لتدريبهم ليصبحوا مساعدين لمحاميين، حيث أن دور مساعد المحامي هو مساعدة الناس على حل مشاكلهم القانونية بالتنسيق بين العملاء، والشرطة، والمدعين، والقضاة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يدعم أيضاً مقاضاة المصلحة العامة في محاولة منه لتفعيل الأساليب القائمة للسلطة والصلاحيات، ويشتمل هذا النوع من المقاضاة على محامين يتولون قضايا نيابة عن ذوي المصالح من الجماعات والمجتمعات الضعيفة جداً التي ليس لها حول ولا قوة مثل المساجين والنساء والفقراء والمهاجرين.

ومن خلال مراكز الاستعلامات القانونية والموادر، توفر مراكز العدالة والثقة معلومات ومواد قانونية - نصوص قانونية، وثائق، وإصدارات إقليمية ودولية أخرى لحقوق الإنسان - ليس فقط للمحامين، ولكن أيضاً للقضاة والمحامين وممثلي الادعاء ونشطاء حقوق الإنسان.

#### الخلاصة

تشمل مبادرة اللجوء إلى القضاء، والتي تشكل لب برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم

المتحدة للتنمية في المناطق الثلاث، بناء قدرات المؤسسات القضائية، ومؤسسات تطبيق وتنفيذ القانون، بالإضافة إلى دعم الآليات التقليدية لفرض النزاعات. وتشكل عودة وتعويض النازحين إلى المناطق الثلاث سلسلة نادرة من مشاكل الأمن البشري والتي لها صلة مباشرة بحماية الأفراد والمجتمعات وبالإلجوء إلى القضاء، وتهدف مبادرة اللجوء إلى القضاء في برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المرحلة المبكرة للاسترداد لكي تخاطب الاحتياجات القوية للحماية وفي نفس الوقت تعمل على سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية بطريقة ناجحة وواقعية.

المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى.

سيباستيان غورود هو موظف برامج وهو مسئول عن برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في المناطق الثلاث (أبيي وولاية النيل الأزرق وولاية كردفان الجنوبية).  
البريد الإلكتروني: sebastien.gouraud@undp.org، وللحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج سيادة القانون في برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السودان، اتصلوا بياسمين شريف، وهي رئيس الوحدة والمستشارة الرئيسية في مسألة سيادة القانون. البريد الإلكتروني: yasmine.sherif@undp.org



# حق التعليم في جنوب دارفور

كاثرين ريد

الدولة. وتحاول اليونسيف معالجة هذه المشكلة من خلال التعاون مع السلطات والمنظمات غير الحكومية المحلية.

أمنت اليونسيف الدعم لحوالي ٢٧٠ من الأطفال المتضررين جراء الصراع منذ عام ٢٠٠٤، من خلال توفير التجهيزات الضرورية، والزي الرسمي، والتدريب للمتطوعين من المعلمين، وبناء أو إصلاح الغرف الصفية، إضافة إلى تأمين المياه ووسائل التصاح للمدارس. وقامت اليونسيف بالتركيز على تحسين توفير التعليم للمجموعات المهمشة، خصوصاً الفتيات، التي ارتفعت نسبة انخراطهم ببرامج التعليم من ٢٧٨ عند بدء الصراع لتصلح ٤٤٢ خلال سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الدراسية.

ما زال يكتنف التعليم في دارفور الكثير من العقبات على الرغم من المساعدات التي تقدمها اليونسيف، مثل الرواتب غير الكافية والتي

التعليم حق مطلق لجميع الأطفال. ومع ذلك كان تحصيل التعليم دائماً صعباً على أطفال دارفور ولذلك من الضروري وضع البرامج المناسبة وزيادة الدعم لإعطاء الفرصة لهؤلاء الأطفال لكي يمارسوا هذا الحق

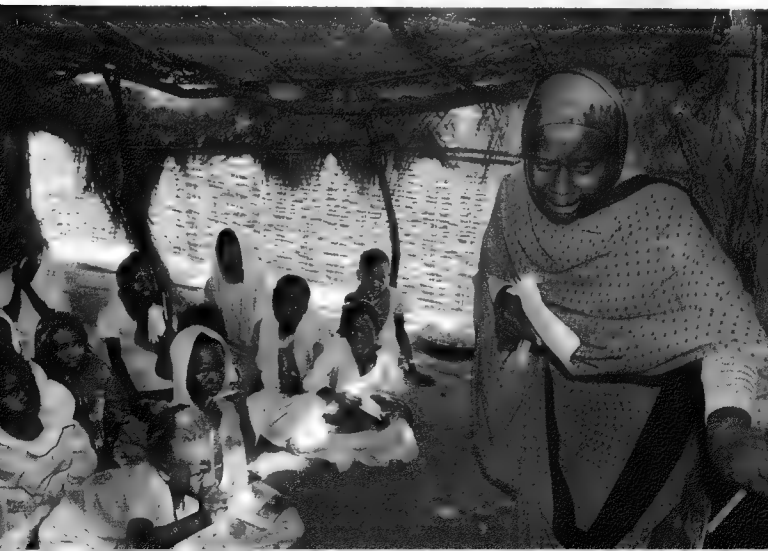
عليه قبل بدء الصراع بفضل المساعدات الدولية التي ساعدت الأطفال، خصوصاً النازحين منهم على الذهاب إلى المدارس. وكان العامل الآخر لزيادة عدد الأطفال -خاصة الفتيات- في المدارس هو فقدان العائلات لأراضيها ودوايلها مما قلل من كم العمل المطلوب من الأطفال.

يقدر عدد الأطفال المتضررين جراء الصراع بحوالي ٢٥٧ ألف طفل، ثلثهم من النازحين في جنوب دارفور التي تمك أعلى نسبة تسرب (التوقف عن الدراسة) للأطفال، حيث يتوقف معظمهم عن الدراسة بعد سنوات قليلة من التطعيم لا تؤهلهم حتى لتعلم أساسيات القراءة والكتابة والصواب، الأمر الذي يعود إلى محدودية مصادر

وكانت السودان قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٩٠، ملزمة نفسها بحماية الأطفال وضمان حق التعليم لجميع الأطفال - بما فيهم اللاجئين والنازحون- داخل حدودها. ويعمل هذا الالتزام أهمية مميزة خاصة أن عدد النازحين داخلياً في دارفور يقارب ٢ مليون شخصاً منذ بدء الصراع عام ٢٠٠٣.

يشكل إهمال الحكومة السودانية للأولويات التي تحتاجها الدولة أحد جذور هذه الأزمة، فالمدراس في دارفور قليلة ومتباعدة تفتقر إلى الكم الكافي من الموظفين والتمويل. تشذ دارفور عن المعتاد بما يتعلق بالتعليم والصراع حيث أن عدد الأطفال الذين يحصلون على التعليم اليوم أكثر مما كان

رصدت في دارفور  
التي كانت في  
الحدود في جنوب دارفور





على الذات. لكن يبقى هناك الكثير من الفجوات في نظام التعليم الرسمي.

### سد الفجوات

لا يمكن للطرق التعليمية البديلة الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور على الرغم من أهميتها، لذا ومن أجل توفير التعليم لجميع سكان دارفور فإنه من الضروري:

- مساعدة الشباب على استكمال الدراسة الابتدائية
- توفير التعليم الثانوي للباقين في مخيمات النازحين والمناطق النائية والمناطق التي تحتل عودتهم إليها
- الاستمرار بتقديم التدريب للمعلمين - بما في ذلك التوعية بحقوق الطفل- لتحسين نوعية التعليم والاستجابة لاحتياجات الأطفال والشباب المختلفة لضمان توفير تعليم لائق في مناطق العودة
- دعوة الحكومة إلى أن تلتمز بشكل أكثر فاعلية تجاه تأمين التعليم المجاني وموارد المدرسة اللازمة ورواتب المعلمين

يتطلب تحقيق هذه الأهداف استمرار المساعدة من جهة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى التزام أكبر من الجهات المانحة لتأمين الموارد اللازمة لخلق نظام تعليم نوعي يستقطب جميع الطلبة في دارفور، لكن للأسف لا يبدو أن هذا الالتزام قريب التحقيق.

تعمل كاثرين ريد منسقة لشؤون حماية الطفل في لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)/دارفور. [kred@theirc.org](mailto:kred@theirc.org)

تم توفير المساهمات الإضافية من قبل جينيفر هوفمان التي تعمل استشارية في وحدة تنمية وحماية الأطفال والشباب التابعة للمركز الرئيس للجنة الإنقاذ الدولية (IRC).

[www.unhcr.ch/3/1/2/3/2c.htm](http://www.unhcr.ch/3/1/2/3/2c.htm)  
www.theirc.org ٢

الاحتمالات في مستقبل واعد حيث أن البعض منهم تورط في ارتكاب الجنح والجرائم الصغيرة أو بأعمال العصابات وفي بعض الأحيان بارتكاب جرائم العنف.

ملك الشباب فرصاً أكبر في الحصول على التعليم في المخيمات الأصغر حجماً، والتي تكون عادة أقرب إلى المدن، كما هو الحال في مخيم سيبيي مثلاً، حيث تستقبل

المدارس  
القرية  
الطلاب  
النازحين

### لا يمكن للطرق التعليمية البديلة، بالرغم من أهميتها، الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور

وطالب المجتمعات المضيفة على حد سواء، إلا أن معظم الشباب في هذه المدارس كان قد انضم إلى صفوف ومراحل تعليمية مخصصة للطلاب الأصغر سناً.

### معالجة المشاكل

تقدم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية نظم بديلة للتعليم تعتبر أكثر واقعية ومرورة من تلك التقليدية المتوفرة للشباب النازحين المضطربين من الصراعات، حيث بدأت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مثلاً منذ منتصف عام ٢٠٠٥ بتوفير دروس محو الأمية في الحساب، في خمس مخيمات في نيالا وأربعين مخيمًا في كاس يحضرها ما يقارب الـ ٨٥٠ طالباً وطالبة -عدد الطالبات يتعدى النصف- يومياً لمساعدة الطلبة في صفوفهم الاعتيادية وتوفير مصدر تعليم القراءة والكتابة الأساسي للطلبة الذي لم يتسن لهم الذهاب إلى المدارس المحلية، والذي تشكل الفتيات القسم الأكبر منهم. إلا أن هذه الدروس لا توفر الشهادات الرسمية المطلوبة التي تسمح للطلبة بإعادة الالتحاق بنظام التعليم الرسمي، لذا تعمل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بالتعاون مع الحكومة السودانية لتنظيم مسار التعجيل في الحصول على التعليم، بحيث تساعد الطلبة على الانسحاق بالمراحل التعليمية السابقة لتكتمل المدارس. وستوفر هذه الصفوف المرتبة، والتي يتم توفيرها في مراكز الشباب، فرصاً أكبر في التعلم حتى ولو كان الطلبة يعملون في وظائف ذات دوام جزئي.

عادة ما تأتي متأخرة، والنقص في موارد البنية التحتية غير الملائمة. هذا ويؤدي جمع الرسوم من الطلاب الذي تقوم به المدارس للتعامل مع هذه المشاكل -بالرغم من اعتراض اليونسيف ومنظمات حقوق الطفل وحمايته الأخرى- إلى تهيش الأطفال الغير قادرين على تسديد مثل هذه الرسوم.

يؤثر النقص الحاد في عدد الكادر التعليمي المؤهل، والعدد الزائد للطلاب، إضافة إلى حالة البنية التحتية الرديئة على نوعية التعليم الذي يتم توفيره للنازحين في المخيمات. وتزيد المسافات الطويلة من صعوبة حصول الطلبة الذين لا يقطنون في المخيمات على التعليم، خصوصاً الفتيات منهم، حيث لا يسمح لهن بالتنقل لمسافات طويلة خوفاً من تعرضهن للإعتداء، إضافة إلى أن الجموع للطلاب البدني في بعض المناطق لا يشجع الطلبة على حضور المدارس.

يعاني البالغون من محدودية الفرص التعليمية المستوفرة، حيث يستأنف بعضهم تعليمهم الابتدائي الذي قاطعه الصراع في مدارس تدعّمها اليونسيف ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ويذهب بعضهم الآخر إلى المدارس الحكومية في حال مقدرتهم على دفع الرسوم المحددة. إلا أن الخيارات محدودة بالنسبة لغالبيةهم بسبب واجب الشباب العمل لتوفير الدخل لعائلاتهم، وواجب النساء الاعتناء بأطفالهن إضافة إلى واجبات الطبخ والتنظيف.

تبرز هذه الصعوبات في كالم، أكبر مخيم للنازحين داخلياً في ضواحي نيالا/ دارفور. فقد تبين من آخر تعداد أن ٨٧ ألف نازح كانوا سيكونون في الملاجئ المكتظة الموجودة فيه، فمع وجود الأسواق النشطة، يعاني المخيم من المهدلات المرتفعة للجرائم والفقر، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية الكافية. هذا ولا يمتد نظام التعليم في كالم، والذي توفره منظمة اليونسيف وشركاؤها، إلى ما فوق سن الـ ١٣، إضافة إلى أن التعليم الثانوي معدوم في معظم مواقع النازحين هناك، بسبب عدم اعتقاد المانحين بأولويته في ظل الظروف الطارئة الموجودة في دارفور. لذا يسهل على الشباب الانخراط في الممارسات الإجرامية والمناوئة للمجتمع بسبب غياب ما يشغل وقتهم في النهار، إضافة إلى قلة

قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بتوسيع برنامجها لكي يشمل التدريب المهني، علاوة على التدريب في المهارات الأساسية الضرورية في الحياة، وصحة البالغين والقيادة الشبانية، مما يمكن الشباب من بناء المعرفة والثقة والاعتماد



بوروندي: هل بدأ الاهتمام الإنساني بها بالاضمحلال؟

توم دیلرو

في حين تواجه جمهورية بوروندي أكبر تحدياتها منذ تسوب أحداث العنف فيها عام ١٩٩٣ والتي حصدت أرواح ٣٠٠ ألف شخص، يعتمد نجاح السلام فيها على طبيعة إدارتها لعودة النازحين داخلها وإعادة اندماجهم.

يعتمد نجاح السلام في بوروندي على طريقة تعامل المجتمع الدولي والحكومة الجديدة التي تم انتخابها عام ٢٠٠٥ برئاسة قائد المتمردين السابق بيز نكورونزيزا مع قضايا النزوح مثل ملكية الأراضي والمصالحة والعدالة الانتقالية.

نزع مئات الآلاف من اليهودنديين من منازلهم في بداية التسعينيات هربا من الصراع الذي شنه متمردو الهوتو في محاولة لإسقاط النظام السياسي

تؤدي القضايا العالقة إلى وضع المنطقة في خطر الانزلاق في الصراعات مجددا، حيث تحول مئات الآلاف من الأسلحة المتدولة في بوروندي<sup>٢</sup> إضافة إلى أن نقص عدد المساكن وعدم حل قضايا حقوق الملكية دون عودة النازحين واللاجئين إلى مناطق سكنهم الأصلية، كما تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في المستقبل.

أدت موجات النزوح المتعددة إلى خلق قضايا خاصة حول الأراضي والأصلا، ففي بعض الحالات مثل التنازح واللاجئين الذين فروا العودة، مثل أولئك الذين فروا من مناطق الصراع. في حالات أخرى، تحولت مخيمات اللجوء إلى مستوطنات على شاكلة قرى يقطن الكثيرون فيها على أرض ملك للدولة أو ملك للأفراد أو الكنائس وأ يمكن أرضا كافية من أجل الزراعة، وبذلك يص وضع التنازحين الذين يسكنون هذه المناطق في واضع، مما أدى إلى نشوب نزاعات مع مالكيها الأصليين، معظمهم من العائدين أيضا. كذلك فإن بعض المالكين الجدد لهذه العقارات يستفيدونها من أجل الربح المادي، الأمر الذي من المحتمل أن يكون مصدر توتر، خاصة إذا كان بعض الملاك الأراضي في المستقلة بقع في مناطق تندر فيها الأراضي الزراعية.

يقلل المجتمع الدولي عادة من أهمية العلاقة بين الزوج والعودة والمصالحة، وهو سلاسل الانتقال الناجع من سلاسل ثابت أو يميلها كليا. وعادة ما يكون ذلك نتيجة تحول اهتمام الإعلام إلى أزواج أخرى، إضافة إلى أن المجتمع الدولي يرى الانتخابات الديمقراطية بتوصيت حكمة على أنها مخرج استراتيجي، في حين تعتبر هذه التطورات خطوة، يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى توفير الدعم اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمصالحة والعدالة الانتقالية.

بوروندي هي إحدى أكثر الدول كثافة من حيث عدد السكان، الذين يعتمد حوالي 70٪ منهم على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، ومن المتوقع أن تزداد قضية شح الأراضي سوءاً إذا ما استمر النمو السكاني على ما هو عليه، في حال قرر اللاجئين العودة من الخارج ، فإنه من اللازم بناء نظام عادل وفصل للتعامل مع قضايا الملكية، خاصة وأن معظم النزاعات في بوروندي مرتبطة بالأراضي، في حين يفتقر النظام القضائي هناك إلى الموارد والقوانين اللازمة للتعامل مع أعداد العائدين<sup>7</sup>.

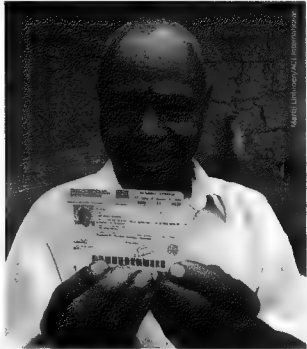
لتجنب تولد الحاجة إلى تدخلات إنسانية بعد بضع سنوات.

بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالترويج للعودة إلى مخيمات اللجوء في تنزانيا في حزيران/يونيو من هذه السنة، بعد قرار اللجنة الثلاثية حول العودة الطوعية للاجئين البورونديين في تنزانيا الانتقال من تسهيل العودة إلى الترويج لها. ولم يتضح بعد إذا ما كان اللاجئون يعتقدون أن العودة ستكون آمنة أم لا، خصوصا في ضوء المحاولات التي

الذي يسيطر عليه التوتسي، وهم أقلية في جمهورية بوروندي. وكانت قد اضطرت أعداد كبيرة معظمها من الهوتو إلى الزواج قسراً في النصف الثاني من التسعينات بسبب الحكومة. حيث وصلت أعداد النازحين عام ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ ألف شخص X١٧. من تعداد السكان. وكان مئات الآلاف من النازحين واللاجئين قد عادوا إلى منازلهم بعد عام ٢٠٠٣ وتحسن الأوضاع الأمنية نتيجة لوقف إطلاق النار، الذي وقّعه الحكومة مع عدة من مجموعات التمرد.

تشير أحدث إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك ٤٠٠ ألف لاجئ بوروندي (٢٠٠ ألف في المخيمات و٢٠٠ ألف في قرى ومستوطنات أخرى) وأن عدد النازحين داخليا هو ١١٧ ألف نازح معظمهم من التوتسى.

بدأت الحكومة البوروندية بإنشاء سياسة وطنية للتعامل مع النزوح الداخلي، مما يوضح أوضاع مواقع النازحين داخليا، حيث سيتم ترسيم الوضع الحالي للنازحين الذين لا يستطيعون العودة، بحيث يسمح لهم بالاندماج بشكل دائم، أو يتم منحهم فرصة الانتقال إلى مواقع أخرى في قرى جديدة.



أفندي تشايها يرحل  
 بقلعة الإزميدان  
 الجندية التي حسرت  
 ليلها وهي وثيلة  
 القوية الزميمة الوحيدة  
 التي يحملها لك ظلم  
 أفندي زوجته وثيلة  
 من طفلة الشابة في  
 الحروب ولكني لا أظن  
 الخوف من الجنود  
 الخوف لكني ظلي من  
 ظلي قوتها وثقارتها في  
 ليلة إعدامها بيت حارثا



أوصى الفريق الدولي المعني بالأزمات بما يلي:

- تفصيل مشاريع الأكثر وضوحاً، مما يبطئ سكان بوروندي الثقة بالسلام وفهارة، وتوفير قرص عمل للمحاربين السابقين واللاجئين والمدينين الدين لا يملكون عملاً على حد سواء
- الضغط على المانحين للمحافظة على التزاماتهم: تم التعهد بتقديم ١,١ بليون دولار أمريكي من قبل المانحين منذ ٢٠٠٥، لم يدفع منها إلا ٤٦٦.

تأسيس هيئات تشريعية وقضائية فعالة وخلق ثقافة المسؤولية والشفافية والاحترام لحقوق الإنسان من قبل الحكومة.

تشجيع بناء المسؤولية عن طريق استرجاع الالتزام لسيادة القانون، وإلغاء ثقافة الإفلات من العقوبات القضائية.

بناء المجتمع المدني

المساعدة في استصلاح الأراضي وإعادة التوطين من خلال توفير المساعدة القانونية والفنية والمادية (مع أخذ حقوق المرأة بعين الاعتبار)

تمويل البرامج التي تهدف إلى إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع.

تم اقتباسه عن المقالات التي كتبها غارث إيفانز رئيس المجموعة الدولية المعنية بالأزمات يمكن الحصول على النص الكامل لهذه المقالات من المواقع التالية:

[www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3895&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3895&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

[www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1](http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3903&d=1)

تأسيس لجنة تقصي حقائق

إعادة تفعيل لجان الترحيب الموجود في مناطق الأصل

التأكد من اعتراف المجتمع الدولي بالروابط بين عملية بناء السلام، وتسوية الصراعات، وعملية البناء عبر المجتمعات والقضاء، وبين عودة واندماج النازحين داخليا واللاجئين.

يشكل السلام الهش وغير المكتمل عادة، المرحلة التي تسبق أحداث العنف المسلح، لذا... فقد أنشأت الأمم المتحدة لجنة لبناء السلام - يرأسها حاليا الممثل الخاص للأمم المتحدة سابقاً في بوروندي كارولين ماكاسي - للمساعدة في إعادة بناء الدول ما بعد الصراعات ولتأكيد استدامة السلام هناك. وتهدف هذه اللجنة إلى التالي:

المطالبة باستراتيجيات موحدة لعمليات بناء السلام والإنتعاش في مناطق ما بعد الصراع

المساعدة على تأمين الدعم للمادي اللازم للمراحل المبكرة من الانتعاش والضرورة لاستدامة الاستثمار الاقتصادي في الأطوار الوسطى والنهاية

توسيع فترة اهتمام المجتمع الدولي لكي تشمل مرحلة ما بعد الصراع

وضع أفضل استراتيجيات لتنسيق القضايا التي تتطلب تعاوناً شاملاً من قبل قطاع السياسة والجيش والتنمية الإنسانية

من الممكن أن تصبح بوروندي حقلاً اختباراً ممتازاً بالنسبة للجنة في ضوء أهمية تأكيد إدارة فعالة لعملية بناء السلام والمصالحة، تأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بالزواج للأدلي.

يشغل توم ديرو منصب موظف استجابة مدني في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، بيرد إيكروني: [delruet@un.org](mailto:delruet@un.org)

يعكس هذا المقال وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا يمثل بالضرورة وجهة نظر الأمم المتحدة.

لا يتوقع أحد العودة الفورية لـ ٤٠٠ ألف لاجئ في الدول المجاورة - معظمهم في تنزانيا - إلا أن حملة العودة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وانتهاء السنة الدراسية، إضافة إلى الالتزام المتجدد باستكمال محادثات السلام بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية FNL - أكثر مجموعات الهوتو تعصباً - من الممكن أن تؤدي إلى عودة أعداد كبيرة من اللاجئين. مما يدعو إلى التساؤل فيما إذا كانت الحكومة تملك القدرة على التعامل مع تدفق اللاجئين العائدين؟

تخطط الحكومة في الوقت الراهن إلى إبقاء العائدين الذين لا يملكون أرضاً في مواقع مؤقتة، إلا أنه من المحتمل أن يزيد ذلك من حجم التوتر، حيث سيضطر اللاجئون العائدون إلى اللجوء مع عائلات أخرى والمخاطرة بالتحول إلى نازحين داخلياً.

المصالحة وبناء السلام

ترك الصراعات والهجرة القسرية آثاراً سلبية على الأفراد، مما يستلزم وقتاً طويلاً لمعالجتها. هذا إذا ما لم تكن معالجاتها مستحيلة أصلاً. فإذ، فإنه من الضروري وجود جهود ترمي لدعم طور المصالحة، خصوصاً أن رغبة معظم النازحين تتمثل في العودة - على شرط أن تصاحبها عملية تهدف إلى المصالحة.

لقد أدى إطلاق الـ ٦٧٣ سجيناً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ الذين شاركوا في أحداث العنف التي تلت اغتيال الرئيس ملشور أنانداديي سنة ١٩٩٣ إلى تشكيل عائق أمام قضية العودة والاندماج، حيث يقع النازحون تحت خطر مواجهة مجرمين سابقين كانوا قد أدلوا بشهادات ضدّهم، وكان السبب الذي تم إطلاقيهم قد أعطوا حصانة مؤقتة لحين منولهم أمام اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة.

دعا قرار مجلس الأمن ١٦٦٠ الصادر في ٢٠ يونيو ٢٠٠٥ لإجراء مفاوضات حول تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، إضافة إلى خلق هيئة قضائية خاصة في النظام القضائي البوروندي، الأمر الذي لم يتم العمل به على الرغم من المبادرات التمهيدية التي أجريت بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي<sup>١</sup> والحكومة هناك أواخر عام ٢٠٠٥.

للتعامل مع مصادر التوتر الحالية والمحتملة - ولخلق موجات نزوح جديدة - يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

١ تقرير نشره مركز مراقبة النزوح الداخلي على الموقع [www.internaldisplacement.org/countries/burundi](http://www.internaldisplacement.org/countries/burundi)  
٢ "الجنة لا يمكن السيطرة عليه: خطر إعادة تجميع المتمردين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٣ "رئيس مجموعة تاروت المروية - Religions et Déplacements" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٤ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٥ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٦ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٧ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٨ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
٩ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)  
١٠ "بوتو: من حقوق المتمردين إلى حقوق المدنيين" [www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html](http://www.unhcr.org/refugees/2006/06/religion-et-deplacement.html)



# تعزير صوت اللاجئين في التخطيط الذي تضعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ليزلي غروفز

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و طرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٤ مشروعاً تجريبياً ومشروعاً لدمج قضايا العمر في أربع عشرة دولة، وتشمل المشاريع على:

- تقييم تشاركي مع مجموعات اللاجئين/النازحين من الفتيات والأولاد والنساء من مختلف الأعمار
- ورشات عمل مع الطواقم العاملة والشركاء لدمج النتائج في عملية تخطيط تنظيمية

- استغلال الفرق متعددة الوظائف - والجمع بين البرامج وخدمات المجتمع وطاقم الحماية - لتطبيق السياسات على اللاجئين من النساء والأطفال عبر طريقة عمل تركز على الحقوق والمجتمع

غالباً ما يتم إهمال مسألة النوع بين جموع اللاجئين والنازحين. وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال إستراتيجية شمول قضايا العمر والجنس والتنوع على ضمان تلقي الأشخاص المعنيين للفرص المتساوية للحصول على خدمات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو خلفيتهم.

لشؤون اللاجئين لاسيما بين النساء والأطفال، ونقص التنسيق بين طواقم الحماية وخدمات المجتمع والبرامج، وغياب إجراء التحليلات مع الشركاء، ونقص عام في قضية المساواة، فقد تفتتت البرامج ولم يتم تناول قضايا العمر والجنس تناولاً متكاملاً.

ووافقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضرورة مناقشة مخاطر الحماية التي تواجه النساء والرجال والفتيات والأولاد مباشرة معهم، ومناقشة الأسباب الكامنة لهذه المخاطر والحلول المقترحة وقدرات مجتمع اللاجئين على مخاطبة هذه القضايا وضمان أن تساعد هذه النقاشات على تشكيل إستراتيجية استجابة المفوضية

عادة ما يتم تهميش النساء والشباب وكبار السن والأقليات في ظروف الزواج، و نادراً ما تمنح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم تأثيراً مباشراً الأمر الذي يمكن أن يزيد من مخاطر تعرضهم للأضرار.

وقد تم الوصول إلى ثلاثة تقييمات تم إجرائها لتقييم عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئين والأطفال اللاجئين وخدمات المجتمع التي يقدمها للمفوض أن الوكالة لم يتوفر لديها اتصال نظامي ومباشر بشكل كاف مع الأشخاص المعنيين، وذكرت التقييمات تدني مشاركة اللاجئين في برامج المفوضية السامية للأمم المتحدة

المسألة التي يجب العمل عليها هي ضمان مشاركة اللاجئين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم





• وعي أكبر بمخاطر الحماية، والعنف، المنزل والاستغلال الجنسي (لأسباب الفتيات المراهقات) وضرورة تحسين مستوى الحماية للمعاقدين بدنيا وذهنيا والأقليات وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات.

وقد أدركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

• قيمة التعليم بالعمل، فبدلاً من اعتبار قضايا العمر والجنس والتنوع قضايا «إضافية» أو مجال الاختصاصين، ركزت طريقة العمل على أصوات الأشخاص المتنوعين مباشرة وضعتها في منتصف دائرة التخطيط السنوية، واستطاع الموظفون أن يروا بأنفسهم أثر العلاقات القوية للعمر والجنس والتنوع.

• ضرورة استخدام آليات الربط الداخلية وآليات التعزيز المتبادلة في نفس الوقت

• ضرورة الانخراط مع دعم الإدارة العليا، لقد كان الدعم المقدم من المفوض السامي ومن يذونه ضرورياً جداً في الاستجابة السريعة للتغييرات، وتسهم عملية التدشين وضماناً أن يصبح التقييم التشاركي مع الجماعات المتنوعة مطلباً إجبارياً للتخطيط القطري.

• أهمية الموظفين المتحمسين المتميزين الماهرين الذين يُقدِّرون أداة التقييم التشاركي كوسيلة لإعادة الاتصال بالأشخاص المعنيين.

• أهمية الشراكات، حيث كانت جهات الدعم المستعدة واهتمام المنظمات غير الحكومية حيوية جداً في الرقابة على العملية وتقديم الدعم المالي والفني.

«تعتبر عملية دمج قضايا العمر والجنس التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فرصة تاريخية لضمان مكان اللاجئين من النساء والأطفال في عملية اتخاذ القرارات من البداية، فهم الخبراء وهم خير من يعلم ما سينجح أفضل نجاحاً لتحسين حياتهم وصحة حقوقهم، ونحن نثني على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لاتخاذ هذه الخطوة الجديدة والهادمة، وتتطلع إلى رؤية تعبيرات حقيقية في حياة اللاجئين من النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، ديل بوش، مدير برنامج الحماية والمشاركة في لجنة المرأة.»

النساء والرجال والفتيات والأولاد بشكل أكثر انتظاماً، وأصبحت فرق الوظائف المتعددة قادرة على وضع أولويات الاستجابات وإنشاء الحلول الملائمة والمشاركة، وذلك من خلال تحليل الأسباب التي تقف وراء مخاطر الحماية التي تواجه الأشخاص المعنيين تحليلًا مشتركاً، بالإضافة إلى تحديد مدى قدراتهم ومهاراتهم.

وفيما يلي بعض من الأمثلة الواقعية للأثر الواقع على ممارسات العمل:

- نظم محسنة للحماية ووضع البرامج بما فيها برامج الحماية والدفاع، حيث تم تعديل معايير التخطيط في كولومبيا لدمج الاختلافات بين العمر والجنس والعوامل الأخرى التي تحدد التنوع، وتم إضافة قضية دمج قضايا العمر والجنس والتنوع إلى أهداف عمل الموظفين في كولومبيا واليونان والهند وسوريا وفنزويلا، وفي كاكوما وكينيا قال اللاجئون الخيط في الرجال في تقرير لهم إنهم قد لاحظوا «تغيراً كبيراً» منذ اتخاذ المبادرة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا تحسين أمن المخيمات ومتابعة المخاوف الأمنية المبلغ عنها، وفي الإكوادور قدمت مبادرة در الدخل للمجتمع - والتي تم إنشاؤها نتيجة لعمليات التقييم - للاجئين حساً من التفويض، «معكنا الآن أن نكسب قوتنا وأن نثبت أننا لا نأخذ من المجتمع فحسب، ولكننا نعطي ونخلق الوظائف، وهذا يساعد على محاربة التمييز».

• تحسين الشراكة والتعاون بين الفرق المختلفة، حيث يعمل شركاء مفوضية اللاجئين في الحكومة الآن على توظيف النساء في الإكوادور لكي يقمن بإجراء مقابلات مع طالبات اللجوء ويطلب من الشركاء المنفذين مراعاة دمج قضايا العمر والسكن في اقتراحاتهم، أما في سوريا فقد ذكر أحد الشركاء في تقرير أنهم توقعوا أن اتخاذ القرارات للاجئين ولكنهم يتخذونها مع اللاجئين.

• انخراط أكبر مع ذوي الشأن، حيث عقد الموظفون في الهند وزامبيا وبينين اجتماعات أكثر مع النساء وذكروا في تقرير أن النساء تشجعن لتولي أدوار قيادية.

• الاتصالات وامتداد محسن، حيث تغيرت مراكز استقبال في الهند وسوريا للسماح بوجود خصوصية أكبر للمجموعات المختلفة، و في الهند تم إنشاء مراكز استقبال منفصلة للنساء والأطفال وكبار السن، وقال الأشخاص المعنيون الذين أجريت لقاءات معهم في دول مختلفة إنهم الآن لديهم وعي أفضل بتفويض وسعة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

• إنفاذ قضية المساواة الخاصة بدمج قضايا العمر والجنس داخل البلاد لمثل البلاد، وهو أكبر منصب في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل البلاد.

وتم تقييم المشروع التجريبي في شهر أبريل ٢٠٠٥ بمساعدة موظفين من لجنة النساء للاجئين من النساء والأطفال والجمعية اليسوعية لخدمات اللاجئين، وأوصوا باستمرار عملية الدمج في لجانة بلدان تم تقييمها وأن ينتشر الانتشار واسعا عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد تم العمل بموجب توصياتهم، وتم توسيع منهج العمل ليعطي تنوع الخلفية والعمر والجنس، وأصبحت ممارسات التقييم التشاركية السنوية إجبارية، ويجري نقل المسؤولية عن تدشين منهج العمل لكل العمليات القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأشخاص الفنيين بالتدريج إلى طاقم عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المكاتب الإقليمية، وسيقوم خمسة وخمسون مفوض سامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفون من ثلاث منظمات غير حكومية، مدربين على العمل كوسطاء، بتدريب موظفين الأقطار الذين سيقومون بدورهم بتسهيل عمل التقييمات التشاركية داخل البلاد، ومتابعة ورشات العمل وتحليل قضايا التنوع والجنس والعمر في العمليات الخاصة ببلادهم.

وبحلول شهر أبريل ٢٠٠٦، أجرت فرق الوظائف المتعددة في اثنين وخمسين دولة - واشتركت معها الحكومة والأمم المتحدة والوكالات الشريكة من المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات - عمليات تقييم تشاركية مع مجموعات منفصلة من الذكور والإناث بأعمار تتراوح بين ١٣-١٦ و ١٧-٤٠ و فوق الأربعين عاماً، وركزت النقاشات على المخاطر التي تواجه قضايا التعليم والمعيشة والأمن والحماية، ويعزز تحليل النتائج صياغة خطط العمليات القطرية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ويشمل أعمال محددة الأهداف لحماية حقوق المجموعات التي تعاني من التمييز. ولكن خدمة «جماعة الممارسين» الإلكترونية للموظفين من مناقشة التحديات، ومشاركة الممارسات الجيدة، والحصول على الدعم من الزملاء، ويجري العمل أيضاً على تطوير آلية للمساعدة.

#### الأثر

وبالرغم من أن بعض البلدان كانت قد بدأت في العمل على توسيع نطاق قضايا التوعية الجنسانية، إلا أن عدداً كبيراً جداً من الموظفين يقدمون بتقارير تفيد بأنهم يظنون الآن في القضايا التي تؤثر على



## التحديات

تشمل مبادرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدمج قضايا العمر والجنس والتنوع تغيراً تنظيمياً هائلاً، ويجب أن لا تقلل من شأن صعوبات هذا التغيير، ويجري تناول قضايا مثل حقوق الأطفال، وتوفير المرأة، والتعليم، وكسب الرزق والأمن، والطرق لبنية على الحقوق، وطرق تنمية المجتمع، ولا يجري تناول هذه القضايا بأسلوب دراسات الحالة والنظريات ولكن يتم تناولها بشكل مباشر حيث يحضر الزملاء - غالباً للمرة الأولى - لمناقشة المفاهيم والممارسات في إطار غير هرمي، وعلو على هذا تحاول المبادرة تعزيز العلاقات بين مفوض الأمم السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والأشخاص المعنيين وبين مفوض الأمم السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء لمخاطبة طرق العمل المفضلة للمنظمة - في كل من جنيف وفي الميدان - وتحسين مستوى المساءلة والقيادة.

والتحديات الرئيسية هي:

- ضمان توفر الموارد اللازمة لدعم عملية التقييم التشاركي والتي تمتد لخمس أيام ومساندة طريقة الفريق المتعدد الوظائف - في أجد الساقات

التالية (أ) عندما لا يستطيع الموظفون الوفاء بالاحتياجات الفورية للأعداد اليومية الكبيرة للأشخاص المعنيين، ناهيك عن اكتشاف ما هيه الاحتياجات الإضافية للمجموعات المتنوعة، أو (ب) في حال تم تطبيق سياسة خفض حجم التمويل المتوفر عبر أقسام المفوض السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- دمج الطريقة في عمل فوري يلي حالات الطوارئ
- تعزيز المنتظم لفهم الموظفين لتصديقات الأسباب الرئيسية للتمييز، لنقل ممارسات العمل نقلاً مناسبا
- ضمان متابعة وتعزيز عملية التعلم بدون إهدار الموارد النادرة على المزيد من ورشات العمل والتدريب
- مساندة انخراط الشركاء والأشخاص المعنيين من خلال التخطيط التشاركي، والتغذية العكسية، والانخراط المنتظم

لا زالت المبادأة في أيامها الأولى، ولكن من الواضح أنها فريت موظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الأشخاص المعنيين الخاصين بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحسنت من فهم الموظفين للقضايا، وقدمت طريقة منهجية ساعدت على وضع أولويات العمل، وعززت التعاون بين الموظفين ومع الشركاء وجعلت قيادة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أكثر عرضة للمساءلة، وهناك حاجة الآن للدعم المستديم من الإدارة العليا، والمانيين، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتطفي العوائق العديدة التي تواجه الدمج الراسخ والمبتزق، والناجح لمبادئ العمر والجنس والتنوع.

ليزي غروفز، مستشارة تنمية اجتماعية وحقوق الأطفال، وترأست تقييم عملية الدمج التجريبية لقضايا العمر والجنس ووضع مسودة لإطار مساءلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. البريد الإلكتروني: lesliegroves@yahoo.com

## تكيف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع المتغيرات الحالية

بيل كلارنس

لا تزال الحماية التي تؤمنها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للنازحين داخلياً صعبة جداً.

مخياً للآمال، في حين توجد نظرة إيجابية من قبل الموظفين تجاه النازحين داخلياً. سواء كانوا يشغلون مناصب علياً أو يعملون في المجالات المختلفة داخل المفوضية؛ إن استجابة المفوضية التي شايها التردد والكسل لعاجه النازحين داخلياً للحماية، ما هي إلا مظهر من التجاوب الضعيف تجاه التغيرات في النزوح الدولي، إضافة إلى أنها تعكس الطبيعة العامة للمؤسسات الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بضغوطهم تجاه الضغوط الخارجية عند دعوتهم للمساعدة في مناطق تسودها الحساسية السياسية.

لقد تكون مؤسسو المفوضية بهذه المخاطر المحتملة، مما دفعهم إلى إعطاء حق منح أمر الحماية للمفوض السامي بدلاً من المفوضية نفسها. لقد تم الدفاع عن هذه الخطوة بشكل تام. وقد

فيها النازحون داخلياً واللاجئون قالت فيه «إن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن تدرس تحمل مسؤولية النازحين داخلياً، وأخذ الفوائد التي ستجنيها كل قضية من حيث الحماية والحلول بين الاعتبار». وقد أشارت علاوة على ذلك إلى «الإرتباط المباشر بين النزوح الداخلي وتدفق اللاجئين، واحتمال عدم القدرة على التعيين بين أسباب النزوح. أما الفارق بين هاتين المجموعتين هو أن الأولى لم تعبر حدوداً دولية»<sup>٢</sup>

لكن ما هي اسباب خيبة الأمل في أداء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

كان قد تم الاعتراف بالنازحين داخلياً من قبل مفوضي الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٠ على أنهم مجموعة لها نفس الاحتياجات التي لدى اللاجئين. ففي مطلع التسعينات في سريلانكا، قام تورالد ستولتينبرغ بتوسيع نطاق المساعدة والحماية التي كانت تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) للنازحين داخلياً الذين لم يشغلهم التوفيق الرسمي، أما سادكو أوغاتا التي خلفته، فلم تقتصر على المصادقة على البرنامج وحسب (والذي واجهه تحديات قبل أن تحتل أوغاتا موقعها في المفوضية) بل إنها قامت أيضاً بإصدار توجيه رسمي تناولت فيه الأوضاع التي كان قد اختلط



تعمل كل مفوض وبدون أي استثناء هذه المسؤولية  
بجدية تامة، حيث أصبحوا قادرين على ممارسة  
سلطة معنوية جديدة، إضافة إلى تصديهم -عند  
الضرورة- الحكومات بشكل أكبر ويختلف عما كان  
الوضع عليه. لذلك أصبحت برامج الحماية الدولية  
للاجئين أكثر قوة وتوسعا في معظم أنحاء العالم.  
وعلاوة على ذلك تم الاعتراف رسميا بالحماية التي  
تؤمنها المفوضية على أنها الهدف  
الرئيس من التوجيه الذي أصدرته  
المفوضية.

لم يدر في خلد مؤسسي هذه  
المفوضية الجديدة -التي أسست  
على أنها برنامج مؤقت مدته ثلاث

سنوات- أنها ستتحول إلى مؤسسة بيروقراطية من العيار الثقيل. وهي ذات البيروقراطية التي أسست للعديد من المشاكل التي تعاني منها المفوضية، خصوصا فيما يتعلق بالحمائية. حيث قولت الحاجة إلى الحمائية في كثير من المواقف بالتناقص واللامبالاة، وصار ينظر إلى تأمين الحماية على أنه هدف ثانوي بدل أن يكون أساسيا كما هو مفترض، مما خلق ازدواجية ثقف في طريق تجاوب المفوضية وتفاعلا مع المختبرات الدولية.

## الاستجابة المشتركة والتكتلات

تبين أن الاستجابة المشتركة التي تم تأسيسها تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) تعاني نفس المشكلة، حيث جعلتها إلتزام البيروقراطية غير فعالة على أرض الواقع." إلا أن هذه المبادرات بين الوكالات قد بدأت بالتحسن، بعد نشر بعض المقترحات الإرشادية السنة الماضية، الأمر الذي حسن من أداء منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين، إضافة إلى تخصيص قطاعات المساءلة العملية لوكالات معينة. حيث تم وضع مسؤولية تأمين الحماية والملاجئ الطارئة، إضافة إلى إدارة التكتلات بين المفوضية.

من المؤكد أن هذه التعديلات ستحسن من وضع الحماية المؤمّنة للنازحين داخليا في مناطق ما بعد الصراعات والمناطق البعيدة عن الأنشطة العدائية، لكن، هل يستطيعون النجاة إذا كانوا في المناطق التي تتخللها الصراعات؟

إن تأمين الحماية للنازحين داخليا أصعب من تأمينها للاجئين، إذ عادة ما يتم نقل النازحين داخليا (إضافة إلى فرق العمل الميدانية) إلى مناطق الصراعات أو المناطق المحيطة بها. ومع أنه من الممكن، أن يكون تأمين الحماية في الدول

المستضيفة للاجئين، إلا أن الأوضاع فيها غالباً ما تكون أفضل من مناطق الحروب الأهلية في الدول الأصل. ولا يمكن إرسال الميدينين إلى المناطق التي تعاني من الحروب إلا في حال إمكانية التعامل مع المخاطر المحتملة، إضافة إلى وجود فوائد واضحة، لكن وبغض النظر عن حجم المخاطر المحتملة، فهي تحت أفضل طريقة

يتطلب العمل الميداني وجود قيادة ذات سلطة واضحة  
ونعم متماسك. تؤهلها لأن تأخذ قرارات مستعجلة  
عند الضرورة.

تأمين حماية فعالة للتأخرين داخليا. لذا، من الضروري أن تكون هناك آلية تقسيم للحماية في ضوء استشارة منظمة الصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة الميدانية الأخرى إن أمكن.

تتطلب العمل الميداني وجود قيادة ذات سلطة واضحة ودعم متماثل، تؤهلها لأن تأخذ قرارات مستعجلة عند الضرورة. حيث توجد مسؤوليات مشتركة وقنوات اتصال متعددة ومختلفة تحت الاستجابة المشتركة المنقحة.

المفوضية مسؤولة عن تأمين الحماية وملاجهن للطوارئ، إضافة إلى إدارة المخيمات، لكنها تقدم تقاريرها لمنسقي الشؤون الإنسانية المحليين، في حال عدم تواجدهم في المنطقة. فالمنسقين المحليين أو لمثليين خاصين للأمن العام في بعض الأحيان. وكل واحد من هؤلاء يملك خطه الخاص، والتي لا يمكن السماح لتضاييا الحماية أن يفتت في طريقها.

إن حقيقة الصراعات غالباً ما تتمثل في وقف إطلاق نار هش، ومفاوضات متداعية يكون فيها التقدم نحو السلام - أو حتى نحو وضع أقل أمناً - متأرجحاً. ومن المعتاد جداً خرق وقف إطلاق النار، والتخلي عن المفاوضات لكي ينزل الموقف إلى حرب مفتوحة، وسرلانكا مثال على هذا.

إن دور حماية النازحين داخليا يجب أن يكون مرنا، بحيث يتأقلم من أوضاع الصراعات و أوضاع ما بعد الصراعات - حيث يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية. والتي ما تعود أحيانا لتدخل الصراعات مجددا.

هل المفوضية قابلة للإصلاح؟

أثبتت المفوضية أنها ناجحة بغض النظر عن العيوب البروقراطية التي تشوبها، حيث

استطاعت تحقيق ما لم تعلم به الحكومات المحلية في العديد من المواقف الصعبة - سواء وحدها أو بالتعاون مع جهات أخرى - وقامت بمساعدة الملايين من النازحين داخليا. وقد طور القسم المعني بالصحة في المفوضية قدرة مهنية متميزة على خلق معايير دولية والمحافظة عليها وتعزيزها. وأثبت الكادر الميداني فيها قدرته على العمل في الظروف الصعبة والسياسية.

إن تحقيق هذه الإنجازات لم يكن ممكنا، أو أعيد تنشيط المفوضية للتعامل أكبر حجمها في تريبها الملتحق بالصحة الإنسانية وحقوق الإنسان.

ترجع السعة الحسنة التي تتمتع بها المفوضية لتأثيراتها وقدرتها على الاستجابة الفعالة للهجرة البشرية الدولية. أما الآن، فمثلها في باقي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هي مفتوحة للتغيرات. وعلى أولئك الذين يبقون في وجه التغيير أن يواجهوا حقيقة أن المجتمع الدولي لن يستمر في تمويل مؤسسة تعود بالفائدة على مجموعة معينة من المهجرين، يتمتعون بنوع من الاعتماد أصلاً إضافة إلى أن أعدادهم أخذت بالتناقص. إن المجتمع الدولي مازال بحاجة إلى المفوضية، إذا كانت جاهزة لمواكبة التغيرات حولها.

شغل بيل كلارنس منصب ممثل مفوضية  
الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
في سريلانكا من ١٩٩٨-١٩٩١ وسيصدر  
كتابه « Ethnic Warfare in Sri Lanka and the UN Crisis  
في سريلانكا وأزمة الأمم المتحدة في نوفمبر  
٢٠٠٦ عن طريق « Pluto Press » بلوتو  
للنشر. [william.clarance@wanadoo.fr](mailto:william.clarance@wanadoo.fr)

[illegible]



# سد ساردار ساروفار: النزاعات والظلم

ريكا أوليشاك

المحكمة العليا أو حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا.

وهو يجب حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا، وفي أي حالة من حالات تعثر الوصول للحلول، تكون سلطة اتخاذ القرارات منوطلة برئيس الوزراء، ومع ذلك وبالرغم من تقرير الوزراء، رفض رئيس الوزراء تبني أي موقف قبل أن تبت المحكمة في المسألة. وفي مايو ٢٠٠٦ كان جل ما فعلته المحكمة العليا هو رفض القضية وتعليقها حتى يزداد ارتفاع السد ما لم يتم توطين المشردين، وأفادت المحكمة أنها تنتظر تقرير مجموعة مراقبة الإنعاش والإغاثة لسد ساردار ساروفار (التي أنشئت بقرار من رئيس الوزراء في أبريل ٢٠٠٦ لتقييم حالة التوطين)، وأنه يجب على حركة إنقاذ نارمادا وقف تدخلها في بناء السد، وفي الواقع حكمت المحكمة العليا بأن بناء السد وعمليّة التوطين غير مرتبطان ببعضهما البعض، وبهذا الحكم ألغت المحكمة العليا أحكامها التي أصدرتها لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى قرار محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا الصادر في عام ١٩٩٦، وقدمت مجموعة المراقبة تقريرها مؤخرًا إلى المحكمة العليا التي أكدت كل التأكيد على المخاوف التي تطرق إليها تقرير الوزراء، ولكن المحكمة العليا ورئيس الوزراء يحافظان باستمرار على موقفهما بعدم وجود أي ضرورة لإيقاف عملية بناء السد.

إن الشعور باللامبالاة التي يبيدها القضاء والحكومة الهندية تجاه محنة الأناس المتأثرين بالمشروع أمر مفرح، حيث يطلب من أفقر وأضعف الفئات في الهند دفع ثمن «التنمية والتطوير»، وبما أن المحكمة العليا لم تعلق عملية بناء السد، فإنها تزيد من احتمال غمر المزيد من المنازل وتشريد الآلاف من الناس بحلول الرياح الموسمية لعام ٢٠٠٦.

ريكا أوليشاك بيلاي تستأنف دراسة الدكتوراة في القانون الدولي والتشريد الناشئ عن التنمية بجامعة سانت غالين في سويسرا، وهي باحثة زائرة حاليا في مركز دراسات اللاجئين، وبريدها rekha.oleschak@unisg.ch

www.unisg.ch

١ للمصدر: على معلومات حول حركة إنقاذ نارمادا انظر الموقع التالي: www.narmada.org  
٢ http://narmada.aalindia.org  
٣ http://en.wikipedia.org/wiki/Metha\_Parkar  
٤ http://www.hindu.com/2006/04/17/...  
٥ stories/2006041705231100.htm

من المتوقع أن تؤدي خطة تطوير وادي نرمادا - والتي تشمل بناء ٣٠ سدا ضخما (١٥ فيه سد ساردار ساروفار)، وبناء ١٣٥ سدا متوسط الحجم، ٣٠٠٠ سدا صغير الحجم في غرب الهند - إلى تشريد نحو عشرين مليون نسمة، ولا وجود لأي آلية من آليات التعويض والتوطين والإنعاش، وإن وجدت فهي غير ملائمة أو غير عادلة.

التي يعترف رسميا بأنها متأثرة بالمشروع، لم يتم توطين أو إنعاش الكثير منها، وعلى الرغم من حكم محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا والطلب الصريح للمحكمة العليا بتقديم التعويض على أساس «الأرض مقابل الأرض»، إلا أن ولاية ماديا براديش تجبر الناس على قبول التعويضات النقدية - التي تؤدي عامة إلى انتشار

من المتوقع ووفقا للتقديرات الرسمية. أن يؤدي بناء مشروع ساردار ساروفار لتشريد عدد ٤١ ألف عائلة

حالات الفقر كما أظهرت الدراسات، وأشارت حركة إنقاذ أرمادا مرارا وتكرارا إلى أن عمليات الإنعاش لا تحدث، وأن هناك فساد متفش في عملية منح التعويضات النقدية.

وفي يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٦، أعلنت ميدها باتكار، وباغواوتياي باتيدار، وجامسينغ ناريف (وهم نشطاء حركة إنقاذ نارمادا) الصيام دعما لاجراء تقييما مستقلا لحالة التوطين، وتم اعتقال كل من باتكار وناريف في يوم ٤ أبريل وأجبرا على دخول المستشفى، وسجلت ضدهم العديد من القضايا، ومنها تهمة الشروع في الانتحار، وتم اعتقال ٣٠٠ من النشطاء الآخرين، وبعد أن جذبت الاحتجاجات اهتمام الكثير من وسائل الإعلام، وافق رئيس الوزراء في نهاية المطاف على إرسال مجموعة من الوزراء لتقييم حالة الإنعاش، وأنها نشطاء حركة إنقاذ نارمادا ضاهمهم، وألّفت الوزراء زعم حركة إنقاذ نارمادا بأن حقيقة التوطين لا تمت بصلة للخطة المخصوص عليها، وبالإضافة لحقيقة أن التوطين والإنعاش لم يتحققا وفقا لأوامر المحكمة العليا، ذكر التقرير أيضا أنه لم يكن هناك أي تبرير أخلاقي أو قانوني لخصم نسبة ٢١٠ كضريبة دخل على كل مليون روبية يتم دفعها للعائلات المشردة، وعلى أي حال لم تكن التعويضات النقدية هي ما كانت ترغبه

وكانت الخطة والتي ستغمر مساحات ضخمة من ولايات ماديا براديش وماهاراشترا المجاورة لسد ساردار ساروفار محل جدل منذ أن اقترحتها سلطة تطوير وادي نارمادا، وفي عام ١٩٩٦ حكمت محكمة النزاعات الدائرة حول مياه نارمادا بتقديم التعويضات، وحكمت بوجود تنفيذ عمليات التوطين بغرة ستة شهور على الأقل قبل غمر المناطق المتأثرة، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، كانت حركة إنقاذ نارمادا (نارمادا باكوا أندولان)<sup>٢</sup> تقوم بحملات تحقيق التوطين والإنعاش

الملائم للآلاف العائلات التي شردها مشروع ساردار ساروفار، وبما أن الهند تفتقر لوجود قانون يتعامل مع التوطين والإنعاش، فإن الأشخاص المشردين يفتقرون لحقوق التوطين والإنعاش، ويوجد في قانون حيازة الأراضي شروط لتعويض الأراضي التي يتم حيازتها لأغراض التطوير ولكنه لا ينطبق على الأساس الذين لا يحصلون صوك ملكية شرعية للأراضي.

وفي عام ١٩٩٦، ردت حركة إنقاذ أرمادا بتقديم عريضة للمحكمة العليا في الهند معترضة على بناء السد، وأمرت المحكمة بإيقاف العمل في السد، ولكن المحكمة حكمت في عام ٢٠٠٠ باستئناف البناء بشرط تقديم دعما عادلا ومنصفا لتوطين وإنعاش كل الأشخاص المتأثرين بالمشروع، وبلغ ارتفاع السد حاليا ١١٠ مترا ويصل إلى ١٢٢ مترا بنائه المشروع، وكل متر إضافي يعني أن هناك المزيد من التشريد.

من المتوقع ووفقا للتقديرات الرسمية، أن يؤدي بناء مشروع ساردار ساروفار لتشريد عدد ٤١ ألف عائلة، ولا ينظر إلى أولئك الذين شردهم شبكة قنوات المشروع على أنهم متأثرون بالمشروع، وبالتالي فهم غير مؤهلين لتلقي التعويضات، ناهيك عن التوطين والإنعاش، وبالنسبة للعائلات





Brookings Institution-University of Bern Project on Internal Displacement



# تحديات النزوح الداخلي في غرب إفريقيا

جيسبكا ويندهام

كما أشار المشاركون إلى نقص الدعم المتوفر للمجتمعات المضيفة حيث غالباً ما يتلقى النازحون المأوى والمساعدة من العائلات والمجتمعات المحلية. ورغم أن هذا يخفف العبء عن الدولة والسلطات الدولية إلى أنه يشكل عبئاً ثقيلاً عليهم إذا كانت أعداد النازحين كبيرة وإذا طالت فترة مكوثهم في هذه المجتمعات الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوتر الاجتماعي والاقتصادي مما يساهم في تكرار دورة النزوح.

ومن التحديات والصعوبات الأخرى التي تمت الإشارة إليها كانت عدم توفر القدرة المؤسساتية والموارد الكافية على المستوى المحلي والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المعنية مما أدى إلى إزديادية في الجهود المبذولة في الكثير من المواقع ولدى عدم شمل النازحين داخلياً في عمليات صنع القرار إضافة إلى الحاجة للتصرف على الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة لها.

وقد اقترح المشاركون توصيات مفصلة تشمل الدعوة إلى:

- تطبيق أوسع للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين داخلياً في المناطق الدون إقليمية التابعة للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إضافة إلى خلق قوانين محلية نابعة من هذه المبادئ.
- ضمان الدول حصول الأشخاص على الحماية والمساعدة من قبل المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية.
- اختيار أعضاء الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لنقط مركزية تكون معنية بالنزوح الداخلي.
- التأكيد من تعامل برنامج الحماية والمساعدة مع حاجات المجتمعات المضيفة.
- خلق حوار بين إقليمي حول النزوح الداخلي، خصوصاً بين منظمات حقوق الإنسان المحلية.

جميع الوثائق المتعلقة بالمؤتمر متوفرة:  
[www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm](http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/conferences/contents.htm)

نازحين نتيجة للصراعات الداخلية في ساحل النيجر وغينيا ونيجيريا والسنگال وتوغو.

كان النطاق الواسع والتعقيد حول النزوح الداخلي في غرب إفريقيا الحافز الرئيسي لعقد المؤتمر الإقليمي الأول في أبوجا في نيجيريا من ٢٦-٢٨ من نيسان/أبريل ٢٠٠٦. حيث استضافت الحكومة النيجيرية المؤتمر المعني بالنازحين داخلياً في غرب أفريقيا، والذي نظمه مشروع بروكنغز بين وممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وهي اتحاد إقليمي مكون من ١٥ عضواً تقع إدارته المركزية في أبوجا. وتضمن المشاركون في هذا المؤتمر ممثلو حكومات الدول الغرب إفريقية، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية، إضافة إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات مانحة دولية وإقليمية ودون إقليمية.

أشار فالتز كريين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً في خطابه الافتتاحي إلى أن النازحين داخلياً في أفريقيا هم من أكثر المجموعات المعرضة للخطر في العالم حيث أنهم معرضون لهجمات مسلحة مستمرة وإلى نقص الغذاء والعنف الجنسي والاستغلال والتجنيد الإجباري إضافة إلى الأمراض المعدية بما فيها داء نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. هذا ويصارع العديد من النازحين داخلياً للعودة أو للاستقرار والاندماج مجدداً في أوضاع تفتقر إلى البنية التحتية فيها إلى السلع والخدمات الأساسية بما فيها مؤسسات الصحة والمؤسسات التعليمية. ويعاني النازحون داخلياً من مشاكل أخرى مثل التمييز وعدم توفر الأغذية والمستلزمات الصحية والتعليمية إضافة إلى اختراقهم للوثائق الشخصية الأساسية، وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية.

أشار المشاركون إلى النقص الدائم في المعلومات والإحصائيات الدقيقة اللازمة لوضع استراتيجيات استجابة لأزمة النازحين داخلياً هناك التي تشمل على أعداد النازحين ومواقعهم والأبحاث المتعلقة بأسباب النزوح والمخاطر والتحديات التي تواجههم إضافة إلى حاجات الحماية النوعية اللازمة. إلا أن هذه المعلومات غير متوفرة في غرب أفريقيا أو أن جمعها كان قد تم من قبل مجموعات لها أولوياتها الخاصة الأمر الذي أدى إلى تناقض في المعلومات الناتجة.

تعاين منطقة غرب أفريقيا بشكل كبير من مشكلة النزوح الداخلي، وقد أدت العديد من العوامل إلى تفشي ظاهرة نزوح الأشخاص في دول غرب أفريقيا وغيرها. وتشمل هذه العوامل الصراعات الداخلية المبينة على الصراعات بين الأعراق، وحالة عدم الاستقرار السياسي، النزاع حول السيطرة على الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية والفقر بالإضافة إلى اعتماد الأمن الغذائي.

لا توجد هناك إحصائيات دقيقة حول عدد النازحين، إلا أنه من الواضح أن أعدادهم تقدر بالملايين نتيجة الحروب الأهلية المستمرة وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منه المنطقة:

- هرب معظم سكان ليبيريا من منازلهم مرة واحدة على الأقل نتيجة نشوب الحرب الأهلية هناك عام ١٩٨٩ والصراع الذي دام وبشكل متقطع لفترة ١٤ عاماً.
- أدت الحرب الأهلية في سيراليون والتي دامت ١١ عاماً إلى نزوح ثلث السكان هناك نتيجة للصراعات الدامية.
- أدت عمليات القتل التي تخللت هذه الصراعات، إضافة إلى الصراع في جمهورية غينيا-بيساو المجاورة إلى خلق ظاهرة نزوح جماعي في غينيا.
- كان مجموع النازحين ١,٢ مليون شخص في ساحل النيجر مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- أدت الثورة التي اندلعت في مقاطعة كازامانس الواقعة في جنوب السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان.

• هناك اعتقاد بأن الصراعات الدينية والعرقية وتلك المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية كانت قد أدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطقهم في نيجيريا.

• نزح الآلاف من أماكن سكنتهم نتيجة للأزمة السياسية التي اندلعت في توغو عام ٢٠٠٥.

رجعت أعداد تقدر بالملايين إلى منازلها أو استقرت في أماكن أخرى بعد انتهاء الحرب الأهلية في سيراليون وليبيريا، إلا أن ما يقارب المليون شخص ما يزالون من





**NORWEGIAN  
REFUGEE COUNCIL**

# «عملية السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين داخليا

أريلد بيركينيز

● بتعديل سياسة «الأمن الديمقراطي» لمنع انجرار المدنيين إلى النزاع - وبذلك الالتزام بالتميز الإنساني الدولي بين المحاربين وغير المحاربين

● بتنفيذ برامج التنمية في المناطق الريفية المتزعزعة حيث تعمل عمليات إنتاج الكوكا على تأجيج النزاع والتشريد.

ونحن أيضا نحث:

● مجموعة G-٢٤٤ - وهي مجموعة حكومية دولية تسعى للتنسيق بين سياسات الدول النامية حول القضايا المالية وتمويل التنمية\* - من أجل: (١) دعم مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعيها لحماية الكولومبيين النازحين داخليا ومساعدتهم، (٢) ضمان أن يكون تقديم المساعدات المالية لكولومبيا مشروطا باحترام حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخليا، (٣) تقديم المساعدة للمجموعات المجتمع المدني الكولومبي التي تدافع عن حقوق النازحين داخليا.

● المساهمين في الشركات العاملة في مناطق النزاعات في كولومبيا ممارسة الضغط لإنهاء تعاون المؤسسات مع العناصر التي تتسبب في التشريد ومع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

● المحكمة الجنائية الدولية للقيام للبدء في اجراء تحقيقات بموجب المادة رقم ١٥ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>٢</sup>

أريلد بيركينيز محلل قطري في مركز مراقبة النزوح الداخلي في مجلس اللاجئين النرويجي في جنيف، البريد الإلكتروني: Arild.Birkenes@nrc.ch، وكمكتبك الاطلاع على تقرير المركز بعنوان «كولومبيا: عملية السلام» الكولومبية تعزز ظلم النازحين

داخليا» على الموقع التالي: [www.internal-displacement.org/countries/colombia](http://www.internal-displacement.org/countries/colombia)

٣٩٤ ن من هيئة الشؤون لامية لحقوق الإنسان والشريدين بتاريخ ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كولومبيا وهي مصدر غير حكومي موقوف

[www.un.org/law/loc/state/roccofc.htm](http://www.un.org/law/loc/state/roccofc.htm) ٢

امتنعوا عن التصويت وهو أمر يشير إلى عدم ثقتهم في المؤسسات الديمقراطية.

وأعلنت المحكمة الدستورية في يناير ٢٠٠٤ أن استجابة الحكومة للنازحين داخليا هي استجابة غير دستورية، وردت الحكومة متعهدة بتخصيص أكثر من اثنين مليار دولار أمريكي لحماية النازحين داخليا ومساعدتهم، وفي ظل الدعم المتزايد للمجتمع الدولي قامت الحكومة إلى الآن بتسريع أكثر من ٢٠ ألف عنصر من العناصر المسلحة في إطار قانوني مثير للجدل - حيث تبني الكونغرس قانون السلام والعدالة في يونيو ٢٠٠٤ ولكن المحكمة الدستورية أعلنت أن أجزاء منه غير دستورية في مايو ٢٠٠٦، وزعم منتقدو القانون أن القانون لا ينص على عقوبات ضد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وأنه لا يسعى إلى ترسيخ الحقيقة التاريخية - بما في ذلك تواطؤ الحكومة مع القوى المسلحة - وأنه لا يعترف اعترافا كافيا بحقوق الضحايا في تحقيق العدالة ورد الحقوق.

إن عملية التسريع هي جزء من المساعي الشرعية للحكومة لاستعادة الأمن والنظام، ولكن قرار المحكمة الدستورية تدعم المخاوف الناشئة عن عدم مساس قانون السلام والعدالة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو الأمر الذي يمنع عودة النازحين إلى ديارهم في المستقبل المنظور.

ويطالب مجلس اللاجئين النرويجي الحكومة الكولومبية:

● بالاعتراف بأن النزاع الدائر هو نزاع مسلح داخلي كما يعرفه القانون الإنساني الدولي

● بضمانة الحماية للمدنيين من التشريد التعسفي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وفقا للقانون المحلي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي

● بتنفيذ قرار المحكمة الدستورية الصادر يوم ١٨ مايو ٢٠٠٦ لضمان حقوق النازحين داخليا والضحايا الآخرين للنزاع في الوصول إلى الحقيقة، والعدالة، ورد الحقوق

● بالتحقيق في مسئولية عناصر الأمن الحكومية والجماعات المسلحة عن عمليات التشريد التعسفية والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان

لقد أجبر أكثر من ثلاثة ملايين كولومبي - في بلد يبلغ تعداد السكاني ٤٠ مليون نسمة - على الفرار من منازلهم خلال العقدين الماضيين من النزاع، حيث لجأت الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون في السنوات القليلة الماضية إلى تشريد المدنيين على نحو متزايد كاستراتيجية متعددة لتقويض قاعدة الدعم الشعبية لأعدائهم، ولكي يسيطروا على الأراضي ليتنصروا المحاصيل المحظورة، وتم تشريد حوالي مليون نسمة منذ وصول حكومة الرئيس ألفارو أوريبي إلى سدة الحكم في عام ٢٠٠٢. وتظل كولومبيا مزعقة بسبب العنف المخطط والاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولا زالت القرارات تقيد بوقوع المذابح والهجمات وأعمال ترويع المدنيين على أيدي العصابات المسلحة والقوات المسلحة، وتسيطر الجماعات المسلحة والقوات العسكرية والمتحالفة مع تجار المخدرات على ملايين الهكتارات من الأراضي، التي تم اغتصاب معظمها من الناس الذين شردتهم انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا يعيش النازحون الكولومبيين في مخيمات ولكنهم متواجدون في المدن التي تعج بالأوكوا حيث يشكلون غالبية السكان في معظم الأحيان، وغالبا ما تعمل السيطرة المتزايدة للجماعات المسلحة والعنف المرتبط بالجريمة على إجبار النازحين داخليا على الفرار إلى المناطق الحضرية الأخرى وبشكل عام يحصل النازحون داخليا على وصول أقل من مواطنيهم لخدمات الرعاية الصحية والتعليم والتغذية والمياه ومنشآت الصرف الصحي.

والأمر المثير للقلق أن عدد النازحين داخليا في كولومبيا من بين أعلى نسب التعداد السكاني للنازحين داخليا، ويوجد في كولومبيا أيضا أحد أكثر الأطر التشريعية حماية. لقد اتبعت حكومة الرئيس أوريبي سياسة «الأمن الديمقراطي» التي تُشرك المدنيين في مكافحة أعمال التمرد، وتسليح الفلاحين، وإنشاء شبكات من المخبزين، وأدت هذه الإجراءات «الأممية» إلى جر المزيد من المدنيين إلى النزاع المسلح وحثت على معاداة المدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء المجتمع، مما أدى إلى إجبار الكثيرين على الفرار من المناطق التي يطغى النزاع عليها، ولا يزعم الكثير من النازحين داخليا هذه المكافحة لتحديد، ولكنهم عوضا عن ذلك يسعون إلى التضييق في مناطق نزوحهم. ونسب النضر الكبير للرئيس أوريبي في الانتخابات الرئاسية في ٢٨ مايو ٢٠٠٦ إلى الوضع الأمني المحسن في المناطق الحضرية، ولكن الجدير بالذكر أن نسبة ٥٥٠ من جمهور الناخبين



# أزمة التهجير الداخلي الدولية في ٢٠٠٥



وما زالت الاستجابة الدولية غير كافية فعلى سبيل المثال لم يحصل تقدم يذكر في وقف النزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تهجير وتشريد السكان في دارفور وفي شمال أوغندا، أما نظام الاستجابة التعاوني - وهو نظام متعدد الوكالات تم تطويره لتعويض عدم وجود منظمة مختصة تركز على الأشخاص المهجرين داخلياً - فلم يدخل حيز التطبيق في معظم الدول. عوامل عديدة أدت إلى الحد من فعالية النظام بشكل كبير من بينها الانقراض للقيادة والمحاسبة وتردد هيئات الأمم المتحدة في تشيبت مواردها بعيداً عن التزاماتها الجهرية وإخفاق الحكومات المانعة في تقديم الدعم السياسي المتسق والدعم المالي الكافي. ونتج عن ذلك أن الأمم المتحدة لم تشارك في تقديم أي مساعدة أو حماية للأشخاص المهجرين داخلياً في ست عشرة دولة متأثرة بالنزاعات المسلحة.

اتخذت عدد من الخطوات خلال عام ٢٠٠٥ كجزء من عملية الإصلاح الواسعة في الأمم المتحدة لتحسين نظام الاستجابة الإنسانية، وتم التوافق على تدابير جديدة والتي - إن تم تطبيقها - يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير في الاستجابة الدولية تجاه حالات التهجير الداخلي. وأهم عناصر عملية الإصلاح تتمثل في إنشاء صندوق للاستجابة للطوارئ وتكليف الوكالات الرئيسية بالقطاعات (الجمعيات) الإنسانية المهمة وتطوير فريق عمل عالي الجاهزية من خبراء الحماية.

تبقى قضايا تصعيد الجهود المبذولة لتوفير حماية أفضل للأشخاص المهجرين داخلياً من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتزويدهم بالغذاء الكافي والمأوى والعناية الصحية أولويات عاجلة، ولكن في كل الأحوال لا يمكن اعتبار المساعدة الإنسانية بديلاً عن الجهود السياسية - في للمستوى الوطني والدولي - لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والنزاعات، فلا يمكن الوصول إلى نتائج ملموسة في الحد من أزمة التهجير الداخلي العالمية إلا من خلال الاستثمارات المستدامة والمنسقة في منع النزاعات وبناء السلام وإعادة البناء بعد النزاعات.

التهجير الداخلي - مراجعة دولية حول النزاعات  
والنظرات في عام ٢٠٠٥ متوفرة على الموقع:  
[www.reliefweb.int/library/  
documents/2006/idmc-gen-22mar.pdf](http://www.reliefweb.int/library/documents/2006/idmc-gen-22mar.pdf)

ومقاتلي المنظمات اليسارية للسيطرة على طرق تهريب المخدرات. وفي العراق أدت العمليات العسكرية التي تنفذها القوات الوطنية وقوات التحالف إلى تشريد ما يقرب من ٢٠٠ ألف شخص أغلبهم شردها بشكل مؤقت. وفي السودان تستمر الهجمات الوحشية على المدنيين في دارفور دون أي ردع أو محاولة لوقفها.

خلال عام ٢٠٠٥ كانت الحكومات - المسؤولة وفق القانون الدولي عن حماية المدنيين على أراضيها - هي العامل الرئيسي في التشريد والتهجير. ففي أكثر من ثلثي حالات النزاعات التي تؤدي إلى التهجير كانت الجيوش الوطنية وقوات الأمن (أو الميليشيات والجماعات المسلحة المدعومة من الدولة) هي من يجبر الناس على الخروج من بيوتهم وأرضهم، وبعض أسوأ حالات التهجير الجديدة خلال ذلك العام حصلت على يد عملاء حكوميين أو جماعات مسلحة مدعومة من الحكومة في السودان (دارفور) وبورما وساحل العاج وكولومبيا ونيبال وزيمبابوي. هناك على الأقل ست عشرة حكومة أو سلطة احتلال لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات تهجير وتشريد متعددة للناس خلال عام ٢٠٠٥.

في قمة الأمم المتحدة العالمية عام ٢٠٠٥ اعتمد قادة الدول قراراً يقضي بأخذ إجراءات فعالة لزيادة حماية الأشخاص المهجرين داخلياً ولكن الاستجابات على المستوى الوطني تجاه التهجير الداخلي ما تزال غير مناسبة إلى حد كبير. في أكثر من ثمانين بالمئة من حالات التهجير التي كانت فيها حياة الأشخاص المهجرين داخلياً معرضة للخطر نتيجة الصراعات المستمرة لم تؤمن الحكومات لهؤلاء المهجرين أي حماية على الإطلاق أو قدمت بعض الحماية الجزئية فقط. من ثلاثة عشر حكومة - من بينها حكومات بورما وساحل العاج وإثيوبيا والسودان - كانت استجاباتها وردود أفعالها لا مبالية بل وحتى عدائية تجاه احتياجات ومتطلبات حماية الأشخاص المهجرين داخلياً ما عرض حياة أكثر من ستة ملايين شخص للخطر، وامتنعت العديد من الحكومات عن بذل أي جهود صادقة لتأمين المساعدات الإنسانية للأشخاص المهجرين داخلياً. في أكثر من ربع الحالات المتعلقة بالأشخاص المهجرين داخلياً وضعت الحكومات قيوداً ومعوقات على وصول المنظمات الإنسانية إلى المحتاجين.

لم يتم للأسف إحراز الكثير من التقدم خلال عام ٢٠٠٥ في العمل على منع التهجير الداخلي وتحقيق الاستجابة السريعة والمنهجية للاحتياجات الإنسانية للمهجرين وحمايتهم.

يقوم مركز مراقبة التهجير الداخلي بنشر وثيقة المراجعة السنوية الوحيدة الشاملة التي تغطي قضايا التنمية الدولية المرتبطة بالأشخاص المهجرين داخلياً. تظهر وثيقة المراجعة الأخيرة أنه في عام ٢٠٠٥ تراجع عدد الأشخاص المهجرين داخلياً نتيجة الصراعات بشكل كبير وذلك للمرة الأولى خلال عقد تقريباً. وقد تعداد الأشخاص المهجرين داخلياً في كانون الأول (ديسمبر) من عام ٢٠٠٥ بما يقرب من ٢٣,٧ مليون شخص وهذا الرقم أقل بـ ١,٦ مليون من رقم العام السابق. تعرض أكثر من مليوني شخص لخطر والتهجير حديثاً بينما تمكن ما يقرب من أربعة ملايين من العودة إلى موطنهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبيا وأماكن أخرى ولكن عودة المهجرين لم تكن في الغالب مستدامة نتيجة للنقص في الخدمات الأساسية والبنية التحتية وفقدان الأمن.

في عام ٢٠٠٥ تأثرت أكثر من خمسين دولة بالهجرة الداخلية الناتجة عن النزاعات، وما يزال أكثر من اثني عشر مليون شخص مهجرين في عشرين دولة في إفريقيا وحدها وهذا العدد يفوق أعداد المهجرين في باقي دول العالم مجتمعة. ما يزال السودان البلد الذي يضم أكبر عدد من المهجرين حيث يوجد فيه أكثر من خمسة ملايين شخص مهجرين داخلياً. أما الدول الأخرى التي تزيد فيها أعداد المهجرين داخلياً على المليون فتشمل كولومبيا (٣,٧ مليون) وأوغندا (مليونان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٧ مليون) والعراق (١,٣ مليون).

وخلال عام ٢٠٠٥ كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي الدولتين اللتين تضم أكبر عدد من الأشخاص المهجرين حديثاً، ففي زيمبابوي قامت الحكومة بطرد أكثر من ٥٧٠ ألف شخص من بيوتهم في عملية 'تنظيف' واسعة يعتقد أن الهدف منها تخويف سكان المدن الفقراء ومنع الاحتجاجات الواسعة. أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد هجر وارتد نصف مليون شخص على الأقل نتيجة لأعمال العنف في الأقاليم الشرقية من البلاد. في كولومبيا تشرد أكثر من ٢٥٠ ألف شخص بسبب القتال الدائر بين الميليشيات العسكرية اليمينية







20/٢٠

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤  
شعبان - رمضان

# نشرة الهجرة القسرية

سبل كسب الرزق الصعبة  
يدور الشحاح؟

بالإضافة إلى:

- تجارة المراهقين مراكز الاعتقال الاستراتيجية للمهاجرين
- دعم حق الأساطيس النازحين داخليا في العودة
- التمييز في سوق العمل
- تجربة تأهيل اللاجئين
- التمييز لائتقون في المدن
- الاستجابة الدولية
- شرائح داخليا



مركز الدراسات اللاجئين والمهاجرين  
والمشروع العالمي للمهجرين النازحين داخليا

Refugee  
Studies  
Centre



## Central Oven



Refugee  
Studies  
Centre



# المحتويات



## دوريات إهداء

## مقالات عامة

### ركن الخطباء

لماذا السحب منظمة أطباء بلا حدود من أفغانستان؟

بقلم: ابول دولامورتري ..... ٢٥

دارفور: لا يوجد لها حل سريع

بقلم: اليكس دو فال ..... ٢٦

الاتفاقية المكملة: هل تكفل حماية أفضل للاجئين؟

بقلم: ماميشا توماس وإد شكنبرج فال ميريوب ..... ٢٧

حماية ودعم السودانيين العائدين من لقاء أنفسهم

بقلم: جون روفه ..... ٢٨

أخطار عمليات السلام غير المتراصة

بقلم: س. مروي: النزوح والجدل في السودان ..... ٢٩

بقلم: علي عسكري

..... ٣١

تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين

بقلم: بيفت وريك ..... ٣٣

التقريب بين طرق المعالجة الوطنية والدولية لموضوع النازحين داخليا

بقلم: بيتر نوسل ..... ٣٥

شمال القوقاز: دعم حق الأشخاص النازحين داخليا في العودة، الطوعية.

بقلم: توليو سانتيني ..... ٣٧

وحدة النزوح الداخلي: مكتب لتسيق الشؤون الإنسانية بالأمام

المتحدة ..... ٣٩

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

..... ٤٠

## أبواب ثابتة

الأحداث الأخيرة ..... ٤١

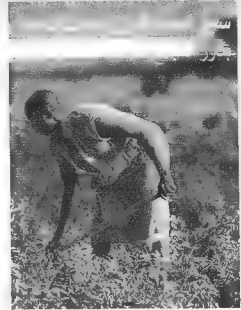
المقوضية السامية لشؤون اللاجئين:

كيف يتسنى لنا الحصول على المعلومات التي نحتاجها عن اللاجئين

بقلم: جريتا يوهلنج ..... ٤٢

المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا:

٢٥ مليون شخص ملحق داخليا بسبب العنف في أنحاء العالم ..... ٤٣



تسهيل جهود دعم سبل كسب الرزق: مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين

بقلم: كاري كونواي ..... ٤٤

التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لبرامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين

بقلم: جيسون فيليبس ..... ٤٥

الانتماء متناهي الصغر - ضحك الأكسجين لحياة أفضل.

بقلم: ميريدي كفيرنرود ..... ٤٨

التمويل متناهي الصغر واللاجئون

بقلم: دومينيك بارنث ..... ٤٩

إعادة واسطة ليبريا: المبادئ الواجب اتباعها عند تقديم المنح والقروض لتنمية المشروعات متناهية الصغر

بقلم: جون لوك، ليم تومس، روب جيلي، ديف بارك، وستيفن باومان ..... ٥١

المعونات الغذائية وسبل كسب الرزق: التحديات والفرص في حالات الطوارئ المعقدة

بقلم: هاليري جورنيري ..... ٥٣

سبل كسب الرزق للمرحلين سابقا في أوكرانيا

بقلم: جريتا أولهينج ..... ٥٧

تسويق مهارات اللاجئين: قصة نجاح من أكسفورد

بقلم: راشيل ويحانز ..... ٥٩

الفلسطينيون المنسبون: كيف يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مصر

بقلم: عروب العابد ..... ٦١

الاستفادة من تجربة تاهيل اللاجئين السيرلانكيين في الهند

بقلم: كيه. سي. ساهان ..... ٦٣

فرص المعيشة للاجئين السودانيين

بقلم: ليبين بيلسون مورو ..... ٦٤



# تسهيل جهود دعم سبل كسب الرزق: مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين

بقلم: كاري كونواي

ومع استمرار تزايد عدد الأشخاص المشردين في العالم، يواجه المجتمع الدولي تحديات متزايدة حول أفضل الطرق لمساعدة اللاجئين المحتاجين. ويعد فهم استراتيجيات سبل كسب الناس لأزواجهم شرطاً أساسياً لمساعدتهم. ويهدف مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى تفهم هذه الحقائق من خلال تسهيل تقاسم المعلومات والدروس المستفادة

والوصول على مزيد من المعلومات حول مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين والإطلاع على التقارير ذات الصلة، يمكن زيارة القسم الخاص بوحدة تحليل السياسات والتقييم على موقع المفوضية العليا للاجئين [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch). ولاشتراك في النشرة الشهرية للشبكة، اكتب على عنوان البريد الإلكتروني [hqpp003@unhcr.ch](mailto:hqpp003@unhcr.ch)

**كاري كونواي هي الرئيسة العامة للشبكة، بريد إلكتروني: [Conway@unhcr.ch](mailto:Conway@unhcr.ch)**

١ جيب كريسب هو الرئيس السابق لوحدة تحليل السياسات والتقييم (وشارك في ندوة الهجرة القسرية) وهو حاليا مدير السياسات والأبحاث بالوكالة العامة للهجرة الدولية [www.gcm.org](http://www.gcm.org)

في مايو عام ٢٠٠٣، بدأت وحدة تحليل السياسات والتقييم (EPAU) التابعة للمفوضية العليا للاجئين مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين من أجل تحسين فهم كيفية اكتساب اللاجئين أرزاقهم. وتقييم طبيعة ومدى مشاركة المفوضية العليا للاجئين في دعم سبل اكتساب اللاجئين لرزقهم وتسهيل وتوسيع تبادل المعلومات.

إرشادية عن استراتيجيات أمنية لكسب الرزق. ويسمى مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين إلى ملء هذه الفجوة في توفير المعلومات وهناك سلسلة من دراسات الحالة عن موضوعات معينة وعن دول معينة مدد يونيو ٢٠٠٣. ويتكليف من وحدة تحليل السياسات والتقييم، وتعتمد مستشارين مؤهلين وأعضاء من العاملين بالوحدة، أحررت أو لا تزال تجري دراسات لحالات في الإكوادور والنيوبيا والعمان وجامبيا وغانا والسمال وترايبا وأوغندا وأوكرانيا. ويتبع الباحثون منهاجاً مختلفاً لتحليل سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. مع الاهتمام بشكل خاص بقضايا التنوع الاجتماعي والعمر والقدرة الجسدية، بما في ذلك تأثير وباء فيروس H.I.V. المسبب لمرض الإيدز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

وفيما يتعلق بشبكة سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، صُممت هذه الشبكة لتكون شبكة إلكترونية لتفاعلية، الهدف منها هو تسهيل تبادل المعلومات والأفكار والأبحاث بين العاملين بالمفوضية العليا لشئون اللاجئين والمستشارين والعاملين بوكالات أخرى والمعاهد الأكاديمية ومعاهد الأبحاث.

وزعم وجود عدد من شبكات التنمية والإعانة ومبادرات النقاش على الإنترنت، لم تكن هناك من قبل آلية للنقاش تركز على سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين بشكل محدد. وتهدف الشبكة - من خلال تواصل الباحثين والعاملين - إلى تسهيل تبادل المعلومات من أجل تحسين برمجية وتحليل السياسات، وتضم الشبكة حالياً ما يزيد عن ٢٤٠ مشتركاً في جميع أنحاء العالم. وتوضع تلك الاستجابة الإيجابية أن هناك عدداً كبيراً من الباحثين والعاملين الذين يرغبون في أن يتم الاهتمام بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين في المحللين الدوليين بشكل أكبر من الاهتمام بموضوع نزوح البشر.

**في** الوقت الذي تحجم فيه المفوضية العليا للاجئين والوكالات الأخرى عن وصف اللاجئين بشكل تقليدي على أنهم ضحايا للظروف لا حول لهم وعالة على إحصاء الآخرين. دخل مصطلح «كسب الرزق» في لغة الخطاب الخاصة بالمساعدات للاجئين. وصاحب ذلك درجة جديدة من الاهتمام بأوضاع اللاجئين وطويلة الأمد واعتمادهم على أنفسهم، وأن يؤكد الأكاديميون والعماسون على حد سواء على «القدرة الإنتاجية» للاجئين. ومثل من سبقوه من شغلوا منصب المفوض السامي، دعا رود-لوبيز العالم إلى ضرورة احترام اللاجئين وقدراتهم.

وتسلط مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية الضوء على الكم الهائل من الأبحاث والأعمال الخاصة بموضوع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين. ونحى في حاجة لكي تنتقل عن الأبعاد الرسمية المجردة للتنمية إلى التركيز على اللاجئين أنفسهم وكيفية سعيهم لاكتساب أرزاقهم. وكثيراً ما تضع المنظمات برامج للاجئين لا تتفهم بقدر كبير أو لا تتفهم على الإطلاق قدراتهم واستراتيجياتهم.

ويركز مشروع سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين - الذي بدأه جيف كريسبي - على مجالين رئيسيين للنشاط، هما إجراء دراسات حالة عن موضوعات معينة أو دول معينة، وإقامة شبكة لسبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

ومن خلال عمل «وحدة تحليل السياسات والتقييم» في أوضاع اللاجئين التي استمرت لفترة طويلة، اكتشفت الوحدة أن هناك مجموعة كبيرة من المواد المطبوعة عن استراتيجيات كسب الرزق الخاصة باللاجئين وعن كيفية دعمهم عن طريق الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية. وسما نشر المفوضية العليا للاجئين ببرنامج تدريبي عن عملها مع ما يزيد عن ٢٠ مليون لاجئاً في أكثر من ١٢٠ دولة في جميع أنحاء العالم، فإنها نادراً ما تركز على جمع معلومات

لاحتوى إلكتروني  
في جنوب شرق  
السودان







يلقي فشل مبادرة التمويل متناهي الصغر في مخيم كاكوما للاجئين بكينيا الضوء على المعوقات التي تواجه تلك البرامج فضلاً عن إلقاء الضوء على الدروس المستفادة من ذلك.

## كيف

يمكن أن تسهم برامج التمويل متناهي الصغر في استراتيجيات سبيل كسب الرزق الخاصة باللاجئين هناك بعض الدروس الهامة المستفادة من البرنامج الذي قامت بتنفيذه لجنة الإنقاذ الدولية (اللجنة) في مخيم كاكوما للاجئين بكينيا هي الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٣. وخلال قيامها بعملها، واجهت اللجنة عقبات عديدة مما أدي في النهاية إلى اتخاذ قرار بإلغاء البرنامج. وتلقي هذه التجربة الضوء على ضرورة الاعتراف بأنه يجب توافر حد أدنى معين من الظروف من أجل النجاح في تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في أماكن اللاجئين.

وقد أنشئ مخيم كاكوما للاجئين عام ١٩٩٢ في أقصى الطرف الشمالي الغربي لمقاطعة نوريكا بكينيا. ويأوي المخيم قرابة ٨٨,٠٠٠ لاجئ وافدين من تسع دول مختلفة وأكثر من ٤٠ جماعة عرقية معظمهم وافدين من جنوب السودان. ومازال سكان المخيم يعتمدون بشكل كلي تقريباً على المساعدة الدولية لتلبية

احتياجاتهم الأساسية ورغم أن المخيم يوجد منذ أكثر من عقد من الزمان، فإنه، في معظم قطاعات تقديم الخدمات، لا يراعي بصفة منتظمة المعايير الدولية الدنيا التي تم وضعها لحالات الطوارئ (مثل معايير مشروع -صغير، SPHERE) ورغم أن الموضوعية العليا لشئون اللاجئين تصنف مخيم كاكوما على أنه مشروع لرعاية وإعالة اللاجئين، فإنه، من جوانب عديدة، ينظر إليه على أنه نموذج للمكان الدائم للاجئين.

وتعمل اللجنة في كاكوما منذ افتتاح المخيم، كما تقوم اللجنة بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج المتعلقة بسبيل كسب الرزق تحت عنوان 'برنامج الاعتماد على الذات' Self-Reliance Programmes. وحتى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت هذه البرامج تشمل تعليم الكبار، والإدماج في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية المهارات الاقتصادية. ورغم أن هذه البرامج تهدف لتصميم فرص تحقيق الدخل، فإنها جميعاً مرتبطة بتحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بالصحة مثل خفض معدلات سوء التغذية والوفيات.

وفي عام ١٩٩٢، وتلبية لطلب اللاجئين لخدمات وبرامج الائتمان التي تدعم القيام بالمشروعات، أنشأت اللجنة أول مشروع لها للتمويل متناهي الصغر وهو 'برنامج تنمية المشروعات متناهية الصغر'. وفي الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١، تطور هذا المشروع ليصبح مشروعاً شاملاً يضم أربعة قطاعات فرعية مختلفة. رغم صلتها الوثيقة ببعضها البعض، وهذه المشروعات هي ما يلي:

١. الإقراض متناهي الصغر: تدير اللجنة صندوقاً صغيراً للقروض الدوارة بصرف القروض للأفراد ومجموعات الرياديين. وقد بلغ متوسط القروض المقدمة ١٠,٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ١٣٣ دولار أمريكي) بفائدة سنوية معدنها ٢٤٪. ويتم ضمان القروض عن طريق إيداع مبلغ نقدي في حساب الادخار الذي تديره اللجنة. رغم أنه يحق للمئات المستهدفة التي لا يتوافر لديها ضمان نقدي استخدام وديعة مجتمعية كضمان. وفي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، تم صرف ١,١٩٢ قرص وصل إجمالي مبلغهم إلى ١٢٠,٩٤٠ شلن كيني (ما يعادل ١٥٢٠,٥٢٥ دولار أمريكي).

٢. الادخار: تدير اللجنة حساب ادخار مع الفائدة المودعين من اللاجئين. وبغضاً عن أن هذا الحساب يعد بمثابة كفيل ضامن للمشاركين



العاملي، فقد عينت اللجنة خبيراً قنياً وموظفاً غير متفرغين لتقديم الدعم إلى جميع الدول التي يحرق فيها تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر، ورغم عقد دورات تدريبية عن التمويل متناهي الصغر بصمة منتظمة، لم تكن هناك سوى فرص محدودة لتقديم الدعم الفني المتواصل.

ورغم ذلك، لم تظهر أوصع فجوة في القدرة التنظيمية من ناحية البرامج وإنما ظهرت من الساحة المالية، حيث يتطلب نجاح برامج تنمية المشروعات تعيين مديريين ماليين ومديري برامج أكفاء جداً ومديريين بدرجة كافية كما يتطلب أيضاً تعاوناً وثيقاً بين إدارة التمويل وإدارة البرامج، كما أن إدارة صناديق القروض الدوارة وأعداد الحسابات والتقارير المالية المتصلة بها (وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً مثل معايير "شبكة التوعية بالمشروعات الصغيرة والتسويق لها"، والتي تعرف اختصاراً باسم شبكة "سبب" SEEP)، تتطلب أنواعاً من المهارات تختلف عن تلك التي تتوافر عادة لدى المحاسبين ومراقبي الحسابات الذين يقيموا على دراية بنظم حسابات الصناديق وإدارة الفتح المقدمة من الجهات المانحة. وقد أدى

الصغر (فيما عدا مشروع مصرف صحي صغير).

لماذا إذاً لم تنجح محاولات اللجنة الرامية لدفع التنمية الاقتصادية وزيادة فرص تحقيق الدخل؟  
الاجابة هي أن المعوقات التي واجهتها اللجنة كانت داخلية وحارحية معاً وقد جمعت المعوقات الداخلية عن القدرات والهيكل والقرارات المتعلقة بالبرامج والتنظيم، في حين نشأت المعوقات الخارجية عن بيئة التشغيل التي كان تأثير اللجنة عليها محدوداً أو منعدماً.

### المعوقات الداخلية

يتمثل أول معوق داخلي في عدم توافر القدرة والخبرة التنظيمية لدى اللجنة، ويؤثر من المتطلبات الأساسية لتنفيذ أي برنامج تمويل متناهي الصغر ضرورة وجود تنظيم معين تتوافر فيه مهارات وخبرات مشهود لها في مجال لا يختص بتقديم خدمات للرعاية الاجتماعية، ورغم ذلك كان احتصاص اللجنة الرئيسي ومجال خبرتها - في كاكوما هو إعداد برامج الصحة ورغم أن اللجنة أنشأت برنامج تنمية المشروعات للبية لطلب اللاجئين ولسد فجوة مبدئية في دعم أصحاب المشروعات، لم يكن البرنامج ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهدف اللجنة الرئيسي المتمثل في تحسين الأحوال الصحية للسكان اللاجئين، ففي عام ٢٠٠١، على سبيل المثال، استخدم برنامج تنمية المشروعات أقل من ٥٪ من إجمالي الميزانية التي خصصتها اللجنة لكينيا، وكان من الصعب على كبار المديرين تخصيص الوقت اللازم للإشراف الفعال على هذا القطاع في الوقت الذي كانت فيه البرامج الأخرى تأتي على رأس قائمة الأولويات. وباستثناء مدير البرنامج الذي تم تعيينه للإشراف على المشروع، لم يتلق أي من كبار المديرين في اللجنة كينيا أي تدريب في مجال المشروعات متناهية الصغر. وقد انعكس عدم توافر هذه القدرة التنظيمية على المستوى

في برنامج الإقراض متناهي الصغر، فإنه مشقح للاجئين المدعومين الذين يمتلكون مشروعات في المفيوم، ولكثهم لم يحصلوا حالياً على قروض. وأذاً تقتضي مبالغ التمويل المقدم من الجهات المانحة لمشروع الإقراض متناهي الصغر، تم تهيئة المدخرات لاستخدامها كراس مال للإقراض. وفي عام ٢٠٠٠، تجاوز رصيد الودائع، في ذروته، مبلغ ١.٥٠٠.٠٠٠ شلن كيني (ما يعادل ٦٠.٠٠٠ دولار أمريكي).

٣. التدريب على مهارات الأعمال: اشتمل هذا التدريب على أربع دورات (مدخل إلى أساليب ممارسة الأعمال: إدارة الأنشطة التجارية؛ مسك الدفاتر والسجلات؛ المحاسبة والتكاليف). وقد تم إعطاء هذا التدريب للمشاركين في مشروع الإقراض متناهي الصغر وأصحاب المشروعات الآخرين من اللاجئين الذين يرغبون في تحسين قدرتهم على ممارسة الأعمال. وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، كان ٣.١٨٤ فرد قد أكملوا على الأقل دورة واحدة من هذه الدورات.

٤. النشاطات المبدئية للأعمال: إنشأ شبكة من مسؤولي تطوير الأعمال في المجتمع لدعم عملاء القروض، والمساعدة في استرداد القروض، بالإضافة إلى التعرف على عملاء جدد مرتقبين.

ورغم ذلك، فإنه في نهاية عام ٢٠٠٢ أجريت سلسلة من المراجعات الحسابية ومراجعات البرامج أدت إلى إلغاء الضوء على جوانب قصور خطيرة في برنامج التمويل متناهي الصغر الذي تمده اللجنة في كاكوما وبحلول ديسمبر ٢٠٠٢، تم إيقاف جميع عناصر التمويل متناهي





الإنسان والمقصود منها هي القانون الدولي أيضاً - أي هذا هو التأكيد الواسع في كينيا حيث تقيد حرية حركة اللاجئين وواجبهم صعوبة بالغة في الحصول على تصريح بالعمل بطرق قانونية. ولا يمكنهم الحصول على الأرض اللازمة للزراعة، ولا يسمح لهم المجتمع المحلي في كاكوما امتلاك الماشية كما لا يمكنهم الاستفادة من قطاع الخدمات المصرفية المحلية (الائتمان والإدخار). وقد استنتج سوق محلية منتشرة قائمة على اقتصاد المساعدات الدولية المقدمة للاجئين في كاكوما، بحيث تعود بالفائدة على اللاجئين والسكان المحليين لمقاومة تورطنا على حد سواء، ولكن الموالاة سائلة الذكر تقترض فيوداً شديدة على هذه السوق بالنسبة لأصحاب المشروعات من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، يحتاج أصحاب المشروعات من اللاجئين لتسويق في المضيق العليا لشئون اللاجئين والمسئول الإقليمي المحلي لحكومة كينيا من أجل السفر خارج المخيم لشراء البضائع كما يتعرض للاحتلال لتعرض الشرطة بهم نظراً لعدم توافر وثائق هوية لديهم تحظى باعتراف واحترام العالم، مما يحول دون نقل التوريدات على نحو فعال إلى سوق المخيم.

كما أن المخيم نفسه يقع في واحدة من أكثر المناطق المهمشة والمعرضة في كينيا، وهي منطقة معروفة بارتفاع معدلات العنف المجتمعي والعائلي والجنسي فيها. وقد أدى توتر العلاقات بين مجتمع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والذي تفاقم من جراء التنافس على الموارد الطبيعية وإدراك السكان المحليين إهمال السلطات الوطنية والدولية لشئون اللاجئين، إلى أن تصبح مشروعات اللاجئين وأسرهم هدفاً للصوم، وهي عيب نظام شرطة ونظام قضائي يتسم بالفعالية، ترمز أعمال السرقة والغش التي ترتكب ضد اللاجئين دور ضباب. وكل هذه العوامل بدورها، تعتبر بمثابة عقبات أمام تنمية سوق أكثر قوة للاجئين

وعلاوة على ذلك، يعتبر أيضاً **النطاق المحدود لسوق اللاجئين** عقبة أخرى في طريق النجاح إذ إن هناك قيود مفروضة على استئاق اللاجئين للأرض والماشية وملكيتهما لها بالإضافة إلى قلة الفرص المتاحة أمامهم للحصول على عمل مقابل أجر. وقد أدى ذلك إلى خلق سوق تنافسية جداً للاجئين دون أي تنوع يذكر، وتركز معظم مشروعات اللاجئين في قطاعات التجارة الصغيرة والخدمات، مثل محلات البيع بالجملة، والمطاعم والحانات، وبيع الخضروات واللحوم والأسماك، والحيوانات. كما أن العلاقة الانتخابية المتخصصة بما لا رأس المال المستمر المحلي المطول كبير جداً بالنسبة للممثلين اللاجئين. ولا أول السلع المصنعة بالفعل (مثل الملابس المستعملة) متوافرة بسهولة

توقع من مهام التمويل المستثمر متناهي الصغر إلى مجتمع اللاجئين، بالنظر إلى القيود المفروضة على آليات تراكم رؤوس الأموال وآليات الإدخار لدى اللاجئين بالإضافة إلى تنوع نظم القيادة والمصلحة في مجتمع اللاجئين، بل وتصارها في كثير من الأحيان

وأخيراً، واجه تنفيذ برنامج تنمية المشروعات على نحو فعال في كاكوما تحديداً داخلياً آخر تمثل في صعوبة الوصول إلى المستفيدين المستهدفين من البرنامج. وحتى عند الوصول إليهم، يكون هناك شك في الأثر الإيجابي للبرنامج عليهم. وفي هذا الصدد، المدير بالذكر أن برنامج اللجنة تسعى للوصول إلى أفقر الفقراء وأكثر الأفراد المستضعفين في مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف للاجئين، بما هي ذلك الأسر التي تدور المرأة بالإضافة إلى المعوقين. ورغم ذلك، كثيراً ما كان هذا التركيز على المستفيدين يتعارض مع الأهداف المالية للبرنامج التي تسعى على سبيل المثال، لتقليل بقدر الإمكان من التأخر في أو التخلف عن سداد القروض وتعمية المخدرات اللازمة لتكوين رأس المال المستخدم للإقراض وعلى سبيل المثال، أصبح مشروع الإدخار يسيطر عليه أغنى أفراد مجتمع اللاجئين، وفي نهاية نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ نصيب أكبر مدخر ١٢.٥٪ من إجمالي الودائع ورغم ذلك، فإن ما أثار القلق بشكل أكبر هو نتائج الدراسة الميدانية لتقييم أثر البرنامج التي أجريت في ديسمبر ٢٠٠٢ بين المظفر لمعلم الدائرة، وقد أوصحت نتائج الدراسة أن معظم المتقنين لمسح لم ينجحوا فحسب عن تحقيق تحسن مستدام على المدى المتوسط في دخل أسرهم، وإنما أيضاً تبين أن ثلث المشروعات موضوع الدراسة أصبحت في حالة مالية أسوأ مما كانت عليه قبل بدء تنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، اضطرب بعض أفراد المجموعات التي تلقت المنع إلى بيع ممتلكاتهم المنزلية لسداد المبلغ الدائرة وبالتالي لتلك الأسر، على الأقل، يمكن كسب بأن البرنامج أضعب بالفعل تأمين سبل كسب الرزق الخاصة بهم بدلاً من أن يعزز هذه السبل.

## الملاحظات الخارجية

تتدرج السياسات والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل الحكومة عاملاً رئيسياً حال دون تنفيذ برنامج فعال للتمويل متناهي الصغر في كاكوما. وعلى حد قول أحد الممثلين، هناك حاجة لربط قضية سبل كسب الرزق بقضية الحقوق والحماية... حيث يعجز كثيرون (أو أي) من اللاجئين في شتى أنحاء العالم عن إيجاد سبل مستقلة لكسب الرزق والعطاء، بل عليها لأنهم محرومون من ممارسة الحقوق المخولة لهم بموجب القانون الدولي لحقوق

انتقاع الاتصال بين موظفي برنامج تنمية المشروعات في كاكوما وموظفي التمويل في بربوي، مع افتراض ذلك بعدم الخبرة. وفي بعض الأحيان، بعدم إيلاء اهتمام بالتعلم من جانب المديرين الماليين، إلى ظهور مشكلات مزمنة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، وفي بعض الأحيان، كانت الضمانات في التقارير تتشكل مطابقة أربعة مجموعات من البيانات جيداً إلى حسب مع بعضها البعض.

وهناك مجموعة أخرى من الصعوبات الداخلية نشأت بشأن التشغيل وتحقيق الاستفادة، فقد كان من بين التحديات الصعبة التي تواجه تنفيذ أي برنامج فعال في كاكوما عدم الوضوح بشأن ما ينبغي، وما يمكن، أن يفهم مفهوم الاستفادة، وهي محدودة لتأنيلاً أفضل الممارسات، أثبتت جميع برامج اللجنة للتمويل متناهي الصغر في شتى أنحاء العالم - بما هي ذلك برنامجها في كاكوما - من إعداد تقارير دورية بشأن السبل المالية وفقاً لمعيار شبكة "سبب"، وكذلك من رصد وتتبع أداء البرامج في ضوء المستفيدين المستهدفين للاستفادة الذاتية من ناحية الاكتفاء الذاتي من ناحية التمويل،<sup>١</sup> ولم يتمكن برنامج اللجنة لتنمية المشروعات في كاكوما من النجاح في أي من الأحرار، وهي نهاية السنة المالية ٢٠٠٠ على سبيل المثال، لم يكن قد تحقق سوى قدر ضئيل من الاكتفاء الذاتي، إذ بلغت نسبة التشغيل ١٣.٤، والتي من ناحية التمويل ١٢.٥، بينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية التشغيل ١٣.٤، وهي الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، بلغ متوسط معدل سداد القروض ٨٠٪ فقط.

ولم يكن أيضاً واضحاً بالصبر كيف ينبغي تصور مفهوم "الاستفادة" في بيئة مجتمعية للاجئين مثل مخيم كاكوما، فقد كانت اللجنة تقوم بتنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر في عدد كبير من الأماكن في شتى أنحاء العالم، بما هي تلك بين اللاجئين داخلياً، والمهاجرين، واللاجئين في المخيمات والمستوطنات، والمجتمعات المضيفة للاجئين أو الخارجين داخلياً. وكان مطلوباً من كل برنامج إعداد تقرير بشأن الاستفادة وفقاً لمعيار شبكة "سبب"، سائلة الذكر، ومع ذلك، قد تأخر الاستفادة، كهدف من أهداف برنامج تمويل متناهي الصغر، عدة أشكال، ففي بعض البلاد، مثل بلاد البلقان أو القوقاز، يهدف تحقيق الاستفادة بأنه إنشاء مؤسسة محلية مستقلة للتمويل متناهي الصغر يمكنها أن تواصل أسشطتها في غياب اللجنة. ورغم ذلك، لم يكن لدى النموذج واضحاً على الإطلاق في كاكوما، بالنظر إلى صعوبات قدرات اللاجئين، وكثرة تقلب العملاء، بالإضافة إلى رفض السلطات الكثيرة الترخيص لأي مؤسسة تمويل متناهي الصغر يديرها لاجئون أو حتى اعتراف بها، حيث أنه من المستحيل تسليم أي



اللجنة تزيد من تعقيدات السوق المضطربة  
بالمقابل: ب) أن الوكالات الأخرى تركز اهتمامها  
الآن على الاحتياجات الأساسية للمستفيدين التي  
كانت اللجنة تلبيها في بادئ الأمر؛ ج) أن الوكالات  
الأخرى قد توافر لديها، في الواقع، المزيد من  
الخبرة والقدرة على تلبية تلك الاحتياجات

جيمسون فيليبس هو المدير القطري للجنة  
الإنقاذ الدولية بكنيا، بريد إلكتروني:  
Jason@irckkenya.org ولمعرفة معلومات  
بشأن عمل اللجنة في كينيا، يمكن زيارة  
الموقع التالي:  
[www.theirc.org/Kenya/index.cfm](http://www.theirc.org/Kenya/index.cfm)

أفضل الممارسات المتعلقة بالتمويل متناهية الصغر في أماكن اللاجئين

تلقى هذه الدراسة الموجزة الضوء على العديد من الدروس المستفادة يمكن تلخيصها فيما يلي:

■ يحتاج تنفيذ البرامج التاجعة الخاصة  
بالتحويل منتهي الصغر إلى طاقم من  
المعاملين المؤهلين تتوافر لديهم خبرة فنية  
بالإضافة إلى التزام تنظيمي باستغلال  
الموارد اللازمة لتوفير تلك الخبرة على كافة  
المستويات التعليمية

■ يجب فهم التمويل متناهي الصغر على أنه تدخل مالي وقصراً لبرنامج. ويجب وضع أتمات للتعاون بين العاملين الميدانيين بالبرنامج وموظفي التمويل بالمقر الرئيسي والتعامل على هذه الأنماط لضمان مراقبة الجودة وإعداد التقارير المتعلقة بها.

■ يجب تقييم أثر برنامج التمويل متناهي الصغر بأسلوب مبتكر، وينبغي الاعتراف باحتمال حدوث نتائج عكسية تضر بأهداف البرنامج المتمثلة في تعزيز تأمين سهل كسب الرزق الخاصة باللاجئين.

■ يجب دراسة مضاهيم مثل مفهومي  
«الاستدامة» و«الاكتفاء الذاتي»، الدين

وبأسعار أقل من الأسعار التي تدفع في حالة تفصيلها، كما هو.

وأخيراً، فإنه على مر التاريخ كان هناك عدم تنسيق بين الوكالات المعنية بمساعدة اللاجئين في كازوكامو، مما دعا إلى فاعلية وملائمة تدخلات اللجنة عن طريق التنسيق ومتاهتي الصفر. ضم إلى الإحدى عشرة وكالة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في كازوكامو، أدى على الأقل خمس وكالات (من ذلك اللجنة) برامج على التدخل من نوع آخر حيث أنها زادت على واحد. وحتى عام ٢٠٠٣، لم تكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قد حددت شركاء رئيسياً مسبقاً لأنشطة توليد الدخل في كازوكامو ولم تكن تقوم بدور فعال في التنسيق بين الوكالات. ولكن بكل مرور الوقت ووكالة

للكلبرنامحووكالة أسلوب مختلف

أسلوب مختلف في التحفيز الاقتصادي حيث كان البعض يقدم منحا، والبعض الآخر يقدم قروضا، وأخرين يقدمون التسهيلات متصلا بالعمل، وحتى في برامج القروض، كان هناك اختلاف في شروط مثل معدلات الفائدة وشروط السداد، وقد تبنى في هذا التعدد في أساليب العمل عدة نتائج، وكان من أهم النتائج أن تمكن الأجانب من الاستفادة من تسهيلات الائتمانية متعددة في أن واحد مما ترتب عليه زيادة احتياجاتهم وأضعاف قدرتهم على الالتزام بأوجه سداد القروض لجميع الدائنين كما تلاشى الخطأ المتصل بل بالقرض والعملة أو غيرها من المشاكل المالية العميقة التي تقدم مجاها، وفي ظل هذه الظروف، كان من الصعب تعزيز ثقافة الدين، وفي عام ٢٠٠٢، أصبح واضعا ما يلي (١): أن تدخلت

www.sphereproject.org. ١ امل موضح.  
٢ مأساة ما يحدّد الوضع الدائم للأجانب. ٣ امل البحث الذي  
يحمل عنوان "ليست هناك حلول لتوحيب الأفق" مشكلة إصعاق  
الأجانب الدائمة في أفريقيا. ٤  
Problem of Protracted Refugee Situations in Africa  
يقدم جيف كريس، وحدة التطهيم وتحليل السياسات التابعة  
للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR EAPU فضفاضا  
جديدا في بحثه للأجانب. يناير ٢٠٠٢. يمكنكم الاطلاع على  
النسخة عند شبكة الانترنت علم. المرفقة التالي.

[illegible]

٦. لا تكن مريض أبداً بهذه الوصع الجديد - Hol, never looked so good  
يقدم جيسون فيليبس تقرير ميداني محله بشؤون الإنسانية، عدد شتاء ٢٠٠٦ ص ٤٠-٤٣. ويمكن الاطلاع على التقرير عبر شبكة الإنترنت على الموقع التالي  
[www.humanitarian-review.org/upload/pdf/PhilippsEnglishFinal.pdf](http://www.humanitarian-review.org/upload/pdf/PhilippsEnglishFinal.pdf)

الائتمان متناهي الصغر - «ضخ  
الأكسجين لحياة أفضل»<sup>١</sup>

بقلم: میریزی کفیرنرود

الزويجي والذي التوي تتعديه منذ عام ٢٠٠٢ إحدى  
الحدود. التاتمنان التاتمنان التاتمنان التاتمنان التاتمنان  
المكودود. هذات عدلات موزقة موزقة موزقة  
غير عادي كما يوجد حاليا نحو ٢,٥٠٠ عميل لدى  
الشركة. وظهر مشروعات الأستر التي تقدم  
الزواج. كما نجد المال على أنه فرع عمل على يد من  
٧,٠٠٠ فرداً. وتعد شركة نوزيمكو واحدة من  
شركات مستطية محلية التاتمنان التاتمنان التاتمنان  
تعمل على خلق فرع تضامنية لكل التاتمنان التاتمنان  
داخيا والتفتر من مواطنة أذربيجان. وتضم هذه  
المستطية قاربة ٣,٠٠٠ عميل. والتقدم التاتمنان  
لحال. ٣٠٠٠ مكالمة يوم.

منذ عام ١٩٩٨، يلعب المجلس الترويجي للاجئين Norwegian Refugee Council دوراً رئيسياً في تقديم القروض متناهية الصغر إلى النازحين داخلياً، في أذربيجان لتمكينهم من الوقوف على أقدامهم.

أمريكي). ولم تمنح ثروة النفط والغاز التي اكتشفت مؤخراً في أذربيجان في سد الحاجة لإيجاد سبل دائمة لكسب الرزق لقطاع من السكان لا توجد أمامهم أية فرص حالياً للعودة إلى إقليم ناجورني كإرباب الذي تسيطر عليه أرمينيا.

وتعتبر أذربيجان موطناً لتحو ٥٧٥.٠٠٠ نازحاً داخلياً غادروا إقليم ناغورني كاراباخ والأقاليم المجاورة في أوائل تسعينات القرن العشرين. ووفقاً لأحصائيات الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن ٧٠٪ من النازحين داخلياً يعيشون تحت خط الفقر (أقل من ١,٢٥ دولار شهرياً للشخص الواحد).



على القروض والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة عجز العملاء عن الالتزام بواجبات السداد.

وفي مجتمع بسيط على الذكر مثل أذربيجان، يكون معظم المتقنين للقرض من الرجال، ولكن يتم تقديم عدد كبير نوعاً ما من القروض إلى الأسر التي يكون فيها الزوج والوجة مسؤولين بالتساوي عن القرض وتسيير المقترضين. ويعتبر المجلس المصرفي ومؤسساته ومؤسساته هيكلية، ومطلعة وكساح من بين الوكالات التي تسعى لإيجاد استراتيجيات أفضل لتوفير تكافؤ الفرص للمرأة من أجل تنمية المشروعات وتقليل مخاطر ارتفاع الرجال بالقرض والقروض التي تستهدف المرأة ويمكن أن تؤدي المبادرات الموجهة نحو المرأة للتدريب على المهارات إلى رفع نسبة القروض التي يتم تقديمها للنساء.

ويعتبر التدريب المهني تحدياً كبيراً يواجه أولئك العملاء الذين لم يزلوا أي نشاط اقتصادي منذ عدة سنوات وفقدوا مهاراتهم السابقة، حيث غادر كثير من المقترضين القرض ولم تكن لديهم المهارات في العمل في المدن في حاجة لمهاراتهم، وبالتالي ليس من المستغرب أن يعمل معظم عملاء القروض في قطاع التجارة في المدن، وليس في الأنشطة الإنتاجية، لذا، يجب على الجهات المقدمة للائتمان متناهي الصفر بذل المزيد من الجهد لدعم قطاع الخدمات في أذربيجان، والجمع بين تقديم القروض والتدريب المهني، وتنمية مهارات الأعمال.

وقد يبدو من الصعب التوصل إلى تسوية للتراع حول التقييم ناجورين كارايخ في ظل المواقف المتضاربة التي يتخذها طرفا النزاع. كما أنه ليس من المتوقع في المستقبل القريب، عودة اللاجئين داخليا على نطاق واسع. لذا، يجب أن يأتي دعم استراتيجيات كسب الرزق في إطار حلول دائمة لأزمة اللاجئين داخليا في أذربيجان، سواء إندمجوا في المجتمعات المضيفة أو عادوا في نهاية الأمر إلى موطنهم الأصلي. ورغم أن البعض يرى أن محل العيادة في المناطق الريفية مريحة لللاجئين داخليا بخلاف معرفة عملية العودة، فإن المجلس الترويجي يرى أن دعم قدرة اللاجئين داخليا على تحمل مسئولية أنفسهم سوف يساعد على تمكينهم مهما كان ما يخبئه المستقبل لهم.

**ميرويز كنيروزيه هي الممثل المقيم للمجلس الترويجي للاجئين في أذربيجان.**  
بريد إلكتروني: merethek@nrc-az.org  
وقد تمت كتابة هذا المقال بمساعدة يهمان أسكيريوف من شركة نورميكرزو وجيب فلاووز من مؤسسة فينكا. فرع أذربيجان  
www.villagebanking.org

لعمري معلومات مية عن المرحلين داخليا في أذربيجان، نظر قاعدة بيانات المشروع العالمي المسمى بروجيكت "سج" داخليا Global IDP Project في الموقع الإلكتروني www.dhproject.org <dx> nrcproject.org Countries/Azerbaijan

١ تردد هذا التعبير في اجتماع عقد مؤخراً لمؤسسات التمويل متناهي الصفر في أذربيجان.

٢٠٠ دولار أمريكي ساعد جميعاً على زيادة حجم أعمال مشروع للأعداء قام به، وفتح محل نقالة وتشغيل ثلاثة مساعدين وأنشأ ميهمار، مؤجراً محبراً ونفرضت قيمته ٨٠٠ دولار أمريكي قام بشراء، عرب وسكن في تشغيل ستة أفراد آخرين. ويقوم حالياً بتوريد مصورات إلى ٢٠ محل من محلات بيع المجوهرات في إقليم باكو والمنطقة المجاورة كما يعمل أسرته البالغ عدد أفرادها سبعة أفراد. وبالإشتراك مع عملاء شركة نورميكرزو الآخرين، يستثمر ميهمار حوالي نصف أرباحه في المشروع والباقي يستخدمه لرفع مستوى معيشته في مولهم. وبالمعايير المتطلبة، لدى أسرة ميهمار الآن دخل جيد. ويرغب ميهمار في الحصول على قرض آخر ببلغ أكبر من أجل التوسع في أعماله.

وقد نجحت برامج القروض التي تستهدف اللاجئين داخليا المقيمين في المدن والقرى لأن شركة نورميكرزو قامت بعمل التالي:

- بناء الثقة وحل الشكافية ودعم ثقافة الائتمان
- سوق مصداقية لها في المجتمع قبل إصدار القروض بدور صما.
- عقد اجتماعات مع كبار وقادة المجتمع للتأكد من معرفة جميع المقترضين الموثقين بشروط القروض.
- الاتصال بالعملاء، بصفة منتظمة وصما في قام الموثقين لتأمين لها بزيارات للمتابعة.

## التحديات التي تواجه برامج الائتمان متناهي الصفر في أذربيجان

ما يساعد الإطار القانوني في أذربيجان على تقديم خدمات الائتمان متناهي الصفر، حيث تشر مصالح الضرائب إلى برامج الائتمان متناهي الصفر على أنها أنشطة مبرعة وتسمى لتطبيق نظام ضريبي ممتد، فهي سبيل المثال، تعرض هذه المصالح ضريبة على الدخل الناتج من فوائد القروض على أساس نفس المعيار الذي تعرض به الضرائب على أي نشاط تجاري آخر واسع النطاق. ورغم أنه لا يتم الحصول على «الربح» الإسمي وإنما بعد استثماره لزيادة رأس المال المقترض المتاح لروبيعه مرة أخرى على الأسر المستثمعة وما لم يتم تحصيل المبد المبرري الثقيل، سوف تظل مددلات الفائدة على القروض مرتفعة ولن تستطيع البقاء على المدى الطويل سوى المؤسسات الأكبر حجماً التي يتوافر لديها رأس مال كبير.

ويعتبر إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد يتفشى فيه الفساد. ويساعد

المجلس الترويجي في ذلك من خلال دعم عملية اتخاذ العملاء للقرار. ومنذ عام ٢٠٠٠، يتم عقد اجتماعات هيئات عامة سنوية للعملاء، كما يتم إشراك ممثلين من مؤسسات العملاء من لحظة بداية إجراءات القروض. وتتخذ المجالس الاستشارية، التي يتم تشكيلها من ممثلي مجتمع العملاء ومن المسؤولين المتخصصين بالمجلس الترويجي، القرارات بشأن من لهم حق الحصول

ورغم أن هذه فكرة في محيط بالمقارنة بالعاجه لتوفير سبل دائمة للقرض لملايين الفقراء، فإنها تشكل بداية كما أنها أثبتت جدوى الائتمان متناهي الصفر. ويصل التمويل متناهي الصفر في أذربيجان إلى «المعزومين من حق الحصول على القروض المصروفة» - أي أولئك الذين لا تطلق عليهم للحصول على قرض مصروف، حيث إن اللاجئين داخليا إما أنهم لا يتوافر لديهم ضمان يذكر أو لا يمتلكون أي ضمان على الإطلاق لأهم فهدوا مسارهم وعبرها عن الأصول المادية. ومما يبعث على الأمل أن معظم المشروعات الصغيرة التي شيرها الأسر والتي تدعمها الجهات المقدمة للائتمان متناهي الصفر يمكنها الآن الاستمرار دون تلقي مزيداً من الدعم.

ورغم أن المجلس المصرفي وبعض المنظمات أخرى لا يطلعون على عملاء القروض تشرياً أي ضامن، فإن معظم القروض متناهي الصفر في أذربيجان يتم تقديمها مقابل ضمان، ومن بين وكالات الائتمان متناهي الصفر الخيرية والتألف عددها عشر وكالات، تعد الوكالات التالية هي التي يتدرب عليها أكبر عدد من العملاء: المؤسسة المعنية بمساعدة المجتمع الدولي (فيكا) FINCA، ومنظمة ورلد فيجس الدولية Vision، والمجلس البروبي وشمل الوكالات الأخرى: منظمة أوكسفام الدولية Oxfam، ووكالة الأدهنست للتمتية والإعانة (أدرا) Adventist Development and Relief Agency (ADRA)، ووكالة فياتر للائتمان متناهي الصفر Viator، ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) International Organisation for Migration، والمجلس الديمقراطي للاجئين Danish Refugee Council (DRC)، ومنظمة الدولية لتنمية التعاريف الزراعية Agricultural Cooperative (ACDI) Development International التي تم دعمها مع هيئة المتطوعين لتقديم المساعدة الخارجية للتعاريف الزراعية (هوكا) VOCA، وبالإضافة إلى ذلك، تقدم انتموين متناهي الصفر أطراف أكبر حجماً مثل بنك شوربنك، الذي Shorebank، تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وبنك أذربيجان للتعاون مع المصارف Microfinance، Azerbaizhan Bank، ومصرف الاتحاد الأوروبي، وبنك باكو Bank of Azerbaijan، يدعمه البنك الأوروبي للتمميم والتنمية الأوروبي Bank for Reconstruction and Development، بالإضافة إلى الصندوق الإجماعي لتنمية مجتمع اللاجئين داخليا Social Fund for Development of IDPs الذي يدعمه البنك الدولي.

## إرساء مبدأ الشفافية أمر لا غنى عنه في بلد

### يتفشى فيه الفساد

ويعتبر «ميهمار مامادوف» نموذجاً لأولئك الأفراد الذين يجعوا في خلق حياة جديدة بقرص ميهماري ذات مبلغ متواضع مقدم من المجلس الترويجي في عام ١٩٩٩، حصل على قرض ميهماري ببلغ



# التمويل متناهي الصغر واللاجئون

بقلم: دومينيك بارتش

على مدى العقد الماضي و نحو ذلك، كان للتمويل متناهي الصغر دور متزايد الأهمية في مسيرة تمكين اللاجئين على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

**يتم** تنفيذ برامج الائتمان متناهي الصغر وبرامج الإخار في عدد من أماكن اللاجئين. حيث تتفاوت هذه البرامج ما بين برامج الإدماج المحلي في المقيم والتدخلات لصالح لاجئي المدن ودعم اللاجئين المائدين في إطار برامج إعادة الإدماج والتأهيل.

ورغم ذلك، لا يتوافر تحليل واف بشأن مدى فعالية التمويل متناهي الصغر كأداة لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين، وبصرف النظر عن تناول هذا الموضوع من الناحية العملية، فإن النقاط الأربعة التالية تتضمن الدروس المستفادة من الأنشطة الميدانية وتعملي فكرة سريعة عن بعض الصعوبات الكامنة في تنفيذ التدخلات من خلال التمويل متناهي الصغر على نحو فعال في بيئة اللاجئين.

يقوم التمويل متناهي الصغر على فكرة التضامن الجماعي لحل محل الشكل المادي لكفالة في مجال المعاملات المصرفية التجارية. ورغم أن ذلك التضامن يبدو واضحاً بشدة في المجتمعات الريفية، المتعاسكة (مثل طائفة النساء الريفيات المماريات، التي يخدمهن بنك حرامين، رائد تمويل متناهي الصغر)، فإنه يكون أقل اكتمالاً في حالات كثيرة للاجئين نضم جنسيات متعددة وحلفيات عرقية متنوعة. ورغم كل ذلك، فإن التضامن بوصفه رابطاً اجتماعياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكان الإقامة أو الإئتمان الجغرافي وذلك هو بالضبط الجاذب الحساس في حياة أي لاجئ. بل وربما يخلص المرء إلى أن صدمة النروج الداخلي تشكل عبئاً شديداً أمام تحقيق مفهومي التضامن والمجتمع. ورغم أن بعض مستوطنات اللاجئين القائمة منذ زمن طويل، وخاصة في أفريقيا، قد تشبه المجتمعات المتجانسة، فإنها لا تعمل عادة على خلق ذلك النوع من التماسك الذي يساعد على الرقابة المتبادلة وربما الأهم من ذلك هو أنه يساعد على فرض عقوبات إجتماعية على المصيرين وتصبح هذه المشكلة أكثر شوعاً بين حالات لاجئي المدن متعددي الأعراق الذين غالباً ما يكونوا كائري التنقل عبر الحدود (إنظر «التنقلات غير المنتظمة في إقليم جنوب أفريقيا»).

■ مشأ التمويل متناهي الصغر وتطور كقصر من فروع المعرفة قائم بذاته، ذات صلة أوثق بالنشاط المصرفي أكثر منه بالإعانة. ودون توافر الخبرة الفنية اللازمة في مجال «إقراض الفقراء»، لا يتم إعطاء اهتمام يذكر بالمعايير المالية الرئيسية. وهكذا، فإن معدل السداد الذي يقدر بنحو ٥٠٪ قد يكون

معتولاً نوعاً ما من وجهة نظر المبرر غير المتخصص لمشروع ما، رغم أن أفضل الممارسات تقتضي

تحقيق معدلات أعلى بكثير تقدر بحوالي ٩٥٪ كما تتطلب بالفعل تحقيق استدامة تامة خلال بضع سنوات لتغطية جميع التكاليف الإدارية، ورغم أن الموضوعة العليا لسنون اللاجئين لا تتولي مباشرة مهمة تنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر، وإنما كأحد شركاء منفذين بهذه المهمة، فإن هذه التدخلات مازالت تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج الإغاثة الشامل، ويشارك في هذا الرأي اللائون المستفيدون الذين ينظرون إلى الموضوعة على أنها المتمدن بتقديم المساعدات التي تعدد وفقاً لتقديرها ومن ثم يحدون صمودها في قبول نظام سداد صارم وسريع، ويصبحون أقل قدرة بكثير على الالتئام به. وعند مواجهة هذا الخطر المعنوي، قد تلتين الموضوعة وشركاؤها بسرعة عند التفاوض، على سبيل المثال، بشأن معدلات فائدة أقل من المعدلات السائدة في السوق. ولا يجب إذن أن تتحول تلك القروض، على ما يبدو، إلى منتج يمرور الوقت مما يثير التساؤل حول السبب وراء عدم إعداد هذا التدخل في شكل منحة في المقام الأول.

■ يمد أيضاً التعارض الجوهري بين النشاط المصرفي وعمليات الإغاثة إلى عملية اختيار المستفيدين. فالعمال الذين من المرجح أن يسعيروا من التمويل متناهي الصغر هم أولئك الذين يتعمرون بالنسل ببراغة في مباشرة الأعمال وكثيراً ما توافر لديهم موارد كافية لإعالة أنفسهم، وعلى النقيض من ذلك، فإن العمال الذين من المرجح أن يفشلوا في مشروعاتهم ويتخللون

عن سداد المبالغ المستحقة عليهم هم بالضبط أولئك الأفراد الذين ترغب الموضوعة في تقديم أكبر مساعدة ممكنة لهم: أي الحالات المستفزة مثل الأمل أو الأمهات غير المتزوجات، وقد يكون من الصعب التوصل إلى حل لمشكلة الصدام بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية في بيئة اللاجئين وهو الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى عدم التوافق القطبي بين المستفيدين المستهدفين والمستفيدين الفعليين.

■ يعتبر التمويل متناهي الصغر ليس إلا عاصراً

قد يكون من الصعب التوصل إلى حل لمشكلة الصدام بين الأعمال التجارية والأعمال الخيرية في بيئة اللاجئين

يسهم في تيسير اعتماد اللاجئين على أنفسهم ودعم سبل كسب الرزق المستدامة، وتحتاج هذا النوع من التمويل، فإنه يحتاج لدعم من خلال التدخلات المستهدفة من ذلك، نهضة بيئة مؤانئة لمزاولة الأعمال، فليس سبيل المثال، يكون للقيود التي تفرضها الحكومة على حرية تنقل اللاجئين تأثير مباشر على دخول منتجات اللاجئين إلى الأسواق مما قد يشكل بالثاني عبئاً في طريقهم أكبر بكثير من تكلفة التمويل، وبالفضل، فإن أي من المتطلبات التنظيمية المتعددة (مثل تصاريح العمل والتراخيص التجارية) من الممكن أن تبعد بسهولة بالغة الأمل المنتظرة مما كان من الممكن أن يصبح مشروعاً تجارياً سليماً لولا تلك المتطلبات، ولكي يحقق التمويل متناهي الصغر إمكاناته الحقيقية في بيئة اللاجئين يجب أن يرتكز على فهم تام لأكثر سبل الاعتماد على النفس دواماً. ورغم ذلك، فإنه من الناحية العملية، كثيراً ما يتم تنفيذ هذا النوع من التمويل «كحل سريع» لتحسين سبل كسب الرزق الخاصة باللاجئين

دومينيك بارتش هو كبير مسؤولي السياسات في وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للموضوعة. بريد إلكتروني: [barsch@unhcr.ch](mailto:barsch@unhcr.ch)

الأراء الصير عنها في هذا المقال هي أراء الكاتب ولا تنكس بالموضوعة وجهات نظر الموضوعة. وقد نشر هذا المقال لأول مرة عام ٢٠٠٧ وسد ذلك الوقت وصفت الموضوعة سياسة شاملة بشأن التمويل متناهي الصغر



# إعادة رأسملة ليبيريا: المبادئ الواجب اتباعها عند تقديم المنح والقروض لتنمية المشروعات متناهية الصغر

بقلم: جون توكر، تيم نورس، روب جيلي، ديف بارلك، وستيفن باومان

ويمكنهم دخول الأسواق، وتوافر لديهم القدرة على السداد:

■ عندما تتوافر لدى المؤسسة المتفردة قدرة يتراوح مستواها ما بين المتوسط والمرتفع بالإضافة إلى تركيزها على الدعامات المالية أو برامج تنمية المشروعات متناهية الصغر.

■ عندما يكون مدى البرامج والتمويل طويلاً (٣ سنوات بعد أدنى).

وفي أعقاب الصراعات مباشرة، قد تكون برامج المنح أنسب في حالات عديدة، ورغم ذلك، فإنه باستقرار الوضع في البلاد وتحسن الوضع الاقتصادي العام للسكان، ينبغي تحول التركيز من المنح إلى القروض.

## تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر في سيراليون

في عام ٢٠٠١، خرجت سيراليون من حرب أهلية دامت عشر سنوات وكانت لها آثار مدمرة على البلاد، ويعول السلام، بدأ تنفيذ العديد من برامج القروض التي تهدف لمساعدة أصحاب المشروعات على التماهي من الآثار التي خلفتها الحرب، ورغم أن أداء بعض البرامج كان جيداً، فإن معظمها كان يعاني من ضعف تحديد الأهداف، وعدم تأهل الموظفين، وعدم ملائمة المنتجات، بالإضافة إلى عدم توافر نظام استرداد القروض. وفي عام ٢٠٠٣، وجدت لجنة التقييم التابعة لصندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة UNCDF أن برامج «القروض» السابقة التي انخفضت فيها معدلات السداد أدت إلى خلق نوع من التشوش بين ساد بين العملاء والممارسين بشأن الالتزام، مما أدى إلى تفاقم مخاطر تطوير قطاع التمويل متناهي الصغر وبالتالي تباطأت خطوات عملية إعادة الإعمار.

## المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج المنح

■ استخدم أداة المنح مرة واحدة لتقادي خلق شعور بالاعتمادية عليها وتشجيع الاستثمار. إن تقديم مجموعة من المنح قد يشجع على الاعتماد عليها (لأن المستفيدين يبدون في توقع العطايا) كما أنها قد تحول دون تحفيز

لقدره مؤسسية فائقة لتمهيدا على نحو فعال. وبعد تحديد نوع التدخل الذي سوف يموله الماحون أو يمدد الممارسون، فانه ينبغي عليهم أن يصموا هي اعتبارهم هدف البرنامج وبيئة التشغيل والقدرة المؤسسية للجهة المصدرة بالإضافة إلى نطاق البرنامج أو التمويل.

## وتعتبر برامج المنح مناسبة في الحالات التالية:

■ عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات من أجل فئات معينة من السكان - مثل النساء المستضعفات، والمحاربين السابقين، والشباب - الذين لا يمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال أو لدعم الأهداف غير الاقتصادية مثل المصالحة العرقية وإعادة بناء المنازل.

■ عندما تكون بيئة التشغيل غير مستقرة (نتيجة لكثرة تقلص بعض السكان وارتفاع معدل التضخم) وعندما لا يزال السكان المستهدفين في أنشطة تجارية أو لا يمكنهم دخول الأسواق أو عندما يقيمون في أماكن نائية.

■ عندما تتوافر لدى الشركاء المنفذين خبرة في مجال تنمية المجتمعات والمشروعات متناهية الصغر، ولكن لا تكون لديهم الرغبة أو القدرة على إدارة برامج أطول أجلاً وأكثر تطوراً لتمويل متناهي الصغر.

■ عندما يكون نطاق البرامج والتمويل قصيراً (عام أو أقل).

## في حين تعتبر برامج القروض مناسبة في الحالات التالية:

■ عندما يكون الهدف الرئيسي للبرنامج هو تنمية المشروعات بوجه عام لصالح أصحاب المشروعات الذين لا تتوافر لديهم إمكانية الحصول على رأس المال ويمكنهم إدارة القروض الائتمانية متناهية الصغر على نحو فعال.

■ عندما تكون بيئة التشغيل مستقرة (نتيجة لتوافر مستوى مقبول من الأمن، وقلّة تقل السكان، وانخفاض معدل التضخم) وعندما يزال السكان المستهدفون أنشطة تجارية.

## في البيئات التي شهدت صراعات سابقة.

■ نصح الماحون والممارسون في الماضي في تقديم المنح والقروض إلى السكان المستعززين لدفع النمو الاقتصادي وعملية إعادة إعمار البلاد، ودعم عودة اللاجئين المستدامة، بالإضافة إلى إعادة إدماج المحاربين السابقين، ورغم ذلك، أثبتت التجربة مِحْراً أنه ما لم تتم إدارة عملية تقديم المنح والقروض بأسلوب سليم، من الممكن أن يضر الماحون والممارسون ذوي النوايا الحسنة ظهور ثقافة معيكة للالتزام، ويعطلون مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ويهتدون الضرر بالمجتمعات على المدى الطويل.

وقد وضعت هذه المذكرة كإداة عملية للمانحين والممارسين الذين يعملون في أوضاع ما بعد الصراعات بهدف تعظيم الأثر الإيجابي لبرامج المنح والقروض على تنمية المشروعات متناهية الصغر، وقد تم إعداد هذه المبادئ، التي تستند إلى أفضل الممارسات الحديثة المأخوذة من بيئات التنمية وبيئات ما بعد الصراعات، بهدف زيادة سرعة عملية إعادة الإعمار مع وضع الأساس اللازم لدعم النمو الاقتصادي. وقد قام بإعداد هذه المذكرة المانحون والممارسون لاستخدامها في ليبيريا، على سبيل الاختيار، لمعرفة ما إذا كان التعاون بين المنفعين من المتوقع أن يؤدي إلى الاستفادة التامة من التدخلات عن طريق تقديم المنح والقروض.

## المعايير الملزمة لبرامج المنح والقروض

في حالات الإعاقة، قد تكون برامج المنح والقروض على حد سواء أدوات ملائمة لمساعدة المزارع الذين يزالون نشطاء اقتصادياً في بدء المشروعات أو التوسع فيها، ورغم ذلك، لا يمكن أن يحل أحد هذين النوعين من التدخل محل الآخر كما أنه لا ينبغي الخلط بينهما. فبرامج المنح تزود صاحب المشروع برأس المال اللازم بسرعة دون فرض عبء السداد عليه ولا تتطلب سوى توافر قدر مقبول من القدرة المؤسسية لدى الجهات المنفذة. ورغم ذلك، تخضع هذه البرامج عدداً محدوداً من الأفراد وقد يكون لها تأثير سلبي على ثقافة الالتزام في حالة الاعتماد الشديد عليها. في حين أن برامج القروض لديها القدرة على ترويض أعداد كبيرة من أصحاب المشروعات برأس المال اللازم بصفة مستدامة، ولكنها تحتاج



ثقافة مؤسساتية سليمة مقترنة بمهمة وروية قادرة على زيادة خدمات التمويل متناهي الصغر المقدمة إلى العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونظم إدارة ومعلومات تتيح لها إمكانية إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والشفافية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. هذا بالإضافة إلى نعلم تشميل تتسم بالكمالية.

■ الخدمة المتميزة والأنشطة الميدانية: ينبغي أن تركز المؤسسة على خدمة العملاء ذوي الدخل المنخفض وزيادة وصولها إلى العملاء واحتراف السوق، وأن تقدم خدمات مالية تلبي احتياجات العملاء، وأن توافر لديها القدرة على تعديل الخدمات لتلبية الاحتياجات المختلفة لأصحاب المشروعات في أوضاع ما بعد الصراع (التي يسود فيها ضعف الثقة، وكثرة التنقل، وحرمان المشروعات من رأس المال، وإتباع استراتيجيات التكيف التقليدية)

■ الأداء المالي السليم: ينبغي على المؤسسة أن تحدد معدلات، فائدة على القروض تفكي لتغطية التكاليف الكلية للإفراض الفعالي بصفة مستدامة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل القروض المتأخر سدادها في محطتها المالية. ولخفض معدلات التخلف عن السداد، وأن تدع خطة لوضع قاعدة تمويل متنوعة للقيام بأنشطة التمويل متناهي الصغر لتقليل بقدر الإمكان من الانكسار على الإعانات المقدمة من المانحين

■ إعداد التقارير: يجب أن يتوافر لدى جميع المؤسسات التي تتلقى الدعم نظام لإعداد تقارير دورية بشأن جودة خدماتها، وأنشأتها الميدانية، وأدائها المالي، بما في ذلك القوائم

الأجل للعملاء. إن إتباع خطوات متدرجة مباشرة، أو اشتراطات الترتيب، للاستفادة من برنامج للقروض يمكن أن يشجع طائفي الممنوح ذوي التوايا الحسنة على التطلع لأن يصبحوا أصحاب مشروعات معترف بهم من حقهم الحصول على تمويل مستدام لمشروعاتهم.

### المبادئ الواجب اتباعها عند تنفيذ برامج القروض

تطبيق الدروس المستفادة من أفضل الممارسات العالمية المبينة في مجال التمويل متناهي الصغر بل وتحقق نتائج ملموسة في الأوضاع التي شهدت صراعات سابقة وأصبحت مستقرة إلى حد معقول بعد مرحلة ما بعد الصراعات مباشرة<sup>٢</sup> وبناء على ذلك، تركز المبادئ التوجيهية المذكورة أدناه على معايير الاختيار التي ينبغي على المانحين والممارسين مراعاتها، وليس على مبادئ التعميد نفسها<sup>٣</sup> ورغم ذلك فإنه بالنظر إلى الصعوبات التي تتم مواجهتها والحيثيات المطلوبة لتعميد التمويل متناهي الصغر بشكل فعال ومستدام في الدول النامية وبالنظر أيضاً إلى الضعف المؤسسي الذي عادة ما يوجد في الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فإنه ينبغي على المانحين والممارسين إيلاء اهتمام غير عادي إلى مراعاة معايير الاختيار قبل تمويل أو اقتراح أي تدخلات عن طريق التمويل متناهي الصغر.

إن أي مؤسسة أو وكالة دولية للدعم المالي تتلقى دعماً للقيام بأنشطة الائتمان أو الإحار يجب أن تكون لديها القدرة على إظهار كفاءتها، وأن تكون لديها مؤشرات قوية على قدرتها، في المجالات التالية<sup>٤</sup>

■ القوة المؤسسية: ينبغي أن تتوافر لديها

الاستثمار لأن تبديد مبلغ الممنحة في الإنفاق بدلاً من استثماره، سوف يقابل بتقديم منحة أخرى.

■ إضلل الممنوح عن القروض لتفادي الخلط بينهما من جانب العملاء؛ في حالة عدم استماعة لتفادي الفصل بين المشاطين، ينبغي أن يتم ذلك عن طريق الاستماعة بموظفين مختصين، واستهداف فئات مختلفة من السكان، واستخدام وسائل محددة بوضوح لعرض المنتجات إما كمنح أو قروض.

■ قدم المشورة مع تقديم الممنوح: لزيادة فرص نجاح الاستثمار، ينبغي أن يكمل الممنوح إجراء تدريب أو تقديم توجيه من جانب موظفين متمكنين.

■ اطلب تقديم مساهمات أو إقرار بالالتزام: لضمان جدية المستفيد في التعامل مع المشروع، ينبغي أن تكون الممنوح مشروطة بالوفاء بمتطلبات معينة أو تقديم مساهمة ما من المستفيد.

■ وزع الممنوح المشروطة على مرحلتين: يجب أن يثبت المستفيد حسن استخدامه للممنحة مبدئية ببيع صغير، وأن يكون قد حصر دورات التدريب و أعد خطة عمل قبل تلقي المبلغ الكامل للممنحة.

■ اطلب من الملتحقين للممنوح المشروطة بالمساهمات المقدمة منهم تقديم مساهمات نقدية أو عينية تساوي على الأقل ١٠٪ من قيمة المشروع

■ نسق مع برامج القروض لتيسير التمويل طويل





المالية التي تتم مراجعتها سبواً.

### الخطوات التالية الواجب اتخاذها

توفر الدول في مرحلة ما بعد الصراع مثل ليبيا الفرصة لثلية الاحتياجات الماسة للسكان المتضررين من الصراع مع وضع الأساس اللازم لقطاع مشروعات نشط سوف يساعد على دفع النمو طويل الأجل ودعم الاستقرار في البلاد. ورغم ذلك، هناك أيضاً خطر ألا يتم على نحو صحيح استهبات ذلك التدفق الكبير لأموال الإغاثة - التي يتم توجيهها على نحو غير صحيح إلى برامج المنح أو القروض - مما يؤدي إلى التكاثر عليها أو ضعف ثقافة الائتمان. وتشكل المبادئ المطروحة في هذه الورقة نقطة بداية بالنسبة

للمانحين والممارسين للبدء في تسيق أسشطتهم مما يساعدهم في ضمان أن تمرر الأموال عملية إعادة الإعمار على المدى القصير وتحقق عائداً على المدى الطويل.

قام بإعداد هذه المذكرة كل من:

جون توكور (مندوق تنمية رأس المال:

www.uncdf.org، وتيم نوس (الجنة

الأمريكية للأجئين:

American Refugee Committee،

www.archq.org، وروب جيلي وديف

يأرك منظمة الإغاثة العالمية

World Relief، www.wr.org، وستيفن

ياومان منظمة الأمل الدولية

World Hope International:

www.worldhope.org

بالإضافة إلى المقترحات المطروحة في هذا البحث بشأن برامج المنح والقروض، ينبغي على المانحين والممارسين أيضاً دراسة إجراءات تدخل تكملية بهدف تحسين مناخ تنمية المشروعات حيث يواجه العديد من أصحاب المشروعات صعوبة بالغة لا ترجع إلى عدم توافر رأس المال فحسب وإنما إلى عدم توافر المهارات أو عدم إمكانية دخول الأسواق، والحصول على المعلومات، واستخدام التكنولوجيا. لذا، تساعد برامج مهارات تطوير الأعمال أصحاب المشروعات على سد هذه الفجوات وزيادة الأرباح. وتتيح أوضاع ما بعد الصراع الفرصة للإصلاح في المقام الأول للقطاعات التي غالباً ما يكون أداؤها ضعيفاً. كما يمكن أن تؤدي الإصلاحات القانونية والدعم التنظيمي إلى تحسين ملحوظ في البيئة اللازمة لتقديم الخدمات المالية من جانب البنوك التجارية والجهات الأخرى.

## المعونات الغذائية وسبل كسب الرزق: التحديات والفرص في حالات الطوارئ المعقدة

بقلم: فاليري جوريري

التاريخين أو اللاجئين

وتصف العديد من الاستراتيجيات، التي يتبناها الناس لثلبية احتياجاتهم العالية من الغذاء، أو الحفاظ على ما لديهم، مستخدمين وراهتهم مما يمرض الحضر قدرتهم على تلبية احتياجاتهم المستقبيلة من الغذاء، والتكيف مع الأزمات الأخرى. وعالماً ما يتناول المتضررون من الأزمات وحيات أقل في العدد وأصغر هي الكمية وأقل هي القيمة الغذائية من أجل الحفاظ على ما لديهم لوقت أطول دون استفاد ما لديهم. وحين لا تتاح للنازحين فرصة الحصول على سبل الرزق الأساسية وكذلك الروابط والشبكات التي عادة ما يعتمدوا عليها في الأوقات الصعبة، يضطروا أحياناً إلى اللجوء إلى أشكال غير قانونية لتوليد الدخل مثل الدعارة والسرقة والإنجاز غير المشروع.

على الرغم من أن توفير معونة الغذاء لتجنب المجاعة هي أولى أولويات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، هناك إدراك متزايد بأن من الممكن إنقاذ حياة مزيد من الناس على المدى الطويل عن طريق توسيع تركيز الدعم الإنساني ليشمل أولئك المعرضين لخطر فقدان ممتلكاتهم. ويجب أن يركز دعم نشاطات سبل كسب الرزق على التحليل الدقيق ووضع برامج سليمة وعقد شراكات قوية.

مرعى ملائم أو يتحولون إلى زراعة محاصيل مقاومة للجفاف أو يرسلون عائل الأسرة لبحث عن العمل في مكان آخر. وحتى في المناطق التي تعاني من صراع طويل ونزوح قصير، يواصل العديد من الناس السعي وراء سبل كسب الرزق والنشاطات الاقتصادية، سواء في القرى الريفية التي أريتها المليات المتعددة أو في المناطق الحضرية التي غمرتها مخيمات

لا يعتبر الأشخاص المتضررون من الأزمات ضحايا سلبيين، فهم يعتمدون أساساً على قدراتهم الخاصة ووسائل تكييفهم ومواردهم وشبكاتهم من أجل البقاء واستعادة أوضاعهم. وهم إما ينتقلون إلى مساكن أخرى مع أفراد عائلتهم أو يرسلون أطفالهم للإقامة فيها. وهم يستخدمون مداخلهم أو يأخذون قروصاً أو ينقلون قطع أغنامهم إلى منطقة يتوفر فيها





فرص حصولهم على الدخل. وقد أظهرت تجربة برنامج الغذاء العالمي في كولومبيا أن الخارجين داخليا عاززون عن استثمار أموالهم في مجال تنمية أو تجديد الأصول الثابتة خشية أن تتكرر عملية نزوحهم. وفي هذا الوضع، يلقي برنامج «الغذاء مقابل التدريب» استحداثا، خاصة عندما يتم تزويد الخارجين داخليا، وهم في الغالب من مناطق ريفية، بهبات تسكنهم من المناسبات بشكل أفضل في أسواق العمل في المدن. ونتيجة لذلك، بدأ برنامج الغذاء العالمي بشكل كبير في تنفيذ برامج «الغذاء مقابل العمل» بنسب بالدرج إلى أن يصبح من الممكن إعادة توطين اللاجئين بشكل دائم.

وفي إثيوبيا، تم نجاح استخدام برنامج «الغذاء مقابل العمل» في إصلاح الأراضي المحيطة بالمخيمات السابقة للاجئين. وشارك في المشروعات كلا من اللاجئين الذين كانوا مستوطنين بصفة دائمة وأفراد الجماعات المضيفة لهم. وكان للمشاركين دور في اختيار الموقع وكذلك في نشاطات «الغذاء مقابل العمل». وكان التوقيت لهذه المشروعات مسألة هامة. فقد لاحظ برنامج الغذاء العالمي تزايد الحافز للمشاركة في هذا المشروع في الوقت الذي تبدأ فيه برامج «الغذاء مقابل العمل» بنظام العنصر الكاملة وعندما كان توزيع الغذاء محالاً يتم على مراحل. وعلاوة على ذلك، عندما بدأت برامج مشابهة في مناطق أخرى تضم لاجئين مارواو يعيشون في مخيمات. ولم تكن متاحة أمامهم فرص تذكر للعيش بشكل دائم في المنطقة. لم تكن هناك سوى مشاركة محدودة. وكما هو متوقع، اهتم اللاجئين بشكل أكبر بالمشاركة في نشاطات الاندماج في المجتمع. عندما أدركوا أنهم ومجتمعاتهم الجديدة سيستفيدون من هذه المشاركة.

### القيود على حماية سبل كسب الرزق

على الرغم من أن هناك اعتراف متزايد بأنه ينبغي توجيه استخدام الدعم الإنساني، بقدر الإمكان، لدعم سبل كسب الرزق باعتبار ذلك جزءا من استراتيجيات إنقاذ الحياة، لا يخلو دعم سبل كسب الرزق من التحديات التي تواجهه. بل قد يزيد الدعم الإنساني الأمر سوءا وقد يضرز المستفيدين لمزيد من المخاطر، مثلما قد يصبح أي شكل من أشكال المساعدات الإنسانية لدية في ديناميكية الصراع، عندما يتم تقديمها عادة في ظرف طارئ مقد في بيئة تقتصر إلى الموارد. ومثل أي شكل ومن الأشكال الشائعة للمساعدات، يمكن أن تكون المعونات الغذائية عرضة للتلاعب. ويمكن للدعم أن يؤثر في توازن القوة وقد يؤدي في النهاية إلى تفاقم الأزمة أو إكالة أمدها حتى عندما يكون لها دور فعال في إنقاذ

وتواجه المرأة والأسر التي تعولها امرأة مخاطر خاصة من استراتيجيات التكيف السلبية. وغالبا ما تتحمل المرأة وملاءة نقص الغذاء مما يؤثر على صحتها وكذلك على القدرات الصحية لزوجها الذي لا يملك لأطفالها الحاليين أو أبنائها الذين لم يولدوا بعد. وعالبا ما تتحمل المرأة مسؤوليات جديدة لتحقق سلامة أسرنا ورعاها وأمنها الاقتصادي. عندما يذهب زوجها لأي مكان آخر يبحث فيه عن عمل أو عندما يكون زوجها مجنونا في القوات المسلحة. والفتيات هن أول من يتركز المدرسة أو يواجه الزواج المبكر عندما تتعرض سبل الأسرة لكسب الرزق للخطر. وقد تتعرض المرأة للإيذاء الجنسي أو لممارسة الدعارة من أجل حماية حياة وسبل رزق أسرنا.

ويمكن أن يؤدي دعم وحماية سبل كسب الرزق، باعتبارهما من العناصر الأولية للتدخل في حالة الطوارئ، تحقيق ما يلي

- المساعدة في حماية الأمن الغذائي والقدرة الإنتاجية للأشخاص.
- التمكين من استعادة الوضع في إطار التدخل في حالة الطوارئ.
- المساهمة في تقليل الاعتماد على معونات الإغاثة
- خفض التكاليف التي تتحملها وكالات العوث عندما يحتاج الناس للإغاثة من أجل البقاء، غالبا ما تكون سبل رزقهم قد فقدت بالفعل ومن ثم، يلجأون إلى الاعتماد بشكل أكبر وأطول على معونات الإغاثة.
- تشجيع مشاركة الناس والاستجابة لما يريد المتفقون، وتناول أولويات المجتمع.

ولتصم خيارات التدخل بالمعونات الغذائية بأنها وأسمة التناقل في أوضاع الهجرة القسرية، وغالبا ما تشمل توزيع حصص غذاء، كالماء أو جرزنية على كل المتضررين أو الفئات الفرعية المستهدفة وكذلك دعم برامج الغذاء العالمي ومن أجل حماية أو إعادة بناء سبل كسب الرزق، توفر البرامج الجديدة الغذاء مقابل العمل (لدمع الإنتاج الزراعي، واستعادة البنية التحتية الإنتاجية أو الاجتماعية أو بنية النقل وتعزيز الانتماس البيئي). الغذاء مقابل التدريب ونشاطات التندبة بالمعارس. وحتى تتال هذه النشاطات النجاح يجب تصميمها بحيث تلائم وصما مميا وبحيث تتناول الأولويات التي يحددها المتفقون، ويأخذون عن طريق إشراكهم في تصميم البرامج وكذلك تنفيذها.

وفي كولومبيا، تشجع المعونات العداية المازحين داخليا على المشاركة في النشاطات التي تركز على استعادة البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية، وكذلك تشجعهم على نشاطات التدريب وبناء القدرات التي تهدف إلى ريادة

أرواح الناس ورفع المانعة عنهم.

يُعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية

ويشكل هذا الوضع عددا من التحديات أمام موظفي برنامج الغذاء العالمي وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، وتشمل هذه



عليهم الوصول إلى العاملين في مجال المونة. وتواجه المرأة مخاطر معينة تتمثل في الاعتداء عليها إثناء مباشرتها لاستراتيجياتها لكسب الرزق

وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن أن يسهم وجود تنسيق، تقوده المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في معيمات اللاجئين لطلب المعونات الغذائية وغير الغذائية حسب استراتيجية عامة، بتكوين روابط وثيقة بين القطاعات وتعزيز التدخلات الخاصة بسبل كسب الرزق، وبالإضافة إلى ذلك، توجد أسواق تقوم بأعمال معينة في معظم مخيمات اللاجئين وكذلك توجد بعض فرص العمل داخل المعيم إن لم يكن خارجه. تستطيع دعم استراتيجيات سبل كسب الرزق، وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة حالة أجراها برنامج الغذاء العالمي مؤخرا في غينيا أن من الممكن إشراك اللاجئين كعمال مهرة وغير مهرة في دعم جهود الإغاثة (تصعب القيام وبناء مراكز للصحة وشبكات الصرف الصحي أو صنع الطوب لبيعهم لوكالات الإغاثة). ويمكنهم مزاولة التجارة مع غيرهم من اللاجئين أو مع السكان المضطربين (القيام بخدمات معينة أو بيع المنتجات المزروعة في الحدائق الصغيرة أو بيع الأسماك أو البضائع المصنعة) أو يمكنهم المشاركة في النشاطات الصغيرة المدرة للدخل (مثل الخياطة أو الخبز). وتبرز مذكرتنا التفاهم بين برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تم تصديقها مؤخرا في سبتمبر 2002، أهمية مجهودات دعم نشاطات بناء الأصول كشجع المستفيدين على الاعتماد على النفس، وهو ما يعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، لا تعتبر المعونات الغذائية دائما أكثر الموارد ملائمة عند السعي للاحتياط بالأصول أو دعم سبل كسب الرزق. ويجب أن تركز تدخلات سبل كسب الرزق على تحليل دقيق للقاء المتوفر حاليا وفرص الحصول عليه بالنسبة للمتضررين من الأزمات، وكذلك على الأثر الذي تركته الأزمة على ما يمتلكه الرحالة والسماء من أصول استراتيجياتهم وعلى سبل كسب الرزق الخاصة بهم، وكذلك على الدور الذي قد تلعبه المعونات الغذائية سواء في الحفاظ على الأصول، أو في سد احتياجات الاستهلاك الأسري. ومن الضروري أيضا الأخذ في الاعتبار أثر المونة الغذائية على السياسات والمؤسسات والتعليقات التي تؤثر على استراتيجيات سبل كسب الرزق. لا سيما، الأسواق. وقد تعتبر التدخلات النقدية المتوحد الأمثل للتعامل مع الأزمة، في حالة توفر الغذاء في السوق مع عدم قدرة الناس على الحصول عليه دون استنفاد أصول جوهريه

حالة ثقل، مصفة خاصة، يكون من الصعب تحديد عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الدعم وكذلك تحديد مستوى الدعم المطلوب ومسايرة التغيرات. وغالبا ما ينتشر المازجون في مساحة كبيرة وقد يحكم عملية تسهيل اللاجئين اعتبارات سياسية ويؤدي ذلك إلى ازدواجية في الإحصائيات. وكذلك يؤدي الانفتاح إلى المؤسسات العامة القوية أو نظيراتها الحكومية الموثوقة فيها إلى وجود فجوات معلوماتية خطيرة وشكوك حول مصداقية البيانات وصعوبة التأكد من المعلومات، لاسيما في المراحل الأولية من عملية ما. ويتم الآن تحريش التفتيش البيولوجية الإحصائية الحديثة، بما في ذلك بصمة العين وأصابع اليد. وتبشر هذه التفتيش بالساح في إضفاء مزيد من الحيوية على عملية التسهيل مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أي اعتبارات ثقافية.

ويعد الهدف من تقديم الدعم إلى أكثر الناس احتياجا بمثابة تحديا مستمرا. لاسيما عندما تتعارض معايير المونة مع التقاليد المحلية للمشاركة في الموارد. وعندما تحاول السلطات توجيه المونة الغذائية بطريقة تخدم الأهداف السياسية أو العسكرية، وعندما يكون هناك عدم أمان بدرجة كبيرة. وقد يحدث ضغط عندما تحاول وكالات المعونات تقديم معونات إلى التازحين داخليا أو اللاجئين دون الأخذ في اعتبار احتياجات المجتمعات المصيبة أو المحيطة. وهي الواقع، يعد هذا الهدف مسألة سياسية بقدر ما هو مسألة فنية. وقد يترتب على القرارات التي تم وضعها أثر خطير على فعالية المونة وأثارها الحايية والمخاطر الأمنية التي يواجها المستفيدين وموظفوا الوكالات. ومن بين طرق تناول هذا الأثر ضمان الشفافية في تخصيص التوزيع وتنفيذه لكي يعرف الجميع الأشخاص المستفيدين وسبب استهدافهم. وفي بعض المواقف المأجلة، يعد من الضروري توفير المزيد من الغذاء لسد الحد الأدنى من الاحتياجات حتى لو كان بعض عمليات التسريب لأولئك الذين لم يتم استهدافهم.

ويؤدي أوضاع اللاجئين وبعض أوضاع المزوج الداخلي إلى خلق قيود خطيرة على سبل كسب الرزق لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى خلق فرص ممكنة لتوفير هذه السبل. إذ غالبا ما تكون فرص اللاجئين والتازحين داخليا محدودة للحصول على الأراضي والمواشي وفرص العمل. وبغیر ذلك من سبل الرزق أثناء فترة لجوئهم. مما يؤدي إلى الحد من قدرتهم على إتباع استراتيجيات سبل كسب الرزق. وقد يمثل الأمن أيضا مشكلة بالنسبة لهم. إذ قد يتعرض اللاجئين في المحيمات القريبة من الحدود المقلية إلى الهجوم أو يتم تجنيدهم وقد يصعب

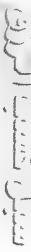


سبي يجمع حطمة محايه شمال شيوا منطقة امهارا، الجيبيا

التحديات ضمان توفير المونة الكافية للناس الذين في حاجة إليها وأن يتم ذلك في الوقت والمكان الذين يريدهون، وأن يتم توفير المونة بطريقة فعالة وأمنة لكل من موظفي البرنامج والمستفيدين، وأن تؤدي تدخلات الإغاثة ليس فحسب إلى الوفاء بالاحتياجات المأجلة للمستفيدين، بل أيضا عدم الإضرار بهم

وعندما تتعلق حالات الطوارئ بأشخاص في





### المتطلبات الضرورية لوضع البرامج

يتمثل وضع البرامج الخاصة بدعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ المعقدة ما يلي:

- إدراك كيف يمكن أن تعرض المخاطر، الناتجة عن الصراعات، نظم الأسرية لكسب الرزق. أهمية التحليل السياسي لاقتصاديات الحرب لتحليل العمليات المعينة التي نشوء البيئة التي يشار فيها الناس سبل كسب الرزق والتي تتحقق فيها نتائج ذلك.
- الربط بين تدخلات ما قبل الوضع الطارئ والتعامل مع الوضع الطارئ: ضرورة التنسيق بين التحذير المبكر والتخطيط الطارئ وتحليل مواطن الضعف وكل من برامج الطوارئ والبرامج طويلة المدى لتحسين قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر.
- استخدام المؤشرات التي تعتمد على المجتمع لتتبع التغيرات الطارئة في مواطن الضعف بمرور الزمن (مثل بيع الأصول والتغيرات في وضع الأمن الغذائي وزيادة معدلات التسرب من المدرسة ومستويات سوء التغذية والتغيرات الطارئة على الوضع الصحي بشكل عام).
- دمج التقديرات الخاصة بسبل كسب الرزق في تقديرات الاحتياجات في حالة الطوارئ يشمل هذا أرشفة استراتيجيات سبل كسب الرزق التي يتبعها النساء والرجال، وأرشفة

الأصول التي يعتمدون عليها في كسب رزقهم والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر في قدرتهم على اتباع استراتيجيات التكيف.

- التصديق بين الاستراتيجيات التي يتبعها الرجال والنساء والمخاطر التي يواجهونها.
- ضمان أن تتم تدخلات الطوارئ في وقت مبكر يكفي لتقليل الحاجة إلى استراتيجيات التكيف السلبية: يتطلب ذلك الحصول على التمويل والمعرفة المحلية بشكل أسرع وأكثر توفراً.
- المدعاه بشكل أفضل عن أولئك المعرضين لخطر فقدان سبل كسب الرزق: تتطلب الأوضاع، التي تلعب فيها المعونات الغذائية دوراً هاماً في الحفاظ على الأصول ودعم سبل كسب الرزق، كميات من المعونات المدعاه أكثر من الكميات اللازمة لسد الاحتياجات الملحة اللازمة للبقاء.
- ينبغي أن يعرف موظفو الوكالات الإنسانية وسائل الدفاع المجتمعي. وأن تكون لديهم القدرة على الاندماج فيها، عندما تكون المعونات الغذائية، وعندما لا تكون، هي الأسلوب الملائم للتعامل مع الوضع.
- ضمان أن يكون كل العاملين لديهم القدرة على إجراء تقييمات قائمة على مفهوم المشاركة وتصميم برامج فعالة وتمييزها ومراقبة أثر نشاطاتهم وتجسيد الاعتبارات الخاصة بالتنوع الاجتماعي.

ومن الضروري عقد شراكات قوية مع المنظمات التي تتهم احتياجات المجتمعات والتي تكون مستعدة لتبني منهج سبل كسب الرزق. ويجب أن يشارك برنامج الغذاء العالمي شركاء آخرين في تقديره وتحليله وعمليات تصميم البرامج. ويجب تشجيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمالية والتي لها خبرة في دعم سبل كسب الرزق في حالات الطوارئ. كما ينبغي على برنامج الغذاء العالمي أن يضمن إلى عقد شراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تسهم بالموارد عبر الغذائية بحيث تكون مكملة للموارد الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء العالمي.

فاليري جويريري هو رئيس المحللين السياسيين وقائد فريق الإغاثة والانتعاش بقسم دعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج في برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة. بريد إلكتروني: [valeri.guarnieri@wfp.org](mailto:valeri.guarnieri@wfp.org).



أحد الموظفين يشرح وضع المحاصيل في موقع لبرنامج الغذاء العالمي فيها



# سبل كسب الرزق للمرحلين سابقاً في أوكرانيا

بقلم: جريتا أوهلينج

وعندما تولت (الرابطة) من جديد المسؤولية لم يكن هناك نظام لرد القروض، إلا أن البرنامج المختلط للمنع والقروض شجع الاتجاه نحو الابتكال على البرنامج والتقليل من الاعتماد على النفس بدلاً من التشجيع على ذلك، ويزعم المنتقدون أنهم عندما زاروا مكتب الصندوق لتسديد أقساط القروض قبل لهم أن يعتبروا ما حصلوا عليه من قروض بمثابة منحة إنسانية.

## التحديات التي تواجه بيئة ائتمان أصابها الضرر

عندما شرعت (الرابطة) في تقديم القروض، هزشت رسماً للمرة واحدة يدفع مقدماً يسمى «قسط إنساني» بنسبة ١٥٪ من القرض، ويحصل هذا القسط في صندوق دوار. وبينما أعرب المنتفعون - الذين كان لدى الكثيرين منهم تجارب سلبية مع المصارف التقليدية - عن قبولهم لهذا النهج شكل عام، نظّر بعضهم إلى الرابطة (وهي منظمة أهلية) على أنها منظمة تميزهم لحمايتهم. إن أنه من جهة نظر المستعدين بالقروض، الذين ليسوا على دراية بالممارسات المصرفية القريبة، بدا لهم أن رسم القرض (١٥٪) لا يمثل في الواقع تكلفته القروض، ولكنه ثمن «للحماية» من جانب (الرابطة).

واكتشفت (الرابطة) أن القروض الأكثر نجاحاً هي تلك التي تُمنح للأفراد الذين لديهم بالفعل أعمالاً تجارية قائمة ويرغبون في التوسع فيها. وعلى سبيل المثال، حصل مؤرخا صناعات فساتين شخصية مهنية على قروض تكديلية. وتتمارض هذه الإستراتيجية، التي من المفترض أن

تدعم بقاء واستمرار المنظمة الأهلية (لإقراض المقرضين ذوي الخبرة وأصحاب المشروعات)، مع الهدف المتمثل في منح القروض للأكثر ضعفاً والمنتفعين من المرحلين سابقاً.

وتقبل (الرابطة) السداد المزعج وأعفت من سداد قرضين فقط من بين ٤٩ قرضاً. لكن محفظتها المالية غير مجدية حالياً، فهناك

هل لعبت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين دوراً فعالاً في تشجيع الاعتماد على النفس من خلال البرامج المدرة للدخل في جنوب أوكرانيا؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين الاعتماد على النفس في أوكرانيا وهي غيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة؟

رفض المسجلون المحليين منح تسجيل الإقامة (برويسكا) إلى عدم قبول الكثير منهم للعمل في القطاع الرسمي. وأسهم خوف السكان المحليين من المسلمين والأجانب والغريباء في زيادة عزلة العائدين عن سوق العمل، وكان لابد من التنب على هذه الصعاب هي الوقت الذي كانت فيه أوكرانيا تقوم بتفكيك اقتصادها المركزي.

## البرامج المدرة للدخل في القرم

في عام ١٩٩٨، بدأ المجلس النيماركي للاجئين برنامجاً لمساعدة المرحلين سابقاً. وقدم البرنامج محاضرات وأغراضاً تتراوح بين شراء بقرة ومشروعات أكثر طموحاً مثل ورش الحياكة الصغيرة. وعندما أغلق المجلس النيماركي للاجئين مقره في القرم، تقدمت المفوضية وتعاقدت مع شريك تنفيذي محلي، هو رابطة محامي التتار في القرم (الرابطة). لمراقبة مجموعة المنع والقروض القائمة وإقامة مشروعات جديدة. وعندما أغلقت المفوضية بدورها مقرها في القرم في أغسطس ٢٠٠٢، افترحت نقل المسؤولية عن برنامج القروض متناهية الصغر إلى صندوق التنمية والسكان التابع للأمم المتحدة.

(الصندوق)، ولكن بعد ذلك أعادت المفوضية بناء شراكه مع (الرابطة) عندما رأى الصندوق أن الخلط بين المنع والقروض في البرنامج وما حدث قبل ذلك من التخلي عن رد الديون جعل من القروض المحلية متناهية الصغر يتسم بالمخاطرة.

وقد تسميت الفترة التي لم تكن خلالها (الرابطة) أو الصندوق مفوضين لقبول تسديد مبالغ القروض في إريك السكان المنتفعين.

ومند استقلالها عام ١٩٩١، سمحت أوكرانيا إلى إعادة هيكلة اقتصادها في حزم التضخم المتزايد وتضمن البطالة وانتشار الفساد واستولت الدولة العائدين من مناطق المنفى السابقة والأحاثين من مناطق الصراع، وخلفت الحركات السكانية (الواسطة) في سياق إصلاحات السوق مناخاً صعباً للعامل على سبل كسب الرزق.

## اللاجئون والمرحلون سابقاً في أوكرانيا

سكن التتار القرميون من أصل تركي شبة جزيرة القرم لأكثر من سبعة قرون قبل اتهامهم ظلماً بالتواطؤ مع الألمان الفزاة وترحيلهم بشكل جماعي عام ١٩٤٤. ومنذ أواخر الثمانينات، عاد ربع مليون تتار من القرم إلى أوكرانيا وبقي عند ممائل في المنفى في آسيا الوسطى وبألاسكا في أوزبكستان<sup>١</sup>.

ومن المعروف أن بعض التتار العائدين كانوا لاجئين من المناطق التي مرتقتها الحرب في آسيا الوسطى والقوقاز. وصُنف الباقي منهم على أنهم مرحلين سابقاً أغلبهم لا ينتمون لدولة معينة. وقد أدى حجم البطالة (الذي بلغت نسبته ٧٠٪) في بعض المناطق ومدى الحاجة للاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي لكسب الرزق إلى تأكيد الحاجة لدعم الاعتماد على النفس بين هؤلاء السكان المهجرين قسراً الذين هي وضع ضعيف للغاية.

وقد أدى الاعتماد على النفس إلى ظهور عدد من الصعاب، فمعظم المناطق التي سمح للتتار إعادة الاستيطان بها تفتقر إلى الطرق الممهدة وسهولة الوصول إلى وسائل المواصلات العامة والوصول على فرص العمل أو التجارة، وأدى





متخارفت لأكثر من ٣٠ يوما في سداد كافة القروض التي تم منحها عام ٢٠٠١. ويمكن مقارنة ذلك بالمعايير العامة التي تتبعها المؤسسات التي تقدم قروضا متناهية الصغر. وحسب هذه المعايير، يجب ألا تزيد القروض المتأخر سدادها لمدة يوم أو أكثر من ١٠٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

وهصل عن ذلك، فإن القدرة على الاستمرارية تعتبر ضعيفة. ونظرا لمعدل السداد البطيء أصبحت (الرابطة) غير قادرة على أن تدفع رواتب موظفيها. مما أدى إلى تركهم العمل الواحد طو الآخر، وهي اليوم لا يعمل بها سوى المدير والمحاسب اللذين يعملان بشكل تطوعي وغير متفرعين مما أدى إلى أن تصبح المنظمة غير

## يعتبر الفصل بين المنح والقروض أمرا هاما

مجهزة لإعطاء قروض جديدة، وإزاء قلة الأموال المتاحة، لم تحاول (الرابطة) القيام بنشاطات ميدانية، ولذا تكون انطباع لدي معظم أفراد المجتمع بأن (الرابطة) لا تمد تقدم قروضا. ولك مشكلة تبرز الحاجة إلى اختيار شركاء محترفين لديهم الخبرة بالقروض متناهية الصغر

ومارال ممنوعون كثيرون يعيشون على الخضروات التي يزرعونها في بيوتهم ومقايضتها ولا يبدون هؤلاء أي تحسن في قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم اليومية. وما لديهم من دخل بسيط إما يعاد استثماره في الأنشطة التجارية أو لتغطية الزيادة في نفقات المعيشة. ونظرا لسوء التخطيط لم تستطع بعض المشروعات أن تبدأ في العمل، وعلى سبيل المثال، لم يراع تصميم مصنع للمكينة أخطاء في التقديرات، ففلس سبيل المثال، تم إحصاء ماكينات للحكة لبعض المشروعات لكن لم يتم توفير القماش لأن (الرابطة) قد استندت ما لديها من أموال

### في أوكرانيا؛

■ أحقق العديد من المشروعات التجارية نتيجة للتعرض لصدمات غير متوقعة؛ على سبيل المثال، أدى مرض الأسر، أو الوفاة، أو حوادث السيارات إلى تحول إلتاق القروض لتلبية الاحتياجات الطارئة، ولم يكن لدى العملاء احتياطي مالي يمكنهم من الاستمرار في نشاطهم التجاري، الأمر الذي يوضح أن ما كان يحتاجه الماندون بالفعل هو تقديم

المساعدة وليس القروض. ■ النظام المصرفي واللوائح التنظيمية ليست مشجعة للمشروعات التجارية بالنسبة للبعض. يعتبر مجرد تسديد ثمن تسجيل الشاطئ أمرا غير مشجعا. ■ تعتمد المشروعات المتبقية للقروض في بعض الأحيان إلى الصفة الرسمية، مما يجعلها تعتمد بشكل غير مضمون على من يرفعها من أصحاب ذوي النفوذ. وعلى سبيل المثال، فتحت إحدى السيدات مقهى على شاطئ البحر، ولكن تشاجرت مع أحد المسؤولين المحليين الذي يرغب في أن يكون شريكا لها في المشروع ومن ثم تعرضت السيدة للتهديد وغنمت من مزاوله نشاطها. ■ يحتاج المتقروضون إلى المساعدة في ظل نظام ضريبي معقد ولوائح تنظيمية معقدة. ويشكو الكثيرون من أن سداد جميع الضرائب المطلوبة قد يؤدي إلى إفلاسهم.

### الدروس المستفادة:

تشير تجربة مع القروض متناهية الصغر في القرم إلى ما يلي: ■ يجب أن تتناول الجهود المستقبلية لتعزيز سبل كسب الرزق، بشكل مباشر، الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الفنية لأولئك المرحلين سابقا بحيث لا تقتصر حصص على السكان الجدد في المنطقة وإنما تمتد أيضا لتشمل أولئك الذين ليسوا على دراية بنظم المعاملات المصرفية والأنشطة التجارية. ■ يجب أن تنقل المبادرات الخاصة بتقديم القروض متناهية الصغر رؤية واضحة وأن تكون محددة بشكل واضح. ■ يعتبر الفصل بين المنح والقروض أمرا هاما لضمان أن يمي المنضمون المعني الصعيح حقوقهم ومسؤولياتهم. ويجب أن تقدم المنح والقروض عن طريق مؤسسات مختلفة. ■ يجب إكمال الجهود التي تعمل على تسهيل استمرارية سبل كسب الرزق عن طريق الضغط على الجهات الرسمية لمنع حق الإقامة والصماح بمزاولة الأنشطة التجارية. وبدون الحصول على هذا الدعم، سوف يستمر استبعاد الماندون المهاجرين قسريا عن العمل في ميدان الأنشطة الاقتصادية. ثم يوجه إليهم اللوم لأنهم يعتمدوا على الغير. ■ في النظم الاقتصادية الانتقالية مثل النظم الأوكرانية، يعتبر وجود رقابة مكثفة وإشراف مكثف أمرا ضروريا لتوعية منتظمين وتعدوا ليس فحوص على الممارسات السوفيتية للتبليغ والإحصاءات «المزدوجة» وإنما أيضا على عقلية الصرف لمن يستحق. ■ ينبغي تقديم برامج بديلة للمتقروض

الأكثر فقرا ومعفا. وبعبارة أخرى أولئك الذين من غير المحتمل أن يسددوا القروض هي مواضعها. ■ يمكن أن يؤدي منح قرض في بيئة عمل فاسدة إلى حدوث إعاقه أكثر من أن يؤدي إلى تقديم المساعدة إذا أصبح المتقروض من القروض أهدافا لجماعات المافيا والابتزاز. ■ يجب تدريب رجال الأعمال المرتقبين وتقديم المشورة المصرفية لهم على مهارات الأعمال وعلى التسويق وتنمية المهارات المهنية وأدوات الدفاع المجتمعي

وأخيرا، ينبغي أن يُعَدَّ بالصناديق الدوارة وغير ذلك من الأصول إلى مسؤولين مؤهلين وذوي خبرة في القروض متناهية الصغر ويستطيعون مواجهة التحديات التي تعترض النشاط التجاري في أوكرانيا وتوفير منح للقروض متناهية الصغر. ويتطلب تشجيع القروض متناهية الصغر بشكل فعال معرفة ومهارة خاصة.

وهناك ما يدعو للتأمل. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٢، ارتفع إجمالي الناتج المحلي في القرم بنسبة ٧٠.٥٪. وتمت السيطرة على التصنيع الهائل الذي شهدته فترة منتصف التسعينيات وكان من بين الصلة المستهدفة من السكان المرحلين سابقا نسبة كبيرة من الأفراد المتعلمين ورجال الأعمال المتحمسين لاغتنام الفرص ليحققوا الاعتماد على النفس. ومع أن المناخ التجاري في القرم يعتبر معقدا، إلا أن مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحسن مما كان عليه الوضع في فترة التسعينيات. ويتمثل التحدي في ضرورة مضاعفة تحقيق النجاح الذي حققه بعض المرحلين سابقا من التاربيين في عاصمة القرم، والبدة في تعزيز البرامج المدة للدخل في الأحياء الريفية التي تلقصها الطرق الممهدة والإمداد بالماليا وشبكات الصرف ووسائل المواصلات العامة.

جريتيا يوهلنتج هي مستشارة منذ فترة طويلة بوحدة التقييم والسياسة التابعة لعفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، بريد إلكتروني uehling@unhcr.ch ويمكن الاتصال برابطة المحامين التار في القرم على البريد الإلكتروني: info@crimere.com.

١. المزيد من المعلومات عن تار القرم اطلع موقع: [www.euronet.nl/users/sota/krm/taatar.html](http://www.euronet.nl/users/sota/krm/taatar.html) وموقع [www.iccrimea.org/reports/10thanniversary.html](http://www.iccrimea.org/reports/10thanniversary.html)



# تسويق مهارات اللاجئين: قصة نجاح من أكسفورد

بقلم: راشيل ويجانز

«تعلّمت الكثير من هذه الدورة، التي ساعدتني على أن أكون أكثر ثقة في ملء استمارات طلب العمل وكتابة البيانات الشخصية والتحدث في المقابلات الشخصية للتقدم للوظائف والاستماع للحصول على معلومات عن فرص العمل وقراءة إعلانات طلب الوظائف والتحدث بثقة مع الناس للحصول على معلومات عن أي شيء أريده».

مسئولة عقد هذه الدورة. ولا زالت الدورة متاحة للاجئين وطالبي اللجوء وأيضاً لغيرهم لتحسين معرفتهم باللغة الإنجليزية

تهدف التقييمات في أعمال بدون أجر لتحقيق ما يلي

■ إعطاء فكرة عن مجال العمل المختار في بريطانيا.

■ تقديم التدريبين إلى الأشخاص الذين يعملون في نفس المجال.

■ زيادة الثقة في إمكانية العمل في هذا المجال.

■ تقديم خبرة عمل حقيقية للمساعدة في تقديم الطلبات لشغل الوظيفة مستقبلاً

■ توفير أماكن عمل يمكن الرجوع إليها للاستعلام عن المتقدمين.

«أصبح اللاجئون الذين تم توفيرهم لدينا أعضاء ممتازين ضمن موظفي الشركة. وذلك لأن لديهم الرغبة في التعلم والرغبة في تحقيق ذلك. وحققت التحويل عليهم وقدرتهم على أداء العمل أعلى معدل .... فلم يأخذ أحد من بينهم سوى يوماً واحداً فقط. أجازة مرضية». مدير التوظيف والتدريب بشركة Stagecoach (وهي شركة نقل في أكسفورد).

وقد أجريت تقييمات في مجال ثقافة التعرّنة ووضع برامج الكمبيوتر والوظائف الإدارية

منذ عام ٢٠٠١، يعمل مشروع أكسس فرست «Access First»، وهو أحد مشروعات منظمة Refugee Resource في أكسفورد، بالتعاون مع مؤسسات أخرى لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء على إيجاد عمل لهم وتدريبهم بما يتفق مع قدراتهم وطموحاتهم.

■ الاستماع بموارندا للحصول على معلومات عن التدريب والأعمال التي تقدمها وكالات أخرى. وعن وظائف محلية ودورات تدريبية ومنع دراسية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض العملاء يقومون بزيارتنا مرتين أو ثلاث مرات للحصول على الدعم ثم يواصلون العمل بشكل مستقل. ونحن نعمل مع الآخرين بشكل مكثف. لفتحات تتراوح من شهرين إلى عامين.

«في بعض الأحيان تصبح مكروها لأنك لا تتحدث بنفس اللغة، ويُنظر إليك كما لو كنت شخصاً غريباً جداً وتشعر بأنك ممزول».

وبالتعاون مع المدرسة الإنجليزية الطلائعية التابعة لمجلس مقاطعة أكسفورد شاير، نظمنا دورة تأهيلية للعمل لمدة ٦٠ ساعة. وتركز الدورة على تعليم اللغة الإنجليزية والتدريب على المبادئ الأساسية للمعاصرة في سياق التوظيف وتهدف الدورة إلى تأهيل الأفراد لجميع جوانب العمل في بريطانيا، بما في ذلك تأهيلهم لإعداد البيانات الشخصية والسيرة الذاتية وملء استمارات طلبات العمل وتقديم أنفسهم. وقد عرض أصحاب الأعمال المحليين إجراء مقابلات شخصية مصورة. وشرح مسئول صريسي الضام الصريسي ومظام الضمان الاجتماعي في بريطانيا. وأتمت أيضاً للمشاركين فرصة تعلم التشريعات الإنجليزية المتعلقة بالصحة والسلامة والحصول على شهادات بذلك. وحصل العديد على شهادة المعاصرة المعترف بها على المستوى القومي.

وحققت هذه الدورة التدريبية نجاحاً بالغاً. ونولى الآن مجلس مقاطعة أكسفورد شاير

«أعلم أن الناس يقولون أن طالبي اللجوء يأتون إلى هنا سعيًا وراء المال. وبمضهم يقول أن طالبي اللجوء لا يريدون العمل. إنني حقا أريد أن أعمل ولكن ليس ذلك بالأمر اليسير».

تعد مسألة جهورية لمنظمة Refugee Resource أن يشكل اللاجئين وطاقوس

اللجوء عملاً بأنفسهم. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع «Access First» قد نشأ من سلسلة من ورش عمل للتعاون مع اللاجئين وطالبي اللجوء ومن مجموعة استشارية من اللاجئين اجتمعت بشكل دوري كل ثلاثة أشهر خلال فترة المشروع. وكانت المهمة الأولى للمشروع هي قيام مجموعة مدربة من اللاجئين وطالبي اللجوء بإجراء لقاءات شخصية مع خمسة وتسعين شخصاً يتحدثون تسع لغات عن مهاراتهم وطموحاتهم. وكان العمل بالتعاون مع منظمات أخرى محلية تعمل مع اللاجئين أمراً أساسياً أيضاً لنجاح المشروع. ومن ثم، عقدت مجموعة توجيهية بالمشروع اجتماعاً لعملائهم من خمس منظمات قانونية وطاقوس عية محلية.

وانتهت المرحلة الأولى من المشروع في ديسمبر عام ٢٠٠٢ بحصول ٦٦٪ من المشتركين في المشروع على عمل مقابل أجر.

وأجريت مقابلة مبدئية مع كل شخص لمناقشة الدعم المناسب اللازم، وروى أن هذا الدعم يمكن أن يتكون من مزيج مما يلي

■ عدد دورة تأهيلية للعمل.

■ تقديم المشورة والتوجيه لكل فرد على حدة.

■ التقييم في عمل بدون أجر بما يتوافق مع أهداف كل فرد.



## نشرة الهجرة القسرية ٢٠

باللاجئين لها تأثير كبير على عملائنا .

■ إدارة صندوق للمنع الطلابية الصغيرة للمساعدة في التقلب على العقبات التي تواجه سوق العمل نظرا لعدم القدرة على دفع العمرووات وضمن الكتب وتكاليف الانتقالات ورعاية الأطلال وتوفير المعدات .

■ إجراء لقاءات تدريبية لأصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات حول القضايا التي تتعلق بتشغيل اللاجئين

■ مساعدة المختصين بمسعة اللاجئين، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تطوعية من طلاب الطب بجامعة أكسفورد ، للمساعدة على اجتياز اختبارات اللغة الإنجليزية والمهنية المطلوبة لبدء إجراءات تسجيلهم في إنجلترا .

ومن دواعي سرورنا أن ٣٦٪ من الذين عملنا معهم لفترة طويلة أصبحوا الآن موظفين كل الوقت، وهناك ٢٨٪ آخرون يعملون بشكل غير متفرغ . ومن الجدير بالذكر أننا عندما بدأنا العمل في هذا المشروع قبل لنا من مشروع مماثل في لندن الآن نتوقع نسبة نجاح تتعدى ٣٠٪ .

وبعني قرار الحكومة البريطانية بمنح طالبي اللجوء من العمل أن نسبة كبيرة من عملائنا هم من اللاجئين الذين تم الاعتراف بحقهم في البقاء (على الأقل مؤقتا) ونحن نرى عددا أقل من طالبي اللجوء . ونأمل أن يتيح لنا التمويل في المستقبل مساندة هذه الفئة الضعيفة، على الأقل بإيجاد عمل تطوعي لهم . وهي إبريل عام ٢٠٠٤ ، بدأنا مشروعا جديدا للاجئين العاطلين وطالبي اللجوء ممن لديهم تصريح للعمل .

راشيل ويجانز هي منسق مشروع

Access First ، ويريدها الإلكتروني:

rachelwiggins@refugeerresource.org



مقاطعة أكسفورد شاير، الذي يعد من أكبر أصحاب الأعمال في المقاطعة، بالتعاون مع المنظمة في توفير تعيينات بدون أجر للاجئين وطالبي اللجوء؛ حيث قدم جهاز المطاط والانتفاذ التابع للمجلس، ثلاثة تعيينات بدون أجر وثلاث وظائف باحر

ونحن نقوم أيضا بما يلي:

■ مكافحة النمصرية والأفكار النمطية  
التعليمات المدائية من رجال السياسة ووسائل الإعلام بشأن الأفكار النمطية الخاصة

ودعم الصحة الذهنية والصعابة وأثبتت هذه التعيينات نجاحا فائقا؛ حيث تم توفير معظم من الحقوا بهذه الأعمال .

إلا أن الثور على مكان عمل مناسب لشخص ما وإجراء ذلك التعيين لصالح كل من صاحب العمل والمتدرب يستغرق وقتا طويلا . ونعتمد منظمة Refugee Resource على العلاقات الطيبة مع أصحاب الأعمال . فالقائدة هنا متبادلة، وقد أشى أصحاب الأعمال على جهودنا بفضل الأشخاص الملتزمين الجديرين بالثقة الذين أرسلناهم إليهم . كما التزم مجلس



# الفلسطينيون المنسيون: كيف يعيش اللاجئين الفلسطينيين في مصر

بقلم: عروب العايد

مصر، أصبح الفلسطينيون قادرين على إيجاد عمل لهم مقابل أجر جيد في دول الخليج في فترة الستينيات والسبعينيات، وعُرف الفلسطينيون بالكفاءة المهنية العالية وعملوا في مجال الطب والتجارة والهندسة والتدريس والإدارة. أما الفلسطينيون الذين بدأوا حياتهم المهنية قبل عام ١٩٧٨ فقد تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم.

ومع ذلك، لا تقتصر قيود التعليم على صفار الفلسطينيين فقط، فالكثير من الفلسطينيين في مرحلة المراهقة تركوا المدارس. و نظرًا لإدراك الفلسطينيين للقيود المفروضة عليهم لكسب الرق، أصبح طموح العديد من الشبان الفلسطينيين قاصراً على تعلم المهارات المهنية أو امتلاك المحال التجارية. أما

الشابات الفلسطينيات فقد تخليهن عن أمهاتهن في التعليم وكرسن أنفسهن لأداء الواجبات المنزلية وتربية الأطفال. إلا أنه في الآونة الأخيرة، نتيجة للصعوبات الحديدة التي يواجهها الفلسطينيون منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة، زاد تعاطف الناس تجاه الفلسطينيين وأدى ذلك إلى أن تسمح الهيئات التعليمية للطلاب الفلسطينيين بالالتحاق بالمدارس الحكومية دون سداد المصروفات، وقد ساعد ذلك الفلة لكنه لم يغطِ الهوة للأغلبية التي كانت قد أحبطتها عدم إتاحة التعليم في السنوات الماضية.

أما القطاع الخاص فيطلب المهارات التي بدون التعليم يصعب على الفلسطينيين اكتسابها. وبشروط أصحاب الأعمال القطاع الخاص أن يحصل الفلسطينيون على تصريح العمل وتحدد اللوائح نسبة عدد العمال الأجانب في أي شركة بنسبة ١٠٪. ولذا اضطر الفلسطينيون للعمل كسائقي تاكسي أو سائقي شاحنات - وهي أعمال يقوم بها العمال غير المهرة أو شبه المهرة - أو للعمل في إصلاح الدراجات، أو بيع الملابس المستعملة في الشوارع أو كياتين متجولين "تجار شطة" يحملون السلع من محافظة إلى أخرى.

يعيش ما يقرب من ٥٠ ألف لاجئ فلسطيني في مصر دون مساعدة أو حماية من الأمم المتحدة وهم يعانون من الكثير من القوانين والتشريعات المقيدة. ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن نكبتهم.

للفلسطينيين، وصورت وسائل الإعلام التابعة للدولة صورة سلبية توضح "عدم المرفان بالجميل" من جانب الفلسطينيين واتهمت الفلسطينيين بأنهم تسبوا في قضية لحرثهم نتيجة لطمعهم ورعيتهم هي بيع أراضيهم للصهاينة. ونتيجة لذلك يعتقد الكثير من المصريين أن الفلسطينيين أغنياء ولديهم نفوذ اقتصادي قوي ولذا لا يستحقون أي تعاطف أو مساعدة.

## حقوق الفلسطينيين في مصر منذ عام ١٩٧٨

بعد أن كان التعليم بالجامعة مجاناً في عهد جمال عبد الناصر، أصبح على الفلسطينيين أن يدفعوا رسوم الدراسة بالعملة الأجنبية. وحتى هؤلاء الذين لهم الحق في الإعفاء من دفع ٩٠٪ من المصروفات المفروضة على الطلبة الأجانب لم يتمكنوا في أغلب الأحيان من دفع المبلغ المتبقي، ويتحدث بعض الفلسطينيين عن إعداد شهادات ميلاد مزورة تبين أنهم مصريون لكي يحصلوا على التعليم المجاني. وآخرون دفعوا، مبدئياً الحد الأدنى من المصروفات التي يدفعها المصريون وتمهدوا بدفع المبلغ المتبقي من المصروفات

## الشابات الفلسطينيات تخليهن عن أمهاتهن في التعليم

المقررة على الأجانب بعد التخرج. وغالباً لا يتمكنون من تسديد المصروفات ولذا يصرمون من الحصول على شهادات رسمية لتحرجه.

ونظراً لمزعلاتهم التعليمية التي اكتسبوها في

## المعروف

أن الفلسطينيين لجأوا إلى مصر بعد حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧. وقد منع سكان غزة، الذين عملوا موظفين مدنيين عندما كان قطاع غزة تحت الحكم الإداري المصري، وكذلك طلاب غزة المقيمين في مصر، عندما تم احتلال غزة في عام ١٩٦٧، من العودة لوطنهم، ولم تقدم مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين (المفوضية) ولا وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الوكالة) الحماية أو الدعم لسكان أو طلاب غزة الفلسطينيين الخارجين. وتحدث الإشارة إلى أنه تم إنشاء هذه الوكالة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وبدأت عملياتها في عام ١٩٥٠. وهي حيز اقامت الوكالة مشاريع للإغاثة والمساعدة في سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. لم تسمح مصر للوكالة بالعمل على أراضيها،

صاحب تصاعد نفوذ جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٢ العصر الذهبي للفلسطينيين المقيمين في مصر. فكان يُنظر للفلسطينيين نظرة مساوية للمواطنين المصري فأتاحت أمامهم فرص التعليم وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الدولة، وكذلك فرص العمل دون قيود. إلا أنه، في أواخر فترة السبعينيات، تأثرت بشكل كبير جماعات الفلسطينيين النازحين في مصر بسبب توتر العلاقات بين الحكومة المصرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت اتفاقية كامب دافيد للسلام وإغتيال وزير الثقافة المصري على يد الجماعة الفلسطينية التي يترعها أبو نصال عام ١٩٧٨ نقطة تحول، إذ تم تعديل القوانين والتشريعات لمعاملة الفلسطينيين كأجانب، وتم إلغاء حق حرية التعليم والعمل والإقامة



والاحتفاظ بوضع اللاجئين. وفي عام ١٩٨١، وقعت مصر أيضاً معاهدة ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. إلا أنه من الناحية العملية، لم يتم تنفيذ أي من الوثيقتين السابقتين وأدت سياسات مصر المتغيرة تجاه الفلسطينيين بالحد من تأكل تدريجي لحقوقهم. حيث هُشمت وقللت القوانين من وضع الفلسطينيين وعاملتهم كأحباب غير مسموح لهم بالوصول إلى الهيئات الدولية للتعبير عن احتجاجاتهم. كما لم تستطع جميع الوثائق القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة والجامعة العربية حماية حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، ليس فقط في فلسطين بل أيضاً في المنفى. وإذا كانت مصر وباقي الدول العربية مخلصه في دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيتمتع عليهم أن يوفروا الحقوق وإناحة الحصول على الخدمات إلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يستطيع فيه الفلسطينيون العودة إلى وطنهم.

عروب العايد با حثة مستقلة مقبلة في عمان، بالأردن، وينصب اهتمامها في قضايا اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة. هذا المقال مقتبس من مشروع بحثي استمر لمدة عامين من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ تحت رعاية برنامج دراسات الهجرة القسرية FMRS بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بريد إلكتروني:

www.aucegypt.edu/academic/fmrs،  
بتمويل من المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية هذا المشروع، بريد إلكتروني: www.idrc.ca. هذا المقال مقتبس أيضاً من كتاب سيصدر قريباً بعنوان: «الفلسطينيون في مصر: تحليل لإستراتيجيات البقاء وسبل كسب الرزق». للحصول على مزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالكتابة على البريد الإلكتروني: oroub@yahoo.com

## من يحمي حقوق الفلسطينيين في مصر؟

من الناحية النظرية تعتبر «المفوضية» مسؤولة عن حماية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المناطق الخمسة لعمل الوكالة. ومع ذلك، أعاق المساسة العرب قدرة «المفوضية» على توفير الحماية. وتعمل الدول العربية موقفها بأن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن ملرد الفلسطينيين من أراضيهم، طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ الذي صادق على مشروع تقسيم فلسطين. ومن ثم، تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة بشكل مستمر عن وضع آليات لإعادة الفلسطينيين إلى وطنهم وتوهمهم. فإذا سمح العرب «للمفوضية» بحماية الفلسطينيين، قد يضر ذلك بمصيرهم وذلك عن طريق التشجيع على توهمهم في دول أخرى.

ومن ثم، تم استبعاد الفلسطينيين من الحصول على حماية «المفوضية» وذلك استناداً إلى أنهم يحصلون على المساعدة من «الوكالة». يخض النظر عن كون أن «الوكالة» لا تساعد إلا أولئك الذين يعيشون في المناطق الخمسة لمعاملتها. وظل الوضع هذا النحو حتى سبتمبر عام ٢٠٠٢. عندما أعادت المفوضية تفسير المادة (١-د) من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين لتأكيد أن اللاجئين الفلسطينيين هم لاجئون بطبيعة الأمر ويتعين على «المفوضية» حمايتهم إذا توفقت المساعدة والحماية المقدمة من الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، شمل ذلك الفلسطينيين الذين لا يعيشون في الدول التي تمارس فيها «الوكالة»، عملياتها في إطار التفاوض الذي - يتولى «المفوضية» حمايتهم. ومع ذلك، من الناحية العملية، مازالت «المفوضية» لا تقدم الكفاح للفلسطينيين الذين لا يشملهم التفاوض الممنوح للوكالة.

## الخلاصة

تعد مصر من أحد الدول الموقعة على بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥ وقد صدقت على مواده التي وضعت خصيصاً لمنح الفلسطينيين حق الإقامة والعمل والسفر مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية الحفاظ على الجنسية الفلسطينية

كانت هناك أقلية من الفلسطينيين هم الأكثر حظاً، وهم الموظفون السابقون بمنظمة التحرير الفلسطينية والموظفون المدنيون السابقون في مصر. إذ حصل هؤلاء على دخل منتظم واستطاعوا أن يخلقوا أبنائهم بالمدارس الحكومية وتم إعازهم من تسديد مصروفات الحاممة.

وفضلاً عن ذلك، تأثر الفلسطينيون بما يلي:

■ محاطر الأرصاع الصحية الطارئة، على الرغم من أن الخدمات الصحية الأساسية تقدم بشكل مقبول للفلسطينيين، إلا أن معظمهم يخشى من عدم القدرة على دفع تكاليف العمليات الطبية غير الموقعة والمكلفة وتكاليف العلاج لفترات طويلة

■ قانون ١٩٧٦ الذي يفيد امتلاك الأجانب للعقارات والأراضي وقانون ١٩٨٨ الذي يقصر ملكية الأراضي الزراعية على المصريين فقط.

■ الشروط المقيدة للإقامة: يشترط لتجديد تصريح الإقامة دفع الرسوم وإثبات ما يبرر البقاء في مصر حتى وإن لم يتمكن الفلسطينيون من العودة إلى فلسطين. ويعرض للسجن أو الترحيل من لا يستطيع تقديم ما يثبت تسجيله في أحد المراحل التعليمية، أو تقديم تصريح عمل أو ما يفيد الزواج من مصري أو مزاولة نشاط تجاري مع مصري أو ما يفيد بان رصيده بالبنك يساوي ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

■ القيود المشددة على السفر: إذا قصى الفلسطيني أكثر من ستة أشهر خارج مصر، يجور إلغاء إقامته ويجب على من يحتاجون للإقامة بالخارج لمدة عام التقدم بطلب تأشيرة عودة لمدة عام وتلقي هذه التأشيرة إذا لم يعد حاملها إلى مصر قبل انتهائها. وهناك الكثير من

الفلسطينيين المولودين في مصر يظلون في الدول العربية أغراب يعيشون بصفة غير قانونية وغير قادرين على العودة إلى مصر. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قضى أحد الطلاب الذي كان يدرس في روسيا ١٤ شهراً ينتقل من مطار موسكو إلى مطار القاهرة قبل أن تتمكن «المفوضية» من الحصول له على اللجوء في السويد.

١. لعهد من المعلومات حول بروتوكول الدار البيضاء، وحقوق الإقامة للفلسطينيين في مصر والدول العربية انظر موقع: www.bod-lord/Protection/Documents/ArabStates/ICs arablaqa Protocol.htm موقع: www.sham-lord/publications/menoc/menoc.htm



# الاستفادة من تجربة تأهيل اللاجئين السيرلانكيين في الهند

بقلم: كيه. سي. ساهيا

■ إطلاق مبادرة لنقل المهارات الخاصة  
بتصنيع شباك الصيد من اللاجئين كبار  
السن إلى كل من اللاجئين الشباب  
والصائدين المحليين.

■ تأسيس جمعيات تعاونية لتشغيل الشباب  
وقد حصلت تلك الجمعيات على عقود عمل  
للمساعدة في بناء دخل لسكة حديد كيركنا  
على الساحل الغربي للهند.

■ إنشاء ثلاثة مراكز للتدريب على الحياكة  
استطاع اللائون المدربون الوفاء  
باحياجات سكان المعهم وبيع منتجاتهم في  
الأسواق المحلية.

■ إقامة مركز تعليم لتقطيع الأحجار الكريمة  
حيث تعلم حوالي مائة شاب لاجئ تقطيع  
ومقل الأحجار شبه النفيسة، وأمكن لبعض  
منهم إقامة أعمال خاصة بهم، ووجد آخرون  
عملاً بالقطاع الخاص.

■ إقامة مشروعات مدرة للدخل للفتيات، مثل،  
مناغة الحبال والمشقات من الناف شجر  
حور الهند.

■ تمكين الأرامل المصنوعات وكبار السن من  
زيادة دخلهم عن طريق تربية الدواجن.

■ زيادة الوعي البيئي عن طريق تحسين  
المرافق الصحية بالمعيمات، وتشجيع رفع  
كفاءة النظافة واستخدام الغاز الحيوي

■ مساعدة ١٧٦ مجموعة سائبة تحصل على  
قروض لإقامة مشاريع خاصة صغيرة الحجم  
لتنسج الأغذية وبيعها (كل مجموعة تتألف  
من ١٥ إلى ١٨ عضوة).

■ تقديم قروض إلى شباب اللاجئين لتمكينهم  
من إقامة محلات نقالة ومخابز وتمكينهم من  
تسويق الأسماك والخضروات وإنتاج ورش  
لتصنيع الدراجات.

■ منح قروض لمساعدة البائنين والتجار

يعيش نحو ٦٥٠٠٠ لاجئ تاميلي من الفارين من الصراع في سيرلانكا في ١٢٢ مخيماً بولاية «تاميل نادو» الهندية، وبينما تبعت محادثات السلام الأمل في إعادتهم لموطنهم، فإن جهود «منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلا» وهي مجموعة تمارس عملها بالاعتماد على الذات، تظهر كيف يمكن للاجئين تزويد أنفسهم بالمهارات اللازمة لإعادة بناء أوطانهم.

أنشطة المنظمة من الاتحاد الأوروبي وجمعية  
اليوسوعة لخدمة اللاجئين، وبعض المنظمات  
المسيحية، والمغتربين السيرلانكيين ومنهم  
طلاب يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد التعليم من الأولويات الرئيسية للمنظمة  
وعندما وطأت أقدام اللاجئين ولاية تاميل  
نادو، كان معظمهم من الأميين، لكنهم حصلوا  
الآن على قدر كبير من التعليم وأصبح الكثير  
منهم مهنيين مؤهلين - ويتعلم المنظمة ورواتب  
مأثرتي (٢٠٠) مدرسين لمرحلة رياض الأطفال  
ونتيجة للدمع من السلطات التطعيمية بولاية  
تاميل نادو - يذهب جميع أطفال اللاجئين  
تقريباً إلى المدارس، ويدرس حالياً ٦٢١ طالباً  
من مخيمات اللاجئين في الجامعات بالولاية.  
وفي مقابل مساهمات المنظمة في نفقات  
التعليم، فإن طلاب الجامعة ملزمون بتعليم  
غيرهم من طلاب اللاجئين، ويقوم عدد كبير  
من مساعدي الأطباء بخدمة رفقاءهم اللاجئين  
في المخيمات، كما يعملون أيضاً في مراكز  
الصحة الأولية التابعة للحكومة.

تتضمن المشاريع الأخرى للمنظمة ما يلي:

■ إنشاء مزرعتين لأغراض البحث الزراعي  
والتي يتم من خلالها تدريب شباب اللاجئين.  
كما أنهم تدرّج دخلاً من بيع الأرز لحكومة  
الولاية وتربية الدواجن.

■ وضع برنامج دعم غذائي لتوفير غذاء  
تكميلي من الحبوب المحلية للسيدات  
العوامل والأمهات المرضعات لتقليل تكاليف  
غذاء الأطفال الرضع.

يشكل  
الهندوس ثلثي هؤلاء اللاجئين  
بينما يشكل المسيحيون الثلث

الباقى، ويتمي جميع الهندوس تقريباً إلى  
المناطق المتضررة من الصراعات في الأقاليم  
الشمالية والشرقية من سيرلانكا، وقبل مرادهم  
إلى الهند في المشابيهات، أو استعميات، كانت  
معظم أسر اللاجئين تعمل بالزراعة أو صيد  
الأسماك، وقد بعضهم إلى الهند بوابر  
الصيد الخاصة به. ويتميز اللائون التاميلون  
بأنهم من الشباب وكثير منهم قسبي معلم  
حياته في المنفى، وبالإضافة إلى هؤلاء الذين  
يعيشون في مخيمات حكومية، فإن حوالي  
أربعين ألف لاجئ يعيشون خارج تلك  
المخيمات، وبينما تضم بعض مستوطنات  
اللاجئين في «تاميل نادو» أقل من عشرة أفراد،  
تكتظ مستوطنات أخرى بألاف اللاجئين.

وعلى الرغم من أن الهند لم توقع على اتفاقية  
اللاجئين لسنة ١٩٥١، فإنها وفرت المأوى  
للاجئين من عدة دول. ويعد السيرلانكيون ثاني  
أكبر تجمع للاجئين في الهند. وقد سهّل نشأت  
اللاجئين حول ولاية «تاميل نادو» وانتم  
المشتركة من اندماجهم في المجتمعات  
المحلية، وتزوج بعضهم من داخل المجتمع  
المحلي وأقاموا روابط محلية. وتنتقل اللائون  
حالة من المساعدات التي تقدمها الحكومة  
المركزية وحكومة ولاية «تاميل نادو» تشتمل  
على منحة نقدية شهرية، وحصص من الأرز،  
علاوة على توفير المياه والكهرباء لهم بالمجان

وهي عام ١٩٨٤، أنشأ اللائون منظمة إعادة  
تأهيل لاجئي إيلا، التي يتبع مقرها الرئيسي  
في مدينة «شنيان» عاصمة ولاية «تاميل نادو».  
الهندية ولها أربعة مكاتب إقليمية. ويتم تمويل



مريحة لهم ولكن أيضا لمساعدتهم للتغلب على الآثار النفسية الناتجة عن العيش لسنوات طويلة في المخيمات وسنوات التكيف حول احتمالات الرجوع إلى سريلانكا. وقد أمكن تجنب أضرار الاعتماد على الغير والتي غالبا ما تصاحب العيش لفترات طويلة في المخيمات

**السيد/ كيه. سي. ساها هو من كبار المسؤولين في الحكومة الهندية، ويعمل بشكل مستقل في القضايا المتعلقة بالهجرة القسرية في جنوب آسيا، والآراء الواردة في هذا المقال تعبر فقط عن آراء الكاتب الشخصية، ولا ينبغي اعتبارها تعبيراً عن وجهة نظر الحكومة الهندية.**  
**البريد الإلكتروني: kc.saha@inc.in**

موقع منظمة إعادة تأهيل لاجئي إيلام، على الإنترنت  
[www.iorc.org](http://www.iorc.org)

■ إدماج برامج الصحة، والتغذية، والبرامج المدرة للدخل، وبرامج القروض صغيرة الحجم، وبرامج التدريب على تحسين المهارات.

■ استحداث وسائل مبتكرة لتعبئة الموارد من المغتربين في دول التوطن أو دول المنشأ.

■ توفير تدريب عملي ومساعدة فنية لإيجاد سبل مستدامة لكسب الرزق.

■ دعم المصادقة مع الجهات المانحة وجذب مصادر جديدة للتحويل

■ إنشاء جهاز للعاملين الماهرين قادر على تقديم إعانات مادية طويلة الأمد وتقديم المساعدة في عمليات إعادة البناء في المناطق التي شهدت صراعات.

وتساعد برامج التمكن التي تنفذها المنظمة للاجئين ليس فقط لإيجاد فرص عمل

والتأشيد المدربين لشراء الأدوات اللازمة لهم. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٢٠٠٠ لاجئ يعملون حالياً في صناعة البناء.

### الدروس المستفادة

قدمت المنظمة نموذجاً للمساعدات والخدمات التي توفرها منظمات اللاجئين التي تقوم بمشاريع ذاتية في أماكن أخرى، وأثبتت أن المنظمات التي يتولى أمرها اللاجئون بأنفسهم يمكنها تحقيق الأتي

■ إعداد برامج تركز على معرفة دقيقة باحتياجات اللاجئين.

■ الاستخدام الأمثل للموارد لصالح أكبر عدد ممكن من اللاجئين.

■ ضمان عدم تجاهل احتياجات الأفراد المستضعفين في المجتمع.

## فرص المعيشة للاجئين السودانيين

بقلم: ليبين نيلسون مورو

السيرة الذاتية، أساليب إجراء المقابلات الشخصية، الحكم الجيد، المهارات اللغوية، وتمكين المرأة. وقد عاد بالفعل عدد من اللاجئين السودانيين من القاهرة إلى جنوب السودان. ووجد أغلبهم عملاً بشكل أساسي في المنظمات الممثلة بالشؤون الإنسانية ولكن البعض مازال يعمل بالإدارة المدنية التابعة لجيش تحرير شعب السودان التي تنقتر إلى حد كبير إلى المواطنين الماهرين. وعندما يتم التوقيع على معاهدات السلام بشكل نهائي سوف يتمكن المئات من الإسهام في إعادة بناء وطنهم وتحقيق سلام دائم.

**يعمل ليبين نيلسون مورو لدى مكتب الدراسات الأفريقية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ويترأس حالياً في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. بريده الإلكتروني: leben.moro@sucegypt.edu**

وفي عام ١٩٩٥، أنشأت منظمة «ويندل تراست انترناشيونال - Windle Trust International» جمعية أهلية باسم Skills for Southern Sudan «مهارات جنوب السودان». لمساعدة اللاجئين السودانيين المتعلمين المقيمين في بريطانيا وشرق أفريقيا على تنمية المهارات اللازمة لسوق العمل ومساعدتهم على إيجاد عمل لهم. وفي عام ١٩٩٧، أسست جمعية «مهارات» مفرأة لها هي كينيا لتسهيل عودة المتخصصين السودانيين إلى أفريقيا وتنظيم ورش عمل للبحث عن عمل والمساعدة على توظيفهم. وفي فبراير عام ١٩٩٩، افتتحت الجمعية مكتباً لها في القاهرة لتوفير المعلومات والدعم للسودانيين اللاجئين الذين يرغبون في تلقي التدريب والحصول على فرص عمل في شرق أفريقيا وجنوب السودان. إلا أن مكتب القاهرة مغلق حالياً.

وهضماً عن ذلك، نظمت الجمعية دورات تدريبية (في القاهرة وجنوب السودان وبيرودي) عن موضوعات مثل كتابة التقارير، إعداد

من أكثر اللاجئين تصوراً في مصر، الطلاب السودانيين السابقين الذين ظلوا في مصر عندما تمت الإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة في السودان عام ١٩٨٩. وقد تمكن عدد ضئيل منهم من الاستمرار في الغرب، ولكن ظل أغلبهم في مصر كلاجئين، إلا أن القهود القانونية منهم من العمل بشكل رسمي.

ويعمل الكثير منهم بشكل غير قانوني في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم. والبعض مهم يملك في المنزل دون عمل اعتماداً على روجاتهم، ونتيجة لذلك تحملت المرأة العبء الأكبر من المسؤولية لإعالة أسرته. وذلك غالباً لأن الرجل لا يرغب في العمل بالوظائف المتاحة الأقل مكانة والأقل مرتباً. ويتلقى بعض الطلاب السابقين تحويلات مالية من الأقارب والأصدقاء في الغرب، وهو ما يحد من دور رئيسياً لاستمرارية البقاء بالمسيرة للكثير من اللاجئين في مصر.



# ركن الخطباء

## لماذا انسحبت منظمة أطباء بلا حدود من أفغانستان؟

بقلم: أنوك دولا فور تري

محدرة الناس من أن الإعانات المستقبلية ستتمتع على تقديم معلومات عن طالبان والقاعدة. ويمارس الجنود الأمريكيون وجنود الناتو مهام غير عسكرية وهم يرتدون ملابس مدنية. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية يعتمد اعتماداً كاملاً تقريباً على التمويل الأمريكي. فلا عجب إذن أن يخطط الأمر على المواطنين الأفغان العاديين

وقد لا يكون في وسعنا فعل الكثير لإزالة هذا الخطط. رغم أننا مديون لهابين وفاسيل، وبمسألة، وإجمل، وبهم والضبط على الحكومة الأفغانية لمحكمة قاتليهم وإدانة المناخ الحالي الذي يساعد على الإفلات من العقاب، وتبين علينا أيضاً أن نضبط على حركة طالبان لكي تسحب الاهتمام الذي وجهته إلى منظمة أطباء بلا حدود بأنها تقدم المصالح الأمريكية ولكن تسحب أيضاً تهديداتها الموحية ضد من يعملون باستقلالية وحيدة لمساعدة الأطفال الضحايا، وعلى صعيد المستويات السياسية العليا، علينا أن نضبط على قوات التحالف ومنظمة الأمم المتحدة ومنع المنظمات غير الحكومية حتى يوقفوا كل التصرفات التي تساهم في إحداث خلط بين الهويات والتفاني من احترام العمل الإنساني المستقل.

ويتبين علينا أن نطالب مخلصين للثأر الأعلى الذي شاركنا فيه جميعاً مع هابين. إننا نذكر الخطوات الأولى التي جعلها أطباء ومرضعات منظمة أطباء بلا حدود في أفغانستان عام ١٩٨٠، على قوالب الببال عبر السمات الضيقة وحقن الجبال، متعدين الجليل والواجب، لكي يتقدموا من الوصول إلى أناس معزولين عن المساعدات. لقد وصلنا عملاق دور انتفاع طوال ٢٤ عاماً رغم حروب المجاهدين، وحكم طالبان، وعملية التحرية الدائمة. ونأمل أن تتمكن منظمة أطباء بلا حدود في يوم من الأيام من العودة إلى جانب الشعب الأفغاني

أنوك دولا فور تري هي منسقة المشاريع بمنطقة أطباء بلا حدود الدولية  
www.msf.org ويمكن الاتصال بالكاتبه عن طريق البريد الإلكتروني التالي:  
anouk.delafortrie@msf.org

احتسى هذا الإجراء في أفغانستان حالياً مع كل عمليات القتل والافتقار إلى المتابعة الحكومية، والتهديدات الصريحة الموجهة من حركة طالبان ضد منظمة أطباء بلا حدود.

وليس من الأمانة أن نقول إن السبب في عمليات القتل هو ما تقوم به قوات التحالف من أعمال وكذلك الحط الذي زرعه الولايات المتحدة عندما أطلقت على المنظمات غير الحكومية أسماء مثل «الفرق المدنية المعاونة للجيش» و«أعضاء فريق مكافحة الإرهاب».. إن مسؤولية مقتل هابيل وزملائها تقع دون شك على عاتق أولئك الذين أعطوا الأوامر بالقتل وقاموا بالتنفيذ ومع ذلك، هم ذلك خلال تبيهم للمفهوم القائم على أن المساعدات الإنسانية هي جزء من استراتيجيتهم الأكبر، قام

السياسيون الغربيون بنشر الفكرة المستندة إلى أن الهيئات الإنسانية لم تعد مستقلة أو حادية

ومن المعروف أن القاعدة المحلي، والجماعات المتطرفة وقوات التحالف تستفيد جميعها من إساءة استغلال جهود تقديم المساعدات الإنسانية وليست هذه ظاهرة جديدة. إنما الجديد هو حجم هذا التلاعب. ولعل هذا الوضع قد تفاقم مع وصول عشرات المنظمات غير الحكومية الجديدة التي لا تلتزم بالصورة باستقلاليته عن مموليها أو بالحيدة تجاه الأطراف المتحاربة. ونتيجة لهذا التمو القوضي والسرير، إلى جانب تضاعف عدد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أصبح الكثير من المتطرحين غير قادرين على التفرقة بين المجموعات المسلحة والأطراف الفاعلة الإنسانية.

ففي أفغانستان يوجد قدر محدود جداً من التهم والمساعدة للتلطع الواسع من الوكالات العاملة فيها. إذ أطلق المواطنون الأفغان المدينون لقب «طالبان ثورتاً» على الأحابث الذين يتقاضون رواتب عالية ويمرون أمامهم من البرق في سيارات من طراز تويوتا لا تدور كروي التي يبلغ ثمنها ٧٥ ألف دولار وتوزع قوات التحالف في جنوب أفغانستان مشورتاً تعمل صورة شالية تعمل كبساً من التمح

«هليلين» من منظمة أطباء بلا حدود - هولندا... عبارة مكتوبة على بطاقة يخط أبدي محروم مدحية كبيرة ومتروكة على لوح أبوص فارغ يكتبت فارغ في كابول. هذه البطاقة خاصة بهليلين دو بير التي قُلت مع أربعة من زملائها في ٢ يونيو / حزيران ٢٠٠٤ على بعد بضعة مئات من الكيلومترات من المكتب الذي كانت تمر به في طريقها من وإلى مشروعيها في مقاطعة بادجيس.

بعد بضعة أسابيع من مقتله، حاطب والدا هابيل الجمعية العامة لمنظمة أطباء بلا حدود متعالي بقدر من الكرامة والشجاعة والحكمة بكاد يهتق ما هو متوفر لدى البشر خاصة بالنسبة للزوجين فتدا ابتهمنا ذات التسمية والمعتدين ربما من أجل مثل أعنى، إنه مثل أعلى يبدو وكأنه في غير زمانه الصحيح في عالم اليوم اصطفقت، حيث يشكر العسكريون في هيئة عاملي

في الأنشطة الإنسانية بينما يتقرب العاملون في الأنشطة الإنسانية إلى من لديهم برنامج سياسي أو عسكري في مقابل حصولهم على تمويل مستمر.

ويؤمن كينس جلال، مدير المشروع الذي كانت تعمل به هابيل، بشدة بأن منظمة أطباء بلا حدود لا ترغب في أن تتحول إلى وكالة مسلحة لتقديم الخدمات الطبية. إنما تؤمن بالعمل الإنساني الأعلى القائم على أن الذهاب إلى مناطق الصراع دون سلاح في محاولة لإنقاذ الأرواح والتضيق من الألام هو إعادة تأكيد لكرامة الإنسان. لقد قتل ثمانية متطوعين وغيرهم الكثير من طاقم العمل المحلي منذ إنشاء منظمة أطباء بلا حدود في عام ١٩٧١. يقول جلال: «إن ذلك هو ما أعطى ما يتعين علينا تحمله. إذ لا يمكن تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة مأمونة لشأن، فيذهب متطوعينا إلى الصومال، أو الكونغو، أو أفغانستان» هابيل يتناول بذلك المخاطر كجزء من عملهم مع الأشخاص الذين يواجهون مخاطر أكبر بكثير من أن ما ينبغي علينا أن نطالب به هو توفير إطار من الاحترام لسلامة متطوعيها وطاقم عملها. وقد



# دارفور: لا يوجد لها حل سريع

بقلم: أليكس دو فال

التاحية البطارية. ليس من الصعب جداً تسمية التصابيا الإقليمية هي دارفور. ذلك أنه لا يوجد لدى المتمردون أي رغبة في طرد السكان العرب السود الأصليين من دارفور، كما أنهم لا يسعون للحصول على حق تقرير المصير أو الانفصال. وإنما تتحضر مطالبهم على الإنصاف في التنمية، وحقوق الأراضي والمدارس والمستشفيات والديمقراطية المحلية. وكل هذه المطالب معقولة جداً. ومن الممكن أيضاً التفاوض لإيجاد صيغة لتطبيق مبدأ الحكم الذاتي في هذا الإقليم

ويمكن تسريع عملية حل مشكلة دارفور من خلال تطبيق اتفاق نيفاشا، أي الاتفاق المعوري الذي تم بوساطة دولية ووضع صيغة لتقسيم السلطة والأرض بين حكومتهم والقروم والحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع ذلك، ينبغي أن تتم إعادة النظر في العديد من الصيغ التي طرحها اتفاق نيفاشا، الذي صيغ على أساس اقتسام بسيط للسلطة والثروات بين الشمال والجنوب. فقد تم بموجب هذا الاتفاق تقسيم المناصب الحكومية البارزة بين حزب المؤتمر الحاكم والجنوبيين. فمن منهم سيستحق جانباً ليعطي دارفور نصيبها المناسب من التمثيل؟

ومن المفترض أن تكون هناك مزايا لإحصار الرعي الجنوبي جون جاراتنج إلى القروم في منصب نائب رئيس الجمهورية. إذ يصير جاراتنج إلى أن يمثل تحالفاً يضم كل المواطنين السودانيين من العرب، بمن فيهم أهالي دارفور، لذا سيكون من المستحيل سياسياً أن يؤيد الحرب في دارفور.

لقد بحث الاتحاد الإفريقي إلى دارفور شتين مرافياً حتى الآن لمراقبة وقف إطلاق النار. كما أن هناك ٣٠٠ جندي إفريقي متجهين وقف كتابة هذا المقال إلى دارفور لضمان سلامة نقل مرافقي وقف إطلاق النار. ويقاوض الاتحاد الإفريقي الآن كي يصل عدد القوات المكلثة بحملة المدنيين المروعين في دارفور إلى ٢٠٠٠ حدي. كما يمكن زيادة أعداد هذه القوات القادمة من بنجيريا، ورواندا، وتنزانيا بجنود وقف أفارقة يعملون تحت نفس القيادة. وإذا احترمت هذه القوات العقيلة المحلية وسارت العملية السياسية قدماً، فإن ذلك من شأنه أن يقلل من المحاطر إلى أدنى الحدود. ولكن عملية إعادة تشكيل إقليم دارفور ستكون طويلة ومعقدة ومكلفة.

طريق مقالولين مدنيين. كما يمكن توزيعها بشكل أكثر فاعلية عن طريق وكالات الإغاثة.

لكر أكثر مساعده يمكن تصديدها لدارفور هي السلام. من الناحية النظرية، هناك وقف لإطلاق النار؛ ولكن من الناحية العملية تتجاهل الحكومة (وميليشيا) الحانجاويد وقف إطلاق النار هذا ويستجيب المتمردون بالمثل. وتتصو الحكومة السودانية تشكيلها للجناجاويد وتسليحهم وتوجيههم. بيد أن الحكومة قد فعلت كل ذلك بالفعل، ولكن «الوحن» الذي ساعدت القروم في خلقه قد لا يمثل دائماً لأوامرها: ذلك أن هناك شعوراً عميقاً بعدم الثقة تجاه العاصمة بين الداروريين. كما أن قادة الحانجاويد يعلمون أنه لا يمكن أن تسرع أسلحتهم بالقوة. وقد تكون أفضل وسيلة. وربما الوسيلة الوحيدة، لتزاع الأسلحة هي تلك التي استخدما البريطانيون قبل حوالي خمسة وسبعين عاماً. وتتمثل هذه الوسيلة في إنشاء إدارة محلية فاعلة، وتنظيم ملكية الأسلحة، والعزل التدريجي للقروم عن القانون وقطاع الطرق الذين يرفضون الامتثال للأوامر. لقد استغرق ذلك من البريطانيين عقداً من الزمن في ذلك الحين وأن يستغرق أقل من ذلك اليوم. ولا يرجع ذلك إلى ازدياد كمية الأسلحة الآن فحسب وإنما يرجع إلى ازدياد حدة الاضطراب السياسي.

وهناك مسألة أخرى هي حقوق الإنسان إذ ينبغي أن يتم التحقيق في ادعاءات حدوث إبادة جماعية وتحديد المسئول عنها. ومن الأفضل أن تتولى هذه المسألة لجنة دولية. أو ربما محقق خاص من المحكمة الجنائية الدولية

ويمكن التوصل إلى حل سياسي أثناء معالجة هذه القضايا العاجلة. وفي الوقت الحالي، توجد هجوة واسعة بين الأطراف المتنازعة، لأن اللغة السائدة بينهم هي لغة تبادل الاتهامات. ومن

يغاني سكان إقليم دارفور السوداني متروك الأعراف من الفقر المدقع.

والجوع. والأمراض المعدية. وبالإضافة إلى ١،٢ مليون نازح يعيشون ويموتون في مخيمات على حاصي حدود دارفور مع تشاد، هناك مئات الأللاف يهرع ينامرون من أجل البقاء في بيوتهم بالمناطق الشاسعة التي تسيطر عليها حركات التمرد التي تعارض حكومة القروم.

كانت هناك تنبؤات قوية بحدوث محاعة جماعية بعد الخلفاء الذي أصاب السودان عام ١٩٨٤، فقد حدثت هيئات الإغاثة من وفاة ما يربو من مليون شخص إذا لم يتم إرسال مساعدات غذائية. وبالفعل لم تصل المساعدات الغذائية ومات كثيرون - حوالي ١٠٠،٠٠٠ - ولكن مجتمع دارفور لم ينهر بسبب مهازات أفرادها الهائلة على البقاء على قيد الحياة. فقد كالى لديهم احتمالات غذائية. وكانوا يسافرون لمسافات بعيدة جداً بحثاً عن الطعام أو العمل أو المساعدات الحيرية. وفوق كل ذلك كانوا يجمعون الغداء البري من الشجيرات. أما الآن، فقد سرقت الاحتياطات الغذائية والماشية، فما هائلة القدرة على جمع الأعشاب البرية والحبوب وأوراق الشجر الصالحة للأكل إذا كان ترك المحيم يعني المخاطرة بالتمرد للاغتصاب، أو التشويه، أو الموت؟ لذا يجب أن تؤخذ التنبؤات بوقفاً ما يربو من ٢٠٠،٠٠٠ شخص نتيجة الجماعة على محمل الجد.

وهناك مساع حثيثة لإيصال المساعدات إلى دارفور. غير أن المساعدات الشاسعة التي يجب قطعها للوصول إلى دارفور تفتي أن المساعدات الغذائية ستكون مكلفة وغير كافية على الأرجح. فمن المفري أن يتم إرسال الجيش البريطاني لإيصال الغداء إلى دارفور. ولكن ذلك سيكون مجرد عمل رمزي؛ لأن من الممكن إرسال المساعدات بواسطة الطائرات متكلفة أقل عن

كوبوم دارفور  
دارفور  
٢٠ ٤



اليكس دو فال هو مدير جاستس أفريكا  
Justice Africa [www.justiceafrica.org](http://www.justiceafrica.org)  
ومؤلف كتاب المجاعة القاتلة: دارفور،  
Famine that Kills: ١٩٨٤-١٩٨٥  
Darfur, Sudan 1984-1985 ويمكن  
الاتصال بالكاتب عن طريق البريد  
الإلكتروني التالي:  
[alex\\_de\\_waal@compuserve.com](mailto:alex_de_waal@compuserve.com)



# ركن الخطباء



## الاتفاقية المكملة: هل تكفل حماية أفضل للاجئين؟

بقلم: مانيشا توماس وإد شينكيرج فان ميروبو

الحكومية التي تعمل عن كثب مع اللاجئين يعكس رغبة أكبر في أن تلبي هذه الاتفاقيات احتياجات الدول بدلاً من أن تضمن احترام حقوق اللاجئين.

ومن الناحية الإيجابية، قد تُسكّر الاتفاقية المكملة أساس الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لأوضاع اللاجئين التي طالما عانوا منها، وربما كانت خطوة إعادة التوطين أفضل الخطة لأنها قادرة على التركيز على عدد معين من القضايا والعمل مع عدد من الحكومات للانفاق على برنامج إعادة توطين محدد بفترة زمنية، وهي نفس الوقت، قد تجد الخطة الثالثة أيضاً حلولاً دائمة لنفس القضايا عن طريق تشجيع إعادة الاندماج محلياً من خلال تقديم المساعدات التنموية.

وثير كل الأنشطة المتصلة بالاتفاقية المكملة التساؤل التالي: هل حل هذه المعايير التي يسعى الجميع من أجل تحقيقها هي مفاهيم جديدة بالفعل، أم أنها مجرد مفاهيم قديمة تم تعديلها لتتلاءم استسكان الدول؟ ستستمد الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا كانت ظروف حماية اللاجئين قد تحسنت أم لا.

مانيشا توماس هي مسئولة الشؤون الإنسانية وإد شينكيرج فان ميروبو هو منسق المجلس الدولي للوكالات المتطوعة: [www.icva.ch](http://www.icva.ch) ويمكن الاتصال بالكتابة عن طريق البريد الإلكتروني التالي: [manisha@icva.ch](mailto:manisha@icva.ch)

وتجري الآن مفاوضات من خلال مجموعة أساسية من أجل وضع إطار متعدد الأطراف لاتفاقيات تصاهم حول الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين (مع ملاحظة أن اسم الوثيقة قد يتغير). وقد دعيت المنظمات غير الحكومية لأبداء ملاحظاتها على المسودات المتنوعة للوثيقة، ولكن هذه المنظمات لم تتمكن من المشاركة في اجتماعات المجموعة الأساسية.

٢. تراسست سويسرا بمشاركة جنوب إفريقيا العمل في الخطة الثانية. - الحركات الثنائية غير المنظمة للاجئين وطالبي اللجوء، وهي هذه الخطوة يعق لاية دولة أن تضمن إلى المجموعة الأساسية - على عكس خطة إعادة التوطين - كما تتضمن المجموعة الأساسية أيضاً منظمات غير حكومية، وسيجري المنتدى السويسري لدراسات الهجرة والسكان دراسة حالة حول عدد من الحالات الصومالية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة التأكيد من أن هذه الدراسة لن تشكل الأساس الأوجد لاية اتفاقيات. كما أن هناك معاوف من أن يتم وضع تعريف ضيق لمفهوم الحماية الفعالة، الذي تم إدخاله فجأة في المناقشات المتصلة بهذه الخطة. ليتلاءم مع مصالح الدول وليس مع مصالح اللاجئين وطالبي اللجوء.

٣. وبالنسبة لخطة، المساعدات التنموية المحددة الهدف والساعة إلى تحقيق حلول دائمة، التي تؤيدها الدامبارك واليابان، فقد بدأ تنفيذها منذ فترة قصيرة جداً. وقد تم تقديم تقرير ميداني يضم القضايا محل النقاش إلى الاجتماع الأخير للمنتدى في مارس/ آذار ٢٠٠٤.

يعد مصبي عام ويصف على بداية تطبيق الاتفاقية المكملة. تتقدم مكونات هذه الاتفاقية الثلاثة بغطى متفاوتة. ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي من -الترتيبات الخاصة- التي وعدت بها الاتفاقية. هل ستظهر حماية أفضل للاجئين عندما يتم تنفيذ هذه الترتيبات أم أن هذا سيخدم مصالح الدول فقط؟

قد رود لوبر، موص الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يعرض فكرة الاتفاقية المكملة في اجتماع مجلس العدالة والشؤون الداخلية التابع للاتحاد الأوروبي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. لقد روج لهذه الفكرة قائلاً إنها «تصنف إلى النظام قدرة أكبر على التوقع، وستجعله يتكيف بشكل أفضل مع وقائع العصر الحالي بما يتناسب مع مصالح كل من الدول وأولئك الذين يبحثون للحماية الدولية». وأضاف قائلاً إن كلمة «مكملة» تشير إلى «عدد من الاتفاقيات الخاصة التي تهدف إلى موازنة تحديات العصر والمستقبل في جو من التعاون الدولي».

ويبدو أن الهدف الأساسي غير المعلن من الاتفاقية المكملة، موجه نحو تدعيم سياسات الدول الصناعية العقيدة للجوء أكثر منه نحو تحسين حماية اللاجئين. وعن طريق دفع الحكومات الغربية إلى تقديم مزيد من المساعدات التنموية إلى الدول البامية لتلبية احتياجات اللاجئين، ستعد الدول البامية وسيلة للاندماج للاتفاقيات المتصلة «بالاتفاقية المكملة».

الخطط الثلاث المكونة للاتفاقية المكملة:

وتمارس كثير من الحكومات ضغوطاً كي يتم التفاوض بشأن «الاتفاقيات الخاصة» بين الحكومات فقط. ويبدو أن هذا التحرك من جانب الحكومات لتقييد دور المنظمات غير

١. تقود كندا تميزد العلة الأولى، «الاستضافة الاستراتيجي لإعادة التوطين»، وهي أول خطة يتم تنفيذها فعلياً.

١. تصحيح لورود فورير، موص الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في اجتماع غير رسمي للمجلس الأوروبي بعدالة والشؤون الداخلية كويبيك ١٢ سبتمبر /أيلول ٢٠٠٢ (مطامع) على موقع المجموعة لتاليا لشؤون اللاجئين ([www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)) بالإضافة إلى شارلي مملكة بالمتنري [www.migration-population.ch](http://www.migration-population.ch) انظر العدد التالي



# حماية ودعم السودانيين العائدين من تلقاء أنفسهم

بقلم: جون روغه

وشافة سيراً على الأقدام، وتوجد وسائل نقل تجارية من الخرطوم ومدن شمالية أخرى، حيث يوجد معظم المرحّلين داخلياً، إلى نقاط العبور الأساسية المؤدية إلى مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان. وجدير بالذكر أن كل التنازحين داخلياً تقريباً الذين عادوا إلى

هناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية الهشة لقدر كبير من عدم الاستقرار

الجنوب حتى الآن وصلوا إلى نقاط العبور هذه باستخدام وسائل النقل التجاري المزدحم، ومع ذلك، كثيراً ما وجد هؤلاء المرحّلون أنفسهم عاجزين عن إكمال الرحلة بسبب تكلفة وسائل النقل من نقاط العبور إلى الجنوب أو عدم توفرها، أو بسبب عدم كفاية الطعام والموارد المالية لمواجهة رحلاتهم سيراً على الأقدام. وتقع السبل بعد كبير من المندوبين في مدينة كوستي، على بعد ٢٠٠ كم جنوب الخرطوم، بطراً لتعمل كلهم من المراكب البرية اللازمة لنقلهم إلى أعالي النيل الأبيض

وبما أن المرحلة الجنوبية بالنسبة لمعظم رحلات العودة إلى الوطن تمت سيراً على الأقدام، فإن الاستراتيجية المتبعة تتمثل في ضمان توفير المساعدات المادية الأساسية واللوجستية على طول العودة الرئيسية. وسوف يتم إبلاغ المندوبين بتوافر هذه الخدمات عند نقطة الانطلاق، وسيطاف المرحّلين داخلون منها إلى المندوبين. ومع ذلك، فإن المندوبين الأساسية وحرصت كسب الجيش في مناطق العودة المحتملة قليلة جداً أو غير موجودة في كثير من الأحيان وهناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي حركات العودة الجماعية بشكل أسرع من اللازم إلى تعريض عمليات السلام المحلية لقدر كبير من عدم الاستقرار. وأساساً المصالحات هي أن تؤدي العودة الجماعية السريعة بمساعدة إلى نقل المجموعات من الشمال إلى الجنوب، ويوجب أن توازن المساعدات المقدمة إلى المندوبين من تلقاء أنفسهم بين الحاجة إلى توفير مساعدات لإنقاذ الأرواح وبين الخطر المتمثل في خلق عامل جذب للناس للعودة إلى مناطق غير قادرة على استيعابهم بشكل دائم.

## إعادة السلام في مناطق العودة

بعد أكثر من عشرين من الحرب، قضياً تماماً على

في الوقت الذي تتقدم فيه عملية السلام في السودان ببطء، تشكل العودة التلقائية للتنازحين بسبب الحرب الأهلية التي دامت ٢١ سنة: وتسريح المقاتلين، ونزع أسلحتهم، وإعادة دمجهم في المجتمع تحديات غير مسبقة فيما يتعلق بإعادة الدمج.

تمود الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية المقترحة.

ولا يزال هناك جدل كبير بين طواقم الاسم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حول حركات العودة سواء تلك التي تقدم لها مساعدات أو تلك التي تتم تلقائياً دون مساعدات، وهناك قلق كبير إزاء قلة الإمكانات في الجنوب، وعدم كفاية هذه الإمكانات لاستيعاب أعداد كبيرة من المندوبين. وهناك مخاوف من أن تسبب العودة الجماعية في إثارة نزاع محلي حول استخدام الموارد الطبيعية والخدمات المحدودة فعلياً. وقد رفض بعض الحوادث من قبل في رومييك ولاية غرب الاستوائية.

ويركز الجميع أن الكثير من المرحّلين متلهوفين جداً للعودة وأن حركات العودة غير المصحوبة بالمساعدة غير هذه المسافات الطويلة للغاية سوف تخلف لثماذين صدمات مفردة يمكن أن تؤدي إلى بعض الصعوبات في الأرواح. وهي إطار الحجة المشتركة للعودة الثانية لاتفاق السلام. وضمت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في تصورها أن حركات العودة ستكون تلقائية في البداية. ويتصور كلا الطرفين، لا سيما الحركة الشعبية لتحرير السودان، أنه سوسيع برنامج على المدى المتوسط لحركات العودة التي تقدم لها مساعدات بمجرد أن تتحسن الظروف في مناطق العودة. ونتيجة لذلك، نشد كلا الطرفين المجتمع الدولي لتقديم مساعدات لتتأهل أعيان المعيشة على طول الطرق الرئيسية للعودة والمساعدة في توفير الاحتياجات المادية لإعادة الدمج في المناطق الرئيسية للعودة. ولم يتوصل كلا الطرفين بعد إلى اتفاق نهائي حول استراتيجية متوسطة الأجل للعودة وإعادة الدمج الشاملة، واستعادة الحياة الطبيعية، التي تتضمن أيضاً إعالة التنازحين الذين لا يرغبون في العودة، وسيستمر تحقيق كل ذلك مساعدة المجتمع الدولي.

## رحلة العودة

تستلزم حركات العودة التلقائية إلى الجنوب، وفي مناطق الجنوب، دعماً نتيجة المسافات الهائلة، وقلة الطرق المصالحة لكل النصول، وعدم وجود وسائل النقل التجاري، والحاجة إلى القيام برحلات طويلة

في مايو ٢٠٠١ عقب محادثات مطولة في مدينة نيشا الكهية بواسطة من الهيئة الحكومية للتعمية (إيجاد). وقت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكولاً من المتوقع أن يؤدي إلى توقيع اتفاق سلام شامل في وقت لاحق من هذا العام. ومنذ بداية عام ٢٠٠١ عاد إلى الجنوب ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ مارج داخلي كانوا مقيمين في الشمال وعلى الرغم من تباطؤ تدفق المرحّلين داخلياً بسبب بداية موسم الأمطار في يونيو/حزيران. من المتوقع أن يشترع هذا التدفق ثانية في أكتوبر/تشرين الأول عند انتهاء الأمطار لا سيما بعد توقيع اتفاق السلام.

ولم يتضح بعد كم من التنازحين داخلياً في السودان الذين يرضعونهم ٢٠٠٠ مليون شخص أكثر عدد للتنازحين داخلياً في العالم) إضافة إلى أكثر من نصف مليون لاجئ. سوف يعودون وما هي الفترة الزمنية اللازمة لذلك. وفقاً للأرقام التقديرية المتفق عليها من كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، من المتوقع أن تصل حركات العودة خلال فترة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر عقب إبرام اتفاق السلام الشامل إلى ١٠٠٠٠٠٠ مارج داخلي بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠ لاجئ. ويتوقع أن يضاهي هذا العدد ١٥٠٠٠٠٠ مائل من المندوبين تسريحهم وحديث بالذكر أن الذين عادوا، وعامية الذين من المرجح أن يعودوا خلال الأشهر التالية لاتفاق السلام سوف يعودون من تلقاء أنفسهم ويشكل مستقل وليس كجزء من أية حركة منظمة واسعة النطاق للعودة. وسوف تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنقل اللاجئين العائدين إلى أماكن متفرقة في الجنوب ليواصلوا رحلتهم بشكل مستقل إلى وجهاتهم النهائية.

وأحد العوامل المؤثرة في رعية الحركة الشعبية لتحرير السودان في تشجيع التنازحين والمنازحين داخلياً على العودة هو توقيع اتفاق الوارد في بروتوكولات السلام الذي ينص على إجراء انتخابات في غضون ثلاث سنوات من توقيع اتفاق السلام. ويجب أن يسبق الانتخابات إجراء إحصاء سكاني من المفترض أن يحل المسألة التي طالما كانت موضع نقاش إلا وهي سكان الجنوب الذين يقدر عددهم حالياً من ٧ إلى ١٠ ملايين نسمة. لا شك في أن أعداداً من المرحّلين داخلياً واللاجئين المائتين سوريين بقوة من



## بوسائل جديدة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية إلى تحويل أكبر عدد من المائدين إلى مناطقهم الأصلية قد تتعارض مع رغبة الكثيرين منهم ممن يؤثرون العودة إلى المناطق الحضرية. وعلى السلطات السودانية والمجتمع الدولي أن يحميا حق كل التاجزين في العودة بأمان وكرامة بناء على اختيار حر مدعم بالمعلومات عن وجهتهم النهائية. ومن الضروري جداً أن توضع ترتيبات لمراقبة سلامة المائدين وكرامتهم على الطرق البرية سيما وصغار قدرتهم على الوصول إلى وجهاتهم المحترقة دون عرق. وتقع على عاتق السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية المسؤولية الأساسية لضمان حماية المائدين من كل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المدنية.

**جون روغان هو كبير مستشاري مدير قطاع التنسيق بين الهيئات في مجال النزوح الداخلي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) Humanitarian Affairs، جنيف. ويمكن التواصل مع [www.reliefweb.in/idp](http://www.reliefweb.in/idp) وبمكتب بالكلب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: [idsunit@un.org](mailto:idsunit@un.org) الآراء الواردة في هذه المقالة آراء شخصية لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.**

١. مقدمة التغطية تضم جولي ورايبر والهيبي وكوبا، والصومال والصومال وأوغندا انظر [www.idpadd.com](http://www.idpadd.com) ٢. تم البروتوكولات متوافر على شبكة الإنترنت في الموقع التالي: [www.idpadd.com/power2010sharing.pdf](http://www.idpadd.com/power2010sharing.pdf) ٣. هذه الأرقام لا سيما أرقام التاجزين د. ط. معصرة للفر كبير من التفتير ولا تتضمن الخارجين داخلياً واللاجئين حالياً بسبب أزمة دارفور. ٤. كما جاء في الصلة المنظمة لتعود التفتير في السودان The Framework Plan for Spontaneous Return in Sudan الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. ١٣ يوليو/ تموز ٢٠١١. بول كير من المراقبين أن الأرقام الصلبة الخارجين داخلياً أقل

الأسلحة الخفيفة في كل مكان. ومن الحيوي أيضاً تعزيز الآليات المحلية لحل النزاعات التي تنشأ بسبب الحصول على الأراضي والممتلكات باستعادة الممتلكات. ويوجد في الوقت الراهن أقل من ٢٠ قاصداً في مناطق الجنوب التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وستستلزم إعادة الدمج واستعادة الهياكل المحلية أيضاً اتخاذ إجراءات واسعة النطاق لرفع الأداء. ذلك أنه في كل أرجاء الجنوب، ما زالت المدن التي تسيطر عليها الحكومة معزولة عن المناطق النائية العاصمة بسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان بواسطة حلول الأنعام. وسوف يعتمد التناهي الاقتصادي للمائدين في كل من مناطق الحضر والضيف على إعادة ربط تلك المدن بالمناطق النائية. الأمر الذي يستلزم إجراء عملية واسعة لنوع الأنعام.

## الخيار الحضري

يشكل التناحور داخلياً في الخرطوم. وأولئك المقيمون في مدن شمالية أخرى، مشكلة خاصة ذلك أن غالبيتهم عاشوا فترة طويلة في الشمال وكثيراً منهم ولدوا هناك كما أن كثيراً من هؤلاء الخارجين مدحجون نسبياً في المجتمع ويشغلون عادة وظائف. وإن كان ذلك في أحياء كثيرة باحور متدنية وكثيراً منهم لديه أطفال في المدارس المحلية. ومن المتوقع أن يبتني كثير منهم موقف الانتظار والترحيل أو سيظلون في الشمال لأجل غير مسمى. وسيرغب بعض هؤلاء التاجزين في العودة الورية إلى الجنوة كجزء من الموجه المتوقعة التالية لاتفاق السلام. ولكن معظم حركات العودة هذه ستكون من الحضر إلى الحضر. ومن المنتظر أن يكون الحال كذلك لا سيما بالنسبة للشباب الذين نشأوا في المدن الشمالية. والمتأهلين المصيرحين. وكذلك المائدين إلى الزمان من مخيمات في مناطق شبه حضرية مثل كاكوما في كينيا. وستظل فرص كسب العيش محدودة لبعض الوقت وهناك أيضاً خطر وجود شريحة كبيرة من الشباب المائلين للعمل لا سيما من الذكر الذين يستطيع الكثير منهم الحصول على أسلحة خفيفة. مما سيهمس عملية السلام الوشيقة للخطر. وقد وقعت فعلياً بضع حارات في حوا ذلك. يجب أن يتوجه للمائدين من الحضر تدريب مهني إلى جانب مساعدتهم على كسب العيش

المكاسب التنموية المحدودة التي تمت خلال فترة السلام التي دامت إحدى عشرة سنة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٢. أصبح جنوب السودان اليوم أحد أقل مناطق العالم تقدماً. إذ يوجد به أعلى معدل في العالم لوفيات الأطفال والأمهات ولعدي أعلى نسب الأمية بين الذكور. وبذلك لا يوجد مجال مدبرين في المجال الصحي. هذا بالإضافة إلى ندرة العمالة الصالحة للشرب واقتصاداً فرص كسب العيش على زراعة المحاصيل المعيشية أو الرعي.

سوف يدمج المائدين مرة أخرى وسط مجموعة من السكان طلت معزولة بشدة على مدار عقدين من الزمن حتى من المصنوبات الدنيا من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وسيستمر السكان المقيمين أن كثيراً من المائدين قد اكتسبوا قِيماً إنسانية. أو سيكتفون في ولائهم السياسي لأنهم لم يدمجوا الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذا، فإن أية مساعدة تستهدف المائدين بشكل خاص وتزودهم بموارد غير متوفرة للسكان المقيمين ستكون شارة لآثاره العكس والتهديدات

ونتيجة لذلك، تستمر انتمائية اسلة اشهر التي تبنتها الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان للتفاعل مع العودة الثقافية وإعادة الدمج الناجح للفرحين في المجتمع، التي يهيئها المجتمع المدني. بالتركيز على دعم حركات العودة التي تقوم على أساس المنطقة والرابطة من المجتمع. وسوف تتوفر لكل سكان مناطق العودة فرصاً مساوية لاستعادة من الخدمات والفرص المفقودة لتسهيل عملية إعادة الدمج.

وتتضمن الاحتياجات العاجلة بمساعدة توفير الخدمات الأساسية من رعاية صحية، وتعليم، ومياه، وصرف صحي وصمان توفير الإمدادات الغذائية، والمساعدة في توفير فرص كسب العيش. لكن السلطات المحلية لا تمتلك الموارد اللازمة لتوفير أي من هذه الاحتياجات وبالتالي فهي تعتمد بشدة على المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات المحلية لمعالجة المعضلة بإدارة حركات العودة وإعادة دمج محدودة جداً وبالتالي وكما هو الحال بالنسبة لتوفير الخدمات الأساسية. ينبغي أيضاً خلق آلية للحكم. لا يستند عملية إعادة الدمج واستعادة الحياة الطبيعية المستدامة على ترسيخ سيادة القانون في منطقة غير آمنة حيث توجد

معرضة للتناحور الداخلي على مصافق نهر سوانات، جنوب السودان





# أخطار عمليات السلام غير المترابطة

احتمالات السلام في السودان Prospects For Peace In Sudan هي نشرة شهرية موجزة عن السلام والنزاع في السودان تصدر عن منظمة جاستس أفريقيا

فال، مدير جاستس أفريقيا، تحليلات وردود فعل تجاه مأساة دارفور في صفحة رقم ٢٨، هناك مصادر أخرى للمعلومات هي:   
● شبكات الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة للمعلومات [www.irinnews.org/webSpecials/SudanDarfur/default.asp](http://www.irinnews.org/webSpecials/SudanDarfur/default.asp)

● وبوابة الأمم المتحدة للمعلومات حول السودان [www.unsudan.org](http://www.unsudan.org)

● وسفارة الحكومة السودانية بواشنطن [www.sudanembassy.org](http://www.sudanembassy.org)

● والحركة الشعبية لتحرير السودان [http://splmtoday.com](http://http://splmtoday.com)

● ومركز معلومات دارفور [www.darfunno.org](http://www.darfunno.org)

● ومعلومات دارفور [www.darfunnformation.com](http://www.darfunnformation.com)

● وأهالي البجا [www.befajenple.com](http://www.befajenple.com)

● وحركة العدالة والمساواة السودانية [www.sudanjem.com/english/english.html](http://www.sudanjem.com/english/english.html)

السيطرة على الجنجويد، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قسماً كبيراً من الجنجويد، بمن فيهم قادتهم، يشكلون جزءاً من الهيكل القيادي للقوات المسلحة السودانية وبالتالي فإن نزاع أسلحتهم مع الاستمرار في الظاهر بأنهم قوة مستقلة يشكل تحديثات سياسية.

وما زال المجتمع الدولي وكثير من المراقبين يمارضون ريمع عملية سلام تيفاشا لمعادلات السلام التي برعها الاتحاد الإفريقي في أبوجا بنيجيريا. وفي الواقع، ترى جاستس أفريقيا أن دارفور ليست سبباً لتأخير عملية تيفاشا. إذ تظل تيفاشا محور السلام في السودان؛ ويدون استكمالها سيكون القشل مصير كل عمليات السلام الأخرى، ذلك أن استكمال عملية تيفاشا سيغير بشكل كبير من القوى السياسية المعركة في الخرطوم وسيؤدي إلى تسوية كل الموضوعات والنزاعات الأخرى المعلقة، بدءاً بدارفور ومروراً بدم الرضا الذي يقرب من نقطة الغليان لدى قبائل البجا غير العربية المنتشرة على جانبي الحدود السودانية مع إريتريا، ومصر، وإثيوبيا.

للاشتراك في نشرة البريد الإلكتروني الموجزة التي تصدرها جاستس أفريقيا حول السودان، أرسل بريداً إلكترونياً إلى: [sudan@justiceafrica.org](mailto:sudan@justiceafrica.org) أو قم بزيارة الموقع التالي: [www.justiceafrica.org](http://www.justiceafrica.org) أليكس دو

يحذر أحدث التقارير من أن أزمة دارفور قد أدت عملياً إلى إيقاف عملية تيفاشا إيقافاً تلماً. إذ تنحصر المعادلات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في موضوعين أساسيين هما: ١) تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية ٢) الدور الذي سيلعبه أفراد الميليشيات الجنوبية الذين ساندوا الحكومة السودانية في الهيكل الأمني الجديد.

وتتبع الحكومة السودانية استراتيجية عالية المخاطر تتمثل في السعي لإيجاد حل لمشكلة دارفور وقتاً لشروطها، لأنها تتوقع أن المصالح الدولية في عملية تيفاشا ستسمح لها بفرض شروطها. لذا لم تحرز الحكومة السودانية سوى تقدم متواضع في تنفيذ الالتزامات المتصلة بدارفور التي جاءت في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦ وركزت جهودها على بناء تحالف دولي معارض للمقويات، وتقوم بحسابات الحكومة السودانية على أن المجتمع الدولي غير جاد بما فيه الكفاية لتحقيق هدفه، وأنه لن يحاطل بإخراج عملية تيفاشا عن مسارها من أجل دارفور، وأن الوقت التالي في صالح الخرطوم.

وفي حين سهلت الحكومة السودانية بدرجة ملحوظة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في دارفور، تباطأت الحكومة في تقديم خطط

خيم الضيئة دارفور





# سد مروي: النزوح والجدل في السودان

بقلم: علي عسكوري

والممولين الأحاب يحمون الطرف عن حقيقة تجاهل المعايير المقبولة دولياً في مثل هذه المشروعات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإعادة التوطين، والبيئة.

الأثار الاجتماعية

لقد تم فعلياً إعادة توطين بعض القرويين، ولكن

إن سد مروي، الذي يجري بناؤه حالياً على نهر النيل في شمال السودان، هو مشروع ضخم ومثير للجدل ينذر بحدوث قدر كبير من الاضطراب واليأس الاجتماعي لعشرات الآلاف الذين لا خيار لهم سوى النزوح القسري.

كانت

السلطات الاستعمارية البريطانية هي أول من اقترح فكرة إنشاء سد على الشلال الرابع لنهر النيل على بعد ٢٥٠ كم من الخرطوم باتجاه المصب ومن المفترض أن ينتهي العمل في هذا السد الضخم عام ٢٠٠٧، وسيبلغ ارتفاعه ٦٥ متراً و طوله ٢,٠ كم وستكون نتيجة هذا السد بحيرة طولها ١٧٠ كم وعرضها ٤ كم تقريباً، وسيقود ذلك إلى نزوح أكثر من ٥٠,٠٠٠ من سفاري المزارعين الذي يعيشون على ضفاف النيل.

إن أبرز ما يميز التخطيط لهذا المشروع هو انعدام الشفافية وعدم إتاحة فرصة للأشخاص الذين سيأثرون من بنائه بشكل مباشر لمعبروا عن آرائهم، فقد قوبلت معارضة هذا المشروع ومشروعات سدود أخرى مثيرة للجدل في السودان بقمع حكومي قاس، وبما يجدر ذكره أن إجراءات إعادة التوطين المصاحبة للمشروع اتسمت ببناتها لتوصيات اللجنة الدولية للسدود.

وقد أدت المظاهرات المحلية إلى انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، ففي قرية كورهياني، هزمت الشرطة السودانية مظاهرة سلمية تصم رجالاً وسيدات، وأطفالاً باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي، وتم اعتقال المفترضين واحتجازهم، وتدنيتهم، وبعد أن أجبرت مائتا أسرة من الضمادات على ترك أراضيها الواقعة على ضفاف النيل والانتقال إلى الصحراء، التوية القاسية، عرض التنصريون السوداني عملاء حكوميين بوصفهم أشخاصاً متآثرين من بناء السد يوافقون على الانتقال سلمياً ويتفقون أموالاً كتمويص، ولكن الواقع هو أن محاولة العيش في أرض قاحلة تماماً بهدف بقاء أهالي الضمادات.

لقد تم اقتراح مشروع سد مروي، وتصميمه،

وتعميده بواسطة مجموعة

مستفدة داخل الحكومة

المسكينة الاستبدادية في

السودان التي تروج بدورها

لخصخصة قطاع الكهرباء

في البلاد، إذ من المأمول

أن يخضع السد من قِدة

السودان على توليد

الكهرباء، وسيتم توفير

الأموال اللازمة للمشروع

البالغ قدرها ١,٥ مليار

دولار أمريكي بواسطة

مؤسسات مالية شرق

أوسطية بالإضافة إلى

الحكومتين الصينيتين

والسودانية، المقابل

الأساسي للسد هو الشركة

الصينية الدولية للماء

والكهرباء International

Water and Electric

China Corporation

المملوكة للدولة إلى جانب

شركات صينية أخرى

والشركة الألمانية لامير

إنترناشونال Lahmeyer

International وتقوم

الشركة الفرنسية الستوم

Alstom بتوريد التوربينات

المشروطة، وتجدر الإشارة هنا

إلى أن سد مروي هو أكبر

عقد إنشاء دولي على

الإطلاق تمت ترسيته على

شركات صينية، ومن

الملاحظ أن كل الشركات





نتائج ذلك كانت سيئة نتيجة لسوء مواقع إعادة التوطين المقترحة والتي هي عبارة عن أماكن قاحلة تدورها الرياح ويتنقر إلى إمدادات المياه وهو وصع يختلف تماماً عن الوضع الحالي للقرويين الذين تعودوا العيش على ضفاف النيل. هذا بالإضافة إلى رداءة التربة في مناطق إعادة التوطين

في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، عادت مجموعة من المزارعين من موقع إعادة التوطين إلى قراهم الأصلية عندما أدركت مدى فقر منطقة إعادة التوطين من الناحية الزراعية. وقد قاومت الحكومة هذه المجموعة بهدف مفرد، واستخدمت الرصاص الحي وأصابته كثرين بجروح؛ وأجبرت الشرطة وفوات الأمن المجموعة على العودة إلى موقع إعادة التوطين.

من جانب آخر يتوقع المواطنون المعاد توطينهم أن يواجهوا مقاومة من المجتمعات المصيفة. وقد أثبتت التجارب السابقة في شمال السودان، إذ تنذر الأراضي الزراعية الواقعة على ضفاف النيل للبلية. لذلك فإن انتقال مجموعة من الناس إلى أرض تملكها جماعة أخرى سيؤدي لا محالة إلى إثارة اضطرابات اجتماعية.

وعلى مدار السنين، عرض السكان المتأثرون من بناء السد التفاوض مع الحكومة ولكن الحكومة رفضت كلها لقاء مصلتهم. وبدلاً من ذلك، نصبت الحكومة عميلاً لها كممثلاً للأشخاص المتأثرين.

وفي نطاق البيروقراطية الحكومية يتم البيت في كل ما يتصل بهذا المشروع بواسطة رجل واحد فقط هو: وزير الدولة لري. وقد رفضت النداءات التي طالبت بضممان مساهمة الحكومة في عملية إعادة التوطين، كما تعرض الأفراد والمنظمات التي تقدمت بتلك النداءات إلى التمتع والملاحقة. وجدير بالذكر

«أنا أنتمي إلى منطقة الضماد. أهلي الآن في الصحراء، باستثناء أولئك الذين كانوا هاذرين جسمائياً، وانتقلوا إلى حواري وأكواخ عند ضواحي الخرطوم. ليس لديهم ماء، ولا خدمات صحية، ولا أمل إلى الوصف هناك ينبت بحدوث كارثة. دكتور الفاضل محمد عثمان (مواطن من الحماداب في عريضة مقدمة لشركة لاهامير الألمانية)

أن بعض الأشخاص المتأثرين من عملية إعادة التوطين الذين أتروا دفع شكواهم إلى المحاكم ممنوا من اللجوء إلى القضاء. وقد تم القبض على عدد منهم، وتمرضوا إلى الاعتقال والتعذيب.

حصلت دراسة حول الآثار المصعبة للسد<sup>١</sup> إلى تعداد ٢٠ اثرًا صحياً سلبياً رئيسياً سيصاحب قيام المشروع. إذ من المتوقع أن يؤدي السد إلى ظهور أو تفاقم أمراض مميتة وخطيرة مثل الملاريا، والتهارسيا، والعمى النهري، وحمى الوادي المتصدع. يضاف إلى ذلك تجاهل التام لتأثيرات السد على السكان خلفه. إذ سيواجه الآلاف من سفار المزارعين الذين يمشون خلف السد صموبة في ري أراضيهم بسبب انخفاض منسوب النيل، كما سيتأثرون أيضاً من انخفاض مقدار الطمي السنوي.

تعتبر المنطقة التي سيقام فيها السد إحدى أقدم المناطق التي سكنها الإنسان في شمال السودان. ووفقاً لما جاء في تقرير مشروع إنقاذ آثار سد مروحي، لم يتم في هذه المنطقة سوى قدر ضئيل جداً من أعمال التنقيب عن الآثار. ولكن هذا القدر الضئيل يشير إلى ثراء المستوطنات البشرية وتوحيها بدءاً من العصر الحجري القديم وما يليه<sup>٢</sup>. وتقول اللجنة القومية السودانية للآثار والمتاحف إن المشروع سوف يدمر المواقع الأثرية بشكل مباشر من خلال أعمال الهندسة والإنشاء وبشكل غير مباشر من خلال التأثيرات البيئية في المنطقة

### خلاصة

لقد ظلت مجموعات وأفراد من المجتمع المدني السوداني لتادي لسنوات بشروط تآجيل هذا المشروع حتى يتحقق السلام، وتعود الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان. ويتم تقييم الآثار الثقافية، والاجتماعية، والبيئية للمشروع بشكل كامل. ولا يطالب السكان المتأثرون بالمشروع بإفائته. بل يطالبون بعملية إعادة توطين أكثر إنصافاً وشفافية وتتيح لهم قدر من المشاركة بما يتوافق مع توصيات اللجنة الدولية للسند. ويطالب المتأثرون بالمشروع بما يلي.

■ إرجاء تنفيذ المشروع حتى يتم التدقيق فيه بشكل أكبر و حتى تتم دراسة وتصميم آثاره بشكل كامل على الناس والبيئة على حد سواء.

■ تحديث تصميم المشروع كي يتماشى مع

المعايير المقبولة دولياً لإعادة التوطين.

■ إجراء مراجعة جدية - من قبل بيت خبره حسن السمعة دولياً - لأكثر عناصر المشروع إثارة للقلق والأعمال التي تم الانتهاء منها بالفعل.

■ إعادة التوطين في موقع واحد حفاظاً على وحدة الجماعة

السيد علي سكوري عمل بالسابق مفتش أول للتخطيط بوزارة التخطيط المركزية بالسودان، وهو حالياً رئيس المكتب القيادي لأهالي الحماداب المتأثرين بمشروع سد مروحي the Leadership of Hamadab Affected People والمسمى الأساسي لحملة سد الحماداب، وهو أيضاً طالب دراسات عليا بجامعة لندن ساوث بانك، ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني bertait@fareah.slslife.co.uk، واتلاني

ولمزيد من المعلومات، انظر عدد إبريل/ نيسان 2004 من نشرة أهرام العالم (www.ira.org) World Rivers Review وكذلك الموقع التالي www.sudantribune.com/article.php?fid=271

وتوجد على شبكة الإنترنت عريضة موجهة إلى رئيس شركة لاهامير إلكترونيال. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي www.petitiononline.com/hamadab/petition.html

١ انظر www.dams.org ونشرة الهجرة القسرية رقم ١٢ بعنوان «مشاكل السدود المدمر مع التنمية» www.wfmreview.org/FMRpdf/FMR12/fmr12contents.pdf

٢ هي مهمة لاسيما الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك صندوق دولي التنمية والصندوق العربي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لدولة سلطنة عمان

٣ انظر ويليام جوبس، السدود والأمراض المصممة البيئية والآثار الصحية للسند والتهرب وبظم الذي كتبه، ١٩٩٩، صممه ٥١١، رولاند ج. شرهم ISBN 0419223606 William Jobn Dams and Disease Ecological Design and Health Impacts of Large Dams, Canals and Irrigation Systems, 1999, 544pp, Routledge, ISBN 0419223606

٤ انظر http://www.sudarchs.org/page31.html



# تجارب المرأة في مراكز الاعتقال الأسترالية للمهاجرين

بقلم: يفيت زوريك

للمحتجزات بشكل لائق جداً<sup>١</sup>.

ومن واقع الخبرة العملية تحدثت أمور مروعة، وعلى سبيل المثال، رغم أن التوجيهات توصي بأن تتولى عملية توزيع المستلزمات الصحية ضابطات فإن العديد من النساء أوضحت أن الوصول إلى صابونة غالباً ما يكون غير ممكناً، وتحدثت كل النساء عن شعورهن بالفجول من الاضطرار لطلب ذلك من ضابط.

«الامر يبدو طبيعياً بالنسبة للرجال لأنهم لا يذهبون إلى دورة المياه بقدر ما تعذب إليهما المرأة. ولكن الأمر يعد مزيجاً للفجوة عندما تأتلك الدورة الشهرية، حينئذ عليك أن تقولي أنني بحاجة إلى بعض المستلزمات النسائية. ثم تضطر إلى أن نبعث عن الحرس وإخبارهم أننا بحاجة إلى هذه الأشياء... قد يكون ردهم، لماذا أنت بحاجة إلى ذلك؟ تأتلك الدورة الشهرية؟» (ليتا)

ولم يفت الأمر عند حد عدم تمكن «ليتا» من الوصول إلى صابونة فحسب، بل أيضاً لم يتصرف الضابطات الذين تعاملت معهم بالشكل اللائق، وكان تظاهروهم بالجهل يسي زيادة شعورهما بالفجول بلا داعي لأنها تضطر لأن توسع بالتفصيل سبب احتياجها للصوف الصحية.

وفي ثلاثة من مراكز الاعتقال الخمسة المشار إليها في التوجيهات، كان هناك حد أقصى معين للمستلزمات الصحية التي تحصل عليها المرأة شهرياً، وفقط لتوسط الاحتياجات المتوقعة للمرأة وإذا لم تعد التوجيهات ما إذا كانت المرأة تستطيع أن تطلب المزيد من تلك المستلزمات، ذكر العديد من النساء أن هناك حد أقصى معين من الصناديق جداً تجاوزته، وعندما سألت إحدى السيدات هل تحصل على ما يكفيك

تتعاين طالبات اللجوء المحتجزات في أستراليا، دون داع، بسبب حساسية العاملين بمراكز الاعتقال إزاء النوع الاجتماعي.

ولا يتم التمييز بين الذكور والإناث أو حتى الأطفال.

«كان ذلك اعتقال... وكان أشبه بالسجن. لم يكن هناك سوى الرجال والنساء والأطفال، جميعهم معاً... الناس كافة كانوا خائشين، وبدلاً من وجود المجرمين في هذا المكان كان هناك العديد من الضحايا... كنا نأمل، وكنا مجرمين، كنا في سجن، ولذا أظن أنه كان عليهم معاملتنا كمجرمين. ولكن لم يكن مفروضاً أن نكون هناك، لم يقل لنا أحد ولو كلمة واحدة عما سيحدث لنا». (ديبيا)

## توفير المستلزمات الصحية

على الرغم من أن هناك عدداً من صفحات المعلومات التي تتضمن التوجيهات الخاصة بإجراءات طالبي اللجوء في أستراليا، لا يتم إعطاء اهتمام يذكر للنساء، وإمكانية وجود اختلافات فردية فيما بينهن أو اختلافات قائمة على النوع الاجتماعي، وعندما ترد هذه الصفحات إلى مراكز الاستقبال، لا تحاول سوى وثيقة واحدة أن تتناول الاحتياجات الخاصة بالنساء. وقد أصدرت إدارة الهجرة والشؤون متعددة الثقافات صحيفة وقائع تحتوي بالتفصيل على توجيهات لتوفير المستلزمات الصحية داخل مراكز الاعتقال.

«وبموجب معايير اعتقال المهاجرين، على إدارة الإصلاح الأسترالية أن تعمل بطريقة تحافظ على كرامة كافة المعتقلين وخصوصيتهم بما في ذلك النساء. ولذا ينبغي وضع ترتيبات لطلب وتوزيع المستلزمات الصحية بحيث يتم ذلك بطريقة تضمن توفير المستلزمات الصحية

يتعرض طالبا اللجوء القادمون إلى أستراليا عن طريق البحر، وإيران وفلسطين، للاعتقال الإجباري في واحد من سبع مراكز اعتقال للمهاجرين. وطبقاً للمبادئ التوجيهية للهجرة (في أستراليا)، يتم اعتقال جميع الأشخاص الذين يأتون إلى أستراليا دون أن تكون لديهم وثائق قانونية صحيحة أثناء فحصهم والنظر في طلبات الحماية الخاصة بهم. ويركز البحث الذي أجريته على مقابلات شخصية وتبادل الأحاديث مع النساء اللاتي وصلن وتقدمن لحظة وصولهن إلى شاطئ أستراليا لطلبات للحصول على صفة لاجئ منذ عام ١٩٩٩.

وفي ذلك العام، أجريت تغييرات تشريعية يعقضاها تم العمل بنظام «التأثيرات المؤقتة للحماية» ونظام الاعتقال كوسيلة لمنع وصول المزيد من أعداد اللاجئين. وقد أجريت المقابلات الشخصية مع جميع النساء اللاتي وصلن قبل سبتمبر عام ٢٠٠١ إلى أستراليا. وتم تسكينهن في مراكز الاستقبال داخل الأراضي الأسترالية، ويتم ترحيل النساء اللاتي شرعن في هذه الرحلة الخطرة منذ سبتمبر ٢٠٠١ إلى «نورو» أو غينيا بابوا الجديدة ليتم اعتقالهن وملاحقتهن أمام القضاء.

وقد تحدثت جميع النساء عن معاملتهن كما لو كن مجرمات بل وأحياناً كما لو كن حيوانات

«كانت هناك صعوبات كثيرة لأننا لم تكن نريد أن نكون هناك. لا يريد أحد أن يبقى هناك لأحد يخبرنا بما يحدث. فتحت شعر وكنا نسأله بيشو، شعر وكنا حيوانات». (رييا)



من المستلزمات الصعبة؟ أجابت،

«بالنسبة لي، نعم. وأحياناً أقول أن الدورة الشهرية ما زالت تأتيني حتى يتمكن غيري من النساء من استخدام حمصتي. وقد لا تستخدم، كل امرأة كل شهر، ما يزيد عن هذه الكمية. وهناك نساء أخريات في حجرتي يحتاجن إلى المزيد... ولكنهن لا يحصلن على المزيد»

وتجيب امرأة أخرى،

«... إذا احتاجت المرأة المزيد من الفوط الصحية أثناء الدورة الشهرية، يخبر الحرس الجميع بذلك، وقد يصعدوا في وجهها ويقولوا هذا عندما يكون الجميع موجودين في الحجرة».

ولتجنب هذا الفشل، لا تجرب المرأة غالباً على طلب المزيد من المستلزمات الصحية. وبشكل عام، من رأي النساء أن الظروف تكون أفضل عندما يكون من الممكن لهن الاتصال بضابطه.

ولم تقتصر الصراعات التي خاضتها النساء في مراكز الاعتقال أثناء فترة الحبس على توفير المستلزمات الصحية، وتوضّع إليها بعض الآثار الجانبية الأخرى التي عانت منها:

«حين تأتيني الدورة الشهرية أكون مريضة جداً، واحتاج أن أبقى في الفراش طيلة فترة الدورة... ولا أستطيع أن أذهب لمكان توزيع الوجبات وهذا أمر سيئ للغاية، فيدون الغذاء لا نتحصن حالتي... ولأننا لا نستطيع الحصول على الوجبات إلا في المواعيد المحددة وفي الأماكن المخصصة لها، لا يمكن لأحد أخذ الطعام خارج ذلك المكان... وإذا لم نستطيع الذهاب للأماكن المخصصة لتناول الوجبات، فإننا لا نستطيع أن نأكل».

وتصف «الافيسيا» تجربة مشابهة، إذ شرحت لنا كيف كانت تقوم هي وأختها بسرقة الطعام لكل منهن عندما تكون إحداهن مريضة أو عندما لا تستطيع الذهاب إلى قاعة الطعام:

«من مرأيا الملابس التي كنا نرتديها أنها كانت كثيرة جداً، لذا، كان بمقدورنا إخفاء بعض الخبز تحت العبائة حتى نتمكن من الحصول على الطعام لتحصن حالتنا..

وأحياناً يسقط هتات الخبز على الفراش وقد يجد الحراس الفتات ويقافوننا».

وقد اتبعت النساء إجراءات من هذا القبيل لتلبية احتياجاتهن وسط الصنوف التي تحتّم عليهن إطاعة القواعد الموضوعية.

### القيود الموضوعية على دخول الحمامات ودورات المياه

تحدثت نساء أخريات عن القيود الموضوعية على استخدام الحمامات ودورات المياه داخل المراكز. وذكرت نساء أنه في أحد المراكز لم يكن هناك سوى دورتين للمياه للسيدات، وأُشِرْنَ أيضاً إلى الطوابير الطويلة والحاجة إلى الاستيقاظ مبكراً في الصباح حتى يستطعن دخول دورة المياه. وللحصول على الحق في الاستحمام، كان على المعتقلات القيام بأعمال معينة حول المركز مع أنه غالباً ما تكون هذه الأعمال شاقة ولا تلائم سوى الرجال. وللتهرب من القيام بهذه الأعمال، كانت النساء تضطر إلى إغراء الضباط بالمركز. وفي حالات أخرى، كانت تستحم أثناء قيامهن بتسليم أطفالهن. وتقول «مجدالينا».

«أحياناً يأتي بعض الأشخاص لزيارة الأطفال في المعتقل، وحينئذ تضطر الأمهات إلى تنظيف أطفالهن وتضميدهم. وفي ذلك الوقت، تتهم الأمهات الفرصة للاستحمام مع أطفالهن وغسل ملابسهن ولكن لا يمكنني عمل ذلك، لأنه لم يكن لدي أطفال لأخذهم معي في الحمام».

وغالباً ما تعرض النساء التي ليس لديهن أطفال مساعدة الأمهات، أو تدعي أنها أم لطفل امرأة أخرى، من أجل السماح لها بالذهاب إلى دورات المياه والحمامات. وعند اكتشاف هذه الحيلة، يتصرف ضباط مركز الاعتقال بشكل قمعي وانتقامي. وفي معرض وصفها لردود فعل العاملين بالمركز، تقول إحدى المعتقلات التي تم ضبطها:

«يقول بعضهم لي: سوف نساعدك حتى تصبني أما، هل هذا ما تريدني؟ أن تكوني أمًا».

### الخلاصة

يعرض هذا البحث مجرد نموذجاً للتجارب

التي تحدثت عنها النساء التي قضت فترة في المراكز الأسترالية لاعتقال المهاجرين. إلا أن، من الواضح، أنه لم يتم الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لهؤلاء النساء. وقد تحدثت نساء كثيرات عن كيف أن عدم تقدير مشاعرهن قد ضاعف من آثار التعذيب والآلام التي عانين منها بالفعل في موديلهن.

ولذلك، لا يكفي مجرد التوصية بوضع توجهات لتلبية احتياجات النساء وإدراجها في إجراءات الإدارة في مراكز الاعتقال. وتوضّع لتجارب النساء اللائي تم اعتقالهن أن التوجهات القائمة محدودة وتعتمد على كياسة كل ضابط على حدة، ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

■ يجب التعرف على المشكلات الأساسية التي تواجهها النساء في مراكز الاعتقال.

■ يجب إدراج مبدأ المحافظة على مشاعر الجنس الآخر بشكل أكبر في التوجهات الخاصة بمراكز اعتقال المهاجرين.

■ يجب أن تكون هناك رقابة اهضل ومتابعة لتففيذ التوجهات في مراكز الاعتقال.

■ يجب إجراء بحوث أكثر شمولية لدراسة الاختلافات بين الجنسين: الذكر والأنثى. وكيف تؤثر هذه الاختلافات على تجارب النساء في مراكز الاستقبال.

يفيت زوريك هي طالبة بقسم الفلسفة بكلية بالثورست Bathurst بجامعة شارلز ستورست Charles Sturt بإستراليا. بريد إلكتروني: yzurek@csu.edu.au

1 انظر: تقرير السمعات الصحية للمعتقلين بمراكز اعتقال المهاجرين، انظر الموقع [www.dima.gov.au/detention/sanitary.htm](http://www.dima.gov.au/detention/sanitary.htm) هذا الموقع يعطي معلومات عن الترتيبات الفردية في كل مركز اعتقال.



# التقريب بين طرق المعالجة الوطنية والدولية لموضوع النازحين داخليا

بقلم: بيتر نوسل

يُقيم هذا المقال المختصر مدى التقدم الذي تم إحرازه تجاه توثيق السياسات والتشريعات الوطنية مع «المبادئ التوجيهية» للأمم المتحدة بشأن النازحين داخليا.

**تركز** «المبادئ التوجيهية» على المعاهدات والاتفاقيات القائمة الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد صُنفت معظم البلدان التي يوجد بها دروج داخلي على هذه المعاهدات والاتفاقيات وبالتالي أصبحت ملتزمة باحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه المعاهدات والاتفاقيات. وتحدد المعايير المنصوص عليها في «المبادئ التوجيهية» غالبا أحكام من هذه المعاهدات والاتفاقيات بهدف تطبيقها على المشكلات التي تواجه النازحين داخليا. ولذا، يعني فهم «المبادئ التوجيهية» على أنها ليست مجموعة جديدة تماما من الاتفاقيات الدولية وإنما مجرد أداة لتسهيل تطبيق المعايير القانونية الدولية القائمة.

ويسعى باستمرار الدكتور/فرانسيس ديتش، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشئون النزوح الداخلي، ممثل الأمين العام، والشبكة الكبرى بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي، الشبكة، ووحدة النزوح الداخلي، الوحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على حد الدول على إدراج هذه المبادئ في القوانين المحلية.

وتتمثل المزاي التي من الممكن أن تحصل عليها كل دولة من إدراج «المبادئ التوجيهية» في تشريعاتها الوطنية فيما يلي.

- تقريب المبادئ القانونية الدولية من المواطنين المأويين، حيث يمكن إنفاذ القانون الوطني بشكل أسهل من إنفاذ الوثائق المجردة للقوانين الدولي لحقوق الإنسان.
- توفير درجة أعلى من المصداقية القانونية وتوفير بيئة متناخضة العدالة فيها مجراها.
- إظهار الالتزام الواضح أمام المجتمع الدولي بتطبيق المعايير ما على درجة ممكنة بحيث لا يصبح تطبيق تلك المعايير خاضعا تماما للسلطات الوطنية.
- تشجيع المجتمع الدولي على توفير الدعم والمساعدة لإشراك الدولة في حماية حقوق النازحين.

ومن ليس هناك سبب يبرر لماذا لا يصبح إدراج «المبادئ التوجيهية» في السياسات أو التشريعات الوطنية إجراءا معياريا لجميع البلدان التي بها نزوح داخلي.

«المبادئ التوجيهية» هي السودان، عقب ورش العمل التي أدارها ممثل الأمين العام، والوحدة، أبدت كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان عن استعدادهما لتطبيق سياسات النزوح الداخلي القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». وفي عام ٢٠٠٢، أدى ذلك إلى القيام بمبادرات منفصلة. إحداهما في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة والأخرى في المناطق التي تقع تحت سيطرة



## ما تحقق من تقدم حتى الآن

حتى ممثل الأمين العام، والشبكة، والوحدة كل دولة على حدة على إدراج «المبادئ التوجيهية» أو المعايير الواردة في هذه المعاهدات والاتفاقيات أو كلاهما في السياسات والتشريعات الوطنية. وقد وضعت عدة نماذج بإقفل لهذا الإدراج.

■ وفي عام ٢٠٠١ كانت أنجولا أول دولة تدمج «المبادئ التوجيهية» في قانونها المحلي. بعد أن تخلصت من صراع استمر ٢٠ عاما، أسفر عن مقتل مليون شخص. ووجود ٤,١ مليون نازح داخلي في أراضيها، ونزوح ٤٥٠ ألف شخص آخرين عبر حدودها.

■ بعد الحرب الأهلية في بوروندي التي استمرت عشر سنوات وراح ضحيتها ٢٠٠ ألف شخص ومروح نفس العدد، وقعت بوروندي في فبراير عام ٢٠٠١ بروتوكول مع مسبق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لإقامة إطار عمل دائم للتشاور حول كيفية حماية النازحين داخليا عن طريق تطبيق

جيش حركة تحرير شعب السودان. وفي يناير عام ٢٠٠٢، بمجلسه عقد ورشة عمل أيضا، تم وضع مشروع سياسة للسودان ككل. وهذا المشروع حاليا في مرحلة المفاوضات.

■ بدلت كولومبيا، التي تلي السودان من حيث الكثافة السكانية للنازحين داخليا، جهدا كبيرا لدمج «المبادئ التوجيهية» في القوانين المحلية، وبالإضافة إلى قانون التنازحين داخليا لسنة ١٩٩٧، أصدرت المحكمة الدستورية في كولومبيا قرارات تنسب فيها الحقوق القانونية للنازحين القائمة على أساس «المبادئ التوجيهية». واستنادا لقرارات المحكمة، صدر توجيه رسمي في أكتوبر عام ٢٠٠١ ساري بين المبادئ التوجيهية والم دستور الوطني.

■ في أوغندا في عام ٢٠٠٢، وفي إطار التناقل مع الصراعات المسلحة التي خلفت ورثتها ٨٢٠ ألف نازح، بدأت أوغندا العمل مع «الوحدة» لوضع سياسة نابعة من «المبادئ

دروخ داخلي  
ممثل في رئيسه  
السوداني



## الخلاصة

توضع هذه الأمانة العائلي الذي شع السططات المحلية والوطنية على التركيز على احتياجات النازحين داخليا. وقد تدعى دور «المبادئ التوجيهية» مجرد كونها أداة للدفاع المجتمعي إلى أداة لتوحيد اهتمام الجهات المانحة نداء مضمار عام العمل الوطني والدولي نيابة عن النازحين داخليا.

ومع ذلك، يعتبر الاختلاف الثقافي، والتنوع في وجهات النظر إزاء سياسة حقوق الإنسان والآليات التنفيذية، والخلافات التاريخية، والصراع والكوارث الطبيعية من بين العوامل التي تعوق تحقيق مزيد من التقدم، ومن ثم، يجب النظر إلى السياسات أو التشريعات الخاصة

بالتنازحين داخليا على أنها جهود متكاملة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي لوضع معايير فعالة لتناول الجوانب السياسية والقانونية والاقتصادية الخاصة بكل دولة.

وخصلا من ذلك، يمكن أن تساعد الجهود الإقليمية في بناء الفهم العام لتحقيق المعايير المحددة في «المبادئ التوجيهية». كما يمكن أن يمثل الدور الذي يلعبه كل من المجلس الأوروبي ومكتب الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في حل مشكلات النزوح وإعادة بناء النمو الاقتصادي، حافزا للجهود الإقليمية في أجزاء أخرى من العالم.

**يعمل بيتر نوسل مستشاراً للنزوح الداخلي بوحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب الأمم المتحدة الخاص بالتنسيق الشؤون الإنسانية (موقع) [www.reliefweb.int/idp](http://www.reliefweb.int/idp) البريد الإلكتروني: [news1@un.org](mailto:news1@un.org) الآراء التي تم التعبير عنها في هذا المقال آراء شخصية ولا تعبر عن وجهة نظر الأمم المتحدة.**

١ تحليل تجربة أجولا في إدماج «المبادئ التوجيهية» أنظر مقال «مخيمات النازحين الداخليين في أجولا: حل طيف العائلي»، كاتيا كاهل، دار فاهو، بشرة الهجرة القسرية ١6، ٢٠٠٢، ٢٢. بريد إلكتروني: [www.fmrnews.org](mailto:www.fmrnews.org) FMRpdx, FMR16, fmr16 Jodl  
٢ المزيد من المعلومات في إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوسني، أنظر مقال «السلام مع العودة القسرية» في مجال الحماية. إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوسني، بقلم: توليو ستانلي، العدد ١٥ من بشرة الهجرة القسرية، ص ١٢-١٦، بريد إلكتروني: [www.fmrnews.org](mailto:www.fmrnews.org) FMR16, fmr16 Jodl  
٣ دعت المحكمة الرئيس لأمم المتحدة في تطوير وتنظيم التفريع المعمول به بهدف التعدد بشكل أفضل لمتطلبات التوثيق الحكومية. قائمات «المبادئ التوجيهية» على حد قول المحكمة، سمي أن تكون معياراً في هذا الصدد. أنظر أيضا موقع مشروع النزوح الداخلي العالمي [www.dh-idpproject.org/sites/default/files/view/Countries/8897BDF3d488E1C1256B1A006A1FC1](http://www.dh-idpproject.org/sites/default/files/view/Countries/8897BDF3d488E1C1256B1A006A1FC1)  
٤ أنظر مقال «المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي» و«النازحين داخليا» في «نظرة جديدة» حو حو د. ميريان، وأرييوان، وإراب في السياسة الإنسانية، إعداد: روبرت كوهين وروث كلارك وإيرين موند، عدد رقم ٢٤ (٢٠٠٢)

## الاتجاهات الإقليمية أيضا تولّي ثمارها

في مايو عام ٢٠٠٢، أسهمت ورشة عمل، عُقدت في تبليسي بجمهورية جورجيا، في تعزيز الحلول الأكثر فاعلية لمشكلة النازحين داخليا في جنوب القوقاز. وقد عُقدت هذه الورشة بمبادرة من «ممثل الأمم العام» وبرعاية مشتركة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمسلطة الأمن والتعاون في أوروبا ومشروع بروكينجز الخاص بالنزوح الداخلي ومجلس اللاجئين النرويجي. وفي فبراير عام ٢٠٠٢، عقد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة بروكينجز وتغاية المحامين الشبان الجورجية اجتماع مائدة مستديرة للمتابعة بشأن مدى التزام التشريعات الجورجية «بالمبادئ التوجيهية».

وفي عام ٢٠٠٣، عقدت الدول الأعضاء بهيئة المنظمات الحكومية للتنمية ( «إلإديف» ) ( والتي تضم كل من جيبوتي، وإريتريا، وأثيوبيا، وكينيا، والصومال، والسودان، وأوغندا ) أول مؤتمر إقليمي للنازحين داخليا. ويوضح إعلان الخرطوم بشأن النازحين داخليا في المناطق شدة الإقليمي «المبادئ التوجيهية» تعتبر أداة هامة لتطوير وتقييم التشريعات والسياسات الوطنية بشأن النازحين. ويدعو الإعلان إلى إنشاء وحدة للنزوح القسري داخل أمانة «إلإديف» بهدف جمع البيانات المتعلقة بالنزوح في المنطقة، ونشر «المبادئ التوجيهية»، وتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء ومتابعة التوصيات التي تم إقرارها أثناء المؤتمر. ويحث مزيد من التعاون شبه الإقليمي حول قضايا النزوح.

ويتضمن «إعلان روتردام» وهو بيان صدر في يوليو عام ٢٠٠٢ عن المجلس البرلماني لمكتب الأمن والتعاون في أوروبا، عددا من المقررات بخصوص النزوح الداخلي، وينص الإعلان على أنه ينبغي على دول المكتب أن تمتنع عن إجهار النازحين داخليا على العودة وكذلك ينصهم على اتخاذ خطوات لمنع النزوح الداخلي وإيجاد حلول لتشجيع العودة وضمان حقوق النازحين داخليا لاستعادة ممتلكاتهم وتسكينهم بالشكل الملائم في الوقت الراهن. ويشير قرار المجلس الوزاري لمكتب الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣ إلى «المبادئ التوجيهية» بوصفها إطار عمل مفيد لمكتب الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة.

التوجيهية». وتتاول هذه السياسة كل مراحل دورة النزوح وتوضح الموضوعات التوجيهية على النظم المؤسساتية المحلية وتشترط أساليب للتعاون مع الأمم المتحدة وغير ذلك من الأطراف الدولية المعنية بالشؤون الإنسانية.

■ منذ نهاية أزمة كوسوفو في عام ١٩٩٩، ظل نحو ٢٠٠ ألف شخص من كوسوفو نازحين في صربيا بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف شخص نازح في الجبل الأسود وحوالي ٥٠٠٠ نازح في كوسوفو. وقد أصطرت ورش العمل التي عقدتها «الوحدة» قوة دفع لوضع سياسة متكاملة للنزوح الداخلي تركز على «المبادئ التوجيهية» تتضمن الالتزام بتوفير المأوى للنازحين داخليا وإصدار بطاقات هوية لهم وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية ومساعدتهم على أن يختاروا إما العودة إلى كوسوفو أو إعادة توطينهم في أي مكان في الصرب. ■ منذ أن وضعت اتفاقية «دايتون» التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥، نهاية للتفجير العرقي الذي تسبب في وجود أكثر من مليون نازح داخلي في البوسنة والهرسك، انطلقت إجراءات لإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد إرساء «المبادئ التوجيهية» بشكل قانوني، تم إدخال بعض العناصر في الدستور الجديد مثل احترام حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين في مسائل معينة (أسماء عدم التمييز على) سبيل المثال. إعادة الممتلكات، وإصدار وثائق للهوية، وأساليب التوظيف. وتم وضع آليات دستورية ومؤسسية إصاحية في كل من البوسنة والهرسك للمساعدة فيما يسمى بعودة الأقليات. وقد عاد أكثر من نصف النازحين بالفعل، وعاد أغلبهم إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها قبلية.

مارجريت دايون في  
مجمع كاماكابو





# شمال القوقاز: دعم حق الأشخاص النازحين داخلياً في العودة «الطوعية»

بقلم: توليو سانتيني

جهوده على الحصول على تصريح للنازحين داخلياً للانتقال إلى مخيمات أخرى أو على توفير إقامة بدئية في إنجوشيا. كما ركز المجتمع الدولي على التأكد من إعلام النازحين داخلياً بإمكانية نقلهم إلى أماكن إيواء بدئية وبالتالي، عندما تم إغلاق مخيم ألتيا في نهاية عام ٢٠٠٢، ركزت وكالات الأمم المتحدة على مراقبة طبيعة العملية والمساعدة في إعداد أماكن إقامة بدئية للنازحين داخلياً، وتم إغلاق مخيمي بارت وسويتشيك في مارس/آذار وإبريل/نيسان عام ٢٠٠٢، وأُغلق آخر مخيم في إنجوشيا، مخيم ساسيتا، في يونيو/حزيران. وذكر مسؤولو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذين كانوا يزورون المخيم يومياً إن السلطات أقيمت على الخدمات الأساسية حتى رحيل آخر مجموعة من سكان المخيم البالغ عددهم ١٣٠٠ شخص. وأقرت جميع الأسر التي أجبرت معها لقلات أنها كانت على علم بحجرات الإيواء البدئية في إنجوشيا.

## دور المجتمع الدولي

قد يقول البعض إن المجتمع الإنساني مثل في جهوده الزامية لحماية بقاء المخيمات وإن ما قامت به السلطات، إن لم يكن عودة «قسرية» فهو على الأقل عودة ناجمة عن أسباب قوية. ومع ذلك، يمكن أيضاً القول إن المشاركة المستمرة والمسنقة من جانب مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة دعمت السلطات، على الأقل، إلى:

- الامتناع تدريجياً عن التهريب والإجبار والضغط الصريح.
- الإبطاء في تطبيق سياسة «تصفية» المخيمات التي كان من المؤكد تقريباً أنها لن يتم الدخول عنها، لذلك أنه لو لم تُرب جماعات الإغارة عن قتلها وأمرعاجها، لثم الفرد المفاجئ لسكان المخيمات الباقية في ظروف الشدة القاسية.
- تزايد الإدارات المسنقة نوعاً ما عن خططها لإغلاق المخيمات
- السماح للنازحين داخلياً بالبقاء في إنجوشيا والحصول على ماوى بدلي ملائم ويعد ذلك معياراً رئيسياً في تقييم الطابع الطوعي لعملية العودة

ظل دعم حق الأشخاص النازحين في الحماية من العودة غير الطوعية أو إعادة التوطين القسري يحتل صدارة أنشطة المجتمع الإنساني في شمال القوقاز.

**لقد** أدى استئناف القتال في الشيشان في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ إلى نزوح أكثر

من ٢٤٠,٠٠٠ مدني شيشاني، خاصة إلى إنجوشيا المجاورة. وبعد مرور فترة قصيرة، بدأت السلطات الروسية - من خلال جهاز الهجرة الفيدرالي والإنجوشي - تحت النازحين داخلياً على العودة إلى الشيشان، واشتد الضغط في عام ٢٠٠١ عندما قللت السلطات من توفير المساعدات الإنسانية الأساسية، وتوقفت عن تسجيل النازحين الجدد من الشيشان. وقطعت الغاز والمياه والكهرباء، عن المخيمات في إنجوشيا بصورة متقطعة.

وفي مايو ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة عن خطة لإغلاق جميع المخيمات وإعادة جميع النازحين داخلياً إلى الشيشان بنهاية شهر سبتمبر/أيلول، وأسعر الإغلاق المفاجئ لمخيمين، كانا بأوبان أكثر من ٣٠٠٠ نازح داخلياً، في يوليو/تموز ٢٠٠٢ عن احتجاجات قوية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان. وضم منسق الأمم المتحدة لمهام الإغاثة العارثة في نيويورك صوته إلى أصوات أولئك الذين أعربوا عن قلقهم إزاء الظروف المصعبة لإغلاق المخيمين ودعوا السلطات الروسية إلى التأكد من اتخاذ كافة الإجراءات لضمان حق النازحين داخلياً في العودة الطوعية في جو من السلامة والكرامة.

وتكثفت الجهود المناصرة للنازحين عندما أعلنت السلطات أنه سيتم إغلاق مخيم آخر في إنجوشيا (أكي - يورت) بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. ورغم احتجاجات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واليانات الصحفية المتزامنة معها من جانب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية، تم تفكيك المخيم وإحلاؤه حسمًا هو مقرر. ولم يُسمح لأي من ممثلي الأمم المتحدة أو الوكالات الإنسانية

الأخرى بحضور عملية الإغلاق. ومع ذلك، يمكن أن يكون رد الفعل القوي من جانب المجتمع الدولي قد أسهم في القرار اللاحق الذي اتخذته السلطات بتأجيل خططها الأصلية «لتصفية» جميع المخيمات الخمسة الأخرى إلى ربيع عام ٢٠٠٢ بدلاً من نهاية عام ٢٠٠٢. واستؤنف الضغط على المخيمات المتبقية (التي تاوى أكثر من ١٩,٠٠٠ نازح داخلياً) خلال صيف عام ٢٠٠٢، وتزامن الإعلان عن إغلاق مخيم بيلام مع زيارة إلى روسيا قام بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، الدكتور فرانسيس دينج وصرح الدكتور دينج في البيان الصحفي الذي أصدره في نهاية زيارته إنه تأثر ببيانات السياسات الإيجابية الصادرة عن السلطات لكنه أشار إلى أن رياراته الميدانية «كشفت عن وجود تناقضات كبيرة بين بيانات السياسات الرسمية الإيجابية وبين وجهات نظر النازحين» الذين مارأوا «يفتشون بشدة من احتمال إغلاق المخيمات وإرغامهم على العودة إلى وضع في الشيشان اعتبروه غير آمن».

ومع نهاية سبتمبر/أيلول رحلت آخر مجموعة من النازحين داخلياً الذين كانوا يقيمون في مخيم بيلام. ومرة أخرى، سبق تفكيك المخيم قطع الخدمات الأساسية بصورة متقطعة وحرمات الوكالات الإنسانية من الوصول إليه من حين لآخر. وبلغ عدد وكثافة عمليات التفتيش والاعتقال التي قامت بها قوات الأمن (بما في ذلك داخل مخيمات ومستوطنات النازحين داخلياً وحولها) مستويات لم يسبق لها مثيل. مما أسهم في تفاقم شعور الشيشان النازحين داخلياً بعدم الأمان.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي أثار محافو قوية إزاء الصعلة الذي تعرض له النازحون داخلياً في مخيم بيلام، فقد بدأ هذا المجتمع يدرك تدريجياً أن إغلاق المخيمات الباقية أمر خطي؛ لذلك ركز المجتمع الدولي





نارجات  
وراحيليات  
يتحدثن إلى  
صحافية هي  
معيمة سيوتسك  
عنوشيا

- الحفاظ على «ملاذ آمن» لعدد ٤٩,٠٠٠ نازح داخلياً ما زالوا موحدين في إنجوشيا.
- إعادة دمج النازحين داخلياً الذين عادوا (أو سيعودون) إلى الشيشان.
- تجديد مستقبل النازحين داخلياً (حوالي ٢٠,٠٠٠ معظمهم من أصل إنجوشي) الذين يضططون لإعادة التوطين في إنجوشيا
- مساعدة العدد الكبير من الأشخاص الذين ماروا نازحين داخل الشيشان.

إن مهمة المجتمع الإنساني المتصلة بدعم الحقوق الأساسية للنازحين داخلياً من الشيشان لم تنته بعد. كان توليو سانتيني مسئول شعبة شمال القوقاز في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية نيويورك (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وهو يعمل حالياً لحساب الأمم المتحدة في موسكو. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني التالي: tsantini@unicef.org  
الآراء المذكورة في هذا المقال شخصية تماماً، وللتعرف على آخر أخبار العمليات الإنسانية في شمال القوقاز، انظر

www.reliefweb.int www.ocha.ru

الدولي حققت نجاحاً نسبياً. إذ استمرت الأمم المتحدة وشركاؤها في ممارسة درجة معينة من الضغط على السلطات الروسية مع إعادة التأكيد على استعداد المجتمع الدولي لمساعدة السلطات والاعتراف بالتقدم الذي أحرزته في التعامل مع الوضع المعقد للنازحين داخلياً. ويبدو أن الأسلوب البناء الذي استخدم في البيانات والمراسلات الرسمية كان مفيداً فعلاً للبيانات والتقارير الأكثر صراحة الصادرة عن مختلف المنظمات عبر الحكومية العاملة في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان.

ورأى البعض أن هذا الاهتمام المستمر بقضية النازحين داخلياً في المعيمات كان على حساب قضايا أخرى رئيسية، مثل حماية جميع المدنيين المتأثرين بالنزاعات في الشيشان. ومع ذلك، يتعين تمييز «موجة الحماية» الجماعية هذه بصورة واقعية في إطار القدر المحدود للغاية من حرية الوصول إلى المتأثرين بالنزاعات، والمعلومات، والتفويض المتوفر للمجتمع الإنساني وتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على موقف المجتمع الدولي تجاه أزمات مثل أزمة الشيشان.

وعلى الرغم من إغلاق جميع المعيمات، مازال المجتمع الإنساني في شمال القوقاز يواجه تحديات كبيرة تتمثل في:

١- السماح للوكالات الإنسانية «بالوصول السريع الخالي من العراقيل» إلى المعيمات والنازحين داخلياً والمتمصص عليه في المبدأ رقم (٢٠) من مبادئ ديتنج للزوج الداخلي - رغم وجود عقبات من حين لآخر.

## خاتمة

ساعدت قضية النازحين داخلياً من الشيشان في تحديد معنى العودة «الطوعية». إذ لطالما أكدت الأطراف الإنسانية الصاعلة، على وجه الخصوص، أن فكرة العودة الطوعية، تتضمن أكثر من مجرد عدم ممارسة الإكراه البدني أو الترهيب الصريح، بل يجب أن تشمل أيضاً:

- استشارة / مشاركة النازحين في عملية صنع القرار المتعلقة بعودتهم. وإعادة توطينهم وإعادة دمجهم.
- توفير خيارات بديلة (بما هي ذلك إمكانية البقاء في أماكن إقامتهم المؤقتة الحالية) والمساعدة لجعل هذه الخيارات ممكنة (بما في ذلك الوصول إلى مأوى بديل).
- توفير معلومات موثوقة بها عن الوضع في المناطق التي تم الترويج منها.

ويبدو أن المجموعة الكبيرة والمرة من أدوات ووسائل المناصرة التي استخدمها المجتمع



# وحدة النزوح الداخلي - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

## أدى انتشار الصراعات الداخلية في التسعينيات من القرن الماضي إلى

بروز اهتمام جديد بظاهرة النزوح الداخلي. وفي مطلع الألفية الجديدة قدر عدد النازحين داخلياً بـ ٢٥ مليون نسمة وذلك نتيجة للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان. كما تردد أن هناك ما بين ٢٠ إلى ٢٥ مليون نسمة نزحوا نتيجة لكوارث طبيعية.

وحلال العقد الماضي وازدادت حاسمة المشكلة وحجورها المتزايدة. تعاون المجتمع الدولي بتطوير أطر عمل مؤسسية وقانونية جديدة وبغلق أبعاد وجود قواعد معيارية أو قانونية واضحة تنطبق على النازحين داخلياً. وضع د. هرنسيس دينج، مندوب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين داخلياً، «المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي» استناداً إلى حقوق الإنسان الدولية وقوانين اللاجئين ورغم أن المبادئ الإرشادية ليست ملزمة إلا أنها صارت مرجعاً أساسياً لكل هؤلاء الذين يتعاملون مع قضية النزوح الداخلي.

وعلى المستوى المؤسسي بدأ من إنشاء وكالة جديدة خاصة بالنازحين داخلياً أو إلقاء المسؤولية على وكالة قائمة. اختار المجتمع الدولي نهجاً جماعياً تجاه النزوح الداخلي يستند إلى خبرة ومقنوني الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في تلبية احتياجات النازحين داخلياً للمساعدة والحماية وأدت بوباحت التعلق إزاء فعالية هذا النهج إلى إقامة الشبكة الكبرى للوكالات الدولية الخاصة بالنزوح الداخلي في يوليو ٢٠٠٢ والتي كُلفت بتحديد الطرق التي يمكن أن يعمل النهج الجماعي من خلالها بصورة أكثر فعالية. وكان من بين التوصيات التي أوصتها الشبكة إنشاء «وحدة النزوح الداخلي» تابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة.

وتهدف هذه الوحدة إلى ضمان التعامل بشكل متوقع ومنسق مع مشكلة النزوح الداخلي بين كل الأطراف المعنية. ومع مراعاة تنوع احتياجات النازحين، تقوم الوحدة بتحديد وإبراز الصعوبات في استجابة المنظمات الإنسانية للأوضاع النزوح. ويوجب صلاحياتها، تقوم الوحدة بمجموعة واسعة من النشاطات اللازمة

لمساعدة النازحين داخلياً وتوفير الحماية لهم وفي عام ٢٠٠٢، أجرت الوحدة دراسات بهدف تحليل كفاءة الاستجابة الدولية لمشكلة النزوح الداخلي من حيث الكم والنوع

وهيما يلي هاتين الدراستين

١- مسح للحماية: أجرت الوحدة هدف الدراسة بالتعاون مع مشروع SAKS بشأن النزوح الداخلي والذي يقوم به معهد بروكيجر. وتضمنت الدراسة القيام بزيارات ومقابلات ميدانية في سبع دول. وتم خلال الدراسة بحث الطرق التي تسعى من خلالها الفرق المحلية التابعة للأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى لتشجيع ومساعدة الدول في إنجاز مسؤولياتها الأساسية الخاصة بحماية النازحين داخلياً.

٢- مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به كل من الأطراف الفاعلة الأساسية فيما يخص النازحين داخلياً بالإضافة إلى تحديد مقدار أدوارها لادوات سياسة التنسيق بين الوكالات الدولية والمبادئ التوجيهية لتلك السياسة

ومن خلال الدراستين تم اكتشاف قصور كبير وعدم التزام من قبل وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ النهج الجماعي، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى عدم إدراك وفهم النهج الجماعي.

وفي عام ٢٠٠٢ أيضاً تم عمل تقييم للوحدة لمعرفة مدى أهمية الوحدة وكما أنها وفعايتها. ولأن الوحدة تعمل في سياق عريض، سرعان ما اتضح أنه لا يمكن تحقيقها دون الإشارة إلى استجابة منظومة الأمم المتحدة ككل للنزوح الداخلي. وبناءً على ذلك، أصبح تقييم الوحدة بمثابة أيضاً تقييم للنهج الجماعي. وإضافة إلى تحديد التقييم للطرق التي يمكن أن تعمل الوحدة من خلالها بصورة أكثر فعالية، أظهر التقييم أيضاً أوجه قصور مماثلة في النهج الجماعي كذلك التي كشفتها الدراسات: «المسح للحماية» و«مصفوفة الاستجابة للنازحين داخلياً».

واستناداً إلى النتائج التي أسفر عنها المسح

والمصفوفة والتقييم وعقب مشاورات تم إجراؤها مع الشبكة الكبرى التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالتنسيق بين الوكالات حول النزوح الداخلي، قامت الوحدة من جديد بتحديد أهدافها وأشطتها لعام ٢٠٠٤ ووضعت ٤ أهداف رئيسية.

- ١- تحسين القدرة على التنبؤ والشفافية في الاستجابة الدولية للنزوح الداخلي.
- ٢- تحسين المسألة حول النازحين داخلياً على نطاق المظم
- ٣- تعزيز الثقة في النهج الجماعي وتفعيله على المستوى الميداني
- ٤- تعزيز الحماية للنازحين داخلياً.

للمحصل على مزيد من المعلومات عن الوحدة، انظر [www.reliefweb.int/idp](http://www.reliefweb.int/idp) أو اتصل بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: [idpunit@un.org](mailto:idpunit@un.org).

١- متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع [www.reliefweb.int/dp/references/IUPMatrix.pdf](http://www.reliefweb.int/dp/references/IUPMatrix.pdf)

٢- متوفر على شبكة الإنترنت في الموقع [www.reliefweb.int/dp/references/UnitEvaluationJan2004.pdf](http://www.reliefweb.int/dp/references/UnitEvaluationJan2004.pdf)

يتعاون كل من وحدة النزوح الداخلي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة ومكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة المحررين حول القسم الخاص من العدد القادم لنشرة الهجرة القسرية - عودة وإعادة دمج النازحين داخلياً.



# مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وفي تعامله مع الكوارث الطبيعية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى جوجارات في الهند. حيث تصل مساعدات الإغاثة الإنسانية، ومعذ مبادرات مكررة لاستعادة الحياة الطبيعية والتي يمكن المداومة عليها عن طريق الاهتمام بتخفيف آثار الكوارث والاستعداد لعمليات إعادة الإعمار. وتأتي هذه الاستجابات التنموية في صميم عمل البرنامج الإنمائي للنقص على الفقر وتشجيع الحكم الديمقراطي.

## فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه

كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تمكين منظور الوقاية من الأزمات في جميع مناحي نشاطه التنموي من خلال حوار السياسة، وتدريب فريق العمل، وتكوين مطوعة المعرفة.

### هيكلتنا الوظيفية

مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية يرأسه مدير مكتب (مساعد إداري) بدرجة مساعد الأمين العام، وتحتفل ثلاث وحدات تابعة للمكتب مع جنيف مقررًا لها: وهذه الوحدات هي: وحدة استعادة الحياة الطبيعية، ووحدة الحد من الكوارث الطبيعية وانتشار الأسلحة الخفيفة، ووحدة دز الأسلحة وتسريع الجور، بينما تتخذ ثلاث وحدات أخرى من نيويورك مقرًا لها وهي وحدة التحميل الاستراتيجي، ووحدة إزالة الألغام، ووحدة العمليات.

كما يرسل المكتب أيضًا فرق عمل لمكاتب تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في روما وهي العديد من الدول التي تترصد لأزمات أو مواقف ما بعد الأزمات.

لمزيد من المعلومات روبرو موقع مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية على [www.undp.org/bcp](http://www.undp.org/bcp) أو اتصلوا بالمكاتب التابعة له في نيويورك: تليفون: +1 212 906 6096، فاكس: +1 212 906 5379، وفي جنيف: تليفون: +41 22 917 8060، فاكس: +41 22 917 8302.

واستنادا بدرجة كبيرة إلى عمله في مجالات مثل تشجيع الحكم الديمقراطي والحد من الفقر. فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي له سجل راسخ في جهود إحلال السلام وتعزيزه والحفاظ عليه. ومن موزمبيق وأفغانستان وحتى حواتمالا وألبانيا. لمب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رئيسيا في مساعدة هذه الدول لتحقيق التحول صوب برنامج عمل ذي توجه تنموي من خلال تشجيع حكم القانون وإدارة الحكم الجيد، وإرساء أسس العدالة والأمن. وتسريع الجنود والحد من تدفق الأسلحة الخفيفة. ودعم جهود إزالة الألغام، وثرؤيد السكان المتضررين من جراء الحروب بسبل عيش بديلة.

وفيما يتعلق بإعادة دمج السكان الخارجين على وجه الخصوص. فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل عن كثب مع موصية الأمم المتحدة العليا لتسوية اللاجئين ووحدة الروح الداخلي التابعة لمكتب تسوية الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، والمطمان عبر الحكومة. والمجتمع المدني والبلد الدولي وسرور تنمية أخرى لضمان الوفاء بالاحتياجات والمطلبات طويلة الأمد لللاجئين والمغتربين والنازحين داخليا والمحاربين القدامى ومجتمعاتهم. وكذلك ضمان شمول خطط التنمية الوطنية لتلك الاحتياجات.

كما أن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء الشفقات للحكومات المحلية تمكنه من تعزيز قدرات السلطات على توفير الخدمات الاجتماعية، والاستجابة لاحتياجات المجتمعات، وتعزيز الروابط الضرورية التي يجب إقامتها بين المجتمع المحلي والحكومة المركزية.

وبالنسبة لبرنامج إزالة الألغام التابع لمكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية - وذلك بالتنسيق مع وحدة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخدمات إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة - فإنه يعمل على تطوير البنية التحتية للإدارة المحلية اللازمة لإزالة الألغام. كما تقوم مراكز إزالة الألغام ببناء طاقات عملية بفرض تنظيم استراتيجيات إزالة الألغام وتنسيقها وتنفيذها. وغالبا ما يكون لقدرة حكومة ما على مواجهة مشكلة الألغام الأرضية تأثير مباشر على إعادة دمج السكان الخارجين من مناطق النزاع وعلى سبل عيشهم.

**تتمثل** المهمة التي يضطلع بها مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية في تعزيز جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع شركاء بفرض الحد من وقوع الكوارث والصراعات الخفيفة والتقليل من آثارها، وكذلك إقامة الأسس الصلبة الراسخة من أجل إحلال السلام واستعادة الحياة الطبيعية، ومن ثم الارتقاء بأهداف الأمم المتحدة التنموية الخاصة بالحد من الفقر في الألفية الجديدة.

وتتعرض دول كثيرة وبصورة متزايدة للصراعات المنفردة من الكوارث الطبيعية التي من شأنها أن تدفع ما لم إنجاز غير عقود من التنمية وأن ترسخ الفقر وعدم المساواة. فمن خلال شبكته العالمية، يقوم البرنامج الإنمائي بتطوير وتبادل الأساليب المبتكرة لمنع الصراعات، وإحلال السلام. وكذلك التحقيق من آثار الكوارث واستعادة الحياة الطبيعية. ولبرنامج الإنمائي وجود ففلي في أغلب الدول النامية، وهذا يسي استعماده لإضفاء الصفة العملية على سبل الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية وكذلك تقديم المساعدة على ردم الهوة بين إغاثة الطوارئ، والتنمية طويلة الأجل.

**ويسعى مكتب الوقاية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية جاهدا، ومن خلال عمله مع مكاتب الدولة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحقيق ما يلي:**

- التأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلعب دورا جويوا في تعزيزات الانتقال بين عمليات الإغاثة وجهود التنمية.
- تقوية الروابط بين أهداف الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية.
- تعزيز مسؤوليات الحكومات وإمكاناتها الفنية والمالية في إدارة الأزمات وأوضاع ما بعد الصراعات.
- دعم جدول أعمال الأمين العام فيما يتعلق بالوقاية من الصراعات عن طريق بناء طاقات من الحكومات والمجتمعات المدنية وتعزيز قدراتها على التحليل العميق للظواهر والعوامل التي قد تسبب في نشوب صراعات عنيفة. وكذلك الوقاية من الصراعات عن طريق وضع استراتيجيات تتناول الأسباب الجذرية الهيكلية.



# الأحداث الأخيرة

## دييجو جارسيا: المملكة المتحدة تستخدم الخديعة لإسقاط حق العودة

قامت بريطانيا في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٢ بإبعاد كل سكان أرخبيل شاجوس الواقع في المحيط الهندي قسراً لإضاح الطريق لبناء قاعدة عسكرية أمريكية على أكبر جزيرة مرجانية وهي دييجو جارسيا. ولجأت الحكومة البريطانية إلى سلطة استعمارية قديمة الاستخدام لتسقط دون نقاش حكم محكمة منع سكان جزر شاجوس حق العودة إلى بعض الجزر. وترغم المملكة المتحدة أن الاعترافات الأمنية التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر تمنح الأولوية للحاجة المرمومة لتعمر استخدام الجزر على القوات الأمريكية. وتقول جماعة حقوق الأقليات في تقرير حديث صدر عنها إن محاولة المملكة المتحدة غير العادلة للالتفاف حول القانون من خلال إسقاط حكم لاتدافع عن المحكمة العليا بعد سابقة خطيرة للغاية. انظر التقرير على الموقع التالي [www.minorityrights.org/news\\_detail.asp?ID=277](http://www.minorityrights.org/news_detail.asp?ID=277) وانظر أيضاً موقع سكان جزر شاجوس التاجيين [www.chagos.org](http://www.chagos.org)

## الأمم المتحدة تضيق الوقت بينما يعاني الصرب والروماني في كوسوفو

بعد خمسة أعوام من النزاع في كوسوفو عاد أقل من ١٠,٠٠٠ شخص من مجموع ٢٢٥,٠٠٠ شخص أبعدوا قسرياً من الإقليم إلى ديارهم. وبعد هذا تناقصاً صارخاً بالمقارنة مع معدلات العودة المرتفعة في البوسنة والهرسك، وفي تقرير حديث قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كاي إيدي، مندوب البروج لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، انتقد كاي الأمم المتحدة بسبب عدم توفيرها الحماية اللازمة للأقليات الصرب والروماني في الإقليم. وقد أنقت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) بالوم على قوى حفظ السلام الدولية في كوسوفو (KFOR) بقيادة الناتو، وشرطة الأمم المتحدة، وجهاز شرطة كوسوفو الذي تم تجنيد أفراد محلياً لأهم لم يحرروا ساكناً في مارس/ آذار عندما قام آلاف الألبان بأعمال شغب أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٠ شخصاً وإصابة ٩٠٠ آخرين وإرغام أكثر من ٢,٠٠٠

شخص على الفرار من ديارهم.

لقد أثبتت الأمم المتحدة، التي تحتضن بسجل مشرف في مجال حفظ السلام أنها غير قادرة على الاطلاع لحكم مجتمع مقعد مثل كوسوفو ويقول بول سمين الممثل المتحمس لمجلس اللاجئين البروجي في كوسوفو، إنه منذ وقوع أعمال الشغب والأمم المتحدة عاجزة عن العمل. وتسم الاجتماعات الخاصة بتسمية الإقليم بالافتقار إلى التنسيق والإصرار. في الوقت الذي يتصارع فيه الزعماء الألبان والصرب على التمرد ويرفضون التعاون

وبعد عام ١٩٩٩ ساد الإقليم جو من الرخاء نتيجة الأدهار الاقتصادي الناتج عن عملية إعادة الإعمار - التي عززها وصول الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ومنذ جفاف هذا المعين التقدي، أخذ الاقتصاد ينكمش باستمرار في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية التي كانت تستضيف لاجئي كوسوفو في السابق بإعادتهم إلى بلادهم ومع دخول عشرات الآلاف من المستشرين من المدارس سوق العمل غير الموجود أصلاً كل عام، بلغ معدل البطالة ٦٥٪. وأصاب الركود عمل الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة على نقل السلطة السياسية، وثم إقرار قدر ضئيل من التقدم بالنسبة لمسألة الوضع النهائي الصعبة، وما زال الألبان يسمون إلى الاستقلال التام بينما الحكومة الصربية في بلجراد ليست مستعدة سوى لمنح قدر محدود من الحكم الذاتي للألبان. وبدلاً من أن يقوم المجتمع الدولي بدور الوسيط، فإنه يقوم بدور المتصح.

وقد استمر كثير من اللاجئين الألبان في أراضي الأقليم ولكنهم لن يعودوا ما لم يتحسن الوضع الاقتصادي. وما زالت فرص العودة بالنسبة لمعظم اللاجئين الصرب تتأثر الكاية ذلك أن الصموبات المتعلقة باسترداد الممتلكات المهوره التي تم الاستيلاء عليها، والعنف المتاح من دوافع عرقية، والوضع الأمني غير المستقر يحول دون عودة عدد أكبر من اللاجئين والنازحين داخلياً من الصرب إلى الإقليم.

لقد عيّن كوي عنان الموظف المدني البدماركي سورين جيسين - ديترسين كممثل جديد له في كوسوفو. وإذا فشل هذا الممثل في تسهيل عودة

الصرب، ستواصل كوسوفو إجراؤها الحظر نحو التقسيم، وسيكون لهذه العملية تداعيات في منتهى الخطورة على استقرار جنوب صربيا، ومقدونيا، والبوسنة والهرسك، ولا شك في أن التداعيات السياسية للقتل في كوسوفو خطيرة، ذلك أنه إذا عجز مجتمع دولي موحد عن تحسين الأمور في ظروف مثقلة نسبياً، فما هي فرص نجاح مجتمع دولي منقسم في أماكن أكثر عدائية مثل العراق؟

## فشل الاتحاد الأوروبي الموسع في توفير الحماية

في قمة تامبيري في عام ١٩٩٩ تعهد زعماء الاتحاد الأوروبي بأن التوفيق بين قوانين اللجوء والهجرة سيوفر حماية أفضل للأشخاص الذين يهيمون عن الاضطهاد. ومع ذلك، ورد في تقرير صادر عن المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين أن الصموبات اللاحقة المحفوظة بالمخاطر ليست نتيجة روح التسامح التي سادت قمة تامبيري بل نتيجة رغبة معظم الحكومات الأوروبية في خفض عدد طالبي اللجوء بقدر الإمكان ومحاوفا من معالجة الانتهاكات المتصورة لنظم اللجوء الخاصة بها. وأبدت الدول قدراً ضئيلاً من روح التضامن وتبادت مراح وطنية ضيقة بالغة التكلفة على حساب مصلحة اللاجئين وكذلك على حساب مصلحة بقاء نظام حماية أوروبي يتسم بالعدالة والكفاءة. وبدلاً من تقسيم المسؤولية على دول الاتحاد الأوروبي، أُلقي قدر غير متكافئ من المسؤولية على عاتق دول جنوب وشرق الاتحاد الأوروبي.

تقرير المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين بعنوان الوعود الكاذبة والمبادئ المسببة Broken Promises, Forgotten Principles موجود على الموقع التالي: [www.ecvv.org/positions/Tampere\\_june04.pdf](http://www.ecvv.org/positions/Tampere_june04.pdf) سوف تتناول نشرة الهجرة القسرية رقم (٢٣) المقرر صدورها في إبريل/ نيسان ٢٠٠٥ مجموعة من قضايا اللجوء، وللمزيد من المعلومات انظر: [www.fimreview.org/forthcoming.htm](http://www.fimreview.org/forthcoming.htm)





# كيف يتسنى لنا الحصول على المعلومات التي نحتاجها عن اللاجئين

بقلم: جريتا يوهلينج

المستخلص من الموسوعة العلمية قد يزيد من بعدنا عن اللجوء، إلى الاستماعة بالرواة ومن حسن الطالع أن هنالك إجماع ملحوظ على أن المراج الواعي بين الطرق النوعية والكمية هو أفضل مدخل لدراسة أوضاع اللاجئين والمهجرين قسرياً

وإلى جانب أن ورشة العمل وفرت فرصة للباحثين والمطعمات الإنسانية كي تتعلم من بعضها البعض، فإنها شرعت في تحديد طرق عملية لمواجهة التحديات الأخلاقية والمنهجية التي تواجه هذا النوع من الأبحاث، وهناك اهتمام ملحوظ بوضع مبادئ توجيهية من شأنها، بدلاً من أن توفر معلومات عن الأساليب (التي هي في الأصل موجودة)، أن توفر معلومات عن ما يلي:

- تهيئة الأدوات العالية بحيث تتناسب مع ظروف اللاجئين والنازحين القسريين.
- اختيار الأساليب المنهجية التي تتناسب مع البيانات غير الأمامية بدرجة كافية.
- تحديد الأشخاص المتأهلين ذوي المهارات الملائمة لتنفيذ الأبحاث الميدانية

للحصول على تقرير عن ورشة العمل، يرجى زيارة موقع EPUA على الإنترنت [www.unhcr.ch/eupa](http://www.unhcr.ch/eupa) أو موقع [hqep00@unhcr.ch](mailto:hqep00@unhcr.ch)

جريتا يوهلينج، مستشارة بارزة في وحدة السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا للاجئين، بيرد إلكتروني [UEHLING@unhcr.ch](mailto:UEHLING@unhcr.ch)

١ نشر نشرة الهجرة القسرية العدد ١٨، صفحة ٥٥-٥٠ لهذا لا تعرف لا القليل القليل من اللاجئين؛ وكب يتسنى لنا الحصول على المزيد (أو قل،) حب كريب، [www.fiveview.org/fiveview/far18/far18unhcr.pdf](http://www.fiveview.org/fiveview/far18/far18unhcr.pdf) [www.alnap.org](http://www.alnap.org) r

تواجه البحث في مجال السياقات الإنسانية، ومناقشة أفضل الطرق لمعالجة هذه القضايا وتقرير ما إذا كان ينبغي وضع مزيد من المواد الإرشادية، ومناقشة الكلمات التي أقيمت أمام ورشة العمل الموضوعات التالية:

- كثيراً ما تكون الحكومات المستضيفة متشككة بل وحتى عدائية تجاه تواجدهم المهجرين قسرياً. كيف يتسنى للباحثين الوصول لهؤلاء السكان بطريقة لا تعرض الرواة للخطر؟

- يعمل المتفقون من المساعدات الإنسانية إلى إخبار الباحثين بما يعتقدون أن الباحثين يريدون سماعه. كيف يمكن تجنب ذلك؟
- من الصعب للغاية عمل إطار لأخذ البيانات عندما لا يكون هناك سوى القليل من المعلومات عن مجموعة السكان محل الدراسة أو عندما يكونوا كثيري التنقل. هل يمكن أن يكون هذا النوع من الأبحاث مثيراً من الحقيقة؟

- يعني قصر الفترة التي غالباً ما يتطلبها البحث وعمليات التقييم أن من الصعب على الباحثين الميدانيين أن يحصلوا على المعلومات المرجوة. كيف يمكن تحقيق فعالية بناءة في أماكن تسودها القوم؟

- متى (ولماذا) ينبغي أخذ طرق بديلة حيوية في الاعتبار؟

- كيف يتسنى لنا سؤال الأشخاص الذين تعرضوا لأذى بطريقة لا تضرهم للأد مرة ثانية؟ هل يمكن إجراء أبحاث ميدانية مسحية بطريقة تأخذ في الاعتبار حاجات الرواة؟

- غالباً ما يجري الأبحاث المسحية مواطنون وطالب يتم إرسالهم إلى بيئات غير آمنة، ما هي مبادئنا الأخلاقية التي يجب أن تحكم ذلك؟

ومن أكثر الموضوعات المثيرة للجدل موضوع متى يتعين إجراء أو عدم إجراء بحوث مسحية. وفي بعض المناطق، قد تقتدر أساليب علمية، مثل البحوث المسحية، بالنشاط والهمة. ومع ذلك، فإنه في حالة السكان دائمي التحرك الذين لا يريدون بالضرورة أن يصبحوا أهدافاً للدراسة، نجد أن الاعتماد الزائد على النتائج

تسبب القرارات المستترة بشأن البرامج والسياسات إلى أبحاث ذات جودة عالية ويصعب إجراء أبحاث في مجال الهجرة القسرية من جراء انتشار السكان الذين يتنقلون بصعوبة مستمرة ويتركزون كثيراً جداً في مناطق غير آمنة، وغالباً ما يرغب سكان الحضر من النازحين المستقرين وغير المسجلين في أن يطلبوا بعيداً عن الأنظار، ولذلك من الصعب للغاية إجراء دراسات عن اللاجئين والنازحين داخلياً بطرق تضمن أن تكون تلك الدراسات مبنية عليها وصحيحة ومعمرة. ويعد الحصول على المعلومات التي نحتاجها بطريقة حرفية وأخلاقية وحساسة تجاه حاجات الرواة تحدياً مستمراً. وبينما يدعو الأكاديميون إلى بذل المزيد من الجهد في مجال دراسات الهجرة القسرية، يدعو الممانعون إلى صوابيل للجدد أكثر تشدداً.

«لقد تكفكت بصورة أساسية أساليبنا الدقيقة لأخذ البيانات، ولم يبق لنا سوى التحدث مع الأجساد الميتة التي استسلمنا الموت عليها»

ولمواجهة المشاكل التي يواجهها الباحثون في سياقات الهجرة القسرية ومن أجل البناء على مبادرات سابقة ليحتسب سبب قلة معلوماتنا عن اللاجئين، اقترحت وحدة تحليل السياسات والتقييم التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وقادت تشكيل مجموعة عمل شبكة التعليم النشط للمسؤولية والأداء، ALNAP المعنية، بتقييم استخدام مناهج البحث في السياقات الإنسانية، وتشارك في هذا التقييم وكالة أوكسفام للحقوق، وصندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة، اليونسيف، والصليب الأحمر الدولي، ومركز فانيسنتاين للمعاجاة، والمعهد الهندي للحد من الكوارث، ومنظمة شراكة المسؤولية الإنسانية الدولية، HAP، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة أنقذوا الأطفال بالأمم المتحدة، ومعهد التنمية الدولي (ODI).

وقد اجتمعت مجموعة العمل في أوائل إبريل من أجل صياغة نقاش مشترك للمصوبات التي

يشكل هذا المقال صفحة من صفحات الأخبار والمناقشة لوحدة التقييم والسياسات التابعة للمفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.





المشروع العالمي  
أنحاء العالم

PROJECT

## ٢٥ مليون شخص نازح داخلياً بسبب العنف في أنحاء العالم

أو عبر ابراعه في، مساعدة المرحلين. وعلاوة على ذلك لم يكن تمويل المساعدات الإنسانية كافياً. ولم تكن الأمم المتحدة قد طبقت بعد نظاماً أكثر فعالية لحماية المرحلين داخلياً ومساعدتهم. ولا يستشيد على الاطلاق ما يقرب من ثلث سكان المرحلين داخلياً في العالم. البالغ عددهم حوالي ٧ مليون شخص. من مساعدات مطلقة من جانب الأمم المتحدة.

وقد أدت الحرب الدولية ضد الإرهاب، عس ما يبدو. إلى التأثير سلباً على حماية المرحلين لاسيما عن طريق تشجيع الحكومات للسمي لإيجاد حلول عسكرية لإنهاء الصراعات وكذلك إضعاف احترام المعايير الدولية الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأدى وصف الجماعات المتمردة بالجماعات الإرهابية، إلى تشجيع عدد من أنظمة الحكم على تكثيف حملاتها ضد التمرد. وجذب مساعدات عسكرية أجبية وتحاول الانتقادات الدولية

العودة لديارهم. ومع ذلك، فإنه في بعض البلدان، غطى اندلاع أزمات أخرى أو تصاعدها، مما أدى إلى وجود أعداد جديدة من المرحلين. على التقدم الذي تحقق في تسوية الصراعات. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال. في مدينة دارفور غرب السودان وفي محافظة إتوري شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي محافظة «أنشيه» بإندونيسيا.

وظل القتل الدائر بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة هو السبب الأساسي في النزوح عام ٢٠٠٣. وبما يؤثر القتل، أن المدنيين كانوا في كثير من الأحوال هم الفئة المستهدفة بشكل متمدد وتم طردهم من ديارهم على أيدي القوات المسلحة في إطار إستراتيجياتها العسكرية. وفي كثير من الأحوال، كانت قوات الدفاع الوطنية أو الميليشيات التي تساندها الحكومة وراء هذا النزوح. مثلما حدث في بورما وساحل العاج والسودان وزمبابوي.

مع نهاية عام ٢٠٠٣، بلغ عدد النازحين داخلياً في بلادهم بسبب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان حوالي ٢٥ مليون نازح. وخلال عام ٢٠٠٣، أجبر ٣ مليون شخص على ترك ديارهم. وبالمثل تمكن عدد كبير من النازحين داخلياً من العودة. وإن كانوا يعيشون غالباً في أوضاع من الفقر ويتمرضون لانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان.

وهي تقريره السنوي عن وضع المرحلين داخلياً في أنحاء العالم. وجد المشروع العالمي للنزوح الداخلي أن القارة الإفريقية مرة ثانية هي أكثر القارات تأثراً بشكل سلبي إذ تستضيف نصف سكان العالم من المرحلين داخلياً. وبفضلها عن ذلك، توجد في أفريقيا أيضاً الصراعات التي تسببت في أكبر عمليات النزوح الجديدة. لاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان.

وقد تأثرت أيضاً بعض المناطق الأخرى: ففي المناطق الآسيوية المطلة على المحيط الهادي، حيث يوجد ٦، ٣ مليون نازح داخلياً شنت الحكومة حملات عسكرية لتقمع أعمال التمرد التي كانت سبباً رئيسياً في وجود أعداد جديدة من المرحلين داخلياً، بينما استمرت حركات العودة في أماكن أخرى وعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية، نتج عن الصراع الدامي في كولومبيا نزوح ما يقرب من ٢، ٣ مليون نازح داخلياً يمثلون كل المرحلين وكل عمليات النزوح الجديدة في المنطقة بأسرها في عام ٢٠٠٣ ومازال هناك ٣ مليون نازح داخلياً في أوروبا ينتظرون العودة إلى ديارهم على الرغم من انتهاء الحرب العملية منذ زمن بعيد في أغلب الصراعات التي تسببت في نزوحهم. ولم يتم إجبار سوى تقدم بسيط في منطقة الشرق الأوسط لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً الذي يقدر عددهم بحوالي ٢ مليون نازح. والذين تم تشريد الكثيرين منهم منذ عدة عقود.

وفي عام ٢٠٠٣، أدى تشجيع عملية السلام في الكثير من البلدان إلى زيادة الأمل لعودة النازحين داخلياً. وبالمثل عاد عدد كبير من النازحين في بعض البلدان. وعلى سبيل المثال في أنجولا، استطاع ما يقرب من ٢ مليون نازح

### أسوأ ١٠ حالات نزوح في العالم

بورما	بوروندي
كولومبيا	ساحل العاج
إندونيسيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
ليبيريا	روسيا (الشيشان)
الصومال	السودان

ونادراً ما كان المرحلون يحصلون على الحماية الكافية والمساعدة من حكوماتهم. ففي ١٣ دولة من بين ٥٢ دولة تأثرت بالبروح الداخلي. لم يستطع المرحلون داخلياً الاعتماد على حكوماتهم لتوفير الرعاية لهم على الإطلاق. وبشيء لذلك، تعرض أكثر من ١٠ مليون شخص لمواجهات مع سلطات معادية أو، في أحسن الأحوال، غير مكترثة لم تبدل أي جهد لحمايتهم. ولم يتلق ما يقرب من ١٨ مليون نازح داخلياً أي مساعدات إنسانية من حكوماتهم. وفي حالة تقهيم تلك المساعدات، فإن ذلك كان يتم بين الحين والحين.

ولم يبذل المجتمع الدولي الجهد الكافي لسد الصوة التي خلفتها الحكومات غير القادرة على،



بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين

يمكن الإطلاع على التقرير بالكامل، الذي يتضمن نظرة عامة إقليمية مفصلة، على موقع المشروع العالمي للنزوح الداخلي: [www.idpproject.org](http://www.idpproject.org)

١ المشروع العالمي للبروح الداخلي، سروح الداعي بفترة طويلة عملة عن النزوح، حدث والتنمية في عام ٢٠٠٢، جيمس  
٢ مرز، الكونغو  
([www.idpproject.org/pass/2004/GlobalOverview.pdf](http://www.idpproject.org/pass/2004/GlobalOverview.pdf))



من الحرج في التقييم الذي لا يراعي (الذين) من حيث ذلك، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،  
هو أن يكونوا.

الحديث عن التقييمات، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،  
الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،  
الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،

الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،  
الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،

الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،

الذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع، والذين هم في الواقع،



مراسم تسريح الجنود، مخيم عبور بالقرب من رامبيك، جنوب السودان،



18/١٨

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣  
رمضان - شوال

نشرة

# الهجرة القيسرية

توصيل البضائع

إعادة التفكير في الدعم اللوجستي الإنساني





# من أسره التحرير



Centre Overt

**في** أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ شارك أحدنا (قيم) في مهمة لتقديم كيفية استجابة منظمة غير حكومية كبرى للنزوح الجماعي للأكراد في جبال زاغروس. وفي مخزن بشمالي العراق، عثرت البعثة على كميات من المشمع البلاستيكي لا يلائم المناخ ملقاة على الأرض دون استخدام وتقدر قيمتها بمليون دولار. لم يتم رفع تقرير بذلك لمقر الوكالة، كما لم تكن هناك خطط لإرسال هذه الكميات إلى جزء أكثر دفئا من العالم حيث كان سيتم استخدامها.

مفردة الهجرة القسرية

Nashrai al-Hijra al-Qsriya

يهدف نشرة الهجرة القسرية إلى أن تكون بمثابة مصدر لتبادل الخبرات العملية وللمعلومات والأراء بشكل مستمر بين الباحثين واللاجئين والباحثين فاعل أولئك، ومن يعملون معهم أو يعملون بمصالحهم. ويصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالتعاون مع المشروع العالمي لدراسة اللاجئين وأحداث الفاعل المجلس العربي للاجئين

هيئة التحرير

ماريون كولدرودي - د. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

كريم اتاسي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) المجلس الإقليمي، مصر

فاتح عركم

الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحى شطي

مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد

أنتينا فابوس

جامعة شرق لندن

باربرا هاريل - بوند

الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شبلان، سري حنفي

مركز اللاجئين والشؤون لمصنعي (شمل) - إم آله

مكس تاكسور

وكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، سوريا

عبد الباقس بن حسين

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يعمل أعضاء المجلس بصيغة شخصية وتطوعية غير مرتبطة بسماتهم ووظائفهم

موقع الإنترنت

www.hijra.org.uk

ترجمة النسخة العربية:

محمود حسري

التصميم والإخراج الفني: FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

ويتناول هذا العدد من النشرة تحسين الاتصالات بين التائبين على توفير الدعم اللوجستي ومديري البرامج لجعل هذا الاختلاط شيئاً ينتمي للماضي. ونوجه الشكر لمعهد فريتز على لفت انتباهنا لأهمية الدعم اللوجستي الإنساني وعلى المنحة المسخية التي مكنتنا من إصدار هذا العدد. كما أننا ندين بالشكر العميق إلى صنيحي التحرير أنيسيا توماس (المدير المفوض بمعهد فريتز)، وريكارو أرنست (جامعة جورج تاون) وإلى لين فريتز لدعمه الشخصي.

**هل تقرأ نشرة الهجرة القسرية للمرة الأولى -** ربما تعرفت علينا بسبب توزيع هذا العدد من خلال شبكات معهد فريتز للنشرة قاعدة قراء عالمية - يتم توزيع ٦٥٠٠ نسخة بثلاث لغات في ١٥٠ دولة. كما يتم توزيعها على كافة الوكالات الإنسانية. نأمل أن تطلوا من قرائنا وتسهموا في النقاش والتفكير الدائرين مع متابعة الأعداد القادمة من النشرة للتحديات اللوجستية التي عرضناها في هذا العدد.

**النشرة تحتاج إلى دعمكم** فبدلاً من مجرد عود بنصف التمويل الذي نحتاجه للحفاظ على مستوى التوزيع الحالي - في وقت ترتفع فيه تكاليف البضاعة والإرسال بالبريد، ويتزايد فيه عدد الوكالات والأفراد الراغبين في أن يضافوا إلى قوائم توزيعنا البريد، ويغطي الدخل من الاشتراك نسبة صغيرة فقط من تكاليف توصيل هذه المجلة إلى جمهور قراء أغلبية من الجوبيين. هل نستطيع أن نطلب ممن يعملون منكم لحساب وكالات إنسانية - سواء من تم استعراض عملهم في هذا العدد وآخرون منكم ممن يعملون في ظل قيود وضغوط مماثلة - الاتصال بنا لمناقشة الاتفاق على اشتراك مضاعف لمقارنك/العاملين في الميدان والوكالات الشريكة. هناك عدد من وكالات رئيسية يدعم عملنا بهذا الأسلوب، ونود أن نشير إلى أن رسوم الاشتراك في مجلتنا متواضعة. يرجى الاتصال بنا على البريد الإلكتروني في: fmreview@qeh.ox.ac.uk

وستقوم الأعداد الثلاثة القادمة من النشرة ببحث الموضوعات الآتية: الصحة الإنجابية للاجئين والمهاجرين الداخليين. وسائل اللاجئين/المهاجرين الداخليين لكسب الرزق. وإعادة دمج النازحين الداخليين. والعمل الزمني لتقديم التقارير في أكتوبر ٢٠٢٣، ١٥ يناير ٢٠٢٤، ١٥ مايو ٢٠٢٤ على الترتيب. يمكن معرفة المزيد من التفاصيل على موقعنا على شبكة الإنترنت في: www.fmreview.org

مع تحيات أسرة التحرير

ماريون كولدرودي وقيم موريس

**حقوق الطبع والنشر:** يجوز اقتباس مادة من نشرة الهجرة القسرية بحرية ولكن يرجى إخطار المصدر. أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية فيجب إعادة نسخها في سياق المقالات التي ظهرت (مع ذكر المصدر). إن المواد والمعلومات المتضمنة في النشرة هي آراء المؤلفين ولا يمكن بالضرورة وجهات نظر أسرة التحرير أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس الترويجي للاجئين.

صور الغلاف: نيل محلي في كيبوديا برنامج الغذاء العالمي/جيم هولمز  
المصورون: ٢٧ (الوسط): سمير الشرفي برنامج الغذاء العالمي/جيم هولمز  
(اليمين): أليكساندر برنامج الغذاء العالمي/كلايف شورلي

Refugee Studies Centre



# المحتويات

- لوجستيات المعونة الغذائية وطائرئ جنوبي أفريقيا ..... ٢٨  
بقلم: جون بينيت
- الاستخدام الإنساني للقوات المسلحة ..... ٣٢  
بقلم: روبرت ويلوك
- امتزاج الدعم اللوجستي والتكنولوجيا من أجل إنغاثة فعالة ..... ٣٤  
بقلم: هـ. والي لي ومارك زيندين
- طائرئ معقد - ماليات معقدة ..... ٣٦  
بقلم: جاي هوفي وديانا لاندزمان
- معهد فريتز شريك في تقوية الدعم اللوجستي الإنساني ..... ٣٧

## مقالات عامة

- فرق إعادة إعمار الأقاليم - ضمان أم تقويض مستقبل آمن في  
أفغانستان؟ ..... ٣٨  
بقلم: دول أوبرين
- ما بعد محو أمية اللاجئين والنازحين الداخليين  
في السودان ..... ٤٠  
بقلم: هاشم أبو زيد، ناعومي لوكودو، رشيدة عبد المطلب، توني راريتسون
- وعود بلا حلول: ترك اللاجئين العراقيين في وضع حرج  
في لبنان ..... ٤٢  
بقلم: بشير عصمت، مايكل كاجان، سميرة طراد
- تسوية النزاعات المتعلقة باللاجئين في إيران ..... ٤٣  
بقلم: فاطمة كاهانلو، هاني منصورريان، نجار عطيمي

## أبواب ثابتة

- تحديث ..... ٣٥
- «عملية حرية العراق، والمليون لاجئ عراقي الوهميون  
بقلم: نور الضحى شطي ..... ٤٥
- يسعد المشروع العالمي للنازحين داخلياً أن يقدم مشروع إدارة  
المخيمات فيما بين الوكالات ..... ٤٦
- مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، وكالة الأمم المتحدة  
للاجئين: لماذا لا نعرف سوى الشيء القليل عن اللاجئين؟  
كيف يمكننا معرفة المزيد؟ ..... ٤٧  
بقلم: جيف كريسيب
- تشجيع الاكتفاء الذاتي للسكان النازحين ..... ٤٨

## توصيل البضائع: إعادة التفكير في الدعم اللوجستي الإنساني



- لماذا يعد الدعم اللوجستي وظيفة هامة؟ ..... ٤٩  
بقلم: أنيسيا توماس
- الجانب الأكاديمي للوجستيات التجارية وأهمية هذا العدد  
الخاص ..... ٥٠  
بقلم: ريكاردو أريست
- الدعم اللوجستي الإنساني: المضمون والتحديات ..... ٦٠  
بقلم: لارس جوستافسون
- التماس من مسئول لوجستي ..... ٩٠  
بقلم: جون ريكارد
- نحو دعم لوجستي محسن: تحديات وأسئلة أمام القائمين على  
الدعم اللوجستي والمديرين ..... ١٠٠  
بقلم: دونالد تشايكين
- مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: استجابة منسقة  
لدواعي قلق لوجستية إنسانية مشتركة ..... ١١٠  
بقلم: ديفيد كاترود، رامينا سامي، لوك هان وازنهوف
- الدور المركزي لإدارة سلسلة الإمداد في الاتحاد الدولي لجمعيات  
الصلب الأحمر والهلال الأحمر ..... ١١٥  
بقلم: برنار كويمبيه، رامينا سامي، لوك هان وازنهوف
- برنامج الغذاء العالمي: تعزيز الدعم اللوجستي ..... ١٢٧  
بقلم: بيتر سكوت بودين
- الدعم اللوجستي تحت الضغط: برنامج العودة للمدرسة لليونيسيف  
في أفغانستان ..... ٢٠٠  
بقلم: بول مولينارو، ساندي بلاتشييه
- التنسيق في البحيرات العظمى ..... ٢٢٣  
بقلم: جورج هنتون
- دعم لوجستي هزيل: توصيل الغذاء إلى النازحين الداخليين في  
شمال أوغندا ..... ٢٥٠  
بقلم: مارجريت فيكي وإيرلنج برانيم





بقلم: أنيسيا توماس

# لماذا يعد الدعم اللوجستي وظيفة هامة؟

كانت وظيفة الدعم اللوجستي منذ عقدين موضوعاً نادراً للمناقشة داخل مكاتب كبار مسؤولي الشركات الكبرى.

المتبقي. ويحتتم هذا التقسم بإعطاء مثال لتعاون لوجستي مبتكر لتحقيق تسويق أفضل بين الجهات الإنسانية المشاركة في جهود الإغاثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويناقش القسم الثالث المشكلات التي تواجه منظمات الإغاثة مثل قضية الأغذية المعدلة وراثياً في جنوب القارة الأفريقية وانكاساتها على القائمين على الدعم اللوجستي

وأخيراً نجد عرضاً تفصيلياً لبعض الاحتمالات العملية لتفصيل دعم لوجستي فعال بما في ذلك بعض الاستخدامات المبتكرة للتكنولوجيا.

## الأشخاص الذين جعلوا الأمر ممكناً

ذهب الكثير إلى ما هو أبعد من نداء الواجب لجعل إصدار هذا العدد الخاص أمراً ممكناً. وقد كان فريق المحررين بالمجلة المرجع الذي اعتمدنا عليه جميعاً ويستحق كاتبو المقالات ومن أسهموا بأجزاء لم تمكن من إدراجها تقديرًا خاصاً فقد أنجزوا عملهم بعد ساعات الإغلاق وغالباً في الميدان أثناء وقت لم يكونوا يمكنونه. وقد كان زميلي المحرر ريكاردو أرنست شريكاً متمكناً وهو يتعامل مع المعلومات التي تهال من كافة أنحاء الكرة الأرضية. وقام فريق معهد فريترز وخاصة أيني كوهين بتقديم أفكار ومدخلات لتجميع الصور والكلمات معاً. وأوجه شكرًا خاصاً إلى ليون فريترز الذي كان لا التزامه وإنسانيته ورؤيته دور في صدور هذا العدد الخاص.

والشيء الأكثر أهمية هو أن هذا العدد بعد بمثابة تحية للقائمين على الدعم اللوجستي الإنساني الذين يعملون كل يوم بأساليب لا حصر لها للتأكد من إغاثة الأشخاص المتضررين بشكل أسرع. إن القائمين على الدعم اللوجستي يثرون فريقكم ومنظماكم بوجودهم. اصطحب أحدهم إلى الغداء اليوم.

أنيسيا توماس

العضو المنتدب بمعهد فريترز. البريد

الإلكتروني: antsia.thomas@fritzinstitute.org

1. انظر: [www.dmi.org](http://www.dmi.org)

وعلى الرغم من أهميتها كوظيفة لإنجاح جهود الإغاثة فإن القائمين على الدعم اللوجستي لا يحصلون على التقدير المستحق ولا تتم الاستفادة منهم بالشكل الملائم في كثير من المنظمات الإنسانية. وتقتصر أدوارهم التي كثيرًا ما تصنف على أنها وظيفة مساعدة على تنفيذ القرارات بعد اتخاذها. ويلقي هذا عبئاً ثقيلاً على القائمين على الدعم اللوجستي الذين لم يملأوا الفرصة للتعبير عن المرافيل المادية في عملية التخطيط. كما أن هذا يميل إلى إثارة توترات مع أشخاص في البرامج إذ أنهم لا يستلمون هم التأخيرات والانهيارات في عملية توصيل الإمدادات.

## هذا العدد من النشرة:

يفخر معهد فريترز كثيراً براعية هذا الإصدار الخاص من النشرة الذي يناقش فيه الدور الهام للوجستيات الإنسانية بأصوات القائمين على الدعم اللوجستي الذين شكلوا عملياً جزءاً من كل جهد إغاثة رئيسي على مدار العقد المصمر ونحن نؤمن بأن وجهة نظر القائم على الدعم اللوجستي تعد عصباً إستراتيجياً ورئيسياً في التخطيط لجهود الإغاثة الفعالة. وتبرز المقالات التي يعرضها هذا الإصدار التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه القائمين على الدعم اللوجستي الإنساني وكذلك براعتهم والتزامهم وعواظهم وهم يشيرون لمواجهة التحديات.

ينقسم هذا العدد الخاص إلى أربعة أقسام عرضية وهو يبدأ بسلسلة من الملاحظات الشخصية لممارسين في وورد فيجس والصليب الأحمر الدولي واوكسفام حول وضع مجاهل وافخار التي يمكن أن تساعد في دفع ممارسة الدعم اللوجستي الإنساني. وتشتمل هذه على خلق دائرة ممارسة. واستمارات أكبر في التكنولوجيا والاستعداد. ونداءات من أجل التقدير وسماع الصوت.

بعد ذلك يعطي العدد جانباً من الجهود المنسقة والمنظمة لتوسيع نطاق الدعم اللوجستي في الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ويرتفع الغذاء العالمي مع إبراز التقدم في هذا المجال وتحديد بعض التحديات

وظيفة الدعم اللوجستي التي كان كثيراً ما يشار إليها على أنها مهمة شحن السفن بمكانة وضيعة وكان القائمون عليها يتواجدون في البيرومات وفي أحواض السفن. والآن يتم الاعتراف بوظيفة الدعم اللوجستي أو إدارة سلسلة الإمداد على أنها عنصر إستراتيجي ومنتج للقيمة في العملية الشاملة للمنظمات التجارية. وتؤكد برامج الخريجين والدكتوراه في الجامعات الكبرى على البحت المستمر الذي يركز وينشر أمثلة لأفضل الممارسات. وقد أصبح هناك طريق وظيفي للقائمين على الدعم اللوجستي وعدد من المجالات التي تؤرخ عنهم ودائرة من النظراء يتقاسمون معهم المعرفة في اجتماعات ترعاها منظمات مثل مجلس إدارة الدعم اللوجستي<sup>١</sup>.

ويوجه بحث أجراه معهد فريترز بأن الدعم اللوجستي يعد أساسياً لهوام الإغاثة لأسباب عديدة:

■ يعمل الدعم اللوجستي بمثابة جسر بين الاستعداد للكوارث والتعامل معها من خلال وضع إجراءات فعالة لتدبير الاحتياجات والعلاقات بين الموردين والمحررين الممد سلفاً والمعرفة بأحوال النقل المحلي.

■ تتوقف سرعة الاستجابة للبرامج الإنسانية الرئيسية التي تشتمل على تدخلات تتعلق بالصحة والغذاء والمأوى والقيام والصرف الصحي على قدرة القائمين على الدعم اللوجستي على تدبير ونقل واستقبال الإمدادات في موقع جهد إغاثة إنساني.

■ حيث إن إدارة الدعم اللوجستي تشارك عادة في كل مرحلة من مراحل جهد الإغاثة فإنها تعد معيلاً خصباً لبيانات يمكن تحليلها لتوفير تعليم ما بعد الحدث.

تشمل بيانات الدعم اللوجستي كافة جوانب التنفيذ مثل استعداد الموردين ومزودي خدمات النقل وتكلفة وقفة جهود الإغاثة وملازمة البضائع المنظمة وتدفق المعلومات بين الميدان والمقر والماتحين. وفي جهد الإغاثة بعد الدعم اللوجستي نواة المعلومات للماتحين ومديري العمليات والإدارات المالية وأنشطة الإغاثة الميدانية.



# الجانب الأكاديمي للوجستيات التجارية وأهمية هذا العدد الخاص

بقلم: ريكاردو إرنست



إن الحكمة التقليدية تقول إن العالم التجاري هو مصدر الدروس والممارسات للعالم الإنساني. وعلى الرغم من ذلك، فإن المقالات المتضمنة في هذا العدد الخاص يمكن أن توحى بسهولة بأن العكس هو الصحيح، والسيناريو النموذجي هو أن يملأ العالمان بشكل أكثر قرابة في تبادل الأفكار. ويتعين على المنظمات والقائمين على الدعم اللوجستي أن يكونوا أكثر ولما بالتأمل والتفكير وأن يقوموا بتوسيع نطاق عملهم.

صحيح أن مشروع متاجر وول مارت يعد أفضل مثال على ابتكارات وتطبيقات الدعم اللوجستي في العالم التجاري ولكن صحيح أيضاً بنفس القدر أن برنامج الغذاء العالمي وورلد فيجن واوكسفام والصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية أخرى وجدوا وسيلة لتحقيق نتائج تمنع اهتماماً خاصاً من العالم التجاري. وبدلاً من تقديم مجموعة من الحلول فإن هذا العدد الخاص يعرض وجهة نظر القائمين على دعم اللوجستي على العالم التجاري. وقد كان لمعهد فريتر دور مفيد في العمل كهمزة وصل بين العالمين وسوف يجني الجميع ثمار هذا التعاون والتبادل.

ريكاردو إرنست

المدير المشارك لبرنامج بحوث

الوجستيات العالمي،

كلية ماكغواث للأعمال، جامعة جورج تاون،

واشنطن دي سي.

البريد الإلكتروني: ernst@georgetown.edu

كثيرة لا ترتبط مباشرة بفوائد تلبية الطلب. وللموردين (المانحين للإنسانيين) دوافع من وراء المشاركة (مثل الواجب الأهلي وحب الخير) ومن ثم، فإنه يمكن أن يصعب قياس معايير الأداء.. إن العملاء الذين يتلقون المساعدة لن يتقدموا بطلب طوعي وإن يتقدموا بقائمة طلبات جديدة. وعلى الرغم من ذلك فإن المبادئ الأساسية لإدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال تظل كما هي، وهذا دور حيوي للقائمين على الدعم اللوجستي عندما يتعلق الأمر بإدارة الطلب والإمداد والإنجاز.

وهناك جدال يدور على نطاق واسع بوجود دروس وممارسات كثيرة من العالم التجاري يمكن استخدامها في العالم الإنساني. وفي الحقيقة فإن العالم التجاري قام بتطوير وتقديم استخدامات متعددة ساعدت في تحسين حلوله المتعلقة بالدعم اللوجستي. ومن منظور أكاديمي فقد شهدنا إقبالاً مقبولاً من الطلاب على حضور المزيد من المحاضرات حول الموضوع. وقد كانت الموضوعات المرتبطة بإدارة سلسلة الإمداد واحدة من أسرع الدورات نمواً في معظم كليات الأعمال. كما أن البحث الأكاديمي في هذا المجال زاد بنسبة مقبولة مدفوعاً في ذلك بدعم الشركات التجارية وتوافر البيانات. وفي حقيقة الأمر فإن المنهج الأكاديمي رفع من دور وظيفة الدعم اللوجستي من خلال السماح بتطوير:

- فهم أحدث ما وصل إليه فكر الإدارة الاستراتيجية فيما يتعلق بالشركات التي تنفذ عمليات عالمية
- قدرة على تحليل مشكلات الدعم اللوجستي على أساس وطني وعملي ويشمل كل الشركات يتجاوز تحقيق أقصى منفعة محلية إلى رؤية عالمية لمجموعة الروابط
- مجموعة من المعايير تتيح قياساً منتظماً للأداء إلى جانب الأهداف الشاملة للمنظمة.
- وعي بالهياكل التنظيمية المستخدمة في الدعم اللوجستي ونقاط القوة والضعف في تلك الهياكل.

إن الدعم اللوجستي بمفهومه التقليدي هو عملية إدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال من المصدر (الموردين) إلى المستهلك النهائي (العملاء). وقد حظي الموضوع باهتمام لا بأس به في العالم النفي أو التجاري بما أنه يمثل اليوم واحداً من أهم مصادر التبريح. وانتمى هذا الدور لأعوام كثيرة إلى التصنيع وهذا هو السبب في أننا شهدنا زيادة في انتشار المنشآت الصناعية حول العالم (مثل البحث عن العمالة الرخيصة).

وتبصر البيئة العالمية التي تميز عالم الأعمال أهمية تطوير استراتيجيات تتجاوز الحدود الجغرافية لبلد واحد. إن الفروقات في مستويات الأجر والتوسع في الأسواق الخارجية وتحسين النقل تكسر حواجز الزمان والمكان بين الدول وتجبر وظيفة الدعم اللوجستي على أخذ بعد عالمي. كما أن اللوجستيات العالمية تعد بمثابة الرد على التكامل المتزايد للأسواق الدولية في وقت تهاول فيه المؤسسات الاستمرار في القدرة على المنافسة. ولقد استخدم مصطلح «إدارة سلسلة الإمدادات» بشكل واسع لتصوير التحديات الإدارية الجديدة للمنافسة في السوق.

يتمتع العالم الإنساني على الدعم اللوجستي لنفس الأسباب الرئيسية. وهو يحتاج أيضاً إلى عملية لإدارة تدفق البضائع والمعلومات والأموال من المانحين إلى الأشخاص المتضررين. ويتمثل الاختلاف الجوهرى مع العالم التجاري هي الدافع من أجل تحسين العملية اللوجستية - تتجاوز الربحية. وتمتد معظم الاستخدامات اللوجستية في المجال الإنساني نتيجة للخبرة والحلول الخاصة للمشكلات والتي أدت إلى ظهور استخدامات مبتكرة من النوع الذي يعرض له هذا العدد الخاص من التشرة.

ويوجه عام، فإنه عند القيام بهكثة وتحليل الأنشطة المتضمنة في اللوجستيات التجارية نجد ثلاث عمليات رئيسية هي: إدارة الطلب (خدمة العملاء ومعالجة الطلبات) وإدارة الإمدادات (تدبير الاحتياجات وتخطيط الإنتاج والمخزون) وإدارة الإنجاز (النقل والتوزيع والتخزين). وفي العالم الإنساني توجد جهات



# الدعم اللوجستي الإنساني: المضمون والتحديات

بقلم: لارس جوستافسون

## الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد يعززان الاستجابة للأزمات الإنسانية.

**سواء** كان هناك نزوح فعلي أو معتدل على نطاق كبير فإنه يتعين على الوكالات أن تقوم بتوصيل المساعدة الملائمة إلى المكان الملائم في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. والتحديات التي تواجه تحقيق ذلك كثيرة ومعقدة:

### ١. مواجهة تحديات إعادة الإعمار في كوسوفو

بعد انتهاء الحرب كانت هناك حاجة لتفويض برنامج ضخم لإعادة الإعمار لتوفير مساكن كافية للاجئين المائدين والتأجيرين الداخليين. وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة كان يتعين إحضار كافة مواد ومعدات البناء من المناطق المجاورة لكوسوفو وتدير مئات الشاحنات لإحضار البضائع إلى كوسوفو ثم عدة آلاف من الشاحنات والجرارات الزراعية ذات المقطورات أو المركبات الخفيفة الأخرى نقلت هذه البضائع إلى وجهتها الأخيرة. لم تكن الطرق مهيأة لمرور هذه المركبات الثقيلة. كما لم تكن تتوافر إمدادات وقود كافية. ويتم تدمير أو نهب منشآت التخزين والنقل، وكان الأمن لا يزال يمثل سببا للقلق. ولم تكن المرافق قد أعيد إصلاحها. وكانت أنظمة التصبغ يدوية في كثير من الأحيان. كانت هناك ضرورة لتدريب الفرق المحلية على معظم الجوانب المرتبطة بإدارة سلسلة الإمداد.

### ٢. العراق: سرعة التوصيل

في صباح أحد أيام السبت من شهر مارس عام ٢٠٠٢ تلقيت مكالمة من فريق الإدارة الإقليمي في عمان طلب فيها جسرا جديا عاجلا من إمدادات الطوارئ والمواد والمركبات. وعلى الفور اتصلت بكمبيوتر القائمين على الدعم اللوجستي الذي شرع في الاتصال بفريق الدعم اللوجستي في إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة. وبحلول صباح يوم الاثنين بدأت المروض تتوالى. وفي صباح يوم الثلاثاء تم احتيار وتميئة شركة النقل. وبحلول صباح يوم الأربعاء كانت جميع البضائع جاهزة للشحن. وفي صباح يوم الخميس كانت الطائرة تريض على المدرج في مطار برنديسي. وفي عصر

ذلك اليوم هبطت تلك الطائرة وعلى متنها أربعون طنا من البضائع في عمان وتم تخليصها وتوزيعها في ظرف ساعتين. وكان من بين هذه البضائع ثلاث عربات نقل وعشرة آلاف حاوية مياه قابلة للطي وأقراص للتطهير و ٦,٣٠٠ بطانية و ١,٨٠٠ مشمع بلاستيكي. ويعاود نهاية الأسبوع - سبعة أيام بعد المكالمة الهاتفية الأولى - كانت هذه البضائع في طريقها إلى وجهاتها الإقليمية استعداداً وتوصيلاً لتدقق محتمل للاجئين من العراق.

### ٣. انتقال الأشخاص من مناطق النزاع

عند شوب نزاع. كثيرا ما يتعين على أعداد كبيرة من الأشخاص الانتقال من مناطق النزاع إلى مناطق أكثر أمناً - إلى مراكز ترانزيت مؤقتة. ومراكز متابعة العائلات. ومسكرات التأجيرين الداخليين. ومخيمات اللاجئين. وعلى الرغم من أن هذا هو دور الأمم المتحدة في المعتاد فإنه كثيرا ما يطلب من المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى المشاركة. ويعد الدعم اللوجستي عنصرا ضروريا لنجاح عملية: إن توفير وتميئة المركبات الكبيرة المطلوبة والتأكد من توافر كميات كافية من الوقود ليست مهمة سهلة عندما لا يتوافر الوقود في الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتياجات الدعم للأشخاص المنقولين تعتمد على الدعم اللوجستي: الغذاء، الماء، الصرف الصحي، والمأوى.

### ٤. تدفق الفريق الإنساني

بعد انتقال الفريق في كثير من الأحيان متفبراً يتم الاستحصال به وتحديا قويا في مجال الدعم اللوجستي. كيف تنقل أعداداً كبيرة من عمال الإغاثة إلى الميدان وتضمن سلامتهم وإقامتهم دون الإخلال بالأمن؟ في الفوقاز. كما في مناطق طوارئ أخرى كثيرة. ارتفعت تكلفة الإنسان عشرة أضعاف عن التكلفة المحلية قبل نشوب الطارئ مع تدفق عمال الإغاثة غير المحليين. وكان المعروض من المساكن محدودا في باك. ومع وصول الآلاف من عمال المساعدات المستعدين لدفع أسعار متضخمة

بدأت أعداد كبيرة من السكان المحليين في الانتقال كي يتمكنوا من الاستفادة من المائد الاقتصادي نظير تأجير منازلهم. وكان من بين التأثيرات القوية أن قام التجار المحليون أيضا برمع تكلفة الخدمات وبالتالي ارتفعت تكلفة المواد التموينية في الأسواق مما جعل الحياة باهظة الصعوبة بالنسبة للسكان المحليين الذين مكثوا في أماكنهم. تلك هي بعض التحديات اللوجستية التي تواجهها الوكالات الإنسانية. فما مدى نجاحها في مواجهتها؟

كانت المنظمات غير الحكومية ولا تزال مستعدة للعمل في أماكن كثيرة بنائاً عنها قطاع الشركات. إن المنظمات غير الحكومية بالمتكارها وتتميزها حلولها مقدرة تتلخص بالدعم اللوجستي والتعامل مع العمل الأخير - الخطوة بين مركز التوزيع النهائي والمستفيد أو العميل - كانت ولا تزال مستعدة للاستثمار في كل غير محدود من الرعاة. وإقامات الوكالات بإنشاء أو المنظمات خبرة وتجربة هائلة في آليات التحرك والمساعدة بخصوص المساعدات الغذائية والاستخدام الفعال للجهات المعنية المقدمة من الرعاة. وإقامات الوكالات بإنشاء أو في سبيلها إلى إنشاء وحدات عالمية أو إقليمية مدعة سلفا أو كلاهما تكون قادرة على توصيل إمدادات ومواد ومركبات الطوارئ الهامة والمساعدة الفورية إلى أي مكان في العالم في غضون فترة زمنية قصيرة.

### شغرات في قدرة المنظمات غير الحكومية

إن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تؤدي وهي تؤدي بالفعل دورا في إدارة الدعم اللوجستي خاصة على المستوى الميداني. وهي تؤدي حابيا كبيرا من هذا بصورة طيبة جدا عبر أن العلم والأساليب كثيرا ما تكون عنيفة. وعلى سبيل المثال. فإن التوزيع المرتبط بالنقل كثيرا ما يتم إنتاجه إلكترونيا بالكامل فإن غالبية وكثيرا ما يكون متاحا فقط على شبكات الحاسب الآلي. ولأسوء الحظ. فإنه على الرغم من أن العالم التجاري متقدم جدا في عمليات المعالجة الإلكترونية بالكامل فإن غالبية المنظمات غير الحكومية لا يتوافر لديها بشكل نمطي استثمارات البنية الأساسية الإلكترونية. ومن ثم. فإن الحصول على هذه المعلومات لا يعد متحاشا بالضرورة خلال السلسلة الكلمة



المالعين، المصنعين أو المورعين. ويمكن تحقيق الأفضل بالتقاء المنظمات غير الحكومية في اتحاد للحصول على خصومات قوة شرائية أعلى واتفاقيات أطر.

لا تعد نظم الاتصال نقطة قوة أساسية للمجتمع الإنساني ومع ذلك فإنها تعتبر جزءاً رئيسياً من العمليات الإنسانية. وفي مواقف الأزمات، يمد

## بالإمكان توفير ملايين الدولارات كل عام فقط من خلال القدرة على العمل بشكل أكثر ذكاءً

الاتصال بالماتحين وأجزاء أخرى من المنظمة والعالم الخارجي أمراً حيوياً.

### توصيات

#### ١- تعزيز المعرفة.

■ إن ما تعلمه قطاع الشركات من 10 إلى 15 عاماً هو ما وصل إليه الكثير من المنظمات غير الحكومية اليوم. ونحن بحاجة للتقدم بسرعة ولا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تفعل هذا بنفسها، وتستطيع الحكومات مساعدة الوكالات الإنسانية بدرجة كبيرة باقتسام درايته ونظمها ومواردها معها. يجب أن يعني التعاون في نهاية المطاف وجود عمليات دعم لوجستي أكثر كفاءة، وأكثر فعالية في التكاليف - لمساعدة أولئك المتضررين من النزاعات والكوارث.

■ لا يعتبر القائلون على تقديم الدعم اللوجستي في الميدان في كثير من الأحيان مهنيين مدربين غير أنهم طوروا مهاراتهم مع خبرات معهم. وهناك حاجة لتطوير ودعم مبادرات وآليات بناء القدرة المستندة إلى الجدارة حتى يتسنى رفع مهارات ودراية القائمين على الدعم اللوجستي الإنساني إلى مستويات أكثر احترافاً، مدعومين في ذلك بالتمويل والتفويض التدريجي المناسب. ويمكن تجنب استخدام جدد من مدارس مغذية ويبدأت شركتهم حيث ربما يتوافر لديهم مهارات مهنية جديرة وأن كانوا بحاجة لتعلم المزيد حول المحيط الإنساني، بالإضافة لذلك، فإن ثمة حاجة للتركيز بصورة أكبر على التعليم والتدريب داخل المنظمات.

■ لا يمكن لوكالة واحدة أن تواجه بمفردها التحديات ماثلة الذكر. والمطلوب هو درجة من التعاون فيما بين الوكالات في شكل ورش عمل ومتدربات خاصة، ومن المهم أيضاً أن يستفيد القطاع من خبراء

## ٢. التمويل المنحاز إلى استجابات قصيرة المدى:

تميل المنظمات غير الحكومية إلى أن تكون شديدة الاعتماد على المنح التي توجه بشكل عام إلى سداد تكاليف مداخلات المشروعات والبرامج المباشرة في الميدان. وتعد المشروعات والبرامج محكومة بجدول زمني

كثيراً ما تكون قصيرة ولا تحظى بالتمويل المستقر. وتميش المنظمات غير الحكومية من منحة إلى منحة ومن مشروع إلى مشروع. وهذا لا يتيح تطوير عملية إستراتيجية مؤسسية سليمة، إذ أن كلاً من دوائر التخطيط ودوائر التمويل لا يمكن التنبؤ بأفعالها بوجه عام، كما أن هذا لا يشجع الاستثمار في نظم محسنة.

## ٣. نقص الاستثمار في التكنولوجيا والاتصال:

تم استثمار رأس مال بسيط جداً (من أي مصدر) في تطوير وتنفيذ نظم معلومات إدارة حديثة، أو نظم تكنولوجيا معلومات أو نظم دعم لوجستي. وتفتقر معظم المنظمات غير الحكومية إلى «قدرة نظم» حديثة في كل مجال تقريباً. كما أن معظم هذه المنظمات أساءت بصورة كبيرة تقدير قيمة دور الدعم اللوجستي، وإدارة سلسلة الإمداد ودعم النظم المتكاملة. ولو أن كبار القائمين على الإدارة أجروا تقييماً أفضل لهذا المجال لكان له عائد مالي معقول على الاستثمار. وبالإمكان توفير ملايين الدولارات كل عام فقط من خلال القدرة على العمل بشكل أكثر «ذكاء» - أكثر كفاءة.

على سبيل المثال... يعد تدبير الاحتياجات جزءاً من عملية الدعم اللوجستي الشاملة. وسوف تتمكن منظمة غير حكومية لديها قدرة تنظيمية على استخدام برنامج حاسب آلي شائع لإدارة تدبير الاحتياجات من معرفة أعلى مائة سلعة يتزايد عليها الإقبال أو أعلاها تكلفة. في أي وقت من العام، ويضئ النظر عن مكان البرنامج أو المشروع فإن استخدام تكنولوجيا برامج الحاسب الشائعة سوف يمكن كل مستخدم من أداء دوره بشكل مستقل متخذاً القرارات المحلية المتعلقة بتدبير الاحتياجات، في نفس الوقت الذي سيوشئ ويسهم فيه في إقامة آلية عالمية للقوة الشرائية تعود بالنفع على المنظمة بأكملها. وسوف يتوافر للإدارة قوة المعلومات التي تمكنها من التفاوض بشأن اتفاقيات شراء ضخمة مع الموردين المحليين، البائعين

للإمداد وكثيراً ما تنقل في وقت مبكر جداً في عملية المعالجة من النظم الإلكترونية إلى الورق. إن هذا يعني زيادة الوقت المطلوب لمعالجة المعلومات وتجهيز شحنة ويمكن أن يؤدي إلى تقليل الفعالية، وازدواج الوظائف، وزيادة عدم الدقة في كتابة التقارير، وزيادة التكاليف.

في عالم اليوم للتكنولوجيا الحديثة وأساليب الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد التي تضمنت بصورة كبيرة وزيادة حرية الوصول إلى المعلومات والدراية، فإنه من المهم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية أن تتعلم من قطاع الشركات والمنظمات التي تستفيد من الربح وأن تستخدم أفضل الممارسات الناشئة.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عدداً من العوامل أعاق قدرتها على القيام بذلك:

### ١. الافتقار إلى العمق في المعرفة:

تؤثر معظم المنظمات غير الحكومية الإنسانية في الاستجابة للمواقف الطارئة وتتأثر بها بقوة بشكل أو بآخر. وقد بدأ كثير من زعماء المنظمات غير الحكومية حياتهم الوظيفية ولديهم خلفية من العلوم الاجتماعية، ودراسات التسمية أو القانون. وهناك ميل لاعتبار زعماء هذه المنظمات ناشطين تحريكهم القيمة. وقليل منهم لديه خبرة الشركات في إدارة الدعم اللوجستي.

ويشتمل الدعم اللوجستي الإنساني على مكونات تنظيمية مثل تدبير الاحتياجات، النقل، التخزين، إدارة المخزون، التعقب، المزايدة والمزايدة العكسية، كتابة التقارير والمصالحة، وفي قطاع الشركات تلقى هذه المكونات دعماً من فريق من الخبراء، والدرايا، ونظم تكنولوجيا المعلومات، ونظم المعلومات الحديثة، واتفاقيات أطر، وعلاقات بين الشركات، وبنية أساسية، ومعايير موحدة، ومبادرات تعاونية.

إن جانباً كبيراً من عمل الدعم اللوجستي الجوهري الذي تؤديه الوكالات الإنسانية لا يرتقي إلى مستوى الصناعة، ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تستفيد كثيراً من مجتمع الشركات. وعلاوة على هذا، فإن البيئة الإنسانية ناثت معقدة بشكل متزايد وتتاحت فيها أعمق للفرز، والأمن، والسياسات المعقدة والقومية والدولية. وفي كل عام يترك واحد من بين كل ثلاثة أفراد يعملون في الميدان عملهم بسبب الإغيا، وعليه، فإن دائرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الجنسيات والدولية مثل وكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر تحتاج إلى التركيز بدرجة أكبر بكثير على بناء القدرة.



أقامت ورلد فيجن وحدات متعددة مسيحية في ثلاثة أماكن: دنفر بالولايات المتحدة (التركيز الأساسي هو الدول الأمريكية)، برنيسبي بإيطاليا (الاعتماد الرئيسي هو مناطق الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأفريقيا)، وهاونفر بألمانيا (وحدة أصغر تخدم احتياجات لوجستية متنوعة). وتهدف وحدة ورلد فيجن إلى توصيل إمدادات إلى كافة أنحاء العالم في غضون ٧٢ ساعة، ولزمن من التفاصيل اتصل بالكاتب.

وتعمل ورلد فيجن مع منظمات حكومية أخرى ومعهد هيريتز ل: (١) تحديد المستولين وأدوارهم، (ب) وضع خريطة للاحتياجات القدرة العالية والمستقبلية، (ج) استكشاف مجالات التعاون حيث يمكن للاستثمارات المشتركة أن تكون ذات نفع، والبنود التعليمية والتدريبية المطلوبة. كما أن ورلد فيجن إنترناشيونال تعمل مع مناجين مثل حكومة أستراليا ووزارة التعليم الأسترالية لوضع مبادرات بناء الأهلية ومع الشهادات جاري تقاسمها مع أفرع في منطقة آسيا الباسيفيك؛ وهناك خطة لتوسيع هذه المبادرة عالمياً بحلول عام ٢٠٠٥.

#### لارس جوستافسون

مدير إدارة الاستجابة للطوارئ والتلطيف

من تأثير الكوارث، ورلد فيجن إنترناشيونال، البريد الإلكتروني:

lars-gustavsson@wvi.org

١ تقوم ورلد فيجن بتوفير خدمات عيية استناداً إلى فواتم احتياجات أساسية تتحدد: مكاتبها إدارية والمالية وتشمل معايير تدبير الاحتياجات على معلومات متصلة تتفق بالترتيب، وفيتمت، وسواء ما إذا كان الصالح سيقدم تلقائياً رسوم الشحن، و فيقوم، بوضعها على معلق محدد، والطلبات العامة بالاعلان.

٢ قام معهد هيريتز بإنشائه في عام ٢٠٠٢

تعد الاتصالات العالمية مجال اهتمام رئيسي يحتاج إلى إسهام تعاوني من جانب كل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وسيكون من بين الأفكار إقامة اتحاد للمنظمات غير الحكومية للعمل مع القطاع الخاص والاستفادة من موارده وخبرته ومعرفة في الاتصال اللاسلكي، والأقمار الصناعية، وإصدار التراخيص وأجهزة الحاسب الآلي ويمكن أن ينتج عن ذلك إنشاء وحدة اتصال لخدمة المجتمع الإنساني الأوسع أثناء كارثة ذات نطاق كبير.

من المهم أن يكون لدينا خطط للدعم اللوجستي وبرنامج حاسب آلي للدعم اللوجستي وعاملين في مجال الدعم اللوجستي. وعلى الرغم من ذلك فإنه إذا لم تتم معالجة قضايا الاتصالات فإن الأسلوب البديهي غير المتكامل في التعامل مع الدعم اللوجستي الذي نستخدمه اليوم سيظل قائماً - وستظل سلسلة الدعم اللوجستي قائمة وغير فعالة.

#### مبادرات أخيرة

تبرز مقالات عديدة في هذا الإصدار بعض المبادرات الأخيرة مثل مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك وفريق التدخل اللوجستي المميز للطوارئ. تشمل تطورات أخرى على إقامة مجلس للدعم اللوجستي الإنساني لتوضيح رؤية القطاع وتعزيز إدارة محسنة للدعم اللوجستي. ويضم المجلس عدداً من مديري الدعم اللوجستي الأساسيين في القطاع الإنساني بهدف تشجيع التعاون، والتكامل، وتوحيد المعايير، وتطوير منتجات مشتركة.

القطاع التجاري خاصة في مجالاته المثبتة لنظم الاختصاص وبرامج الحاسب الآلي، والخبرة الفنية والهندسية، إلخ. ويمكن للمؤسسات أن توفر لأفرادها الفرص للعمل إلى جانب المنظمات غير الحكومية. ويمكن لمجتمع الشركات أن ينشئ أيضاً منتدى من خبراء الدعم اللوجستي يتاح للقطاع الإنساني نشرهم على أساس الاستدعاء عند الطلب/حسب الحاجة. وكثيراً ما يقترن الطلب الإنساني/بحاجة تملها الاحتياجات المحددة لطائرتين من الطوارئ. ويمكن لخبراء الشركات أن يعملوا جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية في الميدان سواء في مرحلة ما قبل أو أثناء الطارئ.

#### ٢- توسيع نطاق التمويل.

إن المناهين بحاجة إلى أن يدركوا أنه بدون تسي أسلوب تدخل نشط لاء تغيير إدارة الدعم اللوجستي التطهيمية فإن الأموال لن تستخدم في كثير من الأحيان بالفعالية التي يجب أن تكون عليها. إن الممارسة الحالية للمناحين في تمويل المشروعات والبرامج لا تمكن المنظمات غير الحكومية من التماثل مع هذه المشكلة. إن المناهين بحاجة إلى التدخل في حل المشكلة وتوسيع نطاق تمويلهم ليشمل استثماراً جاداً في إدارة الدعم اللوجستي وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الحديثة.

١٠ إن إمكانيات استخدام الهيئات الفنية لا يتم استغلالها وكثيراً ما يكون لدى قطاع الشركات فائضاً في المخزون وفي المنتجات والمعرض ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ظهور طلبات للسوق غير متوقعة أو تغير المواصفات. ويمكن للمنظمات غير الحكومية استخدام هذا الفائض بشكل طيب غير أنها تحتاج قائمة معايير يجب أن تفيهاها قبل القبول/الاستخدام.

#### ٣ الاستثمار في التكنولوجيا والاتصالات.

١١ يجب أن تعي المنظمات غير الحكومية الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الدعم اللوجستي وإدارة سلسلة الإمداد وبحث كبار المديرين إلى إدراك أن هناك توفيرات كبيرة يجب إضامها من خلال تدعيم وتوحيد مجموعة من وظائف الدعم اللوجستي المتناثرة في كثير من الأحيان. وعلى الإدارة الوسطى أن تستثمر الوقت والطاقة من أجل إقناع كبار القادة.

توزيع الأوعية في الخيام





# التماس من مسئول لوجستي

بقلم: جون ريكارد

ليس هذا تدريباً في إلقاء اللوم، ولكنه إظهار لواقع العمل في ظل ظروف صعبة بالفعل، في نطاق ماكل لا تؤثر على أو تقدر تماماً تكامل جميع الأطراف في العملية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا كمجتمع لسنا متقدين، ولذا لا يتعين بالضرورة تعلم كافة العيل الجديدة على الطريق الصعب، ويمكن كثير من دعاي القلق

والمعوقات التي تواجه القائمين على الدعم اللوجستي مضمون المناقشات التي دارت داخل القطاع الخاص منذ ١٥ عاماً، وهناك، مارست الإجازات التكنولوجية في أجزاء من قطاعي التصنيع والبيع بالتجزئة أنشطتها الجهرية بأكبر قدر من الفعالية. كان المجال الوحيد المتبقي الذي يمكن توفير خدمة مسجلة/أو خفض في التكاليف هو مجال كيفية تشاغل هذه الشركات مع مورديها، وكيفية نقل منتجاتها للأسواق. هذه إدارة سلسلة إمداد - وهو ما يسميه كثير منا دعماً لوجستياً.

## يجب أن يدعم كل هذا تدفق قوي للمعلومات داخل فريق متكامل

### فداء ختامي

يحتاج التخطيط والتنسيق إلى أن ينظر إليهما على أنهما عنصران أساسيان وليس مجرد عنصران مرغوب فيهما، إننا بحاجة إلى الاستثمار في النظم - والاستثمار في تكامل نظمنا وهياكلنا. نحن نحتاج إلى إجراء مشاورات داخلية وخارجية، ونحن نحتاج إلى طلب المشورة من الخبراء، وفي ضوء الإدارة، والاستثمار، وتكنولوجيا العصر، وأفضل ممارسات القطاع الخاص، فإن هناك تحسينات معقولة في الكفاءة يمكن أن يدخلها مجتمع المانحين ووكالات المونة، ويجب أن يدعم كل هذا تدفق قوي للمعلومات داخل فريق متكامل، وخلال كافة مراحل التخطيط والتنفيذ، يبدو الأمر سهلاً بل وواضحاً، ومع ذلك فإن هناك معاناة من أجل القوز بالقبول.

جون ريكارد

مدير لجنة الدعم اللوجستي بلجنة الإنقاذ الدولية، نيويورك  
البريد الإلكتروني: jrickard@their.org

## كمسئول دعم لوجستي، هل سبق أن علمت لأول مرة بمشروع جيد عندما ظهرت طلبات الشراء على مكتبك؟ أو تلقيت طلباً بتدبير مركبات قبل عشرين دقيقة من طلبها بشكل عاجل؟

إن كان الأمر كذلك، فلك العزاء في أن تعلم أنك لست الأول، ولسوء الحظ، فإنك من غير المعتاد أن تكون الأخير. وفي أفضل الحالات، فإن سيناريوهات كهذه تحول وظائف الدعم إلى حالة مستمرة من مكافحة الحريق - غير مؤثرة، محبطة، وتصيب بالتوتر كافة الأطراف المعنية. وفي أسوأ الحالات، فإن تنفيذ المشروع يمكن أن يتأخر، وسيماني التماس بلا داع.

والى حد ما، فإن هذا السيناريو يعد شائعاً في كل وكالة وكل موقف تقريباً. هناك في واقع الأمر كم لا حصر له من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قدرتنا على التخطيط والتنسيق: بنية أساسية محلية هزيلة أو لا يمكن الاعتماد عليها، أحوال سوق تتغير بشكل متزايد، اتصالات وأمن هزليين، تحركات سكانية ماثمة، موظفون يعملون من طاقاتهم، دحاول زمنية قصيرة من المانحين للمقترحات، نظم المانحين، ذاكرة مؤسسية، العلاقات فيما بين الوكالات، إجمالي عدد الموظفين. وهكذا. وتزيد هذه العوامل من صعوبة قيام المديرين بالتخطيط والتنسيق. والمشكلة هي أنه عند الاستجابة، بدلاً من أن يقوم المديرين بمراجعة تلك العناصر التي نستطيع السيطرة عليها فإنهم يميلون إلى نقض أولويات عمليات التخطيط والتنسيق بأسرها.

ومن زمن ليس ببعيد جداً، كثيراً ما كانت مشروعات أصغر ينفذها مديرون بمسميات عديدة - مثل "مدير المشروع"، "الإدارة والدعم اللوجستي"، "ممثل البلد"، و"المالية"، وبمعرفة نطاق العمليات، فإن هذا كان أمراً يمكن إدارته، وبمعرفة العدد المحدود للمعاملين وتقاربهم، كان يتم التنسيق للتخطيط بشكل تقني تقريباً. وعلى الرغم من ذلك، فإن مشروعات أخيرة شارك فيها المشرات من الملايين الأجانب والمحليين تم إنفاق ملايين الدولارات عليها. ومع ذلك، فلي الرغم من زيادة تعداد مسؤولياتنا فإنه يبدو أننا لم نضع الأولويات أو خططنا لإجراء تغييرات جوهرية، وتحديث الإدارة، والهياكل

الإدارية والتعاونية التي من شأنها أن تتيح لنا كمؤسسات تخطيط وتنسيق توسعنا.

وعلى المستويات الميدانية والتنظيمية، فإننا نشهد برامج تحول إلى مشروعات، ودعم إداري ولوجستي ومالي (أو صوراً أصغر منها). ويعد هذا التطور ضرورياً لإدارة البرامج الكبيرة بفعالية لكنني سأدفع بأن عقليتنا الأساسية - كأفراد يتقدمهم منفذ المشروعات لم تتغير. ويمكن لمشروعات أن تبدأ تدققاً للمعلومات، وأن تحافظ عليه، وأن توقفه - والأخيرة عادة نتيجة الخطأ غير المقصود. أو العمل الزائد عن الحد. أو قلة الخبرة، وربما نفكر في أنفسنا على أننا متكاملين بينما مشروعاتنا وخدماتنا الداعمة في الحقيقة ليست كذلك في الهيكل والفعالية. وكثيراً ما تعد وطلبات الدعم على أنها ثانوية وليست عناصر متكاملة من المجموع.

كم مرة سهر مديرون بمفردهم حتى ساعات الصباح الأولى لطرح اقتراح قبل مهلة الصباح؟ أكثر بكثير مما يحتمل أن نمياً بالاعتراف به. هل يقوم موظفو الدعم اللوجستي والمالية بمراجعة المقترحات بصورة روتينية؟ لا. إن النتائج يمكن أن تتراوح بين تمويل غير كاف يتم استجداؤه من أجل البنية الأساسية للمخازن وجداول رمية غير واقعية بخصوص المعدات والإمدادات اللازمة (ومس، تأخير تنفيذ المشروع).

كما أن التخطيط المتعمق يعوقه نقص عام لفهم ما يقدمه ويمكن أن يقدمه دعم لوجستي فعال: تحسين الكفاءة، خطط الطوارئ: المساهمة وخفض التكاليف. إن هذا يخلق موقف مفارقة. لا يتم إدراج الدعم اللوجستي لأن المديرين غير متأكدين من القيمة التي يمكن أن يضيفها... لا تتم الاستجابة لطلبات الدعم اللوجستي بشكل كامل، يؤدي ذلك إلى مكافحة حريق... المديرين يرون القائمين على الدعم اللوجستي يناضلون (بدلاً من رؤية المشكلات الأساسية) ويخلصون إلى أنه من أجل مقترحات تالية فإن استمرارنا للدعم اللوجستي لن يعود بفائدة.



# نحو دعم لوجستي محسن: تحديات وأسئلة أمام القائمين على الدعم اللوجستي والمديرين

بقلم: دونالد تشاكيكين

نفعها يمكن أن تقبده موقوفات تجعل لعدوها مدة صلاحية: كما أنها قد تتطلب استثمارات مالية هائلة، خاصة عندما يتعين استخدام مخازن عامة. وعادة ما يتوافر لدى الوكالات إنذار بطوارئ وشبكة، وكثيراً ما تتمكن حتى من نقل معدات إلى الميدان مسبقاً. وحتى في الطوارئ غير المتوقعة، تستطيع أوكسفام تنظيم رحلات تشارتر في غضون ٢٤ ساعة ونقل معدات العوارض من مخازنها القريبة من أوكسفام إلى أي مكان في غضون يومين إلى ثلاثة أيام. وعلى الرغم من ذلك، فإنه إذا لزم الأمر، هل تستطيع الوكالات الاستفادة من الوحدات المجهزة سلفاً لبرنامج الغذاء العالمي، والالاتحاد الدولي لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وورلد فيجن، على سبيل المثال؟

وكريش لإدارة الدعم اللوجستي بأوكسفام على مدار الأعوام الستة الماضية، كان من بين التحديات الرئيسية التي واجهتني هي حمل المنظمة على الاعتراف بالدعم اللوجستي كوظيفة دعم حيوية تحتاج إلى أن تدمج في قرارات التخطيط والإدارة. لقد اتخذنا خطوات كثيرة في الاتجاه الصحيح، لكن لا تزال هناك تحديات كثيرة.

دونالد تشاكيكين

مدير إدارة الدعم اللوجستي في أوكسفام (بريطانيا). البريد الإلكتروني:

dchai@oxfam.org

www.broforce.asso.fr نشر ١

المساعدة الذاتية في ملاوي

تحتاج البرامج الفعالة إلى وظائف دعم كفؤة. ويعد الدعم اللوجستي وظيفية دعم هامة ويحتاج إلى دمجها في قرارات التخطيط والإدارة من البداية وحتى النهاية.

كما أن الوكالات تحتاج إلى وضع خطط استعداد للطوارئ في الدول - خطتها تشمل الدعم اللوجستي. ويجب أن تشمل هذه الخطط على تطوير مصادر إمدادات محلية والاتفاق على المواصفات. وتعمل إدارة الدعم اللوجستي بأوكسفام في الوقت الحالي مع مراكز الإدارة الإقليمية الثمانية التابعة لها من أجل إنشاء قاعدة بيانات لكل منطقة. يجب تقاسم هذا المورد فيما بين الوكالات. هذا ويجب تشجيع الشمان في مجالات أخرى أيضاً. وقد تعاونت أوكسفام - بريطانيا، ولجنة الإنقاذ الدولية في تطوير نظام دعم لوجستي لتكنولوجيا المعلومات أثبتت فعاليتها، ورخصه المناسب، والسهولة التيسية في تشغيله. وتم تصميم النظام لدعم الاحتياجات المحددة لأوكسفام/اللجنة، غير أن وكالات أخرى مثل: أنقذوا الأطفال البريطانية، ومنظمة ملين غير الحكومية البريطانية عبرت منذ ذلك الحين عن اهتمامها به. ويمكن استخدام النظام بشكل منفصل عن الحاسب الآلي - وهي ميزة جوهريّة إذا ما تم استخدامها بشكل فعال في كثير من المواقف التي يتعين على موظفي أوكسفام والشركاء أن يعملوا فيها.

هل الوحدات الإقليمية/العالمية المجهزة سلفاً تعد ضرورية وأو مرغوب فيها؟ ربما تثبت أنها مفيدة في بعض الحالات غير أن

الأسئلة المتعلقة بالدعم اللوجستي في الجداول الزمنية، وملازمة الإمدادات، وطرق التنفيذ، وإدارة الأصول، وجوانب أخرى كثيرة تعد جزءاً لا يتجزأ من إدارة البرامج.

وتعد مبادرة مجلس الدعم اللوجستي الإنساني لمعهد هيرتز لتجميع القائمين على الدعم اللوجستي مفيدة ومثمرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما نحتاجه الآن هو توسيع منتدى النقاش ليشمل الإدارة. هل يمكن أن تكون هذه خطوة قادمة للمجلس؟ بالإضافة لذلك، يحتاج القائمون على الدعم اللوجستي أنفسهم إلى استثمار الوقت والجهد في شرح دور الدعم اللوجستي داخل منظماتهم والتهوض به، لجعل الإدارة أكثر وعياً بالرمزا - المادية والفنية على حد سواء - لدعم الدعم اللوجستي بالكامل في عملية التخطيط.

إن الوكالات تحتاج إلى موظفي دعم لوجستي أصحاب خبرات في الإدارة. ومن السهل نسبياً العثور على موظفي دعم لوجستي ميدانيين بيد أنه توجد مجموعة صغيرة جداً من موظفي الدعم ممن على مستوى الإدارة وتمثل إحدى المشكلات في أن أفراداً - مثل موظفي الدعم اللوجستي - يتم إهمالهم ويصعب عليهم افتتاح مجال الإدارة. ثمة حاجة لأن يعطي مديرو الوكالات الأفراد في كافة الفروع الفرصة لتسجييعهم/تدريبهم على أدوار الإدارة

نحتاج إلى مهنية أكثر في القطاع - وإلى أن تحصل تلك المهنية على تقدير أكبر وربما يساعد منح الشهادات في ذلك (مع أن حيرة التدخل المثبتة تظل أساسية). خاصة في بعض المناطق حيث يكون للشهادات اعتبار أكبر ثقافياً. وتوحد في أوروبا دورات قليلة في الدعم اللوجستي، وأفضلها تديرها بيوهورس في فرنسا - ولكن نالفة المرسية. ولذا فإنها غير متاحة للجميع. نحن بحاجة إلى دورات مماثلة بلغات أخرى.





# مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: استجابة منسقة لدواعي قلق لوجستية إنسانية مشتركة

بقلم: ديفيد كاترود، رامينا سامي، لوك فان وازنهوف

## تميل الوكالات الإنسانية بشكل نمطي إلى إساءة تقدير أهمية الدعم اللوجستي.

الإغاثة لللاجئين الذين تقطعت بهم السبل داخل شرقي زائير ونقل أولئك المائدين إلى أماكنهم الأصلية. وكان هذا التنسيق المكثف ضرورياً طيلة فترة الأزمة من أجل تحقيق أقصى استخدام للطائرات المكلفة من خلال تخطيط، وترتيب أولويات، والتحكم في نقل المواد الغذائية وغير الغذائية الضرورية والمائدين.

ومنذ ذلك الحين، تم نشر المركز في كوارث أخرى كبيرة النطاق - البلقان، تيمور الشرقية، موزمبيق، أنغولا، أفغانستان، والعراق - حيث كان تنسيق الدعم اللوجستي المكثف فيما بين الوكالات مطلوباً. وعلى الرغم من أن المركز بدأ لخدمة غرض خاص، فإن جهاز صنع السياسات الإنسانية بين الوكالات التابع للأمم المتحدة اعترف به رسمياً في مطلع عام ٢٠٠٢ وقام بوضع تحت رعاية برنامج الغذاء العالمي أكبر طرف في مجال الدعم اللوجستي. ومن ثم، فإن المركز يمكنه الاستفادة من الموارد اللوجستية الواسعة للبرنامج لمواجهة عدد كبير من التحديات اللوجستية. وعند نشر المجلس، يتم دفعه في هيكلي تنسيق الاستجابة على الأرض. ونجد أن المركز مصمم لدعم نموذجين من نماذج الاستجابة: لتسيق الدعم اللوجستي فيما بين الوكالات فقط، أو التنسيق علاوة على إدارة الموارد، مثل أسطول طائرات تم التبرع به.

منظمات إنسانية أخرى، المائدين، ومزودي الخدمات اللوجستية.

وفيما يتعلق بنظام الأمم المتحدة، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد لا تتوفر له دوماً المهارات الفنية المطلوبة لمستوى تنسيق الدعم اللوجستي الذي تتطلبه منظم عمليات الطوارئ. وقد أدت الحاجة إلى شكل متخصص لآلية التنسيق فيما بين الوكالات للتعامل بشكل خاص مع هبات العمليات المقدة وتحقيق أفضل استخدام للموارد المحدودة والمكلفة إلى إقامة مركز دعم لوجستي مشترك يتبع الأمم المتحدة.

### مركز الدعم اللوجستي المشترك

تم إنشاء المركز، الذي تم تصوره في البداية كمندشة للاستجابة قصيرة المدى للطوارئ، نتيجة الاستجابة الإنسانية للأزمة في شرقي زائير عام ١٩٩٦ التي تطلبت تنسيقاً ميدانياً مكثفاً، وحشداً للإمكانيات الجوية بين المفوضية العليا للاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة اليونيسيف لتوصيل مساعدات

فقط النظر إلى قائمة مراجعة المخططي الدعم اللوجستي

الإنساني لفهم نطاق وعمق المعلومات المطلوبين لتحقيق أقصى فعالية تشغيل والتعامل مع اختناقات متعددة قد تعوق الاستجابة الإنسانية عند وقوع كارثة. وتزداد صعوبة استكمال مثل هذه القائمة تعقداً عندما يشارك عدد ضخم من الأطراف في الاستجابة لطوارئ معقدة ذات نطاق كبير. كم عدد المنظمات في المجتمع الإنساني المستعدة لمواجهة مثل هذه التحديات، ناهيك عن أداء ذلك بكفاءة وفعالية في التكليف؟

إن عدم توفير الميزانية الواجبة لقدرة أداء الدعم اللوجستي يعني أن موظفي الدعم المنهكين لا يتمكنون من جمع المعلومات الحيوية المطلوبة لتقدير استراتيجية دعم لوجستي وافية بصورة ملائمة. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتوفر للوكالات المهارات، والموارد الإنسانية والوقت للاتصال والتنسيق والتفاوض بشكل مؤثر مع المشاركين الآخرين - الجيش، الحكومات المضيفة، حكومات الدول المجاورة،

## قائمة مراجعة نمطية لأحد مخططي الدعم اللوجستي الإنساني

- حالة وموقعية أصول البنية الأساسية، والمنشآت، والخدمات في الميدان.
- المطارات
- معدات التفرغ بالمطارات
- المخازن بالمطارات
- طرق رئيسية
- جسور
- سكك حديدية

- حالة وإمكانية استخدام الممرات البرية والمعابر الحدودية؛
- كل ما ملتب بطول المعابر الحدودية. علاوة على إجراءات ورسوم التخليص الجمركي.
- شروط التشهيرة.

ويؤكد منح المركز الحاجة للحفاظ على واحترام نظام الدعم اللوجستي لكل وكالة من الوكالات. وينظره إلى الجهد الإنساني ك نظام "معياري"، فإنه يسمي لتعزز وتقوية أنظمة الدعم اللوجستي الفردية، وتطوير تعاون دؤوب فيما بين الوكالات، وتصميم كفاءة المجتمع الإنساني ككل. وعلى سبيل المثال، فإن المركز - دون التدخل في الترتيبات المعمول بها لتأجير الطائرات في وكالة من الوكالات - يمكنه تسهيل حشد قدرة جسم جوي محدود بهدف مضاهاة قدرة زائدة في وقت لاحق يكون الطلب فيها كبيراً.

ولتنفيذ تفويض التنسيق المنوط به على أفضل



جانبين جسر فوق نهر أموداريا، وعلى الرغم من ذلك، فإنه في عام ١٩٩٨، قامت الحكومة الأوزبكستانية بإغلاقه، ولمعالجة هذا الاختلاق، أنشئت عملية للمركز اللوجستي المشترك في ترميز لتوفير تداخل لوجستي بين السلطات المحلية والوكالات الإنسانية.

وعلى وجه السرعة، تفاوض مسؤولو عملية ترميز بشأن اتفاقية مع السلطات الأوزبكستانية من أجل نقل شحنة إنسانية بحراً إلى أفغانستان وأقاموا نظاماً لترتيب أولويات وحداول الشحن البحري. وبعد ذلك ركز المجلس جهودهم على التفاوض بشأن فتح الجسر أمام مواد وموظفي الإغاثة. تم الاتفاق على إجراءات تخليص جمركي مناسبة مع سلطة الجمارك الأوزبكستانية وتم استئناف النقل السطحي بين البلدين. وكانت القدرة المتاحة الناتجة أكثر من كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المخطط لها. اختتم الاتفاق اللوجستي واختتم منه الحاجة لتسويق مكثف، وبعد إقامة هيكل لتسويق لوجستي محلي كفاءه فيما بين الوكالات، تم إغلاق مكتب ترميز

ويعمل نقص منشآت التخزين الكافية معوقاً لوجستياً هاماً ومتكرراً أمام الوكالات الإنسانية عند دخولها بلد أو منطقة جديدة. وللتعامل مع هذه النقطة، كثيراً ما يتوسط المركز في

## التعامل مع الاختناقات اللوجستية

قد تنتج الاختناقات اللوجستية عن أفعال دول مجاورة، أو حكومات منقبة، أو قوات عسكرية تسيطر على موارد مثل المخازن أو مستودعات الرفود. وعادة لا تتوافر لكل وكالة بفردها الموارد اللازمة للدخول في مفاوضات متزامنة في مواقع متعددة مع جهات مختلفة. وحتى لو توافرت مثل هذه الموارد فإنها ستكون أقل العيارات كفاءة وفعالية في التكاليف إذا كانت القضايا المتارة ذات اهتمام مشترك.

ويأدته هذه المهام نيابة عن المجتمع بأسره، فإن المركز يعزز من القدرة اللوجستية الإنسانية الشاملة ومن ثم، فقد تمكن من تنظيم والإسراع بنقل الشحنات وأفراد المساعدة الإنسانية من جيران أفغانستان والدخول في مفاوضات مع سلطات الجمارك المحلية، والسكك الحديدية، والموانئ، والحدود حول مسائل متعلقة بالتخليص الجمركي والرسوم الجمركية وشروط التأشيرة.

وخلال الأزمة الأفغانية، كان الممر الشمالي يمثل اختناقاً للمجتمع الإنساني. وكان العمر الأوزبكي، عبر مدينة ترميز الحدودية، البديل الاقتصادي الوحيد حيث كان يوجد به ميثاء، ووصلات سكك حديدية، وطرق معدة على كلا

تحو، ينشئ المركز مجموعة من المكاتب التابعة المؤقتة حول مكتب تسويق إقليمي يتم إنشاؤه للعمل خلال فترة الطوارئ. وبدون أعضاء، فريقه الدائم، يعتمد المجلس على متطوعين من الوكالات الأخرى، وتخدم هذه المكاتب التابعة ك (أ) مراكز لجمع المعلومات اللوجستية، و (ب) أجهزة تسويق لأنشطة الدعم اللوجستي المحلية وفيما بين الوكالات.

وحيثما يتم بتحديد الاختناقات اللوجستية التي تؤثر على الجهد الإنساني المشترك فإن المكاتب التابعة تقوم بإعداد وتنفذ استجابة جماعية للقضاء على المعوقات. وإذا لزم الأمر، يساعد مسؤولو المركز أيضاً في تحديد قضايا السياسات المتعلقة بالدعم اللوجستي التي تؤثر في عمليات الدعم اللوجستي الإنساني، وبعد اختفاء الاختناقات تتم تصفية المكاتب التابعة.

## منبر إعلامي

خلال أزمة من الأزمات تكون حاجة مخططي الدعم اللوجستي الإنساني لتحليل المعلومات والبيانات هائلة. ولا تتوافر لوكالة واحدة في طارئ على نطاق كبير الموارد اللازمة لتنغطية المجالات الراجعة الأخذ في الظهور من حيث حالة البنية الأساسية، ودرجة استخدامها، وتوافرها، وأسعارها، ويقوم المركز، الذي يخدم كمنبر إعلامي داعم لمخططي الدعم اللوجستي بالوكالات، بجمع ومقارنة وتحليل ونشر المعلومات ذات الصلة من وبين الجهات الإنسانية وغير الإنسانية. ويشتمل هذا على معلومات مكانية في شكل نظم معلومات جغرافية. وعندئذ يمكن للوكالات تفعيل أنشطتها من حيث الاستجابة، والتكلفة، وتجهيز محزون مسبقاً، بالإضافة لذلك، يمكن أن يساعد المركز في تجنب المناظرة العدمية بين، والازدواج داخل المصطلحات الإنسانية.

وفي بداية الأزمة الأفغانية، على سبيل المثال، قام المركز بتصميم موقع على شبكة الإنترنت مخصص للأزمة يحوي معلومات ذات صلة لمخططي الدعم اللوجستي. وأصبح الموقع شاملاً بشكل متزايد مع تلقي معلومات منتظمة من رواده. واستطاع مخططو الدعم اللوجستي الحصول عبر الموقع على معلومات محدثة وموثوقة بها حول الجسور الجوية الاستراتيجية والإقليمية المقرر إقامتها؛ الممرات ومنشآت وأرصدة البنية الأساسية داخل البلد؛ أسعار النقل؛ مواقع مخزون الوكالات؛ تفاصيل الاتصال المباشر لأفراد الدعم اللوجستي للوكالات المختلفة؛ وحالة الممرات والمعابر الحدودية؛ والمعلومات الجمركية؛ وأنى خدمة جوية عادية للركاب للأمم المتحدة وجداول الخطوط الجوية التجارية.





ومنذ نشرة لأول مرة، اتسع الدور التصفيحي للمركز ليشمل أطرافاً متعددة من بينهم مجتمع المانحين، على سبيل المثال، شرع المركز في تنفيذ عدد من مشروعات المسح البيئية الأساسية من أجل المساعدة في تطوير استراتيجيات مشتركة للأمم المتحدة من أجل إعادة التأهيل للصوبة لشبكة الطرق في أفغانستان. وبعد تقييم أحوال الطرق الأفغانية وطاقاتها، ساعد المجتمع الإنساني في وضع مقترحات بشأن تمويل المانحين والاتلاف، ومن خلال تنظيم لودستي حول إعادة التأهيل، قام المركز بتسهيل التفاعل بين الأطراف وساعد في ترتيب الأولويات والإسراع بأعمال الإصلاح.

وقد أكدت التجربة الأخيرة لانتشارات مركز الأمم المتحدة الطبيعية النشطة والمرنة للمنشأة، وفي أفغانستان، قام المركز بدعم ناشطين هامين غير إنسانيين يحتاجون إلى تعظيم وتنفيذ لوجستي هائلين. ومع «اختفاء» الحكومة والمؤسسات ساهم المركز في عمليات الدعم اللوجستي لعملية اللوجيستيات التي أدت إلى انتخاب الحكومة الأفغانية وممارسة تبديل العملة التي شملت جمع وإعدام ٤,٠٠٠ طن متري من أوراق البنكوت القديمة وتوزيع ٨٠٠ مليون ورقة من أوراق البنكوت الجديدة.

استمر مفهوم المركز في التطور، مستجيباً لمطالب جديدة ومتعلمًا من التجربة، وهو يقوم بتطبيق الدروس المستفادة من كل أزمة. لقد تعامل مع مشكلة التأخير في صدور قرارات النشر، وهي تقلة تمت مواجهتها أثناء زلزال جوجارات في عام ٢٠٠١، من خلال بروتوكول التشبيك الذي تم التوصل إليه حديثاً. ولضمان توافر العدد الكافي من الموظفين الذين سيتم البدء بهم، عقد المركز جلسات تدريب لموظفي الدعم اللوجستي بالوكالات وإلى يومنا هذا عقد المركز جلسات تدريب لموظفي الدعم اللوجستي بالوكالات/المنظمات غير الحكومية، واحدة في برنديسي (سبتمبر ٢٠٠١)، والأخرى في كونهانج (نوفمبر ٢٠٠٢). وتم الترتيب بشكل غير نهائي لعقد جلستين أخريتين في أواخر عام ٢٠٠٢ وأخيراً، وحتى يتمكن المركز من إدارة أنشطة لودستي وصوله إلى الميدان، فقد اتخذ الإجراءات الضرورية للتأكد من توافر الحد الأدنى من المعدات من خلال إعداد صناديق أدوات وعدد قياسية تكون جاهزة للاستخدام.

لقد أصبح مركز الأمم المتحدة قادراً الآن على تقديم عدد من خدمات تنسيق الدعم اللوجستي من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة الاستجابة للحدث الطارئ. وكذلك تقييم الأليات الموجودة

ودورات المجتمع الإنساني.

## الحاجة لإنهاء نزاع

تعد الاستجابة الإنسانية في بيئات عسكرية أمراً معقداً، وعادة ما تؤدي الهواجس الأمنية إلى الإجماع المؤقت لأعضاء الفرق الإنسانية والاعتماد على عمليات الإغاثة طيلة وقت الأزمة. وتختلف العمليات في مثل هذه البيئات اعتماداً على التشغيل على البنية الأساسية للدول العدودية، وعلى عكس بيئات الكوارث الطبيعية، ففي أثناء تدخلات عسكرية كثيراً ما يتولى الجيش السيطرة الفعلية على الخدمات والموارد العامة، والبنية الأساسية للنقل مثل المطارات، والمخازن، وممرات النقل التي تحتلها المنظمات الإنسانية بنفس القدر. إن إنهاء النزاع بين الأنشطة الإنسانية والعسكرية التي تعتمد في التشغيل على بنية أساسية محدودة يستدعي بذل جهد منسق «مشروع»، وكما كان الحال في كل من أفغانستان والعراق، كثيراً ما يضطلع مركز الأمم المتحدة بهذا الدور المتعلق بالتنسيق وإنهاء النزاع دعماً للعمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

وفي بداية الأعمال القتالية في أفغانستان تم إغلاق المجال الجوي للبلاد الواقع تحت السيطرة الفعلية لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة أمام العمليات الجوية الإنسانية. وبعد مفاوضات مكثفة مع قوات التحالف، قام المركز بإعداد ممرات للعمليات الجوية الإنسانية وزاد بنجاح من عدد نقاط الإنزال للشحنات الإنسانية في مطارات رئيسية عديدة في البلاد وبطريقة مماثلة في العراق فتح المركز، بعد انتهاء الحرب، المجال الجوي العراقي أمام العمليات الإنسانية.

## مفهوم متطور

يحتاج المجتمع الإنساني إلى الاستجابة للبيئة التشغيلية للطوارئ الإنسانية والتي تحتاج إلى جهد فائق بشكل متزايد عن طريق تطوير أشكال أكثر تخصصاً ودقة في التوقيت لتنسيق فيما بين الوكالات. وقام المركز منذ إنشائه بتوفير هيكل دعم مؤقت للجهات الإنسانية التشغيلية في بيئات الطوارئ تلك التي تحتاج إلى تنسيق مكثف، وحشد للموارد اللوجستية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية مثل الاستجابة لفيضانات موزمبيق وبيئات الطوارئ المعقدة مثل أفغانستان والعراق. وقد ضمنّت علاقة خدماتها مستوى مرتفعاً من التعاون الطوعي من الوكالات المشاركة فيما يتعلق بالموظفين (الإعارات) وتقسيم المعلومات.

اتفاقيات تبادل بين الوكالات التي تحتاج مشتات تعزير وتلك التي تتوافر لديها، ويقوم بالتنسيق تقاسم مكان التحزين، ويتصل بالسلطات العسكرية أو المدنية المحلية التي تمتلك مثل هذه الموارد من أجل الإسراع بنقلها إلى المنظمات الإنسانية.

ويعد مزودو الخدمات اللوجستية بالبد المضيف بمثابة مجموعة أطراف هامة جداً يمكنها إما أن تسهل وإما أن تعرقل الكفاءة التشغيلية لعمليات الدعم اللوجستي الإنساني. ويمكن لبرنامج تفاوضي مشترك فقط أن يساعد المنظمات الإنسانية في ممارسة سلطتها التفاوضية الجماعية. وإنشاء الأزمة الأفغانية شاركت الوكالات الإنسانية دون أن تدري في منافسة مدمرة بالمزايدة على أسعار النقل لضمان استخدام قدرة الشاحنات في العراق. أدى ذلك إلى زيادة تسعيرها ٢٢٠٠ في أسعار نقل الشحنات على مدار فترة ستة أشهر. وبعد إجراء دراسة فنية حول قطاع النقل الأفغاني، قدم مركز الأمم المتحدة اقتراحاً بشأن أسعار النقل تستخدمه كافة الوكالات. وعن طريق التهديد بإحضار أسطول شاحنات تابع للأمم المتحدة في حالة عدم التوصل لاتفاق ونشر الأسعار المتفق عليها على موقعها شبكة الإنترنت، تمكن من وضع نهاية لارتفاع الأسعار. ويوجه عام، تم توفير الملايين من





١ يقوم بروكول التشغيل مبادئ توجيهية لعملية التشاور بين الوكالات بما يؤدي إلى تشغيل مركز مشترك للدعم اللوجستي (ما إذا كان ذلك مطلوباً، حجمه، فترة تشغيله، الموارد المطلوبة، إجراءات التفتيش الخ) البريد من المعلومات حول المبادئ التوجيهية متاح في: [www.unjlc.org/home/core/](http://www.unjlc.org/home/core/)  
download/unjlc.concept%2020\_18\_feb.2003\_Annex D Activation.pdf

البريد الإلكتروني:

ramina.Samii@insead.edu.

لوك فان وازنهوف

أستاذ كرسي مادة التصنيع في انسيد.

البريد الإلكتروني:

luk.van.wassenhove@insead.edu

لتتسيق الدعم اللوجستي فيما بين الوكالات لعمليات الطوارئ الجاري تنفيذها، وبينما يواصل المركز ترسيخ أقدامه، فإن التحديات الرئيسية التي تواجهه تتعلق بـ:

■ التخصيص السليم للموقف اللوجستي لتحديد أفضل استجابة ملائمة للمركز، وللتأكد من أن كافة الأطراف المشاركة تشارك بالكامل هذا الدور.

■ العمل على تقادي الوقوع في فخ «التتسيق من أجل التتسيق» والسعي الجاد لتوفير قيمة مضافة في جهد الاستجابة اللوجستي الشامل لطارئ معين.

■ العنسانية تجاه القدرة الاستيعابية لموظفي الدعم اللوجستي للوكالات وتصميم الهياكل العنصرية بإدارة ونشر المعلومات طبقاً لذلك، وفي هذا الصدد، يجب أن يمي المركز أنه في سياق الحدث الطارئ، فإن البيانات المتبادلة بين الوكالات تعد ناقصة، وإدارة المعلومات يندرج أن يكون لها هيكل مرشح، سوف يستمر التركيز على تطوير وسائل بيم وتكنولوجيا إدارة معلومات جديدة تدعم وظائف التخطيط للدعم اللوجستي.

■ إعطاء الاهتمام المستحق لشرح دوره بوضوح لكافة الأطراف المشاركة على المستويين الميداني والقيادي (مسبب أية الاستجابة للطوارئ الجديدة نسبياً للمركز فإن تمويذه لا يلقى فهماً على نطاق واسع).

■ بذل كل جهد ممكن، بعد الانتشار، للحصول على ترقية مستمرة من مستخدميهم الأساسيين حول أكثر الخدمات ملائمة، والمعلومات، والمساعدات التي يحتاجونها من المركز.

دافيد كاتروود

رئيس إدارة الدعم اللوجستي ببرنامج الغذاء العالمي، ورئيس مكتب مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك في روما. ([www.wfp.org](http://www.wfp.org) & [www.wfp.unjlc.org](http://www.wfp.unjlc.org))

البريد الإلكتروني:

david.katrud@wfp.org

رامينا سامي

أستاذة أبحاث زائرة في كلية انسيد للأعمال، فاوونينيلو ([www.insead.edu](http://www.insead.edu))، فرنسا.

## يستند هذا المقال والمقال الذي يليه حول الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى دراسات الحالة التالية التي أجرتها كلية انسيد.

بواسطة رامينا سامي ولوك فان وازنهوف

■ مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: نشوء برنامج لتتسيق الإغاثة الإنسانية، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٧ - ٥٠٩٣.

■ مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك: «أزمة أفغانستان»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٧ - ٥٠٩٣.

[www.fritzststitute.org/images/Flpdfs/UNJLC%20afghoustan.pdf](http://www.fritzststitute.org/images/Flpdfs/UNJLC%20afghoustan.pdf)

■ «الوجستيات»: نقل بذور مستقبل أكثر إشراقاً (العالم الثاني لمركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك في أفغانستان)، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣.

بواسطة آر. مامي، ل. ن. فان وازنهوف، لشكويك وبكرو-فرتانينيز؛

■ «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر»: مدير إدارة الكوارث، زلزال جوجارات، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٦ - ٥٠٣٢.

■ «الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر - مدير إدارة الكوارث. الاستعداد لكوارث الغد»، دراسة حالة لانسيد ٢٠٠٣/٦ - ٥٠٣٩.





# الدور المركزي لإدارة سلسلة الإمداد في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بقلم: رينار كوميليه، رامينا سامي، لوك فان وازنهوف

إلى مستوى إدارة، وركزت التحسينات التي أدخلت خلال هذه الفترة على الاستعداد للتشغيل والعمليات وتوحيد كافة العمليات والأنشطة بما في ذلك إجراءات تدوير الاحتياجات.

وقد ساعدت جهود وتوحيد المعايير التي قام بها الاتحاد، واتفاقات الأطر، وميثاق السلوك، والنظام الأساسي لتعقب البضائع في الإسراع بتعبئة وإرسال إمدادات الإغاثة خلال زلزال جوجارات. وقد ساعدت أيضاً اتفاقات الأطر مع الموردين الدوليين والمحلين لإمدادات إغاثة أساسية مثل البطاطين والمشمعات البلاستيك في تسهيل عملية تدوير الاحتياجات. وتحدد هذه الاتفاقات سعر وجودة وشروط إرسال السلسلة، بالإضافة إلى أنها تلزم الموردين بتخزين مستوى معين من المخزون في مخازنهم.

## ٢- البضائع غير المطلوبة:

ينظم ميثاق سلوك الاتحاد التبرعات النقدية والهيئية للقطاع الخاص، ويتعدهه معايير تشمل المسائل الأخلاقية والتشغيلية فإن الاتحاد يحتفظ لنفسه بحق رفض تبرعات معينة ومن ثم يتقاضي المبلغ بسلع وبضائع عبر شبكته، و يساعد نظام تعقب البضائع لإدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد والذي أنشئ حديثاً في احتواء وصول بضائع غير مطلوبة. وبمُكنّ النظام، الذي لا يزال يجري تنقيحه، مقر الاتحاد وكذلك العاملين في الميدان من أن يراقبوا، في الوقت الفعلي، من يرسل أي بضائع، وبأي وسيلة، وأين، ومتى.

ومقارنة بزلزال بنجلاديش الذي وقع منذ نحو عشرة أعوام، أتاح هذا النظام إدخال تحسين مؤثر. وخلال الأزمة السابقة، تم إتفاق كل هائل المطلوبة والتخلص منها والتي كانت تمثل ٩٥٪ من كافة السلع التي تم تلقيها. وفي حالة جوجارات، وقضت نسبة السلع غير المطلوبة عند ٧٥٪. كما أن النظام أتاح للاتحاد تزويد المانعين بمعلومات مملوكة حول حالة السلع

كان زلزال جوجارات حداً فاصلاً بالنسبة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويتحدد أكبر لإدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد به. لقد كانت هذه المرة الأولى التي تجمعت فيها أدوات وآليات وممارسات الاستعداد بالاتحاد والتي تم تطويرها لإدارة سلاسل إمدادات طوارئ بشكل أفضل.

معداته المتخصصة في اللحظة الأخيرة فقط؛ واحتاجت تعبئة الإمدادات الأساسية وتوزيعها على السكان عدة أسابيع.

وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه الاتحاد من إعصار ميتش هو الحاجة للعمل بجدية خلال الكوارث، ولكن بجدية أكبر في فترة ما بين الكوارث. وقد تم الاتفاق على أنه ينبغي التحكم في عنصرين من عناصر إدارة الكارثة قبل وصول السلع الملائمة إلى المكان الملائم في الوقت الملائم ألا وهما الاستعداد للكارثة والاستجابة للكارثة. وكان الدور الرئيسي الذي قامت به إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد هو الذي صنع الفارق خلال زلزال جوجارات. وقامت الإدارة بزيادة درجة الاستعداد لسلسلة الإمداد وهو شرط مسبق من أجل تخطيط وتنفيذ متزامنين ومؤثرين.

## إدارة سلسلة الإمداد: تحسينات

### ١- الهيكل التنظيمي:

ركزت أنشطة وحدة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد بشكل تقليدي على وظيفة الشراء. وعلى الرغم من ذلك، وعلى مدار الأعوام الأخيرة اتسع دور الوحدة ليشمل كافة أنشطة سلسلة الإمداد ذات الصلة من التخطيط وإدارة المخازن إلى التدوير وإعداد التقارير. وفي عام ٢٠٠٠ شهد الاتحاد عملية إعادة هيكلة كبرى أدت إلى فصل واضح بين برامج التنمية القائمة وإدارة وتسويق الكوارث. وخلال إعادة الهيكلة هذه، تم الاعتراف رسمياً بالدور المعزز للدعم اللوجستي وتم رفع الوحدة

مندوق اللوازم للإغاثة من الكوارث بدء عمليات بصورة سريعة. وقد

ساعد وصول فريق تسويق وتقييم ميداني بعد ٤٨ ساعة من الكارثة في التعرف على احتياجات الإغاثة ووضع خطط لشحن الموارد. كما أتاح النشر السريع لوحدات الاستجابة للطوارئ انطلاق أنشطة الإغاثة سريعاً. وقد ساعد جدول تعبئة الإغاثة ونظام تعقب السلع في حشد وتنظيم وتسويق وصول إمدادات الإغاثة. وقد ساعد ذلك، إضافة إلى ميثاق سلوك الاتحاد، في تقييد وصول سلع وبضائع غير مطلوبة. وأخيراً، كان لاتفاقيات الإطار المبرمة مع الموردين الأساسيين دور في ضمان جودة مواد الإغاثة وإرسالها الضروري بأسعار تنافسية. وبعد ثلاثة أيام من زلزال جوجارات، كانت حملة الاستجابة التي وضعتها الاتحاد قد انطلقت بقوة. وفي الأيام الثلاثين التالية، قامت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد في الاتحاد بتنظيم إرسال ٣٣٥ ألف بطانية، ٢٤ ألف خيمة، ١٢٠ ألف شمع بلاستيك إضافة إلى مواد إغاثة أخرى لنحو ٢٠٠ ألف شخص بواسطة ٤٥ طائرة تشارتر.

ما الذي كان وراء هذا المستوى من الاستجابة والتسويق، الذي لم يكن بالإمكان تصوره قبل ذلك بخمسة أعوام فقط؟ قبل أي شيء واجه الاتحاد صعوبات كبيرة في الاستجابة لإعصار ميتش الذي ضرب عدد من دول أمريكا الوسطى في أواخر عام ١٩٩٨. وخلال ذلك الطارئ، فشل الاتحاد في تسويق إسهامات الإغاثة من الجمعيات الوطنية المتبرعة؛ ووصل فريقه الفني ومندوبو الإغاثة التابعون له إلى موقع الكارثة في وقت متأخر جداً؛ وتم تجهيز



المطلوبة، وتلك التي تمت تعبئتها، وتلك الموجودة في الموقع.

### ٣- وحدات استجابة للمواقف الطارئة:

الشيء الذي حقق نجاحاً بوجه خاص أثناء زلزال جوجارات هو نشر وحدات استجابة للمواقف الطارئة مزودة بمعدات وأفراد متخصصين تم إنشاء حديثاً. وتوجد أربعة أنواع عامة من هذه الوحدات تتعلق بالدعم اللوجستي، والرعاية الصحية، والاتصالات، والمياه والصرف الصحي. وقد طلبت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد سناً من هذه الوحدات لاستخدامها في أزمة جوجارات: ثلاث في مجال الرعاية الصحية (مستشفى إحالة، وحدة طوارئ، ورعاية صحية أساسية)، وواحدة للدعم اللوجستي، وخاصة للاتصالات، وستادسة للمياه والصرف الصحي. وفي غضون أيام من وقوع زلزال جوجارات تم نشر مستشفى إحالة مشترك يضم ٢١٠ أسرة، ووحدة رعاية صحية أساسية، ووحدة طوارئ، وأكثر من مائة متخصص. وقامت وحدة المياه والصرف الصحي بتقديم الدعم لهذه الوحدات، وأقامت وحدة الاتصالات بدأت عملها في غضون ثلاثة أيام من وقوع الزلزال فاشة اتصال بين كافة الوحدات المشاركة.

وتعتبر وحدة الدعم اللوجستي التي تمارس عادة نشاطها قبل وصول الوحدات الأخرى وإمدادات الإغاثة مفيدة في بناء بيئة التشغيل الملائمة حول أنشطة الإغاثة. واستناداً إلى جدول تعبئة مواد الإغاثة وأموال البنية الأساسية المحلية. تقوم وحدة الاستجابة للمواقف الطارئة بتقييم الحاجة إلى مخازن الخيام المطلوبة وحجمها وعددها. وتحديد أفضل موقع لبناء، وهي تحصل على موافقة خاصة (أعفا، ضريبي للسبل المستوردة) قبل تحليل البضائع عبر الجمارك. وتقوم بالتدريب لنقل البضائع (الشاحنات، القود، السائقين، التأمين، إلخ، إلى المخازن.

### دعم إدارة سلسلة الإمداد

وجدت هذه التطورات داخل إدارة سلسلة الإمداد بالاتحاد دعماً من التعديلات في درجة استعداده فيما يتعلق بالموارد البشرية، وإدارة المعرفة، والماليات.

### ١- الموارد البشرية

أتاح تحسن مستوى الاستعداد البشري للاتحاد الاستجابة بشكل فوري لزلزال جوجارات، وقام الاتحاد بتطوير قدرته الخاصة، بالتدريب والتسويق الميدانيين عبر إنشاء فريق تقييم وتسويق ميداني يتألف من مدبري كوارث أصعب خبرة من الصليب الأحمر والهلال

الأحمر، مدربين على مجالات محددة مثل الإغاثة، الدعم اللوجستي، الصحة، التغذية، الصحة العامة، علم الأوبئة، المياه والصرف الصحي، المالية والإدارة. ويتم تمثيل إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد في هذا الفريق بخبير في الدعم اللوجستي.

ويمكن نشر فريق التقييم والتسويق في غضون ٢٤-٣٠ ساعة حتى ستة أسابيع في أي مكان بالعالم. والتفويض الممنوح له هو إجراء تقييم ميداني سريع فور وقوع كارثة، وتقديم توصيات، وتنشيط عملية إنغاثة ملائمة، والتأكد من وجود تسويق مع عشرات الجهات، وقيل إنشاء الفريق، اعتادت كل جمعية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الدول المانحة والمضيفة إرسال فرق التقييم الخاصة بها، مما كان ينطوي على تكلفة وانكسارات واضحة على التقييم. ومن أجل تشكيل مجموعة أساسية من المتخصصين والمضائف عليها تضم نحو مائتي خبير يمكن اختيار أعضاء فرق التقييم من بينهم، يجري الاتحاد دورات تدريبية لهذه الفرق في جميع أنحاء العالم. وتهدف هذه الدورات إلى نقل المعرفة الخاصة بمنهجية عمل ثابتة، وبناء روح الفريق ومجموعة مشتركة من الخبرات. ويدعم التدريب على الوظيفة هذه البرامج التدريبية.

### ٢- إدارة المعرفة

يعكف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الوقت الحالي على وضع نظام معلومات لإدارة الكوارث للتأكد من كسب المعرفة الموجودة لدى الاتحاد وشبكته من الجمعيات الوطنية، وتقنياتها، وإتاحة حرية الوصول إليها من قبل كافة العاملين. وفي حالة حدوث كارثة، يحتاج الاتحاد إلى جمع ونشر معلومات عن جغرافية، ومناخ، وسكان، والمعدات، الغذائية، والأحوال والعادات المعيشية، والبنية الأساسية، والرسوم والتواعد الجمركية المعمول بها في المنطقة المتضررة، ومن بين وظائف نظام المعلومات تحديد وإقامة صلات بمواقع الإنترنت ذات الصلة التي تتضمن مثل هذا النوع من المعلومات الأساسية. وفور وقوع زلزال جوجارات مباشرة، أطلع الاتحاد باستخدام نظام المعلومات لديه على عدد من مواقع الإنترنت التي تتضمن معلومات ذات صلة عن التغيرات في نظام المعلومات. ويمكن من تقدير حجم السكان المتضررين،

### ٣ المالية

يعد صندوق الطوارئ للإغاثة من الكوارث واحداً من أقدم الأدوات المتاحة لدى الاتحاد. ويتم الاتصال بالصندوق فور وقوع كارثة وقبل توجيه نداء محدد بشأن كارثة. ويقدم الصندوق بادرة الأموال اللازمة لهذه استجابة سريعة على الأرض: مثل نشر أعضاء فرق التقييم في

الموقع، ودفع مقدم شراء إمدادات أولية ونشر وحدات استجابة للطوارئ. وأتاح الصندوق للاتحاد أن يكون أول منظمة إنسانية تصل إلى جوجارات وتتخطى سلسلة إمدادات الطوارئ الخاصة بها. وكان لذلك بدوره تأثير مباشر على قدرته على حشد الموارد واعتماد نطاق استجابته.

### تحديات باقية

من أجل تحسين مستوى استعداد سلسلة الإمداد ووقت الاستجابة بصورة أكبر، قامت إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد بتطبيق نظام تخطيط ومتابعة للدعم اللوجستي الإنساني يخلو من الوسماء، بالتعاون مع معهد فريتز شملكتالوجا ألبا، وموجودا لستة آلاف بند. وسوف تسمح هذه التحسينات بما يقدر أكبر من التسويق في عملية إغاثة بين عمليات الدعم اللوجستي والمالي، وتكنولوجيا المعلومات، وإعداد التقارير للمانحين.

وعلى الرغم من ذلك، وكيفية منظمات الإغاثة الأخرى، فإن الاتحاد لا يزال يواجه تحديات في مجالات عديدة من بينها الحصول على أموال من أجل الاستعداد للكوارث وبناء القدرة، وتعديل أفضل الهيكل للتسويق بين المظهر والميدان، وتعديد دور الأمانة بشكل واضح بالنسبة لأدوار الجمعيات الوطنية.

### برنار كوميليه

مدير إدارة الدعم اللوجستي وتعبئة الموارد بالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف. [www.ifrc.org](http://www.ifrc.org) البريد الإلكتروني: [bernard.chomillier@ifrc.org](mailto:bernard.chomillier@ifrc.org)

### رامينا سامي

أستاذة أبحاث زائرة في كلية النسيب للأعمال، فاونتينيلو، فرنسا البريد الإلكتروني: [ramina.samii@insead.edu](mailto:ramina.samii@insead.edu)

### لوك فان وازنهورف

أستاذ كرسي مادة التصنيع في النسيب، البريد الإلكتروني: [luk.van-wassenhove@insead.edu](mailto:luk.van-wassenhove@insead.edu)

١ جدول تيملا مواد الإغاثة هو عبارة عن قائمة بدور وكيمائها يعتقد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنها مطلوبة لتلبية احتياجات موزعة طارئ. ويقوم الاتحاد بإعداد ونشر هذا الجدول بين جماعته الوطنية من أجل جمع التبرعات، وإلزام الإسهامات المبررة، وسهولة الحصول على التكاليف التي أدلى بها من السلع غير المطلوبة، وبما تدرج الجمعيات الوطنية نفسها بتوفير بند من البند يتم تحديث الجدول وتوزيعه على الجميع.





# برنامج الغذاء العالمي: تعزيز الدعم اللوجستي

هناك نوعان متميزان من المواقف الطارئة - تلك التي تكون مستعداً لها، وتلك التي لا تكون مستعداً لها.

عمليات على مستوى مكتب البلد ومستوى المكاتب الفرعية على حد سواء. وتكون المباني السابقة التجهيز متراصة بشكل مسطح ومطوقة بأسلاك سلفاً وتأتي مع المعدات المكتبية ومقار النوم. وتستطيع طائرة نقل من طراز هرقل سي 130 نقل حوالي ست من هذه الحزم، وبينما يكون من المفضل تواجد رافعة مشبعة في الموقع فإنها لا تعد ضرورية.

بالإضافة لذلك، أصبح برنامج الغذاء العالمي الآن وحدة دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة به التي يطلق عليها اسم «فريق دعم تكنولوجيا المعلومات وطوارئ الاتصالات السريع». وإلى جانب عمله لحساب البرنامج، فإن الفريق يقوم بدور متزايد في توفير الاتصالات الآمنة فيما بين الوكالات. ويشتمل النشر الأخير للمعدات على ذلك الذي تم إنشاء مواقف طارئة ذات نطاق كبير في أفغانستان والعراق. وفي الأعوام الثلاثة الماضية، قام البرنامج بعمل مكثف لتقوية استمداده وقدرته اللوجستية. وكان الهدف العام هو تحسين تمهيلات الاستجابة السريعة حتى يتمكن إرسال الأغذية في الوقت المناسب في كل من مواقف الطوارئ المفاجئة والتأشنة ببطء.

## التعزيز من خلال المشاركة

لتكامل استجابته للطوارئ، أجزم برنامج الغذاء العالمي اتفاقيات على مرور الأعوام مع منظمات شريكة جاهزة - منظمات يمكن أن يستعجها لضمان توافر قدرة إضافية في مناطق رئيسية قابلة للتأثر. وقد تم تحديث هذه الاتفاقيات بهدف تنظيم الأساليب والإجراءات التي سيتم

والتعاون فيما بين الوكالات على أساس مفهوم مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك.

ويقوم فريق الدعم اللوجستي المعزز بتقوية الأنشطة اللوجستية لبرنامج الغذاء العالمي من خلال العمل بشكل وثيق مع موظفي الدعم اللوجستي الميدانيين، ومسؤولي البرامج والموارد، والاتصالات، وتدهيب الاحتياجات تطبيق القدرات الجاهزة، ووضع خطط التشغيل، وإذا لزم الأمر تصميم مشروعات تدخل خاصة. ويهدف فريق الدعم اللوجستي المعزز إلى توفير عدد من خدمات الطوارئ السريعة والفعالة لدعم العمليات الميدانية لبرنامج الغذاء العالمي، بصفة أساسية من خلال زيادة موقورية الموارد. كما أنه مسئول عن إدارة عمليات مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة في برنيسمي بإيطاليا. وتستخدم كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية هذه المنشأة لتخزين إمدادات البرامج المتوافرة للتوزيع القوي على المستفيدين ومعدات دعم العمليات للوكالات والمنظمات غير الحكومية الممتنجة.

وكثيراً ما يحتاج برنامج الغذاء العالمي إلى إقامة بنيته الأساسية الخاصة به لخدمة العمليات الميدانية بما في ذلك المكاتب، والمخازن، وكافة المعدات من أجل نظام سلسلة إمدادات. وفي مثل هذه الظروف، يمكن لمكتب البلد أن يدعم عملياته بالاستفادة من الاحتياجات المخزنة في مستودع الاستجابة الإنسانية ويمكنه إقامة بنية أساسية لتتفهم

في الوقت الذي تقوم فيه فرق الاستجابة بتقييم الأنباء والأحداث التي تنتشر تدريجياً. يتعين على الوكالات الإنسانية التخطيط للطوارئ في نطاق غير عادي من المواقع الجغرافية وبيئات العمليات، وكثيراً ما يكون المخططون الذين يركزون على تحديات الدعم اللوجستي في وضع أفضل يتكهنهم من تقديم مساعدة فعالة.

وقد أصبح برنامج الغذاء العالمي الذي توجد له عمليات في أكثر من ثمانين دولة واحد من أكبر مقدمي المساعدات لكل من اللاجئين والتأجرين الداخليين. ومع الاعتراف بعدم وجود تعريف عام للدعم اللوجستي، فإن تعريف هذا الدعم يعني توفير موارد إضافية لمواجهة متطلبات العمليات، وعلى مدار السنين قام البرنامج بوضع إجراءات للاستعداد والاستجابة على حد سواء من أجل دعم وتعزيز عملياته.

## فريق الدعم اللوجستي المعزز من أجل الطوارئ

على مدار الأعوام الثمانية الماضية، أنشأ برنامج الغذاء العالمي وحدة متخصصة لتعزيز عملياته الميدانية بكم متوقع من خدمات الدعم. وقد عهد إلى فريق الدعم اللوجستي المعزز بالتعبئة مهمة التعامل مع موضوع الاستعداد اللوجستي وكذلك توفير دعم عملياتي رئيسي خلال الطوارئ. ويشتمل هذا على وضع تقييمات لقدرة الدعم اللوجستي، ومعدات الاستجابة السريعة، والترتيبات البديلة، ودليل التعاون المدني العسكري،



إتباعها في كل مرة يتم فيها نشر شركاء جاهزين. وأصبح هذا يرتبط بصورة متزايدة بقتضيات مثل تأمين والتزامات مخاطر الحرب/التمويضات والمسئوليات المرتبطة بذلك.

ويمكن تصنيف الشركاء الجاهزين إلى ثلاث فئات: كيانات حكومية، ومنظمات غير حكومية، وماتجيين من القطاع الخاص. وقد يقوم هؤلاء الشركاء بتوفير خبراء و/أو نشر خدمات تتكون من موظفين ومعدات على حد سواء، وفيما يلي جدول يوضح بعض الخدمات التي تم نشرها منذ عام ١٩٩٩.

وبينما ركزت معظم الاتفاقيات على الخبرة في مجال الدعم اللوجستي، فإن بعض الشركاء الجاهزين كان لديهم أيضا أفراد أصحاب خبرة في مهارات أخرى مثل تقييم الاحتياجات، الأمن الغذائي، التغذية، الوعي الأمني، وإزالة الألغام، ويقدمون برنامج الغذاء العالمي نشر مثل هذه الموارد سريعا، بعد أن قام بتطوير إجراءات نشر معيارية مع شركائهم، والأهم من ذلك، أقام البرنامج علاقات ثقة وتعاون متبادل. وبعد التدريب عنصرًا هامًا في هذا النجاح، إضافة إلى التقييمات المشتركة لأعمال النشر السابقة.

وبسبب تنوع المجالات وتعقد البيانات التي يستدعي البرنامج للتدخل فيها، فإن كثيرا ما يطلب من فرق التدخل اللوجستي المتمركز للطوارئ تطوير الوسائل الملائمة لمساندة التفويض العمليتي الأساسي الممنوح للبرنامج من خلال شراكات تعاونية، وعلى سبيل المثال، قدمت المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام مشورة خبراء ومساعدة فنية للبرنامج. وقامت المؤسسة بتوعية العاملين بأخطار الألغام (نظريا وفي شكل تدريبات عملية) وأوضعت التأثير الذي يمكن أن يكون لهذا الوعي على عمليات البرنامج. ولعب هذا الجهد، بالتسسيق مع هيئة إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة، دورا هاما في تأمين مرعات القتل وكذلك تأمين المكاتب والمخازن للبرنامج خلال الأشهر الأولى من عملية العراق في عام ٢٠٠٣.

وحلال الطارئ الأفغاني ٢٠٠١-٢٠٠٢، ساهم فريق لتسليح الجبال والتحكم في الانهيارات الجبلية من منظمة كير كندا في الجهود الكبيرة التي بذلت للإبقاء على نفق سلاتنج مفتوحا. وحال هذا الفريق دون أن تسد الانهيارات الجبلية طرق الإمداد المؤدية إلى المناطق النائية في أفغانستان، ومنع هذه التدخلات مكنت البرنامج والوكالات الإنسانية الأخرى من نقل إمدادات حيوية إلى أولئك الذين تفتقت بهم السبل بسبب النزاع. وكان من نتائج الإنجاز الإضافية تخفيض إعادة تشييد الاقتصاد من خلال فتح طرق للتقليل ونقل الأشخاص الذين شردتهم أعوام من الحرب.

بلد/منطقة (القائمة غير شاملة)	دعم جاهز لعمليات برنامج الغذاء العالمي ١٩٩٩-٢٠٠٣
أفغانستان، كوسوفو، تيمور الشرقية، موزمبيق، العراق	قاعدة أساسية (مكاتب إدارية، أماكن معيشة)
البلقان، تيمور الشرقية، العراق	فرق اتصالات
البانيا، كوسوفو	مخبر متنقل
موزمبيق	فرق زوارق
أفغانستان	وحدة سيطرة على الانهيار الجليدي
العراق، الإمارات، قبرص، الكويت	فرق تدريب على "NBC"
أفغانستان، أثيوبيا، العراق، سريلانكا، السودان	فرق إزالة ألغام
أفغانستان، البلقان، الأراضي الفلسطينية، أرتيريا، زامبيا، ملاوي، ليسوتو	أساطيل شاحنات
أنجولا، أفغانستان، سيراليون، تركمانستان	فرق إعادة تأهيل طرق وجسور

وتشمل الأمثلة الأخرى:

- نشر زوارق إنقاذ في موزمبيق للمساعدة في جهود الإغاثة الغذائية.
- نشر فرق قوافل دولية تابعة لوكالة خدمات الإنقاذ السويدية في كوسوفو، وأفغانستان، والأراضي الفلسطينية.
- نشر فرق دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من المجلس الدائم لـ لايجين، والمجلس الترويجي للاجئين) في معظم المناطق، والعمل بشكل وثيق مع فرق دعم تكنولوجيا المعلومات السريعة والاتصالات التابعة للبرنامج وهو ما يتم له التنسيق في دبي.
- خبراء العمليات الجوية الذين وفرتهم وزارة التنمية الدولية البريطانية.
- نشر موظفي دعم لوجستي من ريد أستراليا في العراق.
- نشر مهندسين من وكالة المساعدة الإنسانية السويسرية من أجل إعادة تأهيل الطرق والبنية الأساسية.
- نشر خبراء من شركة تي بي جي للمساعدة في الدعم الجوي للعمليات في جنوب السودان.

### شركاء القطاع الخاص

لمواجهة تحدي ظهور عمليات تجارية جديدة، بادى برنامج الغذاء العالمي ببناء علاقات مع القطاع الخاص. واشتمل ذلك على بحث الوسائل التي يمكن للقطاع الخاص من خلالها مساعدة البرنامج في مواجهة تحدي إطعام أناس في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أنه ليست كل المؤسسات تعد نموذجا للممارسة الفعالة، فإن البرنامج يتلقى دعما من منظمات مثل تي بي جي (شركة البريد الدولي السريع والخدمات اللوجستية التي تتخذ من هولندا

مقر لها (التي كانت تعرف في السابق بـ تي إن تي بوست جروب).<sup>١</sup>

وقامت شركة تي بي جي، من خلال قسم الدعم اللوجستي بها، بداية بتحديد ثلاث مجالات قصيرة المدى للدعم اللوجستي يمكن أن تدعم البرنامج فيها. لمة حاجة لزيادة حجم مخزن مستودع الاستجابة الإنسانية التابع للأمم المتحدة (الذي يضيفه وكالات أخرى قريبا) بشكل كبير، وسوف تقوم الشركة بدعم توسعته وتحليل فعاليتها وكفاءته من أجل تحديد أنسب تصميم وأقصى موزع مثير. كما أن الشركة تدرس عددا من المشروعات الأصغر، من بينها تقييم نظم إدارة المخازن، وتقييم البنية الأساسية العالمية للمخازن، وتحديد مؤشرات أداء الدعم اللوجستي الرئيسية.

كذلك لعبت شركة تي بي جي دورا مساندا هاما في عملية طائر جنوب أفريقيا، وفي عملية العراق الأكثر حداثة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقة ليست فقط حول نقل الإمدادات بين «أ» و«ب»، وربما يكون الأكثر أهمية هي أنها حول إقامة صلات وفهم أفضل بين الخبراء التجاريين وخبراء القطاع العام، وحول تبادل الأفكار والممارسات والمفاهيم التجارية الجديدة. وكانت شركة أريكسون واحدة من بين أولى شركات القطاع الخاص التي قدمت دعما لزيادة القدرة بنشرها فريق اتصالات في أفغانستان قام بتوفير أجهزة اتصال نقالة ليس لبرنامج الغذاء العالمي فحسب وإنما أيضا لوكالات إغاثة طوارئ أخرى عاملة هناك.

واستنادا إلى نجاح نموذج مستودع الاستجابة الإنسانية، يقوم البرنامج حاليا بتطوير مفهوم درياعي الزوايا، بالتعاون مع شركة تي بي جي. وسوف يشمل هذا المفهوم إقامة مستودعات



التعلم من هذه الطريقة.

■ يمكن للبرنامج أن يتعلم الكثير من القطاع التجاري فيما يتعلق بنقل المعرفة.

■ طلب مانحو البرنامج مؤخرًا تسهيلاً أكبر بخصوص العمليات، واستجاب البرنامج لذلك بتكوين خلية متخصصة من شركائه الجاهزين أثبتت أنها مفيدة للغاية. وفي العراق، جاء ثلث موظفي الطوارئ الذين تم نشرهم لدعم عملية برنامج الغذاء العالمي من بين الشركاء الجاهزين الخمسة عشر. وبدون معرفة مفصلة عن قدراتهم، فإن هذا لم يكن ممكناً. وبينما يواصل البرنامج معالجة هذه المسألة، فإنه يوجه نفس السؤال إلى المانحين - التنسيق مطلوب على كلا الجانبين.

## استمرار التحديات

■ التخطيط المتكامل، يمد التخطيط للحوادث الطارئة ناجحاً عندما يكون التزاماً متكاملاً لتحديد الثغرات والاحتياجات في عملية سلسلة الإمدادات. إن بناء علاقات مع الشركاء يحتاج إلى استثمار - في الوقت والمال. ويجب أن يتم هذا من خلال أطر وإجراءات واضحة. إن الاستجابة السريعة تحتاج إلى الثقة، خاصة عندما يمثل الأمن قضية.

■ بناء القدرة: يتعاضد برنامج الغذاء العالمي جلب أرصدة نقل «خارجية» إلى منطقة من المناطق تتوافر بها قدرة محلية. وهناك جهود متزايدة تبذل لدعم استمرار هذه القدرة. وعندما تقترب العملية من نهايتها فإنه يتم تنفيذ «استراتيجيات انتقال» لدعم نقل المعرفة والمهارات إلى تلك المنظمات والكيانات التي ستبقى في المنطقة. وهناك حاجة لبذل الكثير من الجهد. ويتمثل التحدي الرئيسي التالي أمام المنظمات غير الحكومية والوكالات «الشمالية» على حد سواء في مد نطاق شبكتها والاستثمار في بناء هيكل مرنة

استجابة استراتيجية لتغطية جهات العالم الأربع. وستقوم المراكز بتوفير قدرة تخزين، والعمل كمناطق انطلاق للاستجابة. ولا يشمل هذا المفهوم بالضرورة مخزوناً احتياطياً كبيراً؛ وسيكون معظم المخزون «علنياً» - على أن يكون التركيز على قدرة التصدير السريع للاحتياجات المحلية. كما اتفق البرنامج والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين على تقاسم الاستفادة من الانفاقيات طويلة الأجل التي تبرمها كل وكالة مع الموردين، مما يزيد من قدرات تصدير الاحتياجات. ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من كل من القطاعين التجاري والعام، كما أنه على اتصال وثيق مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة اليونسيف اللذين يقومان بتطوير وحدات واستراتيجيات مماثلة.

## دروس مستفادة

أبرزت ردود الفعل الأخيرة الصادرة عن الشركاء الجاهزين (في عملية أفغانستان) والمناقشات الداخلية عدداً من القضايا يهتم على البرنامج التعامل معها.

■ بالنسبة للشركاء الجاهزين الجدد يجب أن يقدم البرنامج خطوطاً عريضة شاملة أكثر وضوحاً وشفافية عن العمليات. وفي حدث طارئ على نطاق كبير، يجب أن تصل المعلومات بسرعة إلى الشركاء. وفي الماضي، قام البرنامج بتوفير أدوات تدريب عامة معقدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن أدوات التعلم يجب أن تكون بسيطة ومقصورة على العملية.

■ يقوم البرنامج - بكثيرة الوكالات الأخرى - بنشر موظفين/شركاء في مناطق غير آمنة بدرجة متزايدة ومع ذلك فإن لديه عدداً قليلاً من خبراء الطب والأمان لدعم أولئك الذين يتم نشرهم. هناك حاجة لمعالجة هذه المسألة.

■ يجب تعزيز قدرة البرنامج على الاستفادة من الدروس من العمليات الميدانية. وتجري القوات المسلحة تدريبات قاسية على الدروس المستفادة، ويمكن للبرنامج

داخل المناطق. وكثيراً ما يتم تحويل مسار موارد، بتكلفة عالية، وهي في منتصف الطريق حول العالم لتوفير إمدادات عاجلة. يجب توجيه أسئلة حول فائدة مثل هذه الاستجابات الاستراتيجية من حيث التكليف، ويجب أن يقدم المانحون أيضاً «تبريرهم» لمثل هذا النشر. إن تعزيز الدعم اللوجستي يجب أن يحقق أقصى استفادة من وراء مفهوم «استثمار صغير، مكسب كبير». وأن يتم بذل أقصى جهد في الإمكان لتطوير قدرات إقليمية. وتستطيع مثل هذه العلاقات أن تدر فوائد على المانحين عن طريق الاستخدام الكفء لمواردهم، ويمكنها أيضاً إقامة صلات مع وبين الدول الجنوبية.

## القطاع العام في مواجهة القطاع

■ التجاري، يستيقظ على الوكالات، في بداية كل علاقة، أن تحرس على الاتفاق على ممارسات أخلاقية وتوضح أي مجال من مجالات عمله يحتاج إلى دعم/مشاركة وأنها لا يحتاج لذلك. ويجب إدراك أنه سيكون لكل من المنظمات التجارية ووكالات الإغاثة عملها الخاصة ومتطلبات المسألة الخاصة بها. وعلى الرغم من أنها قد لا تشارك في مجالات التزام تجاه الاحتياجات الإنسانية فإن المبادئ التجارية في مقابل المبادئ الإنسانية تحتاج إلى دراسة متأنية. وثمة حاجة لإقناع موظفي الإغاثة بأن الممارسات التجارية يمكن أن تكون مفيدة. كيف يمكننا تشجيع الشخص «التقليدي» على التكيف مع تكنولوجيا طرق جديدة؟

في داخل المجتمع الإنساني، كما في داخل مجتمع الشركات، ربما يقوم «الدعم اللوجستي» بإعادة تعريف نفسه. وقد تسهم إدارة سلسلة الإمدادات ذات الهياكل المادية - حول ما هو متوافر أو غير متوافر - في تحسين تخصيص البرامج، ويدورها في تحقيق أقصى منفعة للمستفيدين. وينفس القدر من التشابه، فإن تطوير منهج متكامل يساعد في سد الثغرات داخل وبين المنظمات.

بيتر سكوت بويدين

رئيس فريق تدخل الدعم اللوجستي المعزز للطوارئ التابع لبرنامج الغذاء العالمي  
www.wfp.org/operations/logistics/  
contingency-planning.html  
البريد الإلكتروني: Peter.Scott-Bowden@wfp.org

١ تم إنشاء فريق تدخل الدعم اللوجستي المعزز للطوارئ في عام ١٩٩٥ بواسطة إمبروز لوسر داسيايا (لبنان) الإنساني الحالي للأمم المتحدة في العراق. وينجود كاكور، منسق مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك

٢ انظر مقال حول مركز الأمم المتحدة للدعم اللوجستي المشترك، ص ١١.

٣ تدريبات الوقاية من الحرب النووية، والبيولوجية والكيميائية

٤ انظر /www.english4community.org/tpg.com

movingtheworld



قافلة للأمم المتحدة في أفغانستان تتجهلها برية قاسية الثلج والحرارة. وعدد المتحمين بالامهارات التقنية التي قدمتها مؤسسات كندية مشاركة



# الدعم اللوجستي تحت الضغط: برنامج العودة للمدرسة لليونيسيف في أفغانستان

بقلم: بول مولينارو وساندي بلاتشيه

على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية في أفغانستان، شاركت منظمة اليونيسيف في واحدة من أكبر العمليات التعليمية في تاريخ المنظمة.

## حاولت

المرحلة الأولى من برنامج العودة للمدارس تمكين ١,٧٨ مليون طفل في البلد الذي خربته الحرب من العودة للمدارس مع حلول نهاية مارس ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الحين، تم تنفيذ حملتين إضافيتين استرجعتا مليون طفل في سبتمبر ٢٠٠٢ و ١,٥ مليون طفل في مارس ٢٠٠٢. وقد كان لتفويض هذه العمليات ثلاثة تأثيرات رئيسية:

■ أبرزت جانب مهنة الدعم اللوجستي داخل اليونيسيف، وقررت المنظمة الآن بالاعتماد على دعمها لعمليات اللوجستية بشكل أفضل في داخل البلاد.

■ هي تمثل أسلوباً جديداً لعمليات الإمداد والدعم اللوجستي بوجه عام، من خلال الاعتراف بأن مثل هذه العمليات يمكن أن تكون أداة مفيدة وهامة لبناء قدرة محلية ومساعدة المؤسسات الوطنية في الانتقال من الحدث الطارئ إلى التنمية. كما أن هذا يساعد في إعداد نفس تلك المؤسسات للتعامل مع طوارئ مستقبلية حيث ستظل الإمدادات والدعم اللوجستي على الدوام عنصراً هائلاً في التخطيط للاستجابة.

■ لقد أظهرت أن البرامج التعليمية ذات النطاق الكبير يمكن أن تكون عنصراً مباشراً من عناصر الاستجابة للحدث الطارئ، وليست قاصرة على إعادة الإعمار هي فترة ما بعد الأزمة. وفي أفغانستان، كانت الاستجابة لاستئناف التعليم للجمع واحدة من أولى البرامج التي قادتها الإدارة المؤقتة والمجتمع الدولي.

نشوء عملية العودة للمدرسة والأخطاء الأولى:

بدأ التخطيط الأولي في مطلع أوائل شهر

ديسمبر ٢٠٠١، وكانت في الحقيقة تجربة تطوي على تحد في ضوء تعقد الموقف المعلي والعمليات ذاتها. وفي هذا الوقت، كانت الحرب في أفغانستان قد انتهت لتوها ولم يكن قد تم الاتفاق بعد حول الحكومة الانتقالية الجديدة. كما كان موظفو اليونيسيف في المراحل الأولى للتشر. ووصلت الدفعة الأولى من موظفي الدعم

اللوجستي إلى باكستان في أول ديسمبر ليواجهوا القضايا الأكثر إلحاحاً المرتبطة بالإمدادات الغذائية، والصحية، واحتياجات الشتاء، وإقامة نظم دعم لوجستي لنقلها ومراقبتها. وكانت العناصر الهامة لقطاعات تدبير الاحتياجات، والتعليم، والدعم اللوجستي الناشئ تعمل بشكل منفصل، وكان تدفق المعلومات - داخل وبين مكتب أفغانستان ومكاتب الدعم في نيويورك كونهان - مقيداً، وشمترضه عوامل ألقها نقص أنظمة اتصال يمكن الاعتماد عليها في بلد ينهت الأساسية محدودة.

وتعين على قسم الإمداد باليونيسيف تحديد، وتدريب، وتجميع، وتوزيع الآلاف من الأدوات المدرسية على أطفال يعيشون في بلد آمنصف سنوات الحرب بشكل خطير موارد البشرية والمالية وبنيتها الأساسية. وأصبح واضعاً بالنظر إلى حجم الإمدادات المطلوبة أن اليونيسيف تواجه واحداً من أصعب التحديات التي واجهتها، وكانت مواجهة بوضوح بصعوبات في التعامل مع ضخامة العملية. تم إحضار عشرة آلاف صندوقاً جواً تحوي مواد تدريس/ تعلم لثلاثمائة ألف طفل من مخزن اليونيسيف في كونهان. غير أن ذلك لم يكن كافياً تماماً، وكان واضعاً أن الإمدادات الجارية طلبها من موردين باكستانيين لن تكفي تغطية الاحتياجات التي كانت تتغير بصفة مستمرة بسبب عدم اليقين من أعداد أطفال المدارس الأفيان (بدأوا بحوالي مليون ثم تقفروا إلى مليون ونصف، ثم إلى نحو ١,٨ مليون). ومع نواية ديسمبر واجهت اليونيسيف مهلة مدهتها

## العاملون

شهرين ونصف الشهر (سيتم افتتاح المدارس في ٢٢ مارس) لتلقي وتبني وتوزيع الإمدادات، واستعداداً إلى وعود من الموردين بالالتزام بجدول زمني مدته ستة أسابيع لإرسال الإمدادات، خطمت اليونيسيف لبداية العمليات في ١٥ فبراير بموجب خطة توزيع لم يتم وضعها بعد، وبهانات أول لكن متاحة، وموارد بشرية وبنية أساسية للدعم اللوجستي كان لا يزال جاري تطويرها.

في شهر يناير، كان يوجد بمكتب أفغانستان موظفان فقط من موظفي الدعم اللوجستي، أحدهما بعد إسلام آباد كمستشار، والآخر في بيشاور على الحدود الباكستانية/الأفغانية. وكانت اليونيسيف في حاجة ماسة لعمالين إضافيين، وعلى الرغم من ذلك، فعندما أعلنت الحكومة الجديدة أن العودة للمدارس ستكون أحد أعمدة برنامجها لإعادة الإعمار أخذت العملية بعداً سياسياً مباشراً. وأعلنت اليونيسيف التزامها بتوفير الإمدادات اللازمة قبل ٢٢ مارس ٢٠٠٢، وقامت على الفور بنشر فريق كبير في الميدان. أعادت عملية العودة للمدارس تشكيل نفسها، وأخذت تركيزاً لوجستياً أقوى، ويات الآن لطلبات الحصول على الموارد التي كان يقدم بها مكتب الدعم اللوجستي نقل أكبر.

تم نقل جهاز الموارد البشرية رفيع المستوى في نيويورك الذي كان يغطي جنوب آسيا إلى إسلام آباد مؤقتاً لتسهيل والإسراع بتدبير احتياجات العودة للمدارس، وبحلول منتصف فبراير، تم تعبئة أحد عشر موظفاً من موظفي الدعم اللوجستي كان من بينهم من لديه خبرة ميدانية في كل من عدد طارئ معقد تقريبا منذ طارئ البوسنة عام ١٩٩٢.

## تخطيط التوزيع وقاعدة نوشرية للدعم اللوجستي

تمثلت الأولوية الأولى في وضع خطة توزيع كانت، رغم تعقدها، مترابطة وبسبب فيها، ولأغراض التخطيط، لم يكن لدى موظفي



بتوفير النقل من المراكز الرئيسية إلى مناطق التسليم غير أن هذه لم تكن هي الحال على الدوام. وفي كابول، اعتاد أفراد حفظ السلام من قوة المساعدة الأمنية نقل الإمدادات إلى مناطق التسليم والمدارس القريبة. وفي مزار الشريف، قام مركز الأمم المتحدة باستخدام طائرات هليكوبتر إلى مناطق التسليم. وفيما وراء مناطق التسليم، قدمت اليونيسيف مبالغ نقدية لمسؤولي التسليم بالمناطق أو لمساعد في توزيع قام باستجارهم. وساهمت هذه الأموال في تمويل النقل بواسطة مركبات أصغر، وعربات خاصة، والعصير، والتبايعين. كما أتاح لليونيسيف إقامة حوالي ٢٥٠ منشأة تخزين صغيرة على مستوى المناطق. وفي أجزاء أخرى من أفغانستان، تمكنت اليونيسيف من العمل مع منظمات غير حكومية مثل اللجنة السويدية من أجل أفغانستان. وفي كل حالة، تركت وسيلة النقل لاختيار مسؤول الدعم اللوجستي في المركز الرئيسي. وبسبب التنوع الجغرافي لأفغانستان لم تتم محاولة تطبيق نظام «وسيلة واحدة تناسب الجميع».

### مشكلات تمت مواجهتها

#### تدبير الاحتياجات:

١. أظهرت تساؤلات حول جودة بعض الإمدادات التي تم تدبيرها محلياً بسبب الجداول الزمنية القصيرة والأحجام الضخمة التي كانت مطلوبة.

٢. كثيراً ما كان الموردون المحليون متخالفين بشأن تواريخ التسليم، مما تسبب في نفاد المخزون مراراً في خطوط التمتدة مما دفع اليونيسيف لاتخاذ إجراءات عاجلة، مثل استئجار طائرات إضافية لنقل أدوات متآخرة من بلدان قريبة.

٣. في بعض الأحيان، تم الاستغناء بالجداول الزمنية للإمداد.

#### التوزيع:

كانت أفغانستان لا تزال في مرحلة حدث طارئ. وكانت نهاية الشتاء، وقد دمرت أحوال الحرب النية الأساسية (مساء البشرية أو الطبيعية). وتضمنت عملية تقديم الدعم اللوجستي في توزيع الأطقم متناقضات تكنولوجية من طائرات ومروحيات إلى سيارات أجرة، وعربات يد، وخمير، وتبايعين. وتم استخدام مئات الشاحنات لنقل الأطقم إلى كابول لتوزيعها بعد ذلك على المراكز الإقليمية. وكان موظفو اليونيسيف على اتصال يومي بنحو مائة مورد ومصنع لمطابقة سير العمل والتعرف على المشكلات. وتم تعبئة الآلاف من العمال المصحين المشاركين في حملة تطعيم قومية للمساعدة في توزيع الأطقم. ومن بين العقبات التي لا حصر لها التي تمت مواجهتها: الحصول على شهادات إعفاء، إتمام إجراءات التخليص



مركز التمتدة في مدينة نوشيرا

استحت مخازن أصغر في طاجيكستان وأوزبكستان أكثر من عشرة آلاف طاقم. ٤٠٠ طاقم للترفيه، و ٦٠٠ خيمة مدرسية.

#### تصميم الطقم

قام قسم التسليم باليونيسيف بتقديم قائمة النود الأصلية التي ستعطي للطلاب، والمدرسين، والمدارس. وقام قسم الدعم اللوجستي بترجمة هذه النود إلى «شكل أطقم» وتم منح مهلة لتغيير النود أو أعدادها لجعل الممارسة قابلة للتحقيق لوجستياً. وتم تصميم طقم عام للصوف من الأول وحتى السادس حتى يمكن وضع ترتيب أولويات لذلك للواء مهلة ٢٣ مارس، وكذلك أطقم المدرسين والمدارس، على أن يتم إعداد أي مكونات متخصصة في وقت لاحق. وقد جعل ذلك المهمة ممكنة من الناحية اللوجستية. وبالإضافة إلى الأطقم، دبرت اليونيسيف نحو ٦ ملايين كتاب مقرر يتم توزيعها على الفور. وحملت هذه الكتب ٨٦ عنواناً متفكلاً لفتين وتضمنت إرشادات للمدرسين.

#### التوزيع

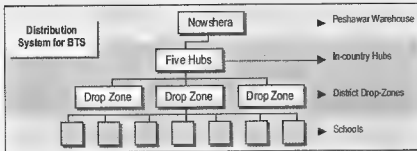
كانت المراكز الرئيسية في هذه الحالة كابول، وهرات، ومزار الشريف، وجلال آباد، وقندهار، وهي أماكن توجد بها مكاتب ومخازن وموظفو دعم لوجستي يعاونون لليونيسيف. وقام كل مركز بتغطية عدد من الأقاليم وتلقي إجمالي الأطقم للأقاليم محتمة. وبوجه عام، قامت اليونيسيف

برماتج التعليم أي بيانات فعلية عن التوزيع للاسترشاد بها سوى مسح أجرته منظمة اليونيسكو عام ١٩٩٩. ومن ثم تم إعداد التخطيط. بأخذ رقم ١.٨ مليون طالب الذي دبرته له اليونيسيف الاحتياجات بالنظر وقامت تقسيمته على نسبة السكان في كل منطقة لتحصل بذلك على فكرة عن عدد الأطقم المطلوبة في كل منطقة. وبسبب تعطل اللغة طلبت اليونيسيف خبرة محلية، واستقرت على متوسط نسبة الدار/الباشو لكل إقليم. كان هذا عاملاً هاماً لتوزيع الكتب المقررة. وبالنسبة لأعداد المدرسين، أخذت اليونيسيف رقم الطلاب لديها وقامت بتقسيمته على ٢٥، وبالنسبة للمدارس عملت على أساس مدرسة لكل سبعين طالباً.

كان العنصر الرئيسي الأول في شبكة التوزيع هو إقامة مركز دعم لوجستي كبير يمكنه القيام بتلقي الإمدادات غير المعبأة، وتعبئتها في شكل أطقم وإرسالها. تم أيضاً إقامة مركز تمتهة في مدينة نوشيرا بإقليم الحدود الشمالية الغربية كان دائماً لخدمة الدعم اللوجستي الوطنية، وهي منظمة حكومية يعمل فيها مسؤولون عسكريون ومدنيون باكستانيون. واستأجرت الخلية من الباطل كل العمال (الحراس، وعمال التمتدة والشحن) وكذلك خدمات التغذية. كان العمال يؤدون عملهم على دورتين، وكان موظفو مخازن تم إحضارهم من كونهانج يشرفون على العمال الماديين. وفي أقل من شهرين، أنتج مخزن نوشيرا ٥٠ ألف طاقم تعليمي بمعدل صندوقين في الدقيقة. وبالإضافة لذلك،



## تم تصميم سلسلة التوزيع الأساسية على النحو التالي:



## ختام

الخريطة. وقد جرت مناقشات على مستوى عالٍ في الآونة الأخيرة حول الكيفية التي يمكن لمسؤولي الدعم اللوجستي المهنيين أن يتوقفوا بها مع أطر العمل المستقبلية. إن دمج قدرة الوينيسيف المعترف بها في تدبير الاحتياجات مع أسلوب جديد للدعم اللوجستي يبشر بالخير لمستقبل عمليات لا يمكن إلا أن يوصف بأنه أمر لا يمكن أن يتم التنبؤ به.

بول مولينارو

مسؤول الدعم اللوجستي لأفغانستان

والدعم اللوجستي المنسق لجميع عمليات

العودة للمدرسة الثلاث

البريد الإلكتروني:

fmolinaro@unicef.org

ساندي بلانتشيه

مسؤول الاتصال بقسم الإمداد

بالوينيسيف

البريد الإلكتروني: sb Blanchet@unicef.org

لمزيد من المعلومات قم بزيارة موقع العودة للمدرسة في

أفغانستان للوينيسيف على

www.unicef.org/nowshera/afghanistan/bts

لتفاصيل مفصّل المدرسة في صندوق ترحيب على

www.supple.unicef.org/emergencies/schoolkit.htm

الجمركي في الموعد الملائم، التفاوض بشأن غرامة التأخير ورسوم التخزين بالموانئ، الطرق التي تفرها الفيضانات، التعرف على النقاط المعبرية المحلية والتأكد من استعدادها لاستقبال الإمدادات، وعمليات التفتيش المتزامنة في بلدان عديدة.

## بناء القدرة

كان من بين أهداف برنامج العودة للمدرسة هو المساعدة في بناء قدرة في وزارة التعليم الأفغانية. وفي شهر يوليو من عام ٢٠٠٦ اختارت الوينيسيف مركزاً متناعياً سابقاً مهجوراً ولحقته به أصمار يخص بالتعلم وزارة التعليم وكان مركزاً لإنتاج الأثاث المدرسي. وقد انفتحت الوينيسيف خمسين ألف دولار على إعادة تأهيل ما يسمى الآن بمركز الدعم اللوجستي التعليمي. وبالإضافة لذلك، تم تسليم ستة من مخازن الوينيسيف إلى الوزارة لتشكيل مركز عصب عمليات الإمداد والتوزيع للمدارس في جميع أنحاء البلاد. وتحت إشراف العاملين بقسم الإمداد بالوينيسيف، تم تدريب القوة العاملة - جميعها من الأفغان - على إدارة المخازن، واستخدام قواعد البيانات، والصحة الأساسية، والأمان، وقامت الوينيسيف بتجهيز غرفة دراسية في المخزن مزود بشعرون جهاز حاسب آلي، وأقامت فصول محو أمية في المواقع.

وكان من بين النقاط الحساسة تشغيل السدات في المخزن. وأرادت الوينيسيف التأكد من حجز ما لا يقل عن مائتي وظيفة جديدة للسيدات. وعلّقوا للخدمات المحلية، فإنه لا يمكن للسيدات العمل في نفس الغرفة مع الرجال ولذا فإن المخازن كانت مقسمة بشعمرات بلاستيك بسيطة، حتى تتمكن السيدات من العمل في خط الإنتاج بمستوى الخصوصية المطلوب.





# التنسيق في البحيرات العظمى

تعليم بحري في كندا

**تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر الدول القاسية البيئة وغير الآمنة وتعقداً في العالم فيما يتعلق بعمليات إرسال إمدادات إغاثة إليها.**

بسبب الحرب الأهلية التي استمرت هناك ابتداء من عام ١٩٩٨، قتل ما لا يقل عن ٣.٢ مليون شخص أو توفوا نتيجة المجاعة والعروض - وهم أكثر من أي عدد قتل في أي حرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما تشردت أعداد ضخمة من المدنيين الكونغوليين. وطبقا لقاعدة البيانات العالمية الخاصة بالنازحين الداخليين فإن أكثر من ٢.٥ مليون شخص من بين تعداد سكان قومي يبلغ نحو خمسين مليون نسمة نازحون الآن داخلها. وفي عام ٢٠٠٢ وحده، تم تشريد ٥٠٠ ألف شخص. كثير منهم بسبب أعمال العنف الكثيفة في منطقتي إيتوري الشمالية الشرقية وكيفو الجنوبية الشرقية وتحاول منظمة المساعدات وولد هيجن توفير ماوي طارئ ومياه لأكثر من خمسين ألف شخص لأنوا بالفرار من فظائع تركتها جماعات التمرد بالقرب من مدينة بونيا. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب انعدام الأمن فإن قوافل الإمدادات تأخرت على الحدود الأوغندية الكونغولية قرابة أسبوعين.

إن تأثير أعداد كبيرة من الأشخاص بهذا الشكل فوق مساحة ضخمة كهذه مع استمرار النزاع من شأنه أن يجعل المشكلات التي يواجهها المقيمون على توفير الدعم اللوجستي صعبة بما فيه الكفاية في بلد توجد به طرق حيدة وخطوط جوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن عقودا من قلة الاستثمارات، والاستغلال والفساد، والإهمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية تركت البنية الأساسية للبلد في حالة يرثي لها. كما تسببت الحرب في تقسيم البلاد عمليا إلى مناطق مختلفة، مما أسهم أكثر في انضغاف الروابط التجارية والاقتصادية، والطبيعية التي كانت قائمة في وقت من الأوقات، وعلينا منظمة اللاجئين الدولية، فإن صعوبة حرية الوصول بسبب انعدام الأمن وضعت التنمية الأساسية تجعل جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلى بلد في العالم تقوم فيه بتقديم مساعدة إنسانية.

ويبدو أن منظمات إنسانية كثيرة تتواجد في مرحلة معاناة في موقفها إزاء إدارة سلسلة الإمدادات معقدة إزاء إقطاع التجاري في عقدي السبعينات والثمانينات، عندما كانت أجور المشاركين في تقديم الدعم اللوجستي ضعيفة وتدريبهم هزيل. وتواجه مؤسسات كثيرة الآن مسألة الدعم اللوجستي مأخذ الجهد من منطلق إدراكها بأنه يمكن إتمام توفيرات مالية معقولة من خلال تنفيذ ضوابط مؤثرة. وبالإضافة لذلك، فإن إسناد المهام الرئيسية مثل تدبير الاحتياجات من الباطن لمزودي الخدمة المتضررين كثيرا ما تنتج لشركة (أو منظمة) التركيز على خبرتها الأساسية، وتمثل هذه القضايا اهتماما كبيرا لمنظمات المساعدات، وعمليات سلسلة الإمدادات، واللوجستية المهمة للعالم التجاري في حد سواء.

وكثيراً ما تبرز مشكلات التنسيق فيما بين الوكالات في المراحل المعهومة الأولى من استجابة لطارئ إنساني في وقت كثير ما تشغل فيه وكالات المعونة في بذل هذا الجهد، أو نجد أنه من الصعوبة بمكان التعاون بشكل فعال. وبالإضافة لمشكلات التنسيق اللوجستية، فإنه

وقد ظهرت آمال في تحسين تدريجي في الموقف عندما تم توقيع اتفاق سلام بين حكومة كشاسما وأكبر جماعة تمرد في أبريل ٢٠٠٢. وهناك جهود تبذل لاستعادة التجارة في كافة أنحاء الكونغو وإعادة فتح الطرق التجارية. وإذا ما استمر السلام قائماً، فإن هذا يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تكامل مناطق الكونغو المتباينة مما سيفيد عمليات الدعم اللوجستي.

## نقص العمل الجماعي

خلق التكرار المتزايد ومنظمة الحوادث الطارئة في كافة أنحاء أفريقيا، وخاصة في منطقة البحيرات العظمى، حاجة لقيام منظمات المساعدات بتحسين قدراتها للدعم اللوجستي. وبينما ارتقت بعض المنظمات إلى مستوى التحدي وبدأت تترك قيمة التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات، فإن منظمات أخرى لا تزال تميل إلى اعتبار الدعم اللوجستي على أنه اتفاق غير ملائم - وإن كان ضرورياً - أكثر منه مكونا هاما من مكونات الإدارة الاستراتيجية.



لحقيقة محزنة أن تتسبب مواقف الطوارئ في كثير من الأحيان في تدافع هائل بين منظمات المساعدة من أجل الحصول على أموال المانحين لدعم مبادرات الإغاثة الخاصة بها. وكثيراً ما يلحق ذلك الضرر بالتنسيق النافع. وفي بعض الأحيان، يتم إعطاء اهتمام بسيط لتفعله الوكالات الأخرى وسط أساليب فردية تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من فرص التنسيق.

وتستطيع الجهات المانحة الإبقاء على هذه المشكلة، بميلها لتوزيع الأموال على منظمات مفضلة. وكثيراً ما تخفق في التنسيق فيما بينها ومع مجتمع المساعدات الأوسع. ويبدو أن ثمة حاجة لأن يقوم المانحون بتبسيط استعدادات وتعاون أفضل من أجل مواخعة المواقف الطارئة، ليس بين منظمات المساعدة فحسب وإنما أيضاً فيما بينهم.

وكنتيجة جزئية للإخفاق داخل منظمات المساعدة في التعامل مع المسائل اللوجستية بأسلوب معترف - تركيزها بسبب أكثر على الحاجة الإنسانية - فإنه في بعض الأحيان ظهرت انقسامات بين وظيفة الدعم اللوجستي ووظائف إدارة البرامج أو أدى ذلك إلى ظهور حاجة داخل منظمات كثيرة لاجتياز وسائل الترويج، لأهمية الدعم اللوجستي، لتضمن في النهاية نجاح أنشطتها الإنسانية. وإلى جانب ذلك، فإنه يبدو أن هناك معايير ونظم مشتركة قائمة قليلة - فيما يتعلق بإمدادات الإغاثة على سبيل المثال - وكما واسعاً جداً من أساليب توفير خدمات الدعم اللوجستي. وما لم يتم اتخاذ إجراء لتصحيح جوانب الخلل اللوجستية العالية، وتحسين التنسيق وضمان توافر معايير تشغيل مناسبة، فإن منظمات المساعدة ستظل تواصل إهدار ملايين الدولارات.

### إجراءات لتحسين التنسيق

من مطلق إدراكها لأهمية وجود تنسيق أفضل، بدأت بعض وكالات المعونة في الالتقاء معاً لإيجاد سبل لتحشد الموارد. ومع التدخل في العمليات، ودعم الكفاءة، وتم إنشاء مجموعة عمل للاستعداد والاستجابة للحدث الطارئ لمنطقتي شرق أفريقيا والبحيرات العظمى خطوة أولى على طريق تحسين التعاون العملي وتبادل المعلومات في المجالات الرئيسية بين منظمات المساعدة على مستوى إقليمي. وتم إنشاء المجموعة، التي تضم حالياً ١٧ عضواً من بين منظمات غير حكومية، ومطامير دولية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، في كينيا في عام ٢٠٠٢ تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وأراد المكتب تشجيع إقامة

تعاون أفضل فيما بين الوكالات بسبب دواعي التعلق الخاصة بالمعوقات اللوجستية الكثيرة التي تواجه العمليات الإنسانية في وسط وشرق أفريقيا.

وقد أنشأ مديرو الدعم اللوجستي الإقليميون من منظمة وولفنجين إنترناشيونال والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المجموعة الأساسية ويشاركون في رئاسة اجتماعاتها مرة كل شهرين. وتم إقامة أربع مجموعات فرعية فنية لمناقشة المبادرات الخاصة بلوجستيات الاستعداد للطوارئ، وتنمية الموارد البشرية، وقدرة الاستجابة المشتركة، وتكنولوجيا الاتصال. وتهدف الجماعة إلى وضع حلول مشتركة لبعض الصعوبات العملية الكثيرة التي يواجهها كافة الأعضاء عند تقديم المساعدة الإنسانية، بصفة أساسية لأناس داخل منطقتي شرق أفريقيا والبحيرات العظمى.

وعلى سبيل المثال، تمكّن الجماعة حالياً على:

- تطوير مبادرات ابتكارية وموفرة للمال مثل تقاسم خدمات تدبير الاحتياجات (إمداد مشترك/اتفاقيات أطرف) وتقاسم الموارد اللوجستية مثل طائرات الشارتر، والأفراد، ومخزون الطوارئ؛ وعرض الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في كينيا مؤخرًا إعادة بعض مخزونه للطوارئ من مواد الإيواء لوكالات عضوة حتى تتمكن من الاستجابة سريعاً لازمة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- إقامة دورات حول الاستعداد للحدث الطارئ والتدريب على الاستجابة. وفي شهر يوليو، حضر عاملون من العديد من المنظمات الأعضاء سلسلة من دورات الإدارة الأمنية في نيروبي، وهناك خطة لعقد المزيد من الدورات المشتركة الأخرى تغطي موضوعات مثل الاستعداد للكوارث وإدارة الدعم اللوجستي.

- تحسين استخدام واتساج نظم الدعم اللوجستي الرئيسية التي تم اختبارها. وعلى سبيل المثال، فإنه ثبت أن بعض النظم التي تستخدمها شركات النقل التجارية غير مناسبة لإدارة عمليات إنسانية.

- الإسهام في تطوير معايير مشتركة، (مثل مشروع سيرف) ومواصفات معدات الطوارئ. هل يمكن للوكالات أن تتفق على القيام بشراء جماعي لمواد إيواء عليها شعارات متعددة وببائات مطبوعة تتماشى مع معايير إغاثة مبنية؟

وجدت مجموعة العمل الأساسية أن القيمة الأكبر تأتي من اتصالات شخصية ومهنية مع عدد كبير من الزملاء، على الرغم من أنهم يلتقون أساساً لمناقشة وتقاسم معلومات فنية. ويجب هذا معرفة أكبر بالمنظمات الشريكة. ويحقق فهماً أفضل للوسائل التي تستطيع من خلالها المنظمات، وكذلك الجهات المانحة، إقامة تعاون وتنسيق أفضل خلال أزمة من الأزمات. ويتمثل أكبر أمل للمجموعة في أن تمكن جهودها الهياكل القائمة وتقادي الحاجة للإبتكار المعجلة من جديد، بصفة مستمرة حتى يتسنى تنفيذ عمليات لوجستية أفضل، وأرخص، وأكثر كفاءة.

جورج فنتون

مدير الدعم اللوجستي بصريق الاستجابة

السريية العالمي بمنظمة وولفنجين

إنترناشيونال

البريد الإلكتروني:

george\_fenton@wvi.org

١ ملحقاً لتقرير جهر من لجنة الإنقاذ الدولية بعنوان: الوهيت في جمهورية الكونغو الديمقراطية - نتائج مسح أجري في جميع أنحاء البلاد، أبريل ٢٠٠٢، <http://intranet.thern.org/docs/des-notality-on-vev.pdf> مرصع منظمة اللاجئين الدولية [www.refn.org/egban/ta/country/2c-00003](http://www.refn.org/egban/ta/country/2c-00003) مشروع سيرف [www.sphetproject.org](http://www.sphetproject.org)





# دعم لوجستي هزيل: توصيل الغذاء إلى النازحين الداخليين في شمال أوغندا

بقلم: مارجريت شيكي وإيرلنج براتيم



مخيم النازحين الداخليين في شمالي أوغندا

المستفيدين الشرعيين.

وبالنسبة لعملية تقدم هذا الحجم الكبير من المساعدة لعدد كبير كهذا من الناس، فإن الهياكل اللوجستية الموجودة تعد بسيطة بشكل لافت للنظر. وهي تتكون من إجراءات مخزنية قياسية، وتفرغ للمركبات يستخدم عمالة محلية مكثفة وسبل نقل مؤجرة محليا لتحقيق أقصى استفادة من العدد المحدود لمركبات الشحن المتاحة محليا.

ولدي منشآت التخزين قدرة على التعامل مع أعلى إجمالي للإمدادات الغذائية يمكن التنبؤ به في سيناريو أسوأ الحالات، كما أنها تلبى المعايير الأساسية فيما يتعلق بالهيكل/البنية الأساسية، والتحكم في الرطوبة أثناء موسم المطر، والأمن، والقدرة على التبريد. وهي المخازن الموجودة في مدينتي جولو وكيتجوم، فإنه يمكن رسم الأجله حتى ارتفاع أربعة أمتار. ويتم رسم الأغذية حسب النوع وبشكل مؤرخ لضمان أن يكون أول مخزون من الأغذية تم تلقيه من أي نوع هو أول ما يصل إلى المستفيدين. ويحول هذا دون إهدار المواد المخزنة التي وصلت إلى تواريخ انتهاء صلاحيتها، وكل رصة تكون من حجم قاعدة قياسي من أجل تبسيط عملية العد. ويتم العمل بنظام بسيط لمخلفات الجرد يدار يدويا ثم تحول فيما بعد إلى قاعدة بيانات تستخدم لأغراض المتابعة والأرشفة. ويتم مع بطاقة جرد لكل رصة مختلفة من الأغذية، مع تحديث سجل مركزي لإعطاء صورة شاملة عن المواد الموجودة في المخازن، وتاريخ وصولها، ومكانها

مخيمات النازحين في مناطق جولو، كيتجوم، وبادر. ويقوم برنامج الغذاء العالمي ووزارة الشؤون الخارجية الترويجية بتقديم الأموال. ويقوم المجلس الترويجي للاجئين بعملية التوزيع العامة للأغذية كشريك منفذ لبرنامج الغذاء العالمي. ويعد برنامج الغذاء العالمي مسؤولاً عن تدبير المواد الغذائية ونقلها إلى نقطة التوصيل الممتدة، بينما يشرف المجلس الترويجي للاجئين على النقل إلى نقطة التوصيل النهائية وكذلك التوزيع على المستفيدين. ويعد المجلس مسؤولاً عن استقبال وتخزين ومعالجة وتوزيع سلع المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي.

يلتقي ممثلو برنامج الغذاء العالمي، والمجلس الترويجي للاجئين، وشركة نقل متوافقة معها على أساس شهري لأوضاع خطة عملية توزيع الأغذية. ويقوم البرنامج بتوفير الأغذية وتقرير الحصص استناداً إلى تقييمات تحليلية للأمن الغذائي المنزلي، ويشتمل دور المجلس في الشراكة الثلاثية على:

- توفير أفراد مؤهلين لتنفيذ عملية التوزيع العامة للأغذية.
- جمع البيانات والتقييمات (مقسمة على أساس النوع) في مخيمات النازحين للمساعدة في عمل تحليل مشترك وتدخل مناسب مع برنامج الغذاء العالمي.
- كتابة تقارير شهرية لمقر المجلس الترويجي للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.
- تعزيز تهيئة للمستفيدين والمجتمعات المحلية - عادة قبل التوزيع ولكن عندما يكون الأمن سيئاً باستخدام مكبر للصوت في يوم التوزيع.
- استئجار وتدريب متطوعين يساعدون في السيطرة على الجماهير والإشراف على عملية التوزيع العامة للأغذية.
- الاتصال بالإدارة المحلية والإدارة المخيمات لتقرير المسئول عن تحديد

دخل النزاع الأهلي الدائر في أوغندا منذ ١٧ عاماً مرحلة جديدة في منتصف عام ٢٠٠٢ عندما شن الجيش الأوغندي عملية القبضة الحديدية ودخل جنوبي السودان بهدف القضاء نهائياً على جيش الرب للمقاومة.

**حققت** العملية نجاحاً محدوداً فقط، وتسلل المتمردون الذين كانوا ينوون الانتقام عائدتين إلى شمالي أوغندا، واركنيت بعد ذلك هفطائع، واعتادات على مدينيين وعسكريين، وأعمال خلف وحرق المنازل، وكنسجة لذلك، بات معظم سكان شمالي أوغندا نازحين داخليين الآن، متجمعين في «قرى محمية» مع توافر صليل جدا للغذاء والماء ومستمدى بالكامل على أغذية يقوم برنامج الغذاء العالمي بتوزيعها، وفي الريف الذي نزع منه سكانه، توقف الإنتاج الزراعي وأغلقت الأسواق وتم تقييد حركة الأشخاص والبضائع بصورة كبيرة، وأصبح الأشخاص الذين قاموا أصلاً بزراعة بعض الأغذية لتكملة الحصص المقدمة من برنامج الغذاء العالمي غير قادرين الآن على الإبقاء على حياتهم بدون مساعدة من المجتمع الدولي.

وبعض الطر عن كيفية تطور المسألة، فإنه يحتفل أن يظل النازحين الداخليين قابليين للتأثر بصورة بالغة وأن يمتدوا بشدة على توزيع الأغذية في المستقبل المنظور، وإذا استمر التمرد حتى عام ٢٠٠٤ فإن النازحين الداخليين سيضطرون للبقاء في مخيمات، وسيظل الحاجة لتوزيع الأغذية قائمة، وإذا ما تحسن الوضع الأمني إلى النقط التي يستطيع النازحون عبداً المبدء في العودة إلى ديارهم السابقة أو إعادة التوطن في أماكن أخرى، فإنه سيظل هناك حاجة ضخمة للمساعدة بسبب الصبر الشديد الذي لحق بالزراعة، ومن المحتمل، أثناء مرحلة العودة الأولى، أن تظل غالبية السكان راعية في التروم في مخيمات لأسباب أمنية. وسيظل النازحون الداخليين يعتمدون على الأغذية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي/المجلس الترويجي للاجئين.

## ترتيبات التوزيع

يتم توزيع الغذاء حالياً على ما بين ٧٠٠-٨٠٠ ألف شخص موجودين في حوالي ستين من



من سائقي المركبة الموجودة في أمام التوقف، وفي حالة وجود كمين، سوف تستمر المركبة الموجودة أمام العائدات في السير بينما سيعتمد على بقية المركبات أما الدوران للغلف أو التحرك باتجاه العكس للضروج من المأزق حسبما يتطلب الموقف، وفي المواقف اليائسة تتحرك المركبات باتجاه الأدغال قبل أن ينزل ركبها منها.

ويشارك المجلس الترويجي للاجئين في النظام الأمني للأمم المتحدة الذي يطبق نظاماً من خمسة مستويات أحدها يعتبر أدنى مستوى ملحوظ للتهديد. وتصنف منطقة شمالي أوغندا حالياً هي المستوى الأمني الرابع، مما يعني وجوب نشر المأمليين الأساسيين فقط وأجراء العمليات ذات الطبيعة المجالية فحسب، أما المستوى الخامس فيحتاج إلى الإجراء.

### توصيل الأغذية

يتم توزيع الأغذية على حوالي ٢٠ ألف مستفيد يومياً في المتوسط. وعندما يسمح الوضع الأمني تتم زيارة كل مخيم مرة في الشهر ومن المبادئ الهامة التي يتبناها المجلس الترويجي للاجئين أنه بمجرد وصول الغذاء إلى مناطق التوزيع في المخيمات، فإن المستفيدين يجب أن يضملموا بأكبر قدر ممكن من المسؤولية عن التوزيع الفعلي. ومن ثم فإنهم يشاركون في تفريق الأجلة من الشاحنات، ويقومون بإفراغ الأغذية بالمخازن، ويضمنون التوزيع المنظم

التشغيل، فالطريق في حالة هزلية جداً، وإذا ما تعطلت المركبات فإن مخاطر تعرضها للنهب ستكون مرتفعة جداً. ومن الضروري الحفاظ على السمة لإعادة توزيع الأحمال عندما تتقطع السبل بالمركبات في الريف.

### مخوقات أمنية

تعد البيئة الأمنية في شمالي أوغندا قاسية بوجه خاص، حيث يقوم مقاتلو جيش الرب للمقاومة بنصب كمائن للمركبات مستخدمين أقصى درجات الوحشية. ويقدم المقاتلون على قتل السائتين الذين يقعون في الأسر، وبمجرد نهب المركبات يتم إحراقها. ويتم استهداف مخيمات اللاجئين والنازحين الداحليين معرض سرق الأغذية والممتلكات الشخصية وحطف الأطفال وتجنيدهم بالقوة، وقام كل من جيش الرب والجيش الحكومي بزرع الألغام، وتواجه مكاتب ومقار إقامة المأمليين خطر السرقه.

وفي ضوء مخاطر أي رحلة سفر، يطلب برنامج الغذاء العالمي حراسة عسكرية لجميع عمليات توصيل الأغذية. وترافق كل قافلة من الشاحنات مركبتان تابعتان للجيش وحوالي سبعين جندياً مسلحاً. ويتم تدريس مهارات قيادة القوافل للسائين لملاحظة وجود مركبات في المقدمة والمؤخرة، ويطلب منهم البقاء على بعد مالا يقل عن مائة متراً من أقرب مركبة للجيش في حالة اصطدامها بلفم أو وقوعها في كمين. وفي حالة حدوث عطل ميكانيكي يطلب

الدقيق داخل المنشأة. وبسبب ضعف تسهيلات الجاساب الآلي واحتمالات حدوث إختراق في برامجه ومعداته، فإن جوانب النظام التي تعمل بالجاساب الآلي (السجل المركزي لكافة البنود) يماندنا الاحتياط، وسجلات ورقية.

ومن أجل التأمين ضد السرقه، يتم تطوير مجموعات مباتي كلاً من منشآت التخزين بالكامل سياج في نقطة دخول واحدة عليها حراسة مستديرة، وفي داخل كل مجموعة مباتي يتم إغلاق كل مبني من أبنية التخزين بفصل فيما عدا في حالات الشحن، والتفريغ، ومراجعة المخزون. ويتم إجراء مراجعة يومية لجميع البسود المخزنة لتحديد أي حالات تباخل أو سرقه للمواد المخزنة. كما يتم إعطاء اهتمام مستمر لحماية المواد الغذائية من الثلوث. ويتم الحفاظ على المخازن نظيفة تماماً ويتم تبخيرها بصفة دورية، هذا وتجري تفتيشات منتظمة للتأكد من أن نقاط الدخول مغلقة أمام الحشرات والحيوانات الصغيرة حيثما كان ذلك ممكناً.

تقوم شركة شحن معالجة بتوفير المركبات وتكون مسؤولة عن تعبئة وإدارة السائتين. ويتم تحميل المركبات بأقل من سعتها بثليل من أجل السماح بتصنيف وإعادة توزيع المواد المخزنة. وهي في طريقها إلى نقطة التوزيع النهائية. وعلى الرغم من أن ذلك ينسب في زيادة إضائية طفيفه في تكلفة كل عملية توصيل. فقد كانت هناك مكاسب مائلة في فعالية

مناجم الغذاء العالمي  
تتاج إلى حراسة  
مركبة مكثفة لقوافل  
الأسعادات  
ذاتية في شمالي  
شمال





التنقيب بها في شمالي أوغندا تمثل تحدياً كبيراً للمشروع، فقد نجح المجلس الترويجي لللاتين في توصيل الغذاء للسكان المحتاجين معظم الوقت، وعلى الرغم من ذلك، فإن تدهور الوضع الأمني على مدار العام الماضي أجبر المجلس على تعليق عمليات التوزيع على بعض المستفيدين لتراكم طوالة في وقت من الأوقات، وعلاوة على هذا، فإن مقتل الأشخاص هنا وهناك بين المخيمات وقراهم، وكذلك بين الجماعات، كما منع الوضع الأمني بذلك، جعل تسجيل المستفيدين وتحديد هوياتهم أكثر صعوبة.

وهي هذا النوع من النزاع طويل الأمد، فإن أكبر تحدٍ يكمن في معالجة التصدي لاعتماد السكان على المساعدات الغذائية. ولدى المجلس الأوروبي لالجئين وأطراف أخرى منية إمكانيات محدودة جدا لمعالجة قضايا مثل نقص المهارات وقدرته الناس على تأمين حياتهم وأولئك يصعبوا أكثر اعتمادا على النفس، ومهما كانت سلاسة وظيفة الدم اللوجستي، ومهما كان رضائنا عن تلبية الاحتياجات الأساسية، فإن هناك أسئلة يجب أن نتركها وتتركنا في دورنا كقوة إنسانية.

- ما هو تأثير التوزيع طويل الأجل على النزاع الدائر؟
- هل هناك مجال أمام المجلس التوجيهي للجانين للجمع بين توزيع الغذاء ومبادرات السلام والمصالحة لاحت الأطراف المتعددة على السهول في اتجاه إيجابي؟
- هل ينبغي علينا وضع حد زمني للعدة التي يجب السماح حتى لعملية ناجحة أن تستمر بطولها إذا ظل الموقف السياسي دون تغيير وفلت فرص السلام في غير المتناول؟

مارجريت فيكي  
مستشارة التوزيع في إدارة الاستراتيجية  
والتنمية بالمجلس النرويجي للاجئين.  
لبريد الإلكتروني:  
margaret.vikki@nrc.no

مدير مشروع توزيع الأغذية بأوغندا،  
المجلس النرويجي للاجئين،  
لبريد الإلكتروني:  
nrpro@africaonline.co.ug

المزيد من المعلومات حول التزويج هي أوغندا انظر الصفحة  
المختصرة عن البلد والتي تم تحديثها مؤخراً من المشروع  
العالمي للناحيتين الداخليين على:  
[www.db.adppproject.org/sites/default/Db/idoursev.nsf/w/Countries/Uganda](http://www.db.adppproject.org/sites/default/Db/idoursev.nsf/w/Countries/Uganda)



توزيع الأعباء

على وعي بكل من أهمية توصيل الحصص الملائمة للأشخاص المستحقين وكيفية مواجهة الضغوط والتحديات من الجماعات والأفراد، وكثير منهم أشخاص على صلات جيدة بالسلطة.

كذلك يخضع أعضاء فرق العاملين لضغط مكثف للسفر ضمن فواصل في ظروف بالغة الصعوبة. كما أن الوضع الأمني يعد رهيباً لدرجة أنه لا يمكن الاستفادة من الحراسات العسكرية. وفي نفس الوقت، فإن وجود حراسة من الجنود يزيد من خطر التعرض لن اعتداء من المتطرفين، مما يمرض موظفي المجلس الوطنييين وللإيجيبي لللاجئين لضغط أكبر. إن توفير عاملين وطنيين مؤهلين على مستوى عالٍ من شأنه قطعاً أن يتيح تنفيذ العمل في ظل هذه الظروف القاسية، ويتعين على الإدارة أن تدرس بشكل مستمر حتى يتسنى الدفاع عن عاملين يتعرضون للخطر ويتوجهون للمخيمات ومتى يلزم البقاء.

وفي ظل الظروف الحالية في شمالي أوغندا، فإن عدد النازحين الداخليين أخذ في التزايد، ويعتمد أكثر من نصف السكان على مساعدات غذائية يقدمها المجلس الترويحي لللاجئين بصفة أصلية. ويضع هذا ضغطاً مستمراً على قدرة وإدارة الدعم اللوجستي اللازم لمساعدة السكان بآهم الحاجات الأساسية.

وعلى الرغم من أن الأحوال الأمنية التي لا يمكن

والمسيطر عليه. وإذا ما بقي الهيكل الاجتماعي  
الشرطي سليماً كما هو داخل المخيمات، فإنه يتم  
توزيع الغداء على زعيم القرية التقليدي الذي  
يقوم بدوره بتوزيعه على كل أسرة من الأسر،  
وبعلاف ذلك فإن رئيس الأسرة، وكثيراً ما يكون  
سيدة، هو الذي يتلقى الحصة القائنة.

وفي مناسبات عديدة تعين وقف التوزيع للأسلحة متصلة، مما ترك النازحين الداخليين دون مساعدة، ويشارك برنامج الغذاء العالمي/ المجلس النرويجي للاجئين في حوار منظم مع السلطات لتوفير قوة حراسة كافية للقوافل، والأكثر أهمية بعد توزيع الغذاء توفير وجود عسكري في المخيمات لردع المتعديين عن سرقة.

ويتم حساب كمية الأغذية التي توفر على كل أسرة طبقاً لعدد الأفراد المسيحيين في الطبقات ك رئيس أسرة، و مع تقديرات أعداد السكان، سواء بسبب التقليل بين المسيحيات أو زيادة في نموها. تجد إليها فإن العاملين يوافقون تحديد مستمرا لتأكد من وصول الأغذية إلى مستحقيها ضلها. وتلك عليهم أن يعالجوا دائما أن يسبقوا المسيحيين بحصولهم وتبقى الأمور بالتصرف على جلب راحة للصورة على حصص إضافية بتقديم أوراق مهمة للفرد وأسرة أسر جدد زائرين، وعدم تسجيل الوفيات.

ويعتبر تدريب العاملين مسألة ضرورية لمواجهة هذه التحديات، ويحتاج العاملون إلى أن يكونوا



# لوجستيات المعونة الغذائية وطارئاً جنوبي أفريقيا

بقلم: جون بينيت

لقد ضاعفت الأزمة المطولة الأخيرة في جنوبي أفريقيا من براعة وقدرة المجتمع الدولي.

بقية التسوق، وتبادل المعلومات، والدفاع عن الحقوق فيما بين الوكالات حيث كان يعمل المدير التنفيذي للبرنامج مبعوثاً خاصاً للأمم العام للأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية في جنوبي أفريقيا. وشمل النداء الذي أطلقه البرنامج في البداية توفير ٤٥٩، ٩٩٢ طنناً من المواد الغذائية على مدار تسعة أشهر، على أن تأتي عشرات الآلاف من الأطنان الإضافية من منظمات غير حكومية.

إيجابية وسلبية على حد سواء على عملية الإغاثة، مع منحنى تعليمي حاد لتلك الوكالات التي تقوم بتكييف أساليبها وفق الأحداث الناشئة.

## مواقف تجاه الأغنية المعدلة وراثياً

في منتصف شهر يوليو من عام ٢٠٠٢، وجهت وكالات الأمم المتحدة نداءً خاصاً من أجل جنوبي أفريقيا - «استراتيجية المساعدة الإنسانية الإقليمية» لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - طلبت فيه نحو ٦١١ مليون دولار أمريكي يتألف ٩٠٪ منها من مساعدات غذائية. وقام برنامج الغذاء العالمي

في الدول الست الأعضاء باتحاد التنمية لجنوبي أفريقيا - موزمبيق، ملاوي، زامبيا، زيمبابوي، ليسوتو، وسوازيلاند - كانت مجموعة من العوامل المترابطة على وشك التسبب في وقوع أزمة ساخنة: الخليل المطهب للقمح، والفيتانسات، وتعمل الزراعة التجارية، وعدم وجود سياسات فعالة للحكم والأمن الغذائي. واستنفاد الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، وضعف الأداء الاقتصادي، ونقص العملة الصعبة، والتأخيرات في استيراد الذرة في معدده المناسب. كما تواجه المنطقة الجنوبية أسوأ معدلات لانتشار فيروس الإيدز في العالم - وهو عامل رئيسي أسهم في اندفاع الأم الغذائي المزمن الذي ستكون له انعكاسات بعيدة المدى على التنمية.

ويرى توقع المرء استجابة مباشرة معقولة للأزمة إذا ما عرفنا أن:

(أ) أعطت الأزمة الغذائية التي شهدناها عام ١٩٩٢ دروساً مفيدة وساعدت في بناء قدرات للإنذار المبكر في المنطقة؛  
(ب) كانت البنية الأساسية في المنطقة قوية - طرق معبدة، وتسهيلات في السكك الحديدية والموانئ؛

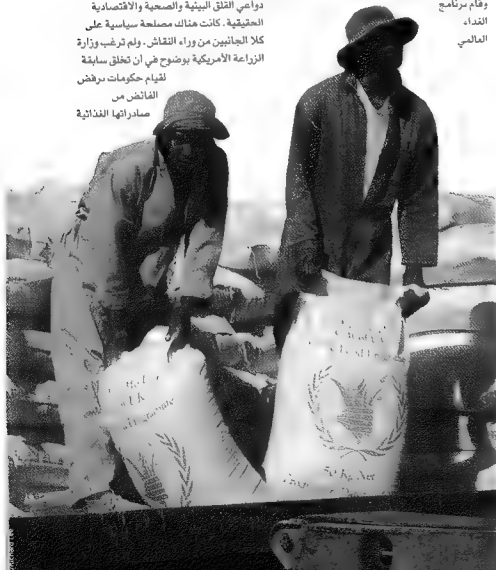
(ج) على الرغم من العقبات السياسية، كان لا يزال يتم زراعة كميات معقولة من الذرة الرائدة عن الحصاد أعطت الحكومات مؤشرات على أنها ستواجه النقص المحلي من خلال الواردات التجارية والدعم. وقد تمت الاستفادة الكاملة من قوة القطاع التجاري في جنوبي أفريقيا. فقد تمكن برنامج الغذاء العالمي، أكبر وكيل لإرسال المساعدات الغذائية حتى الآن، من الاستفادة بفعالية خارجية في عملية الممولات في الموانئ وإدارة نقل السكك الحديدية في جنوب أفريقيا. ويقال الشح من سفينة لأخرى، والمخازن.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الشيء الذي لم يكن متوقفاً حدوثه هو سلسلة الأحداث غير العادية المحيطة بقضية الأغنية المعدلة وراثياً. إن هذه المسألة بالذات هي التي يجري بحثها هنا على وجه الخصوص لأنها ستأتي بابعكاسات

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم التدخلات الغذائية واسعة النطاق، فإن وزارة الزراعة الأمريكية كانت ستقدم أغلبية الإسهامات المبنية في شكل ذرة. الشيء الذي لم يتوقعونه هو رفض بعض الحكومات لهذه المساعدة الغذائية لأنها كانت معدلة وراثياً. وكان من الصعب تمييز المناورة والتعميم السياسي عن دواعي القلق البيئية والصحية والاقتصادية الحقيقية. كانت هناك مصلحة سياسية على كلا الجانبين من وراء النقاش. ولم ترغب وزارة الزراعة الأمريكية بوضوح في أن تخلق سابقة لنظام حكومات يرفض الفائض من صادراتها الغذائية

الفائض من

صادراتها الغذائية





قبل الذرة المعدلة وراثيا .

## مضامين بالنسبة لعمليات الدعم اللوجستي

### ١) الشحنات ومتطلبات الطحن

تمثل التأثير القوي للأزمة في تحمل إمدادات المساعدات للسكان المتضررين لفترة لا تقل عن شهر. وقد انتظرت شحنات كبيرة من الذرة المعدلة وراثيا في موانئ الدول: وواجهت الشحنات التي كانت موجودة في مناطق ذات رطوبة مرتفعة مشكلات تتعلق بالطحن والفاقد فيها بعد. وتعين على برنامج الغذاء العالمي اتخاذ ترتيبات فورية لطحن كميات كبيرة من الذرة المعدلة وراثيا في جنوب أفريقيا. وأعيد فتح المطاحن التي سبق حفظها بكرات النعثة غير أن أصحابها أصروا على الحصول على نوع ما من الضمان للكميات القادمة، وهو ما كان أمرا صعبا على الدوام في منشأة دولية ذات استجابة مترددة. وتشمل خلاصة الطحن في جنوب أفريقيا (حيث تتم أغلبية العمليات) خفضا نسبته ٢٥٪ في إجمالي الغلال المتاح للتوزيع من هذا المصدر، حيث أنه يتم أخذ مقدار الضخم وجزء من دقيق الذرة كدفع. وأخيرا، فإن تكاليف المناولة، والإشراف، وتحميل البضائع المفرغة والنقل المطلوبة لنقل الذرة المعدلة وراثيا ودقيق الذرة الناتج إلى داخل وخارج المطاحن زادت أكثر من تكاليف النقل البري المرتفعة بالفعل التي تحمّلها المنظمات المانحة.

### ٢) المشتريات المحلية

ظهرت نتيجتان إيجابيتان من الحاجة لطحن الذرة المعدلة وراثيا، فقد أعطت برنامج الغذاء العالمي فرصة غير متوقعة لحماية دقيق الذرة في المطاحن، ليلي بذلك احتياجات المتأثرين المحليين لكثير من المستفيدين في المنطقة. وربما الشيء الأكثر أهمية أنه تسببت في تنظيم أكبر عملية تدبير احتياجات محلية وإقليمية من الغذاء في تاريخ برنامج الغذاء العالمي، مستخدما أموالا تقنيه لم يكن ليتاح الحصول عليها في المعتاد لعملية بهذا الحجم. وقد كان للمشتريات المحلية ميزة مباشرة في توفير الاحتياجات في حينها وإنماش الأسواق المحلية - لم يكن هناك انتظار طويل لشحنات الموانئ، واستخدام مزاييد للموردين وشركات النقل المحليين.

تم شراء جزء كبير من الأغذية من جنوب أفريقيا. ومقارنة بفترة ١٢-١٨ شهرا

كمساعدة. وتعد السياسة الرسمية لبرنامج الغذاء العالمي محايدة بشكل جوهري، حيث تنص على أن قبول أو رفض أي من مثل هذه التبرعات الغذائية هو من اختصاص الحكومة المتلقية. وهب بيان مشترك أصدرته الأمم المتحدة في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢ حول استخدام الأغذية المعدلة وراثيا في جنوب أفريقيا إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى أنه لا يتوافر أي دليل علمي حتى الآن يوحي بأن هناك خطراً على صحة الإنسان من الأغذية المعدلة وراثيا. وحول مسألة الفاقد المهدد والإخفاص الهيجيني، فإن البيان يترك هذا لحكم الدول المتلقية.

وعلى الرغم من تأييد زامبيا لقبول الأغذية المعدلة وراثيا في بداية الأمر، إلا أنها بدأت في اتخاذ موقف أكثر تشددا في عام ٢٠٠٢ في ذات الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يستعد لتدخل كبير للمساعدات الغذائية. وبحلول منتصف شهر أغسطس حظرت كافة الواردات من المنتجات المعدلة وراثيا. بما في ذلك تلك الموجودة في عرض البحر التي تم إنسهاج بها فعليا في عملية المساعدة، وقد طلب من برنامج الغذاء العالمي والهيئات المانحة الرئيسية الأخرى سحب كافة مخزونها الموجود في البلاد كتكلفة مرتفعة. وشمل هذا الأغذية التي كانت موجهة إلى ١٢٠ ألف لاجئ أنجولي موجودين في مخيمات (مع أن الحكومة تستقبل الذرة المطحونة لهؤلاء الأشخاص). في نفس الوقت، عرضت كينيا وبنزانيا ذرة طبيعية لتعويض أي نقص آخر بمجرد شراء زامبيا ٣٠٠ ألف طن من جنوب أفريقيا.

وكان للقرار الزامبي شيء أشبه بالتأثير المتداعي، فقد غنت التأخيرات والمماطلة البيروقراطية أن كميات لا بأس بها من الذرة المعدلة وراثيا تم توزيعها في كافة الدول. ولكن بحلول ديسمبر ٢٠٠٢، تأكدت الموافقة ولكن:

- حظرت زامبيا كل حبوب الذرة المعدلة وراثيا (غير المطحونة) غير أنها كانت مستعدة لقبول بعض الكميات لطحنها في بولواييل قبل التوزيع (تجدر الإشارة إلى أن الذرة المطحونة ليس لها أخطار تتعلق بإعادة الزراعة/الإخفاص الهيجيني، ولا خطر استهلاك من قبل الماشية، بيد أنها لم تتعامل بوضوح بعد مع الأخطار المحتملة على صحة الإنسان).
- حظرت موزمبيق الحبوب لكنها قبلت الطحن في داخل البلاد، وتم توفير أموال إضافية لتغطية هذه التكلفة.
- لم تقبل ليسوتو وملاوي الحبوب نظريا غير أنه تم قبول الإمدادات الموجودة، وذلك التي كانت محلها بالفعل.
- كانت سوازيلاند هي البلد الوحيد من بين أعضاء اتحاد التنمية بجنوبي أفريقيا الذي

السابقة، تضاعفت أسعار الذرة تقريبا في جنوب أفريقيا في شهري نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٢، متأثرة على وجه الاعتقاد بتوقعات ارتفاع معدلات الطلب في الدول المجاورة بسبب نقص المعاصيل كما أصبح انخفاض قيمة الراند أمام الدولار عاملا أساسيا وراء ارتفاع الأسعار حيث أنه يتم شراء الذرة بالدولارات. وعلى الرغم من أن برنامج الغذاء

## أنها تسببت في تنظيم أكبر عملية تدبير احتياجات محلية وإقليمية من الغذاء في

العالمي قام من جانبه في المعتاد بشراء كميات صغيرة كمساسة تشتمل لتفادي التأثير سلبي على السوق، فإن أسعار الذرة ارتفعت مع ذلك إلى ١٩٥ دولارا للطن. وكان من هذا، إضافة إلى تأخير عمليات إرسال الشحنات الدولية، أن عمليات التوزيع التي كان مخططا لها لم تتحقق دائما. وبصورة مثالية، يريد البرنامج شراء ذرة أقل تكلفة من دول مثل الصين بدلا من الذرة البضاعة المنتجة محليا التي يتم بيعها بأسعار تشجيعية غير أن محدودية وتأخر توافر الأموال كان معناه أن هذا ليس ممكنا في الإطار الزمني المحدد.

### ٣) توسيع قاعدة المانحين

دفع برنامج الغذاء العالمي ثمن ٤٥٪ (٣٣٢ ألف طن) من سلعة الغذائية في منطقة جنوبي أفريقيا (مقارنة بإسهامات مينة، من الولايات المتحدة بصمة أساسية، كانت في حالات طوارئ كبيرة في أماكن أخرى من العالم مثل نحو ٧٥٪ من السلع). وتم العثور على مجموعة غير عادية من المانحين غير التقليديين - أكثر من أربعين، من بينهم مانحون من دول نامية.

وهي كتاب أخير أشار أدوار كلاي إلى التكاليف التدريجي للطابع المتعدد الجنسيات لبرنامج الغذاء العالمي، حيث تسيطر جهة مانحة واحدة على وجه الخصوص (الولايات المتحدة) على الساحة العالمية للمساعدات الغذائية. هل كان يمكن لطائفة جنوبي أفريقيا أن يكون نقطة تحول؟ ربما، وإن كان بتكلفة، مع وجود تبرعات نقدية، لا يقوم كثير من المانحين الجدد بتقديم نفس التفاعلات الإضافية السخية لكل من يتم شراؤه من الأغذية مثلما تتيح المساعدات الغذائية العينية الأمريكية. كما أن وفورات الحجم - التي هي بالتدبير نقطة قوة برنامج الغذاء العالمي - ربما تعرضت للخطر بسبب التعامل مع عدد كبير من الأسواق الصغيرة والمتفرقة. يمكن أن تكون هناك أشهر عديدة وبالتفرفة. يمكن أن تكون هناك أشهر عديدة وإرسال الأغذية، وهي هذه العملية، كانت



الرسمية عبر الحدود التي كانت ستبقى ضوياً مختلفاً على ميزانيتها وأردت صادرات الحبوب التي حددت بالضبط حجم «الفجوة الغذائية».

### ختام

تواجه منطقة جنوبي أفريقيا تحدياً مزمناً وفيلقياً ملولاً. ويمنى انخفاص مؤشرات التنمية بالإضافة إلى «الطائري الدائم» للإيدز أن مساعدة غذائية قصيرة الأجل سيكون لها تأثير محدود. وقد أظهرت أزمة الأغذية المعدلة وراثياً والمشتروات الإقليمية الكبيرة عبر المالوفة التي شجعتهما الحاجة إلى:

### ■ قيام الوكالات الدولية الأكبر بتطوير

مجموعة جديدة من المهارات التحليلية لتحقيق فهم أفضل لكل من المتغيرات الاقتصادية التي تحدت العرض والطلب على الحبوب، خاصة في السوق غير الرسمي، والقرارات التي يتخذها المزارعون بشأن بيع منتجهم أو

في لهسوتو في يوليو ٢٠٠٢ كانت هناك تقارير عن أن مستفيدين لم يأتوا للحصول على المساعدات الغذائية، حيث أن حصادهم في بعض المناطق كان أفضل من التنبؤات. وربما غطت سيطرة عملية المساعدة الغذائية والاحتياجات المتوقعة التي تبتأ لها لجان تقييم قابلية التأثير التي أنشئت في كل بلد على تصالوات أكثر أهمية. وفي زيمبابوي، واجه القائلون على توفير الدعم اللوجستي مشكلات تتعلق بالتضخم، ونقص الوقود، والقيود على العملة الصعبة التي كانت تضرر طريق الإدارة السلسلة لعملية على هذا النطاق. وقد كانت بعض الحكومات، وأهمها زيمبابوي، سعيدة للغاية بقبول عبارة «طائري التحطه» لصرف الانتباه عن إخفاقات خمليرة في الحكم، والاقتصاد، والسياسة. وفي ملاوي، تم إخضاع المانحين بالبيع غير العادي لمعظم الاحتياطي الاستراتيجي للحبوب في أواخر عام ٢٠٠١ - فتلاف من مشورة لصندوق النقد الدولي أسمن فهمها وفساد داخلي<sup>١</sup> وإلى يومنا هذا لا تزال مرفقتنا محدودة عن نطاق التجارة غير

أهداف التوزيع أقل من ٥٠٪ في معظم البلدان خلال الأشهر الخمسة الأولى.

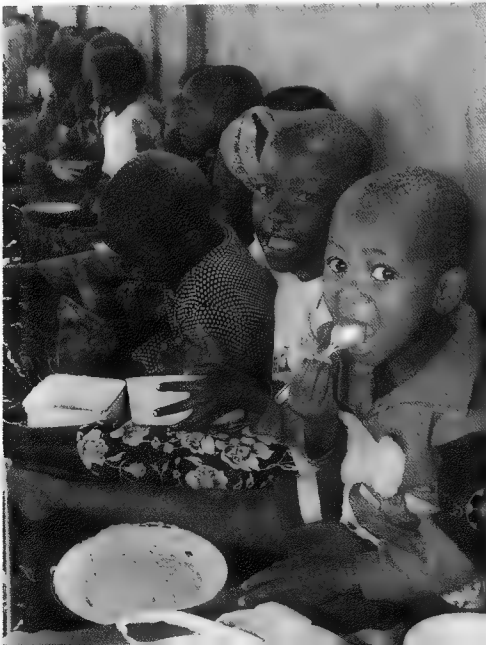
### دروس وأسئلة

ساهم الإنشاء المبكر لمركز إقليمي مؤثر للإدارة والدعم اللوجستي في المكتب الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي في جوهانسبرج في تسهيل الاستجابة لأزمة الأغذية المعدلة وراثياً. واشتمل ذلك على نظام معلومات على شبكة الإنترنت تم تحديثه يومياً بمعلومات من مصادر مباشرة، وتقارير موافق من بلدان محددة، وعمليات الموائن، ومعلومات أخرى ذات صلة بالدعم اللوجستي والبرامج. وحظي ذلك بتقدير كافة الأطراف كما حقق درجة من الترابط كانت موضع ترحيب في عملية معقدة.

وكانت الحاجة إلى تطوير طريقة أكثر شمولاً وموثوقية لتقييم «الفجوة الغذائية» واحداً من الدروس الواضحة. وفي الوقت الحالي تقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي بتنفيذ مهام مشتركة لتقييم إمدادات المحاصيل والغذاء. وكان قد تم تنفيذ مهام من هذا النوع في جميع الدول في مايو/يونيو ٢٠٠٢. وتستند هذه المهام إلى أربع مجموعات من البيانات: (١) الإنتاج القومي المتوقع للمحاصيل الرئيسية<sup>(ب)</sup> أي نسبة من هذه المحاصيل سيتم استهلاكها أو تصديرها؛ (ج) الواردات التجارية؛ (د) مستويات المساعدات الغذائية من المخزون الحالي (على سبيل المثال، احتياطي الحبوب الذي تحتفظ به هيئات تسويق الحبوب).

ويصبح المعجز الناتج مرشداً لكميات المساعدة الغذائية المطلوبة من مصادر خارجية أو يتم شراؤها في المنطقة. وتعتمد كافة الإحصائيات القومية عن الإنتاج، والاستهلاك، والاستيراد، والمساعدة الحكومية على تنبؤات دقيقة للوزارات الحكومية. وهناك نقطتان ضعف في هذا مما أولا أن قدرة بعض وزارات الزراعة قد تراجعت في الأوامر الأخيرة، وثانياً أنه يمكن أن تكون هناك اختلافات هامة بين الأرقام الكلية القومية والأرقام الإقليمية/المحلية التي كثيراً ما تنعكس في ميزانيات مهام التقييم.

ويعمل عن النقص في البيانات الحكومية. فقد كانت هناك أيضاً عيوب في الطريقة التي قدمت بها نظم الإدارة المبكر التي تحظى بدعم دولي التنبؤات في عام ٢٠٠٢. وفي ملاوي، على سبيل المثال، كان هناك افتراض خاطئ بأن الاستهلاك المنزلي للجنود والذرات المنفجة محلياً ستفوق نقص الغلال. لم يحدث هذا على الإطلاق المتوقع، ولذا فقد أساءت التنبؤات العامة للمبرانية التقدير. ومن المثير للاهتمام أن ذلك يمكن أيضاً أن يمدد في الاتجاه الآخر





١ كانت هذه متاعله متعبة فقط، حيث أن الاقتصاد الأجنبي - وهو مستورد رئيسي لمعدات النجوم والألبان من جنوبي إفريقيا - أعلن أن المعاشية التي استهلكت زرة أمريكية سيظل بالإمكان قبولها.

٢ أدوار كلاي، «الاستجابة للتعبير برنامج الغذاء العالمي ونظام المساعدة الغذائية العالمي» في بود بوليسي أولد أند دير، تحرير ميمون ماسكيل وزاشيل ملاتر، ديمبولمنت بوليسي زفيرو (٢١) معهد التنمية الخارجية، لندن (قريباً)

٣ اعطى مسعود اسمي التالي

٤ انظر «التحليل البيئي: أسباب وإنتاج أزمة الغذاء» في

ملاي، «حركة التنمية العالمية، أكتوبر ٢٠٠٢»

www.wdm.org.uk/cambres/debi/Malay1520

Final.pdf

#### سلطات محلية غير مساعدة.

إن الدروس المستفادة من الحدث الطارئ، والتركيز الأكبر على سبل العيش، وما صاحبه من تكيف للبرنامج يجري حالياً يجب أن يضمن انضماماً أكثر استدامة في المستقبل بالمشكلات التي تواجه المنطقة.

#### جون بيتيت

مدير مستشاري أوكسفورد للتنمية وإعداد مؤخرًا عملية تقييم «في الوقت الحقيقي» للاستجابة للطوارئ في جنوبي إفريقيا،

البريد الإلكتروني:

jon.bennett@del.pipex.com

#### الإبقاء عليه.

فهم تأثيرات التجارة غير القانونية عبر الحدود في أسواق تسيطر عليها الدولة كما في زيمبابوي.

تقاسم معرفة أكبر بين الوكالات حول التأثير السلبي المحتمل لعمليات المساعدة على أسعار الحبوب وقطاع النقل التجاري.

الاتصال الوثيق بين المؤيدين أصحاب المستوى الرفيع مثل المبعوث الخاص، الذي يشمل دوره في التفاوض بشأن تنازلات حكومية فيما يتعلق بأمور مثل رسوم الواردات والقيود على الصادرات، وبين القائمين على توفير الدعم اللوجستي الذين يواجهون صعوبات يومية في ترجمة هذه السياسات إلى ممارسة أحياناً مع



### تقييم لقابلية التأثر

أنشأت الدول الأعضاء في اتحاد التنمية لجنوبي إفريقيا لجنة تقييم لقابلية التأثر في عام ١٩٩٩ لها مكتب إقليمي في هراري. وخلال الطارئ الذي شهدته المنطقة عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ تلقت مواردها وعاملوها دعماً من إغارة موظفين من الأمم المتحدة، ومشاركة شركاء من منظمات غير حكومية، والحصول على دعم مالي إضافي من وكالة التنمية الأمريكية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، وعلمية الطارئ الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي.

وتماشى اللجنة مع التنمية المنسقة وتشجعها في مجال تقييم لقابلية التأثر ووسائل كسب الرزق في منطقة اتحاد التنمية لجنوبي إفريقيا. وهي تقوم بمقارنة وتسيق معلومات من المصادر القائمة وتكملها بمعلومات إضافية مستمدة من أعمال مسح دورية في المواقع. وفي كل بلد تضم لجنة تقييم قومية وكالات حكومية وشركية إضافة إلى وجود فرق ميدانية يتم توفير أعضائها من مصالح حكومية ذات صلة، ومنظمات غير حكومية، وبعض موظفي الأمم المتحدة، ويقوم فريق اللجنة الإقليمي المتمركز في هراري بتقديم المشورة حول أسلوب العمل والتدريب، وهو المسؤول أيضاً عن مقارنة وتحليل ونشر البيانات.

وخلال فترات الحدث الطارئ تم إجراء «تقييمات متجددة» لقياس الاحتياجات على الطبيعة بصفة دورية من أجل ترتيب المناطق طبقاً لاحتياجات المساعدة الغذائية (والخصص) وللحروب بإجمالي مساعدة غذائية على المستوى القومي (يوضح الفترة التي سيظل فيها الاحتياج قائماً قبل احتمال تغير الموقف مرة أخرى). وتقوم لجان التقييم بدور مكمل لمهام تقييم المعاصيل والغذاء لمنظمة الفاو/برنامج الغذاء العالمي من حيث أنها توفر مساعدة غذائية على مستوى أقل من المستوى القومي لسد الاحتياجات، بما في ذلك تصنيف للجماعات الاجتماعية - الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الخاصة (مثل الأطفال المعاقين بالإيدز واليتامى).

إن ترجمة تعديلات لجان التقييم حول الأولويات المستهدفة والاحتياجات الشاملة للمساعدة الغذائية إلى عمل برامجي فرضت تحدياً. كما أن القيود التي تحد من قدرات المنظمات غير الحكومية وكذلك الأولويات المختلفة للجان القري/الأحياء وعمليات إعادة التوزيع على مستوى القرية جعل من إدخال تعديلات سريعة على تحليل احتياجات متقح أمراً صعباً.

كان هناك أمل في البداية في أنه ربما يتم تكيف أسلوب عمل اللجنة حتى تنتقل من «تقييم الاحتياجات» إلى تحليل مباشر للاستجابة للطوارئ. وفي هذه الحالة. وعلى الرغم من أنه كان من الممكن في عام ٢٠٠٣ إدراج أمثلة قليلة من شأنها المساعدة في فهم تأثيرات الاستجابة للطوارئ. فإن لجنة التقييم لم تكن في حقيقة الأمر أداة مناسبة لإجراء تقييم التأثيرات. وبحلول شهر أبريل، كان هناك بالفعل توسيع للتقييمات لتشمل الصلة بين مرض الإيدز والأمن الغذائي، غير أن مزيداً من التوسع ربما كان سيقلل من جودة البيانات وسيجهد طاقة لجان التقييم.

إن الحفاظ على المستوى المالي لتوافق الأداء فيما بين الوكالات حول نتائج لجان التقييم سيعتمد على استمرار الاستثمار والالتزام الحكومي. وهناك خطر أن ينتظر المرمء الكثير جداً من التوقعات من لجنة التقييم.

لمزيد من المعلومات، انظر: [www.sadc.fanr.org.zw/vac/vachome.htm](http://www.sadc.fanr.org.zw/vac/vachome.htm)



# الاستخدام الإنساني للقوات المسلحة

بقلم: روبرت ويلوك

يوجد بيننا من يرغب في أن يكون متبوعاً من جانب الصحفيين أو جماعات حقوق الإنسان. كما أننا لا نرفض أن نلحق في المعركة أمام محامين يطالبون بتوضيح لموكليهم أو أن يتم تحميلنا مسؤولية موت أبرياء، بلا داع. وعلى الرغم من ذلك، ومن منظور فردي فإن أهم سبب هو الأول لأن الندم، مهما قال القائد العام للقوات، «بلا شك رقيق غير مرجح مع مرور الحياة»<sup>١</sup>.

## المساعدة الإنسانية

فيما يتعلق بتوفير المساعدة الإنسانية في بيئة أقل حظوة، فإن القوات المسلحة تدرك أن توفير الإغاثة هو بصفة أساسية وظيفة وكالات إنسانية وإنمائية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه قد تكون هناك ظروف، خاصة أثناء القتال، تجعل فيها هذه الوكالات عن تقديم المساعدة أو قد يكون هناك نقص. كان هذا هو الحال أثناء الجولة الأولى في البوسنة عندما انسحبت جميع الوكالات فيما عدا واحدة من منطقتي التكتيكية للمعارك بسبب الوضع الأمني المتدهور. ونتيجة لذلك، كانت ثمة حاجة لعدد الفجوة نحو ستة أسابيع، وتم إسداء مهام مساعدة إنسانية لودحتي لإنقاذ الأرواح. وتشمل الأمثلة الأخرى الأكثر حداثة على: التنظيم العسكري لمخيمات اللاجئين أثناء أزمة كوسوفو، الاستجابة للزلازل في أفغانستان في عام ٢٠٠٢، وعمل الجيش البريطاني لتدمير أنفاق مضادة للأفراد في سيراليون وأماكن أخرى.

وبينما لا يوجد هناك ما يمكن أن نطلق عليه عملية نموذجية، فإن المعتقدات الأساسية التي يشتملها العمليات الإنسانية والإنمائية في الكوارث الذي أصدرتها، يحتمل أن تكون قابلة للتطبيق. إننا نقترح وجوب أن تأخذ القوات العسكرية المشاركة في مثل هذه الأشملة، كما كان ذلك ممكناً، المشورة والتوجيه العام من سلطة تنسيق مدنية أو وكالة إنسانية ويجب أن تشمل المسؤولية عن المهمة الإنسانية في أقرب فرصة ممكنة. وعندما يقرر المجتمع الدولي اتخاذ عمل، فإن هناك حاجة لتنفيذ عمليات مشتركة متكاملة توفر آليات لكافة الأطراف المدنية والعسكرية في بيئات معقدة جغرافياً للتعامل مع الأسباب الرئيسية للزراع.

في كتيب يمكن الإطلاع عليه قام بنشره مركز المذاهب والمفاهيم المشتركة<sup>٢</sup>، وعلى الرغم من أن الكتيب يستهدف أساساً قاعدة قراء من العسكريين، فإنه ربما يكون مفيداً للعسكريين المشاركين في عمليات إنسانية وهو متوافر بالبحر.

## التدخلات الإنسانية

يعد استخدام القوة من أجل التدخل الإنساني، بالنسبة لكثير من الناس، مثيراً للجدل سواء من منظور قانوني أو أخلاقي<sup>٣</sup>. وقد ظهرت كتابات كثيرة حول هذا الموضوع وعقدت ندوات لا حصر لها منذ أخفاقات المجتمع الدولي العادة في منع الإبادة البشرية في رواندا وسيريرنشا في منتصف التسعينات. ومن المنظور العسكري، فإننا نرى تماماً الحاجة لسيطرة المدنيين على القوات المسلحة وأهمية دور الأمم المتحدة في توفير الشرعية لأفعالنا. ولكننا على الرغم من ذلك ندرك أيضاً أننا نعمل وفق مبدأ أخلاقي مختلف عن المجتمع الإنساني، وباستخدام المصطلحات الطبية. فإن موقفتنا الأساسية يقوم على أساس الإحسان منفلاً بعبارة «القوة من أجل الخير». وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في توترات عندما نعمل مع بعض المنظمات غير الحكومية. خاصة تلك التي قامت على أساس «لا ضرر». وينتسب للأفراد العسكريين، فإن الاقتناع بأن هدفنا صائب مغنواً وأخلاقياً له تأثير مباشر على الروح المعنوية المرتفعة وهو متضمن في أبرز مطبوعاتنا العسكرية.

ومهما كانت الخلافات الفلسفية، فإننا نتفق على أنه يتعين على القوات المسلحة الالتزام بسيادة القانون. وفي عام ٢٠٠٢ وصف القائد العام للقوات في أيرلندا الشمالية الأسباب التي تكمن وراء أهمية ذلك بالنسبة لنا، بما في ذلك «الإنسانية المشتركة»<sup>٤</sup> «التأحية المحلية» أو ما أسماه «قانون العواطف بعيدة المدى غير المقصودة» المعايير المطابقة في البيئة المعاصرة للمعارك من قبل «منظمات وأجهزة تتنظر عند خط النهاية تراعى كل مخالفة للقواعد». وبالنسبة للتقطة الأخيرة، فإن تأثير الطبيعة التي نعمل بها على الأجيال القادمة من الأفراد العسكريين بعد أمراً بالغ الأهمية. ولا

مع تطور الدور الإنساني للقوات المسلحة، تركز النقاش حول ثلاثة أنواع منفصلة: الدعم العسكري لجهود الإغاثة من الطوارئ أو الكوارث، فكرة التدخل الإنساني المثيرة للجدل، وتقديم المساعدة الإنسانية أثناء العمليات القتالية. ويعد النوع الأول هو أقل الأنواع إثارة للخلاف وهو يصف تجارب بريطانية أخيرة في أماكن مثل موزمبيق ومونتسيرات. وفي هذه الأنواع من عمليات الإغاثة الإنسانية من الكوارث، تقوم القوات المسلحة البريطانية بدور مقول الباطن لجهود الإغاثة الخارجية الأوسع من خلال وزارة التنمية الدولية. ويتم نشر القوات المسلحة لتنفيذ مهمة محددة في بيئة اختيارية تتيج أن تبني وضع قوة حسن.

وحلال العامين الماضيين، عملنا مع وزارة التنمية الدولية لتطوير عملية تعظيم يمكن تكييفها وفق الظروف الخاصة لكوارث طبيعية أو صناعية. وتشمل هذه العملية إقامة حوار بين الدولة المضيفة وأفراد السفارة أو المفوضية العليا البريطانية (الذين يجريون تقييماً للكارثة)، وإدارة النزاعات والشئون الإنسانية بوزارة التنمية الدولية، ووزارة الدفاع، والعاملين بمقر قيادة القوات البريطانية المستوليين عن نشر القوات المطلوبة لإدارة العملية. وتشتمل اعتبارات التعظيم الرئيسية على:

- القدرة على الانتشار سريعاً بمجرد اتخاذ القرار لدعم جهد الإغاثة الإنسانية.
- تنسيق متعدد الوظائف مع جهات أخرى مثل الأمم المتحدة، الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات غير حكومية أخرى.
- الحساسية في نقل المعلومات عن الضحايا البشرية وبيت رسائل منطقية لوسائل الإعلام.
- استراتيجية خروج منطقية لتفادي انسحاب قبل الأوان، أو متلفاً هو غير مستحب. زيادة في الاعتماد على القوات المسلحة.
- حجم ومرونة الدعم المتقدم من الدول المضيفة الذي سيؤثر على حجم وتشكيل القوة المنتشرة.

وقد تم دمج اعتبارات بحصان التعظيم هذه



الأمر تحدث في غياب توجيه استراتيجي.

وختاماً، فإن المنظمات غير الحكومية التي لا تزال تذكر أن القوات بمقدورها القيام بأي شيء إنساني على الإطلاق تواجه خطر إبطال الأراء سلبية الإطلاق والقديمة. لقد طرأت تطورات هامة على الأسلوب الذي تتبناه القوات المسلحة البريطانية إزاء عمليات انتشارها منذ المراجعة الدفاعية الاستراتيجية عام ١٩٩٨. وفي ضوء مصلحتنا الأخيرة، وبمساعدة عدد كبير من المساهمين، أعدنا تنقيح فكرنا حول الاستخدام الإنساني للقوات المسلحة، ونحن نعمل الآن بنجاح بهما في أوسع لقطاعات ودواعي التفك التي تحيط بهذا الأمر حتى تكون مستهدفة بشكل أفضل للمرة القادمة التي يطلب منا فيها تنفيذ هذا النوع من المهمة، حيثما قد يكون ذلك.

**امضى روبرت ويلوك ٢٥ عاماً في الجيش البريطاني، وقد كان متحدثاً باسم هيئة الجيش في المملكة المتحدة خلال عمليات التدخل في كوسوفو، وتيمور الشرقيين، وسيراليون. وترك الليفتنانت كولونيل ويلوك مؤخراً مركزاً أرباب والمهام المشتركة حيث كان مستشاراً استراتيجياً، وهو الآن كبير مسؤولي الإعلام الصحفي بقوة دعم الاستقرار التي يقودها الناتو في البوسنة والهرسك.**

البريد الإلكتروني:

Rupert\_wieloch@sfor.nato.int

تم استرجاع هذا المقال من حديث أدلي به لجمعية وتعام ليس تشارلمان. وهي جمعية مقرها المملكة المتحدة تضم أشخاصاً ذوي طبعات ثقافية، وسياسية، ودينية مختلفة لبحث القضايا الأوروبية والعالمية

١. منتدى فكري بوردة الدفاع البريطانية تم إيداء المراجعة الدفاعية الاستراتيجية البريطانية.

٢. «العمليات الإنسانية» الإغلة من الكوارث، متاح «المجان من مركز التميز» والتوزيع الداعي، شارع مورج، ليتشستر، كرايز، جنوب ويلز، ت: ٠١٨٧ ٨٧٧٣٧، ٠١١٤ (+)، هالكر، ٠١٥١ ٨٧٣٥١٥ (+)

٣. يجب ملاحظة أن تسير «التدخل الإنساني» غير مستخدم في مذهب القوات المسلحة البريطانية، ولم تتبع الفكرة مطلقاً من المؤسسة العسكرية ولكن من مطبوعات مثل «الخبارات الصمعة» ماري أخلاقية في التدخل الإنساني» الذي نشر تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٩٩٨.

٤. كلمة للقاء، العام لقوات بايرلندا الشمالية أمام مؤتمر المعهد الملكي للخدمات المتحدة حول «المبادئ الأخلاقية في حرب مثبارة وعملات التدخل» في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢

٥. انشر

www.refugeesweb.nl / w / zwb.nl / UNID / 600589  
C8450DB00DC256052007ED93

توزيع المساعدات الإنسانية في البصرة بالعراق

وغير رسمية، يوفر هذا التعاون فرصة للمنظمات المدنية لرفع درجة الوعي لدى الأفراد العسكريين المسؤولين عن توفير الظروف الأمانة المطلوبة للأفراد لتحقيق أهدافهم، ولإدارة الشؤون اليومية العادية بصورة آمنة. لقد تحقق قدر كبير من التقدم في الأعراف الأخيرة، وبالإشتراك مع وزارة التنمية الدولية قمنا بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لتسويق الشؤون الإنسانية ومكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية على تطوير المبادئ التوجيهية التي نشرت مؤخراً بخصوص استخدام موارد القوات المسلحة والدفاع المدني لدعم الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في حالات طوارئ معقدة. وقامت وزارة الدفاع البريطانية بنشر أول سياسة لها حول التعاون المدني العسكري، ونحن بصدد تطوير قدرة جديدة سيطلق عليها اسم مجموعة التعاون المدني العسكري المشترك ستأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من أفغانستان وصراخ حروب أخرى. وستغطي هذه الخطوة نقلة للأمام مهمة توفير سبلع بيني الحوار حول العمليات لمن نسميهم «أشخاص الحواجز الدنيا»، وهم الأشخاص رفيعو المستوى الذين يمكنهم العمل في بيئة معقدة صارمة، ليعمل

ولدى القوات البريطانية قدر كبير من الخبرة في عمليات دعم السلام. لقد علمنا بمشاركة عدد كبير من الأطراف وأنانا عسكريين لا يمكننا أن نتصرف بمعدل عنهم. أن منهج القوات المسلحة البريطانية يؤكد على الحاجة لخطوة شاملة تتحدد وسائل تحقيق التأثير المرغوب فيه أو الحالة المتطلبة المقبولة التي يوافق عليها المجتمع الدولي. وتتطلب مثل هذه الخطوة إجراء لتطبيق سيادة القانون (عن طريق هيئة قضائية وشرطة مدنية)، والنهوض بالتعليم، وتشجيع إحياء التجارة وإعادة البناء، ونشر المعلومات، وتشجيع حسن إدارة الحكم. ويجب تحريك حقول النشاط هذه للأمام سوياً، لأنه إذا تم الإسراع بمجال على حساب المجالات الأخرى فإن هذا يمكن أن يأتي بنتائج عكسية، حيث أن هذا يمكن أن يستغله أولئك الذين يلجأون للعنف، والانتهازيون الذي يستفيدون من انعدام الأمن.

### التعاون المدني العسكري

إن التعاون المدني العسكري الذي نعتبره عملية أكثر منه نشاطاً يعد من العوامل الأساسية لتسهيل نجاح المهمة. ومن خلال آليات رسمية





# امتزاج الدعم اللوجستي والتكنولوجيا من أجل إغاثة فعالة

بقلم: هـ. والي لي ومارك زيندين

واللوجستيات من سلسلة إمدادات الإغاثة باكملها.

برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني

استخدم معهد فريتز أحدث التكنولوجيات وشارك مع جهات مسؤولة عن تقديم الدعم اللوجستي في إقامة نظام تعقب من الأصل إلى التوزيع، مصمم خصيصاً لبيئة الإغاثة النشطة. ويستند النظام إلى أفضل الممارسات وتم توقيعه مع الاحتياجات الإنسانية من خلال بحث مكثف مع منظمات إغاثة رائدة كثيرة، والنظام الذي يتم تنفيذه حالياً - برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني - في مقر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر متاح للمجان أمام منظمات الإغاثة الإنسانية الأخرى. ويتيح الطابع المعياري للنظام أن يستخدم كأداة إظهار يمكن أن تضم نظاماً حالية تشكل أساس سلسلة إمدادات الإغاثة وتسد الفجوات الوظيفية التي قد تنشأ.

ويتكون نظام برامج الحاسب الآلي لدعم اللوجستي الإنساني من أربع وحدات رئيسية هي: التتبع، تدبير الاحتياجات، النقل والمتمية، وإعداد التقارير. ويرتبط النظام بالنظم المالية لتوفير رؤية واضحة في الوقت الحقيقي عن التكاليف والمشتريات والتبرعات المالية في خط أنابيب الإغاثة.

ويمجد إدخال المعلومات فإنها تسكن جميع الوحدات ذات الصلة. وتقوم وحدة التتبع في وقت متزامن بمتابعة احتياجات المستفيدين ونداءات الوكالات من أجل تقديم الأموال وتوزيعها مع التبرعات، وتتحكم وحدة تدبير الاحتياجات في طلبات الشراء، وتقوم بتسجيل لعروض المناقصات التنافسية، وتضاهي السلع والبضائع المتلقاة بالفواتير التي تنتظر السداد. أما وحدة النقل والمتابعة فتتبع المتابعة الآلية للملزمات الهامة في هذه العملية. وبمرور الوقت، تصبح وحدة تدبير الاحتياجات والنقل مستودعاً للمعلومات عن أداء الموردين ووسائل النقل. وأخيراً تقوم وحدة إعداد التقارير بتقديم تقارير قياسية مفصلة حسب الطلب للمانحين وكذلك لصانعي القرار المحليين.

## ترابط وظيفة الدعم اللوجستي كافة الأطراف في عملية توصيل الإغاثة.

لذلك، فإن العمليات غير القياسية والعرضة للوقوع في الخطأ لا تزال هي المهيمنة. وفي أحوال كثيرة لا يتم استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات التي يمتلكها تحسين موفرة المعلومات، وإعداد التقارير، والتعلم على الوجه الأكمل. وفيما يلي بعض عيوب نظم معلومات الإغاثة الحالية.

- يتعين كتابة البيانات في أشكال متعددة ونقلها إلى صفحات متعددة تضم كل واحدة منها عدة أعمدة.
- السيطرة على الميزانية غير كافية، ونتيجة لذلك قد يساء إلتحاق الأموال.
- لا تتم متابعة الأموال بالدرجة التي يطلبها المانحون.
- يصعب تطبيق إجراءات تدبير الاحتياجات، وهناك افتقار للنزاهة.
- تعقب ومتابعة الشحنات تتم يدوياً باستخدام أوراق عرضة ممتدة.
- لا توجد أي قاعدة بيانات مركزية حول تاريخ الأمان المدفوعة، مرات الترانزيت أو الكميات المتلقاة/المشترية.
- يتم إعداد التقارير يدوياً. ومن ثم، يتم تجهيز عدد محدود من التقارير وتحليلات الأداء، بخلاف التقارير المقدمة للمانحين حول كميات مواد الإغاثة المرسله لعملية معينة.

### تحشد التكنولوجيا

تحتاج منظمات الإغاثة الإنسانية بصفة مشتركة إلى نظم معلومات متكاملة كاملة وتتسم بالشفافية ودقة التوقيت. ويجب أن تكون هذه النظم بمثابة مستودع للمعلومات الواردة من العمليات وأن يتم دمجها مع نظم أخرى مثل الموارد المالية والبشرية. وفي سيناريو هذا، سيتمكن ممانو القرارات من استخدام معلومات ذات قيمة قبل وأثناء وبعد عملية إغاثة. وسنقدم لاحقاً نبذة سريعة عن الاحتمالات.

إن تكنولوجيا المعلومات الجديدة تمكن من وضع تصميم قياسي للارتباط بين النظم القائمة واستحداث نظم جديدة لتوفير الوضوح

خلال طارئ من الطوارئ، تتمثل المهمة الرئيسية لإدارات الدعم اللوجستي في تدبير المشتريات من المواد الغذائية وغير الغذائية والهيئات المبنية (المطلوبة وغير المطلوبة) ومتابعتها من وقت توجيه النداء وحتى التوصيل مع القيام في نفس الوقت بمراقبة السلع والمعلومات المالية بطول خط إمداد الإغاثة. وبعد توافر المعلومات حسنة التوقيت والدقيقة عنصر أساسي. وتعتمد عملية كفؤة على وعي مدير الحدث الطارئ بالاحتياجات المتغيرة للموقع ونقلها إلى المانحين. وعلى الرغم من كون مسؤولي الدعم اللوجستي همزة الوصل التي تربط المانحين بالمستفيدين، فإنهم نادراً ما يكونون مشاركين نشطين في توفير وتنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعمليات الإغاثة.

### وضع تكنولوجيا الإغاثة

تتوزع الطريقة التي يتم بها استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع بين منظمات الإغاثة الإنسانية، وكثيراً ما يكون منظر التكنولوجيا في القطاع الإنساني مجزأ إلى أقصى حد ما يحد من توافر معلومات دقيقة وحسنة التوقيت. وتقوم المنظمات إما بشراء كميات تجارية كبيرة جافة لتحتاج إلى تعديلات كثيرة لتتوافق احتياجات المستفيدين وأما تجد حلولاً بسيطة من داخلها لكل موقع ميداني. وفي الحالة الأولى، لا يتم الالتفات إلى المتغيرات النشطة وبيئة الإغاثة. فالتعديل حسب احتياجات المستفيدين لمعالجة هذه المشكلة يعد مسألة باهظة التكاليف، كما أنه يعوق استيعاب التعديلات الروتينية. ونادراً ما تتسم محاولات إيجاد حلول سريعة من الداخل بالفعالية، وكثيراً ما تعتمد على الخبرة العابرة لمستوحي تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة.

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة للمنظمات، فإن المعلومات من الأصل حتى التوزيع بخصوص الأموال، والإمدادات الغذائية وغير الغذائية والهيئات المبنية تعد غير متاحة لصانعي القرار في الوقت الحقيقي، بالإضافة



الاستعداد	إنشاء العمليات	بعد العمليات
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ لمحة تاريخية عن أنواع الكوارث مع معلومات جغرافية للتنبؤ بشكل أدق باحتياجات المستفيدين.</li> <li>■ الأداء السابق للموردين ومقدمي الدعم اللوجستي والمأجورين لوضع خطة إغاثة فعالة ويمكن الوثوق بها.</li> <li>■ سعر السوق والسمعة التاريخي حسب كل منطقة الإعداد مخزون طوارئ.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الموازنة بين الكميات المقدمة للتكيف بدقة مع وضع الإغاثة.</li> <li>■ متابعة تكاليف كل عملية لمعايرتها بالتبرعات القادمة</li> <li>■ متابعة المخزون القادم في الطريق والمخزون الموجود في المخازن لتعديل حاجات الشراء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ المعاملة عن التبرعات (الاستخدام والتكاليف الإدارية) للحفاظ على نزاهة العلاقة مع المانعين.</li> <li>■ أداء عمليات الإغاثة (مزد توجيه النداء وتحت توصيل الإمدادات)</li> <li>■ الخصائص والأضرار الناجمة عن المعاملة والمطالبات.</li> </ul>

المشجدة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لمصحات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الإنقاذ الدولية، وأطباء بلا حدود - بامبيكا، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة اليونيسيف، وورلد فيجن التريبلثونال.

لمزيد من المعلومات حول برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني، انظر [www.fritzinstitute.org](http://www.fritzinstitute.org)

١. استند استنتاجات هذا المقال إلى بحث حول التكنولوجيا التي تلتف وراء سلاسل إمدادات الإغاثة لمشروع وكالات إقليمية رئيسية في الصليب الأحمر الأمريكي، وكير - الولايات

## ختام

ويمكن لتقديم معلومات أكثر شمولية وفي توقيت أكثر دقة أن يبرز من فعالية القرارات التي يتم اتخاذها قبل أو أثناء، وبعد عملية إغاثة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لتحقيق هذه الإنسانية يجب أن تقوم المنظمات الإنسانية بتطوير استراتيجيات تكنولوجيا معلومات متكاملة تتعامل للمستقبل تحتوي المنظور القيم لوظيفة الدعم اللوجستي، قد يكون نظام برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي الإنساني خطوة أولى، ومن خلال التعاون بين الوظائف والمنظمات يمكن فقط حشد الإمكانيات الحقيقية للمعلومات من أجل إعالة إنسانية.

هـ. والي لي

كبير مسؤولي التكنولوجيا بمعهد فريتز البريد الإلكتروني: [wally.lee@fritzinstitute.org](mailto:wally.lee@fritzinstitute.org)

مارك زيندين

مدير برامج الدعم اللوجستي بمعهد فريتز البريد الإلكتروني: [marc.zbinden@fritzinstitute.org](mailto:marc.zbinden@fritzinstitute.org)

# تحديث

## احتياجات حماية اللاجئين الفلسطينيين تمر دون تلبية

التي مشاركون من لبنان، وسوريا، وفلسطين هي بيروت في أوائل شهر يونيو لمناقشة حقوق، واحتياجات، واستراتيجيات الحماية للاجئين الفلسطينيين. واستضاف معهد دراسات فلسطين (بيروت) ورشة العمل التي نظمتها جماعة الماندون (لبنان وسوريا) ومركز موارد البديل (مقره بيت لحم) لإقامة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وترك النقاش على توضيح مفهوم حماية اللاجئين إذ أنه ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين، وأوجه الشبه والخلاف في ثغرات الحماية في دول مضيفة مختلفة ومسألة أي منظمة أو منظمات دولية - لجنة المصالح التابعة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين و/أو المفوضية العليا للاجئين - يجب أن تكون مسؤولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين والبعث عن حلول دائمة.

وتم إعطاء اهتمام محدد للجهات المهمشة المختلفة من اللاجئين الفلسطينيين مثل السكان المقيمين لفترة الذين يعيشون الآن في

الأردن، والفلسطينيين في العراق الذي تحتله الولايات المتحدة/ المملكة المتحدة، والفلسطينيين المقيمين في مصر الذين يعانون من فترة حماية لا تقل خطورة عن حالة الفلسطينيين في لبنان والتي حظيت بفرص إعلامي أفضل.

وطالب المشاركون بـ:

- بذل جهود لتبديد والمثور على أكثر علاج مناسب لحماية الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في حلول دائمة (حق العودة، رد الأملاك، والتمويض) كما أكدته القرار 194 والقانون الدولي.
- مشاركة طيف أوسع من مجتمع اللاجئين في التفكير، وزيادة التوعية، وحشد الجماهير فيما يتعلق باحتياجات واستراتيجيات الحماية الدولية.
- تناول المناهج في المدارس التي تديرها الأونروا مفاهيم ومبادئ حقوق وحماية اللاجئين.
- التمييز بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الدول المضيفة

لتحديد أكثر انتظاماً للمشكلات المرتبطة بحرية العمل والتعليم والتنقل، والعرق في التوظيف والإعلان عنها، والضغط على

- الحكومات والأحزاب السياسية لاستحداث طرق علاج فعالة.
- العمل على التأكيد من التزام الدول العربية المضيفة بالمواثيق الدولية التي وقعتها عليها.
- بذل جهود أكثر انتظاماً لرفع درجة الوعي في المجتمع الدولي حول ثغرات الحماية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين والعاجلة لتقديم أموال لتمكين أولئك من الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، مع إعطاء اهتمام خاص للمشكلات في لبنان.
- القيام بجهود عاجلة لمعالجة آي آليات دولية هي المسؤولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين وقيادة البحث من حلول دائمة.
- توسيع تفويض لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، وأونروا، والمفوضية العليا للاجئين لضمان استمرار حماية اللاجئين وتعريف العلول الدائمة بمعايير القانون الدولي - ولا يكون ذلك عرضة لتدخل سياسي.

الحصول على معلومات إضافية، انظر [www.badi.org](http://www.badi.org) أو [pillemann@unco.org.lb](mailto:pillemann@unco.org.lb) اتصل بجمهورية سلوفاكيا، عاكرون، في



# طارئ معقد - ماليات معقدة؟

بقلم: جاي هوفي وديانا لاندزمان

وحاجات المانحين.

## ٢. المرحلة الانتقالية

مع إفساح مرحلة الحدث الطارئ الطريق أمام بيئة أكثر أمناً وتنفيذ منتظم للبرامج، فإننا نوصي بوصول رئيس مالي متمرس وفريق مناسب في أقرب فرصة ممكنة لتوفير المساعدة الإدارية والمالية، ووصول هؤلاء الماعلين، سيتمكن فريق الطارئ من تسليم دفتر الأستاذ البسيط ويمكن تحديثه ليصبح نظاماً ملائماً للمحاسبة كبرنامج محاسبة ودعم مبيعات يديره أفراد مدربون ومؤهلون.

## ٣. مرحلة التشغيل

مع ترسيخ العملية أقدامها، يمكن نقل كل المسؤولية المالية على المستوى الميداني التي يتولاها حالياً فريق المقر إلى الإدارة المالية الميدانية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المهم أن نحاول الحفاظ على درجة من الاستمرارية للفريق من مرحلة الحدث الطارئ حيث ستثار أسئلة عن أعداد التقارير المالية. وقد أدي نقص المعرفة بالنظم في الماضي إلى ارتباطك في إعداد التقارير المالية.

هذا عرض عام مختصر جداً لتوصياتنا من خبرتنا مع الحوادث الطارئة المعقدة. وسيكون لكل منظمة أعضاؤها الخاصة بها عن أفضل وسائل التعامل مع المشكلات التي تصاحب تدخلاً في حدث طارئ. وكيفية إحداث توازن بين احتياجات البرامج واحتياجات المسألة المالية. ويبدو الالتزام بهم بعض المبادئ الأساسية، على الرغم من ذلك، فإن المشكلات سوف تستمر في الحدوث وسينتج عنها انخفاض في الثقة بين المانح والمعمل وهو ما أصبح في بعض الأوقات واحداً من المشكلات المألوفة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

جاي هوفي هو رئيسي المهمة. وديانا

لاندزمان هي المدير المالي باللجنة

الميثوقية المتحدة للإغاثة في البوسنة

والهرسك. <https://gbgm-umc.org/umcor>

البريد الإلكتروني:

[gyu@umcor-bosnia.org](mailto:gyu@umcor-bosnia.org)

١ هناك رقم دبر ذكره كثيراً عن إيقاع ٦ مليون دولار أمريكي تقريباً على المساعدات في البوسنة. فقد سماها مليون دولار

## تنطوي الحوادث الطارئة المعقدة وآليات المنظمات غير الحكومية للاستجابة على نشر سريع للعاملين والموارد، والتعبئة الفورية والتوزيع المتسارع لإمدادات الإغاثة.

المنظمات صمومات في سداد النقد، خاصة إثبات ما تم شراؤه، الكيفية، والموعد، والمكان، والتمن. إن دفع أموال نقدية مقابل السلع والبضائع يحتاج إلى إيصالات، ويجب تزويد كل عضو بالفريق بدهتر إيصالات. ويجب أن تعمل كافة الإيصالات توقيع قائد الفريق أو شاهد عيان من الفريق.

ب. دفتر محاسبة أساسي  
إن دفتر أستاذ أساسي يظهر النقد المتوافر. والنقد الداخل والخارج، مع تفاصيل عن الباعين سيوفر. إذا صاحبتة الإيصالات، معلومات كافية للمستقلين الماليين، بالمقر حتى يشتت ملحقها. وسيوفر هذا دليلاً للمسألة والمراجعة خلال الأشهر التالية بعد رحيل فريق الإعداد. وقد يكون من الصعب شرح الحاجة لعمل مشتروات طوارئ لمراجع غير مطلع على تقنيات الطوارئ الإنسانية.

## ج. إدخال فريق مالي لمنطقة الحدث الطارئ

كثيراً ما يكون من غير الممكن إرسال شخص مالي متمرس إلى بيئة طوارئ. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب أن يتوافر لفرع على الأقل من أفراد فريق الطوارئ التدريب الأساسي الكافي على المحاسبة كي يكون نقطة الاتصال المالي. ويجب أن يكونوا أيضاً قادرين على إجراء تقييم مالي للنظم المالية والمصرفية اللذي تعمل فيه المنطقة غير الحكومية وكذلك تشغيل نظام دفتري بسيط.

## د. دعم من مقر المنظمة غير الحكومية

من المهم بالنسبة لأفراد المقر أن يفهموا أن فريق الطوارئ اللذي يعمل في طارئ معقد لن يتمكن. في كافة الاحتمالات، من إعداد التقارير المالية المعقدة التي يطلبها المانحون. ولذا، يجب أن يكون المقر مستعداً وقادراً على إعداد هذه التقارير للמידان خلال الحدث الطارئ وجزء من المرحلة الانتقالية. وعند هذه المرحلة يكتب كثير من المنظمات غير الحكومية سمعة رديئة لدى المانحين حيث تصادم حاجات الطارئ، والمقدرة المالية للماعلين الذين يتعاملون معها

## تحتاج التدخلات إلى سرعة ومرونة، وفي هذا السياق كثيراً ما تصبح الإجراءات الفورية للأشخاص النازحين الضحايا.

يتم التركيز بشكل صائب تماماً على تقديم المساعدة الفورية للأشخاص النازحين والأشخاص المعرومين الآخرين. وعلى الرغم من هذا، فإنه كثيراً ما يتم غش الطرف عن هذا إلى فقدان أموال ومساعدات يصاحبها فقدان في الثقة في المنظمات غير الحكومية من جانب مجتمع المانحين، وفي المدى البعيد، يمكن أن يدفع ذلك المانحين والحكومات إلى إعادة تقييم استراتيجيتها التمويلية إزاء المنظمات غير الحكومية. وسيكون فقدان ملايين الدولارات الأمريكية في البوسنة/الهرسك منذ عام ١٩٩٢ مثلاً جيداً على ذلك. وعلى الرغم من هذا، فإنه من الممكن ومن العملي على حد سواء وضع إجراءات مساعدة مالية بسيطة ولكنها فعالة في ذات الوقت. إن طارئاً معقداً ليس بحاجة لأن ينطوي على إجراء مالي معقد.

ونحن نوصي بوضع استراتيجية قيد مالي ثلاثية المراحل في حالات الطوارئ المعقدة والمرالح التي تلي بداية الأزمة. ويتم تصميم كل مرحلة بحيث توفر الحد الأدنى من شروط المسألة والشفاشية، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة الأساسية لتقديم مساعدة فورية لأولئك الذين يحتاجونها.

## ١. مرحلة الحدث الطارئ

أ. تداول وإتفاق الأموال النقدية  
سيتمين بشكل حتمي تدبير كميات كبيرة من الاحتياجات، وبينما سيجري إتمام البض في بلد مجاور حيث قد تعمل النظم المصرفية بشكل موقوف به، فإنه يجب توفير أموال لتدبير احتياجات في بلد غير معاملات نقدية. وسنجد الفل الأمن للنقد في أي كتيب أممي للمنظمات غير الحكومية ولذا فإننا لن نتناوله هنا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه كثيراً ما تواجه هذه

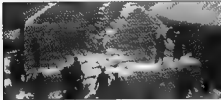


# Fritz Institute

## شريك في تقوية الدعم اللوجستي الإنساني

أكبر منظمات الإغاثة في العالم وكبار  
أساتذة الدعم اللوجستي لتقاسم الخبرات  
ومناقشة سبل تحسين ممارسة الدعم  
اللوجستي الإنساني.

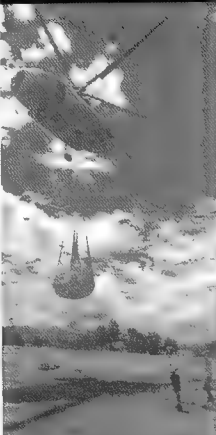
● يجمع مؤتمر كروس رودز، مفترق الطرق،  
مسؤولين كبار عن الدعم اللوجستي،  
وأساتذة جامعات، وممثلين عن المنظمات  
الإنسانية لمناقشة سبل تطوير أدوات  
وأساليب عملية لدعم القائمين على الدعم  
اللوجستي في مجال الإغاثة الإنسانية.



### تقاسم المعرفة

يقوم معهد فريتز بتسهيل أعمال البحث  
لجذب الاهتمام إلى الجوانب الفريدة للدعم  
اللوجستي الإنساني وتعدد التحديات  
المشتركة التي تواجه الإغاثة الإنسانية.  
وعلى سبيل المثال، يرعى معهد فريتز  
دراسات حالة من خلال جامعات مثل  
انسيد للتوعية بالعمليات المستخدمة  
خلال عمليات الإغاثة، مثل النزاع في  
أفغانستان وفيضانات موزمبيق عام ٢٠٠١.  
كما يفخر معهد فريتز برعاية إصدار هذا  
العدد من النشرة الذي يركز على دور الدعم  
اللوجستي في الإغاثة الإنسانية. وللحصول  
على مزيد من المعلومات عن برنامج  
الحاسب الآلي للدعم اللوجستي أو أي  
أنشطة لوجستية أخرى يقوم بها معهد  
فريتز يرجى زيارة موقع:

www.fritzinstitute.org



### بيان مهام

يعمل معهد فريتز على تقوية البنية

التحتية لمنظمات الإغاثة الإنسانية

من خلال حشد خبرات وموارد

الدعم اللوجستي والتكنولوجيا من

قطاع الشركات والمجتمع

الإكاديمي. ويعتقد معهد فريتز

بمهمته بتطوير حلول ونوعية الدعوة

لالتقاء الجهات الممثلة

### حلول للدعم اللوجستي

يقوم معهد فريتز بإقامة شراكات  
عامة/خاصة للاستفادة من موارد وأفضل  
ممارسات القطاع الخاص في الجهود التي  
تبذلها منظمات الإغاثة الإنسانية. وعلى  
سبيل المثال، أنشأ معهد فريتز أحدث  
برامج الحاسب الآلي للدعم اللوجستي على  
شبكة الإنترنت باستخدام أفضل  
الممارسات من القطاع التجاري وتكييفه  
لبناسب سلسلة توصيل الإغاثة الإنسانية.  
ويجعل برنامج الحاسب الآلي للدعم  
اللوجستي الإنساني، الذي تبرع به معهد  
فريتز لمنظمات الإغاثة المؤهلة، من عملية  
التعبئة عملية أوتوماتيكية ويتعقب الإمدادات  
من التبرع وحتى التوصيل في الميدان.  
ويقوم البرنامج، الذي يسهل استخدامه،  
بربط عمليات الطوارئ بالدعم اللوجستي  
والماليات لتقديم صورة شاملة وحسنة  
التوقيت لخط أنابيب الإغاثة. وهو عندما  
يقوم بذلك، فإنه يساعد في زيادة سرعة  
سلسلة الإمدادات، وتمكين صانعي  
القرارات، وتحسين المائد من التبرع.  
وتقوية ذاكرة المؤسسات بطول سلسلة  
الإغاثة مع تقليل الاعتماد على الورق.

### مؤتمرات الدعم اللوجستي

يوجه معهد فريتز الدعوة لخبراء الدعم  
اللوجستي من عوالم الإغاثة الإنسانية،  
والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي  
لتقاسم المعرفة فيما بينهم، وبناء شراكات،  
وتطوير حلول لمشكلات التشغيل في توفير  
الإغاثة.

### ● يوجه مؤتمر الدعم اللوجستي

الإنساني الذي يعقد في جنيف ستوريا  
الدعوة لكبار خبراء الدعم اللوجستي من



# فرق إعادة إعمار الأقاليم - ضمان أم تفويض مستقبل آمن في أفغانستان؟

بقلم: بول أوبرين

قد تكون أفغانستان «الحرب التي انتهت» لكنها تظل حالة اختبارية هامة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر.

مفصل، ويفترض أن تتفاوض هذه الفرق، التي تضم مسؤولين عن الشؤون المدنية وخبراء في العمليات النفسية، مع محاكمي القوة المحليين لتوسيع النطاق الذي يمكن أن يزدهر فيه الأمن وإعادة الإعمار وتقدم فيه سلطة الحكومة المركزية. كما ينتظر منها الإسهام في الحرب الدولية على الإرهاب عن طريق جمع معلومات استخبارية عن طالبان والقاعدة. وفي بعض الأحيان تشارك في إعادة الإعمار بشكل مباشر، وكثيراً ما تتعاون مع رجال أعمال محليين أو منظمات غير حكومية لتنفيذ مشروعات إعادة الإعمار. وتعد ميزانية هذه الفرق لإعادة الإعمار صغيرة بيد أنها تتمدد حيث أن تكاليف مواردها البشرية تدرج في إطار ميزانيات الدفاع العسكري.

وقد أعريت منظمات المساعدة المدنية في أفغانستان عن تشككها بعد قصير من إعلان وزارة الدفاع فكرة فرق إعادة إعمار الأقاليم في نوفمبر ٢٠٠٢. وفي يونيو ٢٠٠٣ كورت أكثر من سبعين منظمة إغاثة دولية عاملة في أفغانستان علانية أن أفغانستان تواجه أزمة أمنية وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام الدولي. وتقول الجهات المعبية للبحر أنه

ذلك، بوقت قصير تكوين فرق إعادة إعمار يقودها أمريكيون في شنود وباميان، وهرقة إعادة إعمار برطانية في مزار شريف. وتدرس ألمانيا ونرويجاً حالياً إدارة فرق مماثلة في حيرات وعاري. ويتألف قوام كل فرقة من ٦٠ - ١٠٠ من الجنود ومسؤولي الشؤون المدنية وموظفي المساعدات. وهم يواجهون احتياجات مختلفة لإعادة الإعمار وتهديدات أمنية. وبينما يسود إقليم باميان الهذوء النسبي وتقدم له المنظمات غير الحكومية خدمات جيدة، فإن منطقة حارديز شهدت اعتداءات عسكرية متكررة من جانب لوردات الحرب وطالبان الجديدة، ولا يتوافر سوى تواجد محدود فقط لمنظمات المساعدة. وفي مزار شريف توفق النزاعات بين زعماء الميليشيات إعادة الإعمار بينما تسمح القبضة الحديدية لإسماعيل خان على حيرات بإعادة الإعمار لكنها تتعدى في نفس الوقت على الصريات السياسية.

ومن النظرة الأولى، تبدو فرق إعادة إعمار الأقاليم استجابة مقبولة للتحديات الأمنية التي لا حصر لها التي تواجهها أفغانستان. ويعطيها حجمها الصغير مرونة للاستجابة بشكل

على الرغم من (أو ربما بسبب) الاهتمام العالمي المنصب على العراق، فإن إدارة بوش لا تزال بحاجة إلى قصة نجاح للحرب على الإرهاب. وتظل أفغانستان أفضل أمالها. وهي البعث عن دولة قابلة للنمو تحمي نفسها واستراتيجية خروج مقبولة، فإنهم ينظرون بكل أمل نحو يونيو ٢٠٠٤. نهاية عملية بوز والموعود المقترح لإجراء انتخابات عامة. كحلطة معتملة لإعلان «النجاح» في أفغانستان.

وفي أبريل ٢٠٠٣، أعلن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن فرقاً لإعادة إعمار الأقاليم يقودها العسكريون هي «أفضل شيء يمكن القيام به لتوفير الأمن في أفغانستان في نهاية المطاف. ويدفع هذا المقال بال صناعي السياسة الأمريكيين مضطرون في التنازل إذا اعتقدوا أنهم يستطيعون استخدام نموذج فرق إعادة إعمار الأقاليم لتحقيق نجاح سريع وريخس في أفغانستان.

هل يمكن توفير الأمن بأقل التكاليف؟

في فبراير ٢٠٠٢، قام الجيش الأمريكي بتدشين أول فرقة إعادة إعمار في جاريدين. وتلا

■ يجب أن يقصر العسكريون مشاركتهم في المساعدة على المواقف التي تعطيهم فيها القدرة اللوجستية أو انعدام الأمن قدرة فريدة على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين.

■ عدم توضيح الخطوط الماصلة بين العسكريين والجهات الإنسانية يعرض موظفي المساعدة المدنيين للخطر، ويضيق الطابع السياسي بل والعسكري على عمل المساعدة. ليس لدى فريق إعادة إعمار الأقاليم الخبرة أو التفويض لتسهيل عملية إعادة إعمار يقودها المجتمع المحلي

■ فرق إعادة الإعمار هي إشاعة لموارد نفيسة: إن إنشاء جندي أمريكي واحد على الأرض أعلى ٥٠ مرة من دفع راتب موظف مساعدة أفغاني كبير يعمل لحساب منظمة





غير حكومية أو الحكومة الأفغانية.

اعتقد البعض أن المنظمات غير الحكومية ساذجة بل وإفريقية وأن للحكومات الملائحة في أوضاع ما بعد النزاع مصلحة مشروعة في تشجيع أهداف سياسية وأمنية بشكل علني. وقد سمعت بعض المنظمات غير الحكومية في أفغانستان جاهدة لتنفيذ الانتقال من أيام الأزمة الإنسانية عندما رفعت بوضوح راية المعاد

يتفق مع المنظمات غير الحكومية على ما يجب وما لا يجب أن تكون عليه. وتتطور المنظمات غير الحكومية في أفغانستان حتى الآن أن تستمع إلى ضابط عسكري وهو يصنف فرق إعادة الإعمار بأنها استجابة دولية كافية للاحتياجات الأمنية العالية لأفغانستان. وحتى فرق الإعمار ذاتها تقر بأن دورها ليس هو حفظ السلام، أو حماية المدنيين، أو نزع أسلحة الميليشيات، أو التدخل عسكريا بين

**إن فرق إعادة الإعمار لا تملك قوة التدخل مباشرة** تلك الموارد ولا التفويض للقيام بذلك.

وبيضا تزداد الميليشيات قوة بفرض ضرائب وجمارك غير قانونية، فإن فرق إعادة الإعمار لا تملك قوة التدخل مباشرة. كما أنها لا تستطيع منع الزيادة الكبيرة في أعقاب سقوط نظام طالبان في زراعة الأفيون وإنتاج الهيروين. وهي عاجزة عن استبعاد قوات الائتلاف لتوفير المساندة العسكرية والعمل في ظل سلاسل قيادة مختلفة تلتقي فقط على أعلى المستويات. وفي وجود أقل من فرد واحد من أفراد فرق إعادة الإعمار لكل ٥٠ ألف أفغاني، فإن تفويضها يقتصر على التفاوض، وجمع المعلومات الاستخبارية، ومشروعات إعادة الإعمار الصغيرة، وأشكال أخرى من الأعمال التي تكسب العقول والقلوب.

السياسي بمنأى عن المانحين وطالبان، واليوم توجد حكومة شبه شرعية تؤدي وظائفها بريد المجتمع الدولي تقويتها. وتريد جهات مانحة مثل وكالة التنمية الأمريكية أن تعمل المنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الحكومة الأفغانية والقوات الأمريكية، وأن تكسب الدعم السياسي للمانحين، وأن تخلق أي مستوى من عدم التصديق بأن حكومة قرصاني لن تمر طويلا. ويطلب من هذه المنظمات ألا تقلل حسب الأبعاد السياسية لعملها (الذي هو عدل) ولكن إخضاع مهامها لمكاهمة الفقر لأهداف سياسية وأحيانا عسكرية أكثر اتساعا وشمولا (وهو ما قد لا يكون دائما عادلا أو ذكيا).

**مشكلات تتعلق بفرق إعادة إعمار الأقاليم**

بعد ستة أشهر من تشييدها، فإن فرق إعادة إعمار الأقاليم لا تزال تؤدي عملها وتأخذ في التوسع في نفس الوقت. وعلى الرغم من حقيقة أنه لا يمكن هناك تحليل حاد للتأثيرات، فإن المانحين الدوليين أعلنوا أنها نموذج ناجح في واقع الأمر. ويشكل متزايدا، فإن انتقاد فرق إعادة الإعمار لا يتعلق بمهامها - أيا كانت عيوبها، فإنها تظل جزءا صغيرا من كلتا معادلتها إعادة الإعمار والأمن - ولكن بما ليست عليه.

ومن سبيل المفارقة، فإنه يبدو أن العسكريين

يمكنهم، على الرغم من ذلك، الحديث عن «تواجد جنود على الأرض في كل أنحاء أفغانستان» مع استرضاء أفراد الشعب في نفس الوقت بإعلان أنهم لا يتفقون أموال الضرائب التي يدفعونها ولا يتعاملون بأرواح قوات كثيرة جدا مثلما سيكون الحال في وجود قوة حفظ سلام تقليدية كبيرة النطاق. وبإمكان هؤلاء الإشارة إلى الكيفية التي تساعد بها فرق إعادة الإعمار ليس فقط في تحقيق الأمن ولكن أيضا في إعادة بناء أفغانستان (حتى على الرغم من أن الميزانية العالية لفرق إعادة الإعمار أقل من واحد على ألف من احتياجات إعادة إعمار أفغانستان).

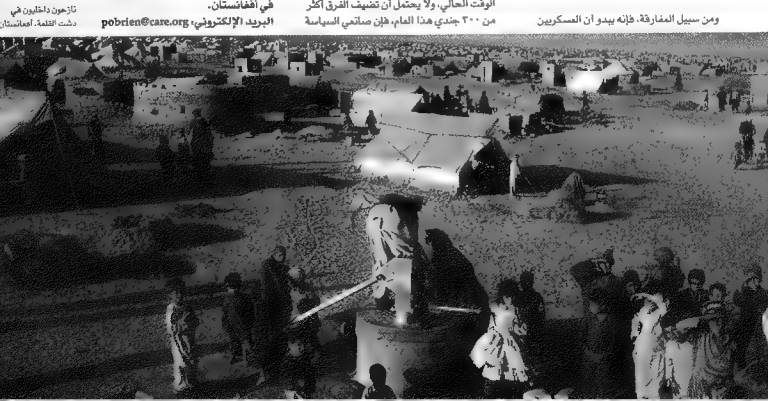
كل هذه البداية لن تكون بدون تكلفة. في ١١ أغسطس تولى حلف الناتو قيادة المساعدة الأمنية الدولية في كابول. وإذا لم تكن فرق إعادة الإعمار قائمة فإن الناتو ربما كان سيفكر بجدي في مد تفويض القوة إلى ما وراء كابول؛ والمنظمات غير الحكومية التي طالما طالبت بتوسع قوة المساعدة لا تزال تأمل في أن يحدث ذلك. ولكن بإعلان قصة نجاح فرق إعادة الإعمار فإن الأفغان قد ينتهي بهم المطاف بفقدان هذه الفرصة الحاسمة من أجل قيام جهد دولي يستخدم موارد بصورة أكثر ملامة لتوفير أمن حقيقي للناس العاديين.

إن خروج أفغانستان من العنف بنجاح يتعرض لتهديد، والسلام يعتمد على التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في ملء الفراغ الأمني. وسوف تساعد استجاباتنا في تحديد بنود العلاقات الدولية. ليس للأفغان خصب وإنما أيضا لكل من يعيش في خوف من العنف، وهؤلاء سيكونون في نهاية الأمر الحكم الحقيقيين على قصة «نجاح» أفغانستان.

**بول أوبرين**

ممنسق التأهيل لمنظمة كير انترناشيونال في أفغانستان.

البريد الإلكتروني: [pobrien@care.org](mailto:pobrien@care.org)



تأخرون داخلون في دشت القلعة، أفغانستان.



# ما بعد محو أمية اللاجئين والنازحين الداخليين في السودان

بقلم: هاشم أبو زيد، وناعومي لوكود، ورشيدة عبد المطلب، وتوني رايتسون

انشطتها التعليمية.

أنشأ المشروع ٢٨ «حلقة» بين اللاجئين والنازحين داخليا ينتمي لمعضيتها نحو ١٨٠٠ شخص تجمع الغالبية العظمى منهم بين عضوية الحلقات والقيام بنشاط محلي إضافي - بناء نظم للصرف الصحي، تنفيذ أنشطة تدر دُخلًا، وزيادة التوعية. وعلى أساس فردي يكتب الناس الآن رسائل لأفراد أسرهم، ويقراون لأطفالهم، ويقراون الصحف ويعلمون بقية أفراد الأسرة القراءة والكتابة.

وقامت المنظمة بتجنيد موظفي اتصال محليين من المخيمات والمستوطنات، ودربتهم على اختيار المشاركين وتسهيل تطوير الحلقة، وتشجيع المشاركين على الكتابة والقراءة وتحرير رواياتهم. وتم تشجيع موظفي الاتصال في البداية على جمع المشاركين في حلقات تركز على انشطة القراءة والكتابة في أوقات وأماكن محددة. وقد أعطاه ذلك شكلا غير مقصود بدا متمشيا مع المطالب الأولى لبعض المشاركين (خاصة الموجودين في مناطق حضرية) من أجل اتباع أسلوب تعلم أكثر رسمية

سميرة،

مخيم كركورا للاجئين

لقد ساعدتها الحلقة في الشعور بالثقة وهي تتبادل الأفكار مع صديقاتها. وهي تقول أيضا إن الصديقات توصلن لبعضهن البعض كيفية تحسين الكتابة بخط اليد والمهارات الأخرى. وهي تعرض على صديقاتها ما تعلمته في الحلقة وتساعدن على التعلم.

يعيش آلاف اللاجئين، كثير منهم من مبعدي الجيل الثاني أو الثالث، في مخيمات للاجئين في شمال شرق السودان. وقد فر ملايين السودانيين الجنوبيين إلى الشمال حيث تتناثر مستوطنات النازحين داخليا حول أطراف المراكز الحضرية.

حلل فصول التعليم المباشر للكبار. وصلت المنظمة إلى أكثر من ستة آلاف متعلم.

وعلى الرغم من النجاحات الأولى، ظلت هناك حواجز أمام التعلم. لم تكن هناك متابعة لفصول محو الأمية ولم تكن هناك «خطوة تالية». وبمجرد انتهاء دورات التعلم تم اعتبار الأشخاص معلمين بالقراءة والكتابة وتوقف تقديم التعليم. لقد جعل نقص التشديد في مواد القراءة والكتابة للمتعلمين الجدد واستخدامهم الاجتماعي من المستحيل في واقع الأمر تطبيق مهاراتهم الجديدة.

التعلم من أجل بناء الثقة

رداً على ذلك، قادت كلية التوعية الدولية ومنظمة التعليم المفتوح بالسودان مشروع «بناء» التعلم في السودان مع مطبعة المنظمة. ويمكن المشروع المرتبط بفترة ما بعد محو الأمية اللاجئين والنازحين المتعلمين حديثاً من كتابة ونشر رواياتهم الخاصة في شكل كتب، ومجلات، ونشرات. ويسعى المشروع لتشجيع القراء النازحين على القراءة بشكل يومي. ومن بدايات متواضعة أصبحت مطبعة المنظمة ناشرا تعليميا تجاريا متكاملا يحقق دخلا لتزويد المنظمة بقاعدة أكثر ائلا، على

تفتقر كلتا الجماعتين من الأشخاص النازحين إلى الحصول على

القسم، الكافي من التعليم. فاللاجئون والنازحون داخليا على حد سواء مستبعدون من التعليم الرسمي وقرص العمل بسبب حواجز اللغة، والتعامل بسبب النوع/العرق، والافتقار للمهارات الأساسية

وهي العالم العربي. ركزت برامج محو الأمية بشكل تقليدي على المدارس. وتم إعطاء البالغين الذين لم يدخلوا المدارس فرصة ثانية وواجهوا غرف دراسة، وصفوفاً من الأدرج، ومدرسين، وكتباً مقررة، ووسائل تدريس مستمدة من علم أصول التدريس للأطفال. واتسمت حملات التوعية واسعة النطاق - التي سجلت أسماء الاميين في فصول محو الأمية لفترة قصيرة - بارتفاع معدل العودة للأمية مرة أخرى، وذلك بسبب فقر الأنشطة في فترة ما بعد محو الأمية.

وقد تأثرت البرامج الأحدث سطرية تعليم الكبار التي تعتبر البالغين موجهين ذاتياً وقادرين على اتخاذ قرارات، وتركز أساليب هذه الطريقة - التي تنتقل من حجرة الدراسة والأساليب التي تناسب الجميع إلى تعليم الكبار، بصورة أكبر على العملية وبدرجة أقل على المحتوى.

ومع تزايد إدراك المنظمات غير الحكومية والحكومة السودانية للمشكلات التي تواجه برامج محو الأمية والحاجة إلى تطوير استراتيجيات ملائمة لفترة ما بعد محو الأمية، بدأت منظمة التعليم المفتوح بالسودان تلعب دوراً محورياً. وتعمل هذه المنظمة التي أنشأتها كلية التوعية الدولية (مقرها المملكة المتحدة) في عام ١٩٨٤ مع المنظمات غير الحكومية وجماعات النازحين لتشجيع وتقديم عدد من برامج التعليم المفتوح وغير الرسمي، ومن

مشاركات في دورة تعليم الكتابة لمطبعة كلية التوعية الدولية





- قبل الفئات المختلفة للمشاركين؟
- كيف يتطور عمل مسئول الاتصال بالمجتمعات المحلية؟
- كيف يمكن توسيع نطاق المزيد من أنشطة «التوعية» المتكاملة مع الاستمرار في السماح بالتركيز على خبرات المشاركين في القراءة والكتابة؟
- هل نحن نحقق تمكيناً تطبيقياً - عمل تحريري مع إدراك ووعي اجتماعي؟
- هل السياقات المختلفة تري بقاء وتطور مجموعات مختلفة من المشاركين بأساليبها الخاصة والفريدة؟
- كيف يجب أن نشمر إذا تحركت المجموعات في اتجاهات مختلفة تماماً باستخدام تعلمها التطبيقي؟
- هل يظل هدف تحريك المجتمع المحلي هو نفس هدف المشروع؟
- إذا كنا مشروعاً، وإذا كانت هناك عملية أو نظام لفترة ما بعد موجو الأمية، متى سيأتي الانتهاء؟

إن مشروع «بناء التعلم في السودان مع مطبعة المنظمة» يعد نموذجاً له قوة الدفع الخاصة به، وهي دفع أوجدته وتمثلتها المجتمعات المحلية ذاتها، وترجع ملكية المشاركين للمطبعة إلى حقيقة أن كلماتهم تحولت إلى نصوص مادية، ومشورة وموزعة على نطاق واسع. إن أصواتهم وكلماتهم موجودة في هذه النصوص لأشخاص أمثالهم حروماً في السابق من حرية الدخول إلى عالم القراءة.

هاشم أبو زيد

معلم كبار سوداني محنك البريد الإلكتروني: hashimassafi@hotmail.com

رشيدة عبد المطلب  
مديرة منظمة التعليم المفتوح بالسودان،  
الخرطوم البريد الإلكتروني:  
solo123s@hotmail.com

ناعومي لوكوود  
منسقة المشروعات بكلية التوعية الدولية،  
كامبريدج، المملكة المتحدة  
(www.iec.ac.uk)  
البريد الإلكتروني: naomi@iec.ac.uk

توني ريتسون  
مستشار تعليمي (يعمل لدى كلية التوعية الدولية) البريد الإلكتروني:  
tony.richard@xtra.co.nz

١ المزيد من المعلومات عن نظرية تعلم الكبار، انظر  
www.andmaggie.net

تتجاوز قدرة المشروع على الوفاء بها. أما التحدي الذي يواجه المشاركين أنفسهم فهو تلبية هذه التوقعات بشكل خلاق. لقد تمت المجموعات وتطورت من طلقاتها الذاتية التي دعمتها الأسس المهارية لديهم ورؤيتهم. وأصبحت هذه بدورها أساساً مناسباً لتبني عليه مبادرات توعية متكاملة أخرى، بما في ذلك مشروعات لتوليد الدخل تتوافر لها احتمالات نجاح كبيرة. ويتناقض هذا مع السيناريو الأكثر شيوعاً لقيام وكالة توعية «بابتكار» مبادرة توعية (مثل مشروع لتوليد الدخل أو للتنمية) وفرضها على مجموعة «تشكلت لهذا الغرض».

لقد شهد المنهج الذي استخدمه هذا المشروع ظهور مجموعات غاية في التنظيم والتركيز

### أشيريم، مستوطنة دار السلام للنازحين داخلياً

«لقد حسنت منظمة التعليم المفتوح حياتي وبالتالي حياة آخرين».

منذ أن أصبحشيريم مسئول اتصال بمجتمعه المحلي أصبح وثاقاً من نفسه. وهو يقوم بتسهيل عمل الحلقات في فترة ما بعد موجو الأمية. كما أنه يشهد العلاقات لتغيير المجتمع من صرف العياد والنظافة ومروراً بالصحة وإنهاء بأنشطة التعليم الأكثر اتساعاً. أنه ملتزم بتغيير حياة الناس، وهو يشتر أن زوجته كانت أمية، لكنها تشارك الآن في الحلقة. وقد أحضر خبراء ليتحدثوا إلى أفراد الحلقة عن مسائل صحية وتعليمية، وبات يقيم علاقات مع منظمات أخرى.

والتأهيل قامت بتحديد احتياجاتها ووضعت هيكل الإدارة الخاصة بها لتتاسب احتياجاتها. وقد بدأت المجموعات والمجتمعات المحلية في الحصول على رأسمال اجتماعي ومالي. ويتركز التحدي الذي يواجه المشروع الآن على كيفية العمل مع المشاركين المحتملين الذي قد يهرون رأسمال مالي.

ويواجه المشروع مجموعة من المازق والتساؤلات:

- هل سيتمكن الحلقات من الاستمرار في شكلها الحالي؟ كيف ستتطور؟
- هل لنا أن نخلق بشأن طلب استقرار عضوية المشاركين، أم نقبل بنوع أكثر ميوعة بكثير من العضوية أو الانتماء من

من نوع تعليم حجرات الدراسة يمنع شهادات كفاة لدى استكمال الدوره.

اتسمت بالبطء عملية زيادة أعداد الحلقات، والتوسع في أنواع أنشطة القراءة والكتابة وتلك التي تقوم على المناقشة، وإنتاج مخرجات من شأنها تشجيع بذل طاقة تحريكها دوافع داخلية ومن ثم القضاء على المطالبية بشيء أكثر «درسية». وعلى الرغم من ذلك، فبمجرد أن أدت الأفكار التي انتجتها الحلقات إلى نشر روايات وتنظيم حملات تحفيز داخل المجتمعات المحلية، زاد اهتمام ودافع المشاركين والمشاركين المحتلمين بشكل مؤثر. وقد ماتت الرغبة من أجل توافر شكل رسمي ومنع شهادات مودة طليعية بعد أن تجاوزتها الفوائد الواضحة للأنشطة التي أدت إلى تعزيز الاعتماد بالنفس لدى الفرد والمجتمع.

وقد كان حجم ونطاق الكتابات التي تم إنتاجها في المجموعات قيد مثيرين، حيث باتت مئات الروايات الشخصية تكتب بلفات عديدة. إن عملية تفويض شاملة تمكن أفراد المشروع والمستهدين منه من اختيار أي الروايات التي سيتم نشرها وأصبح بالإمكان ملاحظة روح جديدة من الثقة بالنفس والدافع الذاتي والتنسيق. ويعد هذا الشكل من التعليم التطبيقي لبناء الثقة تمكيناً وليس مجرد عملية مساعدة.

وفي الأعوام الأخيرة قاد مشاركون من حلقات الجيل الأول من المستمعين وأصحاب الرؤى (المعروفون باسم قادة المجموعات) مجموعات توسع مع الاحتفاظ ببعضيتهم في حلقاتهم الأصلية. وقد زاد نطاق الأنشطة داخل مثل هذه المجموعات ليشمل: تحديد وتصميم مواد القراءة، تقييم ريفي بمشاركة الأفراد، عمل المجتمعات المحلية، توليد الدخل، تنظيم المحاضرات، جمع معلومات تتعلق بـ PRA، وتوزيع مطبوعات التعلم. ولا تزال بنود قائمة الأنشطة آخذة في الزيادة.

وقد أصبحت مجموعات المشاركين، على الرغم من أنها لا تزال نشطة بوضوح في الكتابة والقراءة، أكثر قدرة على الاتصال والتوعية بشكل جماعي. ويتحدث زعماء المجتمعات المحلية والمشاركون أنفسهم عن «المرحلة» التي أعطتها أنشطة المجموعات إياهم. أصبح الأفراد يتعلمون، أحياناً للمرة الأولى، مهارات التعاون والتنظيم، وتحديد المشكلات، والتخطيط.

### التحديات والاكتشافات

يمثل أحد الاخطار التي تواجه كفاة مشروعات ما بعد موجو الأمية في أن توقعات المشاركين



# وعود بلا حلول: ترك اللاجئين العراقيين في وضع حرج في لبنان

بقلم: بشير عصمت، مايكل كاجان، سميرة طراد

## أدى القرار الأمريكي بوقف إعادة توطين اللاجئين في أعقاب اعتداءات ١١ سبتمبر إلى ترك اللاجئين العراقيين في لبنان في حالة يائسة.

الكافية. وقد أدركوا أن الولايات المتحدة أحسنت في الوفاء بالتزاماتها بتوفير المساعدة أو منح تمويضات عن التأخير غير المتوقع في إعادة التوطين. وقال أحد المراهقين «إن الولايات المتحدة تعرف معاناتنا جيداً». ولم ترسل الولايات المتحدة أي خطابات للمراهقين تحظرهم فيها بالمدول عن موافقتها. وقال عراقي آخر «بسبب وعدهم تركوني أغرق في الآمال».

ومع ازدياد فرصة نشوب حرب في العراق في مطلع عام ٢٠٠٢، تسامد اللاجئون العراقيون في لبنان عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبلهم بعد ذلك على الإطلاق. وبعد الحرب، أعلنت المفوضية العليا للاجئين عن خطط أولية لإعادة العراقيين إلى وطنهم، ونظمت الحكومة اللبنانية عملية إعادة أكثر من ألف عراقي إلى وطنهم.

وفي نهاية الأمر، بدأت الولايات المتحدة في السماح للعراقيين الذين سبقت الموافقة عليهم بالسفر من لبنان ولكن بخطي بطيئة للغاية. وفي عام ٢٠٠٢، توجه ٢٧ لاجئاً عراقياً إلى الولايات المتحدة، تلاهم ٥٩ في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإنه في يوليو ٢٠٠٢ كان ١٩١ عراقياً في لبنان واقتت الولايات المتحدة عليهم بشكل غير نهائي لا يزالون في انتظار رد رسمي حول موعد السفر أو ما إذا كانوا يستطيعون ذلك.

وثيرز دواعي القلق التي أثارها اللاجئون العراقيون في لبنان الحاجة لإصلاح نظام الحول الدائمة

- يجب أن تقوم المفوضية العليا للاجئين والحكومات بتبسيط الأسلوب الذي يعاملون به اللاجئين وأن يمنحوا لهم بأن يكونوا سامعي قرارات مطلقين في عملية إعادة التوطين.
- يجب أن تقوم المفوضية العليا والدول المشاركة في إعادة توطين اللاجئين بصياغة ميثاق للملاقات مع اللاجئين بحكم الاتصال معهم أثناء عملية إعادة التوطين، والموافقة عليه.
- يجب أن يضمن مثل هذا الميثاق تزويد اللاجئين بمعلومات كاملة عن الإجراءات والجدول الزمني المتعلقة بإعادة توطينهم

وبالنسبة للاجئين الآخرين الذين أحالتهم المفوضية في الشرق الأوسط، فإن اللاجئين في لبنان انتظروا زيارات دورية من مسؤولي اللجوء الأمريكيين. وتلقى اللاجئون الذين وافق عليهم مسؤولو اللجوء الأمريكيون في عام ٢٠٠١ خطابات قال فقط إن «ضابط الهجرة قرر قبول الحالة بشكل غير نهائي لحين إتمام إجراءات ما بعد المقابلات». وعادة ما شملت هذه الإجراءات قرراً صحياً وأمنياً. وتعتبر إعادة توطين اللاجئين أمراً اختياريًا في القانون الدولي، وتحفظ الحكومات بسلطة وقف العملية في أي وقت. وبعد الحادي عشر من سبتمبر، توقفت عملية إعادة التوطين الأمريكية في لبنان تقريباً. وعلى الرغم من استئناف عمليات المعالجة من دول أخرى في الشرق الأوسط في ربيع ٢٠٠٣، فإنه بحلول ربيع ٢٠٠٣ لم يعد أي مسؤول لجوء أمريكي إلى لبنان.

### وعدود متكون بها ؟

في مايو ٢٠٠٣، أجرى مركز الحدود في بيروت مقابلات مع عشرين لاجئاً عراقياً أحيلوا إلى الولايات المتحدة، تلقى ١٦ منهم خطابات موافقة غير نهائية. وأدعى جميعهم تهرباً من السفر وشيك في عام ٢٠٠١، واتخذوا قرارات بناء على ذلك. وكلفهم هذا غالباً فقد استقالوا من وظائفهم، وبيعوا أو تغلوا عن ممتلكاتهم، واشتروا حوائط للسفر، وأخذوا قروضاً. وكان أكثر التعليقات شيوعاً بينهم هو أن أمريكا قدمت لهم موعداً، ويجب أن يتشي

ويذكر هؤلاء العراقيون، عندما زاروا مكتب المفوضية العليا في بيروت للحصول على معلومات، أن المفوضية أعادتهم بمعلومات غامضة، أو ناقصة، أو غير دقيقة. وقال معظمهم أنهم تمكروا فقط من التحدث مع موظف استقبالي، أو حارس، أو شرطي عند بوابة المكتب. وقد اشتكوا من أن المفوضية ونظام الأمم المتحدة بشكل عام لم يمثل مصالحهم بالدرجة

لم يوقع لبنان على معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، ويخش اللاجئون في حالة خوف من الاعتقال والاحتجاز. وليس للاجئين المقيمين في لبنان الحق في الحصول على تصاريح إقامة أو عمل، وتقدم المفوضية العليا للاجئين للحد الأدنى من المساعدة المالية. ويعيش معظم هؤلاء على الاقتصاد غير الرسمي. ومنذ أغسطس ٢٠٠٠ تم ترحيل مئات العراقيين من لبنان إلى العراق، من بينهم عشرات من اللاجئين وطالبي اللجوء المستترف بهم.

وعلى الورق، يبدو اللاجئون العراقيون في لبنان مرشحين أساسيين لإعادة التوطين في بلد ثالث. وهو أحد ثلاثة حلول دائمة للاجئين تسعها المفوضية العليا للاجئين. وتتمثل سياسة المفوضية أولوية كبرى لإعادة التوطين من دول تهدد اللاجئين بالترحيل. ومع ذلك، فإن التزام المفوضية بالسمي لإيجاد حلول دائمة لا يوازيه حق فعلي في التمتع بواحد من هذه الحلول. وغير مطلوب من أي بلد قبول إعادة توطين لاجئين طلبوا الحماية أولاً في بلد آخر.

وتعد برامج إعادة التوطين للاجئين الذين لا يستطيعون إيجاد حماية في البلد الأول الذي يصلون إليه منفصلة عن نظم اللجوء العادية التي تليقها حكومات كثيرة في حالات الأشخاص الذين يصلون إلى شواطئها مباشرة. ومن ثم فإن اللاجئين الذين يصلون إلى لبنان يواجهون نوعاً من نظام حماية مواز به حواجز إضافية تبتني اجتيازها.

وبالنسبة لطلابي اللجوء، في لبنان، فإن الخطوة الأولى على الطريق الطويل والمتعني إلى إعادة التوطين هي تحديد وضع اللجوء. وفي عام ٢٠٠١، قبل مكتب المفوضية العليا في بيروت ٢٤٪ من طالبي اللجوء العراقيين. وبعد ذلك تدرس المفوضية ما إذا كانت ستستقبل اللاجئين إلى دول ثالثة لإعادة توطينهم. ومن بين ٦٥٢ عراقياً أعادت المفوضية توطينهم في عام ٢٠٠١، ذهبت الأغلبية إلى الولايات المتحدة.



مايكل كاجان: محامي ومستشار لدى مركز الحدود. البريد الإلكتروني: mikekagan@fastmail.fm

مركز الحدود: هو هيئة استشارية وبحثة مستقلة تقدم خدمات مهنية للأشخاص المهشين.

لتقديم حلول بصورة فعّلية.

بشير عصمت: أستاذ علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية. البريد الإلكتروني: bashiros@hotmail.com

سميرة طراد: مديرة مركز الحدود في بيروت. البريد الإلكتروني: frontierscenter@fastmail.fm

1 النظر العدد 18 من للنشرة، ٤٨-٤٩.

- وإخطارهم بأي تغييرات. يجب أن تقدم المفوضية العليا المشورة الدورية للاجئين، وتسمح لهم بمقابلة مسئولين مطلعين، والحصول على معلومات عن الخطوات التي تتخذها الوكالة لإيجاد حل.
- يجب أن يعمل المجتمع الدولي المزيد لملاء الفجوة بين وعد الأمم المتحدة بالسعي لإيجاد حلول للاجئين واستعداد الحكومات

## تسوية النزاعات المتعلقة باللاجئين في إيران

بقلم: فاطمة كايهانلو، هاني منصوريان، نجار عظيمي

تشتهر النظم القانونية بأنها لا تميل إلى مساعدة اللاجئين. هل توجد وسائل بديلة للحكم في النزاعات القانونية المرتبطة باللاجئين؟

بعد اللجوء) وسيلة لتقديم استشارة قانونية مجانية للاجئين الأفغان الذين لن يتمكنوا بغير ذلك من إثبات حقوقهم. ونشأت هذه اللجان من اعتراف في مطلع التسعينات بأن تقديم المساعدة القانونية التقليدي للاجئين الأفغان يعد أمراً مستحيلًا بسبب تكاليف التعامل مع عدد هائل من القضايا. وبكبدل متاح، تم تطوير فكرة استخدام لاجئين أفغان لديهم مهارات قانونية أو مهارات في تقديم المشورة لتقديم مساعدة لأقربائهم. وطبقاً لاتفاق ثلاثي حول إجراءات إعادة التوطين وبقعه المفوضية العليا للاجئين، وحكومتا إيران وأفغانستان تم إنشاء أول لجان في مشهد في عام ١٩٩٣. وسرعان ما امتدت الفكرة التي أيدها حزب الوحدة (ائتلاف أحزاب سياسية شيعية أفغانية شكلته الحكومة الإيرانية) إلى مناطق أخرى من إيران فيقيم فيها لاجئون أفغان. وفي عام ١٩٩٤، تم إنشاء لجنة ثانية - مقرها في السفارة الأفغانية في طهران

وفي إيران، الدولة التي تكثف نظمها السياسية والقضائية جوانب غموض لا حصر لها، لا تستطيع إلا قلة أن تدفع لتمام محام. وهم يخشون أن يعاملوا بشكل غير عادل في المحكمة بسبب وضع الهجرة المثير للريبة الخاص بهم وبسبب فروق الاختلاف الأخرى. وفي غياب بديل لإجراء قضائي، يهين الأفغان أنفسهم لاستقبال مصيرهم أو قد يشروعون في اتخاذ أعمال تؤدي إلى السجن أو إعادة التوطين بالقوة.

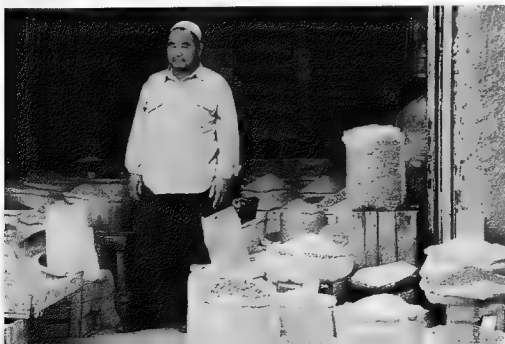
وتعد اللجان القانونية الخاصة لتسوية النزاعات الخاصة باللاجئين الأفغان (والتي نسميها فيما

هل يمكن تطوير نظم وساطة ذات حساسية لقيم الثقافات التي تقوم على أساس قبلي ولكنها تتماشى مع ذلك مع الأعراف القضائية للبلد المضيف؟ لقد ابتكرت إيران، التي استضافت طيلة عقدين واحداً من أكبر السكان اللاجئين في العالم، أسلوباً يمكن أن تقلده الدول المضيفة الأخرى.

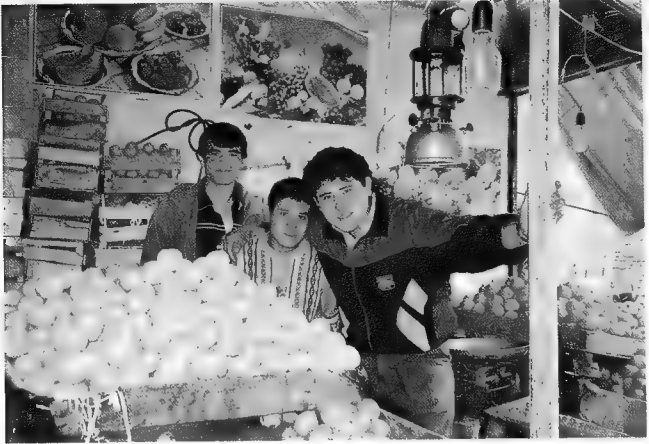
وبعد عدم التيقن والمخاوف التي تعيق بالعمليات القضائية هو العرف السائد بين أعضاء الجماعات الاجتماعية التي تفقد وضعاً قانونياً رسمياً. وهي كثر ما تعاني من نسب مرتفعة من الأمية، والاستفادة الهائلة من الخدمات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي الذي تولد نتيجة الاضطراب، والقلق، واضطراب الشد العصبي بعد الإصابة بالجروح، وجنون العظمة و/أو الشومر بذنب المأثم.

هذا ولا يدع اللاجئين الأفغان في إيران استثناء. ولأن حجم شكوكهم وعدم تقيّنه كبير (هل لي الحق في المطالبة؟، هل يبدو ظلمي معقولاً؟، إذا لم أكسب، ماذا سيفعلون بي - يحتجزونني - يجلدونني، يميّدون تومليني؟) فإن معظمهم يتردد عن المخاطرة بالدخول في أي ساحة قضاء رسمية. ولأنهم جاؤوا من مجتمع يتم فيه حل معظم الخلافات عن طريق وساطة الأكبر سناً، فإنهم غير متادين على مفهوم الإجراء القضائي.

تأجرو من اللاجئين الأفغان سوق جوشهر، مشهد- إيران







إلى حكم معادل. وتقوم اللجنة بتقديم المشورة حول الأمور الإجرائية وتوضيح مخاطر التقاضي. ويرجع للأطراف حرية تقرير ما إذا كانوا يرغبون في الذهاب للمحكمة.

### ختام

تمثل هذه اللجان وسيلة مثالية ذات فعالية في التكامل لحل النزاعات لأولئك الذين يمد وضعهم غير مستقر في بلد مضيف. وتبقى اللجان على المرونة المحلية فيما يتعلق بهياكل عضويتها، وعلاقتها بالحكومة، وكيفية الشروع في حل النزاعات، وهي تسد ثغرة مفيدة للمجتمعات المحلية التي لا يكون الأشخاص فيها على علم بحقوق المواطنة وبحشون كلا من نتائج الغضب من أقاربهم والمعاناة من التمييز في النظام القانوني الإيراني الرسمي.

فاطمة كايهانلو

طالبة تحضر للدكتوراه في القانون الدولي بجامعة طهران. البريد الإلكتروني: noushinke@hotmail.com

هاني منصوريان

ناشط وباحث بمنظمة غير حكومية. البريد الإلكتروني: ehya@parsonline.net

نجار عطيمي

صحفي. البريد الإلكتروني: neg@stanfordalumni.org

مستشار قانوني من الرجال أنشأت السفارة الأفغانية لجنة نسائية.

وتقدم المفوضية العليا للاجئين بعض الدعم الإداري والتسقي. وبعض أعضاء اللجان يعملون لديها. وفي مشهد، يحضر مستشار قانوني دائم من المفوضية كافة الاجتماعات. وإذا لم يتمكن أعضاء لجنتي طهران من إيجاد حل مناسب، أو إذا ما رأوا ضرورة اتباع الإجراءات الرسمية، يتم استدعاء مستشار قانوني تابع للمفوضية للاتصال بالسلطات ذات الصلة. ويعتزم المستشار القانوني للمفوضية دمج أنشطة لجنتي طهران في منظمة غير حكومية مسجلة لإعطائهما وضعاً قانونياً رسمياً

يوجد مقر لجنة مشهد في مكتب شئون المعتززين والمهاجرين الأجانب، ويرأس قاضي إيراني اللجنة ويعمل مع إداري أفغاني ومستشار قانوني من المفوضية وأحد العاملين بالكتاب. وتلتقي اللجنة مرة واحدة أسبوعياً لمدة أربع ساعات حيث يعرض المدعون قضاياهم والأدلة الوثائقية كتابة. ولدي تلقى الشكاوى يدعو الرئيس الأطراف رسمياً للتوسط فيما بينهم. ويحضر ٩٠٪ ممن تم استدعائهم في الموعد المحدد. وفي حالة تسوية نزاع يتم التوقيع على ورقة تراضي. وإذا لم يكن المدعون راضين عن النتيجة يجوز لهم أن يطلبوا نظر دعوام أمام المحاكم الإيرانية. وعلى الرغم من ذلك، فإن حقيقة وجود قاض إيراني كمضو للجنة يردع الكثير إذ يتوقعون احتمال أن تلخص المحكمة

- واعتبيتها بوقت قصير لجنة أخرى خضعت لإدارة حزب الوحدة في العاصمة الإيرانية.

وتلقت غالبية القضايا التي عرضت على اللجان نزاعات مالية وأسرية. كما أن اللجان نظرت في القضايا الحزائية وتلك التي كانت تدور حول نزاعات بين اللاجئين الأفغان والسلطات الإيرانية.

وتتمثل أهداف اللجان في:

- تزويد اللاجئين بالمعلومات والمشورة دون عائق لاستكمال تلك التي تقدمها المفوضية العليا للاجئين.
- رصد المشكلات القانونية وتعديد أصولها واستكشاف إمكانية الوساطة.
- ترتيب جلسات تناقش بين الأطراف المعنية، وكتابة رسائل، وتقديم المشورة بهدف الوصول إلى حل ودي.
- تقديم المشورة للاجئين حول الأمن الشخصي ومساعدة الرفاهية الاجتماعية.
- إحالة القضايا التي تحتاج إلى مشورة قانونية متخصصة.

وجميع أعضاء اللجان حاصلون على شهادات جامعية. كما أن اللجان تضم العديد من المحامين. وكان جميع أعضاء اللجان في البداية من الرجال، ولكن مع ازدياد عدد القضايا الأسرية وأحجام السيدات الأفغانية عن إثارة قضايا شخصية أو قانونية في وجود



Refugee Studies Centre,  
Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.  
Tel: +44 (0)1865 270722  
Fax: +44 (0)1865 270721  
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk



# «عملية حرية العراق» والمليونون لاجئ عراقي الوهميون

بقلم: نور الضحى شطي

## فضل معظم العراقيين البقاء في أماكنهم

بالدخول إلى مخيم اللاجئين الأردني في الرويشد، كيف توصلت منظمات المساعدة الإنسانية الدولية إلى هذه التنبؤات الغامضة؟ كيف تم حساب تقديرات المليون لاجئ، ولماذا تم قبول الأرقام بهذه السرعة؟

نحن نعرف الآن أن الحرب أدت إلى نزوح نحو ٣٠٠ ألف شخص داخل العراق، أساساً من العرب الذين أجبرهم نظام صدام حسين مؤخراً على الاستيطان في قرى كردية تحيط بمدينة كركوك في شمال العراق، وطلب عدد قليل نسبياً من الأشخاص اللجوء عبر الحدود الدولية، ومن هؤلاء ذلك كانوا أساساً رعايا دول أخرى كانوا يقيمون في العراق.

ربما تمثل الخطأ الجوهري في افتراض أن مواطنين عراقيين سيتركون ديارهم بمجرد بدء الهجمات العسكرية الأنجلو أمريكية، وبالتالي لمعظم العراقيين، لم تكن «عملية حرية العراق» حملة تحرير ولكنها هجوم استعماري جديد على وطنهم. وفضل معظم العراقيين البقاء في أماكنهم، بالاختفاء بين جدرانهم الصميين وأقاربهم، تأمين ممتلكاتهم وتأكيد عراقيتهم. إن افتراض القرب بأن العراقيين ربما يفرون عبر الحدود الدولية بحثاً عن سلامتهم الشخصية لم يهودن بعد ذلك لاسترداد ممتلكاتهم كما يمكن افتراضا بحسب له عراقيون كثيرون أو عرب من أجل ذلك الأمر. إن دروس فلسطين كانت ولا تزال محفورة في النفس العربية. إذا هربت من حرب في وطنك فإنه قد لا يسمح لك بالعودة عندما ينتهي القتال.

نور الضحى شطي

نائب مدير مركز دراسات اللاجئين، البريد الإلكتروني: dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk

المفوضية بتخزين مواد إغاثة في ميناء العقبة الجنوبي جاهزة للإرسال الفوري إلى الرويشد إذا ما ثبت أن ذلك ضروري، وفي إيران، أعد المكتب الحكومي للمقترين والمهاجرين الأجانب عشرة مواقع للمخيمات بمساعدة المفوضية العليا. وتم تزويد أربعة من هذه المواقع برافق أساسية مثل الصرف الصحي، وخدمات المياه، وكان بوسعها استضافة ٦٠ ألف لاجئ في البداية.

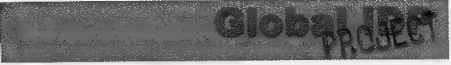
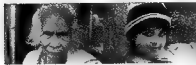
وعلى الرغم من التنبؤات الكثيرة، لم يهجر أي لاجئين عراقيين الحدود إلى داخل إيران، وعلى الرغم من ذلك، تجمع قرابة ثلاثين ألف عراقي بالقرب من الحدود عند بادرة في شرقي العراق وطلبوا المساعدة من إيران. وردت السلطات الإيرانية بإرسال أغذية ومياه وأدوية إلى الحدود حيث طلبت أن يتولى العراقيون الأكبر سناً مسؤولية توزيع إمدادات الإغاثة. وفي سوريا، هجر أكثر من مائتي عراقي الحدود ولجأوا إلى مخيم الحول، وربما كاستجابة لتحذيرات أمريكية بعدم وجوب توفير ماوي لأي عناصر موالية للجمهورية العراقية، تم إبعاد ٤٤ لاجئاً عراقياً، من بينهم ٢٣ مقلداً، بعد ذلك من مخيم الحول وبعيدوا إلى العراق. وكان جميع أفراد مجموعة اللاجئين هذه من سكان تكريت مسقط رأس صدام حسين.

وفي الأردن، وصل أكثر من ١٢٠٠ لاجئ إلى مخيم الكرامة الحدودي الواقع بين العراق والأردن، ووجدوا أنفسهم معاصرين، غير قادرين على العبور إلى داخل الأردن، وغير مستعدين للعودة إلى داخل العراق. كان هؤلاء بصفة أساسية رعايا دول ثالثة حوصروا في «أرض مشاع» أكراد إيرانيون، فرس إيرانيون، عرب، وفلسطينيون. وبعد شهرين من بدء «عملية تحرير العراق»، سمح لنحو ٥٥٠ فلسطينياً ومئات قليلة من لاجئين عرب آخرين

في نوفمبر ٢٠٠٢، صوت مجلس الأمن بالإجماع لمساندة قرار أنجلو أمريكي (رقم ١٤٤١) يطلب من العراق إعادة مفتشي الأسلحة الذين سحبتهم الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، وفي الشهر التالي، حسميا طلبت الأمم المتحدة، زود المسئولون العراقيون المنظمة الدولية بوثيقة تتع في ١٢ ألف صفحة تكشف النقاب عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفي ٥ مارس ٢٠٠٣، وبعد أشهر من الجهود الدبلوماسية المكثفة أصدر وزراء خارجية فرنسا، روسيا، وألمانيا إعلاناً مشتركاً ذكروا فيه أنهم لن يسمحوا باستصدار قرار ثان من مجلس الأمن يفوض استخدام العمل العسكري ضد العراق. تخلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن الأمل في الحصول على تأييد مجلس الأمن لشن حرب على العراق. وفي ٢٠ مارس، شنت الولايات المتحدة أول مجموعة من الضربات الجوية على بغداد لتبدأ «عملية تحرير العراق» رسمياً.

وخلال الفترة ما بين نوفمبر ٢٠٠٢، ومارس ٢٠٠٣ كانت هناك تقديرات بأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخل العراق وغير حدودها. وكانت المفوضية العليا للاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية قد قاموا باستعدادات لاستقبال هذه الموجة من البشر في الأردن، وسوريا، وإيران. وفي سوريا، تفاوضت المفوضية العليا بشأن تحديد موقع الحول للمخيمات في شرقي سوريا وتم الاتفاق على موقعين آخرين مع الحكومة السورية في البازونية ومخيم الطنب الحدودي وجهرت المفوضية مواد غير غذائية تكفي خمسة آلاف شخص في البلد إلى جانب مواد إضافية جاهزة لنقل من ميناء الإسكندرية التركي أو ميناء العقبة الأردني في ظرف ساعات. وفي الأردن، عملت المفوضية بشكل وثيق مع الجمعية الخيرية الهاشمية لإقامة موقع لاستقبال اللاجئين قرب الرويشد في شرقي الأردن. وبالإضافة لذلك، قامت





# يسعد المشروع العالمي للنازحين داخلياً أن يقدم مشروع إدارة المخيمات فيما بين الوكالات:

تصديداً حديثاً، وتعيد أي مجالات تشغيل. عدة الآلات يتم الرجوع إليها بشكل أكثر تكرارية.

وكي يكون الاختبار المبدائي موثوق به بقدر الإمكان، فإنه سيجري في مقطع من البلدان المعرضة لنشوب نزاع بها أو في فترة ما بعد انتهاء نزاعات، وستكون المعايير الأساسية لاختبار دول الاختبار المبدائي هي:

■ وضع غير طارئ للنازحين/اللاجئين داخلياً.

■ وجود ثابت للصليب الأحمر الدولي و/أو المجلس الترويجي للنازحين إلى جانب المفوضية العليا للاجئين وأفرع مكتب تسقيف الشؤون الإنسانية بالدول أو شركاء آخرين مستعدين لتسقيف الاختبار المبدائي داخل البلد في تعاون وثيق مع منسق مشروع إدارة المخيمات بالمجلس الترويجي للنازحين-أوسلو.

■ تواجد إنساني واسع بشكل جيد.

في أجل المزيد من المعلومات اتصل بـ  
م. بيركلاند، جريد إلكتروني:  
nina.birkeland@nrc.no

١ انظر العدد ١٥ من النشرة، من ١٦-١٩، والعدد ١٦، من ١٥-١٦.

٢ الفصول التسعة عشر هي للتفاوض، تصميم وبرعاية وصيانة المخيمات. عريق إدارة المجمع لجانب المجمع، توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، المياه والمصرف الصحي، التسجيل وحجم البعثات، الأمن، الحماية، حماية الأطفال، مشاركة المجتمع، العمل، التعليم الرسمي، ترقية الإسهالات، سبل العيش، الصمد، المصنف إلى النوع والفصل، الترقية والشباب، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، صمغ السلام والصناعة وإغلاق المجمع

## أي دي بي نيوز

أي دي بي نيوز هي ملخص أسبوعي للأخبار حول النازحين داخلياً في نزاعات، ويقوم المشروع العالمي للنازحين داخلياً بجمع هذه الأخبار استناداً إلى معلومات علنية. اشترك عبر البريد الإلكتروني الآتي: idpproject@nrc.ch أو قم بزيارة موقعنا على شبكة الإنترنت: www.idpproject.org

والأسلوب واضحة بوجه خاص بين بيئات النازحين داخلياً واللاجئين. وقد ركزت مجموعة العمل فيما بين الوكالات في سيراياون على تحديد المجالات الرئيسية لمسؤوليات إدارة المخيمات، واستعراض الدروس المستفادة، وتحديد الممارسات المناسبة من أوضاع مخيمات اللاجئين التي يمكن نقلها إلى إدارة مخيمات النازحين داخلياً. وجميع كل هذا، استهدفت مجموعة العمل وضع رؤية عامة شاملة من منظور إدارة المخيمات. وأصبح الناتج الذي تم تطويره هو «عدة آلات إدارة المخيمات».

أهداف «عدة آلات إدارة المخيمات» هي:

■ تحديد وجمع المعلومات حول كافة جوانب عمليات المخيمات التي يحتاجها مدير مخيم (هناك ١٩ فصلاً).  
■ تحديد أدوار ومسؤوليات مديري المخيمات بالنسبة لكل مشروع.  
■ توفير قائمة بالقرارات الضرورية لكل مشروع.  
■ توفير كل من الأدوات العملية والمرجعية لدعم مديري المخيمات في عملهم اليومي بما في ذلك قوائم المراجعة، وأشكال المراقبة، ومبادئ السياسة العامة.

وتتاول عدة الآلات كلا من العوائق الفنية والاجتماعية لإدارة المخيمات ويقصد منها أن تكون وثيقة تكرار. يمكن الإضافة إليها وإدخال تغييرات عليها. وتتركز هذه المبادرة بشكل محدد على المديرين الأفراد للمخيمات ووكالات إدارة المخيمات. وهي لا تهدف لأن تكون شاملة كما أنه ليست هناك نية لمضاعفة أو تنقيح مبادئ أو معايير قائمة. وتهدف عدة الآلات في النهاية إلى تقديم نظرة عامة شاملة وعملية لطيف كامل من مسؤوليات إدارة المخيمات.

وينقل مشروع إدارة المخيمات الآن إلى مستوى عالمي. ومن أكتوبر وحتى منتصف ديسمبر ٢٠٠٢، سيتم اختبار عدة الآلات ميدانياً في بلدان مختارة في أفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية من أجل التعرف على الثغرات في المعلومات والآلات، وتقييم فعاليتها، واستعراض وتقييم التصميم الحالي، وتطوير عدة الآلات المنقحة بممارسات مناسبة تم

في أكتوبر ٢٠٠٢ أنشأت مجموعة عمل (تضم مكتب تسقيف الشؤون الإنسانية، والمفوضية العليا للاجئين، والمجلس الترويجي للاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، واللجنة القومية الحكومية للعمل الاجتماعي في سيراياون) مشروع إدارة المخيمات. ونشأت المبادرة من الحاجة الملحة للتركيز على إدارة مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً في أعقاب فضيحة الاستغلال الجنسي التي تورطت فيها وكالات إنسانية في غرب أفريقيا<sup>١</sup>.

وبينما توجد بالفعل مبادئ سياسة شاملة والعد الأدنى من معايير تصميم وبناء المخيمات وتوصيل الخدمات إليها، فإنه لم يكن هناك أسلوب منظم لإدارة المخيمات من التفاوض بشأن مواقع المخيمات وحتى إغلاق المخيمات، كما أنه لا يوجد أي توثيق شامل لرؤية إدارة المخيمات يمكن أن تكون أداة عملية لاستكمال المبادئ التي تحكم سياسة القطاعات القائمة.

وتلعب وكالات إدارة المخيمات دوراً هاماً في توصيل المساعدة وتوفير الحماية للأشخاص النازحين في أماكن كل من النازحين داخلياً واللاجئين. وعلى الرغم من ذلك فإن قدرات وكالات الإدارة تتفاوت بصورة كبيرة اعتماداً على خبرتها وقدرتها على الحصول على دعم المانحين. وتعد هذه الاختلافات في الإدارة

المشروع العالمي للنازحين داخلياً هو منظمة دولية لا تستهدف الربح ترافق النزوح الداخلي الذي يشبه النزاعات.

وتقدم قاعدة بيانات المشروع (www.idpproject.org) معلومات علنية عن النزوح الداخلي في خمسين دولة.

ويعد المشروع جزءاً من المجلس الترويجي للاجئين، وهو منظمة تعمل لتقديم المساعدة والحماية للاجئين والنازحين في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والأمريكتين. وقد تأسس المجلس في عام ١٩٤٦ في أوسلو.

المشروع العالمي للنازحين داخلياً  
Chemin-noise-Duboule 59  
CH 1209 Geneva, Switzerland  
هاتف: +٤١ ٢٢ ٣٧٩٠ ٠٠٠  
فاكس: +٤١ ٢٢ ٣٧٩٠ ٠٠١  
جريد إلكتروني: idpproject@nrc.ch



**UNHCR**  
The UN Refugee Agency



# لماذا لا نعرف سوى الشيء القليل عن اللاجئين؟ كيف يمكننا معرفة المزيد؟

بقلم: جيف كريسب

الذين لا حول لهم ولا قوة الذين يتم تجاهلهم في تقييمات أكثر تقليدية، تتنظر نتائج مراجعة هامة لنظم وإجراءات المراقبة بالمفوضية؛ تشير النتائج الأولى إلى أن المفوضية وشركاءها، على الرغم من كل العقبات التي سبقت ذكرها، مستمرين في جمع كميات كبيرة من المعلومات عن اللاجئين ومستبدين آخرين غير أن تحليل البيانات كثيراً ما يكون ضعيفاً، ولا تستخدم المعلومات التي تم جمعها في إطلاع القائمين على صنع السياسات وتصميم البرامج.

■ بحث الطريقة التي يمكن بها استخدام استطلاعات العينة كوسيلة لمعرفة المزيد عن اللاجئين وتعلماتهم؛ كثيراً ما كان المنهج المستخدم في إجراء الاستطلاعات التي تم إجراؤها متفاوتاً في الجودة وتتوارث حالياً مواد إرشادية محدودة أمام المنظمات الإنسانية الراغبة في إجراء أو تنفيذ استطلاعات عينة.

قراء النشرة الذين لهم خبرة في استخدام استطلاعات العينة في مواضيع اللاجئين مدعوون للاتصال بالوحدة في [hqp00@unhcr.ch](mailto:hqp00@unhcr.ch)

تم أيضاً بحث بعض القضايا التي أثرت في هذا المقال في «إجراء بحث على اللاجئين: بعض الاعتبارات المنهجية والأخلاقية في العلوم الاجتماعية والهجرة القسرية» بقلم كارين جاكوبسون ولورين لاتاوا، «قضايا جديدة في بحوث اللاجئين» رقم ٩٠، متاح تحت عنوان «مطبوعات» على موقع المفوضية على شبكة الإنترنت. [www.unhcr.ch](http://www.unhcr.ch)

١٦ أيلول ٢٠١٥ من ١٦-١٠، العدد ١٦، ص ١٧-١٦.

هذه صفحة منتظمة للأخبار والمناقشة من وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية. ولعمري من المعلومات أو مقترحات بخصوص هذا التحقيق، اتصل بجيف كريسب، رئيس الوحدة، [CRISP@unhcr.ch](mailto:CRISP@unhcr.ch)، مدير إلكتروني.

أماكن لاجئين أممية. وأدت صعوبة شغل المناصب في مواقع خدمة صعبة، بالاقتران مع تطبيق قواعد جديدة تسمح للعاملين الذين يلبقون بمثل هذه الأماكن بأخذ استراحات دورية للراحة واسترداد النشاط، إلى انخفاض تواجد المفوضية في الميدان. وقد ساهم نقل كثير من مسؤوليات التشغيل إلى المنظمات غير الحكومية وشركاء تنفيذ آخرين في تقوية هذا الاتجاه.

كذلك أوضح المستخدمون أن الدافع للخروج من المكتب والاختلاط باللاجئين قد قل بدرجة لا بأس بها نتيجة عزز المفوضية عن تزايدهم بالمعالية، والمساعدة، والحلول التي يحتاجونها. وأوعز أحد المعيينين على الأسئلة إلى أنه من الصعب جداً التحدث مع أشخاص عندما تعرف أنك لا تستطيع تلبية طلباتهم من أجل الإغاثة أو فرض إعادة التوطين. والذين قد يفضّلون جداً نتيجة لذلك.

وأبلفنا آخرون أن تتعامل المفوضية مع مجتمعات اللاجئين، خاصة أولئك الذين عاشوا في المضي لسنوات طويلة، متوقفة الطبيعة اللاتماثلية للجان التي تم إنشاؤها لتزويد اللاجئين بشكل من أشكال القيادة المنظمة. ومثلما خلصت نابيا قيسر عندما زارت غينيا لإجراء تقييم لعصاب المعوضية، فإن لجان اللاجئين متقلبة بشكل حاد. وبعض اللاجئين الماين لا علاقة لهم بها. وكثيراً ما يتم اعتبار أعضاء اللجان «أشخاصاً كبار» في بعض الحالات «هاسدين ولا يخدمون سوى أنفسهم». وتزداد هذه المشكلة تعقيداً بوضوح عندما تتعامل المفوضية ومسؤولون آخرون عن المساعدة الإنسانية فقط مع أعضاء اللجان ولا يجرون اتصالاً مع اللاجئين الآخرين.

وفي مواجهة تحدي معرفة المزيد عن اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين يدخلون في دائرة اهتمام المفوضية، فإن وحدة التقييم وتحليل السياسات:

■ تقوم بإجراء «تقييمات على أساس المستفيدين» تستهدف طلب آراء ومقاهيم النساء والأطفال والأشخاص الآخرين

**يوصي** عدد من التقييمات الأخيرة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين بأن المنظمة تعرف القليل والقليل عن اللاجئين التي تحمل تفويضنا بحمايتهم. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في غرب أفريقيا، حيث تورط عدد من موظفي المساعدة الإنسانية في استغلال جنسي لفئات لاجئين، الإلتطاع بأن المفوضية ومنظمات مساعدات أخرى لديها فهم محدود جداً للديناميات الاجتماعية لأوضاع اللاجئين.

وسمياً لفهم أصول هذه المشكلة، سألت وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية عدداً من الأفراد العاملين بها عن سبب فقد الاتصال بين الوكالة والمستفيدين من عملها. وتقدم الردود التي تم تلقيها رؤية ناقية ذات قيمة للظروف المتغيرة التي يصطر أفراد المساعدة الإنسانية للعمل فيها.

وأشار كثير من المعيينين إلى حقيقة أن الأمن في المناطق الأهلة باللاجئين أضعف بكثير مما كان عليه منذ عقد مضى - وهو تطور تدل عليه عملية خطف وقتل عاملين بالمفوضية في عدد من الأماكن. وبينما كان موظفو المفوضية قادرين في يوم من الأيام على العيش والعمل بين اللاجئين، فإنهم يمتنعون الآن بصورة أكثر شيوعاً في مراكز إقليمية، وهي طريق طويل وكثيراً ما يكون صعباً عن أقرب مخيم للاجئين.

كما أشار كثير من العاملين إلى الطريقة التي اخترق بها البريد الإلكتروني والإنترنت حتى أكثر مكاتب المفوضية بعداً، مما يجعل من الممكن للعاملين تمضية شترات أطول من الوقت في مكاتبهم - ووقتاً أقل بكثير في التعامل مع اللاجئين. وقد ردت احتياجات المنظمة لإعداد التقارير بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مما يلزم العاملين الميدانيين بالجلوس إلى حواسيبهم لأبواب لساعات ممتدة. ومن سبيل المفاخرة أن التركيز الجديد على المسألة في القطاع الإنساني تأتي المفوضية هكذا عن الأشخاص الذين يفترض أنها توفر لهم الحماية؟

كما أبلفنا عاملون بدواي قلقهم إزاء العدد المحدود من أفراد المفوضية المنتشرين في





الشبكة الاداعية الزراعية  
للدول النامية

# تشجيع الاكتفاء الذاتي للسكان النازحين

يعتبر الشبكة لاداعية الزراعة للدول النامية (www.farmradio.org) منظمة لا تستهدف الربح مقرها كندا تعمل في شراكة مع محطات إذاعة هي أكثر من سبعين دولة لمحاربة الفقر واللامبالاة. وتقوم الشبكة بجمع معلومات عن ممارسات ناجحة معتمدة لتكثيف في الزراعة المستدامة، والتغذية، والصحة وتمنع المجتمع، ويتم تحويل هذه إلى تخصص إذاعية يتم توزيعها على المحطات الشريكة وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية الريفية لتشرها بالمحان.

وقد أنتجت الشبكة مجموعة من النصوص - مع أدلة للمزيد من مصادر المعلومات - تهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخليا.

إعادة بناء الإمدادات المحلية من البذور بعد نزاع مسلح أو مواقف طوارئ.

محاصيل، البقاء، توفر الغذاء أوقات الحاجة.

مزارع مبتكر بزرع الغذاء من أجل اللاجئين.

تقاسم المياه بعد النزاع: القرويون يبدؤون صندوق قروض دوار.

زراعة الخضروات في مخيم للاجئين

نزاع حول جدول مقدس: قرويون يحمون المزارع

نزاع حول الموارد الطبيعية: قصة قصيرة.

النساء يواجهن تحديات كثيرة بعد النزاع.

اعتبارات صحية للاجئين.

إعادة بناء الإمدادات المحلية من البذور بعد نزاع مسلح، أو مواقف طوارئ

أخرى.

الأم تايحز وأطفالها الرضيع. كيف يواجه الأطفال تجربة نزاع.

يمكن تحميل هذه النصوص من على موقع

[www.farmradio.org/en/publication/scripts-en-iph](http://www.farmradio.org/en/publication/scripts-en-iph)

لمزيد من المعلومات والتسجيل لتلقي النصوص، اتصل بناغوي هريزر، الشبكة الإذاعية الزراعية

للدول النامية 416 Moore Avenue, Suite 101, Toronto, Ontario, Canada M4G 1C9

البريد الإلكتروني: [nfraser@farmradio.org](mailto:nfraser@farmradio.org)





16/١٦

أبريل/نيسان ٢٠٠٣  
صفر

نشرة

# الهجرة القسرية

## النزوح في أفريقيا:

### الجدور والموارد والحلول





# من أسيرة التحرير

Continued On Page 2



**يركز** هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية» على موضوع النزوح في أفريقيا؛ الجنود والموارد والحلول، في الوقت الذي تسلب فيه الأزمات الواقة في القرن الأفريقي وجنوبي أفريقيا الضوء على احتمالات النزوح وندره الموارد اللازمة للتعامل مع الاحتياجات في هذا الصدد. فكل أزمة وكل طارئ يؤكد على ضرورة تعاون المنظمات والأفراد تعاوناً وثيقاً أكثر من ذي قبل لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، والاستماع إلى أصوات النازحين. ونأمل أن تسهم المقالات التي يحملها هذا العدد في تلك العملية.

ويسرنا أن يحمل هذا العدد أربع مقالات هامة عن قضايا الشرق الأوسط، وهي المقارنة بين التجارب المشتركة بين الفلسطينيين والصحراويين، وأوضاع السودانيين النازحين في القاهرة، وسياسات الجوء في اليمن، والمبررات الداعية إلى رد الأملاك الفلسطينية. ويمكن الاطلاع على هذه المقالات أيضاً في النسخة الإنجليزية من النشرة.

ومن المزمع أن يتضمن العدد ١٧ من النشرة، والذي سيصدر في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ بالتعاون مع مشروع مؤسسة بروكنغز - كلية الدراسات الدولية العليا الخاص بالنزوح الداخلي، باباً للتحقيقات بعنوان «متى ينتهي النزوح». أما العدد ١٨، المنتظر صدوره في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣، فسيكون محوره «الجوانب الموجبة في الجهود الإنسانية»، ويشتر هذا العدد بالتعاون مع معهد فريتر، وآخر ميماد لتلقي المشاركات فيه هو الأول من مايو/أيار.

كما يسرنا الإعلان عن حصول مركز دراسات اللاجئين في شهر نوفمبر/تشرين الثاني على الجائزة الملكية السنوية للتعليم العالي والمستمر عن مساهماته في دراسة قضايا الهجرة القسرية واللاجئين.

ويفسنا أن نعلن أن رهام أبو ديب، التي تولت تنسيق هذه النشرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، مستقلاً للعمل في مجال الاستشارات القانونية، وتنتهز هذه الفرصة لتتمنى لها كل النجاح والتوفيق.

وتجري حالياً مناقشة بعض التغييرات الخاصة بأسلوب الترجمة «نشرة الهجرة القسرية» وإنتاجها ونشرها، بينما نحاول تدبير التمويل من مصادر جديدة لمواصلة إصدار النشرة. ونرى أن هذه النشرة لو توقفت سيكون ذلك خسارة كبيرة، لأنها المحلة العربية الوحيدة التي تتناول قضايا اللاجئين وغيرها من قضايا النزوح ونزوح في كافة أرجاء العالم العربي. لذلك إذا كنتم تنتمون إلى أي من المنظمات التي قد تهتم بمشاركتنا، أو إذا كان لديكم أي اقتراحات خاصة بالتمويل، فيسعدنا تلقي كافة أرائكم.

ونرجو أن تتفضلوا بزيارة موقعنا على الإنترنت، وعنوانه [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)، والإدلاء بتعليقاتكم وتعريف الآخرين بالموقع للمساعدة على رفع درجة التصفح. كما يسرنا أن تبلغوا زملائكم والمنظمات الشريكة لكم بأمر «نشرة الهجرة القسرية» وبإمكانية الاشتراك المجاني فيها.

ويسعدنا دائماً أن نتلقى مقالاتكم بالعربية أو بالإنجليزية للنظر في نشرها في المجلة.

مع أطيب تمنياتنا

ماريون كولدرى وتيم موريس  
محروا نشرة الهجرة القسرية

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون وسيلة مستمرة شباب الحزوت المصبة والضعف والأذى بشكل متجدد بين اللاجئين والنازحين وأسرهم داخل أوطانهم، ومن يحدود معهم أو يعود بمشاكلهم. وتصدر نشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية على برنامج إلكتروني للاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع النشر العربي العالمي الخاص بالنازحين وأسرهم، فتتبع للمجلس الدولي للاجئين.

هبة التحرير  
ماريون كولدرى ود. تيم موريس

مساعدة الإشراف  
شارون إليس

## نشرة الهجرة القسرية المجلس الاستشاري

كريم أناسي  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
المكتب (الإقليمي، مصر)

فاتح عزام  
مؤسسة نور، القاهرة

نور القسري شطي  
مركز دراسات اللاجئين،  
جامعة أكسفورد

خديجة المعضض  
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة وموسس  
الأسبانية (JURMEDH)

أبتيا فابوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هاريل - بوند  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شلاق  
مركز ملاحي وسنات  
القميصي وشمل - دة شه

لكني ناكسور  
وكالة الأمم المتحدة  
لإعلان وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)  
سوريا

عبد الباقس بن حسن  
معهد معهد حقوق الإنسان تونس

بعض أعضاء المجلس بعضه شخصية وتصوير  
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم

موقع الإنترنت  
[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

ترجمة ومراجعة النسخة العربية  
أشرف عبد الفتاح

مسقة تطوير النسخة العربية  
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني:  
FastBase Ltd, Wembley, UK

رقم الإذاعة الدولي: ISSN 1460-9819

Gifts 2003

Refugee Studies Center  
U.K.

صورة الغلاف: لاجئين سودانيون  
Bill Pinner/Steven Schatz





# المحتويات

- ١ المخبيمات والحريات: أوضاع اللجوء الطويلة الأجل في أفريقيا  
بقلم: عرفات جمال
- ٧ الصلات العابرة للجنسيات بين اللاجئين في أفريقيا وفي الشتات  
بقلم: ديانا شاندي
- ٩ البيروونديون يستخدمون طرقاً مبتكرة لحماية النازحين  
بقلم: عربتا ريندر
- ١١ اللاجئين السودانيون في شمالي أوغندا: من صراع إلى صراع  
بقلم: إيمانيل باغندا وأوسي هوفيل
- ١٤ إدارة شؤون اللاجئين في كينيا  
[عداد: اتحاد اللاجئين في كينيا]
- ١٧ الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما  
بقلم: رندا فراح
- ٢١ «الملفات المغلفة» في ملي النسيان: النازحون السودانيون  
في عشوائيات القاهرة  
بقلم: بسكال غزاله
- ٢٤ الاستعداد لمواجهة الطوارئ في جنوب أفريقيا: دروس مستفادة  
من تجربة الانتخبات في زيمبابوي  
بقلم: هيرنان ديل فالي وتيرا بولنزر
- ٢٨ حماية النازحين الداخليين في أنغولا: هل فقدنا الزخم؟  
بقلم: كاميا كارفالو
- ٣٠ اللاجئين واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب  
بقلم: مونيث زارد بالاشتراك مع شالوكا بهاني وتشيدي أنسيلم أودينكاكو
- ٣٣ اليمن واللاجئون: مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات  
بقلم: نيسيا هـ. ب. هيويز
- ٣٦ السلام في الشرق الأوسط: التعامل بواقعية مع قضية أرملاك  
اللاجئين الفلسطينيين  
بقلم: سكوت ليكي
- ٤٠ ارتداء الزي العسكري في أفغانستان  
بقلم: تيد هان باردا ولاري مينير
- ٤١ الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب  
العاملين في مجال الإغاثة  
بقلم: أسميثا مانيك
- ٤٣ تحديث (يتضمن: لماذا عادوا؟ العودة الجماعية إلى  
أفغانستان من باكستان وإيران بقلم: بيتر مارسدن)
- ٤٥ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
المجلس الترويجي للاجئين
- ٤٧ المشروع العالمي المعني بالوضع النازحين داخليا
- ٤٨ استشراف آفاق جديدة: دور القضاة في حماية اللاجئين في العالم العربي

## النزوح في أفريقيا: الجنود والموارد والحلول



## مقالات عامة

## قضايا للمناقشة

## أبواب ثابتة

## الغلاف الخلفي



# المخيمات والحريات:

## أوضاع اللجوء الطويلة الأجل في أفريقيا

بقلم: عرفات جمال

**ثمة أعداد متزايدة من اللاجئين الأفارقة ما فتئت تجد نفسها محصورة في أوضاع اللجوء الممتد لفترات طويلة.**

الظروف، أو تحركات الإرادة السياسية لإنهاء حالة اللجوء التي يعيشونها.

### من الحماية إلى اللجوء الممتد

إذا امتدت أوضاع اللجوء بسبب المشاكل المستمرة في الوطن الأصلي، فإنها تكتسب مسحة من الركود وتصبح ممتدة أو مطولة نتيجة للاستجابة لتدفق اللاجئين. وعادة ما تتضمن قيوداً على حركة اللاجئين وفرض التوظيف والتقييد بالإقامة داخل المخيمات، ونظراً لفرض الحراسة على اللاجئين وتجميعهم في المخيمات، فإن ذلك يحلهم في دائرة الضوء ولكنه يجنهم التمرس للأذى كما يفترض. ومن هنا تمثل المخيمات نقطة التقاء بين مصالح الحكومات المضيفة والوكالات الدولية واللاجئين أنفسهم. فالمخيمات ليست مكاناً مثالياً لأي إنسان، ولكنها تساعد على تركيز الاهتمام وتوفير شبكة أمان.

وتتأني الحكومات المضيفة في أفريقيا من الفقر المدقع، وكثيراً ما تشعر بعدم الأمن والريبة إزاء الالتزام الخارجي بالمشاركة في المسؤولية عن حماية اللاجئين والمشاركة في تحمل الأعباء. وتظهر هذه الحكومات إلى المخيمات على أنها أداة لمزل من قد يثيرون المشاكل وإلزام المجتمع الدولي على الانضباط بالمسؤولية. وبالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نجد أن الانشغال الطاعى يبدأ عدم الإرجاع قسراً لبلد المولود يأخذ أولوية على الإجراءات اللازمة لتوفير الحريات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، فإذا كانت المخيمات ستوفر الحماية الأساسية والسبل للوحشية غير المعقدة لتوصيل المهنات. فقاملاً بها. وقد يود اللاجئون انفسهم أن يتجمعا في المخيمات؛ فالجاية في المنفى يفترض أنها وضع مؤقت. وبعض اللاجئين يشعرون بضرورة التجمع سوياً لأسباب أمنية واجتماعية في الأرض الجديدة. ويذكر اللاجئون أن المخيمات تجعلهم في دائرة الضوء وتضع معيهم والسياسات التي تقف وراءها في قلب الوعي العالمي. وتعتبر مخيمات المصراعويين في الجزائر مثلاً بارزاً على ذلك.

**مع** تناقص الأعداد المتدفقة من جراء الطوارئ والبوذية المفاجئة للاجئين في لاجئ أفريقي (معظمهم من المصراعويين والبورونديين والليبيريين والإريتريين والصوماليين وموالماني جنوبي السودان) انفسهم في أوضاع اللجوء المطول. وهذه الأوضاع التي تمتد زمناً طويلاً - وتبدي في مخيمات اللاجئين المعهودة التي يوجد منها أكثر من ١٧٠ مخيماً في أفريقيا - تعدت بسبب التقاء غير متوقع للمصالح فيما بين البلدان المضيفة والوكالات الدولية واللاجئين. وقد تخدم المخيمات وظيفة الصميلة المارة الهامة، ولكنها في الأجل الطويل تحرم اللاجئين من الحريات التي تمكنهم من أن يعبوا حياة منتجة. وتتسائل هذه المقالة الاتجاهات الحالية في أوضاع اللجوء الأفريقية الطويلة الأجل، وتقتصر بعض السبل التي يمكن من خلالها التقدم في هذا المجال.

### أوضاع اللجوء المطول وغياب الحلول

أوضاع اللجوء المطول ليست إلا الأوضاع التي يجد فيها اللاجئون انفسهم في حالة تميان طويلة الأمد لا نهاية لها. وربما لا تكون حياتهم معرضة للخطر، إلا أن حقوقهم الأساسية واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والتفسي الأساسية تظل دون الوفاء بها بعد سنين من التقى. واللاحق في هذه الحالة لا يستطيع المفكك من الاعتماد المقروض على المهنات الخارجية.

وجدير بالذكر أن أوضاع اللجوء المطول ليست نتيجة معادية أو حتمية للتدفق غير الطوعي للسكان، ولكنها نتيجة لبعض الإجراءات السياسية التي لا تسمح أن الكثير من أوضاع اللجوء المطول المحتملة أو الساقطة تعد قائمة اليوم. مثل حالة اللاجئين الأوربيين فيما بعد عام ١٩٤٥، وحالة سكان القوارب في الهند الصينية، وحالة المنفيين السياميين من جنوب أفريقيا، الذين ليسوا اليوم في وضع اللجوء المطول بلا نهاية؛ فقد تغيرت

ونظراً لأن البقاء مدة طويلة في المخيمات أمر سلبي إلى حد كبير، فمن السهل التناقص عن وظيفة الحماية المارة الحساسة التي غالباً ما يوفره. ويلاحظ أن المخيمات في أفريقيا، حيث يتم قبول اللاجئين فوراً ودون مراجعة، تساعد على الحفاظ على مؤسسة اللجوء. وليس من المعقول الإصرار على أن تقبل البلدان الأفريقية

### توفر المخيمات شبكة أمان للاجئين

الفقيرة الآلاف من اللاجئين، بل وأن ندعمه ينظرون في شتى أنحاء هذه البلدان. وتساعد المخيمات على تخفيف المخاوف الأمنية التي يثيرها أولئك الذين يعتقد. عن حق أو غير حق، أنهم قد يكونون عناصر مثيرة للمشاكل والقلق. كما تضيف المخيمات من الأمان التي تنجم عن تدفق اللاجئين بأعداد ضخمة على سكان البلدان المضيفة. والملاحظ أن الروح المضيفة الأفريقية التقليدية التي يجدها اللاجئون أول الأمر سرعان ما يحل محلها إحساس البلدان المضيفة «بالإجهاد». ومن هنا فإن المخيمات تدعم اللجوء، تشجع البلدان المضيفة على قبول وجود اللاجئين فيها.

وتسهل المخيمات توزيع المهنات على أشاء الطوارئ على نحو يتسم بالسرعة والكتابة، الأمر الذي يوفر شبكة أمان. وعندما يحاول بعض اللاجئين المغامرة بالخروج فإنهم يعرفون أن أفراد أسرهم الذين تركهم وراءهم في المخيمات سيتلقون الرعاية. وأنهم إذا لم يحققوا غرضهم من الخروج من المخيم فيمكنهم العودة إليه. وهكذا يضمن اللاجئون أن يتمتع أفراد الأسرة الضعفاء بالخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات المقدمة في المخيمات.

وعلى الرغم من عيوب المخيمات فإنها تزدى وتلائم هامة على مستوى الحماية، وذلك ستظل تشأ وتدور لخدمة اللاجئين. ومن هنا فإن التحدي البائل أمامنا هو الجمع بين المناسبات الإيجابية المتعلقة بالحماية في المخيمات ومحاولة معالجة الجوانب السلبية فيها<sup>١</sup>.

### العواقب



### وفكرة اللاجئين باعتبارهم عملاء التنمية.

وعندما وضعت مفوضية شؤون اللاجئين في جيبوتيا فكرة القدرات التي طرحها أمارتيا سن، وبدأت تأخذ باستراتيجيات البنك الدولي لتخفيف الفقر<sup>٧</sup>، شرعت أخيراً في مناقشة سياسة تركز على تعزيز القدرات الإنتاجية للاجئين بينما يتم التوصل إلى حل دائم لمشكلتهم<sup>٨</sup>. وهذا ما يطوي على توفير الأمن للاجئين وإزالة المعوقات التي تعترض الاعتماد على النفس وإيجاد القروض الميسرة، وتقوم فكرة القدرات الإنتاجية على احترام اللاجئين وإمكانياتهم، وهي فكرة تقوم على مبدأ اللجوء ومبدأ إيجاد الحلول، بمعنى أنها قد تؤثر على وضع اللاجئين الحالي، وفي الوقت نفسه تستغل مهاراتهم وتكسيهم الثقة وتوفر لهم الموارد اللازمة لمساعدتهم وتهيئتهم للعودة الطوعية والاندماج مرة ثانية في الحياة بصورة مستعجلة. كما تساعد هذه الفكرة على تجاوز الجدل حول ثنائية الإغالة/التنمية الذي يدور منذ وقت طويل ويبدو أنه سيظل مستمراً بلا حل.

### الأمن والاعتماد على الذات والفرص

توفير الأمن يعني ضمان تمتع اللاجئين بالأمن الشخصي والاقتصادي اللازم للعيش بصورة منتجة مثمرة. ويعمل ضمان الأمن الشخصي أحد محاور اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين، ويتناول على ضمان عدم الإرجاع القسري للموطن وتوفير الملجأ الآمن. أما الأمن الاقتصادي في سياق اللجوء يعني في أبسط صورته توفير شيكات الأمان التي تمنح للاجئين على اللجوء إلى آليات التكيف المالي.

أما المكون الثاني فيتمثل على تحديد المواقف التي تحول دون اعتماد اللاجئين على أنفسهم واتخاذ التدابير اللازمة للتعلم عليها. وقد تدخ هذه المواقف صورة المعوقات القانونية التي تحرم اللاجئين من حرية الحركة أو من العثور على وظيفة أو من الاندماج بالورش بصورة قانونية. وجدير بالذكر أن فرض معظم هذه القيود على حريرات اللاجئين يتعارض مع اتفاقية ١٩٥١ التي تسعى إلى ضمان تمتع اللاجئين بمصاحبة من الحريرات والحقوق فيما يتعلق بالحيرة الشخصية وفرض العمل.

ويشتمل إيجاد الفرص على تعزيز الفرص أمام اللاجئين لتمكينهم من الخروج بأنفسهم من دائرة الفقر. ويبدأ ذلك بالاستفادة من القدرات الموجودة بالفعل لدى اللاجئين.

ويشتمل القروض والأدوات ومشروعات توليد الدخل، حسب

لكين تلبية هذه المعايير، حتى المعايير السخية منها، لا يتعامل مع قضية الحريرات، ومثال ذلك مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. فمع ارتفاع مستويات العنف والإيذاء المؤقت وتوتر العلاقات بين اللاجئين والأهالي يعتبر هذا المخيم دائماً نموذجاً للمخيمات التي لم تتمكن فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الحفاظ حتى على الحد الأدنى من المعايير. إلا أن دراسة أجريت عام ٢٠٠٠ كشفت عموماً لا عن المحافظة على الحد الأدنى من المعايير فحسب، ولكن عن أن هذه المعايير تكون أحياناً أفضل مما هو سائد في الموطن الأصلي للاجئين أو في أماكن أخرى في كينيا. ومع ظهور الإحساس باليأس وفقدان الهمّة بصورة ملموسة لكل من يزور كاكوما حتى ولو زيارة عابرة، يتضح أن نموذج الحد الأدنى من المعايير ليس كاملاً. لأن تلبية هذه المعايير لا تتعامل مع المسائل الأوسع مثل الاحتياجات والحريرات<sup>٩</sup>.

### من اللجوء المظلوم إلى الحياة المنتجة

نظراً للمواقف السلبية والمبعدة عموماً لتموضع الاستقرار في المخيمات. فقد تبين منذ بعض الوقت أن هناك سيلاً أخرى أكثر مسطحة وإنسانية واقتصاداً في التكلفة للتعامل مع أوضاع اللجوء الممتد زمناً طويلاً. ففي ستينيات القرن العشرين أدركت مفوضية شؤون اللاجئين أهمية ربط الإغالة بالتنمية، وبدأ هذا الربط في منطقة البحيرات العظمى في أواسط أفريقيا، ثم امتد إلى العديد من البلدان الأفريقية في السبعينيات، ووصل إلى ما يشبه الذروة مع عملية المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في أفريقيا في الثمانينيات. وبعد فترة من التثقف والاصرار على إقامة المخيمات، بدأت المفوضية مرة أخرى تدرس أفكاراً مماثلة، خصوصاً من خلال استراتيجية التنمية عن طريق التكامل المحلي

قائمة المواقف المترتبة على الإقامة الممتدة لفترات طويلة في المخيمات قائمة طويلة. تتضمن الحرمان المادي والمشاكل النفسية والعنف والاستغلال الجنسي والوظيفي واللجوء إلى آليات التكيف السلبية. إذ تؤدي أوضاع اللجوء الممتدة زمناً طويلاً إلى استمرار الفقر والتخلف لأنها تحرم اللاجئين من الحريرة. والحريرة على حد قول أمارتيا سن في عبارة مشهورة<sup>١٠</sup> هي الغاية الأساسية والأداة الأساسية للتنمية، ولكي يعيش الناس حياتهم بالأسلوب الاجتماعي، وبنمطيات التخاطب، والأمر الذي يوفر لهم الإحساس بالصحة

فهل توفر المخيمات هذه الحريرات؟ من المفترض، على الأقل من الناحية النظرية، أن توفر المخيمات الحماية والأمن. فاللجوء يوفر الأمن من العنف في الوطن، والمخيمات أدوات لضمان هذا الأمن (فهنما يوافق اللاجئين على البقاء، في المخيمات فإنهم يتخذون أنفسهم من احتمال إعادة قسراً إلى الموطن الأصلي). ولكن المخيمات من ناحية أخرى ليست مصممة لتعزيز الحريرات.

فالمخيمات تعمل وفقاً لنموذج من نماذج العمونات. يؤكد على تقديم المونة حسب معايير معينة. ولا تزال فكرة الحد الأدنى من المعايير موصفاً للجدل، خصوصاً في الإطار الذي ينص عليه مشروع كوكب الأرض (Sphere Project). وعلى مستوى التطبيق تحاول معظم الوكالات المسؤولة عن إدارة المخيمات تقديم العمونات وفقاً لمعايير معينة. وفي أوقات الأزمات المالية، كما هو الحال اليوم<sup>١١</sup>، تصبح المبالغة صراعاً لتوفير هذا الحد الأدنى من المعايير أصلاً.





سياق اللجوء.

## تقديم الحرية والمشاركة في المسؤولية بصفة عامة

إذا كانت الحلول معروفة جيداً (وهذا هو الوضع القائم بشكل أو بآخر) فلماذا لا نقتد، أو لماذا لا نجدى هناك سياسات رئيسية، مما اقتصر المستثمري بصفة عامة، وأنعدام الحرية في البلدان المضيفة والاقتصاد في النظام الدولي للمشاركة في تحمل المسؤولية.

المسألة الأولى واضحة ومباشرة، مخيمات اللاجئين مقيدة الحرية، ولكن إذا رفعنا هذه القيود بحيث نقذف باللاجئين إلى مجتمع غير حر فليس من المتوقع أن نجني الكثير من وراء ذلك، وحتى في البلدان التي يمكن للاجئين أن يسعوا للحصول على وظائف خارج المخيمات، قد يعمل الكثيرون منهم إلى الاحتفاظ بموئلهم قدم لهم في المخيمات لأن فرصهم في الاعتماد على الذات ليست كبيرة في سياق الفقر المستشري بصفة عامة. أي أن إزالة المعوقات أمام الاعتماد على الذات وإيجاد الفرص الاقتصادية مواتية. والأسوأ من ذلك أن المجتمع المضيف قد يكون هو نفسه خطراً على اللاجئين، وفي هذه الحالة يصبح بحث اللاجئين على التخلي عن الأمن القومي في المخيم أمراً غير مسؤول.

هناذا من المشاركة في تحمل المسؤولية عن حماية اللاجئين ومساعيهم من المهمل دائماً أن نبرر فشل البرامج بأن نضع باللائمة على نقص التمويل. إلا أن عدم وجود التزام دولي برعاية اللاجئين والحماية والتوصل إلى حلول أمر يمكن في قلب مشكلة اللاجئين الممتدة في أفريقيا.

إن حماية اللاجئين التزام قانوني، لكن المشاركة الدولية في الأعباء ليست إلا ميذا دولياً فضيب. ومن الجائز محاسبة البلدان على إعادة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية قسراً، ولكن ليس على عدم تقديم التمويل الكافي للبرامج. فمن بين كل عشرة لاجئين هناك سبعة في البلدان النامية لكن المعونات المقدمة لهم قليلة وتقدم بصورة تشويها الميوز. وفي إشارة إلى القوة القاهرة بين المنظمات الدولية والالتزامات السياسية والمالية الدولية بخصوص اللاجئين، تساءلت رئيسة مفوضية شؤون اللاجئين، «لماذا ننهك حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين، بعدم تقديم المعونة الكافية لهم للتخلي عن ظل الحد الأدنى من الكرامة».

إن مسألة التمويل المقدم لبرامج اللاجئين يحيلنا للتخطيط للأجل الطويل. ويبيّن المخيمات في حالة طوارئ حتى بعد انتهاء الظروف الطارئ بعدة طويلة. ولغة رسالة قوية توجه إلى

الحكومات المضيفة في هذا الصدد، وهي ضرورة عدم الاعتماد على المجتمع الدولي. لذلك نفتخر البلدان المضيفة الإبقاء على المخيمات، وقد تكون المخيمات بالصفة ومعتمدة الكفاية، لكنها تعتبر مشهداً مؤسفاً، ولهذا السبب فقد تجتنب بعض التمويل المحدود. وقد

يكون للاجئين أفضل حالاً إذا تركوا وشأنهم في بلد حرة، ولكنهم ربما لا يكونون كذلك، وتاريخ حماية اللاجئين في أفريقيا مليء بأمثلة برامج اللاجئين الموجهة إلى التنمية التي لم تنجح. وذلك فهدلاً من أن نحاول كثير من البلدان المضيفة الاتجاه إلى التنمية والاعتماد على الذات، فإنها تؤثر الإبقاء على هذه المخيمات التي تؤذي العين.

ولا شك أن الدلائل المتوافرة على الالتزام المتواصل من جانب الجهات المانحة بحماية برامج دمج اللاجئين سيصبح البلدان المضيفة على مزيد من الابتكار، ولكن نظراً لأن التجارب السابقة تبيّن أن الاعتماد على الذات وما إلى ذلك من الخطط تؤخذ دائماً ذريعة لتخفيض التمويل، بدلاً من محاولة التهيئة محاولة جادة، فليس قريباً أن نقضل البلدان المضيفة، بل ومفوضية شؤون اللاجئين، الحفاظ على الوضع الراهن كما هو.

## خاتمة

تكاتف ردود الأفعال التي تطوي على الحوف والبرية تجاه تدفق اللاجئين لحلق أوضاع تستعصي على الحل. وليس من سبيل إلى المناورة في هذا الصدد، ولذلك فإن منهج الأمن/الاعتماد على الذات/الفرص الذي أوصناه فيما تقدم، حتى ولو لم يكن قابلاً للتطبيق تنفيذاً كاملاً، يمثل منطلقاً لبدء العمل واستغلال الفرص، فالقصد لا يعنيه إذا كان التدخل يعتبر إضافة أو تكملة ما دام يستفيد منه ويمكن بفضل من اكتساب المهارات واستغلال الفرص المفيدة، سواء في المعنى أو عند التوصل إلى حل دائم.

وبالمعنى فإن أوضاع اللجوء في آخر الأمر يمكن التعامل معها بأفضل السبل من خلال معالجة القضايا السياسية. وقد حدث أخيراً بعض التطورات التي تدعو للتفاؤل - في السودان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وقرار إدراج قضايا اللاجئين ضمن نود البرنامج الجديد للتنمية الأفريقية. ولكن نظراً لسجل المجتمع الدولي الذي لا يكثر بالقارة الأفريقية، فمن الأحرى بمجتمع الوكالات الإنسانية أن يركز على إقناع البلدان المضيفة بمنح اللاجئين مزيداً من الحريات، وفي الوقت نفسه على حد الجهات المانحة على تخصيص تمويل مستمر وسخي لهذا الغرض.

فهل يعتبر ذلك أمراً واقعاً؟ إن الكثير من المبادرات السابقة في أفريقيا لم تترك ثمارها؛

## أوضاع اللجوء يمكن التعامل معها بأفضل السبل من خلال معالجة القضايا السياسية

فيدون الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية في بلد اللجوء، يصبح من المستبعد أن يؤدي إطلاق الحريات لجماعات صغيرة من اللاجئين إلى تعزيز الاعتماد على الذات، ولكنه أفضل الخيارات المتاحة؛ فالمصالحون من الصغار أكبر الضرر من أفضل من يمكنهم إحداث التغيير، وقد توفر المخيمات الأمن من الاضطهاد، ولكن لكي تتمتع أحوال اللاجئين ولكي لا يبقوا عبئاً ثقلياً، يجب منحهم حرية اتخاذ قراراتهم والعبء بطريقة منتجة مثمرة.

عرفات جمال يعمل بوحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau). وهذه المقالة كتبها بصفته الشخصية ولا يقصد بها التعبير عن آراء المفوضية. عنوان البريد الإلكتروني: [jamal@unhcr.ch](mailto:jamal@unhcr.ch)

لمزيد من تحليلات المفوضية عن أوضاع اللاجئين الممتدة زمناً طويلاً في أفريقيا، انظر ورقة جيف كريست المعنلة لندوة الأيام الممتدة للروح في أفريقيا، التي عقدت في كيوتو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، والتي سوف تنشر قريباً على موقع وحدة التقييم وتحليل السياسات على الإنترنت.

- ١ انظر مثلاً لندوة فرس ٢٠٠٦-٢٢٠٠.
- ٢ انظر مخيمات اللاجئين والمستوطنات (دالة لآش العالم في عام ٢٠٠٠) لإطلاق على موقع بعض الآراء المعنولة حول لائحة السياسات [www.unhcr.org/pubs/sou/2000/sou2000en.htm](http://www.unhcr.org/pubs/sou/2000/sou2000en.htm)
- ٣ أمباربا سن «تنمية بوصفها حرية»، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٩.
- ٤ انظر مخيمات اللاجئين والمستوطنات (دالة لآش العالم في عام ٢٠٠٠) لإطلاق على موقع بعض الآراء المعنولة حول لائحة السياسات [www.unhcr.org/pubs/sou/2000/sou2000en.htm](http://www.unhcr.org/pubs/sou/2000/sou2000en.htm)
- ٥ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)
- ٦ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)
- ٧ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)
- ٨ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)
- ٩ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)
- ١٠ انظر مثلاً «وضع اللاجئين في كازمير، مفوضية شؤون اللاجئين، جيف، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، في الموقع التالي [www.unhcr.ch/epau](http://www.unhcr.ch/epau)



# الصلوات العابرة للجنسيات بين اللاجئين في أفريقيا وفي الشتات

بقلم: ديانا شاندني

يوهر فرمس إعادة التوطين.

وترتبط هذه الاستثمارات الاجتماعية بجماعات «التويرة» في الولايات المتحدة بمن لا يزالون في أفريقيا، إذ يتوقع من «التويرة» الذين يعيشون في الولايات المتحدة الوفاء بالتزامات متبادلة مماثلة. ويتم ذلك بالإبقاء على الصلة الوثيقة من خلال الخطابات والاتصالات التليفونية وإرسال التحويلات المالية واستيفاء الاستثمارات (مثل إقرار القرابة أو استمارة التأشيرة رقم ٩٢) لتسهيل جهود أفراد الأسرة المساندين للقدوم إلى الولايات المتحدة، والعودة إلى أفريقيا للزيارة والزواج. وقد أدت الابتكارات التكنولوجية الحديثة - المتوافرة حتى لمن يعيشون في المناطق الريفية المثالية نسبياً ولغير المتعلمين - إلى زيادة سرعة هذه العمليات بطرق لم تكن متاحة من قبل.

## الحفاظ على الصلات

الحفاظ على الصلات أمر بالغ الأهمية للاجئين السودانيين. فالسودانيون في الولايات المتحدة يتواصلون بنفس الطرق التي يستعملونها غيرهم الكاثوليك والافكار والبريد الإلكتروني وكتابة الرسائل وإرسال الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو والزيارات الشخصية، ويستخدمون نفس الوسائل لإبقاء على صلاتهم مع أسرهم وأصدقائهم في أفريقيا، لكن الخطابات والمكالمات التليفونية أكثر شيوعاً من البريد الإلكتروني والفاكس، كما يعتبر إرسال الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو عادة شائعة معيبة؛ فبدلاً من الطريقة يمكن المشاركة في أحداث الحياة المهمة مثل احتفالات التخرج والزواج عبر الفاترات.

وتعد التحويلات المالية من خلال التحويل البرقي الرسمي أو التتلمد المصرفية غير الرسمية طرقاً عامة للحفاظ على الصلات مع من تركهم المهاجرون في الوطن، ويعتبر السودانيون الذين يرسلون هذه التحويلات بصفة دورية أن هذه الأموال لا غنى عنها لتلبية احتياجاتهم المعيشية الفورية للاجئين في أفريقيا والاستمرار في المستقبل. وتعتبر الأموال المستبدية لشراء الأغذية لاستكمال الحصص المعقمة من مفوضية الأمم المتحدة للتوطين اللاجئين أو الصناديق الهزلي أمراً ضرورياً لنجاة

تتناول هذه المقالة الصلات القائمة بين اللاجئين السودانيين الذين استوطنوا في أماكن جديدة وأولئك الذين ما زالوا يعيشون في أفريقيا، وكيف تؤثر هذه الصلات على حياتهم في كلتا الحالتين.

## من السودان إلى أمريكا

أدى الصراع المسلح في السودان الذي اندلع منذ عام ١٩٨٢ إلى نزوح ما يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين شخص داخل السودان، منهم أكثر من مليون يعيشون في المثلثات الموجودة على مشارف الخرطوم. ومن بين سكان السودان الذين يقدر عددهم بسبعة وعشرين مليون نسمة، أودى الصراع بحياة مليونين تقريباً وأجبر ٢٠٠ ألف آخرين على مغادرة السودان.<sup>١</sup>

وقد تمت إعادة توطين ٢٠ ألف لاجئ سوداني في الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي عندما بدأت أعداد كبيرة منهم تصل إليها، وتستمد النتائج التي تخلص إليها هذه المقالة إلى بحوث ومقابلات إنشغرافية شخصية أجريتها منذ منتصف التسعينيات مع عدة مئات من اللاجئين السودانيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، وينتمي معظم اللاجئين الذين أجريت المقابلات معهم إلى جماعة «التويرة» العرقية. ومن الجوانب الهامة في نمط تكيفهم مع الحياة في الولايات المتحدة أهمية الحفاظ على الصلات الوثيقة بأسرهم وأصدقائهم في السودان وفي البلدان الأفريقية الأخرى، ودرجة أقل في مختلف أنحاء العالم.

## اللاجئون كأفراد وكمجماعات

يمنع وضع اللجوء على المستوى الفردي، إلا أن ظروف المهاجرين «التويرة» توضح كيف يتصرف الأفراد نابعة عن الجماعات الأسرية. فالواقع أن جميع موارد الأسرة هو السبيل الوحيد أمام الأفراد للوصول إلى فرصة إعادة التوطين في بلد ثالث. ففي إحدى الأسر - على سبيل المثال - جمعت إحدى أمه «التويرة» البطاطس التي جمعها لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وابتاعها ثم احتارت أكبر الأبناء الأحياء للقيام برحلة خطيرة من مخيم اللاجئين في إثيوبيا إلى مخيم آخر في كينيا معروف عنه أنه

**تميل** المناقشات التي تدور حول قضايا اللاجئين إلى التعميم من شأن إعادة التوطين في بلد ثالث، لأن هذا الحل هو أكثر الطول الثلاثة الدائمة المتاحة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعتبر هذا تأثير على أقلية صغيرة من اللاجئين حسب، إلا أن إعادة التوطين في بلد ثالث له آثار مادية وثقافية على اللاجئين في أفريقيا، لا على الأعداد الصغيرة التي تستغل المائدة بالفعل لتجبه إلى أراض جديدة حسب.

فالمهاجرون يحتفظون دائماً ببعض الصلات مع وطنهم الذي تركوه، ولكن مع اتساع الإمكانات إلى حد كبير في القرن الحادي والعشرين أصبحت الاتصالات الآن أرخص وأسرع كثيراً وفي متناول قطاع أعرض من السكان. واللاجئون على وعي تام بإمكانيات هذه التكنولوجيا. وعندما وصل الشباب السودانيون الذين أعيد توطينهم أخيراً في الولايات المتحدة وسقط تقنيته الإعلامية واسعة، أو الفتية المفقودون كما وصفهم وسائل الإعلام، بدأوا يخالون إلى التكنولوجيا المعتمدة على الإنترنت للاتصال بأقاربهم وأصدقائهم الذين ابتعدوا عنهم. ويتناقض هذا الوضع تلقائياً جداً مع الصور الشائعة عن اللاجئين الأفارقة التي تصورها أناساً أتوا من مجتمعات تنتمي «للمصر العجري» ليمضوا في طريقهم إلى البلدان الغربية. وجدير بالذكر أن هناك ميلاً خفياً من البيانات التي تدعم القول بأن اللاجئين يحتفظون بملاقات متعددة الوشائج بين أوطانهم والمجتمعات المضيفة لهم ويحافظون عليها. ولهذا التحول في طريقة النظر إلى العلاقات بين المهاجرين لأسباب قسرية وبغية العالم، دلالات هامة بالنسبة إلى سياسات اللجوء، تشير إلى ضرورة تحازر القوالب النمطية الشائعة في السياسات والممارسات المتعلقة باللجوء، بهدف التعامل مع التعقيدات التي تميز حياة اللاجئين من خلال التفكير في البعد العابر للجنسية في تجربة اللاجئين الأفارقة.



إلى اللاجئين الأفارقة يستلزم الأخذ في الحسبان بطرق الواقع العابرة للجنسيات، فضلاً عن أن برامج التوجيه الثقافي المرشحين لإعادة التوطين في بلد ثالث، التي تقتصر أن اللاجئين الأفارقة أدنى في المستوى الحضاري، تتجاهل بعض الأبعاد الأساسية في المحيط الاجتماعي للاجئين، فالتحولات المالية تمثل جزءاً هاماً من روابطهم الاجتماعية. وعندما ينتقل الأفارقة للمقيمين في الولايات المتحدة فإن الالتحاق بالمدراس المختلفة على أمل الحصول على وظائف أفضل في المستقبل، فإن هذا يعني تخفيف أو إلغاء التحولات التي يرسلونها لأفريقيا لفترة محددة من الوقت. ويتهرب هذا التدفق التوسلوي أمراً غير خاضع للتنبؤ، إذ إنه يعتمد إلى حد كبير على استقرار أحوال الأفريقي المقيم في الولايات المتحدة، والوظيفية التي يعمل بها. كما أن الركود الاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة قد يشعره باللاجئون في أفريقيا الذين أصبحوا يعتمدون على هذه التحولات، والبديل لذلك هو أن يتخطى السودانيون في الشتات عن الفرص التي تدعم قدرتهم على اكتساب الرزق إذا كانت تقتضي تعليق التحولات المالية إلى الوطن.

ديانا شاندي أستاذ مساعد علم الأنثروبولوجيا بكلية مكالمستر في سانت بول بولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة.  
Shandy@macalester.edu البريرة الإلكترونية

1. انظر نشرة الهجرة القسرية، العدد 15  
www.fmrview.org/FMRpdf/FMR15/fmr15.pdf  
2. المزيد من المعلومات انظر  
dppproject.org/sites/default/files/Countries/Sudan  
www.dbo  
3. المزيد من المعلومات عن هذا المشروع انظر  
www.SudanHope.com

دواع العودة هو الحفاظ على نصيب في ثروة الأسرة. ولكن دواع العودة في الأمم الأغلب توصف بأنها الارتباط المألوف بالأحباء، وخصوصاً الجدات اللاتي لا يرغبن في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

### الاستثمار في السلام

المبدأ الأخير في ظاهرة الهجرة العكسية المؤقتة هو جهود السودانيين الذين يكرسون أنفسهم لتقضية السلام في السودان وتخفيف المعاناة عن ظلوها بالوطن. ومن هؤلاء السودانيين رجل يدعى ستيفن تشامبانغ، أسس منظمة تسمى «أمل السودان» في محاولة لتغيير حياة من بقوا في مناطق الحرب في السودان وفي مخيمات اللاجئين الواقعة في الدول الأفريقية المجاورة. ففي عام ٢٠٠١ قام ستيفن برحلة عودة إلى أفريقيا مدتها ثلاثة أشهر تحمل تكاليفها بنفسه، حيث قام بإجراء بحث للتعرف على احتياجات السودانيين من النازحين الداخليين واللاجئين. وبعد رجوعه إلى الولايات المتحدة حصل على تمويل من صاحب العمل الأمريكي الذي يعمل لديه لإنشاء منظمة لجمع التبرعات لشراء قارب يستخدم كوسيلة انتقال يعتمد عليها، لنقل المسافرين بين مكر في السودان وغامبيا في إثيوبيا لمساعدة الناس على السفر لقتناء حاجاتهم الضرورية مثل الرعاية الطبية في أثناء فصل المعمر الذي يمتد من يوليو/تموز إلى فبراير/شباط.<sup>٢</sup> ويشير الاعتراف بإمكانيات قيام الصلات بين من في الشتات ومن لا يزالون في أفريقيا كلاجئين، وتأثير هذه الصلات على تحسين ظروف حياة الموجودين في أفريقيا، جانباً هاماً في تجربة اللاجئين ينبغي أن يسقط منها في السياسات والممارسات المتعلقة بالهجرة.

### دالات متعلقة بالسياسات والممارسات

في الأجل البعيد، تثير إسهامات أفارقة الشتات في حياة من يظلون في أفريقيا عدداً من التساؤلات، فإلى أي مدى يخفي التلطف غير المسجل للموارد من الخارج حجم المشاكل الموجودة في جنوبي السودان وحالة من يسمون إلى اللجوء، إلى الدول الأفريقية المجاورة وإذا كان الأفارقة الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة يستخدمون بعض الموارد لدعم أسرهم في أفريقيا إلى جانب أسرهم الحالية في الولايات المتحدة، فما هو تأثير ذلك على اندماجهم في المجتمع الجديدة وكيف ستؤثر هذه المشاركة في الموارد على الجيل المقبل؟ وهل هذه التحولات تعني أن العيب الإنساني يكفي أكثر من اللازم على كامل من هم أقل استقراراً من الناحية المالية وأكثر تهميشاً في المجتمع؟ إن تحقيق التنمية في الجهود الإنسانية الموجهة

من بقوا في بلدانهم. كما يثير الاستثمار في التعليم من خلال سداد المصاريف المدرسية التزاماً على من حصلوا على فرصة إعادة التوطين. وبالإضافة إلى ذلك، يقول الرجال المقيمين في الولايات المتحدة، الذين لا هم خطيتهم سودانيات يعيشن في إثيوبيا مع أسرة العريس، إنهم يرسلون الأموال إلى أسرهم للإلتحاق على التعليم ودفع قيمة الماشية التي تقدم لها مهراً.

### البحث عن زوجة

يمثل الزواج وخطب الود في حقيقة الأمر سبباً رئيسياً لعودة الكثيرين من السودانيين إلى أفريقيا للزراعة. فرجال «الثورة» في الولايات المتحدة يرغبون في الزواج من نساء «الثورة»، ولكن لا يوجد إلا فئة قليلة جداً من نساء «الثورة» غير المتزوجات أو غير المخطوبات في أمريكا. وبالإضافة إلى ذلك، يشعر بعض رجال «الثورة» بالقلق مما يسمونه مستويات غير معقولة من الحرية التي تناف للسان في الولايات المتحدة، ولذلك فإن العودة إلى أفريقيا للزواج تجعل بعض رجال «الثورة» يشعرون أنهم أقدر على الثور على زوجة لم «تسدها» المال وطرق الحياة الأمريكية.

### الأهمية الدائمة للماشية

لا تزال أهمية نقل ملكية الماشية بالنسبة للسودانيين الذين يعيشون في أفريقيا أو الولايات المتحدة عنصراً محورياً في الاعتراف بالزواج والأطفال الذين يأتون منه. ومن الواضح أن تربية الماشية أمر غير ممكن للسودانيين الموجودين بالولايات المتحدة؛ ولذلك فإن عملية نقل الماشية تتم في أفريقيا، حتى على سبيل الاعتراف بزيجات «الثورة» التي تتم في الولايات المتحدة. ويصل معدل المهر في الوقت الحالي عند اللاجئين السودانيين في إثيوبيا إلى ٣٦٠٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل قيمة ٢٨٠ بقرة كبيرة وقرنين صغيرين وخمسة عجول، وذلك حسبما ذكر لي أحد رجال «الثورة» الذي كان قد دفع مهر عروسه منذ وقت قريب.

### الروابط الأسرية

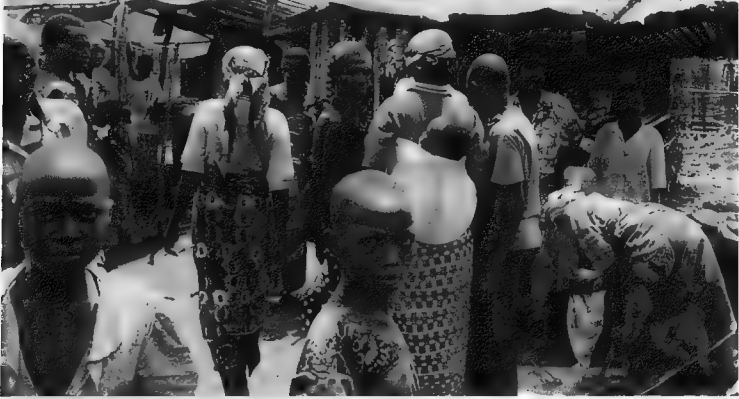
إلى جانب الزواج، يعتبر الحفاظ على الروابط مع أفراد الأسرة سبباً هاماً للعودة المؤقتة إلى شرق أفريقيا. وتدور كثير من هذه الزيارات حول زيارة الكبار في الأسرة، وجدير بالذكر أن أكثر من تسعة أعشار السودانيين في الولايات المتحدة تقل أعمارهم عن الأربعين. وفي الواقع أن «الثورة» الذين يشار إليهم عن أنهم «الكبار» في الولايات المتحدة هم أناس في منتصف الأربعينيات من العمر. ويبدو في بعض حالات العودة إلى شرق أفريقيا بفرض الزيارة أن أحد





# البورونديون يستخدمون طرقاً جديدة لحماية النازحين

يقلم: غريتا زيندر



لاجئون ونازحون في بوروندي

**بينما يعمل المجتمع الدولي على نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي في بوروندي، بدأت بعض الجهات المحلية أيضاً تأخذ زمام الأمور بنفسها لإعلام الناس بحقوقهم على مستوى القاعدة العريضة.**

الاتحاد يعرض مسرحية عن المبادئ التوجيهية، فلانسا نيين للنازحين الواقع المعيب الذي يعيشونه يقصد زرع الرغبة في نفوسهم لتحسين الأوضاع». ويقدم هذا الاتحاد، الذي يتلقى الدعم من المجلس الترويجي لللاجئين، مسرحيات في مخيمات النازحين الداخليين الشامية في إقليم كيروندي، ويشعل لتقديم عروضه في مناطق أخرى أيضاً وتستعرض المسرحيات خمسة من الحقوق ذات الصلة بالنازحين في المخيمات وهي حماية أملاك النازحين، وحرية الدخول إلى المخيمات والخروج منها، وضرورة إشراك الجمعيات النسائية في التخطيط لإعادة التوطين والعودة، وحق الأعمال في التعليم، وحق النازحين الداخليين في تلقي إخطار قبل إخراجهم من المناطق التي يعيشون بها.

ويوضح ميشيل-أنجي أن المسرحية تستغرق عادة ساعة ونصف الساعة وتتميز بمنهج قائم على المشاركة: فيبدأ الممثلون برسم صورة للحياة اليومية للنازحين ومشاعر الإحباط النابعة من انتهاك الحقوق السابق ذكرها. وتتميز المسرحية بالواقعية، لكنها تحافظ على التوازن الدقيق بين تصوير ما يعيشه اللاجئون وبين روح الدعاية، وتصور المسرحية الحياة اليومية

الذي يمثل جزءاً من جهود المجلس الترويجي لللاجئين لبناء قدرات المهنيين المحليين لرصد مدى احترام حقوق النازحين والدعوة إلى توفير مستوى أفضل من الحماية لهذه الحقوق.

وتعتبر هذه المبادرات وغيرها من المناهج الأخرى المبتكرة بالغة الأهمية في بلد أدت الحرب الأهلية فيه إلى مقتل أكثر من ٢٥٠ ألف شخص ونزوح ٥٠٠ ألف آخرين منذ عام ١٩٩٢. وقد وردت أنباء كثيرة عن وقوع انتهاكات فادحة مثل الاغتصاب والتعذيب في أثناء الدخول.

## تغيير الواقع عبر الفنون

يقول ميشيل-أنجي دروجيواي، مدير اتحاد «نويياي»، للفرق المسرحية الذي يصمم مع فرق مسرحية وأربعين من الممثلين، عندما يقوم

هذه المبادئ التوجيهية التي وضعت عام ١٩٩٨ تضم في وثيقة واحدة مجموعة المعايير القانونية المتعلقة بحماية ومساعدة من أجبروا على النزوح قسراً داخل أوطانهم. وتتميز هذه المبادئ مقبولة دولياً على نطاق واسع، ولكن ما زال هناك شوط طويل يجب قطعه حتى يتم تطبيقها على أرض الواقع.

في خلال إقامتي في بوروندي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، أطلقت على العديد من الأساليب المبتكرة التي يستخدمها المهنيون المحليون، والتي قد تكون لها دلالات على جهود نشر المبادئ في أزمنة النزوح الأخرى. فالبورونديون يستخدمون الفن والتعليم القائم على المشاركة وه التقاليد، لنشر المبادئ التوجيهية. وكنت قد ذهبت إلى بوروندي مصحبة فريق من المجلس الترويجي لللاجئين لتدريب العاملين المحليين على استخدام المبادئ التوجيهية، وهو التدريب



حقوق الأراضي للشعوب المستضفة مثل الأطفال والأرامل، وتشير ماتيلدا إلى أن الكثير من جوانب التقاليد اليورانيية تمنح الحماية للمستضعفين، وتزير أنه من الضروري استلزام روح التضامن المتصميمين للكثيرين من النازحين الداخليين يلاقون صعوبات حمة في الوصول إلى أراضيهم عندما يعودون إلى ديارهم السابقة، خصوصاً في ضوء عدم وجود حقوق توزيع الأرض للنساء.

وتقول ماتيلدا إن أصعب السبلات التقليدية في بوروندي هي جماعة من الرجال يطلق عليهم اسم «باشينغافانغاني»، الذين يشتهرون عموماً بروح العدل والمسؤولية عن مصالح المجتمع عامة، ويعملون على تسوية النزاعات بالطرق السلمية وعلى تعزيز حقوق الإنسان. وعند الاحتفال بإدخال أي فرد جديد إلى الجماعة، يتعهد رجالها بمواصلة إقامة العدل وحماية الأرامل والأيتام. استناداً إلى عصر أساسي في التقاليد اليورانيية يعرف باسم «أويوتو»، أي الإنسانية والعدل. وكثيراً ما تحيل ماتيلدا قضايا الصراع على الأرض إلى هي جماعة «باشينغافانغاني» للحكم فيها. كما تناقش معهم أهمية حماية حقوق النازحين.

وتري ماتيلدا أنه إذا كانت التقاليد هي أنسب السبل على ما يبدو لتشر المبادئ التوجيهية بين الباشينغافانغاني وأهالي الريف، فإنها مهمة أيضاً. تمكن النساء والأطفال من تعزيز الاعتماد على النفس والشعور بالكرامة. وتقدم المنظمة غير الحكومية التي تعمل بها، واسمها «مركز رينبو»، بمناقشة قضايا حقوق الإنسان مع الجمعيات النسائية، كما تدبر منظمات مشابهة حيث يعمل الشباب على الغذاء مقابل ناء مساكن للنازحين الداخليين أو غير ذلك من الأعمال. وتقول ماتيلدا إن مثل هذا العمل يوجد ذمة لمناقشة حقوق الإنسان والمسؤولية. وتصر ماتيلدا، مثل جون-بول، على أهمية معرفة الأطفال لحقوقهم. فالشباب يهدشون غالباً

يتمكن الأطفال عادة من الاندماج في نظام التعليم الرسمي.

وهي كبرونديو أنشئت مدارس خارج مناطق الترحيل، التي يعيش فيها عموماً أناس من نفس العرق. وبخلاف من مواقع النازحين، تخدم هذه المدارس أطفال النازحين وأطفال الأهالي من التوسني والهوتو على حد سواء. وتعلم الأطفال المبادئ التوجيهية من خلال مناهج قائم على المشاركة، فيؤدون أدواراً صغيرة تدور حول موضوعات مثل حقوق الإنسان والالتزامات بصفة عامة، وحقوق الأطفال بصفة خاصة. كما يتعلمون أيضاً من خلال جلسات المناقشة.

ويقول جون-بول إن المبادئ التوجيهية وسيلة لتحقيق المساواة بين النازحين والأهالي، فشطراً لطرف اللجوء والمحن المرتبطة به، يتميز أطفال النازحين بالضعف الشديد، وقد يشعرون بأنهم مبهودون أو مهملون، خصوصاً في المدرسة، كما أنهم عموماً غير مدركين لحقوقهم. ولذلك فمن الضروري أن يوضح لهم أحد أن لهم نفس الحقوق كما للأطفال الآخرين، بما في ذلك الحق في التعلم، حتى لو لم تكن الفرصة قد أتحت لهم لدخول المدرسة بسبب الحرب أو النزوح.

وضيف جون-بول أن الذهاب إلى المدرسة والاختلاط بالأطفال الآخرين يساعد الأطفال النازحين على الاندماج مع من لم يتعرضوا للترحيل، ومع من يتمتعون لخلفيات عرقية أخرى. وقد يكشف أطفال الهوتو والتوسني بعضهم البعض من جديد، ويتعلمون من خلال الألعاب، ويبدعون في ظل روح المساواة.

### «أويوتو»، من أجل النازحين؟

إن التقاليد ضرورية، لكن تحسين سبل النجاء عن حقوق النساء والأطفال يتطلب وضع تقاليد جديدة في بوروندي. كما تري ماتيلدا التي تعمل بأحدى المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن

للمزارعين البسطاء الذين يورون جيرانهم ويسرون رؤية بعضهم البعض حتى يتأهلي إلى أسماعهم صوت نيران المدافع فيبدأون في الفرار. ثم يصلون إلى «موقع النازحين حيث يواجون العديد من المشاكل، منها مثلاً أن الأسر تحصل على حصص غير كافية من الغذاء. وفي مرحلة مدينة من المدرسة يجهزون على الانتقال إلى موقع آخر بدون إندثار مسبق.

ويقول ميشيل-أنجي إن المشاهدين يتقنون على أن المسرحية تصور ما يعيشونه بالفعل، وأنهم يفهمون أن ذلك الوضع ليس سليماً. وعند هذه النقطة يطلب منهم أن يحل أحدهم محل أحد الممثلين وأن يحاول معالجة الوضع. وعلى العكس مما كان سائداً قبل الحرب، أصبحت النساء والشباب هم الذين يتحركون لتصحيح الأوضاع. ويضيف ميشيل-أنجي أن هذا ليس أمراً سهلاً على الرجال الذين دائماً ما يكونون أكثر تحفظاً وأحياناً يشعرون بعدم الارتياح بشأن الدور الجديد الذي تقوم به المرأة في هذه

## «الأطفال يمكنهم القيام بدور حقيقي في نشر المبادئ التوجيهية»

المسرحيات القائمة على المشاركة.

ويري ميشيل-أنجي أن نشر المبادئ التوجيهية على مستوى القاعدة المجتمعية أمر هام، لأن الناس كثيراً ما يعيشون دوراً غير مأروفهم. وفي الوقت نفسه، يجب نشر هذه المبادئ التوجيهية بين السلطات ومديري المخطيمات حتى يمكن حماية حقوق النازحين بصورة فعالة.

### التعليم القائم على المشاركة

التعليم طريقة أخرى لتوسيل المبادئ التوجيهية ويقول جون-بول المعلم الذي ينتمي أصلاً إلى إليمي كبرونديو الشمالي، والذي سبق له العمل في خدمة أطفال الشوارع في السنغال والكاميرون قبل رجوعه إلى موطنه الأصلي: «إذا أردنا تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي، فمن المهم ألا نتجاهل تعليم الأطفال، فالأطفال يمكنهم القيام بدور حقيقي في نشر المبادئ التوجيهية».

واليوم يعمل جون-بول بالمجلس التوجيهي للناجحين مديراً للمعلمين الذين يقدمون الأطفال للناجحين في محاولة لتحسين ظروف حياتهم. ويهدف عمل جون-بول إلى خدمة الأطفال الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة ولكلهم بلنوا (ميشيل-أنجي في الصف سناً كبيراً لا تسمح لهم أن يبدأوا من أول السلم الدراسي، ولكن بعد قضاء سنة في هذا البرنامج

فرقة ميشيل-أنجي المسرحية في بوروندي (ميشيل-أنجي في الصف الخامس في المدارس)







## اللاجئون السودانيون في شمالي أوغندا

### من صراع إلى صراع

بقلم: إمانويل بانغدا ولوسي هوفيل

لاستيفان: صراع أهلي عرشد...  
أصمهم إثر وصولهم إلى  
كونيانغونو فاديب من  
أقول: سي

يعيشون في ما يسمى «القرى المحمية»، وهي  
هذه البيئة التي تتسم بعدم الأمان يقيم آلاف  
اللاجئين السودانيين.

#### مستوطنة أكول-جي للاجئين

تستضيف مستوطنة أكول-جي اللاجئين منذ  
أوائل الستينيات من القرن العشرين. وقد  
شهدت أحدث تدفق للاجئين إليها في عام  
١٩٩٢ عندما احتدم القتال في جنوبي  
السودان بين المصالح المختلفة للجيش  
الشبي لتحرير السودان. وفي مطلع عام  
٢٠٠٢، كان هناك حوالي ٢٤ ألف لاجئ  
سوداني يعيشون في المستوطنة. وبالإضافة  
إلى ذلك، تستضيف أكول-جي والمنطقة  
المحيطة بها عدداً من مجتمعات الأوغنديين  
النازحين المازين من الحرب بين «حش الرب  
للمقاومة» وحكومة أوغندا. وقد أصبحت  
مستوطنة أكول-جي بوتقة تنصهر فيها  
المهاجرون الذين اضطروا إلى الفرار من  
الصراعات العنيفة في المنطقة.

لكن تركز المهاجرين الذين أجبروا قسراً على

اللاجئون السودانيون في شمالي أوغندا ليسوا مضطرين  
إلى خوض العديد من المشاكل المرتبطة بالحياة في  
المستوطنات التي يقيمون فيها فحسب، إذ هم مضطرون  
أيضاً لمعايشة تهديد الاعتداء المسلح يومياً.

اللجوء في مستوطنات مخصصة لهم، فإن  
معظم اللاجئين السودانيين يعيشون في  
مخيمات أو مستوطنات تقع معظمها في  
شمالي أوغندا.

إلا أن اللاجئين السودانيين في شمالي  
أوغندا هم أبعد ما يكونون عن الأمان؛ لأنهم  
يتأثرون بسلسلة من الانتفاضات المسلحة  
والصراعات العنيفة المتواصلة. وأشدّها  
تأثيراً «جيش الرب للمقاومة» الذي يتزعمه  
جوزيف كوتي. وإذا كان هذا الجيش يزعم أنه  
يحارب الحكومة الأوغندية، فإنه في حقيقة  
الأمور يستهدف السكان المدنيين بوحشية في  
شمالي أوغندا، ويمارس القتل والاغتصاب  
ونهب القرى وتجنيد الأطفال قسراً. ونتيجة  
لذلك تعرض الآلاف للزواج، وأصبحوا

حالة إحدى مستوطنات  
اللاجئين، وهي أكول-جي في  
منطقة يهدر، عن بعض المشاكل المعقدة  
التي تنشأ عندما يضطر اللاجئون إلى العيش  
في مستوطنات تقع في خضم الصراعات  
المسلحة.

#### الصراع والغارات

تتسم غالبية اللاجئين المعترف بهم رسمياً  
في أوغندا، وعددهم 174 ألف لاجئ، إلى  
الجارة الشمالية لأوغندا، وهي السودان. وقد  
فر هؤلاء من أطول حرب أهلية شهدتها  
أفريقيا وتميزت بتأثيرها المدمر على  
السكان المدنيين. وطبقاً للسياسة الأوغندية  
التي تقضي بأن يقيم كل اللاجئين ومطالبي



الهجرة لا يتناسب مع مقدار الحماية المقدمة لهم، على الرغم من أن «جيش الرب للمقاومة» طوال الحملة الوحشية التي شنها لم يقصر هجماته على الموالطين الأوغنديين، إذ استهدف أيضاً بعضاً من مستوطنات اللاجئين. ففي ١٢-١٤ يوليو/تموز ١٩٩٦ تعرضت مستوطنة أكول-بي إلى هجمة بالغة التدعيم من جانب المتمردين. وفي اليوم الأول

## يتم توطين اللاجئين في مناطق الصراع

اختطف سائقان وإثنان من ضباط الشرطة، وقتل حوالي ٢٢ لاجئاً، وفي اليوم التالي اقتيد حوالي ٧٦ لاجئاً وتمرضوا بصورة منهجية لإطلاق النار عليهم والسحق والضرب بالهراوات حتى الموت، وجرح ٢١ شخصاً آخر. ولم تلق الدعوة إلى إغلاق المستوطنة ونقل اللاجئين إلى مكان أكثر أمناً أي أدان، صاغية.

وعلى الرغم من إدخال تحسينات على مستوى الحماية فور هذا الاعتداء، فقد ظل الإحساس بعدم الأمان يسيطر على المنطقة. وشهدت أيضاً أن خوف اللاجئين من وقوع مزيد من الاعتداءات له ما يبرره، ففي الخامس من أغسطس/آب ٢٠٠٢، هاجم متمرّدو «جيش الرب للمقاومة» مستوطنة اللاجئين مرة أخرى، وقتلوا حوالي ٦٠ لاجئاً واختطفوا ١٩ شخصاً. من بينهم أربعة من العاملين بجمعية الإغاثة الدولية<sup>١</sup>. وتم إغلاق المستوطنة في أعقاب هذا الحادث، ونقل جميع اللاجئين بها إلى مستوطنة كيريلاندونو في منطقة ماسيندي.

## توطين اللاجئين في مناطق الصراع

تميزت الفترة التي أعقبت حادثي الاعتداء على أكول-بي برد فعل حكومي يقتصر إلى التحليل الدقيق وفتحهم حقوق الإنسان الأساسية. فمثلاً، على الرغم من شدة الهجمة الكبرى الأولى في عام ١٩٩٦، لم تم مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا الحكومة أوغندية مبرراً لإغلاق مستوطنة أكول-بي ونقل اللاجئين منها إلى مكان آخر أكثر أمناً. ومع أنه تم إرسال المزيد من رجال الجيش للدفاع عن المستوطنة، إلا أن وجودهم لم يكن منتظماً ولا كافياً لمماناة السكان من عدم حدوث اعتداءات مماثلة مرة أخرى، ناهيك عن منع أي اعتداء من الأصل.

كما أوضحت دراسة أجريت في أكول-بي في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ أن المستوطنة كانت لا تزال معرضة للهجوم، وأنها في ضوء تجدد الحرب أخيراً في شمالي أوغندا أصبحت حياة اللاجئين بها وحياة غيهم في المنطقة المحيطة بها في خطر دائم. ولم تحل هذه

النتائج باهتمام يذكر من جانب السلطات، الأمر الذي سهل على «جيش الرب للمقاومة» تنفيذ الهجوم الثاني. وأعلن جيش الرب منذ ذلك الوقت أنه يعتبر اللاجئين السودانيين أهدافاً لمشروعة لهجماته. ولكن على الرغم من أن حوالي ثلث اللاجئين النازحين من أكول-بي البالغ عددهم ٢٤ ألفاً تقلوا منذ ذلك الحين من كيريلاندونو في مستوطنة

كيرالوالي الآمنة نسبياً في منطقة هومبا (غربي أوغندا)، إلا أن الحكومة تعترض إعادة اللاجئين الباقين مرة أخرى إلى شمالي أوغندا، ولكن إلى مستوطنات مختلفة.

ولهذا القرار دلائلنا، الأولى أنه يعني أن اللاجئين يجري توطينهم في منطقة للصراع من الواضح تماماً أن حياتهم فيها معرضة للخطر. والثانية أن اللاجئين الذين تتكون أغليتهم من مواطنين سودانيين سيتم توطينهم قرب الحدود مع تنس البلد الذي فروا منه، وفي الحالتين هناك مخالفة للقانون الدولي.

فالمعروف أن اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والصكوك المتعلقة بها، واتفاقية اللاجئين التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩، تنص على ضرورة قيام الدول بصحبة اللاجئين من ظروف بعينها مثل الحرب والاضطهاد التي أدت إلى فرارهم من بلدانهم الأصلية. ويمنح توطين اللاجئين وسط صراع لا يقل ضراوة عن الصراع الذي فروا منه خرقاً واضحاً لهذا الالتزام. كما أكدت اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين على أهمية هذا الالتزام عندما ذكرت أنها «تدين (بصورة قاطعة) كافة انتهاكات حقوق اللاجئين ومطالبتي اللجوء وسلامتهم، وخصوصاً الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم». كما حثت اللجنة الدول والأطراف الأخرى على دعم التدابير التي «تمتاز من حماية مستوطنات اللاجئين ومخيماتهم»<sup>٢</sup>. ومن الواضح أن العيب الأكبر يقع على عاتق الحكومة أوغندية في اتخاذ تلك التدابير اللازمة لضمان حماية اللاجئين من هجمات «جيش الرب للمقاومة».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل اللاجئين السودانيين إلى مستوطنات في شمالي أوغندا يجعلهم في موقع قريب بدرجة خطيرة إلى حدود البلد الذي فروا منه. وهذا ما يعد خرقاً للمادة ٢٧(٦) من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين التي تنص على أنه «لنوعوا الأمن يجب على دول اللجوء، قدر الإمكان، أن تقروم توطين اللاجئين بعيداً عن حدود بلدانهم الأصلية بمسافة معقولة».

كما أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً للقانون الدولي من ناحية أخرى، خصوصاً في ظل مبدأ مسؤولية الدولة. وقد عبر اللاجئين الذين عاشوا في أكول-بي عن معارضتهم الشديدة لنقلهم إلى مستوطنات في شمالي أوغندا؛ إذ ذكر كثيرون منهم أنهم يفضلون العودة إلى السودان على الذهاب إلى شمالي أوغندا. وإذا اضطر هؤلاء اللاجئين فعلاً تحت وطأة الظروف إلى العودة إلى السودان فقد يمثل ذلك الوضع خرقاً للمادة ٢٢ من اتفاقية ١٩٥١ للاجئين التي تحرم عودة اللاجئين (المباشرة أو غير المباشرة) أو إرجاعهم قسراً إلى حدود الأراضي التي كانت حياتهم وحيويتهم معرضة فيها للتهديد.

## سياسة التوطين

تكشف قصة أكول-بي أيضاً عن مشكلة عميقة تتعلق بسياسة التوطين نفسها، وإلى جانب انتهاك حق اللاجئين في حرية التحرك، الذي تكلفه المادة ٢٦ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين. توجد لغزات التي جانبيين على الأقل من جوانب هيكل التوطين.

فإذا كانت هجمات «جيش الرب للمقاومة» لها مغزى سياسي، فمن الممكن أيضاً أن يكون وراءها بعض العوامل الأخرى المتعلقة بهيكل التوطين. فعلى السبيل الموجد في شمالي أوغندا مثلاً يؤدي هذا الهيكل في واقع الحال إلى تركيز الناس في مناطق ليست آمنة أصلاً، فيصعب وجود عدد كبير من المدنيين غير المسلمين في منطقة صراع هدفها سهلوا واضحا يمكن أن يهاجمه المتمرّدون. كما أنه نظراً لحجم النزوح الداخلي في شمالي أوغندا، وما نجم عنه من شح في الموارد البديلة، أصبحت المستوطنات من المناطق

## كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل

القابلة التي يمكن فيها الحصول على الغذاء. وهكذا يؤدي هيكل التوطين إلى إيجاد قاعدة موارد لاقتصاد الحرب، تقدم الإمدادات من المواد الغذائية والأفراد والمعلومات بصورة يعتمد عليها.

كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل بسبب سلبه اللاجئين بعض قدراتهم والكثافة وتقيدده حريتهم في التحرك. فمن المعروف صموماً أن اللاجئين يمكن أن يكونوا مورداً للدول المضيفة، لا عيماً عليه - وينبغي اعتبارهم كذلك. ولكي يتم استغلال القدرات التنموية لدى اللاجئين استغلالاً مفيداً من جانب الدولة المضيفة



## خاتمة

## شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية المعنية بحماية اللاجئين

تشكلت شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية لحماية اللاجئين في مارس/آذار ٢٠٠٢ بهدف تجميع نتائج الأبحاث والمساعدات العملية على نحو متكامل.

وتتألف الشبكة من منظمات غير حكومية ومؤسست أكاديمية من دول شرق ووسط إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان والصومال. ولا تفرض أي رسوم على أعضاء هذه الشبكة. والشرط الوحيد للمعضوية هي الشبكة هو العمل النشط في مجال الهجرة القسرية. ويقع مقر الشبكة في مكاتب «مشروع قانون اللاجئين»، كلية الحقوق، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا.

وتركز الشبكة حالياً على تقديم الخدمات التالية:

- موقع على شبكة الإنترنت
- قائمة بريدية إلكترونية للراغبين في تلقي معلومات تتعلق بنشاط الشبكة
- تبادل المعلومات
- إتاحة مواقع على الإنترنت للمنظمات الأعضاء في الشبكة
- تيسير البحث/الوصلات الإلكترونية
- تبادل المعلومات بين الشبكات

كما تخطط الشبكة هي إنشاء مجموعة للمساعدة الإلكترونية. وقد اعربت المنظمات الأعضاء في الشبكة عن رغبتها في القيام بمشروعات مشتركة.

## موقع الشبكة:

www.muklaw.ac.ug/anrpn  
عنوان البريد الإلكتروني:  
coordinator@muklaw.ac.ug

من هذا التحليل الموجز يمكن أن نخلص إلى متيجتين هامتين: الأولى أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً سافراً للقانون الدولي، والثانية أن تجربة اللاجئين في الكول-بي تثير تساؤلات عن مدى ملائمة هيكل توطين اللاجئين. من حيث الحماية والمعونات، كما أن قرار الحكومة الأوغندية بنقل آلاف اللاجئين السودانيين إلى منطقة أخرى في شمالي أوغندا لا ييسر بخير فيما يتعلق بالسلامة المادية والبدنية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في المستقبل.

إمانويل باغندا ولوسي هوفيل يعملان في «مشروع قانون اللجوء» بكلية الحقوق في جامعة ماكيريري.

Refugee Law Project,  
Faculty of Law, Makerere University,  
PO Box 33903, Kampala, Uganda  
rlp@infocom.co.ug (البريد الإلكتروني)

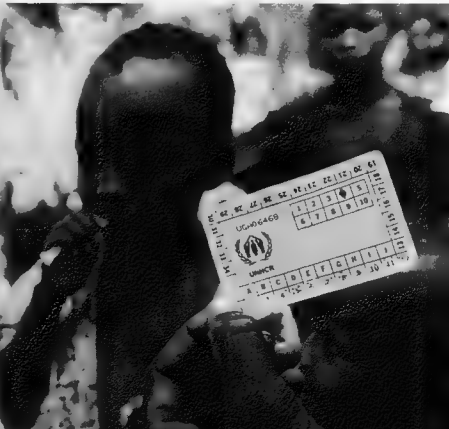
١ The Monitor، أوغندا، ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٢  
٢ فيما بين ١٧ أبريل/نيسان والأول من مايو/أيار ٢٠٠٢ قدم مشروع قانون اللجوء، بجامعة ماكيريري في يديراء بحث في مسطرة الكول-بي. نشرت نتائجه في ورقة العمل الخامسة الصادرة عن المشروع وعنوانها «الحرب كالمسار: تأثير الصمت على حياة المجتمعات النازحة في منطقة كهر في شمالي أوغندا».

٣ تتجهه رقم ٤٨ لعام ١٩٨٧ التي خلصت إليها اللجنة التمهيدية بشأن الهجمات العسكرية المسلحة على معيقات اللاجئين ومستوطناتهم (تقرير الدورة الخامسة والثلاثين رقم وثيقة الأمم المتحدة A/AL.96/202، المرفقة ٢٠١).

يجب السماح لهم بحرية الاندماج مع المجتمعات المحلية (في إطار الحد الأدنى من القيود حسب الضرورة). أما السياسة التي تقصر تواجد اللاجئين على المناطق الريفية دون تمييز، وبدون النظر بعين الاعتبار إلى خلفياتهم وقدراتهم المتعددة، فلا تتناسب مع هذا النموذج المثالي. وبالمثل نجد أن سياسة التوطين تؤدي إلى التضييق على المبادرات التي قد تأتي من جانب السكان المحليين. الأمر الذي يؤدي دائماً إلى إشاعة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات الوطنية بدلاً من حفز روح المبادرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد هيكل التوطين عن عوامل هدم عملية تنمية القدرات الشخصية للاجئين. فيجبرهم اللاجئين من الوصول إلى المناطق التي يشعرون فيها بالآمان ويؤمنهم في مستوطنات، تتسبب الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين في تآكل قدرتهم على اتخاذ القرار بأنفسهم فيما يتعلق بحساسهم بالآمان وتنمية إمكاناتهم الشخصية. وهذا ما يؤدي إلى إداعة نمط الرعي الذي يقي اللاجئين معتمدين دائماً على نظام ثبت عدم جدواه في تقديم الحماية المطلوبة لهم. كما أن معظم اللاجئين ليس أمامهم سبيل لمفاداة المستوطنات؛ لأن مفادتها تؤدي إلى سحب المعونات المقدمة إليهم نهائياً. ومن ثم يقعون في مازق عصيب، إماما البقاء في مكان تعرض فيه حياتهم للخطر وأما مفاداة المستوطنة لمعالجة الاضطلال وشؤونهم بأنفسهم.

هذا ما تركز عليه  
الحسب المدنية وسيلة  
الحرب الوحيدة هي  
بشكلها اللاجئون  
كهرادوغندا





# إدارة شؤون اللاجئين في كينيا

إعداد: اتحاد اللاجئين في كينيا

اتهمهم بأي تهمة، بينما يجبر آخرون على دفع رشاوى لضباط الشرطة للإفراج عنهم. وتجاهل الشرطة بشكل فاع وثائق مفوضية شؤون اللاجئين التي تبين أن اللاجئين/طالب اللجوء معروض للمفوضية، وعلى الرغم من أن المفوضية والحكومة متفان على تقديم وثائق مشتركة للاجئين ومطالب اللجوء، إلا أن هذه المبادنة تعطلت أكثر من عام. وما زال تعرض الشرطة للاجئين واستغلالهم وترهيبهم مستمراً بلا هوادة.

وتتسم محطة طالبي اللجوء في كينيا بأنها شديدة القسوة. فبينما ينتظر طالبي اللجوء بت طلباتهم، فإنهم يخضعون للاربع لا يدخلون ضمن اختصاص المفوضية، ومن ثم ليست أمامهم أي فرصة للانتفاضة بالاعانات الاجتماعية أو سبل الحماية؛ فيعرضون للتعرض من جانب الشرطة، ولجميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي وسوء المعاملة والتهميز. ويقول مكتب المفوضية إن صلاحياته لا تسمح لها بتقديم الحماية

## تستضيف كينيا ٢٥٠ ألف لاجئ تقريباً من أكثر من ١١ بلداً مزقتها الحروب.

على الرغم من أن الموقع المؤقت الذي كان اللاجئين يحتمون به لا يبعد أكثر من ٥٠٠ متر عن الحدود حيث يستمر القتال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زارت الإدارة المحلية الموقع عدة مرات وهددت اللاجئين بالتعرض لمواقب وخيمة إذا رفضوا العودة إلى الصومال، وكان معظم هؤلاء اللاجئين من النساء والأطفال. ولم تصد أحد لهذا الانتهاك الواضح لمبدأ عدم الإرجاع القسري.

ولا شك أن التشريع المرتقب سيحقق الكثير باتجاه وضع إطار واضح لحماية اللاجئين. إذ إن مشروع دستور كينيا الجديد يضمن للاجئين حق عدم الإرجاع القسري، ويكلف البرلمان بمسؤولية سن تشريع خاص باللاجئين خلال عام من سريان الدستور الجديد، بل إن الدستور الجديد يعترف بالحق في طلب اللجوء باعتباره حقاً دستورياً.

**يُنتمي** معظم هؤلاء اللاجئين إلى الصومال والسودان وإثيوبيا ومنطقة البحيرات العظمى. ويوجد مخيمات رسمياً للاجئين في كينيا، هما مخيم داداب الذي يقع على مقربة من الحدود الصومالية وبه ١٥٠ ألف لاجئ تقريباً، ومخيم كاكوما الواقع في شمالي كينيا قرب الحدود السودانية، وبه ٨٢ ألف لاجئ تقريباً.

وتتبع الحكومة الكينية حملة لتسكين اللاجئين في المخيمات تقضي بمرور اللاجئين بإجراءات بت أوضاعهم على أن يلتزموا فور الانتهاء منها بالإقامة في المخيم وبأن يتم التوصل إلى حل دائم لمشاكلهم. ولكن لأسباب عديدة (منها انعدام الأمن في المخيمات والمشاكل المعقدة وعدم التكيف مع الحياة في المخيمات) يتصدى كثيرون من اللاجئين هذا الشرط فيشقون طريقهم إلى المدن الكينية. ومن المقرر أن ٥٠-٦٠ ألف لاجئ/طالب لجوء يقيمون إقامة غير شرعية في المناطق الحضرية بكينيا.

ويشترط على طالبي اللجوء المرور بإجراءات بت أوضاعهم في نيروبي، وفي أثناء هذه الفترة لا يدخلون في إطار حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ولذلك فإنهم يعانون من نقص المعونات الاجتماعية ومن تحرش واستغلال المسؤولين عن تنفيذ القانون إلى جانب الروح المعنوية لدى الأهالي.

### المسؤوليات

انضمت كينيا إلى اتفاقية ١٩٥١ وصادقت على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٩ وعلى الإعلام العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المعاهدات الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان. وتتولى الأمانة الوطنية للاجئين بوزارة الداخلية مسؤولية إدارة أوضاع اللاجئين. وعلى الرغم من طرح مشروع قانون في هذا الصدد أمام البرلمان، إلا أن كينيا لا تزال تقتصر إلى تشريعات تفتقر تفصيلاً باللاجئين، وبدون هذه التشريعات تظل الحماية المتصوص عليها في هذه الاتفاقيات أمراً عصبياً على اللاجئين.

وفي حادث قريب تدفق فيه اللاجئين الصوماليون إلى مانديرا في كينيا، رفضت الحكومة نقل اللاجئين إلى موقع أكثر أمناً

## تصلت الحكومة حتى اليوم من مسؤولياتها

للاجئين المعترف بهم فقط. وفي ضوء هذه الصعقة القاسية تجد المفوضية نفسها بحاجة إلى مراجعة صلاحياتها وتقديم الحماية والمعونات المطلوبة لطالبي اللجوء.

### المواقف المختلفة من اللاجئين

ما زال المجتمع المدني يجعل هدفه المحنة التي يتعرض لها اللاجئين، وغالباً ما يؤدي هذا الجهد مع الركود الاقتصادي الحالي إلى نشر روح الكراهية لللاجئين والعداوة لللاجئين. ومع أن القاعات الأفريقية مشهورة بكرم الضيافة، إلا أن من الواضح أن هذه الفضيلة قد أصبحت اليوم أكثر بلاء عين.

وتبين التجارب أن الكثير من السياسيين لن يتروكوا خلال عملية التصديق للانتخابات في التلاعب بأوضاع اللاجئين كأداة لكسب

أصوات الناخبين. فال معروف أن أعضاء البرلمان يشعرون الحقائق ويصورون اللاجئين في قوالب نمطية ثابتة على أنهم مشر مستطير وعلى أنهم المصدر الوحيد لتزايد معدلات الجريمة وانعدام الأمن في البلاد وانتشار الأسلحة وبر الحصة وندرة الموارد. كما عرف من بعض البرلمانيين أنه يشير إلى المعونات الإنسانية الموجهة للاجئين في المخيمات على أنها دليل على الزعم القائل بأن اللاجئين يتبعون بمستويات معيشية

و قد تصلت الحكومة حتى اليوم من مسؤولياتها. وآثرت أن تعهد بها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقلبت المفوضية، إلى جانب ولايتها المتنامية في تقديم الحماية وتوفير المعونات الإنسانية، مسؤولية استقبال اللاجئين وتسجيلهم، وترتيب مواعيد عرضهم على إجراءات بت ضد رفض طلبات اللجوء، والمبت في الاستئنافات، وحالة اللاجئين إلى المخيمات، أي أن المفوضية هي واقع الحال تقوم بدور وزارة حكومية. وبذلك تعرض استقلالياتها وفعاليتها في مجال تقديم الحماية للاجئين إلى الخطر الشديد.

### تحرش الشرطة

من المشاكل الأساسية التي تواجه اللاجئين تحرش الشرطة بهم. فالشرطة تشن غارات دورية على المناطق التي يقطن اللاجئين على سكانها، وقد ورد أنها تقوم في أثناء هذه الغارات بقتل بيوت اللاجئين وتسبي معاملة اللاجئين وتعتدي عليهم وترهيبهم وتلقي القبض عليهم ظلاً، وتعرض لاجئين كثيرون للحبس في زنانات الشرطة لمدة أيام من دون



الدم للموارد اللازمة للتعامل بصورة فعالة مع التحديات التي تتعرض لحماية اللاجئين في أفريقيا. ويجب على المفوضية ألا تستسلم للوضع الراهن فتبقى بلا دور فعال في مواجهة انتهاك الدولة لحقوق اللاجئين. بل يجب أن تبادر بالدعوة إلى احترام اللاجئين وبذلل الضغط لإحداث تغيير إيجابي.

### الجهات الأخرى

تبدل المنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة لتوجيه الانتباه إلى أوضاع اللاجئين والدعوة إلى التعامل تعاملًا إيجابيًا مع حقوقهم. ومن أمثلة هذه الجهود أول حلقة دراسية مشتركة لأعضاء البرلمان الكينيين والأوغنديين، التي نظمها مجلس اللاجئين في كينيا في أبريل/نيسان 2002، بالتعاون مع لجنة المحامين لحقوق الإنسان (نويرورك) ومشروع قانون اللاجئين في أوغندا. وكان الهدف من هذه الحلقة هو التوعية والتدريب والإعلام والتوعية بالقضايا المتعلقة باللاجئين. وبالدور المحوري الذي يلعبه البرلمانيون في حماية اللاجئين، وكانت مبادرة ناجحة بينت الحاجة الواضحة إلى مثل هذه المحافل لإيجاد بيئة تؤدي إلى تحقيق سلامة اللاجئين وحمايتهم بصورة فعالة. وقد بدأت هذه المبادرة تتسع الآن لتشمل قطاعات أخرى، مثل القضاء والمسؤولين عن تنفيذ القانون.

### خاتمة وتوصيات

بدأ استعداد الحكومات الأفريقية لاستضافة

اللاجئين ومسلحهم.

وما زالت فضائح الفساد والفضائح الجنسية التي شابت عمل المكاتب التابعة للمفوضية مصدرًا للقلق، فلم يتخذ حتى الآن أي إجراء تأديبي واضح للتعامل مع هذه المخالفات، وجدير بالذكر أيضاً أن مدونة السلوك الخاصة بالمفوضية التي بدأ العمل بها أخيراً، مكرّحت على أنها وثيقة «مقتعة أخلاقياً»، لا وثيقة ملزمة للامامين بالمفوضية.

وتتسم مفوضية شؤون اللاجئين في كينيا بأنها بعيدة عن متناول اللاجئين الذين يتمدر عليهم التعامل المباشر معها، فالقرارات الخاصة بأحقية طالبي اللجوء، تعطى لهم مكتوبة، مثلها في ذلك مثل ترتيب مواعيد المقابلات، والتعامل مع اللاجئين يتم في أضيق الحدود حتى لا يبعد اللاجئين فرصة طرح تساؤلاتهم أو سبيلاً لإنارة التساؤلات حول العملية نفسها. وفي مناسبات عديدة اضطرت بعض المنظمات غير الحكومية إلى التدخل نهاية عن اللاجئين لمقد اجتماع مع ممثلي جموع اللاجئين والمفوضية لتناول القضايا المهمة. وما زالت المفوضية تنظر إلى المعلومات الكافية بشأن أوضاع اللاجئين على أرض الواقع كنتيجة مباشرة لبعدها عن اللاجئين الذين يفترض أنها تعمل لخدمتهم.

وحيث أن مفوضية شؤون اللاجئين تتمتع بتأييد الدولة في توليها دور القيادة في مجال حماية اللاجئين، فيجب عليها أن تستغل وضعها لفهم آليات حماية اللاجئين وتنسج

أفضل من أهل البلاد. وهكذا فإن إلقاء اللوم على اللاجئين يصرف الانتباه عن مسؤوليات أعضاء البرلمان تجاه ناخبهم.

### مفوضية شؤون اللاجئين وحماية اللاجئين

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة المسؤولة عن لبيت وضع اللاجئين وإجراء عملية إعادة التوطين. وقد أنشأ كالمها في سياق تنفيذ ولايتها الحمل الزائد الذي تتحملة، وأدى الدور المزدوج الذي تقوم به إلى الحد من فعاليتها. فعلى طالبي اللجوء أن يهروا بإجراءات بت أوضاعهم بصورة فورية حتى يتأهلوا للانتماء بالمعونات التي تقدمها المفوضية. ومع الأسف فقد تستغرق هذه العملية ما بين ستة وشمانية أشهر، وفي هذه الأثناء ليس أمام طالب اللجوء أي فرصة للاضماص بالمعونات الاجتماعية أو الخدمات الطبية أو التعليم أو غيره من المرافق الأساسية.

وقد توقفت حركة إعادة التوطين منذ أكثر من عام نتيجة للكشف عن واقعة من الفساد الطويل، حيث اتضح أن طالبي اللجوء يدفعون مبالغ من المال للحصول على معونات إعادة التوطين التي تقدمها المفوضية. ولم تستأنف هذه العملية حتى اليوم، الأمر الذي يعني أن الكثير من الحالات المستقفة لا تجد من يهتم بها. وهو ما يقيد من الوضع اليأس أصلاً. ولذلك فعلى البلدان المستقبلة أن تبدل الضغوط اللازمة للبدء مرة أخرى في تنفيذ برنامج إعادة التوطين لمصلحة

أخبار صومالية من  
أندرو سيمون  
على شبكة سيمون  
كلارك لاداء برطيمهم  
في الولايات المتحدة  
الأمريكية





## تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن محنة اللاجئين في نيروبي وكينيا

بروح عشرات الآلاف من اللاجئين تحت مظلة ظروف مروعة وبياضون أحجاراً حمة في المعاصرين الكبيرة والأوغندية، حيث تقاضت حكومت البلدين من اتصال الحد الأدنى من المحطات اللازمة لتلبية اللاجئين والاعتماد بهم، حسماً جاء في تقرير أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش، وهي منظمة مدافعة عن حقوق الإنسان تنشد نيويورك مقراً لها

وقالت المنظمة في تقريرها إن اللاجئين يجبرون على النوم في الشوارع، أو في شقق قذرة ومكتظة في أفقر أحياء نيروبي وكينيا؛ كما يتعرض للاحتجاز والضرر وإساءة المعاملة والمضايقات والابتزاز، والاحتقال التنسيقي من جانب المجرمين المحليين وكلاء البلياة الذين يتعنونهم من بلدانهم الأصلية (ولا سيما أفراد أمن الدولة من رواندا) والذين يهيمون بجمهورية الكينيا الديمقراطية، بل حتى من جانب الشرطة الكينية والجند الأوغنديين.

ولا تنقد منظمة هيومن رايتس ووتش حكومي أوغندا وكينيا بحسب، بل تلهم أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاستجابة لوبوء قلق اللاجئين في المدينة، وتقديم هذا عن السياسة التي انتهجتها المفوضية عام ١٩٩٧، والتي تحمي الأولوية للاجئين المقيمين في معيمات محددة، وتتعرف مفوضية شؤون اللاجئين من الكينيا لحكومتها المحليين المصيرين الذين شترطوا إقامة المقيمين في المعيمات

وتقول منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها إن المساعدة المقدمة للاجئين المقيمين في المدن من جانب منظمات مثل مشروع دافوس اللاجئين في كينيا أو الاتحاد الأفريقي في بومبي لا تعدو أن تكون بمثابة قطرة في المحيط. فليس بمفوضر هذه الوكالات أن تعمل أي شيء ذي بال لحماية اللاجئين من الهجمات العنيفة،

وقد دعت منظمة هيومن رايتس ووتش مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتها البلدين إلى منح اللاجئين المقيمين في المدن الصفة القانونية للاجئين، والارتقاء بأصناف التي في وضع هؤلاء من كلاً البلدين، كما حثت المفوضية المتعلقة بالأمم المتحدة على إتاحة المزيد من الموارد لحماية ومساعدة اللاجئين في المناطق الحضرية، والتجديد بإجراءات إعادة توطينهم في بلد ثالث.

١ يمكن الاطلاع على التقرير الكامل للمنظمة، الذي يقع في ٢٠٠ صفحة، والمعنون "Flight in Plain View" في الموقع التالي: [www.hrw.org/reports/2002/kenyasug](http://www.hrw.org/reports/2002/kenyasug)

٢ وفي ١ ديسمبر/كانون الأول، نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً آخر يجمع من أن الشرطة الكينية تدمر المعيمات في وقت مبكر في نوفمبر/تشرين الثاني في سياق إسرائيليين في مومباسا مروراً لاتخاذ إجراءات صارمة ضد اللاجئين في نيروبي. وفي الفترة بين ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني و٢ ديسمبر/كانون الأول، قامت الشرطة بتلاص حملات داهية كبيرة ضد اللاجئين في العديد من ضواحي نيروبي، حيث اعتقلت بصورة تعسفية العشرات من اللاجئين في إغينيا والسودان والسودان ومجموعة الكومو الديمقراطية



في هذه العملية. ومن الضروري أن يحضر ممثلو المجتمع عموماً هذه المحادثات - فهم الذين يتولون فعلاً بناء السلام على أرض الواقع.

كما يجب استكشاف الحلول الدائمة التي تأخذ صورة التكامل المحلي، خصوصاً في حالة اللاجئين ذوي المهارات الفنية الذين قد يسهموا إسهاماً كبيراً في المجتمع والاقتصاد المحلي.

ولكن تتجس عملية إعادة التوطين، يجب أن تعمل الأطراف المعنية بكفاءة وبسعة أفق اعتماداً على معلومات واقعية. وقد بدأنا الآن نشهد الإعداد لإعادة توطين عشرة آلاف صومالي من قبائل البانوتو في الولايات المتحدة، ومن ثم تظهر الحاجة إلى ضمان نهية هؤلاء اللاجئين للتجنيد الجذري الذي يسيطر على نمط حياتهم، وتزويدهم باليات التأقلم قبل الهجرة.

كما لا ينبغي تجاهل مبدأ المشاركة في تحمل الأعباء: فالدول المضيفة لا يمكن أن تتحرك لتحمل آثار اللجوء وحدها، وليس من الواقعي أن تضغط المفوضية والمجتمع الدولي على الدول الأفريقية لمواصلة قبول اللاجئين دون التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الجملة التي تتجس عن هذه المسؤولية. كما يجب أن تستقل مفوضية شؤون اللاجئين وضعتها الفريد في مجال حماية اللاجئين لترجمة الالتزامات اللغفنية بالمشاركة في تحمل الأعباء إلى واقع عملي ملموس.

لتزيد من المعلومات عن اتحاد اللاجئين في كينيا يرجى الكتابة إلى العنوان التالي: [refcom@iconnect.co.ke](mailto:refcom@iconnect.co.ke)

اللاجئين يتضامن، والدليل على ذلك تشديد سياسات تسكين اللاجئين في المعيمات والتعزيز في حماية اللاجئين والطرد الصريح لهم بعجة اشتداد الضغوط التي يخلقها اللاجئين على النظم الاقتصادية المتعثرة.

ومن السبل الأساسية تحسين أوضاع اللاجئين التوعية. إذ يجب إعلام الجهات الأساسية النشطة في مجال حماية اللاجئين - وهي الشرطة والحكومة والقضاء - وتشجيعها على قبول المسؤولية عن حماية اللاجئين. ويجب الدعوة إلى جعل القضاء أكثر انخراطاً في حماية اللاجئين. كما يجب توعية اللاجئين المدني من خلال الإعلام والتعليم المدني للقضاء على كراهية الأجانب وتعزيز الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

ويجب أن تتخلص مفوضية شؤون اللاجئين من الدور المزدوج الذي تتولى القيام به حالياً لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها بصورة فعالة. ويجب أن تحافظ، على استقلالها حتى تستطيع التصدي للممارسات الحكومية التي تضر بمصلحة اللاجئين وأن تتخذ نهجاً احترازياً بدلاً من الاعتماد على منهج رد الفعل. ويجب أن تظل مفوضية شؤون اللاجئين وثيقة الصلة بالسباق الفعلي، فيجب أن تتمتع بالمرونة اللازمة للتعامل مع احتياجات اللاجئين المتعلقة بالحماية بحسب ما يطالع كل سياق بعينه. ويجب على وجه التحديد إعداد سياسات المفوضية المتعلقة بالصعوبات التي تتعامل مع خصوصيات أوضاع اللاجئين في أفريقيا.

وهناك ضرورة لتلبية الحلول الدائمة للاجئين بهمة. ومن قبيل ذلك تعزيز السلام في المناطق التي ابتليت بالصراعات التي يفر منها اللاجئين، وتمثل مبادرة مشاركة اللاجئين لإحلال السلام في السودان، التي تمت تنسيق من الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، بامتأ على التناول. لا أن ضئف هذا النوع من الجهود ينبع من عدم إشراك اللاجئين والمعلمين والمحاميين ورجال الأعمال

إمراتان من التبرير من جانب السودان في معيم واداً للاجئين كينيا

١ لمزيد من المعلومات انظر [www.irinnews.org/report.asp?ReportID=20160](http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=20160) ٢٠١٦-١٠-١٩  
٢ انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ١٥، ١٩-١٦-٢٠١٦  
٣ [www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR15/fmr15.7.pdf](http://www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR15/fmr15.7.pdf)  
٤ انظر نشرة الهجرة القسرية العدد ١٥، ١٩-١٦-٢٠١٦  
٥ [www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR15/fmr15.19.pdf](http://www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR15/fmr15.19.pdf)



# الصحراء الغربية وفلسطين وتجارب اللجوء المشتركة بينهما



٢٧  
محمود أبو يساريو  
الغزالي - الصحراوي  
الغزالي

من المغرب وموريتانيا تدعي الحق في أراضيها. وهي الدعاوى التي رفضتها محكمة العدل الدولية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥ أشارت محكمة العدل الدولية إلى أن السكان الصحراويين أعربوا عن رغبتهم في الاستقلال، وأن جبهة البوليساريو تعتبر الحزب السياسي الممثل لهم. وفي نفس اليوم قاد الملك الحسن الثاني ملك المغرب مذبحة خضراء عبر خلالها ٢٥٠ ألف مغربي تقريباً الحدود إلى الصحراء الغربية حاملين لوثيقة غربية من اللافقات والأعلام الأمريكية والمصاحف.

وفي عام ١٩٩١ أعطى مجلس الأمن توصياً لفوز حمل السلام التابعة للأمم المتحدة للإشراف على استفتاء للتعرف على ما إذا كان الصحراويون يرغبون في الاستقلال أم الاندماج مع المغرب. وحاول المغرب عرقلة الاستفتاء كما هو مسجل باستقاضة في الوثائق الغيبية كما تم إحضار آخر للمقترحات المغربية الخاصة بالحكم الذاتي في يوليو/تموز ٢٠٠٢. عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٦٢٨، الذي يؤكد على حدود حملة للتوسيع، ويمنع عن استعداده للدراسة أي نهج يهدد تقرير المصير.

من تغلي العالم العربي عنهم وسبانه وجودهم أو انحصاره لأعدائهم.

ويتبر لاجئو الصحراء الغربية، الذين ترأسهم جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية، مجتمعاً يتميز بالكثافة وحسن التنظيم ووجود المؤسسات والعمليات الديمقراطية، وارتفاع مستوى المشاركة في صنع القرار. فالقوانين والمؤسسات تصمم المساواة الاجتماعية. بما في ذلك حقوق المرأة، وتضمن التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية والعق في العمل وواجب العمل. ويعتبر مستوى التحول الديمقراطي الذي شاهده في المحيمات عموماً لا نظير له في أي مكان آخر في العالم العربي. فهل يمكن أن تكون تجربة المواطنين الصحراويين اللاجئين ودولتهم الصغيرة في النص مارة وسط الهاس القاتم الذي ينتع العالم العربي؟

## خلفية تاريخية

في عام ١٨٨١ استعمرت أسبانيا الصحراء الغربية. وقبل انتهاء الحقبة الاستعمارية الأسبانية في فبراير/شباط ١٩٧٦ كانت كل

عندما كنت طالبة في عام ١٩٧٧ حضرت لقاء مع أحد ممثلي

جبهة البوليساريو حيث خلاله الطلاب على مد يد العون لصراع آخر من أجل التحرير وتقرير المصير. وعلى الرغم من أن معظم الطلاب العرب في ذلك الوقت كانوا يناهرون القضية الصحراوية، إلا أن هناك أقلية كانت تتطلع من أفكار الوحدة العربية، وتدبر البوليساريو باعتبارها حركة انفصالية، والهوم يعتمد النظام المغربي على شعارات مماثلة لإبكار حق الصحراويين في تقرير المصير، المنصوص عليه في الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥.

وبعد مرور ٢٥ عاماً، وبينما كنت في طريقي إلى تشدوف الواقعة بالصحراء الجزائرية لزيارة أحد محيمات اللاجئين الصحراويين. تساءلت لماذا لم أذهب في هذه الرحلة قبل ذلك، بوصفي باحثة في شؤون اللاجئين الفلسطينيين وبينما كنت أذكر في الإحالة. شعرت أن صوت الرجال يتجاوب مع الصمت المزج في العالم العربي إزاء الصراعات الملحة في الصحراء الغربية وفلسطين. والحقيقة أن كل من قائلهم في المحيمات الفلسطينية والصحراوية شكوا شكوى مريرة



الشعبية «للمنصان»، وللتأكد على العلاقة التي لا تتصمم بين العنيتين والأماكن الواقعة في موطنهم الأصلية.

ومع مرور الوقت تحولت معظم الخيام في الولايات إلى بيوت مبنية بالطوب. وأصبحت الأكوام المبنية بالطين اللبني تشتمل على قطع الأثاث الأساسية والبساطين وأدوات المطبخ. وعلى الرغم من عدم وجود إمدادات عمومية للكهرباء في المخيمات، فإن بعض الأسر لديها أجهزة تلفزيون تعمل بالطاقة الشمسية لتكون وسيلة التعرف على ما يدور في العالم الخارجي. أما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فأجهزة التلفزيون موجودة في معظم البيوت، وتمثل إحدى وسائل الترفيه القليلة المتاحة، خصوصاً للأطفال.

ولا حاجة إلى القول بأن هناك اختلافات هامة بين الولايات الصحراوية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ليس أقلها أن المخيمات الفلسطينية موجودة في المراكز الحضرية أو تقع على مقربة منها، بينما تقصص صحراء شاسعة بين الولايات وبين المراكز الحضرية الجزائرية والمجتمع الجزائري. إلا أن الضروريات والأليات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في كلتا العائلتين ليست مختلفة بقدر ما تبدو لأول وهلة.

ففي كلا السبائين نجد أن مجتمع اللاجئين ليس متجانساً، ولم يحدث قط أن كان متجانساً في أي وقت من الأوقات. فالصحراويون ليسوا راحلاً بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ بحلول السبعينيات من القرن العشرين عمل قطاع كبير منهم في صناعة الفوسفات. وبالمثل نجد أن الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من اعتماده الأساسي على الزراعة، كان فيه عدد كبير من الفلاحين الذين كانوا قبل التكية يدعمون مواردهم الزراعية بالأنشطة التجارية، بينما يعمل آخرون في المراكز الحضرية كعمال أجراء. وفي كلتا العائلتين نجد أن السنوات الأولى من العيش في المنفى أدت إلى تسوية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان النازحين، ثم أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التمايز بينهم.

فلا شك في أن المعونات الإنسانية وإجراءات إدارتها تسهم في ظهور التماز الاجتماعي والاقتصادي بين اللاجئين. وهكذا فإن بعض الفلسطينيين أصحاب الأعمال التجارية تمكّنوا من أن يجدوا لهم مكاناً في سوق اللاجئين، عن طريق الوساطة بين بيوت اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لتسهيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). فبدأت مجموعة من صغار التجار الجدد في شراء وبيع الحصى المذاقية، حيث كانت بعض الأسر تحتاج إلى المال بينما كان البعض الآخر منها بحاجة إلى المزيد من السكر أو الدقيق. ونجحت مجموعة صغيرة من أصحاب الأعمال التجارية في

العنف العنفي أو البدني ضد المرأة مدان. والرجل الذي يفعل ذلك يتنزه المجتمع عادة. ونتيجة لذلك يتدرق وقوع مثل هذه الحوادث إلى حد أن قضية العنف ضد المرأة أو الأطفال في البيوت تكاد تكون غير قائمة.

إلا أن الصحراويين ليسوا «بدنيين» - كما يقول بعض المستشرقين - ولا «شيوخين». فقد رتبوا سبل معاشهم بحيث يتكفون من التكيف مع البيئة الطبيعية والسياسية، والتعامل مع الاحتلال المغربي من خلال تنظيم ما لديهم من موارد محدودة. ويلاحظ أن عدد الصحراويين قليل، مثلما هي الحال في مواردهم المادية والمالية؛ ومن ثم يضطرون إلى الاعتماد بصورة شبة كاملة على المعونات الإنسانية المستوى المرتفع من الكفاءة والتنظيم والأليات الديمقراطية لكي يتمكنوا من خوض معاركهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية.

### الولايات والمخيمات

يشير الصحراويون إلى المخيمات باسم «الولايات»، وتنقسم هذه الولايات بدورها إلى «دوائر»، وتنقسم كل دائرة إلى عدة «أحياء». وتسمى الولايات والدوائر باسماء المدن والمناطق الواقعة في الصحراء الغربية، مثل سمارة والعمون والدخلة وأوسرد. وبالمثل نجد أن معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تسمى أيضاً بأسماء القرى الأصلية أو المراكز الحضرية الرئيسية، مثل منطقة القدس والخليل، أو الأحداث والرموز المهمة في التاريخ السياسي لفلسطين. وفي كلتا العائلتين فإن الموطن الأصلي تطلق على أماكن في المنفى على سبيل المقارنة

### ديمقراطية الصحراء: الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية ومواطنوها

أدى استيلاء المغرب على الصحراء الغربية إلى نزوح ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف لاجئ. ولا يزال الكثيرون من هؤلاء اللاجئين يذكرون التآلبم الأمريكي والفرنسي التوسعية التي استعملها الجيش المغربي عليهم بصورة عشوائية في أثناء فرارهم عام ١٩٧٥. وقد تم إنشاء أربعة مخيمات للاجئين ومستوطنة غير رسمية فيما يشار إليه بالصحراء «غير القابلة للسكنى» قرب تندوف.

وقد نجحت الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية - التي تتخذ من المخيمات مركزاً لها في الوقت الحالي - في وضع مبادئ قائمة على الديمقراطية والمساواة ولها جذور ضاربة في أعماق ثقافة الرجل العرب المسلمين وتاريخهم. ويتميز إسلام الصحراويين بالترسام والتفتح. ومن الأمثلة المبدية على قدرة الجمهورية الصحراوية على استلهام التقاليد المحلية أنها وضعت إطاراً مؤسسياً لحقوق المرأة، فالتساء في تقاليدهم يتمتع بالاستقلال الكامل في تدبير شؤونهم اليومية داخل خيامهم وخارجها. وأي شكل من أشكال



لاجئ صحراوي مع زوجته



بأعبائه بنفسه إلى الاستقلال.

ويمثل إطار أوسلو للسلام شكلاً من أشكال «الحكم الذاتي» الفلسطيني أو «السلطة» الفلسطينية مع بقاء السيادة المطلقة في أيدي الإسرائيليين. وقد اتضحت نتائج هذا «الحكم الذاتي» للفلسطينيين، إذ تواصل إسرائيل ضم الأراضي الفلسطينية، بينما تضاعف حجم السكان المستوطنين منذ بدء عملية السلام. كذلك كان سيكون لخيار الحكم الذاتي المغربي-الأمريكي المقترح للصعراء الغربية نتائج مماثلة، في أنه كان سيضع الأمور الرئيسية مثل الدفاع والشؤون الخارجية والعملة تحت السيطرة المغربية.

المتامية للأفراد وبين الإرادة السياسية الجماعية لمواجهة تكتيكات المعاملة والتهميد المفرطة.

وجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية تصطبغ رؤية ناعية حول هذا التساؤل، وإن لم تقدم إجابة له. فبالنظر إلى الحركة الفلسطينية على مدى العقود الخمسة الماضية يتضح أن الإحساس بالانتماء الجماعي والتنمية الجماعية يبدو في بعض الفترات قوياً ومؤثراً، وفي فترات أخرى يبدو حافئاً، ويرجع ذلك إلى أن إعادة إنتاج الهوية عملية سياسية دائمة التغير تتضمن عوامل داخلية والإرادة الذاتية إلى جانب العوامل الخارجية. وقد كان للانتفاضة العالية تأثير واضح على استنهاض الحس الجماعي بين فلسطيني الشتات الذين لم ير معظمهم فلسطين على الإطلاق. وهكذا فإن من يأملون أن يضعف مرور السنين من عزيم الصعراويين الجماعي، ما عليهم إلا أن ينظروا إلى القضية الفلسطينية ليدروا أن الزمن والبعد المكاني لا يكتلان للاشي الصراع.

### الأمم المتحدة وتقرير المصير والحكم الذاتي

يطلق اللاجئون الصعراويون على عام ١٩٧٥ اسم الغزو، وهو ما يمدار تسمية ١٩٤٨ عند الفلسطينيين. ومنذ هذه الأحداث الجسام في حياة الشعبين وقرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية العديدة يضرب بها عرض الحائط. وجدير بالذكر أن كلاً من اتفاق أوسلو والمقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي في الصعراء الغربية ينطويان على انتهاك لمبادئ القانون الدولي.

إذ إن حق الفلسطينيين والصعراويين في تقرير المصير حق غير قابل للتفاوض تكفله مبادئ القانون الدولي، بل إنه مبدأ محوري في ميثاق الأمم المتحدة كما جاء في المادة (٢)، وكما أكدت عليه مجدداً كسق من حقوق الإنسان المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي عام ١٩٦٠، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي أكد على «تمتع جميع الشعوب بحق تقرير المصير».

أما المقولة الصهيونية الإسرائيلية التي تزعم أن فلسطين لم تكن دولة قومية قبل إنشاء إسرائيل، ومن ثم ليس لها حق تقرير المصير، فهي حجة باطلة. ففي عام ١٩١٩ اعترف عهد عصبة الأمم بالشعب الفلسطيني كأمة مستقلة توضع بصورة مؤقتة تحت الانتداب البريطاني، بحيث تكون بريطانيا وصية تقود هذا الشعب «غير القادر بعد على أن يهض

تكوين رأس مال والتوسع في أنشطتها، ويبدأ المحلات التجارية تظهر مع تحويل بعض اللاجئين بصورة جزئية أو كلية إلى محلات صغيرة للبيع بالتجزئة، وأصبحت هناك اليوم أسواق كبيرة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وحتى عن البيران أن هناك عوامل أخرى تسهم في إيجاد تمايز بين المخيمات الفلسطينية، مثل حجم الأسرة ووجود الأفراد ذوي المهارات القابلة للتسويق وأسواق العمل وتحولات المقيمين بالخارج والعلاقات الاجتماعية والسياسية.

وعلى الرغم من أن عملية توزيع المعونات الإنسانية في المجتمع الصعراوي تتسم بالمساواة، فهناك بعض الأسر التي تتمتع بميزات اقتصادية، فيض الأسر التي خدمت في ظل الإدارة الأسبانية الاستعمارية تحصل على معاش تقاعدي يجعلها في وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من غيرها. وهناك آخرون لهم أقارب بالخارج يرسلون إليهم الغذاء أو المال، وثمة مجموعة قليلة من المعامل في المخيمات تباع البضائع المشتركة في الجزائر وموريتانيا وغيرها. ومن خلال الشبكات التجارية الاقتصادية غير الرسمية بدأت بذور الاقتصاد التقدي ومقومات السوق تظهر في الولايات، الأمر الذي يماثل ما حدث في المخيمات الفلسطينية.

### التعبئة السياسية الجماعية والضرورات الاقتصادية والاجتماعية

بدأت الولايات تشهد مولد أجيال جديدة، وبدأت جهود الجمهورية الصعراوية للاستثمار في تعليم هذه الأجيال تؤتي ثمارها. فمئات الطلاب منهم يدرسون في الخارج ويعودون بشهادات في الطب والتربية والكيمياء والعلوم الاجتماعية. وبفكرات جديدة تسهم في الحياة الثقافية والسياسية للمجتمع. كما يظهر أيضاً تأثير اشتراك الأطفال في برنامج الإجازات الأسبانية، الذي تستضيف في إطاره آلاف الأسر الأسبانية أطفالاً صعراويين في بيوتها لمدة شهرين في فصل الصيف كل عام، ويلاحظ أن التركيز على التعليم كهدف استراتيجي للصعراويين يتجاوب مع الاستراتيجية الفلسطينية لاسترجاع «الدار» والوطن، والتغلب على الفقر من خلال التعليم والتنويع السياسي.

ويعمل الخريجون الصعراويون في العديد من الولايات، وتبدأ محاولات لوضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة، ولكن مع مرور الوقت، وخصوصاً مع تخفيض المعونات الدولية والجمود في الوضع السياسي، فقد يتزايد عدد الصعراويين الذين قد يضطرون إلى البحث عن فرص اجتماعية واقتصادية بديلة. ويمكن وراء هذه العمليات كلها التساؤل حول كيفية التوفيق بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية





## الدولة والأمة والدولة القومية

تمرض الفلسطيّون اللاجئين والمقيمون في المنفى، الذي يبلغ عددهم خمسة ملايين، التهميش في مفاوضات أوسلو حيث تراجع الاهتمام بهم ليقتصر على قضية «الوضع النهائي». ولذلك فإنهم يشعرون أن السلطة الفلسطينية خائتهم، لأن مرجعيتهم السياسية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية – السلطة الفلسطينية تمزقت بسبب أوسلو، عندما ترك اللاجئون في مهب الريح. وترفض إسرائيل حتى النظر في حق العودة، وهو الموقف الذي دعمه عدم إشارة اتفاق أوسلو إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (٣) الذي يدعو إلى حق العودة والتوطين ورد الأملاك. ويلاحظ أن تأكيد اتفاق أوسلو على بناء مؤسسات على غرار مؤسسات الدولة في الدولة الصغيرة الممنوحة للسلطة الفلسطينية (٢٠٢٢) من

## إن الأسوار لا تصمد أمام فضال الشعوب من أجل الحرية

حدود فلسطين التاريخية) يتجاهل القضايا الأساسية التي تعد ذات أهمية جبرورية في سياق المحنة التي يعيشها الفلسطينيون.

هنم الذي يمكنه أن يمثل الفلسطينيين في الأردن وإثباتاً وسوريا وبقية العالم؟ إن المستوطنين والمستوطنات عتية كبيرة أمام تلاحم الأراضي الفلسطينية. والاتصافات التي تمثل السياسي لا بد أن تظهر بين السلطة الوطنية الفلسطينية والبلدان المضيفة، خصوصاً في الأردن وفي البلد الوحيد الذي يمنح اللاجئين حقوق المواطنة الكاملة، والذي يقم به ٤٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لتسهيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين. أما العلاقة بين الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والدولة الفلسطينية فقد تركت في أوسلو غير معددة المعالم.

وعلى غرار تصميم إسرائيل على اختلاق الضائقة الديموغرافية، فقد أغرت السلطات المغربية أكثر من ١٥٠ ألف مستوطن بالتأق إلى الأراضي المحتلة حتى تغير من نتائج الاستفتاء الذي تأخر كثيراً عن مواعده. وكما حدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حصل المستوطنون على دعم ضخم، الأمر الذي وفر لهم مستويات من الدخل أعلى بكثير مما كان سيتوافر لهم لو بقوا في المغرب. وجدير بالذكر أن الجنود المغربية الموجودين في الصحراء الغربية، والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف جندي، يسيطرون على من يعارض الاندماج مع المغرب أو يؤيد حق الصحراويين في الاستفتاء.

وجدير بالذكر أن المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (١٢ أغسطس/آب ١٩٤٩) تنص صراحة على عدم شرعية المستوطنات: «لا يجوز للسلطة المحتلة ترحيل أو نقل أي قطاعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها». والفرض من هذه المادة هو حماية السكان المدنيين بأي أرض محتلة، وعدم إجراء أي تعديلات دائمة في الأراضي إلا بعد تسوية الصراع. إلا أن إسرائيل والمغرب انتهكتا اتفاقية جنيف الرابعة من خلال إجراء تعديلات جذرية في الأراضي المحتلة بجلب مستوطنين جدد بغية تغيير التركيب الديموغرافي للأراضي التي تحتلها كل منهما واستغلال موارده الطبيعية.

ومن الصعب في حالة الصحراويين والفلسطينيين التفكير في مسألة إعادة اللاجئين إلى أوطانهم ومسألة تقرير المصير وكأنهما أمران منفصلان تماماً لا يقوم أحدهما إلا بانتفاء الآخر. بل يجب أن ينظر إلى هذين الأمرين على أنهما جزء من خطر سياسي واسع يجمع بين المفهومين ويرتكز ارتكازاً راسخاً على مبادئ القانون الدولي.

## «البرم» والأسوار والحدود

تنقسم الصحراء الغربية إلى قسمين يفصلهما «برم» مغربي طويلاً بامتداد ٩٠٠ ميل، وهو سور دفاعي يمتد من الركن الشمالي الشرقي للصحراء الغربية إلى جنوبها الغربي قرب الحدود المغربية. وقد تم بناؤه في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بناء على ما أشار به أرييل شارون على الملك الحسن الثاني، والبرم مبني بالتراب ومحصن بالجند والأنغام المضادة للأفراد والذبابات ومزود بالخدائد وأجهزة كشف الحركة. ومن المقدر أن المغرب زرع حوله ما يتراوح بين مليون وملوني لغم أرضي. واليوم يعمل شارون على بناء سور مماثل له سوف يبتلع بعض بقاع الأراضي الفلسطينية التي تدخل قاترنا ضمن الضفة الغربية، وسيكون هذا الجدار بدوره محصناً بالأسوار المكهربة والضائقة وأجهزة كشف الحركة.

وهكذا وعلى مدى ٢٧ عاماً عاش الصحراويون مفصلين عن أقاربهم وجيرانهم، بعضهم تحت الاحتلال المغربي والبعض الآخر منهم في الولايات الواقعة في الجزائر وموريتانيا وفي أماكن أخرى. والفلسطينيون يشبهونهم في ذلك أيضاً حيث أنهم لم يروا أقاربهم منذ عدة عقود. وقد التقى في لبنان بأحد اللاجئين الذي اعتاد الذهاب إلى السور الحدودي الجنوبي لينظر من خلاله عسى أن يفتلس نظرة إلى قريته الأصلية عبر الحدود. وعندما لا يصل نظاره

إليها فإنه يتطلع إلى نسمة هواء تهب عليه من أرض وطنه.

إن الأسوار التي يقيمها المحتلون ليست إلا دليلاً على ثقافة الخوف فهي بُنِي خصيصاً لأن المحتل يترك أن السكان الشرعيين يعارضون احتلاله أرشهم، والمسألة ليست بإعادة وقت حتى يجد السكان المعاصرون والسجناء طريقاً للتطلع على الحواجز. لذلك يجب على السلطات المحتلة أن تستقي العبرة من التاريخ، وأن تمنح الأسوار لا تصمد أمام فضال الشعوب من أجل الحرية، فتنبذوا التناقض والمبغض الكامن في التفاوض على السلام في نفس الوقت الذي يشهدون فيه الأسوار؟

## خاتمة

يجب على العالم العربي أن يهب لتصدرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن يتعلم من نجاح التجارب الديمقراطية وتجارب بناء المؤسسات المدنية التي مر بها هذا الشعب الصغير القادر على التكيف مع الظروف الصعبة. فلو استفحل الصراعان الصحراوي والفلسطيني لأصبحا خطراً يهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وقد آن الأوان لكسر صمت الرمال، ولا بد أن نسمع اليوم أصواتاً عربية عالية تدعو إلى تطبيق القانون الدولي في كل مكان، ووضوح لدخالات من القوة التي تجرد بها سياسات الاحتلال الشعوب المحتلة من حقها في تقرير المصير والموعة.

رندة فرح، قسم الأنثروبولوجيا بجامعة ويسترن أونتاريو.

عنوان الموقع على الإنترنت:

[www.ssc.uwo.ca/anthropology/farah](http://www.ssc.uwo.ca/anthropology/farah)

عنوان البريد الإلكتروني:

[rfarah2@uwo.ca](mailto:rfarah2@uwo.ca)

أحمد العقلة ماحودة من مشروع بحثي موسع فيه الدكتور د. وائل فتوكروية أخرى بالجمعية الأنثروبولوجية، وتشكر الكاتبة الضيف الصحراوي بفرحهم من شافوا معها الرأي وحكوا من تعاريفهم التي ساهمتها على كتبه هذه المقالة.

أشمل مصدر على الإنترنت وأكثرها انتشاراً في تحديث المعلومات الخاصة بالصحراء العربية «جمعية استفتاء الصحراء العربية»

[www.anso.org/index.htm](http://www.anso.org/index.htm)

وهناك روابط إلكترونية أخرى بالجمعية الصحراوية على موقع «شجرة الهجرة القسرية». من المدون التي [www.fmrview.org/4DWSahara.htm](http://www.fmrview.org/4DWSahara.htm)

١ عنوان موقع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية

على الإنترنت [www.anso.org/03-03.htm](http://www.anso.org/03-03.htm)

٢ عنوان موقع «شجرة الهجرة القسرية» من مجلس الأمن

للإشارة على الاستفتاء [www.anso.org/Depts](http://www.anso.org/Depts)

/DPKO/Missions/minuno/body\_minuno.htm



# «الملفات المغلقة» في طي النسيان: النازحون السودانيون في عشوائيات القاهرة

بقلم: بسكال غزاله



عملات اللاجئين في منطقة الكيلو ٤ بالقاهرة

**يبيقي** سائقو الأتوبيسات محركاتهم دائرة بينما ينتظرون في آخر الطريق السريع المؤدي إلى القاهرة. دخان العوادم يتراقص من حولهم، وياعة الفاكهة يقومون بلامبالاة على كومات من النشار العفنة المغضنة التي يعمونها من ضوء الشمس المبهر بمظلات بالية. فتاة سودانية صغيرة تمر متتائلة أمام الباعة في الطريق الصاعد إلى الكيلو ٥، ٤. مياه الصرف تتقاطر من أعلى التل لأسفله، والفتاة تحمل أخاها الصغير على جانبها، الأمر الذي يزيد من مشقة الدرب الصاعد.

تقع منطقة الكيلو ٥، ٤ في طي النسيان على مشارف القاهرة. على مسيرة ساعة أو أكثر من قلب المدينة عبر المرور الكثيف، وتشير كلمة «أريمة ونصف» إلى بعدها بالكيلومترات عن بداية طريق القاهرة السويس. لكن معظم ساكنيها يعرفونها باسم «عزبة الهجانة»، حيث كان الهجانة هم أول من أقاموا فيها.

وقد وفد السودانيون الذين أخرجتهم الحرب أو الفقر من ديارهم ليملاؤوا المنطقة، بتوجيه من أقاربهم أو موافاتهم الذين ينتظرون القادمين الجدد من الجنوب في محطة السكة الحديد الرئيسية في قلب القاهرة. واليوم يترقب اللاجئين نتائج المفاوضات التي يتوقع أن تضع حداً للحرب الأهلية التي دامت ١٩ عاماً في السودان، لكن القليلين منهم يأملون أن تؤدي المساعدات إلى إحداث أي تغيير يذكر في أحوالهم.

## خارج حدود المدينة

يعيش السودانيون النازحون، خصوصاً المسيحيون الأفارقة السود الذين أتوا من جنوب السودان الذي مرزقه الحرب، في أحياء عديدة في العاصمة المصرية، لكن الكيلو ٥، ٤ من الأماكن القليلة التي يتجمعون فيها بأعداد كبيرة بحيث تكون لهم صورة مختلفة كجالية متميزة. ومعظم اللاجئين هنا فقراء، وليس لديهم أمل كبير في مغادرة

القاهرة. أما آمالهم في الحياة فيها فهي محدودة جداً.

عندما جاء أول قاطني منطقة الكيلو ٥، ٤، أقاموا لهم بيوتاً على أراضٍ مملوكة للجيش، وبعد ٢٠ عاماً أصبحوا يملكون هذه المساكن بوضع اليد، واعتزفت الحكومة بالمنطقة بحكم الأمر الواقع عن طريق إدراج أكبر عدد يمكن إحصاؤه من قاطنيها في التعداد

السكاني، ومد خطاً أتوبيسات على مقربة منها. وقد ظلت إمدادات المياه والكهرباء متعدياً حتى منتصف التسعينيات. ومنذ أن دخلت لا تزال تشويها البيوت حتى الآن. ولكن هذا الوضع الهامشي يتيح مزايا معينة للبيسا، فالإيجارات تبلغ نصف أو ثلث الإيجارات في أي مكان آخر في القاهرة، على الرغم من أنها ليست في متناول أفقر الفقراء إلا إذا تكسب أريمة أو أكثر منهم في عرعتين



مزدحمين، أو إذا تبادلوا دفع الإيجار حسب العمل المؤقت الذي يشغلون به من آن لآخر.

### عد الرؤوس

بيد أنه ليس من المعروف على التحديد عدد الفارين من السودان الذين ينتهي بهم الحال في القاهرة. وقد يصل عدد السكان المختلطين من المصريين والسودانيين في الكيلو ٥، ٤ إلى نحو المليون. وقد سجلت الحكومة المصرية بأن هناك ما يقرب من خمسة ملايين نازح سوداني يعيشون الآن في القاهرة بضمير عموماً مبهاماً. وقد سجلت إرسالية الإغاثة المشتركة، وهي ائتلاف من عدة كائناً يعمل لتقديم النازحين الأفارقة في القاهرة منذ أوائل التسعينيات، وصول ثمانية آلاف سوداني جديد في عام ٢٠٠٠. وهناك حوالي مئة ألف لاجئ سوداني مسجلين بـ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة، يمثلون ٦٨ المائة من تجمعات اللاجئين غير الفلسطينيين المعترف بهم في مصر.

ومهما كثر عدد السودانين، خصوصاً الجنوبيين، فإن المين لا تخلفهم في شوارع المدينة بقمائم الطويلة وبشرتهم الأشد سمره من بشرة المصريين الذين يقفون إلى جوارهم على محطات الأوتوبوس، فالتساءل الأكبر سناً بينهم يرتد بين الأرياف الأفريقية الزاهية الألوان، والرجال يرتدون البطلونات الداكنة والقمصان البيضاء، أما قسمة المراقبون فيرتدون هياكل البصيل ويتطلون جينز واسمة تحت الوسم، والقضاة يرتدون البطلونات الضيقة والعلي التي يسمح لها زئين.

وإذا كان الأصل العرقي والزلي عاملين يستعلمان لإبراز هوية السودانين في القاهرة، فإن البطالة المفروضة على هؤلاء النازحين تجعلهم هدفاً سهلاً للعداء الذي قد يصيبهم من جانب مضيقهم. فظنراً لضرورة حصول غير المصريين على تصريح عمل، وهو ما يكاد يكون مستحيلاً على من لا يتبع شركة أجنبية، فإن الكثيرين من السودانين لا يجدون وظيفة. ولهذا فلهذه وقت فراغ كبير ومال قليل لا يكفي لشراء ما يلزم من طعام لأسرهم، فيشعرون أنهم في مأزق حرج. أما من يجد منهم معلماً فتمتدحه نوعية جديدة من المشاكل التي يثيرها المجتمع المضيق، فتساءل اللائي يعملن خادماً لتنظيف البيوت والطهو ورعاية الأطفال لدى الأسر المصرية الغنية يقلن إن مخدمهم يمنعونهن من الأجر شهراً بعد الشهر، وإذا اشكين، فإن مخدمتهن يهددن بالانصراف بالشرطة. أما الرجال فيقومون بأعمال متواضعة في المكاتب أو يعملون في المطاعم ومحال الكوفي شوب، الرفيعة، وهم عادة لا

يشعرون، ولكن عندما يناديهم زملائهم بقولهم «يا سمارة» فتقر ثورهم عن ابتسامه تتم عن شعورهم بالاستياء.

### مسائل عرقية

وقعت في القاهرة حوادث عديدة أدت إلى إثارة الإحساس المنتشر بين اللاجئين والعديد ممن يعملون لديهم بأن المصريين عصبون تجاه الأفارقة السود، منها مثلاً مشاجرة على قارة الطريق طلبت استدعاء شرطة مكافحة الشغب لفضها. وفي مدرسة مينية في الكيلو ٥، ٤ بمبادرة من كميسة القلب المقدس تجمع النازحون ليحكي كل منهم قصته، فقالت امرأة منهم: «أطفالنا ضائضون هنا، فالمجتمع يرفضهم بسبب لونهم وبلايسهم، ويطردهم من المحلات التجارية. أنهم لا يجدون الراحة إلا هنا وسط أقرانهم من بني جلدتهم»، ويقرر مارك بيتيت، منسق برنامج إرسالية الإغاثة المشتركة، أن الأفارقة السود في المجتمع المصري عليهم أن يتعاملوا مع نوعين من

## هناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها

المخدرات وأهل الدعارة والسكران والمغتصبين.

وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي ٢٠٠ شخص سنوياً يقبض عليهم لعدم حملهم تصاريح إقامة. وإذا كانت الإعادة القسرية إلى الوطن لا تزال محدودة إلى أقصى حد، فهناك أعداد لا نعرف كم تبلغ موجودة في السجون المصرية تنتظر أن يلاحظ أحد اختفاءها. وهناك آخرون هاربين من السلطات، ولا يعرف أحد أين هم. وتكون على الأسملة بين السودانين النازحين قصص مرعبة عن تعذيب الخادmates والقتل وسرقة الأعضاء، الأمر الذي يزيد من إحساسهم بالخوف والفرية وعدم الأمان.

### الاعتراف باللاجئين

اختطف جنود الحكومة السودانية ويسلون في عام ١٩٨٧، وكان عمره آنذاك ١٥ عاماً، وبعد أن شقوا أدام أخوه إلى معسكر للتدريب وأعطوه سلاحاً، ولكنه نجح بطريقة ما في الفرار وشق طريقه إلى الخرطوم، وعمل في جمعية الشبان المسيحيين ثم اتجه بعد ذلك إلى القاهرة. ولما كان يعرف القراء والمكاتب، بالبرقية فقد تمكن من العثور على عمل متواضع في أحد المكاتب، ثم تقدم إلى مفوضية شؤون اللاجئين يطلب الحصول على وضع اللاجئ، لكن طلبه رفض، ويلخص ويسلون تجربته في عبارة من كلمتين

المشكلات، أولاً باعتبارهم سوداً (كلمة) ازدادت ذكوة البشرة قلت احتمالات تقبل المجتمع لهم، وثانياً باعتبارهم أجانب فرضتهم معدومة للانتماء بالخدمات المتاحة، وهو الوضع الذي يزداد تعقيداً بسبب افتقارهم إلى اللغة الثقافية واللغوية. وقد نمت المصرية المصرية مع عودة العمالة المصرية من الخليج بسبب منافسة العمالة الأجنبية الأكثر مهارة هناك، لتجد أنها معرضة هنا لمنافسة السودانين الذين حصلوا على قسط أوفر من التعليم، ويتكلمون عدة لغات.

وتلاحظ أنيتا فيبوس، المديرية السابقة لبرنامج دراسات الهجرة القسرية واللجوء بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن معنة اللاجئين السودانيين ليست إلا عرضاً من أعراض النشل المدام في «التعامل مع واقع التنشيد الثقافي في مصر، فلا الدولة ولا الإعلام ولا المجتمع بمسفة عامة يهتفر بحق الأجانب في الحصول على الخدمات الأساسية، ومهما كانت الموارد المتاحة للنازحين محدودة، فهناك مبرر واقعي للاعتناء بين جيرانهم المصريين. فعند وقت قريب كانت مجموعة من الزائرين تزور الكيلو ٥، ٤، وتعرض في الأحوال المتركة أمام ورش السيارات الممتدة على طول أحد الطرق التي تصل إلى قلب المدينة، فتسالم ميكانيكي مصري: «هل أتيت لرتونا؟» فرد آخر إنهم الأجانب مرة أخرى، لا يد أنهم



الواقع؛ فثابتى رواياتهم غير مقبولة وترفض مطالبتهم، كما تشير هاريل-بوند أيضاً إلى وقائع اختلفت فيها شهادات مغفلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف المفوضية للاجئين، وهو التعريف الذي يترتب بأنه مفيد، لا ينطبق على الكثيرين من طالبي اللجوء الذين قضوا شهوراً أو حتى سنوات في مخيمات التارحين الداخليين في الخرطوم أو أم درمان قبل مجيئهم إلى القاهرة، ويسأل كوشنيل هل يمكن أن يتحركون قديماً إنهم يفضلون الوضع غير القانوني للحياة في الكيلو ٥، ٤ على الحياة في عيوليات الخرطوم، فلا أحد يجبرهم على المجيء إلى هنا، ولدينا هاريل-بوند بالرد على هذا الرأي بقولها: «إن هؤلاء الناس ما زالوا يعيشون الاضطهاد الفعلي في البلدان التي فروا منها».

### خاتمة

في وسط البروس المخيم على الكيلو ٥، ٤ يعيش التارحون مرتقبين، وهم يحاولون أن يتذكروا معنى الحياة، ولدينا هاريل-بوند في الماضي، فتقول امرأة بمدرسة القلب المقدس: «إننا لسنا قراء، ويجب ألا يظنوا أننا لم تكن نملك شيئاً، ولكننا قدنا كل شيء، أرضنا وموسيقانا وأغانينا».

وكثيراً ما يشعر التارحون بأن أهمهم الوحيد هو الاعتماد على الذات. لذلك ففي عام ٢٠٠٠ شكلت مجموعة صغيرة منهم لجنة لحل المشاكل بدأت، بمساعدة أطباء نفسيين ومعلمين وعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية من المصريين والأجانب، في تدريب الطوعيين الذين تجتذبهم أساساً من بين أصعب الملفات المغلفة، الذين رفضت المفوضية مطالباتهم للحصول على اللجوء، ويقول منسق المنظمة في الكيلو ٥، ٤ ما إن تعرف أن أحداً إن يساعدك، حتى تبدأ تتعلم أن تساعد نفسك بنفسك».

يسكال فزاة تدرس للحصول على الدكتوراه بكلية الدراسات العليا والعلوم الاجتماعية في باريس، وتعمل صحفية حرة في القاهرة. عنوان البريد الإلكتروني: ghazaleh@fink.net

شترت نسخة مطبوعة من هذه المقالة في عدد شباط ٢٠٠٢ من مجلد ليمب-ريور، ص ٢٢٥. تم إيراد من المعلومات يرجى الرجوع للموقع التالي: [www.merip.org](http://www.merip.org)

١ لمرود من المعلومات عن جهود المنظمة الدولية للإنقاذ المشتركة، انظر [www.geocities.com/jmcairo/aboutUs.html](http://www.geocities.com/jmcairo/aboutUs.html)

انظر أيضاً تقرير مايكل كاي بيسانو، «توهم إجراءات ومع الحصول على وضع اللاجئين»، فيقول إنهم في القاهرة [www.aucwp.edu.eg](http://www.aucwp.edu.eg) من لمرود [academic/fms/Reports/reports.html](http://academic/fms/Reports/reports.html)

المطوية المرهقة التي قد تمتد إلى ما لا نهاية أمام طالبي اللجوء في مصر، تقول هاريل-بوند إن إيران التي يوجد بها أربعة ملايين لاجئ «لا تطبق نظام تحديد وضع اللجوء على أساس فردي، وفي اليمن أيضاً، يتصرف بالصوماليين كلاجئين دون قيد أو شرط».

ويبلغ إجمالي عدد القضايا المغلفة لدى مفوضية شؤون اللاجئين أكثر من ١٧ ألف حالة، ولذلك يبدو أن المفوضية تحمل عبئاً أكبر من طاقتها وأن الجهود التي تبذلها لا تصل إلى الحد الضروري من العمل المطلوب. وترى هاريل-بوند أن المفوضية تتفق «وقتنا أكثر مما ينبغي على إعادة التوطين»، ولا تتفق ما يكفي للدفاع عن حقوق اللاجئين، وترى أن نظام تحديد وضع اللجوء في حد ذاته نظام قاصر، بسبب عدم اتباع التدابير التي توصي بها رئاسة المفوضية في جنيف، فمثلاً لا يتم إخطار أحد بسبب رفض طلب اللجوء بشكل يسمح بإزالة سوء الفهم بالدرجة الكافية، أو بتقديم دلائل جديدة تساعد على الاستشكال في قرار الرفض».

ويقوم هذا النظام على مقابلة شخصية حول «الحل الدائم» تهدف إلى تحديد ما إذا كان الطالب يستطيع الاندماج في الحياة في مصر. ثم يحال الملف الذي يمنح للحالة إلى سلطات الهجرة الأمريكية أو الكندية أو الأسترالية، وعندئذ لا تصبح قضية طالب اللجوء من اختصاص مفوضية شؤون اللاجئين، وتقول هاريل-بوند، التي ترى أن المفوضية يجب ألا تتفق موارد الضئيلة المخصصة لإعادة التوطين إلا على المعرضين للخطر، إن السفارات هي التي يجب أن تقوم بهذه المهمة. والأهم من ذلك، كما تقول، «ضرورة عدم قيام المفوضية بتحديد وضع اللجوء، لأنها لا تستطيع حماية اللاجئين - وتلك هي رسالتها الأصلية - وفي نفس الوقت القيام بدور القاضي والمحلف».

ويتفق كوشنيل مع هذا الرأي، ولعل هذا ما يثير الدهشة، إذ يقول: «لم يكن المقصود أن يسمح هذا المكتب على ما هو عليه الآن، فالمفوضية تمثل في مصر في إجراءات تحديد وضع اللاجئين منذ ١٩٥٤، حيث تسد الفراغ بتحديد وضع اللاجئين بدلاً من الحكومة بطبيعة الحال لأن السلطات غير مستعدة لتولي هذه المسؤولية. ولكن ليس من الطبيعي أن تتصرف المفوضية في العمل في هذا المجال».

وينمو كوشنيل بقدر من اللوم على التارحين أنفسهم فيما يتعلق ببطء معدل النجاح في الحصول على وضع اللاجئين، فيقول إنهم في محاولات التعبير عن أقصى درجات الاحتياج وينصح بعضهم بعضاً بشأن خطوات هذه العملية، فيخفقون أمراً ليس لها أصل في

بالإنجليزية يعرفها ويكرها كل اللاجئين السودانيين في القاهرة، وهي «الليف المغلق». فهذه العبارة تعبر مسر حياتهم، وتشير إلى أن حياتهم مسجلة في هوية عدم المشروعية، وتقول للطالب إن الأمل أصبح مندوماً. ومن الناحية القانونية، تمثل هذه العبارة الحد الفاصل بين طالب اللجوء والأجنبي المقدم بصفة غير شرعية، كما تشير إلى إمكانية إعادة التوطين وخطر الترحيل، ونهاية الانتظار وبداية مرحلة من عدم اليقين.

## «لماذا لا يتحركون قديماً؟»

وعلى الرغم من أن مصر وقعت على كل من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عام ١٩٦٩، فليس لديها سياسة رسمية بخصوص اللاجئين. وقد سمحت مصر لهجمات أخرى، وعلى رأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتولي المسؤولية عن تحديد الوضع القانوني للاجئين، وفي آخر الأمر إرجاعهم إلى موطنهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. ويعتبر الاعتراف بوضع اللاجئين شرعاً مسبباً لطلب اللجوء، ولكن إذا رفضت مفوضية شؤون اللاجئين الطلب والاستشكال المقدم في الرفض، وهي العملية التي قد تستغرق سنتين، فإن هذا يعني إغلاق قضية طالب اللجوء، ولكي يوفق اللاجئين الذين رفضت طلباتهم أوضاعهم يجب عليهم دفع غرامات عن الشهور التي قضوها في مصر بعد انتهاء المدة المحددة هي تأشيراتهم - إن كانوا أصلاً قد حصلوا على تأشيرات - ويجب عليهم التقدم بطلب التجديد قبل تاريخ الانتهاء بمسرة أيام. ولكن أغلبهم مذمورون، كما يقول فينست، كوشنيل بموصية شؤون اللاجئين، «فالأخرون من أبناء الجالية يحدرون القادمون الجدد من الاتصال بالسلطات، ومن هنا يضع الناس أنفسهم في أوضاع غير قانونية، فيقومون في حيض بيص».

ويعتبر تحديد وضع اللاجئين من التقاط التي يثور حولها الخلاف الشديد بين العاملين لخدمة التارحين، إذ إن اتفاقية ١٩٦٩ (التي تعتبر أن اللاجئين هو من نزح بسبب الحرب الأهلية أو حرب التحرير من الاستعمار، وتسمح بالاعتراف الجماعي باللاجئين لا الاعتراف الفردي بهم) تنص على قبول الأشخاص فوراً ودون قيد أو شرط كلاجئين، إذا كانوا يفرّون مباشرة من منطقة تدور فيها ربح العنصرية، وتقول باربرا هاريل-بوند، المدير المتقاعد لبرنامج دراسات الهجرة العنصرية واللجوء، إن مصر بموقفها دولة موقعة على الاتفاقية يمكنها أن تمنح الاعتراف دون قيد أو شرط، ومن ثم تتهي الأمر بمرمته، وعلى التقدير من العملية



# الاستعداد لمواجهة الطوارئ في جنوب أفريقيا: دروس مستفادة من تجربة الانتخابات في زيمبابوي

بقلم: هيرنان ديل فالي وتيرا بولتز

التعامل مع الطوارئ حول ملاحم الأزمة القائمة. فالوقت الرسمي لجنوب أفريقيا هو أنه لا توجد أزمة في زيمبابوي، لذلك فإن الإدارات الحكومية لا ترغب في الاعتراف بضرورة اللجوء لوضع خطط مواجهة الطوارئ. كما أن توقعات «التدفق الجماعي»، حتى لو لم تكن محددة نهائياً على المستوى الرسمي من حيث الأرقام أو الإطار الزمني، تصرف الانتباه بعيداً عن الاحتمال البديل وهو وقوع «تدفق غير منظور».

توحي الأرقام الحكومية بعدم حدوث ارتفاع كبير في عبور الحدود من زيمبابوي إلى جنوب أفريقيا، قبل الانتخابات أو بعدها. وقد استلقت هذه الأرقام للإيجاز بعدم الحاجة إلى الاستعداد أو الاستجابة من جانب جنوب أفريقيا. لكن الإحصائيات تتناقض مع المقاربات التي أجريت على المنطقة الحدودية مع زيمبابوي حيث يوجد إجماع على أن عدداً كبيراً من الزيمبابويين يهربون الحدود فعلاً بصورة غير مشروعة متجهين إلى جنوب أفريقيا. وقد لا يأخذ العبور شكلاً جماعياً. وقد لا يمر على النطاق الحدودية الرئيسية، لكنه يتم في جماعات صغيرة على طول الجبهة الباقية من الحدود، ومن ثم يظل غير منظور لسلطات جنوب أفريقيا. ومن الصعب التاكيد بصورة عملية من وجود مثل هذا التدفق الجماعي، ولكن نظراً لاستمرار تزايد الأنباء من الحدود، ووجود مخاوف قوية حول مصداقية الاحتمالات الحكومية الخاصة بالهجرة من حيث كونها ومنهجها<sup>١</sup>، فإن هذا السيناريو يعتبر معتمداً إلى حد كبير. وإذا كان هناك تدفق غير منظور، فإن وجود المزيد من المهاجرين غير الشرعيين قد يولد قدر كبيراً من الضغط على النظام الاجتماعي في جنوب أفريقيا ما لم يكن هناك دعم دولي منظم أو مبادرات إنسانية من منظمة.

وعند تقييم الحاجة إلى رفع الاستعدادات اللازمة لمواجهة الطوارئ، من الضروري الأخذ في الحسبان بكل الخصائص المعلقة للأزمة الإنسانية المحتملة، ومنها سيناريو التدفق غير المنظور، حتى يمكن إعداد ما يلزم من ترتيبات للتعامل معها.

عقدت الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي في شهر مايو/أيار ٢٠٠٢ في سياق من العنف السياسي والأزمة الاقتصادية واشتداد نقص المواد الغذائية. ومع تدهور الأوضاع وارتفاع احتمال حدوث خروج جماعي للسكان من زيمبابوي بدأت الدول المجاورة في الإعداد للتعامل مع إمكانية التدفق الجماعي للاجئين عبر حدودها.

الصحة والأشغال العامة والتعليم حسب الحاجة، وعلى الرغم من أن العنف السياسي كان منتشرًا على نطاق واسع طوال فترة الانتخابات، وأن أزمة الغذاء كانت قد بدأت تظهر، فإن المؤسسات المختصة بالتعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا لم تشرع في إعداد خطة للتأهب للطوارئ المتوقعة حتى شجعناها على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. فتم إنشاء لجنة الأولويات المعنية باحتمالات التدفق الجماعي للاجئين بقرار من مجلس الوزراء في مطلع فبراير/شباط ٢٠٠٢ لتتسيق الاستعدادات على المستوى الوطني. وتمت دعوة المنظمات غير الحكومية المالمة والمحلية للمشاركة اعتباراً من منتصف فبراير/شباط. أي قبل الانتخابات بشهر واحد فقط، ولم تبدأ اجتماعات إعداد خطط الطوارئ على مستوى الأقاليم والبلديات إلا في أواخر فبراير/شباط.

وتم طرح خطة طوارئ محدودة وغير مكتملة في اجتماعات الأقاليم والبلديات للتخطيط للطوارئ في مرحلة متأخرة جداً. وكان ذلك في السابيع الثامن من مارس/آذار، أي قبل عطلة نهاية الأسبوع المقرر عقد الانتخابات بها بيوم واحد. فما الذي أدى إلى هذا التأخر في الاستعدادات وفضورها؟

## التدفق غير المنظور

أولاً، لا يوجد اتفاق بين الجهات التي تتولى

هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها جنوب أفريقيا مثل هذا التحدي<sup>٢</sup>. فبعد ثلاثة أشهر من عملية التفتيش لمواجهة الطوارئ المتوقعة، وفي عشية الانتخابات لم تكن الاستعدادات القائمة إلا لتلبية احتياجات ألف شخص على مدى ثلاثة أيام، ولم تكن هناك وسيلة فعالة لتوفير مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والغذاء في المخيم المزدحم في محاولة لاستقبال اللاجئين. فلو كان اللاجئون قد تدفقوا فعلاً بصورة جماعية، لكانت استجابة جنوب أفريقيا أقل مما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

## الاستعداد لمواجهة الطوارئ في حالة انتخابات زيمبابوي

يجب النظر إلى الاستعداد لتقديم المعونات الإنسانية في حالة الطوارئ على أنه جزء أساسي من الوفاء بواجب البلد في تقديم الحماية للاجئين. ومستويات المعونة التي تنفق والمعايير الدولية، وجدير بالذكر أن الإطار القانوني للاستعداد لتدفق اللاجئين في جنوب أفريقيا مستمد من قانون اللاجئين الصادر عام ١٩٩٨، الذي يتضمن جانباً يتحدث عن استقبال طلبات اللجوء وتزوير الإغشاه لهم في حالة التدفق الجماعي (المادة ٢٥). ويعتبر صعب الهيكل المؤسسي للتعامل مع الطوارئ هو المركز الوطني لإدارة الطوارئ الذي يعمل بالتعاون مع الشرطة وقوات الدفاع وجهات الاستخبارات الوطنية وعدد من الأجهزة الحكومية الأخرى مثل



## هيكل واضح لصناعة القرار

العامل الثاني الذي يعقد عملية التخطيط لمواجهة الطوارئ هو الانتقال إلى الهياكل الواضحة للقيادة وصناعة القرار. ففي القاذون الدولي يجب على الحكومة المستقبلية أن تأخذ دور القيادة في مجال توفير العملية والمساعدة في حالة تدفق اللاجئين. وفي سياق التآزر الأفريقي تتمتع جنوب أفريقيا بمستوى طيب من الشروط المناسبة اللازمة لوفاء بهذا الواجب: فجنوب أفريقيا نفسها تتمتع بالسلام، وبها هيكل رسمي وطني لإدارة الكوارث، تمت تجربته واختباره من خلال إجراءات التدخل المحلية والإقليمية (وإن لم يتم اختباره في حالة التدفق الجماعي للاجئين). لكن ما أعاق القيادة الحكومية في هذه الحالة كان الاعتبارات السياسية والانتقال إلى الوضوح بشأن الإجراءات التي يجب أن تتولى رسمياً الدور الفيدرالي، وتوزيع المسؤولية بين مستويات الحكومة المختلفة. ومرور دور العسكريين في إجراءات التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا.

وتتسم الإجراءات الحكومية عند الاستعداد للطوارئ بغلبة الطابع السياسي دائماً، وهذا هو عين ما حدث في هذه الحالة. فقد أدى الانتظار إلى الإرادة السياسية اللازمة للاعتراف بالأزمة التي تتمثل في زيمبابوي إلى قيام كبار المسؤولين الحكوميين بوضع الاستعدادات بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لدولة سيادية جارة لهم. وبأنها قد تؤدي إلى توتر في العلاقات الثنائية وفي مجتمع وكالات التنمية في جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من أن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية تنص على أن منح اللجوء (ومن ثم الاستعداد للطوارئ) عمل "سلمي وإنساني" لا يجب اعتباره عملاً غير ودي من جانب أي دولة من الدول الأطراف، فقد تضررت الاعتبارات السياسية مع الضغوطات للوجستية، الأمر الذي أدى إلى إحداث فراغ واضع في القيادة السياسية اللازمة للاستعداد على نحو فعال.

وقد برز هذا الفراغ على المستوى المؤسسي في صورة الخلاف حول الإدارة الحكومية التي يجب أن تتولى قيادة المسؤولية الإقليمية عن خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ. ونتيجة لهذا التردد على المستوى الوطني تم تفويض عملية صناعة القرار إلى مستوى الأقاليم والبلديات بدون منح الصلاحيات المناسبة لهذه المستويات. ولهذا السبب أساساً تأخرت الخطة الملموسة لمواجهة الطوارئ لمدة طويلة، واقتصرت على ما يمكن تمويله من الموارد البلدية المتاحة (ألف شخص على مدى ثلاثة أيام). وجدير بالذكر أن قانون اللاجئين في جنوب أفريقيا يسمح بقدر كبير من التقدير السياسي في الجوانب الأساسية لعملية الاستعداد للطوارئ، مثل الدور المعدل للمؤسسة القيادية والعلاقات بين الدواوين الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية.

ونتيجة لذلك، فإن الانتظار إلى الإرادة السياسية والالتزام يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تعريض عملية اتخاذ القرار الفعالي في الوقت المناسب للخطر، ومن هنا نحتاج جنوب أفريقيا إلى التخلي عن

الاعتماد على التقدير السياسي ودعم النظام المستقلة والأمل التنظيمية.

وثمة أمر آخر متعلق بالقيادة وهو سيطرة القوات المسلحة على عملية التعامل مع الطوارئ في جنوب أفريقيا. إذ كان الجيش هو الركيزة الأساسية لحروب أفريقيا في سياق عمليات الإغاثة الصحية التي وهنت الموارد المدنية لوزمبيق في عام ٢٠٠٠. كما كان استعداد الجيش من مواجهة الكوارث مسألة معقدة في ظل نظام الفصل العنصري. وبطراً لتأرجح الدور الذي تقوم به القوات المسلحة (إكوتها طرفاً أساسياً في عمليات حماية اللاجئين أو ترحيلهم)، فإن مشاركتها في عملية الاستعداد لمواجهة الطوارئ يجب أن تقتصر على ما تتمتع به من مزايا نسبية وتوافر الموارد اللازمة لتلبية أدوار محددة ومحدودة في سياق الخطة التي تديرها الجهات المدنية. ويلاحظ أن الفكرة واسعة الانتشار - سواء بين مسؤولي الحكم في الأقاليم ومسؤولي قوات الدفاع - التي تقول بأن كل الزيمبابويين ليسوا إلا "انتهازيين"، يستغلون ظروف الأزمة للاستعداد على فرص للعمل في جنوب أفريقيا تضاربت في هذه الحالة مع الحق المشروع في الحماية.

وهناك مسألة أخيرة مهمة أدت إلى تعقيد عملية صنع القرار في وقت مبكر وهي الانتظار إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستعدادات الخاصة بالطوارئ. فبلى الرغم من أن تمويل التعامل مع الطوارئ وارد بنص العديد من القوانين ومناخ من مخصصات المصانيق المختلفة، فإن صرف التمويل يتوقف على الإعلان بصورة رسمية عن وقوع ظرف طارئ. ولذلك

طالع من الصور من جنوب أفريقيا  
الاصابة قرب تشيواي في زيمبابوي







التي لا تستطيع الحكومة تغطيتها.

ومع الأسف أن التكامل لم يتحقق بين هذه الجهود وبين خطة الإعداد لمواجهة الطوارئ التي تديرها الحكومة، حيث اعتبرت بعض الأجهزة الحكومية أن الوكالات الدولية نوع من الآليات التي لا يمكن أن تقتل، فتوقفت أنها لن تدع الموقف يتدهور فأدرجتها في التخطيط وتبادل المعلومات على أساس الاستعانة بها متى ظهرت حاجة معينة للاستفادة من خبراتها فحسب، أما من وجهة نظر هيئات المونات الإنسانية الدولية، فإن التركيز في الغالب يقع على مواقف الأزمات حيث تكون الدول ضحيمة بصورة استثنائية، أو في موقف بالغ الصعق أو عندما تكثف فعلاً عن مباشرة وظائفها تماماً. وحيث أن هذه المصطلح لا تطبق مطلقاً على جنوب أفريقيا فإن معظم المنظمات الدولية ترى العاصم عليها أن تترك للجهات المانحة الحاجة إلى إتقان الموارد للتدخل في هذه الحالة.

### توصيات

تصف تقارير الوكالات الدولية الحالة المريعة اللازمة المرتقبة ومدى تسويقها في منطقة جنوبي القارة الأفريقية. وتشير التقديرات على أرض الواقع إلى أن حوالي ١٢.٨ مليون شخص في المنطقة معرضون لموقف اللجوء، وأن حوالي نصف

يحب التعامل معها من خلال الإعداد لمواجهة الطوارئ. ولا يعني ذلك أن الدعوة للمتخصصة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية يجب أن تقع من أنشطتها وزوايا الرؤية التي تتبناها، ولكنه يعني أن كل من يفهم الأمر يجب أن يعملوا على إشراك المنظمات غير الحكومية في شبكة الاستعداد للطوارئ، على أن يتم اختيار هذه المنظمات من

المنظمات المتصورة بقدر أكبر من الضربات والقدرات الموجهة نحو الخدمات وتحقيق الرفاهية.

وكان الدور الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية المعنية بالمعونات الإنسانية (المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة اغنيوا الأطفال بالمملكة المتحدة ومنظمة أوكسفام واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنظمة اليسوعية لخدمة اللاجئين) هو نقل خبرات التعامل مع الطوارئ إلى الجهات المعنية في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى إعادة الخبراء وتقديم المواد المعلوماتية، خصصت العديد من الوكالات الدولية بعض الموارد المحدودة ضماناً لتوفير إمدادات الطوارئ، إلا أن الجهات الدولية العاملة في حقل المعونات الإنسانية أوضحت أنها ترى إسهامها في هذا الصدد على أنه دعم إضافي فحسب في المناطق

فإن الإدارات الحكومية، وخصوصاً على مستوى الأقاليم والبلديات، تصوم عن الإنفاق على عملية الاستعداد ما لم تتلق تأكيداً بأنها مستشتر. هذه الأموال الأمر الذي أبطل عطية الاستعدادات المادية الفعلية وحد من نطاقها.

### التسيق الفعّال

تؤكد الكتابات السابقة حول الاستعداد لمواجهة الكوارث والتعامل معها على ضرورة التعاون السلس بين الجهات المعنية. وفي حالة جنوب أفريقيا، تشكل العلاقات بين الجهات المعنية بمرات يجمع بين أمرين متلازمين، هما المرونة الدولية التي أدت إلى قلة الوعي والصبرة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللجوء الدولي، والصراع الوطني الداخلي الذي أدى إلى بذر بذور الارتباك بين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية.

ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية المحلية تقتصر عموماً على الخبرة الإحرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، فإن دورها في الاستعداد للطوارئ يقتصر إلى حد كبير على الملاحظة والرصد. وقد تم تنفيذ هذا الدور في مراحل التخطيط الوطنية على مستوى الأقاليم وفي إنشاء عطلة نهاية الأسبوع التي عقدت فيها الانتخابات فعلاً، وفي الأسابيع التالية على المنفذ الحدودي. واتسم الرصد بالفعالية الواضحة في المجالات التي درجت المنظمات غير الحكومية على العمل بها (مثل الدعم القانوني لطالبي اللجوء، وتقديم المعلومات إلى مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحدود، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية)، لكنه لم يتم بصورة منتظمة في الجوانب المتعلقة تصديداً بالتدفق الجماعي، لعدم توافر الموارد المالية والبشرية الكافية لرصد الإجراءات الحكومية الفعلية على امتداد الحدود فيما وراء المعبر الحدودي

## المنظمات غير الحكومية المحلية تقتصر عموماً إلى الخبرة الإحرائية اللازمة للتعامل مع الأزمات الإنسانية

الرئيسي المعروف باسم «بيتريرج». وقد أعربت كل المنظمات غير الحكومية التي أحرمت معها مقابلات عن أنها ليس لديها الخبرة الكافية ولا الموارد أو الخطط اللازمة للاستعداد لمواجهة مثل هذه الأزمة الطارئة، ولذلك فإن الإجراءات الفعالة المعدة على سبيل الاحتياط تأخذ أساساً شكل توفير المترجمين والمتطوعين للتسجيل والتوزيع في المعيم المخطط، وكل هذه الموارد لم يستمد منها في آخر الأمر.

وترجع بعض القيود الإجرائية إلى شدة تركيز المنظمات غير الحكومية على الحقوق القانونية للاجئين. وهذا بلا شك موضوع هام، إلا أنه جزء صغير من السياق الأوسع لموقف الأزمة التي







# حماية النازحين الداخليين في أنغولا: هل فقدنا الزخم؟

بقلم: كاميا كارفالو

فوات حكومة أنغولا،  
نونا، أنغولا

Sal Pasarelli for Guardian

ويضع معايير إعادة توطين جموع النازحين. ولهذه المعايير أهمية كبيرة لأنها تتردّد بأن المبادئ التوجيهية تصع المبادئ العامة التي تحكم معاملة النازحين الداخليين، وتؤكد أن إعادة توطين النازحين الداخليين يجب أن تكون عملية طوعية وأن تأخذ في الاعتبار ضرورة إطلاع النازحين وإشراكهم في الإجراءات الخاصة بنقلهم إلى أماكن جديدة بصفة دائمة وتخطيط الأراضي وتوزيعها.

وتتمتع أنغولا بوجود الإمكانات اللازمة لجعلها نموذجاً عالمياً رائداً في كيفية استخدام المبادئ التوجيهية كأداة لتحسين مستويات حماية النازحين الداخليين. إلا أن الواقع يخالف ذلك، لأن عدم وجود التفهيد الفعال ومشاكل الحكومة الجديدة عرقلت التقدم على هذا الصعيد.

وقد حدث تأخير كبير في إعداد مشروع القوانين الخاصة بضمان تطبيق المعايير. وتشغل هذه القوانين دور ومهام سلطات الأقاليم فيما يتعلق بإعادة توطين النازحين الداخليين وقواعد تحديد قضايا الأراضي.

وقد لاحظت المفوضية المتحدة التي وجهتها مجموعة وكالات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى الجهات المانحة أن هناك دلائل مبدئية تشير إلى أن نصف برامج إعادة التوطين في أنغولا تتلف طبقاً للمعايير. إلا أن انتهاء

تعبير «الطاقة الكامنة» هو التعبير الذي يستخدم أكثر من غيره للإشارة إلى أنغولا.

وقد كانت أنغولا من أوائل الدول التي استخدمت المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي كأساس لمن تشريعات وطنية بخصوص النازحين الداخليين. وتتألف هذه المقالة الإطار القانوني والهياكل المؤسسية التي تضمنها أنغولا حالياً لإعادة توطين النازحين الداخليين، وتكشف ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تمثل وسيلة فعالة لتحسين الأوضاع التي يعيشها النازحون الداخليون في أنغولا.

## التشريعات الخاصة بالنازحين الداخليين

منذ عام ٢٠٠٠ والحكومة الأنغولية تسعى إلى توفير مستويات أفضل من الحماية القانونية للنازحين الداخليين. ففي ورشة عمل عقدت في لواندا - بالتعاون بين المشروع الدولي للنازحين الداخليين ووزارة المعونات الاجتماعية وإعادة الدمج ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - تم وضع مشروع للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعودة وإعادة التوطين، كخطوة أولى نحو الموازنة بين السياسات الوطنية الخاصة بالنازحين الداخليين من ناحية، والمبادئ التوجيهية من ناحية أخرى.

وفي يناير/كانون الثاني صدر مرسوم حكومي يوضح مسؤوليات الدولة نحو النازحين،

تتمتع هذه المستمرة البرتغالية السابقة بظرة من النفط والماس والذهب والثروة الخصبية، مما يؤهلها لأن تصبح واحدة من أغنى البلدان في أفريقيا. ولكن بعد مرور أربعة عقود من الحرب استُخدمت باستخدام تكتيكات الرعب وتركت ندوباً غائرة في سياسات الأرض، أصبح الريف الأنغولي مزروعاً بالألغام في مناطق شاسعة منه. وأصبح الترويع القسري جزءاً من الحياة «العادية» لقطاع كبير من السكان الأنغوليين. ويشهد التناقض الصارخ بين ثروة أنغولا الطبيعية والفقر الفعلي فيها عندما نرى أن ما لا يقل عن ٤١ مليون من أهلها - أي ثلث عدد السكان - معترف بهم رسمياً كنازحين داخليين.

وقد أدت وفاة جوناو سافيمبي زعيم «بونيتا» (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) في فبراير/شباط ٢٠٠٢ إلى المبادرة بمقد اتفاق بين الحكومة الأنغولية وجماعات المتمردين لإنهاء واحدة من أطول الحروب الأهلية في العالم. ولكن هيبات أن يقتل انتهاء الحرب من المشاكل الإنسانية التي يواجها النازحون الداخليون في أنغولا، بل إن انتهاء الحرب أبرز الواقع الفج للجنة التي يعيشونها. وتعتبر أشد التحديات العديدة التي تواجه أنغولا الآن هي إعادة دمج النازحين الداخليين في المجتمع وإعادة توطينهم.



مع الأزمات التي تتعجر في أنغولا وتؤثر على النازحين الداخليين.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فمن المهم أن نذكر أنه شريك حيوي للسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجال التعامل مع احتياجات النازحين الداخليين. فمن مستشاره المديين الموجودين في الأقاليم لرصد ظروف الدارجين إلى التقارير الشهرية التي يقدمونها عن الوضع الإنساني في الأقاليم الثمانية عشر جميعها، يقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأولات اللازمة لتحديد ما يجري على أرض الواقع وما ينبغي عمله، ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة لوضع خطط عمل إقليمية لصالح النازحين الداخليين، وهي الخطط التي تمخضت عنها ورشات العمل الإقليمية التي حضرها العسكريون ورجال القضاء والعاملون بمكتب المحامي العام والشرطة الوطنية ووزارة الشؤون الاجتماعية وإعادة المدمج ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومقرضو شؤون اللاجئين وأصحاب الشأن في المجتمع المحلي. وتستفيد هذه الفئات من التدريب على شؤون الحماية، ولذلك فقد أعدت خطة حماية مصممة من أجل النازحين الداخليين في الأقاليم التي يتصون إليها وتمت إحالتها إلى محافظي الأقاليم للتوقيع عليها. وفي يوليو/تموز ٢٠٠٢ كان ١٢ إقليمًا من أقاليم أنغولا الثمانية عشر قد وافق على الخطط الموصومة، وهذا ما يبين أن هناك بعض المحاولات لتحسين الاستجابة الوطنية لبعثة النازحين الداخليين.

كما يعتبر إنشاء مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا في أغسطس/آب ٢٠٠٢ خطوة إيجابية، خصوصاً مع تركيزها على حماية حقوق الإنسان وتمزيقها. وينبغي على إدارة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن تقوم بدور محوري في الجهود الرامية إلى تحسين مستويات الحماية للنازحين الداخليين وغيرهم من المواطنين بالتعاون مع الحكومة والسلطات المحلية لبناء القدرات والتوعية بحقوق الإنسان. وكثيراً ما يتعرض هذا النهج للانتقاد بسبب عدم توفير الحماية للأفراد بطريقة أكثر تنسيقاً، ولكنه مهم من حيث أنه يساعد على وضع معايير أفضل لحقوق الإنسان في أنغولا عموماً. وهذا ما سيكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على النازحين الداخليين، ومن ثم على زيادة احترام السلطات للمعايير.

### الخطوات التالية

إن عودة النازحين الداخليين، الذين يبلغ عددهم ٧٥٠ ألفاً تقريباً، عودة تلقائية إلى مواطنهم الأصلية يمتد على السور والقلق في آن واحد.

في يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، والذي ينص على إنشاء لجنة وطنية لإعادة مدمج الجنود المدمجين والنازحين الداخليين. ويصف القرار دور اللجنة فيما يتعلق بالنازحين الداخليين بأنه دور تسميقي لبرامج إعادة التوطين ودور إشرافي على حماية الجماعات الفرعية. إلا أن هذه الجماعات توقفت عن الاجتماع قبل توضيح دور اللجنة. الأمر الذي أحدث فجوة في اليات الحماية في وقت حرج بالنسبة للنازحين الداخليين

### الحماية المؤسسية

تقدم الحماية المؤسسية للنازحين الداخليين التي توفرها السلطات الوطنية والمنظمات الدولية من خلال شبكة معقدة من الفرق والمجموعات الفرعية. وتأتي سلطات الأقاليم والسلطات البلدية في طليعة تقديم الممنونات إلى النازحين الداخليين. وإذا كانت اللجنة الوطنية على ما يبدو قد وضعت هياكل مبنية وبدات في اعتماد نهج شامل لتلبية احتياجات النازحين الداخليين، فإن تنفيذ البرامج في واقع الأمر تفتقره مشكلة الموارد المحدودة. ويلاحظ أن التركيز على الدور الأساسي لسلطات الأقاليم كمنفذ لبرامج إعادة التوطين والمعايير يتجاهل الواقع الذي يقتصر إلى قدرات الحكومة الكافية في بعض الأقاليم.

وتلعب الأمم المتحدة في أنغولا دوراً حيوياً في قضايا حماية اللاجئين، باعتبارها شريكاً للسلطات المركزية وسلطات الأقاليم. ففي يوليو/تموز ٢٠٠٢ صدر تقرير ملقح عن محنة النازحين الداخليين في أنغولا، وزعم التقرير بصورة مثيرة للجدل أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، المكلف بتسيق المساعدات الإنسانية والذي يعتبر الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالنازحين الداخليين في أنغولا، يفتقر إلى الخبرة الكافية والمالية اللازمة للتعامل بصورة فعالة

الحرب في أبريل/ نيسان صاحبه تحول جوهري في بؤرة اهتمام السياسات، أعطى الأولوية لتسريح قوات «يونيتا» وإعادة توطينهم هم وأسره؛ فصدت ارتباك في استجابات الهيئات الوطنية والدولية لاحتياجات محتلتي «يونيتا» السابقين والنازحين الداخليين. ومن ذلك أن التقديرات الميدانية التي كانت تشير إلى وجود حوالي ٢٠٠٤٠ ألفاً من جنود «يونيتا» بحاجة للمساعدة انضحت أنها تقديرات غير دقيقة، حيث تدفق أكثر من ٨٠ ألفاً من الجنود ٢٠٠ ألف ممن يقولون: إلى مراكز استقبال النازحين البالغ عددها ٤٢ مركزاً.

ومما يريد من تعقيد مشكلة عدم وجود الموارد الكافية لتوفير الغذاء والعيام والصرف الصحي لهذه الأعداد غير المتوقعة وجود توتر بين السلطات الأنغولية والوكالات الدولية التي تسعى للوصول إلى المخيمات. فقد قام الجيش الأنغولي أول الأمر بإجراء عملية التسريح، ثم أصبحت سلطات الأقاليم الآن هي المسؤولة عن تنفيذ برامج إعادة التوطين بدعم من المجتمع الدولي، فتعول التركيز نحو إقامة سلام دائم في إطار الحد الأدنى من والتدخل الدولي. وحصدت السلطات يوم ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول كأخر موعد لإنهاء عملية التسريح والبدء في إعادة التوطين. وعلى الرغم من استجابة الحكومة لبواعث القلق المتعلقة بنقص الممنونات المقدمة وبمعا فترة السماح حتى ديسمبر/ كانون الأول، فإن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ما زالت متوجسة.

ونظراً لأن سياسات أنغولا أصبحت يهيم عليها وقت إطلاق وزير برنامج تسريح القوات، فمن الواضح أن السلطات الأنغولية تعطي أولوية لتوفير الممنونات للفئاتين السابقين أكثر من التعامل بالحدس الكافي مع الاحتياجات الإنسانية الماثلة للنازحين الداخليين. ويبرز هذا الاتجاه بصورة واضحة في القرار الرئاسي الذي صدر









مسألة توافق ممارسات الدول مع الميثاق الأفريقي والقانون الدولي بشأن قضية الاضطهاد. وتبين قرارات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن الاضطهاد يثبت بالإشارة إلى الحقوق المنكوبة وما يترتب عليها من قرار المعضلة.

وينطوي الحق في السعي للجوء والحصول عليه على التزام الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي بإنشاء مؤسسات ووضع تدابير منصفة لتحديد وضع اللجوء. وعلى الرغم من أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لم تبت بعد في مسألة توسيع ضمانات السلامة الإجرائية الواردة في المادة ٧ لتشمل تدابير تحديد وضع اللجوء، فمن الممكن التكن بأن ذلك هو ما سيجد. وما يؤكد هذا الاستنتاج وجود نص في المادة ٢٦ يطالب الدول الأطراف في الميثاق بالمساح بإنشاء وتطوير مؤسسات وطنية مناسبة مهمتها تعزيز وحماية الحقوق والحريات التي يكفلها هذا الميثاق. وتضمن التدابير المنصفة في هذا السياق توسيع نطاق المساعدات القانونية حتى يشمل اللاجئين الذين ما زالوا يمرحون بمرحلة الإجراءات اللازمة لتحديد وضع اللجوء.

كما تعد المادة ٥ من الميثاق ذات أهمية خاصة للاجئين، إذ تشير إلى أن لكل فرد الحق في «احترام الكرامة الأصلية في نفس أي إنسان وفي الاعتراف بوضعه القانوني»، وتطرح كافة أشكال الاستغلال والظلم من الكرامة... خصوصاً طرق التجارة العبيد والتعذيب والعقوبة أو المعاملة القاسية أو الإنسانية أو المهينة. وتطرح هذه المادة على الدول طرف أي شخص أو إرجاعه إلى مكان قد يتعرض فيه له المعاملة. كما أن خرق المادة رقم ٥ (التي تتضمن بشكل واضح ضحايا الاغتصاب والانتهاك الجنسي) يعطي للضحية الحق في السعي للجوء والحصول عليه.

وجدير بالذكر أن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مستعدة لتفسير المادة رقم ٥ بحيث تتضمن انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فعلاً نجد أن اللجنة في ضوء عدم اشتغال الميثاق على ضمان صريح لحق في السكن، تؤسس حماية مثل هذه الحقوق استناداً إلى ضمان الكرامة الإنسانية وتحريم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

تنص المادة ١٦ من الميثاق على حق كل فرد في التمتع بأفضل حال يمكن الوصول إليه من الصحة البدنية والنفسية، وعلى واجب الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ذلك. وهناك خمس حالات من موريتانيا تتعلق بهذا الحق، وتزعم أن الموريتانيين المبدون تعرضوا

اليورنديين المنتمين لقبائل الهوتو من رواندا بمثل خرقاً لعدداً عدم التمييز الذي ينص عليه الميثاق. وهكذا يمكن استخدام ضمان عدم التمييز لحماية اللاجئين من التمييز الأراجح إلى مجموعة كبيرة من الأسباب، مثل وضع اللاجئين وانتقامه العرقي والعنصري ولونه وكونه ذكراً أو أنثى. ويوفر مبدأ المساواة والحماية القانونية المتكافئة حماية إضافية للاجئين من سوء المعاملة من جانب النظام القانوني والمؤسسي للدولة.

وعند الجمع بين هذه المصوص وبين ما تنص عليه المادة ١ من واجب الدول في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال الحقوق الواردة في الميثاق. فقد يمتح ذلك السبيل أمام دعاة حقوق اللاجئين للتعامل مع المشاكل التي يسبب تعرض اللاجئين للأهانة لها - وهي عدم وجود تشريعات وطنية خاصة باللجوء وعدم التمييز المناسب لوضع اللاجئين - الأمر الذي يحول بدوره دون التمتع بالكثير من الحقوق الواردة في الميثاق.

ومن الحقوق المحددة الواردة في الميثاق التي يمكن أن يتحقق بها للاجئين وطالبي اللجوء الحق في السعي إلى اللجوء والحصول عليه، وهو الحق الذي يتضمن عدداً من العناصر التي يمكن أن يعمل دعاة حقوق اللاجئين على تأكيدها وتطويرها أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. أولها وأهمها السماح بدخول أرض الدولة المضيفة للمهاجرين إليها بغرض طلب اللجوء، ويشمل ذلك الإجراءات الممنوعة بها لتحديد وضع اللاجئين. وتؤكد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية على هذا المبدأ بأن تحظر على الدول رفض طالبي اللجوء على الحدود ومناذد الدخول إليها. كما تؤكد اتفاقية ١٩٥١ على نفس المبدأ في المادة ٢٦ التي تنص على ضرورة عدم معاقبة طالبي اللجوء على الدخول المباشر غير القانوني.

الضطر الثاني في إطار الحق في السعي للجوء، والحصول عليه يتناول بالدخول القانوني عن طريق الحصول على اللجوء أو التمتع به وفقاً لقوانين هذه البلدان والاتفاقيات الدولية. ويتوقف هذا المصير على ما إذا كان طالب اللجوء يستوفي معايير اللجوء المنصوص عليها تحديداً في القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية. ومن المجالات التي يمكن لدعاة حقوق اللاجئين بحثها

الحاصه بحقوق الإنسان التي ينص عليها الميثاق. وتفيد أدوارها الرقابية المحورية، تضع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في اعتبارها امتعاقات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى جانب الترتيبات الإقليمية الأخرى التي يتمتع اللاجئون في ظلها بحرية التحرك والإقامة في منطقة معينة مثل السوق الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التي القبض على جون د. أوكو. وهو زعيم ملائي كيني، واحتجز بدون محاكمة لمدة عشرة أشهر في زنزانات تحت الأرض بمقر الخدمة السرية في نيروبي. وتعرض للتعذيب البدني والنفسي في أثناء احتجازه في زنزانات أبعادها متران في ثلاثة أمتار. وبعد حراره من كينيا رفع أوكو شكوى ضد كينيا في أثناء إقامته كلاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زاعماً انتهاك حقوق معينة يكفلها الميثاق الأفريقي. ووجدت اللجنة أن اضطهاده وقراره من بلده الأصلي يمثل انتهاكاً للمادة ٥ من الميثاق الأفريقي (الحاصه باحترام الكرامة الإنسانية والحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة)، والمادة ٦ (الخاصة بحرية الأشخاص وأمنهم)، والمادة ٩ (الخاصة بحرية التعبير)، والمادة ١٠ (الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها).

وبالنتيجة، إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يستطلع اللاجئين وطالبي اللجوء ورفع شكاواهم ضد الدول المضيفة حيث يكون قانون اللجوء مشوباً بالقمور أو عدم الكفاية. وتتاح لهم فرصة تقديم الشكوى ضد بلدانهم الأصلية على أساس استمرار انتهاك حقوقهم فيها استناداً إلى وجود الاضطهاد والقرار إلى الدول الأخرى. كما أن الحكومات الأفريقية مطالبة بضمان توفير الحماية المنصوص عليها في الميثاق لكل الأشخاص الموجودين في دائرة اختصاصها، سواء أكانوا من مواطنيها أم من غيرهم. ومن ثم تعتبر الحكومات مسئولة أمام هذه المنظمة لا عن كيفية معاملة اللاجئين فحسب، ولكن عن التنازح المداخلين والمهاجرين بصفة عامة أيضاً.

ويمثل الميثاق الأفريقي بوابة المبور إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويعتبر فهم كيفية ترجمة الحقوق التي يجر عنها الميثاق إلى جهود عملية لصالح اللاجئين نقطة الانطلاق لأي داعية من دعاة الحقوق وهناك ضمانان عامان - هما مبدأ عدم التمييز ومبدأ المساواة في المادتين ٢ و٣ - يمكن استغلالهما لحماية أي حقوق مكفولة للاجئين أو لأي أفراد آخرين. وقد وجدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في أثناء نظرها الشكوى المرفوعة ضد رواندا من المنظمة الدولية لمنافضة التعذيب ومن آخرين أن طرد اللاجئين



## الوحدة الأفريقية

تسمح بفرض  
قيود على حرية  
اللاجئين في  
التحرك والإقامة  
في الدول  
المستقبلية لهم  
ضماناً لأمان  
مكان اللاجئين  
وبقصد التأكيد  
من هوية اللاجئ  
أو طالب اللجوء.

ويمكن الاستئناف

منذ هذه القيود أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إذا كانت مرصعة بحيث تعرم اللاجئين من حريتهم في التحرك داخل المستوطنات أو خارجها. أو إذا كانت لا تحقق الهدف من وضع اللاجئين في مكان آمن بعيد عن حدود بلدهم الأصلي. وفي أي حالة تنظرها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بخصوص هذا الموضوع تتحمل الدولة المستقبلة عبء إثبات ضرورة القيود المفروضة على حرية اللاجئين في التحرك والإقامة. وعيه تبريرها ونوصيهم معقوليتها استناداً إلى الأسس المقبولة بنص قانون حقوق الإنسان. وهي النظام العام والأمن العام والصحة العامة. ويمثل الانتحاء إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب توضيح أين ومتى تكوّن القيود المفروضة على حرية التحرك متوازنة ومبررة في ظل القانون اسهاماً كبيراً في حماية اللاجئين في أفريقيا.

وختاماً يمكن القول بأن المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان يمكن أن تقدم الكثير لمن

نظراً لأسباب سياسية، أصبح جون ك. موديسي بلا دولة ينتمي إليها بعد أن جرد من جنسيته البسوانية وتم ترحيله إلى جنوب أفريقيا. ثم قامت جنوب أفريقيا بدورها بترحيله إلى ما كان عندئذ وطن البوهوتاتسوانا الذي أعاد ترحيله إلى بسوانا مرة أخرى. ولم تتمكن سلطات بسوانا من حل مشكلة موديسي وتحديد مكان ليقيم فيه، فتجعله يقيم لمدة طويلة في شريط لا ينتمي لأي دولة أقيم خصيصاً على امتداد حدود جنوب أفريقيا. وترى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن هذا المنتشر المفروض على موديسي لونه من ألوان المعاملة اللاإنسانية الحاملة من الكرامة التي تجرح «كرامة بني البشر» ومن ثم تمثل خرقاً للمادة رقم ٥.

فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢ للاستمرقات

والاحتجاز التعسفي والطرد أو التشريد المنهجي من الأراضي التي كانت الحكومة تصادها في ذلك الوقت. ومن المصاعف المهمة في هذا الصدد (على الأقل إلى حد ما) ظروف الاحتجاز التي تعرض لها بعض هؤلاء المحتجزين. ووجدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن هناك انتهاكات للمادة ١٦، بالإشارة إلى نقص الغذاء والطباخين وعدم كفاية مستوى النظافة والصيانة والرعاية الطبية، الأمر الذي أدى إلى وفاة عدد كبير من السجناء. ومن ثم فإن الميثاق قد يعد قناة هامة يمكن من خلالها إثارة عدد من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك قضية تدني ظروف المعيشة في المخيمات.

وأخيراً قد يفيد الميثاق في التعامل مع القيود المفروضة على حرية التحرك والإقامة في الدول المضيفة، والتي تعد ملمحاً ثابتاً في حياة اللاجئين وطالبي اللجوء في أفريقيا. ويلاحظ أن اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة

يؤكدون بتحسين مستويات تطبيق حقوق اللاجئين، ولكنها ليست علاجاً ناجحاً لكل المساوئ التي تواجه اللاجئين ونظام اللجوء في أفريقيا. إذ يجب النظر إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على أنها مصدر مكمل لحماية اللاجئين؛ لأن رفع شكوى إلى اللجنة قد يكون عملية طويلة تدهر الكثير من الوقت، ولا يمكن اللجوء إليها إلا بعد استنفاد سبل التفاوض والإنصاف المحلية. ومع ذلك فالانتهاج ليس ممنوعاً في كل الأحوال.

ومن هنا فإن فرص الانتهاج يمكن تعزيزها إلى حد كبير عندما يتعاون دعاة حقوق اللاجئين معاً على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في بحث الحالات المرفوعة إلى اللجنة وتجميعها، وبناء حشيتها. كما يلزم التعاون أيضاً لتنظيم أثر القرار النهائي للجنة على جهود الدولة لحقوق اللاجئين، سواء أكان القرار سلبياً أم إيجابياً. و هكذا فإن الاستفادة بالمؤسسات والآليات التي أنشأتها الدول الأفريقية نفسها، ودعم قدرتها على التعامل مع معنة اللاجئين، سيضيف سلاحاً هاماً إلى ترسانة الدعوة إلى حقوق اللاجئين في أفريقيا.

مونييت زارد محلل سياسات بمعهد سياسات الهجرة بواشنطن  
www.migrationpolicy.org)  
البريد الإلكتروني: mzard@migrationpolicy.org

شالوكا بياني محاضر أول في القانون  
بكلية لندن للاقتصاد البريد الإلكتروني:  
c.beyani@lse.ac.uk

تشديد انصيلم اودينكالو مسؤول قانوني  
بكبيرة منظمة. إنتررايتس،  
www.interights.org البريد الإلكتروني:  
codinkalu@interights.org

يعمل المؤلفون حالياً على إعداد مرشد ترحيل لسلطة  
محطات الاتصال بالجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب  
والاستانة بها  
الفرع إلى عرس اشل لآراء الواردة في هذه المقالة  
ومناقشة موسعة لأحكام اللجنة. انظر الصيغة الكاملة لمشكلة  
في تقريرها على الملأ التالي www.fmrreview  
org/FMRpdfs/FMR16/fmr16Commission.pdf

١ لادراج القانون من الدواخ الخارجية أو الاحتلال أو السيطرة  
الاجبية أو الأحداث التي تهر الأمن بصورة خطيرة (مادة ١)  
المهمة الرفاقية المحدودة لمعوضية الأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين تود في المادة ٢٥ من اتفاقية ١٩٥١  
٢ الفرع إلى انس الكمال الميثاق. انظر الملأ التالي  
www1.umn.edu/humanets/intree/zafchar.htm  
٣ عنوان موقع اللجنة. www.achpr.org





# اليمن واللاجئون: مواقف تقدمية وخواء على صعيد السياسات

بقلم: نيسيا هـ. ب. هيوز

حماية حقوق اللاجئين إلى سياسات على المستوى الوطني.

ففي مارس/آذار ٢٠٠٢ كان هناك ٧١ ألفاً و٢١٢ لاجئاً مسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين، ٩٢.٥ في المائة منهم موماليو النيسية؛ وجدير بالذكر أن الحكومة اليمنية تعترف بالصوماليين دون مراجعة منذ عام ١٩٩٢ ولا زالت تشير على هذا المنوال حتى الآن. وكانت اليمن قد سبق أن اعترفت أيضاً وبدون مراجعة بحد من الإثيوبيين يبلغ ١٢٦٩ شخصاً (من الضباط وطلبة الكليات العسكرية بالبحرية الإثيوبية الذين اصطحروا إلى الفرار بعد الإطاحة بنظام مفستو عام ١٩٩١)، و٢٨٩ إريتري هرو من عصب عقب تجدد الصراع الإثيوبي الإريتري في مايو/أيار ٢٠٠٠.

أما طالبو اللجوء الآخرون فيجب أن يمرؤا بإجراءات البت في وضع اللجوء التي تحريها موصية شؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠٠١ بلغت النسبة الاحتمالية التي اعترفت بها مفوضية شؤون اللاجئين في اليمن ١٧ هي المائة، باستثناء الحالات المعترفة على دون مراجعة. وتشجع المفوضية اللاجئين في الاندماج في المجتمع المحلي وعلى رجوعهم إلى الوطن باعتبار أن هذين «حلان دائماً» لللاجئين. وفي عام ٢٠٠١ أعادت المفوضية توطين ما لا يزيد عن ١٥٧ شخصاً في بلد ثالث، حيث أكدت على أن «التفسير الواسع عملاً معقلاً» لإعادة التوطين، سيكون سياسة المفوضية. "ولذلك فإن المفوضية تحتفظ بخيار إعادة التوطين للحالات الأكثر يأساً. بما في ذلك الحالات الصحية مثل المصابين بغيروس نقص المناعة البشرية (تحفظ اليمن بالحق في ترحيل الأجانب المصابين بغيروس نقص المناعة البشرية)، وريات الأسر غير المتزوجات.

على الرغم من انضمام اليمن إلى اتفاقية اللاجئين، فإن مصادر القانون التشريعي التي تحكم ممارسات اللجوء في اليمن لا تزال محدودة... كما أن القدرات الإدارية وعملية صياغة السياسات المتعلقة بطالبي اللجوء ما زالت في طور مبكر.

«تقرير الحماية السنوي لعام ٢٠٠٠ عن اليمن - ملخص للمديرين» مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يصنعاء، اليمن

وطنية شاملة بخصوص اللاجئين. ولا تزال مصادر القانون الوطني الذي يحكم معاملة طالبي اللجوء أو اللاجئين في اليمن مقصورة على المادة ٤٦ من دستور الجمهورية، التي تنص على أنه «لا يجوز تسليم أي لاجئ سياسي،» ويلاحظ أن عدم وجود تشريع وطني بخصوص اللاجئين يعني أن طالبي اللجوء واللاجئين من الناحية القانونية ياملون بصورة لا تختلف عن المقيمين، ومن ثم فإنهم مثلاً تسري عليهم القوانين المتعلقة بتوظيف الأجانب.

وفي عام ١٩٨١ صدر القرار الوزاري رقم ١٠ بإنشاء إدارة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية. إلا أن القرار لم ينعذ مطلقاً. ولا تزال مفوضية شؤون اللاجئين في الجهاز الوحيد الذي يتعامل مباشرة مع شؤون اللاجئين، وكانت اليمن قد طلبت مساعدة المفوضية في أعقاب التدفق الهائل والمفاجئ للاجئين الصوماليين في عام ١٩٩٢.

وضع اللاجئين في اليمن

يمل قبول الحكومة اليمنية لفئات معينة دون مراجعة، وتسامحها العام تجاه طالبي اللجوء، سياسة انفتاح تقدمية، لكنها لم تتمكن حتى اليوم من ترجمة الالتزامات الدولية في مجال

جمهورية اليمن هي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الذي وقع معاهدة اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧. ونظراً لقرب اليمن من البلدان المضطربة الواقعة في القرن الأفريقي ودول الخليج الفنية المجاورة لها فإنها تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين على الرغم من وضعها كواحدة من أقل بلدان العالم تنمية. وتعتبر مفوضية شؤون اللاجئين أن حكومة جمهورية اليمن تتخذ موقفاً متسامحاً وتقدمياً إلى حد كبير تجاه اللاجئين، إلا أن الاقتصاد الذي استولت به هذه الحالة يشير إلى أن هناك بعض المشاكل التي تعرقل توفير الحماية التامة للاجئين.

وتتعلق هذه الورقة البحثية من مشكلة ندرة الدراسات الأكاديمية عن قضايا اللاجئين في اليمن. ومن ثم فإنها تتناول السياق القانوني والإداري الذي يوجد فيه اللاجئين، ووضعتهم الاجتماعي والاقتصادي العالي، والتدابير التي تتخذها الحكومة للاضطلاع بالمسؤولية عن شؤون اللاجئين.

السياق القانوني والإداري

من الناحية النظرية، تعتبر التشريعات الدولية والوطنية التي تفتن قانون اللجوء، والإطار الإداري مسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين والحقوق التي يتمتعون بها في جمهورية اليمن. ففي عام ١٩٨٠ وقعت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالية) على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين وبروتوكولها الصادر عام ١٩٦٧. وعندما تمت الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ انضمت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبية) إلى كل المعاهدات التي وقعت عليها اليمن الشمالية من قبل.

وعلى الرغم من توقيع المعاهدة، فلم يحدث أي تقدم ملحوظ على صعيد سن تشريعات

«إننا لا نتقدم ولا نتأخر. نفهم لماذا لا نحصل على حقوق سياسية أو مدنية في هذا البلد، لكن [حكومة اليمن] ليس لها أن تحرمنا حقوقنا الاقتصادية أو الاجتماعية. فلا يمكن أن نعيش بهذه الطريقة.

لاجئ إثيوبي وملازم سابق في البحرية الإثيوبية، مقيم في اليمن منذ ١١ عاماً.



والمفوضية إلى أن المنظمات غير الحكومية تتعرض لضغط إضافي لعملها على تقديم الخدمات لأن الكثير من الصوماليين المستفيدين من هذه الخدمات ليسوا لاجئين حسب تعريف اتفاقية ١٩٥١. إذ يرى بعض المسؤولين أن الصوماليين يأتون إلى اليمن للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية مجاناً، إلى غير ذلك من المآرب، ووصفي المفوضية بأن بالتوقف الحكومة اليمنية عن الاعتراف بالصوماليين دون مراجعة ضماناً لكون المتعتمدين بالخدمات لاجئين بالمعنى الدقيق.

ومن العقبات التي يواجهها اللاجئون أيضاً في سبيل الحصول على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية مسألة التمييز العنصري والثقافي. إذ يحكي اللاجئون الإثيوبيون واللاتريون عن المضايقات التي يتعرضون

أن أصعب الأعمال يرفضون إعطائهم هذا الخطاب لأن استخدام العملة غير الشرعية يسمح لهم بدفع أجور أقل من المعتاد. وعندما لا يجد اللاجئون سبيلاً للعمل، فإن معظمهم لا يقدرون على دفع تكاليف التعليم والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المستشفيات العامة لا توفر الرعاية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية، ولا للنساء غير المتزوجات اللاتي يهجن إلى رعاية متعلقة بالصحة الإنجابية أو الولادة. وذلك لاعتبارات ثقافية مرفوعة. ولذلك فهناك طلب شديد على الخدمات التي توفرها المنظمات غير الحكومية، وهو ما يفوق قدراتها إلى حد كبير.

وتقوم عشر من المنظمات غير الحكومية التي تعمل لخدمة اللاجئين في اليمن، ومجموعها ١١ منظمة، بدور الشريك المنفذ بالاشتراك مع مفوضية شؤون اللاجئين، ومن ثم فإنها تعتمد على تمويل المفوضية، ولو بصورة جزئية على الأقل. وهذا لسوء الحظ لأن ميزانية المفوضية التي تأتي من خنفي أخذة في التناقص.

الأمر الذي يؤدي إلى تقلص تمويل المنظمات غير الحكومية. ويتضمن هذا التمويل المحدود إعلاء أولوية الحالات الأكثر خطورة. ولما كانت المفوضية تقتصر أن لاجئي المخيم أقل قدرة من غيرهم على الحصول على حقوقهم، فإن مقدار الموارد والخدمات الموجهة إلى المخيم تنفق ما يوجه إلى المناطق الحضرية الأخرى. ولذلك يشعر اللاجئون المقيمون بالمدن أن هذا التمييز للضيم. يعني تهيمشهم ومعايبتهم، على مبادرتهم بالاستقرار من لقاء أنفسهم، والإسهام بصورة منتجة في اقتصاد البلد المضيف لهم.

وفي العاصمة اليمنية صنعاء أنشأ الإثيوبيون مركزاً للجالية الإثيوبية، بينما أنشأ الصوماليون مركزاً اجتماعياً للاجئين. الذي أصبح يتردد عليه الآن لاجئون من جنسيات أخرى أيضاً. ويمثل المركزان مبادرة اللاجئين

لدعم أنفسهم بأنفسهم. ولكنهما الوحيدان من نوعهما. ويؤكد اللاجئون أنهم لا يتعاملان مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اللاجئون الذين يعيشون في المدن، على الرغم من تقديمهما بعض الدعم والتسوية عن اللاجئين.

ويشير مسؤول الحكومة

ويوجد مخيم واحد في اليمن يقع في الخرز قرب مهنا، عدن جنوبي اليمن، ويضم عشرة آلاف لاجئ. ويستقبل هذا المخيم اللاجئين المعترف بهم فقط، مما يعني أن اللاجئين مضطرون إلى أن يجدوا لأنفسهم مأوى إلى أن يهرؤا بإجراءات بت وضع اللجوء. ونظراً لأن قدرات المفوضية محدودة في هذا الصدد، فإن المفوضية تشجع اللاجئين على الاندماج في المجتمع المحلي وعلى الاستقرار في المدن بحيث يظل المخيم «لاجئين المستضعفين... غير القادرين على العيش دون المعونة الدولية»<sup>٢</sup>. ويستثناء صاحبة المساكن في مدينة عدن التي تستضيف حوالي ٢٠ ألف صومالي وفدوا إليها في عام ١٩٩٢، يهول اللاجئون في المناطق الحضرية إلى التداخل وسط المجتمعات اليمنية.

واحتراماً لاتفاقية ١٩٥١ تسمح الحكومة اليمنية للاجئين بحق العمل والتعليم والرعاية الصحية، لكن اللاجئين يواجهون عقبات في سبيل الحصول على هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد أكد اللاجئون أن وزارة العمل تطالب الأجانب الذين يريدون استخراج تصاريح عمل بتقديم جوازات سفرهم، وهو ما يعجز عنه اللاجئ لأسباب مفهومة، كما تطالبهم بتقديم خطاب من الجهة المتوقع العمل لديها، ويزعج اللاجئون

## إن مقدار الموارد والخدمات الموجهة إلى المخيم تنفق ما يوجه إلى المناطق الحضرية الأخرى

لها في الشوارع، ويشهد العديد من اللاجئين بأنهم وقعوا ضحية لحوادث الضرب العنصري، وكثيراً ما تتعرض غير المصلمات، ومضطربات من الإثيوبيات والأريتريات، للتمييز خصوصاً بسبب عدم ارتدائهن الحجاب. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد اللاجئون الإثيوبيون رجالاً ونساء أن اليمنية لديهم فكرة مسبقة عنهم تصورههم على أنهم أناس متفلقون في علاقهم الجنسية؛ ولذلك فكثيراً ما يتهمون بأنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. كما تحول العنصرية بينهم وبين التمتع بتكافؤ الفرص في مجال التوظيف، فيما يتعرض أطفالهم للعنصرية في المدارس اليمنية. ويلاحظ أن معظم اللاجئين الصوماليين يتقربون مقولة معاملة اليمنية لهم معاملة أفضل من غيرهم من الأفارقة. ويبدو أن هذا راجع إلى اشتراك الشمين في بعض الخصائص الثقافية؛ فمعظم الصوماليين مسلمون وكثير منهم يتكلمون العربية.

ولعل أشد ما يشاء اللاجئون على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمدني أيضاً هو الاحتجاز والترحيل ظلماً. فعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن معدل التعرض للاحتجاز فقد أكد اللاجئون أن هذا التهديد واقع فعلي، خصوصاً خارج صنعاء. فالسلطات البلدية لا تقدر معنى بطاقة اللاجئين، ومن ناحية أخرى لا يبدو أن السلطات تلتزم التزاماً دقيقاً بضوابط الترحيل، ويرى اللاجئون أن الترحيل يتم بصورة خاصة جداً، ويؤكدون أن الاحتجاز يستخدم أساساً كأداة لانتزاع الرشاوى من الناس.<sup>٣</sup>











# السلام في الشرق الأوسط: التعامل بواقعية مع قضية أملاك اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: سكوت ليكي

واسترداد المسكن والأموال، ويعتبر هذا التأكيد مثالياً للمساعدة على حل أزمة الجوع التي ألمت بالفلسطينيين، فقد استفاد اللاجئون فضلاً في البوسنة وموزامبيق وهايتي وكوسوفا ورواندا وأماكن أخرى استفادة كبيرة من العودة إلى بيوتهم الأصلية بفضل المساعدة والدعم المباشر المقدم من مفوضية شؤون اللاجئين.

ومن ثم فإننا بحاجة إلى أن نعالج مجتمع المعونات الإنسانية على نطاق واسع لماذا يعامل اللاجئ الفلسطيني بطريقة تختلف اختلافاً منهجياً كبيراً عن كل جماعات اللاجئين الأخرى في العالم؟ ما هي أسباب تجاهل حقوق الفلسطينيين في استرداد مساكنهم وأموالهم؟ هل السبب هو ضخامة التحدي الذي يعرض المفوضية لاحتمال الفشل منذ البداية؟ أم أن شغلنا كبيراً من المجتمع الدولي يعرف أن الموقف المتطرف الذي تتخذه إسرائيل تجاه اللاجئين الفلسطينيين راسخ إلى الحد الذي يجعل إيجاد حلول للاجئين بطريق تنسيق ومقوّم أمراً غير ممكن التحقيق؟ أم أن المجتمع الدولي لا يعي بهذا الجمع المنكوب من اللاجئين، في الوقت الذي تشغل فيه مفوضية شؤون اللاجئين بالأزمات المالية والمشاكل الداخلية المتعلقة بالبروح المعنوية؟

مهما كانت الصيغ التي تساق لتبرير استعراء عدم الاستعداد لتقديم الحماية للاجئين، الذين شرده كثيرون منهم من بيوتهم منذ أكثر من ٥٥ عاماً، فالحقيقة عندما ننظر إليها من وجهة نظر اللاجئين أنفسهم هي أن العالم لا يبالي بهم على ما يبدو. فاستبعاد اللاجئين من الحماية التي تستحقها، الاستغناء الذي يؤدي إلى تشجيع المؤسسات والحكومات الأخرى (ومنها مؤسسات وحكومات المنطقة التي تتحدث كثيراً عن حقوق اللاجئين ولا تفعل شيئاً بسندها) هي معاملة اللاجئين

تتألف حالياً من الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، ليست إلا دعاية قاسية، كما يتبين من التقرير الكامل الذي قدمته لجنة المصالحة إلى الجمعية العامة في وقت سابق من هذا العام؛ في الفقرة الثانية من قرارها رقم ٥٢/٥٦ الصادر في الماشر من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ طلبت الجمعية العامة من اللجنة تقديم تقرير إليها حينها ترى مناسباً، على ألا يكون ذلك بعد الأول من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وتسجل اللجنة تقريرها بتاريخ ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٢ (٥٦/١/٢٩)، وتلاحظ أنه لا يوجد شيء جديد للإفادة عنه منذ تقديم التقرير.

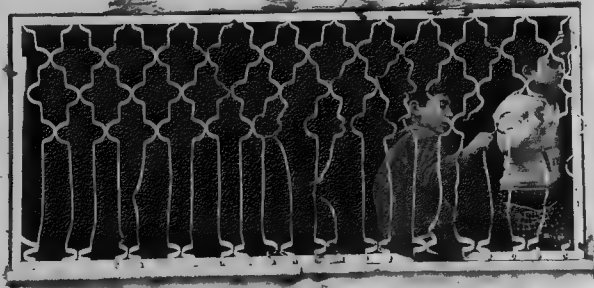
هذا هو التقرير الكامل للمؤسسة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي لها صلاحية تقديم الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين. وثمة «تقرير» مماثل يقدم كل سنة إلى الجمعية العامة<sup>٢</sup>. ومن المؤكد أن مفوضية شؤون اللاجئين يمكن أن تؤدي أداء أفضل من ذلك، ومن الواضح أن المفوضية لو أكدت على أن فترة الاستعداد في المادة (د) لم تعد تنطبق، وإن كان ذلك محبباً، فإن هذا في ذاته لن يحدث فرقاً حادياً في عملية البحث اللانهائي، عن حل مجد للاجئين الفلسطينيين. لكن هذه الخطوة يمكن أن تبين استعداد مفوضية شؤون اللاجئين للعب دور في عملية تؤدي إلى إيجاد حلول دائمة لكل اللاجئين الفلسطينيين. ولعلها تشجع أيضاً دول النقط الفنية في الشرق الأوسط على زيادة مساهماتها التي تنفق عن حدها الأدنى، ومن ثم تخفيف الصعاب المالية التي تعاني منها المفوضية حالياً.

وقد أكدت المفوضية مجدداً في السنوات الأخيرة على المناهج القائمة على الحلول لتتأصل مع أوضاع اللجوء، وخصوصاً الإرجاع الطوعي وحقوق العودة للوطن

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة حول مدى انطباق المادة (د) من اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين على اللاجئين الفلسطينيين، أكدت فيها بصورة أساسية من جديد على التفسير القائم منذ وقت طويل للاتفاقية، والذي يقضي باستثناء اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم خمسة ملايين<sup>٣</sup> من الاستفادة من الاتفاقية، ومن ثم استبعادهم من معونات الحماية المباشرة التي تقدمها المفوضية، عما قلّة مختارة تمشي خارج منطقة الصراع المباشر. ويبرر المجتمع الدولي هذه الآراء على أساس أن وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تقدم أصلاً «المساعدة أو الحماية» للاجئين. وبذلك فإن المجتمع الدولي لا يستبعد فحسب أكبر شطر من جموع اللاجئين في العالم من الحماية التي لا تستطيع إلا المفوضية تقديمها، ولكنه أيضاً يمنع الوكالة الدولية للحماية بعمالة اللاجئين من القيام بدور أساسي في مجال إيجاد الحلول لواحدة من أقدم مشاكل اللجوء المعلقة في العالم.

وإذا كان من المفهوم أن بعض الجهات ربما لا ترغب في أن تتولى المفوضية قضية اللاجئين التي تعد أعقد المشاكل في العالم، فمن المثير القول بأن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في المهادين الخمسة التي تعمل فيها أونروا (غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا)، وعددهم أربعة ملايين، يحصلون على الحماية الكافية من المفوضية. إذ تؤكد أونروا نفسها أنها لا تتمتع بأي قدرات في مجال الحماية؛ ليس هذا فحسب ولكن المؤسسة غير المجدية التي يهصد منها توفير هذه الحماية في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وهي لجنة المصالحة لفلسطين (التي





مهر هشبر  
أبريل/نيسان ٢٠١٢

اتخذت من قانون املاك الغائبين الإسرائيلي لعام ١٩٥٠ نموذجاً لتحديثه. ولكن منذ انتهاء حرب البوسنة، أودعت كل قوانين هجر الاملاك في سلة مهملات التاريخ، وانفقت تماماً باستبدالها بقوانين أخرى أعدت ضماناً لتطبيق النصوص الخاصة برد حقوق اللاجئين وعودتهم كما ورد في اتفاق ديتون.

### رد المساكن والأموال لجميع اللاجئين الفلسطينيين

لا يمكن أن يوجد احتمال اتفاق سلام قابل للتنفيذ إلا بعد تسوية مسألة العودة ورد الاملاك بطريقة سليمة. والحق أن هذا درس من الدروس الأساسية التي تصلح لكل مواقف ما بعد الصراع في شتى أنحاء العالم، وهو ضرورة التعامل مع قضايا برد الحقوق فوراً، الأمر الذي يجبل استتباب السلام هو الاحتمال الأغلب. أما إذا قوبلت هذه القضايا بالتجاهل فتالياً ما سيشتعل فتيل الحرب التي كان من العسير إنهاؤها أصلاً.

وفي حالة سلام الشرق الأوسط، فإن هذا معناه أن جزءاً من اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين لا بد أن يتضمن بالضرورة خطة تفصيلية لتفويض حق كل لاجئ فلسطيني في تفويض منصف عن انتهاكات حقوق المسكن والأرض والاملاك التي تعرض لها. وحتى اليوم، تركز معظم المقترحات الخاصة بمعالجة هذه المصادرة الواسعة غير المشروعة إما على دفع مبالغ غير محددة من التعويضات المالية (وهذا هو أكثر المواقف التقدمة الإسرائيلية)، وإما على ممارسة حق العودة كاملاً (الموقف السائد

غمرة تعجلها إقامة ما يسمى بالحقائق الواقة بفرض نفي التاريخ. واليوم يعيش مئات الآلاف من اليهود الإسرائيليين في بيوت فلسطينية مسروقة تؤولها لهم الوكالات اليهودية، وبعضهم ما زال يستعمل الأثاث والكتب والميراث العائلي الذي خلفه اللاجئون الذين فروا للنجاة بحياتهم. ولم تسمح إسرائيل مطلقاً لأي من اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم، ولم يحدث أبداً أن دفعت تعويضاً عن هذه السرقات أو عن أي تلف تسببت فيه.

ولا تزال مسألة رد الحقوق مفتوحة إلى حد كبير، إذ تشير التقديرات التي تمت مؤخراً إلى أن القيمة السوقية الإجمالية حالياً للأراضي والمساكن والاملاك الفلسطينية التي سرقتها إسرائيل أو دمرتها تبلغ ٢٥٠ مليار دولار. ولا يتضمن هذا الرقم المليارات التي تطلب بها البلدان المستضيفة للاجئين الفلسطينيين مثل الأردن.<sup>١</sup>

وقد سنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قوانين تهدف إلى إعطاء نوع من «الشرعية» الشككية على هذا الاستيلاء الواسع على الاملاك. ويلاحظ أن التسمية البريئة لقانون املاك الغائبين الذي أصدرته إسرائيل عام ١٩٥٠ يناقض الواقع لأنه وضع الأساس القانوني للسرقة المتواصلة على مدى عقود عدة. وقد منحت الطعون القضائية التي رفعت ضد قانون ١٩٥٠ بالفشل مرة بعد المرة.

ومما له دلالة هامة أن كل القوانين المسماة بقوانين هجر الاملاك، التي يتبنها كل الأطراف في أثناء الحرب في البوسنة،

الفلسطينيين بطريقة تختلف عن غيرها من اللاجئين، وكان محتفهم ومتابعهم أهل رؤساً من اللاجئين في أي مكان آخر. ويرى اللاجئون الفلسطينيون أن الحلحج السياسية أو القانونية أو المالية ليست إلا ذريعة لعدم التحرك، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة الظلم واليأس الذي يعاني منه كل يوم يحرمون فيه من العودة إلى ديارهم وأراضيهم واملاكهم. وأي زعم بأن اللاجئين الفلسطينيين يحصلون على الدعم والحماية والاهتمام الذي يستحقونه ليست إلا ضريباً من العبث.

## ن العالم لا ييالي بهم على ما يبدو

### سرقة إسرائيل لأملاك اللاجئين

تتبع إسرائيل منذ وقت طويل سياسة تدمير حياة الفلسطينيين ومصدر زرقهم والاستيلاء على بيوتهم وأراضيهم، وهي السياسة التي تمثل عصب التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل منذ أكثر من خمسة عقود. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ينسب دائماً، فمن المهم أن نتذكر أن إسرائيل عندما قامت في عام ١٩٤٨ كانت الأغلبية الفلسطينية من السكان تملك أكثر من ٩٠٪ من الأراضي والبيوت والاملاك في فلسطين التاريخية، بينما كان اليهود يمتلكون ١٠٪ منها فقط. أما اليوم فيكاد يكون هذا الرقم معكوساً تماماً بسبب الانتهاكات الواسعة النطاق وغيرها من الجرائم المتعلقة بحقوق السكن والأرض والاملاك التي ترتكها إسرائيل في حق اللاجئين الفلسطينيين. فقد دمرت إسرائيل أكثر من ٥٠٠ قرية في



في التنازل الرئيسي الفلسطيني). ولكن لم يتم توجيه الانتباه الكافي للسياسات والآليات والإجراءات والمؤسسات التي يمكن إنشاؤها لجعل التأكيد على حقوق الفلسطينيين في السكن والأراضي والأملاك مكتوباً قايلاً للتفتيز في السلام الدائم. وإذا كان اللاجئين الفلسطينيين يمشون ما يعطى من حقوق لكل اللاجئين في أي مكان آخر في العالم، فعندئذ يجب التعامل مع قضية اللاجئين من خلال منظور رد الحقوق والحق في إعادة بسط سيطرتهم على الأملاك المصادرة.

وغير بالذکر ان الفلسطينيين لم يحاولوا أي محاولة تذكر على أي صعيد جديد، فحق العودة وحق استرداد الأملاك لهما تاريخ قانوني طويل، وللاحظ أنهما طبقاً منذ وقت قريب في بعض الأماكن كالюينة وكوسوفا وموزامبيق وجنوب أفريقيا وطاجيكستان وشي أنحاء أوروبا الشرقية والوسطى، كما يلاحظ أن الولايات المتحدة تقدم دائماً الدعم السياسي والمالي اللازم لرد الحقوق، وأن أحداً لم يقيم بجهود للحفاظ على حق رد الأملاك أكثر من المنظمات اليهودية لنضحايا المحرقة. فمن خلال التنظيم والتصميم الهائل ساعدت هذه المنظمات على ضمان السماح لمئات الآلاف بالعودة واستعادة السيطرة على الأملاك التي صودرت منهم بشكل غير قانوني خلال الحرب العالمية الثانية، أو الحصول على تعويض عنها.

ويمثل عدم التعامل مع هذه القضية في حالة اللاجئين الفلسطينيين عدم وجود تقدم حقيقي، وعدم وجود بارقة أمل في أن الاتفاق التالي سيكون دائماً - متى أبرم. ويلاحظ أن النزاعات المعلقة على المساكن والأملاك والأراضي أيما كانت تتسبب على نحو شبه دائم في إثارة صراعات تالية بطريقة كريمة. ومن ثم فإن تجاهل هذه المسألة في محادثات الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين - متى عقدت - قد يكون مدمراً لكارة في المستقبل.

### نحو مشروع لرد الأملاك

إذا كانت حقوق اللاجئين ذات طبيعة عالمية - وهذا هو المقصود منها بالتأكيد - فإن اللاجئين الفلسطينيين بحاجة إلى أن تقدم لهم نفس الحلول التي تتاح بصورة روتينية للاجئين في أي مكان آخر. ويتضمن ذلك الإقرار بأن حماية الحق في استرداد مساكن اللاجئين وأملاكهم هو القاعدة الآن، لا الاستثناء. فقد أكدت الأمم على ذلك في قراراتها المصادرة هي مناسبات عديدة بخصوص الصراع في

الشرق الأوسط، وليس هذا فحسب، بل إن العديد من اتفاقيات السلام واتفاقيات الإرجاع الطوعي أيضاً تتناول بصورة مباشرة حقوق رد مساكن اللاجئين المأثمين وأملاكهم. كما أن العديد من المعايير القانونية الدولية أيضاً تتناول هذه الحقوق صراحة، وقد اقترحت الأمم المتحدة أخيراً تعيين مقرر خاص معني برد أملاك اللاجئين بغرض إعطاء أولوية أكبر لهذه القضية. وفي واقع الحال أن العديد من البلدان قد مرت بعملية رد الحقوق على مدى العقدين الماضيين إلى درجة تمخضت عن سملعة من الدروس الهامة التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز فعالية الجهود المستقبلية في مجال رد الحقوق إلى أصعابها.

فما الذي نحتاجه، إذن، من الناحية المؤسسية لضمان تمكين الفلسطينيين من الحصول على حقهم في استرداد مساكنهم وأملاكهم وأراضيهم، مثل غيرهم من اللاجئين من العديد من البلدان الأخرى؟

**تجديد عملية السلام على أساس حقوق الإنسان:** يمثل المنهج القائم على الحقوق في مجال رد حقوق اللاجئين الفلسطينيين في المساكن والأراضي والأملاك، والذي يستند صراحة إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي، الأساس الوحيد والمعمول لإيجاد حل عادل ودائم. فقد يتيهن لكلا الطرفين في آخر الأمر في أي محادثات ضرورة طرح مقترحات عملية ومنصفة تظل من التمييز وتتسق مع حقوق الإنسان على مائدة المفاوضات للتعامل على نحو كاف مع قضية رد الحقوق - وهذا ما سيحدث بالتأكيد مهما كان يبدو مستبعداً في الوقت الحالي. ومن المأمول أن تكون المناهج الضخمة المترتبة على رد الحقوق التي يتم بها مئات الآلاف من الإسرائيليين وغيرهم من اليهود بصورة شرعية الآن مصدراً ملهماً للسياسات الخاصة برد الحقوق التي تطرحها إسرائيل على المائدة. وبالمثل ينبغي على الفلسطينيين أن يدركوا أن العبارات الطنانة والمجادلات المشحونة سياسياً أكثر من اللازم لن تؤدي إلى وضع إجراءات مجدية لرد الحقوق.

**إدراج ترتيبات تفصيلية لرد الحقوق في اتفاق السلام:** يجب على كل اللامعين - من الأمم المتحدة إلى مفوضية شؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة وغيرهم ممن لهم دور في محادثات السلام النهائية، إلى جانب الوفدين الإسرائيليين

والفلسطينيين - مراعاة الدروس المستفادة من الواقع الأخرى المشابهة، وإدراج المراحل العامة لحقوق الاسترداد ومؤسستها وآلياتها وإجراءاتها في اتفاق السلام النهائي نفسه بصورة تفصيلية قدر الإمكان. ويجب عدم تأخير هذه القرارات إلى أجل غير مسمى في المستقبل كما حدث في إطار اتفاق أوسلو، وإنما يجب إدراجها في اتفاق السلام نفسه.

**مؤسسة عملية ومستقلة لرد الحقوق:** يجب على أي اتفاق السلام جدير حقاً بهذا الاسم أن ينص على إنشاء مؤسسة مستقلة لتتبع كافة جوانب عملية رد الحقوق، ويجب أن تكون هذه المؤسسة مستقلة تماماً عن كلا الطرفين، وأن تحصل على الدعم الكافي من الناحية المالية

والسياسية من المجتمع الدولي. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة بدروس هامة مستمدة من تجربة لجنة البت في نزاعات الأملاك العقارية في البوسنة، ومديرية الإسكان والأملاك في كوسوفا، ومحكمة نزاعات الأراضي في مرحلة ما بعد الفصل النصري في جنوب أفريقيا. وبعد ذلك تقوم مؤسسة رد الحقوق بالتنسيق بين كل الهيئات المعنية لتنفيذ الأحكام الخاصة برد الحقوق في الاتفاق النهائي. ومن نافذة القول إن بعض القوانين الإسرائيلية يجب تعديلها قبل إجراء أي عملية منصفة رد الحقوق، وأهم هذه القوانين قانون أملاك الغائبين الذي يجب إلغاؤه تماماً. مثلما تم إلغاء القوانين القمعية التي تمنع رد الحقوق لأصعابها في البوسنة وجنوب أفريقيا وغيرها.

**إجراءات عادلة ومنصفة لرفع الدعاوى:** يجب أن تسمح أي عملية لرد الحقوق لكل اللاجئين الفلسطينيين و/أو ورثتهم بتقديم دعوى تفصيلية لاسترداد حقوقهم في خلال إطار زمني محدد، توضع الطبيعة المحددة للتعويض والإنصاف الذي يطلبه الفرد المدعي أو الأسرة المستفيدة رد الحق المطلوب، ويتضمن ذلك الحق في رفع دعوى أمام هيئة قضائية مستقلة بقصد استرداد بيوت اللاجئين الأصلية التي صادرتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٧. ويلاحظ أن هذه العملية في طبيعتها عملية قانونية أكثر منها سياسية، وأنها تستلزم إنشاء هيئة قضائية مستقلة عن كل من القضاء الإسرائيلي والفلسطيني، وتختص وحدها بالنظر في كل الدعاوى المعلقة الخاصة باسترداد الحقوق، وإها صلاحية تنفيذ هذه القرارات في داخل إسرائيل وفلسطين.

قاعدة أدلة واسعة، على العكس من الكثير



الملايين من الأبرياء وأراضيهم وأملهم ثم هادج لا يقبله العالم، وأن هذه السرقات غير المسبوقة أمر لن يفساه من لا يزالون ينتظرون استرداد حقوقهم.

إن السلام الدائم سيحل عندما ينتهي التمييز ويعود التسامح وتصبح نظم الحكم القائمة على غرار الفصل العنصري والاحتلال العسكري غير مقبولة، وعندما يتم إيجاد حلول منصفة لتلبية المطالب المعقولة للفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم الأصلية، ويتمثل إدخال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية استرداد حقوق اللاجئين الفلسطينيين خطوة هامة قد تجعل ذلك حقيقة واقعة.

سكوت ليكي المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان والإخلاء بنجيف:

www.cohre.org  
البريد الإلكتروني: scott@cohre.org

لمزيد من المعلومات عن المعاملات المتاحة أمام اللاجئين الفلسطينيين للنسي استرداد املاكهم، انظر الموقع التالي  
www.badi.org/Publications/Briefs/  
Brief-No\_2.html. وموقع العودة: ائتلاف حق الفلسطينيين في العودة: www.al-awda.org

١. للرجوع إلى المكرة والتتبع على مراجعة مفوضية شؤون اللاجئين لتقرير المادة (٤)، انظر الموقع التالي: www.badi.org/Publications/Documents/Protect\_Docs.htm  
٢. للرجوع إلى إحصائيات عن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين انظر: www.shanli.org/resources/facts/palestinian\_refugees\_fact\_sheet.htm  
٣. للرجوع إلى تقريرهم لتقرير اللجنة: انظر: www.badi.org/Publications/Briefs/Brief3.pdf

١. انظر المقالة المستمرة والمتصلة لعالمات الفرنسي بدواي «تقييم الخسائر الفلسطينية بسفر الدواي اليوم» في «اللاجئين الفلسطينيين حق العودة» (محرر: ناصر عزوي)، دار نشر باتون، لندن من ٢٠١٠-٢٠١١. وانظر أيضا: www.pasia.org/publications/bulletine/english\_refu/REFUGEES.pdf

إلى مسكن جديد. فلا يجب أن يتشرد أحد من الإسرائيليين أو الفلسطينيين نتيجة لعملية رد الاملاك.

**الحد الزمني للعملية:** كما يتضح من أكثر من عشرين برنامجاً شهدوا المقد الماضي، يمكن أن تتوقع أن إجراءات رد حقوق اللاجئين الفلسطينيين تستغرق بالتأكيد وقتاً طويلاً حتى تنتهي، وستكون محفوفة بالتوترات السياسية وغيرها من ألوان التوتر، ومن المؤكد أن الأعصاب ستكون مشدودة طوالها. فذلك هي التحديات التي تواجه كل عمليات رد الاملاك، وهي ليست فريدة في الشرق الأوسط.

### خاتمة

يبدو للمراقب الخارجي أنه يكاد يستحيل على الإسرائيلي العادي أن يتقبل فكرة ارتكاب إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم على مدى عقود متتالية في محاولتها الإنشاء ما يسمى بال دولة اليهودية (ولا ننسى هنا أن مليوناً من المواطنين الإسرائيليين فلسطينيون). إلا أن موافقتي بعض البلدان الأخرى اضطروا للاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها حكوماتهم، سواء أكان ذلك في الماضي البعيد أم منذ سنوات قلائل. ولذلك فلكي تبقى إسرائيل دولة تتمتع بالسلام مع جيرانها، يجب على الإسرائيليين واليهود في كل مكان أن يقرروا بأن سرقة نبوت

من حوادث التطهير العرقي الأخرى، نجد أن الملاك الفلسطينيين وورثتهم الذين سرقت أملاكهم ما زالوا كلهم تقريباً يمتلكون الحجج وعقود الملكية ووثائق الأراضي والمقايض والصور وغيرها من الأدلة التي تثبت ملكيتهم. ومن الإجراءات القليلة الملغوسة التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين تحويل الكثير من سجلات الاملاك التي يحتفظ بها اللاجئين إلى سجلات رقمية، وإيداعها لدى الأمم المتحدة في نيويورك. إذ إن الدليل المادي على الحقوق، لا القوة العسكرية، ينبغي أن يكون هو الأساس الذي تبني عليه القرارات الخاصة برد الحقوق.

**عملية التنفيذ:** نجحت عملية رد الحقوق في البوسنة وجنوب أفريقيا وهايكستان وألمانيا ولافتيا وجمهورية التشيك وجزر شاغوس والمجر وأماكن أخرى كثيرة بفضل وجود آليات فعالة للتنفيذ، سواء أكانت سياسية أم قضائية. أي أن صدور إعلان عن مؤسسة لرد الحقوق إلى اللاجئين الفلسطينيين لن يكفي لرد الاملاك على أرض الواقع، إذ يجب أن يكون هناك نوع من التنفيذ القوي يمثل العنصر المحوري في هذه العملية.

**حماية حقوق السكان الثانويين:** يتطلب نجاح عملية رد الحقوق احترام وضمان حق كل السكان الثانويين (السكان الحاليين في أملاك اللاجئين الفلسطينيين) في نقلهم

من فلسطين  
إلى إسرائيل ٢٠٠٢





# قضايا للمناقشة

في العدد ١٣ من «نشرة الهجرة القسرية»، نشرنا مقالة بعنوان «العلاقات بين العسكريين والمدنيين في أفغانستان»، أثارت عدداً من المخاوف المتعلقة بتداخل أدوار العسكريين والجهات المعنية بالإغاثة في أفغانستان. وفي المقالة الأتية يناقش تيد فان باردا ولاري مينيتر مسألة الزي العسكري بمرتبة من التفصيل...

## ارتداء الزي العسكري في أفغانستان

### تعترف

بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه الجنود في أفغانستان والذي يتمثل في إعادة بناء المدارس والطرق، ولكنها تتعرض على قيام الجنود الأمريكيين بأعمال الإغاثة وهم يرتدون الملابس المدنية ويحملون السلاح. إذ ترى الوكالات أن طمس الملامات الأساسية المميزة للمدنيين في مجال الإغاثة والعسكريين يعرض المدنيين المحترفين في مجال الإغاثة للخطر. وعلى النقيض من القوات الأمريكية، نهد أن القوات العسكرية الأوروبية، الموجودة ضمن قوة المساعدة الأمنية الدولية التي تقوم بأعمال مدنية، ترتدي الزي الرسمي طوال الوقت.

إن قوانين الصراع المسلح، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحماية ضحايا الحرب التي اعتصمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطالب المدنيين بأن يتخذوا مظهرًا يميزهم عن غير المدنيين. وقد حدث أن أرسلت ١٥ وكالة من وكالات المعونة الأمريكية المرموقة رسالة إلى وزير للدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس للتأكيد على الخطر الذي تتعرض له الوكالات بسبب قيام الجنود الأمريكيين بأعمال مدنية في زي مدني، طلبت إدارة نوش طلبها بمطالبة القوات الأمريكية التي تشق أعمال المعونات الإنسانية في كابول ومزار الشريف بارتداء الزي العسكري الكامل. مع ضرورة ارتداء قطعة واحدة فقط مميزة من الزي العسكري في غيرها من الأماكن. وترى الوكالات المعونة أن عدم التعليمات غير كافية، فهناك ثلاثة أمور هامة جدية بالاعتبار.

أولا، تحقيقاً لتشريعة طبقاً للقانون الدولي،

الأقل خاضعون لها في النظم الديمقراطية. إلا أن القوات الأمريكية في أفغانستان قوات محاربة، كما كان الحال من قبل في كوسوفا، لذلك فمن المتوقع أن القوات الأمريكية والمدنيين في مجال الشؤون المدنية والقوات الخاصة بأنشطة الإغاثة. فإن الاعتبارات الإنسانية لا تصبح هدفاً في ذاتها، ولكن أداة لدعم الأهداف العسكرية والسياسية، الأمر الذي قد يعني تقويض المبادئ الجوهرية المذكورة.

ثالثاً، إن القانون الإنساني ينص على ضرورة التمييز بين القاصمين بالعمليات العسكرية والقاصمين بالعمليات الإنسانية، مثلاً يجب التمييز بين هذين النوعين من العمليات نفسها، فالمعاملون في مجال الإغاثة ليسوا محاربين، ولا يجوز فتح النار عليهم. وهذا معناه أن الجنود الأمريكيين عندما يقومون بترميم المدارس وهم يرتدون الزي المدني فقد ينظر إليهم على أنهم محاربون غير شرعيين أو جواسيس (ومن أهدافهم الأساسية في الحقيقة جمع المعلومات)، فيصعبون هدفاً مشروعاً للثأر المعادية، وهكذا فإن الرغبة في التمييز تفرض للخطر المدنيين في مجال الإغاثة من جميع الجنسيات الذين يفترون بالشفافية، وتعرض مساعيهم للخطر.

إن المدنيين في مجال الإغاثة لديهم سبب وجيه لبحث العسكريين على إعطاء أولوية قصوى لضمان أمن السكان المدنيين الأتقان بدلاً من تنفيذ جهود الإغاثة بأنفسهم، فقد يثير رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى محكمة الجنابات الدولية العديدة، وتقسير البنتاغون التضاض لقوانين الحرب، التساؤلات حول جدوى السعي لتحقيق المزيد من التعاون بين العسكريين والمدنيين.

وهي ضوء الالتزامات القانونية المعترف بها دولياً للأفراد العسكريين، لا يعتبر من قبل المصلحة الإصرار على أن يرتدي الجنود الأمريكيون الزي المناسب في أثناء قيامهم بأعمال الإغاثة الموكولة لهم.

يجب على المحارب أن يرتدي شارة أو زيًا يميزه على البعد عن السكان المدنيين، وأن يحمل سلاحه بصورة ظاهرة. وهكذا فإن الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين يرتدون الزي المدني ويقتنون أسلحتهم في أثناء الخدمة يخاطرون بفقد مكانتهم كمحاربين شرعيين. وهذه هي النقطة التي أشار إليها المسؤولون الأمريكيون أنفسهم في محاولة لحرمان أسرى قوات طالبان والقاعدة من التصريح بوضع أسرى الحرب. لكن وزارة الدفاع لديها ما يثبت على القلق. إذ يقول قائد عسكري أمريكي في كابول «عندما يبدأ الأشرار في ارتداء الزي الرسمي بحيث يمكن فتح النار عليهم من مسافة ٢٠٠ متر، يفسد فعل رجالنا نفس الشيء». لكن هذه قضية ذات أهمية جوهرية، فعلى الرغم من أن المحارب الذي يرتدي الزي الرسمي، والذي تطبق عليه المعايير المنصوص عليها، من حق أن يقتل شرعاً عدوه المحارب، فإن الجدي الأمريكي الذي يرتدي زيًا مدنيًا إسلامياً ليس له أن يفعل الشيء نفسه بالضرورة. وهكذا فإن كسب الحرب على الإرهاب عن طريق محاكاة تكتيكات تنظيم «القاعدة» قد يكون نكسراً فادح الثمن.

ثانياً، إن القانون الإنساني الدولي يميز تمييزاً قاطعاً بين الأنشطة الإنسانية والعمليات العسكرية. فالأنشطة الإنسانية طبقاً لمعاهدة العمل الدولية يجب أن تتفق والمبادئ الجوهرية لحركة الصليب الأحمر. ومنها الاستقلال عن الاعتبارات السياسية، والحياد فيما يتعلق بالتضام التي في قلب الصراع، والتزامه (أي أن تكون جهود تقديم المعونات قائمة على حاجة الناس إليها، لا على الموال السياسية أو غيرها من الموامل الخارجية). أما العسكريون فهم بخلاف ذلك، ليسوا مستقلين عن السلطة السياسية، ولكنهم على

تيد فان باردا مدير مركز الاستشارات القانونية الإنسانية في لاهاي.  
لاري مينيتر مدير مشروع النزعة الإنسانية والحرب بجامعة تافتس في ميدفورد، ماساتشوستس.  
البريد الإلكتروني: humiaw@wxs.nl  
و larry.minear@tufts.edu

نشرة الهجرة القسرية، العدد ١٣، ١٥-١٤  
www.fmview.org/FMpdfs/FM03/for13.5.pdf





# قضايا المناقشة

ورد ذكرهم بالاسم في التقرير، ولا تعدد كم منهم تم بحث حالتهم فعلاً لتلك من أنهن بالغات - وأعتقد أن هذا لم يحدث إلا في عدد قليل نسبياً من الحالات).

وبدلاً من التحقيق في صلب الموضوع والمزاعم الحالية المتعلقة بالعمالين في مجال الإغاثة وعددها ٦٧ حالة، يبدو أن الأمم المتحدة تحاول الالتفات حول الموضوع، فتشير إلى عدد من الحالات الغامضة المتعلقة بأشخاص من العمالين في حفظ السلام دون ذكر أسمائهم، أو إلى بعض المزاعم القديمة التي يصعب إثباتها في حد ذاتها، ويبدو أنها تبحث عن أي وسيلة لهم التقييم الأمثل، وهكذا فإن كل جملة تقريباً وردت عن التقرير الخاص بقرى أفريقيا يمكن محضها (استناداً إلى الأدلة المدمجة)، وأرى أن أكثر الجوانب القائمة في هذا الأمر أنه انكار كبير للنضال والمضاهاة التي اتهموا أن تتردد أصواتها في الدراسة الأصلية، وأرى أن استمرار استخدام لفظ مثل «إشاعة» والقبيل والقال، و«حكايات» يعتبر استهانة شديدة بواجب القلق المصاحبة التي أثارها أولئك الناس.

ويعد خطبة عصماء لا تزيد عن كونها مجموعة من التعليقات التي تنقص من قيمة تقرير التقييم، تبين الأمم المتحدة سبباً موضوعياً واحداً على الأقل لمجزءها الواضح عن التحقيق في الحالات المذكورة، وهو صعوبة العثور على أشخاص يعينهم لأن مجتمعات اللاجئين كثيرة التنقل والتحرك. نعم... هذا حق، خصوصاً في ضوء مرور عدة أشهر قبل فتح التحقيق بالفعل، عندما كان التوتر شديداً، بحيث أن الشهود لم تتوافر لديهم الشجاعة الكافية للشهادة، إلا في حالات نادرة. ومن الأسباب الأخرى لتجاهل معظم المزاعم (والتي نصل إليها استنتاجاً لأنها لا تذكر صراحة على الإطلاق) المصاحبات المصدرة جداً التي لا تشمل سوى العمالين بالأمم المتحدة (وربما العمالين بغفوضية شؤون اللاجئين فقط)، في ضوء عدم وجود سلطة فرض إجراء تحقيق مع العمالين بالوكالات الأخرى الذين يتسمون بصعوبة المراس. كما أن الأطفال النازحين الداخليين لا يدخلون ضمن هذه الاختصاصات التي تقتصر على اللاجئين وحسب، كما تستبعد ممارسة الجيش مقابل المال أو غيره من صور المقابل المادي (وكان ممارسة الجيش مقابل

في العدد رقم ١٥ من «نشرة الهجرة القسرية» نشرنا مقاليتين عن ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال والاتهام الجنسي في الأزمات الإنسانية. ومنذ ذلك الحين، والأمم المتحدة تحقق في هذا الموضوع. وفي هذا العدد يرد اسميتا فاليك - الذي كتب إحدى هاتين المقاليتين - على تقرير الأمم المتحدة.

رأي

**الأمم المتحدة تحقق في الاستغلال الجنسي من جانب العمالين في مجال الإغاثة - العدالة لم تأخذ مجراها**

جاء في تحقيقات الأمم المتحدة حول المزاعم التي أثبتت في العام الماضي بخصوص انتهاك أطفال اللاجئين في غربي أفريقيا أنه لم يثبت وقوع استغلال جنسي للاجئين على نطاق واسع. وحيث أنني أحد أعضاء الفريق الذي قام بإجراء الدراسة الأصلية في هذا الموضوع، فإنني أرى أن هذه النتيجة غير مقبولة ومضلة.

تدعي الأمم المتحدة أن المزاعم التي وردت في التقرير الأصلي لا يمكن إقامة الدليل على صحتها - على الرغم من أن التحقيقات الكاملة لم تجر إلا في مجموعة محدودة من الشكاوى الأساسية، وكانت الأمم المتحدة قد تلقت تقريراً من ٦٤ صفحة تتضمن وثائق تدعم هذه المزاعم، وتتضمن معلومات أساسية تشتمل على المزاعم العالية المتعلقة بسبعة وستين اسماً محدداً من العمالين في مجال الإغاثة، وأسماء أكثر من ٤٠ من الأطفال الذين زعم أنهم ضحايا هذه الانتهاكات، وملامحات سياقية أخرى مفيدة، ومواد ثانوية تتضمن مزاعم أخرى إما أنها تقدم بها العهد وإما أنها أقل تحديداً، والعديد من البلاغات عن الحوادث المتعلقة ببعض العمالين في مجال حفظ السلام دون تحديد أسمائهم، ومزاعم أكثر عمومية ضد وكالات مفيدة. وتساؤل الأمم المتحدة إنها حققت في ١٧ حالة، ويبدو أنها لم ترد إلا على أربع حالات فقط، يستمل أن تكون مزاعم سلوفا من بين الحالات الأساسية وعددها ٦٧. وفي ظل هذه الظروف، لا يبدو من المناسب أن ترفض الأمم المتحدة جميع الحالات الباقية برمتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوضع يوحي بأنه لا يمكن إثبات أي شيء لأن المعلومات المقدمة عديمة الجدوى. فقد ظهرت

المزاعم بصورة غير متوقعة في سياق دراسة اجتماعية كيفية موسعة من العنف والاستغلال الجنسي، بدأ إجراؤها دون أي نية في فتح تحقيقات مع العمالين في مجال الإغاثة. وجاءت الشكاوى من أكثر من ٨٠ مصدراً مختلفاً لا علاقة لها ببعضها البعض، تضم جماعات وأفراداً من ثلاثة بلدان مختلفة ومن العديد من المنظمات التي تقصص بينها مئات الكولومترات، ولذلك فمن المستبعد أن كل من تحدثوا إلينا قد شهدوا زوراً بطريقة تلقائية وفي نفس الوقت بطريقة متسقة على هذا النحو. أظن يكن من الصواب أن نسجل بواجب قلقهم في إطار من السرية وأن نقدمها إلى الأمم المتحدة للتحقيق فيها؟

نعم، ربما كان ذلك صواباً، ولكنه لم يقابل بالترحاب. فقد وجدنا أن تقريرنا رفض لعدة أسباب زائفة ليس لها نصيب من الصحة. فقد اتهمنا مثلاً بتقديم «بضعة أمثلة غامضة وقديمة العهد» وحسب - وهذا وصف بعيد عن الإنصاف للوثائق التي تدعم المزاعم المطروحة، واتهمنا أيضاً بالاعتماد على روايات «أطراف ثالثة» - والحقيقة أننا تحدثنا مع الضحايا بل والمشتبه فيهم، كما اتهمنا بإدراج مفرقات لا علاقة لها بالقضية مثل «الحوادث المتعلقة بالحرب»، و«دعاة الكبار»، و«الأهالي والنازحين الداخليين»، و«الأسماء المستعارة»، و«الحروف الأولى»، إلخ - والحقيقة أن هذه المعلومات متى أدرجت كانت تدرج في صورة محددة وواضحة، كما اتهمنا بأننا خلصنا إلى أن الانتهاك «واسع النطاق» - والحقيقة أننا حرصنا على عدم إصدار مثل هذا الحكم (مهما كان له ما يبرره) في تقرير التقييم. وقد ردت الأمم المتحدة بمجموعة متناثرة من الأمثلة ودراسات الحالة للإشارة إلى أنه لا يمكن إثبات أي شيء. ويبدو أن القاصم المشترك في هذه الحالات هو أنها «استنتاجات تنفي القاعدة، أي أنها حالات متطرفة أو هامشية لا تتناول صلب التقرير. فعلاً توحي الأمم المتحدة بأن الفتيات اللاتي لم يبلغن سن الرشد في تقريرنا هن في الحقيقة نساء بالغات، ولكنها لا تشير صراحة إلى أن ٤٠ فتاة أقل من الثلاث عشرة







# تحديث

## لماذا عادوا؟ العودة الجماعية إلى أفغانستان من باكستان وإيران

بقلم: بيتر مارسدن



اللاجئين وحكومة أفغانستان لتقديم المعونات إلى ما يصل إلى ٤٠٠ ألف عائد بدءاً من مارس/ آذار ٢٠٠٢ فصاعداً. أغلقت باكستان الباب بحزم أمام القادمين الجدد. وزاد من تعقيد هذا التآثر في الأجواء اتخاذ الشرطة الباكستانية إجراءات منسقة لتقليل أعداد اللاجئين الأفغان في المدن الباكستانية بدرجة كبيرة. مع ترك المقيمين في المخيمات للتعامل معهم لاحقاً. كما شجعت الأنشطة الإعلامية لمؤتمر العوات الماسعة الذي عقد في طوكيو هي بنابر/ كانون الثاني ٢٠٠٢ اللاجئين على العودة، إذ أعطى المؤتمر انطباعاً واضحاً بأن قرار كبيراً من التمويل سيوجه إلى إعادة إعمار أفغانستان. وأن فرص العمل ستصبح متوافرة. لكن الواقع كان أدنى من مستوى التوقعات. فقد عاد ١,٥ مليون شخص من باكستان بينما عاد أقل من ٢٠٠ ألف من إيران، الأمر الذي يعكس مدى سهولة عودة اللاجئين من باكستان بالمقارنة بإيران. ويبدو أن حوالي نصف مليون شخص عادوا فوراً من باكستان بعد الحصول على إمدادات العودة. ولذلك يجب التعامل مع أعداد العائدين بشيء من الحذر.

إن الدراسة التي أجرتها وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان تثير التساؤل حول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فهل يضيئ تقديم إمدادات العودة لمشروع على برنامج العودة قبل الأوان؟ ومن هنا نهم لماذا تعمل المفوضية الآن على اتخاذ خطوات لضمان اقتراب مستوى توقعات من يفكرون في العودة في العام المقبل إلى مستويات أكثر واقعية بشأن ما سيجدهون عند عودتهم إلى أفغانستان.

بيتر مارسدن مسبق مصورة الوكالات البريطانية المدنية

الأفغان وترحيلهم وباستخدام المعتقلات. وزاد من تعقد تلك الضغوط في العام الحالي وجود حملة إعلامية متواصلة تصعب الأفغان بأن الفرصة سانحة للعودة إلى أفغانستان، وتشيرهم بتوفير النقل المجاني إلى المناطق التي تقع بها ديارهم وبأن الأمم المتحدة ستكون هناك لمساعدتهم على العودة. ولذلك يتعرض الماثلون للصدمة عندما يصلون إلى أفغانستان ليجدوا أن مفوضية شؤون اللاجئين لا تقدم سوى مساهمة في تكاليف السفر لا تغطي التكلفة الإجمالية، وأن الأمم المتحدة لم تخصص الموارد الكافية لتقديم المساعدات إلا لشرعية محدودة من العائدين. وأن هذه المونة نفسها محدودة النطاق. كما كان للعمل الإعلامي التي تنظمها الحكومة الإيرانية أثر في إكراه التحيز الكامن في نفوس الشعب الإيراني من قديم. الأمر الذي زاد من تعرض الأفغان للإساءات اللفظية والبدنية.

وقد حصلت باكستان من المجتمع الدولي على معونات تفوق إلى حد كبير ما قدم لإيران. لكن تسامحها مع اللاجئين تراجع في منتصف التسعينيات بعد توقف دعم الجهات المانحة المعونات الفدائية. فنوقمت الخدمات الأساسية إلى اللاجئين تلاماً في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥. ثم حدث انقلاب كبير في الدعم المقدم للاجئين في مطلع عام ٢٠٠١ عقب تدفق مزيد من اللاجئين بأعداد ضخمة إلى باكستان، التي وضعت حكومتها شروطاً شديدة التصبر على القادمين الجدد منذ ذلك الحين فصاعداً. وكان ذلك كله، إلى جانب زرايد تحرش الشرطة وإغلاق أحد مخيمات اللاجئين الرئيسية، يعني إرسال رسالة قوية تنيد أن الأفغان يجب ألا يعتبروا أن مستقبلهم في باكستان سيظل. وعندما أبرم اتفاق إعادة اللاجئين مع مفوضية شؤون

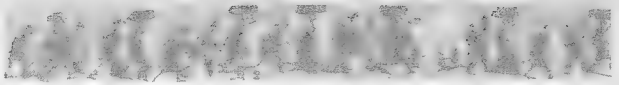
على مدى فصلي الربيع والصيف في عام ٢٠٠٢ أفادت الأنباء بأن أفغانستان استقبلت ١,٨ مليون شخص من اللاجئين العائدين من باكستان وإيران، وأعتبر كثير من الحكومات الغربية، التي ترتقب بشغف رجوع الجموع الأفغانية المقيمة لديها إلى ديارها، أن هذه العودة تصويت جماعي بالثقة في الحكومة الأفغانية الجديدة التي شكلت في أعقاب التدخل العسكري الذي ترعته الولايات المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١. ولكن يتضح من دراسة أجرتها أخيراً وحدة البحوث والتقييم الخاصة بأفغانستان، التي تتخذ من كابول مقراً لها، أن أسباب العودة أكثر تعقيداً من ذلك. وأن اللاجئين عادوا ليجدوا أنفسهم وسط أوضاع لا تكاد تفي باحتياجات المعيشة الأساسية.

وكان الأفغان قد سعوا إلى البحث عن ملاذ لهم في باكستان وإيران منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين بسبب التدخل العسكري السوفيتي. كما تدهفت حوهم مرة تلو المرة طوال التسعينيات نتيجة لقتال بين فصائل المجاهدين، واستماتاً طالiban على مدينة بعد الأخرى، والقبود التي فرضتها طالiban على الشعب الأفغاني، وأثار فترة الجفاف التي استمرت من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١. كذلك ظهرت بعض موجات العودة، خصوصاً في عام ١٩٩٢، عندما رجع حوالي مليون أفغاني من باكستان إيرادات وأنتاهم الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي عقب انهيار الحكومة التي كان يساندها السوفيتي.

وقد مارست إيران ضغوطاً مطردة على الأفغان لإجبارهم على العودة لأن اتفاق الإرجاع الطوعي على مدى ثلاث سنوات، الذي تم التفاوض عليه مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشرطة الأفغانية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢، فشل في تأمين عودة ما يزيد قليلاً على ١٠٠ ألف شخص من مجموع اللاجئين الأفغان الموجودين بإيران، وعددهم ٢,٨ مليون. وأخذ هذا الضغط بدوره السحب التدريجي لاستحقاقات اللاجئين من الخدمات الصحية والتعليمية، ومن القوانين لفرض عقوبات على أصحاب الأعمال الإيرانية الذين يشكلون أفغاناً. كما أشاعت الشرطة الإيرانية جواً من الخوف بالقبض التصفني على

عائدين أصاب  
يتلقون تدريباً على  
تدرب اللاجئيين  
في مركز  
في طوكيو





بأفغانستان.

عنوان البريد الإلكتروني:  
peter.marsden@refugeecouncil.org.uk  
الموقع على الإنترنت:  
www.bsag.org.uk.

١. **وحدة البحوث والتقييم المعنية بأفغانستان**  
مؤسسة بحثية مستقلة تجري البحوث والتحليلات الاستكشافية وتشارك فيها، بغرض إعداد عملية صنع السياسات، وتخصيص مستويات المساعدة، وزيادة تأثير برامج المبادرات الإنسانية وبرامج التنمية في أفغانستان. ومن العناصر الأساسية في رسالة الوحدة الاعتقاد بأن جهودها يجب أن تعبر هلاً من حياة الأطفال. وتعتبر هذه الوحدة المركز البحثي الوحيد في مجال المبادرات الإنسانية والتنمية الذي يجمع طوره في أفغانستان. الأمر الذي يسمح للوحدة بإجراء بحث فريد، وبمساعدته تكامل الشائع التي تتوصل إليها مع عملية التطوير الجاري على أرض الواقع.

الإصدارات الحديثة للوحدة:

- التماثل مع كسب الوزن في أفغانستان، بقلم آدم بين وسو لاوتي.
- التفسير الاستراتيجي في أفغانستان، بقلم بيكولاس ستوكلي.
- من الألف إلى الياء في حقل المعونات في أفغانستان: دليل مرشد لجهات الممولة وإدارتها ومعالجتها.
- نظام الصحة العامة في أفغانستان: القضايا الجارية.
- بقلم رومانو ولدا ورومورا خنيف.
- مراجعة الإطار الاستراتيجي لأفغانستان، بقلم مارك دافوك، وباتريشيا غوسنيل وبيكولاس ليدو.

يمكن الحصول على كراشه المنشورات إلكترونياً من الموقع الإلكتروني: [www.aheu.org.pk](http://www.aheu.org.pk) ويمكن الحصول على نسخ المطبوعة من رسالة الوحدة بالبريد الإلكتروني على العنوان الإلكتروني: [aeu@org.pk](mailto:aeu@org.pk) أو بالاتصال بمكتب الجمعية في إسلام آباد:  
هاتف: +٩٢ (٠٥١) ٣٧٧٠٠٠٠  
فاكس: +٩٢ (٠٥١) ٣٧٨٠٠٠٠

## تمويل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نيروبي ٢٠٠٧/١٢/٢٠ (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة)

تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمهيدات بالوصول على مبلغ قياسية في عام ٢٠٠٦ مقدارها ٣١٧ مليون دولار، أي ما يصل إلى ثلث احتياجاتها الإجمالية المتوقعة لهذا العام.

وقال مكتب رئيس المفوضية يوم الثلاثاء إن التمهيدات التي جاءت ردّاً على المناشدة الدوالية التي طرحها المفوضية لعام ٢٠٠٣ تعتبر «إشارة مبكرة طيبة» على تقديم الجهات المانحة للدعم للمفوضية.

وقالت إن هيلم بيلفريد مديرة الإعلام والاتصالات بالمفوضية «إن هذه التمهيدات المبدئية تفوق أي تمهيدات مضت، وتتمسك

عموماً بقدر كبير من المرونة، وهذه إشارة إلى أن الجهات المانحة اهتمت بدعوتها لتقديم تمهيدات مبكرة مع تخفيض الاعتمادات الموجهة لمناطق معينة».

وعلى الرغم من التمهيدات الخاصة بالعام المقبل فقد أضاف رئيس المفوضية رود لابرز أن المفوضية ما زالت تواجه عجزاً قدره ٢٥ مليون دولار تقريباً هذا العام. وقال «إن الحاجة ماسة لتدبير هذه المبالغ».

وقالت المفوضية إن أفريقيا تعتبر أكثر المناطق احتياجاً في عام ٢٠٠٧، حيث تحتاج إلى مبلغ إجمالي قدره ٣٢٥ مليون دولار، وأضافت أن احتياجات شرقي أفريقيا والقرن الأفريقي تبلغ ١١٢,٨ مليون دولار، واحتياجات شرقي أفريقيا تبلغ ٨٤,٨ مليون دولار، واحتياجات منطقة البحيرات العظمى ٨٢,٥ مليون دولار، واحتياجات جنوبي أفريقيا ٢٨ مليون دولار.

## الفلپينيون النازحون بسبب الحرب على الإرهاب

لقت المشروع الدولي للنازحين الداخليين الانتباه لمحنة النازحين في عام ٢٠٠٧ بسبب العمليات العسكرية الأمريكية-الفلپينية ضد المتمردين المسلمين في جزيرة ميدانوا الواقعة جنوبي الفلبين. وسلمت المشروع الضوء على ضرورة توفير قدر أكبر من المعونات لإعادة بناء المساكن وتوفير سبل كسب الرزق في منطقة مزقتها الصراعات. الرقبة والدينية على مدى ثلاثة عقود.

فقد أضرب الآلاف من القرويين، وخصوصاً النساء والأطفال، من العمليات العسكرية في جزيرتي باسيلان وجولو ضد جماعة أبو سياف، وعلى الرغم من أن الاتفاق الذي أبرم في أغسطس/آب من ٢٠٠١ بين الحكومة وجماعة تحرير مورو الإسلامية أدى إلى عودة حوالي مليون شخص كانوا قد نزحوا فيما مضى، فلا يزال عشرات الآلاف نازحين بسبب المخاوف الأمنية وعدم وجود الدعم اللازم لإعادة بناء بيوتهم.

ويلاحظ أن النازحين، أو حالات الإخلاء، كما يشار إليهم دائماً في الفلبين، يفرون من بيوتهم أساساً أثناء اللجوء في مرسى التيران المتبادلة، أو خضية اتهامهم بتماصرة جبهة تحرير مورو الإسلامية أو جماعة أبو سياف.

كما فر الكثيرون بسبب استعانة الزراعة في المناطق المزروعة بالأنعام الكثيفة. وأدى التصفد الحكومي العشوائي لمناطق المتمردين إلى إشاعة الخوف على نطاق واسع.

ويواجه النازحون والمدينون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يركبها الجيش والمتمردون. فقد لاحظ المراقبون الدوليون أن الجيش الفلبيني مسؤول عن اختفاء المتعاطفين مع جماعة أبو سياف واقتيادهم بصورة تصفية وإحراق منازلهم. وبخشي وقوع مزيد من النزوح مع تركيز الولايات المتحدة والجيش الفلبيني على جماعة أبو سياف، وي طرح مراقبون كثيرون تساؤلات عن الصلات المزعومة بين تنظيم القاعدة وجماعة أبو سياف التي تستخدم تبريراً للدولان. قائلين إن جماعة أبو سياف - التي اشتهرت بعمليات الاختطاف لطلب فدية، وإعادة الرهائن بقطع رؤوسهم - جماعة محلية من قطاع الطرق. ليس لها أهداف سياسية محددة.

ونظراً لطول الإقامة في مراكز الإخلاء العكسلة التي لا يوجد بها ما يكفي من الخدمات الصحية والصرف الصحي، يتعرض أطفال النازحين الداخليين للإصابة بالحصبة والكوليرا والاضطرابات المعدية ومتاعب الجزء العلوي (الخارجي) من الجهاز التنفسي. وقد أهدت الأنباء أن ثلث الأطفال الموجودين في أكثر الأماكن المضارة في ميدانوا مصابون بسوء التغذية. وعلى الرغم من تقديم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمعونات، فلم تبذل الحكومة الفلبينية إلا جهوداً محدودة لجلب المساعدات الخارجية. فرفضت المروض المقدمة من الجهات المانحة لتوفير المعونات المباشرة لأنها تقضل تخصيص الموارد من خلال مؤسسات الدولة.

يمكن الرجوع إلى تقارير المشروع الدولي للنازحين الداخليين بخصوص الفلبين على الموقع الإلكتروني:

[www.dn3projector.org/Sites/dpsurvey.nsf/\(v\)/Philippines](http://www.dn3projector.org/Sites/dpsurvey.nsf/(v)/Philippines)  
ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمديري كوك هانك: +٦١ (٠٢٢) ٩٩٨,٩٠٠  
البريد الإلكتروني: fredrik.krok@nrc.ch





## جهود مفوضية شؤون اللاجئين لتقييم برامج اللاجئين في أفريقيا وإجراء البحوث حولها

### تستضيف

القارة الأفريقية ثاني أكبر تجمع للاجئين يدخل في اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعددهم ٣,٢ مليون لاجئ، وتعتبر من مناطق العمل الرئيسية للمفوضية. ولذلك بدأت وحدة التقييم وتحليل السياسات في إجراء عدد من المشروعات التي تتناول المازح في أفريقيا، وفيما يلي تفاصيل بعض التقييمات الصادرة في الأونة الأخيرة وغيرها من التقارير المتعلقة باللاجئين في أفريقيا. واتفقا مع سياسة المفوضية لتحقيق الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات التقييم، فإن كل هذه الوثائق متاحة للاطلاع العام ويمكن الرجوع إليها على الموقع: [www.unhcr.ch/EPAU](http://www.unhcr.ch/EPAU)

### تقارير التقييم

منذ عام ٢٠٠٠ أصدرت وحدة التقييم وتحليل السياسات ١١ تقرير تقييم، لمس بصورة مباشرة مسألة النزوح القسري في أفريقيا، ويركز عدد منها على أوضاع اللجوء الممتدة زمنياً طويلاً، كما تغطي عدة موضوعات أخرى مثل العنف الجنسي والتأذين الداخليين والأمن.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنازحين في أنفولا، مراجعة استمرار



البرنامج (ج) بيتوشي وأ. جمال، مايو/أيار ٢٠٠٢).

التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: الليبيريين في غانا (س. ديك، يوليو/تموز ٢٠٠٢).

التعامل مع أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: الليبيريين في ساحل العاج (ت. كولمان، يوليو/تموز ٢٠٠٢).

تقييم قائم على آراء المستفيدين من برنامج موسمية شؤون اللاجئين في غينيا، غرب أفريقيا (ت. كايرو، يناير/كانون الثاني ٢٠٠١).

الموقف الطارئ في السودان/إريتريا مايو/أيار-يوليو/تموز ٢٠٠٠، تقييم استجابة موسمية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أ. جمال، فبراير/شباط ٢٠٠١).

برنامج موسمية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بالمنازحين الداخليين في أنفولا (أ. جمال وأ. ستيج، مايو/أيار ٢٠٠١).

الدروس المستفادة من تنفيذ مجموعة البرامج الأمنية في تنزانيا (ج. كريست، مايو/أيار ٢٠٠١).

لدرس المستفادة من تجربة ليبيريا تقرير ورشة العمل الإقليمية في منرويا، ليبيريا، ٢٦-٢٧ أبريل/نيسان ٢٠٠١ (ج. كريست، مايو/أيار ٢٠٠١).

تقييم سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة باللاجئين في المناطق الحضرية دراسة حالة من القاهرة (س. سيريل، يونيو/حزيران ٢٠٠١).

تقييم مشروع حطب الوقود في داداب، كينيا (مشاورات CASA، يونيو/حزيران ٢٠٠١).

العماليد الدنيا والاحتياجات الأساسية في أوضاع اللجوء الطويلة الأمد: مراجعة برنامج موسمية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كاكوما، كينيا (أ. جمال، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠).

### سلسلة أوراق عمل عن القضايا الجديدة في البحوث المعنية باللاجئين

تغطي هذه السلسلة التي تصدرها وحدة التقييم وتحليل السياسات مجموعة واسعة من الموضوعات، وتشتمل على الآراء المختلفة للممارسين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمحاميين والمختبرين في مجال المعلومات الإنسانية والأكاديميين. ومن الأوراق

هذه صفحة تنشر بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمدنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم وسنقوم بنشرها تباعاً في «نشرة الهجرة القسرية»، لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريست Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: [CRISP@unhcr.ch](mailto:CRISP@unhcr.ch)

الصادرة حديثاً عن أفريقيا في هذه السلسلة:

فصل المقالين السابقين عن اللاجئين في زونغو بموضوية الكونغو الديمقراطية: قوات حفظ السلام وسلم الضحايا، لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ل. يو. أغسطين، آب/أغسطس ٢٠٠٢).

الحركات المجرية واللجوء عبر الحدود: وحرفي إثيوبيا ١٩٨٨-٢٠٠٠ (ج. أمبروزيو، أغسطس/آب ٢٠٠٢).

تصوير الأولويات في مجال حماية اللاجئين إعادة الرواديس من تنزانيا (ب. ويتكر، فبراير/شباط ٢٠٠٢).

الليبيريين في غانا العيش بدون المعونات الإنسانية (س. ديك، فبراير/شباط ٢٠٠٢).

تقل السكان وقضايا الأراضي والسيادة في تنزانيا بعد الحقبة الاستعمارية (س. فون هوينين، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١).

حذار من الفجوة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمعونات الإنسانية وعملية التتمية (ج. كريست، مايو/أيار ٢٠٠١).

القضايا الإنسانية في صراع بياهر (ن. عونر، أبريل/نيسان ٢٠٠٠).

أروابط حيوية في الأمن الاجتماعي: اللاجئون الصوماليون في مخيمات داداب، كينيا (سي. هورست، أبريل/نيسان ٢٠٠١).

الحدائق الإنسانية: إضفاء الطابع العام للحدود الوطنية على الممارسات الحكومية في المناطق التي يقطنها اللاجئون في تنزانيا (ل. لاندوا، أبريل/نيسان ٢٠٠٢).

المساعدة لللاجئين والنساء في الريف الأفريقي: العمل على تحقيق أغراض متوافقة أو متعارضة (أ. بيكول، مارس/آذار ٢٠٠١).





## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.  
Our task is to enhance international protection of refugees  
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance."

# أنغولا: مواجهة تحديات السلام

الدولي على رصد عملية العودة عن كتب.

وجدير بالذكر أن الكثيرين من النازحين الداخليين يعيشون في أجزاء أخرى من أنغولا لفترات طويلة، فبميل بعضهم إلى الاستقرار فيها بدلاً من العودة إلى ديارهم الأصلية. وهذا حق منصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

ومنذ عام ١٩٩٥، ظل المجلس الترويجي لللاجئين يعمل في شمالي أنغولا لمساعدة اللاجئين الأنغوليين على العودة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد لوحظ أن مساحة العودة انكمشت في السنوات الأخيرة، ولكن من المتوقع أن يرتفع عدد العائدين خلال الشهور المقبلة. وجدير بالذكر أيضاً أن المجلس الترويجي لللاجئين يعطّل لعملية العودة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية.

لمزيد من المعلومات عن جهود المجلس الترويجي لللاجئين في أنغولا، يمكنكم الاتصال بمتنسق برنامج أنغولا مارييت سورهايم.

عنوان البريد الإلكتروني:  
marit.sorheim@nrc.no

١ انظر مقالة كاسيا كابلانو، ص ٢١

الآن إلى بضعة عقود. وقد أخذ المجلس الترويجي لللاجئين على عاتقه مسؤولية الإشراف على عملية العودة في ثلاث بلدات في مقاطعة هويلا. وكانت الحكومة قد أشارت أول الأمر إلى أن جميع النازحين يجب أن يعودوا في موعد أقصاه ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، لكن هذا الموعد النهائي تأجل الآن حتى نهاية عام ٢٠٠٢. وهذا البرنامج الزمني ليس واقعياً، ولذلك يعمل المجلس الترويجي لللاجئين لضمان العودة الطوعية في إطار من الأمن والكرامة.

ولا تزال الأوضاع الأمنية في مناطق العودة هشة. خصوصاً في الجزء الجنوبي من أنغولا، بسبب وجود الأنغام الأرضية بها. ولذلك فمن الضروري أن تتكامل عملية إزالة الأنغام وإعادة بناء البنية الأساسية والإعمار مع عملية العودة. وتعتبر أنغولا واحدة من البلدان الأفريقية القليلة التي صاغت لنفسها الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالعودة والتنمية. على غرار المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة بخصوص النزوح الداخلي. لكن الحكومة الأنغولية لم تحسن تنفيذ هذه المبادئ: فهناك نماذج توضح أن البعض أجبروا على العودة رغماً عنهم، وهو ما يعتبر أمراً محظوراً طبقاً للقانون الدولي وملعباً للحد الأدنى من المعايير التي وضعتها أنغولا نفسها. لذلك فمن المهم جداً أن يعمل المجلس الترويجي لللاجئين وبقية المجتمع

**كشف** توقيع اتفاق السلام بين يونيتا (الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا) والحكومة الأنغولية في أبردیل/ديسان ٢٠٠٢ عن تحديات إنسانية هائلة في المناطق التي كانت يونيتا تحتلها فيما مضى. ولذلك أعطى المجلس الترويجي لللاجئين أولوية كبرى لجهود في هذا الصدد، لكن الموقف التعملي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة في أنغولا ما زال حرجاً.

فبعد ٢٦ عاماً من الحرب الأهلية، أصبحت الأوضاع الإنسانية في أنغولا في حال يرثى لها: فهناك مليونان يحتاجون إلى المومنات الإنسانية يوماً بيوم، وكثيرون منهم يعيشون في المناطق التي كانت يونيتا تسيطر عليها فيما مضى. وقبل توقيع اتفاق السلام، لم تكن أمام المنظمات الإنسانية أي فرصة للوصول إلى هذه المناطق.

ويعتبر المجلس الترويجي لللاجئين إحدى المنظمات غير الحكومية التي بذلت جهوداً إضافية لمساعدة السكان في تلك المناطق. فقد وسع المجلس من نطاق أنشطته ليعمل بها إلى المناطق النائية في مقاطعة كواندو كوربانغو في جنوب شرقي أنغولا، حيث يتم توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الأدوات والتقايي الزراعية، على النازحين الداخليين وأسر جنود يونيتا السابقين بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي.

وجدير بالذكر أن ما لا يزيد عن خمسة آلاف من جنود يونيتا السابقين، وعددهم ٨٠ ألفاً، اعتقوا بالجيش الأنغولي؛ ولذلك فمن الضروري إعطاء هؤلاء الجنود السابقين بعيداً عن حمل السلاح مرة ثانية. ومن ثم يعتبر مستقبل المعاريين السابقين موضوعاً أساسياً في إقامة السلام الدائم.

ونظراً لعدم وجود مصادر إضافية للتعميل اللازم لمساعدة الناس في المناطق التي تمكنت المنظمات الإنسانية من الوصول إليها في الآونة الأخيرة، فقد أصبح من اللازم على برنامج الغذاء العالمي أن يقوم بتخفيض الحصص المخصصة للنازحين الداخليين الذين يعيشون حالياً في المخيمات. وسوف يظل هؤلاء بحاجة إلى المومنات الإنسانية لفوقت طويل. وهناك أربعة ملايين نازح داخلي في أنغولا، أي ما يصل إلى ثلث العدد الإجمالي للسكان. وقد نزح الكثيرين منهم لعدد تصل





# Global IDP PROJECT

## ليبيريا: التعلم من الكارثة المحدقة

الفرار الذين تنشر بينهم الأمية إلى حد كبير - وريعيه ويخافه. وفي أعقاب الانتخابات تقلبت أغلبية الشعب الليبيري تايلور، بل وتقلته أيضاً كان من نيجيريا والولايات المتحدة التي كانتا تتكأن في العداوة في السابق. وكانت كلتا هاتين طرحت فكرة الانتخابات على أنها الحل السحري لمشاكل ليبيريا، وكانت لهما مصلحة في أن تبدو كل منهما نصيرة الديمقراطية في ليبيريا - فنيجيريا تريد أن تحافظ على وضعها كقوة إقليمية عظمى بعد توليها قيادة قوة لحفظ السلام في التسعينيات. بينما كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تتصلب من المسؤولية الأخلاقية في مستعمراتها السابقة. وواجه تايلور عدداً من المبادرات الدبلوماسية والعسكرية من جانب نيجيريا والأمم المتحدة لاحتلاله، لكنه أفلت منها. وأصبح الشعور بالعداء شديداً لدى الجهات المانحة، ولذلك تقلصت العمليات الإنسانية إلى حد كبير. و مرة أخرى تحمل المديون الأبرار كلمة هذه الأوضاع

ونتيجة لذلك أصبح في ليبيريا حكومة مشرعية لا تتسامح مع أي تحد أو إشفاق. ورئيس أطماع القديمة بساند ويزوي المشفقين المسلحين العارمين على رغبة استقرار البلاد المحاربة. وقد تدفقت جموع مسلحة من الليبيريين لتجتاح المدن التي تشرد مئات الآلاف، وتزعزع استقرار منطقة بأكملها. فإن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة من نوعها. وبدون المشاركة الدولية الأجل في محاولة إيجاد حل سياسي دائم، فإن النتيجة المؤسفة والمتوقعة ستكون المزيد من الترويع واضطراب الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

ولمست ليبيريا أول بلد تظهر فيه المواقب المدمرة لإجراء انتخابات وهمية دون التعامل مع أسباب الصراع. فإذا لم يتعلم المجتمع الدولي أنه لا يمكن إيجاد حل سريع للأزمات المعقدة التي تشرد مئات الآلاف وتزعزع استقرار منطقة بأكملها. فإن تكون هذه الأزمة هي الأخيرة من نوعها. وبدون المشاركة الدولية الأجل في محاولة إيجاد حل سياسي دائم، فإن النتيجة المؤسفة والمتوقعة ستكون المزيد من الترويع واضطراب الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات.

كلوديا ماكغولدريك مسؤولة الإعلام بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين بجينيف  
البريد الإلكتروني:  
Claudia.mcgoldrick@nrc.ch  
ويشرك الإعلام على تقرير مشروع: ندائي، تاجر، د حبيب  
عن ليبيريا على الموقع الإلكتروني: www.db.idpproject.net  
www.db.idpproject.net www.db.idpproject.net

مركز الاتصال على تقرير IRC النموذجي  
Assessment-Internally Displaced Camps in  
http intranet الموقع الإلكتروني  
thnrc.org/docs/LiberalHealthAssessment.pdf

بين المياليشيات العديدة الموالية للحكومة.

وفي عام ٢٠٠٢ انتشر القتال واشتد. ووصل في بعض الأحيان على مقربة من العاصمة منرويا. والآن يعيش أكثر من ١٨٠ ألفاً من الليبيريين النازحين في مخيمات في مختلف أنحاء ليبيريا. وهناك عشرات الآلاف غيرهم ممن يحاولون الحصول على المساعدات من الأقارب والأصدقاء، والظروف عموماً بائسة. فهناك أعداد مطردة تلد بالمعاني والمخازن المأمة أو تمش في المراء. بينما فر حوالي ٢٠٠ ألف ليبيري إلى البلدان المجاورة، أما عدد المدنيين المعاصرين داخل مناطق الصراع في شمال ليبيريا وغربها فهو غير معروف على وجه التحديد.

ويتحدث المدنيون الفارون عن انتهاكات فادحة ومنهجية لحقوق الإنسان من جانب كل الأطراف. وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ أصدرت منظمة المفو الدولية تقريراً مفصلاً عن التجنيد القسري وعمليات الإعدام القوية والقتل التسمي والتعذيب والاعتصاب والإختطاف والاحتجاز. وغالباً ما تؤدي الهجمات إلى استيلاء موجات النهب الجماعية. وقد تكون الوقائع المؤثرة ليست إلا جزءاً صغيراً من الحقيقة. وما خفي كان أعظم. إذ إن الإحساس بعدم الأمن وشيوع أجواء الرعب يجعل الكثير مما يجري في ليبيريا يمر دون أن يطلع عليه أحد.

وتحذر الوكالات الإنسانية أن عدداً كبيراً من المازحين الداخليين بصورة مقالة يفقدون حياتهم - بسبب الملاريا والإسهال أساساً - مع تزايد سوء الأحوال التي يعيشون فيها. وقد لاحظت لجنة الإنقاذ الدولية في تقرير حديث لها حول الأوضاع الصحية أن أوضاع النازحين الداخليين، تعد أسوأ كثيراً من أوضاع اللاجئين الليبيريين، ويتم التمويل المخصص للبرامج الإنسانية بأنه ضئيل للغاية. الأمر الذي يجبر الوكالات على تقليص الخدمات التي تقدمها إلى النازحين

هكذا سمح لهذا الكابوس بأن يتكرر إذ إن أكثر شيء كانت تشي بتجدد الأزمة كانت واضعة بما في الكفاية. وكان من المفروض أن يعتبر تشارلز تايلور السبب الرئيسي للقلق. فلحقه هارون العرب المصاب بصوم الطمعة الذي أنشئ بليبيريا عام ١٩٩٩ هي برانس أشد حرب أهلية دموية في عربي أفريقيا منذ محاولة يافاها الانفصال عن نيجيريا. ففي عام ١٩٩٧ فاز تايلور بالتنصيب بالشرعية التي كان يتوق إليها غير متذيق الاقتراع. ولم يكن عندئذ بحاجة إلى ترويع الانتخابات. فقد كان الشعب - ومعظم أفراد من

**بعد** مرور خمس سنوات على عقد أول انتخابات في تاريخ أقدم جمهورية أفريقية على مدى عمرها الذي يقد ١٥٠ عاماً، سقطت ليبيريا مرة أخرى في هوة الحرب التي تسببت في حدوث أزمة إنسانية طاحنة وأزمة في مجال حقوق الإنسان ما زالت إلى حد كبير محجوبة عن أعين العالم الخارجي.

وكانت ليبيريا قد نعمت بسنتين من السلام الواسع قبل اندلاع القتال ثانية في نهاية ١٩٩٩ بعد الضربة التي وجهتها حركة المتمردين السرية المعروفة باسم «الليبيريين المستوحين» من أجل المصالحة والديمقراطية. من قواعدهم الموجودة في غينيا المجاورة، ونظراً لعدم وجود قيادة موحدة، فإن الهدف الوحيد للحركة هو الإطاحة بحكومة الرئيس تشارلز تايلور. ويبدو الصراع حول السيطرة على المناطق الخفية بالذهب والماس في المنطقة التي تلتقي فيها حدود ليبيريا وسيراليون وغينيا، الأمر الذي جر الدول الثلاثة إلى طلبة الصراع. وقمة ادعاءات عسكرية من كل الجوانب يسبب التحقق منها في أغلب الأحيان، وزيد من تعقيد الموقف تلك التقارير التي تتحدث عن القتال الداخلي

«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» مشروع لجمعية الترويجي للنازحين، تجري إدارته من مكتب جينيف

الممولون  
مدير المشروع البرييث راسموس  
مسئق قاعدة البيانات أندرياس راسموس  
المسؤولون الإعلاميون كريستوف بير موريك  
كوك، غريتا زاندر، جوهانس تارك، كاثلين بيتيني،  
كلوديا ماكغولدريك  
التدريب والتقييم: بيرون بيرسون  
المطبوعات والدعاية: أندرو لودي  
مسؤول الجهات المساهمة: كاثرين مويريت

الجهات المساهمة  
كندا: المارك «الترجيح السود (سيد)» سويسرا  
إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومكتب  
الشؤون الإنسانية التابع للجمعية الأوروبية (اكر)  
ومركز سموت للتنمية الدولية وكندا، ومركز المساعدات  
إتاق للتكسية الترويجية. ومنظمة ورك فوجي، ومنظمة  
لإنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة ووكالات الأمم  
المتحدة وسامسون يستلمهم الخاصة

موقع المشروع على الإنترنت  
www.idpproject.org

للاتصال بنا:  
Global IDP Project  
Chemin Mons-Duboule 59  
CH 1209 Geneva, Switzerland  
هاتف: +٤١ ٢٢ ٣٩٩.٠٠.٠  
فاكس: +٤١ ٢٢ ٣٩٩.٠٠.١  
البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch



# استشراف آفاق جديدة:

## دور القضاة في حماية اللاجئين في العالم العربي



THE AMERICAN  
UNIVERSITY IN CAIRO

Better thinkers. Better futures.

الجامعة الأمريكية بالقاهرة



الاتحاد الدولي للقضاة  
المختصين في قوانين اللجوء

Forced Migration and  
Refugee Studies Program

برنامج دراسات الهجرة  
القسرية واللاجئين

المنظمين يعقد لقاء حضره أكثر من ٧٥ قاضياً ومحامياً من ١٦ بلداً من البلدان العربية الأعضاء في الجامعة العربية، التي يبلغ عددها الإجمالي ٢٢ بلداً. وكان من بين المشاركين ممثلون عن وزارات العدل والخارجية، والهيئات الوطنية المسؤولة عن شؤون اللاجئين، ومفوضية شؤون اللاجئين، وجامعة الدول العربية. وقدم الاتحاد الدولي للقضاة المختصين في قوانين اللجوء أوراقاً أتاحَت الفرصة للقضاة والمحامين لتوسيع معرفتهم بقانون اللاجئين وقضاياهم عموماً، بل وتبادل الخبرات فيما بينهم في هذا الصدد.

وأقر معظم المشاركون بنقص المعلومات الخاصة بأوضاع اللاجئين في بلدانهم أنفسهم، وشعروا بالصدمة عندما علموا بمدى التمييز الذي يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في مصر والأردن. وكانت أشد اللحظات المؤثرة في المؤتمر هي اللحظة التي قدم فيها ممثل مقديشو شهادته وشكر فيها كندا وأستراليا والولايات المتحدة على معاملتهم اللاجئين الصوماليين مع مقارنة هذه المعاملة بتجربة هؤلاء اللاجئين في البلدان العربية. وأشار ممثل مقديشو إلى حالة أكثر من ٣٠ من اللاجئين الصوماليين الذين أعيدوا للصومال رغماً عنهم ليقفوا حثفهم فور عودتهم.

ودعت التوصيات الأساسية الصادرة عن الندوة بلدان الجامعة العربية إلى ما يلي:

- تولي مسؤولياتها الدولية فيما يتعلق بحماية اللاجئين

- توقيع الصكوك الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وتنفيذ التشريعات الوطنية في هذا الصدد

- الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن بروتوكول الدار البيضاء عام ١٩٦٥ لضمان حقوق الفلسطينيين أسوة برعايا البلدان العربية

- الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وتوفير كافة حقوق الإنسان لهؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى أن يتمكنوا من العودة.

وإذا كانت هذه الندوة قد نجحت بصورة لا يمكن إنكارها، فإن تأثيرها الحقيقي لن يظهر إلا إذا نفذت توصياتها. ولذلك يتم التخطيط لعقد ندوة متابعة وجلسات تدريب في الأقطار المختلفة للحفاظ على قوة الدفع التي تمخضت عنها الندوة.

لمزيد من المعلومات، وللاطلاع على قائمة بالمشاركين والأوراق التي أقيمت في الندوة، انظر الموقع الآتي:

[www.aucegypt.edu/academic/fmrs](http://www.aucegypt.edu/academic/fmrs)

باستثناء قضايا اللاجئين الفلسطينيين، لا يعرف أحد إلا القليل عن اللاجئين في بلدان الجامعة العربية. والآن، ومع ظهور برامج ومراكز دراسات اللاجئين، بدأ البحث الدؤوب ينشط لسد الفجوة في مجال المعلومات عن النزوح في المنطقة.

قد شهد شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ أول حدث مشجع على المناقشة النقدية لقضايا اللاجئين والتشريعات الخاصة بهم والمواقف المتخذ حيالهم، وهو عقد ندوة للقضاة والمحامين ببلدان الجامعة العربية حول حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، شارك في تنظيمها برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين بالجامعة (www.aucegypt.edu/academic/fmrs)، والمركز العربي لاستقلال المهن القضائية والقانونية، والاتحاد الدولي للقضاة المختصين في قوانين اللجوء (www.iajl.nl).

وجدير بالذكر أن العالم العربي بدأ تدريجياً يستضيف جموع اللاجئين غير الفلسطينيين الذين يفرون من الصراعات والاضطهاد وانهاكات حقوق الإنسان والعنف. لكن الحكومات العربية لم تتوصل بعد إلى طريقة للتعامل مع احتياجات اللاجئين وحقوقهم، سواء الفلسطينيين أو غير الفلسطينيين. فمعظم الدول العربية ليست طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ التي وضعتها الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، ولا في بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها<sup>١</sup>.

ومعظم البلدان العربية لديها ضمانات دستورية تكفل الحق في اللجوء، وكثير منها تتضمن مسألة الحماية من الإرجاع القسري للوطن وأو التسليم. إلا أن الجزائر وجيبوتي والعراق والمغرب والصومال والسودان واليمن هي الدول العربية الوحيدة التي سنت قوانين محلية لتنظيم الإجراءات الخاصة بالبت في وضع اللاجئين. ويلاحظ أن النصوص المتعلقة باللجوء في القوانين المحلية في لبنان موجودة منذ عام ١٩٦٢، لكن تنفيذها تجدد منذ ١٩٧٥. وباستثناء الجزائر والسودان وسوريا والعراق والمغرب، فإن المكاتب المحلية أو الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى القيام بإجراءات بت وضع اللاجئين نيابة عن الحكومات. وبصفة عامة، فإن اللاجئين في العالم العربي ليست أمامهم الفرصة للوصول إلى المحاكم أو إلى أي آلية أخرى مستقلة للاستئناف ضد هذه الإجراءات أو مراجعتها مراجعة قضائية.

وهي ظل الاضطرابات المرتقبة في المنطقة، فقد قام برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين بالاشتراك مع المؤسستين الأخريين



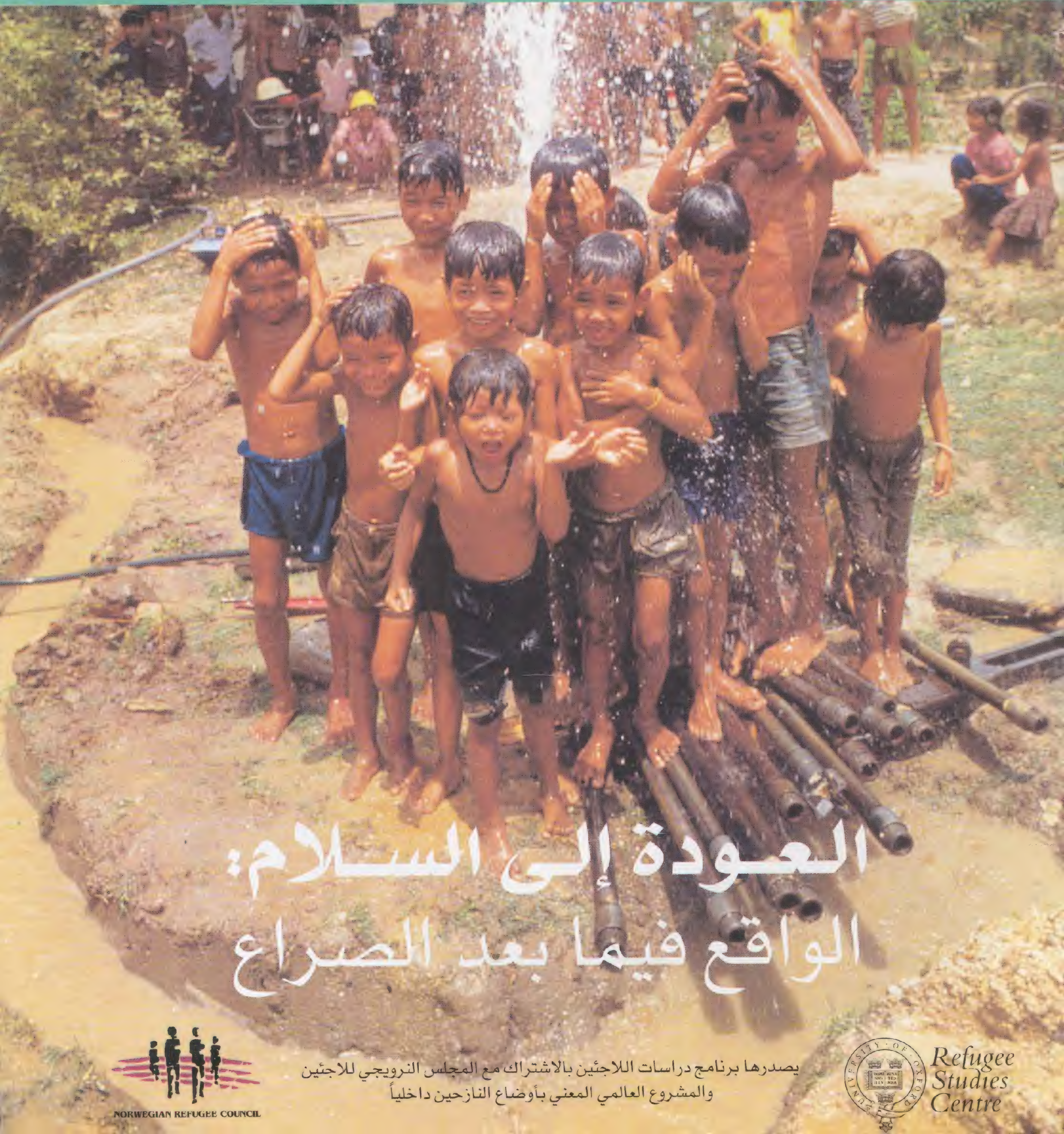
11/١١

ديسمبر/كانون

الأول ٢٠٠١

رمضان - شوال

# الهجرة القسرية



## العودة إلى السلام: الواقع فيما بعد الصراع



# من أسرة التحرير

ها هو العدد الحادي عشر من «نشرة الهجرة القسرية» يأتيكم في حلة قشبية متضمناً بعض التغييرات الجديدة التي أدخلناها على تصميمه وإخراجه الفني لعلها تضيفي على المجلة مزيداً من الجاذبية، وتيسر على القارئ الاهتداء إلى أبوابها الثابتة.

ونرجو من القراء التفضل بزيارة موقعنا على الإنترنت ([www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)) الذي يحتوي على الأعداد السابقة من «نشرة الهجرة القسرية»، وعلى الوصلات الإلكترونية التي تنقل القارئ إلى مصادر أخرى للمعلومات بشأن الهجرة القسرية وحقوق الإنسان. ونحن إذ نواصل تطوير محتوى الموقع والوصلات الواردة فيه، فإننا نرحب بأي تعليقات وآراء ترد من قرائنا.

وقد أصدرنا الآن نشرة باللغة العربية للتعريف بالمجلة، ونأمل أن تسهم في إطلاع المزيد من الأشخاص على جهودنا، وتشجعهم على قراءة «نشرة الهجرة القسرية»؛ وسوف تجدون طي هذا العدد نسخة من هذه النشرة التعريفية؛ ونرجو منكم أن تتفضلوا بعرضها على أصدقائكم أو زملائكم أو المؤسسات التي تشترك معكم في مجال العمل ممن ترون أنها قد ترغب في تلقي المجلة بصفة منتظمة.

وإذا كنتم تريدون الحصول على مزيد من النسخ من هذه النشرة التعريفية، ربما لعرضها خلال اجتماع أو مؤتمر ما، فنرجو منكم التكرم بإرسال خطاب أو رسالة بريد إلكتروني لطلبها.

وجدير بالذكر أن توزيع «نشرة الهجرة القسرية» الآن يصل إلى ١١٠٠ عنوان، و٧٠٪ من القراء يعيشون في العالم العربي.

ونود أن نعرب هنا عن عميق امتناننا لمؤسسة فورد بالقاهرة على الدعم السخي الذي تقدمه لنا، والذي لولاه لما ظهرت هذه المجلة إلى حيز الوجود. ولا شك أن وجود تبرعات من جانب قرائنا سيضمن استمرار «نشرة الهجرة القسرية» في الصدور بعد انتهاء التمويل المتاح لنا حالياً؛ فلذلك نرجو ممن يرغب في تقديم تبرعات إلى المجلة الاطلاع على النشرة المرفقة، وعلى استمارة التبرع صفحة ٤٣.

وسوف يركز العدد القادم من المجلة (رقم ١٢) على النزوح وإعادة التوطين المترتين على مشروعات التنمية؛ أما المقالات الرئيسية في العدد ١٣ فسوف يدور محورها حول المسنين، بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني للشيخوخة المزمع عقده في أبريل/نيسان ٢٠٠٢، بينما سنخصص العدد ١٤ من «نشرة الهجرة القسرية» لقضايا الأطفال النازحين. ونرجو الاتصال بنا لإرسال أي مقالات أو تقارير موجزة تودون المشاركة بها في هذه الأعداد.

وأخيراً إذا لم تكن لديكم الرغبة في تلقي المزيد من أعداد «نشرة الهجرة القسرية»، فنرجو إبلاغنا بذلك عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو الفاكس.

كما نرجو التفضل بإخطارنا في حالة تغيير العنوان البريدي أو عنوان البريد الإلكتروني.

مع أطيب تحيات أسرة التحرير

تيم موريس - رهام أبو ديب - ماريون كولديري



## نشرة الهجرة القسرية

Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منظم بين الباحثين والناشطين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعَدُّون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كولديري ود. تيم موريس

### مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

### نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

### كريم أتاكي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)  
المكتب الإقليمي، مصر

### فاتح عزام

مؤسسة فورد، القاهرة

### نور الضحي شطي

مركز دراسات اللاجئين،  
جامعة أكسفورد

### خديجة المضمض

مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين  
الإنسانية (CERMEDH)

### أنيتا قابوس وباربرا هاريل - بوند

الجامعة الأمريكية  
في القاهرة

### عباس شبلق

مركز اللاجئين والشتات  
ال فلسطيني (شمل) - رام الله

### لكنس تاكنبورغ

وكالة الأمم المتحدة  
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، سوريا

### عبد الباسط بن حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

«يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية ونطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم»

### موقع الإنترنت

[www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

### ترجمة ومراجعة النسخة العربية:

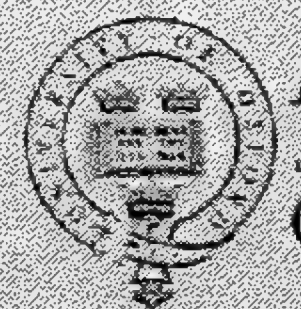
أشرف عبد الفتاح

### منسقة تطوير النسخة العربية:

رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة:  
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



Refugee  
Studies  
Centre



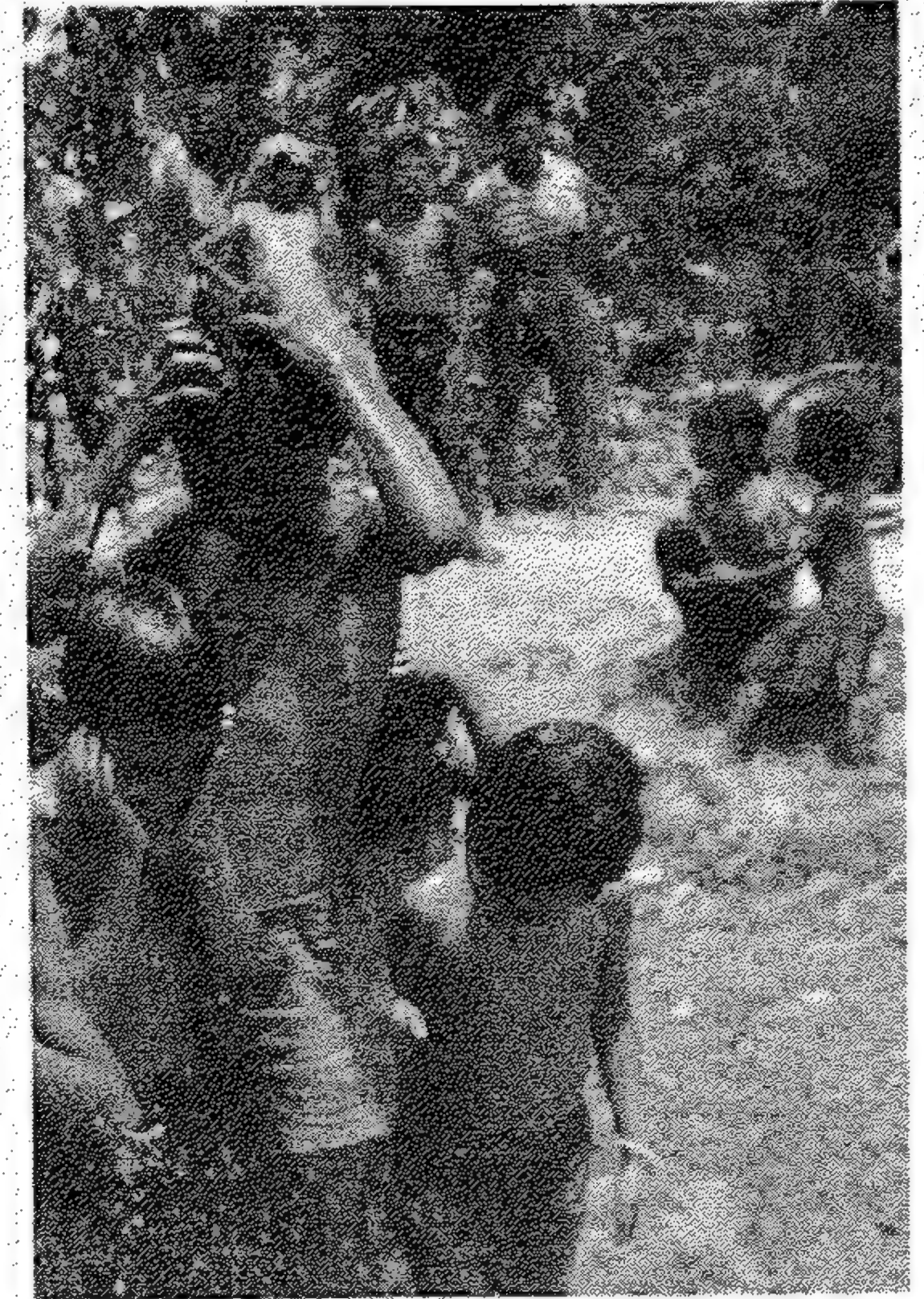
# المحتويات

٤	الحقيقة والعدل والمصالحة في بدايات مجتمع ما بعد الصراع بقلم: مارسيا بايروم هارتويل
٨	بناء المجتمعات المحلية من جديد: إعادة توطين اللاجئين في غواتيمالا بقلم: جولي دي ريفيرو
١١	مجلس الأمن يبحث دور المرأة في السلام بقلم: مها مونا وريتشل واطسون
١٤	إعادة تعريف دور المرأة في رواندا في مرحلة ما بعد مذابح الإبادة بقلم ديانا كويك
١٦	مشكلات أم مشاركة؟ التعاون مع المرأة لإعادة بناء البلقان بقلم: ريتشل ويرهام وديانا كويك
١٨	البوسنة والهرسك: لا مستقبل بدون المصالحة بقلم: والبورغا إنغليريخت
٢١	استياء من مستوى الدعم المقدم لعملية إرجاع اللاجئين البوسنيين بقلم: غاي هوفي
٢٢	التخطيط القائم على المشاركة في كمبوديا والمصالحة بين المجتمعات المحلية بقلم: جون بينيت
٢٥	السلام الهش في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية في بنغلاديش بقلم: توماس فيني
٢٨	برنامج مفوضية شؤون اللاجئين للتوعية بالسلام: غرس مهارات تتواصل طوال العمر بقلم: باميلا باكستر

٣١	إعادة التوطين: أداة قيمة لحماية النساء والفتيات اللاجئات والنازحات داخلياً بقلم: أليس إدواردز
٣٥	حماية اللاجئين في داداب: الإجراءات والمشاكل المستقبلية بقلم: جلفاز موساو
٣٧	الإنذار المبكر بالصراعات في القرن الأفريقي: هل يمكن أن ينجح؟ بقلم: شارون روسو
٣٩	انتبه لما تقول: دلالات مصطلحات اللجوء بقلم ستيفن موس

٤٠	تحديث
٤٢	المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً
٤٤	أخبار مركز دراسات اللاجئين
٤٦	مكتبة العدد

## العودة إلى السلام



## مقالات عامة

## أبواب ثابتة





# الحقيقة والعدل والمصالحة

## في بدايات مجتمع ما بعد الصراع

بقلم: مارسيا بايرون هارتويل

من أكبر التحديات التي تواجه أي بلد بعد مروره بحرب أهلية أن يجد سبيلاً للتعايش السلمي وإعادة البناء بالاشتراك مع أعدائه السابقين.

نظر، فإننا نجد أن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي أنشئت في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥ اتسمت بنقطة ضعف أساسية وهي أن الحكومة استغللتها لتعزيز المصالحة المفروضة بأن أملت على المشاركين فيها كيفية الاستجابة لما يُكشف عنه من حقائق. وقد أدت الجلسات المشحونة بالانفعالات حول انتهاك حقوق الإنسان إلى تكريس وجهة نظر تقتصر على الرؤى المسيحية من حيث أنها «تستلهم مفاهيم الاعتراف والصفح والتضحية والخلاص والتحرر»، وتحولت هذه الجلسات إلى «طقوس وطنية» للمصالحة والصفح والمكاشفة بالحقيقة... ومثلما يحدث في كل ألوان الطقوس، فقد قوبلت هذه الجلسات بمزيج معقد من الإذعان والقبول والاستياء والمقاومة»<sup>١</sup>.

وفي بعض الأحيان عندما تستخدم التوترات يأتي إنشاء لجنة رسمية لتقصي الحقائق قبل الأوان

آخرون من الصرب أن هذا معناه منح نوع من التكريم العلني للكثيرين الذين أقدموا على مخاطرة كبيرة في سبيل الاحتجاج على سياسات ميلوسيفيتش ومقاومة التجنيد القسري. أما في المجتمع الكاثوليكي في شمالي بلغاست فإنه يعني (في أبريل/نيسان ٢٠٠٠) الإقرار بأن «هناك حرباً دائرة»، بدلاً من الاستمرار في وصف الصراع الذي ظل دائراً على مدى ٣٠ عاماً بتعبير مخفف مثل «الاضطرابات». وتعد الحاجة إلى الكشف عن الحقائق من وجهة نظر الفئات المختلفة أمراً هاماً لتوضيح الأحداث وفهم أوجه التشابه والاختلاف في نطاق التجارب التي وقعت في أثناء الصراع.

وهناك قدر من سوء الفهم يحيط بقيمة وجود منبر للكشف عن الحقائق بصورة رسمية في مقابل الصور غير الرسمية؛ فلا مراء في أن هذه الفكرة جديدة بالشاء لما فيها من طموح وبعد

وقد شاعت في السنوات الأخيرة مناقشة هذه العملية من حيث علاقتها بمفاهيم «الحقيقة» و«العدل» و«المصالحة». إلا أن هذه المصطلحات كلها تخضع للتفسيرات الذاتية وتأخذ معاني كثيرة تختلف باختلاف الظروف في مواقف ما بعد الصراع<sup>٢</sup>. وتتناول هذه المقالة نماذج أيرلندا الشمالية وصربيا وجنوب أفريقيا لبحث العلاقة بين المفاهيم المتعددة للحقيقة والعدل والمصالحة في بدايات مرحلة ما بعد الصراع<sup>٣</sup>.

### الحقيقة باعتبارها اعترافاً

تشدد الرغبة في الاعتراف العلني بالأحداث الماضية عند جميع فئات السكان التي تعيش مرحلة ما بعد الصراع. فيقول صحفي صربي شهد مذبحه سربرينيتسا «إن الصرب بحاجة إلى أن يعرفوا ما الذي ارتكب باسمهم»<sup>٤</sup>. ويرى

يونيس ميا التي قتل ابنها على أيدي الشرطة أثناء جلسات لجنة الحقيقة والمصالحة في مدينة بورت اليراييت بجنوب إفريقيا



وفي أيرلندا الشمالية، حيث كان أعضاء الجماعات شبه العسكرية من الجمهوريين ومن الموالين للتاج البريطاني يساعدون على إقامة السلام عن طريق دعم وقف إطلاق النار من داخل سجن «ميز»، ساد الاعتقاد بأن منح العفو لكل السجناء السياسيين سيكون جزءاً من اتفاق الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨. وقد أدى ذلك إلى إثارة جدل واسع النطاق، ولكن لا شك في أن أيرلندا في غير هذه الظروف لم تكن لتقدر على مواصلة السير في طريقها نحو اتفاق تمخض - فيما يقول البعض - عن أدوم وعد بإحلال السلام شهدته أيرلندا الشمالية هذا القرن.

وكما تقول سوزان جاكوبي في دراستها للعلاقة بين العدل والانتقام، فإن استقبال العدالة استقبلاً إيجابياً في نطاق الإدراك الخاص وفي سياق المحاكمات العلنية ربما يتطلب «توازناً دقيقاً بين القصاص والشفقة... فالقصاص المطلق يدمر أنبل الآمال مثلما يدمر الأبدان، وفي غياب القصاص المتوازن تؤول قوى البطش إلى من يعزفون عن كبح جماح النفس أو لا يقدرّون عليه»<sup>٥</sup>.

### المصالحة

يمكن تعريف المصالحة بتعبير مبسط على أنها عملية أساسية للجمع بين التصورات المختلفة عن الحقيقة والعدل بطريقة تسمح لهويات الأفراد والجماعات التي شكلتها الحرب أن تنتقل انتقالاً سلساً إلى مرحلة السلم. وتسعى عملية المصالحة إلى إيجاد توازن بين مشاعر الصفع والرغبة في الانتقام لتهيئ حلاً وسطاً تتقبله معظم الأطراف، بما فيها قوات الأمن والجماعات المنخرطة في صراعات مباشرة؛ أو كما قال

المعاملة التي يلقيونها من الإنصاف كيما يتسنى لهم فهم وضعهم في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجديد وتطويره. ويركز قدر كبير من النقاش الذي دار مؤخراً على دور العدالة في إنزال القصاص بمجرمي الحرب المعروفين الذين تجري محاكمتهم، إلا أن بدايات مرحلة ما بعد الصراع تشهد نشوء نظريتين متباينتين إلى العدالة، إحداهما خارجية (وهي نظرة المجتمع الدولي بما فيه من بلدان معادية) والأخرى داخلية (وهي نظرة أبناء البلد).

وفي حالة صربيا تركزت النظرة الخارجية على تسليم سلوبودان ميلوسيفيتش ومحاكمته على جرائم الحرب في لاهاي. أما على المستوى الداخلي، فقد اعتبر هذا الإجراء بمثابة الثمن الذي يطالب به المجتمع الدولي إشباعاً لرغبته في إذلال ميلوسيفيتش علناً جزاء تحديه الغرب وتسببه في انهيار جمهورية يوغوسلافيا السابقة. ويشعر معظم الصرب المناوئين لميلوسيفيتش بأن العدل قد أخذ مجراه بما يكفي بالإطاحة بميلوسيفيتش من منصبه وإعادة تشكيل حكومة جديدة، والآن يشعر الكثيرون أن الوقت قد حان لإيجاد سبل للتعامل مع المشاكل الحقيقية مثل إيجاد فرص عمل تعود على أصحابها بأجور تكفل لهم عيش الكفاف، دون الحاجة إلى الجمع بين وظيفتين أو ثلاث بصورة مشروعة، أو الاضطرار إلى الرضوخ لإغراء السوق السوداء.

وفي إطار السعي نحو عقد محاكمات علنية استعراضية، ربما يغفل المجتمع الدولي أن الاختلاف في فهم معنى المعاملة المنصفة يؤثر على تشكيل مفهوم الإنسان عن العدالة. فقد بينت بعض الدراسات، التي استندت إلى تجارب الماضي وطرق المعاملة الحالية كأساس للسعي

(أو بعد فوات الأوان)، فصي بلد مثل المملكة المتحدة، حيث لا تزال كثير من الأسئلة التي لم تلق إجابة حتى الآن تثير علامات الاستفهام حول مدى توافد الدولة والمؤسسة العسكرية والشرطة مع الميليشيات شبه العسكرية الموالية للتاج البريطاني في أيرلندا الشمالية، هناك اعتراف عام بأن بدء تحقيق رسمي لتقصي الحقائق يمكن أن يكون له تأثير مدمر. أما السبيل «الأقرب للسلامة» لتقصي الحقيقة فقد بدأ يظهر في صورة التحقيقات القانونية، منها التحقيق الجاري في أحداث يوم الأحد الدامي، وآخر في واقعة حدثت يوم الأحد ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٧٢ عندما أطلق جنود الجيش البريطاني النار على ١٣ من المدنيين العزل فأردوهم قتلى خلال مسيرة لمناصرة الحقوق المدنية في مدينة لندنديري بأيرلندا الشمالية؛ ومنها أيضاً تحقيق ما زال مستمراً في وفاة المحامية روزماري نيلسون إثر انفجار سيارة ملغومة عام ١٩٩٩، بعد أن كانت قد وضعت تحت حماية مثيرة للريبة من جانب الشرطة على الرغم من تلقيها تهديدات بالقتل منذ وقت طويل بسبب دفاعها عن الجمهوريين الكاثوليك في قضايا حساسة بالنسبة لجهاز شرطة أستر الملكية. وقد أثارت هاتان القضيتان تساؤلات وإجابات عديدة في سياق الكشف عن الحقائق المرتبطة بهما.

أما في صربيا فقد تم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، ولكن الكثيرين يعتقدون أنها مجرد حيلة احتالها الرئيس فويسلاف كوستونيتشا لتلبية لما يطالب به المجتمع الدولي من المساواة، ومن ثم فقد استقال اثنان على الأقل من أعضاء اللجنة فور تعيينهما. وفي هذه الأثناء، أدى النقاش البرلماني الصربي حول إجراءات تسليم سلوبودان ميلوسيفيتش ونقله إلى لاهاي، وردود الأفعال المتضاربة التي صاحبت محاكمته، إلى مواصلة الكشف عن مزيد من «الحقائق» ربما يزيد على ما يمكن توقعه أي لجنة رسمية.

إن الكشف عن الحقائق في حد ذاته ليس علاجاً شافياً من كل علة وداء، يضمن رآب الصدع في المجتمع وتحقيق المصالحة فيه، حيث تكمن القيمة الحقيقية للمكاشفة العلنية بالحقائق في مرحلة ما بعد الصراع، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، في أن ذلك قد يمثل منبراً من المنابر العامة للاعتراف بالألم العميق الناجم عن الإحساس بالضيق والذي يكاد يفوق الوصف، ويهيئ نقطة انطلاق مشتركة نحو استرداد الكرامة واحترام تجارب الجميع.

### العدل سبيلاً للإنصاف

في أعقاب أي صراع عنيف، تظهر رغبة قوية في الانتقال سريعاً إلى مهمة إعادة بناء حياة الناجين من الصراع. وإذا كانت المحاكمات الرسمية البطيئة تخدم غرضاً شكلياً أشبه بالطقوس على نحو لا يختلف كثيراً عما تفعله لجان تقصي الحقائق الرسمية، فإن الناس يحتاجون إلى وسيلة أسرع للحكم على مدى ما تتسم به

## «ما علينا إلا أن نتعلم كيف نتعايش معاً، وإلا فسنظل يقتل بعضنا بعضاً...»

أليكس بورين، نائب رئيس «لجنة الحقيقة والمصالحة» في جنوب أفريقيا، في أثناء زيارة قام بها لأيرلندا الشمالية عام ١٩٩٩: «ما علينا في أيرلندا الشمالية وفي جنوب أفريقيا إلا أن نتعلم كيف نتعايش معاً، وإلا فسنظل يقتل بعضنا بعضاً. هذا هو الخيار المجرد المائل أمامنا؛ لسنا ملزمين بأن يجب بعضنا بعضاً، ولكن علينا أن نتعايش معاً في ظل الاحترام المتبادل»<sup>٦</sup>.

وتتجه أولويات السكان في بدايات مرحلة ما بعد الصراع إلى قضايا الأمن ومستوى المعيشة والعدالة والقضايا الاجتماعية. ومن باب المفارقة أن قضية اللاجئين تعد من بين القضايا الرئيسية الداخلية في مرحلة ما بعد الصراع في صربيا؛ فلئن كان اللوم يوجه إلى صربيا في إشعال الحرب في كرواتيا والبوسنة في مطلع التسعينيات، ثم في كوسوفا في عام ١٩٩٩، فقد أصبح فيها الآن ما يقدر بتسعمائة ألف لاجئ صربي (منهم سبعمائة ألف من كرواتيا/البوسنة ومائتا ألف من كوسوفا)، مما يجعلها البلد

نحو حلول مستقبلية عادلة وتقييم مدى عدالتها، أن الكيفية التي تنظر بها الجماعات المختلفة إلى الطرق التي تعامل بها تؤثر على تشكيل سلوك يتسم بروح التعاون أو المقاومة، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً قوياً على أي عملية للسلام؛ أي أن الناس يصبحون أكثر استعداداً للتعاون إذا شعروا أنهم يعاملون معاملة منصفة، وأقل استعداداً للتعاون إذا شعروا بعكس ذلك.

ومن أكبر التحديات التي تقف أمام تحقيق سيادة القانون في مرحلة ما بعد الصراع ما يظهر عند منح العفو العام الذي يكاد يكون مثاراً للجدل في كل مكان وزمان. فعندما أعلنت «لجنة الحقيقة والمصالحة» في جنوب أفريقيا عن منح العفو في مقابل الإدلاء بالشهادة قبل هذا الإعلان بالاحتجاج من جانب أسرة ستيف بيكو زعيم حركة استنهاض وعي الأفارقة السود الذي قتل في خضم الصراع، وأسرة محامي الدفاع جريفيث مكسينجي على أساس أن هذا العفو يجرمهم من حقهم في تقديم قتلة الرجلين للعدالة.



١٩٨٨، بعد أن فشل الحوار بين المجتمعات على مر السنين وبناء «حائط السلام» - وهو حاجز مادي يفصل بين المجتمعات التي لها منافذ يمكن إغلاقها إذا ما نشبت أي قلاقل - في الحد من التوترات المتصاعدة بينها. ولذلك قرر زعماء المجتمعات المحلية على كلا الجانبين من الحائط إنشاء مشروع جديد يعطي لكل الأفراد والجماعات الفرص المتساوية للتعبير والإحساس المتوازي بالقوة. وتمثل إقامة مشروع من هذا النوع في الأجواء التي سبقت اتفاقيات وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤ خطوة غير عادية إلى حد كبير ومحفوفة بالمخاطرة البالغة لكل المشاركين فيها، مما يتطلب موافقة الجماعات شبه العسكرية المتمركزة في المجتمعات المحلية على كلا الجانبين. وما زال هذا المشروع حتى الآن مستمراً بكل قوة وحماس دون تبعية للكنيسة أو لأي مصدر خارجي للتمويل، ومن ثم يعتبر جزءاً من العملية المتواصلة للتعبير عن الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة للمجتمعات التي تتداخل علاقاتها بحكم تجاورها على الحدود.

ومن الطبيعي أن ثقافة الدولة والتاريخ الخاص بكل صراع من الصراعات التي شهدتها يؤثر على عملية صياغة عملية المصالحة الضرورية لتحقيق السلام الدائم. ويتساءل محمود ممداني فيما كتبه عن تعافي رواندا من آثار مذابح الإبادة قاتلاً: «هل يمكن أن يكون هناك شكل من العدالة غير ما يقرره المنتصر؟ وهل يمكن أن يكون هناك شكل من المصالحة لا يشوبه غياب العدل، بما يجعل من المصالحة اعتناقاً للشر؟» وللإجابة على هذه السؤال يطرح الكاتب رؤية بديلة يسميها «عدالة الناجين» وهي لا تشير فحسب إلى الضحايا الناجين، وإنما إلى كل من لا يزالون يتمتعون بتعمة الحياة في أعقاب أي حرب أهلية... حيث المستفيدون [من الإجراءات التي تتخذها الفئة الغالبة] كثيرون [كما حدث مع السكان البيض في جنوب أفريقيا]، وحيث يجب أن تأخذ المصالحة شكلاً اجتماعياً لكي يكتب لها الدوام، وهو ما يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك مصالحة مستديمة بدون وجود شكل ما من أشكال العدالة الاجتماعية. ولكن عندما يكون عدد المستفيدين قليلاً [والغالبون كثرة كما في رواندا] يصبح مفتاح المصالحة سياسياً... حيث لا يكون أول متطلبات تحقيق المصالحة السياسية هو العدالة الجنائية أو العدالة الاجتماعية، وإنما العدالة السياسية. وهذا الوضع لا يقتضي مجرد نقل الاهتمام الرئيسي بالإصلاح من الأفراد إلى المؤسسات، وإنما الاعتراف أيضاً بأن مفتاح الإصلاح المؤسسي هو إصلاح مؤسسات الحكم»<sup>٨</sup>.

### الصفح والانتقام

وأخيراً نأتي إلى قضية الصفح والرغبة في

الجديدة<sup>٧</sup> الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ (بعد انتهاء حكم ميلوسيفيتش) إلى أنه «إذا لم تكن العودة الآمنة ممكنة أمام هذه الجماعات في المستقبل المنظور، فإن كثيرين من الخبراء يتفقون على ضرورة قيام الحكومة الديمقراطية الجديدة بدعم فرص استقرارهم في صربيا بصورة دائمة، الأمر الذي يتطلب موارد إضافية لتوفير الإقامة الكافية ومعونات الضمان الاجتماعي وبرامج خلق فرص العمل لهم».

وفي أيرلندا الشمالية، تركزت جهود إعادة الاندماج في المجتمع أساساً على المحاربين والسجناء السابقين من أعضاء الجماعات شبه العسكرية، ووردت شكاوى من أن التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي يستخدم لمساعدة السجناء الجمهوريين وأسرهم على حساب البروتستانت، قد أثار استياء وانزعاج الكثيرين من البروتستانت

المضيف لأكثر تجمع من اللاجئين في المنطقة. وقد رفض ميلوسيفيتش السماح للاجئين بالحصول على الجنسية اليوغوسلافية، مما حرّمهم من فرص الحصول على الوظائف والتمتع بحقوق التملك. وتبين الأرقام التي تم جمعها مؤخراً في إطار «ميثاق الاستقرار في البلقان» التابع للاتحاد الأوروبي أن ٢٪ فقط من اللاجئين يعيشون في مستوى معيشي أعلى من المتوسط، بينما يعيش الباقيون في اقتصاد الظل، حيث تنتشر الأكشاك التي يبيعون فيها الاسطوانات المدمجة والملابس وغيرها من البضائع في كل مكان في قلب بلجراد. وفي سابوتيك، وهي مدينة صربية تقع على الحدود مع المجر، يمثل اللاجئون «مشكلة من مشاكل التكيف الاجتماعي»، إذ لا يعرفون «كيف يتصرفون... ولم يألفوا سماع لغة مختلفة ومعايشة ألوان مختلفة من العادات». وهناك فرق بين اللاجئين

## «هل يمكن أن يكون هناك شكل من العدالة غير ما يقرره المنتصر؟ وهل يمكن أن يكون هناك شكل من المصالحة لا يشوبه غياب العدل، بما يجعل من المصالحة اعتناقاً للشر؟»

الذين يعدون أنفسهم الطرف المغبون في اتفاق الجمعة العظيمة لعام ١٩٩٨. والواقع أن كثيرين ممن يعيشون على جانبي منطقة الصراع مروا بتجربة النزوح الداخلي - أما باضطرابهم لإخلاء البيوت التي تعرضت للحريق، أو بسبب تعرضهم للتهريب من عناصر من تنتمي لجانيهم أو للجانب المعادي - فاضطروا للانتقال إلى مناطق أخرى آمنة داخل أيرلندا الشمالية. وقد ترك الكثيرون من الجانبين أيرلندا الشمالية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية ليستقروا في بريطانيا العظمى وجمهورية أيرلندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وما زال كثيرون من شباب البروتستانت يغادرون أيرلندا الشمالية حتى اليوم.

أما الذين ظلوا فيها فقد شهدوا العديد من الجهود المحلية مؤخراً لتعزيز المصالحة من خلال إنشاء منظمات لرعاية الضحايا بتمويل من الاتحاد الأوروبي. ولكن من أهم جهود المجتمع المحلي القائمة على المبادرة الداخلية مشروع سبرنجفيلد لتنمية المجتمعات المحلية الذي بدأ في عام

القادمين من الريف واللاجئين القادمين من الحضر، فالقادمون من المناطق الحضرية يسهل عليهم التأقلم أكثر من غيرهم. بينما القادمون من المناطق الريفية ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين المحلية، وليس لديهم أرض يفلحونها وليس لديهم أي مهارات أخرى يمكن تكييفها للعيش في الظروف الجديدة.

وقد بدأت قضية إرجاع اللاجئين، في مقابل اندماجهم في المناطق التي يعيشون فيها، تبرز بصورة واضحة، فقد أشار منتدي صربيا





رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة القس ديرموند تونو وعضو اللجنة يوملا غوبودو مابوكيرالا في إحدى جلسات اللجنة، هذه الصورة والصورة الواردة في صفحة ١ هما لقطة من برنامج وثائقي عن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، عنوانه: Day into Journey Night's Long (رحلة ليل طويل إلى النجر) انظر: [www.irisfilms.org/longnight](http://www.irisfilms.org/longnight)

## إن الكشف عن الحقائق في حد ذاته ليس علاجاً شافياً من كل علة وداء، يضمن رآب الصدع في المجتمع وتحقيق المصالحة فيه.

١ في هذا السياق يوصف المجتمع في بدايات مرحلة ما بعد الصراع بأنه مجتمع أفلت فيه الشات المتأخرة عن القتال بصورة مباشرة على «أرض الواقع»، لينتقل الصراع بينها إلى ساحة مؤسسية. ويشيع العنف في خلال هذا الفترة حيث تتراجع حدة القتال في الشوارع لتتحول إلى أعمال عنف من الاعتداء بالضرب وغيره من صور التهريب لتسوية حسابات قديمة.

٢ الأقوال التي تستشهد بها الكاتبة في هذه المقالة جمعتها من دراستها الميدانية في أيرلندا الشمالية (١٩٩٤، ١٩٩٨، ٢٠٠٠) وفي صربيا (٢٠٠١)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ حوار دار في بلغراد في عام ٢٠٠١.

4. Richard Wilson 'Human Rights, Reconciliation and Revenge', Sussex Development Lecture, 15 Feb 2001 (drawn from forthcoming book 2001 *The Politics of Truth and Reconciliation in South Africa*)

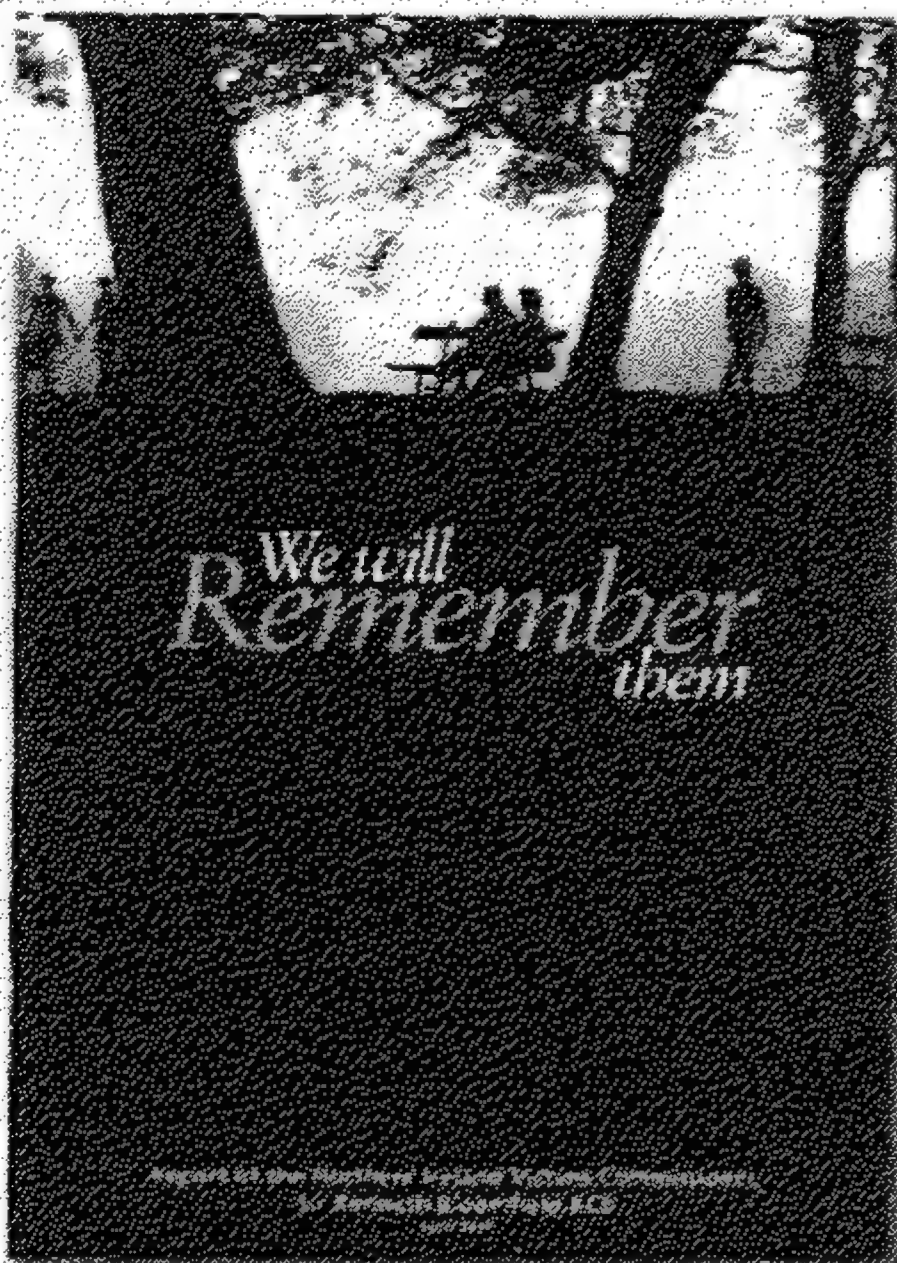
5. Susan Jacoby *Wild Justice: The Evolution of Revenge*, 1985, p335. Wm Collins & Sons & Co Ltd.

6. *All Truth is Bitter: A Report of the Visit of Doctor Alex Boraine, Deputy Chairman of the South African Truth and Reconciliation Commission, to Northern Ireland*, Feb 1999, NIACRO and Victim Support Northern Ireland.

٧ يتم تمويل هذا المنتدى من الحكومتين البريطانية والسويسرية، ويديره الاتحاد البريطاني لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

8. Mahmood Mamdani *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda*, 2001, p272-3. Princeton University Press.

9. Robert D Enright, Elizabeth A Gassin & Ching-Ru Wu 'Forgiveness: A Developmental View', *Journal Of Moral Education*, 1992, Vol 21, No 2, p104-6.



يمكن الرجوع للمواقع التالية على الإنترنت حول هذا الموضوع:

موقع أرشيف الصراع على الإنترنت: أيرلندا الشمالية: <http://cain.ulst.ac.uk/index.html>

البرنامج الخاص لدعم السلم والمصالحة في أيرلندا الشمالية والمقاطعات الحدودية الأيرلندية، التابع للاتحاد الأوروبي: [www.eu-peace.org/](http://www.eu-peace.org/)

منتدى صربيا الجديدة: [www.newserbiaforum.org](http://www.newserbiaforum.org)

مشروع سيريفيلد لتنمية المجتمعات المحلية: [www.peacewall.org/](http://www.peacewall.org/)

تعليق سلطات المجلس المحلي لتقاسم السلطة في أيرلندا الشمالية). جاءت الإجابة معبرة عن نظرة داخلية إلى الذات، حيث قال أولئك الأيرلنديون إنهم يمكنهم أن يصفحوا عن الآخرين في مجتمعاتهم عما بدر منهم من سوء المعاملة وعما قامت به الجماعات شبه العسكرية من أعمال الإكراه/الحماية.

### الخلاصة

يمكن في آخر الأمر القول بأن أفضل ما تقدمه الحقيقة والعدالة لعملية المصالحة هو محاولة تلبية احتياجات الأغلبية مع صون كرامة الجناة والضحايا على السواء. وينبغي على المجتمع الخارجي أن يتذكر أنه لا يمكن الافتراض بأن السلام سيسود تلقائياً في منطقة دارت فيها رحي الحرب. وأفضل ما يمكن أن يسهم به أي طرف من خارج دائرة الصراع هو أن ينصت ويراقب ويستجيب للاحتياجات التي يعبر عنها السكان في مرحلة ما بعد الصراع، بدلاً من الارتكان إلى الافتراضات الخارجية. وإذا كانت الرحلة الطويلة للخروج من الهاوية يمكن أن تتلقى الدعم من جهات خارجية، فإنها عملية لا يقدر عليها إلا من كانوا أعداء في سابق العهد. وستظل الجهود الرسمية وغير الرسمية المبدولة لتقصي الحقائق وإقامة العدل تتسم بالشغل في نظر البعض، وبالصالة والتقصير في نظر البعض الآخر، لكن الإرادة الداخلية والعزم على الاستمرار رغم كل العقبات سيظل فيما يبدو مفتاح الطريق إلى النجاح.

مارسيا بايروم هارتويل تعمل حالياً في المراحل الأخيرة من دراستها الميدانية/البحثية الخاصة برسالة دكتوراه تعدها في مجال دراسات التنمية بجامعة أكسفورد. وتركز الدراسة على القضايا الرئيسية وكيفية تأثير التصورات المتعلقة بالعدالة على عمليتي الصلح والانتقام في أوائل مرحلة ما بعد الصراع. البريد الإلكتروني: [marcia.hartwell@wolfson.oxford.ac.uk](mailto:marcia.hartwell@wolfson.oxford.ac.uk)

الانتقام، وهما عنصران يمثلان جزءاً مشروعاً من عملية المصالحة التي ينبغي أن تقوم على حرية الاختيار لا على التوقعات المفروضة. ومن أهم التعريفات التي تصف الصلة بين الصلح والانتقام والعدالة ما توصل إليه العالم النفسي روبرت إنرايت مستنداً إلى سلسلة من الدراسات الإكلينيكية، حيث وجد أن المراحل الخمس الأولى من عملية سداسية المراحل تعبر عن موقف شبيه بالصلح، بمعنى العدالة المشروطة الموجهة نحو الصلح ولكن تحفها دوافع الانتقام. أما المرحلة السادسة فهي الصلح الحقيقي، وقد يقول قائل إن هذه هي العدالة الحقيقية لأنها تأتي طواعية بدون انتظار تعويضات، حيث يقر المظلوم بأنه ظلم، وأنه لا يتوجب عليه أن يصفح عن ظلمه، ولكنه بدافع الشفقة التلقائية يستطيع أن يتجاوز «الحل العادل» ليكسر دائرة الإحساس بالذنب والعار وسورة الغضب.<sup>٩</sup>

ويبدو أن «الاستياء السلبي» - وهي الحالة التي تكون فيها المشاعر بين الفئات المختلفة سلبية بدرجة كبيرة ولكنها لا تتمخض عن قيامها بأي تصرفات - يمثل إحدى المراحل المبكرة في هذه العملية. ومما يثير الاهتمام هنا أن الاستياء السلبي يمر على ما يبدو بتحول تلقائي من التركيز الموجه خارجياً في الأيام الأولى من السلام إلى موقف أكثر استبطاناً فيما بعد. فعندما سلئت مجموعة من الصرب في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ عما إذا كان بمقدورهم الصلح، أجاب أحدهم بقوله (الذي رددته آخرون): «من الممكن أن نصفح عن أمريكا [لدورها في القصف الذي قام به حلف شمال الأطلسي]، فهي القوة العظمى، وهذا هو مسلك القوى العظمى». (أما ألبان كوسوفا فلم يرد لهم ذكر في يناير/كانون الثاني، ونادراً ما أشير إليهم في أثناء زيارة الكاتبة في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ إلا من باب التأكيد على أن «الألبان والصرب لا يتفقون»). أما عندما طرح نفس السؤال في أيرلندا الشمالية على أبناء مجتمعات الطبقة العاملة من البروتستانت الموالين للتاج البريطاني ومن الجمهوريين الكاثوليك في بلفاست الغربية في سياق عملية السلام في أبريل/نيسان ٢٠٠٠ (وهو توقيت عصيب بنوع خاص إذ قررت لندن



# بناء المجتمعات المحلية من جديد: إعادة توطين اللاجئين في غواتيمالا

أثناء الحرب الأهلية الغواتيمالية، فر ما يُقدَّر بنحو ١٥٠ ألف شخص من غواتيمالا طالبين اللجوء في الدول المجاورة (وبالأخص المكسيك)، بينما صار مليون آخرون في عداد النازحين داخل وطنهم.

بقلم: جولي دي ريفيرو

وتعزيز مشاركة السكان بقدر أكبر في تقرير سياسات التنمية؛ كما تسعى أيضاً إلى وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق وإعادة السكان المطرودين وإشراكهم في الحياة الاجتماعية مرة أخرى.

وقد تم إنشاء «بعثة للتحقق» تابعة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ كل البنود الواردة في الاتفاقيات. والواقع أن الكثيرين يعدون تجربة غواتيمالا من أنجح عمليات السلام التي أشرفت عليها الأمم المتحدة؛ فما أن بدأت عملية السلام حتى تم وضع حد لما يدور من صراع مسلح وانتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان الأساسية. إلا أن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن التعقيدات التي تحف بعملية التحول إلى السلام، فمعظم برامج عودة السكان وإشراكهم مرة أخرى في المجتمع تتم في إطار عملية هشة جداً من التحول الديمقراطي ونزع الطابع العسكري وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

الأماكن. وقد أدت الحرب الأهلية في غواتيمالا إلى تعطيل تطور السلطة المدنية والحياة المؤسسية، وجعلت القوات المسلحة على رأس الدولة والمجتمع.

وعندما بدأت المفاوضات الرسمية من أجل السلام في عام ١٩٩٠ كانت القوات المسلحة الغواتيمالية في واقع الحال قد انتصرت في المعركة العسكرية ضد الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية، إلا أن انتهاء الحرب الباردة وبدء عملية السلام في أمريكا الوسطى، وبدء عملية التحول الديمقراطي في غواتيمالا جعلها تدخل في التفاوض على مجموعة من الاتفاقيات لإنهاء المواجهة المسلحة. وتتنص هذه الاتفاقيات على إزالة الصبغة العسكرية عن المجتمع (بما في ذلك تسريح الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية) وتدعيم السلطة والأجهزة المدنية، والتحول إلى نظام ديمقراطي، وإقامة دولة قومية تشتمل على تنوع ثقافي ولغوي وعرقي وتحترم هذا التنوع. وتتنص الاتفاقيات كذلك على اتخاذ تدابير لمعالجة الظلم الاجتماعي والاقتصادي،

كما أدى الصراع إلى وفاة واختفاء حوالي ٢٠٠ ألف شخص فيما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٦، ويقدر أن ٨٠٪ من هؤلاء الضحايا ترجع أصولهم إلى شعب المايا، وأن ٤٤٠ قرية من قرى المايا قد دمرت في هذه الحرب. وقد خلصت لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا المشكّلة برعاية الأمم المتحدة إلى أن القضاء على هؤلاء السكان يمثل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية يجب مساءلة الدولة بشأنه. ومن النتائج الجسيمة التي تترتب أيضاً على هذه الحرب فرض الطابع العسكري على المجتمع، حيث أجبر ما يصل إلى ٩٠٠ ألف من الرجال والصبية على الالتحاق رغماً عنهم بدوريات الدفاع المدني، وهي جهاز شبه عسكري يستخدمه الجيش للسيطرة على مظاهر العصيان عن طريق التغلغل في جميع مجالات الحياة المجتمعية والأسرية والفردية. وقد تم إنشاء قرى «نموذجية» وما يسمى «بأقطاب التنمية» كشكل آخر من أشكال السيطرة على مستوى المجتمع وعلى المستوى المحلي مع تنصيب سلطات مخولة من قبل العسكريين في هذه



## إعادة التوطين

## وقوة التجربة التنظيمية

شهدت غواتيمالا عمليتين منفصلتين لإعادة توطين السكان فيها، الأولى هي موجة إرجاع السكان التي تبنتها حكومة غواتيمالا في عام ١٩٨٦ وأشرف عليها الجيش، حيث صدر العفو عن اللاجئين أفراداً وعائلات في مقابل عودتهم ليستقروا في المناطق الجديدة المعروفة «بأقطاب التنمية»، والقرى النموذجية والمجتمعات التي تعود أصولهم إليها. وقد تأثر هؤلاء السكان الذين يعرفون باسم «العائدين» بالبرامج العسكرية لإعادة إدماجهم في المجتمع وأجبروا على الخدمة في الأجهزة شبه العسكرية التابعة للدولة في إطار عقيدة النظام العسكري الخاصة بمناهضة العصيان.

أما الموجة الثانية من العودة فتختلف اختلافاً بيناً عن تجربة عام ١٩٨٦، إذ كانت وليدة تسوية تمخضت عنها المفاوضات بين حكومة غواتيمالا وهيئة تمثل السكان اللاجئين الذين انتظموا في المكسيك في إطار ما يعرف «باللجان الدائمة». وقد مهدت هذه التسوية الطريق للعودة الجماعية للسكان المطرودين حسب شروط وضعها اللاجئين واتفقوا عليها مع الحكومة، من بينها عودة اللاجئين في ظروف آمنة، وتنفيذ برنامج متكامل لإدماجهم من جديد في نسيج الحياة الاجتماعية يتضمن إتاحة الفرصة لهم للانتفاع بالأرض ونظم الائتمان. وبدأت أول موجة للعودة الجماعية في عام ١٩٩٢ لتأسيس مجتمع «فكتوريا ٢٠ دي إنيرو» في بلدية إكسكان-كيشي. وقد صاحبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما يسمى «بالمجتمعات العائدة» في خلال رحلة العودة.

كما ظهر العديد من حالات العودة الفردية أو الأسرية بصورة تلقائية ودون مساعدة طوال الثمانينيات والتسعينيات، ومن المستبعد أن تكون مدرجة ضمن الإحصائيات الرسمية للحكومة أو الأمم المتحدة. كما ظل الآلاف من النازحين الداخليين مجهولين بسبب خوفهم من التعرض للاضطهاد، فلا يدري أحد إذا كانوا قد عادوا إلى مواطنهم الأصلية أم لا. إلا أن هناك

جماعة بعينها من النازحين الداخليين تعرف باسم «جماعات سكان المقاومة» نظمت نفسها تنظيمياً جماعياً في الخفاء، وبدأت أيضاً في التفاوض على العودة الجماعية.

ولئن كانت اتفاقية إعادة توطين السكان المطرودين لا تنص على كل الحقوق التي تم التفاوض عليها في إطار اتفاق «اللجان الدائمة» مع حكومة غواتيمالا، خصوصاً فيما يتعلق بتسهيلات الأرض والائتمان، فقد استفادت هذه الاتفاقية من التحقيقات التي أجرتها بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة، وأدرجت كل السكان الذين أعيد توطينهم في عداد المستفيدين المحتملين. وتثبت تجربة غواتيمالا أن أولئك الذي نظموا أنفسهم حصلوا على مستويات أفضل من المعونات من الحكومة ومن المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية أكثر ممن ظلوا مشتتين و/أو غير مدركين للمزايا التي

تشتمل عليها الاتفاقيات.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما حدث «لمجتمعات سكان المقاومة» التي نزلت داخل البلاد، والتي تمكنت من الحصول على أراضٍ للاستقرار فيها مرة أخرى، وتلقت برامج تعليمية واقتصادية مثمرة لإعادة إدماج أبنائها في نسيج المجتمع، بالإضافة إلى ما حصلت عليه من

## تعمل مجتمعات العائدين وسكان المقاومة على دعم تنفيذ اتفاقيات السلام بالمشاركة الفعالة في البرامج التعليمية والصحية والإنتاجية لإعادة إشراك السكان في المجتمع

مساعدات لتوثيق أحوال سكانها، على العكس من آلاف النازحين الداخليين في شتى أنحاء البلاد الذين لم يحصلوا على أي معونات لأنهم ظلوا غير معروفين. ويصدق ذلك أيضاً على من تفاوضوا على العودة الجماعية في مقابل من عادوا قبل وضع هذا الإطار سواء على مستويات فردية أو أسرية، أو من أعيدوا في عام ١٩٨٦.

كما أن العائدين والنازحين الداخليين المنظمين، الذي بلغوا مستويات راقية من الوعي السياسي من خلال التنظيم، سعوا أيضاً إلى المشاركة «الاستباقية» في السياسات المحلية والبلدية، ويفضل استفادتهم من برامج التوثيق التي شملت المرأة، تحولوا سريعاً إلى جموع غفيرة تدخل في عداد النازحين ومن ثم أصبحوا تكتلاً سكانياً يعتد به على المستوى المحلي. وقد تمكنت هذه الجموع في البلديات ذات الأعداد الكبيرة من العائدين و«مجتمعات سكان المقاومة» من حسم نتائج الانتخابات المحلية، بل إن أحد كبار زعماء مجتمعات سكان المقاومة انتخب عمدة في الانتخابات العامة الأخيرة.

كما تعمل مجتمعات العائدين وسكان المقاومة على دعم تنفيذ اتفاقيات السلام بأن تشارك مشاركة فعالة في البرامج التعليمية والصحية والإنتاجية لإعادة إشراك السكان في المجتمع بفضل الخبرة التي اكتسبتها في المنفى؛ وكان منهجها الاستباقي نحو تلك الاتفاقيات عاملاً أساسياً في تنمية المجتمعات وفي تمتعها الفعلي بحقوقها.

كما أثر تمكين المرأة من خلال التنظيمات النسائية في المنفى على دورها ومكانتها في المجتمع بمجرد إعادة توطين سكانه. إلا أن مجتمعات كثيرة شهدت ظهور مقاومة للدور الجديد الذي تود المرأة القيام به، إذ يبدو أن المنظمات النسائية كانت مقبولة فقط عندما



العواتيماليون العائدون في سان ماريا ترييا بالقرب من كاستيلو



كانت تخدم الهدف العام المتمثل في العودة، ولكن بمجرد استقرار السكان في مواطنهم الجديدة بدأت المنظمات النسائية تشهد عملية تحول ترمي إلى دعم دور المرأة في المجتمع وتعزيز مشاركتها في صنع القرار في الأنشطة الاقتصادية خارج البيت. وفي كثير من الحالات المتطرفة، أثرت السلطات في المجتمعات المحلية أن تحل المنظمات التي تشارك فيها المرأة لأنها لا تنتمي إلى البنية التنظيمية للمجتمع ولا تخضع لسلطة المجتمع (الذكورية). وفي كثير من الحالات أجبرت المرأة عن التحي عن الأنشطة التي تمارسها، وظلت مشكلة إعادة تعريف دورها في كثير من مجتمعات العائدين بلا حل.

### حل الخلافات

إذا كان التنظيم يمثل مصدراً هاماً للتنمية أمام السكان الذين عادوا للاستقرار، فقد أدى أيضاً إلى إيجاد مستويات متفاوتة من المعونات أكدت على الخلافات القائمة أصلاً بين الجماعات المختلفة.

ففي معظم الحالات كانت المناطق التي استقرت فيها جموع العائدين قد مرت بعملية فرض الطابع العسكري عليها بهدف القضاء على التنظيمات والمبادرات الشعبية، الأمر الذي أدى إلى تغلغل الطابع العسكري في الثقافات والعادات ووضع السلطة العسكرية في مركز الصدارة في هذه المناطق. وهكذا ظهر الاستقطاب حول مجتمعات العائدين بسبب الإحساس الكامن بالرغبة تجاهها، والذي أكد عليه حصول العائدين على المعونات والقروض وبرامج إعادة

الإشراك على عكس المجتمعات المحلية الأخرى.

بل إن الاستقطاب أدى إلى خلق انقسامات داخلية في مجتمعات العائدين نفسها، حيث بدأت المجتمعات التي تضم أعداداً كبيرة من أعضاء فرق حرب العصابات التي تم تسريحها تتأثر بهذه التوترات على نحو مطرد، خصوصاً عندما بدأ أعضاء المجتمعات المحلية الأخرى في السعي للحصول على دعم السلطة العسكرية في المنطقة أو في قبول الدعم منها. وفي كثير من الأحيان، استغل منطق المجابهة الذي خلفته

الحرب لإعادة تحديد علاقات السلطة في وقت السلم، فاعتبرت قوى عديدة أن تحول فرق حرب العصابات السابقة إلى حزب سياسي يمثل تهديداً للاستقرار والسيطرة في المنطقة، وخشي كثيرون من العائدين إذا أمسك أعضاء الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية بزمam السلطة السياسية أن يعرضوهم مرة أخرى لتهديدات عسكرية، ومما عزز من هذه المخاوف انتشار شائعات عن احتمال وقوع انقلاب وظهور حركات التمرد المسلح من جديد.

كما كان لتوقعات الأفراد ورؤيتهم للماضي دور في هذه التغيرات، حيث ربط الكثيرون بين وجودهم في المنفى وبين العدوان العسكري، بينما أنحى آخرون باللائمة على فرق حرب العصابات في تعريضهم

للخطر ثم التخلي عنهم عند قيام القوات العسكرية بعملياتها الانتقامية. كما بدأ العديد من العائدين في سحب تأييدهم للزعماء الذي تفاوضوا على عودتهم عندما لم تتحقق توقعاتهم عن شكل الحياة الذي كانوا يتطلعون إليه في غواتيمالا.

وهكذا أصبح على العائدين إلى غواتيمالا أن يعيدوا بناء مجتمعاتهم المحلية في ظل ظاهرة الاستقطاب، وهو ما ينطوي غالباً على إعادة تفسير تاريخ المجتمع المحلي والتاريخ الأسري والتاريخ الشخصي، ويضع البنية التنظيمية التي

## لا تزال معظم المجتمعات المحلية تعتمد في معاشها على زراعة الكفاف وعلى المعونات الخارجية.

أقيمت لإعادتهم في موضع المراقبة والمحص؛ كما لا ننسى أن المصالح والتصورات الخارجية أثرت هي الأخرى على التطور الطبيعي لإعادة تكيف هذه المجتمعات المحلية، لكن العائدين ظلوا متمسكين بمجتمعاتهم، وفي بعض الأحيان ظهر منهم بالتدريج قيادات تتسم بقدر أكبر من الاعتدال.

### التحديات المستقبلية

لعل من أكبر الصعاب التي واجهت السكان العائدين فور استقرارهم مسألة إعادة إشراكهم في المجتمع من الناحية الاقتصادية والإنتاجية، فلا تزال معظم المجتمعات المحلية تعتمد في معاشها على الزراعة التي تقتصر على إنتاج حاجتها من الغذاء وعلى المعونات الخارجية. ولا يزال تطور هذه المجتمعات مقيداً بسبب ندرة الموارد البديلة لفرص العمل في مناطق إعادة التوطين، إذ تتسم هذه المناطق غالباً بتعذر الوصول إليها وبالانعزال من الناحية الجغرافية والتجارية والسياسية. كما أن معظم هذه المجتمعات ليس لديها سبيل للوصول إلى الطرق والمراكز التجارية وليس لديها البنية الأساسية الضرورية أو ما يكفيها من الخدمات التي توفرها الدولة (في مجالات القضاء والأمن والصحة والتعليم).

واليوم تواجه المجتمعات التي استقر فيها العائدون مظاهر الخلل البنيوي التي عانت منها غواتيمالا على مر تاريخها والتي حاولت اتفاقيات السلام أن تعالجها. وثمة أمل في أن تؤدي روح المبادرة والطبيعة الاستباقية لهذه المجتمعات ومشاركتها في آليات وضع السياسات وصناعة القرارات المحلية إلى دعم جهودها من أجل التنمية على المستوى الإقليمي على الأقل. لكن عيب التنمية يقع على عاتق الدولة، التي ينبغي عليها أن تدرك أن النمو السكاني وتزايد ندرة الأراضي الزراعية المنتجة والأنشطة البديلة لتوليد الدخل سيستمر في تقليص قدرة هؤلاء السكان على البقاء وسيزيد من إمكانية نشوب صراعات اجتماعية؛ لذلك يجب على الدولة أن





# مجلس الأمن يبحث دور المرأة في السلام

بقلم: مها مونا وريتشيل واطسون

## بيريتوي كانكيندي مواطنة من بوروندي تتوق إلى انتهاء الحرب الأهلية التي مزقت وطنها على مدى سبعة أعوام.

### وتدير

كانكيندي مشروعاً ناجحاً لتربية الحيوان لصالح النساء من جميع الأعراق في وقت بلغت فيه الانقسامات بين الأغلبية من الهوتو والأقلية من التوتسي حداً من الصراع الدموي لم تبلغه من قبل، وتأمل كانكيندي أن يكون هذا المشروع بمثابة لبنة في بناء الأمن في القرى التي تعمل فيها.

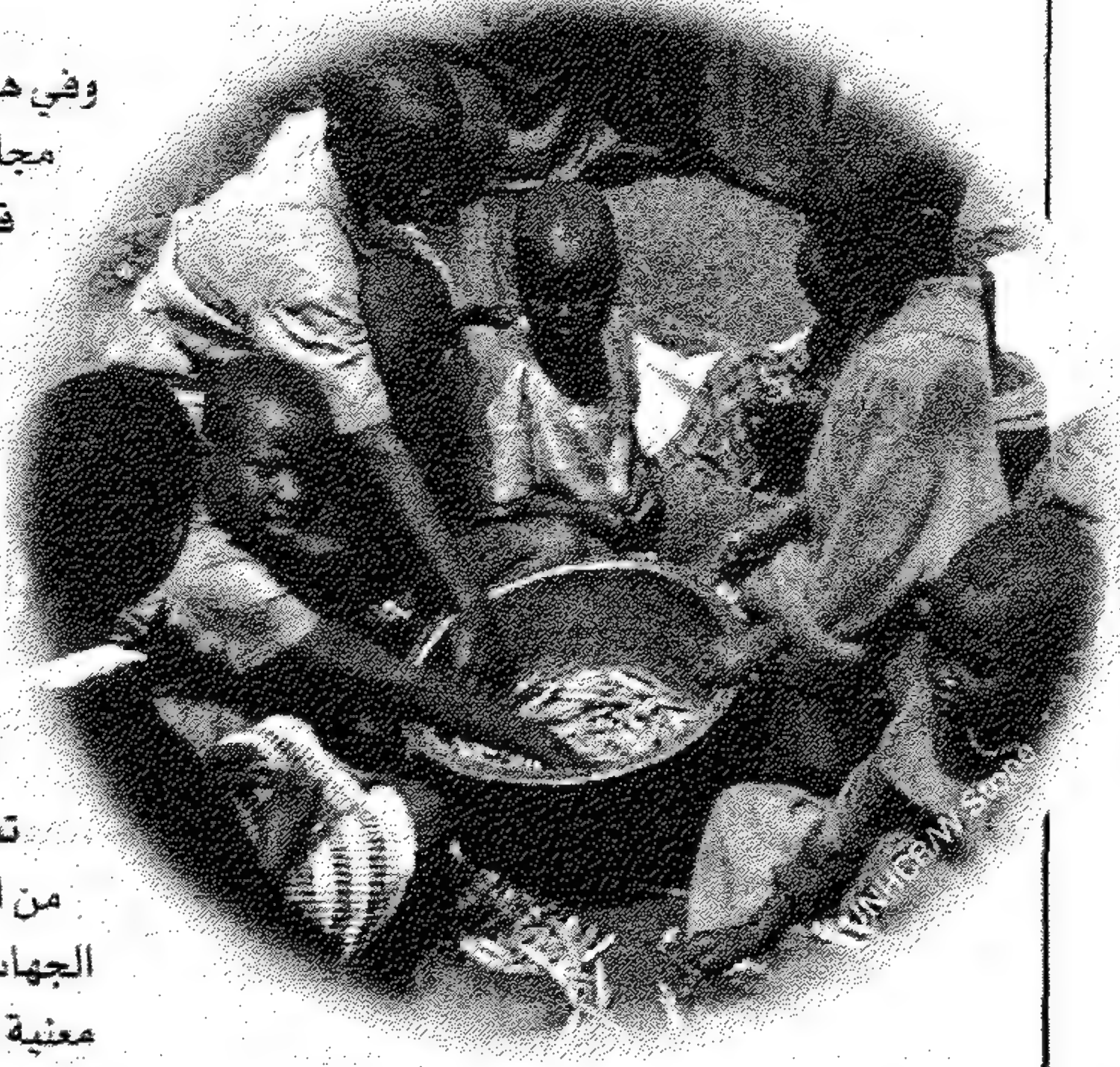
لهم. وعلى الرغم من أن هؤلاء المشاركات شاركن بصفة مراقب فإن وجودهن دليل على الاعتراف الرسمي بقدرتهن على تحقيق السلام وصيانه: فقد قدمن برنامجاً موحداً بشأن «اتفاق أروشا للسلام» تضمن مقترحات لضمان وضع ميثاق للمرأة في الدستور الجديد والاعتراف بحقوق المرأة في امتلاك الأراضي والعقارات.

النازحون الداخليون في  
منطقة غاشي كايوا،  
بوروندي

وفي هذه الأثناء، وعلى الصعيد الدولي، أصدر مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ قراراً تاريخياً (القرار رقم ١٣٢٥) يعترف أخيراً بجهود النساء من أمثال بيريتوي ورفيقاتها البورونديات ويشجعها، ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا إلى حماية النساء في أوقات الحروب فحسب، ولكن أيضاً إلى إشراكهن في مفاوضات السلام.

الطريق إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ تمخض هذا القرار عن جهود ائتلاف واسع من المجتمع المدني والأمم المتحدة وعدد من الجهات التابعة للدولة، حيث ضم مجموعة عمل معنية بالمرأة ممثلة عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمة السلام والأمن (وأعضاؤها منظمة العفو الدولية ومنظمة «مناشدة لاهاي من أجل السلام»، ومنظمة «البرت إنترناشيونال» واتحاد المرأة الدولي للسلام والحرية، ولجنة المرأة للأجثات والأطفال اللاجئين)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمرأة (يونيفيم)، وإدارة النهوض بأحوال المرأة، التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة إلى ناميبيا. وقد عملت هذه الجهات معاً انطلاقاً من المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية، ومضت في متابعة هذه القضية حتى وصلت إلى استصدار قرار بشأنها من مجلس الأمن.

وكانت مجموعة العمل التي تمثل المنظمات غير الحكومية تشعر بالقلق من أن مجلس الأمن، وإن كان قد أشار فيما مضى إلى تجربة المرأة في الحرب تحت مظلة الضحايا المدنيين للصراع



وفي إطار هذا المشروع تحصل كل امرأة مشاركة فيه على عنزة تتولى تربيتها بشرط أن تسلم وليد العنزة فور ولادته إلى امرأة من جماعة عرقية أخرى. وتتقاسم النساء من الهوتو والتوتسي الحبوب والغلة، ويجب على النساء كما تقول كانكيندا «أن يحبين بعضهن وأن يدرن المشروع معاً؛ وقد بدأت نساء الهوتو اللاتي كن يقمن بأعمال الحصاد يأتين لزيارة نساء التوتسي في القرية، وشيئاً فشيئاً بدأ الخوف القائم بينهما يتلاشى».

وفي العام الماضي حصلت الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة في بوروندي على حق المشاركة في محادثات السلام الجارية، ووافق حوالي ١٩ حزباً سياسياً مشاركاً في المفاوضات على دخول ثلاث سياسيات في فرق التفاوض التابعة

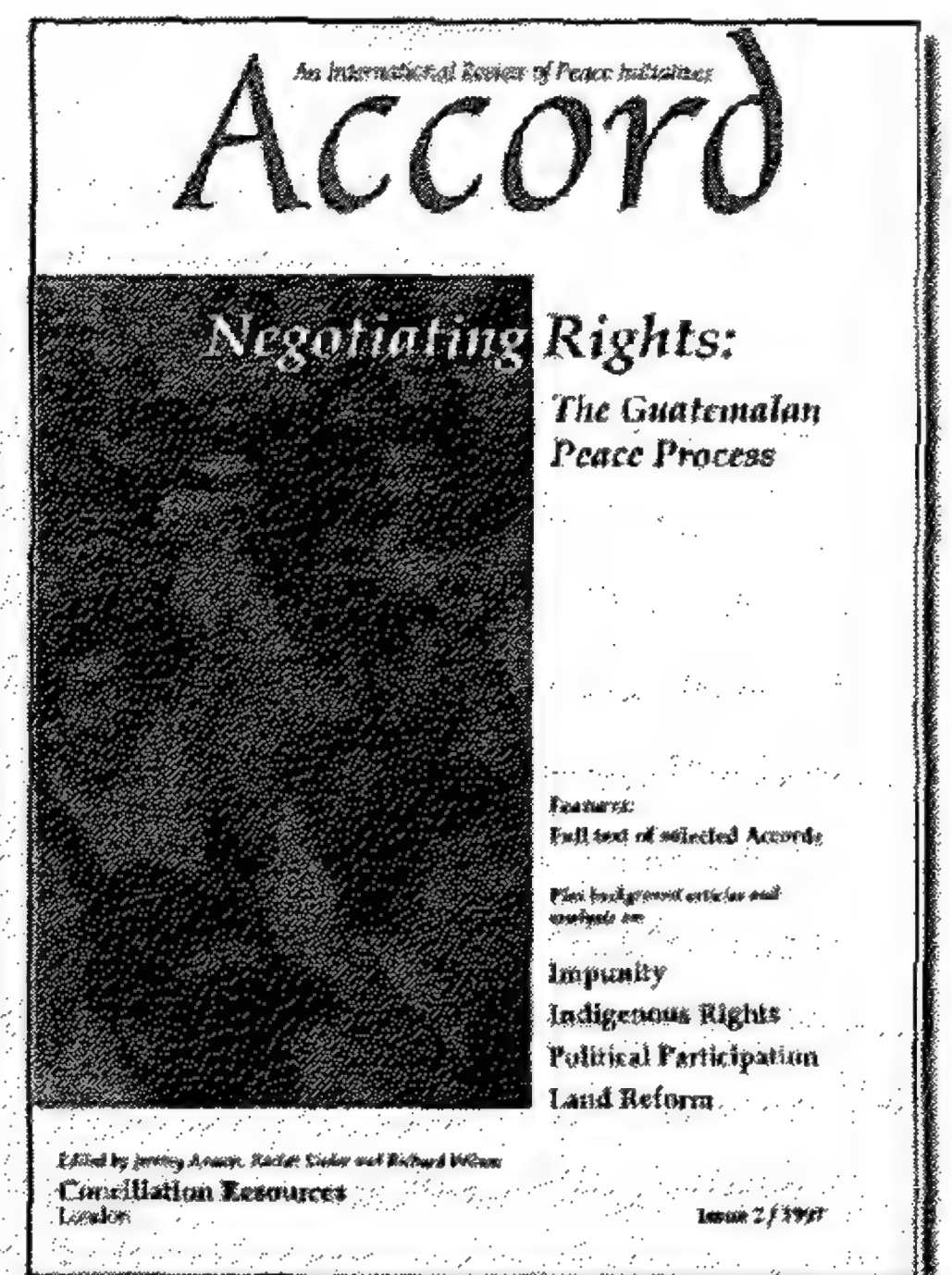
تعتزف رسمياً بتعرض السكان لأضرار معنوية ومادية في أثناء الحرب وأن تعمل على معالجة هذه الأضرار.

لقد قطعت المجتمعات التي أعيد توطينها في غواتيمالا شوطاً طويلاً في عملية إدماج أبنائها في نسيج الحياة الاجتماعية من جديد، حيث بدأت في مواجهة خلافاتها وتسويتها في الوقت الذي تعمل فيه على بناء القاعدة اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. وبخلاف هذا الإنجازات، ما زال أمامها أن تحقق المشاركة الفعالة لأبنائها كمواطنين في الدولة القومية الشاملة، الأمر الذي يمثل جزءاً من عملية التحول الأوسع نطاقاً التي يجب أن تخوضها البلاد برمتها حتى تعالج أسباب الفقرة الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والثقافية الكامنة في لب الصراع.

جولي دي ريفيرو عضو سابق في بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة في غواتيمالا، وتعمل حالياً في مكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان.  
البريد الإلكتروني:  
jderivero.hchr@unog.ch

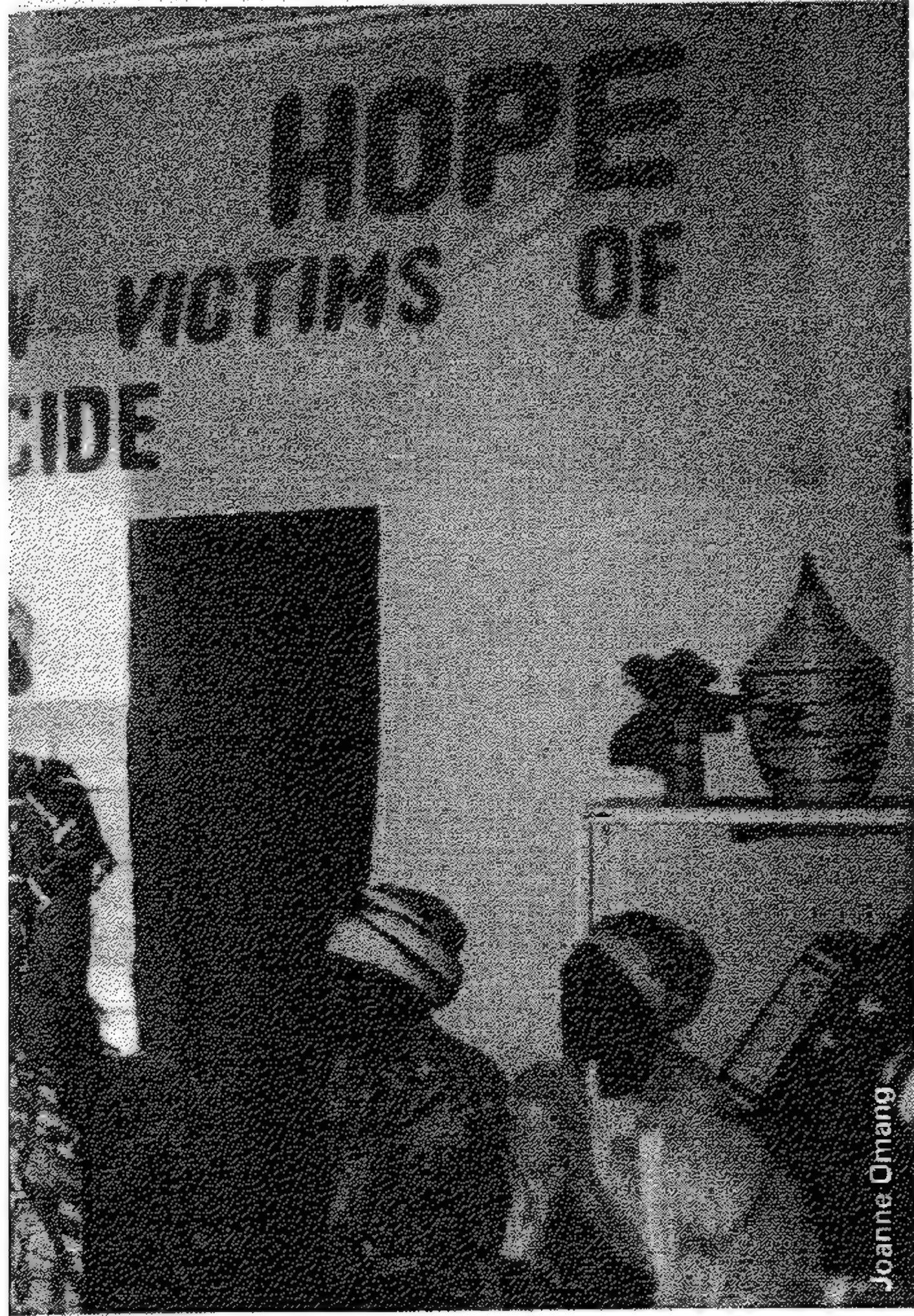
الآراء المعبر عنها في هذه المقالة آراء شخصية تخص كاتبها ولا تعكس بالضرورة رأي الأمم المتحدة.

يمكن الرجوع إلى التقرير الكامل للجنة توضيح الحقائق التاريخية (وهو الاسم الرسمي للجنة) بالاطلاع على الموقع التالي على الإنترنت:  
<http://hrdata.aas.org/ceh>  
كما توجد أيضاً نسخة موجزة تتضمن النتائج التي خلصت إليها اللجنة والتوصيات التي وضعتها.



انظر صفحة ٥٠ للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذا وغيره من تقارير مجلة «أكورد».





الذين يعترفان بأهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، ويدعوان للمساواة بين الجنسين في عمليات دعم السلام.

### توصيل صوت المرأة إلى الأسماع

قبل هذا الحوار، كانت دعاة السلام من النساء في المناطق التي ابتليت بالحروب في شتى أنحاء العالم يحكين تجاربهن لأعضاء مجلس الأمن؛ ففي إطار «صيغة آريا» التي تسمح للممثلين غير الحكوميين بالإدلاء بأرائهم إلى مجلس الأمن، قصت نساء من زامبيا والصومال وجواتيمالا وسيراليون على أعضاء مجلس الأمن كيف كانت النساء في طليعة جهود القاعدة الشعبية العريضة لتعزيز السلام والمصالحة، بينما نادراً ما كانت تتاح لهن الفرصة للمشاركة في مفاوضات السلام.

وتحدثت فاييزة جاما محمد - وهي صومالية من دعاة السلام - عن انتظام المجتمع الصومالي في صورة عشائر وقبائل لا تعد المرأة فيها عضواً كاملاً، حيث تستبعد من المحافل التي يتم فيها اتخاذ قرار الحرب وتحرم من القيام بدور في مفاوضات السلام. ولكن على الرغم من استبعاد المرأة في الصومال، فقد قطعت شوطاً كبيراً بأسلوب مبتكر لاستعادة السلام والأمن في مجتمعاتها المحلية، حيث قامت إحدى المنظمات النسائية بجمع التبرعات لتدريب الأزياء الموحدة والأغذية والرواتب للقوة المحلية للشرطة، ثم قامت بإعادة بناء مخفر الشرطة. ومن خلال الجهود التي تقوم بها المرأة تمكنت من أن تضمن بعض الحماية من الميليشيات المسلحة واللصوص المسلحين الذين دأبوا فيما مضى على مهاجمة القرى دون أن ينالوا أي عقاب.

## المرأة في الصومال قطعت شوطاً كبيراً بأسلوب مبتكر لاستعادة السلام والأمن في مجتمعاتها المحلية.

### اعتماد القرار

عقب الجلسة التي تمخضت عن صيغة «آريا» دار حوار على مدى يومين في مجلس الأمن أدى إلى اعتماد القرار رقم ١٢٢٥ بالإجماع. ويدعو هذا القرار إلى إشراك المرأة في جهود بناء السلام، ويعبر عن القلق بشأن الآثار المدمرة للصراعات على المرأة، ويحث على إجراء تدريبات متخصصة تراعي قضايا المرأة لكل العاملين في مجال حفظ السلام.

وتتسم اللغة المستخدمة في هذا القرار بأنها تبتعد عن تصوير المرأة على أنها ضحية مستضعفة من ضحايا الحرب لتعترف بدورها في تولي شؤون الأسرة والنجاة من ويلات الصراعات المسلحة، وتعترف بحاجتها المستمرة إلى الحماية. ويدعو القرار كل من لهم دور في تنفيذ اتفاقيات السلام إلى حماية حقوق النساء والفتيات في ظل القانون الدولي

عموماً، إلا أنه تجاهل التواحي الخاصة التي تتأثر المرأة من خلالها بالحرب؛ فأكدت المجموعة أن المرأة تعيش تجربة الحرب بصورة مختلفة، لأنها تنظم أسرتها ومجتمعها للتأقلم مع ظروف الحرب والنزوح. وجدير بالذكر أن شبكة العلاقات القائمة بين النساء تمثل عاملاً ضرورياً لدعم السلام؛ ومن هنا تشعر المرأة بقلق له ما يبرره حيال قضايا يعينها لن تطرح للمناقشة إذا اقتضت طاولات المفاوضات على الرجال.

كما شهد عام ٢٠٠٠ المراجعة الخمسية لبرنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام. ويشير الفصل الخاص بالمرأة والصراع المسلح في هذا البرنامج إشارة واضحة إلى أن السلام الدائم يتوقف على مشاركة المرأة في كل جوانب مبادرات السلام، ويؤكد مجدداً على أن القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان يطالبان بحماية المرأة وضمان حقوقها في أثناء الصراعات المسلحة، الأمر الذي يمثل تأكيداً مهماً على أن حقوق المرأة في صميم حقوق الإنسان كما يفهم من شتى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وفي أثناء الإعداد لعملية مراجعة برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين، احتفل مجلس الأمن باليوم العالمي للمرأة في مارس/آذار ٢٠٠٠ بإصدار بيان ذكر فيه أن السلام يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالمساواة بين الرجل والمرأة. وكان مجلس الأمن فيما سبق قد عقد العديد من «المناقشات حول محاور معينة» تناولت طائفة من الموضوعات مثل المدنيين في خضم الصراع المسلح، والأطفال وانتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت الأمم

المتحدة نفسها قد تلقت تقارير دورية من المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، وتوصلت إلى إثراء الفهم فيما يتعلق بوضع المرأة وحمايتها. وفي الوقت نفسه، كانت المناقشات تجري حول «تقرير إبراهيمي» عن عمليات الأمم المتحدة للسلام وتقرير غراسا مانشل حول متابعة تأثير الصراع المسلح على الأطفال والنساء.

وقد تعاونت مجموعة العمل الممثلة للمنظمات غير الحكومية تعاوناً وثيقاً مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمرأة (يونيفيم)، وبعثة الأمم المتحدة إلى ناميبيا (وهي عضو غير دائم في مجلس الأمن) وإدارة النهوض بأحوال المرأة لطرح حوار مفتوح حول المرأة والسلام والأمن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وكانت ناميبيا في وضع مثالي يؤهلها لاتخاذ هذه المبادرة حيث أنها هي التي ترأست جهود إعداد «إعلان ويندهوك» و«خطة ناميبيا» للعمل على إبراز قضايا المرأة في عمليات دعم السلام،

ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في أثناء عمليات الإرجاع للوطن وإعادة التوطين وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات، ويحث جميع الأطراف المشاركة في بناء السلام على دعم المبادرات النسائية لحل الصراعات وتسهيل مشاركة المرأة على كل مستويات التفاوض من أجل السلام.

ويثبت هذا القرار جدوى الجهود التي تقوم بها المرأة ويعززها، مثل جهود ماري باليكونجيري وهي مواطنة رواندية أسست «مستوصف الأمل»، وهو مستشفى ومركز للتدريب يدعم السلام والمصالحة في رواندا التي مزقتها الكراهية العرقية. فقد رأت ماري باليكونجيري أن الناجيات من مذابح الإبادة الجماعية يستغرقن وقتاً طويلاً ليبرأن من هول التجربة مما يجعلهن بحاجة إلى رعاية بدنية ونفسية، فاجتذبت مشروعاتها اهتماماً عالمياً، وامتدت «شبكة المرأة الرواندية» التي أنشأتها إلى منظمات نسائية أخرى في دولتين مجاورتين هما بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تمكنت من إيجاد أرضية مشتركة بينهما في وقت كان فيه الصراع لا يزال يعصف بالمنطقة. وترى باليكونجيري أن التحدي الحالي يتمثل في ترجمة القرار إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، فتقول «في رأيي أن تنفيذ هذا القرار يجب أن يتم على مستويين؛ فعلى المستوى المحلي يجب أن نعمل على تنظيم أنفسنا بصورة أفضل حتى نفهم تلك القرارات وننفذها ونتابعها بصورة أفضل؛ وعلى المستوى الإقليمي والدولي يجب أن نعمل على كسب التأييد وممارسة الضغط بشكل استراتيجي حتى يتسنى للحكومات والأمم المتحدة أن تنفذ هذا القرار. إنني أحلم بأن تتمكن السياسات في مجتمعنا من تشجيع تلك الاستراتيجيات».



تمخضت عن إنشاء جهاز للتشاور مع اللجان سيتم رفع توصياته والنتائج التي يخلص إليها إلى اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين المزمع عقده في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

أما مجموعة العمل الممثلة للمنظمات غير الحكومية فتحدث على عقد اجتماع آخر في إطار صيغة «أريا» للسماح لدعاة حقوق المرأة مرة أخرى بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن. وسوف تصدر المنظمات غير الحكومية تقريراً موازياً حول تنفيذ القرار رقم ١٢٢٥ في نفس هذا الوقت. وفي تلك الأثناء تواصل مجموعة العمل جهودها بالاشتراك مع شركائها المحليين لمتابعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولتزويد المنظمات المحلية بمستويات أرقى من المهارات اللازمة للدعوة إلى الحقوق. ومن المبادرات الأخرى التي ستقوم بها المنظمات غير الحكومية في مجال المتابعة إنشاء موقع على الإنترنت لاقتفاء أثر كل وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن، ومراجعة موقف قضايا المرأة في ظل انتداب الأمم المتحدة في كل من تيمور الشرقية وكوسوفا.

### الخلاصة

بينما تنهك الحكومات في التعامل مع القانون الدولي وبروتوكول الأمم المتحدة، تواصل المرأة في شتى أنحاء العالم نضالها من أجل الحفاظ على بيئة آمنة لمجتمعها وأطفالها في مواجهة الحروب؛ ففي أمريكا اللاتينية اجترأت الأمهات والزوجات والأخوات على سؤال الطغمان العسكرية الحاكمة عن أقرارهن «المختفين»، وفي مالي وليبيريا وحدث النساء صفوفهن للمطالبة بنزع السلاح، وفي الفلبين تتولى النساء إدارة مناطق محيطة بالقرى تعرف بمناطق السلم لحماية أطفالهن. لذلك فمن أجل هؤلاء النساء - وجميع النساء اللاتي يعشن في مناطق الصراعات - يجب أن نعمل على ألا يبقى قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ حبيس الأراج في مكاتب الأمم المتحدة، وأن يتم تنفيذه بصورة فعالة بتشجيع ومتابعة من جانب كل من يعملون لتعزيز السلام.

مها مونا وريتشل واطسون عضوان في لجنة المرأة للجان والأطفال اللاجئين في نيويورك.

عنوان اللجنة على الإنترنت:

[www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org)

كما شاركت آن بيرك في إعداد هذه المقالة.

عنوان البريد الإلكتروني:

[rachelw@womenscommission.org](mailto:rachelw@womenscommission.org)

يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ على الموقع التالي على الإنترنت:

[www.un.org/Docs/scres/2000/res1325e.pdf](http://www.un.org/Docs/scres/2000/res1325e.pdf)

[www.peacewomen.org](http://www.peacewomen.org) ١

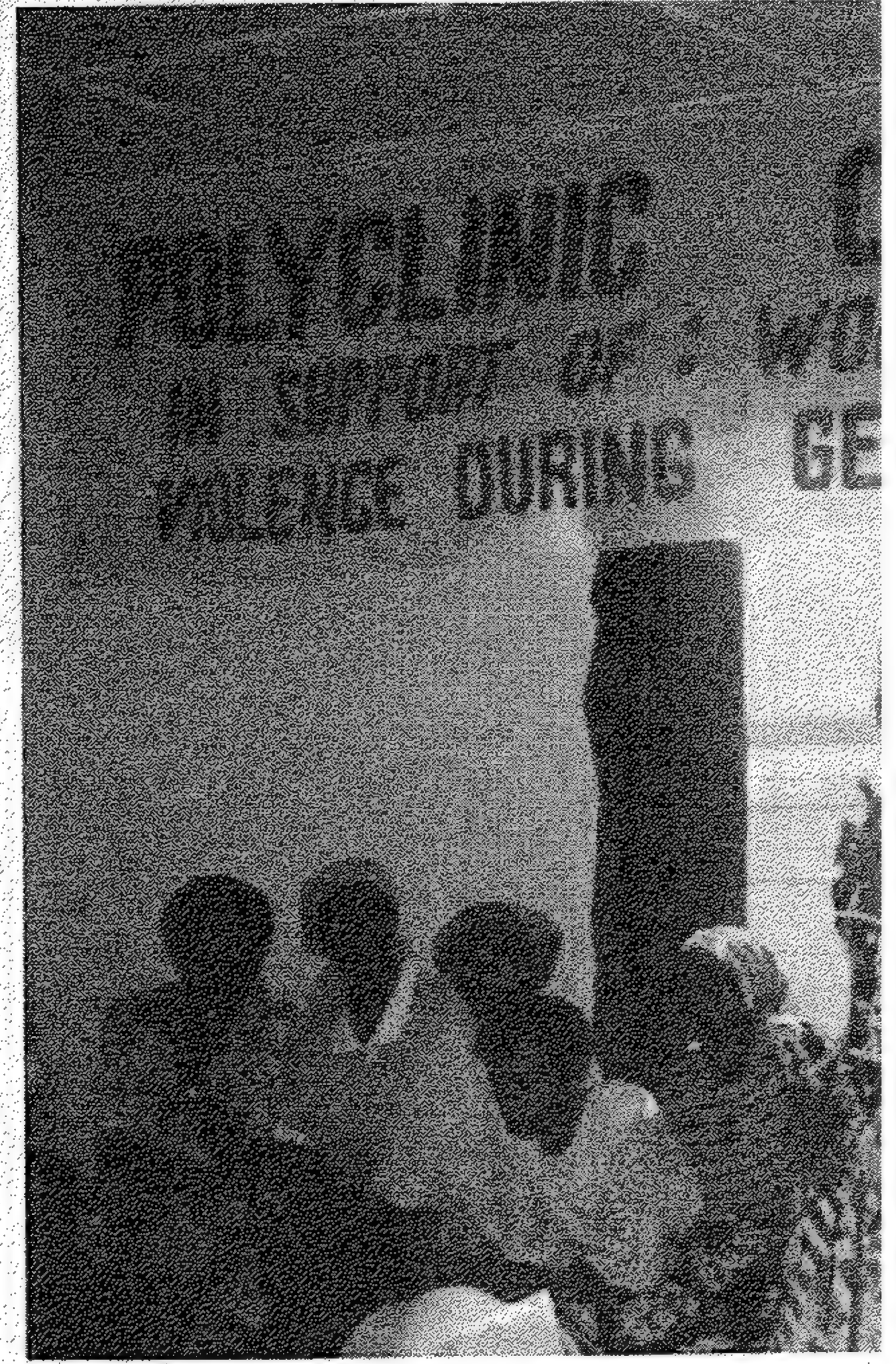
بمراجعة الدعم المقدم من الدول الأعضاء لتدريب قوات حفظ السلام ووحدات الشرطة المدنية تدريباً يأخذ قضايا المرأة بعين الاعتبار.

وقد أفادت بعض اللجان أن قوات الشرطة المدنية التي تشرف عليها الأمم المتحدة تقتصر إلى التدريب الجيد والرقابة الكافية؛ ففي كوسوفا والبوسنة شكت النساء من أن بعض ضباط الشرطة المدنية التي تدعمها الأمم المتحدة يستخدمون العاهرات ويمارسون الإيذاء الجنسي تجاه النساء من العامة اللاتي يفترض أنهم يقومون بحمايتهن. ومن هنا يتبين أن تدريب ضباط الشرطة بشأن قضايا المرأة مثل العنف الجنسي أمر له أهمية بالغة، فلا بد من فرض ضوابط السلوك بمنتهى الصرامة، وليس بمجرد فصل الضباط المخالفين، كما يجب مساءلة العاملين بالأمم المتحدة القائمين على شؤون الحماية عما يصدر منهم من تجاوزات.

وإذا انتقلنا إلى الجانب الإيجابي من هذا الموضوع نجد أنه بعد شهر من صدور هذا القرار بدأت عملية المناشدة السنوية المعروفة «بعملية المناشدة الموحدة» التي تتولاها الأمم المتحدة؛ وكان محورها هذه المرة هو «المرأة والحرب» لدعوة كل برامج المعونات الإنسانية التي تتلقى تمويلاً من هذه المناشدة أن تأخذ في الاعتبار بهذا المحور، وأن تضمن مشاركة المرأة وحمايتها في أثناء الصراع وبعده. وفي هذا السياق يجب على وكالات الأمم المتحدة عند قيامها بتنفيذ البرامج المتعلقة بتسريح المقاتلين أن تراعي القضايا والاحتياجات النوعية الخاصة بالنساء والأطفال الذين تعرضوا للاختطاف والإذلال من جانب القوات العسكرية.

وقد ثبت أن تحسين الحماية وزيادة المشاركة يؤدي إلى خفض درجة تعرض اللجان للأخطار ويمكنهن من المشاركة بصورة فعالة في إعادة البناء بعد انتهاء الحرب. ولكن على الرغم من انتشار السياسات والمبادئ العامة والبرامج الموجهة لقطاعات معينة فما زالت هناك هوة واسعة بين ما نعرفه عن تحسين أوضاع الحماية والواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة في ظروف اللجوء. ويؤكد قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ على المبادئ العامة والسياسات التي تنص على إلزام العاملين بالأمم المتحدة بإشراك النساء في أجهزة اتخاذ القرار في مخيمات اللاجئين، حيث أن مشاركتهن تضمن تحسين إجراءات الحماية وتحقيق العدالة في توزيع الأغذية ودعم خدمات الصحة الإنجابية الحيوية.

وتعمل مجموعة العمل الممثلة للمنظمات غير الحكومية على ضمان توصيل أصوات اللجان مباشرة إلى أجهزة متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥. كما تقوم لجنة المرأة للجان وأطفالهن في الوقت الراهن بإجراء بحوث ميدانية في إطار مراجعة المبادئ العامة لحماية اللجان التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد شاركت اللجنة في سلسلة من المحاورات الإقليمية مع عدد من اللجان



### التحديات التي تعترض تنفيذ القرار

لعل هذه التحديات هي العقبة الكأداء أمام قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥، فعلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها، وما يتم تحت رعايتها من عمليات حفظ السلام وجهود منظمات المعونة وبعثات مجلس الأمن، أن تواجه التحدي المتمثل في الوفاء بالتعهدات وترجمة النوايا الحسنة إلى تحسن ملموس في أوضاع النساء اللاتي لحق بهن الضرر من جراء الحروب. وما زال هناك شوط كبير لا بد من قطعه في عدة مجالات أساسية، مثل التدريب على بعثات حفظ السلام والاتجاه نحو إعداد برامج المعونات الإنسانية التي تراعي قضايا المرأة واحتياجاتها.

وليس أمام مجلس الأمن برنامج زمني محدد لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك القرار، فكما هي الحال بالنسبة للعديد من القرارات ذات الطبيعة المماثلة نجد أن اللغة المستخدمة في القرار رقم ١٢٢٥ لغة مبهمة وغير حاسمة (تستخدم كلمات مثل «يشجع» و«يطلب» و«يدعو»)، الأمر الذي يشير إلى أن مجلس الأمن ما زال عليه أن يبذل جهداً كبيراً حتى يضمن أن يندرج هذا القرار بحق في كل جوانب ثقافة الأمم المتحدة الإجرائية.

وتمثل المرأة حالياً ما لا يزيد عن ٤٪ من تعداد الشرطة العسكرية والمدنية، وليست هناك أي نساء في الطاقم الحالي من الممثلين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة، وعددهم اثنان وستون. ويطالب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢٥ الأمين العام بأن يقدم للمجلس تقريراً عن «تيسير قيام المرأة بدور» في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك تعيين المؤهلات من النساء للمناصب الرفيعة في الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام ودعم السلام، كما يطالب القرار



# إعادة تعريف دور المرأة في رواندا في مرحلة ما بعد مذابح الإبادة

بقلم ديانا كويك

مزقت مذابح الإبادة التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤ أركان البلاد، وأطلقت العنان للعنف والكراهية وأعمال القتل التي راح ضحيتها أكثر من نصف مليون شخص.

وكان لتقارير منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام العالمية دور في التعريف بمدى الألم الذي تعاني منه النساء والفتيات الروانديات لوقوعهن فريسة للعنف الموجه ضد المرأة<sup>١</sup>.

وتفيد التقديرات أنه بعد مرور عامين على مذابح الإبادة بلغت نسبة الإناث ٥٤٪ من السكان، ونسبة الأسر التي تعولها النساء ٣٤٪ (منها ٦٠٪ تعولها أرامل). وليس هناك أي توثيق يذكر للدور الذي تقوم به النساء والفتيات لإعادة تعريف دور المرأة للمشاركة جنباً إلى جنب مع الرجل في إعادة بناء المجتمع الرواندي. والحق أن شجاعتهم الفائقة تقف وراء بزوغ الأمل من جديد بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا؛ فمن خلال الآلاف من الجمعيات الشعبية التي ترتبط معاً عن طريق شبكات ممتدة في كل أنحاء البلاد<sup>٢</sup>، بدأت المرأة في إعادة بناء حياتها، بإعادة بناء بيئتها من جديد وبناء مراكز للتأهيل من المذابح والتأهيلات من الاغتصاب، وفي تعلم القراءة والكتابة، وفي العودة إلى المدرسة واكتساب مهارات جديدة والمشاركة في الحياة السياسية وتشكيل المشروعات التجارية المحلية. وهذه الجهود تدعمها «وزارة شؤون

الغيدى، ١٤ عاماً، وشقيقه ميونيغابا، ٨ أعوام، عادا إلى حضن أمهما، والنائم شمل الأسرة من جديد بعد فراق دام أكثر من ستة أشهر

المرأة ودورها في التنمية»، حيث يقوم ممثلون عن الوزارة في كل مقاطعة أو نجع بالعمل مع مسؤولي الحكم المحلي لرفع مستوى الوعي بقضايا المرأة؛ كما تعمل الوزارة أيضاً على دعم المنظمات النسائية الشعبية، التي أنشئ منها ١٥٤٠٠ منظمة منذ عام ١٩٩٤<sup>٣</sup>.

وقد نهض المجتمع الدولي بدور أساسي في تقديم الدعم إلى المرأة والمنظمات النسائية؛ ومن بين المبادرات التي تمت في هذا الصدد

إنشاء صندوق الائتمان النسائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج المرأة في التنمية التابع لوكالة التنمية الدولية الأمريكية، و«مبادرة المرأة الرواندية» التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين؛ وتهدف هذه المبادرة، التي بدأتها المفوضية السامية السيدة أوغاتا أثناء العودة الجماعية للاجئين عام ١٩٩٦، إلى دعم «تمكين المرأة» في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتناظر أهدافها أهداف «مبادرة المرأة البوسنية». وقد انطلقت هذه المبادرة عبر أنحاء رواندا بالاشتراك مع المنظمات النسائية ووزارة شؤون المرأة للعمل



بقدر أكبر فيما يتصل بنطاق صلاحيات مفوضية شؤون اللاجئين، ولا بد من توجيه مزيد من الجهود نحو الاحتياجات الفنية والاحتياجات المتعلقة بالموارد على وجه التحديد.

■ وجدت لجنة المرأة للاجئين وأطفال اللاجئين أنه على الرغم من أن تحليل قضايا المرأة يتم بصورة ضمنية في المشروعات النسائية فإنه لا يتم التعبير عنه بصورة صريحة في سياق عمليات التخطيط ورفع التقارير والتقييم.

ديانا كويك هي مدير شعبة الاتصال بلجنة المرأة للاجئين وأطفال اللاجئين، وموقع اللجنة على الإنترنت هو: [www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org) البريد الإلكتروني: [diana@womenscommission.org](mailto:diana@womenscommission.org)

هذه المقالة مقتطفة من مقالة أخرى لإيرين بينز بعنوان «لن تستطيع الرقص إن تكن تستطيع الوقوف على قدميك: مراجعة وضع مبادرة المرأة الرواندية وتعهد مفوضية شؤون اللاجئين بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجتمعات ما بعد الصراع»، الصادرة عن لجنة المرأة للاجئين وأطفال اللاجئين في أبريل/نيسان ٢٠٠١. ويمكن الحصول على النص الكامل للمقالة من العنوان التالي: [www.theirc.org/wcrwc/reports/reports.html](http://www.theirc.org/wcrwc/reports/reports.html)

وذلك بالإضافة إلى تقرير «إعادة بناء رواندا: صراع لا يقدر عليه الرجال وحدهم»، الصادر عن لجنة المرأة في يونيو/حزيران ٢٠٠٠.

١. ساعدت الأدلة الواردة في هذه التقارير على إنجاح الضغوط المبذولة لإقناع المحكمة الدولية لجرائم الحرب في رواندا باعتبار الاغتصاب جريمة من جرائم الحرب.

٢. انظر

Catherine Newbury & Hannah Baldwin Aftermath: Women's Organisations in Postconflict Rwanda, Center for Development Information and Evaluation, USAID, Working Paper No 304, July 2000, p2.

٣. نفس المصدر السابق.

٤. أنشئت «مبادرة المرأة البوسنية» عام ١٩٩٦، بمساهمة أولوية من الولايات المتحدة، قدرها خمسة مليون دولار، بهدف إتاحة الفرصة للنساء في البوسنة والهرسك للمشاركة الكاملة في النهوض بالأحوال الاقتصادية لبلادهن.

لصالح المرأة الرواندية. ولعل التأثير التتموي لهذه الجهود لم يحظ بما يستحقه من تقدير حتى الآن.

■ مما يعزز جهود مفوضية شؤون اللاجئين في مرحلة ما بعد الصراع وجود تنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في رواندا.

■ يجب دعم صياغة ونشر أهداف مبادرة المرأة الرواندية ونتائجها، حيث أن خطوط المسؤولية عن تنفيذ أهداف المبادرة ومتابعتها ورفع التقارير بشأن آثارها تتسم بالضعف بصفة عامة، ولذلك لن يتسنى جعل قضايا المرأة محوراً رئيسياً للاهتمام، ما لم يكن هناك قدر أكبر من التنسيق والتعاون بين العاملين الميدانيين التابعين لمفوضية شؤون اللاجئين ورئاسة المفوضية.

■ تتيح مبادرات المرأة في مرحلة ما بعد الصراع الفرصة لمفوضية شؤون اللاجئين للوفاء بالتزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين قدراتها في مجال الحماية وإعادة إدماج السكان في نسيج الحياة الاجتماعية عن طريق إشراك الأهالي من النساء والرجال والفتيات والفتيات.

■ لكي يتسنى تدعيم أواصر الصلة بين المبادرات النسائية وإدراج قضايا المرأة بين أولويات المجتمع في مرحلة ما بعد الصراع لا بد من توضيح أهداف مبادرات المرأة ومقاصدها

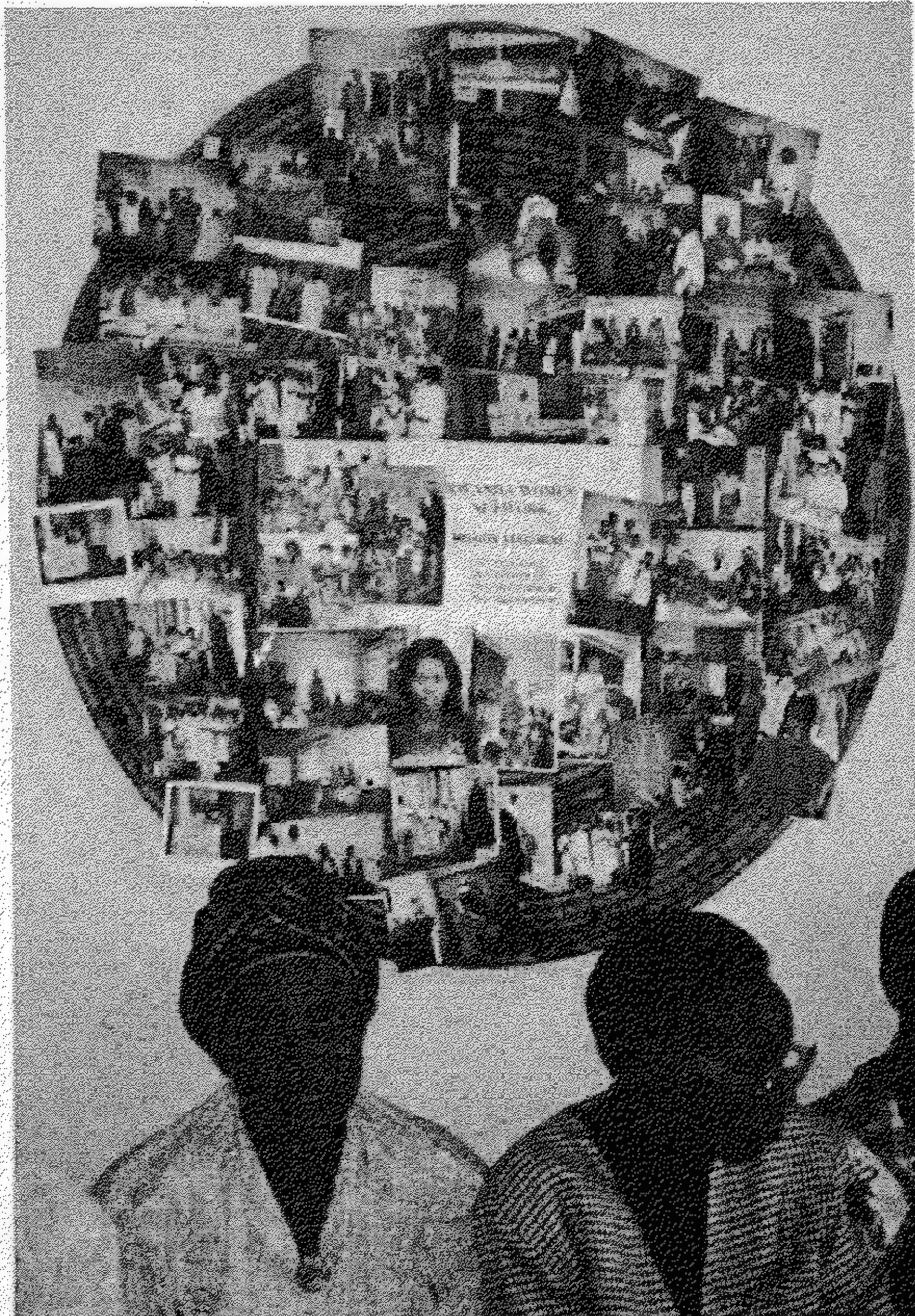
على دعم المشروعات «الموجهة لتلبية احتياجات المرأة» في مجال محو الأمية والتعليم وتوليد الدخل والتدريب على المهارات؛ كما قدمت الدعم للمراكز النفسية وساعدت على إعادة بناء المراكز النسائية ودور رعاية المرأة. كما كان لهذه المبادرة محور اهتمام آخر بعيد المدى يميل إلى الجانب الاستراتيجي أكثر من سائر الأهداف السابقة، وهو العمل على التوعية بقضايا المرأة من خلال الحملات الإعلامية وورشات العمل والمؤتمرات ومساندة جهود بناء القدرات التي تقوم بها وزارة شؤون المرأة والمنظمات النسائية.

ويشير تقرير صدر مؤخراً عن «لجنة المرأة للاجئين وأطفال اللاجئين» إلى أوجه القوة والضعف في مبادرة المرأة الرواندية ويستخلص الدروس المستفادة من المبادرات النسائية الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع. ومن النتائج الأساسية التي يخلص إليها هذا التقرير ما يلي:

■ بفضل ما تتمتع به مفوضية شؤون اللاجئين من قدرة متميزة على الاستجابة لحالات الطوارئ، فإنها تعد من أكثر وكالات الأمم المتحدة استعداداً لتعبئة الموارد على وجه السرعة على مستوى البلاد. ويمكن للمبادرات النسائية أن تعزز من مهام الحماية والمعونة التي تقوم بها المفوضية عن طريق توثيق علاقاتها مع المجتمعات العائدة (حيث بينت التجربة أن المرأة أكثر استعداداً من الرجل للاشتراك في الأنشطة التي تجمع بين الأعراق المختلفة). ودعم مشاركة المرأة في المؤسسات السياسية وعملية السلام، ودعم الجهود النسائية التي تعود بفائدة مباشرة على الأسرة والمجتمع.

■ لم يحظ دور مبادرة المرأة الرواندية ونطاقها بالاعتراف والتقدير الكامل حتى الآن من جانب كبار المسؤولين بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلم تحظ المبادرة بأولوية على المستوى الرئاسي الذي يتم عنده اتخاذ القرارات الخاصة باعتماد الموارد. وعلى الرغم من الآمال العريضة المعلقة على مبادرة المرأة الرواندية لم يتجاوز تمويلها في نهاية عام ١٩٩٧ نسبة ١٠٪ من القدر المطلوب، ومن هنا كان لا بد من مراجعة المفهوم الأصلي الذي قامت عليه المبادرة، مما أدى إلى قصر نطاقها وتأثيرها على المناطق الريفية على نحو ضارم.

■ مع انتقال رواندا من حالة الطوارئ إلى صياغة الأهداف التنموية طويلة الأجل، سعت مبادرة المرأة الرواندية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمرأة وبناء قدرات الوزارات والاتحادات الحكومية التي تعمل



شبكة النساء الروانديات



# مشكلات أم مشاركة؟ التعاون مع المرأة لإعادة بناء البلقان

بقلم: ريتشل ويرهام وديانا كويك

## لماذا تعاملت مبادرات إعادة البناء فيما بعد الحرب مع المرأة باعتبارها متلقياً سلبياً للمعونات، وليس باعتبارها شريكاً فاعلاً؟

### شهدت

كوسوفا توجيه قدر هائل من الموارد إليها مع تولي «الإدارة الانتقالية» التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا «و«ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا» عملية إعادة البناء فيها. فكيف يمكن للمنظمات غير الحكومية ومجتمع المؤسسات المانحة أن تتفهم كيفية العمل مع النساء المحليات ومنظماتهن النسائية، وتسهل إشراكهن في هياكل صناعة القرار؟

تكمّن هذه الأسئلة في صميم عملية لمراجعة أوضاع المرأة بتكليف من لجنة المرأة للاجئات والأطفال اللاجئين وصندوق الإجراءات العاجلة؛ وقد بدأت هذه العملية في أثناء «مؤتمر بكين + ٥» الذي عقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ للنظر في مدى تشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية للمرأة في كل من المحافل والمنظمات المدنية «غير الرسمية» وعلى مستويات السلطة الرسمية.

وتختص الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في

كوسوفا بالإشراف على تطور المؤسسات الديمقراطية التي تدير نفسها بنفسها، وهنا أشارت عملية المراجعة إلى أنه لم تكن تُعَيَّن أي امرأة في مناصب مهمة من المنوط بها اتخاذ القرار في تلك المؤسسات الناشئة، إذ تميل الإدارة إلى العمل مع مجموعة مختارة من سماسرة السلطة من الرجال، ومن ثم فقد أضعفت سلطة زعماء المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية المحلية وقطاعات عريضة من المجتمع المحلي. وجدير بالذكر أن تقديم التمويل لكوسوفا يتم من خلال منظمات جامعة منتقاة، الأمر الذي يعطل نمو المنظمات النسائية الشعبية المحلية. وقد أدت ثقافة العمل السائدة في الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا (التي تتسم بازدواج الجهود، وسرعة تغيير العاملين بأجهزتها الدولية، وعدم كفاية التخطيط، والاعتماد المفرط على «الخبراء» الدوليين، وغياب الشفافية) إلى الحيلولة دون بناء الثقة وعلاقات العمل الطيبة مع أبناء كوسوفا.

كما خلصت عملية المراجعة أيضاً إلى تحديد النقاط التالية:

- على الرغم من توعية المختصين في مجال الرعاية الصحية بشأن العنف الجنسي والعنف الموجه ضد المرأة بسبب

حميدة الجي، وهي لاجئة يوسنية مسلمة في السابعة والسعين من العمر، تقول لبريجيت من منظمة «نساء من أجل السلام»: «كم أريد أن أعود لأتشفق رائحة الأرض التي حرقوا فيها مزرعتي».

- جنسها، فإن الاهتمام تركّز على مستشفيات المدن على حساب احتياجات الرعاية الصحية الأولية للمرأة في المناطق الريفية.
- ركزت الإدارة الانتقالية في مجال التعليم على إعادة بناء المدارس التي تعرضت للتدمير، ولكنها لم تكن تعطي أي أولوية لانتظام الفتيات في الدراسة. ونظراً للأوضاع الاقتصادية التي سادت بعد الحرب ارتفعت نسبة تسرب الفتيات من المدارس دون أن تتم معالجة هذه المشكلة.
- أدى التأخر في إقامة نظام قانوني فعال إلى استمرار سرعان بعض القوانين القائمة بالفعل، أو السماح للقانون القائم على العرف بأن تكون له الأسبقية على القانون المشرع.
- تقتصر البرامج التدريبية النسائية على الأنشطة النمطية المعهودة للمرأة مثل تصفيف الشعر والحياكة، بدلاً من الاهتمام بتدريب المرأة على مهارات أوسع من ذلك كما تدعو المنظمات النسائية المحلية غير الحكومية.
- ارتفعت معدلات الدعارة بسبب الوجود الدولي في المنطقة، وعلى الرغم من وجود قوانين لضبط هذه الظاهرة، فما زالت التجارة بالأعضاء مستمرة، مع إلقاء القبض على محترفات الدعارة في بعض الأحيان.

وقد تمخضت عملية المراجعة عن مجموعة كبيرة من التوصيات تدعو إلى ما يلي:

- قيام المنظمات الدولية بضمان مزيد من التوازن بين الجنسين على نحو





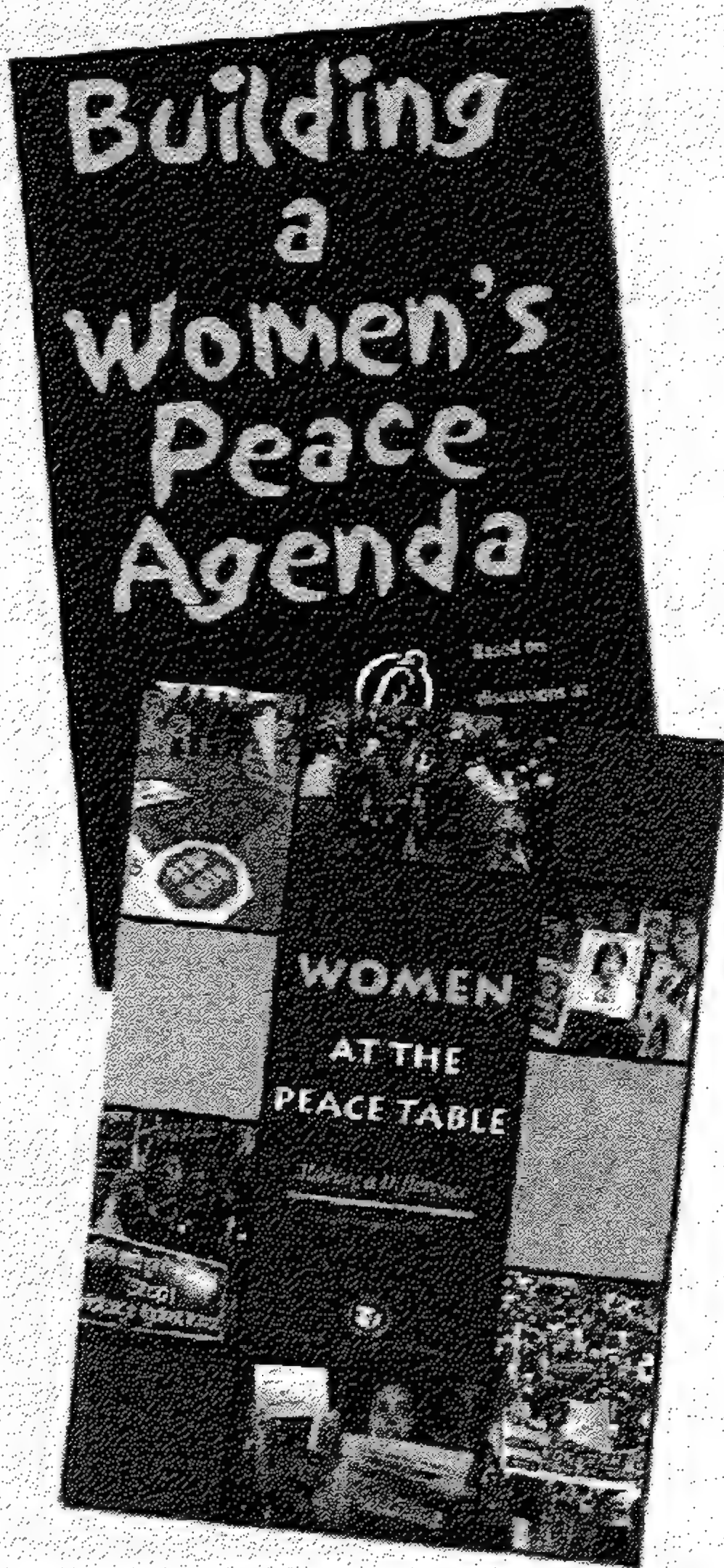
تستند هذه المقالة إلى معلومات مستقاة من تقرير Gender audit of reconstruction programmes in South Eastern Europe (مراجعة أوضاع المرأة في إطار برامج إعادة البناء في جنوب أوروبا الشرقية) بقلم كريس كورين، الصادر عن صندوق الإجراءات العاجلة ولجنة المرأة للاجئين والأطفال اللاجئين في يونيو/حزيران ٢٠٠٠. ويمكن الحصول على هذا التقرير من العنوان التالي على الإنترنت: [www.theirc.org/wcrwc/reports/reports.html](http://www.theirc.org/wcrwc/reports/reports.html)

انظر أيضاً التقرير المعنون 'Getting it right'. الصادر عن منظمة كفيثا نيل كفيثا، وهي منظمة تمويل سويدية تناصر المنظمات النسائية، ويمكن الحصول عليه من الموقع التالي

## لم تدرك الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا أن أقوى الشركاء وأكثرهم خبرة... كثيراً ما يكونون هم الناشطات المحليات.

على الإنترنت: [www.iktk.se/english/index.html](http://www.iktk.se/english/index.html)

١ توجد نسخة بالإنجليزية من تقريرين بعنوان «لا يوجد مامن» حول تقييم العنف ضد المرأة، والمرأة العاملة، حول تقييم أوضاع المرأة والاقتصاد، أصدرهما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمرأة في أبريل/نيسان ٢٠٠١، ولكن لم ينشر أي منهما حتى الآن باللغة الألبانية أو الصربية بسبب قيود الميزانية.



**Women at the Peace Table**  
UNIFEM. 2000. 58pp. ISBN 0 9679502 0 1.  
مجاناً. الأعداد المتوفرة محدودة.  
الاتصال: UNIFEM at 304 East 45th Street, 15th Floor, New York, NY 10017, USA.  
وأيضاً من خلال الموقع [www.undp.org/unifem/resour.htm](http://www.undp.org/unifem/resour.htm)

انظر أيضاً

**Building a Women's Peace Agenda**,  
الذي يستند إلى المناقشات التي جرت في مايو/أيار ١٩٩٩  
Hague Appeal for Peace  
Conference. 2001. 74pp.  
الاتصال: Hague Appeal for Peace,  
c/o IWTC, 777 UN Plaza, New York, NY 10017, USA. Tel: +1 212 687 2623.  
Email: [hap@haguepeace.org](mailto:hap@haguepeace.org).

الأمن قد زار كوسوفا في مايو/أيار ٢٠٠١، وأعرب مقدماً عن رغبته في الالتقاء بالمنظمات النسائية المحلية، إلا أنه لم يتم ترتيب أي لقاءات في هذا الصدد، ولكن في اللحظة الأخيرة دعيت مجموعة مختارة من النسوة المحليات للقاء الوفد وأخطرن باللقاء قبل أقل من ٤٨ ساعة فقط من الموعد المقرر. وعلى الرغم من أن الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا ما فتئت تعلن عن التزامها بالعمل على إقامة مجتمع متعدد الأعراق يسوده

بالتسامح والأمن في كوسوفا، فإنها لم تعترف بأن أقوى الشركاء وأكثرهم خبرة وفأهيلاً لتحقيق هذا المطمح هم في أغلب الأحوال الناشطات المحليات من دعاة حقوق المرأة.

أما وكالات الأمم المتحدة الأخرى فتتمتع بسجل أفضل في التعامل مع النساء في كوسوفا؛ فقد أنشأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمرأة عدداً من المحافل التي تسمح للنساء المحليات والجهات الدولية بتبادل وجهات النظر والخبرات، فتجح بذلك في كسب ثقة هؤلاء النساء، وأصدر عدداً من التقارير البحثية باللغة القوية،<sup>١</sup> وأجرى برنامجاً تدريبياً على المهارات القيادية للمرأة في مجال الحكم المحلي. أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد أبرزت احتياجات المرأة من خلال مبادرة المرأة الكوسوفية التي قامت بتمويلها الحكومة الأمريكية؛ واضطلعت منظمات غير حكومية بتنفيذ معظم أنشطة هذه المبادرة التي طورت شيئاً فشيئاً طرقاً لتقييم التفاعل بين النساء المحليات ووضع آراءهن موضع الاعتبار؛ ولكن تمويل هذا المشروع كاد أن ينفد بكل أسف، وربما لن يجدد ثانية، ولذلك تخطط مفوضية شؤون اللاجئين لإجراء تقييم للمشروع في أواخر عام ٢٠٠١.

إن التقدم الذي حققته الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا في تعزيز مساواة المرأة بالرجل كان محدوداً بسبب طريقة تخطيط تلك البعثة ورصد الميزانيات الأولية لها. وإذا كانت إدارات بعينها وأفراد بعينهم من العاملين بها قد حاولوا حث الإدارة على التعامل مع قضايا المرأة، فإنهم لم يتمكنوا عموماً من التغلب على القيود المتمثلة في عدم اعتماد الموارد اللازمة أصلاً لهذا الغرض، وفي عدم إشراك المرأة في خطط الإدارة. وهكذا يتبين أن الدرس الأساسي المستفاد من تجربة كوسوفا هو ضرورة إدراج قضايا المرأة منذ البداية في الخطط والموازنات الخاصة بأي برنامج لإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع.

ريتشل ويرهام مستشار مستقل، البريد الإلكتروني: [rachelwareham@hotmail.com](mailto:rachelwareham@hotmail.com)  
ديانا كويك مدير شعبة الاتصالات بلجنة المرأة للاجئين والأطفال اللاجئين. عنوان اللجنة على الإنترنت: [www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org)  
عنوان البريد الإلكتروني: [diana@womenscommission.org](mailto:diana@womenscommission.org)

مقبول في ترتيبات تعيين العاملين بهذه المنظمات، ويفرض قواعد خاصة بسلك العاملين.

■ توفير الوثائق باللغتين الألبانية والصربية، مع تطوير خدمات الترجمة (بدلاً من عقد الاجتماعات التي تقتصر على اللغة الإنجليزية فلا يستطيع إلا عدد محدود من النساء المشاركة فيها).

■ تدريب النساء الحاصلات على قسط من التعليم دون مستوى التعليم الرسمي، وتشجيع تطبيق نظم ساعات العمل المرنة لضمان مشاركتهن في المجالات الاقتصادية.

■ توجيه قدر أكبر من التمويل للمشروعات المخصصة للمرأة. وإذا كانت هذه المشروعات تبدو ساذجة و«يعيبها» أنها لا تمتص إلا قدرًا محدوداً من تمويل الجهات المانحة، فمن الممكن أن يكون لها تأثير سياسي عظيم في تدعيم السلم والاستقرار.

ما الذي تغير منذ صدور تقرير عملية المراجعة؟

استجابة للضغوط المحلية والدولية بدأت الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا في تناول قضايا العنف ضد المرأة والاتجار بالبغاء، إلا أن التقدم نحو تحقيق مزيد من الشفافية وإشراك الجهات المحلية كان متفاوتاً، إذ إنه كان مدفوعاً بحماس عدد من الأفراد العاملين بالإدارة، وليس قائماً على مبادئ توجيهية رسمية خاصة برسم سياساتها. فحتى الآن لم تضع الإدارة ضمن برنامجها مبدأ الاستماع إلى صوت النساء من أهالي كوسوفا وإشراكهن في عملية اتخاذ القرار.

ليس هناك سوى عدد محدود للغاية من الاستشاريين المحليين ذوي الخبرة في قضايا العنف الذي تتعرض له المرأة في كوسوفا، وليس من بينهم من يتمتع بالمؤهلات المهنية في مجال الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بالاغتصاب. ويلاحظ أن الخدمات التي تقدمها بعض المؤسسات مثل مركز حماية المرأة والطفل ومركز رعاية المرأة ليست في متناول كثير من النساء بسبب تواجدها في عدد محدود من المناطق. ومنذ عهد قريب تم اتخاذ قرار بتخفيض عدد العاملين في قطاع الصحة العام، ومن بينهم «ممرضات الخدمة الاجتماعية» اللاتي يجري تدريبهن في إطار مشروع لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مما سيكون له آثار سلبية خطيرة لأن هؤلاء النساء كن يقدمن النصيح والإرشاد والمساعدة، ويتدخلن على نحو فعال فيما لا يخص من حالات العنف الأسري وزنا المحارم واغتصاب الأصدقاء وحالات العنف المحتملة ضد الأطفال والرضع.

ومن بين الإدارات الحالية في الهيكل الإداري الجديد الذي تشرف عليه الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كوسوفا لا يوجد سوى إدارتين تشارك المرأة في رئاستهما؛ وما زالت المنظمات الدولية من ناحيتها تستبعد المرأة؛ فلا غرو أن تشكو النساء من أهالي كوسوفا من أن الإدارة الانتقالية والمنظمات الدولية الأخرى تحجم عن «الاستماع إلى الحقيقة»، وتسارع بوصفهن بأنهن مشاكسات إذا ما جهرن بالشكوى في أثناء الاجتماعات. وكان وفد من مجلس



# البوسنة والهرسك:

## لا مستقبل بدون المصالحة

بقلم: والبورغا إنغلبريخت

يمثل توقيع اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ نهاية الصراع الذي دام على مدى ثلاث سنوات ونصف السنة، وأدى إلى فرار ١,٢ مليون لاجئ إلى الخارج وإلى تشريد ١,١ مليون آخرين في شتى أنحاء البوسنة والهرسك.

البوسني (وهو جزء لا يتجزأ من اتفاق السلام)، وغيرهما من الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة. ولا شك أن تعدد الجهات التشريعية وعدم وجود إرادة سياسية سيعرقل بشدة جهود الإصلاح القانوني التي يقوم بها المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، لا ينتظر أن يكون هناك إطار كاف وفعال لرد الممتلكات لأصحابها بدون سلطة فرض القوانين الممنوحة للممثل السامي.

وقد حدث بعض التقدم على صعيد التنفيذ الإجمالي لاتفاق السلام، إذ يؤكد محالو عملية السلام في البوسنة أن البوسنة قد تغيرت «على مدى العامين الماضيين بدرجة جعلتها تختلف كل الاختلاف عما كانت عليه من قبل». ولكن هذا «النجاح» يرجع إلى الضغوط التي يبذلها المجتمع الدولي أكثر من استعداد السلطات المحلية للامتثال لنصوص اتفاق السلام. وفي هذا السياق القائم بتزايد أهمية دعم تدابير المصالحة التي تشمل كل المستويات والفئات في المجتمع.

### العودة والمصالحة أمران مختلفان

يشير المجتمع الدولي دائماً إلى العودة والمصالحة معاً، ولكن إذا كان المفهومان مترابطين، فهناك فرق واضح في المعنى بينهما، فالمبادرات السياسية والقانونية والإنسانية للعودة مطلوبة لخلق قاعدة سليمة لبناء المجتمع

وقد وضع اتفاق السلام بنية للدولة تكاد تكون جديدة تماماً، تتضمن قلة قليلة جداً من المؤسسات التي كانت موجودة من قبل. فقد كان لزاماً على المجتمع الدولي أن يعمل من خلال هياكل محلية منشأة حديثاً وتوزيع جديد معقد للسلطة والصلاحيات، تقوم مفوضية شؤون اللاجئين في إطاره بالاتصال بأربع عشرة جهة تشريعية على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانات والكانتونات في اتحاد البوسنة والهرسك. وعلى مستوى الدولة نجد أن لكل وزير نائبين، ولا بد من أن يتفق ثلاثتهم في الآراء حتى يجوز إصدار أي قرار جديد، أما المؤسسات على مستوى الكيانات والكانتونات فما زالت متأثرة بالأيديولوجية السائدة بخصوص الفصل العرقي والسياسات الحزبية التي تعرقل سير وظائف مؤسسات الدولة.

وهناك عدد من القوانين القائمة حالياً فيما يتعلق بعودة اللاجئين والنازحين الداخليين لا تتوافق مع الملحق السابع من اتفاق السلام (الذي ينص ضمن عدة أمور أخرى على الحق في العودة ورد الممتلكات أو التعويض عنها)، والدستور

**لقد** تمخض اتفاق السلام عن إيجاد إطار شامل لإعادة بناء الدولة ووضع حد للتطهير العرقي. وبعد مرور خمس سنوات ما زال هناك - حسب تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين - حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ بوسني بحاجة إلى حل دائم، إلى جانب ٥١٨٢٥٢ آخرين مسجلين على أنهم نازحون. ولم تتغير الخريطة العرقية التي نجمت عن الصراع تغيراً ملموساً حيث ظلت البوسنة في واقع الحال مقسمة على امتداد خطوط عرقية.

وتبقى العودة والمصالحة قضيتين مشحونتين بالدلالات السياسية في قلب الأسباب الكامنة وراء اندلاع الصراع وحله، حيث نجد أن أي مبادرات للعودة أو المصالحة يقوم بها المجتمع الدولي من أجل تحقيق هدفه السياسي المتمثل في إنهاء التطهير العرقي تتناقض مع غايات السياسيين المحليين، وهي الإبقاء على مناطق نقية عرقياً يمكنهم فيها الاحتفاظ بالسيطرة السياسية والاقتصادية. وهكذا يقف كل من هذين الهدفين السياسيين حجر عثرة في طريق الآخر.



بعد أن مزقته الحرب، ومن المهم أيضاً أن ندرك ضرورة الرعاية النفسية لمن عاشوا سنوات الصراع. أي أن العودة يجب أن تصاحبها جهود تكميلية من العناية النفسية لتجاوز آثار الأزمة حتى تصبح عملية مستدامة، وقد كشفت لنا البوسنة عن أن مسألة المصالحة في ظروف ما بعد الصراع مسألة بالغة التعقيد تستهلك قدراً كبيراً من الوقت.

ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل من المصالحة. الأولى تسعى إلى مساعدة اللاجئين والنازحين الداخليين على تجديد علاقاتهم بجيرانهم القدامى والمجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، والثانية تسهل العودة والتعايش السلمي بين «الأعداء» السابقين. أما المرحلة الأخيرة فينبغي أن تتضمن تدابير تساهم في تحقيق المصالحة بين أطراف المجتمع. وهو ما يمثل نموذجاً طيباً يمكن تطبيقه في ظروف ما بعد الصراع في أماكن أخرى مرت بتجارب مشابهة لتجربة البوسنة.

ويتناول هذا المقال بعض التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي، والتدابير التي اتخذت على مستوى القاعدة الشعبية العريضة خلال هذه المراحل المختلفة، مع التركيز بصفة خاصة على أنشطة الشباب وجهود اللجنة الناشئة المعروفة بلجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

### المرحلة الأولى: تدابير بناء الثقة

من المعوقات الأساسية التي وجد المجتمع الدولي أنها تعرقل العودة مسألة تعرض العائدين للترهيب وعدم تمتعهم بحرية الحركة. فنظراً لوجود ثلاثة أنظمة مختلفة للوحات أرقام السيارات يسهل على الشرطة والقوميين استهداف المسافرين في انتقالهم فيما بين الكيانات العرقية المختلفة. ولذلك شرعت مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية في وضع سلسلة من تدابير بناء الثقة لتشجيع التواصل والمصالحة بين الجماعات العرقية المختلفة.

ففي أثناء الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ استُخدمت خطوط الأوتوبيسات التي تعبر خط الحدود بين الكيانات المختلفة لتعويض النقص في الأمن وغياب النقل العام والتجاري الذي يربط بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب. وأصبح الكثيرون الذين يرغبون في زيارة أصدقاء أو أقارب لهم أو يريدون الذهاب إلى البيوت التي كانوا يسكنونها فيما مضى يجدون هذا هو السبيل الوحيد الآمن للسفر. وعندما فرض الممثل السامي العمل بنظام لوحة الأرقام الموحدة في عام ١٩٩٨ حدث ارتفاع عام في مستوى حرية الحركة مما أدى إلى عودة تشغيل خطوط أوتوبيسات الركاب على الطرق التي كانت مفوضية شؤون اللاجئين تتولى خدمتها قبل ذلك. وبحلول شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، كان حوالي مليونين من النازحين الداخليين قد استخدموا خطوط الأوتوبيسات العابرة للحدود

بين الكيانات العرقية المختلفة وعددها ٥٤ خطأ.

أما نظام الرحلات التي تأخذ النازحين الداخليين واللاجئين لزيارة الأماكن التي كانوا يعيشون فيها فيما مضى زيارات تفقدية على الطبيعة فقد اتضح أنه يحتاج إلى عمالة كثيفة وأنه يستهلك الوقت بشكل كبير. وتم إلغاء بعض هذه الرحلات لأسباب أمنية زائفة، بينما أفسدت بعضها جموع من الغاضبين المحتجين على هذه الرحلات. ولكن بمرور الوقت، وبعد أن تمت بعض الزيارات التقييمية بنجاح وحدث تحسن عام في ظروف العودة، أصبح السبيل ممهداً لزيارة النازحين الداخليين واللاجئين لمجتمعاتهم السابقة بدون أن تصحبهم أي حراسة.

وتعتبر إعادة بناء الصلات، وإتاحة الفرصة للنازحين الداخليين واللاجئين لتكوين رأي من المشاهدة المباشرة على الطبيعة، أمراً ذا أهمية بالغة في الانطلاق نحو المصالحة. وإذا كانت هناك بعض الشكوك حول تدابير بناء الثقة (من حيث التكلفة وانخفاض أعداد

العائدين) فيجب التأكيد على أنه بالرغم من ارتباط

المصالحة بالعودة فإنهما في جوهرهما عمليتان مختلفتان تماماً. وجدير بالذكر أن «عائدات» الاستثمار في هذا النوع من أنشطة المصالحة تظهر واضحة إذا توافرها الوقت اللازم، وأن هذه الخطوات الأولى ما هي إلا بداية عملية متواصلة نحو التعايش والمصالحة.

### المرحلة الثانية: الانتقال من إقامة الصلات إلى التعايش السلمي

عندما يعود النازحون الداخليون واللاجئون إلى مناطق تعرضوا فيها للعنف وشهدوا فيها الفضائح والتطهير العرقي فإنهم يجدون أنفسهم يعيشون بجانب أعدائهم السابقين. ولمنع تجدد العنف، من المهم أن تركز الجهود المبذولة الآن على مساعدة الناس على تعلم كيفية التعايش مع الآخرين وتقبلهم. ويجب أن تشمل هذه المرحلة من المصالحة كل مستويات المجتمع. فالزعماء السياسيين والدينيين، بمن فيهم من ينتمون للمجتمع الدولي، عليهم دور أساسي في الدعوة إلى احترام الآخرين وإشاعة روح التسامح. ومن المهم أن يوضح هؤلاء الزعماء أن الطوائف المختلفة يمكن أن تتعايش معاً وأن السياسيين من الكيانات والجماعات العرقية المختلفة يمكن أن يلتقوا بأرائهم ويتوقفوا عن استخدام المصطلحات التي يهين بها بعضهم البعض.

وإذا كان من المهم توجيه تلك الدعوة إلى كل مستويات المجتمع وإشراكها فيها فمن المهم على وجه الخصوص إشراك الشباب، لأنهم إذا لم يتبنوا مواقف تتسم بالفتح والاعتدال فإن فرصة بناء الديمقراطية والاستقرار في البوسنة على المدى البعيد ستكون واهية. فقد نشأ الشباب في البوسنة غالباً في بيئة انهارت فيها القيم الأساسية، وأصبح يُنظر فيها إلى القوة على أنها

مرادف للحق، وتعرض كثيرون منهم للأهوال أو شهدوها بأعينهم؛ ولذلك يجب مد يد العون لهؤلاء الشباب وتوفير الفرص أمامهم للتفاعل مع الصغار الذين ينتمون لجماعات عرقية مختلفة.

ومن المنظمات العاملة في هذا المجال منظمة «زيمليا ديتشي» (أرض الأطفال) وهي منظمة غير حكومية مقرها مدينة توزلا تتولى إدارة شبكة من مراكز الشباب. وتؤكد هذه المنظمة على ضرورة تقديم برنامج متنوع من الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والترفيهية للأطفال من كل الطوائف البوسنية، وفي نفس الوقت تقديم الدعم النفسي والاستشارات النفسية للأطفال الذين تعرضوا لصدمات معنوية خلال الأزمة. كما تقوم منظمات أخرى بتنظيم أنشطة للأطفال من الكيانات المختلفة تتضمن ورشات عمل للفنون وممسكرات صيفية. وفي أحد ممسكرات النشاط الصيفي التي تشارك فيها الكيانات المختلفة بدأ الطلبة والمدرسون الذين أقاموا معاً لمدة أحد عشر يوماً في تكوين صداقات فيما بينهم. وهناك مبادرات أخرى

### من المهم على وجه الخصوص إشراك الشباب

تركز على الرياضة والموسيقى، مثل مشروع «هيا نلعب» لأطفال جيل الحرب،<sup>٢</sup> ومركز بافاروتي للموسيقى في مدينة موستار.

ويبذل مكتب الممثل السامي جهوداً بالتعاون مع بعض الوكالات الأخرى بقصد منع القوميين من استغلال النظام التعليمي لتعزيز الفرقة، ويقصد التقريب بين النظم التعليمية الثلاثة المتوازنة. وفي عام ٢٠٠٠، توصل الممثل السامي إلى اتفاق مع وزراء التعليم في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية الصرب بخصوص حذف الإشارات الجارحة الواردة في الكتب المدرسية التي تنحى باللائمة على «الجانبين الآخرين» وتعتبرهما مسؤولين عن جرائم الحرب والعدوان. وفي بعض المدن الصغيرة في اتحاد البوسنة والهرسك تتبع سياسة تسمى «سياسة المدرستين تحت السقف الواحد»، تسمح للطلبة والمدرسين البوسنيين والكروات بالمشاركة معاً في المرافق التعليمية وتنظيم أنشطة مشتركة خارج نطاق المواد الدراسية المقررة. وقد شهدت منطقة بركو تقدماً في تهيئة الظروف اللازمة للتعليم المتعدد الأعراق، حيث يجري الآن إنشاء فصول التوعية المدنية لمناقشة حقوق الإنسان، وتبذل جهود أخرى لتعليم الأبجديتين اللاتينية والسلافية ووضع مناهج لغوية تبرز التراث اللغوي المشترك للشعوب الثلاثة. لكن هناك بعض المقاومة لهذه الجهود خصوصاً في المناطق الواقعة تحت الإدارة الكرواتية، كما لا تزال معظم الكتب المدرسية تشير إلى مقررات ومناهج عفا عليها الزمن ولا يمكن معالجتها إلا من خلال إصلاح شامل قد تصل مدته إلى خمس سنوات.

لذلك كان من الضروري فرض ضغوط سياسية خارجية كبيرة ومتواصلة لدفع هذه الإصلاحات في مجال التعليم الابتدائي والثانوي. ومازال



هناك الكثير مما يجب القيام به للحفاظ على زخم هذه العملية، حيث يحتاج التعليم الثانوي في البوسنة إلى إعادة هيكلته بصورة جوهرية نظراً لضعف موارده وسوء الإدارة فيه.

### المرحلة الثالثة: الانتقال من التعايش السلمي إلى المصالحة

من المعتقد عموماً أن المصالحة تظل مستحيلة إلى أن يتم الكشف عن الحقيقة، فمن المهم أن يعرف الناس ما الذي حدث فعلاً ومن يجب أن يسامح من؟ وفي عام ١٩٩٥ وافق الرئيس البوسني في ذلك الوقت علي عزت بيغوفيتش على فكرة إنشاء لجنة دولية للتحقيق في الصراع الذي وقع مؤخراً في يوغوسلافيا السابقة. والآن وبعد مرور عدة سنوات بدأت هذه اللجنة لأول مرة تصبح حقيقة واقعة ببطء شديد. ففي شهر مايو/أيار ٢٠٠١، أعرب المشاركون في مؤتمر عقد في سراييفو تحت عنوان «فكرة أن أوانها: لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في البوسنة والهرسك»<sup>3</sup> عن تأييدهم لفكرة إنشاء لجنة بوسنية لتقصي الحقائق والمصالحة. إلا أنه على الرغم من إدراج أسماء عدد من الزعماء السياسيين والدينيين من صرب البوسنة على قائمة المتحدثين في المؤتمر، فلم يحضر أحد منهم المؤتمر.

وقد تمت مراجعة الأنشطة التي ينتظر من اللجنة القيام بها للتأكد من أنها ستتكامل مع جهود المحكمة الدولية لجرائم الحرب بيوغوسلافيا السابقة. ومن المقترح أن تقوم هذه اللجنة بما يلي: أ) تهيئة محفل لعامة الناس من جميع الجهات للشهادة بما حدث والتعبير عن إحساسهم بالغضب أو بالذنب: ب) إبراز دور «أبطال الحرب الحقيقيين» الذين قاوموا التطهير العرقي وقاموا بحماية الضحايا من الجماعات العرقية الأخرى ومساعدتهم رغم المخاطر الجسيمة التي كانوا معرضين لها: ج) وضع تقرير تاريخي يستعرض الجوانب الإيجابية والسلبية ويقترح خطوات محددة لإعادة بناء المجتمع والتعامل مع الانتهاكات السابقة ومنع تكرار حدوثها.

وقد أثار هذا المقترح الانتقاد من جانب دعاة حقوق الإنسان وأقارب الضحايا وبعض السياسيين الذين يتساءلون عن سيقوم بتعيين أعضاء اللجنة، وعن المعايير التي ستستخدم في اختيار الشهود الذين سيمثلون أمام اللجنة. كما أثار البعض الشكوك فيما إذا كان المجتمع البوسني، الذي لم تستتب فيه سيادة القانون ولم يتوصل بعد إلى اتفاق في الآراء حول ماضيه القريب، مهياً لعمل لجنة تقصي الحقائق. لكن آخرين ذهبوا إلى القول بأنه لا يوجد بديل آخر، وأن إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ضروري لمساعدة المجتمع البوسني على استيعاب ماضيه والتوصل إلى مثل هذا الاتفاق في الرأي.

ويرى القاضي ريتشارد غولدستون الذي يترأس

الادعاء في محكمة جرائم الحرب الدولية أن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ضرورية لمساعدة البوسنيين على «أن يعرفوا كيف أرغم جيرانهم وأصدقائهم السابقون على إلحاق الأذى ببعضهم البعض على نحو ما حدث»<sup>٤</sup>. ويؤيد نيل كريتر وجاكوب فينشي ضرورة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة بالإشارة إلى ما قاله الفيلسوف الألماني كارل ياسبرز بوجود أربعة أنواع من الإحساس بالذنب - وهي الذنب الجنائي والسياسي والأخلاقي والميتافيزيقي - باعتبار أن هذه هي الأحاسيس التي كان على المجتمع الألماني أن يعالجها للتعامل بطريقة بناءة مع الحقبة النازية.<sup>٥</sup> ويرى كريتر وفينشي أن اللجنة البوسنية ستكون معنية فقط بالنوع الأول من الذنب دون الأنواع الثلاثة الأخرى:

«على العكس من المحاكمة التي تركز على

كل من السياسيين المحليين والمجتمع الدولي من أجل اعتماد مشروع قانون بشأن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. فالمجتمع الدولي يحتاج إلى تحديد مؤسسة بارزة قادرة على المضي قدماً في هذه العملية، صحيح أن الدعوة إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جاءت في وقت كانت فيه الشكوك تحيط باستخدام مثل هذه اللجان وتأثيرها في ظروف ما بعد الصراع، ولكن هل من سبيل آخر في البوسنة للتعامل مع وجود أكثر من صورة واحدة «للحقيقة»؟

### الخلاصة

اجتازت البوسنة مرحلة الصراع إلى مرحلة التعايش، وأصبحت من بعض النواحي مستعدة للدخول في المرحلة الثالثة وهي المصالحة.

## الدعوة إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة جاءت في وقت كانت فيه الشكوك تحيط باستخدام مثل هذه اللجان وتأثيرها في ظروف ما بعد الصراع

وهي الآن تحتاج إلى قدر كبير من الدعم لهذه العملية من جانب جميع السياسيين. وتحليل المشهد السياسي في البوسنة يتضح لنا أن المصالحة نادراً ما تكون محل نقاش. وعندما سئل عالم الاجتماع وخبير الدعاية سلوبودان ناجراديتش لماذا يلزم العامة الصمت بشأن المصالحة أجاب قائلاً: «بالنسبة للسياسيين الذين يكسبون أصوات الناخبين بالخطب الرنانة التي تستلهم نزعته الهيمنة القومية، تمثل المصالحة موضوعاً خطيراً هم ليسوا مستعدين لقبوله... ومن المضحك والمؤسف في آن واحد أن مهربي (السوق السوداء) قاموا بدور من أجل المصالحة أكثر مما فعل السياسيون»<sup>٦</sup>. وهكذا لا يمكن ترك مستقبل البوسنة للسياسيين الذين يهتمون بمكاسب السلطة الشخصية أكثر من أي شيء آخر، ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم مزيداً من الاستثمارات للبوسنة وأن يساعد على

جرائم الجناة الفرديين، فإن لجان تقصي الحقائق عادة ما تخول صلاحية التركيز على التجارب التي مر بها الضحايا. وعلى تحليل الحقائق المتعلقة بالانتهاكات التي عانوا منها، ليس هذا فحسب بل والسياق الأوسع الذي حدثت فيه الانتهاكات وتقديم تقارير عن ذلك، وتدرس هذه اللجان على وجه الخصوص العناصر البنيوية في الحكومة وقوات الأمن وفي غيرها من العناصر القائمة في المجتمع التي ساعدت أصلاً على إيجاد تلك الأنماط من الانتهاكات. وسوف تسلط لجنة تقصي الحقائق والمصالحة البوسنية الضوء على قطاعات بكاملها لن تكون مطلقاً في موضع الملاحقة الجنائية (وينبغي ألا تكون كذلك)... وبهذه الطريقة ستساعد جهود اللجنة أهالي البوسنة والهرسك على أن يستكشفوا سوياً العناصر الاجتماعية-الثقافية في بنية مجتمعهم التي أدت إلى انهياره مؤخراً بصورة بالغة القسوة واللاإنسانية، ومن ثم تجنب تكرار نفس الأخطاء في المستقبل. وهذا المستوى من الوعي لا يمكن بلوغه إلا بمحاسبة النفس».

وتتضح الحاجة إلى وجود لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أكثر وأكثر عندما يتأمل المرء الطريقة القاصرة التي تعامل بها المجتمع اليوغوسلافي مع الفضائح التي ارتكبت في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما انتهج تيتو ما يعرف بسياسة «الإخاء والوحدة» التي أدت إلى استبعاد المناقشة والحيولة دون التأم الجراح، بل وسمحت للخرافات المتعلقة بانتهاكات زمن الحرب بأن تبقى موجودة حتى أحيائها القوميون في التسعينيات.

وأهم ما في الأمر هو كيفية إشراك جميع مستويات المجتمع والحصول على دعم كاف من





# استياء من مستوى الدعم المقدم لعملية إرجاع اللاجئين البوسنيين

بقلم: غاي هوفي

قدم المجتمع الدولي مساعدات ضخمة للجهود الموجهة  
لتهيئة الظروف المناسبة لعودة جموع الأقليات إلى ديارها  
في البوسنة والهرسك. ولكن ما مدى قدرة عملية العودة  
على الاستمرار؟ وما رأي النازحين أنفسهم في عملية العودة  
والبرامج المعدة لتيسير عودتهم؟

الأقليات تتجاوز كثيراً المتوسط الوطني الذي  
يتراوح بين ٤٥٪ و ٧٠٪. وتشتد البطالة بين  
العائدين إلى درجة أنهم في بعض الأحيان  
اضطروا إلى «معاودة الهجرة» مع أسرهم إلى  
مناطق أخرى يمكن أن يجدوا فيها بعض فرص  
العمل. وتشكو معظم الأسر من أنها حرمت منذ  
عودتها من فرص العمل وحماية جهاز الشرطة  
والفرص الاقتصادية وتوافر فرص الرعاية  
الصحية والتعليم المقبول على قدم المساواة مع  
غيرهم، وغالباً ما تعيش هذه الأقليات الآن على  
هامش مجتمعاتها الجديدة.

ويتضمن النهج الحالي لمساعدة العائدين فكرة  
«المعونة المستدامة» من خلال تقديم منح أو  
معونات زراعية صغيرة لاستخدامها في أنشطة  
تدر دخلاً. وقد وجدت لجنة الإغاثة للكنيسة  
الميثودية المتحدة أن العائدين على الرغم من  
أنهم يستفيدون من كل هذه المعونات فإنها غالباً  
لا تكفي إلا لإعاشة الأسر العائدة المتقلية  
للمعونة في مستوى معيشي منخفض إلى أقصى  
حد. وغالباً ما تتطلع هذه الأسر العائدة منذ أكثر  
من ستة أشهر إلى نوعية المعونات التي يمكن أن  
تجعل مستواها المعيشي مقبولاً على نحو  
مستمر، ولكنها لا تستطيع الحصول على مزيد  
من المعونات من مصادر المعونة ولا تطبق عليها  
شروط الاستفادة من القروض الصغيرة. ومن ثم  
أصبح كثيرون من العائدين منذ فترة طويلة  
يدركون الواقع المرير الذي عادوا إليه، حيث  
وقعوا في فخ الفقر ووجدوا أن المنظمات  
المختلفة قد تخلت عنهم وكفت عن الاتصال بهم  
بمجرد انتهاء مشروعاتها.

ويبين المسح الدروس المهمة المستفادة من هذه  
التجربة، منها أنه على الرغم من ارتفاع معدل  
العودة إلى الديار الأصلية فهناك استهانة بقوانين  
العقارات، إلى جانب أن السلطات غير قادرة على  
طرد حالات الإشغال المزدوج أو غير مستعدة

على السؤال يمكن الرجوع إلى  
المسح الذي أجرته لجنة  
الإغاثة للكنيسة الميثودية المتحدة، والذي يوحى  
بأن المساعدات الخارجية غالباً لم تتجه إلى  
الطريق السليم.

ولكي يتسنى فهم محنة الأقليات العائدة وتحديد  
ما يمكن عمله لتحسين نظام العودة قامت اللجنة  
منذ بداية عام ٢٠٠٠ بإجراء مراجعة لعملية  
العودة بتمويل من الحكومة الهولندية، وغطى هذا  
الفحص ٢٥٠٠ عينة من أسر العائدين من كل  
أنحاء البوسنة والهرسك، حصلت جميعها على  
معونات من الحكومة الهولندية عن طريق العديد  
من المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية  
والوطنية. وقد ألقى هذا المسح الضوء على  
العديد من الجوانب الإيجابية في عملية العودة  
بالإضافة إلى بعض الجوانب السلبية فيها.

وكانت أبرز نتائج المسح هي أن ١٧٪ من البيوت  
التي شملتها المراجعة لا تقيم فيها أي أسر منذ  
إعادة بنائها، وأن ٢٥٪ من الأسر تشغل منازلها  
الأصلية التي أعيد بناؤها إلى جانب منازل إحدى  
الأقليات النازحة في منطقة أخرى (فيما يطلق  
عليه اسم «الإشغال المزدوج») بصورة غير  
قانونية ودون أن تخشى التعرض للطرد. وعندما  
يقوم أحد العائدين بإخلاء عقار يشغله بصورة  
غير قانونية فعالباً ما يقوم المالك الأصلي  
بعرضه للبيع بدلاً من العودة إليه.

ووجد الباحثون أن الأقليات النازحة تواجه  
مشاكل جمة عند العودة إلى ديارها الأصلية،  
فبينما يمثل الأمن القضية التي تشغل الاهتمام  
الأول في بعض المناطق التي ما زالت تعاني من  
التوتر مثل سربيرينيتشا، يقول العائدون عموماً  
إن أشد ما يقلقهم هو احتمال ألا يجدوا فرص  
عمل. وحديث بالذکر أن نسبة البطالة بين

عائدين إلى سوبوت، بمنطقة سرفا زيبكا.

إنشاء الهياكل المطلوبة للمصالحة. لكن الطريق  
من بناء الثقة إلى التعايش ثم إلى المصالحة  
يجب أن يمضي فيه الشعب البوسني بنفسه.  
ومفتاح هذا الطريق هو إشراك الشباب  
والسماح لهم من خلال جهود لجنة تقصي  
الحقائق والمصالحة باستيعاب ماضيهم على  
نحو فعال، ومن ثم ضمان تحقيق المصالحة  
والمستقبل الآمن.

عملت والبورغا إنغلبريخت في مفوضية  
شؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك أكثر  
من أربع سنوات، وهي الآن مسؤولة البحوث في  
قسم سياسات الحماية والمشورة القانونية  
بإدارة الحماية الدولية بمفوضية شؤون  
اللاجئين في جنيف.  
البريد الإلكتروني: engelbrew@unhcr.ch

الأراء الواردة في هذه المقالة تخص كاتبها، ولا  
تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مفوضية  
شؤون اللاجئين.

١ انظر مثلاً:

European Stability Initiative Reshaping  
International Priorities in Bosnia and Herzegovina,  
The End of the Nationalist Regimes and the Future  
of the Bosnian State, 22 March 2001, available at:  
www.esiweb.org/.

٢ لمزيد من المعلومات، انظر:

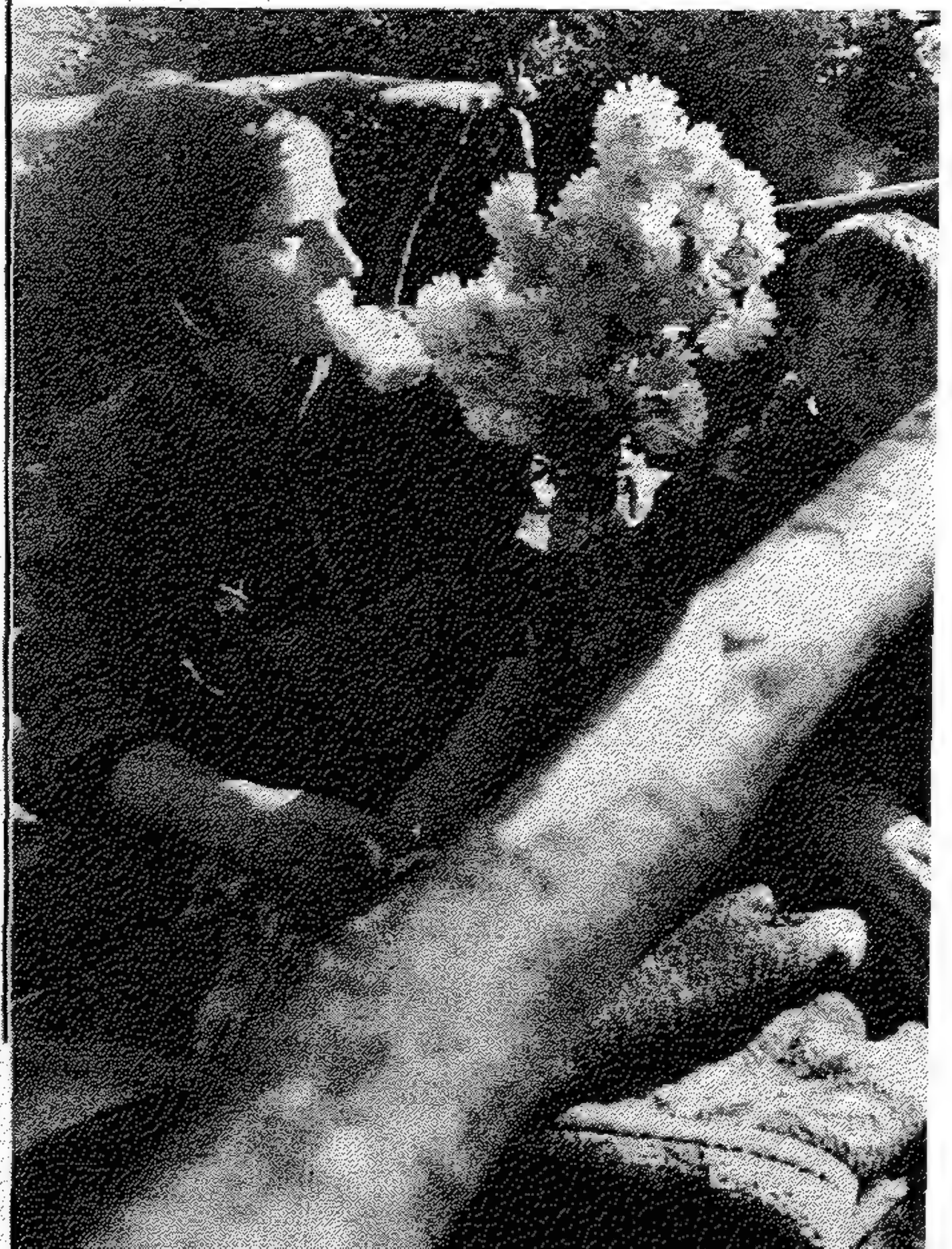
War Child 'Let Us Play - Peace and Reconciliation  
through Sports' at:  
www.warchild.org/projects/letsplay.html.

٣ نظم اتحاد تقصي الحقائق والمصالحة ومؤسسة كونراد  
أديناور Konrad Adenauer Stiftung هذا المؤتمر.

Richard Goldstone 'Ethnic Reconciliation Needs  
the Help of a Truth Commission', *International  
Herald Tribune*, 24-25 October  
1998, p6.

٥ انظر Neil J Kritz and Jakob Finci A Truth and  
Reconciliation Commission in Bosnia and  
Herzegovina: An Idea Whose Time has Come  
(publication forthcoming), available at:  
www.angelfire.com/bc2/kip/engleski.html.

٦ انظر Branko Peric Waiting for the Commission  
for Truth and Reconciliation, AIM Banja Luka, 28  
January 2001.







## التخطيط القائم على المشاركة في كمبوديا

### والمصالحة بين المجتمعات المحلية

بقلم: جون بينيت

بعد ثلاثين عاماً ذاق فيها مواطنو كمبوديا ويلات الحرب والتشريد الجماعي، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من الاستقرار النسبي مع انتهاء التوترات السياسية وإعادة توطين اللاجئين والنازحين الداخليين وتوقع حدوث نمو اقتصادي مطرد.

واتسمت المصالحة في المناطق التي كانت تخضع فيها مضى لسيطرة الخمير الحمر بطابع عملي إلى حد كبير، فلم يتم إنشاء لجنة لتقصي الحقائق على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا حيث تقدم العمر بمن قادوا مذابح الإبادة في أواخر السبعينيات، وأصبح معظمهم يعيشون حياة هادئة في القرى المناخمة للحدود مع تايلند. ولكن عملية «المزج» بين الحكومة وجماعات السكان التي كانت موالية للخمير الحمر سابقاً تتم بشكل تلقائي تقريباً، وهي العملية التي تسارعت خطاها منذ دخول جميع المناطق تحت سلطة الإدارة الحكومية في عام ١٩٩٨. واليوم أصبحت أهم

من مظاهر الأمل التي بزغت في كمبوديا انهيار الخمير الحمر، ومن ثم انتهاء الحرب الأهلية التي دامت عشرات السنين، وانضمام كمبوديا إلى منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في أبريل/نيسان ١٩٩٩، وقرب انعقاد محاكمة بعض زعماء الخمير الحمر السابقين<sup>١</sup>. وقد وضعت الحكومة الائتلافية الجديدة على رأس أولوياتها إحكام زمام الأمر في البلاد مع تزايد ضغوط الجهات المانحة على كمبوديا لإدخال إصلاحات في القطاعات القضائية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية.

للقيام بذلك، مما يستدعي اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة. ويشير حجم المساكن الخالية التي أخلت من شاغليها في البوسنة والهرسك إلى أن الكثيرين لا يريدون العودة إلى ديارهم الأصلية وأنهم ضربوا بجذورهم في أماكن جديدة وسط أغلبية من نفس العرق الذي ينتمون إليه.

وينبغي على المجتمع الدولي والحكومة البوسنية التعامل مع تزايد مشكلة الفقر والبطالة وخيبة الأمل التي تنتشر بين كافة مجتمعات العائدين؛ فهناك خطر يكمن في أن الوطنيين قد يستغلون اشتداد الشعور بخيبة الأمل على نحو قد تترتب عليه نتائج مأساوية.

وجدير بالذكر أن مصطلح «المعونة المستدامة» ينبغي تحديد دلالاته وفهمه وتطبيقه. وتُعرف اللجنة المنهجية المتبعة للإغاثة هذا المصطلح بأنه «توفير الفرصة للأسرة العائدة للتوصل إلى رؤية خاصة بها وتحديد أهدافها حتى تتمكن من التطور في سياق المعايير المقبولة في صميم المجتمع الذي تعيش فيه». ولكي توفر الجهات المانحة هذه الفرص ينبغي تشجيعها على الاستثمار في مجال المعونات المستدامة في «المرحلة الثانية»، وينبغي على كل الوكالات أن تعمل بمزيد من التعاون الوثيق مع العائدين وأن تحافظ على صلاتها معهم وأن تعمل على تمكينهم من القيام بجهود جماعية في معالجة قضايا مجتمعهم، فهذا من شأنه أن يدعم قدرة المجتمعات المحلية ويخفف من الشعور بالإهمال الذي يعاني منه بعض العائدين.

خلاصة القول إن انتقال البوسنة والهرسك من وضع اللاصراع إلى وضع السلم يقتضي تطبيق قوانين العقارات والاستماع إلى أصوات الأقليات العائدة. وهنا ينبغي على الجهات المانحة والجهات القائمة على تنفيذ برامجها أن تقف وقفة لتفكر ملياً فيما تقوم به من جهود لمساعدة النازحين.

جاي هوفي يعمل بلجنة الإغاثة للكنيسة الميثودية المتحدة.  
البريد الإلكتروني:  
guy@umcor.com.ba

للحصول على قائمة كبيرة بالمواقع المتعلقة بالبوسنة والهرسك، الرجاء الاطلاع على موقع نشرة الهجرة القسرية: [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

اضغط على 'Links'، ثم: 'Displacement / Conflict / Countries Hosting Refugees'، ثم 'Bosnia and Herzegovina'



القضايا الملحة هي معالجة الفقر المزمن وكيفية الوصول بالعملية السياسية القائمة على المشاركة إلى مستوى المجتمعات المحلية.

### بناء الديمقراطية

وكانت الحكومة منذ عام ١٩٩٥ تعمل على وضع نموذج لامركزي ومبسط للتنمية الريفية يعرف باسم «سيلا» (أي حجر الأساس في لغة الخمير الحمر)، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الثنائية. وتمثل لجان تنمية المجتمعات المحلية عاملاً أساسياً في نجاح مشروع «سيلا» حيث تتولى هذه اللجان، التي تتألف غالباً من أعضاء منتخبين، وضع خطط استثمارية للمجتمعات المحلية مدتها ثلاثة أعوام تحدد الخطوط العريضة لأولويات التنمية حسبما يراها أهالي القرى. ثم تراجع هذه الخطط وتأخذ أولويتها في ضوء أولويات التنمية الوطنية. ومن المهم هنا أن نلاحظ أن هذه العملية هي صورة من صور بناء الديمقراطية «بحذافيرها»، حيث تُمنح كل لجنة من لجان تنمية المجتمعات المحلية الموارد المالية والعينية لتتفقها كيفما يترأى لها. ومما يدعم مبدأ ملكية تلك اللجان للمشروع أن المجتمعات المحلية مطالبة بتدبير ما لا يقل عن ١٠٪ من تكاليف المشروع في صورة خليط من الأموال والعمالة.

ويسير مشروع «سيلا» حالياً في خمس مقاطعات من مقاطعات كمبوديا التي يبلغ عددها ثلاثة وعشرين، وهو بسبيله إلى أن يعتمد كسياسة وطنية. ففي عام ٢٠٠٠ صدر تشريع يضع الأسس اللازمة لجعل المجالس المنتخبة عصب الديمقراطية المحلية، وهو أمر لم تشهده كمبوديا منذ عدة أجيال. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة المجتمعات

المحلية الريفية التي تطبق مشروع «سيلا» ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥، وما أن تُنتخب مجالس المجتمعات المحلية سوف تنتهي عملية «سيلا» على أن تظل الهياكل التي تمخضت عنها قائمة.

ومن المؤكد أن بناء نظام للحكم المحلي يتسم بالصدق والشفافية في بلد كان الحكم فيه مركزياً لا يسمح إلا بقدر ضئيل من التعبير عن

وحدث استيلاء وتعد على الأراضي وارتفعت نسبة الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً، خصوصاً فيما بين الجماعات المستضعفة مثل الأسر التي تعولها النساء وأصحاب الإعاقات. وعلى الرغم من أن القانون من الناحية الفنية لا يتناول إلا ملكية الأراضي واستخدامها فما زال الناس يبيعون الأراضي وينقلون ملكيتها من شخص لآخر. ونظراً لعدم وجود تمييز بين الملك

## حتى الآن لا يزال التخطيط القصير الأمد راسخاً في هذا المجتمع الذي لم يكد يتعرف على مفهوم التخطيط القائم على المشاركة.

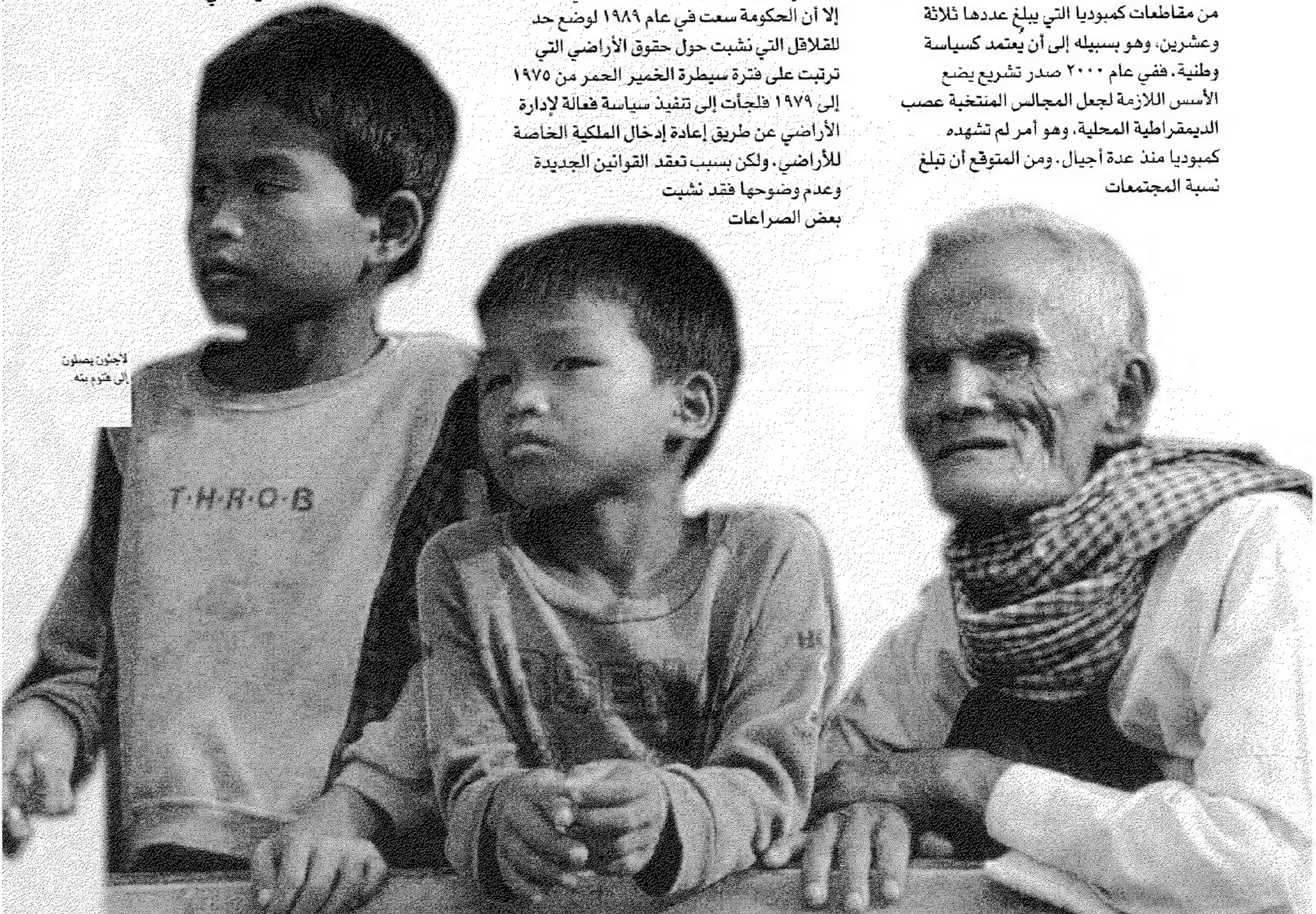
المشاع وأمالك الدولة فقد تم منح ملايين من الهكتارات من أراضي الغابات والأراضي الزراعية للشركات الخاصة والأفراد لاستثمارها والاستفادة من امتيازاتها على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن عملية «سيلا» ليست في حد ذاتها قناة لإحداث تغيير في الإطار القانوني أو التنظيمي، فإن نجاحها سيبقى مرهوناً بحدوث هذا التغيير، حيث أن حماية الضعفاء من الاستغلال وتهيئة الفرصة للانتفاع بالأرض والخدمات العامة والتمتع بالأمن تعد من القضايا التي تثيرها الجهات المانحة في سياق قيامها بالاستثمار في الإطار التشريعي والمؤسسي ووضع السياسات الخاصة بالحكم الوطني والمحلي.

رأي المجتمعات المحلية، عملية لا بد أن تسير سيراً وتبدأ؛ فقد فرضت قيود على مشاركة المرأة في لجان تنمية المجتمعات المحلية. كما سيكون من الصعب مراعاة الشرط الذي يطالب بالتشريع لعضوية هذه اللجان على أساس فردي بحيث لا يتبع المرشحون أي حزب سياسي، نظراً لأن كمبوديا بلد يغص بالمنافسة الحزبية. كما أن التشريع الجديد يدعو إلى حل ميليشيات المجتمعات المحلية التي تتقدها منظمات حقوق الإنسان بسبب استخدامها للترويع والعنف في الانتخابات السابقة.<sup>٢</sup>

ومن أكثر مشاكل حقوق الإنسان شيوعاً في كمبوديا قيام السلطات العسكرية والمدنية بطرد الأهالي من مساكنهم ومصادرة الأراضي قسراً، إلا أن الحكومة سعت في عام ١٩٨٩ لوضع حد للقلاقل التي نشبت حول حقوق الأراضي التي ترتبت على فترة سيطرة الخمير الحمر من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ فلجأت إلى تنفيذ سياسة فعالة لإدارة الأراضي عن طريق إعادة إدخال الملكية الخاصة للأراضي. ولكن بسبب تعقد القوانين الجديدة وعدم وضوحها فقد نشبت بعض الصراعات

لأجنون يصلون إلى هتوم بنه





واسع من خلال السياسات الوطنية.  
جون بينيت أستاذ مشارك بمؤسسة أكسفورد  
للاستشارات التنموية. البريد الإلكتروني:  
jon.bennett@dial.pipex.com

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة مواقع منظمات حقوق  
الإنسان الكمبودية على الإنترنت والتي ترد عناوينها في  
الموقع التالي:  
www.cambodia-hr.org/Index.htm  
بالإضافة إلى مقال جون بينيت عن «شبكات وموارد الأمان»  
المعنونات الغذائية في كمبوديا:  
'Safety Nets and Assets: Food Aid in Cambodia',  
Jon Bennett.  
Journal of Humanitarian Assistance, April 2001.  
عنوان هذه الدورية على الإنترنت:  
www.jha.ac/articles/a065.htm

١ وافق المجلس الوطني لكمبوديا في يوليو/تموز ٢٠٠١ على  
تشريع يقضي بإنشاء محكمة تحت مظلة الأمم المتحدة  
لمحاكمة الزعماء السابقين لنظام الخمير الحمر، وينتظر  
هذا التشريع الآن موافقة مجلس الشيوخ وموافقة الملك  
نوردوم سيهانوك.

٢ انظر على سبيل المثال تقرير منظمة مراقبة حقوق  
الإنسان عن كمبوديا لعام ٢٠٠١:  
Human Rights Watch 2001 Cambodia Report:  
www.hrw.org/wr2k1/asia/cambodia.html

المتعلقة بمشروعات المرة الواحدة عن طريق  
البقاء في منطقة واحدة لفترة زمنية طويلة.

وحتى الآن لا يزال التخطيط القصير الأمد  
راسخاً في هذا المجتمع الذي لم يكد يتعرف  
على مفهوم التخطيط القائم على المشاركة.  
ويشعر التقاد بالقلق بشأن مستوى الاعتماد على  
الموارد الخارجية في الحفاظ على طيف  
الديمقراطية المحلية، ومن هنا جاء برنامج  
«سيلا» ليرد على هذه المخاوف بأن أعطى  
أولوية مماثلة لبناء القدرات والاستثمار، حيث يتم  
تدريب العاملين على مستويات الأقاليم والأحياء  
لبناء جسور لنقل البرنامج من خلال قيامهم  
بدورهم بتدريب لجان تنمية المجتمعات المحلية  
على كيفية إدارة الموارد. ويلاحظ أن هذا المنهج  
للتعلم من خلال الفعل في مجال بناء القدرات  
يجمع بين مهارات إدارة المجتمع المحلي  
 وأنشطة التنمية معاً.

وإذا كان برنامج «سيلا» لا يزال بعد في المهد،  
فإن أنصاره يؤمنون بأنه سيكتب له البقاء زمناً  
طويلاً، على أقل تقدير بفضل الحماس الذي  
صاحب تطبيقه حتى في أقصى أقاصي البلاد.  
ولو نجح هذا البرنامج فسوف يكون نموذجاً طيباً  
للعمل على حل الصراعات والمصالحة على نطاق

وتعمل الحكومة على تشجيع الجهات المانحة  
على التوفيق بين برامجها القائمة ومشروع  
«سيلا»، مما يعد بتهيئة المجال للاستثمار في  
بناء القدرات على مدى عدة سنوات، ولذلك بدأ  
برنامج الأمم المتحدة للغذاء في تقديم الموارد  
الغذائية للجان تنمية المجتمعات المحلية  
لاستخدامها في برنامج «لغذاء مقابل العمل» في  
سبيل إنشاء البنية الأساسية التي تحتاج إليها  
كمبوديا بشدة، فتم توزيع حوالي ٥٠٠٠ طن من  
الأغذية على الأسر التي لا تتمتع بالأمن الغذائي  
في المناطق التي يتخذ فيها مشروع «سيلا» في  
عام ٢٠٠١. ولهذه الخطوة قيمة كبيرة على  
مستوى التغذية ونقل الدخل؛ فبالنسبة لبرنامج  
الأمم المتحدة للغذاء يصعب دائماً إيجاد توازن  
بين جودة المشروع وتوزيع الكمية المخصصة من  
الأغذية حسب ما تعهد به البرنامج في إطار مدة  
زمنية محددة. وكما يحدث في كثير من برامج  
الغذاء مقابل العمل في مناطق كثيرة من العالم  
تأتي معدلات اكتمال البرنامج أحياناً مخيبة  
للآمال عندما يخفق قادة المجتمعات المحلية في  
الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، ولذلك تتسم صيانة  
البنية الأساسية بعد انتهاء دورة المشروع بسوء  
المستوى بصفة عامة، إلا أن برنامج الأمم  
المتحدة للغذاء يأمل في التغلب على المشاكل

إعادة البناء في كمبوديا





# السلام الهش في أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية في بنغلاديش

بقلم: توماس فيني

تحتفل بنغلاديش هذا العام بالذكرى الثلاثين لميلادها كدولة قومية مستقلة. وإذا قارناها بغيرها من دول جنوب آسيا لوجدنا أنها ما تزال دولة حديثة نسبياً، وإن كانت قد قطعت رحلة شاقة حتى الآن على هذا الطريق.



العسكري المكثف وتداول الأسلحة الصغيرة وتعاطي المخدرات، التي لا تزال لها آثار خطيرة في زعزعة الاستقرار في أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية، وحتى بعد إعلان السلام الظاهري ظل الصراع دائراً في صور عديدة على المستويات الصغرى، ومن المحتمل أن يظل قائماً إلى أن يتم التصدي للقضايا الكبرى التي تحقق الحماية الدستورية للأقليات العرقية.

## خلفية

منذ وقت طويل وأصقاع تشيتاغونغ الجبيلية تمثل منطقة مثيرة للمشاكل في بنغلاديش، أولاً بسبب موقعها الاستراتيجي بين الهند وبنما، وثانياً بسبب تضاريسها الفريدة ذات الغابات الكثيفة، وينقسم سكان هذه الأصقاع من الناحية العرقية إلى أكثر من اثنتي عشر قبيلة مختلفة (معظمهم من أصل منغولي وأراكاني) تختلف عن البنغاليين اختلافاً تاماً في المظهر واللغة والديانة والثقافة. وكانت هذه المنطقة قد منحت حكماً ذاتياً خاصاً في ظل الحكم الاستعماري البريطاني، ولكنها آلت إلى باكستان بعد التقسيم، وأصبحت هدفاً لبعض مبادرات التنمية التي تقتصر على التخطيط الجيد مثل مشروع سد كابتي عام ١٩٦٢ الذي أدى إلى إغراق ٤٠٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية، وإلى تهجير ١٠٠ ألف من أبناء القبائل. وبعد حرب الاستقلال عام ١٩٧١، رفضت حكومة بنغلاديش الجديدة مطالب زعماء القبائل الحصول على الحكم الذاتي، وقامت بنقل ٤٠٠ ألف من المستوطنين البنغاليين إلى الأصقاع الجبيلية في

مدى أكثر من عشرين عاماً ظل ١٠٪ فعلى من إجمالي مساحتها مغلقاً في الواقع الفعلي بسبب التمرد الدموي والقتال الذي تشنه الجماعات القبلية التي تعيش في أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية، والتي شعرت بتهديد شديد لانخراط الحكومة في بناء هوية وطنية متجانسة تلتف حول القيم الإسلامية البنغالية؛ إذ تم نقل أكثر من ٤٠٠ ألف من المستوطنين البنغاليين إلى أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية في أوائل الثمانينيات - بصحبة حوالي ثلث القوات العسكرية لبنغلاديش لاتخاذ ما يلزم من «تدابير مكافحة التمرد» - وفجأة أصبحت قضية عدم إحساس الأقليات بالأمن شاغلاً دولياً. ولقي ٣٠ ألف شخص حتفهم من جراء السياسات العرقية وما يرتبط بها من قضايا الأرض والدين والثقافة في إطار «أمة واحدة»، حيث فعلت هذه السياسات فعلها في تلك المرتفعات المكسوة بالغابات الكثيفة. ولم يتم التوصل إلى حل واضح إلا منذ وقت قريب في صيغة اتفاق للسلام وقعت عليه الحكومة وزعماء القبائل في الثاني من ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧. ومنذ ذلك التاريخ أصدرت حكومة بنغلاديش العديد من التصريحات التي تؤكد أن «السلام التام مستتب في أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية»، وأن «الناس الذين يعيشون هناك ليسوا راضين عن أحوالهم فحسب، بل هم في غاية الابتهاج والحبور؛ وقد عادت الحياة إلى طبيعتها ثانية»<sup>١</sup>.

ويهدف هذا البحث إلى تفنيد هذه الأفكار السطحية لا من خلال استكشاف جوانب القصور في اتفاق السلام فحسب، ولكن أيضاً من خلال إلقاء الضوء على مجموعة من العوامل مثل النزوح والإرهاب والعصبيات العرقية والوجود

مخيم دينبالا المؤ  
بمنطقة أصقاع  
تشيتاغونغ الجبيلية

تشيتاغونغ، مما أدى إلى اشتداد التناقض على الموارد. كما تم نقل ١٢٠ ألفاً من الجند إلى أصقاع تشيتاغونغ الجبيلية «لحماية» القادمين الجدد، ولكنهم في حقيقة الأمر لم يفعلوا شيئاً سوى المشاركة في اقتراح شتى الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان ضد أبناء القبائل، منها أكثر من ١٢ مذبحة هائلة. وفي أعقاب ذلك، فر حوالي ٨٠٠ ألف من اللاجئين القبليين إلى ولاية تريبور الهندية المجاورة.

## اتفاق السلام

عندما تم التفاوض على اتفاق السلام في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، كان يتضمن الملاحق الهامة التالية:

- أن تضع جماعة شانتي باهيني (وهي جماعة قبلية متشددة) السلاح وتسلمه بموجب عفو عام.
- إعادة تأهيل اللاجئين الدوليين والنازحين الداخليين
- حل معسكرات الجيش غير الدائمة وعودة الجنود إلى دكااتهم العادية
- الحكم الذاتي من خلال مجالس المناطق والمجالس الإقليمية
- الحقوق المتعلقة بالأراضي والموارد
- الاعتراف بالهوية الثقافية للسكان الأصليين



ولكن كان هناك أيضاً عدد من الموضوعات الهامة التي لم يتناولها الاتفاق، وهي:

- عدم وجود ضمانات دستورية تحمي الاتفاق مما يجعله عرضة للتعديل أو الإلغاء في أي وقت.
- عدم وجود نص في الاتفاق بشأن الحماية البيئية على الرغم من التدمير طويل الأجل الناجم عن استغلال الموارد على نحو لا يخضع لأي ضوابط.
- تجاهل الاتفاق للتغلغل المستمر من جانب المستوطنين غير الشرعيين في المنطقة.
- خلو الاتفاق من أي نص بشأن المصالحة الاجتماعية بين أبناء القبائل والبنغاليين.

وكانت ردود الأفعال تجاه الاتفاق متضاربة إلى حد كبير، حيث أشارت رابطة عوامي (وهي الحزب الحاكم إبان هذه الفترة) إلى الاتفاق على أنه علامة على نجاحها، بينما رفضت المعارضة في الحزب الوطني البنغالي الاعتراف به. كما أدى الاتفاق إلى وقوع انقسامات بين الجماعات القبلية؛ فقد كان معظمها يؤيد الحزب السياسي القبلي الأصلي الذي تفاوض على الاتفاق وقام بتوقيعه، بينما تغير ولاء الكثيرين منذ التوقيع، فأصبحوا يؤيدون جماعة منشقة تعرف «بالجبهة الديمقراطية الشعبية المتحدة»، وتؤكد على أن الحكم الذاتي الكامل هو النتيجة الوحيدة التي يمكن قبولها. ونجم عن ذلك اندلاع صراع عنيف على السلطة، اتهمت فيه كلتا الجماعتين الأخرى بالقيام بالعديد من الهجمات وعمليات الاختطاف والقتل. ولم يؤد هذا «الإرهاب الداخلي» إلى إضعاف التضامن الاجتماعي لأبناء القبائل فحسب، ولكنه أدى أيضاً إلى ارتفاع درجة الشك وفقدان الثقة فيما بين شتى المجتمعات المحلية.

### إعادة تأهيل اللاجئين

يبلغ إجمالي حجم الأموال المخصصة لإعادة تأهيل لاجئي جوما العائدين ٢٧٠ مليون تكا بنغالي (أي حوالي ٦.٥ مليون دولار أمريكي) في صورة مدفوعات نقدية وبعض المعونات العينية المحدودة. وقد نص الاتفاق أيضاً على المخصصات التي ستوجه إلى خلق فرص العمل وتوفير المرافق التعليمية، ولكن لا تكاد توجد أي معلومات عن مدى تنفيذ هذه البنود أو نجاحها حتى الآن؛ كل ما نعرفه هو أن الكثير من الأسر العائدة التي رجعت من الهند «لإعادة تأهيلها» تواجه صعوبات شديدة في بناء حياتها مرة أخرى؛ فقد طرأت تغيرات جمة أثناء غيابها على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛ إذ أدت الضغوط الديموجرافية والاقتصادية الجديدة إلى استحداث إدخال أساليب وضروريات زراعية مختلفة، واختفى الاقتصاد التقليدي القبلي القائم على «الاكتفاء الذاتي» ليحل محله اقتصاد السوق الذي تهيم عليه قوى اقتصادية خارجية. وجدير بالذكر أن القبليين تنقصهم المهارة والأساس المعرفي اللازم للمشاركة الفعالة في هذه السوق، ومن ثم

تعرضوا للتهميش وأبعدوا إلى مناطق نائية في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية، حيث ما زالت الفرضة قائمة لاستخدام الأساليب الزراعية التقليدية.

### النزاع على الأراضي

قبل نشوب الصراع كانت المجتمعات القبلية

## كثير من الأسر العائدة تواجه صعوبات شديدة في بناء حياتها مرة أخرى.

«معظم هؤلاء النازحين يعيشون الآن في مناطق نائية وموحشة في المرتفعات والغابات دون أي مصدر كريم للرزق، وبدون أي فرصة على الإطلاق للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية التي توفرها الحكومة أو غيرها من الوكالات. ويعاني كثيرون منهم أشد المعاناة من سوء التغذية والإسهال والدوسنتاريا والملاريا... كما أن حالة الأطفال وأمها الرضع والمسنين خطيرة بوجه خاص»<sup>٤</sup>.

كما أدى توسع حكومة بنغلاديش في تعيين مناطق «الغابات المحمية» في الأصقاع الجبلية بتشيتاغونغ (حيث تحظر ممارسة الزراعة، بل ويعتبر جمع الأخشاب لاستخدامه كحطب للوقود جريمة) إلى زيادة عدد النازحين الداخليين، وأوصل أزمة الأراضي إلى مستويات جديدة من التدهور؛ فقد تم طرد كل أفراد قبيلة خيانج تقريباً بدون أي تعويض أو معونات في إطار هذه الخطة، بينما يواجه عشرات الآلاف غيرهم احتمال التعرض لأخطار مماثلة<sup>٥</sup>.

### العصبيات العرقية

ما زال التوتر العرقي يجعل الأصقاع الجبلية في تشيتاغونغ معرضة بوجه خاص لحوادث العنف الناجم عن العصبيات، وما زال الأمن على المستوى الشخصي واهياً؛ فقد تم تسجيل العديد من الاعتداءات على المنازل والقرى والمعابد في السنوات القليلة الماضية، وسرعان ما اتخذت النزاعات المحدودة النطاق أبعاداً متضخمة مع استمرار النمط الثابت من الأعمال الانتقامية المبالغ فيها.

فعلى سبيل المثال، عندما غرق طفلان بنغاليان يوم ٦ أبريل/نيسان ١٩٩٨ بينما كانا يستحمان في نهر مايا في منطقة أصقاع تشيتاغونغ الجبلية، أعلن المسؤولون الذين تولوا التحقيق في وفاتهما أن الوفاة كانت طبيعية، لكن المستوطنين البنغاليين نظموا مظاهرة في اليوم التالي زاعمين أن الطفلين قتلوا على أيدي بعض القبليين. وعلى إثر ذلك تعرض أربعة من أبناء القبائل للاعتداء، مما أدى إلى عقد اجتماع لأبناء القبائل في ٩ أبريل/نيسان تعبيراً عن احتجاجهم على ما حدث. وبينما كان المجتمعون في طريقهم للعودة إلى بيوتهم بعد الاحتجاج تعرضوا مرة أخرى للاعتداء على أيدي بعض

تمتلك الأراضي التي تعيش فيها على أساس الملكية الجماعية، وقبلما نشأت الحاجة لتسجيل ملكية الأرض. أما المستوطنون البنغاليون الجدد فقد استحدثوا إطاراً جديداً لتعيين حدود الأراضي يتطلب وجود سند مكتوب للملكية، الأمر الذي أدى إلى انتشار عمليات «انتزاع الأراضي» بشكل غير مشروع على نطاق واسع. واستغل كثير من المستوطنين الصراع «للتفاوض» على عقود زائفة في غياب الملاك الحقيقيين، بينما دُمّرت السجلات الرسمية القليلة جداً التي كانت موجودة أثناء عمليات النهب وإحراق المنشآت. واليوم ما زالت ٢٠٥٥ أسرة من الأسر العائدة (أي نسبة ٢٥٪ من إجمالي العائدين) لا تجد سبيلاً لاسترداد أراضيها، حيث احتل المستوطنون البنغاليون ٤٠ قرية بكاملها وأصبحوا يرفضون مغادرتها.

وما زالت أسر كثيرة تقيم في مخيمات اللاجئين المؤقتة حيث مرت ثلاث سنوات دون حدوث أي تقدم في قضاياها. وقد أصبحت مسألة توفير الغذاء مشكلة خطيرة، ومن المنتظر نفاذ المعونات المقدمة من حكومة بنغلاديش سريعاً. وهناك تباين حاد بين هذا الوضع ووضع المستوطنين البنغاليين الذين يعيشون في مجموعات متقاربة من القرى حيث يتلقون حصصاً غذائية منذ وصولهم إليها؛ ففي منطقة خاجراتشاري وحدها، وهي المكان الذي نصبت فيه معظم مخيمات اللاجئين المؤقتة، توجد ٨٠ قرية بنغالية بها ٢٦٢٦٢ أسرة كلهم ما زالوا يتلقون حصصاً غذائية مجانية<sup>٦</sup>.

### النازحون الداخليون

أفاد فريق العمل الخاص التابع لحكومة بنغلاديش والمعني باللاجئين في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية أنه لا يزال هناك ١٢٨٣٦٤ أسرة من النازحين الداخليين في شتى أنحاء المنطقة، منهم ٩٠٢٠٨ أسرة تصنف على أنها أسر «قبلية» و٢٨١٥٦ على أنها «غير قبلية»<sup>٧</sup>. ونظراً لأن معظم النازحين الداخليين لا يستوفون الشروط اللازمة للحصول على المعونات التمييزية التي تقدمها الحكومة في سياق إعادة التأهيل فما زال هؤلاء يعانون من ظروف المجاعة، ولا سبيل أمامهم للحصول على أي نوع من أنواع الخدمات إلا فيما ندر، وفي عام ١٩٩٨ أصدرت منظمة غير حكومية في جوما، تعرف



الدولة؛ ومن ثم تميل ردود أفعال الحكومة وأجهزة الدولة إلى النظر إليها على أنها تهديد للأمن الوطني يسوغ قمعه باستخدام القوة. ولو كان أبناء القبائل في حالة أصقاع تشيتاغونغ الجبلية قد منحوا اعترافاً دستورياً أساسياً وسلطة دستورية أساسية فيما يتعلق بتطوير الموارد واستغلالها في المنطقة التي يعيشون بها، فربما كان من الجائز تقادي التمرد الذي دام أكثر من عشرين عاماً، والمشكلة الآن هي أن نفس العوامل التي أدت إلى اندلاع الصراع الأصلي - النزوح والتمية غير المخططة جيداً والعصبيات العرقية والتنافس على الموارد - تؤدي إلى إثارة القلاقل في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية من جديد.

تخرج توماس فيني في جامعة كيمبريدج عام ١٩٩٨، وعمل متطوعاً في مخيمات اللاجئين التبتيين في نيبال قبل رحيله إلى التبت في أواخر عام ١٩٩٩، كما قضى ما يقرب من العام في العمل في مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية في دمارسالا في شمال الهند، حيث كتب بحثاً عن التمييز العنصري في التبت لتقديمه إلى المؤتمر الدولي عن العنصرية بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠١. وفي مطلع العام الحالي أجرى بحثاً في بنغلاديش في إطار مشروع الأطفال المضارين من الصراعات المسلحة التابع للمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في جنوب آسيا؛ وقد انتهى لتوه من تقديم نتائج هذا البحث إلى مؤتمر إقليمي في نيبال. ويعمل توماس فيني حالياً في المركز الدولي للبحوث والتدريب الخاص بالمنظمات غير الحكومية حيث يحرر كتيباً إرشادياً للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المناطق المتضررة من الصراعات.

١. بيان صادر عن القسم الصحفي بمكتب رئيس الوزراء في حكومة بنغلاديش عام ١٩٩٩ بعنوان «أصقاع تشيتاغونغ الجبلية: الوضع بعد اتفاق السلام».
٢. إحصائيات اتحاد رعاية لاجئي جوما ومكتب مفوض المنطقة في خاجراتشاري عام ١٩٩٩.

٣. Philip Gain 'Facts that Count for the Chittagong Hill Tracts' in Philip Gain (ed) *The Chittagong Hill Tracts: Life and Nature at Risk*, Society for Environment and Human Development (SEHD), July 2000, p120.
٤. Intervention by Mr Mrinal Kanti Tripura, Secretary, Trinamul, Chittagong Hill Tracts, Agenda Item 6 (Indigenous Peoples & Health: Follow-up and Recent Developments) to the 17th Session of the Working Group on Indigenous Populations, Geneva, 26-30 July 1999.
٥. See Philip Gain 'Expansion of Reserved Forests Complicates Land Issues in the CHT', Society for Environment and Human Development (SEHD), *Earth Touch*, No 5 October 1999, p26.
٦. Information taken from CHT Commission Life is not Ours: Land and Human Rights in the Chittagong Hill Tracts, 2000, p42.
٧. Survival International 'Genocide in Bangladesh', *Survival International Review*, No 43, London, 1984, p13.
٨. See Dipankar Banerjee (ed) *South Asia at Gunpoint - Small Arms and Light Weapons Proliferation*, Regional Centre For Strategic Studies, Sri Lanka, 2000.

٩. مقابلة مع رويان ديوان (المجلس الإقليمي لأصقاع تشيتاغونغ الجبلية) وإندرا تي تشاكما (اليونيسيف)، وانغاماتي، مارس/آذار ٢٠٠١.
١٠. مقابلة مع رويان ديوان. المجلس الإقليمي لأصقاع تشيتاغونغ الجبلية، 20 مارس/آذار ٢٠٠١.

وقد استشرت حوادث الاختطاف وقطع الطريق والقتل والابتزاز في المناطق الثلاث التي تنقسم إليها أصقاع تشيتاغونغ الجبلية منذ الاتفاق، وتلعب الأسلحة الصغيرة دوراً رئيسياً في تلك الحوادث. وفي فبراير/شباط ٢٠٠١ أصبح عدم توافر الأمن في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية مثاراً للقلق على المستوى الدولي عندما اختطف رجال العصابات ثلاثة أجناب يعملون في مشروع تمويل الحكومة الدانمركية، وعلى الرغم من إطلاق سراح هؤلاء الثلاثة في آخر الأمر دون أن يصابوا بأذى، فقد فر كثيرون من المدنيين الأبرياء من بيوتهم في أعقاب عمليات «الإنقاذ» العسكرية.

### تعاطي المخدرات

يبدو مما تفيده بعض المصادر أن معدل تعاطي المخدرات في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية أخذ في الارتفاع، خصوصاً بين الشباب العاطلين من أبناء القبائل.<sup>٩</sup> وعلى الرغم من أن اتفاق السلام ينص على توجيه اهتمام خاص للمراهقين من أبناء القبائل من حيث إيجاد فرص العمل فلم يتم أي شيء يذكر في هذا الصدد وأصبحت البطالة

## نفس العوامل التي أدت إلى اندلاع الصراع الأصلي ... تؤدي إلى إثارة القلاقل في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية من جديد.

مشكلة ضخمة، حيث يقضي معظم المراهقين الآن وقتهم في معاقرة الشراب والتدخين والتسكع في الأسواق، وبذلك يصبحون عرضة أكثر من غيرهم للوقوع في هوة تعاطي المخدرات. كما زعم أن الجماعات السياسية، مثل الحزب الذي تفاوض على اتفاق السلام، تقدم الأموال بقصد اجتذاب المزيد من الأنصار، وتقدم العون بصورة غير مباشرة لتمويل إدمان المخدرات والإبقاء على هذا الوضع. وهناك بعض الشكوك في أن أفراد الشرطة والجيش يقومون بدور نشط في تشجيع شباب القبائل على تعاطي المخدرات، وأنهم ينتفعون مالياً واجتماعياً بالترويج لفكرة أن أبناء القبائل طليقة وضيفة لا يمكنها الاعتماد على نفسها، مما يخلق مسوغاً لوجودهم في المنطقة.

«ما زال العسكريون ينشرون المخدرات بينما اختارت الشرطة أن تتجاهل المشكلة، وهناك أعداد متزايدة من المراهقين من أبناء القبائل الذين يتورطون في هذا الأمر لأنه يقدم لهم مهرباً من إحساسهم باللاجدوى في ظل الأوضاع التي يعيشونها حالياً. وهذه مجرد وسيلة من الوسائل التي يواصل العسكريون استخدامها لقمع الناس بعد اتفاق السلام».<sup>١٠</sup>

### الخلاصة

تتعلق كثير من هذه المشاكل بالصعوبات التي تواجهها جميع الأقليات في سعيها للحصول على حقوقها تحت حكم الأغلبية. وكثيراً ما يشار إلى الأقليات العرقية اليوم على أنها جماعات تنتمي للمستوى دون الوطني وتترع إلى تكوين دولة داخل

المستوطنين وجنود الجيش الذين أشعلوا النيران في العديد من المنازل.<sup>٦</sup>

### استمرار الوجود العسكري

في أثناء الصراع شهدت الأصقاع الجبلية في تشيتاغونغ وجوداً عسكرياً مكثفاً على نحو لم يسبق له مثيل؛ ففي أوائل الثمانينيات كان إجمالي القوات التابعة لجيش بنغلاديش والقوات المساعدة في تلك المنطقة يقدر بأكثر من ١٢٠ ألف جندي، أي بمعدل جندي مسلح لكل فرد من أبناء القبائل في ذلك الوقت.<sup>٧</sup> وقد تغلغل الوجود العسكري في كل جانب من جوانب الحياة في المجتمع، كما تضاعف عدد مراكز الشرطة في المنطقة.

ولم يتغير الموقف كثيراً بعد اتفاق السلام، وأصبح الوجود العسكري ظاهرة عادية في حياة الناس في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية. وعلى الرغم من أن المادة ٤(١٧) من الاتفاق تنص على إزالة «جميع المعسكرات المؤقتة للجيش وقوات «الأنصار» [شبه العسكرية] وقوات الدفاع عن القرى في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية، فيما عدا

فرق حملة البنادق البنغالية والتحصينات العسكرية الدائمة»، فإنه لم يحدد موعداً نهائياً لإتمام هذا الانسحاب. وتقول لجنة الأصقاع الجبلية في تشيتاغونغ إنه بعد مرور ثلاثة أعوام على الاتفاق لم يتم إزالة سوى ٢٢ مخيماً عسكرياً من إجمالي المعسكرات التي يزيد عددها على ٥٠٠ معسكر.

### الأسلحة الصغيرة

تتجسس بنغلاديش بين المثلث الذهبي والهلال الذهبي (والأول هو أكبر منتج في العالم للمخدرات والثاني أكبر مستودع في العالم للأسلحة الصغيرة والخفيفة) ولكنها ليست في واقع الأمر المورد الأول ولا المستخدم الأول لأي منهما. كما تشط أكثر من ٢٠ جماعة من الجماعات المتمردة على امتداد حدود بنغلاديش، وتتم أعداد كبيرة من الأسلحة المتجهة إلى هذه المناطق عبر أصقاع تشيتاغونغ الجبلية.<sup>٨</sup>

وقد أدى التمرد الذي دام طوال ٢٣ عاماً إلى جلب كميات ضخمة من الأسلحة الصغيرة إلى أصقاع تشيتاغونغ الجبلية، معظمها من القواعد الموجودة فيما وراء الحدود الهندية. وإذا كانت بعض هذه الأسلحة قد سلمت إلى الحكومة بعد اتفاق السلام، فإن عدداً كبيراً منها ظل في مخابئ سرية حيث تعرض للنهب على فترات متقطعة منذ ذلك الحين. وأدت سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة التي تتزايد باطراد إلى تدهور أوضاع القانون والنظام بصورة عديدة في أصقاع تشيتاغونغ الجبلية.



# برنامج مفوضية شؤون اللاجئين للتوعية بالسلام: غرس مهارات تتواصل طوال العمر

بقلم: باميلا باكستر

الصراع والحرب سببان يقفان غالباً وراء اضطراب الناس للفرار من ديارهم. وعلى الرغم من أن اللاجئين عادة ما يكونون من ضحايا التعنت العرقي أو السياسي أو الديني فإنهم يحملون معهم تحيزاتهم إلى منافعهم.

وهذا في حد ذاته ما يؤدي غالباً إلى صراعات داخل مجتمعات

اللاجئين. ونتيجة لذلك نجد أن الصراع داخل مجتمعات اللاجئين تحركه سياسات نابعة من مواطن هؤلاء اللاجئين. ومع ذلك فعندما يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم في آخر الأمر نجد أنهم ينتظر منهم أن يسهموا بصورة مباشرة في جهود السلام والمصالحة. واستناداً إلى هذه الخلفية قامت مفوضية شؤون اللاجئين في الآونة الأخيرة بتنظيم مشروع فريد يهدف إلى التوعية بشأن السلام في مدارس اللاجئين ومجتمعاتهم على حد سواء.

ما هي التوعية بالسلام؟

في برنامج المفوضية للتوعية بالسلام في إفريقيا، يعرف «السلام» على أنه السلام الشامل «الوقائي» أو «الإيجابي»، بمعنى أنه يتجاوز عدم نشوب الحرب أو الصراعات المسلحة، ليصبح عملية إنماء المعرفة والمهارات والقيم والمواقف التي تؤدي إلى سلوك يعزز السلام ويشجع على منع الصراعات وتقليصها إلى أقل حد ممكن.

وقد وضع العديد من المنظمات والوكالات غير الحكومية، ومن بينها مفوضية شؤون اللاجئين، أشكالاً عدة من البرامج لتعزيز مفاهيم السلام في الدول النامية. ومعظم هذه البرامج نجدها في صورة الكتب الزاخرة بالمعلومات التي تعطي المعلم مجموعة من الأفكار والأنشطة ليدرجها في منهجه. لكن النظم التعليمية في الدول النامية فيها مناهج موجهة لدخول الامتحانات بصورة جد رسمية مما يجعل التدريس والتعليم يقفان عند

«بدا الأمر بتبادل الإهانات بين جماعتين من اللاجئين السودانيين، وسرعان ما وصل إلى حد يندر بتحول الموقف إلى مواجهة عنيفة. وبينما وقف كثيرون موقف المتفرج صار زعماءهم يحثون المزيد منهم على الدخول في الجدل مما جعل الأجواء مشحونة بالعداوة المتزايدة. لكن جماعة صغيرة انتحت جانباً ورفضت أن تجر جراً إلى هذا الصراع، وتكرر نفس الأمر على الجانب الآخر حيث رفضت قلة قليلة من الأتباع أن تشارك مع الآخرين. هاتان الجماعتان سارتا على نفس النهج، لأنهما تخرجتا لتوهما من برنامج التوعية بالسلام، وأطلق أعضاؤه على أنفسهم اسم «صناع السلام». وعلى الرغم من قلة عددهم، فإن عريمتهم وتصميمهم هما اللذان حالاً دون أن ينزلق الجدل إلى دائرة العنف، وسرعان ما جمع الجميع رجالهم وقفلوا عائدين».

(ديزالين أدامو، معاون ببرنامج التوعية بالسلام)

الحفظ واستظهار المعلومات عن ظهر قلب. وإذا كان هذا النظام يمثل طريقاً إلى المعرفة الأكاديمية، إلا أنه من المستبعد أن يؤدي إلى تطوير المواقف البناءة أو إلى تغيير السلوكيات. كما أن عناصر التوعية بالسلام، مثل التواصل والتعاون والتعاطف وفهم المشاعر وحل المشاكل والتفاوض وغيرها، لا تُمارس دائماً بشكل متكامل، فنجد الطلبة يتعلمون المنافسة بدلاً من التعاون، ونجد أن الأولويات التي يتعلمها الطلبة اللاجئون (على الأخص) في بيوتهم ومن خلال تجاربهم السابقة في مجتمعات العنف هي حل المشاكل عن طريق العنف. بالإضافة إلى

ذلك، يبدو أن هناك تحيزاً ثقافياً شديداً لفكرة أن المسؤولية تقع أساساً على عاتق الكبار أو الزعماء. ولكن عندما يكون السكان يعيشون حياة اللاجئين فإن الطرق التقليدية لحل المشاكل تتهار، ولا نجد ما يحل محلها سوى التوعية بالسلام.

تقديم برامج التوعية بالسلام

في أواخر عام ١٩٩٧ وفي ١٩٩٨ أجريت عمليات تقييم قائمة على المشاركة تضمنت كل فئات مجتمع اللاجئين في مخيمات اللاجئين في كينيا. وفي أعقاب ذلك اتسعت الفكرة المبدئية لتقديم التوعية بالسلام في المدارس الابتدائية لتشمل مجتمعات اللاجئين عموماً بناء على طلب منها. ومنذ ذلك الحين تم إجراء برامج مماثلة في سبع دول إفريقية أخرى قوبلت بحماس طيب من جانب السكان اللاجئين والعائدين.

وقد تم وضع المكون الخاص بالمدارس أولاً في صورة كتاب زاهر بالمعلومات، ثم تبين أن ذلك لا يكفي حيث كان المدرسون دائماً ينقصهم التدريب، والمناهج الجامدة تجعل من الصعب عليهم أن يدرجوا أي موضوع إضافي خاص بصورة فعالة ضمن أعباء التدريس المعتادة. ونتيجة لذلك تم تطوير المكون المدرسي من جديد ليأخذ صورة سلسلة من الأنشطة التي تغطي ١٤ مجالاً من المفاهيم المختلفة في صيغة تسمح باستخدامها كمادة منفصلة داخل المنهج. وتعتمد هذه السلسلة على تطوير المفاهيم بنفس طريقة تطوير المواد التقليدية، مع التدرج في الارتفاع بمستوى التعقد في المفاهيم بما يتماشى مع نمو الطفل خلال مراحل التعلم.



أما فلسفة برنامج المجتمع فتؤكد بشدة على الوصول إلى جميع أطراف المجتمع تفادياً للمفكرة التقليدية (وكثيراً ما تكون مقيدة) التي تقول «بالاقتصار» على المواقع التي يتمتع فيها زعماء مجتمع اللاجئين بالتدريب اللازم، بافتراض أنهم يقومون بعد ذلك بنقل ما تعلموه إلى العامة. فالواقع أن الخيرات العملية تبين النقاط التالية: (أ) أن زعماء مجتمع اللاجئين لا ينقلون دائماً ما تعلموه للآخرين، (ب) أن نفس الجماعة المحدودة هي التي تحتكر الاستفادة من كل ألوان التدريب المتاحة لمجتمعات اللاجئين، بدون أن تبدو عليهم آثار هذا التدريب أو يحصل أي تغير سلوكي ملموس يذكر، (ج) أن تفتت المجتمع في كثير من أوضاع اللجوء يعني أن زعماء مجتمع اللاجئين لا يتمتعون بنفس القدر من القوة والسلطة التي يتمتعون بها في الظروف التقليدية، خصوصاً عندما يتم «اختيارهم» من جانب مفوضية شؤون اللاجئين أو الجهات المشاركة لها في تنفيذ تلك البرامج.

وللتوصل إلى عينة من مجتمع اللاجئين، تم الاتفاق على استخدام نسبة ١ من ١٠ لقياس تأثير البرامج، على أساس الافتراض بأن الشخص الذي يتخرج من البرنامج الاجتماعي سيستطيع التعامل مع عدد من الأشخاص يبلغ العشرة في نطاق دائرته التعاقدية، ويستطيع بفضل السلوك الذي يسلكه أن يؤثر على مواقف الآخرين. ولكن ليس كل من تخرج من هذا البرنامج يتغير سلوكه، فلو افترضنا أن ٥٠٪ فقط من هؤلاء الخريجين سيفيرون من سلوكياتهم ويتحدثون إلى الآخرين عن المهارات التي اكتسبوها، فعندئذ سنحتاج إلى ٢٠ ألف خريج لإحداث تغيير في آراء مائة ألف من مجتمع السكان اللاجئين.

ويتسم البرنامج المدرسي والبرنامج الاجتماعي بأنهما برنامجان تفاعليان يقومان على الأنشطة، بحيث تتاح الفرصة للمشاركين لاستيعاب المواقف المطلوبة، وعندئذ تنهيا الفرصة لإحداث تغيير في سلوكهم. ويشتمل البرنامج المدرسي على سلسلة من الأنشطة لتطوير المفاهيم اللازمة للسلوك البناء دون اللجوء تقريباً لأي نظرية أو نهج أكاديمي. أما البرنامج الاجتماعي فيعتمد على المناقشات والأنشطة حيث نجد المفاهيم المرتبطة بالسلام موجودة لدى الكبار، ولكن مهاراتهم عموماً تحتاج إلى مزيد من الصقل. ويتكون هذا البرنامج من ورشة عمل تستغرق عشرة أيام أو اثني عشر يوماً، تليها لقاءات متابعة للتعامل مع القضايا التي يطرحها المشاركون أو مع المشاكل القائمة في المخيمات.

وقد استخدمت نفس الفلسفة في تدريب المدرسين (للبرنامج المدرسي) والمنظمين (للبرامج الاجتماعية). وهناك «مراحل» عديدة للتدريب تساعد المتدربين على صقل المفاهيم بأنفسهم بالإضافة إلى صقل مهارات التدريس المطلوبة. وينظر إلى كل من

المدرسين والمنظمين على أنهم مثال يحتذى في الظروف التي يعيش فيها اللاجئين، ومن ثم فمن الضروري أن يتلقوا التدريب الكافي وأن يجدوا الوقت الكافي لتطوير المفاهيم بأنفسهم.

### مراجعة البرنامج

يستفيد من البرنامج الجاري حالياً في كينيا ٤٢ ألف طفل كل أسبوع في مخيمات اللاجئين، حيث يتم تقديم دروس منهجية عن أبعاد السلام. وقد تخرج أكثر من ٩٠٠٠ من الشباب والكبار من البرنامج الاجتماعي منذ بدايته. لكن التحرك الدائب للاجئين في انتقالهم لمناطق جديدة للاستيطان بها أو في عودتهم إلى ديارهم الأصلية يعني أن مبدأ النسبة ١ من ١٠ لم يحقق بعد التأثير المرجو منه.

وفي أوغندا وبنينا وإثيوبيا وشمال غرب الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية تم عقد ورشات عمل تدريبية أولية وتوزيع المواد على القائمين على تنفيذ هذه البرامج. وتولى عقد هذه الورشات أكثر من ٦٨٠ من العاملين وأصحاب النفوذ في توجيه الرأي في مجتمعات اللاجئين في تلك البلدان. وكانت بدايات كل هذه البرامج فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وفي ليبيريا يستفيد أكثر من ٢٠٠ ألف طفل من برامج التوعية بالسلام، ويقوم حوالي مائة من العاملين المشاركين في التنفيذ ومن زعماء اللاجئين بإجراء تدريبات للمنظمين حتى يمكن تحقيق التكامل بين هذا البرنامج والبرامج الجارية الأخرى.

وهناك مجموعة كاملة من المواد المتوافرة الآن بالإنكليزية والفرنسية والصومالية لتنفيذ البرنامج في مختلف البلدان<sup>١</sup>.

وتحتاج البرامج من نوعية برنامج التوعية بالسلام إلى المتابعة المتواصلة والتخطيط الدقيق. فقبل وضع البرنامج تم إجراء بحوث مبدئية على مستويين، الأول منهما هو إجراء مسح قاعدي للتعرف على مواقف معينة سيتم قياس مدى تغيرها بعد تنفيذ البرنامج، والثاني هو التعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من اللاجئين لتحديد ما ينبغي إدراجه في البرنامج. وفي الاجتماعات الأولية في البلدان التي لا يوجد فيها منهج المشروعات التجريبية، نجد أنه ليس من الضروري إجراء مثل هذا البحث لأنه من المقبول أن البرنامج قد تم وضعه بالتعاون مع مجتمعات اللاجئين في شرق إفريقيا ومن أجلها (ومن المدهش أنه يحظى بقبول تام في غرب إفريقيا دون أي تعديلات من الناحية الثقافية بخلاف ما كان متوقفاً).

### الدرس الأول

ينبغي أن يبدأ العمل الاجتماعي من الداخل، ولا يمكن فرضه من الخارج. ومن أسباب

نجاح هذا البرنامج مع مجتمعات اللاجئين أنهم «يمتلكون» البرنامج لأنهم يشاركون في إعداده. (وهذا ما يصدق لا على اللاجئين في كينيا فحسب حيث جرى إعداد البرنامج التجريبي، ولكن أيضاً على كل الأماكن التي نفذ فيها لأن ورشات العمل الأولية تتطلب مناقشة اللاجئين وإشراكهم فيها). ومن الضروري أن يتم تنظيم ورشات العمل بطريقة تعاونية بالاستفادة من مهارات وحكمة المشاركين مع بناء روح الثقة في خضم العمل. ومن ذلك نجد مثلاً أنه في إحدى حلقات العمل كان أحد المنظمين يميل إلى تقديم التوعية بالسلام بصيغة «الوعظ» على الرغم من التزامه الشديد بالبرنامج، فعلق أحد المشاركين عند تقييم أدائه بقوله إن المشاركين يحتاجون إلى بعض الوقت للتفكير والمناقشة بأنفسهم بدلاً من التلقين.

هل كانت هناك طرق أخرى لإنجاز ما أنجزناه؟ تلقى كل من المدرسين والمنظمين تدريباً شمل جوانب فلسفة برنامج التوعية بالسلام ومناهجه ومضمونه. ومن المفترض أن يتمتع العاملون في البرنامج وفي الإشراف عليه وفي إدارته بنفس المهارات والسلوكيات والمواقف التي يسعى البرنامج لغرسها. لكن ليس بوسعنا بناء القدرات بنفس سرعة تنفيذ البرنامج، فنحن أمام خيارين في واقع الأمر لا ثالث لهما، فإما أن نبطئ من سرعة التنفيذ لتمكين العاملين من استيعاب فلسفة البرنامج وتطبيقها في كل مجالات حياتهم (وهذا يعد من المقاصد الطويلة الأجل جداً بالنسبة لمعظمنا)، وإما أن نواصل الطريق الذي سلكناه وهو السماح للمشاركين بالتطور مع تطور البرنامج (وهو ما يتم دعمه عن طريق حلقات العمل التدريبية وإجراءات المتابعة المعاونة التي تتم من آن لآخر).

### الدرس الثاني

تناول البرنامج في كينيا باعتباره برنامجاً تجريبياً مجموعة من المشاكل المشتركة المتعلقة بالمبادرات التجريبية. وعادة ما تتمتع البرامج التجريبية بفرصة الحصول على تمويل لا تتاح للبرامج الأساسية، الأمر الذي يجعلها دائماً أشبه بمشروعات إضافية ومن ثم تتعرض للتهميش في أغلب الأحيان. وإذا ما جرت أي محاولة لدمج البرنامج التجريبي مع غيره فدائماً ما ينظر إليها على أنها محاولة «للاستيلاء» على برنامج آخر قائم. وفي بعض الحالات ربما يتواري البرنامج التجريبي عن الأنظار أكثر من ذلك فلا يمكن متابعته أو تقييمه. ومن الصعب جداً أن يتم نقل برنامج تجريبي منفصل من المرحلة التجريبية إلى مرحلة النشاط الأساسي، فالمرحلة التجريبية المطولة تعني أن جميع المعنيين بالبرنامج، سواء من اللاجئين أو من العاملين به، يفترضون أن الوضع «الخاص» المرتبط به سيظل قائماً على الدوام، ومن ثم فإنهم يقاومون التغيرات



اللازمة لتحويل البرنامج إلى ساحة النشاط الأساسي. وهكذا عانى برنامج التوعية بالسلام من التهميش، ونظراً لأن مكوناته كانت قد صممت حسب الطلب فلم يكن هناك تكامل كاف بينه وبين البرامج الأخرى القائمة (مثل تدريب المدرسين أو البرامج الاجتماعية الجارية).

هل كانت هناك طرق أخرى لإنجاز ما أنجزناه؟ على الرغم من توجيه الدعوة إلى أطقم العمل المشاركة في التنفيذ والعاملين في مفوضية شؤون اللاجئين لحضور حلقات عمل ودورات تدريبية، فلم يتحقق إلا نجاح جزئي في هذا الصدد نظراً لأن هؤلاء العاملين لا تقع على عاتقهم مسؤولية تجاه البرنامج ولا يملكون البرنامج بأنفسهم. ومن هنا كان أكبر مظاهر نجاح هذا البرنامج هو فكرة الملكية التي عبر عنها اللاجئين أنفسهم، ولكن هذه الفكرة ربما جاءت على حساب ملكية المسؤولين عن تنفيذ البرامج. أما في الدول التي يتم فيها تنفيذ البرنامج فحسب، وليس إجراؤه بصورة تجريبية، فلا تظهر هذه المشاكل لأن مفوضية شؤون اللاجئين توفر ببساطة المواد والتدريب (إذا كان مطلوباً) وتقدم الدعم اللازم لعقد البرنامج.

### الدرس الثالث

هناك تحيز فلسفي في مواد البرنامج يتناقض أحياناً مع المواقف المنفذة في المجال الميداني، إذ أن محور برنامج مفوضية شؤون اللاجئين للتوعية بالسلام هو تبادل المعارف والاضطلاع بالمسؤولية، وجوهره هو أن السلام ملك لكل شخص وأن كل شخص عليه مسؤولية أن يكون مسالماً. ولكن الواقع الميداني أن بعض من يعملون مع اللاجئين (وبعض اللاجئين أنفسهم) لا ينظرون إلى السلام بهذه الصورة. فالبعض يعتبرون أن الطاعة هي أهم عنصر من العناصر، وأن وجود تسلسل هرمي واضح أهم من رفع مستوى قاعدة المعرفة. والمشكلة التي تشوب هذه الفلسفة هي أنها مرهونة بوجود قيادة نزيهة وأوضاع اجتماعية مستقرة، وهو ما لا يتوافر دائماً في الظروف التي يعيشها اللاجئين.

حلقة عمل ضمن برنامج التوعية بالسلام تبحث موضوع التعاون، مخيم إيشو في داداب بكينيا.

هل كانت هناك طرق أخرى لإنجاز ما أنجزناه؟ نظراً لأن اللاجئين الذين أكملوا الدورة (ومنهم معظم زعماء مجتمع اللاجئين) يفضلون النهج الذي يطبق فيها، حتى أنهم يقولون إنه أقرب إلى مناهجهم التقليدية لحل المشاكل (منهج اتفاق الآراء)، فلعله لم يكن هناك ما يمكن إنجازه على نحو يخالف ما تم حتى الآن. وهذه مشكلة أكبر من مسألة التوعية بالسلام، إذ يركز كل العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية أساساً على إجراء الأنشطة التي تهدف لمساعدة اللاجئين على مواصلة حياتهم. وعندما تطول مدة اللجوء يصبح من المهم رعاية اللاجئين بطرق تتجاوز مجرد توفير الغذاء والمأوى. ولكن هذا لا يفهم جيداً، فتجد أن هناك نزوعاً إلى أن تفكر بالنيابة عن اللاجئين مما يترتب عليه أننا لا ننصت إليهم بصورة فعالة، ولا نتواصل بطريقة واضحة و«نمراً» مروراً على المشكلة دون أن نعمل على التوصل إلى حل لها. والواقع أننا نمارس أموراً كثيرة تدعو عملية التوعية بالسلام إلى الامتناع عنها! وربما لو كان العاملون بمفوضية شؤون اللاجئين والأطراف التي تشاركها في التنفيذ قد قاموا بمزيد من الجهود بالتعاون مع اللاجئين لكان لذلك وقع أفضل، لكن العاملين غير مستعدين لتكريس الوقت المطلوب للعمل في البرنامج، مما يجعل حلقات العمل التي تعقد للعاملين تميل إلى التركيز على تنفيذ البرنامج بدلاً من الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالمفاهيم.

وبالنسبة للمستقبل (وهذا ما يحدث في الدول الجديدة التي يبدأ فيها تنفيذ البرنامج) سيقوم العاملون بمفوضية شؤون اللاجئين والأطراف المشاركة المعنية بالتنفيذ والمسؤولون الحكوميون (متى سمحت الفرصة) بعقد حلقة عمل اجتماعية كمدخل إلى البرنامج. وسوف تستخدم هذه الحلقة الدروس المستفادة لتحقيق الفائدة المرجوة، إلى جانب اقتراح تدريب المنظمين والمدرسين من الأطراف المنخرطة في التنفيذ.

### الدرس الرابع

من الناحية المثالية ينبغي ألا تكون التوعية بالسلام برنامجاً منعزلاً فحسب، فمعظم جوانب المفاهيم المتعلقة بالتوعية بالسلام

مفاهيم ترتبط بالتدريب على «المهارات المعيشية»<sup>٢</sup> ومن ثم فإن أي برنامج متكامل حول «المهارات المعيشية» لا بد أن يهتم بنقل المهارات والمعارف من دائرة التعلم إلى نطاق الحياة الواقعية. ولكن نظراً للسياق الذي يعيش فيه اللاجئين والعائدون فقد كان هناك إحساس بأن برنامج التوعية بالسلام يحتاج إلى أن يركز تحديداً على تعزيز السلام بدلاً من المجموعة الموسعة من المفاهيم التي تدور حول «المهارات المعيشية». وعلى الرغم من إيجاد روابط بين البرنامج وبين بعض جوانب برامج «المهارات المعيشية» إلا أن برنامج التوعية بالسلام في الوقت الحالي لا يزال منفصلاً عنها، وإن كان يستخدم أساليب تمثيل الأدوار والمناقشات التي تدور حول مواقف من الحياة الواقعية استخداماً واسعاً في محاولة لتعليم مهارات التوعية بالسلام ونقلها إلى الحياة الواقعية.

هل كانت هناك طرق أخرى لإنجاز ما أنجزناه؟ بما أن هذا المشروع بدأ في صورة مشروع تجريبي لتلبية مجموعة محددة من المطالب فلعلنا لم نكن نستطيع أن ننجز أي شيء مما أنجزناه بطريقة تختلف عما جرى. وإذا كان الوضع المثالي هو أن يكون هناك برنامج متكامل «للمهارات المعيشية» فإن مجتمعات اللاجئين تنظر إلى السلام على أنه أعظم احتياجاتها. أما في المستقبل عندما يتم استيعاب المهارات والسلوكيات، فينبغي أن ينتهج البرنامج نهجاً متكاملاً ليشتمل على كل «المهارات المعيشية»: فالتوعية بالسلام ليست برنامجاً قصير المدى أو مرهوناً بظروف عابرة، وإنما يجب أن تكون برنامجاً متواصلاً حتى يتم بناء وتعزيز المهارات التي تخدم الناس طوال حياتهم.

باميلا باكستر تربوية متخصصة في مجال تطوير المناهج، عملت في حقل التعليم في الظروف الطارئة في الأوضاع التي يعيشها اللاجئين في إفريقيا لمدة تقرب من عشر سنوات، وقضت بعض الوقت أيضاً في البوسنة وكمبوديا. والآراء المعبر عنها في هذه المقالة تخص كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المفوضية أو الأمم المتحدة. البريد الإلكتروني: BAXTER@unhcr.ch

١ لمزيد من التفاصيل عن هذه المواد أو للحصول عليها يرجى الاتصال بـ:

Pamela Baxter, UNHCR,  
PO Box 43801, Nairobi, Kenya. Email as above.  
Tel: +254 2 442052 ext 2743.

٢ تستخدم الوكالات تعبير «المهارات المعيشية» لتشير به إلى المهارات المرتبطة بممارسة الحياة على المستوى العملي في المجتمع. وفي بعض الأحيان يتم تعليم المواقف والسلوكيات بدلاً من المهارات، وهنا أيضاً يهدف تعليم المواقف والسلوكيات إلى مساعدة الأفراد على ممارسة حياتهم بصورة أفضل في مجتمع معقد يتسم بالتغير. والخلط الذي يثيره هذا التعبير ينبع من أنه يشير إلى هذين النقيضين، وما يجمع بينهما هو ممارسة الفرد لحياته في المجتمع. فإذا أخذنا بالتعريف الثاني لوجدنا أنه ينطبق تماماً على برنامج المفوضية للتوعية بالسلام باعتباره منهجاً لتعليم المهارات المعيشية، ولكن مع فارق واحد وهو أن اللاجئين أنفسهم هم الذين شعروا بالحاجة إلى التركيز على التوعية بالسلام.





# إعادة التوطين:

(الفجر) الواقعة على مشارف سراييفو في البوسنة والهرسك<sup>١</sup> إلى جانب التوتر المرتبط بطروف الأوضاع القائمة في المخيمات، يوجد عدد كبير من النساء والفتيات الصغيرات<sup>٢</sup> اللاتي ما زلن يعانين من الصدمات المعنوية المترتبة عن التعرض للاعتداء الجنسي أو الاغتصاب أو التعذيب، سواء في القرى التي كن يعشن فيها أو في أثناء فرارهن نحو البوسنة أو بعد وصولهن إلى الدولة المضيفة. وفي معظم الحالات تتحمل هاتي النساء والفتيات المعاناة النفسية بمفردهن، ويكاد يكون من المستحيل التعرف على نوعيات محددة للنساء والفتيات اللاتي يعانين من صدمات نفسية؛ حيث تبدو على عدد كبير من اللاجئين أعراض الإنهاك الناجم عن التعرض لمحنة اللجوء، كما أن الوكالات التي تقدم لهم المعونات ليس لديها ما يكفي من الموارد لمحاولة تصنيف تلك الصدمات النفسية.

## ثلاث حالات من العنف الجنسي تؤهل لإعادة التوطين

اتصل رجل متزوج بامرأة في أواسط العمر من أصل يرجع لطائفة الروما (الفجر) بمفوضية شؤون اللاجئين في أحد المخيمات، وكان يبدو عليه الكرب الشديد إذ قال إن زوجته تعرضت لاغتصاب جماعي من جانب ميليشيا صربية مسلحة في كوسوفا بينما كانت مختبئة في بدروم منزلها مع طفليها الصغيرين. وفي مقابلة أجريت مع الزوجة تبين أنها لم تكن هي الضحية الوحيدة، فقد تعرض الطفلان للضرب وأجبرا على مشاهدة التعذيب الجنسي الذي تعرضت له الأم. فتم تقديم الرعاية النفسية اللازمة لهذه الأسرة، بينما يجري النظر في البدائل الأخرى الممكنة لمعالجة مشكلتها<sup>٣</sup>.

كما استمعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى امرأة أخرى من ألبان كوسوفا بعد تقديم شكوى ضدها تقيد بأنها تضرب أطفالها، ولم تستطع المرأة الشابة أن تبرر تصرفاتها، وغطت وجهها بيديها وهي تتحدث وكثيراً ما انهارت باكياً. وقالت المرأة إنها تعرضت للأسر من جانب الجيش الصربي عندما كانت تحاول الفرار نحو الحدود، ثم اقتيدت إلى المرتفعات حيث تعرض مراراً للاغتصاب على أيدي الجنود على مدى ثلاثة أسابيع، وكان معها اثنتا عشرة امرأة أخرى في هذه المحنة؛ فأصبحت تشعر بالخزي الشديد حتى أنها لم تستطع أن تخبر زوجها بما حدث. ومن ثم أمكن تفسير سلوكها العدواني تجاه أطفالها بأنه نبع من الصدمة النفسية التي تعرضت لها ثم تقاوم بسبب الظروف البائسة الموجودة في مخيم اللاجئين. وعندما عرض على هذه الضحية تقديم الرعاية النفسية لها وأسرتها رفضت ذلك، ثم أنكرت فيما بعد بسبب إحساسها الشديد بالعار أنها تعرضت لأي شيء مما تقدم ذكره. ويجري حالياً البحث عن حلول أخرى لمشكلتها.

الحالة الثالثة هي فتاة من ألبان كوسوفا تعاني من إعاقة ذهنية طفيفة، وكانت قد تعرضت

# أداة قيمة لحماية النساء والفتيات اللاجئين والنازحات داخلياً

بقلم: أليس إدواردز

يشير مصطلح «إعادة التوطين» إلى نقل اللاجئين إلى دول جديدة بعد لجوئهم إلى دولة ظلوا فيها معرضين للأخطار التي تهدد «حياتهم وحريتهم وسلامتهم وصحتهم وغير ذلك مما لهم من حقوق الإنسان الأساسية»<sup>١</sup>.

**ويوفر** إعادة التوطين للأفراد الفرصة لبداية جديدة وإعادة بناء حياتهم. وقد

استخدمت هذه العملية بنجاح لإعادة توطين اللاجئين من النساء والفتيات الصغيرات اللاتي وقعن ضحايا<sup>٢</sup> لأعمال العنف المرتبطة بالجنس مثل الاغتصاب، ويوضح هذا المقال الحثيات التي يمنح على أساسها وضع إعادة التوطين، مع توضيح أن طلب إعادة التوطين له طبيعة فردية جداً، ومع الإقرار بفائدة إعادة التوطين في حماية اللاجئين من النساء والفتيات الصغيرات بصفة عامة. كما يتناول مجموعة من الحلول التي تندرج ضمن نوعية

إعادة توطين النازحين الداخليين الذين يقعون ضحايا للعنف المرتبط بالجنس والمتاجرة بالأعضاء.

**إعادة توطين اللاجئين من النساء والفتيات الصغيرات**

هل لك أن تتخيل كيف يمكن أن تكون ظروف المعيشة في ظل القيود المفروضة بسبب الأزدحام الشديد والتوتر المخيم على مخيمات اللاجئين من ألبان كوسوفا ومن طائفة الروما



وهذا ما يصدق بصفة خاصة على المجتمعات التقليدية الصارمة. وعندما تعود الضحية لموطنها الأصلي ربما تظل ذكرى الحوادث التي تعرضت لها تطاردتها بالحاح بحيث تشتت احتمالات إصابتها بصدمة نفسية مرة أخرى. كما أنها في بعض الحالات قد تتعرف على المعتدين عليها أو ربما يتعرفون هم عليها فتصبح سلامتها البدنية في خطر إذا عادت لموطنها. ومن ثم فإن توافر أحد هذه الظروف أو أكثر يمثل سبباً وجيهاً يصلح لإقامة دعوى للمطالبة بإعادة توطين مثل هذه اللاجئة. أما تحديد عدم قدرة اللاجئة على البقاء في دولة اللجوء على المدى الطويل فينطوي على الإقرار بأن الكثير من دول اللجوء ربما لا تستطيع توفير

اللاجئة أن تعود لبلدها قبل الأوان المناسب بدلاً من البقاء في الدولة المضيفة، مما قد يجعلها في وضع أكثر خطورة. وهنا ينبغي اللجوء إلى خيار إعادة التوطين لتجنب مثل هذه الأوضاع.

### معايير إعادة التوطين

قبل النظر في إعادة التوطين يتم عادة إجراء

## قد تواجه الضحية عزلاً اجتماعياً قاسياً وقد ينبذها مجتمعها.

تحديد إيجابي لوضع اللاجئ، على أي أساس من الأسس الواردة في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين<sup>٧</sup>. وبالنسبة للحالات السابقة ذكرها هنا، فيرجح أن تستند طلبات اللجوء المقدمة من الضحايا إلى حيثية العرق (الجنسية) إذ أن جميعهم ينتمين إلى جماعات عرقية تخضع للاضطهاد في أوطانهم. ويعتبر فعل العنف الجنسي في الحالتين الأولى والثانية تجسيدا لهذا الاضطهاد العرقي، حيث استخدم كأداة للاضطهاد من جانب الدولة أو جهات شبه تابعة للدولة، ولم تقم الدولة بأي إجراء لوضع حد لهذا الاضطهاد بل وربما تكون قد رعتة بنفسها. وفي الحالة الثالثة، وقع الفعل الجنسي في بلد اللجوء، ومن ثم لم يستخدم كذريعة لطلب اللجوء ولكنه استخدم في إطار إيضاح حاجة الضحية إلى إعادة التوطين.

وبعد إجراء التحديد الإيجابي لوضع اللاجئ تطبق معايير إعادة التوطين على خلفية كل قضية فردية على حدة. وهناك عنصران أساسيان في هذا الصدد هما: (١) أن تعتبر اللاجئة غير قادرة على العودة إلى موطنها الأصلي على المدى القصير أو البعيد، (٢) وأن تكون اللاجئة غير قادرة على البقاء في دولة اللجوء على المدى الطويل، على الرغم من أن كل دولة من دول إعادة التوطين تطبق مجموعة واسعة من معايير إعادة التوطين المختلفة. ومع الأسف، هناك مجموعة متنوعة من المعايير التي يمكن أن تعترض النساء اللاتي يحتجن إلى إعادة التوطين، ولذلك من المستحسن أن تطبق دول إعادة التوطين معايير مفوضية شؤون اللاجئين بصورة دقيقة.

ويتفاوت العنصر الأول الذي يحدد سبب عدم تمكن اللاجئة من العودة إلى موطنها الأصلي على المدى القريب أو البعيد فيما بين الحالات الفردية، وحتى لو كانت الظروف آمنة بما يسمح لمجموعة من اللاجئين بالعودة إلى موطنهم الأصلي فهناك اعتبارات أخرى يجب النظر إليها في حالة ضحايا العنف الجنسي أو المتعلق بالجنس. فقد تواجه الضحية عزلاً اجتماعياً قاسياً وقد ينبذها مجتمعها، وقد تتعرض لإهانات لفظية أو حتى بدنية من جانب جيرانها أو في بعض الأحيان من جانب أفراد أسرته،

للاغتصاب خارج مخيم اللاجئين، حيث استدرجها أربعة من شباب المنطقة إلى التلال المحيطة بالمخيم ليغتصبوها بقسوة اغتصاباً جماعياً قبل أن يدق ناقوس يعلن أنها مفقودة. فقام اللاجئون أنفسهم بتنظيم البحث عنها حتى عثروا عليها ترقد بلا حراك على الأرض الرطبة ونصفها الأسفل عار. فتم إخطار مفوضية شؤون اللاجئين، ونقلت الفتاة إلى المستشفى حيث

أجري فحص طبي شامل لها، وأبلغت الشرطة المحلية. وعندما أجريت مقابلة مع الفتاة في الصباح التالي كانت مازالت تحت تأثير الصدمة النفسية حتى أنها لم تستطع أن تجلس رابطة الجأش ولا أن ترد على أي سؤال من الأسئلة التي وجهت إليها، وكانت الكدمات والجروح بادية على رجليها وذراعيها، فتم نقلها إلى حيث يمكن تقديم الرعاية النفسية لها. وألح طاقم مفوضية شؤون اللاجئين على الشرطة المحلية للتأكد من أخذ أقوال الشهود واستجواب الشباب الذين تم التعرف عليهم في أثناء هروبهم من الغابة. لكن الشرطة المحلية رفضت اتخاذ إجراءات في هذا الصدد على أساس أن الدلائل المتوافرة ليست كافية. ولم تبدل الشرطة أي محاولة لأخذ أقوال الفتاة. وبعد مرور عدة أسابيع بذلت خلالها جهود لبحث الشرطة المحلية على التحقيق في القضية يجري البحث عن حلول بديلة دائمة لهذه المشكلة.

هذه النوعية من النساء هي التي تحتاج إلى حلول دائمة. ومن أجلهم ينبغي تعزيز ونشر فرص إعادة التوطين في دول أخرى<sup>٨</sup>.

وترى مفوضية شؤون اللاجئين أن إعادة التوطين واحدة من الحلول الثلاث الأساسية والدائمة المتاحة للاجئين على مستوى العالم. أما الحلان الآخران فهما الإرجاع الطوعي إلى الوطن والاندماج في المناطق التي أصبح اللاجئون يعيشون فيها. وجدير بالذكر أن طرح إعادة التوطين كحل لمشكلة اللاجئين على مستوى القضايا الفردية يعني في حد ذاته استبعاد الاحتمالين الآخرين كحلين ممكنين. وليس معنى هذا أن تلجئ إلى إعادة التوطين كحل أخير، وإنما ينبغي النظر إلى حل إعادة التوطين عندما يكون هو «أفضل الحلول، أو ربما الحل الوحيد»<sup>٩</sup> في إحدى القضايا الفردية.

فعلى سبيل المثال، ربما تشير التوقعات إلى أن الإرجاع الطوعي إلى الوطن سيفقد في آخر الأمر ممكناً في مجموعة معينة من قضايا اللاجئين، ولكن من الناحية الواقعية ربما يستغرق هذا الرجوع سنوات طويلة. وفي مثل هذه الظروف، لا يمثل الإرجاع الطوعي دائماً أفضل الحلول بالنسبة لصحية فردية تعرضت للعنف المتعلق بالجنس. ونظراً للأوضاع غير المرضية في الدولة المضيفة، فقد «تختار»



أجبر كثير من لاجئي كوسوفو على مغادرة منازلهم خلال دقائق، ولم يكن يعوزتهم في معظم الأحيان أكثر من الملابس التي يرتدونها.



المستوى المطلوب من الحماية للاجئين.

وتتضمن العوامل التي ينظر فيها لتحديد ما إذا كانت اللاجئة لا تستطيع البقاء في دولة اللجوء أن الدولة نفسها ربما تكون في حالة حرب أو تسترد أنفاسها بعد الخروج من الحرب، وقد تكون هشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد تكون البنية الأساسية والموارد والعلاج النفسي في واقع الحال غير موجودة رغم كونها ضرورية لتعافي الضحية، وربما تكون الدولة المضيفة بصفتها دولة مجاورة قريبة أكثر من اللازم من موضع حدوث العنف بحيث لا تصلح لأي نوع يعتد به من أنواع إعادة التأهيل. وقد تكون الضحايا كما في الحالات المشار إليها

في هذا المقال تنتمي إلى إحدى الأقليات العرقية التي تعيش أصلاً في توتر في الدولة المضيفة لأسباب عرقية بحيث تصبح الفرصة مقيدة أمام اللاجئة للاندماج مع تلك الجماعة والشفاء من تجربتها الأليمة. وربما لا تكون هناك قوانين أو إجراءات فعالة فيما يتعلق بالهجرة واللجوء تسمح بمنح اللاجئين فرصة البقاء في الدولة المضيفة على المدى الطويل.

وربما تمثل الظروف والأحداث الشخصية أسباباً إضافية تجعل الضحية بحاجة إلى إعادة التوطين. فعلى سبيل المثال، ربما تكون الضحية متزوجة من زوج ينتمي لعرق مختلف أو ديانة مختلفة عنها بحيث تجد نفسها هي أو زوجها ضمن فئة الأقلية في موطنهما الأصلي المنقسم على نفسه أو في بلد اللجوء المنقسم أيضاً، وقد تكون الضحية أما وحيدة بلا زوج أو بلا أسرة، وربما تكون أسرتها قد نبذتها، وربما تعرف الجاني أو الجناة الذين اعتدوا عليها وتعلم أنهم يقيمون في نفس الحي الذي تعيش فيه، وربما تصبح حاملاً بسبب تعرضها للاغتصاب، أو ربما تصاب بأحد الأمراض المعدية جنسياً نتيجة

تقديم الإرشاد النفسي للنساء في هذا الصدد، ومن ثم فإن إعادة التوطين في حد ذاتها ليست حلاً لكل اللاجئات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أو المرتبط بالجنس.

**ما هو الأثر الذي يمكن أن تحدثه إعادة التوطين على استيفاء الإجراءات القانونية المطلوبة والنجاح في مقاضاة الأشخاص الذين يزعم ارتكابهم الانتهاكات بحق الضحايا؟**

يتمثل أثر إعادة التوطين في الحيلولة دون رفع الدعوى القضائية ضد الأشخاص الذين زعم أنهم جناة؛ لأنه يعني بالأساس إبعاد الشاهد الرئيسي عن المشهد. فكما في الحالتين الأولى والثانية التي أشرنا إليهما حيث وقعت أحداث العنف في الموطن الأصلي للضحية أو في أثناء فرارها، نجد أن إمكانية التعويض القضائي الفعال لا تتجاوز الحد الأدنى. وفي مقابل ذلك، عندما يقع العنف في الدولة المضيفة كما في الحالة الثالثة يجب اتخاذ كل الخطوات اللازمة لاستيفاء الإجراءات المطلوبة وتشجيع السلطات

## قد تكون طرق الفرار أحياناً أخطر من موقع حدوث العنف نفسه.

المحلية على تحريك الدعوى القضائية. إلا أنه من الواجب الموازنة بين هذا الوضع وبين احتياج الضحية إلى الانتقال إلى مكان جديد، إلى جانب مدى عزمها على المساعدة في أي تحقيقات جنائية<sup>٨</sup>. كما أن عدم قدرة الدولة المضيفة على التحقيق في هذا النوع من الجرائم أو إغفالها إياه يمكن أن يكون مثلاً آخر لنقص الحماية المتوفرة في تلك الدولة.

### النازحات الداخليات من النساء والفتيات الصغيرات

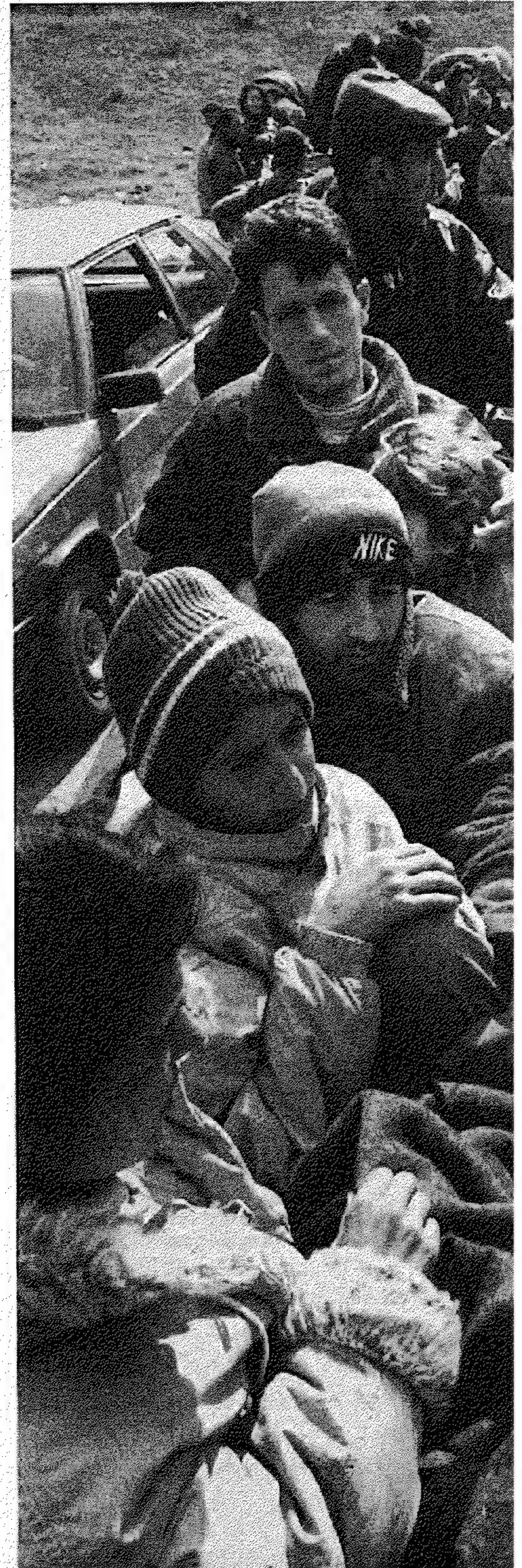
من الممكن أن يتعرض النازحون الداخليون لنفس مستوى الاضطهاد مثل اللاجئين على الرغم من أنهم ربما لا يغادرون موطنهم على الإطلاق. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من النازحين الداخليين. الأول هم النازحون الذين شردوا في أثناء الحرب أو الظروف المشابهة للحرب، والثاني هم الذين كانوا لاجئين في أثناء الحرب ولكنهم منذ ذلك الحين عادوا ليعيشوا في ظروف النزوح الداخلي. ويترقب على النزوح الداخلي أن النازحين ليست أمامهم فرصة للاستفادة من نفس النظام القانوني أو نفس الموارد المتاحة للاجئين، وفي معظم الأحيان تكون فرصتهم أقل من ذلك بكثير. أما عدم إمكانية الوصول إلى المناطق التي يعيش فيها النازحون داخل الوطن فتعني أن قلة قليلة جداً من المنظمات الدولية - إن وجدت - يمكن أن تعمل في هذه المناطق. وقد يظل بعض الأشخاص نازحين داخل أوطانهم سنوات طويلة بعد انتهاء الصراع، ففي البوسنة والهرسك على سبيل المثال مازال هناك ما يقدر بخمسمائة ألف شخص أو أكثر من

لذلك، كما أن عمر الضحية يمكن أن يكون أحد العوامل المهمة التي تؤخذ في الاعتبار.

ومن المهم بنفس القدر الاعتراف بأن ضحايا الاغتصاب، كما في الحالة الأولى المشار إليها في هذا المقال، ربما يتضمنون ضحايا المعاناة النفسية مثل الأطفال أو الزوج. فالاغتصاب على أي حال يستخدم غالباً لا من أجل ترويع الضحية الآنش بدنياً ومعنوياً فحسب، ولكن أيضاً لإذلال مجتمع الذكور وتدميرهم نفسياً لا اعتقادهم أنهم «فشلوا في حماية نساءهم»، وفي بعض الحالات يهدد الزوج بالقتل لإجباره على انتهاك زوجته أمام المعتدين.

### تأثير إعادة التوطين على الحالات الفردية - هل هو أفضل حل ممكن؟

يجب النظر بعناية في تأثير إعادة التوطين على الحالات الفردية. فنقل الفرد من ثقافة إلى ثقافة أخرى مختلفة عنها تماماً ربما لا يكون هو أفضل الحلول دائماً، فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الضغط النفسي بدلاً من تخفيفه. ومع الأسف، نجد أن كثيراً من اللاجئين يفترضون أن حياتهم ستكون أفضل في دولة إعادة التوطين دون أن يعوا ظروف البيئة الجديدة المختلفة كل الاختلاف وإمكانية الوحدة التي قد تنتظرهم فيها. وربما لا يكون اللاجئين مهيبين للابتعاد عن أسرهم الممتدة أو شبكات العلاقات الاجتماعية التي درجوا على العيش في وسطها. ولذلك يجب على العاملين في مجال إعادة التوطين أن يأخذوا في حسابهم هذه العوامل كلها عند ترشيح الأفراد لإعادة توطينهم. ويجب





النازحين داخل وطنهم.

فهل ينطبق مبدأ إعادة التوطين على النازحين الداخليين؟ من المدهش أن هؤلاء الأشخاص على وجه الدقة ليسوا مؤهلين لإعادة التوطين لأنهم ليسوا «خارج مواطنهم الأصلية». لكن حرمان النساء النازحات داخل أوطانهم من خيارات إعادة التوطين لا يأخذ في الاعتبار أن النساء في كثير من الحالات لا يستطعن الفرار من الاضطهاد أو الاستفاد من حماية إحدى الدول المجاورة. وأحياناً قد تكون طرق الفرار أخطر من موقع حدوث العنف نفسه. وقد تجد المرأة نفسها حبيسة قرية يسيطر عليها جنود متمردون أو محتجزة في معسكر للاعتقال. وقد تكون المشكلة مجرد عدم وجود المال الكافي لرشوة أحد المسؤولين على الحدود. وهناك العديد من الأسباب الأخرى التي لولاها لأصبح المرء ينطبق عليه تعريف اللاجئ انطباقاً تاماً، والتي تحول بينه وبين الوصول إلى درجة نسبية من السلامة.

ففي البوسنة على سبيل المثال، حيث استخدم العنف كسلاح منهجي من أسلحة الحرب، مازال العديد من الضحايا يعيشون في بلدتهم، ونتيجة لذلك مازال الكثيرون منهم يعانون لأسباب عديدة من القيود المفروضة على حياتهم ومن الصدمات النفسية والأخطار التي كثيراً ما تهدد حياتهم. ولذلك فإن مجرد نقل الضحية من مكان العنف يهيئ أحياناً الفرصة للشفاء بصورة طيبة. ولكن نظراً للمعايير الحالية المطبقة في مجال إعادة التوطين ونظراً للصلاحيات المقيدة الممنوحة لمفوضية شؤون اللاجئين، فليس من الممكن اللجوء لإعادة التوطين في الحالات الفردية، على الرغم من الإقرار بأن هاتي النسوة بحاجة إلى حل لمحتنتهن.

ولكي تندرج هذه الحالات تحت مظلة إعادة التوطين، ينبغي تعديل المعايير السارية في هذا المجال، بحيث يصبح أهم سؤال هو لماذا لا تستطيع الضحية أن تبقى في موطنها الأصلي. وقد تتضمن الأسباب الكامنة وراء ذلك أن فرصة شفاؤها من آثار التجربة قد تظل محدودة جداً بسبب استمرار التهديد بالتعرض للعنف عموماً أو التهديد بالانتقام من جانب الجناة الذين ما زالوا مطلقي السراح؛ وقد تتفاقم الصدمة النفسية التي تعرضت لها الضحية لوجودها على مقربة من قريتها الأصلية أو من موقع العنف؛ وربما لا تكون أمامها أي فرصة فعلية أو قانونية للانتقال إلى مكان آخر داخل وطنها أو قد تكون هذه الفرصة واهية جداً؛ وربما لا يكون لوطنها الموارد اللازمة إلى حد عدم توافر الموارد المطلوبة لعلاج الصدمة النفسية وللعلاج الطبي. ولا شك أن التساؤل يثور في هذه الحالات حول خيار الانتقال إلى مكان آخر داخل الموطن الأصلي، وأن الاختبار الأساسي كما يحدث في حالة طلب اللجوء يتمثل في الإجابة عن السؤال التالي: هل من الممكن ومن المعقول لهذه المرأة على وجه التحديد أن تنتقل إلى مكان جديد؟ إذا كان الانتقال إلى مكان جديد داخل

الوطن سيؤدي إلى «مشاق لا داعي لها» للمرأة ولأسرتها، فعندئذ لا يعتبر خياراً مناسباً. أي أن إعادة التوطين ليست محاولة للاستيلاء على مسؤولية دولة ما عن رعاية مواطنيها، وإنما ينبغي أن يكون خياراً أمام الأفراد عندما تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها أو عندما تغفلها، وحيثما يعد الضحايا في حاجة إلى مزيد من الحماية الإضافية.

### المتاجرة بالأعراض

يشير تعبير «المتاجرة بالأعراض» إلى النساء اللاتي تم تجنيدهن أو شحنهن أو نقلهن أو إيواؤهن أو استقبالهن، عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو الإكراه أو الاختطاف أو التحايل أو الخديعة أو استغلال السلطة، بغرض إجبارهن على ممارسة الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو العمل بالسخرة أو تسخيرهن كرقائق أو ما شابه ذلك.<sup>١٠</sup> وتتمر النساء اللاتي يتعرضن للمتاجرة بأعراضهن بنفس تجارب الصدمة البدنية والنفسية التي تتعرض لها اللاجئات من ضحايا العنف الجنسي. وفي حقيقة الأمر أن اللاجئات على وجه الخصوص يعتبرن لقمة سائغة لهذا اللون من الأنشطة الإجرامية.

وقد تستطيع بعض النساء اللاتي تعرضن للمتاجرة بأعراضهن تقديم طلبات مستوفاة الشروط للحصول على وضع اللجوء نتيجة التعرض لتلك التجربة، ومن ثم يستفدن من إعادة التوطين كحل دائم مناسب. فعلى سبيل المثال، قد تصل بعض الاعتبارات، مثل احتمال التعرض للانتقام من جانب عصابات المتاجرة بالأعراض أو احتمال التعرض للعزل الشديد من جانب الأسرة أو المجتمع، إلى حد الاضطهاد في حالة فردية معينة، وترتبط بعدم قدرة دولة الموطن على تقديم الحماية ضد هذا الأذى أو إغفالها القيام بذلك. وبالنسبة لإعادة التوطين، ربما تعد المرأة غير قادرة على البقاء في دولة أجنبية بسبب ضيق فرص الاندماج مع المجتمع الجديد، بما في ذلك احتمال التعرض للمقاضاة أو الاحتجاز أو كليهما من جانب السلطات المحلية بسبب دخول هذه الدولة بطريق غير شرعي أو ممارسة الدعارة. وهنا يمكن أن تمثل إعادة التوطين حماية بديلة مناسبة متاحة، لكنها ليست السبيل الوحيد للحماية. أما عندما لا تكون المرأة التي تعرضت لتجربة الاتجار بالأعراض لاجئة، فإن خيار إعادة التوطين لا يصبح متاحاً لأن صلاحيات مفوضية شؤون اللاجئين في الوقت الحالي لا توفر الحماية لضحايا تجارة الأعراض الذين لولا هذه المحنة لما أصبحوا لاجئين. وفي هذه الحالات يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد نظم فعالة لحماية الشهود تدخل فيها خيارات التوطين بالخارج على المدى الطويل.

### الخلاصة

إن التحدي المتمثل في حماية النساء والفتيات الصغيرات من العنف الجنسي والمتعلق بالجنس

قائم في كل زمان ومكان. وما إعادة التوطين إلا حل واحد يتوافر في القضايا الفردية التي يكون فيها الضحايا من اللاجئين. ولكن من الممكن أيضاً أن يتم توفير فرصة إعادة التوطين للضحايا من النازحات داخل أوطانهم اللاتي ليس أمامهن أي سبيل سوى ذلك لضمان التمتع بالأمن القانوني والمادي. وبالنسبة للنساء اللاتي تعرضن للمتاجرة بأعراضهن واللاتي ما كن ليصبحن لاجئات لولا هذه المحنة، ينبغي إعادة النظر في خيارات التوطين الطويلة الأجل في إطار نظم موسعة لحماية الشهود.

عملت أليس إدواردز في مفوضية شؤون اللاجئين في البوسنة والهرسك ورواندا حيث كانت مسؤولة عن شؤون اللاجئات وقضايا المرأة في كلتا الدولتين. الآراء التي تعبر عنها هذه المقالة تخص كاتبته ولا تعكس بالضرورة آراء مفوضية شؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة. البريد الإلكتروني: edwards\_alice@hotmail.com جميع الأمثلة المذكورة هنا مأخوذة من حالات حقيقية مع تعديل طفيف في التفاصيل كيلا يتم التعرف على هوية أصحابها.

١ Background Note for the Agenda Item: The Use of Resettlement to Address Durable Solution Needs, Annual Tripartite Consultations on Resettlement, Geneva, 20-21 June 2001, p1.

٢ يستخدم مصطلح «ضحية» في هذا المقال باعتباره أفضل من كلمة «الناجية»، وذلك يقصد نفي صبغة العار عن المصطلح.

٣ كما ترى الكاتبة أن الرجال والصبية أيضاً يمكن أن يكونوا ضحايا للعنف الجنسي والمتعلق بالجنس.

٤ في معظم البلدان لا يوجد خيار العلاج النفسي الذي كان متاحاً في هذه الحالة.

٥ تعد مشاكل الختان والعنف الأسري وتزويج الفتيات الصغيرات واختطاف الفتيات لتزويجهن قضايا لها نفس القدر من الخطورة، وينبغي أيضاً النظر في كونها مبرراً لإعادة التوطين.

٦ Resettlement Handbook, UNHCR (revised) April 1998, Chapter 1, p1.

٧ ترى المفوضية أن اللاجئين الذين يدخلون في نطاق اختصاصاتها مؤهلون أيضاً للنظر في إعادة توطينهم.

٨ لا تتناول هذه المقالة مسؤوليات المفوضية نحو من يزعم أنه من الجناة إذا كان لاجئاً.

٩ UNHCR Position Paper 'Relocating Internally as a Reasonable Alternative to Seeking Asylum - (The So-Called "Internal Flight Alternative" or "Relocation Principle")', February 1999.

١٠ See Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organised Crime, 15 November 2000, Palermo, Italy.



# حماية اللاجئين في داداب: الإجراءات والمشاكل المستقبلية

بقلم: جلفاز موساو

عندما التحقت بالعمل بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت لدي مجموعة من الأفكار السامية، وإن كانت غير محددة المعالم، عما ينطوي عليه عملي الجديد.

أن معظم الشكاوى المقدمة ضد المكتب الفرعي للمفوضية كانت مرفوعة ضد وحدة الحماية نفسها، بينما لو سئل اللاجئون أي وحدة يريدون الإبقاء عليها بينما يتم إلغاء كل الوحدات الأخرى، لاختاروا هذه الوحدة ذاتها. فمن وجهة نظر اللاجئ العادي يعد استماع طاقم وحدة الحماية (خصوصاً رئيس الوحدة) إلى شكاواه بمثابة قطع نصف الطريق نحو حل

وتتركز جهود الحماية في داداب حول الاستماع إلى مظالم اللاجئين والتعامل معها، وفرز طالبي اللجوء وتسجيلهم، ومساعدة اللاجئين في الحصول على الحلول الدائمة المتاحة (مثل إعادة التوطين في أماكن جديدة والعودة الطوعية إلى الوطن)، ومساعدة الإدارة الحكومية قدر الإمكان على تسهيل تحركات اللاجئين داخل المخيمات وخارجها عن طريق الإسراع في إصدار وثائق السفر، ومتابعة اللاجئين عموماً ومساعدتهم على الحصول على حقوق الإنسان الأساسية. ومنذ بداية التحاقني بالعمل رسخ زملائي بالوحدة في ذهني مبدأ أساسياً في ممارسة الحماية، وهو السعي لاستباق الأحداث والتحكم فيها، مع التأهب في الوقت ذاته للاستجابة لما قد يطرأ منها متى دعت الضرورة إلى ذلك.

مفوضية شؤون اللاجئين بوصفها «حكومة عظمى»

تعد وحدة الحماية في داداب في واقع الأمر بمثابة «كرسي الاعتراف»، حيث يروي اللاجئون كل ما يكابدونه من الاعتداءات والتجاوزات، سواء أكانت تجاوزات ماضية أو متصورة أو محتملة الحدوث مستقبلاً. ومن باب المفارقة

وكانت هذه الأفكار نابذة أساساً من معلوماتي الأكاديمية الأساسية عن قانون الأمم المتحدة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي. وعندما عدت بذاكرتي إلى المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين الواردة في اتفاقية ١٩٥١ وقرأت الوثائق الخاصة بتطور صلاحيات المفوضية، وجدت أن التحدي على أرض الواقع أكثر إثارة لأنني سأساعد في حماية اللاجئين الذين فروا من أوطانهم تحت وطأة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ فتملكني شعور بأن لدي معين غزير من الأفكار النظرية وأتني على استعداد للدخول في معترك القضايا العملية، رغم حداثة عهدي بها.

تتمحور صلاحيات مفوضية شؤون اللاجئين في حماية اللاجئين؛ وكان مقر عملي بها هو وحدة الحماية في داداب، التي تقع في منطقة منعزلة يعتبرها كثير من الكينيين «منطقة قطاع طرق»، والتي ظلت خاضعة لحالة طوارئ بموجب الدستور حتى أوائل التسعينيات، وبها ثلاثة مخيمات للاجئين تضم حوالي ١٢٧ ألف لاجئ من الصومال وإثيوبيا وإريتريا والسودان وأوغندا والكونغو، والغالبية العظمى منهم من الصوماليين.

ينظر اللاجئون إلى العاملين بوحدة الحماية على أنهم محامون خاصون.

المشكلة. وينظر اللاجئون إلى مفوضية شؤون اللاجئين على أنها «حكومة عظمى» تلو فوق الحكومة الكينية، وتتمتع بالاستقلال الذاتي عنها. كما ينظر اللاجئون إلى العاملين بوحدة الحماية على أنهم محامون خاصون، ينويون عنهم في معالجة أي مشكلة. وهكذا فإن العمل في مجال الحماية في داداب يجمع بين التعامل مع الجوانب التقليدية وغير التقليدية في هذا المجال، وتحمل النقد اللاذع بسبب أي إخفاق أو تقصير من جانب مكتب المفوضية.



ويشعر العاملون بالمفوضية دائماً بشعور برضا غامر عندما يرون ما يحدث للاجئين من تحول بعد النجاح في قضاء مظالمهم، وهو ما يتطلب التحلي بالصبر والقدرة على الإنصات والتحليل وتفهم القيم الاجتماعية الثقافية وتقبلها، والحزم متى اقتضى الأمر، وفوق هذا وذاك القدرة على التعامل مع الإحباط مرة تلو المرة.

ونظراً لأن كينيا ليس لديها قانون خاص باللاجئين، فإن كل جوانب حماية اللاجئين تقريباً متروك أمرها للمفوضية. وعلى الرغم من أنها من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين فإنها تتبع النظام الثنائي بمعنى أن اتفاقياتها لا بد أن تدرج ضمن القوانين المحلية حتى يتم العمل بها على الصعيد الوطني؛ وهكذا تجد مفوضية شؤون اللاجئين نفسها تسلك حداً دقيقاً حرجاً يفصل بين ما هو مسموح به في الاتفاقيات الدولية وما

يخدم سير العدالة في معظم الأمور الجنائية بسبب تغليب مصلحة الجماعة على نحو يعفي الفرد من اللوم.

وتعاني النساء والأطفال، وخصوصاً الفتيات الصغيرات، من القيم والممارسات السلبية التقليدية والعرفية في هذا المجتمع. وتبتدى سيادة الرجل على المجتمع في حالات مثل الزواج دون رضا العروس، ومنع الفتيات من الذهاب للمدارس، واستبعاد النساء من هياكل اتخاذ القرار مثل محاكم «المصلحة»، وكثيراً ما يحدث أن يبيع الزوج جزءاً من تموين الأسرة ليشترى بثمنه مخدر القات لإرضاء مزاجه الشخصي.

وإذا كان كثير من اللاجئين لا يبلغون عن حالات ختان البنات لأنهم لا يعتبرونها مشكلة فقد أثرت بعض الحالات القليلة الفردية ذات

## من المستبعد جداً أن نشهد عودة جماعية للاجئين من داداب.

يُعدّ تعدياً على سيادة الدولة.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه المفوضية أن مخيم داداب يقع في منطقة أغلب سكانها من المواطنين الكينيين ذوي الأصول الصومالية، مما يغري الأهالي بأن يسجلوا أنفسهم على أنهم لاجئون لما يرون في ذلك من فرصة لإعادة توطينهم في أماكن جديدة، مما يجعل من العسير التمييز بين طالب اللجوء الحقيقي والأهالي الأصليين، لأنهم ينتمون لنفس الشعب ونفس العشائر التي تزوجت فيما بينها.

ويأتي التطلع إلى إعادة التوطين قبل أي شيء آخر في حياة اللاجئين اليومية، فأغلبهم ينظرون إلى إعادة التوطين على أنه الطريق إلى ما يشبه الفردوس، وهو توقع يتولد عنه إحساس داخلي بالقلق. ومن ثم فإن الشكاوى المقدمة لوحدة الحماية تكاد جميعها تنتهي بالمطالبة «بحل دائم». أي بإعادة التوطين في مكان جديد.

وأصبحت الوحدة تستمع بصورة روتينية إلى روايات مذهلة تمرن على إلقتها الشاككون جيداً. ولذلك لكي أتجنب مزلق الخلط بين الحالات الصادقة والروايات الملفقة التي لا أساس لها من الصحة، فأني كثيراً ما أغلب احتمال صدق اللاجئين حتى لو خامرني شك قوي بأن الرواية غير صادقة. ولكن في بعض الأحيان تتأكد شكوكي عندما يفصح بعض المتأمرين أنفسهم في تحقيقات أخرى تجري في وقت لاحق.

### التقاليد والتجاوزات

لقضايا عدم الأمن والصراع جذور متداخلة مما يتطلب التعامل معها بقدر كبير من اللباقة؛ فالخوف من الانتقام يحول دون الإبلاغ عن بعض هذه القضايا أحياناً، وليس ببعيد أن تتم تسوية بعض التجاوزات الجنائية في المخيمات بتحكيم نظام «المصلحة» التقليدية تحت إمرة كبار القوم فيها. ولكن يلاحظ أن هذا النظام لا

الدلالات الهامة. وفي أغلب هذه الحالات يعترض أحد الأبوين أو كلاهما على إجراء عملية الختان بسبب المعاناة التي تتعرض لها طفلتهما، مما يؤلب عليهما بقية المجتمع. وأغلب الظن أن الحالات المبلغ عنها ليست إلا النذر اليسير مما يحدث، وما خفي كان أعظم؛ فالمجتمع الصومالي مجتمع مغلق من حيث دياناته وعاداته، والحياة في المخيمات تجعل الناس أكثر انعزلاً. وعلى الرغم من أن المجلس الوطني للكنائس في كينيا، وبرنامج «كير» لمساعدة اللاجئين، ووحدة خدمات المجتمع المحلي التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين ومستشارها القانوني يحاولون إبراز الأخطار المرتبطة بختان البنات، وإعداد برامج لتقديم بدائل لمن يجرون عملية الختان للحصول على دخل يتعيشون منه، فمن الواضح أنه لا يزال أمامهم شوط طويل في هذا الطريق. ويواجه العاملون في مجال الحماية تحدياً يتمثل في أن ختان البنات ممارسة مقبولة في هذا المجتمع؛ ولذلك يجب أن تدار الجهود الموجهة لتقديم الحماية الخاصة للقلة التي اختارت أن تخالف هذه العادة بأسلوب لا يحدث فرقة وصخباً في المجتمع بصفة عامة.

وتبذل مفوضية شؤون اللاجئين والجهات المشاركة في تنفيذ عملياتها جهوداً كبيرة في مجال العمل الإيجابي، من قبيل إيجاد شكل ما من أشكال تمثيل المرأة على جميع المستويات. ففي العديد من الحالات يتم إصدار بطاقات التموين للنساء، كما يتم دعم المشروعات النسائية المخصصة لتوليد الدخل بتمويل من عدد من المنظمات مثل مؤسسة تيد تيرنر.

إلا أن إعطاء المرأة دوراً بارزاً في مختلف المحافل ما زال حلماً بعيد المنال. فما زالت أعمال العنف الجنسي والعنف الذي تتعرض له المرأة مستمرة بشكل بريري يستحيل تبريره في داداب<sup>١</sup>. وينظر الرجال إلى الإجراءات التي تستهدف معالجة التمييز بين الجنسين على أنها

انتزاع لسلطتهم منهم. وقد وقعت بعض الحوادث العدوانية والانتقامية قام بها الرجال المتضررون الذين يعتبرون أن المرأة تحظى بمعاملة تفضيلية، حيث اعتاد الرجل أن يُعامل باعتباره عائل الأسرة وحاميها وراعيها ومن ثم صار يشعر بأنه قد جرد من سلطانه. ويلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً بين إصدار قرار يقضي بأن تضم هياكل صناعة القرار ممثلات/رائدات من النساء وأن تقوم هؤلاء النساء بالمختارات بأدوار فعالة أو أن تحظى جهودهن بالتقدير، فالقيم التقليدية الراسخة لن تتعدل أو تتغير بدون حضور من يمسون بمقود السلطة والنفوذ في المجتمع المحلي.

### ماذا عن المستقبل؟

هناك موجة من التفاؤل تتطلع إلى أن يستتب الحكم مرة أخرى في مقديشو دون أن يدخل في الحكومة الجديدة من يحملون السلاح. ولكن حتى الآن لم يتم التعامل مع جذور الصراع بين العشائر في الصومال على نحو مرض، فقد يعود بعض اللاجئين إلى ديارهم، ولكن من المستبعد جداً أن نشهد عودة جماعية للاجئين من داداب ما دامت العودة متوقفة على الإرادة الطوعية للاجئين.

ويعتمد معظم المقيمين في مخيمات داداب اعتماداً تاماً على غيرهم في معاشهم منذ عشر سنوات؛ البعض منهم يتحركون ويتعاملون مع إخوانهم في الصومال ويتاجرون معهم، وإن كان ذلك يجري بصورة غير مشروعة، حيث يستغلون وضعهم كلاجئين كعامل أمان يضمن لهم الحصول على التموين. وقد ظهرت فئة من اللاجئين تقوم بعمليات تجارية وطيدة من قلب المعسكرات مع المجتمع المحلي وعبر الحدود الكينية، وعادةً ما تتم هذه العمليات بدون موافقة أو علم السلطات الكينية أو مفوضية شؤون اللاجئين. ونظراً لما تتميز به هذه الفئة من حنكة في تدبير المكائد السياسية فقد أصبح بوسعها زعزعة استقرار الحياة في المخيمات وإحباط المبادرات التي تستهدف إعادة توطين اللاجئين بعد إرجاعهم، وأصبحت بذلك تمثل تحدياً أمنياً.

أما في حالات أخرى فيؤدي طول الاعتماد على الغير إلى حالة من التراخي والفتور، فالصغار الكثيرون الذين ولدوا في كينيا وتلقوا تعليمهم فيها قد لا يريدون الرحيل إلى المجهول، وقد يتوجس أبائهم من الرحيل بهم إلى بلاد ليس فيها من فرص الاستقرار إلا سراب؛ وهكذا فإن جانباً من التحديات التي تواجه العاملين في مجال الحماية يتمثل في وضع استراتيجيات للتعامل مع هذا التراخي. ومن المنتظر أن تؤدي التطورات التي حدثت في الأمم المتحدة والسياسات الدولية السائدة إلى التأثير حتماً على داداب، فمنذ إرسال بعثة حفظ السلام المتعشرة إلى الصومال في عام ١٩٩٣ واللامبالاة تتزايد من جانب المجتمع الدولي تجاه القرن الأفريقي بصفة عامة والصومال بصفة خاصة. ومع تناقص موارد الأمم المتحدة وتناقص الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد حصتها في المنظمة الدولية يتوقع أن تتضاءل الموارد



أكثر فأكثر، وأن يبقى اللاجئون الصوماليون في داداب في طلي النسيان.

### الخلاصة

تمثل داداب بالنسبة لي تجربة ثرية ولكنها عصبية، فقد كانت فترة تدريب تعانقت فيها النظرية مع التطبيق. أما بالنسبة للاجئين، فتمثل الحياة في المخيمات مشكلة تبعث على القلق في حد ذاتها، والأسوأ من ذلك هو الظروف المميزة لهذا المخيم الذي يقع في منطقة قاحلة لا تصلح لمعظم الأنشطة الاقتصادية وتتسم بوجود بنية أساسية هزيلة ومضطربة. صحيح أن الإمدادات الغذائية والتعليم والرعاية الصحية لهؤلاء اللاجئين تفوق من الناحية النوعية ما يتمتع به كثير من الكينيين الذين يعيشون على مقربة منهم، ولكن الفرق أن مجتمع اللاجئين يعتمد اعتماداً شبه كلي على المعونات، ولذلك فإن واقع الحياة في داداب يذكر اللاجئين دوماً بأنهم ضحايا يتشبثون بحبل النجاة.

جلفاز موساو محام بالمحكمة العليا في كينيا، ويعمل بالمكتب الفرعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في داداب. وتعرض هذه المقالة تجربته أثناء عمله مساعداً ميدانياً في طاقم الحماية من مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. البريد الإلكتروني: musau@unhcr.ch

١ انظر أيضاً مقالة بيتر موانجي كاغوانجا عن العرق والنوع والمنف في كينيا، العدد التاسع من «نشرة الهجرة القسرية»، ص ٢١-٢٤.

لمزيد من المعلومات حول اللاجئين الصوماليين في داداب، انظر بحث سيندي هورست عن «الصلوات الحيوية في الأمن الاجتماعي: اللاجئون الصوماليون في مخيمات داداب بكينيا».

Cindy Horst, Vital Links in Social Security: Somali Refugees in Dadaab Camps, Kenya, UNHCR Working Paper No 38, April 2001: [www.unhcr.ch/refworld/pub/wpapers/wpno38.pdf](http://www.unhcr.ch/refworld/pub/wpapers/wpno38.pdf)

وجدير بالذكر أن منظمة «أطباء بلا حدود» حذرت مؤخراً من وقوع أزمات غذائية وشيكة في داداب، ما لم تقم الجهات المانحة بتعزيز الإمدادات الغذائية المقدمة من خلال برنامج الغذاء العالمي. وتفيد البيانات الخاصة بالتغذية لدى منظمة «أطباء بلا حدود» بأن توزيع الغذاء على سكان المعسكر تناقص على مدى الأشهر الستة الماضية بنسبة ٣٥٪، مما أدى إلى ارتفاع سوء التغذية بنسبة ١٧٢٪ بين الأطفال دون الخامسة من العمر.

ولم تتعهد الجهات المانحة التقليدية مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة بتقديم مزيد من المعونات لهذه «الدفعة القديمة» من اللاجئين التي تقابل بالتجاهل المتزايد يوماً بعد يوم. انظر موقع منظمة «أطباء بلا حدود» على الإنترنت: [www.msf.org](http://www.msf.org)

## الإنذار المبكر بالصراعات في القرن الأفريقي: هل يمكن أن ينجح؟

بقلم: شارون روسو

### هل من الممكن الإنذار بالصراعات العنيفة ومنعها قبل أن تتصاعد، والمصالحة بين الأطراف المتحاربة؟

تلفائياً كبار الوزراء والدبلوماسيين منذ بداية ظهور المشاكل.

في عام ١٩٨٦ تم إنشاء «الهيئة الحكومية الدولية لمعالجة الجفاف والتصحر» (إيفاد) بهدف تسويق الجهود لمنع الجفاف والتصحر في القرن الأفريقي، وشيئاً فشيئاً اتضح أن هذه المنظمة تمثل منتدى يمكن من خلاله التعامل مع قضايا سياسية واقتصادية/اجتماعية أوسع من هاتين المشكلتين في السياق شبه الإقليمي. ومن ناحية أخرى أدت التقييمات الدولية والإقليمية للأزمات التي وقعت في منطقة البحيرات العظمى وسيراليون والسودان والصومال إلى وضع توصيات لإنشاء قدرات إقليمية للإنذار المبكر بالصراعات. وفي عام ١٩٩٥ اتفق رؤساء الدول الأعضاء على إعادة تجديد نشاط المنظمة.

**تتسم** الصراعات الاجتماعية طويلة الأمد بأنها لا تتدلج بين عشية وضحاها، حيث أنها تتولد عن التراكم البطيء للتوترات والإحن على مر الزمن. ففي منطقة القرن الأفريقي تعمل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيفاد) حالياً على استكشاف ملامح آلية مبتكرة للإنذار المبكر يمكنها أن تعطي مؤشراً للمناطق التي يمكن أن تقع فريسة لصراعات مشابهة.

هناك ثلاثة جوانب أساسية لبناء نظام دولي وقائي للإنذار بالصراعات، وهي أولاً وضع الناس في بؤرة المناهج القائمة على الحقوق، وثانياً تعزيز مناهج التعامل مع جذور الصراعات وحلها واختيار هذه المناهج وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وثالثاً جعل منع الصراعات جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع السياسات التي تتضمن



من وجود بعض الآليات بالفعل، فلا توجد جهود لتوظيف المبادرات العديدة لبناء السلام لصالح الأهداف العريضة على مختلف المستويات في المجتمع. وما دامت الآليات المحلية لبناء السلام لا تستند إلى آليات قانونية وأطر مؤسسية، فسوف تظل تفتقر إلى السلطة اللازمة للتأثير خارج بعض الدوائر المحدودة من دوائر المجتمع المحلي.

وعلى الرغم من أن الوقت لا يزال مبكراً لاستخلاص النتائج فيمكن القول بأنه من المحتم أن تواجه «إيفاد» صعوبات في تطبيق آلية للإنذار المبكر بالصراعات، إذ نجد أن بعض حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أمسكت بزمم السلطة عن طريق العنف، فأصبحت تعتبر العنف شرطاً حتمياً وضرورياً من شروط السلطة. والدول الأعضاء في «إيفاد»، باعتبارها أطرافاً في الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الهيئة، ملزمة بتحقيق السلام والأمن في القرن الأفريقي، ومن هنا فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها يتركز في ترجمة التزامها بمنع الصراعات وإدارتها إلى إجراءات عملية.

وترتبط الأزمات الاقتصادية المزمنة في المنطقة بالصراعات المستمرة والتحديات البيئية وموجات الجفاف المستمرة والتي يتكرر حدوثها من آن لآخر، مما يجعل كسر هذه الدائرة أمراً ضرورياً لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ويكمن التحدي في شحذ العزم والإرادة السياسية الجماعية لبناء قدرات وقائية جماعية. ولكي يتسنى كسر دائرة العنف الطويل الأمد، فإن أكبر تحد يواجه «إيفاد» هو إقناع الدول الأعضاء بأن التعاون على تفعيل دور آلية الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها أمر أساسي لمصالحها الفردية والجماعية، ولمصالح كل من في المنطقة بصفة عامة. أما التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في هذا الصدد فهو توفير الموارد اللازمة لهذه العملية ومتابعتها واستخلاص الدروس المستفادة التي تتمخض عنها.

شارون روسو موظفة سابقة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتعمل حالياً باحثة مساعدة في مركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. الآراء المعبر عنها في هذه المقالة تخص كاتبها ولا تعكس آراء «منتدى الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة» أو الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيفاد).

البريد الإلكتروني:

SRusu@digitalsmile.com

عنوان موقع «إيفاد» على الإنترنت: [www.igadregion.org](http://www.igadregion.org)  
كما يمكن الحصول على معلومات عن «منتدى الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة» من العنوان التالي: [www.fewer.org](http://www.fewer.org)

المنظمة تم الاتفاق على تأجيل التنفيذ الكامل ريثما يتم إجراء مزيد من المشاورات مع أصحاب الشأن في الدول الأعضاء بقصد الإيضاح الكامل للأهداف المقترحة لآلية الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها، وهيكل هذه الآلية ومناهج عملها.

وفي مايو/أيار ٢٠٠١ عقدت ورشة عمل في نيروبي تمخضت عن اتفاق على مواصلة العمل على توضيح الغرض من إنشاء آلية الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها، والتوسع في «نقاط الدخول» المتفق عليها (مثل الصراعات في المناطق الرعوية وسرقة الماشية وتهريب الأسلحة)، والتي تسمح بتنفيذ تلك الآلية. واقترح بصورة مبدئية أن تضم هذه الآلية وحدة صغيرة من أمانة هيئة «إيفاد»، يعين أعضاؤها من العاملين المتخصصين، وتكون مهمتها الربط بين القدرات القائمة بالفعل والأخذة في التطور في مجال الإنذار المبكر والاستفادة منها لدى الدول الأعضاء.

ولدفع هذه المبادرة ينبغي على الإعلام والمؤسسات الحكومية القيام بدور أساسي، مثلها في ذلك مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمؤسسات الأكاديمية، حيث يعد بناء أواصر التعاون مع هذه الجهات ضرورياً لإنشاء قدرات وروابط مؤسسية مع المجتمع المحلي. ويمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تنهض هي الأخرى بدور في بناء القدرات وتهيئة الظروف اللازمة لتسهيل تنفيذ هذه المبادرة، والدعوة لها في دول الشمال، ولكن يجب ألا تتولى قيادة هذه العملية. كما أن الصحافة الحرة أيضاً لا غنى عنها، ولذلك ينبغي تشجيع الدول الأعضاء في «إيفاد» على تحقيق الهدف المتمثل في خلق صحافة حرة لا رقابة عليها، يقف وراءها إعلام محترف ومنظم وغير منحاز.

### التحديات المستقبلية

هل تتداخل اختصاصات «إيفاد» مع اختصاصات منظمة الوحدة الأفريقية؟ الإجابة على هذا السؤال هي أنه على الرغم من الجهود التي قامت بها منظمة الوحدة الأفريقية على مدى سنوات، فإنها لم تقم حتى الآن بتطبيق قدرات الإنذار المبكر وتقييم المخاطر تطبيقاً كاملاً. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم في بناء القدرات المؤسسية فإن طبيعة معظم أنشطة منع الصراعات في القرن الأفريقي ومداها تبقى محصورة في نطاق الجهود الفردية. لكن «إيفاد» سبقت منظمة الوحدة الأفريقية قليلاً من حيث أنها تجاوزت مرحلة المناقشات والتخطيط إلى المحاولة الفعلية لإنشاء آلية للإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها.

ويُعد غياب تقاليد ثابتة من حرية الصحافة والشفافية وتبادل المعلومات من القيود الكبرى التي تجعل من الصعب كسب التأييد وتنفيذ نظام مشترك لجمع المعلومات وتحليلها. وعلى الرغم

فسميت «الهيئة الحكومية للتنمية»، ومنحت صلاحية التعامل مع قضايا التنمية الأوسع نطاقاً في المنطقة. وتضم هذه الهيئة، التي تتخذ جيبوتي مقراً لها، سبع دول هي: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا.

وقد برزت قضايا منع الصراعات وإدارتها وحلها كجزء من الدور الموسع لهذه الهيئة؛ وفي مارس/آذار ٢٠٠٠ كلفت هيئة «إيفاد» «منتدى الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة» بالمشاركة في إعداد دراسة جدوى صارت لاحقاً أحد المكونات الخمسة في برنامج موسع لمنع الصراعات أخذت به الهيئة.

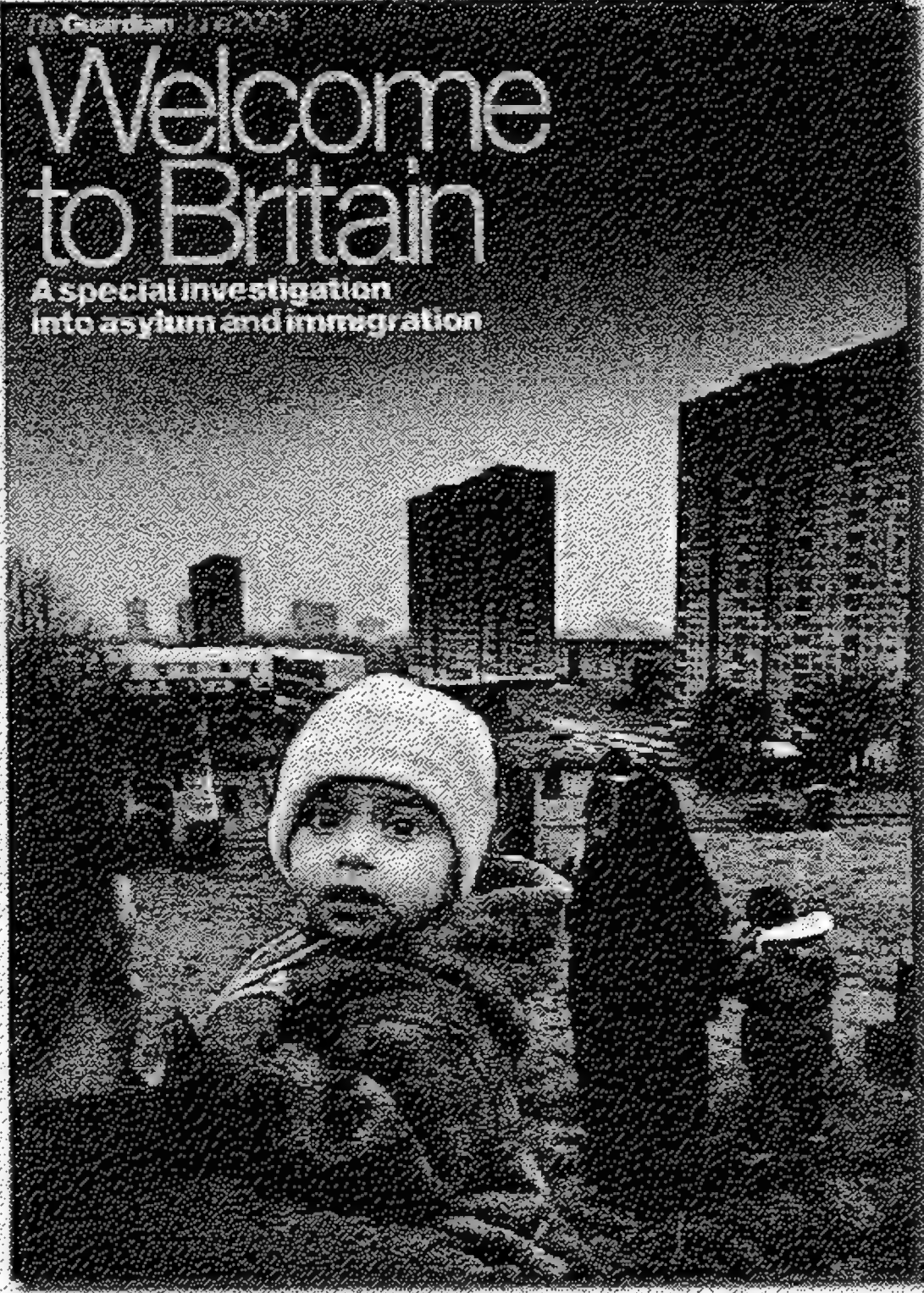
### الضغوط والقيود وسبل معالجتها

وفي هذه المنطقة التي تتسم بتكرر الصراعات الداخلية والخارجية (منها أن الدول الأعضاء في «إيفاد» أنفسهم دارت بينهم رحى الحرب في السنوات الأخيرة) توجد قيود شديدة تكبل قدرة الهيئة على تنفيذ صلاحياتها في منع الصراعات وإدارتها وحلها؛ فأمانة «إيفاد» تتمتع بقدرات محدودة في مجال اتخاذ المبادرات للإنذار المبكر بالصراعات، ولا توجد آليات لإشراك الدول الأعضاء في أي مشاورات أو مفاوضات، أو للسماح بمشاركة المجتمع المدني في تعزيز السلام، ولا توجد آليات موثوق بها للاستجابة الإقليمية للطوارئ الإنسانية التي تتجاوز الحدود.

وقد حددت أمانة «إيفاد» بالاشتراك مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وشركائها معايير للتعامل مع هذه القيود، من بينها: اتباع المناهج المتكاملة لمنع الصراعات التي تضم كل المستويات وكل فئات المجتمع في المنطقة، وتحقيق اللامركزية في عملية اتخاذ القرار فيما بين الدول الأعضاء في «إيفاد»، ووضع سياسات مشتركة بخصوص المعلومات وإنشاء نظم مشتركة للمعلومات ورفع التقارير التحليلية عن الأزمات المتوقعة لصناع القرار في دول الهيئة، ووضع تدابير لبناء القدرات (الفردية والمؤسسية) تتضمن برنامجاً لتنمية الموارد البشرية، واتباع أساليب أكثر فعالية لرصد وتقييم الأنشطة وآثارها.

ويقوم المنهج الذي اعتمد لهذا المشروع على المشاركة والتفاعل، ويرتبط بسلسلة من ورشات العمل التي تضم مشاركين من كل الدول الأعضاء في الهيئة لضمان أن يشمل التقرير النهائي على آراء جمهور عريض من المجتمع المدني والأكاديميين والحكومات. وقد تم استقدام مستشارين وطنيين من الدول الأعضاء في «إيفاد» للقيام بدراسات الحالة، وكانت النتيجة هي وضع نموذج للمفاهيم والتصورات وعدد من التوصيات حول أفضل دور يمكن للمنظمة القيام به في مجال الإنذار المبكر وإدارة الصراعات. وأعقب ذلك في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ وضع خطة تنفيذية، ولكن عند مناقشتها مع





ويركزون على عدد من الجوانب مثل المهانة النابعة من الاعتماد على كويونات الإعانة في المعيشة، وحقيقة الاتجار في البشر، وتاريخ السياسات البريطانية المتعلقة بالهجرة، وأثر هجرة العقول على الدول النامية، وواقع الحياة في أسوأ مركز لاعتقال طالبي اللجوء في بريطانيا.

١٠٠ صفحة - السعر ٤,٥٠ جنيهات إسترلينية (٥ جنيهات إسترلينية شاملة الشحن والبريد). لطلب نسخة من هذا الإصدار يرجى الاتصال بالرقم التالي: 44 (0) 870 727 4155 أو الكتابة إلى العنوان التالي: The Guardian, 119 Farringdon Road, London EC1R, UK.

١ مايو/أيار ٢٠٠١.

٢ زعيم سابق لحزب المحافظين في المملكة المتحدة.  
٣ إينوك باول هو عضو سابق في مجلس العموم البريطاني (وزير سابق) ينتمي لحزب المحافظين، كان قد أدين في عام ١٩٦٨ الهجرة المتعددة الأعراف إلى المملكة المتحدة.

### تحقيق عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية في العدد القادم من «نشرة الهجرة القسرية»

على مدى السنوات الأربع الماضية انهمك فريق من الأخصائيين في مشروع بحثي عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن مشروعات التنمية، تحت رعاية مركز دراسات اللاجئين ويتمويل من إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وجدير بالذكر أن المشاريع الإنمائية تسبب في نزوح نحو عشرة ملايين شخص أو إعادة توطينهم كل سنة، مما يفرض عادة إلى عواقب سلبية، ويهتم مشروع مركز دراسات اللاجئين بتحسين الظروف الناجمة عن هذه الأوضاع، وبوضع توصيات خاصة بالسياسات المتبعة في هذا الصدد.

ويتضمن العدد ١٢ من نشرة الهجرة القسرية تحقيقاً عن النزوح وإعادة التوطين الناجمين عن التنمية، بما في ذلك مقالة عن مشروع مركز دراسات اللاجئين بوجه عام.

# انتبه لما تقول: دلالات مصطلحات اللجوء

بقلم ستيفن موس

إن الخلط الذي نعاني منه فيما يتعلق بلغة اللجوء يعكس مدى الخلط في أذهاننا إزاء موضوع اللجوء نفسه.

الاصطلاح الجديد وتحمست له؛ ومما له دلالة في هذا الصدد أن المصطلح سيدرج في النسخة الإلكترونية على الإنترنت من قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية في نهاية العام الحالي. وقد استخدم مصطلح «طالب اللجوء» لأول مرة في دورية العلوم السياسية الأمريكية American Political Science Review في عام ١٩٥٩ كنتاج لمرحلة الحرب الباردة، عندما كان معظم طالبي اللجوء منشقين سياسيين من الاتحاد السوفييتي، أما اللاجئين فكانوا فئة مختلفة أشد الاختلاف: فهم الذين نزحوا بأعداد ضخمة بسبب الحروب أو المجاعات. والواقع أن لفظ «لاجئ» يستثير مشاعر

قفي تقرير نشرته صحيفة «التايمز» اللندنية (يوم السبت الماضي) عن خطاب ويليام هينغ حول سياسات اللجوء، أشارت الصحيفة إلى «طالب اللجوء» في أول فقرة من التقرير، وإلى «المهاجرين» في الفقرة الثانية، وإلى «اللاجئين» في الثالثة، مما يوحي بأن هذه المصطلحات استخدمت كمرادفات في ذلك التقرير.

أما أرشيف صحيفة «الغارديان» اللندنية فقد حل هذه المعضلة بطريقة ترضي احتياجات الصحيفة، إذ وضع كل هؤلاء في ملف واحد أسماه ملف «اللاجئين»، باستثناء الأفراد البارزين من طالبي

لفظ «لاجئ» يستثير مشاعر الشفقة على الفور، أما «طالب اللجوء» فهو مصطلح أقل تحريكا للمشاعر، وأدنى إلى البيروقراطية.

الشفقة على الفور، أما «طالب اللجوء» فهو مصطلح أقل تحريكا للمشاعر، وأدنى إلى البيروقراطية؛ ومن الملأ لوزارة الخارجية البريطانية أن هذا المصطلح يحظى الآن بقبول متزايد.

ولكن المصطلح أسيء استخدامه من قبل الجميع: فاليمينيون لم يعودوا بحاجة لاستخدام لفظ «زائف»، حيث توحى نبرتهم بأنهم يعتبرون كل طالبي اللجوء «زائفين»؛ لكن بعض من يدخلون المملكة المتحدة يقع عليهم اللوم أيضاً في الإساءة لسمعة المصطلح، لأن الكثيرين ممن يتبين أنهم ينتقلون بين البلدان لأسباب اقتصادية يزعمون أنهم طالبو لجوء؛ وهؤلاء في حقيقة الأمر «مهاجرون غير شرعيين»، ولو أن هذا المصطلح الكريه الذي ابتدعه عضو البرلمان البريطاني إينوك باول<sup>٢</sup>، ينضج بالخوف والكراهية للأجانب، ويجب إزالته هو الآخر إلى التاريخ. ولعل الحل اللغوي يتمثل في استبعاد مصطلحي «طالب اللجوء» و«مهاجر غير شرعي»، والاكتفاء بمصطلحي «لاجئ» و«مهاجر». إذن فلنقل وداعاً لـ «طالب اللجوء»؛ لكن ترى هل فات الوقت لكي يتراجع قاموس أكسفورد عن قراره بإجادة هذا المصطلح؟

© حقوق النشر محفوظة لصحيفة «الغارديان»

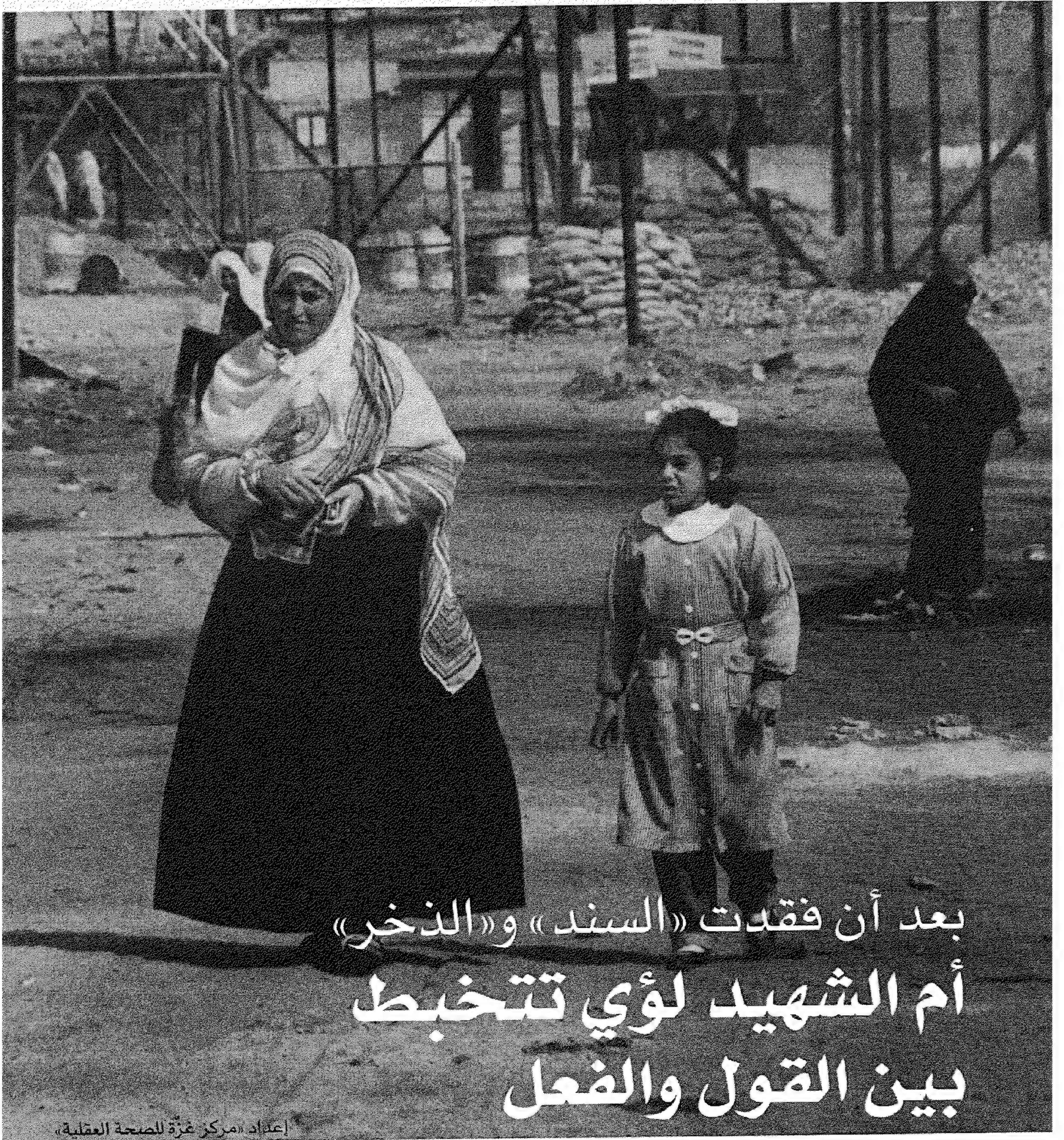
ظهرت هذه المقالة في صحيفة «الغارديان» يوم ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠١، وفي إصدار بعنوان «مرحباً بكم في بريطانيا: تحقيق خاص عن اللجوء والهجرة» نشرته «الغارديان» في يونيو/حزيران ٢٠٠١، ويضم طائفة واسعة من التقارير نشرت لأول مرة في إطار سلسلة ممتدة على ثلاثة أيام في «الغارديان» من ٢٠ إلى ٢٣ مايو/أيار؛ وفي هذه التقارير يبحث ثلاثون من كتاب «الغارديان» قضية اللجوء،

اللجوء السياسي إلى المملكة المتحدة الذين حظيت حالاتهم بشهرة دعائية كبيرة. ورأى الأرشيف أن مصطلح «طالب اللجوء» يوحي بالزيف وسوء النية؛ كما خلصت منظمات اللاجئين إلى نفس النتيجة، فلم نرَ أياً منها تسارع إلى تغيير اسمها، إذ أن تسمية مثل «مجلس طالبي اللجوء» لن يكون لها نفس الرنين مثل مجلس اللاجئين.

وقد شاع مصطلح «طالب اللجوء» في التسعينيات من القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٠ كانت الإشارات الواردة في صحيفة «الغارديان» إلى «اللاجئين» أكثر عدداً من الإشارة إلى «طالب اللجوء» بنسبة ١٠ إلى ١، وفي العام الماضي كانت أقل من نسبة ٢ إلى ١؛ أما هذا العام فقد تضاعفت النسبة أكثر من ذلك. وفي عام ١٩٩٩ كانت النسبة في جميع الصحف ٦ إلى ١ لصالح اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٠ تناقصت الإشارة إلى اللاجئين بمعدل النصف، بينما تزايدت الإشارة إلى طالبي اللجوء حتى بلغت الضعف.

وليس من السهل تحديد متى ظهر هذا التغير، على الرغم من أن اثنين من التحقيقات التي نشرتها «الغارديان» عن نزوح النساء بسبب الحرب في يوغوسلافيا السابقة يوحيان بحدوث تغير في استخدام المصطلحات في النصف الأول من التسعينيات. فبعد أن كان مصطلح «اللاجئ» الذي لا خلاف عليه يستخدم عام ١٩٩٢، تبدل إلى مصطلح «طالب اللجوء» في عام ١٩٩٤؛ حيث لم يعد الفرار، كما في حالة سرايفو، سبباً كافياً يؤهل الفرد للحصول على وضع اللاجئ؛ وأدى القلق على المستوى البيروقراطي إزاء الأعداد المتزايدة من الأفراد الذين يدعون أنهم لاجئون إلى وضع التصنيف الجديد المعروف بـ «طالب اللجوء»، وسرعان ما تشبثت وسائل الإعلام بهذا التعبير





## بعد أن فقدت «السند» و«الذخر» أم الشهيد لؤي تتخبط بين القول والفعل

إعداد «مركز غزّة للصحة العقلية»

وفي كل ذلك احتفظت أم لؤي بالصورة الجميلة المشرقة للوطن البعيد، مثلها مثل كل المغتربين، بل وورّثت ذلك إلى أبنائها الثلاثة وبناتها الخمس، وظل الجميع يتطلعون إلى «تحقق» أو «تحقيق» الحلم.

أما هي فلم تزد أمانيتها المتعلقة بالوطن عن حلم التحقيق: تحقيق الحرية، الاستقلال، الدولة، العودة... أما التحقيق فقد شغلها عنه لقمة العيش في بلاد تستهوي إصااق تهمة «الفالسطينية» بضيوفها الذين دفعتهم الأقدار

العملية التعليمية من تلاميذ أو معلمات وأحياناً أولياء أمور، لم تفلح في وقف النمو المجتمعي لأم الشهيد لؤي المقيد (٥٠ عاماً).

ورغم تقارب بيئات الغربة، حيث تشردت أم لؤي وعائلتها هناك مدة عشرين عاماً، إلا أن تفصيلات الاختلاف والتعليم المتوسط الذي نالته، أفسح المجال أمامها للإطلال على نوافذ الوعي، وعناوين المعرفة والخبرة بالناس والأشياء من حولها.

**من** السهولة بمكان أن تدرك إذا ما تابعت سكناتها، وحركاتها، وكلماتها المبعثرة وتلك المتواصلة... أنها خيرة إنسانية من ذلك النوع الذي تنتج الغربة، وتلوّكه متغيرات المجتمعات المختلفة، رغماً عن روتين الحياة اليومي لسيدة عملت فترة غير قصيرة من حياتها في سلك التعليم.

ومهنة التعليم تلك بكل ما تفرضه من محدودية في العلاقات الاجتماعية، حيث تقتصر دوائر المعرفة بواسطتها على حلقات



إلى الفئات على موائد رزقها.

ومع أول بادرة أمل لاحت في أفق «تحقق الحلم» حملت الأم بقود الغربة وخبراتها المتواضعة وحملت الرحال في الوطن العام ١٩٩٧، منطوية على جرح غائر، ناجم عن صعوبة عودة الأب الذي يفقد المسوغات الشرعية لذلك من وجهة النظر الإسرائيلية.

طوال تلك الفترة كان لزاماً على الأم أن تعيل أبناءها الثمانية، لذلك فقد جددت في البحث عن عمل، غير آبهة بالعيون التي تحدق بها غير مصدقة أن «نقود الخارج» قد نفذت وأن العمل ضرورة لاستمرار الحياة بكرامة.

كان لؤي ولدها البكر يعاونها في هذه المهمة بكل ما يملك من مؤهلات وإمكانات للعمل،

يدور حولها من أحداث، وتتخذ منها موقفاً مشابهاً لمواقف الأمهات الفلسطينيات كافة، تيكها بحرقه مشاهد الشهداء الشبان والصبيان، وتلوعها صور الممارسات الإسرائيلية الوحشية في حق كل ما هو فلسطيني، وتحس القشعريرة والألم مع مرأى كل جريح...

وفي كل ذلك ظلت أم لؤي متمسكة بموقفها: لا توازن بين الحجر والدبابة، ولا مناص من انتظار «تحقق الحلم» أما تحقيقه أو المشاركة في ذلك من قريب أو بعيد فمحال أن تكون على طريقة مواجهة الدبابة بالصدور العارية.

ومع تفاقم الأحداث وضبابية الأجواء السياسية وتزايد أعداد الشهداء والجرحى وما تبع ذلك من تطورات على اختلاف

## طرحت فكرة تشكيل «لجنة أمهات الشهداء»، ولم تأخذ زمام المبادرة.

المستويات والصعد، تزايد اهتمامها بمتابعة نشرات الأخبار والتحليلات والتعليقات السياسية لمختلف المسؤولين والمتحدثين في الشأن الفلسطيني.

ولكن ذلك لم يغير شيئاً في موقفها من الانتفاضة، إلا إذا اعتبرت حيرتها المتزايدة كل يوم تغييراً. فمن جهة ظلت على اعتقادها بيهتان وسائل القتال الفلسطينية، واحتفظت بحسرتها على الشهداء والجرحى، ومن جهة أخرى تمسكت بآراء بعض المحللين الذين قضوا بضرورة مواصلة الانتفاضة والمحافظة على طابعها «الشعبي».

وأما حادثة استشهاد لؤي، فقد حملت عناصر المفاجأة والحزن والخسارة للعائلة عامة والأم خاصة، حيث كانت الأخيرة تطمئن إلى مواقف ولدها - إزاء الانتفاضة - الشبيهة بمواقفها، ما دفعها إلى تفسير خروج الشهيد إلى ساحات المواجهة بالحمية والثأر لمئات الجرحى والشهداء الذين طالما اكتفى بمراقبتهم عبر شاشات التلفزة.

وشكل فقدانها بالنسبة إليها «قاصمة الظهر» إذ لم تكن قد تحررت كلياً بعد من اعتمادها النفسي والمعنوي عليه، حتى بعد عودة الزوج واستقراره إلى جوار أسرته على أرض الوطن، الأمر غير المستغرب منها وهي التي واطبت على مهمة الإنجاب حتى كان لها من الذكور ثلاثة إلى جانب خمس من البنات، تحسباً لطوارئ الزمان من هذا القبيل حسب فهمها.

ولعل المرأة التي أصبحت أشد تمسكاً بهواجسها تلك في أيام غياب الزوج،

وافتهقها للأمن الذي يحققه الرجل وفقاً لوعيتها وإدراكها، إلا من خلال «لؤي» الذي أمدّها بهذه الحاجة، جعلها تستشعر مصاباً أعظم وقسوة أكبر مع فقدانها. وكان سهلاً للغاية أن يلاحظ الحاضرون في مؤتمر صحفي قامت على تنظيمه إحدى المؤسسات النسوية، واستضافت فيه عدداً من أمهات الشهداء، ما تحمله أم الشهيد لؤي من خصوصية وتضرد بين الأخريات.

ولم تكن أم لؤي ضمن الأمهات اللواتي تمت استضافتهن، ولكنها حضرت إلى حيث المؤتمر برفقة إحداهن، واتخذت مجلسها بين الحضور، وما هي إلا لحظات بعد انتهاء كل أم شهيد من الحديث عن معاناتها الخاصة بفقدان ولدها، حتى كشفت أم لؤي عن هويتها، واستأثرت بما أمكنها انتزاعه من وقت لتحدث هي الأخرى عن شهيدها.

وبدت أم لؤي غير مستقرة ولا متماسكة في حديثها المفاجئ غير المخطط له رغم ما انطوى عليه موقفها الجريء من قوة في الشخصية وإحساس عال بالذات والهوية المكتسبة باستشهاد ابنها.

نوهت في حديثها إلى كونه بكرها وتلك معاناة ما بعدها معاناة من وجهة نظرها، أن تفقد الأم «أول من قال لها ماما»، كما تحدثت على نحو يعكس قدراً من الوعي عن ضرورة تفعيل دور أمهات الشهداء وسارعت بالتقاط طرف الفكرة من ضيفة متحدثة في المؤتمر وتساءلت لماذا لم يتم تشكيل لجنة من قبل الأمهات على غرار لجنة الأمهات الإسرائيليات بحيث يناط بها مهام المحافظة على حقوق الشهداء ودمائهم الزكية.

ويبدو أن ما تحمله أم لؤي من نية الفعل وقدرة الوعي لم يرتق إلى مستوى المبادرة بتشكيل هذه اللجنة، ولا الخروج عن الدور النمطي للمرأة في مرحلة جديدة من حياة الشعب الفلسطيني، فهي تصر على أن الدور الحقيقي لها لا يجوز أن يتجاوز أسوار البيت وتربية أجيال الذكور، التي يقع على عاتقها مهمة المقاومة.

وأما المظاهرات وإلقاء الحجارة فتلك أساليب لا تليق بالمرأة، ومع ذلك فقد أفصحت أم لؤي عن أمنية تراودها، لتثبت في النفوس الإسرائيلية الجبانة أسطورة المرأة الفلسطينية الشجاعة من خلال سلاح يمنح لها بدلاً من حجر يخيب كثيراً ويصيب قليلاً.

كما وترى أم لؤي أن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأميركية والبريطانية شكل آخر من أشكال المقاومة لا بد من الإصرار عليه، وبإمكان المرأة أن تشارك فيه.

وفي سبيل ذلك اكتفى بتعليمه الثانوي. وجد هذا الآخر في البحث عن عمل غالباً ما كان يدوياً في ورشة أو مصنع أو محل.

ورغم عدم انتظامه في عمل بعينه، إلا أنه بقي سندها الذي تتوكل عليه، حتى في الأوقات التي كانت تعمل فيها وتؤمن عيش الأسرة، بينما يتعثر هو في رحلة بحثه عن عمل جديد.

وعزز شعورها هذا تجاه الابن، غياب الزوج لشهور أخرى طويلة، ومواجهة الأسرة هموم العيش الجديد بدونه. وعليه لم يكن مستغرباً من الأم أن تنعي شهيداً لؤي فتقول إنه كان ابناً باراً، صاحب قلب رحيم عطوف على الصغير والكبير، يحبه كل من يراه ويتعامل معه.

وأقرب الأمثلة التي سافتها لتدل على صحة ما تقول اجتهد الشهيد في ملاحقة ومراجعة دوائر وزارة الداخلية والجوازات في سبيل لم شمل الأب مع بقية أفراد الأسرة، الأمر الذي استنزف منه الكثير الكثير من الصبر والقلق والمتابعة.

... عندما تحقق للأسرة ما أرادت، واجتمع شملها بعودة الأب الذي التحق بصفوف الشرطة الفلسطينية للعمل بها، أثرت الأم أن تتوكل على عصا الدخول الجديد للأسرة من عمل الأب، وتسكن إلى العمل المنزلي وتكتفي به رسالة لها في الحياة، وهو خيارها الذي سبق وأن اتخذته في سنوات الغربة الأخيرة.

وفي انتفاضة الأقصى تحول بيتها تلقائياً إلى برج للمراقبة تطل منه هي وأولادها على ما



# الأكراد الأتراك ما زالوا يعيشون كنازحين



للنازحات من القضايا التي تبعث على القلق الشديد، حيث تفيد الأنباء بارتفاع نسبة الانتحار بين النازحات.

ويعيش معظم الأكراد الآن خارج المقاطعات الشرقية والجنوبية الشرقية. وقد لقيت الأسر النازحة بعض الدعم من جانب المهاجرين الأكراد المستقرين في المدن الواقعة في غربي تركيا مثل أنقرة وإسطنبول وإزمير؛ وإذا كان بعضهم قد نجح في الاندماج مع الشعب التركي، فإن الكثير من الأسر الكردية النازحة تعيش في العشوائيات في المدن حيث لا تزال معرضة لخطر سوء المعاملة من جانب قوات الأمن. ويفضل الكثيرون من الأكراد النازحين عدم تسجيل أنفسهم لدى السلطات تجنباً لأي تعامل مع الشرطة؛ ونظراً لحرمان النازحين من وثائق الهوية الصالحة للاستخدام، فإنهم لا يجدون سبيلاً للاستفادة من الخدمات الاجتماعية.

وفي العاميين الماضيين تراجع مستوى العنف

على الالتحاق بها رغماً عنهم؛ مما يجعلهم عرضة للانتقام من كلا الجانبين. وقد كان حراس القرى وأسراهم هدفاً لأعمال القتل المتعمد والتعسفي على أيدي حزب العمال الكردستاني. وغالباً ما كان رفض القرويين الانضمام إلى الحرس يعقبه إخلاء قراهم من جانب قوات الأمن التركية.

ونتيجة للصراع، تضاعف عدد سكان بعض المدن مثل ديار بكر وباتمان؛ ولئن كان بعض النازحين قد استقر بهم المقام مع أفراد عائلاتهم الكبيرة، فإن معظمهم يعيشون في المساكن العشوائية على أطراف المدن. وتعد برامج الإسكان حتى الآن غير كافية لتلبية احتياجات السكان الأكراد في جنوب شرق تركيا. وما زال الأكراد في المناطق الحضرية يعيشون تحت رقابة شديدة من الشرطة ومعرضين لخطر الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء. وهناك الكثير من الأسر الكردية النازحة التي لا تستطيع تحمل تكلفة إرسال أطفالها للمدارس. كما يعد الوضع النفسي

**يمثل** الأكراد الأتراك البالغ عددهم ١٦ مليوناً ٢٦٪ من إجمالي تعداد السكان في تركيا. وفي أثناء الصراع بين قوات الأمن التركية وحزب العمال الكردستاني، الذي نشب في جنوب شرق تركيا فيما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٩، تعرضت بعض القرى لتهجير جميع سكانها بالكامل. وبينما تزعم السلطات التركية أنه تم «إجلاء» ٢٥٠ ألف نسمة عن حوالي ٢٥٠٠ قرية، فإن بعض المنظمات المحلية غير الحكومية تعتقد أن هناك ما بين مليونين وثلاثة ملايين نازح داخل تركيا من جراء هذا الصراع. وتقدر وزارة الخارجية الأمريكية العدد بمليون نازح داخلي، وهو التقدير الأقرب إلى المصادقية.

ومن بين المصادر المستمرة لإحساس السكان المدنيين بعدم الأمان في جنوب شرق تركيا نظام حراسة القرى الذي أنشأته السلطات التركية، حيث تضم تلك الميليشيات شبه العسكرية قرويين أجبروا



# اشترك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً  
الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:  
[www.fmreview.org](http://www.fmreview.org)

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.  
النشران العربية والإسبانية: مجاناً.

## أرغب في الحصول على:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)

☐ الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية

## بيانات المشترك:

الاسم: .....

اللقب: .....

الوظيفة: .....

الإدارة التابع لها: .....

العنوان: .....

المدينة: ..... الرمز البريدي: .....

البلد: .....

الهاتف: ..... الفاكس: .....

البريد الإلكتروني: .....

موقع الإنترنت: .....

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا؛ الرجاء أن تطلع أصدقاءك وزملاءك  
على نسختك وتحثهم على الاشتراك في « نشرة الهجرة القسرية » أو  
المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.  
If you would like to receive it please tick this box. ☐

Forced Migration Review is free to readers in the Middle East, Asia,  
Africa and Latin America and for refugees worldwide.

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs \$26 and an  
institutional subscription \$43.

To subscribe please visit our website at:  
[www.fmreview.org/3subEnglish.htm](http://www.fmreview.org/3subEnglish.htm)

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK  
الهاتف: +44 (0)1865 280700  
الفاكس: +44 (0)1865 270721  
البريد الإلكتروني: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk)

في جنوب شرق تركيا منذ إلقاء القبض على  
عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي  
ودعوته لإيقاف الأنشطة المسلحة من جانب  
واحد. لكن معظم النازحين الداخليين لم  
يستطيعوا العودة إلى ديارهم؛ وما زالت حالة  
الطوارئ التي أعلنت في عشر مقاطعات في  
عام ١٩٨٧ مستمرة في أربع منها، ولم يتم  
حل الحرس القروي، ولم توضع آليات لتقديم  
التعويضات. وتردد أن الأسر الكردية لا  
تستطيع الحصول على أي أراضٍ لتزرعها.  
لأن السلطات لم تعالج مشكلة الألغام  
الأرضية أو احتلال حرس القرى للأراضي  
الزراعية. كما تعرضت الأسر التي تقدمت  
بطلبات للحصول على مساعدات للعودة على  
ديارها لضغوط لسحب ما قدمته من طلبات  
لحصول على تعويض عن فقد أملاكها. كما  
أن برامج العودة التي وضعتها السلطات  
الوطنية غير كافية لتلبية احتياجات  
النازحين.

وقد عملت الحكومة التركية بإصرار على  
عرقلة أي محاولة من جانب المجتمع الدولي  
لرصد أوضاع الأقلية الكردية في تركيا،  
ومنعت معظم المنظمات الدولية الإنسانية،  
ومن بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر،  
من الوصول إلى المقاطعات الجنوبية  
الشرقية. ولا تستطيع منظمات حقوق  
الإنسان أن تمارس عملها هناك إلا تحت  
رقابة دقيقة من الشرطة. وقد كانت الدولة  
التركية منذ وقت طويل تعزف عن توجيه أي  
دعوة لمقرري لجنة حقوق الإنسان التابعة  
للأمم المتحدة؛ ولكن من المقرر أن يقوم  
ممثل الأمم المتحدة المعني بالنازحين  
الداخليين فرانسيس دينج بزيارة لتركيا  
قريباً.

ونظراً لترشيح تركيا للانضمام إلى الاتحاد  
الأوروبي، وإصدار المجلس الأوروبي لعدة  
قرارات أدانت مراراً انتهاكات تركيا لحقوق  
الإنسان، فقد تعرضت الحكومة لضغوط  
لحملها على إظهار تقدم في تعزيز احترام  
حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وفي عام  
٢٠٠٠ نشرت الحكومة خطة عودة طموحة  
لتعزيز حماية حقوق الإنسان، لكنها لم تشر  
إلى أي جدول زمني محدد لتنفيذها. وفي  
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، وضع الاتحاد  
الأوروبي مشروع اتفاقية المشاركة مع تركيا  
دون أن يتناول فيه قضية النزوح الداخلي.

هذا هو موجز لتقرير مفصل حول النزوح  
الداخلي في تركيا، أعده المشروع الدولي  
للنازحين الداخليين بالمجلس النرويجي  
للأجنئين، وتضمن قاعدة بيانات المشروع  
حالياً تقارير عن النزوح الداخلي في عدد  
من بلدان الشرق الأوسط. ويمكن الاطلاع  
على قائمة بهذه التقارير على الموقع  
التالي:

[www.idpproject.org/  
global\\_overview.htm](http://www.idpproject.org/global_overview.htm)



# تحديث

## مفوضية شؤون اللاجئين تخفض موازنتها

عندما تولى رئيس وزراء هولندا السابق رود لوبرز منصب رئيس مفوضية شؤون اللاجئين في مطلع العام الجاري، تبنى المسؤولون عن تخطيط موازنة المفوضية بأن العديد من الحكومات المانحة مرة أخرى لن تسدّد إجمالي الحصص التي وعدت بها. ولما كان لوبرز اقتصادياً بحكم خبرته، فقد قرر خفض عدد العاملين في المفوضية وتقليص عملياتها بنسبة ١٥٪، حيث رأى أنه من الأفضل مواجهة الأمر الواقع وتقليص الموازنة بشكل مخطط بدلاً من اتباع النهج الذي سارت عليه المفوضية في السنوات السابقة بتجميد البرامج والأنشطة متى نفذت مخصصاتها المالية.

ويخلاف الوكالات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، تعتمد مفوضية شؤون اللاجئين على المساهمات التطوعية، حيث تتولى ١٤ حكومة مختلفة إلى جانب الاتحاد الأوروبي تمويل ٩٦٪ من نشاطها. وأكبر الدول المساهمة في تمويل المفوضية منذ عام ١٩٩٥ هي: الولايات المتحدة (٢٨,٧٪)، والاتحاد الأوروبي (١٥,٢٪) واليابان (١٤٪)، والسويد (٦,٤٪)، وهولندا (٥,٨٪)، والدانمرك (٥,٢٪)، والنرويج (٤,٧٪)، والمملكة المتحدة (٤٪). وتأتي فرنسا وإيطاليا (وكل منهما تسدّد ما لا يتعدى ١٪ إلا بقدر ضئيل) وألمانيا (٢,٢٪) من بين الدول الصناعية الكبرى التي تعد من صغار الممولين. وبينما قدمت الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي ٥٤٪ من تمويل المفوضية في عام ١٩٩٥، إلا أنها لم تقدم سوى ٢٢٪ فقط في عام ٢٠٠٠. ولا حظ لوبرز أن مساهمة الولايات المتحدة، وإن كانت سخية، فإنها لا تبلغ معدل دولار لكل مواطن، وهو المعدل الذي يأمل في أن تحصل عليه المفوضية من الدول الغنية. ويلاحظ أن العديد من دول شمال أوروبا حالياً تخطت هذا المستوى؛ مما دعا لوبرز إلى توجيه نقد صريح لبعض الحكومات لعدم تقديمها ما يكفي من التمويل.

ومن هنا فإن المفوضية تعزم تخفيض إجمالي موازنتها التي تتجاوز ٩٥٠ مليون دولار إلى ٨٥٠ مليون دولار، والاستغناء عن ٦٠٠ من العاملين فيها. وسوف يترتب على ذلك إلغاء حوالي ثلاثة أرباع التمويل المخصص لإفريقيا، حيث قد تضطر المفوضية إلى تقليص بعض البرامج الهامة في مجالات الصحة وتنقية المياه وتنظيم الأسرة والحماية من فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وسوف تسحب معظم هذه التخفيضات على المنظمات غير الحكومية التي تشارك المفوضية في تنفيذ مشروعاتها.

كما تخطط المفوضية لإغلاق مكاتبها نهائياً في عشرة بلدان على الأقل، وهي بنين والكاميرون

وتشاد وغامبيا والكويت ومالي والنيجر وسويسرا وتوغو والإمارات العربية المتحدة وفيتنام. ويقول ريتشيل ريلي، مدير سياسات اللاجئين بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، إن إغلاق هذه المكاتب سيؤثر على اللاجئين الشاردين في المدن. «ففي بعض البلدان مثل غامبيا وبنين وتشاد ومالي هناك، كما نعلم، طالبو لجوء قدموا من مناطق بعيدة، مثل إيران والعراق، وهم في أمس الحاجة إلى الحماية. أما الآن فسيصل هؤلاء اللاجئين ولا يجدون مكتباً للمفوضية يلتجئون إليه، كما أن التخفيضات غالباً ما تتم في بلدان ليس لديها إجراءات مخصصة لبت طلبات اللجوء، ويتعرض اللاجئين فيها بالفعل لخطر داهم من قبيل القبض عليهم واعتقالهم أو حتى ترحيلهم».

وفي الوقت الحالي نجد أن ربع الأشخاص الذين تقدم لهم المفوضية مساعدات، وعددهم يتجاوز قليلاً الخمسة ملايين، هم من النازحين الداخليين. ويقول لوبرز إن بعض النازحين الداخليين يدخلون في برامج كبرى في بعض الأماكن مثل غينيا حيث لا يمكن فصلهم عن اللاجئين، ومن ثم يتم تمويلهم معاً في إطار نفس البرنامج مما يجعل التمويل مضموناً لهم. وهناك مجموعة أخرى من الأنشطة الخاصة بالنازحين الداخليين تصنف تحت مسمى «المشروعات الخاصة»، وتُطرح مباشرة على الجهات المانحة لبت أمرها على أساس كل حالة على حدة. وقد اتفقت الجهات المانحة هذا العام على تقديم التمويل الكامل اللازم لبرامج النازحين الداخليين الفارين من الصراعات المحترقة منذ زمن طويل في كل من كولومبيا وإريتريا وسريلانكا، إلا أن عدم تقديمها إعانات نقدية لأنغولا أحدث انزعاجاً واسع النطاق في أوساط مؤسسات المعونات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع للعنوان التالي على الإنترنت: [www.unhcr.ch/fdrs/ga2001/funding.pdf](http://www.unhcr.ch/fdrs/ga2001/funding.pdf)

## كمبوديا تعيد لاجئي مونتانياردز إلى فيتنام

في المرتفعات الواقعة في أوساط فيتنام تعيش مجموعة من قبائل الأقليات من السكان الأصليين تعرف معاً باسم قبائل مونتانياردز. وقد جرت هذه القبائل جراً إلى الحرب مع فيتنام عندما جند الكثير من أبنائها في القوات الخاصة الأمريكية ونقلوا على أثر ذلك إلى الولايات المتحدة. وفي فبراير/شباط ٢٠٠١، تظاهر الآلاف من أبناء مونتانياردز في مقاطعة كونتوم احتجاجاً على مصادرة أراضيهم وعلى القمع الديني الذي يتعرضون له (ومعظمهم من المسيحيين الإنجيليين). وأدت شراسة الانتفاضة الفيتنامية عليهم إلى فرار أعداد كبيرة منهم إلى كمبوديا. وفيما منحت الولايات المتحدة اللجوء لعدد قليل من قبائل مونتانياردز (الأمر الذي أغضب الحكومة

الفيتنامية)، بقي حوالي ٤٠٠ شخص منهم في كمبوديا، حسبما يعتقد.

وعلى الرغم من أن كمبوديا واحدة من الدول القليلة جداً في جنوب شرق آسيا التي وقعت على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، إلا أنها تعرضت لضغوط مكثفة من جانب فيتنام لترحيل اللاجئين منها. وفي مايو/أيار أجبر ٨٩ شخصاً على الأقل على العودة كرهاً إلى فيتنام على الرغم مما تعهد به رئيس وزراء كمبوديا من احترام مبدأ عدم الإرجاع قسراً، وبعد تسليمهم للشرطة الفيتنامية قيدوا بالأغلال واقتيدوا إلى مكان غير معلوم. وقد أعربت منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن قلقها الشديد لعدم معرفة المكان الذي اقتيدوا إليه وخوفاً على سلامتهم، حيث ينص قانون العقوبات الفيتنامي على فرض عقوبة قاسية على النشاط السياسي غير العنيف الذي يعد «مناهضاً للحكم». وعلى الرغم من أن فيتنام وكمبوديا ومفوضية شؤون اللاجئين اجتمعت في هانوي لبحث هذه المسألة، إلا أن الحكومة الفيتنامية مازالت تمنع مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المرتفعات الواقعة في أوساط فيتنام.

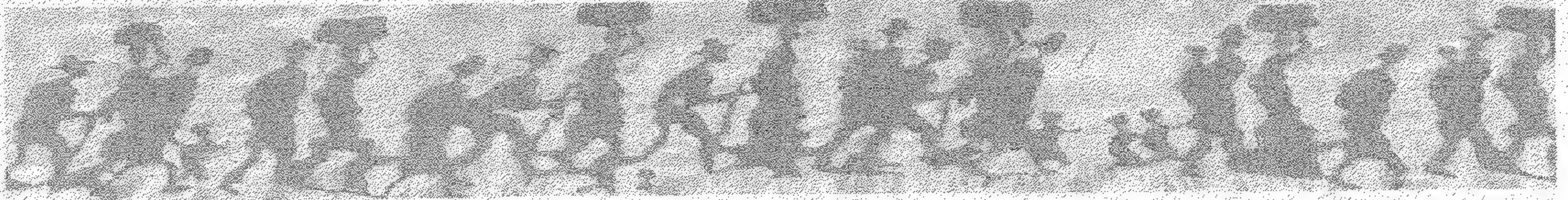
لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للعنوان التالي على الإنترنت: [www.montagnards.org](http://www.montagnards.org)

## آفاق مظلمة أمام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

بلغ حرمان اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٤٠٠ ألف من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان حداً لم يسبق له مثيل مع صدور قانون جديد للملكية العقارية.

وترجع القيود المفروضة على توظيف الفلسطينيين إلى بداية حياتهم في المنفى في لبنان، حيث يمنع اللاجئين الفلسطينيون من الانخراط في المهن المختلفة، وفي مجموعة كبيرة من الأعمال التي تتطلب مهارات عالية ومتوسطة، ومن الالتحاق بوظائف القطاع العام. وفي وجود قوانين للعمالة تنطوي على التمييز، يصبح العمال الفلسطينيون في أغلب الأحوال عاطلين بغض النظر عن مستوى التعليم الذي حصلوا عليه، وقد نجحت طبقة محدودة العدد من المهنيين والتجار الفلسطينيين في شق طريقها وسط هذه الظروف من خلال مشاركة «شريك» لبناني وقبول أجور أقل من نظرائهم أو البقاء داخل نطاق المخيمات، ويوجد قدر كبير من الممتلكات العقارية التي يملكها الفلسطينيون لم يتم تسجيلها مطلقاً. وتتسم الحقوق المدنية للفلسطينيين بأنها مقيدة بقوانين وممارسات تهدف إلى جعل حياتهم غير محتملة حتى يضطروا لمغادرة لبنان، وإن كان هذا الهدف لا يصرح به علناً على الإطلاق. وحديثاً بالذكر أن





جورج ر. واكينهات. ويقول عالم الأنثروبولوجيا الأسترالي غسان حاج إن هذا «القفص العرقي» يفصل فصلاً حاداً بين من يعيشون داخل أستراليا- القلعة الحصينة ومن يعيشون خارجها.

إن انتهاك أستراليا للمسؤولية الواقعة عليها كواحدة من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ يتناقض مع ترحيبها بمجرمي الحرب، فمن بين آلاف القتلة الذين استفادوا من برنامج الهجرة لأستراليا بعد الحرب العالمية لم يتم ترحيل أو إدانة أي منهم على الإطلاق. وهكذا فإن المعاملة التي يلقيها اللاجئون إذا ما قورنت بالمعاملة التي يلقيها مجرمو الحرب تشير إلى نزعة من العدمية الأخلاقية الراسخة في الثقافة الوطنية، وهي ما تستغلها حكومة هاورد بلا رحمة.

إن الدول الغربية نظراً لما تتمتع به من ثراء واستقرار عليها مسؤولية خاصة تجاه اللاجئين. وإذا كانت هذه الدول تتلمس الطرق لتحمل هذه المسؤولية، فمن المستبعد أن تجد دعماً لها من جانب أستراليا في هذا المسعى، مهما كان الفائز في الانتخابات التي ستعقد في نهاية العام الحالي.

وينتون هيغينز يعمل بقسم العلوم السياسية بجامعة مكارثي في سيدني.

البريد الإلكتروني: whiggins@humanities.mq.edu.au

للاطلاع على آخر أبحاث السياسات الأسترالية بخصوص اللاجئين، يرجى الرجوع إلى الموقعين الآتيين على الإنترنت: [www.wsws.org/sections/category/news/au-immi.shtml](http://www.wsws.org/sections/category/news/au-immi.shtml) [www.dev-zone.org/links/Afghan\\_Refugees/](http://www.dev-zone.org/links/Afghan_Refugees/)

## الوصلات الإلكترونية في نشرة الهجرة القسرية

أفضل مجموعة من وصلات الإنترنت التي تنقلكم إلى مصادر المعلومات عن اللاجئين والنازحين الداخليين. عنوان القسم الخاص بالوصلات:

[www.fmreview.org/2links.htm](http://www.fmreview.org/2links.htm)

لاقتراح أو إضافة أي وصلات جديدة يرجى الاتصال بأسرة التحرير بالبريد الإلكتروني على العنوان الآتي: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk)

الأسترالية التي كانت سفينة على مقربة منها. أما ما حدث بعد ذلك فقد فاق خيال القبطان بل والعالم كله، فقد أصبحت سفينة معرضة لأقامة دعوى قضائية ضدها، وصعد على متنها ممثلون عن الجيش الأسترالي الذين رفضوا السماح للقبطان بإنزال ركابه المحتاجين للإسعاف. وهكذا فقد أبحر هذا القبطان دون أن يدري إلى الماضي الذي كانت فيه أستراليا قلعة حصينة في زمن اتسم بالعنصرية والاستعمار الاستيطاني وما عرف بسياسة أستراليا البيضاء، وإلى واقعة دبلوماسية جسيمة أيضاً، حيث تبين أن الحمولة الثمينة على ظهر سفينة تكاد تكون الفرصة الوحيدة التي يمكن أن تستغلها حكومة جون هاورد اليمينية لإعادة انتخابها.

لقد شهد القبطان والعالم كله دولة غنية، يفد إليها عدد محدود نسبياً من طالبي اللجوء، تتحدى القيم الأخلاقية والقانون الدولي عندما رفضت بجناء مساعدة اللاجئين الأفغان. أما الأستراليون فقد شهدوا ما هو أكثر من ذلك؛ فلطالما كان جون هاورد يعارض بإصرار التعددية الثقافية والمصالحة البناءة مع السكان الأصليين. وكان قد كشف عن رؤيته الاندماجية تحت عنوان «أستراليا واحدة» عام ١٩٨٨. وبعد ثماني سنوات استولت مجموعة منشقة من حزبه على هذه الرؤية لتجعلها وتطلق عليها تسمية جديدة هي «الأمة الواحدة»، وهو الاسم الذي اتخذته حزب يميني شعبي جديد درج منذ ذلك الوقت على التغلغل بصورة واسعة في القاعدة الانتخابية المناصرة للحكومة. واليوم تريد الحكومة تطبيق حزب «الأمة الواحدة» بالمزايدة على كسب الأصوات الانتخابية العنصرية، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. فوفقاً لاستطلاعات الرأي، يؤيد ٧٥٪ من الأستراليين قرار هاورد بترك اللاجئين يصطلون، بالمعنى الحرفي للكلمة، تحت حر الشمس على ظهر السفينة «تامبا». وقد تماشى حزب العمال على مضض مع هاورد، وبدأ يبحث بنفسه عن حصته من أصوات الناخبين المعادين للأجانب ولكن دون جدوى.

والواقع أن الترتيب لهذه اللعبة الانتخابية كان قد بدأ منذ وقت طويل. حيث كثفت الحكومة تدريجياً وصمها لطالبي اللجوء بأنهم «لصوص» و«انتهازيون» يشنون غزواً فعلياً على أستراليا، وأحيى الكابوس القديم المعروف بالخطر الآتي من الشمال، والمقصود به الحشود الحاشدة من الآسيويين الهج الذين يتطلعون بنهم إلى أراضي أستراليا الشاسعة. وهكذا فإن هذه القضية تعد حالة نادرة لقيام الحكومة، لا وسائل الإعلام، بإثارة موجة من الضرع متعللة بذرائع أخلاقية.

وتعتمد أستراليا إلى لقاء كل طالبي اللجوء حتى الأطفال منهم في مراكز احتجاز، مما يعد وضعاً فريداً بالنسبة لدولة من الدول المتقدمة. وتقع هذه المراكز في مناطق صحراوية نائية ويديرها واحد من أساطين إدارة السجون بالولايات المتحدة وهو

العمال الذين يستضيفهم لبنان من سربلنكا أو إثيوبيا يتمتعون بحقوق مدنية أكثر مما هو متاح للفلسطينيين.

«أياً كان الفائز، فالفلسطينيون هم الخاسرون». هذا القول يوجز بدقة الدور الذي يلعبه الفلسطينيون في الساحة السياسية المعقدة في لبنان. وهو دور الأداة أو كيش الفداء. وإذا كانت الانتفاضة قد أدت إلى بعض التغيير في الصورة الإعلامية للفلسطينيين فإنها لم تجعل الحياة في المخيمات البائسة المكثفة أكثر احتمالاً بأي صورة من الصور. وقد تبارى الرئيس اللبناني إميل لحود وعدد من الزعماء العرب في تمجيد الانتفاضة في الوقت الذي ظل فيه الجيش اللبناني يحاصر المخيمات في الجنوب حصاراً خانقاً، تماماً مثلما كان يحدث قبل الانتفاضة. ويلخص الممثل السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت تناقضات السياسة اللبنانية بقوله إنها «مع فلسطين، ولكنها ضد الفلسطينيين».

وقد وصل حرمان الفلسطينين إلى مستويات جديدة مع إصدار البرلمان اللبناني مؤخراً لقانون يحرم تملك العقارات على «أي شخص لا يحمل جنسية دولة معترف بها». وإذا ظل هذا القانون على صورته الحالية دون تعديل، فسوف يؤثر بالأساس على الفلسطينين الذين تضطربهم دخولهم المنخفضة وحاجتهم لخدمات الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين) إلى العيش في المخيمات. فنظراً لأن حدود المخيمات غير قابلة للتوسع، ولوجود قيود على إصلاح المساكن أو التوسع فيها (حيث لا يجوز قانوناً جلب مواد البناء إلى المخيمات) فإن الأسر الفلسطينية كانت حتى صدور ذلك القانون تسعى لإيجاد مأوى لأفرادها الذين يتزايد عددهم بمحاولة شراء شقق وأراض خارج المخيمات، الأمر الذي سيصبح الآن غير قانوني، مثلما ستصبح آليات توريث الممتلكات العقارية القائمة حالياً.

لمزيد من المعلومات عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يرجى الرجوع إلى موقع مخيم البرج الشمالي على الإنترنت، وعنوانه:

[www.bourjalshamali.com/english/hist/hcam.htm](http://www.bourjalshamali.com/english/hist/hcam.htm)

## السفينة «تامبا»: دولة الألعاب الأولمبية تستحق الميدالية الذهبية لكرهية الأجانب

بقلم: وينتون هيغينز

في أواخر أغسطس/آب استجابت سفينة الشحن النرويجية «تامبا» لطلب أستراليا لإغاثة عبارة مشرفة على الفرق وعلى متنها ٤٢٣ شخصاً من طالبي اللجوء. فقام قبطان السفينة بإتقادهم وأرسل إشارة تفيد بأن اللاجئين يحتاجون للإسعاف، ثم اتجه إلى جزيرة «كريسماس»





NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

Global IDP  
PROJECT

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

## هل تنتهج الأمم المتحدة نهجاً جديداً للتعامل مع النازحين داخل أوطانهم؟

الأخرى في الاستجابات الدولية على المستوى الميداني ما يتطلب اهتماماً فورياً مثل نقص القدرات والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. وبالنسبة لتقديم المساعدات للنازحين الداخليين، فإن التقرير المقدم للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات وللأمين العام يسلط الضوء على مشكلة استمرار نقص المساعدات غير الغذائية وخصوصاً المأوى. ومن التحديات الأخرى التي يتوقع أن تواجه الوحدة مسألة وضع السبل التي تستجيب من خلالها الجهات المانحة للأزمات الإنسانية على نحو مستمر يمكن التنبؤ به.

بيد أن التحدي الأول هو انطلاق عمل الوحدة بالرغم من الشكوك الخطيرة المحيطة بمستوى التزام الأمم المتحدة بالتنفيذ وبهذه الوحدة الجديدة. إذ يبدو أن الطبيعة الحساسة للمشكلة، بالإضافة إلى دواعي القلق التاريخية بخصوص الصلاحيات والسلطات، أسهمت في الحد من تقبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى لفكرة إنشاء الوحدة بعض الشيء حتى الآن. ولكن من الجلي أن الوحدة لن تكون ذات تأثير على الإطلاق ما لم تكن قادرة على توجيه الاهتمام إلى المشاكل القائمة واقتراح الحلول لها. غير أن المنظمات الأخرى لا ترغب في بحث مسألة السماح للوحدة بالاستقلالية اللازمة لأداء هذه المهمة؛ خشية أن يفضي هذا في نهاية المطاف إلى الكشف عن بعض أخطائها.

وليس مجتمع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة هما وحدهما اللذان يحتاجان إلى الاستثمار في الوحدة الجديدة؛ فكثير من التغييرات المرجوة لن يتسنى تحقيقها إلا إذا قامت كل الأطراف الفاعلة، وخصوصاً الدول الأعضاء والجهات المانحة، بدعم الوحدة سياسياً ومالياً. كما يتعين على الجهات المانحة ضمان توفير الموارد اللازمة والتأكد من أن الوكالات التي تضوي تحت منظومة الأمم المتحدة تلتزم التزاماً حقيقياً بما عليها من مسؤوليات.

ومن التوصيات الأساسية في هذا الصدد أنه بعد بدء الوحدة في العمل بسنة على الأقل ينبغي إجراء عملية مراجعة للأداء تتسم بالشفافية، لتقييم قدرة الوحدة ومجتمع المنظمات الإنسانية إجمالاً على إحداث تغيير حقيقي. وحرى بنا أن نحرص كل الحرص على نجاح هذه المهمة، إذ ربما لا تسنح فرصة أخرى كهذه في المستقبل المنظور.

بقلم مارك فينسنت، منسق المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين الداخليين

١ خلف كوفي أسوماتي مؤخراً ديتيس ماكنمارا في منصب المنسق الخاص. وكان أسوماتي يعمل فيما مضى بمركز الحوار الإنساني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

عندما كان سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في ذلك الوقت ريتشارد هولبروك يزور أنغولا، حيث شهد بنفسه الظروف المزرية التي يرزح تحتها النازحون، وطالب بإعادة تقييم الهياكل المؤسسية المستخدمة للتعامل مع مشاكل النزوح الداخلي. واستجابة لذلك، أنشأت الأمم المتحدة شبكة تضم كبرى المنظمات الإنسانية يرأسها منسق خاص معني بالنزوح الداخلي. وتتكون هذه الشبكة من جميع أعضاء مجتمع المنظمات الإنسانية. بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر. وطُلب من الفرق المؤلفة من مختلف الوكالات الدولية، المسؤولة أمام «الشبكة الكبرى»، أن تقوم من خلال زياراتها القطرية بتقييم الاستجابات الإنسانية على المستوى المحلي، وأن تقدم التوصيات بشأن سبل تحسينها. كما طلب من «الشبكة الكبرى» وضع توصيات بشأن تطوير استجابات الأمم المتحدة على المدى الطويل.

وعلى مدى العام المنصرم أوفدت «الشبكة الكبرى» عدة بعثات إلى إريتريا/إثيوبيا وبوروندي وأنغولا وأفغانستان، وأعدت تقريراً مرحلياً قدمته إلى اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان اللذين وافقا على هذا التقرير.

وجوهر هذا التقرير هو اقتراح إنشاء وحدة من ستة أعضاء تختص بشؤون النازحين الداخليين داخل مكتب منسق الشؤون الإنسانية. بهدف تقديم الخبرات والتدريب والإرشاد للوكالات الإنسانية العاملة في مجال معالجة طوارئ النزوح الداخلي. وبعين في هذه الوحدة معارون من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ويكون من مهامها أيضاً مواصلة عمليات المراجعة القطرية المنهجية والعمل على دعم تطوير سياسات الوكالات الدولية. كما اقترح التقرير إيفاد مستشارين ميدانيين في شؤون النزوح الداخلي على أساس كل حالة على حدة لدعم جهود المنسقين الإنسانيين/المنسقين المقيمين والفرق القطرية للتصدي لأزمات النزوح الداخلي. أما آخر اقتراح جاء في التقرير فهو إنشاء آلية للتمويل السريع لسد الفجوات في المساعدات المقدمة إلى النازحين الداخليين في حالات الطوارئ قصيرة الأمد.

ويتمثل التحدي الأساسي في هذه المرحلة في التأكد من قيام الوحدة بدور مفيد في معالجة بعض المشاكل المنهجية التي تؤثر على استجابة الأمم المتحدة للنزوح الداخلي؛ حيث تأتي الحماية، التي لا تتوافر للنازحين الداخليين حالياً بكل أسف، على رأس قائمة الأولويات التي ستهتم بها الوحدة الجديدة. ومن الفجوات الخطيرة

من الواضح أن مكتب منسق الشؤون الإنسانية سيشهد قريباً إنشاء وحدة جديدة خاصة بالنازحين داخل أوطانهم؛ وعلى الرغم من أن بداية هذه الوحدة كانت متعثرة، عندما رفضت بعض المنظمات الأمريكية غير الحكومية الاقتراح الخاص بإنشائها بدعوى أنها مجرد شكلية لا معنى لها، فهناك ما يدعو للتفاؤل الحذر، إذ أن وجود وحدة مخصصة للنازحين الداخليين داخل منظومة الأمم المتحدة هو على أقل تقدير أفضل من عدمه؛ وعلى مجتمع المنظمات الإنسانية والدول الأعضاء الآن أن تتأكد من أن الوحدة ستقوم بدور ذي قيمة، ومن أننا لن ننسى بغيثنا الأساسية، وهي تحسين سبل الاستجابة لحالات النزوح الداخلي.

وترجع الضغوط الحالية الواقعة على الأمم المتحدة لتطوير السبل التي تستخدمها للتعامل مع النازحين الداخليين إلى مطلع عام ٢٠٠٠

### الإدارة

«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس الترويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف

### العاملون

المدير: مارك فينسنت  
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو  
ممثل المجلس الترويجي للاجئين: بريتا سيددوف  
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

### الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفدول مينسكاليب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية الترويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة الترويجية؛ ومنظمة ريدنا بارن في السويد؛ ومنظمة رديارنا في الترويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

### موقع المشروع على الإنترنت

يحتوي موقع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» على قائمة بليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:  
<http://www.idpproject.org>

### للمزيد من المعلومات

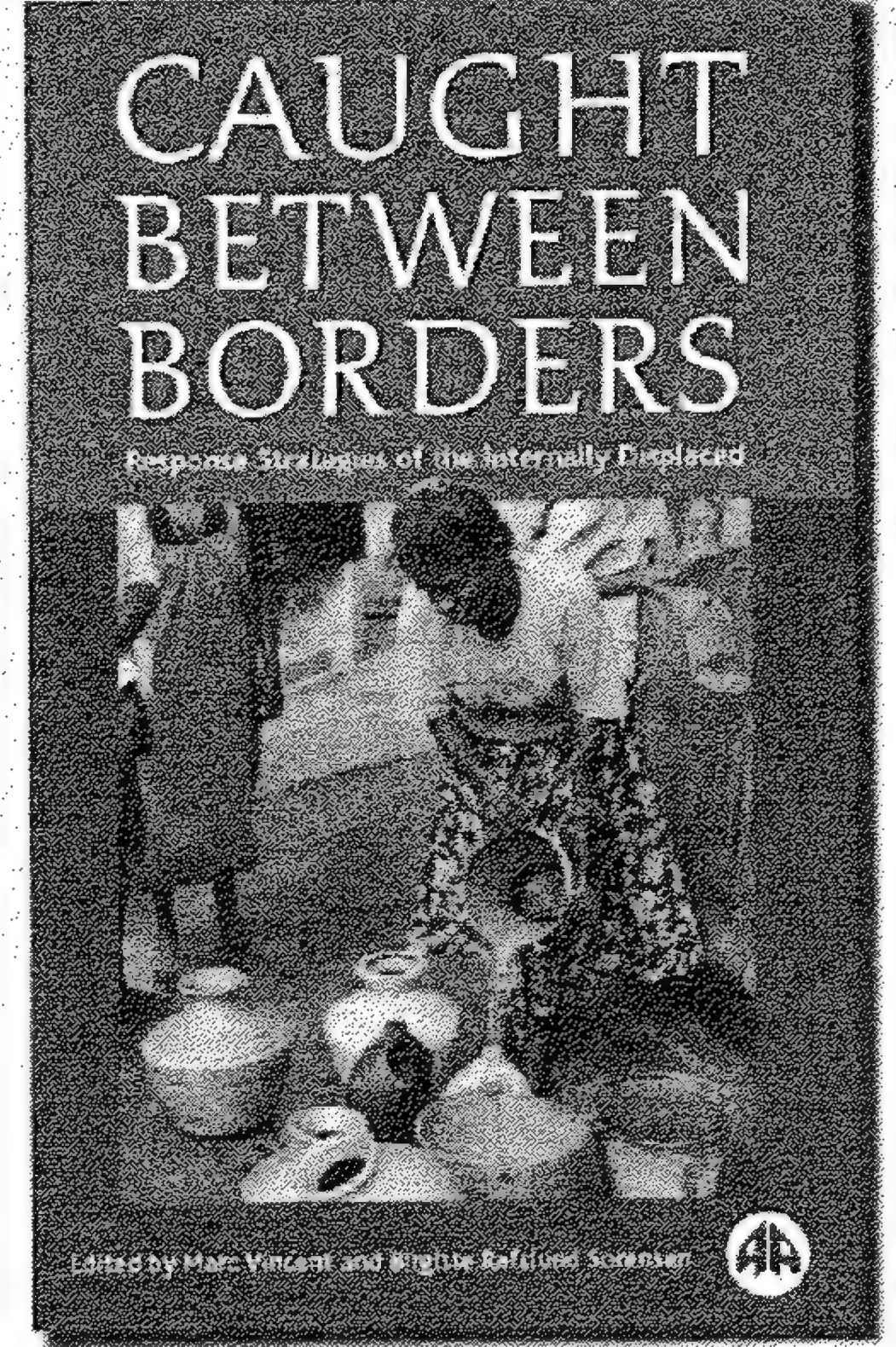
إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Project  
Chemin Moïse-Duboule 59  
CH-1209 Geneva Switzerland  
هاتف: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٥  
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٦  
البريد الإلكتروني: [idsurvey@nrc.ch](mailto:idsurvey@nrc.ch)



## يصدر قريباً

محاصرون بين الحدود: استراتيجيات الاستجابة لدى النازحين داخل أوطانهم  
تحرير: مارك فينسنت وبييرغيت ريفسلوند سورنسون



يصدر عن دار نشر «بلوتو برس» بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين. ٣٣٦ صفحة.  
رقم الإيداع الدولي: ISBN 0 745318185  
السعر: ١٦,٩٩ جنيهًا إسترلينيًا/٢٣,٩٥ دولارًا

في هذا الكتاب الذي سيصدر قريباً يحاول المؤلفان تحديد الأنماط الثقافية للاستراتيجيات التي يتبعها النازحون الداخليون للتكيف مع محتهم، وبحثان مدى فعالية هذه الاستراتيجيات، ومدى اعتمادها على الثقافة أو على منحة النزوح. ويتضمن الكتاب دراسات حالة من أفغانستان وأنغولا وبوروندي وبورما وكولومبيا وجورجيا وسريلانكا والصرب والسودان وأوغندا.

عنوان «بلوتو برس»: Pluto Press,  
345 Archway Road, London N6 5AA, UK.  
Tel: +44 (0)20 8348 2724  
Fax: +44 (0)20 8348 9133  
البريد الإلكتروني:  
pluto@plutobks.demon.co.uk  
الموقع على الإنترنت: www.plutobooks.com

## قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالنازحين الداخليين

تضم قاعدة بيانات المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً/المجلس النرويجي للاجئين الآن تقارير شاملة عن النزوح الداخلي في ٣٥ بلداً. وإلى جانب تحديث التقارير الصادرة من قبل، يوجد عدد من الدراسات الجديدة عن النزوح في الجزائر وبنغلاديش وقبرص وغينيا والهند والعراق وكينيا ولبنان وسوريا وتركيا.

يمكن الحصول على التقارير من موقع المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً على الإنترنت، وعنوانه: www.idpproject.org

## الأمم المتحدة تكلف بإعداد ورقة عمل عن رد الممتلكات للاجئين والنازحين

بقلم: بریت نیله

حظي موضوع عودة اللاجئين والنازحين باهتمام اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التي عقدت دورتها الثالثة والخمسين في الفترة من ٢١ يوليو/تموز إلى ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠١. وفي ١٦ أغسطس/آب كلفت اللجنة أحد أعضائها، وهو البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو، بإعداد ورقة عمل عن موضوع رد ممتلكات اللاجئين والنازحين الداخليين<sup>٢</sup>. ولن تشمل هذه الورقة فحسب على دراسة للمعايير الدولية والإقليمية والوطنية الحالية المتعلقة برد الممتلكات، وإنما سترسي أيضاً الأساس اللازم لإجراء بحوث أشمل حول هذا الموضوع.

ومن المتصور أن تركز ورقة العمل تركيزاً شديداً على رد مساكن اللاجئين والنازحين العائدين. ومن الموضوعات التي ستغطيها تحليل دور رد المساكن في ضمان العودة الآمنة والكرامة للنازحين إلى ديارهم، وتحديد متى يكون من الملائم تقديم تعويضات بدلاً من رد المساكن.

وقد طلب البروفيسور بينهيرو معلومات وبيانات من برنامج رد المساكن والممتلكات التابع للمركز المعني بحقوق الإسكان ونزع الملكية؛ ومن المتوقع أن يقدم ورقة العمل عندما تعود اللجنة إلى الالتئام في دورتها الرابعة والخمسين في أغسطس/آب ٢٠٠٢. ويأمل المركز المذكور أن تثير هذه الورقة مزيداً من الاهتمام بموضوع رد المساكن والممتلكات

بهدف التوصل لمستوى أفضل من الحماية لملايين اللاجئين والنازحين الداخليين المشردين حالياً بعيداً عن ديارهم.

١ موظف قانوني بالمركز المعني بحقوق الإسكان ونزع الملكية.

٢ انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم:

(2001) UN Doc E/CN.4/Sub.2/DEC/2001/122

## حق النازحين الداخليين في السكن والملكية: ما هي الخطوة التالية الآن؟

في ٢ يوليو/تموز ٢٠٠١ اجتمع العاملون في مجال التنمية ودعاة حقوق الإسكان وخبراء النزوح الداخلي وممثلون عن المنظمات الإنسانية في جنيف لبحث القضايا الأساسية في مجال الإسكان والملكية المتعلقة بحقوق النازحين الداخليين، ولوضع آليات مؤسسية وقانونية محسنة للتعامل مع تلك القضايا التي كثيراً ما تتعرض للإهمال. وقام بتنظيم هذا الاجتماع المركز المعني بحقوق الإسكان ونزع الملكية والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين الداخليين. ويتضمن موجز هذا الاجتماع، الذي يقع في ست صفحات، إحدى عشرة توصية تتعلق بالأبحاث والإجراءات الموصى باتخاذها في هذا الصدد.

للحصول على نسخة من هذا الموجز يرجى الاتصال بالمركز المعني بحقوق الإسكان ونزع الملكية:

COHRE,

83 Rue de Montbrillant,

Geneva, Switzerland.

Tel/Fax: +41 22 734 1028 1202

البريد الإلكتروني: sleckie@attglobal.net

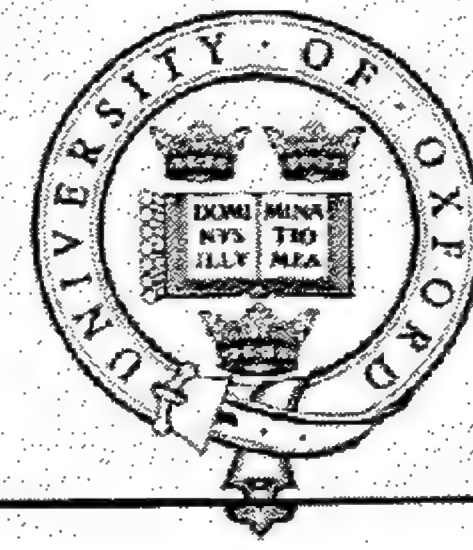
الموقع على الإنترنت: www.cohre.org

حرصاً على ضمان الاستقرار المالي «لنشرة الهجرة القسرية»، تم إنشاء صندوق للتبرعات، بناء على اقتراح مؤسسة فورد - مكتب القاهرة التي تتولى تمويل الطبعة العربية. وأي تبرعات تساهم بها الآن سوف تؤتي ثمارها في المستقبل؛ فإن كنت ترغب في التبرع، فالرجاء الاتصال بنا للحصول على مزيد من المعلومات أو الاطلاع على النشرة الإعلانية المرفقة بهذا العدد.



Refugee Studies Centre,  
Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.  
Tel: +44 (0)1865 270722.  
Fax: +44 (0)1865 270721.  
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.qeh.ox.ac.uk/rsc



Refugee  
Studies  
Centre

نسخة ثنائية اللغة بالعربية والإنكليزية. وتغطي هذه الدراسة التي مولتها مؤسسة أندرو ميلون الهوة الفاصلة بين النظرية والتطبيق التي يشع وجودها في كثير من البحوث الخاصة بالأطفال والمراهقين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. وتشتمل على تصميم بحثي ذي أولويات عملية بقصد تحسين عملية تقديم الخدمات والسياسات ووضع البرامج. ويمثل هذا المنهج البحثي، الذي يتجاوز عدداً من الحواجز بين التخصصات العلمية المختلفة، فرصة إيجابية للتعليم سواء للباحث أو الممارس أو العينة المختارة من الأطفال والمراهقين وأخصائيي الرعاية. ومن المنتظر أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى تحسين أداء المشروع وسياساته وعملية إعداد برامجه، بالإضافة إلى إعداد دليل للممارسات المتعلقة بهذا المجال بما يسهل تناقل الخبرات الإيجابية للأطفال والمراهقين اللاجئين في شتى أنحاء العالم.

للحصول على نسخ من هذا التقرير يرجى الاتصال بضحي الشطي Dawn Chatty على عنوان مركز دراسات اللاجئين، أو بالبريد الإلكتروني إلى: dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk

### الدورة الصيفية الدولية لعام ٢٠٠١

تهدف الدورة الصيفية الدولية حول الهجرة القسرية التي يعقدها مركز دراسات اللاجئين إلى إتاحة الفرصة لمن يعملون من أجل اللاجئين وغيرهم من المهاجرين قسراً للتوصل إلى فهم أفضل للقوى والمؤسسات التي تهيمن على عالمهم وعالم المشردين من ديارهم. أما الهدف البعيد للدورة فهو المساعدة على الحفاظ على ثقافة «الممارس المتفكر»، وإتاحة الفرصة للممارسين لممارسة وتطوير المهارات المفيدة في موقع العمل.

وكان مركز دراسات اللاجئين قد عقد دورته الصيفية الدولية الثانية عشرة في الفترة من ٢ إلى ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠١، وحضرها ٧٤ مشاركاً من ٣٠ جنسية مختلفة يعملون في ٣٦ دولة، ومن بينهم مسؤولون حكوميون كبار بالإدارات الحكومية المركزية والمحلية، وموظفون بالأمم المتحدة، وأعضاء بمنظمات دولية أخرى للمساعدات الإنسانية، ومنظمات غير حكومية وطنية ومنظمة، ومنظمات دينية.

«... في خلال هذه الدورة لاحظت مدى ثراء المشاركين وتنوع مواردهم الفكرية، فقد جاء كل منهم بذخيرة من التجارب ليطلع عليها الآخرون، وقدم هؤلاء نماذج للتطبيقات العملية على الموضوعات التي كنا ندرسها».

وقد غطت هذه الدورة الصيفية مجموعة من

الرسوم: ١٠٠ جنيه إسترليني (شاملة المواد الدراسية والمرطبات وغداء خفيف).

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدومينيك أتالا Dominique Attala على عنوان مركز دراسات اللاجئين rscmst@qeh.ox.ac.uk أو على العنوان

### ندوات الأربعاء الأسبوعية لمركز دراسات اللاجئين عن الهجرة القسرية

تُعد سلسلة دورية من الندوات حول موضوعات متعددة تتعلق بالهجرة القسرية في الساعة الخامسة من مساء أيام الأربعاء في أثناء فترة الفصل الدراسي. وتعلن قائمة أسماء الضيوف/الموضوعات على موقع مركز دراسات اللاجئين على الإنترنت. وإذا أردتم إضافة أسمائكم إلى القائمة البريدية الجديدة، سواء البريد الإلكتروني أو البريد العادي، لموافاتكم بمعلومات عن أنشطة المركز، يرجى الاتصال بدومينيك أتالا (حسب التفاصيل الواردة أعلاه).

### ماجستير في الهجرة القسرية ٢٠٠٣-٢٠٠٢

الكتيب الجديد الخاص بالدراسات العليا واستمارات طلب الالتحاق متوافرة في الوقت الحاضر لمن يرغب في الاطلاع عليها. ويجب ملء الاستمارات وتقديمها في موعد أقصاه ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. وللحصول على مجموعة المطبوعات الخاصة بالتقديم يرجى الاتصال بقسم الدراسات العليا Graduate Admissions وليس بمركز دراسات اللاجئين، على العنوان التالي: University of Oxford, 18 Wellington Square, Oxford, OX1 2JD, UK. البريد الإلكتروني: graduate.admissions@admin.ox.ac.uk

### الأطفال والمراهقون في البيوت الفلسطينية في الشرق الأوسط

صدر عن مركز دراسات اللاجئين «تقرير الدروس المستفادة» الخاص بهذا المشروع (الأطفال والمراهقون في البيوت الفلسطينية في الشرق الأوسط: الحياة وسط الآثار الناجمة عن الصراع الممتد والهجرة القسرية الممتدة زمنياً طويلاً) في

### هارولد كو يلقي محاضرة هاريل بوند لعام ٢٠٠١

الساعة ٥ مساء الأربعاء ١٧ أكتوبر/تشرين الثاني المكان: Examinations Schools

يلقي هارولد هونغجو كو، أستاذ كرسي جيرارد سي. ويرنايس لاتروب سميث للقانون الدولي، بكلية الحقوق بجامعة يال (ومساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل سابقاً)، محاضرة هاريل بوند لهذا العام تحت عنوان «لماذا تطيع الأمم القانون الدولي: رؤية نابعة من معترك الأحداث». الدعوة عامة.

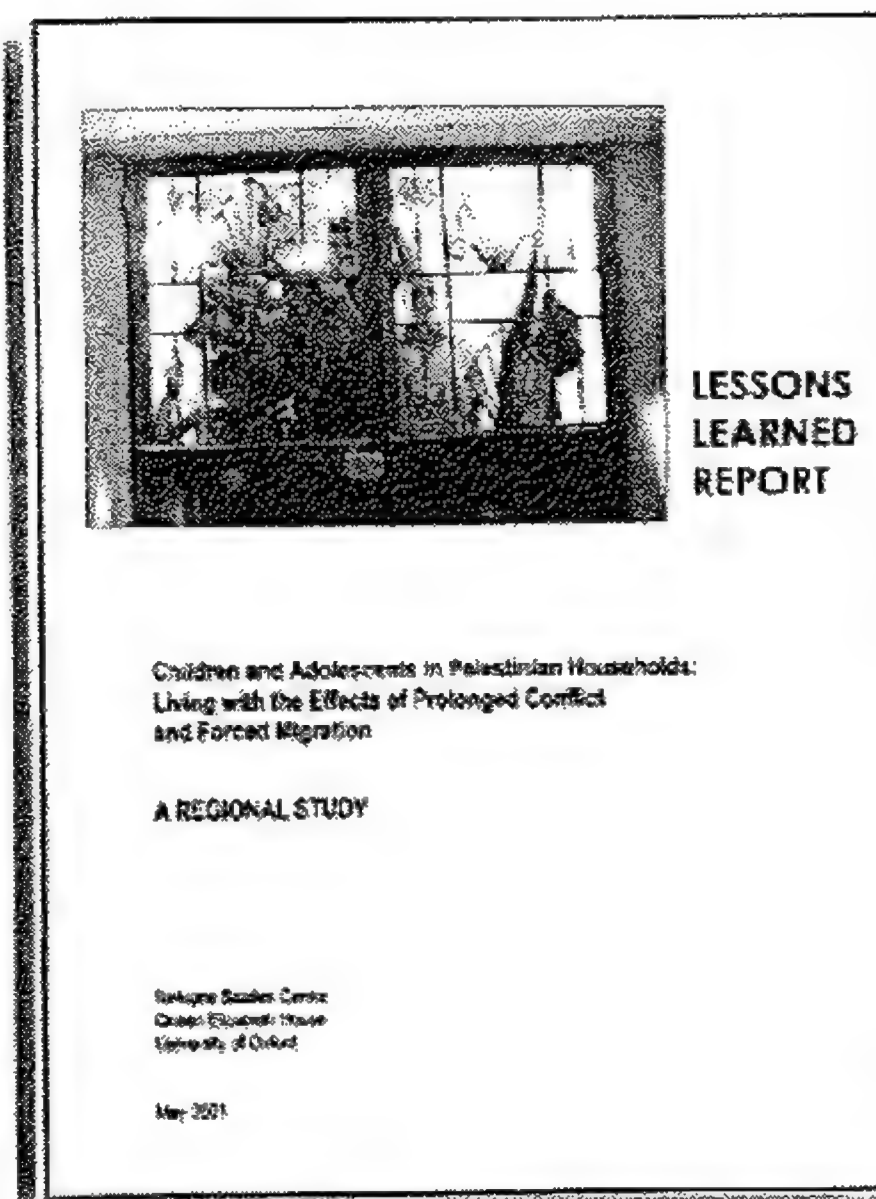
لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى موقع مركز دراسات اللاجئين على الإنترنت www.qeh.ox.ac.uk/rsc أو الكتابة عبر البريد الإلكتروني إلى دومينيك أتالا Dominique Attala على العنوان rscmst@qeh.ox.ac.uk

### اللاجئون الفلسطينيون والإعلان العالمي لحقوق الإنسان

حلقة عمل في نهاية الأسبوع ١١-١٢ مايو/أيار ٢٠٠٢

تتناول هذه الورشة على مدى يومين دراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين في السياق الأوسع لمنظومة حقوق الإنسان الدولية، وتبحث في إطار حقوق الإنسان سياسات دول الشرق الأوسط وممارساتها التي تجور على اللاجئين الفلسطينيين. وتضم الورشة مجموعة من المحاضرات والتدريبات المخصصة لمجموعات العمل المشاركة والجلسات التفاعلية، حيث يتناول المشاركون بطريقة فعالة ونقدية المناقشات المعاصرة التي تدور في نطاق حركة حقوق الإنسان، ويحللون السياق المحدد للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزة وإسرائيل) في ضوء هذه المناقشات. تدير ورشة العمل د. رندا فريح (عالمية

الأنثروبولوجيا الاجتماعية الفلسطينية والباحثة المشاركة في كوين إليزابيث هاوس، وهي حالياً أستاذ مساعد علم الأنثروبولوجيا بجامعة ويسترن أونتاريو في كندا). وفيونا ماكي (الحاصلة على ماجستير الحقوق والتي تتراجع أمام المحاكم الابتدائية، وهي أيضاً محامية في مجال حقوق الإنسان الدولية، وتعمل حالياً نائب مدير المشروع الكردي لحقوق الإنسان). المكان: كوين إليزابيث هاوس - أكسفورد.





وسوف يتضمن المشاركون كالعادة عدداً من المسؤولين في الحكومات المضيفة والعاملين في الوكالات الحكومية وغير الحكومية من القائمين على تخطيط المساعدات وإدارتها وتنسيقها. والعدد الأقصى للمشاركين في عام ٢٠٠١ هو ٤٠ مشاركاً.

العنوان على الإنترنت:  
www.qeh.ox.ac.uk/tsc/sea

كما يقدم المركز بعض المنح المالية للمشاركين من الصين وكمبوديا ولاوس وميانمار وتايلند وفيتنام. ترسل الاستفسارات عن الدورة وطلبات الحصول على استمارات الالتحاق إلى أحد العنوانين الآتيين:  
١- The SEA Regional School Administrator, ARCM, Institute of Asian Studies, 7th Floor Prajadhipok-Rambhai Barni Building, Chulalongkorn University, Phayathai Road, Bangkok 10330, Thailand.  
هاتف: +66 2 218 7462  
فاكس: +66 2 255 1124  
البريد الإلكتروني: Ratchada.J@Chula.ac.th  
٢- The SEA Regional School Project Manager, RSC.  
هاتف: +44 (0)1865 270723 / 270726  
فاكس: +44(0) 1865 270721

## الدورة الإقليمية لجنوب شرق آسيا عن الهجرة القسرية

من ٢ إلى ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. جامعة تشولالونكورن - بانكوك

يسر مركز دراسات اللاجئين بالتعاون مع مركز البحوث الآسيوية للهجرة بجامعة تشولالونكورن في بانكوك أن يعلن عن الدورة الإقليمية الأولى لجنوب شرق آسيا عن الهجرة القسرية.

وتهدف هذه الدورة الإقليمية إلى إتاحة الفرصة لمن يعملون من أجل اللاجئين وغيرهم من النازحين في آسيا والأوقيانوسية (جزر وسط وغرب وجنوب المحيط الهادي) للتوصل إلى فهم أفضل للقوى والمؤسسات التي تهيمن على عالمهم وعالم المشردين من ديارهم. ومن المنتظر أن تغطي الدورة المحاور التالية:

- رؤى مختلفة حول طبيعة الهجرة القسرية.
- السياق التاريخي للهجرة القسرية ووضعها في العمليات الإقليمية والعالمية. مع التركيز بصفة خاصة على جنوب شرق آسيا.
- الأوضاع متعددة الأبعاد التي يواجهها المهاجرون قسراً، وكيفية التعبير عن هذه الأوضاع.
- الاستجابات المعاصرة للهجرة القسرية على المستويات المؤسسية وعلى أرض الواقع.

الموضوعات التي تتراوح بين «تحديد المفاهيم الخاصة بالهجرة القسرية»، و«عولمة الهجرة القسرية»، و«الاحتياجات النفسية للاجئين وتجاربهم»، و«التنسيق والسياسات الصحية في أماكن تواجد اللاجئين»، و«سياسات اللجوء وقانون اللجوء الدولي»، و«التفاوض على الاستجابات الدولية»، و«الدروس المستفادة».

«أدهشني مضمون الدورة من حيث تنوع القضايا المطروحة ودلالاتها الهامة لموضوع الهجرة القسرية عموماً. فقد طرح كل محور من محاور الدورة تحديات فريدة في صورة محاضرات وقرارات وجلسات موسعة ومناقشات للمجموعات المشاركة، وكلها أنشطة تستثير التجاوب وتلاقح الأفكار بين المشاركين... وشهدت الدورة تدريباً على التفاوض بأسلوب المحاكاة كان موضوعه تيمور الشرقية، واتسم هذا التدريب بالواقعية لدرجة جعلتني عازماً على الدخول في أي مفاوضات في سياق عملي اليومي من منطلق أن هناك أوجهاً متعددة للعملة الواحدة».\*

في كل عام يحتل موضوع أو اثنان بؤرة اهتمام المشاركين في الدورة. وكان أحد المحاور الأساسية هذا العام هو الحاجة إلى الحماية القانونية والمساعدات الإنسانية لمن لا يدخلون في المنظومة التقليدية للاجئين، وخصوصاً النازحين الداخليين.

وقد حضر الدورة الصيفية هذا العام عدد من المحاضرين ورؤساء الندوات، من بينهم فريد أهيرن، وجون بينيت، وشالوكا بياني، وستيفن كاسلز، وغاي غودوين-غيل، وإيرين خان، وماريان لاوري، ونيل ماكفرلين، وسوزان مارتين، وتوبي بورتز، وديريك سمر فيلد، وديفيد تيرتون.

وسوف تتعدّد الدورة الصيفية العام المقبل في الفترة من ٨ إلى ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٢ في كلية ودهام باكسفورد.

الرسوم: ٢٢٥٠ جنيه إسترليني (شاملة الإقامة بالإفطار في كلية ودهام ووجبات الغداء في أيام الأسبوع ورسوم الدراسة والمواد الدراسية اللازمة والأنشطة الاجتماعية).

يرجى تقديم استمارات الالتحاق في أقرب وقت ممكن لحجز الأماكن.

الرجاء الاتصال بمدير الدورة الصيفية بمركز دراسات اللاجئين على العنوان الموضح على صفحة ٤٤.

هاتف: +44 (0)1865 270723

البريد الإلكتروني:

summer.school@qeh.ox.ac.uk

\* يتقدم مركز دراسات اللاجئين بالشكر لبيتر مورتوري على السماح لنا باقتباس فقرات من التقرير الذي أعده في ختام الدورة الصيفية.

## نشرة الهجرة القسرية

(الطبعة العربية والإسبانية)

هل ترغب في الحصول على الطبعة العربية/الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية؟

جميع الاشتراكات في الطبعتين العربية والإسبانية مجانية.

إذا أردت أن تحصل على نسخة من إحدى أو كلتا هاتين الطبعتين، أو إذا كنت تعرف أشخاصاً آخرين يودون الحصول على نسخ منها، فترجو أن توافينا بمعلومات عن كيفية الاتصال بك أو بهم على أحد العنوانين الإلكترونيين التاليين: riham@abu-deeb.fsnet.co.uk أو fmr@qeh.ox.ac.uk

أو على العنوان البريدي الآتي: The Editors of FMR,

Refugee Studies Centre, QEH, University of Oxford, 21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

## هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟

منذ ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطعنا بفضل سخاء مؤسسة فورد - مكتب القاهرة أن ننشرها مجاناً؛ غير أننا اليوم ننظر في السبل التي تكفل للطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» استقراراً مالياً على المدى الطويل، ولذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للتبرعات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بمقدورك المساهمة بأي تبرعات لهذا الصندوق، أياً كان حجمها، فسوف نكون لكم في غاية الامتنان.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا بالبريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk أو إرسال خطاباتكم إلى رهام أبو ديب على العنوان التالي:

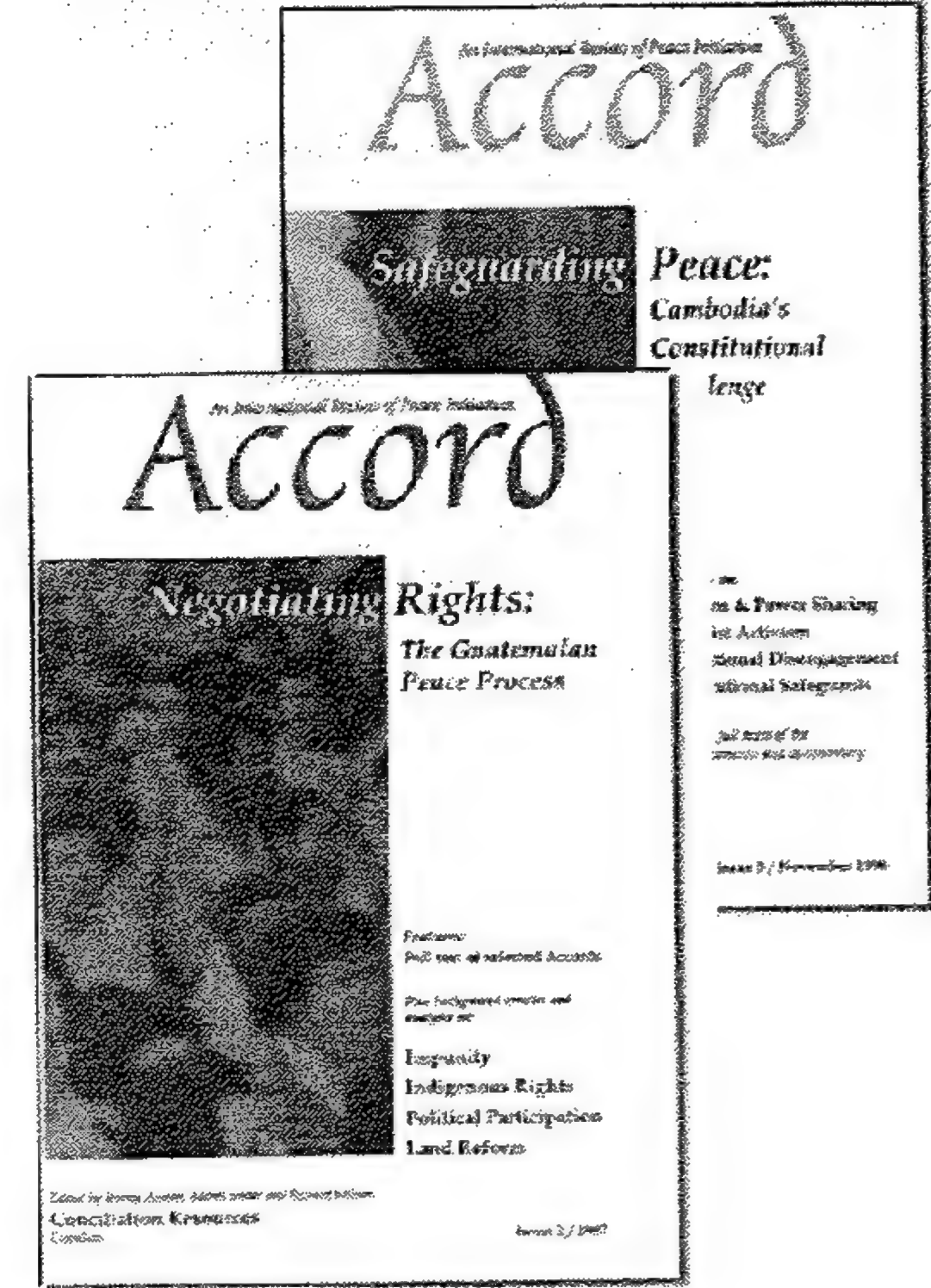
Riham Abu-Deeb, Nashrat al Hijra al Qasriyya, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, United Kingdom.  
رقم الفاكس: 1865 270721 (44)





# مكتبة العدد

## سلسلة «أكورد»: الدورية الدولية لمبادرات السلام



تقدم هذه التقارير الصادرة عن دار Conciliation Resources سجلاً سردياً وتحليلاً تفصيلياً لعمليات معينة من عمليات الحرب والسلام. وتغطي الأعداد التي صدرت حتى الآن طاجيكستان وسيراليون وأيرلندا الشمالية وجورجيا-أبخازيا ومينداناو وكيمبوديا وسريلانكا وموزمبيق وغواتيمالا وليبيريا. سعر العدد: ١٥ جنيه إسترليني/٢٥ دولاراً أمريكياً (زائد ١٠٪ مصاريف الشحن والبريد داخل المملكة المتحدة، و٢٥٪ خارجها). الاشتراك السنوي: ٤٠ جنيه إسترليني/٦٨ دولاراً أمريكياً (٣ أعداد).

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى موقعنا على الإنترنت: [www.c-r.org/accord/index.htm](http://www.c-r.org/accord/index.htm) أو الكتابة إلى العنوان التالي: Conciliation Resources, 173 Upper Street, London N1 1RG, UK. هاتف: +44 (0)20 7359 7728 فاكس: +44 (0)20 7359 4081 البريد الإلكتروني: [accord@c-r.org](mailto:accord@c-r.org)

## الوضع الحالي للنازحين الداخليين في كينيا

The Current Situation of Internally Displaced Persons in Kenya

تأليف: بريسكا ميورا كامونجي مارس/آذار ٢٠٠١، ٣٣ صفحة.

تلقي هذه الوثيقة الضوء على البحوث التي أجريت في فبراير/شباط ٢٠٠١ للأغراض التالية: تحديد المصادر الرئيسية القديمة منها والحديثة للصراع ونزوح السكان في كينيا. تحديد العدد الحالي للنازحين الداخليين في كينيا. تقييم أوضاع حقوق الإنسان الحالية بالنسبة لمن لا يزالون نازحين منذ تسع أو عشر سنوات

من جراء الصراعات التي أعقبت انتقال كينيا من نظام الحكم القائم على الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

تحديد القضايا والمعوقات التي تعترض عملية العودة.

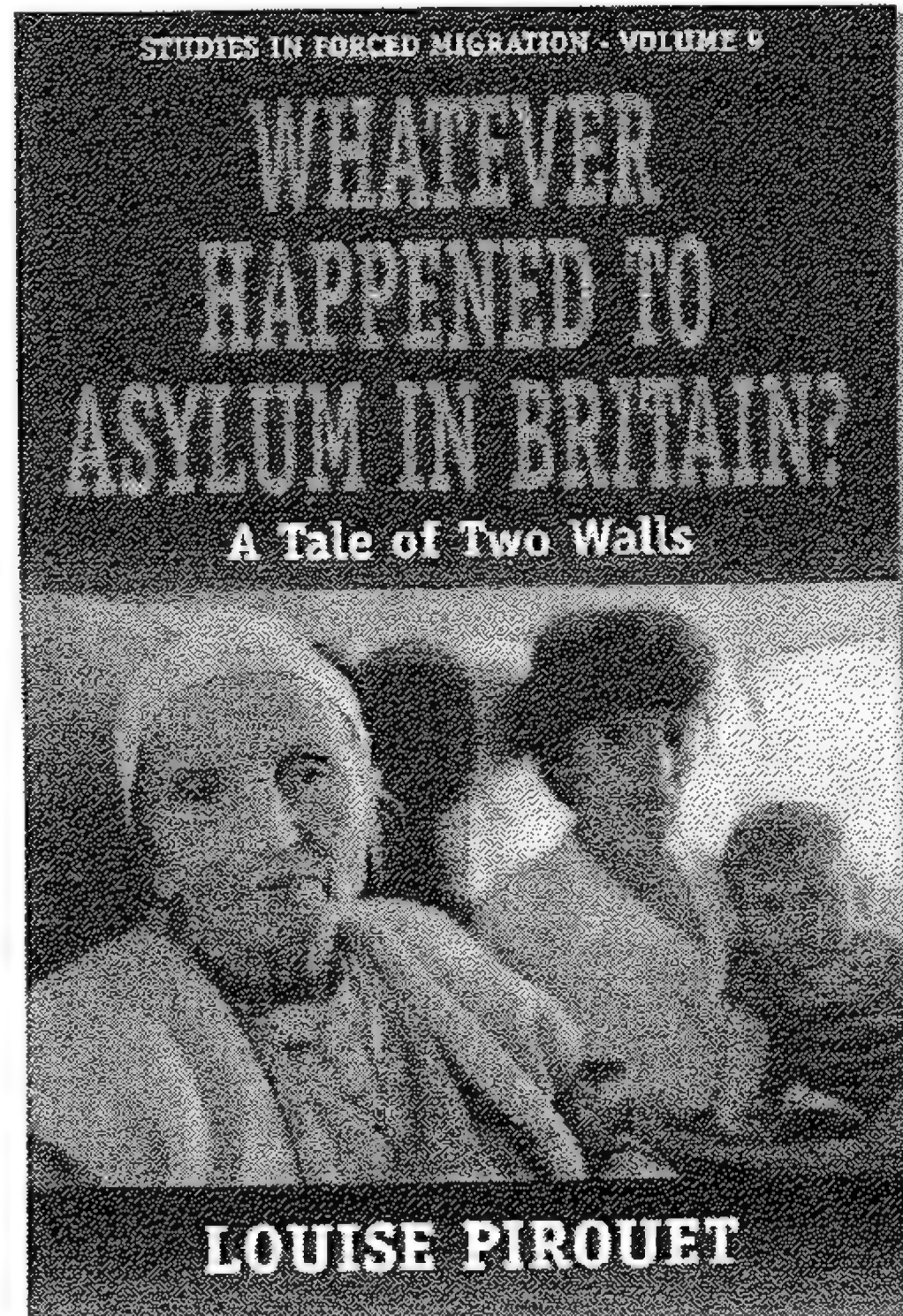
تقييم الوضع الحالي للسلام في المناطق التي سبق أن أضررت من الصراعات للكشف عن النذر التي تتبى باحتمال تجدد العنف في المستقبل.

يمكن الرجوع إلى هذه الوثيقة على العنوان التالي: [www.jesref.org/inf/research/ken-idp.htm](http://www.jesref.org/inf/research/ken-idp.htm)

إلى العنوان التالي: Amaya Valcarcel, Jesuit Refugee Service, c/Pablo Aranda 3, 28006 Madrid, Spain.

البريد الإلكتروني: [amaya.valcarcel@jesref.org](mailto:amaya.valcarcel@jesref.org)

## ماذا حدث للجوء في بريطانيا؟ قصة جدارين



تأليف: لوبز بيرو - دراسات في الهجرة القسرية. العدد ٩، ٢٠٠١، ٢١٢ صفحة. رقم الإيداع الدولي: ISBN 1 57181 468 X السعر: ١٣.٥٠ جنيه إسترليني / ١٩.٩٥ دولاراً أمريكياً

يستند هذا الكتاب إلى مادة تم جمعها من خلال زيارة أماكن احتجاز طالبي اللجوء، ومن خلال العمل مع المحامين الممثلين لطالبي اللجوء، إلى جانب المعرفة الوثيقة بالعديد من منظمات اللاجئين. ويدعو الكتاب بريطانيا إلى عدم التفریط في السمعة التي اشتهرت بها كدولة توفر الأمن للمضطهدين وترحب بمن يستطيعون الإسهام إسهاماً قيماً في الحياة والثقافة الوطنية.

يرجى الكتابة من المملكة المتحدة وأوروبا إلى العنوان التالي: Berghahn Books, 3 NewTec Place, Magdalen Road, Oxford OX4 1RE, UK.

هاتف: +44 (0)1865 250011

فاكس: +44 (0)1865 250056

ومن الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم إلى العنوان التالي: Berghahn Books, 604 West 115th Street, New York, NY 10025, USA.

هاتف: +1 212 222 6502

فاكس: +1 212 222 5209

الموقع على الإنترنت:

[www.berghahnbooks.com](http://www.berghahnbooks.com)

## موقف قانون السوابق من

اتفاقية اللاجئين:

تفسير المملكة المتحدة في

ضوء الصلاحيات الدولية

Caselaw on the Refugee Convention: The United Kingdom's Interpretation in the Light of the International Authorities

تأليف: مارك سايمز (المسؤول القانوني بالمركز القانوني للاجئين)، مايو/أيار ٢٠٠١، ٢٤٤

صفحة. السعر (شاملاً البريد والشحن): ٤٠

جنيهاً إسترليني في المملكة المتحدة، ٤١ جنيهاً

في الاتحاد الأوروبي، ٤٤ جنيهاً في الولايات

المتحدة وكندا، ٤٥ جنيهاً في أستراليا ونيوزيلندا،

وفي بقية دول العالم يتحدد السعر حسب الطلب.

يمثل هذا الكتاب دليلاً إلى النهج القضائي في التعامل مع جوانب اتفاقية اللاجئين التي تشغل الممارسين دائماً، مثل الفقرات الخاصة بالإدراج والإنهاء والاستبعاد (المادة ١)، وتحريم الإرجاع القسري (المادة ٣٣). ويركز الكتاب على الوضع الحالي لقوانين المملكة المتحدة، ويلقي الضوء على قرارات المحاكم العليا ومحكمة الاستئناف الخاصة بالهجرة وذلك في إطار السياق الأوسع لصناعة القرار في الخارج.

تسدد أوامر الشراء مقدماً بالشيكات أو بطاقات الائتمان، ويرجى الكتابة إلى العنوان التالي:

Refugee Legal Centre, Sussex House, 39-45 Bermondsey Street, London SE 1 3XF, UK.

فاكس: +44 (0)207 378 1979 البريد الإلكتروني:

[eis@refugee-legal-centre.org.uk](mailto:eis@refugee-legal-centre.org.uk)

الموقع على الإنترنت:

[www.refugee-legal-centre.org.uk](http://www.refugee-legal-centre.org.uk)

## النزوح الداخلي في الأمريكتين: بعض الملامح المميزة

Internal Displacement in the Americas: Some Distinctive Features

بقلم: روبرتا كوهين وجيمينا سانشيز غارزولي (مشروع بروكنجز-كوني للنزوح الداخلي).

مايو/أيار ٢٠٠١، ٢٣ صفحة.

العنوان على الإنترنت: [www.brook.edu/fp/projects/idp/articles/idamericas.htm](http://www.brook.edu/fp/projects/idp/articles/idamericas.htm)

يتسم النزوح الداخلي في الأمريكتين، سواء في أمريكا الوسطى أو في بيرو في الثمانينيات وأوائل التسعينيات أو في كولومبيا اليوم، بملامح مميزة تختلف عن بقية بقاع العالم، ويركز هذا التقرير على بعض الحلول المبتكرة التي أعدتها الشعوب والحكومات في المنطقة والتي قد تفيد لا في التعامل مع مشاكل النزوح القسري في الأمريكتين فحسب، ولكن في أجزاء أخرى من العالم أيضاً. يرجى الاتصال بالعنوان التالي: The Brookings



وتتضمن الاسطوانة أغاني بالإنكليزية والفرنسية وعدة لغات إفريقية. يعبر فيها هؤلاء الفنانون عن العنف العرقي والنزوح القسري والنفي وغير ذلك من الموضوعات. مع إلقاء الضوء على الانقسامات التي هزت القارة الإفريقية، وفي نفس الوقت يبينون الدور الذي يمكن أن تلعبه الموسيقى في تحقيق المصالحة. وقد شارك جميع الفنانين في إنتاج هذا العمل تطوعاً دون أجر، وسوف توجه عائدات بيع الاسطوانة لتعليم اللاجئين.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع الإنترنت:  
www.unhcr-50.org/refv/irefv.html  
ولطلب نسخة يرجى زيارة الموقع  
www1.sternsmusic.com

### صور من المنفى Exile Images على اسطوانة مدمجة (متوافرة الآن)

أصدرت وكالة Exile Images، وهي وكالة للتصوير الفوتوغرافي أسسها المصور الصحفي هارود ديفيز، اسطوانة مدمجة أخيراً تتضمن أكثر من ١٦٥٠ لقطة من أرشيفها التصويري، معظمها يتعلق باللاجئين والنازحين. ويمكن البحث في الاسطوانة باستخدام كلمات دلالية. ويمكن استخدامها على أجهزة كمبيوتر ماكنتوش أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية. ويمكن للباحثين ومستخدمي الصور الفوتوغرافية طلب نسخة مجانية من موقع الوكالة على الإنترنت:  
www.exileimages.co.uk



### Talk Back

نشرة المجلس الدولي للوكالات الطوعية

مجلد ٣-٤، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.  
يتضمن هذا المجلد تقارير عن بعثة النازحين الداخليين الأخيرة إلى كولومبيا، ودور العسكريين في مخيمات اللاجئين، ودور المعلومات في عملية السلام، والشيشان، وتغيير مناهج بناء القدرات. كما يتضمن المجلد موضوعاً مطولاً يركز على إندونيسيا، وي طرح في الافتتاحية فكرة تقديم ميدالية نانسن في المرة المقبلة لطاقتهم السفينة الترويجية «تامبا» (انظر ص ٤١) (تمنح هذه الميدالية للأفراد أو المنظمات عن الجهود التي يقومون بها بنفس الروح التي كان يتصف بها فريدريوف نانسن أول مفوض سام لشؤون اللاجئين في الدفاع عن حقوق اللاجئين).

نشرة Talk Back موجودة على موقع المجلس الدولي للوكالات الطوعية على الإنترنت: www.icva.ch ويمكن أيضاً الاشتراك فيها عن طريق البريد الإلكتروني talkback@icva.ch تصدر هذه النشرة بالفرنسية والإسبانية.

الغلاف الأخير: اللاجئون العائدون يمشون جسر روسومو على الحدود بين تنزانيا ورواندا.  
UNHCR/R Chalasani

فاكس: 860 243 2867، أو بالاتصال بالعنوان التالي على الإنترنت: www.eurospan.co.uk ومن أوروبا يمكن الحصول على الكتاب بالاتصال بالعنوان التالي: Eurospan, 3 Henrietta Street, Covent Garden, London WC2E 8LU, UK. هاتف: +44 20 7240 0856 فاكس: +44 20 7379 0609 البريد الإلكتروني: orders@edspubs.co.uk الموقع على الإنترنت: www.eurospan.co.uk

### بوروندي: آفاق السلام

Burundi: Prospects for Peace

يقلم: فيليب ريتشيز (المنظمة الدولية لحقوق الأقليات)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. رقم الإيداع الدولي: ISBN 1 897693 53 3 ٢٢ صفحة (٥,٩٥ جنيهات إسترلينية / ١٠,٩٥ دولارات أمريكية). العنوان على الإنترنت: www.minorityrights.org/publications/index.html ثم اختر online reports

يقدم هذا التقرير تحليلاً للأحداث في بوروندي منذ تحولها إلى الديمقراطية وحتى انقلاب عام ١٩٩٢ وتدابيراته. ويرسم مسار مفاوضات السلام مع إلقاء الضوء على القضايا التي يجب التعامل معها حتى تتطوّر بوروندي نحو السلام وتعيد بناء حياة شعبها. ويتضمن التقرير توصيات موجهة إلى الحكومة البوروندية والمجتمع الدولي لدعم السلام والاستقرار وحقوق الإنسان للجميع. يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

Minority Rights Group International,  
379 Brixton Road, London SW9 7DE, UK.  
هاتف: +44 (0)20 7978 9498  
فاكس: +44 (0)20 7738 6265  
البريد الإلكتروني: minority.rights@mrmail.org  
الموقع على الإنترنت: www.minorityrights.org

### تسجيلات موسيقية على اسطوانة مدمجة

أصوات اللاجئين: بناء الجسور  
مقوضية شؤون اللاجئين، يونيو/حزيران ٢٠٠١



(١٢,٩٥ جنيهات إسترلينية)

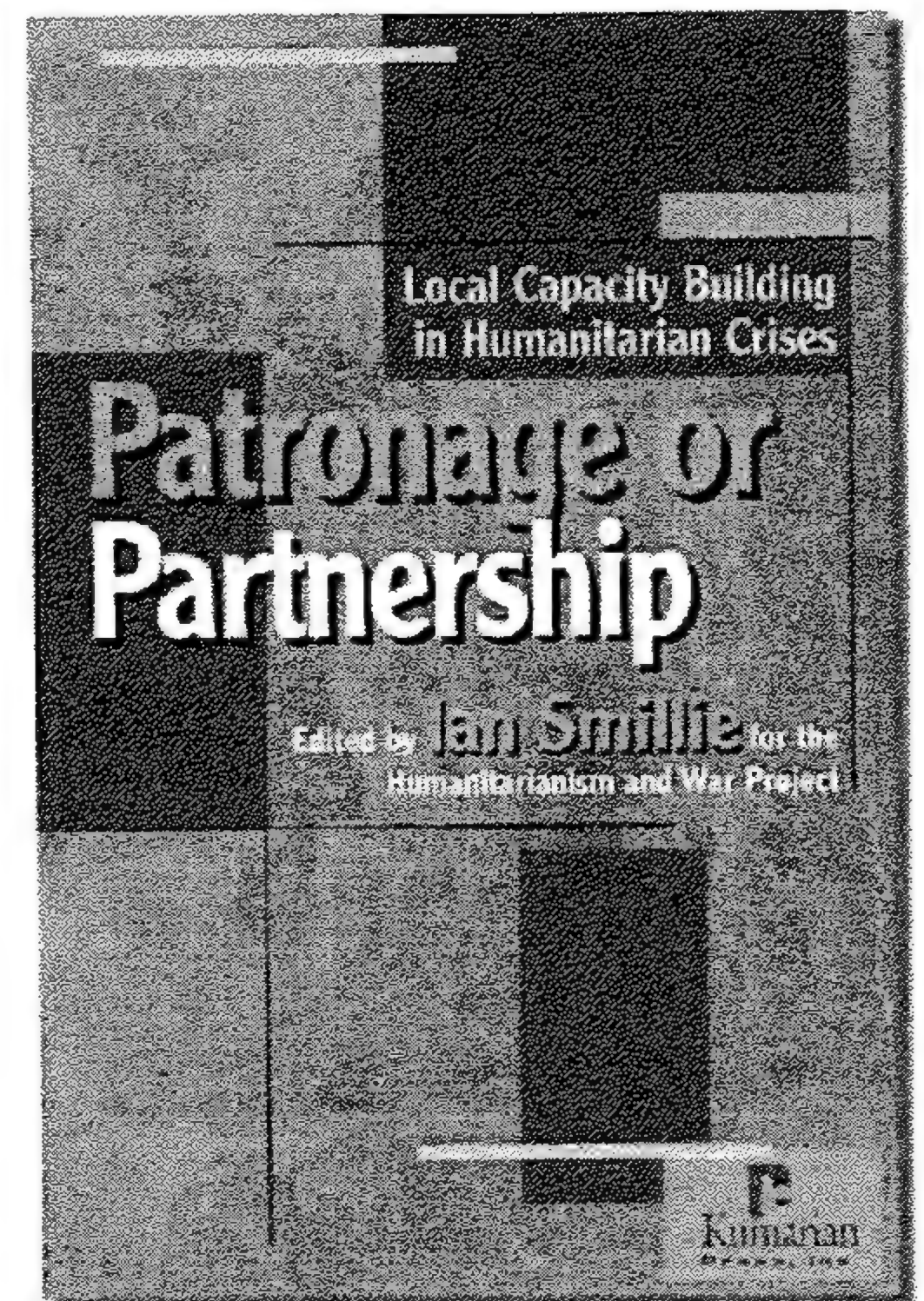
يوافق صدور هذه الاسطوانة التي تحمل عنوان «بناء الجسور» أول احتفال باليوم العالمي للاجئين في 20 يونيو/حزيران ٢٠٠١. وقد تم إنتاجها لمفوضية شؤون اللاجئين، وتولى الإخراج الموسيقي يوسو ندور وهو موسيقي سنغالي بالاشتراك مع مجموعة من الموسيقيين من تسع دول إفريقية، كلهم مروا بتجربة النفي أو النزوح

Institution, 1775 Massachusetts Ave NW,  
Washington DC 20036, USA.  
البريد الإلكتروني: gsanchez@brook.edu  
هاتف: +1 202 797 6000  
فاكس: +1 202 797 6004

ويمكن الحصول على نسخ بالإسبانية من مفوضية شؤون اللاجئين في كوستاريكا بالاتصال بالعنوان التالي: cossa@unhcr.ch ويمكن الرجوع إلى موقع مؤسسة بروكنغز على الإنترنت للاطلاع على «تقرير حلقة المناقشة الدولية حول المبادئ الإرشادية العامة بشأن النزوح الداخلي»، وهي الحلقة التي عقدت في مدينة فيينا بالنمسا في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠: (www.brook.edu/fp/idp/conferences/vienna200009/summary.htm)

### وصاية أم شراكة: بناء القدرات المحلية في خضم الأزمات الإنسانية

تحرير: إيان سميلي (مشروع النزعة الإنسانية)




الخيرية والحروب بجامعة تافتس)، مايو/أيار ٢٠٠١ - ٢٢٤ صفحة. غلاف عادي (٢٥,٩٥ دولاراً أمريكياً): رقم الإيداع الدولي: ISBN 1 56549 129 7 غلاف مقوى (٦٠ دولاراً أمريكياً): رقم الإيداع الدولي: ISBN 1 56549 130 0

يتناول لهذا الكتاب مسألة بناء القدرات في ظروف الطوارئ وما بعدها، ويبين أن دعم القدرات المحلية أمر سهل القول بيد أنه صعب التنفيذ. ويلقي الكتاب الضوء على الموانع التي تتم بين الأطراف الخارجية التي تقوم بدور ما في أثناء الطوارئ من ناحية، وبناء المهارات المحلية على المدى الطويل من ناحية أخرى. ويستعرض في هذا السياق بعض دراسات الحالة من موزمبيق والبوسنة وسيراليون وسريلانكا وهايتي وغواتيمالا.

يرجى الكتابة إلى العنوان التالي:  
Kumarian Press, 1294 Blue Hills Avenue,  
Bloomfield, CT 06002, USA.  
ويمكن طلب نسخة من الكتاب بالاتصال بأحد الرقمين التاليين:  
هاتف: 800 289 2664 رقم مجاني،





«أناشدكم أن تفكروا في هذا الوجه...  
فكروا في هذا الإنسان... فكروا في هذا  
اللاجئ الذي تقرر مصيره، سواء هنا في جنيف  
أو في بلادكم. أرجوكم أن تذكروا وجه هذا اللاجئ  
والمعاناة التي يسعى اللاجئون للفرار منها، ولا حيلة لهم في  
ذلك. إنني ومن مثلي نتأثر بما تفعلون: إننا نعتمد عليكم: إننا نحتاج  
إلى مساعدتكم».

كلمة اللاجئة عائشة جربا (من توجو) أمام الاجتماع الاستشاري الدولي بخصوص  
المسار الثالث الذي عقدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في ٢٨  
يونيو/حزيران ٢٠٠١.

يمكن الرجوع إلى نسخة أصيلة من نشرة مفوضية شؤون اللاجئين عن عملية التشاور الدولي على  
العنوان التالي: [www.unhcr.ch/issues/asylum/globalconsult/pfaug01.pdf](http://www.unhcr.ch/issues/asylum/globalconsult/pfaug01.pdf)  
انظر أيضاً مستندات التشاور الدولي المنشورة في الأول من أغسطس/آب ٢٠٠١ على العنوان التالي:  
<http://www.unhcr.ch/issues/asylum/globalconsult/gcpi3.pdf>



17/١٧

يوليو/تموز ٢٠٠٢  
جمادى الأولى

نشرة

# الهجرة القسرية

متى ينتهي  
النزوح الداخلي؟

بإشراف  
المرأة، ومين  
والحدود، دولتها  
والعنف



B



# من أسرة التحرير

مشرة الهجرة القسرية

Nashrat al-Hijra al-Qsriya

تهدف «مشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى للنشطاء الفعّالين لمصلحة والمضمرات والأراء بشكل منظم بين المهنيين والباحثين والناشطين داخل أوروبا، ومن يهتمون معهم أو يهتمون ببعضهم. وتقدم «مشرة» ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإنجليزية والعربية عن برامج وأبحاث اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع المشروع العالمي للمهجرين بالناشطين داخلها. النشطاء للنشطاء القسريين للاجئين.

هجرة التحرير

ماريون كولدرى ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات

شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية

المجلد الاستشاري

كريم أناسي

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) المكتب الألماني، مصر

فاتح عزام

مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي

مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد

أنيتا فابوس

جامعة شرق لندن

باربرا هاريل - بوند

الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شبلان وسري حنفي

مركز اللاجئين والناشطين الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكنس تاشكوبورغ

وكالة الأمم المتحدة

للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، سوريا

عبد الباقط بن حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

فري رمل

وبعل - بيت لحم، فلسطين

يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصية وتطوعية

غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم

موقع الإنترنت

www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية

أشرف عبد الفتاح

التصميم والإخراج الفني:

FazBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي

ISSN 1460-9819

Refugee Studies Centre

www.hijra.org.uk

صورة الخلفية: نساء من النازحين الداخليين العراقيين في انغولا.

Nina Birkeland

صورة الخلفية: نساء من النازحين الداخليين العراقيين في انغولا.

Nina Birkeland

صورة الخلفية: نساء من النازحين الداخليين العراقيين في انغولا.

Nina Birkeland

**يسرنا** أن نمر عن عميق امتنانا لكل من إيرين مونتي وسوزان مارتين على مشاركتهم في تحرير باب التحقيقات في هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»، ومحوه «مضى تنتهي حالة النزوح الداخلي؟» كما نتوجه بالشكر أيضا إلى مؤسستيهما على تقديم الدعم المالي لهذا العدد.

ونوجه عناية قرائنا إلى أن هذا هو آخر عدد

من «نشرة الهجرة القسرية» يتولى ترجمته أشرف عبد الفتاح، الذي تولى ترجمة ومراجعة كل أعداد المجلة منذ إنطلاقها، والذي لولا إخلاصه وإهتمامه بالتفاصيل والتزامه الشخصي بقيم المجلة لما حظيت «نشرة الهجرة القسرية» بالسعة التي تتمتع بها اليوم.

وسعدنا أن نتلقى منكم أي تعليقات أو مقترحات عن اللغة المستعملة في المجلة، أو أي نصائح يمكن أن يستفيد منها المترجم الجديد الذي نرجو أن نمنه قريباً.

ونظراً لانتهاء الاتفاق التمويل الحالي مع مؤسسة فورد بالقاهرة، فقد وصلت «نشرة الهجرة القسرية» إلى مفترق طرق على مستوى التمويل، ولذلك فإننا نبحث حالياً عدداً من الإمكانيات المتاحة لتدبير التمويل اللازم، والذي لم تتجسّد هذه الجهود فيؤسفنا القول بأن العدد القادم من «نشرة الهجرة القسرية» سيكون عددها الأخير.

لذلك يسرنا أن نفعس المجال لتلقي آراء قرائنا، إذ إن تأكيدكم على قيمة النشرة في سياق عملكم يمكن أن يفيدنا كثيراً في البحث عن التمويل المطلوب. كما نرحب أيضاً بأي مقترحات بشأن التمويل، وبأي نصائح حول موقعنا على الإنترنت [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

كما نرجو التفضل بإخطارنا في حالة عدم رغبتكم في تلقي المزيد من أعداد المجلة.

ونأمل أن تصلنا آراؤكم ومقترحاتكم قريباً.

مع تحيات أسرة التحرير

ماريون كولدرى وتيم موريس

## كلمة ضيف في التحرير

**«مضى»** تنتهي حالة النزوح؟ مسألة كثيراً ما يطرحها صناع السياسات والممارسون والباحثون المنخرطون في العمل من أجل النازحين الداخليين دون أن يكون لديهم إجابة واضحة عن هذا السؤال.

وقد بدأنا في استكشاف أبعاد هذا التساؤل بناءً على طلب د. فرانسيس دينغ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين من خلال إجراء البحوث وسلسلة من المشاورات، واستطلعنا من خلال باب التحقيقات في هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية» توسيع نطاق هذه العملية بالاسترشاد بآراء مجموعة من الخبراء المعنيين بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع: بهدف توفير التوجيه المطلوب بخصوص مؤشرات انتهاء حالة النزوح بالنسبة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، إلى جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والباحثين، وبالنسبة للنازحين الداخليين أنفسهم بطبيعة الحال.

ونود هنا أن نعرب عن خالص شكرنا لكل من شارك بالكتابة في هذا العدد على حماسهم للاشتراك في هذا المشروع الذي يبين الاهتمام الكبير بالموضوع في مختلف أنحاء العالم، وعلى آرائهم الثاقبة التي كان لها دور كبير في إثراء تفكيرنا حول هذا الموضوع. كما نتوجه بشكر خاص إلى محوري «نشرة الهجرة القسرية» على مساعدتهم المستمرة وتشجيعهم المتصل. ونأمل أن يجد قراء «نشرة الهجرة القسرية» في هذه المجموعة من المقالات مادة مثاقفة تقيد في تطوير تفكيرنا الجماعي في هذه المسألة الدقيقة.

سوزان مارتين، معهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون، وإيرين مونتي، مشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروكنج - كلية الدراسات العليا الدولية.

صورة الخلفية: نساء من النازحين الداخليين العراقيين في انغولا.

Nina Birkeland

صورة الخلفية: نساء من النازحين الداخليين العراقيين في انغولا.

Nina Birkeland





# المحتويات

- ٤٠ **البيت في انتهاء حالة النزوح الداخلي**  
بقلم: أرين موني
- ٨ **الانتهاء وضع اللجوء: هل يعتبر مؤشراً لتحديد انتهاء حالة النزوح الداخلي؟**  
بقلم: رهايل يونان
- ١٤ **نزوح بلا نهاية: النازحون الداخليون الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم**  
بقلم: بيل فريليك
- ١٣ **رؤية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**  
بقلم: جوييرمو بيتوتشي وراكيل فريناس
- ١٥ **البعد القانوني**  
بقلم: والتر كاهن
- ١٦ **التشريع الوطني**  
بقلم: كريستوف بو
- ١٩ **نظرة إلى بعد التعامل مع الطوائف**  
بقلم: باتريشيا فايس هاجن
- ٢١ **دور الحماية في إنهاء النزوح**  
بقلم: روبرتا كوهين
- ٢٤ **السؤال الذي لا يطرح متى ينتهي النزوح؟**  
بقلم: مايكل سيرنيا
- ٢٧ **بوروندي: بعيداً عن العيان، بعيداً عن البال؟**  
بقلم: سوزان مارتن
- ٢٨ **كولومبيا: انتهاء النزوح أم انتهاء الاهتمام؟**  
بقلم: أماليا هيرنانديز وروبرتو فيدال
- ٣٠ **رواندا: التضييق في المعايير لن يحل مشاكل النازحين الداخليين**  
بقلم: جريتا زيندر
- ٣١ **سيراليون: إعادة التوطين ليست نهاية للنزوح دائماً**  
بقلم: كوديما ماجولديك
- ٣٣ **سريلانكا: هل أشرف النزوح الداخلي على الانتهاء؟**  
بقلم: روباسينجا أرياراتني
- ٣٥ **توقيعات تبعث على الأترياك: النازحون الداخليون في إندونيسيا**  
بقلم: كريستوفر دنكان
- ٣٧ **متى ينتهي النزوح؟ تجربة جنوب القوقاز**  
بقلم: ماركو بوروسوتي

## متى ينتهي النزوح الداخلي؟



- ٣٨ **المراق: معضلات التخطيط للطوائف**  
بقلم: كابر جرامام
- ٤١ **العنف المتمزج على الحدود بين تايلاند وبورما ودلالاته المتصلة بحقوق الإنسان على المستوى الدولي**  
بقلم: كارولين لامبرت وشارون بيكرينج
- ٤٣ **لاجئو المدن في موريتانيا**  
بقلم: شان ليندستروم
- ٤٥ **مركز دراسات اللاجئين**
- ٤٧ **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**
- ٤٨ **المجلس النرويجي للاجئين**
- ٤٨ **مشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروكنجز - كلية الدراسات العليا الدولية**

## مقالات عامة

## أبواب ثابتة

GIFTS OF 2003

F.M.R.  
U.K.



# البت في انتهاء حالة النزوح الداخلي

بقلم: إرين موني

ومن ثم فإن المناهج المستخدمة والتائج التي يتم التوصل إليها تختلف من جهة لأخرى، وكثيراً ما تكون الاختلافات بينها حادة. فمثلاً تعيد قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالنازحين الداخليين أن تقديرات عدد النازحين الداخليين في غواتيمالا يتراوح ما بين صفر وربع المليون. وفي رواندا توجد اختلافات شديدة في الرأي بين وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها المتعددة، التي تستخدم جميعها معايير مختلفة. حول ما إذا كان مئات الآلاف من النازحين الداخليين الذين تمت إعادة توطينهم في إطار برنامج «إنشاء القرى» في أواخر التسعينيات من القرن العشرين ما زالوا في عداد النازحين الداخليين.

وإذا بقي مكتب الأمم المتحدة لتيسيق الشؤون الإنسانية أن «المتطلبات العملية تفرض بإطراد ضرورة تنسيق الاستجابات»، فقد توجه المكتب إلى ممثل الأمين العام المعني بالنازحين الداخليين طلباً للمشورة والتوجيه «الذي يوضع متى يعتبر المرء عموماً نازحاً داخلياً... بل ومتى يخرج من نطاق هذه الفئة». وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن «هذه المسألة ليست جديدة» وعلى الرغم من ذلك «فالإجابة عنها ما زالت مستعصية حتى الآن».

وقد تناول مشروع النزوح الداخلي لمؤسسة بروكنجز كلية الدراسات الدولية العليا (الذي يشارك ممثل الأمين العام في إدارته)

متى تنتهي حالة النزوح الداخلي؟ أو بعبارة أخرى، متى تتنقي صفة «النزوح الداخلي» عن النازحين داخل وطنهم في أي حالة معينة؟

النازحين الداخليين لكي تقوم بإعداد البرامج والسياسات والمؤثرات اللازمة لتلبية احتياجاتهم على نحو فعال. إلا أنه نظراً لتفاوت التفسيرات فيما يتعلق بانتهاء حالة النزوح الداخلي، فإن الأرقام المستخدمة تتفاوت تفاوتاً حاداً، الأمر الذي يحول دون اتباع نهج متسق في هذا الصدد.

■ وأهم ما في الأمر أن النازحين الداخليين أنفسهم لهم الحق في أن يعرفوا متى تنتهي المنافع والاستحقاقات التي يحصلون عليها، والقيود أو المخاطر التي يتعرضون لها، والمترتبة على وضعهم.

إن البت في مسألة انتهاء حالة النزوح الداخلي ليس مجرد مسألة أكاديمية أو نظرية، بل مسألة قد يكون لها تأثير هائل على حياة النازحين الداخليين وعلى احترام حقوقهم.

## سؤال يبحث عن إجابة

يتم اتخاذ القرارات الخاصة بانتهاء حالة النزوح الداخلي في الوقت الحاضر على أساس اعتباطي واستثنائي، هذا إن اتخذت أصلاً.

يشتمل البعض عما إذا كان من السابق لأوانه طرح مثل هذا السؤال؛ ففي السنوات الأخيرة فقط بدأ الوعي والاهتمام بزيادة منحة النازحين الداخليين واحتياجاتهم وتعامل ضعفهم. وبدأ الاهتمام المركز يتجه إلى وضع سبل دولية ومعلية فعالة للتعامل مع هذه الأمور. إلا أن هناك عدداً من الأسباب القوية التي تدعو إلى طرح هذا السؤال ومحاولة الإجابة عنه:

■ نظراً لأن القرارات التي تعلن انتهاء النزوح الداخلي تستتبع ضمناً إنهاء البرامج التي تتعامل مع احتياجات محددة للنازحين الداخليين، بل وانتهاء النازحين الداخليين كفئة نوعية من الفئات التي ستأثر بالأهتمام، فمن المهم أن نفهم الأساس الذي تستند إليه هذه القرارات ومدى توافقها مع الظروف الموضوعية على أرض الواقع.

■ تعتبر معرفة توقيتات انتهاء النزوح الداخلي أمراً هاماً أيضاً لتحديد الوقت الذي تتحول فيه المسؤولية والاهتمام والموارد الوطنية والدولية من التركيز على احتياجات النازحين الداخليين وتعامل ضعفهم على وجه التحديد إلى نهج شامل على مستوى المجتمع المحلي لإعادة التأهيل وتنمية المجتمعات ككل.

■ تحتاج المنظمات والباحثون العاملون في جمع الإحصائيات عن النازحين الداخليين إلى أن يعرفوا متى يتوقفون عن عملية الإحصاء. ويشير هؤلاء إلى أن أحد الأسباب التي تجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول عدد النازحين الداخليين هو الافتقار إلى الوضوح فيما بالأحوال التي تتنقي فيها صفة النزوح الداخلي عن هؤلاء النازحين.

■ تحتاج المنظمات التي تتولي إجراء العمليات الخاصة بالنازحين الداخليين والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والحكومات إلى بيانات بأعداد

المودة إلى  
ثيمور الشرقية





للتعامل مع مسألة انتهاء حالة النزوح، بحيث يأخذ بعين الاعتبار تأثير مثل هذه القرارات على كل من اللاجئين والنازحين الداخليين.

### ٣. حالات النزوح الداخلي

تؤكد مراجعتنا للمواقف العديدة للنزوح الداخلي<sup>١</sup>، والعديد منها يتناول هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»، أنه لا يوجد نهج متسق للتعامل مع قضية توقيت انتهاء النزوح الداخلي. فمثلاً في بعض الحالات، يكون الفحص من قدرة الحكومة أو استقدامها على توفير المصونات الإنسانية الطارئة، لا الدوام عين بمقرر فيه جميع النازحين الداخليين في بلد ما، الذين تصل أعدادهم أحياناً إلى أكثر من مليون شخص، ليسوا بنازحين اعتباراً من ذلك التاريخ (انظر مقال دكتان). وفي بعض الحالات، ينتهي النزوح الداخلي كإجراء عقابي أو كغالب على معظم أهل السمو البسيطة، مثل عدم القيام بالأعمال المنزلية في المراكز الاجتماعية التي يقم فيها النازحون الداخليون (انظر مقال بو). وفي حالات كثيرة، تطوي المصانع المستخدمة على انتهاكات لحقوق النازحين الداخليين. ومن ثم فهناك حاجة إلى مناهج أقل تعسفاً لتحديد توقيت انتهاء النزوح الداخلي.

### المعايير المحتملة

بعد هذا الاستعراض للقضية من هذه المنظورات الثلاثة، نتضح لنا ثلاث مجموعات من المعايير التي يمكن اللجوء إليها<sup>٢</sup>:

١. **المعايير القائمة على الأسباب:** من الطرق التي يمكن النظر بها إلى القضية التركيز على أسباب النزوح الداخلي، والاستمساك بالمقاربة مع اللاجئين، والنظر في وجود «ظروف مختلفة» عن الظروف التي أجبرت على الفرار في المقام الأول، مثل انتهاء الصراخ أو تغيير الحكومة بحيث لا يكون هناك مبرر مقول بعد ذلك للخوف من الاستطهاد. ومن الممكن وضع معايير محددة للتعامل مع مواقف النزوح الناجمة عن الكوارث الطبيعية، ومعايير أخرى للنزوح الخارج عن عمليات التنمية (انظر مقال كارنبا).

إلا أن تجربة البوسنة بعد انتهاء الصراع فيها، وتجربة أفغانستان الآن، توحي بأنه عند انتهاء العوامل الطبيعية، ومعايير أخرى للنزوح الخارج عن عمليات التنمية (انظر مقال كارنبا). أما في السيناريو المعاكس، أي عندما تدوم مسببات النزوح إلى أجل غير مسمى -عندما يكون النزوح ناجماً مثلاً عن

القانون الدولي- تسمح بأكثر من مجرد الانتقال القسري في سياق المودة أو إغلاء التوطن، ولكنها تتطلب أيضاً تهينة الظروف اللازمة لضمان فعالية هذه الحلول.

### ٢. تجربة اللاجئين على سبيل المقارنة والاستدلال

تتضمن اتفاقية ١٩٥١ فقرات خاصة بانتهاء وضع اللجوء، تنص على أن الفرد لا يصبح مستحقاً لوضع اللاجئين والحماية الدولية المترتبة عليه على وجه التحديد عندما «تنتهي الظروف التي اعتبر لاجئاً بمقتضاها» (انظر بواتان). وعلى الرغم من صعوبة المقارنة المباشرة بين مسألة النزوح وقانون اللجوء، لأنه يتعلق بوضع قانوني محدد على المكس من المبادئ التوجيهية، فمن المهم النظر في الدلالات المحتملة لانتهاء وضع اللجوء فيما يتعلق بالمبعية المؤقتة للنزوح الداخلي.

وقد يؤدي تطبيق فقرات الانتهاء على اللاجئين إلى الافتراض التلقائي بأن النزوح الداخلي قد انتهت بدوره؛ فمثلاً يعتبر قرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنهاء وضع اللجوء بالنسبة للاجئين القادمين من موزمبيق في 3١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ عاملاً حاسماً في تكوين الآراء التي ذهبت إلى القطع بعدم وجود أي نازحين داخليين في موزمبيق بعد ذلك التاريخ. ولكن في الشهر نفسه، زار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين موزمبيق، فوجد أنه على الرغم من قرار الحكومة والجهات المانحة بعدم استهداف جماعات النازحين بعد ذلك، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن كل النازحين الداخليين قد عادوا إلى موائلهم. ومن الأسباب التي سافها النازحون تبريراً لذلك «عدم الثقة في إمكانية دوام السلام، الأمر الذي يقتضي أحياناً بالإحجام عن العودة إلى المناطق التي مروا فيها بتجارب مروعة»<sup>٣</sup>، ومن ثم فإن عودة اللاجئين أو انتهاء وضع اللجوء ليس بالضرورة عاملاً فاصلاً لا تحديد توقيت انتهاء النزوح الداخلي.

بل إن انتهاء وضع اللجوء قد يؤدي في الواقع إلى زيادة عدد النازحين الداخليين؛ فقد يضطر اللاجئون إلى العودة إلى وطنهم، ولكنهم قد لا يستطيعون الرجوع إلى ديارهم ومن ثم يتحولون إلى نازحين من جديد داخل الوطن. وهذا ما حدث في البوسنة بعد اتفاق ديتون. كما قيل إن ظاهرة مئانة وقعت في أفغانستان في سياق المودة الجماعية للاجئين التي استمرت على مدى السنة الماضية.

أي أن هناك حاجة إلى تبني نهج شامل

بالاشتراك مع معهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون، هذا الموضوع من خلال البحوث ومن خلال سلسلة من عمليات التشاور مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والباحثين الآخرين بهدف وضع معايير للبحث في انتهاء حالة النزوح الداخلي<sup>٤</sup>.

### ثلاثة منظورات

عند تناولنا لهذا الموضوع بدأنا ننظر إليه من ثلاث زوايا مختلفة<sup>٥</sup>:

#### ١. المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي

تنص المبادئ التوجيهية التي توضح الحقوق وال ضمانات المتعلقة بالنازحين الداخليين في جميع مراحل النزوح على ضرورة عدم استمرار «النزوح» أكثر مما تستدعي الظروف<sup>٦</sup>. لكن المبادئ التوجيهية لا تشمل على فترة خاصة بانتهاء النزوح عند تطبيق المبادئ؛ ولم يكن هذا سهواً من جانب لجنة الصياغة، ولكنه قرار مقصود يقوم على أن تعريف النازحين الداخليين المستخدَم في المبادئ التوجيهية ليس ذا طبيعة إعلانية وإنما هو ذو طبيعة وصفية، بمعنى أنه يعبر عن الواقع القائم بالفعل عندما يصبح الممر نازحاً داخل وطنه، وليس من شأنه أن يمنع وضعا قانونياً لهذا الشخص، ناهيك عن تجريده منه (انظر مقال كياين).

وبالنسبة للنازحين الداخليين الذين يظلون في أوطانهم، تطوي المبادئ التوجيهية على ثلاثة حلول ممكنة لنزوحهم، وهي: (١) العودة إلى المناطق التي تقع بها ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، (٢) أو استقرارهم في المناطق التي انتقلوا إليها فور نزوحهم، (٣) أو إعادة توطينهم في مكان آخر بالوطن. وتحدد المبادئ التوجيهية المسؤولية النافذة على السلطات الوطنية لتيسير هذه الحلول، وتنص أيضاً على ضرورة استيفاء عدد من الشروط:

- ضرورة أن تكون المودة أو إعادة التوطين طوعية وفي إطار من «الآمن والكرامة»
- عدم التمييز، بما في ذلك القدرة على المشاركة الكاملة وبالتساوي في الشؤون العامة والتمتع بتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات العامة
- المساعدة على استرداد العقارات والممتلكات والتعويض عنها في حال تعرضها للتلوث أو لنزح الملكية نتيجة للنزوح

وتوحي هذه النصوص الإضافية بأن الحلول الخاصة بالنازحين الداخليين من وجهة نظر





### النهج المتكامل

هذه الأقسام الثلاثة للمعايير ليست منفصلة تماماً، ولكنها تتضمن بعض العناصر التي تتداخل مع بعضها البعض. وفي حقيقة الأمر أن اتفاق الآراء الذي بدأ يظهر منذ وقت قريب في هذا المجال يؤكد على الحاجة إلى نهج متكامل يجمع بين أنواع المعايير القائمة على الحلول وتلك القائمة على الاحتياجات ضماناً لتوفير الخيارات أمام النازحين الداخليين، من قبيل العودة أو إعادة التوطين.

أو الاندماج في المجتمعات المحلية الجديدة، وضماناً للتصالح مع الاحتياجات وأوجه الضعف المحددة المرتبطة على النزوح حتى تكون هذه الحلول دائمة وفعالة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن المعايير القائمة على الأسباب تلعب دور العامل المساعد دائماً.

ويجب هنا أن نحدد ما نعنيه على وجه الدقة بتعبير «الحلول الدائمة» بالنسبة للنازحين الداخليين، وذلك باستخدام المؤشرات القائمة على الأسباب والمؤشرات القائمة تحديداً على الاحتياجات - كما يقترح كل من بيتوتشي وفريتراس - التي تقيس مناخ الحماية العام والاحتياجات المحددة عند النازحين الداخليين للاندماج الثانية في المجتمع على ثلاثة محاور: قانونية واجتماعية واقتصادية. وهذه المؤشرات التي يمكن أن تنبع من الحقوق والمسؤوليات والاحتياجات التي أشرنا إليها فيما تقدم، وصيغة أشمل من المبادئ التوجيهية عموماً، يمكن أن تمثل أساساً لتحديد الوقت الذي بعد فيه النازحون الداخليين في أي موقف معين غير محتاجين للاهتمام الدولي والمساعدات الدولية الخاصة.

ومن الضروري الاعتراف بأن المؤشرات الموضوعية يتم تبليغها على نحو تدريجي، وهذا ما يتناقض بشدة مع الإعلانات التمسكية بانتهاء النزوح في تاريخ محدد أو فور حدوث العودة أو إعادة التوطين، ويدعو

نازحين داخليين آخرين نهائياً في رواندا. إلا أنه ثبت أن الأشخاص الذين أعيد توطينهم يعانون من نقص الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومن عدم كفاية الفرصة للاندماج بالأراضي وسبل الاكتفاء الذاتي (انظر مقال زيندر). كما أن التقارير الصادرة من الأمم المتحدة ومن خارجها تربط عن شكوك خطيرة بشأن الطبيعة الطوعية للعملية، وهو الأمر الذي كان مثاراً للجدل أيضاً في سيراليون.

وهذه الحالات وغيرها تثير التساؤل عما إذا كانت العودة في ذاتها أو إعادة التوطين في ذاته - أي مجرد «تغيير العنوان» على حد تعبير بو - أساساً كافياً لاعتبار النزوح منتهياً.

٣. المعايير القائمة على الحاجات: النهج الثالث الذي يمكن اتباعه ينظر إلى توقيت انتهاء الحاجات وأوجه الضعف المميزة للنازحين الداخليين، وتعلّق هذه المعايير على النازحين الداخليين الذين يستطيعون الانتفاع بالصلابة والمساعدة من جانب حكوماتهم الوطنية، والذين لم تعد لديهم احتياجات ملقاة على أساس كونهم نازحين، ومن ثم فإنهم لا يحتاجون إلى حماية ومساعدة دولية خاصة. إن النازحين الداخليين ربما لا يكونون قد مروا بالضرورة بتجربة إعادة التوطين الدائم أو العودة الدائمة، وقد لا تزال لديهم بعض الاحتياجات (بسبب الفقر أو العجز مثلاً)، ولكنهم ليس لديهم احتياجات مميّنة في مجال الحماية أو المساعدة أو الاندماج مرة ثانية في الحياة تختلف عن بقية السكان ويمكن أن ترمي إلى النزوح وتتطلب اهتماماً خاصاً، وتشير المبادئ التوجيهية إلى الحاجات ذات، وتظهر في هذا الصدد، مثل مجال الحماية، وعدم وجود المأوى وغير ذلك من ألوان الحرمان الناجمة عن النزوح، والتوقيف واسترداد الأملاك المفقودة نتيجة للنزوح أو التعويض عنها.

صراع لا يبدو أن نهايته تلوح في الأفق - فيجب أن يتسأل المرء لو كان من مصلحة النازحين أن يظلوا يعاملون على أنهم نازحون. فقد تجد الحكومات في آخر الأمر أن الضرورة السياسية تقتضي الإبقاء على النازحين الداخليين في حالة من التجامل والتسكين، وأحياناً ما يستمر ذلك الوضع عدة عقود، بحيث يظلوا غير قادرين على العودة في غياب تسوية سلمية، وغير قادرين بنفس القدر على الاندماج في المجتمعات المحلية التي فروا إليها، فيظل النازحون الداخليون في واقع الحال رهن هذا الوصف دائماً كما حدث في جورجيا وأذربيجان (انظر مقال يورسوتي). أي أن تأسيس القرارات على المعايير القائمة على الأسباب فحسب قد يؤدي إلى إنهاء وضع النزوح قبل الأوان، وفي حالة استمرار الأسباب الأساسية قد يؤدي بل وإلى الإضرار بالنزوح إلى أجل غير مسمى.

أعمال من شارحين  
النازحين يملكون  
مصاديق الضمان  
عن بقايا العمام  
لواندا يادفولوا

٢. المعايير القائمة على الحلول: من المناهج الأخرى التي يمكن اتباعها التأكيد على قدرة النازحين الداخليين إما على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية وإما على الاستمرار (إعادة التوطين) في مجتمعات محلية أخرى.

ويرى بعض المحللين أن الحل الحقيقي الوحيد للنازحين الداخليين هو العودة، أي إيقاف حركة التنقل التي تنجم عن النزوح بالضرورة (انظر مقال فريليك). وبلاحد أن إمكانية العودة، بصرف النظر عما إذا كان النازحون الداخليين سينتفون فرصتها أم لا، هي المعيار الذي تمثل إليه اللجنة الأمريكية للنازحين، فخلى هذا الأساس، استمرت اللجنة أن النزوح قد انتهى في غواتيمالا في عام ١٩٨٨، أي بعد عامين من انتهاء الصراع. وبالمثل في منتصف عام ٢٠٠٢، قررت كل من الحكومة والوكالات الدولية في سيراليون بعد إعادة التوطين الجماعي وعملية العودة أنه لم يعد هناك أي نازحين داخليين فيها (انظر مقال ماكجولدرليك). ولكن في كلتا الحالتين قولت هذه القرارات باعتراضات شديدة على أساس أنها تتطوي على العوامل التالية: عدم الأمن في مناطق العودة، وعدم كفاية المعونات المخصصة لإعادة الاندماج في المجتمع، وعدم وجود توفيات عن الأملاك المفقودة، وسكّالة الإشغال غير القانوني للأراضي، وعدم قدرة النازحين الداخليين المائدين على التصويت أو الانتفاع بالخدمات العامة أو استخراج وثائق هوية لأطفالهم.

وفي رواندا أُنشئت إعادة التوطين الجماعي للنازحين الداخليين في إطار برنامج «إشياء القرى، بعدد من وكالات الأمم المتحدة، التي تستخدم كل منها معايير مختلفة. إلى أن تخلص في عام ١٩٩٩ إلى عدم وجود أي









عودة اللاجئين  
الداخليين من  
تهود العربية في  
تهود للشرفية

## انتهاء وضع اللجوء

### هل يعتبر مؤشراً لتحديد انتهاء حالة النزوح الداخلي؟

بقلم: رفائيل بونوان

الإنسان الدولية، وإقامة مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان، كما يجب تقييم هذه الإصلاحات في ضوء الأسباب المحددة للخوف؛ للتأكد من أنها كافية «بإزالة الخوف من الاضطهاد من أساسه».

المعيار الأساسي الثاني هو الدوام، أي أن التطورات ذات الطبيعة «الجوهرية» في الظروف القائمة في بلد المنشأ يجب أن يثبت أنها مستقرة. وقد اقترحت مفوضية شؤون اللاجئين مهلة تتراوح بين ١٢ و ١٨ شهراً بعد أدنى السماح بظهور هذا الاستقرار، لكنها أضافت أن هذه الفترة قد تختلف حسب طبيعة التحول في بلد المنشأ. وفي سياق التحول السلمي نحو الديمقراطية، قد تتظاهر التغيرات في الظروف سريعاً؛ بينما على العكس من ذلك تتطلب التطورات الحادة في بيئات ما بعد الصراع أو في ظروف استمرار العنف وعدم الأمان وقتاً أطول حتى ترسخ دعائمها.

وقد بدأت مفوضية شؤون اللاجئين منذ عام ١٩٧٢ في تطبيق المادتين ١(٥) و(٦) على حموع اللاجئين الذين يدخلون في نطاق

كثير من الظروف التي تؤدي إلى النزوح الداخلي تشبه أو تتطابق مع تلك الظروف التي تجعل الأفراد يشعرون «بخوف مبرر من الاضطهاد»، فيسعون إلى الحصول على الحماية الدولية بصفتهم لاجئين.

توقيت انتهاء النزوح الداخلي، إذ إنها تقدم آلية للتأكد مما إذا كان تغير الظروف قد أزال مسببات النزوح، كما تقدم ضمانات للحيلولة دون إنهاء الحماية على سبيل الخطأ.

وتوضح المبادئ التوجيهية لمفوضية شؤون اللاجئين الخاصة بتفسير وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالظروف المنتهية الواردة في فقرات انتهاء وضع اللجوء، معايير أساسيين لتقييم التطورات الحادة في بلد المنشأ. أولهما أن هذه التطورات يجب أن تكون ذات طبيعة جوهرية، أي أنها تؤدي إلى تحول كامل في البنية السياسية والاجتماعية وفي أوضاع حقوق الإنسان في بلد المنشأ. ومن هذه التطورات الانتخابات الديمقراطية، وإعلان الحقوق العام، وحل أجهزة الأمن السابقة. وإنشاء قضاء مستقل، والالتزام بحقوق

كذلك فإن النتائج التي قد تجمع من سحب الحماية قبل الأوان أو على سبيل الخطأ من التازحين الداخليين واللاجئين قد تضر بهم بنفس القدر. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تم وضع المعايير والإجراءات اللازمة في هذا الصدد من خلال الحوار الموسع بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين لتحديد متى يصبح اللاجئين غير محتاجين للحماية الدولية نظراً لتغير الظروف القائمة في بلد المنشأ. وتستند هذه المعايير والإجراءات إلى المادتين ١(٥) و(٦) من الاتفاقية، اللتين تصمان على أن اللاجئين تنتهي صفتهم كلاجئين إذا «انتهت الظروف التي اعتبر بمقتضاها لاجئاً، ولذلك فإن عملية إنهاء وضع اللجوء قد تعمل إطاراً مفيداً لتحديد



وفي سياق تقييم التفهرات العادة في بلد المنشأ فإن مفوضية شؤون اللاجئين لا تتعاون فحسب مع حكومات بلدان المنشأ واللجوء، ولكنها تتشاور أيضاً مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من الشركاء غير الحكوميين. فتمت في هذا السياق جمع معلومات مفصلة عن تطور المؤسسات السياسية الجديدة، وزاخرة العمليات الانتقالية، وأداء الأجهزة المعنية بتنفيذ القانون والمؤسسات القضائية، واحترام حرية التعبير والحركة وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وغير ذلك من حقوق الإنسان، ومعاملة الأقليات الوطنية والعرقية والدينية والمثلية، ورؤية اللاجئين للطرف القائمة في بلدان المنشأ وإمكانية العودة إليها، وتنشيط الثقافات السلام (حتى انضيق لها الشرط)، ومن خلال التقييم الشامل للتطورات الحادثة في هذه المجالات تستطيع مفوضية شؤون اللاجئين أن تتأكد مما إذا كانت مسببات وضع اللجوء، دوى زالت بالفعل، وتم تقدير إمكانية سحب الحماية الدولية دون خسائر.



# نزوح بلا نهاية: النازحون الداخليون الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم

بقلم: بيل فريك

للتنازع الداخلي؟ حول هذا الموضوع كتب والتر كالكين، المهندس القانوني الأكبر للمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، يقول «لا توجد قاعدة عامة في القانون الدولي الحالي تؤكد على حق النازحين الداخليين في العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية أو الانتقال إلى مكان آخر آمن يختارونه داخل أو خارج وطنهم».

لذلك فعلى الرغم من أن القانون الدولي لا يدعم حق النازحين الداخليين في العودة، فإن واقع الحال أن النزوح لا ينتهي إلا بحدوث هذه العودة. فما الذي ينبغي أن يشغل بالنا استناداً إلى مفهوم الحقوق نابعة من النازحين الداخليين؟

إن الاهتمام بالحقوق لا يجب أن يرجع إلى كون المرء نازحاً داخلياً في ذاته، ولكنه - قياساً على الاهتمام الأصلي للنازحين - يرجع إلى أن التنازع الداخلي يفرض على النازحين من جانب حكومتهم، ولا يستطيع نيل هذه الحماية نظراً لضعفهم من الاضطهاد.

ويجب أن يشتد الاهتمام بالحقوق على وجه الخصوص في حالة النازحين الداخليين الذين يحرمون من السعي للجوء إلى بلد آخر هرباً من الاضطهاد. ويجب أن يركز الاهتمام بحقوق الإنسان أساساً على أولئك النازحين الداخليين الذين يخشون التعرض للاضطهاد في بلدانهم والذين يفتقدون إلى الحماية من جانب حكومتهم أو يتعرضون للتهديد من جانبها. ومع الأسف أن هناك عشرات الأمثلة لمثل هذه الظروف، كما في أفغانستان وبورما واليشان وكولومبيا والكونغو-كينشاسا والعراق وليبيريا والسودان. ولا تزال القائمة طويلة.

لكن هناك الملايين الآخرين الذين يعتبرون نازحين داخليين لأنهم نزحوا بطريقة أو بأخرى من أماكنهم الأصلية. إنهم انتقلوا إلى أماكن جديدة في بلدانهم واندمجوا فيها حيث صاروا يتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية كمواطنيهم الآخرين. وإذا رجعنا إلى القياس على اللاجئين فنسجد أن موقفهم يشبه موقف اللاجئين الذين قتلوا بيوثهم وممتلكاتهم ولا يستطيعون العودة لاستردادها، إنهم وجدوا الحماية في ظل حكومة أخرى، مثل هؤلاء اللاجئين تعرضوا لظلم خارجي وعادة ما يظلون يائسون من المصاعب نتيجة

توقيت انتهاء وضع اللجوء مسألة ليس فيها شك إلا بقدر محدود نسبياً في؛ إذ إن اتفاقية ١٩٥١ تنص بوضوح على أن وضع اللجوء ينتهي عندما لا يصبح اللاجئ بحاجة إلى الحماية. والمبدأ الأساسي الذي يكمن وراء تعريف اللاجئ ليس الحركة عبر الحدود، ولكنه توافر الحماية أو عدم توافرها من جانب حكومة وطنه.

العكس من ذلك، نجد أن أكثر التعريفات قبولاً على نطاق واسع للتنازع الداخلي (وهو التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي) يفشل ذكر الحماية ولا يبين بوضوح متى تنتهي عن المرء صفة النازح الداخلي. ويستند هذا التعريف أساساً إلى فكرة الحركة، أي أن النازحين الداخليين «اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على ترك بيوتهم... ولم يمسروا حدوداً دولية معترف بها». كما نجد أن الباب الأخير من المبادئ التوجيهية - الذي يتناول العودة وإعادة التوطين والاندماج في المجتمعات الجديدة - لا يذكر كلمة الحماية على الإطلاق، ولكنه يؤكد على حركة العودة أو إعادة التوطين.

وتقرر المبادئ التوجيهية بالفجوة الجوهرية في قانون حقوق الإنسان بين كون المرء نازحاً داخلياً وكونه لاجئاً. ففي الباب الثاني تتحدث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية من النزوح عن الحق في عدم النزوح بمسورة تصفية، بينما تقر بأن بعض صور النزوح كما في حالة مشروعات التنمية الضخمة قد يكون لها ما يبررها من «المصالح العامة الضرورية القاهرة»، وتقر بضرورة اتخاذ «تدابير لتقليص النزوح وآثاره الضارة إلى أقل حد ممكن». ولا يستطيع المرء أن يستبدل كلمة «اللجوء بالنزوح هنا، إذ إن قانون حقوق الإنسان لا يرى مبرراً تحت أي ظرف من الظروف لتحويل أي شخص إلى لاجئ لأن الخطر الكامن وراء وضع اللجوء هو الاضطهاد وعدم توافر الحماية من التعرض للاضطهاد. أما النازحون الداخليون فقد يتعرضون للنزوح للعديد من الأسباب التي لا تقتصر على الاضطهاد وحده.

وإذا لم يكن سبب النزوح بالضرورة هو الاضطهاد أو حتى فعل يجرمه القانون الدولي، وإذا كان الحل بالنسبة للنازح الداخلي ليس هو استرداد الحماية أو الحصول عليها، ولكنه مجرد الرجوع إلى الوضع الذي كان قائماً فيها سبق، فهل يعني ذلك أن العودة حق

ويعدو المبدأ ٢٨ من المبادئ التوجيهية السلطات المختصة إلى السماح للنازحين الداخليين «بالعودة طوعاً في جو من الأمن والكرامة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو الاستقرار طوعاً في جزء آخر من البلد». ولا يوجه المبدأ دعوة للسلطات المختصة على وجه التحديد لتوفير الحماية لهم، ولكنه يدعوهم إلى «السعي لتسهيل اندماج النازحين الداخليين العائدين إلى الذين استقروا في أماكن جديدة». أما المبدأ ٢٩ فيدعو إلى عدم التمييز بين العائدين من النازحين الداخليين، وإلى حقهم في الانتفاع بالخدمات العامة على قدم المساواة، ويؤكد بأن للنازحين الداخليين الحق إما في استرداد عقاراتهم/ممتلكاتهم التي سبق أن تركوها وراءهم، وإما في الحصول على تعويض عنها. ولا يذكر المبدأ على وجه التحديد أن النازحين الداخليين الذين انتقلوا إلى مكان جديد في بلدهم وتكفروا مع الحياة فيه لا يعتبرون نازحين داخليين منذ ذلك الحين (والمفترض في هذه الحالة أنهم يستفيدون



للاضطهاد في جنوب شرقي تركيا؛ فالكردي التركي يخشى الاضطهاد على أيدي قوات الحكومة وأعوانها، والآخر الذي يجنح من عرق تركي يخشى الاضطهاد على أيدي المتشددين الأكراد. وتطلعا لكون الحكومة المركزية طرفا في هذا الموقف فيمكن القول بأن الكردي لا يتمتع بخيار القرار الداخلي لأن خوفه من الاضطهاد لا يمكن قصره على المنطقة الجنوبية الشرقية. أما التركي فقد يكون انتقاله إلى وسط تركيا أو غربها وتكيفه مع الحياة فيها خيارا قائما أمامه إذا لم يكن يشعر بتهديد من جانب حكومته ويمنبر التهديد محليا تماما؛ وإذا كانت حكومته مستعدة وقادرة على حمايته وإذا كانت القوات المحلية غير الحكومية التي قد تؤديه في حالة عودته إلى جنوب شرقي تركيا ليس أمامها من سبيل لفرض هذا التهديد خارج تلك المنطقة. ولكن لا جدال في أن ألمانيا عندما تعيد اللاجئين التركي إلى اسطنبول أو أنقرة فإنه في الحقيقة يصبح نازحا داخليا، حتى على الرغم من أنه لا يصبح لاجئا منذ تلك اللحظة.

وكما يتضح من المصطلح ذاته، فإن هذا الشخص يظل نازحا داخليا حتى يستطيع العودة إلى مكانه الأصلي، لكنه لا يظل بالضرورة باعثا على القلق لدى المجتمع

لكن هذا الشخص نفسه يمكن أن يتمتع بحماية حكومته في جزء آخر من بلده، والاعتبار الأساسي هنا هو أن تهديد الاضطهاد غير موجود خارج مكان المعيشة الأصلي لهذا اللاجئ وأن حكومته مستعدة لحمايته وقادرة على ذلك.

ولا يزال مفهوم بديل القرار الداخلي ماثرا للحدل الشديد، وجدير بالذكر أن كاتب هذه المقالة من أشد منتقدي هذا المفهوم، لكن هذا الجدل يقل عندما يكون الخوف من الاضطهاد مصدوره كيان محلي غير حكومي تتصدى له الحكومة المركزية. وعندما يتماهى اللاجئ مع أغلبية السكان ويعتقد أيديولوجية الحكومة المركزية، وحيثما تقدم الحكومة كل التأكيدات التي تثبت أنها تمنح نفس حقوق المواطنة والفرص للمالكين مثلما هي الحال بالنسبة للمواطنين الآخرين الذين لم يبرحوا ديارهم قط في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة من هذا البلد.

لتأخذ على سبيل المثال شخصا ينحدر من أصل كردي وآخر من أصل تركي من جنوب شرقي تركيا؛ كلاهما قد يفران من تركيا طلبا للجوء في ألمانيا، ولتقل على سبيل الجدل إيهما كطالب للجوء نجيحا في إثبات أن لدهما مبررات وجيهة للخوف من التعرض

لهذه العسائر، لكنهم من الناحية القانونية لا يعدوا لاجئين منذ ذلك الحين.

### بديل القرار الداخلي والنازحون الداخليون

تميل حقوق الإنسان إلى الحد الأدنى من الكفالة، على الأقل فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في عدم التعرض للتعذيب والانتهاك. وتعتبر حقوق اللاجئين، كما تصورها واضعو اتفاقية اللاجئين، متواضعة بنفس المقاييس. وجدير بالذكر أن حجر الأساس في اتفاقية اللاجئين هو مبدأ عدم الإرجاع قسرا، أي حق المرء في عدم إرجاعه إلى مكان قد يتعرض فيه للاضطهاد. وكلمة مكان لا تقصر عموما على أنها مجمل موطن اللاجئ، وهكذا فإن فئة اللجوء في عدد متزايد من الدول يمتدح فكرة بديل القرار الداخلي، أو «الصمالية الداخلية» - وهي الفكرة القائلة بأن اللاجئين يمكن أن يجرعوا من اللجوء ويعدوا إلى بلدانهم الأصلية حتى لو لم باستطاعتهم العودة إلى ديارهم أو مكان إقامتهم المعتاد في هذا الموطن. وفي واقع الحال أن قانون اللجوء في عدد متزايد من الدول يجيز صراحة تحويل الأشخاص إلى نازحين داخليين، ويعترف بأن المرء قد يكون لديه مبرر وجيه للخوف في جزء ما من بلده،

أسرة نازحة في العراق عام ١٩٩٢.







UNICEF/Noelmann

## خاتمة

يستطيع ملايين النازحين الداخليين الانتقال إلى أماكن جديدة داخل بلدانهم والتكيف مع الحياة فيها. وأشيع الحالات في هذا الصدد أنهم يمتنعون، على الأقل من الناحية الاسمية، إلى الجنسية العرقية والمجموعة العرقية التي ينتمي إليها أغلبية سكان هذا البلد، وأنهم فروا أو طردوا على أيدي أقلية انتصالية تعيش في معقل عرقي خاص بها. وقد أصبح هذا الوضع ظاهرة شائعة خصوصاً في أوروبا

رجل وامرأة من  
النازحين الداخليين  
الذين هجروا إلى قرية  
كولوشا في منطقة  
تشينغهاي في جورجيا

في تسعينيات القرن العشرين، كما في حالة الجماعات ذات الأصول الجورجية النازحة من أبخازيا، والأذريين النازحين من ناغورنو-كاراباخ والجماعات ذات الأصول الروسية أو الناطقة بالروسية النازحة من الشيشان، والصرب النازحين من كوسوفو. هؤلاء الناس يعانون معاناة حقيقية، وخسارتهم خسارة دائمة. لكنهم عموماً يتمتعون بحماية حكوماتهم ويستطيعون ممارسة حقوقهم كمواطنين. ولو نجح أي معقل من هذه المعال في سعيه نحو الحرية قلن يصبح هؤلاء النازحون مؤهلين للحصول على اللجوء اللائح في حالة منعهم حقوقهم كمواطنين وتمكنهم من ممارستها في أماكنهم الجديدة.

أي أنهم يظلون نازحين داخليين تحرياً للدفعة في التعبير. ولكن إذا كان القلق المثلث بالنازحين الداخليين يستمد في آخر الأمر إلى عناصر تشبه بينهم وبين اللاجئين، بناء على الفكرة المطروحة دائماً والتي تقول بأن النازحين الداخليين أناس سيحتلون إلى لاجئين فور عبورهم الحدود الدولية - فإن الحلول الخاصة باللاجئين يجب أن يكون لها وقع ما على نظرة المجتمع الدولي إلى النازحين الداخليين. وبدون التهور من قدر الأمم أو الاحتياجات الإنسانية المستمرة للنازحين الداخليين الذين يتمتعون بحماية حكوماتهم، يجب ألا تعتبر محتهم ملحة بنفس قدر مخاطر النازحين الداخليين المهددين من جانب حكومات بلدانهم: فاولئك النازحون الداخليون مستضعفون أكثر من غيرهم نظراً لوجودهم داخل أراضي تلك البلدان. وفي ضوء احترام السيادة الوطنية، لا من جانب الدول الأخرى فحسب ولكن من جانب الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمصليب الأحمر العاملة في حقل الإغاثة الإنسانية، يجب اعتبارهم معرضين لأشد درجات الخطر لأن فرصة الحماية المتاحة لهم أقل ما يمكن. وهنا يجب أن يأخذ حق طلب اللجوء من الاضطهاد خارج الجوانب

## بحقوق الإنسان.

بيل فريكل مدير برنامج اللاجئين بمخظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد كتب هذه المقالة بصفتة الشخصية، ومن ثم فإنها لا تعكس بالضرورة موقف منظمة العفو الدولية. عنوان البريد الإلكتروني: [bfrelick@aiausa.org](mailto:bfrelick@aiausa.org)

١. واقتراحات. «مبادئ التوجيه العامة بالروح الداخلي» و«مبادئ في السياسات القانونية العابرة للحدود الوطنية». العدد ٢٢. (إصدار الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، ومشروع المرحل الداخلي بمؤسسة بروكنجز (٢٠٠٠). من ١٩ إلى ٢٠ (على الرغم من أن كاتلين يشير إلى أن بعض على الأقل التزلزل بالسياسات المتعددة من وجهة النظر الساحة بعودة الأشخاص الفرحين الداخليين استناداً إلى حرية الحركة وميل المرو في اختبار مكن (إفاته).

٢. أيفر بل فريكل، «في جحر الأراب: المسلك قريب ليعمل

المراد الداخلي: المسلك الدولي فنانين الداخليين لعام ١٩٩٨،

<http://refugees.org/>

المقام الأول بالنسبة لهؤلاء النازحين الداخليين، كما يجب النظر بأقصى قدر من التشكك إلى نوعية «العودة» من قبيل «الملاذات الآمنة» داخل بلدهم أو غير ذلك من خيارات الفرار الداخلي.

وفي نهاية المطاف، فإن تحديد من هو النازح الداخلي يتوقف إما على المعنى الواسع الشامل لمباراة «نازح داخلي» وإما على المعنى الوطني لهذه العبارة. وبينما يمكن طرح الحجج الجوية لوضع تعريف أوسع يضم من لا يستطيعون العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو يضم من لم يتلقوا تمويضاً عما فقدوه، فإن التعريف الأضيق القائم على انعدام الحماية يجعل من النازحين الداخليين فئة نوعية يجب أن تشغل إلى أقصى حد اهتمام المجتمع الدولي المعني

## مشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروكنجز - كلية الدراسات العليا الدولية

B

يسعى مشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروكنجز - كلية الدراسات العليا الدولية إلى دفع المزيد من الاستجابات الفعالة الوطنية والإقليمية والدولية للتعامل مع أزمة النزوح الداخلي على مستوى العالم. ويتعاون المشروع مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين مبريسين دينج (الذي عين في عام ١٩٩٢) في نطاق اختصاصاته المعتمدة في رصد مشاكل النزوح في شتى أنحاء العالم، وإيفاد بعثات تفحص المقاتلين، والحوار مع الحكومات، وتطوير وتعزيز تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين الداخليين، وإجراء البحوث لدعم فهم المشكلات وتحديد الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها.

وينظم المشروع ندوات وورشات عمل إقليمية ووطنية كما يتعاون مع المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم. وقد أعد دراسة من جزين بعنوان «مجموع في حالة فرار: الأزمة العالمية للنزوح الداخلي والمنسبين» - دراسات حالة عن النزوح الداخلي (بروكنجز ١٩٩٨). كما نشر العديد من الدراسات والتقارير والكتيبات الإرشادية بأقلام الممارسين حول العديد من جوانب النزوح الداخلي. وقد أنشئ المشروع في ١٩٩٤، ويشترك في إدارته كل من د. د. دينج وروبرت كوهين.

للمزيد من المعلومات انظر الموقع التالي على الإنترنت: [www.brook.edu/fp/projects/kdp/ldp.htm](http://www.brook.edu/fp/projects/kdp/ldp.htm) البريد الإلكتروني: [gandee@brookings.edu](mailto:gandee@brookings.edu) أو يمكنك الاتصال بجهنبا شاتلوف، ٥: ٢٠٢ ٢٩٧ ٦٤٤٥ +١ البريد الإلكتروني: [gandee@brookings.edu](mailto:gandee@brookings.edu)



# رؤية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بقلم: جوييرمو بيوتشي وراكيل فريتاس

المؤشرات ينبغي أن تعلق على جميع الأشخاص المضارين من النزوح (الداخلي أو الخارجي)، أو على ما تأثروا بأي شكل آخر بمواقب الصراع.

ويدخل اللاجئون العائدين ضمن اختصاص مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن يندمجوا تماما مع المجتمع المحلي ويبدؤوا في التمتع بسبل الحياة والمعاش المادية في جو من الأمن والكرامة وتكافؤ الفرص في الانتفاع بحماية السلطات الوطنية، إلا أنه لا توجد مؤشرات ثابتة لقياس الاندماج الكامل من جديد.

## قياس الحلول

ينبغي تقييم استدامة الحلول استنادا إلى معايير متفق عليها مستمدة من المبادئ الواجب تطبيقها مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي. ويجب أن يشمل هذا التقييم على جميع الفئات المضارة، مثل اللاجئين العائدين والنازحين الداخليين والسكان المحليين. أما المعايير الخاصة بتوقيت انتهاء النزوح (أي متى نعتبر أن الحل قد تحقق على أرض الواقع) فيجب أن تعتمد على اعتبارات عامة وخاصة متعلقة بوصف النازحين.

فالتقييم العام ينبغي أن يتضمن تحليلا للميقات السياسي، بما في ذلك اتفاقيات السلام والاتفاقيات الديمقراطية وإصلاح الهيكل القضائي وقرارات الغزو والاحترام العام لحقوق الإنسان ومجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عموما. ويجب أن يتناول التقييم أسباب انهيار الحماية الوطنية وطبيعة الصراع والتسمية (رما في ذلك تأثيرهما على قدرة الدولة على توفير الحماية الوطنية)، والتأثير المحتمل للحل على عملية إعادة البناء والمصالحة.

أما فيما يتعلق بالتقييم الخاص، فإن الطبيعة التدريجية لإنهاء الموقف تجعل من الصعب وضع معايير صارمة في هذا الصدد. وتجب هنا مراعاة الملامح العامة لجموع النازحين الداخليين، والظروف القائمة في مناطق العودة، وإمكانية استرداد الأملاك، وفرص العمل المتوافرة، والسلامة الشخصية ومعايير الانتفاع بأوليات المعيشة الأساسية. وتعتبر مؤشرات الاندماج «الناتج» ومؤشرات نسبية، وأفضل وسيلة لقياسها هي مقارنة

بدأت الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق النازحين الداخليين تؤتي ثمارها على مستوى المعايير الواجب تطبيقها وعلى مستوى المحاولات المبذولة لتحسين الاتفاقيات المؤسسية في هذا الصدد. ولكن لا توجد حتى الآن معايير ولا آليات متفق عليها للتعامل مع مسألة توقيت انتهاء النزوح.

المواتية للعودة الأمانة الكريمة فمنذ هبط، يصبح النازحون الداخليون في وضع يسمح لهم باختيار المكان الذي يعيشون فيه بحرية. فإذا تم إنشاء إطار يسمح للنازحين الداخليين بالعودة فسوف يسمح لهم ذلك بالاختيار على أساس المعرفة الواعية، وهنا تكمن أهمية بحث «انتهاء النزوح» بالتشاور مع جموع النازحين أنفسهم، فالنظرة الخاصة بأوضاعهم يجب أن تكون طوعية، سواء أطلوا حيث هم، أم عادوا لديارهم أم انتقلوا للعيش في مكان جديد.

وما إن تنهت هذه الظروف حتى يصبح الاستقرار في مكان النزوح أو الانتقال إلى مناطق أخرى خيارا حقيقيا يمكن أن يؤدي إلى انتهاء «حالة» النزوح، لا «وسع» النزوح. ومن الضروري أيضا ألا تأتي خيارات الحل الأخرى للنازحين الداخليين أو حقوق الآخرين (مثل الحق في الملكية)، ومن الضروري أيضا ألا تنشأ عوامل شد أو جذب بلا داع.

## الحلول المستدامة

إن ضمان الطبيعة الطوعية للحل ليس إلا الخطوة الأولى. فهي حالة اللاجئين تحديدا على سبيل المثال تعرب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن «قلق مشروع» إزاء عواقب العودة. وإزاء تعزيز المناهج الشاملة التي يمكن أن تضمن استدامة العودة ويقاها في جو من الأمن والكرامة والمساواة مع المواطنين الآخرين، مع الأخذ في الاعتبار بالاحتياجات المحددة للقطاعات السكانية المختلفة المضارة (ومن بينها النازحون الداخليون). وتحدث العودة المستدامة عندما يكون الأمن الشخصي والمادي للعائدين مضمونا، وعندما تنهت الظروف المواتية لبناء علاقات بناءة بين المائدين والمجتمع المدني والدولة. هذه

والمقصود بذلك هو تحديد متى تنتهي المسؤوليات الدولية والوطنية إزاء التعامل مع الاحتياجات المحددة للنازحين الداخليين في مقابل بقية السكان عموما. والمطلوب هنا هو التوصل إلى اتفاق في الرأي من جانب النازحين الداخليين والجهات العاملة في مجال الجهود الإنسانية والسلطات المعنية حول استراتيجية لوضع الحلول الملائمة. ورصد مدى اكتساب النازحين الداخليين مرة أخرى للحماية الوطنية الفعالة وتصنيفه البرامج الخاصة بهم.

والمعروف أن الفقرة الخاصة بانتهاء وضع اللجوء في قانون اللجوء لا تطبق على النازحين الداخليين من باب المقارنة. فالنزوح الداخلي وضع قائم لا يضيء أي صفة قانونية، على العكس من حالة اللاجئ؛ ولذلك فالمقارنة مع قانون اللجوء من شأنها تحرم النازحين الداخليين من حقوقهم كمواطنين في بلدانهم. كما يجب مراعاة استمرار انطباق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حتى لو لم تعد هناك احتياجات خاصة متعلقة بالنزوح. ومن الناحية القانونية ليست هناك حاجة إلى الإعلان بصفة رسمية عن انتهاء النزوح، وفي بعض البلدان مثل أفغانستان أو أنتوا بنكو مثل هذا الإعلان أمرا غير عملي نظرا لتواتر موجات النزوح المختلفة فيها. وكما يحدث في ظروف كثيرة، فإن النازحين الداخليين يمتدرون أقل ضعفا من غيرهم ممن لا يستطيعون الانتقال من مكانهم.

## الاختيارات الحرة

النازحون الداخليون بوصفهم مواطنون في بلد معين لهم الحق في حرية الحركة والإقامة. ومن المفهوم أن النزوح القسري يفيد من تمتع هذه الحرية، وعندما تزول أسباب النزوح القسري وتنتهي الظروف



اللاجئين إلى أن يأتي الوقت الذي يتمتعون فيه بالحماية الكاملة من جانب سلطاتهم الوطنية. ولكن نظراً للطبيعة المتقلبة التي تتميز النزوح الداخلي، فمن الضروري إجراء تقييم منقول للاحتياجات المحددة للنازحين الداخليين، لأنهم قد تكون لهم متطلبات مادية وغير مادية مختلفة عن اللاجئين.

جوييرمو بيتوتشي شغل فيما سبق منصب مستشار خاص، بمكتب مدير إدارة الحماية الدولية بمقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو معار حالياً إلى وحدة النزوح الداخلي بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.  
البريد الإلكتروني: [bettochi@un.org](mailto:bettochi@un.org)

راكيل فريتاس باحثـة بقسم العلوم الاجتماعية والسياسية بمعهد الجامعة الأوروبية، في باديا فيسولانا بإيطاليا،  
البريد الإلكتروني: [raquel.freitas@iue.it](mailto:raquel.freitas@iue.it)

١ ألفرد راف ٤٠ في الخامسة، اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المركز الاجتماعي للنساء والأطفال من النازحين الداخليين العائدين بعد أن جندته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نابلس بجورجيا.

التحسن الذي يطرأ على مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان إلى جانب تدابير تعزيز التنمية.

وفي أوضاع الصراع الممتد يجب الموازنة بين آمال الفرد في العودة إلى المنطقة التي ينتمي إليها، (أ) وأقل الأمن التي يمكن أن تسمح بالعودة الآمنة، (ب) ووضع الفرد في المنطقة التي استقر فيها حالياً. فإذا لم تكن الظروف تسمح بالعودة، وإذا كان الفرد يتمتع بمستوى مقبول من الاندماج في منطقة إقامته الحالية، فإن إقامته في تلك المنطقة قد تعتبر محلاً دائماً، ومن هنا يمكن رسم «استراتيجية تصفية» وضع النزوح. إلا أن هذا لا يعطل ممارسة الحق في العودة متى رأى الفرد أن الظروف مواتية لممارسة هذا الحق.

وشمة شرط مسبق لازم لدعم السلام والاستقرار والتعافي والتنمية على المدى الطويل، وهو استئصال أسباب النزوح من جذورها. وهذا الاستئصال يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيق فقرات الانتهاء الخاصة باللاجئين، مما يوحى بأنهم ليسوا بحاجة بعد ذلك إلى الحماية الدولية. لكن اللاجئين العائدين يظلون بحاجة إلى المساعدة على الاندماج في الحياة مرة أخرى، مثلهم في ذلك مثل النازحين الداخليين. والمعروف أن اللاجئين العائدين يدخلون ضمن اختصاص مفوضية شؤون

ظروف الفرد بطرق جهراته أو أعضاء المجتمع المحلي القريب منه.

ويجب أن تشمل المعايير النوعية لتحديد انتهاء النزوح الداخلي، على أساس تحقيق الحلول الدائمة واستدامتها، على ما يلي:

- الاندماج القانوني: حقوق الأراضي والأموال، أو التعويض، والحماية من العودة القسرية، وعدم التمييز والقدرة على ممارسة حقوق المواطنة، وحرية الحركة.
- الاندماج الاجتماعي: الحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في الشؤون العامة على كافة المستويات والانتفاع بالخدمات العامة على أساس تكافؤ الفرص.
- الاندماج الاقتصادي: فرص الحصول على الوظائف، والاكفاء الذاتي، والقدرة على سلك سبل كسب الرزق المناسبة عن طريق الإنتاج الزراعي والانتعاق بالوظائف بأجر و/أو إقامة المشروعات الصغيرة.

ونظراً لتعدد النزوح ولطبيعتها متعددة المراحل فإن النجح الشامل للتعامل معه يجب أن يعترف بأن الاندماج في الحياة من جديد عملية تدريجية، كثيراً ما تسير جنباً إلى جنب مع إجراءات المصالحة الوطنية ومظاهر





# البعد القانوني

بقلم: والتر كيلين

## المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي لا تتناول صراحة مسألة انتهاء حالة النزوح، أي متى تصبح هذه المبادئ غير منطبقة على الأوضاع القائمة.

العكس من المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٥١ التي تتناول انتهاء وضع

اللاجئ، فإن المبادئ التوجيهية لا تتضمن أي فقرات خاصة بانتهاء سريانها وتعيد الوقت الذي يتوقف عنده انطباقها.

وليست هذه بفترة في المبادئ التوجيهية ولكنها نتيجة لإحدى المقدمات الأساسية التي تنطلق منها المبادئ، فالمعروف أن للنازحين الداخليين احتياجات مبنية متعددة تتعلق بالصحية والمساعدة نظراً لطبيعة نزوحهم، ولذلك فإن المبادئ التوجيهية تبين استحقاقهم بوضوح وتسهيل، لكنهم على العكس من الجماعات المستضفة الأخرى كالأطفال أو الجرحى أو المرضى لا يشكلون فئة متميزة ذات صفة قانونية، إذ إن وضع النزوح لا يحتاج إلى الاعتراف القانوني به حتى يحصل النازحون على استحقاقاتهم

قانونية معينة. هالانزون مسووع لهم أصلا بأن يتمتعوا بحقوق الإنسان والحماية التي يكفلها القانون الإنساني، مثلهم في ذلك مثل جميع المواطنين الآخرين في بلدهم، ويمتلكهم دون الحاجة إلى أي تعديلات إضافية أن يركزوا إلى هذه الضمانات التي أصبحت ذات أهمية خاصة لهم بسبب نزوحهم. وفي هذا الصدد يصعب من الخطر المطالبة بوضع «إجراء البت في وضع النزوح» على غرار إجراءات البت في وضع اللاجئين المبنية عن اتفاقية ١٩٥١، لأن مثل هذا الإجراء يمكن أن يتحول بسهولة إلى أداة حرمان النازحين من حقوق كانوا يتمتعون بها في الأصل. ولكن إذا كان النازحون الداخليون ليس لهم وضع قانوني محدد من منظور القانون الدولي، فلا يتصور أن يتم إنهاء هذا الوضع على غرار ما جاء في المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

وبينما نرى أن عدم وجود فقرة خاصة بانتهاء انطباق المبادئ التوجيهية له ما يبرره على هذا النحو، فإن مسألة تحديد انتهاء النزوح تبقى ذات أهمية كبيرة. وهناك ثلاثة نماذج لحل هذه المسألة.

### الانتهاء في القانون الدولي

التهج الأول يقوم على النظر إلى كيفية تعامل الجوانب المختلفة من القانون الدولي التي تستند إليها المبادئ التوجيهية (قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللجوء من باب المقارنة) مع قضية الانتهاء. وهذا النهج يساعد على حل المشكلة التي تناقشها هنا ولكن بطريقة محدودة جداً.

فلاحظ أن فقرات الانتهاء الواردة في المادة ١٦ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ضعيفة الصلة بالنازحين الداخليين. أولاً لأنه من بين جميع البربرات المذكورة في هذه الفقرة لا نجد فقرة يمكن أن تطبق على النازحين الداخليين من باب المقارنة إلا الفقرة ٥ التي تسمح بإنهاء وضع اللجوء، «إذا انتفت الظروف التي اعترف بمقتضاها بالخص كلاجئ». أما الأسباب الأخرى فترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحماية الدولية للاجئين الذين يحتاجون إلى هذا النوع من الحماية لوجودهم خارج أوطانهم. ثانياً، نرى أن هذا المبرر يشير إلى انتهاء وضع قانوني، أي إلى مفهوم دخيل على قانون النزوح الداخلي. وأخيراً فالمبادئ التوجيهية نفسها لا تقتصر على النازحين بالمعنى الدقيق للكلمة، بل تتناول أيضاً النازحين السابقين عندما تنشر إلى وجب السلطات في تيسير اندماج اللاجئين أو من استقروا في أماكن جديدة (المبدأ ٢٨)، وفي دعم جهودهم لاسترداد أملاكهم (المبدأ ٢٩، فقرة ٢)، أو عندما تعبر التمييز ضد النازحين الداخليين السابقين (فقرة ١ من المبدأ ٢٩).

إن فكرة «الانتهاء» دخيلة تماماً على قانون حقوق الإنسان: فحقوق الإنسان تظل سارية حتى لو لم يعد المرء نازحاً داخلياً. وهكذا فإن الحق في مفارقة البلد أو في السعي إلى الحصول على اللجوء مثلاً (المبدأ ١٥) لا يضع إذا ما تخطى المرء عن فكرة العودة إلى مكان إقامته الأصلي، أو إذا ما اندمج تماماً مع الحياة في المكان الذي لجأ إليه قبل مفارقة البلد. كذلك فإن تحريم التمييز ضد الماعدين أو ضد من استقروا في أماكن

جديدة نتيجة للنزوحهم (المبدأ ٢٩) يظل سارياً حتى يتم مرور عقود عديدة على انتهاء النزوح، بشرط استمرار وجود المعاملة التمييزية.

وعلى العكس من ذلك، نجد أن الضمانات التي يكفلها القانون الإنساني لا تطبق إلا في أثناء الصراعات المسلحة. فحقها يتطابق مع المبادئ المبنية عن اتفاقية جنيف الرابعة، نجد أن المادة ٦ على سبيل المثال تتناول هذا الموضوع، حيث تنص على انتهاء سريان الاتفاقية الحالية متى انتهت العمليات العسكرية عموماً، وعلى انتهاء سريانها «في حالة الأرض المحتلة... بعد عام من انتهاء العمليات العسكرية عموماً». ويلاحظ أن تحريم استخدام النازحين الداخليين لوثائق الأهداف العسكرية من الهجوم عليها... في المبدأ ٢٠ (ج) ليس له قيمة خارج أوضاع الصراع المسلح، حتى لو ظل البعض نازحين داخليين بعد انتهاء العمليات القتالية. أما المبادئ التي تعكس روح القانون الإنساني فهي وسعها التي يمكن أن تستمد بعض توجيه بشأنها من القانون الدولي حول مسألة مدى سريان المبادئ التوجيهية.

### الحلول

النهج الثاني - الذي يشبه مناقشة «الحلول» في قانون اللجوء وسياساته - هو النظر إلى الشق الواقعي للنزوح. ولكن فائدة هذا النهج هي أنه يسمح بالتمييز بين المواقف الثلاثة التالية:

أ) ما أن يفادر النازح الداخلي موطنه الأصلي، حتى ينتهي سريان المبادئ التوجيهية عليه منذ تلك اللحظة: فهذا الشخص لم يعد في وضع النزوح الداخلي لكنه أصبح لاجئاً أو مهاجراً محتملاً يمكن. وهنا ينتهي النزوح عندما يغير ذلك الشخص المذكور حدود هذا البلد.

ب) تنتهي عن النازحين الداخليين صفة النزوح الداخلي بالمعنى الوارد في المبادئ التوجيهية عندما يعودون إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة (المبدأ ٢٩)، لكنهم يظلون متمتعين بحقوق الماعدين طالما ظلوا بحاجة إلى هذه الحماية (المبادئ ٢٨-٣٠). وما أن يتمدمجوا مع الحياة أو يستردوا أملاكهم أو يحصلوا على تمويضات عنها بعيداً لا يفقدون معرضين للتمييز بسبب



حاجات الفرد الناجمة عن نزوحه، ب) والنظر من الناحية القانونية فيما إذا كان هذا المبرر كافياً لمكّن أن القوانين الأساسية الكافية ورأه تحمي الشخص المعني في وضعه الحالي.

د) التأكيد على أن الضمانات المتعلقة بهذا الموضوع والتي يكفلها قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والوارد في القوانين المحلية قد تظل سارية حتى لو لم يعد للشخص المعني احتياجات خاصة متعلقة بنزوحه السابق، وذلك إثر عودته أو استقراره في مكان جديد.

والتركيبين أساذ القانون الدستوري والقانون الدولي بجامعة برن في سويسرا، وصاحب «الحواشي» الملحقة بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي.

البريد الإلكتروني: walter.kaelin@oefre.unibe.ch

- ١ لكي لذلك لا يستبعد تسجيل الفرحين الداخليين لأغراض عملية معينة.
- ٢ المادة ١٠ الفقرة ١ و٢ (استفادة اللاجئين حماية بلدهم) والفقرة ٢ (كتساب اللجوء حسية جديدة) والفقرة ٤ (عودة اللاجئين إلى بلد الأصل) والفقرة ٦ (قدرة الشخص الذي لا يمتثل إلى بلد على العودة إلى البلد الذي اعتاد الإقامة فيه فيما سبق).
- ٣ انظر الملاحظات التمهيدية عليه.

في معظم الحالات وتنتهي بصورة تدريجية لا فجائية، كذلك فإن الاحتياجات النوعية للنازحين الداخليين تتغير تدريجياً مع مرور الوقت، ولهذا الأسباب لا يمكن وضع فقرات خاصة بالانتهاء على غرار المادة ١٠ ج من اتفاقية اللاجئين لتحديد لحظة معينة يعتبر عندها النزوح منتهياً، بل إنه من الخطأ محاولة وضع مثل هذه الفقرات، إلا أنه من الملائم في هذا الصدد العمل على ما يلي:

أ) الفصل الواضح بين قضية التوقيت الذي يجب عنده أن تنتهي صلاحيات منظمة ما في تقديم المساعدة والحماية للنازحين الداخليين (وهو توقيت تقررته كل منظمة على حدة) وبين قضية انتهاء سريان المبادئ التوجيهية (والقوانين الأساسية الكافية ورأها).

ب) عند البت في مسألة الانتهاء، ضرورة التركيز على احتياجات النازحين الداخليين وعلى تقديم المساعدة والحماية لهم، طالما ظلت لهم احتياجات متعددة ناجمة عن نزوحهم.

ج) فيما يتعلق بانطلاق المبادئ التوجيهية، ضرورة الجمع بين النهجين الأول والثاني، أي (أ) النظر فيما إذا كان ميذا معين من المبادئ لا يزال ملبياً لحاجة مستمرة من

نزوحهم فيما سبق، حتى ينتهي سريان المبادئ التوجيهية عليهم. ج) نفس الشيء يصدق على النازحين السابقين الذين «انتقلوا للاستقرار في مكان آخر من البلد (المبدأ ٢٩) ولم يولدوا بحاجة إلى الحماية في ظل المبادئ ٢٨-٣٠، ويلاحظ أن هذا الاستقرار يجب أن يكون راسخاً ودائماً لأسباب لا تخفى على العيان.

## الصلاحيات

النهج الثالث يقوم على النظر إلى صلاحيات الوكالات الإنسانية وغيرها من المنظمات المنخرطة في مساعدة النازحين الداخليين وحمايتهم، فصلاحيات اللجنة الدولية للصليب الأحمر مثلاً قد تنتهي بنهاية الصراع المسلح أو بعده بقليل، بينما تظل وكالة ما من وكالات التنمية مسؤولة عن النازحين الداخليين الذين لا يستطيعون العودة لفترات طويلة بعد انتهاء الصراع، وقد تتحول منظمات أخرى صلاحيات توفير المسكن خلال النزوح، ولكن ليس للنازحين، وعلى كل منظمة في هذا الحالة أن تحدد على أساس صلاحياتها متى تتوقف عن تقديم المساعدة والحماية.

## خاتمة

تتبرر أوضاع النزوح القائمة على أرض الواقع

# التشريع الوطني

بقلم: كريستوف بو

صريحاً على ضرورة توافق هذه الحلول مع الاختيار الحر من جانب الشخص المعني، مع حدوث العودة أو الاستقرار في مكان جديد من البلد في إطار من الأمن والكرامة.

ومن الواضح أن تفاصيل الشروط الواجب استيفاؤها في إجراءات العودة والاستقرار في مكان جديد لا يمكن إدراجها كلها في القانون، ولكن من الممكن توضيحها باستفاضة في القرارات أو التعليمات الإدارية. إلا أن القانون يجب على الأقل أن يبرر العودة والاستقرار في مكان جديد تعريضاً يجعل الحلول حلولاً دائمة، ويجب أن يشير إلى المعايير الأساسية في هذا الصدد، وهي الأمن والكرامة وحرية الاختيار. وعلى مستوى التطبيق، يميل وصف هذه الحلول أن يأتي في لغة غير دقيقة إلى حد كبير، ففي كرواتيا مثلاً يقرر القانون أن العودة إلى مكان الإقامة الأصلية شرط كافٍ لإنهاء وضع

ليس في بلدان العالم إلا عدد قليل منها لديها نظم خاصة بحماية النازحين الداخليين تعطي وضعاً قانونياً محدداً لمساعدة ضحايا النزوح.

## الحلول الدائمة كنهاية للنزوح

تنص معظم القوانين الوطنية التي تمنح وضماً معيناً للنازحين الداخليين على إنهاء هذا الوضع بعد أن يجد النازح حلاً لنزوحه. ونجد أكثر التشريعات الوطنية اتفاقاً مع المعايير الواردة في المبادئ التوجيهية موجودة في البوسنة والهرسك، حيث يشير القانون المتعلق بوضع اللاجئين والنازحين، الذي صيغ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى كل من العودة والاستقرار في مكان جديد بالبلد باعتبارهما حلين دائمين يهيان الوضع الممنوح للنازحين الداخليين، ونصوص القانون البوسني نصاً

على الرغم من أن القانون الدولي لا يطالب بهذا الوضع الخاص بالنازحين الداخليين فيمكن القول بأنه وضع قد يوفر للناس بعض المزايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية حماية لحقوقهم المهددة بسبب النزوح.

وقد اعتمدت ست دول أوروبية، من بين إحدى عشرة دولة مضرة من الصراع والنزوح الداخلي، قوانين معينة تشتمل على تعريف خاص بالنازحين الداخليين، وهي أذربيجان والبوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص وجورجيا والاتحاد الروسي. أما خارج أوروبا فتعتبر كولومبيا أبرز حالة بين بقية بلدان العالم.<sup>١</sup>





التزوح، مختزلاً بذلك عملية المودة إلى تغيير العنوان فحسب. وفي جورجيا يعتبر تسجيل الممرم مقيم بصفة دائمة في دائرة بلدية جديدة استقراراً في مكان جديد بحكم الواقع ومبرراً كافياً لإنهاء وضع النازح الداخلي. كما ينص القانون الكولومبي على إنهاء وضع التزوح الداخلي مع إثبات واستقرار الأوضاع الاحتمالية والاقتصاد للمعم بدون الإشارة إلى الأمن كشرط مسبق لذلك.

وهذه تضمني القوانين الوطنية أيضاً نقلاً حاسماً على السكن باعتباره عاملاً فاصلاً. ففي أذربيجان والاتحاد الروسي يعتبر الاستقرار في مكان جديد عملية متكاملة فور عثور

النازح الداخلي على سكن دائم. وتوضح هذه القوانين الوطنية أن السكن عنصر أساسي في أمن النازحين الداخليين في سياق البحث عن حلول دائمة وهي على حق في ذلك، لكن هذا التركيز ينطوي على المجازفة بصرف الاهتمام عن الاحتياجات الحيوية الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية.

### التلاعب بحرية الاختيار

ببما تلقي المبادئ التوجيهية بالضوء على ضرورة استناد الحلول الدائمة إلى قرار طوعي من جانب النازحين، فإن التشريعات الوطنية غالباً ما تصاغ للتأثير على هذا القرار. فبجانب مثلاً أن التشريعات الوطنية في أذربيجان تنص على ضرورة عدم الاستقرار في مكان جديد إلا عند استشارة المودة وبعد اتخاذ السلطات قرار خاص في هذا الصدد، الأمر الذي يكشف عن تقويض الجهات الرسمية لحل العودة إلى أماكن الإقامة الأصلية. وفي جورجيا يمنع القانون النازحين الداخليين من الاستقرار في مكان جديد في البلد بصورة دائمة. ويسبب منهم الوضع الخاص والحقوق الاجتماعية الضعيفة المترتبة على هذا الوضع إذا ما سجلوا أنفسهم كمقيمين دائمين في بلدية تقع خارج أملاكهم الأصلية.

وعلى الرغم من أن المبدأ ٢٨ من المبادئ التوجيهية يعهد بمسؤولية السلطات في تهيئة الظروف المواتية لكل من العودة والاستقرار في أماكن جديدة فقد يكون من المشروع

التركيز في بعض التشريعات الوطنية على حل واحد أكثر من غيره إذا كان هذا الحل يساعد على استعادة حرية الاختيار حقاً. فمن أهداف القانون في البوسنة والهرسك خلق الظروف المواتية للمودة (مع إغفال مسألة الاستقرار في مكان جديد). ردأ على المعارضة المعلنة لمودة الأقليات. لكن هناك خطأ دقيقاً يفصل بين تهيئة الظروف المواتية لاستعادة حرية الاختيار الحقيقية والتلاعب بنوايا النازحين الداخليين.

ويتضح الاستغلال السياسي لإرادة العودة عند النازحين الداخليين أكثر ما يتضح في البلدان التي تواجه تحديات لسيادتها من جانب الاحتلال أو التوجهات الانفصالية. فبعض البلدان مثل جورجيا وأذربيجان تعتمد إطلاقة وضع النازحين الداخليين بصورة ممنهجة لتلقي على مشكلة التزوح في المصدرة قدر الإمكان، الأمر الذي يسمح لها بتعزيز المطالبة بحقوقها في أراضيها المحتلة. ونظراً لمنع النازحين من اختيار أي حل آخر غير المودة، طالما لم تسترد هذه الدول السيادة على أراضيها المفقودة، فإنها تبقى على النازحين الداخليين في أوضاع اجتماعية متراجعة تشبه عن إعادة بناء حياتهم من جديدة خارج أملاكهم الأصلية.

ومن النماذج التي تبين لإحجام الحكومات عن اعتبار التزوح أزمة منتهية بببما البلد لا يزال منقسماً أن القانون القبرصي لا يتضمن نصاً ينهي الوضع الخاص الممنوح للنازحين من الجزء الواقع تحت السيطرة التركية من الجزيرة القبرصية، لكنه على العكس من ذلك

يضع وضع التزوح الداخلي لأطفال النازحين الذكور. ومن ثم يضيء وضع التزوح الداخلي بصورة مصنفة على أشخاص لم يمتروا بالضرورة بتجربة التزوح بانقسام أو أشخاص استقروا أصلاً بصفة دائمة في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة. إلا أن الدولة القبرصية على العكس من جورجيا وأذربيجان لم تدرج جهداً في مساعدة النازحين على إعادة بناء حياتهم من جديد بعيداً عن ديارهم. وبخصوصاً من خلال سياسة الإسكان المومعة.

### هل ينتهي التزوح بصورة تصفية؟

هناك أمثلة عديدة لتشريعات وطنية تهيء وضع التزوح الداخلي استناداً إلى الافتراض بأن النازحين وجدوا حلاً لمشكلتهم أو أنهم ليسوا بحاجة إلى مزيد من المساعدات الخاصة. وفي بعض الحالات يمكن إنهاء وضع النازحين الداخليين والمساعدات المقدمة لهم بعد فترة محددة من الزمن. ففي البوسنة والهرسك، يقتصر وضع «العائد» على مدة ستة أشهر فقط، وفي الاتحاد الروسي ينتهي وضع «المهاجر لأسباب قهرية» بعد خمسة أعوام. يمكن مدها إذا لم يجد المهاجر مكاناً دائماً للإقامة. وتقتضي التشريعات في البوسنة والهرسك وكولومبيا وكرواتيا بإنهاء وضع النازح الداخلي إذا رفض الشخص تلقي مساعدة الدولة أو حلاً معيناً تقدمه له؛ ففي هذه الحالة تقتض الدولة أن النازح قد عثر على ما يفي باحتياجاته أو اختار حلاً آخر. وفي القانون الكرواتي والقانون الجورجي يفترض أن ينتهي التزوح

أمراتان من النازحين الداخليين في منهم بولاسوفان رقم ٥ بمنطقة أشباهي في أذربيجان.



أيضاً مع زوال الظروف التي أدت إلى التزوج أو عندما تعلن السلطات الرسمية في الدولة أنها قد زالت.

وجدير بالذكر أن المعايير القائمة على الافتراضات لإنهاء وضع النازح الداخلي تتجاهل الإرادة الصريحة للنازحين؛ لأنها تفترض أن كل شروط الاختيار الحر مستوفاة وأن النازحين الداخليين يسمون إلى مد ومنهم أكثر مما هو مطلوب. هذه النصوص تفتح الباب للعديد من الانتهاكات، إذ إنها تسمح للدولة بالتصمل من مسؤولياتها قبل الأوان وقبل اكتمال عملية العودة أو الاستقرار في مكان جديد. ولما خطر آخر يمكن في أن السلطات تعلن انتهاء التزوج على أساس تمييزي، دون أن يكون هناك ضمان لإجراء تقييم عادل للظروف في مناطق العودة أو الاستقرار الجديدة. ويتضمن قانون البوسنة توجيهاً صريحاً بشأن القيود المفروضة على مسألة الاختراض في حالات معينة، وهي أن الأشخاص الذين عانوا من صدمات نفسية خطيرة في مناطقهم الأصلية لا يجب الافتراض بأنهم قد وجدوا حلاً إذا فروا عدم العودة، حتى لو توافرت الظروف الكافية من الأمن والكرامة في المنطقة الأصلية التي ينتمون إليها.

وفي بعض الدول نجد نصوصاً قانونية تمييزية بشأن انتهاء التزوج، تتناقض تناقضاً صريحاً مع المبادئ التوجيهية. ففي كرواتيا يمكن أن ينتهي وضع النازح الداخلي إذا لم يتم التنازحون «بالمهام

المنزلية» في الدور التي تخصها لهم الدولة. وهذه النصوص القانونية تؤدي إلى خلق نظام خاص من القويات للنازحين الداخليين، الأمر الذي يمثل خرقاً للمبدأ الأول من المبادئ التوجيهية الخاص بعدم التمييز. وفي حكم المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي بتاريخ ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، قضت المحكمة بطلان إحدى مواد قانون «الهجرة لأسباب قهرية» الصادر عام ١٩٩٥ والتي تقضي بإمكانية إنهاء وضع المهاجر لأسباب قهرية عقب إدانته بجريمة خطيرة، حيث قالت المحكمة إن سبب وضع المهاجر لأسباب قهرية يمثل عقوبة إضافية عن الجريمة نفسها، ومن ثم انتهاكاً لحق المهاجر لأسباب قهرية في المساواة أمام القانون. كما أشارت المحكمة إلى أن هذا السحب ليس منصوصاً عليه في القانون الجنائي.

وتعرف المبادئ التوجيهية النازحين الداخليين بأنهم أشخاص مقيمون إقامة دائمة ولم يعمروا حديثاً دولة مقترفاً بها، ومن ثم يمكن سحب وضع النازح الداخلي إذا غادر النازح البلد وأصبح مقيماً بصورة دائمة في بلد آخر. وهذا النص يمكن أن يجهد في القانون الجورجي وفي قانون «الهجرة لأسباب قهرية» في الاتحاد الروسي. لكن القانون الجورجي، الذي يقصر المزايا المترتبة على وضع التزوج الداخلي على مواطني جورجيا والأشخاص الذين لا ينتمون لأي بلد، ينهي وضع النازح الداخلي من أبناء جورجيا إذا ما حصل على جنسية بلد آخر، حتى لو لم يغادر الأراضي الجورجية.

### التطبيق السليم

من وجهة نظر الكاتب، يجب أن ينتهي وضع النازح الداخلي عندما لا يصبح المرء محتاجاً إلى اهتمام خاص نتيجة لتزوجه. وينبغي أن يتم تعريف انتهاء التزوج في القوانين الوطنية بما يتفق والحلول الدائمة كما ورد في المبادئ التوجيهية الخاصة بالتزوج الداخلي الصادرة عن الأمم المتحدة، وهي العودة الطوعية أو الاندماج مع المجتمع المحلي أو الاستقرار في مكان جديد في البلد. وهذه الحلول يجب أن تكون طوعية دائماً، ويجب أن تنفذ في إطار من الأمن والكرامة.

وتعترف بعض الدول بوجود مشاكل في إنهاء وضع التزوج الداخلي قبل الأوان. ففي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية بتاريخ ١٦ مارس/آذار ٢٠٠١، أوضحت المحكمة أن «الموقف الحقيقي للنازح الداخلي على أرض الواقع لا يتفق في بعض الحالات مع «الحالة» القانونية لهذا الشخص، خصوصاً ما كان وضعه كنازح قد أُلغى بصورة تعسفية. وبفضل المبادئ التوجيهية أصبح أمام الدول الآن أداة لتوجيه الممارسات القانونية الخاصة بإنهاء التزوج استناداً إلى الحلول الدائمة والمعايير المعترف بها دولياً.

ويلاحظ أن المبادئ التوجيهية لا تعطي إجابات تفصيلية أو قاطعة بشأن التوقيت الذي يمكن فيه للدولة أن تنهي على نحو مشروع المساعدات التي تقدمها للنازحين الداخليين. إلا أن المبادئ تسمح بتقييم ما إذا كانت سياسة الدولة لإنهاء وضع التزوج تمثل خرقاً لمبادئ الحماية الأساسية، مثل عدم التمييز والأمن وحرية الاختيار. وضماناً لمراعاة النظر في المبادئ التوجيهية يمكن للمشرعين أن يشيروا إليها إشارات محددة عند إعدادهم القوانين الوطنية الخاصة بإنهاء التزوج.

كريستوف بيو كبير المسؤولين الإعلاميين  
بالمشروع العالمي للنزوح الداخلي  
بالمجلس النرويجي للاجئين في جنيف.  
البريد الإلكتروني:  
christophe.beau@nrc.ch

(١) يمكن الحصول على هذه القوانين والمراجع الخاصة بها من  
المشروع العالمي للنزوح الداخلي. [www.idppproject.org/](http://www.idppproject.org/)

قانون اللاجئين في البوسنة والهرسك  
والنازحين في البوسنة والهرسك،  
الجريد الرسمية، ٢٣ ديسمبر/كانون  
الأول ١٩٩٩

المادة ٧

ينتهي وضع النازح الداخلي في الأحوال التالية:

١. عودته الطوعية إلى مكان إقامته المعتاد فيما سبق.

٢. رفضه العودة إلى مكان إقامته المعتاد فيما سبق، على الرغم من إمكانية العودة إلى مكان الإقامة للمعتاد فيما سبق في إطار من الأمن والكرامة، وعلى الرغم من عدم وجود أسباب قهرية نابعة من أي اضطهاد سابق أو غير ذلك من الأسباب الإنسانية القوية؛

٣. إقامته بصورة دائمة في إطار من الأمن والكرامة في مكان آخر في موقع يختاره بمحض إرادته

٤. وجود أسباب أخرى مصحولة عليها في  
قوانين الكيانات

لمرأة من النازحين  
الداخليين في  
الترينيداد



# نظرة إلى بعد التعامل مع الطوارئ

بقلم: باتريشيا فايس هاجن

المقاربة، وقد قضى على الشباب سنوات التعليم، وقد تتعرض الأسر لمصائب شتى وتضطر إلى التمايش مع فقد المصحة والصدمات النفسية والإعاقة، وتظل النتائج المباشرة للنزوح قائمة حتى تنشأ الآليات وتخصص الموارد اللازمة للتعامل مع هذه القضايا. وفي نهاية الأمر فإن جدوى العودة إلى الديار تتوقف على إعادة بناء الاقتصاد المحلي في المناطق التي مرزقتها الحروب.

أما المواقف التي لا تسير فيها الأمور فهي خط مستقيم على هذا النحو فهيبدأ فيها النازحون أنه من اللازم أو من المستحب بناء حياتهم من جديد في مكان آخر غير مكان إقامتهم الأصلية، إما بسبب استمرار الصراع، وإما لأسباب أخرى. فالتناحور ذوو الأصول الرفيعة الذي فقدوا أراضيهم (أو تمرد عليهم الانتعاش بها) يصعب من الأنسب لهم الاستقرار في مناطق ريفية مثالية، حيث توجد أوجه شبه عرقية تساعده على الاندماج. والناظر إلى الفارحة مع أهالي هذه المناطق، ويانظر إلى هذه الحالات يمكن أن نرى أمثلة قليلة نجحت فيها جماعات كبيرة تازحة من المناطق الرفيعة في الاستقرار في مناطق ريفية جديدة. وعلى الرغم مما تتميز به هذه الفئات من سعة الحيلة واستراتيجيات البقاء التي تبدو مدеше في بعض الأحيان، فإن الانتقال التقارير إلى أنه حتى لو لم يؤد الصراع إلى تعطيل سبل كسب الرزق المحلية فإن وصول أعداد كبيرة من النازحين، مقترنا بالفقر العام في المناطق المستقبلية، يخلق على إمكانات استيعابهم، ويؤدي في آخر الأمر إلى تقاضم التوتر بين الزاهدين الجدد والأهالي الأصليين بسبب التنافس على الأرض والموارد (كما في أندولاً وسريلانكا وأوغندا وغواتمالا). وفي بعض الأحيان تقدر الحكومات تخصيص مساحات من الأراضي العامة ليستقر فيها النازحون الداخليون، معلقة أن هذا حل دائم لمشكلتهم، إلا أنه في الأمثلة التي يتبادر إلى الذهن (سريلانكا وكولومبيا وأندونيسيا وشمال الهند) نجد أن الأراضي التي تمكها الحكومة تقصمها الجند والشرطة المطلوبة لتحقيق استقرار مجد اقتصاديا، فلا توجد فيها مدخلات زراعية أو نظم ائتمان أو أسواق. ولذلك فهي أغلب الأحوال يضطر النازحون في الوقت إلى العيش في مستوطنات تشبه المعيمات حيث لا توجد إلا فرس قليلة

يميل القلق الدولي والاهتمام العملي (بما في ذلك بواعث القلق الواردة في المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي) إلى التركيز على التعامل مع طوارئ النزوح، ولكن مهما كانت فعالية أساليب التعامل مع هذه الطوارئ فإنها ليس حلاً في ذاتها.

إلى المساعدة بصورة عاجلة لمفادرة مثل هذه الأماكن فور تهو الظروف الآمنة للمفادرة. فإذا لم تكن العودة للديار ممكنة فمعتد يحتاج هؤلاء إلى الاندماج في المكان الذي أصبحوا يعيشون فيه أو اللجوء إلى بديل آخر وهو الانتقال للاستقرار في منطقة جديدة آمنة. ولكن يبدو أن تحقيق الخيارات الدائمة للنازحين الداخليين ليس أولوية كبرى لدى الحكومات أو لدى الوكالات الدولية.

ويرجع نقص التحركات المجدية، إلى حد ما، إلى التصور القائل بأن النزوح الناجم عن الصراع ظاهرة مؤقتة يمكن حلها عن طريق تهمة الظروف المؤقتة للعودة إلى الديار. ويرجع إلى حد كبير إلى أن السعي للاندماج في المجتمع بصورة مستقرة ومنتجة أو الانتقال إلى مكان جديد غير «الديار» يعني الإقرار بأمر سياسي واقع غير مرغوب فيه، ويمارة أخرى، تعتبر الإغالة الإنسانية بالنسبة للنازحين الذين طال نزوحهم أمرا مقبولا أكثر من الحلول الدائمة، لأن التحرك باتجاه هذه الحلول قد يحمل رسالة سياسية غير مطلوبة - من الحكومات والوكالات المانحة والنازحين الداخليين أنفسهم - تقيد حدوث تغيرات كبيرة وقد تكون دائمة في المناطق الأصلية التي ينتمي النازحون إليها، الأمر الذي يجعل العودة في المستقبل المنظور تبدو مستعبدة جدا.

## إعادة بناء الحياة المنتجة

في معظم الظروف المؤقتة تنتهي الأزمت والصراعات ويعود الناس إلى ديارهم السابقة ليستأنفوا حياتهم السابقة، وهو ما يعني انتهاء النزوح بصورته الرسمية، ولكنه ليس إلا بداية الحل. وتبعاً لما حدث في الفترة الانتقالية قد يجد المعلنون أن بيوتهم ومجتمعاتهم قد دمرت أو سكنها سكان آخرون، وقد قضى منهم وراثتهم الشخصية الضرورية لإثبات هويتهم وحقوقهم ومكتبيهم

إن الدعم في حالات الطوارئ يعين الظروف اللازمة للنجاة والأمن التي قد تتبين عليها حلول أكثر دوماً وقد لا تتبين. وتتوالى هذه المألة الخيارات بعيدة الأجل أمام السكان الذين شردوا أو أضهروا من جراء الحروب والتحديات المرتبطة بجهود إعادة دمجه في المجتمع حتى يستعدوا وضعتهم كمواطنين منتجين فيه.

ولا تزال محاولات إدخال العناصر التعموية إلى الجموع التي لا تزال بحاجة إلى الإغالة محاولات متعددة النطاق والزمن وتقسم بطابع تجريبي. ولا تزال الوكالات الدولية إلى حد ما «تتصرف من واقع العمل» على المتطلبات والتفاضلات والالتزامات المطلوبة للتعامل مع أزمت الهجرة المتواصلة وأوضاع التحول من الحرب إلى السلم عموماً. ولكن مما يثير القلق أن الجهات المانحة والوكالات الدولية حتى عندما تدرك ما ينبغي عمله فإنها غالباً ما تفتقر إلى الإرادة السياسية للعمل وفقاً للتوصيات التي دأبت على ترديدها.

## العثور على مكان للنازحين

يمش معظم النازحين في ظروف بعيدة عن العمان لأنهم لا يقيمون في مخيمات أو مستوطنات، فبالإضافة إلى ملايين النازحين الداخليين الذين يعيشون في مواقع محددة المعالم والحدود، هناك ملايين آخري يستقبل حصرها شئت طرقتها إلى القرى والمدن وبيوت الأهل والأصدقاء وخصوصاً في المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن هؤلاء قد يحصلون على مونات خارجية متفرقة فإن أعدادهم وظروفهم لا يعرف عنها إلا القليل، ولا تخضع للرصد إلا في أقل القليل من الأحيان. وهؤلاء هم الذين يصعبون فعلاً في حلي النسيان.

من يزر مستوطنة أو مخيم تقليدي للنازحين الداخليين ير ظروفها أسوأ بكثير مما تراه هي مخيم تقليدي لللاجئين. الناس فيه يحتاجون





من النازحين الداخليين إلى العيش في المدن الكبرى، وغالباً ما يكون ذلك بعد مرورهم بعدد من الخطوات التي تأخذهم بعيداً عن مناطق إقامتهم الأصلية. وقد يصيرون أسماءهم لتلقي المساعدات الطارئة التي تقدمها الحكومة عقب النزوح، حيث تقدم المعونات لمدة ثلاثة أشهر ولكن لمرة واحدة فقط، مهما كانت عدد المرات التي يضطرون فيها إلى الانتقال لأماكن جديدة. وبعد الأشهر الثلاثة يعتبر النازحون الداخليون قد انتقلوا إلى «مرحلة استقرار». وقد ظهر أن الدولة، التي اتضعت عجزها عن تقديم الحماية المطلوبة لمنع حدوث نزوح أصلاً، عاجزة بنفس القدر عن توفير الأمن في مستوطنات النازحين الداخليين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، حتى ما يقع منها خارج مناطق الصراع. وقد فشل الجهاز الحكومي الرسمي إلى حد كبير في توفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية الواجبة للنازحين الداخليين. بينما تستفيد فئة من النازحين الداخليين حالياً من البرامج الدولية مختلفة الأنواع، وفي هذا السياق لا يتوافر لهم سوى التمويل في الأجل القصير. وجدير بالذكر أنه في خطة الأمم المتحدة للهجرة الإنسانية في كولومبيا لعام ٢٠٠٢ وضمت الوكالات الدولية أولوية رئيسية لإعادة الاندماج والدعم المؤسسي على المدى البعيد.

### هدف إعادة الاندماج في المجتمع

شمة افتراضان متلازمان. وهما أن النازحين الداخليين سيمودون إلى أماكنهم الأصلية، وأن الدعوة يجب أن تركز على هذا الحل وحده. وهذان الافتراضان ليسا مطلقين فحسب، لكنهما يؤديان كذلك إلى المزيد من تجاهل إمكانيات دعم اندماج النازحين في المجتمع. وليس المقصود من هذه الملاحظة التقليل من أهمية الدعوة إلى الحق في العودة والحاجة إلى دعم حركات العودة، ولكنها ترمي إلى الدعوة لتقديم الدعم للحلول البديلة، في كل من المناطق الريفية والحضرية، لاستيعاب النازحين الداخليين ودمجهم في الأماكن التي أصبحوا يعيشون فيها و/أو مساعدتهم على العثور على أماكن بديلة للحياة والعمل فيها، وحتى لو تمكن النازحون في آخر الأمر من العودة إلى أماكنهم الأصلية، فإن حياتهم في الفترة الانتقالية لا يجب أن تتدرج في طي التسيان، في إطار نمط من الانتظار التمس الذي لا يتوافر فيه إلا خيارات قليلة، إن كانت فيه أي خيارات على الإطلاق.

ومن الممكن الوصول إلى النازحين الذين طال بهم النزوح من خلال البرامج والمشروعات

لاكتساب الدخل وحيث يعتمدون اعتماداً كلياً أو جزئياً على المعونات الخارجية.

وتبين حالة سريلانكا المشاكل التي تظهر في سياق البحث عن حلول دائمة للنازحين من الريف. إذ خلصت دراسة أجريت على النزوح في سريلانكا في أواخر عام ٢٠٠٠ ومنصفت عام ٢٠٠١ إلى أنه بعد حوالي ١٠ عاماً من الصراع والنزوح الداخلي، أصبح هناك نقص في التخطيط والتخطيط، والسياسات المتكاملة والمنهجية والطامية فيما يتعلق بالذلات بعيدة الأمد للنزوح الداخلي وإجراءات المعونات الإنسانية في مناطق الصراع.<sup>٢</sup> وتبين الدراسة أن أكثر من النازحين الداخليين الذين أجريت معهم المقابلات ظلوا يعيشون في مراكز الانتقال والرعاية الريفية لقد من الزمان أو أكثر. وفي أفضل الأحوال قد يتمن هؤلاء من استبدال مأوى متين بالمأوى المتواضع الذي كان موجوداً قبله، أو أن يجدوا عملاً عابراً في المراكز الحضرية، أو أن ينتقلوا بصورة مؤقتة لبعض قطع الأرض الصغيرة، ولحسن الحظ في سريلانكا أن الاتجاه المبشر الذي تسير فيه عملية السلام يبدو أنه قد يؤدي إلى تغير إيجابي، لذلك فمن المهم جداً في هذا السياق دعم اندماج النازحين الداخليين في مرحلة ما بعد الصراع حتى يستمر السلام قائماً.

امرأة من النازحين الداخليين من بيفارسو ببلدية مونتيا في أوروبا بكونوميا.

وبعداً معظم النازحين بسبب الحرب وغيرهم من المهاجرين لأسباب قهرية في الشفق إن أجلاً أو عاجلاً إلى المدن حيث يتعاملون إلى العصور على عمل أو إلى تلقي المساعدة من أهلهم. وللاطلاع أن نمو المدن في شتى أنحاء العالم الثامي يفوق إلى حد كبير قدرة الحكومات القادرة على توفير الخدمات الكافية أو السيطرة على الجريمة، وأن المدن تتسع بمعدلات سريعة في أثناء فترات الصراع. وقد يكون النازحون الداخليون الذين يقبل عليهم أنباء الريف من أضعف الفئات بين ساكني المدن وأقلهم تمعناً بالحماية، وغالباً ما يعتبرون مقيمين بصفة مؤقتة ليهودوا إلى ديارهم مع حلول المصالح - ومن ناحية أخرى قد لا يلاحظ أحد وصولهم لأن قدومهم ربما يبدو نتيجة للتسارع في أنماط الهجرة العادية من الريف إلى الحضر. ولا يلتفت النازحون الداخليون الوافدون حديثاً الانتباه إلا عندما يتضح أنهم يؤثرون سلباً على الخدمات وعلى الأمن المتوافر لسكان المدن الآخرين - وعندئذ يأخذ الانتباه صورة عدائية غالباً. وتندراً ما تترأى التفسيرات الجديدة في المدن الأوضاع المعززة التي يواجهها أولئك النازحون الذين نجح وجودهم من الهجرة القسرية وعن الطرار. - عن اختياراتهم الحرة. وللاطلاع أن البرامج المخصصة للنازحين الداخليين في المناطق الحضرية تبدو ضعيفة بنفس الشكل في كل الأحوال.

في كولومبيا ينتهي الحال بما لا يقل عن ٥٠٪

التي تهدف إلى تحسين ظروف حياتهم ودعم اندماجهم في الأماكن التي يكثر فيها تواجد السكان المضارين من الحروب، وتشتمل عملية دعم الاندماج مع المجتمع المحلي على تدابير ترمي لتوفير الفرص أمام المشردين من جراء الحروب للاتحاق بالمدارس والاندماج بسبل الرعاية الصحية الوطنية والحصول على الوظائف وحجج الملكية العقارية بما في ذلك المنازل الجاهزة المؤقتة وقطع الأراضي التي تملكها في المكان الذي يقيمون فيه. وتعتبر المساعدات الدولية ضرورية، ولكن من الممكن أن يتم تقديمها بصورة أكثر فعالية مما يحدث حالياً.

ويلاحظ أن طريقة توصيل المساعدات الدولية تؤثر تأثيراً كبيراً على إيجاد حلول دائمة للنازحين الداخليين وغيرهم من الجموع المضارة من الحروب، وتعتبر الدولة مسؤولة مسؤولية أساسية عن حل مشكلة النزوح وإعادة دمج النازحين في المجتمع، لكنها لا تمتلك بالضرورة كل ما يلزم لتحقيق ذلك من قدرات أو إرادة. وطالما ظلت المساعدات المقدمة للنازحين الداخليين وغيرهم من الجماعات الضعيفة مقصورة على تقديم الإغاثة المباشرة في حالات الطوارئ، وطالما ظلت الوكالات الدولية تدير هذه العملية، فستظل الحكومات الوطنية تتطلع إلى الجهود الإنسانية الدولية والتمويل الدولي لتحقيق هذا الغرض. لكن الحكومات الوطنية يمكن أن تنجح إلى أجل مسالة إعادة





في المجتمع الوطني.

**باتريشيا فايس** فاجن زميلة باحثة بمعهد الهجرة الدولية في جامعة جورج تاون. البريد الإلكتروني: pfw@georgetown.edu

١. لا تتضمن الأمانة المذكورة هنا مشاهدة الفوج القسري كما في مراكز إعادة تجميع السكان التي أسستها حكومة بروندي. ٢. مشروع دراسة حالة سيبرلانكا. ١١١. مطبوعة عبر مشورف مشروع الهجرة القسرية ونظم المصونة الإنسانية برعاية مؤسسة مكازا ٢٠٠١. ٣. حقله ٢٢ الجهود الإنسانية المصنفة عن الأمم المتحدة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتاريخ ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. مطبوع الموقع التالي: www.refugees.org Columbia رقم تسجيل الوثيقة: 14.2.03.03

القضاء عليهم فتعتمد إلى تحويل المساعدات الإنسانية إلى الأغراض العسكرية. إلا أن الجهود المبكرة الرامية إلى التقلب على عدم الثقة وعلى مشاعر المداوة تجاه النازحين على المستوى المحلي، وإلى بدء العمل متى دعت الضرورة في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية مع مرور الوقت. ولا تنسى أن عملية إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وإعادة دمج السكان المضطربين منها في المجتمع تأخذ وقتاً طويلاً وتتسم بانها عملية معقدة في أفضل الظروف، ولكن على الرغم من التوترات العنيفة واختلاف الأولويات بين الجهات المعنية، فإن الدعم الدولي يظل أمراً لا غنى عنه لإنهاء التسبب الاجتماعي والثقافي حتى يجد النازحون الداخليون السابِقون مكاناً لهم

دمج النازحين في المجتمع أولوية وطنية إذا قام المجتمع الدولي بدعم هذه العملية دعماً مادياً ومن خلال بناء القدرات والدعم المؤسسي في المناطق المنتجة للنازحين الداخليين والمناطق المستقبلة لهم.

إن الدعم الدولي لإنهاء النزوح يجب أن يمتد إلى تقوية قدرات الهياكل الحكومية الوطنية والمحلية وإرادتها على التعاون مع النازحين الداخليين بهدف إيجاد حلول لمشاكلهم، ومن الضروري هنا إقامة علاقات عمل بين وكالات المعونة والتنمية الدولية والهياكل والجهات المحلية و/أو الوطنية في مرحلة مبكرة قدر الإمكان. وهناك بعض المواقف التي لا يكون فيها ذلك النهج ممكناً أو مستحيلاً، عندما تمتزج الحكومات بإزاء النازحين الداخليين أو حتى

## دور الحماية في إنهاء النزوح

بقلم: روبرتا كوهين

الإنسان والقانون الإنساني قد تكون هناك حسابات مغلقة دون تسوية في القرى والمدن في شتى أنحاء البلاد. وقد يصبح المائدون مستهدفين في هذا السياق.

كما تبين تجربة طاجيكستان أن احتمالات العودة الآمنة لها حصة تزايد عندما تخفول واجبات معينة متعلقة بالحماية وحقوق الإنسان للعاملين الميدانيين الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة والمنشترين في مناطق العودة المختلفة. وكان العاملون بمفوضية الأمم المتحدة في طاجيكستان يميزون بابتائهم اللغة الفارسية أو الروسية وبالخبرة الواسعة في الاتحاد السوفيتي السابق، والبعض منهم يتمتع بخلفية قانونية تجعلهم حجة في التعامل مع المسؤولين المحليين والمسؤولين من إنفاذ القانون والمحاكم. كما يتمتع البعض منهم بمهارات تفاوضية تمكنهم من تحقيق حدة التوتر وتقليل خطر العنف ضد المائدتين. وقد نجح فريق المفوضية في بناء علاقات عمل وثيقة مع بيئة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة إلى طاجيكستان، وأخيراً، لم يفتك الفريق بالمفادرة عند انتهاء مهمته، بل مهد الطريق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمتابعة دوره في رصد أوضاع حقوق الإنسان، الأمر الذي يضمن استمرار الحماية للسكان.

مثل هذه الجهود بطبيعتها الحال لا تكل دائماً بالتجاذب هذه القدرة نفسه في كل مكان. ففي رواندا على سبيل المثال، تم نشر ١٢٠ من

الضحايا إلى المكاتب الحكومية المحلية ضماناً لمقد جلسة استماع كاملة وعادلة. كما توسعت العاملون بالمفوضية لدى السلطات لمساعدة المائدتين على استرداد بيوتهم. واستجابات السلطات المحلية لدور المفوضية ولم تقع حوادث انتقام ضد المائدتين بها. وطبقاً لما جاء في أحد التقييمات المعنية بهذه التجربة، فإن «وجود المفوضية على مدار ساعات اليوم الأربع والعشرين» في مناطق العودة ودورها «المحيية» كان بمثابة «عامل استقرار»، شجع على عدم تعجر العنف في المجتمع المحلي من جديد، وقلل من عدد الصالات المحتاجة إلى الحماية. وقد شمر النازحون الداخليون والألاجئون بمزيد من الأطمئنان بشأن العودة إلى ديارهم وبمزيد من الثقة في البقاء فور رجوعهم.

إن ما حدث في طاجيكستان فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ ينطوي على عبرة تقيد في بحث مسألة توقيت انتهاء النزوح، إذ يبين أنه حتى في البلدان التي تنتهي فيها الصراعات بصورة رسمية، تبقى المداوات المستمرة بين الأفراد أو الجماعات مصدراً للخطر الذي يهدد عملية العودة ويحول دون انتهاء النزوح. بل إن التوتر المجتمعي قد يشتد في مرحلة ما بعد الصراع، خصوصاً إذا ما عاد النازحون ليجدوا ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم الشخصية وقد استولى عليها آخرون، مع عدم وجود أي جهاز قضائي قائم لفض المنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي ارتكبت فيها انتهاكات شديدة لحقوق

**اندلع** العنف في طاجيكستان في عام ١٩٩٢ عندما بدأ عشرات الآلاف من النازحين الداخليين والألاجئين في العودة إلى ديارهم؛ ففي كثير من القرى وجد المائدون الجدد بيوتهم وقد سكنها آخرون، أو أرواحاً صعبة الاعتدابات البنيوية التي أثارها مشاعر المداوة العرقية. ووردت أنباء عن مقتل واختفاء المشرات، ولم يؤد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩٦ إلى ذاته أي خلق بيئة آمنة للعودة. بعض الناس على المجتمع الدولي والسلطات المحلية التمثل لجمال العودة آمنة ومجدبة.

وكان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور مشهود في هذا الصدد تمثل في وضع برنامج لرصد أوضاع حقوق الإنسان، أتاح خصيصاً ما مراعاة أن نقل الناس للعودة لديارهم وتوزيع مواد بناء المأوى في المخاخ المتقلب في طاجيكستان لا يكفي في ذاته لبيئة آمنة ومنع المزيد من النزوح. فقامت المفوضية بنشر العاملين الميدانيين الثمانية لها في مناطق العودة لرصد الظروف القائمة فيها والتوسط لدى السلطات في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أو وجود مخاطر تهدد السلامة الشخصية. وقام العاملون الميدانيون الثمانية للمفوضية بالتخفيف في بلاغات القتل العمد والاختفاء والاضطراب والتحرش لأن الكثيرين من المائدتين كانوا لا يتقنون في السلطات المحلية وغالباً ما كانوا يبللون عن هذه الجرائم إلى مكتب المفوضية أولاً. ثم قام العاملون الميدانيون باصطحاب



الأمنة، ولكن بصفة عامة لا توجد ترتيبات دولية قابلة للتطبيق في هذا الصدد. وتعمل مفوضية شؤون اللاجئين في سريلانكا بالتعاون مع الحكومة حالياً على تحديد المشاكل التي تحتاج إلى التعامل معها لتحقيق العودة الآمنة لمئات الآلاف من النازحين الداخليين واللاجئين، ومن بينها رد الأملاك المقاربة أو التعويض عنها، وإنشاء نظم قانونية وإدارية وشروطية تنظم من التمييز في مناطق العودة، وإصدار وثائق الهوية، والإسراع في إزالة الأنغام الأرضية، والقيام بجهود خاصة لتعزيز حماية النساء والأطفال الذين يظنون عرضة للانتهاكات بعد العودة.

ولكن في أنغولا التي يوجد بها أكثر من أربعة ملايين نازح داخلي، نجد أن مسؤولية حماية المدنيين لا تستند إلى أرض صلبة كما في سريلانكا، ففي بادئ الأمر وضعت مفوضية شؤون اللاجئين خطة ملوحة مدتها سنتين تشمل على إنشاء فرق للحماية المتنقلة وشبكات الحماية المولدة من المنظمات غير الحكومية، لكن الحكومات المانعة رفضت تمويل الفضة على أساس أن المفوضية يجب أن تقتصر على اللاجئين، وأن المنظمات العسكرية الموجودة على أرض الواقع يجب أن تكون قادرة على القيام بهذه الأنشطة.<sup>٧</sup> ونتيجة لذلك أصبحت المفوضية لا تساعد إلا النازحين الداخليين والمعتدين الذين اختلطوا باللاجئين، بينما لا توجد منظمة أخرى لديها القدرة على تولي مسؤولية حماية المدنيين من النازحين الداخليين. ويلاحظ أن إدارة حقوق الإنسان في بتمتة الأمم المتحدة إلى أنغولا، التي تتبع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يقتصر وجودها على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هيئة تنسيقية لا تنفيذية، فقد سمى إلى رصد الظروف القائمة في كل المناطق الانغولية الثانية، وإلى إقامة لجان إقليمية مختصة بالحماية. لكن العاملين الميدانيين والمكتب عديمهم محدود، ويعملون إلى التركيز أساساً على التنسيق، وخبرهم قليلة بالفعل في مجال الحماية وحقوق اللاجئين. وفي هذه الأثناء، نجد أن المنظمة الدولية للاجئين تقول إن النازحين الداخليين الذين يفتقرون إلى الأمن أو دوافع الحماية المدنية الملائمة في قراهم الأصلية أو المناطق الجديدة التي استقروا فيها يبدو باتروكون هذه المناطق بحثاً عن ظروف أفضل في مكان آخر.<sup>٨</sup>

سجلت الأمم المتحدة أكثر من ٧٠ حادثه عنف ضد وكالات الإغاثة والعاملين بها، من بينها حوادث اغتصاب ونهب وإطلاق النار على مرركات الأمم المتحدة.<sup>٩</sup> وعلى سبهم في زيادة العنف أن قوة المساعدة الأمنية الدولية التي تعمل بتفويض من الأمم المتحدة لم يتم نشرها إلا في العاصمة الأفغانية فقط، وقد عارضت الولايات المتحدة توسيع هذه القوة، الأمر الذي نجم عنه قسرها على ٤٥٠٠ جندي، وقصر صلاحياتها على حماية الحكومة فقط، وقرب نهاية عام ٢٠٠٢، أصدرت الولايات المتحدة تعليمات لقواتها الخاصة وأخصائيه في مجال الشؤون المدنية للانتقال من العمليات المقصورة على مكافحة الإهراق إلى العمل مع الجنود الأفغان المدربين حديثاً لنزع فتيل الصراعات المحلية، وتخفيف حدة القتال الطائفي والمساعدة في بناء القدرات والمدارس وغير ذلك من مشروعات التنمية. إلا أن بارونات الحرب والميليشيات لا زالوا يسيطرون على بقاع كبيرة من أفغانستان.

كما تتمثل العودة أيضاً بسبب البعده المقرب في الجهود الدولية لإزالة الأنغام الأرضية وغيرها من القذائف غير المنفجرة التي تقملي أكثر من ٧٠٠ كيلومتر مربع في أفغانستان. ويلاحظ أن انتشار وباء الأنغام الأرضية ليس مقصوراً على أفغانستان وحدها، ففي موزمبيق أدت الأنغام إلى مقتل أكثر من ١٠ آلاف نازح في سياق برنامج العودة والانتقال لاستقرار في أماكن جديدة.<sup>١٠</sup> وفي أنغولا تمرقل الأنغام توصيل المعونات الإنسانية إلى المعتدين، وتعمل البرامج الزراعية المطلوبة لإنتاج عملة العودة، وفي عام ٢٠٠١ كان ٢٧٪ ممن لقوا حتفهم في أنغولا بسبب انتشاج الأنغام وأنواع الذخائر الأخرى، وعددهم ٦٦٠ شخصاً، من النازحين الداخليين.<sup>١١</sup> ويتميز برامج إزالة الأنغام بارتفاع تكلفتها، لكنها ضرورية لتمتيز الأمن في مناطق العودة. كما تعد برامج التوعية بالأنغام مهمة أيضاً لتحذير المعتدين من الأماكن التي قد تكون مزروعة بالأنغام، والتعرف على كيفية تقاديه. وفي الوقت نفسه، كشفت دراسة جديدة عن أن المعدات المستخدمة حالياً للكشف عن الأنغام لا يمكن الاعتماد عليها إلى حد كبير، وأشارت الدراسة إلى أنه إذا لم يتم توجيه الاهتمام إلى تصميم معدات جديدة، فقد تستغرق عملية إزالة جميع الأنغام الأرضية المزروعة حول العالم حوالي نصف قرن من الزمان.<sup>١٢</sup>

### الجهود الدولية

بينما توجد عوامل كثيرة تحدد إمكانية انتهاء النزوح وتوقيت الانتهاء، فإن رفع مستوى مشاركة العاملين الميدانيين في مجال الإغاثة وحقوق الإنسان في عملية العودة وسيلة لزيادة الاهتمام بفضية الحماية وتحقيق العودة

العاملين في مجال حقوق الإنسان التاهيين لمفوضية حقوق الإنسان في ١٩٩٤-١٩٩٥ للعمل على تحقيق قدر مناسب من الأمن الذي يتيح عودة الهوتو والتوتسي بعد مذبحية الإبادة التي شهدتها رواندا. لكن الكثيرين منهم كانت تقصصهم الخيرة، ولم يتلقوا التدريب الكافي، وحدث تأخير كبير في إضاههم من العاصمة إلى مناطق العودة. وقد وصف رئيس مفوضية حقوق الإنسان بنفسه هذه العملية بأنها رهشل لوجستي، إلا أن مفوضية حقوق الإنسان تمكنت إلى حد كبير من قلب الموازين، فتم تعيين أحد العاملين من ذوي الخبرة ليكون مسؤولاً عن إدارة العملية، وقد نشر العاملين المتخصصين في شؤون حقوق الإنسان في شتى أنحاء رواندا، وتم بناء علاقات مشتركة فعالة مع مفوضية شؤون اللاجئين وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للأمم المتحدة إلى رواندا، وفي نهاية الأمر، تمكنت العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا من رصد الظروف القائمة في مناطق العودة بمزيد من الفعالية، ودعوة السلطات المحلية إلى تلبية احتياجات النازحين، والإسهام إجمالاً في تحقيق الأمن في مناطق العودة.

### تكرار حدوث النزوح

أدى فشل المجتمع الدولي في خلق البيئة الآمنة في أفغانستان اليوم وتوفر الحماية للمعتدين إلى نشر عملية العودة، فالنزوح الآن أبعد ما يكون عن الانتهاء، ويكرر حدوثه في شتى أنحاء أفغانستان، وقد تحولت أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان المعتدين من الخارج بعد وقت طويل قصود في المنفى إلى نازحين داخليين. وبدأ آخرون في الرجوع إلى باكستان. ويات الأفغان الذي يعثرون أصلاً نازحين داخليين يعترضون للشرور للمرة الثانية أو الثالثة. وتكس حوالي ٤٠٪ من المعتدين إلى أفغانستان حتى الآن، وعديمهم مليونان، في كابول وحيوات وغيرها من المدن لأنهم لا يستطيعون أن يجدوا الأمان وحسن العمل بما يكفيهم في مناطقهم الأصلية. وفي حالة الأطراف المنتعنه عرفها إلى الباشتون امتع عشرات الآلاف من العودة إلى الشمال لأنهم يشعرون الانزعاجات المحلية بين الميليشيات المتناحرة أو الانتقام من جانب الأوزبك وغيرهم من الطوائف العرقية؛ نظراً لارتباط الباشتون بنظام طالبان المخلوع سواء أكان هذا الارتباط حقيقياً أو وهمياً.<sup>١٣</sup>

وعلى الرغم من أن مفوضية شؤون اللاجئين ساعدت على إنشاء لجنة مؤلفة من الحكومة المركزية والسلطات المحلية للنظر في المزاعم الخاصة بالتحرش ومصادرة الأراضي في الشمال، فإن العاملين في مجال الإغاثة وجدوا أنه من الميسر مساعدة الناس إلى العودة إلى قراهم ومدينتهم في أجزاء مختلفة من أفغانستان. وفيما بين شهري يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب ٢٠٠٢،

وفيما يتعلق بالحماية، نجد أن هناك عدداً محدوداً من المنظمات التي يمكن التوجه إليها في أوضاع ما بعد الصراع، فمن المتوقع أن ترحل الهيئة الدولية للتصليب الأحمر، وهي الوكالة الأولى المسؤولة عن الحماية، بعد الصراع وذلك حسب ما تليه اختصاصاتها.



## خاتمة

من الواضح أن إنهاء النزوح يتطلب مزيداً من الالتزام الدولي بإدراج الاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا الحماية في إجراءات المودة، والتأكد من أن المنظمات العاملة على أرض الواقع تتمتع بالخبرة والتدريب والموارد اللازمة للقيام بعمل مثل هذه الأنشطة. كما يتطلب الالتزام بتقديم الدعم على المدى الطويل لاستعادة المجتمع المدني والنظم الانتخابية والمؤسسات القضائية التي يمكن أن تملأ الفراغات المتعلقة بالملكية المقاربة والأراضي، واستعادة سبل استيفاء السلامة الإجرائية اللازمة لضمان حقوق الإنسان. ومن الصعب جداً في هذا الصدد إيلاء مزيد من التقدير للنظرة القائلة بأن إعادة البناء هي مرحلة ما بعد الصراع يجب ألا تقتصر على إعادة بناء البنية الأساسية المادية فحسب، ولكنها يجب أن تشمل أيضاً استعادة إطار الحكم بما في ذلك التحول الديمقراطي والمعالجة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. لكن بواعت القلق المتعلقة بالحماية وحقوق الإنسان لا زالت تأتي في المرتبة الثانية غالباً، ولا زال التعامل معها أمراً عشوائياً إلى حد كبير. وفي بعض الحالات يسهم تضارب الاختصاصات بين المنظمات والآراء المتبعة حول «المصالحات» في زيادة الشعور بالقلق والتردد، إلى جانب رغبة المجتمع الدولي نفسه في «اللبس الأحمر» عن طريق قصر انشغاله على توفير الغذاء والدواء والمأوى. أما عندما نترك أن تميز الأمن الشخصي وتمتيز حقوق الإنسان للامتداد إلى ديارهم أمران مهمان بنفس القدر، فنستدق فقط يمكن القول بأننا قد قلنا على حل مشكلة إنهاء النزوح.

**روبيرتا كوهين المديرية المساعدة لمشروع النزوح الداخلي التابع لمؤسسة بروكنجز وكلية الدراسات الدولية العليا، والمؤلفة المشاركة في كتاب «مجموع تفر: الأزمة العالمية للنزوح الداخلي» (بروكينجز، البريد الإلكتروني: rohen@brookings.edu)**

- ١ معوصية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقرير عن مصيبة عمليات المصعوية في جامبكاستن فبراير/شباط ١٩٩٤ ومواقف كينسكتن، حيث بالدرس المستفاد، ١٥ أبريل/نيس ١٩٩٦
- ٢ راميرال الدولي - المصعوية - المشروع العالمي التاريخي الداعي ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢
- ٣ الامتداد للنشرة لأعمال المصعوية العالمي التاريخي لاجئين، قائمة المنظمات العالمية العاملة بالارجح الداعي ٢٦ أكتوبر/نيس ٢٠٠٢
- ٤ ج. بوجس «الفرشاة المتوسعة لارجح الداعي» المصعوية التاريخي لاجئين ١٩٩٤ ص ١٨
- ٥ مصيبة جيمس رينيس وانش اعمال التقرير العالمي امام ٢٠٢
- ٦ مؤسسة ردمج ج. كوكوتك وآخرون، «بداية الكشفا عن الامم الاربعية» ٢٠٠٢
- ٧ كوكوتك، «مصعب الدم الامم الاربعية» بمجموع التاريخي الداعي لاجئين، «المصعوية» شبكة اللاجئين الانترنيس، مارس/اذار ٢٠٠٢
- ٨ متفلة مع يونيكفا مراقب، المنظمة الدولية للاجئين، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٢

فريق من «رأصدى السلام» في أشته بلانزونيما لاصطحاب أكثر من ٢٥٠٠ من النازحين في عودتهم إلى ديارهم بعد المصادقات التي جرت بين الحكومة وحركة أشته الحرة. كما يمكن أن تلعب المنظمات الإقليميه أيضاً دور الشريك الفعال، ففي طاجيكستان كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي التي تسلمت من مفوضية شؤون اللاجئين مهمة رصد الأمن وأوضاع حقوق الإنسان للنازحين الداخليين العائدين. وفي البوسنة، أرسلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدة مئات من العاملين بها لرصد أوضاع حقوق الإنسان في ظل أوضاع ديتون. بما في ذلك حرية الحركة وحقوق النازحين في استرداد أملاكهم المقاربة أو الحصول على تمويضات عنها.



وتكمن الصعوبة الرئيسية في الوقت الحاضر في أنه مع كل طارئ جديد متعلق بالأوضاع الإنسانية أو بحقوق الإنسان لا يعرف أحد ما هي المنظمة أو مجموعة المنظمات التي تتولى تمييز الأمن خلال عودة النازحين الداخليين. وقد طرح معهد دراسات الهجرة الدولية بجامعة جورج تاون فكرة إنشاء مفوضية للهجرة القسرية كوسيلة لشد الشرائط القائمة في النظام الدولي، واقترح آخرون إنشاء قوة احتياطية من المتخصصين في شؤون الحماية، للتعامل مع المعلومات وتدابيرها، وعلى أن تشكل هذه القوة من وحدات الشرطة والأمن ومنظمات الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والضباط الأمنيين، لتقديم مشورة الفنية للعاملين على أرض الواقع ولتشر العاملين لتولي مسؤوليات الحماية أيضاً.

أما الأعمال الانتقامية في مراحل ما بعد الصراع والقتل بدافع التشفي وغير ذلك من صور العنف فلا تتدرج عموماً تحت اتفاقيات جنيف. وقد أصبحت مفوضية شؤون اللاجئين أقل انشغالاً بشؤون النازحين الداخليين في سياق برامج العودة، بسبب الصعز المالي الذي تعاني منه والروية المقيدة التي طرحت مؤخراً تفسيراً لاختصاصاتها. أما مفوضية حقوق الإنسان من ناحيتها فتتجنب إلى حد كبير العمل الميدانية التي تشتمل على حماية النازحين الداخليين بصورة مباشرة منذ أن صمدت العملية وأسعة من القرن العشرين. ولا تزال المفوضية تعاني من نقص شديد في الموارد، ومن المحاولات السياسية المتصدة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقليص دورها.

هذا الموقف أساساً يضع مكتب تسويق الشؤون الإنسانية في وضع يفرض عليه محاولة الجمع بين اللاعبين الموجودين على أرض الواقع مهما كانوا. لكي يتولوا مسؤولية الحماية بالمشاركة فيما بينهم جميعاً. ولذلك تعمل الوحدة الجديدة المختصة بالنازحين الداخليين في مكتب تسويق الشؤون الإنسانية مهمة على تمييز «انتلافات الحماية». وإذا كان المكتب باستطاعته أن يشجع منظمات أخرى على المشاركة أو على نشر مستشاريها المتخصصين في شؤون النازحين الداخليين، فإن النتيجة في بعض الأحيان تكون مريخاً عشوائياً من المنظمات التي لا يتمتع بعضها بأي خبرة في مجال الحماية أو حقوق الإنسان.

ومن طرق سد هذه الفجوة أن تقوم الهيئة الدولية للصليب الأحمر والحكومات المانحة التي تدعم جهودها بالنظر فيما إذا كان من الممكن للصليب الأحمر أن يتولى دوراً في حماية النازحين الداخليين وغيرهم من المدنيين في أثناء مرحلة العودة والاندماج من جديد مع المجتمع. ومن السبل الأخرى العمل على رفع التزام مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان التي ينبغي تشجيع رئيسها سرجيو فييرا ديمولو على أن تتولى مفوضيته دوراً أكبر على صعيد المشاركة الميدانية في عمليات العودة، ويجب أيضاً الاهتمام بتمتيز المشاركة مع المنظمات غير الحكومية، فنجد مثلاً أن منظمة الوية السلام الدولية قد اصطلحت للنازحين مباشرة في عودتهم إلى مدينتهم وقراهم في كولومبيا التي مرتقتها النزاعات، وهي الاتحاد الروسي أودعت المنظمات المحلية غير الحكومية عامليها إلى مخيمات النازحين الداخليين في إنجوشيا في محاولة لمنع العودة القسرية إلى الشيشان. كما اتخذ مركز أورني ديونان، الذي يقع مقره في جنيف، مبادرة لتشكيل



# السؤال الذي لا يطرح: متى ينتهي النزوح؟

بقلم: مايكل سيرنيا

بالفعل، وتلك هي السنوات التي يظهر فيه الوجه القبيح للوقوع التسمي في دائرة الفقر.

لذلك فإن الاعتراف، «بالبداية» الحقيقية للنزوح التاجم عن التنمية لا يقل جدوى عن التساؤل عن «نهايته». وفي ضوء الملاحظات التجريبية والتحليلات الاجتماعية ينبغي تعديل المقولات التقليدية عن «بداية» النزوح، إذ إن ساعة النزوح تبدأ في واقع الأمر قبل الوقت الذي يمتد الكثيرون أنه نقطة بداية النزوح.

## معايير تحديد نهاية النزوح: أهداف السياسات

نرجع الآن إلى السؤال الأصلي ولنتناول ما خلصنا إليه من أن خطط العمل الخاصة بالتهجير لعموماً إلى تقادي هذا السؤال الصريح والإجابة عليه. إن هذه الخطط لا «تخطط» صراحةً لتوقيتها مستهدفة لإنهاء النزوح، على الرغم من أن المشروعات يجب أن تخطط لجميع مكوناتها الأخرى. ويلاحظ أن المعلومات المتاحة عند وضع خطط العمل الخاصة بالتهجير معلومات وإفراء، منها ما يتصل بطرق المشروع وخواص المنطقة والمدخلات والخيارات والنواتج المتوقعة. إلخ. أي أن هذه الخطط تكون في وضع يسمح لها بوضع معيار زمني كهدف في إطار الفترة الزمنية للمشروع أو بعدها بفترة قصيرة، إلا أن هذا لا يحدث في الشكل العالي لخطط العمل الخاصة بالتهجير. ولنتناول الآن عنصرين محددين في هذا السياق، وهما معايير تحديد نهاية حالة النزوح والقياسات المستخدمة للتأكد من تلبية هذه المعايير.

ثمة اتفاق متزايد في الآراء بين الباحثين المتخصصين في النزوح الداخلي حول ضرورة وجود معايير محددة لتحديد توقيت انتهاء النزوح بالنسبة للجماعات المختلفة من النازحين الداخليين. وتختلف هذه المعايير تفاوتاً واضعاً تبعاً لسبب النزوح ومضمونه ونوعيته بالنسبة للفئات الفرعية المختلفة من النازحين الداخليين. أما بالنسبة للاجئين فقد تم منذ وقت طويل وضع «معايير انتهاء» صريحة تحدد متى ينتهي وضعهم كلاجئين، وذلك في اتفاقية ١٩٥١ للاجئين. وفي حالة بعض الفئات الفرعية للنازحين الداخليين (بسبب الصراعات على سبيل المثال) تكون المشاكل معقدة وخاضعة للمراجعة مع وجود

من الأقوال المأثورة أن «قطرة واحدة من الماء تعكس كل ما في المحيط». والسؤال البسيط الذي يقول «متى ينتهي النزوح؟» يكمن وراءه خضم يموج بقضايا النزوح. وقد يبدو هذا السؤال بسيطاً ولكن ليس كذلك، فالحقيقة أنه يكشف عن عمق وطول مسلسل كامل من النزوح والتهجير على غير رغبة من النازحين.

يشيع الافتراض بأن النزوح يبدأ عندما يضطر الناس إلى الانتقال بانفسهم بعيداً عن المكان الذي يعيشون فيه. وهذا الافتراض لا يصدق إلا على حالة النزوح التاجم عن الكوارث الطبيعية أو الحروب، حيث يبدأ النزوح السكاني بصورة مفاجئة ويضطر الناس للقرار على الفور. ولكن في حالات النزوح المترتبة على مشروعات التنمية، فإن «النزوح» غالباً ما يبدأ قبل الانتقال المادي الفعلي للناس بوقت طويل، إذ إن ظهور الآثار الاقتصادية لنزع الملكية غالباً ما تسبق الانتقال الفعلي للسكان.

وفي واقع الأمر أن المشروعات التي تتم فيها مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي تتفجراً «دفع المرور» - كما في حالة السدود والخزانات والطرق السريعة والمناجم إلخ - يتم فيها اتخاذ القرار بالاستيلاء على الأراضي قبل نقل السكان منها بوقت طويل، وينطبق على هذه الحالات المبدأ القانوني المعروف بحق الاستيلاء للمنفعة العامة، وتظهر من الناحية القانونية فئة جديدة من النازحين بسبب عمليات التنمية تهيبة لتنفيذ قرار نزع الملكية. ويؤدي هذا القرار إلى إخطار الجمهور بشكل قانوني بحدود المنطقة المعنية وترتب على ذلك تحديد تاريخ «استيلاء» هذه المنطقة وحظر قانوني على الإنشاءات الجديدة والاستثمارات الجديدة في المناطق المتأثرة بالقرار. تقادياً لتزايد تكاليف التعويض، وهذا ما يؤدي بدوره إلى حالة من الركود - الذي يترتب عليه انخفاض أسعار الأراضي وتوقف عمليات تشييد المساكن والمشروعات وتحديد الاستثمارات العامة المخصصة للتوسع في الخدمات العامة، إلخ. ويبدأ السكان المنتظر نزوحهم في المعاناة من النتائج الاقتصادية الضارة قبل النزوح بوقت طويل. وقد تستمر هذه الفترة من «المصيبة» السابقة على المشروع لسنوات عديدة، حتى يبدأ المشروع

ونزوح السكان حسب وطريقة التي يتطور بها والطريقة التي ينتهي بها. ومن ثم فإن الإجابات الخاصة «بالبداية» لا بد أن تتفاوت تبعاً للسبب الأصلي للنزوح غير الطوعي - الذي قد يكون حرباً أو كارثة طبيعية أو مشروعاً تنموياً ضرورياً. وتشير هذه المقالة إلى انتهاء نوع واحد من أنواع النزوح وهو النزوح التاجم عن مشروعات القطاع العام الرامية إلى إقامة بنية أساسية جديدة أو بناء مصانع أو تشييد طرق سريعة أو إنجاز أي عمليات تنمية أخرى ضرورية.

ونظراً لأن النزوح في هذه الحالات يكون متعمداً ومخططاً له بصورة مسبقة، فمن المنطقي أيضاً أن تتحدد «نهايته» مسبقاً وفي إطار الخطة نفسها. ولكن من باب المقارنة أن هذه الخطط لا تحدد إلا بداية النزوح بحسب متبسية نهاية الزمنية، فما هو السبب في هذا التناقض؟

تعتبر خطط العمل الخاصة بالتهجير أدوات هامة تتضمن العديد من القصور التي لا غنى عنها لحماية النازحين. ويملك وضع هذه الخطط أدوات حماية لازمة في مشروعات التنمية تتطورا كبيرا بالمقارنة بالمنهج غير المنظمة التي شهدت فترة ما قبل عام ١٩٨٠. ولكن من المدهش أنه على الرغم من التفصيل الدقيق الذي يميز إعداد هذه الخطط، فإنها لا تشير إلا إلى توقيت بداية النزوح، دون أن تشير إلى نهايته. وبإختصار يمكن القول بأن التساؤل المتعلق بتوقيت انتهاء، حالة النزوح لا يطرح أبداً، ولا تقدم إجابة عليه. لكنه سؤال جوهري يجب أن يسأل، كما يجب إدراجه في التخطيط والإجابة عليه.

ولكن قبل السؤال عن النهاية، هناك سؤال آخر خادع يحتاج إلى توضيح، وهو متى يبدأ النزوح؟



النزوح بالنسبة لهم، ويظلون نازحين، ويتروك في هذه القرى، ويتخلفون بصورة مزمنة عن أولئك الذين لم يتأثروا بالعشور.

وطالما تجاهلت خطط العمل الخاصة بالتهجير معيار توقيت الانتهاء (حتى لو كان مرناً) فلن يكون هناك معلم «مخطط» أي مشروع بينهما لقياس الأداء ومخاسبة القاصرين. وهكذا فإن ترك مسألة نهاية النزوح مفتوحة دون إخضاعها للتخطيط بطريقة ملائمة يجعل دون زمني يترك النزوح في طي النسيان ويقوض مبدأ الضمانات.

ومن أهم الإحصائيات ذات الدلالة في هذا الصدد ما نستمد من الباحثين الهنود الذين خلصوا إلى أنه من بين حوالي ٢٠ مليون نازح في الهند على مدى أكثر من ٤٠ عاماً انتقل ٧٥٪ منهم، أي ١٥ مليوناً، للشيخ في أماكن جديدة دون إعادة تأهيلهم بحيث خرجوا من مرحلة الانتقال وهم أمواً حالاً مما كانوا عليه قبل بداية المشروعات والنزوح.<sup>١</sup>

### الإصلاحات الضرورية

ما هي الدلالات العملية والتفيذية لتحديد نهاية النزوح بدقة في ضوء الأهداف الأساسية للسياسات؟

لقد دعيت النتائج التجريبية للبحوث التي أجراها العديد من الأنثروبولوجيين والجغرافيين وعلماء الاجتماع إلى صياغة نموذج مخاطر الوقوع في الفقر وإعادة البناء، الذي يقضي بأن التخلي على مخاطر مصادرة ممتلكات المهجرين ووقوعهم في دائرة الفقر يمثل المهمة الرئيسية في سياق عملية التهجير.<sup>٢</sup> والمخاطر الأساسية للنقر كما يحددها هذا النموذج هي: فقد ملكية الأرض والمطالة والتشرد والتهجير ونقص الأمن الغذائي وتزايد نسبة الإصابة بالأمراض وفقد فرص التعليم وفقد فرصة الانتفاع بموارد الملكية العامة والتقص الاجتماعي. فإذا أخذنا بالتعريف الحائز للنزوح على أنه حالة تنتهي نهاية الانتقال للمادي وقبل بدء عملية إعادة البناء، فسوف يترك النازحون ليهواجوا بأنفسهم المخاطر المفروضة عليهم، وليس التعويض عن الأصول المصادرة بالعمل الكامل، فقد ثبت منذ وقت طويل أنه علاج لا يكفي لمواجهة الوقوع في دائرة الفقر. وفيما يلي أطرح ثلاثة اقتراحات تفادي التعرض لمثل هذه المواقف:

أولاً، لا بد من إدراج تعريف سليم لنهاية النزوح الناجم عن التنمية في كل خطة عمل خاصة بالتهجير في جميع المشروعات

توحيان أيضاً بوجود صلة وثيقة بين المعايير والقياسات. فالمعايير التي لا يمكن قياسها عميدة الجدى، وعلى المكس من ذلك لو لم تستخدم القياسات فإن المعايير النظرية وحدها تبدو بلا فائدة تذكر.

### الممارسة في مقابل السياسات

ماذا نستشف من الممارسات الحالية؟ من الناحية الزمنية يمر مسلسل النزوح والتهجير عبر ثلاثة مراحل أساسية: (١) نزح الملكية/النزوح، (٢) وعملية النقل من المكان القديم إلى المكان الجديد، (٣) والاستقرار في المكان الجديد وإعادة بناء الحياة مرة أخرى. ويلاحظ أن العملية التي تبدأ بقرار نزح ملكية الأراضي والنزوح الفعلي لا تنتهي عند المرحلة الثانية، ولكنها في الحقيقة تنتهي مع انتهاء المرحلة الثالثة - أي مع الاستقرار في مكان جديد وإعادة البناء حسبما تقتضي متطلبات السياسة. وهذا ما يوضح لماذا يمد الخطم بين نهاية النزوح ونهاية مرحلة الانتقال المادي خطاً فادحاً. ومع الأسف أن العديد من مسؤولي الحكومة والمخططين ومديري المشروعات لا يزالون يقعون في هذا الخطم.

وتنتيجة لذلك، ينزح الكثيرون وينتقلون إلى أماكن جديدة لكنهم يظلون دون إعادة تأهيل لمستويات طويلة، وهؤلاء من بنته النزوح بالنسبة لهم. وإذا كانت المرحلتان الأولى من المسلسل يجب أن تتبعهما المرحلة الثالثة فوراً على المستوى التطري، فإن هذا لا يحدث غالباً في واقع الحال، حيث لا يدخل هؤلاء النازحون إلى المرحلة الثالثة. هؤلاء المضارون لا يسبقون في مكان بصورة مستمرة، ولا ينهي

اختلاف في وجهات النظر المعبر عنها في هذا الصدد. أما بالنسبة لفئة النازحين بسبب مشروعات التنمية فقد يكون من الأسهل تحديد هذه المعايير.

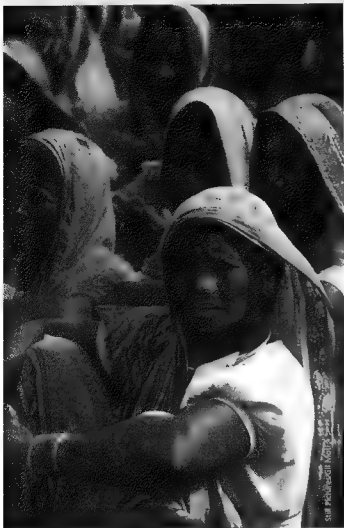
وفي إطار هذه المناقشة أود أن أطرح فكرتين عن كيفية تحديد انتهاء النزوح بالنسبة لفئة الفرعية الكبيرة من النازحين بسبب مشروعات التنمية.

أولاً، يجب أن ينبع معيار تحديد انتهاء النزوح من سياسة تتحدد هدف التهجير غير الطوعي الناجم عن مشروعات التنمية. فإذا كان النزوح مترتباً على سياسة متعددة وكان له سند قانوني، فإن نهاية النزوح يجب أن تكون تابعة بنفس القدر من هذه السياسة ومحددة على أساسها.

ثانياً، في ضوء هذا المعيار ينتهي النزوح عند تحقيق هدف السياسة - أي عندما يحقق النازحون مستوى معيشياً أفضل من مستويات المعيشة السابقة على نزوحهم، أو عندما يستبعدون المستوى الموارى لمستويات ما قبل المشروع (بالإضافة إلى النمو غير المقترن بالمشروع) (وذلك حسبما يقضي الحد الأدنى من التحول المثير للجدل في إطار بعض السياسات الحالية). فسياسات التهجير الحالية الخاصة بوكالات المونة التنموية الكبرى، الثنائية منها أو متعددة الأطراف، تتحدد بوضوح الهدف الأساسي لسياساتها الخاصة بالتهجير غير الطوعي على أنه «تحسين سبل المعيشة أو على الأقل استعادتها». هاتان الفكرتان، باعتبارهما إجابة على السؤال المشروع «متى ينتهي النزوح؟»







ومضيفهم.<sup>١</sup> ولكن مع الأسف أنه من المعروف على نطاق واسع وكالات المعونة الثنائية الكبرى ببلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي تنفذ مبادئ الإرشادية الخاصة بالتهجير بشكل فاطر، هذا إن نفذتها أصلاً، متناشئة المفهوم السليم للتوقيات المستهدفة الذي يغيب تماماً عن الأذهان.

الأمر الثالث والأخير هو احتمال أن يتوصل هذا المسح إلى أن العديد من هؤلاء النازحين لم ينته زواجهم. وهنا يجب أن يتوافر للمهجرين الموارد والفرص اللازمة للمشاركة في فوائد المشروع وللتماشي الفعلي، ويجب على وكالات المشروع أن تمد التنبيهات اللازمة المتابعة لمواصلة مساعدة النازحين حتى يتم إنجاز هدف السياسات، وهناك العديد من الوسائل التنفيذية التي يتم بها تحقيق ذلك على نحو قابل

للمعنية باعتباره هدفاً متسقاً مع السياسات.

ثانياً، يجب أن يكون مضمون خطة العمل الخاصة بالتهجير في حد ذاته مصمماً بغرض تحقيق هذا الهدف بطريقة قابلة للقياس تسمح والمحاسبة في إطار زمني معين لكل مشروع. وهذا أيضاً لا يحدث عادة الآن، باستثناء بعض المشروعات التي تحصل على مساعدات دولية طبقاً لمسياسات ضمان خاضعة للرقابة. وعند بذل الضغوط للوصول إلى الأهداف التي تحددها السياسات فلا بد أن يحدث تحسن في مجمل جهود التهجير السابقة. وقد حققت المشروعات التي توحها سياسات ضماناً تقدماً طلياً نحو توضيح مصير الأعداد المنتظر تزوجها توضيحاً يتسم بالشفافية، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الكثير من الأضرار الضارة، لكن العديد من هذه المشروعات لا توضح بصورة تسم بالشفافية كم من النازحين ينتهي زواجهم وتحسن أحوالهم مع انتهاء المشروع، وكما أنهم لا يحدث لهم ذلك. ومن الأمور التي تستحق الإضاءة بها في بعض الوكالات أن منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والبنك الدولي أدرجا مسألة ضرورة إجراء بعض التقييمات ضمن مبادئ الإرشادية الخاصة بالتهجير عبر الطوعي، إلا أن هذه التقييمات لا ترتبط ارتباطاً صريحاً بالوصول إلى مرحلة «الختام» وإنهاء الزوج.

ولتحقيق الوعي الواضح بالنتائج يجب أن تعد خطط العمل الخاصة بالتهجير دراسة لعينة مسحية وأن تجريها في إطار تقرير اكتمال المشروع، وذلك لتحديد العناصر التالية (أ) ما إذا كان النازحون قد انتهوا زواجهم من الناحية الفعلية واستردوا سبل كسب الرزق وبدأت أحوالهم تتحسن، وكذا هؤلاء (ب) وكما من النازحين لم ينته زواجهم في أثناء مدة المشروع المحدودة ومن ثم لا يزالون بحاجة إلى المساعدة. فيدون هذه الدراسة لا يمكن للغة المنظمات أن تتعد ما إذا كانت المشروعات قد أصبحت في تحقيق الهدف الأساسي لمسياسة التهجير، أو ما إذا كانت هذه المشروعات تترك العملية ناقصة.

وتتص سياسة البنك الدولي الخاصة بالتهجير التي روجعت حديثاً على أنه عند انتهاء المشروع يجب على المقرض أن يجري تقييماً محدداً ما إذا كانت أهداف التهجير قد تحققت أم لا.<sup>٢</sup> وهذه الفكرة الإيجابية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها وصفية أكثر منها توجيهية، ونادراً ما توضح موضع التقييم. وتتضمن المبادئ الإرشادية لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على أن «جميع خطط التهجير... يجب أن تتضمن تاريخاً مستهدفاً لجني الفوائد المتوقعة للمهجرين

عدد من الترحيلين  
المشاهدين احتجاجاً  
على بناء سد سرديا  
ساروايا نهر  
أرمافا بالهند.

مايكل سيرنيا، أستاذ باحث في علم  
الأنثروبولوجيا والشؤون الدولية بجامعة  
جورج واشنطن في واشنطن، وأحد كبار  
الاستشاريين بالبنك الدولي.  
البريد الإلكتروني:  
mcmea@worldbank.org

١. والتر غراندين، «الزواج الناجم من التنمية في شرقي الهند»، في «من التقدم إلى المدانة في الهند القبلية»، تحرير: د. روبير ج. ١٩٩٨، المنشورات الهندية. بيروني، والاسود الكبيرة في الهند، تحرير شكار سينج وب. بانورجي، ٢٠٠٢، المنشورات الهندية. توبولي، (رئيسي) فراندر راي الاقتصادي، جيفاي بارامجياني الذي يتردد عدد النازحين بسبب مشروعات الهند السدود في الهند أكثر من ٢١.٦ مليون شخص.

٢. مايكل سيرنيا، «نموذج المخاطر وإعادة البقاء التهجير جموع اللاجئين»، التنمية في العالم ج ١٦، عدد ١٠، ص ١٥٦١-١٥٨٧، مايكل سيرنيا، «المخاطر والصدمات وإعادة البقاء»، تحرير الميجوري واللاجئين، تحرير مايكل سيرنيا وسي مايكل، ٢٠٠٠، واشنطن، البنك الدولي.

٣. البنك الدولي، السياسة التشغيلية ١٢-١، التهجير عبر الطوعي، ٢٠٠١، واشنطن.

٤. مسألة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، لصحة مؤسسات التنمية، مبادئ توجيهية لوكالات المعونة بخصوص الزواج عبر الطوعي في مشروعات المعونة، ١٩٩٢، باريس.

الناس لمزيد من المخاطر وإيقاف مومات إعادة البقاء قبل انتهاء زواجهم الاقتصادي ان يعني سوى تضخم صفوف الفقراء بمزيد من الناس الذي حل بهم الفقر حديثاً.

كنت قد بدأت هذه المقالة بالقول بأن هذا السؤال البسيط - متى ينتهي الزوج؟ - يعكس خضماً واسعاً من مشاكل الزوج. والحق أن هذا السؤال أدى بنا إلى البحث في بداية الزوج ومخاطره ومرآله وآثاره التي تجلب الفقر، والسياسات التي يمكن بها التصدي لمخاطره والمعايير والسياسات المطلوبة - كل ذلك لكي نفهم ما هي نهاية الزوج وكيف ينبغي أن تحدث؟ وهكذا فإنه سؤال صعب، لكنه مهم جداً ويستحق التفكير فيه. فالتساؤل عن «النهاية» يقودنا إلى الوضوح، لذلك يجب أن ننظر هذا السؤال الأساسي في كل حالة من حالات الزوج. وفي كل خطة عمل خاصة بالتهجير، وأهم ما هي الأمر أن هذا السؤال ليس يلزم، وإن له إجابة واضحة. ولذلك فمن الضروري تحسين الممارسات الحالية حتى يتم التوصل إلى الإجابة المحددة التي تتطلبها السياسات.



# بوروندي: بعيداً عن العيان، بعيداً عن البال؟

بقلم: سوزان مارتن



منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين أودى الصراع في بوروندي بحياة أكثر من ٢٠٠ ألف من البورونديين، وإلى فرار عدد كبير منهم إلى الخارج ونزوح عدد أكبر، بعضهم نزح نزوحاً مؤقتاً وبعضهم نزوحاً طويل الأمد.

## هناك

حوالي ٦٢٩ ألف لاجئ بوروندي في البلدان المجاورة إلى جانب ٢٠٠ ألف آخرين يعيشون في مستوطنات في تنزانيا منذ عام ١٩٧٢. ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، يوجد ما يقرب من ٢٨٠ ألف تارح داخلي يعيشون في مخيمات النزوح وعدد غير معروف من الرجال والنساء والمراهقين والأطفال المنتشرين في أنحاء متفرقة من بوروندي. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الصراع الحالي قد تسبب في نزوح ١٠٠ ألف شخص جديد كل شهر<sup>١</sup>.

في عام ١٩٩٨ بدأت مفاوضات السلام، وفي أغسطس/آب ٢٠٠٠ تم توقيع اتفاق للسلام بين معظم أطراف الصراع، ولكن ليس جميعها وهو أمر ذو دلالة هامة<sup>٢</sup>. ولم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار، على الرغم من أن المفاوضات ما زالت مستمرة للتوصل إليه، لذلك يبقى اتفاق السلام هشاً وقد ينهار في أي وقت من الأوقات، وما زال المدنيون يقعون ضحية الصراع بين الأطراف المختلفة وما زالت أعداد القتلى تتزايد. وجدير بالذكر أن كلا من قوات المتمردين والمتطرفين في صفوف العسكريين البورونديين لهم يد في الاعتداءات التي يتعرض لها المدنيون ومنظمات الإغاثة، كما أن الاضطراب والصراع الإقليمي يؤديان إلى تعقيد فرص لإحلال السلام في بوروندي.

وبصفة عامة يُشار إلى ثلاث فئات من النازحين الداخليين في بوروندي - مع وجود بعض حالات التثقل بين الفئات - وهم النازحون الداخليون المقيمون في مخيمات النزوح، والنازحون الذين تم تجميعهم في تشكيلات جديدة أو مخيمات التجميع السابقة (وهي مخيمات أقامت عندما نقل الجيش السكان المحليين لتسهيل عملياته العسكرية)، والمشتتون الذين لا يعيشون في المخيمات ولكن في الغابات والأحراش أو عند أقرانهم وأصدقائهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض اللاجئين المائدين تحولوا إلى نازحين داخليين عقب العودة كما تزايد حجم أطفال الشوارع في المدن وغيرهم من جموع

المشردين بسبب الصراع على الرغم من أنهم لا يدخلون في عداد النازحين الداخليين.

ويتبرر وضع النازحين الذين تم تجميعهم في المخيمات أفضل نموذجاً للتحديات التي تواجهها بوروندي على صعيد تحديد توقيت انتهاء النزوح. فالجميع أداة تستخدمها الحكومة البوروندية منذ عام ١٩٩٦ عندما أجبر حوالي ٢٦٠ ألف شخص،

معظمهم من قبائل الهوتو، إلى الانتقال للميش في المخيمات وكان السبب الظاهر وراء ذلك هو حمايتهم. وقد أطلق معظم هذه

المخيمات في عام ١٩٩٨، لكن للربع الأخير من عام ١٩٩٩ شهد إنشاء مخيمات التجميع من جديد، والتي أطلق عليها رسمياً اسم «مواقع الحماية». وكانت الظروف داخل المخيمات مرمية في معظم الأحوال، ولم تتمكن وكالات المعونة الإنسانية من الوصول إلى بعضها<sup>٣</sup>. وكان النساء والأطفال في وضع سيء بصفة خاصة في أوقات نقص الغذاء، وفي أوقات توزيع الأغذية عندما كانوا غالباً ما ينحون جانباً، وذلك في بعض الأحيان على الرغم من جهود الوكالات الفاعلة بالتوزيع. كما وردت تقارير عن تعرض النساء والفتيات الصغيرات في المخيمات للاغتصاب والانتهاك الجنسي<sup>٤</sup>.

وقد تعرضت المخيمات للإدانة بمسورة تكاد تكون عالمية، وترددت دعوات واسعة لإغلاقها. وقد تم بالفعل حل معظمها في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠، عقب الضغوط التي بذلها نيلسون مانديلا والمجتمع الدولي والمنظمات المحلية<sup>٥</sup>. وجاءت الضغوط الأخيرة من جماعات المتمردين الذين وضعوا مسألة إغلاق المخيمات شرطاً مسبقاً للاشتراك في مفاوضات السلام. وتم إغلاق المخيمات خلال فترة وجيزة من الوقت بدون الإعداد للعودة الآمنة للنازحين الذي أعيد تجميعهم. وقد أغلقت بعض المخيمات

بسرعة شديدة؛ لأن السلطات كانت تريد إخلاءها بأسرع ما يمكن أحياناً، ولكن في الأغلب لأن سكان المخيمات كانوا يفقدونها فور السماح لهم بذلك، على الرغم من المخاطر والظروف التي يواجهونها.

وعندما غادر سكان هذه المخيمات مخيماتهم واجه الكثيرون منهم مأزقاً خطيراً، فقد استمر القتال بل واشتد في العديد من المناطق التي عاد إليها هؤلاء النازحون. وإذا كان المجتمع الدولي على حق عندما طالب بإغلاق المخيمات، فمن الملاحظ أن المجتمع الدولي والحكومة لم يتخذ أي منهما الاستعدادات الكافية لهذا الطرف الطارئ. فلا يزال مكان معظم النازحين الذي سبق أن أقاموا في مخيمات التجميع غير محدد، ويبدو أن الكثيرين منهم عادوا إلى ديارهم الأصلية، لكن الكثيرين يعتقد أنهم لا زالوا يعيشون في مخيمات التجميع أو على مقربة منها.

وتتقرر الحياة إلى الأمان لمن تمكوا من العودة إلى ديارهم، فقد تعرضت بيوت الكثيرين منهم وماشيتهم إلى النهب، أو التدمير كلها أو بعضها، وفي بعض المناطق دمر نظام توزيع المياه. ولا يزال عدد الأمن الناجم عن أنشطة المتمردين و/أو الجيش يمثل تهديداً حقيقياً لكل من النازحين الذين سبق أن أقاموا في مخيمات التجميع ولمن

معهم إيواء النازحين الداخليين الهوتو في منطقة جاشيكاوا في بوروندي.



- ١ مكتب تسويق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، منشأة جماعية مشتركة بين الوكالات من أجل بوروندي، ٢٠٠٧، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧
- ٢ [www.refugees.org/appels/2008/files/bur03.pdf](http://www.refugees.org/appels/2008/files/bur03.pdf)
- ٣ المجلس الوطني للأجئين، البورونديين يهرون من الصراع المستمر، ٢٠٠٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧ ([www.idpproject.org/](http://www.idpproject.org/))
- ٤ اتفاق أروشا للسلام والصداقة في بوروندي، أروشا، أغسطس/آب ٢٠٠٠، الذي يشار إليه في هذا التقرير بالتفصيل السلام أو اتفاق أروشا للسلام
- ٥ المنظمة الدولية للاجئين، سياسات تجميع البورونديين المشردين إنسانياً من مسلح البشر، عدة في طريق السلام، ٢٠٠٠، يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٠، وشعر، الظروف، هي المصيبة البورونديية تدهوراً سريعاً، الأول من مارس/آذار، ٢٠٠٠، مجلة هيومن رايتس ووتش، إحصاء التنازل، المصعب، التنازلين في بوروندي، هيومن رايتس ووتش، نيويورك، تموز/أغسطس ٢٠٠٠ ([www.hrw.org/reports/2000/burundi2/](http://www.hrw.org/reports/2000/burundi2/))
- ٦ اللجنة النسائية للاجئين والأطفال، بعيداً عن العيان، بعيداً عن البالي، الصراع والفرق في بوروندي، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ ([www.womenactioncanada.org/pdf/b4.pdf](http://www.womenactioncanada.org/pdf/b4.pdf))
- ٧ منظمة هيومن رايتس ووتش، إحصاء التنازل، تجميع المشردين في بوروندي، هيومن رايتس ووتش، نيويورك، يوليو/تموز ٢٠٠٠، ص ٢٠-١٨
- ٨ انظر على سبيل المثال الانتقال القسري في بوروندي، تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحقوق، الممثلين، مقبوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رقم الوثيقة للأمم المتحدة ١/ Doc. E/CN.4/2001/5/Add.1 (العالم من مارس/آذار ٢٠٠٠)

الماملين بالألم المتعددة في عام ١٩٩٩.

إن تدهور الوضع الأمني داخل بوروندي وعدم القدرة على التنبؤ بتوقيت إحلال السلام وما سيحدث إلى أن يحل السلام تجعل ظروف عمل وكالات الإغاثة الإنسانية شديدة الصعوبة. ففي أغلب الأحيان تعجز وكالات الإغاثة عن الوصول إلى جموع النازحين بسبب العواجز الأمنية، الأمر الذي يؤدي في واقع الحال إلى إنهاء المساعدات والحماية، إلى إنهاء النزوح نفسه. هكذا تعتبر بوروندي تجسداً لأسوأ طريقة ينتهي بها النزوح كقضية تشغل المجتمع الدولي - وهي غياب النازحين عن العيان، ومن ثم غيابهم عن بال الأطراف الدولية.

سوزان مارتن أستاذة زائرة ومديرة معهد دراسات الهجرة الدولية بكلية الشؤون الخارجية بجامعة جورج تاون، الجريد الإلكترونية: [martinsf@georgetown.edu](mailto:martinsf@georgetown.edu)

يودون مساعدتهم. ويشيع ورود الأنباء عن عودة النازحين الذي سبق أن أقاموا في مخيمات التجميع إلى ديارهم حيث لا يلبثون أن يضطروا إلى الفرار منها ثانية هرباً من الاعتداءات التي يشنها طرف ما من أطراف الصراع. ولم تمكن وكالات الإغاثة التي وفرت الحد الأدنى من المساعدات المسموح بها في مخيمات التجميع عموماً من استعاب النازحين من مخيمات التجميع إلى ديارهم بسبب الظروف غير الآمنة. ويعتبر الأمن هو القيد الأول على المساعدات والحماية المقدمة إلى النازحين الداخليين في بوروندي. ومع تقدم عملية السلام اشتد القتال في واقع الأمر وما زال مستمراً حتى اليوم. ونظراً لأن عمليات الإغاثة تُستهدف بصورة مباشرة فمن الصعب جداً الوصول إلى الجموع المستتصة. ومن الأمور التي تعوق توصيل المعونات الإنسانية إلى النازحين الداخليين وغيرهم من جموع المضارين من الحرب ضعف دور الأمم المتحدة في بوروندي، خصوصاً بعد مقتل المندوب من كبار

## كولومبيا: انتهاء النزوح أم انتهاء الاهتمام؟

بقلم: أميليا فيرنانديز وروبرتو فيدال



بضرورة تسجيل السكان كشرط للانتفاعهم بالخدمات التي توفرها الدولة. وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية قررت أن النزوح حق، وموضوعية وأن وظيفة عملية التسجيل وظيفة إعلانية فحسب، فإن تسجيل النازحين يمثل شرطاً ضرورياً للحصول على الدعم الحكومي. ومن ثم فإن النزوح ينتهي من الناحية الرسمية على الأقل عند شطب المرء من سجلات الدولة.

المحلية لا ترغب في استعجال النازحين، لأنها تربط بينهم وبين الجماعات المسلحة وارتفاع معدل التوتر الاجتماعي وتهميش سكان الحضر. (٢) وثالثاً أن العودة يمكن أن تعد وسيلة من وسائل تعزيز سيطرة الحكومة على المناطق المتنازع عليها.

وفي إطار النظام الحكومي لدعم النازحين، تم إنشاء آلية لتسجيل المعلومات تقضي

تتسم عملية تطوير السياسات العاصمة بالنازحين الداخليين الذين نجم نزوحهم عن العنف في كولومبيا بالتوتر القائم بين النهج الحكومي الذي يقوم على الاعتبارات العملية في المقام الأول، ونهج المحكمة الدستورية الذي يدعو إلى التركيز على حقوق الإنسان انطلاقاً من مقتضيات الفقه القانوني.

ويرجع ذلك إلى أن اشتداد الصراع الداخلي المسلح يقيد خيار العودة تقييداً شبه تام؛ فالدولة لا تستطيع أن تضمن أمن السكان المدنيين، خصوصاً عندما يتعرضون لتهديد مباشر من الأطراف المسلحة التي لا تزال موجودة بالمناطق التي فر منها سكانها، ولا توجد في الوقت الحاضر أي فرصة لاتئامج النازحين انتماجاً حقيقياً مع المجتمع في كولومبيا. ومن هنا فإن الحلول الخاصة بالسكان النازحين تعتمد حالياً على إكباتات نقلهم إلى الحضر. إلا أن الحكومة تركز على برامج العودة لعدة أسباب، (١) أولاً أن تكلفة نقل السكان من المناطق الريفية للإقامة في المناطق الحضرية أعلى من تكلفة العودة وفقاً لحسابات الحكومة. (٢) وثانياً أن الحكومة





ومن الأسباب الأخرى لانتهاء المساعدات عدم وضوح بعض المعايير مثل نقص التعاون من جانب النازحين، أو تكرار رفضهم لسياسات الدولة، حسبما تقول أجهزة الدولة المعنية بتقديم المساعدات، وقد أدى ذلك إلى خلق مخاوف مبررة حول احتمال ظهور نوع ما من السيطرة السياسية على النازحين ومنظماتهم، فالمصادر الحكومية تكشف عن وجود حالات استبعاد من السجلات، وبعض هذه الحالات، حسبما تقول منظمات النازحين، تتعلق بشخصيات قيادية من النازحين الذين نظموا مظاهرات مناهضة لسياسات الحكومة، ويبدو أن الاستبعاد أو التهديد بالاستبعاد من السجلات يستخدم كأداة للضغط السياسي.

ويتخذ نظام المساعدات الحكومي طابعاً شكلياً إلى درجة كبيرة، فعلى سبيل المثال لا يجوز التسجيل إلا إذا كان المرء قد نزح خلال العام السابق، والمساعدات الإنسانية لا تقدم إلا لمدة ثلاثة أشهر فقط (قابلة للمد للثلاثة أشهر أخرى في حالات خاصة)، والدعم الفعلي يخضع لتوافر التمويل اللازم، وتمكف الحكومة الآن على دراسة إمكانية استخدام معايير «انتهاء حالة النزوح» استناداً إلى تقديم الخدمات، الأمر الذي يعني أن النازحين الذين تلقوا المساعدة في إطار الشروط المفقّدة التي وضعتها الحكومة سيحطون من السجلات.

ونتيجة لاستخدام هذه المعايير الشككية يتعرض النازحون للإهمال لفترات طويلة حيث تخفي أسماؤهم من السجلات الرسمية فور تلقيهم المعونات قصيرة الأمد، ويخشى أن يتم فرض المعايير الشككية التي تلي أولويات الدولة دون احتياجات السكان النازحين على من يستبعدون من سجلات النازحين، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الحماية بالنسبة لهم تماماً.

إن انتهاء وضع النزوح يجب ألا يؤدي إلى غياب الدعم غياباً تاماً، إذ ينبغي أن تستبدل تدريجياً بمعونات النزوح برامج للمساعدات ذات طبيعة عامة ولكنها تلي نفس المعايير التي تليها المساعدات النزوح بطريقة دائمة وكريمة.

وهكذا يتبين أن مفهوم انتهاء النزوح يؤثر العديد من المخاوف بين السكان النازحين لأنه يعني توقف الدعم الذي يتراجع أصلاً بين التوافر وعدم التوافر. وثمة خطر كبير يتهدد عند المقارنة بين سياسات النازحين وسياسات اللاجئين (أي عند استخدام قرارات الانتهاء)، خصوصاً إذا كانت المقارنة تنطوي على محاولة إسقاط القيد التي تفرضها الدول على طالبي اللجوء واللاجئين على العلاقة القائمة بين دولة ما ومواطنيها النازحين، والتي تترتب عليها التزامات معينة متعلقة بحقوق الإنسان. وهكذا فإن ضروريات النهج العملي في التعامل مع هذه

القضية في كولومبيا تؤدي هي نفسها في آخر المطاف إلى تقييد حقوق النازحين الداخليين.

أميليا فيرنانديز-إسنادة مشاركة بكلية الطب بجامعة جافيريانا في بوجوتا بكولومبيا.

البريد الإلكتروني:

afernand@javeriana.edu.co

روبرتو فيدال لوبيز-إسنادة مشارك بكلية الحقوق بجامعة جافيريانا في بوجوتا بكولومبيا.

البريد الإلكتروني:

vidal@javeriana.edu.co

١ نشلت الحكومة الكولومبية مجموعة معقدة من المؤسسات ووضعت مجموعة معقدة من المعايير في إطار النظام الوطني للرعاية والرفقة للسكان النازحين.

٢ المحكمة الدستورية في النظام القضائي الكولومبي هي نفسها محكمة الاستئناف، وقد أصدرت منذ عام ١٩٩٤ أكثر من ٦٠ حكماً بشأن النزوح، وسبب لعدم ربح ذلك عدد الأحكام لا يحل إلا نسبة ضئيلة من الحالات التي سُطرت أمام النظام القضائي في كولومبيا.



# رواندا: التضييق في المعايير لن يحل مشاكل النازحين الداخليين

بقلم: جريتا زيندر

حيث لا يزال التماس الذين أعيد توطينهم منذ عدة عقود في بوروندي يمدون نازحين داخليين، على الرغم من أنهم يعيشون في ظروف مقبولة. وعند هذا التوجه انتبهت الأمانة إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين طلباً للتوجيه.

وفي هذه الأثناء رأت إحدى المنظمات الكبرى غير الحكومية، وهي اللجنة الأمريكية للنازحين، أن الاحتياجات الإنسانية والموقع الدائم تعتبر معايير انتهاء النزوح. فقد خلصت المنظمة إلى أن عدد النازحين الداخليين الروانديين وصل إلى حوالي ١٥٠ ألفاً في أواخر عام ٢٠٠٠، وهم الموجودون أساساً في مواقع التوطين في القرى دون أن يكون لديهم كفايتهم من المأوى ومنخفضات الأراضي، وهدفت المنظمة بأن من يفتشون إلى الأساسيات مثل المأوى المناسب وقرص الزعامة في المواقع التي صيحتها الحكومة لا يمكن اعتبارهم إنساناً أعيد توطينهم على نحو دائم، لكن المنظمة في العام التالي لم تحس أي روانديين ضمن النازحين الداخليين، مكتفية بالإشارة إلى أن حالات غير معروفة من النزوح ربما لا تزال موجودة بسبب السياسات الحكومية لإعادة التوطين.<sup>١</sup>

## إعادة التوطين يجب أن تكون طوعية ودائمة

يمثل إعادة التوطين بصورة دائمة المعيار الوحيد الذي اعتريته كل الأطراف ضروريا لإنهاء النزوح. وقد رأت بعض المنظمات أن هناك معايير أخرى ضرورية، إذ أنها خلصت إلى نتائج متضاربة بشأن مدى تلبية هذه المعايير. ولم تصبح مسألة تلبية الاحتياجات الأساسية معياراً صريحاً لانتهاء النزوح إلى في عام ١٩٩٩ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وفي أواخر عام ٢٠٠٠ بالنسبة للجنة الأمريكية للنازحين.

أما الطبيعة القسرية للنزوح فكانت موضع تجاهل كبير، فعلى الرغم من العديد من تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتناول الإيجار في سياق عمليات إعادة التوطين، فلم تذكر أي من المنظمات المعنية إلى عنصر الإيجار في سياق إعادة التوطين على أنه أمر حاسم إلى الحد الذي يستدعي مواصلة اعتبار من أعيد توطينهم نازحين داخليين.

كما أن دوام الحلول لا يعتبر عموماً عاملاً حاسماً في إنهاء النزوح، فالحاجة إلى الحلول الدائمة

## تكشف حالة رواندا عن اختلافات هامة بين الوكالات الرئيسية وصنع السياسات المعنيين بالنازحين فيما يتعلق بفهم مفاهيم النزوح وإعادة التوطين.

الشؤون الإنسانية مصطلح «المنقولين حديثاً» بدلاً من الذين أعيد توطينهم، مشيراً إلى أن عدداً من المواقع يفتقر إلى البنية الأساسية الضرورية وأن عدداً كبيراً من الأسر تسكن في مساكن مصنوعة من الأغصان البلاستيكية.<sup>٢</sup>

وفي نهاية عام ١٩٩٩، تحدثت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن فئة وسيطة - قوامها حوالي ٦٢٥ ألف من النازحين الداخليين العائدين - تحت مسمى «من بهم شأنهم» المفوضية، وفي حقيقة الأمر أن غالبية النازحين الداخليين الروانديين كانوا قد أعيد توطينهم بدلاً من «إعادتهم»، وفي العام التالي، لم يعد النازحون الداخليون في رواندا يظهرون كقوة تهتم بها مفوضية شؤون اللاجئين.<sup>٣</sup> وهكذا يبدو أن إعادة التوطين أدى إلى انتهاء النزوح من وجهة نظر المفوضية.

وبحلول عام ٢٠٠١ أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه لم يعد هناك نازحون داخليون في رواندا. ولم يمدد كبير مستشاريه المعنيين بالنازحين الداخليين على رأس بعثة إلى رواندا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ بناءً على طلب المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة، حيث قرر كبير المستشارين أن إعادة التوطين أخذت شكلاً دائماً وأنه قد تم إيجاد الحلول الدائمة من أجل النازحين الداخليين. وخلص إلى أن ظروف العودة وإعادة التوطين إذا كانت بعد غير كافية في أغلب الأحيان. فإن الجهود الحكومية والدولية لتحقيق الاستقرار في الأوضاع من خلال الحلول الدائمة تجاوزت الحد الذي يمكن أن يظل يحمل مسمى النزوح الداخلي. كما درس المستشار عزمير الطواعية في عملية إعادة التوطين، وأنهى إلى أنه «لا يوجد دليل اليوم على أن سياسة إعادة التوطين تنفذ بدرجة من الإيجار تستدعي وصفها بالنزوح القسري». ويبدو أن المعايير التي استخدمتها المستشار لتحديد انتهاء النزوح هي إعادة التوطين على نحو دائم. ووجود حل دائم، ودرجة مقبولة من الطواعية.

لكن المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة مختلف عنه. إذ رأي أن القول بعدم وجود المزيد من المازحين الداخليين في رواندا سيخلق مشكلة سياسية.

ويمكن في قلب هذه المشكلة سعي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاتفاق على ما إذا كان من الضروري اعتبار الروانديين الذين نقلوا إلى قرى جديدة قد أعيد توطينهم بصفة دائمة أو أنهم لا يزالون في عداد النازحين.

ضلي مدى القصد الماضي شهد أبناء رواندا موجات متكررة من النزوح. آخرها ما حدث في عام ١٩٩٨ عندما نقل عدة مئات الآلاف منهم من الشمال الغربي إلى مخيمات خاضعة للإشراف الحكومي. وقد برزت الحكومة هذا الإجراء بأنه جزء من التدابير المعدة لمحايلتهم من تحركات المتطرفين، لكن العديد من المراقبين رأوا أنه كان أساساً وسيلة لضمهم المعارضين من الحصول على الدعم. وفي نهاية العام أمرت الحكومة بحل هذه المخيمات ونقل النازح إلى قرى جديدة.

وجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة واللجنة الأمريكية للنازحين استخدمت معايير مختلفة لتحديد توقيت انتهاء النزوح. وقد تركزت الاختلافات فيما بينها على مسألة كون إعادة التوطين دائمة أو لا، ومدى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وعلى توافر عنصر الطواعية والدوام في الحلول المقترحة.

## تغير المعايير

عندما غيرت بعض الوكالات معاييرها، بدت وكأنها تفتي الآلاف من النازحين الداخليين، ففي منتصف عام ١٩٩٩، أحصى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حوالي ٥٠ ألف نازح داخلي سبق أن نُزحوا إلى المخيمات الواقعة في شمال غرب رواندا، ثم نقلوا إلى القرى. وفي ذلك العام عدل المكتب من معايير تصحيح أكثر صرامة قاصمى ١٥٠ ألفاً فقط لتلّوا مساعدات إنسانية مباشرة في قرى إعادة التوطين. وفي منتصف عام ٢٠٠٠، تم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نهجا أكثر تقييداً فاستبعد من نقلوا مؤخرًا على أساس أنهم نقلوا بذلك إلى مكانهم الأخير، أي إلى ديارهم السابقة أو إلى قرى جديدة. لم تستخدم مكتب تنسيق



١٦ مكتب تسقيع الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أغسطس/آب ١٩٩٩، السكان المصابرون في منطقة البحيرات العظمى (الافرونج - قلاچونج) ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، السكان المصابرون في منطقة البحيرات العظمى (الافرونج - قلاچونج) أغسطس/آب ٢٠٠٠، تحديث من النازحين الداخليين في رواندا.

٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيو/حزيران من ١٩٩٦، يونيو/حزيران ٢٠٠١، التقرير الدولي لعام ٢٠٠٠، ص ١١١.

٣ مكتب تسقيع الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، تقرير البعثة، النزوح وإعادة التوطين في رواندا.

٤ التسمية الأمريكية للاجئين، يونيو/حزيران ٢٠٠١، المسح الدولي للاجئين لعام ٢٠٠١، ص ٩٩، يونيو/حزيران ٢٠٠٢، المسح الدولي للاجئين لعام ٢٠٠٢، ص ٩٠.

٥ مبادرة مؤسسة بروكجر في رواندا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، الأرض والمستوطنات البشرية، ١ ٢.

شخص يعيشون في مساكن غير كافية تقسمها الخدمات الأساسية، وثلاثة أرباع هؤلاء موجودون في الشمال الغربي من رواندا.<sup>٦</sup>

إن حالة رواندا تبين أهمية الاتفاق على مؤشرات انتهاء النزوح، وأهمية النظر في مدى توازن عنصرَي الطوعية والدوام في عملية إعادة التوطين، أما التضييق في التعريفات فليس وسيلة لحل مشاكل النازحين.

جريتيا زيندر مسؤولة الإعلام بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين، بالمجلس الفيدرالي للنازحين، البريد الإلكتروني: greta.zender@nrc.ch

مستمدة من المبدأين ٢٨ و ٢٩ من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي الذين يضمنان على ضرورة قيام السلطات المختصة بالعمل على تيسير اندماج النازحين الداخليين الذين أعيد توطينهم في مجتمعهم الجديد ومساعدتهم على استرداد ممتلكاتهم أو الحصول على تعويض مناسب عنها، وكان كبير مستشاري مكتب تسقيع الشؤون الإنسانية المعني بالنازحين الداخليين هو وحده الذي ذكر أن الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع من خلال الحلول الدائمة تجاوزت الحد الذي يمكن أن يعتبر نزوحاً داخلياً، ومما يؤدي إلى تعقيد الأمور أن مسألة الدوام تعد ماثراً لجدل واسع في بلد ما زال فيه حوالي مليون

## سيراليون: إعادة التوطين ليست نهاية للنزوح دائماً

بقلم: كلوديا ماجولديريك

أحمد تيجان كيان رسمياً انتهاء الحرب الأهلية التي دامت ١١ عاماً وأدت إلى مقتل ما يقدر بحوالي ٥٠ ألفاً ونزوح ما يصل إلى نصف سكان سيراليون البالغ تعدادهم ٤،٥ مليون نسمة.

وقد تمت إعادة توطين نازحي سيراليون وفقاً لاستراتيجية الحكومة الوطنية لإعادة التوطين التي تتلخص على كل من التنازحين الداخليين واللاجئين والمقاتلين السابقين ومن يعولونهم، وتتمس على تيسير إعادة التوطين في منطقة ما إذا اعتبرت المنطقة المذكورة آمنة بدرجة كافية تسمح بعودة النازحين في أجواء من الأمن والكرامة.<sup>١</sup> وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واحدة من الوكالات العديدة

مع انتهاء عام ٢٠٠٠، أعيد توطين حوالي ربع مليون نازح سيراليوني في المناطق التي كانوا يعيشون فيها أصلاً قبل نزوحهم، الأمر الذي أنهى بصورة رسمية أزمة النزوح الداخلي في سيراليون وأدى إلى دعم جهود التعافي بعد أكثر من حقبة من الحرب الأهلية الطاحنة.

انضغ أن هذه الثقة تقوم على أسس مثبته، حيث انتهت عام ٢٠٠١ تم نشر أكبر بعثة من بملات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المالم عبر انتهاء سيراليون وتم تنفيذ برنامج نزع السلاح، وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ أعلن الرئيس

بعض المراقبين أن سيراليون نموذج لقصة نجاح كانت اليد العليا فيها لرغبة النازحين الداخليين أنفسهم، بينما يصر البعض الآخر على العكس من ذلك، حيث يشيرون إلى العديد من الأخطاء والمشاكل التي ظهرت عبر مراحل هذه التجربة.

فهل كانت عملية إعادة التوطين حقاً هي الفصل الأخير في قصة النزوح في سيراليون؟ الإجابة كما يقول البعض هي بالتأكيد، على الأقل فيما يتعلق بدوام العودة وإعادة التوطين حسب مقتضيات المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة،

### من الإثارة إلى التعافي

بذلت جهود متضافرة منذ أبريل/نيسان ٢٠٠١ لإعادة توطين عدد كبير من النازحين الداخليين في سيراليون - إلى جانب اللاجئين المأويين - وتصفيية مخيمات النزوح. وفي ذلك الوقت قامت الأمم المتحدة بتحويل جهود المساعدة المخصصة للنازحين الداخليين من تقديم الإغاثة الإنسانية على مدى وقت طويل إلى دعم جهود إعادة التوطين والتعافي، ننظرًا لثقافتها في التقدم المحرز في عملية السلام وارتفاع مستوى الاستقرار عبر أنحاء سيراليون، وقد



Charles M. Schaefer

مصنوعة من النازحين الداخليين والمأويين في مخيم مصمم لحالات بتر الأطراف في هريتاو سيراليون



التعرفات الأساسية في هذا الصدد. ويلاحظ أن غياب الإحصائيات الموثوق بها يعني أنه ليس من الواضح من هو النازح الداخلي أصلا، ولذلك فمن الطبيعي أن يظل توقيت انتهاء وضع النازح الداخلي غير محدد بوضوح. وإذا كان البعض يرون أن النزوح لا يمكن أن ينتهي بدون مراعاة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة - التي تشترط العودة وإعادة التوطين بصفة دائمة في إطار من الأمن والكرامة - فهناك من يصرون على أن أغلب المازحين الداخليين في سيراليون عادوا حتى عندما تم إبلاغهم بحقيقة الوضع في المناطق التي كانوا يقيمون فيها أصلا، وأن إرادة النازحين الداخليين أنفسهم لوضع حد للنزوح هي التي غلبت في آخر الأمر. أما بالنسبة للنازحين الداخليين الذين لا يرغبون في العودة لأسباب عديدة، فقد قررت الحكومة ألا تعثرهم لنازحين داخليين بعد ذلك، وقد اتضحت مما يسود من عدم الاتفاق في الآراء حول هذه القضايا الجوهرية ضرورة أن يكون وصف «النازح الداخلي»، على أقل تقدير، أكثر من مجرد وضع قانوني تعمله السلطات أو تسجيته بدون الأخذ في الاعتبار بكل الظروف القائمة على أرض الواقع. كما أصبح الآن قد يكون هناك خط دقيق في بعض الحالات يفضل بين العودة الطوعية والعودة القسرية.

ولذلك ينبغي أخذ العبرة من هذه التجربة وتجنب الأخطاء في المستقبل، ولكن مع الأسف أن دورة العرب والنزوح التي ابتليت بها سيراليون وليبيريا وغينيا، ومنذ وقت قريب ساحل العاج، تترى بأن تبقى هذه القضايا قائمة وساحنة.

**كلوديا ماكغولدريك مسؤولة الإعلام  
بالمشروع العالمي للنازحين الداخليين  
بجنيف، البريد الإلكتروني:  
claudia.mcgoldrick@nrc.ch**

١. لائحة الوطنية لإعادة بناء وإعادة التوطين وإعادة التأهيل  
«سيراليون: إعادة التوطين في سيراليون»، نسخة معدة في  
أكتوبر/نوفمبر الأول ٢٠٠٦ ص ٤  
٢. منشية ليبيا، بلا حدود، «سكان المصاير من العرب في  
منطقة نهر مانو في غرب إفريقيا: قضايا العمالة، مياو/أيار  
٢٠٠٦ ص ٣

www.zmf.org/countries/pages.cfm?article=EBRT03BF  
342-4FDE-A1D6E36469B8E49

مدرسة مصغرة في الاقليم الشرقي بسيراليون

الحكومية لإعادة التوطين. وتتضمن هذه المعايير الغياب التام للقتال، وفرصة وصول العاملين في مجال الإغاثة بصورة آمنة ودون عراقيل، ووجود حركات عودة تلقائية كبيرة. وقد أعيد بصورة رسمية أن سيراليون كلها تقريبا آمنة لإعادة التوطين، ولكن تم الإعراب عن بعض المخاوف في بعض الحالات بشأن إعلان بعض المناطق آمنة قبل الأوان، أو بشأن عدم تطبيق المعايير الموضوعية بدقة، خصوصا في ضوء الوضع المتقلب في ليبيريا الذي أصلا أدى وقوع غارات عبر الحدود وحوادث اختطاف مواطني سيراليون. وقد أدى تقليص قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وسحبها في آخر الأمر إلى زيادة حدة المخاوف والتقلق عند البعض، كما ترددت مزاعم عن إعطاء معلومات غير كافية أو حتى مضللة للنازحين عن الظروف القائمة في مناطقهم الأصلية.

ومن الأسباب الأخرى للقلق أن برامج إعادة التوطين غير الكافية، فضلا عن التقصص المزمع في الماوى والخدمات الأساسية في مناطق العودة، أدى بالمديد ممن أعيد توطينهم إلى التسرب منها للرجوع إلى المناطق المضطربة. ولم يتم وضع خطط البرامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية في معظم الحالات حتى الآن، وذلك ما يرجع بصفة خاصة إلى عدم كفاية التمويل المقدم من الجهات المانحة.

#### إعادة التوطين ثم الطرد؟

القت بعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود والمنظمة الدولية للأجناس دافنوه على الكثير من هذه المشاكل. فطبقا لمنظمة أطباء بلا حدود - كانت العملية أقرب إلى الطرد منها إلى إعادة التوطين... بسبب عدم احترام الحقوق الأساسية في اختيار الناس مصيرهم وعدم احترام حقهم في أن يعاملوا معاملة كريمة في كل مرحلة من مراحل العودة.<sup>١</sup> وأهابت منظمة أطباء بلا حدود أن إعادة التوطين في بعض الحالات حدثت في مناطق تعثرها الأمم المتحدة خطرة بحيث لا تستطيع إيجاد موظفيها إليها، وبينما أقرت الأمم المتحدة بظهور تحديات عديدة تحتاج إلى التعامل المعالج معها في أثناء مرحلة إعادة التوطين، فقد قالت أيضا إن تقرير

حدود بركو إلى حد ما على قضايا معية خارج السياق، وس ثم لا يعطي صورة كاملة سليمة عن حقيقة الوضع القائم.

وقد عاينت عملية إعادة التوطين في سيراليون من عدم وجود مثال، بل وغياب أهم

التي ساعدت على تخطيط الاستراتيجية وتنفيذها بهدف إحداث نتائج بين إعادة توطين اللاجئين والنازحين الداخليين، فمرت لكل من الفئتين برامج إعادة التوطين تتضمن تمويلا غذائيا لمدة شهرين وتوفير أدوات منزلية وأغطية من البلاستيك، إلى جانب سبل الانتقال لبعض الحالات، وطبقا لمكتب تسويق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فقد تم توطين ٢٢٠ ألفا من النازحين الداخليين إجمالا على مدى خمس مراحل فيما بين أبريل/نيسان ٢٠٠١ وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، وعادت أعداد أخرى كبيرة إلى ديارهم عن طيب خاطر، وهذا ما يعني عدم وجود أي نازحين داخليين آخرين في سيراليون، على الأقل من الناحية الرسمية.

#### استمرار النزوح

ليس بغريب أن تثير عملية إعادة التوطين بعض القضايا المشاككة. أولها ما هو المدد الحقيقي للنازحين الداخليين في سيراليون؟ لا أحد يرف على وجه التأكيد أنه على أنه في المقعد الماضي من الصراع كانت هناك دائما أعداد كبيرة من النازحين الداخليين غير المسجلين، وهذا أمر هام لأن النازحين الداخليين المسجلين هم وحدهم المسموح لهم بالانتفاع بالموثقات المقدمة في المصحات وبرامج إعادة التوطين، ولما كان التسجيل نفسه غير موثوق به، فقد يكون هناك عدد كبير من موقوف من النازحين الداخليين غير المعترف بهم؛ ومن ثم لن يحصلوا على مساعدات للمودة إلى ديارهم.

ثانيا، هناك أيضا كثيرون من النازحين الداخليين الذين ليست لديهم رغبة في إعادة التوطين. وتتناول الأسباب وراء ذلك من الشعور بالصدمة النفسية إلى المخاوف الأمنية المتعلقة بالمناطق التي كانوا يقيمون فيها أصلا. إلى فقد القدرة على التكيف ونموذ الاعتماد على حياة المصحات، بينما البعض لا يريدون العودة إلى المناطق التي يرمقون بها فتتقر إلى البنية الأساسية والخدمات الأساسية. وقد استقر المقام بالكثيرين في العاصمة فريتاون ليمضوا من أهل المدن، وكما قالت إحدى منظمات الإغاثة على هؤلاء، «لا يعتبرون راحين داخليين على وجه الدقة بالمعنى الذي يترتب عليه تقديم المساعدات لهم». ونظرا لأن من مبادئ الاستراتيجية الحكومية لإعادة التوطين عدم تشجيع الاعتماد على المموثات الإنسانية والنزوح الممول عند إعلان مناطق قوت مناطق آمنة، فلم تعد هناك «إلا مساعدات قليلة للنازحين الداخليين «المعتقلين». إن وجدت أصلا.

ومن القضايا الخلافية أيضا أن بعض النازحين الداخليين لمعاد توطينهم في مناطق غير آمنة. ويلاحظ أن إعلان المناطق «مناطق آمنة لإعادة التوطين» - وهو العامل الأساسي في إنهاء النزوح بصورة فعالة - يعتمد على عدد من المعايير المخصوص عليها في المياسة



أندرو مكغولدريك

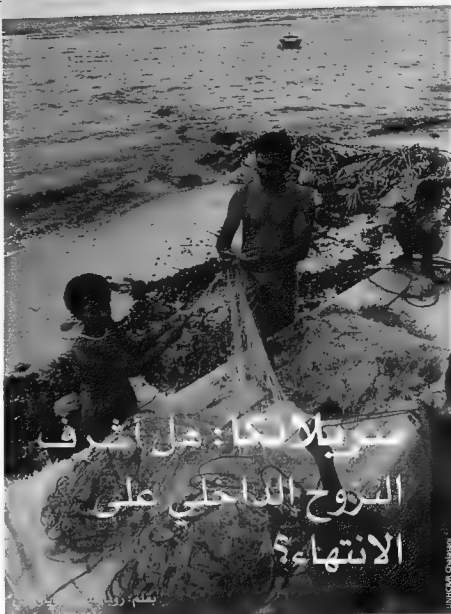


التأهيل في الجنوب، والعسكريين العاملين في المواقع الأمنية قريب مراكز الإغاثة، والعماليين بالمنظمات غير الحكومية والمدنيين، خصوصاً من يعيش منهم في القرى الواقعة على الحدود الشمالية الشرقية. لذلك فمن الضروري الحد من المخاوف المتعلقة بالطرود القائمة في مناطق المودة قبل أن يتحول تقاطر المائدين بعد وقف إطلاق النار إلى تدفق منتظم.

■ **عدم وجود آلية تضمن الأمن على طريق العودة وفي المحطات النهائية لها**  
يعتبر الأمن الشخصي أمراً حيوياً لوجود الإنسان، إلا أن تصور النازحين الداخليين لمسألة الأمن يتفاوت تبعاً لطبيعة الأسباب التي أدت بهم إلى الفرار. فمثلاً قد يرضى النازح الذي نزح بسبب وقوعه في مرسى النيران بين الأطراف المتحاربة بالإشارات الواضحة لانتهاء العمليات العسكرية، باعتبارها الحد الأدنى من المؤشرات التي تدل على توافر مستوى الأمن المطلوب للمودة، بينما يبحث ضحايا «التطهير العرقي» بالإضافة إلى ذلك المؤشر عن الدلائل المقتمة على وجود تغيير في السلوك من جانب «مضيفيهم» السابقين كشرط مسبق لمودتهم. ويلاحظ أن التوتر الذي يخلق كوارث الجنود على أرض الواقع في مرحلة ما بعد المعركة، والذي تقنيه الكثير من المساحات، «المرادية» المتعلقة بالمسؤولية عن الأمن الشخصي، يزيد من خطورة التحرك عبر أنحاء البلاد بالنسبة للنازحين الداخليين.

■ **التنازع على قضية حل المناطق العسكرية شديدة الحراسة الأمنية**  
يطالب نمور تحرير إيلام التنازل بحل المناطق العسكرية شديدة الحراسة في شمه جزيرة جفنا، وهو الطلب الذي رفضته الحكومة لدواع أمنية. وعلى الرغم من أن عدد النازحين الداخليين الذين خرجوا من المناطق العسكرية الحالية شديدة الحراسة صغير نسبياً، وهو (حوالي ٥٠ ألفاً)، فإن قضية هذه المناطق تمثل حجر عثرة ضخم أمام تنفيذ خطط إعادة التوطين بصورة عامة؛ فالنازحون الداخليون يعرفون من تجارب الماضي أن التوتر بين الطرفين الرئيسيين للصراع حتى لو كان طفيفاً قد يفجر صداماً شديداً، ويبدو أن كلا الجانبين يرى أنه من العادة تجاوز هذه المشكلة، ومن ثم فقد اتفقا بصورة غير رسمية على إعادة توطين النازحين خارج المناطق الأمنية.

■ **الحماية غير الكافية من خطر الأنغام الأرضية والناشتر غير المنفجرة**  
يجب إعطاء أولوية لعملية إزالة الأنغام باعتبارها شرطاً مسبقاً ضرورياً لتنفيذ خطط إعادة التوطين. وتفيد الأنباء أن حوالي مليون لغم أرضي قد زرع في



## سريلانكا: حل أخرف الروح الداخلي على الانتهاء؟

نزحوا من المناطق الواقعة تحت سيطرة نمور إيلام التاميل، وحوالي ٥٠ ألفاً نزحوا من المناطق شديدة الحراسة الأمنية التي يسيطر عليها الجيش. وبنهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٢، لم يتقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا ٦٠٠ لاجئ سريلانكي يعيشون في الهند طلباً لإرجاعهم إلى بلادهم، بينما ظل اهتمام السريلانكيين التاميل الذين يعيشون في الشتات بالمودة دون هذا المعدل.

وهناك عراقيل هائلة تعترض مسألة إعادة التوطين، وتطلب جهداً مشتركاً من جانب المجتمع الدولي والسلطات الوطنية، تتمثل فيما يلي:

■ **غياب دليل ملموس على إمكانيات السلام الدائم**  
على الرغم من عدم معرفة النازحين بدقة اتفاقيات السلام فإنهم يتوقعون معلومات بصفة منتظمة عن حالة الحرب ووقف إطلاق النار من بعض المصادر مثل الأعوان السريين لنمور تحرير إيلام

قبل أن توقف الحرب الأهلية التي دامت وقف إطلاق النار المبرم في فبراير/شباط ٢٠٠٢ بين الحكومة ومتمردي نمور تحرير إيلام التاميل، كانت ما يقرب من ٧٠ ألف شخص قد لقوا حتفهم، وتعرض أكثر من ٧٥٠ ألفاً للنزوح الداخلي بينما فر ٧٠ ألف آخرون إلى الخارج. وفي غياب أي تقدم يعتد به على الجبهة السياسية خيمت سحابة من التشاؤم على آفاق التوصل السريع إلى إعادة توطين النازحين من جراء الصراع المسلح، وبدأ الحساس المبدئي الذي اتسم به ترحيب جموع النازحين بعملية السلام ينحسر ليحل محله التفاؤل الحذر.

ومنذ وقف إطلاق النار اتجه أكثر من ٣٣٠ ألفاً إلى ديارهم في المنطقة الشمالية وحدها، الأمر الذي يعني أنه يوجد ٥٠٠ ألف آخرون يجب إعادة توطينهم. غير أن هؤلاء الذين لا ينيون المودة، وأصبحت ما هي هذا الصدد هو إعادة توطين حوالي ١٢٥ ألفاً من النازحين الداخليين من غير التاميل الذين

مجموعة من الصيادين المائدين في بورت نورو بمنطقة جافنا في سريلانكا.



لتمريضهم لأعمال التطهير المروقي».

■ **دعم الاندماج في المجتمع من جديد**  
يُمثل الاندماج في المجتمع من جديد في العادة أطول مرحلة من مراحل عملية إنهاء النزوح، وآخر هذه المراحل على كل مستويات التوأيا والأغراض. ومن خلال تجربة سريلانكا يمكن القول بأن ظاهرة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي ظاهرة معقدة مثلاً في ذلك مثل أسباب النزوح نفسه، وتتطلب دعماً دولياً خصوصاً في برامج الدعوة إلى حقوق الإنسان ورصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

إن شبح النزوح لن يكف عن مطاردة العائدين ومن يختارون عدم العودة إلا عندما يتم التعامل بصورة كافية مع كل هذه القضايا من خلال الجهود الوطنية والدولية المتواصلة. وإذا كان المجتمع الدولي يمكن أن يسهم إسهاماً حيوياً في التئلب على العراقيين التي أضرنا إليها، فعليه أن يكتفي بلبب دور ثانوي في التعامل مع القضايا اللاحقة، التي يجب أن يقع العبء الأكبر في التعامل معها على كاهل السلطات الوطنية. ولكن يلاحظ أنه ليس بالإمكان وضع جدول زمني محدد لإنهاء الحماية الدولية وتسليم المسؤولية تماماً إلى السلطات الوطنية. لأن هاتين المجموعتين من القضايا تشابكان بطريقة لا يمكن فصلها ويجب التعامل معهما بطريقة متضافرة عبر مجموعة متداخلة من المراحل.

بروفيسور رويسينجا أرياراتني من كبار الزملاء الباحثين بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في كولومبو بسريلانكا.  
alr@rcss.org البريد الإلكتروني:

الحال على استرداد أراضيهم وممتلكاتهم أو الحصول على تعويض عما فقدوه منها. إلا أن النزاعات الخاصة بالأملاك من المعروف أنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً حتى تتم تسويتها، ومن ثم فإن التنازحين الداخليين لا يضمنون التسوية الخاصة بالأراضي والأملاك عادة كشرط مسبق للعودة إلى ديارهم. لكن قضايا الأملاك يمكن أن تكون صعبة الحل خلال تلك المرحلة أكثر من غيرها.

■ **التحديات السياسية**  
في غياب التسوية السياسية، ونظراً للمؤامرات المتعلقة بالصراع تظهر في النزاعات المتعلقة بالصراع تظهر بمعدل يومي تقريباً، وتؤدي أحياناً إلى ردود فعل عنيفة من الجانبين. وتتمثل نتائج هذه المشاحنات دائماً إلى إحداث فتور في أي قدر من الصمام الذي قد يشعر به التنازحون الداخليين عند العودة إلى الديار. وقد تؤدي إلى الإخلال بعملية إعادة التوطين.

■ **عدم الرغبة في العودة**  
وحتى في أفضل الظروف، وخصوصاً بعد فترات النزوح الطويلة، يميل بعض التنازحين الداخليين إلى المزوف عن العودة. وينتمي هؤلاء «القاعدون» إلى فئات متباينة إلى حد كبير، مثل أولئك الذين نجحوا في الاندماج بصورة كلية أو جزئية مع المجتمعات المضيفة، أو من وجدوا فرصاً للعمل، أو من لم تكن لديهم أراضي/أملاك في المناطق التي فروا منها. أو من اشتروا أراضي/ممتلكات في الجنوب، أو من انضروا صفار أفراد أسرهم في حياة المدينة، أو من يعانون من الصدمة النفسية

مناطق الحرب السابقة، وأن ما لا يتعدى ١٠٪ منها أُزيل في عام ٢٠٠٢. ويقول زعماء مجتمعات التنازحين الداخليين إنه يجب أن تتولى هيئة دولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مسؤولية رصد عملية إزالة الألغام، على أن تكون لها صلاحية إعلان أي منطقة لم تزل منها الألغام منطقة غير صالحة لإعادة التوطين.

■ **عدم وجود الأدلة المقنعة على قيام ظروف مستدامة لدعم العودة وإعادة التوطين على نحو دائم**  
لا بد من وجود الحد الأدنى من عدد من منشآت البنية الأساسية للحفظ على مستوى من الحياة الكريمة، مثل المأوى وتوصيلات المياه والصرف الصحي والدخل المتواضع. وهناك خطة ملموسة يجري تنفيذها الآن لبناء وحدات سكنية جديدة وإصلاح/إعادة بناء المنازل المدمرة في مناطق الحرب السابقة. إلا أن هذه المسائل لن تستوعب إلا نسبة تقل عن ٢٥٪ من مجموع التنازحين الداخليين الحالية. ويلاحظ أن برنامج الهدل التقدي لإعادة التوطين وحجم الفناء الجاف المقدمة للأسر التي يعاد توطينها لا تكاد تكفي لإقناع التنازحين الداخليين بمقادرة مراكز الإغلاء.

وحتى عندما تحدث إعادة التوطين فعلاً، يبقى التنازحون الداخليون في متروك عدد من المشاكل:

■ **الأراضي والأملاك**  
يحرص التنازحون الداخليون بطبيعة

وحدة إزالة الألغام الإنسانية تعمل قرب معر المعائن الجبلية في منطقة جالدا بسريلانكا





# توقيعات تبعث على الارتباك: النازحون الداخليون في إندونيسيا

بقلم: كريستوفر دكان

الصدمات النفسية التي تعرض لها النازحون.

وقد جاء الميعاد المحدد لانتهاء النزوح ومرت.  
وما زال هناك مئات الآلاف من النازحين  
الداخليين في إندونيسيا.

مقترحات لتحسين آفاق حل أوضاع  
النازحين الداخليين:

١. عدم التعامل مع احتياجات ضحايا  
الصراع الاجتماعي وكأنهم ضحايا كارثة  
طبيعية. فبينما يستطيع ضحايا الفيضانات  
أو الزلازل دائما العودة إلى ديارهم فور  
انتصار المياه أو توقف الهزات الأرضية، فإن  
النازحين الداخليين الذين نزحوا بسبب  
الصراعات الاجتماعية لا يستطيعون العودة.  
فإذا طالب المسؤولون بعودة النازحين  
الداخليين إلى ديارهم، فإنهم يسمون بذلك  
في تدهور العلاقات بين النازحين الداخليين  
والمجتمعات المضيفة حيث تبدأ هذه  
المجتمعات تصور أن النازحين باقون فيها لا  
لشيء سوى استغلال المموّنات.

٢. تلقين المسؤولين الإقليميين والعاملين  
بالمناطق في الحكومة الأولويات  
المتعلقة بالصراع الاجتماعي الذي أدت إلى  
خلق النزوح الداخلي الذي يتعاملون معه،  
في تدهور الخبرة بشأن الصراعات يؤثر  
على قدرة الموظفين الحكوميين والمنظمات  
غير الحكومية على العمل مع النازحين  
الداخليين. خصوصا عند محاولة مساعدتهم  
على العودة إلى ديارهم. كما أنه يزيد من  
مشاعر عدم الثقة بين النازحين الداخليين  
والمسؤولين والعاملين بالمنظمات غير  
الحكومية.

٣. تشجيع/مطالبة الموظفين من  
النازحين الداخليين بالخروج من مخيمات  
النزوح. فوجود هذه الفئة من النازحين  
الداخليين في مخيمات النزوح يؤدي إلى قدر  
كبير من الاستياء لدى كل من المجتمعات  
المضيفة والنازحين الداخليين. وتبين  
البحوث أن الموظفين من النازحين الداخليين  
الذين يعيشون في المخيمات يعتبرون أفضل  
حالا بصفة عامة من غيرهم من النازحين  
الداخليين على الرغم من أنهم جميعا صعبون  
عديدة (مثل عدم دفع رواتبهم أحيانا). وهكذا  
فإن عدم إبعادهم عن المخيمات لا يبد  
حصولهم على وظائف باجر في الحكم  
المحلي يمكن أن يمد خطوة نحو تحسين  
العلاقات وإطلاق المموّنات تقديمها

متى لا يصبح النازح الداخلي نازحا داخليا؟ الجواب  
المفترض في إندونيسيا هو يوم ٣١ ديسمبر/كانون الأول  
٢٠٠٢، وهو الميعاد الأخير الذي أعلن في أواخر عام ٢٠٠١  
عندما كشفت الحكومة عن خطة تبين فيها كيف ستحل  
«مشكلة» أكثر من مليون نازح داخلي منتشرين في شتى  
أنحاء إندونيسيا.

الداخلي، فإن عودة النازحين أو انضراطهم  
في المجتمعات التي يعيشون فيها أمر يجب  
التعامل معه بطريقة سليمة، وإلا كانت  
حكومات الأقاليم تبتدئ بتدور الصراعات  
المستقبلية.

وقد أثر توقف الدعم الحكومي في نهاية عام  
٢٠٠١ على النازحين الداخليين بطرق عديدة.  
فقد تمكنت أغلبية كبيرة منهم من تدبير  
حاليهم بالأجور اليومية التي يتقاضونها  
والكميات الضئيلة من المونة التي يتقنونها  
من المنظمات الكسبية أو المنظمات غير  
الحكومية. وتعلم معظم النازحين الداخليين  
كيف يكتفون أحوالهم بدون المموّنات  
الحكومية، التي استنزفت إلى حد كبير  
الفساد وسوء الإدارة. إلا أن النازحين الذين  
ينتمون إلى الريف ولا يتمتعون بالمهارات  
الوظيفية والنازحين الداخليين المسنين غير  
القادرين على العمل اليدوي المتاح كانوا أكثر  
أضرارا من هذه الأوضاع. وهكذا أدت  
هذه السياسة إلى الإسراع بروجع نسبة  
مشيئة من النازحين الداخليين. ومتى شعر  
هؤلاء بأن عودتهم إلى ديارهم ليست آمنة  
فقد أدت السياسة إلى نزوحهم إلى مجتمعات  
جديدة في أعماق الريف.

ويبدو أن المسؤولين يتجاهلون تماما الأوضاع  
القائمة على أرض الواقع، فغالبا ما يحثون  
الناس على العودة إلى بعض الأماكن في  
الوقت الذي يند فيه النازحون الداخليون  
الجديد من هذه المناطق فرارا من تهديد  
اقتتال فيها. وقد وعدت الحكومة على سبيل  
تقديم الحافز للنازحين بأن تتولى حكومة  
مقاطعة مالوكو الشمالية والقوات المسلحة  
ضمان أمنهم وسلامتهم، دون مراعاة أن عجز  
هاتين الجهتين في وقت ما هو الذي أدى إلى  
النزوح أصلا. كما يشعر النازحون الداخليون  
بالتوجس إزاء جيرانهم السابقين الذي غالبا  
ما انقلبوا عليهم في أثناء الصراع. بالإضافة  
إلى أن المسؤولين عند مناقشون مسألة العودة  
فإنهم نادرا ما يضعون في اعتبارهم

**يلاحظ** أن هذه الخطة الحكومية لم  
تتضمن أي تفاصيل عن  
كيفية تحقيق هذا الهدف عدا طرح ثلاثة  
خيارات أمام النازحين الداخليين، وهي (١)  
إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٢٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٣٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٤٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٥٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٦٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٧٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٨٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٠)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩١)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٢)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٣)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٤)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٥)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٦)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٧)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٨)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (٩٩)  
أو إعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، (١٠٠)

وكانت الصراعات العرقية والدينية  
والسياسية التي أعقبت سقوط حكومة  
سوهارتو في عام ١٩٩٨ قد أدت إلى نزوح  
أكثر من ١,٢ مليون شخص في إندونيسيا،  
نصفهم تقريبا نزحوا نتيجة القتل العرقي  
والدينية في مقاطعتي مالوكو ومالوكو  
الشمالية الواقعتين في شرقي إندونيسيا.  
وعلى الرغم من توقف الكثير من الصراعات  
فلم يعد الكثيرون من النازحين الداخليين إلى  
ديارهم حتى الآن. وتبقى عودة هؤلاء  
النازحين الداخليين أو انضراطهم في  
المجتمعات التي يعيشون فيها مسألة ذات  
أهمية كبرى للحكومة الإندونيسية حيث  
وردت أثناء تفيد بوقوع صراعات بينهم وبين  
المجتمعات المضيفة. ونظرا لأن الصراعات  
بين المجتمعات الأصلية والمهاجرين هي التي  
أدت إلى خلق العديد من مواقف النزوح



للنازحين الذين يحتاجون إليها أكثر من هؤلاء.

٤. إنشاء مكتب لتنسيق عودة الموظفين إلى مقاطعاتهم الأصلية. فمن المشاكل الرئيسية التي تفتقر إعادة بناء مناطق الصراع قرار الموظفين منها. ومن بينهم مدرسو المدارس، وهي سولابيسي الشمالية كان العديد من الموظفين الذي ينتمون أصلاً إلى مالوكو الشمالية يرغبون في العودة عندما توقفت القتال، ولكن حال بينهم وبين ذلك ضرورة العثور على وظائف والتعامل مع الإجراءات الرسمية المعقدة. ومن هنا فإن مكتب التنسيق يمكن أن يسهل هذه الإجراءات التي تكفل انتقال النازحين، وعندئذ سيكون على رؤساء الأحياء في المناطق التي بدأت تتنامى من الصراع تقديم قوائم بالشواغر الوظيفية لإعلانها في مخيمات النزوح والمكاتب الحكومية.

٥. عند بناء مواقع لإعادة توطين النازحين الداخليين، يجب أن تتضمن بيوتاً للفئات المكونة من أهالي المجتمعات المضيفة ويجب وضع توجيهات عامة واضحة وصارمة بشأن من يحق لهم الانتفاع بها. (وهذه السياسة هي سياسة معتمدة عملاً في سياق مشروعات الجيرة العابرة للحدود). فمعد بناء المساكن الجديدة يجب على الحكومة أن تضع توجيهات عامة تصدق المستحقين للإسكان المجاني ووضع التسجيل (رسوء) أكان النازحون الداخليون يستطيعون المساكن أم سيكون لهم حق «الاستخدام». ويجب تطبيق هذه التوجيهات على نحو يتسم بالانساق والشفافية.

٦. ضمان رفع مستوى التنسيق بين حكومات الأقاليم. في حالة مقاطعة سولابيسي الشمالية لم يكن هناك أصلاً إلا تنسيق محدود بين حكومات الأقاليم، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى. بدأت القوارب المحملة بالنازحين الداخليين العابرين تصل إلى مالوكو الشمالية بدون سابق إنذار، مما فرض على المجتمعات المحلية التي تتعامل أصلاً مع آلاف النازحين الداخليين ضرورة إيجاد المسكن والمعونات للمزيد منهم.

٧. عدم التركيز على النازحين الداخليين الذي يعيشون في المخيمات واستبعاد من يعيشون خارجها. تعتمد الإدارات الحكومية والمؤسسات عبر الحكومية (المحلية والدولية) اعتقاداً خاطئاً مفاد أن من يعيشون خارج المخيمات يعيشون خارجاً لأن أحوالهم المالية أفضل من سكان المخيمات. دون الأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه تاريخ وصول النازحين الداخليين. فقد حادت الدخبات الأولى من النازحين الداخليين من مالوكو الشمالية من المناطق الحضرية.

وكانت تتألف في معظمها من الموظفين والتجار والعمال المهرة الذين نجح معظمهم في العثور على عمل في سولابيسي الشمالية. وحصل التجار الأثرياء والمسؤولون وضيوف المستوى عدم السكنى في المخيمات، لكن بعضهم ممن يستطيعون تدبير تكاليف الميش خارج المخيمات اختاروا الميش داخلها ليستقلوا انخفاض تكاليف المعيشة وفرصة الانتفاع بالمعونات. وعلى العكس من ذلك، فقد جاءت الدخبات الأخيرة من النازحين الداخليين من المناطق الريفية غالباً ومن ثم كانت فرصتهم ضئيلة.

في العثور على فرص للعمل. وقد وصلوا بعد امتلاء المخيمات، فاضطروا لاستئجار المنازل وأصبحوا يتقن قدر أقل من المعونات لأنهم يعيشون خارج المخيمات.

٨. توفير مصادر للمعلومات الموثوق بها للنازحين الداخليين. يحتاج النازحون الداخليون إلى معلومات حديثة عن الأوضاع الحالية في مناطق إقامتهم السابقة، والبرامج الحكومية الحالية الموجهة لهم، وحقوقهم بوصفهم نازحين داخليين. وينبغي على المنظمات المحلية غير الحكومية أن تعمل على تلبية هذه الاحتياجات.

د. كريستوفر. فكان زميل باحث زائر في علم الأنثروبولوجيا العاجلة بالمعهد الملكي للأنثروبولوجيا وكلية جولدسميث.

وهذه المقالة مبنية على جهود ميدانية أنثروبولوجية استغرقت ١٨ شهراً (٢٠٠١-٢٠٠٢) وسط النازحين الداخليين من مالوكو الشمالية الذين يعيشون في سولابيسي الشمالية.

١. كيث ويزر الشؤون الاجتماعية يصف كلاً من هذه الترتيبات المصنوعة - السياسات الوطنية للتعامل مع النازحين الداخليين والنازحين إلى الخارجين -





# متى ينتهي النزوح؟ تجربة جنوب القوقاز

بقلم: ماركو بورسوتي

الذي تسجن فيه في أغلب الأحيان، لتحظى بالاعتراف والدعم اللائق بها.

وقد تعرضت هذه العملية في كل من أذربيجان وجورجيا لصعوبات، لكنها بقيت حتى الآن أنه يوجد بديل لمعاملة النازحين الداخليين على أنهم مجرد مستقبليين للمعونات الإنسانية. وفي حقيقة الأمر أننا إذا كنا نستطيع أن نستمد دسما من هذه التجربة، فهو ضرورة تصفية برامج المساعدات الإنسانية في مرحلة مبكرة لمساعدة النازحين الداخليين على المشاركة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في التنمية الوطنية في بلدانهم، مع ضمان توفير المساعدة دائما لمن لا يزالون بحاجة إليها. فإذا حدث ذلك فسوف تفلح درجة اعتماد النازحين على المساعدات، وسيفقدون إمكانية توجيه الدعم الحكومي والمعونات المقدمة من الجهات المانحة للاستفادة به بطرق أكثر فعالية وشغافية. وتوفر عملية إعداد الاستراتيجيات اللازمة لتخفيف حدة الفقر في كلا البلدين الفرصة للحكومتين للظفر إلى تنمية النازحين الداخليين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحسين ظروف المعيشة لجميع المواطنين. ويلاحظ أن الجهود الدولية للدفاع عن حقوق النازحين الداخليين، خصوصا المبادئ التوجيهية، توجه تفكير الحكومتين والجهات المانحة إلى هذا التوجه نفسه.

إن تجربة منطقة جنوب القوقاز تبين أن النزوح عندما يحدث على نطاق واسع فمن الضروري يمكن الحكومتين المحلي والدولي والحكومات بتقديم المساعدات الطارئة، ولكن يجب البدء فوراً في إدراج المساعدات المخصصة للنازحين الداخليين في خطط التنمية الحالية والمستقبلية. وبهذه الطريقة يمكن تقليل درجة الاعتماد على المعونات إلى أدنى حد ويجب الناقش مع النازحين الداخليين أمهم فرما أفضل للتعامل مع معنتهم بقدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وبطريقة أكثر كرامة ودواماً.

ماركو بورسوتي يعمل حالياً منسقاً مقيماً تابعا للامم المتحدة وممثلاً مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أذربيجان. وكان قد شغل المنصب نفسه في جورجيا فيما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١.

البريد الإلكتروني: Marco.Borsotti@undp.org

١ دار الصراع في أذربيجان المصورة على إقليم ناخورنو كاراباخ، بينما دارت الصراعات في جورجيا المصورة على أنغارا، وتشيكي،  
٢ تظهر قاعدة البيانات الدولية الخاصة بالنازحين الداخليين على موقع [www.bdpnp.org](http://www.bdpnp.org)

بدرجة ملحوظة بالمقارنة ببقية السكان المحليين، ولكن نتيجة للتقيد المفروضة على ممارسة حقوقهم، مثل فرصة الانتفاع بالأراضي الزراعية والانتفاع بالائتمان، فإن الحد من الفقر أمر أشد صعوبة في حالة النازحين الداخليين. وتتم الحكومتان الآن بمراحل مختلفة من إعداد الاستراتيجيات المتكاملة لتعزيز التنمية الاقتصادية لخفض مستوى الفقر إلى النصف وذلك بمساعدة المجتمع الدولي.

وقد بذلت جهود في أذربيجان وجورجيا لتحويل النازحين الداخليين من «معبء» على ميزانية الدولة إلى أدوات فاعلة في العملية التنموية. فبدون إنكار حقهم في العودة، يجب ألا يحرم النازحون الداخليون من فرصة بناء حياة مريحة وكريمة لأنفسهم في المكان الذي نزلوا إليه. ومفتاح التنمية هو دعم الاكتفاء الذاتي عن طريق تهيئة الفرصة للنازحين الداخليين للحصول على الوظائف والأراضي والماوى المناسب والرعاية الصحية والتعليم والائتمان وخدمات البنية الأساسية. ومن الضروري الاعتراف بأن النازحين الداخليين لهم نفس الحقوق ومن ثم يجب أن يتمتعوا بنفس الفرص المتاحة لجميع المواطنين الآخرين. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامجه الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في كل من باكو وتبليسي على تعزيز هذه الفكرة، حيث تمكنت هذه المنظمات من الحصول على موافقة الحكومة ودعم الجهات المانحة في هذا الصدد، فتم إنشاء صناديق إئتمان لتمويل المبادرات التابعة من النازحين الداخليين أنفسهم لإقامة مشروعات ابتكارية مبدعة لتخلق فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة ومساعدة النازحين الداخليين على الخروج من الشدائد. ومن المنتظر أن تؤدي هذه المشروعات إلى تسهيل اندماج النازحين الداخليين في المجتمعات المضيفة وتحقيق النفع لهذه المجتمعات بصفة عامة.

وقد تحقق التكامل بين هذه المناهج في كلا البلدين في صورة برنامج حكومي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في إطار استراتيجيات شاملة تعترف باحتياجات النازحين الداخليين وقدرتهم على الإسهام في الاقتصاد الوطني. ويلاحظ أن النازحين الداخليين عندما يزيد اعتمادهم على أنفسهم يقل العبء الذي يتكاثرون سواء في أثناء مرحلة النزوح أو عندما يتكاثرون في آخر الأمر من العودة إلى ديارهم الأصلية، وفي هذه الأثناء تفرح مساهمات النازحين الداخليين في تنمية بلادهم من دائرة الاقتصاد الخفي أو الموازي،

حصول جمهوريتي أذربيجان وجورجيا القوميتين في جنوب القوقاز على الاستقلال عقب تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت الجمهوريتان فترة تحول عصبية اتسمت بتغير الصراعات العرقية الداخلية والخارجية التي أجبرت أكثر من ١,٤٤ مليون شخص على هجر ديارهم. وأصبح معظم هؤلاء المضارين نازحين داخليين، بينما تحول البعض منهم إلى لاجئين بمرورهم الحدود المعترف بها دولياً. وفي عام ١٩٩٤ كان القتال قد توقف كله تقريبا في سياق هذه الصراعات، باستثناء وقوع حوادث متفرقة تخرق اتفاقيات وقف إطلاق النار، واستئناف القتال بين الميليشيات مرتين لفترة وجيزة. وقد أدت الصراعات إلى تدمير البنية الأساسية وإزهاق الأرواح ونزوح غالبية السكان القاطنين في هذه البقاع التي أضربت من الحرب حيث اضطرت سكانها إلى ترك ديارهم بسبب انتماءاتهم العرقية. ولم تنجح حتى الآن الجهود المبذولة بمساعدة المجتمع الدولي لإيجاد حلول دائمة وإحلال السلام في البلدين.

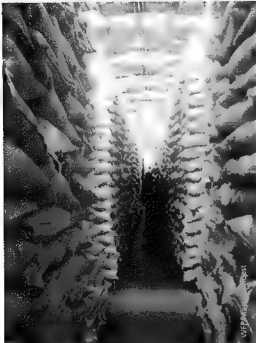
وهناك بعض الاعتبارات الهامة التي تشارك فيها كل هذه الصراعات، فالهوكوكية في كلا البلدين تقدم الدعم لسكانها النازحين بالداخل بتوفير المساعدات النقدية والعينية. إلا أن هذا الدعم حتى لو كان يمثل عبئا على ميزانية الدولة فإنه لا يزال يترك تأثيرات تهيئة ظروف المعيشة الكريمة للنازحين الداخليين. وتعتبر عودة النازحين الداخليين إلى أماكنهم الأصلية عنصرا أساسيا في مفاوضات السلام حيث أن حق العودة يكفل المجتمع الدولي باعتباره أحد المبادئ اللازمة لإيجاد حل لهذه الصراعات. إلا أن مستويات السلام الخاصة بهذه الصراعات لازالت بعيدة الغتال ولا يوجد اتفاق سياسي دولي في الآراء على استخدام القوة في حالة الضرورة كما حدث في حالة كوسوفا ضمانا لحق العودة وفرض قرارات مجلس الأمن. ومن الصعب تقييم أفاق العودة المبكرة الآن. ولكن يبدو أنها لا تشرل بغير في المدى القريب. ونتيجة لذلك فالنازحون الداخليون يتبررون إلى حد ما رهائن الأوضاع البائسة يعيشون فيها لأن زعماءهم السياسيين يعتبرونهم أدوات للتفاوض على السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فالنازحون الداخليون لا يستطيعون الاستفادة من نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الآخرون مثل حق التصويت في الانتخابات المحلية.

ويعيش معظم السكان في كلا البلدين تحت خط الفقر. وقد كشفت بعض المسوح المستقلة عن أن النازحين الداخليين ليسوا أكثر عرضة للفقر



# العراق: معضلات التخطيط للطوارئ

بقلم: كلير جراهام



## تمثل أزمة العراق نموذجاً للمعضلات الكامنة في عملية التخطيط للطوارئ التي تواجه مجتمع الوكالات الإنسانية اليوم.

خطة على المستوى المحلي أو غيره لن تهم خطأ على أنها نذير بوقوع طارئ ما، ومع اتساع الشائعات حرصت الأمم المتحدة على التأكيد على أن التخطيط للطوارئ أمر متعارف عليه، وليس إجراء استثنائياً، وأنه لا يمكن بناء أي تبنؤات على أساس مضمون تقاريرها المقدمة إلى الحكومات أو توفيقاتها.

ويلاحظ أن لكل وكالة من الوكالات الإنسانية واجب تخطيطي، وعندما تطول فترة التحضير لوضع الإمدادات والاستمدادات المادية على أرض الواقع، فإن ضرورة التخطيط تبع أيضاً من الاعتبارات العملية. وهذا درس تعلمناه من التجارب المريرة، ففي حرب الخليج عام ١٩٩١، كانت أعداد اللاجئين الذين فروا من الحملة الجوية التي تزعمتها الولايات المتحدة أقل بكثير من التنبؤات، إلا أن أحداً لم يتوقع ذلك الخروج الجماعي الذي أعقب سحق حركات التمرد التالية في العراق، وفي ربيع عام ١٩٩١، كان أكثر من ٥٠٠ عراقي يموتون كل يوم بتأثير إقامتهم في المراكز ومن جراء الجوع والمرض في المناطق الحدودية الثابتة في تركيا وإيران، بسبب الظروف الجوية والصعوبات التي تتكشف وصول وكالات الإغاثة والسلطات والجهات المانحة إليهم وعدم استعدادها للتعامل مع هذه الظروف. ولما كانت الأمم المتحدة تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لا يتسامح مع من يؤخزون بفترة، فقد شرعت في التخطيط لمواجهة الطوارئ في العراق في وقت مبكر وهو فبراير/شباط ٢٠٠٢، وبدأت في إرسال الإمدادات مسبقاً مع قرب نهاية العام.<sup>١</sup>

### التخطيط في جو تكتفئه الشكوك

الأحداث التي أفرزت الأزمة الحالية – والتفتتات الإضافية الخاصة بالمسألة الكردية والزمع بوجود أسلحة نووية وكيميائية وببوجوبية وتأثير تواصل العقوبات الاقتصادية – إلى حالة غير مسبوقة من الشكوك، فوضع العراق كدولة منبوذة منذ

هذه المقالة السؤال التالي: إذا كان التخطيط للطوارئ أمراً متعارفاً عليه وواجباً أصيلاً من واجبات الوكالات الإنسانية فما هي مصادر التوتر الذي شاب الإعداد لمواجهة أزمة العراق، وما هي دلالات ذلك بالنسبة لأي استجابة فعالة في هذا الصدد؟

### المشاركة في أزمة مثيرة للخلاف

على الرغم من أن التخطيط للطوارئ يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عمل أي وكالة من وكالات المساعدات الإنسانية، فإن القضية الرئيسية التي واجهت المخططين للوضع في العراق كانت هي الصفوف الرامية إلى عدم المشاركة بصورة صريحة، فعلى العكس من الحرب في افغانستان، لم يكن هناك إلا قدر محدود من التأييد للقيام بضربة عسكرية وقائية بزعامة الولايات المتحدة، وأدت النداءات التي قدمت إلى الأمم المتحدة إلى نشوب نزاعات دولية مريرة، فإلى جانب رغبة الأمم المتحدة في الحفاظ على ثقة المجتمع الدولي في إجراءات التفويض على الأسلحة وقلته في مجلس الأمن، كان من اللازم عليها أن تحافظ على الحوار مع الحكومة العراقية، وأن تتجنب إثارة أي تكتلات بأنها عازمة على قبول الحرب.

وكان على برامج الأمم المتحدة الخاصة بالمساعدات الإنسانية أن تعمل وفقاً لهذه القيود. كما كانت هناك قيود أخرى تنبع من استمرار العمليات الجارية في العراق والمنطقة المحيطة به، فقد كانت الحكومة الكويتية على سبيل المثال تشرع بالقلق من أن الحديث عن الاستعدادات سيمنح عامل جذب للأشخاص الذين يطمح أن يتحولوا إلى لاجئين، ولذلك لم تكن وكالات المنظمات الإنسانية الموجودة في الكويت ترغب في الكشف عن أي تفاصيل عن خططها خوفاً من إثارة استياء السلطات، وإذا كان الخوف من إشعال فتيل حركات اللاجئين قد ينبع من سوء فهم خطط الطوارئ، فإن مجلس مساعدة اللاجئين العراقيين الذي يقع مقره في المملكة المتحدة أفاد عن تردد شائعات تقول بأن الإمدادات الموجودة على الحدود الكويتية مؤشر يدل على الاتجاه الذي سيتحرك فيه الناس، ومن ثم طهر المراسل السياسي عن الكيفية التي تضمن بها أن أي

معلومات مغربية في محور تلح لبرنامج الغذاء العالمي قرب عمان بالأردن، عام ٢٠٠٢.

وقت طويل والوجود المحدود للمنظمات غير الحكومية في العراق زاد من حدة التكتلات، التي تعد جزءاً من أي عملية تخطيط للطوارئ، حيث طرحت الوكالات سيناريوهات متعددة وحاولت طرح الطرق المناسبة للتعامل معها. ويلاحظ أن غياب الآراء الثاقبة التي يمكن أن تطلرها المنظمات العملية غير الحكومية والقيود السياسية على التخطيط الداخلي في العراق يؤيدان معا إلى عرقلة عملية وضع هذه الخطط، وتشير المعلومات المتاحة إلى أن هناك بواعت خطيرة للقلق بشأن تأثير الصراع على السكان الذين استبد بهم الضعف والذين يبرزون أصلاً تحت نير عقد من الحرب والتي عرّضت عاملاً من العقبات ويعتمدون إلى حد كبير على حصص الغذاء التي تأتي في إطار برنامج النقط مقابل الغذاء.

وعلى العكس من ذلك نجد أن التفات في سيناريوهات النزوح لا يفيد إلا في التعبير عن محل الصعوبات التي لا يمكن تحطيمها، ففي منتصف فبراير/شباط طرح نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية سيناريو «الحالة الوسطى» الذي يقضي بأن مليونين من الناس قد يقرضون للنزوح الداخلي، مع احتمال خروج ما يتراوح بين ٦٠٠ ألف و٤٥٠ مليون شخص من العراق، وفي بداية الحرب ساد الافتراض بأن معظم سكان العراق البالغ عددهم ٢٥ مليوناً عندهم من المأوى ما يكفيهم لمدة ستة أسابيع على الأقل وأنهم لن يبرحوا ديارهم أو سمحت لهم الظروف الأمنية بالبقاء.



برامج لإعادة التوطين إلى جانب تدبير التمويل اللازم. وعلى الرغم من أن تركيا وقعت على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما تسميه «بالتدفق الجبرائي» الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين فقط، معنى ذلك أن العراقيين في تركيا يمكن أن يحصلوا على حماية مؤقتة بحسب، ويجب إعادة توطينهم في بلد آخر. أما الكويت ففيها أكثر من ثلاثة آلاف لاجئ عراقي من أيام الصراع السابق لا زالوا يسمون إلى هذا النهار، وقد لخص رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتية الوضع الذي تواجهه وكالات المساعدات الإنسانية المحلية بقوله «إن ترك اللاجئين في المخيمات أمر غير إنساني، وتركهم يعيشون بين الأهالي أمر خطير».

ومن الأمور التي يمكن للمخطط أن يفترضها وهو مطمئن إليها أن العامل الأساسي في تحديد أي طائفة إنساني هو طول الحرب وشدها، لكننا نجد مرة أخرى أن خصوصيات الأزمة العراقية أدت إلى تفاقم الأخطار المحتملة. فهناك العديد من السيناريوهات التي ذكرت فيها وكالات الإغاثة، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، أنها لا تستطيع العمل وأنها ستضطر إلى سحب أطقمها الدولية. ونظراً للظائفة الطائفية في العراق والمسألة الكردية على وجه الخصوص، فإن الاضطراب الداخلي الناجم عن الهجوم العسكري قد يؤدي إلى خلطة استقرار المنطقة بأكملها، كما ذكرت وكالات المونة أنها ليست مهية للتعامل في ظروف

وقعت توقيعاً كاملاً على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، إلا أن سوريا كانت أول دولة تعلن رسمياً أنها مستقبلة لاجئين من العراق، وظلت لفترة من الوقت هي الدولة الوحيدة التي أعلنت ذلك، وفي فبراير/شباط، رفضت إيران خيار إيواء اللاجئين، وأثرت إقامة مخيمات انتقالية أو مخيمات داخل الأراضي العراقية، ووعدت بفتح الحدود ولكن على نطاق محدود جداً، بحيث يقتصر الدخول على المعرضين للخطر المادي. كما رضى الأردن في فبراير/شباط لكن موقفه ظل متارجحاً، حيث تعهد بإبقاء حدوده مفتوحة، لكنه في الوقت نفسه أعلن أنه سيرد الآلاف من العراقيين «المادين»، ليحرب بحسب بالعراقيين الميسورين الذين أتوا للأردن للعمل التجاري والاستثمار.

إن المسؤولية الأساسية عن رعاية اللاجئين تقع على عاتق حكومات البلدان المضيفة، لكن جيران العراق ما زالوا يغيثون أوضاعهم مع العواقب السياسية والاقتصادية لحرب الخليج عام ١٩٩١. فقد استقبلت إيران ١,٢ مليون لاجئ، منهم ٢٠٠ ألف لا يزالون فيها، بالإضافة إلى أكثر من مليوني لاجئ أفغاني تتكلف إقامة الواحد منهم حوالي ٦٧٤ دولاراً في السنة. لا تفعل الممونات الدولية إلا ستة دولارات منها فقط، ولذلك فإن إقناع جيران العراق بتقديم الحماية الفعالة يتطلب التمهيد بأوسع من جانب المجتمع الدولي. وفي حالة حدوث تدفق جماعي وطول فترة الصراع، فقد يستدعي ذلك وضع

ومما يزيد من تعقيد التخطيط لمواجهة لتزوج مسألة العدد المتوقع للنازحين، والوجهة التي قد يقصدونها، ومعدل سرعة النزوح، وحتى بعد مرور عدة أيام على بدء الحملة العسكرية لم يكن من المعروف ما هي الوكالة الرئيسية التي ستكون معنية بالنزوح الداخلي، كما أن التقييمات الدقيقة لعمى الاحتياجات التي ستجتم على أوضاع النزوح الداخلي لا يمكن أن تتم إذا أصبح وصول الوكالات إلى النازحين خطراً بسبب الصراع.

وقد عبر الحدود، يصبح النزوح أظهر من ذي قبل ويتخذ طابعاً سياسياً بدرجة أكبر. وقد اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأعداد الصغيرة المحتملة للاجئين كأساس لتحركاتها، فخصت في الإعداد في البلدان المجاورة من هذا المنطلق، ويعد الشاغل الأساسي لدى المفوضية هو إبقاء الحدود مفتوحة دائماً، إذ إن الوثائق التاريخية تؤكد على ضرورة إبقاء الحدود مفتوحة للدواعي الأمنية وتوفير المأوى والمساعدات. فتمتعا في حوالي ٤٠ ألف شخص من ألبان كوسوفا في أول أسبوعين من حملة القصف الجوي التي شنها حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩، تعرضت مقدونيا لانتقادات حادة لمنعها اللاجئين من الدخول إليها ومنعها وكالات الإغاثة من الوصول إليهم. وفي إحدى المرات ورد أن ٧٠ ألف شخص منتظرين على الحدود قد أصبحوا في عداد المفقودين، الأمر الذي أثار المخاوف من احتمال استخدامهم كدروع بشرية.

إن تعزيز مبدأ عدم الإرجاع القسري ومبدأ الوصول إلى المناطق التي يوجد بها النازحون واللاجئون كمبدأين أساسيين يعد دائماً تعديداً دبلوماسياً لا ينتهي. وتعد إيران الجارة الوحيدة للعراق التي

أكراد العراق النازحون يعودون إلى ديارهم عام ١٩٩١ بعد انتهاء الحرب الأولى مع العراق.

الحرب الكيميائية والبيولوجية. ومنذ





أما بالنسبة لمجتمع الوكالات الإنسانية فإن الاستجابة الفعالة من جانبه تتطلب توافر موارد احتياطية، وهناك العديد من بواعث القلق الجادة التي تشير إلى أن الوكالات ربما تضطر لتحويل أموالها من الطوارئ الموجودة في أماكن أخرى لكي تحقق الحد الأدنى المطلوب من بعض الاستعداد. وقد تضطر وكالات الأمم المتحدة إلى الافتراض من الاحتياطات الدخيلة وإلى تحويل التمويل المطلوب من بعض الطوارئ الأخرى أو انتظار التمويل الجديد فحسب، وتواجه المنظمات غير الحكومية صعوبات مماثلة في مجال التمويل لعلها أن التمويل قد لا يكون متاحاً من أي مصدر حتى تقع الأزمة فعلاً.

### الدلالات المتعلقة بالاستجابة الفعالة

يطرح خطر الصراع في العراق العديد من المجهول أمام خبراء التخطيط للطوارئ، والشئ الوحيد المؤكد هو أن هذا الصراع يمكن أن يؤدي إلى تعميق الطوارئ الإنسانية القائمة بالفعل. وقد تعطلت القدرة على الإعداد الكامل بسبب نقص المعلومات والتسويق والتمويل بالإضافة إلى خطر الحرب الكهواوية والبيولوجية، وأدت كل هذه الأمور إلى تأخير تنفيذ الفعالية المحتملة للاستجابات الإنسانية: إلا أن أشد القوي في هذا الصدد تمثل في شبكة التوترات السياسية المعقدة بالعراق.

والآن وبينما ينظر الجميع إلى تطورات الأزمة العراقية ليعرفوا من الذي صدق حده، فلا نرى حالة الاستقالة تذكر من الأزمات العائدة في أماكن أخرى، ولا نرى دعماً كافياً يقدم لها. وعلى الرغم من أن أي طارئ في المستقبل سيظهر مجموعة مختلفة من القيود والشكوك، فإن طبيعة الصراع في العراق والاستجابات الإنسانية له قد يندثر مخططي الطوارئ بتغير الدور الذي تنتظر وكالاتهم القيام به في الطوارئ المستقبلية، أما إلى أي حد يشعر المخططلون بأن هذا الدور سيعمق لهم بالتحرك بصورة فعالة فذلك قضية أخرى.

كلير جراهام مساعدة الإعلام العام  
بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
بلفندن.  
البريد الإلكتروني: graham@unhcr.ch

الآراء التي تحملها هذه المقالة تنصص الكاتبة، والمنافشة المستندة فيها لمما تستمد كلية إلى المعلومات المتاحة للعام.

(١) لجنة التنمية الدولية لمجلس العموم، الإعداد للعراق  
الإنسانية لعموم الاستعداد، المحفل عند العراق، التقرير الرابع  
مؤرقة ٢٠٠٢-٢٠٠١، ص ١٨، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، الموقف الطارئ في العراق - أزمة نهر مؤرقة،  
www.unhcr.ch

المسكينة. ففي أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ كان المسكينة يقومون بتقديم الدعم اللوجستي البحث وتوفير الأمن، ولكن دور القوات المسلحة في عمليات الإغاثة الإنسانية اتسع إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وأدى الدور الريادي الذي قام به حلف شمال الأطلسي في عملية اللاجئين في كوسوفو إلى وضع الجهود العسكرية والإنسانية على مفترق طرق على المستوى السياسي، ومنذ ذلك الحين ساد الاتجاه إلى إنشاء فرق المساعدات المعنية بالاستجابة للكوارث والعنف بالقتال الأمريكية التي تعمل أصلاً في أفغانستان والمخطوط

### مع المضطرب نحو طمس الحد الفاصل بين مجال المساعدات الإنسانية والعمليات العسكرية

ومع التزايد المطرد للطابع السياسي في سياق الجهود الإنسانية بدأ مجتمع الوكالات الإنسانية يطالب بتعظيم الدور القيادي للأمم المتحدة، والمعروف أن التحديات التي تظهر في هذا النظام المالي المتغير تحديات شتى تتطلب مناقشتها في حد ذاتها. وقد تمكن دالات التخطيط للطوارئ في العراق على مستويات الاستعداد، ففي بداية الصراع كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مستخدمة على ما يبدو، بينما تردد في مجتمع المنظمات غير الحكومية أنه يقتصر إلى الموارد أو المعلومات اللازمة للإعداد لأي شيء إلا لسنتاريو الحملة السريعة المتناقل الذي قبله الكثيرون على نطاق واسع. وعندما لم تات الحملة العسكرية تحت غطاء الأمم المتحدة فقد أدى ذلك إلى تمديد القدامات الحكومية. وأعلنت لجنة الطوارئ لمواجهة الكوارث، التي تمثل ١٢ منظمة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة، أنها لن تدبر التمويل اللازم ولن تعمل إلا تحت راية الأمم المتحدة.

لكن الأمم المتحدة نفسها ظلت ثمانية من نقص التمويل. ففي فبراير/شباط طالبت المنظمة الدولية بتحويل قدره ١٢٢ مليون دولار لتجهيز تسع وكالات، منها ٦٠ مليوناً من نصيب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتغطية تكاليف الخطط الخاصة بالمنطقة لمدة شهر بصفة مبدئية. وبعد أسبوع من بدء الحرب ومع ورود الأنباء عن قلة عدد اللاجئين لم تلق المفوضية ٢٥ مليون دولار فقط، وكانت الولايات المتحدة هي أول دولة تمان على الملأ عن تقديم التمويل للمفوضية لتفويض خططها الخاصة بالتعامل مع الطوارئ. ولم تكن البلدان المنساعة من خارج التحالف تستجيب إلا عند بدء الصراع وظهور طارئ محقق بها. أما معارضة الحرب فكانوا غير راغبين في تقديم التمويل على الإطلاق، فقد عارضت ألبانيا وفرنسا تمويل الاتحاد الأوروبي للأوضاع الإنسانية على أساس أن هذه مسؤولية قوة الاحتلال.

استخدام الغاز لإبادة المدنيين الأكراد في حلبجة عام ١٩٨٨ أعد السكان الأكراد ومجتمع الوكالات الإنسانية بعض الاحتياطات الوقائية من الهجمات المستقبلية، لكن لا الأكراد ولا الوكالات لديهم الموارد الكافية لتجاوز مرحلة التدريب البسيط وتزوين المزن وإغلاق المهربان بصفة مؤقتة وإجراء برامج التطعيم الخافطة. ففي أي من الحالتين ستظهر هناك مجموعة من المتغيرات غير المعروفة التي قد تؤدي إلى سيناريو تشير فيه الوكالات الإنسانية أنها غير قادرة على العمل.

### الأزمة العراقية تعكس تحولاً آخر في الاتجاه نحو طمس الحد الفاصل بين مجال المساعدات الإنسانية والعمليات العسكرية

#### التخطيط في مجتمع الوكالات الإنسانية في أجواء مشحونة سياسياً بإطارد

في أعقاب صدور القرار ١٤٤١ اشتدت الدعوة لمزيد من الانفتاح التخطيطي على مستوى الأمم المتحدة والحكومات. وبلاخط أن اختلاف الآراء حول طريقة فتح الحوار كان وما يزال مؤشراً يعكس الفروقات بين مؤيدي الحرب والمعارضين لها، بينما تقف الأمم المتحدة حائراً في الوسط بين الفريقين. ويشير أنصار السرية إلى الضرورات العسكرية، بينما يخشى معارضوهم من تأثير القيود المفروضة على الاستجابات الفعالة على مستوى الوكالات ومن تأثير إعطاء المزيد من الحرية للمسكينة في مهام عمليات المساعدة الإنسانية.

وإذا كانت إمكانية استخدام القوة تحت مظلة الأمم المتحدة لا تزال قائمة فقد ظلت المنظمات غير الحكومية غير واثقة من دورها ومدى مقبولية هذا الدور وتوقيتته. ومع تقدم التخطيط من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة ما بعد الصراع تزايدت الجبهة بشأن دور الماملين في الوكالات الإنسانية، ففي فبراير/شباط أفادت الأنباء بأن المسكينة الأمريكيين يخططون للقيام بجهود الإغاثة الإنسانية الأولية على أن يتوهموا بعد ذلك بتسليم المسؤوليات تدريجياً إلى الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الإغاثة. وأعلنت شبكة المنظمات غير الحكومية الأمريكية - إنتر أكشن - عن مخاوفها بشأن الدور القيادي الممنند إلى المسكينة، بينما أشارت المنظمات غير الحكومية بالمملكة المتحدة إلى ما تشير عليه من مبادئ الحيدة والنزاهة والاستقلال معربة عن عدم استعدادهما للعمل في أماكن لا يتقبل فيها السكان سلطات القوة المحتلة.

ومن الواضح أن الأزمة العراقية تعكس تحولاً آخر في الاتجاه نحو طمس الحد الفاصل بين مجال المساعدات الإنسانية والعمليات



# العنف المنزلي على الحدود بين تايلاند وبورما ودلالاته المتصلة بحقوق الإنسان على المستوى الدولي

بقلم: كارولين لامبرت وشارون بيكرينج

باستجابات أكثر شمولاً من جانب زعماء القطاعات أو لجان المخيمات، مثل إشراك النساء في هياكل صنع القرار.

وأشارت إحدى النساء إلى أن الحكومة حتى لو فشلت في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان، فإن تعريف النساء على هذه الالتزامات يغير من الطريقة التي يتفاعلن بها مع مجتمعانهن المحلية.

يمكننا أيضاً أن نقارن بين ما يجب أن يفعله زعماء المجتمع المحلي وما يجب ألا يفعله، حتى نصل إلى فهم أفضل لما يجب أن تفعله الدولة للمرأة...

إن تحديد العنف المنزلي باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان يُمكن من العمل الفردي والجماعي ويسهم في القضاء على ممارسة هذا العنف، إذ لم يعد ذلك متوقفاً على قيام المرأة وحدها بالرد بصفتها الفردية.

## العنف المنزلي في القانون الدولي

يرتبط العنف المنزلي بعلاقة غير مستقرة بقانون حقوق الإنسان الدولي. فطوال عقد التسعينيات الماضية كانت دواعيات حقوق المرأة بناديين بأعلى صوت بأن العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان، بينما كان اللاعنون السياسيون في الأمم المتحدة أهل قاعة بذلك. وبلا حظ أن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام ١٩٩٢ تبنى عدم تسمية العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان، مؤثراً تبيان سلسلة من الحقوق التي تتأثر آثاراً فادحاً بهذا العنف. ومنذ وقت قريب صدرت وثيقة نتائج مؤتمر بكين التي وضعت العنف ضد المرأة بأنه قضية، كل قضايا حقوق الإنسان، وأقرت بأن العنف الذي يرتكب ضد المرأة على يد الجهات التابعة للدولة يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. إلا أن المفاوضات قارمو الرأي القائل بأن الدولة مسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان لكل الأفراد في الأراضي التابعة لها. وتتطلب هذه الفكرة - «العائلة الواجبة» - من الدولة اتخاذ خطوات ملموسة لاحترام الالتزامات

تركز هذه المقالة على العنف المنزلي الذي تتعرض له النساء اللاتي يعشن في المخيمات، وتلقي بالضوء على قدرة معايير حقوق الإنسان على تغيير حياة المرأة وكذلك على القيود المرتبطة بهذه المعايير.

يؤدي بها التصريف بحقوق الإنسان والحديث عنها إلى زيادة ثقتهم للحديث عن السلوكيات التي يمتثلونها ظالمة أو جائرة:

سأقول لك ما هو الخطأ وما الذي ليس بصواب، وأنتم تعرفون أنكم تستسلمون للتعبير عن الصواب وأن حقوقكم انتهكت.

إن التعرف على حقوق الإنسان والاعتراف بأن المرأة لها هذه الحقوق يمثل تحدياً للطريقة التي يفكر بها النساء والرجال في المخيمات في مسألة العنف المنزلي:

عندما مثلاً في المخيم بعض الحالات من العنف المنزلي... في البداية كنا نظن أن المرأة سيئة الطباع، ولذلك يجب أن يضربوها الزوج كما يحدث. أما الآن فقد بدأت أراؤنا تتغير.

لقد تزايد الوعي بمعدل حدوث ظاهرة العنف المنزلي، ووضعت المنظمات النسائية هذا الموضوع على مائدة الحوار الصريح، وأصبح من الممكن اتباع بعض الاستراتيجيات الأخرى مثل إنشاء أكوام مخصصة في المخيم يمكن أن تصدها النساء اللاتي يحتجن إلى الفرار من العنف. وقد أكدت النساء على وجه الخصوص على أهمية وجود التنظيمات النسائية بشكل مادي ملموس في المخيمات وقدرتها على مساعدة النساء على التحدث مع أزواجهن عن سبب سوء سلوكهن:

أنهم يستعدون الزوج والزوجة ويشرحون لهم أنه يجب عدم اللجوء إلى الضرب بهذا الشكل، فتجن بشر، والإنسان يجب ألا يؤدي إنساناً مثله.

كما بدأت المنظمات النسائية تطالب

بدأت النساء البورميات اللاتي يعشن في المخيمات الواقعة على امتداد الحدود بين بورما وتايلاند في الاحتكاك بصورة مطردة بمفهوم حقوق الإنسان التي يفترض أن تتمتع بها المرأة وممارسة هذه الحقوق. ويعتبر التعريف بالحقوق عنصرًا مهماً لكثير من النساء في سياق عملية الإقراء بتجارِبِ الظلم والحصول على التعويض والانتصاف أو الحماية من الانتهاك، ولكن بينما نشهد ارتفاعاً في مستويات الوعي، فإن آثار هذا التغيير على النساء أنفسهن تبقى محدودة، بل إننا لمسنا لدى النساء اللاتي تحدثنا إليهن إيماناً بأن تبني الإطار القائم على حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي النساء بأن يجعلن عرضة لسلط الأسرة والمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن المرأة لا تتمتع بوضع قانوني في دولة تايلاند، فإن اعتماد آليات حقوق الإنسان بصفة أولية على الدولة القومية لإعمال حقوق الإنسان يقل كثيراً من قيمتها كأداة للتعبير والانتصاف أو كأداة للحماية.

## العنف المنزلي في المخيمات

أشارت كثرات من النساء اللاتي تحدثنا إليهن إلى طاهرة العنف المنزلي ضد المرأة في المخيمات باعتبارها قضية تهم على القلق الشديد. فمع ترسخ دعائم المنظمات النسائية وارتفاع عدد النساء اللاتي يفرطن في الدعوة لحقوق المرأة في مجتمع المخيمات بدأت هذه المحافل تتحول وضع سلسلة متعددة الجوانب من الإجراءات الموجهة إلى التعامل مع العنف المنزلي، من خلال إشراك الأفراد ولجان المخيمات.

فعلى المستوى الفردي ناقشت العديد من النساء اللاتي تحدثنا إليهن الطرق التي يمكن



المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها وتقييدها، ومن ثم فإن أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان إذا لم تتخذ الدولة البرامج والتشريعات التي تعمل على القضاء على العنف المنزلي في المجتمع.

والمسألة المعروية موضع النزاع في هذا السياق هي التكتيف المصطف في إطار قانون حقوق الإنسان للأفعال التي ترتكها الجهات الفاعلة للدولة أو غير التابعة لها. إذ يستند اللائون حقوق الإنسان على مسؤولية الدولة من حيث أن إعمال حقوق الإنسان والتعويض لا يمكن أن يتحقق في حالة انتهاكها يتم من خلال أليات الدولة، ولذلك بينما تم الاعتراف بوجود جوانب المتعلقة بالوع (أي كون المرأة ذكراً أو أنثى) في العنف الذي ترتعاه الدولة (مماثل ذلك الاعتراف بالإقرار بأن الاغتصاب جريمة من جرائم الحرب في القانون الإنساني الدولي)، فإن قضية العنف المرتكبة على الجهات غير التابعة للدولة تبقى محل خلاف. وعلى المستوى القانوني، أوضحت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بجلاد طلبة الالتزامات القانونية الواجبة على الدولة الأطراف فيما يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، إلا أن اللجنة بأن العنف ضد المرأة شكل من أشكال التمييز وأن الدول الأطراف هي ذاتية القضاء على التمييز ضد المرأة من أجل بناء على ذلك القضاء على العنف ضد المرأة في إطار واجباتها القانونية المنبثقة عن المعاهدة.

القَصْدُ

لا يزال التركيز على مركزية الدولة عائقا كبيرا أمام استخدام حقوق الإنسان، خصوصا فيما يتعلق بالعنف المنزلي للنساء في كل مكان حول العالم، لكن هذه القضية تأخذ صورة أكثر تعقيدا في حالة النساء اللاتي يعشن على الحدود بين تايواند وبورما.

ويرتكب العنف المنزلي حول العالم على يد الفرد بدرجات متفاوتة من الشجب الاجتماعي أو من جانب الدولة. ولكن في إطار حقوق الإنسان فإن الكيان المحلي الذي عليه مسؤولية واضحة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان هو الدولة، ومن ثم فإن المرأة قد تتمتع بقدر ما من السلطة الشخصية، بينما تظل متمتدة على قبول المجتمع على نطاق أوسع فكرته المساواة بين الرجل والمرأة وتتساووهما في الخلق، في أعمال، الحقوق، الأمان.

وحتى عندما تتمكن المرأة من إثارة قضايا حقوق الإنسان مع زوجها، فقد يرفضها الزوج وعندئذ لا يصبح أمام المرأة من ملجأ تلجأ إليه، خصوصاً إذا كانت تخشى التعرض

للمزيد من العنف أو الضائقة الاقتصادية أو  
الرفض الاجتماعي؛

وبما تكون بعض القيادات النسائية أقدر على إثبات ذاتهن، ويستطعن مناقشة هذه الأشياء مع أزواجهن، ولكنهن يكتفين بإخبار الزوج. أما القيام بعمل للتصدي لها فلا أرى أنه أمر ممكن، حتى الآن.

إن التعدي المائل أمام المرأة هو أن آراء المجتمع غالبا ما تعكس الآراء السائدة في المجتمع بين أفراد الأسرة، وإذا كانت المطالبة باتخاذ إجراءات لتغيير هذه المواقف ضد التزام المرأة على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وحلقة العمل المبنية عنها، فإنه من الصعب جدا على النساء اللاتي يمشن على امتداد الحدود التاليتة للبوذية أن يمررن من أمام العيون التي تتعامل البوذية، وقد وقعت كل من بورما وتايلاند على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة التي تطالب الدول الأطراف باتخاذ ما يلزم من تدابير القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها العنف، ولكن كما يكون من المستحيل مساواة المطلقات في بورما، حيث أن معظم ذريات حقوق المرأة على امتداد الحدود لا يعترضن بالمصيبة المبكيرة في بورما كعمكوه شرعية. أما حكومة تايلاند فتعترض بقودا صارمة على الأفراد الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، وهناك علاقة عدوانية بين مسؤولي الشرطة المسلمين والمتمهين في المخيمات، وقد ألفت بعض نساء المحامات والأعمال والمهاترات عن ارتكاب بعض المسؤولين التاليتيين عن تفويض القابول أعمال عندهن، ويقول رانعة المرأة في بورما بأن هذا الفترض غالبا ما يفض الطرف ضاهة. وهكذا بينما يفترض أن تشمل نصوص اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة كل من يعيشون في منطقة ما، فإن المرأة في الحال تواجه معويات جمّة في الاتصال بأجهزة الدولة التاليتية.

ويبدأ من الجهاز الرسمي للدولة لضعف الجاهلية  
والهجوم بدور الدولة باسم الأمم - الواقع -  
وهو ما يتبدى بصورة واضحة في توسيع  
المواد الغذائية والرعاية الصحية وتوفير  
الخدمات التعليمية. وقد أشارت النساء وشجيرات  
أحياناً إلى أن لجان المخيمات، التي يهيمن عليها  
الرجال غالباً، لا تأخذ مسألة العنف المنزلي  
في عمل الجيد. فإذا كانت النساء تذهب  
أحياناً إلى لجان المخيمات لمناقشة حقوق  
الإنسان الخاصة بالمرأة في الأجهزة  
التقنوية الرسمية المتبعة في نظام  
معايير حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة  
تقتصر في التعامل مع أكثر الكيانات التنظيمية  
تأثيراً في حياة المرأة. ولذلك عند إعداد  
تقرير البطل، القمتة إلى لجنة القضاء على

التمييز ضد المرأة أكدت بعض النساء  
البورميات على إحباطهن بسبب عدم القدرة  
على التعامل مع إجراءات لجان المخيمات أو  
عجز تلك اللجان عن التحرك.

وتتعمق مفوضية الأمم المتحدة لتتعاون  
اللاتين بوضع المراقب في ٤٠ ميمها على  
منه النقاط المتألفة التالية في  
سابق بعضا دراسة السبل التي تشارك بها  
المفوضية في التعامل مع هذه القضايا. وقد  
تحدثت امرأة تعيش في أحد المجتمعات  
وتشارك في التطعيمات المتألفة في  
الصعوبات التي تواجه المرأة في وضع  
موضوع العنف المنزلي في دائرة اهتمام  
الوكالات الخارجية، ومن بينها معتمدين  
اللاتين، مشيرة إلى مجرى المفوضية  
والمؤسسات غير الحكومية إلى المخيم  
المتحدث من لجان المصطفى، وليس مع  
النساء، إلا مع بعض فيه.

## خاتمة

أدت مناقشة حقوق الإنسان الدولية إلى عدد من المكاسب للنساء اللاتي يعشن في هذه المجتمعات على الحد من تأثيرات بولساريو، وبمرا، خصوصاً فيما يتعلق بتزايد دور المرأة الفاعل على المستوى الفردي والمجاعي. إلا أن هذه المكاسب تتعرض للتحديات بسبب عدم الوجود المتوازن من جانب الدولة. وهذا ما يفرض على المنظمات غير الحكومية وكالات الأمم المتحدة ضرورة القيام بدور أكثر فعالية، ويجعل من الضروري أن تصبح مسؤولة قدر أكبر من المعطيات ومستويات التنمية المحلية فيها.

كارولين لامبرت، قسم العلوم الجنائية  
جامعة ملبورن في أستراليا.

**ACKNOWLEDGMENTS**

البريد الإلكتروني:

clambert@oplusnet.com.au

شارون بيكرينج محاضرة في العدالة

الجنتانية والعلوم الجنتانية بجامعة موناش  
في استراليا. البريد الإلكتروني:  
Sharon.pickering@arts.monash.edu.au

١ أشارت النساء أيضا إلى الصبغ الجمعي الذي يرتكبه عملاء مجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام /مجلس الدولة للسلام والتنمية ضد النساء عبر المسجلات الثلاثي بحث ويحمل في البلاد

٢ إعلان القضاء على العنف ضد المرأة وثيقة الأمم المتحدة  
رقم A/Res/48/104، ٢٢ فبراير/شباط ١٩٩٤

٣ تقرير اللجنة الخاصة عن مجمل الدورة الخامسة الثانية  
والمشرعين للجمعية العامة عام ٢٠٠٠، وثيقة الأمم المتحدة رقم  
A/S-23/10/Rev.1، المرفقة ١٢

١. المرجع السابق، ٣.

٥. تقرير المثل هو الرؤية البديلة التي تقدمها المصطلحات غير الحكومية عن أداء البلد في إطار اتفاقية القضاء على أتميير  
صد المرأة



# لاجئو المدن في موريتانيا

بقلم: شان ليندستروم

## الحصول على فرص العمل

على الرغم من التزام موريتانيا بموجب المادة ١٧ من اتفاقية جنيف ١٩٥١ بمنح اللاجئين المعترف بهم حق العمل، فلم نجد شخصاً واحداً بين اللاجئين الذين التقينا بهم قد منح تصريحاً للعمل أو سمع عن أي شخص آخر حصل على مثل هذا التصريح. إلا أن معظم اللاجئين لا يعتقدون أن تصريح العمل ضروري لهم للعمل في القطاعات غير الرسمية من الاقتصاد التي يجدون فيها بعض القروض، ونظراً لضغط البنية الإدارية الأساسية وتقص الموارد اللازمة للتفتيش، فقد انتهجت الحكومة سياسة عدم التدخل.

ويقوم معظم لاجئي المدن في نواكشوط بإعالة أنفسهم عن طريق العمل العابر في أكبر أسواق نواكشوط، بينما يعمل آخرون في مجالات الحلاقة وتصنيف الشعر والتجارة والسباكة والتركيبات الكهربائية وبناء وبيع الأسماك، إلا أن معظمهم يعملون خياطين بصفة مستقلة. وقد أنشأ الاتحاد العالمي للوراري برامج للالتزام المحدود لخلق الحافز على الأنشطة التي يكون فيها اللاجئ هو نفسه صاحب العمل، وللحفاظ على دوام هذا الحافز.

## الاتفاق والتعليم والرعاية الصحية

على العكس من الحق في العمل، فإن التمتع بالحق في التعليم والرعاية الصحية لا يتطلب الحصول على تصاريحات، فموريتانيا بوصفها دولة موقعة على اتفاقية ١٩٥١ مطالبة بمنح اللاجئين نفس المعاملة التي تمنحها للمواطنين فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، ونفس المعاملة الممنوحة «للغربة» في مجال التعليم الثانوي والمراحل التعليمية التالية. كما يجب معاملة اللاجئين في مجال الرعاية الصحية على قدم المساواة مع المواطنين. إلا أن موريتانيا لا توفر لمواطنيها تعليمًا ابتدائيًا مجانيًا ولا رعاية صحية مجانية. إذ يعتمد الاتفاق بين هذه الخدمات اعتماداً شديداً على التكلفة التي تحمل تكاليفها (باستثناء خدمة واحدة مجانية في مجال الرعاية الصحية التي تطعم الأطفال). ويلاحظ أن المصروفات التي تحول دون الحصول على فرص العمل تأتي بصفة عامة أنه من الصعب على اللاجئين تحمل تكلفة هذه الخدمات. ولوس للاتحاد العالمي للوراري منشآت طبية في موريتانيا، ولكن في الحالات الطبية الطارئة يصعب على اللاجئين الحصول على الرعاية الصحية. فالمصابون إلى إحدى المستشفيات، ويتم سداد تكلفة العلاج، وعادة ما يتأخر استرداد التكاليف

## الجمهورية الإسلامية الموريتانية بلد صحراوي في معظمه، يمثل حلقة وصل بين المغرب العربي والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الغربية،

قابلة للتجديد تتراوح مصالحها بين ثلاثة وستة أشهر. وهذه الشهادة ليست إلا وثيقة للحماية، بمعنى أنها لا تعطي اللاجئين بالضرورة الحق في إعادة التوطين أو في تلقي المساعدات المالية. كما أن هذه الورقة لا تحظى دائماً باحترام السلطات المعنية بتفويض القانون.

## مساعدة اللاجئين

عندما يكون اللاجئ في انتظار البت في طلبه للحصول على اللجوء، فإنه لا يمنح أي مساعدات مادية أو مالية، لذلك يتجه العديد من اللاجئين إلى المساجد والكنائس بالإضافة إلى جمعية الهلال الأحمر الموريتانية التي تقدم البطاطين والمواد الغذائية وبعض المساعدات المالية للموزعين. ويعترف كثير من اللاجئين بأن اللجوء إلى التسول أمر شائع بينهم.

طيس أمخنا من سبيل لإعالة أنفسهم، فتعيش على ما تنقذه من الآخرين. فقد سلمت نفسها إلى مفوضية شؤون اللاجئين، (اللاجئ في نواكشوط)

وفي أبريل/نيسان ١٩٩٩ دخلت مفوضية شؤون اللاجئين في مشاركة مع الاتحاد العالمي للوراري، وهو الشريك التفتيشي الوحيد للمفوضية في موريتانيا، وفي إطار هذه المشاركة يقوم الاتحاد بإدارة وتنفيذ برنامج «المساعدات الطارئة للاجئين المدن» للأفراد، في نواكشوط، لكن موارده لا تغطي لتلبية الطلب المرتفع على الخدمات. وقد قلصت المفوضية من تمويلها، الأمر الذي أدى إلى صعوبات في الموارد المتاحة للائحةاد.

ويقوم الاتحاد العالمي للوراري بمساعدة اللاجئين عن طريق توزيع المواد الغذائية والملابس والبطاطين، وسداد الفواتير الطبية وتكاليف المأوى والتعليم في مدرسة اللاجئين إلى جانب برامج الائتمان المحدودة. وتحصل كل أسرة من الأسر على كميات متساوية من المساعدات، وهو ما يعد سياسة جديدة نسبياً انتهجها مسؤول المفوضية المعني بالصماية، منما للصراعات داخل مجتمع اللاجئين وتقديراً للمزاغم التي تقو بوجود المحاباة.

**هكذا** فإن موريتانيا تغطي مساحة ثقافية انتقالية يسكنها الذين ينقسمون إلى العرب البربر في الشمال والأفارقة السود في الجنوب، وتعد موريتانيا واحدة من البلدان الأقل تنوعاً في العالم، ولا زالت البنية الأساسية القانونية والاجتماعية فيها بدائية، وتتركز السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في أيدي فئة قليلة. وإذا كانت موريتانيا قد بدأت منذ وقت قريب فقط تعتبر بلداً مستقراً بالنسبة لمواطنيها، فقد أصبحت الآن تستضيف عدداً كبيراً نسبياً من اللاجئين من مجموعة مختلفة من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

ويلاحظ أن معظم لاجئي المدن في العاصمة الموريتانية نواكشوط يأتون من سيراليون، حيث بدأوا يفرون منذ عام ١٩٩٧ عندما كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وشك إغلاق مكتبها هناك بعد انتهاء برنامجها للإعادة الطوعية للاجئين الماليين. ومنذ ذلك الحين، تزايدت أعداد اللاجئين تزايداً مطرداً ليصل إلى ٥٠٠-١٠٠ لاجئ جديد في كل عام، ومعظم هؤلاء تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٩ عاماً (٢٠٪ منهم دون الثامنة عشرة)، ونسبة الإناث بينهم ٤٢٪ من إجمالي عدد اللاجئين.

## تحديد وضع اللاجئين أمام مفوضية شؤون اللاجئين

على الرغم من انضمام موريتانيا إلى اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١، وبروتوكول نيويورك الملحق بها والصادر عام ١٩٦٩، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المحددة في مشاكل اللاجئين في أفريقيا والصادرة عام ١٩٦٩، فإن موريتانيا لا تسن حتى الآن قانوناً وطنياً يخصص وضع اللاجئين، ولم تضع إجراءات على المستوى الوطني لتحديد أهليتهم للحصول على اللجوء. ونظراً لغياب الهيكل المؤسسي اللازمة لحماية حقوق اللاجئين وتميزها، فإن مفوضية شؤون اللاجئين في نواكشوط تتولى فحص جميع الطلبات المقدمة للحصول على اللجوء.

وجدير بالذكر أن الورقة الرسمية الوحيدة الصادرة عن المفوضية إيثاقاً لأهلية الفرد للحصول على وضع اللاجئ هي «شهادة»



التزاماتها الدولية بحماية حقوق اللاجئين إلى سياسة ومقننة، وعلى الرغم من قبولها من الناحية الاسمية منح حق اللجوء بناء على ما تنتهي إليه مفوضية شؤون اللاجئين، فإنها لا تصدر أي اعتراف رسمي بهم. ولا زالت مفوضية شؤون اللاجئين في موريتانيا تطرح مسألة الاندماج في المجتمع المحلي على أنها «الحل الدائم»، إن لم تكن الحل الوحيد، أمامها. وهذا الحل يجب ألا يعتبر حلاً دائماً حتى يتم على الأقل سن قوانين وطنية تضمن الحماية للاجئين. وترجع عدم قدرة موريتانيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية إلى مزيج من العوامل، فكونها دولة متأخرة يعني نقص الموارد التي تضمن احترام حقوق اللاجئين، كما أن نصف هيكلها الإداري وعدم الاسجاء يهينها بقرقل وضع سياسة خاصة باللاجئين على نحو يتسم بالشفافية.

شان ليندستروم طالب سابق بالدراسات العليا بمركز دراسات اللجوء بجامعة أكسفورد.

البريد الإلكتروني: mail@channe.net  
أعد هذا التقرير بتكليف من برنامج دراسات الهجرة القسرية واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ويمكن الرجوع إلى النسخة الكاملة للتقرير التي تفصل أوضاع الجماعات الأخرى من اللاجئين في موريتانيا على الموقع التالي (تحت عنوان تقارير):  
www.aucegypt.edu/academic/fmsr

خطر الاعتقال خطراً قائماً بأفضل على الرغم من حيازة اللاجئين لشهادات المفوضية. وكثيراً ما يلقي القبض على اللاجئين على أمل انتزاع رشوة منهم. وعلى الرغم من أن السكان جميعاً يتعرضون لمضايقات تصفية من جانب ضباط الشرطة الذين يطالبون الرشاوى، فإن اللاجئين على وجه التحديد يتعرضون فئة مستضيفة ومستهدفة، فإذا لم يكن الواحد منهم قادراً على دفع الرشوة، فإنه كما قال اللاجئين يمثل في مخفر الشرطة المحلي لمدة تصل إلى أسبوع قبل إطلاق سراحه. وتقول المنظمة الموريتانية لحقوق الإنسان بوقوع انتهاكات شديدة في أثناء الاحتجاز من جانب قوات الشرطة ضد اللاجئين. كما وردت أنباء عن الترحيل في العديد من الحالات.

ويؤدي الضعف الإداري المتجسد الذي يتجلى في عدم الفهم على المستويات البلدية (مثل عدم تعرف رجال الشرطة على بطاقة اللاجئين)، وعلى المستويات الوطنية (ترحيل اللاجئين بما يمثل خرقاً لمبدأ عدم الإرجاع فورياً) إلى معاملة اللاجئين معاملة ظالمة. ولكن من باب الممازفة أن هذا الضعف الإداري في موريتانيا واقتصادها المتأخر هو الذي يحول في الوقت نفسه دون ارتكاب المزيد من أعمال الظلم: لأن هذه الضعف والتأخر يقلل من قدرة الحكومة على القيام بالقبض والترحيل الجماعي بصورة فعالة.

#### خاتمة

عجزت الحكومة الموريتانية عن ترجمة

الصلبية السبعلة لفترة تصل إلى شهر، الأمر الذي يعرض الأفراد المرضى والضعفاء لضغط نفسي شديد.

وتفيد الأنباء بأن مفوضية شؤون اللاجئين تتفاوض مع السلطات الموريتانية للاعتراف بشهادات المدرسة الابتدائية التي يحصل عليها أطفال اللاجئين. هؤلاء الأطفال التاطلون بالإنجليزية عموماً الذين شردوا من ديارهم يحتاجون إلى مناج يتواءم مع احتياجاتهم ويسمح لهم بتعلم العربية والفرنسية لكي يستميطوا الاندماج في النظام التعليمي الموريتاني. وهناك اثنان من المدرسين المتطوعين يقومان بإعطاء دروس مجانية في أربع مستويات بالحرمة الابتدائية بعد ٥٥ طفلاً. كما يقوم الصندوق الكندي للمبادرات المحلية في موريتانيا بتوفير المعدات والمستلزمات المدرسية. ومع ذلك، يقول اللاجئين إنه يوجد نقص حاد لا في عدد المدرسين فصح، بل وفي الكتب وغيرها من المواد التعليمية أيضاً.

#### انتشار التمييز والاعتقال والترحيل

أكد معظم اللاجئين الذين التقينا بهم، بصرف النظر عن جنسياتهم، على انتشار العنصرية والتعصب الثقافي ضد الأجانب بين الموريتانيين. فشهادات مفوضية شؤون اللاجئين تصدر لتنظيم الإقامة وتوفير الحماية لجموع اللاجئين، إلا أن كثيرين أفادوا أن هذه الشهادات لا تحظى باحترام السلطات المسؤولة عن تنفيذ القانون التي لم تتلق أي تدريب حول قضايا اللاجئين. ويعتبر

لاجئ من مالي في معسكر بامبكونو في موريتانيا.





Refugee Studies Centre,  
Queen Elizabeth House,  
21 St Giles, Oxford OX1 3JA, UK  
Tel: +44 (0)1865 270722  
Fax: +44 (0)1865 270721  
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk



Refugee  
Studies  
Centre

# سيادة القانون الدولي: تعليق على الوضع في العراق

بقلم: د. أنجيز هيريتز،

باحثة بمركز دراسات اللاجئين، في إطار منحة زمالة مؤسسة فورد

أن يكون هو الحد الأدنى المطلوب تحقيقه لإعادة اللاجئين.

وتبين التطورات الأخيرة في الأزمة العراقية الدور الجوهري الذي ينبغي أن يلعبه القانون في مسار العلاقات الدولية. فقد تمكنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من كسب حرب تمثل انتهاكاً واضحاً لقوانين الأمم المختلفة، ولكلهم أن تفوزا بمكاسب السلام إلا لو التزمتا بالقواعد الأساسية للقانون الدولي. ونأمل في ضوء الأوضاع الحالية في مرحلة ما بعد الحرب أن يصل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى إعادة اكتشاف الأهمية القصوى لسيادة القانون الدولي.

١ انظر المراجعة الشاملة لمسألة عمليات حفظ السلام برمتها وثيقة الأمم المتحدة رقم ٥١/٢٠٠٥، بتاريخ ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٠.  
٢ الولايات المتحدة تشرع الضغط على البنك الدولي للقيام بدور في العراق، «فاينانشيال تايمز»، التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٢، ص ٥.  
٣ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تركزان على شرعية الحكم الانتقالي، «فاينانشال تايمز»، التاسع من أبريل/نيسان ٢٠٠٢، ص ١٤. وانظر أيضاً تقرير منطقة الجنوب الأحمر الدولية المعنون «مشاكل عامة في تفهيد اتفاقية جنيف الرابعة»، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٨.

الحصول على تفاصيل عن دورات أنشطة مركز دراسات اللاجئين، يرجى زيارة [www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)

المدرسة الصيفية العالمية في موضوع الهجرة القسرية ٢٠٠٣  
٧-٢٥ يوليو/تموز: أكسفورد، المملكة المتحدة

المدرسة الإقليمية لجنوب شرق آسيا في موضوع الهجرة القسرية  
٨-١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢: بانكوك، تايلاند

موقع الهجرة القسرية الإلكتروني:  
[www.forcedmigration.org](http://www.forcedmigration.org)

أخرى، فالإدارة الأمريكية تريد أن تتولى قيادة إعادة الإعمار بعد الحرب، وتخطط لإنشاء «مكتب لإعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية»، وسوف تعين أعضاء السلطة العراقية الانتقالية. وقد قبلت على مضض إسناد دور محدود للأمم المتحدة يمثل في أغلبية في توفير المعونات الإنسانية، إلا أنها على أي حال تحتاج إلى استصدار قرار من مجلس الأمن إذا أرادت الحصول على كل من الدعم السياسي والمالي من بقية المجتمع الدولي. وقد أعلن رئيس البنك الدولي أنه نظراً لاقتران تعامل البنك مع الحكومات المعترف بها فقط، فإنه سيحتاج تفويضاً من الأمم المتحدة قبل تنفيذ برامجه.<sup>١</sup>

وطالما ظلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحتلان العراق، أي تمارسان السلطة الفعلية على الأراضي العراقية، فستظلان مقيدتين بالتصوُّص المتصلة بهذا الوضع من اتفاقية لاهاي الرابعة المبرمة عام ١٩٠٧ والمتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها، واتفاقية جنيف الرابعة المبرمة عام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وقد لاحظ شامش ثارو نائب الأمين العام للأمم المتحدة أن «القوات المحتلة ليس لها أي حق بمتعضي اتفاقية جنيف في تغيير المجتمع أو النظام السياسي أو استغلال موارده الاقتصادية أو أي شيء من هذا القبيل».<sup>٢</sup> وبالإضافة إلى ذلك، هناك جدل حول ما إذا كانت إعادة أكثر من نصف مليون لاجئ عراقي إلى الوطن يمكن أن تتم مع استمرار الاحتلال. طبقاً لمعايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يجب أن تكون المودة مرهونة بوجود ضمانات تكفل السلامة البدنية والمادية والقانونية للعاثين، أي بعبارة أخرى استعادة الحماية الوطنية الكاملة. وحيث أن الاحتلال لا يمكن اعتباره وضماً يعطي سلطة الدولة للقوة المحتلة، فقد يذهب البعض إلى القول بأن اعتراف المجتمع الدولي بحكومة عراقية مستقلة قادرة على ممارسة السيطرة الكاملة على أراضيها يجب

أدى القرار بدخول الحرب في العراق إلى تحدٍّ لأهم المبادئ الجوهرية في النظام المالي الحالي. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، اتفقت الدول على تحريم استخدام القوة في علاقاتها الدولية، مع وجود استثناءين يسمح بهما ميثاق الأمم المتحدة، وهما ممارسة حق الدفاع عن النفس أو وجود تفويض من مجلس الأمن بموجب الباب السابع من الميثاق. والمعروف أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تحصلا على التفويض الصريح من مجلس الأمن قبل إرسال القوات إلى العراق. وفيما يتعلق بالاستثناء الأول، فمن الملاحظ أن عقيدة الضربة الوقائية التي تتبناها الإدارة الأمريكية توسع من مفهوم الدفاع عن النفس بطريقة لا تتسق مع الميثاق.

وإذا كان الصراع يبدو أنه يقترب من نهايته، فالكثير من المناقشات التي تدور بعد الحرب يعترضها الخلاف حول شرعية التدخل. ومن هذه القضايا الخلافية اشتراك الأمم المتحدة في عملية إعادة إعمار العراق. فللأمم المتحدة خبرة واسعة في بناء السلام وهي تصيب الإدارات المدنية الانتقالية. كما حدث في كوسوفا وتيمور الشرقية. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة واجهت صعوبات في ممارسة مسؤوليات إدارية واسعة، فإنها تم حالياً المنظمة الوحيدة القادرة على قيادة هذا النوع من العمليات بدون إثارة المخاوف مما يسمى «بالاستعمار الإمبريالي».

إن الشرعية الدولية لها أهمية جوهرية لتحقيق المشروعية اللازمة للعمليات في مرحلة ما بعد الحرب، ولذلك ينبغي على الفرقا الكبرى المنتسبة في مجلس الأمن أن تجد حلاً وسطاً منطقياً فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة. فالهدف بالنسبة لكل من فرنسا وألمانيا وروسيا التي عارضت الحرب هو إسناد إعادة إعمار العراق إلى الأمم المتحدة قدر الإمكان. أما التحالف الذي تتزعمه الولايات المتحدة فيواجه مصحلة



**UNHCR**  
The UN Refugee Agency



# الخدمات الاجتماعية في مفترق طرق

بقلم: جيف كريسب

رئيس وحدة التقييم وتحليل السياسات

سلامة اللاجئين والتعامل معها كما ينبغي. وأشار التقييم إلى أن العاملين المحترفين في ميدان الخدمة الاجتماعية من أصعب الدرب في العلوم الاجتماعية والمدرين على تقنيات البحوث الاجتماعية والبحوث القائمة على المشاركة هم أفضل من ينوون تحليل الأوضاع... إذ إن مطبق تحليل الأوضاع يرتبط ارتباطاً مباشراً بمناطق وظيفة الخدمات الاجتماعية نفسها، إلا وهو ضمان حصول جميع فئات اللاجئين وقطاعاتهم على فرصة متكافئة للتمتع بما يلزم من الحماية والمساعدة والخدمات.

## مصادر حديثة عن الخدمات الاجتماعية

يمكن الرجوع إلى التقارير التالية على الإنترنت على الموقع التالي:  
[www.unhcr.ch.epau/](http://www.unhcr.ch.epau/)

- وظيفة الخدمات الاجتماعية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تقييم مستقل لهيئة «كازا» للخدمة الاستشارية

- مراجعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمة المسيحية للإغاثة والتنمية للاجئين المكونة في منطقة كيجوما في تنزانيا، بقلم شيلي ديك

- مراجعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمة المسيحية للإغاثة والتنمية للاجئين أنغولا في زامبيا، بقلم أوليفر بلاكول

- الخدمات الاجتماعية في برامج مساعدة اللاجئين: تحليل تقديري، قضايا جديدة في بحوث اللاجئين، ورقة عمل رقم ٨٢، بقلم أوليفر بلاكول

هذه صفحة تشر بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمهد بها وحدة تحليل السياسات والتقييم وستقوم بنشرها تباعاً في «نشرة الهجرة القسرية». لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: CRISP@unhcr.ch

أن وظيفة تقديم الخدمات الاجتماعية لها دور هام فيما يتعلق باختصاصات المفوضية المحورية المتمثلة في توفير الحماية، وخصوصاً حماية أطفال ونساء اللاجئين.

كما تعد الخدمات الاجتماعية عنصراً أساسياً في تحديد المشاكل والتعامل معها على المستوى المهني قبل أن تستغل لتصل إلى حد الفضيحة الدولية مثلما حدث فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للاجئين من جانب العاملين بالوكالات الإنسانية والمنظمات الدولية في غربي أفريقيا، إلا أن هذه المهمة أصابها الوهن الشديد خلال العقد الماضي.

ويقول بيت «كازا» للخدمة الاستشارية «متدما نتحدث عن النصف، فإننا نشير إلى تراجع أعداد العاملين في حقل الخدمات الاجتماعية على المستوى الميداني. وتقلص نطاق المسؤوليات الواسعة التي يكون بها، وانخفاض مستوى السلطة. ووضع العاملين حالياً في ميدان الخدمة الاجتماعية، وضيف التقييم أن «العديد من العاملين في ميدان الخدمة الاجتماعية لا يتمتعون إلا بتقدير محدود من السيطرة على برامج العمل اليومية التي ينفذونها. وليس لديهم الباع أو المهارات أو الموارد المطلوبة للقيام بعملية الرصد المستقل للجهات التنفيذية المشاركة للمفوضية».

ولمعالجة هذا الوضع المقلق يقدم التقييم مجموعة واسعة من التوصيات، إذ يرى بيت «كازا» للخدمة الاستشارية أن الإدارة العليا بالمفوضية يجب أن تعالج الإهمال والاندثار الذي أصاب وظيفة الخدمة الاجتماعية، مع زيادة الاهتمام بالدور الذي تلعبه الخدمات الاجتماعية في معالجة الجوانب الاجتماعية والمجتمعية في حماية اللاجئين. كما يجب تحسين مستوى التمتع بين جهود المفوضية لصالح أطفال ونساء اللاجئين وبين أنشطتها في ميدان الخدمات الاجتماعية، بل وتحقيق نوع من التكامل بينهما.

وأخيراً يدعو التقييم مفوضية شؤون اللاجئين إلى إجراء «تحليل للأوضاع» بصفة دورية على المستوى الميداني حتى تتمكن المفوضية من الوقوف على أي أخطار تهدد

«بلغ» بالمهاجرين في وظائف الخدمة الاجتماعية بمفوضية شؤون اللاجئين حد المجر عن تحقيق الصلاحيات أو الأغراض المفترض تحقيقها... ويعد الاستثمار المالي والفكري القوي في الخدمات الاجتماعية وظيفة أساسية من وظائف المفوضية وبدونه لن يكون هناك أي جدوى من مواصلة القيام بهذه الوظيفة على الإطلاق». تلك هي الخلاصة الصريحة التي انتهى إليها تقييم مستقل لوظيفة تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين، وهو التقييم الذي أجراه فريق خماسي متعدد التخصصات يتكليف من بيت «كازا» للخدمة الاستشارية في مونتريال بكندا.

واستند التقييم إلى إجراء مقابلات شخصية على نطاق واسع مع العاملين بمفوضية شؤون اللاجئين في جنيف، وعلى مسح عالمي باستخدام الاستبيانات وإجراء زيارات إلى العديد من المواقع الميدانية في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، وخلص التقييم إلى

بعض العاملين من المكسيك في شمالي غواتيمالا







## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.

Our task is to enhance international protection of refugees and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance

# مسح استكشافي لرسم خارطة للنزوح الداخلي في أرمينيا

**تقدر حكومة أرمينيا أن حوالي ٧٠ ألف شخص نزحوا داخل أرمينيا نتيجة للصراع مع أذربيجان على إقليم ناجورنو-كاراباخ.**

**وقد** مرت الآن أكثر من عشر سنوات منذ توقف أعمال القتال الفعلية

وتمكن كثيرون من النازحين الداخليين من التوصل إلى حلول دائمة عن طريق العودة أو الاندماج مع المجتمعات التي يعيشون فيها أو الهجرة، إلا أن مصنة هؤلاء النازحين عموماً كثيراً ما لا يلتفت إليها أحد، وهناك نقص عام في المعلومات عن حجم هذه القضية والظروف التي يواجهها النازحون الداخليون الذين نزحوا بسبب الصراع.

وعندما زار الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين د. هراسيس ديبج أرمينيا في عام ٢٠٠٠، كانت أول توصية له هي إجراء مسح وتقييم شامل للاحتياجات. وأيدت وزارة الهجرة واللاجئين بالحكومة الأرمينية فكرة "رسم خارطة للنزوح الداخلي التاجم عن الصراع، كما أيدتها المنظمات الدولية العاملة في منطقة النزوح القسري، وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمجلس النرويجي للاجئين. وتتولى وزارة الشؤون الخارجية النرويجية تمويل هذا الدراسة الاستكشافية.

ويعتبر الحصول على صورة دقيقة لأعداد النازحين الداخليين في أرمينيا وظروف معيشتهم واحتياجاتهم ضرورة لمعالجة البرامج اللازمة للتعامل مع احتياجاتهم. وتتضمن المعلومات التي ينبغي جمعها في المسح الخاص برسم الخارطة ما يلي:

- العدد والتركيب (من حيث العمر والجنس والتركيب الأسري، إلخ)
- الموقع الحالي
- مكان الإقامة الأصلية
- الرغبة في العودة إلى مكان الإقامة

الأصلية على أساس الاختيار الحر المبني على معلومات واقعية فيما يتعلق بالظروف القائمة في مكان الإقامة

- احتياجات النازحين في موقعهم الحالي
- لتعزيز الاندماج، إلى جانب احتياجاتهم عند عودتهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية، بما في ذلك الحق في الحصول على توظيفات عن فقد الممتلكات أو إشتغالها
- الوضع والتوظيف القانوني

ويعد رسم صورة للوضع الحالي للسكان النازحين تتنقل عملية رسم خارطة النزوح خطوة نحو وضع آلية على المستوى الوطني لرصد تطور ظروف النازحين من جراء الصراع واحتياجاتهم. كما يهدف المسح إلى الإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع نموذج للمعايير الدولية المستخدمة في التعامل مع احتياجات النازحين الداخليين. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم المسح في البحوث الدولية بخصوص المعايير المتعلقة بتحديد مستوى اندماج النازحين، والانتقال من الاحتياجات الإنسانية إلى الاحتياجات التنموية، وإنهاء عملية النزوح. ومن ثم فإن المسح يعد إجراء مهماً جداً في ضوء النقاش الدولي الجاري حالياً حول توقيات انتهاء النزوح الداخلي.

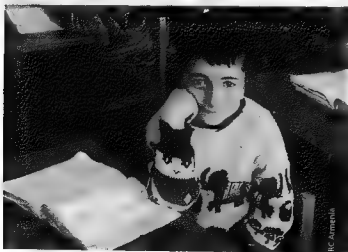
ويجري المسح على مرحلتين، الأولى تشمل مسح ١٨٠ قرية مضطرة من الصراع عن طريق مجموعة من الاستبيانات، القسم الأول منها يجب عليه عدد القرى بعد إعطائهم تدريباً مهيئاً، وتحدد المعلومات المقدمة هنا عند الأفراد الذين كانوا في القرية قبل الصراع، وعدد من غادرها

منهم، وعدد المبلدين إليها، وتوقيت مغادرة القرية وأسباب المغادرة، والأماكن التي كان النازحون يملكونها، ومدى صلاحية أراضيهم للزراعة، وكيفية الاتصال بمن تركوا القرية، إلخ. وقد أجريت هذه المرحلة في خريف ٢٠٠٢ ويتم الآن معالجة المعلومات التي جمعت فيها. أما في المرحلة الثانية من المسح فسيكون التركيز فيها على الأسر التي غادرت القرية، وستجرى مقابلات معها في أماكنها الحالية للإجابة عن العديد من الأسئلة التي تظهر في الاستبيان الأول، مع مناقشة رغبتهم في العودة إلى ديارهم وقرىهم على القيام بذلك، كما سيتم إجراء مسح ثالث على نطاق محدود لرسم صورة للوضع الحالي للمدارس والطرقات وحطوط المياه والكهرباء وغيرها من منشآت البنية الأساسية في كل قرية من القرى المضطرة من الصراع. وستتولى الحكومة إجراء هذا المسح الذي ينتظر أن يمثل إسهاماً في عملية التخطيط لإعادة تأهيل القرى التي دمرها الصراع، والكشف عن أفضل إمكانات استضافة النازحين الداخليين العائدين بصورة مستدامة.

وينتظر الانتهاء من المسح تماماً قرب نهاية عام ٢٠٠٣.

نزيد من المعلومات عن جهود المجلس النرويجي للاجئين في أرمينيا يرجى الاتصال بمسؤول برنامج أرمينيا عزيزة ميمونو، البريد الإلكتروني: marit.melbom@nrc.no

المجلس النرويجي للاجئين  
بمبنى  
المدارس  
تأهلياً في أرمينيا





## في فراغ السيادة:

### التحدي الدولي المتمثل في النزوح الداخلي

بقلم: فرانسيس دينج



وحده هو صاحب النفوذ والمكانة اللازمة لإقناع الحكومات وغيرها من الأطراف المعنية بالاضطلاع بمسؤولياتها أو باتخاذ ما يلزم من السبل لممل فراغ السيادة الذي لا يفرز أي تجاوب مع مشكلة النزوح.

د. فرانسيس دينج ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين، والمدير المساعد لمشروع النزوح الداخلي بمؤسسة بروتكنجز - كلية الدراسات العليا الدولية  
[www.brook.edu/fp/projects/idp/idp.htm](http://www.brook.edu/fp/projects/idp/idp.htm)

النص العربي للمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الصادرة عن الأمم المتحدة موجود على الموقع التالي على الإنترنت:  
<http://193.194.138.190/pdf/principles arab.pdf>



الفرق بالنسبة للمجتمع الدولي بين اللاجئين في مختلف أنحاء العالم المقدر عددهم بأثني عشر مليوناً والنازحين الداخليين المقدر عددهم بخمسة وعشرين مليوناً هو أن اللاجئين عبروا الحدود الدولية بينما ظل النازحون في بلدانهم.

يعتبر حالة استثنائية نادرة، وأحياناً تملية طبيعة النزوح ودرجة تعاطف الحكومة مع سكانها النازحين. وحتى في هذه الحالة فإن نقص القدرات وغيره من الاعتبارات السياسية قد يؤثر على تهيئة الحماية وتوفير المساعدة.

إن المبدأ الجوهري الذي يحكم عمل ممثل الأمين العام هو الاعتراف بالطبيعة الكامنة لمشكلة النزوح باعتبارها مشكلة داخلية ومن ثم تتدرج ضمن سيادة الدولة، وفي حال ممارسة السيادة بصورة فعلية تترتب عليها مسؤولية عن حماية المواطنين المحتاجين ومساعدتهم. وقد شب أن هذا الشرط، لحصص بالسيادة، الذي يحظى بدعم متزايد من المجتمع الدولي، أساس بناء وفعال للحوار مع الحكومات. ولكن السؤال الحقيقي في هذا الصدد هو: هل تتعامل الحكومات، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، تماماً فعلاً مع أزمة النزوح الداخلي لتلبية احتياجات المضارين؟

لقد حقق المجتمع الدولي والحكومات المعنية تقدماً كبيراً بالفعل في التعامل مع الأزمة. لكن من الواضح بشكل أساسي أن المشكلة لا تزال مستفحلة من حيث شدتها ومطافها. ويلاحظ أن التحدي الذي يطرحه المبدأ المعيارى للسيادة بوصفها مسؤولية أمام المجتمع الدولي هو أنه ينطوي على فكرة المحاسبة. فمن الواضح أن النازحين الداخليين أنفسهم، الذين يتعرضون للتمييز والاستبعاد بل والأصغار في أحيان كثيرة، ليس لديهم إلا قدرة محدودة على محاسبة سلطاتهم. لو كانت عندهم أي قدرة على ذلك أصلاً. إذن فالمجتمع الدولي

تشيير النتائج التي خلصت إليها من بحثاتي القطرية حول العالم بصفتي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين إلى أن التوقعات الخاصة بحماية الدول داخلياً للنازحين الداخليين ليست إلا توقعات حيالية في معظم الأحوال. كما تؤثر أزمات الهوية الوطنية التي تكمن في قلب مسببات النزوح على استجابة الحكومات والجهات المعنية غير التابعة للدول للعواقب الإنسانية المترتبة على النزوح، الأمر الذي يؤدي في أحيان كثيرة إلى إحداث فراغ في مجال المسؤولية في سياق ممارسة سيادة الدولة.

وقد اعتدت في أثناء البعثات القطرية أن أسأل النازحين الذين أزرهم عن الرسائل التي يريدون مني توصيلها إلى قادتهم. فكان رد أي في تسميته في إحدى دول أمريكا بـ"لانيبي". هؤلاء ليسوا قاداتنا، ففي الحقيقة أننا بالنسبة لهم مجرمون وجريمتنا أننا فقراء. وفي أحد بلدان آسيا الوسطى كان الرد: «ليس لنا زعماء هنا؛ لا أحد من شعبنا موجود هناك. وفي بلد إفريقي. وضع أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة ثلثين الزوار، أن قدرة مواردهم على مساعدة اللاجئين في هذا البلد مقيدة بضرورة مساعدة «شعبكم»، والنازحين الداخليين وغيرهم من الفئات المضارة من الحرب، فما كان من رئيس الزوار أن رد قندلاً - مؤلاً. ليسوا من شعبنا. وفي الحقيقة أن الطعام الذي تقدمونه لهؤلاء الناس يتسبب في قتل جنودنا».

وإذا لم تكن جميع الحكومات تنظر إلى النازحين بهذه الطريقة، فالعكس من ذلك



21/٢١

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤  
شوال - ذو القعدة

# نشرة الهجرة القسرية

عودة دائمة إلى الوطن؟  
تحديات العودة  
 وإعادة الإدماج

بالإضافة إلى:

دارفور

النزوح الداخلي في العراق

مخيم التيرف في سوريا



يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين  
والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخليا





# من أسرة التحرير

نشرة الهجرة القسرية

Nashrat al-Hijra al-Qasriya



Caroline Owen

**نود** أن نرحب بالذين يستلمون هذه المجلة لأول مرة. نشرة الهجرة القسرية هي النسخة العربية من Forced Migration Review. إحدى أكثر المجلات توزيعاً في العالم حول مسائل التهجير.

العدد الأكبر من مقالات هذا العدد والذي يدور حول موضوع "عودة دائمة إلى الوطن؟" تحديات العودة وإعادة الإعمار" تسلط الضوء على التسليم المتنامي بالحاجة إلى

تطوير سياسات دائمة للعودة وإعادة الإعمار وإلى تسويق أكبر ما بين وكالات التنمية والإغاثة. ويومد جزيل الشكر إلى مستشارينا الخاصين - جون روج من قسم النزوح الداخلي لمكتب الأمم المتحدة لتسليم الشؤون الإنسانية وببسي ليمان من مكتب الوثائق من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وذلك لآرائهما القيمة ولدفعهما زملاتهما معن لم يكونوا على علم بمجلاتنا من قبل. للمساهمة بمقالات لنشرة الهجرة القسرية ويومد الشكر أيضاً لمتطاعتهما وذلك للدعم المالي الجزيل.

ويحتوي هذا العدد على سبعة مقالات حول أمور التهجير في العالم العربي (في العراق وفلسطين وسوريا والسودان). وبهنا أن نوسع تغطيتنا للأحداث في المنطقة ويسرنا أن نرحب باقتراحاتكم وملاحظاتكم - سواء باللغة العربية أو الإنجليزية.

ويقدم هذا العدد أيضاً قصفاً جديداً وهو صفحتين برعاية معهد هيرتز تتناولان المسائل المتعلقة بلوجيستيات العمل الإنساني.

أما بالنسبة للتصوير يسرنا أن دائرة النزاع والشؤون الإنسانية التابعة لدائرة المملكة المتحدة للتنمية الدولية قد أعطت الموافقة النهائية على توفير دعماً جزئياً لعملاق. ويأتي هذا بعد موافقة مؤسسة هورن القاهرة على تمويل طباعة وتوزيع الأعداد الخمسة القادمة من نشرة الهجرة القسرية. وعلى الرغم من هذا. فإن استمرار إصدار المجلة - الوحيدة من نوعها التي يتم توزيعها في العالم العربي وعلى الشبكات في مختلف أنحاء العالم - ما يزال بحاجة إلى تمويل طويل الأمد. وسوف نقدر أي اقتراحات من قبلكم حول هذا الشأن.

وسوف يتناول العدد القادم من نشرة الهجرة القسرية (العدد ٢٢) موضوع التعليم في حالات الطوارئ وإعادة الاعمار. أما الموضوع الرئيسي للعدد ٢٣ فسوف يتخصص السياسات الأوروبية بالنسبة لطلبات اللجوء. للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع التالي: [www.hjra.org.uk](http://www.hjra.org.uk)

يرجى إبلاغنا في حال عدم رغبتكم باستلام هذه المجلة إذ نحن حريصين على التقليل من التكاليف. وبالمثل، نرجو إبلاغنا في حال رغبتكم باستلام عدد أكبر من النسخ أو في حال معرفتكم بأخريين يرغبون باستلام نشرة الهجرة القسرية.

وأخيراً وليس آخراً، يرجى الاتصال بنا إذا ما رغبتكم باستلام أقراص مضغوطة (CD ROM) يحتوي على جميع الأعداد السابقة من هذه المجلة بالإضافة إلى الطبعات باللغتين الإنجليزية والأسبانية. علماً بأن هذا القرص سوف يتم توفيره للأخريين مجاناً.

نأمل أن نسمع منكم.

ماريون كولدري و تيم موريس

هيئة التحرير، نشرة الهجرة القسرية

تهدف نشرة الهجرة القسرية إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين والناشطين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُؤثرون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالشراكة مع المشروع العالمي المعني بأوضاع اللاجئين داخلياً، التابع لمجلس الترويجي للاجئين.

هيئة التحرير

ماريون كولدري و د. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات

شارون إيس

نشرة الهجرة القسرية

المجلس الاستشاري

رضوان نويصر

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)

المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزام

الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحى شطي

مركز دراسات اللاجئين،

جامعة أكسفورد

أنيتا فايوس

جامعة شرق لندن

باربرا هاريل - بوند

الجامعة الأمريكية في القاهرة

عباس شبلق، سري جنتي

مركز اللاجئين والشبكات

الفاستبوني (شمل) - رام الله

لكنس تكتوبورغ

وكالة الأمم المتحدة

للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(UNRWA)، سوريا

عبد الباسط بن حسن

مدير معهد حقوق الإنسان - تونس

يحمل أعضاء المجلس بصفة شخصية وتطوعية

غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم،

موقع الإنترنت

[www.hjra.org.uk](http://www.hjra.org.uk)

ترجمة النسخة العربية

محمود صبري

التصميم والإخراج الفني:

FastBase Ltd, Wembley, UK

info@fastbase.co.uk

رقم الإيداع الدولي: 9819-1460-ISSN

Refugee  
Studies  
Centre

www.shawmbaldwin.com - email@shawmbaldwin.com

صورة الغلاف: الأمامي: كاول/هانشستن - شون بالدوين



# المحتويات



## النظام العالمي لعودة اللاجئين

### بعض دروس في مقارنة تجارب العودة

بقلم: ساري حنفي باحث في السوسولوجيا و مدير المركز  
الفلسطيني للاجئين والشتات (شمل) ..... ٢٤

### هل هي نافذة تعلق؟ هل يتم نسيان النازحين الداخليين في أفغانستان؟

بقلم: بيت سبينك ..... ٢٦

### النازحون الداخليون من الأوزبكستانيين في ضرب

أفغانستان، هل يتحركون إلى الأمام، أم يبقون أم يعودون  
بقلم: إيلكا ستيجتر ..... ٢٩

### تشجيع عودة النازحين الداخليين وإعادة اندماجهم

#### بشكل مستدام في إندونيسيا

بقلم: باتريك سويتج وجورج كوناوى ونيلة حميد ..... ٣١

### كارير/ سيللا (CARERE/Seila) - حجر أساس

#### لكمبوديا جديدة

بقلم: محري نشرة الهجرة القسرية ..... ٣٤

## مقالات عامة

### أزمة دارفور في إطار الظروف المحيطة بها

بقلم: فرانسيس دينج ..... ٣٨

### في وسط الاضطراب الشديد،

#### احتمالات عودة العراقيين النازحين تبدو كئيبة

بقلم: ديفيد رومانو ..... ٣٩

### مشروع استصلاح النيرب

بقلم: ليكس تاكنبرغ وهالة مخلص ..... ٤٢

### معهد فريتز: الاستعانة بخبرات القطاع الخاص لتحسين

#### سلسلة إجراءات توريد الإمدادات الإنسانية

بقلم: أنيسيا توماس العضو المنتدب لمعهد فريتز ..... ٤٤

### وتستمر كارثة تجنيد الأطفال

٤٦

### التهجير الداخلي الفلسطيني، محاور أساسية

بقلم: نهاد بقاعي ..... ٤٧

### جعل عمليتي العودة وإعادة الاندماج أمراً مستداماً قائماً على الشفافية والمشاركة

بقلم: جون روج وبيتسي لييمان ..... ٤

### منهج الـ 4Rs، الطريق للأمام

بقلم: بيتسي لييمان ..... ٦

### إعادة الأرض وحقوق الملكية

بقلم: أن ديفيز ..... ٩

### حماية النازحين من الاتهام الأراضية دعوة للعمل المشترك

بقلم: سيد آفا، وكاترين كينز لباخ، وأورين شلاين ويونتوس  
أوهرسيددت ..... ١٢

### من الطوارئ للتنمية،

#### تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة

#### والهرسك

بقلم: موايسيس فينانسيو، وسفيتلانا بافليتش، وسابيننا  
زونيتش، وجوران فوكمير، وماسيمو ديانا ..... ١٥

### عودة "الجنود الأطفال" وإعادة دمجه في السودان، التحديات المستقبلية

بقلم: كريس روبرتسون وأونا مكولي ..... ١٩

### من محاربين إلى صناع سلام، مبادرة السلام الأهلية في جنوب السودان

بقلم: مايكل أوكو ..... ٢٢

GIFTS 2005

Refugee Studies Center, Queen

Elizabeth House (RSC, QE)

UK



# جعل عمليتي العودة وإعادة الإدماج أمراً مستداماً قائماً على الشفافية والمشاركة

بقلم: جون روج وييتسي ليمبان



يعرض هذا العدد الخاص من "نشرة الهجرة القسرية"، والذي يتناول عودة وإعادة إدماج النازحين بسبب الصراعات أو انتهاك حقوقهم الإنسانية، موجزاً لبعض التحديات التي يواجهها النازحون عندما يتخذون قرارهم بالعودة. كما يلقى هذا العدد الضوء على بعض الاستراتيجيات التي استخدمتها السلطات أو الأجهزة لمساعدة النازحين لكي تضمن لهم العودة في إطار من الأمن والكرامة ولكي تضمن إدماجهم من جديد واستعادة حياتهم الطبيعية بشكل مستدام.

قد أقاموها. وعلى سبيل المثال. قد ينظر أولئك الذين فصلوا عدم النروح بارتياح أو حتى بكرامية إلى السودانيين الجنوبيين الذين يمضون حالياً من الخرطوم بعد مضي ما يقرب من عقدين. وذلك عند التناض لدى عودتهم للحصول على الموارد والخدمات المتاحة بشكل محدود.

وفي الوضع المثالي. ينبغي أن تتم عملية العودة وإعادة الإدماج لهذه المجموعات المختلفة داخل إطار عمل متفق عليه تتواءم السلطات الوطنية والمحلية. والمجتمع الدولي. والمجتمع المدني المحلي. وكذلك النازحين أنفسهم. وتعتبر أنجح عمليات العودة وإعادة الإدماج هي التي تم فيها خلق عوامل "جذب" في أماكن المنشأ من خلال تحسين الخدمات الأساسية وخلق فرص جديدة لكسب الرزق. الأهم من ذلك. إرساء القانون والنظام. إذ أنه غالباً ما يحتاج المائدون - الذين تركوا الأماكن التي نزحوا منها بسبب عوامل طرد - مثل التفرقة الشديدة أو العداء العنفي من قبل السلطات المحلية أو السكان - إلى مساعدة وحماية ذات طابع خاص في مناطق النزوح أثناء وحتى بعد العودة.

وعلى الرغم من أن الحاجة إلى توفير الحماية عادة ما ترتبط بالمناطق التي تم النزوح إليها. فإنها غالباً ما تلاحق النازحين إلى المناطق التي يعودون إليها. وتعد أمراً هاماً بالنسبة للمائدنين ولغيرهم ممن ظلوا في الأماكن التي تم النزوح إليها. فعلى سبيل المثال. ظل النازحون الداخليون من المسلمين في سريلانكا يمشرون بالقلق بشكل كبير من عودتهم إلى شبه جزيرة "جفنا". ومازال يخشى النازحون الذين عادوا إلى مزارعهم في شرق أوغندا من التعرض للخطف على أيدي "جيش المقاومة

## وحسب التقديرات. يوجد حالياً حوالي ٢٥ مليون نازح

داخل بلدانهم في أكثر من ٥٠ دولة. ويمثل ذلك زيادة بالمقارنة بعام ١٩٩٧ حيث بلغ عدد النازحين الداخليين ٢٠ مليون نازح داخلي. وبعام ١٩٨٢. حيث بلغ عددهم ٢.١ مليون. ويمثل عدد اللاجئين تقريباً ضعف عدد النازحين الداخليين. ففي السودان. حيث يوجد أكبر عدد في العالم من النازحين الداخليين لأكثر من عقد. أضافت أزمة دارفور القائمة ٢.١ مليون نازح إلى عدد النازحين في العام الماضي فقط. وعلى الرغم من ذلك. انتهت الكثير من هذه الأزمات التي نتج عنها النزوح وعاد النازحون إلى ديارهم أو هم في طريقهم إلى العودة ويعود حالياً العديد من النازحين الداخليين في أنحاء الذين يبلغ عددهم ٥.٢ مليون نازح. كما عاد نصف النازحين الداخليين في سيريلانكا وعددهم ٨٠٠ ألف نازح. وإذا تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان كما هو متوقع في نهاية هذا العام. سيعود جزء كبير من النازحين الداخليين. البالغ عددهم أكثر من ٤ مليون نازح. إلى ديارهم.

وفي العادة. تعني عودة النازحين الداخليين عودة مجموعتين أخريتين من النازحين: هما النازحين والمقاتلين الذين تم تسريحهم وعلاوة على ذلك. أدت الأزمات العديدة إلى تشتيت عدد كبير من السكان الذين ليسوا لاجئين بالضرورة. ومن ثم. قد يكون هناك أعداد هائلة من المائدنين بعد انتهاء فترة الأزمات. وإعادة تكوين أحيائهم متنوعة وقد يكون لهم تطلعات مختلفة. وقد يكون للسلميين أو السكان المحليين رد فعل إيجابي أو سلبي تجاه المائدنين يختلف حسب طبيعة الأزمة والتحالفات التي يعتقد أن النازحين

الريائي. ولذا تركوا أمفالمهم في البلدات أو الميخيمات التي نزحوا إليها. وتقع مسئولية توفير الحماية على عاتق سلطات الحكومة الوطنية والمحلية. ولكن غالباً ما تفتقر هذه السلطات إلى الإرادة أو القدرة على الوفاء بهذه المسئولية. ويمكن أن يرافق المجتمع الدولي حوادث الخطف ويعن عنها ولكن نادراً ما يكون هي موقف لاتخاذ إجراء وقائي حيال ذلك.

وعلاوة على ذلك. نتج عن الصراعات التي استمرت لفترات طويلة وخلفت وراءها عدد كبير من النازحين. دمار شامل للبنية التحتية وتدهور في الخدمات الأساسية وإعاقة للاقتصاد هض بالمثل. وتحويلات الأراضي الزراعية إلى مساحات شاسعة من الشجيرات والحشائش مقطاة بالألغام الأرضية والذخائر التي لم تفجر. وحتى إذا حل السلام وأعيد الأمن لن يجد النازحون ما يفري للعودة



التي يتزعمها القادة الحرييون المحليون والتي لم يتم تسريحها، إلى إفساد عملية السلام. وعلى سبيل المثال، مهنت عمليتي العودة وإعادة الإجماع للنازحين والملاجئين في سيراليون بسلاسة لأنها كانت مسحوقة في نفس الوقت بعملتي تسريح ونزع سلاح المقاتلين. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بشأن إعادة الإجماع. ويجب بذل الكثير من العمل والتحليل بخصوص أساليب إعادة الإجماع لأن ذلك يؤثر بشكل أساسي على إعادة إجماع النازحين. وستتيح تجربة السودان وليبريا دروساً مستفادة كثيرة في السنوات القادمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل موضوعات إعادة الممتلكات والحصول على الأراضي عناصر أخرى ضرورية لخلق بيئة مواتية لعملية العودة. وإذا لم تعمل المؤسسات والأنشطة على معالجة هذه القضايا، قد تتصاعد النزاعات بسرعة فائقة وتتحول إلى صراع لا سيما إذا كانت أطرافه من التجمعات العرقية أو السياسية المختلفة. وبالتالي فإن حل النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية أمر يستغرق وقتاً طويلاً، لا سيما إذا لم توجد سجلات خاصة بهذه الأراضي أو الممتلكات أو تم إتلاف هذه السجلات أثناء الصراع أو إذا كانت السلطات التقليدية أو القانونية تقتصر إلى القدرة على معالجة هذه القضايا. وتعتبر أفغانستان مثلاً للتحديات الحادة لهذا الموضوع والإطار الزمني الطويل الذي يتطلبه حل النزاع.

وترتبط عملية إعادة الإجماع بشكل دائم ارتباطاً وثيقاً بإعادة بناء النسيج الاجتماعي والأساس الاجتماعي لهذه المجتمعات من خلال تفهم أسباب الصراع وبذل جهد دؤوب للحلولة دون ظهور هذه القضايا من

إليه. ففي كثير من الأحوال، عاش النازحون والملاجئين في المخيمات حيث كانوا يحصلون على أدنى مستوى من الرعاية الصحية والتعليم الأساسي والأمن الغذائي والمياه الصالحة للشرب. وجعلت العودة إلى المناطق التي لا يوجد بها أي من الشبكات الأمنية عملية إعادة الإجماع بشكل مستدام مهمة صعبة وتتحتاج إلى وقت طويل. وقد تتفاقم المشكلة لأن المائدين أصبحوا يعتمدون على غيرهم وربما لأهم بنوا توقعات غير واقعية لدعمهم عند الرجوع.

ويضعاف من حجم المشكلة أن السلطات المحلية في مناطق العودة قد لا يكون لديها قدر كاف من القدرة، أو لا يكون لديها أية قدرة على الإطلاق، لإدارة برنامج فعال للعودة وإعادة الإجماع. وربما تكون هذه السلطات نفسها من النازحين وغالباً لم يكن لديها الموارد الكافية. وتمثل حالياً عبءاً بناء القدرة المحلية من أجل إدارة الحكم، وتطبيق حكم القانون، وإزالة الألغام، والتنمية، مشكلة كبيرة ومكثفة في مناطق العودة في كل من أنجولا وليبيريا. ولكن تعتبر عملية بناء القدرات أمراً أساسياً لتحقيق تنمية على المدى الطويل. وقد أثبتت التجربة في كمبوديا كيف أن الجهد المتواصل واتاحة الموارد على مدى أطول يمكن أن يؤتي ثماره في النهاية.

ومن أكبر التحديات التي واجهت أوضاع ما بعد الصراعات، خلق بيئة مواتية لعودة النازحين وإعادة إجماعهم، وعادة ما تنبع البيئة التي تحلفها الصراعات بالسلح و خاصة الأسلحة الخفيفة. وبشكل إرهاب الأمن وحكم القانون ركيزة أساسية لنجاح عمليتي العودة وإعادة الإجماع. ويعتبر تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة دمجهم عنصراً أساسياً لتحقيق ذلك. وقد يؤدي وجود المليشيات،

جديد على الساحة، ويجب ألا يكون التدخل لمصلحة أي فئة من المائدين أو لمصلحة المائدين مقابل المائدين لم يعودوا. وفي الماضي، حدث ذلك غالباً مع الوكالات التي كانت تتخبط بالتوضيحات المعنوية لها والتي كانت تعمل مع فئة مستهدفة محددة من السكان وتتلقى التمويل بما يتماشى مع التفضيحات المعنوية لها. أما اليوم، أصبح هناك إدراك أكبر من جانب المنظمات المعنية بالشؤون الإنسانية والتنمية بوضع برامج تتبع أسلوباً كلياً متكاملًا. ويمكن القيام بذلك جنباً إلى جنب مع تلبية احتياجات معينة لأفراد معينين في مجتمع ما مثل أبناء المقاتلين القدامى والمرأة الحيلة والأيتام وغيرهم ممن يحتاجون إلى رعاية خاصة. ومن المهم لتيسير المشاركة الشاملة والمشاركة مع المجتمع في تحديد وترتيب الاحتياجات حسب الأولوية وتقييم المشاريع والتي تتركز على هذه الاحتياجات. ويمكن أن يؤثر ذلك على استمرارية التدخلات ولكن في نفس الوقت مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي المهم أيضاً. وهذه مهمة ليست سهلة لأن المجتمعات تشكلت أو يعاد تشكيلها مع المائدين الجدد. وتستغرق المشاركة الحقيقية وقتاً طويلاً ولكن قيمتها تنوق قيمة الاستثمار.

ويتناول العديد من المقالات في هذا العدد أهمية ضمان المشاركة الحقيقية من الشعب الذي يرغب المجتمع الدولي في مساعدته، ويجب أن تعطي بالتوازن للتذكير أن أفضل الحلول هي غالباً التي تأتي من الداخل وليس من الخارج.

تعمل بيتسي ليبمان بـ مكتب جنيف التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنساني لوكاوية من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية. الموقع على الإنترنت: [www.undp.org/bcpr](http://www.undp.org/bcpr)

البريد الإلكتروني: [betsy.lippman@undp.org](mailto:betsy.lippman@undp.org)

جون روج هو كبير مستشاري مدير قطاع التنسيق بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي والتابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، جنيف. الموقع على الإنترنت: [www.reliefweb.int/idp](http://www.reliefweb.int/idp)

البريد الإلكتروني: [ldpunit@un.org](mailto:ldpunit@un.org)

١. انظر "لا يوجد ملجأ: التحديات التي تواجه الدروج الداخلي"، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، على الموقع [www.reliefweb.int/idp/docs/reference/and/encs/WebinOrder.pdf](http://www.reliefweb.int/idp/docs/reference/and/encs/WebinOrder.pdf) ونظرية عالمية للاجتماعات في عام ٢٠٠٣، على الموقع [www.idpproject.org/press/2004/GlobalOverview.pdf](http://www.idpproject.org/press/2004/GlobalOverview.pdf)

تشكل الأرقام في الاختصار تهييذا  
كهورا للمائدين





# منهج الـ 4Rs: الطريق للأمام

بقلم: بيتسي ليبمان

تحويل هذه العملية إلى سلوك تعلمي مؤسسي أمر هام في بلورة عملية أكثر ثباتاً وجديرة بالاعتماد عليها للتصالح مع الاحتياجات طويلة الأجل الخاصة بعودة النازحين في كل أوضاع العودة، ورغم أن الجهود الساعية كانت إيجابية، فإنها في الغالب كانت تحركها شخصية معينة أو قطاعات متداخلة تمثل مصالح مختلف الوكالات قاصرة على سياقات لدول معينة، ويحاول منهج الـ 4Rs أن يجعل جهود الأمم المتحدة أقل خصوصية ويمكن التكهن بها بشكل أكبر؛ ومن ثم يضمن استمرار مشاركة الوكالات التي تقوم بنشاطات في المناطق المتضررة من الصراعات في عملية التخطيط للتكامل بين الوكالات على مستوى السياسات ومستوى التطبيق العملي.

## سيراليون

بدأ العمل بمنهج الـ 4Rs في سيراليون منذ حوالي أربع سنوات بعد توقيع اتفاقية "لومي"، ومن الناحية المثالية، ينبغي استخدام هذا المنهج للتكامل على الفور بعد توقف الصراع. في سبتمبر ٢٠٠٤، شكل جهاز رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة بالدولة، في إطار عملية الـ 4Rs، فريق دعم التحول الانتقالي، ويضم فريق دعم التحول الانتقالي مسؤولاً مياشورة أمام الجهاز ويعمل عن كثب مع هيئة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون ومع كل وحدات العمل الميداني التابعة للأمم المتحدة وكذلك المجالس الحكومية في المقاطعات والوزارات التنفيذية. ومن المقرر توسيع الدعم الذي يقدمه الفريق بحيث يمتد من الأقاليم الثلاثة الأولى التي تضم أكبر عدد من المعتقلين (وحي، مقاطعة كورنو وكيلامون وكامبوا) ليشمل كل الأقاليم.

ومن خلال آليات التنسيق القائمة، يحدد المسؤولون الميدانيون في الفريق الفجوات القائمة في الخدمات الاجتماعية وسبل كسب الرزق وهدنة السلطات الحكومية على المستوى المحلي، وكثيراً ما كانت الفجوات التي تم تحديدها بسيطة، ولكن عادة ما كانت تشتمل على تعقيدات طويلة الأجل، مثل سبيل المثل،

يعتبر منهج الـ 4Rs أسلوباً متكاملاً "لإغاثة من أجل التنمية" فيما بين الوكالات، من أجل تحقيق إعادة الإدماج بشكل مستدام في إطار عملية التحول الانتقالي.

## طوال

فترة الشائعات والتضليلات، وجدت المفوضية السامية للأمم

منها لتتوسع ونطاق الأنشطة المطلوبة لمعالجة عملية إعادة الإدماج المستدامة بشكل شامل.

ويعد منهج الـ 4Rs أسلوباً لتلبية احتياجات التنمية الخاصة بالنازحين المعتقلين على المدى القوي والمتوسط والطويل بطريقة شاملة ومتكاملة. ويتم تشكيل منهج الـ 4Rs استناداً إلى وضع المنطقة التي يطبق فيها، ويجسد منهاج يتولى مسئولونه المجتمع، ورؤية تستهدف مع الصراعات، وعلاوة على ذلك، يسمى هذا المنهج إلى دعم الروابط بين المجتمعات والحكومة المركزية، كما يهدف إلى بناء قدرات الإدارات الحكومية المحلية المسؤولة عن تلبية الاحتياجات القوية وطويلة الأجل الخاصة بالمجتمعات المتضررة للمناطق، ويمرور الوقت، سوف يرتبط منهج الـ 4Rs بالأولويات والمزايا الخاصة بالتنمية على المستوى القومي.

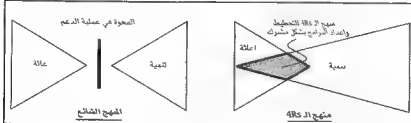
ويضم منهج الـ 4Rs، في جوهره، بمثابة الجزء الخاص بعملية إعادة الإدماج من الاستراتيجية العامة للتحول الانتقالي بالنسبة للدول التي خرجت لتوها من مرحلة صراع عنيف، ومن ثم، فإن هذا المنهج يتناسب تماماً مع الجهود الحالية التي تقوم بها الأمم المتحدة للتصالح مع التحول الانتقالي من خلال "مجموعة العمل الخاصة بالتحولات الانتقالية" المنتجة عن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية. وقد حظي منهج الـ 4Rs بالمدح ووصف بأنه معلومة ملموسة لوضع التعاون فيما بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة موضع التنفيذ وتحويل هذا التعاون إلى سلوك تعلمي مؤسسي.

وفي حين قد يرى البعض من الممارسين بالأمام المتحدة لعملية إعادة الاندماج أن منهج الـ 4Rs ما هو إلا مجرد تسمية جديدة لأنشطة قائمة بالفعل، هناك اتفاق عام على أن محاولة

المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها بشكل متزايد في مواجهة تحديات لكي تضمن استدامة عمليات العودة وذلك فيما يتعلق بحجم مشاركتها، والإطار الزمني لهذه المشاركة، في عمليتي إعادة للوطن وإعادة التوطين. وأدى ذلك إلى إدراك أن الطريق الوحيد لمعالجة عملية إعادة الإدماج بشكل أكثر فاعلية واستدامة، ولتعزيز احتياجات اللاجئين المعتقلين وغيرهم من النازحين في خطط التنمية الوطنية طويلة الأجل، هو من خلال إشراك العناصر الفاعلة الهامة بالتنمية في مرحلة مبكرة من هذه العملية.

وفي عام ١٩٩٩، أطلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "عملية بروكتر" - وهي عبارة عن شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي - لتتبع، بدعم من الجهات المانحة، منهج متكامل تجريبي في سيراليون. ورغم تضرر هذه المحاولة في وقت مبكر، بسبب الانطباع الذي ساد عنه بأنه أسلوب مركزي من ناحية وبسبب عودة الحرب الأهلية في سيراليون من ناحية أخرى، فإن روح التخطيط للتكامل مازالت حية بشكل أكبر.

وقد أدى وصول السيد "رود لويز"، بصفته المفوض السامي لشؤون اللاجئين، إلى إعادة التركيز على عملية إعادة الاختيار للوطن وإعادة الإدماج بوصفهما الحد الأدنى للمفضل لمشكلة النازحين، وبسبب التوضيحات الواضحة التي منحت للوكالات الثلاثة فيما يتعلق بالإعادة للوطن وإعادة التاهل وإعادة الإعمار، تم إحياء شراكته الجديدة في آذار/مارس عام ٢٠٠٢، ونتج عن هذه الشراكة منهج الـ 4Rs وتم التوصل إلى اتفاق لاختيار سيراليون وسيريلانكا وأفغانستان وإريتريا على سبيل التجربة. ولكن لم تكن هناك أية نية لأن يقتصر الاتفاق على هذه الدول فقط، وسرعان ما انضمت وكالات أخرى للمشاركة في هذا الجهد (مثل صندوق الأمم المتحدة الدولي لإغاثة الأطفال "اليونيسف"، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق السكان التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتحقق في السكن، ومكتب التنسيق لشؤون الإنسانية وقسم النزوح الداخلي التابع له) وذلك إدراكاً







لاحقون من  
سيراليون يسعون  
للاعادة الطارئة  
محمود ووتر ساهم  
بمهمتها

في المناقشات الميدانية حول الإعادة للوطن واستعادة الحياة الطبيعية وإعادة برامج طويلة الأجل، فإنه يمكن معالجة القضايا لكي تضمن صياغة روابط كافية بين الإعادة ومبادرات التنمية، ولكي تضمن أن هناك تحولا انتقاليا من مجرد تقديم المساعدات الإنسانية إلى وضع مستدام يتم فيه إعادة الأعمار وتحقيق التنمية

■ الملكية الوطنية وإدماجها ضمن الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بعملية التحول الانتقالي.

■ مشاركة السلطات الحكومية المحلية هي وقت مكر في إجراء التقييمات وزيارة المواقع والمتابعة والتقييم، ولا ينبغي أن تقتصر عملية ساء القدرات على الوراء التي ترتبط بالتزويج فقط ولكن ينبغي أن تشمل أيضا كل أجهزة الدولة التي يعهد إليها بمسؤوليات طويلة الأجل.

■ مشاركة المجتمع ينبغي أن تكون المجتمعات هي قلب العملية، وأن تشارك في إجراء التقييمات وهي التنفيذ والمتابعة والتقييم.

■ إتاحة الموارد وإمكانية الحصول عليها ينبغي لإحالة تمويل مرين للوكالات المعنية بالتنمية في أوضاع التحول الانتقالي لكي تنصرف على وجه السرعة مثل الوكالات التي تختص بالحالات الطارئة وذلك من

خمس آلاف لاجئ، وتم اختيار هذه المناطق لأن فيها أعدادا كبيرة من العائدين وممارا ماديا مائلا في البنية الأساسية وأعداد كبيرة من المستضعفين والقراء، وكذلك بسبب الحاجة إلى عمل توازن في الدعم المقدم إلى كل من المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة السيرلانكية والمناطق التي تقع تحت سيطرة "تمور تحرير إيلاام التاميل". وتم تحديد ستة مجالات رئيسية للتدخل: هي: الحماية، ومشروعات لتوليد الدخل، والبنية الأساسية للمجتمع، والصحة والمياه والصرف الصحي، والتعليم، وبناء قدرات الحكم المحلي، وقد أسفرت عملية تحليل الأوضاع في المقاطعات عن القيام بعمل في القطاعات والتنسيق بين الوكالات، وحشد هذا العمل كيف تقوم مختلف الوكالات بربط نشاطاتها والتنسيق فيما بينها وكيفية بدء العمل والانتهاه منه على مراحل، ويتم الاسترشاد في تتابع مراحل العمل المضطربة والانتهاه منها من خلال الاستراتيجية العامة لجهاز رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة بالدولة. ويشجع منهج الـ 4Rs الموجه حسب وضع المنطقة التي يتعلق فيها ترشيد التكاليف من خلال المشاركة في الموارد والأمن والخبرة الفنية.

### الدروس المستفادة حتى وقتنا هذا

لقد أدركنا أهمية ما يلي:

■ مشاركة العاملين في مجال التنمية في وقت مبكر، إذا اشتركت جميع الوكالات

حدد الفريق وجود فجوة خطيرة في الدعم المقدم لمنع الجراحة في مستشفى مقاطعة كيلاهون، عندما انسحبت المنظمة غير الحكومية التي تقدم التمويل للحالات الطارئة، ولم يكن التمويل طويل الأجل المقدم من الاتحاد الأوروبي قد أصبح متاحا بعد. إلا أن تدخل الفريق جعل العنبر يظل مفتوحا ومنع حدوث خسائر للاستثمارات التي تم القيام بها بالعمل، ومثال آخر على ذلك، عندما أدرك الفريق نقصا في قدرة مجالس إعادة الحياة الطبيعية في المقاطعات، وعدها ١٤ مجلسا، على استخدام البيانات المتاحة لتحديد أولويات الصرف، قام الفريق بالتعاون مع شركاء برعطاء تدريب على التخطيط ومعالجة البيانات وصياغة الأبحاث الخاصة بسياسة التحول الانتقالي التي تستند إلى وضع المقاطعة

### سيريلانكا

في ظل منهج الـ 4Rs الذي تدعمه الوكالة الديمقراطية للتعاون التنموي (دانيدا) في سيريلانكا، تبنت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف والفوضية السامية لشؤون اللاجئين، منهاجا متكاملا يقوم على المشاركة ويستند إلى وضع المنطقة المطبق فيها، يرتبط بإستراتيجيات الأمم المتحدة والإستراتيجيات القومية للتحول الانتقالي واستعادة الحياة الطبيعية. وقد ركز هذا البرنامج على ثلاث مناطق تم اختيارها في الشمال الشرقي لسيريلانكا لدعم العودة المستدامة لحوالي ٢٤٥ ألف نازح داخلي وعودة



الوكالات التابعة للأمم المتحدة حول التخطيط الشامل والمتكامل لإعادة دمج النازحين بشكل مستدام في الدول المضيفة من الصراعات. وقد طلب جهاز رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة بالدولة في أنجولا وبوروندي والسودان، المساعدة لوضع استراتيجيات متكاملة خاصة بها. كما بدأ تطبيق منهج الـ 4RS في ليبيريا. ولتحسين فرص النجاح للمبادرات الجديدة لمنهج الـ 4RS في الدول المضيفة من الصراعات، يجب بذل جهود أكبر لصم شركاء من المنظمات غير الحكومية. وتشجيع الخبرات والتعلم منها، ووضع آليات مفهدة لأولئك المسؤولين عن وضع هذه المبادرات وتنفيذها.

تعمل بيتسي ليبمان، وهي استشاري خاص لهذا العدد من "نشرة الهجرة القسرية"، في مكتب جنييف التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوقيات من الأزمات واستعادة الحياة الطبيعية. انظر مواقع: [www.undp.org/bcp.org](http://www.undp.org/bcp.org)، وعنوانها بالبريد الإلكتروني هو: [betsy.lippman@undp.org](mailto:betsy.lippman@undp.org)

١ كلمة الـ 4RS هي اختصار للكلمات الأربعة في اللغة الإنجليزية والتي تبدأ كلها بحرف R هي: repatriation, rehabilitation, and reconstruction وتعني هذه الكلمات باللغة العربية على التوالي: الإعادة للوطن، إعادة الاعمار، وإعادة التعمير.

■ الاحترام المتبادل بين العاملين في المقر الرئيسي والعاملين الميدانيين: بينما يتم إعداد طاقم العاملين الميدانيين بحيث يمكنهم على أفضل وجه أن يفهموا الوضع المحلي وأن يضعوا استراتيجيات للتعامل مع ذلك الوضع، غالباً ما يتدخل طاقم العاملين في المقر الرئيسي لأنهم يعتقدون أن لهم نظرة أعم وأشمل. وأفضل أسلوب هو اتباع عملية تتطرق من الميدان موحياً بياد العاملين في الميدان بإشراك العاملين في المقر الرئيسي عن طريق طلب الدعم الضروري المستهدف.

■ النظم العامة لإدارة المعلومات التي تقوم بإدخال بيانات متعلقة بالتنمية منذ البداية: يؤدي إشراك السلطات الحكومية مبكراً في جمع البيانات وإدارتها ونشرها إلى تحقيق فوائد كبيرة لعملية بناء القدرات طويلة الأجل. ويعتبر نظام المعلومات في سيراليون مثالاً جيداً لنظام يتمتع بإمكانات تستطيع معالجة هذه القوة في البيانات.

## إلى أين نتجه من هنا؟

أوصحت الأمثلة الخاصة بسيراليونكا وسيراليون النتائج الواعدة للتعاون فيما بين

أجل وضع نظم تخطيط مشتركة و فتح مكاتب فرعية (أو المشاركة في تكاليف فتح مكاتب مشتركة) والبدء بشكل مبكر في بناء القدرات وحشد جهود المجتمعات.

■ وحدات التخطيط المشتركة، التي يتولى إدارتها التنسيق المقيم للأمم المتحدة (رئيس جهاز رؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة بالدولة)، لضمان انضمام وكالات متعددة. ينبغي إعلاء هذه الوحدات مع تحول التحول التخطيط المتكامل إلى سلوك نمطي مؤسسي.

■ الدعم المتكامل من الجهات المانحة لتوحيد الوكالات، شجعت عدة جهات مانحة، لاسيما الجهات اليابانية والبريطانية والفرنسية. اتباع منهج موحّد من خلال اتباع آليات تمويل جديدة تشجع العروض المتكاملة المشتركة من جانب وكالات الأمم المتحدة.

■ المرونة: مع تغير الأوضاع في المناطق المضيفة من الصراعات، لا سيما فيما يتعلق بالأمن، ينبغي أن تعيد الوكالات والجهات المانحة تكييفها بحيث تعدل برامجها ومستويات العاملين بها والتمويل الذي تقدمه حسبما تقتضي الضرورة.

تدريب مهني للفتيات من المائدين، مركز (TANSE) لفتيات عارفين سيراليون





# إعادة الأرض وحقوق الملكية

بقلم: أن ديفيز

الحقوق أنه عملية طويلة لاستعادة حقوقهم.

■ لم توفر اللجنة آلية للاستئناف ضد قراراتها مما جعل البوسنة والهرسك في حالة انتهاك للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي وقعت عليها.

■ لم تكن اللجنة مدعومة بإطار قانوني محلي لحسم قضايا إعادة الممتلكات، والقاء البند المسئول عن فقدان حقوق الملكية، وإرغام السلطات المحلية على توفير أماكن إقامة بديلة لأصحاب الحاجة ووضع إجراءات للتنفيذ.

■ وقد واجهت اللجنة المشكلات المعقدة بالنسبة للجنة حديثة البدء بالعمل انخفاض الميزانية، وبطء عملية حصولها على سجلات المجالس البلدية، وعدم الانحياز بالمعاملات التي تعود إلى فترة ما قبل الحرب بالشكل الجيد، والبناء غير المشروع والعقبات البيروقراطية والسياسية كلها أدت إلى عرقلة قدرتها على القيام بالمهمة الكبيرة الخاصة بتجميع سجل للممتلكات المفقودة عليها على نطاق الدولة.

ومع ذلك، فإنه نظراً لالتزام المجتمع الدولي بعكس آثار التطهير العرقي وذلك بالمساعدة على استرداد حقوق الملكية، فقد تمكنت لجنة المطالبات بالأموال الأصلية للأشخاص المهجرين داخلياً ولللاجئين من وضع الأساس لإعادة حقوق الملكية على نطاق قومي، ورغم عيوب الاستماعات، مع تلامي مواردها الخاصة المالية والبشرية بأعداد، تأكيد ما إذا كان شخص ما كان في عام ١٩٩١ يحوي ملكية ممتلكات معينة أو حق أشغال مسكن أو شقة وتزويد المالكين/الشاعين بشهادة، متصرف بها في أنحاء البلاد، تسمح لهم بالانتقال إلى المرحلة التالية والتي تتضمن استرداد حقوق ملكيتهم، وعلى الرغم من أن كثيراً من المالكين/الشاعين واجهوا صعوبات في الاسترداد الفعلي لممتلكاتهم، أو الاستفادة الفعلية من استعادة حقوقهم، فإن ما أنجزته اللجنة هو مكبتهم من استعادة تلك الحقوق، وقد تمزج حافز الأشخاص للصمود - رغم الإحباطات - من خلال احتفاظهم بمعتقد قانوني معترف به دولياً لا يمكن أن تنتزعه السلطات المحلية.<sup>٢</sup>

يعتبر رد الملكية أمراً أساسياً لنجاح عودة وإعادة إدماج كل من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً على السواء، وبدونها تدوم صور الظلم وتبقى النزاعات الكامنة وراءها دون حسم.<sup>٣</sup>

## يرتبط

رد الملكية بجميع أوجه العودة الناجحة: الحماية، القانون والنظام،

والمصالحة وبناء السلام، واستعادة سبل الرزق، وتضمين القدرة المؤسساتية المحلية وقوف كل هذا تاتي الفرصة لدهن نزاع الماضي والعمل نحو مستقبل يتشوبه السلام، ويركز هذا المقال مبدئياً على البوسنة والهرسك حيث تعرض نصف عدد السكان إلى الإزاحة الداخلية أو التهجير أثناء نزاعات التسعينات من القرن الماضي، ويعرض المقال الدروس المستخلصة من جهود رد الملكية في البوسنة وذلك لتطبيقها في حالات ما بعد حسم الصراع المؤرخة، كما هو الحال في أفغانستان والعراق، حيث يهدد استمرار إنكار حقوق الملكية والسكن بإطالة أمد النزاع وعرقلة التنمية المستدامة.

والملكية الخاصة، التي تقرها المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مفهوم يدركه الأفراد في معظم المجتمعات ويلتزمون به بحرص شديد، ولكن يبقى تحديد حق الملكية أو حق استخدامها وإثبات هذا الحق بالأمر الصعب في دول مثل أفغانستان والعراق حيث أصبحت "عمليات اغتصاب الممتلكات" هي القاعدة، بحيث من الممكن أن تكون طبيعة تحديد حق الملكية وغيره من الحقوق المرتبطة بالأرض والسكن عملية اعتباطية، وحيث أن المؤسسات في الوقت الحالي هي في حالة ضعف شديد تتمكن من تحديد حدود الملكية أو توفير دليل قاطع وغير مثير للجدل على التمتع بحق الملكية، ويأثر بكل ذلك بوجه خاص كل من اللاجئين والمهجرين داخلياً، وذلك لأن فقدان الحقوق، بما في ذلك حقوق الملكية، يشكل إما السبب وراء فرارهم أو السبب الرئيسي وراء عدم قدرتهم على العودة إلى ديارهم، ولأجل وضع نهاية للتهجير والإزاحة الداخلية وللتحرك نحو سلام دائم، من الضروري معالجة أمر فقدان كل من الحقوق المتعلقة بالملكية والسكن والأرض.

## جهود رد الملكية في البوسنة

في نهاية حرب البوسنة في أواخر عام ١٩٩٥

اعترف المجتمع الدولي بأن إعادة حقوق الملكية (من بين غيرها من الحقوق) من الممكن أن يشكل حافزاً لآلاف الأشخاص المهجرين العودة إلى وطنهم، ولم يتم الاستخفاف بالصعوبات المتوقعة بتوفير الطرود التي يمكن تضمين للأشخاص المودعة في جو من السلامة والكرامة، وتعتبر لجنة المطالبات بالأموال الأصلية للأشخاص المهجرين داخلياً واللاجئين، التي تم إنشاؤها بموجب الملحق ٧ من اتفاقية دايتون للسلام في أواخر ١٩٩٥، استراتيجية ابتكارية لتسهيل العودة وذلك بتمريضها لمسألة رد الملكية.

وحقق الملحق ٧ صلة صريحة بين حق العودة إلى موطن أصلي سابق وحق استعادة الملكية التي فقدت نتيجة للممارسات الحربية، وقد كان الهدف الرئيسي للجنة هو "استلام المطالبات باسترداد الملكية الأصلية واتخاذ القرار بشأنها" في الحالات التي لا يتمتع المطالب بحرية تلك الممتلكات أو تلقى "توحيص عادل" عنها، وقد رأى واضعو الاتفاقية دأيتون اللجنة على أنها أساسية لاتخاذ اللاجئين والأشخاص المهجرين داخلياً القرارات الخاصة بالعودة واستئناف سبل كسب رزقهم.

وسرعان ما أصبحت القيود التي تحيط بلجنة المطالبات بالأموال الأصلية للأشخاص المهجرين داخلياً ولللاجئين واضحة،

■ لم يتحقق إنشاء صندوق الترميمات المقترح وذلك لعدم استعداد الجهات الناحية للمساعدات لتقديم الموارد،

■ لم يكن لدى لجنة المطالبات بالأموال الأصلية للأشخاص المهجرين داخلياً ولللاجئين آلية تنفيذ ولم يكن بوسعهم أن تقوم بمفردها بمساعدة الأشخاص على استعادة حقوق ملكيتهم (أو التعامل مع مشكلة الشاعين الثانويين) والعودة إلى موطنهم.

■ لم يكن قرار اللجنة لمصالح مطالب معين يعني الاستعادة الفورية للحقوق، بل كان يمثل فقط الخطوة الأولى لا الضع، بالنسبة للكثير من الملاك وأصحاب



## ٢١ نشرة الهجرة القسرية

التي استخدمها نظام الحكم السابق لإبعاد خصومه وكسب أراضي قيمة في الأهوار الجنوبية وفي الشمال. وتحققت بداية مقفلة عندما شكلت سلطات الاحتلال لجنة عراقية لمطالبات الملكية في العراق في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٤ بمشاركة

## يجب أن تكون عملية رد حقوق الملكية عملية مملوكة محليا وموجهة بإدارة محلية

عراقية محدودة. وقام خبراء يعملون مع سلطة الائتلاف المؤقتة بصياغة وثيقة وطالبوا مجلس الحكم العراقي بتفديد بنودها دون إعارة اهتمام كافٍ لآليات تطبيق واقعية.

وتوضح تجربة اليوسنة والهرسك أنه يتعين أن تكون المؤسسات المحلية الأداة لإعادة تخصيص مساكن للذين هجروا بسبب عودة المالك الأصلي أو متمتع بحقوق الملكية. وذلك لأن هذه المؤسسات هي المسيطرة على مجموعة مساكن البلدات وهي القادرة على

المهجريين سابقا من استعادة حقوقهم التي تمتعوا بها في ديارهم خلال فترة ما قبل الحرب.

وأوضحت تجربة لجنة المطالبات بالأماكن الأصلية للأشخاص المهجرين داخلها واللاحين ضرورة التأكد من أن تكون عملية رد حقوق الملكية عملية مملوكة محليا وموجهة بإدارة محلية وعلى الرغم من قبرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة، فإنه يتعين عليه تجنب فرض أفكاره بدون التفكير في كيفية إمكانية تنفيذها عمليا.

## هل يمكن أن تكون لجنة المطالبات بالأماكن الأصلية للأشخاص المهجرين داخلها واللاحين نموذجا للدول الأخرى؟

يبدو أن الدروس التي تم تعلمها في اليوسنة والهرسك لا تحظى بالاهتمام في العراق حيث يقدر أن حوالي مليون شخص شردوا نتيجة لسياسات الطرد

وقد كانت أيضا الخطوات التالية هامة. بطرا لأن لجنة المطالبات بالأماكن الأصلية للأشخاص المهجرين داخلها واللاحين كانت في الأساس آلية مفروضة دوليا لمراقبة الإحراءات القانونية المحلية فقد واجهت بصورة حتمية مشكلة تمديد القرارات على الأرض بسبب القيود المتواجدة في الإطار القانوني الوطني. ويصير الإصرار القوي للمجتمع الدولي على إقناع السلطات اليوسنية بإلغاء القوانين التحزبية التي وضعت أثناء الحرب وصياغة إطار قانوني وطني جديد يعترف بحقوق الملكية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٩١، عاملا أساسيا لنجاح هذا المشروع. حيثنذ، أصبح تنفيذ قرارات لجنة المطالبات بالأماكن الأصلية للأشخاص المهجرين داخلها واللاحين ممكنا، وأصبح من الممكن تطبيق آليات التنفيذ العامة التي ينص عليها القانون. وبالتدريج أدت الجهود المشتركة للإصرار الدولي والتعاون المتنامي للسلطات المحلية إلى عدد متزايد من عمليات إعادة الملكية. وبحلول نيسان ٢٠٠٤ استطاع أكثر من ٩٠٪ من المطالبين باستعادة ملكيتهم من

التيب دان  
شمالا يشل  
المرافق  
الاحتمال بافت  
مركز العراق  
المطالبات للملكة  
نكوت ٢٥  
٢٠٠٤





أخرى للتكحيم بين المتنازعين.

وسوف تستغرق عملية إعادة الملكية في حالات الحقوق المتنازع عليها أو في الحالات التي يرفض فيها شاغلو الملكية إخراجها، بسبب عدم توفر مكان آخر يتوجهون إليه، بعض الوقت. والمهم هو أن تستخدم الآلية المقررة التشريع الوطني وإجراءات تنفيذ وطنية لمواجهة هذه القضايا.

وفي أفغانستان تعتبر عملية رد الملكية أكثر تعقيدا وإثارة للنزاع. ووفقا لتقرير نشرته وحدة الأبحاث والتقييم الخاصة بأفغانستان<sup>١</sup> فإن قوانين حيازة الأرض معقدة، وغير مؤكدة. وغير كاملة ولا يمكن تمييزها في الوقت الحالي. وتحتدر وحدة الأبحاث والتقييم الخاصة بأفغانستان من أن الأسلوب الذي اتخذته حكومة أفغانستان الانتقالية - لاستعادة فرض النظام والملكية للأرض بالسعي لإعادة الأرض إلى مالكيها قبل عام ١٩٧٨ - أسلوب خاطئ. وما يزال الكثير من أوجه ذلك التعمق لرد الملكية محل نزاع وقد لعبت دورا غير متطرف به في إثارة المراءات. وتجعل كل من المدلات المرتعلة للمشاركة في المحاصيل جانب أصحاب الأرض والمعلمين، والوضع المتضارب للأراضي الهرونة تحديد "الملاك" أمرا صعبا. وكان الهدف وراء التخطيط المحدود لسياسة الأراضي التي قامت به حكومة أفغانستان الانتقالية هو مساعدة المستثمرين الأجانب على تأمين الأرض. وعلى الرغم من أن السيطرة الانتقالية قد شكلت محكمة للنظر في المطالبات الخاصة بملكية الأراضي. فإنها لم تضع قوانين تستطيع المحكمة أن تبني أحكامها على أساسها. وسوف تؤدي عدم قدرة حكومة أفغانستان الانتقالية على بسط سلطتها أبعد من كابول وعدم توفر إطار قانوني شامل إلى تعقيد عملية إعادة الملكية لسنوات قادمة. وسيتبقى جذور النزاع الداخلي في أفغانستان لحين وضع آليات شاملة تصورها أنها تزيهة وموحدة لمعالجة القضايا على السواء.

وقامت حكومة أفغانستان الانتقالية ببدائية تجريبية للفصل في مطالبات الملكية بتشكيل "محاكم خاصة بالأراضي" في المناطق التي تسمح لها الظروف بالعمل فيها والتي يكون فيها أمراء الحرب على استعداد للتفاوض والتصالح وإعادة السكان المقيمين. ورغم أن ظروف العمل بالنسبة لإعادة الملكية صعبة للغاية فإنهم من المشجع أن أسلوب تشكيل محاكم الأراضي ركز

حشد قوات الشرطة إلا أن ذلك الأمر لتفديد عمليات الإخلاء. وربما ما سوف توضع المؤسسات الوطنية في العراق تحت ضغط شديد لإعادة إسكان المهجرين الجدد، وذلك لأنها ملزمة بذلك بموجب شروط لجنة مطالبات الملكية في العراق. والأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا أول من تلقى عليهم عملية الإخلاء من جانب الملك العاديين أو أصحاب الحقوق القانونية - ومعظمهم من العرب الذين خصص لهم نظام الحكم البعثي مساكن في مناطق مأهولة بالأكراد والتركمان - من المحتمل أن يرغبوا في إعادة توطينهم في المناطق التي يشكلون فيها أغلبية<sup>٢</sup>. وليس من الواضح ما إذا كانت قوة الشرطة العراقية التي دربت حديثا ستكون لديها الإرادة أو القدرة المطلوبة لتنفيذ عمليات الإخلاء المثيرة للنزاع. ولو كان قد تم الاهتمام أكثر بالتجربة البوسنية لكأن قد اتضح بسهولة لخططي لجنة مطالبات الملكية في العراق أن مشاركة العراقيين من البداية بشكل عاملا حيويا لتجاح تنفيذ ترتيب رد الملكية. وعلى الرغم من عدم خلوها من الأخطاء، فقد كان هناك بداية على الأقل.

والهمة الأولى لأي لجنة خاصة بالملكية على أساس نموذج البوسنة والهرسك هي جمع مطالبات الملكية وتصنيفها إلى حالات يمكن بسهولة التحقق منها (ومن ثم يمكن على الفور اتخاذ قرارات بشأنها)

## من الضروري أن تكون هناك عملية إعادة صياغة أساسية لتشريع الملكية

وحالات تكون الملكية فيها محل نزاع. وفي الحالات الأخيرة، هناك حاجة للاتفاق على صيغة بالنسبة للملكية التي يتعين بها تحديد الملكية (ما لم يكن التشريع يتضمن بالفعل مثل هذه البنود). ومن المهم تحديد الأسرة التي لها حقوق تاريخية بالنسبة للممتلكات المتنازع عليها والملاك اللاحقين الذين يستحقون المطالبة المبررة بالتعويض. ويتعين صياغة درحات التعويض بطريقة موحدة وشفافة حتى لا يشعر الناس، من خلال حملة إعلامية فعالة لتهميد الطريق، بأنهم أصبحوا ضحية للمعصبيين البيروقراطيين ويدركون بدلاً من ذلك بأنه يتم معالجة القضية بطريقة موحدة في جميع أنحاء البلاد. وحتى في الحالات البسيطة التي لا يستتبع فيها المطالبون إثبات حقوق الملكية أو شغل المكان بسبب عدم توفر المستندات، من المهم إيجاد صيغة يمكن بها إقامة الدليل. وفي الحالات التي تكون فيها الملكية محل نزاع من الضروري أن تكون هناك آليات قانونية

على مشاركة وموافقة السلطات المحلية والوطنية.

ومع ذلك فإن وحدة الأبحاث والتقييم الخاصة بأفغانستان تنهت المجتمع الدولي بتقديم مشورة سيئة لحكومة أفغانستان الانتقالية. والمجتمع الدولي بأسلوب "الخطوات الخفيفة" الذي اتبعه يمزج فكرة أن مشكلات ملكية الأرض معقدة، أو معقدة أو حساسة للغاية بحيث تصعب معالجتها.

ومن الواضح أن الهجوم الهائل للملكية في أفغانستان، وكذلك في العراق، لن يتم معالجته بأية لجنة لمطالبات الملكية الحقيقية للأشخاص المشردين واللاجئين فقط. وبدرك معظم اللاجئين مشاركون إنه من الضروري أن تكون هناك عملية إعادة صياغة أساسية لتشريع الملكية للتوصل إلى حل دائم وطويل الأجل للمشكلة بجمع بين الصالحة وإعادة الملكية والتخصيص، ويشتمل على تعويض عادل للذين لا يحصلون على ملكية. وسوف تكون هذه مهمة هائلة في الدولتين وسوف يستغرق تنفيذها سنوات. والمسال هو ما إذا كان المجتمع الدولي سوف يقدم يد المساعدة بنفس مستوى الإصرار والموارد كما فعل في البوسنة.

علمت أن ديفيز في الموسوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوال ١٨ عاما في عدد من المواقع الميدانية من بينها كمبوديا وبيلاديش والبوسنة. وعملت كمستشارة مستقلة لمشروعات التي يمولها مكتب المجموعة الأوروبية لتسقيق الشؤون الإنسانية (ECHO) في أفغانستان وحساب مكتب الأمم المتحدة لتسقيق الشؤون الإنسانية (OCHA) في طاجيكستان وإيران. وهي تعمل حاليا كقائم بأعمال رئيس مكتب الأمم المتحدة لتسقيق الشؤون الإنسانية في موروفيا ببلجيكا

annedavies99@yahoo.co.uk

١ بالسياسة (FMR) لسانته انظر FMR ١٩٩٢ يعود إلى الوثق: صفا، الار، بلانكو  
www.fmrreview.org/mag3.htm

٢ ماري باريت: "أصابع حزن الملكية في هي حل حرجي؟" توجه مطالبات الملكية الحقيقية للأشخاص المشردين واللاجئين في "النسبة" و"بوسنة" دورة لمحات اللاجئين لعدد ١٩ رقم ٢ عام

٣ تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش على الموقع  
www.hrw.org/english/docs/2004/08/03/iraq1174.htm

٤ ليو داني: حقوق الأرض في أرومة استخدام من الحيازة المقيمين. و"بوسنة" دورة لمحات اللاجئين لعدد ١٩ رقم ٢ عام  
www.ureu.org.pk/publications/land/land.pdf



# حماية النازحين من الألغام الأرضية دعوة للعمل المشترك

بقلم: سيد آقا، وكاترين كينز لباخ، وأورين شلاين وبونتوس أوهريستيدت

الجماعات شبه العسكرية والجيش والإحالة دون الوصول إلى مزارع الكوكا. فإبها قد حالت دون وصول المزارعين في المنطقة إلى أراضيهم.

وقد شككت الأمم المتحدة، خاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سياسة الحكومة الخاصة بتشجيع عودة النازحين الداخليين رغم استمرار الصراع على أساس أنها لا تتوافق مع مبادئ العودة الطوعية في كرامة وسلامة والتي تنص عليها المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة الخاصة بالترحيل الداخلي. ومن بين الـ ٧٨ بلدة التي عاد إليها نازحون داخليون في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلنت ٥٢ بلدية عن وقوع حوادث انفام أرضية، من بينها أعلنت ٣٥ بلدية عن حدوث إصابات بسبب الألغام الأرضية. وإجمالاً، تم القاء ٢٣٠٠ عمليّة إرانة انفام في هذه البلديات منذ ٢٠٠٢ وتم التليغ من ٢٨ حقل انفام مشتبه بها. وعلى الرغم من أنه يتعين دراسة كل حالة على حدة إلا أن هذه الأرقام تقترح أن الانفام الأرضية تشكل تهديدا كبيرا لأمن النازحين الداخليين العائدين في كولومبيا.

ولم يمتزح سوى مؤخرًا في كولومبيا قضية الانفام الأرضية كمسألة إنسانية وتعمية رئيسية، واللوي بين عامة الشعب والمسلّين في الدولة مصدري، كما أن التسقيق بين العناصر الفاعلة ضئيل، وليس هناك سوى مشاركة محدودة في المعلومات بين هيئة مراقبة الانفام المضادة للأشخاص وشبكة التضامن الاجتماعي، وفي الجهاز الحكومي المسؤول عن تسجيل النازحين، ومساعدة الكولومبيين الفقراء والمعرضين للخطر وتخطيط مشروعات إعادة الإعمار. وتتطلب البروتوكولات الخاصة بالعائدين توفير المعلومات الأمنية من الجيش، لكن شبكة التضامن الاجتماعي لا تطلب بشكل منتظم، سواء من القوات المسلحة أو هيئة مراقبة

في كولومبيا، كما هو الحال في كثير من حالات الصراع وما بعد الصراع، يعد التواجد، أو التواجد المشتبه به للألغام والذخائر التي لم تفجر أحد العقبات الأساسية لضمان جو من السلامة والأمن للعائدين من المهجرين. وهناك حاجة لأسلوب حذر ومزيد من التنسيق.

في ذلك قيام القوات المسلحة الكولومبية بالقصف الجوي للمناطق التي يسيطر عليها رجال حرب العصابات، أسهم في انتشار الذخائر التي لم تفجر في مناطق واسعة من البلاد.

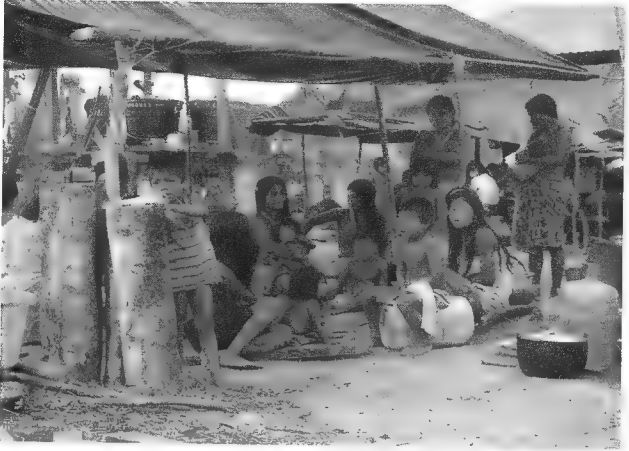
وهناك على الأقل ٥٧٩ من بين ١٠٩٧ بلدية في ٢١ من أصل ٣٢ منطقة هي الآن متأثرة بالألغام. ووفقا لهيئة مراقبة الانفام المضادة للأشخاص (الهيئة الوطنية الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالألغام والتي شكلها مكتب نائب رئيس كولومبيا)، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٩٠٪ في حوادث الانفام الأرضية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢. وخلال الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٤ وقع ٣٩١ شخصا ضحية للألغام المضادة للأشخاص، من بينهم ١٢٤ مدنيا و٢٦٧ عسكريا. ويتسبب انتشار الانفام في عمليّة نزوح جديدة، وذلك بحرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وتبديد الأموال في العودة وإعادة الإدماج. ويتم العثور على انفام بصورة متكررة على طول الطرق المؤدية إلى المناطق الريفية وحتى ضمن أحياء المدارس. ونظرا لأنه نادرا ما يتوفر أي علامات تميز المناطق الملوثة بالألغام الأرضية في كولومبيا، يتعرض الأشخاص، كالنازحين داخليا، ممن يتنقلون عبر أراضي غير مأقوفة لديهم لأخطار بالغة، وبالإضافة إلى ذلك، أكدت بعة ميدانية نابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرًا استخدام الانفام الأرضية لتطويق مجتمع من النازحين الداخليين الذين عادوا مؤخرًا إلى أماكنهم الأصلية في أورينتات أنتوكوينو. وعلى الرغم من أن الهدف وراء استخدام رجال حرب العصابات الانفام الأرضية كان المقصود به عرقلة تحرك

تستطيع الانفام والذخائر التي لم تفجر تمييز وقف إطلاق النار واتفاقات السلام وتشكل عقبات خطيرة أمام عودة اللاجئين والنازحين داخليا بسلام وإعادة دمجهم. ولم تظهر دائما الوكالات التي تقدم المساعدات للاجئين والنازحين الداخليين الوعي والخبرة الفنية الضروريين لحماية المهجرين من خطر الانفام الأرضية. وكانت النتيجة أن تم تعريض الأشخاص لأخطار جسيمة أو إعادة توطينهم في مناطق ملوثة بالألغام حيث تندر فرص كسب الرزق. ويظهر موقف أكثر تقفدا أيضا في حالات الصراع المملوطة. وكولومبيا دولة توضح هذه التحديات الخاصة للغاية.

في كولومبيا، التي يوجد فيها أحد أكبر مجموعات النازحين الداخليين في العالم من حيث العدد، في الدولة الوحيدة في الأمريكتين التي مازال يتم فيها زرع الانفام على أساس منتظم، ومنذ التسعينات أدى الصراع المسلح إلى نزوح حوالي ٢,٥ مليون كولومبي أغلبهم من المناطق الريفية. ومنذ انهيار مفاوضات السلام ما بين الحكومة الكولومبية وجماعة رجال حرب العصابات المعروفة باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية في شباط/فبراير ٢٠٠١، زادت الجماعات غير التابعة للدولة من استخدامها للألغام الأرضية المضادة للأشخاص لعرقلة تقدم الجيش الكولومبي. وأصبح هذا الأسلوب جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية الحالية لرجال حرب العصابات، رغم أثر ذلك على المدنيين. ولا تتوفر بيانات حول مدى تأثير مشكلة الذخائر التي لم تفجر ولكن تكثيف حدة الصراع، بما

ولا





معهم للأشخاص  
النازحين داخليا  
في بوكا دو  
أوبوغادو، تشوكو،  
كولومبيا

#### قضية الألغام الأرضية.

- أن يعمل العسكريون المسؤولون عن إزالة الألغام، والذين يتم نشرهم للتحضير لمودة النازحين الداخليين، مع هيئة مراقبة الألغام المضادة للأشخاص وأن يلتزموا بالمعايير الدولية للإجراءات الخاصة بالألغام.

#### الألغام الأرضية والنزوح

مؤقتاً سراج قائد مسجون لجيش التحرير الوطني، أصغر جيوش رجال حرب العصابات الثلاثة الرئيسية في كولومبيا من سجنه للحضور إلى مجلس الشيوخ الكولومبي والمشاركة في المنتدى. واستثمر استخدام الألغام الأرضية ودعا لإنهاء العنف في البلاد.

من أجل حماية النازحين من خطر الألغام الأرضية لا بد أن يترك مسؤولو كل من منظمات المساعدات والمسؤولين في الحكومة والمجتمع وغيرهم من المشاركين في برامج إعادة التوطين والعودة تماماً الخطر الذي تمثله الألغام الأرضية والذخائر التي لم تنفجر بالنسبة للنازحين الداخليين. ويتطلب الطابع الخطر للعمليات الخاصة بإجراءات الألغام مستوى أعلى من التخطيط الدقيق كما يتطلب أن تكون هناك فترة ما بين بدء العملية وإنجازها أطول، على سبيل المثال من الفترة التي يتطلّبها تقديم المواد الغذائية وتوزيع الخيام.

ولم يتصدى التخطيط لعمليات إعادة توطين النازحين الداخليين لهذا التحدي

- أن تؤسس المقبرة على القيام بالإجراءات الخاصة بالألغام للدواعي الإنسانية في حالات الطوارئ من أجل دعم عودة النازحين الداخليين.

وتتمثل الاتفاقات الإنسانية مع المناصر المسلحة غير التابعة للدولة للامتناع عن استخدام الألغام المضادة للأشخاص فرصة من أفضل الفرص للحد من الخطر الذي تشكله الألغام للنازحين الداخليين المائدين. وهذه مهمة معقدة وصعبة في المناخ السياسي الحالي السائد في كولومبيا. ومنع ذلك، تم إحرار تقدم من خلال عمل منظمة نداء جنيف<sup>٢</sup>، والحملة الكولومبية لحظر الألغام الأرضية<sup>٣</sup>، وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٤ نظما أول منتدى للجمع بين الحكومة الكولومبية والعناصر الماعلة التي ليست تابعة للدولة لبحث الأمور الإنسانية. وأطلق

الألغام المضادة للأشخاص، معلومات حول احتمالية كون مناطق المائدين ملوثة بالألغام الأرضية. وتجرى عملية إزالة الألغام بواسطة العسكريين ولكن هذا لا يفي بالضرورة بالمعايير الدولية الخاصة بإجراءات إزالة الألغام للدواعي الإنسانية، كما أن هيئة مراقبة الألغام المضادة للأشخاص لا تشارك في أي مرحلة من مراحل عملية إزالة الألغام.

ومن الأساسي:

- أن تمتد كل من هيئة مراقبة الألغام المضادة للأشخاص والجيش شبكة التماس الاجتماعي بمعلومات حديثة عن المناطق الملوثة فعلياً والمشتبه في تلوثها بالألغام، لا سيما في مناطق المائدين.
- أن تعرض البروتوكولات التي تستخدمها شبكة التضامن الاجتماعي لإدارة عودة النازحين الداخليين لمسألة الألغام الأرضية وأن تتضمن معايير تقصيلية تتعامل مع مشكلة تلوث مناطق المائدين بالألغام الأرضية.
- ألا تقدم القوات المسلحة مراقبة أمنية لمودة النازحين الداخليين ما لم تعالج



دائماً، وأقيمت مخيمات النازحين الداخليين واللاجئين في مناطق لوقتها الأنغام الأرضية والناختر التي لم تتفجر، وفي عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، تم إقامة مخيم ساراشافي للنازحين الداخليين خارج جلال آباد في أفغانستان في منطقة ملوثة تماماً. وفي الآونة الأخيرة أقيمت المخيمات للاجئين المراهقين المحتملين في مناطق بها ألغام داخل إيران. ولحسن الحظ لم يسكن هذه المخيمات سوى القليل من اللاجئين - إن كان هناك أحد سكنها بالفعل. ومن الممكن أن تدفع حوادث الأنغام النازحين الداخليين واللاجئين إلى المدول عن العودة وقد فعلت ذلك، وعلى سبيل المثال، كان للوهلة المأسوية لأعضاء من منظمة أطباء بلا حدود نتيجة حادث ألغام أرضية في ربيع ٢٠٠٤ في أنجولا تأثير كبير على عودة اللاجئين والنازحين الداخليين في تلك الدولة.

ومن أجل ضمان سلامة النازحين الداخليين في المخيمات وفي مجتمعات إقامتهم بعد عودتهم من المه:

■ تشجيع الاتصال والتسقيع في الوقت المناسب بين السلطات القومية والإقليمية الخاصة بإجراءات الأنغام. والمنظمات غير الحكومية الخاصة بإجراءات الأنغام، ووكالات المساعدات ومسؤولي الحكومة المتشاورين عن توطين وإعادة توطين النازحين الداخليين.

■ جمع المعلومات عن موقع الأنغام والناختر التي لم تتفجر من جميع القادة العسكريين، والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية قبل إقامة المخيمات؛ ويجب التحقق من المعلومات من مصادر متعددة.

■ تطهير عدة كيلومترات من الأراضي حول المخيمات من الأنغام حيث غالباً ما يتجول اللاجئون أو النازحون داخلياً بعيداً بحثاً عن الخشب لإشعال النار، أو الحديد الخردة أو المياه أو المرعي.

■ توفير مصادر بديلة للطاقة - مثل أجهزة الطبخ وسفقات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية - لحد من التجول بحثاً عن الخشب لإشعال النار.

■ السماح فقط للهيئات المعتمدة الخاصة

بإجراءات الأنغام بإزالة الأنغام، وتزويدها بإشعار مسبق كاف للعمل المطلوب ثم السماح لها بوقت كاف للقيام بذلك.

■ إدراك أن طرق إزالة الأنغام تعمل وفقاً لجدول المهام ذات الأولوية ومن ثم فإنها قد لا تكون متوفرة على الفور للاستجابة لحالات الطوارئ.

■ ضمان إدراج التفنات الكبيرة لبرامج إزالة الأنغام في ميزانية برامج النازحين الداخليين وكذلك في المناشدات المقدمة للجهات المانحة للمساعدات.

■ ضمان أن العودة للوطن يسبقها إعلام عام وحملات توعية وتطهير مناطق المدوة والطرق التي يستخدمها الأشخاص الماندون.

■ إدراج عنصر لمساعدة الناجين في جميع برامج مساندة إعادة الدمج لضمان تلقي ضحايا الأنغام الأرضية مساندة طبية ونفسية ومهنية.

وتقوم التوعية بخطر الأنغام بدور هام في ضمان سلامة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالأنغام. ومن ثم يتعين أن تشكل التوعية بخطر الأنغام جزءاً لا يتجزأ من جميع برامج النازحين الداخليين. ويجب ألا تقتفي التوعية بخطر الأنغام بتغطية القواعد السلوكية التحذيرية الأساسية ولكن أيضاً توعية

النازحين والعائدين بالطابع الخاص لخطر الأنغام الأرضية في أماكن إقامتهم. وكانت هناك أمثلة لوكالات مساعدات استخدمت رسائل توعية بخطر الأنغام مصممة مسبقاً، بما في ذلك برامج مدعة لعل أخرى، جعلت الأشخاص في خطر كبير لأن الرسائل لم تكن مناسبة للمجتمعات المستهدفة. وينبغي أن يصمم جميع رسائل التوعية بخطر الأنغام متحسسون بهدف مراعاة الظروف الفريدة، ومستوى تعليم النازحين الداخليين والاعتبارات الثقافية الأخرى.

وأي شخص يتحرك في مناطق متأثرة بالأنغام معرض للخطر غير المعزى الذي تشكله الأنغام الأرضية والناختر التي لم تتفجر. وتزيد تحركات الأشخاص وأسمه النطاق من هذا الخطر. لأنها تميل إلى أن تتسم بالارتباك والمتاعب، وتتجاوز الأخطار التي تشكلها الأنغام الأرضية والناختر

التي تم تفجير مرحلة الفزوح وتستمر في خطورتها خلال عمليات الاستيطان المؤقتة، وكذلك خلال عودة أو إعادة توطين النازحين، والاتصال والتخطيط المناسب، والمشاركة بين جميع الفعنيين الرئيسيين هي العناصر الأساسية لأي جهد لتخفيف حدة عواقب التلوث الناتج عن الأنغام الأرضية بالنسبة للنازحين الداخليين

ومن المهم خاصة في حالة الصراعات المطولة، مثل الحالة في كولومبيا، تحليل مشكلة الأنغام الأرضية في سياق الصراع الأوسع نطاقاً، وربط الإجراءات الخاصة بالأنغام للعناصر الأخرى لاستراتيجية متكاملة، ولا يمكن أن يكتب للعودة النهائية للنازحين الداخليين إلى ديارهم النجاح والاستمرارية إلا إذا كانت كل من الظروف الأمنية والظروف الاجتماعية الاقتصادية مرضية في تلك المناطق التي يترجم النازحون الداخليون إعادة ترسيخ أنفسهم فيها. والاحتفاظ بأسلوب حذر تجاه قضية الأنغام الأرضية يمكن أن يساعد في الحد من حوادث الأنغام بين النازحين وضمان العودة النهائية الأمنة والمتصلة للنازحين الداخليين وإعادة اندماجهم.

شارك في كتابة هذا المقال كل من سيد الها، وكاترين كينزلباخ، وأورين شلاين من أعضاء فريق إجراءات الأنغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك (النظر: [www.undp.org/bcpr/mineaction](http://www.undp.org/bcpr/mineaction))

ويوتنوس أوهرسيت من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا، والبريد الإلكتروني لكل منهم: [sayed.aqa@undp.org](mailto:sayed.aqa@undp.org) [katrin.kinzelbach@undp.org](mailto:katrin.kinzelbach@undp.org) [oren.schlein@undp.org](mailto:oren.schlein@undp.org) [pontus.ohrstedt@undp.org](mailto:pontus.ohrstedt@undp.org)

الأراء التي يتضمنها المقال تعبر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١. انظر صورة دولة كولومبيا في المشرق العالمي للنازحين الداخليين [ddpproject.org](http://ddpproject.org)

٢. المزيد من التفاصيل انظر [www.mineaction.org/sp/countries](http://www.mineaction.org/sp/countries) overview [cfmcountry](http://cfmcountry) id: Colombia

٣. انظر [reliefweb.int/ocha](http://reliefweb.int/ocha) [olpub/iddp](http://olpub/iddp) [gpr/iddp.html](http://gpr/iddp.html)

٤. انظر [www.red.gov.co/eng](http://www.red.gov.co/eng)

٥. انظر [www.genecall.org](http://www.genecall.org)

٦. انظر [www.icbl.org](http://www.icbl.org)



# من الطوارئ الإنسانية:

## تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البوسنة والهرسك

بقلم: موايسيس فينانسيو، وسفيتلانا بافليتش، وسابينيا زونيتش، وجوران فوكمير، وماسيمو ديانا

وبدا مشروع تقييم وتخطيط البلديات على أساس الحقوق في سياق واقع يفتقر إلى وجود حوار ذي مغزى بين من يقع عليهم واجب التنفيذ وأصحاب الحقوق. أي أولئك الذين كفوا وفق دايونين بمسؤولية تسهيل العودة وأولئك الذين لهم مطالبات مشروعة للمساعدة وإعادة الملكية. فلم يتم وضع خطط تنمية البلديات على أساس احتياجات وأولويات المواطنين، بل في الغالب فإن التنسيق بين البلديات، وکائنات الفدرالية وأجهزة الكيانات لم يكن له وجود.

وكان الهدف الأصلي لمشروع تقييم وتخطيط البلديات الذي يعتمد على الحقوق هو تقييم قدرة مؤسسات الحكم على المساهمة في الحوار الخاص بالسليمانات. ومع ذلك، اتضح أن التقييم وحده ليس كافياً لتعزيز حقوق الإنسان وأنه يتعين أن تستعمل التنمية التي تعتمد على الحقوق على ثلاث مراحل. وهي التقييم، والتخطيط والتنفيذ. وعملت وجهة الهدف الأساسي نحو استخدام عملية التقييم نفسها لتشجيع الحكومات المحلية على التشاور مع مواطنيها وبدء إجراء حوار حول قضايا حقوق الإنسان والتنمية الهامة بين جميع الفاعلين المهتمين من الدول وغير الدول.

وتم اتخاذ قرار للعمل بهذه أكثر واحد من عدد البلديات في مشروع تقييم وتخطيط البلديات الذي يعتمد على الحقوق من ٤٨ بلدية إلى ٢٥ بلدية. ويتصل المتخصصون المحليون والدوليون في التنمية وحقوق الإنسان بصورة مكثفة مع العاملين في بلدية معينة. لجميع معلومات من الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وتتراوح القضايا ما بين مساواة المرأة ومشاركتها السياسية وحقوق العمال والمساواة في الحصول على الخدمات العامة.

وتم الآن القيام بعمليات تقييم تعتمد على الحقوق في شأن بلديات في الفدرالية ولتمان بلديات في جمهورية سرسكا. ويجري الآن تنفيذ مشروع تقييم وتخطيط البلديات على أساس الحقوق من خلال عمليتين متوازيتين فعمليات التقييم مستمرة في بلديات إضافية بينما يبدأ العاملون المدربون في بلديات أخرى في إعداد خطط تنمية استراتيجية تعتمد على الحقوق. وسوف تصوغ البلديات خططها التنموية الخاصة بها والبلدية على أساس المشاركة بينما سوف تقوم فرق مشروع

منذ أن أنهت اتفاقيات دايتون للسلام في ديسمبر ١٩٩٥ ثلاث سنوات ونصف من النزاع، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تسهيل عودة الأشخاص المهجرين، وتدعيم السلام ووضع الأساس للتنمية طويلة الأجل.

وفي عام ٢٠٠١ ومع تآني التصور بأن استجابة الإنسانية للنزاع في البوسنة والهرسك قد انتهت، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع استراتيجيات متوسطة المدى لضمان الاستمرارية طويلة الأجل للمودة. وتضمنت هذه الاستراتيجيات تكامل المساندة على مستوى الدولة، والكيان والحكومة المحلية وتعزيز مشاركة جديدة بين الحكومة، والمجتمع المدني وقطاع الخاص. وكان التركيز الأساسي في هيكل مقعد للحكم على تعزيز قدرة الحكومة المحلية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تولت وزارة حقوق الإنسان والأجانب في البوسنة والهرسك والسلطات الفدرالية الأخرى الإشراف الكامل على عملية العودة. وهي تواجه الآن التحديات المتعلقة بهذه العملية لضمان العودة الآمنة لحوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص يتوقع عودتهم بعد وقت قصير وتعزيز التنمية المستدامة. وقد طورت وزارة حقوق الإنسان والأجانب في البوسنة والهرسك قاعدة بيانات تشتمل على معلومات مرتبطة بالعودة خاصة بكل بلديات البوسنة والهرسك وعددها ١٤٧ بلدية. ويتم الآن تحديد الأولويات من جانب سلطات البوسنة والهرسك وليس المجتمع الدولي.

### مشروع تقييم وتخطيط البلديات على أساس الحقوق - التنمية للجميع المبني على أساس الحقوق على المستوى المحلي

يعتبر مشروع تقييم وتخطيط البلديات على أساس الحقوق، وهو مشروع تجريبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمشاركة مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ووزارة حقوق الإنسان والأجانب في البوسنة والهرسك يعتبر أحد المبادرات العملية الأولى منذ أن طالب الأمين العام وكالات الأمم المتحدة بتحديد وتطوير أساليب تنمية بناء على حقوق الإنسان. والتنمية القائمة على الحقوق تعتبر الأشخاص مشاركين فاعلين في عملية التنمية ومالكين لها وتعمل على دمج واحترام حقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحلها.

مكتب التدرب السامي إدارة البوسنة والهرسك. والبوسنة والهرسك مقسمة إلى كيانين متساويين في الحجم، هما جمهورية سرسكا (التي تمثل شكلاً شبه دائري حول الشمال والشرق) والفدرالية (التي يقطعها الكروات والمسلمون في أغلبها)، ويعمل الكيانان اسمياً تحت إشراف حكومة دولة ضمنية. وقد عاد الأمن وهناك حرية حركة كاملة للبضائع والأشخاص في أنحاء الإقليم. وقات حلف شمال الأطلسي الدولية تمر الآن عملية تخفيض قوتها إلى النصف بحلول نهاية العام وستبقى بمئة صفيحة من الشرطة المراقبين الأوروبيين. وكما يوضح آخر تقرير لنظام الإنذار المبكر الفصلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الخوف من العودة إلى الحرب قد تضائل بشكل كبير حتى لو انسحبت القوات الدولية.

وقد عاد أقل من نصف المليونين الذين شردوا داخلياً أو أصبحوا لاجئين إلى مناطقهم الأصلية. وحقيقة أنه منذ عام ٢٠٠٠ كان معظم المائتين هم من الأقليات (أي أشخاص عائدتين إلى مناطق حيث ينتمون إلى أقلية عرقية) تعتبر دليلاً إيجابياً على مستوى الاستقرار، والأمن والمصالحة. وتم تسوية أكثر من ٨٠٪ من مطالبات إعادة الملكية

وقد في السنوات الأولى بعد دايتون، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مثل المنظمات الأخرى - على الإسكان. كيفما شأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حاول استخدام أساليب أكثر تكاملاً والتي أكدت على الحاجة إلى ضمان عودة مستدامة من البداية. وعلى هذا النحو طُبق الأسلوب الذي يعتمد على المناطق والذي يربط بين الانتماء الاقتصادي المحلي، وخلق فرص العمل ومساعدات للمائدين كائنات تنمية لإعادة بناء المساكن. وتم إعطاء الأولوية للبيئة الأساسية، والفرص الصغيرة ومشروعات تحقيق الدخل في البلديات على طول خط الحدود بين الكيانين توفير عملية خلق فرص عمل سريعة وتشجيع المجتمعات المتقسمة على العمل معاً في المشروعات ذات الاهتمام المشترك.



## الدولة الأكثر انقاما في أوروبا

هناك حوالي ٦٧٠,٠٠٠ لغم مضاد للأفراد وأنواع كثيرة من الذخائر التي لم تقهر مبشرة عبر ١٠,٠٠٠ موقع تشكل معا ٤٪ من مساحة أرض البوسنة والهرسك. ويتزايد أن تهديد الألغام في البوسنة والهرسك من أعقد التهديدات في العالم في ضوء حقيقة أنه واسع الانتشار وذو كثافة منخفضة ويتعين معالجته في ظروف حكومية معقدة. والإخطار شديدة على نحو خاص في مناطق الخط الأحمر السائبة التي يعود إليها الأشخاص الذين تم تهجيرهم.

ويتولى مسؤولية إزالة الألغام عدد من الأجهزة - هي القوات المسلحة للكيان، والشركات التجارية لإزالة الألغام، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وإدارات الحماية المدنية التابعة للكيان. ولم تستطع حكومة البوسنة والهرسك الحصول على موارد كافية لتمويل الأهداف السنوية لعملية إزالة الألغام. وأسفر التمويل المحدود عن صعوبات في الحصول على الأجهزة والمعدات الخاصة بإزالة الألغام، كما عرقل تنفيذ التفتيش أو تقليل المساحة الألغام والذي يتم في المدارس وفيد توفير المساعدات الملائمة لضحايا الألغام الأرضية. ويعوق تواجد الألغام عودة اللاجئين والأشخاص الخارجين داخليا ويهدد الانتعاش الزراعي، والإمكانات السياحية وإعادة التأهيل البدني. وعلى الرغم من تناقص وفيات الألغام، فقد تقي ٢٢ شخصا حتفهم في عام ٢٠٠٢.

ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرتان أساسيتان. الأولى عبارة عن إطار وطني متوسط الأجل يدمج أسلوبا متواصلًا منسقا لإزالة الألغام على مستويات متفق عليها في أنحاء البوسنة والهرسك والثانية هي مشروع إزالة الألغام المباشر الذي يقضي باستعادة الوصول إلى المناطق ذات الأولوية القصوى واستعادة فعاليتها من خلال إزالة الألغام وأو تقليل المساحة في منطقة سراييفو، مع إنقاص عدد الحوادث المرتبطة بالألغام وتدعيم القدرة المحلية على إزالة الألغام. ومع ذلك فإن المحز في التمويل يمثل حقيقة واقعة ومارال يتيسر عمل الكثير إذا أرادت البوسنة والهرسك تحقيق هدفها بأن تصبح خالية من الألغام بحلول عام ٢٠١٠.

المزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بسيد تروكوفيتش على البريد الإلكتروني: sturkovic@undp.ba

تقييم وتحطيط البلديات الذي يعتمد على الحقوق بتسهيل الحوار بين أصحاب الواجبات وأصحاب الحقوق وكذلك بناء قدرات البلديات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والجنس والتخطيط للتنمية.

ويحدد تقرير آخر لتقييم عمل مشروع تقييم وتحطيط البلديات الذي يعتمد على الحقوق في البلديات التي يجري تقييمها القضايا الأساسية في سبعة قطاعات من الإدارة العامة، والمجتمع المدني، والاقتصاد، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة والعدالة.

ويوصي التقرير بأنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره في المجتمع الدولي:

- عمل المزيد لضمان المساواة بين الأعراق المتعددة في الحصول على جميع الخدمات البلدية والمشاركة في عمليات صنع القرار.
- تعزيز الإصلاح في قطاعات التعليم، والصحة والعدالة.
- تحديد مسئوليات أصحاب الواجبات من المسؤولين وأصحاب الحقوق بوضوح أكثر.
- ضمان مستويات معقدة ومستمرة من المساعدة للبلديات: فبدون المساعدة المالية والمعنوية من المستويات الأعلى للسلطة والمنع من المساعدات لن تستطيع البلديات الوفاء بالتزاماتها ولن تتحرر من القيد التي تقرضها السياسة القائمة على أساس عرقي
- تشجيع البلديات على الوفاء بالتزاماتها حتى في حال عدم كمال المساعدة القادمة من المستويات العليا.

وفقا لمدير مشروع تقييم وتحطيط البلديات الذي يعتمد على الحقوق، "يحتاج التغيير إلى أن يبدأ من الداخل وليس من الخارج. وهو يحتاج أن يبدأ من تغيير مواقف كل من أصحاب الواجبات من المسؤولين وأصحاب الحقوق".

## تمكين السلطات المحلية من الإشراف على عودة اللاجئين والأشخاص المشردين

إن مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة - هي عبارة عن مبادرة مشتركة جديدة للالتزام الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك بالتعاون مع الوزراء الأساسيين في الكيان لتسهيل مهمة إدارة العودة إلى السلطات المحلية على المستوى المركزي والبلدي. ويجري تمكين سبع بلديات تجريبية (هي: بودو، وديريفيتا، وفويوي، ولوكافاشي، وموسكار، وترافيش، وتولا) لكي تقوم بتسيق العودة وتخطيطها استراتيجيا وإدارتها بنجاح وبذلك يتم إعادها لكي تعملان العملية بالكامل.

مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة (٢) يعكس تماما التجربة حتى الآن و بيني على الملكية الوطنية الفعالة. وقد تم صياغة مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة (٢) من خلال عملية متينة بشكل شامل على مشاركة جميع الأطراف المعنية بالشروع وتبديرها وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجرى العملية بمشاركة وثيقة العملة على نحو خاص مع البلديات المشاركة في المرحلة الأولى ومع منظمات المجتمع المدني.

والحقيقة أن مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة (٢) يعكس الدروس المستفادة من المشروع الأول بيني أن تغير التصور الخاطئ من جانب بعض صانعي القرارات، لاسميا على مستوى البلديات، بأن المشروع هو أولا وأخيرا مشروع عودة وإعادة إعمار.

وبالإضافة إلى ذلك يلعب المشروع دورا هاما في تحديد تربيات البوسنة والهرسك لهذا القطاع وتوضيح أدوار ومسؤوليات المستويات المختلفة في الحكومة حتى يكون هيكلا الحكم متوافقا لأقصى حد مع المتطلبات المستقبلية للصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي.

ويتمثل مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة والذي أقره مجلس تنفيذ السلام (الجهاز الدولي الذي يراقب عملية السلام في البوسنة والهرسك) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ انطلاقا تاريخية. ولأول مرة منذ نياتون - يقوم معطو البوسنة والهرسك والمتفحصين - بدلا من مكتب المدعوب السامي، أو المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية التي تعافتت معها الجهات المانحة - بتحديد الأولويات للمساعدة الخاصة بالعودة. وبينما كان من المعتاد أن يأتي كل التمويل للعودة ومشروعات إعادة الدمج من الخارج. فإن ٢٠٠٤ من التمويل يأتي الآن من ميزانيات البوسنة والهرسك. ويعتبر هذا انفتاحا كبيرا في دولة اتهمت بأنها تجسد نمط الانكسالية. وأشارت وزارة الخارجية السويسرية إلى أن تصميم مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة، باعتباره آلية مساعدة متوسطة الأجل للإدارة والمساعدة الفنية يعد نموذجا يتعين تكراره لدعم عملية التسليم من الهياكل الدولية إلى الهياكل الوطنية في القطاعات الأخرى.

وأدى مشروع التسليم المستدام إلى السلطات المتعلقة بالعودة الحالي إلى عدد من الدروس المستفادة وعزز ثقة السلطات الوطنية وتعاون مختلف الهياكل الحكومية. والهدف الآن هو البناء على الدروس المستخلصة وصياغة



## سبرينتشيا - اختبار لعملية الهدوء

شهدت سبرينتشيا، موقع أول منطقة آمنة تابعة للأمم المتحدة في العالم أسوأ إبادة جماعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ففي يوليو ١٩٩٥ تولى جيش صرب البوسنة السيطرة على مدينة المنتجع الصغيرة وخلال فترة خمسة أيام قتل بصورة منتظمة أكثر من ٧,٠٠٠ من الرجال والأولاد. وبعد الحرب، شغل مساكن المسلمين في سبرينتشيا الصرب الذين تركوا المناطق - خاصة تلك حول سراييفو التي أصبحت جزءاً من الفدرالية.

ويمثل برنامج الانتماء الإقليمي لسبرينتشيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهم وأبعد مبادرة جارية على أساس المنطقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسلوباً متكاملًا كلياً يهدف إلى وضع الأساس للانتماء المحلي والعودة المتواصلة إلى سبرينتشيا ومدينتي براتونال وميليسي المجاورتين. ويربط برنامج الانتماء الإقليمي لسبرينتشيا المساعدة لعودة ذات اتجاهين بتعزيز الانتماء الاجتماعي - الاقتصادي واستعادة المجتمعات العرقية المتعددة وتدعيم هيكل الحكم المحلي.

ومنذ بدأ التفويض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عمل برنامج الانتماء الإقليمي لسبرينتشيا من أجل:

- مساعدة قدرة حكومات البلديات على تحقيق إدارة محلية تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة وخدمة العملاء.
- خلق ظروف للنمو الاقتصادي المتواصل.

- تدعيم قدرة المجتمع المدني على الأعراب عن مخاوفه والدفاع عن مجموعة مؤيديه من خلال حوار مع الحكومة المحلية
- مدعج المساواة بين الحثين في جميع أوجه المجتمع، وضمان المشاركة الفاعلة للنساء والرجال، ومختلف المجموعات، والطبقات الاجتماعية والفئات العمرية.
- مساعدة الجهود لبناء مركز تنكاري ومقبرة لضحايا المذابح

ومعظم الصرب الذين يشغلون ممتلكات بصورة غير مشروعة تم إجلاؤهم الآن وغادروا سبرينتشيا، وكما هو الحال في المناطق الأخرى من شرق جمهورية سربسكا تعتبر عودة البوسنيين (المسلمين) شائكة وذات تأثير على نحو خاص. ومع ذلك، فقد تم تحقيق تقدم ملموس في العام الماضي. ووفقاً لإحصائيات المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عاد بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، ٢,٢٨٩، ٢٠٠٤ السكان السابقين من البوسنيين إلى سبرينتشيا، ٢,٣٢٧ إلى براتونال و١,٢٩٠ إلى ميليسي، و٤٢٪ من الأسر العائدة تعودوا نساء.

ونظراً للفارق الذي يواجهه فريق البرنامج بين التوقعات الهائلة التي خلفها برنامج الانتماء الإقليمي لسبرينتشيا والوصول البطيء للأموال التي تمهدت بها الجهات المانحة أعطي الأولوية في بادئ الأمر لمشروعات التأثير السريع لتلبية الاحتياجات الفورية للمائدين الأكثر عرضة للمصاعب ولتعزيز المصالحة. ووضعت مشروعات التأثير السريع والمشروعات الاقتصادية ذات التأثير السريع التي تلقى الأيسر لتعاون متوسط وطويل الأجل مع السلطات المحلية، ومنظمات المجتمع

المدني والمجتمعات، وتم استعراض جميع المقترحات، وطرح العقود وتوزيع الأموال من خلال إجراءات شفافة جعلت البلديات الثلاث شركاء متساويين مع المنظمات الدولية. وعززت المشروعات الاقتصادية ذات التأثير السريع الاقتصاد بتحويل تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وتوفير التدريب المهني والتدريب على مهارات الأعمال، وتلقت ست وعشرون منظمة محلية - من بينها جمعيات المواطنين وجمعيات المائدين والمنظمات النسائية والشبابية وجمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة - مساعدات مالية من برنامج الانتماء الإقليمي لسبرينتشيا. وأعيد تأهيل الطرق، وشبكات المياه والكهرباء، والمباني العامة وغيرها من المرافق. وبالإضافة إلى ذلك نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمع الأموال لمشروع سبيدا في القريب المحال في تقديم القروض الصغيرة المدة خصيصاً لأصحاب المشروعات من النساء.

وعلى الرغم من أن ماضي سبرينتشيا مازال يورقها، تتجبع أعداد متزايدة من الأشخاص في طموحها للعودة إلى أراضيها الأصلية. وفي حين أن الأمن تحسن بصورة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، تشكل البطالة على نطاق واسع والركود الاقتصادي والافتقار إلى نظام للرعاية الاجتماعية التهديدات الخطيرة للسلام والمصالحة في منطقة سبرينتشيا في الوقت الحالي. وحوالي ٩٠٪ من سكان البلديات يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

## التحديات والأولويات

على الرغم من أن الأمن لم يعد مشكلة، فإن









# عودة "الجنود الأطفال" وإعادة دمجهم في السودان: التحديات المستقبلية

بقلم: كريس روبرتسون وأونا مكولي

إلى مراكز الانتقال المؤقتة وعند عودتهم إلى منازلهم. أما بالنسبة للوجود الحقيقية أو المتصورة بتوفير بنية أساسية محتمة في شمال بحر الغزال والتي من الممكن أن توفر بدائل تقني عن الالتحاق بالجيش، فلم يتم تحقيقها بشكل كامل. على عكس المرحلة الأولى، ففي المرحلة الثانية لم يتم تقديم أية مزايا أو برامج فردية للأطفال. وقد قوبلت هذه السياسة بقدر لا يُستهان به من المعارضة من الجهات المحلية المستولة عن التنفيذ، والإدارة المدنية، والعائلات، والأطفال أنفسهم. ولكن بينما توقع الكثير من الأطفال أن يحصلوا على دعم، بدا أن هناك أسباباً عديدة أخرى وأقوى لترك الجيش من برامج إعادة الدمج القائمة برنامج محدد ينفذ على وقفة واحدة ولعل أهم هذه الأسباب هو جمع شملهم بأسرهم، والحصول على تعليم، والتحرر من المخاطر والنظام الصارم للجيش.

## التحديات التي تقابل عملية إعادة الدمج الاجتماعي عميقة

ولابد أن نشير هنا إلى أن مسألة الحاجة هي أكثر تعقيداً مما تبدو. فقد ذكر الفقر مراراً كسبب أساسي في التحاق الأطفال الطلوع بالجيش، ومن المنطقي توقع عدم تحسن ظروف عائلات الأطفال خلال فترة خدمتهم في الجيش. فمودة الطفل إلى عائلته تعني في واقع الأمر شخص إضافي يثني على الأسرة أن تعلمه وتعيه، وبالتالي فإن المساعدات المستهدفة قد تساعد في تسير قبول الطفل من قبل عائلته، وبينما عبر معظم الناس الذين أجرت معهم مقابلات في بادئ الأمر عن تضيقهم تطبيق برامج فردية من نوع أو آخر، فإن الأدلة الواردة من السودان تشير في الواقع إلى وجود أطفال آخرين قد يكونون في حاجة أمس للمساعدات. ويتضح من الأدلة الحديثة الواردة من منطقة "غام" بأعالي النيل أن الأطفال الذين يتم تسريحهم حصلوا عموماً على قدر جيد من الطعام، والأخية، والملابس في حين ظهرت على الأطفال من عامة الشعب علامات واضحة تدل على سوء التغذية، كما كانوا خفاً، وعدد قليل منهم فقط كانت لديه ملابس.

وفي جنوب السودان، ارتفع عدد الأطفال الذين

تم إجراء تقييم لجهود اليونيسف الحديثة المتصلة بدعم نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم من الجيش، وإعادة دمجهم في جنوب السودان، وقد تضمن التحليل الآثار الناتجة عن استخدام طرق مختلفة للتعامل مع قضية تسريح "الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة" وراعاتهم، وعودتهم، وإعادة دمجهم.

في جنوب السودان إلى تسهيل عملية جمع شمل هؤلاء الأطفال بأسرهم وإعادة دمجهم بشكل مبدئي.

ولم تُستخدم في كلا المرحلتين إجراءات صارمة لتحديد الهوية، والتوثيق، والبحث عن الأهالي وجمع الشمل ككل التي يتم اتباعها تقليدياً في البرامج المختصة بالبحث عن أسر الجنود الأطفال وجمع شملهم بأسرهم. وعلى الرغم من النجاح الكبير الذي حققته طريقة العودة وجمع شمل الأسر "بأعداد كبيرة"، فإن هذه الطريقة صعبت التعامل مع الاحتياجات الفردية أو دمج آراء

الأطفال في عملية صنع القرار. وكان الحال كذلك بشكل خاص بالنسبة للأطفال الذين كانت لديهم تحفظات على جمع شملهم بأفراد أسرهم من غير ذويهم. ومع ذلك، كانت هذه الطريقة على الأرجح هي الخيار الواقعي الوحيد في ظل أعداد الأطفال، والجدول الزمني، والتحديات اللوجستية، والموارد المحدودة، وغياب الهيئات المتخصصة في حماية الطفل في جزء كبير من السودان.

## طرق إعادة الدمج

يدور محور النقاش القائم بشأن إعادة الدمج حول الجدول الدائم المرتبط بتوفير مساعدات فردية للأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة في مقابل الطرق الأم لإعادة الدمج المعتمدة على دعم المجتمع. وتدور الآراء التي تدعم المساعدات الفردية المستهدفة حول موضوعين أساسيين هما:

١. ما إذا كان الأطفال بحاجة إلى حافز مالي أو مادي لإقناعهم بترك الجيش.
٢. ما إذا كانوا بحاجة إلى شكل محدد من أشكال الدعم المستهدف لمساعدتهم على البدء في عملية إعادة الدمج.

خلال المرحلة الأولى، تم إعطاء الأطفال صناديق تحوي أدوات شخصية عند وصولهم

## لقد

اعتادت الهيئات الدولية لحماية الطفل أن تخلط لعودة وإعادة دمج الأطفال

الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة بشكل منفصل عن الأطفال والشباب المتأثرين بالحرب أو الذين قد يتعرضون لها، وهناك اتجاه متزايد لدعم هذه الخلط في إطار أوسع يضم مجموعة من الأطفال والشباب المستضعفين.

وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تم سحب حوالي ٢٠.٠٠٠ طفل على مرحلتين من القوات المسلحة التابعة لمجموعات التمرد الرئيسية في جنوب السودان. والجيش الشعبي لتحرير السودان، والجمعية الديمقراطية الشعبية السودانية، وخلال المرحلة الأولى التي ادارتها اليونيسف، سُرح ٢٥٥١ طفلاً من شمال بحر الغزال وتم إحلالهم إلى رومبيك حيث مكثوا ستة أشهر في ثمانية مراكز انتقال مؤقتة قبل أن يعودوا إلى منازلهم. وانتقلت مسؤولية المرحلة الثانية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجمعية الديمقراطية الشعبية، فقد تم تسريح نحو ١٦.٥٠٠ طفل على المستوى المحلي وإعادتهم إلى أسرهم دون اللجوء إلى الرعاية المؤقتة أو البرامج الفردية لإعادة الدمج. لقد تبين من خلال النجاح النسبي للمرحلة الثانية أن اتباع طريقة غير مركبة في التسريح، وتطبيقها في وقت واحد في كثير من المناطق بالإضافة إلى الاستفادة بخطط عمل محلية لم يتلق سوى تدريب أساسي فقط، يمكن أن ينتج أيضاً في المستقبل - دون اللجوء إلى الرعاية المؤقتة.

وقد ساهم عدد من العوامل في السهولة النسبية لعملية إعادة الأطفال إلى منازلهم خلال كلا المرحلتين. فقد ساد إدراك عام بأن الأطفال كانوا مشتركين في تضال شعبي، وتركز كثير من الأطفال الذين يخدمون في القوات المسلحة بالقرب من مناطقهم الأصلية وقد أدت الطبيعة المتناسكة لسلات القرابة



بعدم الجدى، والإقصاء، والتعصب صدهم كما أنهم يتعرضون للوم غير منصف على كثير من مشكلات المجتمع. أما البالغون، فقد وصفوا عمومًا مشكلات سلوكية يتعرض لها الأطفال لأنهم اعتادوا على القيام بها بحول في خاطره وأهم يسلمون بالإحباط ويصيحون عدائين بسرعة إذا واجهوا مقاومة. كما اشكى أيضًا كثير من البالغين من أن الأطفال أصبحوا كسولين وأن إحباطهم قد دفعهم إلى الانضمام مرة أخرى إلى الجيش أو المفاداة إلى مناطق حضرية تحت سيطرة الحكومة.

وقد واجه كثير من البالغين صعوبة في الاستجابة لهذه التحديات. وكانت الإجابة الأكثر شيوعًا أثناء إجراء المقابلات هي ضرورة إنشاء مراكز خاصة أو مدارس داخلية حيث يمكن "إعادة توجيه" الأطفال لكي يقلعوا عن العادات السيئة. وأعرب بعض المسؤولين المحليين عن التلميح عن الحاجة إلى تدريب المعلمين ودعمهم كي يتفهموا على التحديات التي يواجهها سلوك هؤلاء الأطفال ولكن لم تكن لديهم أفكار محددة حول كيفية تنفيذ ذلك.

### التحديات المستقبلية المرتبطة بإعادة الدمج

هناك تحديات مستقبلية هائلة تواجه جهود نزع أسلحة الأطفال. وتسريحهم، وإعادة دمجه في السودان. وقد تم توثيق الدروس المستفادة ولكن لا بد من استيعابها. ومع اقتراب موعد توقيع اتفاق السلام الشامل، فمن المرجح أن يتم إعطاء أولوية للأطفال من كل القوات في تخطيط وتنفيذ برامج نزع أسلحة الأطفال. وتسريحهم، وإعادة دمجه على المستوى الوطني. ويجب على كل الأطراف الأساسية والقوى المتحالفة معها أن تشرع جميع الأطفال الموجودين في قوائمها خلال ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام الشامل. كما يجب تسجيل كل الأطفال الآخرين المنفصلين عن أسرهم الذين يتولى رعايتهم أو تشغيلهم أعضاء من القوات المسلحة أو الميليشيا الموالية لها من أجل البحث عن أسرهم وجمع شملهم بها خلال نفس المدة. ويقدر العدد المتبقي من الأطفال المحاربين بنحو ١٧,٠٠٠ طفل.

التسرب العقلي أعلى بكثير. ويرجع ذلك إلى:

- المصروفات: على الرغم من أنه قد تم التفاوض على إعفاءات مبدئية لبعض الأطفال المسرحين من الجيش، فإن هذه الإعفاءات لم تكن دائمًا تستمر أو تحطبق. اختلافات السن: لقد تخلفت عن مراحل التعليم الأولى كثير من الأطفال الأكبر سنًا ممن قصوا جزءًا كبيرًا من الوقت في الجيش. مما جعلهم عرضة لمصابقات وملائم الأصغر سنًا.
- محتوى المنهج الدراسي: قد يكون المنهج الدراسي المعد للأطفال الأصغر سنًا غير مناسب للأطفال الأكبر سنًا. مما يفرض على الأطفال الأكبر سنًا بترك المدرسة سعيًا وراء فرص أخرى.
- التدريب المهني: على الرغم من وجود طلب كبير على تعلم المهارات، فإن نطاق المهارات التي يتم تعليمها في برامج التدريب المهني التقليدية يكون في كثير من الأحيان غير ملائم في البيئات الريفية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التحديات التي تقابل عملية إعادة الدمج الاجتماعي عميقة.

فقد أعرب بعض الأطفال المسرحين عن شعورهم

فروا من الجيش - وهذا دليل آخر على أن الحوافز قد لا تكون ضرورية لإغراء الأطفال بترك الجيش. كما يشير ذلك أيضًا إلى أن البرامج الفردية للأطفال الذين يتم تسريحهم من الجيش سهمل مجموعة كبيرة تحتاج إلى المساعدة بنفس القدر. ويرى البعض أن قصر البرامج المقدمة على الأطفال الذين تم تسريحهم من الجيش يعتبر مكافأة للامتناع على انخراطهم في الجيش. كما يمكن أن يزيد من انقسام هؤلاء الأطفال المسرحين عن المجتمع ويثير الاستياء والتمييز ضدهم.

ومن الممكن أيضًا أن تخلق برامج إعادة الدمج الفردية توقعات باستمرار الدعم مما سيؤدي من عنصر الانكسالية. فقد اشترك في وقت لاحق بعض الأطفال الذين تم تسريحهم في المرحلة الأولى من أن ملابسهم قد بلت وأرادوا أن يعرفوا لماذا لم تستبدلها لهم اليونيسف.

وعندما طُلب من الأطفال والبالغين أن يختاروا الكيفية التي سيتم بها استخدام الأموال المحدودة، كانوا في الغالب يختارون تحسين المنشآت التعليمية ومبادرات أخرى تستهدف المجتمع بأكمله.

وقد أعطيت الأولوية لعملية تسجيل جميع الأطفال الذين كانت لهم صلة سابقة بالقوى المتحاربة في المدارس. وكانت معدلات التسجيل الأولية خلال كلا المرحلتين مرتفعة. وجاءه استطلاع حول متابعة التنفيذ ما بين الهئات أن ٩٦٪ من الأطفال الذين تم تسريحهم في المدارس كانوا لا يزالون بالمدارس حتى منتصف عام ٢٠٠٢ (بعد ٦-١٢ شهرًا من التسريح). ومع ذلك، تشير الأدلة المستتبعة من القصص المسروقة أن معدلات





أعمال يحملون عيوداً، التشجيع أثناء تسريحهم من الجيش ويصنعون مكانه ملائس مدسة



وستستعيب المحافظة على السهولة النسبية التي تمكن بها الأطفال في السابق من الاندماج في المجتمع مرة أخرى؛ فعلى الأرجح أن المحاربين الصغار المتقنين قد جربوا الحياة الحضرية، أو تلقوا مبالغ مالية أثناء القتال، أو تمزقوا على الإسلام أو اعتنقوه، وقد ينتهي الأمر بالمئات بالمشاركة على الجانب "الخطأ" من القتال

ومن ناحية، يقول القادة المحليون إنهم لا يتوقعون مواجهة مشكلات في استيعاب هؤلاء الأطفال الجدد. "كلم أطفالنا... وليس خطئهم أنهم كانوا يصارعون مع العدو... لقد تم خطفهم... وكان لابد أن يقاتلوا... ولكن من ناحية أخرى يعمل هذا الموقف إلى التغير، حيث يسود هناك قلق بين الكثرين حول أثر اعتناق الإسلام على الأطفال والحاجة إلى "ردهم" إلى دينهم الأصلي. ويضع آخرون اللوم على الأطفال المسرحين بالنسبة إلى ارتفاع معدل الجرائم والتراعات المحلية ويفترضون إعطاء أولوية أكبر لزيادة إمكانيات الشرطة وقدره استيعاب السجون.

إن نزع أسلحة الأطفال، وتسريحهم من الجيش، وإعادة دمجهم في السودان سيضغط بشكل هائل على البنية الأساسية الموجودة لا سيما قطاع التعليم، فبالإضافة إلى الحاجة إلى وضع برامج مبتكرة قصيرة الأجل للتعامل مع الاحتياجات التعليمية وغيرها من الاحتياجات المحددة، ستكون هناك حاجة ماسة من أجل

- ❑ التعامل مع الاحتياجات الأعم لإعادة الدمج الاجتماعي لكل من العائدين والمجتمعات المضيفة.
- ❑ وضع استراتيجية كلية ومتكاملة تركز على احتياجات كل الأطفال الأكثر عرضة للأوضاع الصعبة و آثارها.
- ❑ إشراك المجتمع - الأطفال وأسرههم - في تحديد الاحتياجات وتطوير الطرق المناسبة للاستجابة لها.
- ❑ دعم تطوير هيكل محلية لحماية الطفل يملكها ويقوم بإدارتها المجتمع نفسه.

كريس روبرتسون يعمل مستشاراً مستقلاً.

ويمكن الاتصال بالكتاب عن طريق

البريد الإلكتروني التالي: [chrisrob@worldwide@yahoo.co.uk](mailto:chrisrob@worldwide@yahoo.co.uk)

أونا مكوئي هي مسؤولة الحماية بعملية

حول النجاة الخاصة بالسودان الثامنة

لليونيسف UNICEF Operation Lifeline

Sudan، القطاع الجنوبي. ويمكن الاتصال

بالكتابة عن طريق البريد الإلكتروني التالي،

[umccaulley@unicef.org](mailto:umccaulley@unicef.org)

١ تم دمجها الآن في الحركة الشعبية لتحرير السودان

٢ انظر الدراسة الأخيرة التي اشتركت في إعدادها حيث متعددة بمدون "دراسة حول الأطفال المصلين في أسرهم" Separated Children's Study. ونصحت هذه الدراسة في الظروف المرتبطة برعاية هؤلاء الأطفال في إطار "عملية النجاة"



# من محاربين إلى صناع سلام: مبادرة السلام الأهلية في جنوب السودان

بقلم: مايكل أوكو

١٩٩٩ بعد ستة أشهر من العمل المكثف الذي طلب فيه مجلس الكنائس السوداني الجديد من قبائلي التوير والدنكا أن يقوموا بحل مشاكلهما الداخلية. وبعد مؤتمر دام سبعة أيام في وينليت، تحقق السلام بين قبائلي الدنكا والتوير. وتم تشكيل مجلس للسلام وإدارة الحكم من أجل إعادة بناء الإدارة المدنية وجهار الشرطة. وتمكين نظام المحاكم التقليدية المعتمد على شيوخ القبائل، وتسريع كل الأطفال الذين قتل أعمارهم من ١٥ سنة. وتوفير موارد مالية ومدارس ومرافق صحية وأمن غذائي لتمكين المجتمعات من إعادة نفسها.

وسارت المؤتمرات اللاحقة على نفس النمط. فمجلس الكنائس السوداني الجديد يستخدم الدعم الذي يتلقاه من الكنائس الأجنبية والهيئات المانحة ليسهل بناء قرية للسلام تستوعب عدة مئات من الأشخاص الذين يصلون إلى الموقع بالطائرة، أو السيارة، أو سيرا على الأقدام. والمؤتمرات مفتوحة أمام أي شخص ملتزم بصنع السلام. ويتم ذبح ثور أبيض في بداية كل مؤتمر كرمز للتعبير عن الالتزام بالسلام والوحدة. إذ يعتقد أن الثور يعمل رسالة إلى عالم الأرواح يعلن فيها حلول السلام بين القبائل. ويرقص الزعماء الروحيون وهم يشيرون رماحهم الحادة

تستخدم مبادرة السلام الأهلية التي أطلقها مجلس الكنائس السوداني الجديد - المعروفة باسم "من الناس إلى الناس" - وسائل تقليدية لحل النزاعات بغية تأمين السلام المستدام، والعودة، وإعادة الدمج للأشخاص الذين تورطوا رغم إرادتهم في القتال في جنوب السودان.

المسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وعندما تجرأت حركة التمرد في الجنوب - الجيش الشعبي لتحرير السودان - في بداية التسعينيات، ثارت النزاعات بين الفصائل وبين المجموعات العرقية في أجزاء كثيرة من جنوب السودان. وأصبحت الأسلحة التي كانت تستخدم ضد الجيش الشمالي موجهة نحو الإخوة الجنوبيين. وتحولت العارات على الماشية إلى دائرة من الهجمات، والتصعيد، والخثار. أما بالنسبة للخلافات التي كانت تُحل في السابق بالقتال بواسطة العصي، فقد باتت تجسم الآن بأسلحة هجومية. وتشير التقديرات إلى أن النساء يشكلن الآن ٢٨٠٪ من ضحايا النزاعات.

## إحياء النظم التقليدية للقضاء على النزاعات

منذ أواخر التسعينيات ومجلس الكنائس السوداني الجديد (New Sudan Council of Churches NSCC)، ومقره نيروبي، يعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الكنائس السوداني، ومقره الخرطوم، (وهو يعمل في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة) من أجل تعزيز عملية بناء السلام المحلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الكنائس السوداني الجديد لديه التزام ديني عميق بالمعالة والسلام كما أنه يؤمن بأن أي نزاع، سواء كان كامناً أو متقدماً، لا يمكن تجاهله مهما كان صغيراً. لذلك بدأ العمل في مبادرة السلام الأهلية، وهي عبارة عن مبادرة محلية تستند إلى الوسائل التقليدية للصالح في بيئة لا وجود فيها المؤسسات رسمية. ومنذ أواخر التسعينيات استطاعت المؤتمرات المتعددة محلياً أن تحل سلسلة من النزاعات العرقية والشعبية وأن تجلب الأمل والاستقرار لبعض أكثر المناطق تضرراً بالحرب. لقد أدركت الجماعات المتحاربة في السابق أن التعايش السلمي يعزز إيجاد سبل مستدامة لكسب العيش يمكن أن تخلق بدورها أملاً في مستقبل أفضل تحظى فيه السلامة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية لكل مواطن بالتقدير والإحراز.

وتحقق أول نجاح في تشرين الثاني/نوفمبر

أدت أطول حرب أهلية في العالم إلى إثارة النصف الشمالي من السودان الذي تسيطر عليه عرقية ضد النصف الجنوبي الإفريقي الأسود على فترات متقطعة لأكثر من أربعين سنة. وقتل أكثر من مليوني شخص ونزح أكثر من أربعة ملايين شخص.

ومع ذلك، فإن تاريخ النزاع في السودان أقدم من تاريخ تأسيس الدولة المستقلة. فقد حاربت القبائل من أجل الماشية والمراعي لقرون طويلة. وكانت الخلافات تسوى بأسنة الرماح.

وكان النزاع السابق للنزاع المعصري في جنوب السودان تحده قيود والتمزات. إذ كان المصابون في القالب من الرجال، كما كان القتال من أجل المياه، والمراعي، وأماكن صيد الأسماك، والصادر الغذائية، والماشية يدور بعيداً عن القرى. ولم يكن الأطفال، والنساء وكبار السن مستهدفين. وكان يُسمح للنساء بدخول ساحة القتال لإنقاذ الجرحى، كما كان بإمكانهن أن يجعلن الطعام والمياه من أراضي العدو. ولم يكن الأعداء الذين يهاجمون على المخزونات الغذائية يأخذون كل شيء. كما كان الخصوم غير المسلحين مستثنين من القتال.

وقد ساد اعتقاد لدى البعض أن القتل يندس الروح. كما اعتقدوا أيضاً أن جزياً ضئيلاً من دم أي رجل مقتول برمح يجرى في معاء قاتله ولا بد أن يتم إخراجها من دمه عبر الجزء العلوي من ذراعه بواسطة رجم روجي. وكان هناك اعتقاد أيضاً بأن الأرواح تطارد أي شخص يقتل سراً. ومع ذلك، ولم يكن للقتل بالرمصاص عقوبة معادلة. ومن ثم، إذا قتل المرء بسلاح أجنبي، فلن تطارده أرواح القتل. لذلك، أوعز قادة المتمردين إلى زعمائهم أن القتل بالمعدية أن تترتب عليه مسؤولية شخصية. وبمجرد أن يتجرّد القتل من عواقبه الأخلاقية، يصبح أسهل.

لقد تُمرت النقابات وسبل العيش التقليدية في الجنوب بسبب الحرب المعاصرة، والمجاعة الناجمة عن النزاع، ومجموعات الميليشيا



© 2009 The Associated Press. Photo by AP/Wide World. All rights reserved.



بين الأعراف في جنوب السودان.

إن مبادرة السلام الأهلية هي مبادرة للسلام والصالح بين شعوب ذات تقاليد شفوية تضم عناصر من المسيحية وطرقاً حديثة للديبلوماسية وحل المشكلات والصالح. وتختلف مبادرة السلام الأهلية عن التحكيم، والتحكيم، ونظام المحاكم الرسمي لأنها:

- تعطي أولوية لإعادة العلاقات المقطوعة وترفض أساليب الإكراه، والسحق، والإعدام "الحديثة".
- لا تسمح لمجموعة صغيرة من التخبية بأن تقوم بدور الممثل الذي يوضح المشكلة نيابة عن الأطراف المطلوبة.
- تعطي الأشخاص المتأثرين بالنزاع فرصة لكي يوضحوا شخصياً مخاوفهم في وجود من يسهل لهم ذلك ويشرهم إلى نتيجة يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك لإعادة العلاقات المقطوعة.
- لا تحكم على مخالفات القانون بالسجن أو الموت ولكنها توفر لهم مساحة للبحث في أفكارهم وتحليل ذواتهم.
- توفر بيئة من الشعائر الدينية يستطيع أن يستند إليها الأشخاص المتنازعين كي يتعاملوا حسدياً وعاطفياً ويشاركوا العالم في رؤيته للأحرار.
- تلتزم المدنيين بتقديم تمويض، ودفع غرامة، والبقاء خارج الجماعة حتى يتطهروا من جرمهم
- توفر ضوابط قوية على الانتهاكات المستقبلية للإتصافيات: لأن الأفراد يخافون من المردد والنفي من قبل مجالس شيوخ القبائل والزعماء الروحيين.

ويسمحون للحيوان بتوجيهات حول مهمته، ويستمر الحوار، والبراسم، والصلاة، ورواية القصص، وتبادل الأناظر، والبقاء، والرفق، وجلسات الطهي، وإقامة الألائم، وسرد القصص عن القضاة والعنف لعدة أيام، ويتم إعطاء كل الدين تعرضوا للظلم وقتاً ليشركوا الآخرين في قصصهم. وقبل المغادرة، يذبح نور آخر. ويشارك الحضور قرية السلام وهم يمتدونها رمزاً للصالح.

ويعد كل مؤتمر، تتوقف عمليات الاحتفال والغارات المحلية، وتُعاد البضائع المسروقة والأشخاص المخطوفون، وتُستأنف التجارة بين المجموعات العرقية، وتُصمم المحاكم القبلية للتعامل مع المخالفين لبنود الاتفاقية. لقد بدأت ثمار هذه المؤتمرات، والعمل المستمر لحاسن السلام في الظهور؛ فقد ساهم

«في القانون الإفريقي، عليك أن تعيد الانسجام بما يستمتع به من طقوس دينية تتمثل في الهداء إلى الإله وإلى أسلافنا من أجل إعادة العلاقات، لأنك عندما تقتات غرباء فإنك تسيء ما حدث وتمضي في حياتك، ولكن عندما تقتات العائلة يكون ذلك مبرراً للغاية، والدنكا والنيوير عائلة واحدة، لذلك فالهداء مبرر ومن المهم جداً أن يتم حله».

فرانسيس دينج، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول شؤون الأشخاص النازحين داخلياً.

كلاهما بشكل أساسي في إحياء أفكار العدالة الشافية، والصالح، والنفو، والتعايش السلمي

ثم إحضار قرع بداخله ماء تنطفئ على سطحه بذكور السمسم والتي ترمز لحيات جديدة، ويصنع كل شخص في تجويف القرع وقتاً للطقوس معينة، ويرمز هذا إلى ربط سواحل الحياة ببعضها البعض، ويمثل دقان الغلاب الدقيق البرد جزء من اللسان الساخن الذي يمكن أن يكون مصدرًا للنزاع أو سبباً في الشدة والسلام، تقدمنا جميعاً وغسلنا أيدينا في الماء، ثم غرقنا في الماء بإيدينا التي جعلناها على شكل شجيرات وقمنا برش الماء على بعضنا البعض. إن هذا الماء الرشوش يظهرنا من خطايانا الماضية والنزاعات ويمكننا من أن نبدا من جديد.

ويوجد الآن العديد من الأفراد والجماعات المدنية المنتمة ببايضاح أهمية الانسجام الاجتماعي والتعايش السلمي بين الجماعات المتعددة المنوعة في جنوب السودان. لقد لعبت الجماعات المنتمية للسلام دوراً كبيراً في إحضار القادة الشماليين والجنوبيين حول طاولة السلام في مدينة نيفاشا الكينية. إن النزاعات العنيفة داخل الأعراف وفيها التي تمررت القسم الأكبر من الأساس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجماعات جنوب السودان قد تحولت إلى مساحات لرسم فرص السلام.

وعلى الرغم من أن عملية السلام بين الشمال والجنوب على شرك الاتصاف، فإن جنوب السودان ما زال مليئاً بالأسلحة، كما أن الكثير من النزاعات المحلية والاضطرابات العرقية لم تحل بعد. وإضافة إلى ذلك فإن الكارثة الإنسانية التي تتجلى شيئاً فشيئاً في دارفور تكشف عن ثغرات الحكومة السودانية وعن الحد الذي يمكن أن تصل إليه كي تجلب الأمن لأبناء شعبها. ومع ذلك، فإن مبادرة السلام الأهلية تعطينا سبباً للأمل، إذ سيستمر مجلس الكنائس السوداني الجديد في تنظيم وتسهيل مزيد من المؤتمرات لمبادرات السلام الأهلية والضغط من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد الشعب السوداني.

ولا شك في أن الهيكل المدعومة من المجتمع لمرافقة الإتصافيات السلام وتنفيذها تقدم فرصاً ممتازة للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات كي توحّد مبادرات السلام الخاصة بها. ويمثل التعليم والتدريب المدني على مهارات تحويل النزاعات إلى سلام أدوات قيمة لإخلال قيم ومفاهيم السلام في ظروب وعقول سكان جنوب السودان.

مايكل نوكو هو مدير برنامج السلام التابع لمجلس الكنائس السوداني الجديد  
www.nscnet.org ويمكن الاتصال  
بناكتفب عن طريق البريد الإلكتروني التالي،  
peace@swiftenya.com





# النظام العالمي لعودة اللاجئين بعض دروس في مقارنة تجارب العودة

بقلم: ساري حنفي باحث في السوسولوجيا و مدير المركز الفلسطيني للاجئين والشتات (شمل)

تأسس النظام العالمي للاجئين في عام ١٩٥١ تحت اسم المعاهدة الدولية للوضع القانوني للاجئين وقد أدخل تحسينات له في بروتوكول عام ١٩٦٧ ليتعامل مع كافة اللاجئين في العالم. هناك ١٤٥ دولة قد وقعت حتى الآن على مختلف معاهدات الأمم المتحدة للاجئين والتي تتناول الحماية (بأشكالها المختلفة: الدائمة، المؤقتة، والوقائية) والمساعدة للأفراد الذين هجروا من بلادهم والذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئين. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي اليد المنفذة للأمم المتحدة في هذا الخصوص.

ولا

يتألف النظام المالي للاجئين فقط من قوانين دولية ولكن أيضا من دراسات حول اللجوء. تتمثل هذه في تقارير أكاديمية وشبه أكاديمية تصدر بالتعاون بين سياسات اللاجئين والمنظمات الدولية التي تعمل أغلب هذه الأبحاث.

المودة غير متساوية مع سياساتها الخارجية. وقد استخدم اللاجئون كأدوات في الحرب بين الأقطاب. كما هو الحال بالنسبة للاجئين الأفغان الذين استخدمتهم أمريكا في الحرب ضد السوفييت. وقد أصبح خيار التوطين حاليا أصعب بسبب ظهور المشاعر المعادية للمهاجرين خاصة من أوروبا. استراليا وأصبح موضوع الهجرة مربوط باعتبارات أمنية وطنية.

وتكمن أهمية النظام العالمي للاجئين في إنشائه لمفهوم محوري (براديفم) جديد ضد ثراث الحروب العالميتين الأولى والثانية. تاريخيا، لقد قامت الحكومات السوفيتية والتركية بطرد اللاجئين وتجريدهم من أوطانهم. كما قامت عدة دول أوروبية بوضع قوانين تجرد بعض مواطنيها من الجنسية بسبب أصولهم. وقامت فرنسا في العام ١٩١٥ بوضع قوانين تمنع إعطاء الجنسية لأشخاص من أصول دول معادية وتبعتها بلجيكا في العام ١٩٢٢؛ وبنمسا إيطاليا ذات النظام الفاشي في عام ١٩٣٦ وكذلك النمسا في العام ١٩٣٨. وهكذا حتى قوانين نورينغ ١٩٣٥، والتي ضمت المواطنين الألمان إلى مواطنين "كاملين" ومواطنين دون حقوق سياسية.

ويجب أن نفهم حركة اللاجئين باعتبارها جزءا من سياق واسع من الهجرة الدولية والعولمة. هناك ١٧٠ مليون مهاجر يسكنون خارج بلد الولادة. ويمكن توقع أن الاتجاه للهجرة يزداد طالما أن هناك انخفاض في سكان الدولة الصناعية. فيما يتعلق بالهجرة القسرية فإن ما يظهر عبر التاريخ هو أن الجزء الأغلب من اللاجئين يقضي في منفاه. لقد فضل المجتمع الدولي خلال الحرب الباردة خيار الاندماج في مجتمعات المنفى حيث كانت

فيما يتعلق بهجرة العودة، سأتناول هنا خمسة نقاط استقتها من النظام العالمي من التجارب المختلفة لعودة اللاجئين. حيث سنناقش الأبعاد السياسية والاجتماعية والمؤسسية.

## البعد السياسي

النقطة الأولى تتعلق بالملاقة بين حل الصراع وعودة اللاجئين. تتميز إمكانية أو عملية عودة اللاجئين في العديد من الحالات موضوع مركزي في حل النزاع، حتى لو كان النزاع عرقي، كما هو الحال في تيمور، كمبوديا، المسراع، الغربية، البوسنة ورواندا. لقد أدى عدم عودة اللاجئين في حالة رواندا إلى الإبادة الجماعية. وهذا موضوع قد أثار الجدل بين الباحثين. فقد رأى البعض أن عودة اللاجئين في حالات النزاع العرقي قد تؤدي إلى تفصيل النزاع. ولكن أحيانا الحالة البوسنية كمثال للدفاع عن عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين. أنا لا أوافق هذه الحجة لمسيبين. أولاً لأن ضعف عودة اللاجئين في البوسنة لم يكن لتجنب تفصيل النزاع بل لأن اللاجئين البوسنيين لم يجدوا

مستقبلا في المدن المدمرة وفضلوا البقاء في البلدات الأوروبية. إذا قررت أوروبا أن تضع خطة مارشال حقيقية لهذه البلاد ما بعد النزاع، فإن العودة ستكون أكثر أهمية. ثانياً، إن النزاع في فلسطين هو ذات طبيعة كرونيالية أكثر من كونه نزاع عرقي. أي أنه عملية استبدال المستعمر بمجموعة سكانية بدلاً من الإنسان الأصلي. إن التاريخ هنا مهم جداً وذاكرة هذا الاستبدال يسبب إحياء للنزاع. إذا لحل هذا النزاع، يجب تحقيق العدالة بالسماح للاجئين الفلسطينيين بممارسة حقهم بالعودة.

ولن يكون هناك حل لهذا النزاع ما لم يتم دوليا الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية في ولادة قضية اللاجئين الفلسطينيين و من الممكن بالتأكيد أن تؤثر الحجة العرقية على السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بتفصيل هجرة العودة (مكان إقامة القامرين الحد الفلسطينيين: طبيعة التعويض عن الأراضي الخ) ولكنها ليست مبررا لعدم العودة.

## البعد السوسولوجي

تتمثل النقطة الثانية ببيانات اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حول حركة اللاجئين. فقد لاحظنا أن عدد اللاجئين العائدين إلى دول الأصل (عندما تكون عودة محتملة) أقل بكثير من العدد الذي يختار الاندماج في الدولة المضيفة أو الهجرة إلى دولة ثالثة. طبقاً لإحصائيات اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لـ ٢٠٠٢، ٢١ بالمائة فقط من اللاجئين قد مارس حق العودة (٢٠٠٢، ٢٠٢٧، ٨٠٤). وقد كانت تلك السنة استثنائية حيث شكل اللاجئين أكثر من ٨٠ بالمائة من العائدين؛ فقد عاد ٤٧ بالمائة من أصل ٢٠٨٨، ٨٥٢ لاجئين أفغان مسجل بشكل رئيسي من باكستان، إيران، وطاجيكستان. ولكن كثيرا ما تحفي إحصائيات العودة مشاكل جمة؛ فمثلا إن الإحصائيات ممتدة على حركة الماعبر الحدودية، كما أن الدراسات الأنثروبولوجية قد بينت أنه في أغلب الأحيان يصعب اللاجئين تازحين (مهاجرين داخل بلدهم)، كما في حالة علندي منطمة التحصير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة؛



بينما يجد البعض أن الأوضاع صعبة جداً.

ويعود الصغر النسبي للعودة لعدة أسباب تتعلق بصورة رئيسية بتركيبة سوق العمالة العالمي؛ كما هو الوضع في الحالة البوسنية. حتى قبل حفاف حذر اتفاقية سلام دايتون Dayton عام ١٩٩٥، كان هناك مناقشة حادة حارية حول العودة عندما أصبح واضعاً أن تلك العودة الطوعية الواسعة النطاق لن تحدث بسرعة. بعد مرور ثمانية سنوات ونصف على توقيع هذه الاتفاقية عانَ ما يقارب المليون لاجئ ونازح إلى يهودتهم التي كانوا يشكلونها قبل الحرب وإلى مدنهم في البوسنة والهرسك من مجموع ٢.٢ مليون شخص نزحوا بشكل مكره أثناء الحرب، ولكن أولئك لم يعودوا بالضرورة عودة يعضها الأمان والكرامة؛ حيث يبقى عدد كبير من الأشخاص نازحاً ضمن المنطقة وهي حاجة إلى حل دائم. فهناك حوالي ١٢٥,٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك في صربيا المجاورة والجيل الأسود وكرواثيا وحوالي ٤٥,٠٠٠ لاجئ خارج المنطقة. بالإضافة إلى حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نازحاً داخلياً في البوسنة والهرسك (أي عائلتي في مناطق يكون المسلمون أكثرية) (١٨,٧ % من العدد الكلي).

و يظهر من النقاش الأخير داخل اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة السؤال فيما إذا كان خيار العودة هو الأكثر شبيهاً والأفضل للاجئين المغنبيين، بينما كان خيار العودة للوطن ضعيفاً أثناء البجالة الأيديولوجية للحرب الباردة. فقد ظهر بحسب في التسميات من القرن الماضي. ولكن علينا أن لا نرسم خيال رومانسي حول العودة في كافة الحالات حيث أن على أية حال، طبيعة اللاجئين في العالم قد تغيرت. تظهر الدراسات مقاومة العديد من اللاجئين للعودة (كالمسلمين البوسنيين)، بينما فضل آخرون تاريخياً أن يكونوا عديمي الجنسية على العودة إلى وطنهم (كاليهود الرومانيين والبولنديين في فرنسا أو ألمانيا في نهاية الحرب). كما يمكن ذكر ضحايا الاضطهاد السياسي في هذه الأيام والذين تمنى عودتهم إلى وطنهم استجابة البقاء.

وتخلق حالة اللجوء الطويلة روابط جديدة في الدول المصيفة. فقد أصبح اللاجئون حضريين وتمكنت وقويت نساء في الكثير من البلدان المضيفة أكثر من أخواهن اللواتي يقطن في بعض البلدان الجنوبية. ولعل الدرس بالنسبة للحالة الفلسطينية هو وجوب الفصل جزئياً بين موضوع حق العودة عن علم اجتماع العودة.

والعودة ليست مرتبطة فحسب بموامل الدفع من المجتمع المستقبل، ولكن أيضاً برغبة من اللاجئين - إلا أنه لا يمكننا النظر إلى موضوع الأرض على أنه مجرد ومفصول عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي سيكون عليه العائد إلى أرضه. فكل لاجئ هناك تصورات مثالية وحين للعودة الإرادية إلى بلده الأم، والتشتت يعمل على تشويه معاني المجتمع المحلي (community). ومعها ذكريات الوطن ومرس حبة أخرى فإن الفلسطيني ابن الشتات لا يطابق بالضرورة بين القضاء الجغرافي والهوية. فهو يعتبر هويته فلسطينية (إضافة إلى هويات أخرى). حتى وإن كان يعيش إراديّاً خارج وطنه. ويقول إيمانويل مامونج: "أن ذاكرة الوطن ووعيه لها تظل تعمل في اللا مكان (a-topia)". وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون تصورات جديدة عن الهوية الوطنية ويحافظون على علاقات ولاء يربطهم ببلد الهجرة. كنتيجة لذلك، فقد انتقد العديد من الاختصاصيين في دراسات الهجرة القسرية اتجاه اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لتفضيل خيار العودة وإجبار اللاجئين عليه.

أما النقطة الثالثة فإنها تتعلق بطبيعة العودة للوطن. فتبين الدراسات أن أغلب هذه العودة هي غير طوعية. بينما اعترفت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة دائماً كجزء من مبادئها الحاجة لضمان عدم إجبار اللاجئين على العودة ضد رغبتهم. فإن هناك حالات كان فيها إجبار أو شبه إجبار كما هي حالة الموزمبيقين في جنوب أفريقيا والإيرانيين في السودان. وحتى عندما حاولت بعض الدول الغربية تشجيع العراقيين والأفغان على العودة من خلال تقديم مميزات مالية فإن قبلاً جداً قد أبدوا رغبتهم بذلك. وبينما يتضح أن اللاجئين قد شاركوا بفعالية في تخطيط عناصر عملية العودة، فإن هناك أيضاً بعض البحوث التي تظهر بأن مفهوم العودة الطوعية قد طبق أيضاً بشكل واسع وبشكل فضفاض. ففي العديد من الحالات كان غياب الدلائل المناسبة للاجئين هو الدافع للعودة.

وتتعلق النقطة الرابعة بتوقع أشكال عودة اللاجئين، بما فيها العودة المؤقتة. كما هو وضع العديد من اللاجئين الأفريقيين حيث يمكن التحدث عن "عودة دورية". هي إجراء عديدة من إفريقيا يبقى اللاجئين مغنبيين من الحدود التي عبروها تحسباً للعودة السريعة. وفي العديد من الحالات يبقى اللاجئين في نفس المنطقة العرقية أو في مناطق اتحدوا تقليدياً الهجرة إليها موسعياً. وهذا الشكل من العودة للوطن يمكن أن يتلقى بهتة

الفلسطينيين ممن قد يفضل إما العودة إلى الأراضي ذات الأغلبية الفلسطينية خرفاً من الأغلبية اليهودية، أو إلى مناطق تكون قريبة من الأزل أو ميمر. وأي موعد نهائي لاختيار اللاجئين منطقة توطين دائمة سيفشل إذا لم تغلق عملية السلام تماماً ذا قضاء حرج.

### التربيب المؤسساتي

النقطة الخامسة تتعلق بدعم المجتمع الدولي لعودة اللاجئين. لقد أظهرت الدراسات أن هذا الدعم ضعيف. لقد عادت الأغلبية الكبيرة من اللاجئين بدون أي مساعدة تذكر من المنظمات الدولية. وقد توجهت الجهود في الماضي القريب لتسهيل عودة اللاجئين الأندلس. حيث حصلت كل عائلة في ٢٠٠١ على حوالي ٥٠ دولاراً أمريكياً للعودة إلى الوطن. و قد قامت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتسهيل عودة ٢٧٠,٠٠٠ لاجئاً كمبوديا بين مارس/آذار ١٩٩٢ وأبريل/نيسان ١٩٩٢ بكلفة أكثر من ١٢٨ مليون دولار. في موزمبيق أرجع حوالي ١,٧ مليون لاجئ (من سنة بلدان مجاورة) إلى بلدهم بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦ بكلفة حوالي ١٥٠ مليون دولار. في حالة ناميبيا أعيد أكثر من ٤٠,٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم بكلفة ٣٦ مليون دولار.

### المراجع

- Hurrell-Bond, Barbara (1989) "Repatriation: Under What conditions is it the Most Desirable Solution for Refugees? An Agenda for Research" *African Studies Review*, Volum 32, no 1.
- Helton, Arthur (2002) *The Price of indifference. Refugees and Humanitarian Action in the New Century*: Oxford University press.
- UNHCR (2000) *Les réfugiés dans le monde Cinquante ans d'action humanitaire*, Paris : Edition Autrement.
- Warner, Daniel (1994) "Voluntary Repatriation and the Meaning of Returning Home: A Critique of Liberal Mathematics," *Journal of Refugee Studies* 7(2/3): 160-74.
- Zureik, Elia (1997) "The Trek Back Home: Palestinians Returning Home and their Problem of Adaptation" in Are Hovdenak et al, *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*. Jerusalem: Fafo and Institute for Applied Social Science



# هل هي نافذة تغلق؟ هل يتم نسيان النازحين الداخليين في أفغانستان؟

بقلم: بيت سبينك

غرب وشرق أفغانستان الذين هاجروا عبر أنحاء كبيرة من أفغانستان ومهم قطعان من الماعز، والأغنام والحمير والإبل. وقد عاش الكوتشي تقليدياً في جو تسوده علاقة تكافئية مع الفلاحين المستقرين. وكان الكوتشي يبيعون الحيوانات الصغيرة، ومنتجات الألبان، والصوف، وجلود الأغنام، واللحوم والبروث أو يقايضون هذه السلع بالحبوب والمواد الغذائية الأخرى. وأسهم البدو الرحل بدرجة كبيرة في الاقتصاد الوطني. وفي أواخر القرن التاسع عشر، خلق الملك عبد الرحمن توترات عرقية بنقل بعض الكوتشي إلى المناطق الشمالية التي كان يقطنها الطاجيكستانيون والأوزبكستانيون. ومع انهيار حركة طالبان، تم إجبار الكثير منهم على النزوح إلى مخيمات في هيرات.

أدى الجفاف الحالي... إلى تحويل الأشخاص الذين كانوا يعيشون في حالة اكتفاء ذاتي إلى عمال غير نظاميين ومسؤولين يعتمدون على المساعدة الغذائية

والكوتشي ليسوا جماعة عرقية واحدة منفصلة عن غيرها. وكان ارتباطهم بأفراد قبيلتهم الذين استقروا أقوى من ارتباطهم بهويتهم "كبدو رحل"، وفي الستينات من القرن الماضي كان حوالي ٢,٥ مليون شخص يقضون على الأقل جزءاً من العام وهم يعيشون في الخيام - حيث كانوا يجمعون ما بين الرعي والخيما، والتهرب والعمل بالآجر وملكية الأراضي.

وقد انقرضت أوجه سبل كسب الرزق المرتبطة بالهجرة تنمو النقل البري. والنزاعات، والتواجد الأنعام، والقنابل المتفجرة الأمريكية وغيرها من أنواع الذخائر التي لم تسجر وتكرر حدوث الجفاف. ويقدر أن عشرات الآلاف قليلة فقط تتبع الآن المعيشة البدوية. وأدى الجفاف الحالي والذي بدأ عام ١٩٩٩ إلى هلاك القسم الأعظم من القطعان وتحويل الأشخاص الذين كانوا يعيشون في حالة اكتفاء ذاتي إلى عمال غير نظاميين ومسؤولين يعتمدون على المساعدة الغذائية.

وأدى الجفاف إلى فصل مناطق الرعي الشبوية في السهول الجنوبية، وإرغام مئات الآلاف على الانتقال شمالاً. ولكن ذوبان الجليد لم ينجح في إعادة ملء الأنهار كما أن المراعي الصيفية لم يكتب لها النجاح.

وضعت أفغانستان خطة وطنية للنازحين الداخليين ولكن، بدون موارد، هي غير قادرة على مساعدة أولئك الذين يشكلون ثلاثة أرباع مجموع النازحين الداخليين الباقين في البلاد - وهؤلاء هم بدو الكوتشي.

المئات والنسبة للباشتون الذين تضمهم الفئة الأولى، تحسن الوضع الأمني ولم يمدوا مستعدين مباشرة نتيجة لتحالفت العرقية. وقام ممثلون من مخيمات النازحين الداخليين في الجنوب والغرب بزيارة مناطقهم الأصلية بمقتضى "زيارات التوجه والرؤية" التي قادها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى الرغم من أن أصحاب السلطة المحلية أصدروا بيانات تشجع على العودة، فإن عروض برامج العودة من جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الهجرة الدولية ليست كافية. ومازال الباشتون العائدون يخشون من فرض الضرائب عليهم بصورة غير مشروعة، والتخديد الإحارزي والاستغلال على أيدي القادة العسكريين في الأقاليم حيث تسمى الحكومة المركزية جاهدة لفرض سيطرتها. وكان إبعاد حاكم إقليم فارياب الموالي للكاكول في مايو عام ٢٠٠٤ - وهو إقليم هام بالنسبة لعودة الباشتون المحتملة - بمثابة دالة واضحة. هالباشتون في فارياب لا يشجعون النازحين على العودة حتى يتحقق نزح السلاح وإقرار حكم القانون. والحياة في قرى فارياب صعبة. ويستغرق الأمر ساعات كثيرة سيراً على الأقدام للوصول إلى أقرب مدرسة أو عيادة صحية. كما أن الحصول على مياه الشرب النظيفة محدود والمياه الجوفية غالباً ما تكون شديدة الملوحة لاستهلاك البشر أو الحيوانات على السواء. وبالمقارنة فإنه في مخيمات النازحين الداخليين في الجنوب هناك توفير ملائم لخدمات الصحة والتعليم والمياه ولا يمثل الأمن أي قلق. ويريد النازحون الباشتون أن يروا دليلاً على أن المليارات الدولارات التي تم التعهد بمنحها لأفغانستان أثراً في مناطقهم. ولم تشهد فارياب حتى الآن سوى التدرج البسيط للغاية.

## ترك الكوتشي في موقف حرج

إن لفظ كوتشي (ويعني بالفارسية "أولئك الذين ينتقلون") يطلقه من هم خارج المنطقة على جماعات قبائل الباشتون من جنوب

في أوائل عام ٢٠٠٤ أن كلا من الاضطهاد القائم على أساس عرقي والجفاف - العاملان الرئيسيان وراء النزوح الداخلي في أفغانستان - قد ختمت حدتها. ونظراً لخشويات العودة الكبيرة (وإعادة تعريف أكثر صرامة لما يجعل شخص ما نازحاً داخلياً وليس مهاجراً اقتصادياً) تقلص عدد النازحين الداخليين الذي بلغ أكثر من مليون في عام ٢٠٠١ إلى أقل من ٢٠٠,٠٠٠. ومع ذلك، فإن إيجاد حلول للسكان النازحين المقيمين محصورين بعقبات معقدة، ومع انصراف اهتمام المجتمع الدولي من المساعدات الإنسانية نحو التنمية لم تعد احتياجات النازحين الداخليين تمثل أولوية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ التزمت الحكومة نفسها بخطة وطنية للنازحين الداخليين لتعزيز وتحسين عودة النازحين الداخليين وإعادة دمجهم بشكل مستدام في قراهم الأصلية بحلول عام ٢٠٠٧. وجمعت الخطة ما بين وزارة اللاجئين وإعادة التوطين، ووزارة الحدود والشؤون القبلية ووزارة إعادة تأهيل وتمية المناطق الريفية. وهو في حد ذاته ليس عملاً سهلاً في أفغانستان. وواضحة الخطة التزام الحكومة ورعتها في إنقيام بالدور القيادي في معالجة مشكلات النزوح الداخلي. وهي لا تقصر نفسها على رعاية حالات النازحين الداخليين الأكثر عرضة للمصاعب في الوقت الزاهر ولكنها تتطلع لحلول دائمة.

وتميز خطة النازحين الداخليين بين أربع مجموعات من النازحين الداخليين. وهم الباشتون الذين نزحوا من الأقاليم الشمالية؛ والنازحون الكوتشي الذين نزحوا من صحراء ريجستان في الأقاليم الجنوبية من قندهار بسبب الجفاف، والهملال والفروروز؛ والنازحون الكوتشي الذين تشمل طرق هجرتهم مناطق الرعي في غازني، وأروزيان وبايمان؛ والقبايل بخلاف الكوتشي والذين تأثروا بالجفاف، وليس بالضرورة أن تقتصر الخطة على هذه



على العودة والعقبان التي يتعين التقلب عليها.

■ وقف المساعدات للنازحين الداخليين في مخيمات سيبن بولدك قرب الحدود الهكستانية مفت من التغيرات مع أصحاب الأراضي المحليين: ويعرض الآن على أولئك الكوتشي الذين لم يحققوا دخلاً منتظماً من خلال التجارة الاختيار ما بين إعادة نقلهم إلى مخيم زهار داشت على بعد حوالي ٤٠ كيلومتر من قندهار. أو القبول بعرض جذاب يضم درويهم المواد الغذائية وغير الغذائية وتوفير المأوى والمياه والرعاية الصحية لأولئك الذين يرغبون بالعودة إلى أماكنهم الأصلية.

■ ومن أجل إنهاء سلسلة الانتكاس تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي باستبدال الغذاء المقدم على أساس الإغاثة بالغذاء المقدم مقابل العمل/التدريب، وتوضيح التجربة من مخيم ماسلاخ للنازحين الداخليين في هيرات أنه بهذا يمكن تحديد الأشخاص الأكثر عرضة للمصاعب والذين هم في حاجة حقيقية للمساعدة حيث لن يتقدم لأولئك الذين يوسعهم الحصول

معظمهم الآن على الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وسهولة توفير المياه. والكوتشي غير القادرين على العودة إلى المرتفعات الوسطى بسبب عداة الهزاراة تجاههم يفضلون أن تخصص لهم أراضي في قندهار - وهو حق تنص عليه المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي ويقضي بأن يوسع النازحين الداخليين الاستيطان في مكان من اختيارهم. ومع ذلك، فإن الحكومة الإقليمية في قندهار وكذلك المجتمعات المحيطة ليست على استعداد للسماح لهم بفعل ذلك.

ودورات الجفاف والنزوح ليست ظاهرة جديدة بالنسبة للكوتشي. ولكن الجديد هو توفر المساعدات وتأثير هذا على الاستعداد للعودة. ويشك كثير من المراقبين فيما إذا كان من الممكن عمل أي شيء لإعادة ترسيخ سيل معيشة كوتشي الريويستان حتى بعد ثلاث أو أربع سنوات من المطر الغزير أراضي الرعي الخاصة بهم. ومازال عدد من الأفراد والوكالات والشخصيات الحكومية تسمى جامعا لإيجاد حلول دائمة لمازق الكوتشي:

■ أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها أبحاثا بين الأسر النازحة في المخيمات في قندهار وهلماند لتعديد درجة الاستعداد والقدرة

وتقدمت الأمور نتيجة ارتباط طالبايل بعلاقات طيبة مع الكوتشي - ككلاما يتبع إلى عرق الباشتون. وفي عهد طالبايل عاد بعض الكوتشي إلى الأقاليم التي شكلت في الماضي مناطق للقتال أثناء الحرب ضد الاتحاد السوفيتي والحرب الأهلية التي أعقبتها. وكان السكان المحليون في تلك المناطق قد حولوا أراضي المراعي الخاصة بالبدو الرحل إلى أراضي زراعية ولكن الكوتشي أعادوا تأكيد ما كانوا يعتقدون أنها حقوقهم التقليدية للسماح لحيواناتهم بالرعي على ما يتبقى من الزرع بعد الحصاد. وفي بعض المناطق شععت طالبايل الكوتشي على ترك حيواناتهم فاكل الأشجار والأعشاب الطويلة من أجل التخلص من الأملاك التي يمكن أن تكون مخازن لخصومها. ويتهم السكان من قبائل الهزاراة في المرتفعات الوسطى لأفغانستان الكوتشي بالتواطؤ في المجازر التي ارتكبتها طالبايل ضدهم وبالتالي ممنوهم من الوصول إلى أراضي الرعي التي كان يستخدمها الكوتشي طوال أجيال.

وقد شكلت "البداءة" بالنسبة لمعظم الكوتشي ضرورة غير مواتية ولم تكن سمة أساسية لهويتهم. وبالتالي فإنه من خيال الرومانسية افتراض أن جميع الكوتشي النازحين يتفوقون للعودة إلى معيشتهم "التقليدية". فقد اعتاد

اشخاص بالاجين  
داخليا في قندهار.  
افغانستان





على فرص اقتصادية أخرى. ومع ذلك، فإن تحديد المشروعات المناسبة والمكثفة والتي ستوفر فرص عمل كافية لمساعدة جميع النازحين الداخليين يمثل تحدياً هائلاً.

قامت مجموعة التنمية الآسيوية المركزية - بتمويل من بعثة المساعدات في أفغانستان التابعة للأمم المتحدة - بعملية مسح لأعماق المناطق المائية، وحالة مصادر المياه وتوفر المراعي من أجل تحديد الطاقة الاستيعابية الحالية والمستقبلية للعودة إلى ريجستان.

تتعاون منظمة كوردريد (Cordaid)، وهي منظمة دولية غير حكومية، إلى جانب شركائها المحليين، مع مجلسي شوري الكونكزي بشأن مشروع تجريبي لإعادة التزويد بالمياه وإعادة تأهيل مصادر المياه في ريجستان.

ويبقى هناك مشاكل أساسية:

في المناطق المتأثرة بالعنف حيث يواجه السكان المقيمون بصورة دائمة صعوبات تتعلق بالأمن الغذائي، فإنه من غير الممكن اقتصاداً المساعدات على النازحين الداخليين.

إن تدهور الوضع الأمني في منطقتي بانجاوي وميواند في قندهار - والبمبدين من متوالو الأمم المتحدة منذ سبتمبر ٢٠٠٣ - يجعل من المستحيل تقريباً الوصول إلى نصف النازحين الداخليين في البلاد.

يعتمد تنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل على المنظمات غير الحكومية ومسؤولي الحكومة الإقليمية ولكن في الشهور الأخيرة قتل العديد من العاملين - من بينهم الحاج آغا هاشمي، مدير إدارة اللاجئين وإعتدقهم في قندهار الذي لم يكن يعرف الكلال.

ترى كثير من السلطات الأفغانية ووكالات التنمية أن النازحين الداخليين هم مسؤولية تقتصر على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.

إذا ما قامت باكستان بإغلاق مخيمات اللاجئين التي أقيمت في نهاية عام ٢٠٠١ يصبح من الممكن للكونكزي عبور الحدود ومحاولة الانضمام إلى مسؤوليات النازحين الداخليين وبالتالي تلقي المساعدات، بدلاً من إعادة نقلهم إلى مخيمات أخرى للاجئين في باكستان

مع خفض مستويات المساعدات بدرجة كبيرة.

■ هناك خطر في الأقاليم الجنوبية من حدوث مزيد من النزوح مع اشتداد حدة الجفاف وانتقال المزيد من الأشخاص بحثاً عن المياه.

### حان الألوان للفعل

على الرغم من تلامي الإدراك أن العودة المستدامة للنازحين الداخليين وإعادة إنماجهم، وخاصة بالنسبة للكونكزي، هي قضية تنمية طويلة الأجل، تقوم الحكومة والمجتمع الدولي بعمل مثيل نسبياً. ولم تعمل البرامج الوطنية الستة ذات الأولوية والتي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٢ إلى النازحين الداخليين في المخيمات أو المائدين من أفراد الكونكزي، وهناك برنامج جديد ذو أولوية، وهو البرنامج الوطني للأكثر عرضة، سوف يستهدف على نحو خاص النازحين الداخليين والكونكزي لكن فقط الأكثر عرضة للضعف. ويستهدف برنامج التضامن الوطني المناطق التي تشهد مستوى عال من عودة اللاجئين والنازحين الداخليين ولكنه لا يشمل منطقة ريجستان حيث لا توجد فيها مجتمعات مستقرة.

إن شمل النازحين الداخليين في برامج التنمية الوطنية البارزة الحالية هي على الأرجح السبيل الوحيد لضمان تلقيهم مساعدة مالية كافية. وقد صرح صندوق الثامن إعادة إعمار أفغانستان الذي يديره البنك الدولي عن تفضيله توجيه التمويل إلى برامج وطنية وقد أظهر تردداً في مساندة الخطة الوطنية للنازحين الداخليين كمشروع قائم بذاته. كما أن المناورات السياسية تعرقل حشد الموارد المالية. وعلى الرغم من أن عدة وزارات تشارك في مسؤولية الخطة الوطنية للنازحين، فإن أنشطتها الخاصة بإعادة الدمج تتبع لرسوم وزارة إعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية. إلا أنه نظراً لأن موارد صندوق الثامن إعادة إعمار أفغانستان تذهب لدعم البرامج الوطنية القائمة والتابعة إلى وزارة إعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية فإن هناك تردداً في تقديم الدعم لبرنامج آخر.

أكد الرئيس قرضاي مراراً على أن الحد من حالات النازحين الداخليين أولوية وطنية. وتحدد الخطة الوطنية للنازحين الداخليين الاستراتيجية لعودة وإعادة انماج مستمر لكن لم يتحقق لها التمويل. وبعد أربعة شهور من الإطلاق العام للخطة، لم يعرض تقديم دعم لتحويلها سوى مكتب الوقاية من الصراعات واستعادة الطمينة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتميز الذي يتم في الغالب بين النازحين الداخليين "بسبب النزاع"

والنازحين الداخليين "بسبب الجفاف" المسببة بمبالغ فيه لمشكلة النزوح الداخلي في أفغانستان. وما لم يدمر الصراع سبل كسبهم للرزق لما أصبح على الأرجح العديد من الذين هم نازحين داخليين الآن نازحين من الأساس، و في الوقت الحالي لن يكون سقوط المطر وحده كافياً لحل المشاكل المترابطة التي تواجه الكونكزي، فهناك حاجة إلى الحيوانات، وإيجاد المراعي من جديد، وتوفير المساندة البيطرية، ومعالجة النزاعات على الأراضي، وضمان الوصول إلى الأراضي واستعادة العلاقات مع الجماعات العرقية الأخرى. ولما كان جانب كبير من أفغانستان لا يصلح إلا للرعي الموسمي فإن الوضع البيئي لرعي البدو يظل مفتوحاً

ولم يعد بوسع صانعي السياسات تجاهل مسألة كيفية دعم سبل بديلة لكسب الرزق للكونكزي الذين لا يربحون في العودة إلى حياة الرعي، وهناك حاجة لأن تبدأ الحكومات الأفغانية والباكستانية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية برامج للتدريب والتوظيف متاهي الصفر في مخيمات اللاجئين والنازحين الداخليين لإعادة الكونكزي لكسب رزقهم بسبل بديلة عن الرعي البدوي.

ومازال من الصعب تحديد حلول لمشكلات الكونكزي النازحين، وإذا ما تم فقدان القوة الدافعة ولم يخصص تمويل إضافي لتلبية احتياجات النازحين الداخليين ودعم برامج العودة المستدامة، فإن حالات النازحين الداخليين يمكن أن تزداد. وسوف يتطلب هذا تخصيص المزيد من الموارد للرعاية والإعالة - وهو تمويل ينبغي استثماره في تحقيق حلول دائمة بدلاً من ذلك.

عمل بيت سينك في أفغانستان منذ فبراير ٢٠٠٢ وهو حالياً مستشار إعادة التكامل في وزارة إعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية.

www.af/mrrd

بريد إلكتروني: pete.spink@mrrd.org  
spinkpete@hotmail.com

كُتبت هذه المقالة بصفتي شخصية ولا تعكس آراء وزارة إعادة تأهيل وتنمية المناطق الريفية أو الأمم المتحدة. ولزيت من المعلومات عن الكونكزي أنظر:

www.refintd.org/content/article/  
http://traprockpeace\_detail/3017  
org/kuchi\_nomads\_marc\_herold.pdf

١ الخطة على الإنترنت  
www.afghanistan.gov.af/resources/mof/PDF1383/  
14/ProDoc/English/AFG04613.pdf



# النازحون الداخليون من الأوزبكستانيين في غرب أفغانستان: هل يتحركون إلى الأمام، أم يبقون أم يعودون

بقلم: إيلكا ستيجتر

لأسباب اقتصادية في الغالب وكذلك لأسباب أمنية (من بينها فترة قصصاً ما في إيران) وعندما انهار نظام حكم طالبان ساهم مع عائلته إلى هيرات. وتوضّح تقالته وأسبابها كيف ينتقل النازحون الداخليون إياباً وذهاباً بين فئات العائدين، والنازحين الداخليين، والعمال المهاجرين/اللاجئين. وبني بعض النازحين الداخليين الأوزبكستانيين طوال سنوات الحرب داخل أفغانستان. بينما توجه آخرون بصورة مؤقتة إلى باكستان أو إيران. وعادوا في بعض الأحيان إلى مايمانا للتعرف على الخيارات في أماكنهم الأصلية ولكن الاعتقاد إلى قرص العمل أو تجدد الاعتقاد للأن كان يعني أنه ليس بوسعهم الإقامة فيها واختيرت هيرات بسبب فرصها الاقتصادية، ولأن طالبان سجنّت كثيراً من الرجال من مايمانا فيها وبسبب وطنيتها كقطة عبور إلى إيران.

وتقول مالميا: "لقد سئمت السفر - وهذا هو سبب بقاءتي هنا. وعندما جئت هنا، كنت أنا وراء القرار بعدم العودة إلى إيران. وبعد شهر واحد في هيرات أفرغت أن الحياة خارج أفغانستان ليست جيدة". ومنذ ذلك الحين بقوا في هيرات وشاركوا في الإيجار مع عائلات أخرى. إلا أنه بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤ فقد تغير الوضع "لقد رحلت عائلتان وأشعر

يسهل التحليل المصغر لاتخاذ القرارات داخل الأسر وانماط التنقل لقطاع من أسر النازحين الداخليين الأوزبكستانيين في أفغانستان تحقيق فهم أفضل للكيفية التي تشكل بها العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عمليات الهجرة المعقدة.

زوج مالميا العمل في البناء في مزار الشريف وفي مصنع لحرق الطوب في إيران. وفي هيرات اشترى عربة لنقل البصائع في السوق ولكنه مرض بعد خمس سنوات وبدأ يبيع فطائر البطاطس التي تصنعها زوجته. إنها مقيمة محفوفة بالمخاطر. ويتمرض النازحون الداخليون للمضايقات من جانب الشرطة ويتمرضون باستمرار لخطر دفع الغرامات ومصادرة بضائعهم وسجنهم ليلاً نتيجة لتوجهات من مسؤولي المدينة تقيد حركة بائني الفطائر وغيرهم من الباعة المتجولين في الشوارع.

ويشعر النازحون الداخليون الأوزبكستانيون أنهم غرباء في بيئة حصرية أحادية ومعادية لهم في كثير من الأحيان وإدا احتاجت الأسر إلى المساعدة فإنها تلجأ إلى معصما البهض أو إلى الأوزبكستانيين الذين يعيشون في أنحاء أخرى من هيرات أو إلى أصحاب الأعمال في الأسواق الذين يمولونهم بالعمل أو القروض. ولا تعرف الأسر المتدوب

التقليدي للحي (الكوليل). كما أن اتصال النساء بأشخاص خارج نطاق مجتمعاتهن السكينة محدود وذلك لأنهن في الغالب مشغولات بأعمال المنزل الروتينية والعمل الذي يتم القيام به في المنزل لتعريض دخل أسرهن. ويحتفظ معصم سكي أوزبكستاني بعلاقات طيبة مع معصمين مجاورين في هيرات - اتسمت بالزيارات المتكررة وتبادل المجاملات البسيطة. وعلى الرغم من أن المسافة بين المجمعين السكبيين الأوزبكستانيين ٥٠ متراً فقط فإن الاتصال فيما بينهما ليس كبيراً.

## صنع القرار

شكلت فترة الحرب التي شهدتها أفغانستان التاريخ الصعب لنزوح معصوم. فبعد زواجه، استمر في التنقل بين مايمانا وأماكن أخرى

**يركز** البحث الذي أجرى عام ٢٠٠٤ (كجزء من مشروع أكبر حول الشبكات عبر القومية، وعودة اللاجئين وهجرة العمال) على معصمين سكنيين قريبين في حي حضري في مدينة هيرات بحدب أفغانستان. وتشمل العينة الصغيرة من النازحين الداخليين الأوزبكستانيين التي أجري عليها البحث، عائلات من السكان الأصليين في هيرات وأسر من أنحاء أخرى في أفغانستان. وجميع الأوزبكستانيين من إقليم فارياب. على بعد ٢٥٠ كيلو متر في شمال شرق أفغانستان، وغالبيةهم من مدينة "مايمانا" البرلمانية في الإقليم. وتتواصل الاتصالات مع الأقارب من خلال شبكات اجتماعية موسعة. ويهر الأقارب والحيوان من مايمانا عبر هيرات في طريقهم إلى إيران حيث يتبادلون الأخبار والرسائل. ويعمل شقيق أحد النازحين الداخليين كسائق بن هيرات ومايمانا وينقل تحويلات المالمين بالخارج. كما ينقل الأقارب والبضائع.

ويشغل النازحون الداخليون الطبقات الدنيا في هذا الحي في هيرات. ويشهد اقتصاد هيرات ازدهاراً نظراً لموقعها على مفترق الطرق التجارية مع إيران وتركمنستان. ويشعر النازحون الداخليون بالمواقب حيث تؤدي عودة اللاجئين الأفغان من إيران إلى ارتفاع تكاليف تأجير المساكن. وقالت مالميا: إحدى مصادر المعلومات إنه في آذار/مارس ٢٠٠٤ تضاعف إيجار مسكنها تقريباً إلى ١٠ دولاراً أمريكياً في الشهر. وتشير أسر النازحين الداخليين إلى أن النزوح استقرّف أرضيتها بصورة مستمرة، مما لا يوفر لها قدراً كبيراً من المرونة بالنسبة للإلتحاق وينقل من الموارد التي يمكنها الاعتماد عليها.

ويقوم النازحون الداخليون من الذكور بمجموعة من الأعمال التي لا تتطلب مهارة. وقد يكسبون دولارين أو ثلاثة دولارات في اليوم لكن الدخل غير منظم. وأعاد معصوم

ينتقل النازحون الداخليون إياباً وذهاباً بين فئات العائدين، والنازحين الداخليين، والعمال المهاجرين/اللاجئين

أنتي وحدي. وهذا هو السبب في أنني أريد العودة. لقد سئمت البقاء بعيداً عن مايمانا وبعيداً عن شقيقاتي وأشقائي". وتتصور مالميا من الآن كيف سوف تتمكن من صنع الخبز لإسهام في دخل الأسرة بينما يتصور زوجها انتقاله إلى إيران بعد أن أعاد بناء منزله من أجل مالميا.

وهناك علاقة متبادلة بين القرارات الخاصة بالانطلاق أو البقاء وبين القرارات التي يتخذها الآخرون المشاركون في مجمع سكني واحد. فإذا ما غادروا يزداد الإيجار بالنسبة للعائلات التي يعيشون معهم كما تقل علاقات الدعم الاقتصادي والوجداني المباشر. ومثل معصوم



وللمرة الأوزبكستانيون بالتحديد رأي في هذا الأمر، وتحدد في بعض الأحيان القرارات التي يتم اتخاذها في نهاية المطاف. وتستخدم معالجات مختلفة في أفغانستان بالنسبة لعودة اللاجئين والنازحين الداخليين، والهجرة للعمل وإعادة الاندماج. ورغم الاعتراف بأن مختلف الأطراف الفاعلة في أفغانستان يدركون الملاقة المتداخلة بين النزوح (بما في ذلك الهجرة للعمل، والشبكات عبر القومية وإعادة الاندماج)، فإن هناك الكثير الذي يتعين عمله لجعل السياسات والممارسات أكثر صلة بالحقائق اليومية للأفغان.

إن هناك حاجة إلى:

- تقم أفضل لهماكل السلطة والشبكات الاجتماعية في بعض الأحيان الحضرية. الاعتراف بإمكانات المرأة بالنسبة لصنع القرارات وتحقيق الدخل ودعمها إذا لزم الأمر.
- زيادة دعم جهود التنمية الشاملة في أفغانستان لزيادة فرص العمل للرجال والنساء على السواء.
- الاعتراف بأن مختلف أفراد الأسر لهم اهتمامات ومواقف مختلفة بالنسبة للعودة، والبقاء والانتقال؛ وقد لا تكون المعلومات التي تقدم لرأس العائلة في صالح جميع الأفراد.
- الاعتراف بالملاقة المشتركة بين العودة "إعادة الاندماج" ووجود شبكات اجتماعية قوية وعبر قومية، تكون السكان سواء في أماكنهم الأصلية أو في غيرها من الأماكن.

عملت إيلكا ستيجرتري في وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعمل حالياً مستشارة مستقلة لدى وحدة الأبحاث والتقييم في أفغانستان التي تتخذ من كابول مقراً لها. ويمكن الإطلاع على الموقع: [www.areu.org.af](http://www.areu.org.af)، أو الاتصال بالبريد الإلكتروني: [elca\\_s@yahoo.com](mailto:elca_s@yahoo.com)

١ ستندور تقارير دراسة الحالة بحلول أكتوبر ٢٠٠٥ على موقع [www.areu.org.af](http://www.areu.org.af)  
٢ هذا المقال لم يستعمل الأسماء الحقيقية للنازحين الداخليين

## الاستنتاج

يمكن للشبكات عبر القومية والوطنية أن تسهل العودة المتواصلة، لكنها في الوقت نفسه تعزز المزيد من النزوح لأسباب اقتصادية. وعلى الرغم من أن بعض أسر النازحين الداخليين سوف تعود إلى أماكنهم الأصلية، حيث تستعيد مؤقتاً على موارد وإمكانات الأقارب المتواجدين فيها. ستبقى الأسر الأخرى حيثما تواجد أو تخطط للانتقال عبر الحدود للانضمام إلى الأقارب. وهكذا فإن الأفراد والأسر يتقلون بين مختلف الفئات الرسمية في أوقات مختلفة (نازحون داخليون، لاجئون، عمال مهاجرون).

والنازحون الداخليون الأوزبكستانيون، مثل الآخرين، يبدون باستمرار تقيهم خياراتهم على أساس مختلف التصورات. ويمكن أن يتأثر الدافع لبداية الانتقال مرة أخرى - وكيف وإلى أين ولديهم كم - بالعنف والمضايقات. والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والأدوار والمسؤوليات المرتبطة بالنزوح الاجتماعي والعمر. كما ويظهر النازحون الأوزبكستانيون مجموعة واسعة من استراتيجيات سبل كسب الرزق طوال تاريخ نزوحهم. ورغم الأحوال المعيشية الصعبة، يبدو أن هيرات توفر فرص عمل كافية لتسكنهم من [عالة أنفسهم، وتسمح لهم أحياناً حتى بإعالة أفراد من العائلة في بلدتهم الأصلية.

وهي الوقت نفسه تزداد العوامل الدافعة إلى الانتقال السرياق الحضري لهيرات، لاسيما مع تلامي الصعوبة في إيجاد مسكن رخيص. ويمكن لهذا، إلى جانب ضعف شبكات المساندة، التسهيل بقرار العودة إلى مدينتهم الأصلية أو دفع أولئك الذين لهم شبكات قرابة راسخة في إيران إلى معاملة عبور الحدود.

ويختلف تعريف مفهوم "الوطن" باختلاف الأوقات. فليعب تواجد أفراد من العائلة في مناطق الوجهة المحتملة دوراً رئيسياً في اتخاذ قرار الانتقال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الديناميكيات بين الأسر تلعب دوراً أساسياً في عملية صنع القرار - لاسيما عندما تكون أماكن مختلفة هي ماوى أشخاص مختلفين في نطاق أسرة ما.

وعلاوة، يفضل البعض البقاء في هذا الوضع الاقتصادي الأكثر سوءاً لتوفير المزيد من المال قبل العودة إلى مايلانا. وتوضح امرأة أوزبكستانية الصلة بين الفرص الاقتصادية والوطن. وتقول: "حيثما أستطيع أن أكسب مالا وأحصل على الطعام فهذا هو وطني". ولكن عندما تستمرسل في روايتها يتضح أن هناك أسباباً أخرى بنفس الأهمية على الأقل: إذ إن بوجود أسرتهما حولها في مايلانا سوف يقرى إلى حد كبير موقفها في مواجهة الزوجة الثانية لزوجها التي تكرهها (والتي ليست من مايلانا)

وهناك عائلة واحدة من عائلات المازخين الداخليين مازالت تحلم بالتوجه إلى إيران. فالعودة إلى مايلانا حيث تدر الأمطار وحيث سيتعين على خمسة أشقاء تقسيم قطعهم الصغيرة من أرض العائلة ليست أمراً متصوراً بالنسبة لهذه العائلة. وعلى الرغم من ترحيلهم من إيران في وقت من الأوقات فإنهم يوفرون المال لحالة الانضمام من جديد إلى أقاربهم الذكور على الجانب الآخر من الحدود. ويقولون في رسائلهم إن الحياة في إيران صعبة بسبب الإيجارات المرتفعة وعدم وجود الأقارب ولكن الحصول على فرصة عمل أمر أسهل مما هو عليه الحال في أفغانستان.

وتعتمد الاستراتيجيات التي تستخدمها أسر النازحين الداخليين على أوضاع تلك الأسر داخل الأسرة الممتدة (التي تجمع بين الآباء والأبناء وأولاد المم في مسكن واحد). وخياراتها الشخصية والنوع الاجتماعي والعمر. ففي الوقت الذي تتحدث فيه النساء عن رغباتهن الشخصية والحاجة إلى المساندة من جانب عائلاتهن. يؤكد الرجال على دورهم كعمالة لأسر ومورد رزقها. وهي البداية فإن أسباب النزوح والعودة والتنقل معقدة في الغالب وذات طابع متناقض في بعض الحالات. وتشير فتاة أوزبكستانية إلى تردد أمها المستمر قائلة: "عندما أتذكر الأيام السيئة في مايلانا حينئذ أفضل البقاء هنا، لكن عندما أفكر في أقاربي حينئذ فقط أريد العودة".





# تشجيع عودة النازحين الداخليين وإعادة إدماجهم بشكل مستدام في إندونيسيا

بقلم: باتريك سويتج وجورج كونواي ونبيلة حميد

المجاورة، مثل جزيرة مادورا، حدثت الهجرة أيضا بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، والتزوح الناتج عن التنمية، والكوارث الطبيعية. وفي مناطق عديدة خلقت هذه الأشكال من الهجرة حالات جديدة من الخلل الاجتماعي والاقتصادي، والذي أدى بدوره إلى تشييد النزاعات حول الأرض واستخدام الموارد الطبيعية، كما أشعل المنافسة على فرص العمل الفادرة بين المهاجرين والأهالي الأصليين.

ومن الأوضاع الأكثر تعقيدا للنازحين الداخليين، وضع الجماعات التي تم تهجيرها إلى مناطق موطنهم العرقية (مثل المديوريون العريقون الذين أجبروا على النزوح من كاليمانتان إلى مادورا)، ويواجه هؤلاء النازحون اختيارا صعبا بين عدم قدرتهم على العودة وبين عدم قدرتهم على الاندماج كليا في موطنهم العرقي. وترجع صعوبة الخيار الثاني إلى إقامتهم لمدة طويلة بعيدا عن أوطانهم، وقلة روابطهم الأسرية، ونظرة مجتمعهم لهم على أنهم منافسون لهم في الوظائف والموارد القليلة.

## استجابة الحكومة

بينما تحدث الكثير من أزمات النازحين الداخليين في سياق دولة متهاجرة، ظلت مؤسسات الدولة في إندونيسيا متماسكة، وجادت معظم المساعدات الإنسانية من الحكومة نفسها، وليس من المجتمع الدولي، وقد ركزت الجهود الميدانية على المساعدات الإنسانية المخطط في تقديم مواد غذائية وغير غذائية، وتوفير المأوى، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية وتعليمية مؤقتة. ومع انخفاض معظم أحداث العنف في عام ٢٠٠١، وضمت استراتيجية على ثلاثة محاور هي: العودة، والإدماج المحلي، وإعادة التوطين.

## لا يتخلى النازحون عن أمهلهم في العودة بسهولة

وقد تطلب الخيار الفضل لواضعي السياسات، وهو العودة إلى الوطن، وجود الرغبة لدى النازحين الداخليين في العودة، واستعداد المجتمع المحلي لتقبل عودتهم مرة أخرى. ولكن الأمر لم يكن كذلك في مناطق كثيرة، خاصة كاليمانتان، ويسمى الخيار الذي يتاح للنازحين

بينما تقوم الحكومة الإندونيسية بوضع سياسات ملائمة لتلبية احتياجات النازحين الداخليين وللحيلولة دون نزوحهم في المستقبل، ألقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة الضوء على عدد من التحديات التي يجب مواجهتها وعلى الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

## أنماط النزوح

تتنوع أنماط النزوح في إندونيسيا بقدر تنوع الصراعات نفسها. فبعض حالات النزوح تعتبر قصيرة الأمد، كما حدث في أتشه، حيث أدى كفاح الانفصاليين إلى مغادرة بعض السكان لقراهم لفترة مؤقتة كلما تصاعدت وتيرة العنف، وعلى النقيض من ذلك، أصبحت حالات كثيرة من النزوح الناجم عن الصراع في كاليمانتان أطول أمدا، ولا تزال التوترات بين كل من السكان الأصليين في داياك التي توجد في منطقة نائية والسكان الملايو المقيمين على ضفة النهر والمستوطنين المديوريين - وهي التوترات التي أشعلت نيران الصراع - قائمة. كما هي الحال في مالوكو، حيث تم تدعيم عودة اللاجئين على نطاق واسع خيارا واقعا.

وفي إقليمي مالوكو ومالوكو الشمالية، أجبر السكان على النزوح إلى مناطق معزولة دينيا داخل تلك الأقاليم أو إلى أقاليم مجاورة، خاصة إلى سولاويشي الشمالية بالنسبة للقادمين من مالوكو الشمالية، وإلى جنوب شرق سولاويشي بالنسبة للقادمين من مالوكو. وقد تمت عملية التصلح في شمال مالوكو بسرعة أكبر منها في مالوكو، كما زادت حالات العودة إلى مجتمعات مختلطة، وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم النازحين الداخليين في جنوب شرق سولاويشي، القادمين من مالوكو، وكذا العديد من النازحين الداخليين في سولاويشي الشمالية، القادمين من مالوكو الشمالية، لازالوا يقيمون هذه المناطق وبدأوا في الإدماج في المجتمعات المحلية.

وعلى مدى تاريخ طويل، حدثت حالات للهجرة الجماعية عبر الجزر، إما من خلال برامج حكومية رسمية "للهجرة العابرة للحدود"، أو من خلال الهجرة التلقائية. وبينما كان الهدف من برنامج الهجرة العابرة للحدود تخفيف الضغط السكاني على جزيرة "جاوه" والجزر

حتى نهاية عام ٢٠٠١، كان عدد النازحين في ١٤ مقاطعة من إجمالي ٢٨ مقاطعة

في إندونيسيا يقدر بحوالي ١,٢ مليون نسمة، ويرجع ذلك النزوح أساسا إلى موجة الصراعات التي تشجرت أو زادت حدتها في أعقاب الأزمة المالية لعام ١٩٩٧ وسقوط نظام سوهارتو في عام ١٩٩٨. وقد ارتبط تغير هذه الصراعات بظروف أعم مثل عدم الاستقرار والتغير السياسي في السنوات التي سبقت حكم سوهارتو كما ارتبط بالبدء في إجراء عملية واسعة من الإصلاح السياسي واللامركزية.

ويقلب على الصراعات في إندونيسيا طابع مميز وهو أنها صراعات إقليمية تتسم بتفاعلات وتحولات خاصة بها. ففي أقاليم "مالوكو" وفي "سولاويشي" الوسطى، يتلوه الصراع الاجتماعي على أسس دينية. وفي كاليمانتان الغربية والوسطى، تشجر الصراع العرقي بين كل من السكان الأصليين "البانكسي" والمهاجرين "المديوريين" و"اللايو". وفي "أتشه"، زادت حدة الصراع القائم منذ زمن بعيد مع حركة المقاتلين الانفصاليين، ويشمل إجماعي عدد النازحين أيضا سكان تهوور الشرقية الذين وصل أقصى عدد لهم ٢٩٠ ألف نسمة. وبمجرد أن انفصلت تهوور الشرقية عن اندونيسيا، أصبح سكانها معترف بهم دوليا كلاجئين، رغم أن إندونيسيا تعتبرهم مواطنين اندونيسيين يحق لهم الاستيطان في إندونيسيا.

ومنذ عام ٢٠٠١، انخفضت حدة الصراع العنيف عبر البلاد انخفاضاً ملحوظاً، وعلى الرغم من أن التطورات الإيجابية في معظم المناطق قد خلقت ظروفًا مواتية لمعالجة أوضاع النازحين الداخليين، إلا أن أحداث العنف الأخيرة في مالوكو وسولاويشي الوسطى تكشف أن مخاطر كبيرة لا تزال قائمة وأن هناك احتمال لحدوث نزوح جديد.



الداخليين للإدماج في المجتمع الذي نزحوا إليه "التكيف". ويتضمن هذا الخيار تقديم منحاً نقدية للنازحين لبدءوا حياة جديدة وأساليب جديدة لكسب الرزق. أما الخيار الثالث، وهو إعادة التوطين في مواقع جديدة، فقد لاقى ردود فعل متباينة. فبينما استوطن الكثير من النازحين الداخليين (ربما لفترة مؤقتة) بالقرب من المناطق التي نزحوا منها، لم يبد سوى القليل منهم استعدادهم للاستيطان في مناطق أبعد من ذلك. ولم يحم الوقت بعد لتحديد ما قد يشكل استيطاناً مؤقتاً (أو تمكناً مؤقتاً) وما قد يشكل استيطاناً دائماً. ولكن على أية حال لا يتخطى النازحون عن أمهم في العودة بسهولة.

ويؤلي "جهاز التنسيق الوطني للتعامل مع الكوارث والنازحين الداخليين" (والذي يعرف اختصاراً باسم "باكورانس" BAKO-RANS) مسؤولية تنسيق التعامل مع أوضاع النازحين الداخليين على المستوى القومي، مع أجهزة تسقيفة مماثلة على مستوى الأقاليم والمقاطعات، مثل جهاز "ساتكورلاك" SATKORLAK وجهاز "ساتلاك" SATLAK. كما تتولى مستويات مختلفة من الحكومة والوزارات التنفيذية مسؤولية تنفيذ أجزاء عديدة من الاستراتيجية. ولكن بما أن "باكورانس" لا يسيطر على ميزانيات مختلف القطاعات، أصبح التنسيق أمراً صعباً.

وقد تم تنفيذ هذه السياسة على مدار العامين التاليين مما أدى إلى تقليل عدد النازحين الداخليين بحلول منتصف عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠٠ ألف نسمة تقريباً، أي حوالي ثلث العدد في ذروة أزمة النازحين الداخليين. وابتداءً من عام ٢٠٠٥، انتهت حكومة إندونيسيا بالمساعدات الخاصة للخيارات الثلاثة وفضلت بدلاً من ذلك أن تلبى احتياجات هؤلاء النازحين السابقين في إطار استراتيجيات عامة تخفيف حالة الفقر. ولم يتبين بعد ما إذا كانت هذه الخطوة ستحقق نجاحاً أم لا.

### التحديات التي تواجه تنفيذ السياسة الخاصة بالنازحين الداخليين

على الرغم من انجازات الحكومة بوجه عام في معالجة وضع النازحين الداخليين، تعرض تنفيذ السياسة لعدد من الصعوبات

❖ عدم التنسيق بشكل كاف بين الإدارات والمستويات الحكومية.

❖ نقص المعلومات حول الخيارات المتاحة فيما يتعلق بفرص العودة أو إعادة التوطين. كما أن النازحين الداخليين لا يعرفون سوى القليل عن ظروف موطنهم الأصلية. ونتيجة لذلك، اختار العديد منهم قبول برامج "التسكين" التي تقدمها الحكومة لأنها بدت وكأنها أكثر الخيارات ضماناً.

❖ عدم مشاركة المجموعات المستهدفة بشكل كاف: كانت مواقع الاستيطان سيئة التخطيط، وغالباً ما كانت جديدة وأساليب بحيث يصعب على النازحين الحصول على فرص عمل والوصول إلى الأسواق.

❖ سوء تنسيق المسؤوليات بين الأجهزة التي تتعامل مع عدة قطاعات: بعض مواقع الاستيطان تقتصر على الخدمات الضرورية مثل خدمات الصحة والتعليم، كما أن معظم المستوطنين المحد لم يتسلموا صكوكاً للأراضي والمنازل التي في جارتهم، ولا بطاقات هوية مما يثير قلقهم بشأن مستقبلهم ويحول دون حصولهم على الخدمات العامة.

❖ عدم كفاية البيانات المجمعة أو عدم دقتها مما يؤدي إلى عدم تكافؤ فرص الحصول على المساعدات وإلى مشاكل في مراقبة تخصيص الموارد.

❖ عدم المساواة في توزيع المساعدات مما أدى إلى حالة من الاستياء وانتهامات بالفساد. والمطالبة بزيادة من الشفافية من جانب جماعات النازحين الداخليين.

❖ حدوث توترات بين النازحين الداخليين والمجتمعات المضيفة خاصة في المناطق الفقيرة، ولواجهة تلك المشكلة، قامت الدولة، في بعض الحالات، بتقديم الدعم (مثل توفير المنازل) للسكان المحليين أيضاً.

ورغم أن تحول الحكومة في أوائل عام ٢٠٠٤ من تركيز المساعدات على النازحين الداخليين إلى الاهتمام بالتنمية الأطول

أمداً ربما يكون ملائماً لبعض الأوضاع في إندونيسيا، فإن هذا التحول نفسه خلق مجموعة أخرى من التحديات. وعلى وجه الخصوص، أصبح من غير الواضح ما هو الدعم الذي سيتم توفيره لمواجهة الاحتياجات وأوجه النقص المحددة المتبقية للنازحين الداخليين. ومن سيكون مسؤولاً عن ذلك، ولن يؤدي هذا التغيير في الاستراتيجية، بالضرورة، إلى حل مشكلة التنسيق واستخدام الموارد، بل قد تسوء هذه المشكلة بشكل أكبر.

### إشراك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في المناطق التي كانت فيها العودة ممكنة، مثل مقاطعتي مالوكو الشمالية ومالوكو، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل كبير على معالجة المرافيق التي تقف أمام العودة عن طريق دعم برامج الأسكان التي تنفذها الحكومة، وتجنيد البنية التحتية، وإعادة توفير الخدمات العامة التي تعطلت بسبب الصراع، ودعم استئناف سبل كسب الرزق. وقد تركز الاهتمام على السلع والخدمات العامة التي تفيد المجتمعات بأكملها، وعلى تسهيل العمليات القائمة على المشاركة التي يعمل فيها المازحون المائدون جنباً إلى جنب مع مجتمعاتهم الأصلية من أجل تحقيق نتائج مشتركة.

وقد اقترح تقديم الدعم لتجديد المرافق المعلقة بتدريب القائمين على هذه الخدمات وتسهيل مساعي إحلال السلام من أجل بناء الثقة والتماسك الاجتماعي. ففي مدينة "مبين" بمقاطعة مالوكو، على سبيل المثال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجلس البلدي ومع منظمة "المحمدية"، وهي إحدى







المنظمات الإسلامية الرئيسية في اندونيسيا. لتجديد منشآت المدارس، وافتتاح "مصول مصالحة" تضم مجموعات مختلطة دينياً من الطلاب، وتشجيع تدريب المدرسين والمسؤولين الإداريين بالمدارس أثناء فترة عملهم وإدخال مفاهيم أحلال السلام والتسامح في المناهج الدراسية.

وفي مالوكو يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة قامت بها "الجنة الدولية الكاثوليكية لشئون الهجرة" لتعزيز إحلال السلام في المجتمع المدني عن طريق تشجيع الزيارات والاحتفالات المشتركة بين جموع النازحين الداخليين ومجتمعاتهم الأصلية. ويهكي أن تؤدي تلك الفرس للحوار إلى وضع خطط عمل (لإزالة العراقل أمام العودة) وتقديهما إلى الحكومة المحلية طلباً للدعم. وقد أظهرت هذه المبادرة أهمية العمل لدعم عودة النازحين الداخليين وإعادة إدماجهم من خلال الآليات التقليدية لحل الصراعات على مستوى المجتمع.

وحيثما يختار النازحون الداخليون طوعية عدم العودة إلى مواطنهم الأصلية، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً خيارات إعادة التوطين أو "التكيف" المحلي. وبينما لا يتطلب الاستيطان بالضرورة نفس مستوى دعم بناء السلام، الذي تتطلبه عودة النازحين الداخليين، لا يزال من الضروري أن تتناول البرامج كل المجتمعات وليست مجتمعات النازحين الداخليين فقط. ففي إقليم نوسا تينجارا تيمور (NTT)، على سبيل المثال، حيث تقوم الحكومة بإعادة توطين لاجئي تيمور الشرقية السابقين الذين اختاروا الإقامة في اندونيسيا، يساعد برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي الحكومة المحلية على تعميم التأثير طويل الأمد للنازحين الداخليين على فرص التنمية المحلية وإمكانية حدوث صراع في المستقبل. وذلك عن طريق تيسير عمليات التشاور بين اللاهثين السابقين ومجتمعاتهم وكذلك تقديم الدعم الاقتصادي المفيد لكل من اللاجئين ومجتمعاتهم.

#### الدروس المستفادة

أبرزت الخبرة المكتسبة من العمل مع شركاء حكوميين وغيرهم عددا من الدروس، أهمها ما يلي:

١. حاجة الحكومة إلى المساعدة لكي تتعلم من تجاربها الذاتية من أجل تحسين الطاقات ووضع سياسات أكثر ملائمة. ويتضمن ذلك تحسين طرق جمع البيانات، واستخدام المعلومات، والتنسيق بين الإدارات والمستويات الحكومية. كما يتضمن أيضاً توفير المعلومات لضمان إدراك النازحين الداخليين للخيارات المتاحة أمامهم.

٢. يجب أن تتضمن عمليات التخطيط مشاركة المجتمعات والنازحين الداخليين بقر أكبر، وكذلك من الضروري الموازنة بين مستوى الدعم المقدم للنازحين الداخليين والدعم المقدم لمجتمعاتهم لتجنب حدوث تمارضات وتوتر اجتماعي.

٣. يجب أن توجه مساعدات بناء القدرات ليس فقط إلى تلك الآليات الخاصة بالتخطيط لمواجهة الطوارئ، مثل "باكورناس" و"سانكوراك" و"سانلاك" فحسب، وإنما أيضاً إلى الهياكل المنتظمة للتخطيط التنموي من أجل المراقبة على المدى الطويل، وكذلك لمواجهة الحاجة إلى إعداد برامج تنموية في المناطق المتضررة.

٤. حاجة الحكومة إلى الدعم لوضع سياسات أفضل للهجرة، بما في ذلك وضع برامج

رسمية "لهجرة العابرة للحدود"، لكي تتمكن من تقليل فرص حدوث صراع في المستقبل وتقليل عدم التكافؤ بين مجموعات المهاجرين ومجموعات السكان الأصليين.

٥. الحاجة إلى تشجيع بناء الثقة بين العائدين ومجتمعاتهم الأصلية بشكل إستباقي، وإلى ضمان مشاركة المرأة واستخدام أنظمة التصالح التقليدية.

وقد عقدت عدة ورش عمل للمستفيدين مؤخرًا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عدد من الأقاليم الإندونيسية المتضررة من الصراعات. وتوصلت هذه اللقاءات إلى أن أوضاع النازحين الداخليين التي لم يتم تسويتها تمثل عبئاً رئيسية أمام عملية السلام في المستقبل، ولذلك يجب حل هذه الأوضاع بأسلوب ملائم ومستدام بقدر الإمكان لمنع تجدد الصراعات.

باتريك سويتنج، رئيس وحدة الوقاية من الإزمات واستعادة الحياة الطبيعية في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا،

بريد إلكتروني:

patrick.sweeting@undp.org

جورج كونواي، خبير برامج ببرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، بريد إلكتروني: george.

conway@undp.org نبيلة حميد، مسؤولة

المراقبة وإعداد التقارير، بريد إلكتروني:

nabila.hameed@undp.org ويعمل كل من

جورج ونبيلة في "وحدة الوقاية من الإزمات

واستعادة الحياة الطبيعية".

١. في نهاية عام ٢٠١٢، شقيق موسيسو الأمم المتحدة شؤون اللاجئين بند أمبو، وضع اللاجئين على لاس فيمور الشرقية في اندونيسيا وذلك بعد هزلا، الأشخاص مشهور لاجئين ٢. انظر مقال "عودة إلى الوطن: أم الأمعاء عن" مرق النازحين الداخليين من إمبريوس" في "بعت البروج الداخلي حالة هبة" علم "شعبي ساحة نوسيا" على موقع www.firewall.org StateoftheArt.pdf

٣. انظر العدد رقم ١٧ من نشرة الهجرة القسرية، مقالته كريستوفر دالكن "توفيات على ثلث الأرباب المرحوح الداخليين في اندونيسيا" على موقع www.firewall.org ENRpdfs.FMR17\_fm17.15.pdf







CARERE

# كارير/سيلا (CARERE/Seila) - حجر أساس لكمبوديا

## جديدة

بقلم: محرري نشرة الهجرة القسرية (FMR)

في أوائل التسعينات من القرن الماضي تمزقت أوصال كمبوديا نتيجة العنف، والافتقار إلى الثقة الاجتماعية والشكوك العميقة بالنسبة للحكومة. وقد تطور برنامج كارير (CARERE) باعتباره أساسا برنامج إعادة اللاجئين/النازحين الداخليين بعد الحرب وإعادة توطينهم ليصبح عملية تنمية فريدة تحشد الفاعلين المحليين والدوليين لمعالجة الفقر وتعزيز الإدارة الجيدة في ريف كمبوديا.

حيث بدأ برنامج كارير عملياته هناك، وعلى الرغم من أن التواجد المستمر للخمير الحمر قيد الوصول إلى بعض المناطق، ظهرت في السنوات الأخيرة فرص توسع جهود المصالحة وإعادة الاعمار من خلال برنامج كارير حيث لجأت عناصرها البارزة إلى الحكومة.

وفي أعقاب أول انتخابات ديمقراطية في كمبوديا عام ١٩٩٢، بدأ برنامج كارير في مواجهة عدم الاستقرار الكامنة لأسلوب تمهيد خارجي قصير الأجل لإعادة بناء المناطق الريفية في كمبوديا. واعتبر برنامج كارير من جديد على أنه مثل تحرية في التخطيط المركزي الذي يعتمد على المشاركة، وتمويل وتنفيذ التنمية المحلية من خلال تحول ملحوظ نحو بناء القدرات المحلية ونقل المسؤوليات إلى الكمبوديين أنفسهم.

وأطلق على برنامج كارير من جديد اسم برنامج إعادة التأهيل والتجديد في مناطق كمبوديا وأصبح في نهاية المطاف برنامج مساندة لمبادرة اللامركزية الخاصة بالحكومة الكمبودية التي تحمل اسم سيلا (Seila) ("حجر الأساس" باللغة السنسكريتية للخمير). وكانت سيلا امتداداً لبرنامج كارير ٢، وتمييزاً عن الملكية الوطنية للمبادئ والعمليات الكامنة في أسلوب لامركزي تجاه التنمية الريفية. وعملت سيلا، وهي نهج جماعي لاسبع وزارات وطنية، على القضاء على الحواجز بين الوزارات وتعزيز حكومة مترابطة متكاملة.

أعقاب اتفاقية سلام تم التوصل إليها بواسطة دولية في عام ١٩٩١، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة إعادة التوطين وإعادة الإدماج في كمبوديا لتوفير دعم مباشر لإعادة الاعمار ودعم سبل كسب الرزق بعد الأزمات المتصاعمة الريفية في كمبوديا حيث يعيش ٨٥٪ من السكان. وسمي برنامج كارير في بداية الأمر إلى تحقيق تحسينات واضحة بعد الأزمة في المجتمعات التي تأثرت بصورة أكثر مباشرة بتدفق النازحين الداخليين والمندمين من مخيمات اللاجئين في تايلاند.

المشروعات ذات الأثر السريع وفرت مكاسب ملموسة للمجتمعات المحلية - مثل بناء الطرق، والمدارس والأبواب - حيثما كان ذلك ممكناً بالاستعانة بمقاولين محليين وعمال محليين تلقوا تدريباً على المهارات أثناء العمل، وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان مدركاً للحاجة إلى رؤية استراتيجية طويلة المدى، استهدفت المرحلة الأولى من برنامج كارير تمهيد المكاسب قصيرة المدى للفقراء في المناطق الريفية أثناء فترة "التوطين" في أعقاب اتفاق السلام.

وتحدد الاستهداف الأولي للقرى من خلال عملية تخطيط مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أساس بيانات المائتين التي توضح أن أغلبية كبيرة سوف تعود إلى الأقاليم الشمالية الغربية الأربعة

ER WE CAN FREE  
FROM POVERTY

Public Information Unit/UNHCR/Canada

ويوفر برنامج كارير، بناء مكثف للطاقات وموارد الاستثمارات ولكن الهيكل الوطني والحلي لـ "سيلا"، بمساندة مرسوم حكومي، هو الذي يخطط وينفذ أنشطة التنمية. وبينما كان برنامج كارير ١ قصير الأمد و ذو اتجاه مادي، واستجابة مرنّة تجاه احتياجات الطوارئ المحلية، لكن محدود زمنياً بالنسبة للرؤية، تضمن برنامج كارير ٢، التخطيط والتمويل على المدى الطويل، وكان موجهاً نحو تنمية الموارد البشرية المحلية والإدارة المحلية السليمة.

### التعلم من خلال العمل والتصميم من خلال الاستخدام

يعتبر برنامج كارير/سيلا محاولة معقدة وطموحة لتخطي الفجوة بين مساعدات الطوارئ والتنمية، وكان الأسلوب الرئيسي للعمل هو استمرارية التعليم، والتعلم، والتفكير، والمراجعة والتكيف مع القضايا والتحديات الناشئة. ويهدف برنامج سيلا الذي يعتمد على أربعة مبادئ - هي الحوار، والوضوح والاتفاق والاحترام - إلى خلق شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، وتتأمل الفكرة في أن التنمية الريفية اللامركزية والمشاركة منتزع أساساً للسلام والتحسن الاجتماعي - الاقتصادي.



بمهمة تهيئة وتسويق المساعدات التثمينية الخارجية لدعم سياسات اللامركزية الوطنية.

وتم بالتدريج سحب المستشارين الخارجيين من المشاركة على مستوى المقاطعات ومستوى الأقاليم وبحلول عام ٢٠٠٢ كانت الحكومة تدير برنامج سيلا من خلال لجان حكومية معنية على مستوى الدولة والأقاليم والمقاطعات ومن خلال أعضاء منتخبتين على مستوى الكوميونات.

### إشبات خطأ النقاد

تجيب برنامج كارير سياسة المستوى المركزي التي أدت إلى بطء الكثير من المشروعات التثمينية الأخرى وذلك من خلال التركيز الأولى على مستوى الأقاليم والمستويات الإدارية الدنيا. إلا أن هذا الأسلوب كان مشيراً للجدل في ذلك الوقت. فقد توقفت الرؤية أن يفكر مسئولو الكوميونات من سلوكهم كمشخاص جانبيين إلى عناصر للتثمينية المشاركة في وقت كانت تقضي فيه الحكمة التقليدية بين الجهات المانحة للمساعدات بأن مسئولو كمبوديا يتسمون بالفساد والكسل بصورة لا يمكن تغييرها وأن الإدارة كلها في حالة تدهور أخلاقي في أعقاب انهيار الهياكل السابقة للاقتصاد المخطط والقيادة. ورغم أنه كان هناك بعض الحقيقة في ذلك، منحت الإدارات المحلية ثقة كافية لتصبح "القوة المحركة" لبرنامج كارير ٢/سيلا الجديد. واندهش معظم المراقبين إزاء استعداد الكثيرين من مسئولو الكوميونات والأقاليم لتبني الفرص التي أتاحتها التدريب لتغيير ممارسات العمل والتفاخر بأنهم أصبحوا مديري أكفاء ويمكن أن يعضوا للمساءلة.

ولفترة من الوقت، كانت درجة صفق لجان التثمينية القروية التي شكلها برنامج كارير ٢/سيلا إحدى قضايا التثمينية الأكثر إثارة

### عملية المشاركة كانت سطحية في بعض الأوقات

للناقشة في كمبوديا - وفي أدبيات التثمينية بوجه عام. فقد أشار النقاد أن عملية المشاركة كانت سطحية في بعض الأوقات، وكان تمثيل المرأة ضعيفا في لجان التثمينية القروية. كما أن احتيار المرشحين كان يتم بتوجيه في الغالب، وكانت مشاركة الناخبين في التصويت منخفضة وكانت المشروعات أحيانا ذات أهمية ضئيلة نسبيا بالنسبة للقريه ككل

إلا أنه بوجه عام، رغم أن تعزيز المشاركة لم يكن كاملا وتطلب استئثارا أوليا كبيرا في مجال المساعدات الفنية فقد كان له تأثيرات



وتقديم الخدمات والاستثمارات. وتعزيز المشاركة الديمقراطية. ودعم السلام والمصالحة. وتخفيف حدة الفقر، ومساندة القطاع الخاص. وتوفير التعليم غير الرسمي والتدريب في مجال التوعية حول المساواة بين الجنسين. وكانت وثيقة البرنامج الأولية خيالية في طابعها وغامضة إلى حد ما بالنسبة للتفاصيل العملية. ومع ذلك فإنه نظرا لأنها تجريبية وقابلة للتكيف فقد تطلبت أسلوبا يعكس الاستراتيجيات والسياسات المتغيرة. ولم يكن برنامج سيلا يعتمد على تحليل رسمي يحدد العلاقة بين مختلف الأنشطة وأهداف التثمينية.

وانفصل عن ثقافة الإدارة في نطاق منظمات التثمينية الدولية وعن مفهوم الإدارة النموذجية والممارسات السياسية للمنظمات الكمبودية الرسمية.

ووفق المرحلة الخمسية الثانية لبرنامج سيلا (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، وأصل البرنامج في مساندة وضع وتنفيذ سياسات اللامركزية وتم تقديم المساعدة للقري، والكوميونات والمقاطعات لوضع خطط تنمية مملوكة محليا. وأصبحت المشاركة من أجل الإدارة المحلية عنصرا هاما. وبالإضافة إلى ذلك، كلف برنامج كارير/سيلا

وتم تعزيز هدف تدعيم قدرات الفقراء هي الزيف على التغلب على المشكلات والصعوبات من خلال تهيئة المدخلات الاقتصادية المحلية الهامة (بما في ذلك الماويلين والعمال) ودمج الأولويات المحلية من أسفل إلى أعلى في التخطيط الوطني وعمليات تخصيص الموارد.

وأعطى برنامج سيلا الأولوية للأوجه المالية وغير المادية للفقر على السواء، وخلال السنوات الخمس الأولى من التنفيذ، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، وجه برنامج سيلا ودعم أنظمة جديدة للتخطيط والتمويل والتمهيد اللامركزي في تلك أقاليم وكوميونات الدولة. وأضيف إقليم راتانا كيري الشمالي الشرقي إلى الأقاليم الأربع الأصلية (بانتي مهنشي، وباتا ميانج، وسيم ريب ويورسات) بسبب تركيزها المالي للأقليات العرقية التي لا تحصل على خدمات كافية. والموارد الطبيعية المستقلة بطريقة مبالغ فيها والمستويات الحادة من الفقر والعزلة. وكان هناك تركيز كبير على انتخاب لجان التثمينية القروية لتعمل محل تسميل قيادة القرى من أعلى إلى أسفل والذي اعتاد عليه الكمبوديون. وكان هناك اهتمام خاص بضمنا مشاركة المرأة من خلال نظام للتحصين. وعمل برنامج سيلا على كثير من الجهات: عملت بناء القدرات المؤسساتية والمنهجية.



مرغوبة فيه طويلة الأمد. فقد تم انتخاب معظم لجان التنمية القروية بصورة شعبية، وكانت (شبه) مستقلة عن المناورات السياسية ونجحت بوجه عام في أداء مهامها. ولم يشبب تشكيلها وإدخال عملية اتخاذ القرار من أسفل إلى أعلى في حدوث اضطراب كبير سواء بالنسبة لمسئولي الحكومة أو الهياكل الاجتماعية لقري الخيمير.

كما تعرض برنامج كارير/سيلا للانتقاد لعدم مراعاته بصورة كافية للحفاظ على البنية الأساسية ووضع تصميمات ومعايير بدون تنسيق مع الأجهزة الأخرى. وهناك انتقاد آخر أكثر خطورة وإثارة للجدل يتعلق بالانهاك الموجه للبرنامج بأنه خلق هياكل موازية ولم يعمل من خلال المؤسسات الحكومية القائمة. ومع ذلك، فإنه على الرغم من تشكيل هياكل جديدة أفضية للمحاسبة وتقديم التقارير فقد كانت في الوقت نفسه خاصة لإشراف السلطات الحكومية. وأصبحت هذه الهياكل الأساس في الإصلاحات الهيكلية في الأقاليم والتي تحتاج إلى دفعها حتى اكتمالها.

## أدى نجاح برنامج كارير/سيلا إلى التعرض لكثير من السهام

وتترعرع مشاعر الغيرة في أي مجتمع لمح المساعدات. وأدى نجاح برنامج كارير/سيلا إلى التعرض لكثير من السهام. ويشير الكثيرون إلى أن البرنامج بعيد عن الاستمرارية - على الأقل عند استخدام التعريف التقليدي لتعريف مفهوم "الاستمرارية" على أساس أنها تمثل قدرة مبادرة وطنية للاستمرار بعد انسحاب المساعدات الخارجية. أو القدرة على إيجاد موارد مالية داخلية لتحل محل أموال الاستثمارات للتنمية المحلية والقائمة من مصادر خارجية. ومع ذلك، فإنه في واقع الأمر لا يوجد تعريفاً أي مشروعات تنمية رئيسية في كمبوديا القادرة على مر الزمن مستمرة بهذا المعنى. وإذا ما كانت الاستمرارية تقاس بدرجة اكتمالها ربما جازيها خاص بها ومدفوعا بواسطة السلطات الكمبودية حينئذ فإن البرنامج يكون مستمرا بدرجة كبيرة. وتشهد درجة الالتزام طويل الأمد الذي أبدته الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الكبيرة في إطار برنامج كارير على القوة المستمرة لتجربة مشتركة أسفرت عن تغييرات مستمرة في الإدارة على المستويين المحلي والوطني.

## إعادة الإدماج المتواصل، لم يكن مطلقا حلا سريعا

يعد أكثر من عقد من العمل مع الكمبوديين لإعادة بناء بلادهم التي دمرتها الحرب، أوضح برنامج كارير كيف أن هناك حاجة

للتفكير، والاعتراف بالأخطاء والاستعداد لإعادة صياغة الأهداف للتركيز بشكل مستمر من جديد على الأنشطة الرامية لحل المصالحة وإعادة الإدماج عملية مستمرة. وكانت هناك حاجة للوقت ليس فقط لبناء الثقة المحلية في العملية ولكن لإقناع مجتمع منح المساعدات الذي تساوره الشكوك بالاستمرار في تمويل مشروع تجريبي مكلف كان يفتقر إلى خطة مفصلة. ولم يكن بوسع توفير أدلة قابلة للقياس عن الحد من الفقر، أو توفير أي دليل مادي حول حدوث "نتائج" تنموية طوال سنوات كثيرة.

ويظهر تاريخ طويل لهذه المبادرة الدولية الكبيرة الموقفة بشكل جيد والممولة على نحو تام أهمية الفتح العقلي والتغيير. وأدرك المديرون ما يلي.

■ إن الفصل الأولي للمشاركة مع السكان المحليين جعل من الضروري إعادة صياغة أهداف برنامج كارير<sup>٢</sup>، للتأكيد على أهمية الانتخاب الديمقراطي لمجالس الكوميونات في المناطق المحلية.

■ إنه كان يتعين أن يفسح الانشغال السابق بتخفيف حدة الفقر الطريق أمام الاعتراف بالأهمية المتساوية لتمركز المصالحة، لاسيما في المناطق التي كان الخيمير الحمر يسيطر عليها منذ فترة طويلة.

■ أنه لا يمكن تحقيق التخفيف المستمر لحدة الفقر بدون تحسين الإدارة المحلية.

■ إن نوعية العاملين الأكثر نجاحا في إقامة علاقات مع نظرائهم في الأقاليم والكوميونات لم تكن تتمثل في خبراء الأمم المتحدة المعادين ولكن في مجموعة مشتركة من العاملين الدوليين. والوطنيين والكمبوديين العاملين في الخارج ممن لهم خبرة واسعة النطاق في مجال التنمية، ويتسمون بمعرفة قوية بالعادات المحلية والتاريخ المحلي. وملافة في التحدث باللغة المحلية والتزام بإعادة تنظيم وبناء قدرات الكمبوديين.

ويمكن تلخيص اختلافات برنامج كارير/سيلا عن النماذج السائدة. إذ أن البرنامج

■ لم يشتمل على خطة تنفيذ تفصيلية ولموسسة في الوثيقة الأصلية للمشروع ولم يستخدم شكلا إداريا منطقيا.

■ كان في حالة تحول مستمر، وكان يعمل في فراغ سياسي ومع ذلك استطاع التأثير على سياسة التنمية.

■ استخدم أنظمة مراقبة وتقييم مكنت من الحصول على مدخلات من المواطنين، والمحلية والمجتمعية.

■ تجرأ على كسب ثقة المواطنين الذين لم يكن لهم سجل قوى بالنسبة لهذا النوع من العمل في داخل جهاز الدولة الكمبودي وكذلك بين العاملين في الخارج.

■ افترض أنه من الممكن جزئيا تغيير السمات الثقافية العميقة الراسخة، أو التحكم فيها على الأقل.

■ عمل في منطقة وسطى غير واضحة المعالم ما بين أنشطة السياسة والتنمية.

■ حقق التحول الصعب من أسلوب الطوارئ إلى أسلوب التنمية.

■ عمل مع عناصر غير مرئية أو برامج للحاسب الآلي كأهداف للتنمية.

■ انفق موارد على الأنشطة الأولية التي اعتبرها كثير من المنتمين والجهات المانحة والمراقبين غير ضرورية.

ومع نجاح برنامج كارير/سيلا في تخطي الهوة بين مرحلتَي الطوارئ والتنمية في ظروف معقدة بعد الحرب، كانت إنجازاته الرئيسية تتمثل فيما يلي:

■ خلق الظروف لمشاركة واسعة النطاق بين السلطات المحلية والقرعية والوطنية بطريقة لم تشكل تهديدا للحكومة المركزية.

■ الحد من الشكوك المتعلقة بالتمويل بضمان توفر أموال استثمارات التنمية المنوطة والتي تعتبر إدارات الأقاليم، والكوميونات والقرى مسؤولة عنها.

■ ضمان تصميم مشروعات الطرق، والمدارس وشبكات المياه والري في الريف على أساس عمليات التقييم المحلية وضمان توزيع المكاسب لتشمل الجماعات الاجتماعية - الاقتصادية المهمشة.

■ دعم التغيير في المواقف بين المسؤولين المحليين. فقد تم تحويل الإدارة المدنية من إدارة غير مهتمة بالتنمية وتغابي من عدم الالتفات إلى إدارة يعمل بها أخصائيون فيون حاصلون على قدر مرض من التعليم مملوون بإدارة العمليات من أسفل إلى أعلى والإدارة السليمة.

■ دحض أولئك الذين كانوا يعتقدون أن قيم







# أزمة دارفور في إطار الظروف المحيطة بها

بقلم: فرانسيس دينج

مختلفة، حيث كانوا يعززون من وضع الشمال بينما يبقون الجنوب في حالة تخلف، وبحصول البلاد على الاستقلال تولى الشماليون السلطة من البريطانيين باعتبارهم حكام الجنوب. مما أدى إلى اندلاع حرب انفصالية من جانب حركة وجيش تحرير جنوب السودان. وتوقفت الحرب عام ١٩٧٢ بعد التوصل إلى اتفاق منح الجنوب حكماً ذاتياً إقليمياً، لكن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان أستاذت الحرب عام ١٩٨٢ عندما هسخت الحكومة اتفاقية السلام من جانب واحد. ولم يكن الهدف المعلن لهذه الحركة هو الانفصال ولكن تحرير كل البلاد لكي تكون خالية من أي تمييز على أساس الجنس، أو العرق أو الديانة أو الثقافة أو النوع. وأسفرت الحرب الراهنة عن مقتل أكثر من مليوني شخص ونزوح أكثر من أربعة ملايين داخليا وإرعام حوالي نصف مليون شخص على اللجوء إلى الخارج. كما أسفرت الحرب عن عودة ما وصفته الحكومة بأنه اختطاف النساء والأطفال على يد المقيمين العرب بينما تم توقيفه تماما على أنه عبودية.

لا يمكن رؤية التمرد في دارفور بمعزل عن الأحداث التي تقع في المناطق الأخرى في السودان.

## لقي

حوالي ٧٠ ألف شخص مصرعهم ونزح مليون ونصف مليون شخص داخليا وأُسْطِر ٢٠٠ ألف شخص إلى اللجوء إلى تشاد وذلك نتيجة للأزمة التي تشهدها منطقة دارفور الواقعة في غرب السودان، وأدى برنامج ضخيم للمساعدات الإنسانية إلى تحسين الوضع لكن حالة الأمن مازالت محفوفة بالمخاطر، حتى على الرغم من تدخل الاتحاد الأفريقي الوليد لحماية أولئك الذين يقومون بمراقبة الهدنة الهدنة بين الحكومة والمتمردين وذلك باعتزامه إرسال قوة لحفظ السلام تضم أكثر من ثلاثة آلاف جندي وعلى الرغم من قيام رئيس الاتحاد الأفريقي الرئيس النيجيري أوليسجون أوباسانجو ببدء عملية سلام بين الحكومة والمتمردين.

الترزعات التي تشهد تحريض الحكومة المركزية في السودان التي يهمن عليها العرب ضد الأغلبية "الأفريقية السوداء" المهمشة الموجودة في أطراف البلاد. وهذه التصنيفات التي تعتمد على الجنس تطوي على المبالغة في تبسيط القضية. فالسودان يعاني من أزمة هوية حادة ناجمة عن تاريخ طويل من الطبقية والتمييز. وعلى مدى التاريخ، فإن كون الشخص مسلما ويتحدث العربية وذا ثقافة عربية ويمكته بنجاح إثبات أصله العربي عزز من مكانته - وذلك في تناقض صارخ مع كون المرء أسود البشرة، ووشي ومن منطقة في السودان كانت تستخدم لفترة طويلة كمنطقة لاستعباد العبيد.

وعلى الرغم من إنهاء البريطانيين للعبودية وحماية للجنوب من استغلال الشمال له، فقد كانوا يديرون هذين الجزئين من البلاد بصورة

وتعد أزمة دارفور الحدث في سلسلة من



توزيع أعانتا  
عدائية  
شهرية  
للأحاثين  
سودانيين،  
مقيم  
إقليمي  
شاد



وبدأ قيام الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بتحويل الحرب من أجل الانفصال إلى حرب من أجل تحرير كل البلاد يحظى بالاستجابة لدى المناطق غير العربية في الشمال. ومن ثم أدى ذلك إلى تعجير أسطورة الثنائية بين الشمال والجنوب الشديدة التبسيط، وبدأت هوية ثالثة، تضم المسلمين السود المهشمين في الشمال ترسخ نفسها. وكان النوبة والفونج أول المنضمين إلى الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ونظم البيجا في الشرق، وموطنوا دارفور السود وحتى التوبون في أقصى الشمال معارضة ضد الحكومة المركزية

وعلى هذا الأساس لا يمكن فهم الأحداث التي تشهدها دارفور دون ربطها بالتطورات في البلاد ككل. وفي مناطق نيجوك دنكا من ابهي والنوبة وهوج المجاورة كانت الميليشيات العربية المعروفة باسم المرحلين مساوية للميليشيا الجنجاويدي في دارفور. وطالما بقي المتمردون يشكلون تهديداً، لا يمكن توقع امتلاك الحكومة الإرادة لنزع أسلحة الميليشيات ومعايبتها. ونظراً لأن الحكومة ستقوم أي تدخل دولي، فإن الموقف الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي - على أساس أن المشكلة أفريقية ويتعين أن يحسمها الأفارقة

- يوفر خطأ، استراتيجياً لإدارة الموقف، كما أنه يمنع الاتحاد الأفريقي السلطة لإثبات قدرته على إدارة الأزمات الأفريقية، بمساندة دولية.

ويتعين أن يتصدر جدول الأعمال توفير المساعدات الإنسانية والحماية للمدنيين. كما أن التوصل إلى وقف لإطلاق النار موقوف به وإجراء مفاوضات حسن نوايا أمران أساسيان أيضاً لخلق ظروف تتيح القيام بالأعمال الإنسانية وحماية المدنيين. ولكن ينبغي أن تتصدر قائمة الأولويات أيضاً إبرام اتفاق السلام بين الحكومة من جهة والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى والذي تم التوصل إليه بواسطة الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" (وهي اتحاد إقليمي لدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا) بمساندة دولية قوية. لاسيما من جانب الولايات المتحدة، والترويج والمملكة المتحدة. وسوف يسفر هذا عن تشكيل حكومة جديدة ستكون أفضل قدرة على حسم النزاع في دارفور والمناطق الأخرى في الشمال.

ويصح الاتفاق الجنوب الحق في أن يقرر من خلال استفتاء بعد فترة انتقالية مدتها ستة أعوام ما إذا كان يريد البقاء في نطاق السودان

موحد أم يريد الاستقلال التام. وفي الوقت الحالي، يفضل معظم سكان الجنوب خيار الانفصال. ومع ذلك فإنه من المرجح تماماً أن يقع اللوم الجديد في مختلف المناطق غير العربية في الشمال وحتى بين العرب بصورة متزايدة، سكان الجنوب بأنه في ظل السودان جديد ناشئ، ستتحقق مصالحهم من خلال كونهم شركاء في المسرح القومي الأوسع نطاقاً بشكل أفضل من إقصائهم قطعة صغيرة من هذه الدولة العظمى المحتملة.

أما بالنسبة للحكومة، فإنه إذا لم تتعاون بصورة بناءة، مما يؤدي إلى إعادة الهيكلة على أساس المساواة والكرامة المشتركة، فإنها ستقع في نهاية الأمر ضحية لحركات تمرد متعارفة من جميع أنحاء البلاد وإذا عارضت الإصلاح فإنها ستلحق بالأمة مأساة أكبر حجماً.

فرانسيس دينج وزير سابق للدولة للشؤون الخارجية في السودان، وعمل كممثل للأمم المتحدة بالأمم المتحدة لشؤون النازحين الداخليين في الفترة من ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٤ وهو الآن أستاذ أبحاث لشؤون السياسات الدولية، والقانون والمجتمع بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. البريد الإلكتروني: fdengi@jhu.edu

## في وسط الاضطراب الشديد: احتمالات عودة العراقيين النازحين تبدو كئيبة\*

بقلم: ديفيد رومانو

العراق من إيران والمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٣ نازحين داخليين. وتتضمن المجموعات الرئيسية الأخرى لنازحين الداخليين الجدد ما بعد الحرب العرب الذين فروا من كركوك وكذلك الأكراد - الذين يعتبرهم المتمردون متعاونين مع العدو - والذين أرغموا على ترك منازلهم في المدن التي يسيطرها العرب السنة في وسط العراق ويمتد إلى القتال الذي دار مؤخراً بين المتمردين والقوات الأمريكية في الفلوجة وجولها أدى إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف شخص.

ويشكل الأكراد أكبر مجموعات النازحين العراقيين من حيث العدد. فكل الأكراد العراقيين تقريباً كانوا اللاجئين أو نازحين داخليين في مرحلة ما من مراحل حياتهم. ففي الأيام الأخيرة للحرب الإيرانية العراقية

في الوقت الذي انهار فيه نظام حكم صدام حسين في أبريل عام ٢٠٠٣ كانت ثلاثون عاماً من التهجير الموجه من قبل الدولة قد خلفت أكثر من مليون لاجئ ونازح داخلي. ومع استمرار التمرد، ليس يوسع سلطات الاحتلال والحكومة المؤقتة والمجتمع الدولي تسهيل العودة بصورة منظمة.

للاجئين لعام ٢٠٠٤ تقدر أن عدد النازحين الداخليين العراقيين يتراوح ما بين ٨٠٠ ألف ومليون شخص. كما أنه من الصعب أيضاً تقدير عدد اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة لأن معظمهم غير مسجلين. وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن هناك على الأقل ٣٠٠ ألف لاجئ عراقي في سوريا وعدداً مماثلاً في الأردن. وأصبح كثير من اللاجئين الذين عادوا إلى

عام ٢٠٠٣ اضطروا معظم النازحين العراقيين إلى ترك منازلهم نتيجة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي استخدمت الطرد كسلاح لمعايكة وفقر المواطنين المتمردين. ولتأمين الأراضي الزراعية ذات القيمة وموارد النفط والمياه وسحق الممارسة السياسية. ومن الصعب إحصاء عدد النازحين العراقيين، إلا أن نشرة المسح العالمي

### قبيل





ديفيد رومانو  
في مقابلة مع  
بعض اللاجئين  
في كركوك  
العراق

استعادة الممتلكات أو الحصول على تعويض عنها. وكان هناك إدراك تام لمخاطر احتمال قيام الملائدين الأكراد بطرد المقيمين والمستوطنين العرب باستخدام العنف أو احتمال تدخل جيش دولة تركيا المجاورة لصالح التركمان.

ومارسد الولايات المتحدة الضغط على زعماء الحزبين الكرديين اللذين يديران منطقة كردستان العراق التي تتمتع بالحكم الذاتي (وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) للحيلولة دون طرد المستوطنين العرب بالقوة. واتصاع الحزبان في معظم الحالات لهذا الضغط وتم منع أوائل الملائدين الأكراد من تصوية الحسابات باستخدام العنف مع أولئك الذين يوصفون بطريقة ساخرة بأنهم "عرب العشرة آلاف دينار". وقد فعلوا ذلك فقط بعد طمأننتهم بأنه سيتم بسرعة بدء عملية عادلة وقانونية لإتاحة الفرصة للنازحين الداخليين واللاجئين للعودة. وأبدى معظم العرب المستوطنين في الشمال استعداداً للعودة إلى الجنوب شريطة توضيحهم ومساعدتهم لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من تجنب حدوث نزاع على نطاق واسع أدت عمليات العنف المتفرقة ومناخ الخوف والترجيع إلى خلق حالات جديدة من النازحين الداخليين - قدرها المشروع المالي للنازحين الداخليين

أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان المحليين من "عرب الأهوار". ولكن بعد سقوط نظام حكم صدام في أبريل ٢٠٠٣ بدأ المهندسون العراقيون العاملون مع سلطات التحالف المؤقتة عملية إعادة غمر المستنقعات بآليات واستعادة النظام البيئي الذي يعتمد عليه سكان هذه المناطق. وتبقى هناك تحديات بيئية كبيرة ولكن هذا الحدث الذي يتم تجاهله في الغالب ظهر كأحد النجاحات القليلة الواضحة لمراق ما بعد صدام. ويتدخل محدود من قبل المنظمات الدولية أحد عرب الأهوار بالعودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم القديمة. وقد عاد الآن الكثير من اللاجئين الشيعة إلى بلدانهم السابقة في القرى الواقعة في مناطق أخرى في جنوب العراق. ونظراً لمتعة جنوب العراق بتجاسن عرقى نسبي ونظراً لعدم جلب مستوطنين ليحلوا محل المواطنين الذين أجبروا على النزوح، فلا تواجه مسألة عودة اللاجئين والنازحين الداخليين إلى جنوب العراق الكثير من المشاكل.

### انعدام استعادة السلطة الأمريكية

قبل شن الحرب كان صناعات المياسة الأمريكيون يدركون صعوبات تسهيل العودة في شمال العراق والحاجة إلى وضع آليات منظمة وعادلة لضمان

في أواخر الثمانينيات، شملت حملة الأفعال التي قامت بها الحكومة العراقية عمليات قتل جماعي، وإرغام على النزوح، وعمليات اختفاء. وتعرضت ٤٥٠٠ قرية كردية للتدمير وتم نقل ٥٠٠ ألف شخص قسراً إلى مستوطنات تسيطر عليها الحكومة "بلدات جماعية". وبالإضافة إلى تدمير المجتمع الريفي الكردي، قام صدام بزيادة تواجد العرب بصورة كبيرة حول المناطق الفنية بالنفط في كركوك والموصل. مما أزعج الأكراد والتركمان والآشوريين واليزيديين والكلدانيين والأرمنين الذين كانوا غير قادرين أو غير مستعدين لقبول وإعلان أن أصولهم عربية على الزحيل. وتم منح حوافز كبيرة (عشرة آلاف دينار، كانت تساوي في ذلك الوقت أكثر من ثلاثة آلاف دولار) للملائن العربية لشغل أراضي ومنازل وأعمال ضحايا التطهير العرقي.

وفي جنوب العراق تم إرغام ما بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف شيعي على النزوح، معظمهم نتيجة السحق الوحشي للمقاومة في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١. كما فر كثير من المنشقين إلى الأهوار الواقعة في جنوب العراق حيث اختبأوا في الأراضي الممتلئة بالمياه والتي لا يستطيع أي جيش مدعم بالآلات الحديثة اختراقها. ورد صدام على ذلك بتتبع مشروع هندي ضخم لتنظيف الأهوار من المياه، مما



بأنها تزيد عن ١٠٠ ألف حالة<sup>١</sup> - من العرب الذين كانوا يسكنون المنطقة - وعلى الرغم من عودة الكثيرين إلى بلداتهم وقراهم السابقة في الجنوب، لا يزال آخرون - ممن لا ينتمون إلى مجتمعات يعودون إليها أو ممن يهاجرون من انعدام الأمن في أماكنهم الأصلية - يقنمون في المخيمات المؤقتة في الشمال، لاسيما حول الموصل.

وكان التخطيط والاستعدادات الأمريكية لعودة النازحين الداخليين واللاجئين غير ملائمة تماماً، ومع تهميش القضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على قيام مكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة بتسيق ومساعدة عمليات العودة في المحافظات الثلاث في كردستان العراق وعلى قيام المنظمة الدولية للهجرة بذلك في محافظات العراق الخمس عشرة في الوسط والجنوب، وفورت الولايات المتحدة التمويل للمنظمتين، لكن بعد تدهور الوضع الأمني في منتصف عام ٢٠٠٣ قامت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بإجلاء موظفيها الدوليين، كما تم سحب العاملين من كردستان العراق بالرغم من أن المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي هي في حقيقة الأمر أفضل بكثير من عدد كبير من غيرها من الدول الأفريقية من حيث الوضع الأمني والتي ما تزال تمارس فيها الأمم المتحدة عملياتها.

وساعدت منظمة الهجرة الدولية من خلال مكتبها الميداني الخاص بالعراق - الذي ينفذ من عمان، الأردن مقراً له - في عودة ٩٠٢- نازحاً داخلياً إلى إدارتهم داخل العراق، وكذلك في عودة رعايا الدول الأخرى الذين يسعون إلى معادرة العراق، وتعتبر منظمة الهجرة الدولية نقطة انقضاء محورية للوكالات لتقديم المواد غير الغذائية إلى العراقيين النازحين في المحافظات الخمس عشرة عبر الكردية وتقوم بتوزيع البطاطين، ومواد الطهي وسخانات المياه، والفراش والملابس البلاستيكية والأوعية والملابس بالإضافة إلى نقل المياه إليهم، واستطاعت منظمة الهجرة الدولية مساعدة نسبة ضئيلة فقط من النازحين الداخليين، ومارالت تقوم بإعداد بيانات متعددة عن النازحين الداخليين في المحافظات وعن احتياجاتهم المادية واحتياجاتهم الخاصة بالحماية.

وحتى لو بقي موظفو الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية داخل البلاد فليس من الصواب تكليف مكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية بمسؤوليات كبيرة تتعدى هذا العدد الكبير من النازحين، فعلى خلاف صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) وعدد من المنظمات غير الحكومية لم يتوفر لأي من

الجهازين قدر كاف من الخبرة في العراق. وكذلك فإن منظمة الهجرة الدولية ليست وكالة تابعة للأمم المتحدة - على الرغم من أنها جزء من فريق الأمم المتحدة الخاص بالعراق الذي يضم ٢٢ وكالة - ولكنها مع ذلك وجدت نفسها تقوم بتصريف مسؤوليات تتولاها بصورة أكثر طبيعية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في حالات الطوارئ، ولم يسمع النازحون الداخليون واللاجئون الذين تحدثت إليهم في كركوك وبنيناد والمحافظات الكردية مطلقاً بالمنظمة الدولية للهجرة وقد يعكس هذا الطبيعة الأولية لأنشطة هذه المنظمة في العراق.

وإلى جانب سوء اختيار سلطة التحالف المؤقتة للشركاء فإن المهام المتاخلة والافتقار إلى التنسيق ما بين المكاتب الإقليمية وفقائدها في العراق، والوزارات الجديدة في بغداد، والحكومات البلدية، والسلطات الكردية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أدى إلى زيادة تقادم عجز المسئلة عن التعامل مع ملف النازحين الداخليين واللاجئين.

وقد تم تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية لوضع الإطار القانوني والإجرائي الذي يستطيع ملاك الأراضي الذين أرغمهم نظام حكم صدام على النزوح بالقوة من خلاله تلقي التوضيحات أو استعادة ممتلكاتهم. وفي نشرة الهجرة القسرية ٢١ (FMR21) لفتت "أن ديفيز" الانتباه إلى الافتقار إلى المشاركة المحلية في تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية وعدم اهتمام سلطة التحالف المؤقتة بنهايات التمييز، وأثناء قيامي بحثي اكتشفت أن مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة المنسولين عن النازحين في كركوك عاجزين عن التعرف من قيادتهم في بغداد عما إذا قد تم تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية أم لا وأنه إذا كان قد تم تشكيلها فشلت ستبدو عملها في منطقتهم. وأدركوا أنهم في موقف صعب وأنه كان يوسعهم الاستفادة من المساعدة من جانب خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مع لديهم خبرة بقضايا الممتلكات في مواقف أخرى لا بعد النزاعات، ونظراً لمرجهم عن وضع إجراءات لتحقيق أو المطالبات، فقد طلبوا ببساطة من النازحين الداخليين البقاء حيث هم والامتناع عن تقديم أي مطالبات، وفي نهاية المطاف فتحت لجنة مطالبات الممتلكات العراقية مكاتب لها في أقاليم العراق المختلفة في مارس ٢٠٠٤ وبدأت في تلقي المطالبات بعد ذلك بشهر قليلة، ولم يتم حتى الآن البت في أي من المطالبات التي تم تقديمها والتي بلغت ١٩ ألف مطالبة.

ومع بطء التقدم الذي يحضره المسؤولون الأمريكيون والحكومة العراقية المؤقتة بدأت أعداد متزايدة من النازحين الداخليين في العودة، لاسيما إلى كركوك. وفي هدوء يتجاهل زعماء الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني - المهتمون بتوسيع نفوذهم في كركوك الغنية بالنفط وخلق حقائق على الأرض في إطار الإعداد للانتخابات العراقية المقررة - التعليمات الأمريكية ببقاء الوضع على ما هو عليه ويبدو في بعض الحالات أنهم صنفوا على الأكراد للعودة إلى كركوك، ولا يريد كثير من المستوطنين العرب بدورهم العودة إلى الجنوب حتى يتأكدوا من الحصول على التوضيحات والساعات يتنصرون آخرون الذين هم شمال العراق وبنيناد أطلما هناك ويعيشون المنطقة موطنهم، كما زاد المنردون السنة من أنشطتهم في المنطقة، وبذلك دفعوا المستوطنين العرب الشبهة إلى عدم الرحيل.

وهناك أزمة كبيرة على وشك الانحسار تتركز على النازحين الداخليين واللاجئين، لاسيما في كركوك، وتقع مسؤولية العنف الذي قد ينذع على كل من النازحين العراقيين والولايات المتحدة المتوردين لحظهم ظروف لا تستطيع فيها المنظمات الإنسانية وجهود إعادة الإعمار تحقيق مهامها والولايات المتحدة لافتقارها إلى الإعداد والتركيب والإدارة لمعالجة قضية المعتادين بطريقة مناسبة.

ديفيد رومانو زميل أبحاث بعد درجة الدكتوراه بجامعة ماكجيل بمونتريال، وقضى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣ إلى مايو ٢٠٠٤ في إجراء بحث في العراق.

البريد الإلكتروني: daveromano@yahoo.com  
المعلومات، أنظر: هيومان رايتس ووتش، المطالبات في النزاع: تعمير التطوير العراقي في شمال العراق، سبتمبر ٢٠٠٤، وعلى شبكة الإنترنت: <http://hrw.org/reports/2004/iraq0804>، ويمكن الإطلاع على برنامج منظمة الهجرة الدولية الخاص بالعراق، على موقع [www.db.idproject.org](http://www.db.idproject.org) ويمكن الإطلاع على برنامج منظمة الهجرة الدولية الخاص بالعراق على موقع: [www.ion-iraq.net](http://www.ion-iraq.net)

١ - انظر المثال أعلاه الأيسر وحقوق الملكية صمعة ١٩

٢ - ربما يجب الأخذ بالاعتبار منه حاجة بعض المصادر إلى احتياطي وجود عشرة آلاف عائلة فقط

٣ - "عادة الأمر وحقوق الملكية" بقلم/ أني ديفيز، نشرة الهجرة القسرية (FMR21)







وحقق مالا يكفي لشراء ماكينة تطريز يستخدمها هو وزوجته الآن في مشروع صيرير ثيابا. وكان محمد وروخته من بين أول ٢٨ أسرة تنتقل إلى عين التل. ويقول محمد "إن العيش في النيرب كان صعبا جدا، فلا توجد حموصية". ويريد الزوجان حياة أفضل لاسئتهما التي تبلغ من العمر ستة أعوام. ويقول محمد "ابني أريد لها تتعلم وإن نتجيب لها آخاً". وأوصح محمد أن المسكن القديم كان صغيراً جداً ولا يتسع لأزيد من أفراد العائلة. ويتطلع محمد الآن إلى فتح صفحة جديدة في حياته. ويقول "إن كل بداية جديدة صعبة. ولكن على الأقل، في عين التل، إذا فتحت الباب صوف ترى السماء".

ولقد لعبت الحكومة السورية ومحافظة حلب دوراً هاماً في توفير البنية التحتية في عين التل وخصصت أرضاً تبلغ قيمتها ٢.٢ مليون دولار أميركياً للمشروع. كما قامت حلب بعد شبكة الصرف الصحي الرئيسية التابعة للبلدية إلى مدخل النخيه ومهدت بالأسفلت الطرق المؤدية إلى النيرب، وكذلك مدت المياه والكهرباء وإضاءة الشوارع إلى منطقة المساكن الجديدة. وفي تطوير النيرب، قامت محافظة حلب بتطوير شبكات الكهرباء والتلفون والمياه والطرق.

وتدعم الحكومة السورية بالكامل مشروع استصلاح مخيم النيرب دون المساس بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين. ولقد تلقى تمويضات عن خسائرهم. وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وعلى الحكومة اللبنانية أن تأخذ في الاعتبار خطط تحسين الظروف المعيشية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الفلسطينية على أراضيها، والتي تقوى في صموديتها وضع المخيمات في سوريا.

ليكس تاكنبرغ هو مدير شؤون الأونروا في سوريا. وبينما تشغل هالة مخلص منصب مسؤول الإعلام، وفيما يلي عناوينهما بالبريد الإلكتروني: [L.takkenberg@unwra.org](mailto:L.takkenberg@unwra.org) و [h.mukhles@unwra.org](mailto:h.mukhles@unwra.org). ولزيت من المعلومات عن المشروع، يمكن زيارة موقع: [www.un.org/unwra/programmes/projects/nairab-eng.pdf](http://www.un.org/unwra/programmes/projects/nairab-eng.pdf)

أو ثلاث أو أربع غرف بالتناسب مع حجم الأسرة. وبينما كانت الأونروا مسؤولة عن تشييد المنازل، نفذ اللاجئون بأنفسهم أعمال التشطيبات بمساعدة الأونروا. وتتبع معايير الاسكان المرف الذي تتبعه الأونروا منذ أمد طويل بالنسبة للتعامل مع الأسر المصنفة كحالات عسر شديد. فتعد الأسر التي تستقبل إلى "عين التل" من أكثر الأسر تضرراً بين اللاجئين الذين يبلغ عددهم ٤١٧,٠٠٠ لاجئ مسجل لدى الأونروا في سوريا. وتطبق على العديد منهم الشروط اللازمة لتلقي المساعدات الخاصة بحالات العسر الشديد. بما في ذلك حصص الطعام، لتوفير احتياجاتهم الأساسية والمالحة.

ولا تتوفر في عين التل شبكة للصرف الصحي في الوقت الحالي. وبسبب ترددي الطرق، لا يمكن لأغلب وسائل النقل العام حاليا الدخول إلى المخيم. وستحتاج المنطقة السكنية الجديدة أيضاً لتوصيل مياه الشرب إليها. ولذلك، استأجرت الأونروا باستشاري إجراء دراسة حول الاحتياجات والإجراء تصميم مفصل لشبكات المرافق العامة والطرق والممرات.

ويشمل مشروع تطوير "عين التل" أيضاً تنسيق المناظر الطبيعية للمناطق المشتركة. وعند الضرورة تطوير المنشآت المجتمعية بما في ذلك توسيع المركز المجتمعي الذي تترعاه الأونروا بحيث يشمل ملاعب للأطفال.

وقد اهتمت الأونروا منذ البداية بالاستعانة بسكان مخيم النيرب في التخطيط والتطوير. وقد أتاحت الدراسة الميدانية الفصيلة النفسية والاجتماعية-الاقتصادية، التي أجريت على سكان مخيم النيرب في عام ٢٠٠٠، أول فرص لإجراء دراسة من منزل لمنزل في مخيم للاجئين بكامله في سوريا. وتم تشكيل لجان تمثيلية من السكان من المخيمات لتوجيه مزيد من التصح حول تخطيط وتعميد المشروع.

وحظي المشروع باهتمام إعلامي مكثف من كل من الصحافة المحلية والدولية. ومولت الحكومة السورية إنتاج فيلم فيديو دعائي يوزع مجاناً على الجهات النيرة ووسائل الإعلام عند الطلب. ويلعب هذا الفيلم، الذي يصور عدة أسر تعيش داخل منطقة التكتات في النيرب، دوراً مهماً في زيادة اهتمام الجهات المانحة ووسائل الإعلام بالمشروع.

ولد محمد أبو حميد، ٢٧ عاماً، واستقر في النيرب، وقضى طفولته في مسكن مؤقت من غرفتين مع إثني عشر شخصاً من أفراد أسرته. ويوصفه شاباً، أشقلى عامل خرسانة

وقد بدأت الأونروا مشروعاً لإجراء تحسينات مستدامة في الظروف المعيشية للاجئين في النيرب. وهو ما يمكن أن يكون بمثابة نموذج يحتذى به في المستقبل لمشروعات مماثلة في أماكن أخرى وطبقاً لدراسة جدوى، مولتها الحكومة السويسرية. فإن حل مشكلة السكن يقتضي تقليل الكثافة السكانية الإجمالية في المخيم، التي تبلغ حالياً ٩٠ شخص لكل ألف متر مربع. ولا يمكن إجراء تحسينات ملموسة في ظروف السكن في منطقة التكتات إلا بنقل الناس إما إلى مساكن متعددة الطوابق أو إلى مناطق خارج المخيم، وذلك لعدم توفر أراضٍ شاعرة في المخيم أو في المناطق المتاخمة له يمكن استخدامها لتوسيع المخيم. وإزاء ذلك، قررت الأونروا تطبيق الحلين معاً: بناء وحدات سكنية جديدة في منطقة "عين التل"، التي تبعد حوالي ٢٠ كيلومتراً عن النيرب، بالإضافة إلى بناء مساكن من طابقين وثلاثة طوابق لتحل التكتات في النيرب. وتوفر منطقة "عين التل" مساحة مفتوحة تتسم بالهواء، النظيف والظروف الصحية الجيدة فضلاً عن وجود منشآت تعليمية فيها. وتبلغ مساحة الأرض في "عين التل" ثلاثة أضعاف مساحة مخيم النيرب بينما يقل عدد سكانها بكثير عن سكان المخيم.

وتتعاظم الأونروا مع المشروع بوصفه خطة لتطوير العمراني المتكامل تراعي الاحتياجات الصحية والسكنية والتعليمية والاجتماعية-الاقتصادية لاجتمع اللاجئين. ويشمل المشروع عدداً من المبادرات من بينها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء منشآت رياضية وإقامة مشروع تجريبي للقرصون البنكية والسكنية. علاوة على تجهيز مناطق في كل من النيرب وعين التل لبناء محلات وورشات عمل. كما تقوم الوكالة بدراسات حول الفقر والوعى الاجتماعي فيما يتعلق بالفتات التي ستستفيد من المشروع. ومن المتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع إلى مبلغ يتراوح ما بين ٧٨ و ٢٠٠ مليون دولاراً أمريكياً. يجري توفيره من خلال مساهمات قادمة من الحكومة السورية وأسر اللاجئين. وستمول مرحلة "عين التل" بالكامل بواسطة تبرعات المرحلة الثانية من كندا وسويسرا والولايات المتحدة. وتسمى الأونروا الآن للحصول على حوالي ١٢ مليون دولار أمريكي لتمديد المرحلة الثانية من المشروع والتي تشمل إعادة إعمار المساكن المتبقية والتي تبلغ حوالي ألف مسكن في مخيم النيرب مع المرافق والبنى التحتية التي تخصها.

وستبنى المساكن الجديدة من الحجر الخفيف بحيث يتكون كل مسكن من غرفتين



# Fritz Institute

## الاستعانة بخبرات القطاع الخاص لتحسين سلسلة إجراءات توريد الإمدادات الإنسانية

بقلم: أنيسيا توماس العضو المنتدب لمعهد فريتز

مستمر متابعة التحسين وجمع بيانات دقيقة عن كل وظائف الإمدادات

ومع وضع هذه الأهداف، قام معهد فريتز بجمع الخبرات المطلوبة لوضع حلول لمشكلة التي تواجهها اللجنة. وكان كل من جون أولسون، مدير الإمدادات العالمية بشركة إنتل، وجيم مولرز، نائب رئيس المشتريات الخارجية والإمدادات بشركة سولكترون، من الخبراء المخضرمين في مجال سلسلة إجراءات التوريد supply chain الذين سبق لهم أن ساعدوا منظماتهم على أن تصبح من المنظمات المنافسة عالمياً وذلك من خلال التميز المستمر في مجال سلسلة إجراءات التوريد. ولأنها من المؤيدين لمعهد فريتز، سارعوا بالموافقة على دعوة ميزوشيمو للتطلع في "فريق تقييم سلسلة إجراءات التوريد" المشكل من لجنة الإنقاذ الدولية ومعهد فريتز. وقد شكل جيري دريسكل هذا الفريق، وبعد دريسكل من الخبراء في تحليل سلسلة إجراءات التوريد، وقد عمل لسنوات عديدة مع شركة مانجوسكتس.

عملية تقييم سلسلة إجراءات التوريد

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أمضى فريق تقييم سلسلة إجراءات التوريد بمعهد فريتز يومين في المقر الرئيسي للجنة في استمراتس الإجراءات المتبعة وتحليلها ووضع الحلول لها. وقد اجتمع مديني حصره جميع المتضمنين من هذه العملية بمن فيهم ممثلون عن إدارات الشؤون المالية، والإمدادات، والعمليات، المهندسة، وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، والمشتريات، وكذلك من الإدارة العليا. وتم تحديد أهداف هذا التقييم بوضوح، وأسهم ممثلو مختلف الوظائف في الآلية التي تحققت بعد ذلك، ثم قام فريق التقييم بعمل حصر

تحديد المشكلة

عندما التقى جورج راب ولين فريتز في سبتمبر ٢٠٢٠، طلب راب من معهد فريتز أن يصدوا حلاً ساعد على تحسين مدة استجابة اللجنة - أي تحسين المدة منذ تلقيها الإخطار بحالة طوارئ في مكان ما في العالم حتى وصول العاملين والإمدادات إلى المتضررين. وفي أكتوبر، التقت ميتش ميزوشيمو، مدير الإمدادات بمعهد فريتز، بمديري الإمدادات وعمليات الطوارئ الدولية لتقييم المشكلة وتحديد أهداف المساعدة التي يحتاجون إليها.

وقد توصلت المجموعة إلى أن إجراءات الاشتراء التي تتبعها اللجنة تسبب في إبطاء مدة تسليم إمدادات الطوارئ إلى المواقع. ومع التعامل مع ٥٠ مورداً وحوالي ١٠٠٠ أمر شراء لحوالي ٢٠٠ منتج، يعد النظام المعمول به الآن مرهقاً ومستهلكاً للوقت. وقد كشفت عينة عشوائية من سجل مشتريات اللجنة أن مدة الاستجابة تتراوح من ٢٤ ساعة إلى ٥٢ يوماً حسب الموقع وطبيعة الحالة الطارئة.

وحتى نستطيع ميزوشيمو تقييم حجم التحسين المطلوب، حاولت تسجيل وقت التسليم الحالي. غير أنها وجدت أن البيانات المتاحة لا تغطي لوضع مدة معيارية للاستجابة. وأدى ذلك إلى وضع أهداف مع إدارة اللجنة لتحقيق ما يلي:

- تحسين إجراءات الاشتراء بشكل كبير حتى يتمكن الموردون داخل البلاد من التوريد خلال ٧٢ ساعة من لحظة تقييم الاحتياجات بعد حدوث حالة الطوارئ.
- تقليل الإجراءات، بدءاً من تحديد الاحتياجات للشراء حتى إرسال طلبية الشراء، إلى ٢٤ ساعة.
- وضع معايير وأدوات بحيث يمكن بشكل

مارس ٢٠٢٤، تلقى لين فريتز، المدير العام لمعهد فريتز،

**في**

لجنة الإنقاذ الدولية، رداً حماسياً من اللجنة التنفيذية لجلس إدارة لجنة الإنقاذ الدولية عندما تحدثوا عن نجاح الشراكة بين هاتين المنظمين التي تنتمي إحداهما للقطاع الخاص والأخرى للقطاع العام. وكان خبراء القطاع الخاص من شركتي إنتل وسولكترون، والذين قدمهم معهد فريتز إلى لجنة الإنقاذ الدولية، قد نجحوا بشكل ملحوظ في تسهيل إجراءات الاشتراء ووضعوا إجراءات لتقليل مدة الاستجابة (لطلبات الشراء). ومن المنتظر أن يؤدي هذا العمل إلى توفير ٢٠٠ ألف دولار للشراكة التي نشأت بين المنظمين في السنة الأولى فقط من التنفيذ.

**كيف أدت الشراكة بين منظمين تمثلاً للقطاع العام والخاص إلى تحسين مدة الاستجابة**

أدركت الإدارة العليا للجنة الإنقاذ الدولية في نيويورك أنه مع تزايد عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث والأزمات الإنسانية أصبحت قدرة اللجنة على توفير مساعدات فعالة في الوقت المناسب مهمة تماماً. وبالرغم من أن اللجنة كانت تستجيب لعدد من الكوارث في وقت مبكر من مختلف أنحاء العالم، فإن نجاح عمل اللجنة كان يعتمد بقدر كبير على إخلاص ولاء العاملين بها. وقد كان من الواضح أن هناك حاجة شديدة لنظم وإجراءات تدعم العاملين بالجنة، وبما أن معظم التمويل لعمليات الإنقاذ توفره جهات حكومية ويخصص للاستخدام المباشر في عمليات الإغاثة، ظلمت اللجنة إلى القطاع الخاص لتوفير أساليب وطرق جديدة تساعد على تعزيز مواردها المحدودة.

تقييم  
الأداء

نقطة  
التوصيل

إدارة  
الخزونات

التعقيب

تنفيذ  
النقل

القيام  
بالتدبيرات

حشد  
الموارد

طلبات  
التقييم

الاستعدادية



تقدم وتوفر الدعم اللازم.

لقد كانت الشراكة بين اللجنة وشركتي إنتل وسولكترون، والتي قام بتشغيلها معهد فريتز، على درجة عالية من التعاون كما عادت على جميع الأطراف المعنية بقيادة كبيرة

«إن الشراكة بين اللجنة ومعهد فريتز ومنظمات القطاع الخاص تعتبر نموذجاً ممتازاً لتمكين قطاع المونة الإنسانية من الاستفادة من الأساليب المعروفة عالمياً، وتتخطى العديد من العقبات الخطيرة التي تقابل عليها كبرى منظمات الإمداد والمواد»  
جون أسون، مدير الإمدادات العالمية بشركة إنتل

«لقد بدأنا نشعر بالفعل بالثر ذلك ونحن متحمسون للتغيير، إن لساني يعجز عن التعبير عن مدى أهمية هذه العملية للجنة»  
جيرالد مارتون، مدير الاستجابة للحالات الطارئة بالجنة

وفي نهاية التقييم الذي أجري بقرار اللجنة، انتهى أعضاء فريق التقييم من عملهم وهم راضون عن التحسينات التي حققها هذا التعاون في نشاطات الإمدادات وسلسلة إجراءات التوريد استناداً إلى تجربة حقيقية وقدر بسيط من الموارد الجديدة.

وضعت معايير موحدة لإمكانية الاعتماد على الموردين، ولتجانيهم، وكما أنهم وقيمتهم وذلك بهدف متابعة نشاطات سلسلة التوريد وتسهيل الضوء على التحسينات والاحتقاقات.

وعند مناقشة بعض التوصيات مع طاقم اللجنة، قيلت هذه التوصيات في البداية بعامرية، فلي سبيل المثال، كانت هناك توصية بضرورة الإعلان عن طلب لتقديم عروض، بالنسبة لجميع السلع للحصول على مورد بإمكانه تسليم السلع لاختلاف المواقع خلال ٢٦ ساعة. وعند مناقشة هذه التوصية، قيل إن هذه العملية لن تتجني في المجال الذي نعمل فيه، وكذلك، عدد الموردين قليل جداً، لكن مولزون من شركة سولكترون طمان طاقم اللجنة قائلاً، لقد قمت بهذه العملية العديد من المرات، وإذا لم تتجني، بإمكاننا دائماً العودة إلى الأسلوب القديم، وقد تم الاستماع إلى كل المخاوف وتمت مناقشتها وتعديل الحل تبعاً لذلك.

وقد طلب فريق التقييم من الإدارة العليا بالجنة التصديق على التغييرات المطلوبة ودعمها، ومن ثم، تم وضع خطة للتفتيش، كما تم تحديد مسؤوليات معينة لمختلف إدارات اللجنة والعاملين بها وتم الاتفاق على جداول زمنية للتفتيش. وقد وافق الفريق المشترك مع معهد فريتز واللجنة على أن يلتقوا مرة كل شهر عبر الهاتف لمناقشة ما يتم إحرازه من

إجراءات سلسلة التوريد المتبعة حالياً مع مراعاة المتبعين في كل مرحلة للتأكد من دقة الحصر. ومن خلال هذه الاستطلاع فريق التقييم أن يحدد الفجوات والاختقاقات والإجراءات غير الضرورية.

الحلول والمزايا

بمد ذلك، اقترح الفريق آلية بديلة مع قائمة بمزايا كل تغيير مقترح سواء بالنسبة للجنة أو المستفيدين. وتضمنت العناصر الأساسية لحلول سلسلة التوريد عددا من التغييرات الأساسية في الطريقة التي تدبر بها اللجنة إجراءات الاشتراء التي تتبعها. وفيما يلي هذه التغييرات المقترحة:

- ❑ اقتراح بانتقال المنظمة من أسلوب الاشتراء لكل حالة على حدة إلى أسلوب إبرام عقود توريد لمدة ١٢ شهر. كلما كان ذلك ممكناً.
- ❑ تعديل العقود مع الموردين بحيث تتضمن بندا ينص على تسليم الطلبيات خلال ٢٦ ساعة في حالات الطوارئ؛ وهو الأمر الذي من شأنه أن ينهي الحاجة إلى وجود مخزون للطوارئ وبالتالي لا تكون هناك حاجة لوجود شبكة المخازن.
- ❑ على ضرورة كاتاج لتسهيل الإبلاغ الدقيق بالعلبيات من الميدان، والتي كانت غالباً توصع بشكل غير كامل.

## المعونات الإنسانية: النضال لاحتلال مرتبة متقدمة في الأجندة الإخبارية

ويقول مارك جونز من شبكة "الترت نت" قائلاً: «إن الإنهاك الذي تسببه الأزمات وكذلك مشكلة الحصول على التمويل تعتبران دون أدنى شك من المشاكل التي يصعب تحطيقها أو التحكم فيها، غير أنه بإمكان المنظمات غير الحكومية التحكم في اتصالاتها بالمصاحفة، ويؤكد البحث الذي أجريناه أن هناك مساحة متاحة للمنظمات غير الحكومية لتحسين مستواها في بعض أساسيات التواصل مع الإعلام. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية قد بدأت بالكاد في استغلال الإمكانات التي يمكن أن تتيحها تكنولوجيا الإنترنت ومن الممكن أن يؤدي التحسن في مدين المجالس إلى زيادة مباشرة في الإدراك والتفنية».

لا يتم استغلالها بالشكل الكامل. وقد وجدت الدراسة التي شملت ٢٢ موقعا على الإنترنت أن ثلاثة من هذه المواقع لا يوجد بها أسماء للاتصال بهم وعناوين للاتصال عليها. ولم يتضمن سوى ١٧ موقعا فقط نبذة عن المنظمة أو مسموعات عن مشروعات عالمية وأخرى سابقة. وكذلك لم يتضمن سوى ثلث هذه المواقع فقط أشرافاً للبيانات الصحفية السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد سوى عدد قليل من المواقع الصممة بحيث يمكن خلالها الدخول على موقع جوجل Google وغيره من مواقع البحث على الإنترنت للبحث في صفحات أخرى غير الصفحات الرئيسية لمواقع المنظمات غير الحكومية. إلا فتحت مواقع المنظمات غير الحكومية، ولا فيما ندر، على حقائق وصل، أو معلومات للاتصال، بجهاز أخرى تعمل في نفس المجال أو في نفس المنطقة من العالم. وربما يفسر الإحباط الذي يشعر به الصحفيون بسبب أوجه قصور هذه المراكز ذكر ٢٧٥ من الذين شملتهم الدراسة أن النقد والتشكك في الصحافة إزاء منظمات الإغاثة قد تزايد أيضاً.

أظهرت دراسة أجرتها كل من شبكة "الترت نت" التابعة لشبكة رويترز والإخبارية Reuters و معهد فريتز في مارس ٢٠٠٤ أن هناك نقصاً شديداً في عدد المراسلين الذين يفعلون الكوارث الإنسانية مع عدم وجود الدعم المالي الكافي لعمل زيارات ميدانية إلى مواقع الكوارث. ويمنى ذلك أن الإغاة الإنسانية تحتل مرتبة متخرة في الأجندة الإخبارية. وعلاوة على ذلك، تفقر العديد من المنظمات غير الحكومية إلى المهارات الإعلامية وتعجز عن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والموارد المتوفرة لديها.

وعادة ما يفقد العاملون الميدانيون في المنظمات غير الحكومية إلى الخبرة الكافية في مجال العلاقات بالمصاحفة كما لا يكون لديهم الوقت الكافي لأي من ذلك خلال الحالات الطارئة. وفي ظل عدم وجود تمويل كافي لترتيب زيارات للصحفيين وعدم إمكانية الحصول على معلومات ملائمة من المسؤولين الصحفيين في المنظمات غير الحكومية، يعتمد المراسلون بشكل كبير على مواقع المنظمات غير الحكومية على الإنترنت، غير أن تكنولوجيا الإنترنت

يمكن للإعلام على شيوخ "الترت" مدعوم جديد لمحمدين وشبكة الإنترنت "الترت" كاتال على موقع www.fritz.org، images، IT pdfs، Medusistudy and press.pdf كما يمكن طلب نسخ مطبوعة من الدراسة عبر البريد الإلكتروني: k@fritzstudy.org أو إرسال طلب إلى: fritzstudy.org  
في سياق هذه الفقرة، تم كتابة ما في: Attention: Media Study, Three Embury Avenue Center, Suite 1320, San Francisco, CA 94111, USA



# التهجير الداخلي

قصية التهجير  
تعتبر الفلسطينيين من أبرز  
قضايا التهجير والنزوح

التي حدثت خلال القرن العشرين، ليس  
بسبب الأعداد الضخمة للمهجّرين، ونسبتهن  
من مجمل تعداد شعبهم فحسب، وإنما أيضاً  
بسبب ما قادته هذه القضية من تبعات  
ديمقراطية، سياسية، اقتصادية واجتماعية  
طارت على مجمل منطقة الشرق الأوسط  
على مدار أكثر من نصف قرن، ومن ثم ما  
يحملة حل (أو عدم حل) هذه القضية من  
تبعات استراتيجية بعيدة المدى، باعتبارها  
محور الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني/  
العربي وما يدخل في صميمه وتطوره من  
مركبات محلية، إقليمية ودولية.

ويشكل اللاجئون الفلسطينيون اليوم أكبر  
قصية لجوء في العالم، فمع بين كل ثلاثة  
لاجئين هنالك لاجئ فلسطيني، وفي  
الوقت ذاته، فإن نسبة المهجّرين (مع  
فيهم اللاجئ) من مجمل تعداد الشعب  
الفلسطيني والتي تصل إلى نحو ثلاثة أرباع  
تجمل منه "شعباً لاجئاً" حيث تطغى قصية  
اللجوء والتهجير على برنامجيه السياسي  
المعاصر وتطوره الاجتماعي. وتصل مجموع  
المهجّرين الفلسطينيين في الداخل بقضايتهم  
المتخلفة إلى نحو نصف مليون شخص.

وبالرغم من وجود عدد من الاختلافات بين  
المهجّرين في الداخل واللاجئين ضمن السياق  
الفلسطيني بشكل عام، كبقاء المهجّرين في  
الداخل ضمن حدود جغرافية معينة، أو  
حدود دولية معترفا بها في حالات أخرى،  
وبالتالي بقضايا أقرب جغرافياً إلى مكان  
الإقامة الأصلي، واختلاف الوضعية القانونية،  
إلا أن المهجّرين في الداخل واللاجئين  
يظلون مثلهما في حيث سميات التهجير  
ومواقف تطبيق الحل وسبل تطور هوية  
اللجوء في مناطق الشتات، ومدة التهجير  
الطويلة والتي أدت إلى نشوء ثلاثة أجيال من  
المهجّرين واللاجئين.

ويظل المهجّرون الفلسطينيون في الداخل،  
شأنهم شأن سائر قضايا النزوح الداخلي  
في العالم بحاجة إلى عناية خاصة، باعتبار  
أنهم ظلوا قابعين ضمن حدود جغرافية،  
تحتكم أنظمة أو تسكنها مجتمعات عداة  
ما تكون السبب الرئيس لتهجيرهم أو لعدم  
استقرارهم في الحد الأدنى، وبما أن المهجّرون  
الفلسطينيون في الداخل من غياب واضع  
تنظيم الحماية والمساعدة الدوليتين وغياب

# وتستمر كارثة تهجير الأطفال

الاتحالف لوقف  
تهجير الأطفال  
أصدر

حول التشريعات والسياسات والممارسات  
المتعلقة بتهجير الأطفال في ١٩٦ بلد.  
وقد أظهر التقرير أن استخدام الحكومات  
الرسمية للأطفال تحت سن الثامنة عشرة  
قد تضاعف منذ عام ٢٠٠١، وأدى انتهاء  
الصراع في أفغانستان وأفغانستان وسيراليون  
إلى تسريع أكثر من ٤٠,٠٠٠ على  
الرغم من هذا، فإن ٢٠,٠٠٠ آخرين تم  
استدراجهم في سياق نزاعات جديدة في  
ساحل العاج وليبيريا. وفي كولومبيا زادت  
كل من مجموعات المعارضة والمليشيات  
الدعوية من قبل الجيش استخدامها  
للأطفال، واستغل نمور التمايل وقف إطلاق  
النار في سري لانكا للأصغر فيهم الأطفال  
المحتجزين، وفي شمال أوغندا أدى خلف  
الأطفال من قبل جيش الإنقاذ للتحرير إلى  
انتشار الفرع.

وبعض الحكومات ممن أوقفت  
استخدامها المباشر للأطفال استجابة

على مجلس الأمن للأمم المتحدة عدم

الاكتفاء "بتسمية وخزي" أولئك ممن يجدون  
الأطفال بل عليه أن يتخذ إجراءات محددة

للضغوطات، تقوم خفية بدعم المجموعات  
المسلحة والمليشيات التي تجند الأطفال.  
فستة على الأقل من الحكومات التي  
تدعي تعليق تجنيدهم للأطفال تستمر  
باستخدامهم لتقصي المعلومات وبالتالي  
تعرضهم بشكل مباشر لخاطر الحرب  
وأعمال النازع العنيفة، والعديد من الدول  
تستهدف الأطفال دون أي رافة إذا ما  
شككت بعضيتهم في مجموعات المعارضة  
المسلحة، فقد قيل بأنه قد تم تجنيدهم  
لاستخراج المعلومات منهم في إسرائيل،  
وتم إصدار أحكام بالإعدام ضدهم  
في جمهورية الكونغو الديمقراطية.  
وتم قتلهم خلال عمليات "التطهير" في  
بوروندي، واندونيسيا وبنغال ومنهم من  
"اختفى" على يد القوات الروسية في  
الشيشان.

ووقعت حتى الآن ١١٦ دولة على البروتوكول  
الاختياري المتعلق بانتفاضة الأمم المتحدة

لحقوق الطفل والتي تجدد الثامنة عشر  
سنة من العمر كأصغر سن مسموح به  
للانخراط المباشر في العدوان وللتجنيد  
الإجباري من قبل الحكومات، وعلى الرغم  
من ذلك تستمر ستون (٦٠) حكومة على  
الأقل بما فيها استراليا والمسا وألمانيا  
وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة  
بتجنيد الأطفال البالغين من العمر السادسة  
عشرة والسابعة عشرة بشكل قانوني.  
والحكومات التي تستخدم الأطفال للخدمة  
في الصفوف الأمامية أثناء القتال تتضمن  
بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية  
وميانمار والسودان والولايات المتحدة  
الأمريكية

ويدعو الائتلاف إلى استثمار طويل الأمد  
ودائم في برامج نزع السلاح والتسريح  
من الجيش وإعادة الإدماج، فحجب أن  
تبدل المزيد من الجهود للتأكد من أن  
برامج نزع السلاح والتسريح من الجيش  
وإعادة الإدماج تأخذ بعين الاعتبار الفتيات  
المجنّدات سابقاً - وخاصة الشابات  
الموصوفات من قبل مجتمعاتهن بسبب  
تعرضهن للاغتصاب، وعلى مجلس الأمن للأمم  
المتحدة عدم الاكتفاء  
بتسمية وخزي أولئك  
ممن يجندون الأطفال بل  
عليه أن يتخذ إجراءات  
محددة - كلقاضة أمام  
محكمة الجنائيات الدولية  
وتمايق المساعدات العسكرية وتقييد حريات  
السفر وتجميد الأموال.

وفي مقدمة التقرير تمدح غراسا ماشيل  
الإجراءات التي تم اتخاذها خلال العقد  
عندما طلب منها إنتاج تقرير لأمين عام  
الأمم المتحدة حول أثر النزاعات المسلحة  
على الأطفال، ولكنها تشير بالذکر إلى أنه  
لا يكفي إبعاد الأطفال عن النزاع وإعادةتهم  
إلى عائلاتهم فحسب، بل تتحمل كل من  
الحكومات والشركات الغربية مسؤولية  
احلاقية للتوقف عن تزويد الأسلحة لأولئك  
ممن يعرف عنهم تجنيدهم للأطفال.

يمكن الإطلاع على التقرير المالي حول  
الجندو الأطفال لعام ٢٠٠٤ على الموقع  
التالي

[www.child-soldiers.org/resources/global-reports](http://www.child-soldiers.org/resources/global-reports)



# في فلسطيني: محاور أساسية

بقلم: نهاد بقاعي

الدولي بهذه القضية. وفي الوقت نفسه، إلى الحاجة لدور فاعل يلعبه المجتمع الدولي لإزالة موقفات تطبيق الحل الدائم لتضيقهم استنادا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون أول من عام ١٩٤٨ والمبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي.

نهاد بقاعي هو باحث في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بريد الكتروني: resource2@badil.org للإطلاع على المزيد حول التهجير الداخلي الفلسطيني، انظر إلى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت [www.badil.org](http://www.badil.org)

الإقامة من سكان القدس الشرقية العرب، ومصادرة الأراضي، ومخططات إعادة توزيع مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. وسياسة الخلق الاقتصادي، والحوادث العسكرية وأخيرا بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية. وغيرها. وكلها أدت بالإضافة إلى تهجير أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الخارج، إلى نزوح داخلي فلسطيني في هذه المناطق.

أما المهجورون الفلسطينيون في داخل لبنان فهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في العام ١٩٤٨ إلى لبنان. ودعمتهم الحرب الأهلية التي دارت هناك في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ إلى نزوح جديد عن مخيماتهم وأماكن تواجدهم ضمن حدود لبنان. ولا شك أن حالة التقاطع بين حالة اللجوء والروح الداخلي لهؤلاء المهجرين تعتبر أمرا فريدا ضمن تجربة اللجوء الفلسطيني من حيثيات إعادة تجربة النزوح الداخلي الفلسطيني في مناطق الشتات. وفي الوقت الذي دعت الحرب بمشار الألاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى النزوح خلال فترة الحرب، فإن آلاف العائلات الفلسطينية لا تزال مهجرة لنائية يومنا هذا بدون حل لتصنيفهم. أي بعد ١٤ عاما على انتهاء الحرب.

لنظم التسجيل، وهو ما يدفع بواقعهم إلى التجمل، ويضيقهم إلى الانتهاك. وفي الأونة الأخيرة، شهد العالم اهتماما لافتا بقضايا النزوح الداخلي على وجه العموم، كما انتص النباحون إلى التهجير الداخلي كأحد محاور اللجوء والتهجير الفلسطيني، وعليه، أضحت قضية المهجرين الفلسطينيين في الداخل تأخذ قسما أكبر من الاهتمام البحثي في هذه الأيام.

وبالأخذ بعين الاعتبار جملة من العوامل، من الممكن تقسيم قطاعات المهجرين الفلسطينيين في الداخل إلى قطاعين رئيسيين، المهجرون في داخل إسرائيل، والمهجرون في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. كما أن هناك قطاعا مهما آخر وأهم اللاجئين الفلسطينيين المهجرون في داخل لبنان.

ويعتبر القطاع الأول، المهجرون في داخل إسرائيل القطاع الأقدم والأوسع بين قطاعات التهجير الداخلي الفلسطيني. إذ هجروا بغالبيتهم المخلقة في أعقاب حرب عام ١٩٤٨ من قرافهم الأصلية إلى قرى ومدن أخرى قريبة. إلا أن مسلسل التهجير قد استمر في مرحلة ما بعد عام ١٩٤٨ وخاصة في سنوات الخمسينيات الأولى وهو ما فاقم أعداد المهجرين في داخل إسرائيل في مناطق القرى الشمالية الحدودية والثلاث الصغيرة والنقب. ويتوزع غالبية المهجرين في إسرائيل اليوم في منطقة الشمال عموما والجليل خصوصا، ويتوقع تعدادهم ٣٠٠٠٠٠ مهجر. أو ما يعادل نحو ربع تعداد من تبقى من الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨، ويؤيد واقع المهجرين داخل إسرائيل تعقيدا كونهم ينتمون للأقلية القومية العربية الفلسطينية داخل دولة تعتبر نفسها دولة الشعب اليهودي من حدة التعقيد الذي يكتنف قسيتهم، وبالرغم من حصولهم على الجنسية الإسرائيلية إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تزال ترفض التعامل مع مطالب المهجرين المتكررة بالسماح لهم بالعودة إلى قرافهم الأصلية التي هجروا منها.

أما القطاع الرئيسي الثاني، فهم المهجرين الذين هجروا داخل حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أدت سياسات إسرائيل المختلفة في هذه المناطق إلى نزوح ما يزيد عن ١٥٠٠٠ شخص منذ عام ١٩٦٧ عن بيوتهم إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت أبرز هذه السياسات التي دفعت الفلسطينيين إلى النزوح، سياسة هدم البيوت، ومصادرة حقوق

إذ نظرة سريعة على التهجير الداخلي الفلسطيني وقطاعاته، كذلك التي فتحتها أعلا، تشير إلى واقع لا يزال يتقرر إلى نظم الحماية والمساعدة الدولية والاهتمام



«منذ بدايتهم لم يكن الدافع وراء ثورتنا أي عوامل عرقية أو دينية. ولم يكن هدفنا اليهودي كشخص بل الصهيونية العنصرية والعنوا غير القنن. ومن هذا المنطلق فإن ثورتنا هي أيضا من أجل اليهودي كإنسان، فنحن نكافح من أجل أن يعيش اليهود والمسيحيون والمسلمون بمساواة فيتمتعون بنفس الحقوق ويتولون نفس الواجبات، أحرارا من التمييز العنصري أو الديني»

خطاب ألقى به الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة، تشرين الثاني ١٩٧٤ \*





## تهديم غزة

ووتشل) شركة كتريلير بالتورط في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد قامت مجموعة "الصوت اليهودي من أجل السلام" والتي تتخذ ولاية كاليفورنيا مقراً لها بإصدار قرار للمساهمين تدعو من خلاله شركة كتريلير إلى إحترام قانونها المسلكي وتعليق بيعها للبلدوزات المصفحة D9

ويعيش الآن أكثر من ٢,٢ مليون شخص في الضفة الغربية وغزة على دخل لا يزيد عن \$١ للشخص الواحد في اليوم وتوفر الأونروا الاحتياجات الأساسية لنصف عدد السكان وتدير أكبر العمليات الإنسانية في الشرق الأوسط. وفي نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٤ أطلقت الأونروا نداء لتمويل قيمته ١٨٥,٨ مليون دولار أمريكي بحيث تسعى لتخصيص ١٧,٧ مليون دولار من المبلغ الكلي لعمليات إعادة الأعمار الطارئة. وتكافح الأونروا لتمكين جهودها من محاربة معدل سرعة تهديم المنازل وقامت حتى الآن بإعادة إسكان ما يزيد عن ١١٠٠ عائلة

ويتوفر نداء الأونروا على الموقع: [www.un.org/unrwa](http://www.un.org/unrwa) وتتوفر تقارير منظمة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) حول تدمير البيوت على الموقع: [www.hrw.org/reports/2004/rafah1004](http://www.hrw.org/reports/2004/rafah1004)

\* للحصول على معلومات عن حملة "فلنصنع حذاءً لـ كتريلير" انظر: [www.jewishvoiceforpeace.org](http://www.jewishvoiceforpeace.org) و [www.catde-stroyshomes.org](http://www.catde-stroyshomes.org) للتبرع عن طريق الإنترنت من أجل دعم عمل الأونروا يرجى زيارة الموقع [www.un.org/unrwa/emergency/donation/index.html](http://www.un.org/unrwa/emergency/donation/index.html)

خمس وعشرون ألف فلسطيني غداً مشردين في غضون الأربع سنوات الماضية بسبب عمليات تهديم البيوت. وقد كتب بيتر هانسن الموصو العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) "هناك تدمير على مدار يومي في غزة، إحتكاك تروس البولدوزر خضخصة الآلات الثقيلة يرافقها خطم الحجارة على الحجارة. مع بعضها تكون نغمة البؤس والياس. نغمة هي صوت منزل عائلة آخر يتم هدمه... عدد قليل جدا من عمليات التهديم تستهدف عائلات أصحاب العمليات الانتحارية أو هؤلاء المطلوبين من قبل إسرائيل. على العكس فإن الضحايا هم ببساطة أشخاص يعيشون في المكان الخطأ في الوقت الخطأ. تأتي الدبابات والبلدوزات أثناء الليل. الأمر بالإجلاء يتم الصباح به من خلال مكبرات الصوت فتسرع العائلات لأخذ ما بوسعها من ممتلكات شحيحة قبل أن يؤول عليهم للسقوط. ويحدث هذا مرارا وتكرارا. ليلة بعد أخرى. بشكل انتظامي مقزز... ونواجه المدارس في غزة موجة عارمة من الأطفال المصدمين العديد منهم من قام من نومه على صوت البلدوزرات أو استلقى صاحبها خوفاً من أن يكون منزله هو التالي وتقدم الأونروا الآن استشارة نفسية لهؤلاء الضحايا البرينة في كل مدرسة من مدارسها الـ ١١٩"

إلى السلاح الرئيسي الذي تستخدمه إسرائيل في هدم البيوت هو البلدوزرات المصفحة (D9) ذات ١٤ طن والتي تودها لإسرائيل شركة كتريلير للآليات الثقيلة من خلال برامج للبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وتتهم منظمة حقوق الإنسان (هيومان رايتس



25/٢٥

مايو/أيار ٢٠٠٦

# نشرة الهجرة القسرية

الاتجار بالبشر:

الدفاع عن حقوق

المغتربين وسبل إنقاذهم

بالإضافة إلى:

• دور المجتمع المدني في الدفاع

• دور الإعلام في التوعية

• دور المنظمات

■ الفلاحون والتجمعات

■ لاجئو البيئة؟

■ البحث العلمي



نشرة الهجرة القسرية





## من أسرة التحرير

هذا العدد لم يكن ليظهر إلى حيز الوجود دون مساعدة باتدانا باتتلك - المنسق العام للتخالف العالمي لمكافحة تهريب النساء. وقد ساعدت كثيرا في توسيع مداركنا حول المتاجر بالبشر والتأكد من أن المقالات المنشورة تتبّع نفس جوانب هذه الظاهرة - وتستجيب لها - وهي قضية عادة ما تكون مهمشة.

غطيت تكاليف إنتاج وتوزيع هذا العدد من المنح المقدمة من التحالف العالمي لمكافحة تهريب النساء ووزارة الخارجية السويسرية والمنظمات المتعلّقة مع الأمم المتحدة حول المتاجر بالبشر حول شبه إقليم ميكونج الأعظم.

ولأولئك الذين يقرأون مجلّتنا لأول مرة، فقد يكونوا مهتمين في معرفة أن نشرة الهجرة القسرية تنشر من قبل مركز دراسات المهاجرين في جامعة أكسفورد باللغات الإنجليزية والعربية والإسبانية والفرنسية، وتوزع هذه النشرة مجاناً في ١٧٤ دولة وعلى الموقع الإلكتروني: [www.fmreview.org](http://www.fmreview.org). إذا كنت ترغب في الحصول على المزيد من أعداد نشرة الهجرة القسرية، استخدم النموذج الموجود على الغطاء الخلفي للنشرة أو اتصل معنا على العنوان المبين. الرجاء ذكر اسمك، ومنظمتك، وعنوانك البريدي الكامل ولغة النشرة.

ونعتزّ عن التأخير في وصول نشرة الهجرة القسرية، فشرة الهجرة القسرية - عدد ٢٤ الخاصة بالسودان والدول المحيطة به كانت معقّدة واستهلكت الكثير من الوقت. إضافة لذلك، أدى الطلب المتزايد على أعداد نشرة الهجرة القسرية إلى زيادة الوقت في إصدارها.

ولتخفيض تكاليفنا، يتولى برنامج دراسات السلام في جمعية علماء المجتمع السريلانكية أمر طباعة ونشر النشرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

سيشتر العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية بحلول شهر أغسطس ٢٠٠٦، وسيركز على اللاجئين الفلسطينيين وسيشتر مع تقرير عن مؤتمر تم عقده في أكسفورد عن التعليم في مرحلة بعد الصراع في أبريل ٢٠٠٦. أما العدد ٢٧ الذي سيشتر في ديسمبر ٢٠٠٦، فيركز على بناء القدرات في الحكومات الجنوبية والمجتمع المدني لمساعدة وحماية المهاجرين. وسيكون الموعد النهائي لطرح المقالات الأول من سبتمبر. للمزيد من المعلومات عن الأعداد القادمة، زوروا موقعنا على: [www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

مع تحيات أسرة التحرير

ماريون كولدرلي - تيم مويرس  
مصعب حيتاني

لغلاف الاسمي

هذه الام اليقنة سافرت من قريتها في ديال إلى مومي هي البلد على امدل ايجاد وإثبات ابنها المراهقة المجرمة. صافى في مومي حتى اجد ابناني أو موت. ولن يفرح دوماها. كاي شونين من وزارة الداخلية الامريكية تصوير كي تشيرونش لصالح ووزارة الخارجية الامريكية

## نشرة الهجرة القسرية Nashrat al-Hijra al-Qasria

تهدف "نشرة الهجرة القسرية" إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجنين وعلماء حقن داخل أو خارجهم، ولأن يعملون معهم أو يتعاونون معهم وفصائهم، وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالتعاون مع "المشروع العالمي للعلماء بالوضع اللاجنين" التابع لمجلس الترويجي للاجئين.

### هيئة التحرير

ماريون كولدرلي - تيم مويرس

أخبر للمساعد

مصعب حيتاني

مساعدة الانتراكات  
شاهين إيس

مركز دراسات اللاجئين  
Refugee Studies Centre  
Dept of International Development  
1 Mansfield Road  
Oxford, OX1 3TB, UK  
Email: [fmr@qehox.ox.ac.uk](mailto:fmr@qehox.ox.ac.uk)  
Tel: +44 (0)1865 280700  
Fax: +44 (0)1865 270721

موقع الإنترنت  
[www.hijra.org.uk](http://www.hijra.org.uk)

فود الإشرة إلى أن الأراء والمخالفات الناتجة المنشورة في هذا العدد ليس عن أراء كتاب المقالات ولا تعبر بالضرورة عن أراء المحررين أو أراء مركز دراسات اللاجئين. يسمع بإعادة نشر أو اقتباس أي من المقالات الواردة هذا أو أي عدد من أعداد نشرة الهجرة القسرية بشرط ذكر مصدرها بالتفصيل على أن نشره وصلة المراجع الخاص بكل مقال، ولحرج بأية ملاحظات عن مغريات أو تصميم نشرة الهجرة القسرية، إما عن طريق الإيمل أو البريد أو يمكنك استخدام النموذج

التصميم والإخراج الفني  
Colophon Media

لرطبها في مطابع:  
Lazergraphic (PVT) Ltd

رقم الإيمل الدولي: ISSN 1460-9819



Refugee  
Studies  
Centre



THE QUEEN'S  
ANNIVERSARY PRIZE  
FOR HUMANITARIAN ACHIEVEMENT

وننتقم بالشكر إلى كل مولينا، إضافة إلى رعاة هذا العدد منذ يناير/كانون ثاني ٢٠٠٥ الذي قدموا لنا الدعم، وهم

بروكينغ - مشروع بربن للهجرة العالمية

استوكير

الخدمات التكنولوجية

كولنسيون

الصلبب الأحمر

جمعية الوكالات الإنسانية

وزارة التطوير الدولي في الحكومة البريطانية

مجلس اللاجئين النتماركي

المفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية

مؤسسة فورد

فينشدين الدولية مركز فامين

لجنة الإنقاذ الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤسسة أ.م. قطن

اليونيفس

ورلد فيجن الأسترالية

لجنة المرأة للاجنين النساء والأطفال

ورلد فيجن الأمريكية



# المحتويات

المتاجرة في النساء الإثيوبيات إلى اليمن في ازدياد مستمر..... ٣٧

ماريا دي رينت

هل يعتبر الاتجار بالبشر

قضية معنية بالهجرة أم بحقوق الإنسان؟..... ٣٩

بوت جيرفيلد، وسارة غرين، وسارة إيسلر، وكريستين وينو

مكافحة الاتجار في المملكة المتحدة..... ٤١

وندي بونغ وديفا كريك

ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة المتحدة..... ٤٣

بوب برغرين وكثير داروين

## مقالات عامة

الترويج لسيادة القانون في دارفور..... ٤٤

سارة مدغواير وماتزن جي بريسدر

الإخفاق والفضوى في دارفور..... ٤٧

لاري ميجر

الحاجة إلى خدمات الإجهاض في دارفور وتشاد..... ٤٨

نمرا فينر

العودة المجهولة إلى جنوب السودان..... ٤٩

غريهام وود وجيك فيلان

السودان: التوقعات والأمال الغير مؤكدة..... ٥٠

تيم موريس

حقوق جديدة لرد المسكن والمقارن والأرض..... ٥٢

سكوت إيفي

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين والنازحون داخليا وما بينهما..... ٥٤

توم موريس

المفوضية الأوروبية تركز على «الآزمات المنسية»..... ٥٦

سليمون هورنر

الصحراء الغربية: هل حان الوقت لتبني طريق جديد؟..... ٥٨

جورج كريك

عطلات في وقت السلم:

أطفال الصحراء الغربية يزورون إسبانيا..... ٥٩

غينا كوريفيلو وإيلينا ميديل وأور الجسمي شلي

لاجئون «البينة»؟..... ٦١

كيت رومر

هل الاتحاد الأوروبي في صدد التخلي

عن مبدأ عدم الإعادة القسرية؟..... ٦٢

كلارا مارتنوي

لاجئون دون مساعدة قانونية..... ٦٣

ديكول كليتي، ماريا ديكرسن وجورجيوا وجوسوكا براين وجيبا بونر

التكامل المحلي حل مثالي لللاجئين..... ٦٤

أنا لار

ترويج الواقيات الجنسية للنسائية لللاجئين..... ٦٥

جلكين دلو

## الاتجار بالبشر

تأملات في مبادرات معالجة قضية المتاجرة بالبشر..... ٤

بادندا باتنايك

التفريق بين التهريب والاتجار بالبشر..... ٦

جاكلين بهابا ومونيت راند

قطاع التجارة يتحرك لإنهاء المتاجرة بالبشر..... ٩

علياء حماد

أين هم ضحايا الاتجار؟..... ١٠

ريتشارد دانريجر

التهريب الداخلي..... ١٢

سوزان مارش

الطفل المتاجر به: الصدمة والتكيف..... ١٤

إبريتا غونزاليس، ميكا بامب، جوليان تيدان مارجريت مكتونلاند وميلادي لوسيل

استجابة المجتمع المدني لمشكلة الاتجار بالبشر في جنوب آسيا..... ١٦

فيصل يوسف

التصورات والاستجابات والتحديات في جنوب آسيا..... ١٧

بادندا باتنايك

شبه إقليم ميكونج ملتمز بإنهاء الاتجار بالبشر..... ٢٠

سوسو لثورن

تحديات مكافحة الاتجار في نيبال..... ٢١

شها نيمفا

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محاربة

الاتجار بالبشر إلى أوروبا..... ٢٣

ماليك طور

مكافحة الاتجار بالبشر: الطريقة السويسرية..... ٢٥

إعداد وزارة الخارجية السويسرية

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتسق لمكافحة الاتجار بالبشر..... ٢٧

جوليا كوردا

منع الاتجار بالبشر والحماية منه: مسؤوليات بلد المقصد..... ٢٨

سبيليا بابيه

عودة أمنة لضحايا الاتجار بالبشر..... ٣٠

يائين ويليمس

مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب قارة أفريقيا..... ٣١

سأوري تيوانا ويول دي غونشاليز

نيجيريا: الاتجار بالبشر والهجرة..... ٣٢

فكتوريا إيجيوما موغو

الاتجار في البرازيل: المسلسلات الدرامية التلفزيونية مقابل الواقع..... ٣٤

لوسيانا كليليلر ألفيندا لويرا أوليفيا ألتي، وغانس أندرست

مؤسسة ريكي مارتين تدير حملة لإنهاء الاتجار بالأطفال..... ٣٥

بيبيانا هيرايولي سواريز

لبنان تعترف بالاتجار في البشر..... ٣٦

ميشا ددي



## الصفحات المنظمة

حق العودة: النازحين داخلياً في سيبه..... ٧٠

إيدارونا هينام

مشغورات..... ٧١

صفحة الغلاف:

أصوات النساء الصادرة من مخيمات نيبال

٦٧ يجب أن تبقى جورجيا

يوغودا لإنهاء أزمة التهجير

هاتر كيل

٦٨ تحسين القدرة الاحتياطية للحماية

المجلس الترويجي للاجئين

٦٩ لاجئو «الهيئة»: شبكة للنازحين على الإنترنت

مركز مراقبة الزواج الفدائي

# تأملات في مبادرات معالجة قضية المتاجرة بالبشر

بانادانا باتانك

ويعتبر هذا الوقت بالنسبة للعديد منا الذين عملوا على موضوع مكافحة الاتجار بالبشر لعدة سنوات غاية في الأهمية. ولقد الآن يوجد العديد من الناس الذين نلقنا الكثير عما نكافحه، ومن الممكن أن الوقت قد حان لوضع نص لتوضيح هذا. وبالرغم من أن الهجرة أصبحت حقيقة في عالمنا اليوم إلا أنها ما زالت خطر يهدد العديد من الناس. ولكن يعتبر العمل المأجور ضرورة لكل شخص واحد الآن يوجد العديد من الناس الذين لا يستلمون أجور عادلة لعملهم، بل أنهم يعاقبون بما هو أسوأ، ويستغلون في مواقع عملهم. وحتى إذا كان لدينا نظام تعريف لتحديد الأشخاص المهربين يتمتع بكفاءة عالية، سيشكلون عدد أصغر بكثير من العمال المهاجرين الذين يحتاجون أيضاً للحماية. لذا، أو تصورنا عالم يمكن لكل المهاجرين أن يحصلوا فيه على وظائف عادلة وأمنة، يجب علينا أن ننقل تركيزنا إلى الهجرة والعمل ومعالجة جريمة التهريب ضمن ذلك السياق.

في السنتين الأخيرتين جاءت المبادرات الهامة من المجتمع الدولي والمجتمع المدني لفهم الهجرة والمعاملات من منظور حقوق الإنسان<sup>٦</sup>. وتعمل مجموعات حقوق المهاجرين الآن على تنظيم أفضل ومستواي للعمال من الناحية الاقتصادية. وتستعد اتحادات العمال التقليدية الموافقة على قضية العمال غير المؤقتين. وهذه إشارات إيجابية يجب الانتباه إليها.

باندانا باتانك هي المنسق الدولي للتتحالف

العالمي لمكافحة تهريب النساء

www.gaatw.net

١٤٢٧/٨ الهاتف: ٦٦٢ ٢٨٦٤

البريد الإلكتروني: gaatw@gaatw.org

انضمت العديد من المنظمات والسياسيين والمهنيين إلى معركة مكافحة المتاجرة بالبشر ولكن هل نوقف التفكير في أسباب تلك الظاهرة وحقوق الإنسان أولئك الأشخاص المتأثرين بها أو نأخذهم بسبيل غير المنصف لفضعها؟

بحثاً أو طور برامج حول الاحتياجات<sup>٧</sup>.

تم تشكيل القانون الدولي الحالي للمتاجرة بالبشر بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العالمية والنظام الإضائي (بروتوكول باليرمو) لمنع وقوع ومعالجة تهريب الأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال<sup>٨</sup>. وقد تبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠ هذا النظام، ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. وقد صدق عليه الآن ٩٧ دولة. وقد صالحت العديد من الدول الكبرى - بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - فقط مؤخرًا على بروتوكول باليرمو. ومن الدول الكبرى التي وقعت على البروتوكول لكنها لم تصادق عليه الهند وألمانيا واليابان وأندونيسيا وفرنسا. إلا أن الصين والباكستان لم تقوما بأي من ذلك<sup>٩</sup>.

وقد قدمت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل<sup>١٠</sup> - التي تم التصديق عليها تقريباً عالمياً باستثناء الولايات المتحدة - المرجع الرئيسي لحالة تهريب الأطفال. وقد أثار النظام الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الخاص بقضايا بيع الأطفال ودعارة الأطفال وإعلام الأطفال الإباحي إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، وأكد على أهمية تبني وعي عام متزايد وتعاون دولي لجهود مكافحة.

بالنسبة للكثيرين، بما فيهم مؤلفي بعض المقالات الواردة حول هذه القضية في عدد نشرة الهجرة القسرية هذا، فإن نشاطات مكافحة التهريب يجب أن تلقى الاهتمام اللازم لتقوية الرد القانوني وتمكين أولئك المتضررين من إدلاء بشهاداتهم وإفاداتهم ضد أولئك الذين قاموا باستغلالهم. ويركز بعض رواد مكافحة الاتجار بالبشر على قضايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي فقط متقنين بمسألة أن معالجة الدعارة سببها التهريب. وأخفق أولئك الذين يركزون على عودة الأشخاص المهربين إلى أوطانهم أو انقلاهم من دور الدعارة أو مواقع العمل الأخرى في سؤال الضحايا في أغلب الأحيان إذا كانوا يرغبون في التوقف عن العمل والعودة إلى أوطانهم - أو إذا كانوا يفضلون البقاء إذا استطاعوا الحصول على وظائف قانونية مدفوعة الأجر.

وأصبح دارجاً مؤخرًا أن يدرس الباحثون والنشطاء الجوانب المتعلقة بمسألة الطلب عند دراسة المهربين ولكن، مرة أخرى، درست العديد من هذه الدراسات العلاقة بين «الحاجة للجنس» و «الحاجة لوجود عمل» كختمات للأشخاص المهربين<sup>١١</sup>. وإذا لم تكن الاحتياجات موضحة نظرياً بشكل جيد، فقد تكون تعبير صعب للغاية. إن العمل الزائد ليريجبت أندرسن وجوليا أوكونيل ديغيدسن، والعمال المؤجر لمنظمة العمل الدولية حول الاحتياجات هو من المصادر القيمة لأي شخص عُد



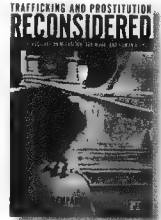
www.gum.org en 2005  
نصالة الإجبرية - منظمة العمل الدولية  
www ilo.org dyn de laris declarationwb  
download blob?Var DocumentID=٥39

www.unode.org unode en crime exp  
signatures trafficking.html  
www.unicef.org ere  
www ohchr.org english law cre sale.htm  
٦ تقرير اللجنة العاملة حول الهجرة الدولية،

١ عنتر س. بي واركوب بيل نيجيس. جي. «هل يعتبر  
التهريب مطلب بشري؟» دراسة إزليه معدة الدول.  
المملكة النورية للهجرة -  
publication en mrs 15 2003 pdf  
www.ohchr.org english law protocoltrafficking.htm ٢



## Global Alliance Against Trafficking in Women



يسعى جاهدًا إلى الترويج والمشاركة  
في الممارسات الجيدة لمبادرات مكافحة  
الاتجار بالبشر إلا أنه كذلك ينتقد ويوقف  
الممارسات السلبية والتحديات التي تواجه  
نظريات وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر  
التي تتجاهل حقوق الإنسان.

التحالف العالمي لمكافحة الاتجار  
بالنساء، هو تحالف جماعي مقره بانكوك،  
يعمل مع عدد من المؤسسات الاجتماعية  
الأخرى لتذكير الدول التي وافقت أو  
صادقت على بروتوكول باليرمو بأن  
عليهم مسؤوليات أكبر بكثير من تحديد  
المتهمين بالمشاركة بالبشر والتحقيق  
معيهم ومعالجتهم، ولكن تتجاهل العديد  
من الدول واجباتهم القانونية المذكورة  
في المادتين ٦ و ٧ لنقوم به:

- حماية خصوصية وهوية ضحايا  
عمليات المتاجرة بالبشر
- التأكد من أن الإجراءات القانونية  
المرتبطة بعمليات المتاجرة بالبشر هي  
سرية للغاية
- تقديم المعلومات إلى ضحايا عمليات  
المتاجرة بالبشر حول الإجراءات التي  
يمكن أن تقوم بها المحاكم والهيئات  
الإدارية لمساعدتهم في توصيل آراءهم  
ومشاكلهم
- العمل مع المنظمات غير الحكومية  
والمجتمع المدني لتزويد الخدمات الطبية  
والنفسية والاجتماعية لضحايا عمليات  
المتاجرة بالبشر من خلال تأمين أماكن  
للمعيشة لهم، والاستشارات والمعلومات  
القانونية في اللغة التي يمكنهم أن  
يقوموا، إضافة إلى الخدمات الطبية  
والنفسية والمساعدة العينية، وتأمين  
فرص للعمل والتعليم والتدريب.

■ التأكد من أن النظام القانوني المحلي  
يتضمن مقاييس تفتح أمام ضحايا عمليات  
المتاجرة بالبشر فرض للحصول على  
تعويض عن الأضرار التي عانوا  
منها.

■ الإعلان عن تسليوي الناس في  
ممارساتهم لحقوقهم الشخصية والعالمية  
والدفاع عنها والترويج لها

■ القضاء على التمييز بكل أشكاله  
سواء كان بسبب الاختلافات العرقية،  
أو العمرية، أو حول الثقافات أو  
المرجعيات الجنسية، أو دينية، أو  
الاختلاف بين الجنسين، أو السن أو  
الجنسية أو الوظيفة (بما في ذلك العمل  
في القطاعات غير الرسمية مثل العمالة  
المحلية أو العمل في تجارة الجنس)

■ التأكيد على أهمية اللغة  
والمشاركة والشمولية/ عدم التمييز  
في سياسات العمل، وفي الهياكل  
والإجراءات المؤسسية

■ التشجيع على التمثيل الشخصي  
والمؤسسي لأولئك المتضررين  
مباشرة من المتاجرة بالبشر.

ويسعى التحالف العالمي لمكافحة  
الاتجار بالنساء إلى الترويج إلى حقوق  
النساء العاملات، ويؤمن التحالف أن  
ضمان الهجرة الأمانة والحماية لحقوق  
المهاجرين العمال يجب أن يكون  
هو جوهر كل جهود مكافحة الاتجار  
بالبشر، ومنعزل على الدفاع عن  
ظروف الحياة والعملية التي تقدم  
للنساء بدائل أكثر في مواطنهم الأصلية،  
وتطوير المعلومات الخاصة بالهجرة  
وظروف العمل والحقوق الشخصية  
ونشرها في المجتمعات النسائية.  
كذلك يدعم التحالف العالمي لمكافحة  
الاتجار بالنساء طرق المشاركة في  
المعرفة والخبرات العملية وسياسات  
العمل ضمن فئاته الخاصة حتى تساعد  
على تحسين مستوى فعالية النشاطات  
الجماعية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وإدافع هنا في التحالف عن شمل مقاييس  
حقوق الإنسان في كل مبادرات مكافحة  
الاتجار بالبشر، بما في ذلك تطبيق  
بروتوكول باليرمو. ويأرجع من أن  
التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء

التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء  
هو شبكة للمنظمات غير الحكومية التي  
تتشارك في اهتمامها بقضايا النساء  
والأطفال والرجال الذين تعرضوا  
لانتهاكات حقوق الإنسان من خلال  
الممارسات الإجرامية المتخذة لمكافحة  
الاتجار بالبشر. ويلتزم التحالف العالمي  
لمكافحة الاتجار بالنساء بالعمل على تغيير  
الأنظمة والهياكل السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والقانونية التي تساهم في  
معاوقة المتاجرة بالبشر وانتهاك الكثير  
من حقوق الإنسان في حالات الهجرة  
الناتجة عن أسباب مختلفة، بما في ذلك  
تأمين الحماية لهم في العمل والمعيشة.  
ويعمل التحالف العالمي لمكافحة الاتجار  
بالنساء على التعريف والترويج لحقوق  
وأمن المهاجرين وعائلاتهم ضد أية  
تهديدات في سوق العمالة الدولية وغير  
المنظم المتزايد.

وتعتمد بنود حقوق الإنسان في التحالف  
العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء على  
معالجة قضايا الاتجار بالبشر والتي  
ستؤدي إلى:

- التركيز على وضع حقوق الإنسان  
لأشخاص الذين يتعرضون للاتجار  
وأولئك الموجودين في أوضاع خطيرة  
في نشاطات مكافحة المتاجرة بالبشر.



## التفريق بين التهريب والاتجار بالبشر

جاكلين بهابها ومونيت زارد

بحلول نهاية العام سحبت لمكافحة الجريمة المنظمة (TNC) صفة نيو بروتوكول تهريب عام ٢٠٠٠. أصدر بين نهينب الشدح و لاجار بعد الآن هذه الفروقت منبهة على أرض نواع، وهذا حذره ليجر كر وصوحا وحذثا لحماية هؤلاء الممر صس سحر

إساءة استعمال السلطة أو إساءة استعمال حالة ضعف، أو باعطاء أو تلقي مبلغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لفرض الاستغلال...» ومع أن البروتوكول لا يعرف الاستغلال إلا أنه يشير إلى أن الاستغلال، كحد أدنى، هو استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء. وفي هذه الحالات لا تلخذ موافقة الضحية بعين الاعتبار. أما التهريب فهو مغاير تماما للاتجار، حيث يشير إلى صفقة رضائية يتفق فيها المهرب والمهاجر على مراوغة قوانين الهجرة لقوائد مشتركة بينهما. وتنتهي علاقة التهريب تقنيا عند انتهائها بعد الحد، أما عن المواقف الأساسية الواجب توفرها فهي الميور غير الشرعي للحدود من قبل المهاجر وقبول المهرب فائدة مالية.

مختلفة، حيث تنظر إلى المهاجر على أنه عامل ذوب، يساهم من ناحية العمل الذي يؤديه في الدولة المقصودة، ومن خلال الحوالات المالية المرسلة للنول التي جازوا منها. لذا فإن السياسات التي تطالب بالمغو و تنظيم الهجرة مستمدة بشكل كبير من هذه الرؤية.

أما النظرية الثالثة، والتي يعتقد البعض أنها النظرية المسيطرة، فإنها تنظر للمهاجرين على أنهم تهديد لأمن الدولة، أو حتى مجرمين، الأمر الذي أدى إلى خلق ردة فعل لفرض القانون عينية على القانون الجنائي- في محاولة للتعامل

لقد تحولت تجارة تهريب الأشخاص عبر الحدود الدولية في السنوات الأخيرة من نشاطات محدودة بين عدد محدود من الدول، إلى تجارة ضخمة قوامها ملايين الدولارات. ومع أن المعلومات المتوفرة حول تهريب الأشخاص غير منتظمة وغير موثوق بها، إلا أن التقديرات الحالية تشير إلى أن ٨٠ ألف شخص يتم تهريبهم سنويا.

يجب فهم انتشار عمليات التهريب في نطاق العولمة والهجرة الأخذة بالازدياد بشكل كبير. وهناك العديد من العوامل التي تحفز على الهجرة مثل السعي وراء حياة أفضل في الخارج، والفقر، والتهشمس الاقتصادي والاضطرابات نمت صياغها السياسية والاجتماعية إضافة إلى الفساد، اعث،

حيث يسهل الإعلام الدولي وشبكات المواصلات الحركة. وفي حين تشجع عوامل التنفير والجذب هذه أعدادا أكبر من الناس على الهجرة، تتضارب هذه العوامل مع المعوقات القانونية العديدة، والتي وضعتها الدول الصناعية أمام دخول الأجانب. وهناك تيجتان مباشرتان لذلك. كانت النتيجة الأولى تقييد الهجرة القانونية، مما أدى إلى زيادة الضغط على نظام اللجوء الذي يستخدمه المهاجرون كواحدة من وسائل الهجرة. أما النتيجة الثانية، فكانت ذهاب المهاجرين بمن فيهم اللاجئين إلى المهربين طلبا للمساعدة في تسهيل سفرهم، الأمر الذي يعرضهم لسوء المعاملة والاستغلال.

### هل هي مسألة اختيار؟

تميز البروتوكولات بين الذين تم تهريبهم والذين تم الاتجار بهم، حيث تعرف «الاتجار بالأشخاص على أنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تسليمهم أو إيوانهم أو استغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو

كيف تجاوبت الدول مع صناعة تهريب الأشخاص الأخذة بالتمو؟ لقد أثرت ثلاث نظريات على صناعة السياسات المتعلقة بالهجرة لحد الآن، حيث ينظر للمهاجرين في الأولى على أنهم ضحايا مسعفاء، ووضعت سياسات مبنية على أسس حقوق الإنسان وقوانين اللجوء لضمان الحماية لأولئك المعرضين للخطر. أما الثانية فهي

لذا، فإن البروتوكولات كانت قد صيغت حول نقاط تفرقة مركزية تحدد الاختلاف المحوري ما بين التهريب والاتجار، بين إكراه المهاجرين على الهجرة أم قبولهم، بين الضحايا والعلاء، بين البراءة والذنب. حيث تحكم هذه الفروقات السياسات العامة الحالية وتسمها إلى قسمين. يتعامل الأول مع حاجة ضحايا الاتجار الأبرياء الذين أكرهوا على السفر إلى الحماية. ويتعامل الثاني مع وضع المهاجرين المهربين بطرق غير شرعية، على أنهم متهمون آكل في الجريمة، حيث أنهم يتجهرون أقال استحقاقا للحماية والدعم نتيجة للدافع الأساسي، وهو ما اختار الهجرة غير الشرعية. وعادة ما يكون هناك مغارقة بين الجنسين -هناك علامة استفهام على هذه المغارقة بكل تأكيد- حيث أن هذه السياسات ترى النساء والأطفال على أنهم ضحايا الاتجار، وترى الرجال على أنهم مهاجرون مهربون.

هناك اختلافات صريحة بين البروتوكولين، خصوصا حول الحماية التي يمنحها للمهاجرين. فبينما يغطي بروتوكول



الاتجار والتهریب عند بدء الرحلة وفي مراحل عدة من رحلة المهاجر. فمعظم المهاجرين غير الموثقين والذين تم نقلهم، عبروا عن موافقتهم في بداية الرحلة، إلا أن الظروف تغيرت أثناء الرحلة أو عند الوصول. ويبدو أن الدول تفضل النظر إلى هذه الموافقة على أنها إشارة لدوافع المهاجر الحقيقية. إلا أن المدافعين عن حقوق الإنسان يؤكدون النظر إلى ظروف المهاجرين بعد وصولهم للدول المقصودة، لاعتقادهم أن هذه الظروف تشير إلى حاجات المهاجرين. لكن السؤال هو: متى يتم تحديد ما إذا كان المهاجر مهرباً أم ضحية للاتجار ومن الذي يحدد هذا؟

ثانياً: إن التمييز بين التهريب والاتجار يضع خطاً قاصداً بين «الموافقة» و«الإكراه» إلا أن الفروقات ما بينهما معقدة ومتشابكة. هل يعد الاضطهاد والفقر والانفصال عن العائلة لفترات طويلة شكلاً من أشكال الإكراه؟ إذ لا يعرف بروتوكول الاتجار الإكراه على أنه استخدام العنف البسيط وحسب، بل يضيف أنه «إساءة استخدام السلطة أو حالات الضعف». لذا فإنه يمكن اعتبار

المهربين شرط السماح لهم بالاتصال بقتضياتهم، ويطالب البروتوكول الدول بتسفيرهم إلى دولهم بأقصى سرعة. إلا أن هذا يعطي المهاجرين درجة أقل من الحماية التي توفرها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

لهذا، فإن هناك الكثير من المزايا في حال تم تصنيف الأشخاص على أنهم ضحايا الاتجار، والكثير من السلبات إذا تم تصنيفهم على أنهم مهاجرون مهربون. إلا أن السؤال هو حول ما إذا كان هذا التمييز معيذاً أو حتى ضاراً عند التطبيق؟ هناك شكوك حول حالات تهريب وحالات اتجار صريحة ولا ليس فيها أطفال حطوف دون مراعاة ذويهم، عمال احتيل عليهم منذ البداية، وعلى النقيض من ذلك، هناك عمليات تامة الشفافية ما بين المهرب والمهاجر تنتهي عند إتمام عبور الحدود دون حدوث أي انتهاكات. إلا أن معظم استراتيجيات وظروف الهجرة لا يمكن تصنيفها بسهولة.

أو لا: هناك احتمال عدم إمكانية التمييز بين

الاتجار مجموعة من الإجراءات الاحترازية، ولم أنها مصاعة تحت لغة اختيارية، إلا أن بروتوكول التهريب يولي أقل ما يمكن من اهتمام للحماية التي يحتاجها الأشخاص المهربون. حيث يهتم على الدول التأكد من سلامة جميع الأشخاص على متن السفن التي يتم تفكيكها (الفقرة ٩) وعليها أيضاً احترام الحقوق الأساسية للإنسان الموجودة أصلاً تحت أطر القانون الدولي، مثل حق الحياة، وعدم التعرض للتعذيب، أو أي معاملة قاسية أو مهينة أو غير إنسانية. إلا أن البروتوكول لا يحتوي أي بنود تشير إلى تقديم العناية الطبية أو النفسية أو الاجتماعية، أو توفير أي إقامة مؤقتة كما يفعل بروتوكول الاتجار. والأكثر من ذلك أنه ومع وجود مطلب توفير الحماية للأشخاص المهربين المعرضين للخطر، إلا أن هذا المطلب يشترط بشكل أساسي: على الدول أن «تأخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية الملائمة للمهاجرين». تعرضت حياتهم للخطر - الملائمة لمن؟ - في الوقت ذاته، يثير البروتوكول بشكل واضح إمكانية احتجاز المهاجرين

جثث ضحية  
لجوء صوماليين  
والنوبيين الغرموا  
على ظهر من  
قارب مهريس  
على ساحل اليمن













## أين هم ضحايا الاتجار؟

ريشارد دانزيفر

### تحديد الصعاب

هناك الكثير من الأسباب وراء صعوبة تحديد الأشخاص المتاجر بهم، فالطبيعة الإجرامية والمضطربة لهذه الظاهرة تحول دون الوصول البسيط للضحايا من الأشخاص. فعندما تهرب الضحايا من المتاجرين بهم فإن وصمة العار التي تلتصق بهم كونهم أصبح عاهرات أو أنه تم خداعهن وعملن في ظروف شبيهة بالعبودية يمكن أن تمنعهن من التوجه إلى السلطات أو المنظمات غير الحكومية أو عائلاتهن والإعتراف بما حدث. وحتى عندما يتمكن الأشخاص المنخرطين في مكافحة الاتجار من تحسين قدراتهم على تحديد على الضحايا والتعرف عليهم، فالمتاجرون يمتلكون الموارد والمرونة اللازمة لتغيير طريقهم في العمل ويظلون متقدمون خطوة للأمام على الشرطة ووكالات تقديم المساعدة.

ولكن يوجد أيضا سبب آخر مهم لضعف سجل تحديد الأشخاص المتاجر بهم والتعرف عليهم، وها نحن نعود مرة أخرى لقضية التعريف، فالتعريف المنصوص عليه في بروتوكول الاتجار معترف به ومقبول على نطاق واسع، وبالغض عن حاله هناك عددا متزايدا من الدول المشتركة على كافة المستويات وعلى رعي بعملية الاتجار بالبشر كمسألة عالمية وقضية رئيسية من قضايا حقوق الإنسان التي تحتاج المواجهة المستمرة. وهذا التعريف، وبالتعاون مع التدريب المناسب، يجب أن يسمح لأجهزة إنفاذ القانون ودوائر الهجرة والجهات الأخرى بتحديد الضحايا بشكل أفضل. فعندما نحلل التعريف كما هو إلى ثلاثة عناصر، وهي التفتية (التجنيد والنقل والإيواء)، والوسائل (الإكراه والخداع)، والاستغلال، يصبح التعريف دقيقا وحيوزا ويمكن استيعابه بسهولة في وصفه للاتجار كعملية (بالرغم من أن غياب الإشارة الصريحة للاتجار داخل الحدود يثير نقطة ضعف ملحوظة) ولكن المشاكل تبدأ عندما تشرع في تعريف أو وصف الضحية.

إن أكبر المواضيع التي يُجمع الكل على أنها تشكل ارتباطا هو موضوع الاتجار بالبشر، وتهريب الأشخاص، أو أي شكل آخر من أشكال الهجرة غير الشرعية. وفي ظل وجود بروتوكولين دوليين

يجب أن يتوافر نغهم مشتركة بخصوص من هم صاحب الاختيار، فعندما فقط يمكن تجميع أدلته، من يتم تحسين سجلاته فيما يخص تحديد وحماية مثل هؤلاء الأفراد.

أقرت بروتوكول الاتجار أم لم تقر به - تأسيسها البات عمل لمكافحة الاتجار والممارسات الجيدة التي قاموا بها. فعلى سبيل المثال، تتمتع إيطاليا بوجود تشريع شامل يحتوي على شروط للحماية مدعوماً ببيكيات عمل على أرض الواقع، وتتمتع أوكرانيا بتغطية شاملة من المنظمات غير الحكومية عبر البلاد وتنجح في إعادة دمج النوات من الأشخاص المتاجر بهم، وتتمتع الولايات المتحدة بنظام مناسب يضمن حالة الإقامة للأشخاص المتاجر بهم وعائلاتهم عند الضرورة، وتقدم اليمن، وبمساعدة اليونسيف والمنظمة الدولية للهجرة، الحماية والمساعدة للأطفال المتاجر بهم وعائلاتهم.

والقائمة تستمر، وبينما يبدو الأمر متشعبا مقارنة بالموقف الكائن قبل خمس سنوات، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الفجوات، وتظل الحماية المقدمة في جميع أنحاء العالم تتأرجح تحت مستوى الحد الأدنى للمعايير التي يوصي بها مفوض الأم المتحدة السامي للأجئين على سبيل المثال. ويجب التساؤل عما إذا كانت هذه التطورات تساهم في حياة البشر ممن يكونون أقل عرضة للاتجار اليوم مقارنة بخمس أو عشر سنوات مضت. وفي ظل غياب أي معلومات موثوقة بها، يجب علينا الاطلاع على التقديرات العالمية العديدة للأشخاص المتاجر بهم، والتي تصدرها المنظمات الدولية والحكومات الأمريكية، حيث تظل كل التقديرات في حدود مئات الآلاف، ولا تشير أي منها إلى أي نقص ملحوظ للمشكلة.

ومن أهم الأسئلة التي يمكن أن نواجهها هو إذا ما كان هناك أي تحسن في سجلنا وقرنتنا على إيجاد وتحديد ضحايا الاتجار. وبالرغم من الجهود العديدة التي بذلتها الكثير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في هذا المجال، فقد عملت هذه المنظمات على تطوير عددا من الممارسات الجيدة وتطويعها مع بعضها البعض، والحقيقة أن عدد الأشخاص المتاجر بهم والذين يتم تحديدهم يظل متدن جدا.

بينما يوجد هناك تفاهم مشترك حول مفهوم الاتجار في البشر، إلا أنه لا يزال هناك انقسامات حادة حول فهم كينونة ضحايا الاتجار من جانب الحكومات من جهة، ومن جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية من جهة أخرى. باختصار توجد هناك مشكلة عبيرة حول التعريف، وهو ليس بالتعريف الذي يمكن أن يشغل الأكاديميين وغيرهم في كتابة الأبحاث وحضور المؤتمرات، ولكنه بالأحرى تعريف من نوع واقعي جدا، وذلك لأنه يشمل تفسير صناعات السياحة والأهم من ذلك تفسير أصحاب المهنة على أرض الواقع من الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني.

وعادة ما يبدأ أي مؤتمر أو ورشة عمل حول الاتجار بتقديم حول التعريف للاتجار في بروتوكول منع وضع ومعالجة الاتجار بالبشر، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي الكثير من الأمثلة والمواقف يعرض هذا الشأن مع قضية تهريب المهاجرين، كما هو معرف في بروتوكول تهريب المهاجرين عبر البحر والبحر والجو، والمكمل لنفس السبلات. الافتراضية هذه قادمين من مؤسسات حكومية عديدة ومنظمات غير حكومية أيضا، فالأمل يعلق على أن يكون ذلك هو الخطوة الأولى تجاه تعاون تقني أكثر تخصصا، والذي ربما أن يؤدي بدوره في نهاية الأمر إلى إجراء تحقيقات على القوانين، وتأسيس البات توصيات مشتركة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، وإجراء تدريب لموظفي إنفاذ القانون في مجال استعمال أساليب التحقيق المتقدمة، وبالطبع تطوير بيكيات الحماية والمساعدة دعما للأشخاص المتاجر بهم.

لقد نفذت المنظمة العالمية للهجرة وغيرها من المنظمات عملية بناء القدرات المشروحة أعلاه بنجاح في بقع عديدة من العالم، ولقد تم التوصل إلى النتائج المرجوة في مرات عديدة، ويمكن اللجوء على الكثير من الدول - سواء





مستحق براديج  
منظمة الهجرة  
سروية بلاكور  
سامع في ردة  
إلى المراسل في  
كسوة مع ردة  
مو على في مسلة  
مخطط التوير  
المنجرة بالشر

الأمر. ويشكل كل هذا إعاقة ومشكلة لمن عند اتصالهم بالشرطة والسلطات القانونية الأخرى، حتى لو تلقى أولئك الموظفون تدريبات في مجال التعرف على الضحايا. ولهذا السبب فتحت بدافع أيضا عن المقابلات التي تجريها الشرطة مع الأشخاص المتاجر بهم وذلك لتمرر بحصو طرف ثالث بإمكانه تقديم النصيحة القانونية والدعم النفسي، وللأسف لا زالت الحالات التي تشهد عمليات استشارة من طرف ثالث قليلة جدا، ولا يزال الكثير من الضحايا يعضون دون التعرف عليهم.

ومن ناحية أخرى يوجد هناك من هم على أتم الاستعداد للتعريف بمجموعة أوسع من المهاجرين غير الشرعيين على أنهم ضحايا للاتجار. وفي حين أن المهاجرين غير الشرعيين قد يعانون على أيدي المهربين أو أن الدول وجهة السفر تنتهك بعض من حقوقهم الأساسية، فإن طريقة الدفاع هذه يمكن أن تساهم أيضا في تعزيز فكرة أن الاتجار في الأشخاص هو مجرد أحد قضايا الهجرة فضلا عن كونه انتهاك لشئ لحقوق الإنسان، فهو شكل من أشكال الرق ويحدث عادة في إطار موضوع الهجرة.

وليس هناك شك حول وجود أي صعوبة في تحديد الضحايا عند العثور عليهم، فعملية تحديدهم يمكن أن تشمل على عهد شاق أثناء مقابلة الأشخاص الذين يحتمل أن شعروا بالعار أو الصدمة أو لا زالوا تحت تأثير السيطرة النفسية للمتاجرين بهم. فربما تستغرق عملية تحديد الضحايا بعض الوقت الذي يمكن لموظف إنفاذ القانون أن يدعي أنه لا يمتلكه، فهذه العملية تستغرق بعض الوقت لأن الاتجار ذاته هو عملية وسلسلة من الواقع التي تؤدي إلى الاستغلال، فهو ليس مجرد حدث فردي كعبور الحدود بصفة غير قانونية. وفي غالب الأحيان تعتمد عملية تحديد الضحايا على انطباعات بسيطة جدا فضلا عن كونها نتيجة لعملية منهجية تهدف إلى اكتشاف إذا ما كانت تجربة الشخص تتوافق والتعريف الموجود في البروتوكول.

لو أن تحديد الأشخاص المتاجر فيهم يعتبر تحديا فعليا اليوم، فالموقف سيزداد سوء بزيادة التنوع الحاصل في الاتجار بالشر بخصوص كل من أشكال الاستغلال ومسيرة الضحايا. وستزيد احتمالات الأخطاء في التحديد في قارة أوروبا بشكل خاص، حيث لا يزال

مفصلين حول الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين، وكل منهما يحتوي على تعريف واضح للجريمة وبالتالي تعريف للضحايا، لماذا تكون هناك مشكلة مثل هذه في التمييز بينهما؟

ينتهك المهاجرون غير الشرعيين قوانين دخول الدولة التي يهاجرون إليها، وبينما ينتهك الفرد المتاجر فيه هذه القوانين، إلا أن هذا الشخص قد انتهك هذه القوانين بالإكراه أو الخداع، وسواء علم هذا الشخص أنه يرتكب عمل مخالف للقانون أم لم يعلم، فذلك الأمر ليس له أهمية، فهذا العمل كان جزء من عملية لها هدف واحد من بدايتها إلى نهايتها، وهو استغلال الضحية.

والأمر المؤسف هو أن معظم الأشخاص المتاجر بهم هم مشتبه فيهم في نظر المجتمع إن لم يكنوا مشتبه بهم في نظر القانون أيضا. فبين مهاجرات غير شرعيات، أو هن باعلات هوى، كما يعضن ويعملن على هلمش المجتمع وهن أقرب ما يكن إلى المجرمات في غالب

الاتجار يقع ضمن الاستغلال الجنسي، وذلك عندما تجري محاولة التعرف على ضحايا الاتجار للعمل القسري الذي يمكن أن يكون ضحاياهم من الذكور ومن غير الأوروبيين. ولكن في النقص الأخرى من العالم حيث تزداد عملية الوعي تجاه الاتجار بشكل استغلال عبر الجنسية، يكون من الضروري العمل على صمالة أن الأشخاص الذين يعانون من الاستغلال المجحف لن يتم اعتبارهم أشخاص متاجر فيهم، وحتى في ظل ضمانات ان حقوقهم محمية.

#### تحسين عملية التحديد والحماية

لا يوجد هناك أي حل سريع أو يسير لتزوير قنراتنا على تحديد الأشخاص المتاجر بهم، ولكن هناك مجالان من العمل اللذان يمكن أن يساهما في تحسين عملية التحديد والحماية.

من الضروري أن نزيد من الجهود لنضمن أن تعريف البروتوكول للاتجار بالأشخاص هو تعريف لا يفهمه الجميع فحسب بل يطبقه كل المنخرطين في مكافحته عمليا. ويجب نشر الوعي بين كل الجهات التي يرجح أن تكون على اتصال مع الأشخاص المتاجر بهم (جهات إنفاذ القانون، والهجرة، واتحادات العمال والمفتشين، والخدمات الصحية والاجتماعية)، ويجب تدريب الوحدات المتخصصة بداخل كل هذه الجهات على عملية تحديد الضحايا، ويجب أن يتم ذلك بطريقة نظامية فضلا عن العمل بردة الفعل كما هو الحال الآن في معظم الحالات.

وعلى نحو متوافق، يجب على كل من تكون حماية حقوق الأشخاص المتاجر بهم هي أولى اهتماماتهم أن يدافعوا أيضا عن حقوق المهاجرين كافة. ويمكن أن لا يساهم ذلك بعد ذاته في إجراء عملية التحديد بشكل أفضل، ولكن الخطر الذي يكمن في تجاهل الحقوق الأصيل للمهاجرين في ظل البيئة الحالية المشحونة للهجرة هو أننا نخطو بتحويل الأشخاص غير المتعارف عليهم كضحايا إلى ككل شر، وذلك من خلال تضييقنا على قبول حقيقة أن الشخص المتاجر فيه هو الضحية، وهذا بدوره سيعرض حماية ضحايا الاتجار للخطر، وهم من أن نتجج للأسف في تحديدهم دائما.

وبينما نستمر في تطوير أدوات أكثر نجاحا للمساعدة في عملية تحديد الضحايا، فيجب أن تكون هناك طريقة مبنية على الحقوق وتعمل على تحديد نوع التعامل مع كل



٤. معظم الأشخاص المتاجر بهم، والذين يتلقون المساعدة من برامج إعادة اندماج بشمول من المنظمة العالمية للهجرة في أيرلندا، تم تحديدهم بعد وصولهم مرة أخرى إلى أوطانهم، وقد تم تحويل الكثير منهم من الدول التي تم الاتجار بهم إليها
٥. تمت معالجة مشكلة فرق «معدلي» في البانيا وترسل منه كساء الكساء إلى إيطاليا وعثر عليهم في نقاط القنصل عبر عملية أحباطها الشرطة ثم «مضاهيهم» كسواء مشاهير بهم» [www.antislavery.org/homepage.resources.pdf/PDF/Protocoltraffickedpersons07-000](http://www.antislavery.org/homepage.resources.pdf/PDF/Protocoltraffickedpersons07-000)
٦. مجلة تلميطس للإعلام، ريببكا سترينس، ٢٠٠٥، تقرير السوي الثاني حول ضحايا الاتجار في جنوب شرق أوروبا، المنظمة العالمية للهجرة، جنيف
- [www.ion.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/Second\\_Annual\\_RCP\\_Report.pdf](http://www.ion.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/Second_Annual_RCP_Report.pdf)

ريتشارد دالزيفر هو رئيس قسم مكافحة الاتجار بالمنظمة العالمية للهجرة، البريد الإلكتروني: [rdanziger@iom.int](mailto:rdanziger@iom.int) والمصطلح على المزيد من المعلومات عن برامج مكافحة الاتجار في المنظمة الدولية للهجرة، تفضلوا بزيارة الموقع التالي: [www.ion.int/en/what/counter\\_human\\_trafficking\\_shtml](http://www.ion.int/en/what/counter_human_trafficking_shtml)

١. [www.unodc.org/unodc/en/crime\\_cmap/convention.html](http://www.unodc.org/unodc/en/crime_cmap/convention.html)
٢. تغيير أنشط وتوجهات الاتجار في الأشخاص في منطقة البانس، المنظمة العالمية للهجرة، جنيف ٢٠٠٥
- [www.ion.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/balkans\\_trafficking.pdf](http://www.ion.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/balkans_trafficking.pdf)
٣. مصدر محلي، الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار في البشر، صيغة الجدل، صيغة على أيه. يتم «معدلي» خارج الحدود الوطنية، ويكرر هذا الجدل على الاتجار خارج لحدود الوطنية

المهاجرين غير النظاميين. وهذا لا يعني أن ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم يجب معاملتهم وفقاً لأعمال المشترك الأندني، فيجب تلبية احتياجاتهم النفسية والجسدية والاجتماعية في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد، ويجب ضمان أمنهم وإزالة أشد العقوبة بمن تاجر بهم وكما يناسب مع الطبيعة الرهيبة للجريمة. وفي نفس الوقت يجب منح الفرصة لكل المهاجرين غير النظاميين لعرض حاجاتهم من الحماية، وحينما يتحقق ذلك يجب أن يحصلوا على الحماية المناسبة. فهذه الطريقة، هي عملية بناء الثقة التي تندرج بين ملياتها، سوف تؤدي بلا شك إلى إقدام المزيد من الأشخاص المتاجر بهم والتعريف عن أنفسهم. وبالتالي ربما نبدأ في الحصول على إجابات أفضل لسؤال «أين هم الضحايا؟»

## التهرب الداخلي

سوزان هارتن

لقد تعرضت قصصه لأحزاس شائخ في الأهمب يسمى هل ينبغي اعتبار أولئك الذين شعروا بالخطر سيد - حل البلاد تارحس داخل؟

وقد تختلف أسباب السفر لتضمنت النزاع المسلح، أو حالات العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية».

ويتضمن الاتجار بالبشر الحركات الإجبارية أو المكرمة. وأحياناً يتعرض الأفراد إلى الاختطاف ومن ثم يتم نقلهم بالقوة إلى الموقع الآخر. وفي حالات أخرى، يستخدم المهربين أساليب الخداع لإغراء الضحايا للانتقال مقدمين لهم وعود كاذبة بوظائف ذات رواتب جيدة، مثل وظائف عرض الأزياء، أو الرقص أو الخدمة المنزلية. وفي بعض الحالات، يتقدم المهربون من الضحايا أو عائلاتهم بعروض لوظائف مربحة في مكان آخر. وبعد توفير وسائل النقل لوصول الضحايا إلى وجهاتهم، يتقاضون أجور باهظة بعد ذلك مقابل تلك الخدمات، وبالتالي يوقعون تحت كامل الديون التي يتوجب عليهم سديدها، وينتهي الأمر الذي بدأ اختياريًا بظروف إجبارية.

ويتلاقى الاتجار الداخلي بالبشر مع النزوح الداخلي في نواح أخرى. فالأشخاص الذين نزحوا داخلياً نتيجة للنزاع، أو نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو الإنسانية هم الأكثر عرضة للاتجار بالبشر. ويفرق

تهريب البشر. وتتطلب هذه الأنظمة تعاوناً دولياً في مكافحة التهريب وتشجيع الدول على اعتماد إجراءات منع أولئك المهربين. وقد دخل بروتوكول الاتجار بالبشر الأول حيز التنفيذ في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وبروتوكول التهريب في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤. وبينما يشير البروتوكول الأول إلى التهريب عبر الحدود الدولية، بينما يشير البروتوكول الثاني إلى الاتجار المحلي بالبشر أيضاً.

يشترك الاتجار الداخلي بالبشر بالعديد من العناصر مع النزوح الداخلي بشكل يمكن للمرء فيه أن يقول إن ضحايا الاتجار الداخلي هم نازحون داخلياً. وتصف المبادئ التوجيهية للنزوح داخلياً النازحين داخلياً بأنهم «أشخاص أو مجموعات أجبروا أو اضطروا إلى الهروب أو ترك بيوتهم أو أماكن سكنهم المألوفة... والذين لم يعيروا الحدود الدولية المعترف بها دولياً». إن كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي يوضح «بأن الصفة المتميزة للنزوح داخلياً هي أنها حركة إجبارية أو تلقائية تحدث ضمن الحدود الوطنية.

إن الاتجار بالبشر للاستغلال الجنسي والسخرة هو أحد الجوانب الأسرع تطوراً للنشاط الإجرامي الدولي وأحد القضايا التي تثير قلق المجتمع الدولي. وبشكل عام، يكون تنفق مجموعات ضحايا العمل الإجباري تقدماً في الأقاليم والدول الأكثر تقدماً. وبالرغم من أن معظم الانتباه مخصص على التهريب عبر الحدود الدولية، إلا أن التهريب داخل الدول معروف جداً أيضاً. وعادة ما ينتهي ضحايا الدعاية الإجبارية في المدن الكبرى، أو مناطق السياحة الجنسية أو قرب القواعد العسكرية، حيث يوجد طلب كبير على ذلك. أما ضحايا العمل الإجباري أو السخرة فقد يتواجدون في كافة أنحاء الدولة، في قطاعات الزراعة والصناعات وصيد الأسماك والمناجم وأماكن العمل الشاق.

وتثبت الدول بعد أن أدركت حجم النمو في عمليات التهريب نظاماً لمنع وقوع ومعالجة تهريب الأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال، وهو نظام مكمّل لتفاتيح الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي نفس الوقت، تثبت الدول بروتوكول مكافحة



يسعى هؤلاء العامل من بورما  
كثيرون من ظروف عمل  
مفرقة الشاقة والاضطهاد  
النحسي في وظائفهم  
طريق تسعي في المحسوس  
جديد العمل

والاجتماعي لصحايا  
التخريب شخصيا،  
وبحلاف ذلك، لا تشكل  
المبادئ التوجيهية  
جزءاً من القانون الدولي  
(بالرغم من أنه مخوذة  
من حقوق الإنسان  
والعنصر الإنساني)  
بكنه أكثر تفصيلاً من  
البروتوكول في عرض  
نوع الأجرام، الملامة  
لحمية ومساعدة أولئك  
الضحايا داخلياً من  
امتحنين بالشكر، بما  
في ذلك المبادئ المرتبطة  
بالحنول ضوئية الأمد مثل  
العودة، والانتماء المحلي  
أو إعادة التوطين.



May Chemis for the US State Department

في بعض النواحي، يعتبر الاتجار  
الداخلي بالبشر بالنسبة للاتجار الدولي  
بالبشر مثل النزوح الداخلي بالنسبة  
لحركات اللاجئين. وبالرغم من أن  
أعداد النازحين داخلياً هو أكثر من أولئك  
المجبرين على النزوح عالمياً (وقد تنطبق  
بعض الحقيقة على الاتجار بالبشر)، إلا  
أن ردود الاهتمام الدولي، والهيئات  
القانونية والمؤسسية تميل إلى لعب  
دور أقوى عندما يجبرون الضحايا على  
العودة وعبور الحدود. وبالتأكيد، زادت  
القيود التي وضعتها الحكومات من  
صعوبة معالجة قضية الاتجار بالبشر  
على الوجه الصحيح بشكل آخر للنزوح  
وذلك عندما يحدث داخل حدود الدولة.  
ولكن يعتبر فهم الترابط بين التهريب  
الداخلي والنزوح الداخلي هو الخطوة  
الأولى نحو تطوير نظرة أكثر شمولية  
لحدي السيف هذين.

سوزان مارتين هي المديرة التنفيذية لمعهد  
دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون  
(www.georgetown.edu/sfs/)  
(/programs/isis)  
martinsf@georgetown.edu

www.ohchr.org/english/law/protocol.htm  
www.refugeeweb.int/ocha/od/pub  
IDPrinciples PDF

اعمرهن سبعة سوات. ويواجه صحايا  
الظروف القاسية للتهريب العديد من  
الانتهاكات التي يواجهها النازحين داخلياً  
الآخرين. وغالباً ما يخضعون للاعتداء  
النحسي والحسدي القاسي لينبوا تحت  
العبودية، بما في ذلك الضرب والأذى،  
والاعتصاب، والتجويع، والإجبار على  
استخدام المخدرات والحجز والعزلة.  
وعندما يجلب الضحايا إلى وجهاتهم،  
تصادر وثائق هوياتهم في أغلب  
الأحيان. ويعاني العديد من الضحايا من  
الصدمة ويتعرضون للأمراض التي  
تنقل لهم عبر العلاقات الجنسية، بما في  
ذلك الأيدز.

وإذا جمعناهم سوياً، فإن المبادئ  
التوجيهية للنزوح الداخلي وبروتوكول  
الاتجار بالبشر يؤمنان إطاراً أوسع  
لمعالجة احتياجات صحايا الاتجار  
الداخلي بالبشر أكثر مما يمكن أن يوديه  
أي منهم على حدى. وبينما صادقت  
أكثر من ٩٠ دولة على الالتزام بالقانون  
الدولي، يتطلب بروتوكول الاتجار بالبشر  
من الدول اتخاذ إجراءات معينة لمنع  
الاتجار بالبشر ومحاكمة المتاجرين، بما  
في ذلك أولئك الذين يستغلون النازحين  
داخلياً إضافة لذلك، يجب أن تسعى  
الدول المشاركة لتوفير الأمن الطبيعي  
لضحايا الاتجار. ويتسع البروتوكول  
(ولكنه لا يتطلب) الدول المشاركة على  
تبني شروط معالجة المشاكل الأخرى  
التي يواجهها ضحايا الاتجار: «على  
كل دولة دراسة سبل تطبيق الإجراءات  
اللائمة لتوفير التأمين الطبيعى والنحسي

النازحين داخلياً عادة إلى العلاقات  
العائلية أو الاجتماعية بالإضافة إلى  
افتقارهم للفرص الاقتصادية، مما يجعلهم  
يبحثون عن وعود بظروف حياتية  
أفضل في مكان آخر. وتدعو المبادئ  
التوجيهية إلى حماية النازحين داخلياً  
من العبودية، بما في ذلك البيع لأغراض  
الزواج، والاستغلال الجنسي والسخرة  
للأطفال. كذلك يسرع النزاع من الأشكال  
المباشرة للتهريب. فالأطفال النازحون  
داخلياً المختطفون، مثل المجنود بالقوة  
على سبيل المثال، هم أيضاً ضحايا  
للإتجار، إضافة إلى أولئك الذين أجبروا  
على العمل أو الدعاية الإجبارية. وفي  
أغلب الأحيان تظهر الزيادة المفاجئة في  
أعداد المتاجرين بهم لأغراض الاستغلال  
الجنسي عندما تنتشر قوات حفظ سلام  
في مناطق النزاع، وذلك لأنه بالرغم  
من أن إحدى مسؤوليات هذه القوات  
قد تكون حماية النازحين داخلياً، إلا أن  
استخدامهم لدور البقاء قد يساهم في  
الاتجار الداخلي والدولي بالبشر.

يشبه ضحايا الاتجار النازحين داخلياً  
من عدة نواحٍ ديمغرافية. وبالرغم  
من أنه لا يوجد هناك أية فكرة شائعة  
عن الضحايا، إلا أن أعداد أغلبية  
الأشخاص المتاجرين بهم تقل عن  
٢٥، ومعظمهم في مراحل المراهقة  
المتوسطة والمتأخرة. ومن المعتقد أيضاً  
بأن أغلبهم من النساء. وقد أدى خوف  
زيان البقاء من مرض الأيدز إلى دفع  
التجار بالبشر إلى تجنيد النساء والنشأت  
الأصغر سناً، حيث أن بعض البنات بلغت



## الطفل المتاجر به: الصدمة والتكيف

إليزيثا غونزاليس، ميكا بامب، جوليان دنكان  
مارجريت ماكدونالد وميندي لوسيل

أنه كان هناك رجل واحد يحميهم. وعندما أعيثنا من حدود تكساس أرادت كلتا البنيتين العودة إلى هندوراس ولكنهن خشين قول ذلك. وفي النهاية نجحن في المحاولة التالية عندما عبرتا الحدود وهما تتمسكان بالهيكل الأسفل لشاحنة.

وعادة ما يتجنب موظفو برامج اللاجئين الأمريكيين للغاية بالمتهنيين والقاصرين طرح أي أسئلة عن خبرة الأطفال المهاجرين خوفاً من أن تستخدم مثل هذه المعلومات من قبل فريق الدفاع عن المهربين. وتقدم هيئات تطبيق القانون فقط معلومات محددة حول المهاجرين وظروف التهريب للأطفال الناجين. وبالتالي يواجه العاملون على هذه القضايا لوضع خطط لمعالجة هذه الحالات الكثير من الصعوبات. ونظراً لأن التعامل مع هذه التجارب من الأمور الضرورية لاعتاد الناجين من عملية التهريب، ووضع الطفل في برامج للتعافي دون أي معلومات حول تاريخه أو العوامل التي جعلت من عملية تهريبه يجعل من البده في عملية العلاج والاستمرار بها من الأمور الصعبة للغاية.

### تصورات الضحايا

تتفاوت معاملة أطفال حالات الاتجار بهم إلى حد كبير وفقاً لنوع الاتجار وملاقتهم مع المهربين. وقد تحتفظ الفتيات اللاتي يرتبطن بعلاقات عاتية مع "أرباب عملهن" بالمال الذي يكسبهن وعادة ما يتعرضن لمعاملة أفضل في أغلب الأحيان من تلك التي يتعرض لها الفتيات اللاتي لا يتمتعن بهذه العلاقات. وكما وردنا، فقد تمت مصادر كل دخل المجموعة الأخيرة. وبلغن بعض الناجين عن بعض الحرية بينما كان لا بد أن يتحملن الأخطار والاعتداءات الجسدية والنفسية الشنيعة والدعارة الإجبارية.

يلعب فهمنا لآراء الأطفال حول هويتهم كضحايا دور هام في تأقلمهم بعد التهريب. ولا يعبر أي من الأطفال أنهم سعداء بشكل واضح، بل لا يتغيرون أنهم تعرضوا لسوء معاملة. وقد يكون الأطفال الذين تعاونوا مع الجناة عليهم أو استمتعوا ببعض جوانب تجاربهم (مثل حصولهم

حتى يتمكن من معالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين كانوا ضحايا للاتجار بالبشر علينا أن نعرف الكثير عن خلفياتهم وتجاربهم وأمالهم.

وأدى الفقر المدقع إلى دفع الكثير من البنات للهجرة. وفي بعض الحالات، قد يترافق مرض أحد الأبوين مع الظروف الاقتصادية السيئة مما يضيف المزيد من الضغط على الأطفال ويؤثر على دخل العائلة. وفي حالات أخرى، قد ينتج التفكير الأسري عن موت أو طلاق مما يترك الأطفال في حالة ضعف.

وفي بعض الحالات، جاءت فكرة الهجرة من البنات، بينما في حالات أخرى أتت هذه الفكرة أحد أفراد العائلة أو صديق أو أحد المهربين الذي تتق بهم العائلة. وفي معظم الحالات، يكون قرار البنات في الهجرة ناتج عن رغبتين في مساعدة العائلة مادياً أو الهرب من ظروف العائلة الصعبة. وفي الواقع، تم الحصول على معلومات من كل الحالات الهاربة إلى "أمريكا" من أفراد على معرفة بالحالة مثل: الأقارب، أو أصدقاء العائلة، أو أحد الأفراد اللقيت الآخرين. وفي حالات قليلة، تهاجر البنات ليحققن "زفافهن الرجال" الذين يقومون بتهريبهن. وعندما تظهر فكرة الهجرة من الآخرين، فإنها تأتي على شكل خدمة لهم. ويخبر المهربون الأطفال أنهم سيضمنون لهم فرصة في الولايات المتحدة ليكسبوا الأموال، وقد يلقون الأماني أمال كبيرة بوجود حياة أفضل للطفل. وعندما تأتي فكرة الهجرة من أحد أفراد العائلة، فإنها تقدم كطريقة لمساعدة الطفل على المساهمة في تصنيص العائلة أو مشاركة الأبوين في المصاريف.

### الرحلة

بالرغم من أنه من الصعب الحصول على الأوصاف المفصلة لرحلة الأطفال إلى الولايات المتحدة، إلا أن الإجهاد والصدمة اللتان تتسم بهما الهجرة يجعل من هذا الأمر غير مفاجئ. ومن الواضح أن أكثر الرحلات مقلقة. وقد وصف بعض الناجين الرحلة كسوء جزء من المحنة. وأفادت أحد الفتيات الخائفات بأن سفرها إلى الولايات المتحدة بصحبة بنت أخرى وعشر تذكرو معظهن بالغين أخذت ستة أسابيع. وأصعب لفتاة بأنها تعرضت للتحرشات الجنسية إلا

يعتقد أن المتاجرة بالبشر من أجل الاستغلال الجنسي والسخرة من أحد أسرع الجوانب نمواً للنشاط الإجرامي. ويعتبر الأطفال الضحايا الأكثر ضعفاً إلا أن هناك القليل من المعرفة المنظمة بخصوصهم وتجاربهم، لأنه عادة ما يتم ضمهم ضمن فئة النساء والأطفال العامة مما لا يسمح بتحليل احتياجاتهم الخاصة. وعادة ما يستخدم العديد من الكتاب كلمة «أطفال» رغم أن التركيز في كتاباتهم يكون على النساء الشابات - ولا يوجد أي أثر للبحث ودراسة وضع الأطفال المتاجر بهم. وقد تعرقل المعرفة المحدودة من تحديد معنى الأطفال الضحايا من عملية التهريب، وتصبح من أن تقدم لهم الخدمات الفعالة الملائمة وتحد من طرق منعهم للتعرض لمثل هذه التفرة مرة أخرى.

تقدم هذه المقالة نتائج أولية من المقابلات مع موزدي الخدمات في برامج اللاجئين الأمريكيين للغاية بالمتهنيين والقاصرين الغير مصحوبين (URM) والتي تمت مع ٣٦ طفل وحيد وناجي من عملية التهريب، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً. كان من بينهم ستة وعشرون هاربين من الامتغال الجنسي، وأربعة هاربين من الموبودية المنزلية، وثلاثة هاربين من مجموعة أسباب فيها الاستغلال الجنسي والموبودية المحلية وثلاثة هاربين من السخرة (بما في ذلك الطفل الوحيد).

### الخلفية

بالرغم من أنه لا يوجد أيتم في هذه المجموعة، إلا أن هناك طفل واحد تم التخلي عنه منذ ولادته. وأفاد اثنا عشر طفل ضعف علاقاتهم مع ذويهم، وخاصة مع آبائهم، وذلك لأسباب مختلفة مثل الوفاة أو المرض أو انفصال الأبوين أو مشاكل أخرى. وأرسل أحد عشر طفل للعيش مع أقاربهم أو أصدقاء العائلة. وأفاد القليل منهم أنهم تعرضوا لاعتداءات الجسدية من قبل أفراد العائلة. وبالرغم من العلاقات العائلية الضعيفة، إلا أن الكثير من الأطفال بقوا مرتبطين بأقاربهم.



الهجرة، والضمان الاجتماعي والخدمات العامة إضافة إلى محامين للدفاع عن الأطفال وفي المحاكم.

#### التوصيات

حتى يحصل الطفل الناجي من التهريب البشري على مساعدة فعالة، فمن الضروري:

- وضع الطفل في مكان مستقر للرعاية في أسرع وقت ممكن وذلك لأن وجود باحثين اجتماعيين يتميزون بالصبر والتواجد الدائم هو من الأمور الضرورية للارتباط مع أي طفل التمتع بالمرور. لأن فهم الأطفال لوضعهم قد يكون مختلفاً عن رؤية وخطط مزودي الخدمة.
- التأكيد من وجود عدد قليل من الحالات والعناية الدائمة.
- استخدام معالجين ذوي وعي ثقافي - ويفضل أن يتحدثوا لغتين ويفهمون الثقافتين، على أن يحترموا الهوية الثقافية والشخصية لعملائهم ويحددوا نقاط القوة فيهم.
- التوازن بين المصالح المتضاربة بين تطبيق القانون ومزودي الخدمة بما يخص مشاركة المعلومات.
- تشجيع المسؤولين عن تطبيق القانون لتأمين الباحثين الاجتماعيين حول نوع المعلومات التي قد تكون سبباً في اتهام الطفل وتستخدم ضده إضافة إلى طريقة طرح الأسئلة والحصول على المعلومات الهامة دون أن تتعارض مع سلامة الطفل.
- تمكين الباحثين الاجتماعيين من تدريب مسؤولي تطبيق القانون بما يخص أهمية فهم تاريخ الطفل حتى يتمكنوا من تحقيق الاستقرار له بشكل أفضل.

تعمل إليزبت غونزيك وميكا إن بومب في معهد دراسة الهجرة الدولية، جامعة جورج تاون [www.georgetown.edu/sfs/programs/sim](http://www.georgetown.edu/sfs/programs/sim) الإلكتروني [georgetown.embg@georgetown.edu](mailto:georgetown.embg@georgetown.edu) و [bumpm@georgetown.edu](mailto:bumpm@georgetown.edu) تعمل جوليان نيكان ومرجريت مكوكويل في خدمات اللاجئين والهجرة، مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليكين الإلكتروني [www.usccb.org/mrs](mailto:www.usccb.org/mrs) (البريد الإلكتروني [JDuncan@usccb.org](mailto:JDuncan@usccb.org)) [Mmacdonnell@usccb.org](mailto:Mmacdonnell@usccb.org) و ميندي لوسيل هي مستشارة لمنظمات الكومنولث الخيرية القانونية في رينجيا [www.cccofva.org](http://www.cccofva.org) (البريد الإلكتروني: [mindyblouiselle@comcast.net](mailto:mindyblouiselle@comcast.net))

علاجي لمصطلح «الضحية» قد يكون له تأثير ممل.

#### الصدمة والمعاملة

إن مفهوم «الصدمة» هو مفهوم غير محدد بحد ذاته. وهناك عدد صغير نسبياً من الأطفال في هذه العينة يطبق عليهم معايير الاضطراب النفسي بعد الصدمة. ولم يظهر بعض الأطفال أي اضطراب نفسي، بينما أظهر آخرون أعراضاً للكآبة. وفي الحقيقة، كان تشخيص الكآبة هو الأكثر شيوعاً. وتعتبر القضايا الثقافية الخاصة باستخدام التعبير المناسب للعاطفة هام في معالجة الأطفال ولكنها لا تعالجهم بشكل غير صحيح. يجب النظر إلى تجارب التهريب والنتائج النفسية الناتجة عنها ضمن سياقات الطفل الثقافية والاجتماعية والتاريخية. وفي الحقيقة، قد يسبب مزودو الخدمة الصدمة عندما لا تؤخذ هذه السياقات في الحسبان.

لتهنئة النتائج النفسية للتهريب، عرض على الأطفال مجموعة واسعة من خيارات المعالجة: المعالجة الفردية أو الثنائيات الجماعية، النصح من قبل اختصاصي في معالجة التعذيب، وعلاج بالفن والرسم. في بادئ الأمر، رفض العديد من الأطفال دفع أنفسهم من الخدمات النفسية ولكن موظفي البرنامج أصروا عليهم. وفي النهاية، انتهى أكثر الأطفال إلى العلاج. وأوصحت العديد من البرامج رغبته في مشاركة كل الأطفال في العلاج وكثروا مقتنعين بكفاءة هذه المعالجة. واتباع البعض نظاماً وراثياً بما يخص الاستخدام الصحيح للعلاج وورغبة الأطفال وأهملهم بحضور الجلسات. اعتمد قرارات البرامج الأخرى على توفر المصادر. وفي أكثر الحالات، تأثرت القرارات بما إذا كانت الخدمات متوفرة كانت متوفرة / أو إذا كان هناك ما يعوضها.

أفاد معظم الباحثون الاجتماعيون أن الأطفال الموجودين في حضانتهم أخذوا وقتاً طويلاً للانتماء، حتى إذا كانوا برفقة باحثين متخصصين يتكلمون نفس اللغة وجازوا من نفس الثقافة. إضافة لذلك، حالما تبدأ العلاقة بالتوطد فإنها تزداد قوة بدلاً من أن تصبح تقليدية. وساد بعض الأطفال الباحثين الاجتماعيين ومنحوهم مشاركة كل الأطفال في العلاج وكثروا مقتنعين بكفاءة هذه المعالجة. واتباع البعض نظاماً وراثياً بما يخص الاستخدام الصحيح للعلاج وورغبة الأطفال وأهملهم بحضور الجلسات. اعتمد قرارات البرامج الأخرى على توفر المصادر. وفي أكثر الحالات، تأثرت القرارات بما إذا كانت الخدمات متوفرة كانت متوفرة / أو إذا كان هناك ما يعوضها.

على ملابس جميلة، أو بعض الحرية، أو الأصحاب، أو مختبرات أو كحول أكثر ضعفاً أمام الصدمات وأكثر مقاومة للعلاج. ولكن، قد يتعرضون فيهم لهويتهم الشخصية، وفهمهم لأوضاعهم والأهداف التي سترتب عليها مع أهداف مزودي الخدمات وكوادير تطبيق القانون. والتهريب الواضح للشخص على أنه من الجناة ارتباط بشكل أقل بالماضي نتائج الأبحاث التي أجريت على الأطفال الذين تعرضوا للأكنية. وفي الأوضاع التي يكون فيها الجاني هو أحد الأقارب أو الصديق، فقد يكون الإحساس بالحياة واضح بشكل كبير في نتائج العلاج. وقد يكون الوضع أكثر صعوبة عندما يكون فيها المهربين هم من أفراد العائلة، عندما يرتد الناجي من التحذير بصراحة عن الحالات التي شعر فيها بالخوف خوفاً من الكشف عن اقترابه أو معالجة أفراد العائلة الذين ما زالوا في البلاد الأصلية.

وقد ارتبط عدم تعريف الأطفال كضحايا بشكل قوي مع توقعاتهم من القدوم إلى الولايات المتحدة. فمعظم الأطفال كانوا متحمسين جداً للهجرة إلى الولايات المتحدة على أمل الحصول على مال. والعديد منهم لديهم أسباب تجبرهم على إرسال الأموال إلى مواطنيهم وعليهم أن يدفعوا رسوم التهريب. ومن الطبيعي أن لا يتغير سعي الأطفال إلى كسب الأموال حالما يتم إنقاذهم. ومن الواضح أن برامج اللاجئين الأمريكيين للعناية بالمبتئين والقاصرين تعكس قوانين الولايات المتحدة وتطلب من الأطفال الذهاب إلى المدرسة، وتحدد عمر العمل، وعدد الساعات التي يسمح للطفل بالعمل فيها، وبالطبع إذن العمل. وقد تسبب هذه القوانين بعكس اتجاهات طموح الأطفال، وتؤدي إلى صراع لمحاولة إقناعهم على حياتهم الجديدة. وتتميز هذه القضايا بتبعات طويلة الأمد في التزام الأطفال بالتعلم وتأثر على رغبته في الحصول على الرعاية.

يتعارض تردد الأطفال بالنظر إلى أنفسهم كضحايا بشكل قوي مع نظرتهم إلى مزودي الخدمة الذين يشيرون إلى نتائج عن القانون ما يكون هذا ناتج عن أن القانون يعتبرهم كضحايا. ولكن، أكد العديد من الباحثين أن الأطفال أظهروا مرونة وتقدير لاستخدامنا المتعدد لمصطلح «الناجين». وبينما نعتبر نحن أن هناك حاجة قانونية إلى استخدام مصطلح «ضحية»، إلا أن التعبير من منظور



# استجابة المجتمع المدني لمشكلة الاتجار بالبشر في جنوب آسيا

فيسل يوساف

تستند على الإعتداء الجنسي وإستغلال الأطفال

تطوير قواعد بيانات وطنية ومحلية متوافقة للأطفال المستغلين والمنتهكين والمهزئين مع المعلومات عن العمر والجنس والجنسية

تشجيع القطاع الخاص على التدخل في المبادرات الإقليمية: مثل تعاون شركات إم تي في في أوروبا ومايكروسوفت في خدمة الشرطة لمشراكفة في الحصول على معلومات على الإنترنت حول الأطفال المعرضين للأذى هو مثال جيد لما يمكن عمله.

الترويج للتعاون بين منظمات المجتمع المدني ووكالات تطبيق القانون الوطنية

تطوير السياسات والآليات المؤسسية خصوصا لإعادة ضحايا التهريب إلى الوطن بكرامة وأمان

تشجيع الزيارات والتدريب المتبادل بين الأقاليم، وخصوصا دول أوروبا الشرقية

تدريب الموظفين المدنيين على جعل خطط الحكومة أكثر حساسية لقضايا التمييز بين الجنسين.

فيسل يوسف هو مسؤول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تانزانيا والمسؤول عن تقارير الممولين. البريد الإلكتروني: [yousaf@unhcr.org](mailto:yousaf@unhcr.org)

كتبت هذه المقالة بجهود شخصية ولا تعكس وجهات نظر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

[www.unicef.org/media/media\\_23464.html](http://www.unicef.org/media/media_23464.html) ١

[www.thelibrary.org.in](http://www.thelibrary.org.in) ٢

[www.tcm.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/Full\\_BangladeshTrafficking\\_Rpt.pdf](http://www.tcm.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/Full_BangladeshTrafficking_Rpt.pdf) ٣

[www.nhrccnepal.org/project1..](http://www.nhrccnepal.org/project1..) ٤

php?ProjNo=2 ٥

[www.ansarburncy.org](http://www.ansarburncy.org) ٦

المنسي: تركيز الوكالات أكثر على رفع الوعي أكثر من تقديم المساعدة أو عودة ضحايا التهريب للوطن.

هناك مجموعة قليلة من المنظمات تقدم المساعدة لضحايا التهريب للعودة لأوطانهم: وجدت دراسة أن هناك فقط ١٠ من ٢٥٠ وكالة تركز على لتهريب تهتم بعودة المهاجرين لأوطانهم.

قلة تمسك المتبرعين/ الممولين الإقليميين بطريقة ووجود عدة برامج متوازنة لمكافحة التهريب

عادة ما يستهدف الرعاية الرئيسية لبرامج مكافحة التهريب بلدان محددة في المنطقة، ويهملون دول أخرى يوجد فيها أيضا مهربين.

ابتكرت بعض منظمات المجتمع المدني الآسيوية الجنوبية ممارسات إبداعية ومبتكرة يمكن بالفعل تطبيقها في كافة أنحاء المنطقة. وهناك بعض البرامج الرائعة بالفعل مثل برنامج شايلدلاين الهند، ومجموعة بنغلادش لتعداد المهربين، ولجنة حقوق الإنسان النيبالي، وجمعية أنصار الباكستانية للرعاية الاجتماعية ومركز سريلانكا لأبحاث النساء.

هناك حاجة مستعجلة إلى:

تطوير هياكل قانونية ومؤسسية جديدة للترويج للتعاون الإقليمي، وخصوصا من خلال الجمعية الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي

الدفاع عن تأسيس مكتب المقر لضحايا تهريب النساء والأطفال في الجمعية الآسيوية الجنوبية للتعاون الإقليمي وعلى المستوى الوطني، مثل الموجود حاليا في نيبال

عدد أبحاث أكثر عمقا للاحتياجات التي

إن قضية التهريب في جنوب آسيا معقدة ومتعددة الجوانب، فهي مشكلة خاصة بطورير العدالة الإجرامية، إن الواجهة الرئيسية للناس في جنوب آسيا هو الشرق الأوسط، ولكن الكثيرون بقوا في الهند وباكستان. وهناك عمليات تهريب شاملة للنساء والفتيات من بنغلادش إلى الهند، وباكستان، والبحرين، والكويت والإمارات العربية المتحدة. وتقدر اليونسيف بأن هناك نصف مليون بعلاندشي قد تم تهريبهم أو الاتجار بهم في السنوات الأخيرة وأن هناك حوالي ٢٠٠ ألف امرأة وبنت نيباليات يعملن في صناعة الجنس في الهند. وهناك عدد قليل من النساء والبنات اللواتي تم الاتجار بهن عبر بنغلادش من بورما إلى الهند وأولاد صغار تم الاتجار بهم من جنوب آسيا إلى الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر وأجبروا على العمل كفرنسان سباق الهجن.

كانت الحكومات الآسيوية الجنوبية بطيئة في الإقرار بالاهتمامات العالمية للمتاجرة بالبشر. وقد وبخت دول المنطقة مرارا وتكرارا وزارة الخارجية الأمريكية لفشلها في معالجة المتاجرة بالبشر، حيث قاد المجتمع المدني كل المبادرات الرئيسية لمكافحة التهريب في المنطقة، وحملت المنظمات غير الحكومية العبء الرئيسي في الوصول إلى الأشخاص المهربين، وتوفير الخدمات الطبية والقانونية، ورفع الوعي العام، وقيادة المبادرات التشريعية الوطنية وتوفير التدريب والمساعدة الفنية لتطبيق القانون والسيطرة على الحدود. ولكن تدخل المجتمع المدني كان متأخرا جدا ولذا لم يستطيعوا إلا أن يقدموا خدمات محدودة فقط.

التحديات الرئيسية:

غياب استراتيجية إقليمية مشتركة مع منظمات المجتمع المدني لمكافحة التهريب

مضاعفة برامج ونشاطات المجتمع



# التصورات والاستجابات والتحديات في جنوب آسيا

باندانا باتتايك

المتاجرة بالبشر في المنطقة محددة على التهريب لأغراض الدعارة.

وقد شهد العقد الماضي زيادة في عدد البرامج والمشاريع في المنطقة إلا أن تأثيرهم على النساء وعائلاتهن ما زال بحاجة إلى دراسة. وقد أمثلت الملاجئ في كل من بلدي المغادرة والوصول وقُبلت البرامج مع ثلثية احتياجات النساء. وعادة ما تكون الملاجئ القانونية لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم طويلة ومودية، تجرب فيها النساء على البقاء مهملين في الملاهي في الوقت الذي يمكن أن يقدم لهن التدريب أو يمكن شملهن في مشاريع تدبر عليهم الدخول. وحال رجوع النساء إلى أوطانهم يواجهن رفض من عائلاتهن، ويوشمن بالاعار من مجتمعهن ويواجهن صعوبات في الحصول على عمل.

عادة ما تكون عملية "الهجوم، والإنفاذ، والعودة إلى الوطن" لشلل الفتيات والنساء من بيوت الدعارة وإرسالهن إلى "بيوتهن" عملية مؤذية ببساطة لاحتجتهن وتريد من معاناتهن. وهناك العديد من التقارير المقلقة حول خروقات حقوق الإنسان في العديد من الملاجئ، إضافة إلى حالات كثيرة لساء عن إلى نفس بيوت الدعارة إلى كن يعمل بها، أو يمارسن الدعارة في مكان آخر. ومن ناحية أخرى وصل القليل جداً من قضايا الاتجار بالبشر إلى محاكم جنوب آسيا القانونية ولم يحصل أي من ضحايا الاتجار بالبشر هؤلاء على أي تعويض. وقد تنتج المقياس البسيطة جداً لمنع التهريب في بعض الأحيان عن ممارسات وحشية "التصدي" للنساء الموجودات على حدود الدولة، وتمتصع كذلك عن اتخاذ إجراءات قانونية للهجرة.

في عام ٢٠٠٢، وبعد سنوات من المباحثات، وافقت جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي - وهي هيئة إقليمية تجمع حكومات بنغلاديش وبنوتان والهند والمالديف ونيبال والباكستان وسريلانكا - على قرار حول التهريب، متجاهلة ممثلي المجتمع المحلي، واعتبرت أن

ما شغل مبدئياً السرد ونجس وانفجر اندفع مسمرة وسط منسعر شاعبه انداعل فيها شئ نثيره تحوذه حول نزع حجب منها، وهي من هلاذ الحسرين نصعده أولئ شئ هدره ربح عن حبه

المهريين وحث الأطراف المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

وفي التسعينيات، عندما هاجر المزيد من النساء للعمل، ووجدن أنفسهن والقيمن في برائتين الديون وظروف تشبه العبودية، كانت هناك حاجة قوية لمعالجة مشكلة المتاجرة بالبشر ووضع حد لها. ومازالت بعض القيادات النسائية راغبة في التركيز فقط على الدعارة، مدعين أن توقفها يعني توقف التهريب. ولكن بدأ معظم المحللين والنشطاء في تعريف التهريب على أنه ظاهرة واسعة مرتبطة بالعمالة، والشروط غير العادلة للتجارة والهجرة والنساء. وقد أثار بعض الناشطين الانتباه حول ثلاث جوانب مقلقة عن التحدث عن التهريب في جنوب آسيا وهي: التزاوج بين التهريب والدعارة، وبين التهريب والهجرة وبين النساء والأطفال- والتبعية المعقدة المؤثرة على البرامج.

ومن بين العديد من المجموعات الآسيوية الجنوبية التي تبدل الكثير من الجهود لنشر الوعي حل قضية المتاجرة بالبشر بين العامة وصناع السياسة هي مجموعة بنغلاديش الموضوعية. كذلك أثار باحثين في ست وكالات لحقوق العاملين في تجارة الجنس تحديات حول المفهوم الهام "الاستغلال" مدعين بأن ليس كل النساء المعاملات في الدعارة هن هاربات، بل طالبت بعض هذه الوكالات بإضفاء صفة شرعية وقانونية على الدعارة. وأصرت بعض المنظمات على استخدام تعريف نظام الأمم المتحدة للتهريب في ممارساتهم الخاصة. واشتملت هذه المنظمات على برامج مثل فرسان الجمال البنغلاديشيين، وعمل الأفراغ العاملين مع الحكومة في الهند، والنساء التازحين داخلياً قسرياً في نيبال والمجبرات على الدعارة، والنساء المجبرات على الزواج في الهند. ولكن، ما زالت العديد من مبادرات مكافحة

إن مشكلة المتاجرة بالبشر في المنطقة ليست جديدة، حيث هاجر الملايين للعمل الأوروبية. وقد وصل بعضهم إلى مناطق بعيدة مثل فيجي- بأسلوب يشابه ما يطلق عليه اسم الاتجار بالبشر هذه الأيام. وفي زمن الاستعمار كان يتم استعمار عارة «الاتجار بالبشر» عند الإشارة إلى نقل النساء البيض إلى المستوطنات لتوفير خدمات جنسية. وفي عام ١٩٤٩ لم يعمل القرار الأول الذي أصدرته الأمم المتحدة على التعريف بمفهوم الاتجار بالبشر، بل اعتمد على الفهم المسبق الذي كان يشير إلى الاتجار على أنه «الاتجار غير الأخلاقي للأسوياء». ولم توقع أو تصادق أي من الدول الآسيوية على هذا القرار، ولكنها حافظت في قوانينها على هذه المفهوم الأخلاقي. وغالباً ما ساهم نشر الموضع في توضيح الغاوتن في تشريع ممارسات صباط الشرطة القاسية ضد النساء العاملات في المتاجرة بالبشر.

وفي السبعينيات، كان مصدر القلق الواضح لموضوع الاتجار بالبشر هو علاقته الحمضية بموضوع الدعارة والاستغلال الجنسي. وقد نظمت الهيالات النسائية حملات لمكافحة المتاجرة بالبشر نابعة من قلقهن حول السباحة الجنسية في جنوب شرق آسيا، وتمركز أعداد كبيرة من المسؤولين العسكريين الأمريكيين، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الزوجات عن طريق البريد، وازدياد أعداد النساء اللاتي يقطعن الحدود من أجل العمل في الدعارة وأرو في مجال الترفيه. وعندما بدأ نشطاء آسيا الجنوبية في تحليل الوضع في إقليمهم، ركزوا على الدعارة المتباعدة عبر الحدود - وخاصة النساء والفتيات القلائعات من نيبال وبنغلاديش والعاملين في بيوت الدعارة الهندية - إضافة إلى استخدام الأطفال للجنس من قبل السواح في سريلانكا. وبدأت مجموعات حقوق المرأة وحقوق الطفل بالتعاون معاً وتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات



عدن إلى يوتهن بعد التعرض للأذية والإستغلال.

وزارة الخارجية الأمريكية تقلص مساحة النقاش

إن قضية الدعارة هي إحدى القضايا الشائكة التي سببت انقسامات قوية بين المؤمنين بالمساواة بين الجنسين حول العالم. فقد جعل مرض الأيدز وقضية التهريب من الدعارة موضوع للنقاشات العامة إلا أن الرأي بقي منقسماً. ولكن أدى ظهور مجموعات لحقوق المومسات في جنوب آسيا إلى إعلاء أصوات جديدة في المناقشات. وترى العديد من وكالات المجتمع المدني هذا الأمر على أنه تطوير إيجابي ودليل على الديمقراطية والقوة. ولكن، في السنوات القليلة الماضية، كان لدور تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الأشخاص المهرين<sup>١</sup> أثر سلبي على هذه المناقشات. وبالرغم من أنه قانون محلي يعترف به داخل الولايات المتحدة وله تعريف واسع للمتاجرة بالبشر وله تشريع مناسب لمعالجة هذه القضية، إلا أن تأثير سياساته عالمياً أظهر تحيز ضد الجهود الرامية إلى التشجيع أو الاستماع إلى أصوات مجموعات حقوق المومسات. وقد أظهر تقرير ٢٠٠٥

على أيدي الشابات اللاتي هربن إلى الهند وأبعدن إلى أوطانهم. وتعمل هذه المنظمة بالرغم من كل العقبات، وتمتلك عدة برامج بما فيها الآن ملجأ للنقيات الهاريات في نيپال<sup>٢</sup>.

مجموعات حقوق المومسات، وتولت بعضها معالجة قضية التهريب. فلجنة دوربار ماهيلا سامقوايا في كلكتا، على سبيل المثال، هي عبارة عن مبادرة شاملة تحت قيادة الجالية المتضررة. وتعمل هذه اللجنة على توقيف الدعارة الإجبارية ودخول الأطفال إلى الدعارة وتعد سلسلة من برامج العناية الصحية، والتعليم والبرامج الثقافية.

منظمة ديورجوي ناري ساتفا في بانغلادش تدبر خطط مماثلة، ومثل المنظمات غير الحكومية الأخرى، تواجه المنظمة تحدي في تبسيط الفهم العام لمصطلح "الإستغلال" والتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان.

شبكة جاجناسيني لمكافحة التهريب في الولاية الهندية الشرقية لأوريسا التي تكافح المشكلة المزائدة للنساء الهاريات من الزواج الإجباري أو المزيف، وتحت المسؤولين على اتخاذ إجراء رسمي وتساعد النساء اللواتي

التهريب هو فقط الحركة القسرية للنساء والأطفال لأغراض استخدامهم للمتاجرة بالجنس. ولكن كان قرار جمعية جنوب آسيا للتعاون الإقليمي<sup>٣</sup> محدود أكثر بمجمله من نظام باليرمو الخاص بالألم المتحد<sup>٤</sup>. ولم تصادق أي من دول جنوب آسيا على نظام باليرمو (بالرغم من أن الهند وسريلانكا وقعتا عليه).

وفي غياب المبادرات الوطنية والإقليمية الشاملة، شرع نشطاء المجتمع المحلي بقيادة وتقوية برامجهم. ويمتلك جنوب آسيا مجتمع مني مثير، صاحب عراقة وتقاليده يدافع بها الناس عن ذاتهم وحركات تدافع عن حقوق المرأة. ومن بين العديد من المبادرات التي تستمر في الذكر:

حركة عمال الهند الوطنية المحلية. بما أن العمالة المحلية لا يعترف بها كتقوع من العمل بموجب قوانين العمل في الهند، ولا تشمل التشريعات الوطنية على التهريب للحصول على عمل محلي، وتستخدم الحركة إجراءات قانونية متوفرة أخرى لتقديم بعض التعويضات لأولئك المتضررين.

شاكيني ساموجا - وهي منظمة أنشئت

إعادة توطين الأطفال الغير محبوبين الذين كانوا مصدري لاجتار في مطبخ كسوت، حيث لا أمل لهم إلا التسول في الشوارع





من منظور أولئك المهاجرين. كذلك يجب اتخاذ إجراءات سريعة لتقليل من عدد الأشخاص المجرين على الهجرة نتيجة للسياسات المضللة للدول المضيفة. ويجب أن تُعقد اتفاقيات محلية داخل الإقليم ومع الدول المضيفة للمعالجة الجاهلة لتطلع على ضرورة حماية حقوق العمال المهاجرين. وقد أن الأوان لإنهاء التمييز بين الجنسين والمواقف المتخذة ضد الفتيات، والنساء والطبقة العاملة على أنهم عائلة على المجتمع. ويجب الانتباه إلى الحقوق القانونية للنساء وتطبيقها على أرض الواقع، ولا يجب أن تعتمد جنسية المرأة على موافقة الرجل المرافق لها.

وفي المباحثات الأخيرة لاجتماعات كل أعضاء منظمات جنوب آسيا حول التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء، اتفق الجميع على العمل لتوضيح سياسات التطوير للحكومات التي تعاني من الأعداد الكبيرة للمشردين والعاطلين عن العمل، وللمعالجة الأزمات الناتجة عن السلطات التي تسمح لهيئات حقوق الإنسان باستغلالهم وتضليلهم، ولاتخاذ الخطوات الضرورية لمعالجة أي من العوائق الفنية التي قد تقسم المجتمع وتهدد بإضفاء المزيد من القيود على حرية النساء. وقد ناقش التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء أن التهريب هو نتيجة لعدم وعامل، وما لم تعالج الأسباب الجذري لها، فلن تقدم أي من خطط مكافحة المتاجرة باليشر إلا فئات من الخدمات إلى حقوق الإنسان والبشرية.

بإدانة باتنيك هي المنسق العالمي  
التحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء  
www.gaawtwn.net، بريد إلكتروني:  
bandana@gaawtwn.net

١ راجع أفتاب أحمد. «استخدام صولة ديمامبرية وثوابية  
ونشائية لتطوير وإعادة تدريب مهود والمتاجرة باليشر  
في مغلاديش». حول دراسة التهريب. بلاذعة. نظرة جديدة  
على الهجرة والمتاجرة بالعنصر وحقوق الإنسان بقلم كامالا  
كندوبو. المقدم من جويرو سفيرو وباندانا باتنيك، شركة  
برود نتورك، ٢٠٠٥. وعلى الموقع الإلكتروني

www.rom.int/DOCUMENTS/  
PUBLICATION/EN/Fall-  
BangladeshTrafficking.Rpt.pdf  
www.saaec-sec.org/old/freepubs/conv-  
trafficking.pdf  
www.ohchr.org/english/law/protocoltraffice.htm  
نشر من المعلومات راجه مراسلة جايون ديفوس:  
jeancc@bom8.vsnl.net.in  
www.shakhsamuha.org  
www.durban.org  
www.care.org/getinvolvement/ianpowerfull/  
stones/story.asp?story=2  
www.state.gov/g/tip/rp/2005 ٨

قيد التطوير وأنه لا مجال للعديد من  
الناس لتحصيل حقوقهم القانونية.

٥ إن العودة إلى الوطن ليس هو الحل  
السحري، بالرغم من أنه يطبق بشكل  
بالغ في الحساسية (ونادر الوقوع).  
وإن رفض العلاقات والمجتمع وقلة  
الفرص يؤدي إلى الارتقاء الواضح  
لما يسمونهم بضحايا العودة إلى أماكن  
الاستغلال. ويجب اضافة المزيد من  
الانتباه إلى جميعات المجتمع المدني  
الدافعة عن حقوق الأشخاص الهاربين  
لينقوا في البلد التي وصلوا إليها إذا  
رغبوا بذلك - وهذا ما يريده معظمهم.

٦ من الضروري التمييز بين الكبار  
والصغار وبين أولئك الذين هربوا  
وأولئك الذين قد يكونوا اتخذوا قرار  
بالعمل في تجارة الجنس.

٧ إن العديد من البرامج التي ادعت أنها  
تطالب بالمساواة بين الجنسين لم تقم  
بأي إجراء عملي، وبقيت قراراتها  
مخطوطة على الورق.

٨ إن العديد من المنظمات التي أشار لها  
فيصل يوسف قامت بالفعل بعمل جيد  
ولكن في بعض الحالات حدث هذا  
نتيجة للضغط السياسي أو إهمال الدعم  
الخارجي.

#### التحديات

أشار العديد من الباحثين أن هناك صعوبات  
واقعية للتمييز بين الشخص المهرب  
والشخص المهجر لأسباب اقتصادية.  
ولكن وجدت بعض العوامل الخاصة  
بالتعريب واضحة في حياة العديد من  
العمال التارحين داخليا أو عبر الحدود،  
إلا أن اتحدا القوانين المناسبة لحماية  
حقوق المهاجرين والأشخاص المهربين،  
قد نتجت مفايس مكافحة المتاجرة باليشر  
تعمل فقط على إبعاد وسائل الإعلام عن  
القضية.

ومؤخراً عيّنت جمعية جنوب آسيا  
للتعاون الإقليمي هيئة تنفيذية للمتاجرة  
باليشر بدعم من المنظمة العالمية للهجرة  
ورعاة غربيين. واستمرت جمعية جنوب  
آسيا للتعاون الإقليمي في التأكيد على  
تطبيق القانون، وإنشاء هيئة تنفيذية محلية  
للقبض على المستغلين وتحسين إجراءات  
الاعتقال. وما لم يحل قرار جمعية جنوب  
آسيا للتعاون الإقليمي قريبا لتحسين حياة  
أولئك المتضررين من التهريب أو من  
مفاهيم الاستجابة للتهريب.

إضافة إلى ذلك، يجب العمل على تطوير  
سياسات الهجرة والعمل في جنوب آسيا

بوضوح التحيز في ذكر الجهود التي  
قامت بها حكومة ولاية ماهاراشترا  
للقطاعات الرصص في مومبي. وأكد  
هذا الإجراء على اعتبار الحكومة لهذه  
الحالات على أنها "أماكن المتاجرة  
باليشر والتشابات الإجرامية الأخرى".  
وفي الحقيقة، وجدت دراسة أجرتها  
مجموعة من النساء أن تلك النساء  
اللاتي يعملن كرافصات في الحالات  
لم يهربن إلى المهنة. ولم تقل أي من  
النساء ٥٠٠٠ اللاتي تمت مقابلاتهن  
بأنهن أجبرن على الرقص أو أجبرن  
على العمل. وتحدثت النساء عن الفرص  
التي قدمتها لهن الحالات للهروب من  
الفقر ولكن فحوصات بتدريهن على  
كسب معيشتهن. إلا أنه تم التأكيد على  
أن هناك ست نساء فقط غير هديات  
ولكنهم، كنبذاليات، لم يكن بحاجة إلى  
رخصة للدخول والعمل في الهند.

وبالرغم من تلك الحقائق، إلا أن الصوت  
الأخلاقي الذي ينادي به القادة السياسيين  
أدى إلى خسارة أكثر من ٥٠ ألف امرأة  
لدخلهن. وقد أعربت مجموعات حقوق  
الإنسان عن قلقها حيال هذا النموذج  
الذي يبرر عن إجراءات مكافحة  
المتاجرة باليشر التي يمكنها أن تستغلها  
الحكومات القوية لينفذوا بأجنداتهم  
السياسية. ويتيح تقرير وزارة الخارجية  
الأمريكية حول الأشخاص المهربين،  
الذي يقسم الدول إلى أربعة مستويات  
بحسب تقييم الولايات المتحدة لمعاييرهم  
في مكافحة المتاجرة باليشر، المجال  
أمام حكومة الولايات المتحدة لفرض  
المعوقات على دول العالم الثالث. ويعطى  
مثل هؤلاء "المقصرون" فترة إنذار  
منتهى ستة شهور قبل أن تفرض عليهم  
عقوبات الولايات المتحدة. وقد ظهر أن  
التصنيف عادة ما يأتى بالاتعبارات  
السياسية والدعم المقدم إلى أهداف  
السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد  
أصبح واضحا في العديد من الدول أن  
عند انتهاء فترة الإنذار ذات الستة شهور  
تبدأ الحكومات بالتحرك سريعا لتنظيم  
والإعلان عن خطط تعمل جاهدة ولا  
تنجز أي شيء لتحسن حياة الأشخاص  
المهربين أو المهاجرين.

#### تعقيدات الطريقة

تحتاج طريقة مكافحة الاتجار باليشر إلى  
الإطلاع على التعقيدات التي قد تتضمنها،  
وقد ذكر فيصل يوسف بعض نقاط في  
مقاله السابق أثارت المزيد من النقاش:

٩ يجب أن لا ننسى عند معالجة  
المتاجرة باليشر قضية إجرامية  
أن طريقة التصدي لتلك الشبكات  
الإجرامية ما تزال في معظم الدول



# شبه إقليم ميكونج ملتزم بإنهاء الاتجار بالبشر

سوسو شاتون

إلى بلادهم والماجه في مجتمعاتهم، والقيص على المجرمين المسؤولين، من خلال الهيكل العملي لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» التي تم على أساسها بناء رد متناسق وشامل لمكافحة التهريب.

«مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» هي الآلية الإقليمية الأولى التي تقدم جهد جدي لوضع نهج متعدد الجهات لضمان ترجمة الشروط والإنجازات المذكورة في مذكرات التفاهم وخطة العمل الإقليمية الفرعية اللاحقة لمشروع مناسبة للمعايير الدولية المتفق عليها. وتقع الأمانة العامة لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» في مشروع وكالات الأمم المتحدة ومقره بانكوك الخاص بالمعاصرة بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم.

عنية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار»: تعترف بأن السكان المهمشين يعانون من نقاط ضعف خاصة يجب معالجتها.

تبرز أهمية التعليمات والآليات المقوية لطرق تحديد الضحايا والروابط بين طرق التحديد الأفضل ومعالجة الضحايا وتطبيق القانون بشكل أكثر فعالية.

تشدد على الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة الهجرة (بما في ذلك اتفاقيات الهجرة الثنائية) في مكافحة التهريب.

تعترف بالحاجة إلى المزيد من الجهود بين تطبيق قوانين العمل ومراقبة شركات التوظيف.

هي عملية وطنية ومحلية: بدأت حكومات شبه إقليم ميكونج الأعظم العملية وشرعوا بأخذ زمام الأمور في تمييز مشكلة المتاجرة بالبشر وأبعاد سياسات ونشاطات وخطوط منية. إن فخرهم الكبير وإحساسهم القوي بملكية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» واضح في الطريقة البارزة التي تم فيها التعريف بهذه العملية وشرحها للمجتمع الدولي.

تتميز بشمل الأطراف وإشراكهم.

اتفقت ست دول - كمبوديا، وبنمبار، ولاوس، وميانمار، وروما وتايلاند وفيتنام - في أكتوبر تشرين الأول ٢٠٠٤ على مكافحة الاتجار بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم.

الأطراف لم يصحبه نقصان في حدة المشكلة. وذلك لأن العدد الكبير من الممتلئين لم يؤد بالضروورة إلى نتائج منسقة بل أنه بالأحرى أضاف المزيد من التشويش في الشكل غير الواضح لكل المبادرات التي ظهرت لمكافحة التهريب. وعندما تعترف الحكومات بهذه المشكلة العالمية ستمتكن من تقدير مدى الحاجة لتنسيق مواقفهم الإقليمية.

جاءت مذكرات التفاهم التي بنيت على «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» نتيجة للاستشارات المركزية والشاملة. وبدأت عملية «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» كسلسلة من المناقشات الغير رسمية بين ممثلي عدة حكومات في وسط شبه إقليم ميكونج الأعظم في عام ٢٠٠٣. وأثناء مناقشات المائدة المستديرة الثلاث نظمت الحكومات على عدد من العراقل ونجحت في التوصل إلى اتفاقية رائدة والتي أصبحت مخططاً ومثالاً للتعاون على مكافحة التهريب في شبه إقليم ميكونج الأعظم. وتمثل مذكرات التفاهم اعتراف الحكومات بأن الاتجار بالبشر يؤثر على الأمن الإنساني وحقوق الإنسان لضحايا الاتجار، وأنه في حالات كثيرة يكون الاتجار نتيجة مباشرة لاتحاد الأمن الإنساني ويجب معالجته على المستويات الفردية والاجتماعية والوطنية والإقليمية الدولية. وتشير بنود المذكرة العدد ٤٣ بالتحديد إلى الحاجة إلى تعاون الحكومات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لإنهاء كل مجالات الاستغلال.

الميزات الإبداعية لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار»

تعتبر «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» حوار سياسي على المستوى في شبه إقليم تدرك فيه كل الحكومات المعنية عدم قدرتها على مكافحة التهريب في لوحدها بشكل عملي، وتجمع الحكومات جهودها على منع التهريب، وحماية الضحايا وإرجاعهم

التهريب داخل شبه إقليم ميكونج الأعظم له عدة أشكال متميزة:

■ الاتجار بالبشر من كمبوديا والصين ولاوس وميانمار/ بورما إلى تايلاند لاستغلالهم في أعمال السفرة، بما في ذلك التجارة الجنسية.

■ الاتجار بالأطفال من كمبوديا إلى تايلاند وفيتنام لأغراض التسول وموخرًا من فيتنام إلى كمبوديا ولاوس وتايلاند لنفس الغرض.

■ تهريب النساء والبنات من فيتنام ولاوس وميانمار إلى الصين لأغراض الزواج بالإكراه ولأغراض التبنّي بالنسبة للأزواج.

■ الاتجار المحلي بالأطفال المختطفين في الصين لأغراض التبنّي والنساء والبنات لأغراض الزواج الإجباري.

■ الاتجار بالنساء والفتيات من فيتنام إلى كمبوديا لأغراض المتاجرة الجنسية.

وتقع حالات التهريب أيضاً إلى ماليزيا واليابان وتايوان وهونج كونج وأوروبا والولايات المتحدة وأستراليا والشرق الأوسط. وتاريخياً شكلت النساء التايلانديات أكبر الفئات المهربة إلى خارج المنطقة ولكن المهربون يستهدفون أيضاً فئات أخرى في الصين وميانمار/ بورما وفيتنام وأماكن أخرى، وخاصة عند تحسن وضع هؤلاء النساء. إن رغبة الأزواج الغربيين في دفع مبلغ كبير لتسريع عملية التبنّي في كمبوديا أدت إلى وجود سوق تهريب جديدة للأطفال الرضع المسروقين.

وفي نهاية التسعينيات أدت عودة ظاهرة العبودية بشكلها المعاصر إلى سطح الواقع التي ظهرت على شكل الاتجار بالبشر إلى لفت انتباه الحكومات في الإقليم. وعندما بدأت الجريمة بالازدياد بشكل كبير ومميز ظهرت البرامج والمشاريع. ولكن الزيادة في عدد التدخلات من تلك



لمثل هذه الانتقابات حول العالم. ولكننا ما زالت في المراحل الأولى وما زالت دروسها لحد الآن غير موقفة بالكامل. ويصعد الهيكل المؤسس إلى مداخل في اختبار الوقت والهجوم الذي سيتلقاه من المنتهكين والمهربين الذين سيبحثون عن منافذ استند عليها أولئك الذين يدعون العملية. ومثل «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» سيواصل مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر في بذل أقصى جهوده لإنصاف مبادئ العملية، واضعاً تركيزه ودائماً مهمة حماية حقوق الأشخاص المهربين.

سوسو ثتون هي مفيرة برنامج مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر في شبه إقليم ميكونج الأعظم. البريد الإلكتروني: [susu.thatun@un.or.th](mailto:susu.thatun@un.or.th). للمزيد من المعلومات عن مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر و«مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» يمكنكم مراجعة [www.no-trafficking.org](http://www.no-trafficking.org).

١. وضعت التدريب الإقليمي. تعرف الصحافي والكوف من الجناة، والخطط الوطنية، والشراكات المحلية والمتحدة الأطراف، والهيكل التقني، والموارد لقرن شكل أس ومجلس، والدعم وإعادة الاندماج بعد التعرض للاباء، والتسليم والسعة الفعالة المبتدئة، والدعم الاقتصادي والاجتماعي للصحافي، ومعالجة السمات المحففة، وتداعيات طاعن السيرة، والتسليم والمراقبة والتقييم [www.iom.int/germany/other\\_language/](http://www.iom.int/germany/other_language/).
٢. [palermo-protocol-eng.html](http://palermo-protocol-eng.html)
٣. [www.unicef.org/crc/](http://www.unicef.org/crc/)
٤. [www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/](http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/)
٥. [www ilo.org/pubdb/eng/standards/](http://www ilo.org/pubdb/eng/standards/)

norm-whatare/fundam



يقطع الأطفال متكون دور شكل منقطع هذه الألام مناحير الاتجار بالبشر

بشكل واضح على نظام منع وقوع ومعاقبة تهريب البشر (برونوكول بالمرور) المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة للجريمة العالمية المنظمة. وترتبط «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» بمبادئ العملية في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من وثائق حقوق الإنسان الأخرى الرئيسية كاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء، والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية.

تقدم «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» نموذج محتمل آخر

استضاف مشروع وكالات الأمم المتحدة للمتاجرة بالبشر سبع اجتماعات فنية جمعت ١٦ ممثل لمنظمات مكافحة التهريب التهريب ضد ١٦ في شبه إقليم ميكونج الأعظم من - وكالات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية ومنظمات ما بين الحكومات. وساهما جميعاً بشكل ملحوظ في تطوير خطة العمل شبه الإقليمية ومشاريعها الـ ١١ الموضوعية.

تستند على قاعدة حقوق أساسية ونهج يركز على الضحية. تستند مذكرة التفاهم لـ «مبادرة ميكونج الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار» في تعريفها للتهريب

## تحديات مكافحة الاتجار في نيبال

شيففا دنغاتا

يجب على الهيئات العاملة على مكافحة الاتجار في نيبال العمل على تطوير إستراتيجية عمل أكثر ترابطاً وتعاوناً.

العمل إلى انتهاك حقوقهم أكثر وأكثر، وأدت الفاقة والزواج بسبب النزاعات في نيبال - حيث تسيطر الحركة الماوية المعارضة على نسبة ٨٠٪ من البلاد - إلى أجواء حوالية مليوني نيبالي للعمل في الخارج. هذا الازدياد في عدد الأناس المحتاجين جداً لمغادرة البلاد أتاح الفرصة أمام المتاجرين لمزاولة عملهم.

يعاقب قانون (مكافحة) الاتجار في البشر لعام ١٩٨٦ على جريمة مكافحة بالبشر بالسجن لفترات تصل إلى عشرين عام

للمتاجرين فرصة نقل الضحايا بسهولة من نيبال إلى الهند حيث تتلف المواخير في مدينة بومباي والمدن الأخرى على شرايهم، وخاصة المراهقات منهن التي يعتقد أنهن خاليات من فيروس الإيدز. بالإضافة إلى ذلك فإن صناعة الجنس المتنامية في الهند تجعل الشاليات النيباليات عرضة للاتجار. والهجرة المتزايدة للصلال النيباليين إلى الدول الأخرى من خلال القنولات غير المشروعة أدت بأصحاب

من المقرر أنه يتم الاتجار بحوالي سبعة آلاف فتاة نيبالية سنوياً إلى الهند، والهدف الرئيسي هو البغاء، ويعتقد أن هناك ٢٠٠ ألف سيدة نيبالية معظمهن بين العاشرة والعشرين من العمر يعملن في مجال البغاء.

إن اتفاقية فتح الحدود التي تعكس العلاقة الوثيقة بين نيبال والهند والتي صممت لتسهيل التجارة والانتقال بين البلدين تتيح



المتاجرين بفعلتهم ولا يعاقبوا. ولا يندرج الاتجار في ظل معاهدة تسليم المجرمين ببلين الهند ونيبال كأحد الجرائم التي يجب أن يتم تسليم المجرمين بموجبها إلى الحكومة المعنية.

ونوصى بالتالي:

■ يجب على شبكات مكافحة الاتجار في نيبال أن تنسق العمل فيما بينها وأن تعمل مع الشبكات الإقليمية للدفاع عن التحركات الشاذة الأطراف والمتعددة الأطراف المناهضة للاتجار

■ أن تتبنى نيبال تعريف بروتوكول باليرمو للاتجار، وذلك لشمول من يتم الاتجار بهم لأغراض سوى البغاء

■ أن توجد المنظمات المناهضة للاتجار برامج طويلة الأجل لتغيير المواقف الاجتماعية ودعم الهجرة الآمنة

■ أن يتم إعلام النساء والمهاجرين الراغبين في السفر بحقهم في الهجرة وحقوق التوظيف في الخارج وذلك قبل سفرهم

■ أن يتم تدريب صناعات القرار داخل الأجهزة القضائية والشرطة لتحسين مدى حساسيتهم ووعوهم

■ أن يعمل المانحون مع المجتمعات لبناء القدرات المحلية وإقامة الإجراءات القضائية من أجل توفير الحماية والتعويضات

■ إجراء التقديرات لتقييم مدى فعالية عمليات التدخل لمنع الاتجار

■ بذل المزيد لتقديم الرعاية والمساعدة لمن يعودون إلى أوطانهم، ولمن لا يستطيعون العودة، وللمصابين بمرض الإيدز.

شفا نغفا طلبة نكتورة في كلية التخطيط الحضري والإقليمي بجامعة الفلبين، وتعمل حاليا كمحقة في منظمة فيرنند فور بيس

www.friendsforpeace.org.np

في كشمير البريد الإلكتروني:

sdhungana@ffp.org.np



مطاهرة ضد الاتجار بالبشر

وعقوبة تساوي مقدار المبالغ التي يتم تداولها في هذا العمل، ويرفر القنون الحماية ضد شراء وبيع البشر ولكنه لا يغطي قضية التجنيد عبر الخداع لأغراض السخرة داخل وخارج البلاد. وبهمل هذا القنون أيضا قضايا فصل أي شخص عن الوصي القانوني الخاص به بنية بيعه بدون اصطحابه خارج البلاد، ولا ينص على أحكام تعاقب الشخص الذي يبيع الضحية. ولقد تشر عمل الحملة الوطنية التي أنشئت في عام ٢٠٠١ لتسويق وتنفيذ خطة قومية لمكافحة الاتجار بسبب النقص الحاد في التمويل. إن القانون النيبالي يجرم «الاتجار في البشر والعبودية والرق أو السخرة بأي شكل من الأشكال». وقد وقعت الحكومة في معاهدات دولية كثيرة، ومنها معاهج عمل بكن، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل، واتفاقية منع ومحاربة الاتجار في النساء والأطفال بهدف البغاء الخاصة بمؤسسة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

نيبال والهند من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية والمحلية لمكافحة الاتجار، ولكنهما لم تشرعا في أي نقاشات ثنائية لمكافحة الاتجار. وأدى تعليق عمل البرلمان النيبالي في شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وإعلان الملك غيغانتارا لحالة الطوارئ إلى خمد مناقشات السياسة الاجتماعية واعتبارات مسودة القانون المقترحة لإحكام الآليات المتبعة لمكافحة الاتجار. إن التهاون في تنفيذ وتطبيق القانون يعني عدم الإبلاغ إلا عن عدد قليل من الحالات وأن حالات قليلة جدا تتم متابعتها وحلها. ويتعرض الضحايا والشهود إلى الإجراءات البيروقراطية التي غالبا ما تؤخر عمل الشرطة لدرجة يتعذر معها إنقاذ الضحايا. ويخشى الكثير من الرواة انتقام عصابات الاتجار وينجو الكثير من

لقد كانت

المنظمات غير

الحكومية النيبالية

مفيدة في عملية نشر الوعي بالبنية

للاتجار ودعم الضحايا، ولقد نظمت

تجمعات وعملت مع المنظمات غير

الحكومية الهندية وهينات إنفاذ القانون

لإنقاذ النساء الواقعات في شرك المواخير

في الهند. ولكن هناك بعض الجهات التي

تدعي أنها تحمي حقوق النساء المتاجر

بهن ولكن ذلك يؤدي إلى فرض المزيد

القيود عليهن. وهناك مزاعم بصدد عدم

توفر حرية الحركة والعنف وعدم وجود

حق تقرير المصير في بعض مراكز

إعادة التأهيل الخاصة بالنساء المتاجر

بهن. وغالبا ما تؤدي المساعي المبذولة

لمنع الاتجار إلى تقييد حقوق النساء في

السفر الطوعي. وتهدف بعض المنظمات

غير الحكومية إلى تشجيع الفتيات على

البقاء في قرأهن، ولكن النزاعات ونقص

الفرص الاقتصادية والالتجاذب للحياة

الحضرية غالبا ما تدفع بالشابات إلى

الانتقال إلى المناطق الحضرية. لذلك

فبرامج مكافحة الاتجار التي تركز على

تشجيع المراهقات على البقاء في القرى

ربما لا تمت بصلة لاحتياجات تلك

للمراهقات وطموحاتهن.

تتخذ المنظمات غير الحكومية من

المراكز الحضرية الرئيسية مواقع لها

وكلت تترد غالبا في العمل مع المنظمات

المجتمعات حتى من قبل أن تتمتعهم أعمال

التمرد من السفر إلى المناطق أرفع

ونتيجة لذلك فإن الكثير من البرامج تعمل

بشكل هرمي وتركز على الرفاهية. هناك

حاجة ملحة للعمل مع المجتمع بطرق

ترتكز على الاهتمام بالحقوق والبدء في

الهمة الطويلة الأجل لمكافحة قضية

وصم التاجين من الاتجار بالمر وكذلك

مرضى الإيدز.

تعمل الشبكات الثلاث المناهضة للاتجار

في نيبال اختلافات سياسية وفكرية مما

يؤدي إلى ازدياد الرسائل المتضاربة

وتكرار الفعاليات، حيث أن الشبكة



# دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محاربة الاتجار بالبشر إلى أوروبا



المفوضية السامية للأمم  
لشؤون اللاجئين

مالينا فلور

إذا تقدمت في ظرفين متميزين: في حال هربت الضحية من الخارج وطلبت الحماية من الدولة المضيفة أو إذا هربت الضحية، ضمن أرضه الوطنية، واستطاعت تخليص نفسها والهروب إلى الخارج بحثاً عن الحماية الدولية، وعندما إجراء تحقيق على طلب اللجوء المقدم من قبل ضحايا الاتجار فمن الضروري دائماً الانتباه إلى الخوف الشديد من الإضطهاد وعلاقتها السببية مع أحد أو كل أساس اتفاقية ١٩٥١ - وهي الأسباب العرقية، الدين، الجنسية، الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو فئة سياسية.

وفي دراسة نشرت مؤخراً بعنوان مكافحة المتاجرة بالناس: نظرة عامة على نشاطات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضد الاتجار في أوروبا، خللت ارتباط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا، مكافحة المتاجرة بالناس في أوروبا. وقدمت الدراسة البيانات الإقليمية مصنفة بحسب الدولة ومبنية على الإحصائيات والإتجاهات، والهيكل القانوني الوطنية لـ ٢٢ دولة من أصل يطبقها مكتب أوروبا للجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وقد صمم التقرير لتعميق التعاون الإقليمي وبين الدول المشتركة مثل مكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان، ومقرر الأمم المتحدة على حديثاً لمعالجة قضية المتاجرة بالناس، وخصوصاً النساء والأطفال، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف، ومجلس الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

يفتقر عند الأمحص الذين يتم الاتجار بهم إلى أوروبا إلى ١٠٠-٥٠٠ ألف شخص سنوياً. ويكمن السبب الرئيسي وراء عمليات تهريب الناس إلى أوروبا حارح أو داخل أوروبا نعتيت جسيمة.

اللجوء ضحية للاتجار بالبشر يرتبط بشكارة الاتجار بالبشر والدخول غير القانوني إلى بلاد اللجوء. وفي الدول التي تطبق أنظمة دقيقة للتأشيرات، وسجلات لجوء صارمة وسيطرة أكثر صرامة على حدود، قد يلجأ بعض اللاجئين إلى اتخاذ إجراءات بالسة وربما غير شرعية في بحثهم عن بلاد لجوء آمن، ومن السهل بالتالي وقوعهم ضحية لخداع المتاجرين بالبشر. ولكن قد يدرك بعض ضحايا الاتجار الفرق بين أنواع الاتجار بعد مغادرتهم أو عند وصولهم إلى غايتهم، عندما يبرز الخداع في الاتجار على وجه الواقع.

وتعشر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقلق تجاه موضوع الاتجار بالبشر بالناس كونه يشكل أحد أوجه انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن أن يعتبر في بعض الظروف جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب في ظروف النزاع المسلح. وقد يعتبر بعض ضحايا الاتجار، وخاصة ولكن ليس حصرياً النساء والأطفال، كلاجئين بموجب اتفاقية ١٩٥١ إذا كان خوفهم الشديد من الإضطهاد مبني على الأقل على أحد أساس الاتفاقية المذكورة. قد يتأهل ضحايا الاتجار للحصول على الحماية الدولية للاجئين إذا عجزت بلد المنشأ أو لم ترغب في توفير الحماية لهم ضد الهروب مرة أخرى أو التعرض للأذى الشديد كنتيجة لانتماء المهربين المحتل منهم. ولكن يمكن أن يعتمد أي مطلب للحماية الدولية مقدم من ضحية الاتجار

بشكل عام، تتزايد عمليات تهريب الناس الجديد والنقل المحيطة به من معابر المرور الهامة والتي تطورت يوماً بعد يوم لتكون مقراً لأولئك الأشخاص. وقد ظهر تزايد ملحوظ في ظاهرة الأشخاص المهربين، وبلغت من أن غالبية الأشخاص المهربين إلى داخل أوروبا هم من النساء والبنات الهاربات من أخطار جنسية، إلا أن الأطفال الهاربين بما فيهم الأولاد يهربون بدافع التسول أو البيع في الشوارع، والرجال يهربون سعياً وراء العمل.

وقد عبرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل متواصل عن رأيها بأن على الأشخاص الذين يتعرضون للعنف الجنسي أو أي من الاعتداءات الجنسية الأخرى أن يتقدموا بشكوى للحصول على لجوء وذلك بناء على اتفاقية ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين. ولاتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنظمة الرئيسية التي تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر ولكن بسبب الروابط التي تربط بين اللجوء والهجرة والاتجار، فقد يعتبر بعض ضحايا الاتجار لاجئين. وتبرز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اهتمامها بشكل رئيسي في نوعين من ضحايا الاتجار: اللاجئين الذين تفتش المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من وقوعهم فريسة للمهربين الذين يودون استغلال ضعفهم، والأشخاص الذين تم تهريبهم - الذين يمكن اعتبار بعضهم كلاجئين بموجب اتفاقية ١٩٥١ وبالتالي بحاجة للحماية الدولية بل يمكن الحق بطلبها. وغالباً ما تتفقد جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمكافحة الاتجار في أوروبا بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمنظمات والمنظمات غير الحكومية الأخرى المرتبطة بالحكومات.

الارتباط المحتمل بين الاتجار بالبشر واللجوء واحتمال وقوع اللاجئين وطالبي

مناطق مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوروبا:	عدد الدول
تطوير قوانين مكافحة الاتجار	٨
المشاركة في مجموعات مكافحة الاتجار	٨
التدريب وبناء القدرات	٢٢
الدراسة والإحالة	٦
المنع	١١



## الاستجابة لمشكلة الاتجار بالبشر

أد فرض إصلاحات تشريعية ضمن الدول الأوروبية مؤخرًا إلى تقدم معظم الدول قوانين مصممة خصيصًا لمكافحة تهريب الناس. وعندما تتضمن قوانين الدول قانون لمكافحة الاتجار في دستورهم الخاص بالجرائم الوطنية فهذا لا يعني أنه يتبع بروتوكول بالمرور أو مصطلحات الاتحاد الأوروبي. ولذا لا يوجد هناك معيار مشترك، لأن العقب قد يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة لأخرى.

وضعت أكثر الدول الأوروبية خطط عمل وطنية لمكافحة هذه الظاهرة. ولكن تعتبر المشكلة الآن في التطبيق كما هو الحال في العديد من المشاريع التي مازالت تنفذ على قاعدة خاصة. وتعتبر ظاهرة المتاجرة بالنساء ظاهرة ديناميكية جدًا حيث يتكيف المهربين رداً على السياسات المصممة لمكافئتهم. وبالتالي يجب أن تطبق إجراءات لمعالجة العلاقة بين الاتجار، والجور، وحقوق الإنسان، والفقر، والجريمة المنظمة وزيادة التجارة بالجنس. وعلى رأس كل ذلك، يجب إدراك المزيد من الانتباه إلى مخاطر ضحايا هذه الممارسة. ليكنوا بؤرة انتباه الجهات المنسقة.

وقد نفذت إحدى الرود الرئيسية للمحاسبة على سلامة المهربين وذلك من خلال تأميم سكر أو ملجأ إما في دول العبور أو نقاط الوصول التي يمكن أن يقطنها الضحايا بعد احتجازهم. ويمكن أن تتشابه الملاجئ أيضا في دول المضيف لتسهيل عودة الضحايا. ولكن من الواضح أن عدد النساء والفتيات في ملاجئ ضحايا الاتجار في تنقص رغم وجود زيادة واضحة في عدد حالات الاتجار. وأكد تقرير صدر مؤخرا أنه في دول العبور، تعتبر الملاجئ فارغة عمليا، وإنها تحتفظ فقط بالنساء المحليات اللاتي يعتبرن قد هربن داخليا. وهناك سبب محتمل ونموذجي واحد يدفع الضحايا إلى اختيار البقاء في الملاجئ سواء العائدين إلى أوطانهم مباشرة، أو أولئك الذين حصلوا على فرصة للبقاء في الدول لفترة قصيرة من الوقت، وهو أن السماح بالإقامة المؤقتة مشروطة بالتعاون مع الإجراءات التحقيقية. وترغب بعض الدول في منح الضحايا فترة مؤقتة من شهرين إلى ثلاثة كفترة رجوع أو تكلم حتى تقرير الضحية فيما إذا كانت ستعبرن عن السلطات ما لا. ولكن غالبا ما يكون الضحايا غير مطمئنين على حقوقهم في العودة أو في فترة اتخاذ القرار. وذلك لأن هذا البند لا يطبق بشكل منظم.

وعند عودة النساء والفتيات إلى مواطنهن،

غالبا بدون دعم ومتابعة كافية لمواجهة نفس نقاط الضعف الرئيسية التي أدت إلى تهريبهم في أغلب الأحيان. وهناك حاجة إلى حماية ضحايا الاتجار إذا علوا إلى مواطنهم، ويجب الحصول على بيانات أكثر نوعية وأكثر كمية خاصة بأعداد الضحايا الذين يعودون للهرب. ويبدو وكأن هناك نقص في الدعم المقدم أثناء مرحلة إعادة اندماج النساء والأطفال الذي يعودون إلى مواطنهم، وهو أمر يترك عادة إلى المنظمات غير الحكومية دون تدخل أو دعم الحكومات. وهنالك تطبيق القانون. وقد يكون السبب الذي يدفع الضحايا إلى إعادة المحاولة مرة أخرى، هو أنهم لا يعرفون حقهم في طلب اللجوء، ولكنهم ينصرون بطلب الإقامة المؤقتة. وأبديت الموضوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رأيا في عدة مناسبات بأن تصير الإلمنة المؤقت واللجوء لا يجب أن يكونا بعيدين عن بعضهم. العامل الآخر الذي يؤثر سلبيا على إمكانيات ضحايا تهريب في طلب الحماية هو أنهم عادة لا ينصرون بذلك بشكل قانوني صحيح لتقديم طلب لجوئهم. وكانت هناك بضعة حالات ينصح فيها المهربون ضحاياهم في البحث عن اللجوء كطريق لضمان إقامة الضحية في الدولة.

إن الاختلاف الإقليمي في أعداد ضحايا الاتجار المعترف بهم كلاجئين في كافة أنحاء أوروبا يعتبر أمر خلافي. بحيث لا يقيم الضحايا في الدول المختلفة الذين يعيشون ظروف معيشية مماثلة - وهربوا على يد نفس المجموعة ويواجهون نفس التهديدات الاضطهاد إذا أجبروا على العودة بشكل متساوي. وتعترف بعض سلطات اللجوء بطلبات اللجوء الممنوعة من ضحايا الاتجار ولكن البعض الآخر لا يعيرها باهتماما ولهذا السبب قد لا يتمكن العديد من الضحايا من الحصول على الحماية الدولية. وعموما، هذا التضارب في منح اللجوء لطلبات الاتجار يقلبه الاختلافات الجغرافية في نسب الاعتراف بطلبات اللجوء في أوروبا، حيث تعترف فقط نصف الدول الـ ٤٢ باللاجئين الذين تقدموا بطلبات اللجوء المبنية على حقائق الاضطهاد الجنسي. ونتجت دراسة الفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام ٢٠٠٤ حول الاضطهاد الجنسي في القوانين والممارسات الأوروبية أن هناك فقط عشرة دول من أصل ٤٢ درست منح نوع من الحماية لضحايا اللجوء الممنوعة على الإستغلال الجنسي، وهي: البانيا، النمسا، بيلوروسيا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، هولندا، إسبانيا والمملكة المتحدة. إن أقوى أسس

الإتفاقية هو عضوية الضحية في مجموعة إجتماعية معينة، بالرغم من أن بعض مقامي الطلبات اعترف بهم أيضا على أسس الجنس والدين والجنسية.

ولا تعتمد بيانات اللجوء والاتجار المتوفرة على مؤشرات رئيسية، مثل العمر، أو الجنس، أو عدد الضحايا أو بلد المنشأ بل تجمع المعلومات المتوفرة بشكل رئيسي من الوزارات الحكومية وأقسام وشرطة والمنظمات غير الحكومية ولكنها بيانات غير قابلة للقياس أو المقارنة. وجمعت البيانات في كافة أنحاء المنطقة من خلال وسائل ثابتة، وبدون هذه المعلومات من الصعب جدا رفع الوعي والتعامل علما مع احتياجات الضحايا للمساعدة والحماية.

تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى أن معظم النشاطات الوطنية والمحلية لمكافحة الاتجار ركزت على الرد بدلا من المنع. وقد كان تأثير الرد أكبر في تطوير القانون، وتحديد المعايير الإقليمية والدولية، والأداء الإداري، لأولئك الذين اشتبكوا في عملية الاتجار، والوصول إلى حلول متينة للضحايا وحماية حقوق الأشخاص المهربين. وهناك اعتراف متزايد بين عدد معالجة الظاهرة الفعالة يجب أن تكون متعددة الجوانب. وترغب في منع الاتجار من خلال العرض والطلب. ويجب أن تعد الردود لتطبيق الاحتياجات الفردية للضحايا. ويجب أن تقدم المعالجة الباطن والعرض والطلب التحقيقية والقانونية والطبية وإعادة تأهيل وحلول ذات أبعاد متينة تحترم وتطبق حقوق الضحية.

يتوفر هذا التقرير بالكامل على الإنترنت [www.unhcr.org](http://www.unhcr.org). للمزيد من المعلومات، اتصل مع ملية فلور، المستشار الإقليمي (اللاجئين النساء والأطفال)، مكتب أوروبا، اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، جنيف، سويسرا. البريد الإلكتروني: [floor@unhcr.ch](mailto:floor@unhcr.ch)

١. إيلينا كاسي، المتحدثة باللس في الجيوب

الترجمة: ٢٠٠٤، مركز على المكافحة UNICEF

UNHCHR/OSCE/ODIHR, 2005 [www.unhcr.org/ceecis/TraffickingReport2005.pdf](http://www.unhcr.org/ceecis/TraffickingReport2005.pdf)

٢. للرد من المفوضية، الرجاء الرجوع إلى قارة سويسرا

بقيه

٣. كروني ولفر: التحليل الإقليمي للاضطهاد الجنسي في

القرن والعاملات الأوروبية، الموضوعة السامية للأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتبة الأوروبي للقيم وتحليل

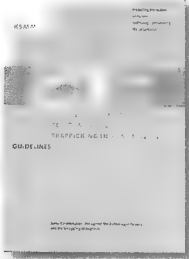
السياسة: ٢٠٠٤، [www.accompaniedetainees.com](http://www.accompaniedetainees.com)

docs/Crawley%20Report%20on%20EUC%20

org/Docs/Crawley%20Report%20on%20EUC%20

20Gender%20and%20ASylum.pdf





## مكافحة الاتجار بالبشر: الطريقة السويسرية

إعداد وزارة الخارجية السويسرية

تتميز سويسرا بمكافحة ضحايا الاتجار بالبشر في سويسرا، حيث تم إنشاء وحدة متخصصة للتحقيق في الاتجار بالبشر، وتعمل على توفير الحماية للضحايا وتسهيل عودتهم إلى بلدهم.

المختلفة على المستوى الوطني ومستوى الكائنات من الاستفادة من التعاون الفعال.

التنسيق المركزي

لقد تأسست وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتيريب المهاجرين في عام ٢٠٠٣ للتنسيق بين الممارسات والإجراءات المتخذة لمكافحة الاتجار في البشر، ويعتبر دورها الرئيس دوراً استراتيجياً - لتحسين التنسيق وعمل الشبكات، وتنسيق مبادرات التصريحات والتقرير، وتحسين السجلات الإحصائية للتحكمات الجنائية وحماية الضحايا وتقديم النصيحة للمشروعين. إن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتيريب المهاجرين ملحقاً بمكتب الشرطة الفدرالي ولديها مجموعات مختصة بالأساليب التي تستعمل كلبس لصياغة السياسات وتنفيذها. وتشرف لجنة توجيهية على وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتيريب المهاجرين تتكون من ١٧ ممثل عن الحكومة الفدرالية، والسلطات الكantonية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وعلى المستوى الفدرالي، يوجد الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومديرية القانون الدولي، وقسم الشؤون السياسية المسؤول عن أمن البشر في وزارة الخارجية، وحرس الحدود، ومكتب الشرطة الفدرالي، ومكتب العدالة الفدرالي، ومكتب الهجرة الفدرالي، ومكتب المدعي العام ووزير الشؤون الاقتصادية. ويعمل مؤتمر الكائنات لرؤساء الشرطة، وسلطات الادعاء، وموظفو المساءلة بين العام ووكالات التنسيق لقلوب دعم الضحايا وجمعية سلطات الهجرة في الكائنات على تمثيل الكائنات.

معايير دولية جديدة.

وترتكز استراتيجية سويسرا القومية لمكافحة الاتجار في البشر على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (التي وقعت عليها سويسرا عام ٢٠٠٢)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (التي وقعت عليها سويسرا عام ٢٠٠٠)، وقد أعلن المجلس الفدرالي السويسري - وهو الذراع التنفيذي ذو السبعة أعضاء للحكومة السويسرية - أنه أقر أن تلك البروتوكولات هي أولوية شريفة خلال انعقاد جلسته الحالية.

وعلى الجبهة الداخلية، يوكل النظام الفدرالي السويسري المسؤولية الرئيسية لمكافحة الاتجار في البشر للكائنات (الولايات) البالغ عددها ٢٦ كائنات. وبالرغم من أن المبادئ القانونية المهمة منصوب عليها في القانون الجنائي الفدرالي وقانون الهجرة الفدرالي وقانون دمج الضحايا، فإن وضع تطبيق هذه القوانين قيد التنفيذ وتطبيقها تعد من مسؤوليات الكائنات. وتشكل الطريقة التي يتبعها كل كائنات وفقاً لآلية توزيع الموارد وعمل الشرطة وإجراءات دعم الضحايا التي تختلف من كائنات لأخر.

ويسمح تصميم المسؤوليات بتكثيف آليات التنفيذ وفق المتطلبات المختلفة والمواقف القائمة في كل كائنات، حيث يتأثر كائنات ريفي صغير الحجم مثل أربينشيل إنزوهوين بالاتجار في البشر على نحو مختلف عن كائنات زيورخ الكبير الحجم والذي يأخذ طابعاً حضرياً أكبر، لذلك فهو أن يحتاج نفس الهيكليات. لذلك يمكن لتوزيع المسؤوليات أن يكون ناجحاً على نحو خاص إذا تمكنت الأطراف

تعتبر ظاهرة الاتجار في البشر ظاهرة عالمية تؤثر بشكل رئيسي على سويسرا كونها إحدى الدول وجهة السفر في هذه التجارة. ومعظم ضحايا هذا الاتجار هم من النساء اللواتي يتم إرغامهن على ممارسة البغاء وحيث يتعرضن للاستغلال، كما يقع البعض، ولكن بشكل أقل، ضحايا للاتجار بالبشر لإرغامهم على أعمال السخرة، كخدم في المنازل على سبيل المثال. ويعود أصل معظم ضحايا الاتجار إلى دول وسط وشرق أوروبا، ودول البلطيق والبرازيل وفيتالاند. وتشير تقديرات مكتب الشرطة الفدرالي إلى وجود ما يقارب بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ ضحية اتجار في البشر في سويسرا في عام ٢٠٠٢.

إن مكافحة الاتجار في البشر ومنعه هو هدف معن للحكومة السويسرية وعلى كافة مستوياتها، وقد قامت وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي-ري في يوم المرأة العالمي الموافق ٨ مارس ٢٠٠٦ بالانضمام إلى عدد من عضوات البرلمان السويسري بمطالبة المنظمات الدولية والسلطات بمكافحة الاتجار في البشر بلا هوادة.

وتتصدر الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الوطنية في تنفيذ التزام سويسرا الدولي بمكافحة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى قسم العلاقات السياسية المسؤول عن أمن الأشخاص في وزارة الخارجية السويسرية. وتنتج جهود سويسرا نحو منع الاتجار، وإعادة الطوعية لضحايا الاتجار إلى أوطانهم، وتدريب القطاع العام والمنظمات غير الحكومية، وتقديم المساعدات الطارئة للضحايا في مناطق المرور أو الدول وجهة السفر التي تقع خارج الاتحاد الأوروبي. وتعمل سويسرا مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف على إيجاد



الكنيسة والموظفين المختصين بالمسامحة بين الجنسين.

وبعمل التمثيل الأشمل على إضفاء المزيد من المعرفة المختصة للمسامحة في العملية ويعزز الدعم السياسي لآليات التعاون، وبمجرد أن يتفق المشاركون على مبادئ وإجراءات التعاون، يبدأ الأفراد الذين تم تعيينهم في العمل معا على قضية تلو القضية وفقا للاتفاقات التي عُقدت. ويتحقق الوضع المثالي لهذا العمل باجتماع المجموعات الرئيسية والمساندة بشكل منظم، سنويا على سبيل المثال، وذلك لكي يتمكنوا من تقييم آليات التعاون.

ويحضر ممثل عن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين اجتماعات الكائنات، وهذا يساعد التعاون بين الحكومة الفدرالية والكانتونات، ويحضر من قنوات الاتصال. ويمكن لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين أن تقدم النصيحة إذا لزم الأمر، ويمكن أن تقيم اتصالا بين الكائنات والخبراء العاملين مع الحكومة الفدرالية أو الكائنات الأخرى. وجرت مناقشة إصدار نشرة عبر البلاد من المكتب الفدرالي للهجرة إلى الكائنات حول احتمالات بقاء الضحايا في سويسرا وذلك في أحد اجتماعات الكائنات قبل تنفيذ إصدار هذه النشرة. وتوضح هذه النشرة الممارسات المتعلقة بالتسولات التي تدور حول قانون الهجرة والتي تشمل ضحايا الاتجار في البشر، وهدفها هو تنسيق كل الطرق المختلفة للكائنات الموجودة حتى هذا اليوم.

ويجري الآن تنفيذ مفهوم الية التعاون في المزيد من الكائنات، وتعمل وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين بكل اجتهاد لاستمرار في التنمية المهنية. وتعمل إحدى القوى الضاربة لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين على الإعداد برامج تدريب متخصصة، وسبدا دورة متخصصة لمدة أسبوع حول مكافحة الاتجار في البشر في معهد الشرطة السويسري في خريف عام ٢٠٠٦.

وعلى أساس التجربة الحالية مع آلية التعاون في سويسرا يجب التأكيد على نقطتين: الأولى هي تحديد المختصين في مجال مكافحة الاتجار في البشر على مستوى الوكالات الرسمية المتعددة، والثانية تتعلق بشبكة الاتصالات بينها وهي أمر مهم لمكافحة الاتجار في

جيدا. ولكي نتجح في إيجاد مثل هذه الظروف، يجري العمل على تطوير آليات للتعاون على مستوى الكائنات، وتصدر كائنات زيورخ الطليعة في عام ٢٠٠٤ وتبعه كائنات سولورن. بينما ما يزال كائنات بيرن وسانت غالين في مرحلة الإعداد لاجتماعات الطائفة المستديرة، وتم أيضا إطلاق مبادرات في كاتون لارسين، وبازل شتات، وبازل لاند، وفريبورغ.

إن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم تدعم هذه الطريقة مستخدمة الإرشادات التوجيهية التي صدرت في المؤتمر الوطني حول الاتجار في البشر في سويسرا في خريف عام ٢٠٠٥، وتحدد آليات التعاون الوكالات المسؤولة، كما تحدد المسؤول عن التعاون من كل وكالة وتوضح وتبين أدوارها وواجباتها. ويعتبر تحديد الضحايا والسكن والرعاية ونصاري الإقامة وأمن الضحايا وتقديم المساعدة للتعرض أو التمديد المحتمل للبقاء في سويسرا كلها أمثلة على الإجراءات التي يجب تحديدها. وتساعد آليات التعاون على تعزيز مناخ الثقة والمسامحة بين الوكالات.

وأظهرت تجربة سويسرا في مجال العنف الأسري أو تنظيم وضبط البغاء أن أفضل سبل تعزيز التعاون هي:

- الاجتماعات المختصة في شتى المجالات التي تشمل كل الأطراف الرئيسية
- الحصول على تفويض رسمي من قبل السلطات السياسية أو مصادقها لضمان تمتع العملية بالشرعية اللازمة وإجراء العمل بموجب القرارات المتخذة
- ضمان أن الممثلين المرشحين توفر لديهم الخبرة العملية وأن مرءاه أصالهم مشتركين في العمل
- توفر التنظيم اللوجستي من البداية

من المهم أن يتم التمييز بين المجموعة الرئيسية والمجموعة المساندة، فممثلو سلطات الإدعاء وشرطة الكائنات ومكاتب الهجرة في الكائنات ووكالات المساعدة التي تختص بضحايا الاتجار في البشر كلها تنتمي للمجموعة الرئيسية لأن جميعها منخرطة في مكافحة الاتجار بشكل مباشر، أما المشاركون في المجموعات المساندة فهم يشتملون على مكتب الرعية في الكائنات، وخدمة استشارات التعويض في الكائنات، ومحامى الضحايا، والمنظمات الاجتماعية أو منظمات

إن الوكالات غير الحكومية والوكالات الحكومية التي تنتمي بصفة استشارية لوحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين تشمل مركز استعلامات نساء زيورخ - وهو وكالة استشارية خاصة لضحايا الاتجار في البشر - وجمعية أرض الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة. ويتم استشارة المزيد من المختصين الخارجيين من المنظمات غير الحكومية إذا لزم الأمر. لذلك فإن وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين تشكل مركز استعلامات وتنسيق وتحليل لكل أرجاء سويسرا من الكائنات والحكومة الفدرالية وتشكل نقطة اتصال للتعاون الدولي.

#### لا للمقاضة بدون حماية الضحايا

إن نجاح وحدة التعاون السويسرية لمكافحة الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين يعتمد أساسا على مدى التعاون الوثيق بين الوكالات المختلفة، ويتجلى وضوح أثر هذا التعاون في مجال حماية الضحايا. وتشكل إفادات الضحايا دليل قاطع في المحاكم ولا يستغنى عن هذه الإفادات أبدا في عملية إدانة الجناة. ولكن ضحايا الاتجار في البشر لا يكونوا مستعدين عادة ليتمثلوا أمام المحكمة كشهود إيجاب سواء لأسباب تتعلق بانتهاكهم شخصيا أو جنسيا، أو بالصدمة التي تلقوها، أو بتبديدات الجناة أو خوفهم من مقاضاة السلطات لهم لخرقهم قانون الهجرة. وربما تزيد الحصانة من الترحيل والحماية والرعاية الخاصة من استعداد الضحايا للإدلاء بالإفادات أو يمكن أن تسبب في ذلك، فحماية الضحايا والمقاضة يكملان بعضهما البعض ويعتمدان على بعضهما البعض. لذلك يعتبر التعاون بين الشرطة والمحاكم وسلطات الهجرة والوكالات الخاصة والعامة المسؤولة التي تقدم النصيحة للضحايا أمرا حتميا من أجل مكافحة الاتجار في البشر بشكل ناجح.

ولكن التعاون بين الشرطة والمحاكم وسلطات الهجرة من جهة والوكالات التي تقدم النصيحة للضحايا من جهة أخرى لا يتم بشكل لي نظرا لاختلاف أدوارهم. فالشرطة مسؤولة أساسا عن التحقيق في الجرائم، بينما ينصب اهتمام وعمل وكالات مساعدة الضحايا على العناية بالضحايا بصرف النظر عن وضع الضحايا في نظر دائرة الهجرة. لذلك فإن سر التعاون الناجح يمكن في التفاهم المتبادل، وقبول هذه الأدوار المختلفة، ووجود نقاب اتصال محددة بوضوح وعمليات مؤسسة ومفهومة



الالكتروني: tamara.muenger@eda.  
admin.ch

www.calmey-rey.admin.ch/e\_calendar.aspx  
www.sdc.admin.ch  
www.eda.admin.ch  
www.fedpol.admin.ch/e/themen/index.htm  
www.info-zf.ch  
www.terredeshommes.org

قام سيبستيان روبر بإعداد هذا التقرير  
نيابة عن وزارة الخارجية السويسرية  
وبالتعاون الوثيق معها، وبمقتكم قراءة  
نسخة مفصلة على الإنترنت على الموقع  
التالي: [www.fmreview.org/pdf/swissantittrafficking.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/swissantittrafficking.pdf)  
على المزيد من المعلومات، بمقتكم مراسلة  
تلغراف مغربي، في وزارة للخارجية، القسم  
٣٢ Bundesgasse ٣٠٣-CH  
Bern, Switzerland ٣٠٣-CH  
هاتف رقم: ٣٢٨٦٧ ٣٢ ٤١٤، وريدما

البشر بشكل ناجح في دولة فدرالية مثل  
سويسرا. وفي الختام، يمكن القول أن  
المؤسسات التي أقيمت في السنوات  
الأخيرة، وخاصة إنشاء وحدة التعاون  
السويسرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص  
وتعزيزهم وتأسيس أليات التعاون في عدد  
متزايد من الكفوفات، أدت إلى إحراز  
تصديتات مهمة في مجال مكافحة  
الاتجار في البشر.

## منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنسق لمكافحة الاتجار بالبشر

هيلغا كونراد

يجب أن تكون تجربة تقوية وتعزيز لهم  
ويتحقق من خلالها حماية حقوق الضحايا  
وتعزيز هذه الحقوق.

ويجب منح ضحايا الاتجار من الأطفال  
تمديد للإقامة بشكل آلي في دول وجهة  
السفر حتى يتم إيجاد حل دائم لهم، ويجب  
أن يكون حال هؤلاء الأطفال كحال سائر  
ضحايا الاتجار بشكل عام، حيث لا يجب  
تجريم الأطفال على وجه الخصوص  
بسبب أفعال نتجت عن تعرضهم للاتجار  
أو إعادتهم إلى أوطانهم بدون عمل تقييم  
مخاطر دقيق لكل فرد منهم.

ولقد أثبت التعاون المنهجي والنظامي  
بين وكالات إنفاذ القانون والمنظمات  
غير الحكومية التي تدير مراكز لحماية  
الضحايا أنه تعاون ناجح في عملية مكافحة  
الاتجار في البشر. وفي الأثناء التي يجب  
أن تشجع فيها على تطبيق وتنفيذ القوانين  
وأن نستمر في تدريب ضباط الشرطة  
ليتمكنوا من تحديد ضحايا الاتجار  
وإحالتهم بشكل أفضل، يجب علينا أيضا  
أن نعزز شبكات خدمات الدعم لكي يتمكن  
الضحايا من التوجه إليها والوصول فوراً  
إلى بيئة مواتية.

هيلغا كونراد هي الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن  
والتعاون في أوروبا حول مكافحة الاتجار في  
البشر. للحصول على المزيد من المعلومات،  
زوروا الموقع التالي [www.osce.org/cthb](http://www.osce.org/cthb)  
أو اتصلوا مع بييري كراي، الموقع  
التلفوني، والعمومي في التماس: [Vienna.1010-80.700.Ring](mailto:Vienna.1010-80.700.Ring)  
Austria. البريد الإلكتروني:  
[berry.kralj@osce.org](mailto:berry.kralj@osce.org)

www.coe.int/T/E/human\_rights/trafficking

الضحايا من تحرير أنفسهم من العنف  
الفعل على العنف المهدد، فهم بحاجة  
لمساعدة اجتماعية واقتصادية وقانونية  
شاملة، ويعد هذا أمراً ضرورياً لتوفير  
استراتيجيات حماية ناجحة للضحايا  
والشهود.

وتعتبر قضية الحق في الإقامة (المؤقتة  
أو الدائمة) للضحايا في الدول وجهة  
السفر من القضايا الأساسية، والوضع  
المثالي يتحقق بمنح حق الإقامة القانونية  
بصرف النظر عن قدرة الضحايا أو  
استعدادهم للإدلاء بشهادات في إجراءات  
الدعوى الجنائية. ويجب أن تتطوي  
الإقامة القانونية على حق الوصول  
لسوق العمل وتحويل بالوصول لبرامج  
ومساعدات الرفاهة التي تقدمها الدولة  
لتعويض الضحايا عن هذه الجريمة. ويعد  
مرور مهلة التفكير التي تبلغ منها ٣٠  
يوماً (كما هو منصوص عليه في مجلس  
الائتافي الأوروبية لمكافحة الاتجار  
بالبشر)، يجب على السلطات أن تمنح  
الضحايا تصريح إقامة مؤقت لفترة ستة  
شهور على الأقل، على أن تكون هذه  
الفترة قابلة للتجديد، مع توفر إمكانية  
السماح لهم بالبقاء بشكل دائم في البلاد  
وجهة السفر إذا لزم الأمر.

يجب أن يحصل ضحايا الاتجار على  
حق رفض الإدلاء بالشهادة، وإذا وافقوا  
على الإدلاء بشهاداتهم، يجب أن يكونوا  
قادرين على تحقيق ذلك في جو يخلو من  
المواجهات. فعرض ضحايا الاتجار أو  
إجبارهم على مواجهة من أسقطهم في  
وقت سابق لأوانه يمكن أن يؤدي إلى  
تقادم الصلحة لديهم، ويجب أن لا تؤدي  
عملية الإدلاء بالشهادة ضد من تلجأوا  
بهم إلى إعادة تعرضهم للمعاملة، ولكنها

يتبنى عدد متنامي من الدول المشاركة  
في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا  
(OSCE) قوانين مكافحة الاتجار، وقد  
عملت هذه الدول على تعديل القوانين  
الجنائية لديها وإرساء أليات تنسيق قومية  
لمخاطبة قضية الاتجار في البشر، ولكن  
ما تزال هناك حاجة لوجود فهم أكثر  
تطوراً لقضية الاتجار في البشر وطريقة  
تعامل تركز على الضحايا وذلك للتعامل  
مع هذه الجريمة الشنيعة والتعامل مع  
انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعتبر خطط العمل الوطنية –  
والمقررون المليون – وسائل قيمة في  
تحديد طبيعة الاتجار وتحديد المسؤوليات  
بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير  
الحكومية، ويجب أن تكون خطط العمل  
المحلية شاملة ويجب أن تخطب أبعاد  
قضية الاتجار في البشر كافة – بما فيها  
الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي  
والاتجار للاستغلال في العمل، وخدمة  
المنزل، والزواج القسري في الاتجار في  
الأعضاء، ويجب على هذه الخطط أن  
تأخذ ظاهرة الاتجار الداخلي، الجديدة  
نسبياً، في الحسبان. وما لم تضع هذه  
الخطط أطر زمنية، وتعين المسؤوليات  
وتحدد الموارد البشرية والمالية المتوفرة،  
فإنها ستظل مجرد أداة تهديد زائفة دون  
أي قوة حقيقية.

ويركز موضوع مكافحة الاتجار بالبشر  
حول الرقعة والمعاملة التي يقع بها  
الناس وليس حول التعاملات الإجرامية  
في الضلع الجامدة، وبينما يستغل  
التجارون نفس الحماية الاجتماعية  
والقانونية لضحايا الاتجار بلا رحمة،  
فإن سن القوانين الخاصة بوضع ضحايا  
الاتجار يعتبر واجباً حتمياً، ولكي يتمكن



# منع الاتجار بالبشر والحماية منه: مسؤوليات بلد المقصد

سيسيليا باييه

الحماية مقابل المنع؟

يكون الضحايا في معظم الأحيان من المجتمعات المهمشة والمحرومة من فرص التعليم والتوظيف أو عرضة للإقصاء الاجتماعي بسبب جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو جنسيتهم أو أديانهم. وينص بروتوكول باليرمو على أهمية وجود طريقة دولية شاملة لتناول موضوع الاتجار بالبشر وأن تنصب هذه الطريقة على مواضيع منع الاتجار وحماية حقوق الإنسان. وفي شأن تناول قضايا الوقاية، فإن البروتوكول يدعو الدول إلى مراعاة تنفيذ الإجراءات اللازمة لتوفير فرص التوظيف والتعليم والتدريب بالإضافة إلى مظاهر أخرى من أشكال المساعدة والدول ليست مدعوة فقط إلى معاقبة المتهربين ولكنها مدعوة أيضاً إلى تقديم الدعم للضحايا، بمعنى أن بروتوكول باليرمو يعرف فكرة الحماية على أنها الحاجة لاتخاذ الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية، أي التركيز على حقوق الإنسان. وكما هو الحال في معظم القضايا التي تشتمل على حقوق المرأة، فهذه الأشكال من الضمانات هي التي تشكل ضغطاً كبيراً وتتمتع بالقدرة الكاملة لاستعادة المساواة والحرية والكرامة للضحايا.

«يجب على الدول الأطراف أن تتخذ أو تعزز من الإجراءات اللازمة، بما فيها الإجراءات التي تتم من خلال التعاون الثنائي أو التعاون المتعدد الأطراف، للتخفيف من العوامل التي تجعل الأشخاص ضعفاء وعرضة للاتجار، وخاصة النساء والأطفال، ومن هذه العوامل الفقر والبطالة ونقص الفرص المتكافئة.»

المادة رقم ٩ من بروتوكول باليرمو

وتدعو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول باليرمو، ومبادئ مفوض الأمم المتحدة السامي للأجئين الدول إلى مخاطبة موضوع منع الاتجار من خلال

وفقاً للمبادئ التي يوصي بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وتعتبر هذه المبادئ أساساً لجهود منع الاتجار بالبشر. وتعتبر هذه المبادئ أيضاً أساساً لجهود منع الاتجار بالبشر. وتعتبر هذه المبادئ أيضاً أساساً لجهود منع الاتجار بالبشر.

وتضع هذه السياسة ضحايا الاتجار في موقف ضعيف جداً في ظل مراعاة قليلة لحاجتهم لحل دائم وحقيقي في الحصول على الحماية. وحتى اليوم لم يقل أي شخص بمهلة التفكير المطروحة، وهو أمر لا يثير الدهشة. فمطلبة الضحايا بالتقدم أولاً للإدلاء بشهادات نيابة عن الدولة يعني مطالبتهم بالعمل على خدمة مصالح الآخرين أولاً، وبالأحرى يجب أن تكون الأولوية لديهم والعمل على ضمان سلامتهم والحفاظ على كرامتهم.

يجب أن يوفر شرط لمنع الحماية غير المشروطة الموقفة لمدة سنة ووقف الترحيل، وهو شرط إثبات وتحديد أن الشخص وقع ضحية الاتجار. وخلال هذه الفترة، يجب توفير برامج إعادة التأهيل والمساعدة النفسية ودروس اللغة والتدريب المهني، ويجب تقديم هذه البرامج بغض النظر عن نية الحكومة في إقامة الدعوى القضائية. ويجب السماح للنساء المتاجر قهين أن ينظمن حالة الهجرة الخاصة بهن وأن يكون لهن فرصة دخول سوق العمل والنظام التعليمي.

وكجزء من إستراتيجية الحماية، يمكن أن تركز الدول وجهة السفر على مشاريع إعادة الضحايا إلى أوطانهم ولكن هذا يدع مجالاً كبيراً للترغبات. ويكون التشديد الأساسي على إرسال النساء إلى الدول التي يعمها الخلل حيث يصعب تحقيق عملية إعادة الانتماء وليس من السهل ضمان أمنهن هناك. وفي غالب الأحيان لا توجد متابعات أو رقابة على المنظمات التي تعمل مع المعتدين حيث يخفي الكثير من الضحايا. وغالباً ما ينتج عن العودة عملية اتجار مرة أخرى (تقدر بنسبة ٥٠٪ من الحالات)، وتعمل النزوح الآن على تعيين ملحق خاص بالعودة لتتابع حالات المعتدين لضمان سلامتهم.

إن مسودة قانون الاحتماء في النزوح لا يتناول موضوع الاتجار بالبشر حيث يعتقد واضعوا أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لا تطالبهم بذلك وأن الأحكام القائمة في ظل قانون الأجانب تقدم الحماية الكافية. ولأسف، فإن شروط القانون الخاصة بمهلة الخمسة وأربعين يوماً من التفكير والإعلان المؤخر لوزير العدل حول منح الإقامة الدائمة لمن يشهدون في القضايا الجنائية ضد المتاجرين بالبشر تناقض - مثلما تناقض القوانين الأوروبية والأمريكية الأخرى - مبادئ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لا يجب توفير الحماية للأشخاص المتاجر فيهم فقط شرط قدرتهم أو استعدادهم للتعاون في الإجراءات القضائية، وتقرح المبادئ أن المعايير الوحيدة التي تحدد عودة الضحية يجب أن تكون هي المخاطر التي تواجهها الضحية أو تواجه عائلتها حال عودتها إلى موطنها. وينص المبدأ رقم ١١ على وجوب منح الضحايا البديلات القانونية للعودة إلى أوطانهم حيثما يكون هناك ثمة خطر أممي كبير على سلامتهم أو سلامة عائلاتهم.

لقد تم اقتراح مهلة الخمسة وأربعين يوماً من التفكير لضحايا الاتجار الذين دخلوا النزوح بصفة غير قانونية لمنحهم فرصة قبول المساعدة الفعلية والنصح من الدولة. ومع ذلك فمن الواضح أيضاً أن هذه المهلة مصممة للسماح للضحية بالتفكير ملياً في مساعدة الشرطة في تحقيقاتها واتخاذ الإجراءات القانونية الممكنة. ويتم ممارسة ضغط إضافي على الضحية حيث يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية أو تحقيق جاري ضد المتاجرين لكي تحصل الضحية على عمل وتصريح بالإقامة، ويتم التعامل مع احتياجات المرأة وكونها ذات أهمية ثانوية.



من هذه الحصص النسبية في تنظيم أوضاع تلك النساء المتاجر بهن.

وفي الحقيقة، تطالب دلائل الأمم المتحدة بتبني اتفاقيات هجرة العمال، وتنص خطة عمل الحكومة النرويجية لمكافحة الاتجار على أن وزارة الخارجية والمنظمات غير الحكومية سيلبغون الضحايا المحتملات بالبدائل القانونية الحيوية للهجرة. ولقد كان هناك نقاش وجيز حول هذا الاقتراح، ومع ذلك فهذا الأمر يسترعي النشر ليصل إلى أولئك اللواتي يعتبرن عرضة للتجنيد أو إعادة الاتجار أو العقاب.

وتتطلب طرق الوقاية لضحايا الاتجار العلامات في النرويج حلا من منظور قانون العمل وحقوق الإنسان، فعجز النساء المتاجر فيهن عن اختيار مهنتين هو انتهاك لحقوقهن، لأنه لا يمكن اعتبار أن المرأة تشعر بالامتنان لوقوعها في الرق أو العبودية. وبالفعل فإن بروتوكول باليرمو يشدد على أن رضا الضحايا لا يمت للموضوع بصفة في ظل وجود عامل الاستغلال. ومن أجل استعادة حرية اختيار التوظيف، يجب على الدولة أن تقدم - وفيما يخص الفئات الأخرى من المهاجرين - فرص الحصول على التدريب المهني وبرامج إعادة التدريب بالإضافة إلى توفير المعلومات حول فرص وإمكانيات التوظيف.

يجب على الحكومات أن تعمل سويا مع المنظمات غير الحكومية وأصحاب العمل للعمل في بلادهم على تحديد النساء اللاتي يتعرضن لخطر الاتجار أو إعادة الاتجار. إذن يجب أن تمكن الضحايا من دخول البلاد بشكل قانوني للقيام بالأعمال التي تدربوا على القيام بها، وهناك إقبال واضح على التدريب. ويمكن تقديم الدعم المالي للمؤسسات التعليمية في الخارج لتمكينهن من مضاهاة معايير الاعتماد، والمؤسسات التعليمية في النرويج والممتدة لاستيعاب تلك النساء كطالبات، وللمؤسسات التي تقدم للتدريب الغوري الضروري والمهارات الأخرى. الاستنتاج

الاتجار يعتبر عنف ضد المرأة، والهدف من إجراءات مكافحة الاتجار يجب أن يكون هو العمل على إعادة حقوق الضحايا في المساواة والأمن والحرية والتكامل والكرامة، وهذا يتطلب الآتي:

■ إجراء تعديل فوري على مسودة القانون النرويجي وعلى الدلائل المحلية القائمة من أجل تقديم الحماية الحقيقية والحرول على شكل حماية مؤقتة لمدة سنة مع



#### بدائل الهجرة

يدعو دليل المفوض الأعمم المتحدة السامي إلى تعديل القوانين العسيرة للهجرة وعمل المهاجرين وذلك لتقليص ضرورة الهجرة عبر النظامية. وغالبا ما تظن الدولة وجهة السفر أن الهجرة سوف تقل بسبب الإجراءات المشددة الخاصة بكل من قوات اللجوء والهجرة النظامية إلا أن الواقع مختلف، فالذي ينتج عن السياسات المشددة هو أن عمليات الهجرة تجري بشكل سري، فعلى سبيل المثال، أعلن وزير الحكم المحلي في النرويج عن انخفاض عدد طالبي اللجوء في نفس الوقت الذي تقدم فيه أحد مراكز الخدمة الاجتماعية في أوسلو\* بقريرينيد بأن عدد النساء الأجنيات اللاتي تعملن في الدعارة قد ازداد بمقدار ضعفين.

ويغيد عدد من ضحايا الاتجار في أوسلو بأنهن قد تلقين تدريب على العمل كمرضات في أوكرانيا، ولكنهن لم يجدن فرص عمل هناك وبذلك تعرضن للاتجار. لذلك يجب على الدول وجهة السفر أن تستجيب لهذه الحقائق بشكل مبتكر. لقد وضع وزير الحكم المحلي النرويجي خطة نسبية للتصاريح السنوية بمقدار ٥٠٠٠ تصريح سنويا تصدر للمتدربات على التمريض واللذين لديهم عرض عمل وتصريح رسمي، ولكن هذه الحصص النسبية لا تكتمل، وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تم إصدار ١٥٠٠ تصريح فقط، ويمكن للحكومة أن تمنع

اعتبارها لمثل تلك العوامل. لذلك توجد صلة بين استراتيجيات منع الاتجار نيابة عن الضحايا المحتملين وحماية الضحايا الفعليين، ويجب على الدول أن تعزز الروابط التي تصل بين سياساتها في كل مجال وذلك للرفق بها بشكل متناغم.

ويجب على الحكومات تعزيز نظام التعليم وإمكانية الحصول على الممتلكات وتحقيق مستوى أفضل من المعيشة في البلد الأصلي وذلك لمنع التجنيد. لقد دعمت النرويج برامج وحملات إعلامية لتعزيز حقوق المرأة في المجتمع في قارتي أفريقيا وآسيا. لكن هذا التركيز على تنمية حقوق المرأة على المدى البعيد ربما يكون ذو صلة أكبر بالنساء اللاتي يبلغن من الرشد خلال عقد أو عقدين من الزمان عندما (على نحو يبعث على القنأول) تتم إعادة تنفيذ سيادة القانون، وتحقق الرخاء الاقتصادي، وحل الأقطر الاجتماعية العسيرة. وهناك حاجة لإطار زمني أقصر لضحايا الاتجار الحاليين من ذوي الحاجة الماسة لمنع الاتجار بهم ومن لا زالوا متواجدين في الدول التي سافروا إليها وليسوا في أوطانهم. فهم بحاجة إلى حماية مبنية من احتمال تعرضهم لإعادة الاتجار بهن بالإضافة إلى حاجتهن للاندماج في مجتمع يسمح لكل ضحية بالتنميع بفرض مساواة أكبر وتحقيق مرادها كأحد أفراد المجتمع.



المؤسسات لمخاطبة بدائل الهجرة المنظمة للأشخاص الذين يتعرضون لمخاطر الاتجار.

تكرس سيموليا بابيه فقون اللاجئين في معهد القانون الدولي والقانون العام بجامعة أوسلو. البريد الإلكتروني: c.m.bailliet@uis.no. وهي مؤلفة كتاب ما بين النزاع والإجبار: تسوية النزاعات على الأرض في غواتيمالا: دراسة في الوفاة وحل النزوح الداخلي. يونيو ٢٠٠٤، الرقم المعياري الدولي للكتاب ٩٧٩ ٢٠٣ ٨٢ ٠١٩١٣.

www.ohchr.org/english/issues/trafficking/١

الوصول لطلب الإقامة الدائمة (بما في ذلك سوق العمل والانتماء التعليمي)

توعية من يعملون في الملاك القضائي لمخاطبة حقوق واحتياجات ضحايا الاتجار كاهتمامات أساسية فضلا عن كونها اهتمامات ثقوية تأسيس صندوق لتعزيز تمويل السياسات «المستتركة» لمنع والحماية

إنشاء مجموعات تركيز داخل

## عودة أمنة لضحايا الاتجار بالبشر

إيلين ويليمس

من أن يقوم أقارب الضحايا بتلقيهم بالهواتف أو مهاجمتهم أو حتى قتلهم بسبب العار الذي جلبته على عائلاتهم.

وقالت إحدى السيدات: «كيف يمكنني التفكير في احتمال العودة وأنا لا أعلم بالمفاجأت غير السارة التي يخفيها لي القدر هناك؟ كيف تسنى لي العودة وأنا لا أتوقع ما قد يفعله المتاجرون؟ كيف أعود وربما المجتمع لن يقبلني مرة أخرى أبدا؟»

استشهدت السيدات اللاتي أجريت معهن المقابلات بقضايا الفوضى القانونية واستخدام الأمن وإخفاق الشرطة أو السلطات في حماية الضحايا في أوطانهم. وبعد أن غادرت الضحايا أوطانهم لجني المال، غالبا ما يكون الأمر صعبا إن لم يكن مستحيلا عليهم أن يحنوا ويأذيهم خالية. وغالبا ما تكون احتمالات التوظيف مقفرة في أوطانهم، وخاصة أمام النساء القادمات من الأقليات العرقية.

مساعدة وتقوية ضحايا الاتجار

من يلب مساعدة ضحايا الاتجار الذين يتقنون مهارات للحصول على الإقامة، قامت مؤسسة مناهضة الاتجار في النساء بتطوير قائمة للمعالين الاجتماعيين والمحاميين لضمان توفر واعتراف كل خيارات البقاء أو العودة عند التعامل مع طلبات البقاء في البلاد. وتعمل منظمة الشجرة في هولندا، وهي مبادرة مشتركة لمنظمتي هيويتيليس وأوكسفام نوفيب، على دعم ومساعدة ضحايا الاتجار بنض

ا تركيز هولندا على نزعيل المهاجرين الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية يشكل عنقا لعملية حماية ضحايا الاتجار.

أن تصبح الضحية عديمة الفائدة للسلطات الهولندية تتم إعادتها إلى موطنها. وإذا استطاعت الضحية أن تثبت أن حياتها ستعرض للخطر إذا عادت إلى بلادها، يمكن أن تمنحها السلطات الهولندية عتذرا تصريح دائم بالإقامة، وذلك في بعض الحالات فقط.

كما أدت الإجازة القانونية للبقاء في شهر أكتوبر ٢٠٠١ إلى انتقال البغاء الواقع في الأندية الجنسية وبيوت الدعارة ذات النوافذ إلى الشوارع ومراكز خدمات المرافقة، مما يزيد من عزلة وتأثر العاملين في مجال الجنس. وعلى الرغم من أن اكتشاف الضحايا أصبح أكثر صعوبة، إلا أنه لا يوجد أي دليل على أن تشريع البغاء أدى إلى وقوع المزيد من حالات الاتجار.

إن احتمال العودة للكثير من النساء اللاتي يتسعن «مكافحة بي ٩» يظل مليا بالمخاوف، فمن الشائع أن تجد نساء يتسعن بمكافحة بي ٩ اقتراحتا تصل إلى سبع سنوات ويشعرن الآن أنهم بأمان في هولندا أكثر من أوطانهم الأصلية. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع ضحايا الاتجار أن الأغلبية كن يشعرن بخوف شديد من العودة، فبعد أن ماهمن في الزج بمن تاجروا بهن وراء القضبان، فهن يتوقن الانتقام وذلك لأن شبكات الاتجار منتشرة دوليا والمتاجرون على علم بعملون أسر الضحايا. وهناك مجازفة

بالرغم أنه من الصعب الحصول على أعداد موثوقة بها لحالات الاتجار، يُقدّر المقر الوطني الهولندي بشأن الاتجار أنه يتم الاتجار بحوالي ٣٥٠٠ امرأة سنويا ويتم جلبهن إلى صناعة الجنس في هولندا. ولكن المؤسسة الهولندية المناهضة للاتجار في النساء سجلت ٤٠٠ امرأة فقط كضحايا اتجار، وقامت خمسة بالمائة منهن بتوجيه اتهامات ضد من تاجروا بهن، وأحد أسباب ذلك هو أن القانون الهولندي لحماية ضحايا الاتجار (المعروف باسم «القانون بي ٩») لا يقدم للضحايا سوى قدر قليل جدا من الحماية والأمن. فإذا تقدمت الضحايا بدعوى قضائية، فإن القانون بي ٩ يمنهن تصريح مؤقت للإقامة ويخولهن للحصول على المساعدات الاجتماعية والملتجن والمساعدة القانونية والاستشارة. ويحدد القانون مهلة تفكير لمدة ثلاثة شهور ولكن للأسف لا تحترم الشرطة هذا البند دائما.

والنساء اللاتي يخترن عدم التعاون والمساعدة في تقديم الدعوى القضائية بدافع الخوف أو ممن تكون معلوماتهن غير مفصلة بشكل كاف ليستخدمنها المدعون ليس لديهن حق رسمي في الحصول على الحماية ويتم ترحيلهن في الحال. وبالنسبة للنساء اللاتي يخترن أن يرفعن الدعوى القضائية، فإن مخاطر الانتقام منهن تكون كبيرة، وذلك سواء في هولندا أو ضد أحد أعضاء أسرهن في موطنهن. وبعد انتهاء القضية وبعد



أوروبا الشرقية وغرب أفريقيا. ويهدف المشروع الجديد إلى إنشاء تحالفات دولية وتحديد الشركاء في الدول الأفريقية للترحيب بالضححايا العائذات ودعمهن. وبالتشاور مع النساء اللاتي حصلن على مكانة بي ٩ في هولندا، ستتطلع منظمة السخرة إلى احتياجات إعادة التأهيل للضححايا العائذات إلى أفريقيا. ويرجى من هذا المشروع التجريبي أن يساعد على تعزيز وتقويض السيدات العائذات، وأن يمنحنهن مستقبلاً جديداً وأن يعمل على عدم إعادة الاتجار بهن. وإذا لم تحصل النساء على فرص أفضل في أوطانهن، سيظلن هدفاً سانغاً للمتاجرين.

تعمل أولين ويليمسن مع منظمة السخرة في هولندا [www.blinn.nl](http://www.blinn.nl). البريد الإلكتروني: [e.willemsen@blinn.nl](mailto:e.willemsen@blinn.nl)

١ منظمة السخرة، أميريب، فلز، المودنا، أسترادام  
٢٠٠٥  
www.lastradainternational.org ٢

طوعية وأن تتم فقط بعد إجراء عملية تقييم للاحتياجات والمخاطر، وحتى هذا التاريخ لم تنفذ الحكومة الهولندية هذا الإجراء.

لا يتم اعتبار النساء المتاجر بهن كمجرد «مهاجرات غير شرعيات»، فالإخفاق في الاعتراف بأنهن نساء متاجر بهن وتم استغلالهن هو انتهاك مستمر لحقوقهن الإنسانية.

إذا تمت إعادة الضحايا، من المهم أن تتصل المنظمات غير الحكومية بهن قبل عودتهن وأن يتلقين مساعدة طويلة الأجل في أوطانهن. أما الآن، إذا تم تقديم المساعدة، فإنها تستمر لبضعة شهور فقط.

وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية مثل شبكة لاسترادا ٢ والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة، تقدم منظمة السخرة المساعدة للكثير من النساء من

النظر عن حالتهم وذلك بطرق متنوعة:

■ بناء القدرات: تسهيل «اتصالات الأصدقاء»، وهي مجموعة نظرية للاستشارة النفسية الاجتماعية، وتقديم دعم مالي مؤقت ونشر المعلومات.

■ الدعم الفردي: إيجاد بدائل مناسبة للنساء من خلال التعليم والتدريب.

■ التأييد على مستوى السياسة لطريقة تركز على حقوق الإنسان.

■ إنشاء تحالفات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى وتأسيس شبكات دولية لضمان تحقيق الجودة الناجحة والمستقبل الأفضل للضححايا في بلادهم.

ومن المهم أن:

■ تكون إعادة الضحايا إلى أوطانهن

## مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب قارة أفريقيا

ساوري تيرادا وبول دي غوستينيير

وهي تتسق مشروع مكافحة الاتجار في البشر في أفريقيا [www.unesco.org/shs/](http://www.unesco.org/shs/) **humantrafficking**، وهو عبارة عن مبادرة لتطوير سياسات أكثر ملائمة ثقافياً لمكافحة الاتجار في النساء والأطفال في غربي وجنوبي أفريقيا.

بول دي غوستينيير، بريده الإلكتروني: [p.degucheneire@unesco.org](mailto:p.degucheneire@unesco.org)  
هو رئيس قسم الهجرة الدولية في منظمة اليونيسكو [www.unesco.org/shs/](http://www.unesco.org/shs/) (migration) والتي تهدف إلى الدعوة إلى احترام حقوق المهاجرين والمساهمة في اندماجهم المسالم في المجتمع.

يمكن الاطلاع على تقرير: الفقر والنوع والالاتجار بالبشر: إعادة النظر في أفضل الممارسات في إدارة الهجرة، بقلم تان-دام ترونغ من اليونيسكو والصادر عام ٢٠٠٦ على الموقع:

<http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001432/143227e.pdf>

[www.iom.org.za/Reports/1/TraffickingReport3rdEd.pdf](http://www.iom.org.za/Reports/1/TraffickingReport3rdEd.pdf)

يعتبر موضوع الاتجار في البشر موضوعاً حساساً في جنوبي أفريقيا، ويرتبط دائماً بالبشرة غير القانونية والنفقة وسخرة الأطفال، وغالباً ما يتم اللجوء إلى سلوب أنيديولوجي دون ناول جذور.

لا أحد يعرف الكثير عن الأسباب الرئيسية لظاهرة الاتجار في البشر وحجمها في جنوبي أفريقيا، وتوحي المعلومات المتوفرة بأن الاتجار يسود بشكله هناك، وهما الاتجار الداخلي والاتجار عبر الحدود، ويسود الاتجار في الأطفال داخل أوطانهن، وبوقت المنظمة الدولية للهجرة حالات من الاتجار الداخلي للأطفال في جنوب أفريقيا، وحالات اتجار خارجية من موزمبيق وأنغولا ومنطقة البحيرات العظمى إلى جنوب أفريقيا، وذلك لتلبية احتياجات صناعة الجنس المنظمة المعقدة جداً.

بينما يعمل المصدر الحالي للمعلومات على توعية العامة من الناس، إلا أنه ما يزال غير كاف لدعم البرامج الشاملة لمعالجة أبعادها المتعددة، ولم يتسبب الفهم المحدود للعلاقة القائمة بين الهجرة والاتجار في الحصول على أي إجماع على القوى المسببة لهذه المشكلة وإتارها على سلامة حالة الأطفال والنساء. وتتزعج السياسات القائمة إلى تبديل المواقف والاتجاهات بدون أي تقديم تفسير ملائم. ومن الضروري جداً أن يتبنى عمل

ساوري تيرادا في المسئولة عن موضوع الاتجار في البشر في اليونيسكو، البريد الإلكتروني: [s.terada@unesco.org](mailto:s.terada@unesco.org)



## نيجيريا: الاتجار بالبشر والهجرة

### فكتوريا إيجيوما نوغو

قسم منهم بأنهم سيقومون بإبلاغ ديونهن وأنهن لن يكشفن هوية مهربين، حيث تؤخذ خصل من شعرهن أو قصاص من أظفارهن ويخبرن بأن الموت سيدهمهن إذا ما خلفن بالأقسام التي قطعنها. وعند انتهاءهم من دفع ديونهن، يتم إبلاغ السلطات بأمرهن، الأمر الذي ينجم عنه تسفيرهن لكي يعودوا صفر اليدين إلى أوطانهم. إن الفساد من أهم العوائق التي تواجه الجهود النيجيرية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث أن التحقيقات حول معيقي القانون من المسؤولين لم ينجم عنها أية محاكمات البتة.

يعد الاتجار بالأشخاص القائم بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ظاهرة شديدة التفشي، حيث تشير تقارير منظمة اليونسيف إلى أن الأطفال يهربون من وإلى جمهورية بنن ونيجيريا. لقد ساعد بروتوكول حرية حركة الأشخاص -في حال وجود وثائق إثبات الهوية- بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على تعزيز الاقتصاد في المنطقة، إلا أنه كان عاملاً فعالاً في نمو الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالأشخاص، حيث يسمح حرس الحدود للأفراد بالعبور دون حيازتهم على هذه الوثائق بسبب الفساد أو الكسل، الأمر الذي يجعل حركتهم غير مسجلة.

وكانت نيجيريا قد طبقت معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وكانت لها دور أساسي في المبادرات التي قامت بها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) إضافة إلى اتفاقيات ومذكرات اتفاقيات ثنائية أقرتها نيجيريا مع دول داخل وخارج أفريقيا حول مواضيع تتعلق بالتجار بالأشخاص والعمل القسري والهجرة إجمالاً. ونتيجة لهذه الاتفاقيات، تجاهلت نيجيريا أهمية مفاوضات شروط أفضل تتعلق بالسماح لمواطنيها بدخول تلك البلدان والعمل فيها، حيث أن معظم هذه الاتفاقيات تركز على إعادة تسفير النيجيريين إلى وطنهم.

لقد فشلت اتفاقيات إعادة القبول القائمة بين نيجيريا واندول المقصودة في الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق المهاجرين والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم.

الفقر على إرسال أطفالها الذين لا تقدر على إطعامهم للعمل لدى العائلات الغنية، حيث تكون بعض هذه الحالات حميدة تتمثل في اعتناء العائلات الغنية بالأطفال كأنهم جزء متواصل من العائلة، إلا أن بعضها يشكل حالات استبعاد واضح ومعلن لهؤلاء الأطفال. وعادة ما يأتي هؤلاء الأطفال من المقاطعات الجنوبية والغربية في نيجيريا ليتم استغلالهم وتشيغيلهم في بيوت الأغنياء في المدن النيجيرية والدول الواقعة في غرب القارة الإفريقية أو إجبارهم على العمل كعامة متجولين وغيرها من المهن، ويؤتى بالأطفال من جمهورية توغو وجمهورية بنين للعمل في نيجيريا. وكان اتحاد النساء النيجيريات قد وجد أن معظم هؤلاء الأطفال هم ضحايا للاتجار. هذا ولم تصادق معظم

زادت الحاجة إلى المهاجرين من أجل العمل نتيجة زيادة العمر المتوقع للأفراد وانخفاض معدلات الولادة في الدول المتقدمة. وتحتل نيجيريا المركز الأول للدول القائمة المصدرة للمهاجرين من أجل العمل، بسبب ضخامة قطاع الشباب الباحثين عن حياة أفضل فيها، إلا أن نقائص صانعي القرار في الاعتراف بالهجرة والسماح بها في الدول المستقلة أدى إلى تحفيز ظاهرة الاتجار بالأشخاص والذين عادة ما تكون غالبيتهم من المهاجرين بغية العمل الذين اختاروا مغادرة بلدانهم لتحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أنهم يلتجئون إلى التجار بالأشخاص والمهربين عند اصطدامهم بالقيود الموضوعية على الهجرة.

هناك حاجة ماسة لحماية حقوق العمال المهاجرين والتي من المحتمل أن تخفض نسبة الاتجار بالأشخاص بشكل كبير، إضافة إلى تمكين المهاجرين من استخدام السبل القانونية للخروج من الأوضاع التستفية والاستغلالية. إذا فُقدت لهم الحماية، فإن هذا سيأدهم على اللجوء إلى السلطات في حال لم يدفع أرباب العمل أجورهم أو أساءوا معاملتهم دون خوف من العقوبة بتزحيلهم، والذي سيؤدي إلى وقف الاتجار بالأشخاص وخفض حوادث الاستغلال التي تحدث في أماكن العمل.

انتشار الاتجار بالأشخاص في نيجيريا تشير تقديرات منظمة اليونسيف إلى أن حجم الأرباح التي تجني من الاتجار بالأشخاص في غرب أفريقيا لا يتفق عليه إلا حجم الأرباح الناجمة عن تجارة الأسلحة والمخدرات. ويمكن أن ينظر إلى الاتجار الدولي بالأشخاص في نيجيريا على أنه امتداد للتجارة الداخلية بالأشخاص فيها، وهو أمر بالغ الانتشار هناك، حيث اعتادت العائلات

الولايات النيجيرية الـ ٣٦ على قانون حقوق الطفل الذي وضعته الحكومة الفدرالية النيجيرية.

كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أشارت إلى أن نيجيريا تعتبر دولة مصدر، ودولة عبور، ودولة المقصد بشكل رئيسي للأشخاص الذين يتم بهم من نساء وأطفال، حيث يتم تهريبهم إلى أوروبا والشرق الأوسط إضافة إلى دول أخرى في أفريقيا من أجل الاستغلال الجنسي أو لكي يتم إجبارهم على العمل سواء داخل المنازل أو خارجها. وغالباً ما يتم نقل الفتيات من أجل استغلالهن لأغراض جنسية إلى دول إسبانيا وبلجيكا وهولندا وخصوصاً إيطاليا حيث يوجد بها ما يقارب ١٠ آلاف من بنات الهوى. وعادة ما يتقنون عبر طرق تهريب محددة، غالباً ما تكون عبر الصحاري. وتبدأ الفتيات رحلتهم من مدنات لمهربين بالأف الدولارات، وعادة ما يؤخذن إلى مشعوذين لأخذ



اتناء تسفير النيجريين المهريين إلى المملكة المتحدة.

**جمهورية بنين:** أدى القلق جراء التهريب، والهجرة عبر الحدودية، والاتجار بالأشخاص والمخدرات والهجرة غير

من بين الدول التي وقعت نيجيريا الاتفاقيات الثنائية معها:

**إيطاليا:** نظريا وعدت إيطاليا بضمان الحماية لضحايا الاتجار الذين يبلغون عن المتاجرين بهم بنفس الطريقة التي تضمنها للذين يبلغون عن المافيا نفسها، أما نادر عملها، فهناك الكثير من الغموض حيث أن إيطاليا كانت قد سفرت مؤخرا الكثير

من الفتيات، غالبيةهن ضحايا للاتجار. ولا تشير الاتفاقيات إلى الاتجار بالأشخاص بشكل محدد ولا توضح الشروط التي يتم تسفير ضحايا الاتجار عملا بها. هذا وقد أفادت الفتيات اللواتي تم تسفيرهن بأنهن حرم من الاستفادة من القوانين الموضوعية إضافة إلى رغبة قصص مروعة كن قد مررن بها. ولا يسمح لهن بالعودة إلى أماكن سكنهن لجمع حاجياتهن خلال فترة احتجازهن قبل ترحيلهن إلى نيجيريا.

**إسبانيا:** تشير الاتفاقية الموقعة مع إسبانيا إلى ضحايا الاتجار وتسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم التي حصلوا بشكل قانوني قبل تسفيرهم، حيث تحدد الاتفاقية الإجراءات المشتركة لمكافحة الهجرة غير المشروعة، وتسهيل الترحيل، وتبادل المعلومات المتعلقة بشبكات الاتجار بالأشخاص، وتأسيس مراكز لتعليم اللذين تم تسفيرهم إضافة إلى وضع آليات يسمح من خلالها للمهاجرين لدعاية العمل بالذهب إلى إسبانيا. إلا أن مدى تطبيق هذه الاتفاقية ما يزال غامضا.

**المملكة المتحدة:** وضعت مذكرة تفاهم تشير إلى الحاجة المشتركة لمكافحة تهريب الأشخاص وتتعامل مع مشكلة الفقر في نيجيريا التي تجبر السكان هناك على رهن أقدارهم في أيدي المهربين. ومع أن هناك حاجة لتقييم أكثر من قبل مسؤولي الهجرة، إلا أن الاتفاقية أكثر تعاطفا مع ضحايا التهريب من غيرها من الاتفاقيات التي تجعل المساعدة التقنية تتجه صوب نيجيريا دائما. وتدعو الاتفاقية إلى خلق استراتيجيات مشتركة لتأمين الحماية لضحايا الاتجار، إضافة إلى بناء القدرات التقنية والمؤسسية لمكافحة التهريب، ومعالجة المهربين. كما تشير أيضا إلى برامج لتأمين العلاج النفسي والجسدي والاجتماعي لضحايا الاتجار. إلا أنه على أرض الواقع، نادرا ما تطبق معايير حقوق الإنسان

■ على الدول المقصودة ضمان الالتزامات الموثقة في الاتفاقيات الثنائية بتقديم بناء القدرات والدعم المؤسسي للحكومة النيجيرية لمكافحة مشكلة تهريب الأشخاص.

■ على الدول المقصودة ضمان المعاملة الإنسانية تجاه الذين يتم تسفيرهم لضحايا الاتجار بالأشخاص خلال التسفير، وضمان السماح لهم بأخذ ممتلكاتهم الشخصية قبل المغادرة.

■ على الدول المقصودة تشجيع مفتشي العمل ومفتشي الخدمة الاجتماعية بأخذ الخطوات اللازمة في حالة أوضاع العمل البالغة القسوة، وإذا احتاج المهاجرون إلى رعاية طبية عاجلة.

■ على الدول المقصودة تأمين الترتيب اللازم للموظفين المسؤولين عن تطبيق القوانين المتعلقة بالتهريب والإساءات الجنسية والإساءات المرتكبة ضد العمال لمساعدتهم على كشف الاتجار وتبني تصرفات أكثر إيجابية تجاه ضحايا الاتجار بالأشخاص.

يكن متفاح الفرص الاقتصادية بالنسبة للكثير من النيجريين في الهجرة، إلا أن عددا كبيرا من المهاجرين، وخصوصا النساء منهم، ممن يواجهن أوضاعا استغلالية تكثر فيها الإساءات، من دون أن يستطيعوا الحصول على حماية قانونية فعالة. يجب على الدول المقصودة فعل المزيد لضمان حقوق العمال المهريين لتتوافق والمعايير الدولية. أما في نيجيريا، يجب زيادة الوعي بالحقوق القانونية للنساء والأطفال وبتنائج الاتجار بالأشخاص.

تعمل فكتوريا ايجيونا نوغو في مجال المساعدة في نيجيريا، إضافة لتكونا ناشطة في مجال حقوق الإنسان. بريد إلكتروني: [nwogu@ifo.org](mailto:nwogu@ifo.org) أو [rickyale@yahoo.co.uk](mailto:rickyale@yahoo.co.uk)

www.wildaf-ao.org eng/IMG/doc/Olatene\_Otagbegi\_ENG doc  
http://gvnet.com/humantrafficking/ ٢  
htm  
www.unodc.org/pdf/crime/trafficking\_Declaration CEDEAO.pdf

الشرعية إلى توقيع اتفاقية ما بين نيجيريا وجارتها جمهورية بنين عام ٢٠٠٣، يتم بموجبها العمل المشترك لتحقيق مع المهريين ومعالجة وإعادة الضحايا التي بلدانهم. لقد ركزت الدولتان على التسفير لدرجة أنهم أغفلوا حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا، ومن الحوادث الرديئة التي وقعت تلك التي تخلفها تسفير لأطفال وجنودا يعملون في مقالع حجر في ولاية أوغن عام ٢٠٠٣، دون تحقيق كاف حول ظروفهم ورغباتهم أو حتى مصلحتهم، حيث أن بعضهم كانوا قد أجبروا إلى السفر إلى نيجيريا منذ أن كانوا أطفالا حيث فقدوا كل وسائل الاتصال مع عائلاتهم.

عليه تقدم التوصيات التالية:

■ على نيجيريا أن تصادق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية اللازمة لحماية حقوق المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

■ يجب تقوية بروتوكول حرية حركة الأشخاص بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، لمنع انتهاك حقوق المهاجرين والحد من الاتجار بالأشخاص.

■ يجب أن تفاوض نيجيريا على اتفاقيات ثنائية تؤمن الحماية لمواطنيها من المهاجرين، وتراجع تطبيقها بشكل منظم.

■ يجب على القنصليات النيجيرية تأمين المعلومات للمهاجرين حول حقوقهم وحول كيفية طلب المساعدة.

■ يجب على الدول المقصودة تطبيق القوانين التي تجرم وتعاقب على التشفيل القسري وعليها أيضا تنظيم أوضاع المهاجرين.

■ يجب على الدول المقصودة احترام الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بمكافحة تهريب الأشخاص.



## الاتجار بالبشر في البرازيل: المسلسلات الدرامية التلفزيونية مقابل الواقع

لوسيانا كامبيللو الميدا، لويزا هيلينا ليتي، وفرانس نيدرستغت

■ على الرغم من التغيرات المؤخرة، فإن القانون البرازيلي - الذي يوضح الآن مفهوم الاتجار الداخلي والخارجي في الرجال والنساء والأشخاص في القاصرين بشكل صريح - يشير إلى الاتجار لأغراض البغاء فقط.

■ الانتباه الرسمي والإعلامي بتجاهل الاختلاف بين البغاء القسري والاستغلال الجنسي من جهة، والبقاء الطوعي من جهة أخرى، وهناك مخاطرة من أن تتم مضادة العاملين في مجال الجنس (أو تجريم عاصم) بدرجة مكافئة الاتجار في البشر.

■ ربما تستخدم الحكومات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية مكافحة الاتجار في البشر لمسي لتحقيق جداول الأعمال الخاصة بهم، وعلى سبيل المثال، فقد قامت الولايات المتحدة بالضغط على المكسيك لمطالبة البرازيليين بالحصول على تأشيرة لدخول المكسيك.

■ عندما يكون هناك قلة في احتمالات السفر بشكل قانوني - وفيه من العوامل الضاغطة - من المرجح أن يقع الإنسان الضعفاء فريسة للمتاجرين في البشر.

يجب أن تركز إجراءات مكافحة الاتجار على تعريف الاتجار كما ورد في بروتوكول باليرمو، وهو ساري المفعول في البرازيل منذ فبراير ٢٠٠٤، وهو أداة دولية تعترف بأن الاستغلال هو العنصر الرئيس في مفهوم الاتجار بما في ذلك - على الأقل - استغلال بقاء الآخرين أو الأشكال الأخرى من الاستغلال الجنسي، أو السفرة أو الخدمات القسرية، أو اللرق أو الممارسات الشبيهة به، أو العبودية، أو إزالة الأعضاء.

وبالرغم من للتغيرات الحديثة في قانون العقوبات البرازيلي، لا يزال المفهوم القانوني للاتجار في البشر ينقسمه المزيد والمزيد. وبالرغم من أن بروتوكول باليرمو أصبح نافذ المفعول في البرازيل قبل تقديم هذه التغيرات، فإن التعريفات البرازيلية الجديدة للاتجار الدولي والداخلي في البشر لا تركز على الاستغلال ولكنها في المقابل تركز على

نزدهر الآن في البرازيل نوع جديد من العبودية بعد مرور أكثر من ألف سنة على إلغاء العبودية رسمياً هناك.

بالحياة في الولايات المتحدة وتقرر أن تدفع المال إلى المهربين ليساعدهم في الوصول إلى هناك. وربما يكون البرنامج روماني على نحو خيالي، إلا أنه أثار النقاشات القومية حول تهريب البشر وفي الصحف إلى عدد البرازيليين الذين يلقون حتفهم على الحدود المكسيكية الأمريكية وهم يسعون لتحقيق أحلامهم، ولكن للأسف فالإعلام لا يميز بين تهريب البشر والاتجار بهم، وهو أمر يؤدي إلى نشو جدل سياسي واستراتيجيات غير واضحة لمواجهة تلك القضايا.

الحكومة تبدأ في التحرك

وبالإشارة إلى مولجة الممارسات الشبيهة بالرق داخل البرازيل، فإن فرق مكافحة الرق المتنقلة التابعة لوزارة العمل في حكومة الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا تمكنت من تحرير آلاف من عسل السفرة حيث تم تحرير ٥١٠٠ شخص على الأقل في عام ٢٠٠٣. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، أصبحت البرازيل الآن نموذجاً تتبعه الدول الأخرى حيث تجمع خطة العمل القومي ضد السفرة ما بين كل المبادرات المناهضة للسفرة لضمان التنسيق بينها (رغم أن هذا للأسف لا يشمل بد مكافحة الاتجار بالبشر).

وبدأت الحكومة في التعامل مع قضية الاتجار في البشر على عدد من الجبهات وتوكلت عدداً من الوزارات، وفي عام ٢٠٠٢ استهلت وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شراكة لتطوير مشروع لمكافحة الاتجار الدولي في النساء لأغراض الاستغلال الجنسي. ويجري توزيع المصكفات والنشرات على المعابر الحدودية والموانئ الجوية، وتقوم الحكومة بتحويل برامج بناء القدرات والحملات لمنع إغراء الضحايا المستقبليين ووقوعهم في عبودية الجنس.

ولكن يجب على صناعات السياسة أن يلاحظوا أن:

يبدو أن الاتجار بالنساء، لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري، في كل من البرازيل وأوروبا والولايات المتحدة واليابان ودول أخرى، يتم على مستوى عال من التنظيم، وبالإضافة إلى ذلك، يتم «الاتجار» بالكثير من البرازيليين الفقراء إلى سوق العمل بالسفرة داخل البرازيل، وعلى الأغلب يتم ذلك في المزارع الفانية في المقاطعات الداخلية الشاسعة ذات البقع السكانية المتناثرة مثل بارا وماتو غروسو.

وبعد نقل العمال المستعبدين من منازلهم إلى الشمال الشرقي الفقير، يتم إخبارهم أنهم مدنيون بالمال مقابل سفرهم وإقامتهم وطعامهم ومعداتهم وأنه يجب عليهم العمل لسداد تلك الديون. هذا الدين والمزارع الضخمة التي لا يمكن الوصول إليها والتهديدات المتواصلة والعنف المسلح لأرباب العمل كلها تعمل على تورط العمال في شكل قاس من عمل السفرة المماثلة للرق.

ويعتبر مستوى التباين الاجتماعي الكبير في البرازيل، بالإضافة إلى نقص فرص العمل من العوامل التي تدفع البرازيليين إلى مغادرة منازلهم وبلادهم. ويسود وصول الفتيات والشباب البرازيليات وعدد متزايد من الترنسستيت، غالباً ما يجدون أنفسهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان تشمل على عبودية الديون، والانتهاكات الجنسية، وأشكال أخرى من الانتهاكات، والحد من الحريات الأساسية، والحق في حرية التنقل والحرية.

لقد تمت إذاعة القضايا الدولية للاتجار في البشر وتهريبهم على التلفاز المحلي لأول مرة من خلال مسلسلات درامية مؤثرة تتمتع بشعبية واسعة، وتبعت إحدى المسلسلات الحديثة أقدار سيدة وأحلامها بأن تصبح راقصة باليه. وبعد أن استجابت لإعلان للعمل في اليونان، تجد أنه تمت مصادرة جواز سفرها وأنها أجبرت على العمل في البغاء. وفي أحد المسلسلات الدرامية الأخرى، تحمل بطلة المسلسل



تراما (www.projettotrama.org.br) وهو اتحاد برازيلي لمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ويصل على مواجهة قضية الاتجار في البشر من خلال التأييد، وتنظيم الحملات، وعمل الأبحاث، وتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية والنفسية البريد الإلكتروني: projettotrama@projettotrama.org.br

مؤخرا حول مكافحة السخرة داخل البرازيل، بالإضافة إلى المصاحبة على بروتوكول باليرمو يجب أن يحث السياسيين البرازيليين والإعلام على توضيح مفاهيمهم وأن يروجوا لتحرك مشترك يركز على التعريف الأشمل للاتجار في البشر الوارد في بروتوكول باليرمو.

البغاء. ولا تشمل التغيرات القانونية الأشكال الأخرى للاتجار في البشر، مثل السخرة - التي تخضع لقانون منفصل. ولا يزال القانون المتعلق بالاتجار في البشر غير كاف لحماية المتاجر بهم من الاستغلال ووصم العار ويعوزه الوضوح في تحديد الضحايا ومساعدتهم وإعادة دمجمهم.

يعمل المساهمون في هذه المقالة في بروجيكتو

إن الممارسات الجيدة التي تم تطبيقها

## مؤسسة ريكي مارتين تدير حملة لإنهاء الاتجار بالأطفال

بيبيانا فيرايولي سواريز

رستهدف تسجيلات الفيديو هذه المعلمين والآباء والأطفال في أميركا اللاتينية بشكل مبدئي، إلا أن التزامنا يصل إلى المستوى الدولي». وهذا واصلت المؤسسة عام ٢٠٠٦ حملة جديدة تحت اسم «اتصل وعش» بالتعاون مع بنك تنمية البلدان الأمريكية والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل زيادة الوعي العام ورفع مستوى الحماية في عدة دول في القارتين الأمريكيتين.

لمست المؤسسة نتائج مشجعة لأعمالها، ففي أواخر عام ٢٠٠٥، أذن ريكي مارتين والمراسل الدولي للـ CNN كريستن أماتبور، الاتجار بالأشخاص في برنامج أويرا المعروف عالميا، مما حدا بمشاهدي البرنامج للضغط على ممثلهم في مجلس الشيوخ لوضع مسلة وقف الاتجار بالأطفال ضمن أولوياتهم. نتيجة لذلك، قامت الولايات المتحدة بإصدار قانون إعادة إقرار حماية ضحايا الاتجار بعد مرور ثلاثة أشهر على إذاعة البرنامج.

«سنمشي جميعا بحضرة ثابتة من أجل تحقيق الحماية لهؤلاء الأضعف في مجتمعاتنا، الأطفال».

ريكي مارتين

تشمل بيبيانا فيرايولي مديرة مؤسسة ريكي مارتين الاتصالات والبرامج في مؤسسة ريكي مارتين  
www.rickymartinfoundation.org

بريد إلكتروني: bibiana@rm-foundation.org

www.unicef.org/protection/index\_23840\_١

html

www.hhs.gov\_٢

www.oim.org.co\_٣

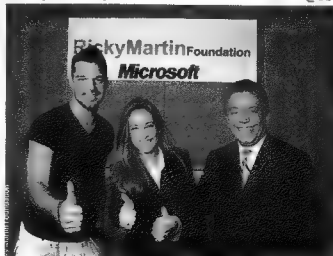
يعمل المؤسسة التي مشاهدا أحمد سورنوريكي برز ريكي مارتين. على زيادة الوعي بطرق منع الاتجار بالأطفال ومساعدة ضحايا هذا النوع من الاتجار.

الاتجار بالأشخاص في الولايات المتحدة وبورتوريكو، مما يوفر الدعم للضحايا ويمكن الأشخاص من الإدلاء بالمعلومات، التي من شأنها المساعدة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقامت المؤسسة بإطلاق حملة جديدة في آذار/مارس من عام ٢٠٠٦ إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) كولومبيا، ولجنة ما بين المؤسسات الكولومبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وكانت الحملة تحت عنوان: «لا تسمح لأحد بسلب أحلامك» تهدف إلى تأمين خطوط النصح الساخنة وتشجيع الإعلام على زيادة الوعي، وكانت حملة مماثلة قد أطلقت في الإكوادور، حيث استقبلت الخطوط الساخنة أكثر من ١٤٨٠٠ مكالمة من أشخاص طلبا للنصيحة، أو المعلومات، أو للإبلاغ عن حالات اتجار بالأشخاص.

تعمل المؤسسة أيضا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت على إطلاق حملة لحماية الأطفال من أخطار الإنترنت، حيث تظهر ريكي مارتين في تسجيل فيديو باللغة

وكان ريكي مارتين، سفير النوايا الحسنة التابع لمنظمة اليونيسيف (UNICEF)، والحائز على جائزة غرامي، قد صرح قائلا «يشكل الأطفال أكثر من نصف عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص الإجمالي، حيث يتم إجبارهم على العمل في مجال المنشورات الإباحية والبغاء وتسخيرهم للعمل قسرا. إن الاتجار بالأشخاص عمل مجرّد من الأخلاق والضمير تقدر عائلته السنوية بعشر مليارات دولار، يجب علينا العمل معا من أجل مكافحة إحدى أكثر المشاكل وخفية في عالمنا اليوم».

عام ٢٠٠٤ قامت المؤسسة بإنشاء «الناس من أجل الأطفال»، وهي مبادرة دولية لمكافحة الاتجار بالأطفال، هدفا زيادة الوعي العام والتأثير على صناعة القرارات المتعلقة بهذه الأفة، بدأت المؤسسة بعد سنة من إثنائها بالعمل إلى جانب وزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية في حملة باللغتين الإنجليزية والإسبانية من أجل زيادة الوعي العام، وترويج خدمة هاتفية مجانية لضحايا



ريكي مارتين، كرويفيا أرميه (المنيرة العامة) لمينكوسوت - الفارازيل) ونحيف ستاتون (ريكي مؤسسة ريكي مارتين) يطلون على الشراكة لتأمين سلامة الأطفال على الإنترنت في أمريكا اللاتينية في ديسمبر ٢٠٠٥.



# لبنان تعترف بالاتجار في البشر

سيفها هدى

الاتجار بالبشر

قام المقرر الخاص المعني بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، بزيارة لبنان مؤخرًا، وعلى عكس الدول العربية الأخرى فقد قام لبنان بالتصديق على بروتوكول باليرمو،

وتستغل الجماعات المنظمة من الراشدين أطفال الشوارع والأطفال الآخرين القادمين من المجتمعات المهمشة ليعملوا كمسؤولين ويستولون على حصة كبيرة من دخلهم. ويجب اعتبار هؤلاء الأطفال كأطفال متاجر بهم داخليًا بعد أن يتم نقلهم من مناطق الحماية إلى مناطق الضعف.

ويفتقر موظفو إنفاذ القانون والموظفون الحكوميون لفهم الواضح لمفهوم الاتجار في البشر لذلك فهم يخفقون في التفريق بينه وبين تهريب المهاجرين عبر الحدود، ويخفون عن حقيقة أنه يمكن الاتجار بالأشخاص بالرغم من حصولهم على تأشيرات سفر سارية المفعول.

إن دعوة لبنان لي لتأسيس البعثة يعتبر أمراً مشجعاً بالإضافة إلى الدلائل المؤخرة على الاعتراف علال الشأن للحكومة لضرورة الانتباه لقضية الاتجار في البشر. ولكن يجب على التزام الحكومة بمخاطبة موقف الاتجار أن يترجم إلى الإصلاحات المؤسساتية القانونية الضرورية، وتوصياتي الرئيسية هي:

■ يجب على الحكومة أن تعزز التعاون القومي والدولي وأن تبتني الإصلاحات القانونية لتجريم كل أشكال الاتجار وأن تعزز قوانين العمل وتحدد الأشخاص المتاجر بهم وتحميهم وأن تعيدهم إلى أوطانهم بأمان.

■ يجب على الدول المرشحة أن تقدم حماية قصوى ناجمة لمواطنيها في لبنان ويفضل أن يتم ذلك على أساس الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالهجرة المبرمة مع لبنان.

■ يجب على المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والإعلام ونقابات العمال والمجتمع الدولي أن يتحدوا مواقف التمييز التي تساهم في استغلال العمال المهاجرين والنساء الأجنبية في صناعة الجنس واستغلال أطفال الشوارع.

منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٤، تقلدت سيفها هدى، وهي محامية بفلانسية، منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لاسيما النساء والأطفال، البريد الإلكتروني: [sigmahuda@gmail.com](mailto:sigmahuda@gmail.com)، وتم نشر تقريرها حول بعثتها إلى لبنان في فبراير ٢٠٠٦، ويمكنكم الاطلاع عليه على الموقع

■ ويتقاضى المسؤولون عن القيد المفروضة على الحركة ويتجاهلون الحالات المتكررة للتعدي بالضرب على الخدامات.

■ ولا يحاول أي منهم مقاضاة أرباب العمل على حرمان الخدامات من الحرية، ومنع الأجور، عنهن، وحتى الاعتداء الجنسي عليهن أن يقضي إلى الإدانة.

■ وغالباً ما ينجح أرباب العمل المتورطون في الانتهاكات والاستغلال في التمتع بإدعاءات ليس لها أساس من الصحة بقيام الخدامات بأعمال بالسرقة، وبعد إدانة تلك الخدامات بالسرقة والتواجد غير القانوني في لبنان، ربما ينتظرن شهراً حتى يُقِم إحدى المنظمات غير الحكومية أو إحدى الجهات المحلية على مساعدتهن في العودة إلى أوطانهم.

وتقدم الآلاف من النساء القادمات من أوكرانيا وروسيا وبيلاروسيا وبنلوكا الخدمات الجنسية في الملاهي الليلية للأثرياء من اللبنانيين والساحين الخليجين، وتعتقد الكثيرات من تلك النساء أنهن سيقدمن عروضاً تعري

راقصة ولكن بعد وصولهن يكتشفن أنهن سيقدمن علاقات جنسية مع الزبائن. ويعمل نظام التأشيرات الذي يختار تلك النساء على أنهن «فئات» على تسهيل عملية الخداع. وغالباً ما تبقى تلك النساء في صناعة الجنس من خلال نظام

عربية الديون، حيث لا تحصل الكثيرات ممن هن أي دخل مادي حتى يستعبد الشخص الذي يوظفهم التكاليف الفعلية أو المتوقع إنفاقها على تجنيدهن وسفرهن. وبعد مضي ستة أشهر يتم نقل النساء إلى أحد ملاهي الملاهي الليلية في سوريا أو أي دولة أخرى من دول حوض البحر

المتوسط لتبدأ لعبة الديون مرة أخرى. فالنساء اللاتي يعملن في قطاع الجنس الذي لا تحكمه القوانين – السودانيات أو العراقيات اللاتي يهربن من النزاع أو الخدامات اللاتي يهربن من وطنهن والهجرة ومنهن ليس لديهن خيارات أخرى – يخرجن من شكل من أشكال حماية الدولة وهن أشد عرضة للاستغلال.

وتعتبر قضية الاتجار في الأشخاص مشكلة هامة في لبنان حيث أنها تؤثر بشكل خاص على النساء الأجنيات اللاتي يعملن خدامات في المنازل وأولئك الأجنيات اللاتي يعملن في صناعة الجنس. وتعتبر ظاهرة الاتجار في الأطفال اللبنانيين والأطفال الأجانب لأغراض التسول في الشوارع والاستغلال الجنسي هي مشاكل أصغر من ناحية الكم وأقل خطورة.

ويسافر عدد كبير من المهاجرات إلى لبنان للعمل كخدامات في المنازل، وتقدر المنظمات غير الحكومية أن هناك ما بين ١٢٠ ألف و٢٠٠ ألف من المهاجرين العاملين في المنازل في دولة يبلغ تعدادها السكاني أربعة ملايين نسمة فقط. وأكبر هذه المجموعات تأتي من سريلانكا وتليها الفلبينيات والأثيوبيات. وتتفق الحكومة في ممارسة الجهد اللازم لحمليتين من الاستغلال والإساءة.

■ تقوم السلطات بمصادرة جوازات السفر عند الوصول وتسليمها لأصحاب العمل الذين يحتفظون بها بدورهم لضمان «استثمارها» لمبالغ تقدر بـ ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار أمريكي لسداد تكلفة الوكالة وأجرة السفر الجوي.

■ وبدون جازة جوازات السفر، يتعرض الذين لا اعتقال والإدانة الجنائية لكونهن مهاجرات بدون وثائق إثوية ومن ثم يتعرضن للترحيل.

■ وتوقع النساء عموماً على عقد قبيل سفرهن إلى لبنان، ولكن عند الوصول يجدن أنهن مجبرات على توقيع عقد آخر يرتب أقل بكثير، ويكون هذا العقد هو الشكل القانوني الصحيح في لبنان بالرغم من أنه تم في موقف ينسب بالخداع والإكراه.

■ ولا يسمح للخدامات بتغيير أرباب عملهن أثناء فترة إقامتهن.

■ وتستنتي تلك الخدامات من الحماية التي يقدمها قانون العمل في البلاد، وأحكامه التي تتعلق بعدد ساعات العمل والإجازات.



# المتاجرة في النساء الإثيوبيات إلى اليمن في ازدياد مستمر

مارينا دي ريخت

في اليمن. وتمنع العوائق الاجتماعية الثقافية اليمنية من العمل المنزلي، لذلك فالمهاجرات يلبين الطلب. واليمنيةات الغنيات يفضلن الطليقة المتوسطة غالبا ما يوظفون الإثيوبيات لأنهن متوفرات ويعتبرن خادمتين جيّدات. وتعمل اللاجئات الصوماليات أيضا كخادمتين ولكنهن لا «يعطن في المنازل» خلافا للإثيوبيات.

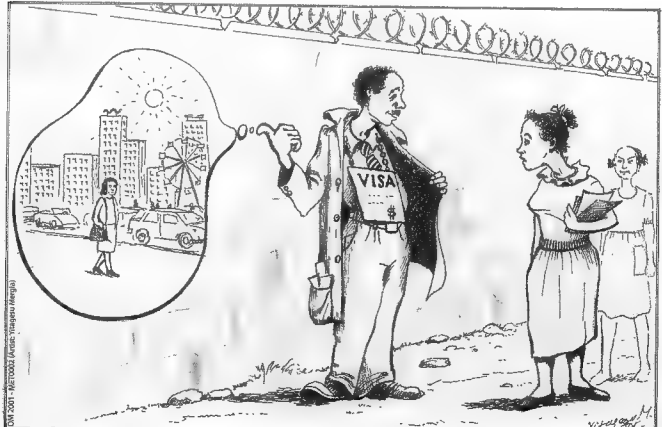
وتأتي الكثرات من الإثيوبيات إلى اليمن بتأثيرات سياحية ليعترن على عمل عبر الأقارب والأصدقاء، والنساء اللواتي يجندن أصحاب الوكالات ويوظفهن بنظام العقود من الأكثر ضعفا على وجه الخصوص، حيث أن كل الوكالات الكثيرة التي تتخذ الترتيبات والاستعدادات لتوظيف الإثيوبيات كخادمتين في الشرق الأوسط هي وكالات غير مسجلة، ويكن اعتبارها وكالات اتجار بالبشر. وعادة ما يتقدم المتاجرون أنفسهم من النساء أو يتم

لا أحد يعلم بالأعداد الهائلة من النساء الإثيوبيات اللاتي يهاجرن إلى الشرق الأوسط للعمل في الخدمة المنزلية.

وحتى بدايات تسعينيات القرن العشرين لم يبد أهل إثيوبيا أي رغبة بالسفر إلى الشرق الأوسط - ما عدا أولئك الذين يندحرون من أصل عربي/مسلم. وبعد قلب نظام الحكم المستبد لمنغستو هيلي ميريام في عام ١٩٩١، حصل الإثيوبيون على حق حرية التنقل. وأصبحت لبنان والسعودية ودول الخليج إثرها من مقاصد الإثيوبيات الرئيسية في رحلاتهن بحثا عن مستقبل أفضل.

واجتذبت اليمن، والتي تعتبر دولة فقيرة نسبيا، المهاجرات الإثيوبيات اللاتي يتولين أعمال الخدمة المنزلية المأجورة. إن هيكليات العائلات الأخذة في التغير، والمستوي التعليمي المتزايد لليمنيات، والعدد المتزايد للموظفات والمواقف المتغيرة تجاه الخدمة المنزلية يفسر الإقبال المتزايد على الخادمتين في المنازل

«أمل أن لا تمر بما مررت به!»، استهلت هذه الجملة رسالة بُعثت إلى مجلة «غيبيتا»، وهي مجلة تصدر للإثيوبيين في اليمن، والكثير من النساء راسلن هذه المجلة وأدلين بشهادات حول كيف تمت المتاجرة بهن إلى اليمن ليتولين أعمالا في مجال الخدمة المنزلية، وقد تحدثن عن الخداع والعزلة وسوء المعاملة والأعباء القاسية للعمل والرواتب غير المدفوعة وجوازات السفر التي تمت مصادرتها منهن والإساءة الجسدية والنفسية التي عانين منها. وتبدي الكثرات منهن ندمهن على اتخاذ قرار السفر وينصحن الأخريات بعدم جنوحهن، ولكن تتدفق النساء الإثيوبيات الشابات اللاتي في أمس الحاجة لتحسين حياتهن وحياة عائلاتهن لا يزال في ازدياد مستمر.





بعقد محظورة لعدم السماح لهن بمغادرة منازل أرباب عملهن بدون رخصة، فإن قدرة تنقل العمالات اللاتي تعملن بشكل مستقل تكون محظورة لانهن لا يملكن الوثائق الثبوتية في معظم الأحيان وبالتالي فهن عاجزات عن مغادرة اليمن.

#### مصادرة الخدمات المهاجرات في اليمن

لا توجد في اليمن أي منظمة رسمية تدافع عن حقوق الخدمات المهاجرات، وسفارتهم في صنعاء هي الأماكن الوحيدة التي يمكن أن يلجأ إليها، ولكن السفارات تكون عاجزة في معظم الأحيان عن حل مشاكلهن بشكل فعال ونجاح.

تم تأسيس مجموعة مناصرة للخدمات اللاجنات والمهاجرات في اليمن في شهر مارس ٢٠٠٥، وأهدافها الرئيسية هي:

■ إنشاء شبكة وإجراء الأبحاث لجمع ومشاركة المعلومات

■ رفع مستوى الوعي بين عمالات الخدمة المنزلية وزيادة الخدمات ومنحهن استقلالاً ونفوذاً أكبر

■ التجمع والتأييد لوضع هذه القضية على برنامج عمل السياسات

هذه الشبكة ما هي إلا الخطوة الأولى، وهذه الكثير من التحديات التي يجب تخطيها في اليمن، كما هو الحال في أماكن أخرى في المنطقة، وذلك لتقديم أنظمة وطنية لحماية النساء المهاجرات والمهاجرات والخدمات اللاجنات. ولحسن الحظ فإن منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية تتخذ القضية مأخذ الجد، ومعا يمكننا تحقيق التغيير.

مارينا دي ريفت هي زميلة في برنامج ما بعد شهادة الدكتوراة في كلية إمبرسدام للأبحاث والعلوم الاجتماعية، بجامعة إمبرسدام، البريد الإلكتروني: [M.C.deRegt@uva.nl](mailto:M.C.deRegt@uva.nl)

بين السيدة وأرباب عملها وإيجاد وظيفة بديلة، ولكن الإجراءات البيروقراطية التي تدخل في عملية الهجرة القانونية تستهلك الكثير من الوقت لدرجة أن الكثيرات يفضلن استخدام المتاجرين على الرغم من التكاليف الإضافية الكبيرة. وفي أغلب الأحيان تنفق السفارات الإثيوبية في الدول المستقبلة إلى القدرة اللازمة لمعالجة نشاطات المهاجرين، ويستمر أصحاب الوكالات غير القانونيين في إدارة أعمالهم بدون ضوابط نتيجة لذلك.

#### تجديدهم في العمل

وتجد الخدمات اللواتي يهين من أرباب عملهن مسألة الانتماء في المجتمع الإثيوبي المتنامي في اليمن يسيرا إلى حد ما، وفي معظم الأحيان ينتقلن للعيش مع إثيوبيات أخريات ويبدن عمل كخدمات بشكل مستقل. وتجني الخدمات اللواتي يعملن بشكل مستقل رواتب أعلى ولكنهن يتحملن مسؤولية تغطية نفقاتهن الخاصة بمعيشة والعمل وتصاريح الإقامة. وتستمع الكثيرات من تلك النساء في الحياة في اليمن بدون وثائق إثيوبية أو تصاريح، وبينما تجاوزت الخدمات المهاجرات اللواتي ليس لديهن أوراق إثيوبية في السعودية ودول الخليج ولبنان من خطر الاعتقال والترحيل، إلا أن سيطرة الحكومة في اليمن لا تزال ضعيفة.

واليمن هي الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي صالقت على اتفاقية اللاجئين لسنة ١٩٥١، وبأن الصوماليين يعتبرون لاجنوناً، ولكن يجري العمل على تقديم عمليات الرقابة والسيطرة، كما يتضح من رد اليمن على العدد المتزايد للأشخاص الذين يعبرون البحر الأحمر بصفة غير شرعية في طريقهم إلى اليمن، وهي رحلة لمدة يومين بتكلفة ٥٠ دولار أمريكي، ورد على الضغط الذي تفرضه الولايات المتحدة لفرض سيطرة أشد على الحدود لمنع الإرهاب. وتعلن الحكومة اليمنية بانتظام عن أنها سوف تستغل وترحل أي شخص لا يملك تصريحاً بالإقامة، وأنه لن يسمح لمقيمين غير الشرعيين بمغادرة اليمن بدون سداد غرامة مالية عن الفترة التي قضوها بدون تصريح إقامة، مما يعني أن الكثيرات من الإثيوبيات اللاتي يعملن بشكل مستقل حتى قدرات علي العودة إلى إثيوبيا ولو على شكل مؤقت. لذلك بينما تكون قدرة تنقل العمالات المتاجرين بهن واللواتي تعملن

تقديمهن إلى المتاجرين عبر الأصقاء أو الجيران أو الأقارب، وتورط النساء المتاجرين بهن أحياناً في تجنيد المهاجرات الأخريات. ويكون المتاجرون في معظم الأحيان إما من سلالة متقلبة، من أب يمني وإم إثيوبية، أو يمنيون المولد أو أنهم ترعرعوا في إثيوبيا. وتنفق السلطات اليمنية إلى القدرة اللازمة لضبط نشاطات التجنيد غير القانوني لأصحاب الوكالات وفي معظم الأحيان يستطيع المتاجرون استخدام نفوذ ذوي السلطة ليضمنوا إيقاف أي إجراء قانوني يتخذ ضدهم.

ويمكن أن ينتهي المطاف بالنساء اللواتي يقرضن المال من أصحاب الوكالات أو

السماسرة إلى الفروع في عودية الديون، ومن ثم يتوجب عليهم العمل لفترات زمنية طويلة من أجل الوفاء بديونهن بالكامل، وتجد الكثيرات صعوبة في ترك أرباب عملهن وأصحاب الوكالات ومن الشائع أن يعالين من الإساءة الجسدية. وفي معظم الأحيان يقوم أصحاب العمل وأصحاب الوكالات بمصادرة جوازات سفر النساء ومنعهن من مغادرة أماكن وظلنهن بدون رخصة، وهو الأمر الذي يستحيل معه أن تبحث النساء عن فرص عمل أفضل أو أن يهربن أو أن يتصلن بالإثيوبيين الآخرين. ولكن ربما تدرك الإثيوبيات حقوقهن ويقررن الفرار والحصول على فرص عمل أفضل. لذلك تفضل بعض الحالات توظيف الإثيوبيات الفلاحات من صبرات السن حيث يعتقدون أنهن مطيعات أكثر ويكون احتمال رحيلهن أقل. ونتيجة لذلك، يعتمد المتاجرون في إثيوبيا على تجنيد النساء صغيرات السن من غير المتعلقات والمقامات من علاقات قريبة في المناطق الريفية وإقناعهن بالفكرة عبر روايات عن الرواتب المرتفعة والفرص التعليمية.

وقامت السلطات الإثيوبية وبمساعدة المنظمة الدولية للهجرة ببذل جهود لمعالجة الاتجار بالإثيوبيات وإرسالهن إلى الشرق الأوسط. ومنذ شهر يوليو ٢٠٠٤، يحق للنساء اللواتي يرغبن في الرحيل إلى الشرق الأوسط أن يفعلن ذلك بشرط أن تتم إجراءات السفر والتوظيف من خلال وكالة مرخصة قانونياً تعترف بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإثيوبية، ويجب على صاحب الوكالة أن يضمن أن صاحب العمل سيوقع على عقد ويسد ثمن تذكرة السفر وقيمة الضمان الصحي للخدمات، وأن يدفع لها راتباً شهرياً بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي كحد أدنى، ويكون صاحب الوكالة مسؤولاً عن فض أي نزاعات تنشأ

انظر: بيما هيرز (٢٠٠٢) «اليمن واللاجئون: مواءم تقديم» نشرة الهجرة القسرية العدد ١٦  
[www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.12.pdf](http://www.fmrview.org/FMRpdfs/FMR16/fmr16.12.pdf)

٢. في عام ٢٠٠٥ قامت منظمة العمل الدولية بعمل دراسة تطليلية عن خدمات المهاجرات في اليمن، ومن شأن هذه الدراسة أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة.



# هل يعتبر الاتجار بالبشر قضية معنية بالهجرة أم بحقوق الإنسان؟

بيث هيرزفيلد، وسارة غرين، وسارة إبيستين، وكريستين بيدو

حثت المنظمات النرويجية الرابطة الحكومة النرويجية على أخذ تدابير من الجهود لحماية ضحايا الاتجار.

كتحذير الآخرين أو كعقاب لأن السلطات قبضت عليهم أو لعدم سدادهم للأموال التي يدينون بها.

وتعمل كل من النرويج وهولندا وبلجيكا على منح الأشخاص المشتبه في تعرضهم للاتجار فرصة إضافية بهم مما ساعد على زيادة عدد القضايا المرفوعة ضد التجار في تلك البلاد، وتوافق المؤسسات الخيرية الخاصة بالأطفال على أن أفضل شيء يحقق مصلحة الطفل هو المبدأ التوجيهية التي تتعلق بحماية الأطفال المتاجر بهم بما في ذلك تأمين فترات الإقامة والتفكير.

وتقدم المملكة المتحدة مساعدة محدودة للنساء المتاجر بهن لأعمال البغاء، وتعمل وزارة الداخلية على تمويل «مشروع بوبي» الذي يقع في مدينة لندن ولكن لخمس وعشرين مكان خاص بالزنايين، ويضع تقديم هذا التمويل لمعايير مشددة، ومنها وجوب تعرض الضحية للعمل في البغاء في البلاد بالفعل وموافقتها على التعاون مع السلطات. وتخطت الحاجة للأماكن ذات الأمان المتوفرة في معظم الأحيان وتقصي المعايير المطبقة الكثير من النساء المتاجر بهن ممن يحتجن للمساعدة. ولا يبقى هناك أي مجال للحماية أو العناية أو المساعدة للأطفال المتاجر بهم إلى المملكة المتحدة على الرغم من المطالبة المستمرة بتوفير الرعاية في المنازل الآمنة، ولا توجد مساعدة مبنية للأشخاص المتاجر بهم للعمل بالسخرة في المملكة المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر أي من الخدمات المتخصصة لمساعدة الأطفال المتاجر بهم، ويسمر هؤلاء الأطفال في الاحتجاز من أماكن الإقامة قليلة الموارد التي تقدمها السلطات المحلية بينما يتم استغلال الكثير من الأطفال الآخرين في العمل الذي يزارونهم ولا تنتبه إليهم السلطات بشأنًا. وتحظى سلطات حماية الأطفال بسجل يحوز به تقاسم المعلومات والمعرفة المتخصصة الضرورية لتحديد صليات الاتجار في الأطفال ومكافحتها.

وفي يناير ٢٠٠٦، أدخلت حكومة

معاملة غير مناسبة كليا لمن يشتبه بأنهم ضحايا الاتجار، وتم توقيف هذا الإجراء فقط بعد ممارسة الضغط على الوزارة.

إن المخاوف المتعلقة بمعاملة الحكومة البريطانية للأشخاص المتاجر بهم تعزز بعدم انخراط الحكومة في أي معايير دولية من شأنها تقديم الحد الأدنى على الأقل من الحماية والمساعدة للمتاجر بهم. فالحكومة لم توقع على توجيهات مجلس الاتحاد الأوروبي حول تصاريح الإقامة القصيرة الأجل، والتي تنص على وجوب إشعار الأنس المتاجر بهم «بإمكانية الحصول على تصريح الإقامة هذا ومنحهم مهلة للتفكير مليا في موقفهم مما يساعد على تهيئةهم لاتخاذ قرار مبني على معرفة جيدة سواء بالتعاون مع السلطات المختصة أم لا». ولم تتخبط الحكومة في الاتفاقية الأوروبية للمناهضة للاتجار في البشر التابعة للمجلس الأوروبي ١، وهي أول معيار دولي يقدم الحد الأدنى المضمون لمعايير الحماية للأنس المتاجر بهم، بما في ذلك مهلة التفكير لمدة ٣٠ يوم على الأقل للبقاء في البلاد وتلقي المساعدة الطبية العاجلة والاستشارة القانونية والملاذ الآمن.

وفي ظل عدم توفر مهلة التفكير، يتعرض البليون المتاجر بهم والذين يتمتعون لدول تقع خارج الاتحاد الأوروبي للتعرض الفوري، وهذا ليس من مصلحة الشخص المتاجر به حيث يمكن أن يقع ضحية للاتجار مرة أخرى، وهو ليس من مصلحة الشرطة أيضا حيث أنها تستعرض فرص جمع المعلومات القيمة والشهادات الممكنة من هؤلاء الشهود مما قد يساعد الشرطة على مكافحة الاتجار على المدى البعيد. وتعتبر مهلة التفكير ملة جدا أيضا لأنها تحمل فرص تقييم سواء كانت حياة الأشخاص المتاجر بهم معرضة للخطر أم أنهم قد يتعرضون للاعتصام أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال التعذيب. ودائما ما يعاقب المتاجرون الضحايا لتعاونهم مع السلطات وذلك

يجري الاتجار سنويا بالبنات من النساء والأطفال والرجال من أفريقيا وآسيا وشرقي أوروبا وجلبهم إلى المملكة المتحدة وإغوانهم وغصبهم في الاستغلال الجنسي وأشكال أخرى من السخرة، بما في ذلك العبودية المنزلية والأعمال الزراعية والتحميل والبناء. وبالرغم من أهمية هذه المشكلة، فلا تتوفر للمتاجر بهم شكل من أشكال الحماية أو المساعدة المضمنة في المملكة المتحدة.

وتوضح إحدى الحالات الجديدة هذا الأمر جيدا، حيث أغارت الشرطة البريطانية في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ على صالة «ككاز» وهي «صالة للتدليك» في مدينة برمنغهام، حيث تم العثور فيها على ١٩ امرأة من تونانيا وألبانيا وبلغاديا ورومانيا وتايلاند ممن يعتقد أنهن ضحايا للاتجار. وتمت مصادرة وثائق هؤلاء النساء وكُن يحتجن في أحد المنازل نهراا ويتم إحضارهن إلى هذه الصالة ليلا. وقد كانت هذه الصالة مؤمنة بواسطة سباح كهربائي، وعُثرت الشرطة على بنقفة نارية وعصي في المكان. وبالرغم من أن الشرطة اشتبهت في أن تلك السيدات كن ضحايا للاتجار، إلا أن معاملتهن لهن كان مميزة واعتمدت على أصل تلك النساء سواء كن من الاتحاد الأوروبي أم لا، مما يعكس نزوع المملكة المتحدة إلى لتناول موضوع الاتجار من زاوية الهجرة بدلا من كون الاتجار جريمة ترتكب ضد الأشخاص.

وتم احتجاز النساء اللاتي ينتمن لدول تقع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي في مركز يارلسود للترحيل، وتم الإفراج عن النساء اللاتي ينتمن إلى الاتحاد الأوروبي، وحتى وقت مطالبة وزارة الداخلية بتوضيح هذه القضية، لم تحصل أي من تلك السيدات على فرصة تلقي المساعدة الطبية أو الاستشارة القانونية الملزمة أو الملاذ الآمن. ولاحقا لذلك، أعلنت وزارة الداخلية أنه يجب ترحيل ست سيدات منهن في اليوم التالي، وهي



الهجرة القسرية

سيرة غرين من منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة ([org-info@antislavery.org](mailto:org-info@antislavery.org))، أو ([www.amnesty.org](http://www.amnesty.org))، أو سارة استلين من اليونيسيف في المملكة المتحدة ([uk-sarah.green@amnesty.org](mailto:uk-sarah.green@amnesty.org))، أو ([www.unicef.org](http://www.unicef.org))، أو ([uk-sarahe@unicef.org](mailto:uk-sarahe@unicef.org))، أو كورمين ييدوي من منظمة وقف بغام الأطفال ويورنوغرافي والاتجار في الأطفال للأغراض الجنسية في المملكة المتحدة ([www.ecpat.org](http://www.ecpat.org))، أو ([org.uk.ecpatuk@antislavery.org](mailto:org.uk.ecpatuk@antislavery.org))

[www.coe.int/T/E/human\\_rights/trafficking](http://www.coe.int/T/E/human_rights/trafficking) ١  
[www.poppypproject.org](http://www.poppypproject.org) ٢  
[www.unhchr.ch/html/menu3/b/m\\_mwctoc.htm](http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/m_mwctoc.htm) ٣

الدولية التي تحمي حقوق المهاجرين،

■ ضمان أن خطة العمل القومية تشمل الخزاما بكل من: أ) الحد الأدنى المضمون لمهلة التفكير لكل الأناش المتاجر بهم، ب) الدعم المتخصص والمساعدة الطبية، ج) منازل آمنة متخصصة للأطفال والضحايا الراشدين، د) الحق في الحصول على تصريح الإقامة المؤقت إذا كانت الضحية عرضة للخطر.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع بيت هيرزفيلد من منظمة إنهاء العبودية ([www.antislavery.org](http://www.antislavery.org))

المملكة المتحدة خدمة الاستشارة العامة ضمن خطتها القومية لمكافحة الاتجار بالبشر، وكجزء من هذه العملية، حثت أربع مؤسسات رائدة - وهي منظمة العفو الدولية، والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية، ومنظمة القضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومنظمة اليونيسيف بالمملكة المتحدة - الحكومة على اتخاذ الخطوات التالية:

- الانضمام للخمس وعشرين دولة التي وقعت بالفعل على الاتفاقية الأوروبية للعمل على مكافحة الاتجار في البشر،
- توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق كل المهاجرين العاملين وعائلاتهم، وهي تشمل المعايير

هل تحمل جواز سفرك؟

في شهر فبراير ٢٠٠٦، أطلقت الشرطة البريطانية وهيئة السياحة حملة مشتركة ضد الاتجار لأغراض الجنس - وهي عملية بينتامينر - والتي تعمل الشرطة من خلالها على حراسة الموانئ الرئيسية وتقديم المعلومات وهوافف للأشخاص الذين يشتبهون بأنهم تعرضوا للاتجار. وسيتم تدعيم هذه الحملة بملصق إعلاني يطرح بعض الأسئلة وبعد من اللغات مثل: هل تحمل جواز سفرك؟ هل تعلم ستقابل من؟ هل قمت بالترتيب لسفرك؟ وتعد هذه العملية من بين الإجراءات المتخذة في المملكة المتحدة لتداول قضية الاستغلال الجنسي، وعلى النقيض، وبالرغم من أن الاتجار في البشر إلى المملكة المتحدة للعمل بالسخرة يعد جريمة جنائية ومشكلة هامة، إلا أنه لا توجد أي إجراءات رسمية تتخذ لتعديم المساعدة أو الدعم للأشخاص المتاجر هم هذه الطريقة، نما فيهم الأطفال.

ملابس ملقاة على الشاطئ في منطقة معروفة بكونها طريق الهجرة والاتجار بالبشر بين شمال إفريقيا وإسبانيا





# مكافحة الاتجار في المملكة المتحدة

وندي يونغ وديانا كويك

للأشخاص المتاجر بهم الذين تعاونوا مع جهات الإدعاء، ولا توجد ضمانات لإفشاء هوية الضحايا الذين يدلون بشهادتهم في المحكمة.

وخلافا للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وإيطاليا وبعض من بلاد المقصد الأخرى، لم تبت المملكة المتحدة أليات قانونية لضمان توفير الحماية لضحايا الاتجار سواء على المدى القريب أو البعيد. ولا يوجد بند ينص على مهلة التفكير التي يمكن خلالها أن تتعافى الضحية من تجربة الاتجار التي مرت بها وأن تتخذ قرارات بشأن المستقبل، ولا يوجد أي فرصة محددة لتفادي عملية الترحيل المصاحبة لضحايا الاتجار والتي قد تسمح لهم بالبقاء مؤقتا أو دائما في المملكة المتحدة إن لم تكن العودة ممكنة. وبدلا من ذلك، يجب على أي شخص متاجر به أن يتقدم بطلب للجوء يسمح له بالبقاء دائما في المملكة المتحدة في حالة نجاح الطلب، أو بالتقدم للحصول على الحماية الإنسانية أو تصريح تقديري بالبقاء في البلاد، ويتم تقديمها فترات محددة من الزمن.

إن مقدمي الخدمات الاجتماعية وهيئات إنفاذ القانون قلقون من أنه يتم الاتجار بالأطفال وجلبهم إلى المملكة المتحدة ليستغلهم الراشون لينتقلوا من معونات الرفاهة الاجتماعية وذلك بالإدعاء بأنهم أطفالهم. وتشير التقارير أن هؤلاء الأطفال لا يحظون بالعناية في معظم الحالات على الرغم من استغلالهم في تلك الأغراض. فهم يحرمون من فرص التعليم والحصول على الرعاية الصحية ويعرضون لأشكال أخرى من الاستغلال مثل أعمال السخرة المنزلية. ولا يوجد في المملكة المتحدة أي برنامج مصمم لتناول الاحتياجات الخاصة بحماية الأطفال المتاجر بهم، وهناك شكوك حقيقية حول قدرة الخدمات الرئيسية لرعاية الأطفال في المملكة المتحدة على ملئ الفراغ.

وتحفظ المملكة المتحدة «بقائمة البيضاء» الدول التي يعتقد أنها تحترم حقوق الإنسان، وأشارت المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص المتاجر بهم إلى أن العديد من الدول المتقدمة في القائمة البيضاء هي أيضا دول مصدر في سياق الاتجار. ويذكر أنه طلب من امرأة رومانية متاجر بها إلى المملكة المتحدة

على الرغم من أن لا أحد يعتقد بأنها تسلم للاتجار في المملكة المتحدة، إلا أن مكافحة الاتجار أصبحت واحدة من أهم قضية الحد من مفاصلة المتجرين وريبة. وعلى عمة أن نضع «حذر» ونحن على صانع سياسة إن شركوا أنه يمكن أن نضع حد من حد من مفاصلة الهجرة

الذين يتعرضون لخطر الاتجار، حيث أن هؤلاء الأشخاص الذين هم بلاس الحاجة لمغادرة أوطانهم سيخضعون للنزوح والاحتياط والإكراه الذي يمارسه المتاجرون عادة.

## الحق في الحصول على الحماية

لم تتوحد جهود المملكة المتحدة لتتصب في إستراتيجية فعالة وشاملة تمنع الاتجار وتردع وتعاقب مرتكبيه وتتمتع بالحقوق والحماية للأشخاص المتاجر بهم. وحصل عدد قليل جدا من الأشخاص المتاجر بهم على حق اللجوء أو الحماية الإنسانية في المملكة المتحدة على أساس تجربة الاتجار التي مروا بها، وتحقق ذلك فقط عندما نجحت طلبات الاستئناف التي تقدموا بها وذلك في كل الحالات التي حصلت على الحماية تقريبا. إن عدم وجود شكل صريح من أشكال الحماية اللازمة للأشخاص المتاجر بهم بموجب قوانين المملكة المتحدة بالإضافة إلى الموانئ التي تقف أمامهم للحصول على اللجوء والحماية الإنسانية يعني أن الأشخاص المتاجر بهم يظلون عرضة للترحيل. وتوجد تقارير تشير إلى أنه تم إعادة أشخاص متاجر بهم إلى أوطانهم قبل أن تسمى لهم فرصة تقديم طلبات للحصول على اللجوء أو الحماية إنسانية.

يعتبر اللجوء أمرا ضروريا لحماية الأشخاص المتاجر بهم، فربما تمت المتاجرة بهم لأنهم كانوا يحاولون الهرب من أحد النزاعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤهلهم للحصول على مكانة اللجوء بغض النظر عن تجربة الاتجار التي مروا بها. ويمكن حقيقة الاتجار بهم أن تخولهم للحصول على اللجوء إذا كانوا عرضة لخطر إعادة الاتجار بهم إذا تمت إعادتهم إلى أوطانهم، وفي حال عجز أوطانهم أو امتناعها عن تقديم المساعدة لهم.

لقد أفضت مقاضاة المتاجرين الذين اعتقلتهم السلطات البريطانية إلى نتائج متداخلة، حيث لم يتم توفير الحماية الكافية

بما أن قضية الهجرة هي قضية مثيرة للجدل في المملكة المتحدة، فإن طريقة تناول موضوع الاتجار تغالي في أحيان كثيرة في التأكيد على إنفاذ القانون على حساب احتياجات الضحايا من الحماية واختارته المملكة المتحدة أن تتناول قضية الاتجار كأنها إحدى قضايا مراقبة الهجرة فضلا عن كونها إحدى مشاكل حقوق الإنسان مما يؤدي إلى ترحيل الضحايا المتاجر بهم وخاصة النساء بدون اعتبار كاف لأمنهم ورفاهيتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن التهديد بترحيل الضحايا يعرض المقاضاة الفعالة للمتاجرين للخطر، ويؤثر في جودة شهادة الضحايا وتوافرها. والوقود المشددة المفروضة على نظام طلب اللجوء، والتي تهدد مقدرة الضحايا على الحصول على الحماية، تشجع على تنامي الآراء المعارضة للجوء بدون أي اعتبار كاف لالتزامات المملكة المتحدة في ظل القوانين الدولية والإقليمية والدولية بحماية الأشخاص الذين لديهم مخاوف حقيقية من التعرض للاضطهاد.

إن حكومة المملكة المتحدة تبذل جهودا لسن قوانين تجرم الاتجار، فقانون الجنسية والهجرة واللجوء لسنة ٢٠٠٢ نص على جريمة الاتجار لأول مرة، ولكن في حالات البغاء. وتبين قانون الجرائم الجنسية لسنة ٢٠٠٣ هذا البند ووسعه ليشمل ويتناول أشكالاً أخرى من الاستغلال الجنسي، وجرم الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال الذي قد تصل عقوبته إلى السجن مدى الحياة. أما قانون الجوء والهجرة لسنة ٢٠٠٤ وسع تعريف الاتجار بموجب قانون المملكة المتحدة إلى ما وراء الانتهاكات الجنسية ليشمل أشكالاً أخرى من الانتهاكات مثل السخرة والعبودية المنزلية.

ولكن هناك مخاوف من أن تقوم القيود المتزايدة المفروضة على الوصول لنظام اللجوء في المملكة المتحدة بحرقه تنفيذ قوانين مكافحة الاتجار. والأمير المتجر للسخرية هو أنه كلما ازداد عدد الدول التي تصيب وصول طالبي اللجوء إلى أراضيها، يزداد عدد الأشخاص

البيضاء



برامج حماية ومساعدة الضحايا.

وقت كتابة هذا المقال كانت وندي بونغ مديرة العلاقات الخارجية في لجنة المرأة للناجيات والأطفال اللاجئين. دينا كوك هي مديرة الاتصالات في اللجنة ([www.womenscommission.org](http://www.womenscommission.org)). البريد الإلكتروني: [diana@womenscommission.org](mailto:diana@womenscommission.org)



The Strength Between Migration Control and Victim Protection  
The UK Approach to Human Trafficking

Women's Commission for Refugee Women and Children  
July 2013

## مصادر لدراسة قضايا التهريب والاتجار بالبشر

يمكنكم الاطلاع على مصادر (الهجرة القسرية على الإنترنت) على الموقع:

[www.forcedmigration.org/  
browse/thematic/humanst.htm](http://www.forcedmigration.org/browse/thematic/humanst.htm)

كما يمكن الاطلاع على دليل الدراسة والبحث على الموقع:

[www.forcedmigration.org/  
guides/fmo011](http://www.forcedmigration.org/guides/fmo011)

■ يجب أن تركز الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار على حقوق الضحايا وحمايتهم.

■ لا يجب معاقبة الأشخاص المتاجر بهم لاستخدامهم مستندات زائفة و عدم إجبار الأطفال على المشاركة في أي دعاوى قضائية ضد من تاجروا بهم.

■ يجب توفير الحماية للأشخاص المتاجر بهم إذا كانت هناك مؤشرات حول احتمال تعرضهم لخطر إعادة الاتجار بهم إذا تمت إعادتهم إلى أوطانهم أو إذا كان لديهم مخاوف مبررة من الاضطهاد لأسباب تتوافق وتعريف اللاجئين.

■ يجب توفير فترة قصيرة من الزمن كمهلة للتفكير لمنح الأشخاص المتاجر بهم فرصة تقرير ماذا يرغبون في فعله كخطوة تالية، سواء كان قرارهم بالتعاون مع السلطات أم يطلب اللجوء في المملكة المتحدة.

■ يجب على الهيئات التي تكون على اتصال مع المتاجرين أو الأشخاص المتاجر بهم أن يطوروا آلية فعالة لتفاسيم المعلومات والتمسك على إستراتيجية قومية لمكافحة الاتجار.

إذا أصرت المملكة المتحدة على تطوير قائمة بأسماء الدول الآمنة، فيجب عليها أن تمنح للنساء والأطفال على الأقل من تلك الدول فرصة النظر في طلباتهم المقدمة على أساس اضطهاد النوع أو العمر.

■ يجب على المملكة المتحدة أن تصدر تصاريح إقامة قصيرة الأجل وطويلة الأجل لحماية الأشخاص المتاجر بهم ممن لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم بأمان.

■ لا يجب أن يقع عبئ تقديم الحماية والمساعدة على عاتق السلطات المحلية بمفردها ولكن يجب تمويله بشكل مركزي.

■ يجب دعم موظفي إنفاذ القانون لتعزيز قدراتهم على تحديد الأشخاص المتاجر بهم ومقاضاة المتاجرين.

■ يجب استعمال الممتلكات التي تتم مصادرتها من المتاجرين لدعم ومساعدة

أن تعود إلى بلادها لتستأنف قرار رفض منحها اللجوء لأن رومانيا مدرجة على القائمة البيضاء. ويوجد أيضا عدد من حالات إعادة اتجار في نساء من البانيا، وهي أيضا مدرجة على القائمة البيضاء.

وربما يضطر ضحايا الاتجار إلى الدفاع عن أنفسهم ضد تهم جنائية جراء استخدامهم لمستندات زائفة لدخول المملكة المتحدة، وتتجاهل هذه الطريقة حقيقة أن المتاجرين غالبا ما يجبرون ضحاياهم على استخدام مستندات زائفة لتفادي اكتشاف حقيقة أمرهم عند موافاة الدخول. ولا يقدم قانون المملكة المتحدة أي بنود للتخلي من شأنها إعفاء الأشخاص المتاجر بهم من تهم تزوير المستندات. وربما لن يصف هذا العمل قدرة الأشخاص المتاجر بهم على الحصول على اللجوء فقط، ولكنه سيثبت عزمهم على تقديم أنفسهم إلى السلطات.

إن برنامج المنزل الآمن الذي تموله وزارة الداخلية في المملكة المتحدة يتميز بمعاييرها المشددة. ولكي تحصل النساء على الخدمات الصحية الجسدية والعقلية والتعليم وتدريب المهارات التي يقدمها برنامج بوبي، يجب عليهن أن يثبتن أنهن تمت المتاجرة بهن لمزاولة

لا يجب أن يقع عبئ تقديم الحماية والمساعدة على عاتق السلطات المحلية بمفردها ولكن يجب تمويله بشكل مركزي.

الأعمال الجنسية وأنهن دخلن سوق البغاء في المملكة المتحدة، على الرغم من أن القانون البريطاني ينص الآن على أن الأشكال الأخرى للاتجار هي جرائم. وبعد مرور أربعة أسابيع، يكون استمرار تقديم الدعم مرهونا بالتعاون في أصل البغاء.

إن الاتجار لن ينتهي وربما سيستمر في الازدياد ما لم يتم تطوير استراتيجيات فعالة تمنع تحول المجتمعات المعرضة للخطر من الوقوع كضحايا، وتحمي ضحايا الاتجار وتساعدكم لكي يكونوا آمنين من ثار من تاجروا بهم وأنهم ليسوا عرضة لإعادة الاتجار وأشكال الانتهاكات الأخرى، ويجب أن تحقق هذه الاستراتيجيات عملية إنفاذ القانون بأكملها ضد المتاجرين وذلك لتوجيه رسالة شديدة للجهة بأنه سيتم ملاحقة ومقاضاة كل من سيشترك في هذه الجريمة.

وأوصت لجنة المرأة بالتالي:



# ضحايا الاتجار بالبشر في المملكة المتحدة

بوب برغوين وكليد داروين

يظهر تحليل لفصاح المتحاكم مدى الصعوبة التي يواجهها ضحايا الاتجار في الحصول على نصريح إقامة في المملكة المتحدة.

إلى الاقتناع بالتقارير «الرسمية» (مثل تقارير وزارة الخارجية الأمريكية) وتشكك سلبا في الادعاءات حتى تلك التي يقدمها مواطنو الدولة المعنية. ويندر وجود التقارير التي تتناول مدى الاتجار في البشر وأشكاله، بالإضافة إلى الحاجة العاسة لانجاز المزيد من الأبحاث والجمع المنتظم للمعلومات.

إن إمكانية انتقال مقدم الطلب إلى مكان آخر في موطنه يعتبر رفضا محتوما لأي طلب يقدمه اللجوء، ولكن لا يجب أن يكون أي انتقال من هذا القبيل «فظنا» أكثر من «اللازم». وتعتبر خصائص الدول قضية هامة جدا في قضايا الاتجار، فذولة كبيرة بحجم نيجيريا يمكن أن تسمح بالتنقل داخلها بينما لا يساعد حجم دولة صغيرة مثل البانيا على ذلك.

وفي غياب بعض الإجراءات المخصصة للحصول على الحماية المؤقتة في المملكة المتحدة، لا يكون هناك خيار أمام ضحايا الاتجار سوى التقدم بطلبات الحصول على اللجوء، ولكن القرض المتاح أمام ضحايا الاتجار لإثبات تألمهم للحصول على حق اللجوء أو الحماية الإنسانية تعتبر محدودة جدا في ظل القانون البريطاني. ولو كانت المملكة المتحدة جادة في مسألة مكافحة الاتجار، فيجب توفير آليات جديدة (خارج نطاق نظام اللجوء) لحماية ضحايا الاتجار. ونحن في انتظار إذا ما كانت الاستشارة العامة المتعلقة مؤخرا ستؤدي إلى تحقيق ذلك.

يصل بوب برغوين كتحري لبحاصي في مكتب تريليفي، وفريدي للحمامة، وكليد داروين تلميذة محاصية، العائلي الكلتونية: bob.burgoyne@gmail.com, yahoo.co.uk@clairedarwin2٥

١. وهو المعروف سابقا «حق الإقامة الاستثنائية»، وهو يسمح ببقاء الموقت في المملكة المتحدة لغرض الطائيات الذين يتعرض لهم للخطر إذا تمت اعادتهم إلى موطنهم ومن يعوزون عن نافية المصير السامرة الموضوعة بموجب تعريف اللاجئين في اتفاقية اللاجئين في الأمم المتحدة عام ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧.

www.homeoffice.gov.uk/documents/ ٢  
TacklingTraffickingandpview=Binary

طلب استئناف على أساس خطر إمكانية التعرض للاتجار مرة أخرى، أو على أساس إمكانية تعرض ضحايا الاتجار لانتقام أولئك الذين تاجروا بهم مسبقا. وفي حالة ضحية نيجيرية، على الرغم من الإجماع على أنها قد تتعرض لمخاطر إعادة الاتجار نظرا لصفها، إلا أنه تم القرار صدر بإمكانية إعادتها إلى نيجيريا ونقلها إلى مكان إقامة آخر. كما تم رفض النظر في دعوى قضائية لسيده من طاجيكستان لأن المحكمة اعتبرت أن قانون طاجيكستان قوي بشكل كاف ولأن عمرها ٢٨ عاما لذلك فقد تخطت العمر

الذي يستهدف المتاجرون. وفي قضية أخرى لسيده شابة من كوسوفو، تقرر أنها لومت عرضة لخطر إعادة الاتجار بسبب التشريع المحلي ورغبة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو بالتحقيق في مثل هذه القضايا.

ويؤرخ بعض ضحايا الاتجار على دفع ثمن السفر إلى المملكة المتحدة لمن يتاجرون بهم، حتى لو أن الرحلة قد فرضها عليهم أناس آخرون. وإذا تمكن أحد الضحايا من القرار من المتاجرين، يظل هذا الدين قائما حيث تم إبلاغ الضحية النيجيرية الشابة التي فرت من المتاجرين بها أنها مدينة لهم بمبلغ ٤٠ ألف دولار أمريكي. وفي ظل احتمال وقوع إعادة الاتجار، رفضت المحكمة النظر في هذا الأمر بحجة أن الضحية يمكنها الاختباء ممن تاجروا بها وذلك بالانتقال إلى مكان آخر في نيجيريا.

وعندما يبدو أنه لا يوجد أي دليل يبرهن على أن الشخص بطريقه أو بأخرى على مواجهة ضحايا الاتجار للخطر في بعض الدول، تقرر المحكمة أنه لا وجود لمثل هذه المخاطر. وهذا أمر يوسع في خاصية في الدول التي تعتمد فيها الصحافة المستقلة مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على التقارير الموضوعية بهذا الصدد. وحينما يتولد الدليل، تترك المحكمة

يعمل التشريع البريطاني على تحسين قدراته في مقاضاة المتاجرين بالبشر ولكن لا يوجد هناك أي شكل من أشكال تعزيز الحماية للضحايا. وتدافع وزارة الداخلية عن النظام الحالي الذي تم تأسيسه لتقديم الحماية المؤقتة أثناء التحقيق في الجرائم على أنه نظام ملائم. وفي الواقع، فإن احتمال الحصول على الحماية يزداد فقط في القضايا ذات الحجة القوية ويتم منحه عادة للشهود الذين كانت شهادتهم مفيدة في قضايا جرائم الاتجار بالبشر. ولا يوجد هناك أي إجراءات مناسبة ولا حقوق للاستئناف في حالات رفض منح

الحماية. وبالتالي لا يوجد أي خيار أمام ضحايا الاتجار سوى تقديم طلبات لجوء للحصول على «الحماية الإنسانية».

لقد قمنا بتحليل عشر قضايا استخدمت كسوابق قانونية لقضايا لاحقة لتحديد الأسس التي يمكن أن يبقى عليها مقدم الطلب في المملكة المتحدة ونوع الأدلة التي يتوجب على ضحايا الاتجار بالبشر تقديمها ليربحوا قضاياهم.

ويتضارب قانون السوابق مع علاقة العضوية في أي «جماعة اجتماعية» (وهذه هامة في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١)، وفي حالة مثل قضية سيده من كوسوفو، تم قبول السبب على أنها انتمت إلى جماعة اجتماعية خاصة من «النساء اللائي تم إرغامهن على امتحان البقاء بغير إرادتهن». كما تم الاتفاق على أن إحدى السمات الأليات كانت عضو في جماعة اجتماعية تنتمي إلى منطقة يسمح فيها الحرف باختلاف الشابات لتصبحن عرائس. ولكن محكمة اللجوء والهجرة حكمت بأنه «لا يحق للنساء في طاجيكستان، أو أي مجموعة ثانوية منهن... أن يشكلوا مجموعات اجتماعية خاصة».

ومن بين القضايا التي جرى تمحيصها، لم نرى أي قضايا سمح فيها بتقديم أي



# الترويج لسيادة القانون في دارفور

سارة ماغواير ومارتن جي باريندز

«لقد كنت خارج [المعسكر] عندما رأيت شخص يتجادل مع بعض صباط الشرطة. وقد بدأ الأمر كانه ينحصر لمصيبة الشرطة وتعرفت على الشخص من [المعسكر] وعرفت من قديمي كمساعدة قانونية يال هذا كان غيب [نحرة] حركته اقترت من صباط شرطة وحبرتهم ناسي مساعدة قنويه في [المعسكر]، ولسي عرفت الشخص الذي كوا ينحسون معه، ولس عليهم ان يتركوه يذهب لانه لم يرد أحد فلت انصرته -سيم عرفو، -ت حصت شرب على حقوق الإنسان وتزكو، الشخص يذهب معي»

«تعرض شخصين للاعتقال، و عندما سمعنا عنهم، عرفنا ان الذي سبى علينا عنه نسب ذريته، ذهبا. وبخشا مع مفرح لمساعدة الاسي، وند اطلاق مفرح هين الشخصين بعد ثمانية ايام»

«جاء شيخ الـ لا كـ كن فقدا حول ما يحدث في عشه معينه في المعسكر. ووجدت ان هناك بست عمرها ١٢ سنة قد اُحشرت سجنه من قبل ابه لتسور ووجدنا اديها وأقاربها من مروضين نأكام جدا حيث توجب البام بعملية نتر لاقلا. فذهب ابي الشرطة الذين أطلقوا سراحها وحكموا اذاب قبل ان بدأ بالعلم هنا، كان من المستحيل ان يذهب الشيخ إلى [الشرطة].»

وقد تم تعزيز سبل تحقيق العدالة بشكل أكبر إثر تأسيس شبكة مساعدة قانونية لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء، وهي شبكة لمحامي دارفور الذين يواجهون القضايا التي يتم تحويلها إليهم، من قبل المساعدين القانونيين وغيرهم. وعلى الرغم من النزاع المستمر وبالرغم من أن ضعف نظام العدالة إلا أنه لم يشهد انهيار بالكامل بعد. ويتعامل المحامون حاليا مع أكثر من ٧٠ حالة تمثل أشخاص مهمشين (عادة ما يكونون نازحين داخليا) مجموع مدنية ونتيجة لقضايا إجرامية. وكان لهم حق التمثيل في محاكم شامل دارفور (المحاكم العامة). ويوجد الآن موظفون للخدمات الاجتماعية لتتيم

شده ما يتم تصديق مساهمة ثمنين بعد سبعة شراعات، لكن مرديح الأمم المتحدة للإتماء بقو. مساره ريسه في وسط مراع المستمر في دارفور

سيادة القانون وحقوق الإنسان، وغرس إحساس المسؤولية مرة أخرى في مجتمع دارفور، والاستناد على القيم الثقافية المشتركة، والأخلاق العالمية والمستويات الدولية.

ولأن دارفور - كبقية السودان - لم يكن فيها مسبقا أية تقاليد قانونية فإن التجربة تشهد نجاحا حاليا، ولأنهم يعملون خارج مراكز العدالة والثقة لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء، فقد تدرب المساعدون القانونيون على دعم والاستجابة للاحتياجات القانونية للجاليات، ويتبنى برنامج المصالحة وبناء ثقة بين النازحين داخليا والجاليات المستضيفة والإدارات المحلية وشمل السلطات بطرق الحماية النشطة. وبالتالي سيساعد المساعدون القانونيون أعضاء جالياتهم لتوضيح مشاكلهم واتخاذ القرار في الحاجة إلى مساعدة شرطة المعسكر، أو المحامين، أو المنظمات الدولية أو الزعماء المحليين الذين يسهلون المصالحة المحلية. ولإزالة أية احتمالات للمجابهة مع السلطات، وفي بعض الحالات، يسمى المساعدون القانونيون بمحرك الجاليات، ويتمتعون بثقة واضحة من جالياتهم الخاصة ويستطيعون تطوير العلاقات الإيجابية مع الشرطة المحلية والسلطات الحكومية. فعلى سبيل المثال، تم اختيار امرأة كمساعدة قانونية من معسكر أبو شوك من نظارتها لتمثيل جاليات النازحين داخليا في مفاوضات السلام الأخيرة بين الحكومة ومجموعات دارفور الثائرة في أبوجا العاصمة النيجيرية.

يشكل المساعدون القانونيون قذوة يحتذى بها الآخرون في جالياتهم مجتمعهم، ويشكلون دليلا حيا على أن النازحين داخليا ليسوا سلبين ولا «ضحايا»، ولكن يمكنهم السيطرة على الأوضاع، وتوسيع مداركهم، وفق طريقا للوصول إلى السلطات وكسب ثقة المسؤولين الحكوميين، وزعماء الجاليات والمنظمات الدولية.

في العقود الأخيرة، أصبح تعزيز سيادة القانون من أحد الأهداف المركزية والمتطلبات للمساعدة الدولية الإنسانية. وتقيم وكالات الأمم المتحدة (وخاصة برنامج الأمم المتحدة للإتماء)، والبنوك الإنمائية وبعض المبرعين الثنائيين برنامج سيادة القانون في عدد متزايد من الدول. وعادة ما توصف هذه البرامج بـ «الوصول إلى العدالة» أو «العدالة وإصلاح قطاع الأمن» ويمتلكان مجموعة من الأهداف.

ويشير برنامج سيادة القانون لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء في دارفور، الذي انطلق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، إلى خطوة هامة نحو إحلال برامج سيادة القانون في كل أماكن النزاع المسلح، التي تطبق بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للإتماء، ولجنة الإنقاذ الدولية ومجموعة من جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية السودانية - التي تمولها بريطانيا وهولندا - وتشتمل على خمسة مجموعات من النشاطات:

- تدريب أفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين حول سيادة القانون وحقوق الإنسان
- دعم مجموعات المساعدين القانونيين المكونة من النازحين داخليا والأشخاص الآخرين المتأثرين من الحرب
- تأسيس شبكة مساعدة قانونية محلية
- تأسيس مراكز الاستعلامات القانونية
- عقد ندوات عامة حول سيادة القانون

أكمل برنامج الأمم المتحدة للإتماء تدريب سيادة القانون وحقوق الإنسان لأكثر من ١٠ آلاف شرطي وحراس سجون، وقضاة، ومسؤولي أمن، وجنود، وسلطات محلية، وزعماء عشائري، ومحامين، وممثلين من المجتمع المدني، ونازحين داخليا وجاليات مضيفة. ويهدف هذا التدريب إلى تغيير المواقف والتصورات حول



لبرنامج الأمم المتحدة للإتماء وجود اتفاقية للسلام أو حتى وقف لإطلاق النار. وقد يسأل البعض إذا كان مناسباً وذو علاقة أن يعقد برنامج لسيادة القانون في حين أنه ما زالت هناك إنتهاكات كبيرة وواسعة للاحتياجات الإنسانية وأن التحسن لم يظهر بعد في الأفق. ويجادل الشركاء في البرنامج أن:

« قضية حقوق الإنسان قضية عالمية: كل الناس يمتلكون نفس الحقوق، مهما كانت حالتهم الحالية أو أصولهم. ولا يتوقف الناس عن احتياجهم وحقوقهم بالوصول إلى العدالة عندما يصبحون ضحايا للحرب. وتؤدي حقيقة أن الإدارات المحلية عاجزة أو غير راغبة في أغلب الأحيان في حماية السكان المتأثرين بالحرب إلى الضرورة المستعجلة لمعالجة الفراغ في سيادة القانون.

ومن المحتمل أن يتم حل أزمة دارفور في النهاية وأن يبدأ الناس بداية جديدة في أو قرب مجتمعاتهم الأصلية. وإذا لم يتم تأسيس مؤسسات لسيادة القانون فمن الصعب تحقيق ذلك.

سيكون تأثير تخويل المساعدات القانونيين ومنحهم السلطات والاستقلال

والتجمع) ولكن أيضاً لبناء الثقة وتبني المصالحة الوطنية.

في السودان، يتعلم طلاب القانون على أيدي أساتذة لا يتوفر لهم إلا كمية محدودة من المعلومات، ويدرسون من كتب قديمة ولا يستطيعون الوصول إلى المكتبات العامة القانونية. ولكن وجود مراكز الاستعلامات القانونية في عواصم الولايات الثلاث في منطقة دارفور سيوفر المعلومات المطلوبة للسلطات الحكومية، وممارسي القانون، والطلاب، والأكاديميين والناس. ويجب أن تزيد المراكز من الوعي بالقانون الدولي والوطني، وتحسن من قدرة المساعدين القانونيين، والمحامين والقضاة والمدعين العامين على ترجمة هذه المبادئ إلى حقيقة.

كذلك من الضروري أن تعي المجتمعات والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من المسؤولين على حد سواء لحقوقهم. ولن يجدي استهداف فقط مجموعة واحدة تأثيرات مستمرة بل يمكن أن تزيد من التوترات أو تتسبب بالأذى.

تحدى النقاد

لم ينتظر برنامج سيادة القانون التابع

الاتقيات في حالات الاغصاص احمالية النساء من الاتهام بالزنا لاحقاً.

ولم يتم تأسيس الشبكة لدعم الأفراد المتحايين للمساعدة القانونية وحسب، ولكن أيضاً لتحدي النظام للتأكد من أنه يرقى إلى مستوى المعايير القانونية الأساسية. وبالتعاون المقرب مع المؤسسات الأكاديمية في دارفور، نظم برنامج الأمم المتحدة للإتماء حلقات دراسية حول سيادة القانون جذبت حوالي ٢٠٠ محامي، وممثلين عن السلطات المحلية، وطلاب وبازحين داخلياً. وكانت المناقشات مفتوحة وصريحة جداً، وغطت مواضيعها القانون المحلي السوداني وقضايا حقوق الإنسان الدولية، والآليات المألوفة لحل النزاع بشكل سلمي وعلاقة اتفاقية السلام الشاملة بالنسبة للنزاع في دارفور. واصافه لذلك، نظم برنامج الأمم المتحدة للإتماء عدد من الحوارات السياسية، بحضور ممثلين محليين من الأحزاب السياسية السودانية لتقديم وجهات نظرهم حول الحلول السياسية للنزاع في دارفور. ومن خلال هذه المناقشات هدف برنامج الأمم المتحدة للإتماء ليس فقط إلى رفع الوعي بالمبادئ حول حقوق الإنسان وسيادة القانون (وخاص حرية التعبير





٢. للسودان ليست عضواً رسمياً في اتفاقية إزالة كل أشكال



# الإخفاق والفوضى في دارفور

لاري مينير

كيف جعل المجتمع الدولي نفسه في حل من الالتزام تجاه أحداث العنف المنظم في دارفور، والذي بدأ في مطلع عام ٢٠٠٣؟ لماذا أخذت عملية الاستعداد لمواجهة الأزمة وقتاً طويلاً، ولماذا لم ننسج منظمات الإغاثة الإنسانية مواجهة التحديات الناتجة عن الأزمة بالكفاءة المطلوبة؟

حملات تنقذ السودان والمسلمين.

منذ تعييني هناك عام ١٩٧٢، وكشخص كانت له علاقة مع الأوضاع بالسودان من حين لآخر، فاجتني الكيفية التي تعاملت بها وكالات الإغاثة مع الصعوبات في دارفور، إذ لم تتعلم من دروس سابقة أخرى. وفي السياق نفسه ذكرت إحدى الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أنها فوجئت من عدم أخذ العبر من التجارب السابقة مثل: بناء مخيمات على مقربة من الحدود، والصعوبات في تعداد اللاجئين، وتوفير الحماية للنساء اللواتي يجمعن الحطب. إضافة إلى المشاكل المتعلقة بجعل عمليات اتخاذ القرار لا مركزية، وكذلك رفع معنويات الموظفين.

بعد تفحص هذه الدراسات التقييمية، توصلت إلى الاعتقاد بتقوى الأطراف المتنازعة في السودان على المجتمع الدولي من حيث تعلم كيفية مراعاة وإحباط الأعمال التي تهدف إلى توفير المعونات الإنسانية الذي لم يتقن استخدام ثرواته الضخمة بشكل فعال بعد.

يدير لاري مينير مشروع «الزراعة الإنسانية والحرب» في مركز فلينستين الدولي للمجاعات في قسم علم وسياسة التغذية في جامعة تكساس، وبوسطن.

<http://nutrition.tufts.edu>

بريد إلكتروني:  
Larry.Minear@tufts.edu

١. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عصفية التقييم التي أدرجت بين الوكالات إضافة إلى دراسات فردية أجراها مكتب مفوض الأمم لمتابعة الشؤون الإنسانية (UNHCR) ومنظمة لوكسمبر الدولية لمنظمة أوكسفام (Oxfam) إضافة إلى تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان، منظمة كير (CARE) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF) في هورندا ومنظمة اليونيسيف (UNICEF) وإدارة التنمية الدولية (DFID)

الحماية للأشخاص النازحين داخليا لدى أي من الوكالات التابعة للأمم المتحدة»، وكان فريق التقييم التابع لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) قد ذكر في دراسة أجراها منتصف عام ٢٠٠٤ أنه لم يكن هناك استراتيجية ثابتة لتأمين الحماية داخل مخيمات اللاجئين في مدينة تشاد وما حول هذه المخيمات من مناطق محيطة.

كانت الاستجابة للأزمة في دارفور تشبه مثيلاتها في الأزمات الكثيرة السابقة. حيث أشارت الدراسة التي قلدتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أداء العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة على أنه غير مرض، وإلى عدد المنظمات غير الحكومية القليل نسبياً، والتي تعتبر فعالة في ضوء الخبرات التي تمتلكها وقدرتها على إيصال المساعدات الإنسانية ورمم الثغرات في الظروف الصعبة.

وعلمت دراسة أخرى على كون النسبة العالية من موظفي الأمم المتحدة في دارفور هم من الذين يفتقرون لأي خبرات سابقة. فيما أشارت دراسة أخرى إلى تحول مسار وكالات الغوث وتبدلها من إيصال المساعدات، إلى الدعوة لتأمين الحماية واحترام حقوق الإنسان، مضيفة أن هذه الوكالات تفضل أن تتحدث إلى مجلس الأمن عن الصعوبات بدل المشاركة في حلها. إلا أن هذا التبدل لم يعط الثمر المرجوة من تعزيز الموقف، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو العسكري.

أما في ما يتعلق بقضية الإبادة الجماعية باللغة الصسائية، فكان تأثير المقارنة بينها وبين تلك التي حدثت في رواندا ذا تأثير محدود، حتى أن جهود مجاعات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة لتصميم ما كان يحدث بـ«أعمال إبادة جماعية» كان ينظر إليها من قبل بعض وكالات الإغاثة، على أنها تعقيد لوظائفها. وكان رد فعل السلطات السودانية تجاه النقاش الدائر حول أعمال الإبادة الجماعية على أنها

يوفر التحليل بعض الأجوبة لست دراسات تقييمية، أجرتها الوكالات الأعضاء في شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والإداء في العمل الإنساني (ALNAP) الخاص بإدائها. لقد صمدت لدى مراجعتي الدراسات التقييمية نتيجة لتفشي الشعور بالإحباط والفشل، حيث لم تقيم أي وكالة استجابتها للأزمة أو حتى استجابة النظام على أنه كاف.

لقد أثار بطء الاستجابة الدولية شكوكا حول قدرة نظم الإغاثة الإنسانية على تأمين الحماية والمساعدة اللازمين بكفاءة في الحالات الطارئة حيث استغرق بناء أسس ثابتة لعمليات الإغاثة ما بين ١٢ و ١٤ شهرا منذ بدء الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لتجمد منطقة دارفور وموقعها الجغرافي المنعزل، وحساسية مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب، إضافة إلى إلحاح حالات طارئة في أماكن أخرى، وأهم من كل هذا العوائق التي وضعتها الحكومة السودانية. في حين كانت وكالات الإغاثة، تحاول جاهدة تلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدات الإنسانية نتيجة ارتفاع أعداد الأشخاص المحتاجين الذين يسهل الوصول إليهم. وكان تركيز المعونات على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية.

كان أحد التطورات الإيجابية التي حققتها وكالات الإغاثة ميثاق التعلق حول العنف ضد المرأة، والتركيز على الحاجة إلى ترتيب الحماية حسب الأولوية، حيث كانت منظمة «أطباء بلا حدود-هولندا»، قد أشارت في الدراسة التي أجرتها إلى أن حالات الوفاة نتيجة العنف كانت أكبر من تلك التي تسبب بها سوء التغذية أو الأمراض.

وفي نطاق آخر، شلب مسؤولية توفير الحماية للكثير من الفوضى حيث أشارت منظمة اليونيسيف في دراستها إلى «عدم وجود تكثيف واضح حول توفير



# الحاجة إلى خدمات الإجهاض في دارفور وتشاد

تمارا فيترز

رغم أنها بذلك ضمن فترة لا تزيد عن ثلاثة شهور من الاعتصاب، أو إذا توفي الطفل في رحم أمه، إن الشروط واضحة في كلا الدولتين، لذا فإن إكراه المرأة على إتمام حمل ناتج عن اعتصاب هو انتهاك لحقها في الحياة والصحة.

المقاييس والواقع

تدعو التقديرات التمهيدية، حول توافر الخدمات الصحية للناجين من العنف الجنسي في دارفور إلى القلق. حيث أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) إلى «عدم قيام وكالات الإغاثة الإنسانية في دارفور وتشاد بتطبيق التوجيهات المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية للمتضررين من العنف الجنسي والعنف الجنساني»، حيث أشارت المنظمة إلى أن واحدة من كل ست وكالات إغاثة في تشاد فقط عملت على توفير موانع الحمل الاضطرابية، والعلاجات الشاملة للأمراض الجنسية والمعالجة الوقائية لمنع انتقال عدوى نقص المناعة المكتسبة (HIV). وتشكل موانع الحمل الاضطرابية - وهي جرعة زائدة من هرمون منع الحمل تعطى للمرأة خلال ٧٢ ساعة من حدوث الاعتصاب - حلاً فعالاً ورخيص التكلفة، ينصح به مركز العلاج السريري لضحايا الاعتصاب، والأهداف الإنمائية المستدامة في مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، التابعان لمنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يدعو هذا الكتيب إلى التالي:

- من حق النساء الحصول على المعلومات الكاملة المتعلقة بكافة خيارات إنهاء الحمل، بما فيها منع الحمل الاضطرابي في المواقف الملائمة.
- يجب أن تكون مراكز توفير العناية الطبية على علم بالقوانين التي تتعلق بالإجهاض في الدول المضيفة، وعن توفر خدمات الإجهاض الآمن، إذا كان القانون يسمح به.
- في حال عدم توفر خدمات الإجهاض الآمن، يجب السماح للنساء بالحصول على الرعاية الطبية الكاملة، بما فيها الرعاية الطبية الطارئة للنساء اللواتي

نساء لا تتوفر مراكز التحايل والمخرجين دخلن في مراكز الرعاية الصحية لتسعى لها خدمات الإجهاض والرعاية الصحية لجمع الحطب أو تسجعة عن عيشة الجوع عبر الجمع بين الإجهاض وتعطي حاصدوان حيث ثبت العنف الجنسي والعنف الجنسي من قبل مشرفة

وموانع الحمل.

وتستخدم ميليشيا الجنجويد العنف بانتظام كسلاح حرب، وهو خرق صريح للقانون الإنساني الدولي، حيث تعتبر الأعمال المماثلة التي وقعت في رواندا

هناك العديد من حالات الاعتصاب الموثقة التي ترتكب ضد النساء، والتي عادة ما تقع عند خروج النساء لجمع الحطب أو الخلف أو لجلب الماء، أو خلال الحبس في دارفور وفي مخيمات اللاجئين في تشاد، وهناك حالات تخضع فيها النساء لممارسة الجنس قسراً مقابل الحصول على «الحماية» من قبل الشرطة أو المقيمين في المخيمات من الدكور.



مشرفة دارفور

وكانت فرق منظمة أطباء بلا حدود في غرب وجنوب دارفور قد عالجت ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥ ما يقارب الـ ٥٠٠ امرأة وقتاً، من اللواتي تعرضن للاغتصاب، حيث تعرضن لشحن تقريباً للاغتصاب المتكرر. وتمثل هذه الأرقام جزءاً بالغ الصغر من عدد الحالات الإجمالي التي تحدث على أرض الواقع، حيث أن النساء في السودان، كثيرهن من النسوة في مناطق الصراعات الأخرى، يرفضن الإبلاغ عن الحالات التي يتعرضن فيها إلى ممارسة الجنس بالإكراه خوفاً من العزلة والهجر والعار.

وبالبوسة جرائم ضد الإنسانية. إن على الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية العمل على تأمين الحماية للنساء من العنف الجنسي، وضمان الرعاية الطبية للنساء اللواتي يتعرضن له، وإعلام النساء والفتيات بحقوقهن، إضافة إلى توفير خدمات المشورة المناسبة اجتماعياً وثقافياً للنساء اللواتي في حاجة لها.

الإجهاض في تشاد قانوني فقط في حال وجود خطورة على حياة الأم وصحتها، أما في السودان، فيسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة الأم، أو في حالة وفاة الجنين، أو إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب تعرضت له المرأة، إذا شرط أن تعبر المرأة عن

وتؤدي واحدة من كل عشرين حالة اغتصاب إلى حمل غير مرغوب فيه، وعادة ما يهجر الأزواج زوجاتهم اللواتي تعرضن إلى الاعتصاب، إضافة إلى تعرض النساء لأمراض خطيرة مثل مرض «التهاب الحوض»، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي مثل مرض «نقص المناعة البشرية» HIV.

وعادة ما يؤدي سوء التغذية، والصدمة النفسية والبدنية الناتجة عن التعرض إلى الاعتصاب، إلى الإخفاق في الحمل. وغالباً ما تلجأ النسوة إلى إجراء عمليات إجهاض غير آمنة، وذات تعقيدات خطيرة، نتيجة نقص الخدمات الصحية



تشغل تمرا إيفرتز منصب باحثة في منظمة إيباس (Ipas) وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على دعم النساء لممارسة حقوقهن الجنسية وحقوق الإنجاب (www.ipas.org).

بريد الكتروني: fetterst@ipas.org

١. نشر نشرات على الساء والعقبات في دورو  
www.unicef.org spanish ٢٠٠٥  
emeng darfur files.satan.unpaunicef.pdt
٢. منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، العنف الجنسي ونتائجه، من المرحب دعيا في  
أفريقي ونشاد نيلس إيفرل ٢٠٠٥  
http://brw.org/٢٠٠٥  
backgrounder/africa/darfur0505 darfur0405
٣. www.who.int/reproductivehealth  
publications-clinical\_mngt\_survivors\_of\_rape

على مزودي خدمات الرعاية الصحية، أن يكونوا -على الأقل- جاهزين لمعالجة التعقيدات الناجمة عن عمليات الإجهاض غير الآمن، حيث يعد إجراء عمليات إفراغ الرحم لمعالجة عمليات الإجهاض غير الآمن، أو الإسقاط أو حتى الإجهاض المبكر، من أبسط الإجراءات الجراحية وأكثرها شيوعا في العالم إن الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يعانين أو حتى يمتن يمكن خفضها، لأن تكلفة توفير خدمات الإجهاض للنساء من اللاجئين والنازحين داخليا صغيرة للغاية.

يجب أن يأتي التغيير من المناصب العليا في الوكالات المانحة والوكالات العاملة. لأن حرمان النساء من حق الحصول على إجهاض آمن وقانوني يحمل نتائج عن حلات اغتصاب والمعلومات المتعلقة به، يعتبر خرقا واضحا للقوانين القومية ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

يخضعن لمعاملات إجهاض غير آمن.

وتشير منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن مسألة توفير خدمات الإجهاض الآمن لا تتم مناقشتها في أي من مراكز الرعاية الطبية التي تستقبل المساعدات من وكالات الإغاثة العالمية. إضافة إلى عدم توفر أية دراسة لتطبيق معايير منظمة الصحة العالمية وموضوعة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يترك الأمر لمبادرة مراكز الصحة، كي تحدد مراكز توفير الإجهاض 'الآمن' المحلية. ويبدو أن وكالات الإغاثة تعتقد بأنه ليس من المهم توفير خدمات الإجهاض الآمن، والمعلومات الدقيقة لضحايا الاغتصاب للاجئين والنازحين داخليا. ومن المحتمل، أن سياسات الولايات المتحدة المناهضة للإجهاض، قد ساهمت في الإحجام عن تأمين خدمات الإجهاض الآمن.

## العودة المجهولة إلى جنوب السودان

غريهام وود وجيك فيلان

من قبيلة البانتو مصدرا للزراع لعدة سنوات. وبسبب الماشية التابعة لذلكا أضرارا كبيرة في المحاصيل ومصادر الماء. وكانت الانقسامات العرقية بين «البانتو» و«النيليين» أحد أسباب العودة إلى الحرب في السبعينيات، ومؤخرا، كان هناك نزاع حاد بين السكان المحليين والمناطق المتجاورة والدنكانيين.

استقر عدة آلاف لاجيء عائد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أبي، وأجبر الكثيرون على العودة بشكل غير آمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. استقر العائدون بسلام ولكنهم وضوا الكثير من الضغط على إيجاد المصادر المشتركة، ولا يمكن القول بأنهم «انتمجوا»، وأصبوا مكتفين ذاتيا.

حتى الآن، عادت نسبة ضئيلة من المهاجرين إلى السودان، ولكن هناك الكثير من التهديدات على استقرارهم، منها:

■ توفر الحديد من الأسلحة الخفيفة

■ قلة المياه التي تتأثر بزيادة عدد السكان: يزداد الطلب على نقاط المياه وبالتالي تزداد الخلافات بين المجموعات حول من سيتحكم بها

■ غالبا ما يستقبل الهاربون من أولئك الذين يقتلون أو أولئك الذين أجبروا على حمل السلاح أو أولئك الذين

مصطف عرب الذي هو -هي نفسها سركرية - من أشد المشدودين، وعندها وحيد في عرفه في حسي وحسيرة الكونغو لشخص ضا -مهمه صلي ومعيدة الفخر في حواره - تالكايد بصفتهم ثمرة من مقر على مساحته المصنفة، وس -ميش ان غير لمساعدات في موه -موضع و -مساعدات ان -معد -معدنه بشكل كاف.

أية محاولة لتحديد أعداد «العائدين» و«المقيمين» فحركات السكان ليست أحداث تحدث مرة واحدة وبالتالي تصبح قابلة للنقاش. وقد يكون العائد هو شخص نازح داخليا أو لاجيء أو مقاتل أو مخطوف. وبالرغم من أن مصطلحات «العائد» و«المقيم» تعتبر مصطلحات غير ثابتة بدون قيمة تحليلية، إلا أنها يمكن أن تكون مصطلحات خلافا للبلد وأولئك

المصنفين بموجب هذه المصطلحات في وكالات القوة، والسلطات الحكومية والزعماء المحليين. مفاهيم «العودة» و «(عادة التعايش» بعيدة كل البعد عن البساطة عندما يعود العديد من المهاجرين إلى أماكن العيش الجديدة.

ومن المتوقع أن تجتذب بلدة ماريدي أعداد كبيرة من العائدين والمقاتلين السابقين مما سيتسبب بزيادة الطلب على العديد من الموارد والمواد النادرة جدا. وتحتوي ماريدي على أعداد كبيرة من النازحين داخليا جاؤوا منذ زمن وخصوصا قبيلة البور دينكا. وقد كان وجود هؤلاء المزارعين النيلييين بين السكان الزراعيين

ودرس تقرير لمنظمة أوكيندن غير الحكومية الدولية في بريطانيا التأثير الحالي والمحتمل للعائدين إلى غرب إكواتوريا، وتأثيرات العائدين على الموارد المائية، وكيف ينظر المقيمون إلى العائدين والمسؤولية المحتملة المحددة بين أولئك الذين بقوا، وأولئك الذين قتلوا وأولئك الذين تركوا.

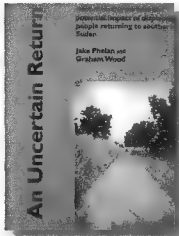
ويتم التاريخ الحديث للمنطقة بالحركة، فقد كانت نتائج القتال من أجل المدن مثل مريدي الذي أدارته الحكومة السودانية شديدة التدمير جدا وأدت إلى تزيق العديد من العائلات. وعندما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقع استقرار نسبي، وبالرغم من ذلك أدى النهب، والخوف من التجنيد أو الإختطاف من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقصف جوي من قبل الحكومة السودانية إلى هجرة الآخرين. وقد يكون بعض الناس غير مجبرين على الهجرو «بالقوة» لكنهم انتقلوا لينضموا إلى عائلاتهم أو غادروا تحسبا من اقتراب النزاع.

تعدّ الحركة الهائلة لأعداد السكان من



مستقل. المؤلفون الإلكترونيون.  
wood@ockenden.org.uk  
jakephelan@hotmail.com

هذه المقالة هي ملخص لتقريرها المقدم في شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦ بعنوان «العودة المشكوك فيها» التي ستجدها على الموقع: [www.ockenden.org.uk/temp/UncertainReturnPDF1.pdf](http://www.ockenden.org.uk/temp/UncertainReturnPDF1.pdf)



للحصول على آخر المطبوعات حول السودان، الرجاء الاطلاع على الموقع: [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int)

١. راجع مقال بول ميرفي في نشرة الهجرة القسرية، العدد ٢٤ والمساعدة على عودة اللاجئين من الفلتكون، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2417.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR2417.pdf)

توقعاتهم ومخاوفهم ليتمكنوا من مساعدة الأشخاص النازحين على الانتماء.

إذا رأى الناس في الجاليات المتقبلة منكم ملغومة من السلام الذين لنظروهم مطولاً، عندها ستكون العودة والانتماء أسهل بكثير. وهذا سيكون الحال خصوصاً إذا شعر السكان بالمنافع قبل أن يبدأ عدهم بالقرى بشكل ملحوظ وإذا أعلنت الأرض مقبلاً لاستقبال العائدين. ولكن وبسبب الاتجاملات الحالية، قد يبدو هذا الأمر صعب الحثوث.

أشار بحثنا إلى الحاجة إلى:

- استثمار خارجي كبير للبيئة التحتية
- الاعتراف بأن العودة المهاجرين إلى منازلهم لم يكن أبداً أمراً بسيطاً
- التخلي عن التصنيف البسيط
- دعم السلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير بيئة تتمتع بسلام ثابت
- توفير فرص رسمية وغير رسمية تعليمية للجميع
- الإدراك الدائم لاحتمالية إنسلاخ النزاعات المحلية ذات النتائج الأوسع
- تأمين الحماية الكافية للجميع وضمان حصول كل المهاجرين على حق اختيار إمكانية وقت العودة

■ إشارة فكرة «العودة» تعني نهاية الحركة. يحفظ الكثير بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية العالمية التي مكونات حيوية لإنسلاخات الإغالة.

جراهام وود هو مدير السياسات في مؤسسة أكيندن العالمية. وجاك فيلان هو مستشار

يعانون من الهجمات القبلية، وخاصة أولئك المهاجرين السابقين الذين يتمتعون بدرجة من التعليم يشعرون بأن بإمكانهم الاستفادة بشكل جيد من النفقات أو السلام

■ نسب مرض الإيدز في ارتفاع: وقد تؤدي الأعداد الكبيرة من العائدين إلى إحلال المزيد من التوترات.

قد تجلب عودة السكان معها الحافز للتغيرات الاجتماعية الإيجابية. وبالرغم من ذلك مثل هذه التغييرات قد تعتبر كفرص أجنبية وبالتالي ستقبل بشكل سيء. مستجلب عودة الأشخاص المرحلين تغييرات عميقة قد تزيد حتماً من التوترات وسط ملتقى الهيئات المتغيرة والقيم الاجتماعية.

تعتبر الدراسات التفسيرية لأعداد العائدين المعدة لأغراض التخطيط مفيدة ولكنها خاطئة قليلاً وهناك سبب للتشكيك في هذه الفرص حول المقياس والتوقيت المتوقع لرجوع العائدين، فمن الصعب التغلب على القيود الاتيين الرئيسية على العودة التي حددها الاستبيان الذي نفذته المنظمة الدولية للهجرة، وهي قلة الأموال ووسائل النقل – بسرعة.

إعادة الانتماء هو مفهوم ثقيل الفهم، ويؤكد بقوة على العائدين: الأعداد الهائلة للنازحين التي تحتاج إلى استيعابها في قبل مجتمع فعال، يشبه نوعاً ما قطعة الإسفنج. ولم تلتصق تصورات المقيمين للعائدين الانتباه الكافي للهيئات السياسية أو الأكاديمية إلا أنه من الضروري فهم

## السودان: التوقعات والآمال الغير مؤكدة

تيم موريس

المتحدة التي طال انتظارها بدت وكأنها قد تأجلت لأبد. والبعثة الأفريقية القوية المتواجدة في السودان والمكونة من ٧٠٠ عنصر كان ينقصها الموارد الضرورية لكبح التدور المتواصل للوضع الأمني وأعمال اللصوصية المنتشرة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة. وتقدر اليونيسيف أن هناك ما يقارب النصف مليون نسمة في شمالي وغربي دارفور بحاجة للمساعدة الإنسانية ولا يمكن الوصول إليهم بسبب الصراع الدائر هناك. وعمل انعدام الأمن ونقص التمويل المادي على تقييد عملية تمديد

إن رفض الخرطوم بالسماح لـ «يان إيفلاند»، منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، بزيارة دارفور – وطرد مجلس اللاجئين النرويجي من المنطقة المفعمة بالمشاكل – هو دليل آخر على مساعي حزب المؤتمر الوطني الحاكم لاحتواء المشاركة الدولية في السودان.

١٨٠,٠٠٠ نسمة قد لقوا حتفهم في العنف الدائر وأن قرابة المليونين قد أجبروا على الهروب من منازلهم.

وحتى من قبل أن يتم منع إيفلاند من زيارة الخرطوم أو دارفور في أبريل ٢٠٠٦، فإن عملية نقل مسؤولية حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم

لقد نشب النزاع في دارفور في بداية عام ٢٠٠٣ عندما قامت حركة تحرير السودان وحركة المساواة والعدالة، الأصغر حجماً بإشهار السلاح في وجه حكومة الخرطوم التي يهيمن عليها العرب، ورد حزب المؤتمر الوطني بدعم الميليشيا العربية المعروفة بقوات جنجويد، ويترد العالون في المجال الإنساني أن أكثر من



وإبان عودة إيفلانند من السودان، فقد كتب قائلا إن المجتمع الدولي يبدو «متوانيا» في التقدم على هذه الساق الأخيرة في ماراتون إحرار السلام والأمن والرخاء في أكبر دول أفريقيا... لقد رأيت اهتماما متضائلا في السودان هذا العام ... هذه هي حقا لحظة الصدق لإظهار العطف والتضامن الدولي مع السودان».

للحصول على المزيد من المعلومات عن السودان، يرجى الاطلاع على العدد رقم ٢٤ من نشرة الهجرة القسرية  
[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR24full.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR24/FMR24full.pdf)

www.crisisgroup.org home getfile.cfm?id=21289&tid=4055&type=pdf&l=1

المتزايدة على الأرض وتعزيز الانقسامات داخل الثوار التي أدت إلى تعثر محادثات السلام في العاصمة النيجيرية أبوجا. ويحصر الحزب الاشتراكي الدولي في اتفاق السلام الشامل على نحو مشابه وذلك بتنفيذه الانتقالي لعناصر الاتفاق دون السماح بإضعاف سيطرته على السلطة - وخاصة سيطرته على عتدات النفط - ودون السماح لأي تغيير جذري على طريقة حكم البلاد. وظل المجتمع الدولي ملتزما الصمت لوقت طويل، وكان شديد على الرقابة وضعيف في المتابعة والمواصلة، ولم يعتنق دوره بعد ككفيل لاتفاق السلام الشامل، ولا يرال وخاصة الدول الرئيسة المشتركة في مفاوضات اتفاق السلام الشامل - يعتبر لطريقة ثابتة ومنسقة لإلزام أطراف الاتفاق بالتزاماتهم الخاصة بهم، وخاصة حزب المؤتمر الوطني».

برامج المساعدة الإنسانية ووصولها إلى المناطق الريفية والثلاثية، مما يفاقم من «أثر جذب» المخيمات للنازحين لأن المجتمعات الريفية تهجر قراها.

ويصف إيفلانند الموقف بأنه «أداة تنكير مخفية» لعام ٢٠٠٤، عندما تم منع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول إلى دارفور عندما كان الموقف هناك من أسوأ ما يكون، قائلا: «إن هذا يتجلى في المشاكل اليومية التي يواجهها زملائي في دارفور، وهم يحاولون إطعام حوالي ثلاثة ملايين نسمة من سكان دارفور بما أننا طريق الإمداد الخاص بهم».

وفي تقييم قاس أجرته مجموعة الأزمات الدولية، فهي تلاحظ أن حزب المؤتمر الوطني قد أقصى المجتمع الدولي عن دارفور من خلال تسهيل الفوضى

عائلة لاجئة من دارفور يكون أمام خيمتهم في مخيم  
 في تشاد في شرق تشاد





# حقوق جديدة لرد السكن والعقارات والأرض

سكوت ليكي

تمثل مدتي بنزو وأحمد شخصاً دلياً معزياً وحيداً بحقوق  
رد سكني وأرض وعقارات مهربة.

القضايا الفنية لسجلات الإنسان والأرض  
والممتلكات، وحقوق المستأجرين ومن  
ليس لهم أملاك، ومسألة المقيمين  
الأخريين.

تطبيق مبادئ بينيرو

توضح الحالات التالية مدى توسع مشكلة  
الطلبات المتعلقة لرد الممتلكات، وتضرب  
أمثلة للمواقف التي يمكن أن يؤدي تطبيق  
مبادئ بينيرو إلى تقديم وسائل بناءة  
لتبسيط الحل العادل لهذه المشاكل.

**أفغانستان:** إن النزاعات المستمرة على  
الأراضي، والمصادرات غير المشروعة  
لأراضي العائدين، وحقوق الملكية  
الغامضة، والأنظمة القانونية المزبوجة  
(العرفية) (المعاصرة)، وعدم أملاك  
الأراضي، ونقص الأراضي، والتمييز  
ضد النساء، والنقص السائد لإجراءات  
التعويض الفعالة أدت إلى عجز مئات  
الآلاف من العائدين عن العودة إلى  
ديارهم.

**أذربيجان:** إلى الآن لا يزال هناك أكثر من  
٥٢٥ ألف نازح أذربيجاني، ممن أجبروا  
على الهرب من ديارهم وأراضيهم أثناء  
نزاع ١٩٩٢-١٩٩٤ الذي دار حول  
ناغورنو وكاراباخ. ولا تزال مطالبهم هم  
٢٠٠ ألف أذربيجاني، ممن هربوا من  
أرمينيا وقد غرض عليهم التجنيس في  
أذربيجان، بتعويض العقارات والإسكان  
علاقة دون حل.

**بوتان:** يعيش نحو ١٠٥ ألف لاجئ  
بوتاني في مخيمات للاجئين شرقي نيبال  
منذ عشرين من الزمان، وخرم الكثير منهم  
من جنسياتهم بشكل تصفي قبل طردهم  
من بوتان، وتشير التقارير المؤرخة أنه  
تم توزيع الكثير من منازل وأراضي  
اللاجئين على مقيمين آخرين.

**بوروندي:** أدى وجود ٢٠٠ ألف نازح  
وعودة ١٠٠ ألف لاجئ إلى ارتفاع  
أسعار الأراضي بشكل هائل، وازدياد  
النزاعات على الأراضي وحالات التفرقة  
التي منعت ممارسة حقوق رد المسكن  
والممتلكات.

**كرواتيا:** يعجز ١٠٠ ألف لاجئ صربي  
عن العودة إلى منازلهم الأصلية في

والممتلكات تنصدر جدول أعمال السياسة  
بسرعة كبيرة، وفي العقود الأخيرة، تم  
الاعتراف بحق رد الممتلكات وجرى  
تطوير وتنفيذ القوانين والإجراءات في  
أجواء ما بعد النزاعات مثل البوسنة  
والهرسك، وكوسوفو وطاجيكستان،  
وبعد زوال الأنظمة الفاشستية في بلاد  
مثل جنوب أفريقيا والعراق وبعد زوال  
الأنظمة الشيوعية في بلاد مثل ألمانيا  
الشرقية، ولايتيا، وألبانيا. وأثناء هذه  
العملية تمكن الملايين من النازحين من  
العودة وإعادة أملاك منازلهم وأراضيهم  
وممتلكاتهم السابقة والإقامة فيها. وبينما  
قد تؤدي الكثير من هذه العوامل إلى  
بزوغ هذه المعايير العالمية الجديدة  
حول حقوق رد المنازل والممتلكات،  
فربما كان تقارب برامج رد الممتلكات  
على المستوى القومي، بالإضافة إلى  
وعي عالمي متوسع حول مخنة من لم  
يحرزوا أي تقدم في المطالبة بحقوق رد  
الممتلكات، هي القوى المحركة الرئيسية  
وراء تبني مبادئ بينيرو.

وبعد سنوات من النقاش – ومخلفات  
الخبراء الأطراف في برامج رد الممتلكات  
في أماكن مثل كوسوفو وغواتيمالا  
– تبنت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية  
حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مبادئ  
بينيرو في ١١ أغسطس ٢٠٠٥. فهذه  
المبادئ تقدم توجيهات عملية للحكومات  
وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي  
الموسع حول أفضل الطرق لمعالجة  
القضايا القانونية والفنية المعقدة التي  
تكتنف موضوع رد المنازل والأراضي  
والممتلكات، وتبرز الإطار المعاييري  
الدولي في مجال حقوق رد المسكن  
والممتلكات، وهي راسخة جيداً في حقوق  
الإنسان الدولية والقانون الإنساني القانونيين  
حالياً. وتشدد المبادئ على حقوق الإنسان  
القائمة وتطبقها على مسألة رد المسكن  
والممتلكات تحديداً، وتفضل الأشياء التي  
يجب على الدول القيام بها بصدد تطوير  
المؤسسات والإجراءات الوطنية لرد  
المسكن والممتلكات وضمان وصول  
كل النازحين إليها، وتشدد على أهمية  
التشاور ومشاركة النازحين في عملية  
صنع القرار، وتلخص سبل التعامل مع

«إلى أفضل حل لمخنة الملايين من  
النازحين حول العالم ينحرف بصماتة  
حصولهم على حق العودة بحرية  
إلى بلادهم وأن تعاد لهم مساكنهم  
وعقاراتهم التي خرموا منها خلال  
فترة نزوحهم، أو تعويضهم عن أي  
عقارات لا يمكن إرجاعها لهم. وهذا  
الحل هو أكثر الحلول المرغوبة  
وأكثرها استدامة واحتراماً.»  
بابولو سيرغيو بينيرو، مقرر الأمم  
الم المتحدة الخاص لشؤون رد السكن  
والممتلكات

إن التجارب القليلة التي يمر بها النازحون  
أكثر تشديداً من اضطرابهم لمغادرة  
منازلهم، وفي كل عام لا يبقى أمام  
الملايين من الناس خياراً آخر سوى  
الفرار من منازلهم وأراضيهم وممتلكاتهم  
رغم أنهم، ومهما كان سبب النزوح  
فهو أمر شنيع ومهيج دائماً، وقلماً يكون  
لفترة قصيرة من الزمن. والملايين  
من اللاجئين والنازحين الذين هم بأمس  
الحاجة للعودة إلى أوطانهم عاجزون عن  
تحقيق ذلك، والسبب هو أن السلطات  
المتعلقة والأطراف الدولية لا تتعامل  
بالمستوى المطلوب من الجدية مع قضايا  
رد الحقوق.

وحتى وقت قريب، كان الطرف الفائز  
في النزاع المسلح يعتبر أراضي منازل  
وأي ممتلكات أخرى للطرف «الخاسر»  
من جزءاً من «غنائم الحرب»، وبالرغم  
هي أن قوانين النزاعات المسلحة تنص  
صراراً على منع تدمير الممتلكات  
ومصادرتها بشكل تصفي، فإن حق  
تعويض الناس الذين اضطروا لمغادرة  
منازلهم تم تجاهله عملياً إلى حد كبير،  
فالحكومات والهيئات الإنسانية على حد  
سواء ركزت جهودهما على إيجاد ملاذ  
بديل ومخاطبة الاحتياجات الفورية  
للنازحين والنازحين.

ومع ذلك فإن قضية رد المنازل والأراضي



مناقشة اقتراحات بتأسيس لجنة  
لحل المطالبات الخاصة برد  
الممتلكات.

**السودان:** يجري تطبيق اتفاقية  
سلام الشمال والجنوب ولكن عدم  
وجود اليات التعويض، والنزاعات  
المعلقة حول الأراضي، والتمييز  
ضد النساء، وعدم الاعتراف  
بالحقوق العرفية كلها تمنع الكثير  
من العائدين من العودة إلى منازلهم  
وأراضيهم الأصلية.

**التبت:** يحتفظ حوالي ١٢٥ ألف  
لاجئ في الهند ونيبال بحقوق  
خاصة برد المنازل والممتلكات  
لمنازلهم وأراضيهم السابقة في  
المناطق الواقعة تحت الولاية  
الصينية منذ عام ١٩٥٩.



هائلة تفتش صمم افاضل بينهم الذي دمره التوتشي في علة،

**تركيا:** على الأقل هناك مليوني  
كردي ممن رحلوا بالقوة أو هربوا من  
النزاع المسلح في شرقي تركيا لا يزالون  
نازحين. وعلى الرغم من الأحكام الكثيرة  
التي أصدرتها المحكمة الأوروبية لحقوق  
الإنسان لصالحهم، لا يستطيع الكثيرون  
منهم العودة إلى منازل وأراضيهم  
الأصلية.

**الصحراء الغربية:** بعد مرور ثلاثة عقود  
على النزوح إلى مخيمات في الجزائر،  
لا يزال أكثر من ١٠٠ ألف من لاجئي  
الصحراء الغربية يحتفظون بمطالبات لرد  
منازل وأراضيهم وممتلكاتهم السابقة.

لقد عمل مركز حقوق الإنسان وحالات  
الإخلاء مع معهد وأطمن للدراسات  
الدولية بجامعة براون - بدعم مالي من  
مفوضية الأمم المتحدة السامي لشئون  
اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي  
- لتسويق عملية المراجعة التي أدت  
إلى التبنّي الرسمي لمبادئ بينيرو. وينفذ  
مركز حقوق الإنسان وحالات الإخلاء  
سلسلة فعاليات شاملة للدفاع القانوني  
ونشاطات تدريبية ودعائية على أساس  
الإطار الذي تقدمه المبادئ. ونحن نتطلع  
إلى الاستمرار في العمل مع شركائنا  
عبر العالم لمنع اللاجئين والنازحين في  
كل مكان الأمل في رد ممتلكاتهم.

سكوت ليكي هو مدير مركز حقوق الإنسان  
وحالات الإخلاء، والبريد الإلكتروني:  
scott@cohre.org. للحصول  
على المزيد من المعلومات حول مبادئ  
بينيرو، تفضلوا بزيارة الموقع التالي:  
www.cohre.org/downloads/  
principles.pdf

من روما في عداد النازحين ويعيشون في  
ظروف مفرقة.

**ليبيريا:** على الرغم من اتفاقية السلام  
عام ٢٠٠٣، لا يزال أكثر من النصف  
مليون نازح في ليبيريا ممنوعين من  
العودة إلى ديارهم بسبب النزاعات  
القائمة على الأرض، وعدم مساواة  
المرأة في الوصول على حقوق  
الميراث، ونقص المنازل في الأماكن  
الأصلية للنازحين.

**بورما (ميانمار):** إن عمليات مصادرة  
الأراضي، والتدمير المتعمد للقرى،  
وإنكار الحقوق العرفية للأرض ساهمت  
في نزوح مليون شخص ونصف مليون  
لاجئ.

**فلسطين:** وفي أحد أكبر مشاكل تعويض  
المساكن والأرض والممتلكات في  
العالم، يحتفظ نحو خمسة ملايين لاجئ  
فلسطيني بمطالبات قانونية لرد منازلهم  
وأراضيهم الأصلية التي طردوا منها منذ  
عام ١٩٤٨. وأعاد مجلس الأمن في الأمم  
المتحدة وقرارات الجمعية العامة التأكيد  
على هذه الحقوق على نحو متكرر، وفي  
النهاية لا يزال اللاجئين الفلسطينيين  
كافة يحملون مصوك التملك، والمفتاح،  
والصور، والأدلة الوثائقية الأخرى التي  
تبرهن على حقوقهم في المنازل. ويجادل  
الكثيرون حول عدم إمكانية حدوث سلام  
عملي حتى يتم مخاطبة القضايا القائمة  
لرد المنازل والممتلكات.

**سريلانكا:** يعجز حوالي ٣٥٠ ألف نازح  
عن العودة إلى منازلهم حيث تجري

كرواتيا بسبب مزيج من عدم رغبة  
السلطات في كرواتيا في إزالة المقيمين  
الأخرين من منازل اللاجئين وإقصاء  
الصرب من البرامج الحكومية لترميم  
المنازل.

**قبرص:** يعتقد الكثير من المحللين أن  
الفشل في ضم أليات تعويض المنازل  
والمعارف المستوى عليها في ١٩٧٤ أدى  
إلى رفض اليونان خطة سلام  
قبرص التي توسطت بها الأمم المتحدة  
عام ٢٠٠٤.

**الكونغو:** إن الأنظمة المزدوجة للأرض،  
وعدم القدرة على الوصول إلى المحاكم  
لإسترداد الممتلكات، واحتلال المقيمين  
الأخرين لأراضي النازحين يستمر في  
منع العودة المستدامة لأحد أكبر تجمعات  
النازحين في العالم.

**إيران:** تم تقديم حوالي ٣٧ ألف طلب  
تعويض للمنازل والممتلكات من  
الأشخاص الذين نزحوا ما بين عامي  
١٩٦٨ و٢٠٠٣ إلى لجنة المطالبات  
المتعلقة بالممتلكات في العراق، وهذه  
اللجنة تعاني من نقص في العاملين  
والتمويل وحصلت على أوامر قضائية  
في ٦٠٠ قضية فقط.

**كوسوفو:** قامت مديريةية الإسكان  
والممتلكات في كوسوفو، التي تديرها  
بعثة الأمم المتحدة هناك، بإصدار قرارات  
في كل مطالب التعويض تقريبا. ومع ذلك  
لا يزال أكثر من ٢٠٠ ألف من صرب  
كوسوفو نازحين في إما كوسوفو أو  
الصرب ومونتينيغرو، ولا يزال الآلاف



# المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنازحون داخلياً وما بينهما

تيم مورييس

في ديسمبر ٢٠٠٥، صيف النحة الدائمة المنسركة بن  
الوكالات مجموعة من الالاب لملعبه لمر غاب عن الانسحابات  
السانية حو اوضاع لارحس االح والاحس؛ كيف سعمل هذه  
الاناب؟

الرئاسة إلى دعم منسقي الأمم المتحدة  
والمظلمات الإنسانية المقيمين لضمان  
تنسيق استجاباتهم.

صممت الترتيبات الجديدة، التي دخلت  
حيز التنفيذ في ١ يناير/كانون الثاني  
٢٠٠٦، لتزويد أقصى حد من التوقعات  
والمسؤولية المطلوبة من الرد الجماعي  
على قضايا النازحين داخلياً. وفيما يخص  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، فإنهم لا ينطبقون على عمليات  
اللاجئين الموجودة. أو قرارات المفوضية  
السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين  
الرئيسية المتعلقة باللاجئين - ولكن  
سيكون لديهم تأثيرات بعيدة المدى على  
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين، وخصوصاً في حالات النزوح

تطور النهج العنقودي كاستجابة على  
توصية رئيسية لتقرير ردود المنظمات  
الإنسانية، وهو تقرير مستقل أعدته جابن  
إيجلند، منسقة طوارئ الإغاثة التابعة  
للأمم المتحدة. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥  
حدد رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة  
بين الوكالات ٣ المسؤوليات العالمية  
للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى.  
وعينت المفوضية السامية للأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين مجموعة رئيسية لثلاث  
قضايا للنزوح الناتج عن النزاع، وهي:  
ملجأ الطوارئ وتنسيق وإدارة وحماية  
المسكرات. واتفقت كل مجموعة قيادية  
على أن تكون «المراف الأولى للمعالجة»  
و «مزدود الخيار الأخير» داخل هذا  
القطاع/ المجموعة. وتهدف المجموعات

سيقدم التقييم المستقبلي لهذه العملية التوجيه  
حول كيفية تطبيق نهج المجموعات القيادية  
عند ظهور الرد الأولي على الكوارث  
المفاجئة. وقدمت الصوصل، حيث استخدم  
هذا النهج كثيراً، كدولة تجريبية أخرى  
أمام رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين  
الوكالات في اجتماعهم الذي عقد في  
أبريل. وتعتبر نيبال وكولومبيا احتمالات  
أخرى ستقيم طريقتهم العملية في تطبيق  
النهج العنقودي. وقال رؤساء اللجنة الدائمة  
المشتركة بين الوكالات بأن النهج العنقودي  
سيكون هو إطار رد المنظمات الإنسانية في  
كل «حالات الطوارئ الجديدة الهامة».

وعند قيادة المجموعة، يجب أن تتأكد  
المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين بأن التقديرات والإستراتيجيات  
قد طبقت ضمن منطلق مسؤوليتها. وهذا  
لا يعني أن كل حالات المفوضية العليا  
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستعمل  
لوحدها أو تطبق كل النشاطات العملية.  
ويأتي دور المفوضية العليا للأمم المتحدة  
لشؤون اللاجئين في التأكد من أن الممثلين  
الأخرين يواجهون النشاطات التي تقع  
ضمن المجموعة بحسب قدراتهم، وأن  
التمويل الإضافي متوفر أو على الأقل  
مطابق، بحيث توجد فحوات في القدرات  
بين أعضاء المجموعة ككل. وفيما لا يمكن

المجموعة	قيادة المجموعة
١	الإمدادات برنامج الغذاء العالمي
٢	اتصالات الطوارئ مكتب التنسيق بين المنظمات الإنسانية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الملك للعالمية) اليونيسيف (خدمات البانات العامة) برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (خدمات الاتصالات العامة)
٣	تنسيق وإدارة المخيمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - للنزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المنظمة الدولية للهجرة - للنزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية
٤	ملاجئ الطوارئ الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٥	الصحة منظمة الصحة العالمية
٦	التغذية اليونيسيف
٧	الماء، والتصريف والصحي، والنظافة اليونيسيف
٨	الاتعاش المبكر برنامج الأمم المتحدة للإنعاش
٩	الحماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - للنزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، واللجنة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان - للنزوح الداخلي الناتج عن الكوارث الطبيعية



الأخرين. واحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى التأكيد من أن برامجها للنازحين داخليا تدرج أيضا في نهاية الحال ضمن المنهج الشمولي.

قدمت دراسة ردود المنظمات الإنسانية ونهج القيادة العنقودية الناتج عنها فرص فريدة للمجتمع الدولي لتحسين سبل تأمين الحماية والمساعدة للنازحين داخليا عندما تكدست من تحديد وكالات رنسية تعمل الآن مع القطاعات الهامة، وذلك لأنه في الماضي لم تتحمل أي وكالة المسؤولية بشكل منظم.

ويقدم النهج إحدى «أعمدة» الإصلاح الإنساني الثلاثة تحت قيادة منسق إغاثة الطوارئ، وهو الأول زيادة التوعية وتأثير رد فعل النظم، أما المعويدين الآخرين فهما توسيع الطوارئ المركزية التي تدور التمويل - وهو الآن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ - وتقوية نظام منسقين المنظمات الإنسانية. وتهدف جهود الإصلاح هذه إلى تعزيز المتبادل للتأكد من تجنب حالات مثل رد المنظمات الإنسانية الذي جاء بعطيان غير منظم في دارفور في المستقبل (بقر ما يمكن لمجتمع المنظمات الإنسانية التأثير على هذا الوضع). وستحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى معالجة هذا التحدي الجديد بروح الشراكة الحقيقية والالتزام والتشاور مع كل أصحاب المصالح الرئيسيين بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والحكومات المضيفة والمترقبين.

تيم موريس هو محرر مشارك في دراسة الهجرة القسرية. البريد الإلكتروني: [fmr@qeh.ox.ac.uk](mailto:fmr@qeh.ox.ac.uk) للمزيد من المعلومات، راجعوا

<http://ochaonline.un.org/cap/webpage.asp?Page=1355>

لم تحصل المنظمات غير الحكومية على المعلومات الكافية لمعنى مفهوم النهج العنقودي بالضبط، ولماذا يطبق وكيف يجب عليهم دعمه.

ليس واضح أنكنت الوكالة المعنية كـ«مزدود للفرصة الأخيرة» هي من سيتقدم إلى الخطوة التالية عندما تحصل على المصادر المطلوبة في الحقيقة: لأن المنظمات غير الحكومية التي استجابت للزوال الباكستاني كانت غير متأكدة من معنى التعبير.

يعتبر المنهج العنقودي نهج يركز على الأمم المتحدة وقد طور دون اعتبار كافي لهيكلية المنظمات غير الحكومية أو للرعاة.

موظفون المنظمات غير الحكومية المرتبطون يحدد من المجموعات المختلفة قد يجنون أنفسهم يركزون من اجتماع لأخر.

بعض وكالات الأمم المتحدة التي تقود المجموعات لا تمتلك القدرة التشغيلية لتنفيذ الأدوار الموكلة إليها أو خيرة العمل مع المنظمات غير الحكومية.

لا توجد مجموعات للتعليم. دور وتدخل المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية غير واضح.

تعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على إعداد بعض الألة التوجيهية التي ستؤكد ببساطة على أن المنهج هو أكثر من مجموعة «اجتماعات». وعلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إعادة توجيه دوره في مساعدة منسقي المنظمات الإنسانية للمجموعات والتأكد من الحصول على الاستجابة العامة.

تحديات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

إن تقديم نهج قيادي بين الوكالات العنقودية يستلزم إعادة تفكير وإعادة تنظيم داخلي ضخم بالإضافة إلى توفير المصادر الإضافية لمنع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإمكانات لتواصل الالتزام بمسؤولياتها. وتحاول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التأكيد من أن جهودها في تمويل عمليات النازحين داخليا المستقلة لا تؤثر سلبيا على تمويل البرامج واللاجئين المقيدين. وفي النهاية، على أية حال، يجب أن يصبح برنامج النازحين داخليا عنصر مكمّل لجهود المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمع التبرعات. ولن يكون هذا تغيير رئيسي في الوقت الذي تحاول فيه المفوضية السامية سلبيا على تمويل البرامج واللاجئين المقيدين. وفي النهاية، على أية حال، يجب أن يصبح برنامج النازحين داخليا عنصر مكمّل لجهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمع التبرعات. ولن يكون هذا تغيير رئيسي في الوقت الذي تحاول فيه المفوضية السامية سلبيا على تمويل البرامج واللاجئين المقيدين. وفي النهاية، على أية حال، يجب أن يصبح برنامج النازحين داخليا عنصر مكمّل لجهود المفوضية السامية

أن يرد الممثلون الآخرون بواقعية، يجب أن تنهيا المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتتصرف كـ«فرصة أخيرة» وتنفذ نشاطات أولوية، وبالتالي تبحث عن التمويل كذلك يجب أن تطور المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرة قيادتها لتنفيذ مسؤولياتها في الحماية، وملاجئ الطوارئ وإدارة وتنسيق المخيمات.

تحديات عمليات التنفيذ

نتجت العملية التي أدت إلى صياغة النهج العنقودي، ودراسة ردود المنظمات الإنسانية، من مناقشات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في نيويورك وجنيف. وكان يعتبر النهج العنقودي هو النهج الأساسي بعد أن ظهرت الكثير من الدروس من تجربة باكستان. ولكن كل حالة دولة ستكون مختلفة لذا هناك حاجة للمرونة، بحسب أفضل استجابة لكل وكالة على أرض الواقع. ونقلت أنطونيو جارتز، المندوب السامي لاجئين، بقى تطبيق النهج العنقودي بشكل مختلف بقيادة النهج العنقودي بحاجة إلى تعديل ليتناسب مع واقع الحالة التي يعيها فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أرض الواقع، ولا يمكن أن تطبق بشكل صارم. وفي نفس الوقت، فإن مفهوم فرق العمل الدائمة المشتركة بين الوكالات ما زال يتطلب المزيد من توضيح، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بقبضاء مثل تمثيل المنظمات غير الحكومية وسلطة اتخاذ القرارات. وتبقى مشاركة المنظمات غير الحكومية في فرق دول الأمم المتحدة متناقض وضعيف على الرغم من وجود توصيات قدمت في دراسة ردود المنظمات الإنسانية.

وفي الوقت الذي تأخذ فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مركز الصدارة في حماية وإعداد ملاجئ الطوارئ وتنسيق وإدارة العمليات، تدوي أيضا أن تكون شريك بناء في المجموعات الأخرى التي لا تلعب فيها دورا رئيسيا.

وسيكون للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا خاصا في دعم عمل مجموعة الإنعاش المبكر التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للإعانة للوصول إلى حلول وحماية ممتدة ومستمرة في حالات ما بعد النزاع وما بعد الكوارث.

وقد طورت المبادرة بشكل سريع جدا إلا أنه ما زال هناك العديد من الجوانب التي تحتاج إلى دراسة. وقد حصل البرنامج على الدعم والتعاون ولكنه أيضا نال درجة كافية من الشك. وقد أبدت بعض المنظمات غير الحكومية، بما فيها الائتلافات التي تمثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تلك المخاوف:

١. هيئة جمع نشر وكالات الأمم المتحدة، والمصليب الأحمر، حركة الهلال الأحمر، وثلاثة من الاتصالات لمالية من مسدحت غير حكومية (المصليب الأحمر للوكالات النشطة، واللجنة التنسيقية لرد الإقليمي)، والياف الدولية والمساعدة الإنسانية للهجرة لتزويد من المعلومات حول اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

[www.humanitarianinfo.org/iasc](http://www.humanitarianinfo.org/iasc)

[www.refweb.net/int/library/documents.2005](http://www.refweb.net/int/library/documents.2005)

[ocha-gen-02sep.pdf](http://ocha-gen-02sep.pdf)

٢. منتدى رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي

مدير كل الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أو مستقيد

<http://ochaonline.un.org/ocha2006/chap6>

٣. [www.jcva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00001467](http://www.jcva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00001467)

٤. راجع جورد مارتون، مشكلة النازحين داخليا الجديد

المعلق، الترجمة الجديدة [www.interaction.org/library/detail.php?id=4582](http://www.interaction.org/library/detail.php?id=4582)

٥. عطف إلى عدد أكتوبر ٢٠٠٥ من نشرة توك ماك



# المفوضية الأوروبية تركز على «الأزمات المنسية»

سايمون هورنر

EUROPEAN COMMISSION



Humanitarian Aid

تولي المفوضية العامة المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، وهو قسم المساعدات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، اهتمام خاصاً لمساعدة أصحاب الأزمات المنسية التي غالباً ما يسهو المجتمع الدولي عن التفكير فيها. في المنفى لسنوات عديدة وحتى أكثر.

المفوضية بتطوير مجموعة من الأساليب لتحديد مثل تلك الأزمات، ولذلك يعتبر هذا القسم هو المانع الرئيس في الكثير من منطلق الأزمات الإنسانية المخفية عن الأنظار في العالم.

النزوح طويل الأجل يندرج في طيات إنسيان

ليس من المفاجئ أن نجد أن النزوح الإنساني غالباً ما يكون عسكراً أساسياً في مناطق الأزمات المنسية في العالم، فالإعلام سيبت التقارير حول الأعداد الضخمة من النازحين والأحداث التي دفعتهم للفرار لأن هذه القصة «مليئة بالحرارة»، وبالتالي فإن وضع اللاجئين في الأماكن الخاصة باللاجئين، التي يفترض أنها مؤقتة، مشهور أو سنوات أو حتى عقود من الزمن - سواء كانوا لاجئين أم نازحين - لا يستحق الظهور في الأخبار لأنها قصة ساكنة وفقاً للتعريف.

إن مخيمات النازحين الذين نزحوا منذ فترات طويلة من الزمن تختلف عن المخيمات التي يتم إنشائها على عجل لتوفير الملاذ في أولى أيام أي أزمة مفاجئة، ومن المرجح استبدال صفوف الخيام، التي تأخذ طابع الجيش والتي يربطها الكثير من الناس باللاجئين، بأبنية أكثر قوة وصلابة تبني بمواد محلية (عند توفرها) وربما تشبه منازل السكان المحليين. وربما يتم تركيب أنظمة جيدة للمياه والصرف الصحي والمنشآت العامة الأخرى تدريجياً، وعاجلاً ما أجلاً سيتم توفير المياه للمجتمع المستقر. وفي غياب «جو الأزمة»، ربما يضل البعض ويتساقطون إذا كان الوضع لا يزال وضعاً إنسانياً أم لا. ومثل هذه المفاهيم تزيد من المشاكل التي تواجه الوكالات العاملة، مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تحاول تقديم الدعم للنازحين لفترات طويلة الأجل.

تشدد المفوضية الأوروبية بشكل خاص على مساعدة الشعوب العالقة في «الأزمات المنسية» من خلال خدمات المساعدات الإنسانية الخاصة بها (المكتب الإنساني للجامعة الأوروبية)، وهذه الظاهرة معروفة جيداً لدى العاملين في مجال الإغاثة الدولية. ويتم الترويج لبعض الكوارث عالمياً ويعود الفضل لأطعم الإذاعات التلفزيونية القادرين على بث صور الحقائق المجردة للمأساة الواقعة لتصل إلى ملايين المنازل عبر العالم. بينما لا يتم التطرق لذكر أي شيء عن الكوارث الأخرى - التي عادة ما تكون مواقف مزمنة ولا يمكن إضفاء أي «جديد» عنها - لسنوات، وينسى العالم كل شيء عن تلك الكوارث ويصعب عندئذ تعبئة الموارد اللازمة لمعالجة ضحايا هذه الأزمات.

ويرتبط التزام المفوضية بمساعدة ضحايا الكوارث المنسية بسياسة المفوضية بشأن تقديم المساعدات الإنسانية على أساس الحاجة لها، وينطبق المكتب الإنساني للجامعة الأوروبية على أكثر الأشخاص ضعفاً بشكل خاص، ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق تقييم الاحتياجات بأكبر قدر من الموضوعية وضمان أن يتمكن النتائج على قرارات التمويل اللاحقة. ومن الواضح أن مدى انخراط الآخرين في تقديم المساعدة في الأزمة يعتبر عنصراً هاماً في معادلة «الاحتياجات»، وربما تتجلى كارتة مفاجئة تقع بشكل مفاجئ بحصولها كبيرة من الضحايا في إحداث استجابة سريعة من المانحين، والمساهمين الخاصين، ووكالات الإغاثة، بينما يمكن تعاني أي كارثة متنامية (بسيما الجفاف على سبيل المثال) لكي تجذب تمويل وانهمك الهيئات العاملة ذات الخبرة لإنفاق المال بشكل فعال.

وفي ضوء العلاقة بين مدى ظهور أي موقف إنساني معطى ومقدار المساعدات التي ربما يتلقاها ضحاياها، فإن الأزمات المنسية تحظى باهتمام خاص. ولهذا السبب قام قسم المساعدات الإنسانية في

وتوجد ثلاث أزمات يندر الحديث عنها وتشمل نزوحاً طويل الأجل حيث تقدم المفوضية المساعدات المادية وذلك في الجزائر ونيجال وتاييلاند، والحديث هنا يشمل أعداد ضخمة من سكان الدول المجاورة - ما بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف نسمة في كل حالة.

لاجئو الصحراء الغربية

لا يزال حوالي ١٥٠ ألف من سكان الصحراء الغربية يقطنون في مخيمات معتبرة حول مدينة تندوف الجزائرية لأكثر من ثلاثة عقود. وقد تصل درجات الحرارة إلى ٦٠ درجة مئوية هناك، وهناك عواصف رملية شديدة ومفاجئة وتقتصر بشكل في المياه. وما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥، قدمت المفوضية لأهالي الصحراء الغربية مساعدات إنسانية بأكثر من ٦٦ مليون يورو مما يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين على الإطلاق. وتم استخدام الأموال في عدد من المبادرات بما في ذلك تمويل مخزن للغذاء في حال تعطل خط إمدادات برنامج الإغاثة العالمي - وهو ما قد يحدث إذا نفذ تمويل المانحين. وقدمت المفوضية الأدوية والتجهيزات والتدريب للعاملين في مجال الصحة من أهالي الصحراء الغربية. وقدمت أموال مقابل غذاء إضافي لتتوسع طعام اللاجئين لتتخطى الحد العادي من توفير البذور والحبوب والزيوت والسكر. وقدمت المفوضية الخيام التي تظل أحد مزايا الحياة في المخيمات في الصحراء الجزائرية سواء لأسباب ثقافية أو مناخية. وينعكس الإرث البشري لأهالي الصحراء الغربية في عاداتهم في الحياة في الخيام، فعندما تتحول الأبنية المكونة من الطوب إلى أفران بسبب حرارة الصيف الشديدة، تقدم الخيام أجواء أكثر احتمالاً.



أو الأزمة التي أجبرتهم على ترك أوطانهم. وفي بعض الحالات، تكون حركة هؤلاء السكان مقيدة ويتم إقصائهم عن أسواق العمل المحلية أو يصعب عليهم الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. وربما تكون محتتهم مزمنة ندلا من أن تكون قاسية فقط، ولكن تزال لهم احتياجات أساسية في ظل عدم توفر الوسائل اللازمة لتوفيرها، والهدف من المساعدات الإنسانية هو إيداء التصان مع أكثر الناس ضعفا ومساعدتهم وحمايتهم من المعاناة، ومسؤوليتنا هي ألا ننسى ضحايا الأزمات العنسية في العالم.

سايمون هورنر هو رئيس وحدة الاستعلامات والاتصالات في برنامج المساعدات الإنسانية المفوضية الأوروبية. <http://europa.eu.int/comm/eco>، والبريد الإلكتروني: [Simon.Horner@cec.eu.int](mailto:Simon.Horner@cec.eu.int)

١. انظر أوسلو، وكراستوسن وهوي «الأزمات الإنسانية اختيار: دافع الأمم المتحدة»، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٦ FMR16، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16\\_16\\_fmrl16.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16_16_fmrl16.pdf)
٢. انظر فرح «الصعراء القروية وقسطنطين: تجارب مشتركة للاجئين»، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16\\_fmrl16.7.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR16_fmrl16.7.pdf)، والقرارات في صفحات ٢٢، ٣٢، انظر غريمو «نشور» «الاجور بوتان»: حقوق الجنسية والعودة والملازمة، نشرة الهجرة القسرية رقم ١٧، [www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR07/fmr7.7.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR07/fmr7.7.pdf)
٣. انظر الشهادات الشخصية على الملأ الخلفي

٤.٩ مليون يورو عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين.

ويعتبر دعم الناجحين امرا حيويا أيضا للاجئين البورميين البالغ عددهم ١٥٠ ألف لاجئ القاطنين في مخيمات مؤقتة داخل تايلاند، وتخصص بورما/ميانمار للحكم العسكري منذ عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى اتلائها بصراعات عرقية، وهناك تقارير بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والأزمة الانسانية المطولة التي يعاني منها شعب بورما يجعلها الناس إلى حد كبير والموقف الاقتصادي السياسي العسير في البلاد حيث يموت قسم المساعدات الإنسانية بـ ارجح تستهدف أكثر الفئات ضعف - يعني أنه لا يوجد نهاية فورية وقرينة لعفود من النفي. ويعتمد اللاجئون كليا على المساعدات الخارجية للبقاء والحتمات التعليمية والصحية. ومنذ عام ٢٠٠٠، تقدر المساعدات الإنسانية التي قدمتها المفوضية للسكان المخيمات بحوالي ٤١ مليون يورو، ويساعد المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية في توزيع العناصر الأساسية للغذاء - مثل الأرز وقول المنغ وزيت الصويا المستخدم في الطهي - التي يعتمد عليها ٧٥ ألف نسمة. ويتم تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية من خلال العيادات الصحية التي يمولها برنامج المساعدات الإنسانية التي تديرها الطواقم الطبية المحلية، ومن خلال تقديم الأدوية والمعدات الطبية.

وفي كل من المواقف المذكورة أعلاه، يرتبط السكان المعنيين ارتباطا وثيقا بالدول المضيفة في انتظار فض النزاع

في شهر فبراير ٢٠٠٦ عصفت أمطار جارية بمنطقة تندوف القاحلة عادة وعمت الفيضانات، وتآثرت ثلاثة مخيمات لاهالي الصعراء العربية بشكل كبير وأسفر ذلك عن تشرد ٥٠ ألف نسمة، ودايت الكثير من الأيية المشاة بالطوب، واستجابت المفوضية في غضون ٤٨ ساعة وذلك بتقديم تمويل «أساسي طارئ»، وسريع بمبلغ ٩٠٠ ألف يورو. وشمل الاحتياجات الأساسية بما في ذلك توزيع الغذاء الطارئ، وتقديم الخيام، والملاءات البلاستيكية، والبطانيات، والعشرات. ومن المحزن أنه حتى ظاهرة الفيضانات غير الشائعة اندا في الصعراء لم تحذب سوى اهتمام وجيز لوسائل الإعلام.

المخيمات في نيبال وتيلاند

إن الخلافات السياسية الداخلية في نيبال - وهي نزاعات بين الملك والبرلمان والأقتتال بين القوات الحكومية وحركة التمرد المناوية - تصدر العدائين العالميين بين الفينة والفينة، وتنتج عن هذه النزاعات احتياجات إنسانية تحاول المفوضية المساعدة في معالجتها. ولكن ينذر تغطية الأزمات «الأخرى» للبلاد إعلاميا، مثل تلك التي تشمل السكان النيباليين الأصل والذين طردتهم من بوتان، فاللاجئون البالغ عددهم ١٠٦ ألف لاجئ في نيبال وعددهم يساوي ١٥٪ تقريبا من التعداد السكاني الكلي لبوتان - يقطنون في سبعة مخيمات للاجئين منذ ١٥ عاما.

والنقاشات التي دارت بين حكومتي بوتان ونيبال للتوصل إلى حل دائم للاجئين وصلت إلى حالة من الإخفاق الكامل مما أدى إلى ترك اللاجئين في حالة غير مستقرة قانونية. وبما أن السلطات النيبالية تتوقع أن يظل للاجئون البوتانيون في المخيمات وأن لا ينخرطوا في العمليات الاقتصادية خارج المخيمات، لا يبقى أمام اللاجئين خيارا آخر سوى الاعتماد على المساعدة الخارجية. وعلى مر الخمس سنوات الماضية، قدمت المفوضية مليوني يورو على شكل تمويل إنساني سنويا لتلبية الاحتياجات الأساسية للناجين في المخيمات، وذلك دعما لجهود شركائها من برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص، وقدمت





# الصحراء الغربية: آن وقت تبني طريق جديد؟

خوزيه كوبيت



مخيم لاجئين صحراويين

لشعب الصحراوي والتي هي عبارة عن مركب يتكون من مخيمات اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات والأفراد، والأجزاء القبلية، والمؤسسات، والطرق المخصصة للمساعدات الإنسانية، والمساعدة السياسية، وحركات التضامن السياسي، ووفود جبهة البوليساريو، وسفارات جمهورية الصحراوي، ولجان الاتصال، إضافة إلى فرق العمل، مع العلم أن جميع هذه الأطراف ضرورية لاستمرارية الحياة في المخيمات.

وتتشارك مجتمعات مختلفة مكونة من سكان أصليين ومستوطنين مغاربة في أرض الصحراء الغربية المتنازع عليها. بينما يسود التوتر العلاقات بين أولئك الذين نشعوا في الاستيطان وبين السكان الأصليين المعادين للإقامة في أرض الوطن، التي أصبحت كذلك نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة المتجهين صوب أوروبا منذ بدء التنافز عليها.

وترتبط التطورات الأخيرة في المنطقة بفشل الأمم المتحدة في حل النزاع. ولقد حان الوقت للتوقف عن التفكير بأن مشكلة الصحراء الغربية غير قابلة للحل، وللبحث عن استراتيجيات تشاركية متعددة الأبعاد، كتكتف مجموعة ما بعد الاستيطان، ومجموعات ما بعد العودة، كما تضمن الحماية والمصالحة والدالة الانتقالية والتنمية.

لقد عمل عالم الإسكانات خوزيه كوبيت في مخيمات لاجئي الصحراء الغربية، وكان قد تلقى تدريباً في كوت ديفوار بشأن السلام بين الشعوب. البريد الإلكتروني: [jomacofe@yahoo.co.uk](mailto:jomacofe@yahoo.co.uk) على معلومات إضافية بما يتعلق بالصحراء الغربية، انظر: [www.arsso.org](http://www.arsso.org)

والتي تقوم بعملية حفظ السلام هناك.

ويقتصر تركيز جهود هذه الجهات المستندة على عمل الإنسانية للـ١٦٥ ألف لاجئ الذين يقومون في مخيمات واقعة قرب مدينة تندوف الجزائرية. بينما أدى تهجير السكان الأصليين إلى خلق عملية سلام غير القائمة على المشاركة، تعتمد بشكل متزايد على جهود القادة الرسميين.

في سياق آخر، وبينما تقوم منظمات الإغاثة الدولية غير الحكومية بتعزيز عملية السلام ودمجها مع المساعدات الإنسانية في كثير من المناطق، إلا أن هذه الأعمال كانت تقتصر على المساعدات الإنسانية فقط في الصحراء الغربية. في حين حوّل تركيز عمليات الإغاثة إلى سكان المخيمات الانتباه عن فئات ضعيفة أخرى موجودة في المنطقة مثل المجموعات النازحة داخلياً داخل الإقليم المحتل واللاجئين الذين استقروا في دول ثالثة مثل موريتانيا وإسبانيا.

وتشارف عملية السلام على الانهيار بعد قرار كوفي أنان إرجاء الاستقلال، ورفض مقترحات وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر، وذلك حين تبين وجود مجتمعات ضعيفة طال نسيانها من خلال تظاهر المناء في ليون وممارا، والذين طالبوا باحترام القانون الدولي وإجراء الاستفتاء لتأكيد الحق بالاستقلال. ومن المرجح أن تتدلع أعمال عنف جديدة، في حال استمر المجتمع الدولي باستقبال هذه المطالبات باللامبالاة، إضافة إلى عمليات القمع الذي تقوم بها الحكومة المغربية.

لذا فحتمه من الضروري القيام بالتالي:

■ ربط المساعدات بعملية بناء السلام في المنطقة، ودراسة استراتيجيات بديلة لإحلال السلام.

■ تبني منظور متعدد الممارات يضم ترائع المجتمع غير الرسمية من التجار والجامعات، ومراكز الأبحاث، والإعلام الجماهيري، والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، إضافة إلى الجاليات الشعبية.

■ إدراك الأبعاد الدولية والبحر حدودية

لقد فشلت الدبلوماسية التقليدية في تبديد الصراع حول الصحراء الغربية، والسؤال هنا، هل حان وقت تبني طريقة معالجة متعددة الممارات للتعامل مع آخر مشاكل إنهاء الاستعمار في أفريقيا؟

كانت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة قد طالبت بإجراء استفتاء حول تقرير المصير قبل نصف قرن، وما هو النزاع الآن باق على ما هو عليه دون أية حلول. وكان الانسحاب السريع عام ١٩٧٥ لإسبانيا التي دمجت المنطقة في مستعمرة واحدة، قد أدى إلى تشجيع المغرب وموريتانيا على احتلال وتجزئة تلك المنطقة، مما دفع بالسكان الأصليين إلى اللجوء إلى جارتهم الجزائر، حيث تم توزيعهم على أربعة مخيمات للاجئين. وأدى الضغط العسكري من جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكانت قد تشكلت عام ١٩٧٣) إلى انسحاب موريتانيا عام ١٩٧٩ تاركة المغرب المحتل الوحيد للصحراء الغربية.

كما أعلنت محكمة العدل الدولية عام ١٩٧٥ أن سكان الصحراء الغربية يمتلكون حق تقرير المصير، رافضة بذلك المطالبات المغربية والموريتانية. وتبقى إسبانيا القوة الإدارية القانونية للصحراء الغربية التي ما تزال مدرجة على لائحة الأمم المتحدة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، حيث تعترف ٤٨ دولة فقط -معظمها صغيرة- بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (SADR). ذات الحكومة المنفردة التي انتخبها البوليساريو عام ١٩٧٦.

ولم يتم التوصل إلى أي تسوية، على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تدخلت الأمم المتحدة لتطبيقه عام ١٩٩١، ولهذا بقيت الصحراء الغربية تحت الاحتلال المغربي، في حين لم يسمح بعد للاجئين بالعودة إلى أراضيهم، ولم يتم الاستفتاء الذي كان من المفروض أن يعطي السكان الأصليين فرصة الاختيار ما بين الاندماج أو الاستقلال، والذي كان من المقرر إجراؤه أصلاً عام ١٩٩٢.

إلى ذلك، لم تترك الدبلوماسية التقليدية أي مجال لمشاركة الجهات التي تمثل المجتمعات المدنية، والتي تعتبر الممار رقم واحد في لغة بناء السلام، تلك التي يقتصر الحديث بها على القادة الرسميين لجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية (SADR) والحكومات المغربية، وغيره، بالإضافة إلى بطة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO).



# عطلات في وقت السلم: أطفال الصحراء الغربية يزورون إسبانيا

غينا كريفييلو وإيلينا فيديان ونور الضحى شطي

باستخدام الأجهزة الطبية في إسبانيا بعد انتهاء فترة البرنامج الصيفي.

ويؤكد الكثير من الآباء على الأثر العاطفي لعملية الاستضافة:

«أنا أحب ابنتي من كل قلبي»

«لقد كانت تجربة إيجابية وثرية»

«لقد تمكنت من مساعدة شخص محتاج وهذا الأمر يحثني على أن أصبح شخصا أفضل»

«إن استضافة أحد الأطفال ليس عملا خيرا، بل إنه امتياز وعمل عاقل»

«طفل ينشئ في وجهك عندما يتعلم شيئا، وعندما يستطيع شرح شيء ما لك بلغة الأم، إنه شيء جميل جدا، إنه أمر يستحق الجهد المبذول في سبيله»

ويوجد عدد قليل من المضيفين المهتمين برعاية الأطفال ومنهم فرص التعليم في إسبانيا طالما أن عائلاتهم في المخيمات تؤيد الفكرة.

ومع ذلك، فهناك تجارب سلبية، فقد اشتكى أحد الآباء من قلة احترام الديانة الكاثوليكية. وهناك تقرير يفيد بأن طفلتين من الصحراء الغربية تعرضتا للضرب صفعا على الوجه على أيدي أحد أفراد الأسرة المضيفة. وقال الكثير من الأطفال إنهم راضون بشكل عام عن عائلاتهم المضيفة ولكنهم لم تنمو لديهم أي مشاعر عاطفية تجاههم.

يجري ترتيب العديد من الرحلات سنويا لتمكين العائلات الأسبانية من السفر إلى مخيمات اللاجئين وزيارة الأطفال الذين استضافوهم، ويوجد بعض المضيفين أن هذه الزيارات مرهقة عاطفيا.

إن سلوكهم هناك يقع تحت تأثير عاداتهم وتقاليدهم، فهم من باب الاحترام لا يستطيعون أن لا يعبرون عن مشاعرهم. لقد كان هذا متفجع وذو طابع شطير... لقد نادانا بلبي وأمي بدون أن يضطر

يفضي الآلاف من شباب الصحراء الغربية العطلة الصيفية مع عائلات إسبانية، ولقد نما برنامج الاستضافة (العطل في البلد) وأصبح شبكة عبر الحدود الوطنية تسمح لشباب الصحراء وبنين يخلق بعض التوازن بين الصعوبات التي يواجهونها يوميا في حياتهم كلاجئين.

والعائلات والحيوان، حتى في عيد الفصح وعيد الميلاد فعمل بالمشق، وأنا أشعر بالمسؤولية البالغة. وفي معظم الأحيان يبدو أن أكبر مسؤوليتي هي المسؤولية الاقتصادية.

ويشدد الكثيرون من المضيفين على أثر المجتمع الأوسع على دعمهم، ويعتقدون أن المال والطعام والضيافة التي يرسلونها يمكنها تحسين حالة الأطفال وعائلاتهم. ومع ذلك فإن بعض المضيفين الذين قاموا بزيارة المخيمات الصحراوية قلقون من أنهم ساهموا في تقوية الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية هناك، ويقول أحد المضيفين إن:

إذا اعتبرنا أن عشرة آلاف طفل يتوزعون على إسبانيا كل عام، وكل طفل منهم يعود ومعه مبلغ ١٠٠ يورو أو حتى ٥٠ يورو، فيمكنك أن تجرأ العملية الحسنية... فهذا يخلق اقتصادا... فمفد ثماني سنوات لم تكن هذه المحلات الصغيرة التي ترونها الآن لها وجود. والآن وبدلا من الذهاب للشراء من الجرائيين الذين يذهبون إلى مدينة تندوف، تذهب هذه العائلات إلى تندوف وتشتري البضائع ويتمكنون من تأسيس محلاتهم... ومن الواضح أنه يوجد فئات اجتماعية الآن في المخيم. فالعائلة التي لديها خمسة أطفال ويأتون إلى إسبانيا يتمتعون بمكانة اجتماعية أعلى من مكانة العائلة التي لديها طفلين ولا يأتون إلى إسبانيا.

وحال وصول كل طفل إلى إسبانيا يتم إجراء فحص طبي له، ومعظمهم تظهر عليهم علامات نقص الحديد وموء التغذية ويتم تخصيص أمراض أكثر خطورة في الأطفال الآخرين مثل حصوات في الكلى أو تهيج العيون. وغالبا ما تغطي العائلات والمنظمات الداعمة النفقات الطبية ونفقات علاج الإنسان أو تكلفة النظارات. وربما يبقى الأطفال الذين لديهم حالات طبية تتطلب العلاج طويل الأجل أو العلاج

بعد إنتهاء الحكم الاستعماري الإسباني في عام ١٩٧٥، سيطرت المغرب على الصحراء الغربية مما أدى إلى خلق نزاع أفضى إلى نزوح أعداد كبيرة جدا من سكان الصحراء الغربية إلى مخيمات حول مدينة تندوف الجزائرية الواقعة في الجنوب. وما يزال النزاع قائما رغم مرور ٣٠ عاما عليه. ويقدّر عدد أهالي الصحراء الغربية الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدات الإنسانية ما بين ١٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف نسمة.

وتعمل المنظمة الشبانية لجهة البوليساريو UJSARIO على تنظيم برنامج عطل في البلد (Vacaciones en Paz) — بالاشتراك مع حوالي ٣٠٠ جمعية تضامنية إسبانية (الأصدقاء للشعب الصحراوي)٣. ويحضر كل فصل صيف ما بين ٧ آلاف و ١٠ آلاف طفل من الصحراء الغربية ليعيشوا مع عائلات إسبانية منذ عام ١٩٨٨.

ويعد الكثير منهم سنة تلو الأخرى إلى نفس العائلات، ويتلقون الرعاية الطبية أثناء تولدهم في إسبانيا، ويحصلون على الملابس والألعاب والهدايا لعائلاتهم القابعة في المخيمات، بالإضافة إلى الطعام واحتياجات المدرسة والملابس. ويعود معظمهم معهم النقود وتقوم بعض العائلات بإرسال المال على مدار السنة. ويقول الآباء المضيفين إن الأطفال غالبا ما يأتون حاملين طلبات محددة لعائلاتهم وربما يعودون أدرجهم معهم طناجر ضغط ولوحات شمسية ومكينات خياطة، وتقدمهم لهم إما العائلات المضيفة أو جمعيات التضامن المحلية.

يعتبر الدعم المالي بالنسبة لمعظم العائلات المضيفة أو للعائلات الأسبانية من أهم أشكال التضامن التي يمكن أن يقدمونها. وبعد استضافة أحد الأطفال ثلاث سنوات متتالية، تقول إحدى الأمهات إن:

في كل عام تأخذ مجموعة من الأصدقاء



حاورناهم إنهم حريصون على العودة إلى المخيمات في نهاية فصل الصيف، وعند سؤالهم عن طموحاتهم على المدى البعيد، أجاب معظمهم أن ينوون البقاء بجانب عائلاتهم، ولم يشيروا إلى أنهم قد يسمعون إلى الهجرة عندما يكبرون.

هذا الطفل مني على اللغات التي تمت مع عينة من شباب الصحراء الغربية ومضيفهم في مدريد في شهر أغسطس ٢٠٠٥، وغينا كريغيلو هي باحثة مساعدة في مركز دراسات اللاجئين، ونور الضحي شطي هي نائب المدير، أما إيلينا فيديان فهي طالبة في برنامج دكتوراة في جامعة أكسفورد.

وغاويهم الإلكترونية هي:

ginacrivello1@yahoo.co.uk  
dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk  
elena.fiddian@qeh.ox.ac.uk

وللحصول على المزيد من المعلومات عن البحث، تفضلوا بزيارة الموقع التالي:

<http://www.forcedmigration.org/guides/lreport2>

١. منظر العمل السابق بقلم حسيه كويشي

٢. [www.usario.net](http://www.usario.net)

٣. [www.nodo50.org/saharamad](http://www.nodo50.org/saharamad)

لأسباب شخصية وعاطفية أكثر ... نحن لا نعلم الكثير عن الوضع السياسي. وعنى المستوى السياسي، شعر أنه ليس موسعاً نغزاً أكثر وفي عصور سيزس، يمكنني حدب بعير في حدة قتاة م حبت ممكسي ضة ضة و نك م س . ولكن نمسة النامسة النامي بة ندر

إلى الروابط التي أقيمت خلال العطلات الصيفية تتعزز معتميات الاستضافة المتكررة وبالهاتف وبالمراسلات وبعودة العائلات الأسبانية وزياراتهم للمخيمات، وهذه الزيارات المتبدلة تتيح فرصة للهجرة المستقلة إلى إسبانيا أمام بعض الأطفال، إما للتراسة أو للتوظيف.

ويتم برنامج (العطل في البلد) نافذة وفرصة أمام أطفال الصحراء الغربية، فهم يحصلون على الرعاية الطبية التي يحتاجونها ويتم الاعتناء باحتياجاتهم من الغذاء، ويتم من خلال البرنامج توسيع الأفق الثقافي والتكثيرون من الأطفال تتطور لديهم روابط عاطفية بعائلاتهم المصعبة ومع ذلك فإن أهالي الصحراء الغربية يتمتعون بحس قوي من الولاء الأسري والالتزام بالصراع لنيل الاستقلال. وبالرغم من الفوائد الاقتصادية لزيارة إسبانيا، إلا أن كل الأطفال القادمين من الصحراء الغربية قالوا لنا عندما

نقول أي شيء ... ولكن عندما نذهب هناك، فإنك تكون دلمس الحاحة لألى تحضنه ونراه .. ولكك لى نزل ذلك، وعندما كنا نتحدث إليه عبر الهاتف، لم يكن ميلاً للتحدث، فالوضع يختلف تماماً عندما يكون هنا.

لقد كان بعض الآباء متخطين سياسياً في شأن الصحراء الغربية منذ سبعينيات القرن الماضي، ويعتقدون أن زيادة الوعي السياسي للأطفال أمر مهم، فهم يتحدثون إليهم عن حلحلة النزاع ويستخدمون الخرائط والصور والكتب لتسعين مستوى فهمهم، وعلق أحد هؤلاء المضفين قائلاً:

يتم بعقول جيد يتحسن من بعير، ونكيا ليست مكية بعير كد ندر نكنا فتا نحدثنا بيت، ورسا ندر حد، وجرند من ين نك علف سس، ون شيه ندر نك

ويسمى الآخرون إلى نصيح الأطفال بالعدول عن فكرة الحياة في إسبانيا، ويحثونهم على الاحتفاظ بالأمل في الحياة يوماً ما في المناطق المحتلة التي لم يرونها من قبل.

بعض المضفين لم يكن لديهم أي دوافع سياسية، وقالت أم تستضيف طفل لأول مرة إن قرار عائلتها بتقديم الضيافة كان:









# هل الاتحاد الأوروبي في صدد التخلي عن مبدأ عدم الإعادة القسرية؟

كيارا مارتييني

ويخصص الاتحاد الأوروبي ميزانيات كبيرة جدا من التمويل لدعم إجراءات ضبط الهجرة والحدود، وبما في ذلك الاقتراح المكلف جدا لاستخدام نظام التحليل الإحصائي للمعلومات البيولوجية في نظام شغل للمعلومات وفي تصاريح الإقامة، بدلا من العمل على تحسين نظام حماية اللاجئين في الدول التي تقع خارج نطاق الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تقدم الاقتراحات المقدمة لإنشاء هيئة لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي أساسا قانونيا للعمليات والإجراءات المعمول بها بالفعل.

وتشهد المرحلة الثانية من تطوير سياسة أوروبية مشتركة للهجرة انحرافا جديرا عن الالتزام الذي نتج عن لقاء زعماء الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٩ في تامبير في فنلندا، وهو «العمل نحو إنشاء نظام أوروبي مشترك للهجرة يرتكز على التطبيق الكامل والشامل لاتفاقية جنيف، وبذلك تضمن عدم إرسال أي شخص للمعانة من الاضطهاد، وهذا يعني الحفاظ على مبدأ عدم الإعادة القسرية».

يبدو أن الحدود المنيعية لا تعمل على النحو المرجو، حيث أنها لا تمنع القادمين الجدد، وتعمل على تأجيل سوق العمل غير القانوني والاتجار في البشر. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يبتني سياسات عائلية وفعالة تركز على حد أدنى من المعايير الحقيقية، والتي من شأنها تقسيم الأعباء والمسؤوليات بالتساوي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومخاطبة الأسباب الأساسية لمعاملات الهجرة القسرية.

كيارا مارتييني هي طالبة في جامعة كا فوسكاري فينيزيا بإيطاليا. البريد الإلكتروني: [fata\\_lina@hotmail.com](mailto:fata_lina@hotmail.com)، هذا المقال هو ملخص لمقال أطول منشور على الموقع التالي: [www.fmreview.org/pdf/martini.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/martini.pdf)

١. انظر موريس، «التقدم المتبادل تعاد سياسة لجوء مشتركة للاتحاد الأوروبي»، نشرة الهجرة القسرية العدد ٢٢، لسنة ٢٠٠٤

[www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR23/FMR2307.pdf](http://www.fmreview.org/FMRpdfs/FMR23/FMR2307.pdf)

تعرض حوض البحر المتوسط لتهديدات جديدة من قبل بعض الدول، وخاصة من قبل ليبيا، التي أصبحت الآن دولة طرف في اتفاقية جنيف للاجئين.

«الدول المماسة» (بالدول الثالثة الآمنة)، هي التي يمكن إعادة طالبي اللجوء إليها دون تمحيص طلباتهم حيث يمكن أن يتم ذلك في تلك الدول، وهذا ينتهك المسؤولية الرئيسية للدولة التي يقدر فيها طلب الحماية.

«وبموجب شرط» (الإجراءات المعجلة)، يتم اتخاذ القرارات تصفيا بحق الكثير من طالبي اللجوء، بنسبة أكثر من ٨٠٪ وفقا لتقرير منظمة العفو الدولية، على أنها «واضح أن ليس لها أساس من الصحة».

«ويصبح مصطلح» (الدولة الآمنة جدا) للاتحاد الأوروبي برفض فحص طالبي اللجوء من مسافرون عبر أي دولة قد أقرت باتفاقية جنيف والاتفاقية الأوروبية

بعد تراجع طلبات اللجوء على مدار ستة أعوام، بتصنيف أوروبا الآن نسبة حسنة بالمائة فقط من تعداد اللاجئين في العالم، ونسبة ضئيلة جدا من لاجئي العالم البالغ عددهم ٢٠ مليون لاجئ ومن طالبي اللجوء تتمكن من الوصول إلى أوروبا. وفي عام ٢٠٠٤، سجلت دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٥ دولة طلبات لجوء أقل بنسبة ١٩٪ عن العام السابق. إن توافق سياسات اللجوء الأوروبية انجبت نحو أدنى معدلاتها بتركيزها على غربة أكبر عدد ممكن من طالبي اللجوء، والتفكير في مخاوف ليس لها أساس من الصحة في غالب الأحيان حول إساءة خيالية لاستخدام نظام اللجوء.

إن دول الاتحاد الأوروبي تعمل على تطبيق برنامج لاماي للعمل بالتعاون عن كثب في مجال تحقيق العدالة والشؤون الداخلية بحلول عام ٢٠١٠ وترتكز

المرحلة الثانية من تعزيز سياسة اللجوء الأوروبية أساسا على تقديم صلاحيات أخرى للدول فضلا عن تعزيز حقوق الفرد، و«الحقوق الأساسية» التي يتم ضمانها هي حقوق تخص سلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لمقاومة وصد من يعتقد أنهم مهاجرون غير شرعيين. وهناك نقصان متزايد في التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية جنيف، وينتج ذلك عندما يتعلق الأمر بتعريف اللاجئين الذي أفضى إلى إقصاء الأشخاص المتعرضين لخطر الاضطهاد الحقيقي وحرمانهم من الحصول على الحماية الدولية للاجئين. وعلى سبيل المثال، تقوم كل من ألمانيا وفرنسا بمنع حق حماية اللاجئين للأفراد الهاربين من أصحاب وكالات الاضطهاد غير الحكومية.

وتشير المفاهيم التي تطورت مؤخرا إلى الاتحاد عن مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو المبدأ الذي تم إثراؤه في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ونص على عدم وجوب عودة اللاجئين إلى الأماكن التي قد تتعرض فيها حياتهم وحريةهم للخطر.

والدول الأعضاء لا تتشاطر المسؤولية على حد سواء فيما بينها، وبموجب حكم دبلن الثاني، إذا ثبت أن أي طالب لجوء قد عبر حدود دولة من دول الاتحاد الأوروبي بصفة غير شرعية، فإن هذه الدولة تكون مسؤولة عن التدقيق في طلب اللجوء. ونتيجة لذلك، يتم إعادة الكثير من طالبي اللجوء إلى دولة من دول الاتحاد الأوروبي أو أنهم يختارون عدم تقديم طلب لجوء رسمي والسفر إلى دول أخرى من دول الاتحاد الأوروبي. ويعاقب هذا الحكم دول الاتحاد الأوروبي التي لديها حدود خارجية ممتدة، وخاصة تلك الدول التي انضمت مؤخرا حيث لا تزال أنظمة طلب اللجوء ضعيفة فيها.



# لاجئون دون مساعدة قانونية

نيكول هاليت، ماريا بياتريس نوغويرا وجيسكا براين وجيما بولز.

سبب تعذرات في صياغة نصيحتي في هذه السلسلة على حد سواء.

السبيين، هم المستفيدون من التعليمات الجديدة، حيث خلق أحد المحامين قاتلاً «ال» هذه التعليمات معهم، وذلك بالسماح لهم بتجنب اللجوء على أديانهم منتمي النوعية، فتراهم يلقون باللائمة على التعليمات ويتهربون هم من المسؤولية».

يقوم هؤلاء الذين لا يستطيعون إيجاد محام موهل يمثلهم، يتمثل أنفسهم أو دفع رسوم عالية لاستشاريين غير موثقين، غالباً ما يوفرون مشورة رديئة، فيقول أحد المحامين «إنك إذا التفتلت أنة صحيفة محلية، ستجد قسماً من الإعلانات يقول «استشرىو الهجرة» الخ... وقسماً آخر من الإعلانات لشخص يدعي بأنه جراح، واستشاري قانوني، ومصنف شعر في الوقت ذاته»، الأمر الذي أكدته اتحاد القانون المركزي بقوله «إن العديد من الموكلين تلقوا خدمات استشارية رديئة وباهظة الثمن من استشاريين غير نظاميين وضعوا إعلاناتهم في الصحف المحلية».

وكانت الجمعيات القانونية الخيرية، قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الأشخاص الذين يلجأون إليهم طلباً للمساعدة، مما اضطرهم إلى صد أعداد كبيرة منهم، وتغيير نظام الاستجابة من زيارة الموكلين شخصياً لتصبح خدمة استشارية تجرى في نطاق الاتصالات الهاتفية بسبب ضيق الوقت وقلة الموارد.

وبينما تبدو التعيرات على أنها حققت الأهداف المرجوة -انخفاض الإنفاق على الخدمات القانونية بنسبة ٢٦٪ إضافة إلى هبوط ملحوظ في أعداد الاستشاريين المطلوبين- إلا أن هذه التعيرات كان لها تأثير سلبي من ناحية الضمانات الحالية الواجب تأمينها لطلبي اللجوء.

نيكول هاليت طالبة حقوق في جامعة ييل (Yale University)، بريند الكروني: nicole.hallett@yale.edu

جيسكا براين طالبة ماجستير، مادة الصحة العالمية، جامعة أكسفورد.

ماريا بياتريس نوغويرا طالبة ماجستير، مادة حقوق الإنسان، معهد لندن للاقتصاد.

جيما بولز طالبة حقوق في معهد لندن للاقتصاد.

نشر قضائياً، وليس من الممكن، على سبيل المثال، أن تطلب من امرأة التوقف عن الحديث إذا كانت قد بدأت بإخبارك عن حادث اغتصاب تعرضت له بسبب انتهاء الوقت المخصص».

إن تقديم طلبات التمديد عالية في التعدي، إضافة إلى أن معظمها كُتِل قد قوبل بالرفض -الامر الذي جعل معظم المحامين يتوقفون عن تقديم المشورة القانونية متى انتهت الساعات المحسنة».

اعترف العديد من المحامين بتقديم مشورة ذات نوعية متدنية، حيث قال أحد المحامين المعروفين باستياء «بأن» الدور الوحيد للمحامي هو كتابة كل ما يقوله الموكل.....دون أي تحليل للحالة».

اعترف العديد من المحامين بقبول القضايا الأكثر وضوحاً ورفض القضايا المعقدة، مما ترك أصحابها دون أي تمثيل قانوني.

إن من المتوقع أن يظهر تأثير ذلك بوضوح في عدد ونوعية المحامين المتخصصين بأعمال المساعدة القانونية، حيث يعتقد العديد من شركات المحاماة الصغرى، بأنهم سيضطرون إلى الإغلاق، بينما تأخذ الشركات الكبرى بالتمدد. إضافة إلى أن العديد من المحامين غيروا اختيارهم لحقل الهجرة واللجوء، التخصص الذي قل الإقبال عليه بشكل كبير، فوفقاً لتقرير نشرته إحدى جمعيات القانون، يخطط نصف المحامين ترك هذا التخصص نتيجة للتغيرات.

كان للذين أجريت المقابلات معهم، آراء متباينة حول أولئك الذين يتكون تخصص الهجرة واللجوء، فكل رأي البعض أن الذين تشبهوا بهذا الحقل فعلوا هذا بدافع الضمير، بينما تخلت عنه شركات المحاماة الصغرى والكبرى، التي كانت تسعى وراء الربح المادي، في حين توافقت آراء الغالبية بأن من أساء إلى النظام بشكل كبير، هم أولئك الذين كانوا أول من ترك هذا التخصص -بسبب تخفيض الميزانية المخصصة وتكثيف المتابعة على الإنفاق المالي- ويعتقد البعض بأن المحامين

يشرح أحد محامي الهجرة وهو يجلس على مكتبه القديم، والذي تعلوه الأوراق المترامية قاتلاً أن «الوضع بات لا يطاق» بسبب النظام الجديد، ويضيف «لو سمحت لي الفرصة مرة أخرى لما كنت دخلت قانون الهجرة»، وكان معظم المحامين الذين يعملون في هذا المجال قد ردوا الكلمات نفسها خلال مقابلات أجريت عام ٢٠٠٥ حول قوانين نظام اللجوء الجديدة في المملكة المتحدة.

وكانت الحكومة قد طالبت في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بإدخال تغييرات على ساعات المساعدة القانونية، وتحديد خمس ساعات لا غير للقضية الواحدة، والسبب -حسب ادعائها- أن التكاليف القانونية أخذت بالارتفاع، وأن هناك عدداً من المحامين، كانوا يحتالون على نظام المساعدة القانونية.

من جانبهم، رد المحامون بالاعتراض على هذه التغييرات، إلا أن أحداً لم يستجب

بكل بساطة نحن غير قادرين على مساعدة الجميع

لهم، وبدأ العمل بالنظام الجديد في نيسان/إبريل ٢٠٠٤، بل بالإضافة إلى ذلك، منع المحامون من حضور المقابلات المبدئية في وزارة الداخلية مع طالبي اللجوء، وتم وضع قيود صارمة على المبالغ المدفوعة للحصول على التقارير الطبية وخدمات الترجمة.

وقد وجد فريق تابع لجامعة أكسفورد لدى إجرائه مقابلات مع محامين ومساعدين قانونيين نتائج تدعو إلى القلق، حيث خلص الفريق إلى النتائج التالية:

قال معظم المحامين أنه من المستحيل تحضير قضية خلال ٥ ساعات، حيث كان معدل الساعات اللازمة للقضية الواحدة في إحدى شركات المحاماة المعروفة، ٦١ ساعة للقضية الواحدة. وقال أحد المحامين «إن تخصيص خمس ساعات للقضية الواحدة لا يأخذ التجارب العلمية بعين الاعتبار، حيث يتوجب على المحامي الجلوس مع الموكل أو الموكلة، وإعطائهم الفرصة



# التكامل المحلي حل مثالي للاجئين

آنا لو

مواقع أخرى تتوفر فيها الخدمات. وقد حقق اللاجئون في معظم الحالات الاكتفاء الذاتي ولو بشكل جزئي. وقامت أوغندا أيضا بإعطاء أراضٍ لهؤلاء الذين وافقوا على الانتقال من مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات اللاجئين، مما سمح للاجئين بتحقيق الاكتفاء الذاتي وبيع منتجاتهم في الأسواق المحلية. وقد سمح للسكان المحليين بالإفادة من الخدمات المتوفرة في المستوطنات مما سمح بخلق التفاعل والتكامل. هذا وقامت زامبيا أيضا بتوفير أراضٍ صالحة للزراعة للاجئين مما سمح لهم بتحقيق اكتفاء غذائي إضافة إلى بيع الفائض في الأسواق المحلية الأمر الذي يسمح بخلق روابط اقتصادية مع المجتمعات المحلية كما هي الحال في أوغندا.

يسمح للاجئين في المكسيك بالعيش في حال حيارتهم على وثائق هجرة أو وثائق جنسية، ومع أن التمويل البالغ الصغر كان متوفراً إلا أنه كان محصوراً في المستوطنات. أما على أرض الواقع، كان اللاجئون ما يعملون عادة في المزارع المجاورة، ومع أن هذا كان يتعارض مع تعليمات الحكومة إلا أن الأخيرة كانت تغض النظر عن ذلك. إلا أن أوغندا تسمح للاجئين بالعمل بحرية. ومع أن فرص العمل قليلة هناك، إلا أن لدى اللاجئين فرص أكبر بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاجتماعي أكثر من أولئك الذين يعتمدون على خطط

الائتمان أو الخدمات المتوفرة في المخيمات والمستوطنات. هذا ولا تسمح زامبيا إلا للعاملين المهرة من اللاجئين بالعمل في أسواق العمل المحلية.

حققت خطط الائتمان في المكسيك نجاحاً خاصاً، حيث قدم العديد من المستفيدين طلبات لاعتادات استخدامها في إنشاء مشاريع في المجتمعات المحلية تعود عليهم بالمرئود المادي. وقامت زامبيا بدعم خطط التمويل البالغ الصغر للأغراض الزراعية، حيث أمنت خطة تم تطبيقها عام ٢٠٠٣ التمويل لحوالي ١٢٠ ألف لاجئ ومواطن مما أدى إلى زيادة نسبة الأرض المزروعة لكل عائلة بنسبة ٢٥٪. وكانت نتيجة استثمار هذه القروض والعمل بالدروب من قبل المجتمع المكون من السكان المحليين واللاجئين إلى سد حاجة زامبيا الغذائية

سواء من قسريه أو من مخيمه. ونحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل. نحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل. نحن نعتقد أن هذا هو الحل الأمثل.

٢٠٠٤ وستتم دراسة مدى فاعليتها في ٢٠٠٧.

الاعداد الكبيرة للاجئين الذين أتوا من جمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية بوروندي إضافة إلى جمهورية رواندا والذين يفتقرون في جمهورية زامبيا. [تم شرح مبادرة زامبيا في العدد ٢٤ من مجلة الهجرة القسرية.]

لم توقع الحكومة المكسيكية الاتفاقية المتعلقة

بشارك اللاجئين الذين حققوا التكامل الاقتصادي في تنمية الدول المضيفة بذل كونهم عبث عليها، حيث يقل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية أو دعم الدولة بشكل تدريجي. تزيد قدرتهم على التكيف بحاجاتهم. ويسعد التفاعل الاجتماعي والثقافي بين المهاجرين والمجتمعات المحلية على العيش بين أو حياً إلى جنب مع المجتمعات المضيفة كمشاركين في التنمية الاجتماعية دون وجود أي تمييز أو استغلال. وتستطيع سياسات التكامل المحلي أن تضمن حقوقاً أكثر للاجئين

تتساوى تدريجياً تلك التي يتمتع بها المواطنون المحليون، وتضمن هذه الحقوق حرية الحركة، حق التعليم والعمل، حق الحصول على الخدمات العامة بما فيها المرافق الصحية، حق التملك والبيع إضافة إلى حق الحصول على وثائق قانونية تسمح لهم بالسفر بحرية التنقل. يجب أن تقود هذه العملية مع مرور الوقت إلى حصولهم على حق الإقامة الدائمة وربما إعطائهم الجنسية في دولة اللجوء.

الدولة المضيفة  
مضيفة العنصرية  
السمة للأمم  
التنمية والشؤون  
اللاجئين وشؤون  
قامت خلالها بالأعمال  
اللاجئين بمحتم  
الرسوم التي تقود  
قد يتغيره في  
بمضيده في  
حياتهم في المكسيك



باللاجئين عام ١٩٥١ إلا أنها وقعت عليها عام ٢٠٠٠ ولم تضع أي استراتيجيات تساعد اللاجئين على التكامل المحلي، ولكنها منحت الجنسية للعديد من اللاجئين الأتيين من غواتيمالا وأطفال اللاجئين الذين ولدوا في المكسيك، أما أوغندا وزامبيا في المقابل، فقد قلقتا بوضع استراتيجيات إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول المانحة والمشاركة لتنمية الجاليات الالجنة والمجتمعات المضيفة، تسمح بقدر معين من التكامل من خلال الاتصال مع المجتمعات المضيفة. إلا أن واحدة من أهمها تضع إطاراً قانونياً للتكامل أو لمنح الجنسية للاجئين ومع هذا، فقد وضعتا مشروع قانون تجنيس للاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم.

عرضت المكسيك أراضٍ بذيلة على اللاجئين الذين وافقوا على الانتقال إلى

كانت حكومات الدول الثلاثة قد عملت جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز الاكتفاء الذاتي والإدماج القانوني إضافة إلى تأمين فرص العودة إلى الوطن للأرقام التالية:

٤٦ ألف لاجئ غواتيمالي هربوا من الاضطهاد العسكري ووصلوا إلى المكسيك في الثمانينيات.

عدد كبير من الـ ٢٢.٢٦٢ لاجئ (٨٠٪ منهم مودانيون) والذين يفتقرون في أوغندا. تم إطلاق استراتيجية أوغندا للاعتداع على الذات سنة ١٩٩٨ في ثلاثة من المناطق المثالية المضيفة للاجئين من أجل تحسين مستوى المعيشة وتأمين الوصول للخدمات للاجئين وسكان المجتمعات المضيفة. وكان قد تم توسيع الاستراتيجية سنة



الحل المثالي علمة، إلا أن حولا أخرى مثل التكامل المحلي يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما كان خيار الإعادة غير ممكن، فهي تساعد اللاجئين الذين لا يستطيعون أو حتى لا يريدون العودة إلى أوطانهم على التمتع بحريات والمعيشة التي كانت ستتاح لهم. وبغض النظر عن وجود مشاكل في تطبيق مشاريع التكامل المحلي، إلا أنه يجب الإشارة بما قدمته حكومات جمهورية المكسيك وأوغندا وزامبيا للاجئين من حماية ومساعدات للاجئين من خلال برامج الإغاثة الشاملة ومن أجل التزامها بشمل اللاجئين في استراتيجيات التنمية الوطنية.

عُلت أو لسنة ٢٠٠٥ مع مؤسسة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قسم إعادة الإعمار والتوطين المحلي، بريد إلكتروني: analow83@hotmail.com

عن صبر عبد جود - مة لاجئين وبلاستيس  
تخفيض - لافلام، مقبوضة - لدم بمعدلة لشؤون اللاجئين.  
جيف - ر - مايو ٢٠٠٣  
www.unhcr.org/cgi-bin/textvtx/protect...  
opendoc.pdf?tbl=PROTECTION&id=416  
a19b4  
٣. انظر مرافقي وشافي (مبادرة راسية)  
http://www.hyjra.org.uk/PDF/NHQ24\_nhq24.pdf

## مناهج تشاركية

كانت إحدى الطرق التي اتبعت في الدول الثلاثة لتعزيز التكامل المحلي هي إعطاء الفرصة للاجئين لكي يعبروا عن احتياجاتهم، وفي المكسيك، اختار اللاجئين حكوما بحري الاتصالات اللازمة مع الشرطة ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع المانحين أيضا. وقاموا أيضا بإجراء مفاوضات أعترت بعودتهم إلى جمهورية غواتيمالا إضافة إلى تجريد بعض مناطق الصراع من السلاح، وشجع قانون الحكومة المحلية في أوغندا على صعب القرار بمنهج تشاركي والتي يتح عبها إنشاء مجالس مصلحة للاجئين لتحديد الاحتياجات الانسانية للاجئين والتعامل معها. أما في زامبيا، كال التعاون الميني على منهج تشاركي كبيرا حيث أنشئت الحكومة ٢٢ مجلس تنمية محلية يتكون أعضاؤه من أشخاص تم انتخابهم من بين اللاجئين والمجتمع المحلي، والغرض من هذه المجالس هو تحديد مشاريع التنمية المحلية وتنفيذها والإشراف عليها.

## الخاتمة

تعتبر إعادة اللاجئين إلى أوطانهم على أنها

وإلى إنتاج فائض تم تصديره. ولم يكن الاكتفاء الذاتي النتيجة الإيجابية الوحيدة، بل إن هذه الخطة أدت إلى زيادة دخل المجتمع ككل بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل المبادرة.

لم يتحقق التكامل في المكسيك من خلال التدريس المشترك مع أنه كان سموحا لطلاب المراحل المتقدمة بدخول المدارس الثانوية المحلية هذا وكانت قد تأسست مدارس ابتدائية خاصة بهم. أما في أوغندا، فإن الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين هي المسؤولة عن إدارة المدارس الموجودة في مستوطنات اللاجئين والتي يسمح للسكان المحليين بالتعليم فيها الأمر الذي أدى إلى خلق اتصال بين اللاجئين والسكان المحليين مما عزز التكامل المحلي هناك وحسن من خدمات التعليم. هذا وكان قد أعطي اللاجئين في جمهورية زامبيا حق الإقامة من التعليم بكافة مراحله وهو أمر نادر لا يعطى عادة للاجئين، وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إضافة إلى المانحين على أساس ثانوي قد أمنوا الدعم المالي لقطاع التعليم الذي أفاد منه اللاجئون والسكان المحليون معا.

# ترويج الواقيات الجنسية النسائية للاجئين

جاكلين بابو

النسائية، تمت مراجعة التجارب في برامج ثلاث عشرة دولة، وأجريت مقابلات وورشات مع موظفي المنظمة غير الحكومية واللاجئين في مخيم لاجئين كاكوما في كينيا.

إن المناطق الرئيسية لتوزيع الواقيات الجنسية عيادات الأمراض المنقولة جنسياً وتنظيم الأسرة، ومن خلال العاملين على التوعية الصحية والتعليم الصحي، ومبادرات الواقيات الجنسية. إلا أنه ما زال هناك العديد من مناطق التوزيع المحتملة الإضافية الواقيات الجنسية غير مستخدمة، وهي تتضمن: مراكز خدمات منع نقل الأمراض من الأم للطفل، وبرامج دعم للنساء الضعيفات وأصحاب الصعوبات الاقتصادية والابتداء والاطفال الضعفاء، وموظفي التجارة الجنسية، وبرامج العناية المنزلية والإطعام الإضافي لمرضى الإيدز، ومعالين الولادة التقليدية، والصيدليات، وأماكن توزيع فوط النساء الصحية، ومواقع الصيدليات في الحانات والنوادي

من أواخر التسعينات، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركباً قسم وقياسات جنسية للذكور. ولكن الأبحاث عبيد كى منخفض ندرته منبره لنقل. هل ستكون أنوكتة أكثر نجداً في ترويج الواقيات الجنسية النسائية، وهي طريقه عزل نستخدمها نساء نضع نقل الأمراض ومنع الحمل؟

وتبقى الحلقة الخارجية خارج الجسم. ويجب التهرب بشكل صحيح على إدخال هذه الأداة. إن الواقيات الجنسية النسائية هي حالياً الشكل الوحيد المتوفر للحماية التي تستخدمها النساء ضد مرض الإيدز. ولأن هذه الوسائل أنتجت في المملكة المتحدة، لذا فهي حوالي عشرة مرات أغلى من الواقيات الجنسية الذكرية. وتسوق للاستخدام من طرف واحد فقط، ولكن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن إجراء تنظيف لإعادة الاستخدام (لحوالي خمس مرات) للحالات التي تعاني من قلة المصادر ولا تمتلك بدائل للحماية الجنسية.

ولترويج لنجاح أكثر الواقيات الجنسية

إن الصحة العامة هي سبب جوهري لضرورة استخدام الواقيات الجنسية في مكان إقامة اللاجئين، وذلك لأن اللاجئين بالذات هم الأكثر عرضة لفيروس مرض الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، حيث تزيد العزلة الاجتماعية، والحرمان الاقتصادي، وزيادة العنف الجنسي، وتحتي فرص الحصول على الخدمات الطبية من الممارسات الجنسية والتواصل مع الأشخاص الذين قد يكونوا مصابين بالمرض ما وضع اللاجئين، وخصوصاً النساء، في الخطر متزايد.

إن الواقيات الجنسية النسائية هي أغلبية مطاطية واسعة، لها حلقة داخلية، تتخل في المهبل وتبقى الواقي الجنسي ثابت،



«الوقايت الجنسية النسائية: دليل التخفيف والبرمجة، منظمة الصحة العالمية»، قم بزيارة:

[www.who.int/reproductive-health/publications/RHR\\_00\\_8/index.html](http://www.who.int/reproductive-health/publications/RHR_00_8/index.html)

شكرا جزيلا لموظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيوبي وكاكوما، والمنظمة غير الحكومية ومراكز معلومات اللاجئين في مخيم كاكوما. وشكر خاص إلى مارلين شورو، المسؤولة الفنية عن مرض الإيدز في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنيف.

[www.global-campaign.org/about\\_microbicides.htm](http://www.global-campaign.org/about_microbicides.htm)

رئيسة الهجرة القسرية  
المجلس الاستشاري

عريم أتمسي  
الموضوعة السامية لشؤون اللاجئين

فتح عزام  
الجامعة الأمريكية في القاهرة

نور الضحى طهي  
مركز دراسة اللاجئين في جامعة أكسفورد

نهاد باهي  
(مدير) المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

أنيثا فافوس  
جامعة شرق لندن

باربرا هارلي-بوندي  
الحامسة الأمريكية في القاهرة

عيسى شياكي وسري حلفي  
مركز اللاجئين والفلسطينيين (تشمل)، رام الله

لوس تكتوريغ  
وكيلة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا  
UNRWA

هارلي برايفاتوني  
الأمريكية - غزة

إيلي ناصيف  
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مكتب مصر

عبد الباقين حسن  
مدير معهد حقوق الإنسان، تونس

يحمل أعضاء المجلس بصيغة شخصية  
"دعوة غير ملزمة بتمركزهم وتعليقاتهم"

تشجيع النساء على تبادل النصائح حول استخدام الوقايت الجنسية النسائية والأمور غير الاعتيادية المرتبطة بالجنس من خلال المناقشات المفتوحة

الترويج للوقايت الجنسية النسائية ليس فقط للمجموعات المتعرضة بشدة للخطر ولكن أيضا لكل الرجال والنساء الفلسطينيين جنسياً والزائجين بالحصول على طرق حماية ثانية، ضد مرض الإيدز بالإضافة إلى الحمل غير المرغوب فيه

استخدام المربين وموظفي الصحة في الجالية للدخول إلى المجموعات الأكثر صعوبة

تدريب كل مزودي الخدمات الصحية، والمربين، وزعماء الورش وموظفي الخدمات الاجتماعية على الوقايت الجنسية النسائية لضمان فهمهم الكامل واندماجهم في نشاطاتهم

استشارة أعضاء الجالية الرئيسيين، وخصوصاً عندما يحدث خلاف حول تقديم الوقايت الجنسية في تجمعات مناقشة الأمور غير الصحية

دعم التمويل وتنسيق الجهود الخاضعة للوقايت الجنسية لضمان وجود الكميّات الكافية وتقلد إعادة استخدام الوقايت الجنسية النسائية

توسيع النشاطات لتشمل موظفي المنظمة غير الحكومية والجاليات المضيفة

مشاركة الخبرات بين موظفي المجال لتطوير ممارسة جيدة يمكن أن تستخدم أيضاً لنشر آية تقنيات خاصة بالسيطرة النسائية قد تظهر في المستقبل، مثل مايكروبيسيد<sup>١</sup>

جاكلين بيرو، هي طبيبة بحث مقيمة سابقة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي طالبة كتوراه في قسم الصحة العامة في جامعة أكسفورد. البريد الإلكتروني: [jacqueline.papo@stx.ox.ac.uk](mailto:jacqueline.papo@stx.ox.ac.uk) للحصول على نسخة من استراتيجية الوقايت الجنسية النسائية التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الرجاء مراسلة: [hivaida@unhcr.ch](mailto:hivaida@unhcr.ch)

المعلومات على الإنترنت حول الوقايت الجنسية النسائية، قم بزيارة <http://www.femalehealth.com> أو [www.avert.org/femcond.htm](http://www.avert.org/femcond.htm) ولتحصيل

ومحلات التجميل والمدارس ومراكز التدريب المهني ومراكز الشباب ومراكز توزيع الغذاء ودرورات المياه العامة.

التقلب على العقبان

لم ير أكثر موظفي ولاحي المنظمة غير الحكومية أبداً الوقايت الجنسية النسائية. وقد تفاوتت ردود أفعال أهالي كاكوما الأولية من الحماس إلى المعاجاة والرهبة، إلى الشك والخوف. وما زال هناك الكثير من الارتباك والخوف من العار المرتبطان بالوقايت الجنسية. وقد شيعت هناك قصص النساء اللاتي متن بسبب الوقايت الجنسية الذكرية التي علفت داخل مهبلهن، والرجال الذين تقبوا رأس الوقايت الجنسية، والوقايت الجنسية المكسورة والمؤامرات الغربية لربط الوقايت الجنسية مع فيروس مرض الإيدز وهناك فجوات كبيرة في المعرفة الأساسية مثل: طرق نقل مرض الإيدز («إذا أكل رجل أسد مريض بالإيدز، هل سيحصل على مرض الإيدز؟»)، تطوير جيل الشباب («كيف سيظهر جسم المرأة الشابة إذا لم ترتبط ببروتين الرجال في المنى؟») وعلم التشريح الإنتاجي («لأن تخفي الوقايت الجنسية النسائية داخل جسم المرأة؟»). إن الحركات غير المتساوية بين الجنسين والممارسات الثقافية التقليدية بمنع العديد من النساء من تقديم الواقيّة الجنسية النسائية إلى رجالهن. وأبدت العديد من النساء خوفاً وتضايقاً في فكرة ادخال شيء داخل جسمهن. وقد كانت التجربة السابقة مع الأدوات التي تدخل الجسم مثل السدادات، والحجابيات الحاجزة أو القبعات العنقية محدودة ويعتبر لمس الأعضاء الذاتية التماسلية أمر محرم في العديد من الثقافات.

ومن الضروري:

توفير وقايت جنسية نسائية من خلال الأماكن الخاصة بالعناية الصحية، بالإضافة إلى الأماكن غير الصحية

تصميم ملصقات ومخططات وكتب معدة للمستويات المختلفة من الثقافة والخلفيات العرقية/ الثقافية

شمل الرجال في كل مبادرات زيادة الوعي لأنهم عادة ما يكونون آخر صناع القرار في غرفة النوم

مساعدة النساء على تطوير مهارات لمناقشة موضوع الوقايت الجنسية مع كل من العلاقات القصيرة والدائمة





## يجب أن تفي جورجيا بوعودها لإنهاء أزمة التهجير

### فالتر كيلن

البلاد وقلة البنية التحتية الأساسية في مناطق العودة، وأخبروني عن نيّتهم في تسهيل التكامل الاقتصادي والاجتماعي للنازحين إلى الجاليات المحلية، بما في ذلك تخصيصه المراكز الجماعية لمنفعة النازحين داخليا.

أعربت عن تفديري لهذا التغيير في النهج، وحثت الحكومة لتشكيله من خلال سياسة شاملة تحيط بالجوانب الكاملة للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للنازحين داخليا. وبموجب القانون الدولي، وكبند في الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين الجورجي والأبخازي، يحق النازحين داخليا العودة طوعا إلى بيوتهم السابقة. كذلك يجب أن يضمن لهم حقهم في العيش بأمان في موقع نزوحهم، والحصول على مستوى معيشة كافٍ، كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية. ومن الضروري أن يكون الانتماء والعودة عمليتين متكاملتين، وليستا متعارضتين: فإن الأشخاص الذين يندمجون بشكل جيد في المجتمع، مما قد يعطيهم القوة للعودة مرة أخرى في الوقت المناسب.

فalter كيلن هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنازحين داخليا، ومدير مشارك في مشروع بروكنغز بيرن للنزوح الداخلي، وإستاذ القانون الدستوري والدولي في جامعة بيرن، سويسرا. البريد الإلكتروني: walter.kalin@oefre.unibe.ch

بعد لجنة حقوق الإنسان القادمة، ينشر تقرير المهمة على موقع الإنترنت في:

[www.ohchr.org/english/bodies/chr/index.htm](http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/index.htm)

للمزيد من المعلومات حول قضايا النازحين داخليا في جورجيا، زر مركز مراقبة النزوح الداخلي

[www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)

وفي جورجيا ما يزال ٢٠٠ ألف نازح داخليا، أي تقريبا نصف الياقون هناك، يسكنون في مراكز جماعية قذرة وأحيانا معزولة جدا والتي غالبا ما تفتقر للماء أو الكهرباء أو العزل. وعادة ما يعود السكان إلى مجموعات ضعيفة ومهمشة جدا في أغلب الأحيان، مثل الممن الذي لا يوجد له دعم عائلي، أو العائلات التي ترأسها النساء، أو الأشخاص المعاقين أو الذين يعانون من صدمات شديدة. وواصل بقية النازحين داخليا العيش مع العائلات والجاليات المضيفة، واضعين بذلك ضغط كبير على السكان الذين يعانون صوما من نسبة عالية من البطالة والفقر الواسع الانتشار. ولا يملك الكثير من النازحين داخليا أي دخل خاص بهم وعليهم بالتالي الاعتماد على علاوة الحكومة الشهرية والتي تبلغ حوالي ٦ دولار، أي لا يمكنها أن تغطي حتى الضروريات الأساسية جدا، أو شراء ربع كغ الخبز في اليوم.

يمكن أن يوضح بؤس النازحين داخليا جزئيا بسبب سياسة الحكومة السابقة التي ترجع بشدة للعودة وفي الوقت ذاته تجعل التأقلم المحلي أمر في غاية الصعوبة. كذلك خفض المتبرعين والمنظمات الدولية من دعمهم للمساعدة الإنسانية بشكل ملحوظ، محبطة من الإدارة العامة غير الكفوء، الناجحة المالية، مما جدد التوتر والتمار في مناطق العودة، وأظهر فرصة صغيرة في استمرارية حلول النزاعات، وأوضح ضعف الإرادة السياسية للحكومة في معالجة أزمة التهجير بشكل مناسب.

وطمأنني المسؤولون الحكوميون بأن القيادة الجديدة، المنتخبة في عام ٢٠٠٣، ستبتجح طريقة مختلفة. وأعترف المسؤولين بعدم الأمان الشائد في

صدمني البؤس الذي ما زال يعيش فيه آلاف النازحين داخليا لأكثر من عقد نتيجة للقتال العنيف الذي جعلهم يهربون من بيوتهم. وفي نفس الوقت، استلمت تأكيدات قوية من الحكومة أن هناك خطط قائمة لتطوير وتطبيق سياسة جديدة خاصة بالنازحين داخليا لإنهاء محتفهم من خلال الاستعانة بحلول مبتنة. إن العقبات الرئيسية هي غياب الحلول السياسية للنزاعات الإقليمية والشعور بعدم الأمان الواسع الانتشار. ونتيجة لذلك، كانت حركات العودة بطيئة - وغير موجودة تقريبا في بعض المناطق. وأدى ذلك إلى تعوق وصول الدعم الدولي لإعادة التأهيل والاستثمار في التطوير.

واجهت عودة المواطنين المستمرة إلى إقليم جالي في أبخازيا عراقيل في الإجراءات الإدارية الموجهة ضد العائدين، والهجمات والمضايقة، وكذلك الحملة الواسعة الانتشار للجنحة. وبالرغم من أنه ليس على أهمية دولية، إلا أن ما يسمى بـ"قانون جمهورية أبخازيا حول مواطنة جمهورية أبخازيا" لعام ٢٠٠٥ تميز بأنه ضد الأشخاص من أصل غير أبخازي وبالتالي قد يخلق صعوبات للعائدين. وكما قبل، حددت سلطات أبخازيا استخدام اللغة الجورجية في المدارس، وكان لهذا تأثيرات سلبية على شروط وتوعية التعليم.

في جنوب أوستيا، عاد بعض النازحين داخليا واندمجوا في المجتمع المحلي، بالرغم من أن الكثير منهم يعيشون تحت ظروف محزنة ويتلقون مساعدة دولية غير كافية. وعلمت بأن أكثرهم يفضل عدم العودة إلى بيوتهم الأصلية خوفا من التمييز والمضايقة. وتفتقر أوستيا إلى آلية تعويض ملكية النازحين داخليا، وهي حالة التي حثت فيها الحكومة إلى معالجتها بأسرع وقت ممكن.





## NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

"NRC is an independent humanitarian organization.  
Our task is to enhance international protection of refugees  
and internally displaced people, and to offer humanitarian assistance"



### تحسين القدرة الاحتياطية للحماية

يعمل المجلس النرويجي للاجئين مع قسم النزوح بين الوكالات الداخلية، مكتب لأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة المحكمة بين الوكالات، على تطوير خطة احتياطية لحماية الفترات.

وقد أبرزت المراجعات الأخيرة لردود الانسانية بند الحماية كعجوة رئيسية، وخصوصاً نتيجة الانتشار السريع لموضي الحماية الخبراء بتعزيز ودعم فرق دول الأمم المتحدة، وتعتبر الخطة الاحتياطية لحماية الفترات عبارة عن آلية لتتسار مرنه مصممة لزيادة عدد موظفي الحماية المؤهلين المتفرجين للمهام القصيرة الأمد، وتحسين قدرة الحماية داخل القوائم الاحتياطية للمنظمات غير الحكومية وتحسين نوعية موظفي الحماية المؤقتين خلال التدريب الإضافي والشامل.

وستستمر الخطة الاحتياطية لحماية الفترات خبراء في الحماية مؤهلين ومتخصصين، إضافة إلى فريق طوارئ مكون على الأقل من عشرة ضباط كبار للحماية ليعملوا في وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن الحماية، وهي: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واليونسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مندوب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيتم تطوير مجموعة ثانية مكونة من ٩٠ ضابطاً لحماية مدرب بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية الحالية والجديدة، وستعمل آلية الخطة الاحتياطية لحماية الفترات على تحسين أوضاع الحياة اليومية للفرد في القوائم الاحتياطية للفرق المحتاجة في دول الأمم المتحدة، وستوزع الخطة الاحتياطية لحماية الفترات للتوزيع في مجموعات ضباط الحماية المؤقتين من خلال تعزيز التجنيد المتزايد للأفراد القادمين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

حتى الآن، أعيد انتشار كبار ضباط الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وأوغندا. وتتخذ إدارة الخطة الاحتياطية لحماية الفترات في اللجنة التنسيقية بين الوكالات ووحدة دعم الخطة الاحتياطية لحماية الفترات العاملين ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنيف. وقد تعاقب المجلس النرويجي للاجئين على إدارة الفريق الرئيسي، وبفاء على طلب أحد أعضاء فريق الدول و/ أو منسق

التوطين، وخصوصاً فيما يتعلق بالتوجيه الثقافي والدعم النفسي، الذين يجب حدوثهما قبل مغادرة اللاجئين وأثناء مرحلة الاندماج.

وأشارت إريكا فيلر - مساعدة المندوب السلمي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين المتحدة لشؤون الحماية إلى نتائج إعادة التوطين الإقليمية تتجاوز الأيركتيك. وأفادت «يمكن أن يكون لنجاح البرنامج الإقليمي هنا حافز لخطط إعادة التوطين في كافة أنحاء المنطقة في أجزاء أخرى من العالم. وستعكس قدرة الإرادة السياسية، بمشاركة التضامن والمسؤولية الدولية، قدرة التعامل مع العديد من قيود إعادة التوطين في العالم النامي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأندماج، إن ما نبحت عن إيجاره من خلال هذا البند من خطة عمل المكسيك سيساعد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على وضع خطتها العالمية لإعادة التوطين، والمحافظة على احترام مؤسسة اللجوء في هذه المنطقة وحول العالم».

وأشار فيليب لافيتشي، مدير مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمريكتين، أن «إعادة التوطين للاجئين الكولومبيين هو مثال ثابت على التضامن بين الدول في منطقة أمريكا اللاتينية، وهو أيضاً ترويج لخطة تعاون الجنوب والتركيز على قدرة المنطقة في إيجاد الحلول والاشتراك في المسؤولية، ولكن يبقى التضامن بين الشمال والجنوب من الجوانب الرئيسية. وفي هذا المجال، نرحب بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج في هذا الاجتماع».

### الأمين العام الجديد

منذ فبراير/شباط ٢٠٠٦ صين على رأس موظفي المجلس النرويجي للاجئين والبالغ عددهم ١٥٠٠ في ٢٠ دولة رئيس جديد، وهو توماس كوان ارتشر الذي يتمتع بخبرة طويلة في القيادة والعمليات الدولية من الخدمة على أعلى المستويات في القوات المسلحة النرويجية.

الدراسات الإنسانية، سينشر موظفي المجموعة الأولى خلال ٧٢ ساعة. وسيتم انتشار موظفي المجموعة الثانية من خلال الآليات الاحتياطية المؤسسة بين وكالات الأمم المتحدة وشركاءهم من المنظمات غير الحكومية.

للمزيد من المعلومات، أو لتقديم طلب للانضمام إلى قائمة الأسماء، الرجاء المراسلة إلى البريد الإلكتروني [procap@nrc.no](mailto:procap@nrc.no)

### تعزيز حماية اللاجئين في أمريكا اللاتينية

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ اشترك المجلس النرويجي للاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في استضافة مؤتمر عقد في مدينة المكسيك تعهدت فيه ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية بدعم خطة عمل المكسيك وهي سلسلة من الخطوات الثابتة لمعالجة التحديات التي تواجه حماية اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦ حضر المجلس النرويجي للاجئين اجتماع متعاقبة في كويت، الإكوادور حيث تبادلت الحكومات وممثلين من المجتمع المدني وموظفي من المفوضية العليا للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الأفكار حول طرق التعرف على استخدام إعادة التوطين كأداة لتوفير الحماية للاجئين المرحلين في أمريكا اللاتينية.

وقد صمم بند إعادة التوطين في الخطة لمساعدة دول مثل الإكوادور وفينزويلا، حيث يلجأ العديد من الكولومبيين، من خلال عرض أماكن بديلة لإعادة التوطين في الدول الأمريكية اللاتينية الأخرى. ويحتوي البند على مبادئتين - برنامج من التضامن للإكتفاء الذاتي والاندماج المحلي وبرنامج حدود التضامن ويهدف إلى تحسين قدرات الجاليات الموجودة على الحدود لاستقبال وحماية اللاجئين. وضمن روح التضامن الإقليمية، عرضت بعض الدول الأمريكية اللاتينية الأخرى توفير مكان لبعض اللاجئين الذين يعيشون في الدول المجاورة لكولومبيا. وقد تولت البرازيل والتشيلي والأرجنتين القيادة في عام ٢٠٠٥ بعرض إعادة التوطين لحوالي ٢٥٠ لاجئ كولومبي. وأبنت المكسيك والأوروغواي اهتماماً في تطبيق المشاريع التدريبية. وقد أبرز الاجتماع الدور الأساسي الذي لبعته المنظمات غير الحكومية في كل مراحل عملية إعادة



# iDMC

internal  
displacement  
monitoring  
centre

## لاجئو «البيئة»؟ شبكة للنازحين على الانترنت

«لا نقتل أبداً من شأن قدرة أي جماعة صغيرة مكونة من أفراد متحمسين لتغيير العالم، فهم حقا الوحيديون القادرون على إحداث هذا التغيير.»  
مار غريت ميد

من خلال جهات خارجية – وأمل مركز مراقبة النزوح الداخلي في أن يشارك في عملية تفويض النازحين ومنظمات المجتمع المدني، وفي أن يضيف طابع إنساني على عملية النزوح. وستساعد هذه الشهادات المنظمين وصناع السياسة على فهم وتقدير الأثر المعقد والمتغير للنزوح بشكل أفضل، وتحديد أساليب جديدة يتم من خلالها مساعدة المتأثرين بالنزوح.

للحصول على المزيد من المعلومات حول شبكة النازحين، تفضلوا بزيارة الموقع التالي [www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org) أو اتصلوا بان صوفي لويس على هاتف رقم: +٤١ ٢٢ 799 0700 أو البريد الإلكتروني: [anne-sophie.lois@nrc.ch](mailto:anne-sophie.lois@nrc.ch)

١. [www.grupa484.org](http://www.grupa484.org)
٢. [www.refugeelawproject.org](http://www.refugeelawproject.org)
٣. [www.memo.rg/eng](http://www.memo.rg/eng)
٤. [www.tesev.org.tr](http://www.tesev.org.tr)
٥. [www.panos.org.uk](http://www.panos.org.uk)

### المجلس النرويجي للاجئين

يعمل المجلس النرويجي للاجئين على توفير المساعدة المالية للاجئين والمشردين في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. وكان قد تم تأسيس المجلس في أوسلو عام ١٩٤٦.

[www.nrc.no/engindex.htm](http://www.nrc.no/engindex.htm)

### مركز مراقبة النزوح الداخلي

يشكل مركز مراقبة النزوح الداخلي جزءاً من المجلس النرويجي للاجئين وهو عبارة عن منظمة لا تسعى للربح وتهدف إلى مراقبة حركات نزوح الداخلي التي تسبب بها الصراعات. وتوفر قاعدة بيانات مركز مراقبة النزوح الداخلي معلومات متوفرة للجمهور حول التوتر والنزوح الناجمين عن الصراعات في ٥٠ دولة.

[www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)  
The Internal Displacement  
Monitoring Centre  
7-9, Chemin de Balxert  
1219 Châtelaine, Geneva.  
Switzerland  
Tel: +41 22 799 0700  
Fax: +41 22 799 0701  
Email: [ldmc@nrc.ch](mailto:ldmc@nrc.ch)

المعلومات عن القضايا المتعلقة بالنازحين، ومن أجل تعزيز قدرة الجماعات المحلية على جمع ونشر المعلومات، قرر مركز مراقبة النزوح الداخلي دعم جماعات المجتمع المحلي لعمل الأبحاث والتقارير حول القضايا التي تتطلب تحليلاً وتحرياً عميقاً. وفي ديسمبر ٢٠٠٥، قام مركز مراقبة النزوح الداخلي بدعم المنظمات غير الحكومية الصربية، ومجموعة ٤٨٤، لتحضير تقريراً عن حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين في مونتينيغرو، والنازحين والعائدين في كوسوفو، ونازحي روما. وقام مركز مراقبة النزوح الداخلي بتكليف ثلاث جماعات محلية – وهي مشروع قانون اللاجئين في أوغندا، ونصب روسيا، والمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية – لتطبيق تنفيذ توصيات ممثل الأمين العام للأمم المتحدة حول النازحين بعد الزيارات التي قام بها للبلدان. ويرجى من هذه التقارير أن تساهم في نشر الوعي حول هذه التوصيات بين الدولة ونشطاء المجتمع المدني وتعزيز استخدامها كأداة لتناول القضايا القائمة المتعلقة بالنازحين. وستوفر كل هذه التقارير بكل اللغات ذات الصلة من أجل تبسيط عملية نشر المعلومات داخل البلاد.

### أصوات النازحين

وفي محاولة لإعلاء صوت النازحين، سيقيم مركز مراقبة النزوح الداخلي بجمع شهادات شفوية وتقديمها بها خلال صفحة على الشبكة بالإضافة إلى التقارير والنشرات الأخرى. وسيتم إطلاق هذه المبادرة في كولومبيا بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي بكولومبيا، وجماعات مجتمع مدني محلية كثيرة، والنازحون ومنظمة باتوز في لندن، وهي منظمة ذات خبرة في العمل مع الصحفيين وهيئات الاتصال الأخرى لجمع الشهادات الشفهية. ويمنح النازحين الفرصة للتحدث والإفصاح عما بداخلهم بكلماتهم الخاصة حول القضايا التي تفتقهم – فضلاً عن نقل احتياجاتهم وأولوياتهم

يسعى مركز مراقبة النزوح الداخلي ([www.internal-displacement.org](http://www.internal-displacement.org)) – المعروف سابقاً بالمشروع العالمي للنازحين – في كل فعالياته تشمل على التدريب والمراقبة والدفاع، إلى دعم مهارات المجتمع المحلي وتعزيز علاقته مباشرة بالجماعات التي تتأثر بالنزوح والزاعات.

وفي خطوة تجاه دعم عمل نشطاء المجتمع المدني، وتبعا لطلبات تقدم بها العديد من منظمات وزعماء مجتمع النازحين، وافق مركز مراقبة النزوح الداخلي على استضافة شبكة دولية على الانترنت للمنظمات المحلية التي تعمل على تحسين حقوق النازحين. وتقدم العضوية في هذه الشبكة التي أطلقت في شهر فبراير ٢٠٠٦ فرصة لمنظمات ومجتمعات النازحين لنشر الوعي عن عملهم، وبتنفيذ فرصه الدخول في حوارات وتعاون مع المبادرات الأخرى المتعلقة بالنازحين حول العالم. ويتنوع أعضاء شبكة النازحين بفرصة عرض مظهرها محدداً من عملهم وخبرتهم على صفحة خاصة على الموقع تسمى «وجهات نظر المنظمات غير الحكومية». وستعمل الصفحة كوسيلة للجماعات المحلية لتبادل الدروس الهامة المستفادة، ومناقشة أساليب الدفاع عن حقوق النازحين، وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه النازحين والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالنازحين. وكل ثلاثة شهور ستقوم منظمة عضو في الشبكة بعرض وجهة نظرها على هذه الصفحة. ومن خلال هذا الإطار الخاص بشبكة النازحين، تخطط مركز مراقبة النزوح الداخلي لتنظيم مؤتمراً دولياً مع جماعات مجتمع مدني متعلقة بالنازحين في عام ٢٠٠٦. وسيسعد الاجتماع مجال نشاطات الشبكة وسيقيم منتدى لتبادل الخبرات وتطوير الشراكات الدولية والإقليمية.

### دعم نشطاء المجتمع المحلي

وفي ظل جهد كلي لتقديم المزيد من





Refugee  
Studies  
Centre

# حق العودة: النازحين داخلياً في آتشيه

إيفا لوتا هيدمان

عملية السلام، وتقديم الضمانات الأمنية، وعند الحاجة، استضافة مهرجان سيجوكو لتبني المصالحة (مراسم تقليدية للاستقبال أو السماح، ولا يمكن تحقيق العودة الآمنة وإعادة الاندماج دون إجراء كبير يتميز بالشفافية والمشاركة.

ومع اقتراب الانتخابات، عملت لجنة مراقبة آتشيه ومجموعات منعية أخرى على توفير المكان لحكومة أندونيسيا وحركة حركة أسبيه الحرية الانفصالية والجيالات الأخرى لمناقشة وجهات نظرها في مذكرة التفاهم، ولكن كان بد اقترح تحريك كل عملية السلام على في آتشيه المناقش في المجلس التشريعي الوطني. ونظر النازحين داخلياً بسبب النزاع الذين يمتنون العودة إلى جبالهم في مرتفعات تحريك وسط آتشيه إلى هذا التطور بقلق كبير. وقد لا يكون المسؤولين الحكوميين المؤيدين لهذا القسم من المعاهدة مخاطرين فقط بعملية السلام ولكنهم أيضاً قد يقومون بانتهاك للمبادئ التوجيهية.

إيفا لوتا هيدمان هي مسؤولة البحث أقدم ار إس سي، البريد الإلكتروني: [eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk](mailto:eva-lotta.hedman@qeh.ox.ac.uk) [www.fmreview.org/pdf/hedman.pdf](http://www.fmreview.org/pdf/hedman.pdf)

للمزيد من المعلومات حول آتشيه، راجع تقرير البنك الدولي حول مراقبة النزاع في آتشيه [www.conflictanddevelopment.org/Home.php](http://www.conflictanddevelopment.org/Home.php)

١. مشروع الاتحاد الأوروبي، والقوق، وسويسرا وخمسة دول من جمعية الأمم الاسوية الجنوبية الشرقية [www.aceh-mm.org](http://www.aceh-mm.org)
٢. نموذج مفضل تقرير اسينان النازحين داخلياً في العلاقات المضيفة [www.humanitarianinfo.org/sumatra/reliefrecovery/live/hood/docs/doc/UNORCIDPainforFamiliesSampleSurveySummaryReport-140206.pdf](http://www.humanitarianinfo.org/sumatra/reliefrecovery/live/hood/docs/doc/UNORCIDPainforFamiliesSampleSurveySummaryReport-140206.pdf)
٣. وفقاً لمركز الدراسات الإنسانية والتنمية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية محلية تعمل في يد مع النازحين داخلياً، أن هناك حوالي ٥٠٠٠ شخص يسعون في بداية مارس، مقالة المؤلف، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.

تعرضت منطقة آتشيه إلى الكثير التغييرات السياسية، ولكن نسبة ضئيلة فقط من أولئك النازحين عادوا إلى ديارهم بسبب إعصار تسونامي الذي وقع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ أو بسبب النزاع السابق مع المتمردين.

بدا البعض بالعودة إلى وسط آتشيه حيث توجد مجموعات المقاومة الشعبية - غير المشمولة في مذكرة التفاهم - وقد حظوا بتأييد رجال الأعمال المحليين وكل من المسؤولين المدنيين والعسكريين. وفي ١٠ ديسمبر/كانون الأول، بدأ حوالي ٥٠٠٠ نازح داخلي بسبب النزاع في بيدي وبريون بالعودة. وفشل المسؤولون الحكوميين المحليين في تأمين وسائل النقل التي وعدهم بها، مما جعل النازحين داخلياً يحاولون رحلة العودة المخططة لها إلى مسيرة احتجاج قبل أن ينتهوا إلى نقلهم وشاحنات وحافلات إلى المرتفعات الوسطى حيث أسسوا مخيمات على طول الطريق الرئيسي.

وقد عانى هؤلاء النازحين الداخليين بسبب النزاع في وسط آتشيه من نقص المواد الغذائية وأجبروا خوفاً وأجبروا على الرحيل على يد الجيش والشرطة، بالإضافة إلى التخللات من المسؤولين الحكوميين الذين أرادوا الإقلال من قيمة أصواتهم الجماعي. وكان هناك أيضاً تقارير عن العنف الذي يستهدف عودة النازحين داخلياً و/أو ممتلكاتهم وحالات القتال مع الشباب المحلي أو (السابق) المقاومة الشعبية في الأماكن التي رفض فيها الزعماء المحليين توفير ضمانات أمنية. وبقيت هناك مخاوف مباشرة حول الظروف العامة لمخيمات التغيير، التي أصبحت طرق الوصول إليها أكثر صعوبة إضافة إلى قيود مراقبة انتشارها وانتقالها إلى القرى الموجودة في المرتفعات الوسطى. وهناك أيضاً مخاوف من القضية الأوسع أو الأقل للأمن خصوصاً في الجبال التي لا يوجد فيها ضمانات أمنية متفق عليها مع المسؤولين المحليين.

وتفيد المبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي بأن على السلطات واجب ومسؤولية أساسية لإعداد الظروف والطرق التي تسمح بعودة النازحين داخلياً طوعاً وفي ظروف آمنة وبكرامة. وعلى أقل قدر، يجب أن يعلن المسؤولين الحكوميين المحليون عن التزامهم نحو تأييد ودعم

وفي أغسطس/آب ٢٠٠٥ وقعت مذكرة تفاهم بين الحكومة الأندونيسية وحركة أسبيه الحرية الانفصالية. وأشرفت لجنة مراقبة آتشيه بنجاح على انتقال الجيش والشرطة الأندونيسية وتسليم أسلحة حركة أسبيه الحرية الانفصالية. وقد حلت حركة أسبيه الحرية الانفصالية جناحها العسكري علناً وذلك لتشارك في الانتخابات الحكومية المحلية القادمة. وبالتالي هبطت انتهاكات حقوق الإنسان بشكل كبير.

وفي هذا السياق، ومن المثير بدرجة أكبر هو أن حياة النازحين داخلياً بقيت، في نواحي مهمة، معروفة بنزوحهم. وقد اشتركت شريحة صغيرة لأكثر من نصف مليون نازح بسبب إعصار تسونامي في آتشيه وجزيرة نياس بشكل نشط في إعادة البناء. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، بقي حوالي ٨٠ ٪ في أنواع من الملاجئ المؤقتة، حيث يعاني الموقع في أغلب الأحيان من التصريف السيء للمجاري والانزعاج عن العديد من الملاجئ الأخرى مما يزيد من صعوبة الوصول إلى الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية.

واقترح مسح أجري مؤخراً على النازحين داخلياً في العائلات المضيفة بأن مثل هذه الترتيبات، التي تضمنت العيش مع الأقرباء، استمرت لوقت أطول من تلك المخطط لها. ويعيش أكثر من نصف أولئك النازحين داخلياً الذين وقع عليهم المسح مع نفس الجبال أو العائلات المضيفة منذ ضرب إعصار تسونامي. وقد كان للدمار و/أو إعادة البناء غير المنجز لبيوتهم مما أكثر الأسباب الواضحة بشكل عام للبقاء لفترة طويلة مع العائلة المضيفة.

وقبل إعصار تسونامي كان العدد المقدر للنازحين داخلياً ١٢٠٠٠٠ نازح ممن أجبروا على ترك بيوتهم من قبل عمليات التمرد المعادية. وبسبب وجود حركة أسبيه لما بعد تسونامي، أدى ذلك النزاع إلى بقاء النازحين مختفين بشكل كبير. ولكن على إثر إتفاقية السلام ونزع السلاح،

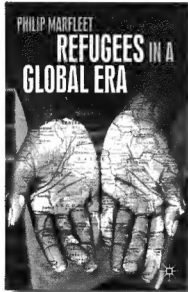


# منشورات

info@rb.se، هاتف: ٩٠٠٠ ٦٩٨ ٨  
+٤٦

اللاجئون في زمن العولمة

بقدم فيليب مارفليت: ٢٠٠٦، ٢٤٤ صفحة.  
الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٧٧٧٤٠-٣٣٣  
١٩٩٩، ٠٣٣٣ جنيه استرليني.



يدرس الكتاب التغيرات التاريخية لأزمات المهاجرين واللاجئين من جبهة الهجرة والحرب والبحث عن ملجأ. ويسلط الضوء على الصراعات والتناقضات الموروثة في نظام العولمة ويحلل سياسة اللجوء في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا. فيليب مارفليت هو مدير مركز أبحاث اللاجئين التابع لجامعة شرق لندن، بريطانيا. يمكنكم طلب الكتاب من (أمريكا وكندا) [www.palgrave.com](http://www.palgrave.com) ([www.palgrave-usa.com](http://www.palgrave-usa.com)). orders@palgrave.com

إذا كنت ترغب في المساعدة لتدعيمات منظماتك أو كنت ترغب في تركيز مطبوع أو كتاب ما لتقسم للنشر أو في مجتمعات الرعاة إرسال التفاصيل الكاملة لتفعلات لنا وإذا أمكن صورة عن غلاف الكتاب.

IASFM العاشر: ١٨-٢٢ يونيو ٢٠٠٦  
تورنتو - كندا

وهو تجمع المؤتمر البيئة الدولية لدراسات الهجرة القسرية IASFM والذي يقود مركزين في العلم ويستضيفه مركز دراسات اللاجئين في جامعة يورك في تورنتو، كندا. يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع: <http://iasfm10.org>

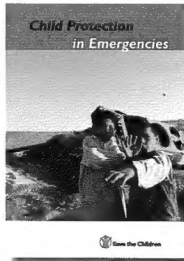
مارس ٢٠٠٦، ٥٦ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٥٨٠٣٠٠-١  
٢٠٠٤٧. وعلى الموقع الإلكتروني [www.womenscommission.org/pdf/fuel.pdf](http://www.womenscommission.org/pdf/fuel.pdf)

نتائج مشروع تجري طرق لتخفيض ضعف النساء والبنات المهجرات أمام العنف الجنسي أثناء جمع الحطب. وعرض المشروع لتقييم خيارات الوقود البديلة، وتقنيات جمع الحطب واستراتيجيات الحماية الأخرى المناسبة للسباق المحلي وفي كل مراحل الطوارئ. واستند المشروع على مراجعات المكتب للأحوال المختلفة للنازحين داخليا ولللاجئين حول العالم وإضافة إلى زيارة مواقع دارفور ونيبال للاتصال: ١٢٢ شارع ٤٢ شرق، نيويورك ١٠١٦٨، الولايات المتحدة الأمريكية. هاتف: ٣٠٠-٣٥١-٢١٢

حماية الأطفال في حالات الطوارئ

منظمة إنقاذ الأطفال السويدية والتحالف العالمي لإنقاذ الأطفال. ٢٠٠٦، ٥٦ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-٣-١٩٦-٧٣٢١-٩٧٨. وعلى الموقع الإلكتروني:

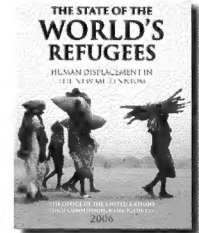
<http://se-web-01.rb.se/Shop/Archive/Documents/3237Child%20Protection.pdf>



تؤمن منظمة إنقاذ الأطفال بأن نشاطات حماية الأطفال يجب أن تستهدف مجموعة من الممثلين والأنظمة والعمليات والمؤسسات. وي طرح التقرير المشاكل، والمبادئ العامة وتوصيات للعمل من أجل تحقيق هدف حماية الأطفال الموجودين في حالات الطوارئ. للاتصال: منظمة إنقاذ الأطفال السويدية: [www.rb.se](http://www.rb.se)، البريد الإلكتروني:

وضع لاجئي العالم: النزوح البشري في الألفية الجديدة

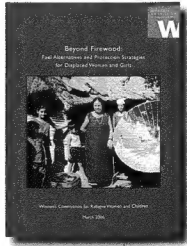
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مارس/آذار ٢٠٠٦، ١٦،٩٩ جنيه استرليني. ٣٤٠ صفحة. الرقم المعياري الدولي للكتاب ٠-١٠-٥٤-٩٢٩٠٩-١٩٠



تتضمن فصول الكتاب على التغييرات التي طرأت على قضايا اللجوء، وأمن اللاجئين، والاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين، ونشر قضايا اللاجئين، وإعادة التفكير بحلول ممتدة، والنزوح الداخلي وتحسين سبل المشاركة بالمسؤولية. نشرت مطبعة جامعة أكسفورد: [www.oup.co.uk/isbn/0-19-929095-4](http://www.oup.co.uk/isbn/0-19-929095-4)

ما بعد الحطب: بدائل للوقود وإستراتيجيات لحماية النساء والبنات المشرذات المهجرات

لجنة المرأة للنساء والأطفال اللاجئين.





# أصوات النساء الصادرة من مخيمات نيبال

المخيم يواظبون على الاستماع إلى الراديو ومتابعة الأخبار. حتى الآن، أرى كبار السن في المخيم ما يزالون يستمعون إلى أجهزة الراديو القديمة وما زال الأمل يملأ قلوبهم. ولكني ما زلت أتعجب، لماذا مازال العالم يتجاهلنا، بل أنه لا يرانا؟ وما زال الأبرياء يموتون يوميا بسبب نقص الحقوق الأساسية، بينما يشغل دعاة حقوق الإنسان أنفسهم بتنظيم برامج ومناقشات حول حقوق الإنسان. فنحن عندما نسمع عن حقوق الإنسان نعجب بها، ولكنها كلها حبر على ورق.

غالبًا وبشكلًا أساسيًا منظمة "الأصوات من أجل التغيير"، وهي منظمة تجمع نساء المخيم لمناقشة وإيجاد حلول لمشاكلهم. للمراسلة: [voiceforch@wlink.com.np](mailto:voiceforch@wlink.com.np)

نحن أيضا نريد أن نعيش وننقدم في الحياة. نرفع أصواتنا لتغير حياتنا.

البوتانية مع الحكومة النيبالية إلى حل، بل يبدو أنهم يتجاهلون المشكلة، ويبدوون كل تلك الجهود الساعية إلى حل هذا الوضع. أشعر أن لو كان الشعب البوتاني واعيا سياسيا- كما هو الحال مع بعضنا الآن- لما تركنا بوتان فقط ولكننا وجئنا حل للمشكلة ونحن في داخل بوتان، لأن حياة المهاجرين هي حياة تعيسة، ولا توجد لها نهاية.

بنغالا

عندما وصلت إلى مخيم اللاجئين، رأيت الأسقف البلاستيكية التي تطيرها الرياح، فقط كان الجو جافا ومقبرا، ولم يكن هناك أي شخص للاعتناء بنا، ولا طعام ولا عناية صحية، إضافة إلى العديد من الوفيات وخاصة الأطفال. وبعد ذلك، وصلت وكالات مثل الاتحاد اللوثري العالمي، وكاريتاس نيبال، وأوكسفام البريطانية، والمفوضية السامية للاجئين، لتقديم الطعام والأدوية والتطعيم. وحالما وصل المسؤولون، ارتفعت آمالنا بالعودة إلى منزلنا، وقد كان الناس في

في عام ١٩٨٩، تبنت حكومة بوتان سياسة "وطن واحد شعب واحد" لفرض ثقافة وديانة ولغة ناغالونغا السائدة عبر الدولة. وقد منع استخدام اللغة النيبالية التي يتحدث بها اللوتساييس في جنوب بوتان، كما حرق كل الكتب بهذه اللغة. وفي سبتمبر ١٩٩٠ أشعلت مظاهرة سلمية إجراءات انتقامية من الاعتقالات والحبس والتعذيب، هاجر على إثرها ١٠٠ ألف لوتاني إلى نيبال. جاثجا نوبين وبنجالا شيتري هما الآن في سن الثلاثينيات، وقد أبعدتا عن نيبال إلى المخيمات منذ ١٥ عاما.

غانغا

كنت أقول لمعلمتي وأنا طفلة في المدرسة في بوتان أنني سأصبح محامية. وعندما كنت أدرس في مدرسة المخيم، سألتني أحد الأطفال عن طموحي. وللأسف لم يكن لدي أي جواب على ذلك. تلاشى كل هدف لي في الحياة، وأصبحت الحياة بالنسبة لي حالة غير واضحة نعيشها يوما بيوم. حتى الآن لم نتوصل الحكومة

Why have you forgotten us?  
Refugees of Bhutan

